

۴۲۰	کتابخانه تحفہ سرکار عالی آبادکرن
	نمبر جلد
	تاریخ جلد
	نام کتاب
	فرد کتاب
	نمبر کتاب فرد مذکور

3188  
5/5A





باب الزكاة ٣	مطلب في أحكام المعتوه ١٠٩	مطلب في حكم الاستئذان والكنف
مطلب الفرق بين الحبس والشرط والعقوبة	١١٥	مطلب في جواز الاطعام بالصرح
مطلب في زكاة من المبيع ونحوه	١١٩	مطلب في الكفارة
باب النسيئة	١٢٢	مطلب فيما يكره الاصل
باب نصاب الابل ١٩	١٢٣	مطلب في الفرق بين قصد الجبال وقصد الزينة
باب زكاة النعم ٢٤	١٢٣	مطلب في الاعتذار من العيبة
مطلب فيما لو صاد السلطان رجلا غنوى بذلك	١٢٣	مطلب في حديث التوسعة على العيال
أداء الزكاة اليه		والاكتفاء يوم عاشوراء
مطلب في التصديق من المال الحرام	١٢٥	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم
مطلب استعمال العصبة القطعية كفر	١٢٣	مطلب يقدم هنا القياس على الاستحسان
باب زكاة المال	١٢٤	مطلب في الكلام على النذر
مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد	١٢٦	مطلب في صوم الست من شوال
باب العائس ١٤	١٢٩	مطلب في النذر الذي يقع لاهل وامن أكثر
مطلب ما ورد في ذم العائس		العوام من شمع أوزيت أو نحوه
مطلب لا تسع الزكاة بالدفع الى العائس في زماننا	١٣٩	باب الاحتكاف
مطلب ما يؤخذ من النصارى لزكاة بيت المقدس	١٤٩	مطلب في ليلة القدر ١٤٩ (كتاب الحج)
سوام ٤٧	١٥٢	مطلب فيمن حج بماله حرام
مطلب سهم في حكم اراضي مصر والشام السلطانية	١٥٦	مطلب في قوله -م- يقدم حق العبد على حق
مطلب هل يجب العشر على المزارعين في الاراضي	الشرع ١٦٠	مطلب في فروض الحج وواجباته
السلطانية ٦٢	١٦٤	أحكام العمرة ١٦٥
باب الحصر ٧٠	١٦٩	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج
مطلب في جهاز المرأة هل تصير به ثنية	١٧٣	مطلب فيما يصير به محرما
مطلب في الخواص الاصلية	١٧٥	مطلب فيما يحرم بالا حرام وما لا يحرم
مطلب الافضل أن ينوي بالصدق جميع المؤمنين	١٧٥	مطلب من حج فلم يرتح الخ أي من وقت الاحرام
والمؤمنات ٧٧	١٧٨	مطلب في حديث أفضل الحج العج والنحج
مطلب في قصر بر الصاع والمذ والمذ والرطل	١٧٩	مطلب في دخول مكة
مطلب في مقدار الغارة بالبد الشاى	١٨٠	مطلب في طواف القدوم
(كتاب الصوم) ٩٥	١٨٥	مطلب في السعي بين الصفا والمروة
مطلب لاصحة بقول الموقنين في الصوم	١٨٦	في عدم منع المارين يدي المصلي عند الكعبة
مطلب ما هاله السبي من الاعتقاد الخ	١٨٧	الصلاة أفضل من الطواف وهو أفضل من العمرة
مطلب في قوة الالهلال ثمرا	١٨٧	مطلب في دخول البيت الشريف
مطلب في اختلاف المطالع	١٨٧	مطلب في الزواج الى عرفات
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	١٨٨	مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
مطلب يكره السهر اذا خاف فوت الصبح	١٩٠	مطلب التناء على الكرم دعاه
مطلب مهم المفتي في الوقائع لا بدله من ضرب	١٩٠	مطلب في اجابة الدعاء
اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس	١٩١	مطلب في الدفع من عرفات



١٩٣	مطلب في المناقشة بين ليلة العيد وليلة الجمعة	٢٩٢	مطلب هل ينقض النكاح بالالفاظ المصطفة نحو تحوزت
١٩٣	وعشر ذي الحجة وعشر رمضان	٢٩٥	مطلب الخصاص كبير في العلم بجور الاقتداء به
١٩٤	مطلب في الوقوف بحد لفة	٢٩٦	مطلب في عطف الخصاص على العام
١٩٨	مطلب في طواف الزيارة	٢٩٩	فصل في المهر
١٩٩	مطلب في حكم صلاة العبد والجمعة في معنى	٣١٢	مطلب مهم في طه السراي الذي يؤخذ من
٢٠٠	مطلب في رعي الجرات الثلاث	٣١٧	مطلب في الزواج المولى أمة
٢٠٢	مطلب في طواف الصدور	٣٢٠	باب الولي
٢٠٣	مطلب في حكم الجوارح بكنة المدينة	٣٣١	مطلب مهم هل العصبية تزويج الصغير امرأه
٢٠٣	مطلب في مضاعفة الصلاة بكنة	٣٣٤	مطلب في فرق النكاح
٢٠٦	باب أقران	٣٣٨	مطلب لا يصح تولية الصغير شيئا على غيرات
٢١٦	باب الجنائيات	٣٤٢	باب الكفافة
٢٤١	مطلب لا يجب الضمان بكسر آل الله	٣٥٢	مطلب في الوكيل والغضوي في النكاح
٢٥٢	باب الأحضار	٣٥٦	باب المهر
٢٥٤	مطلب كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في	٣٦٠	مطلب نكاح الشغار
٢٥٥	كتبه السنة كتب نكاح الرأفة	٣٦٣	مطلب في أحكام التمتع
٢٥٥	باب الحج عن الغير ٢٥٥ في دخول آل على غير	٣٦٦	مطلب في حط المهر والإبرام منه
٢٥٥	مطلب في إهداء ثواب الأعمال للغير	٣٦٦	مطلب في أحكام الخلو
٢٥٦	مطلب فيمن أخذ في عبادته شأ من الدنيا	٣٧٨	مطلب تزوج بها على عشرة دراهم وثوب
٢٥٧	مطلب في الفرق بين العبادة والقرينة والطاعة	٣٧٩	مطلب مسألة دراهم النقش والحمام والغداة
٢٥٩	مطلب شروط الحج من الغير عشرون	٣٧٩	الكتاب ونحوها
٢٦٠	مطلب في الاستعانة على الحج	٣٨٢	التصرفات الفاسدة
٢٦١	مطلب في الضرورة	٣٨٤	مطلب في ضمان الولي المهر
٢٦٢	مطلب العمل على القياس دون الاستحسان هنا	٣٨٨	مطلب في منع الزوجة نفسها القبض المهر
٢٦٩	باب الهدى	٣٩٠	مطلب في السفر بالزوجة
٢٧٥	مطلب في فضل وقفة الجمعة	٣٩١	مطلب مسائل الاختلاف في المهر
٢٧٥	مطلب في الحج الأكبر	٣٩٤	مطلب فيما يرسله إلى الزوجة
٢٧٥	مطلب في تكثير الحج الكبار	٣٩٥	مطلب اتفاق على معتدة العبر
٢٧٧	مطلب في دخول البيت	٣٩٧	مطلب في دعوى الابان الجهاز عارية
٢٧٧	مطلب في استعمال كسوة الكعبة	٤٠٠	مطلب في الصغيرة المطالبة بالمهر
٢٧٧	مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التحا إليه	٤٠١	مطلب في مهر السر ومهر العلانية
٢٧٧	مطلب في كراهية الاستجماع بماء زمزم	٤٠١	باب نكاح الرقيق
٢٧٨	مطلب في تفضيل مكة على المدينة	٤٠٥	مطلب في الفرق بين الاذن والاجازة
٢٧٨	مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم	٤١٠	مطلب على أن الكمال بن الهمام بلغ مرتبة الاجتهاد
٢٧٩	مطلب في الجواردة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة	٤١١	في حكم العزل ٤١١ في حكم إسقاط الحمل
٢٧٩	(كتاب النكاح)	٤١٤	مطلب في تفسير العقر ٤١٧ باب نكاح الكافر
٢٨٣	مطلب كثيرا ما يتساهل في إطلاق المسحوب	٤١٨	مطلب في الكلام على أبوي النبي عليه صلى الله
على السنة ٢٨٧	مطلب التزوج بإرسال كتاب	وسلم وأهل الفترة	
		٤٢٢	مطلب الصبي والجنون ليسا بأهل لا يقاع
			الطلاق بل الوقوع

٤٢٧	مطلب الوايد يتبع خير الابوين ديننا	٥٤٠	مطلب في مسئلة الكوثر ٥٤٠ على الفاظ الشرط
٤٣٠	باب القسم ٤٣٦ باب الرضاع	٥٤٠	مطلب فيما لو حذفت الملاء من الجواب
٤٤٩	(كتاب الطلاق) ٤٥١ مطلب طلاق النور	٥٤١	مطلب المواضع التي يجب اقترانها بالفاء
٤٥٦	مطلب في الاكراه على التوكيد بالطلاق الخ	٥٤١	مطلب ما يكون في حكم الشرط
٤٥٦	مطلب في المسائل التي تصح مع الاكراه	٥٤٣	مطلب المتعدي بكلمة كلما ايمان منعقدة الخ
٤٥٩	مطلب في تعريف السكران وحكمه	٥٤٣	مطلب زوال المثلث لا يطل البنين
٤٥٩	مطلب في الحشيشة والافيون والبنج	٥٤٤	مطلب مهم الاضافة للتعريف لا للتقليد الخ
٤٦٢	مطلب في طلاق المدهوش	٥٤٤	مطلب باختلاف الزوجين في وجود الشرط
٤٦١	مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء	٥٥٠	مطلب فيما لو تكرر الشرط بعطف أو بدونه
٤٦٤	في الطلاق بالكفاية ٤٦٥ باب الصريح	٥٥٠	مطلب لو تكررت أداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير
٤٦٥	مطلب من يوش يقرب به الرجعي	٥٥٢	مطلب مسائل الاستثناء والمشيئة
٤٦٦	مطلب من الصريح الفاظ المصفة	٥٥٢	مطلب الاستثناء يثبت بحكمه في صيغ الخ
٤٦٦	مطلب الصريح وتوان رجعي وبائن	٥٥٢	مطلب الاستثناء يعلق على الشرط لغة الخ
٤٦٧	مطلب في قول الصرعات الصريح يحتاج الخ	٥٥٢	مطلب قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الخ
٤٦٩	مطلب في قولهم على الطلاق على احرام	٥٥٣	مطلب فيما لو حلف وأنشأه آخر
٤٦٩	مطلب في قوله على الطلاق من ذراعي	٥٥٤	مطلب فيما لو ادعى الاستثناء الخ
٤٧٧	مطلب في قول الشاعر فأنت طلاق والطلاق	٥٥٤	مطلب مفهوم الفاظ شاه الله هل هو باطل الخ
٤٨٠	مطلب في الاقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين	٥٥٥	مطلب أحكام الاستثناء الوضعي
٤٨٣	مطلب في قولهم اليوم متى قرن يفعل بمجد	٥٥٨	مطلب فيما لو تعدد الاستثناء
٤٨٥	مطلب في قول الامام اعانني كما عان جبريل	٥٥٨	مطلب التبيين يقتضي بدلالة العادة والعرف
٤٩٢	باب طلاق غير المدخول بها	٥٦٠	مطلب لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار
٤٩٤	مطلب الطلاق يقع بعد قدرته لا به	٥٦٢	مطلب المجهول ليس في الدنيا
٤٩٦	مطلب في قبل ما بعده ومضان	٥٦٢	مطلب الاصل ان شرط الحنث ان كان عدما الخ
٤٩٧	مطلب فيما لو قال امرأته طالق وله امرأتان	٥٦٤	باب طلاق المريض
٥٠٠	أو أكثر طلاق واحدة ٥٥٠ باب الكفايات	٥٦٤	مطلب حال فشو الطاعون هل للعصم حكم المريض
٥٠٠	مطلب للاختبار بالاعراب هنا	٥٧٣	باب الرجعة
٥٠٠	مطلب الصريح يلحق الصريح والبائن	٥٨٠	مطلب فيما قيل ان الحمل لا يثبت بالاولادة
٥١٢	مطلب المختار في المائة ايست امرأته من كل وجه	٥٨٢	مطلب في العقد على المائة
٥١٤	باب نفقوض الطلاق	٥٨٣	مطلب مال امصا بناتالي بعض اقوال مالك الخ
٥٢١	باب الاسر باليد ٥٢٦ فصل في المشيئة	٥٨٤	مطلب حيلة اسقاط عدة الحامل
٥٣١	مطلب مسئلة الهدم	٥٨٧	مطلب في حكم لعن العصاة
٥٣٣	مطلب أنت طالق ان شئت وان لم تشأ	٥٨٧	مطلب في حيلة اسقاط التحليل بحكم شافعي الخ
٥٣٤	باب التعليق ٥٣٤ فيما لو حلف لا تخلف فعلق	٥٨٨	مطلب مسئلة الهدم
٥٣٤	مطلب لا يعتد بتعليق الطلاق بالتعليق	٥٩٠	مطلب الاقدام على النكاح اقرار بحضرة العدة
٥٣٥	مطلب ان لم تزوجي بفلان وأنت طالق	٥٩١	الايلام ٦٠٠ مطلب في قوله أنت على حرام
٥٣٦	مطلب التعليق الراديه المجازاة دون الشرط	٦٠٤	باب الحام ٦٠٧ مطلب الفاظ الخلع خمسة
٥٣٨	مطلب في فسخ اليمين المضافة الى المالك	٦٠٧	مطلب آرائه من كل حق يكون للنساء الخ
٥٣٩	مطلب في معنى قولهم ليس للمقلد الخ	٦٠٨	مطلب معنى المجتهد فيه

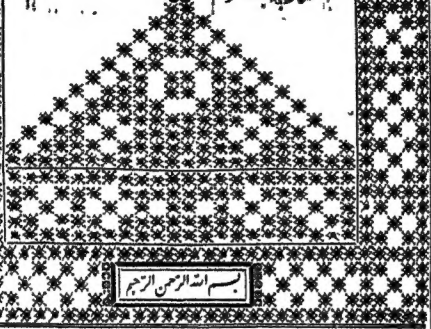
٦١٠	مطلب تستعمل على في الاستعلاء الزوم حقيقة	٦٦٩	فصل في الحداد
٦١٣	مطلب حاصل مسائل الخلع والباراء على أربعة	٦٧٢	مطلب على المتق أن ينظر في خصوص الوقائع
	وعشرين وجها	٦٧٥	فصل في ثبوت النسب
٦١٤	مطلب سادس لفتوى برآته عن مهرها وعن	٦٧٦	مطلب في ثبوت النسب من المطلقة
	أعيان مملوكة فقال إن كانت راءة تلك صادقة الخ	٦٧٧	مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة
٦١٥	مطلب في البراءة بقولها أرى الله	٦٨٣	مطلب الفرائض على أربع مراتب
٦١٥	مطلب في الخلع على نفقة الولد	٦٨٦	باب الحضانة ٦٨٧ مطلب شروط الحضانة
٦١٦	مطلب في نخل الصغيرة	٦٩١	مطلب في لزوم أحرة مسكن الحضانة
٦١٧	مطلب في خلع غير الرشيدة	٦٩٣	مطلب لو كانت الانعزاة والأولاد غير
٦١٧	في خلع المضوكة ٦١٩ مطلب في خلع المريضة		مأمورين لاسلم المحضونة اليهم
٦٢٠	مطلب في الفرق بين ملى أن تدخلى وعلى	٦٩٨	باب النفقة ٦٩٨ مطلب ألقا جامدو شق
	دخولك وعلى أن تعلقي	٦٩٩	مطلب لا تنجب على الاب نفقة زوجة بناء الصغير
٦٢٠	مطلب في الفرق بين الصد والصريح والمؤول	٧٠٥	مطلب في أخذ المرأة كفلا بالنفقة
٦٢٢	مطلب في إيجاب بدل الخلع على الزوج	٧٠٨	مطلب فيما لو قس اليه بالأجزاء يابق به
٦٢٢	باب الطهار ٦٢٣ مطلب ما د غ فيها الاجتهاد	٧٠٨	مطلب في الاراعن النفقة
٦٢٥	مطلب بلاغات محدودة الله تعالى مسندة	٧١٠	مطلب في نفقة خادم المرأة
٦٢٧	باب الكفارة	٧١١	مطلب في فسح السكاح بالجزء من النفقة الخ
٦٢٧	مطلب للاستحالة في جعل العصة سببا للعبادة	٧١٢	مطلب في الاسراء بالاستدانة على الزوج
٦٣١	لغز أي حوله كفاة الاب الصوم	٧١٣	مطلب في الصلح عن النفقة
٦٣٤	الاعان ٦٣٩ مطلب في الدعاء بالعين على معين	٧١٤	مطلب لا تمبر النفقة بنا الا بالقضاء أو الرضا
٦٤١	مطلب الجلى يحتمل كونه نفقا وفيه حكاية	٧١٦	مطلب في بدع العبد لمنفقة زوجته
٦٤٣	باب العين وغيره	٧١٨	مطلب في مسكن الزوجة
٦٤٥	مطلب لفلن المحصور والمربوط	٧٢٠	مطلب في اكلام على المؤنسة
١٤٥	مطلب في عطف الخاص على العام	٧٢٢	مطلب في منع النساء من الحمام
٦٤٥	مطلب في طبائع فصول السنة الأربع	٧٢٢	مطلب في فرض النفقة لزوجة الغائب
٦٤٨	باب العدة	٧٢٥	مطلب في نفقة المطلقة
٦٤٩	مطلب عشرون موضعا يتدفق فيها الرجل	٧٢٨	مطلب الصغير المكتسب نفقة في كسبه الخ
٦٥١	مطلب حكاية خمس النكاح السرعى	٧٢٨	مطلب الكلام على نفقة الاقارب
٦٥٢	مطلب حكاية أبي حنيفة في الموطأ أنه يشبهه	٧٣١	مطلب في نفقة زوجة الاب
٦٥٢	مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٧٣٢	مطلب أمر غيره بالانفاق ونحوه هل يرجع
٦٥٣	مطلب في الاقناء بالضعيف	٧٣٢	مطلب في ارضاع الـ ر
٦٥٤	مطلب في عدة زوجة الصغير	٧٣٤	مطلب في نفقة الأصول
٦٥٤	مطلب في عدة الموت	٧٣٤	مطلب صاحب الغنم ابن الهمام الخ
٦٥٨	مطلب عدة المنكوحه فامداد والموطأ أنه يشبهه	٧٣٦	مطلب ضابط في حصر أحكام نفقة الأصول الخ
٦٥٨	مطلب في النكاح الفاسد والباطل	٧٣٩	مطلب في: نفقة غيره الولاد من الرحم المحرم
٦٦٠	مطلب في وطء المعتدة بشبهة	٧٤٣	مطلب في مواضع لا يضمن فيها المنفق الخ
٦٦٥	مطلب الاخول في السكاح الاول دخول في	٧٤٦	مطلب في نفقة المملوك
الثاني في مسائل ٦٦٨ مطلب في النكاح البهائم		* تحت فهرسة الجزء الثاني من رد المحتار لابن عابدس	

\*( الجزء الثاني ) \*

— ❦ — ❦ — ❦ — ❦ —

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد أمين الشهير بـ ابن عابدين المسملة وذو الحنازع على  
الفرار المختار شرح تنوير الابصار في نقبه  
مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة  
النعمان نفع الله  
أهل العلمين

و جماعتها الشرح المذکور مع بعض تقريرات لبعض الافاضل



• (كتاب الزكاة) •

• (كتاب الزكاة) •

قرن باب الصلاة في اثنين  
وثمانين موضعاً في الترتيل  
دليل على كمال الاتصال  
بينهما وفرض في السنة  
الثانية قبل فرض رمضان  
ولا تجب على الانبياء اجاباً  
(هي) لغة الطهارة والنجاء  
وشراً (تخليق)

انما ترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تعليماً أو تبعاً فهو مستأنى (قوله قرن) يستيف المصدر  
مبتدأ وقوله دليل الخبر ط وحاصله ان القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كإفعل فاضيفاً لانه يفتي  
بمضمون مثلها الا ان اكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداءً بكاتب الله تعالى توح ولائها افضل العبادات بعد الصلاة  
فهو مستأنى قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الاول ان ترتبها في  
الاشرفية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعانة كالف وتعمام  
الكلام عليهم هناك (قوله في اثنين وثمانين موضعاً) كذا هو في البحر الى المناف البرازية وتبعه في النهر  
والبحر قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كاعده شعبنا السيد وجماعته تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا  
مما خصص تقدمها على الصوم ط (قوله ولا تجب على الانبياء) لان الزكاة طهرت من حساه ان يتدلس  
والانبياء مبرؤون منه وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً فالمراد ان الزكاة النفس من  
الزكاة التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد ان  
الفعل لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا ما عا  
الشرا لمسي (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من ابداله بالانقاضة (قوله والنجاء) أي الى زيادة  
ولهامع ان اشوا البركة يقال زكت البقرة اذا وركت فيها والدس يقال زكت نفسه اذا مدحها والثناء بالجل قال  
زكت الشاهد اذا اتى عليه معروفها وكذا في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل  
والمال بانفاق بعضها ولذا كان المدفوع مستقذراً فحرم على آل البيت شئ من أموالهم صدقة تطهرهم  
وتركبهم هم ما وبقية بالخلق وما أنفقتم من شئ فهو تطهير لرب العبادات وبها يتصل البركة لا بمقتضى مال  
من مدفوع مدحهم بالنافع ويشتى عليه بالجل والذين هم الزكاة فالكون قد أفهم من ترك (قوله وشرعاً  
تخليق الخ) أي انتهى اسم لعمى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال ولان موضوع علم



الذقة من المكافئ ونقل القهس تاني أم شرعا القدر الذي يفرجه الى الفسيفر ثم قال في الكرماني أنما في  
 القدر مجاز مرعافتم ابتداء ذلك القدر وعليه انه يتقون كذا المضمرات وهو القابل للعنوان والاشتراك قال  
 الزعزعي وابن الاثير اه وقوله تعالى آتوا بالكتاب طهره القدر الواجب ويحتمل تأويل الاشياء خارج  
 الفعل من العدم الى الوجود كذا في اقبح الصلابة (تنبيه) هذا التعريف لا يخل فيميز كذا السواء لانه  
 يأخذها العامل ولو جازم لم يوجد الخليل من الزك الذي يقال ان الساطن أو عامله عزلة أو كسل عنه  
 في صرفها ما صرفها وتخليها أو من الفقر اه تأمل (قوله نزع الاباحية) فلا تنفي فيها وأما الكفا فلم  
 يخرج بقيد التعليل لان الشرط فيها التمكن وهو صادق بالتمالك وان صدق بالاباحية أيضا فمخرج  
 بقوله حزم الخ فافهم (قوله الا لا دفع الى الطعموم) لانه بالدفع اليه ينزله كذا حمله فيصير كلام من  
 ملكه بخلاف ما اذا أطلععه مع ولا يخفى اه بشرط كونه فقيرا ولا حاجة الى اشتراط فقريه اه بشأن الكلام  
 في البتير والاباحية فافهم (قوله كذا كذا) أي كذا كذا لو كذا ح (قوله بشرط أن يعقل القبض) قيد  
 في الدفع والكسوة كليهما ح وفسره في لغته وشعره بالذي لا يرى به ولا يتجدد عنه فان لم يكن عاقلا  
 فقبض عنه أهوه أو وصيه أو من يهوله فرياد أو جنبا أو بقتله صحت كذا الجرح والنهر وعبر بالقبض لان  
 التخلي في التبرعات لا يحصل الا فهو حزم من مفهومه فلا يقدح به أولا كما أشار اليه في البحر تأمل (قوله  
 الا اذا حكم عليه بنفقة) أي نفقة لا يتبادر والاولى افرا الذي يبرلان مر به في كلامه مفرد أي الاداء  
 كان اليمين من تزوجه نفقته وقضى ما يسميها أي بالانجزة به من كذا لانه من المسمى الذي هو ثابت  
 وهذا اذا كان يجب بالوفاء في المعن النفقة اما اذا استعصم من الزكاة فغيره كذا في البحر من الوالدين نفقته  
 في التفرقة من الصورت فكان على الشراح أن يقولوا وحسبهم بها كذا ح قالوا انما افرا  
 اداء نفقته من الزكاة نفقته النفقة المفروضة لا كفاها لقيم المصارح واه من أن نفقة الاقارب  
 يجب باعتبارها ملحجة ولا استعاضة بعض المدفوع بسد القضاء ولو وقع الاستعاضة عما مضى وهنا كذا في تأمل  
 (قوله خلاف الثاني) أي أي يوسف فسد مع عبادة البراءة نفقته عليه بنفقة ذي رحمه المهرم فكذا  
 وأطعمه بنوى الزكاة من الثاني اه زاده في الثانية وقال محمد بن جزي الكسوة ولا يجوز في الاطعام  
 وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحية دون التحليل  
 كما شعر به لغنا الاطعام ولما قال في التفرقة من المحيط اذا كان يعول به ما يجعل ما يكسوه ويطلعهم  
 من زكاة ماله في الكسوة فلا شئ في الجواز لوجود الزك وهو التملك وأما الطعام فبإدفعه اليه به  
 يجوز أيضا لما كانا مختلفا ما با كاه بالدفع اليه (قوله ولو أسكن الخ) عزاه الى البحر الى الكشف الكبير  
 وقال فيه والمال كما صرح به أهل الاصول ما يتولد ويخول لمعالجة وهو خاص بالامتنان فخرج به فليست  
 المنافع اه (قوله عنه) أي الجزاء والمال وقول الشراح وهو ربع عشرة نيل صلح لهما طابوع  
 العشر من زكاة نصاب معين أيضا فافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات  
 السواك كما أشار اليه في البحر ط (قوله نزع النافذة الخ) لان ما فيه ميسرين أما النافذة فظاهر وأما  
 الفطرة فلا تها وان كانت مقدرة بما مع من نحو خر أو شعير وبمقيمين نحو بر أو زبيب فليس بعين من  
 المال لوجوبه على الفقة ولذا هو لك المال لا تسقط كسباني في باب اختلاف الزكاة وانما يقبض من البر وغيره  
 وان لم يكن عند منة شئ أما ربع العشر في الزكاة لا يجب الا على من عند منة أهله وغيره والمصلحة  
 أن الفرق بينهما بالتعيين والتقدير وهذا ما ظهر في فافهم (قوله من مسل الخ) متعلق بتسليمه واحترز  
 بجميع مدكر عن الكافر والفهي والهائي ومولاه والمراد عند العلم بهم كسباني في انصار ح قال  
 في البحر ولم يشترط الحرية لان الدفع الى الغير المخر حازر كسباني في بيان المصروف (قوله ولو منحها) في  
 المغرب لغتوا المصالح العقل وقيل المدحوش من غير جنون اه وفيه التخصيل المار في النصي كذا

نخرج الاباحية وأما علم شيئا  
 ناولا كذا لا يميز به الا اذا  
 دفع اليه الطعموم كذا كسبه  
 بشرط أن يعقل القبض  
 الا اذا حكم عليه بنفقة  
 (حزم الخ) نزع النفقة فلم  
 أسكن فقيرا داره متفاديا  
 لا يميز به (عنه الشراح)  
 وهو ربع عشر نصاب  
 حولي خرج النافذة والفطرة  
 (من مسلم فقير) ولو  
 مدعها لغيره هائي ولا  
 مولاه

قوله ناولا كذا هكذا  
 تحمله ولا وجود لذلك  
 نسخ الشراح التي يدي  
 ويعبر اه معصيه

مطلب في أحكام المنوعة

التشريع في علمه كتاب الأصول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الأحكام استثنى للصبي العبادات  
فحبب عليه ما يتطاعا ورمه أو اليسر بأنه لو عجنون فممنع الوجوب وفي أصول البصري أنه لا يكف بأدائها  
كالصبي العاقل إلا أنه إن رآه العتق فوجه عليه الخطأ بالأداء ولا يقضيه لمغنى بل يخرج بتدريج  
بأنه يقضي القليل دون الكثير وإن لم يكن خطا عليه فمقابل كالتائم والمغنى عليه دون الصبي إذا بلغ وهو  
أقرب إلى التحقيق كذا في شرح الخفي للهندى في جعل خصا (قوله أي معتقه) بفتح التاء والضمير لها هي  
(قوله وهذا) أي ما عرفه المصنف (قوله أي المهود) أشار إلى ما أجابه في النهر من اعتراض المهود  
على الكتاب بأن قوله تحليك المال يتناول المدقة لانتفاء فزاد قوله فيه الشارح كإعمال المصنف لانتزاعها  
وحاصل الجواب أن آله في المال العهد وهو ما بينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بقوله من كل  
وجه متعلق بـ ط (قوله فلا يدفع لاصه) أو وان علا غيره وان سفل وكذا لزوجه وزوجه لوجه  
وكاتبه لا دفع بالفتح اليهم لتقطع المنفعة عن الملك أي الزكمن كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بقوله  
أي لاجل امتثال أمره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فأن شرط بالإجماع في مقاصد العبادات كلها  
بحر (قوله عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لأنها عبادات معتصة وبسائطها طين بم واجبات الحقائق  
والغرائم لا تكون لمن حقوق العبادات والعشر ومدقة الفطر لان فهم معنى الزونة ولا خلاف أنه في المجنون  
الأصلية يتبرأ منها الحلول من وقت فاقته كوقت بلوغه أما العارضي فان استوعب كل الحلول فحككت في  
ظاهر الزاوية وهو قول محمود ورواية من الثاني وهو الأصح وان لم يستوعبها فان الثاني انه يعتري  
وحيث الفاقة أكثر الحلول فهو لا يذكر المعتبر وهذا الظاهر أن فيه هذا التخصيص وأنه لا تجب عليه في حال  
العتق لاعتق من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تنزيم لها عبادات معتصة كاجل الاندرا يستوعب الحلول لان  
المجنون يلزمه عفا لعتقه لا أولى وأما ما في التمسك في من قوله فحبب على المعتق والمغنى عليه ولو استوعب  
حولا كقوله فاضحنا اه فليس في راحة شخصين من فاضحان فلم أؤد كبحكم المعلوم انما ذكر  
حكم المجنون والمغنى ولو وجد في ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله وأسلم) فلاز كاتلي كابر لعدم خطابه  
بالغر وعه كان أصليا أمرنا فلا بأس المراد مخاطبة بشي من العبادات أيام دونه كشرط الوجوب  
شرط بلوغه كذا عندنا حتى لو أتت بعد وجوبها سقطت كقوله الموت يصير من المعراج (قوله وجوبه) فلا تجب  
على جسد ولو كانت أومستسب لان العبد لا ملك له والمكاتب نفس وجوان ملك إلا أن ملكه ليس تاما (قوله  
والعلمه) أي بالافتراض ح وانما يذكر المصنف لانه شرط لكل عبادات يقال انه ذكر الشروط العامة  
هنا كالسلام والتسليم فنبقى ذكره أيضا بحر (قوله ولو سكالخ) فلا بأس الخرى ثم ومكت سنبره  
سواء ولا له بالشرائع لا تجب عليه كآنها فلا يخاطب بأدائها إذ نحن في دار الخلافة لا نردع (قوله  
ملك قصاب) فلاز كذا في سواء الوقت والحيل المسببة لعدم الملك ولا عيبا أحوزا العبد بدارهم لانهم ملكوه  
بالأحرار عند تملكنا فشاقي بدائع ولا عبادات التصاب ثم اعلم ان هذا جعله في الكتاب شرطاً واعتبره في  
الدور بالله سبب وأجل منه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لاشترائه كقوله في كلامه ما يضاف  
إليه الوجود فلا على وجهه الثاني فخرج العسل وتسمية السبب عن الشرط بلخافة الوجوب إليه أيضا دون  
الشرط كما عرف في الأصول اه أقول ولا حجة في ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق  
قال وهو الملك بدووقية وقال ان السبب هو المال لانها لو جبت شكر التمتع للمال ولما انضاف إليه يقال  
ز كة المال والاشافة فيمنه للسببية كمالا تظهر وصوم الشهر ووج البيت اه وعليه فذلك التصاب بحيث  
جعل شرطاً كافي عبادة الكثر يكون من إضافة المصنف إلى مفعوله وحيث جعل سببا كافي عبادة المصنف  
يكون من إضافة المصنف إلى الموصوف أي التصاب للمعلول وبه علم انه لا يصح تفسير عبارة الكثر من خلالنا  
لما علم في النهر تلابحتاج إلى الجواب بما عرفت من البرهانه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما عرفت به عبادة

أي معتقه وهذا معنى  
قول الكثر تحليك المال  
أي المهود وانتزاع شرعا  
(مع قطع المنفعة عن الملك  
من كل وجه) فلا يدفع  
لاصه وفرضه (لله تعالى)  
بيان لاشتراط النية وشرط  
افتراضها عقل وبلوغ  
واسلام وصحية) والعلم به  
ولو حكما ككونه في دارنا  
(وسببه) أي سبب افتراضها  
(ملك)

مطلب المشرقين السبب  
والشرط والعلة

الكثر فاهم (قوله نصاب) هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب اثر كتمن المقادير المينة في الابواب الاربعة  
وهذا شرط غير زكاة لزوم والتميز اذ لا يشترط فيها النصاب ولا حول ولا حول كإسناد في باب الشر (قوله  
نسبة القول) أي القول القمري لا الشمس كإسناد في متنا قبل كإسناد (قوله لولاه عليه) أي لان  
حولان الحول على النصاب شرط لكونه سبه وهذا هو النسبة وسعى الحول حول لان الاحوال تتحول فيه  
اولا به يقول من فصل الى فصل من فصوله الاربعة (قوله يخرج من مال المكاتب) أي يخرج بالتقديس لان  
المواد التي للمالكين رقبته في ديون المكاتب ليس بالمال وجود المضاف لولاه دائر بينه وبين المولى فان  
أدى مال الكتابة سلمه وان عجز سلم المولى في مال لا يصح المولى في مثل المكاتب كالمالك في الترتيب لاني  
قلت وشرح أيضا في المال المغفور والاساق في مصر ووصوب لاني عليه ومودفون في بر به فلاز كلة عليه  
اذ اعاد اليه كإسناد لانه وان كان مملوكا رقبته لكن لانه عليه كإفاد في الدائم وخروج به أيضا كالمالك في البصر  
للتدري في تقابل قبل القبض والابقى للمد المحارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة الى قوله تاه ولم ينفذ  
لانه في صدقة تهر يف سبب الحول ولا في التمرير من كونه جامعاً ما انفك أطلق الملك من قيد التام  
لو ود عليه ملك المكاتب في كراهية في بيان الشرط لا يخرج تهر يف السبب من كونه ناقصاً فيتمتد  
لا بد من ذكره مثل (قوله على الخ) زيادة تفرق في ان الاستثناء من قيد التام أي ولو فرض أن مال  
المكاتب لم يخرج باشتراط الحرية وقصد ان ترجعوا خارجاً فغيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لا انصرافه الى  
الكامل والملك الكامل هو التام فلا حاجة الى التصرير به لكن لا يخفى أن هذه متناية يستلزم ما هنه عدم  
التصرير بالتقيد مع انقراض المقرض فان المطلق كبر ما يراه من اطلاق بل هو الاصل فيه كما في كتب  
الاصول فالتمسح بالقيود حيث لم يرد الاطلاق أحسن ولا سيما في مقام التفهيم وتعليم الاحكام الشرعية  
وقصد الاجتزاء به من غير مودة ذكر في الترتيب المينة على الاختصاص كالفرز والمقتضى وغيرهما (قوله وحمل  
أي في ملك النصاب للذكر ورفع (قوله ما ملك بسبب نسيئة الخ) أي على قول الامام لان حلقه دواهمه  
يدراهم غيره عنده استهلاك اعمالي قوله ما خلاصان فلا يثبت الملك لانه فرع الثمن فلا يورثه  
لانه مال مشترك وانما يورث حصصه المستعنة فتح وفي القهستاني ولاز كلة في المنصوب والمالوك شرافاً ما  
اه والمراد بالمنصوب مال يتخلله غيره لعدم الملك وأما المالوك شرافاً ما فهو مشكل ٣ لانه قبل قبضه  
غير مملوك وبعد مملوك ملكا لما وان كان مستحق الضمخ فزامل وقيد بما اذا كان به غيره الخ لانه اذا لم يكن له  
غيره يكون مشغولاً بالدين لا منصوص عنه فلا تزاد كلة ما لم يبرئه منه والمراد بالقبض ما كان في  
السر لا يصرف الدين الملك لا حولاً كلة فيه والتقيد بالانفصال غير لازم وسأيت غلام الكلام على مسئلة  
النصب باب كلة التهم (قوله غرض من دين) بالحرصة نصاب أو طاعة فتشمل الدين المعارض كما ذكره  
الشراح وياتي بيانه وهذا اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب كلة فلو حقه بعد ذلك سقط الزكاة لانها  
ثبتت في ذمته فلا يستعملها حق من الدين بعد ثبوتهما جورة (قوله مطالب من جهة العباد) أي طلبا  
واقعا من جوعتهم (قوله رواه كان) أي الدين (قوله كلة) فلو كان له نصاب لم يحسب له حول ولا يزاد  
في مال كلة عليه في الحول الثاني وكذا لو استهانتا نصاب بعد الحول ثم استفاد نصاباً آخر وحال عليه  
الحول لاز كلة في المستفاد لا يستفاد خمسة من دين المستهلك أموره كبر في الاستفادة لسقوط زكاة الاول  
بالحلاك يهروا اطال السخنة السلطان تغدر بالان الطالبة فيز كلة السوا او كذا في غيرها لكن لما كثرت  
الاموال في زمن عثمان رضي الله عنه وعلم أن في تبعها ضرراً بالحاصل ما رأى المصلحة في نفي الاداء المهم  
بإجاعة العصابة فصارت باب الاموال كلو كلة عن الامام ولم يعلل حقه عن الاحد ولما قال أصحابنا لو علم من  
أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الاموال الباطنة فانه يطالبهم والا فلا تخالفه الاجماع يدافع (تنبيه) ما وقع  
في صدر الشريعة من أن دين الزكاة لا يقع مع كونه عليه اس كمال وغيره (قوله وخارج) في البدائع وقالوا

نصاب حول) نسبة  
الحول لولاه عليه (تم)  
بالحرصة ملك يخرج من مال  
المكاتب أقول انه يخرج  
باشتراط الحرية على أن  
المطلق يصرف للكامل  
وحمل ما ملك بسبب نسيئة  
كمنصوب خطله اذا كان له  
غيره منفصل عنه لول دينه  
خارج من دين له مطالب  
من جهة العباد سواء كان  
له كلة وخارج

٣ قوله فهو مشكل لانه  
الخ قال شجرة نقلها من  
القهستاني المراد بالملك  
التمام القدرة على التصرف  
من غير أن يلزم هذا  
التصرف بتسبة في الدنيا  
ولا في العقبى وللمالوك  
شرافاً ما فوجد في هذه  
القدرة لانه يلزم نصرة  
فيه القيمة فلم يكن الملك  
فيه تاماً على هذه لوان يقع  
الاشكال اه

دين الخراج عنهم وجوب الزكاة لانه مطالب به وكذا اذا صار العشر بنافي الزمة بان تألف العلم العشري  
 صاحبه فاموجب العشر فلا يتم لانه متعلق بالعلم وهو ليس من مال التصارة **بحر** **(قوله ولو العبد)**  
 معلوف على قوله تعالى **(قوله ولو كفاية)** مبالغة في دين العبد قال في الحصة لو استقرض ائفاد كفل  
 منه عشره ولو كلف ألف بيت بمحال الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغلهم بدين الزكاة لانه ان أخذ من  
 أبهم شاء يصرفها في التمر لئلا يله وهذا الفرع ظاهر على القول بان الكفاية منقضية في ذمة الدين أما على  
 الصحيح من أئمة في المطالبة بمقتضى فقيهه مل اه قلت لا شك أن أصح القول بانها في المطالبة به ستون رجب  
 المال أنشد الدين من الكف لوبسبه اذا امتنع فيكون الكفيل محتاجا اليه في بقية قضاء ذمة الدين ان لم  
 يكن في ذمة دفعه العزم أو الحبس عنه وقد علوا سقوط الزكاة بالدين بان المدون محتاج الى هذا المال  
 حاسة أصليسة لان قضاء الدين من الخواص الأصلية والمال المحتاج اليه حاسة أصليسة لا يكون مال الزكاة مل  
**(قوله أو مؤجلا)** عزاه في المراجيع شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا ينع وقال الصدوق في  
 لا رواية فيه ولو سكن من الذم وعده وجبه زاد الفهستاني عن الجواهر والصحيح أنه يمتنع **(قوله ولو ذمة)**  
 بالنصب صفا على كفاية بتقدير يضاف فيه أي دين كفاية ورس نفقة ط **(قوله لا زكاة)** قضاء ورضا  
 أي قضاء القاضي بها أو تراشدها على قدره من لا يحد بدين ذلك تسقط بعض المدون المحتاجين بدينها  
 لكن في نفقة الزوجة مطلقة أو مآقية نفقة الاقارب فلا تصير دينها الا اذا كانت المدونة صيرة دون شهرة أو استدان  
 القريب النفقة بالذن القاضي كما سيأتي ان شاء الله تعالى بابها **(قوله بخلاف دين زكاة)** كما اذا كان له  
 ما يتدبره ونزوات يتصدق بجماعة منها فاذا سال الحول عليه آثار من كاتم وبسطة ما ادركه رده  
 ونصف لانه انفق بجهته نال كافي على التدقيقه يتصدق ببقية المائة ولو تصدق بها للتدقيق من  
 الزكاة ودهما ونصف لبعينه بتعيين الله تعالى لا يبطله تعينه ولو نذر ما مطلقه فتصدق بعائنه ما نذر  
 يقع درهما ونصف الزكاة يتصدق بها العبد وكل المراجيع عن الجميع **(قوله وكفاية)** أي بانها  
 ح وكذا لا ينع دين صدقة الفل فلعله وهدى للمنة والافضية **بحر** **(تتمه)** فالواحد البيع وتمامه بغير حولا  
 فزكاته على البايع لانه ملكه وقال بعض المشايخ على المشتري لانه يملكه مالا موقوفه عند الراتب فيؤخذ  
 بما عهده بدائعه وذلك في الذخيرة أن زكاته عليها مائة مائة دينار كور بن مل وليس هذا الجواب الزكاة في  
 شخصين في مال واحد لان الواهم لا تتعين في العقود والنسوخ وهكذا كره الدين الزكوى هـ  
 المسئلة أيضا في شرح الجميع اه ومثله في البرزخية قلت ينبغي ان يعلو على المشتري فاما على القول الذي  
 عليه العمل الآن من أن يبيع الواعية فزكاة الزهن وعليه فيكون الفين دينارا على البايع تأمل **(قوله ولا ينع)**  
 الدين وجوبه بشر ونواج برقع الدين ونصب وجوب الكلام الات فموانع الزكاة يمكن كل  
 من العشر ونواج زكاته نال زرع والتجارة قد يتوهم أن الدين ينع وجوبه حاته على دفعه وذلك كالكفاية  
 استلزاما فانهم **(قوله لا ينع ما مائة الأرض النامية)** حتى يجب في الأرض الموقوفة وأرض المكاتب بدفع  
**(قوله وكفاية)** أي ان الدين لا ينع وجوب التكثير بالمال على الامع بغير من الكشف الكبيرة فان سكن  
 قال صاحب الجفر في شرحه على المار والاشياء والتظاره صح في التفر بمنع وجوبه بالمال الملع الدين  
 كالكافة اه ووافقا ما سيأتي في زكاة انهم من قدة أعرب بلغ **(قوله وفارغ من حاجته الأصلية)** أشار الى  
 انه مدعوف على قوله من دين **(قوله وفسر ما يملك)** أي فسر المشغول بالحاجة الأصلية والاولى فسرهما  
 وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك من الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى والآخر بوالصواب  
 المحتاج اليه لانه امر أو تدبر كالدن فان المدون محتاج الى قضاءه بغيره من النصاب دفعه من  
 نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكذا لان الحرفة وأثاث المنزل ودواب التوب وكتب العلم لاه ههنا  
 الجمل مندهم كالهلاك فاذا كان له دراهم مستحقة يصرفها في تلك الخواص صارت كالمدونة بغير المال

أو لو عبد ولو كفاية أو مؤجلا  
 ولو صدق زوجه أو غيره من أهل  
 لغراق ونفقة زوجته قضاء  
 أو رضا بخلاف دين زكاة  
 وكفاية وبيع لعدم المطالب  
 ولا ينع الدين وجوبه بشر  
 ونواج وكفاية (و) فارغ  
 (من حاجته الأصلية) لان  
 المشغول بها كالدوم  
 وفسره ابن مالك بما يدفع  
 منه الهلاك تحقيا كما يله  
 أو تدبر ما كدبته

مطلب في زكاة من المبيع  
 وفاه

قوله لان ما مائة الأرض  
 الخ هكذا يجعله ولا يوجد  
 لذلك في نسخ الشارح التي  
 يبيد اه مصححه

المستحق بصرة الى العرش كان كالمردوم ولا عنده التيم اه وظاهر قوله فاذا كان له ذراهم الخ ان المراد  
من قوله وفارغ من حاجته الاصل اما كان نصيبا من القديس او ادهما فاوراعن العرف الى ان المسألة  
لكي كلام الهداية ثم يحري ان المراد به نفس المسألة فانه قال وليس في ذور السكى وثياب البدن وانما  
المنزل ودواب الكروبيم وعبدانهم فلاح الاستعمال في كانه لانهم استغفروا بحاجته الاصل فقولست  
بناسبة أيضا اه وبه يشعر كلام المصنف الاسمي أيضا وأشار كلام الهداية الى أنه لا يضر كونه غير ناسية  
أيضا لا ما في من خروجها من تين كما خرج الذين ثابته بقوله فارغ من حاجته الاصل فقولست به بالذكري كما  
قال القهستاني في المصنف في التفسير قال على أنه لا يضر في التقيد باللاحق في السابعة الا ان كان فان المسألة  
الاصلة اعم من الذين والناسي اعم منها لانه يخرج من كتب العلم لغير أهله وليس من المسألة الاصل فاذن  
قد يقال ان المتن موضوع للاختصار فانه لا يخرج المسألة من زعم تقامر الغناء في ذكر القديس الى  
ما قرره ابن ملك من أن المراد بالاول النصيب من اعدا القديس المستحق العرف اليه فيكون التقيد بانه  
استثنى من اعمان او التقيد بالاول الاصلي احترازا عن انعامها فاذا كان معدوهم أمسكوا بصرها  
الى حاجته الاصل لا تخيب ان كان هذا حال المسألة وهي منسدة لكن استمر في البريق وقوله وبذلكه ما في  
المعراج في فصل في كونه العرف ان كان في القديس كونه أمسك لانه والفتنة وكذا في ابدانهم  
بحث النماذج القديري اه قال وفي الهرو القديري بلادة وشرح المقدري وشرح السراج أيضا  
وغيره قوله في السراج واء أمسكه لانه قوله في الهرو كذا قوله في الهرو كذا قوله في الهرو كذا قوله في الهرو كذا  
ما قاله ابن ملك من انهما في الظاهر عبارة عن المتن كما عرفت قال ج انه اسبق فالاولي التوقيف بحسن ما في الراجح  
وغيره ما في ما اذا أمسكه ليقف منه على ما يحتاجه قال الحلواني قد يفي معه نصيبه من كذا في السابق  
وان كان قصد الاستغناء منه يعني المستقبل اهدم له اقصاه الى المسألة في وقت حلول المسألة  
بمختلف هذا حال المسألة وهو من حق العرف اليه يمكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين هذا المسألة  
وهو يحتاج الى ان يمدى كقوله او نذر او يحمله محتاج اليه ايضا لانه قد منه وكذا لما في في الحج من انه  
لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج على يده في أن تزوج وكذا لما كان محتاجا  
دارا ويصد فليست له اية لم (قوله لم ولو تقديرا) النماء في القديس بل بالذوق والقصر بالهجر شعاعا فقال  
في المال يعني غايته فيكونوا نساء الله تعالى كذا في القديس وفي الشرع هو نوعان حنية ومنسدة  
فالحقيقة في زيادة التواضع والامثال والابرار والتقديري يمكنه من ان يذوق يكون له في يده او يد الله به  
(قوله الاستغناء) أي طلب التواضع (قوله لم ولو تقديرا) أي لا يذوق يكون له في يده او يد الله به  
الجوهرة لو قال فلاز كان في كسب كاتب المكاتب ثم ان جميع المال للمول بالتميز او لم يكتب ساهل المكاتب  
السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم ان جميع المال للمول بالتميز او لم يكتب ساهل المكاتب  
لا يركض السنين الماضية بل يستأنف حولها جدا اه وكان الاول بالتميز او لم يكتب ساهل المكاتب  
آ خر السائل الثالث ان ذكره اياه على له ايضالا للمنفوق فيها ما عدا اليد او عدمه في الرقبة وقد مر  
أن المراد بالمال التمام للمول وقبولا (قوله ولا في كسب مكاتب) أي لا يذوق يكون له في يده او يد الله به  
اما اذا اخذ السيد فانه يركض ما مضى من السنين على الصغر وفي يلزم الاياه قبل الاخذ وهذا في المالك  
على المأذون من مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاياه على الاخذ ولا به كذا في العرف وكان على  
الشراح ان يقولوا في كسبه اذون قبل قبضه كذا في المشتري قبل قبضه بل في بيعه من كلامه ان  
قوله بعد قبضه المذكور في مسئلة الرهن طرف مسئلة المأذون أيضا (قوله ولا في موهون) أي لا على  
الرهن له لم ملك الرقبة ولا على الراهن اهدم اليد والاداء ترد الزاين لا يركض عن السنين الماضية وهو معنى  
قول الشراح بعد قبضه ويد عليه قول الجرح من موانع الوضوء بالرهن ج وظاهره ولو كان الرهن زائد

المراد به ذراهم بالذكري  
على الاصل ما عدا ما في يده  
ثم يحصل منه قوله  
فلاز كان في كسب مكاتب  
له من قوله ولا في  
كسبه ذراهم ولا في موهون  
به ذراهم ولا في موهون  
المراد

من الدين ط قلت لكن أرجع شئ من هذا الساعى الضمير في قول الشارع بعد قبضته الى المرتين كما  
 رأيت، يظهره هاهنا مستحسنو يؤيدونه بصراحة الجرح هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كلف فيه  
 المرتين لعدم ملك الداهه وليس فيها ما يدل على انه لا ركنه بعد الاسترداد لكن قال في الحاشية بالاشتغال  
 خصه بملو متعلقه بالملك وهو مقر ثم رد هاهنا لانه لا ركنه المالك فيه لمضى وكذا في رهنها بأفصوله مائة  
 ألف فقال الحول على الرهن في يد المرتين ركنه الرهن ما تضمنه المالك الا أن الرهن ولاز كان في ضمن الرهن  
 لانها كانت ضمنه بالمرتين ففرق بين الرهن المضمون بالساعة وبين الرهن المضمون بالوقت  
 ولو ان الغالب سقرا اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين الساعة والرهن المضمون بالوقت  
 بعده فيز كنهه لمضى كما فهمه في العزم من عبارة الخط فراجع له لكن في الحاشية في رجل له ساعة فشرها  
 في رجل السيلة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها فلاز كانت على المشتري فيه لمضى لانها كانت ضمنه  
 على البايع بالثمن اه ومقتضى التعليل عدم الفرق بين ما شرها في الساعة او في الوقت امل (قوله مدون  
 العبد) الاول ومدون بدري بما ليه به العبد ليشمل دين الزكوة انما لانه لله تعالى مع ائمه لانهم لاه  
 من جهة العباد كس ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلاز كان (قوله مروض الدين) أي المستعرف  
 في انما الحول ومثله المنقص للصلب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث فهو الحول فلا يثبت رها ط (قوله  
 ووجه في البر) وبما ربه وضد أبي يوسف في عتق عتقه بقتله بقتله وتقدم قول محمد بشر بوجه وهو  
 كذلك كما عني وقاعدة الخلاف تظهر فيما اذا أراءه مدون في مستأنف حوله لاجد بالاعداء ويوسف كمل  
 الخط اه أقول ان كان مجرد التقدير يقتضي الرجوع فقد قدم في الجوهرة قول أبي يوسف وأما في  
 الجميع اني انقول في حاشية أبا وأقول في شرحه له ما عني دليل على عدم فاقضي رجوعه لهما لان الدليل  
 المتأخر يتضمن الجواب من التقدم بل ما هو الى محمد في ابي الدان وغيره الى قول أبي يوسف في آخر باب  
 في كمال المال من المتي الرهن في حال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستعرقا وقوله في قطع اه  
 وجزءه بالشارع هناك في قول المصنف وبمسماة العرض تضم الى الثمن فيفسد طر كذا في رجوع الجرح  
 فقدر نعم في الجرح اوجب لان الدين مانع من ابتداء الحول فيخرج من يقاته بالاولي لان البقاء سهل لعل  
 واصل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول أيضا بان ملك ما في الدين من غير  
 النصاب تأمل (قوله ولوله نصب الخ) كأن يكون مستعدواهم ودانير ومروض التجار أو سواهم انصرف  
 الدين الى الفواهم والدانير ثم الى العروض ثم الى السواك في الجرح (قوله ولو اجناسا) أي ولو كانت  
 السواك التي عند صاحبها بانيان كانه أو بعوث من الثمن وثلاثون من البقر وخمس من الابل في صرف الدين الى  
 القسم أو الابل دون البقر لان التيسع فوق الساتع ثم قال هكذا أخلقوا وتيسده في السواك بان يحضر  
 الساعي والاختيار لرب المال ان شه صرف الدين الى الساعة وأدى الى كل من الفواهم واباشه هكس  
 لانها في حقه سواء اه (قوله خبر) لان الواجب في كل منهما ما شقوا حقه قال في الجرح وقيل يصرف الى  
 القسم ليعب الركن في كافي الابل في العلم القابل اه أي لانه اذا دفع من الثمن واحصة بين تسعة وثلاثون  
 لا يجز كلفته في القابل (قوله) في ما اذا كان المدون مال الزكوة وغيره من عبيد الخدمة وشباب البذلة  
 ودون السكس فيصرف الدين أولا في مال الزكوة لانها لا قيمة ولومن جنس الدين سلة لفرق بين لوز قح على  
 خادم بغيره وانه ما تلتادهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم صمد لان غير مال الكاة  
 يستحق للمواشي ومال الزكوة فاعل عنها كان الصراف اليه بمر أو تفلر بار باب الاموال ولعل لا يصرف الى  
 نيباب البذلة وقوله ولومن جنس الدين قال محمد في الاصل أو أيا شلو تصدق عليه أيا يمكن موضع الاصدقة  
 وبما ان مال الزكوة شمول بالدين فالتحق بالعدم ومالك الفار والخادم لا يصرف عليه أخذ الاصدقة فكان فقيرا  
 ولاز كاه على الفقير وأما اذا لم يكن له مال الزكوة فيصرف الدين الى مروض البذلة ثم الى العقالان المائتين

قيل قبضه (ومدون العبد  
 بقدر دينه) غير كافي الزائد  
 ان بلغ لصبا وعروض  
 الدين كالهلال عند محمد  
 ووجه في البر ولوله نصب  
 صرف الدين لاسيرها حاشية  
 ولو اجناسا صرف لاقها  
 في كاتان اسنو يا كرمين  
 شاة وخمس ابل خبر (ولا في  
 ثياب البذل)

يستدرك في العروض ساحة فساحة أما العواطف فلا نهالها بالبدائع أقول والظاهر أن قوله بصرف البدن الى  
 عروض البذلة الخ كلام استطرادي مطروى فيها إذا أراد القاصي بيسع ماله عليه في قضاء دينه كالمسرحوا  
 به الى الخ لفراسسته الخ كذا الفرض انه ليس له مال ذو كذا في شيء زكوي ولو كان له مال ذو كذا فقد صرح  
 قبله بأن الدين بصرف الى المال الخ كذا كذا فهو عليه فلو استعرض ما تبي درهم وحالها بالحوال عند وليس  
 له الا ثياب البذلة ونحوها مما ليس له مال ذو كذا كذا عليه ولو كانت الثياب في البدن لأن الدين القوي عليه  
 بصرف الى الدراهم التي عند مدون الثياب وقد صرح في السراج ايضا بأنه لا يصرف الدين لك أن لا يذ كذا  
 فيعوى الخ يلى أيضا لا يفتحق العي للمال المستعرض مالم يقض (قوله المحتاج اليها الخ) الخ كما قد ايسر له  
 بذلك انه أراد بيان الحوائج الاصلية كالمصنف منه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى تفصيله بذلك وكان  
 انما صرح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محتمل وقوله من حاجته الاصلية لتقدمه فقد بذلك وجعل غير المحتاج  
 اليها من محتمل زوات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير امره ان لا ترتب القيد ذلك (قوله وانما المتزل  
 الخ) محتمل قوله نام ولو تقدير وقوله ونحوها الى ثياب البدن الغير المحتاج اليها وكالحواثب المتعارفات  
 (قوله وانما لم تكن لاهلها) اشار الى أن تقييد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر بالمفهوم هنالك لكن قد يقال  
 أراد ان يخرجها بقوله ومن حاجته الاصلية وسهل الخ اعبر اهلها بطرسة بقوله لم كان في ثياب ثياب البذلة  
 والمراد بأهلها من يحتاج اليها للتدريس وحققا وتخصيصا كماله بما في نص الفقه (قوله غير أن الاهل الخ)  
 استدرك على التعميم للمنفرد من قوله وان لم تكن لاهلها أي أن الكتب لا يذ كذا على الاهل وغيرهم  
 من أي علم كانت كبريتهم الغير تابعة وانما الفرق بين الاهل وغيرهم في جواز أخذها كذا والمنع عنه فمن كان  
 من أهلها إذا كان محتاجا اليها للتدريس والمخاطبة والتصحيح فانه لا يخرج بها عن المخرقة أسدال كذا كان  
 كانت فقهها أو حديثا أو فقهيا أو بغيره بل يفضل من حاجته تسع تساوي لها ما كان يكون عنده من كل تصنيف  
 نهضت في قول ثلاث لا في التخصيص محتاج اليها للتدريس كل من الاخرى والمنهاز الاول أي كون الزايد في  
 الواحدة فافسلا من الحاجة فوافيهم غيرهم من الكتب من أخذها كذا كذا في الخرم من ذلك قدر  
 نصيبه غير محتاج اليها لم يكن ناسيا وأما كتب الطب والنحو والتجويد فغلبة في المنع منها فافهم في نص  
 الخاصة على أن كتب الادب والخصف الواحد كتب الفقه لكن اضطرب كلامه في كتب الادب فصرح في  
 باب مقدمة الفطرا بأنها كالتجويد والطب والتجويد فتضمنه الفطرا أن نهضت من النحو وأنهضت على  
 انفسلاف لا نهضت من الادب وكذا من أصول الفقه والعلوم غيرها الخوط بالآراء على مقصود على تحقيق  
 الحق من مذهب أهل السنة الآن لا يوجد في الخوط لان هذه من الحوائج الاصلية فأدعى في حق القدر قلت  
 والذي يقتضيه النظر أيضا انه ان أراد بالادب الفخرانية كقلى القاموس وذلك كتب الادب من العروض  
 والتاريخ ونحوه فمقتضى الاختلاف أن يذ أدب الفلس كفى بالمعرب وهو انسمى يعلم الانسلاف كلاحياء  
 لغزالي ونحوه فهو كلفه لا يمنع وان كتب الطب لطبيب محتاج الى مطالعتها وما احتجها لا تمنع لانها من  
 الحوائج الاصلية كذا لا في المنع ومن الاهل اذا كان غير محتاج اليها فهو كغير الاهل كالمعلم كالمعلم كذا حافظا  
 قرآنه وهو لا يحتاج لان المناظره الحادثة (قوله أوزر) يدل على نهضت من صوابه على نسخة لان المختار هو  
 كون الزايد في نسخة واحدة فافسلا من الحادثة كمنه من ادب الفقه ومن ادب الفقه (قوله وكذلك آلات  
 المتفرجين) أي سواء كانت مما تستعمل في الانتفاع كالقدوم والمبرد أو تستعمل في التفرج كذا منه ما لا يقي  
 أثره كصاوي وحرف لسال ومنه ما يقي كصغر وضران لسباغ ودهن ودهن لم يباع فلا ز كذا  
 الاول لان ما أخذ من الاجرة بمقابلته العمل وفي الامير الخ كذا إذا حال عليها الحول لان المناظره بمقابلته لا يذ  
 كذا في الفتح قال في روار الصلار بن ولهم الخ في الجير المشتراة للتجارة ومقاديرهم وجلاها ان كان من غرض  
 المشتري بينهما فافهم الخ كذا لا فلا (قوله كالصغير) الاولى كالنفس كذا بعض النسخ لانه المناسب

المحتاج اليها لم يفسح الحس  
 والبره ابن مسلك (وأنما)  
 المستزل وهو السكبي  
 ونحوها) وكذا الكتب  
 وان لم تكن لاهلها اذا  
 لم ينو لتفصيله غير أن الاهل  
 له أخذها كذا وان سوان  
 نص الا ان تكون غير فقه  
 وحديث ونحوه سيرا أوزر يد  
 على نهضت منها هو المتأثر  
 وكذلك آلات المتفرجين  
 الا ما يقي أثره كالمصغر  
 له في الجاد فليس على كذا  
 خلاف ما يقي كصاوي  
 يساوي نصيا

وان سال الحول في الاشياء  
 النفس لا يكون غنيا بكنهه  
 الشئاع اليها الا في دين  
 العبادة فتباح له (ولا في مال  
 مفقود) وجده بعد سنين  
 (وساقتني بصر) استغفره  
 بعدها (ومضوب لا ينسب  
 عليه) غلوه يندفع بلسان  
 مضي الا في نصب الساقطة  
 فلا يقبضون كان الغائب  
 مقر استقامتي فانسانه  
 (ومدحون بمر يلقى  
 مكانه) ثم ذكره وكذا  
 في ربيعة عند غير معلوفه  
 بخلاف المدحون في حرز  
 واختلاف في المدحون في  
 كرم وأرض مملوكة (وردين)  
 كان (عند المدحون سنين)  
 ولا ينسب عليه (ثم صارت  
 له بنان) أفسر بعدها عند  
 قسوم (وقد سئل مصرف  
 الخمانية بما اذا سئل عليه  
 عند الغاضي أم لا) نص  
 للمضي (وما أشد مصادرة)  
 أي ظلمنا (ثم وصل النسب  
 بعد سنين) لعدم التفرق  
 والاصل في حديثي على  
 لا في كذا مال الغنيار هو  
 ما لا يمكن الانتفاع به مع  
 بقاء الملك (ولو كان الدين  
 على مقصر ملي أو) على  
 (مصر أو مطلق) أي  
 تحكموم بالأسر (أو) على  
 (جاسد عليه بنين) ومن محمد  
 لا في كذا وهو الأصح ذكره  
 ابن مالك وغيره لان البنينة  
 قد لا تقبل (أو على قاض)  
 فيه أن المضي به عدم  
 القضاء بطل القاض (فوصل  
 إلى ملكه ثم ذكره كذا ماضي)

أشهره ليس الجلد (قوله وان سال الحول) أي ولم ينو جمعا معاوتيل أسكه لم يفتقر (قوله فتباح له) أي بغير  
 الغاضي على معناه القضاء الدين وان أي بأعماله (قوله ولا في مال مفقود) أي لا في مال الغنيار  
 كبايان (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله غلوه يندفع بلسان) أي تباعد كذا بعد سنين من الغائب  
 لمضي من السنين قال ح ويأتي أن يصير هتاما باني مصحفا من محمد من لا في كذا ماضي (قوله  
 لا تقبل فيه) أي قال ط والظاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي فثبت عدم  
 قبض أربعين درهما (قوله فلا تعجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غير مصادرة) أي عند الاحاطة  
 فلا يندفع معارفه (قوله) كالتعريف بالسياسة في شجره بحر (قوله في حرز) كذا رده أو دونه بحر وقيل  
 إذا كانت الإدارة غلبة فلا يحكم العصر ما جعل عن البر حندي (قوله واحتلف في المدفون الخ) وقيل  
 بالوجوب لكان الوصول في الانهائه حرز بحر (قوله ولا ينسب عليه) هذا جال أحد القوا من المصنفين  
 كبايان (قوله ثم صارت) أي البنينة (قوله بعدها) أي السنين (قوله وقيل الخ) أي في عدم الوجوب في  
 المجموع عند عدم الدين بما إذا لم يندفع القاضى خلف أمافه نص لاحتمال سكو له وهذا في حرز  
 الا في كل بلفظي أي يوسف ثم لا يفتي أنه على التصحيح الا في من عدم الوجوب ولوع البنينة في نصي أن  
 لا تعجب في الغيب بالأولى بما أفاده ط من أبي السعود (قوله وما أشد مصادرة) المصادرة أن أمره  
 يأتي بالمال والعصب أحد المال مباشرة على وجه الفهر ملايك رده مع قوله ومضوب لا ينسب عليه  
 اه (قوله ثم وصل اليه) أي المال في جميع هذه الورود (قوله لعدم التفرق) أي في مال مفقود بالغ  
 ح أنه من محترقات قوله فلم ولو تقدر أنه غير ممكن أن يادة لعدم كونه في دأو زمانه (قوله حاشا  
 على) كذا مره في الهداية إلى على وليس يجوز فوائضا كره سبعة أس الجوز في الألفاف من  
 عثمان وان محر كذا في شرح القاية للملائي القلاوي (قوله لا في كذا مال الغنيار) أي ما إذا أجمعت  
 وزن جمل قال في الجبر وهو في الله العائب الذي لا يرحى دار ح مخلص (قوله ما رواه في الإحصار وهو  
 التمسيد والاحاطة ومنه) أضر في قلبه شيئا (قوله لم ي) فعمل يعني فاعل هو الغني ط وفي الحديث من التمسك من  
 يخلو كانه دين على والو هو مقر به الا أنه لا يملكه وقد ط البه باب الخافضة في بطلان كذا في موطر  
 غير مع وهو يدر على طه أو التوكيل بذلك لم يمان كانوا لم يدر على ذلك ولا في كذا عليه اه (قوله  
 أو على مصر) الا صوبا قاطع على لانه صلب على على فثبت فقر أيضا لما لا لانه لو كان غيره فهو المسألة  
 المتقدمة ولا تصرف قول الدرر على مقروله مصر (قوله أي يكون به لاسه) أما أن قوله مفسر في  
 اللام وقيد به لانه محل الخلاف لان الحكم به لا يصح عند أبي بنية فكانت جوده كده وهو مصر ومصر  
 حكمه ولم ينسب الغاضي وجبت أن كذا بالتمسك كذا في لامية وفيه هلالان المال لا يدرى (قوله ومن بعد  
 لا في كذا) أي وان كان له بنين بحر (قوله وهو النص) مع في النصفة كذا غاية البيان ومعه في الخافضة أيضا  
 ومن ادعى السر مني بحر من باب الصرف من المهر من عقد الزمان يعني أن يقول عليه قلت وقتل أماني  
 تصحيح الوجوب من الكفاي قال وهو المتمدد والإسماعيل بن أبي السلام اه ولا يجرم به في الزاد والعرد  
 والمحقق وتبعهم المصنف والمحال أن في اختلاف التصحيح في قوله في باب المهر (قوله لا في كذا مال الغنيار)  
 ولان القاض قد لا يندفع وتلا ينظر بالصور مقبيل به بالمع فيكون أي في كذا في حكم اه (قوله بحر  
 سعيه) أي في كتاب القضاء ط (قوله عدم القضاء) أي عدم صحة قضاء القاضى اه (قوله لا في كذا مال  
 علم بالمجموع) ونص به لم يصح ولا يجب أن يتركه لعمى (قوله فوصل إلى ملكه) أي من ذلك ما في  
 الشيا له أم على مصر فاشترى منه بالثدينا رة ثم وهب منه الذي يارها كذا ألف لانه صار قابضا  
 لها بالدينار اه ومنه ما في الوالدية وهب دين من رجل وكذا قبضه وجبت به كذا ثم قبضه الموهوب  
 له فالز كذا على الواجب لان القابض وكيل عنه القبض اه (قوله لا في كذا مال الغنيار) أي من ذلك ما في  
 إلى ملكه ثم ذكره كذا ماضي





ينفرد فيصرف باستحضار النسبة عند كل دفع فاكتمل ذلك المخرج وهو المراد مقارنتها بالدفع إلى الفقير  
 وأما المقارنة بالدفع إلى الوكيل فهي من الحكمة كما يأتي ط (قوله والمال قائم به الفقير) بخلاف  
 ما لا يؤي بعده فلا يحصر ونظيره أن المراد قيامه في يد الفقير بخلاف ما كلالا البيا حقيقة وأن النسبة  
 تجزى به ما دام في مكان الفقير ولو بعد أيام (قوله أو دفعه لذي) تبعه على الفرق بين أن كل واحد لا زكاة  
 صاعدا فالصاعقة تصح فيها الزكاة الذي وإن لم يكن من أهل النسبة لأن الشرط فهمانية الأمر بخلاف الأصل لأنه  
 صاعدا من رتبة من المال واليد تقتضيه أهلية الأمر ولنية (قوله لأن المعترية لا تمر) هذه المعترية من  
 (قوله ولذا) أي تكون المعترية الأمر (قوله لو قال) أي عند الدفع إلى الوكيل (قوله ثم فاه من الزكاة)  
 أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير بنية التعلق أو الكفارة (قوله ضمن ومن منبرها) لأنه ملوكه  
 بالخطا وصار مؤديا لماله نفسه قال في التناوخانية إذا إذا وجد الأذن أو أجزأ المال كان أه أي أجزأ قبل  
 الدفع إلى الفقير لائق بالصر لادوى زكاة فقير بغير أمره فبما ضاع بأجزأ لم يجدناه وجدناه على المصدق  
 لأنه لم يملكه لم يصير نائبه عن غيره فقفقت عليه أه لكن قد يقال تجزى عن الأمر مطلقا لبقاء الأدب بالدفع  
 قال في الصر ولو تصدق به بصره بأجزأ يرجع بما دفع عند أي يوسف وعند محمد لا يرجع إلا بشرط الرجوع  
 أه تأمل ثم قال في التناوخانية أو وجدته دلالة الأذن بالخطا كجرت العادة بالأذن من أي باب الخطأ  
 بخلاف غير النسبة وكذلك الترتي إذا كان في يده أو في مختلفه وخطا فلا يمتنع وكذلك المصداق إذا  
 خطا الأمتان أو البيع إذا خطا الامتعة ضمن أه قال في القنيس ولا يعرف حق السماسرة والبياعين  
 بخلاف غير الغلات والامتعة أه ويتصل بهذا العالم إذا سأل الفقير أمشي أو خطا ضمن قلت وقد مضاه  
 لو وجد العرف فلا يمتنع لوجود الأذن حيث دلالة الظاهر أنه لا يمتنع علم المال شهيد العرف ليكون  
 إذا لم يمتنع دلالة (قوله إذا ادأ وكذا الفقراء) لأنه كقائض شيئا ملكوه وصاروا خطا ما لهم به من بعضه من دفع  
 زكاة من النافع لكن بشرط أن لا يبلغ المال الذي يملكه الوكيل فبما لم يبلغه مصلية الدافع لم يجز إذا كان  
 إلا أن يكون من الفقير على الجرح الظهري فلت وهذا إذا كان الفقير واحد ولو كانوا عدة من لا بد  
 أن يبلغ لكل واحد نصيبا لأن ما يملكه الوكيل مشترك بينهم فإذا كانوا ثلثة أو ما في يد الوكيل بلغ نصيبه  
 يصير أو اثنين فقير إلى زكاة من الدافع بعده أي أن يبلغ ثلاثة أصباعا إذا كان وكيل عن كل واحد بأجزأه  
 لم يكتف بقدر لكل واحد نصيبه على حدة وليس له الخطا بالأذنهم فلو خطا أجزأ من الدافع ومن لم يكن  
 وأما إذا لم يكن إلا واحد وكيل عنهم فقير وان بلغ المقبوض نصيبا كثيرا لأنهم لم يملكوا شيئا مما في يده (قوله  
 لولاه الفقير) وإذا كان واحد صغيرا فلا يمتنع كونه فقيرا أيضا لأن الفقير بعد خطا بقاؤه أه فاده ط  
 عن أي السهو وهذا حيث لم يأمر بالدفع إلى من أذنوا فيه فقير قولان كما هي في القنينة كسرى في الصر  
 أن القواعد تنبذ على أنه لا ضمن لغيرهم ولو نذر التصدق على فلان أنه أن تصدق على غيره أه أقول  
 ونسبه نظر لأن نصيب الزمان والمكان والوجه والفقير غيره معتبر في النذر لأن الداخل تحتها وخرية وهو  
 أصل التصديق دون التعيين فيقبل وتلزم القرية كجرحه وانه الوكيل انما يمتنع به التصرف من الموكل  
 وقد أمر بالدفع إلى فلان فلا يملك الدفع إلى غيره كالأوصى لا يملك الدس الوصي الدفع إلى غيره فقامل  
 (قوله وروجه) أي القنينة (قوله ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة إذا أسئل دواهم الموكل ودفع  
 من ماله بجمع بسد لها في دواهم الموكل صرح بخلاف ما إذا أنفقها أولا على نفسه مثلا ثم دفع من ماله فهو  
 متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق أو بقضائه الدس أو التبرع كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كل كلمة  
 وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط الدفع من ماله إلى كل واحد لو أمر غيره بالدفع عنه بأجزأ فقامله لكن اختلاف  
 فيه إذا دفع من ماله آخر نصيب قال في الصر وظاهر القنينة ترجيح الإجراء استدلالا لا بطلانهم مسلم به غير  
 قول في ما يباها من ذي فله مسلم صرف ثمنها من زكاة ماله (فرع) للوكيل بدفع الزكاة أن يوكّل غيره

المال قائم به الفقير  
 ونوى عند الدفع  
 وكيل ثم دفع الوكيل  
 لانية أو دفعها لذي  
 بدفعها للفقير لما كان  
 المعترية لا تمر ولا يقال  
 هذا نظير أو من كفارت  
 ثم فاه من الزكاة قبل دفع  
 لو قبل صر ولو خطا زكاة  
 موكله ضمن وكان متبرعا  
 إذا ذكركه الفقير أو الوكيل  
 أنه يدفع لولاه الفقير  
 وزوجه لنفسه إذا  
 قالوا بها من حيث شئت  
 ولو تصدق بدواهم نفسه  
 أجزأ أن يمسكها على نية  
 الرجوع وكانت دواهم  
 للموكل قائم (أو بمقارنة)

(عزل ماوجب) كله أو بعضه ولا يفرج عن العهد والعزل بل لا دلالة للعهد (أو نصدق بكلمة) إلا أن لا يؤخذ أو واجباً أن يرفع ويظهر  
الزكوة نصدق ببعضه لا تسعة حصته عند الثاني خلافاً للثالث وأطلقه عدم الدين والدين (١٣) حتى لو أربأ الفقير من السبب سمع

والذين هم عن الدين الهين واليسين  
من الدين وعن الدين يعوز  
وأداء الدين عن العين وعن  
دس سبقة في لايعوز  
وحيلة الجوازات يعطي  
مدفونة المستعزز كاته ثم  
ياخذها من دينه ولو  
أمتنع المدون مندينه  
وأخذها لكونه طهر  
يعطى حقه فان ما منه معه  
للمنفذ وحيلة التكنين  
بم التصديق على مايرى  
يكن يكون التوابلها  
وكان في تميم السعد وعامة  
لحبل الاشبه (وأمر اضوا  
عري) أي هل الغراس  
١ (قوله ولو أبرأ) الخ هذا  
لرفع من موضوع اختلاف  
سكتة الصنف التي ذكرها  
الشارح أيضا لزم صاحب  
البحر بسقوط الزكاة عن  
القدو والمبرأ من معنى على  
قول نور اه

الشرح وأي استعنى عن  
التقيد ولا فاجزأ جواب عن  
سؤال الرد على الشارح  
صورته لم أطاق أداءه الذي  
هو إليه ولا مع التقييد  
بالساقط وحمل الجواب أن  
الشارح استعنى به، والتقيد

وإذا ثبت من الخاتمة ونسبنا مقتضى القول **(قوله بعزل ما لو جب)** في نسخة العزل باللام وهي أحسن  
 ليوافق المحرف عليه **(قوله لا يخرج من العهد)** العزل فلون صاعداً قطعته إلى كتوفورات كانت  
 ميراثه متخلفاً ما إذا صاحت في يد السائلان فيه كبد القتر ابعصر عن الحيط **(قوله أو تصدق بكه)** بالرفع  
 عطفاً على قوله نيساً وأقابه سقط الـ **ك** ولوروى فبلا أول بيتاً أسللتان واجباً ومنعاً وانما انشترط  
 التصدق من المزمع فلما أدى الكل زالت الزاحقة **(قوله إلا أن لا يخرج من العهد)** إلى التفسير بالصدق إجماعاً على هذا  
 الاستثناء في النهر **(قوله بسم)** أي عمازى **(قوله لا تسقط حسنه)** أي لانه ما زال كلفاً صادقاً فيه فوجب  
 زكاته وزكاة الباقي **(قوله خلافاً للثالث)** أشار بذلك إلى ما قلناه في المتن في إجماعنا على أبي يوسف ولذا قدمه  
 فاضحاً وقد أشروى الهداية مع دليله وعادته تأخير المتأخر عند مله كس عاده فاضحاً ومما صاحب المتن في  
 فافهم **(قوله وأخطئه)** أي أطلق التصديق **(قوله حتى الح)** نظر بصر على شمول الدين ح وقيد بالفقير ولو  
 كان هذا فهو به بعد الملو فغيب، وروايتان أحدهما الضم بصر عن الجمع أي تيماناً كلفاً واجباً لانه  
 استباحه بعد الوجوب **(قوله مع وسقما عنه)** أي مع الإبراء وسقما عنه كانه نوى الزكاة ولا المأمر  
 ولورأى من البعض سقطاً كانه دون الباقي ولوروى الأداء عن الباقي بصر **(قوله واصل الح)** المراد بالدين  
 ما كان ثابتاً للفقير من مال الزكاة ما كان كافياً لممكن فقد وعر وض والفقر بما عساه لأن  
 الزكاة ما أن تكون ديناً وصنوا المال المزر كذا ذلك لكن الدين ما أن يسقط بالزكاة أو يفي بمسحق  
 القبض بعد ما قصر رخصة فيغير الزكاة إلى ثلاثة الأول أداء الدين من دين سقطاً كسحل من إراء الفقير  
 من كل النصاب الثانية أداء العين من العين كقد حاضر من نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين من  
 الدين كقد حاضر من نصيب دين وقصوراً لايجوز الأول أداء الدين من الدين كسحل ما في ذمة مدونه  
 زكاة له الخاصة بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على آخر من زكاة عن عهده فانه يجوز لانه عند  
 قبض الفقير بصره فافكان عيناه من الثانية أداء من دين سقطاً كسحل من إراء الفقير وهو مال  
 أو الفقير من بعض النصاب أو بابه لأداء عن الباقي وعلم بأن الباقي صبره صاباً لقبض قسمه وذا بالدين  
 من العين اهـ ولما أطلق الشارح الدين وألغى التقييد بالسقوط وقوله به بمسحق **(قوله وحله)**  
 الجواز أي فيما إذا كان دين على مصر وأراد أن يجهز كذا عن عينه وأمن دينه على آخر  
 سبيقت **(قوله أن يعطى مدونه الح)** قال في الاستنباه وهو أفضل من غيره لأنه بصير وسيلة إلى إراءه مدونه  
 المدون **(قوله لكونه فخر بجنس حسنه)** نقل العلامة البصري في آخر شرح الاشياء أن البراهم والدينار  
 واحد في سبيل الفقر **(قوله فافكان عيناه الح)** والحيلة إذا كان ذلك مالى الاستنباه وهو أن يوكّل المدون بتخادم  
 الدائن بقبض الزكاة ثم يشاهد منه قبض الوكيل صلو ملكاً لموكل ولا يملك المال فوكّل إلى أن يقبض المدون  
 لاحتمال أن يعرله عن وكاله قضاء دينه حال القبض قبل الدفع اهـ وفيه وإن كان الدائن شريراً في الدين  
 يخاف أن يشاركه في المقبوض فالحيلة أن تصدق الدائن بالدين وجوب المدون فافكانه الدائن ولا مشاركة  
**(قوله فهو)** أي الفسدة يركن والظاهر أنه أن يخالف أمره لانه متفق مع التلك كاسياني في باب  
 المصرف بحثاً **(قوله فيكون التواب لهما)** أي تواب الزكاة المزر كذا وتواب التكليف للفقير وقد يقال أن  
 تواب التكليف يثبت للمزر كذا أيضاً لأن المال على تغيره فافكانه وان اختلف التواب فكذا ما قلناه وأخرج  
 السيوطي في الجميع الصغير فورثت الصدقة على يد عاتة لكان لهم من الإجماع أسير البديهي من غير أن  
 ينقص من عرضي **(قوله وكذا)** الإشارة إلى الحيلة **(قوله وعلمه الح)** هو ما قدمنا من الاشياء **(قوله)**  
 وأقرنا هذا عري قال في البدائع وعليه طاعة المشايخ في أي وقت أدى يكون وقد قالوا بوجوب تعسب

بدلالة قوله بعد وعن دين سقيمض وبالحليل اهـ (قول الشارح فيجمع ويضمن) فانه ان مقدار الزكوة تنعس ببعض الله فلا يطله تعيين العبد كما قلناه  
المشقة من المراجع عند قول الشارح بخلافه فنقول وعلى هذا المسته قولنا من في المراجع على أحد هذا الشارح هنا على الآخر اهـ

ذلك الوقت لوجوبه واذا لم يؤدى الى آخره به يتضح عليه الوجوب حتى لو لم يؤدى حتى مات بآثم واستدل  
الجواب به من عليه ان كل ما اذا علمت نصابه بعد تمام الحول وان تمكن من الاداء انه لا يضمن ولو كانت على  
الفور يضمن كمن اشترى موم شهر رمضان من وقتان عليه القضاء (قوله وصححه الباقى وغيره) نقل قصصه في  
التنزيلانية ايضا (قوله اى واجب على الفور) هذا ساطع من بعض النسخ وفيه ما كانه لا يؤلى في قولنا  
افتراضه واجب على الفور مع انما يرضى تحكما للثلاث القطعية وقد يقال ان قوله الافتراض على تقدير  
مضاف اى افتراض ادائها وهو من اضافة الصفة الى موضوعها فيصير للمضى ادائها الافتراض واجب على  
الفور اى ان اصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققته في فتح القدير من ان المتنازع في الاصول  
ان مطلق الامر لا يقتضى الفور ولا التراضى بل مجرد الطلب فيصور للمكلف كله نعم المالك الامر هامة به  
قرينة الفور الخ ما فى (قوله اى اثم بتأخيرها الخ) ظهر ما لا اثم بالتأخير ولو قل كيدوم او يومين لانهم فسروا  
الفور بالول أو فاقا لا مكان وقد يقال المراد ان لا يؤخر الى العام القابل للمضى البدائع من الملتزم بالول اذ لم  
يؤدى حتى مضى حوالا فقد اسماؤا ثم اه فتأمل (قوله وهى) اى اى الرينة اى اى الامر بالصراف (قوله  
وهى مجبة) كذا صبره الفتح اى ساجدة الفقير مجبة اى حاصلة (قوله وتعلم على الفتح) حيث قال بعد ما س  
فتكون الى كافر يستوفى ويتناول جسيمة فيلزم بتأخير من غير ضرر وولا اثم كما مر في شرحه الكرخ  
ولما حكم الشهيد في الملتزم وهو عين ما ذكره الامام ابو جعفر من اى سنيطة انه يكره ان كراهة التعميم  
هى العمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت من اثنائها الثلاث وجوبه ويتناولها ان شجاع منهم من اثم على  
التراضى فهو بالنظر الى دليل الافتراض اى دليل الافتراض لا يوجبها ولو لا بنى وجود دليل اليجاب وعلى  
هذا قولهم اذ اشد هل ذكرى اولا يجب عليه ان يرضى لان وقتها العمر فالتكليف يتبدل كالشك في الصلابة  
الوقت اه مضى (فتح) في الفتح ايضا اذا اخرج من مرض يؤدى سرامن الوقت ولو لم يكن عنده مال فاراد  
ان يستقر ضراده الى كانه كان اكبر واه انه يقدر على قضاءه فلا فضل الاستقراض والاعلان بصومعة  
صاحب الدرس اشد اه (قوله اى عيب) خصه بالذكر لينا ساقوله فنوى خدمته واسأل بقوله فلا الى ان  
العبد يرضى لى لكن الاولى ان يقول بعد فنوى استعانه ليم على التوب والاداء ولا يضمن تخصيصه بما يقع  
فيه نية التجارة بضره ما لو اشترى او شرا حرجة او عشرة ليشتري فيها فانما لا تجب فيها كانه التجارة كما بيناه  
عليه في الفتح (قوله فهو عيب) ذلك خدمته اى وان لا يبقى للتجارة لما في الخا: ثم بعد التجارة اذا اراد ان  
يستقدمه من قبله فاستخدمه فهو التجارة الى حاله الا ان بنى ان يضر به من التجارة فيجعله القدم اه  
(قوله ما لم يرضه) اى اى يؤجره كفى النهر وغيره بده من قسم الدرس الوسا حجة من مراضى او يعتبر احوال  
بعد قبضه على الخلف الا حتى يبان اقسام الدرون (قوله يضمن ما فيه) ان كانه فلو دعه لاسر اثم فهو رها  
اودعه بصلح من قود او دفعته لحلم زوجه الاز كانه لا ذم الا ليعلم تكن جنس ماله الى كانه ط (قوله  
والفرق) اى بين التجارة حيث لا تتحقق الا بالفعل وبين عدها بان فاه الخدمه حيث تحقق بمجرد النسبة ط  
(قوله فتميم بها) لان التروك كلها يكتفى فيها بالنسبة ط وتظهر ذلك القسم والصائم والكافر والعبادة  
والسائغ حيث لا يكون مسافرا ولا مغطرا ولا مسلما ولا ساقطا ولا عاونا بمجرد التنقوت امتداد به مجرد الزينة  
زبلى لكن مرص في النهاية والغنى بان العاولة لا تصير مائة مجرد الذينة بخلاف العكس ووفقى في العجز بحمل  
الاول على ما اذا نوى ان تكون الساقطة عاولة وهى باقية فى المرى اذ لا يضمن العمل وهو انما وجه المارى  
لا العلف وحل الثاني على ما اذا نوى بعد ان يوجه له (قوله كان لها الخ) لان الشرط في التجارة مقارنتها  
لعهدها وهو كسب المال بل بالبعث شراء او اجارة واستقراض حيث لا مانع على ما يأتى في الشرح مع  
بيان المهر ران ثم ان نية التجارة قد تكون مرسحا وقد تكون دلالة فالاول ما ذكرنا والتاى ما تقدم في  
الشرح عند قول المصنف او نية التجارة (قوله لا ماورثه) قال في النهر ويلحق بالارث ما دخله من حبوب

وصححه الباقى وغيره  
(وقيل غوى) اى واجب  
على الفور (وعليه  
الفتوى) كافى شرح  
الوجهانية (فما يتأخر بها)  
بلا صذر (وقوله اى)  
لان الامر بالصراف الى الفقير  
معقرينة الفور وهو انه  
لرفع حجت وهى مجبة ففى  
لم يجب على الفور بل يصل  
المقصود من الايجاب على  
وجه التمام وقلمه على الفتح  
(لا يبقى للتجارة) اى عيب  
مثلا (استمرادها فنوى)  
بعد ذلك (خدمته) ثم ماواه  
الخدمة لا يصير للتجارة وان  
فواهلها لم يرضه) يضمن ما به  
الى كانه والفرق ان التجارة  
عمل فلاتم بمجرد النسبة  
بمخلاف الاول فانه ترك  
العمل فتميم بها (وما اشترى  
لها) اى التجارة (كان لها)  
لغفلته فان نية العقد التجارة  
(لا ماورثه) فواهلها لعدم  
العقد الا اذا صرف فيه

أرضه فوي أسما كها التجارة فلا تصلي بأصحابه حول اه (قوله أي لو يا) قال في التبر بصي فوي وقت  
البيع مثلا أن يكون بده التجارة ولا تنكفه النية السابقة كعوض ظاهر ما في العمر اه (قوله فقبض الزكاة)  
أي إذا حال الحول على البدل ط (قوله زكاة أوله) أي فوي السوم أو لا تأبى كانت سابقة فثبت على ما كانت  
وأن لم ينو خائفة (قوله ولم يملكه يستعمله) أي ما كان مستوفيا قبل قبوله وليس بمبادلة مال بمال كبدنه  
العقودا فأنوي عند العقد كونه التجارة لا يصير لها على الأصح لأن البيع هو المدة والوصية ليست بمبادلة  
أصولا والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم المصدة بمبادلة مال بنفسه مال كفي البدائع قال في فتح القدير  
والحاصل أن نية التجارة فيما يشترطه نصح بالاجماع وفيما يرثه لا بالاجماع وقبض عليك بقبول مقدمها ذكر  
تخلاف اه (قوله أو نكاح أو صلح) أي لو تزوجها على بده مثلا فنوت كونه التجارة أو نكاحه ففوت  
كذلك (قوله أو صلح عن فود) أي أنوي منه عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الخائفة لو كان بده التجارة فنوته  
بمصددها فصرح من القصاص على انتقاله لم يكن التعلق بالتجارة بده بدل عن القصاص لأن المقتول اه  
(قوله كان المدفوع للتجارة) أي لانية ح وذلك أنه بدل عن المقتول ولو كان المقتول للتجارة فكذلك بده  
فكان بمبادلة مال بمال وماله ما يظهر لو اشتروا سدا لجاني الغداء بعرض لما أتوا ولا ينافي مع ما في من الأشياء  
فأفهم (قوله فانه يكون لها) لأن حكم البدل حكم الأصل خائفة وسأقي علم الكلام على أي تبدل المال لانية  
في باب زكاة النعم (قوله يخر) أي في شرح قوله أو نية التجارة ح (قوله والاداء) أنه لا يكون لها) لأن  
التجارة كسب المال ببدل هو مال والقول كسب بغير بدل أصلا فلم تكن النية خائفة على التجارة بدائع  
(قوله وفي أول الأشياء) أي بده بدل الأصح ط (قوله ولو باهر) كاللعل والبايوت والزمرد وأهلهما  
در وعن السكاكي (قوله وإن ساوت ألفا في نكحة أو طلاق) قوله ما عدا الجرين هذا هو الباقي على الذهب  
والفضة ط وقوله والسوا ثم بالنصب مضافا على الجرين وما عدا ما ذكر كالجرير والجرير والعقودان والموشى  
العلوية والعبد والباب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى إلى النفي) هذا وصف في معنى العلة  
أي لا زكاة فيها فوارة التجارة عن نسي أرض هشة أو نحو حجة تستلزم يؤدي إلى تكرار الزكاة كالأرض العسرة أو  
الخراج زكاة أو بأشياء التي يكسر الثاء الملكة وفتح النون في آخره أنفسه مضرورة وهو أخذ الصدقة بغير معنى علم  
كألى القاموس ومنه كفى المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا تفي الصدقة (قوله بشرطه) بشرطتها) بالخر صائغا  
على شرط الأول ومن القاموس ما وروى بالها ثم تصرف فيه ما يال أيضا لأن الغرض هو القيمة لا زكاة لا تصرف  
بالبيع مثلا كما فيكون بده الذي فوي به التجارة أو نية العقد الشراء فافهم (قوله وأجاز) كان أجازوه  
بعرض ولو باهم التجار ولو كانت الفل التجارة لا يصير بدها التجارة فلا تلجودا التجارة فلا تروى بمس  
تخلاف قدس منه (قوله واستقرض) لأن القرض ينقلب معاوضة المال بالمال في العبرة وهذه ما قول بعض  
المشايخ واليه أشار في الجلبع أن من كان له ما مثله لم يملكه غيره هاتما مستقرض من وجب قبل حوالا لم يمول  
خسة أفتقر بغير التجارة ولم يستهلك لا يفتقر حتى حال الحل لا زكاة عليه موبصره البرن إلى المال كبدون  
الجلس الذي ليس بمال لا كذا فقهه بغير التجارة دأب إلى أنه لو استقرض التجارة بغيره أو قال بغيره لم يملكه  
فوي لأن القرض طاعة وهو تبرع بالتجارة بدائع وعلى أوله في البر وانهر والموتة مهم الشارح  
لكن ذكر في التسمية من شرح الجامع أشد الإسلام الأصح الثاني وأنه في قول محمد في الجماع ليس  
التجارة إنما كانت عند المقرض لغير التجارة وقادته إنما إذا لوفت على معاد غير التجارة وإنما لم كانت بده  
للتجارة فوردت عليه عادت للتجارة اه وظاهر أن الثاني مبني على قول أبي يوسف أن المستقرض لا يملك  
ما استقرضه إلا بالتصرف وعندهما عليك القبض حتى لو كان قائما في بده ما من المقرض بده عنده  
لا عندهما ولو باهم من أجنبي يصح أيضا فاكسمة أي غير رضى بده أن شأنا به تعاقب على قوله ما قاله الأول  
تأمل لا يقال بشكل الأول بأن المستقرض صار مديونا بغير ما استقرضه والمديون لا زكاة عليه بتقديره بما

أي نأويا فقبض الزكاة  
لا ترات النية بالفعل (لا  
القبض والفضة) أو أسلمة  
في الخائفة لو روت ساءة  
ز كنهها بدحول فوارة أولا  
(ولم يملكه يستعمله) كسبة  
أو وصية أو نكاح أو صلح  
أو صلح عن فود) قيد بالقود  
لأن العقد للتجارة إذا قاله  
مصددها ودفعه بدين  
المصدور على التجارة فانية  
وسين كنهها بدين مال  
التجارة فانه يكون لها بلا  
كسرها وفوارة لها بدين  
الباقي والأصم) أنه لا  
يكون له بدين من البدائع  
وفي أول الأشياء ولو قارنت  
النية ما ليس بدل مال بمال  
لا تصح على الصحيح إلا زكاة  
اللائي والجواهر) وأن  
ساوت ألفا تفاقا (الأن  
كون لا تارة والأصل أن  
ما عدا الجرين والسوا  
أجاز بدينها بغير شرط  
صد من المانع المؤدى إلى  
التي وشرط تنازله العقد  
التجارة وهو سب المال  
بالمال بعقد شراء أو أجاز  
أو استقرض

(قوله عنده لا عندهما)  
صوابه عندهما لا عندهما تأمل  
اه

أو استمرى شيا قلبية  
 تار بالانه وجسد بها  
 باعلاز كانه عليه كل قوى  
 القارة فتمت من حين ارضه  
 كما هي وثا لوسرى ارضا  
 مناجبة نلو بالقارة أو  
 عشرة وزوجها أو بنوا  
 القارة وزوجها لا يكون  
 القارة قدام المانع  
 (باب السابعة)

(هي) الرامية وشرا  
 (المكتفية بالرى المباح)  
 ذكره الشئى (فى أكثر  
 العلم قصد البر والنيل)  
 ذكره الزيلو وزادى  
 الحيط (والزيادة واليمن)  
 ليم لاذ كور فقط

(قوله تعبر انه تسبون الخ)  
 قال العلامة الحنفى أو  
 السعودى تفسير قوله تعالى  
 فيه تسبون ترهون من  
 سلبت المشايه وأسمها  
 صاحبها واسمها السومة وهى  
 الصلابة لانها توتر بالرى  
 هلامان فى الارض اه

(قوله لا تكون سائمة غير)  
 سائته قريبا التصريح  
 بلزم التقيد بالمباح وحيد  
 لا رد ما ذكره فانه بعد فاعه  
 لا يتأله مباح اه

(قوله وفيه نظر قلت لعل  
 وجهه الخ) قد ريقال  
 لوجهه هذا الظرف فانه  
 محتاج اليه لاخراج ما قل  
 وجعل الى البيت فانه يقال  
 له كلامه أيضا اه

فأخذت به القارة لا تقول فخذتها من قبته الى النصب الذى عملها سابق من أن قبة هروض القارة  
 تضم الى القدرين فإذا كنه ما تبادروهم فقط واستقرض خمسة فطرة القارة فبقيتها من قدامهم مثل الكان  
 مدونوا قدرها ببقى لى تصاب تام فبز كنه مغلاف ما لزم تكن القارة فانه لا ز كانه عليه أصلا لان الدين يعرف  
 الى المال الذى كنفون غير مجلس بخصص نصاب الغرام الذى مع ملاز كمولاز كالاخرة فافهم (قوله ولو  
 نرى الخ) يحترقونه بشرط معانيتها بعد القارة ح (قوله كل قوى الخ) خ ح بشرط بعد القارة وهذا  
 ملحق بالمرات كغيره من النهر فلا يصح تعلقه باجتماع الخفى كنف مناه فافهم (قوله كاس) قبيل قوله بشرط  
 جهة أدائها ح (قوله ولو نرى الخ) يحترقونه بشرط عدم المانع الخ (قوله وزوجها) قيد المشايه  
 لتعلق العشر بالمباح بخلاف الخراج الا اذا كان نواح مقاسمة لأمون فاعلموه انه اذا لم يزرها انتجب  
 ز كانه القارة فيها لعدم وجوب العشر فى وجود المانع أما نظر اجبة فلما لم يوجد وهو الذى وان عائلت  
 (قوله تعليم المانع) وهو الذى ومغدا لتعليل أنه لو زرع البذر فى أرضه لم يلزم كنهه بل كنهه وانما عائلت  
 مالى العشر حيث قال فى باب ز كانه المال واشترى بذرا القارة وزرعه فانه لا ز كانهه وانما عائلت  
 فى الارض أصل كونه القارة فكان ذلك كنهه الخدمة فى بعد القارة بل أولى ولو لم يزرها عائلت  
 مغلا سقرط الى كنه البذر بالزراعة مطلقا فافهم ط (تبيه) وما ذكره الشارح من عدم وجوب  
 الز كانه فى الارض المشايه للقارة وانما فيها العشر وانخراج المانع المذكور وقال فى البدائع هو الرامية  
 المشيورة وعن أصحابنا وعن محمد بن عيسى كنهه لا ز كانه أيضا لان ز كانه القارة تنصب فى الارض والعشر يحصى  
 انخارجا وهما مختلفان فلا يجمع الحان فى مال واحد ووجه ظاهر الرامية أن ينب الوجوب فى الكل واحد  
 لانه يضاف اليها يقال عشر الارض ونواجرها وز كانهه أو الصكل حتى انك تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة  
 بالاموال الذاتية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كز كانه السائمة مع القارة اه فافهم

### (باب السابعة)

بالاضافة أو بالتوين على أنه مستد أو مشبه بوليان حقيقة ما بعده لبيان حكمها ولانها تسبدر مضافا أى  
 صدقة السائمة قال فى النهر وبد أحمد فى تفسير مال الذى كنهه بالسائمة اقتداء بكتبه عليه الصلوة والسلام  
 وكانت كذلك لانها الى العرب وكان جل أموالهم السائمة والابل أنفسهم اندهم فبدأ بها (قوله هى  
 الرامية) أى انفة يقال سمات المشايه عرفت واسمها هو اسمة كذا فى العرب حيث بذلك لان اسم الارض  
 أى تعلها ومنه مشجده تسبون فى ضياها معلوم السائمة المال الرامية غير (قوله وشرا المكتفية بالرى الخ)  
 أطلقها فحمل المتولين على أهلى ووحشى لكن بعد كون الام أهلية كملتو لمن شافون طوى ويقرو حشى  
 وأهلى فقبيل الز كانهه بكميل بها النصب عندنا خلافا لشافى بدائع (قوله بالرى) بفتح الراء مصدر  
 وكسر الكلا منه والماسب الاول اذ لو جعل الكلا الباقى البيت لا تكون سائمة ٣ بفتح قالى الهم  
 وأقول الكسر هو المتداول على الاسنة ولا يلزم طيه أن تكون سائمة طوى لها الاول أطلق الكلا على  
 المنفصل ولقتال من قبل ظاهر قول العرب الكلا هو كل عارضا للواب من الرطب واليابس وقد  
 اختصه بالفاقم فى معدنه ولم تكن به سائمة له ملكه بالوز قد زده اه قلت لكن فى القاموس الكلا  
 بكل المشيورة طوى واسمه فلزم بقيد بالرى (قوله ذكره الشئى) أى ذكر التقسيم بالمباح قال فى البحر  
 والنهر ولا يجتمعان الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة لكن قال القدرى وفيه نظر قلت لعل  
 وجهه منع جملة لغير المباح حديث أحد السالمون شر كافى ثلاث فى الملو الكلا والبار فهو مباح ولو فى  
 أرض مملو كنهه كنهه فى فصل الشربان شاعا فانه تعالى (قوله ذكره الز بابى) أى ذكر قوله لقصد  
 الدروا لتسل تبعا لصاحب النهاية (قوله واليمن) عطف تفسير ط (قوله ليم الكور) لان الدروا لتسل  
 لا يظهر فيها ط (قوله فقط) أى الكور المحض وليس المراد أنه به الكور ولا يعبر فيها اه ح واسمها



لا واحد لها من لفظها  
والنسبة اليها على بفتح الباء  
سميت لانها تبول على  
الخصاء فخرجت  
كل خمس منها الى خمس  
وعشرين بنت جمع بنتى  
وهو ما سمان منسوب  
الى مختصر لانه اول من  
جمع بين العرب واليهي  
فولم يمتد اليه غيرهما  
(أوراب ثمة) وما بين  
النمابين مفسو (وفيها)  
أى الناس وعشرين بنت  
مفاض وهى التى طعنت  
فى السنة (الثانية) سميت  
به لان أمهات غالب تكون  
مفاض أى سلبا يأتى (وفى)  
ست وثلاثين الى خمس  
وأربعين بنت لبون وهى  
التي طعنت فى الثالثة لان  
أمهات تكون ذات لبون لآخري  
غالب (وفى ست وأربعين)  
الى الستين (سقة) بالكسر  
(وهى التى طعنت فى الرابعة)  
وقد ذكرها (وفى إحدى  
وستين) الخمس وسبعين  
(بجدة) بفتح الهمزة  
(وهى التى طعنت فى  
الخامسة) لانها تتجدد أى  
تقلع أسنان المين (وفى ست  
وسبعين) الى تسعين بنتا  
لبون وفى إحدى وتسعين  
سعتان المائة وعشرين  
كذا كتب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأبو بكر  
رضي الله عنه (ثم تتألف  
الفرصة)

\*(باب)\*

أى المجرى لغيره فبعضها فى سبيل آفة تعالى وقف أو وصية هذا التفصيل عند الامام أما عندهما فلا ترى  
انجيل مطلقا طر بادة (قوله وفى المواتى العصى) تنقل فى الظهيرية فى العصى روايتين وعندهما يجب  
كأن كان فيها عصى ثم رجم فى العرفى الباب الا ترى بالوجوب فيها والذي يظهر أنه ان تحقق فيها السوم  
وجب وبالافلا بدليل التعليل وانه أعلم

بالتنوين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخبره والذي فى المتع نصاب الابن بقى باب ط  
(قوله نصاب الابن) أطلقه شمل الذكور والاناث وأولواؤه وحشبا بعد ان كانت الأم أهلية وشمل  
والا عرج لكن لا يؤخذ فى الصدق شمل السنان والجفاف لكن يجب شدة بقدر الجفاف ويسان فى البصر  
(قوله وثمة) قال فى ذيل المغرب كل جمع مؤنث الامامع بالواو والنون يمين يعلم قول جاهد الرجال والنساء  
وجاهت الرجال والنساء وأسماء الجوع وثمة نقص الابن والذود والحيل والغنم والوش والعرب والجهم  
وكذا كل ما يرق بينه وبين واحد مائة وأوله النسب كثر ونقل ويرى ويرى ويختفى ويختفى اه فافهم  
(قوله بفتح الباء) كقولهم فى النسبة الى سلة أى بكسر القام سلبا بالفتح لتولى الكسر اتع الباء بصر  
(قوله لانها تبول على أنفادها) فيه اشارة الى أن بينهما اشتقاقا أكبر وهو اشتراك الكسبتين فى أكثر  
الحروف مع التماس فى المعنى كماهات الابن مهموز وبالأحرف ح (قوله يفت) بالجاء بدل من قوله  
الى خمس وعشرين والاولى نصبه على التمييز وهو كذلك فى بعض النسخ (قوله مختصر) بضم الباء  
وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء ثمانية فوق والنون والصاد المعجمة المشددة أى أخيرا بعد ما ركبت كيب  
مخرج على مائة ح وفى السومس يختصر بالتشديد مائة وفت مائة ما ومن عصر كتم صم وكان وحده  
الصنم لم يعرفه أب فتنسب اليه خرب القدس اه (قوله أوراب) جمع عربى ليهام والذانى عرب  
ففرقوا بينهما فى الجمع بصر (قوله شدة) ذكرنا أن أئني بحرفى السرى لانه فى الجوهرة قال المصنف  
لا يجوز فى ان كذا الاثنى من الغنم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول لا يؤخذ الجذع وهو الذى أتى عليه  
سنة أشهر وان كان يجوز فى الاصطلاح اه (قوله مفر) مصدر يعنى اسم المفعول أى هذا الشارع منه  
فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت مفاض) فبعضها لانها لا يجوز دفع الذكور فيها الا بغير بقى القيمة كما  
أتى والواجب فى المأخوذ الوسط كما يعنى وفى باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال فى المغرب غنضت الحمل  
مغضا ومغضا أخذوه اوجع الولادوه فأتاهم الغنض الى جذع النخلة والمغاض أيضا النوق الحوامل  
الواحدة غنضة ويقال لها هذا استكمل سنة ودخل فى الثانية بن مفاض لان أمه لحقت بالمغاض من  
النوق اه ومثله فى القاموس ما فهم (قوله غالب) لانها قد لا تحل وأشار الى أن المراد بنت مفاض وكذا  
بنت لبون السن لان تكون أمها مفاض أو لبونا فهو يخرج مخرج العادة لا يخرج النهر ط كفى البصر من  
الربو فى فصل بحرمان النكاح وهذا مخرج العرب يدل على أن هذا معنى لغوى أيضا لا شرعى فقط كما  
فهمه فى البصر من عبارة زبلى المذكور تفاهم (قوله وهى التى طعنت فى الثالثة) أى ولونين يسير كوم  
فلا يتألف معنى القهستان من أم التى أتى عليها ستان أماده ط (قوله لآخري) أى لبنت أخرى ط (قوله  
وحق ركوها) بيان لعل العجبة كفى القاموس (قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب  
مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبو بكر مضاف على المضاف اليه ح وفى عامة النسخ أن أبى بكر رأى الواسلة اليه ففى  
الفتح من رواية الزهري أنه صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يفرجها الى جماله حتى فوفى فأخرجها  
أبو بكر من بعده فعلم ما حتى قبض ثم أخرجهما فعلم ما الخ قلت وانما ذكر الشارح هذا لانه حاول  
يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لانتسلاف الروايات فيما بعد ما القوائم الخمسين كما أشار اليه بقوله



التي عندنا أما ما دونها فلا خلاف فيها لما روي عن علي أنه قال في خمس وعشرين من من الأبل خمس شياه  
وتعالمه الزبلي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحمد إذا زاد على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات  
لبون المائة وثلاثين ففيها حقن بثلثون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمس حقن من مالك  
تولان أحدهما كذبها والاخر كذب الشافعي إجماع (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت  
الاصوب اسقاط كل يوافق ماني النخ والبرور وغيرهما ولا يلزمه أنه ان تكررها العدد مرتين تكررها  
الواجب مرتين وان تكرر ثلاثا ثلاثا وليس ذلك براد الا صوب أيضا العطف بالواو بدل ثم لان هذا ليس  
استثنا آخر بل هو من جملة الاستثنا الذي قبله (قوله بنت خنساء وحقتان) فالحقن في المائة  
والعشرين وبنت خنساء في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت  
كل مائة ٢) وصفه بثلث بالواو لان مقتضى الاستثنا في مائة والعشرين أن يجب لست  
وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقين لكن ليس في هذا الاستثنا بنت لبون بخلاف الاستثنا في الذين  
بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والاصوب أيضا اسقاط كل والعطف  
فيوم فيها بعد الواو بدل ثم لاسر (قوله أو ربع حقن) منها ثلاث وجبت في المائة والخمسين والزابعة  
وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها في هذا انتهى حكم الاستثنا الثاني فلا تعجب فيه جملة (قوله  
الى مائتين) وهو في المائتين بثلثا وان شاء دفع أو ربع حقن من كل خمسين حقة أو خمس بنات لبون من كل  
أربعين بنت لبون في المحيط واللبسوط والخاصة إجماع (قوله كأنه أنف في الخمسين التي بعد المائة  
والخمسين) فبغير احتراز عن الاستثنا الأول يعني التي بعد المائة والعشرين اذ ليس فيها يجب بنت  
لبون كما قد تنوّلوا ليعجب أو ربع حقن لعدم تصاحبها لانه لما زاد خمس وعشرين على المائة والعشرين  
صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت الخنساء مع الحقين فلما زاد عليها خمس وصار مائة  
وخمسين وجب ثلاث حقن دور (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذلك صدر الشرع والبرور والمراد  
في كل بنت وأربعين التي الخمسين كما به في النجابة قال في الصراف إذا دخل المائتين خمس شياه ففيها شاة  
الربع أربع حقن أو الخمس بنات لبون وفي خمس شياه مائة وخمس عشرة بنت لبون وفي خمس عشرة بنت لبون وفي خمس  
مئة مائة بنت مائتين وخمس وعشرين بنت مائة بنت خنساء معالي سنو ثلاثين بنت لبون معها لست  
وأربع مائتين ففيها خمس حقن الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك في مائتين وست وتسعين بنت  
حقن الى ثلث مائة وهكذا اه (قوله الاثنا) نعم لا تقب أي القيمة الكائنة للثلاث ح (قوله فان المالك  
غير) لعدم فضل الاثني فيها على الاثني ط

(باب في كذا البقر)

قلت على الغنم لقر بقر لمن الأبل في الضامة حتى يعلها اسم البدينة بقر (قوله كائون والمخ) هو ذكر  
البقر قاسم أي ككاسمى التورقور لانه يبر الأرض أي بقرها قال في الغرب وأثارو الأرض حرقوها  
وزرعها وهو سميت البقر تلميز لثلاثها تميز الأرض اه (قوله والناه الواحدة) أي لا تأنث فيشعل الذكر  
والانثى كائون البقر (قوله والجادوس) هو فوف من البقر كائون المغرب فهو مثل البقر في كائون الاضحية  
والر ياكل به نصاب البقر وتؤخذ ان كائون أغلبها وعند الاستئمان يؤخذ أهل الاذن وأذن الاصل  
نهر وعلى هذا الحكم الضن والعرب والضأن والمزنا ملك (قوله بخلاف مكسه) أي التولمن أهل  
ووحشية لان العنبر الام (قوله ووحشي) بالمعنى صفا على مكسه (قوله فانه لا يعطى النصاب) لانه ملحق  
بضلاف الجنس كالغار الوحشي وان ألف فيها بشا لا يوط بالاهلي حتى يبقى حلال الاكل بقر (قوله  
ثلاثون) ذكر كور كانت أو ناكثا وكذا الجواميس كائون لبرجندى إجماع (قوله سائة) نعم ثلاثون فهو  
مرفوع ويجوز النصب على التمييز ح طوله لونه فلاز كائون الا اذا كانت القصار فلا يعتبر فيها احد بل القيمة

وخمس بنات حقائق ثم  
تستأنف الغريضة بعد  
المائة والخمسين (في كل  
خمس شاة مع الثلاث حقائق  
ثم في كل خمس وعشرين  
بنت خنساء مع الحقائق  
ثم في ست وثلاثين بنت  
لبون) معهن (ثم في مائة  
وست وتسعين أو ربع  
حقن الى مائتين ثم تستأنف  
الغريضة) بعد المائتين  
(أبدا كما تستأنف في  
الخمسين التي بعد المائة  
والخمسين) حتى يجب كل  
خمس حقة ولا تحزني  
ذكر الأبل الا بالقيمة  
للاثنا بخلاف البقر والغنم  
فان المالك غير

(باب في كذا البقر)  
من البقر السكن وهو  
النشقي سمى لانه ينشق  
الأرض كائون ولا ينشقر  
الأرض ومفسدة بقرة  
والناله الواحدة نصاب  
البقر والجادوس ولو  
مئول من وحش وأهلية  
بخلاف مكسه وحشي  
بشره وضن وغيرهما فانه  
لا يعد في النصاب ثلاثون  
سائة

(قوله وصفه بثلث) قد  
أبدي شفتنا نكتة لطيفة  
لتنوير بقر وهي ان تم تقيد  
النارخ والماله وقد أتى بها  
هاتفيده زان وجوب  
الثلاث حقن عن وجوب  
الحقن الواجب في مائة وعشرين ولو أتى بالواو لم يستفد ذلك تأمل اه



ماله ثمانية أشهر وقيل سبعة قروا القطع أنه عند الفقهاء مات له ستة أشهر قال في البحر وهو الظاهر  
 (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا يلحق فان عدم إخرته هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله  
 من الضأن) يقيد به لأن الميراث لا خلاف أنه لا يؤخذ فيه إلا التي يحرم من الخاتمة (قوله ذكره السكال) وأقره  
 في النهر لكن حرم في البحر وغيره بظاهر الرواية وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله والجذع عن البحر الخ) وأما  
 الجذع من الميراث فقال في البحر أنه عند الفقهاء وانما انفوا من الأثرى أنه مات له سنة ٥١ قلت لكن  
 لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لأنه هذا المعنى يفتي عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم  
 في الجذع بين النعم والميراث (قوله ولا تفي بمشيل ساقه) في الميراث بالحيل اسم جمع للعرايا والراذين  
 ذكرهما وأما هما ٥١ وقد بالساقه لانهم جعل الخلاف أما التي تفي بها التجارة فقبيل فبها ذكرنا التجارة  
 اتفاقا كابن (قوله عندهما) لما في الكتب الستين قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده ووفره  
 صدقة فإذا سئل الأصدة المظفر وقال الامام أن كانت ساقه للذوالنسل ذكرنا وانما انفوا من عليه الحلول  
 وجب فيها أنهم إن كانت من أفراس العرب خسر بين أن يدفع من كل واحد حذقنا رواه وبين أن  
 يقوم بها يعلى من كل مائة درهم خمسة دراهم وان كانت من أفراس غيرهم أو مالا غيرهم أن كانت ذكرنا  
 أو أنما انفوا رواه أن أشهرهما علم الوجوب كذا في المعيار في الفتح الخ إلى ذكره وعلمه في الأناث الوجوب  
 وأجمعوا أنهم لو كانت العمل والركوب أو عولقة فلا تفي بها وأن الامام لا يأخذها غيرهم (قوله وعليه  
 الفتوى) قال الطحاوي هذا أحب القولين لينأوجه القاضي أبو زبيد الأسرار وفيه اليسايع وعليه  
 الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما وفي السكالي هو المختار للفتوى ونعمنا إلى بني وازنوا تبة الفلاسفة  
 وفي الخاتمة قالوا الفتوى على قولهما تصح العلامة فاسم قلت وفيه حرم في الكثرة لكن رجح قول الامام في الفتح  
 وأجاب عن دليلهما المار تبة الهداية بان المراد فيه مرس العارز وحقق ذلك بما لا ريب عليه واستدل للامام  
 بالأدلة الواضحة وإذا قال تلبذه بالصلاة فاسم في الصفة الصحيح قوله ورجحه الامام السرخسي في المبسوط  
 والقنود في الضرر وأجاب عما صاهود على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول  
 أقوى على ما شهد به الضرر بدو المبسوط وشرح شيئا ٥١ (قوله الأصم لا) وقيل ثلاثون تسيل خمس  
 قهستان (قوله ليست للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله لا كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي ذكرنا التجارة  
 وجود ٥١ ح (قوله ولا في هوامل) أي التي أصدت للعمل كآثار الأرض بالخرائط كالسقي ونحوه  
 وأدلى للذوالحوامل وهي التي أعدت لحل الانتقال وكان المصنف نقل إلى أن العوامل تتبناها (قوله وعولقة)  
 بالفتح ما يعلف من العنم وغيره والواحد والجملع سوامقرب قال في البحر وقصدنا من القسيمة أنه لو كان  
 له ابل عوامل يعمل بها في السنة أو بعتا أشهر ويسمى في الباقي بنفي أن لا تعقب فبها ذكرنا ٥١ (قوله  
 مات تكي العولقة للتجارة) قصد بالعولقة أن العوامل لا تكون للتجارة وان فزاهالها كافي النهر أي لانها  
 مشغولة بالحاجة الأصلية (قوله وحمل ونسيل وعجول) في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الأولى والغنم  
 ولدا الشاة فقل أن يصير من مخاض والعجول ولدا البقرة حين تضعه أمه إلى شهر كافي العرب (قوله ومصدره  
 الخ) أي إذا كانت له سوامق كروهي تصاب فقت ستة أشهر مثلا فقلت أولاد ماتت وتم الحلول على  
 الصغار لا تعقب الزكاة فيها عندهما وعند الثاني تعقب واحد منها والمراد من النصف خمس وحشرون ابل  
 وثلاثون بقرا وأربعون غنما وأمامادون خمس وعشرين ابلان فلا تفي فيها اتفاقا لأن الثاني أوجب واحدة  
 منها ولو تميزت فمادون هذا المقدار وتعممه في الانتشار وفي القهستاني من الصفة الصحيح قولهما (قوله لا  
 تبعا الكبير) قال في النهر والخلاف أي المذكور وألفه يقيد بالذي لا يمكن فيها كبار فان كان كاذبا كان له  
 مع سبع وثلاثين حلالا سن وكذلك في الأبل والبقر كانت الصغار تبعا للكبير وجوب اجتماعا كذا في الرواية  
 ٥١ (قوله ويجب ذلك الواحد ولو اتصافا لجدا يلزم الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك

على الظاهر وعنهم جواز  
 الجذع من الضأن وهو  
 قوله وما لا يسيل برحمته  
 ذكره السكالي والفتوى من  
 البقر أربع سنين ومن  
 الأبل ابن خمس والجذع  
 من البقر أربع سنين ومن  
 الأبل ابن أربع (ولاشي في  
 شيل) ساقه عندهما وعليه  
 الفتوى خاتمة غيرهما عند  
 الامام هل لها تصايف عند  
 الأصم لا تصدق النقل  
 بالتقدير (و لا في) يقال  
 وجبر ساقها جاعا ليست  
 للتجارة فلولها مالا كلام  
 لانهم العروض (و لا في  
 عوامل وعولقة) مالم تكن  
 العولقة للتجارة (و لا في  
 حمل) بفقتين ولد الشاة  
 (وليسيل) ولد الناقة  
 (وعجول) بوزن سنور ولد  
 البقرة ومصدره أن يهوت  
 كل الكارو يتم الحلول على  
 أولادها المستغلة (الاتبعا  
 الكبير) ولو واحد أو يجب  
 ذلك الواحد ولو اتصافا  
 جيدا يلزم الوسط

الولد ما لم يكن جسدًا من الوسط وهذه النسخة أحسن **(قوله)** ولا كما يستطاع أي لو هلك الكبير  
بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الثاني يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءًا من أربعين جزءًا من جل  
نهر ولو هلك الخلال وبقي الكبير يؤخذ جزء من أربعين جزءًا منه **(قوله)** ولو تعدد الواجب الخ **بيان**  
إذا كان له مستان ومائة وتسعة عشر حلاً فانه يجب مستان في قولهم أملكه مائة سنة ومائة وعشرون  
حلاً وجبت مائة واحدة عندهما وقال الثاني مستو حل وعلى هذا لو كان له تسعة وعشرون حلاً لا يتبع  
نهر من غاية البيان **(قوله)** ولا في العفو هذا قولهما وهو أن الواجب في النصاب لافي العفو وقال محمد  
وزنر الواجب عن الكل وأثر الخلاف يظهر فيمن ملك تسعين الأبل فهو له بعد الحول سبعا وأربعين بقسط  
نحو على الأولو يسقط على الثاني أو بعد أضعاف ثلثه كذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهو له منها ثمانون  
بقسط على الثاني ثلثا شاة نهارًا وفي الزبلي **(قوله)** ونصه بالسوائم أي خص صاحبان العنق بها  
دون النقر دون ما زاد على مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيها إذا جسد بها أم عند أبي حنيفة فإن  
الزائد عليها فهو ما يبلغ أربعين درهمًا فما فيها درهم آخر كسباني **(قوله)** ولا في هالك الخ أي لا يجب الزكاة  
في نصاب هالك بعد الوجوب أي بعد مضي الحول بل يسقط وإن طلبها الساعي منه فاشترى حتى هلك النصاب  
على الصحيح وفي الغنم أنه الأشبه بالبقه لأن هالكها أو أفي اختياره يحصل الاداء من العين والغنم قول أبي  
يوسف يستدعي زمانًا **(قوله)** ومنع الساعي عطف على وجوبها **(قوله)** لنعاقبها بالعين لا في الواجب جزء  
من النصاب يسقط ما لا يكسر كدفع العبد بالجنابة يسقط ما لا كراهية **(قوله)** وإن هلك بعضه أي  
بعض النصاب يسقط كله أي إذا هلك أي سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه **(قوله)** وبصرف  
الهالك إلى العفو الخ أقول أي لو كان عنده ثلاث نصاب مثلاً من زائد مما يبلغ نصاراً بما فيها هلك  
بعض ذلك يصرّف الهالك إلى العفو أولاً فإن كان الهالك بقدر العفو بقي الواجب عليه في الثلاث  
نصاب بشماره وإن زاد يصرّف الهالك إلى نصاب يليه أي إلى النصاب الثالث وإن كان من النصابين فإن زاد  
الهالك إلى النصاب الثالث يصرّف الزائد إلى النصاب الثاني وهكذا إلى آخره انتهى إلى الأول ومقتضى ما مر أنه  
إذا نقص النصاب يسقط عنه مخطو من كمن الباقي بقدره تأمل ثم إن هلك الأمام وصلى الله عليه وعنده أي  
يوسف يصرّف الهالك بعد العفو الأول إلى النصبين ثانياً وعند محمد إلى العفو والنصبين لم يملأ الزكاة  
بما عاضده قال في المتن شرحه لشرح فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة فبطلت شاة كاملة عندهما  
وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين يبرأ من النصب بنصفه من الأمام يصرّف الهالك إلى  
العفو ثم إلى نصاب يليه ثم ثم وعنده أي يوسف خمسة وعشرون جزءًا من ستة وثلاثين جزءًا من ثمانين شاة  
أنه يصرّف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب وعند محمد نصف ثمانين شاة فبطلت شاة كاملة عندهما  
بأنه يبرأ من النصب أه وفي العرف يظهر الرواية عن أبي يوسف كقول الأمام **(قوله)** بخلاف المستهلك أي  
بطلت من المال مثلاً **(قوله)** بعد الحول أما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا  
فعله قبله لم يقع الوجوب كما أن استبدال نصاب السابقة بخراً أو غيره من ملكه ثم أخذه فيه قال أبو يوسف  
لا يصح لأنه امتناع عن الوجوب لا بإبطال الحق الغير وفي النص أنه الأصح وقال محمد بكره واختاره الشيخ  
جديد الدين الضرير لأن فيه اضراً بالغير أو بإبطال حقهم ما لا يرد ذلك الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل  
وجوب أو قبل الفتوى في الشفعة على قول أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرحه  
الصلوات وعلى هذا التفصيل مضي المستغنى كتاب الشفعة وما أشار حهناك إلى الجوهري وأقره وقال  
وبطل الزكاة للحج وآية المجردة **(قوله)** لوجود التعدي على لقوله بخلاف المستهلك فانه يجب فيه الزكاة  
**(قوله)** ومنه الخ أي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك قال في النهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه  
لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الوديع لا يضمن فكذلك هذا الذي يقع في نفس ترجيح الأول ثم أيته في البدائع

وهلا كما يستطاع ولو تعدد  
الواجب حسب الكارفة  
ولا يكمل من العفو حلاً  
لثاني (و) لافي عفو هو  
ما بين النصب في كسر  
الامور لوصفها بالسوائم  
(و) لافي (هالك) بعد  
وجوبها ومنع الساعي  
الاصح لتعلقها بالعين لا  
بالثمة وإن هلك بعضه  
مخطو يصرّف الهالك إلى  
العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه  
ثم ثم (بخلاف المستهلك)  
بعد الحول لوجود التعدي  
ومنع الواجبها عن العلف  
أولاً حتى هلك  
فيضمن بدائع

قوله من ينقص صوابه  
من ينقص ثمانين  
نصف المؤلف اه

حرم به ولم يعلل غيره اه قلت ومن الاستهلاك ما لو أرى مدونه المورس بخلاف المعسر على ما سبق  
 باب العائسر (قوله والتوى) بالقصر أى الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) المصوب  
 القرض قال فى النفع واقرض المصوب الدرهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو قوى المال على المستقرض  
 لا يوجب أى الزكاة ومنه اعارة ثوب التجارة اه والتوى هنا أن يجمد ولا ينفق عليه أو يعجز المستقرض  
 لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجرح ما على القرض اه ح لان المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال  
 التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لانه ليس باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه صرفاً على ما على التوى  
 لاستزائه ما أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك اقيام البديل مقام الأصل وما عزم الى النهر من أنه  
 هلاك لم أوفيه بل المصرح به فيبقى غيره أنه ليس باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً قال فى البدائع  
 وإذا سأل الحول على مال التجارة فأخبره من ملكه بالمرأسم أو الهاتين أو بعرض التجارة مثل قيمته لا يضمن  
 الزكاة لانه ما ألتف الواجب بل نفعه من محل إلى مثله اذ لم يتغير مال التجارة هو المعنى وهو المبالاة لا الصورة  
 فكان الاول قائماً معنى فبقى الواجب ببقائه ويستقطم هلاكاً كما إذا باع وحل بغيره كذلك لانه مما  
 لا يمكن القصر عنه فكان دفعه أو ان حالي بما لا يتقارن بالناس فيه ضمن قدر زكاته لا ينفذ كما ينفذ  
 الى العين فبقى ببقائه وتسقط ما لا كونه انتهى والاستبدال قبل الحول كذلك فى البدائع أيضاً واستبدال  
 مال التجارة بمال التجارة هو الذى الدر ووض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدلها بنفسها أو  
 بخلافه بلا خلاف لتعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المبالاة والقيمة وهو باق وكذلك القروض أو الهاتين  
 اذ باعها بنفسها أو بخلافه درهم بدرهم أو دينار بدينار وقال الشافعى ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله  
 لا يوجب الزكاة فى مال الصيانة اذ باع بالساعة بالساعة ولنا ما قلنا من وجوب بقاء الدرهم بتعلق المعنى  
 لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف استبدال الساعة بالساعة فان الحكم فيها  
 يتعلق بالعين فيبطل الحول بالمنقطع على الاول ويستأنف لكشافى حول اه فانهم (قوله هلاك) كذا فى  
 بعض النسخ وفى بعضها بعده هلاكاً (قوله وبغير مال التجارة) مثله فى جسد يحد وفصل عليه الحد كورأى  
 واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك فيضمن زكاته قال فى النهر وقيد فى الغنى اذ قوى فى  
 البديل صدم التجارة عند الاستبدال أما اذ لم ينقطع البديل للتجارة اه قلت أى واذا وقع البديل للتجارة  
 فلا يكون الاستبدال استهلاكاً كما لا يضمن زكاته الاصل لو كان بعد تمام الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان  
 الاستبدال قبل تمام الحول يقول الوجوب الى البديل فبقى ببقائه ويستقطم هلاكاً كما قلناه مصرحاً من  
 البدائع فما قيل من أنه لا يجهز كذا الاستبدال بل يقتصر حول جديد خطاً مصرحاً بفهم  
 (تسمية) مثل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بغيره ليس بمال أصلاً بل زوج عليه امرأة أو صالح  
 به من دم العمد أو اختلعت به المرأة أو بغيره هو مال لكنه ليس مالاً كذا بان باعه بعد الخلع أو ثياب  
 البفلة أو استأجر به هبة فبمضى الزكاة فى ذلك كله لانه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة بالسوا على أن  
 يترك كماله ساعة لا يختلف الواجب فكان استهلاكاً كما عظمه فى البدائع (تسمية) حكم القرض على مال التجارة  
 فى القرض وجله ألف سال حولها فاشترى بها عبداً لغيره اذ كان أعرسها بالتجارة فملكته بطلت عنه زكاة  
 الا فى قول كان العبد للتمتع لم تقط بموته وتعلم فيه (قوله والساعة بالساعة) الاولى اسقاط قوله بالساعة  
 ليشمل استبدالها بغير ساعة قال فى فتح القدير واستبدال الساعة باستهلاك ما قلنا سواء استبدلها بساعة  
 من جنسها أو من غيره أو بغير ساعة درهم أو عرض يتعلق الزكاة بالعين أولاً والثبات وقد تبدلت فاذا  
 هلكت ساعة البديل تجب الزكاة ولا يخفى أن هذا اذا استبدل بها بعد الحول أما اذا باعها قبله فلا تجب  
 الزكاة لابلد البديل الجود جديد أو يكون له درهم وقد باعها بأحد النقرن اه أى لم يثبت يضم عنها  
 المعتمد من الدرهم وزكاته مع ما بالاستقبال حول جديد وكذا لو باعها بالساعة وعنده ساعة فأنه يضمها

والتوى بعد القرض  
 والاعارة واستبدال مال  
 التجارة بمال التجارة هلاك  
 وبغير مال التجارة بالساعة  
 بالساعة استهلاك

التي كلفتمنا في فصل السابعة من الجوهره (قوله ما دفع القيمة) أي ولوم وجود المنصوص عليه  
 • مخرج فلو أتى ثلاث شهادات من أربع وسط أو بعض بنت لبون من بنت خنساء جاز ونما في الفسخ  
 ثم إن هذا مقيد بغير المثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو زني فاذا أدى أربعة مكابيل أو درهم جديدة من  
 تحت مدينة أو زوني لا يجوز عندهما القيمة التي لا تقوم الجوده في المال الربوي عند القابلة بخلاف جنسه ثم إن  
 آدمي من جنس أو لاطمعه بغيره القيمة التي لا تقوم الجوده في المال الربوي عند القابلة بخلاف جنسه ثم إن  
 المعتبر عند محمد الألف للفقير من القدر والقيمة معتبره إذا ما وادى خمسة أفرق من مدينة من جنس جديد لم  
 يجر عنه حتى يؤدي تمام قيمة الواجب جاز عنده ما وادى إذا كان المال جديداً أو آدمي من جنس جديد ما وادى  
 آدمي من جنس لاف جنسه فالقيمة معتبره إذا ما وادى خمسة أفرق من مدينة من جنس جديد ما وادى إذا كان المال جديداً أو آدمي من جنس جديد ما وادى  
 الفسخ وعلمه في شرح رد وأجاز وشرح الجمع (قوله في كذا) كذا في كذا لا يجوز دفع القيمة  
 في العباد بالهدايا والعق لان معنى القربة أو أمانة وفي القربة لا يتقوم بغير من عليه البيان  
 ثم قال ولا يفتي أنه مقيد بقاءه أيام النحر أما بعد ما يفرض دفع القيمة كعقر في الأخصاه (قوله ونخرج)  
 ذكره في الشرع بلا نسبة بحثنا لكن هذه الشيخ اسمعيل من الخلافه (قوله ونذكر) كأن تذكر أن تصدق بهذا  
 الدينار فتصدق بدو مخرجهم أو بهذا الدينار فتصدق ببقية ما جاز عندك إذا دفع القدر وفيه لو أن مدي  
 شاتين أو يعقن عبد بن وسطين ما هدى شاة أو أعقن عبد يساوي كل منهما لو سطي لا يجوز ولأن القربة في  
 الأراقق والنحر وفي التزم اراقتين ونحوه من فلا يفرج عن العهدة واحد بخلاف الذب بالصدق بشاتين  
 وسطين فتصدق بشاة قدرها جازلان المقصود اغتنام الفقير وبه يحصل القربة وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن  
 يتصدق بقدره فذل فتصدق بنفسه جديداً يساوي تمامه لا يجوز لأن الجوده لا تقسم لها هاتلر بويه والقيمة بالية  
 بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير بنصف يساوي به جاز (قوله وكذا) بالنحوين وغير  
 الاضافه ولم يذكرها الاستثناء في الهدايا والكسوة والتدين والكال وكذا في غاية البيان كما قد مرناه  
 مع لإبأن معنى القربة فيما اتلف الملك وفي الرقود لا يتقوم شره بلاية قلت وينبغي استثناء الكسوة  
 أيضا لما في البحر من الفسخ بخلاف ما لو كان كسوة يات آدمي أو يبعدل فهو يلم بجزا الامن نوب واحد لان  
 المنصوص عليه في الكسوة تطلق النوب لا بقيد الوسط فكان الاعلى وغيره مخالفاً تحت النص (قوله  
 وهو الامم) أي كون المعترف بالسوا ثم يوم الاداء بما جاءه او الامم فانه ذكر في البدائع أنه قيل ان المعترف  
 عنده فما يوم الوجوب وقبل يوم الاداء (قوله المحيط يستبر يوم الاداء بالاجماع وهو الامم) فهو  
 تصح لقول الثاني الموافقة لقولهما وعليه ما اعتبر يوم الاداء يكون متفقاً عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم  
 في البلد الذي المال فيه) فلو يمت عبد القمار في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بغير (قوله في أقرب  
 الامصار) أي إلى المختار وذكر الضمير باعتبار الموضوع وعبارته انفتح إلى ذلك الموضوع قال في البحر في الباب  
 الاخير وهذا أولى مما في التبيين من أنه إذا كان في المخارة يقوم في المصر الذي بصير اليه (قوله والمصدق)  
 يخفف الصدق وكسر الدال المشدده والساعي أخذ الصدق أو المال لا فاشهره وفيه تشديد ما وكسر  
 الدال وقيل بتخفيف الصادق زبلاية عن العناية (قوله لا يأخذ الوسط) أي من السن الذي وجب فلو  
 وجب بنت لبون لا يأخذ بخار بنت لبون ولا رديها بل يأخذ الوسط طاقه صلى الله عليه وسلم لعاصم بن به  
 إلى ابن أبيك وكرا ثم أمو الهوم والجماعة ولأن في أخذ الوسط نظر الفقير أمول بالمال من لاهل القاري  
 وفي الخاتمة لا تؤخذ الرابي والا كيلة والمناقص وفي الغنم لان من الكرا ثم (قوله وفيه يضمن الراه  
 المشددة وتشديد الباعه مقصورة وهي التي تربي ولدها مفرغ وفي البدائع قال محمد الرابي هي التي تربي ولدها  
 والا كيلة التي تسمن لادل والمناقص هي التي يملأها ولده ومن الناس من طعن فيسومونهم أن الرابي هي  
 الرابة أو الا كيلة المأكولة وطعنه مردود على كونه عليه تقليد محمد أو امام في القصة أيضا واجب التقليد

الحمل محر كالأردا التمس  
 خامس اه منه

(و لا يؤدم القيمة في كذا  
 وحشر ونحوه وفطر ونذر  
 وكفارة غير الامتنان)  
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب  
 وقال يوم الاداء في السوا ثم  
 يوم الاداء اجماعا وهو  
 الاصح ويقوم في البلد  
 الذي المال فيه ولو في مخارة  
 ففي أثرب الامصار اليه فسخ  
 (والمصدق) لا (يأخذ) الا  
 (الوسط) وهو أعلى الأدنى  
 وأدنى الأعلى

مطلب محمد امام في اللغة  
 ولجب التقليد في جمل من  
 أقران سيبويه



الى جنسه ما يمنع من ممانع وهو النفي بقوله عليه الصلوة والسلام لاني في الصدقة **(قوله لا تضم)** أي الى  
سائفة من جنس السائفة التي اشتراها بذلك النقد المزك أي لا تركبها ضد تمام حول السائفة الاعلية  
عدد الامام للمانع المذكور وعندهما ضم وكذا الخلاف لربايع السائفة المزك كما يقدر خلاف ما لو أدى ضم  
طعام أو أرض أو صدقة فطر صدمت باع حيث تضم أثمان الأجسام والرقق للأمام أن غن السائفة بدل مال  
الزكوة ليسد لسلك المبدل منه فلو ضم لآدى الى التني وكذا جعل السائفة علفة بعد ما كانها باعها أو جعل  
بعد التجارة للزدي كانه الخدمة ثم باعها ضم نحر وجهه مال الزكوة كما قال آخر وتما في الجبر **(قوله)**  
كتمن سائفة من كذا أي وكالفرع المذكور قبله فطهر ولو رث ما تميم جنس السائفة تضم الى اقربها أيضا  
**(قوله ضم)** أي الالف الموروثة الى اقربها أي اقرب الالفين الاولين حوالا قال في الجبر لانها مستوية  
في علة الضم وترج أحدهما باعتبار القرب لانه أنفع للفقراء **(قوله ويرج كل الخ)** قال في العرولو كان  
المه تفاود بها ولو ادعى على أصله وان كان أحد مدحولاً لانه ترجح باعتبار التفرع والتولية لانه تبع وحكم  
التبع لا يقطع عن الاصل **(قوله أخذ البغاة)** لاخذ ليس بعد احتراز بل يحق قولهم أخذوا منه ذلك سنين  
وهو صدقهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كلف العرو والشر بئلا لانه من الزبلي والبدعة قوم مسلوبون خروا عن  
طاعة الامام الحق بأن ظهوره وأخذوا ذلك ثمرو فظهر أن أهل الحرب لو غلبوا على بلد من بلادنا كذلك  
لتعطيهم أصل المسته بان الامام لم يجمعهم والحماية بالحماية وفي العرو وغيره وأسلم الحرب في دار الحرب  
وأقام فيها سنين ثم خرج السليم بأذنه الامام الزكوة لعدم الحماية وقتها بادا اثمان كان علموا وجوبها  
والافلاز كطهيه لان الخطأ لم يلعب وهو شرط لوجوب اه وسبباً متقناً باب العاشر أنه لو مر على  
عشر اخراج فغشروه ثم مر على عشر أهل العدل أخذ منه ثانياً الى تقصير بعروهم **(قوله واخراج)**  
أي خراج الارض كحق غايه البيان والظاهر أن خراج الزكوة كذا ثم قلت ما استظهره صرح به في المراج  
**(قوله لا أخذ ذكره)** أي في باب المصروف **(قوله فاعلم الخ)** أي دابة كافي بعض النسخ قال في الهداية  
وأفتوا بان بعد وهادون اخراج اه لكن هذا فيما أخذ البغاة لتعطيهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق  
الصدقة بل بطريق الاستعجال فلا يصرفون الى مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها به بغير  
كأن ذكره قربا عن أبي جعفر ثم ذكر في المراج عن كثير من مشايخ بلخ أنه كالغداة لانه لا يصرف الى مصارفه  
وفي الهداية انه لا يحوط **(قوله إعادة فقير الخراج)** موافق لما نقلناه من الهداية قال في الشرب بئلا عليه  
اقتصري الكافي في ذكر الزكوة بالي ما يقدر عليه حيث قال وقيل لا تقدرهم إعادة الخراج **(قوله لانهم مصارفه)**  
له مخدوف تقديره أما الخراج فلا يقرون باعاده لانهم مصارفه اذ أهل النبي يقاوتون أهل الحرب والخراج  
حق المقالة تشرح للمتنق ط **(قوله واختلف في الاموال الباطنة)** هي النقود وعروض التجارة اذ في المراج  
على العاشر لانها باخراج تلحق بالاموال الظاهرة كياناً في بابها والاموال الظاهرة هي التي لا تأخذ كاتبا  
الامام وهي السواثم وما فيه العشر والخراج وما يجر به على العاشر ويغهم من كلام الشارع أنه لا اختلاف في  
الاموال الظاهرة تقع ان فيها خلافاً أيضاً قال في التجنيس والولوية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قيل  
ان قوى بادا ثم اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانياً لانه فقير حقيقة فمنهم من قال لا يحوط أن يبقى بالاداء  
ثانياً كقولهم ينزل انعدام الاختيار الصحيح واذا لم يتوهم منهم قال يؤمر بالاداء ثانياً وقال أبو جعفر لا يكون  
السلطان له ولاية الانسداد فيسقط عن أبواب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يسأل انفسد به يعني وهذا في  
صدقات الاموال الظاهرة أو ما أخذ منه السلطان أموال المصادرة وقوى آداء الزكوة اليه فعلى قول المشايخ  
المتأخرين يجوز والصحيح ان لا يجوز به يعني لانه ليس للظالم ولاية أخذ الزكوة كتمن الاموال الباطنة اه  
أقول يعني واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح الدفع اليه وان قوى الدفع به التصديق عليه لا تعسدام الاختيار  
الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية أخذ الزكوة لم يضر انعدام الاختيار ولذا تجزى به سواء

لا تضم ولوله نصا بان محال  
يضم أحدهما كتمن  
سائفة من كذا ألف درهم  
وورث الفاضل الى  
اقربهما ما حوالا ويرج كل  
ضم الى أصله (أخذ  
البغاة) والسلطان الجائر  
لا يأخذ الاموال الظاهرة  
من السواثم والعشر  
والخراج لا اعطى على أربابها  
ان صرف المأخوذ في  
محله لا أخذ ذكره (والا)  
يصرف فيه (فعلهم) فيما  
بينهم وبين الله (اعادة فقير  
الخارج) لانهم مصارفه  
واختلف في الاموال الباطنة  
فهي الولويات  
الوهابية المتق به عدم  
الاحراز في الملبس ط الاصح  
العصاة اذا قوى الدفع لظلمة  
زمانا الصدقة عليهم

**(قوله خراج الروس)** هو  
الجزية اه

مطلب في المصادرة السلطان  
وجلسا فنوي بذلك آده  
الزكوة



فوى الصدق عليه أولا وهذا فى مختارنا النوازل السلطان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات  
 أو الجبايات أو أخذ ما لمصادرة نوى الصدقة عند الدفع قبل مجزأ يسلو به يفتى وكذا الدفاع على كل جائر  
 بنسبة الصدقة لانهم يعلمون من التبعات صراة وقراء الاحوط الالفة اه وهذان اولى لما يصح في  
 الميسر ولو تبعه فى الفتح فقد اختلف التصحيح والاعتناء فى الاموال الباطنة اذا نوى الصدق على الجائر  
 وعلمت ماهو الاحوط فلتو شمل ذلك ما أخذ المكاس لانه وان كان فى الاصل هو العاشر الذى ينصبه  
 الامام لكن اليوم لا ينصب لاختلاف الصدقات بل لسبب أموال الناس فليأيدون جباية فلا تسقط الزكاة  
 بأخذها كما صرح به فى البرازية فاذا نوى الصدق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم يعلمون الخ)  
 عليه لقوله قبله الاصح العصة وقوله يعلمون متعلق بقوله فقرأه (قوله حتى أفتى) بالبناء العجيه ولو لم يفتى  
 بذلك لم يجرى سلة وأسير بلخ وهو موسى بن عيسى بن ماهان والى خواسان سألته عن كفارة عتقا تناه ذلك  
 الجائر يكره ويقول لعشمة انهم يقولون فى ما علمك من التبعات فورا فلك من المال فكفارة كل كفارة عين  
 من لا لك شيئا قال فى الفتح وعلى هذا الوجه اوصى بثلاثه لفترا قد دفع الى السلطان الجائر عشرة مائة مائة  
 فاجتنب ان فى الجامع الصغير وعلى هذا فانكراهم على يحيى بن يحيى فليد مالك حيث أفتى بعض اولاد الفارسية  
 فى كفارة عليه الصوم غير لازم بل وان يكون فلا ممان المذكور ولا يكون الصوم اشد حتى يابى من الاعتناء  
 وكون ما أخذ من ضلوعه بما لا يمكن تغييره فيملكه عند الامام غير مضر لاستعماله للدين ولو قدر  
 ما لم يدور اه لم يملكه واقتضاها من سلبه على ما يصح فى التفرير من أن الدين لا يمنع التكفير بل المال  
 اما على ما صح على الكثرة الكبير وجرى عليه الشارح فيما صرح به الجائر والهر فلا (قوله لم تقعز كانه)  
 فى بعض النسخ لم تقعز كونه زكوة او اهدا فى البحر الى الخبث ثم قال يفتى فى مختصر الكرخى اذا أخذها الامام كرها  
 فوضعها وضعا آخر لان له ولاية أخذ الصدقات فقلتم أخذها قام دفع المالك وفى القصة نفسه اشكال لان  
 التيقية بشرط ولم توجد منه اه قلت قول الكرخى فقلتم أخذها الخ يصلح الجواب تأمل ثم قال فى البحر  
 والمفتى به التفصيل ان كان فى الاوال الظاهرة يسقط الفرض لان للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم  
 يضعها وضعا لايصل أخذها وان كان فى الباطنة فلا اه (قوله وفى التيقية) فى بعض النسخ لكن بدل  
 الواو وهو استدراك على ما فى الميسر وقد أجمعنا أن نغما فى التيقية وقد يدعى عدم مخالفة بينهما بمحل  
 ما فى التيقية على ما اذا دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة وقوى به كونه زكاة ليسر له السلطان فى  
 مصادره ولم يثبت الصدق به على السلطان ولو يدها الجمل قوله لانه ليس له ولاية أخذها لان كونه  
 الاموال الباطنة فلا يفتى فى ذلك قول الميسر الاصح أن ما أخذ من ظلمة فاما من الجبايات والمصادرات  
 يسقط من أو باب الاموال اذا نوى وعند الدفع الصدق عليهم لانهم يعلمون من التبعات فورا فقرأه فليد مال  
 (قوله به) متعلق بخلافه ما لم يخلطه بمصوب آخر فلا زكاة فيه كما ذكر فى قوله كانه كان السك خبيثا (قوله)  
 لان الخلفا استلزال) أى يمتزج تمتن حيث ان حق الغير يتأق بالذمة لا بالاعيان ط (قوله بعد أى حنيفة) أما  
 على قولهما فالاعيان وحده فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث  
 منه حصص المبتدئين فحق (قوله وهذا الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة لى نفسه قوله فقبح الزكاة فيه (قوله)  
 منفصل عنه) الذى فى النهر من الخواصى محل ماذكره وما اذا كل له مال غير ما استهلكه بالخلط بفضل عنه  
 فلا يحيط الدين بماله اه أى بفضل عنه بما يباح نصبا (قوله كانه كان السك خبيثا) فى القصة ولو كان الخبيث  
 نصبا لا يزمه الزكاة لان السك واجب التصديق عليه فلا يندب احباب التصديق ببعضه اه ومنه فى البرازية  
 (قوله كانه فى النهر) أى أول سكبها كانه عند قول الكثرة ملك ما يباحولى ومنه فى الشرى لا يجوز كرهى  
 شرح الوهابية نصا وفى لى لى العاشر من التاترانية من فتاوى الحجة من ملك أموال الاغربة وأغصب  
 أمولا ونسلها ملكه بالخلط ويصير ضاها وان لا يكون له سواها نصا فلا زكاة عليه فيها وان بلغت ارباعا

لانهم يعلمون من التبعات  
 فقرأه حتى أفتى أمير بلخ  
 بالصام لكفارة من يمتزج  
 أخذها الساقى جبر لم تقعز  
 زكاة لكونها باختيار  
 ولكن يحبر بالحبس ليدور  
 بنفسه لان الاكرام لا يفتى  
 الاختيار وفى التيقية من  
 به ستوطها فى الاموال  
 الظاهرة لا الباطنة ولو  
 خلط السلطان المال  
 المصوب بماله ملكه فقبح  
 الزكاة فيه ويورث منه  
 لان الخلفا استلزال اذ لم  
 يمكن تميزه عند أى حنيفة  
 وقوله أرفق اذ قلنا يخلط  
 مال من نصب وهذا ذا  
 كان له مال غير ما استهلكه  
 بالخلط منفصل عنه لوى  
 دينه ولا يورث كانه يخلط  
 السك خبيثا كانه فى النهر من  
 الخواصى السعدية

(قوله من ان الدين لا يغنى  
 الخ صوابه اسقاط لأما لم  
 اه

مدينون ومال المدفون لا ينفق سدسها لوجوب الزكاة عندنا اه فأناد بقوله وان لم يكن له سواها صاحب الخ ان  
 وجوب الزكاة في جميعها اذا كان له نصاب سواها وبه يدفع المستسكه في العصر من الله وان ملكه بالخط فهو  
 مشغول بالدين فينبغي ان لا تجب الزكاة اه لكن لا يخفى ان الزكاة حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لا فيها  
 لا يقال يمكن ان يكون له مال سواها مما لا زكاة فيه كدور السكنى وثياب البنية مما يبلغ مقدور ما عليه أو يزيد  
 فحب الزكاة فله من غير ان يكون له نصاب خرسوا لها لا نقول انه لما دخلها ملكها وصار منها مال ينال فتمت  
 لاصنها وقد سألنا الدين صرف أو لا المال الزكاة وغيره حتى لو تزوج على خادم بغير ماله لم يملكه ما تفردهم  
 وخادم صرف دين المهر الى الماتنين دون الخادم أي فلو حال الخول على الماتنين لآز كاتعلا شتماعها  
 بالدين مع وجوب ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصابا زاد انتم تظهر الثمرة فيما اذا أبرأه  
 المصوب منهم كاتفه في العصر من الماتني بالعين الهجوة وقال وهو قد حسن بحسب حفظه اه اذا صالح  
 ضرماءه على ما شئتلا منعت ما غصبه الماتن الدين فحبز كاته وقد يجاب عن الاشكال كما أفاده شيخنا بان  
 المراد ما اذا لم يعلم أصحاب المال المصوب لان الدين انما غنم وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة العباد  
 ويجهل أصحابه لا يبق له مطالب فلا يمنع وجوب ما قلنا لكن قد مناعن القنعة والبراز به ان ما وجب التصديق  
 بكه لا بعد التصديق بعقته لان المصوب ان علمت أصحابه أو وثقتهم وجب رده عليهم والا وجب التصديق  
 به وايضا فقد مر ان الامراء فقر لعمالهم من التبعات ولا شك ان غالب فرماهم مجبورون لتقديم ايضا  
 أن الموصى به للفقر لم يدفعه الى السلطان الفاترسة ط فلو زاد أحده الزكاة لفقره بنافي وجوب ما عليه وان  
 جاز أخذ له لمع وجوب ما عليه لعله أخرى كعدم وصوله الى ماله كإن السبل ومن له دين مؤجل تأمل  
 (قوله وفي شرح الوهبانية الخ) في دفع ما عسى يورده على قول المتن فحب الزكاة من أنه مال خبيث  
 فكيف ير كمنه لكن علمت أنه لا تجب كاته الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالحه فله من نفسه فله من نفسه ولو أخرج  
 زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية أنه يجوز عند البعض ونقل القولين في اللغة وقال في  
 البراز به ولو في المال الخبيث الذي وجدت صدقته ان يقع من الزكاة وقع عنها أي قوى في النكاح وجب  
 التصديق به لعل أو بابه وفيه تقيد لقول الظاهر به وجعل دفعه الى فقير من المال الحرام شرأ رجوه الشواب  
 يكفر ولو علم الفقير بذلك فدفعه وأمن المعطي كفر اجماعا وتطمع في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك  
 لو كان المؤمن أجنبيا غير المعطي والقابض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه وهموت اه قلت  
 الدفع الى الفقير فغير قبيح بل مثله فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مبعدا ونحوه مما رجوه به التزب لان  
 العلل وجه الشواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك الا باقتداحه (قوله اذا تصدق بالحرام القطعي) أي مع  
 رجاء الشواب الثاني من استعماله كإسقاطهم (قوله لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قيل آذاه  
 بدله لا يجل وان ملكه بالخط كاتعلا في حاشية الجوى من التفسير من الفقهاء أو سطره من كسب المال  
 من أمره السلطان وجع المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من  
 طعامه قال أنسب الى أن لا يأكل من هو يحسب كإن يأكله من كان ذلك الطعام لم يكن في يده المظن غسبا أو  
 وشوة اه أي ان لم يكن عين النصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام ولا يحل له ولا غيره وذكر في  
 البراز به هنا من لا يحل له أخذ الصدقة فالفضل له أن لا يأخذ بآثر السلطان ثم قال وكنان السلامة  
 بخوارزم لا يأكل من طعامهم ويأخذوا منهم فقيل فيه فقال تقديم الطعام يكون باعثة والمباح له يتلفه  
 على ملكه المبيع فيكون آكل طعام الظالم والجائرة تملك فيصرف في ذلك نفسه اه قلت ولعله يعني على  
 القول بان الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسيأتي تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخمر والاباحة (قوله لانه  
 ليس بحرام بعينه الخ) يروى أنه قبل الخلط حرام لتبنيهم أن المصرح به في كتب الأصول أن مال الغير حرام  
 لغيره لا لعينه بخلاف سلم الميتة وان كانت حرة متعلقة ألا أن صاحب بان المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه

وفي شرح الوهبانية من  
 البراز به انما يكفر اذا تصدق  
 بالحرام القطعي أما اذا أخذ  
 من انسان مائة ومن آخر  
 مائة وخطبها ثم تصدق  
 لا يكفر لانه ليس بحرام  
 بعينه بالقطع لاستهلاكه  
 بالخط

مطلب في التصديق من  
 المال الحرام

بالخلفاء وانما الحرام التصرف فيه قبل اداءه به في النزاع به فيسلب الخلفاء ما يتخذ من المال ظلما  
و يخلطه به و مجال مفاوهم آخر يصير ملكا له و ينقطع حق الاول فلا يكون أخذه من ذنبا حراما خصوصا ثم  
لا يباح الا انتفاع به قبل اداءه بدل في الأصح من المذهب اهـ لكن في شرح العقدة بالنسبة لاستحلال  
العصية كقوله اذا ثبت كونها عصية بدليل قطعي وعلى هذا تفرع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام  
حسب الا فان كان حرمته لعينه وقد ثبت بدليل قطعي بكفر والاغلايان تكون حرمته لتفسيره أو ثبت بدليل قطعي  
و بعضهم يفرق بين الحرام لعينه وغيره وقال من استحل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام  
تحرره كسباح الحرام فكأنه اهـ قال شارحه المحقق ابن الفرس وهو التحقيق واثباته للتحالف تنظر في  
١ كل مال الغير ظاهرا بغيره بغيره على أحد القولين اهـ وحاصله أن شرط الكفر على القول الاول  
شيان قطعية الدليل وكونه حراما لعينه وعلى الثاني بشرط الشرط الاول فقط وعلقت ترجمته وفي النزاع  
مبنى عليه (قوله) ولو بغيره ذو نصاب قيد بكونه ذات نصاب لانه لو ملك أقل منه فعل خمسة من ماتين ثم ثم المحل  
على ماتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحولة او يجعل خمسة من ماتين ثم ثم  
ما في يد الادراء ثم استقامت الحول على ماتين بل ما جعل بخلاف ما لو ملك الكل وأن يكون النصاب كله لا  
في آخر الحول بل على شاتين أو بين وصال الحول وعنده تسعون تلافون فان كان فيها القليل وقعت فلا وان  
كانت قائمة في يد الساعي فالمشرك في الخلاصة وقوله ههنا كذا وعنده في النهر والبحر (قوله) لسنين) بان كاله  
ثلثا ثم درهم دفع منها مائة درهم عن الماتين مشرين ستون قوله أو لنصب صورته أن يدفع المائة المذكورة  
عن الماتين وعن تسعة مشرين مائة شهد ثلثه في ذلك العام مع وان حدثت في علم آخر فلا بد لهما من  
و كذا على سدة يصرح في البحر الح لكن المائة التي جعلها تقدر كذا عن الماتين مشرين سنة ويكون  
من المسئلة الاولى فقد قال في النهر وعلى هذا تفرع ما في الخاتمة لو كان له خمس من الابل الخواص فيسلب  
شاتين منها و على ما يلو ثم تفتق خصال الحول آخره وان جعل ما جعل في السنة الثانية لا يجوز اهـ  
وذلك لانه لا يمكن ما جعل في السنة الثانية في أحد المجل من سنة التجهيل فلم يجز عما في التجهيل عنه  
وهذا أراد لاني الجواز مطلقا لانه يقع على ملكه في الحول الثاني فيكون من المسئلة الاولى لان التعيين في  
الجنس الواحد لفرق في الولو الخ لانه لو كان عنده أو بمائة درهم فأدّى ز كذا خمسة مائة فانهم كذا كذا كان له  
أن يحسب الزيادة للسنة الثانية لانه أمكن أن يجعل الزيادة تجهيلا اهـ وقيد في البحر بكون الجنس مقدرا  
قال لانه لو كان له خمس من الابل وأربعون من الفم فجعل شاتين أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر  
ولو كان له من ودين فجعل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا و لو اهرهم والديان  
وعروض النجارة جنس واحد اهـ (قوله) لوجود السبب) أي سبب الوجود هو ملك النصاب النامي  
فيكون التجهيل لسنين وأكثر كما ذكر بعد الجرح وكذا النصب لان النصاب الاول هو الاصل في السببية  
والزاد قطعية تابعه قال في البحر ولا يخفى أن الاصل عدم التجهيل فلا اختلاف فيه عند العلماء ولم أوسغولا  
(قوله) وكذا لو جعل) التفسير راجع الى المسئلة الاولى وهي التجهيل لسنة أو سنين لانه اذا ملك نصابا و أخرج  
ز كان قبل أن يحول الحول كان ذلك تجهيلا بعد وجود السبب لكونه اداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك  
لان وقت اداء العشر وقت الادراك فاذا أدى قبله يكون تجهيلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو  
الارض النامية بالخروج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورته أن يؤدى كذا كذا  
سعدته في فعله بزيادة على ما في ملكه وقت الاداء لو المراهنة اداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل  
وقته لا عشر ما سعدته بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قبله وليس في الجر ما يبد  
خلاف ذلك فضلا عن التصريح به فاقهم (قوله) بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله) قبل الادراك  
أي ادراك الزرع أو الثمرة فاذي هو وقت اداء العشر لكن ذكر في البحر باب العشر أن وقت موت خروج

مطلب استحلال العصية  
القطعية كغير

(ولو جعل ذو نصاب) كاله  
(لسنين أو لنصب مع)  
لوجود السبب وكذا لو جعل  
عشر زرع أو غيره بعد  
الخروج قبل الادراك

الزروع وظهور الثمرة عند أي شيلة وعند أي يوسف وثالث الادراك وعند محمد عند التسمية والجداد اه  
 وعليه يتحقق التجليل على قولهم الا على قول الامام ثم ايت باب الهمام به على ذلك هنالك (قوله) واختلف  
 فيه قبل النبات ونروح الثمرة (الاحصر ان يقول واختلف فيه قبل الخروح اي خروح النبات والثمرة  
 وقاد ان التجليل قبل الزرع او قبل الفرس لا يجوز اتفاقا لانه قبل وجود السبب كالجوز كذا المال قبل  
 ملك النصاب (قوله) والاطهر الجواز في نسخة عدم الجواز هي الصواب قال في النهر والاطهر انه لا يجوز في  
 الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمرة في ظاهر الرواية اه (قوله) وكذا الوجه في خراج رأسه هذا التسمية  
 أيضا راجع الى المسئلة الاولى قال في حاشي من يحمل خراج رأسه لستين صاع كاسان في باب الجزية وذلك لوجود  
 السبب وهو رأسه وكذا الوجه في خراج أرضه من سنين جز كذا كره القهستاني في باب العشر والخراج وهما  
 بوجود السبب وهو الارض المناسبة لكن يجب حمل كلامه على الخوف لتعلقه بالقدره على النماء فيكون  
 سببه الارض المناسبة بتمام النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله) وعلمه في النهر (حيث قال  
 ولو نذر موم يوم معين فجهل جاز عند الشافعي خلافا لمحمد كذا في السراج اه ح (قوله) قبل غلام الحول أي أو قبل ملك  
 النصب التي تجوز كلها في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعليق (قوله) لان المعتكبه مصرية مصرية مصر فوقت الصرف  
 (البه) فصاع الاداء اليه ولا يتقضى من هذه العوارض بجر (قوله) ولو فرض (الح) هذه مسئلة استعمل دهاوعلمها  
 العشر وانخراج ط (قوله) فإلم يتم أي يثمر ويه عبري بعض النسخ (قوله) كان عليه خراج الزرع  
 لان في فرضه الكرم تعطيل الارض ومن جعل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت ماله لزرع  
 فيؤدي خواجه حتى يثمر الكرم فعلم بخراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجوب دخله فخرج الزرع  
 صاع ودرهم في كل صبي فيؤديه الى أن يتم الكرم فيؤدي عشره دراهم رجعي (قوله) ولا شيء في مال  
 صبي تعالى أي في مثل الذي كان يتخلف الحاريج في أرضه العشرية من الزرع والثمار فيه ضعف الضريبة  
 يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما في رواية (قوله) لبي تعاب الاول حذف بي فان النسبة لتعاب وهو  
 أو القليلة كافي المنع ط وقدرة الامانة من النسبة الى القليلة المنسوبة الى أبيها (قوله) يوم الح) قال في  
 الفتح بوجوب تعاب صبي نصراني هو عررض الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدي  
 ما يؤدي الجهم ولكن نخدمنا ما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عررض الله عنه فرض المسلمين فقلوا  
 فخذ ما شئت بهذا الاسم باسم الجزية ففعلوا رضي هو وهم أن يصف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي  
 جزية يجرها ما شئت اه (قوله) ما على الرجل منهم وهو نصف العشر ح (قوله) ويؤخذ الواسطه (مكرر  
 مع قوله) فيما تقدم والمصدق بأخذ الواسطه ح (قوله) الآن بغير الورثة أي اذا أوصى به أو زادت على  
 الثالث يؤخذ في الزكاة الآن بغير الورثة (قرع) لو زادت على الثلث وأراد أن يوصي في مرضه بثلث أسرار من  
 ورثة موات لم يكن عنده ماله يستقرض من آخر وأدى الزكاة كان أكبر أنه بقدره على قضائه فان  
 اجتهد ولم يقدح في مات فهو مذكور كذا في مختارات النوازل وغيرها وظاهر قولهم سر أن الورثة انحلوا  
 بذلك كان لهم أحد الزكاة فلهذا وأما ما فعله الورثة جازية لانه لكونه مضطرا الى ادائه الفرض كما قلنا في  
 شرح الكافي قالوا هو الصحيح قال في شرح الوهبانيسفو يمكن التوفيق بين القولين بالنسبة والديانة أي  
 بعمل القول باعتبارها من الثلث المتقابل الصحيح على انه في القضاء الاول على الديانة وهو مؤجل بل قلنا (قوله)  
 وبسبب الفرق في العنسين بمباركة مع المتن وأجل سنة تقريه بالالهة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع  
 وخمسون وبعض يوم وقيل خمسة بالابل وهو أزيد بأحد عشر يوما اه ثم ان هذا انما يظهر اذا كان  
 المالك في ابتداء الالهة فلو ملك في أثناء الشهر قيل يعتبر بالايام وقيل يكمل الا ولعن الاخير ويعتبر ما بينهما  
 بالالهة فظهر ما في الوافي للعدة ط (قوله) لان وقتها (عمر) قال في الصرع الوافعات فرق بين هذا وبين ما اذا

واختلف فيه قبل النبات  
 ونروح الفرس والاطهر  
 الجواز وكذا الوجه في  
 رأسه ونحوه في النهر وان  
 وصلة رأسه الفقير قبل  
 تمام الحول أو ما أراد  
 في ذلك لان المعتكبه مصرية  
 مصرية وقت الصرف (البه)  
 لا بعده ولو فرض في أرض  
 الخراج كما قال في الكرم  
 كان عليه خراج الزرع  
 يجمع القتاوي (ولا شيء  
 في مال صبي تعالى) يقع اللام  
 وتكرس نسبة لبي تعاب  
 يكسرها يوم من نصارى  
 العرب (وهي المرافعة على  
 الرجل منهم) لان الصالح  
 وقع منهم كذا في يؤخذ  
 قدر كذا السابعة الواسطه  
 لا الهرم ولا الكرام (ولا  
 تؤخذ من تركه بغير  
 وصية) لغد شرطها وهو  
 النية وان أوصى به اعتبر  
 من الثلث الآن بغير الورثة  
 (وحولها) أي الزكاة  
 (قرى) يعرض القنية  
 (لانيسفي) وسبب الفرق  
 في العنسين (شأنه أدى  
 الزكاة أولا يؤخذها) لان  
 وقتها العمر أشباه

شك في الصلابة ذهب الوقت أم لا هاهنا لا الفرق أن المعركة وقت لا داهنا كانه فصل هذا بمنزلة شك  
وتع في أداء الصلابة فتناولوا كأن ذلك بعد اه قال في البحر ووقع سادس في أن من شك هل أدى  
جميع ما عليه من الكلام لا بأن كان يؤدي متفرقا ولا بتسليمه جمل بزمه عادته أو مقتضى ما ذكرنا زوم  
العادة حيث لم يعلب على ظنهم قد رجع لأنه ثابت في ذمته بيقين فلا يصح ج عن الهدية بالشك اه قلت  
وحاصله أنه يجري في مقدار المؤدى كالوشك في عدد الكفات فغالب على أنه أداء سقط عنه وأدى  
الباقى وان لم يعلب على ظنه شئ أدى الشك والله تعالى أعلم

\*(باب زكاة المال)\*

(قوله آل إليه للمعهود الخ) جواب عما يقال أن المال اسم لما يتمويل فيقتاول السواخ أيضا قال في التهرودم ذا  
الجواب استغنى عما قيل في المال فيعرفنا بآثاره في التقدير العوض اه أقول الجواب الأول ذكره الزبيلى  
وتجس في الضرر والثاني ذكر في الفسخ وتعمق في العرو يظهر لي أنه أحسن لأن تبادل الذهب إلى المعهود في  
العرف أقرب من تبادل المال كور في الحديث تأمل (قوله غير مقدرة به) أي ربع العشر (قوله  
عشرون مثقالا) فمادون ذلك لا زكاة فيسبغوا كان تعاضا يسيرا يخل بين الوزن لأنه وقع الشك في كل  
النصيب فلا يحكم بكاله مع الثلث من البدائع والمثقال انما وزن به قليلا كان أو كثيرا وعرضا ما في ط  
(قوله كل عشرة دراهم وزن سبعته اقل) أعلم أن الدراهم كانت في عهد مروى الله عنه بمائة فبها عشرة  
دراهم على وزن عشر مثقالين وعشرة على ستة مثقالين وعشرة على خمسة مثقالين فخذ مروى الله تعالى عنه  
من كل نوع ثلثا لا تظهر الحصة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث ثلث ستة اثنا عشر وثلث  
ثلاثة درهم وثلثان فالحجم سبعه وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين ثلث المجموع  
سبعة وثلثا كانت الدراهم العشر فيوزن سبعة وهذا يجري في كل شئ حتى في الزكوة فنصيب السرقه المهر وتقدر  
الديات ط عن الخ لكون قوله تعالى الدرر وثلث الثلث درهم وثلثان صوابا في المثالين (قوله والدينار)  
أي الدرهم المثقال على الزبيلى وغيره قال في الفسخ والظاهر أن المثقال اسم للمقدار والمقدار به والدينار اسم  
للمقدار به بقيد ذهبيه اه وحاصله أن الدينار اسم للمقدار في الذهب المضروب بالمقدار المثقال فاحدهما  
من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر قيراطا) فتكون المائتان ألفي قيراط وغناها ثمانية قيراط  
وأعلم أن هذا هو الدرهم الشرعى والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وزنه ألف بالفرنجة والدرهم  
المتعارف تسعة عشر قيراطا والدرهم الشرعى عشرة دراهم وخمسة قيراطا وذلك مائة وخمسة قيراطا فيكون  
قيراطا فيكون النصاب من الزبيلى إلى ثلثه عشرة دراهم وثلثه قيراطا ط مع بعض زيادة  
وتقصير فط وقم في عبارة فانهم ومقتضا أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعى وبصرح الامام  
الشرعى في العبارة بقوله درهم مائة وربع وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة لثلاثة عشر مائة  
وثمانون حبة اه لكن نظريه صاحب الفخر بأنه أصغرا أكبر من درهم الزكاة سبعون حبة  
ودرههم مصر لا يزيد على أربعة وستين حبة لأن درهمه مقدرا أو بغير حوائط والمروية أو ربع قمحان  
وسا اه فثبتوا الظاهر أن كلام الشرعى صحيح على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف  
الآن فإذا كان الدرهم الشرعى أو بعبارة عشر قيراطا يكون ستون حبة فيكون الدرهم العرفى أكبر منه  
لكن المتعريف قيراط الدرهم الشرعى خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفى قال بعض المشايخ الدرهم  
الآن المعروف بمكة والمدن متواضعا لجزاهو السمي في عرفنا بالثقل والقاف والغاية وزن ثمرة وهو ست  
عشر خروفيه كل خروفيه أربعة عشر حبات أو أربع قمحان لا خروفيه الشيرة المتوسطة مع القمح المتوسطة  
فوجدناها متساوية والقيراط في عرفنا لا خروفيه فيكون الدرهم العرفى أو بعبارة وستين حبة  
وهو ينقص عن الشرعى بست شعيرات والمثقال المعروف الآن أربعة وعشرون خروفيه فهو ست وتسعون

(باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود في حديث  
هاقوار بسع عشر أموال الكرم  
فان المراد به غير الساقطان  
زكتهما بغير مقدرة به (صواب  
الذهب عشرون مثقالا  
والفضة مائتا درهم كل  
عشرة دراهم (وزن سبعة  
مثقال) والدينار عشرون  
قيراطا والدرهم أربعة  
عشر قيراطا والقيراط  
خمس شعيرات فيكون  
الدرهم الشرعى سبعين  
شعيرة والمثقال مائة شعيرة  
فهو درهم وثلاث أسباع  
درهم

شعيرة فنقص عن الشري بأربع شعيرات فلما تلتان من الدرهم الشمع ما تلتا فقلت وثمان عشر فقلت  
وثلاثة وأربع فقلت وز كلنا خمسة دراهم عرفه فوسعة ثرايب ونصف خرفون والعاشر من مثقالا الشربة  
أحد عشر من مثقالا عرفه لا أربع ثرايب وز كلنا خمسة عشرة خرفون ونصف خرفون اه وماذا كره  
من أن المثقال العرفي ست وتسعون شعيرة متوافقة لمناقلة الشارح في شرح الملتقى في شرح انفة سم  
انه خمس الاث درهم ونصف ذكر الرجي من السيد محمود أسعده في المذنة الموزنة انه وقف على عشرة مايز  
قد غنمها هو مصر وفي خلافة بني أمية ومعاوية خلافة بني العباس ٧٩ وفي خلافة بني المائين  
مروان سنة ٨٣ وفي خلافة الرشيد سنة ١٨١ ومنها سنة ١٧٣ وفي القرن المأمون ودانير حرة فمادة  
ومتأخر وكلها متساوية الوزن كل دينار درهم وز ربع بدراهم المدد المتوزة كل درهم منها ستة عشر قيراطا  
والقيراط أربع حبات حنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الأبرار الشري شرين  
قيراطا لكن يخالف من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات ولا ثمانون سنة وانذ كور في كتب  
الشافية والحمالة أن درهم الز كاتسعة دوايق والدايق ثمان حبات شبر وساحدة ابرهم درون  
حبوب وخمس حبات والمقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفه ما دق وط لوهولم  
جاهلي ولا اسلاما ومتى نقص منه ثلاثة أعشاره كان درهمين في يد على الدرهم اثنان أسباعه من مثقالا اه  
قلت وعليه فالدرهم اثنان عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق أربع حبات وحس حباتا ثمان حنطة حنطة  
قيراطا وحس حبات وذلك لأن ثلاثة أسباع الدرهم على قدرهم أحد وعشرون حبات وثمان حبات  
ماذان بذلك على الدرهم وهو حسون حنطة وساحدة بأع ثمان وسبع حبات فقلت ترى لما لم  
أثر الاكثيرة في تقديره القيراط والدرهم يشاه في اختلاف الأصناف والمقصود تقديره بغير  
وتدعيه ما يفسد الأضداد والمشهور عند علماء كره الشارح ثم اهل الفن الدرهم والدرهم  
في هذا الزمان أنواع كثيرة مختلفة الوزن والقيمة يتعامل بها الناس عددا وبمعرفة وزنها يخرجون  
ز كلنا هذا أيضا المعروف بها بالوزن ولا سيما في كونه دون غيره من الدراهم لا يقل وزنا منه فعدا  
وان تقديرها بالاختلاف باعتدونه فخرجون من كل أو اثنين قرشاهم قرش واحد حبات وحس حبات  
أن الواجب فيها الوزن كبحر ياتي فيدعي أن يكون ما يخرج منه من جس القروش فقلت وهذا  
حتى لا يقص ما يخرج منه العديد من ربع العشر فتراها تبيع في خلاف ما إذا أخرج من الحبة فقط أرويه  
ومن التقل فانه هذا يسلق و عشرين ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخلف وعاب حساب الاموال  
من هذا فاعلمون فليست به (قولهم وتقل يفتي في كل بلد وزونهم) حذره في الرواية واما في خلاصة الناس  
الفضل به أخذ الشري شري واشتاره في المجتمعي وجميع الموازل والعيون والمرايح الحسنة والواقع وقال  
بمسد الا في قول يفتي انية بدعا اذا كانت لا تقص من أكل وزب كاف في زب من الله ما هو وروى  
ما تكون العشرة وزن خمسة اه بجر الحسنة في الشري السراج الان كور الدرهم ما يمتد  
قيراطا عليه الجرم الطير والجهود والكثير والطبايب كتب المتقدمين والمتأخرين (قولهم وروى) الذي  
حقه هناك لا يتعلق بالز كاذب بالقول ما اذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف في المعارف وكذا في اذا  
أطلقه الواقف ح (قولهم والمعتبر وزن ما أداه) أي من حيث الأمانة من حيث كون درهمه قدر  
الواجب ورعا للأمان والشي وقال زهر نعترا القينة واعتبر تجد الا في مراعاة ما من سبعة در  
تستخرج فواقبها أو بتجديد ما زعدهما كره وقال محمود زهر لا يجوز حتى يؤديه بل ولو زنة جديدة  
فيه تان خمسة دراهم بجز الا بعد زهر ولو كانه ابريق فخره ما تان وقيمتها اثنان الذي حقه من حبه  
ولا كلام ممن عده ما زعدهما اخلافا لمحمود زهر الا بؤديه بل ولو زبوا من درهمين  
جنسه اعتبر القيمة حتى لو أدى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير ان ياد به غير ذلك من

وقيل يفتي في سكريلاد  
بوزنهم وسقطه في  
متفرقات البيوع والمعتبر  
وزن ما أداه

الجوهرة عند الحاجة بخلاف الجنس فان أدى القيمة ونعت من القدر المستحق كذا في المراح (قوله  
 وجوبا) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب أن يبلغ وزنه حاصلا بتم ربحي لو كان له ابريق ذهب  
 أو فضة وزنه عشرة مثاقيل أو ما أثبتوه وقيمة ما يفتت عشرون أو ما تكتل يجب فيه شيء باعنا فمستأنى  
 (قوله لا قيمة) نفى القول بغير باعتبار القيمة في الأداء وهذا ان لم يزد من خلاف الجنس ولا اعتبر  
 القيمة باعنا كما تخلص وكان على الشارع أن يرد ولا يقع بها القول بمجرد حاشه اهـ (قوله ضرب  
 كل منهما) أي ما جعل دراهم بتعدد ما أو دنانير ط (قوله ومعونه) أي ما جعل من نحو حليته  
 أو منطقة أو لجام أو سرج أو الكوا كفي الماحض أو الأواني ونحوها إذا كانت تخلص بالأداة بغير  
 (قوله ولو تبرا) التبر الذهب والفضة قبل أن يضافا بغير من شبهة الحلووم وإنما قال ح لا يصح إلا بانه  
 هنا لا لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف ما قبله لا يكتز  
 حيث قال يجب في ما تقي دهرهم وعشر من دينار أو ربع النضر ولو تبرأه فادخل قيمته (قوله وأحليا) ضم  
 الحلووم كسرها وتشد يد الباه جمع حتى ينفخ الحلووم وسكان الام ما تقي به المرأتم ذهب أوقية نهر قلت  
 ولا تبس ضما التي يصعدا جميع فانه يحتمل المراد بل هو الانب يقول الشارع باع الاستعمال بحيث  
 ذكر الفخيم إلا أن يقال انه عادى إلى المدكور من المعمول والحي (قوله أولا) كما أن الذهب المراد والحي  
 مطلقا ولو من فضة (قوله ولو لم يزل) أي التز من ماله السيوت من غير استعمال ط (قوله والفضة) به  
 مناة القول بل إن الما إذا كانت عشرة أو نحوها فلاز كذا ما يكتل ما في أول طلب الز كذا رجع إليه ح  
 (قوله وهو هو ما ليس بقدر) كذا اسر في المضروب فله في البصر من شبهة الحلووم في البور والارض يسكون  
 الرامتاع لا يذبحه كيل ولا وزن ولا يكون سبوا أو لا يتقار كذا في الصباح وأما لغة فافتاح الدنيا ويزاول  
 جميع الاموال والوجه هو ما له مقابل الذهب والفضة اهـ أي مفتوح الرافعي مرادها التالوة جميع  
 الاموال مع أن القدر غير ذلك بل من هنا يفرق بينا القابلة لثمنين أو ادسا كس الرأه لكن هل مافي الصباح  
 يخرج منه الدواب المبكيات والوزن وانتم أنتم من عروض القبول فادوا عابدا فلذا قال الشارع هو  
 هنا ليس بقدر أي أن المناسبات المراد هنا لا تقتصر على تخسره بل لا بد من ذلك مذكر (قوله وأما عدم  
 صحة الميثاق) جواب عما أورد الزبلي من أن الأرض الحراجية لا يجب فيها الزكاة وإن نوى عذر شرعا  
 التجارة مع أنهم من العروض وال جواب ما تقدم بمسب باب الساقطين قوله والاصل أن ما عدا الخبز  
 والسيو والماء كزينة التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى الشيء (قوله لا لا الأرض الخ) رد على ما في  
 البور حيث أحل بما أورد الزبلي باب الأرض ليستمن العرض سواء على ما فيه من الصحاح قال في البور  
 وهو مردود لما تضمن أن الصواب تخسره هنا ما ليس بقدر اهـ وقد أورد الزبلي أيضا ما إذا اشترى  
 أرض عشر وزنها أو اشترى بذا القابل وزنه ما فيه يبيع فيه المشر ولا تخسره في الزكاة لم يلاحيتمعا  
 اهـ ويعاب عنه بما ذكره الشارع من قيام المانع وأجاب في البور وتبعه في البور أن عدم وجوب الزكاة  
 في البور إنما يحدث بعد الزيادة أو بعد ذلك لا يضر لان مجردية الخدمة إذا أسقط وجوب الزكاة في البور المشتري  
 لا تجوز كزينة فلا تستطاع التصرف الاقوى من البية وفي اهـ (قوله من ذهب أو ورق) بيان أنه قوله  
 نصاب وأشلو بالواي أنه غير ان شاء قوله ما بالفتوان شاء بالذهب لان الثمن في تقدير قيم الأشياء جميعا  
 سواء بغير لكن التخيير ليس على الملاحظة بل على تخيير عا (قوله فاد) تخيير على تفسير الورق بفضة المضروبة  
 ط (قوله بالسكوك) البين للمهله أي المضروب على السكة وهي حديثة مقومة بغير طلب الفواهم  
 قاموس وجه الأداة طاهر من الورق ما لا ذهب ولا كالا يعني إذا ن قال بالالتزب المضروب من الفضة  
 كل المراد به المضروب اهـ ح (قوله عملا بالعرف) فان العرف اعتقوبه بالسكوك بغير وهو طه قوله  
 أفاد (قوله مقوما بما عدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لان أو معاهما التخيير وعلى التخيير إذا استويا

ووجوبا لا قيمة  
 (والأزم) مبتدأ (و)  
 مضروب كل منهما  
 (ومعونه) ولو تبرا  
 مطلقا باع الاستعمال  
 أولاه للتعامل والصفة  
 لامت مطلقا أما بغير قيم  
 كس كانا (و) (في) عرض  
 تجارة قيمته نسبها إلى الفضة  
 عرض وهو هنا ليس  
 بقدر وأما عدم صحة البنية  
 نحو الأرض الحراجية  
 فليعلم المانع كذا في الأمان  
 الأرض ليستمن العرض  
 فتبصر (من ذهب أو ورق)  
 أي فتبصر من ذهب أو ورق  
 التفرع فإيا يكون بالسكوك  
 محلا بالمصرف (مقوما  
 بأحدهما) ان استويا  
 أحدهما أروح

حسين التتويبه ولو بلغ  
 بأحدهما نصا با دون الآخر  
 تعين ما يبلغ به ولو بلغ  
 بأحدهما نصا با ونحسا  
 وبلاخر أقل قوسه  
 بالا فحق لتفسير سراج  
 (دبح مشر) خبر قوله  
 اللزوم (وفي كل خص)  
 يضم الخلف (بحسابه) ففي  
 كل أو بعين درهم درهم  
 وفي كل أو بعينه ما قبل  
 قيراطان وما بين النسل إلى  
 النسل فهو وقال ما زاد  
 بحسابه وهي مسئلة  
 الكسور (وغاب الفضة  
 والذهب فنفذ ذهب وما  
 شلب فيه) منهما (يقوم)  
 كالعرض ويشترط فيه  
 التيسر الا اذا كان يتصل  
 منه ما يبلغ نصا با أو أقل  
 وعند ما يتيه أو كانت  
 انما الناقصة وبلغت نصا با  
 من ادنى نقد فجب زكاته  
 فقبض الانكسار واختلف  
 في الفسخ المساوي

٣ قوله وصوابه الخ وجه  
 ذلك ان الواجب في الحول  
 الأول خمسة وعشرون  
 وفي الثاني أو بعينه عشرون  
 وثلاثة أثمان فالعارض من  
 البر في الحول الثالث  
 تسعمان وعشرون درهما  
 وخمسة أثمان درهم ففي  
 تسعمان وعشرين ربع  
 عشرها وذلك ثلاثة  
 وعشرون وفي ثلاثين نصف  
 درهم وربع وفي خمسة  
 أثمان درهم من ثمن درهم

فقط أما اذا اشتغا قومه بالانفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة أثناء ترويم الوجوب بوجه لا  
 وم الاداء كفي السراير وقوم في البلد الذي المال فيه الخ (قوله تعين التتويبه) أي ابدان بيانه في ما بالها  
 في النهر من الفضة تعين ما يبلغ نصا با دون ما يبلغ بغيره منكم واحد مما أوجع تعين التتويبه بالارواح  
 (قوله ولو بلغ بأحدهما نصا با ونحسا الخ) بيانه ما في النهر من السراج كان به بثوقه بها بالارواح اه ح  
 ما تين واربعين بالثانين ثلاثا وعشرين قوما بالارواح لوجوب بستة با بمختلف الدراهم بربطها  
 نصف دينار وقيمة خمسة قلو باع بالدينار أو بعينه عشرين بالارواح ما تون وثلاثة قوما بالارواح اه ح  
 وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قال في الفسخ أي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في في الدراهم  
 (قوله وفي كل خص بحسابه) أي ما زاد على النصاب فعلى أن يبلغ خص نصاب ثم لم يزد على النصاب  
 إلى أن يبلغ خسا آخر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يظهر أن الخلاف في ما لو كان له ما تين وثلاثة دراهم  
 مضى عليها ما كان قال لا مالم يلزم عشرة قولا لانه لا وجب على في العام الاول ثمانية وعشرون درهم  
 الذين في الثاني نصاب الثمن وعند لا زكاة في الكسور ففي النصاب في الثاني كذا لا زكاة اذا كان له الب  
 حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أو بعينه عشرين وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعند ولا يجب  
 مع الاربعه والعشرين من ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين من تسع وعشرين درهم ولا زكاة في  
 يجب في الاول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر أو قوله وفي درهم كذا وجدته أش في السراج  
 ٣ وصوابه وفي ثمن درهم كذا ينبغي على الحساب (تتبعه) يظهر أن الخلاف في ما لو كان له ما تين وثلاثة دراهم  
 والنهر من المخط من أنه لا تضم إحدى الزكاة في الأخرى أي التي على يد نصاب الفضة لا تضم الأخرى  
 على نصاب الذهب بل هي أو يبي أو أربعة مثاقيل عند الامام لأنه لا زكاة في الكسور ودرهم وعند ما تين  
 لوجوبه في الكسور اه مخصا لكونه قوتف الزكاة في قاعدة المص عند درهما وهو لوجوب الزكاة  
 في الكسور ومن هذا والله أعلم نقل بعض عنى الكتاب شيء من محمد لم يبرهن أن السروحي نقل من  
 المحيط اختلاف بالعكس وأن ما في الجرد والنهر فخطا اه قلت وقد روي عن بعض أهل العلم في ما نقله السروحي  
 وصريحه في البداية أيضا (قوله وهي مسئلة الكسور) أي التي يقال فيها لا زكاة في الكسور وعند ما تين  
 تبلغ النسل أحدان حديث لا تأخذ من الكسور شيء حيث كرهوا ما تين أو ما يجب فيها (قوله وغاب  
 الفضة الخ) لأن الدراهم لا تتخلو من قليل غش لأن الانطباع الإبهامات العايات فاصلة ثم روى الله بالذهب ط  
 (قوله فضتو ذهب) لف وثم مرتب أي فقبض كل شيء لا زكاة في العرض وان أعدها التجارة فزكاة في  
 النهر (قوله ويشترط فيه التيسر) أي تعتبر قيمته أن يسهل التجارة ثم يروى في باب السائر شروط  
 نية التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط النية (قوله وعند ما تين) أي من مروض أو زكاة  
 النقد من وهو مرتبط بوجه أو أقل ط (قوله ويقت) أي باقية كذا في البحر (قوله من أدنى الخ) اسر  
 الا في في البداية باقي بمبلغ الفضة قلت وبني تفسيرها بالمساوي على ما اختاروا من مضمون وجوبها  
 فيه كذا كرهه قريبا (قوله فجب) أي فيما غلب فيه الأجرة أو لم يركب فيها من مضاف  
 نصا با ولم يخلص ولكن كان انما الناقصة وبلغت نصا با وقوله والا فلا أي لو لم يركب من ذلك فلا  
 فجب الزكاة وحصله ان ما يخلص منه نصاب أو كان مختارا فجب كذا سوا في الأجرة ولا فلا إذا كان  
 يخلص منه نصاب فجب زكاة ما يخلص من كذا سوا في الأجرة وهي التدين بالبيع أو ما لا يتي وفي  
 الشئ وبغيره وكذا ما كان مختارا فجب اشتراط النية في كل شيء ذلك ما دام عليه كلام الشارح وبغيره  
 الجرد والنهر لكن في التي ياتي أن الغالب في شأنه أو في التجارة بغيره فمناة. ولأنه كتب في نقصان  
 فجب فيها الزكاة ان كان باع نصا با وسدوها أو باعها في غيرها اه ومفاده عند رواية القيمة دما في التجارة  
 وان نقصان منه ما يبلغ نصا با وتظهر في عدم المناقاة اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصا با فجب زكاة ذلك



الخالص وحده كحجر من الجوهره الا اذا نوى التبرع به فله حكمه كغيره من القصة سواء اذا أمات كلام  
 الذي يليه فله حكمه كغيره فله حكمه (قوله) في الشريعة لا الغلو ان كانت أفعالها أمانة أو ساءلها التجارة  
 يجب ان كان في قديمها والا فلا اه (قوله) والمثلون (ومها) أي ان كثيرين من غريسة التجارة وقيل لا يجب  
 خبره الى الشريعة بل من البرهان والاطمئنان الوجب لعدم العلية المشروطة فلو جوب وقيل لا يجب  
 وهو من وصف نظر الوجب الوجب وعدمه اه (قوله) والبرهان والاطمئنان الوجب عدمه اه (قوله) والبرهان والاطمئنان الوجب عدمه اه  
 قال العلامة فوح وهو اختيار لان الاحتياط في العبادات واجب كغيره من المسائل فكل منهما اذا  
 استوى اللهم والبرهان بقدر الوضوء احتياطا اه تأمل (قوله) ولا في الاحتياط في المسائل فكل منهما اذا  
 وجهه امرين البرهان وقوله لا يتبع الا درنا أي لا يفرق بين الربا اه ط (قوله) وأما الذهب الخ فمخر وقوله  
 وغالب الفقه الخ فان ذلك مفروض هي اذا كان المانع غشا ط (قوله) من غلب الذهب الخ اعلم ان  
 الذهب اذا لم يخالط القصة فاما ان يكون غلبا أو مساويا وعلى كل ما ان يخالط من غلبتها مساويا أو  
 الذهب فاما أو القصة فقط أولا ولا هي اثنا عشر موصوفاً من صفات ثلث فقط وهما ان يتبع  
 القصة وحدها نصابا والذهب نصابا أو مساويا له العشرة خارجة اذا عرفت هذا لقوله فان غلب  
 الذهب فذهب فيه أو ربع موصوفاً بل من غلبتها عدمه ولو غلب الذهب فقط وبلغ القصة فقط  
 لكن اربعة متتمة كما علمت لانه من نصاب الذهب ما لم يخالط القصة فله حكمه لو لم يخالط القصة وبلغ القصة فقط  
 الثلاثة الباقية بقوله ذهب أما لا ولو والاثنا عشر موصوفاً من صفات ثلث فقط وهما ان يتبع  
 تبعه سواء لم يخالط القصة أو لا بل في الأولى أو لا بل في الثانية تركه وكذلك الآية لان الذهب متى  
 غلب كان هو المعتبر لانه أعز وأولى بغيره فاذا بلغ فهو موصوفاً من صفات ثلث فقط وقوله والآخر ان لم  
 يخالط الذهب بان غلبت القصة أو مساويا بما يتبعه موصوفاً بل من غلبتها عدمه وبلغ الذهب  
 فقط أو القصة فقط مع ثلثة الفضة أو التساوي لكن بلغ القصة فقط مع التساوي متتمة كملت فبق  
 سبع موصوفاً بل من غلب الذهب أو القصة نصابا مخرج لدوران نصابها ما اذا لم يخالط من غلبتها عدمه  
 القصة أو التساوي وسنذكر حكمهما في حصر موصوفاً من صفات ثلث فقط والتساوي فالبقية الفضة فقط فان بلغ  
 الذهب أي بلغ نصابا وحده فمع الفضة تعد ثلثة الفضة أو تساوي هذه أو ربع موصوفاً بل من غلبتها عدمه  
 أو بلغت الفضة وحدها نصابا تعد ثلثة الفضة أو تساوي هذه أو ربع موصوفاً بل من غلبتها عدمه  
 فان بلغه الذهب وجبت مائة الذهب في السور الأربع المذكورة لانه لما بلغ النصاب يجب اعتباره لانه أعز  
 وأعلى وتعتبر الفضة تبعه ولي بلغت نصابها عدوان كل الباقي هو الفضة ما عدا ما عدوه وجبت مائة  
 الفضة تركه الباقي لو بلغ النصاب فيحصل كانه فضيل على فضيل فبعدمه كرم وقد علم حكمه ذكره في  
 قدر بر كلام الشارح في الصور الثلاث الأولى والخمس الأخيرة عبارة التسمية وعبارته التي يليها عبارة  
 التسمية فهي قوله ولو سئل الذهب في القصة فان بلغ نصابها في كل الجمع وكذا الذهب سواء كان غلبا  
 أو مغلوبا لانه أعز وأولى بل بلغ نصابها فان بلغت الفضة فمقتضى ان كل الباقي زكاة الفضة اه وأما عبارة  
 التي يليه فهي قوله والذهب الخ لو بلغ نصابه ان غلبت نصاب الذهب وجبت فيه مائة الفضة وان بلغت  
 الفضة نصاب الفضة وجبت فيه مائة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غلبا أو مساويا أو كانت مغلوبا فهو كذهب لانه  
 أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مائة الفضة واحد ومائة الفضة في كل الشارح من أحكام الصور  
 السبع يؤخذ منهما في قول الشرحي سواء كان غلبا أو مغلوبا يشمل ما اذا بلغت الفضة نصابا أو لا بدليل قوله  
 يعدوان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة فانه لم يترك مائة الفضة في كل الجمع زكاة الفضة الا اذا بلغ الذهب  
 نصابه وأما ان قوله ثم فان ان غلبت الفضة فانه لم يترك مائة الفضة في كل الجمع نصابه سواء بلغت الفضة  
 أيضا أو لا وقد اقول ان الربا وان بلغت الفضة لم يترك مائة الفضة في كل الجمع بل بلغ الذهب نصابه بدليل القاطعة لانه اعتبر ولا السبل

واختار لوجه احتياطيا  
 خاتمة ولا يتبع الا درنا  
 وأما الذهب الخاطو بلغة  
 فان غلب الذهب فذهب  
 والا فان بلغ الذهب أو  
 الفضة نصابه وجبت

لانه ويرمضها كسبة  
 الخمسة الى ثمانية وعشرين  
 فان غلبت مائة ربع عشر  
 خمسة اقل من ثمانية  
 اثمان الى ثمانية وعشرين  
 مائة ثمانية ربع عشر المائتين  
 خمسة وثلاثة اقل  
 الى ثمانية وعشرين مائة  
 الفين لان غلبا أو ربع مائة  
 الأربعين خمسة اه منه

٣ قوله اذا تأملت الخ  
 وجهه ان قوله الذي يليه  
 فان نواه القضاة تعتبر  
 قيمته أي قيمة ما نطلب فيه  
 الغش سواء تخصص به  
 نصاب أو لا وقوله والا فان  
 كانت الفضة تخصص وجبت  
 فيها الزكاة أي وجبت في  
 الفضة التي تخصصت دون  
 باقيها من الغش تأمل اه

منه

فيها حيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه فحمل ما إذا بلغت الفضة أنصافا أو لا فحمل أنه لا يعتبر الكل فضة إلا  
 إذا لم يبلغ الذهب نصابه فإن بلغ كان الكل ذهبا غير كثر كذا الذهب له أعز وأعلى قيمته كذا الذهب  
 وبلغ ضمن الفضة اليه نصابا كما علم من قوله وأما إذا كانت مغلوقة فهو كذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح  
 بقوله فإن غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشافعي سواء كان غالباً أو مغلوباً بحكم المساواة بالاول وهو  
 مفهوم أيضاً من إطلاق الزبالي قوله أن بلغ الذهب نصاب الخ فقد ظهر أنه لا يخالف بين العاصرتين  
 ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزبالي وهذا إذا كانت الفضة غالبية لأحاجة اليه لا الفضة غالبية  
 وحدها نصاباً لا بد أن تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً والذلي ذكره الشافعي وكان الزبالي ذكره  
 ليدل عليه قوله وأما إذا كانت مغلوقة هذا ما ظهر في تقرير هذا الحل والله أعلم فأهمهم (تنبيه) قال في  
 التلخيصات وإذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً بل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يحصل كلفه فضة لأن  
 الذهب أكثر قيمة فلا يجوز زجه بل لما هو دونه بخلاف ما إذا كان الذهب غالباً اهـ ومفاده أن ما  
 من أنه إذا بلغت الفضة نصاباً لم يبلغ الذهب نصابه فيجب كلفه الفضة مقدماً إذا لم يكن الذهب أبداً خالفاً  
 أكثر قيمة فتمنوا لا كان الكل ذهبا وهذا التفصيل الموهوب ذكره وفي عبارة الزبالي المساواة اليه  
 ويؤخذ من حكم الصورتين الباقيتين من السمع وهما ما إذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو  
 التساوي وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشارح فإن غلب الذهب فذهباً وإن غلبت على ما عدا من  
 الفضة توراً أو قيمة لكن قال في المحيى والبدائع الدنانير العال عليها الذهب كالمغلوبية حكمها حكم  
 الذهب والعال عليها الفضة كاللهو وبه والروية أن كانت مختاراً لفتحاً ولتجارة تقتصر قيمتها على ما يتردد  
 ما فيها من الذهب والفضة وزالان كل واحد منهما بمقتضى البلاذرية اهـ وهذا كما صرح في أن الدنانير  
 المستحوكة المختلطة بالفضة حكمها حكم الفضة المختلطة بالفضة فافاً كان الذهب منها غالباً كانت ذهبا كالفضة  
 الغالبة على العش وإذا كانت الفضة غالبية عليها كانت كالفضة المختلطة بالعش بالمش فمقوم فإن بلغت قيمتها نصاباً  
 زكاهان كانت اختاراً لفتحاً أو في التجارة والا اعتبرها بما هو زباني بلغ ما فيها ما أو كان عند ما تنبيه  
 نماياز كهاوا فلا يعلم أن ما ذكره الشارح تعالى بل في غير الدنانير المسكوكة أو المسكوكة  
 التي ليست للتجارة ولا أعم ناراً لفتحاً أو هو قول آخر فليتأمل والله تعالى أعلم (قوله) وشرط كمال النصاب الخ  
 أي ولو حكل في البحر والنهر لو كان له ضمن التجارة تساوى نصاباً فما تغربل الخ لو لم يغب جباله أو تم  
 الخ لو عليها كان عليه الخ كذا في بقت نصاباً ولو تغمره مسيره الذي للتجارة تغربل الخ لو لم يغب جباله أو تم  
 الخ لو عليه وهو كذلك لأن كلفه لأن النصاب في الأول بأن لبقاه الجبل لتقوم به بخلافه في الثاني وروى  
 ابن جماعة أنه عليه الخ كذا في الثاني أيضاً (قوله) لأنه قد أدى أي انتقاد السبب أي يشق به تلك النصاب  
 ط (قوله) الوجوب أي ليعقب الوجوب عليه ط (قوله) فلو هلك كله أي في أثناء الخ لو لم يغب جباله أو تم  
 الخ لو لم يغب جباله أو تم الخ لو لم يغب جباله أو تم الخ لو لم يغب جباله أو تم الخ لو لم يغب جباله أو تم  
 في النهر ومنه أي من الهلاك ما جعل السائفة صالفة لأن زوال الوصف كزوال العين (قوله) وأما  
 الدين الخ فعم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون للعبد بقدر دينه أن مرض الدين  
 كالهلاك عند تحميصه في البحر اهـ وقد مناه ذلك في جميع ما هنا فربما جبهه والخلاف في الدين المستغرق  
 للنصاب كالموصح ما في الجوهر فلا يمكن التوفيق بمحمل مالي البحر على غير المستغرق فأهمهم (قوله) وقيمة  
 العرض الخ تقدم قريباً نقول العرض إذا بلغ نصاباً وما هنا في بيان ما إذا لم يبلغ وعند من التلخيص ما يتيه  
 النصاب وفي النهر قال الزاهد يوله أن يقوم أحد النقدتين ويضمه إلى قيمة العروض عند الامام فلا يقوم  
 النقدتين بل العروض ويضمها وقائه أنه يظهر فيمن له حصة للتجارة قيمتها ما قدرهم وله نفسه قدر قيمتها  
 ما تنقبت أن كان عند متلاهما (قوله) وضمها واجبه التلخيص وقوله وجهه لا يجمع العرض والخصن أن

(وشرط كمال النصاب) ولو  
 سائفة (في طرق الحلول) في  
 الابتداء لا لتقديره لا انتهاء  
 لو جوب) فلا يترتب نصابه  
 بينهما) فلو هلك كله بطل  
 الحلول وأما الدين فلا يقطع  
 ولو مستقرراً (وقد سئل  
 العرض) للتجارة (نظم  
 إلى التلخيص) لأن السلك  
 للتجارة وضاعوا جملاً



ذهابه على المرعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاله الذي يحلب فيه والماء لاتحاد الارعى والشين المجبة  
 لاتحاد المشرع أى موضع الشرب والقلم لاتحاد الفعل وللمين لاتحاد المرعى وهذا شرط الخلقة فى الساقطة  
 وأما شرطها فى مال التجارة فمذكور فى كتب الشافعية، نهان لا يميزه إلا كان والحارث ومكان الخلقة  
 تكثران: **(قوله وان تعدد النصاب)** أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد باخر ادهما فانه يجب حينئذ  
 على كل من حاز كاه نصابه فإذا أخذ الساجر كاه النصابين من المائتين فاشدوا فلا يرجوع لاحدهما  
 على الآخر كى كان ثمانين شاة لكل منهما وأخذ الساجر من المائتين فاشدوا فلا يرجوع لاحدهما  
 أى يسانه وهذا قابل قوله فى نصاب **(قوله ويبياه فى الحواوى)** بينه فاضنات بأتم فى الحواوى  
 حيث قال يجوزونه أن يصحكون له مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما والثلاثون والآخر الثالث فلو اوجب  
 شاتان فيأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها صاحب الثلث  
 ويرجع صاحب الثلث بالثلثين شاة دفعها صاحب الثلثين فيقام للثلاثة مقام ثلث من الثلثين  
 الطالبينهما ويبنى ثلث شاة يطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه ظهور أن الزاجع من الحاسبين  
 فالتعامل على بابه فاهم **(قوله فأن يبلغ الخ)** كى كانت ثمانون شاة بين رجلين أو ثلاثا أخذ المصدق منها شاة  
 أو كاه صاحب الثلثين فله صاحب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لانه لا ز كاهه يصحط **(قوله ولو بلغ الخ)**  
 فى التنبيس ثمانون شاة بين أربعين رجلا رجلا واحد من كل شاة فصهلها النصف الآخر لثلاثين ليس على  
 صاحب الاربعين صدقة فصد فى خيفة وهو قول محمود كانت بين رجلين ثمانون شاة على كل واحد منهما شاة  
 لانه مما يقسم فى هذه الحالة وفى الاولى لا يقسم اه أى لأن قسمة كل شاة بين رجلين من شاة كى  
 الا بالاهل يختلف قسمة الثمانين نصيبين **(قوله عند الامام)** وعندهما الدين كلهما أو عقير كانهما  
 ويؤدى حتى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الدين الكاية والسماوية والدية فى رواية يعمر **(قوله اذا نذرهما)**  
 الصغير فى خبره وليس المفهوم من الدين والمراد اذا بلغ نصيبا بنفسه أو بما عنده مما يثبته النصاب **(قوله)**  
 وحال الحول) أى لو قبل قبضه القوي والمتوسط وبعدى الضعيف ط **(قوله عند قبض أربعين)**  
 درهما) قال فى المحيط لان الزكاة لا تجب فى الكسور ومن النصاب الشافى عند ما يبلغ أربعين الصرح فكذاك  
 لا يجب الادامام يبلغ أربعين الصرح وذكر فى المتقى رجلا له ثلثمائة درهم من حال عليها ثلاثة أحوال  
 قبض مائتين فعند أبي حنيفة ترك السنة الاولى تحسب لثانيتها والثالثة أربعة أربعة من مائة وستين ولا  
 شئ عليه فى الفضل لانه دون الأربعين اه **(قوله كقرض)** قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور  
 ديار والاه اذا أنفق المستاجر لئلا الوقف على عمارتها الضرورية بأمر القاضى للصرف والباية البسيطة  
 بمنزلة استقرار التولى من المستاجر فادان قبض ذلك كله أو أربعين درهما مصولا بقطعاع ذلك من أجرة  
 الدار تجب كانه لم ينف من الستين والناس عنه غافلون **(قوله فكما قبض أربعين درهما بلزمه درهم)** هو  
 معنى قول الفتح والبرور يتراعضا الاداء الى أن يقبض أو أربعين درهما فله درهم وكذا قبض أربعين درهما  
 أى فيأخذ على الأربعين من أربعين ثمانية وثلاثين أن يبلغ مائتين فلهما خمسة دراهم وإذا عبر الشارع بقوله  
 فكما الخ وليس المراد إذا دلى الأربعين من درهم أو أكثر كونهما عبارة بعض الحاشين حيث زاد بعد  
 عبارة الشارع وقيل زاد بحسبه لانه لوهم أن الراد مطلق الزيادة فى الكسور وهو خلاف مذهب الامام  
 كالحكمة مما تسلمه أطا من المحيط فاقسم **(قوله أى من بدل مال غير تجارة)** أشرك أن الضمير قول  
 المصنف عنه عائد الى بدل مالى التجارة ومثل بدل التجارة القرض **(قوله كسمن سائمة)** جملها من  
 الدين المتوسط بعل الفتح والبحر والتمر يقسمه بملحها بدل مالى التجارة وجملها ملى فى شرح  
 الجمع من القوي ومنه فى شرح در الجواهر وهو ما سئل فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل  
 من مال قسامين أمان أن يكون ذلك المالى لوقى في يد مقبض كانه أو لا يكون كذلك اه فيسدى القيم الاول

إن تعدد النصاب يجب  
 جاعلا برجلين بالخصص  
 يبياه فى الحواوى فان بلغ  
 عيب أحدهما نصابا  
 بكماله دون الآخر  
 يوليه بين ثمانين رجلا  
 ثمانون شاة شىء عليه لانه  
 بما لا يقسم خلافا لشافى  
 سراج (د) اهل الدين  
 عند الامام ثلاثة قري  
 وتوسط وضعف (عجب)  
 زكاتها اذا نذر نصابا وحال  
 الحول لكن لا فور ايسل  
 عند قبض أو أربعين درهما  
 من الدين القوي كقرض  
 وبدل مال تجارة فكاهما  
 قبض أو بستان درهما  
 يلزمه درهم (و) عند قبض  
 مائتين منه لغيرها أى من  
 بدل مال لغيره بر تجارة وهو  
 المتوسط كسمن سائمة وعيد  
 خدمة ونحوهما مما هو  
 مشغول

مطلب فى وجوب الزكاة  
 فى دين المرصد

هو الدين القوي ويدخل فيه من السائمة لانها لو مضت في بدعي كاتم او كذا قوله في الحبط الدين القوي  
 ما عليه بدلا من مال الزكاة مل (قوله يجوز ان يحاط بالصلية) قد به اعتبار اعيانها او اعتبار ما عاقل أن لا يكون  
 عنده وى ما هو مشمول يجوز ان يحاط بالصلية لا يحاط به ما احتاج اليه كالأداة بما بعده (قوله  
 وأملأ) من عطف العام على الخاص لانه جاع مع ذلك بكسر الميم بمعنى مملوك هذا بالنظر الى اللغة ما في العرف  
 خاصة بالنظر فيكون عطف ما بين اه ح وهو مملوك على طعام أو على ما في قوله بملأه (قوله ويعتبر  
 ما مضى من الحول) أي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيملأ ما في الحيط من أنه يجب  
 أن كاتمه بحول الاصل لكن لا يلزمه الاداء حتى يقضى منه أو بعين درهم أو ما في المتوسط طيعروا بيان  
 في رواية الاصل يجب أن كاتمه ولا يلزمه الاداء حتى يقضى ما مضى درهم فيز كها وفي رواية ابن سماعة عن  
 أبي حنيفة لا في كاتمه حتى يقضى ويحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة لا أن يحاط كالأداة ابتداء ووجه  
 ظاهر الرواية أنه لا يقدام على البيع صيرته التجارة فصار مال الزكاة تبيل البيع اه لمصاحبا والحاصل أن  
 حتى الاختلاف في الدين المتوسط على أنه هل يكون مال الزكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا بد من مضى  
 حول بعد قبض النصاب وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فلو أنه ألف من دين متوسط مضى علما  
 حول ونصف فقبضها من كها من الحول الماضي على رواية الاصل فإذا مضى نصف حول بعض القبض في كها  
 أضاع على رواية ابن سماعة لانه كها من الماضي ولا من الحال لا يعني حول جديد بعد القبض وأما إذا  
 كانت الألف من دين قوي كبدل عرض فتارة ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من  
 حين القبض فإذا قبض منه نصابا فإن بعين درهم أو كاتمه مضى ما يبايع حول الاصل فلو لم يعرض  
 للتجارة ثم بعد نصف حول باعته ثم بعد حول ونصف قض عنه فقدم عليه حول فيز كها من القبض  
 الاختلاف كما علم مما تقدم من الحيط وفي رواية فوقع التحصيل ههنا القوي بين الدين القوي والمتوسط  
 وأنه على الرواية الثانية لا ترك الألف ثانيا الا إذا مضى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علمت من أن  
 الرواية الثانية في المتوسط مطلقا ولا علم الا بترك الألف كالأول فالعمل الماضي خلافا لما يفهمه لفظا ثانيا فافهم (قوله  
 في الاصح) قد علمت أنه ظاهر الرواية ومجازة الغرض والبر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان  
 رواية ابن سماعة أنه لا في كاتمه حتى يقضى المائتين ويحول الحول من وقت القبض هي الاصح من  
 الروايتين من أبي حنيفة اه ومثله في غاية البيان وعليه حكمهم في الدين الضعيف الا في (قوله ومثله  
 ما لو ورث دينا على رجل) أي مثل الدين المتوسط فيباعد ونصه من حين ورثه حتى وروى أنه كاتمه  
 منع ويجوز الاول ظاهر الرواية ويشمل ما لا يوجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عما  
 ليس اقامت خاتبة لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة عايشه بل مال يمكن التجارة  
 محط وروى أما الدين الموصى به فلا يكون نصابا يقبل القبض لان الموصى به ملكه ابتداء من غير عرض  
 ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كالملك مبيعة اه أي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) مقتضى ما مر من  
 أن الدين القوي والمتوسط لا يجب اداءه كانه لا بعد القبض أن المورث لو مات بعد من قبل قبضه لا يلزمه  
 الا بقاء ما ورثه كانه عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا في الوارث أيضا لانه لم يملكه الا بعد موته  
 مورثه فابتداء من وقت الموت (قوله الا إذا كان عند ما مضى الى الدين الضعيف) استثناء من اشتراط  
 حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما مضى الى الدين الضعيف اليه كالأداة ح والحاصل أنه إذا  
 قبض منه شيئا وعنده نصاب يضم المقبوض الى النصاب ويركبه بصره ولا يشترط له حول بعد القبض  
 ثم اصل أن التقييد بالضعيف عز في البراءة الاولى الجسدية والظاهر أنه اتفاقا اذا فرق بظهر بين غيره  
 كما يقتضيه خلاف قولهم والمستغنى في أثناء الحول يضم الى نصاب من نفسه ويدل على ذلك أنه في البدائع  
 قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر أنه لا في كاتمه المقروض عند الامام ما لم يكن أو بعين درهم أو ما قال الكرخي

بحوائجهم الاصلية كطعام  
 وشراب وأملأ وبتفسير  
 ما مضى من الحول قبل  
 القبض في الاصح ومثله ما في  
 ورث دينا على رجل (و) عند  
 قبض (مائتين مع حولان  
 الحول بعده) أي بعد  
 القبض (من) دين ضعيف  
 وهو (بدل غير مال) كغير  
 ودبه وبدل كاتمه ونصه الا  
 إذا كان عند ما مضى الى  
 الدين الضعيف

م (قوله لان الوارث الخ) قال  
 شيخنا ظاهر فيه مقامه  
 في المائتين استواء الدينون  
 في كونها مائتين أو وارث  
 تكون من الوسط فظهر اصح  
 اه

للديون بعد الحل فلازكاة  
سواء كان الدين قويا ولا  
خائفة وتبسه في الحيط  
بالمصر أما المورس فهو  
استهلاك للميتا عصر  
قال في التمر وهذا ظاهر في  
أنه تقبيل فلا طلاق وهو  
غير صحيح في الضعيف كالا  
مضى (ويجب عليها) أي  
المسرة (زكاة تصفر) من  
من نقد (مردود بعد) معنى  
(الحول من ألف) كانت  
(قبضته مهر) ثم دنت  
النصف (الطلاق قبل  
الغسل) فتزك السكنا  
تقر أن النقود لا تنضم في  
العقود والفسوخ (وتسقط)  
الزكاة (من موهوبه في)  
نصيب (مزوج) فيه  
(مطلقا) سواء جرح بقضائه  
أو غيره (بعد الحول)

(قوله استقراضا) مما لو كان  
سائقة أو مرضا) قال شيئا  
هذا المهر في السائقة  
وأما المهر فلا يثنى فيه  
ذلك لأنه يشترط كونه  
مهر فقبضة النسيئة عند  
العدا هي عقد النكاح وهو  
كقوله الشارح كسب المال  
بالل بعد شره أو إيلازه أو  
استقراض وعقد النكاح  
ليس بمبادلة المال بل بالوفد  
مهر من الشارح أي ضمانا  
ملك يقصد النكاح فوي به  
القبضه لا يصح أنه لا يكون  
لها ويمكن أن يجعل ما هنا  
عل ما إذا ما به واشترته

أن هذا إذا لم يكن له مال سوى الدين والأناقض منه فهو بمنزلة المستعاد فضم إلى ما هنالك اه  
الحيط فانه ذكر الديون التسلات توفر ع عليها وعا خروا أخر قدارا وبعيد التجارة قال ان غياها وابتين في  
رواية لاز كانه ما حتى تقبض ويعول الحول لان المنفعة ليست بحال حقيقة فصار كالمهر وفي ظاهر الرواية  
تخصا في كونه يوجب الاداء اذ قد ضمالان المنافع من الحول حقيقة لكنها ليست بحال لوجوبها بال كملانها  
لا تصح لها الا لا تبقى سنة ثم قال وهذا كله إذا لم يكن له مال غير الدين فان كان له غير ما قبض فهو كالحالفة  
فضم اليه اه فهذا كالصرح في شموله لاقسام الدين الثلاثة ولعل التقيد بالضعيف ليدل على غير ما لا يولى  
لان المقبوض منه بشرط فبه كونه نصا بامع حولان الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى ما عنده ويسقط  
اشتراط الحول الجديد فلا يشترط فيه ذلك يضم بالاولى تأمل (تنبيه) ما ذكرناه من الحيط صريح  
في أن أخر قبض التجارة أو دار القمار على الر واية الاولى من الدين الضعيف وعلى ظاهره وايضا المتوسعا  
ووقع في المهر من الفسخ انه كالقوى في جميع الرواية ثم رأيت في الاول الجسطة الصريح بأن فيه ثلاثا واثبات  
(قوله بكره) أي في قوله والمستفاد في وسطا الحول يضم إلى نصيب من جسده والمراد ان ما هنالك من أفراد  
تلك القاعدة يعلم حكمه منها والافهم صرح به هناك (قوله بقره) أي قيد علم الزكاة بهذا ابرا الفائق  
الديون ط (قوله بالمصر) أي بالديون للمصر فكان الارباء بمنزلة الهلاك ط (قوله فهو استهلاك)  
أي فقبض كانه ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قول البكر وقبض ما خ ظاهر في أن مراده أنه تقيد  
لاطلاق السد كقوله سواء كان الدين قويا أولا لاشمال لاقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة  
بأوامر المورس بعد الحول في الديون الثلاثة تنطبق بالمصر احسرتا من المورس فان السديون اذا كان مورا  
وأبرا الفائق لا تسقط الزكاة منه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا تجب زكاة الا بعد قبض  
نصيب وحولان الحول عليه بعد القبض فقبله لا تجب فيكون ابرأوا استهلاكا كحل الوجوب فلا يخفى زكاة  
وماله الدين المتوسط على ما قد ناهى من تصحيح البدائع وغاية البيان وكان الاوضع في التبعية ان يقول هذا  
ظاهر في أن ابرأا الديون المورس استهلاكا مطلقا وهو غير صحيح الخ ثم ان عبارة الحيط لا تجوز عليها لانها في  
الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالبراء ثم أبرأ من غنائه واشترى موسى بغير الزكاة  
لأنه صار مستهلكا وان كان مصرا أولا يدري فلازكاة عليه لأنه صار ديناه وهو فقير فصار كانه وبه منته  
ولو وهب الدين من عليه وهو فقير تسقط منه الزكاة اه وقوله كانه ألف على مصرنا شترى منته  
دينار ثم وهب منه فقبله كانه ألف لانه صار قابضا لها بالدينار (قوله ويوجب عليها الخ) صورته أن يرجع امرأة  
بالفقير قبضته مال الحول ثم طلقها قبل الغسل فقبلها بد نصفها تنافا لكن زكاة نصف المردود لا تسقط  
منها استلزاما لزم شرح الجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة احترازا لاجل كون المهر سائقة أو مرضا ٣  
في الحيط انما ترك النصف لانه استحق عليها نصف صين النصف والاستحقاق بمنزلة الهلاك اه وكان  
الاولى بالشارح اسقاطه لانه يفي به قول المتن من ألف (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على  
انه مذهب وقوله ثم دنت النصف لاحاطة به بسد قوله مردود وقوله اطلاق متعلق بقوله مردود نظر المتن  
ط (قوله لاثنين الخ) أي فليجب عليها ان ترد نصف ما قبضته بنفسه بل مثله والدين بعد الحول لا تسقط  
الواجب ولو لم يجز ثم قال ولازكاة في زوج شيبا لانه ملكه الا نكاح اه قلت في ما لا يمتنع من الرأى  
وحال الحول عليه في يد الزوج ثم طلقها قبل الغسل ولم أبرأ من صرح به والظاهر ان لاز كانه على أحد ما  
الزوج فلا بد منه بقدر ما في يد الزوجين المبادع كبر واستحقاقه لنفسه انما هو بسبب عرض وهو  
الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد أو مال المرأة فلا نكاح للمهر على الزوجين من ضعف وقد استحق الزوج  
نصفه قبل القبض فلازكاة عليها لم يمسح حول جديد بعد القبض السابق تأمل (قوله في العقود والفسوخ)  
أي عقود المعاوضات من بيع وإجارة وعقد النكاح وفي الفسخ كفسخ النكاح بالطلاق قبل الغسل

ونحوه ونحوه أن ما كان بالنكاح تصح فيه التجارة اه ونحوه أن ما كان بالنكاح تصح فيه التجارة اه

ونحوه ومعلمه في الأحكام المتقدمين الاشياء (قوله لورود الاستحقاق الخ) لان الرجوع في العينة فممنن وجهولو فيه قضاء والبراهم مما تتعصب في الهبة فاستحق عن مال الزكاة من غير اختياره فصار كالمالك والواجب عليه ظهر الفرق بين الهبة والمهر (قوله فدية) أي بقوله من موهوبه (قوله انما فالعلم المالك) لان ملك الواهب يقطع بالهبة وأشار بقوله انما قال ان في سقوطها من الموهوبه خلا لان زمر يقول بعلمه ان رجوع الواهب بلا قضاء له لما بطل ملكه باختياره صار ذلك كمن يتجدد بدو سكتك فلان بل هو غير مختار لانه لو امتنع من الرد أجبر بالقضاء فصار كأنه هلاش شرح درر العار (قوله وهي من الحيل) أي هذه المسألة من حيل اصفاط لان كذا بان يجب النصاب قبل الحول يوم مثلاً ثم يرجع في هبته بعد غم الحول والظاهر أنه لو يرجع قبل غم الحول تسقط عنه الكافة أيضاً بطلان الحول بزوال الملك تأمل وقد علمنا الاختلاف في كراهة الجسلة من قوله ولا في هالك بعد وجوبه باختلاف المستلك (قوله وهما الخ) لكن لا يمكنه الرجوع في هذه الهبة كونها في رحم محرم منه ثم ان استباح البسطة لا التعلق على نفسه بالعرف والله أعلم

\*(باب العاشر)\*

الحقه بالزكاة ابتاع الميسر وغيره لان بعض ما يؤخذ كالميراث من متاع ما أخذوا أخوه مما تمسح وقدمه على ان كان له قيم من معنى العادة ثم أخذ من عشرت القرم أو عشرهم عشر بالضم ٣ فيما اذا أخذت عشر أموالهم (قوله ذكر مسعى) أي في حاشية العاية حيث قال المأخوذ ورع العشر لا العشر الان يقال أطلق العشر وأراد به ربعه مجازاً من باب ذكر النكل وأراد عزه أو يقال العشر صار علماً لما يأخذ العاشر سواء كان المأخوذ عشراً أو ربعاً أو نصفه فلا حاجة إلى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله كالإختصاص اهـ وفيه الشرح تبعاً للآخر بالعلم الحاشي الا لاشك أنه ليس على شخص والاقر كونه اسم جنس شرعي لا دلالة على علم ثلثان العلم اعلوا أو العرب عرفت بين أسامة وأسيد الموضع من لحيمة الجبريل المقرض بأجرهم أحكامه على الاول من خصوص العشر وجواز جسيء الحال منه وعدم دخول العاشر في حكمه والاول بالعلمية لا في سبب دون الثاني ومرفوعاً بينهما بقيد الاستحقاق عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضي حلية العشر حتى يعدل عن تكرير الاصل على أن ادعاء العشر والنقل في العشر ليس بالولي من ادعاء في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره من نصبه الامام ليأخذ الصدقات من الخصال أن العاشر اسم لك تسبق شرعاً إليه اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان مقتضى بيان به معنى العشر المقول لا لا يلائم العاشر أو بين كلامهما فيقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وأيضاً المتعارف إطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون الإطلاق انشر على نفسه موافقة فتأمل وأحد في النهاية وتبعه في القبح والجبر لما كان يأخذ العشر أو نفسه أو ربعه يسمى عشر الدوران اسم العشر متعدياً أخذ وهذا مؤيد لما قلناه والله أعلم (قوله وهو مسلم) فلا يصح أن يكون عبد العدم الولاية ولا يصح أن يكون كافر الا أنه لا يلي على المسلم الا أن يجز عن العاية والمراد بالآية قوله تعالى ولا يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله هذا الخ) أي بأشراط الاملاء لا الآية المذكورة واذ في الجبر ولا شك في صحة ذلك أيضاً اهـ أي لان في ذلك تعظيمه وتدنوه على حومة تعظيمه بل قال في الشريعة لولاية وما ورد من حقه أي العاشر محصور على من ظلم كزمانا وعلما ذكرنا من ولاية الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة اهـ قلت وذكر في شرح السير الكبير أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ ادمان المشركين كتاباً على المسلمين فانهم أخذوا دون الرشفة دينهم ولا رشفة دين الله تعالى قال به بأخذنا من الرأى ممنوع عن أن يتخذ كتاباً من غير السائل لقوله تعالى لا تتخذوا طائفة من دوسكم اهـ (قوله لما بين من شبهة الزكاة) أي وهو من جملة المصارف يعطى كما ينتمه نظير

لورود الاستحقاق على من الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه فيسببه لانه لا زكاة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهي من المسيل ومنها أن يهبه لطفه قبل التمام يوم (باب العاشر) قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر مطابقة ذكره سعدى أي علم جنس (هو حرم مسلم) بهذا يعلم حمة قولية اليهود على الاعمال (غيرها شيء) لما بين من شبهة الزكاة (قادر على الحاية) من المصوم والقطاع

٣ (قوله بالضم فيما) أي ضم الشيء في الفعلين اهـ

مطلب لا يجوز واتخاذ الكافر في ولاية

عمله وقد هلك ما جعه لاشئ به كبحسرح به في الزيلعي فكان فيه شبه الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم ان هذا الشرط اعمى كونه غير هاشمي عزه الى الجراحي الغاية ولم ارسن ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيرها في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو جعل ورزق من غيرها فلا بأس به اه ومراده لا ينبغي لايحل كبحسرح به في الزيلعي هالك وهذا كالصرح في جواز انصبة عمالا فيجعل ما هناه على الشرط لحل اخذ من الصدقة وقد يدل عليه تعامل صاحب العادة بقوله لما ضمن شبهة الزكاة فان مقادير ما يجوز كونه هاشميا اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال او كان لا يأخذ شيئا مما أخذته من المسلمين وسند كرفي في باب المصرف تعامله (قوله لان الجباية بالجباية) أي جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حاجته للاموال واذا لوطيا لم يخرج على صراوة فربما أخذوا منهم الصدقات ٣ لاشئ عليهم الا اعادة الخراج كبحسرح (قوله للمسافرين) أي طريق السفر لاجل الجباية وتوافر في الشريعة لثلاثة اشعار بقوله لما ضمن الامور التي قبض لا يمتنع كرفي المسروط وهو ان يامن به الضامن من الامور ويحجم منهم (قوله نخرج الساعي) في الصرح في البدائع والمصدق يقضف الصادق ويشد بدال اسم جنس لهما (قوله تعليب الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله الظاهر والمباينة) فان مال الزكاة وان كان ظاهر وهو المواتي وما جره في التحويل العاشر وباطن وهو الذهب والفضة واما في التجارة في موارضها وهو مراده هنا بالمباينة ما هاشمي يقر بنقله للمالين باموالهم والافضل ما جره على العاشر فهو نوع الظاهر ومماها باطة باعتبار ما كان قبل المروا بالمباينة الثاني في يتملوا تحريم العاشر فلا يأخذ منها كبحسرح به في البحر وسيأتي متنا في اواخر هذا التعميم الى اموال العتابة وغيره من ان المراد اموال الاطنسة لان الظاهر هو في السواثم لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشره وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه يكفي التبرع بسعي على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد علمت التفرقة بينهما بمرحوي مذكرة في البدائع (قوله وما ورد من ذم العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان ابا عبد الله تعالى يقول من سخطه أي رحمته وجوده ونضله فيغيره من شاء الا ليقى بغير جهاد وعشار وما رواه ابو داود وابو حنيفة في صحيحهما انهم من عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه ثم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال بن زيد بن هرون يعني العاشر وقال البقوي يربد بصلح المكس الذي يأخذ من التجار اذ امر وعليه مكسا باسم العاشر الى الزكاة قال الحافظ المنذري اما الاثنا عشر فانه يأخذونه كسبا باسم العاشر ومكسا آخر ليس له اسم لاشئ يأخذونه سواما وسحتوا بما يكونه في بطونهم ناراجتهم فيه داحضة فعندهم وعلمهم غضب ولهم عذاب شديد كرفي في الزجر لان جرمهم قالوا على ان بعض فسقة القهار يظن ان ما يؤخذ من المكس يجب عنه اذا نوى به ان كان هذا ظن باطل لا يستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكس لمن يقبض اليه كقولنا لا نخذ عسوات مال وجدوه قل او كثر وجبت فيه الزكاة أولا اه ونجما هناك قلت انه اليوم صار المكس يقاطع الامام بشئ يدفعه اليوم يصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظلما وعدوانا يأخذ ذلك ولزم التاجر عليه او على مكسا آخر في العام الواحد موارا مستعدقوا كان لا يجب عليه ان يذموا ايضا لانه لا يحسب من الزكاة عندئذ لانه ليس هو العاشر الذي ينسب له الامام على الطريق لا يأخذ الصدقات من المليون وقد مر أيضا انه لا يضمن شرط ان يامن به التجار من الامور ويحجم منهم وهذا يقيد على ارباب البلدة وبؤذي التجار أكثر من الامور وقطاع الطريق يأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى ان يكون المكس زكاة اصحح انه لا يقع من الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصريح الى القول انه اذا نوى عند الدفع ان تصدق على المكس بازاله فقير بما علم من التعتات وقدم الكلام عليه (قوله فغن انكر تمام الحول) أي على ما في يدك على ما في يده ما كان في يده مال لا يحول عليه الحول وما جره على عليه

لان الجباية بالجباية (نصبه الامام صلى الطريق) للمسافرين نخرج الساعي فانه الذي يسقى في القبائل لا يأخذ صدقة المواتي في اماكنها (لما أخذ الصدقات) فكلما العباد على غيرهما (من الضمان) وزن الضمان (المالين باموالهم) الظاهرة والمباينة (عليه) وما ورد من ذم العاشر يحمل على الاخذ ظلما (فمن انكر تمام الحول)

هو ما لم يولد في ذم العاشر

مقوله لاشئ عليهم الا اعادة الخراج كبحسرح أي متنا والى حرمتنا اخذ العاشر كذا السواثم والعشر والخراج لا اعادة في ارباب ان صرف في صلح ولا عليهم اعادة غير الخراج اه وهو زيادة لفظ غير اقول هو الصواب واصله هما ساقط من قلم سدي المؤلف و يدل عليه محله عليه ثم صدق قول المصنف اخذ البغاة الخ اه محمد هلا الدين ابن المؤلف

طلب لا تسد فاعا الزكاة بالذم الى العاشر في زماننا



الحول واتخذ الجنس فان العاشر لا يثبت في المولود بالضم في مذهب الجنس الامانع بحر (قوله اوقال  
لم اقول الخ) اوقال ليس هذا المال لي بل هو دية او بضاعه او مضاربة او انا الجارية او مكاتب او صبد  
ما دون ذلك يلى وكذا اوقال ليس في هذا المال صدقته يصدق مع غيره كمالى الميسر وان لم يكن سبب التقي  
بحر (قوله اوعلى دين) اؤدى دره مطالبين جهة العباد لانه المانع من وجوبه بالنسب كالمهر قال  
المهر وقدما ان منعه من الزكاة (قوله لان ما يخذل كذا) أى فلا فرق في ذلك بين كون الدين ميسرا او  
منقضا بالنسب والمرد ما يخذل منه اماما بائنا من الذى والحري فيعلى حكمه كذا فتناووا كان حريه  
ويصرف في مصارفها كالبائى (قوله وهو الحق) أى ما ذكر من تعميم الدين بقوله يحيط او ينقص لان  
المنقص للنسب ما منع من الوجوب فلا فرق في المهرج بحر وهو رد على ما قال الحجاز به وغايه البيان من  
التقييد بالخطب والظاهر انهم ما أراد به الاحتراز عما يفضل عنه نصاب لاهن المنقص أيضا فلا يشاقى اطلاق  
الكثرة كالقول المنصف والامام يصرح في المهرج من عدم الفرق وما في الشرع بل لا يمتن ان المنطوق لا يعارضه  
المفهوم فيه لفظا علمت من المهرج في المهرج بخلاف هذا المنطوق ومن تأوله بما ذكرنا تدبر (قوله  
بحق) فلو لم يدخل هناك عاشر لم يصدق كمالى السراج لان الاصل عدمه والمرد بالعاشر هنا عاشر  
أهل العدل فلو لم يصر عاشر الخواص عشرينا كلسبائى (قوله اوقال ادبت الى الفقراء فى المهر) لان  
الاداء كان مقوضا اليه بحر (قوله لا بعد الخروج) أى لو قال ادبت كملتها بعد ما خرجت من المدينة  
لا يصدق لانها لا يخرج الحق بالاموال الظاهرة مكان الاخذ فيها الى الامام ز يلى وفي شرح الجامع  
للفاضل وانما تمت ولا به المطالبة للامام بعد الخراج الى المفاضلة اذ لم يكن أدى نفسه فاذا ادعى ذلك فقد  
انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول بقوله مع اليمين اه (قوله لما يأتى) أى غير ما يلى قوله بعد خراجها  
(قوله وحلف) القياس ان لا عين عليه لانها عباد ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكره مكذب وهو  
العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أثر به لزمه فيفضل جه النكول بخلاف ما فى العبادات لانه لا مكذب له مهر  
(قوله فى السجل) أى فى اسكان تمام الحول وما ذكر بعده (قوله فى الاصح) كذا فى الكافي وهو ظاهر  
الرواية كفى البائع ونسب اخراجها رواية الاصل واختار فى اشراط اليمين معها كمالى المهرج (قوله  
لاشتباها خطا) لان الخطيب شبه الخطا وقد زور وقد لا يأخذ البراعة فظلم منه وقد فضل بعد الاخذ فلا يمكن أن  
تجعل حكما فيه بقوله مع عيبه كالى (قوله وعسدت عدما) قد يقال انه دليل كذب وهو نظير ما لو ذكر الحد  
الزابع وخطب فيه فانه لا يسمع الدعوى وانما يتركه لان يقال انها عباد بخلاف حقوق العباد الممنوعة  
بحر وعامى النهر (قوله اخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بحر وهذا غير  
الحري اما عيبه فبأنه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لمساوى اه ح (قوله الا فى السواثم  
الخ) استثنان من تصديقه فى قوله ادبت الى الفقراء أى لا يصدق فى قوله ادبت كملتها بنفسى الى الفقراء  
فى المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر غلب مقتضاه انه لو ادعى  
الاداء الى الساعى يصدق (قوله والاموال الباطنة) أى والافى الاموال الباطنة بقوله بعد خراجها أى  
خراج الاموال الباطنة متعلق بأدب المقدور المدلول عليه بالاستثناء والمعى لو ادعى انه أدى زكاة الاموال  
الباطنة بنفسه بعد خراجها من البارد لا يصدق ولا يصح تعلقه بالاموال الباطنة لتعلقها بما يكلو ظاهر ولا  
معنى يأتى أنه صفة احوال لا جهل به انه لا يصدق بعد خراجها سواء قال ادبت قبيل الخراج أو بعدم  
انه يمدروهم على العاشر لو قال ادبت الى الفقراء فى المصر يصدق كالمهر فى المتن ما فهم (قوله وكان  
الاخذ فيها للامام) كالى الاموال الظاهرة وهى السواثم (قوله الاول ينقلب فلا) هو الصحيح وقيل  
الثانى سياسة وهذا لا ينافى انفساخ الاول ووقع الثانى سياسة بأدى تأمل كذا فى الفصول لم يأنه  
ثانيا لعله بأداة منى راءة فتمت اختلاف المشايخ وفى جامع أبى اليسر لو أجل اعطاه فلا سببه لانه لو ادب فى

اوقال لم اقول الخ) اوقال ليس هذا المال لي بل هو دية او بضاعه او مضاربة او انا الجارية او مكاتب او صبد  
ما دون ذلك يلى وكذا اوقال ليس في هذا المال صدقته يصدق مع غيره كمالى الميسر وان لم يكن سبب التقي  
بحر (قوله اوعلى دين) اؤدى دره مطالبين جهة العباد لانه المانع من وجوبه بالنسب كالمهر قال  
المهر وقدما ان منعه من الزكاة (قوله لان ما يخذل كذا) أى فلا فرق في ذلك بين كون الدين ميسرا او  
منقضا بالنسب والمرد ما يخذل منه اماما بائنا من الذى والحري فيعلى حكمه كذا فتناووا كان حريه  
ويصرف في مصارفها كالبائى (قوله وهو الحق) أى ما ذكر من تعميم الدين بقوله يحيط او ينقص لان  
المنقص للنسب ما منع من الوجوب فلا فرق في المهرج بحر وهو رد على ما قال الحجاز به وغايه البيان من  
التقييد بالخطب والظاهر انهم ما أراد به الاحتراز عما يفضل عنه نصاب لاهن المنقص أيضا فلا يشاقى اطلاق  
الكثرة كالقول المنصف والامام يصرح في المهرج من عدم الفرق وما في الشرع بل لا يمتن ان المنطوق لا يعارضه  
المفهوم فيه لفظا علمت من المهرج في المهرج بخلاف هذا المنطوق ومن تأوله بما ذكرنا تدبر (قوله  
بحق) فلو لم يدخل هناك عاشر لم يصدق كمالى السراج لان الاصل عدمه والمرد بالعاشر هنا عاشر  
أهل العدل فلو لم يصر عاشر الخواص عشرينا كلسبائى (قوله اوقال ادبت الى الفقراء فى المهر) لان  
الاداء كان مقوضا اليه بحر (قوله لا بعد الخروج) أى لو قال ادبت كملتها بعد ما خرجت من المدينة  
لا يصدق لانها لا يخرج الحق بالاموال الظاهرة مكان الاخذ فيها الى الامام ز يلى وفي شرح الجامع  
للفاضل وانما تمت ولا به المطالبة للامام بعد الخراج الى المفاضلة اذ لم يكن أدى نفسه فاذا ادعى ذلك فقد  
انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول بقوله مع اليمين اه (قوله لما يأتى) أى غير ما يلى قوله بعد خراجها  
(قوله وحلف) القياس ان لا عين عليه لانها عباد ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكره مكذب وهو  
العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أثر به لزمه فيفضل جه النكول بخلاف ما فى العبادات لانه لا مكذب له مهر  
(قوله فى السجل) أى فى اسكان تمام الحول وما ذكر بعده (قوله فى الاصح) كذا فى الكافي وهو ظاهر  
الرواية كفى البائع ونسب اخراجها رواية الاصل واختار فى اشراط اليمين معها كمالى المهرج (قوله  
لاشتباها خطا) لان الخطيب شبه الخطا وقد زور وقد لا يأخذ البراعة فظلم منه وقد فضل بعد الاخذ فلا يمكن أن  
تجعل حكما فيه بقوله مع عيبه كالى (قوله وعسدت عدما) قد يقال انه دليل كذب وهو نظير ما لو ذكر الحد  
الزابع وخطب فيه فانه لا يسمع الدعوى وانما يتركه لان يقال انها عباد بخلاف حقوق العباد الممنوعة  
بحر وعامى النهر (قوله اخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بحر وهذا غير  
الحري اما عيبه فبأنه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لمساوى اه ح (قوله الا فى السواثم  
الخ) استثنان من تصديقه فى قوله ادبت الى الفقراء أى لا يصدق فى قوله ادبت كملتها بنفسى الى الفقراء  
فى المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر غلب مقتضاه انه لو ادعى  
الاداء الى الساعى يصدق (قوله والاموال الباطنة) أى والافى الاموال الباطنة بقوله بعد خراجها أى  
خراج الاموال الباطنة متعلق بأدب المقدور المدلول عليه بالاستثناء والمعى لو ادعى انه أدى زكاة الاموال  
الباطنة بنفسه بعد خراجها من البارد لا يصدق ولا يصح تعلقه بالاموال الباطنة لتعلقها بما يكلو ظاهر ولا  
معنى يأتى أنه صفة احوال لا جهل به انه لا يصدق بعد خراجها سواء قال ادبت قبيل الخراج أو بعدم  
انه يمدروهم على العاشر لو قال ادبت الى الفقراء فى المصر يصدق كالمهر فى المتن ما فهم (قوله وكان  
الاخذ فيها للامام) كالى الاموال الظاهرة وهى السواثم (قوله الاول ينقلب فلا) هو الصحيح وقيل  
الثانى سياسة وهذا لا ينافى انفساخ الاول ووقع الثانى سياسة بأدى تأمل كذا فى الفصول لم يأنه  
ثانيا لعله بأداة منى راءة فتمت اختلاف المشايخ وفى جامع أبى اليسر لو أجل اعطاه فلا سببه لانه لو ادب فى

(قوله الاحتراز على الفضل  
هنا الخ) الصواب حذف  
لاتأمل اه

الفتح جزو كذا إذا أيا زدهم شهر (قوله) يأخذهم منه قوله (أي يأخذهم العاشر الصدقة بقوله قال في البحر  
عن المبسوط إذا أخذوا التجار العاشر أن متاعه مروى أو هروى وأتمه العاشر فيه وفيه مضر وعليه حلقه  
وأخذهم الصدقة قطي قوله لأنه ليس له ولاية الأضرابه وقد نقل عن عمر أنه قال اسماء ولا تفتشوا على  
الناس متاعهم اه (قوله) لا تفتشوا) التفتش أرازال مستور وكشف الشيء عن الشيء فادرسوا به نصر كذا  
في جامع اللغة ح والذي قدمناه من البحر لا تفتشوا بإفاده وهو قرير بمعنى (قوله) وكل مامدق) في بعض  
النسخ وكل مامدق المتأخر الأول لأن ما غبر وأخصه إلى المال ولما فيها بقوله بحامر أي من إنكار الحول  
وما بعده (قوله) لأن لهم مالنا) أي فإني في حقهم تلك الشرائع من الحول والوصاب والغراغ من الدين  
وكونه للخمار فإن قيل إذا الحق بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين لما لا يؤخذ من أكله  
حقيقة وألا يؤخذ منهم كالجزء بحق يصر في مصارفها أكله لأنهم أطعموا وليبوا من أهلها ونعمامتي  
الكفاية (قوله) لعدم ولاية ذلك) فان ما يؤخذ من جزية وفيها لا يصدق إذا قال أدب المال فقراء أهل القصة  
ليسوا مصرفا لها وليس له ولاية الصرف إلى مستحقها وهو مصالح المسلمين ليس في البحر أنه ليس يجوز به بل  
في حكمه الصرف في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كأنص عليه الاستيعاب اه قلت صرح في  
شرح دور الجارية جزية حقيقة والظاهر أنه أراد أنها جزية في ماله كما يسمى نواح أرضه جزية وعليه  
ما جزية أنواع جزية مال وجزية أرض وجزية نواحي ولا يزعم من أخذ بعضها سقوط باقيها كما ينبغي إلى بني  
تعلب لأن المأخوذ في مالهم هو جزية رؤسهم ولما قال في البحر إذا أخذ العاشر ما معهم سقطت عنهم الجزية  
لأنهم ما لهم من الجزية بل هي الصدقة المضاعفة (قوله) لا يصدق جزية) أي لا يلتفت إلى قوله ولو ثبت  
صدقة بينه عادة لأجله الكمال ط (قوله) في شيء) بيان للمستثنى منه المنحرف ط عن الجوى أي في شيء  
بحامر لعدم الفائدة في تصديقه لأنه لو قال لم يتم الحول في الأخذ منه لا يعتبر الحول لأن اعتباره لنظام الحماية  
ليصل النماء وحياة الخرفي تتم بالأمان من السبي وإن قال على دين فاعلم في داره لا طالب في دارنا  
وان قال المال مضاعفة فلا حجة لصاحبها ولا أمان وان قال ليس التجارة كسبه الظاهر وإن قال أدبها أما  
كسبه اعتقاده ونعمامتي في العافية (قوله) لا في أم ولده الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية قالت معه أم ولده  
لأن أفراد نسب من فيده صحيح فكذا بالمومية والوشهر وعبارة الجامع الصغير والهداية إلى الجوازي  
يقول من أمهات أولادى وفي البحر فلا أثر بتدبير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله  
لغلام) أي ليس بثابت النسب من غيره ولا يكتبه على قياس ما ذكرنا في ثبوت النسب ط (قوله) هذا  
ولدى) فلو قال أخى لا يصدق لأنه اقتراب نسبته على الابن وثبوته يتوقف على تصديق الأب فيؤخذ عن غيره  
كذا ظهر في ولم أره صريحاً وأيت في شرح السير الكبير ولم يرق فيقال هؤلاء أحرار لم يشتر لأنهم كان  
صادقهم أحرار والاقتدار وأحرار بقوله (قوله) لقد المألنية) على لسانه أي والاختلاص لا يجب الأمن  
المال ط عن التهمة لا نظير إلى المولى أقول منه به حرم متاعه عليه العمال اليوم من الانتفاع على رأس الخرفي  
والذي خلوا عن الجزية حتى يمكن من زيادة بيت المقدس (قوله) وعشر) بالتقصيف أى أخذ عشره (قوله  
لأنه أثر بالعتق) لأن قوله هذا ولدى لا كبريته سائجاً من هو وحده أى حقيقة (قوله) لا يصدق في حق  
غيره) أى بإبطال حق العاشر وهو أخذ العشر لبقاء المألنية في حقه حكماً (قوله) لا يؤدى إلى الاستعمال  
المال) على الاستثناء أى لأنه لو لم يصدق في ذلك لزم أنه كالمهر على عشر أخذهم العشر ويؤدى إلى الاستعمال  
ماله أى أنقص أصله (قوله) حرم به من لا نسرو) كذا في بعض نسخ البحر بزيادة قوله في شرح الدرر وفى  
نقطة أخرى من لا شين في شرح الدرر وهو الصواب عبارة من لا نسرو وكثيراً الكثرة لا يتفق العبارة التي  
ذكرها الشلوخ إلا لمام محمد بن محمد بن محمود البحارى الشهير بتلا شين في كتابه المسحى غير واد كل شرح دور  
البحار لإمام محمد بن يوسف القزوينى (قوله) العافية) يعنى غاية البيان للاتفاق والافعالية للسرو وجوهى

وما وجداه منه بقوله لقول  
مهر لا تفتشوا على الناس  
متاعهم لكتبه بحالهم إذا التهم  
(وكل مامدق في مسلم)  
بحامر (صدق في بعض)  
لأن لهم مالنا (الافقوله)  
أدب مالاً فقير لعدم  
ولاية ذلك (لا يصدق  
جزية) في شيء (الافقوله)  
ولم يقره لعدم يولمته  
لشبه هذا ولدى) لقد  
المألنية فان يولد حتى عليه  
ومهر لأنه أثر بالعتق فلا  
يصدق في حق غيره (والا)  
في قوله أدب مالاً عاشر  
آخر ونعمامتي) آخر ثلاثا  
يؤدى إلى استعمال المال  
حرم به من لا نسرو وذكره  
أثر يلى تعالى السرو وجب بلغنا  
ينبغي كذا أنه المنصف من  
البحر لكن حرم في العافية  
والعافية بعدم تصديقه

مطلب ما يؤخذ من النصارى  
لزيادة بيت المقدس حرم

وربعه في النهر (واخذوا من سبع عشر من الذي) سواء كان قليلا أو لم يكن كافي (٤٥) البرجندى عن الظهير بن (مطلعون من

شرح الهداية أيضا (قوله ورجموه في النهر) أي بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما له يذهب أه  
أي لانه ومقتضى صرح صاحب الكفر بقوله لا الحسري في الآي أم ولنه وكذا عبارة الضرر والنجاس الصغير  
لهم والمذهب الامام محمد وبنو الهداية كقدمناه فالمراد به المذهب الناقولون لكلام صاحب المذهب  
وأما السر وجرمون تبعه كما ينبغي والزباني وشارح درو والبار فقد ذكر واذك يطر بق البحث كما يشعر به  
لفظ ينبغي فافهم ثم قد يقال أيضا ذكر السر وجرمون وغيره بطرح حكمه محمدا كره غيرهم أيضا وهو ما سياتي من  
انه اذا أخذ من الحسري مرة لا يؤخذ منه ثانيا قال الزباني فانه لو لم يصدق فيه يؤدي الى استئصال  
المال وهو لا يجوز على ما يصح اه فالصر في كلام الهداية والكفر وغيرهما اضافي صرح فيه بأحد  
المستثنى وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرح به وهو عدمه من نظير فلم يكن كلام السر وجرمون تبعه  
مخالفا لمذهب بل هو تحقيقه على ما هو عادة الشراح من تعقيد المطلق وبيان الحمل والظهار الخفي ونحو  
ذلك وأما ما ذكر في العناية وغاية البيان فهو جرمي على ظاهر عبارة الهداية فان كل من صرح بمعه متولا عن  
صاحب المذهب فلا كلام والا فلا تحقق خلافا فافهم والله تعالى أعلم (قوله واخذوا من) بابا له مجهول  
كيدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من المسألة ذكره من غير حجة بل صرف في حصولها ولكن رآني عليه  
شرط الزكائن المأخوذ ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الأقسام الثلاثة أمره سبحانه ط (قوله  
لان مادونه فهو) أمافي المسألة والذي يظهر وأما في الحسري فلم يعدم احتياجا الى الحجة لقتله نهر (قوله  
ويشرط جهنم الخ) هذا خاص بالحسري فقط بقدر ينقله ما أخذوا من أي أهل الحرب كما هو ظاهر فليس في  
هملقه على ما يرمي الثلاثة تمام أصلا فافهم (قوله قد أخذوا من) قال البرجندى ظاهر عبارة يدل على أن  
الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ معلولا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ  
اصحبل لكن المفهوم من انما ط صاحب الفقه وغيره عدم الاخذ منهم بحسب عدم الاخذ منه ان يؤخذ منهم  
عدم العلم بأصل الاخذ قطبا له اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله بجائزة) أي الاختيارية خاصة  
بطريق الجائزة لا أصل للاخذ فانه حق متاول باطل منهم فالحاصل أن دخوله في الحياة أو جسيق الاخذ  
منهم ثم أن عرف كمية ما يؤخذون تأخذوا منهم مثله بجائزة الا اذا عرف أخذهم السك وان لم يعرف كمية  
ما يؤخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحياة وقد راعوا اعتبار الجائزة فقدر بضعة ما يؤخذ من الذي لانه  
أحسح الى الحجة منه وتعلمه في الفقه قلنوه يعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل أخذ شيء مناه  
يؤخذ منهم العشر لتحقيق سبب ولان أخذ غير ما نأهوا بطريق الجائزة ومع عدم العلم أصلا لا بجائزة اتولان  
عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذ شيء نأهوا ليسفر واعليه ولانا حق بالكلام كيان في وهو في  
الحقيقة بمعنى الجائزة حيث تركهم كآثر كواوليس مثله عدم العلم بأصل الاخذ لتحقيق سبب أخذ العشر  
وهو دخوله في الحياة وعدم تحقق الساتع بخلاف قصد الجائزة فانه ما تمنع من إعجاب العشر بعد تحقق سببه  
قد تبادر بما ذكره الشيخ اصحبل قدور (قوله ولا يؤخذ منهم شيأ الخ) تصرح بمفهوم قوله بشرط كون المال  
تصباح (قوله لانه ظلم) فانه أن جسيق ما يؤخذونه من ظلم لان يقال ان الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل  
ذو عقل لان القليل معد لا حقيقة غالبوا الاخذ منه مخالفا لمقتضى الامان الواجب الواجب حتى عنده مثل ما لو  
أخذوا السك (قوله ليسفر واعليه) أي على عدم الاخذ منا ح (قوله لا يؤخذ منه ثانيا) لان حكم الامان  
الاول باق والاضافي كل مرة استئصال نهر (قوله لا يتجدد حول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دار حول  
كما لا يمكن بقوله لا الامام حين دخوله ان أقتضرب بطلب الجزة ففان أقام ضربها ثم لا يمكن من العود وغير  
انه ان سر عليه بعد الحول ولم يكن له علم بقتله حول عشره ثانيا جزاؤه ويرده الى دارنا فخر (قوله حتى  
دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف السلم والذي) أي اذا أمر ارم

الحسري بن (عشر) بذلك أمر  
عمر (بشرط كون المال)  
لكل واحد (تصايبا) لان  
مادونه (مفسو) بشرط  
(جولنا) قدور (ما أخذوا  
منا فان سلم الاخذ أخذته)  
بجائزة الاخذ أخذوا السك  
(فلا تأخذوه) بل تتركه  
ما يبلغه ما منته ابقاه الامان  
(ولا تأخذ منهم شيأ اذا لم  
يبلغ ما لهم تصايبا) وان  
أخذوا منا في الاصح لانه  
ظلم ولا متابعة عليه (أولم  
بأخذوا منا) ليسفر واعليه  
ولا تأخذوا بالسك (ولا  
يؤخذ) العشر (من مال  
صبي حربي الآن) وكروا  
بأخذوا من أموال  
صباينا) شاء الله حتى كافي  
الحاكم (أخذ من الحسري  
مرة لا يؤخذ منه ثانيا في  
تلك السنة الا اذا عدل دار  
الحرب) لعدم جواز الاخذ  
لا يتجدد حول أو عهد (ولو  
مر الحسري في بعض السك ولم يعلم  
به) العاشر (حتى دخل)  
دار الحرب (ثم خرج) ثانيا  
(لم يعثر ولم يضر) لسقوطه  
بانقطاع الولاية (بخلاف  
السلم والذي) لعدم السقط  
٣ (قوله لم قد قال الخ)  
قال شيخنا لادالة على  
ما أقامه أصلا ثم قولهم اذا  
أخذ من الحسري مرة  
لا يؤخذ منه ثانيا معناه اذا  
تحقق الاخذ منه أولا  
لا يؤخذ منه ثانيا وما نحن

فيه بل يحققه ولا أخذ أولا ويكون به المستثنى تباين لاشتلاف الموضوع وحديثه فيكون الحسري في كلام الهداية وغيره احتياجا لاشاقيل  
يكون كلام السر وجرمون تبعه بخلاف المذهب لاشاقيل الهداية اه قوله ولم يكن له علم الخ أي علم به قد قيل اه منه

نصف شهر من قيمة نحر)  
وبلدية (كافر) كذا  
أثر المصنف منه في شرحه  
(القبارة) وبلغ نصابه يؤخذ  
شهر القيمة من حري  
بلدية تحارة ولا يؤخذ من  
السلم شيء (لا) يؤخذ  
(من شتره) مطلقا لانه  
قبلي فأخذ قيمة كبينه  
مخلاف الشفعة لانه لو لم  
يأخذ الشفع بقيمة الخنزير  
يصل حقه أصلا من ضرر  
وموضع الضرر ومقتضا  
ذكره مدي (و) لا يؤخذ  
أيضا من (مال بيته) مطلقا  
(و) لا من مال (بضاعة) الا  
أن تكون لحري ولا من  
مال مضاربة الا أن يربح  
المضارب فيعشر نصيبه من  
بلغ نصابه (و) لا من (كسب  
مأذون مديون بدين  
محيط)

النصاب لظاهر المتن أنه بشرط مطلقا والمطابق في بلوغ النصاب لظاهر من أنه ليس بمعقيره اه

بعلمهما العاشر حيث يؤخذ منه ما نحر (قوله من قيمة نحر) يخرج من بلاتون لضافته الى كافر على حد  
قول الشارع من ذوا وجبه مالا سد قال في الجرد وفي لناه تعرف قيمة الخنزير يقول فاقمنا نأبا وفسين  
أسلوا في الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة وفي حاشيته نوح عن شرح المجمع أن الأول أولى  
(قوله) وجاؤد منه كافر كذا في المعراج عن الجوزي أنه ذكره أبو السدودا عن الكرخي وعنه أنها  
كانت مالا في الابتداع ونصير مالا في الانتهاء بلوغ فكانت كخنزير اه ونقله في الجرد وأقره واستشكله ح  
بأن الجلد قبلي وسباني أن أخذ قيمة القبلي كأخذ قيمة ماله في الابتداع ونصير مالا في الانتهاء مما  
لا تأثر به في الحكم لأنهم لم يعملوا ذلك إلا عشر الخنزير وانما جعلوا الله كونه مثليا اه وأجاب الخنزير بأن  
الجلد مثلي لغيره يدل على جوار السلم فيه فكان كخنزير لا كخنزير قلت سباني في الغيب التنصيص على أنه قبلي  
وجوار السلم لا يدل على أنه مثلي لجوار في غيره وأجاب ط بأنه في الجرد على الضرر بلغة ثانية وهي أن قبح  
الانقطاع للعمارة فيقال مثله في جوار المنة قلت لك هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ قيمة القبلي كأخذ قيمة  
ووريجيب بالفرق بين قبلي لا يتناول أصلا ويخص العين كخنزير وقيمة ما هو قابل للقول ولا تتنازع بكيفية  
المتناول قالوا فكانت كخنزير تأمل (قوله) كذا أثر المصنف منه في شرحه اعلم أن المتن المذكور في شرح  
المصنف هكذا يؤخذ نصف شهر من قيمة نحر كافر لغير جوار لا من خنزير فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمين  
حري من كلام الشارح وكاتبها بالاحرف في بعض النسخ غلط ورايت في متن مجرد ما منه ويؤخذ نصف عشر  
من قيمة نحر دعو عشر قيمين من حري القبارة لا من خنزير وكل مما أورد ورجع عنه خطأ أما ما أقره فلانه  
ما طلاقه الكافر صريح في أن المأخوذ من الحري نصف عشر وأنه بشرط نية القبارة حتى قل كل منهما  
مع أن المأخوذ من الحري عشر ولا يشترط في حقه نية القبارة وأما ما رجع عنه فلانه يقتضي اشتراط نية  
القبارة حتى قل الحري وذلك حمل الشارح الكافي على الذي نصار المصنف سا كان الحري في ذكره  
الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمين حري الخ اه (قوله) بلغ نصابا أي وحده أو انضم الى مال آخره  
ولكن لما كان ظاهر المتن أنه ليس بمعقيره وأنه بشرط مطلقا أطلق العبارة ولم يكتب ما من قوله ولا تأخذ  
منهم شيئا إذا لم يبلغ ما لهم نصابا هذا ما ظهر (قوله) لا من خنزير أي الكافر (قوله) مطلقا أي سواء  
مربيه وحده أو مع الخمر صندعا وقال الثاني من مرهما عشر مكانا جله تبع القصر ولم يعكس لأنها أظهر  
مالية اذ قبل القيمة مالا وكذا بعده يتقدر التخل وليس الخنزير كذلك نحر (قوله) فأخذ قيمته كبينه  
أي كأخذ قيمة لان قيمة الحيوان لها حكم منه ولهذا الوزن وجب امرأته على حيوان الذمة ان شاء دفع منه  
وان شاء دفع قيمته أما قيمة الخنزير ليس لها حكم من الخمر ولهذا الوزن وجب الذي امرأته على خرافها قيمتها  
لا يخرج على القول فأمكن أخذ العشر من قيمتها لا من السلم ممنوع عن تلكها شرح الجامع  
لنقضات (قوله) بخلاف الشفعة جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذي يباع  
دار من ذي باطن فيروشفيعها سلم بأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب أن الجوارها ضرر ورتق  
العبد لا يحتاج إلى ضرر ورتق حتى الشرع لا يستأنه كجاءه على المراج من الكافي وأجاب في النهي نقل  
عن العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم العين في الإحصاء لانه موضع الزافة وتبعد قلت وحاصل الفرق بين أخذها  
ودفعها فيه نظر فاني قد دفعا الذي تخليها والمسلم من من تلكها وتبعد قلت وحاصل الفرق بين أخذها  
الى من مر على العاشر مسلما أو ذميا أو حريا كالمصرح به الشارح في قوله مطلقا (قوله) لا من مال بضاعة  
هي لغة القطعة من المال أو اصطلاحا ما يدفعه المالك لانتان يبيع فيه ويقر ليكون الربح كله للعالم والثاني  
العالم يخرج من الخنزير ولو لم يصرف المصنف بالامانة كصدو الشرع بخلافه ما عايد (قوله) لا أن تكون لحري  
الأولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقولنا في ذي وان ادعى بضاعة أو نحوه ملاحرة لصالحها ولا أمان  
وانما الأمان الذي في يده اه ويظهر من هذا أن المال لحري وذو الحري أيضا فيعشر باعتبار الأمان

لأن البدون لم يحجب المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر أن ذا البدول كان مسلماً والمالك حربي  
لا يعتبر لأنه لا أمان للمالك ولا لذي البدول كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لأن ذا البدر ممالك ومافي  
مال مسلم لا يحتاج لأمان فليست (قوله) بحاله وبقية) انما يقيد به لا محل للخلاف بين الامام وصاحبه فعنده  
لا عكس ولا مافي يدين كسبه وعندهما عاكس كما عاكس وقبته بالخلاف فلم ينفذ عقبة بعد ان كسب المأذون  
عندهم عندهما بنفذ كاسبه في حق المأذون فإذا مر على العاشر والحالمة هذه لا يؤخذ منه سواء كل مع  
مولاه أو لا أما إذا كان مولاه فلا ندم ملك المولى عند ولا لشغل بالدين عندهما كافي البصر وأما إذا لم يكن

بحاله وبقية (أو) مأذون  
غير مأذون لكن (ليس  
مع ممولاه) على الصحيح  
في الثلاثة لعدم ملكهم  
ولما لا يؤخذ العشر من  
الوصى إذا قال هذا مال  
اليوم ولا من عهد ومكاتب  
(مر على عاشر الخوارج  
فعرش وشم مر على عاشر  
أهل العدل أخذ منه ثانياً)

معهم فظاهر هـ ح م ت فترافهم (قوله) أو مأذون غير مأذون) أو مأذون بغير محبط بل هو أولى أماله ح  
(قوله) ليس مع ممولاه) أمالوكا معهم ولم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحبط بكتبه عشر الفاضل من الدين إذا  
بلغ نصيبا كافي المراج والخاضل كماله ط أنا. مأذون أما أن يكون مأذوناً بغير محبط أو بغير محبط أو غير  
مأذون أصلا في كل ما أن يكون مع ممولاه أو لا في الأول لا شيء عليه مطلقاً وكذا في الأخير من ان لم يكن معه  
مولاه وان كان عشر حيث في بعده فاما الذين نصب (قوله) على الصحيح في الثلاثة) كذا في البصر وقال في  
المراج وقد كثر الخلاف في جامعهم في ذكر المضارب والمستضعف والبدل لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً هو الصحيح  
لعدم الملك اه وتعود في الزبط لكن قد ذكر أولان بأحقة كان يقول بعشر المضارب وكسب المأذون  
ثم رجع فيه ما على الصحيح لعدم الملك وظاهره أنه لا خلاف في الضاعة (قوله) لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم  
المضارب والمستضعف والبسوق في المراج وفي الاضاح بشرط لا يخضرو المالك والمالك جميعاً فالمر

للتقصير من ممر وممر  
بغلاف مأو غلبوا على بلد  
(فرع) مر بنصاب وطاب  
للتجارة كبطخ ويحسوه  
لا يشعرو عند الامام الا اذا  
كان عند العاشر فقراء  
في أخذ دفع لهم نهر بحثنا  
\*(باب الركن)\*

مالك لا مال لا يأخذ لومر مال بالمالك مأخذاً رضا (قوله) ولا من عهد) عدم مسئلة المأذون المتقدم رحتي  
(قوله) ومكاتب) لأنه لا ملك له تام اذ ليس زان يجر نفسه فيكون ما يده للمولى ط (قوله) بخلاف ما لو غلبوا  
على بلد) تقدمت المسئلة في باب ركة الغنم والظاهر أن مثله ما لو اضطر الى المرو وعليهم فليراجع (قوله) مر  
بنصاب وطاب) أي ما لا يفيح حول قال في الترمذي لا ينعوض المسئلة أن يشترى بنصاب ثم يرضى المول  
عليه شيأ من هذا الحرف وان لم يقبله فتم على ما لحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن بأمر المالك بأداء ما يغنيه  
وقال يأخذ من جسمه لئلا ينفقه تحت حياية الامام كذا في البرهان وقال الكمال في تعطيل قول الامام لا يؤخذ  
منها لانها تقصد بالاستبقاء وليس عند العامل فخر افي البريد مع لهم فإذا بقيت ليدفعهم مسدود فيقوت  
المقصود فلو كان عنده وأخذ ليس صرف الى هاتنه كانه ذلك اه (قوله) نهر بحثنا) ليس في عبارة النهر  
ما يشعرو به بحث على انه مذكور في كلام الر ل كماله وليس في عبارة الكمال أيضاً ما يشعرو بالبحث على

ألفه وبالنز كانه لكونه من  
الوطائف المالية (هو)  
لعمري أن الركن أي الانبث  
بمعنى المركز وشعرا (مال)  
مركز (تحت أرض) أهم  
(من) كون الركنه الخالق  
أو الخلق

أن ما ذكره الكمال مذكور في شرح المخطوطة مقيم رافة ثم لورضى أن يعطيه القبة أخذها وفي العناية من  
باب العشر اذ مر بالحرف وان على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عنده الاجل انقضاء عند اتمام المالك عن  
دفع القبة لا يأخذ وانما قلنا لاجل العشر لانه لو أخذ من عنده ليس صرف الى عاشره يجوز وانما قلنا عند اتمام  
المالك عن دفع القبة لانه اذا أعطى القبة لا كلام في حوز أخذ اه ومثله في النهاية فافهم والله اعلم  
\*(باب الركن)\*

(قوله) الحق المالح) جواب لسؤال تير كان حق هذا الباب أن يذكر في السير لان المأخوذ فيه ليس ركة  
وانما يصرف مصارف الغنمة كافي النهر ح وقدم على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والزكاز  
قرية متحطة ط (قوله) الركن) أي مأخوذ منه لا مشتق لان اسماء الاميان بما دة ط (قوله) معنى  
المركز) خبر بعد خبر أي هو مشتق من المركز وهو معنى المركز وليس ثمة الانبثان كما لا يخفى  
ح قلنا في محفل كونه حلال من الركن يعني انه مأخوذ من الركن مراداه اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن  
الركاز اسم جند لا مصدر (قوله) وشعرا) فظاهر أنه ليس معنى لحي أو ياقق المنع عن العرب هو المعدن أو  
الكتن كذا في كلامهم مر كوز في الأرض وان اختلف الركن اه وظاهره انه حقيقة فيها مشترك اشتراكاً

معنى يا وائس خاسا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لرجع المصنف ولا  
يجوز ان يكون حقيقيا للمعدن بمجرد افي الكثرة لا تتنازع الجمع بينهما باللفظ واحدا والباب معقود لهما اه ط  
(قوله فلذا) اي لاجل عومه ط (قوله من معدن) فتح الميم وكسر الهاء وقصها سمعيل عن النووي من  
العدن وهو الاقامتة أصل المعدن المكان بقيد الاستقراء فيه ثم اشتهر في نفس الإجماع المسقرة التي ركبها الله  
تعالى في الارض فوضعا في الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء لقرينة فتح (قوله خلقي) بكسر  
الخاء وفتحها نسبة الى الخلقة والخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من ياب ضرب جمعه تسمية بالمصدر  
كفى المغرب (قوله لانه الذي يحتمس) يعني ان الكثر في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كافي  
الفتح وغيره والانسان يشمل المؤمن ايضا لكن خصه الشارح بالكاف لان كثره هو الذي يحتمس اما كثر  
المسلم فنقطة كيا باني (قوله وجد مسلم أو ذى) خرج الحرفي وسدنى حكمه متنا (قوله ولو قد صغرا اننى)  
لما في النهر وغيره انه نعم ماذا كان الواحد حرا ولا بالغا ولا ذكرا ولا مسلما أولا (قوله لقد) أى ذهب  
أوفضة بحر (قوله ونحو حديد) أى حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو)  
أى نحو الحديد كل جامد يعطيه أى يابن النار (قوله ومنه الزئبق) بالياء وقد ثبت من مزجهم حديث من  
بكسر الموحدة بعد الهزة كذا في الفتح وهو ظاهر في انها اذ لم تميز ففتحت ثم هذا قول الامام آخر ا وقول  
محمد وكان أولا يقول لا شئ عليه صوبه قال الثاني أى آخر لانه يمتزج القبر والنفط يعني بالماء ولا شئ فيها ولها  
انه يستخرج بالعلاج من عسوه يعطيه مع غيره فكان كالنفط غير أى فان الفضلة لا تطبع مام يتخالطها شئ  
فخرج قال في التبر والخلاف في الله اى في معدنه امل الموجود في خزائن الكفا وفيه الخس اتفاقا (قوله فخرج  
المائع) أى بالتقيد بجامد وتو له وغيره المنطبع أى بالتقيد بيطبع فلا يخلص شئ من هذين القسمين  
وبه يظهر ان المعدن في القه ستناف وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والفضة  
والحديد ومائع كالماء والمخ والقبر والنفط وما ليس شيئا منهما كالزئبق والقبر وزج والكحل والزاج وغيرها  
كلها المبسوط والثقفة وغيرهما لكن المطروى خصها بالجزء من الظاهر انه في الاصل اسم لمركز كل شئ اه  
(قوله كنفط) بكسر النون وقد فتح فامور وهو دهن يعالجه كاسيد كره الشارح في باب العشر ح  
(قوله وقار) القار والقبر والزئبق شئ على به السفن ح (قوله كمدان الاحجار) كالجس والنورة  
والجواهر كالزئبق والفسيد وزج والزمر فثلاثي فيها بحر (قوله في أرض خراشية أو عشريه)  
متعلق بوجوده وسبب اى يسمي ما في باب العشر والخارج من تجاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واعلم ان  
الارض على أربعة أقسام مباحة قوموا كل جميع المسلمين وعملوا كنفلهن ووقف فالاول لا يكون عشريه ولا  
خراشيه وكذا الثاني كراض مصر الغير الموقوفة فانها وان كانت خراشيه تامل الا انها آلت الى بيت المال  
والمالك من غير وارث كراض به صاحب الجور في القنطرة المرضية في الاراضى المصرية و الثالث والرابع  
اما عشريه أو خراشيه ثم ان الخس في المباحة لبيت المال السابق لا واحد وأما الثاني وهو المالك كنفلهن  
فقرأ حكمه هو الذي يظهر في أن الكل لبيت المال أما الخس فظاهر وأما الباقي فالوجوب للمالك وهو جميع  
المسلمين فأخذوه وكلهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المالك كنفلهن فالخس فيه لبيت المال والباقي  
للمالك وأما الرابع وهو الوقف فالخس فيه لبيت المال أيضا كنفلهن الجوى عن الرب جدى ولم يعلم من  
عبارة حكم بآيه والذي يظهر لي أنه لو اجسد كفى الاول لعدم المالك فليصر اه قالت ونسبه بحث من  
وجوه أما لاقوله ان المباح لا يكون عشريه بالاول خراشيه نظر لما صرح به في الحاشية والاختلاف وغيرهما  
من أن أرض الجبل القى لا يصل اليه المالك عشريه وأما ثانياً فأن قوله و الثالث والرابع اما عشريه أو  
خراشيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخارج أن الارض المشتركة من بيت المال اذا وقفها  
من تربها اولم يوقفها فلا عشريه فيها ولا خراشيه لكن فيه كلام منذ كره في الباب الاسبق وأما الثالث له الوقفة

فلذا قال (معدن خلقي) خلقة  
التي تعلى (و) من (كثر)  
أى مال (مدفون) دفنه  
الكفار لانه الذي يحتمس  
(وجد مسلم أو ذى) ولو قدنا  
صغرا اننى (معدن قدور)  
نحو (حديد) وهو كل جامد  
يعطيه بالزئبق وونه الزئبق  
نخرج المائع كنفط وقار  
وغير المطابع اعلان  
الاحجار (في أرض خراشيه  
أو عشريه)

كلما حسنت في كون الباقي من النخس الواحدة فنظر أيضا لان الوقف هو جسد العين على ملك الواقع  
 عند الامام اوعلى حكم ملك الله تعالى عندهما والصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعته بل هو من أجزاء  
 الارض التي كانت ملكا للواقف ثم جسدناها بمنزلة نقض الوقف وقد صرحوا بأن النقض يصر في  
 عمارة الوقف واحتاج والاخذ للاحتياج ولا يصر في المنفعة لان حقهم في المنفعة لافي العين  
 فاذ لم يكن فيه حق المنفعة فكيف عليه الاجنبي الا ان يدعى الفرق بين المعدن والنقص غلطا بل وأما  
 راجعاً الى ابيحنا نخس في الملوكة فكل من يخالف لما شئ عليه المصنف من أنه لا شئ في الارض الملوكة كما يأتي  
 \* (تليق) \* قال في فتح القدير قد بان في البحر اربعين والعشر في بعض حركاته لا شئ فيها لكن ورد عليه الارض  
 التي لا وظيفة فيها كالمقارفة إذ يقتضي أنه لا شئ في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يحمل ذلك لفصد  
 الاحتراز بل للتخصيص على أن وظيفة الماستر لا تمنع الاندماج مما وجد بينهما اهـ وأجاب في التبريد بما يشير  
 اليه الشارح وهو أنه يصح جعله لادارة من الدار ويعلم حكم المقارفة الاولى لأنه اذا وجب في الارض مع  
 الوظيفة فلا شئ يجب في المقارفة منها أولى اهـ وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرة وانخرجة ما تكون  
 وظيفة العشرة أو الخارج سواء كانت بدراً أو لا تشمل المقارفة وغيره بابل ما قدمناه من الحائض من  
 أن أرض الجبل عشرة في يكون المراد الاحتراز من عين دار الحرب و يدل عليه ما في متن دراجه جبر بعدن  
 غير الحرب فعلم ان المراد معدن أرض ولهذا قال القهستاني بدو قوله في أرض خراج أو عشر الانصر في أرضا  
 سواء كانت جبلا أو سهلا ما لنا أو ملكا واقرضه عن داره وأرضه وأرض الحرب اهـ ثم رأيت من مقلته  
 في شرح الشيخ اسمعيل حيث قالو يحمل أن يكون احترازاً عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض  
 خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشرة من أن تكون مملوكة لاحد أو لاصالة للزراعة أولا  
 فيدخل فيه المقارورة وأرض الموات قائم اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرة أو خراجية اهـ قلت وعلى  
 هذا فيدخل في الخراجية والعشرة جميع أقسام الارض المارة في معدن النخس لكن سيصرح  
 المصنف بالخروج الموقوف في داره أو أرضه فانه لا نخس فيها فهم (قوله خرج النبال والمغان الخ) اشار إلى  
 ما قدمناه انما ان التبريد على ما قرره لاحاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض لادارة الخراج لان المصنف  
 سببه على انخرجه على أنه كان عليه بحيث تعرض لادارة الأرض فانه لو كان كان مملوكة تكون  
 خراجية أو عشرية مع أنه لا نخس في معدن ما يأتي الا أن يقال أنه كان فيها ولو ائتمن تأمل (قوله حس) مبنى  
 المعقول من نخس القوم اذا أخذ نخس أموالهم باب طلب بخرن المغرب (قوله مخفقا) لان التشديد  
 فيه سديد لادامعني لكونه يجعله خمسة أثمان فقط ثم أي المراد أخذ النخس من المعدن لا يبرده جعله  
 أثمانا (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام الجاهل جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي  
 الكلز انفس أخرجه الستة كداني الفخ وقال في بيان دلالة على المطالب ان كل يوم المعدن والكثر على  
 ما حققناه فكان ايجابها وما لا يتوهم عدم اعادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد اعادة جبار أو يهدو لا شئ  
 فيه لانتقاض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمنه الى كل من عطف بالسبب والاحتياج اذا مراده  
 أن اهلا به أو الهلاك به لا جبر الحافرة غير مضمون لانه لا شئ فيه ينسب الى المعدن في أصلا وهو خلاف  
 المتفق عليه لما صاله انه أثبت للمعدن خصوصية حكما فنص على خصوص اسمته أثبت له حكما أخرج غيره  
 فغير بالاسم الذي بهمه أثبت فيها اهـ لمصاوت قوله في التبريد ما فهم (قوله وابقم الكما الخ) كذا  
 في المتن والوقاية والبقاية والرد والاصلاح ولم يذكر في الهداية وشروحه ولا في الكتفوشروحه ولا في  
 درر الباع والواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها وفي  
 أرضه وايتان أعني وجوب النخس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرة غير الملوكة كما قرأه من  
 ذلك ان المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شئ فيه ان وجد في داره وأرضه فانتقض أول كلامه

خرج الدار لا المقارفة  
 لدخولها بالاولى (نخس)  
 مخفقا أي أخذ نخسه  
 لحديث وفي الكلز انفس  
 وهو يوم المعدن كالم  
 (و) باقمة الكما لم تكن

قال الامام أبو يوسف في  
 كتابه للمعنى بالخراج حديثي  
 عبد الله بن سعيد بن أبي  
 سعيد المقبري قال كان أهل  
 الجاهلية اذا عطل الرجل  
 في تلب جعلوا القلب عطفه  
 واذا قتلته دابة جعلوها عطفه  
 واذا قتلته معدن جعلوها عطفه  
 فسئل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن ذلك فقال  
 الجاهل جبار والمعدن جبار  
 والبر جبار وفي الكلز انفس  
 فقيل ما بال كلز يا رسول الله  
 فقال اذهب والفتنة الذي  
 نخلق الله تعالى في الارض  
 يوم خلقت اهـ

آخره فان أرضه لا تخرج من كونها مشربة أو غير مشربة كما يأتي وقد حرم أولاً وجوب الجنس فيها والحاصل  
 أن معدن الأرض المألوكة جميعه لما لك سواء كان هو الواحد أو غيره وهذا رواية الأصل الثانية وفي رواية  
 الجامع يجب فيه الجنس وبقية لما لك مطلقاً قوله ولا شيء في أرضه يأتي فيه وبقية لما لك فلذا قال الحق  
 أن معدن كلاً ممسك على إحدى الروايتين وأخذه على الأخرى قلت وقد ذكر نحوه القسطنطيني في ثبوت حاشية  
 السيد محمد أبي السمر أن الصواب حمل المألوكة كلها على المألوكة كغير الواحد فلا يأتي ما بعده لأن المراد به  
 الأرض المألوكة للواحد اه قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بأرضه فإنه يفيد أن المراد أرض  
 الواحد لكن ينفيه أن صاحب البدائع لم يبر بالرواية والعشرة بل قال ابتداءً من وجدته دار الإسلام  
 في أرض غير مألوكة يجب فيه الجنس وأن وجدته دار الإسلام في أرض مملوكة أو دار أو منزل أو خانق أو  
 خلاف في أن أربعة الأقسام لأصحاب الملك وحده هو وأخبره أن المعدن من توابع الأرض لأنه من أجزاءها  
 وإذا ملكها الحق لم ينطبق إلا ما ملكها جميع أجزائها منتقل عنه إلى غيره متواليها أيضاً واختلاف في  
 وجوب الجنس الخ قوله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين المألوكة للواحد أو غيره بل قوله هو وأخبره  
 يرجع إلى الواحد فكل من الخلاف في وجوب الجنس والاتفاق على أن السابق لما لك الخ ما هو في المألوكة  
 للواحد أو غيره ولا وجوب الجنس إذا كان الواحد غير المالك وهدم إذا كان هو المالك لا اتحاد المألوكة  
 بهما وهي كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووضع التعبير بقوله هو وأخبره في عبارة الصمد بن داود  
 في توجيه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى أعلم **(قوله والأكبر ومغازة)** بجملة ذلك مما  
 صدقت الأرض المشربة والخارجية يصح على جواب السابق بأنه أراد ما تكون وطبقته العشر أو  
 انترج إذا استقامت فافهم **(قوله واهل)** قد به احتراماً عن الكثرة في شخص ولو في أرض مملوكة كالأحد  
 أو في دار ولا بأس من أجزائها في الدائع ويأتي **(قوله في داره وحاقونه)** أي عند أبي حنيفة فلا مالها  
 ملحق **(قوله في رواية الأصل الخ)** راجع لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الأرض المألوكة ولو يملك من  
 أبي حنيفة فعلى رواية الأصل لا فرق بين الأرض والدار حيث لا شيء فيها إلا أن الأرض لما قلت الإيمان قلت  
 بجميع أجزائها المعدن من ثربة الأرض فلا يخص فيه الجنس لما لك كله كنهية إياه ما هو الإمام من الناس  
 سقط عنها حق سائر الناس لأنه ملكها بفسد كذا قال الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير بهما فرق  
 وجهه أن الدار لا مائة منها أصلاً فلم يخص فصاها الشكل الواحد بخلاف الأرض فإن مائة منها الخراج  
 والعشر فخصم اه **(قوله واشتارها في الكنز)** أي حيث اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها  
 لا يرجع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع  
 الصغير يؤيد كرويه رواية الأصل وروايتان عن هذا باحتار رواية الجامع وفي حاشية العلامة في أن  
 القياس يقتضي تخصيصها بالمرتين الأولى أن رواية الجامع الصغير تقدم على غيرها عند المألوكة الثاني أنها  
 موافقة لقول صاحبين والاشتباه بل في عليه في الرواية الأولى والحاصل أن الإمام فرق في وجوب الجنس بين  
 المدن والكنوز بين المألوكة والدار وبين الأرض المألوكة والمألوكة وهما في فرقان ذلك في الوجوب **(قوله)**  
 وزمزم بالضمين وتشديد الزا وبالذال المجهة آخره الزمزم جئني القاموس **(قوله وفيه وزج)** معرب  
 غير وزجوه الأوزق الصافي اللون لم يرمط في يد قتل وعلم اسم جليل **(قوله وحوها)** أي من الأجزاء التي  
 لا تنطبق **(قوله أي في معادتها)** أي الموجود فيها بأصل الحلقه فالجبل غير قيد **(قوله ولو وجدت)** بمنزلة قوله  
 في معادتها وقوله دين حال يعني مدفون واحترز بدو الجاهلية عن دين الإسلام وقوله أي كبراً أشار به  
 إلى أن حكمه ما يأتي في الكسوف **(قوله لكونه ضئيلة)** فإنه كن في أي الكفار حوته أي ديناً يحرم **(قوله)**  
 كيف كان أي سواء كان من جنس الأرض أو لا يبعد أن كان المألوكة وما يحرم ويستثنى منه كبر الصغار كما يأتي  
**(قوله إن كان ينطبق)** أما المألوكة وما لا ينطبق من الأجزاء لا ينطبق كاس **(قوله هو مطر الربيع)** أي أصله

والأكبر ومغازة (قوله والأكبر)  
 والمدن (التي) فيه (إن)  
 وحده في داره (وحوها)  
 (وأرضه) في رواية الأصل  
 واشتارها في الكنز (ولا)  
 جئني القاموس (قوله واهل)  
 وفيه وزج (وحوها)  
 (وجدت في جبل) أي في  
 معادتها (ولو وجدت)  
 (دين الجاهلية) أي كبراً  
 (نفس) لكونه ضئيلة  
 والحاصل أن الكنز يخص  
 كيف كان والمدن أن كان  
 ينطبق (و) لافي (الزوا)  
 هو مطر الربيع (ومطر)



منه قال القهستاني وجوهه مني مختلفة والله تعالى من مزار الربيع الواقع في الصدق الذي قيل انه حيوان  
من جنس السمك خلق الله تعالى الزوفية في الكرماني (قوله حديث الخ) قال الشيخ داود الانطاكي كفى  
تد كونه الصبح انه حيوان بقدر العجز تقذف به منة فاذا قارن على وجه الملهجوت يلقبها البحر على الساحل  
اه (قوله ولودها) ولو صليته وقوله كان كزنا من لقوله ذهب أي ولو كزنا مستقر من البحر ذهبه كما  
يصنع البادي في البحر فانه لا يخفى في وجهه الواجد الطاهر ان هذا مخصوص بما ليس عليه علامة الاسلام  
ولم أره مائل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله ان محل الجنس العنيفة والغنيمة كانت للكفرة تصير  
للمسلمين بحكم القهر والعليق والحقن البرم يرد عليه قهر غير كرمية فاضاقت (قوله سمة الاسلام)  
بالكسروهي في الاصل اثر السكون والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخروعر وف  
للمسلمين (قوله تقدر اوقية) أي من السلاح والالات وانما المازل والغصود والقماش بجر (قوله  
فلقطة) لان مال المسلمين لا يعين بدائع (قوله سيجي) حكمها وهو انه ينادي عليها في ابواب المساجد  
والاسواق ٢ الى ان يظن عدم العليق يصرفها الى نفسها فتقربوا الى الهالقي بغير شرط الضمان ح  
(قوله سمة الكفر) كدش من أواسم طائفتين لو حكمهم المعروفين بجر (قوله ليس) أي سواء كان في  
أرضه أو أرض غيره أو أرض مساحة كفاية قال فاضنا من هذا الخلاف لان الكفر ليس من أجزاء الفار  
فأمكن اصحاب الجنس فيه بخلاف العرب (قوله أول الفتح) طرف المالك أي المنته له وهو من نصبه الامام  
بجلبك الأرض في فتح البلد (قوله على الوجد) قال في التهرمان لم يعرفوا أي الورثة قال السرخسي هو  
لاقص مالك للأرض أولورثته وقال أبو اليسر بوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا أوجه الاحتمال اه  
وذلك لما في الحر من أن المال يرد على الأرض فليسا حكمها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه  
بيدها كالمسكة في جوفهاودة (قوله وهذا التملك أرضه) الاشارة الى ثوبه وباقية المالك وهذا قولها  
وطاهر الهداية وغيره ان جبهه ملك في السراح وقال أبو يوسف الباقي الواجد كأي أرض غير مملوكة  
وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زمانه لعدم نظام بيت المال بل قال ط اس الظاهر ان يعل أي  
على قولهما ان الواجد صرحه حيثما يشاء في نفسه ان كان مقرا بكونه لائقا بتملكت انها قيم عليه ولورثها  
و يدل عليه ما في البحر من البسوط ومن أصاب كذا راعه ان يتصدق بجمعه على المساكين وإذا اطعم  
الامام على ذلك أمضى له ما صرح لان الجنس حتى الفخر اوقدا وصله الى مستحقه وهو في أصالة ل كزنا في محتاج  
الى الحماية فهو كزنا الاموال الباطية له (تنبه) في البحر من المعراج أن يحس الحلال ما لا يده  
مالك الأرض فان ادعى انه ملكه فالقوله اتفاقا (قوله والاطا واجد) أي وان لم تكن مملوكة كالحبيل  
والغارة فهو كالحديد يجب خصه بابقه واجد مطلقا بجر (قوله لانهم من أهل العجبة) لان الامام يرضخ  
لهم رجعي (قوله في الفاروز) فلو أرض مملوكة بالحق لاحتج له على ما من من الخلاف فأداه جميعا  
(قوله فهو الواجد) ظاهره انه لا شيء عليه لا شيء وهذا ظاهر فيما اذا سخر أحد همله لأم جله آخر وأتم  
الخبر واستخرج الركن الأول اذ كان في طلب ذلك مسد كفي باب الشركة الفاعلة انهم لا تمتنع في احتشاش  
واصل ما دواستقلوا سار مباحات بشارة من جنال وطلبه معدن كزنا في بحر من طين مباح  
لنفسه الى كذا والتوكل في أخذ المباح لا يصح وما حله أحد همله وما حله اهلها من غير ان يعلم  
ماله كذا وما حله أحد همله باعانة صاحبه له وما صاحبه أجبرته بالمال المتعذر بمجودعه ادب يوسف لا يجوز  
به تمتع من ذلك اه (قوله فهو المستاجر) سيد كالمصنف في باب الاجرة الفاسدة المستاجر لبيده أو  
يحتجب ما وقت ذلك وقتا جاز والالا الاداعين الحطب وهو ما كاه وكتب ط هسا على قوله والاداع  
أن الحطب للعامل فانه مقتضى أن الركن هال العامل أيضا ادالم وقتنا لاداعه الاستعجال بقى يورد  
التوكل وعلم أن التوكل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما حله أحد همله باعانة الآخر كما مر

حشيش بطلع الى الصبر او  
شئى دابة (وكذا جميع  
ما يستخرج من البحر من  
حلية) ولودها كان كزنا  
قهر البحر لانه لم يرد عليه  
القهر فلم يكن غنيمة (وما عليه  
سمة الاسلام من الكنوز)  
نقد او غيره (فلقطة)  
سيجي حكمها (وما عليه  
سمة الكفر من وابقه  
لمالك أول الفتح) ولورثه  
لو حيا ولا غلبت المال على  
الا وجودها (ان ملكك  
أرضه ولا قلا واجد) ولو  
ديما فاصغر اثنى لانهم  
من أهل العجبة (تدلا  
حرر من من) فانه يترد  
منما أخذ (الاذا فعل) في  
الفلور (بان ان الامام على  
شرط فيه المشروط) ولوجعل  
رجلنا في طلب الر كزنا فهو  
لواجد وان كانا اجيرين  
هو المستاجر (واستخلا  
هنا) أي العلامة أو اشتبه  
الضرب فهو بطله (على)  
ظاهر (المذهب)

قوله الى أن يظن الخ قال  
في الكفاية وذلك بخلاف  
بقلة المال وكثرة حتى قالوا  
في عشر تدواهم فصاعدا  
يعرفها حولا ويملكونها  
الى الثلاثة شهر او فبادون  
الثلاثة الى درهم جمعة  
وعيا دونه يوما وفي طس  
وتقوده بظن غنم بكرة ثم  
بعضه في كنفه بقر اه منه

للعين أو حمله لأنه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر في قتله **(قوله كره الزاني)** وبثله في الهداية **(قوله لانه الغالب)** لأن الكفار هم الذين يحرمون على جمع الدين أو ادخلوها ط **(قوله وقيل كالاقتلة)** عبارة الهداية وقيل يجعل إسلامي زماناً للتقدم العهد اه أي ما ظاهراً له لم يبق شيء من آثار الجاهلية بقى نصب البقية مع الظاهر ما يصدق خلافه الحق منع هذا الظاهر بل دينهم إلى اليوم يوجد يد يدار مرة بعد أخرى كذا في دفع القدي أي وإذا علم أن دينهم يأتي إلى اليوم اتفق ذلك الظاهر قليني أن كرامير القود التي عليها علامة أهل الحرب يتعلم بها السلون والظاهر أنهم من قسم المشبهة إذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النفاية للعلامة القاري قال وأما مع اختلاط دهرهم الكفار مع دهرهم المسلمين كالشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه إسلامياً اه **(قوله معدماً كلن أو كتر)** وتقييد القدوري بالكثرة لكون الخلاف فيه فان شئ الإسلام واجب فيه الحس فيه لم يحكم المعدن بالولي لعدم الخلاف فيه بخلاف المبرج المراج **(قوله لانه كالتلخيص)** قال في الهداية فهو له لأنه أي ما في صهراتهم ليس فيه أحد على الخصوص فلا يغير ولا يثني عليه لأنه عزلة متلخص **(قوله ولأنه)** الإشارة لما أفهمه قوله لانه كالتلخيص من أنه لا يخفى إلا إذا كان بالفهر والعلبة كما صرح به بعده بقوله لكونه ندبة **(قوله وان وجد المالح)** حمله أنه ان وجد في أرضهم الغير المألوكة فالتك ولو وجد لأمرق بين المستأمن وغيره وهذا ما صار أمالو وجد في المملوكه فان كان غير مستأمن فالتك له أيضاً والأوجب رد المالك **(قوله أي الر كاز)** يتم الكثرة والمعدن وما في البرجندى من عقيدة بالكثرة فكأنه مبنى على ما صرح به القدوري تأمل **(قوله لكن لا يطيب المشتري)** بخلاف ما إذا اشترى رجل شيئاً ما دام ما به فله بطب المشتري الثاني لمتناع الفصح حينئذ ح عن البرجندى تأمل **(قوله ولا يخفى)** إلا إذا كانوا أجماعاً دوى منعه لكونه شبهة في تقديمه ويأتي **(قوله لماسر)** أي من أنه كالتلخيص في النور عن غاية البيان **(قوله وما في النفاية)** أي المعقق صدور الشرع وتكون في الواية لجدد تاج الشرع عبارة الواية وان وجد كاز متاعهم في أرض منها لم يملك خمس اه قال في الدرر أنه غير صحيح لما صرح به شرح الهداية وغيره من أن الخس إنما يجب فيما يكون في معنى العيسة وهو فيما كان في أهل الحرب ووقع في يد المسلمين بايجاب الخيل والمذكور في الواية ليس كذلك لأن المستأمن كالتلخيص والأرض من دار الحرب لم تقع في أيدي المسلمين فالصواب أن يقطع لفظ وجد عما قبله ويقرأ على البناء المفعول وبترك لفظ متاع أو تصاف الأرض إلى المسلمين اه وأجيب في الشرع لولاية بان وجد مبنى للمفعول وبأنه محذوف في ذوم منعه لا المستأمن والتقيد بقوله لم يملك به علم منه أنه لو كثره لاو اه **(قوله الآن يحمل المالح)** هذا الجرح صحيح في عبارة النفاية لأنه ليس فيها لفظ متاعها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الواية إلا بما صرح في الشرع لولاية والحاصل أن المسئلة في عبارة الواية مفرضة فيما إذا كان المتاع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجب دومة فيجب الحس وفي عبارة النفاية فيما إذا كانت الأرض من دار الإسلام والواجب رد كل ما لا يصح أن يكون فاعل وجد المستأمن لأن مستأمنهم لا يستحق شيئاً إلا بالشرط كما هو المسلم لا يكون متاعاً في دار الإسلام ثم إن هذه المسئلة على العبارتين بدعوات محامير فاندفع كرهها وأشار إليه الشارح أولاً وصرح به في العاية وغيره ها هو أن وجوب الحس لا ينافي كون بين أن يكون الر كاز من القديين أو غيرهما كالتلخيص وهو كافي في القيد به بما يتبع به في البيت من الراس والنحاس وغيرهما **(قوله لنفسه)** أي أن كان محتاجاً ولا تغنيه إلا بعدة الأجسام بان كان دون المقتضى أما إذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخس بغير إذن البائع قلت انفسه أنه قد بلغ مائتين وأكثر ولا يعبه كذا من بما يتبعه مشلاً فالولي الاقتصاء على الحاجت في كل الحام ومن أصاب كازاً وسعه أن تصدق بحمسه على المسافر فإذا أطلع الإمام على ذلك أمضى له ما صنع وان كان محتاجاً في جميع ذلك وسعه أن يحبس نفسه وان تصدق بالحس على أهل الحاجت من آباءه وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الحارص من الأرض اه

ذكره الزايل لأنه الغالب وقيل كالاقتلة ولا تخفى وكثر معدماً كان أو كتر (وجد في صهره دار الحرب) بل كاهلوا وجدوا مستأمناً لأنه كالتلخيص (و) لذا لو دخله جاهد ذو معة وظفروا بشئ من كنوزهم) ومعدنهم (خس) لكونه شحنة (وان وحده) أي الر كاز (مستأمن في أرض مملوكة) لبعضهم (رداه) ماله) تقرر من العدر (فان) لم يردوا (أرجب) منها ملكه ملكاً خبيثاً) فسيبه التصدق به ولو باعهم بغيرهم ملكه لكن لا يطيب للمشتري (ولو وجد) أي الر كاز (غيره) أي غير مستأمن (فيها) أي في أرض مملوكة لهم حل (ولا يرد ولا يخفى) لما مر به فرق بين متاع وغيره ملك النفاية من أن كاز متاع أرض لم يملك بخس سهو الآن يحمل على متاعهم الموجود في أرضنا (فرع) الواحد صرف الحس لنفسه وأصله وفرعه وأجنبي بشرط فقرهم

\*(باب العشر)\*

هو واحد الاخره العشر والمراجه هنا ما ينسب اليه لتشميل الترجمة نصف العشر ومنعه جوي وذ كره في  
 الزكاة لانه منها قيل في الفتح قيل ان تسميه كذا على قوله لا اشتراطهما المصاب والبقاء بخلاف قوله وليس  
 بشئ لانه لما قيل ان تسميه كذا على قوله لا اشتراطهما المصاب والبقاء بخلاف قوله وليس  
 لا يفرج عن كونه زكاة اه واستقله في النهر قول الغاية ان تسميه كذا على قوله لا اشتراطهما المصاب والبقاء  
 باليه يجب فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتسميته في الحديث صدقوا اختلافهم في وجوبه على  
 الفور أو التراخي كقوله في الزكاة اه والكلام هنا في عشر مائة من البصر (قوله يجب العشر)  
 ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمقول أي يفترض لقوله تعالى وأزاحه يوم حذاه فان عامة  
 المفسرين على انه العشر أو نصفه وهو يحمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء فيه العشر وما سقى  
 بغير أو دابة فيه نصف العشر واليوم ظرف للحق لا للزكاة فلا بد أنه لو كان المراد ذلك في كذا لمحبوب  
 لا يقرح ويرى المصداق بعد التقية والصحيح في الظاهر ما رواه على أنه سدأى حنيفة فيجب العشر في  
 الحضرة وأما من يصرح بحد يوم المصداق القام بدائع ملخصا (قوله في ع) بغير يوم فإن قوله  
 وان قل من عترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه ان قوله بلا شرط نصاب من عند كتابه عليه بقوله  
 واجبه للكل مع وصرح بالعمل اشارة الى خلاف ما قلناه والشاق في حيث قال ليس فيه شيء لانه متولد من  
 حيوان فاشبهه بالاربعين ودليله بسبب في الفتح (قوله أرض غير الحراج) أشار الى أن المانع من وجوبه  
 كون الأرض خربة لا لا يجمع العشر والحراج فعلى العشرة وما يستبشرية ولا خارجة كالجبل  
 والمغارة لكن قد صان الحائنة وغيره ان الجبل عشرين وقد صان المراد أنه لواسة مع فهو عشرين  
 هذا وقد اعيد الجبل الى الأرض الحراجية بالحراج الموقوف لانه المراد عند الإطلاق قال فلوجب في أرض حراج  
 القاسية فعليه مثل مافي التمر لوجود فيها اه لكن الكلام هنا في وجوب العشر وهو غير واجب  
 في الحراجية مطلقا كإثباته من نفي واستفيد أن الحراج قسمان حراج مقاسم وهو ما وضعه الامام على  
 أرض مائة ما من على أهلها ما من نصف الحراج أو ثلثه أو ربعه وهو حراج وطيفة مثل الذي نطفه عمر رضي  
 الله تعالى عنه على أرض السواد كل حرج ببله الماء صاع بر أو شبر يكسبأى تفصيله في الجاه اذ ان شاء  
 الله تعالى وبأى هنا بعض أحكامهما (قوله في غرة جبل) ينحل فيه العقل لان التماس لشيئ منفرد  
 من أصل يصلح لكل واللباس كقوله الكرماني في القاموس انه اسم لكل الشعر والشعر وما في الفردان انه  
 اسم لكل ما يستعمل من أحمال الشعر ويجب العشر ولو كان الشعر غير ملحوظ ولم يعالجه أحد ونحو غرة  
 شمري في دار رجل ولو يستأمن داره لانه تبع لدار كذا في الحائنة ط عن القصة في (قوله ان حراج الامام)  
 الضمير عائد الى المدكور وهو العسل والفرق الظاهر أن المراد الحائنة من أهل الحرب واليه لا يفتواح  
 الطريق لانه كل أحد فأن غرا الجبل المباح لا يجوز من المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيما وجد في  
 الجبال لان الأرض ليست ملحوظه ولهما أن القصود من ملكتهما التماس وقد حصل اه ح (قوله لانه مال  
 مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ اه ط أو مقصود بالاعتدال شرط حمايته حتى يجب فيه العشر  
 لان الجبلية بالجبالية فهو علة لا شرط الحائنة أو من جنس ما يقصده استعلاء الأرض فهو علة أو وجوب  
 تأمل (قوله أي مطر) سمى بذلك مجازا من تسمية الشيء باسم ما يجاوره أو يحمل فيه نهر (قوله أو سمع)  
 بالسبح والحمد اللهم ملئين فيهما ثنائيتية قال في المغرب ساح الماء سحاجي على وجه الأرض ومسماق  
 سحاجي ما انهار والادوية اه (قوله بلا شرط نصاب وبشله) فيجب فيما دون النصاب بشرط أن يبلغ  
 صاعا وقيل نصفه وفي النضر اوات التي لا تقي وهذا قول الامام وهو الأصح كقوله الخلفه قال لا يجب الا بيا  
 له غرة بقاءه حول بشرط أن يبلغ خمسة أوقى ان كل بما يوقى والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أبعاء

\*(باب العشر)\*

(يجب) العشر (في ع)

وان قيل (أرض غير

الحراج) ولو شبر عشرين

كسبل ومغارة بغدلاف

الخارجية لا يجمع

العشر والحراج و كذا

(يجب) العشر (في غرة

جبل أو مغارة ان حراج

الامام) لانه مال مقصود

لان لم يجمع لانه كالصيد

(و) يجب (في مسقي ماء)

أي مطر (وسمع) كسبل

بلا شرط نصاب) راجع

للشكل (و) بلا شرط (بناه)

والاخرى يبلغ قيمة نصيب من أدنى الموسوق عند الثاني واعتبرا الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه في القطن  
خمس أجمال وفي العسل أفراف وفي السكر أمناه ونعالمه في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت  
الأرض مرارا وجب في كل مرة لاطلاق النصوص عن قصد الحول ولأن العشر في الخارج حقيقة فيستكره  
بتكرره وكذا أنواع المقامحة لانه في الخارج ما خارج الوطيفة فلا يجب في السنة الا مرة لانه ليس في الخارج  
بل في السنة دائع (قوله لانه قيمة معنى المؤنة) أي في العشر معنى مؤنة الأرض أي أجرت ما ليس بعبادة محضة  
ط (قوله أخذ جيرا) ويسقط عن صاحب الأرض كل ما أدى بنفسه الا أنه اذا أدى بنفسه يثاب ثواب العبادة  
واذا أخذ الامام يكون له ثواب ذهبيته في وجه الله تعالى دائع (قوله وفي أرض صغير ويحتمون ومكاتب)  
من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العدة والبلوغ والحربة (قوله ووقف) اما اذا ملك الأرض  
ليس بشرط ولو جوب العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الأرض فكان ملكها  
وعنده سواء ايدى كانت هذه الظاهر في الأثر وعما أهل الوقت اما اذا زرعها فغيرهم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف  
الا في الأرض المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطنة فتأمن في الأصل كانت خراجية اما  
الاكثر فلا تقدر حتى فتح القدر في أرض مصر بان المأخوذ لا تأمنها اجرة لا وخرج قال الأثر في أتم اليوت  
مملوكة لزراع كان له ثلث المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اه وكذا أراضي الشام كافي جهاد شرح  
المتقي لكن في كونها كلها صارت لبيت المال بحث سنذكر في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحديث  
صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا يستحكم عليه هذا  
الباب ثم اعلم اذا باعها الامام بشرطه ٣ لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن  
أن تكون المنفعة كلها له أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقاءه ولأن الساقط  
لا يعود كذا قاله ابن نجيم في القطفة المرضية وقال أيضا انه لا يجب عليه العشر اي قاله لا في لم يرتفع في ذلك  
قلت وبه نظر لما علمت ان الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لاني الأرض حتى وجب في الخارج من أرض  
الصغير والجنون والمكاتب والوقف ولا سيبة الأرض النامية بالخارج تخفي ولا يلزم من سقوط الخراج  
المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والفقهاء المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج  
على أنه قد ينشأ عن سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقطت بعمالة بدل أن العايز الذي  
انتهى له الامام دار الاشئ عليه فيها فاذا باعها بستانا وسقاها بعاه العشر عليه العشر أو بعاه الخراج فعليه  
الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء بالقرن لم يجز ولا يلزم من سقوطه من صارت لبيت المال لعدم  
من يجب عليه ان لا يجب جبر وجد الزام المشتري ببقائه ما اشتراه بعاه الخراج لان ذلك بسبب حادث كمن  
أجره لارجل بل مدة ثم انقضت المدة فان أجره لم يمسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجره لا تخريب الاجرة ثانيا  
وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الأرض العدة الاستغلال لا تخلف من احدي الوظيفتين لما  
ذكرنا من مسئلة الدار وحيث تحقق السبب والشرط مع قلم ما قدمنا من ثبوتها بالكاتب والسوق والاجاع  
وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتراة المذكورة ومع اطلاق قول الفقهاء يجب له عشر في معنى عماله  
وسمح ونصفه في حق غرب البسة فلا حاجة الى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرنا به بل القول  
بعدم الوجوب يحتاج الى نقل مرجح وسأني تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب جهاد  
ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله الا فيما يقصد الخ) اشار الى ان ما اقتصر عليه  
المصنف كالكثر وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا يقصد به استغلال الأرض غالبا وان المدار  
على القصد حتى لو قصد ذلك وجب العشر كشرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه  
نايبا وكذا بالوكوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز بالفارسي عن قصب السكر وقصب  
الزبرة وهو قصب السبل ففيها العشر كافي الجوهر وفي المراج قصب العسل يجب العشر في ساقه

وحولان حول لان فيه  
معنى المؤنة ولذا كان للامام  
أخذ جيرا او يؤخذ من  
الزكاة ويجب مع الدين وفي  
أرض صغير ويحتمون  
ومكاتب وما دون وقف  
وتجوز كذا مجاز (الا  
في) ما لا يقصد به استغلال  
الأرض (قصب وحب  
وقصب فارسي وحشيش)

مطلب مهم في حكم أراضي  
مصر والشام السلطانية

٣ (قوله اذا باعها الامام  
بشرطه الخ) أي بشرط  
البيع أي مع وجود شرط  
صحته وهو وجود سقوط  
لبيعها كاحتياج بيت مال  
المسلمين لبيعها وبدون  
مسوق لا يصح بيعها لان  
أرض بيت المال كعقار  
التيسر لا يصح بيعه الا  
بمسوق شرعي اه

دون خشبه شربلالية (قوله وتين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير انه لو ضل قبل انعقاد الحب وجب  
 العشر فسلاته ساد هو المقصود ومن محمد في التين اذ ليس العشر (قوله وسعف) بفتح السين والعين  
 المهملة وتين ورق جيد الفحل الذي يقضمه الزنبيل والمراد ح وقد يقال العجر بد نفسه والواحدة سعف تمر ب  
 (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسر هاء مع كون اللام المهملة و بفتح القاف وكسر اللام صدارة الارز  
 ونحو والارز بفتح الهمزة وتضم شجر السنور و بالتميم شجر الارز فاموس (قوله وخطمي) بت  
 طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشستان) بضم الهمزة وكسر هاء فاموس (قوله وشجر وقطران)  
 أما القطن نفسه فله العشر كمر ط (قوله وباديجان) عطف على قطن فلا يجب في شجر وميجان  
 الخارج منه ط (قوله وبزر وبلغ وقته) أي كحب لا يصلح للزراعة ككبر البطح والقتله لكونها  
 شجر مقصود في نفسها بحر أي لانه لا يشد زراعا لحب لانه بل بالخبر حسنه وهو المحضرات وقها  
 العشر كمر قال في البدائع المحضرات كالبقول والارطاب والخيار والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر  
 ويجب في العسفر والكانوز ودان كل واحد منهما مقصود فيه (قوله اودويه) في الحائض ولا يجب  
 العشر فيما كان من الادوية كالوز والهليلج والاف الكدو اه (قوله كلبه) يضم الحاء وشويز يضم  
 الشين الحبة السوداء فاموس (قوله حتى لو اشغل أرضهم يجب العشر) ولو استغنى أرضه بقوام الحلاف  
 وما شبهه أو بالغصب أو الحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر فاية البيان انه في البدائع وغيره  
 قال في الشربة لا يبيع ما يقامه ليس بقيس وذلك إذا طعنه فاضيق اه قال الشيخ اصيل ومثل الحلاف  
 الحروب للمهملين والصالحين في بلادنا اه والحلاف ككاتب وتشديد من صنف من الصالحين وليس به  
 فاموس (قوله غرب) بفتح المجهول مع كون الهمزة (قوله اودويه) بالالف المهملة (قوله أو دولا) في القرب  
 الدولا بفتح الدال المجنون التي تديرها الداية والنارة وما يدور هالماء والدالية جذع طويل يركب زكريب  
 مذاق الارز وفيه داسه شقة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المجنون والعاورة هي يقضم  
 خوص يشد في رأس جذع طويل والمجنون الدولا يستقي عليه اه (قوله لكثرة ما لونه) عليه لوجوب  
 صف العشر فيما ذكر (قوله وقروا عندنا ثابا) كذا نقله الباقين في شرح الماتني عن شيخه الهنسي لان العلة  
 في العدول عن العشر الى نصفه في مسقي قرب بود ليستفي زيادة الكلفة كما علمتوهي موجودة في شراء  
 الماعول لهم ليدكر واذا ذلك لان المتعهد عندنا ان شراء الثرب بلا دفع وقيل ان تعارفهم مع ٣٠ دولا قال عدم  
 شرائه وجب عدم اعتباره أم لا تأمل ثم لو كان محروما بالعمارة عاك فلا شترى بهما بالقرب أو في حوض ينقي  
 أن يقال نصف العشر لان كثره بما تزد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبار الغالب) أي أكثر السنة  
 كمر في الساقط العاود فترى أي إذا أساء في بعض السنة عطفها في بعضها بعشر إلا أكثر (قوله ولو  
 استوى ما ضمه) كذا في القهستاني من الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا يجب الزيادة بالثلث  
 (قوله وتيل ثلاثة أو باعه) قال في العاية قال به الائمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الموظفين ولا يعلم فيه  
 خلافا اه أي لان نصفه مسقي سبع ونصفه مسقي غرب فوجب نصف العشر وأعنف نصفه مسقي حجاز يلي الاول  
 قياسا على السائمة اذا عطفها من الحول فانه ترددين الوجوب وعندهم فلا يجب بالثلث قال في السقوية  
 وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي الفرس عليه سبب الوجوب ليس ثابتا يقينا وها  
 سبه ثابت يقينا والشك في نقصان الوجوب يزداد به باعتبار كثر ما لونه وقاها باعتبار الشبهان شبه القليل وشبه  
 الكثير فليأخذ اه قلت فيه نظرا لان سبب الوجوب في السائمة وجودها وبقاؤه ملك نصاها وانما الثلث  
 في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسيما كمر اول كتاب الزكوة كما هو هنا أيضا وقع الشك في شرط وجوب الزيادة  
 على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا تدبر (قوله بلادورق مون)  
 أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلادورق آخر العمال ونفقة البقر وكري الظهار وأجرة الحافظ ونحو

وتين وسعف وسعف وقطران  
 وخطمي واشستان وشجر  
 قطن وبانصان وبزر  
 بطيخ وقته وأدوية كلبية  
 وشويز حتى لو اشغل أرضه  
 به يجب العشر (و) يجب  
 نصفه في مسقي غرب (أ) أي  
 دلو كبير (ودالية) أي  
 دولا بل لكثرة المسونة وفي  
 كتب الشائعة أو ساقها  
 اشتراء وقروا ثابا باولي  
 سقي سحابا بالهاتس  
 العال ولواستو ما نصفه  
 وقيل ثلاثة أو باعه بلادورق  
 مون (أي كلف الزرع)  
 ٣ (قوله وهل يقال عدم  
 شرائه الخ) أي عدم صحة  
 شراء الثرب لعدم التعارف  
 لوجب عدم اعتبار وجوب  
 نصف العشر بل الواجب  
 العشر كاملا أو تقول وهل  
 يقال عدم تعارف شراء  
 الثرب يجب به عدم اعتبار  
 هذا الشراء بسلب يكون  
 كالسبع المباح حتى يجب  
 انطراح من أوص سقيت  
 له العشر كاملا وهو قريب  
 من الاول أو يتسقى الجارة  
 على ظاهرها بدون تقدير  
 ويكون المعنى أنه إذا سقي  
 أرضه بشرب العبر لكتلهم  
 يشتره هل يكون هذا  
 كالسقي بباح أولا اه

ذلك شورى قال في الغرر يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخراج الذي يعطاه المؤنة بل يجب العشر  
 في الكل لانه عليه الصلوات السلام حكم متفاوت الواجب متفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب  
 واحدا وهو العشر دائما في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي يدفع للمؤنة لا مؤنة فيه فكان  
 الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فلما لم يمتنع من عدم عشر بعض الخراج وهو القدر  
 المساوي للمؤنة أصلا اه وتماهيه (قوله) وبلاخراج البذر الخ (قوله) هذا زاده صاحب الدرر على ما في  
 المعبرات وفيه نظر اه ورواه انه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر في التبر ونظر اه اذا  
 قول الكثر ولا ترفع المؤنة لان الفرق بين سكوت المؤنة من الخراج أولا قال الصيرفي ونظر اه اذا  
 كانت حرا من الطعم ان تعمل كالمالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر ان يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر  
 الى انراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله) لعشر بهم بالعشر) أي ونصفه وضطر ط (قوله)  
 ويجب ضطره) أي نصف العشر وهو الحسن بن ربي ثعلب قوم من العرب صاروا يتصلحون رعي رعي الله  
 عنهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قدمنا قيل باب ذك المال قال ط ولم يصلوا بين كون  
 الارض مسقة بغرب أو سبيع وقضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منها مطلقا اه قلت يؤخذ  
 قول الامام فاضل في شرحه على الجامع الصغير في تعطيل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي  
 ضطره (قوله) وان كان طفلا أو أنثى) بيان الاطلاق لان العشر يؤخذ من أراضى أو طفلا أو أنثى أو مؤنة  
 ضطره من أرضى أو طفلا أو أنثى أو مؤنة اه فوج قال ح وسواء كانت الارض للتغلي أصالة أو مؤنة  
 أو تدولها الايدي من تغلي التغلي (قوله) أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعيفه فانها تبقى  
 وتطبخها عندها ومنه أي وصفه في عشر واحد زال الداعي الى التعفيف وهو الكفر اه وحله  
 يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله) أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم  
 تصير تضعيفه عندها وهو عند محمد تبقى عشرية لان الوطيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله) أو ذي) أي  
 اذا اشترى الذي أرضا تضعيفه من التغلي تبقى تضعيفا تقا ح (تنبيه) فخصيص الشراء بالكرمية  
 على الغالب والاختلاف ما فيه انتقال المالك فكذلك في الحكم اسمعيل بن البرجاني (قوله) لا يتبدل) هذا في  
 الخراج مطلقا اتفاقا في التعفيف كذلك الاصل الذي وصف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فانها تعود عشرية  
 لفقد الداعي كما قدمناه ح (قوله) وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل في البصر ان الارض اما عشرية  
 أو خراجية أو تضعيفية والمشترون مسلم وذمي وتعالى فالمسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها  
 أو التضعيفية فكذلك عندهما قال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى التغلي خراجية بقيت  
 خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم ضوفا عليه العشر عندهما خلافا لمحمد واد  
 اشترى ذي غير تغلي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه  
 عنده اه ط (قوله) من ذي) أي عندهما أو عند محمد تبقى عشرية لان الوطيفة لا تتغير عنده بتغير المالك  
 كما قدمناه ح (قوله) غير تغلي) قد به لان العشرية تضعيف عليه عندهما خلافا لمحمد ط (قوله) وقبضها  
 منه) قديده لان الخراج لا يجب الا بالتسكن من الزواحف وذلك بالقبض بحر (قوله) لتتأني) اه قوله وأخذ  
 الخراج يعني انما هو جباية الخراج لا العشر لان في العشر معنى العبادة والكفر بناها ح (قوله) لقول  
 الصفة (اليه) أي الى الشطع فكأنه اشترى اهلن المسلم بحر وغيره واعترض به لانه لو كان كذلك لم يرجع  
 الشطع بالعب على المشتري اذا قبضها منه وأوجب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي الوكيل  
 بالبيع حتى لو كان قبضها من البائع رجوع عليه لاصل المشتري اسمعيل واستشكه انما الخبر الرعي بانهم  
 صرحوا بان الاخذ بالصفة شرعا من المشتري ولو الاخذ به القبض والاثن البائع والكلام ههنا به القبض  
 فهو شرعا من الذي قالو يمكن الجواب على النهاية عن فادرز كذا البسوط أو اشترى كافر عشرية

فويلا اخراج البذر  
 لعشر بهم بالعشر في كل  
 الخراج (ويجب) ضطره  
 أرض عشرية تغلي مطلقا  
 وان كان طفلا أو أنثى  
 أو أسلم أو ابتاعها من  
 مسلم أو ابتاعها منه مسلم  
 أو ذي) لان التعفيف  
 كخراج فلا يتبدل (وأخذ  
 الخراج من ذي) غير تغلي  
 (اشترى) أرضا عشرية  
 من مسلم) وقبضها منه  
 لتتأني (و) أخذ العشر  
 من مسلم أخذها منه من  
 الذي (يشطع) لقول  
 الصفة اليه

فعله الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم منها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو  
أخذها مسلم بالشفعة كانت عشرة ية على حاله ولو وضع عليها الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها اهـ (قوله)  
أوردت عليه، معطوف على أخذها أي إذا اشتراها الذي من مسلم ثم أفسد أو فسد عليه ففساد البيع فهي  
عشرة ية على حالها قال في البحر لانه بالرذوا الفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم وهو البايع لم ينقطع  
بهذا البيع لكونه مستحق الرد (قوله) وبخلاف شرط أي البايع كقدومه فاضنات في شرح الجامع وقال لان  
شباو البايع عن زوال ملكه (قوله) أو رؤية لانه فسخ فصار البيع كأن لم يكن بخمس (قوله مطلقا) أي سواء  
كان بقضاء أو لا وقيد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الاتي بقضاء قوله ردت (قوله لانه اقاله) أي  
لان الرد يغير قضاء اقاله وهي فسخت في المتعاقدين بسع جديد في حق غيرهما وهو مستحق الخراج فصار  
شراء المسلم من الذي بعد ما صار من خارجة فتبقى على حالها كلفي الفسخ قال في البحر واستفد من وضع المسئلة  
أن الذي أن ردها يبيع قديم ولا يكون وجوب الخراج علم باصباحه لانه برتفع بالفسخ بالاضافة فلا يمنع  
الرد (قوله جعلت ثمانية) هو ارض يعطى عليها حائلا ونحوها أشجار متفرقة كذا في الخراج قد يجعلها استانا  
لانه لو لم يجعلها استانا ونحوها لثقل أكرار الاشياء فيها بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كلفي  
فاضنات فاستاني (قوله مطلقا) أي رواسعها بما عاها العشر أو الخراج لانه أهل الخراج لا لعشر بحر  
(قوله عاها) أي ماء الخراج وهو ماء أمهم سفرته اليهم وكذا سموت وجيوت ودجلة والفرات خللا  
لهم وماء العشر هو ماء السماء والبر والمين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا في الملتقى وشرحه  
والحاصل أن ماء الخراج ما كان لكثرة قد عليه نحو مناه قهر أو ماسواه مشرى لعدم ثبوت اليد عليه فيمكن  
ضمينه أو رد أن هذا ظاهر في ماء الحار والامطار أو الماء العيون فهي خارجة لانه ضمنه حيث هو بناها  
قهر انهم وأجيب الفسخ بانه لا ينز ذلك في كل عين وبشراف أكثر ما كان من حفر الكثرة قد قدره ونراه  
الآن امام علم الحديث بعد الاسلام أو جهول الخلف فعب الحكم بانه اسلامي مضافة للحادث الى أقرب  
وقته الممكن اهـ (قوله لرضاه) جواب عما استشكله العنايين أن فهو وجوب الخراج على المسلم ابتداء  
حتى ينقل في غاية البيان أن الامام السر بنسب ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق  
بالعشر من الخراج وهو الاظهر اهـ وجوابه أن المنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أما بختياره فيعوز  
وقد اختار منها حديث سقاها بماء الخراج فهو كذا إذا أحياء راضية بآذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب  
عليه الخراج بحر وأجيب في الفخر بان المسلم إذا سقى بالماء الخراج حتى ينقل الماء فوطئته تعالى الارض فليس  
في موضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال منوطته الخراج اليه فوطئته كذا في اشتري أرضا خارجة اهـ  
وأصله في بابي (تبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونه في ارض عشر أو نوح وهو خلاف  
ما مشى عليه في الخانة ومثله لو أحبا أرضا مؤثقا من المعتبر للماعدون الارض على خلاف فيه سيأتي شرحه  
ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله عاها) أي ماء العشر وقوله أو جمعا أي بماء  
العشر والخراج قال ط خادرو ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه أليق به) أي لان العشر أنسب بحال  
المسلم لما في معنى العبادة (قوله ولا شيء فدار) لان عروضي الله تعالى منه جعل المساكن عطا وعليه  
اجماع العصاة ولانها لا تستفي وجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقام يزيلي وظاهر التعليل أنه لا فرق  
بين القدعة والحديسة لكن مخرجها ان أرض الخراج لو سقاها صاحبها عليه الخراج وفي الخانة اشتري  
أرض خارج لم يعلها دار أو بني فيها بناء كن عليه خراج الارض كالمعطاه اهـ وذكرتم في النخبة ثم  
قال في فتاوى أي اللبث اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو خزانة لافقه أو مسكالا فقرا سقط الخراج اهـ  
ويكن بناء الثاني على أن فيه نفع عامة فلتأمل (قوله ولواذي) دخل المسلم بالاولى ومير في الهداية بالبحر  
لانه أبعد من الذي من الاسلام لم يمتنا لكنه وذبحته فلو عبر الشارع له لكان أولى (قوله ولا في عين)

(أو رذن عليه لفساد  
البيع) أو بخلاف شرط  
أو رؤية مطلقا أو عيب  
بقضاء ولو يغيره بقيت  
خارجية لانه اقاله لا فسخ  
(وأخذ خراج من دار جعات  
بستانا) أو مزرعة (ان)  
صككت (لذي) مطلقا  
(أول مسلم) وقد سقاها  
بمائه لرضاه (و) أخذ  
(عشران سقاها) المسلم  
(بمائه) أو بماله أليق به  
(ولا شيء) دارو (مقبرة)  
ولواذي (و) لافي (عين)

قبر (أي زفت ونظما) دهن بعلو الماء (مطلقا) أي في أرض عشر أو أخرج (و) لكن (في حرمها الصالح للزراعة من أرض الخارج خراج) لا تعلق الخراج بالتمكين (٥٨) من الزراعة وأما العشر فيجب في حرمها العشري انزوعه والا

لتعلقه بالخراج (و يؤخذ)  
العشر عند الامام (عند  
ظهور الفسرة) و بدق  
صلاحها و بها و شرط في  
النهر أن يساهدا (ولا يعلل  
لصاحب أرض) خراجة  
(أ) كل غلتها قبل أداء  
خراجها) و لا يأكل من  
طعام العشر حتى يؤدى  
العشر و أن أكل من عشره  
جميع الفسار و لا دام  
حسب الخراج فخرج ومن  
منع الخراج سبيل لا يؤخذ  
للمنفى عند أبي حنيفة ثمانية  
(و) فيها (من عليه عشر  
أو خراج إذا مات أخذ من  
تركه و في رواية) بل  
يسقط بالوت

قوله جهش لم ومعنى  
الجهش طهر اجتمع اه منه  
(قوله فلا يجوز) تمام صاوة  
ط الا اذا نوى الاداء و كان  
من الخراج الموقوف اه  
لكن قوله و كان الخراج  
يتأق على تقيد بعضهم  
الخراج بخراج المقاسمة أما  
على ما نرى عليه المشى هنا  
فلا اه

(قوله فخراج المقاسمة) (و)  
أي لانه مؤنة محض و العشر  
صاوة فيه معنى المؤنة ومع  
ذلك أخذ جبرا فكيف  
ملا عبادة فيه أصلا اه  
(قوله فينبى تعمم الخراج  
الخ) أي لا يوت حتى

قبر) لانه ليس من ازال الأرض و إنما هو عين قارة كدمن الماء و لا عشر فيها و لا خراج عبر (قوله ونظما)  
بالفتح و الكسر وهو أفضح بحر وكذا الخ كأي السكافي و النهاية ١٠٥٠ بل (قوله في حرمها) حرم اءدار  
ما يضاف اليه من حقوقها و ما فيها قامة من (قوله لا يعلل) أي لا نفس العين و قال بعض المشايخ يجب  
فيها وهو ظاهر الكثر كأي الجبر (قوله لتعلق الخراج بالتمكين) علة اقوله الصالح لهما وهذا انما يظهر في  
الخراج الموقوف و أما خارج المقاسمة فحكمه كالعشر ط (قوله انما تعلق بالخراج) فلا يكتفى لجوبه التمكن  
من الزراعة ط (قوله و يؤخذ العشر الخ) قال في الجوهر و انما تعلق في وقت العشر في التمار و الزرع فقال  
أبو يوسف و غيره يجب عند طه و لا يقر و الا من عليه من انفساد و ان لم يستحق الحصة اذا دأب بعت حدا بفتح  
هم اذ قال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد و قال محمد اذا حدثت و صارت في الجرب و ما تده فبالأداء كل منه  
بعد ما صار ٣ جهش أو أطم غير منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما كل أو أطم عند أبي حنيفة و زمر و قال  
أبو يوسف و محمد لا يضمن و يحتسبه في تكبير الاوسق و لا يستحب في الوجوب بهي اذا بلغ المأكل  
مع الباقي خمسة أوسق و جب العشر في الباقي لا غير و أن كل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل أن يتحصده من  
عند أبي حنيفة و أبي يوسف و لم يضمن عند محمد و أن كل بعد ما صارت في الجرب من اجابا و ما نلف بغير  
صته بعد حصاده أو سرق و جب العشر في الباقي لا غير اه و الكلام في العشر و مثله فيما يظهر خراج المقاسمة  
لانه حرم من الخراج أما خراج الوطيفة فهو في الغلة لا في الخراج فلا يختلف حكمه بالابل و عدمه اه بل  
(قوله و لا يعلل) لصاحب أرض خراجية قيل المراد بخراج المقاسمة فعلا لان خراج الوطيفة يجب في الغلة  
لانها في باله و قيل ان خراج الوطيفة كذلك لان الامام حق حجب الخراج للخراج في كل ما يملك الحق  
كذا في التفسير فاتهم قال ط و في الواقع من البراء لا يعلل الا كل من العلة قبل أداء الخراج و كذلك قبل  
أداء العشر الا اذا كان المالك غلما على أداء العشر اه وهو تشديد حسن و منه يعلم انه الغلما بل من  
الزراع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله و لا يأكل) لانه لو مال أو شربه بعد قوله خراجة لاستعنى من هذه  
الجهة فانه في كل من العشر و خراج المقاسمة لا يعلل الا كل و لو أكل كل من اه ح و في شرح الملتقى من  
الغصن اذا أكل قليلا بالمعروف لا يضمن عليه قال القتيبي و نأخذ ط (قوله فخراج) أي الموقوف و انه  
في الغلة فيستعين على أخذه بامسالك الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين كالعشر و اذا كان  
العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أول الباب لما فيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة أولى ح و ياد فقلت وفي  
البدائع أن الواجب في الخراج حرم الخراج لانه عشر الحراج أو نصفه عشره و ذلك حرمه الا انه واجب  
من حيث انه مال لمن حيث انه جزء من حرمه و لا يمتنع اه و التبادر منه أن الخراج خراج المقاسمة  
فاذا كان له أداء القية فلا يكون الامام الاخذ من عين الخراج جبرا فينبى تعمم الخراج في عبارة الشارح  
(قوله و من منع الخراج سبيل الخ) ذكر المسئلة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية يضافه قال و يسقط  
الخراج بالنداء و قيل لا و قال الشارح هنا و قيل لا يسقط كالتعمير و يبنى زجمع الاول لان الخراج  
حقه بخلاف العشر جبري قال المصنف أي في الخبز أي في الغلة لصاحب الذهب فكان هو المذهب اه  
ما ذكره الشارح هناك و أقول هذا موافق لما ذكره صاحب التلخيص في هذا الباب و مثله في التلخيص و اما  
ما ذكره في كتاب الجهاد من الخانة في باب خراج الارض فانه هكذا قال اجتمع الخراج بل يؤخذ سبيل عند أبي  
حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة و لا يؤخذ بخراج السنة الاولى و يسقط ذلك عنه كقوله في الجزية و منهم  
من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا جازع من الزراعة فان لم يجز يؤخذ بالخراج صد  
الكل اه أقول جزم بالقول الشافعي في الملتقى في باب الجزية و قال الشافعي أن قول الحنانية و هذا اذا جازع الخ

المالك في دفع القية اذا أخذ الامام جبرا و اعترضه شذبا له لو كان جبر القية بين دفع القية و العين ما نفعنا الا جبرا فوق  
لمالنا أخذ العشر جبرا اذا التغير المذكور ثابت فيه أي ضم انهم صرحوا بجراؤنا عند جبر انهم مال القلة المحلي و سقط ما لمحتسئ تأمل اه



توبق بين القولين وجعل الخلاف انقلب يعمل الاول على ما اذا عجز عن الزرع او الشافي على ما اذا لم يعجز  
اذ لا يخفى أن الخراج لا يجب الا بالنسبة من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب ما يصح ارجاع اسم الإشارة  
الى القول الثاني فقط بل هو راجع الى القوانين فوفية ايديهما كالتفاوتة قد ظهر أن ما عزا الشارح هنالك الى  
الغاية يحمل على حاله العجز بدليل عبارة الحاشية الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وسيسبق في علم تحقيق  
ذلك في باب الجز به وأن المعتد عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الصغير ولا يسقط  
العشر بوجوب من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد ووقين ويسقط  
خراج الارض بوجوب من عليه اذا كان خراج وطيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوقع  
الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اهـ وظهر من تقييده السقوط بخراج الوطيفة أن خراج المقامة  
لا يسقط كما عرفت في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) أي الموقوف أما خراج المقامة فلا يجب كما  
سذكره المصنف في باب العشر والخراج أي لتعلقه بالخارج كختمه مناه (قوله ويسقط) أي العشر وخراج  
المقامة لتعلقها بيمين الخراج أما الموقوف فانه لا يخرج قبل الحصاد يسقط ويعد لاحق عن الهبة  
من السراج والحاشية وفي البرز بهلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقطه وقوله يسقط لو باقية لا تدفع  
كالعرف والحرز وأكل الجراد والحرو البرد أما إذا كانت له ابا فلا مكان الحفظ عنها لباهاه إذا هلك  
الكل أما إذا بقي البعض انما داروقين بن ودرهمين وجب فقير ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا  
لم يبق من السنة ما يمكن فيمن زراعه ثمانية أي من زراعه أي شيء كل قمح أو شعير أو قصبها (قوله  
والخراج على الغائب) قال في الحاشية أرض خراسان وطيفة افتصها غائب جاد ولا يئس للمالك ان لم  
يزرعها الغائب فلا يخرج على أحد وان زرعها الغائب لم تنقصها الزراعة فلا يخرج على الغائب وان كان  
الغائب قريبا للغيب أو كان للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فلا يخرج على رب الارض اهـ قلت وفي الأخيرة  
قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغائب على كل حال اهـ ثم قال في الحاشية وان نقصها  
الزراعة عند أبي حنيفة على رب الارض قل القصاص أو أكثر كانه أجروها من الغائب بثمان النقصان  
وعند محمد على الغائب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشرة فزرعها ان  
لم تنقصها لزراعة فلا عشر على المالك وان نقصها فالعشر على المالك كانه أجروها بالقصاص اهـ قال ح  
وظاهر أن حكم ذلك خراج المقامة كما عرفت (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط  
ببيع مروج المبيع البائع متى رد الثمن على المشتري وسد أقمع الاقوال فيه آخر البيوع قبيل كتاب الكفالة  
ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان يبقى في يده) أما إذا قبضه المشتري وزرع فيه أو أخذ الخلة فخرج عليه  
لانه في الحقيقة فهو من نصيبه بالزراعة غصباً بالذليل للمرئى الانتفاع بالهرن فيكون كسنة الغصب على  
السوا هو يكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الفقيه وفي البرز به  
بعد التفاضل ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة  
الهرن والمرئى لان الخراج فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما إذا كان الخارج أقل أو أكثر كما في الاجارة اهـ  
(قوله ولو باع الزرع عالج) الظاهر أن حكم خراج المقامة كالعشر كما علم مما مر ح ثم هذا اذا باع الزرع  
وحده وشمل ما اذا باع وتركه المشتري بل ان البائع حتى أدرك فقتله ما عتده على المشتري وعند أبي يوسف  
عشر قبة الفصل على البائع والربح على المشتري كحق الفتح وبقى ما باع الارض من الزرع أو يدره قال في  
البرز به باع الارض وحملها للمشتري ان بقي مدة يمكن المشتري فيها من الزراعة فخرج عليه والا على  
البائع والفقوى على تقدير المدة ثلاثة أشهر هذا لو باعها فارغة ولو قها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال  
وقال أبو البركات ان باعها مزروعاً فعتده ببلغ ولم يبق مدة يمكن المشتري من الزرع فخرج على البائع ولو  
باع من آخر المشتري من آخر أو خرجت مضي وقت يمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أي باب

والاول ظاهر الرواية  
\* (عسرو) \* تحكى ولم  
يزرع وجب الخراج  
دون العشر ويسقطان  
بهلاك الخارج \* والخراج  
على الغائب ان زرعها  
وكان باعدا ولا يئس بها  
\* والخراج في بيع الوفاء  
على البائع ان يبقى في يده \*  
ولو باع الزرع ان قبض  
ادراكه فالعشر على المشتري  
ولو بعده فعلى البائع

لم يبق في يد أحد من المشتريين مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أحرار الأرض العشرية فالعشر على من لا جرة كافي للتأخرانية وعندنا على المشتري قال في فتح القدير لهما أن العشر منوط بالخروج وهو المستأجر وله أنما تستثنى بالزراعة تستثنى بالاجرة وكانت الاجرة مقسومة كالثمرة فكان النماه معنى مع ملكه فكان أولى بالاعصاب عليه له (قوله كراج مؤلف) فانه على المؤجر اتفاقا لتعلقه بتكثير الزراعة لا لتحقيقه للخروج وأما خروج المقامه وهو كون الواجب جزأيا منها من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البصار وكذا الخروج المؤلف على المعبر وغيره أي اتفاقا بدائع أما العشر فعلى المستعير بما يأتي (تبيه) قال في الحاشية أن استأجر أو استعار أرضا تصلح للزراعة ففرض فيها كراما أو رطابا فأخرج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لأنهم لصارت كراما فخرجها على من جعلها كراما اه قال الرمي مفاده اشتراط كونه مملوكا لاشجار بحيث لا يبلغ ما بين الاجار للزراعة فان صلح فأخرج على المالك اه والحاصل أنه يجب الخروج على المؤجر والمعبران بقية الأرض ماله للزراعة ولا على المستأجر والمستعير (قوله كستعير مسلم) وأوجه زفره على المعبر لأنه لما دام المستعير مقامه لم يملكه كذا في شرح القدر فالحاصل للمؤجر الاثر الذي هو كالخارج معنى خلاف المعبر وقد بال مسلم لأنه لو استعاره أي فالعشر على المعبر اتفاقا فالتلف يشهد القراء بالاعتراض الكافر كذا في شرح درر البصار أي لكونه ليس أهلا للعشر لكن في البسائط لو استعاره كافر فعندهما العشر له بموسم الامام روايتان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل (قوله وفي الحاشية) أي القدسي ح (قوله ويقولهما تأخذ) قلت لكن أفتي يقول الامام جماعة من المتأخرين كالرمل على في تفاوته وكذا الجليل الشارح الشيخ اسمعيل الحائلي في دمشق وقال حتى تقصد الاجارة بشرط خروجها أو عثرها على المستأجر كافي الاشياء وكذا حامد أفندي العمادي وقال في فتاواه قلت عبارة الحاشية القدسي لاعتراض عبارة غيره فان فاضل من أهل الترجيع فان من عادته تقسيم الاطهر والشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتقد وأفتي به غيره واحد منهم ذكرنا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسماء والخلاف اه قلت لكن في زماننا عملة الاوقاف من القرى والمزارع أرضا المستأجر فيعمل غرامتها ومؤنها مستأجر ما يدون آخر المثل بحيث لا تفي الاجرة ولا أضغها بالعشر أو خارج الحاشية فلا ينبغي المدول عن الاقتناء بقوله سما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون آخر المثل بشاهدي أن الاجرة سالمة لجهة الوقف فلا تسمى عليهم عشر وغيره أموالا عتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان آخر المثل تزداد أضغافا كثيرة كالأصفي فان أمكن أخذ الاجرة كاملة يبقى يقول الامام والاقبول له لما يلزمه من الضر والوضع الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تبيه) في التنازلية السلطان اذا دفع أرضا لا مال لها وهي التي تسمى الاراضي الملكية الى قوم ليعطوا الخروج يتر وطريق الجوارز حشيشة ما اما فاضلهم مقام المالك في الزراعت واصطفاه الخروج أو الاجارة فقد اخرجها ويكون المأخوذ منهم خرجا في حق الامام آخر في حقهم اه ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزروعين في بلادنا اذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذ منهم نائب السلطان وهو المعسمى بالزعم أو التيماري ان كل من عثر الماشي عليهم غير مؤان كان خراجا فكذلك لانه لا يتبعهم مع العشر وان كان آخر فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر وأما على قوله ما فالظاهر انه كذلك لما علم من أن المأخوذ ليس آخر من كل وجه لانه خرج في حق الامام تأمل (قوله وفي الزراعة الخ) قال في التبر ولودفع الأرض العشرية في مزراعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الأرض في قياس قوله لفسادها ولا في الزرع لاعتبارها وقد اشتهر ان الفتوى على العصة وان من قبل رب الأرض كان عليه اجبا اه ومثل في الحاشية والفتوى والحاصل أن العشر عند الامام على رب الأرض مطلقا وعندنا كذلك

والعشر على المؤجر كخراج مؤلف وقال على المستأجر كستعير مسلم وفي الحاشية ويقولهما تأخذ وفي المزراعة ان كان البذر من رب الأرض فعليه ولومن العامل فعليه ما بالحق

مطلب هل يجب العشر على المزروعين في الاراضي السلطانية

الواليد ومنه ولومن العاقل فليعلم ما و به ظهر أن ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما عرفت من أن الفتوى في قولهما بصحة الزاوية فافهم لكن ماذا كرم من التفصيل بخالفه في البصر والنجي والمراج والسراج والحقائق والظاهر يقولون هاهنا أن العشر على رب الأرض عندهم علم ما بينهما من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من أن الزاوية عبارة عندهما والعشر يجب في الخراج والخراج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح دور البصائر شرح جميع الخراج على رب الأرض هنده لأن الزاوية مفسدة ضد فدها فالخراج له والامتة بما أتقدرا لأن البذوران كان من قبله فجميع الخراج له والخراج أحوط اه وان كان من قبل الزاوية فالخراج له ورب الأرض أحوط له أرضه التي هو بمنزلة الخراج الآن عشر حصته في عين الخراج وعشر حصته الزاوية في ذم الرب الأرض فأنه ذلك السقوط بالهلاك إذا نط بالعين وعلمه إذا نبت بالثمرة وأوجبوا جميعها أحد العشر عليهما بالحصص الإسلامية فالخراج لهما حقيقة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم أن هذا كله في العشر أما الخراج ففي رب الأرض أجماعا كما في البدائع (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال أي يمتن من البيوت الأربعة لا يستسمع بيان مستحقها في الظلم اه قلت وهذا المستشهد ذكره المصنف متناهي مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن التحنة في شرحها ومن له الحظ هم القضاة والعساقل والعلماء والمقاتلة وذو أربهم والقصد الذي يجوز زمام أشبهه كفايتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والرواضة الذي يعض الناس بالحق والذي يعلمهم اه قلت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد البيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريباً وظهر كلامه أن لأحدهم الاختصاص أي شيء وجده وان لم يكن من مال البيت المذلل وهو خلاف الظاهر من كلامهم والاتباع فائدة جعل البيوت الأربعة تنمي بأن أن للإمام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه لا محرم مرد ما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع من بيت آخر للضرورة في مسئلتان كان يمكنه الوصول إلى حقه ليس له الاختصاص بغير بيته الذي يستقرضه ولا كما في زماننا يجوز والمروءة أذ لم يجوز أخذه لأن يستلزم أن لا يبقى حق لأحد في زماننا اه عدم إفراز كل بيت على حدة بل يخطون المال كما لو لم يأخذ ما ظهر به لا يمكنه الوصول إلى شيء فليتأمل (قوله عاها موجهه) أي يثنى بتوجه بيت المال أي يستحقه والذي في شرح الوهبانية عن القنية عن الإمام الوبري من له حظ في بيت المال ظهر على وجه البيت المال فله أن يأخذ ديانة والإمام الحياض في المنع والاصطاف في الحكم أي في القضاء اه قلت أي في الخبايا إعطاء ذلك للواجب إذا ظهر له بعدد حق من غيره اه ليس له الخبايا منع حق من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرزاية قال الإمام الخوافي إذا كان صندوق بيتان للمودع بلا وارثه أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زماننا اه لا أنه لو أعطاه البيت المال لاصح لأنهم لا يصرفون مصلحته فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه إلى المصارف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه تأليفاً أطلق المصارف ولم يقيد بها بمصارف هذا المال فشم كل مصروف البيوت الأربعة تأمل (قوله دفع النابسة والظلم عن نفسه أولى الخ) النابسة ما يتوبه من جهة السلطان من حق أو باطل أو غيره كقضى القنية عن البردوي والردع ما كانت بغير حق وإن أصف الظلم تفسيراً وفيها من خمس الأئمة السرخسي توجه على جواز تجايبه بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه إذا لم يعمل حصته على الباقي والأخلاق أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شخص يدعي أن فيه اشكالاً لأن إعطاه أمانة للظالم على ظلمه فإن أكثر النواب في زماننا بطريق الظلم فيمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك تدبيره اه ملخصاً عليه من ابن وهبان في منظومته وأجاب ابن التحنة بأن الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضيف العجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت في نظر فان حرم أخذهم حرم إعطاؤه في الاشياء أي الأرض وروفاً كان الظالم لا بد من أخذه المال على كل حال لا يكون العاجز عن

ومن له حظ في بيت المال  
وظفر بها موجهه له  
أشبه ديانة وللمودع  
صرف وديعته بها ولا  
وارث لنفسه أو غيره من  
المصارف دفع النابسة  
والظلم عن نفسه أولى الا  
إذا تعطل

الدفع عن نفسه إنما بالأصنام بخلاف الصادقاته باعطائها محرم أخسده يكون معينا على الظلم بانتشاره تأمل (قوله حسنه) مفعول تعمل وباتهم فاهله أى باقى جماعته (قوله وتصح الكفالة) أى بالثأبته سواء كانت بحق ككبرى النهر المشترك للعلمة وأجزاء الخواص للحملة المسماة بدار مصر صغير وما يوطف للامام ليعجز به الجيوش وفداه الاسارى بان احتاج الى ذلك ولم يكن فى بيت المال شئ موقوف على الناس وذلك الكفالة به جائز اتفاقا أو كانت بمسير حق كجبايان زمانا فانتمى الماطلة كالدون بل بوجه الحق لو أخذت من الاكافله الرجوع على مالك الارض وعليه الفوى وقسده شمس الاثم اذا أمر به طامعا لاد مكرهافى الامم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر فى الكفالة ط قلت ومضى صفة الكفالة بالثأبته التى بمسير حق أن الكفيل اذا كفل غيره بمأمره كان الرجوع عليه بما أخذه الظالم منه لا يعنى انه يثبت قضايا حق المطالبة على الكفيل فلا يرد ما قبل ان الظالم يحب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كما سبقه فى عمله ان شئ الله تعالى (قوله) يؤجر من قام بتوزيعها بالعدل أى بالمعادلة كما عبرى القية أى بان يجعل كل واحد بقدر ما يقتله لا يوزنك توزيعها الى الظالم ليعمل به بعضهم ما لا يطبق فيه بطلما على ظلم فى قيام العارف بتوزيعها بالعدل قليل الظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالكبيرة الآخر بل هو أئمر (قوله) وهذا يعرف الخ المشار اليه بقيرمذ كوروفى كلامه وأصله فى القية حيث قال وقال أبو جعفر الطلى ما يصره السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير دينوا واجبا وحقه مستحقا كالخراج وقال مشايخنا وكل ما يصره الامام عليهم الصلاة عليهم فاجابوا هكذا حتى أجزأ الخراساني لحظا الطريق والموصر ونصب الدروب و أبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف القشة ثم قال على هذا ما يترد فى خوازم من العلمة لا صلاح مساه الجيوش أو الرضى ويحرم من مصالح العامة دين واجبا لا يجوز الانتفاع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الخواص للعمل به وكذا السنن عن السلطان وسماه به لا للشهر حتى لا يتجاسروا على الزيادة على القدر المستحق اه قاسم بن يقطين قبيد ذلك بما إذا لم يوجد فى بيت المال ما يكفى لذلك لسانيات فى الجهاد من أنه يكره الجعل ان وجد فى (قوله يجوز ترك الخراج لملك الخ) سياتى فى الجهاد استثنى حرما نصرتك السلطان أو ثأبته الخراج لرب الارض أو وهبوا لوشة فاضربا هذا الثانى وحل له لو مصر فاذا التصدق به بفتح ومافى الخاوى من ترجع له لغير المحرف خلاف المشهور ولور ترك العشر لا يجوز اجماعا وبحرجه بنفسه للفقراء سراج خذلا ما لى فاصد تصرف الامام منوط بالمصلحة الاشباع بالبراز به فتنبهاه قات والذى فى الاشاع من البرازة اذا ترك العشر لم يلزمه منوط بالمصلحة الاشباع بالبراز به فتنبهاه قات والذى فى على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت ومافى الاشباع كرملة فى النخبة من شخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له حائز من السلطان وبغنى من ماله من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه للمواذ قالوا بان السلطان اذا أخذ من كاهن صاحب المال فانتقل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها لغيره (قوله) ونظامها ان التخصم هو مجدو الشارح المنظومة عبد البروا النظم من بحر الواح (قوله بيوت المال أربعة) سياتى فى آخر فصل الجرية من الرابى أن على الامام أن يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله أن ينعرض من أحد هاليعره فلا تخرو على بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حسنيا اه وقال الشرنبلالى فى رسالته كرواؤه يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها بيتا يخصه ولا يخط به بعض وأنه اذا احتاج الى مصرف خزانه واس فيها ما يفي به يستقرض من خزانه فقيرها ثم ادا حصل لى استقرض لها مال رد الى المستقرض منها لأن يكون المصروف من الصدقات أو من العمام على أهل الخراج وهم فقراءه لارذتيا لاستحقاقهم لصدقات الفقراء وكذا فى غيره اذ صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصادف) أى لكل بيت محلات يصرف اليها (قوله فاولها العمام الخ) أى اول الاربع بيت أمر ال العمام فهو على حذف

حسنة باقيم ومع الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ بالظلم وهذا يعرف ولا يعرف كقيلادة الظلم يجوز ترك الخراج لملك لا العشر وتبعى له تمامه مع بيان بيوت المال ومصادفها الجهاد وتعلمها الى الشفعة قتال

بيوت المال أربعة لكل مصادف بيتها العلوما فاولها العمام والكنوز

مطلب فى بيان بيوت المال ومصادفها

مضامين وكذا في ال فم بعده ط ويسمى هذا بيت مال الخس أي خمس العمام والمعادن والركاز كافي  
 التنازلية عقوله الزكز وفي نسخة تركز مؤن من قطعا له ام يحذف حرف العطف (قوله) وبهدها  
 المتصدقون) منذ أو نحو الأولي وبهده بالتذكير أي بعد الأول إلا أن يقال أن أولها كسب التائبين من  
 المضاعف إليه وأعاد الضمير على العمام وما عطف عليها لام بنفس الأول أي وثانيها بيت أموال المتصدقين أي  
 زكاة السواهم وعشور الأراضي وما أشبهه العاشر من تجار المسلمين المارين عليه كفي الدائع (قوله) وثالثها  
 الخ) قال في البائع الثالث نواح الأراضي وخزينة الرؤس وما صلح عليه سوتجارت من الخمل ونوعا من  
 الصدقة المضاعفة وما أخذ العاشر من تجار أهل الأمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشربلاني في  
 وسالته عن الزبلي وهديه أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صلحوا عليه لترك القتال قبل نزول  
 العسكر بإساحتهم عقوله مع عشور الراد به ما أخذ العاشر من أهل الأمة والمستأمنين فقط بقرينة كرمع  
 الخراج لانه في حكمه اه وسراج حقيقة كقائمة مناه في باب بخلاف ما يأخذ منها فانه ترك حقيقة أدنه في  
 قوله المتصدقون كجملهم به وقوله وبالجانبهم أهل الذمة لان عروص الله تعالى عنه أجلاهم من أرض  
 العرب كافي الغاموس أي أخرجهم بها تمصار يستعمل حقيقة عروضة في الحزبة التي لبها العاملون أي بلى  
 أمرها عمل الامام وكان الساطم أدخلها ما نأخذ من بني نجران وبني تغلب وما أخذ من أهل الحرب  
 من هدية أو صلح لانهما هي خزينة رؤسهم (قوله الضرائع) جمع ضائعة أي القضاة وقوله مثل ما لا الخ  
 أي مثل زكاة لاوارث لها أصلا أولها وارث لا رد عليه كاحد الزوجين والاطهر جعله معلوما على الضوائع  
 باسقاط العاطف لان من هذا الو عمانية الشربلاني ذبة مقتول لأولي له لكن الذبة من جلة تركه القاتل  
 وقد انقضى مهدها فونه كاصحوا تامل (قوله فصر الأوصياء الخ) بقتل حركة الهمزة إلى الألام ضرورة  
 الوزن أي بيت الخس وبيت الصدقات والصن في الأول قوله تعالى واعلموا أن ما غنمنا الآية وسبأني بيايه  
 في الجهادان شاهداً تعالى وفي الثاني قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية ويأتي بيايه قريبا (قوله)  
 وثالثها حواء مقابولها) الذي في الهداية وعلمة الكتب المعتبرة انه يصرف في مصالحها كسند الثور وبناء  
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق الفقائل وذرائعهم اه أي ذراي البيع كما  
 سيأتي في الجهادان شاء الله تعالى (قوله) ورابعها فصر فجهات الخ) موافق لما قبله باب الضما في شرح  
 العرفي من البنزوي من أنه يصرف إلى المرضى والزبسى والقيط وعمار القناطر والباطات والتعوير  
 والمساجد وما أشبه ذلك اه ولكنه مخالف لما في الهداية والذي يلي أماده الشربلاني أي كان الذي في  
 الهداية نوعا من الكتب أن الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصره المشهور هو  
 القبط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فعلى منه نفقتهم وأدوتهم وكفنتهم وعقل جنائهم كافي الزبلي  
 وفيريه وحاصله أنه مصرفه العاشر من الفقراء فاؤ كمال الساطم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء  
 عاشرنا ورابعها فصره الخ لوافق ما في عامة الكتب (قوله تساوي) فعل ماض والمفعول منصوب على التمييز  
 كطبت النفس أي تساوي المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

\*(باب المصروف)\*

(قوله) أي مصرف الزكوة والعشر) يشترى وجهه مما سبته هنا والمراد بالعشر ما ينسب إليه كجمل مشعل العصر  
 وبهده المأخوذ من أرض المسلم ورعيه المأخوذ منه إذا صرع على العاشر أهاده ح وهو مصرف أيضا الصدقة  
 الفطر والكفارة والندر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كافي التمهاتفي (قوله) وأما خمس المعدن) بيان  
 لوجه اقتصافه على الزكوة والخمس وانه لا يناسب ذكره مع ما أورد ذكره في هنا قوله المراج والاولى كاتال  
 ح وأما خمس الركز لانهما في الكثرة كانه في المصروف (قوله هو فقير) قد تعالاه في ولان الفقر  
 شرط في جميع الاصناف الا العادل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شيء) المراد بالشيء للصواب

ركز بعده المتصدقون

وثالثها خراج مع عشور

وبجالية بيلم الهامولوا

ورابعها الضوائع مثل مالا

يكون له أناس وارثونا

فصرف الأولين أي بنص

وثالثها حواء مقابولها

ورابعها فصر فجهات

تساوي البقع فيها المسلولوا

\*(باب المصروف)\*

أي مصرف الزكاة والعشر

وأما خمس المعدن فصرفه

كالعمامة (هو فقير وهو من

له أدنى شيء)

قول المحسني ونسدها الخ

كذا بالاصل المقابل على

شط المسلوب بالواو ونسب

الشربلاني ونحوها وهو المتعبد

اه معجزة

الناس وبأدنى ما دونه فأفضل التفضيل ليس على يابه كما أشار إليه الشارح والأظهر أن يقول من ثلاثه نصابا  
 تأمل باليدخل فيماد كمال الشارح وقد قال ان المراد التمييز بين الفقير والمسكين لمضايف اتم صانف واحد  
 لا ينهلوا بين الفتي العلم بتحقيق عدم الفتي فهما أى عدم ملك النصاب الذى قد كران المسكين من لا تثنى  
 له أصلا والفقير من علة شأ وان قل فاقصاره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل ان المراد هما  
 الفقير والمقابل للمسكين لا لفتى (قوله أى دون نصاب) أى نام فاضل عن الدس فلو دون نصابه ومصرف كإيات  
 (قوله مستغرق فى الحاجة) كذا والسكى ويصدق عليه موقوفات البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للححتاج  
 البها ندر يسا أو حفظا ونصحا كالم أول الزكاة والماصل أن النصاب قسمان موجب لأخذها ولا وهو الذى  
 الخالى عن الدين وغيره موجب لها وهو غير ذلك كان مستغفر فالحاجة لما لكه أباح أخذها والآخره  
 وأوجب غيرهما من صدقة الفطر والأخصى فوفقا لغير الحرم كفى البصر وغيره (قوله من لا تثنى له)  
 فيحتاج الى المسئلة لقوته وما وادى بدنه وحصل له ذلك بخلاف الأول ليعمل صرف الزكاة لى لأفضل له المسئلة  
 بذكره غير ما فتح (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حال من الفقير وقيل على العكس والأول أصح وهو  
 قول عامة السلف اسمعيل وأهلبهم بالحلف أنهم صانفان وهو قول الامام وقال الثانى صنف واحد وأثر  
 الخلاف ظاهر فهما الذى أوصى بثلاث ماله ليدوا لفقرا وهو المساكين أو وقف كذلك كان لى بذلك ولعل  
 صنف ثلث عند من قال لثانى لى بذلك والصنف لهما التصرف وعلمه فى الفقر (قوله لقوله تعالى أو مسكينا  
 ذام مربة) أى ألقى جلده بالتراب عطر احفره جعله الزار لمعدم ما يواريه أو ألقى بطنه من الجوع  
 وتعام الاستدلال به موقوف على أن الصدقة كاشفة والاكثر خلافه فيحصل عليه وتعامه فى الفتح (قوله وآية  
 السقنة لفتحهم) جواب عما استدله القائل بأن الفقير أسوأ حال من المسكين حيث أثبت المساكين  
 سقنة والجواب أنه قبل لهم مساكين زحموا بآب أيضا بأنهم لم تكن لهم بل هم أهل فلهما أو عارفة  
 لهم فغنى أى فاللام فى كائناتهما كى للاختصاص بالملك (قوله يعى الساعى) هو من يسوق الى القتال لجمع  
 صدقة السوايم والعاسر من نصبه الامام على الطريق لأخذ العشر ويحرم من المارة (قوله لانه فرغ نفسه)  
 أى فهو يستحقه بحاله الا ترى أن أصحاب الاموال لو سألوا الزكاة الى الامام لا يستحق شيئا ولو كانت ما جمعه  
 من الزكاة لم يستحق شيئا كالضارب اذا هلك مال المضاربة الا ان فيه شبهة الصدقة بتدليل سقوط الزكاة  
 عن أرباب الأوال فالفضل للعامل الهاشمى تزعم القرابة التى على الله عليه وسلم من شبهة الموضع وتخل  
 للفتى لانه لا يوازى الهاشمى فى استحقاق الكرامة فلا تعسر التشبه فى حقن يلقى على أن يمنع العامل  
 الهاشمى من الاخذ صريح فى السنة كما يسطر فى الفتح قالى البهروى فى النهاية استعمل الهاشمى على الصدقة  
 فأمرى له منهار وقى لا يثنى له أخذ ما لو عمل ورزق من غيرهما فلا بأس به قال فى البصر وهذا يصدق قولته  
 وأن أخذ من غيرهم ولا حرام اه المراد كراهة التحريم لقولهم لا يعمل لكن ما مر من أن شرائط الساعى  
 أن لا يكون هاشميا بعرضه وهذا الذى يبنى أن يقول عليه اه مافى البصر أقول الظاهر أن الإشارة فى قوله  
 وهذا الى ما ذكره هانم جهة قولته ووجهه أن ما ذكره هانم صريح فى عدم حل الاخذ مما جمعه من الصدقة  
 لان غير فلا دليل يحتج على عدم جهة قولته عليه الا وازق من غيرهما قد مننا اشتراط أن لا يكون  
 هاشميا تشبه فى البصر من الغاية ولم أره لغيره على أنه فى الغاية على ذلك بقوله لما يمين شبهة الزكاة كما  
 عا لوبه فانهم لم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة لاهضة التوا بخلاف ما عرض ما هنا كما قدمنا هناك  
 وانه تعالى أعلم (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يراد على نصف ما قبضه كإياتى ولا يستحق لو له ما جمعه  
 لان ما قبضه منه أجرة عما التهم من وجه كالم قال فى المراج لان عما التهم فى معنى الاجرة وأنه يتفق بالحل  
 الذى عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالضارب اه قلت وهذا مفاد التفريع على قوله لانه فرغ نفسه لهذا  
 العمل فانه يبدان ما يأخذ ليس صدقة من كل وجه بل فى مقابلة عمله فلا ينافى ما مر من أنه لانه شين فافهم

أى دون نصاب أو قل  
 نصاب غير نام مستغرق  
 فى الحاجة (ومسكين  
 من لا تثنى له) على المذهب  
 لقوله تعالى أو مسكينا ذ  
 مربة وآية السقنة لفتحهم  
 (وطس) يعى الساعى  
 والعاشر (يعى) ولوقفا  
 لاهم لانه فرغ نفسه  
 لهذا العمل فيحتاج الى  
 الكفاية والفتى لا يمنع من  
 تناولها هذا الحاجة كى  
 السيل يحرم من البدائع  
 وجه التعليل بقوى

(قوله ما نسب الواحش) ذكر المصنف أنه رأى مصطفاً يهاجرتوراً في جميع الفتاوى وقسموا  
 بالوسط لا يجوز دفع الزكاة إلى من عاكس نصاب الإلالي طالب العلم والغاوي ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة  
 والسلام يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن كان نفعه أربعين سنة اه (قوله من أن طالب العلم أي  
 الشرعي (قوله إذا فرغ نفسه) أي من الاكتساب قال ط المراد أنه لا يتعلق به فسر ذلك فخر البطلان  
 للمعونة وما يجلبه النشاط من مذهبات الهموم لا ينشأ التفرغ بل هو سبب في أسباب التصيل (قوله  
 واستفادته) لعل الواحشي أو الملقاة الخلو ط (قوله ليجزه) ط (قوله لولا أن لاخذ ط (قوله والحاجة داعية  
 الحج) الوالوالعمال والمعنى أن الإنسان يحتاج إلى أشياء لا غنى عنها فيعيش إذا لم يجزه قبول الزكاة  
 مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجاً فيقطع عن الأفادة والاستفادة فضعف البرهان لعدم من  
 يحمله وهذا الفرع مخالف لأطلاقهم الحرص في الفقه ولم يعهد أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه  
 تقيد به بالغة ويكون طلب العلم من خصائص الرزق من الزكاة كقوله - برهان كان قادراً على الكسب  
 إذ يذونه لا يحل له السؤال كسباً أي مذهب الشافعية والخاتمة أن القدرة على الاكتساب تمنع الفقر  
 فلا يحل له الأخذ بفضل من السؤال إلا إذا اشتعل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفيه وأهونه) بيان لقوله  
 بقدر عمله وقدمنا أنه يعطى ما يفي تلك المبالاة بطلت حجته ولا يعطى من بيت المال شيئاً بخلاف الجعروفي  
 الزبازية أخذ به لأنه قبل الوجوب أو القاضى رزقه قبل التمييز والافضل عدم التمييز لاحتمال  
 أن لا يعيش إلى المدة اه قال في النهرولم أر ما هو ذلك المال في يده وقد تبجل عائلته والظاهر أنه لا يسترد  
 (قوله بالوسط) فبصر من أن يتبع شهوته في المأكل والمشرب لانه اسراف محض وعلى الامام أن يعيّن من  
 يرعى بالوسط بحر (قوله لكن الحج) أي لو استغرقت كفايته الزكاة لاراد على النصف لان التخصيص  
 من الانصاف بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الزكاة يقول أكرأهل العلم وهو  
 المروي عن الحسن البصري أطلقه فهم مكاتب الفنى أيضاً وقيد الحسادى بالكبير أمال الصغرى لا يجوز  
 وأبه نظر أضر محروبان المكاتب عاكس المدفوع اليه وهذا باطلاً بهم الصغرى أيضاً ثم قلت يجب بيان  
 مراد الحسادى بالصغير من لا يعقل لأن كونه استقلاً لا غير صحيحة أولاً لأنه لا يصح قبضته أمل ثم قال في البر  
 وعلى هذا فانه يدل فهو فيما بعده من اللام إلى الدلالة على أن الأصح أن الفقه لا لقرينة أو الإذن بأنهم  
 أرسم في استحقاق النصف لهم من غيرهم لأنهم لا يملكون شيئاً كما طن إلا أن اراد لا يكون ملكاً  
 مستقراً وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع إليه في غير ذلك الوجه أم لهم اه والصغير فيهم لا يمتنع  
 وأصل التوقف لصاحب المهر فانه نقل من الطائفة من الشافعية ما يفيد أن المكاتب من بعده ليس لهم  
 صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لأجلها لأنهم لا يملكون ثم قالوا في البدائع أن المكاتب دفع الزكاة إلى  
 المكاتب لانه قليل وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب بقية الأربعة الطرق الأولى لكن يبقى هل لهم على  
 هذا الصرف في غير الجهة اه قال الحسير الرمي والذي يقتضيه نظر الفقه الجواز اه قلت هو بمنزلة  
 العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر (فرع) ذكر الزكاة في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه  
 أو ابنه تكتسب عليه أن للمكاتب كسباً وليس له ملك حقيقة بل وجود ما يناميه وهو الرقوله - لا يشترى  
 زوجته لا ينفذ نكاحه ويجوز دفع الزكاة إليه ولو وجد كثر اه كذا في شرح الكثر العلامة ابن السكيت  
 شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة إلى من عاكس نصاب إذا لم يدل الكتاب وسند ذكر  
 من الفقه شافعي ما يفيد (قوله لغير هاشمي) لانه إذا لم يزدفعها للعق الهاشمي الذي صار حراً وورقة فكتابه  
 الذي يبيع مملوكه رقية بلا وفي البحر من المحيط وقد قالوا انه لا يجوز لمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى  
 من وجوه والشبهة لا حقيقة في حقهم اه أي أن المكاتب وإن صار حراً يادع ملك ما يدفع إليه لكنه  
 مملوك رقية فيه منه وقوع الملك لأوله الهاشمي والشبهة متبرئة في حقه لكرامته بخلاف العبيد كعمرى

ما نسب الواحش من أن  
 طالب العلم يجوز له أخذ  
 الزكاة ولو غنياً إذا فرغ  
 نفسه من الأفادة العلم واستفادته  
 لخصه من الكسب  
 والحاجة داعية إلى ما لا يد  
 منه كذا ذكره المصنف  
 (بقدر عمله) ما يكفيه  
 وأهونه بالوسط لكن  
 لا يرد على نصف ما يقضه  
 (ومكاتب) لغير هاشمي ولو  
 بحر

حل المسئلة ولونغنيا كقبر  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
لما ذاق آخر الامر خذها  
من اغنيائهم ورد هاني  
فقرائهم (ومديون

٣ قوله من جهاد الفقراء  
المخ فيمانه عليه الصلاة  
والسلام كان معظم اعطاه  
لاغنيائهم ليتبعوا اقلا  
يسلم أن يكون هذا  
جوابا على تسليم ورود  
السؤال فالاحسن في  
الجواب ما صطلحه عليه بقوله  
أو كان من الجهاد اذ الخ

٣ قوله الى بقائه هل الخ  
فان علمه الكفر لانه أي  
الذي اجاز من استكافهم  
وعدم اقتياده لله تعالى  
لعلهم أرواه للعبد مولا  
ينبغي الرق بانتظامه لان  
الله يشترط وجود هاني  
الابتداء دون البقاء كذا في  
الانوج ببعض تغيير وعلة  
الاضطباع والرمل هي أن  
المشركين لما قوا من المسلمين  
قتلهم حتى يربوا امرئ النبي  
صلى الله عليه وسلم المسلمين  
بالاضطباع والرمل وطوار  
القوة للرد على المشركين في  
زعمهم ولا أن قدرنا هذه  
العلة ولم ير الا مشروعين  
اه

قوله فالنسخ للعموم أي  
لعموم المؤلفات فلو لم فانه  
شامل للاغنياء والفقراء  
كقوله أو مديون  
فقوله صلى الله عليه وسلم

العامل هلذا قيد بقوله في فقهم أي حق بني هاشم وأنت خير بأن ما ذكر من التباين مسوق في كلام الجهر  
لعدم الخوا لكتاب الهاشمي لالخ تصرف المكاتب في المسئلة التي توفى في حكمه أو لا بل لا يفيد التباين  
الذكر كوردة أصلا فاقهم (قوله حل لولاه) لانه انتقل اليه بملكه ما حدث به دما اسك المكاتب لانه حر يدا  
وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح لها صدق قولنا عدي (قوله فقير استغنى) أي وسئل  
معنى مما أخذ هذه الفقر لان المتبرقي كونه مصرفا هو وقت الدفع وما يقال في السبيل (قوله وسكت  
عن المؤلفات قولهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كملوا عليه الصلاة والسلام يعطونهم لئلا يفهم على الاسلام  
وقسم كان يعطونهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا وفيهم ضعف في الاسلام فكانت الفهم لئلا يفهم لئلا كان ذلك  
حكما مشروعا تابا بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يقال كيف يصح وصفها في الكفر بانه كان من جهاد  
٣ المقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه تارة باللسان وتارة بالاسان فانه في الفتح (قوله لسقوطهم)  
أي في ثلاثة الصديق لما دعاهم عرضي الله تعالى منهما وانفقد عليه اجاع العصبية ثم على القدر لانه  
لا اجاع الامن من تنديب عليهم بدليل أو ادنسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو اقتيد الحكم بحجابه  
أو كونه حكما غيبا باتباعه عات وقد انقضى انتهاؤه بعد وفاته وتعمق في الفتح لكن لا يجب ساسا في السبيل  
الاجاع كما هو مقرر في صله (قوله امان وال الله) هي اعزاز الذين فهو من قبل انتباه الحكم لانتباهه  
الغاية التي كان لا لاجلها الدفع فان الدفع كان لا لراؤ وقد أمر الله الاسلام وأغنى عنهم بصر لكن يرد  
التحليل بكونه مالا بله لا يثبت لا يبلغ دليل على نفي الحكم المعلن لان الحكم لا يتنازع في بقاء الرق فقام  
لاستغنائه في البقاء من الماعلم في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما سر  
مفيدا بقاؤه بتمامه لكن لا يلزمنا تعيينه في محل الاجاع فتعكم بشيئ القدر وان لم يعلم لسأله أن لا  
التي ذكرها مرصع لك وهي قوله تعالى وفي الحق من ربكم في شاه مؤمن ومن شاه فليكره تعالى في  
الفتح (قوله أو نسخ قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي هو مستند الاجاع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم  
بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجاع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعا بالنسبة اليهم فيه مع  
نسخه للخطاب وجعل في الجهر مستند الاجاع الآية التي ذكرها مرصع في الله تعالى عنه وأغنى بعمل  
الاجاع ما خالفه خلاف الصحيح لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم واجاع لا يكون  
الا بعد ذلك أو خصما المنصف في المخ (قوله ورد هاني فقرائهم) في نسخة على فقرائهم واهنا الحديث على ما في  
الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة انك ستأني قوما أهل كذب فادهمهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى  
رول الله فأنهم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله امرض عليهم ثم رسالات في كل يوم وإله فأنهم  
أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله امرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الخ اه وأما  
بالقوله الذي ذكره الشارح تبعا للهداية في حاشية فوح من الحافظ من جهارته لم يره في حق من المسانيد اه  
وضمير فقرائهم للمسلمين فلا تدفع الى من كل من المؤلفات كافر أو غني ودفع الى من كل منهم مسلم فقيرا  
بوصف الفقر لا لكونه من المؤلفات فالنسخ للعموم أو لخصوص الجهة تامل (قوله ومديون) هو الرابا بالدارم  
في الآية وذكر في الفتح ما يقتضى أنه يعلق على رب الدين أيضا قال والدارم من زمين أوله دين على  
الساس لا يقتضى أن يفتدوا بغير ضده فاصوبه نظر لما قال اقتضى الدارم من عايه الدين ولا بد وقاه وأما  
ما في الصحاح من أن القريب قد يطلق على رب الدين وليس مما الكلام فيسهل الكلام في الدارم الاخص  
لا في العريم وأما ما زاده في الفتح انما هو الدفع اليه لانه فقير يدا كاس السبيل كما عال في الهيا لانه غارم  
وأما قول الزبلي والدارم من زمين ولا يملك تصفاه فسلعنا ذبه أو كان له مال على الساس ولا يمكن أخذه  
اه وليس فيه إطلاق الدارم على رب الدين كما يخفى لان قوله أو كان له مال معوفى على قوله ولا يملك تصفا

فترد على فقرائهم قد نسخ هذا العموم وقوله أو لخصوص الجهة أي جهة التأليف أي هذا الحديث المتقدم نسخ  
ككون جهة التأليف مجردة عن الصفة التي هي من اتصف بها ليس لكونه متصفا بما يلى لكونه فقيرا مسلما اه



فأفهم وكلام النهر هنا في بحر قد مر (قوله لا تلك نصابا) فبدي لان الفقر شرط في الأصناف كلها إلا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بحر وقل ط من الجوى انه يشترط أن لا يكون هاتين شيئا (قوله أولى منه للفقير) أى أولى من الدفع للفقير الغير المدين لأن باده احتياجه (قوله وهو منقطع الغزاة) أى الذين غزوا عن العوف يجيش الاسلام للفرح بهم لان النفعة أو الدابة أو غيرها مما تقتل لهم الصدقة وان كانوا كسبيين اذا اكتسب بقدرهم من الجهاد فاستأفى (قوله وقيل الحاج) أى منقطع الحاج قال في النهر بالحاج يعنى الحاج كالمسافر يعنى المسافر في قوله تعالى سافرتموه لوجه الله فأنزلوه من قبلهم (قوله وقيل الحاج) أى يوسف اختاروه المصنف تبع الكثر قال في النهر وفي غاية البيان انه الاظهر وفي الاستيعاب انه الصم (قوله وقيل طلبة العلم) كذا في الظاهر وفي المروغنى واسمه السروجى بان الآية ترتل وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشربلالية واستعداده بعد لان طلب العلم ليس الاستعداد لا احكام وهل يبلغ طالب وتبين لازم بحجة النهر على علمه وسلم لتلقى الاحكام عنه كاتسحاب الصدقة فالتفسير يطالب العلم وحسنه وصادق قال في البدائع في سبيل الله جميع الغنى فيدخل فيه كل من سقى في طاعة الله وسبيل الخير اذا كان محتاجا اه (قوله وثمرة لاختلاف الخ) يشير الى أن هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولما قال في النهر والخلف لفظي لا لفظي على أن الأصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فيقطع الحاج أى وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا ومن هذا قال في السراج وغيره فائدة اختلاف تطاهر في الوصية يعنى ونحوها كالأوقاف والنفور على ما مر اه أى تطهر فيقال وقال المرحوم ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية قلت منقطع الغزاة أى الخ ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهوان السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا لله زاد عليه بلا تخطاع في عبادته لله تعالى فيمكن ما مر اه للفقير المطلق اختلف في هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المسافر سعى به لزومه الطريق زياد (قوله من له مال لاهه) أى سواء كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله دون لا يقدر على أخذها كالحق في النهر عن النقاية لكن الزيادة جعل الشافعي متعاقبة حيث قال الحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلد له لان الحاجة هي المستبعدة وقد وجدت لاه فقير يدا وان كان غنيا بطارها اه وتبعه في الضرر والفتح وهو ظاهر كلام الشرح وقال في الفخ أيضا ولا يصل له أى لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته الا لوله أن يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك بل هو زجره من الاداء ولا يلزمه التصديق بما فعل في يومه صدقته على ماله كالفقر اذا استغنى والمساكين اذا عجزوه وهذا من ماله الذي كان لا يلزمه التصديق اه قلت وهذا يختلف الفقير فانه يصل له أن يأخذ أكثر من حاجته وهذا فارق ابن السبيل كما أفاده في الخيرة (قوله ومنه ما كان ماله مؤجلا) أى اذا احتاج الى الفقة فيجوز له أخذ اكثر من قدره كما يشاء في حاله لاجل تهر من الحاجة (قوله وأصل غائب) أى ولو كان له مال لم يمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيعوز له الاختصاص أصح الا لا يلزمه بمنزلة ابن السبيل ولو سوسر معترا لا يجوز كما في الخازن وفي الفقه دعوى في تفسيره لاهم مردن على زوجها سبيل نصابا وهو موسر بحيث لو طلبت أعطاه لا يجوز ان كان لا يعطى لو طلبت بطر قال في البحر المرام من المهر ما تعرف تجهيله والا فهو دين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لمعوم مالى الحائنة ويكون عدم اعطائه بمنزلة آساروه بطرق بينه وبين سائر المدين بأن رفع الزوج للقاضي على ان ينسحق المهر أو يختلف غيره لكن في الزاوية أن موسرا والمجمل قدر النصاب لا يجوز زجره ما هو به يبقى احتياطا وعند الامام يجوز مطلقاته قال في السراج والخلاف مبنى على أن المهر في النكحة ليس بنصاب عند وعندهما نصاب اه ثم قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديناً ضعيفاً لانه ليس بدل مال ولذا لا تجبر كاته حتى يقضى وبحول عليه محمول بدين فهو مثل القبض لم ينقد نصابا في حق الزوج فكذلك في حق جوارز الاختصاص يلزم من هذا عدم الفرق بين جهله وموجله فتأمل (قوله ولوله بينة في الاصح) فنقل في النهر عن الحائنة أنه لو كان باسداً لولدان بينة عليه لا يصلح له

لا تلك نصابا فاضلا من دينه وفي الظاهر به الدفع للمدين أولى منه للفقير وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسر في البدائع بجميع الفقر بوشرة الاختلاف في نصوص الأوقاف (وابن السبيل وهو) كل (من له مال لاهه) ومنه ما لو كان ماله مؤجلا على غائب أو معسر أو واحد ولو له بينة في الاصح (بصرف) الزكرك رالى (كلهم أو) الخ (بعضهم) ولو واحد من أى صنف كان



أو يعتقد عليه بأن اشترى بها أمانلا (قوله لعدم التملك) هذه الجميع (قوله وهو الركن) أي ركن  
 الزكاة بلعني الصدري لأنما يكسر تملك المال من فقير مسلم الخو تسمى كاتبة الهدية وغيرهما ظاهر  
 بخلاف ما في الدور من تسميته شرطا (قوله وقدمنا) أي قبل قوله واقرضها عيرى (قوله أن الحلية) أي  
 في الدفء إلى هذه الاشياء مع هذه الزكاة (قوله ثم بأمر الخ) ويكون له ثواب في كل وقت فقير ثواب هذه  
 القرب بحر وفي التعبير ثم أشار إلى أنه لو أمره ألا لا يعجز لأنه يكون وكيل عنه في ذلك وفيه نظر لان  
 المتعينة الدافع ولذا جازت وان سماها قرضا أو هبة في الأصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) البعث  
 لصاحب النهر وقال لأنه مقتضى هذه التملك قال الرضى والظاهر أنه لا شبهة فيه لأنه ملكها له من زكاته  
 وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط القاعد (قوله وإلى من بينه اولاد) أي بينه  
 وبين المدفوع إليه لا تمناع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال هداية والوالد اب الكسر  
 مصدر ولدت المرأة ولدت ولد ولا مدبر بأى أصله وان علا كآويه وأجاده وجدته من قبلها ومقرعه  
 وان سفل ملح القامص باب طلب الضم خطأ لأنه من السفالة وهي النجاسة من باب كآولاد الاولاد وسفل  
 الاولاد النجاس والمحض فلا يدفع إلى والدهم الزكاة والى من نفعه كآسأى وكذا كل صدقة فوجبة كالطرفة  
 والنذور والكفالات أما الطرقة فيعوز بل هو أولى كآفى الدائم وكذا يجوز زكس المعادن لأنه حسيه  
 لنفسه اذ لم تعنل اربعة الاجناس كآفى العرض الاستيعاب وقصد بالاولاد اولاد قبله لا الاولاد كالانثى  
 والاعمام والاعمال الفقراء لهم أولى لأنه صلته وصدقة توفى الظاهر بقويدا في الصدقات بالانوار ثم  
 المولى ثم الميراث ولودفع كآه إلى من نفقته واجبة عليه من الاولاد جازا اذ لم يحسب من النفقة بصر  
 وقد مناهم مضا أول الزكاة ويجوز دفعها لوجه أيسر وابنه وزوج ابنته تاتر خاتون القننة اختنا في  
 المريض اذ ادفع زكاته إلى أخيه وهو وارثه قبل بيع وقبل لا كن أوصى بالحق ليس الرضى أن يدفعه إلى  
 قريب الميت لأنه وصية وقبل الوثنا لا باعتبارها وظاهر كلامهم بشهد الاولاد غير وكذا استظهر  
 في البحر قلت ويظهر في الاختصار وهو أنه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى ولو وثقان علوه الرد  
 باعتبار أنها في حكم الوصية لورثه وشهد له ما قدمناه فليس بابز كآا للمال من التنازل وغيرهما من  
 انهم لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدع في مرضه يؤدعها من الورثة وقدمنا أن ظاهر قولهم سر أن  
 الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وطريق بين المستثنين بأن المريض هناك مضطر إلى أدائه  
 الزائد على الثلث لغرض من هدمتها بخلاف أدائه الوارثه تأمل (فرع) بكرة أن يحتمل في صرف  
 الزكاة الخوالبية المسمى بان تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليها كآفى اقبية كآفى شرح الوهبانية  
 وهي شهرتمد كورة في غالب الكتب (قوله ولو لمجوا كالفقير) فدراجعت كثيرا فلم أر من ذكر ذلك  
 وهو مشكل فان الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت الحق قال كسكة الشافي في حاشية التبيين قبل نقله قبل  
 في الوارثين والزوجة كذلك اه لا يدفع لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارات الشافي يعينها  
 المعراج ومقتضى التعبير بقل ضعيفا فاننا والله أعلم (قوله ولو ميانة) أي في العدة ولو بثلاث نهر من  
 معراج القرابة (قوله ولا إلى مملوك المزك) وكذا المملوك من يتيمو بينه قرابة ولاد أو زوجة جئت كآفى البصر  
 والفقير ان يدفع للمكاتب والفقير جازر كالمدفع لا ينشر بلالة (قوله ولو لمجوا كآوه در) لعدم التملك في  
 العبد والدور ولأنه في كسب مكاتبه حجاز بلعي واعترض الشرنبلاني جعله المملوك شاملا للمكاتب بانهم  
 صرحوا بأنه لو قال كل مملوك لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقا لأنه مالك بدافلت وقد يجب  
 بأنه لا يتناول هذه لشبهة انصراف المطلق إلى الكمال فلم يفتق لان الشبهة تدفع إلى الاثبات ولا  
 مقتضى هنا لان هذا الشبهة (قوله اه حق المزك كبعضه) اهلم أن حكم مقتضى البعض بتدالام أن العبد  
 ان كان كله له مقتضى بقدرا ما اعتق وله استسعاؤه في قيمة الباقي أو تخرج موان كان مشتركا كان كان

لعدم التملك وهو الركن  
 وقدمنا أن الحلية أن تصدق  
 على الفقير ثم بأمره بطل  
 هذه الاشياء وهل له أن  
 يخالف أمره أم لا وهو الظاهر  
 نعم (و) لا إلى (من بينهما  
 ولاد) ولو لمجوا كالفقير (أو)  
 بينهما (زوجة) ولو ميانة  
 وقالا تدفع هي وزوجها  
 (و) لا إلى (مملوك المزك)  
 ولو مكاتب أو مدبر (و) لا إلى  
 (عبد اه حق المزك بعضه)  
 سواء كان كله أو بينه  
 وبين ابنته اه حق الاب حفظه

قوله وإلى من بينهما الخ  
 هكذا خطه ولعله سقط من  
 قوله كآه لا تأمل اه مصححه

للمعتق موسرا فليس ربه كما استعاده العبد في خمسة عشر سنة أو تضييع المعتق ويرجع عما عصى على العبد أو يعتق  
 باقيه وان كان معسرا الحسني العبد لا غير وعند ههنا أن اعتق بعض عبده عتق كل مواليه يسي وان اعتق  
 بعض المشترك فليس إلا - قالوا الصنفان مع اليأس والسماع مع العاصر ولا يرجع للمعتق على العبد  
 وسبب أن تعلم الأحكام في باب (قوله معسرا) حال من الأب وليس بقيد احترازي (قوله لا يدفع له)  
 ذكره لياله واللافتي حتى تقول المصنف ولا ياله عبده ط (قوله لانه مكتابه أو مكتابه ابنه) لانه على تقدير  
 أن يكون كماله أو يكون بينه وبين ابنه أو كان موسرا واختار الابن تضييعه ويرجع الاله على العبد بما  
 ضمن فهو مكتابه وان كان معسرا أو كان موسرا واختار الابن الاستسعا فهو مكتابه ابنه ومكتابه الابن  
 لا يجوز دفع الزكاة اليه كالايجور ودفعها الى الابن فافهم وبما قررنا ظهر أن قوله معسرا ليس بقيد احترازي  
 كما قلنا ولعل فائدة رجوع شق التعليل الى المشتئين على سبيل الفوا للتشرب المرتب ثم انه معسرا كاتبالا  
 يشبه في السعاية وان شاء المعلن بعض الأوجه كعدم الرد إلى الزنى (قوله وأما المشترك الخ) قال في الجهر  
 ولو كان بين اثنين أجنبيين فاعتق أحدهما حصته وهو معسرا واختار السالك الاستسعا فلم يعتق الدفع  
 لانه مكتابه لشريكه وليس للسالك الدفع لانه مكتابه وان كان المعتق موسرا واختار السالك تضييعه  
 فلو سالك الدفع الى العبد لانه أجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضييعه استسعا اه (قوله)  
 لانه اما مكتابه نفسه أي فيما إذا كان الزكوهو السالك المشتري وكان للمعتق معسرا أو كان الزكوهو  
 المعتق الموسر واسمى العبد به أن ضمنه السالك وقوله أو غيره أي فيما إذا كان الزكوهو المعتق في  
 الصورة الأولى أو السالك في الثانية كما سلك معاذ كرملة نفاض العرفي المسمى بالاولير لا يجوز  
 الدفع اليه لانه مكتابه نفسه كما سلك من قوله ولا ياله لملك الزكوهو لو كانا وفي الاندلسين يجوز ولا  
 مكتابه غيره فله من قول المتن سابقا ومكتابه بقوله لانه الخ تعاليل لقوله فله كما سلك وهو ظاهر  
 فافهم قال في النهر فان كانت كيف يتم رد دفع الزكوة من المعسر قلت تصور بان يكون ذلك كمال مستهلك  
 قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق ففسرا (قوله معلقا) أي سواء كان المعتق موسرا أو معسرا والعبد  
 كماله أو مشترك بينه وبين ابنه أو أجنبي (قوله لانه حركة) أي غير مدون وهو فيما إذا كان كل العبد  
 للمعتق أو بعضه وهو موسر وضمنه السالك (قوله أو غير مدون) أي فيما إذا كان المعتق معسرا قال  
 العبد يسي للسالك وهو موسر (قوله فافهم) أشار به الى أنه حر المراد على وجه لا يرد فيما أو رده في  
 الدرر على عبارة الهداية وان تكلف شرائها الى تأويلها كما يعلم من اجتهادك (قوله ولا ياله غي) استثنى منه  
 القهستاني المكتوبوا بالسييل والعامل ومقتضاه وأزال الدفع الى المكتاتب وحصل نصا بان ادعى بدل  
 الكتابة وقدمنا نحو من شرح ابن السلي وأما دفعها الى السلطان فمقدم الكلام عليه أول الزكاة وكذا لو  
 جمع رجل الفقير كثلثين جماعة (قوله ناوغ من حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة فهو ما ذكره السرخسي  
 في محتمره فقال لا بأس أن يعطى من الزكوة لمن له مسكن وما يتأث به في منزله وخدم وفارس وسلاح وثياب  
 البدين وكتب العلم ان كان من أهله فان كان فضل عن ذلك تبلغ قيمته ما تقي درهم حرم عليه أخذ الصرقلنا  
 روى عن الحسن البصري قال كانوا يعطى العصابة يعطون من الزكوة ثلث عشرة ألف درهم من السلاح  
 والفارس والدارواخل وهذا الالهة الاشيا من الخواص اللازمة التي لا بد لانسائه أو ذكر في الفتاوى  
 فبين له حوائط ودور للغة لكن غايتها لتكفيه وعياله أنه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند محرو عند أبي يوسف  
 لايجل وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته ولوعنده طعام للغوت يساوي ما تقي درهم فان كان كتابه شهر يحل أو  
 كتابه سنة قبل لايجل وقبل يحل لانه مستحق الصرف الى الكفاية فليحق بالعدم وقد ادخل عليه الصلاة  
 والسلام لانسائه وقت سنة ولوله كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليه الصنف بل ذكره في الجملة في الفتاوى  
 اه وظاهر تعليله لقول الثاني في مسئلة الطعام اعتماد في التنازلية من التهذيب أنه الصحيح وفيها عن

معسرا لا يدفع له لانه مكتابه  
 أو مكتابه ابنه أو أما المشترك  
 بينه وبين أجنبي فله حكمه  
 علم محاسن لانه اما مكتابه  
 نفسه أو غيره ولا يجوز  
 مطلقا لانه حركة أو حر  
 مدون فافهم (و) لاله  
 (غني) ملك قد نصيب  
 ما رغب من حاجته الأصلية  
 من أي مال كان كماله  
 نصيب ساعة لانسائي  
 ما تقي درهم

مطلب الخواص الأصلية

الصغير له دار سكنها لكن تزيد على حاجته بان لا سكن الكل يحصل له أخذ الصدقة في الصحيح وفيها سئل  
 محمد بن له أرض زرعها أو حافوت يستغلها أو دار غلها ثلاثة آلاف ولا تكتفي لفتمة وثيقة به له سنة حصل له  
 أخذ النكاح وإن كانت قيمتها تبلغ الوفاة وعليه الفتوى وعندهما لا يخل اهـ لمخاضات وسنات عن المرأة  
 هل تصير غنية بالجهاز الذي تزف به إلى بيت زوجها والذي يظهر محماس أن ما كان من أمثال المنزل ونياب  
 البدن وأواني الاستعمال مما لا بد له مثاله لمنه فهو من الحاجة الأصلية وما زاد على ذلك من الخلي والأواني  
 والاضاعة التي يقصد من الزينة إذا بلغ أصابا تصير به غنية ثم رأيت في التنازع في باب صدقة الفطر سئل  
 الحسن بن علي عن لهجرو أهرو ولا تني تبسها في الأعياد وتزني بها الزوج وليست للجار أهله صاحب صدقة  
 الفطر قال نعم إذا بلغت نصيبا وسئل عنها عر الحافظ فقال لا يصعب عليها شيء اهـ وحاصله ثبوت الخلاف في  
 أن الخلي غير التقدين من الخواص الأصلية والله تعالى أعلم (قوله) كما جزم به في البصر (حيث قال) ودخل تحت  
 النصاب الباقي الخسر من الإبل فإن ملكها أو نصيبا من السواثم من أي مال كان لا يجوز دفعه إلّا ككته سواء  
 كان يداوي ما تقي درهم أو لا وقد صرح به شرح الهداية عند قوله من أي مال كان اهـ (قوله) ما في  
 الوهبانية) أي في أنها عند ذكر الالغاز (قوله) لكن اعتمد في الشربلية الخ) حيث قال وما وقع في البصر  
 خلاف هذا فهو وقلته به وقد ذكر خلافه في أنغاز الاشياء المتفاوتة قد ناقض نفسه ولم أر أحدا من  
 شرح الهداية صرح بما دعاه على عبارتهم في اختلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع كل الكذا من ملك  
 نصيبا سواء كان من التقدين أو السواثم أو العروض اهـ فأوهم ما في البصر وهو مدعوع لأن قول العناية  
 سواء كان الخ مفسد تقدير النصاب بالقية سواء كان من العروض أو السواثم لأن العروض ليس نصيبا  
 إلا ما يبلغ قيمته ما تقي درهم وقد صرح بأن المعتز مقدار النصاب في الثيبين وغيره واستدل في الكافي بقوله  
 صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يغنيه فقد سأل الناس الخ فقل وما الذي يغنيه قال ما تاتاهم أو عدلها  
 اهـ فقد شغل الحديث اعتبار السائفة بالقيمة لا إطلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السواثم في عدة كتب من  
 غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية وشرحها والنسابة الشريفة وفي الجوهرة قال المرغيناني  
 إذا كان له خمس من الإبل قيمتها أقل من ما تقي درهم تحل له إلّا كتوجب عليه وبما ظهر أن المعتز نصاب  
 التقدين أي مال كان بلغ نصيبا من جنسه أو لم يبلغ اهـ مانعه من المرغيناني اهـ ما في الشربلية تحلها  
 ووفق ط بأنه روي عن حماد بن عثمان في النصاب المرد للزكاة المعتز به القيمة أو الوزن في المحيط عنه  
 الأول وفي الظاهر ينفصل ما لا وزن له فظهر الثمرة فمن له تسعة عشر دينارا قيمتها تسعة عشر درهما لم يحرم أخذ  
 الزكاة في الأول لا في الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن في الموزون له تنبيهه أمال المردود كالسائفة فيعتبر فيها  
 العدد في الرواية الثانية وعليها يعمل على ما في البصر وعلى رواية المحيط اعتبار القيمة مع العمل على  
 الشربلية وغيره روي به يدفع الثاني بن كلامهم اهـ أقول وفيه نقار فإن قوله أمال المدود كالسائفة  
 فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة أي في حق حرمه أخذها فهو محل النزاع فقد يقال إذا كان  
 اختلاف الرواية في الموزون يكون المدود معتبرا بالقيمة بلا اختلاف كاعتبار القيمة اتفاقا في العروض وقد  
 علمت أن ما ذكر في البصر لم يصرح به شرح الهداية وانما صرحوا بما عر عن العناية وقد علمت تأويله مع  
 تصريح المرغيناني بما يدل الشبه من أصلها فلم يحصل انتفاي بين كلامهم حتى يقم التوفيق البعد  
 وانما حصل انتفاي بين ما فهم في البصر وبين ما صرح به غيرهم والواجب الرجوع إلى ما صرحوا به حتى يرى  
 تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التناهي في نصاب منه التوفيق وافهم (قوله) أي الغنى) أحذر به عن  
 مملوك الغير فيوزن دفعه إليه بحاقه نسبة الغنى ط (قوله) ولو لم يدر) مثله أم الولد كما في البصر (قوله) أو زنا  
 الخ) أي ولا يحد ما يطه به في الذخيرة (قوله) على المذهب) أي حدث أطلق في البدن وهذا راجع إلى قوله أو  
 زنا قال في الذخيرة دور وعن أبي يوسف جواز الدفع إليه اهـ قال في الغرر وفيه نظرا لأنه لا يفتني وقور

مطلب في جهاز المرأة هل  
 تصير به غنية

كما جزم به في البصر والنهر  
 وأقره المصنف قائلا  
 وبه يظهر ضعف ما في  
 الوهبانية وشرحها من أنه  
 تحل له إلّا كفوتاه الزكاة  
 اهـ لكن اعتمد في  
 الشربلية ما في الوهبانية  
 وحوز جزم بان ما في البصر  
 وهم (و) لا إلى (مملوكه)  
 أي الغنى ولو لم يدر أو زنا  
 ليس في عيال المولود أو كان  
 مولدا فاتباع المذهب لأن  
 المانع وقوع الملك للمولود

مطلب في الخواص الأصلية

المالك لولا هذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأجيله بمره واحدة باب الصدقة  
 المانعة طلب موقوفه بحسابه عند شيقه لولا الفتي وعدم قدرته على الكسب لا يتزل حال ابن السبيل اه  
 قال في البحر وقد يقال ان الملك هنا يقع للمولى وليس بصرف وأما ان السبيل فصرف فالاولى الاطلاق كما  
 هو للذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه باب السبيل في جواز الدفع اليه للجمع مع علم المانع كما الحق  
 به من له مال لا يقدر عليه كما مر فاذا جاز فيمنع تحقق غناه في العبد العاجز من كل وجه اولى لكن قد ينزع عني  
 صفات الحاقه بان الزكاة لا بد فيها من التملك والعبد لا يملك وان ملك في ابن السبيل ونحوه وقع الملك فيحصل  
 الجزاء فإزاء الدفع وفي العبد وقع في غير محل الجزاء لان الملك يقع للمولى الا ان يدعى وقوعه للعبد هنا لاجل ما يستحقه  
 حيث لم يستحقه بطل (قوله غير المكاتب) أي مكاتب الفتي (قوله جميعا) أي يدين بحيدا أي يستغرق لقبه  
 ولما في يده (قوله فيجوز) جواب لشرط مقدور أي اما المكاتب والمأذون المذكو وفيجوز دفع الزكاة اليهما  
 اما المكاتب فقد مر واما المأذون فلم يقدم ملك المولى اكسبه في هذا الحاله عند الامام خلافا لما حكى في البحر  
 (قوله ولا في طفله) أي الفتي فيصرف الى البالغ ولو ذكر اصحها فتستأني فأذا ان المراد بالاطفال غير البالغ  
 ذكر كما كان أو أتى في صال آية أو لا على الاصح لما أنه بعد فنيها فانه ثم (قوله بخلاف ولده الكبير)  
 أي البالغ كما سئل ولو لم ينقل فرض نفقته اجاعوه بعده عند مجرد خلافا للشافعي وهذا بقية الاقارب وفي  
 بنت الفتي ذات الزوج خلاف والاصح الجواز وهو قولهم ورواية عن الثوري (قوله ويطلق الفتنه) أي  
 ولولم يكن له أب يعصر من الفتنه (قوله لا تنفع المانع) على الجميع والمانع أن الطفل بعد فنيها فتي أي بخلاف  
 الكبير فانه لا بعد فنيها فتي أبيه ولا لأب يعصر ابنه ولا للزوجة يعصر زوجها ولا لالطفل فتي أمه ح من البحر  
 (قوله وبني هاشم الخ) اعلم أن عبد مناف وهو الاب الرابع لنتي صلى الله عليه وسلم أعقب أر وبعدهم هاشم  
 والمطلب وفوقه صيد خمس ثم هاشم أعقب أر وبعدها قطع نسل الكل الا بعد المطلب فانه أعقب ابني عشر  
 تصرف الر ككافي أولاد كل اذا كانوا مسلمين فقرأه الأولاد عاص وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر  
 ومعتل فقتلوا وبه علم أن اطلاق بني هاشم بمالا يعني الاطلاق عليهم كالمسلمين على بعضهم ولو هذا قال في  
 الحواشي السعدية أن ل أبي لهب بنسبون أمهات أبي هاشم وقيل لهم الصدقة اه وأجاب في التبر بقوله  
 وأقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الامن أبطل النص قرابته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني  
 وبين أبي لهب فانه أولادنا لا نحن وهذا امر صحيح انقطاع نسبتهم هاشم وبه ظهر أن في انحصار المنصف  
 على بني هاشم كفاية فان من أسلم من أولاد أبي لهب غير ادخل لعدم قرابة وهذا احسن جد لم أر من يخالفوه  
 قدره اه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله فقتل لهم) هذا ما جرى عليه  
 جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كمال البحر والنهر (قوله لبني المطلب) أي من أسلم منهم وهو أخو  
 هاشم كما مر (قوله اطلاق المنع الخ) يعني موافق ذلك كل الزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع  
 غيرهم لهم وروى أبو عبيد عن عمنه أن الامام أنه يجوز دفعه الى بني هاشم في زمانه لان موضعا وهو خمس النسل  
 لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وانصاليها الى المستحقين واذا يصل اليهم العوض علاو الى المحتوس  
 كزافي البحر وقال في التبر وجت زافو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيني  
 والهاشمي يجوزونه أن يدفع زكاة الى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافا لابي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح  
 حله على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل اه ووجهه أنه لو انشأ ترك الواية ما صح قوله خلافا  
 لابي يوسف لما علمت من أنه موافق لما في انحصار الشارح بعض اهلهم اه ح (قوله فافاء وهم أولى)  
 أي بلذات لان تملك التبريق يقع لولاه بخلاف العتيق قال في التبريق وهو لان مولى العبي يجوز الدفع اليه  
 (قوله لم يمشي مولى القوم منهم) ورواؤدود الترمذي والنسائي فيلفظ مولى القوم من أنفسهم واما لا تحل  
 لنا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فحق وحديثا لا في جميع

(غير المكاتب) والمأذون  
 المدون جميعا فيجوز (د)  
 أي (طفله) بخلاف ولده  
 الكبير وأبيه وامراته  
 الفقروا لطل الفتنه فيجوز  
 لا تنفع المانع (د) لآل  
 (بني هاشم) الامن أبطل  
 النص قرابتهم بنو لهب  
 فقتل من أسلم منهم كقتل  
 لبني المطلب ثم ظاهر المذهب  
 اطلاق المنع وقول العيني  
 والهاشمي يجوزونه دفع  
 زكاة لشبهه صوابه لا يجوز  
 ثم (د) لآل (والبهم)  
 أي متقائمهم ثم فاقوهم  
 أولى عند شيقه مولى القوم  
 منهم وهل كانت تحل

قوله فقتل لهم هكذا نصه  
 ولعلها نسخة والاذن في  
 نسخ الشارح فقتل من أسلم  
 منهم وهو أصوح بلراد  
 اه

واعتمد في النهر حلهما  
لأقربائهم لاهم (و جازن  
التعلقان من الصدقات  
(و غلة) (الواف لهم)  
أى ليسى هائم سواء  
سماهم الواقف والأصلى  
ما هو الحق كما حقه في  
الفتح الصكن في السراج  
وقهه ان سماهم باز والا  
لاقت وجهه بعض الاشياء  
محمل القولين ثم نقل  
صاحب البحر عن اليسوط  
وهل تحمل الصدقة لسائر  
الانبياء قيل نعم وهذه  
شخصية لنبينا صلى الله  
عليه وسلم وقيل لا بل تحمل  
لقربائهم فهي شخصية  
لقربائهم لا لنبينا كراما ولا لغيره  
لخصيصة صلى الله عليه وسلم  
فليحفظ (و) لا تدفع ال  
(ذى) حديث معاذ  
(و جاز) دفع (غيره) وغير  
العشر) وانطرح (البسه)  
أى الذى ولو واجبا كنذر  
وكفار فلو لم يتخلوا للتأني  
ويقوله يلقى حاوى لقصته  
وأما الخبر في ولوسستأمننا  
لجميع الصدقات لا يجوز  
لأن اتفاقا بمصر عن الغاية  
وغيرها لكس جزم الزبلى  
بجواز التعلق (و) دفع  
بغيره ان يظن مصرفا

٣ قوله غير العشر هكذا  
يخطه بدون واو والذى في  
نسخا لشيوخ وغير العشر  
بالواو الواو لا واحد تأمل

أه

الوجود الأخرى أنه ليس بكنه لهم - وأن مولى المسلم إذا كان كافرا أتوا خدمته الجزية ومولى النخلى لا تؤخذ  
منه المضاومة بل الجزية تنهز قلت سياتى في باب الكفاة في النكاح أن مقتضى الوضعية ليس بكنه معلقة  
الشريف (قوله لسائر الانبياء) أى لأقربائهم (قوله واعتمد في النهر الخ) هو اعتماد لائق القولين لا لائق  
نقلهما عن اليسوط سوى ما انتهى مسكن من الحوى عن شرح البخارى لأن بطلان اتفاق الفقهاء على أن  
أزواجه مولى الله عليه وسلم لا يثبت في الذين حوت عليهم الصدقة ثم قال الحوى وفى المضى عن عائشة رضى  
الله عنها أنها قالت لا يحمل لنا الصدقة قال فذا يدل على غيرهما ملهين اه تأمل (قوله و جازن التعلقان  
الخ) قيد بها ليخرج بقية الواجب ان كنذر والعشر والكفارات وحزاء الصيد الانجس الر كاز فانه يجوز زمره  
الهم كفى النهر من السراج (قوله كما حقه في الفخ) أقول نقل في البحر من عدة كتب أن النسل جائز لهم  
اجاعا وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التعلق والوقف كفى الحيط وكفى النسق وأن الزبلى أثبت الخلاف  
على وجهه بشرحه مما لا يتعارض عليهم وقوله فى الفخ من جهة الدليل اه قلت وذلك كفى الفخ أن الحى اجزاء  
الوقف يجرى النافذة لأن الواقف متبرع وجوب الدفع على الناظر لجوب ابتاعه بشرط الواقف لا يبرره  
واجبا على الواقف ونقل ح ماله بطلوا ما سألهم جع من وقف عليهم كالنافذة وبه يظهر ما فى كلام  
الشارح فان معاده أن كلام الفخ في الوقف قطعا وأنه يعمل لهم لكن وقع في نسخة كتب عليها ح زيادة وقيل  
لا ما لا قبل قوله على ما هو الحق وبه يصح الكلام وسقطت هذه التي يادقوا بعد هذا في بعض النسخ إلى قوله  
ولا تدفع إلى ذم (قوله لكن في السراج وغيره) عزافا لغير السراج وغيره (قوله وجهه بعض  
الاشياء) أى الشيخ صالح الفزاري بن المصنف وكذا البيهقي شارح الاشياء الصغرى ما فى السراج وغيره ط  
(قوله عمل القولين) أى يحمل القول بالجزء على ما إذا سماهم ويعد على ما إذا لم يسهم كما إذا وقف على  
القرار أو لم وجهه أنه حديث يكون صدقتين كل وجه فلا يجوز الدفع إلى غيرهم بخلاف ما إذا سماهم لأنه  
يكون تبرعا لصدقة فهو كالوقف على جماعة أغنياء على الفقراء وبه يدعى خزنة الفقراء لوفاء  
ماله لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم يصرون جازن هذه وظيفة وليست بصدقة تصرف إلى أولاد  
فأما مقررى الله عنها اه (قوله ثم نقل من صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب  
اسقاطه لتكرره قوله الماروهل كات تحمل الخ (قوله حديث معاذ) أى الماروهل وقد مكاتبه لا خلاف  
أن الصغرى في أغنيائهم مرجع لمسلمين فكذلك في فقرائهم معراج (قوله غير العشر ٣) فانه ملحق بالزكاة  
ولا بأس من زكاة الزرع وأما انطرح فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصر فمصلح المسلمين كما هو والدم  
يستثنى في الكثرة والمصدية إلا الزكاة (قوله خلا للثاني) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة عليه  
لا يجوز اضطرارا بل كونه من حق الهداية وغيره ما بان هذا رواية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور  
كفرلها (قوله وبقره يلقى) الذى في نسخة الخط الرمى عن الحادوى وبقره تأخذ قلت لكن كلام  
الهداية وغيره ما يدع ترجيح قوله ما عليه المتن (قوله وأما الحرب) يحترز الذى (قوله من الغاية) أى  
غاية البيان وقوله وغيره أى النهاية فافهم (قوله اكس جزم الزبلى بجواز التعلق (و) أى للمستأمن كما  
تفهم عبارة النهر ثم ان هذا فى الزبلى وكذا قال أبو السعود وغيره مع أنه مخالف لادعى الاتفاق لكن  
رأيت في الخط من كتاب الكسب ذكر محمد بن السمر الكبير لا بأس له مسلم أن يعطى كافرا حربيا أو ذميا وأن  
يقبل الهدية منه لمسلم سوى أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلل خمسمائة دينار إلى مكه حين جعلوا وأمر بدفعها  
إلى أبي سفيان بن حرب وصغار بن أمية ليقرى على فقراء أهل مكة ولأن صدقة الزم محمود في كل دين  
والإهداء إلى العير من مكارم الاخلاق الخ وسند كرمهم الكلام على ذلك في أول كتابي الوصايا (قوله دفع  
بغير) أى أحسن ادوه وامة طالب ولا يتعدوا برادته الترخى إلا أن الأول يستعمل في المعاملات والثاني  
في العبادات وعرفا طلب الشيء مقابل الفطن مع عدم الوقوف على - بيقينته (قوله ان يظن مصرفا) أعمال

تخفى فدفع لمن ظنهم غير مصرف أو شك ولم يظهر لم يخفى يظهر أنه مصرف فيجوز به في الصبح خلافا لمن ظن  
عدمه وتعلم في النهر وفيه واعلم أن المدفوع البطلان كان بالساق صف الفخر اصبغ منهم أو كان عليه  
زهم أو ساءه ما علم كانت مذهب الاصليب بجزلة الفخرى كذا في المسوط حتى لو ظهر غنم لم يعد (قوله) فإن أنه  
جده أي ولو مدبر أو أم فانه وجوه وهو مفاد من مقابلته بالكتاب وانما يجوز لانه لم يخرج المدفوع  
من ملكه بالتخليك (قوله) أو كتابه لانه في كسبه حقا فلم يتم التخليك بل بقي والمنسحق ككتاب  
صدمه عندهما حرم دون بحرين الدرائع (قوله) أو حرمي قال في البحر وأطلق أي في الكتلة الكافر فشهد  
الذي هو الحريم في دفعه صرح به في المبني وفي الحري في روايات والفرق على احدهما أنه لم يوجد  
صفة الفخر به أصلا ولحق المنع في غاية لسان عن الصفقة أجبر أنه اذا ظهر أنه حرمي ولو مستأنسا لا يجوز  
وكذا في المراجع مع الأبحاث لا تكون راسخا ولا يجوز التوقيع البه في دفعه أي أقول به انفسه  
ما قد منع من بيان المحيط عن السيرة الكبر من أنه لا بأس أن يعلى حرمي إلا أن يقال ان معناه لا صرح بل  
تركه أو لم يكن قرب في تأمل وفي شرح الكتلة ابن السكيت قال في كفاية البيهقي دفعه إلى حرمي فبطل ثم  
تبين ما في رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز زوجه قوله اه قال الاصح وقال أبو  
يوسف لا يجوز زوجه أحد قول الثاني وقوله لا يجوز قول أبي حنيفة قال في مشكلات شواهر زاده  
الاجماع معتقده أنه لو كان مستأنسا أو حرمي بالاجماع اه ونص في المختار على الجواز وإطلاق الكتز  
يدل عليه اه كلام ابن السكيت قلت وكذا إطلاق الهداية والمبني الكافر يدل على الجواز وما قبله من  
الاصح يدل على أنه قول امام المذهب حكاه الاجماع على خلافه في غير محلها (قوله) الماسر أي في قوله  
جميع المدقات لا يجوز له اتفاقا (قوله) أو كونه ضما عدل من تغيير الهداية وغيره بالكتاب سواء على  
ماسر (قوله) لا يعيد أي ضلالا لا يوسف (قوله) لانه أنى بما في وسعه أي أنى بالتخليك الذي هو الركن على  
قدومه اذ ليس كذا اذا دفع في ظلمة مثلا بل سأل عن القاض من أنشأ يقولنا بالتخليك ينسحق  
ما قد يقال أنه لو دفع العبد أو كتابه يكون أنى بما في وسعه لكن رد عليه الحري في حصول التخليك وهذا  
يؤيد ما من عدم وجوب الاعادة فيمو التخليك بعدم وجود صفة الفخر به في نظر فندبر (قوله) ولو دفعه بلا  
تخر ٣ أي ولا شك في دفعه وفي التمسك بأن لم يحط بيبه أنه مصرف أولا وقوله لم يخرج أحدا أي  
ان تبين له أنه غير مصرف فلم يظهره شيء فهو على الجواز وقد منما لو شك فلم يظهر أو تخرى وغلب على ظنه  
أنه غير مصرف (تبين) في التمسك من الزاهد ولا يترد منه لو ظهر أنه حرمي أو حرمي وفي  
الهاتمي روايات ولا يترد في الوفا الفتي وحل بطيعة فيمختلف وإذا لم يطلب قيل تصدق وقيل رد على  
المطلى اه (قوله) وكذا اعطاء تفسير نصا أو أكثر وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء مقدار النصاب وكذا  
الاكثر لأن جزم النصيب يفتق لحاجة المالك الباقي دونه مراج وبه ظهر وجه ما في الظاهر بقضيهما  
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون دهما تصدق عليه بدوهم قال يأخذ  
واحد أو بدو واحد اه فمافي البحر والنهر هنا غير بحر وفندبر وبه ظهر أيضا أن دفع ما يكمل النصاب  
ك دفع النصاب قال في النهر وانما هو أنه لا فرق بين كون النصيب مليا ولا حتى أو اعطاء موصو مبلغ نصبا  
فكذلك ولا بين كونه من النقود أو من الحريم انما حتى أو اعطاء شخص من الابل مبلغ قيمته نصبا كما صرح  
اه وفي بعض النسخ تبلغ بدون لم ولا تنسب الاقول (قوله) يحسب لفرقة عليهم أي على العمال فهو راجع إلى  
قوله أو كان صاحب مبال قال في المراجع لأن التصديق عليه في المعنى تصدق على ماله وقوله أولا يفضل  
معلوف على قوله لو فرق وهو راجع إلى قوله مدون ما قبله لف ونشر في حرم تبين وقوله نصاب تنازع فيه  
يخص ويقتل فانهم (قوله) وكذا نقلا أي من بلد إلى بلد أو خلانة برعاية حتى الجواز مكان أولى بل في  
والمتبادر منه أن الكراهة تنزيهية تأمل بلو نقلها بالزنان المصرف معاني الفقره درو بتبني الزكاته مكان

(فإن أنه عبده أو كتابه أو  
حرمي ولو مستأنسا اعادها)  
لما صر (وان بان غناه  
أو كونه ضما أو أنه أبوه أو  
ابنه أو أمه أنه أو هاتمي  
لا يعيد لانه أنى بما في  
وسعه حتى لو دفعه بلا تخر لم  
يجوز أن خطأ (وكذا اعطاء  
تفسير نصا) أو أكثر (الا  
إذا كان) المدفوع البه  
(مدون أو) كان (صاحب  
مبال) بحيث (لو فرق  
عليه لم لا يخص كلا) أو  
لا يفضل بعدد من نصاب  
فلا يكره دفعه (و) كذا (نقلها  
الآلى قرابة)

٣ قوله ولو دفع بلا تخر هكذا  
بعضه والفتي في نسخ الشارح  
حتى لو دفع الخ اه معصمه



مسدقة الرجب وعشراته  
 معاديج حتى يبدأ بهم  
 فيسبأ حاجتهم (أو  
 أوج) أو أطل أو أودع  
 أو أنفع السبلين (أون)  
 أو الحرب إلى دار السلام  
 أو إلى طلب علم) وفي  
 المراج التصديق على العالم  
 الفقير أفضل (أو إلى الزهاد  
 أو كانت معجزة) قبل تمام  
 الحول فلا يكره خلاصة  
 ولا يجوز زهرها لاهل  
 البدع) كالكرامة لانهم  
 مشبهة في ذات الله وكذا  
 المشبهة في الصفات المختار  
 لان مفتوت المعرفة من  
 جهة الذات يلحق بمفتوت  
 المعرفة من جهة الصفات  
 جميع الفتاوى (كما يجوز  
 دفعه كذا الزاني لو ادعاه)  
 أي من الزنا وكذا الذي يغاد  
 احتياطاً (الا إذا كان)  
 الولد (من ذات زوج  
 معروف) فصولين والكل  
 في الاستسار (ولا يعمل أن  
 يسأل) شباباً من القوت  
 (منه قوت يومه) بالمثل  
 أو الفتوة كالصبي المكتسب  
 ويأثم بحديثه على رجليه  
 لعائته على الحرم (ولو سأل  
 ٣ قوله نسبت إلى عبد الله  
 محمد الخ هكذا اضطهروا له  
 سقما من قله لغا أي فني  
 الصباح وكرام بفتح الكاف  
 مثقل والذات عبد الله محمد  
 ابن كرام المشبه الذي  
 أطلق اسم الجوهري على الله تعالى إلى آخره قال طبري ١ هـ مصحبه

المال في الروايات كلها واختلف في صدقة الطهر كآتي (قوله بل في الطهر في الخ) اضرباً متقافين عن عدم  
 كراهة تقاضاها في القرابة إلى تعيين النقل اليهم وهذه انقله في مجمع الفوائد مع بالادعاء من أي هر رة  
 سر فوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يأمن محمد والذي يعني بالحق لا قبل ان تصدق من رجل وله قرابة  
 محتاجون إلى صلاته ويصرقها إلى غيرهم والذي نفى بيده لا ينظر الله اليه يوم القيامة اه روى والمراد  
 بعدم القول بعدم الأمانة عليهم وان سقط بالقرض لان التصديق منها سدقة المحتاج وفي القريب جمع بين  
 الصدقة والصدقة وفي القصة لا يخل اشعته ونحوه ثم أولادهم ثم أعماله ومجته ثم أخواله وخالاته  
 ثم دوا وأمامه ثم يرثه ثم أهل سكنه ثم أهل باده كآتي النظم اه قل وتظم ذلك المقدس في شرحه (قوله  
 أو من دوا والحرب الخ) لان فقراء المسلمين الذين في دوا لا سلام أفضل من فقره دوا والحرب يصير قلت ينبغي  
 استثناء أسارى السبلين إذا كان في دفعها أمانة على فلو قال بهم من الأسر تأمل (قوله وفي المراج الخ) غمام  
 صابونه وكذا هل المدون المحتاج (قوله أضل) أي من الجهل الفقير فهمتني (قوله خلاصة) عبادتها  
 كآتي الجبر لا يكره أن ينقل كقوله المجبة قبل الحول ففي غير أوج ومدون (قوله ولا يجوز زهرها  
 لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز زهرها للكرامة الخ فالمراد هنا بالبدع الكفر أو التأمل (قوله  
 كالكرامة) بالفصح والتشديد وقبل انظروا في الأول الصبي المشهور وفرقه من المشبهة ٣ نسبت إلى  
 صديقه محمد بن كرام وهو الذي أس على أن معبوده على العرش استقر أو أطلق اسم الجوهري عليه تعالى  
 الله بما يقول المطاوع ما ذكر كبير مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يحق زون قيام الحوادث  
 به تعالى فيصليون بعض صفاته حادثة كحادث الحوادث ط (قوله لان مفتوت المعرفة الخ) عبارة متقاربة  
 وعبارة البرازية وفي غيرهم أي غير الكرامة في المشبهة في الصفات أقل حالانهم لانهم مشبهة في الصفات  
 والمختار له لا يجوز الصرف اليهم أيضاً لان مفتوت المعرفة من جهة الصلة ملحق بمفتوت المعرفة من جهة الذات  
 (قوله كما لا يجوز دفعه كذا الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الانحسار كز ط ص حاشية الاشياء  
 لا في السعود (قوله وكذا الذي يغاد) كولد الأم الولد إذا غاد في العر ومثله التي بالاعتان كآتي في بابه وهل  
 مثله ولدته أنه إذا سكت عنه أو غاد فراجع ح (قوله احتياطاً) عليه لقوله لا يجوز (قوله الا إذا كان الولد  
 الخ) عليه في العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر في الصيرفة قيامت وامن الزنا يثبت للنسب  
 من الزوج لان الزاني في الصبي لا بدع صاحب الفرائض كآته إلى هذا الولد يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز  
 عند خلاصه لخاصي اه فقدم صرح بعدم جواز الدفع إلى ولده من الزنا وان كان له زوج سرور وسحق  
 من الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصور المسئلة بالزنا مع العلم بأنها ذات زوج لبرج ما ذالم يعلم  
 ذلك ليكون الوطع مستنداً له شبهة لا توافقاً قال في الجوى وخرج وادعاه في الزنا وجهاً إذا زوجت ثم ولدت  
 ثم جاءه الأول حيا فان على قول الامام المرجوع عنه الاول ولا دلالة ومع هذا لا يجوز دفعه زكاته اليهم  
 وشهادتهم كذا في المراج لعدم الفرعية ظاهر او كما سبق في أن لا يجوز ذلك الثاني لوجود الفرعية  
 حتمية وان لم يثبت النسب نه لكن المتقول في الولد الجوى هو ان ذلك له على قول الامام وروى رجوعه  
 وعليه الفتوى وعليه لا دلالة للفرع المهدون الثاني اه (قوله والكل) أي كل الفروع المذكور ومن  
 قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع إلى هنا (قوله ولا يعمل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الانحدابونه  
 لا يحرم بحر وقيد قوله شأمن الفتوة لان له سؤالها هو محتاج اليه غير الفتوة كسب شريرة لا إذا كان  
 له دار يسكنها ولا يتدفع على الكسب قال طبري الذين لا يعمل له السؤال إذا كان يكفياً ما دونهم لمعراج ثم نقل  
 ما يدل على الجواز وقال هو أوسع وبقي (قوله كالصبي المكتسب) لأنه قادر بصحتوا كسبه على فوت  
 البرم بحر (قوله ويأثم معصيته الخ) قال الامام في شرح الشارح وأما دفعه إلى هذا السائل علمنا بحاله  
 فكسبه في القياس لأنه لا يملكه في الحرام لكنه يجعله وبالعبادة للمع أولاً لا يكون محتاجاً إليه  
 أطلق اسم الجوهري على الله تعالى إلى آخره قال طبري ١ هـ مصحبه

لا يكون آثما اه أي لان الصدقة على الفقيه كإن الهبة للفقيه صدقة لكن فيه أن المراد بالفقيه من علم  
 ضابطا أما الفقيه فموت يومه فلا تكون الصدقة عليه بل صدقة فخر منه وقع فيه فأدفع في الشهر وقال في البحر  
 لكن يمكن دفع القياس المذكور وبأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة في الاستدانة انما هي بالسؤال  
 وهو مقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فقط فليتأمل اه قال المقدسي في شرحه  
 وأنت شيعر بأن الظاهر أن مرادهم أن الدفع إلى مثل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور وبالجملة  
 وبما يتوب من مثل ذلك فليتأمل اه (قوله الكسوة) ومنها أجرة المسكن وصرمة البيت الضروري به  
 لا ما يشترطه به يتناقصا يظهر (قوله) ولا اشتغال من الكسب بالجهد أشار إلى أنه السؤال كان تو  
 مكتسبا كما صرح به في البحر عن غاية البيان (قوله) أو طلب العلم ذكر في البحر بحثا عنه وله وينبغي أن يلحق  
 به أي بالعالم في طلب العلم لا اشتغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على أهله وان كان يصح ما كتبنا  
 ذكره لو كان زمنا (قوله) واهتباطه الخ أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما يقبضه في ذلك اليوم من سؤال القوت فقط  
 بل من سؤال الجسم مائة حقه فله فله وسواءه وأصل العبارة للشر بن لحي حيث قال قوله ونذ دفع ما يقبضه  
 من سؤال يوم ظهره تعاقب الاغذاء بسؤال القوت والاوجه أن ينظر في ما يقبضه الحال في كل فقير من صبال  
 وحاجة أخرى كدهن ونوب وكراعتزل وغير ذلك كافي الغرض اه ونماه فيها فاهم (قوله) والعنبر في الزكاة  
 فقرا مكان المال أي لا مكان المركز حتى لو كان هو في بلد وماه في آخر يفرق في موضع المال بل كل أي  
 في جميع الروايات يجر وظاهره أنه لو فرق في مكانه نفسه بكرة كافي مسئلة تعاقبه إلى مكان آخر في هاتين  
 لم أروهما ولو كان له مال مع مضارب مثلا في بلد وحال عليه الخول هناك ثم جاء المضارب بالمال إلى لدقرب  
 المال وكان لم يفرج زكاته فهل يخرجهما إلى فقر ما بدته أو إلى فقره الباردة التي كان فيها المال فلا يرجع  
 (قوله) وفي الوصبة مكان الموصى أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لذكره كوفي وما يشرح الوجهانية  
 عن الخلاصة أو مضي بأن يصدق بثلاث ماله في فقره بل الأفضل أن يصر في البهم وان أعلى غيرهم جاز  
 وهذا قول أبي يوسف وبه يفرق وقال محمد لا يجوز اه (قوله) مكان المزدني أي لا مكان الرأس الذي  
 يؤدي منه (قوله) وهو الواضع بل صرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كافي الشربلية وهو  
 المذهب يكلي البحر فكان أولى بمخالف الفقه من تصحيح قوله ما اعتبر مكان الموصى عنه قال الرحق وقال في  
 المنع في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدي عن عبيده وأولاده وحسبهم حيث هم عند أبي يوسف وجعله  
 الفتوى وضد محمد حيث هو اه تأمل قلت لكن في التنزيل عينة يؤدي عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو  
 قول محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله) إلى صبيان آمار به أي العقلاء والادلاء بهم بالادفع  
 إلى الولي الصغير (قوله) برسم عبيد أي علة عبيد (قوله) أو مهدى البكورة هي الثمرة التي تترك أولا  
 قاموس وتفيد في التنزيل عينة بالتساوي شيئا منهم ماله ولو له فيه ما يصرع من أن لا تكتل ان المهدي  
 لم يدفعه الا للوصف فلا يجوز أخذها بالادفع ما رضى به المهدي والزا عليه يصح عن الزكاة ثرايت ط  
 ذكره ولو زاد الآن أن يترك المهدي منزلة الواهب اه أي لانه لم يصبها أخذ العوض وانما جعلها وسيلة  
 لصدقة فهو متبرع بماله ولا بد ما يأخذه عوضا عنها بل صدقة لكن لا تدخل له ماله شيئا لا يرضى  
 بتركها فلا يجعل له أخذها والذي يظهر أنه لو فرق بماله في الزكاة صحت نيته ولا تبقى ذمته عليه بقدر  
 قيمتها أو أكثر إذا كان لها حاجة لان المهدي وصل إلى غرضه من الردية سواء كان ما أخذ من كذا أو صدقة  
 نافذة ويكون حقيقيا فاضا يتبرك الهدية فليتأمل (قوله) الا اذا نص على التعويض ينبغي أن يكون مبنيا  
 على القول بأنه اذا سمى الزكاة فترضا انصح وتقدم أن الغنم دخله وعليه فينبغي أنه اذا فرأها صحت وان  
 نص على التعويض الآن يقال اذا نص على التعويض بصير بغيره عوضا عن الموقوف اليه في العقود وهو  
 الالفاظ دون التباين بدو الصدقة تسمى فرضا جازا مشهورا في القرآن العظيم فيصير أطرافه عليهم بخلاف

الكسوة) أولا اشتغاله من  
 الكسب بالجهد أو طلب  
 العلم (جاز) لو بحثا  
 \* (فروع) \* يندفع  
 ما يقبضه يومه عن السؤال  
 واشتباطه من حاجة  
 وعيال والمعتبر في الزكاة  
 فقرا مكان المال وفي الوصبة  
 مكان الموصى وفي الفطرة  
 مكان الموقد في صدقته وهو  
 الاصح لأن رؤسهم تبع  
 رأسه ويندفع الزكاة في  
 صبيات آثار به برسم عبيد  
 أولى مبشر أو مهدى  
 البكورة جاز الا اذا نص  
 على التعويض

٣ (قوله) فليرجع قال  
 شيخنا الظاهر انما زكاته  
 لفقره البلدة التي كان  
 المال فيها لان قولهم والمعتبر  
 مكان المال أي مكانه وقت  
 الوجوب لا وقت الانحراح  
 لانه بالوجوب في بلدة تتعلق  
 حتى فقر الثاير كانه اه

ولودعها لاشته ولها على

زوجها مهر يملأ نصا وهو

على مهر ولو طابت لا يمنع

عن الاداء لا يجوز والأجور

ولودعها العلم لخلفته ان

كان بحيث يعمل له لو لم يعطه

صح والأول ولو وضعها على

كفه فانتهى الفسقاء جاز

ولو سقط مال فرقه فغير

فرض به حلان كان يعرفه

والمال قائم خلاصة

\*(باب صدقة الفطر)\*

من إضافة الحكم لشروطه

والفطر لفظا أصلا والفطر

مواد بل قيل لخ

مطلب الأفضل أن ينوى

بالصدقة جميع المؤمنين

والمؤمنات

٢ قوله لانها تظهر صدقة

الرجل الخ أي عبادة

مولاه وقوله ثانيا صدق

الرجل في المرأة أي صدق

رغبته في المرأة اه

٤ قوله بقرينة التعليل

له قول الزاي كانه ممن

الفطرة بمعنى الخلقة ولا

يظهر فيه أي الفطرة التي

هي القدر الخارج عما تودع

من الفطر بمعنى الخلقة أي

منقولة من هذا المعنى إلى

هذا المعنى لا الأخذ بمعنى

الاشتقاق ووجه دلالة

ما ذكره من أن النقل

هو استعمال اللفظ بتمامه

فمعنى آخر اه

لفظ العوض اذ لا عمل بالنسبة المجردة مع اللفظ الغير الصالح له ولو افاضل بعضهم فقال ان تأول القرض بالزكاة

جاز والامالة مل (قوله ولودعها الاختمال) فعمدنا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله والا لا)

أي لان المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع الي المهدى الي كورة ذلك فينبى اعتبار

الذمة فوقفه ما مضى أول كتاب الزكاة فبولودع من قضى عليه منقصة من أنه لا يجوز به من الزكاة ان

احتسبه من النفقة وان احتسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا كافي للتأخر خاتمة لكن فيها أيضا قال جمر اذا

هلكت الودعة في المدفوع وأدى الي صاحبها صحتها وقوى من زكاتها قال ان أدى دفع الخصومة

لا يجوز به من الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة الفطر لودعها الي الطيال الذي وقفهم في السحر يجوز لان

ذلك غير واجب اه وقد قال المشايخنا الاحوط والابعد من الشبهة أن يقدم اليه أولا ما يكون هدي ثم

يدفع اليه الخلقة (قوله جاز) ويكون عليك الكاهم والنسبة سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم يغير بعد انتهائه

وهو عاظم في دفع الفقرة كما تقدم فغير مقلت وينبى تقديما اذا كان الانتهاج وضاه لا شترط اختيار الدفع

في الاموال الباطنة كغيره في مسئلة البغاة بدل عليه المسئلة الاسمية (قوله ان كان يعرفه) أي يعرف

شخصه لئلا يكون عليك مجهول لانه اذا لم يعرفه بانه الى موضع المال فلم يجده وأخبره أحد أهله دفعه فغير

لا يعرفه ورضى المالك بذلك لم يصح له ان يكون باحتمال شرط في الزكاة التمسك تأمل (قوله والمال قائم)

لا يلو ورضى بذلك بعد ما استلم الفقير المال لم يصح نيته كالم (خاتمة) اه علم ان الصدقة تستحب بفاضل

عن كفايته وكفايته من جوده وان تصدق بما ينقص مؤنه من مؤنه أتم ومن أراد التصدق بماله كاملا وهو

بعدم بنفسه حسن التوكل والصبر من المسئلة فله ذلك ولا يجوز ويكره لمن لا يصح على الضيق أن

ينقص نفقة بنفسه من الكفاية التامة كذا في شرح دور الجوار وفي التأخر خاتمة من الحبط الا فضل لمن تصدق

فلان ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لان أصل الهم ولا ينقص من أجورهم اه والله تعالى اعلم

\*(باب صدقة الفطر)\*

وجه مناسبتها بالزكاة ان كلامهم من الوطائف المالية وأوردناها في باب وط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجود

وأوردناها المنصف هاريا بكتاب الصدقة ووجه لان الصوم من الكلام المضاف الى الخاف ليس مخصوصا

اذا كان المضاف اليه شرط طوعها أن تقدم على الضر لا مضرورة في معنى العبادة وهذا بالعكس الا أنه ثبت

بالكتاب وهو بغير الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطر هو مالا الفطر القوي لانه يكون في كل ليلة

من رمضان وسيمت صدقة وهي العيلة التي يراهم المثلثة من الله تعالى ٣ لانها تظهر صدق الرجل

كالم راق يظهر صدق الرجل في المرأعراج (قوله من إضافة الحكم لشروطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة

لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي شرطه الفطر لا ليس

الوجوب الذي مناه وجوب السب وهو الرأس ح وفي الضر والاضافة منها من إضافة الشيء إلى الشرط

وهو مجاز لان الخلقة مضافة الى حكم اليه وهو الرأس اه أي لانها هي الأولى لا في مناسبتها لكون

الفطر وهي الخلقة كذا في الجرمه الزاي والتأخر من مراده أن الفطر المضاف اليه الصدقة الذي

ه واسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي علاقته في ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي اذ لا شك أن الفطر

الشرعي هو ضد الصوم لعوى مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتأخر بقرينة التعليل في التبرع

شرح الوقاية أن لفظ الفطر تألوا في كلام الفقهاء وغيرهم ولو حتى عند بعضهم من أن العامة اه أي

ان الفطر والمراد بالصدقة غير لعوى لانه لم تأت بهذا المعنى وأما ما في القاموس من أن الفطرة الكسر

صدقة الفطر ونطاقه فاعترضه بعض المحققين بان الأول غير صحيح لان ذلك الخارج لم يعلم الا من الشارع

وقد عدم غلام القاموس ما يقع كثير افيه من خطأ الحقائق الشرعية بالعمية اه لكن في المغرب وأما

وأمرهم في السقاة فرض  
فيها رمضان قبل الزكاة  
وكان عليه السلام يخطب  
قبل الفطر يسومين يأمر  
بأخيهما ذكر النعمتي  
(حب) وحدث فرض  
رسول الله عليه السلام  
زكاة الفطر عنه قدر  
الإجماع على أن منكرها  
لا يكثر (موسق الفجر)  
هنا ما يباو هو الصحيح  
بحر من البدائع والأخبار  
الاصباح المطلق كزكاة  
على قول كاسر ولومات  
فأداهوا زرع مجاز (وقيل  
مضائق يوم الفطر عينا)

٤ قوله تعلم متى كلام  
الشارح أى فى قوله  
والفطر لفظا اسلاميا  
ومراد استعمال لفظ  
الطارى اليوم المخصوص  
ولاشك فى صدقته كآدم  
الحشى فى ترجمه عبارة  
الزلي والمألف الفطر الذى  
عنه الحشى فهو بمعنى  
ضد الصوم وحية ذف كلام  
الشارح ظاهر لا يخفى عليه  
وأما قول الحشى فله ما فيه  
تأمل

٤ (قوله فقال أدوا صاعا  
من برأ وقع الخ) قال شيخنا  
هذا شذو من الراوى فى  
الفتاوى عليه الصلاة والسلام

4

قوله في الحصر الفطرة نصف صاع من برغمانا صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي **صاع**  
من طريق اللغة وان لم أجد لها فيما عسدي من الاصول اه وفيه نظر النووي هي اسم مولد والاعلمان  
الفطرات التي هي الخلقية قال ابو محمد الاميرى معناها زكاة الخلقية كانهما زكاة البدن اه وفي الصباح  
وقوله يجب الفطرة الاصل تجب زكاة الفطر وهي البدن بخلاف الماضي واقم المضاف اليه فاعلم واستنى  
به في الاستعمال لفهم المعنى اه ومضى عليه التماسه وان قل ولها نقل بعضهم انه المعنى صدقة الرأس و زكاة  
البدن والحاصل ان لفظة الفطرة بالثاني لا شك في لغويته ومعنا الخلقية وانما الكلام في الملاحقة مراد به  
الخرج فان اطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد اما مع تقدير المضاف فالمراد به المعنى الاعلى  
ولعل هذا وجه الصلة الذي اراد صاحب المذهب والمألف الفطر بدون تأهيل كلامي في انه بمعنى العلى  
وهو ما تعلم ما في كلام الشارح ٣ تباعا لظرفهم **(قوله وأمرها)** أي بتزاجها وفي حاشية فوح والحاصل  
ان فرض صاعين ومضان في شعبان وهدايا في الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر  
قبيل العيد ويوم ذلك قبل ان تفرض زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انهم امنسوخه بالزكاة وان  
كان الصحيح خلافه اه **(قوله وكان عليه السلام الخ)** أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن  
عقبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر يوم أو يومين ٤ فقال أو ما صاعين برأى وقع  
من اثنين أو صاعا من ثمر أو شعير من كل حرا أو صاعين أو كبريخ قال ط وهو ما يتفق عليه صاحب  
التفسير سابقا في باب صلاته بعد من من أنه ينبغي أن تقدم أسكلم صدقة الفطر في خطبة قبل يومه بل لاجل أن  
يمكنوا من اخرجها قبل الاداء الى المولى **(قوله وحديث فرض الخ)** جواب عما استدله الشافعي رحمه  
الله على فرضه بان حديثه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان  
على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين دفع **(قوله)** معناه قد راجع  
في ما أحدهما في الفرض كتبه تعالى وصف ما فرضتموه يقال فرض القاضي الخلقية وهذا الجواب ذكره  
ابن السدائع وأجاب في الفتح بان الثالث بطل في الجواب وأنه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي يشته  
الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عند تأقية الامر ان الفرض في اصطلاحهم أعم  
من الواجب في عرفنا فافطروا على أحد جزاءه والواجب على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو  
عرفنا أي ما يكفر جاحده لان ذلك اذا نقل الاجماع فواز يكون قطعيا أو كان من ضروريات الدين كالنفس  
اذا كان تطبيقا قد صرحوا بان منكر وجوبه لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى المعروف عندنا اه  
لصاقلت وفي جواب بان قول الصحابي فرض برأيه المعنى المصطلح عندنا لقطع به بالنسبة الى من معهم  
لمعنى الى الله عليه وسلم بخلاف غيرهم بل ليعطى فيكون له ولهذا قالوا ان الواجب يمكن في  
صره الى الله عليه وسلم كما أخصناه في حاشيتي شرح المار **(قوله وهو الصحيح)** هو ما عليه المتون بقوله  
صع لوقم أو اسر **(قوله مطلق)** أي من الوقت فجب في مطلق الوقت وانما يتعين بتعيينه فلا أو آخر  
لعمري في وقت أدى كان مؤذيا لأخصيا كما في سائر الواجبات للموسم فغير أن التسبب قبل الخروج الى  
صلى أقوله عليه الصلاة والسلام أفنوه من السنة في هذا اليوم يدائع **(قوله عامر)** عند قول الماتن  
افترضا غير الخ **(قوله حاز)** في الجوهرة اذا ما من من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو ندول تؤخذ من تركه  
ندا لا أن شرع ورثه بذلك وهم من أهل التبرع ولي جبروا عليه وان أوصى تفنذ من الثالث اه **(قوله)**  
فولي مضيقا مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زيد ايدان وقت ادائها هو الفطر من أوله الى آخره فاذالم  
دعاهم في معنى اليوم سقطت كالأضحية بدائم ومثله في شروح الهداية وغيره وارجع الحق ابن لهسمام  
الخير برأئهم من قبل المقد بالوقت لا المطلق أقوله عليه الصلاة والسلام أفنوه في هذا اليوم عن المسئلة  
بعده فضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في تحريره لكنه قال في شرحه في المناوثة ترجيح لما قبل الصحيح اه قلت

والظاهر أن هذا قول ثالث خلج من المذهب لأن وقوعه قضاء على ما عاين القول بسقوطه  
وقد رده العلامة المقدسي بآثارهم كقول الجليلين في منعه على الله عليه وسلم وأنه كان بائنه وعلمه على الله  
عليه وسلم كما قاله ابن الهيثم نفسه قد دل ذلك على عدم التقيد باليوم الخلق فيه بل يصح قبله كالقوله  
وسوم رمضان أو الصلوة أو ما قيل في الجواب أنه قيل بعد جود السبب فيجوز كتجسس الزكاة  
بهذه النصاب فهو مؤيد لا لا اعتراض بالذلة على جواز التجيل وعلى عدم التوقيت لأو كان وقتا لم يجز  
تجيله قبل وقتها وان وجد سبيلان الوقت شرطه كما يجوز تجيل الحج قبل وقتها وان وجد سبب وهو البيت  
أو أن قياس تجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لأن حكم الأصل يختلف لقياس كاستدراكه عن النفع فافهم  
والأمر في حديث آخرهم محمول على الاستحباب كإثباته بالمعادنة من البدانة وصرح في الظاهر به بعدم  
كرهاته لا تخبر أي نحر بها كالحج النهر وسبب قوله على الله عليه وسلم من أدها قبل الصلاة في زكاة  
مقبولة ومن أدها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ورواه أبو داود وغيره أي نقصان ثوبها فاصوات  
كغيرها من الصدقات كالحج الفسخ وأما أيضا أن هذا لا يدل على قول الحسن بن زيد بسقوطها لأن اعتبار  
ظاهر بنودى إلى سقوطها بعد الصلوات كان لا داعي لباقي اليوم وإيسر هذا قوله فهو مصروف عنه عند  
أى لانه قول بسقوطها بعضي اليوم لا بعضي الصلاة كالحج (قوله) فيعده بكون قضاء قد علمت أن المراد  
بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بعضي اليوم كما أشار إليه في الهداية وصرح به شرحا وغيرهم وأن هذا  
قول ثالث لم أر من قاله سوى ابن المهمل وعلمت ما غنى في هذا الترتيب نظر (قوله) على كل حرم سلم فلا  
تجب على رقيق لعدم تحقق التملك لمنه ولا على كافر لأنه أمة والكفر ينافيها غير ولا توجب على الكافر  
لونه ميم مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله) ولو سفر اجنبونا في بعض النسخ أو اجنبونا بالعطف بأى وبعضها  
أو ولو هذا ولكن لهما مال ذال في البدائع وأما العقل والبلاغ فليسا من شرطنا لو جوبى قول أى حنيفة  
وأبى يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون إذا كان له مال أو يخرجها الولي من مالهما وقال بخدو زفر  
لا تجب في بعضها الأب والوصي وأدها من مالهما أو كالتجب فطرهما توجب فطره فبقية ما من مالهما كالحج  
لهذه والبحر عن الظهيرية (قوله) حتى ولو يخرجها وليهما أى من مالهما في البدائع أن الصبي الغني  
الذي يخرج وليه من على أصل أى حنيفة وأبى يوسف أنه يلزمه الإدلاء لأنه بقدر عليه بعد البلوغ أو قلت  
لو كانا فقيرين من تجب عليه ما يلزم من يخرجها بآبى والظاهر أنه لو لم يؤدها من مالها لا يلزمهما  
لأدائه بعد البلوغ والأفاق لعدم الوجوب عليهما (قوله) بعد البلوغ أى بعد الأفاق في المجنون ح (قوله)  
أن لم يمت يقال غنى يغنى وفوقه في الاستطاعة فهو مجزوم بحذف الباء والواو ط (قوله) كاسم أى في  
لونه ونفى جثا قد فرضا بقدسيته (قوله) نعم الصدقة أى الواجبة أم الألفية فافهم بحر عليه سؤلها  
إذا كان انساب المذكور سمر فاجتبه ولا تخرج عليه الصدقة ولا يجيبه ما بعدها (قوله) كاسم أى  
وله أيضا غنى (قوله) ونفقة المحارم أى الفقراء العاجزين عن الكسب والانشاء إذا كن فقيرا وتفيد  
هم لأصحاب الأبى الفقير فإن المنار أنه يدخله ما فى نفقته إذا كان كسوبا (قوله) أى ما يجب بغير  
تمكين من الفعل) اعتراضا على هذا شرط الوجوب الشرط بالقدرة المكنة بغير الكسب المشدود وعزتها  
بالتوضيح بأى ما يمكن به المأمور أداء ما لم يمس غير ح غالباً ثم فرها بسلامة الأسباب والآلات  
فيد قوله من غير ح غالباً لانهم جالوا منها الزاد والرحلة في الحج فافهم أن الآلات التى وسائط في  
حصول الطلوع مع أنه يمكن من الحج بدونها لكن بحر ح عظم في الغالب كفى التلويح وكذا النصاب الغير  
لما في الفطر قاله يمكن من إخراجها بدونها لكن بحر ح في الغالب قال في التلويح وهذا المقدور شرط  
أداء كل واجب فسلام الله تعالى لأن القدرة التى بمنع التكليف بدونها ما يكون عند مباشرة الفعل  
أشراط سلامة الأسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلائه تعالى (قوله) لا بشرط فافهم أى قضاء هذه

فعدمه يكون قضاء واختاره  
الكافي في تحريمه ووجهه  
في تنوير البصائر (على كل  
مسلم) ولو صغيرا يجتونا  
حتى لو لم يختر جهوا لهما  
وجب الاداء بعد البلوغ  
ذي امصاب فاضل عن حاجته  
الاصيلة) كدنيته وسوانج  
عصاه (وان لم يمت) كاسر  
(وبه) أي هذا النصاب  
(تحريم الصدقة) كاسر  
(وتحريم الاضحية ونفقة  
الحرام على الزارع) وانما لم  
يشترط النولان (وجوبها  
بقدرته) هي ما يجب  
بغير التمكن من الفعل فلا  
يشترط بقاؤها لبقاء  
الوجوب لانها مشترط محض  
(لا) بقدره (ميسرة) هي  
ما يجب بعد التمكن فصفة  
الميسرة هي من اليسر الى  
اليسر فشرط انؤها

القدوة وهي التماسه نحى لوهلك بعد بفر يوم الضر لا تسقط الطهارة وكذا هلاك المال في الجمع كإرائي  
(قوله) لا تهاشر طمعض أي ليس فمعنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبصرة كما يأتي (قوله مبصرة) يضم  
الميم وكسر السين المشددة (قوله) هي ما يصح الخ فيه ما تقدم من الاعتراض وهي في التلويح ما هو واجب سر  
الادلة على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدر الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من الازمنة  
الممكنة ولهذا شرط في أكثر الواجبات المالية التي أداؤها أشق على النفس عند العامة وذلك كالماء  
في الزكوات الاداء يمكن بدونه الا أنه يصير به أيسر حيث لا يعصى أصل المال وما يغيب بعض الاداء ثم  
القدرة الممكنة لما كانت شرطاً لا يمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً لعضا ليس فيه هو العلة التي لا شرط  
بقاؤه البقاء الواجب اذا لم يغير الوجود بشرط الوجود ولا يلزم أن يكون شرطاً لتمامه بل هو في السكاح  
شرط لا لا يتقاددون البقاء بخلاف المبصرة فان شرط فمعنى العلة لا لم يغير صفة الواجب من العسر إلى  
اليسر انجازاً أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فان شرط فمعنى القدرة المبصرة هو وجهه وبهذا يسر  
في شرط دوامه انظر الى معنى العلة لان هذه العلة لا يمكن بقاها حكم بدوهم بالابتداء واليسر باون  
القدرة المبصرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لا يشترط في تلك الصفة بل هو لا يشترط تمام القدرة  
المبصرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الامر بالعكس اذا لم يعمل لا يتصور بدون الالة كالم  
ويشترط بدون اليسر اه (قوله) فغيره الخ أي باعتبار انه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي مجرد  
القدرة الممكنة كغيره لما وجب بالقدرة المبصرة فكانت تفسير من العسر إلى اليسر (قوله) لا تهاشر طمعض  
العلة أي الحكم بدوهم عنه وجوداً وعدمها ط (قوله) ثم فرع عليه أي على ما ذكر من القدرة  
(قوله) فلا تسقط الطهارة لانها لم يجب بالمبصرة بل بالممكنة كالمس (قوله) وكذا الخ لان شرطه هو لزاد  
والمرحلة قدرة ممكنة اذا المبصرة لا تحصل إلا بما كتب وأمر أو ان يخدم وليست شرطاً بالاجماع ط (قوله) ثم  
لا يبطل السكاح الخ أشار الى ما قدمناه من التلويح من ان الممكنة شرط لا ابتداء لبقاءه كالمشهود في السكاح  
فلا يسقط الواجب من الواجب بخلاف المبصرة (قوله) بخلاف الزكاة فانها تسقط بلاك المال بعد الحول يعني  
سواء تمكن من الاداء أم لا لان الشرع على الوجوب بقدر مبصرة والمعلق بقدر مبصرة لا يبقى بدونها ط  
عن الجوى والقدرة المبصرة تنهاه وصف النماء لا الساب وقيد الهلاك لانها لا تسقط بالاستسمل لثوان  
انتهت القدرة المبصرة لبقائها تقدر لزجواله من التعدى ونظر الفقهاء كافي التلويح (قوله) والخارج أي  
خارج المقاسمة فهو كالمعسر لان شرطه الأرض النامية تحقيقاً بخلاف الخارج الموطف فانه يجب بمجرد انه يمكن  
من الزامه ولا يجب لهلاكه الخارج لوجوبه في الزمة لا في الخارج بخلافها كما سيأتي في باب (قوله) لا تهاشر طمعض  
بقاها المبصرة وهي وصف النماء وهذا علة لثلاثة (قوله) من نفسه الخ) بيان السبب الاصل فيه وهو اسهل واشد  
أنه يجوز به على نفسه فقط به ما هو في معناه من جونه ويل عليه وتعممه في التفر (قوله) وان لم يصح لعذر  
الظاهر أنه قد به ناهى ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم الا بعذر كما تقدم بغيره في باب قضاء العوائت  
حيث لم يقل المتروكان ظناً بالمسلم شعيراً لغيره فيجب الطهارة وان أفضل عمدة الوجود السبب وهو الرأس الذي  
يجوز به ويل عليه ولم يصح كالمعلق الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك حيث قال وكذا  
وجوده وم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوبه القطر فحتى ان من أفتار لكبر أو مرض أو عسر بلومه  
صدقة الفطر لان الامر بادائها معلق عن هذا الشرط اه فافهم (قوله) وطفله احذر به من الجنين فانه  
لا يسمى طفلاً كذا في البرجسدى اذا الملق هو الصبي حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم ويحارب لطفله  
وطفله كذا في المغرب اسمعيل فافهم وأشار الى أن الام لا يجب عليها صدقة ولادها الصبي كذا في منية الملق  
(قوله) الفقير) فقده لان الغنى يجب صدقة فطره في ماله على ما مر ادم وجوب فقته ثم (قوله) والكبير  
الجنون أي الفقير المالى في ماله عندهما كالمس وفي التتارخانية عن الجميع أن المعتمرون والجنون بمنزلة

لا تهاشر طمعض معنى العلة وقد  
جوز له فيما علقناه على الماد  
ثم فرع عليه (فلا تسقط)  
الطهارة وكذا الخ (بملاك)  
لئلا بعد الوجوب كما  
لا يبطل السكاح بموت  
الشهود (بخلاف الزكاة)  
والعسر والخارج لا شرط  
بقاها المبصرة (من نفسه)  
متعلق بيبس وان لم يصح  
لعذر (وطفله الفقير)  
والكبير الجنون

الصغير سواء كان الجنون أصلاً أو بالغ مجنوناً أو عاوضاً ظهر الظاهر من المذهب **أه** (قوله ولو تعدد الآباء) كالوادة على رجلان لفيضان أولاده أتمشتركة بينهما (قوله فعل كل طهر) أي كلالة عند أبي يوسف لأن البنوة ثابتة من كل منهما كالأبوين النسب لا يتجزأ أكد الموات أحدهما كان ولو لم يبق منهما (قوله) وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والموتة فكذلك الصدقة لأنهما قابلتا التجزؤ كلوة ولو كان أحدهما معسراً قبل الموت صدقة تامة عندهما فمخ (قوله ولو زوج طغفاته) أي الفقيرة إذ صدقة العنيفة بالمهر تزوجت أولاً (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر من التقنية وفيه من الخلاصة الصغرى قولت لزوجها لا تحب فطرتهما أي أبيها لخدم الموتة **أه** فأما تقدير المسئلة بقديس صلاحيتها المقدمة وتسلمها الزوج وإذا خال الشارح في باب النفقة فمن يجب نفقة على الزوج وكذا استخيره صلح لخدمة أو للاستئناس أن أسكنها في بيته عند الثاني واختار في النفقة **أه** وهو مصرح بأنهم لم يصلح لذلك لا تحب نفقة على الزوج وظاهره ولو أسكنها في بيته فغيب على أبيها فمخ (قوله فلا طهر) أماسيا غلغرتها وأما على زوجها فمخ ساق في قوله لاهن زوجته وأما على أبيها فلا يجوزها وإن على صليها **ح** (قوله كاختار في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالأب لا في مسائل سنة في آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضاً في فتح القدير لثقة وجوده بسبب هو الرأس الذي يمونه وبلى عليه ولا يملك نفقة ورثة ما قبل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها اليمن الأب غفكت كولاية الرضى بأنه غير سيد لان الرضى لا جونه من ماله بخلاف الجد إذا لم يكن الصغير مالاً فإنه يمونه من ماله كالأب وإن زعم في البحر عارده عليه المقضى وصاحب النهر فله الاختيار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخاتمة ليس على الجد أن يؤدي الصدقة عن أولاده أبناً معسراً إذا كان الأب حياً ما خاف في روايت وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية **أه** فصل من أرواية الحسن فيما إذا كان الأب ميتاً لكن مقتضى كلام البديع أن الخلاف في المسائلين ثم تقليل الفسخ لا يظهر إلا في الميت تأمل (قوله) وبعد خدمته احتراز من بعد القارة فأنه لا تحب كذا يؤدي إلى التي زعم أي تعدد الوجوب الملقى في مال واحد وفي النهاية بعد القارة لا يساوي صابوا ليس له مال الزكاة لا تحب صدقة فطر العبد وإن لم يؤدي إلى التي لأن سبب وجوب الزكاة فيه وجود **ح** والمعتبر سبب الحكم لا الحكم **أه** بحر (قوله ولو لم يدونا) أي بدين مستغرق بدائع (قوله أو مستأجراً) أي أجراً لغير (قوله) إذا كان عنده أي الراهن وقام بالدين أي وفصل بعد الدين نصاب كافي الهندية والمراد نصاب غير العبد لأنه من حوائجه الأصلية حيث كان للخدمة مشربلاً وإذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته لأن المرهون أحق به حتى إذا هلك هلك بدينه والفرق بين المرهون والمرهون حيث لا يشترط في المدين أن يكون ضد المولى وقام بالدين أن الدين على العبد وفي المرهون على السيد **ح** عن الزبلي (قوله) كالعبد المأورق والوديعة فإن صدقته على المالك (قوله والجاني) أي هذا أو سلطان ملك المالك اغتصب أو بالبيع إلى الجاني عليه **ح** مقصور على الحال لا قبله خاتمة (قوله وقول الزبلي) راجع إلى قوله وأما المولى بخدمة وعبرة لزبلي والعبد المأورق بقرته لأنسان لا تحب فطرته **أه** ط (قوله سبق قلتم) يمكن جعل كلامه على نفي الوجوب عن الإنسان الموصوله بخدمة العبد فلا يلقى الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وجه الشك يحتمل الزبلي على ما إذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى ولم ير **أه** تأمل (قوله ولو كان عبده كافراً) المراد بالعبد ما يشبه المذبذبة كالأواني وأم الرادعة استيلاد الكافرة ولو غير حجابية لأن عدم حرمة الجوسية لا يستلزم عدم حصة استيلادها كالامة المشتركة كغايير لاجع أفاده **ح** (قوله وهو رأس يمونه) أي مؤمنة واجبة كلمة مطاوعة فترج بالاول مؤمنة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني باله المشترك وبالثالث لزوجته فانما ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تحب طه غير الرواتب نحو الادوية لمجلى الزبلي أخاه **ح** (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال لا نكاح فلا يراد بان المالك إذا كان زوجاً لآن ولا يتولوا نكاح **أه** **ح** (قوله)

ولو تعدد الآباء فعلى كل طهر ولو زوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجدة كالأب عند فقده أو فقده كاختار في الاختيار (وعنده لمعلمته) ولو لم يدونا أو مستأجراً أو مراهوناً إذا كان عنده وقام بالدين وأما الموصى بخدمته لو أحد ورثته لا تحب فطرته على مالك رثته كالعبد المأورق والوديعة والجاني وقول الزبلي لا تحب سبق قلتم فمخ (ومدبره وأم ولده ولو كان) عبده (كافراً) لتحق السبب وهو رأس يمونه وبلى عليه **ح** (قوله) والمعتبر سبب الحكم (المخ) أي المختار يمنع صدقة الفطر عن العبد المأورق سبب وجوبه كالأمال وهو المال الناقص بنسبة التجارة هنالفاً من الحكم وهو وجوبه كالأمال أي لم يشترط في منع صدقة الفطر وجود نفس الحكم حتى تحب صدقة الفطر في مسئلتنا **أه**

**ح** (قوله مقصور على الحال لا قبله) أي ليس مجرد الجناية من مالك المولى بل المنزل الدرع فقط **أه**

لا من زوجته) لقصور المؤنة والولاية إذ لا يلي عليها حق الزوجية ولا يجب عليه أن يمنحها في غير  
 الرواتب كالأداة نهر (قوله) وله الكبر العاقل (أى ولو زنى في حاله لا تعدم الولاية به وهو واحد  
 بالعاقل عن المصروع المجنون في حكمه كالمصروع ولو جنونه عارضاً في ظاهر الرواية يحكمه خلاف المانع  
 العارض بعد البلوغ من أنه كالكبر العاقل زوال الولاية بالبلوغ أو شأواً في أنها لا تنجب أصلاً إلا من  
 أمه ولو في حاله إذا كان غير مجنوناً كفى البصر والنهر وهو بمنه في الجوهرة قبل ومنه في الحياطة قال  
 الشافعي لكن يحكم في بلوغ الصغار الإجماع على الوجوب معاً لا بوجوه الولاية والمؤنة معاً أه وهو  
 ظاهر (قوله) لو أدى شيئاً أى من الزوجية والولادة الكبر وقال في البصر وظاهر الظاهر أنه لو أدى من  
 في حاله غير أمره بامتناعاً بغير تعذيب بالزواج والولادة أه (قوله) آخر أسقطاً وعليه الفتوى أنه لو أدى  
 بشيء لا من عادة الوجود النية كالمواضع صرح في البدائع بأن الفطرية لا تتأدى بدون النية أه (قوله)  
 أفلو في حاله (قوله) المراد من الفطرية نية أو أمه ظاهر ما من البصر أه وهو معاد التعليل أيضاً  
 تأمل (قوله) وهو لا يبق لعدم الولاية القائمة ط (قوله) والمأسور يخرج من بدو نصرته ونسبه  
 المكاتب بحرق ولو كان تناسل له أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وأم الزانية (قوله) لا يمكن  
 عليه بينة مقتضى التصحيح الذي مر في أن كذا أن لا تنجب ولو كانت عليه بينة لأن ليس كل فاضل يعدل ولا  
 بينة تقبل ط (قوله) إلا بعد عود راجع إلى السابق كافي النهر والتمتع والى المصوب أيضاً في الجوهرة  
 ح والظاهر أن المأسور كذلك ولا تقتضيه الشارح معطى الحكم فربما قلت هذا إذا علم أنه أهل الحرب  
 (قوله) فيجب له ما مضى أى من النسب فيستثنى قال الرق في ولم يوجبوا الزنا فلهما في مال النساء ثم  
 ظننظر الفرق (قوله) لأن ما مضى لم يولد إلا ما قلناه حقيقة فلا بد من عداً في عليه ودمه وأنه بدو ونسب  
 ما كان بائناً (قوله) وهو مبدئاً (قوله) لا يجوز في حق كل واحد من الشرى كسب وهو ما نقله الإمام  
 وقال لا يكل واحد منهما من الرق دون الأشفاص كافي الهداية ولو كانوا أربعة أعيد يجب على كل  
 واحد من اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث ولو لم يداكر أباً أو سمع أبي حنيفة وهو الأصح  
 في الحقيقة والتمتع والى المفتى هذا أيضاً لا بد من تعذيب به بعد النحر فافقه أه (قوله) أى لا يصح  
 الحقائق في حال أو أحد (قوله) وجد الوقت أى وقت الوجوب وهو طالع في يوم الفطر (قوله) يجب في  
 قول أى ضعيف كفى بعض النسب لما قلناه لعموم إطلاق المتن والشرع وحق قلت وهذا الشرع نقله  
 في شرح الجمع وشرح درر البحار عن الحقائق وجوبه من طاعة صور الولاية بدليل أن أحدهما لا يمتد بزواجه  
 وقصور المؤنة أيضاً فانفقت عليه ما وسأني في حجب القسم فلو اتفقت على أن نفقة كل واحد على الذى يتقدمه  
 بإزاحتها بخلاف الكسوة أه (قوله) لا يحسن في الطاعة عادة دون الكسوة (قوله) ووقوف الخ) لأن  
 الملك والولاية من قوفان فكذلك ما يتبني عليها بغير (قوله) نفيار أى بائع أولاه شترى وأولهم مال الملك  
 من زلن لأن لم يكن خبيراً وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وإن مات قبل القبض لم تجب على أحد وان  
 وقبض القبض بخلافه أو يؤدى بفعل البائع وإن بدد فعل المشتري خائفة وتعلمه في البصر (قوله) ما ذامر  
 يوم الفطر (قوله) أو رده عليه أن نفسه ليس بلازم بل وجوب الخيارات طالع الغمر مكاف على ما بين في الكفاية  
 فإن قال في المأينة هذا من قبيل إطلاق السكر وأرادت البعض وما قبل هذا لا يرده على من قال المرء على من  
 قال مضى كالمروان المعنى يقتضى الانتفاء بخلاف المروضة فنظر إلى القاموس مرأى بوزذهب  
 (قوله) على من يبره أى يستقر ملكه ليشمل البائع إذا كان الخيار له وأنته في الخيار لا ما لم يزل  
 (قوله) أو دقته أو سويته) الأولى أن رأى فيه القدر والقيمة لحياطة وان نص على الدقيق في بعض  
 الأخبار هذا لأن في أسانده سليمان بن أرقم وهو من ذلك الحديث فوجب الاحتياط أن يعطى نصف  
 صاع دقيق بر أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع بر وصاع شعير لأقل من نصف يساوي نصف صاع

(لا من زوجته) وله  
 الكبر العاقل ولو  
 أدى منها بائناً آخر  
 استسماً لا لأن عادة أى  
 لوفى حاله والأداة شترى  
 من المأينة (قوله) وهو  
 لا يبق) والمأسور  
 (والمقصود المأمور) أن لم  
 تكن عليه بينة بخلافه إلا  
 بصدقه فيجب له ما مضى  
 (ولأن) مكاتبه لا تنجب  
 عليه) لأن ما مضى لم يولد  
 (وهو مبدئاً) كذا إذا  
 كان مبدئاً اثنين وثباته  
 ووجد الوقت في فورة  
 أحدهما يجب في قول  
 (وقوف) الوجوب (لو)  
 كان المأينة (مبنياً على)  
 فذا يوم الفطر والخيار  
 بلفظ لازم على من يبره  
 (نصف صاع) فاعل يجب  
 (من بر أو دقته أو سويته)  
 أو ذيب

قوله وأراد بقوله الخ هكذا  
 بطله ولعل لا تنجب وأشار  
 كما يشربه قوله الوجود  
 النية تأمل أه مصححه



برأوقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع برأوصاع لا يساوي صاع شعير فتح  
 وقوله فوجب الاحتياط في المفسر الهداية والكافي بالاولى الا ان يجعل أحدهما على الآخر تأمل  
 (قوله ووجه لا تفرق) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي من أبي حنيفة في بعض النسخ  
 (قوله وصحها الهنسي) أي في شرحه على الملتقى والمراد أنه حكى تحصيلها ولا فليس من أصحاب النسخ  
 قال في البحر وصحها أبو اليسر ووجهها الحق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان  
 برأى في الزيب القدر والقيمة اه أي بان يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع ربح اذالم  
 يصح من حيث ان قدر بعض من حيث قيمة البركن فبسه ان الصاع من الزيب مخصوص عليه في الحديث  
 الصحيح فلا تعتبر به القيمة كما يأتي من (قوله أو شعير) ودقيقا وسوي قيمته شعير (قوله ولورديتا) قال في  
 البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيد بالجدول له لؤدى نصف صاع ردى عجز وان أدى عشاؤه  
 سبب أدى النقصان وان أدى قيمة الردي أدى الفضل كذا في الظهيرية اه ونقل بعض المحققين من حاشية  
 الزباني عن كفاية الشعبي لو كانت الحطة مخلوطة بالشمير ولو اطلعت شعير عليه صاع ولو بالعكس نصف  
 صاع (قوله وما يربط عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز اداءه المنصوص عليه به من بعض باعتبار القيمة  
 سواء كان الذي أدى به من نفسه أو من خلافه به به ان كان من المنصوص عليه فكلا يجوز اخراج  
 الحطمان من الحطة بان تأخذ القيمة بان أدى نصف صاع من حطمان فبسه من صاع من حطمان فبسه  
 اخرج غير الحطمان من الحطة بان تأخذ القيمة بان أدى نصف صاع من حطمان فبسه من حطمان  
 الحطمان بل يقع من نفسه وعليه تسكيل الباقي لان القيمة إنما تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه)  
 يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه ففي البحر الضم لؤدى نصف صاع شعير  
 ونصف صاع شعير أو نصف صاع شعير وصادوا حاد من الحطة أو نصف صاع شعير وبع صاع حطمان خلافا  
 لشافعي (قوله وشعير) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة وهو لعدم ورود النص به فكان كذا  
 وغيره من الجيوب التلميز به النص وكلا لا يخبر (قوله وهو أي الصاع الخ) العلم ان الصاع أربعة أمداد  
 والمذللان والطل نصفين والمان بالواهم مائتان وستون دوه او بالاستاؤاوجون والاستاؤاوجون  
 الهز ثلثاواهم ستون نصف والماناقل أربعة مئتين نصف كذا في شرح درر الصار والطل والمز سواء كان كل  
 ربع صاع وطلان بالعرف والطل مائتين ثلثاواهم في الزباني والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان  
 ثمانية أوطال بالعرف وقال الذي خمسة أوطال وثلث قبل لاختلاف لان الثاني قدر بطل المديسة ثلاثة  
 استاؤاواهم في شعير واذ قالت ثمانية والعراق خمسة مئتين بالمدى وجدته مائة واهوذاواهم  
 لان محمد المذلل خلاف أبي يوسف ولو كان كذا كره لانه أمر به بخره اه وتعلم في الفتح ما علم ان الدرهم  
 الشري أربعة عشر قيراطا المتعارف الا خمسة عشر فلذا كلب الصاع ألفاواربعين دوهما شريعا يكون  
 بالدرهم المتعارف تسعة مائة وعشرون دوه صرح الشافعي في شرحه على الملتقى في باب ذكر كذا الخرج بان ازال  
 الشاى ستمائة درهم وان المذلل الشاى صاعان وعليه فالصاع ياتي بطل الشاى وطل وصف والد ثلاثة أوطال  
 ويكون نصف الصاع من البروبع مائة واهوذاواهم المذلل الشاى يحجز من أربعة وهكذا رأيت به ايضا وبخط  
 شيخنا شيخنا ابراهيم السامحونج من شيخنا شيخنا على الترمذى وكفى به مائة وثلثى حروف نصف الصاع  
 في علم ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية مائة وثلثى مائة وهو تقرير ببع مد مسوح من غير تكريم  
 ولا يخالف ذلك ما مر لان المذلل في زماننا أكثر من المذلل السابق وكذا الرطل في زماننا ان لا يزيد على  
 سبعة مائة درهم وهذا على تقدير الصاع بالشار أو بالمدس أما على تقديره بالحطمة والشعير وهو  
 الا حوط خير في زماننا نصف الصاع على ذلك لا حوط اخرج ربع مائة على النظم من الحطمة  
 الجيدة وانما على علم ط وقد ربح بعض مائة نصف الصاع بقدر وسدس بالصرى وعن الذفرى

وجعله كالشعير وهو رواية  
 من الامام وصحها الهنسي  
 وشعيره وفي الحاشية  
 والشربلية عن ابرهات  
 وبه يقتضي (أو صاع شعير)  
 أو شعير) ولورديتا وما  
 لم ينص عليه كذا في نوته  
 يعتبر فيه القيمة (وهو)  
 أي الصاع المعتبر (ما يربط  
 ألفا واربعين دوهما من  
 ماش أو سدس)

قوله الا ان يجعل الخ أي  
 بان يراد بالوجوب الثبوت  
 أو يراد بالاولى الاربع  
 بطريق الوجوب اه منه

مطلب في تحرير الصاع  
 والمذللان والطل

مطلب في مقدار القطر في الد  
 الشاى

تقديره مذهب وثلاث طبعات أربع المصري يكتفي عن ثلاث (قوله انفاذ درهم) أي تدواصا بماسم  
الوزن المذكور ومنها أي من مجموعهما أي من أي نوع منهما لأن كل واحد منهما يتساوى كيه ووزنه  
لا يختلف أفرادها مثلا إذا سلاسا ماسم ماش ووزنه ألف وأربعمائة درهم مائة من مائة  
يكون وزنه مثل وزن الأول لعدم التفاوت بين ماس وماش آخر وكذا لو سلت بالعدس كذلك فخلاص  
غيرهما كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون أثقل من البعض فيختلف كيه ووزنه فلذا قدر الصاع بماسم أو  
العدس فيكون مكيلا للآخر وإيكال به ما أرادوا من الأشیاء المنصوصة بلا اعتبار وزن أو ماسم  
شعيراء ثلاثون وزنه ألف وأربعمائة درهم ولوا اعتبر الوزن لكان ماسم ألفا وأربعمائة درهم  
الشعيراء كبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبر الصاع مائة درهم لأن  
بالوزن أصلا غيرهما يدل على ذلك أيضا قول الخليفة قال الله أوى الصاع ثمانية أوطال مائة  
كبه ووزنه ومعناه أن العدس والماش يسوي كيه ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أوطال ودفع  
الصاع لأربعة أوطال لا يضر به لخواز كون الحطة تسبلة تبلغ نصف صاع اه وفي ارتفاع الحط لا يضر  
بها ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عندنا في حصة اعتباره وزن البر وهو مائة  
أرجح لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر أن اعتباره مائة مسمى على رواية نجد وأن الخلاف في حقي  
هذا ذكر صدر الشرح جعة في شرح الوفاية أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أوطال من الحطة الجيدة  
أن قدر بالماش يكون أسفر ولا يسع ثمانية أوطال من الحطة لأنه أثقل منها وهي أثقل من الشعير  
الذي بثمانية أوطال من الماش ثلاثون أقل من ثمانية أوطال من الحطة الجيدة المذكورة اه قلت روي  
يخرج من العدة يتيقن على رواية تقدير الصاع كيلا أو وزنا لهذا كان أحوط ولكن على هذا الاحوط  
تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض الحنفية إلى رأي السيد محمد أمين ميربحر أن الذي عاينه مشايخه  
بالحرم الشريف المستكرم من قبلهم من مشايخهم وبه كانوا يفتون تقديره بثمانية أوطال من الشعير  
ذلك لاعتناطوا في الخروج من الواجب بين اثنين لما في بسوط السرخسي من أن الاختلاف بالاحتياط في باب  
العبادات واجب اه فلذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية أوطال من العدس ومن الحطوط يرد عليها لبنة  
بخطاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اه ولهذا قدمنا أن الاحوط في زماننا الخراج ربع  
مد شامي تام (قوله ودفع القيمة) أطلقها في شمل قيمة الحطة وغيره لا في حقه وقال في التتارخانية من البيط  
واذا أراد أن يعطي قيمة الحطة أو الشعير أو التمر يؤدى قيمة أي الثلاث شاء عددها أو لا يؤدى قيمة  
الحطة (قوله أي الدراهم) رواه شعير أنهم المراد بالقيمة مع أن القيمة تكون أيشان الفولوس والعروض  
كلها البدائع والجوهرة وأما على الغرام تبعنا رأيي لبيان أنهم الأفضل عند زيادة دفع القيمة لأن  
العمل في أخفها القيمة كونها أحوط على دفع حاجبة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الحطة فلا يلزم ثياب  
ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا المثل بالدراهم ما يشهد المايرتال (قوله على الذهب المتخيه)  
مقابلته ما في الشعر من أن دفع الحطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت بأشياء أم لا لأن في هذا موافقة  
السنة وطبع الفتوى مع هذا يختلف الاختلاف (قوله وهذا) أي كون دفع القيمة أفضل (قوله) خلا  
يخفى يومهم انبعث مع أنه عزاء في التتارخانية لمحمد بن منقوش قال في البر وهو حسن (قوله بطاوع

انفاذ درهم تساويهما  
كيلا ووزنا ودفع القيمة  
أي الدراهم أفضل من دفع  
العين على الذهب المتخيه  
به جوهرة وبهر من  
الظهرية وهذا في الحطة  
أما في الشدة فدفع العين  
أفضل كالأعلى (بطاوع

الغمر (أى الغمر الثاني وعند الشافعي يغمر والشعر من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق  
 بجيب) أى المذكور أول الباب (قوله لا تجلب عليه) لأنه وقتنا لوجوبها يس: أهل شهر وكذا الواجب قبله  
 أو يسر بعده ثم إلى الهندية (قوله محلاً: مرهونه عليه أصلاً ولا السلام) ورواه الحاكم من حديث ابن عمر  
 كماله في الغنى (قوله وأخوه) فذمنا الكلام عليه أول الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أى قبلاً عما بها  
 واعتبره في اعتبارها حكم الأصل: في خلاف القياس فلا يقاس بما لان التقدير وإن كان بعد السبب هو  
 قبل الوجوب أو اعتباراً بالجربانها كذا كما يفتى أنه لا خلاف لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال  
 بحديث البخاري وكذا يعطى قبل الغمر يوم أو يومين قال في الفتوح وهو زعمنا لا يخفى على النسي يسلى الله  
 عليه ويسدل لئلا يذم كونه ياتن سابق وان الاستسقاط قبل الوجوب مما لا يسقط عليه كونه في وقت من عليه  
 الاستسقاط اه (قوله) فكان هو المذهب) فقل في الجرح اختلاف التصريح ثم قال لكن تأيد التقدير بدخول  
 الشهر بان الفتوى بما ذكر العمل عليه وهو لغة في الشهر بقوله وأتباع الهداية أولى قال في الترتيب لبلانة  
 قلت وهدى أبى المصنف على ما جاء في الشروح والمآثور وقد ذكره في جميع المهداية في الكافي والتهذيب  
 وشروح الهداية وفي البرهان وأن قيل ياتن في البرهان ما لا يصح جواز التعميل لسبب رواه الحسن عن الإمام  
 اه وكذا في الشرح اه قال: حيث ركن في المذهب قوله لا تخرج من هذه من غير المقتضى بالعمل بما إذا كان  
 لا حدهما صريح كونه من أهل الزمان أو من عليه أحباب المتن أو أشروح أو أكثر الماشقين كما يسطر  
 أول الكتاب وقد استنبطت هذه المراتب بالاعتقالات بالاطلاق فلا مدخل من فاهوم (قوله إلى مسكن) يعني منه  
 ما يهده لهم به الأولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا في البرهان على ظاهره ما في الزاوي هنا والفتوح  
 من أن المذهب المتعوض التنازل بالواجب أو التنازل عن الكرخي اه وكذا رده العلامة فتوح بن الأمير العكس فان  
 المصنف جمع بين ما ذكره من غير علمه والاعتقاد على ما عليه الجاهم الكبير (قوله والأمر في حديث أغنوم)  
 هو ما أوجهه الله الرضا وابن سعدى والحاكم في قوله الحديث عن ابن عمر بلغنا أنهم وهم من العوف  
 في هذا اليوم خرجوه جواباً عما يقال أن الأضواء لا يتصل إلا بدفعها جلة فيجب له لا يلامر والجواب أن  
 الأمر لا يرد به ما ينعز عنه في التنازل وتزجر من دليل على جوازه الأول: الباب وذلك في رواية أن الأمر  
 هنا القدر بخلافه لا يكره مقرر على أن تزجر ما يحصل من هذا الجواب أن الدفع إلى تعدد مكره تزجرها  
 ككرها التنازل لأن الفرق بأنه لو أخر الناس عن اليوم لم يحصل الأعضاء فلا خلاف ما ذكره في الحصول  
 الأعضاء باليد وعنه على الكرخي فيمكن من المذهب لا يرد البند لأن أمر الجميع على لا لا مرد بقرينة أن  
 ذاك الله لا يستعصى بقطعة شخص واحد ولا يرد ذلك الواجب بانه تأمل وما في الجرح من أن الحق في أنه  
 بالتأخير يكون قابلاً لا يؤيد ما في الحديث يسر فيه صاحب الفتوح وقد مذهب أول الباب في جميع خلافه فاهوم  
 (قوله بتدبيره) فنعلم أن الاستنباط في نفع الأمر في المراتب في خلافه من لأنه قد صرح في مواهب  
 الرحمن بالخلاف في الاستسكان بقوله ويجوز أخذ من يسر وقد دفع واحد جمع على الصنيع فمهما اه  
 قلت ولعل عمل الخلاف هنا ما إذا دخلت الأعضاء في عقدتهم ودعواها الواحد أو ما دفع كل واحد بانفراد واحد  
 فيه يرد عن الخلاف في الجواز وعدمه فليتأمل (قوله أمره أزوجه) أضافه أن أخته صرحت بانه لم  
 يجره ط عن أبي السعيد قوله به براد الزوج) مآثر يادنه لا تخلكه بلطاف فيزعيه ط (قوله لانه)  
 لأنه أمرها بالمعصية من ماه وقد ملكك بسلامة سون أذنه فكانت مترعة تزهرها من سخطه فقلت ونفى  
 تقيده بما إذا لم يزوج وحدهم ألت أول قوله بدلالة الأدنى على الفصل التاسع من زكاة التنازل استدفع  
 وجلان لرجل دراهم بتصدق بها عن زكاتها فخطبها ثم دفعها حتى إذا وجد الدالون أو أجاز للمساكين  
 أو بدلالة الأذن بلطاف كسبون العائد بلان من أرباب الخطبة فخطبوا عن الله لا وكذا الطمان ضمن  
 إذا دخلت سخطاً لئلا يقع موضع يكونه فخطبها عرفاه ملخصاً (قوله لئلا) أى قبلي بأبى كاه  
 منها لانه) لماسر أن

لحر الفطر (من مات قبله) أى الفطر  
 (أو لم يهده وأسلم لا تجلب  
 عليه) ويصح أن لا يسقط  
 الفطر على الأهل بعد طلوع  
 فجر الفطر) على ما  
 وفعله عليه الصلاة والسلام  
 (ومع أدائها إذا قدمه على  
 يوم الفطر أو أخوه) اعتباراً  
 بالزكاة والسبب موجود  
 إذ هو الرأس (بشرط  
 دخول رمضان في الأول)  
 أى مسئلة التقدير هو الصحيح  
 وبه يفتى جوهري وغيره من  
 الظاهرية لكن بناءً على المتن  
 والشروح على صحة التقديم  
 مطلقاً ومعه غير واحد  
 ويصح في الشهر وقبله عن  
 الروايات أنه ظاهر الرواية  
 قلت فكان هو المذهب  
 (وإذا دفع كل شخص ثلثه  
 إلى مسكن أو مسكين  
 على ما عليه الأكثر به  
 جزم في الروايات والحاكمة  
 والبدائع والمطبوعاتهم  
 التي يلو في الظاهر من غير  
 ذكر خلاف ومعه في  
 البرهان فكان هو  
 المذهب) كسرى في الزكاة  
 والأمر في حديث أغنوم  
 للبركة في الأولوية ولذا  
 قال في الظاهرية لا يكره  
 التأخير أى غير ما كان  
 لا يدفع مسددة خاصة إلى  
 مسكين واحد بخلاف  
 بعثته (خلطت) امرأة  
 أمرها زوجها ما دفع ثلثه  
 (سخطه) بخطبها بغير إذن  
 الزوج ودفع إلى فقير جائر  
 منها لانه) لماسر أن

المال **(قوله فيوزان أجازان زوج)** أي يجوز عنه أيضا ولا حاجة إلى التقيد بالجازة بعد قوله أولا أمرها زوجها إلا أن يقال إنه إشارة إلى الجواز وإن لم يوجد الأمر ابتداءً ولكن لابد في جواز الأجازة من كون الحصة ثابتة في الغني في التناحية مثل البقال من تصدق بعلوم الغني عن صدقة الفطر قال نفوس على إجازة المال قد تكثر شرطها من قيام العين ونحوه فان لم يترخص ١٥ وفيه من الفصل التاسع أضعاف شرح الطحاوي تصدق به من رجل بلا أمر يترخص نفسه وإن أجاز الرجل ولو عمل الرجل بأن أجاز المال فجاز عنه ولو الكساجين المتطوع **(قوله ولو بالعكس)** بأن أمرته بأداء فطرته لم يخلط حنطها بصلته ط **(قوله ومقتضى ما ذكر)** أي من قوله ولو أدى عنها لادن آخر استقصا للذين عاذقاه يدل على جواز أدائه عنهما من ماله وإذا خلط حنطها بصلته في سببها صار ملكه فيوز عنه وعن ماله مالى تنازحاً بصلته وغيره جاز له ولأولاده كمال الحصة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم يرجع ودفع إلى الفقير بنيتهم يجوز عنهم ١٥ قلت لكن قد يقال إن دفعها إلى ط البصير ماله بقدر ما يقع على التمسك بالأزاد من أدامه الفطر من ماله التنازل فضيلة الصدقة وذلك ينفي إظهاره عادة بالذم من ماله فيبقى عدم الجواز حيث أوردت ذلك **(تنبيه)** ما نقلناه عن التناحية قد قيل على جواز الجمع وأنه لا يرد في كل مرة من ضربه أحد الدفع ولكن لينظر أن الأمر الأول شرط أم لا بل كيف قدم مدته ولا حاجة واحدة من أوجه ويكون قوله كمال الحصة الخ يسألنا في الواقع لم أره وينبغي الثاني حصول الفطر ودومته بقوله فلو أراد دفع قيمة الحصة عنه من ماله والأحوط أمرنا كل واحد حتى يرى نقل مخرج في المسألة وانه أهم **(قوله ولا يمتلح)** في الحديث الصحيح أنه جعل أبلغ رتب على صدقة الفطر مكان يقبل من جاءه بصدقة من غير أن يذهب اليهم وحتى قلت فلما أدان له لا يمتلح عملاً كحامل كل ما يذهب إلى القبائل بنفسه فلا ينشأ مالى الحديث تأمل **(قوله في المصارف)** أي المذكورة في آية الصدقة وقان لا العامل العي فيها فافهم ولا يصح إلى من يرميه ولأولاد أوزر جيبه ولا إلى غنى أو هاشمي ويحرم من مرفى باب المصروف وذهب ما بين الانفسل في التصديق عليه **(قوله وفي كل حال)** ليس المراد تعميم الاحوال المطلقة من كل وجه فإن لكل شروطاً لا تخرى لانه يشترط في كل الأحوال والصاب الناهي والعقل والبالغ وليس شيء من ذلك شرطاً لها بل المراد في أحوال الدفع إلى المصارف من اشتراط النسيق واشتراط التجليل فلا تنكح الإبلابة كقوله في الدائع هذا ما ظهر في تأمل **(فروع)** فعمنا في المصروف عن التناحية فتؤدع الفطرة إلى البقال الذي يترخصه وقت السعر جزاً لأن الاحوط والإيصال من الشبهة أن يقدم البسه فترصاته هدية ثم بعد ذلك طه ١٥ **(قوله في جواز الدفع إلى الذي)** في الحائض يجوز ويكره عند الشافعي ولدى الروايتين من أبي يوسف لا يجوز تناحية وقدم من الحايض أن الفتوى على قول أبي يوسف ومرو الكلام فيه **(تنبيه)** في شافعي استثناءه العادل كقوله لا تغلام البست من حالته **(قوله وقد فرغ)** كل من المستثنين أم الأولى في باب المصروف وأما الثانية ففي هذا الباب ح **(قوله وإن كانت نفقة عليه)** أي على الدافع واعتبار التزامه بذلك تبرعاً وجعله باهاً من جملة صلاه والافتقار على زوجه وأولاده الباعين به وقد يقال إنها على السيد حكا لان العبد ملكه فأذا كان له بابه ما صلوات كانت له بوجبة ماله ويحتمل إرجاع المصير إلى العبد ووجه البالغة أنهما إذا كانت نفقة عليه هو ملك لسيده بما يتوهم عدم الجواز فافهم **(قوله واجبات الاسلام)** سبعة عزاء صاحب الجوهرة إلى الامام الحنوبى وقد تفرق في الأصول ان العدد لا مفهوم له أو يقال ان واجبات خبر مقدم وسبعة عبيد أو نحو المعنى أن هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لانه موصوفة اشتركت فيها من بين سائر واجبات فلا ردعنا ط من أنه أن أودا المشتهر مهافه يرسل لانه فانه صلاة العبد من الجماعة وغيرهما وان أراد مطلق واجب في الصلوة الخ وغيرهما واجبات لا تنصى ومراعاة الواجب ما بين الواجب دينية كخدمة المراز وجه والغرض العلمى كالتور وعذالهم فتنهاية على القول بوجوبها حدادى

الافتقار عند الامام استهلال بقطع حق صاحبه وعند سبب لا يقطع فيوز ان أجاز الزوج نظرية ولو بالعكس قال في النهر لم أره ومقتضى ما مر جوازهما بلا إجازتها (ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساهياً) لانه عليه السلام لم يفعله بدائع (وصدقة الفطر كذا كذا في المصارف) وفي كل حال (الافى) جواز الدفع إلى الذي وعدم سقوطها به لانه المال وقد مر ولو دفع صدقة فطرته إلى زوجة عسده جاز) وان كانت نفقة عليه صدقة المتأوى للشهيد **(حاشية)** واجبات الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذى رحم وور وأخصية وحررة وخدمة أبويه والمرأة زوجها حدادى

وسبأني اختلاف التصحيح في قوله تعالى أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم سبأني الصوم﴾

قال في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أو سبكان الدين ووفق قوانين الشرع المتين فهو النفس الامارة بالسوء وأنه مركب من أعمال القلب يوسوس المع من الملتصق والمشروب المتأكل ثمومه وهو أجسد الخصال فيه أنه أشق التكليف على النفوس فانتفتحت الحكمة الإلهية أن يبدأ في التكليف بالآخف وهو الصلاة ثم بالناله كعبه ورياضة ثم بتثني بولسوط وهو الزكوة ثم بالآشقر وهو الصوم والبولسوط لاشارة في مقام المدح والترتيب والخامس من الحاشيات والمصددين والمصدقات والمصالح والمساكنات ولقد ذكر مباني الاسلام وأقام الصلاة وآياتها كما وصوم شهر رمضان فانتفتحت آفة الشرع يعقب مستغفم بذلك اهـ كذا في شرح ابن السكيت (قوله قيل) فأنه صاحب الجرح (قوله في الظهيرية الخ) وجه الاستشهاد أن هذا الفرع يدل على أن الصوم جبره أنه ثلاثة أيام كالأية فان فدية ما بين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به أولى له ثم على التردد فإن الترتيب لا فروع الصوم الثلاثة أعني الفرض والواجب والنفل (قوله وتعقب الخ) المتعقب صاحب التهذيب وسئل كلام الشارح أن الصوم اسم جبره له أنواع وهي الثلاثة المذكورة هيث عبرة بالصوم أو بالصيام برادته فروع المترجم لها ثلاثة أيام أو كقوله في المغرب يقال صام صوماً صياماً فهو صائم أو صوماً صوماً أو صوماً صوماً اهـ فأما أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد منهما على التعدد ولما كان الفاضل في تقدير قوله تعالى فدية من صيام أنه بيان الجنس الفدية وأما قوله بجبره عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اهـ نعم في الصوم جبراً عاماً كما لا يمكن أن تصح أولاده من أولاد الآية كما لا ينبغي ولو سلم أن الصوم جبراً لفراد الصوم فلا أولوية في العدول إليه لأن آل الجنسية يتصل على الجميع فيسأل في التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرر بكلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا فيشكل ما مر من الظاهر يتوان قال في التبريل لعل وجهه أنه أراد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذلك في المذكور وجاز العهدة بخلاف صوم اهـ يعني أن لفظ صيام وإن يكن جعلاً لكنه لما أطلق في آية الفدية مراد به ثلاثة أيام كبرين اجاله الحديث في ذلك كلام المذكور كذلك احتاطوا أملاً (قوله والاصح الخ) قال بعضهم التصحيح ما رواه البخاري من جهاد ولم يخل ذلك لأنه كره أن يقال صام رمضان وذهب رمضان لأنه اسم من أسمائه تعالى وجملة المشايخ أنه لا يكره لحيثه في الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان أعما واحداً سبأنا فخره ما تقدم من فدية وهو عرفه من أن تعدل به ولم يثبت في المشايخ كونه من أسمائه تعالى وإن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالصيام كذا في الدرر ٣ واعلم أنهم أمضوا على أن الصوم في ثلاثة أيام وهو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان ويصح الأول والاخر فذهب شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوا لهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أمر بواجز أن كذا في شرح التكميل للمصنفين ومقتضاه أن وجب صيامها خلاصاً للصالح الصديق وتبعهم من قال

ولا تصف شهر الفضا شهر \* إلا الذي يؤه الزاد

ولما زاد به شهره قوله

واستثنى من ذلك جبراً فتع \* لانه فيملو ومما يصح

(قوله امساك طالعاً) أي عن علمهم أو كونه ظاهره ثم حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصالح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام الفرس إذا لم يتألف وقول النابغة شبل صيام ويحل غير ما عتقه شهر (قوله من المضرات الآتية) أشار بالآتية لأن آل اليهود والنصارى الاشياء المهددة للعامة في باب مفسدات الصوم فلا تنوقف معرفتها على معرفتها لادوارها فافهم (قوله فانه

﴿كتاب الصوم﴾

قيل لو قال الصيام لكان أول ما في الظهيرية لو قال لله على صوم له يوم ولو قال صياماً لزمه ثلاثة أيام كما في قوله تعالى فدية من صيام وتعقب بيان الصوم له أنواع على أن كل يتصل بمعنى الجمع والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف الفدية إلى الكعبة لغرض في شعبان بعد الهجرة سنة وأصغى (هو) لفظة امساك مطابقة لغيرها امساك من المضمرات) الآتية لا حقيقة أو حكماً كمن كل ناسباً فانه محتمل حكماً في وقت مخصوص

٣ بعضهم

ان حادى عشر من شهر

جداى

في كلام الشهود لحق قبح

ذكروا الشهر وهو مع

رمضان

والربيعين غير ذال ويصوا

وتعدوا في حذف واو اثنا

ت لثون والعكس حكم صحيح

قال ذاك الحق ابن هشام

جادعوا صوب غيب نفع

اهـ منه

محسناً حكماً لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الا كلاً ولا (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي من طواع  
 الغرض إلى الغريب وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء فيمنع خلاف كالحلاف في العلم أو الأول أو طوع  
 والثاني أو وسع كآمال الخلق في تأني المطول المراد بالمرور زمان غيبوبة بجرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة  
 الشرق فالعلم أتم عليه وسلم إذا أقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائم أي إذا وجدت الظلمة حاصلة في جهة  
 المشرق فقد ظهر وقت الفطر أو صام مطعراً في الحكم لأن الليل ليس طرفاً للصوم وإنما أدى بصوره والخبر  
 ترغيباً في تعجيل الإفطار كما في فتح الباري فهو الثاني (قوله مسلم الخ) بيان لاختصاص النصوص (قوله كأن في  
 دارنا الخ) أنت شبيب برهان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعاً أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يخفى أن الصوم  
 الذي هو الامتناع عن المفارقات شهراً أو بنبته يتحقق من المسلم الخلفي عن حبس ونفاس سواء كانت في دار  
 الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أو لا علم أن الكلام في تعريف الصوم فرضاً أو غيره والعلم بالوجوب أو  
 الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة المناسبة للاقتضا صراطي  
 قوله طاهر الخ ثم أثبت الحق ذكره نحو ما قلته فانهم (قوله أو علم بالوجوب) أي أو كأن في خبر دارنا علم  
 بالوجوب فالكون بدو الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم بوجوبه أو لا بد من العلم في دار الاسلام بخلاف  
 من أسلم في دار الحرب لم يعلم به فإنه لا يجب عليه ما لم يعلم فإذا علم ليس عليه قضاء صومه في ذلك كالفرض. وبما علم  
 أنه لا بد من العلم بالجهل وانما يحصل له العلم بالموجب بانحلال وجوبه أو رجل وامرأتين مستورين أو واحد عدل  
 وعندهما لا تستمر الصلاة والبلوغ والحريية يكفي لمداد افتتاح (قوله طاهر عن حبس أو نفاس) أي  
 خالضه أو الاقامة من حديث ما غير شرط (قوله المعهود) هي نية الشخص اندكروا الصوم في وقتها  
 الاتيمانه (قوله أو ما بالبلوغ والاقامة) جواب عما قد قيل من تغيب الشخص المدعو بالبلوغ والاقامة  
 من الجنون أو الانحلال أو النوم بيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي للثبات كونه وهو  
 الاسلام الذي كورود كمراتبه عليه صحت وهي ثلاثة الاسلام والمجاهرة عن الحبس والنفاس وهي ثمة  
 في البدائع ولم يذكر في المنهاج الاسلام لاقتناء النية عنه الاقتضاء بدونه وليس بالبلوغ والاقامة من شروط الصحة  
 لصحته بدونها كما ذكره نعم علم من شروط وجوب رمضان وهي أو بعدة قاله الاسلام وابعاه العلم بالوجوب  
 أو الكون في دار الاسلام لا لاجل التقيد به ما على أن الكلام في تعريفه معلق الصوم لانصوص الصوم ومضان  
 كما مر في الميزان كشرط وجوب أدائه وهي ثلاثة الصحة والاقامة والخلق من حبس ونفاس (قوله وسكاه)  
 أي الاخرى أما حكمه المتبوي فهو سقوط الواجب ان كل صوم لا يؤا بمجر (قوله ولا ينعينه) الصوم  
 الايام الخمسة إذا انتهى إلى مجاور وهو الاعراض عن ضيافته تعالى وهو يقيد أن في صومها أو ما كماله لان  
 في الارض المعصومة ذكر في البرور اداعي البرقوبة انه لا يوجب الصوم الايام الثلاثة كعكس الشارع بحث  
 لصاحب التمرط قلت صرح في انوار البيان بالخلق بنيامين الشافعي في أن التيمم يقتضي الصلوة عندنا  
 بمعنى استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة أمر الشارع ثم ثبت من الطائفة المقلدة ما حاصله ان  
 الصوم في هذه الايام تركه للمفطرات الثلاث واعراض عن الضافة في حيث الاول كون عبادة مقسمة  
 ومن حيث الثاني يكون منه لكن الاول عبادة الاصل والثاني بمنزلة التاميم فوق مشروعاً أصداً غير مشروع  
 بوجه اه لكن بحث محسناً لفتري في اعادة استحقاق الثواب بل المراد ما هو اعادة الصحة لاقتضاى الواجب  
 كالنوم ولا ينعى الصلوة الى اياه اه قلت و يؤيد وجوب الفطر بعد الشرع وتصريحهم بأنه معصية  
 (قوله ولا يغفر التعمين) من هذا يؤيد أنه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما  
 منهما اه قلت وهذا في غير النذر المعلق بالسبب في الالتماس في قيل الافتكاف من قوله والذوق غير المعلق لا يختص  
 زمان ومكان وذوقهم وتفسير بخلاف المعلق بأنه لا يجوز تعجيل قبل وجود شرط اه أي لان المعلق على  
 شرط لا ينعقد سبباً بالهال وبأنى تمام الكلام على هذه المسئلة هناك (قوله والكفار ان) أي سبب صومها

وهو اليوم (من شخص  
 مخصوص) مسلم كأن في  
 دارنا أو علم بالوجوب طاهر  
 عن حبس أو نفاس (مع  
 النية) المعهود أو ما بالبلوغ  
 والاقامة فليسا من شرط  
 الصحة لصحة صوم الصبي  
 ومن جن أو أتم عليه بعد  
 النية وانما يصح صومهما  
 في اليوم الثاني لعدم النية  
 وحكمه منيل الثواب ولو لم ينه  
 عنه كإلى الصلوة في أرض  
 مقصوبة (وسبب صوم)  
 المنذور والنذور في اليومين  
 شهراً وصام شهر ابتلاه عنه  
 أجزاء لوجوب السبب  
 وبلغوا التعمين والكفار ان  
 الحنف والقتلو (ومضان  
 شهر ذوقه من الشهر) من  
 ليل أو نهار

الحنث والقتل أو قتل النفس خطأ أو قتل الصيد محرماً والاول قول الفتح وسبب صوم الكفارات أصليها  
من الحنث والقتل اه لان منها العزم على العود في الظاهر والافعال في سائر مصاديق الحاق في سلق الحرم لعدم  
(قوله على المختار) اشتراط السرى بغير (قوله وغيره) كالامام لدوسى وأبي اليسر ع (قوله الذي  
يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طوع الخمر الصادق الى قبيل الضعفة الكبرى أما الليل والضعفة  
وما بعد هاهنا يمكن انشاء الصوم فيه ما لم يوجد في الليل بغير دلالة لانشاء الصوم ط لكن صرح في الخبر  
بان السبب هو الجزء الذي لا يتجزأ من كل يوم فيصعب انشاءه اه وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من كل يوم  
كما صرح به غيره اه وصرح به في فصل العوارض هذه قول الكثر ولو بلغ صبي أو أسلم كافر الخ وذفع  
ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب للوجوب أو تقدم الوجوب على السبب بانه يجوز مقارنة  
للضرورة كما هو صريح في الصلاة في أول زمن الوقت فانه بسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب  
للضرورة كما صرح به في النكاح والكبير ونظام الكلام هناك فتأمل (قوله حتى لو أتى في المنون في ليلة)  
أي من أول الشهر أو وسطه ثم قبل أن يصح مضي الشهر وهو مجنون بمر وقوله أوفى آخر أيامه بعد  
الزوال كذا وقع في الخبر وغيره والاحسن قول الامداد وهو بعد الزوال من يوم منه موشيه في شرح التحرير  
وفي نوادر الاضاف ولا يلزمه فضاء ما قلناه لا أن يومه بعد فراغ وقت الصلاة في الصحيح قلت ولعل التنبه بالآخر  
يوم منسب على أن المراد الاضافة التي بعقبها مجنون فانها اذا كانت في وسطه لا شئ في وجوب الفضله والمراد  
بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضعفة الكبرى كما كانت في آخر يومه في قول  
القدوري كذا في تحريرها فاهم (تنبيه) تفر بسم هذه المسئلة في ما ذكر من الاختلاف في السبب بخلافه  
ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة بينهما وحرص على السبب الكه في كل يوم بسبب وجوب أدائه  
غاية الامر أنه تكرر بسبب وجوب الصوم اليوم باعتبار خصوصه مودعه في ضمن غيره كما في الفتح ويؤيد  
ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولو أمكن ذكر هذه الخلاف في الفروع اه تأمل (قوله حتى  
المجني) ونصه ولو أتى أول أيامه من رمضان أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختصاراً فيختار في يومه  
والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لان السبب لا يبرأهما وكذا أن أطلق في الجملة من وسعه أوفى آخر يوم من  
رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله وصحبه غير واحد) كصاحب النهاية والظاهرية بغير  
فاضيلان والاعتناء بشرا لاية ومضى على الاسباب في حيد الدرس الضرر من غير حكاية خلاف شرح  
الضرر ومضى عليه في نور الابيض قلت وكذا نقل نصه في الذريعة كن نقل أيضاً تصحيح لزوم القضاء  
ومضى عليه في الفتح فافلا فرق بين ما قلناه وقت النية أو بعد، وفي شرح المتنق للنهاية انه ظاهر في ان يثقل  
ومثله في شرح التحرير عن الكشوف عن ابي البدائع الى أمهاتنا ولم يعلق غيره وكذا في السراج ويزم به  
الزعلي وهو ظاهر القدوري والكزواهد ايضاً حيث أطلق لزوم القضاء باقعة بعض الشهر وكذا في الجامع  
الصغير قالوا أن في شأنه قضاء وعرفنا المتنق باقعة ساعة في المراج لو كانه غيباً في أول ليلة، ثم من جن  
وأصبح مجنوناً في آخر الشهر قضاء به لا اتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجني المأزول لم يحصل انهما  
قولان مصححان وان العترة الثالثة لكونه ظاهر الزاوية والمثون (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين  
وغير معين وواجب كذا في وفل مسنون أو مستحب ومكروه زعيم أو غيرهما (قوله معين) أي له وقت  
خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابر الكمال) حيث قال في ابضاح الاصلاح وصوم  
الذرة والكفارات واجب لم ينفذ الاجماع على فرضية واحد منهما بل على جريه أي شوته عملاً على اولها  
لا يكفر باحده اه وطاعة الهوان فيثبت لزوم كل منهما عملاً بالكاتب والاجماع لكن لا يثبت لزومهما عملاً  
بما يكفر باحده فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان يتحوى على هذا فكان المناسب  
ذكر الكفارات في قسم الواجب كما حصل ابن الكمال لان الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب

على المختار كما في الحيازية  
واختارنا في الاسلام وغيره  
أنه الجزء الذي يمكن انشاء  
الصوم فيه من كل يوم حتى لو  
أتى في الجنون في ليلة أو في آخر  
أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه  
وطيه الفتوى على المجني  
والنهر من البراية وصحبه  
غير واحد وهو الحق في  
الحاية (وهو) أقسام  
ثمانية (فرض) وهو  
نوعان معين (كصوم رمضان  
أدوم) غير معين كصومه  
(قضاء وصوم الكفارات)  
لكنه فرض عملاً واعتقاداً  
وقد لا يكفر باحده فاه  
الهنسي تبعاً لابر الكمال  
(وواجب) وهو نوعان

ما يغتفر الجوارح بطلونه كالتور وهذا ليس منه **(قوله كالنذور المعين)** أي بوقت خاص كذا صوم يوم الخميس  
مثلا وغير المعين كذا صوم يوم ثلاثاء والواجب صوم التمتع بعد الشروع فيه وصوم قضاءه عند الإفطار  
وصوم الاعتكاف **(قوله وأما قوله تعالى الخ)** أي أن من تنهى ثبوت الأمر في الآية القطعة كونه فرضا  
والجواب أنه خص منها النذور بالصلصة بالإجماع فصارت فنية الدلالة في تحديد الوجوب وفيه بحث لصاحب  
الفتاوى مذكرة مع جوارح النذر **(قوله فائده الأكل)** فيه أن الأكل يترقى العناية بالوجوب الآن  
يكون وقوعه في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره أن فائده الأكل فاعله سبق فلم يشارح حاشيته  
الفتاوى أعاده ح وكلام الكفاي في الفتح صامه أن الفرض يقتضي الإجماع على لزوم الامتناع بالآية  
الخصصة كما علمت **(قوله لكن تعقبه سعدى الخ)** أي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الذخيرة عنه  
ليس على ما ينبغي لما في أوائل كتاب السير من المحيط البرهان والذخيرة الفرق بين الغرض والغرض والغرض  
نظر إلى الأحكام حتى أن الصلاة المذكورة لا تؤدي به صلاة العصر وتقتضي الفوات بمدة ليلة العشر  
وحامه أنه ماد كمرص في باب المذكور واجب لا يفرض **(قوله يعني جلا)** هذا صلي على الجوارح يشبه المعصية  
فإن المسئلة تدل على فرضية بلائية أو أدبه أنه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا وفي ولذا لا يفرض في الفتح  
الاستدلال بالآية أنها لا تلزم الفرضية لما من تخصصها بعد ولعله عنه كسد الشرح في الاستدلال  
بالإجماع **(قوله كاستطاعه خسرو)** أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر الشريعة أنه لا يفرض لأن  
لزمه ما ثبت بالإجماع فيكون قطعي الثبوت بان المراد ما يفرض هنا لا يفرض الاعتقاد الذي يكفر بجاهده  
كأنه حله بمجازه الهداية والفرضية بما للمعنى لا تثبت على الإجماع بل بالإجماع على الفرضية بقوله  
بالتواتر كفي صوم رمضان ولما ثبت في المذكور في الإجماع على فرضية بالتواتر في مرتبة الإجماع  
فإن الإجماع المعقول بطريق الشهادة أو الاحتياط في الوجود دون الفرضية بهذا المعنى اه قلت وطاهر  
كلامه وجود الإجماع على فرضية لمذور لكن لما لا ينقل متواتر بل بطريق الشهادة أو الاحتياط  
الوجوب والظاهر ما صرح به ابن الكلبين أن الإجماع على ثبوته لا على الاحتياط في العلم أن العلماء أجمعوا  
على لزوم الكفارات والمذورات الشرعية ولا يفرق من ذلك الفرضية القطعية اللازمة منها كقاروا لمجاهدتها  
**(تنبيه)** في شرح الشيخ اسمعيل عن ختمه لعقبي اعلم أنه قد اضطرر بكلام المؤلفين في كل من النذور  
والكفارات فصاحب الهداية والوفاة يفرض وصدر الشريعة والوجوب الزاوي الأول واجب والثاني فرض  
وإن ذلك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الاشارة **(قوله ونظ)** أو أدبه المعنى القوي وهو أن يادة الشرع  
وهو زيادة عبادته كشرعية لئلا على لاه أدخل فيه المكروه بضمه وقوله في المراد المعنى الشرعي لاه بضمه  
من أن الصوم في الأيام المكروهة من حيث نفسه عبادته مستحسنة ومن حيث نفعه لاهراض عن الضيافة  
يكون نهيا فيبقى مشروعا بأصله دون وصية تأمل **(قوله يوم السنة)** قد بحث في سنن الوضوء تحقيق الفرق  
بين السنن والنذور بين السنة ما أوجب عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو أتوا مؤمنين بعده وهي قسمان سنة  
الهدى وتركها واجب الأساغة الكراهة كالجأفة والأذان وسنة التزاد كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم  
في لباسه وقامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم الثاني بل يستحق  
الثناء مستحبا فقالوا بسبب أن يوم يوم عاشوراء يوم قبله أو يوم بعده ليكون من الغلال في الكتاب  
وتحوى البدائع بل يقتضي ما ورد في أن صوم كفارة لفسنة الماشية وصوم عرفة كفارة للماشية  
والمستقبل كون صوم عرفة أكثر من السنن كون المستحب أفضل من السنن وهو خلاف الأصل تأمل **(قوله)**  
والدرر بالمصنف في الفقه في السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينهما بين النذور عند الأصوليين وهو  
ما لا يوجب عليه صلى الله عليه وسلم وإن لم يفعله بعد ما غلب اليأس في التجرير وعند الفقهاء المستحب ما عليه  
صلى الله عليه وسلم مرة متوثره أخرى والنذور ما عليه مرة ومرتين تعاقب الجوارح وعكس في المحيط ونزل

معين (كالنذور المعين) غير  
معين كالنذور المطلق) وأما  
قوله تعالى ولو فأنذروهم  
فدفعه الخصوص كالنذر  
بمعصية فليس بقطعي  
(وقيل) فائده الأكل وغيره  
واعتقده الشرنبلال لكن  
تعقبه سعدى بالفرق بين  
المذكورة لا تؤدي به صلاة  
العصر بخلاف الفائتة  
(هو فرض على الظاهر)  
كالنكاحات يعني جلا لأن  
مطلق الإجماع لا يفيد  
الفرض القطعي كإسقاطه  
خسرو (ونقل كبيرهما)  
يوم السنة كصوم عاشوراء  
مع التاسع والندوب



الاصولين اول شموله ما عوفي ولم يطلع كذا كره الجهر من كل الهارة لكنه فرق بينهما ما قال  
 ينبغي ان يكون كل صوم عوفي في الشارع صلى الله عليه وسلم يخصومه قديما وما سواه مما ثبت كراهته  
 يكون مندوبا بالانغلاق في الشارع وقد عوفي في بعض الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف الفاسدة لمقابلة  
 القدسية فان طاهر يقتضي عدم الثواب فيه والاصوم مندوب ولا يقتضي اه قلت وهذا وارد على ما في الفتوى  
 حيث جعل النفل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أي ايام البياض وهو الثالث عشر  
 والرابع عشر والخامس عشر حيث بذلك تكامل ضوء الهلال وسد البياض بهامداد وفيه تبعات للفتوى  
 وغير المندوب بصوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونهم البيض (قوله يوم الجمعة ومنفردا) صرح به في  
 النهر وكذا في الجهر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كاذنين وانجيس وكره الكل بهضم اه  
 وفيه في المحيط مع الايمان لهذا ما يافضله ولم يكن في صومها تشبه بغيرها هل القبلة في الاشياء وتبعه في فرد  
 الايضاح من كراهة افرادها بصوم قول البعض وفي الحاشية لا بأس بصوم يوم الجمعة عندنا في حنفية ومجهدا  
 روى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يطلع اه وظهر الاستدلال بالانفراد لا بأس بالاستيعاب  
 وفي التجنيس قال ابو يوسف في حديث في كراهته لان يوم جمعة وبعده فكان لا ينسب ان يضم اليه  
 يوما آخر اه قال ط قلت تشبها لسنة طلبة والنهي عنه والاحتروما للنهي في وضعه راجع الى الجمع  
 البصير لان فيه وطائفة فاعله اذا صام ضعف فعلها (قوله لم يشبهه) صفة طاح في ان كان لا يضعه عن  
 الوقوف بعرفة ولا يطلع بالهيات سمعا فلو اضغفه كره (قوله والمكروه) بالنصب فيفعالي السنة او بالزوم  
 على الابتداء وغيره وقوله كالعدين وحديثنا يحتاج الى الكشف المار في وما دله في الفل على ان صوم  
 العدين مكروه غير مبني على ان كان الصوم واجبا (قوله كالعدين) أي وايام انتشار بق نهر (قوله وعاشوراء  
 وحده) أي مفردا عن التاسع ومن الحاشية عشر امداد لانه تشبه باليوم ويصحب (قوله وسبت وحده)  
 تشبه باليوم ويصحب وهذا لانه قد ذكر اه في الجهر ان قال انما ثبت بعد الدابة كره في نظيره ط قلت وفي  
 بعض النسخ واحد بل قوله وحده به صرح في التنازع خاتمة قال ويكره صوم الزبور والمهر جان اذا تعمد  
 ولم يوافق يوما كان يصوم قبل ذلك وهكذا قبل في يوم السبت والاحد اه أي يكره تعمد صومه الا اذا وافق  
 يوما كان يصوم قبل كايام يصوم يوما يطلع يوما او كان يصوم قبل الشهر رفوق يوما من هذه الايام  
 واما قوله وحده انه لو صام معه يوم آخر كراهة لان الكراهة في نفسه بالصوم للتشبه وهل اذا صام  
 السبت مع الاحد زول الكراهة محتمل تردد لا قد يقال ان كايام صومه منكم عند ط من أهل الكتاب  
 في صوم كل واحد منهم تشبه بطلان فقههم وقد يقال ان صومهم مما عافى فيه تشبه لانه لم ينطق في نفسه منهم  
 على تعظيمهم معاهو يطلع في الثاني بدل ان لو صام الاحد مع الاثنين زول الكراهة لانه لم ينطق احد منهم  
 هذين اليومين معاهو انما هي النصارى الاحد وحدها لو صام مع عاشوراء ومقابله او بجمعهم ان اليهود  
 تعظموه يظهر من هذا انه لو صام عاشوراء يوم الاحد او الجمعة ليكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله او  
 بعده يوم المهرجان او النوروز لعلم تعمد صومه خصوصه والله تعالى اعلم (قوله ونوروز) بفتح النون وسكون  
 الهمزة في المصراع نوروز ومعناه اليوم الجديد فتو معنى الجديد نوروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم قبل فيه  
 الشمس برج الحمل ومهرتان معرب مهر كان والمراد منه والحال في التسمير في المزارع وهذا الروي عن عبدان  
 للفرس اه ح (قوله ان تعمد) كذا في المحيط ثم قال المختار انه ان كان صوم قبله فلا فضل له ان يصوم  
 والا فلا فضل له ان يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام (قوله وصوم صمت) وهو ان لا يشتمك به  
 لانه تشبه باليوس فانهم يشتمون هكذا يحتمل في الامد انما هو ان يتكلم بغير وبحاجة ذمت اليه (قوله  
 ووصال) مسرعة في يوم ويصوم يوم لا صر بينهما بحر وسرعة في ان يقابل يوم السنة ولا يطلع  
 في الايام المنية وفي الحاشية اذا تعذر في الايام المنية المختارة لا بأس به (قوله وان اعطرا يام الجمعة) أي

كايام البيض من كل شهر  
 ويوم الجمعة ومنفردا ومهرقة  
 ولوطح لم يضره والمكروه  
 شهر عما كالعدين وتزجها  
 كعاشوراء وسبت  
 وحده ونوروز ومهر جان  
 ان تعمد وصوم دهره  
 وصوم صمت وصال وان  
 اعطرا يام الجمعة  
 قوله وعاشوراء هكذا  
 يحتمل الذي في الشارح  
 كعاشوراء بكاف التثنية  
 وهو الاوق بمقابله اه  
 مصححه

العبدن وأيام التشريق **(قوله)** وهذا عند أبي يوسف **(قوله)** أنه ما صح به قولان بجلاء وظاهر البدائع أن الخلف من غير أهل المذهب فإنه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم الفطر والأخص وأيام التشريق لا يدخل تحت نهي الصوم ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كحال هذا قد صام الدهر كما أنه أشار إلى أن النبي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الأيام بل لما يصطفيه من الفرائض والاسباب والكسب الذي لا بد له منه اهـ **(قوله)** فهي خمسة عشر) فترجع على قوله يوم السنو المدبوبة المذكورة أي فصار له ما دخل في قوله ونخل خمسة عشر يحمل العبدن اثنين ويحل يوم الأحد منها على ما ذكره من النسخ فافهم لكن يبقى هل من المكروه غير عا أيام التشريق وصوم يوم السبت على ما أتت به يهوس المكروه أيضا صوم المرأة العبد والحيض بلاذن الزوج والمولى والمستأجر وسبأني بيانه قبل قول المتأول في ميسائر الفطر ومن المدبوبة صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والسنن من شوال على ما يأتي قبل الاشتكاف **(قوله)** وأرواحه) أي أرواح الصيام اللازم **(قوله)** سبعة مقتضية) وهذا في الجبر سبعة أيضا لكن أسقطا صوم الاشتكاف وذكر به صوم أبيي العبدن كان يقول والله لا صوم وجب له وكان الشارح أدخله تحت النذر المعين بجمع الإيجاب فولاته قال في الجبر ولو لم يبق به العذر المطلق إذا ذكر به التابع أو فواو ذكره أنه إذا أفطر يوما يجب فيه التتابع لا يلزمه الاستيصال بل كان التتابع مأمورا به لأجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وإن كان مأمورا به لأجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كاستيفاء الباقي فالتشريع الأول ما زاده الشارح وهو صوم الاشتكاف تأمل **(قوله)** وسبعة يتخير فيها) كذا عدها في الجبر سبعة أيضا لكن أسقطا الفل لأن الكلام في أنواع الصيام اللازم وذكر به صوم أبيي المطلق بل والله لا صوم شهر وكان الشارح أدخله تحت النذر المطلق فليمرس **(قوله)** وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد ما يذبح له ما فإنه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة إذا رجع ط **(قوله)** وودية حلق وجزمه) أي إذا اختار الصيام فيها ط **(قوله)** ونذر مطلق) أي من التقيد بشهر كذا ومن ذكر التابع أو نية **(قوله)** فيصم أداه صوم رمضان الخ فبدأ بالأداء لأن فضله ومضاهة النذر المعين أو النفل الذي أقدمه بشرط به التشديد والتعين كما أتى في قول المصنف الشرط للباقي الخ **(قوله)** والنذر المعين) فهو في حكم رمضان لكنه في الوقت فيها **(قوله)** والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أهم من أن يكون سنة أو دوا أو أكره راجح ونهر **(قوله)** بنية) قال في الاختيار النية بشرط في الصوم وهي أن يعذر بقلبه أنه يصوم ولا يتخلو مسلم من هذا إلى أبي شهر رمضان وليست النية باللسان شرط ولا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلغا في آخره كما أتى اهـ وسبأني بيان ما يطأها وفي العصر من الفقهية به أن التسعينية **(قوله)** فلا تتعجل قبل الغروب) ولولوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما عند تمامه أو أتى عليه أو قبل خي زالت الشمس من التقديم يجوز أن يفي بعد غروب الشمس جائز خاتمة وفيها وإن توى مع طلوع الفجر جائز لأن الواجب قرآن النية بالهوى لا بتقديمها **(قوله)** إلى الضعفة الكبرى) المراد من نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من استطارة الضوء في أفق المشرق إلى غروب الشمس والعالية فقير أدخله في الملقاة أشار إليه المصنف بقوله لا عندنا اهـ ح وعدل عن تغيير القدوري والجمع وغيرهما بالزوال اضطلعت الزوال نصف النهار من طلوع الشمس وقت الصوم من طلوع الفجر كما في العصرين المبسوطة قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الأصح لأنه لا يضمن وجوده في أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضعفة الكبرى لا وقت الزوال فشرط النسبة قبيلها للتحقق في الأكثر اهـ وفي شرح الشيخ أسحق ومن صرح بأنه الأصح في العتاسية والوقاية وعزاء في المحيط إلى السرخسي وهو الصحيح كفي السكياتي والتبيين اهـ وقطع ثمر الأشد خلاف فيما إذا توى صدق بتر الزوال كفي التنازعانية من المحيط به ظهر أن قول الجبر والظاهر أن الاختلاف في العبادة لا في الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علمت

وهذا عند أبي يوسف كذا  
المحيط فهي خمسة عشر  
وأرواحه ثلاثة عشر سبعة  
متايع رمضان وكفارة طهار  
وقتل وعين وفطر رمضان  
ونذر معين واشتكاف  
واجب وستة يتخير فيها نفل  
بقضاء رمضان وهو متعة  
وفدية حلق وجزمه  
ونذر مطلق إذا توى رمضان  
(جميع) أداه (صوم)  
رمضان والنذر المعين  
والنفل بنية (البل) فلا  
تصح قبل الغروب ولا عند  
(إلى الضعفة الكبرى) لا  
بعد ما ولا (عندها) اعتبارا  
لاكثر اليوم

قوله ومن صرح الخ كذا في  
الأصل والمناصب حذف  
عن اهـ

أن التهاو الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب وإصل أن كل قطر نصف شهره قبل زواله بنصف خمسة بطره  
ففي كان السابق لزوال أكثر من هذا النصف والافلا تعمية في صرو الشام قبل الزوال بنصف خمسة عشرة  
دوجة وجود النتيجة أكثر التهاو بنصف خمسة الفجر لا يزيد على ثلاث عشرة دوجة في مصر وأربع عشرة  
ونصف في الشام فإذا كان الباقي في الزوال أكثر من نصف هذه الحصاة ولو بنصف درجة مع الصوم كذا سره  
شيء يحتاج إلى التأني في حقه بالله تعالى (تق) قال في السراج وإذا قوى الصوم من التهاو بنوى أنه صائم من  
وله حتى لو قوى قبل الزوال أنه صائم من حين قوى لأن أوله لا يصير صائما (قوله) ويعلق النية) أي من غير  
تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو الاستئذان ومضاهيها لم يشترع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض  
والمتمتع لا يحتاج إلى التمييز والنزول لم يعتبر بإيجاب الله تعالى فيصاحب كل مطلق النية إمامدا (قوله) قال  
بدل من المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال إن إطلاق النية بصدق بنية أي عبادة كانت  
أو قومه المضاف فاعترض (قوله لعدم المزاحم) أشارة لما ذكرناه من الإمامدا (قوله) ويخطأ في وصف  
كذا وقع في عباراتهم أمولا وفردا عن رمضان يصح مع الخطأ في الوصف مذهب جماعة من المشايخ إلى أن  
نية النفل ليست بمصروفة في وقت الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر أنه من رمضان ليكون هذا الظن مقرا  
والاعتراض عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية مقارده وهو أنه لما لم يأنس النفل لم يتحقق نية الأعراس  
والحاصل أنه لا لازمة نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أوله إذا انضم إليها اعتقاد الفرضية بغير  
أو ظنها فاحتج عليه الكفر بغير ملخص وهذا المراد بانطلاق الوصف وصرف رمضان بنية نفل  
أو واجبا أو خطا لأنه بعد من المسلم أن يعتمد وليس المراد بنية الواجب فقط بقول المصنف بعد الدور  
وبنية نفل ويخطأ في وصفه بطرفه أنه كان عليه الاقتصاد على الشافعي وأبداه بوجوب آخر لأن فائدة التمييز  
بانطلاق الوصف التمهيد من تعدد نية النفل وبما تصرح بقوله وبنية نفل لم يتحقق فائدة التمييز بانطلاق  
الوصف وان أدبه الواجب كغيره الشارع هذا ما ظهر ولم ينبذ عليه (قوله) قطعاً أي دون النفل  
والدرا من غير فلا يصح بنية واجب آخر لم يقع عاقبة كليات ط (قوله) بغير الشارع أي في قوله  
عليه الصلاة والسلام إذا أتى سبع من الصوم الأربعين بغير البدن ما جعل بولاية الناس ذوله إبطال  
صلاحه ط عن الشيخ (قوله) إذا وقعت النية أي نية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهو إباحة تناء  
من قوله وبنية نفل ويخطأ في وصف (قوله) حيث يحتاج أي المريض أو المسافر أو الفرد الضعيف لا مطلقاً بل بالنسبة  
لأحد الشئين والضمير لا صوم وإنما يعمد الضمير عليه في قوله تعينه وفي يقع (قوله) لعدم تعينه في حقهما  
لأنه لم يسلط منهما وجوب الإداء صار رمضان في حق الإداء كشيء (قوله) من نفل أو واجب أملا  
أطلقا لنية كان من رمضان على جميع الروايات ح من الإمامدا (قوله) على ما عليه الأكثر بغير أقول  
الذي في البصر نسبة ذلك إلى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كليات ط (قوله) ما في حق المسافر فإن  
قوى واجبا آخر يقع منه عند الإمام أو نوى النفل أو أطلق فعنه وإيتان أحصاهم وقوعه من رمضان لأن  
فائدة النفل التراب وهو في فرض الوقت المستحضر وقال وبني وقوم من المريض من رمضان في النفل  
على الصحيح كالسائر اه وحله أن المريض والمسافر ولو يوجباً آخر وقوعه ولو لم يأنفلاً أو أطلقا  
فمن رمضان ثم في السراج مع رواية وقوعه من النفل فهما وعليه يفتي كلام المصنف والدور (قوله)  
الصحيح وقوع الكل من رمضان الخ المراد بالكل هو ما أدقوى المريض النفل أو أطلق أو يوجب  
آخر وما أدقوى المسافر كذلك إذا أدقوى واجبا آخر يقع منه عن رمضان لأن المسافر له أن لا يصوم  
له أن يصرفه في واجب آخر لأن الرخصة مستتلفة بخلافه وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض  
فإنه منعتة بمقتضى الفجر فإدما تبي أنه غير عاجز واستسكه صدور الشرع في التوضيح بأن الرخص هو  
المرض الذي يزاد بالصوم للمرض الذي لا يقدر به على الصوم فلا نسلم أنه إذا لم يظهر طهر أو شرط الرخصة

(و يعلق النية) أي نية  
الصوم قال بدل من المضاف  
إليه (وبنية نفل) لعدم  
المزاحم (ويخطأ في وصف)  
كتبه واجبا آخر (في إداءه  
رمضان) فقط لتعنيه  
بشعير الشارع (الام) إذا  
وقعت النية (من مريض  
أو مسافر) حيث يحتاج إلى  
التمييز لعدم تعينه في  
حقهما فلا يقع من رمضان  
(بل يقع عاقبة) من نفل  
أو واجب (على ما عليه  
الأكثر) بمره وهو الأصح  
سراج وقيل بأنه ظاهر  
الرواية فلا اختلاف المصنف  
تبعاً للدور لكن في أوائل  
الاشهاد الصحيح ونوع  
الكل من رمضان سوى  
مسافر قوى واجبا آخر  
واختاره ابن الكيال وفي  
الشرع لا يلبس من البرهان  
أنه الأصح



بالقران الحكيم اذ يحرم وقت الغمر مما سبق والحرج مدفوع اه ح **(قوله وتعينها)** هو بالنظر الى الجرح المات معطوف على تبين وبالنظر الى عبارة الشرح معطوف على قران كذا لحق والمراد بتعينها تعين المتوى به القوم مصدر مضاف الى فاعله الجزئي **(قوله لادم تعين الوقت)** أي لهذه الصلوات بخلاف اداءه رمضان والذو الحجة فان الوقت فيها متعين وكذلك النفل لان جميع الايام سوى شهر رمضان وقت له **(قوله والشرط فيه الخ)** أي في النية المعتبرة لا مطلقا لان ما لا يشترط له التعمين يكفيه أن يعلم بقلبه أن الصوم فلا منافاة بين ما هو مقدم منه من الاختيار وادعاءه أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الارادة فلا يمكن ارادة تعين الا بعد العلم به **(قوله والسنة)** أي سنة المشايخ التي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها منه ح **(قوله أن يتألف بها)** فيقول ثواب أو عذاب أو هذا اليوم ان تويها لافقهز وجل من فرض رمضان سراج **(قوله ولا تبطل بالنية)** أي احتسابا وهو الصحيح لانها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل في الاستثناء وطلب التوفيق منه ولأولاد حقيقة الاستثناء لا يصير ما كان في التنازلية **(قوله بل ينزح ليدخل الفطر)** فلو لم يعلم أنه أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير ما كان في التنازلية **(قوله ونية الصائم الفطر لغيره)** أي بنية ذلك ثم أراد هذا أصبح به فمقوم قوله بان ينزح ليس لاداء في التنازلية فوي القضاء فلا أصبح به فلو علم لا يصح **(قوله لان الجهل الخ)** جواب عما في الفقه من قوله قيل هذا أي لزوم القضاء اذا علم أن صومه من القضاء لم يصح نية من النهار أما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالمتنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يفاور ترجع الاطلاق فان الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس يعتبر خصوصا أن عدم جواز القضاء بنية من ارا متفق عليه فيما يظهر فليس كالمتنون اه وما قدمناه من الفقه في معنى على هذا القول **(قوله لا يمكن كالمتنون)** اذ المتنون أن ينظر أن عليه قضاء يوم شرع عليه بشرطه ثم تبين أن لا صوم عليه ما لا يلزمه التحمل لا شرع عليه مع قضا ما تارضا وهو معدوم بالنسبة فلا أثر له في القضاء لا قضاء عليه وان كان الفصل التام له بغير خلاف فلو لم يصره ما كان في البحر وقوله فلو قضاها لم يقض أو ما من نوى القضاء بعد الفجر ان دناؤه عليه لكنه جهل لزوم التيسر فسلم به وذو حصره وهه ولوقضا لزمه قضاءه وحسب **(قوله ولا يصام يوم الشك)** هو استواء طرق الادراك من النفي والاثبات بحر **(قوله هو يوم الثلاثاء من شعبان)** الاولى قول فور الاضاح هو ما لي التاسع والعشرين من شعبان أي لانه لا يعلم كونه يوم الثلاثاء لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاء من ابتداء شعبان في ابتداء ليلة نية ضمنية من (نفيه في الغرض وبغيره لوقوع الشك في أن اليوم يومه عرفه أو يوم النحر فالافضل فيه الصوم فلهم **(قوله وان لم يكن له الخ)** قال في شرحه على المتن وفيه ادفع كلام الفقيه في غيره أي حيث قدمه بما اذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثاء من شعبان أو الحادي والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الاول منه والثلاثون من شعبان أو واحد أو فاسقان فردت شهادته ولم كانت المياه مصيبة ولم يرده احد مسلم يوم شك اه ومنه في المراجع عن الحديث يزاد ولو يجوز صومه ابتداء لافترضا ولا خلاف في ذلك اه ح على القول باعتبار اختلاف المطالع كما تأد كلام الشارح هنا **(قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع)** سقط من أكثر النسخ لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وانما الحكم في اعتبار صومه في نية **(قوله لجواز الخ)** أي في لزوم البقاء على نية فيها الهلال **(قوله ولا يصام أصلا)** أي ابتداء لافترضا ولا خلا كجدة منامة فخاص الحديث لانه لا احتياط في صومه للأخص بخلاف يوم الشك ثم لو وافق صوما متاخلا فافضل صومه كما تأد في الحديث بقوله ابتداء فلهم **(قوله الانفلا)** في نسخة تطرأ **(قوله ويكره غيره)** أي من فرض أو واجب بنية معينة أو ترددت وكذا الاطلاق لنية لان المطالع شامل المقادير كما في المراجع **(قوله لو اجاب آخر)** كندو وكذا في قضاء سراج **(قوله كره تنزيها)** سند كرهجه **(قوله كره تنزيها)** كتبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حل حديث النسي

**(وتعينها)** لعدم تعين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صومه صومه قال الحسدادي والسنة أن يتألف بها ولا تبطل بالنية بل بالرجوع عنها بان ينزح ليسا على الفطر ونية الصائم الفطر لغيره الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقسدها باللفظ ولو نوى القضاء ثم اصابه انفل فقبضه أو فسد لانه الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمعتنون بحر **(ولا يصام يوم الشك)** هو يوم الثلاثاء من شعبان وان لم يكن صومه أي على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وما على مقابله فليس يشك ولا يصام أصلا شرح الجمع القسبي هن الزاهدی (الانفلا) ويكره غيره (ولو صامه فواجب آخر كره) تنزيها ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تنزيها

مبحث في صوم يوم الشك

من التقدم بصوم يوم أو يومين **بحر (قوله)** يقدم منه أي من الواجب وقيل يكون ثمة عاهداية **(قوله)**  
 أن لم تظهر رمضان فيه في السراج إذا صامه بنسبة واجب آخر لا يسقط لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون  
 قضاء بالشك اه فأناد أنه لو لم يظهر الحال لا يكفي عسافى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية  
 أن ظهر أنه من شعبان آخره عسافى في الأصح وأن ظهر أنه من رمضان يجوز ولو بدو وأصل النية اه  
**(قوله)** فنه أي من رمضان **(قوله)** لو مقدما فدل قوله كره تزيم أو قوله فنه قال في السراج ولو كان مسافرا  
 فتوى ذواجا آخر لم يكره لأن أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشه صومعا لزيادة ويقع عسافى وإن كان  
 أنه من رمضان وعندهما يكره كل قسم ويجزى عن رمضان إن بان أنه منه **(قوله)** إن وافق صوما يعتاده  
 كلو كمن عاده أنه يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل تثبت العادة بقرينة الحبس  
 ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم إذا فعل ذلك مرتين وعزم على فعله له بعدها فوافق يوم الشك لأن  
 الاحتياط يسير بالتكرار لأنه من العود مرة بعد أخرى وبالزعم المذكور يحصل العوض كما أما بدونه فلا  
 تأمل **(قوله)** حديث الخ وهو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال لا تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلكم يصوم صوما يقصمه هو المراد به فقير المتعلق ع  
 حتى لا يزداد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم فوقيقايته وبين ما خوجه الشيطان عن عمار  
 ابن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل هل محسن من شرب وشمان قال لا  
 قال إذا طرقت بصوم يومك أنه سر والشهر يغني السن المهمة وكسر ها آخره كذا قال أبو بصير وهو راجع  
 الفقه لا سراجا القمريه أي اشتغافا وبما كان ليلة أوليتين كذا أماده روح فاشابة الرد واستدل أحد  
 بحديث السري على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا مأخوذ على الاستقبال بله معاوض بحديث التقدم  
 فوقيقايته الاطفا ما أمكن كأوصه في الفتح هذا وقد مر في الهداية وشروها وغيرها باب النسيء عنه هو  
 التقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تنصيصه بيوم أو يومين أن صومه من رمضان إنما يكون غالباً عند  
 توهم التقام في شهر أو شهرين فيصوم يوماً أو يومين من رمضان على ظن أن ذلك اشتباهاً كما أناد في الامداد  
 والسعدية وقال في الفتح وعليه لا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام المصنف حيث  
 قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه من واجب آخر وعن التعلق مطلقاً لا يكره ثبت أن المكر ومما قلنا  
 يعني صوم رمضان وهو غير يبدن كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث  
 التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا ومقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلاً وإنما كرهه لصورة النسيء في  
 حديثه لصيان الآتي وتصحيح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه من واجب آخر فوزه ولو لا بعده  
 وجوب كون المراد من النسيء عن التقدم صوم رمضان كيف وجب حديث العيصان منع غيره مع أنه يجب  
 أن يعمل على ما حل عليه حديث التقدم فلا فرق بينهما ما اه ما في الفتح ملخصاً وفي التائيدانية تصحيح  
 عدم الصكره أي التصرية فلا ينافي أن التورع تركه تنجها وفي الحديث كان ينبغي أن لا يكره بنسبة  
 واجب آخر لأنه وصف بنوع كراهة احتياطاً فلا ينافي نقصان الثواب كالأصالة في الأرض المنصوبة اه  
**(قوله)** فلا أصل له كذا قال الزبلي ثم قال ويرى موقفاً على عمار بن ياسر وهو قائله كالرفوع اه  
 قلت ينبغي حل نفي الأصلية على الرفوع كحل بعضهم قول النووي في حديث صلاة التبار بمعاملة لا أصل له  
 على أن المراد لا أصل لرفعوا للافتقار وهو موقفاً على مجاهد وأبي حنيفة وكذا اه هذا أورده الجوزي معاقب قوله  
 وقال صلة عن عمار بن سالم الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن إلا أن يعترضهم وصحة الترمذي عن صلاة  
 ابن زفر قال كذا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتبني بعض القوم فقال عمار من صام هذا  
 اليوم فقد صامه أي بالغاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتبني أنه قد صومه من رمضان فلا يعارض  
 ما مر وهذا بعد حله على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم **(قوله)** والايه ومما خواص

(ويقع منه في الأصح أن  
 لم تظهر رمضان فيه والاه  
 فإن ظهرت فنه) لو قدما  
 (والتقليل له أحب) أي  
 أفضل اتفاقاً (ان وافق  
 صوما يعتاده) أو صام من  
 آخر شعبان ثلاثة فأكثر  
 لا أقل لحديث لا تقدموا  
 رمضان بصوم يوم أو يومين  
 وأما حديث من صام يوم  
 الشك فقد صامه أي بالغاسم  
 فلا أصل له (والايه ومما  
 خواص) يظهر فقيرهم

بعد الزوال) به غنى لغيا  
 لثمة النسي (وكل من علم  
 كيفية الصوم الشك فهو من  
 الخواص والأفن العوام  
 والنسبة المستمرة هنا  
 (أن بنوى التقارع على  
 سبيل الجزم (من لا يعتاده  
 صوم ذلك اليوم) أما  
 المعتاد كصومه (ولا  
 يتطير ببلاله أنه ان كان  
 من رمضان فله) ذكره آس  
 زاده (وليس بصائم لو)  
 رد على أصل الشبان (فوى  
 ان يصوم غدا ان كان من  
 رمضان والأفلا) أصوم  
 لعدم الجزم (ي) أنه ليس  
 بصائم (لوى) أنه ان لم يجد  
 غدا فهو صائم ولا يفطر  
 ويصير صائما لكراهة  
 (لو) رد على وصفيها بان  
 (فوى) ان كان من رمضان  
 فله (والأحسن واجب  
 آخر وكذا) يكسر (لوفال  
 أنما سأن كل من رمضان  
 والأفمن نفلى) لقرئ  
 بين مكروهين أو مكروه  
 وشبه مكروه (فان ظهر  
 رمضان فله) والأفضل  
 فيها أى الواجب والتفعل  
 (غير مضمون بالقضاء)  
 لعدم التغل قصد أكل  
 المتأق ناسي قبل النسبة  
 كما به يدها وهو الصحيح  
 شرح وهبانية (راى)  
 مكلف (هل من رمضان أو  
 الفطر ورد فله) بدليل  
 شرى

أمر وإن لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة أكره استحباب صومه لقرواص قال في المغن  
 وقد وفى القصة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كى لا يعتادوا صوما معتاده الجاهل بذكره على مضاد يدل  
 عليه قصة أبي نوف المذكر فى الامداد وغيرهما من أسد بن عر وسأه هل أنت مفطر فقال له فى  
 أدنه أيا صائم وفى قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصومون صائحين لا متاوتين بخلاف العوام لكن  
 فى الظهورية الأفضل أن يتلزم فقرا كل ولا يشار بعلم بتقارب اتصاف النهار فان تقارب فعادة المشايخ على  
 أنه ينبنى للقضاة المتعين أن يصوموا المتلوا بطوارى ذلك خاصتهم ويقتوا العامة بالأفضل وهذا بعيد  
 التلزم أضل فى حق الكل كفى النهر لكن فى الهداية والمعيط والمجانة فوضيها أن اختار أن يصوم المغنى  
 بنفسه أخذ بالاحتياط ويقتى العامة بالتأق إلى وقت الزوال ثم بالأفضل والتلزم الانتظار كفى الغرب (قوله)  
 بعد الزوال فى العزيمة عن صوما بعض العلماء فى الهداية أقام بطل بعد العصور والكبرى مع أنه مختاره  
 سابقان الاحتياط هنا التوسعة (قوله) نفع النية (النسبة) أى حديث لا تقدمواوه رمضان كذا فى شرحه على  
 اللقى فهو له أقوله وشارعهم (قوله) والنية (الخ) بيان الكيفية (قوله) حكمه (مس) أى فى قوله والصوم  
 أحب ان وافق صوما يعتاده (قوله) ولا يفطر ببلاله (الخ) معلوف على قوله بنوى وهو تفسير لقوله على سبيل  
 الجزم والمراد أن لا ترد فى النية بين كونه نفلان كان من شعبان وفرضان كان من رمضان بل يحرم بنيته  
 نفلا بمضاهى بضرة شعاع واحتمال كونه من رمضان بعد حرمه بنية النفل لأنه يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال  
 قال فى البيان والبيان وانما قرئ بين المغن والعامة لان المغن يعلم أن الزيادة على رمضان لا يجوز فلذا يصوم  
 احتياطاً احترازا من وقوع الفطر فى رمضان بخلاف العامة فإنه قد يقع فى وجههم الزيادة فإذا كان فطرهم  
 أفضل بعد التلزم (قوله) ذكره أخيراً زاده) أى فى ما شئت على صدور الشريعة وذكره أيضا الحق فى فتح القدير  
 وكذا فى المراجيع وغيره (قوله) وليس بصائم (الخ) تكسب لاقسام المسئلة المذكورة فى الهداية وهى خمسة  
 تقدم منها ثلاثة انتهى الجزم، نية النفل أو بنية واجب أو بنية رمضان وحلت أحكامها والأربع الأصابع فى  
 أسهل النية أو الخمس الأصابع فى وصفها قال فى المغرب بالتضييع فى النسبة هو التردد فيها وأن لا يثبت من  
 ضيق فى الامراذون فيه، وقصر وأصله من الضجوع (قوله) لعدم الجزم فى العزم فقد انقضت النية لكن  
 هذا إذا لم يجد النية قبل نصف النهار فان جددناها على الصوم جاز تجزأ به بضعاً بعض العلماء على هامش  
 الهداية وهو ظاهر (قوله) كانه (الخ) تخيير لثلاثة المستلزم ذو وجهارة الهداية فصار كذا فى آخر (قوله)  
 غدا) باقين الجملة والله الالملة بمقدود (قوله) وبصير صائما) أى جزمه بنية الصوم وان ددد فى وصفه بين  
 فرض وواجب آخر أو فرض ونفل (قوله) مع التكرار) أى التزج بنية لكرامة التعميم لا يثبت الا اذا جزم  
 أنه من رمضان كما أئده الشارح سابقا (قوله) لقرئ (الخ) هاهنا لكرامة فى المستثنين على طريق ألف  
 والنشر المرتب فى الأولى التردد بين مكروهين وهما افرض والواجب وفى الثانية بين مكروهين وهما  
 الفرض والتفعل (قوله) أنه فى قديم من رمضان لوجود أصل النية وهو كاف فى فرض عدم لزوم التمين  
 فيه بخلاف الواجب الآخر كسر (قوله) غير مضمون بالقضاء) نصب غير على المسألة أى لا يلزم قضاء ولو  
 أقصد (قوله) لعدم التغل (قصد) لأنه فاضل للاسقاط من وجهه ونسبة الفرض فصار كالخلفون بجماع أنه  
 شرع فى مسقطا لا تراجى (قوله) كل التلزم) أى المنتظر إلى نصف النهار وفى يوم الشك (قوله) كما كاه  
 بعدها) فلوظهرت رمضان تنوى الصوم بعد الأكل جازان أكل الناس لا يفطر موثلا لا يجوز بلى القصة  
 وبه جزم فى السراج والشرى لبلالة وسنة فى تمام الكلام عليه فى أول الباب الآتى (قوله) أى مكلف) أى  
 مسلم بالغ عاقل ولو فاسقا كفى بالمرء أن ينهر به لا يجب عليه لو صيدا أو مجنوناً وشمل ما لو كان الرأى اماما  
 فلا يأمر الناس بالصوم ولا الفطر إذا ذكره وهو يصوم هو كفى الامداد أو أمدا تغلب الرأى أنه لو كان جماعة  
 وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله) بدليل (شرى) هو أماسة أو غلطه نهر





رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبتت عدالتهم لا يثبت في المستور أمام عين الناس فلا خلاف هل هذا  
وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان بربو به هلاله قبل صومهم يوم ان كانوا في المصدرة لقوم الحجة  
وان جاءوا من خارج قبلت من القم مختصراً **(قوله وهل ان يشهدوا الخ)** قال الحلواني يلزم العدل ولو امة واحدة  
ان يشهدوا في اية كحياضهم ومغفر من وجه من غرض العين وأما القاضي ان علم ان الحاكم يدل الى  
قول العامة او يميل قوله يجب عليه وأما السنو وقيل شبهة الروايتين معراج قلت وقوله ان هذا  
مبني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر المسق فلا يصح ان اعتقاد القاضي ذلك يجب ان يشهد  
وتول الشارح وهل يبعد عدم الوجوب بناء على علمه باعتقاد القاضي كما هو فله التعليل بقوله لان  
القاضي رحمه الله تأمل **(قوله على المذهب)** خلافاً لامام الفضل حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا  
فسر وقالوا بآية خارج البلد في العصر او يقول رأي في البلد من بين خصال الحساب أما يدون هذا التفسير  
فلا يقبل كذا في القاموس بجم **(قوله وقيل شهادة واحدة على آخر)** بخلاف الشهادة على الشاهد في  
سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان او رجل وامرأتان ح **(قوله كعب**  
**وأنتي)** أي يقبل شهادة عدي وأنتي **(قوله ولو على مثلها)** أقام هذا التسليم قبول لشهادتهم على  
شهادة حواكز وهو بحث لمصاحب النهر وقال ولم أذكره **(قوله ويجب على الحلونية المصدرة)** أي التي  
لا تغلق الرجل وكذا اتبع على الحرة ان تفرح لا فتن وسهاوكذا أغبر المصدرة ولاز وجن بالاولي قال  
ط والظاهر ان محل ذلك صدق قضائيات الرزية عليها والاملا **(قوله في ليلتها)** أي ليلة الرزية **(قوله**  
**مع العلة)** أي من غيب وغيره وفلان **(قوله نصاب الشهادة)** أي على الاول والودو رجلان او رجل  
وامرأتان **(قوله لا تعلق بين العبد)** ط لا شترط اتمام ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال  
الصوم لان الصوم امر ديني فشرط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع ديني لا مبادفاً شترطوه فمهم بشرط  
فيما شترط فيها **(قوله لا يصح ان تشرط الدعوى الخ)** قال القاضي الغصب من الغالب هو اما الدعوى ديني  
ان لا تشرط في حق الامة وطلاق الحرة ضد الكل وصق العبد في قوله هو ما على قياس قوله فثبت ان  
تشرط الدعوى في الهالين اه أي قياس قول الامام باشرط الدعوى في حق العبد باشرطها بضاني  
الهالين لكن يزم في الحاشية بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وقيل نظر لان اشتراط  
الدعوى عنده في صق العبد لانه حق عبيد بخلاف الامة فان قبيح حق العبد حتى الله تعالى وهو مميانة  
فرجهاو الفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيسحق الله تعالى طهره صومه ووجوب صلاة العبد فهو يعتق  
الامة اشيء فلا تشرط فيه الدعوى ولا تجزئه الشارح مع البعير اعادة الرضى **(قوله وطلاق الحرة)**  
معلومه ان الرزجسة الرقية تشرط فيها الدعوى والذى في عدم الفصول ان الاطلاق لكنه هنا شترط  
حضور الزوج والسبب في التعلق ط **(قوله بانه)** أي وقوله يقال في السراج ولو تفرع واحد برؤى  
فريه ليس فيها اولي بان عصر الشاهد هو نفسة يصومون بقوله اه قلت والظاهر انه يلزم أهل القرى  
الصوم بجماع المانع اذ روية التمسك بالدين من المصراه علامة ظاهرة بتجد غلبة الظن وقلية الظن هذه  
موجبة للعمل كصحة جوابه واحتمال كون ذلك لتفسير رمضان بعد اذ لا يفعل مثل ذلك عاذ في ليلة الشن  
الاكتفاء بثمان **(قوله لا سا فيها)** أي القاضي ولا والى في الفتح **(قوله صدوا بقوله نفسة)** أي امتزاجاً  
لقول المصنف في شرحه عليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عددا اه ط **(قوله وأطروا الخ)** عبارة غيره  
لابأس ان يفطروا والظاهر ان المراد بالوجوب أيضاً والتعبير بنى البأس لانه عطسة الحرة كذا في  
الجناس في قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تصوموا من الصلوات منه كثير في كلامهم طاهم **(قوله مع العلة)** قيد  
لعله صدوا وأطروا **(قوله لا ضرورة)** أي ضرورة عدم وجودها كتمهده صده **(قوله بين نصاب شاهد)**  
أي يحتمل شهادته اعادة ح لكن عبارة الجوهريه بان من يشهد عنه الخ والظاهر ان المعنى أن

وهل له أن يشهد مع  
علمه بنفسه قال البرزقي  
فم لان القاضي رحمه الله  
(ولو) كان العدل قسماً أو  
أنتي أو يصدوداً في فذف  
تاب بين كيفية الرزية  
أولاهي المذهب وتقبل  
شهادة واحد على آخر  
كعبد وأنتي ولو على مثلها  
ويجب على الحاربة المصدرة  
أن تفرح في ليلتها بلاذن  
مسواها وتشهد كذا في  
الحاشية (وشرط للفطر  
مع العلة والعدالة) نصاب  
الشهادة ولقنا أشهد  
وعلم الحذف لتعلق  
نفع العبد لكن (لا) تشرط  
(الدعوى) كذا لا تشرط في  
حق الامة وطلاق الحرة  
(ولو كانوا ببلدة لا سا كم  
فيها صلوا بقوله نفسة  
وأطروا باعتبار عدلين)  
مع الصلاة (الضرورة) ولو  
وأما الحاكم وحده يفرق  
الصوم بين نصاب شاهد  
وبين أمرهم بالصوم

قوله فلا جناح عليكم الخ  
هكذا يحطو والتلاوة نفلس  
عليكم جناح الخ اه  
معناه

مطلب لاهية بقول الموقنين  
في الصوم

مطلب مآله السبكي من  
الاختلاف على قول الحساب

مردود  
بجفاف العبد كما في  
الجوهرة ولا عبرة بقول  
الموقنين ولو عدوا على  
المذهب فالفقهاء يثبتون  
وقول اولي التوفيق ليس  
بموجب

وقيل نعم والبعض ان كان  
يكثر

(و) قبل بلاه جمع من  
يقع العلم الشرعي وهو  
غلبة الظن (يعتبرهم وهو  
مفتون الى رأى الامام من  
غير تقدير بعدد) على  
المذهب وعن الامام أنه  
يكتفى بشاهد

الحاكم يصبر جلالتنا عنه ليشهد عند ذلك الثاني كما لو اقمنا الوتعت لها حكمه خصوصاً مع آخره  
ثانياً لجماعاً كمنه فلا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله)  
بخلاف العبد أي هلال العبد اذ لا يكتفى فيه الواحد (قوله) ولا عبرة بقول الموقنين أي فوجب  
الصوم على الناس بل في المراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للمجموع أن يعمل بحساب نفسه وفي  
النهر فلا يلزم بقول الموقنين أنه أي الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا بعدوا في العلم يفتى  
الاضاح والامام السبكي الشافعي تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب دعوى اه وشبهه في شرح  
الوهابية قلت مآله السبكي ردعته نحو أهل مذهبه منهم ابن حجر والرملي في شرحي المنهاج وفي مآوى  
الشهاب الرمي الكبير الشافعي سئل عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثاء من الشهر  
وقال الحساب بعدم إمكان الرؤية ليلة على قول أهل الحساب لان الحساب دعوى والشهادة طنية  
وأطال في ذلك فهل يعمل بمآله أم لا وفيما اذا روى الهلال ثم اقبل طلع الشمس يوم التاسع والعشرين  
من الشهر وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لان الهلال اذا  
كان الشهر كاملاً يقبل باليتين أو تضاعف ليلة أو غلب الهلال ليلة الشاة تقبل بشروط وقت العشاء لانه  
صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط العصر الشاة فهل يعمل بالشهادة أم لا فاجاب أن المعمول  
به في المسائل الثلاث ما شهد به البينة لان الشهادة زوالها الشارع بمنزلة اليقين ومآله السبكي مردوده  
عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيعة مخالفة اصله على أنه عليه وسلم وجه ما قلناه أن  
الشارع لم يعتمد الحساب بل ألفه بالكتابة بقوله نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا  
وقال ابن دقيق العبد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى والاحتج بالثاني ذكره السبكي  
بقوله ولان الشاهد قد سبق عليه الخ لا أثر لها في المكارم وجوهه في غير علم الشهادات اه (قوله)  
وقيل نعم الخ يوم أنه قيل أنه لو لم يجب للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد سكر  
في الفقيه الاقوال الثلاثة فنقل أولاً عن الشافعي عبد الجبار وصاحب جمع العلم أنه لا بأس بالاعتماد على  
قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن  
شرح السرخسي أنه بعيد عن شمس الاعتقاد لخالوا أن الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا  
يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الآخرة ترجمه أنه اتفق اصحاب أبي حنيفة الا بالادوار والشافعي أنه  
لا اعتماد على قولهم (قوله) وقبل بلاه أي ان شرط القبول عند عدم علمه في السماء لهلال الصوم أو  
الافطار أو غيرهما كفى الامداد وسية في تمام الكلام عليه استبعاد جمع عليهم فلا يقبل خبر الواحد لان  
التمرد من بين اهل الفسطاط بالرؤية يقع في جهنم لما بيننا من وجهه اليهم مع عدم المنع وسلامة  
الابصار وان تفاوتت في الحدة طاهر في غلظه بحر قال ح ولا يشترط فيه الاسلام ولا العدالة كفي امداد  
الفتاح ولا الحرية ولا العزى كفي القهس تافى اه قلت ما عاين في الامداد لم اوفيه وفي عدم اشتراط  
الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب لعلم القطعي حتى لا يشترط له ذلك  
بل ماوجب غلبة الظن كما يأتي بعدم اشتراط الاسلام له لانه من نقل صريح (قوله) يقع العلم الشرعي أي  
المصطلح عليه في الأصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في التوحيد أيضاً شرعي ولا عبرة بالظن ههنا ح  
(قوله) وهو غلبة الظن لانه العلم الموجب للعمل لا العلم ببعض اليقين نص عليه في المتابع ونجاة البيان ابن  
كامل وشبهه في البحر من الغنى وكذا في المراج وقال القهس انه لا يشترط خبر اليقين من التواتر كما  
أشير اليه في الخبرات لكن كلام الشرح حثير اليه اه ومراد شرح صدر الشريعة أنه قال بالجمع  
العظيم جمع يقع العلم بتجربهم ويحكم العقل بعدم قواطعهم على الكذب اه وتبعه في الدرر ورده ابن كمال  
حيث ذكر سنو أنه انما أصدر الشرية بحسبهم أن الغلبة هنا العلم ببعض اليقين (قوله) وهو مفتون

الح) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف حضور وجلا كالقسامة وقيل  
أكثر أهل الحلة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنتان وقال الشافعي بن أيوب خمس ما قبل قليل والصحيح من  
هذا كونه منقوض إلى رأى الإمام أن وقع في قلبه حصة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم اه وكذا  
صححه في الواهب وتبعه الشرنبلالي وفي البحر الصغرى والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضا أنه العدة  
لجميع الخدم ونوترتهم كل جانب اه وفي الهجر أنه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله) واختلف في  
البحر (حيث) قال وبني العمل على هذه الرواية في زماننا لأن الناس تكاسلت عن ترائي الأهل فانتفى  
قولهم مع توجههم طالبين لما توجهوا إليه فكان التفرغ غير ظاهر في القاطن ثم أي ذلك بأن ظاهر  
الولي الجليوة والظهير به يدل على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق  
بأثنين اه وأقر في الظهير والمخ ونازع محسنه الرمي بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيعين  
العمل به الغلبة الفسق والافتراء على الشهر الح) أقول أنت تشير بأن كثرة من الأحكام تعين لتعني الأزمان  
ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لم أر أبدا بصوم الناس إلا بعد ليلتين أو ثلاث لما هو شاهد من تكاسل  
اللبس بل كثير ما رآه يسلم يستخرج من يشهد بالشهر ويؤخره وجب تدليس في شهادة الاثنين فترد من  
بين الجمع الصغير حتى يظهر غاما الشاهد ما انتفت عنه ظاهر الرواية فتعين الافتاء بالرواية الأخرى (قوله)  
وصح في الأقضية (الح) هو اسم كخبو واعتمد في الفتاوى الصغرى أيضا وهو قول الطحاوي وأشار إليه  
الإمام محمد في كتاب الاستسكان من الأصل لكن في الخلاصة ظاهر الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه  
معراج وغيره قلت لكن قل في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان وحده صام الحق والبسوط وإنما  
بردا الإمام شهادة إذا كانت السماء مصيبة وهو من أهل المصر فأما إذا كانت متعبة أو جاء من خارج المصر  
أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه قوله عندنا يدل على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد رتب في المحيط  
وعبر عن مقابله بشيئ ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرقبة تختلف باختلاف صفوف الهوا وكثرت باختلاف  
انتماء المكان وارتفاعه فانها هواء الصغرى أو هواء المصر وقد يرى الهلال من أعلى الأماكن  
ما لا يرى من الأسفل فلا يكون تفرده بالرؤية بخلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر اه فنه التصريح  
بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لأن البسوط من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن كلام الرواية بين ظاهر  
الرواية ثم رأيت أيضا في كافي الح) الذي هو جميع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية يتوصل به إلى شهادة  
المسلم والمسلمة عدل كان الشاهد أو غيره عدل بعد أن يشهده أنه رأى خارج المصر وأنه رأى المصر وفي المصر  
عليه تجمع العلمتين التساوي في رؤيتهما وكان ذلك في مصر ولا علة في السجدة لم يقبل في ذلك الجماعة اه  
ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما لأن رواية اشتراط الجمع العظيم التي عابها أصحاب المتن بحمولة على ما إذا كان  
الشاهد من المصر غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة بالأولى الرواية الأولى بدليل أن الرواية  
الأولى على غير الأدلة الشهادة بأن اشترط ظاهر في القاطن وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد في الرواية ولها قال في  
المحيط فلا يكون تفرده بالرؤية بخلاف الظاهر الح) وعلى هذا ففي الخلاصة وغيره ما أنه لا فرق بين المصر  
وخارجه جميعا على ما هو المتبادر من إطلاق الرواية الأولى وأنه تعاقب أعم (قوله) أن يدعى بالنسبة المجهول  
أو للمعلوم وناه عن غير المدعى المفهوم من قوله أي بأن يدعى مدعى على شخص حاضر بأن لا نأخذ فيه عليه  
كدام المدعى وقد قال في إذا دخل رمضان فانتوكل قبض هذا الدين ومثل ذلك ما رواه على آخر دين  
نه عليه وسئل أن يدخل رمضان فغير بالدين وبكر الشحول (قوله) غير أي الحاضر هذين والوكالة  
واستشككنا لغير الرمي بأن هذا اقتراع على الغائب قبض المدعى فلا ينفذ أو قول لا إشكال لأن الدين  
تقتضي بقاءه العاقد أثر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لأن  
اقرارهم بالاقتراع بثبوت حق القبض لو كفى في ذلك الموكل فلا يصح بخلاف ما لو أثر بالوكالة ومحمد والدين

واشترط في المصر وصح  
في الأقضية الاكتفاء  
بواحد إن جاء من خارج  
البلد أو كان على مكان  
مرتفع واشترط ظهور الدين  
قالوا وطريق إثبات رمضان  
والعبد أن يدعى وكالة  
معلقة بدخوله قبض دين  
على الحاضر فغير بالدين  
والوكالة وبكر الشحول  
فيشهد الشهود بؤية  
الهلال

فانه لا يصير خصم ابتر حتى يقيم الوكيل البيعة على مكانه كما في شرح أدب القضاء للعصاف (قوله في قضى عليه) أي وثق القبض (قوله) ثبت دخول الشهر ضمنا لأنه من ضروريات محكماتكم بقبض الذين قد ثبت في ضمن إثبات حق البدل لقصد اولها قال في البحر عن الخلاصة بعد ما ذكره الشارع بالاناثان محكي من مؤلفين لا يخفى تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بحجج عزمه فثبت له بدل والناس باليوم يعني في يوم التيمم ولا يشترط لفظ الشهادة بشرط انما القضاء أمافي البدل بشرط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد اهـ قلت والحاصل أن رمضان يجب صومه بالثبوت بل بغير دلالة خبر لأنه من الديانات ولا يلزم من وجوب صومه بثبوته كالحج ويستند بقائه أنشائه على الطريق المذكور عدم توقفه على الجمع العقليم لو كانت السماء مغطاة لان الشهادة هنا على حلول الوكيلة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شدة أن حلول الوكيلة يكتفي فيها بشاهد من لانهم يجرى في عيود ولا ثبت الا بثبوت الخبر لو ادان ثبت دخوله ضمنيا بوجوب صومه وتامر بما ساند كره فيما لو ثبت عدد رمضان ولم ير هلال القطر لم يلحق القطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد ثبت القطر تبعوا ان كان لا يثبت قضاء الا بالعدد والعدالة هذا ما طهره (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهدوا بغير التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماء طرفة العين القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اشتراها في البحر كس (قوله في الجلة كذا) لا بد منه تأني الا لزام صومهم بها (قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله وجد اجتماع شرائط الدعوى) هكذا في النسخة عن مجموع التواضع كما هي مبنى على ما قدمه من الخاتمة من بحث اشتراط الدعوى على قيام قول الامام أو يكون شهادة على القضاء بدليل التعليل بقوله لان قضاء القاضي محله لا يكون قضاء الاستدراك والظاهر أن المراد من القضاء قضاء ضمنيا كاتقدم طريقه والا فدل على أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جائز) الظاهر أن المراد بالجواز العدة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكاية كروية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وأن فادى تلك المصرا أمر الناس بصوم رمضان لأنه حكاية لفظ القاضي أيضا وليس بمصلحة خلاف قضاؤه ولما قيد بقوله وجد اجتماع شرائط الدعوى يختلف تأمل (قوله نعم الخ) في النسخة قال شمس الانعام الخوافي الصريح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اهـ ومثله في الشربلية من المعنى قلت ووجه الاستدراك ان هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء فاض ولا على شهادة أي كما كانت بقوله الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة ضموا يوم كذا لم العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حكم شرعي عادة ما لم يكن من موهم بمناهي حكم حكاهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشاهد بان أهل تلك البلدة أو الهلال وصاموا لانها لا ينفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والدعوى مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة فانها لا ينفذ اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما طهره تأمل (تتبعه) قال الرحي معنى الاستفاضة أن تأمن من تلك البلدة جماعة متعددون كراهية تصغير عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا من رؤية لا مجرد الشروع من غير علم عن أشاعه كقوله تنسج أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كذا ورد في آخوال زمان مجلس الشيطان بين الجماعة فتسكاهم والكافة فيصدقون بها ويقولون لا نرى قاله لعل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا عن أن يثبت به حكم اهـ قلت وهو كلام حسن ويشير المتول النسخة فاذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشروع (قوله حل القطر) أي اتفاقا فان كانت ليلة الحادي والثلاثين متعبة وكذا الوصية على ما صحت في الدرايا والخلصة والزيادة وصح عدمه في مجموع التواضع الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة فوح الاتفاق على حل

فقضى عليه و ثبت دخول الشهر ضمنيا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدوا) أنه شهد صد قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا (وقضى) القاضي (به) وجد اجتماع شرائط الدعوى قضى أي جائز له (القاضي) أن يحكم (بشهادتهم) لان قضاء القاضي محقق قد شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزعم على الصريح من المذهب مجتبي وغيره (وبعد صوم ثلاثين يقول عدلين حل القطر) البلاء متعلقة بصوم وعدم متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة (دلو) صاموا (يقول عدل

الغفر في الثانية أيضا عن البدائع والسرابع والجوهرة قالوا المراد اتفاق اثنتا الثلاثة ومجلس قدام  
اختلاف انما هو لبعض المشايخ قلت في النفس الفتوى على حل الفطر وفق الحق ان الامام كونه  
منه في الامداد بأنه لا يعدل وقال قائل ان قباهم في الصوم أى في هلال رمضان وتم العدلا بفطرون وان  
قبله ما في قيم وأما والحق في زيادة الفطر في الثوب في الثاني والاشترائك في عدم الثوب أصلا في الاول فصار  
كشهادة الواحد اه قال ح والاصل انه اذا غم سوال أفطرو اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في  
القيم أو الصوم وان لم يتم قبل فطر ونم مطلقا قبل لاطلاقا وقبل فطرون غم رمضان أيضا والا  
(قوله حيث يجوز) حشبه تقييد أي انه في القاضي في الصوم أو في الصوم وهو بمن يرد ذلك فتح أي بان كل  
شائعا أو يرى قول الطحاوي بقول شهادته في الصوم اذا علم من العصر أنه كان على مكان ثم نفع في المصر  
وقدم متر جسيم ما هنا رحمه أيضا قد قال في الفتح في قول الامامة اذ قبل الامام شهادة الواجب وصلى الخ  
هكذا لرواية على الاختلاف (قوله وغم هلال الفطر) الجمله سابقه في الملامح على اختلاف على ما ذكره  
المصنف (قوله لا يعمل) أى الفطر اذا لم يهلال قال في الفروع ويعز ذلك الشاهد على تلهوه وكتبه (قوله  
لكن الخ) استدل على ما ذكره المتن من أن خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بان المصر ح في  
الشهر وكذا في المصر من الجنى ان حصل الفطر هناك وفق واقع الاختلاف فيما اذا لم يتم ولم يهلال  
فعدمها لا يعمل الفطر وعدمه لا يعمل كما قاله شمس التفتاوى الحواشي وحرو السرياني في الامداد قال في غاية  
البيان وجه قول محمد وهو الاصل ان الفطر ما ثبت بقول الواحد بما يدل بناء على انه قوله انكم من شئ ثبت ضمنا  
ولا يثبت بعد او سئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكمه انما لا يقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان  
بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد قيام الثلاثين قال شمس التفتاوى شرح الكافي وهو نظير شهادة  
القائل على التمسك ما لم يقبل ثم يخفى ذلك الاستحقاق للميراث والبراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اه  
(قوله وفي الزيلو الخ) نقله لبيان ما لم تعلم من كلام الشيركوهي ترجع عدم حل الفطر اليه وغم سوال  
فلهو وغلط الشاهدان الاشبهين ألفاظ التراجع لكنه يخالف لما تضمنه صحيح غاية البيان لقول محمد  
بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد بالحل اذا غم سوال بناء على عدم اختلاف الذي نقله  
المصنف وقد علمت عدم موحيته في غاية البيان في غير محله لانه ترجع ما هو متفق عليه تأمل (قوله  
والاصح كالنظر) أى ذواته كسؤال ولا يثبت بالعلم الارجلين أو رجل وامرأتين وفي اصولنا بمن  
زادة بعد عدل ما قدمته وفي النسخة من الامام انه كرمضان وصحبه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصحبه  
في الهداية وشروحهما والتدين فاختلاف الصحيح وتايد الاول بانه المذهب بحر (قوله بقية الاشهر  
التسعة) فلا يقبل فيها الا شهادتين رجلين أو رجل وامرأتين عدول أو اربعة يهودين في سائر الاحكام بحر  
من شرح مختصر الطحاوي للامام السبكي وذكروا في الامداد انما في الصوم كرمضان والفطر أى لا بد  
من الجمع العظيم ولم يعز لاجل ذلك فقال النسخة في الملامح انما في الفطر التمسك لا في الصوم  
والصوم في قبول الرجلين فقد العلم الموجبة لاشتراط الجمع انك يروى في جلال كل طابين يؤيد قوله  
في سائر الاحكام ولو شهدوا في الصوم بل ثلاثين وثبت بشرط الثبوت الشرعي بشت رمضان بعد ثلاثين  
يوما من شعبان وان كان رمضان في الصوم لا يثبت بغيره حالان بوجه ما تقدم في التفتاوى  
ما لا يقتضي في التصديقات اه (قوله وروى عنه بانها لرسالة الاستيعاطا) أى سواء روى قبل الزوال  
أو بعده وقوله على المذهب أى الذي هو قول أبي نعيم ومحمد في البدايع فلا يكون ذلك في رمضان  
عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو في الماشية ويكون اليوم من  
رمضان وعلى عدم الاختلاف هلاله والعدم هما يكون المستقبلة مطلقا يكون اليوم من رمضان وعنده  
لقبل الزوال يكون الماشية يكون اليوم يوم الفطر لانه لا يروى في الزوال عادة الا ان يكون في اليومين

حين يعموزو غم هـ لال  
القطر (لا) يحل عل  
المذهب تلامه وكرنا  
ذكره المنف لكن نقل  
ابن الكل عن المذهب  
أنه انغم هلال القطر  
حل اتفاقا وفي الزلالي  
الاشبه انغم حل والا  
(و) هـ لال (الاضعي)  
وبة الاشهر التسمية  
(كالقطر) عل المذهب  
روية بالنهار لاجل امنية  
مطلقا عل المذهب ذكره  
الحاردي

فجيب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم الفطر والاصل سدھما لا  
لا تعتبر رؤيته بمنها أو ناعما العبر تروى به بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم ليس يوم الرؤيته  
وأفطر والرؤية أمر بالصوم بعد الرؤية مقتضاها أنه أبو يوسف ثمانية الناس اهـ وأما وفي النسخ  
أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر والخفوم المتبادر منه الرؤيته عند عتبة آخر لشهر  
عند العصابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واثبات رؤيتهما اهـ ثلث وأما على  
أذا رؤى الهلال يوم الجمعة لسبب ليل الزوال فعند أبي يوسف هو ليلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد  
وجد في الأقبى ليلة الجمعة فخاص ثم ظهر لها وأقبلت رؤيتها في الهافر في حكم ظهور رؤيتها ليلة ثمانية من أدهاء  
الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن رؤيته بمنها لانه لا يرى قبل الزوال إلا أن يكون لاثنتين فلاما فبدر كونه  
ليلة الماضية وكونه لاثنتين لأن النهار صار بمنزلة ليلة ثمانية وإذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور  
أول الشهر فوجب صومه أن كان رمضان ويجب فطره أن كان شق لا وأما عندهم أفلا يكون للعبادة قطعاً  
بل هو المستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتاً رؤيته بمنها لانه لا عبرة عندهم رؤيته بمنها أو ناعما  
بأكمال العدة لأن الخلاف على ما صرح به في البدائع والفتح إنما هو في رؤيته يوم السبت والشك وهو يوم الاثنين  
من شعبان أو من رمضان فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الاثنين من الشهر ورؤيته فيه الهلال ثم أفاضه  
أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وندھما لا عبرة لهذه الرؤية ويكون أول الشهر يوم السبت سواء  
وجدت هذه الرؤية أو لا لأن الشهر لا يرد على الثلاثين فلهذه الرؤية شياً جديداً فلو لم يهملوا ليلة  
المستقبلة عندهم أيان الواقع وتصریح في اللغة القول بأنه للعبادة بقلنا ما وجدنا من قولهم هو ليلة  
عندهم وقولهم لا عبرة رؤيته بمنها أو ناعما كان الخلاف في رؤيته يوم السبت والشك وهو يوم الاثنين لأن  
رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد في أنه للعبادة إلا يزعم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين من كونه  
عليه بعض المحققين وشمل قولهم لا عبرة رؤيته بمنها أو ناعما إذا رؤى يوم التاسع والعشرين من قبل الشمس ثم رؤى  
ليلة الاثنين بعد الغروب وشهدت بمنشورة بذلك فإن الحكم يحكم برؤيته ليلا كالحكم في الحديث ولا  
يألف إلى قول المحققين أنه لا يمكن رؤيته صباحاً ثم مساء في يوم واحد فتجد مناه عن قتالوى الشمس الرملة  
الشافعي وكذلك ثبت رؤيته ليلاً ثم زعموا أنه رأه صبيحتها من القاضي لا يلتفت إلى كلامه كيف وقد  
صرحت أمّة المذهب إلا بعبارة الصحيح أنه لا عبرة رؤيته الهلال ثم باروا والغلبة رؤيته ليلاً لانه لا عبرة  
بقول المحققين ومن بحسب الدهر ما وقع في زماننا سنة أربعين بعد المائتين والألف وهو أنه ثبت رمضان تلك  
السنة ليلة الاثنين التالية التاسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة من منارة جامع دمشق وكانت  
السماة متعبة فأنبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الأثبات  
مخالف للعقل وأنه غير صحيح لانه أخبر ببعض الناس بأنه رأى الهلال ثم الاثنين المذكور ثم تعهد مع  
جماعة من أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدر وأوصوا التشكيك في أقوال العوام ثم صاوموا يوم  
عيد الناس وعيدوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأظهر لهم القول الصريح من مذهبهم  
فاعتذروا بعضهم بلتهم فقلوا كذلك مراعاة للتحلف الحنفية فأن الحنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يخفى أن هذا  
العدو أجمع من الذنب فإن فيه الافتراء على أمّة الذين لئروا بخطا الصريح فعند ذلك بادرني إلى كتابة رسالة  
حافضة سميتها بتاتية الغافل والوسن على أحكام هلال رمضان جمعت فيها أنصوص المذاهب الأربعة العامة على  
أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه هو وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع  
مطلع بكسر الهمزة موضع الطالع بجر من ضياء الحولم (قوله ورؤيته بمنها الخ) مرفوع عطف على اختلاف  
ومعنى عدم اعتبارها أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فإذا قال في الخفاصة لا يصام ولا يفطر  
وأعاده وأن علم من قبله أن قوله ليلة لا تية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورتها كمال العدة كغيره

(واختلاف المطالع)  
ورؤيته بمنها أو قبل الزوال  
وبعد (غيره من)

مطلب في اختلاف المطالع

(علي) ظاهر (المذهب)

وعليه أكثر المشايخ وعليه  
الثقة والاحكام

(فصارم أهل المشرق وفية

أهل المغرب) أذا ثبت

عندهم رؤية أولئك بطريق

موجب کفر، وقال انزلی  
الاشبه أنه معتبر لکن قال

الكامل الاخذ نظام - ر

الرواية أحوط \* (نوع) \*

أَذَارُ أَوَّالِهِمْ لِيَكْرَهُ أَنْ  
يُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ

يَسْتَبْرِأُ إِلَيْهِ لَدُنْكَ  
الْجَاهِلِيَّةُ كَمَا فِي الْمَرْاجِعَةِ

وسراة البرازية

• (باب ما يفسد الصوم وما

فساد و السطلان في العبادات

میان (اذا اكل الصائم أو

شرب اوجامبع) حال کوئہ

(ناسيا) في الفرض والنقل  
في النية أو بعدها على

المعبر بقر من القنينة

 $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ 

(٣) قوله الثالث عشر  
سواءه الثاني عشر وقوله هو

الرابع عشر وابه الثالث

عشر لان اليوم الثالث

عشر من ذي الحجة واليوم  
الأربع من عيد الأضحية

والاخصية في ذلك اليوم

لا تعجب من ذلك ولعل جناب

سیدی الوالد المؤلف أوداد  
أدبکیم فی الدیور الیوم

ان يذهب في اليوم الثالث  
فسها قلبه ففكتيب

الثالث عشرة أمل حوزة

أضر الوردى محمد علاء الدين

ابن المؤلف عفي عنه ما  
آمن

5.

فأهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لأثره في معنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحث بطول الهلال إلى كذا في إحدى البلدين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الانحراف حتى إذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الغروب والشمس بل كلما تحركت الشمس درجة قلنا طلوعها لرقوم وطلوع شمس الآخرين وغروبها من نصف بل لغيرهم كما في الزاي وقدوا بعد الذي يختلف فيه المطالع مسير الشمس فاسترعى ما في القهستاني عن الجواهر اعتباراً بقصة سليمان عليه السلام فانه ثقيل كل غدوور واح من انقلب الاقليم وبينهما شهر اه والنفق ما في هذا الاستدلال في شرح المنهاج لارمل وثوبه النتاج التبري على أن اختلاف المطالع لا عكر في أنل من أو بستة عشر من غرضنا فترى به الولد لا لوجه انها تعددية كما في به أيضا اه فالحق وأما الخلاف في اعتدال اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحد العمل بمطلع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رتبة حتى لو روى في المشرق ليلة الجمعة في المغرب ليلة السبت وجعل أهل المغرب العمل بملاوة أهل المشرق فقتل الاول واعتمد الزاي وصاحب الميز وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم غناطيين بما عندهم كما في أوقات الصلوات أبدى القدر بغيرهم من عدم وجوب العشاء والوتر حتى فأنقذتهم او ظاهر الى واية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة تتعلق الخطباء عما علق الرتبة في حديث صوموا الرتبة بخلاف أوقات الصلوات وعمل بغير رتبة رسالتنا المذكورة (تنبيه) في فهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه مستعسر فلا يلزمهم حتى لو ظهر أنه روى في بادية أخرى قبلهم يوم وهل يقال كذا في حق الانصبة لعدم الحاجة لم أروا ظاهرهم لأن اختلاف المسالغ الخاتم يعتبر في الصوم الحاجة لمخلق الرتبة وهذا بخلاف الانصبة فالظاهر أنها كالأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فجزئ الانصبة في اليوم الثالث عشر (3) وان كان كل رتبة باقرهم هو الرابع عشر واه اعلم (قوله فيزمن) فانه غير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق يفعلوه ح أو يلزمهم الباعن الالتزام مبنى الجمع ولواهل المشرق ثابت الفاعل وروية متعاقبة يلزم (قوله بطريق موجب) كأن يعمل اثنتان الشهادة أو شهدا على حكم القاضي أو يستفيض الغلبة بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بادية كذا أو دلالة حكاية ح (قوله كاسر) أي صدقوه شهدا أنه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو قصد دلالة من لم يره وظاهره أن العكرات تنزهة ط والله اعلم

• (باب ما یفسد الصوم وما لا یفسده) •

المفسد هنا قسيمان ماوجب القضاء فقط أو مع الكفر وغيره القسدين فقسمان أيضا ما يباح فضله أو بخره  
**(قوله)** الفساد والجلان في العادات سببان أنما في العادات ثلاث لم ترتب أن الملامة عليها فهو الجلال وان  
ترتب أن كان غالوب التامع شرعا فهو الفساد والافو العمة عن الجبر يساهل أو باع مبنية فان أثر  
المعاملة هنا هو الملك غير ترتب ملها ولو باع عبد بشر فاسد وسلم ملكه المشتري فاسد فهو واجب  
التامع ولو بدون شرط ملكه محصيا **(قوله)** إذا ذك كل شرط جوابه قوله الاتي بقصر كينيه عليه  
الشراح **(قوله)** ناسيا أي لو لم نل هذا كلالا كل والشرب والجماع معراج **(قوله)** في الغرض ولو قضاه  
أو كفارة **(قوله)** قبل السنة أو بعدها قدم الشراح هذه المستثنى من شرح الوهاب فيقبل قوله رأى ما كلف هلال  
رمضان الحزموه والى التامع تبعها الوهابنة وشرحه الكونية في معنى الصائم إذا ظهرت ومضانة اليوم بعد  
حأ كل ناسيا فوى قسته ورمته النسيان أي نسيات وقوله لاجن الصوم بخلاف المتنفل فله أول كل قبل النية  
لا يسمى ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة تقع بتصور والنسيان في أفاءه حاشا والمتنول المعين **(قوله)** صلى  
المصير متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصححه إضافته إلى ترنائه عن العتامة وقبل إذا ظهرت ثم وضائته

لا يجوز به وبه جزم في السراج وتبعه في الشرب لابلية ونظم ابن وهبان القولين مع حكاية التصحيح الاول واقره  
 في البحر والتهر فكان هو المخذف فانهم **(قوله الا ان يدركه لم يترك)** أي اذا كل ما ساءد كره انسان  
 بالصوم ولم يتركه كفاً في قدس مومه في الصحيح خلافاً لعضدهم يظهر به لان خبر الواحد في الحديث لا يقبل  
 فكان يجب ان يثبت الى تأمل الحال لوجود المذكر بحر قلت لكن لا كفارة عليه وهو المتأثر كافي  
 التاتر خاتمة عن النصاب وقد تيسر اذه المسئلة الى أبو يوسف وكتب اليه الفهستان في فساد الصوم  
 بالنسبة مع القول له انه لغيره وسأني ما يره **(قوله يدركه)** أي لوزن ما كفى للوزن الواحدة فذكره كثر ما  
 بحر وقوله لوزن ما أي لا قوة على اتمام الصوم لضعفه واذا كان يصف بالصوم ولو اكل كل بقوى على سائر  
 الطاعات بسعه أن لا يخبره فخرج وعبره في الاولى أن لا يخبره وتعتبر الزبلي بالثبات والشيخ جوي على الغالب  
 ثم اذ التفصيل جوي عليه غير واحد في السراج عن الواقعات المختارة يذكر مصطفاهم رجال ح عن شيخه  
 ومثل كل النسخ الصوم عن صلاة لان كلا منهما مصفة في نفسه كاصحوا اليه كره السهر اذا خاف فوت  
 الصبح لكن المأخوذ والثالث غير قادر فقط لا معهما لكن وجب على من يعلم ما هذا كبر الناس وابقا  
 الثالث الا في حق الضعيف من الصوم مرحله اه **(قوله وليس)** أي الانسان عدو في حق العباد أي من  
 حيث قربت بالحكم بقله فالواكل لودية فاساختها بأمان حيث المأخذة في الاخرة فهو عدو مصفا  
 لا ثم كفي حققة تعالى وأمان حيث الحكم في حققة تعالى قال كان في موضع ذكر ولأدنى اليه كما كل  
 المصلي لم يسقط لتسببه فان حاله المصلي مذ كر فوطول الوقت الذي الى الاكل غير موجود بخلاف سلا في  
 القعدة والاول وكل الصائم فانه ساء لوجود الداعي هو كون القعدة محل السلام وطول الوقت امداد الى  
 العلمام عن عدم المذكر وتختلف ترك الداعي التسمية على حاله الذي مفر ولا ذم كرمع عدم الداعي سقطا  
 أبناس البحر من زيادة **(قوله استسما)** وفي القياس يسد أي يستحل الداعي وصول المطر الى جوفه وان  
 كان لا يتعدى به كالتراب والحصى هداية **(قوله لعدم إمكان التضرع منه)** فاشبه العبار والبخان لثبوتها  
 من الاتم اذا طبق انهم كافي التضرع وهذا يفيدانه اذا وجد ايدان تعاطى ما يشغل في بخار في سقطه أو سد لوقوع  
 شرب لابلية **(قوله واداه)** أي مفاد قوله دخل أي بنفسه بلا صنع منه **(قوله لو أدخل حلقة اللسان)** أي  
 بأى عورة كان الدخال حتى لو تغير بغيره واداه الى نفسه واشتهى هذا كره الصومه أخطر لا إمكان التضرع منه  
 وهذا مما يخلل هذه كبر من الناس ولا يتوهم انه كشم الورد وما تمو المسلك لوضوح الفرق بين هواء تطيب  
 بريح المسلك وشبهه بين جوهر دخان ومصل الى الجوفه بفعله امداد به علم حكم شرب اللسان وتقلعه  
 الشرب لابلية في شرحه على الوهابية بقوله

ونعم من يسم اللسان وشربه \* وشاربه في الصوم لاشك بغير

وبلنسه التكثير لوطن ناصا \* كذا انفا شعوات بطن فقروا

**(قوله وان وجد طعمه في حلقة)** أي طعم الكحل أو اللسان كافي السراج وكذا الورد في جدولته في الاصح  
 بحر قال في التهر لكان الوجود في حلقة أو تدخل من المسام الذي هو خال البدن والمطر انما هو الدخال من  
 المناقذ لانه قد على ان من اغتسل في ماء أو جدر بدنه باطنه لا يفسد وانما كره الانام الدخول في الماء  
 والتلف بالثوب بالبول لما فيمن المطهر والغضير في اناقة العادة لانه يفسد اه وسأني ان كلان الكحل  
 واللعن غير مكره وكذلك الجمامة اذا كانت تضغط عن الموم **(قوله أو يفكر)** عطف على قوله بنظر  
**(قوله أو يقي بل في فية بعد الحصة)** جهه في الفتح والبدائع شبيه بدخول اللسان والغبار ومقتضمان العلة  
 فيه عدم إمكان التضرع منه وينبغي اشتراط البصق بعدج الماء لا خضلاط الماء بالصاق فلا يخرج بغيره الم  
 نعم لا يشترط البالغة في البصق لان الباقي بعد مجر دبل ووطو به لا يمكن التضرع منه وعلى ما قلنا ينبغي أن  
 يجعل قوله في البرائة في اذا نفي بعد المضمضة فابتلعه بما برأ لم يضر لتعدوا الاخر في تأمل **(قوله كليم)**

مطلب بكرة السهر اذا خاف  
 فوف الصبح

الا ان يدركه لم يتركه  
 ويدكره لوزن ما والا  
 وليس عدو في حق العباد  
 (أو تمسك حلقة خيل أو  
 ذاب أو دخان) ولو ذاكرا  
 استسما لعدم إمكان  
 التضرع منه ومفاده لم  
 أدخل حلقة اللسان أخطر  
 أي دخان كان ولو دوا أو  
 ضمير لوزن ما ذكر الامكان  
 التضرع منه فليتبسبه له كما  
 بسطه الشربة (أو  
 أذن أو أكل أو احتجم)  
 وأوجد طعمه في حلقة  
 (أو قبل) ولم يتزل (أو احتجم)  
 أو أنزل بقطر) ولو اقي  
 فخرجها مرارا (أو يفكر)  
 وان طال جمع (أو يقي بل  
 في فية بعد الحصة) وابتلعه  
 مع الرقي كلم



أدوية أي لوقد واده في جلد طعمه في حلقه زباني وغيره وفي القهسة في طم الادوية وريح العمل اذا وجد  
 في حلقه لم يضر كفي الحط **(قوله ووص اهليل)** أي بانتهضها فدخل اليه في حلقه ولا يدخل من عنقه في  
 جوفه لانه وصومه كفي الترحانة وغيره في المغرب الغليل معروف عن اللبس وكذا في القافور وعن أبي  
 عبد الله اهليلة بكسر الهمزة والفتحة ولاقط حليمة وكذا قال الفراء اه **(قوله وان كان يفعله)** اختاره في  
 الهداية والزيين وصح في الحط وفي الروايات انه المتروك فصل في التسمية بالان في البرزخية لا يفيدون ادخله  
 يفيد في الصحيح لانه وصل الى الجوف يفعله لا يفيد في صلاح البدن ومثله في البرزخية واستخاره في الغض  
 والمبرهان شرنا ليقم له صالوا الحاصل الاتفاق على العمل بصب المحن وعلى عدمه يشول الماء واختلاف  
 التصحيح في ادخاله فوج **(قوله ولو لم يذ الخ)** جعله شيئا من البرزخية لانه لا يفيد بالاجماع والظاهر ان  
 المراد اجماع اهل المذهب لانه عند الساقفة مفسد **(قوله لانه تبس)** يفعله عبارة الجبر لانه قليل لا يمكن  
 الاستحسان لانه جعل منزلة الريق **(قوله كاسي)** أي قبل قوله وكراهه ذوق شي وبقي تفاصيل المسئلة هناك  
**(قوله يعني ولم يصل الى جوفه)** ظاهر الخلق الثمن لا يفيد وان كان الصواب على الريق وصح في الوجيز  
 كمال السراج وقال وجهه انه لا يمكن الاستحسان لانه صلا بمنزلة ما بين أسنانه وما بين من آخره فنه كذا  
 في اوضح الصبري اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التفصيل حاول لشرح تسميه المصنف  
 في شرحه جعل كلامه في ما اذا لم يصل الى جوفه ثلاثا خالف ما عليه الاكثر قلت ومن هذا يعلم حكم من قام  
 ضرره في رمضان ودخل الصم الى جوفه في النهار ولم يأتها فيجب عليه القضاء لان يفرق بعدم إمكان التردد  
 منه فيكون كاتفي والذي عاين نفسه طم ارجع **(قوله واستحسنه المصنف)** أي تبس الشرح الوضعية بحيث  
 قال في سعي البرزخية بقدر عدم الفساد في صورة غلبة البصاق اذا لم يجد طعمه ورجس اه **(قوله)**  
 هو ما عليه الاكثر أي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الصم أو سواها وأجاب البصاق هو ما عليه  
 أكثر المشايخ كمال النهر **(قوله وسيجي)** أي ما ذهبنه المصنف حيث يقول كل مثل جسم من  
 خارج يفعله الادوية في ثلاث في نفسه الا ان بعد العلم في سلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من ثبوت  
 الضمائر كملت **(قوله وان بقي في جوفه)** أي بقي زج وهذا ما جمعه جماعة منهم فاضحت في شرحه على  
 الجامع الصغير حيث قال وان بقي في جوفه لم يذ كذا في الكتاب واختاروا فيه انه لا يفيد فهم يفيد كما  
 لو أدخل خشبة في ذوقه فيها وقال بهضهم لا يفيد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما به  
 صلاحه اه واصله أن الافساد متوطا بما اذا كان له فعل أو فم صلاح بدنه بشرط ايضا استقراره  
 داخل الجوف يفيد بالخشبة اذا غلب وجود الفعل مع الاستقرار وان لم يدم اذ لا يدم الاستقرار ولا يفيد  
 ايضا فملا أو جرحها أو ناقها كاسي أن في مصلحه **(قوله كمالوا في جرح)** أي اتقاء عسيرة فلا يفيد  
 لكونه غير فمهم وليس في مصلحه بخلاف ما لادوى الجائفة كاسي أن **(قوله وروي في الصل في جوفه مفسد)**  
 هذا على أحد القولين فلا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بان اختلاف حلقه  
 وبان عدم الاطلاق وصحة مجاعة اه وقد خرم الزبلي بالصحيح ما به علم ما في كلامه الشارح حيث جرى  
 أو على الصحيح وثابنا على مقابلة فافهم **(قوله وان غشي)** أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شيء  
 في الخارج **(قوله وكذا لو ابتلع خشبة)** أي ودان خشب ان غلب في حلقه أطرو والاد **(قوله مفاد)**  
 أي مفاد ما ذكرتمنا وشرحاوه أن ما دخل في الجوف ان غلب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يقب  
 لم يبق طرف منه في الخارج أو كان متساويا في الخارج لا يفيد لعدم استقراره **(قوله في دبره أو فرجها)**  
 أشار إلى أن تذكير التغير العائد إلى المتعددة كونه في معنى الدبر ونحوه والى أن فاعل أدخل صغيرا على  
 الشخص الصائم الصادق بالذكر والانتى **(قوله ولو لم يستقر)** لبقته شيء من البلية في الداخل وهذا لو أدخل  
 الاصبع الى وضع الحنة ليعلم بما يمدد قال ط ويحده اذا كان ذا كرا الصوم والاملا فساد كافي للهدية

أدوية ومن اهليل  
 بخلاف نحو سكر (أو  
 غسل الماء في اذنه وان  
 كان يفعله) على اختيارنا  
 لو حلل اذنه بعد ذلك أخرجه  
 عليه من ثم أدخله ولو  
 مرارا (أو ابتلع ما بين أسنانه  
 وهو دون الحصة) لانه تبس  
 لريقه ولو قدرها أفطار كما  
 سيجي (أو خرج الدم من  
 بين أسنانه ودخل حلقه)  
 بهي ولم يصل الى جوفه أما  
 اذا وصل فان غلب الصم أو  
 تساويا فسد والا لا اذا  
 وجد طعمه برزخية  
 واستحسنه المصنف وهو  
 ما عليه الاكثر وسيجي  
 (أو غشي برح) فوصل الى  
 جوفه وان بقي في جوفه  
 كمالوا في جرح الجائفة  
 أو نفذ السهم من الجانب  
 الآخر وروي في النصل في  
 جوفه فسد (أو أدخل  
 عودا) ونحوه (في مقعده  
 وطرفه خارج) وان خشبه  
 فسد وكذا لو ابتلع خشبة  
 أو خطا ولو فيه لقمة  
 مروطة لأن انفصل منها  
 شيء ومفاده أن استقرار  
 الدخيل في الجوف شرط  
 للقضاء بدائع (أو أدخل  
 أصبعه اليابسة فيه) أي  
 دبره أو فرجها ولو لم يستقر  
 فسد ولو أدخل قطعتان  
 ثابتت فسد وان بقي طرفها  
 في فرجها الخارج لا يفيد الباطل  
 في الاستحسان

حق باغ موضع الحقنة  
فقد وهذا قبل يكون ولو  
كان فيورث داه غلبا  
(أو نزع الجاسع) حال  
كونه (ناسبا في الحال  
فقد ذكره) وكذا عند  
طالع الغمر وان أمي  
بعد التزاع لأنه لا خلاف  
ولم يترك حتى أمي ولم يترك  
قضى نقض وان حرك نفسه  
قضى وكذا لو تزاع ثم أُلح  
(أو روى الحقنة من فيه)  
فقد ذكره وأطواع الغمر  
ولوا تباعها ان قبل التزاع  
كفروا بعد ذلك (أو جامع  
فيما دون الفرج ولم ينزل)  
يعنى في غير السيلين كسرة  
ونفذ

مطلبهم المقتضى في الواقع  
لا بد من ضرب اجتihad  
ومعرفة قباح الالناس

عن الزاهدى اه وفي الفتح خرج سره ففسله فان قام قبل أن ينشفه ففسد صوره والاولان الماء اصل  
بظاها ثم زال قبل أن يصل الى الباطن بعد المقدرة (قوله حتى بالغ موضع الحقنة) هي دواء يعمل في خرابة  
من آدمية قال لها الحقنة تقرب ثم في بعض النسخ الحقنة باليم وهي أولى قال في الفتح والحد الذي يتعلق  
بالوصول اليه الفساد قد وقع اه أي قد رما يصل اليه سر الحقنة التي هي آلة الاستئذان وعلى الاول  
طالع الزايع الفتح الذي ينصف منه الدواء الى الامعاء (قوله عند ذكره) بالضم ويكسر معى التذكير وهو  
(قوله) وكذا عند طلوع الغمر أي وكذا لا يشترط لو جامع عند اقبل الغمر وزاع في الحال عند طلوعه (قوله)  
ولم يترك أي في مسئلة التذكر ومسئلة الطالع (قوله حتى أمي) هذا غير شرط في الاقدام اعاد ذكره  
ليبين حكم الكفارة امداد (قوله وان حرك نفسه فمضى وكفر) أي اذا أمي فجامع مرضا ثم فمضى وتعلمت  
ان تقصده بالامه لاجل الكفارة لكن حرم هنا جوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حتى قوس بدون  
ترجيع لاحدها وقد اعترضه ح مان وجوبها على الفاسد سابقا من انه اذا أكل أو جامع فابا على كل عدا  
لا كفارة عليه على الذهب لثبته بخلاف ما لا يه يقول بفساد الصوم اذا أكل أو جامع فابا سائبا اه قلت  
ووجه المخالفه انه اذا لم يحب الكفار في الاكل عدا به على ما عدا بل لم يمتد ان لا يحب بالاول فاما اذا جامع  
فابا فذكر ومكث وحرك نفسه لان الفساد بالغير بل انما هو يكون القصر بل بمدة ابتداء جماعه واما ما  
قال كذا واذا أكل أو جامع عدا بعد جماعه ما سبلا لا يحب الكفارة فكذلك لا يحب اذا حرك نفسه بالاول لكن  
هذا لا يخالف المسئلة المألوفه ثم يؤيد عدم الوجوب فيها ايضا الملاقى الى اذائع حيث قال هذا في عدم  
الفساد اذا تزاع بعد التذكر أو بعد طلوع الغمر اما اذا لم يزاع وبقي قلبه القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر  
الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطالع ومما لا يتبادر الى باع كان عدا هو واحد  
استداهوا انتهوا لجامع العمد في وجهها وفي التذكر لا كفارة وتوضحه الظاهر ان الكفارة لا يحب باسناد  
الصوم وذلك بعد وجوده بقاؤه في الجماع منع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه فكذا يدل  
على عدم وجوبه في التذكر تنقضي عليه لان ابتداءه لم يكن عدا هو فعل واحد قد شئت فيه الشهوة وان  
فيه شبهة بخلاف ما لا يمتد وانما الخلاف في الطالع وما جمعه ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين  
تحريل نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة لا بد ان سقط فافهم (قوله لا يجوز ثم أُلح) أي  
المستلزم لما في الخلاصة ولو تزاع حين تذكره ما يحب الكفارة وكذا في مسئلة الصبح اه لكن في مسئلة  
التذكر ينبغي عدم الكفارة لانه لمن شتم بخلاف مالك واعلم ما هنا ينبغي على القول لا يخفى عدم اعتبار  
هذه الشهوة تأمل (قوله بعد ذلك) أي لا يستفاد بها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهابية عن النبط وفيه من  
الظاهرية ان قبل ان تتركه وبعد ما لا ومن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفر والا فلا اه قلت والتعليل  
الاصح بالاستدعاء يدل على تقصيده بان تبرؤ في تصدع القول لثاني القول لم يمتد ان لقمة الحمار فخر جهات  
ياكلها عدا نولا يعاقبها السك هذا ينبغي على ان العداء الموجب للكفارة تأويل الى الطبع وتنقضه به شهوة  
البطن لا يامر بوضعه الى صلاح البدن والشا رخ فبما سأتى بعد الثاني وسأتى الكلام فيمدو ذكرى الفتح  
فيما لو أكل كل الجاني أن سبها قدر والجسمها كثر عليه الكفارة عند زاع لا عند أي يوسف لانه بعاده الطبع فصار  
بخلة التراب فقتلوا الحقيقة في الحق في الواقع لا بد من ضرب اجتihad ومعرفة قباح الالناس وقد عرف ان  
الكفارة تنقضي انما كمال الجنابة فيمطر في صاحب الوضوء فان كان ممن يعاقب طبعه ذلك انما يقول في يوسف  
والا اشد بقوله لم يترك (قوله ولم ينزل) أما لو أنزل قضى فقط كما حد كره المصنف أي بلا كفارة قال في الفتح وعمل  
المرأتين كعمل الرجال جماعه ايضا فمجادون الفرج لا قضاء على واحد منهما اذا أنزلت ولا كفارة مع الاثران  
اه (قوله حتى في غير السيلين) اشار الى الفتح حيث قال أراد الفرج كلاما من القبول والدم في قاعه  
حيث لا تنفذ ولا تجلبى اه أي لان الفرج لا يشبه البرية وان شمله حكمه في المغرب الفرج قبل

الرجل والمرأة يتأقن أهل اللغة ثم قال وقوله القيل واليه كلاهما فرج يعني في الحكم اه (قوله وكذا الاستغناء بالك) أو في كونه لا يفسد لكي هذا الم ينزل أما إذا أنزل فعليه القضاء كما صرح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه أنزال بشر ما يبعده فحكون على خلاف المختار (قوله ولو خاف الزنا الخ) الظاهر أنه غير قابل لتعيين الخلاص من الزنا وجب لأنه أخف وجوابه الفتح وان غلبته الشهوة ففضل ارادة تسكينها فالرجاء أن لا يعاقب اه زاد في هراج البرائة وعن أحمد والشافعي في تقديم الترخص فيه وفي الجدي يعجزهم ويجوز أن يستفي يبدو وجهه وتلاصته اه وسبذكر الشارح في الحدود عن الجوهرة أنه يكره وأهل المراد به مكرهاته لتعزبه فلا ينافي قول المراجع يجوز تأمل وفي السراج إن أراد بذلك تسكين الشهوة للمفرطة الشافعية للقلب وكان عن الأوزاعي ولا أمة أو كان إلا أنه لا يقدر على الوصول إليها العذر قال أبو الليث أروجر أن لا يوبل عليه وأما إذا جعله لاستقبال الشهوة فهو آثم اه بقي هنا حتى وهو أن طاعة الله لا تهل هي كون ذلك استغناء بالجنز كما يفيد الحدية وتقسيد بهم كونه بالكف ويطبق به ما أو دخل كبرين نغذيه مثلاً حتى أمي أمي سفع المسعودي في الشهوة حتى يغير طبعه بشر عذر كما يفيد قوله وأما إذا جعله لاستقبال الشهوة فالم آثم من صرح بشئ من ذلك والمأهر الأثمة لان فعله يبدو وجهه ويحسها فيه سفع المالكين بالاستغناء بغير مباح كل أنزل بتخيد أو لاين بخلاف ما إذا كان يكفهم موعلي هذا ما أو دخل ذكره في حاشية أو كفو معنى أمي أو استمر بكفه بمات مع الحرز أو يأنم أبيض يدل أيضاً على مقلنا متى إلى باقي حيث استدلل على عدم جديا كك قوله له في الذين هم لغرو وجهه حافلون انية وقال فلم ير الاستغناء الإجماع أي بالرجوع لولا اه فأما عدم حمل الاستغناء أي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر له والله سبحانه أعلم (قوله من غير أنزال) أما به عليه القضاء فما كسباني (قوله أو قبلها) صاف على من فهو فعل ماض من التقبيل (قوله وأنزل) وكذا لا يفسد مبدون أنزال الأولى ونقل في البروكذا الزيلعي وفيه الإجماع على عدم الفساد مع أنزال واستنكاه في الامداد عسلة الاستغناء بالكف خلت والفرق أن هناك أنزال مع مباشرة الفرج وهذا هو نوعه على هذا فالإجماع المفسد للصوم هو الجوع صورة وهو ظاهر وأمعنى فقط وهو أنزال من مباشرة فرجه لا في فرج وفي فرج غير مشتهى عادة أو عن مباشرة فرجه في محل مشتهى عادة في أنزال بالكف أو بغيره إذا وطئ وجدته المباشرة بفرجه لا في فرج وكذا أنزال بمحل المرأين فأنه مباشرة فرج غير حل في فرج وفي أنزال أوله مية أو مة وتوجد المباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة في أنزال بمحل أمي أو تقبيله وجدته المباشرة بغير فرجه في محل مشتهى أما أنزال بمحل أو تقبيل مية فإنه لا يوجد به شئ من معنى الجوع فصار كالأنزال بغيره أو تفكر فلا يفسد الصوم إجماعاً هذا ما ظهر من بعض الفتاوى العليم (قوله في المذهب) أي قول أبي حنيفة ومحمد معني الأظهر وقال أبو يوسف بغيره والاختلاف مبني على أنه هل بين المباشرة والجوف سفذ أو لا وهو ليس باختلاف على التحقيق والأظهر أنه لا يفسده وأما اجتماع البول فيه بالشرع كذا يقول الأبياض بلي وأما أنه لو بقي في قصبه كذا لا يفسد اتفاقاً ولا شك في ذلك وبه يعلى ما نقل عن نخزاة الأكل وسنشد كرهه بقطنة فحبها أنه يغسلان العفن الجانبين الوصول إلى الجوف وعدم مبناه على وجود المقدوسه ولكن هذا يقتضي عدم الفساد حتى هو البر وقررها بالانكسار ولا يختص بالإنايات أن تدخل فيه مما يقتضيه الطبيعة فلا يعمد الإجماع الحارص المعتاد وعمله الفتح قلت الأقرب التخصيص بأن البر والفرج الباش من الجوف إذا لم يجز بينهما وبينه فمعافى حكمهما الفم ولا نزاع أن لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز إلا أن الشارع اعتبرهما في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصبه الذي كرفان المباشرة لا يفسد لها على قولهما وعلى قول أبي يوسف وإن كان لم يفسد في الجوف إلا أن انعقاد الأصل للمثل بالقصبه منطبق لا يفسد الأعذار ج البول لم يبط بالقصبه حكم الجوف تأمل (قوله ففسد بجنا) وقيل هل الحلال والأول أصح فتح عن البسوط (قوله أو دخل أخه) الأولى أنزل إلى

مطلب في حكم الاستغناء بالكف

وكذا الاستغناء بالكف  
وان كرهه ففسد بجنا  
فأكبح الملعون ولو خاف  
الزنا رجح أن لا يوبل عليه  
(أو أدخل) ذكره (في  
جمعة) أو مية (من غير  
أنزال) أو من فرج جمعة  
أو قبلها (أنزل) أو أنظر في  
أحايه) ما أو دخل وان  
وصل إلى المباشرة على المذهب  
وأما قبلها ففسد بجنا  
لأنه كالمقتن (أو أصح  
جنا) وان بقي كل اليوم  
(أو اقتطع) من القيسة  
(أو دخل) أنفسه بخاط  
فاستنسه فدخل حلقه

أنفه **(قوله وان نزل لرأس أنفه)** ذكر في الشربلالية أخذ من إطلاقهم ومن قولهم بدم الفطر براق  
امتدول يقطع من فة إلى ذقنه ثم ابتلع بهجده ومن قول الظهير به وكذا الحطاط والبراق يخرج من فيه أنه  
فاستشفه واستشفه بالبعد صومه اه ثم قال لكن بخلافه في القبة نزل الحطاط إلى رأس أنفه لكن لم يظهر  
ثم حذنه فوصل إلى الجوف لم يفسد اه حيث قد يهدم الظهور **(قوله واستشفه)** الاولى فحذنه لان  
الاستشفاق بالأنف وفي نصه فاستشفه بناء فوقه وقاء أي حذنه بشفته وهو ظاهر ط **(قوله فينبغي)**  
الاحتياط لان مراعاة الخلاف مندوبة وهذا الغاية فيه علمها بان الشبهة ومفاده انه لا يتبع العلم  
بعد ما يتخصص بالتخصص من حلقه إلى فة لا يقطع عندنا قال في الشربلالية ولم أره ولا كذا قال ثم وجدته في  
التارخانية سئل ابراهيم عن ابتاع بعلما قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقص اجما وان كان مل فيه  
ينقص صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقص اه وسيد كذا الشارح ذلك أضاف بحث التي  
**(قوله وان كره)** أي الاعدو كما يأتي ط **(قوله وكذا القتل الحيط)** يعني اذا اراد قتل الحيط  
وبله براقه وأشفه في فمه اراد به دصومه وان بقي في الحيط عند البراق وفي العلم ليزيد بسئ أنه يفسد  
كذا في القبة وسكن الاول في الظهير به عن شمس الاعتقاد لما في ثم قال ذكر الزمبستي اذ قتل السلعة  
وبلها بريقه ثم أمرها ثانيا في فة ثم ابتلع ذلك البراق ففسد صومه اه ثم لا يخفى ان الحنابلة عن شمس الاغة  
مقدما على ما ابتلع البراق والافلاكية في التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به في النظم  
فكان مراد صاحب الظهير به أن ذلك المطلق محمول على هذا المقيد فمهما استوفوا واحدة خلا فالماستظهره في  
شرح الوهبانية من أنهم جاسئلتان تعمل الاولى على ما ذالم يبتلع البراق والثانية على ما ذالم يبتلع الا يبق  
خلاف حيث ذالا صلا لا يخفى وهو خلاف المفهوم من القبة والظهير به **(قوله مكره)** مبتدأ قوله بالبرق  
متعلق بيل وقوله بادخله متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر ووجهه أنه يجزئه الريق على فة ذالم  
يقط كما في شرح الشربلالية ط **(قوله بعد ذالم)** أي بعد تكرار ادخله في فة **(قوله بضر)** أي الصوم وفسده  
لان الشرح بجذلة انقطاع البراق المتدلى كذا في شرح الشربلالية ط **(قوله كصبغ)** أي كاي بضر ابتلاع  
الصغ وهذا مما لا خلاف فيه ونوله لونه أي الصبغ وفيه أي الريق متعلق بيطهر ط **(قوله وان أظفر)**  
شعرا شرط جوابه قوله لا يفسد فمما وهذا شرع في القسم الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفاية  
بعد رفاقه مما لا يوجب شيئا والمراد بالحنط من فسد صومه به فله المقصود دون قصد الفساد خبر عن الفتح  
**(قوله فسبغه الماء)** أي يفسد صومه ان كان ذا كراهه والا فلا فلا لو شرب حتى يفسد فهذا أولى وقيل ان  
تخصص ثلاثا لم يفسد وان زاد فسد ما منع **(قوله أو شرب بالحق)** فيه ان النائم غير محظي لعدم قصد الفعل  
فم صرح في النهر بان المكروه النائم كالحظي اه وليس هو كاساس لان النائم وأذهب العقل لم تؤكل  
ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بجره عن الحلقية قال الرجعي ومعناه ان النسيان اعتبر عندنا في ترك  
التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يعتبر عندنا في تناول المظفر لان النسيان غير باذو الوقوع وأما الذبح  
وتناول المظفر في حال النوم والجنون فمما قد لم يلق بالنسيان **(قوله أو تصهر أو جامع الخ)** اذا نادى بالجامع قد  
يكون خطأ وبه صرح في السراج مثال لو جامع على نخل أنه بليس ثم علم أنه بعد الغمر فترع من ساعته  
صومه فاسد لانه لم يخطئ ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد اه وبه يستغنى عن التكليف بتصور الخطأ في  
الجامع بما اذا به شارب مباشرة فمما قد توارت شفته فأدلى النهر فاهم ومسته التصر سئ في فة  
**(قوله أو أوجر مكرها)** أي صلبى لحقه شئ أو البجاء غير قيد لو اسقط قوله أو جرو أي قول المتأد  
مكرها ملو قاعلى قوله خطأ لكان أولى ليشد ملو أو كل أو شرب بنفسه مكرها فانه يفسد صومه خلا لا يضر  
والأصح في الدائم ولا يشمل الاضطرار كراهه على الجامع قال في فقه واعلم ان ما يخفى كان يقول  
أولاً في المكره على الجامع عليه القضاء والكفاية لا لا يكون الا بانشاء الالة وذلك أمانة الاختيار ثم

وان نزل لرأس أنفه يكلو  
ترطب شفته بالبراق عند  
الكلام ويصعق فابتاعه أو  
سأله بريقه إلى ذقنه كالخيل ولم  
يقطع فاستشفه (ولو جرد)  
خلا قال شافعي في القادر على  
جمع الغذاء فينبغي الاحتياط  
(أو ذاق شيئا بطنه)  
وان كره (لم يظفر) جواب  
الشرط وكذا القتل الحيط  
ببراقه أو وان في فيه  
هذه البراق الآن يكون  
مصبوغا وظهوره في بريقه  
وابتاعه ذا كراهه ونظمه ابن  
الشحنة فقال

مكره بل الحيط بالريق فالتا  
بادخله في فيه لا يتضرر  
وعن بعضهم ان يلع الريق  
بعد ذالم  
بضر كصبغ لونه فيه يظهر  
(وان أظفر خطأ) كان  
تخصص فسبغه الماء  
أو شرب بالحق أو تصهر أو  
جامع على نخل عدم الغمر  
(أو أوجر مكرها)

وجع وقال كفارة عليه وهو قولهم لا نسا الصوم بعتة لا يلاح وهو مكره فيسمع أنه ليس كل من  
 انشترت له سمع اه أي مثل الصغير والنائم (قوله أو نأثما) هو في حكم المكره كافي للصوم وسبق ما لو  
 جومعت نائمة أو مجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع من أمة الحط والتيسير وما  
 اشكره وأطعمه هذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفطر لو كان مخطئا أو مكره لان التقدير رفع  
 حكم الحط الخ لان نفس الخطأ لم يرفع والحكم فواته ينوي وهو الفساد أو شوي وهو الاثم فبناؤه ليس  
 والجواب أنه ثبت قدر الحكم لتصح الكلام كذلك مقتضى الفتح وهو لا صومه والاثم مراده من الحكم  
 بالاجاع فلا تصح ارادة الاثر وإنما لم يفسد صوم الذي مع أن القياس أيضا الفساد لوصول الفطر إلى  
 الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم كل أو شرب فليتم صومه فأطعمه الله وسقاه وتغاث  
 تقر به في المأثورات (قوله جازئة) أي عقلا في شرح الضرر (قوله فأكل عدا) وكذا الوصل عدا كافي  
 نور الانصاف فلو ادبال لا الاضمار (قوله لا شبة) خطأ للسلك في البحر وإنما يجب الكفارة بأصله عدا  
 بعد أكله أو شربه وبجاءه مناسب لأنه من غير موضع الاشتباه بالنظر وهو لا كل عدا لان لا كل مضاد  
 للصوم ساهبا أو عدا ما ورث شبة وكذا في شبهة اختلاف العلماء فانما كما يقول بفساد صوم من أكل  
 ناسيا أو طمعه مشتمل على العلم أنه لم يفطره بأن يعلم حديث أو الفتوى أولا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح  
 وكذا الوردية التي مؤمن أنه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظر فان التي ولا استقاء  
 متشابهان لان غيرهما من الفهم وكذا الواحط للتشابه في قضاء الشهوات علم أن ذلك لا يفطره فعليه  
 الكفارة لأنه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في سلة اللبن) وهي مالو أكل وكذا  
 لو لمع أو شرب لان سلة عدم الكفارة لاختلاف مالك ونحوه في الأكل والشرب والجماع كفي الرباعي  
 والهداية وغيرهما ح (قوله مسافة) أي عدم فطره أولا (قوله خلاها لها) فعمده اعلم الكفارة  
 اذاهم بعدم فطره في سلة اللبن قلت وهذا برهان فله من أن الفستق في أول الباب من أن من أضر ما سببا  
 يفسد صومه اذ لو فسد لم يزم الكفارة اذ كل بعدة عدا ولم أر من ذكره اذ فيه وكذا برهان فله من أن  
 الباتع منه قوله وان حرك نفسه ثم ففعل أو أي يوسف ما تقدم من أنه لو ذكر كذا لم يزد كذا فسد صوم كان  
 هذا منشا ألوم فاهم (قوله ضد اللبن) أي في قول اللبن فظن أنه أضر إنما هو لبيان محل الاتفاق على عدم  
 لزوم الكفارة لاختلاف حركته العلم (قوله أو احتقن أو استعيا) كلاهما يالياه الفاعل من حق اللبن  
 ذا وما لحقته واحتقن بالضم غير جاز وإنما الصواب حقن أو عولج بالحقنة والسعوط الدواء الذي صب في  
 الانف وأسطعه بالواو يقال استعطا مفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الأصح لانها  
 موجب الاطوار صودته وفي الصورة لا التشريع كفي الكافي وهي متقدمة وانفع الجرد عنها وجوب القضاء  
 قطعا لما ذكره (قوله أو أضر) في المغرب فطر المساهبة تغيطر أو فطره مثله فطر أو أضره لعله اه وعلى هذه اللغة  
 يفترج كل ما دمها وحده فصح بناؤه الفاعل وهو الأولى لتتفق الاعمال وتتعام الضمائر في سلك واحد  
 ويصح بناؤه للمفعول نائب الفاعل قوله في ذاته نهر ويعني الأولى في عبارة المصنف على الأصح مثله كره  
 للمفعول الصريح وهو قوله دهنا منصوبا (قوله دهنا) فيه لأنه لا خلاف في فساد الصوم ولا نه شي أولا  
 على أن الماء لا يفسد رويان كالم يصنع صوم الكلام عليه (قوله أو داوى جائفة أو آفة) الجائفة الطعنة التي  
 بلغت الجوف أو نذته والأتمة من أئمة الصالحين آمن باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهي الجائفة التي تجمع  
 اللعاع وتقبل لها أمة أي باللذ ومأمومة على معنى ذات أم كره بشرة آفة ٣ وليسلة مرقوقه جمعها أوام  
 ومأمومات مغرب (قوله فوصل الهدا حقيقة) أشار إلى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الرافد بالهدا  
 بالدواء الطبيعى على العاد من الله يصل والافلا تمسح به عقلا لوصول حتى لو علم وصول اليابس أقصد  
 أو عدم وصول الطارى لم يفسد وإنما الخلاف اذا لم يعلم يقينا فانفسد بالطرى حكما بالوصول نظر إلى العادة

أو نأثما أو أحدث وقع الخطأ  
 فلو ادفع الاثم في الضرر  
 المؤاخذة بالخطأ جازئة عندنا  
 خلافا لمعزة (أو أكل)  
 أو لمع (ناسيا) أو احتقن أو  
 أضر منظر أو ذوصه التي  
 (فظن أنه أضر ما كل عدا)  
 لا شبهة لصل عدم فطره  
 لزومه الكفارة الا في سلة  
 اللبن ولا كفارة مطلقا على  
 المذهب لشمه اختلاف مالك  
 تحسلا له ما كفي الجمع  
 وشرحه فقيد الظن إنما  
 هو لبيان الاتفاق (أو  
 احتقن أو استعطا) في أنفه  
 شيا (أو أضر) في أنفه دهنا  
 أو داوى جائفة أو آفة  
 فوصل الدواء حقيقة

٣ (قوله وليسلة مرقوقه الخ)  
 يقال زاده أو زعه فهو مرقوق  
 أي مرقوق والليله لا توصف  
 بأنها مرقوقة فيكون هذا  
 على صري من القصور اه

ونقله كذا أقاد في الفتح قلت ولم يقدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول إلى الجوف لظهوره فيها  
والاقطار لا يمنع من لوق السوط في الانف ولم يصل إلى الرأس لا يقطر ويمكن أن يكون القطار واجبا على  
الكل تأمل (قوله) الحيوة ومداقه لفوت شر مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف  
المعدة نفذا أسلفنا وصول الجوف إلى الرأس يصل إلى جوف البطن اه ط (قوله) أو يتابع حسنا (الح) أي  
فجيب القضاة لوجوده مودة الفطر ولا كفارة لعدم وجوده ولو هو اتصاله ما فيه تنفع البدن إلى الجوف سواء  
كان مما يتنفع به أو يتدوى فقصرت الخناية بانتفت الكفارة وتعدى النهر وسيأتي الخلاف في معنى  
التعدي (قوله) أو يستفزه الاستفزاز سب الاعاقة فاما لهما واحد ولا تقتصر في النظم على المستفزه  
ط ومنه أكل القمة بعد تناولها على ما هو الأصح كما س (قوله) في) الفاعل المذنب والجار والمجرور متعلق بقوله  
بجهره والتكثير مبتدأ خبر الجمله بعدد الجمله خبر المبتدأ الذي هو مستفزه جازا ابتداء به مع أنه تنكرة  
لنفس التعميم وبه صرح رادف ليأتي أي لا تخيبه كفارة ط (قوله) مع الأسالك) تنبيه لبغاي المسئلة التي  
بعده (قوله) لشبهة خلاف (وئر) فان الصوم عنده يتأدى من الصبح المتعبر بعد الأسالك ولو بلا تنقيح لو أطر  
متعدد الزمة الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا بد من النسبة لأن الواجب الأسالك بجهة  
العبادة ولا صفة بدون نسبة قالوا أسالك بدونها لا يكون صائغا بلزمة القضاء دون الكفارة أو ما لزوم القضاء  
فقد علم تحقق الصوم لفقد شرطه وأما عدم الكفارة فلا نه عندنا ثم صام لم يوجبه منه ما يطهر فسطه  
الكفارة لشبهة الخلاف وإن كان عندنا يسمى مفطرا شرعا لا في التعديل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة  
انما يجب على من أسد موموم الصوم هتدوم وأما عدم مسجبل وانما يحسن التمسك بالشبهة  
بعد تحقيق الأصل كأي المسئلة التي قبل الأولى عدم التعرض للكفارة أصلا ولا تقتصر في الكثرة وغيره على  
بيان وجوب القضاء كالأجسام والجنون الغير الممتد هذا وقد استشكل بعض شرح الهداية وجوب القضاء  
هنا ما لم يعمى عليه لا يقتضي اليوم الذي حدث الانحياز إلى لسنه لوجود النية منه ظاهر إلا بد من التقيد هنا  
بأن يكون مريضاً أو سافراً لا ينوي شيأ أو متسكاً عناداً لا كل في رمضان فلم يملكه دليل على من عمة  
الصوم ورد في الفتح بأنه تكافى مستغنى عنه لأن الكلام عند عدم النية ابتداء بالبري وجب التيسار  
ولاشك أنه أدري بحاله بخلاف من أحى عليه فان الانحياز قد وجب نسيانه حال نفسه بعد الأتفة فبين  
الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله) قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك  
أن أكل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال يجب الكفارة لانه وقت إمكان القضاء في فصار كعاصب الغاصب  
بحر رأ لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالا بخلاف ما بعد الزوال والأول ظاهر الرواية  
كأنه لا بد من تمام المراتب في الزوال نصف النهار الشرعي وهو العضوة الكبرى أو هو على القول الضعيف من  
اعتبار الزوال كما مر به (قوله) لشبهة خلاف (الشاسي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهل ولا يصح مطلق  
النية اه ح وهذا دليل لو سوا القضاء دون الكفارة إذا أكل بعد النية أمالوا كل قبلها قال الكلام  
فيما عالج في المسئلة المارة (قوله) ومداقه) نقله في البحر من الظهيرية بلغنا يفتي أن لانزاه الكفارة  
لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا أدنى نفعاً القفة فيما نظهر ط (قوله) مفطراً (وئج) فيصدق الصبح ولو بقطرة  
وقيل لا يصدق الطر وصدق النج وقيل بالعكس برأية (قوله) بنفسه) أي بان سبق إلى حلقه بذاته  
ولم يتلعه بمنه ما د (قوله) والقطرتين) معطوف على العبار أي وبخلاف نحو القطرتين كما مر مما لا يحد  
لو حقه في جميعه (قوله) فان وجد الملوحة في جميعه (الح) هذا دفع في الهرمجة في الفتح من أن القطرة  
يجب لو حقتها الأولى الاعتبار بوجدان الملوحة للصحيح الحس أفلا ضرورتى أكثر من ذلك ولا اعتبار بالخناية  
الوصول إلى الحلق ووجه الدفع ما قاله في النهر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجدان  
اللوحة في جميع الفم ولا شك أن القطرتين ليسا كذلك وعليه يحمل ما في الخناية اه وفي الامداد

إلى جوفه ومداقه (أو ابتلع  
حصة) ونحوهما لا يأكله  
الإنسان أو يعاقبه أو  
يستفزه وتعلمه من الشبهة  
فقال

ومستفزه مع غير ما سول  
مثلاً

ففي أكله التكبير يلقي

وبه صرح

(أو) ينو في رمضان كله

صراً ولا فطر (مع الأسالك

لشبهة خلاف (وئر) (أو

أصم فيرة) وللصوم فدا كل

معدوم ولو بعد النية قبل

الزوال لشبهة خلاف

الشافي ومداقه أن الصوم

معلق بالنية كذلك (أو

تسئل حلقه طر أو نيج)

بنفسه لا مكان الضرر منه

بضم لمختلف نحو الفيل

والقطرتين من جمعه أو

مرفق وأما في الاسترخان

وجد الملوحة في جميعه

والمجتمع في تكثيره وأبنته

أطرو الاخلاصة

عن خط المقدس أن القطر أقتلها اليهود طعمها في الخلق لتلاشها قبل الوصول وشهد بذلك ساقى الواقعات  
 لصدور الشهيد إذا دخل الدمع في قم الصائم أن كل قليل يصح القطرة أو القطرتين لا يفسد صومه لأن  
 القدر زعمه غير ممكن وإن كان كبر السقي وجد ما وحته في جميع فهو ابتداء فسد صومه وكذا الجواب في عرف  
 الوجه اه ملخصا والتعليل بعدم إمكان التعرض لظهور الفرق بين الدمع والمطر كما أشار إليه الشارح فتدبر  
 ثم في التمييز بالقطرة إشارة إلى أن المراد الدمع النازل من ظاهر العين أما الوصل إلى الخلق من السام والظاهر  
 أنه مثل الريق فلا يضر وإن وجد طعمه في جميع ف تأمل (قوله أو وطئ امرأته الخ) أعمال نجس الكفارة  
 فيه وفيما بعد لأن الخ لا بد أن يكون مشتهى على الكمال بحر (قوله أو مضرة لا تشتهي) حتى في القبة  
 خلافا في وجوب الكفارة لو طئها وقبل لا نجس بالأجاء وهو الوجه كما في النهر قال الرمي وقالوا في الفسل أن  
 الصحيح أنه متى أمكن وطئها من غير أعضاء فهي من جميع مثلها والافلا (قوله أو قبل) قد يكون قبلها لأنها  
 لو قبلته ووجدت في الأثر أو لم يترك بالافلا فسد صومه أي وصف خلافا لمحدود كما في وجوب النفس بحر  
 عن المراح (قوله ولو قبله فاحشة) في غير الفاحشة من الأثر لا نجس الكفارة بالاولى (قوله بان يدغخ)  
 لدل المراد به عض الشفة ويحسها أو تقبيل الفرج وفي الفاسد من الدغخ حركتها ففعال في غير الأبط  
 والبضغ والآنص (قوله أو أس) أي ليس آدميا بل امرأة لأنه لو لم يفرح بهما نزل لا يفسد صومه وقدمنا  
 أنه بالافتاق وفي البحر من المراح ولو مست زوجها فأثر لم يفسد صومه وقبل أن يكفه فسد اه قال  
 الرمي ينبغي ترجيح هذا لأنه أدى في سبب الأثر لا تأمل (قوله ولو يحائل لا يمنع الحرارة) نقض ما بعد  
 لو وهو صدم الحائل المذكور أو لم يحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الأولى به بالنظر إلى صدم  
 الكفارة مع أن الكلام فيها وجوب القضاء دون الكفارة وقيد الحائل بكونه لا يمنع الحرارة لمعنى البحر  
 لومسهاو راء الشباب مأمي فان وجد حوارته فسد صومه والافلا (قوله بكفه) أو بكسر امرأته سراج (قوله  
 أو بمباشرة فاحشة) هي ما تكون نفاس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هاتان الأثر الدمع المس عطافيدون  
 حائل يمنع الحرارة موجب للإفساد كما علمت وانما يظهر تقيدها بالفاحشة لاجل كراهتها كما يأتي تفصيله  
 تأمل (قوله ولو بين المرأتين) وكذا الجواب مع المرأتين (قوله بكسر) أي عند قوله أو جاءه فمبادون  
 الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو بأكل أو جاع (قوله غير صوم رمضان) صفة لوصف محذوف  
 دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو أفسد صلاة أو جاع أو جارة الكفر صوم غير رمضان  
 وهي أولى أهذه ح (قوله أده) حال من صوم وقبسه لأمادة في الكفارة بأفساد قضاء رمضان لا في  
 القضاء أيضا فإفساده (قوله لا خصامها) أي الكفارة وهو على التقييد بالعير يترى بالأداء وقوله هتلك  
 رمضان أي يخفى حرمه شهر رمضان فلا نجس بأفساد قضاءه أو أفساد صوم غيره لأن الإفطار في رمضان أبلغ  
 في الجنابة فالحق به غير ملووردها به على خلاف القياس (قوله أو وطئت الخ) هذا بالنظر إليها أو المرأته  
 فعليه القضاء والكفارة إذا فرق بين وطئها وقلة أو غيرها كافي الأشباه ونفسه (قوله بان أصبحت صائمة  
 فحنت) جواب عن سؤال السامه أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرج وحصل الجواب أن  
 الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أي النيت وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح وهما لا تافون  
 فحنت بالبدل فحماهما أن الكفر والهرطقة لا يوجبان إبطال النية الكبري فحنت فحماهما (قوله أو تصبر  
 الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الجنابة فاسدة وهي جناية عدم التثبت بالجنابة الإفطار لأنه  
 لم يقصده ولهذا صرحوا بعدم الإثم عليه كما قالوا في القتل الخطأ لا إثم به ولو أدام القتل وصرحوا بان فيه إثم  
 ترك العزم والمبالغة في التثبت حالة الرجي بحر من الفتح قلت لكن الما عرهم الاثم هنا أصلا بدليل علم  
 وجوب الكفارة هنا وجوبه في القتل الخطأ لوجوب الإثم به لأن مكفرة فلا إثم (قوله أي الوقت الخ) الخلق  
 اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل أركب يوم يأتي العدة والداعي إليه هنا قوله أو تصبر

(أو وطئ امرأته) أو  
 صغيرة لا تشتهي نهر (أو  
 بجمعة أو غدا أو بطن أو قبل)  
 ولو قبله فاحشة بان يدغخ  
 أو يص شفتها (أو لمس)  
 ولو يحائل لا يمنع الحرارة  
 أو استغنى بكفه أو بمباشرة  
 فاحشة ولو بين المرأتين  
 (أو نزل) قيد لكل حتى لو لم  
 ينزل لم يفسد كسر (أو أفسد  
 غير صوم رمضان أده)  
 لا خصامها هتلك رمضان  
 (أو وطئت فاحشة أو بمجنونة)  
 بان أصبحت صائمة فحنت  
 (أو تصبر أو أطر يظن  
 اليوم) أي الوقت الذي  
 كل فيه

(قوله لبل) ليس بقيد لانه لو نزل الطلوع أو كل مع ذلك ثم تبين صحة طئه فعليه القضاء ولا كفارة لانه الامر على الأصل فلم تكمل الجناية فلو قال طئه لبل أو لم يكن أولي وليس له أن يأكل لأن غلبة الظن كاليتين بحروا الجبقي التهرب به قيدا لبل ليطابق قوله أو تسحر اه قلت مراد البصر أنه غير قيد من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في التسحر لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والازم أن لا يصح التسحر به ولو نزل بقا الليل لان فرض المسئلة وقوعه بعد الطلوع والا كل بعد الطلوع لا يسمى تسحورا فلو اعتبر اعتبار المذ كود لم يصح قوله أو تسحر قندير (قوله لف ونشر) أي مرتب كما في بعض النسخ (قوله ويكفي) أي لا سقاط الكفارة للثلاث في الاول أي في التسحر لان الأصل بقا الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المتن أن يسبرهنا بالشك كما قال في نور الابيض أو تسحر أو يجمع ما كل طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول أو نزل الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا ما لم يشك كما زعم في العمل لعدم صحة في الشك الثاني فانه لا يمكن فيه الشك فالصواب بقاء الظن على بابه غاية الامر أن يكون المتن ساكنا مع الشك ولا يضر فيه اه ج أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في العمل من شرح الطحاوي ونقل أيضا من البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما اذا غلب على رايه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تصح مع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح أن مختار الفقيه أبي جعفر زوم الكفارة عند الشك لان الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة بالبراهة لا حقيقة ثان في حال الشك ون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا اذا لم يشك في الحال فان ظهر أنه أكل قبل الغروب وعليه الكفارة ولا أعلم خلافه اه ولا يخفى أن كلامه في الشك به تأييد ما في النهر ثم شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب بل يزعم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالاولى وبه ينفص ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب ولذا زعم الزيلعي يلزم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله) علما بالأصل فيها أي في الاول والثاني فان الأصل في الاول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقية النهار فتجب على إحدى الروايتين كما جلت (قوله) ولزم يتبين الحال أي في لو نزل بقا الليل أو شك في تسحره أو ما قبل قوله والحال أن الفجر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الفجر لاحتضاء عليه في أشهر الروايات بحرفه هذا انزل في عدم التيقن (قوله) لم يقض أي في مسئلة الظن أو الشك في بقاء الليل لان الأصل بقاؤه فلا يخرج بالشك بحروا ما مسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فذكرها (قوله) في ظاهر الرواية فيه أنه ذكره الزيلعي وصاحب البحر لاحكامية بخلاف وهذا وهم سري اليمين مسئلة ذكرها الزيلعي وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فأكل ثم لم يتبين شيء فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي احتياطاً فاده ح (قوله) تنفرع الى ستة وثلاثين هذا على من في النهر قال لانه اما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يشك أو كل من الثلاثة اما أن يكون وجود المبيع أو قيل الحرم نفسي ستة وكل نهاية الى ثلاثة اما أن يتبين له صحته فإداه أو بطلانه أو لا وكل من الثلاثة عشر اما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتباهه فذلك ستة وثلاثون اه وفيه نظر لانه فرقي في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لاتحادهما حكما وان اختلفا مفعولا فكان مجرد ترك أحد طرفي الحكم ضد العقل هو أصل الظن فان زاد ذلك الترحيح حتى فرم من اليقين سمي غلبة الظن وأكبر الرأى فلذا جعل في البحر أربعة وعشرين ويرد عليها أنه لا وجه لجعل الشك تارة في وجود المبيع وتارة في وجود الحرم لان الشك في أحدهما شدي في الآخر لا سواء الطريق في الشك بخلاف الظن فانه انما هو تعلقه بالمبيع تارة وبالحرم أخرى لانه له نسبة مخصوصة الى أحد الطرفين فإذا تعلق الظن بوجود اللبل لا يكون منه متابو جود النهار وبالعكس فالخلق في التقسيم أن يقال اما أن يظن وجود المبيع أو وجود الحرم أو يشك أو كل من الثلاثة اما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتباهه وفي كل من الستة اما أن يبين

(البلاد) الحال أن (الفجر) طالع والشمس لم تغرب لغروبها ويكني الشك في الاول دون الثاني بحسب الأصل فيهما ولو لم يشك في الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين مفعولا (نفي)



في الصوم (الطحا) يأن

شهادة على الغروب وآخرون  
عصى عدمه فاطر فظهر  
عدمه ولو كان ذلك في  
طالع الغمرضى وكفى  
لأن شهادة النفي لا تعارض  
شهادة الإثبات وأعلم أن  
كل ما تنفي فيه الكفارة  
محله ما لا يتم منه ذلك  
مرة بعد أخرى لأجل قصد  
المعية فإن فعله وجبت  
زجره بذلك أنقض  
الأمصار وعليه الفتوى  
قنية وهذا أحسن خبر  
(والاستبران بمسكان بقية  
يومها وجوباً على الأعم)  
أن النظر في قول القبيح  
شرعاً واجب

مطلب في جواز الاعتذار  
بالتحرى

وجود الميع أو وجود الحرم أو لا يتبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه  
وشهادة ذلك أن إلى باقى لم يذكر غير ثمانية عشر وذكر أحكامها وهي أنه إن تحرر على ظن بقاء الليل  
فان تبين بماؤه أول بيتين شي فلا شيء عليه وإن تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط وشبهه الشك في  
الطالع وإن تحرر على ظن طلوع الفجر فان تبين الطالع فعليه القضاء فقط وإن تبين شي فلا شيء عليه  
في ظاهر الرواية وقيل بضمي قضاء وتبين به إلى الليل فلا شيء عليه فمعه تسعة في الابتداء وإن ظن عروب  
الشهر فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وإن تبين العروب أول بيتين شي فلا شيء عليه وإن شك فيه فان لم  
يتبين شي فعليه القضاء وفي الكفار وتوبات وإن تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة وإن تبين العروب فلا  
شيء عليه وإن ظن عدمه فان تبين عدمه أو لم يتبين شي فعليه القضاء والكفار وإن تبين العروب فلا شيء عليه  
وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شيء في عسر صوم ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء  
والكفارة في أربع فانه ح (قوله في الصوم كما) أي المذكرة تمت فحوله وإن اضطررنا إلى ما صور  
الغريب (قوله فقط) أي بدون كدارة (قوله بطلوه الخ) أي فلا كفارة لعدم الجاية لأنه اعتمد على  
شهادة الإثبات ط (قوله لا شهادة النفي لا تعارض الإثبات) لأن البيئات للإثبات لا للنفي فتقبل شهادة  
الميت لا الثاني بحر أي لأن الإثبات معناه بقاءه وإذا لمعت النامية بقيت المائة فتوجب الظن وبه اندفع  
ما أورد أن تعارضهما وجب التمسك وإدراك في الغروب ثم ظهر عدمه يجب الكفارة كما لم يكن قال في الفتح  
وفي النفس منه شيء فظهر بأد في تأمل فلو فعل وجهان شهادة النفي إتمام لقبيل في الحقوق لأن الأصل  
العدم فلم يقد شأراً في اختلاف المنة لكن هنا النافية قور شمة فينبغي أن تسقطها الكفارة وفي البرازية  
وليهود واحد على الطالع ورحان على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تعبير المصنف كغيره بالظن  
إشارة إلى جواز التصريح بالاعتذار والتحرى وقيل لا يتحرى في الاعتذار وإلى أنه يصح بقوله عدل وكذا  
بضرب البليول واختلاف في الحديث وأما الاعتذار فلا يجوز بقول الواحد بل في ظاهر الجواب أنه لا بأس  
به إذا كان عدلاً صدقاً في الإحدى وإلى أنه لو اضطرر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الاثنين فثانين أنه يوم  
العبد وهو لغيره لم يكفروا كإثنية قيساني قلت ومقتضى قوله لا بأس بالطبل بقوله عدل صدقانه  
لا يجوز إذا لم يصدقه ولا يقول المسترسل فلقا بالاولى سماع الطبل أو المدفع الحادث في زماننا لا احتمال كونه  
أخيراً ولأن الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد من التحري فيجوز أن يظهر مذهب أصحابنا جواز  
الاعتذار بالتحرى كما نقل في المراجع من نفس الأئمة السرخسي لأن التحري يبدد غلبة الظن وهي كالقن كما  
تقدم فلو لم يتحرر لا يعمل به المظهر إلى السراج وغيره لو شك في الغروب لا يعمل به المظهر لأن الأصل بقاء النهار  
اه وفي البحر صين البرازية ولا يظهر ما لم يقل على ظنه الغروب وإن أدن المؤذن اه وقد يقال إن المدفع في  
زماننا يبدد غلبة الظن وإن كان صار به ماسقاً لأن العادة أن الوقت يذهب إلى دار الحكم آخر النهار فيعين  
له وقت ضربه وبينه أيضاً للوزر وغيره وإذا ضرب يكون ذلك بمراقبة للوزر وأعوته الوقت العين فيقلب  
على الظن في هذه القرائن عدم انطباع وعدم قصد الافساد والأثر تأييد الناس واجب قضاء الشهر بجماعه  
عليهم فان غابهم بطر بجمع سماع المدفع من غير تحرر ولا غلبة ظن وافته تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى  
الخ) ظاهره أنه بالبرازية يجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل أيام وأه إذا لم يقصد المصنوع في الاعتذار  
لا يجب ط (قوله والذين) أي من تحرر أو اضطرر ليل الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب  
البرز ولا وجه لتخصيصه كما أشار إليه وأشار في بيان (قوله على الأعم) وقيل سحب فغ وأجوا على  
أنه لا يجب على الحائض والنفساء والمريض والمسافر وعلى لزوم ظن أو مطلقاً أو بعد أو يوم الشك من تبين  
أنه رمضان ذكره فاضحيان ثم لا إله (قوله لأن المظهر) أي تناول صورة المظهر والاعتذار بالصوم فاستدركه  
وأشار إلى قياس من الشك الأول ذكره مقدماً القياس وطويته في ما لا يتصور تقرر به هكذا المظهر فغير

شرع لكل فمجرى شرع تركه واجبنا فطرته وجب فافهم (قوله كسافر أيام) أي بعد نصف النهار أو قبله  
 بعد الاكل أم لا عليهم ما يجب عليه الصوم وإن كان نوى الفطر كسبب استئناف الفصل الثاني والاصل في هذه  
 المسائل أن كل من صافى آخر النهار يصغف ولو كان في أول النهار عليها الزمة الصوم فعليه الامساك بخلاف  
 الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع إذ لا يدخل فيه من كل رمضان عدلان الصبر وضرورة الفصول ولو  
 لا امتناع ما يليه لا يتحقق المأذوم مما فيه من أي لانه لم يتعدله حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل  
 فيه من أصح يوم الشك لمفطر أو تسهر على ظن الليل أو أطر كذلك وإن ذكر في البدائع الأصل المذكور  
 ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجوب الوجوب والاهلية ثم تعد عليه المضى بأن أظهر تعدا  
 أو أصح يوم الشك لمفطر ثم تبين أنه من رمضان أو تسهر على ظن أن الفطر لم يطلع ثم تبين طوعه فإنه يجب  
 عليه الامساك تشبهاً به فقد جعل لوجوب الامساك أصابن تنفر ع طبعه ما الفروع وقد حاول في الغنى  
 تصحيح الأصل الأول فأبدل صار بفتح لكنه أتى بالواشعارة فغيره ما أو أده ما كأده في الجهر والنهر (قوله  
 طهرنا) أي بعد الفجر أو مفع (قوله ويجوز أن أتى) أي بعد الاكل أو بعد وقت التوبة أو ما لا نوى  
 صوم صوماً بآتي والظاهر وجوبه عليه كلسافر (قوله ومفطر) صبره إشارة إلى أنه لا فرق بين مفطر  
 ومفطر وأنه لا وجه لقول المصنف والاشتران بمكان كسر أده ح (قوله لو أطر) أخذ من قول  
 الصبر سواء أطر في ذلك اليوم أو صامه لا يصح لا يعتني أن صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو النية  
 المشروطة بالاسلام فالمراد منه بعد اسلامه إذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أي لأصل  
 الوجوب بخلاف الحائض فإنها أهل له وإنما سقط عنها وجوب الاداء فلا وجوب عليها القضاء ومثلها  
 المسافر والمريض والمجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب الصوم كل يوم وهذا على خلاف  
 ما اختاره السرخسي ونسب عليه المصنف أول الكفايين أنه شهد بخمسة أشهر من ليل أو نهار وقد  
 بالصور لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا لا يبلغ أو أسلم في أثناء الوت وجبت عليه لوجود  
 الاهلية عند السبب في معدومة في أول جزء من اليوم فلهذا يجب صوم من خلافاً لما روي في الغنى أنه لو  
 كان السبب فيه الجزء الأول لزم أن لا يجب الامساك فيه لانه لا بد أن يقدم السبب على الوجوب والازم  
 سبق الوجوب على السبب وأجاب في الجهر بأن اشتراط التقدم هنا سقط لضرورة توخاها تحقيقاً وقد قلنا  
 شيئاً من أول الكتاب (قوله لكن لو في الخ) أي الأخيرين وهو استدراك على ما فهم من امساكهما وهو  
 أنه لا يصح صومهما فإذا أنه لا يصح من الغرض في ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف وبصغ فقلنا لو باقبل  
 الزوال حتى لو أفسد ما وجب قضاء وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً واهلية  
 الوجوب معدومة في أوله اه ثم محقة الفل خصها في الجهر عن الظاهر به بالصبي بخلاف الكافر لانه  
 ليس أهلاً لقضاء عالصي أهل له وذ كرفي الغنى أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فما هنا  
 قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من  
 المواضع تسامحاً وعلى القول بالضعيف (قوله صم عن الغرض) لأن الجنون العير المشعوب بمنزلة المريض  
 لا يمنع الوجوب شرئبالية وكل من المسافر والمريض أهل الوجوب في أول الوقت وإن سقطا عنهم وجوب  
 الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم يكتم مناه (قوله ولو في الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرت منه  
 (قوله لم يصح أصلاً) أي لا فرضاً ولا تفلاً شرئبالية (قوله للمتناف الخ) أي فان كان من الحيض والنفساء  
 منافع للصوم مطلقاً لان فقد هما شرط اعتصم والصوم عبادة واحدة لا يتجزى فإذا وجد للمتناف في أوله  
 فحقق حكمه في باقيه وإفصاحه الفل ممن بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لان الصبي غير منافع أصلاً  
 للصوم والكفران كان مناماً لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما طهرني وعلى قول أكثر  
 المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ويؤمر الصبي) أي بأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهى

(كسافر أيام وحائض  
 ونفساء طهرنا ويجتنبون أفان  
 ومريض صم) ومفطر ولو  
 مكرهاً أو نطاً (وصي بلغ  
 وكافر أسلم وكلهم يضيون)  
 ما منهم (اللا انخير بن)  
 وإن أطر لعدم أهليتهما  
 الجزء الأول من اليوم وهو  
 السبب في الصوم لكن  
 لو نوى تأجيل الزوال كان غفلاً  
 فيغنى بالانفساء كما في  
 الشرئبالية من الحائض  
 ولو نوى المسافر والمجنون  
 والمريض قبل الزوال صم  
 من الفرض ولو نوى  
 الحائض والنفساء لم يصح  
 أسلاً للمتناف أول الوقت  
 وهو لا يقتصر في يؤمر  
 الصبي بالصوم

قوله فانه يجب عليه  
 الامساك الخ لا يقال هذا  
 مخالف للمسلمين أصحابهم  
 على عدم وجوب الامساك  
 في الحائض والنفساء  
 والمريض والمسافر لان  
 الكلام هناك في حال قيام  
 الحيض وأخواته وهذا بعد  
 زوال الاعتذار تأمل اه

عن المنكرات لبألف الحسير وبثرك الشرط (قوله إذا أطاقت) يقال أطاقت وطاقته طوقا إذا قدر عليه  
والاسم الطاقاة كقبي القاموس قال ط وقد وسع والمشاهد في صيانت زماننا عدم أطاقتهم الصوم في هذا  
السن اه ثلث يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء والتظاهر أنه يؤمر بقدر الطاقاة  
إذا لم يبق جيع الشهور (قوله وضرب) أي بديل بجنبته ولا يجوز الثلاث كأنه بل في الصلاة وفي أحكام  
الاسترواح الصبي إذا أقسده صوم لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة  
لا يلحقه مشقة (قوله وان طلع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يجب القضاء والكفارة وتوجوب ما يقدر  
بما يأتي من كونه عدم المكروه أو لم يطرأ مبع فطر كحبض ومرض بغير صومه وعما إذا نوى ليلا (قوله  
المكثف) خرج الصبي والمنون لعدم خطاها (قوله آدميا) خرج الجنى أو السعد والظاهر وجوب  
القضاء بالأنزال أو الإفلا كما يجب العسل بدونه (قوله مشتهى) أي على الكمال فلا كفارة بجماع بهيمة أو  
ميتة ولو أنزل بجر بل ولا قضاء ما ينزل كالمرو في الصغير بخلاف وقيل لا تجب الكفارة بالإجماع وقد منا  
أنه لا وجه (قوله في رمضان) أي أنها رواية ما أشارت إلى أنه لو طلع الفجر وهو موقوف فزجر بكفر كالمرو  
ناسيا وعن أبي يوسف أن يقي بعد الفلوع كمر وأن يقي بعد ذلك كروا وطيه القضاء فستاق وقد ناهى عن  
(قوله أدام) يعني عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم ليسهل القضاء فصاح إلى  
إسراجه تأمل (قوله الماسر) أي من أن الكفارة إنما وجبت لهلك حرمة شهر رمضان فلا تجب بإسقاطه  
ولا بإسقاط صوم غيره (قوله أوجوم) يشمل ما يرجعها من وجهها الصغير كما هو مقتضى إطلاقهم ولصغر حجمهم  
وجوب الفسل عليها وأنه أهدأ الرمي وفي القهستاني الرجل بجماع المشتهة بكفر كالمرو أو بالصبي والمنون  
وفي الصورتين اختلاف المشايخ في الترتيب اه (قوله وتوارث الحشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع  
لأنه لا يكون إلا بذلك (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو الدبر وهو الصغير في الدبر والحائض أو بالطلاق  
ولو الجلبة لتكامل الجلبة لقضاء الشهوة بغير (قوله أنزل أو لا) فإن أنزل الشبوع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه  
وقد وجبه الحد وهو عقوبة بمحضة الكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بغير (قوله ما ينهني) أي ما من  
شأنه ذلك كالحظن أو الغيرة أو الحم والحاشية لاختلاف معنى التعدي قال بعضهم أن يعيل الملبس إلى أكله وتنهني  
تأله الشرب لئلا حيث قال في حاشيته لاختلاف معنى التعدي قال بعضهم أن يعيل الملبس إلى أكله وتنهني  
شهوة البطن به وقال بهضهم هو ما يعود تقع على صلاح البدن وفائدته فيما إذا مضى لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها  
على التنهي بكفر لاهل الأول وبالكس في الحاشية لأنه لا تنفع فيها البدن ورجائقص عقله ويعيل بها الطبع  
وتنهيهم بشهوة البطن اه فحشا وقال في النهر أنه بعيد عن التحقيق إذ بتقديره يكون قولهم أودوا وحشا  
والنقد كروا فيقولون أنه من الفطر وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف أمهم من كونه غذا وأودوا  
يقابل القول الأول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاشي أن الخلاف في معنى الفطر  
لا التعدي لكن ما نقله من المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التعدي ولكن التحقيق أنه  
لا خلاف فيه ولو في معنى الفطر لأنهم قد كروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر مروتومعنى في الكل الفطر  
سورة وهو ابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذا وأودوا فلا تجب في ابتلاع نحو الحاصل وجود  
الصورة فقط ولا في نفس الاحتقان لوجود المعنى فقط كإعلاء في الهداية وغيرها وذلك في البدائم أنها تجب  
بإسهال ما يقصده التعدي أو التداوى إلى جوهره من الغم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة أو الفوزة  
الصغيرة الباسية لوجوده بالكل صورة لا معنى لأنه لا يعتاد أكله فصاوا كالحصاة والسوة ولا في كل عرج  
أوديق لأنه لا يقصده التعدي والتداوى ولو أكل ورق شجر إن كان مما يؤكل عادة وجبت والأوجب  
القضاء فقط وكذا لو خرج الزا من فمهم بتمامه وكذا إن ألقى غيره لانه مما يعاف منه ولو ترقى حبيبه أو صديقه  
وجبت كذا كروا لحوائف لأنه لا يساهه ولو أخرج لقمة ثم أعادها قال أبو الليث الأصم أنه لا كفارة لأنها

إذا أطاقت وضرب عليه إن  
عشر كالصلاة في الأصم  
(وان جامع) المكثف آدميا  
مشتهى (في رمضان أدام)  
الماسر (أوجوم) وقوارث  
الحشفة في أحد السيلين  
أنزل أولا (أو كل أو  
شرب غذا) بكسر الغين  
وبإزالة المجنة بين والمد  
ما ينهني به (أودوا)  
ما يتداوى به والضابط  
وصول ما فيه صلاح بدنه  
لجوفه ومنه يرق حبيبه  
فيكفر لوجود معنى صلاح  
البدن فيه ودوا في غيرها  
وما نقله الشرب لئلا من  
الحداوى ودق في النهر

صارت بحال يعاف منها اه ملخصا يظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن  
 بأن كان مما يؤكل على عادة على قصد التغذي أو التداوى أو التلذذ فالجسد والحقق وإن كان فيه صلاح  
 البدن والغذاء لكنه لا يقصد بذلك واللغة المخرجة كذلك لأن العافية هنا خرجت من الصلاحية شيئا كالأول  
 فيسأل دونهما التي موعود بنفسه لا يظن لأنه ليس مما يتغذى به عادة لعافية بخلاف وين الجسد لأنه  
 يتلذذ به كما قاله في أوامر الكثرة فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومنه الحشيشة المسكرة يؤخذ ما قلنا أيضا  
 مالم يخط حيث ذكر أن الأصل أن الكفاية تجب حتى أظهر بما يتغذى به لأن الزجوا يحتاج الزجر  
 مما يؤكل على عادة بخلاف غيره لأن الامتناع عنه ثابت طبيعة كشرب الخمر يجب فيه الجسد لأنه يحتاج  
 إلى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل على عادة مقود أو يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر  
 فملحق بما لا يتغذى به وإن كان في نفسه مغذيا والحوام ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر  
 الخروج إلى أن قال في القسم وإن أخرجهما ثم أعاد هاتلا كذا فهو الأصح لأنهما صارت بحال تستغنى  
 ويعاف منها ففصل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن بشكل على ذلك وجوب الكفاية في كل القسم  
 التي أولون من مئة إلا أن يتوعد في كل ما لم يذكر في مئة خلاص أنه أشد صافين اللغة المخرجة لهم إلا أن  
 يقال القسم في ذاته مما قصد به التغذي وصلاح البدن بخلاف اللغة المذكورة والعين وبخلاف ماذا  
 قدره لا يؤذي البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر في غير هذا المثل والله تعالى أعلم (قوله عدا)  
 خرج الملقق والمكر. بخر فلتؤكد الناسي لأن المراد تعدد الاضطر والناسي وإن تعدد استعمال المظفر لم  
 يتعدا الاضطر (قوله وإجماع الكل) أي كل ما ذكر من الجاع والا كالشرب (قوله أي فعل الخ) أشار  
 إلى أن الحاكم ليس قاصرا على الجملة ط واحترز به عما فعل ما يفتن الفطر به ككل أو وسيم ناسيا أو  
 احتمل أو أنزل بغير أو دونهما التي عطف أن أنه أظفر ط كل عدا فلا كفارة لشبهة كسر (قوله بلا أنزال) أمال  
 أنزل فلا كفارة عليه ما كلفه عدا لأنه أكل وهو مظهر ط (قوله أو إدخال أصبع) أي بإسبة كالتفتيح  
 فلا يمتنع فلا كفارة فلا كلفه بدتحقق الاضطر بالبسطة ط (قوله ويعد ذلك) كالكلفه بدقوله بشبهه أو  
 مضاحمة بغيره فاشبهه بلا أنزال أمداد (قوله في الصور كما) أي المذكور وفي قوله وإن ساء الخ (قوله  
 وكفر) ترك بيان وقصور جوب القضاء والكفارة أشعارا بأنه على التراضي كما قال محمد وقال أبو يوسف أنه  
 على الفروع من أبي حنيفة فروايتان كما في الترمذي وقيل بين رمضان وقال الكرخي والأول الأصح وكذا  
 لا يكره نفسه كما في الزاهدي وإنما قدم القضاء أشعارا بأنه ينبغي أن يقدم على الكفارة ويستحب التتابع كما  
 في لهما به فاستأنى (قوله لانه الخ) ههنا لقوله أو استحتم الخ (قوله حتى الخ) تفرع على مفهوم قوله لانه ظن  
 في غير عمله أي فلو كان الظن في عمله فلا كفارة حتى لو اقتضا الخ ط (قوله لا يتعد على قوله) ككتبي يرى  
 الجماعه فظن أمداد قال في البحر أن العايب يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتمد على فتواه قال وقد علم من  
 هذا أن مدح العايب قترى فتنه من غير تقييد بذهب وهذا قال في الفتح الحكم حتى في العايب فتوى  
 مضية وفي النهاية وبشرط أن يكون الملقى ممن يؤخذ منه الفتوى يعتمد على فتواه في الباطنة وحيث تفسير  
 قترى أشبهه وأما بغيره اه وبه يظهر أن يعتمد على الجمهور فلا يكفي اعتماد المستفتي وحده فافهم  
 (قوله أو سمع حديثا) كقوله صلى الله عليه وسلم أظفر بالحجيج والمعجم وهذا عند محمد لا تقول الرسول صلى  
 الله عليه وسلم أتى من قول الحق فأولى أن يورث شبهة متوعن أبي يوسف خلاه لأن على العايب الاقتداء  
 بالمعصاة لعدم الاحتداد حتى سمع إلى معرفة الأحاديث زيل (قوله ولم يعلم تأويله) أمان علم تأويله ثم أكل  
 نجس الكفارة لا تغناء الشبهة وقول الأوزاعي أنه يظن لا يورث شبهة لخالفه القاسم مع فرض علم الكل  
 كون الحديث مشهورا ثم تأويله أنه منسوخ وأن الدين قال فهم صلى الله عليه وسلم ذلك كما غابتا بيان  
 وتعامي في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهب الثواب كما يأتي (قوله ولم يثبت الأثر) عطف على خطأ الحق أي

عدا إجماع الكل (أو  
 استحتم) أي فعل ما يفتن  
 الفطر به كغسله  
 وليس وجبا عديمة بلا  
 أنزال أو إدخال أصبع في  
 دبر ويعد ذلك (فمن فطره  
 به فاصحل عدا قضى)  
 في الصور وكما (وكفر)  
 لانه ظن في غير عمله حتى لو  
 أخطأه مفتي يعتمد على قوله  
 أو سمع حديثا لم يعلم تأويله  
 لم يكفر للشبهة وإن أخطأ  
 الحق ولم يثبت الأثر

٣ (قوله ككتبي يرى الخ)  
 ولصنف دليل الحاشية  
 لم تعتبر بطلانهم مسطحا  
 لكفارة مطلقا كعدم  
 في خلاف مالك والشافعي  
 بل قيداه بالافتاء تأمل اه  
 أي وإن شبهه بالاشتباه لم  
 يوجب حنا بخلاف الكل  
 ناسيا فإن كل من حيث  
 هو مناف للصوم وكذلك  
 ترك تثبيت النية فوهم عدم  
 صحة الصوم وأيضاً لم توجد  
 صورة الاضطر ولا معناه  
 فيعدوهم الاضطر جردا  
 فلذلك لم يعتبر هذا الخلاف  
 شبهة سقطت لكفارة مطلقا  
 بل بعد الافتاء اه

وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد فيه حديث الحليم والمحمود فانه ثابت صحيح وأما حديث فطر الغناب  
فمكلفها مدسولة كما في الفقه وفيه عن البدائع وليس أو قبل امر أثبت هوة أو ضاحكها ولم ينزل فظن أنه أفطر  
حاً كل عدداً كمن عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً أو استغنى فقهاً فافطر فلا كفارة عليه وان أحصا الفقه  
ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الا في الاذهان) استثناء من قوله لم يكفر  
بعتي أنه ان اذهن ثم كل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يستدعي الفتوى الفقه أو يتأوله  
الحديث هنا لان هذا مما لا يثبت به على من له شقين الفقه ونقله الكلال عن البدائع لكن يخالفه ما في الخانية  
من أن الذي اكتمل أو دهن نفسه أو شارب ثم كل متعمداً عليه الكفارة الا اذا كانت جاهلاً فأنقذ به بالفطر  
اه قال في الامداد فعلى هذا يكون قولنا الا اذا اقتضاه فقهه شاملاً للاستدلال بهن الشارب اه وهو كما ترى مريح  
لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ذكره من الخانية وغيره في الفقهية يؤيد ما في  
البدائع (قوله وكذا الفقيه) لان الفطر بهما يتخالف القياس والحديث وهو قوله على الله علمه يوم ثلاث  
تفطر الصائم من قول بالاجماع بذهب الزمان بخلاف حديث الخيام فان بعض العلماء أخذ بظاهره منسل  
الاوراق وأجدها مدلولاً يتبدل بخلاف الظاهر في الفقه لانه حديث بعد ما مضى السلف على تأويله بما قلنا  
فخرج في الخانية قال بعضهم هذا هو الوجه وسواء عاصمة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء  
أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به قوابل الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهو ظاهر ما استند  
الى دليل فلا يورث شبهة اه وهو في السراج وكذا في الفقه عن البدائع وحرم في الهداية أيضاً  
وشرحها قال الرجوع وانما بعد الحديث والفتوى شبهة في العيبة فعدهن الشارب أولى اه قلت ولذا  
سوى بينهما في الفقه عن البدائع وكذا في المراجع عن البسوط (قوله لاشبهة) قد علمت أن مخالفات الاجماع  
لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله ككفارة الظاهر) مرتبط بقوله وكفرأى  
مثله في الترتيب فمقتضى الأول أن لم يحدد صام شهر من متتابعين فان لم يستطع أطعم مسكيناً الحديث  
الامر في المعروف في الكتب الستة فلو أفطر ولو بعد استأناف الامداد والحض وكفارة القتل بشرط في  
صومها للاتباع أيضاً وهكذا كل كفارة شرع فيها المقتضى نحر ونحوه فروع المستقلة في الصبر وفيه أيضاً ولا  
فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والانثى والحرة والعبد والاسنان وغيره ولهذا صرح في البراز به بالوجوب  
على الجبار به فيما لو أنكرت سيدها بعد طلوع الفجر علته بطولعه فامعها مع عدم الوجوب عليه ما به اذا  
لزمه السلطان وهو موسر عماله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتي بأعتاق الرقبة وقال أو نضر محمد بن سلام  
يفتي بصيام شهر من لان المقصود من الكفارة الا أن حرره وسهل عليه افطاره وشهر واعتاق رقبة فلا يحصل  
الزجر اه (قوله ومن ثم أي من أجل ثبوت كفارة الظاهر بالكتاب وثبوت كفارة الافظار بالسنة شهراً  
الثانية الصبر) ما أدنى صالاً بالاولى لثبوتها بثبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الا كفارة بانكارها دون الاولى  
يؤيده انه في الفقه ذكر أن سبعين جبرم يذهب اليها منسوخة (تنبيه) في التشبيه اشارت الى انه  
لا يلزم كونهم مثله من كل وجه فان الميسر في اثباتها يقطع التتابع في كفارة الظاهر مطلقاً أو نسبياً  
ليلا أو نهراً لا يلا في بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطع فيها الا الفطر به نهراً وبغير عذر فتأمل فقد  
زلت بعض اقدام في هذا المقام رملي وهو في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الحيف والحاصل أنه  
لا يقطع التتابع هنا لوله ليل بعداً أو نهراً ما يلا بخلاف كفارة الظاهر (قوله ان توى ليلاً) أي بنية معينة  
لصائم من خلاف الشافعي فيما كان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرهاً) أي وعلى الجماع كما  
مرولو كانت هي المكرهة وزوجها عليه وعليه الفتوى بكافى الظاهر به تحسلاً لما في الاختيار من وجوبها  
عليهما والا كراهتها كفي بعض نسخ الصبر (قوله ولم يطرأ) أي بعد افطاره بعدا معتملاً بالبال للجب  
الكفارة لولا المسقط (قوله المسقط) أي مما سوى لا صنع له فيسهول في سبب وجب (قوله كترض) أي مبيح

الا في الاذهان وكذا الفقيه  
هذه العلامة زلي لكن  
جعلها في المتن لا يطول  
ورجعه في البحر للشبهة  
(ككفارة الظاهر)  
اشارة بالكتاب وأما هذه  
في الاستفهام ثم شبهوها بها  
ثم انما يكفران توى ليلاً  
ولم يكن مكرهاً ولم يطرأ  
مسقط كترض وحض  
واختلف فيما لو مرض  
يصح نفسه أو سو فربه  
مكرهاً

مطلب في الكفارة

والمتعد لزومها وفي المعتاد  
حي وحضاو التثنية قتال  
سقوطها أو لم يسقط  
العدو والمعتد سقوطها ولو  
تكرر سقوطه ولم يكفر للادول  
يكفيه واحد ولو في رمضان  
عند مجده وعليه الاعتد  
بزاية ويجزي وغيرهما  
واشترى بعضهم للفتوى  
أن الفطر يقع بالجماع داخل  
والأولوا كل عند الشهرة  
بلاصد ويقتل وعلمه في  
شرح الوهبانية وإن ذكره  
السني ونحوه ولم يعد  
(لا يفطر مطلقا) ملا أو لا  
(فان عاد) بلاصنع (ولو  
هو مل الغم مع ذكره  
لصوم لا يفسد) شيئا  
لثاني (وان أعاده) أو قدر  
حصة منه فأكثر حصدى  
(أفطر أجماعا) ولا كفارة

٣ قوله لمفعول به منصوب  
الخ) قيدان للمفعول هو ضمير  
الشخص المرفوع بالنبابة  
وحديث فلا يجسه لنصب  
حي لان معتادا لا يتعدى الا  
لمفعول واحد ولا زعموهذا  
مشكل وقال شيئا أيضا  
ان معناه اسم فاعل أصله  
معتد بكسر عينه والفاعل  
ضمير مستتر نفسه يعود على  
الشخص وحس وحضا  
منصوبات على المفعولية  
وقد يكون اسم مفعول كما  
قبل في مختار اه

لا فطر (قوله والمعتد لزومها) أى بعد ذلك لانه فعل جدد الأول أن يقول عدم سقوطه لانما كانت  
لازمتوا الخلاف في سقوطها وقد بالسر مكرهاذا لوساير ما تأما جردا فطر انتفتت الروايات على عدم  
سقوطها أمالو فطر عدما فطر لم يجب نهر أى وان حرم عليه لوساير بعد الفجر كما أتى (قوله وفي المعتاد)  
عطف على قوله فمما هو اسم مفعول فيسببه ضمير هو نائب الفاعل عائد على الموصوف أى الشخص المعتاد  
وحسب غير تنويع من مفعول به منصوب بفتح مقدرة على ألف التأنيث المقصور وحضا مفعول عطف عليه أى  
واختلف في الشخص الذى اعتاد حس وحضا والواو بمعنى أو في بعض النسخ وحس فيجوز أن يكون مرفوع  
أو مجرور ولكن الجوزى يراون إضافة الوصف المفرد إلى مفعوله الجرد من آل لا يجوز وأما الوهم على اسناد  
المعتاد إلى الحس والحض أى الذى اعتاده حس وحس والاصوب والنصب وقوله والتثنية اسم فاعل مجرور  
بالعطف على معتاد وتقال لمفعول (قوله ولو أفطر) أى كل من المعتاد والتثنية (قوله والمعتد سقوطها) كذا  
يجوز في النزاية وقاضى خاتن في شرح الجامع الصغير في المعتاد حس وحضا وشبهه بن أفطر على ظن العرب  
ثم ظهر علمه وطسه مشى الشرنبلالى وهو مخالف فى الصريح حيث قال وإذا أفطر على ظن أنه يوم  
حيضها فمقتضى الظهور وجوب الكفارة كالأفطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكتبت فيما علمته عليه  
جعل الثانية مشبه بها بالانجام بخلاف مستله الحس فان فيه الاختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كما  
نص على ذلك في التتارخانية اه ولما حرم الوجوب في المثلثين في السراج والفيض والحاصل اختلاف  
الصحيح فيما لم أر من ذكر خلاف في سقوطها عن ثبوت قتال عدو والغفر كفى جامع الفصولين أن اقتال  
يحتاج إلى تقديم الاصل الربوى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر للادول) أمالو كغير فعلية أخرى في ظاهر  
الرواية العلم بأن الجرم يحصل بالادول بحر (قوله وعليه الاعتد) قتله في الصريح الاراد ونقل قوله من  
الجوهرة لو جامع في رمضان فعلية كما رأت وان لم يكفر للادول في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد  
اختلف الترجيح كإزى وينتقى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان الفطر) ان شرطية ح (قوله والاولا)  
أى وان كان الفطر التكررى فمبين بجماع لا تندخل الكفارة وان لم يكفر للادول لعظم الجسامة ولذا  
أوجب الشافعى الكفارة به دون الأكل والشرب (قوله وعلمه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية

ولو أكل الانسان عدوا وشهرة ٥ ولا عذوبة قبل بالقتل يؤمر

قال الشرنبلالى صودتها لعدم لادولة الأكل جهلا يقتل لانه مستبشر بالدين أو منكر لما ثبت منه  
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والاحميه فتعبر المؤلف بقيل ليس بلازم الضعف اه ح (قوله وان ذوهه  
التيه) أى علمه سبقه فأمرس والمسئلة تنفرغ إلى أربع وعشرين صورة لانه ما أن يقىء أو يستقيء وفى  
كل أمان أعلا الغم أودونه وكل من الأربعة أمان أخرج أوعدا أو أعاده وكل إذا كرا صومه ولا ولا غطرى  
الكل على الأصح الا فى الإعادة والاستقاء بشرط المرمع ان ذكره الملتقى (قوله ولو هو مل الغم) أى  
بأمر ما دون مل الغم مفهوم بالاولى لأجل التخصيص عليه لأن المظروف عليه حكم المذكور فاهم  
وأطلق في مله الغم يشمل ما لو كان تنفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملا الغم كفى السراج (قوله  
لا يفسد) أى عند مجده وهو الصحيح لعدم وجود الصنع ولعلم وجوده لفظ وهو الاتباع وكذا معناه  
لانه لا يتعدى إلى بل النفس تعاه بحر (قوله وان أعاده) أى أعاده فاعله الذى هو مل الغم (قوله أو قدر  
حصة منه فأكثر) أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضها إذا كان أصله مل الغم قال الحذاذى فى  
السراج حصى الخلاف أن أبانوسف يعتبر مل الغم ومجدا يعتبر الصنع ثم مل الغم حكم الخارج وما دونه  
ليس بخارج لانه يمكن ضبطه فأنه يظهر في أربع مسائل أحدها إذا كان أقل من مل الغم وعاد أو شئ  
منه قد راجحة لم يفطر أجماعا عند أى يوسف فانه ليس بخارج لانه أقل من الممل وعند محمد لا يصنع فى  
الادخال والثانية بان كان مل الغم وأعاده أو شيئا منه قد راجحة فصاعدا أفطر أجماعا لانه خارج أدخله جوفه

ولوجود الصنع والثبات إذا كان أقل من ملء العلم وأصله أو شأ منه أظفر عند محمد لا عند أبي يوسف  
 لعدم المال والى الرابعة إذا كان ملء العلم وعاد بنفسه أو شئ منه كالخمس فصاعداً أظفر عند أبي يوسف لوجود  
 المال لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اهـ فثبتت الإعادة وهما الثانية والثالثة وأولاهما إجماعية وهي  
 التي ذكرها المصنف بقوله وإن أعاد الخ والآخرى خلافية وهي التي ذكرها المصنف بقوله والأول لا فرق  
 فيهما بين إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله إن ملأ العلم) قيد لاختصار إجماعاً بالإعادة لعله أو لقد  
 حصته (قوله والأول) أي وإن لم يعلا التي والى وأصله كله أو بعضه لا يفسد صومه عند أبي يوسف  
 ولا ينافي ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصته أظفر إجماعاً لأن ذلك فيما إذا كان التي ملء العلم لأنه صار في  
 حكم الخارج لأن العلم لا ينضبط عليه بما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة كله أو بعضه يصنع  
 بتخلاف ما دونه لأنه في حكم الدائس فلا يفسد إذا أعاد ولو قدر الحصته يصنع به علم أن كلام  
 الشارح صواب لا ينطابق فيه وجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الثانية هو الصحيح وصححه كثير من  
 العلماء على (قوله أي متى ذكر الصوم) أشار به إلى الردي على صاحب غايه البيان حيث قال إن ذكر الصوم  
 مع الاستقامتاً كيد لا يكون إلا مع عدم وحاصل الرذان المراد بالعدم ذكر الصوم لا التعمد التي فهو  
 يخرج لما إذا عمل ذلك ناسياً فإنه لا يفسد ما قدم في البحر ط وحاصله أن ذكر الصوم لبيان تعمده الفطر  
 بكونه ذا كرا الصوم والاستقامة لا يفيد ذلك بل يفيد التعمد التي (قوله ط) أي سواء عاد أو أعاد أو لا  
 ولا ح قال في الفتح ولا يتأني فيه تفرع بيع العود والإعادة لأنه أظفر بغير التي قبلهما (قوله وإن أقل لا)  
 أي إن لم يعد ولم يعد بدليل قوله فإن عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح) قال في الفتح صحه في شرح  
 الكثر أي لا يزال وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفسد) أي عند أبي يوسف لعدم الخروج فلا يفتق  
 المدخول فسخ أي لا ناسد من ملء العلم ليس في حكم الخارج كسر (قوله فليس يروا بيان) أي من أبي يوسف  
 وعند محمد لا يتأني التفرع لم يفسد (تبيينه) لو استقامت مراراً في مجلس ملء الفطر لأن كان في مجلس أو  
 غدوة ثم نصف النهار ثم عشيّة كذا في النظرانية تقدم في الطهارة أن يحد بشرا بعد السبب الجلس لكن  
 لا يتأني هذا على قوله هل تلتا على البحر لأنه يفسد عند يحد من ملء العلم في الحرة على قول أبي يوسف  
 فأداه في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله أومرة) بالكسر والتشديد وهي الصغرة  
 أحد العلامات الأربع في الطهارة (قوله أومرة) الظاهر أن المراد به الجادة والذان الفرق ٣ بينهما بين  
 الخراج من الاستسنان إذا لمعه حيث يفسد ولو غاب على التزاق وسواء أو وجد طعمه نجس أول الباب (قوله  
 فإن كان بلفظها) أي صاعد من الجوف أما إذا كان نازلاً من الرأس فلا خلاف في عدم إفساده الصوم كما  
 لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشربلية ومقتضى أخلاقه أنه لا ينقض سواء كان ملء العلم أو دونه  
 وسواء عاد أو أعاد أو لا وأما أنه علم بمقتضى الإطلاق بصحقياسه على الطهارة طهراً بجمع ح (قوله  
 مطلقاً) أي سواء قام واستقامت سواء كان ملء العلم أو دونه وسواء عاد أو أعاد أو لا ولا فرق في هذا الإطلاق أيضاً  
 تأمل ح (قوله خلافاً للثاني) فإنه قال إن استقامت ملء العلم فسخ (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول  
 أبي يوسف هنا أحسن وقولهما بعدم النقض به أحسن لأن الفطر انما ينط بماء يخل أو بالقي ومحمدان غير  
 نظرا في طهارة نجاسة فلا فرق بين البلغم وغيره بخلاف نقض الطهارة هو أقرب إلى البر والنهر والشربلية  
 وهو مراد الشارح بقوله وغيره فإنه سم لما أتت وقد استحسنه وقول إن الومل لأن الفطر انما ينط بما  
 يخل أو بالقي ومحمدان الخ يريدان الفطر الذي قد مناه في أخلاق الشربلية وأخلاق الشارح فلي تأمل بعد  
 الإحاطة بتدليل الهداية ح (قوله إن مثل حصة) هذا ما تناه الصدرا الشهيد واختار البروسي تقديره  
 بما يمكن أن يتلعم من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لأن المانع من الإفطار لا يسهل الاحتراز عنه  
 وذلك فيما يجزى بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد إدخاله اهـ (قوله لأن النفس تفسد) فهو كالخمس

(إن ملأ القسم واللام هو  
 المختار وإن استقامت أي  
 طلب التي (عائداً) أي  
 منذ كرا الصوم (إن كان  
 ملء العلم فسد بالاجماع)  
 مطلقاً (وإن أقل لا) عند  
 الثاني وهو الصحيح لكن  
 ظاهر الرواية كقول محمد أنه  
 يفسد كل في الفسخ من الكافي  
 (فإن عاد بنفسه لم يفسد  
 وإن أعاد فليس يروا بيان)  
 أصحهما لا يفسد محبها  
 (وهذا) كله (في حق طعام  
 أو ماء أو مرق) أومر (فإن  
 كان بلفظها ففسد مفسد)  
 مطلقاً خلافاً للثاني واستحسنه  
 الكمال وغيره (ولو أكل كل  
 بين أسنانه) إن (مثل  
 حصة) فأكثر (ففسد فقه  
 وفي أقل منها) يفسد (ألا  
 إذا أخرجه من فم فأكله  
 ولا كفارة لأن الفطر  
 تهاقه وأكل مثل حصة  
 من خارج (يفطر) ويكفر  
 في الأصح

(قوله والافعال الفرق بين  
 الخ) قدر فرق شتات بينهما  
 بما تقدم في نواقض الوضوء  
 من أن الخواص من الاستسنان  
 دم حقيقة والصاعد من  
 الجوف ليس بدم في الحقيقة  
 بل في الصورة فقط وفي  
 الحقيقة هو سواء صغر قلة  
 حكم في الطعام والماء اهـ

مطلب فيما يكره الصائم

(الاذامض بحيث تلاشت في فيه) الآن بعد العلم في حاقه يكره واستغفره الكمال فالله هو الاصل في كل قليل مضغ (وكرهه) (ذوق شئ) كذا مضغه بلا عذر) قد مضغها قاله العيني ككوت زوجها أو سبها سبب الحلق فذاقت وفي كراهة اللغو عند الشراء أو ان يذوق في انهر بأنه ان وجد بدا ولم يصف غينا كرهه والا وهذا في الفرض لا النفل كذا قال وفيه كلام حرمه الطهر فبلا عذر على المذهب نفي الكراهة (و) كرهه مضغ ذلك أبيض معشوق غلته والافطر وكرهه المفطر من الاقلى الحلق بعذر وقيل يباح ويحجب لنفسه لانه سوا كرهه نفع (و) كرهه قبلة) ومن ومعاينة ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن) المفسدون آمن لا بأس

٣ (قوله لان هذا يبطل العلة الخ) أي التي بنى الامراض عليها وهي ما ذكرها المحقق بقوله لان النفل يباح الطهارة بعذر اتفاقا وبلا عذر رواية الحسن ووجهه الابطال انه ذكر تعليل لا رد عليه لا اعتراض فكأنه قال ليست العلة هي ما ذكرتم حتى رد ما قلتم بل العلة كذا الخ اه

المرجوة فعد من الكمال أن التحقيق تعيد ذلك بكونه من يعاف ذلك (قوله الا اذا مضغ الخ) لانها تلصق بأسنانه فلا يصل الجوفه شئ أو يصير ناعلا يقمه مرآج (قوله يكره) أي عند قوله أو شئ حم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود العلم في الحلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شئ والاولى أولى وهي الموافقة لبيان الكمال (قوله وكره الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيه يرمي (قوله فانه العيني) ويتعمق في النهي وقال وجهه ان يلي قيد في الثاني فقط والاول أولى اه (قوله ككوت زوجها الخ) بيان للعذر في الاول قال في النهي من العذر في الثاني أن لا يتجمل من مضغ أصبهان حاقض أو نفسه أو غيرها مما يمن لا يصوم ولم يجد طيبا (قوله وذوق في النهر) عبارة و يني حل الاول أي القول بالكراهة هل ما إذا وجد بدا أو الثاني على ما ذكره في بعده وقد خشي الفقيه اه فقد قيد الكراهة بان يجد بدا من شره أي سواء خاف الفقيه أو لا يقول الشلوح ولم يصف غينا فالفقيه في النهر وقوله والا أي وان لم يجد بدا وخاف غينا لا يكرهه ما اتفقوا عليه فلهم ومفهومه انه اذا لم يجد بدا ولم يصف غينا كرهه وهذا ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكرهه اللغو أو المضغ بلا عذر (قوله النفل) لانه يباح فيه الفطر بلا عذر اتفاقا وبلا عذر رواية الحسن والثاني فالقول أول بعدم الكراهة لانه ليس بالفطر بل يحتمل أن يصير يادفع وغيره (قوله وفيه كلام) أي لصاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهره وان عدم حل الفطر عند عدم العذر فما كان نهي يضافه للفطر يكرهه ما لم تكن تلك الرواية ففسل وسيأتي أنها شاذة اه وأجاب في النهر بأنه يمكن أن يقال انما يكره في النفل وكره في الفرض الظاهر للفاخرين البتين اه وأجاب الرمي بأصابعه انما يكره في الفرض لقوله فيجب حفظه وعدم تعرضه للفساد فكرهه يباح في انفسه اليوم يكرهه في النفل وان لم يحصل حقيقة الفطر فيه لانه في أصله محض نقاع والتقاوع أمير نفسه ابتداء فبهت صريحه عن الفرض بعدم كراهة معذرا عما أنشئ الى الفطر من غير خلة فيه قال وهذا أولى مما في النهر لان هذا يعمل العلة للذكو وتام اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر لان العذر في لا يصفغ فذكره معلقا بلا عذرهما ما لم يفلت ولان العادة مضغه معصا لفساد لانه سوا كرهه كيان فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لتوهم أن ذلك عذر (قوله أيضا الخ) فيه ذلك لان الاود وغير المعشوق وغير الملتصق به من شئ الى الجوف وأطلق بمجد المسئلة وجه الكمال تبع المتأخرين على ذلك قال لقطع بأنه معال بعدم الوصول فان كان مما يحل عاد حكمه بالفساد لانه كالتيقن (قوله وكره المفطر) لان الدليل على التنبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خالبا عن المعارض نفع وظاهره أنها تخرجه ط (قوله الا في الخلق بعذر) كذا في المراج عن البردوي والحبوبي (قوله وقيل يباح) هو قول نفر الاسلام حيث قال في كلام محمدا روى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب له روى انه لا عذر مثل أن يكون في غير الخمر (قوله لانه سوا كرهه) لان بينهما من مضغه فلا تحتمل السوا فيخصى على الثنوال من منفع (قوله وكره قبلة الخ) جزء في السراج بان القبلة الفاحشة بان مضغ شفتها تكره على الاطلاق أي سواء آمن أو لا قال في النهر والمنا على التفصيل في المشهور وكذا المبصرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن مجده كراهته مطلقا وهو رواية الحسن وقيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وحرم بها في الرواية بلا ذكر خلاف وهي آياتها وهم يعتبران وعن فرجه فربما جادل في الثاني التنبه ان هذا كرهه بلا خلاف لانه يفضي الى الجماع غالبا وبه علم ان رواية مجده يمكن أن تكون في ظاهر الرواية من كراهة المبصرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة قولنا قال في الهداية والمبصرة تمثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن مجده أنه كراهة المبصرة الفاحشة وبه ظهر أن ما مر من التبر من اسواء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التارخانية عن المحيط التصريح بمجده كرهه من التفرقة بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان لم يأمن المفسد) أي الازالة أو الجاع امداد (قوله وان آمن لا بأس) ظاهره



أن الأول عدهما لكن قال في الفتح وفي الصعيصين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقل ويكثر ويكثر وهو صائم وروى أبو داود بإسناد جيد من أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن البشارة للصائم فحدثه وأثنى آخرها فإذا التفتي شخص له شيخ والذي فيه ما شابه (قوله لادن شارب وكل) بلغ الغمام مصدرين ويضموا للصعيصين وعلى الثاني فالعنى لا يكره استعملهما الآن والوايه هو الأول ونعناه في التبريد كرفي الامداد أول الباب أنه يؤخذ من هذا أنه لا يكره للصائم شرب ماء المسك والورد ونحوه مما لا يكون حراما متصلا كالدخان فأنهم قالوا لا يكره الا كحال الحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصه من غيره وكذا دهن الشارب اه (قوله) دالم بقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الأول لدفع الشين وإقامته الموقار وظاهر النعمة تشكر الاغتراف وهو أرقب النفس وشهائها والثاني أن يرضعها وقالوا بالاضطراب وردت السنة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن متفانيا فيه ولهذا في الولو الجسدية ليس التلب الجملة مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرام وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه (قوله) أو قل يل الحجة) أي بالهين (قوله) وصرح في النهاية (الح) حيث قال وما رواه اذك يعجب قطع معكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من الحجة من طولها وضيقها أو دعه أو يعسى يعني التزدي في فعله اه ومثله في المراج وقد نقله منها في الفتح وقره قال في التبريد سمعت من بعض أعرام الموال أن قول انما يهيب باله الحجة ملة ولا بأس به اه قال الشيخ اجماع ولكه خلاف الفاهر واستعمالهم في مثله يوجب (قوله) لأن يجعل الوجوب على الثبوت يؤيده أن ما استدله صاحب النهاية لايحل على الوجوب بل يصح في العبر وغيره أن كان يفعل لا يقتضي التكرار والولاء ولا تحذف التي بقى لفظ يعجب وقال بما زاد بقص وفي شرح الشيخ اجماع لآس بأن يقصص على الحجة فاذا زاد على قبضته شيء كفى المنية وهو سنة كفى المبني وفي النجتي والنيابيع وغيره مما لا من يأخذ أطراف الحجة اذا طالت ولا يتف الشيب الا على وجه التزني ولا بالأخذ من حاجبه وشعر وجهه مما يشبه فعل الخنزير ولا يحق شرحه حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله) وأما لا أخذ منها (الح) ٣ فذا وفق في الفتح بين ما مروى بين ما في الصعيصين من أن عرصة صلى الله عليه وسلم أحط الشوارب وأعطوا الحجة قال لانه مذهب من عرروا هذا الحديث أنه كان يأخذ الفاضل عن القبضة قائم يعمل على التمتع كما هو أصلنا في عمل الراوي على خلاف مروى مع أنه روى من غير الراوي وعن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاخطاء على اصحابها من أن يأخذ غلبها أو كلها كما هو فصل بجوس الاعاجم من حلق لحاهم وروى يده ما في مسلم عن أبي هريرة عرصة صلى الله عليه وسلم في الشوارب وأعطوا الحجة خالفوا الموضع فنهذه الجله وانما موقع التعليل وأما لا أخذ منها هو في دون ذلك كما يعلم بعض المفاد بقوله في حجة الرجال قلبه به أحد اه ملخصا (قوله) وحديث التوسعة (الح) وهو من وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله بن عمار في مختلف ط وحديث الا افعال هو ما رواه السبيعي ومعه من افعال بالامد يوم عاشوراء لم يرمد أبدا ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من افعال يوم عاشوراء لم يرمد فيه ثلثة السنة فتح قالت ومناسبة شكر هذا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الا افعال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ثبت اليه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في التبريد وتعبنا بن العزبان لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وفعال والروايف لما ابتدوا التمسك بالأمم وظاهر الحزن يوم عاشوراء لكون المسلمين قتل فيه ابتدع جهالة أهل السنة اظهار السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة والا افعال وروا أحاديث وضروعة في الا افعال وفي التوسعة عليه على العيال اه وهو مردود بان أحاديث الا افعال فيه مبنية على لا مضرورة كيف وقد خرجوا في الفتح ثم قال في هذه عدة طرق ان لم يتجهم واحد منها فالجمع يتجهم لانه طرق وأما حديث التوسعة فنرواه الثقات وقد أفرد ابن القرافي في شرحه فيه اه مافي التبريد

مطلب في الفرق بين قصد الجمال وقصد الزينة

(لا يكره) (دهن شارب) (ولا) (كل) اذا لم يقصد الزينة أو قل يل الحجة اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الاكثر من الزينة أن يعمل الوجوب على الثبوت وأما لا أخذ منها وهي دون ذلك كما يشهد بعض المفادية ويختص في الرجال فلم يصبه أحد وأنشد كما هو فصل في حدود الهند وجوس الاعاجم فتح وحديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح وأحاديث الا افعال ليسه ضعيفة لا مضرورة

٢ مطلب في الاخذ من الحجة

مطلب في حديث التوسعة على العيال والوا افعال يوم عاشوراء

وهو أخذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الالكهال وما ذكره عن النسخ  
 وفيه نظر فإنه في النسخ ذكر أحاديث الالكهال لما تم من طرق متعددة بعضها قيد بعاشور وهو ما قدمناه  
 منه وبعضه لم يلق فراده الاحتجاج بجموع أحاديث الالكهال الصائم ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث  
 الالكهال يوم عاشوراء وكيف وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد المستنيرة بغيره منهم مثلاً  
 على الخلاف في تحجب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتيرة عن الحاكم أنه منكر وقال الجراحني  
 كشف الخطأ ومزيل الالباس قال الحاكم أيضاً الالكهال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه أثر وهو بدعة تم حديث التسعة ثابت صحيح كتابه الحافظ السيوطي في الدرر **(قوله)** كثر عابن  
 عبد العزيز الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العز قلت وهو صاحب التكتك على مشكلات  
 الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المثل **(قوله)** ولا سواك بل رسن لصلائم كثيرة صرح به في  
 النهاية لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلاة  
 لتناوله الظهر والعصر والغروب وقد تقدم أحكامه في الطهارة بجر **(قوله)** ولو عشي أي بعد الزوال  
**(قوله)** على المذهب وكراه الثاني المبالو بالماء ما بين من أدله فمن غير ضروري ودون أنه ليس بأثوري من  
 المفضة أما الربط الآخر فلا بأس به اتفاقاً كذا في الخلاصة نهر **(قوله)** وكذا لا تكره هامة أي  
 الطهارة التي لا تشفعه من الصوم وينبغي أن يؤخرها إلى وقت الغروب والفسد كالجواهر كرشح  
 الإسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الطهر كافي الترخية إماماً وقال قبله وكراهه فصل ما بين  
 أنه يفتنه عن الصوم كالتقصير والجماعة والعمل الشاق لا يمين تعريضه للأصداق اهـ قلت وما يقا  
 طاعة المكث في الجامع في الصيف كالمظهر **(قوله)** ومفضة أو استشفى أي لغروب وضوء أو اغتسل  
 نوالاً بياض **(قوله)** لتدبره راجع لقوله وتلف وما بعده **(قوله)** به يعني لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلب على رأسه الماء وهو ما تم من الغسل أو من الحار رواه أبو داود وكل ابن عروضة الله عنهما ما قيل  
 الثوب وبالمفصلة وهو ما رواه هذا لا شاع ما من على العبادة ودفع الضيق الطيب وكراهه أو حنفية  
 لما فيها من الظواهر الضعيفة في العبادة كافي البرهان إماماً **(قوله)** ويستحب السجود لما رواه الجماعة إلا  
 أباداً ومن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع وأمان في السجود تركه قيل المراد بالبركة حصول  
 التقوى على صوم الفرد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية أنه على حذف مضاف أي في كل السجود ومن على  
 ضبطه بالضم جمع سحر والاعرف في الرواية الغنم وهو اسم لما كثر في الصحراء وهو السدس الأخير من  
 الليل كل وضوء بالغنم ما يتوضأ به وقيل تعين الضم لأن البركة ونيل الثواب إنما يحصل بالغنم لا بنفس  
 الماء كقول منغ مضافاً قال في البحر ولم أر صريحاً في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر الحديث  
 يفيده وهو ما رواه أحد السجود بركة فلا تدعو ولو أن يصرح أحدكم بجمعة من ماء فإن الله ولا تنكته  
 وما لون على التسخير **(قوله)** وتأخيره لأن معنى الاستعانة به بالمدائح ومحل الاستقبال ما إذا لم يشك  
 في بقاء الليل فإن شئت كرهه إلا كل الصبح كافي البدائع أيضاً **(قوله)** تعجيل الغفر أي في يوم غيم ولا  
 يظفر ما يغلب على ظنه غروب الشمس وإن أذن المؤذن بصرح البراءة وفيه شرح الجامع لقفاض  
 التعجيل المستحب قبل اشتباك النجوم **(تنبه)** قال في الغنم ومن كان في مكان من تقع كثرة  
 السجود لا يظفر ما يغرب الشمس عنده ولا أهل البلدة الظن أن غربت عندهم قبله وكذا أنه يرد في  
 الطلوع في حق صلاة الغيم أو السجود **(قوله)** حديث الخ كذا أورده الحديث في الهداية قال في الغنم وهو  
 على هذا الوجه أنه أعلم به والذي في مجمع الطرقات ثلاث من أخلاق المرسلين تعجيل الاعتكاف وتأخير السجود  
 ووضع اليدين على الشمال في الصلاة اهـ واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يذكر في  
 ملتهم حل كل السجود وأوجب غنم أنه لم يكن في ملتهم وإن لم تعلمه ولو سلم لا يلزم اجتماع أصل الالتهال الثلاث

كثرة ابن عبد العزيز  
 (و) لا سواك ولو عشي  
 أو ربط الماء على المذهب  
 وكراهه الشافعي بعد الزوال  
 وكذا لا تكره جملته وتلف  
 بشيوعه ومفضة أو  
 استشفى أو اغتسل لتدبر  
 عند الثاني وبه يفتي  
 شرباً ليلية من البرهان  
 ويستحب السجود وتأخيره  
 وتعجيل الغفر حديث ثلاث  
 من أخلاق المرسلين تعجيل  
 الاعتكاف وتأخير السجود  
 والسواك **(فروع)**

فهم اه من المعراج ملخصاً (قوله لا يتجوز الخ) عزاه في البصر الى القنينة وقال في التاتر خانه وفي الفتاوى  
 سئل على من اُجهد من اذ كان يعلم أنه لو اشتغل بحرفته بطه مرض بيع الفطر وهو محتاج للنفقة  
 هل يباح له الاكل قبل ان يعرض منعه من ذلك أو يشتد المنع وهكذا حكمه عن أسامة الوبري وفيها ألت  
 أجامد عن خيسار بن علف أن خواله اهل له أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجز نصف النهار ويستريح  
 في الباقي فان قال لا يكتبه كذب أيام الشتاء فانما أقصر فافعله ثم يفعل اليوم اه لمصالح الرمي وفي  
 جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم فيها أو وجب عليه القضاء وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه نظر فان  
 اذ لم يدرك عدة من أيام أثره عليه الصوم فيها أو وجب عليه القضاء وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه نظر فان  
 الصوم وحيات الزرع بالتأخير لا شئ في جوارها الفطر والقضاء وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه نظر فان  
 طول النهار وقصره لا يدل له في الكفاية فقد يظهر صدقه على قوله لا يكتبه فيعتز الى جلاله على  
 الصلاح تأمل اه كلام الرمي أي لان الحاجة تختلف مسيلاً وشنة وغلا، ورسماً وثله يصلها وضدها  
 ولكن ما مله عن جامع الفتاوى مؤد في نور الايضاح وغيره من نذر صوم الا بدو يؤيد ما طلق قوله بغير  
 ويعلم وكلامه في صوم رمضان والذي ينبغي في مسئلة المستحرف حيث كذب الظاهر أن ما مر من تفقها  
 المشايخ لا من منقول المذهب أن يقال اذا كان عنده ما يكفي وصاله لا يحل له الفطر لانه يحرم عليه السؤال  
 من الناس فالفطر أول والأدلة السليمة بقدر ما يكفي ولو أدام الى الفطر يحل له اذ لم يكن له العمل في فطر ذلك  
 مما يؤد به الى الفطر وكذا لو خاف هلاك زوجه أو سرقته لم يجد من يعمل له بأجر المثل وهو يقدر عليها لانه  
 قطع الصلاة لا قل من ذلك لئلا يكون أجر نفسه في العمل مضاعفة فصار رمضان فاطهاره أنه الفطر وان  
 كان عنده ما يكفي اذ لم يرض المستأجر ففسخ الاجارة وفي الفطر فانه يجب عليها الاضاع بالمقدور يحل  
 لها الاضطرار اذا احتجت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما طهره وانه تعالى أعلم (قوله فان  
 أجهدا الخ) قال في الوهبانية

فان أجهدا الانسان بالشغل نفسه \* فأعطى التكفير قولين مطروا

قال الشرنبلالي صورته صام أعجب نفسه في عمل حتى أجهده العطش فأفطر زمته الكفارة وقيل لا وبه أفتى  
 البقال وهذا بخلاف الاماذا أجهدت نفسها لانها مضطرة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا  
 العبد اه ح وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن النبي ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى  
 قوله ولها أن تمتنع لزوم الكفارة لها أي ما لو فعلت مختارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها  
 بدليل التعليل والله أعلم

• (فصل في العوارض) •

جمع عارض والمراد به ما يحدث للانسان مما يوجب له عدم الصوم كإشرا اليه كلام الشارح (قوله المصحة  
 لعدم الصوم) عدل عن قول البداية المنتهة للصوم لما ورد عليه في التهر (١) من أنه لا يشغل السرفانه  
 لا يصح الفطر وانما يصح عدم الشروع في الصوم وكذا الإباحة الفطر ٢ لعروض الكبر في الصوم فيعلا لا يفتي  
 (قوله خمسة) هي السرفا والحبل والاضراع والمرض والكبر وهي تسع فلهذا بقول

وعوارض الصوم التي قدية فر \* المرض بها الفطر تسع

حبل وارضاع واسترأسفر \* مرض جهاد جو عطف كبر  
 (قوله وبقي الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه أنه لو أكره على كل ميتة أودم \* ولطم خنزير أو شرب  
 خمر بغير مبلغي كبس أو ضرب أو قتل لم يحل وان لم يبلغي قتل أو قطع عضو أو ضرب بغير حل مان صبر يقتل  
 أثم وإن أكره على الكفر ببلغي رخصه في الظاهر وقلبه مطمئن بالإيمان يؤجر ولو صبر مثله سائر حقوقه  
 تعالى كاصوم وصلا فقتل مباح في كل ما ثبتت مرضيته بالكتاب اه وانما أثم وصبر في

لا يجوز ان يعمل عيلا  
 به الى الضعف فيجب نصف  
 النهار ويستريح الباقي فان  
 قال لا يكتبه كذب بأقصر  
 أيام الشتاء فان أجهدا الخ  
 نفسه بالعمل حتى مرض  
 فأعطى في كفارته قولان  
 قينة وفي البرزخية لو صام بجز  
 عن القيام صام وصلى  
 قاعدا جاعلين العبادتين  
 • (فصل في العوارض) •  
 المصحة لعدم الصوم وقد  
 ذكر المصنف منها خمسة  
 وبقي الاكراه

(١) قوله لما أورد عليه  
 في التهر الخ) وجه الإيراد  
 ان التعبير بالمسقط يقتضي  
 سبق التلبس بالصوم  
 والمسافر اذا تلبس بالصوم  
 لا يباح له الفطر وانما يباح  
 له عدم الشروع فيه ابتداء  
 اه

٢ قوله وكذا إباحة الفطر  
 الخ) أم فان الشيخ الخافى  
 انما يباح له ترك الشروع  
 ابتداء لا إفساده بعد  
 الشروع فيه اه

وتخوف هلاك أو نقصان عقل ولو يطرأ أوجع شديد أو سحجية (للسافر) سفرًا شريفاً ولو بمصيبة (أو حلال أو مرضع) أما كانت أو طهرًا على الظاهر (خائف) بخلية الفان (على نفسها أو ولدها) وقسده الهنسي تبعاً لابي الحكال بماذا اعتنت للارضاع (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه ووجه خاف المرض وخادعة خافت الضعف يتقارب الفان بأماة أو تجربة أو باختيار طبيب حاذق مسلم مستور

٣ (قوله) وأشأ بالام إلى أنه غير الخ) فيه أن الأداة تتسلط على المعطوف كما تتسلط على المعطوف عليه ويكون الحكم المستفاد من الآداة ثابتاً لكل منهما فالتمييز في الصوم والأطوار على هذا يكون ثابتاً في الحمل والمرض وليس كذلك فإن المرض والحمل إذا خافتا على نفسهما أو ولدهما يجب عليهما الأطوار ويمكن أن يحصل ثبوت التخيير لهما في حالة توهم الهلاك لكن سبحانه أن المله غير في بأماة الفطاريما هو غاية الفن اه

الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرر وتو الاستثناء عن الحرمة محل بخلاف اجرة كلة الكفر فان حرمة لم ترتفع وانما حرص فيه لقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في البحر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان المكروه على الفطر مريضاً أو مسافراً وبين ما اذا كان مهيضاً فيها بأنه لو امتنع حتى يقتل أثم في الاول دون الثاني (قوله) وتخوف هلاك الخ) كلامه فإذا ضعف عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حيث اذا خشى الهلاك أو نقصان العقل وفي الخلاصة الفاني اذا كان يعلم يقيناً أنه يقابل العدو في رمضان ويخاف الضعف ان لم يطرأ فطر نهر (قوله) ولسعة حية) عطف على العطش المتعلق بقوله وتخوف هلاك ح أي أنه شرب دواء ينفعه (قوله) لسافر) خبر عن قوله الاتي في الفطر وأشأ بالام الى أنه غير ٣ ولكن الصوم أفضل ان لم يضره كسباني (قوله) سفر اشريفاً) أي مقدار في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام واليهما وليس المراد كون السفر مشروفاً وأصله وصفه بقرينة ما بعده (قوله) ولو بمصيبة) لان الفجح الماوراء بعدم المشروعية كقده الشارح في صلاة المسافر ط (قوله) أو حلال) هي المرة التي في يطنها جمل بغية الحياه أي ولد والحاملة التي على ظهرها أو أسأها جمل بكسر الحاء نهر (قوله) أو مرضع) هي التي شأن الارضاع وان لم يتأخره والمرضة هي التي في الارضاع ملقمة تدعى العسي نهر من الكشاف (قوله) اما كانت أو خائفاً) أما الفتر فلان الارضاع واجب عليه بالعقد وأما الام فلا جوبه ديانة مطلقاً وقضاء اذا كان الاب معسراً أو كان الولد لا يرضع من غيرها وهذا اندفع مالى التخيير فمن أن المراد بالمرضع الفطر لا الام فان الاب يستأجر غيرها بحر وهو مرفى الفتح وقد ذكرنا في ايضاً في التفسير بقول الفخرى وغيره اذا خافتا على نفسهما أو ولدهما الاول لا للمستأجر وما قيل أنه ولدهما من الرضاع رد في النهر بأنه يتم أن لو أرضعته والحكم اعم من ذلك فاتم بمجرّد العقد لو خافت عليه جائز له الفطر اه وأما أبو السعود فإنه جعل الاطلاق ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافاً لما في صدور الشريعتين تقيد به عما أصدره المتقدمين رمضان اه (قوله) على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله) بعلبة الفان) يأتي بيانه قريباً (قوله) أو ولدها) التبادر منه كما مرقة أن المراد بالمرضع الام لانه ولاه له حقيقة والارضاع واجب عليه ديانة كفي الفتح أي أنه قد دم تيمينها والاوجب قضاءه أيضاً كما مر عليه فيكون شموله لقاتر بطرق الحلق وجوبه عليها ايضاً بالعقد (قوله) وقده الهنسي الخ) هذا مبني على ما مر عن التخيير لان حاملات المراد بالمرضع الفطر لوجوبه عليها ومثلها الام اذا خيفت بان لم يأخذ تدي غيرها أو كان الاب معسراً لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها ديانة وان لم تتعين تأمل (قوله) خاف الزيادة) أو إبطاء البره أو فساده أو مجرأ وبيع العبي أو حلاوة أو صداعاً أو غير مومته ما اذا كان مريض المرضي فاستثنى ط أي بأن يعولهم ويلزم من صوم مضايهم وهلاكهم لضعفه عن القيامهم اذا صام (قوله) ووجه خاف المرض) أي بعلبة الفان كما يأتي في شرح المجموع من أنه لا يطرأ بحول على أن المراد بالحواف مجرد الوهم كفي البحر والشر بلائية (قوله) وخادعة) في الفهستاني من الخزانة ما نصه ان الحار انطدام أو العبد أو الذهاب لد النهر أو كره اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الاطلاق كره أو أمانة ضعفت أطيع أو غسل الثوب اه ط (قوله) بعلبة الفان) تنزهه عن الخاف الذي في المتن وخاف وخافت اللتان في الشرح ط (قوله) بأماة) أي علامة (قوله) أو تجربة) ولو كانت من غير المرض بعد اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله) خاف) أي له معرفة تامة في الطب ولا يجوز تقليمه من أدفعه فقه ط (قوله) مسلم) أما الكادر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه من إفساد العبادة كسب شرع في الصلاة بالتيهم فوجه ما عايناه أنه لا يقطع الصلاة لانتان بحر (قوله) مستور) وقيل عدالة شرط وجزم به الزايعي وظاهر مافي البحر والبحر ضفة ط قلت وإذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذا الشرط وأقصر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو أقصر بدون

أمره ولا يحرمه لعدم غلبة الظن والناس منه غافلون (قوله وأغادق النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة باحتمال أن يكون فرض الكافر فساد العبادة وبإشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فعاد الإبطال للعبادة ط (قوله وأنى) أى وكيف يستطب بهم وهو استفهام بمعنى الذى قال ح أنه ذلك شيئا يمتنع له من اللوازم ولعلامة السوسطى من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسجد إلا حرم على قتله (قوله للامة أن تمنع) أى لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك أن لم تأطع مستى أظفرت لزمتها الكفار وتوفيده ما ذكره الشارح من التعليل وقد منحوه قسيل الفحل (قوله إلا السفر) استثنى من عموم العذر فإن السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما يجب) أى في قول المتن يجب على مقيم العمل يوم منه سفر فيه ح (قوله وقضوا) أى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغلب الفقهاء في ضميرهم ط (قوله بلا فدية) أشار إلى خلاف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء والغدية لكل يوم من حصة على البدل (قوله وبلا دلام) بكسر الواو أى والى لا ينعنى المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولا خلاف في وجوب المتابعة في أداء رمضان بخلاف في نسيب المتابع فيما لم يشترط فيه وتعلم في النهر (قوله لانه) أى قضاء الصوم المفهوم من قضوا هذه اذ لم يفسم من قوله وبلا دلام من عدم وجوب الفطر (قوله جاز الترخي عنه قبله) ولو كان الوجوب على الفور لكره لانه لا يكون تأخير الواجب عن وقتها المتفق بصر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أى فإنه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها لمصلها إذا ذكرها لأن جزاء الشرط لا يتأخر عنه أو السجود وظاهره أنه يكره التثفل بالصلاة عليه الفوائت لم أره نهر قلت قد منى قضاء الفوائت كراهته إلا في الروايات والغائب ظرا بجمع ط (قوله قدم الأداء على القضاء) أى ينبغي له ذلك والأول تقدم القضاء وقع من الأداء كبحر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما سأل الصوم من أنه لو نوى الفطر وأوجبا أخرى عصى عليه الكفر تأمل (قوله لماس) أى من أنه على الترخي (قوله خلافا لشافعي) حيث أوجب مع القضاء لكل يوم الطعام ممكن ح (قوله لا أقبل تفضيل) لاقتضائه أن الأضرار فيه مبرم أنه مباح وفيه أنه ورد أن الله تعالى يجب أن تؤتي نعمة كما يجب أن تؤتي عن نعمة الله تعالى ترجع إلى الأمانة فيبعد أن نخصه بالأضرار فيها لو أبى الكفر بغيره أكثر وأبوا يمكن حل الحديث على من أثبت نفسه الرخصة ط (قوله إن لم يضره) أى لا يضره فيشوف هلاكه والأوجب الفطر بصر (قوله فان شق عليه الخ) أشار إلى أن المراد بالشر ومطلق المشقة لا خصوص ضرر الدن (قوله أو على ريقه) اسم جنس يشمل الواحد والآخر وبعض النسخ رقت فاذا كان ريقته أو عذبتهم فطر من ريقه أو على ريقه تركه فان الفطر أفضل حتى الخلاصة وفي غيرها (قوله ما وافقة الجماعة) لأنهم يبق عليهم قسمه حصصه من النفقة أو عدم موافقة لهم (قوله فان ماتوا الخ) ظاهر في رجوعه إلى جميع ما تقدم حتى الحامل والمرضع وقضية صنيع غير من المترن اختصاص هذه الحكم بالمريض والمسافر وقال في البحر ولم أر من صرح بأن الحامل والمرضع كذلك لكن يتناولهما عموم قوله في البدائع من مترن القضاء القدوة على القضاء فعلى هذا إذا زال الحرف أو بالزمان بهما بقدره بل ولا خصوصية فإن كل من أضره بالضرر ما قبل زواله لا يلزمه شيء من بدل المكره والأقسام الثمانية اه حصصا من الوجع (قوله أى في ذلك العذر) على تقدير مضى أى في مده (قوله لعدم أدراكهم الخ) أى لم يلزمهم القضاء وجوب الوصية فرع لزوم القضاء وأوجب الوصية إذا كان له مال كفى شرح المتن ط (قوله بقدر أدراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الأيام المهمة لمساكنة أى أداء الواجب بجزءها فقهستافى وقد يقال لأحاجة إلى الاستثناء لانه ليس بقدر فطر على القضاء شرعا بل هو أعجز فيهم أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أجزأه ولو صام في الأيام المنية لم يجز به حتى (قوله فوجوبها عليه بالاول) رد إلى القهستاني من أن التقيد بالعذر

وأما في التفسير تبعه الصبر  
جسواز التطيب بالكافر  
فيما ليس فيه إبطال عبادة  
قلت وفيه كلام لأن عندهم  
فتح المسلم من روائى  
يستطب بهم وفى البحر  
عن القاضى به لامة أن  
تتمتع من امتثال أمر المولى  
إذا كان يعجزها عن إقامة  
الفرائض لانها مائة على  
أصل الخبر به فى الفرائض  
فى الفطر (يوم العذر إلا السفر  
كاسجعه (وقضوا) لزوما  
ما قدر وبلا فدية (و) بلا  
دلام) لانه على الترخي  
ولما جاز التعلق بفسقه  
بخلاف قضاء الصلاة (و) لو  
جاء رمضان الثانى (قدم  
الأداء على القضاء) ولا فدية  
لما سألنا للشافعي  
وهو يسد بسافر الصوم  
لاية وأن تصوموا والحبر  
يعنى البر لا أقبل تفضيل  
أن لم يضره) فاشق عليه  
أولى ريقه والفطر أفضل  
لموافقة الجماعة (ط) ما رواه  
فيهم) أى في ذلك العذر  
(فلا يجب) عليهم (الوصية)  
بالفدية) لعدم أدراكهم  
عذبتهم أيام آخر (ولو ماتوا  
بعد زوال العذر وجبت)  
الوصية بقدر أدراكهم عنة  
من أيام آخر وأما من أظفر  
عذر الفوج بها عليه بالاول

يُفِيدُ عَدَمَ الْإِجْرَاءِ لَكِنْ ذَكَرَ بَعْدَهُ أَنَّ فِي دِيَابِجَةِ الْمُسْتَعْنَى دَلَالَةً عَلَى الْإِجْرَاءِ قُلْتُ وَوَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا  
 أَفْطَرَ لَعَنَرٌ وَقَدْ رَجَبَتْ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ وَلَمْ يَتْرَكْ هَذَا وَجْهًا عِنْدَ عَدَمِ الْعُذْرِ أَوَّلًا فَافْتَرَسَ قَالَ الرَّحْمَنُ  
 وَلَا يَشْتَرِطُ لَهُ ادْرَاكُ زَمَانٍ يَقْضِي قِبَلَهُ كَانَ يَكْفِيهِ الْإِدَامَةُ وَقَدْ تَوَقَّعَتْ بِدُونِ عَذْرِ **(قوله)** وَوَدَى عَنِّي وَلِيَّهُ لَمْ يَقُلْ  
 عَنْهُمْ وَلِيَّهُمْ وَكَانَ ظَاهِرَ السِّيَاقِ أَشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَإِنَّمَا قَامُوا مَوْتُ أَحَدِهِمْ أَيْ كَانَ لَمَوْتِهِمْ جَانَةً  
**(قوله)** زَوَامًا أَيْ فَنَادَاهُ لَزَامَهُ وَفَعَلَ مَطْلُوعًا أَيْ يَلْزِمُ الْوَلِيَّ الْفِدَاءَ عَنْهُمْ الثَّلَاثُ إِذَا أَوْصَى وَالْأَفْطَرُ يَلْزِمُ  
 بَلَى بِجَوْرِ زَوَامٍ فِي السَّرَاحِ وَعَلَى هَذَا لَزِمَ الْوَارِثُ أَخْرَاجَهَا عَنْهُ إِذَا أَوْصَى الْآنَ يَتَرَعَّى الْوَارِثُ  
 بِأَخْرَاجِهَا **(قوله)** الَّذِي يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلِيِّ مَا شَبَّهَ الْوَصِيَّ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ يَخْلُقُ الْبَرَحَ **(قوله)**  
 قَدْرًا أَيْ التَّشْبِيهُ بِالْفَطْرِ مِمَّنْ جِبَتْ الْقُدْرَةُ لِإِشْتِرَاطِ التَّكْلِيفِ هَاهُنَا لِيَكُنِيَ الْإِبَاحَةُ بِخِلَافِ الْفَطْرِ وَكَذَا  
 هِيَ مِثْلُ الْفَطْرِ مِنْ حَيْثُ الْجَنَسُ وَجَوَازُ أَدَاءِ الْعَقْبَةِ وَقَالَ الْقَهْطَانِيُّ وَأُطْلِقَ كَلَامُهُ بِدَلٍّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ دَفِعَ  
 إِلَى تَقْيِيرِ جَسَدِهِ نَازِلًا لَمْ يَشْتَرِطِ الْعَدَدُ وَلَا الْمَقْدَارُ لَكِنْ لَوْ دَفِعَ إِلَيْهِ أَقَلُّ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَيَبْقَى  
 أَهْ أَيْ بِخِلَافِ الْفَطْرِ عَلَى قَوْلِ كَيْسَرَ **(قوله)** بَعْدَ قُدْرَتِهِ أَيْ الْمَشْقُوقُ قَوْلُهُ وَقُوَّتُهُ مَصْدَرٌ مَطُوفٌ عَلَى  
 قُدْرَتِهِ وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَقَدَى الْمَعْنَى أَنَّهُ انْتَهَى بِمَا لَفِظَ الدَّاءُ إِذَا مَا تَعَدَّ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ وَقُوَّتُهُ  
 بِالْمَوْتِ **(قوله)** فَلَوْ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى قَوْلِهِ بِقُدْرَتِهِ أَكْثَرَ أَوْ عَلَى قَوْلِهِ بِعَدْدَتِهِ عَلَيْهِ قَانَهُ يَسِيرُ إِلَى أَنَّهُ  
 انْتَهَى بِقُدْرَتِهِ عَمَّا أَذْكَرَهُ وَقُوَّتُهُ مَا لَمْ يَدْرِكْهُ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِ الطَّعَامِيِّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَجْعُدُ عَنْدَهَا  
 نَحْبَ الْوَصِيَّةِ وَالْفِدَاءِ عَنْ جَمِيعِ الشُّعْرَاءِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى يَوْمِ نَفْسِ الْخِلَافِ فِي النَّزْفِ فَقَطَّ كَمَا يَأْتِي بِإِيَّاهُ أَخْرَاجُ الْبَابِ  
 أَمَّا هَذَا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْجَوْبَ بِقُدْرَةِ الْقُدْرَةِ فَقَطَّ كَمَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا **(قوله)** مِنَ الثَّلَاثِ أَيْ  
 ثَلَاثُ مَا يَدْرُسُ بِهَا دُونَ الْعِبَادَةِ وَلَوْ زَادَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الثَّلَاثِ لَانْتَبَهَ إِلَى أَنَّ الْإِبَاحَةَ الْوَارِثُ **(قوله)**  
 وَهَذَا أَيْ أَخْرَاجُهَا مِنَ الثَّلَاثِ فَقَطَّ لَوْلَهُ وَارِثٌ لَمْ يَرُضْ بِالزَّائِدِ **(قوله)** وَالْأَيْ بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَخَرَجَ مِنْ  
 السَّكْلِ أَيْ لَوْ بَعَثَ كُلُّ الْمَالِ تَخْرِجَ مِنَ السَّكْلِ لِأَنَّهُ مَنَعُ الْإِبَاحَةَ لِقَوْلِ الْوَارِثِ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ فَخَرَجَ مِنْ  
 وَأَجَلٌ وَكَذَلِكَ كَانَ لَهُ وَارِثٌ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ كَمَا هَذَا لِوَجْهِينِ تَنْفِذُ الْإِبَاحَةِ عَلَى الثَّلَاثِ بَعْدَ أَحَدِ الْوَارِثِ فَرَضَ  
 تَكْلِسَ بِإِيَّاهُ أَخْرَاجُ الْكَلْبِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **(قوله)** جَازٍ أَنْ أَرَادَ بِالْجَوَازِ أَنَّهُمْ أَصْدَقُ قَوْلُهُمْ وَفِيهَا  
 لَيْسَ بِنِزَانٍ أَوْ يَسْقُوطُ وَاجِبُ الْإِبْصَاءِ مِنَ الْمَيْتِ مَعَ مَوْتِهِ مَصْرُوعًا عَلَى التَّقْصِيرِ فَلَا وَجْهَ وَلَا انْتِصَارَ الْوَارِدَةَ  
 فِيهِ وَقَوْلُهُ أَجْعَلْ مِنَ الْجَنَّةِ أَقُولُ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْمَرَادِ بِهِ سَقُوطُ الْمَطْلُوعِ مِنَ الْمَيْتِ بِالصَّوْمِ إِلَى الْآخِرَةِ وَأَنْ  
 بَقِيَ عَلَيْهِ أَمَّا التَّخْيِيرُ كَالْوَلِيِّ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ صَدَقَ مَا طَلَبَهُ حَتَّى مَاتَ فَأَوْقَاهُ عَنْ مَوْصِيهِ وَأَوْصِيَهُمْ يَوْمَ يُدْعَى تَعْلِيْقُ الْجَوَازِ  
 بِالْمَشِيئَةِ كَانَتْ قَرَرًا وَكَذَلِكَ أَقُولُ الْمُنْصَفَ كَقَرَرٍ وَانْصَامَ أَوْصَى عَنْهُ فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَجُوزُ قَضَاءُ عَمَّا عَلَى الْمَيْتِ وَالْأَيْ  
 طَوِيلُ جَعْلِهِ قَوَابِلُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ بِجَوَازٍ كَمَا كَرِهَ فَعَلْنَا قَوْلَهُ جَازٍ أَيْ عَمَّا عَلَى الْمَيْتِ لِنَحْصِنَ الْمَقَابِلَةَ **(قوله)**  
 أَوْ شَاءَ قَدْ قِيلَ الْمَشِيئَةُ تَرْجِعُ لِلْجَوَازِ بَلْ لِقَوْلِهِ كَسَاءُ الْعِبَادَةِ نَوَلِيْسَ كَذَلِكَ فَتُجْزَمُ بِمَجْرَمِهِ اللَّهُ فِي  
 قُدْرَةِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَعَلَى الْمَشِيئَةِ فِيمَنْ أَلْحَقَ بِهِ كَمَنْ أَفْطَرَ بِعَذْرِ أَوْصِيَهُ حَتَّى صَارَ قَانِيًا وَكَأَنَّ مَنْ وَصِيَّهُ  
 قَضَاءَ وَمَضَانٍ وَقَدْ أَفْطَرَ بِعَذْرِ لَأَنَّهُ فَرَطُ فِي الْقَضَاءِ عَمَّا عَلَى لَابِ النَّصِّ لَمْ يَرُدَّ بِهِ هَذَا كَقَالَهُ الْإِقْنَانِيُّ وَكَذَا  
 عَلَنِي فِي دِيَابِجِ الْمَلَاةِ لَكَ قَالِ فِي الْقَضَاءِ وَالصَّلَاةِ كَالصَّوْمِ بِاسْتِحْسَانِ الْمَشَاجِ وَجْهٌ أَنَّ الْمَعْنَى لَمْ تَنْتَ شَرَعًا  
 بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ وَالْمَعْنَى بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ثَانِيَةٌ وَمِثْلُ الشَّيْءِ جَازٍ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا ذَلِكَ الشَّيْءُ وَعَلَى  
 تَقْدِيرِ ذَلِكَ يَجِبُ الْإِطْعَامُ وَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهَا لَا يَجِبُ الْإِحْتِبَاطُ فِي الْإِجَابِ فَإِنَّ كَانَ الْوَاقِعُ ثَبُوتُ الْمَعْنَى  
 حَصَلَ الْقَضَاءُ الَّذِي هُوَ السَّقُوطُ وَالْأَيْ كَمَا تَرَامَتْ أَنْ يُصْلَحَ مَا حَالَ لِثَبُوتِهَا وَلَقَدْ قَالَ مُحَمَّدٌ فِيهِ بِجَوَازِ أَنْ شَاءَ  
 اللَّهُ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ كَقَالَهُ فِي تَبَرُّعِ الْوَارِثِ بِالْإِطْعَامِ بِخِلَافِ إِبْصَاءِهِ عَنْ الصَّوْمِ فَانْهَزَ بِهَا الْإِجْرَاءُ أَهْ  
**(قوله)** وَكَوْنُ التَّوَابِ لِلْوَلِيِّ اخْتِيَارًا أَقُولُ الَّذِي يَأْتِي فِي الْإِنْتِصَارِ هَكَذَا لَوْ لَوْصَ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَرِثَةِ  
 الْإِطْعَامُ لِأَنَّ عِبَادَةَ قُلُوبِ الْإِبَاحَةِ وَانْصَامَ الْوَارِثُ جَازٌ وَيَكُونُ لَهُ تَوَابٌ أَهْ وَلَا شَيْءَ فِي أَنَّ الْغَيْرَ فِي

**(وَدَى)** زَوَامًا **(عَنْهُ)** أَيْ  
 مِنَ الْمَيْتِ **(وَلِيٍّ)** الَّذِي  
 يَتَصَرَّفُ فِيهَا **(كَالْفَطْرِ)**  
 قَدْرًا **(بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ)** أَيْ  
 عَلَى قَضَاءِ الصَّوْمِ **(وَقُوَّتِهِ)**  
 أَيْ قُوَّةُ الْقَضَاءِ بِالْمَوْتِ فَلَوْ  
 قَانَهُ مَشَرَةً يَوْمَ قُدْرَتِهِ عَلَى  
 خِصْمَةِ قَدْرِهِمَا فَقَطَّ **(بُوصِيَّتِهِ)**  
 مِنَ الثَّلَاثِ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَتِهِ  
 وَهَذَا لَوْلَهُ وَارِثٌ وَالْأَيْ  
 السَّكْلُ قَهْطَانِيُّ **(وَأَنَّ)** لَمْ  
 يَوْصَوْ **(تَبَرُّعًا وَلِيَّهُمْ جَازًا)**  
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ يَكُونُ التَّوَابُ  
 لِلْوَلِيِّ اخْتِيَارًا **(وَأَنَّ صَامًا أَوْ)**  
 صَلَى مِنْهُ الْوَلِيُّ

(لا) حديث النساك لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد ولكن يعلم هو وليه (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) وليه (بكفارة عين أو ثقل) ما طعم أو كسوة (بغير اعتاق) لما فيه من الزام الولادة لميت بلا رشاء (وفدية كل صلاة ولو وزرا) كما مر في قتله الفوائت (كصوم يوم) على الذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يعلم منه لكل يوم الفطرة والوجبة والحاصل أن ما كان عبادة بدنية فإن الوصي يعلم منه يعلمونه من كل واجب كالفطرة

٣ (قوله) وقد يفرق بين الفدية (الخ) لادالة على ما ذكره على عبارة الكافي فإن النيابة فاصرة على صاحب الوصية خصوصا على ما فهمه الشيء من أن قول الكافي وصع التبرع في الكسوة والأطعام الخ خاص بكفارة العين وما من فيه تبرع لا وصية فلم يتم الفرق حيث جئت فاعتراض الشرع بل لا ياق حارضة كلام الحشى الاضحا

٤ (قوله) علم من قوله أولا (الخ) أي الفطرة كتبرعها من الكفالات في جواز تبرع الولي بها اه

لميت وهذا هو الظاهر لأن الوصي إنما تصدق من الميت لا من نفسه فكأن الثواب لميت لم يصح به في الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله غيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كإسباغ في باب الحج من الغير وقد مناه كلامه على ذلك في الجواز قيل باب الشهيد قد ذكره المرجعة ثم ذكرناه أن لا يصدق من غيره لا ينقص من آخره (قوله) حديث النساك (الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين من ابن عباس أيضا أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أي ماتت وعليها صوم شهر أفأفديه عنها فقال لو كان على أمك أن أكتب خاتمة عنها قال نعم قال فديس الله أحق فهو مدح ولا ن فتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته لنا فسبح وقال مالك ولم أسمع من أحد من الصحابة ولا من التابعين بل بدية أن أحدا منهم أمر أحدا يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا مما يؤيد النصح وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه وعلمه في الفقه وشرح النجاشي للقارى (قوله) بكفارة عين أو ثقل (الخ) كذا في الزاوى والحر والجر والنهر قال في الترمذي ثلاثة أقوال لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل شيء لأن الواجب فيها ابتداءه متى وقته وموته لا يصح اعتاق الوارث عنه كذا كرموا الصوم فيها بدل عن الاعتاق لا تصح فيه الفدية كما سبق وليرى في كفارة القتل ما طعم ولا كسوة لعلها مشاكلة لكفارة العين فمما ساهو اه ومثله في العزبة وأجب العلامة الأصبهاني في كفايته أبو السموذى حاشيته مسكين بأن مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لا ليس فيها أطعام اه فلتبرع بدلهما بإثبات الصوم في قتل الصيد ليس أصلا بل هو بدل لأن الواجب فيه أن يبتدىء بغيره يذبح في الحرم أو طعم أو تصدق به على كل فخير نصف صاع أو يصوم عن كل نصف صاع يوما فافهم ٣ قلنا وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسخي على ما عسر كفارة عين أو ثقل ويجز عن الصوم غير الفدية كتتمتع بغيره من الفم والصوم لأن الصوم هنا بدل لا بدل البذل لأن ما مات وأوصى بالتكفير مع من تلتصع صوم التبرع في الكسوة والأطعام لأن الاعتاق بلا يسهل الزام الزام الميت ولا الزام الكسوة والأطعام اه فقله فان ماتت وأوصى بالتكفير مع ناهي في الفرق المذكور وبه يقتضى ما سبق أن لا تصح الفدية من صوم هو بدل من غيره من اه قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة العين والقتل لعمدة الوصية بالاتفاق بخلاف التبرع به ولو لا فدية صفة التبرع بالكسوة والأطعام وصرح بعدمه هنا لاتفاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة العين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا أطعام فنقص من كلام الكافي أن العاجز من صوم هو بدل من غيره يكفي كفارة العين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شفيقا نيا لا يصح في الكفارة ولو أوصى بالفدية يصح فيها ولو تبرع عنه وليه لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة العين لكن في الكسوة والأطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فاعلمته فقد رت فيه أقدم الأعلام (قوله) لما قلنا (الخ) أي لأن الولادة كلمة لا تنسب على أن ذلك ليس نفعاً يحصل للمولى بغيره فله تبعه وكذا أصابته بعد موته ولا يرخص من الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله غيره وهو شامل للعتق لأن المراد اعتاقه على وجه النيابة من الميت بدله من صيامه بخلاف ما لو اعتق عبده وجعل ثوابه لميت فان الاعتاق يقع من نفسه أصالة ويكون الولادة والتماثل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والأطعام بأنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله) كما مر (الخ) تقدم هناك بيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثالث لا ينبغي بماله مع بيان كيفية قطعها (قوله) على المذهب وما روى من يحمي من قتال أو لمن أنه يعلم عنه صلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة نرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله) وكذا الفطرة أي فطرة الشهر بجماله كتدبير كصوم يوم وفيه أن هذا علم من قوله أولا كالفطرة يمكن عود التشبيه إلى سبب التبرع وحال قوله وكذا الفطرة أي يخرج بها الولي بوصيته (قوله) يعلم عنه (قوله) من الثالث زمان وأوصى والاجواز وكذا يقال فيما بعد موافق

القهستانى أن الزكوة والحج والكفارة من الفرائض تجزى به باختلاف أهـ أى ولو بدون وصيته كما هو المتبادر  
 من كلامه أما الزكوة فقد قلناه قبله عن السراج وأما الحج فمقتضى ما سألنى فى كتاب الحج من الفتح أنه يقع من  
 الفداء والقبض التواب خطا وأما الكفارة فتقدمت سننا **(قوله والمالية)** الأولى أو مالية وكذا قوله  
 والركب الأولى أو مركبة **(قوله والشح الطائى)** أى الذى فبتتونه أو أشرف على الفناء ولذا عرفوه بأنه  
 الذى كل يوم فى نقص إلى أن يموت نهر ومثله ما فى القهستانى عن الكرماء المريض إذا تحقق الأساس من  
 الصحة عليه الفدية لكل يوم من المرض أهـ وكذا ما فى البحر لو نذر صوم الأبد ضعف من الصوم لاستعانة  
 بالعيشة أهـ أن يعلم ويظفر لانه استيقن أنه لا يقدر على القضاء **(قوله العاجز عن الصوم)** أى عجز استمرا كما  
 بآنى أو المالم يقدر عليه لشدة حركته أن يظفر ويقضيه الشتاء فتح **(قوله ويضدى وجوبا)** لأن عذره  
 ليس بمرضى للزوال حتى يصير إلى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة الكثر وهو يضدى إشارة إلى أن  
 ليس على غيره الفداء لأن نحو المرض والسفر عرفة الزوال فوجب القضاء وعند العجز بالموت يجب الوصية  
 بالفدية **(قوله ولو فى أول الشهر)** أى عجز بين دفعها أوله أو آخره كإى العصر **(قوله ولا تمذق بغير)**  
 أى يختلف نحو كفارة العين لأنص فيها على التعدد فلا يحل هنا سكنها صاعا من يومين جاز لكن فى البحر من  
 القصة أن من أى يوسف فيروا بين وعند أى حنفية لا يجزى به كإى كفارة العين وعن أى يوسف وأى على  
 نصف صاع من يوم واحد يسلكى يجوز وقال الحسن وبه تأخذ أهـ ومثله فى القهستانى **(قوله لو)**  
 مورا قد بقوله يضدى وجوبا **(قوله والافدية تطرقه)** هذا ذكره فى الفتح والعرق بسم الله لا بد  
 إذا اشتغل من الصوم بالعيشة فالظاهر أنه راجع إليه ادون مقابلها من مسئلة الشح الطائى لأنه لا تنقصه من  
 وجه بخلاف الناذل لأنه باشتغاله بالعيشة من الصوم مما حصل منه فوعى بمرأى كان اشتغاله مما وجب  
 لما فيه من ترجيح حظ نفسه قليلا **(قوله هذا)** أى وجوب الفدية على الشح الطائى ونحوه **(قوله أصلا)**  
 بنفسه كرمضان وقضائه والنذر كسفرين نذر صوم الأبد وكذا النذر صوم معين فى بعض صا فإما جاز  
 فى الفدية بحر **(قوله حتى لو زمه الصوم الح)** تفريع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وكذا فارة العين والقتل  
 احتراز عن كفارة الظهار والأفطار إذا عجز عن الاحتراز لعساره وعن الصوم لكبره فله أن يعلم ستين سكتنا  
 لأن هذا صا بدلان الصيام بالنص والأطعام فى كفارة العين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام يبدل منه  
 سراج وفى البحر من الثانية وغاية البيان وكذا الحلق وأسموه يحرم من أذى ولم يحدس كأيده ولا ثلاثة  
 أصح حنفية يفرقها على سنة مساكين وهو ثان لا يستطيع الصيام فأطعم من الصيام لم يجز لأنه بدل **(قوله لم)**  
 تجز الفدية) أى فى حال حياته بخلاف ما لو أصح ما كسر شجره **(قوله ولو كان)** أى العاجز عن الصوم  
 وهذا تفريع على مفهوم قوله وخو طبا بدائه **(قوله لم يجب الإصاء)** خبر عنه الشرح بقوله لم قيل لم يجب  
 لأن الفانى يخالف غير ما التفتيد فى التخليق وذكر فى البحر أن الأولى الجزم به لاستفادته من قولهم إن  
 المسار إذا لم يدرك عدة ثلاثى عليه إذا مات ولو لم يلحقا يستحرم حتى كلام أهل المذهب فله من جوابها أهـ  
**(قوله وسمى قدر)** أى الفانى الذى أضفرونى **(قوله لم شرط الخطيئة)** أى فى الصوم أى كون الفدية تطافا  
 منه قال فى البحر وإنما قيد بأباصوم لخرج التميم إذا قدر على المال لا يبطل الصلاة المؤقتة بالتميم لأن خطيئة  
 التميم مشروطة بمجر العجز عن المال لا يقيد وممكن ما لا شح من الأقراف إلا اعتددا مشروطة  
 بانقطاع الدمع من الأساس لا بشرط دوام حتى لا يبطل الاثنية المأثبة بعد الدمع على ما قدمناه فى الجنب  
**(قوله المشهور ثم)** فلم يحاول به الأطعام جازية الإباحة والتبليغ بخلاف ما بلغنا الأداء والإيضاح  
 التبليغ كإى الخبر أن غيره قهستانى **(قوله الإضفاء)** برده على ما لو نوى صوم القضاء ثم أفاقه يصير مثله  
 وإن أضف يلمزه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء وقد مر جوابه قبل قولنا ولا يصام يوم الشك فاقهم **(قوله)**  
 تجنبس) نص عبارة إذا نفل الرجل فى الصوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فلم يظفر ولكن مضى

والمالية كالزكاة يخرج عنه  
 القدر الواجب والركب  
 كالحج يحج عنه بسلام مال  
 لبيت بحر **(قوله الشح الطائى)**  
 العاجز عن الصوم الفطر  
 ويفدى وجوبا ولو فى  
 أول الشهر ولا تعدد  
 فقير كالفطر لو مورا  
 والافدية تطرقه هذا  
 إذا كان الصوم أصلا بنفسه  
 وخو طبا بدائه حتى لو  
 زمه الصوم لكفارة عين  
 أو قتل ثم تجزى بحر الفدية  
 لأن الصوم عند بل من غيره  
 ولو كان مسافرا فقتل  
 الإقامة لا يجب إلا يصاحبه  
 قدرضى لأن استقرار العجز  
 شرط الخلفيتوهل تكني  
 الإباحة فى الفدية قولان  
 المشهور ثم وافق الكمال  
 ولو لم نفل شرع فيه قسدا  
 كسرى فى الصلاة فلو شرع  
 فلما فأنظر أى فورا فلا  
 قضاء أو موضى ساحة زمه  
 القضاء لأنه مضى صا  
 كأنه نوى المضى على هذه  
 الساعة تجنبس وتجنبس  
 (ادام وقضاء)





(قوله والضافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يطر الشارح في نفل بلا عذر وأقاده عقيدة بالنفل  
 انه ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والضيف) كذا في البحر من شرح الوفاة ونفسه عنه  
 القهستاني أيضاً قال لكن لم توجد رواية للضيف قلت لكن حزم في الفروا أيضاً ويشهد له قصة سلمان  
 الفارسي رضي الله عنه والضيف في الأصل صدوقه أضفة مضافاً وضافة وضافة المضاف ضم الميم من أضاف  
 غيره أو بفتحها وأصله مضاف (قوله ان كان صاحبها) أي صاحب الضيفه وكذا إذا كان الصيف لا يرضى  
 إلا بأكله معه ويتأذى بتقدم الطعام اليه وحده حتى (قوله هو الصبح من المذهب) وتدل على عذوقه  
 الزوال لا بعد موقبل عذوقه وتوهم نفسه بالقضاء دفعا للأذى عن أخيه المسلم والأفلا قال شمس اللغة  
 الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسئلة البين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه  
 بحر قلت ويتعين عقيدة القول الصبح في الأخير اذ لا شأن له اذ لم يبق من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه  
 عن الوقوع في الآثم أولى من مراعاتيها صاحبها أو أجاد الشارح بقوله الاتية هذا إذا كان قبل الزوال الخ  
 تعقيد الصبح بالقول الآخر أيضاً به حصل الجسم من الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو لم يطر) بان قال  
 امرأته طالق ان لم يطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتطهر فانه في معنى تعليق الطلاق كحداثي  
 بيانه في محله ان شاء الله تعالى (قوله فطر) أي المحلوف عليه نذراً بما يتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يعتنه)  
 أقاد أنه لو لم يطر بحيث الحالف ولا يبرم عذوقه فطر سواء كان حلفه بالعلق كإمرأته بموقوله وانه  
 لتطهرن وأما ما صرح به من التفصيل والفرق بين ما علق وما لا علق فذلك فيما إذا قال لأمرأته فطر  
 كالجوف لا يترك فلا يداخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملك الحالف يبرم عذوقه بالقول ولو لم يطر  
 فيها لا بد من منعه بالفعل واليمين فبها على العلم حتى لو لم يعلم لا يعتنه طلاقاً أو قال ان دخل دارى فهو  
 على التحول لم أولاته كالأول وكذا الوفاة ان تركت امرأتى فتخل دارى أو دوافلان فهو على العلم فان  
 علم تركها حنثوا والأفلا لو قال ان دخلت فهو على التحول كما يظهر ذلك من راجع إيمان البحر وغيره  
 ثم وقع في كلام الشارح في أواسطه كالمبالغة في عبارته مختلف ما صرح به كسأني فطر برهنا لثان  
 شاع الله تعالى فافهم (قوله ترازية) عيارتها أن فلا فطر وان قضاء ولا اعتدائه فطر فهو لا يعتنه اه  
 وقد نقلها في النهر أيضاً بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي النهر عن الأخيرة الخ) أقول ذكر في الأخيرة مسئلة  
 الضافة ومسئلة الحلف وما فهم من الأقوال ثم قال وهذا كما إذا كان الافتراق قبل الزوال الخ به علم أنه حار  
 على الأقوال كلها لا قبل بضاف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) فكذا كذا أن  
 هذا العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى العصر  
 لا بعده) هذه العبارة عزها في النهر إلى السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الافتراق برفع ضرر الانتظار وظاهر  
 قوله لا بعده أن الغاية داخله لتكن في السراج لم يقل لا بعده (قوله ولا يعتنه فطره رمضان) أما هو بكرة  
 فطره لأنه حكم رمضان في الظاهر وبظاهر اقتضائه عليه أنه لا يكره الفطر في صوم الكفارة والنسوة  
 بعد الضافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول المتن ويفطر في  
 الليل بعذر الضافة في الكلام أشار إلى أنه في غير النفل لا يطر كافي الحطوع عن أبي يوسف أنه في صوم  
 القضاء والكفارة والنسوة يفطر اه فأنتم تراه لم يستثن قضاء رمضان والطاهر من المصنف أنه جرى على  
 رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الأشياء بصرف ط (قوله ولا تصوم  
 المرأة أفلا الخ) أي بكرة لهذا في السراج والظاهر أن لها الافتراق بعد التسرع دفعا للمعصية فهو عذر  
 وبه تظهر مناسبة هذه المسائل هاتأمل وأطلق النفل فقبل ما أسلفه فنسل لكن وجب ما عرض ولذا قال في  
 البحر عن الفتنة الفروج ان يمنع زوجته من كل ما كان الإيجاب من جهتها كالتعلق والنفز واليمين دون  
 ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا أظاهر من امرأته لا يعتنه من كفارة الظهار بالصوم

(والضافة عذر) للضيف  
 والضيف ان كان صاحبها  
 ممن لا يرضى به عذر ضوره  
 ويتأذى بترك الافطار  
 فليطر (والالا) هو الصبح  
 من المذهب ظهري (ولو)  
 حلف برجل صلى الصائم  
 (بطلاق امرأته ان لم يطر  
 فطر ولو) فكان صائماً  
 (قضاء) ولا يعتنه (على)  
 المعذر) بترأيه وفي النهر  
 من الأخيرة وغير هاهذا إذا  
 كان قبل الزوال ما بعده فلا  
 الا لحد أبي به الى العصر  
 لا بعده سوى الاشياء دعا أحد  
 انصوانه لا يكره فطره لو  
 صائماً غير قضاء رمضان ولا  
 تصوم المرأة تفلا الا باذن  
 الزوج

لته لاق حق المراكبه اه (قوله الا عند عدم الضرر به) بان كل من مرضا أو مسافرا أو مريحا ما يجزى أو عجزا  
فليس له منه من الصوم المتعلق به ولها أن تصوم وإن نهاها لانه انما تمنعها الاستيفاء من الوطء وأما في هذه  
الحالة تصومها الا بضر فلا يصح للمنع سراج أو طلق في الظهير به المنع واستطهر في البحر بان الصوم يجزى لها  
وان لم يكن الزوج ح طلقها لان قال في النهر وعندى أن احالة المنع على الضرر وعنده على عهده أولى للقطع  
ان صوم يوم لا يجزى لها قبل ان لا يمنع من وطئها وذلك ان ضرر به فان انتفى بان كل من مرضا أو مسافرا اجاز اه  
(قوله ولو فطره حاله) انك ان له ذلك كمرور في العبد في الصرع الخفية وان أحرمت المرأة متلوعا أى  
بالج بلاذن الزوج له أن يعطها او كذا في الصلوات (قوله أو بعد اليقظة) أى الصغرى أو الكبيرة ومفهومه  
انها لا تقضى في الرجوع ولو فصل هنا كمال في الحد من كون الرجعة مرجوة أو لا كان حسنا ط (قوله  
وما في حكمه) كالامتناع في المذبح والمذبح في النذر (قوله لم يجز) أى يكره قال في الخفية اذا كان المولى  
غائبا لا ضرر له في ذلك اه أى فهو كل ما تنكح في المحبة وغيره وان يضره لا تمنع فهم مملوك لا مولى  
بخلاف المرأة فان منعها فمملوك فزوج وانما له حق الاستمتاع بها اه واستطهر في البحر لان العبد لم  
يقع على أصل الحرية في العبادات الا في الفرائض وأما في النوازل فلا اه ولم يذ كر الاجرة في السراج ان  
كان صومه يضر بالمستاجر ينقص الخدمة فليس له أن يصوم متلوعا بالاذنه والا فلا لان حق في المنفعة ما دام  
تتقصم يمكنه منعه وما يثبت الرجل وأموأخته فيعاقب من بلاذنه لانه لا حق له في منعهن اه قلت  
و ينبغي أن أحد الوالدين اذا مضى الصوم نحو فاطمة من المرض أن يكون الا فضل طاعته أخذ من  
مسئلة الخلف عليه بالافطار فتأمل (قوله لو لم ينو) أشار الى أن قول المصنف كغيره في الفطر غير قيد وانما  
هو اشارة الى أنه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الكل فالحكم كذلك بالاولى لانه اذا صم نية للمنافع  
عدها اولى بكفى الصبر ولان نية الاصل لا يعبر عنها كما اذا عده قوله الا فطره في الصائم الفطر الخ (قوله قبل  
الزوال) أى نصف النهار وقبل الكل (قوله صم) لان السفر لا ينال أهلية الوجوب ولا علة التروع بحر  
(قوله مطلقا) أى سواء كان نفلا أو نذرنا معناه أو أدام رمضان ح وبه علم ان كل ذلك في صوم لا يشترط  
فيه ان يثبت فلو نوى ما يشترط فيه التثبيت توقع نفسا كما تقدم ما يفيد ط وان أراد بقوله صم صحة الصوم  
لا يفيد كونه محالوا فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله يجب عليه الصوم) أى انشاؤه حيث صح منه  
بان كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والاوجب عليه الامساك كما مضى طهرت ويجنون افاق كمال (قوله  
كايجب على مقيم الخ) لما قدمناه اول الفصل أن السفر لا يبيع الفطر وانما يبيع عدم الشرع في الصوم فلو  
سافر بعد الفطر لا يصل الفطر قال في البحر وكذلك لو سافر الصوم ليلا أو صبح من غير أن ينقض من عهده  
قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يصل فطره في ذلك اليوم ولو افطر لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه  
بالاولى لو نوى نهارا ففطره لا يصل (قوله فبهما) أى في مسئلة المسافر اذا أقام ومسئلة المقيم اذا سافر حتى  
السكنى النسق وصرح في الانتظار بلزوم الكفارة في الثانية قال باب الشك في شرح الكترو ينبغي التوصل  
على ما في الكافي أى من عدمه فمساكات بل من زان في الشرع نبالية الى الهدايا والعنايتا والنفق ايضا (قوله  
لشبهة في آوله وآخوه) أى في أول الوقت في المسئلة الاولى وآخوه في الثانية فهو ان وتشر مرتب (قوله فانه  
يكفر) أى قياسا لانه مقيم عندا كل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقاس نأخذ اه خاتمة فتراد  
هذه على المسائل التي قدم فيها القياس على الاحتسان جوى وقد مر أنه لو أكل في القسمة ثم سافر أو  
سافر به مكرها لا تسقط الكفارة والظاهر أنه لو أكل بعد ما جاوز بيوتهم ثم رجع فكل لا كفارة عليه  
وان عزم على عدم السفر أصلا بعدا كذا لان كل موقع في موضع الترخص ثم يجب عليه الامساك هذا لو في  
البدن ثم من صلاة السافر لو أحدث في صلته فلم يجد الماء فتوى أن يدخل مصر وهو مقيم يبارك مقيم  
سائما وان لم يدخل فلو وجد ما قبل دخوله صلى أو بعلاه بالنية صائمة بها اه قلت ومقتضاه أنه لو افطر

الا عند عدم الضرر به ولو  
فطرها وجب القضاء  
بأذنه أو بعد اليقظة ولو  
صام العبد وما في حكمه  
بلاذن المولى لم يجز وان  
فطره قضى بأذنه أو بعد  
العتق (ولو نوى مسافر  
المغافر) أو ينسو (فأقام  
ونوى الصوم في وقتها)  
قبل الزوال (صح)  
مطلقا (ويجب عليه)  
الصوم (لو) كان (في)  
رمضان) زوال المرحض  
(كايجب على مقيم الخ)  
(صوم) (ومنه) أي رمضان  
(سافر فيه) أى في ذلك  
اليوم (و) لكن (لا كفارة  
عليه لو افطر فيها) للشبهة  
في آوله وآخوه اذا دخل  
مصره لشيء نسيه فافطره  
يكفر (ولو نوى الصائم  
الفطر لم يكن مفطرا

م مطلب يقدم هنا  
القياس على الاحتسان

بعد النسبة قبل التناول بكفر أعضائهم (تنبه) المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة سئل عنه ولم أدر مصر يحاو أو لا في البلدات وغيرها لو أراد المسافر دخول مصر أو مصر آخر ينوي فيها الإقامة بكرة أن يفطر في ذلك اليوم وإن كان مسافرا في أوله لأنه اجتمع الحرم للفطر وهو الإقامة للمبوع أو المرحض وهو السفر في يوم واحد فكان التزجيع للحريم استحاطا وإن كان أكبر رآه أنه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتقيده بنية الإقامة عليهم أنه بدوهم بإيماحه الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار لعدم الحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلا لو حصل أن مقتضى القواعد الجواز لم يوجد صلح مع خلافه تأمل (قوله كما مر) أي قبل قوله ولا يصح يوم الشك الاتصاف (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) خير قال لا بشبهة واستشكل بأن الكلام ناسيا لا يفسد الصلاة عند الشافعي فكيف يفدها بغيره؟ نسبة الكلام قلت فربن الكلام ناسيا ونية الكلام العهد فإن العهد قاطع للصلاة ثم وثبت ط أبي عبد الله كونه من الفرق ثم قال والمعتد من مخفيه عدم الفساد (قوله لتدرك امتداده) لأن بقا عليه عند امتداده طو بلا بلا كل ولا شرب ناد ولا صح في النوادر كذا في الزبلي (قوله فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن ينوي الصوم لإحلاله الاكل ولو حدث له ذلك لم يرا أنه يمكن حله كذلك بالوفى حتى لو كان متبشكا باعتدال الكل في رمضان أو مسافرا قضى الكل كذا قالوا ونبى أن يقبضه سفر بضره الصوم أمكن لا يضره فلا يقضى ذلك اليوم حلالا مره على الصلاح لمصر أن صومه أفضل وقول بعضهم أن تصوموم الغد في الباقي من السفر ليس بظاهر ممنوع فيها إذا كان لا يضره ثم قلت هذا المنع غير ظاهر خصوصا فحين كان يفطر في مرقه قبل حدوث الأشغال ثم ظهر فحين كان يصوم قبله أو كان عادته في أسفاره تأمل (قوله إذا ظلم الخ) قال الشافعي وهذا إذا لم يذكر أنه نوى أو إذا ما أصله أنه نوى فلا شك في العدة وإن علم أنه لم ينو فلا شك في عدمه وكلاهما ظاهر في أن فرض المسئلة في رمضان فلا بد منه ذلك في شعبان قضى الكل شهر أي لا ينوي شعبان لا يصح فيه بغير رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الآتي ط (قوله لجس ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم لا تعتبر ط (قوله لا يعتبر ط) أي لأنها وإن كانت وقت النية لكن إنشاء الصوم بالفعل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا اختلاف المطلق المنصف الاستيعاب فانه يقضى أنه لو أتى ما سميته ولو بلا أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقسمنا أول كتاب الصوم فخرنا بخلاف في ذلك وأنهم قالوا لا يصح من رمضان لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أي عند قوله وبسبب صوم رمضان شهرو جزء من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا أو عارضا بعد البلوغ قبل هذا ظاهر الرواية ومن حمله على فرق بينهما لأنه إذا بلغ مجتونا لالتحق بالصبي فأقدم الخطأ بخلاف ما إذا بلغ عاقلًا وهذا اختيار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أو يوجد أهله الجرحاء والأمم الرستغني والزهدي الصلوا اه وفي الشرع لئلا يلبس من البرهان عن البسوط ليس على الجنون الأصلي فلهما ماضى في الأصح اه أى ماضى من الأيام قبل إفاقته (تنبيه) لا يخفى أنه إذا استوجب الجنون التمهكة لا يقضى بالأشكال طلقا والطبيب بخلاف المذكور وقوله مطلقا تبعا للدور في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله إن لم يستوجب ماضى ليكون إشارة إلى الخلاف المذكور فتنبه (قوله ولون الخ) شروع فيما وجبه العبد على نفسه بعد ذكر ما وجبه الله تعالى عليه قال في شرح الملتقى والتذرع للسان وشروطه أنه أن لا يكون معصية كشرب الخمر ولا واجب عليه في الحال كالتنصرص أو ما أصلا توجب عليه ولا في المال كصوم رمضان شيئا عليه وأن يكون من جنسه واجب عليه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القاضي اه وسبق أن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث التنزيل كتاب الإيمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يذكر كرمه المنهى

كما مر كما (لوفى التكلم في صلاته ولم يشك) شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي (وفى أيام أشباهه ولو) كان الأشغال (مستمرقا لشهر) لنسوة امتداده (سوى يوم حدث الأشغال فيه أو في ليلته) فلا يشبهه إلا إذا علم أنه لم ينو (وفى الجنون إن لم يستوجب الشهر ماضى) (وان استوجب) لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما مر (لا يقضى مطلقا) (فخرج ولو نذر صوم الأيام المتبعية أو) صوم هذه السنة

مطلب في الكلام على البذر

منه صرح بحكم يوم النحر مثلاً أوتبعاً كصوم بعد فاذا هو يوم النحر وهذه السنة أو سنة متتابعة أو أبداً كما  
 في ح من القهستاني (قوله صرح مطلقاً) أي صوم صرح بذلك انتهى عنه أولاً كافي الجبر وهو ما قد سنده  
 عن القهستاني وسواء قصد ما للفظ به أولاً وهذا قال في الواجبة رجل أو أدان يقول لله على صوم يوم جبري  
 على أسائه صوم شهر كل عليه صوم شهر بحر (ح) وكذلك أو أدان يقول كلاماً جبري على أسائه النذر  
 لانه من هذا النذر كما جبر كاطلاقاً فتح (قوله على النذر) وروى الثاني عن الإمام عدم الاحتواء قال  
 زفرو روى الحسن منه أنه إن جعل يوم الجمعة أو النذر أو وافق يوم النحر صرح قياصاً على ما لو نذر يوم  
 حيثما جبر لا يصح فلو وافق النذر أو وافق يوم جبر حيثما جبر وقد صرحوا بأن ظاهر الآية أنه لا فرق بين أن  
 يصرح بذلك انتهى عنه أولاً ولا تنافي بين الصحة لظهور أثرها في وجوب القضاء والحكمة لا تعرض عن  
 الضابط (قوله بأن نفس الشروع معصية) لأنه يصير صاعاً بنفس الشروع كما قد مضى في وجوب  
 تركه لكونه معصية فلا يجب تحذره وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصم) الأولى فلهذا لأن هذا الفرق بين  
 لزومه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أم أن نفس المعصية ثابتة فيها ولو أوصاه فيها أن لا يصوم لم يصح  
 أماده الحق (قوله وجوباً) وقوله في النهاية لا فضل للطر تساهل بحر (قوله تخليفاً عن المعصية) أي الجادة  
 وهي الأعراس من اجابة دعواته تعالى (قوله وقضاها الخ) وروى مسلم من حديث بن جبير ذلك  
 بطله رجل إلى ابن عمر فقال أن صوم يوم أو يوم آخر أو فطره قال إن جبر أمر الله وفاء النذر  
 ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى أنه يمكن قضاءه فصرح به عن هذه الأعراس  
 والنهي شرح الوفاة القسري (قوله يخرج من العدة) لأنه إذا ما التزم بحر (قوله وهذا) أي قضاء الأيام  
 المنية في صورة نذر صوم السنة المعصية ط (قوله فلو بعدا) بأن وقع النذر في الرابع عشر من ذي الحجة  
 مثلاً فاهم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو الصواب) وهو الذي حققه الفخ فان  
 صاحب الغاية لما قال إن معصية قال إن ما في هذا شهر لأن هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهراً من وقت  
 النذر إلى وقت النذر ورد في الفتح بأنه هو السهل لأن المسئلة كجلى الغاية مقولة في الخلاصة والاحتياط في  
 هذه السنة وهذا الشهر وهذا لأن كل سنة به معصية عبارة عن مدة معينة فإذا قال هذه فاعلم أنها تبدأ في  
 التي فيها ما تحققت به كلامه من ذلك المدة الماضية المستمرة فيقبله في حق الماضي كما يلغى في قوله أنه على صوم  
 أمس كذا في النهر ح (قوله وكذا الحكم) الإشارة إلى ما في المتن من حكم السنة المعصية (قوله فيطرها) أي  
 الأيام المنية قال ح وإن صامها خرج من العدة لأنه إذا ما التزمها (قوله لكنه قضاه امتناعاً) أي  
 موصولة آخر السن من غير فاصل تحقيقاً للتتابع بقدر الامكان ح عن البحر وأشاروا أنه لا يجب عليه  
 قضاء شهر من رمضان كما لا يجب في المعينة لأنه لما أدركه لم يصح نذره أذ هو مستحق عليه بإيجاب الله تعالى لم  
 يقدر على صرفه إلى غيره بخلاف ما إذا أوجب ومات قبل أن يدرك بحيث يجب عليه أن يوصى بإطعام شهر لأنه  
 لما يدركه صار كعقاب شهر غير مسراج (قوله بعد أو فطر يوماً) أي بعد الأيام التي صامها قبل اليوم الذي  
 أفطره ح أي لو كان آخر أيام ط (قوله بخلاف المعصية) أي فإنه لا يجب عليه قضاء الأيام المنية فيها  
 متتابعة لأن التتابع فيها ضروريه عين الوقت ولذا أو أطر يوماً قبله لا يلزمه الاضطرار ط (قوله ولو لم  
 يشترط) أي في التمسك (قوله بمعنى نفس ثلاثين) هي رمضان وخاتمة المنية ح أي لأن صوم معنى السنة  
 ناقص فلا يجز به عن الكمال ونهر رمضان لا يكون إلا عنده فيجب القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك إلى تمامه  
 وإن لم يصل يخر من العدة على الصحيح بحر (قوله في هذه المدة) أي بخلاف المعصية أو التمسك بالشرط  
 فيها التتابع لأنها لا تتلوه إلا بالتمام فيكون نافذاً صومها أما المسكرة فلا شرط بتتابع فانها اسم أيام  
 معدودة يمكن فصل المعدودة من رمضان وعن تلك الأيام كما قال في المسراج (قوله تحتل البمين) أي  
 مصاحبة للنذر ومفردة عنه ط (قوله نذره) أي بالمصية الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير

صم) مطلقاً على المختار  
 وفرقوا بين النذر والشروع  
 فيها بأن نفس الشروع  
 معصية ونفس النذر طاعة  
 فصم (د) لكنه (أطر)  
 الأيام المنية (وجوباً)  
 تخليفاً عن المعصية  
 (وقضاها) اسقاطاً للواجب  
 (وإن صامها خرج من  
 العدة) مع الحرمة وهذا  
 إذا نذر قبل الأيام المنية فلو  
 بعده لم يقض شيئاً وإنما  
 يلزمه باقي السنة على ما هو  
 الصواب وكذا الحكم لو  
 تكرر السنة أو شرط  
 التتابع فيطرها لكنه  
 يقضيها متتابعة وبعد  
 لو أطر وما خلاص المعصية  
 ولو لم يشترط التتابع  
 يقضى خمسة وثلاثين ولا  
 يجز به صوم السنة في هذه  
 الصورة وأعلم أن مصيعة  
 النذر تحتل البمين فلما  
 كانت مستحقة رد كرها  
 بقوله (فإن لم ينو) ينذره  
 الصوم شيئاً أو نوى النذر  
 فقط دون البمين (أو)  
 نوى (النذر ونوى أن  
 لا يكون عينا كان في هذه  
 الثلاث صور (نذراً فقط)  
 أجماعاً



والاداء من الفضل ثم تقبيله قوله كله انما يظهر كمال طه لما اذا اُفطر اليوم الاخير من الشهر  
 أمالوا فطر العاشور منه مثلاً فلا يأتى لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهر الزم ونحو بعضه  
 في الوقت وبعضه نخرجه (قوله ولومعينا) أى واحد من الاربعة الآتية فغير المعين لا يختص باحدهما  
 بالاولى كقولنا نذر الصدق بدرهم منكروا طلاق (قوله فلو نذر الخ) مثال للتعيين فى الكل على التشرى للرب  
 ط (قوله فخالف) أى فى بعضهما أو كلها بان تصدق في شهر يوم الجمعة قبل آخر بدرهم آخر على شخص  
 آخر وانما جازان بالاحصل تحت النذر ما هو قرينة وهو أصل التصديقون التعيين بفعل التعيين وزمنه  
 القرينة كفى الدور وفى المراح ولونذر صوم غد فخالفوا ما بعد الغد جازو وبني أن لا يكون ممسكاً  
 نذر أن تصدق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبه) ذكر العلامة بن نجيم فى رسالته فى  
 النذر بان صدقة انه ذكر فى الحاشية انه لو بين التصديق بدرهم فهلك سقط النذر قال وهذا يدل على أن  
 قولهم والفتنة تعين الدور والدرهم ليس على الإطلاق فبقاى الا فى هذه قالوا أنه ناهى مطلقا كان الواجب  
 خدمته فاذا هلك المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم أنفقنا مئتين الف درهم على إطلاقه فى اليد النذر لو قال لله  
 على أن أطعم هذا المسكين شيئاً ما لم يلزمه فيه فلا يدل على أنه لا يلزمه بين النذر وما رتب  
 الفقير مقصوداً فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفى الحاشية عن العمادية لو أمر جلا وقال تصدق بهذا  
 المال على مساكين أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة ثم يجوز وكذا من أوفى المئتين أو موصى  
 لفقراء أهل الكوفة بكذا فاعطى الوصى فقراء أهل البصرة فما عند أبي يوسف وقال محمد بن موسى اه  
 قلت ووجهه أن الوكيل يعين بنفسه الفدية أو الأمر وأن الوصى هو بمنزلة الأصيل أو الوكيل تأمل (قوله  
 وكذا لو عمل ثوبه) هذا داخل تحت قوله فخالف (قوله صم) أى خلاصاً للمذموم وقرينة أن محمد بن النجيم  
 طعلقاً ورذاً كان الزمان المجدى فيه أقل ففسله كفى الفسخ (فرع) نذر صوم رجب تمام قبله تسعة  
 وعشرين يوماً ولو جازى بكذا لكان ينبغي أن لا يجاب القضاء وهو الأصح كفى السراج أمالوه تسلياً بن بعض  
 يوماً (قوله أو صلاته) بالتوبين ويوم منصوب على الطولية ح ولو أضافه لم يمتثل صلاة اليوم فقربانه يتم  
 المغرب والوتر أربعا وقد تقدمت ط (قوله لانه تجبيل بسد وجوب السبب) أى فيجوز كلبجوز  
 الزكاة خلاصاً للمذموم وقرينة (قوله فليغو التعيين) بناء على لزوم النذر وما هو قرينة فقط وقدمناه عن  
 الدور رأى لأن التعيين ليس قرينة مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المطلق) أى سواء قلعه على  
 شرط لم يدمثل ان قدم غائب أو شفى مريض أو لا يدمثل ان زينته على كذا لكن اذا وجد الشرط فى  
 الاول وجب أن يوفى بنذره وفى الثانى يتخير بينه وبين كفايته تعين على المذهب لانه نذر ظاهره بين مجناه كسبائى  
 فى الأشمان ان شاء الله تعالى (قوله لانه لا يجوز تعجيله الخ) لان المعلق على شرط لانه قد سبباً لفسال بل عند  
 وجود شرطه كما تقرر فى الأصول لما جاز تعجيله لزوم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ومنه من هذا أن المعلق  
 يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل أماتاً فيه فيصح له انعقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه  
 المكان والدرهم والفقير لان التعليق انما توفى تأخير السببية فقط فامتنع التعجيل أما المكان والدرهم  
 والفقير فمضى باقية على الأصل من عدم التعيين لعدم تأثير التعليق فى شئ منها بلذا انقصر كبره فى بيان وجه  
 المخالفة بين المعلق وغيره على قوله ما لا يجوز تعجيله فاما دعة التأخير وتبديل المكان والدرهم والفقير كما  
 غير المعلق وكأنه انه لو مات قرينه لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه من وقف على التوجيه فاقولهم (قوله ولم  
 يصح) أمالوا صامه فى أى ثوباً (قوله على الصبح) هو قولهم قال محمد لانه الوصية بقدر ما تاته كفى قضاء  
 رمضان وأضعف السراج حيث قال اذا نذر شهر اغبر من ثم أقام بعد النذر أو أكثر بقدره على الصيام  
 فلم يصح فتقدم ما يزنه الاصل ما لا يعلم لجسع الشهر وجهه على طرقة فالحال كم انما أدركه صالح الصوم  
 كل يوم من أيام النذر وانما يصح جعل كالتأخير على الكل فوجب الاصل ما لا يجوز في شهر احدهما ولم يصح

ولومعينا (لا يختص بزمان  
 ومكان ودرهم وقرينة) ذاك  
 نذر التصديق يوم الجمعة  
 بهذا الدرهم على فلان  
 فخالف جاز وكذا لو عمل  
 قبله ما عين شهر الاحتكاف  
 أو الصوم فعمل قبله صم  
 وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا  
 فحج سنة قبلها صم أو صلاته  
 كذا فلا حاقبله لانه تجبيل  
 وسد وجوب السبب وهو  
 النذر فليغو التعيين  
 شرناً لانه فليغو تعجيل  
 النذر (المعلق) فانه لا يجوز  
 تعجيله قبل وجود الشرط  
 كسبائى فى الأشمان (ولو  
 قال مريض الله صلى  
 أصوم شهران قبل أن  
 يصح لاشئ عليه وان صم)  
 ولو (وما) ولم يصح (لانه  
 الوصية بجميعه) على الصبح  
 كالصحيح اذا نذر ذلك ومات

وعلى طريقة الفتاوى النذوم في النية الساعية ولا يشترط إمكان الاداء غير تأنها خلاف فيما اذا صلح ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء بالباقي وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليا ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني الايصاء بالكل اهـ ملخصا وتصرف في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم اعلم ان هذا كما في النذر المطلق أما العن في السراج ايضا ولو اوجب على نفسه الصوم وجب ثم انما يوم أو أكثر ومات ولم يصم في الكرخى مات قبل رجلا لشي عليه وهو قول محمد خاصة لان المعين لا يكون سباقا قبل وقته وعندنا على طريقة الحاكم روى بقدر ما قد دلل النذر سبب ملزم في الحال لا الله لابد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى روى بالكل لان النذوم ملزم بالشرط لان الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام وأما ان صلح ما أدركه وأما عقب النذوم فليس الاول لا يجب الايصاء بشئ وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجبا وهو صوم رمضان ثم صم بعده يوما مثلا فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول لان بخروج الشهر للمصنوع وصم بعده يوما مثلا وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء بالكل كما في النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر وقد روى في الصوم ولم يصم اهـ ملخصا **(قوله)** ومات قبل تمام الشهر أي ولم يصم في ذلك وعادة غير موات بعد يوم وبقي ما اذا صلح ما أدركه فهل يلزمه الوصية في الباقي أم لا ينبغي أن يكون على الطرفين المذكوكتين في المريض وصرح بالزوم في بعض نسخ البركن نسخ الجرف في هذا المثل مضطر به ومعرفة قصره بما أحصاه فاهم **(قوله)** بخلاف القضاء أي فيما إذا فاتته رمضان بعد زعم أدركه بعض العدول في صمدية لا ايصاء بقدر ما فاتته انخفا على الصحيح خلافا لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة ح **(قوله)** بخلاف القضاء جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وبما أنه النذر سبب ملزم في الحال كما هو أما القضاء فان سببه ادراك العدول ولم يجد فلا يجب الوصية الا بقدر ما أدركه واعترض بان القضاء يجب على سببه الاداء عند المحقق وسبب الاداء عند النذر فكذلك القضاء واجب بما فيه من طاعة فطر النهر **(قوله)** بل ان صلح حث لان المضارع المثلث لا يكون جواب القسم الأم كذا بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ ح لكن سبب كرفي الايمان من العلامة المقدسي أن هذا قبل تغير الامة أما الآن فالروايات في غير قولين بين الالباب والنفي الوجود لا وعدمها فهو كاصلاح لغة الفرس وغيرها في الايمان **(قوله)** كرهضان أي بوجه أو لفصل در **(قوله)** أو صوم عطف على صوم وجب ح **(قوله)** وكفر أي غدى **(قوله)** كاسر أي في الشيخ الفاني من أنه يعلم كافترة **(قوله)** أو الزوال يعني نصف النهار كما مر ارا **(قوله)** قضى عند الثاني قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبدا فتقدم في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صوم يوم يلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل لان النذر عند وجود الشرط يصير كالتكليف بالجواب بصير كانه قال الله على صوم هذا اليوم وقدأ كل فيه فلا يلزمه تضاعف وقال في رجليه قضاء اهـ ونحوه في البحر لاحكامه بخلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبدا **(قوله)** خلافا للثالث قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لاشئ قبل ولا راية فيه من غيره قال السرسي والظاهر التسوية بينهما اهـ أي بين القدم بعد الكل والتقدم بعد الزوال فالشارح يروي في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط **(قوله)** فلا قضاء انقضا لانه تبين أن نذوم وقع في رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أي لاشئ عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج **(قوله)** كفر قطعا أقول لا وجه وما قبل في توجيهه لانه صامه من رمضان لان عنه لا وجه ايضا لان انية في فعل المأوف عليه بشرط لما صرحوا به من أن فعله مكرها أو باسباب أو اذ لو ف عليه الصوم وقد وجد ثم ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا لمختلفا تتبع فيه النهر وأصل المسئلة ما في الفتح وغيره وقال الله على أن الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به المين يقدم فلان في يوم رمضان كما روى عليه كفارتين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد بشرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فنوي به

قبل تمام الشهر لزمه الوصية  
بجميع الاجزاء كما في  
النجاة بخلاف القضاء  
فان سببه ادراك العدة  
(فروع) قالوا الله أو صوم  
لا صوم عليه بل ان صلح  
حث كما سبق في الايمان  
منذومه رجب فدخل  
وهو مريض أو غير مريض  
كرهضان أو صوم الابد  
فمنع لا شفعه بالمعينة  
أو غير ذلك كرس أو يوم  
يقدم فلان فتقدم بعد الكل  
أو الزوال أو بعضها قضى  
عند الشافعي خلافا للثالث  
ولو قدم في رمضان فلا قضاء  
انقضا ولو عني به المين  
كفر قطعا الا اذا قدم قبل  
نيته فترهض به بالنية ووقع  
عن رمضان ولو نذر شهرا



الشكر لا عن رمضان بل بالتقوى أحرأه من رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كاملاً) و يقتضيه شاه بالعدل لاهلها والشهر المدين هالي كذا في اصطكاف فتح القدير (قوله فبقية) أي بقية الشهر الذي هو قبة لانه ذكره من تقاضى نصرته الى العهود بالاحضوز فان نوع شهر افعلى ما نوى لانه محتمل كلامه ففهم من التحسين وتقدم الكلام في ذلك (قوله الا ان بنوى اليوم) اما اذا نوى يوم الاسرع يكون فيها اذ انوى أيام جمعة أول يوم شيأ لان الجمعة ذكره براديه يوم الجمعة أيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه ففهم قال ح وبني أنه لو صرف الجمعة أن يلزمه بقية ما على قياس السنة والشهر فان مبدأها الاحد وانها السبت فليراجع اه قلتي في العرو ولوقال صوم أيام الجمعة فليعلمه صوم سبعة أيام اه فتأمل (قوله بخلاف الاول) أي فان السبت يتكروفيه فأريد المتكروفي العدد المذكور كانه قال السبت الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان والى في المنع ولا يخفى أن هذا اذا لم تكن له نسبة أما اذا وجد لزمه ما نوى اه ط (قوله تقرأ بهم ٣) كان يقول بالسدى فلان ان ردغناي أو في مرضي أو قضيت حاجتي فلانس الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشح أو الزيت كذا يصح (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذر مخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز ولا نه عبادة العباد لا تكون فتلوق ومنها أن النذوة مستوية ليست لا عاكلاً ومنها أنه ان نلى أن الميت يصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم الا ان قال بالله اني نذرت لك ان شفيت مرضي أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي أن أطم الفقراء الذين يساب السببة نفقة أو الامام الشافعي أو الامام البلب أو اشتري حصر المساجد أو يتألقودها أو دراهم ثمنه أو يشعثرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفق للفقراء والنذوة مزوج بل وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر استحقاقه الفاضلين برأيه أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار لا يجوز أن يصرف ذلك لنفى ولا شرف بفتنص أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغناء والاجاع على حرم ما نذر للمخلوق ولا يعتقد ولا تستعمل الغنبة ولانه حرام بل يصح ولا يجوز زلحام الشيخ أخذه الا أن يكون فقيراً أو له صيال فقراء عاجز عن يأخذونه على سبيل الصدقة المبدأة وأخذها بضلوكرومها لم يقصد السناد والقراب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع المتلوع نذر الشيخ بحصر ما صرح العلامة قاسم (قوله ما لم يقصدوا الخ) أي بان تكون صيغة النذوة تعالى للقراب اليه يكون ذكر الشيخ مراد به فقراء كمنه ولا يخفى أن له الصرف الى غيرهم كمنه سابقاً ولا بد أن يكون النذوة بما يصح به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها أما لو نذرت مثلاً لا يقادقتل فيوقضرج الشيخ أو في المنارة كما يفعل الساع من نذر الزيت لسبدي عبدالقادر ووقد في المنارة وجهه المشرق فهو باطل وأصح منه الذب بقرعة المولف للمنازع اشبهاه على الغناء والعب واجاب فوايد ذلك الى حضرة الصطفى على الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاصرار) ولا سيما في قوله السيد أحمد البديوي شهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هاني النهر ولا يخفى على ذوي الانهام ان مراد الامام بهذا الكلام انما هو من العوام والتابعين من تسببهم اليه بما يوجه برامه ولا يسقط الوالوا الثابت الانبياء وذلك بسبب جهلهم العلم وتغييرهم لكثير من الاحكام وتقريرهم ما هو باطل وحرام فهم كالانعام يتعبر بهم الامام ويبرزون من سببهم العظم كاهو دأب الانبياء الكرام حيث يبرزون من الابعاد والارواح بمضافتهم الملك الهلام فافهم ما ذكرناه والسلام

\*(باب الاعتكاف)\*

(قوله وجه المناسبة والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره معوجه تأخير عنه أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على الشروط وأن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الاخيرين من رمضان فبجتم الصوم به تناسب غتم تحباب الصوم بذكر مسأله (قوله هو لفظة البلب) أي البلب في أي موضع كان وحبر النفس فيه فالى البحر هو لفظة اعتكاف من عكف اذا دام من باب

٣ مطلب في النذر الذي يقع  
للداوات من أكثر العوام  
من شمع أو زيت أو نحوه

لزمه كاملاً وأوال شهر فبقية  
أو صوم جمعة فلا يسوع الا  
أن بنوى اليوم ولو نذر يوم  
السبت صوم ثمانية أيام صم  
سبتين ولو قال سبعة فسبعة  
أدبت والغرق أن السبت  
لا يتكروفي السبعة ففعل  
على العدد بخلاف الاول  
واعلم أن النذر الذي يقع  
للداوات من أكثر العوام  
وما يؤخذ من الدراهم  
والشع والزيت ونحوها الى  
ضرائع الاولياء الكرام  
تقرأ بهم فهو بالاجاع  
باطل وحرام ما لم يقصدوا  
صرفها للفقراء الا انهم  
ابلى الناس بذلك ولا تنجأ  
في هذه الاصرار وقد بسطه  
العلامة قاسم في شرح درو  
الصار ولقد قال الامام محمد  
لو كان العوام هيبدي  
لاعتكفهم وأسخط ولا في  
وذلك لانهم لا يمتدنون  
فالكلام بهم يمتدنون

\*(باب الاعتكاف)\*

وجه المناسبة والتأخير  
اشراط الصوم في بعضه  
والطلب الاستكاف في العشر  
الاخير (هو) لفظة البلب  
وشرا (لبت الدم بنع)

طلب وصفه حبسه ومنه والهدى معك فاعلم به هذا النوع من العبادة لأنه أامة في المسجد مع شرائع  
معرف وفي النهاية تصدق المتدري العكس ومنه الاشتكاف في المسجد والأزم العكوف ومنه يكون على  
أصنامهم (قوله ذكر) قد به وان تحقق اشتكاف المرأة في المسجد لا إلى تعريف الاعتكاف المطلوب  
لأن اشتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل يظهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم صحته لكن صرح  
في غاية البيان بأنه صحيح بالاختلاف في البصر وقد يقال قد به نظرا إلى شرطه مسجد الجماعة فإنه شرط  
لاعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده أو امرأه أو مقصد بيتها أمل (قوله ولو لم يمتز) فالبواغ ليس  
بشرط كافي البصر عن البدائع وشمل العبد فيه مع اعتكافه باذن المولى ولو نذره فالمرءى منعه وقضيه بعد  
العقوب وكذا المرأة لكن ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لأنه ليس من أهل الملك وأما المكتاتب فليس  
للمولى منعه ولو نزلوا وعو غدا في البصر (قوله أدبت فيه الجنس أولا) صرح في الاطلاق في العناية وكذا  
في البصر وعزاه الشيخ اسمعيل إلى الفرض والبراز وبه عزاه الفقيه إلى الأصل وغيره ما يطعم أضيوان  
لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني هاتيه الهاديه فانهم (قوله وصحبه بعضهم) نقل تعصب في البصر  
عن ابن الهمام (قوله وصحبه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخليل الرمي وهو ليس بخصوص في  
زماننا فنبين أن يقول عليه واقعه تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخصاص كدعوه  
المخلو والعام وهو الجامع كما مرى دمشق مثلاً أشرح من عمومته كافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله  
مطلقاً) أي وإن لم يوافقه الصلوات كما هو ح عن البصري في الخلاصة وغيره وإن لم يكن بمسجداً (تبيينه)  
هذا كله لبيان الصحة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله  
عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل إذا كان على وجه الجماعة فإن لم يكن في مسجده أفضل لثلاث  
بمحتاج إلى الخروج ثم ما كان أهله أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو العهد بالسلامة الذي يتنزه لها  
ولكن أستاذ افتخار كافي البراز به ثم ومقتضاه أنه بسبب الرجل أضاف إلى شخص موضعاً ينسب لصلاته  
الافقه أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كالأصلي قال في السراج وليس زوجتها أن طأها إذا أذن  
لها لأنه ملكها منافعها فإن منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا يثبت لها الاعتكاف بلاذنه وأما الأوقات أذن  
لها كرمه الجوع لأنه يخلف وعد وجاز لأن الأكل منافعها (قوله وكبر في المسجد) أي تنزيهاً لغيره  
ظاهر النهاية نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت  
وينبغي أنه لو أعدته لصلاته عند اعادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصلب النهر ح  
(قوله والظاهر لا) لأنه على تقدير أفوته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت  
بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن ما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما تردد بين السنة والبدعة  
يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكروه فتحرم على هذا ليس كذلك ولا سيما إذا كان الاعتكاف مذموراً  
(قوله فالثابت هو الركن) فله أن هذا أحق بقبول العمارة أم أحق بقبول الشريعة فهي اللبث المنصوص أي في  
المسجد تأمل (قوله من مسلم عاقل) لأن النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فها شرطان لها لو به يستحسن من  
جعلها شرطاً للاعتكاف المشروط بالنية كما عده في البصر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع  
الطهارته من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في البرهان ينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض  
والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في نفقه أهله فلهذا ينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كطهارة  
من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا فيه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط لعل ومن الأول شرط للصحة  
أيضاً للدور وكذا في النقل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها بحيث فيه  
الرجحان يصحروا به من أن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالطهارة والحائض والغسل  
ليباها للصلوة أي فلا يصح اشتكافها بخلاف الجناب إذ يمكنه الطهارة والصلوة اه ويلزمه أن الجناب

وتضمن المكث (ذكر) ولو  
غيره (في مسجد جماعة) هو  
ما له اطم ومؤكد أدبت فيه  
الجنس أولاد عن الإمام  
اشتراط أداء الجنس فيه  
وصحبه بعضهم وقال لا يصح  
كل مسجد وصحبه السروجي  
وأما الجامع فصح فيه مطلقاً  
اتفاقاً (أو) لبث (امرأة)  
في مسجد بيتها ويكره في  
المسجد ولا يصح في غيره  
موضع صلوات من بيتها كإدائه  
لم يكن في مسجد ولا يخرج  
من بيتها إذا اعتكف فيه  
وهل يصح من الخلق في بيته  
لم أره والظاهر للاحتقال  
ذكره (نية) فاللبث  
هو الركن والكون في  
المسجد والنية من مسلم عاقل  
طاهر من جنابة وحض  
ونفاس

ولم يتطهر ولم يصب منسوي لم يضره أيضا أن يكون من شروا معصته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل  
 (قوله شرطان) خبر المبتدأ وهو السكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكتفي بلسانه التيغصص  
 خمس الآفة (قوله و بالتشروع) نقله في البحر من البدائع ثم قال ولا يكتفي أنه سطر على ضعيف وهو  
 اشتراط زمن للتعلق أو ما على المذهب من أن أقل الليل ساعة فلا اه وسبب آخر في بيان تضع جواه  
 (قوله و بالتطبيق) طلع على قوله بالنذر وهذا قدر ينقل أنه إذا بدأ بالنذر المطلق فحده في البدائع  
 فلا رد أن صورة التعلق من أياها أن مقتضى العطف خلافة من الظاهر أن يقول واجب بالنذر غير  
 أو معلقا كما عبر في البحر والامد إذا فهم (قوله أي سنة كقابه) نظيرها إقامة التراويح بالجماعة إذا قام  
 به البعض سقط الطلب من الباقي ولم يأخروا ما لو اخطأ على الترك بلا عذر ولو كان سنة من التمسوا بترك  
 السنة المؤكدة أو التماسوا ترك الواجب كمرساة في كلام الطحاوية (قوله لا فترانه الخ) جواب عما أورد  
 على قوله في الهداية والعصم أنه سنة وكذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العشر الاواخر من  
 رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أب المواظبة لا لزوم دليل الوجوب والجواب كافي العناية أنه عليه  
 الصلاة والسلام لم يسكر على من تركه ولو كان واجبا لا تنكر اه وصاحبه من المواظبة إنما لتبدي الوجوب  
 إذا اقترنت بالانكسار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يعنى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع  
 في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المسحوب (قوله و شرط الصوم لصحة الاول) أي النذر حتى  
 لو قال لله على أن أعتكف شهر أيسر يوم الصوم فله أن يعتكف ويصوم بحر من الظهيرية (قوله على  
 المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابله رواية الحسن أنه شرط للتعلق أو أيضا هو مبنى على  
 اختلاف الرواية فإن التعلق مقتضى يوم أو لائق رواية الاصل غير مقتضى ترك الصوم شرطه وعلى  
 رواية تقديره يوم وهو رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كافي البدائع وغيره اقلت ومقتضى ذلك أن  
 الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المستوفى بالاعتقاد مقتضى بالشر لاخير حتى لو اعتكف به الصوم لمرض أو سفر  
 ينفي أن لا يصح عنه أن يكون فلا الاعتكاف به إقامة سنة الكفاية يؤيده قول الكثر حسن لبث في مسجد  
 الصوم وبقائه لا يمكن حله على النذور لتصر به بالنسبة ولا على التطوع لقوله بعد ما أتته فلا ساعة تبين  
 حله على المنذور سنة وكذا قيد على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حله عليه لتصر بهم بان  
 الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه فقل لا تتم اعماص حوا ويكونه شرط في المنذور غير شرط  
 في التعلق وسكوذا من بيان حكم المنذور لا بد أن لا يكون الا بالصوم عند تولد اقسام في معنى التبرر  
 الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمستوفى والتعلق ع ثم قالوا الصوم شرط لصحة الاول والثالث  
 ولم يتعرض للتعلق الثاني لما دلوا وكان مرادهم بالتعلق ع ما يستعمل في السنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الاول  
 فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما أظهر (قوله وإن قوى  
 معها اليوم) أمال النذر واعتكاف اليوم وقوى البلية بعمل زمانه في البحر (قوله والفرق لا يفتي) وهو أنه في  
 الاول لا يجعل اليوم تبعا لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو هو السنة يعال في التتابع وهو اليوم وفي الثانية  
 أطلق البلية وأراد اليوم مجازا من سلاحيه تبين حيث استعمل المقيده هو البلية في مطلق الزمن ثم استعمل  
 هذا المطلق في المقيده وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجواز  
 هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساءح الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقدير  
 أو غيرها لما ساءح اطلاق السماء على الأرض أو التعلق في شيء طو يل غير الانسان مع أن المصر ح به في كتب  
 الاصول لعدم ما يضاهيها إذا قوى بالتعلق اطلاق صلوات العتق وضع لآلة ملك الرقبة والاطلاق لازالة  
 ملكة المتبوع الاول بسبب الثانية فصح الجواز بمحالف ما لقوى بالاطلاق العتق فانه لا يصح ما أنه لا يمكن فيه ادعاء  
 الاطلاق والتقدير على تأمل (قوله لانه يدل الليل تبعا) ولا يشترط لتتابع ما يشترط للاصل بحر

شرطان (وهو) ثلاثة أقسام  
 (واجب بالنذر) بلسانه  
 وبالتشروع وبالتعلق ذكره  
 ابن السكال (وسنمؤ كدة  
 في العشر الاخيرين ورمضان)  
 أي سنة كقابه كافي البرهان  
 وغيره لا فترانه ما يستعمل  
 الانكسار على من لم يفته من  
 الصباية (ومستحب في غيره  
 من الاقامة) هو بمعنى غير  
 المؤكدة وشرط الصوم  
 لم حصصه (الاول) انطفا  
 (فقط) على المذهب (فالو)  
 نذوا اعتكاف ليلة لم يصح  
 وانفوى معها اليوم لعدم  
 محابته الصوم أمال قوى بها  
 اليوم مع والفرق لا يفتي  
 (خلاف ما قالوا) في نذره  
 (لازونها اقامه يصح وان)  
 لم يكن الليل للصوم لانه  
 (يدخل الليل تبعا) اه لم  
 أن (الشرط) في الصوم  
 مراعاة وجوده

لا يجاهد المشروط قصداً أي لا يشترط اجتماعه قصداً لاجل الاعتكاف المشروط كالإشترط  
 إتيان الطهارة قصداً لاجل الالحاق بالصلوة كان متوقفاً قبلها لغيرها ولو لا التردد بكفه لها (قوله)  
 فلا تذا اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أنه ما لا يندرج في صوم شهر رمضان ثم يندرج في الاعتكاف ذلك الشهر أو يندرج  
 صوم الأبد ثم يندرج في الاعتكاف فليست تأمل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من أن الصوم المقصود  
 الاعتكاف انما يسقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي في غيره من الأشهر غير موجود في الصوم المنذور  
 (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرعات أن لو أصبح سائداً متوقفاً أو غير ما للصوم ثم قال الله تعالى  
 أن اعتكف هذا اليوم لم يصح وإن كان في وقت نصحه منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف  
 أنه أكثر النهار فإن كان قاه قبل نصف النهار لم يعتكف فيه اه وقد ظهر أن هذه عدم الصحة عدم  
 استيعاب الاعتكاف النهار لا تعذر به في التمتع واجباً وأنه لا محل للاستدراك المقادير لكن على معنى  
 مستقلة لا تعلق لها بما علق المتن اه ح فاق ما طالع به الشارح على به في التنازع بينه وبين الغنيص والولولجية  
 والمراجع ونرى دور الجار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة التذوية به يصح الاستدراك على قوله الشرط  
 وجوده لا اعتكافه فإن الشرط هنا هو الصوم وجوده اه لم يصح التذوية بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح  
 لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب به به علم أن الشرط صوم واجب بنذر  
 الاعتكاف أو غيره كرمضان يمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله فتنى شهر غيره) أي متتابعاً  
 لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته ففرضه متتابعاً كما إذا وجب اعتكاف وجب له يعتكف  
 فيه مباح (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فإنه انقضاء متتابعاً واعتكافه جاز  
 لأن الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف ياتي في نفسه ما يصوم شهر متتابعاً ما علق أن الفضل خلفه من  
 الإدامة على حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الأصول) وهو أن النذر كان موجباً للصوم  
 المقصود وإن سقط لشرف الوقت ولم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة النذر مطلقاً عن الوقت  
 فعاد شرطه على الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود في ذلك المانع وهو رمضان فإن قلت على هذا كان  
 ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما في النذر مطلقاً قلت العلة الأصل بالصوم  
 الشهر مطلقاً وهو موجود فإن قلت الشرط راعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً بل هو قاضاً لغيره في  
 الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوثه كماله مع الشرط من مقتضاه فلا بد أن يكون  
 مقصوداً اه ح من شرح المنازل من مالك (تنبيه) في البدائع لو وجب اعتكاف شهر بعينه  
 ما اعتكف شهر غيره اه ح عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين فصار  
 قبله اه أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان بل يختص بالعلق وقد مر أن الخلاف  
 في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف ورمضان أو شهر من غيره فخص اعتكافه  
 قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخو فغيره أنه انقضى في غير رمضان الأول أو قضاءه لا بد من صوم  
 مقصود كالمصرح بالتأويل في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيره ما مطلقاً وانما هي الفرق بينهما  
 وبين غيرهما أنه لو فاته فيهما أغنى عن صوم مقصود لا اعتكاف بسبب شرف الوقت وحلفه في غيره هما  
 لا بد من صوم مقصود وهذا ظاهر لا يخفى فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الأولى ثم تركه ولكن سماه قطعاً نظراً  
 إلى رواية الحسن بن قنبر يوم (قوله لأنه لا يشترط له الصوم) الأولى التعليق بأنه غير مقدر بمقتضى علمته بما  
 مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم وعدمه مبني على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وكلامه يبيد  
 العكس تأمل (قوله وما في بعض المتبررات) كالبداية وتبعاً من كل مكانه الشارح حقه فيما مر (قوله)  
 مفرغ على الضعيف أي على رواية الحسن أنه مقدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بملومه  
 بالشرع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشرع في التعاقب موجب للأتمام على أصل ما عابنا

لا يجاهد المشروط قصداً أي لا يشترط اجتماعه قصداً لاجل الاعتكاف المشروط كالإشترط  
 إتيان الطهارة قصداً لاجل الالحاق بالصلوة كان متوقفاً قبلها لغيرها ولو لا التردد بكفه لها (قوله)  
 فلا تذا اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أنه ما لا يندرج في صوم شهر رمضان ثم يندرج في الاعتكاف ذلك الشهر أو يندرج  
 صوم الأبد ثم يندرج في الاعتكاف فليست تأمل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من أن الصوم المقصود  
 الاعتكاف انما يسقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي في غيره من الأشهر غير موجود في الصوم المنذور  
 (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرعات أن لو أصبح سائداً متوقفاً أو غير ما للصوم ثم قال الله تعالى  
 أن اعتكف هذا اليوم لم يصح وإن كان في وقت نصحه منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف  
 أنه أكثر النهار فإن كان قاه قبل نصف النهار لم يعتكف فيه اه وقد ظهر أن هذه عدم الصحة عدم  
 استيعاب الاعتكاف النهار لا تعذر به في التمتع واجباً وأنه لا محل للاستدراك المقادير لكن على معنى  
 مستقلة لا تعلق لها بما علق المتن اه ح فاق ما طالع به الشارح على به في التنازع بينه وبين الغنيص والولولجية  
 والمراجع ونرى دور الجار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة التذوية به يصح الاستدراك على قوله الشرط  
 وجوده لا اعتكافه فإن الشرط هنا هو الصوم وجوده اه لم يصح التذوية بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح  
 لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب به به علم أن الشرط صوم واجب بنذر  
 الاعتكاف أو غيره كرمضان يمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله فتنى شهر غيره) أي متتابعاً  
 لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته ففرضه متتابعاً كما إذا وجب اعتكاف وجب له يعتكف  
 فيه مباح (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فإنه انقضاء متتابعاً واعتكافه جاز  
 لأن الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف ياتي في نفسه ما يصوم شهر متتابعاً ما علق أن الفضل خلفه من  
 الإدامة على حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الأصول) وهو أن النذر كان موجباً للصوم  
 المقصود وإن سقط لشرف الوقت ولم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة النذر مطلقاً عن الوقت  
 فعاد شرطه على الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود في ذلك المانع وهو رمضان فإن قلت على هذا كان  
 ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما في النذر مطلقاً قلت العلة الأصل بالصوم  
 الشهر مطلقاً وهو موجود فإن قلت الشرط راعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً بل هو قاضاً لغيره في  
 الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوثه كماله مع الشرط من مقتضاه فلا بد أن يكون  
 مقصوداً اه ح من شرح المنازل من مالك (تنبيه) في البدائع لو وجب اعتكاف شهر بعينه  
 ما اعتكف شهر غيره اه ح عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين فصار  
 قبله اه أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان بل يختص بالعلق وقد مر أن الخلاف  
 في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف ورمضان أو شهر من غيره فخص اعتكافه  
 قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخو فغيره أنه انقضى في غير رمضان الأول أو قضاءه لا بد من صوم  
 مقصود كالمصرح بالتأويل في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيره ما مطلقاً وانما هي الفرق بينهما  
 وبين غيرهما أنه لو فاته فيهما أغنى عن صوم مقصود لا اعتكاف بسبب شرف الوقت وحلفه في غيره هما  
 لا بد من صوم مقصود وهذا ظاهر لا يخفى فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الأولى ثم تركه ولكن سماه قطعاً نظراً  
 إلى رواية الحسن بن قنبر يوم (قوله لأنه لا يشترط له الصوم) الأولى التعليق بأنه غير مقدر بمقتضى علمته بما  
 مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم وعدمه مبني على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وكلامه يبيد  
 العكس تأمل (قوله وما في بعض المتبررات) كالبداية وتبعاً من كل مكانه الشارح حقه فيما مر (قوله)  
 مفرغ على الضعيف أي على رواية الحسن أنه مقدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بملومه  
 بالشرع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشرع في التعاقب موجب للأتمام على أصل ما عابنا

سبيلة المؤذى من البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه قيمة قدر يوم وأجاب عن وجه رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيصير موجب مسلم لكن قد مر ما اتصل به الأداء ولما خرج فواجب الاذلة القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اه فعلم ان قول البدائع أولاته يلزم بالشروع مراده من لزوم ما اتصل به الاداء لا لزوم يوم فهو مفرع على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وجزم الخ) لانه ابطال العبادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم بدائع (قوله أما النفل) أى التملك للسنة الموكدة ح قلت خدمنا بما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنهم مقدرة بالشرع والاشتمال ومفاد التقدير أيضا لزوم بالشروع تأمل ثم رأيت الحق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في السنون أعيى العشر الاواخر بنية ثم أمسه ان يجب خضائه فخر بها على قول أبي يوسف في الشروع في نفل الصلاة نوايا أو بما لا على قولهما اه أى يلزم قضاء العشرة لو أفسد بعض كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أفسد الثلث الأول عند أبي يوسف لكن صح في الخلاصة انه لا يقتضى الاركتين كقولهما من اختار في شرح المنتقى ما لا يرجع اخذنا في الآية كالاربع قبل الظاهر والجملة وهو اختيار الفضلي وصح في النصاب تقدم عام في النوافل وظاهر الرواية بخلافه على كل فظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف السنون بالشروع وان لزوم قضاء جميعه أو ببقية خرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه وانما قلنا أى ببقية بناء على أن الشروع يلزم كالنذر وهو لزوم العشر يلزمه كاعتكاف ولو أفسد بعضه قضى ببقية على ما مر في مذموم شهره من والخاص ان الوجه يقتضى لزوم كل يوم شرع فيه عند ههنا بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لان كل يوم يمتلئ شفع من النافلة الى ما يستبان كان السنون هو اعتكاف العشر بنهاية تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى اه ح أى بمنه النفل (قوله كاسر) أى من قول المصنف وأقله نقل ساعة (قوله الخروج) أى من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو الى بيتها بطل اعتكافها ولو اجابا وانتهى ونفل بصر (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يكسر بعد فراغ من المأهول ولا يلزمه ان يأتي بمسجد بعد القريب واختلف فيما لو كان له بيتان فأبى البعيد منهما قبل فسد وقبل لا ينبغي أن يخرج على القولين ما لو ترك بيتا لحداد المسجد القريب يسو أو يتيه ثم ولا يبعد القريبين ان خلفا فوهه لان الانسان قد لا يأنف غير يتيه حتى أى فاذا كان لا يأنف غير ما يتيه لا يتيسر له الا يتيه فلا يبعد الجواز بلا خلاف وليس كذلك بعد ما لو خرج لها ثم ذهب لعيدة مريض أو صلاته خائرا من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فانه جائز كفى البحر من البدائع (قوله طيبة) حال أو خبر لكان محذوفة أى سواء كانت طيبة أو شريفة وفسر ان الشئ الطيبة بما لا بد منها ولو لا يقتضى في المسجد (قوله وغسل) هل من الطيبة تبه الاذلة او والنهر وغيرهما وهو موافق لما علمت من تفسيرها ومن هذا اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبر والفاط بان الاولى تفسرها بالطهارة ومقدمتها الدخول الاستحمام والوضوء والغسل لما ذكرته الهام في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله ولا عكده الخ) فلو أمكن من غير أن يتناول المسجد فلا بأس به بدائع أى بان كان فيه ركن من موضع مع الطهارة أو اغتسل في أثناءه بحيث لا يصب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتناول بالماء المستعمل غنم منه لان تطييف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد انه لو أمكن كاتما فخرج أنه يفسد وهل يجري فيه الخلاف المأز فيما لو كان له بيتان فأبى البعيد منهما قبل فتلان ذلك بعد الخروج وقرئ بينهما وبين ما قبله دليل ما مر من أنه بعدله الذهاب لعيد مريض لكن قول البدائع لا بأس به بما يفيد الجواز تأمل (قوله أو شريفة) عطف على طيبة ونفذه أو من التناوؤا وفي الجملة من الشرح اه ح (قوله وبعد) أما دعيه السنون بالاعتكاف في الايام الخمسة المنهية فيه الاختلاف السابق في ضرورة الان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فلي روى محمد بن الامام بصح لكن يقال اقض في وقت آخر ويكفر اليين أراد وان اعتكف

(وجزم عليه) أى على  
العتكاف اعتكافا واجبا  
أما النفل فله الخروج لانه  
منه لا يبطل ككاسر  
(الخروج الحاجة  
الانسان طيبة كبسول  
وغائط وغسل ولو لم يستعمل ولا  
يمكنه الاعتكاف في المسجد  
كذا في النهر (أو) شريفة  
كبيدواذان

قوله وبعد هكذا بخطه  
والذى في نسخ الشارح  
كبيد وهو الانسب بقوله  
أولا كبسول اه معصية

فما يصح وأما على رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذر كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله لو يؤذن) هذا قول  
 ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وقصير كافي البحر والامداد ح (قوله باب المنازعة خارج المسجد)  
 أما إذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في البحر ومع ذلك المؤذنة ان كان باهم سأل المسجد لا يفسد الا فكذلك  
 في ظاهر الرواية اهـ ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنازعة خارج المسجد لكان أولى ح  
 قلت بل في ظاهر البدائع ان الأذان أيضا في شرط فاته قال ولو سعد المنزلة يفسد بلا خلاف وان كان باهم  
 خارج المسجد ولا يها من لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيمن البول ونحوه فاشبهه بغيره من زوايا المسجد اهـ  
 لكن ينبغي في فيما إذا كان باهم خارج المسجد أن يقتصر على ما أخرج للآذان لان المنازعة وان كانت من المسجد  
 لكن خروجها إلى باهم بالآذان خروج منه بلا عذر وبهذا لا يكون كلام الشارح مغرعا على الضعيف ويكون  
 قوله وباب المنازعة الخ جملة سالية معتبرة بالمفهوم فافهم (قوله مع ستمها) أي ومع الخطبة كافي البدائع ولم يذكره  
 لعلهم لان السنة تكون قبل خروج الخطبة لا بعده كتحية المسجد أيضا لمع ذكرهم لها لانه لا يفسد  
 صرحوا به وأما إذا خرج في الفريضة من تحت المسجد أجزأه من تحية المسجد لصلوة بذلك فلا حاجة إلى تحية  
 غيرها وكذا الشرح في السنة كذا في البحر تبعا للفتح لكن نقل الخبر الرمي عن شمس العلامة المقدسي أنه لا شك  
 أن صلاة الفريضة بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى أن من يعتكف ولازم باب  
 التكريه انما يروى ما وجوبه من زيادة التفضل والتكريم اهـ فافهم (قوله على الخلاف) أي أو باعتبار  
 وسنانهما بدائع قال في البحر وقد ظهر بهما أن الرابع التي تلي بعد الجمعة أي آخر ظهر عليه لأصل  
 لها في المذهب لتعظيم شأنه أنه لا يبطل إلا السنة البعيدة ولا من اختاره من المتأخرين اختارها للشك  
 في سبق جعت بنده على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الإمام السرخسي على أن الصحيح من المذهب  
 الجواز فلا ينبغي الاعتناء بما في زماننا لا بما في قرونهم من التكاسل عن الجمعة وطن أنها غير فرض وأن  
 الظاهر كاف منها واعتقاد ذلك كفر اهـ ملخصا قلت وفي هذا الظاهر وخلافه لان الأصل عدم تعدد الجمعة  
 وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان الاستعانة بذلك ولان المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في  
 مسجد الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي استحياب تلك الأربعة خروجها من  
 الخلاف القوي الواقع فيه ذهبنا ومذهب القبر وقد منافي باب الجمعة انصرح عن النهرو وغيره بأنه لا شك في  
 استحبابها وكون الأولى أن لا يأتي بها في زماننا لما ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها من المعتكف منه ذلك  
 كما مر هناك مسبوطة من المقدسي وغيره فتذكره بالربعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كقولهم أو أتم  
 اعتكافه فيه سراج (قوله لا يملكه) أي مسجد الجمعة لا يملكه لا يملكه وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا وبين  
 ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه بحيث يفسد كبر وفي البدائع وما روى عن علي بن أبي حمزة  
 وسلم بن الرخصة في عبادة الرخص ومنه وسلاة الجنازة فقد قال أبو يوسف ذلك مجمل على الاعتكاف التام أو  
 ويجوز رجل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الإنسان أو الجمعة وعدمه أيضا أو صلى على جنازة من  
 غير أن يخرج لذلك قصد أو ذلك جاز اهـ وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح انما يفسد المكث ولو في غير  
 مسجد لغير عبادة (قوله لا يملكه ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الاول لما لم يأتد الاعتكاف فيه  
 فكأنه منه لذلك فكره قوله عن مع إمكان الانعام فيه بدائع قلت ولعله يعمين بنده على أنه لا يمتنع  
 الزمان والمكان في النذر كبر وعدم جواز الخروج منه بلا اعتناء به بل لان الخروج مضافا لحقيقة  
 الاعتكاف الذي هو البت والاقامة (تنبيه) لم يذكر جواز خروجهم من البدائع لو أحرم تعجب أو عجزه أقام في اعتكافه إلى فراغه  
 ما يفرضه و يأتي في كلامه ما يفرضه أيضا ولو بالبحر من البدائع لو أحرم تعجب أو عجزه أقام في اعتكافه إلى فراغه  
 من غير خوف من الحج حج ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج أهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب  
 شرعا وانما وجب بقدر عقده لم يكن معلوم الوتوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله في تعسبه)

لو يؤذن باب المنازعة خارج  
 المسجد (الجمعة وقت  
 الزوال ومن يفسد منزله)  
 أي معتكفه (شرح في وقت  
 بدوئها) مع ستمها يحكم في  
 ذلك وأبه ويستبعدا  
 أو بما أوستا على الخلاف  
 ولو مكث أكثر يفسد لانه  
 محل له وكذا تنبيهه لثلاثة  
 ما التزمه بلا ضرورة (فلو  
 خرج ولو ناسيا) (ساعة)  
 زمانية لا مملية كبر (بلا  
 عذر فسد) فيقتضيه

أى لو واجبا بالنذر أما التطوع لوقطعه قبل تمام اليوم فلا الأذى واية الحسن كجبره يقضى المذموم  
 الصوم غير أنه لو كان شهرا معناه يقضى قد رما قد والاستقبال لأنه لم يمتد إليها ولا فرق بين فساده بصدقه  
 بلا مذموم كالجوع مثلا إلا الزدة أو لم يذكر وجهه لم يرض أو يغير منه أصلا كخص وجنونا ونجاء طويل  
 وأما حكمه إذا فات ع وقته لم يفسد فان بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كله فعنى الكل مستباح فان  
 قدر ولم يقض حتى مات أو مئى لكل يوم بطعام مسكين وان قد عد على البعض فكذلك ان كان محصا وقت  
 النذر والا فلا من صرح به على الاختلاف المشارى الصوم والا فلا شئ عليه بدائع لمصا (قوله الا انما أنفسه  
 بالزدة) لانما اتسقا ما وجب عليه قبلها بما يجب الله تعالى أو يجهل به والنذر من إيجابه اه ح أى وليس سببه  
 بانفاله النذر وقد قال فى الفتح ان نفس النذر بالقرينة قوله عليه بالزدة كسائر القرب اه واذا بطل سببه  
 لم يجب قضاءه بخلاف الجوع والصلاة الوقتية ببقاء سببها (قوله قالوا وهو الاستحسان) لان فى القليل ضرورة  
 كذا فى الهداية بدون لفظة قالوا المشرع فى الخلاف والضعف وانكبه أى مما سالا الى ما يحسنه الكمال (قوله  
 وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقتضى ترجحه لانه ليس من المواضع المصدودة التى يرجح  
 فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحسانا بالضرورة وان الضرورة التى يما بها التخصيص  
 الضرورة اللازمة أو العالبة الوقت مع أنهم ما إلى الامين يجوز ان الخروج بغير ضرورة أصلا لان فرض  
 المستلزم فى وجه أقل من نصف يوم طاعة أو لا يلعب وأما لا شئ فى أن من خرج من المسجد الى السوق  
 لا لعب واللهو والتموا الى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله ألم تعكف نال ما بعدك عن المعتكفين اه  
 ملخصا وقد أطال فى تحقيق ذلك كما هو دأبه فى التحقيق وجه الله تعالى به ولم أنه لم يسل كونه استحسانا لئلا  
 يكون سماع رجحه القياس على الاستحسان كما جاهد الحق فاهم (قوله وهو ماسر) أى من الحاجة الطبيعية  
 والشريعة (قوله والالكان النسيان أولى الخ) لانه ذو نيت شرعا اعتبار الصحة فى بعض الاحكام فخرج  
 أى كفى أى كل الصائم ماسر ومعه الوقتية عند نسيان الفائتة (قوله كالحققة الكمال) حيث قال والذى  
 الحائز بقا خلاصته أنه لو خرج ناسيا أو نكرا أو لول غيبه العزم ساعة أو لرض قد هذو على فى الحائنة  
 المرض بأنه لا يبلب وقومه فلم يصح مستثنى عن الاستحسان فاد الفساد فى الكل وعلى هذا يفسد لولادة  
 مريض أو شهو وجواز ان تعنت عليه الا لا يأتى كفى المرض بل يجب كفى الجملة ولا يفسد بالانما  
 مالموم وقومه مكانة مستثناة وعلى هذا اذا خرج لاقاد غرق أو سرق أو جاهد صم غيره فسد ولا يأتى  
 وكذا اذا نهى المجدد من صلب فى الحائنة وغيره كذا تفرق أهله وانقطاع الجماعة عنه وقص الحاكم  
 فى الكفاي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعضه كفاه فساد اذا خرج ساعة لم يعلق أو لول أو جمعة اه ملخصا  
 (قوله خلافا لما فصله الزباي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والجدازة وصلاتها وإيجاده العرق  
 والسر بقى والجداد اذا كان المفرع مالم أو أده الشاهد فسد اختلاف خروجه الى مسجد آخر بانضمام المسجد  
 أو تفرق أهله لعدم ملاقاته فيه وانما خرج ظالم كراهة أو فقه على نفسه أو ماله من المكارين ومضى  
 نور الايضاح على هذا التفصيل لانه لا يأتى عن النهر فاهم (قوله لكن فى النهر) حيث قال صرح فى  
 البدائع وغيره بان عدم الفساد فى الانهدام والا كراه استحسان لانه مضطر البقاء له بعد الانهدام خرج  
 من أن يكون معتكفا لانه لا يلقى بالحاجة الى الموات الحسن وهذا يفسد عدم الفساد بقر فى أهله اه وفى  
 الشرنبلالية انفس على الاستحسان فى ذلك فى الحيط والميتى والجوهرة قلنا وكذلك فى الجنين والسرور  
 والشارخانة وهذا سقط ما ذكره أبو السعود ويحتمل مسكين من أن مالى البدائع وغيره قال الصاحب بن  
 وأن الزباي وسكين والشرنبلالى وغيرهم خلطوا أحد القولين بالآخر وأطال فبجلا ليجدى اذ لو كان  
 قول الصاحب فله معنى الاستحسان فى بعض الاقدار دون بعض وهم ما يقولان بعدم الفساد فى خروج  
 أقل من نصف نمر بالزدة أصلا وأيضا لو كان ذلك قولهما لقلنا واحدهم لم يصر فى البدائع فى مسئلتى

الا اذا أنفسه بالزدة  
 واعتبر أكثر النهر قالوا  
 وهو الاستحسان وبحث  
 فيه الكمال (و) ان خرج  
 (بصدور يظن وقومه)  
 وهو ماسر لا قصر (لا)  
 يفسد وأما ما يلب كالجاء  
 غريق وانهدام مسجد  
 فسد لا لزم للطلان  
 والالكان النسيان أولى  
 بعدم الفساد كما حققه  
 الكمال خلافا لما فصله الزباي  
 وقهره لكن فى النهر وغيره  
 جعل عدم الفساد  
 لانهم موم بطلان جهاته  
 وانما خرج كراه استحسانا

قوله لولادة مريض هكذا  
 بضم لولع مواب لولادة  
 مريض اه ملخصه

الائم دام والا كراهية لا يفسد اذا مثل بمصدا آخرون ساعته استحسنوا فقول من ساعته صرح في الله على قول الامام والحاصل ان مذهب الامام الفاسد بان خروج الابلول أو غائطا أو جعة كامر النمرج به من كافي الحاكم وعالمه من الخالية وتو الخلاصة والغرض ان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخالية لم يره هذا الاستحسن وجب لان ائمه دام المسجد لا يخرج منه عن كونه معتكفاً لانه على القول بان اقامة الجنس فيه بالجماعة غير شرط كامر أول البلبولان الخروج لمرض وجب ونسيان اذا كانه فسد ادع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراهية هو من قبل الائمة فسد بالابلول وعلى الحق اس الهام نظرا الى هذا فتبين المتقول في كافي الحاكم الذي هو تخيص كتب نفاخر الرواية وفي الخالية وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمد صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في شتموا صاحب الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة المتقدي في شرحه وان خالف فيه الشربلاني فاقهم **(قوله وفي التارخانية)** وشبهه في القهستاني **(قوله لو شرط)** فيما عدا الى عدم الاكتفاء بالنية أو بالسوء **(قوله جاز ذلك)** قلت بشر البسه قوله في البداية وقبورها عند قوله ولا يخرج الا الحاجة الانسار لانه معلوم وقوعها اسلبا من ان خروج قصير مستثنى اه والحاصل ان ما يوجب وقوعه بصير مستثنى حكما وان لم يشترط ولا فلا الا اذا شرطه **(قوله وشتم المعتكف بأكل الخ)** أي في المسجد والبعد داخله على المقصور عليه بمعنى أن المعتكف مقصور على اكل ونحوه في المسجد لا يسهل له في غيره ولو كانت داخله على المقصور وكما هو المتأد برده عليه أن النكاح والرجعة غير مقصور بن هاهنا لعدم كراهتهما للعير في المسجد واعلم ان كراهية الاكل ونحوه في الاشتكاف الواجب فكذلك في التلوع كافي كراهية جلع الفتاوى ونهيه بكرة النوم الا كل في المسجد لغیر المعتكف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاشتكاف في رجل غيظ كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يسهل ثم يفعل ماشاء اه **(قوله فلو لم يصار كره)** أي أن لم يحضر الساعة وانما صاره فاضحا وبوجهه لا يبالى لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتمل بأمر الدنيا بغير **(قوله ووجهه)** معلوف على كل لا على بيع الابتأويل العقد بما يشاء **(قوله لعدم الضرورة)** أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد الغروب لا كل والشرب اه وينبغي حله على ما إذا لم يجد من أنفه به فحينئذ يكون من الخواص الضرورية كالبول بجر **(قوله احتضار مبيع فيه)** لان المسجد بجر من حقوق العباد وفيه شغلهم لاول تعليمه أن المبيع لو لم يشغل البقرة لا يكره احتضاره كدراهم بيرة أو كليب ونحوه بجر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهة وان لم يشغل ثم فلت التعليل واحد ومعناه أنه بجر من شغلهم بحقوق العباد وقولهم وفيه شغلهم انصبة الاعليل ولذا ابداه في المراج بقوله بكرة شغلهم فاقهم وفي البحر واذا فاد اطلاقه أن احتضار ما يشغل به ليا كاهم مكره وهو ينبغي عدم الكراهة كما ينبغي اه أي لان احتضاره ضروري لاجل الاكل ولا لاشغل به لانه ليسير وقال أبو السعود نقل الخواص عن البرجندی أن احتضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد باثره **(قوله معاطاة)** أي سواء احتاج الى نفسه أو غيره أو كان التجارة احتضاره أو كان يعلم بمقابلته ومن الخواص والبحر **(قوله النهي)** هو ما رواه أصحاب السنن الا ربعا وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرع والبيع في المسجد وأن يشد في مسألة أو يشد في شمر ونهى عن التحاق قبل الصلاة يوم الجمعة **(قوله وكذا)** أهكاه أي غير المعتكف **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما في الاشياء وبصارة ابن النكال عن جامع الاستيعاب لغیر المعتكف أن ينام في المسجد مقبلا كان أو غربيا أو مضطجعا أو مستكبرا جلالة القبة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اه ونقله أيضا في المراجع وبه يعلم تقدیر الاطلاق قال ط لكن قوله رجلاه الى القبة غير مسلم لما عايناه من الكراهة اه ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذ لم يشغل المسجد ببلونه لان تنظيره واجب كما سلكنا قال في من الوفاة

وفي التارخانية من الحجة لو شرط وقت التلوع أن يخرج لصلاة أو حوزة وجوز مجلس علم جاز ذلك فاصحقا **(ونحن)** المعتكف **(بأكل وشرب وفوم)** وهذا احتاج اليه لنفسه أو غيره فلو لم يصار كره **(كيس ونكاح ورجعة)** فلو خرج لاحتضار فسد له من الضرورة **(وكره)** أي بجر بما لا يشغل الملاحق بجر **(احتضار مبيع فيه)** كما كره فيه مبايعه غير المعتكف معاطاة للنهي وكذا أكله وفومه الا ان يرب اشياء وقد قدمناه قبل الوزير لكن قال ابن كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى



وياً كل أكل المعتكف ويشرب ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال مسند علي في شرحه أي لا يفعل  
غير المعتكف شيأ من هذه الأمور في المسجد اهـ ومثله في القسطنطيني ثم نقل ما مر عن النبي (قوله ومعتكف)  
عدل عن السكرت للفرق بينه ما عد ذلك أن السكرت من الشفتين فإن طال سعى به فثمنه رواتنا كره له ليس  
في شرب بعثا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صحت يوم إلى الليل وادأبود وادأبوسند  
أبو حنيفة من أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الرصائل وعن صوم  
الصمت (قوله ويجب) لم يقل يفرض لبشيل الواجب فإن السكام قد يكون حراما كالغنية مثلا وقد بكرة  
كانشاد شعر قبيح وكذا كر لزوج معققة الصلوات عن الأول فرض وعن التناهي واجب فاهم (قوله وتسكام  
الابحير) فيه لغيره في الإيجاب الآن يقال انه نفى معنى ط عن الجوى أي لأن كرهه في لا يفعل كما  
قيل في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره وقوله وانتم الكبرية الأعلى الخاشعين لأنه يعني لا يرد معنى  
لأنه سهل كما ذكره ابن هشام في آخر الفتح ويحتمل كون الابهجى غير ذي لول كان فيها آلهة الله تعالى  
ولم يدخل عليها عرف الجبريل فخطاه بالمسجد لانه على صورة الحرقه والاولى جعل الجارسته لمقتضى حذف  
والاستثناء من تكام المذكور والمعنى وكمره تكام الانكسار بخير لحذف المتعلق بالخاص القرينة فيكون  
الاستثناء من كلام تام وجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أي مما لا يتم فيه وهذا ما استقره في النهي  
أشدا من العناية وبه رد على ما في البحر من أن الأولى تفسير الخير بمجانبة ثواب يكرهه معتكف التكلم  
بالمباح بخلاف غيره أي غير المعتكف اهـ بأنه لا شك في عدم استثناءه من المباح عند الحاجة إليه فكيف  
يكرهه مطلقا اهـ والمراد بما يحتاج اليه من أمر الدنيا الذي يقصده القرينة ولا نفقه ثواب (قوله وهو)  
أي المباح منه عدم الاحتياج إليه ط (قوله انه مكره) أي إذا جلس كما يجلس في القنينة في الغيبة يكره  
في البحر قبيل الوتر وفي المراج من شرح الارشاد لأب في الحديث في المسجد كان قال لا مانع أن يقصد  
المسجد للحديث فيه فلا اهـ وظاهر الوعدان الكراهة فيه تحريمية (قوله في نرج) أي قبل أودر (قوله  
ولو كان وطؤه خارج المسجد) معه بما قدور اشارت إلى رد في العناية وغيره من أن المعتكف لما يكون  
في المسجد فلا يتنبه له الوطء ثم قال وأولوا بأنه جازاه الخروج الحاجبة الإنسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء  
وذكر في شرح التلوات أنهم كانوا يفرجون و يقضون حاجتهم في الجماع ثم يقتلون فيرجون  
إلى معتكفهم فنزل قوله تعالى ولا تبشروهن وانهن ما كنتم في المسجد اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه  
نظر لا مكان الوطء في المسجد وان كان في حرم من جهة أخرى وهي حلول الجنس فيه على أنه يحتمل أن تكون  
الزوجة معتكفة في مسجد بيتها أو غيرها ووجهنا في جعله اعتكافا اهـ (قوله في الاصم) قال في الشريعة لا يلا  
ولم يفسد الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية ابن سماعين أمهنا باعتباره بالصوم كذا في البرهان اهـ  
(قوله لان حالته مذكرة) فليس للاصم بيان الفرق بين وبين الصوم بأن المعتكف حاله مذكرة ولا  
يغفر نسيانه كالحرم والمصلي بخلاف الصائم (قوله وبطل باتزال الخ) لانه باتزال سار في معنى الجماع  
نهر (قوله لم يبطل) لعدم معنى الجماع وإنما يفسد الصوم (قوله وان حرم الكل) أي كل ما ذكره من  
دواي الوطء ادلا بالزمن من عدم الإبطال به أصله لعدم الخرج قال في شرح الجمع فان قلت لم تحرم الدواي  
في الصوم وحالة الحبض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحبض يكثر وجودهما مع الدواي فهما  
لوضع في الخرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا بيا) كل ناسيا الخ والاصل أنما كان من محظورات  
الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل  
كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد  
والسهو والليل والنهار كالكل والشرب بدائع (قوله وودنه) وإذا بطل لم يجب قضاءه كما تقدم (قوله  
ان داما يأبى) المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان الية ح ويقضى في الأغصاء كالجنون ط

(و) يكره نحر عا (معتكف)  
ان اعتكف قد قصر به والا لا  
لحديث من صمت نحا  
ويجب أي الصمت كما في  
نحو الأذ كره من شر حديث  
رحم الله امرأته كلم فتمت  
أوسكت نسلم (وتكلم الا  
بغير) وهو ما لا يتم فيه ومنه  
المباح عند الحاجة إليه  
لا عند عدهما وهو محل  
ما في الفتح أنه مكسوف في  
المسجد بيا كل الحسنات كما  
تأكل النار الحطب كما  
حتمه في النهي (كقراءة  
قرآن وحديث وعلم)  
ونويس في تفسير الوصول  
عليه السلام ونص  
الانبياء عليهم السلام  
وحكايات الصالحين وثنية  
أموالهم (وبطل وطع في  
فرج) أنزل أم لا (ولو) كان  
وطؤه خارج المسجد (لا)  
أونهم أو اعلموا (أو ناسيا) في  
الاصم لان حالته مذكرة  
(و) يبطل (باتزال) بقله أو  
لمس أو تغضو لولم ينزل لم  
يبطل وان حرم الكل لعدم  
الخرج ولا يبطل باتزال  
بغيره أو نظر ولا بغيره  
ولا بيا كل ناسيا بقا الصوم  
بخلافه كطعمه وودنه  
وكذا النجاسة وجنونه ان  
داما يأبى ان دام جنونه

(قوله سنة) علو البدائع وغير هاتين والمراد بالبالغة في قضى في الاقل بالاولى (قوله استحسننا) والقياس لا يقتضي كافي صوم رمضان وجسه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع الخرج لان الجنون اذا حال قلبا زويفت كسر عليه صوم رمضان فيخرج في قضاء وهذا المعنى لا يتحقق في الاحتكاف نفع (قوله ولزمه البالي) أي احتكافها مع الايام (قوله بلسانه) فلا يكتفي بمجرد نسبة القلب نفع وقدر (قوله احتكاف ايام) كسرت مثلا (قوله ولاء) حال من البالي والاصل انه متى دخل الليل والنهار في احتكافه فانه يلزمه متابعة الياحيز به لوفوق بحر وكذا لو نذر احتكاف شهر غير عين لزمه احتكاف شهر أي شهر كل متتابع في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر التسابع ولا وفاءه بخبر ان شاه فرق لان الاحتكاف عبادة متتابعة على الاتصال لا لبث وقائمة والبالي فالبالي لا يتبعه بخلاف الصوم وتعلم في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر احتكاف البالي فليزمه الايام ط (قوله بلغنا الجمع) كئلتين يوما اولية وكذا ثلاثة ايام فانه في حكم الجمع ولما يتبع به الجمع كرجال ثلاثه وان أراد بالعدين البعدون يكون التخيير في المثال الاول في حكم الجمع لوقوعه غير اوسا لثلاث الجمع احدى الثلاثين فاهم (قوله وكذا التنية) فانها في حكم الجمع فليزمه احتكاف يومين بالشيء وهذا عند هاهنا قال أبو يوسف لا تشل الليلة الاولى بدائع واما ان المفرد لا تشل في الليلة كيا باني (قوله يتناول الاخر) أي بحكم العرف والعادة تقول كعند فلان ثلاثة ايام وتر ثلاثة ايام وما يارثها من البالي وقال تعالى ثلاث ليل لسو وبثلاثة ايام الارض اضرب في موضع باسم البالي وفي موضع باسم الايام والقصد واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو يلزم صاحبه حتى ان في الموضع الذي لم تكن الايام فيسه على عدد البالي أقدر كل واحد منهما بالذ كركوله سبع ليل ونحوه ايام حسو ما كفي البدائع (قوله فلان في الخ) لمذا كركوزم البالي تبع الايام ولم يقيد ذلك بتبعها أو صدمها اصل أنه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان في الكلام السابق اشارات إلى مخالفة حكمه فصع التفرع فاهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يصح كالعذاب والسراب في القاموس (قوله صحت نيته) فليزمه الايام به بدل وله خيار التفرع لان القرية تعلق بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه التسابع الا بالشرط كافي الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنبته الحقيقة) أي الغوية أما العرفية فتشمل البالي كانه من موادا كان اللفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق عند أهل العرف إلى العرفية كانه راعيه فلذا احتج إلى النسبة إذا أريد به الحقيقة لغوية وبوجه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة وتيقن أو أضاف البدائع أن العرف أيضا في استعمال الغوية بأن كصحت نيته اه فكان العرف مشتق كالأقوال أن الأكثر استعمال خلاف القوي فلذا انصرف إليه عند الاغلاز واحتج القوي إلى النية (قوله لا) أي لا يصح نيته لوقوعه ما لا يجهل كلامه بحر والحاصل أنه امان يأتي بلفظ المفرد أو المتني أو المجموع وكل من الثلاثة امان أن يكون اليوم أو الليل وكل من السنة اما أن ينوي الحقيقة أو الجاز أو ينوي ما لم تكن به نيته فهي أر بعشرون وصلت حكم المتني والمجموع بأقسامها في المفرد فلونذر احتكاف يوم لزمه فقط نواه ولم ينو وان نوى الليلة فليزمه ولونذر احتكاف ليلة ليصبح ما لم ينو يوم اليوم كسرت ونعم في العر (قوله احتكاف شهر) أي أن يأتي باللفظ شهر أو قال ثلاثين يوما فهو ما س (قوله ليل) أي أول الليل من قوله لعدم حملها ح أي فان الباقي بعد استثناء الايام هو البالي الجردة فلا يصح احتكاف المنذور فيها لئلا تفسد طهوه هو الصوم (قوله واعلم أن البالي تابعة للايام) أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ألا ترى أنه يصل التراجع في أول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا اذا ذكر المتني أو المجموع بدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كانه من به في الحان توصلح بأنه اذا قال يا ما يدا بالنها فيدخل المسجد قبل

سنة قضاء استحسننا (ولزمه البالي بنسبه) بلسانه (احتكاف ايام ولاء) أي متتابعة وان لم يشترط التسابع (كعكسه) لان ذكر أحد العددين بلفظ الجمع وكذا التنية يتناول الاخر (فلان في) نذر (الايام النهار) خاصة (صحت نيته) لنبته الحقيقة (وان قوي) أي الايام (البالي لا) بل يلزمه كلاهما (ككل نذر احتكاف شهر وقوي النهر خاصة أو قوي كعكسه) أي البالي خاصة فانه لا يصح نيته لان الشهر اسم تقدير يشمل الايام والبالي فلا يحتمل مادونه الا أن يستثنى البالي فخصص بالتهر ولو استثنى الايام مع ولائها عليه لما مر واعلم أن البالي تابعة للايام

طالع القمر اه فعلى هذا يدل البطل في نذر الايام الا اذا ذكره عددا معينا بحر (قوله الالبلة عرفة  
 الخ) عبارة البحر المعطى الا في الحج فانما في حكم الايام الماضية فليدة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر  
 تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن اخصية الولوالجية البلية في كل وقت تبعد نهار رأتى الا في ايام الاخصى  
 تبعد نهار امراض وقتا بالناس اه قلن في يوم الولوالجية ايضا البليل في باب المناسك تبعد نهار الذي  
 تقدم ولهذ الووقف بعرفة ليلة النحر قبل الطالع أجزاء اه والحاصل ان ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم  
 حتى مع الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تبعد ما أتى بعدها حتى مع النحر في البالي ويزال يرى فيها والمراد  
 ان الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك مع فعلها في الليلة التي تلي  
 ذلك النهار وقتا بالناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تبعد اليوم الذي قبلها أى تبعد في الحكم  
 لاحقة والافعل ليلة تبعد اليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التي قبلها يوم النحر ولو كانت اليوم  
 التي قبلها الصارت اسم ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لافعة ولا شرعا وجبت ذلك لاصح ما قبل ان اليوم الثالث من  
 أيام النحر ليلة ول يوم التروية ليلتان الا ان يردى حيث الحكم والا نتم له ونذر اعتكاف يوم  
 التروية يوم من يوم فيجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليلالوا الظاهر انه لا يقوله أحد فانهم (قوله  
 دائرة في رمضان انفاة) أى دائرة معه بمعنى انها يوم جد كل واحد منهنى مخصصة عند الامام وصاحبه ليلتها  
 عندهما في ليلة منهنى وعندنا لا تعزى ويشير الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في البحر عن الكافي ليلة القدر  
 في رمضان دائرة ليلتها تتقدم وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اه فانهم (قوله  
 لجواز كونها في الاول) أى في رمضان الاول في الاولى أى في ليلة الاول منه وفي رمضان الا في الليلة  
 الاخرة منه هذا نسخ رمضان الاول لا يتبع لاحتمال الاول واذا لم ينسخ الا لا يتبع ايضا لاحتمال  
 الثاني فاذا نسخ الا في تحقق وجودها في أحد هاتين يتبع (قوله اذا مضى الخ) يعنى اذا كانت هي  
 البيلة الاولى فمقدوم بآول ليلة من القابل وان كانت الثانية والثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيحقق  
 عندها وجودها طعنا بأول ليلة من القابل على (قوله لكن قبله الخ) أى قد صاحب المعطى الافتاء يقول  
 الامام يكون الخالف فيها أى على ما يتخلف العلماء فيها والافلو كان علمنا في ليلة السابع والعشرين  
 لان العوام يسمون ليلة القدر فيصرف فلسفه العلماء فاحداهم واحد الاقوال فيها وله أدلة كثيرة  
 من الاسانيد وأجاب عنها الامام بان ذلك كان في ذلك العام (تمت) وما ذكره من الامام هو قوله وذكروا  
 في البحر عن الخاتمة ان المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها فتكون في رمضان وقد تكون  
 في غيره اه قلت ويزيد ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المكتبة قوله  
 واختلف الناس في ليلة القدر أى في زمانها فافهم من قال هي في السنة كلها تدور به أو قول خافى وبنها  
 شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان أو ككروا لى بنها في شهر رمضان وفي العشرين أو حرمه رأيتها  
 مرة في العشرين الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى في ثورتها فانه يبين من أنها تدور وفي السن تقو وزو شفع  
 من الشهر اه وفيها العلماء قول آخر بانها تستقر أربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم ان  
 ليلة القدر ليلة فاضلة يسحب طهارتها افضل ليل في السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غير هاتين  
 ابن الحبيب من شهد العشاء ليلة القدر فقد أعد نعيمه منها وعن الشافعي المشاهير الصريح براهان المؤمنين  
 من شاء الله تعالى وعن الهلب من المالكية لا تكثر ويتهاعلى الحقيقة وهو غلط وينبغي ان يراه ان  
 يكتمها ويدهو الله تعالى بالاخلاص اه اللهم اننا لك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند  
 انتهاء الاجل والعون على الانعام اذا الجلال والاكرام المحفلة الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)

مطلب ليلة القدر

الالبلة عرفة وليال  
 النحر تبعد نهار الماضية  
 وقتا بالناس على اخصية  
 الولوالجية هذ ليلة القدر  
 دائرة في رمضان انفاة  
 تتقدم وتتأخر خلافا لهما  
 وغيره فبين قال بعد ليلة منه  
 أنتهى أو أنت طائفة ليلة  
 القدر فعنده لا يتبع حتى  
 ينسخ شهر رمضان الا في  
 لجواز كونها في الاول  
 في الاول وفي الا في  
 الاخير قولاً يقع اذ مضى  
 مثل تلك الليلة الا في  
 ولاخلاف أنه لو قال قبل  
 دخول رمضان وقع بمحضه  
 قال في المحيط والقوى على  
 قول الامام لا يمكن قبله  
 يكون الخالف فيها يعرف  
 الاختلاف والاعتقاي ليلة  
 السابع والعشرين والله  
 أعلم

(كتاب الحج)

لما كان مركبا من المال والبदन وكان واجبا في العبرة مرموزا في حديث بني الاسلام على شخص آخر  
 ونتم به العبادات أي الخالص والافق والنكاح والعناق والوقت يكون عبادة عند النية لكنكم بشرع لقصد  
 التبعيد فقط وإذا صح بلانية بخلاف أركان الاسلام الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لا اشتراط النية فيها هذا  
 ما ظهر لي وأوردني النهر على قولهم مركبانه عبادة بنية مخصوص والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء  
 مفهومة اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما انفقت عليه كلهم أصولا وفروغا في واجبوا الحج عن الميت  
 وان كان عمل البدن لبقائه لجزء الآخر وهو المال كما سيجي عقر به وليس قولهم انه مركب نعم بالله لبيان  
 ما به يتحقق يقال ان المال شرط فيه لاحظه مفهومة بل المراد بيان أن التبعيد لا يتوصل اليه غالبا الا بالعمل  
 البدن وانفاق المال لاحظه والملا توالى الصوم وان كانتا لا بد لهما من مال كتوب بستره ووزنه وطعامه بغيره  
 فان ذلك ليس لاحضاره ما يجي أنه لو لا هذا لم ينفقه ولما لم يجعل المال من شرطه ما جعل من شرطه وانما فان  
 المال فيما به يسر لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حاله فاقا فانه كثير فتابت أن يكون مقصودا في العبادة  
 ولذا وجد دفعه الى السائب عند الجز الفاسد من الاعمال ولم يجب الحج على الفقير الضاد على المشي وجرت  
 الصلاة والصوم على العاقر من السائر والسهر وهذا ما ظهر لي فافهم (قوله بفتح الحاء وكسرها) بهم مقروئ  
 في السمع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر من انفق وانفق (قوله كانه بعضهم) هو الذي يلي تبعا لطلاق  
 كثير من كتب الفقه وتقتل في الفتح تقييده به بعضهم من ابن السكيت وكذا قيده السيد الشريف في  
 تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرا بارة الخ) اصل انهم صرفوه بانه قصد البيت لا دار من كن أركان  
 الدين فبمعنى الفقه صاعدا فترى في الفقهاء أركانه الطواف والوقوف ولا وجودا للثمن فخصصوا الابواب  
 المتحصنة وما هيته الكيفية فترى منها تعرف به بالقصد لاجل الاعمال يخرج لها من المفهوم الا هم الا ان  
 يكون تعريفها سميا غير حقيق فهو تعريف المفهوم الاسم عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند اطلاق  
 هو الاعمال المنصوص مستقلة نفس القصد الخارج لها من المفهوم مع أنه فاسد في نفسه لانه لا يشمل الحج الفعل  
 وان تعرف انما هو الحج طلقا كترى الصلاة والموم وغيره مما لا يقرض فقط ولا يشك في حاله سائر  
 اسماء العبادات فان اسماء الاعمال كالصلاة والقيام والوقوف والموم والاسماء الخ والواز كالقضاء والمال  
 فليكن الحج أيضا عبادة من الافعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفة اه لمصنف قبل الشارح عن تفسير  
 الزبلي الزبارة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف بها البصر ليكون اسماء الاعمال كسائر اسماء  
 العبادات ولما ورد عليه أن يكون قوله بفعل مخصوص بحشو الذا لم يرد به كما قالوا والطواف والوقوف يتخلص  
 عنه بتفسيره بأن يكون محررا الخ فويل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلو  
 أبقي الزبارة على معناها القوي وهو الذهاب وفسر الفعل المنصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه  
 وقيل أنه الزبارة أيضا ليست ماهيته الحقيقية فترى ما صرف في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطها  
 ابتداء فهو في حكم الزك أن انتهاء كما يصرح به الشارح ولو سلم فذكر الشرط لا يحل بالشرع بل لا بد منه  
 لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كنه صلى بلا طهارت ولا ذكر والنية تعريفها الزك وكذا الصوم فافهم  
 والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عنه فظاهر من اسماء العبادات لان المراد بالقصد هنا الاحرام وهو  
 عمل القلب والسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة مع السوق كما سيأتي فيكون عمل  
 الجوارح أيضا ولا نوقله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة المراد به الطواف والوقوف فهو قصد مقترن  
 بهذا الاعمال لا بمجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر اسماء العبادات نعم في قول ابن الحج  
 وسائر اسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعه وعكسوا في غيره لان الساتر في المعاني  
 الاصطلاحية المنقولة عن المعاني القوية أن تكون أخص من القوي لا مائة لها ولما كان الحج لغة هو  
 مطلق القصد الى معظم خصوصه يكون قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل اسماء الاعمال المعينة أصالة

(هو) بفتح الحاء وكسرها  
 لغة القصد الى معظم  
 لا مطلق القصد كانه  
 بعضهم وشرا (زبارة) أي  
 طوافا ووقوف (مكان  
 مخصوص) أي الكعبة  
 وعرفة (في زمن مخصوص)  
 في الطواف من حجر العمر  
 الى آخر العبر وفي الوقوف  
 من ذوال خمس عرفة لغير  
 التعريف (بفعل مخصوص)  
 بان يكون محررا بنية الحج



فرض الشارح تعالى حرمانه ونهيه عن الوجوب بما إذا جاوز المقات بالاحرام فإنه يجب عليه العود إلى المقات  
 ويلزم منه ويكون احرامه مستدوا جبا إذا كان لأجل المأوى أو لأجل ما يسلك فرض أو نذر ونظ  
 فهو على ما فرض من فرض أو غير ما لا يجب عليه احرامه انصاف لأجل المأوى أو لأجل ما يسلك فرض أو نذر ونظ  
 (قوله كاسيحي) أي قبل فصل الاحرام وكذا قبل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحلي انصف بالوجوب)  
 فيكون من قبل الواجب الخبر أي وان اختار العروة انصف بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضائه المقام اياه اه  
 ح (قوله كالحج بحال حرام) كذا في البحر والاولى التثنية بالحج والوجوب فمقتضى ذلك ان الحج نفسه الذي هو  
 زيارته مكان مخصوص بالحج ليس حراما بل الحرام هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما ان الصلاة في الارض  
 المفصولة بفتح فرما وانما الحرام شغل المكان المقصوب لا من حيث كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن  
 اتصافه بالحرمه وهنا كذلك قال الحلي في نفسه ما موبه وانما يحرم من حيث الانفاق وانه اطلاق عليه الحرمه  
 لان المال دخل فيه فان الحج علة من كبره على الدين والمال كما قدمته ولذا قال في البحر ويجوز في تحصيل  
 نفقة لعماله فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث يبيع أنه يسقط الفرض عنه معاولا تنافي بين سقوطه  
 وعدم قبوله فلا يشك لعدم القبول ولا يصح الترتيب عليه الثواب يفتي على اشبه بكل المال والاخلاص  
 وهو الايمان بالشراطة والاكمل والقبول المترتب عليه الثواب يفتي على اشبه بكل المال والاخلاص  
 كما لو صلى مراتب او صلحوا فانتاب فان الفعل صحيح لكنه لا ثواب والله تعالى اعلم (قوله من يجب استئذانه)  
 كما قد أتوه به المحتاج إلى خدمته والاجساد والجذات كالواوين عند فقد هياكلهم لا يكون لماله  
 يقتضي به والكفيل لو لا ان ذكره فخره وجهه بلائهم م كفى الفتح وظاهره ان الكراهة مقرر بعمدة ولذا صبر  
 الشارح بالوجوب وادعى البحر عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته من عليه نفقته اه وظاهر  
 ان هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في الفرض اما في النفل فطاعة والدين  
 اوله مطلقا كما صرح به في الملتقط (قوله حتى يلحق) وان كان الطريق في غيبة لا يخرج وان التقي بحر من  
 النوازل (قوله في الغور) هو الايمان به في اول اوقاف الامكان ويقال بقوله لمجددانه على التراضي وليس  
 معناه تعيين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الغور (قوله واصر الى وايتين) لا يصلح طلاقه على الثاني فهو خير  
 بسند اعمد وأقوله عند الثاني خير بسند اعمد حذف أي هذا عند الثاني قوله واصر طلق عليه فانهم  
 (قوله وما لا واحد) طلق على الامام فيجب اختلاف الرواية بينهما أيضا عبارة تشرح دورا لصارت فده  
 أيضا حيث قال وهو اصر الروايات من أي خيفة ومالك واحدا فانهم (قوله أي سنيها) ذكر في البحر  
 بحثوا في سني من نواله فديعري بحري سين وهو عند قوم معارده (قوله بالا لاصرار) أي لكن بالاصرار  
 فهو استئذنه منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرحح ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاتم فانه  
 يأثم ولو جرت في شرح المنار لا ينجم عن التبرر الاكل ان حد الاصرار ان تسكر منه تسكروا بشعر بقوله  
 المبالغة منه اشعارا وتكاتب الكبيرة بذلك اه ومقتضاه انه غير مقدر بدليل مفروض الى أي والعرف  
 والظاهر أنه يترتب ان اصراوا لئلا قال أي سنيها فاقوله في شرح الملتقط فيفسق وزد شهادته بالتأخير  
 من العام الاول بلا مدعى بحر ولان مقتضاه حصوله بحر وسعة فضلا عن المرتين فانهم (قوله وجهه الخ)  
 أي وجه كون التأخير صفة أن الغور به واجبة لاثم طائفة لظن دليلها وهو الاحتياط لان في تأخيرها  
 تعرضه للفتن وان هو غير قطعي فيكون التأخير مكرها ونقص بمال احراما لان الحرمه لا تثبت الا بقطعي  
 كسما قبلها وهو الغرض وما ذكره من معنى على ما قاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي ان كل  
 ما كرهه عندنا فخر بما هو من الصغائر لكنه عد فيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعي كوطا المظاهرة منها قبل  
 التكفير والبسع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان آداة) أي ويسقط عنه الاتم اتفاقا كالحج البحر قبل المراد  
 ان تعويث الحج لاثم التأخير قلت لا يخفى ما قبل الظاهر ان الصواب ان التأخير لا يبعد الاداء لا يفتوت

مطلبين حج بحال حرام

كاسيحي يجب عليه أحد  
 التمسكين فان اختار الحلي  
 انصف بالوجوب ويوقد  
 يتمف بالحرمه كالحج  
 بحال حرام وبالكراهة  
 كالحج بلا اذن ممن يجب  
 استئذانه وفي النوازل  
 لو كان الابن مصيلا فلا بد  
 من مصحبه يلحق (على  
 الغور) في العام الاول عند  
 الثاني واصر الى وايتين  
 من الامام ومالك واحدا  
 فيسقط وترد شهادته  
 بتأخيرها أي سنيها لان  
 تأخيرها صغيرة ولا تركها  
 حرة لا يفسد الابا لاصرار  
 بحر وجهه أن الغور به  
 ظنية لان دليل الاحتياط  
 قطعي ولذا اجمعوا أنه لو  
 تراخي كان آداة

وفي الغرض وأتم بالتأخير من أول سنى الامكان فلو جرح بعده ارتفع الائم اه وفي القهستاني قد أتى عند  
الشيوخ بالتأخير إلى غيره بلاعذر الا اذا أدى ولو لم يأت أخره فانه واقع الائم بخلاف (قوله) وان أتم عمره  
قبله أي بالاجماع كل في الزمان أما على قوله ما ظهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأت بالتأخير عند لكن  
بشرط الادلة قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه أتم قبل من الستة الاولى وقيل من الاخير من ستة وأى في  
نفسه المضعف وقيل يأتى في الجملة بغير محكوم بعين بل علمه إلى الله تعالى كقوله الفتح (قوله) وسماه أن يستقرض  
الحج أي جاز له وقيل يلزم الاستعراض كقوله لباب المناسك قال منسلا على القارئ في شرحه عليه وهو  
رواية عن أبي يوسف ومنه ظاهرا فان جعل حرق الله تعالى أنضم من قتل حقوق العباد اه قلت وهذا  
يرد على القول الأول أي بان كل المراءى بقوله ولو غير قادر على الوفاء فلا بد من الظاهر ان هذا هو المراد انما  
علم أنه غير قادر على الاداء فليجرب على نفسه انه لو اجتمعت بقدره على الوفاء فلا بد من الظاهر ان هذا هو المراد انما  
ذكره في الظاهر به أي يأتى في كاتبت قال ان لم يكن عند ماله أو اذن يستقرض لاداءه ان كان كان  
في أكبر ربه اه إذا اجتمعت بشخصه بقدره كان الأفضل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على  
قضائه حتى مات برحمت الله يقضى الله تبارك وتعالى ينسب إلى المستقرض ان أكبر ربه اه لو استقرض  
لا يقدر على قضائه كان الأفضل له عدمه اه وإذا كان هذا في كاتبت الحق في الحق انما هو الحق الأول  
(قوله) على مسلم الحج شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع \* الاول شروط الوجوب  
وهي التي اذا وجدت بقوله ما وجب الحج والافلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب بل في دار الحرب  
والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في أشهر الحج وفي وقت خروج أهل بلدته على  
ما يأتي \* والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت بنهاية شروط الوجوب وجب الاداء  
بنفسه وان فقد بعضها من شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجاب أو الاصابة عند الموت وهي  
خمس سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الجبر والحرم أو الزوج غير أن عدم العدة كلها \* النوع  
الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والحرية والتمييز والعقل وبشارة الامتثال  
الابذر وعدم الجباة والاداء علم الاحرام \* النوع الرابع شرائط وقوع الحج من الفرض وهي تسعة  
ايضا الاسلام وشاؤه إلى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النقل وعدم  
الافساد وعدم التبعين الغير (قوله على مسلم) فلو مات الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد ما انقضى لا يجب  
عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو لم يكن مسلمًا فم يجزى القتر حيث يشق وجوبه دينًا في ذمته فخرج  
وهو ظاهر على القول بالضرورة لا التراضي نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالتراضي يتحقق الوجوب من  
أول سنى الامكان ولكنه يقتضي أدائه فيه أو بعده كقوله الصلاة يجب بالولع والقسو معلو ان لا يتحقق  
الوجوب لا قبل الموت وان لا يجب الاجاب على من كان مريضًا أو مجنونًا أو لا يأتى بالقرط بالتأخير  
اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع تندير (قوله) وقد سقنا (الح) حاصل ما ذكره ان في  
تكايف بالعبادان ثلاثا \* مذهب السمرقنديين بغير مخاطبة مآدا ما اعتقدوا بالغيرين من مخاطبة  
اعتقادا اعتقاد الرافضين بمخاطبة ما عاقب عليه ما قالوه هو الحمد كجور ابن نجيم لان ظاهر النصوص  
يشهد لهم بخلافه وأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة أو أصحابه شيء يرجع إليه اه ولا يخفى أن قوله في حق  
الاداء يفهم أنه مخاطبة ما اعتقدوا فقط كالمذهب البصريين وهو ما صح صاحب المنار أن ليس في  
كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتد معك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيمنظر ما علم من أنه لا يصح  
من أصحاب المذهب فانهم (قوله) فلا يجب على عبده مبرا كان أو مكاتبًا أو مبعثًا أو مأذونا به ولو بمكة  
أو كانت أم ولد لم يعلم أهليته ملك الزاد والاحقة وإنما يجب على صيد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة  
في حق الغير فانه ليس بمراد لا عليه فوجب على قتر امكة وجه القتر يظهر الفرقين وجوب الصلاة

وان أتم عمره قبله وقالوا لم  
يجز حتى أتلف ماله ومنه  
أن يستقرض ويحج ولو غير  
قادر على وفائه وبرحمت الله  
لا يؤخذ بذلك أي  
لأنه لو فاء اذا قدر يتقيد  
في التفسير به (على مسلم)  
لان الكافر غير مخاطب  
بفروع الايمان في حق  
الاداء وقد حقه فها  
ملقائه على المنار (ح)

والصوم على العبد دون الحرة وهو وجود الاهلية فيها لا فيه والمراد اهلية الوجوب والافعال بعد اهل  
 الاداء فيقع له فلا كسائي **(قوله مكاف)** أي بالنظر فليجب على صبي ولا يحنون وفي المعتوه خلاف  
 في الاصل فذهب نقر الاسلام الى أنه يوضع الخطب عنه كانه صبي فليجب عليه شيء من العبادات وذهب  
 النووي الى أنه مخاطب بجميع الاحتياطات بحره وقدمنا الكلام على المعتوه في اولنا في كذا ترجمه **(تنبيه)** \*  
 ذكر في البدائع أنه لا يجوز اداء الحج من يحنون وصبي لا يعقل فلا يوجب عليه اياه ونقل غيره معهما  
 ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وتفسيره فليست فيه نظر بل التوفيق يحمل الاول على  
 أدائهم ما ينفسه هو والثاني على فعل الولي في الولي الحق وغيره الصبي يحج به ابو بكر والحنون لان احرامه عنهما  
 وهما عتزان كل واحد منهما بنفسهما اه وسأقي تخامه **(قوله لما بالكون في دارنا)** سواء علم بالفرضية  
 أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بحره وقوله أو باخبار عدل الخ هذا الذي أسلف في دار الحرب فلا يوجب عليه قبل  
 العلم بالوجوب بل يؤدي قوله ذكر القطبي في مناسكه بحثاً أنه لا يحج به عن الفرض ولو فرض عيان العلم ليس من  
 شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم بمسار وان الحج يصح بمثل النية بلا تعين الفرضية بخلاف الصلاة  
 وبالله يصح عن نكاح دارवान لم يعلم بالفرضية كما علم **(قوله)** واستورين أم أمان الشرط أحد شرطى  
 الشهادة العدد والعدالة كافي النهر **(قوله بصريح البدن)** أي سالم من الآفات المانعة عن القيام بما لا بد  
 منه في السفر فلا يوجب على مقعد وملاوح وشح كسب لا يشترط الراحة بل بنفسه وأصح وأبسط قائدا  
 وبحبوس وخائف من سلطان لا بأفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنه فما ظهر  
 الرواية فيهما وجوب الاجهاج عليهم ويجزئهم ان دام الجزوان زال أعادوا بانفسهم والحاصل أنه من  
 شرائط الوجوب منه ومن شرائط وجوب الاداء عندهما غير شرائط الخلاف تظهر في وجوب الاجهاج والابصاء  
 كذا كذا وهو مقتضى هذا الم يقتدر على الحج وهو صحيح فان قدم ثم عجز قبل الخروج الى الحج فتردد بينا في دمه  
 في ائمه الاجهاج فلو خرج ومات في الطريق لوجب الابصاء لانه لم يخرج بعد الاجهاج ولو تكفلوا الحج بانفسهم  
 سقط عنهم وظاهر الحنفية اختيار قولهم لو كذا الاستيعاب وقوله في الفسخ وشي على أن العتق من شرائط  
 وجوب الاداء اه من العتق والنهر وحكي في الباب لتتلاف التصح وفي شرحه أنه منى على الاول في  
 النهاية وقال في البصر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صحه فاشترط في شرح الجامع واختاره كاسر  
 من المشايخ ومنهم من الهام **(قوله بصريح)** فيه خلاف المار كالمثله **(قوله بصريح)** هذان شروط  
 الاداء كهم والظاهر أنه لو كان جسمه متعصفا قادرا على أدائه لا يسقط عنه وجوب الاداء **(تنبيه)** \*  
 ذكر في شرح الباب من شمس الاسلام أن السلطان ومن يعتصم من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الحج في  
 ماله الخلف من حقوقه المدعومة فيموت لا يقتضي أن هذا ان دام عجزه الى الموت والافقيص عليه الحج بنفسه بعد  
 زوال عذره وهو مقتضى ايضا اذا كان قادرا على الحج ثم عجز والا فلا يلزمه الاجهاج على الخلاف المذكور  
 آفا **(قوله ختم منه)** أي من الحج أي الخروج اليه ط **(قوله ذي زاد واحة)** أعاد أنه لا يجب الا بذاك  
 الزاد ملك آخره الراحلة فلا يجب بالاباحة والاعارية كافي البصر وسبيل الراحلة **(قوله مختصة به)** فلا يكتفى لو قدر  
 على راحلة مشتركة تركها مع غيره بل عاجب بشرح الباب **(قوله وهو المحسبي بالعتب)** يضم الميم اسمه فعول  
 أي ذو العتب وهو كافي الفلوس الكاف الصغير حول السنم ح وذكر ضمير الراحلة باعتبار كونها  
 مراكوبا **(قوله والا)** أي ان لم يقدر على ركوب العتب **(قوله على المارة)** هي شبه الهودج فامس أي على  
 شقه ما يشرط أن يجعله معادلا كبحر حبه الشافعية ومافي البحر من أنه يمكنه أن يضع في الشق الآخر ما يعمته  
 رده الخير الرمي وفي شرح الباب ما يركب راحلة أم يفتب أو يشق يحمل وأما الحنفية في مبتدعان المرافقة  
 فليس لها صرة اه والظاهر أن المراد بالحفصة القفص المرووف في زمانه المحمول بين جالسين أو بغلين لكن  
 اعترضه الشيخ عداقه العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرر ومن أنه يعتبر في كل ما يليق بحاله عاذو عرفا

**(مكاف)** عالم بفرسية ما  
 بالكون بدارنا وما باعتبار  
 هذا أو مستورين **(صريح)**  
 البدن **(بصريح)** غير محبوس  
 وخائف من سلطان يمنع منه  
 (ذي زاد) يصح به بدنه  
 فالمعاد للعلم ونحوه اذا قدر  
 على خبز وجبن لا بعد تادرا  
 (و راحلة) مختصة به وهو  
 المحسبي بالعتب ان قدر والا  
 فشرط القدرة على المارة

٣ قوله رده الخير الرمي  
 الخ ظاهره ان السلامة  
 الوكيل مال قول السادة  
 الشافعية من اشراط المعادل  
 مطلقا وليس كذلك فانه  
 قال امامه ان لم يجد معادلا  
 فليس بقادر لكن هذا اذا  
 سكن لا يقدر على استئجار  
 تمام الخولنأ ما اذا قدر فلا  
 يشترط المعادل بل يضع  
 أمتته في أحد الشقين  
 ويركب في الآخر اذا كان  
 لا يحصل له مشقة فيحمل  
 الائمة الى ظهر الجبل عند  
 النزول اه



فمن لا يقدر إلا لها اعتبر في حقه بلا ارتباب وان قدر بالحمل أو المقتب فلا يعد ولو كان شره بقاء أو اقوّة اه  
**(قوله لا فاق)** مرتبطاً بقوله وراحلة لا يقوله قشطرط لانهما من غير الا فاق يشرط له المقتب فلا  
يناسب قوله لا للمشي يستطيع المشي والحاصل أن الزاد لا يد من مولد كجاصر به غير واحد كصاحب  
الينابيع والسراج وما في الخانبة انما هي من أن المشي يلزمه الحج ولو قشطرط الزاد لا نظر فيه من الهمام الا  
ان براد ما إذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الراحلة فشرط لا فاق دون المشي القادر على المشي  
وقيل شرط مطلقاً لان ما بين مكنوز فاق أو بع فراخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كما في المحيط وصح  
صاحب الباب في منسكه الكبير الاول ونظر فيه شارحه القلوي بان القادر نادر ومضى الاحكام على الغالب  
وحد المشي عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كذا كره الكرماني وهو بعيد جد بل الظاهر ما في  
السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي الصريح والزهر والشرط الراحلة في حق من بينه وبين  
مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا إذا كان قادراً على المشي وتحماله في شرح الباب هـ **(تبيينه)** في الباب  
الفقرة الا فاق اذا وصل الى مقام فهو كالمشي قال شارحه أي حيث لا بشرط في حقه الا الزاد والراحلة ان لم  
يكن عاجزاً عن المشي وينبغي أن يكون الفتي الا فاق كذلك اذا هدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت  
فالتعب بالغير يظهر وعجزه عن المركب وليقيد أنه يتعين عليه أن لا ينوي تفصيلاً على زعمه ان لا يجب عليه  
لغيره لانه ما كان واجباً وهو آفاقاً فليصار كالمشي وجب عليه فلو فراه فليسلزمه الحج كما في اه ملخصاً  
ونظيره ما سئل كره في باب الحج من الغريم أن المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لزمنه أن يمكنه ليحج  
الفرع من نفسه لكونه صار قادراً على ما به كما سئل ان شاء الله تعالى **(قوله شبهه بالسبي الى الجمه)** أي  
في هدم اشتراط الراحلة فيه **(قوله وأما)** أي حيث هو بالراحلة وهي من الأدل خاصة وهو الموافق للهداية  
وشرحه لولم يأت في كتب الفقهاء أن أهل المركب من الأبل ذكرنا كل أن وأما في القوس ستان من تفسيرها  
بأنها ما يعلمه ويعمل بها يصح ما جاز من طعمه وغيره ونها في الأصل الجبر القوي على الأسفار والأحوال  
اه لا يختل ذلك لان غير الجبر لا يعمل الانسان مع ما يتجلب في المسافة البعيدة وقد صرح في الفتاوى  
من شرح المسبغ بأنه لو ملك كرى حماراً فهو عجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قلناه الامام الأذري من  
الشافعية ممن اعتبروا القدرة على البغل والحمار في بينه وبين مكته محل بسمية دون البعده لان غير  
الأبل لا يقوى عليها قال السدي في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أرى كلاماً أحسن من هذا أيضاً  
بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مبراهم اه فافهم **(قوله وأما صرحوا بالكراهة)** أي التنزيهية  
كما استظهره صاحب الجبر بدليل أفضل مما قبله ط **(قوله به يفتي)** لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة  
وهي مقصودة في الحج وإذا اشترط في الحج من الغير أن يحج راكباً إذا أيسر النفقة لوجوب ما يشاء ولو بأمره  
ضمن كالجرح به في الباب ليس سباً أي آخر كالحج أن من نذرهما ما شى لوجب عليه المشي في الأصح وعلمه  
الزهر وفي الهداية وغيره بأنه التزم القرية بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشياً كتب  
الله به بكل خطوة حسنة من حسنة الحرم قبل وما حنك الحرم قال كل حسنة تسبعها تنولها أشق على  
البدن فكان أفضل وتحماله في شرح الجامع الخاني وقال في الغنى فان قيل كرهه أوجه في الحج ماشياً فكيف  
يكون حقه كمال قلنا إنما كرهه إذا كان مقلته سواه الخلق كأن يكون صانعاً للمشى أولاً بطريقه والا فلا شك  
أن المشي أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المأثور وغيره قلت وأما مسألة الحج  
عن الصبر فاعلم وجهها أن البسبب يخرج عن إحدى المشقتين وهي مشقة البدن ولا يقدر الا على الأخرى وهي  
مشقة المال ما روت كنهها في القصة واذم الاتيان بها كلمة ولا واجب الاحتجاج من منزل الاسر والافتقار  
من ماله ولم يحضر تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فله أمل **(قوله والمقتب أفضل من الحمار)** لانه صلى الله  
عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الريح والسمعة وأخف على الحيوان **(قوله وفي اجلة الخلاصة)** قال

**(قوله الا الزاد والراحلة)**  
الحج هكذا عبارة المشي  
ولعل صوابها لا الراحلة  
تأمل اه

لا فاق المشي يستطيع  
المشي شبهه بالسبي الى الجمعة  
وأما أنه لو قدر على غير  
الراحلة من يضل أو حار لم  
يجب قال في الصريح ولم أره  
صريحاً وإنما صرحوا  
بالكراهة وفي السراجية  
الحج راكباً أفضل منه  
ما شبهه يفتي والمقتب أفضل  
من الحمار وفي اجلة  
الخلاصة حل الجمل مائتان  
وأربعون مثلاً والحار مائة  
ونحسون

الخبر الرئي خلفه في الخلاصة من الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الحذف على الجواب وانصاف في حق الجبل  
 فتأمل وذكري الجوهرة في المنة عشرة وثلاثون أو قمتها أو قمتها في حقنا قبل وهي عشرة دواهم والمائتان  
 وأربعون نهى الوصي في قطار دمشق قريبا (قوله) وظاهره أن البغل كالجار) كذا في الخبر وكانه  
 أراد الجار لقوى المدخل في الثقال في الأسفار فانه كابل ولأخا كثر الجردون البغال بكثرة فانهم (قوله)  
 ولو وهب الأب لابنه الخ وكذا أمك موصيت لا يجب قبوله مع أنه لا يمين أحد هاهنا إلا أنه يعلى حكم الإحن  
 بالأولى ومراعاة فائدة أن القدرة على الزاد والراحة لا يذهبها من المائتين إلا باحتواء البازة بكافهه ناه (قوله)  
 وهذا أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحة (قوله) خلافا للأصوليين) حيث قالوا إنهم شرط  
 وجوب الاداء وعلمه في الصبر وفيما علقه عليه (قوله) كما في الزكاة أي من بيان ما لا بد منه من الخواص  
 الأصلية كغرسه وسلاحه ونياه وعيادته وآلات حرقته وأثاثه وقضاة لونه وأصدقته ولو وجب له كافي  
 الغياب وغيره والمراد قضاء دون العبادات قال في الغياب باضوان وجد ما لا بد عليه جرح وكذا يبيح في الغياب  
 أن يكون المالك من جنس ما يجب فيه الزكاة بصرف اليها اهـ (تنبيه) ليس من الخواص الأصلية ما جرت  
 به العادة المحذرة رسم الهدية لأقارب والأصحاب فلا يعتد بذلك للغير من ذلك كآبائه عليه العباد في  
 منسكه وأقر الشيخ اسمعيل ومنه بعضهم إلى منسكه الحق إن أمير ساح وعزاه السيد أو السعد والى مناسك  
 الكرماني (قوله) ومنه المسكن) أي الذي يسكنه أو من يجب عليه مسكه بخلاف الفاضل ضمن مسكن  
 أو عياد أو متاع أو كتب شرعية أو آنية كعربية أو ما نحو الطلب والغيروم وأمثالها من الكتب الرضاية فثبت  
 به الاستيعاء فإني احتاج إليها كقلى شرح الغياب عن الترخاينة (قوله) فانه لا يلزمه بيع الزائد) لأنه لا يعتبر  
 في الحاجة قدر ما لا يمتنع لو كان عنده طعام سنونوا كثر لم يبيع الزائد إن كان فيه وفاء كافي الغياب وشروحه  
 (قوله) ولا اكتشاف) بالجر عطفه على بيع (قوله) لا يلزمه) تبس في عزو ذلك إلى الخلاصة من الصبر والنهر  
 والذى رأيت في الخلاصة هكذا وإن لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك فعنده دواهم تبلغ به الحج وتبلغ من مسكن  
 وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج وإن جعلها في غيره أمم اهـ لكن هذا إذا كان وقت خروج أهل بلده  
 كما مر به في الغياب أم قبله فيشترى به ماشاء لأنه قبل الوجوب بكافهه مثله التزويج لا يتسوق عليه بعمل  
 كلام الشارح فتدبر (قوله) بشرط بقاها رأس مال لحرقته) كجرح ودقن ومزار على كافي الخلاصة  
 ورأس المال يختلف باختلاف الناس بصرقلت والمراد بمكلا لا اكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا أكثر  
 لأنه لا نهاية له (قوله) وفي الأشباه) المسئلة متعقبة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزويج والتفصيل  
 المذكور ذكره صاحب الهداية في التخصيص وذكره في الهداية مطلقا واستشهد به على أن الحج على الفور  
 عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزويج وإن كان واجبا عند التوفان وهو مرجح ما في العناية مع أنه يستند  
 من الخواص الأصلية وانما اعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأنه حال التوفان مقدم على الحج اتفاقا  
 لأن في تركه أمرين ترك الفرض والوقوف في الزواج جواب أبي حنيفة في حال التوفان اهـ أي في غير  
 حال تحقق الزالة لو تحققه فرض التزويج أم لو خافه فالتزويج واجب لأن فرض مقدم على الفرض عليه  
 فانهم (قوله) وفضلان نفقة عياله) هذا داخل تحت ما لا بد منه فهو من صفات الخاص على العام اهتماما  
 بشأنه ونهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ويعتبر في نفقة نفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا  
 تقتير بغير أي الوسط من حال المعهود ولذا أعقبه بقوله من غير تبذير إلخ لا يمين نفقة العنى والفقير فلا بد من  
 الجرم أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة يختلف للمنفقة والقوى على اعتبار حالهما كإسكان إن شاء الله  
 تعالى اهـ لأن المراد بالوسط ههنا المعنى الثاني والمراد هنا الأول فانهم (قوله) لتقديم حق العبد) أي على  
 حق الشرع لأنهما وإن تحقق الشرع على حاجة العبد وصمم حليقة الشرع ألا ترى أنه إذا اجتمعت الحدود  
 وفيها حق العبيد أوجب العبد المائتين ولأنه ما من شيء إلا وقته تعالى فيه حق فلو قدم حق الشرع عند

فتأمله أن البغل كالجار  
 ولو وهب الأب لابنه مالا  
 يبيعه له ليجب قبضه لأن  
 شرائط الوجوب لا يجب  
 قصد لها وهذا ما اتفاق  
 الفقهاء خلافا للأصوليين  
 (فتلا جلا يمينه) كما  
 في الزكاة ومنه المسكن  
 ومنه ولو كبيراً يمكنه  
 الاستغناء بعينه وألج  
 بالفاضل فانه لا يلزمه بيع  
 الزائد نعم هو الأفضل وعلم  
 به عدم لزوم بيع الكل  
 والاكتفاء بسكنى الجارة  
 بالأولى وكذا لو كان عنده  
 ما لا يشترى به مسكناً خادماً  
 لا يبيح بعهده ما يكتفى به  
 لا يلزم من خلاصة وجوب في  
 النهاء بشرط بقاها رأس  
 مال لحرقته إن احتاجت  
 لذلك والأولى الأشباه  
 ألف وخاف العزوبة إن  
 كان قبل خروج أهل بلده  
 فله التزويج ولو وقته لم يزم  
 الحج (و) فضلان نفقة  
 عياله) بمن تلزمه نفقته  
 لتقديم حق العبد

مطلب في قولهم يقدم حق  
 العبد على حق الشرع

الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان وأما قوله عليه الصلاة والسلام قد بين  
 الله أحق فأناظره أنه أحق من جهة ما لتعليم لمن جهته لتقديم ولناظرا لا يستعرض لبعج الاذا قد روي  
 الوفاء مجلس وكذا ما وضع الصلاة وتأخيرها لخوفه على نفسه أو ماله أو نفسه غيره أو ماله لخوف الضالته على  
 الولد والخوف من رضى أعين وخوف الراي من الذنب وأمثال ذلك كأخبار الشريف (قوله ابن الحسين عوده)  
 متعلق بقوله فذللا أو بجلا يمنة لانه بمعنى ما يحتاجه أو بنفقة أى فلا يشترط بقاء نفقة لما بعده موده وهذا  
 ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أى وقت خروج أهل بلدته وان كان خفيفا غير مبرور ومتماعن  
 الباب أنه من شروط وجوب الاداء في شرحه أنه الأصح وجهه في الفتح وروى عن الامام أنه شرط وجوب  
 فعله الأول لتجب الولاء فيه اذا ما قبل أمن الطريق أما بعده فتجب انطفا بغير (قوله بنبلة السلامة) كذا  
 اختاره الفقهاء أو اللبث وعليه الاعتماد واختاره في سقوطه اذا لم يكن يدين ركوب البحر فقبل بسطه وقال  
 الكرماني ان كان الغالبية في السلام من موضع حرم العادة ركوبه يجب الاقلا وهو الأصح بحال في  
 الفتح والذي يظهر أنه يستبرع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع النيب والغلب من  
 الحمار بين مرارا أو مجموعا أن طائفة تفرقت في الطريق ولها شوكتها لاس يستضعفون أنفسهم بهم لا يجب  
 وما أفتى به الرازي من سقوطه من أهل بغداد وقول الكافي في سنة ست وثلاثين وسبعمائة لا أقول أنه  
 فرض في زمانه أو قول الشبي ليس على أهل خراسان عند كذا كذا اسنح انما كان وقت غلبة النيب  
 واختر في الطريق ثم زال والله المنة (قوله على ماسقة الكمال) حيث قال وقول الصغلا أرى الحج فرضا  
 منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليها الا بشايم فتكون الطامع صلب العصبية  
 في القتل هذالم يكن من شائهم انما شائهم استغلال قتل الانفس واخذ الاموال وكلوا يغلبون على أما كن  
 يترصدون فيهم الحجاج وقد جمعوهم عليهم مرة فمكة فتواخلة في الحرم وقتل الكثرين من لا يجمع خوفا  
 منهم فقال ما سالت الباقين الا فان أى لا تخلفها القلة الملوها من السوم وهذا التعصب من وجه افه  
 تعالى وجهه لانه أى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحجاج بتقديره فالان في ماله على الاخذ على ما عرف من  
 تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه لمخلصوا عرضة ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بان ما ذكر في القضاء  
 ليس على المصلحة بل فيها اذا كان المعطي مضطرا بان لم يمه الاضطرار وروى عن نفسه أو ماله أما اذا كان  
 بالاتزام منه في الاضطرار أيضا يأثم وما نحن فيه من هذا القبيل اه وأقر في نهر وأجاب السيد في السعد  
 بانه هنا مضطر لا سقط الغرض من نفسه قلتو يؤيده ما يأتي من الفتية والفتية فان المكس وانفاق الرشوة  
 ونقل ح من البحر أن الرشوة فعل هذا جازي قوله أرغيفه فراجع (قوله ان قتل بعض الحجاج) أى  
 كل علم أوفى غالب ادوام وحيث فلا تكون السلامة غالبية اه ح قلت فيه نظر فان غلبة السلامة ليس  
 المراد به الكل أحد بل المجموع وهي لا تتلقى الا بقتل الاكثر أو الكثر أما قتل القوم لبعض قليل من  
 جمع كثير سيما اذا كان يفر بطله بنفسه وخروجهم بينهم في السلامة غلبة لانه اذا كان القتل بمصلحة  
 انقطاع مع الحجاج فهو هذا اذا غلب الخوف لاس من الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على أنه  
 قد سمعت أظا جوابا الكرخي شأن القرامطة المستحلين لقتل الحجاج وايضا فان يحصل من الموت بقية  
 الملوها من السوم أكثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان هذا لزم أن لا يجب الحج الاعلى  
 القريبين مكنته أو فان خاصع أن الله تعالى أو جبه على أهل الاقام من كل فج عين مع العلم ان سفره  
 لا يتجاوز ما يكون في غيره من الاغلا من موت وقتل وسرقتا فهم (قوله من المكس والخطارة) المكس  
 ما يأخذ العشار والخطوة ما يأخذ الخفير وهو الجبر وشبهه ما يأخذ الاعراب في زمان من المصريين من  
 جهوة السلطان نصره الله تعالى لانه قد شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه القوي شرح الباب من التناج (قوله  
 وعليه) أى على كون المعتمد كونه عدوا فمعصا بح (قوله يكفى مناسك الطرابلسي) وعزله في شرح

(الى) حين (موه) وقيل

بعد يوم وقيل شهر

(مع أمن الطريق) يغلبة

السلامة ولو بالرشوة على

ما حققه الكمال وسجي

آثار الكلابان قتل بعض

الحجاج عذر وهل ما يؤخذ

في الطريق من المكس

والخطارة عذر فلولان

والمعتدلا لا يكفى الفتية

والجني وعليه فحسب في

الفاضل على ما بينه القدوة

على المكس ونحوه يكفى

مناسك الطرابلسي

الالباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا قوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأته أو ما قبلها من الشرط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناتها على التأنيد بقراءة أو وضاع أو صهرية كفى التحفظ وأن خصل في الظاهرية بنت مولاه من الزنا حيث يكون محرماً لها وفيه دليل على تبنيها لوطء الحرام وما ثبت به حصة المصاهرة كذا في الغانية نهر لكن قال في شرح الباب ذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم وألوه ذهب القدوري وبناخذ اه وهو الاصول في الدين ولا بعد من التهمة اه (قوله ولو بعدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو نكاحاً أو رضاعاً يختص بالمحرم كالنكاح لا يكتفى به للسيد أو السيدة من نفقات الزانية لا تسافر بأجنبي رضا في زماننا اه أي لفظة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهر الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا بضالان السفر كالخلوة (قوله كفى النهر بحثا) حيث قال ويبنى أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبواغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخر عن قوله عقل هذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراهق كالمغ) اعتراض بين العوت ح (قوله غير مجوس) يختص بالمحرم ألا يشترط في زوج الحاجة أن يكون مجوسياً ح (قوله ولا ماسق) بم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح الباب بكونه ماجداً لا يملك (قوله لعدم حفظهما) لأن المجوس يفتش عليها منه لا اعتقاده حل نكاح مجرم مع الفاسق الذي لا مراهق كذا في ولوز عا ترك المصنف تشديد المحرم بكونه مراهقاً لا اعتقاده ما ذكره فافهم (قوله ومع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها ونفقة (قوله لمهرها) قيد به لأنه لا يخرج مهر الزوجه أفلا نفقة عليها بل لها عليه النفقة وإن لم يخرج مهرها فكذلك عند أبي يوسف وقال لا نفقة لها لأنها مائة نفسها بغيرها سراج (قوله لأنه مجوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لم يرد نفقة عليه (قوله لا مراهق) متعلق بمحذوف صفة الزوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرة) مستدرك لأن الكلام فيمن يجب عليه المهر وقد مر اشتراط الحرية فيه لكن أشار به إلى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الزوج أو محرم خاص بالحره فيجوز للأموال المكتوبة والمذكورة أم الولد السفر بدونه كفى السراج لكن في شرح الباب والفتوى على أنه يذكر في زماننا (قوله ولو عجزوا) أي لا طلاق للصوم بحر قال الشارح

لكل ساقطة في الحلق لاقطة \* وكل كسدة روم لها سوق

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام وليالها فيباح لها الخروج إلى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن أبي حنيفة أبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد ويبنى أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح الباب ويؤيد حديث العيصين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم علموا في لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم إذا كان المذهب الأول فليس لزوجه منها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله وتولان) هما بنيتان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأن الطلاق بشرط وجوب الاداء فيجب الايصاء بمنع المرض أو خوف الطلاق أو لو وجد زوج ولا محرم ويجب علم الزوج عند فقد المحرم وعلى الأول لا يجب شيء من ذلك كفى الجرح وفي النهر وصحح الأول في البدائع ووجه الثاني في النهاية تبعاً لقاضيان واختاره في الفتح اه قالت لكن حرم في الباب بأنه لا يجب عليها الزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداءه ووجه الثاني الجوهري أن أمير حاج في المناسك كتابه المصنف في هذه قال ووجهه أنه لا يحصل فرضها بالترقيح لأن الزوج له أن يمنع من الخروج معها بد أن علكها ولا تقدر على انخلاص منه ورمي بالواقعة فتصير منه بخلاف المحرم فإنه انواقها أنفقت عليه وإن امتنع أمسكت نفقتها وركت الحج اه فافهم (قوله وليس عبداً محرم لها) أي ولو يجوب بالأنصبا لأنه لا يحرم نكاحها

(و مع زوج أو محرم)  
ولو بعدا أو نكاحاً أو رضاعاً  
(بالغ) قيد لهما كفى  
النهر بحثا (عقل)  
والمراهق كالمغ  
(غير مجوس ولا ماسق)  
لعدم حفظهما (مع)  
وجوب (النفقة) لمهرها  
(عليها) لأنه مجوس عليها  
(لامرأة) حرة ولو عجزوا  
(فاسق) وهمل يلزمها  
الترقيح فتولان وليس  
عبداً محرم لها

عليه على التأييد بل مادام لم يخلو كالمها (قوله وليس لزوجهن معها) أي إذا كان معها محرّم والأخيه معها كما  
 بينهما من غير جهة الاسلام ولو واجبة بصنعها كلنذور أو التي أحسبها فاطمتها وتوالت منها بغير قتل  
 تقضيها بالإذنه وكذا لو دخلت مكة بعد عيادته الميثاق غير محرمة لأن حق الزوج لا يتقدم على منعه بطلها بل  
 بإباحة الله تعالى في حق الاسلام رضى وإذا منعها زوجها فبإعكاسه كغير محرمة كما سأل في بابه أن شاء الله  
 تعالى (قوله الكراهة) أي التحريم فلهي في حديث العصمين لا تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها محرّم زاد  
 مسلم في رواية أو زوج ط (قوله هل عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الخ إذا وجدت كما في شرح الجمع  
 والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب إذا كان أمير حاج أنه شرط إذا ما هوها لا ظهر (قوله  
 أية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق أو بائن أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أي المانعة من  
 السفر فإن كان الطلاق رجعيًا لا يبارقها زوجها أو بائنًا فإن كان إلى كل من بلد أو مكة أقل من مدة السفر  
 فخيرت أولى إلى أحدهما فاردون الآخر بمن أن تعبر إلى الآخر أو كل منهما سفر فإن كانت في مصر فترت فيه  
 إلى أن تنقضي عدمه ولا يخرج وإن وجدت محرمة لا فالهما وإن كانت في قرية أو مفاز لا تأمن على نفسها  
 لذلها أن تضي الموضع آمن ولا يخرج من حيث تضي عنها وإن وجدت محرمة عند شلافها كما في فتح  
 القدير (قوله وقت) طرف متعلق بمحذوف شبه العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج  
 لبعد للساقط ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تنبيه) ذكر صاحب الباب في  
 منسكه الكبير أن من الشرائط إمكان السير وهو أن يبقى وقت عبده الذهاب فبسه إلى الحج على السير المعتاد  
 فإن احتاج إلى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وقد كراوح الباب  
 أن منها أن يتمكن من أداء المكسوفات في أو فاتها قال النكراني لأنه لا يليق بالحكمة بإيجاب فرض على وجه  
 يبروت به فرض آخر اه وتعامه هناك (قوله فلا أحم صبي الخ) تنبيه على اشتراط البلوغ والخربة  
 (قوله وأحم منه أبوه) المراد من كان أقرب إليه بالنسب فلا أجمع والمواضع يحرم الوالد في الخائنة والظاهر  
 أنه شرط الأول في باب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في الباب وشرحه وينبغي لوليّه أن يخبئه من مخضورات  
 الاحرام كلبس الخيط والطيبون ارتكبا الصبي لا شيء عليها (قوله وظاهره) أي ظاهر قول الميسوط أو  
 أحرم عنه أبوه بأعانة الغير إلى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما قد الصبي عليه بنفسه لا يجوز  
 فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشي عن النخبة قال محمد في الأصل والصبي الذي يجهله أو يعرض  
 المناسك ويرى الجار وأنه على وجه الأول إذا كان عيلا لا يعقل الأداء بنفسه في هذا الوجه إذا أحرم عنه  
 أو هو جاز وإن كان يعقل الأداء بنفسه فبببب المناسك كما يفعل مثل ما طعله البالغ اه فهو كالمرجع في أن  
 أحرمه منه انما يصح إذا كان لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاول وهو راجع لقوله بلغ وصق  
 (قوله لا تعاقده فلا) وكان القياس أن يصح فرض الوتو في حق الاسلام حال وقوفه لأن الاحرام شرط كان  
 الصبي إذا تطهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه بذلك الظاهر لأن الاحرام له شبهه لو لم يكن لا شافه على التثنية لثبتم  
 بعد لم يصح كالمرجع في صلاته بلغ بالنسب فإن جدوا حرمها أو في الفرض يقع منه ولا فلا شرح الباب  
 (قوله فلا وجد الخ) بأن يرجع إلى ميثاق من المواقف ويحدد التلبية بالحج كما في شرح الملتقى قلت والظاهر  
 أن الرجوع ليس بلازم لأن أنشأ الاحرام من الميثاق واجب فبببب ط (قوله قبل وقوفه بغيره) قيل  
 عبارة البتة ولو أحم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق وقت الحج باق طان جدوا الاحرام بمن بهم  
 عن جهة الاسلام اه ومتفناه أن المراد بقبل الوقوف قبل فوف وقته كما عبر به مناعلا في القاري في شرحه  
 على الرواية والباب لكن نقل القاضي عيني شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن الجببي المكي  
 أن المراد به الكيفية بغير فسخ لو وقف بها بعد الزوال لحظتها فليس له التجديد وإن بقي وقت الوقوف  
 وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بغيره ساعة من ليل أو نهار فقد

وليس لزوجهن معها  
 جهة الاسلام ولو جئت  
 لا يحرم جازع الكراهة  
 (و) مع عدم عدة عليها  
 مطلقاً أية عدة كانت ابن  
 ملك (والغير موجود بها)  
 أي العدة المانعة من سفرها  
 (وقت خروج أهل بلدها)  
 وكذا سائر الشرائط يحصر  
 فلا أحم صبي عاقل أو  
 أحم منه أبوه صار محرماً  
 وينبغي أن يحرمه قبله  
 ويلبسه أو زاراً وداء  
 ميسوط وظاهره أن  
 أحرامه منعهم عنه صحيح  
 فمع عدمه أولى (بلغ أو عيذ  
 تعق) قبل الوقوف (فرض)  
 كل على أحرامه (لم يستطع  
 فرضهما) لا تعاقده فلا  
 (ولو جدد الصبي الاحرام  
 قبل وقوفه بغيره فو توجبه  
 الاسلام آخر أو لم يوفى  
 العيذ (الفتق ذلك)  
 التجديد بالذكور

تجره وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في زماننا فبينهم من أفتى بصحة تجديده الاحرام بعد ابتداء  
 الوتوف ومنهم من أفتى بعدمه ولم يفرقها بتصاريحها اه ملخصا قلت وظاهر قول المصنف تعالى لا تقبل  
 وقفه ان المراحقة لا توفى لا وقت فهو مبدل الكلام الجبهي (قوله لم يجزه) أي عن حجة الاسلام ط  
 (قوله لا يتقدم) أي احرام العبد فلا زمانا لا مكانا لم يخرج عنه بحر ط (قوله بخلاف الصبي) لان  
 احرامه غير لازم لعدم اهلية الزوم عليه ولذا لا أحرمه ولا يلزم عليه ولا قضاء ولا جزاء عليه لا تركاب  
 المحظورات فتح (قوله والكافر) أي لو أحرم قاسم لحد الاحرام حجة الاسلام آخره لعدم انعقاد احرامه الا قبل  
 لعدم الاهلية ط عن البداية (قوله والمجنون) أي لو أحرم عنه وولييه ثم أفاق لحد الاحرام قبل الوتوف أجزاء  
 عن حجة الاسلام شرح الباب وفي النسخة قال في الاصل وكل جواب يعرفه في الصبي يحرم عنه الاب فهو  
 الجواب في المجنون اه وفي الولا الجلية قبل الاحرام وكذا الصبي يحجب به أو هو كذا المجنون بقضي المناكحة  
 ويرى الجاهل ان احرام الاب ينضموا به الى حرامه لهما بنفسهما اه وفي شرح المفسر عن الصبر  
 الموقوف لا يجزى مجنون مسلم ولا يصح منه اذ لا يصح لنفسه ولكن يحرم عنه وولييه اه فهذه القول صريحة في  
 أن المجنون يحرم عنه وولييه كالصبي وبه اندقم ما في الصبر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكوب  
 وله أحرم عنه يحتاج الى نقل مرجع بعد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عهده ليشمل الشرط والركن ط  
 (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامها أي مقام التلبية من الذكرا أو تقلد البدنة مع السوق  
 لباب وشروحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى مع تقدمه على أشهر المصنفين وان كرهنا سباني ح (قوله حتى  
 لم يجز الخ) تطرر على شبهة بالركن يعني أن فاق المصنف لا يجوز في استدامة الاحرام بل عليه التحال بعمره  
 والقضاء من قابل كإثبات ولو كان شرطه محضا لحاز الاستدامة اه ح ويترفع عنه أيضا ما شرحه الباب  
 من أن لو أحرم ثم ارتد العباد بالله تعالى بطل الاحرام والا فإرادة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للاستدامة اه  
 وكذا ما قدمنا من اشتراط النية قبله والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن  
 صبي أو عبد أحرم ببلغ أو عتق ما لم يجده الصبي (قوله ليقتضي من قابل) أي هذا الاحرام السابق المستدام  
 ط (قوله في أوانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعلم طواف الزيارة)  
 وهو أربعة أشواط واثني واجب كإثبات ط (قوله وهو ما كان) بشكل عابدها أو ان الأمور بالمرح اذا ما ان  
 بعد الوتوف به عرفة قبل طواف الزيارة فإنه يكون غير تام بخلاف ما اذا وجع قبله فإنه لا وجود له في الوجود  
 وكتبه ولم يوجد فثبت أن لا يجزى الأمر سواء علمت الأمور أو وجع بحر قال السلامة المقدسي يمكن  
 الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوجهه وقد ورد في الحجة عرفة بخلافه من وجع اه وأما الحاج  
 من نفسه فستدرك من الباب أنه اذا أوصى بالغلم الحجة يجب بدنة تأمل (نقطة) بقي من فرائض الحج نية  
 الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوتوف ثم الطواف واداء كل فرض في وقته فالوتوف من زوال  
 عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه أي من أرض عرفات والوقوف ونفس المصعد  
 للطواف والحق في ترك الجماع قبل الوتوف لباب وشروحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فجمع وسباني  
 حكم الواجب (قوله لينف ومشرقة) أي اثنان وعشرون هنا بما زاده لشارح أو أربع وعشرون وان اعتبر  
 الانسحاب وهو المحظور ثلاثون وصلها في الباب الى تسعة وثلاثين فزاد أحد عشر آخر وهي الوتوف بعرفة  
 من الليل ومتابعة الامام في الاضائة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الاضائة وتأخير  
 المغرب والعشاء الى المزدلفة والاثني عشر ما زاد على الاكثر في طواف الزيارة قبل وبينتونه جزء من الليل فيها  
 وعدم تأخيرها على كل يوم الى ثانيه وروي القارن والمتنوع قبل الذبح والهدي عليه لو ذهبهما قبل الحلق وفي أيام  
 النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاول للذكور في المتن والذبح  
 أما الباقي هي واجباته بواسطة لان واجبات الطواف ونحوه (قوله ووقوف جمع) بفتح فسكون أي

(لم يجز) لا يقصد لزاما  
 بخلاف الصبي والكافر  
 والمجنون (و) الحج (فرضه)  
 ثلاثة (الاحرام) وهو شرط  
 ابتداء وله حكم الركن  
 انتبه في لم يجز لثالث الحج  
 استدامته لبعضه من  
 قابل (والوقوف بعرفة)  
 في أوانه بحيث به لان آدم  
 وهو تعارفا في (و) معلم  
 طواف الزيارة) وهما  
 ركعتان (و) واجبه) نيف  
 ومشرقة (وقوف جمع)  
 وهو المزدلفة

مطلب في غير وض الحج  
 وواجباته

الوقوف فيه ولو ساعة بعد الغر كفى شرح الباب **(قوله سميت بذلك)** أي يجمع ويجز لغة فيشاد بذلك ما فوق الواحد كقوله تعالى وان ين ذلك فانهم **(قوله لكل من حج)** أي آفاقاً وأغصاناً وأوتماً وما فردا وهو راجع لجميع ما قبله وأغلا كره لتلايته وهو جمع قوله لا تاق إلى الجميع والاف كثر من الواجب الاتي لكل من حج **(قوله وعواف الصدر)** يفتحين بمعنى الرجوع ومنعوله تعالى يؤيد مصدر الناس اشتغالوا لئلا يسي طواف الوداع بفح الواد وتكسر لودادته البيت شرح الباب فقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لتفسير للصدر بالاعتبار الزم لان الوداع بمعنى التلزام للصدر بمعنى الرجوع تأمل **(قوله لا تاق)** اعترض النووي في التهذيب على التفتاه في ذلك بأن لا تاق النواجر واحدة أفق بضمير وبأسكان الفلوه التسمية اليه أفق لان الجمع اذ لم يسم به فالنسبة إلى واحدة وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لانه أراده بالخارج أي خارج المواقيت فكان منزلة الانصاري وعلمه في شرح ابن كمال والقهستاني **(قوله غير الحائض)** لان الحائض يستعاض عنها بكاسياتي **(قوله والحائض أو التمتع)** أي أحدهما أو الحائض أفضل للرجل وفيه أن هذا شرط لقروج من الاحرام والشرط لا يكون الا نرضاه وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث يقع فيه الوقت المشروع وهو ما به الذي في الحج وبعد السعي في العمرة فاشترطه أن هذا واجب أو سبباً في الأحكام الجواب بأنه لا يلزم من قوف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضاً طبعياً فديكون واجباً كوقوف الخروج الجواب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في النسخ قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لان التحال الجواب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير ان هذا التأويل مخفي فيثبت به الوجوب لا القطع **(قوله من الميقات)** بشل الحرم للحكم وكيفية من يسق الهدى ط والقتيل به لا حترجا بعده أو فيجوز قبله هو أفضل بشرطه كفي شرح الباب **(قوله إلى الغروب)** لم يقل من الزوال لان ابتداء من الزوال غير واجب وإنما الواجب أن يعد بعد تحققه مطلقاً إلى الغروب كما كان في شرح الباب **(قوله ان وقت من أرا)** أما اذ اوقف فيلزم لا لا واجب في سحبه حتى لو وقف ساعة بلازمه شيء كافي شرح الباب غير يكون نازكوا في الوقوف شهر إلى الغروب **(قوله على الاشبه)** ذكر في مطلب الحائض شرح التكرار أن الأصح أنه شرط لكن ظاهره أنه راية أنه سنة تكرر كها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام أنه وقيل أنه واجب لا يبعد لان الموطأ من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوبي وهو الاشبه والاهل فينبغي أن يكون عليه القول اه من شرح الباب **(قوله والتيام فيه)** وهو أخذ الطائف عن عمن نفسه وجه البيت عن سائر دليل **(قوله في الأصح)** صرح به الجمهور وقيل أنه سنة وقيل فرض شرح الباب **(قوله والمتى فيما لم)** فلو تركه بلا هذا عاده أو لا يبعد لم لان المتى واجب عند ناهي هذا النص المشايخ وهو كلام محمد وماتى الحائض من أنه أفضل تساهل أو مجمل على السافله لا يقتل بل ينفى في النافله أن تحب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المتى لان الفرض أن شرعه لم يكن بصفة المتى والشرع انه يوجب مآشر ع فيه كذا في الفتح **(قوله لانه)** ما شاء قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طاف زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يجوز به لانه أدى ما وجب على نفسه وقام في شرح الباب **(قوله فنيته أفضل)** أشار إلى أن الزحف يجوز به ولعله عليه لكن يحتاج إلى الفرق بين وجوبه بالشرع ووجوبه بالتزحفي رواية الاصل ولعله أن الإتيان بالقول أقوى من فعل الفعل فيجب بالقول كمالاً لا يكون نذراً مجمعة كقولنا زحفاً كذا بدون صوم لزمه به ونحوه وفيه بالتزامن والواجب بالشرع وهو مآشر ع فيه وقد شرع فيه زحفاً فلا يجب عليه غيره الا واجب بغير موجب تأمل **(قوله من التماس الحكمه)** أي الحديث الأكبر والأصغر وان اختلف في الامم والكفارة **(قوله على المذهب)** وهو الصحيح وقال ابن شجاع انه نقس الباب القلوي **(قوله من فوب)** الاولى ثوب أو فوب ط **(قوله ومكان طواف)** لم ينقل في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وإنما

سميت بذلك لان آدم اجتمع بحواء وأزاد في البها أي ذنا (والسعي) وعند الأئمة الثلاثة فهو ركبن (بين الصفا) سعى به لانه جلس عليه آدم صفة الله (والمرء) لانه جلس عليها امرأته وحى حواء وانثت (و روى الجار) لسكن من حج (وطواف الصدر) أي الوداع (لا تاق) فسير الحائض (والحلق أو التمتع) وانشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بمرحلة إلى القسروب) ان وقت من أرا (والرداءة بالوقوف من الحرة الاسود) على الاشبه لمواظبة عليه عليه الصلاة والسلام وقيل فرض وقيل سنة (والتيام فيه) أي في العواف في الأصح (والمشي فيملن ليس له هذا) يتنعه من قولنا نطووا فافزحوا زحفاً ما ساءلوا وشرع مختلفاً زحفاً فنيته أفضل (والطهارة فيه) من التماس الحكمية على المذهب قبل والحقيقة من فوب وبدن ومكان طواف

قالوا طاهر المكان فذكر المزبلة من جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في مكان طواف نجاسة لا يبعد  
طوافه هذا يبعد في الشرط والفرعية واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اهـ (قوله ولا أكثر على أنه) أي  
هذا النوع من الطواف في الثوب والبدن ستمؤكد شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من  
أن نجاسة الثوب كنجاسة الدم لا أصل له في الرواية اهـ وفي البدائع سنة طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر  
من الدرهم لا يلزم شيء بل يكره لأدخال النجاسة المسجد اهـ (قوله وسواء لو رتبته) أي في الطواف أو قائمة  
صدها أو جباها من أنه فرض مطابقا لوم الدم كعادته سن الخطبة في الجمعة حتى أنه لا يلزم بركه فسادها  
والأنافة تبين الفرض لعدم الإثم بركها مرة هذا ما ظهر في قدمناه في الجمعة (قوله أكثر) أي من  
الربع فلو أقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله تأني الصلاة) أي كجاء القدر والمانع في الصلاة (قوله يجب  
الدم) أي أن لم يعدد والاخطأ وهذا في الطواف الواجب والاعتبار الصدقة (قوله في الأصح) معناه ما قاله  
الكرمانى أنه يتعدى لكنه يكره ترك السنة وتسحب إعادة ذلك الشوط لتكون البدعة على وجه السنة  
ومضى في الباب على أنه شرط لصحة السعي فعدم الاعتداد بالشوط الأول ينفع عليه وعلى القول بالوجوب  
لأن المراءى بعدم الاعتدال به لوم أعادته أول مرة والجزء على تقدير صدها وانما الفرق من حيث أنه إذا لم يعد  
الشوط الأول يلزمه الجزء ترك السعي على القول بالشرطة لأنه لا صحة المشروط بدون شرطه وترك  
الشوط الأول على القول بالوجوب الذي هو الاعتدال المختار من حيث الدليل كما في شرح الباب وقد يقال  
أنه إذا لم يعدد بالأول حصل البدعة بالصفا بالثاني فتقوحد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تركه كالأثر  
الائتواء إذا أعاد الأول وكون ذلك شرطاً لا ينافي الوجوب فلا يلزم من كون الشيء شرطاً لا يحترق وقف  
عليه صحت أن يكون ذلك الشيء فرضاً كما قدمنا في الحلق خلافاً لما فهمه في شرح الباب هنا وفي الحلق ولو  
كن فرضاً لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع أنه كله واجب يجزى بدم واحد فمن القول  
بالوجوب إذا لم يظهر تظهير على القول بالشرطة كقص عليه في المنك الكبير وان استغفر به القاري في شرح  
اللباب وأنه تعالى أعلم بالصواب (قوله كالمسح) أي في الطواف (قوله قيل نعم) ضمه هاء وان حرمه في شرحه  
على المتن لأنه حرم بخلافه صاحب الباب فقال لا يختص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار الجواز  
والصحة ولا تقوى أي بالآيات ولو لم يكن كما لم يجز بدم أي أنه لا يجب عليه إلا الصلابة بالكفارة وذكره شراحه أن  
المسئلة خلافية في البحر العميق لا يجب الدم وفي الجوهرة والبحر الزاخر يجب وفي بعض المناهل الأكثر على  
أنه لا يجب به قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب) أي بيانه الخ) أي في باب الجنابة حيث قال هناك  
يجب في يوم النحر أربعة أشباه الرمي ثم التزم تغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل  
الرمي بالحلق نعم يكره لباب كذا في على المفرد إذا حلق قبل الرمي لأن ذلك لا يجب اهـ وبذلك أنه كان  
ينبغي للمصنف ما تقدم التزم على الحلق في الذكر كذا في ما بينه من الترتيب في نفس الأمر وأن الطواف  
لا يلزم تقدمه على التزم أيضاً لأنه إذا جاز تقدمه على الرمي المتقدم على التزم جاز تقدمه على التزم الأول في كفايته  
ح والحاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يذكر ههنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي  
ثم التزم ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه ففي عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم في  
الاعتكاف أن البالي تبعه لا يلزم في المسائل (قوله راء الحليم) لأن بعض من لبث كما يأتي بيانه (قوله  
وكون السعي بعد طوافه متديه) وهو أن يكون أو بعدة أشواط فأكثروا طوافه طاهر أو وجدنا  
أو جنباً وإعادة الطواف بعد السعي فيما إذا فعله بعد ثلث أو جنباً لغير النقصان لأن ما في الأول ح من  
البر ثم أن كون هذا واجباً لا ينافي ما في الباب من عدم شرط الصحة السعي كما علمه سابقاً (قوله بل المكان) أي  
الحرم ولو في غير زمن الزمان أي أيام العروة هذا في الحاج وأما المعتمر فلا يرتب سلقه بل يلزم ما في  
الجنابات (قوله وترك المظفور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن المرات فرض وانما الواجب هو

والأكثر على أنه ستمؤكد  
كما في شرح لباب المناسك  
(وسواء العروة) فهو يكشف  
وبيع العسوق أكثر على  
الصلاحيات (وبدعة  
السعي بين الصفا والمروة  
من الصفا) ولو بدى بالمروة  
لا يثبت بالشوط الأول في  
الأصح (والسعي فيه) أي  
السعي (لأن ليرة مذكر)  
كالمسح (وذكر الشافعية  
والمتنوع صلاة ركعتين لكل  
أسبوع) من أي طواف  
كان فلو لم يكن عليه دم  
قيل نعم فيسوي به والترتيب  
الآخر (بينه) أي بين الرمي  
والحلق والرمي يوم النحر  
وأما الترتيب بين الطواف  
وبين الرمي والحلق فسنة  
فلوطاف قبل الرمي والحلق  
لا شيء عليه ويكره لباب  
وسيجيء أن المفرد لا يذبح  
عليه وسحقه (وفصل  
طواف الأضحية) أي الزيادة  
(في يوم من أيام النحر)  
ومن الواجبات سكوت  
الطواف وإدخاله عليه وكون  
السعي بعد طوافه معتد به  
وتوقيت الحلق بالمكان  
والزمان وترك المظفور



الاجتناب عن المكروهات الخمسة كحقيقة ابن الهمام الآن فعل المنقول وان ترك الواجبات لما  
اشترك في لزوم الجزء اهل الحنفية في هذا المعنى (قوله كالجاء بعد الوقوف الخ) تمثيل المحذور وان قيد بما  
بعد الوقوف لانه قبله مفرد والمراد هنا غير المسد تأمل (قوله وانما يطالب الخ) لما يستوف الواجبات كما  
علمت مما زاد من الباب ذكر هذا الصابط وليقد يمسك القضية حكم الواجب لكنها تنعكس فكما  
منطقيا لانها بما يغفل بعض ما هو واجب يجب تركه لا كل ما هو واجب لان تركه الطواف لا يجب  
بتركها اهلهم وكذا ترك الواجب بعد فعل ما سئذ كره في اول الجنائيات لكن في الاول خلاف تقدم  
فعل القول بوجوب العلم فيه مع تعبد الترك بلا عذر يصح العكس كذا (قوله وغيرها الخ) فيه انه لم  
يستوف الواجبات وان كان مراده ان غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله كان يتوسع  
في الضفة الخ) فاذا بالكافي ان بقي منها اشياء لم يذكرها لانها سأتى كلوا في القدوم لا قافي والاشياء  
من غير الاول وعلى أسد الاقوال والحطب الثلاث وان روج يوم التروية وغيرها مما علم (قوله وعلى  
صوت لسانه) أي عن المباح والمكروه وتزجها والافه واجب (قوله ويستأنذن أوبه الخ) أي اذا لم  
يكون تحتها حين البهائم وكذا بكرة بلا ذنوب وكذا والظاهر أنه يخرج عما لا طائفة لهم الكراهة  
و يدل عليه قوله بهما في تمثيله للعج المكروه كالجميلاذن لم يجب استئذنه فلا ينبغي عدم ذلك من السنن  
والآداب (قوله بفتح القاف وتسكسر) أي مع سكوت العين وسكت الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) ههنا  
الشيخ اسعبل الى غير الامام الزوري وقال خلافه في شرح الشعي من انه لم يسمع الا الكسر (قوله وعند  
الشافي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كالي النبر وغيره وظاهر المتن وافته لانه ذكر  
العقد فكان المراد عشر ليل لكن ادخل في التمييز انما لئذ كبر فيكون المعنى عشرة أيام فانه ح عن  
القوساني وقيل ان العشر اسم لهذه الايام العشر فليس المراد به اسم العدد حتى يعتد به لئذ كبر مع  
المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا طئة كنه) مبتدأ محذوف الخبر تقدير منها ح (قوله جملا بالاية) أي  
قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله فلما اسم الجمع الخ) الاضافة بيانية أي اسم هو جمع والا فاشهر مصيغة  
جمع حقيقة وهذا أحد جوابين لم يخشى حاشاه ان يتجزأ في إطلاق مصيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلافه  
معنى الاجتماع والتعدد فانها انما انما تجوز في جعل بعض الشهر شرا فالاشهر على الحقيقة فتعرض الاول  
بان فيه اشراج العشر عن الارادة لمخرجه عن الشهر بن واجب بانه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على  
تقدير الحج ذوا شهر اما على تقدير الحج في أشهر فلا حاجة الى التجوز لان الظرف لا يقتضي الاستبعاد  
لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بانها شؤال الود والتعدد عشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأنيت  
الخ) جواب عن اشكال تقريره ان التوقيت به ان اعتبر القلوان أي ان أفعال الحج لو اتت عن هذا  
الوقت بقوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعد صوم  
شخص القوان بقوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العشر منها كله رواية عن أبي يوسف  
وان اعتبر التوقيت المدكو ولاداه الاركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني الفتر وثالثها قبل ان يمشي في الطواف  
فيهما أو أوجب الشراح تبعاً لجبر وغيره بما يفيد اعتبار الايام الثلاثة فائدة ان شيا من أفعال الحج  
لا يجوز الانهاض حتى لو صلح المتن أو الفتر ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف  
القدوم لا يقع عن سعي الحج الا بهاضق لوفعه في رمضان لم يجوزوا شبعه عليهم يوم عرفه فوقفوا اذا هم يوم  
النحر حان لوقوعه في زمانه وظهر أنه الحادي عشر لم يجوز كالحج والباب وغيره قال القسطلاني ولنا فيه اجزاء  
الاحرام قبلها ولا اجزاء من الحلق وما فوق الزاير وغيره ما بعدها لان ذلك محرم فيسه اه قلت في نظر  
لان طواف الزاير يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كقولنا وان كان في أوله افضل فلناسب الجواب عن  
الاشكال بأن فائدة التوقيت بتأخير ما قدم جواز الفصل قبله وانتهاء الزاير بقوت معظم أركانه وهو

الاجتماع بعد الوقوف وليس  
الخط وتغطية الرأس  
والوجوب والنباط أن كل  
ما يجب تركه فهو واجب  
صرح في المتن وبفتح  
في الجنائيات (وغيرها سنن  
وآداب) كان يتوسع في  
التفتق ويحافظ على الطهارة  
وعلى صوت لسانه  
ويستأنذن أوبه ودائه  
وكيفية وودع المسجد  
بركعتين ومعارنه  
وسخاهم ويلبس عليهم  
ويتصدق بشيء عند خروجه  
ويخرج يوم النحر عليه  
خروج طهارة السلام في حجة  
الوداع أو الاثنين أو الجمعة  
بعد التوبة والاستغارة أي  
في أنه هل يشتري أو يكتري  
وهل يسافر برا أو بحرا  
وهل يرافق فلانا أو لانا  
الاستغارة في الواجب  
والمكروه لا يحل لها وعلمه  
في النهر (وأشهره سؤاله  
وذو القعدة بفتح الشاف  
وتسكسر) وعشر ذي الحجة  
بكسر الحاء وتفتح وعند  
الشافي ليس منها يوم النحر  
وهذا المذكور فائدة كنه جملا  
بالاية فلما اسم الجمع  
يشترك فيه ما وراء الواحد  
وفائدة التأنيت أنه لو فعل  
شأن من أفعال الحج خارجا  
لا يجب به

الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علم من جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر  
لنا فهم (قوله) وأنه يكره الاحرام الحج) صلب على قوله أنه لو فصل وهو ظاهر في أنه أراد بأعمال الحج غير  
الاحرام فلا ينافى اجزاء الاحرام مع الكراهة فتوله لا يكره به واقع في محرم فافهم نعم في كون الكراهة قائمة  
التوقيت فخلاصه دل وجه كون الاحرام شيئا بالركن تأمل (قوله قبلها) أماد أنه لو أحرم فيها حج ولو لعام  
قابل لا يكره وإن قال في التخيير لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل أشهر الحج قال في النحر ويبنى أن  
يكون مكرها حيث شام إلى من نفسه وان كان في أشهر الحج (قوله) لشبه بالركن) عليه فتوله يكره أو ولو  
كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فإذا كان شيئا به كره قبلها لشبهه وقوله من صدم الصفة بحر (قوله) كاهن) أى  
عند قوله رضى الاحرام (قوله) وأطلاقها) أى الكراهة بقدر النحر وبه قد ردها القهستاني ونقل عن الحنفية  
الاجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل  
كصاحب الظهيرية فتناسل المقاتل المكافى فقد أخطأ لكن نقل القهستاني في أمضاء الخطأ التفسير لئلا  
قل وفي الظاهر أنه يكره الاضداد أى يوسف (قوله) والعمر في العمر مرتسنة وكذا أى إذا أتت امرأة  
قد أقام السنة ثم بعد وقت غير ثابت انتهى عنها بالانتهاء في رمضان أفضل هذا إذا أمرها فلا  
يناهى أن القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا إلى العمرة فالجمل أن من أراد الاتيان بالله مرة على  
وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه مرة ففلا يكره الاكثر من خلافه لما لا يكره على ما عليه الجمهور وقد  
قبل سبع أساليب من الطوفة كعمرة شرح السبب (قوله) وصح في الطهارة وجوبها) قال في البحر  
واختار في البداهة مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الوجوب اهـ والظاهر  
من الرواية السنيتان محذوران على أن العمرة تطلق اهـ وإلى ذلك في الفقه وقال به سدسوق الدلالة  
تعارض مقتضيات الوجوب والنقل فلا تثبت ويحق مجرد دعه عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين  
وذلك يوجب السنة فقلنا بما (قوله) قلنا للأمور الحج) جواب عن سؤال المقدّر أوردته في غاية البيان دليل على  
الوجوب من أحاب صنعاد كره الشارح ثم هذا مبنى على أن المراد بالانعام تقيدها بغيرها أى تقيدها بغيرها  
أما إذا ردها أكمل الوصف وعليه ما نقله في البحر من أن العبادة تضمنت الاتمام بأن يعمرهم من دورية أهله  
ومن الاماكن القاصية فلا حاجة إلى الجواب للاتفاق على أن الاتمام هذا المعنى غير واجب فلا ريبه  
لغندب اجبا على ما يدل على وجوب العمرة فافهم (قوله) وحلق أو تقصير) ليدكره المصنف لأنه يحل خرج  
منها بحر (قوله) وغيرهما واجب) أو ادبها من المذكورات هذا ذلك أقل أشواط الطواف والسعي  
والحلق أو التقصير والأفلاسن وبحر ما من غير المذكور هنا فافهم وأشار بقوله هو المختار إلى ما في الحنفية  
حيث جعل السعي ركنا كالطواف قال في شرح السبب وهو غير مشهور في المذهب (قوله) ويفعل فيها كذل  
الحاج) قال في الباب وأحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرضها ولو اجابها  
وسنتها بحر ما منها ومفسدها ومكرها وتهاوار احصاها جميعا أى بين عرئين وضافتها إلى غيرها في النية  
ورفضها حكمها في الحج وعلى لا تختار في أى أو منها أنها ليست بفرض وإنما الاوقاف لها معنى ولا تقوت  
وليس فيها رتوف بهر فتولا مراد لغز لا رى فيقول لا جاع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدر  
ولا تحب بدنة بأفسادها ولا بطوارها شيئا أى لا شأنا أو ميقاتها الحلق لجميع الناس بخلاف الحج فإن ميقاته  
لمتنى الحرم اهـ (قوله) وبازن) أى همت (قوله) وتبنت في رمضان) أى إذا أقردها أمر من الفتح ثم  
الدرب باعتبار الزمان لانها باعتبارها سنة مؤكدة أو واجبة كملأ أى انه أفضل منها في غيره وسئل  
له في الفتح بما من ابن عباس عن رضى رمضان تعدل بحقوق طريق لمسلم تقتضى حجة أو حقه في قال وكان  
السيد رحمة الله تعالى بهم يحرم الحج الأصغر وقد اعترض الله عليه وسلم أربع عرائ كان بعد العمرة  
في ذي القعدة على ما هو الحق وتعلمه نفسه (تنبيه) نقل بعضه عن الملا على في رسالته السنية الأدبية

### طلب أحكام العمرة

(د) انه يكره الاحرامه  
قبلها) وان أمن على نفسه  
من المحذور ولشبهه بالركن  
يأمر وأطلاقها بعيد النحر  
(والعمرة) في العسيرة  
سنة مؤكدة على المذهب  
وصح في الجمهور وجوبها  
قلنا الأمور به في الآية  
الاتمام وذلك بعد الشروع  
وبه نقول (وهي احرام  
وطواف وسعي) وحلق  
أو تقصير فالاحرام شرط  
ومعظم الطواف ركن  
وغيره ادواب هو المختار  
ويفعل فيها كذل الحاج  
(وبازن) في كل السنة  
وتبنت في رمضان (وكرهت)

رجب أن تكون العمرة في رجب سنة يان فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر به لم يثبت ثم روى ابن النير  
 لما فرغ من تعبد ببناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب نحر بالأودج قرين وأمر أهل مكة أن يعتصروا  
 حينئذ يشكر الله تعالى على ذلك ولا شل أن قبل الصلابة حتى وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فبدا  
 وجهه فخصص أهل مكة العمرة بشهر رجب اه ملخصا (قوله نحر بها) صرح به في الفتح والباب (قوله يوم  
 عرفة) في قبل الزوال وبدوه هو المذهب خلا لما عن أبي يوسف أنه لا تكرر فيه قبل الزوال (قوله  
 وأر بعة) بالانصب والتنون والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تسبه) هو زاد على الأيام  
 الخمسة على الباب وقهر من كراهة فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن يمتنعهم أي من التعمين ومن في داخل  
 المقامات لأن الغالب عليهم أن يحجوا إلى سبعم فبكروا معتبر وهم عن التمتع بمنعهم والافلا منع الحكم من  
 العمرة المفردة في أشهر الحج إذ يحج في تلك السنون خالف فعله البيان شرح الباب ومثله في الجوهرد  
 على ما احتجنا في الفتح من كراهة الحكم وان لم يحج وقفل عن القاضي عبيد في شرح التلن أن ما في الفتح قال  
 العلامة قاسم أنه ليس بمذهب علم لا لولا إلا لربعة وخلاف في عدم كراهة لأهل مكة اه قات وسأني  
 تمام الكلام عليه في باب التمتع أن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح من التلن بل التمتع قيد كراهة العمرة في  
 الأيام الخمسة قوله أي في حق الحرم أو من بداهة بمعنى أنه لا يكره في حق غيره ما لم أر من صرح به فلا يرجع  
 (قوله أي كره انشاؤها بالاحرام) أي كره انشاء الاحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزم دم وان  
 رفضها) سيايق الكلام عليه أن شاء الله في آخر باب الحنانيان (قوله لا أدأها) صلف على انشاؤها ح  
 (قوله كقارن فاته الحج) لوال كفي المراج كفتات الحج لشمل التمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن  
 المكروه الانشاء لا الاداء بالاحرام سابق (قوله فاستنتا الخانية الحج) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير  
 القارن اه ووجه الانقطاع عما لم يمتن أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بالاحرام  
 سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستنتا منقطع فافهم (قوله فلا يختص الحج) تغريبع على  
 قوله منقطع لأن حاله أنه لما لم يكن منشأ الاحرام فيها لم يكن دخلا فيما تكرر عمره فيها وحديث فلا يختص  
 جواز عمره بيوم عرفة فافهم (قوله كقارن فاته الحج) حيث قال بعد قول الخانية لغير القارن ما نصه وهو  
 قيد حسن وينبغي أن يكون راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق التمتع بالقارن اه قال  
 في النهر هذا ظاهر في أنه فهم أنه منى في الخانية من استثناه القارن أنه لا بد له من العمرة ليس عليها أفعال  
 الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو مغلط ص كلامهم فقد قال في السراج وتكرر العمرة في هذه الأيام أي يكره  
 انشاؤها بالاحرام أما إذا أضافها بالاحرام سابق كما إذا كان نافعاه الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره  
 وعلى هذا الاستثناء الواقع في الخانية منقطع ولا اختصاص بيوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر  
 من القارن في كلام الخانية المذكور لا فائت الحج بخلاف ما في السراج وحديث فلا تترك له عمرته لا تكون  
 بعد يوم عرفة لا تبطل بالوقوف كما سيأتي في بابها وبسر في كلام الجهر تعرض لمن فاته الحج ولا أن الاستثناء  
 متصل أو منقطع فمن أن جاءت الغفلة فتدبرها فاسم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود  
 واستعمل للمكان أي مكان الاحرام كالستبر المكان للوقت في قوله تعالى هنالك ابقي المؤمنون ولا يناسبه  
 قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكانه في الصرا استدلال  
 ظاهر ما في الصحاح فزعم أنه مشتق من بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الشاف وأعرض عن كلامهم  
 السابق وقد علمت ما هو الواقع ثم اعلم أن الميقات المكاني يختلف بالاختلاف الساس فانه ثلاثة أصناف  
 آفاق وحلي أي من كان داخل المواقيت وحرم يذكروهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مر بمكة)  
 أي ولو لغير ذلك كقارن فاته الحج كأي (قوله لا بحر ما) أي حج أو عمره (قوله يضم ففتح) أي وسكون  
 إليه صغر الحافة بالفتح اسم ثبت في الصحاح معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل

نحر بها يوم فرقتوا ربعة  
 بعدها أي كره انشاؤها  
 بالاحرام حتى يلزم عدم وان  
 رفضها لا أدأها فيها بالاحرام  
 السابق كقارن فاته الحج  
 فاعترض فيها لم يكره سراج  
 وعليه فاستنتا ما بالخانية  
 القارن منقطع فلا يختص  
 بيوم عرفة كقارن فاته الحج  
 (والمواقيت) أي المواضع  
 التي لا يحصى زواها مر بمكة  
 لا بحر ما خمسة (ذوالحجفة)  
 يضم ففتح مكان على ستة  
 أميال من المدينة

مطلب في المواقيت

وعشر مر احسن من مكة  
تسميها العوام أبا سوا على  
رضي الله عنه يزعم أنه  
قاتل ابن في بعضا وهو  
كذب (وذا نعرف) بكسر  
ضمكوت على مرحلتين من  
مكة (وحجفة) على ثلاث  
مر احسن بشر وبابغ  
(وقرن) على مرحلتين وفتح  
الراء نحو أنسب أو يس  
اليسعنا آخر (و يللم)  
ببيل على مرحلتين أيضا  
(الحمدى والعراقى والشامى)  
غير المار بالمدية بقرينة  
ما يأتى (والجيد والينى)  
لفو وشمر من ويجمعه  
قوله

عرق العراق يللم الينى  
و بنى الحليفة عزم المدنى  
لشام حجفة من مرزبها  
ولاهل تجدر قرن فاستين  
(وكذا هي لمن مر بها من  
ضمير أهلا) كالشامى بحر  
ميقان أهل المدينة فهو  
ميقانه قاله النوى الشافى  
وغيره من أولو لم يفتين  
فأولاه من الأبعد أفضل  
ولو أروا إلى الثانى لثنى عليه

٣ قول الحمى الضمير  
المبارين كذا بالأصل المقابل  
على خط المؤلف والذى  
نسخ الشارح الضمير المار  
وكثير ما يقع مثل هذا فظاهر  
ولعله منشاء اختلاف  
النسخ له محضه

أربعة قال العلامة القطبى فى مسكنه المروم ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهو ردى فى تاريخه  
استمر ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوى المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بنى  
الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المائة الفوقية وسبهما ثلث ذراع بتقديم الدين واثني وثلاثين  
ذراعا ونصف ذراع بالمداه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن المبل مسدنا أربعة آلاف ذراع  
بذراع الحد المد المستعمل الآن واقعه أعلم اه (قوله وعشر مر احسن) أو تسع كفى البحر (قوله وهو  
كذب) ذكره فى البحر من مسائل الحق ابن أمير حاج المجلي (قوله وذا نعرف) فى مسائل القطبى سميت  
بذلك لأن فيها رذا وهو الجبل وهو قرية قد خربت الآن وتعرف هو الجبل المشرف على العتيق والعتيق  
وادي سبل مأوى إلى غوى منهامة قاله الأزهرى اه واهذا قال فى الباب والأفضل أن يعرف من العتيق  
وهو قبل ذات عرق بحر جلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجمع بان الأول نظر إلى المراحل  
العربية والثانى إلى الشرعية (قوله وحجفة) يضم الجيم وسكون الحاء الملهمة سميت بذلك لأن السبل  
تزلجوا وحجفة أهلها أى استأصلهم وأصلهم هبة لكسر قبل انها ذهبت أعلامها ولم يبق  
الاروس من حنفية لا يكاد يعرفها الاسكان بعض الروادى لذا واقعه تعالى أعلم اختاروا الساس الاحرام احتياطا  
من المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغى لأنه قبل الحففة نصف مرحلة وقر يسمي ذلك ببحر وقال  
القطبى واندسأت لجماعة من شبر من ريلها منها فأروى أكنة بعد مرحلتين واربعة على  
جهة لبنين على مقدار ميل من رابغ تقر يما (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء ببل مطل على عروات  
لا تخرق فى شطعهم ذابن ولاة الحديث والقفو والقفو وأصحاب الاخبار وغيرهم من خيذب الامم  
واللعان (قوله وفتح الانتطال) قال فى القاموس وغلط الجوهري فى غير يكفى نسبة أو يس القرن  
الامثلة منسوب إلى قرن من رومان بن ناجية من مراد أحد أجدادهم (قوله ويللم) بفتح اللام والفتحة واللام  
واسكان المجرى يقال لها الملم بالهزة وهو الأصل بالهتاء سهل لها (قوله جبل) أى من جبال تهمل فمشهور  
في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المسالك قال فى البحر وهذه الموقيت ساعد ذات عرق تاتى فى المعجين  
وذا نعرف فى صحيح مسلم وسنن أى داود (قوله والعراق) أى أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراقين  
وكذا سائر أهل الشرق وقوله والشامى مثله المصرى والمقر بيمين طريق بول لباب وشرحه (قوله ٣  
الغير المار من بالمدية) بى أن كون ذات عرق والعراقى وحجفة للشامى اذا كانا غير مارين بالمدينة أمالومرا  
بهم ايفقاتهم ميقاتها أى ذال الحليفة وهذا بيان لأفضل لاهل الحليفة على سبيل الاحرام من ذى الحليفة كالمدنى  
كما يأتى تقر بره فافهم (قوله بقر بنى ياتى) أى فى قوله وكذا هي لمن مر بها من ضمير أهلا ح (قوله  
والضدى) أى نجد اليمن ونجد الجواز نجد تهامة لباب (قوله والينى) أى باقى أهل اليمن وتهامة لباب (قوله  
ويجمعه) الخ جمعها أيضا الشج أو البقاء فى البحر المعين بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجد \* عراق وشام والمدية فاهل

يللم قرن ذات عرق وحجفة \* حليفة عتيق النبي المكرم

(قوله وكذا هي) أى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النوى الشافى وغيره) سقطت هذه الجملة من بعض  
النسخ وهو الخلق لأن هذه المسئلة صرح بها كتب المذهب متوافرة وحالها على لفظها من الروى  
رحمته الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير إلى انها متافقة (قوله وقالوا) أى على أن الحنفية (قوله ولومر  
بعقائين) كذلك يجرى الحليفة ثم بالحففة فاعلم من الأبعد أفضل أى الأبعد عن مكة وهو ذال الحليفة  
لكر ذكر فى شرح الباب هـ أى أمير حاج ان الاصل تأخير الاحرام ثموق بينهما بان أفضل الأول لانه  
من المخرج من الخلاف وسرعه المسارعة إلى الطاعة والثانى لما فى من قوة الوقت على المحظورات  
لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا يبقى مامر ولا مافى البدائع من قوله من جاوز ميقانا تابلا للاحرام إلى آخره لا

أن المسحوق أن يحرم من الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا حرموا بها ما حرموا بها إلى  
 الحظفة فلا بأس بذلك وأجابني أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الحظفة الأول لم يمسحوا بها فحفظوا  
 حرمته فبقي لهم تركها اهـ وذكر مثله القدوري في شرحه إلا أن في قول الإمام في غير أهل المدينة إشارة إلى  
 أن المذنب ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الإمام في وجوب الغسل وعلمه بحمل رواية الوجوب على  
 المذنب وعدمه على غيره اهـ قلت لكن نقل في الغنى أن المذنب إذا جاوز إلى الحظفة فأحرم عندها فلا بأس به  
 والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة فتأمل قبله عن كثرة الحكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية  
 ومن جاوز وقتة غير محرم ثم أتى وقتاً آخر فأحرم منه امرأة ولو كان أحرم وقتها كان أحسب إلى اهـ فالأول  
 مرجح والثاني ظاهر في المذهب أنه لا شيء عليه فعلم أن قول الإمام المارفي غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي  
 وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المذنب وغيره وأما قول الهداية وفائدة التأنيث أي بالواقفة الحظفة المسع عن  
 تأخير الاحرام عنها لا يجوز والتقديم بالإجماع فاعتبر من في الغنى بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المذنب الاحرام  
 من ذي الحليفة للمسحوق بخلافه فمروى عن الإمام أن عليه ذلك لكن الظاهر عنده هو الأول قال في النهر  
 والجواب أن المعنى من التأخير عليه بالتأخير لا غير وعلمه فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب  
 الغسل (قوله وجازة الباب سقط عنه الغسل) مقتضاها وجوبه بالجاوزة ثم سقوطه بالاحرام من الانسحاب وهو  
 مخالف المسطور كما علمته والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية (قوله ولولم يحرم الخ) كذا في الغنى ومفاده أن  
 وجوب الاحرام بالحاذة إنما اعتبر بعدم المروءة على الواقفة أما لو مر عليها فلا يجوز له تجاوزة آخر ما  
 علم منها وإن كان يحاذي به مدة ما تأخر وبذلك أجاب صاحب الجرماء أو رده عليه العلامة ابن حجر  
 الهيتمي الشافعي حسن اجتماعه فيمكنه أنه ينفي على مدعاكم أن لا يلزم الشاى والمصرى الاحرام من  
 رابع من من شلص فحاذية لا تخلو الواقفة وهو قبح المنازلة أجابه بوجوب آخر هو أن مراده من الحاذة  
 القريب أو بعدد المأوى من بقر بعدد ما بينهم وبينه بعض جبال السكن فأنصف في النهر بأنه لا فرق بين  
 القريب والبعيدة (قوله تحرى) أي غلب على ظنهم مكان الحاذة أو حرم منه أن لم يجد عليها فأسأه (قوله  
 إذا حاذى أحدها) في بعض النسخ إذا حاذى أحدها (قوله وأبعدها) أي عن مكانه (قوله فأن لم يكن الخ) كذا  
 في الغنى لكن الأصوب قول الباب فأن لم يعلم الحاذة إنما قال شارحه أنه لا يتصور عدم الحاذة اهـ أي لأن  
 الواقفة تم جهات مكة كلها فلا بد من حاذة أحدها (قوله فعل مرحلتين) أي من مكة فتح وجهه أن  
 المرحلتين أوسطا المسافات والأحضان الزيادة قد دس (قوله وحرم الخ) فعليه العود إلى بيان منها واه  
 لم يكن ميقانه يحرم منه ولا فعليه دم كبشاً يذبح في الجبابات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورد على  
 عبارة الهداية قد سماه نفاً (قوله لا فاق) أي ومن الحق به كالمرعى والحق إذا جازى بالذات كما  
 يأتي فتقيد به لا فاق للاحتراز لو بقيا في مكانهما فلا يحرم كبشاً (قوله يعني الحرم) أي لا في  
 تحد يدع قريباً الأصوص كمنه وأما تقديره لان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كمنع الرزقة والقرعة  
 أو التباذير دفع (قوله أما لو قصد وضع من الخ) أي ما بين المقاتل والحرم والمغتر بقصد عند الجاوزة  
 لا يندفع خروج منه كبشاً يذبح في الجبابات أي قصد أولياً كما إذا قصد لبيع أو شراؤه أو إذا فرغ منه  
 يدخل مكة نائياً ذلول كان قصده الأول دخول مكة ومن ضرورته أن يعرف الخ لا يحصل له (قوله فله دخول  
 مكة بلا حرام) أي ما لم يردس كما يأتي قريباً (قوله وهو الحيلة الخ) أي قصد المد كرهوه الحيلة لمن أراد  
 دخول مكة بلا حرام لكن لا تتم الحيلة إلا إذا كان قصده ملو من الخ قصد أولياً كقرئانه ولم يرد الله  
 عند دخول مكة كبشاً يذبح قرباً وسبباً في عمل الكلام على ذلك في أوامر الجناب أن شاء الله تعالى (قوله  
 الأماصور بالحج للصائفة) ذكره في البحر بحاقبوه وينبغي أن لا تترو هذه الحيلة للأماصور بالحج لأن  
 حقيقتهم يكن سفره الحج ولأنه أمور بحجة أفاقية وإذا دخل مكة يفسد إحرام ما من حجته يمكنه مكانه فالأما

على المذهب وعبارة  
 الباب سقط عنه الدم ولولم  
 يحرم تأخرى وأحرم إذا  
 حاذى أحدها وأبعدها  
 أفضل فأن لم يكن بحيث  
 يحاذى فعلى مرحلتين  
 (وحرم تأخير الاحرام عنها)  
 كلها (لأن) أي لا فاق  
 (قصد دخول مكة) معنى  
 الحرم (ولو لحاجة) غير  
 الحج أما لو قد وضع من  
 الخ لم يمسح وجدة حله  
 بجوارته بالأحرام فإذا حله  
 التقى بأهله فله دخول مكة  
 بلا حرام وهو الحيلة لم يرد  
 ذلك الأماصور بالحج  
 للصائفة (لا) يحرم  
 (التقديم) الاحرام (عليها)

وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر في البحر المالح وهو مأثور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بعدة بلد يدخل مكة بغير أحرام حتى لا يسلو الأحرام عليه أو أحرم بالحج فان المأثور بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اهـ أو لانه اذا اعتزم ثم أحرم بالحج من مكة بهي مغالط في قولهم كافي التنازع خاتمة عن المغلطة وهل يضا الفتحة لكونه جعل سفره عبر الحج المأثور به أو لكونه لم يجعل حجته آفاقية وعلى الثاني لو اعتزم أو نزل الحيلة بان قصد البندر دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفاً لان حجته صارت آفاقية أما على الأول فهو مخالف ويحتمل أن مخالفة لكل من العلتين كما يفيد أول عبارة البحر المذكورة تنقضي مخالفة بالملة الأولى لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسئلة اضطرب فيها فقهاء عصره وهي أن الآفاق الحاجب عن العبر اذا جاوز الميقات بلا سواه للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن الاستمرار في الاوقيل نعم وما هو الى الثاني قال وأما في الشيخ فطالب الدين وشيخنا سنان الرومي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره مستعمل يمكن الحج انه اذا قصد البندر عند الجواز فليقيم به أياما يسير أو شرا ثم تلازم بدخوله مكة يخرج عن أن يكون سفره للحج كقولهم مكانا آخر في طريقه ثم التفتة عند الله تعالى أعلم فانهم وأما لو أحرم بالحج من الميقات وأقام بمكة حراماته لا يحتاج الى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام على أشهر الحج أى يحرم كالتقدم قبل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قدمت تفسير العصابة الاثام بالاحرام من ديرة أهله ومن الاماكن القاصية فالى فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل لانه أكثر تعليلها وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام جهلهم الاماكن القاصية وروى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة عن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمره أوجه فخر الله ما تقدم من ذنبه واه أحد وأوداد بخوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أمّا ما قيل فيكونه وان أهل على نفسه الوقوع على الخطو وان لشه الاحرام بالركن كحرم (قوله وأمن على نفسه) والاحرام من الميقات أفضل بل تأخيرها الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كالتقدمه (قوله وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسها ومن بهدها فانه لا فرق بينهما على الخصوص من الرواية كما صرح به في الفتا والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد داخل جميعها بالبر من كان بين ميقاتين كان كانه في ذي الحليفة والخفة لانه بالنظر الى الخفة تنسج الميقات فلا يصح له دخول الحرم بلا احرام تأمل (قوله بمعنى لكل الخ) أشار الى أن المراد بالاهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كما فاده قوله قوله أمالو قصد موضع من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل ولم يجتمع نظر الى لفظ أهله فانه مفرد وان كان معده جماع (قوله ما لم يدركا) أما ان أراد موجب عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقانه كل الحل الى الحرم فتح ومن هذا قال القطبي في منسكه وما يجب التيقظ له سكان جدت بالجبل وأهل حدة بالمهلة وأهل الادوية القريبة من مكة فاتهم غالباً بأن مكفى سداس أو سابع ذي الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فليس لهم دم بمجاوزة الميقات بلا احرام لكن يمدفونهم الى عرفة فينتسب سقوطه عنهم يوم ولهم الى أول الحل ملين الآن يقال ان هذا لا يبعد ودال الميقات لعدم قصدهم العود لتلاقي ما بينهم بمجاوزة بل قصدوا التوجه الى عرفة اهـ وقال القاضي محمد بن قسرة في منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبسة مستقطا لدم الجوارزة وان لم يقصد حصول المقصود وهو التعظيم (قوله العرج) علة لقوله وحل الخ (قوله كالجواز الخ) يحتمل عود الهاء الى مكة فتكون الكاف للتبيل لان المسعى اذا خرج الى الحل الذي داخل الميقات التقى بأهله كحرم أفاضا بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والافواه كالا فاق لا يصح له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر ويحتمل عودها الى المواقيت

بل هو الأفضل ان في أشهر الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل داخلها) يعني لكل من وجد على داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) ما لم يدرك الكالخرج كالجوازها ساطعاً يوم مكة

فالكاف للتبديل المعنى في قوله ما لم يرد فكأنه من أراد من أهل الحل لا يدخل مكة فلا يحرم وتقليده المسك إذا خرج منها وجاوز الوقت لا يدخل له العود فلا يحرم لكن أحله من الميثاق بخلاف سريده التمسك فانه من الحل كائنه **(قوله فهذا)** الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي ذكرناه الحرام حتى حقه كالميثاق فلا في فلا يدخل الحرم ان قصد التمسك لا يحرم **(قوله يعنى الخ)** اشار إلى ما في الحرم من قوله والمراد بالمسك من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أو لا سواء كان من أهلها أو لا اه فيشمل الأماق المفرد بالعمرة والتمتع والحل من أهل الحل إذا دخل الحرم طاعة بكنى الباب **(قوله ليحقق نوع سفر)** لان أداء الحج في حرة وهي في الحل فيكون أحرام المسك بالحج من الحرم ليحققه نوع سفر بتبديل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون أحرامه به من الحل ليحققه نوع من السفر شرح النقابة للأقوى ولو عكس فاحرم الحج من الحل وألغى من الحرم لعدم الإضافة إلى الميثاق المشروع له بكنى الباب وغيره **(قوله والتمتع أفضل)** هو موضع فر بين مكة عند معجنته وهو أثرب وضع من الحل ط أى الأحرام منه للعمرة أفضل من الأحرام لها من الجبرة لأنه وقعه بها من الحل عدواً بان صلى الله عليه وسلم أحرم منها الحرم عليه الصلاة والسلام بعد الرجوع إلى مكة بأخته عائشة التي التزمه أحرم من والدليل القول بمقدم عدما للفقهي وعند الشافعي بالتمسك **(قوله ونظم حدود الحرم ابن الملقن)** هو من علماء الشافعية يقول في شرح الممهد للووي أن ماظم الأبيات المذكورة القاصي أو الأذنل النور يرى على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه فها إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكان جبريل ربه من أضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عرشه ثم ثمان معاً وبه وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه الأذن جهة مكة وجهة الجبرة ثمان الس فيها أنصاب اه ط **(قوله وسبعة أميال الخ)** قوله \* ومن بين سبع عراق وطائف \* لاستوفى واستوفى من البيت الثالث المذكور في البروهو ومن بين سبع بتقديم بينها \* وقد كملت فاشكروا ربك الحسانه

أفاده ح من التبريلانية **(قوله جبراته)** بكسر العين وتشديد الراء والأصح اسكن العين وتخفيف الراء ونغاه في ط

### \* (فصل في الأحرام) \*

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للإنسان أن يجاوزها إلا بحراً أو مائضة وهو له تمسك الأحرام إذا دخل في حرمه لا تتم له وجع حرام أى حرم كذا في المعاصي وعالم الخول في حرمات مخصوصة أى التزامها غير أنه لا يفتق شرحاً بالانتماع المذكور والخصوصية كذا في الفقه فهما شرطان في تحققه لا حرمته كما هو منه في البحر حيث مرّه بنيداً أنسك من الحج والعمرة المذكر والخصوصية نهر والمراد بالذكر التليق ونحوها وبالحصص ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها لقوى ولم يلب أو بالعكس لا يصح بحر ما وهل يصح بحر ما بالنية والتلبية أو باسدهما بشرط الاستحالة وما ذكره الحسد الشيء بالنية لكن عند التلبية كما يصح شرا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كفى شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هبة ولا حلة فلا حرم لا بسا الحنيفة أو بجماعها عند في الأول صحها في الثاني فاسد أكالى الباب **(قوله وصفة المفرد بالحج)** أى والأوصاف التي يعلها الحاج المفرد بعد تحقيق دخوله فيه بالأحرام وهو طواف عابرة فهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والتمتع لانه بمنزلة المفرد من المركب **(قوله التمسك)** أى إليه إذ تم غلب على عبادة الحج أو العمرة **(قوله تكبيره الافتتاح)** المراد بها الذكر الخاف من الدعاء لان لفظ التكبير واجب لشرط **(قوله فالصلاة الخ)** زائدة التفرع قوله وتحليل لتأكيد المشاهدة وتحليل الصلاة بالسلاسل ونحوه وتحليل الحج بالحاق والطواف على ما سبقت **(قوله ثم الحج أقوى)** أى من الصلاة يثقل أفضل لما قدمناه أول كتاب الزكاة عن الثوري وشرحه من أن الأفضل

فهذا (ميقاته الحل) الذي

بسين المواقيت والحرم

(و) الميثاق (المنجكة) يعنى

من يدخل الحرم (الحج)

الحرم والعمرة (الحل)

ليحقق نوع سفر والتمتع

أفضل وتظم حدود الحرم

ابن الملقن فقال

والحرم التعبد من أوض

طية

ثلاثة أميال إذا رمت أخته

وسبعة أميال عراق وطائف

وجدة عصر ثم تسع جمراته

\* (فصل في الأحرام)

وصفة المفرد بالحج \*

(ومن شاء الأحرام) وهو

شرط صحة التمسك تكبيره

الافتتاح فالصلاة والحج

لهما تحريم وتحليل بخلاف

الصوم والزكاة ثم الحج

أقوى

قوله ان الحل الحرم هكذا في

التمتع ولعله وثاه

من وجهين الأول أنه  
يعنى مطلقا ولو قلنا  
تختلف الصلاة الثاني أنه  
لذا أم لا حرم بهج أو مرة  
لا يخرج عنه الأبعد  
ما أحرم به وإن أسدده إلا  
في الفرائض فيعمل العمرة  
والإحصاء فيذبح الهدى  
توضأ وغسله أحب وهو  
لما خافه لا للظهاره فيجب  
بما هو عليه في حق حائض  
ونفسه وصلى (والتي لم  
له عند الجز) من الماء  
(ليس بمشروع) لأنه ما وثق  
بختلف جعته وعيد ذكره  
الذي يلي وغيره لكن سوى  
في الكافي بينهما وبين  
الأحرام ووجهه في التفسير  
فشرط لنيل السنة أن  
يحرم وهو على طهارته  
(وكذا يستحب) لمريد  
الأحرام إزالة طهر مشربه  
وعائته وحلق رأسه  
اعتاده ولا يغير حبه  
(وجاء زوجته أو مولاه  
لومعولا مانع منه) كسبح  
(وليس أزار) من المرأة  
الركبة (ورداه) على ظهره

الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والمجاهدوا الاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الأولى تقديم الثاني  
على الأول بخلاف في البحر (قوله ولو غطوا) بيان لا إطلاق ولو أحرم الحج على من غطى رأسه عليه ثم ظهره فلا  
وجوب الحنفي فيه والقضاء أن أبطله بخلاف المتن في الصلاة فإنه لا تضاعف أسدده بحر واستثنائي  
وجوب قضائه على الحنفي والاصح الوجوب أيضا كما سجد كرفيابه (قوله لا يخرج حنه الخ) بخلاف الصلاة  
فإنه يخرج منها بطل ما ينافيها به يحرم عليه الحنفي في ما سجد وأما الحج فيجب الحنفي في أسدده بجماع قبل  
الوقوف كعبه (قوله لا يعمل) استثناء من مقدار الأصل لا يخرج عنه حالة من الأحوال يعمل من  
الاعمال لا يعمل الحج وقوله أدنى الفرائض والإحصاء استثناء من حالة القدوة فلا يستثناء الأول من أعم  
الظروف والثاني من أعم الأحوال فافهم (قوله فيعمل العمرة) أي يغسل عنه بعمره لفوات الوقت وعياه  
الحج من قابل (قوله فيذبح الهدى) أي يغسل عنه بدمه بدمه في الحرم (قوله وغسله أحب) لأنه سنة  
مؤكدة في الموضوع يوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة الفضيلة أي لأفضلية السنة المؤكدة كدليل  
وشهره لكن في القهستاني من الاختيار والحيطة انتم ما سجد (قوله وهو) أي الفصل كما هو الملة ادر  
وصريح كلام غير واحد (قوله فيجب) أي يطلب استحبابا وهذا في بدعي القهستاني إلا أن طرفين  
الحائض والنفسوة غيرهما أو يكون المراد بدمه من لأن السنون محبوب بالشارع تأمل (قوله في حق  
حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمها بدمه في التفرغ أذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من  
التفرغ بيان صورته لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لإحرامه (قوله وصلى) صرح به في اللغة  
وغيره لكن الصبي أن كان غائبا يكون غسله طهارة لأنه ليس المراد من طهارة الجنابة بل طهارة أصلا فان  
فصل الجمعة والعدين للطهارة أو انما فقه ما يكفي التهمم أي يسر عبر الجنب وحسنه عطف الصبي على  
الحائض وهو أن غسله لا يكون إلا للظافة فحين أن يراد به فيه الدلالة يكون ذكر إشارة لقول التهم  
واعلم أنه ينبغي أن يندب غسل العسل أيضا من أهل عذوقه أو أولاده وغيره لقرنهم أن الأحرام قائم بالغسل عليه  
والصغير لا يمين أي به يجوز مع إحرامه من نفسه وقد استقر فيه لكل محرم اه فافهم (قوله ليس بمشروع)  
حرم به فيه واحد كذا يلي والبحر والنهر والغمر وفيه رد على ما في مناسل العماد من أنه إن حرمه فيها  
الأنا يعمل ما إذا أراد صلوات الأحرام (قوله بخلاف الجمعوا بعد) قال في البحر يعني أن العمل فيها بالطهارة  
لالتنظيف ولهذا يشرع التيمم لها عند الجز (قوله لكن سوى) أي في عدم مشروعية التيمم (قوله)  
ورجعه في النهر) حيث قال أنه التصديق وكذا اعتراض في البحر على الزبلي بأن التيمم لم يشرع لها عند الجز  
إذا كان طهارة من الجنابة ونحوها أو الكلام فيه أنه ما وثق بمغير لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلوات  
ضرورة ففهم ولهذا ترى المصنف في الكافي في الأحكام وبيان الجمعة والعدين اه (قوله وشرط الحج)  
بالبنته العجول أي لأنه انما شرع للأحرام حتى لو اغتسل فأحدث ما حرم من شأنه فضل كذا في البنية  
معنى بالجموع الغفره خبر (قوله كذا يستحب الحج) أي قبل غسل كافي القهستاني والباب والسراج  
وفي الزبلي غيب العسل تأمل والأزالة شاة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تنفها أو استعمل  
النزوة وكذا تنف الألبا والعاضة الشعر القرمي من فرج الرجل والمرأه أو لها شعر الدبر بل هو أولى بالأزالة  
ثلاثا بما في شيء من الحار ج عند الاستحباب بالخبر (قوله وحلق رأسه اعتاده) كذا في البحر والنزوة وغيرها  
خلافا لما في شرح الباب حيث جعل من فصل العلة (قوله ولا مانع) الزوال العمل (قوله وليس أزار) بالاضافة  
وفي بعض النسخ أزارا بالنصب على أن ليس فعل مضارع ثم هذا في حق الرجل (قوله من السرة إلى الركبة)  
بيان لتفسير أزار والعامة داخلة لأن الركبة من العورة (قوله على ظهره) بيان لتفسير الرداءة قال في البحر  
والرداءة على الظهر والكفين والصدر (قوله فان زرد الخ) وكذا الوشد يجعل ونحوه شبهه حيث لا ينفص  
من جهة أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف شد الهبات في وسطه لأنه يشد تحت الأزرعة أفاده فيقع التقدير



أى فلم يكن القصد منه حفظ الأزار وان شدة فوفه **(قوله ويسن أن يدخله الخ)** هذا يسمى اضطرعا وهو  
 مخالفا لقول العرو والردا على الظهور والكشف والصدور وما هنا عزاء القهستاني لنها توجهه إلى شرح الباب  
 للمجندى عن الخزانة ثم قال وهو موهوم أن اضطرعا غصب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس  
 كذلك فان عمله المستثنى قبل الطواف إلى انتهائه لا غير اه قال بعض المحققين وفي شرح المرشد على  
 مسائل الكفر أنه الأصح وأنه المستوفى في المسلك الكبير للسندى عن الغاية ومناك الطرابلسي والفتح  
 وقال أن أكثر كتب الذهب ناطقة بأن اضطرعا عرس في الطواف لاقبله في الاحرام وعليه بدل الاحاديث  
 وبه قال الشافعي اه وكذا نقل القهستاني عن عدة للنا سلسل صاحب الهداية أن عدمه أولى **(قوله لمجديدين)**  
 أشار بتقدمه إلى أفضلية موكونه أيضا أفضل من غير وفي عدمه غسل العتيق ترك المسح بجر **(قوله)**  
**سكك الكفاية** التسمية العدد والصفة ط **(قوله وهذا)** أى ليس الأزار والرداء على هذه الصفة لأن  
 لا سنة ولا فائتر العورة كل فيجوز في ثوب واحد أو أكثر من فريين وفي أسودين أو قطع خرق بخطه أى  
 المسماة مرقمة أو الأفضل أن لا يكون فيها خياطة لباب بل ولم يجز عن الخط أصلا بعد أحرامه بخلافه  
 من الباب أيضا وان لم يعم ولولعنا إذا مضى عليه يوم وليته والأفصة كباقي في الجنابات **(قوله وطوبى)**  
 بدنه أى استحبنا بعد الاحرام زبلى ولو جات في عينه كالمسك والعالية هو المشهور غير **(قوله أن كان)**  
 عنده أناداه لولم يكن منه لطلبه كالحى العنا قوله من سنن الزا وندلا الهدى كالحى السراج غير **(قوله بما)**  
 تبقى عينه والفرق بين الثوب والبدن أنه اعترف بالبدن تاه والمتمسك بالثوب مغسل عنه وأما المقصود  
 من استنائه وهو حوالا ارتفاع حالة المنعم منه حاصل بحاقا لبدن فأضى عن غير زنى التوبنهر **(قوله)**  
 ندبا وفي الغاية ناسية غير وبه جزم في العرو والسراج **(قوله بعد ذلك)** أى بعد البرس والتعليب بجر  
**(قوله بمعنى ركنين)** يشير إلى أن الأولى التنبير بما كافل في الكثر لان الشفع بشل الأربع **(قوله)**  
 وتجز به المكشوبة كذا فى الزبلى والفتح والجر والنهر والباب وغيره هو شبهها بعبادة المسجد وفي شرح  
 الباب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام تستعمله كصلاة الاستخارة وغيره مما لا يتوب بالغير بصفة  
 منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس له اتصال بصلادة كماله فقه في فتاوى الخ فقه في  
 ضمن غير ما أيضا اه ونقل بعضهم أنه وعليه الشيخ حنيف الدين الرشدى **(قوله بلسانه مطابقا لجنانه)** أى  
 لقلبه يعنى أن دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقرونا بمصدق التوجه إلى الله تعالى لان الدعاء بمجرد  
 اللسان عن قلب غافل لا يفيده وليس هذا بنبذة الجمع كذا ذكره ريبا فافهم **(قوله لمشقة الخ)** لان أدام في أرونة  
 متفرقة وأمكنه تبانة فلا يرى من المشقة على البسالة الله تعالى التيسير لانه ليس كل عسر زبلى **(قوله)**  
 لقول ابراهيم وامجيل هاهنا السلام لتعليل لقوله قبله معنى لانهم لما طلبوا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه  
 في قصده الحج لبيان العبادات في المساجد مما عمارتها فافهم **(قوله وكذا التعمير)** لوجود المشقة في العمرة وان  
 كانت أدنى من مشقة الحج **(قوله والقارن)** فبقول اللهم ان أريد الحج والعمرة الخ حال وترك المنع لانه  
 يقرده الاحرام بالحج وقرده بالعمرة فهو داخل فيهما **(قوله وقيل)** عزاء في الصفة والقيمة التي لمجد كالحى النهر  
**(قوله وما في الهداية أولى)** كذا في النهر قال الرجى ولكن ما أعظم الالامة أصعب أدما على وجهها وما  
 أخرى طلب تيسير هاهنا الله تعالى فلذا عمه الزبلى تبعا لغيره من الامة **(قوله ناولي الحج)** قال في التفرقة  
 اعم إلى انها غير حاصلة بوله اللهم اني أريد الحج الخ لان الية أمر آخو واه الارادته هو العزم على الشيء  
 كما قال البرزائى وقد أفهم عن ذلك ما قاله الراغبان ودعى الإنسان للقل على مراتب السافح ثم انظر ثم  
 الفكر ثم الارادة ثم الهممة ثم العزم وولف بلسانه في نيت الحج وأعمت به ليل الخ كان حسنا ليعتصم القلب  
 واللسان كذا في الزبلى قال في الفتح وعلى قياس ما قد شافى شروط الصلاة لما يحسن إذا لم يتجمع عنه جمل لا إذا  
 اجتمع ولم يعلم أن أحدا من الرواة نسك على الله عليه وسلم روى أنه سمعه يقول في نيت العمرة ولا الحج ولهذا

ويسن أن يدخله تحت عبته  
 ويلقيه على كتفه لا يبر  
 فان ززوه أو حاله أو صفه  
 أساء ولا دم عليه مجديدين  
 أو غسبين طاهر بن  
 أيضا بن ككفن الكفاية  
 وهذا بيان السنة والافتقار  
 العمرة كلف وطوبى بدنه  
 ان كان صده لاقوه بآتي  
 عينه هو الأصح ومسل  
 ندبا بعد ذلك شفعنا  
 يعنى ركعتين في غير وقت  
 مكروه وتجز به المكشوبة  
 وقال الفرد بالحج بلسانه  
 مطابقا لجنانه اللهم ان  
 أريد الحج فيسروني لمشقة  
 وطول بدنه وقبلة منى  
 لقول ابراهيم وامجيل  
 وناقبل منا وكذا التعمير  
 والقارن خلاف الصلاة  
 لان مدتها يسيرة كذا في  
 الوايد وقيل يقول كذلك  
 في الصلاة عمه الزبلى  
 كل عبادة وما في الهداية  
 أولى ثم في بوسلته بلويا  
 بالنبيلة الحج بيان  
 لا كل ولا يصح الحج

قال سبحانه ان ذكر بالسان حسن لمطابق القلب اه قال في البحر فالجواب ان التلخيص بالسان النابتة  
 بدعته طائفي جميع العبادات اه لكن اعترضه الرشي بما في صحيح الجاوي عن انس رضي الله تعالى عنه  
 سمعته يصري شونهم جميعا وعنه ثم اهل الحج وعروتواهل الناس جماعا الى غير ذلك مما هو موضح بالنطق  
 بما يلزم معنى التوبة ويقل احد ان التوبة تتعين بالخطا بخصوص لا وجوب لا بد ان يكف عن افعالهم ثم جسد في  
 كلامه احسن من الرواة تأمل اه قلت قد يجاب بان المراد في التصريح بلفظ فوبت الحج وان ما ورد من  
 الاهلال المذكور وهو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد علمت ان هذا ليس بنوع ما التوبة وقت  
 التوبة كما اشار اليه المصنف كفسره بقوله ناو يا هو ما يذكر في التلبية في الباب وشرح به وسحب ان  
 يد كرف اهله اى فى وقع صوته بالتلبية ما احرم به من حج وعمره فيقول ليسك بمحتموله في البدائع تأمل  
 (قوله بيان الاكل) راجع الى قوله تدوى به الحج كفى البحر (قوله بمخلق النية) من اضافة الصفة  
 للموصوف اى بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بل نوى التسليم فيه تعيين حج وعمره ثم ان عين قبل الطواف  
 قبل او الاصراف للعمرة كما ياتي قال في الباب وتعين التسليم ليس بشرط موضح بمبدأ ما احرم به العبر ثم قال  
 في موضع آخر ولو احرى ما احرم به غيره فهو مهم فيلزمه حجة او عمرة وقد سئل عن ما اذا لم يلزم ما احرم به  
 غيره اه وكذا الواطاني نية الحج صرف الفرض ياتي غامضه قريباً فيقول قوله ولو اشعرها (قوله ولو  
 بقائه) لان ذكر ما يحرم به من الحج او العمرة بالسان ليس بشرط كفى الصلاة ز يلى (قوله بذكر قصد به  
 التعليم) اى ولو مشروء بالاعمال على الصحيح شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم ولي يزد قال الامام ان الفضل  
 هو على الاختلاف الفيد كرمادى الشرع في الصلاة والحاصل ان القرآن النية بخصوص التلبية ليس  
 بشرط بل هو السنن وانما الشرط اقترانها باى ذكر كان واذا لم يكن فلا بد ان تكون بالسان قال في الباب - لو  
 ذكرها بقلبه بعد سجود الارض لم يزمه شريك لسانه وقيل لا بل يسقط اه وما لشارحه الى الثانى لان  
 الاصح انه لا يلزمه التحريم بل في القراءة الصلاة بهذا لان الحج اوسع ولان القراءة فرض قطعي متفق عليه  
 بخلاف التلبية (قوله ولو بالفارسية) اى او غيرها كالتركية والهندية في الباب واشار الى ان العربية  
 افضل كفى الخاتمة (قوله وان احسن العربية والتلبية) اى بخلاف الصلاة لان باب الحج اوسع حتى قام  
 غير الله كرمقه كتقليد البدن ح عن الترتيل لا يعقوبه ان الشرع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولوقع  
 القدرة على العربية بوقفه الشارح هنا لونه على ما وقع للترتيل ولا غير من الاشياء حدث سجود الشرع  
 كالقراءة ط (قوله وهو ليلك اللهم ليلك) اى انك تباين اقامة بعد اخرى واجبت نداء اياه بعد  
 اخرى وجهه اللهم معنى بالحق معترضة بين اللو كدوا كد شرح السلب فالتبينة لافادة التكرار كما في نوجع  
 البحر كرتين اى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ووجد في بعض النسخ بعد اللهم ليسك ليلك  
 مرتين وهو المواقف كفى الكثر والهداية والجوهرة والياب وغيرها فتكون اعادته ثالثا ليلك التا كسد  
 قال بعض المحققين وقد استحسن الشافعية الوقف على ليلك الثالثة ولم يرد له اختصاره اه قلت مقتضى  
 ما في القهستان الوقف على الثانية فانه تكلم على قوله ليلك اللهم ليلك ثم قال ليسك ليلك استئناف  
 فان مفاده ان الاستئناف بقوله ليلك الثالثة لا يقول ليلك لك وهو مفاد ما في شرح الباب ايضا (قوله  
 بكسر الهمزة وتفتح) الاول افضل قال في المحل انه عليه الصلاة والسلام فعله وودى في البناء بانه لم يعرف ثم  
 صل اكثرهم الاصله بانه استئناف للثالثة فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فانه تليق الثانية اى ليلك  
 لان الحد لك والعمدة والملك وتعلق الاجابة التي لانهاية لها بالذات اولى منه باشتراطه فواترض بان الكسر  
 يجوز ان يكون تعليل مستأنفا ايضا ومنه موصل عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من اهل كونه علم انك  
 العلم ان الله لم ينادهم ما يجيب بانه وانما وقبه كل منهما الا انه يحمل هنا على الاستئناف لا ورويه بخلاف  
 الفتح اذ ليس فيه سوى التعليل وحسب الشراح عن الامام الفتح عن محمد والكسائي والقراءة الكسر الا ان

٢ قوله تدوى بها عبارة  
 المصنف ناو يا فاعلموا عبارة  
 غير المصنف

بمطلق النية ولو بقلبه  
 ليكن بشرط مقارنتها  
 بذكر قصده التعليم  
 كتنبيح وتعليم ولو  
 بالفارسية وان احسن  
 العربية والتلبية على  
 المذهب (وهي ليلك اللهم  
 ليسك ليلك ليلك ان  
 الحد) بكسر الهمزة وتفتح  
 (والنعمه لك)

المذكور في الكشف ان انذار الامام الكسري والشامي الفتح وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم خبر (قوله بالفتح) الاصوب بالنصب لانه معرب لامين وعبرة بالنهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره كونه له خبر ان محذوف دلالة ما بعده عليه والاولى جعل للنهر ان وخبره مبتدأ محذوف كما قررنا الوجهين في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والملاح) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالنهر محذوف واستحسن الوقف عليه لثلاثتهم ان ما بعده من خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الاغاة لاربعة \* (تنبه) في الايات وشرحوا مستحب ان يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم اني اسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضا تكرر اها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند تغير الحالات مستحب ان يكثر ما قلنا من دندوب ويستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام (قوله ورد فيها) ولا تستحب ان يادمن غير المأثور في العاية بخلاف ما في النهر فافهم ثم في شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب بان يقول ليكن وسعد ليكن والحسين علي بن ابي طالب والرضا عليه السلام الخ الخ ليكن بجمعة بعد اوردوا قائلين ان العين هي الستره وليس مرويا بالخر أو حسن (قوله أي علمها) فالنهر يعني على كما افاهه الذي يلي قال في النهر لان الزيادة مما تكون بعد الايات ثم الا في نخلها كما في السراج اه فافهم من ليكن وسعد الخ وقوله في النهر من ابن عمر يأتيه بعد التلبية لاني انما فافهم (قوله غير علة ولهم انما شرط) تسمع في النهر بخلاف العر ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد الله الشرط خصوص الصفة المارة فانه ان ظاهر المذهب كافي الفتح انه يصير محرما بل ثناء وتسبيح وقدمون او ادبها مطلق الذكر فلا يقدمه وهو كراهة تنقص هذه الصفة تسمى علة الخ مافي البحر من ان خصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلا ترك كراهة التنزيه فاذا نقص عنها فكذلك بالاولى وان قول الكافي النسبي لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول من قال انما شرط مراده كره يقصده التعليل لا خصوصها اه (قوله وان يادمنه) أي تكرر اها كما قلنا من هذا الباب وأما الزيادة على الصفة المارة فذكر انما يندوب وهو معنى مافي الكافي وغيره انهم يستحبون فافهم (قوله ويركع الصلوات بها) أي التلبية ومقتضاه ان الرفع مستحبه صرح في النهر من المحيط وهو خلاف ما ذكرنا من قوله بالبر والفتح من انه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع ان الاساعدون الكراهة فلا يلزم من قول الشارع تبع المحيط انه يكون مبيها بتركه ان يكون سنن كذا تأمل (قوله واذا لي نوا) قيل الاولى ان يقول واذا قوي مليا لان عبارته تليد انه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية والواقع عكسه اه أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما رآه في الباب والجواب كافي الفتح تعالى يلي ان هذا العبارة لا يستفاد منها الا انه يصير محرما عند النية والتلبية امانا للاحوال بهما أو بأحدهما بشرط الاستخلاف لا لغيره ان على حد سواء يكره في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معصا كبح أو عرة أو معصا للمارو يأتي أيضا ان صحفة الاحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعينه وليس المراد أنها لا تتوقف على نية نسك أصلا فافهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بان لما يقوم مقام التلبية من الاعمال كما يأتي لكن لحذف هذا واقتصر على قوله أو قلادة الخ كما فعل في الكثير لكان اختصارا وأظهر لان الهدى يشعل الفتح بخلاف البدنة فانها تنقص الابل والبقر واذا قلنا شاة لم يكن محرما وان ساقها كالجرح في العروسيات ولذا اقتصر في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بان صحفة ان يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسئلة كافي في شرح الباب ان لا قامة البدنة مقام التلبية شرطا فها البيسة ونها سوق البسدة والنو جعدها والادراك والسوقان يثبت بهما ولم يتوجهها الا في بدنة المتعة والقران فلا قلدها ولم يبق أو ساق ولم يتوجه جمعه ثم توجه بعد ذلك بدنة النسك فان كانت البدنة لغير المتوقر ان لا يصير محرما حتى يلقها فاذا أدركها أو ساقها صار محرما (قوله أو رباط الخ) وكيفية ان يغسل خيطا من صوف أو شعر

بالفتح أو مبتدأ وخبره  
(والملاح لاسر يلك وزد)  
نبا (فيها) أي عليه الا في  
نخلها (ولا تنقص) منها  
فاه مكرره أي غير عما  
لقولهم انها مرة شرط  
والزيادة ستو يكون مسينا  
بتركها ويركع الصلوات  
بها (والذي نوا يا نسكا  
أو ساق الهدى أو قلدة) أي  
رباط قلادة على عنق  
نقل أو جزاء صيد قتله في  
الحرم

مطلب فيما يصير به محرما

أوفي احرام سابق (وتعوه)  
 بكفاه ونذر ومثقة وقران  
 (وتوجه معها) والحال انه  
 (يريد الحج) وهل العمرة  
 كذلك ينبغي نعم (أو يمتها  
 ثم توجه بها ولحقها) قبل  
 المقات فلو بعده لزمه الاحرام  
 بالتلبية من المقات (أو  
 يمتها للمثقة) أو لقران وكان  
 التقليد والتوجه (في  
 أشهر) والاصل يصححها  
 حتى يلحقها (وتوجه بنية  
 الاحرام) وان لم يلحقها  
 استصحابا (فقد أحرم) لان  
 الاجابة كانت كون بكل ذكر  
 تغلبى تكون بكل فعل  
 مختص بالاحرام ثم خصه  
 الاحرام لا تتوقف على نية  
 نسك لان أولهم الاحرام  
 حتى طاف شوطا واحدا  
 صرف العمرة ولو أطلق نية  
 الحج صرف للفرض ولو عين  
 نفلا لم يسل وان لم يكن حج  
 الفرض شربلا لينة من  
 الفرض (ولو أشهرها) يصح  
 سنامها (اليسر) أو جلها  
 بوضع الجبل (أو يمتها)

وربما يعلا أو عمرة مرادة وهي السفر من جلد أو لحاء شعرة أى قصرها أو نحو ذلك مما يكون علامة  
 على أنه هدى ثلاثا تعرض أحدها ثلاثا كمنه في اذا عصب وذبح (قوله) أو في احرام سابق) قيد به لان  
 هذا الاحرام لا يمت شروعه فيه الا بعد هذا التقليد ط (قوله) ونحوه) أى نحو جزاء العبد من السماء الواجبة  
 (قوله) بكفاه) أى في السنة الماضية تدور (قوله) وتوجه معها) أى ساقطها قال الكرمانى يستحب ان  
 يكبر عند التوجع سوق الهدى ويقول الله أكبر لاله الا الله والله أكبر وتوجهه لشرح الباب (قوله)  
 يريد الحج) الا لا يسمع ذلك من النية على الصواب كما صرح به الاصحاب شرح الباب (قوله) ينبغي نعم) البعث  
 للشر بلائ وجوابه شرح الباب ناو بالاحرام بأحد النسكر صريحه في ذلك (قوله) أو يمتها ثم توجه) عطف  
 على قوله وتوجه معها اذا كان الشرط أحدا الشين امانا يتوجهوا ويتوجه معها واما أن يبعثها ثم يلحقها  
 ويتوجه معها وهذا الشرط للغير المتعوق القران فلا يشترط فيها التوجه معها لولا أن يبعثها ثم يلحقها  
 يبعثها للمثقة اذا خافهم (قوله) ولحقها) اقتصر على ذكر المحرق لانه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف  
 فيه في الجامع الصغير لم يشترط واشترط في الاصل فقال يسوقه ويتوجه به قال نفع الاسلام ذلك أمر متفق  
 وانما الشرط أن يلحقه وفي الكفاي قال شمس الأئمة السر حتى في الماسوط اختلاف الصابي في هذه المسئلة فنهى  
 من يقول اذا قلده صار محرما ومنهم من يقول اذا نوى حتى أتته اصاب محرما ومنهم من يقول اذا ذكرها فاصحها  
 صار محرما أخذنا ما ياتي من قس من ذلك وقيل اذا ذكرها وساقها صار محرما بالتفريق الصابي على ذلك شرح الباب  
 (قوله) لزمه الاحرام) التالية (الح) لانه حين وصل الى المقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى ولا يجوز  
 الجواز بدون الاحرام فلم يلزم الاحرام بالتلبية حتى (قوله) أو قران) صرح به لزاد الايضاح والافتقار الى المصنف  
 لثمة يشمل التمتع العرفي والقران كما وضعه في البحر (قوله) والتوجه) أشار به الى أن الاولى للمصنف  
 تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله) في أشهره) لان تقليد الهدى في غير أشهر  
 الحج لا يعتد به لانه محل من أعمال المتعة وأعمال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون نفاذ على هدى  
 التطوع ما يردك أو يسره ولا يصح محرما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان يذيلي (قوله) والاصل  
 يصالح) أى بأن لم يوجدا البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها  
 أى قبل المقات ط (قوله) وتوجه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكرون النية  
 ط (قوله) فقد أحرم) جواب قوله واذا لم يأتها (قوله) مختص بالاحرام) أحقر به حال أو شعرها أو  
 جلها الى آخرها ياتي (قوله) لا تتوقف على نية نسك) أى معين قال في البحر واذا أحرم الاحرام بأن لم عين  
 ما أحرم به جاز وعليه التعيين قبل أن يشترع في الاعمال فان لم عين وطاف شوطا كل للعمرة وكذا اذا  
 أحصر قبل الاعمال فقال يدين للعمرة فيجب غناتها لافاضة بحجة كذا اذا جامع فأنسد وجب المحض في  
 عمرة (قوله) صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف اليه الا داعية قبل أن يشترع في الاعمال كما في البحر لكن  
 في الباب ونشره لموقف بعرفة قبل الطواف تعين احرامه للمحقة ولو لم يتصدد الحج في وقوفه (قوله) ولو أطلق  
 نية الحج) بل نوى الحج ولم عين فرضا ولا نفلا (قوله) ولو عين نفلا نفلا) وكذا لو نوى الحج من البحر أو  
 النذر كان ما نوى وان لم يحج الفرض كذا ذكره في واحد وهو الصبح المتعد المنقول الصريح من أبي  
 حنيفة وأبي يوسف من أنه لا ياتى أدنى الفرض بنية النفل وروى عن الثوري وهو مذهب الشافعي وقوه من  
 حجة الاسلام وكأنه قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار اصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه  
 موسع الى آخر العمر وقيل وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج شبه بالعباد بامتدادهم مدة حجتين  
 فيه ملان تادى بخلاف النية بخلاف فرض الظاهر مثلان وقتها نظير من كل وجه (قوله) يصح سنامها  
 البسملة تصبر وهو مكره وعند الامام لان كل أحد لا يحسنه فيلقى الحيوان به تعذيب ط وأشار المصنف  
 الى أن الاشعار خاص بالابل (قوله) بوضع الجبل) أى على ظهرها وهو بالضم والنعم ما تلبسه الفرس لثمان

به قاموس **(قوله)** لانتعة وقران وكذا قوله ما قبل أشهر الحج رحنى **(قوله)** كاسر أى لحوما كالقوف الذى مرو هو كونه قبل البقاع وهذا محتمل زقوله ولحقها ط **(قوله)** أو قلداشة محتمل زقوله بدنة ط **(قوله)** لعدم اختصاصه بالنسك لان الاشعار قد يكون للمد او اتوا للجل لدفع الحر والبرد والذى ولانه اذ لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يجد البحر والنيقو به لا يصير محرمات وتقليد الشاة ليس بمعروف ولا مستحق **(قوله)** لا مالهة بشرى أن الأصوب أن يقول غشقى بالغاء كفى القدورى والكترة هذا وفى النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم فى قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه أن ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاج قبله اه **(قوله)** أى الجماع هو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم يحرم **(قوله)** أود كره بحضرة النساء هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعي معطافا قل وهو الاصح شرح الباب وظاهر منيب غير واحد من جمع ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النسك للحلال لانه من دواعي الجماع تأمل **(قوله)** أى الخروج اشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جمع فسق كقوله ولهم كما أشعر به تفسيرهم به بالمعاصى واختصار لمساكنه لفرث والجدال ولأن المنسك عنه مطلق الفسق مفرد أو جمعا أماده فى النهر **(قوله)** والجدال أى المصنوعة مع الرضاء والخدم والمكابر بن بحر وما عن ادعش أن من غم الحرج ضرب بالجلال فقبلى تأوى لانه مصدر مضاف لفعله لكن فى شرح الثقابة ورد أن الصديق رضى الله عنه ضرب بجماله لتقصير فى الطريق اه قلت وحينئذ فضر به بالجدال بل لتأديسه وارشاده الى مراعاة الحفظ والعسل الواجب عليه حيث لم يتجزأ بالكلام وبذلك يصح كونه من غم الحرج لكونه أمرا يحرمه ونهيا عن منكر تأمل **(قوله)** فانه أى ما ذكر من الثلاثة وفيه اشارة الى وجه التنصيص عليها هنا بما لا ذية كلبس الحر رفاهه حرام مطلقا وفى الصلاة أشنع **(قوله)** وقتل صيد البر أى مبيده أو ذوبه المصدور هو الاصطلاح لما صح استداق القتل اليه بحر وعبر بالقتل وذو الذبح لاستعماله فى الحرم غالب وهذا كذلك حتى لو ذكره كان مبتدأ **(قوله)** لا البحر ولو غير ما كقول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية **(قوله)** والدلالة بالكسرى المحسوسات وبالفتح فى المعقولات وهو الصحيح روى **(قوله)** فى العائب أفاد به وقوله فى الحاضر الفرق بين الاشارة والدلالة قلت والفرق ايضا أن الأولى باليد وضو وهو الاشارة بالسند وضو كذا بابه **(قوله)** اذ لم يعلم الحرم كذا فى النهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير به قال فى السراج ثم الدلالة انما تعمل اذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول على إمكان الصيد وأن يصدق فى دلائله ويتبعه فى أثره ما اذا كذب ولم ينسج أثره حتى ذه آخره صدقه ويتبع أثره فقتله فلا خلاف على الجدال اه **(قوله)** فى حكم الدلالة الاعل عليه كاعارة سكن ومناله ربح وسوط وكذا تغير وكسر بضو كسر قوائمه وجناحه وحليسه وبعه وشراؤوا كاه وقتل القملة وسبها ودفعها وغيره والامر بمقتلها والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه هو القضاة به فى الشمس وغسله اهلا كما لبس **(قوله)** وان لم يقصد قبل عليه التطيب معمول لقوله يلقى ولا معنى لامر غير القاصد بالاتباع فعباب أن المارد غير القاصد للتطيب بل قاصد لذو اوى ومع ذلك يكون حضوره عليه اتفاقا ورحى **(قوله)** وكرهه أى عطف فلا يثب عليه به فى الخائفة وهذا يشير إلى أن المراد بالتطيب استعماله فى التوب والبدن وقالوا ليس ازارا محض الاثني عليه لانه ليس بمستعمل بل من الطيب وانما حصل بحرمه والرائحة ومن ثم قال فى الخائفة لو دخل بيتا قد تغير فمات قبل بثو به شئ لم يكن عليه شئ غير **(قوله)** وقلم الظفر أى قطع ولواحد انفسه وغيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يتغير فلا بأس به طعن القهستاني **(قوله)** كاه أو بعته لسكر فى تعاطيه كل الوجه أو الرأس وما أوليه وهو الربع منهما كالكحل وفى الاقل من يوم أو من الربع صدقة كفى للباب وأطلقه فشمى المرأ لماتى البحر عن غايه البيان من انها لا تحلى وجهها الجاهل اه أو وانما ستر وجهها عن الايجاب بأسد الشئ مخيف لا يحس الوجه كما سياتى آخر

مطلب فيما يحرم بالاحرام  
وبالاجرام

مطلب من حج فلم يرفث الخ  
أى من وقت الاحرام

لانتعة وقران (ولم يلقها)  
كاسر (أو قلداشة) يكون  
محرم المصنوع  
بالنسك (وبعد) أى الاحرام  
بلا مالهة (ببقى الوث) أى  
الجماع أود كره بحضرة  
النساء (والفسوق) أى  
الخروج عن طاعة الله  
(والجدال) فانه من الحرم  
أشنع (وقتل صيد البر)  
لا البحر (والاشارة اليه) فى  
الحاضر (والدلالة عليه) فى  
العائب وحمل شعره ما اذا  
لم يعلم الحرم أمادا علمه لافى  
الاصح (والتطيب) وان لم  
يقصد وكرهه (وقلم الظفر  
وشراؤه) كاه أو بعده  
كقوله وقلمه

هذا الباب وأما ما في شرح الهداية لابن الكمال من انه الهاستره بلحفة وخمار وانما الهنسي منه ستر بشي  
فصل على قدوه كالتقارب والبرقع فهو بحث عجيب أو نقل غريب يخالف ما هم متعمدون الاجماع ولما في البحر  
وغیره فی آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض الخلفاء هاشم ذلك الشرح أن هذا ما انفرد به المؤلف والمفرد  
من علمائنا لا به وهو وجوب عدم تماسكتي لوجهها اهـ رأيت تعود ذلك لفصل من منسك القطع  
فافهم (قوله نعم في إسمائنا الخ) استدراك على قوله أو يعضه لانه يومه من هذا يحصل ومع أنه عد في الباب  
من مباحات الاحرام وأما كلمة لا يابس فأنه لا يدل على الكراهة دائما ومنه قوله الآخر يا كرو ولا فلا  
بابه فافهم (قوله والرأس) أي رأس الرجل أما المرأة فستره بكسائي (قوله بتخلف الميت) يعني اذا مات  
محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احترامه لانه لقوله صلى الله عليه وسلم ان آدم انقطع عنه  
الامن ثلاث والاحرام جعل فهو منقطع ولهذا لا يبيئ المأمور بالجمع على احرام الميت اتفاقا وأما الاعرابي  
الذي وقصته فأنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقصر وارأسه ولا وجهه فانه يعث يوم القيامة قبلها فهو مخصوص  
من ذلك ما يخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم بقائه احراما وهو مغفور في غير ذلك ما يقطعها بالموت فأفاد في البحر  
وغیره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيدان قوله فانه يعم الخ واقصه حاله ووجوهها كما تقرر في  
الاصول فلا يدل على أن غير الامري منه في ذلك (قوله وبقيّة البدن) بالجمع مطلقا على الميت أو حي بخلاف  
ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا يستر عليه ولا يمسح به بكونه كان يغيره هذا لباب وفي شرحه  
و يبنى استثنائه الكف من لمع من لبس القفاز اهـ قالت وكذا القدمين مما فوق معدة الشراك لانه من  
لبس الجوارب بين كفاي لأن لا يكون مرادها الستر التعلية بما يكون لبسها ستر الدين أو الجلبين بالقفازين  
أو الجوارب بين لبس متأمل (قوله ما لم يتعد يوما وليلة الخ) الواو بمعنى أو لأن لبس المعتاد وما أوله وجوب  
لعدم تغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن ينظر من أين استدل الشارح ما ذكره فان الذي  
رأى فيه عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغير معتاد كالعدل ونحوه ولا يلزمه شي فقد أطلقوا عدم الالتزام وقد عد  
ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في النهر من الخائفين غسل الحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون  
لا يساوان كان لا يلبسه الناس كالأحالة ونحوها ولا يكره تعصير رأسه ولو غطي ذلك يوما وليلة كان عليه  
صدقة اهـ واظهار أن الإشارة للتعصير وكان الشارح أرجحها للجمل أيضا تأمل (قوله وقال الخ) نص  
عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره كبوجهه على وسادة بخلاف قد قال شارحه وكذا وضع  
رأسه عليها فانه وإن لم يمتز متعلية بعض وجهه أو رأسه لأنه الهنسي المسحوق في النوم بخلاف كب الوجه اهـ  
(قوله كره) ظاهر إطلاقه أنه تضييعة ط (قوله بالخطمي) بكسر الخاء ثبت نهر والمراد القليل بماء مخرج  
ه يائي القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار إلى الخلاف في وجوب اتقائه قال وجوب مستحق عليه وانما  
الخلاف في صانته وفي وجبه فينتبه عند الامام لانه راحة طيبه وإن لم تكن زكية وموجب عدمها  
لانه يقتل الهوام وبين الشعر وموجب صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه في هذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي  
العراق لانه راحة طيبة فأفاد في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنبايات الفخ لو غسل بالصابون والحرص  
لأراية فيه وقالوا لا شيء فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اهـ ومقتضى التميل عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقا  
ولذا قال في الظهور بوجوبه أو أجوز أنه لا شيء عليه اهـ ومثله في البحر وكذا في القهستاني عن شرح الطحاوي  
فافهم (قوله ردلولي) جمع الدال قبل هونيت بأرض الحجاز معروف كالاشنان غير أنه أسود والاشنان  
أيض رطب البدن ويزيل الحكة والجرب (قوله واشنان) قبل هو يرض الهمزة وتكررها كلفي القاموس  
ويسمى حرضا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل) فان السدر كالحطمي يقتل  
الهوام وليس الأمر مكان بنبي وجوب الصدقة عددها كلفي النخ والصابون والاشنان فهم بذلك أيضا  
رجح زاده غير أن لصابون طيبا راحة قلت وفيه نظر صدقت الاتفاق على أن لا شيء من دم ولا صدقة

نعم في الحائض لا يابس موضع  
يده صلى الله عليه (والرأس)  
بخلاف الميت وبقيّة  
البدن ولو غسل على رأسه  
ثيابا كان تعصية لا حصل  
معدل وطبق ما لم يتعد يوما  
وليلة فانه صدقة وقالوا  
دخل تحت ستر الكمية  
فأصاب رأسه أو وجهه  
كرو ولا فلا يابس به (وغسل  
رأسه ولو غطي خطمي) لانه  
طيب أو يقتل الهوام  
بخلاف صابون ودلولي  
وأشنان اتفقا زاده  
الجوهرة وسدر وهو  
مشكل (وقصه) أي الحية

لأنه ليس يطيب ولا يقتل فافهم **(قوله وحلق رأسه)** وكذا رأس غيره ولو حلا لالباب **(قوله وإزالة الشعر بدنه)** أي بقية بدنه كالشعر والابواب والعانة والرقبة والحلجيم كقلى الباب قال في البحر والمراد إزالة شعره كلها كان حلقا وقصا وتفتا وتزوا أو حرا فمن أي مكان كان الرأس والبدن مباشرة أو غمكسا **(قوله)** أي كل **(معمول الخ)** أشار به إلى أن المراد المتعمم ليس الخطأ وإنما يخص المدكر وإن كان كره في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن أمير حاج الخطي أن شاطعه ليس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به ضاطعة أو تلتزم به بعضه أو غيرها ويستمكن عليه نفس ليس بمثل الالكعب اه فأتى فخرج من انضمام بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كقوله منادى قوله أو بعضه حرمة ليس القفا من في ذي الرجل وبه صرح السبكي في منسكه الكبير ونبيه القارى في شرح الباب وأما المراد فتدب لها عده كقلى البدائم ونجمه فيما علقناه على البحر **(قوله كزردية)** هي الذرع الحديدي كما يفهم من القاموس ونفسه البرنس بالضم وقلة وطويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالقلى بلبسه المعاربة يستمرن الرأس إلى القصد **(قوله وقبائه)** بلد المغرب من أمام ط **(قوله ولولم يبدل الخ)** في اللباس من المنكر وهات القاء القياض العياض نحو هما على منكم من غير إدخال يده في كفه وفيمن وصل الخنايا ولو أتى القبائه على منكبيه وزره وما عليه دم وإن لم يبدل يده في كفه وكذا الولم ينزول ولكن أدخل يده في كفه ولولا القامولم يزولم يبدل يده في كفه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه أن إدخال إحدى اليدين في الكعب كاليدن فتوجه جاز المراد به نفي الخزاماء على من كراهته يؤيده قوله هنذا أي هنذا أغننا الثلاثة خلافا لمرحمت قال عليهم كقلى شرح الباب وأعرض على الباب حيث ذكر في مباحث الاعوام بعد ما ذكر في منكر وهاته وقال فالمراد أن قول والقاء القياض نحوه على نفسه وهو مصلط كذا ذكر في الكبير اه والحاصل أن المذموم عنه ليس الخطأ ليس المعتاد ولعل وجه كراهة القاء نحو القياض والعباء على الكعبين أنه كثر ما يابس كذلك تأمل **(قوله وعمامة)** بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالقرصة والتاج والطرش ونحو ذلك **(قوله وخطين)** أي لا يزال جالدا من الرأس للباس الخطأ والخطين كقلى فاضين فاستأنف **(قوله إلا أن لا يبدل الخ)** أعاد أنه لو وجد هاتين القطعتين من اللباس لم يضر ما بعده في البحر وما عارض إلى الإمام من وجوب القصد به إذا فاضهما مع وجود البدين بخلاف المذهب كقلى شرح الباب **(قوله فيقطعهما)** أمالو لهما ما قبل القطع وما عليه دم وفي أقل صدقة لباب **(قوله أسفل من الكعبين)** الذي في الحديث وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وهو أقصع مما هاتين كالأمراد قطعهما بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوفات لا تغط موضع الكعبين قطعا كالإيجني والنعل هو المدا من كسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرم من ممالة شرك **(قوله هندي قد الترك)** وهو المنسل الذي في وسط القدم كذا وفي هشام من محد خلافة في الوضوء فإنه العظم الناتج أي المرتفع ولم يعين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه ما حصل على الأول احتشاطا لأن الآخر طبع فمما كان أكثر **(قوله فيصير الخ)** نظر يسع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغلي الكعب الذي في وسط القدم والعمرورة تقبل هو المعنى باللباس وحذركم أن الظاهر أنها التي يقال لها العمرورة قلت الظاهر الأول لأن العمرورة المعروفة الآن هي التي تشد في الرجل من العقب وتستروها الظاهر أنه لا يجوز زنته غيب إذا لبسها أن لا يشهد من العقب وإذا أكل وجهها وأوجه البايح طوبى لا بحيث يسترا الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد الساخر أو يحشوف في داخله خرقه بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احتراماً عن قطع وجه البايح لما عمن الاتفاق **(قوله وثوب)** بالجر مطلقا على قميص وفي بعض النسخ وثوباً بالنصب مطلقا على قميص وأطلقه في شمل الخطأ وغيره لكن ليس الخطأ المطيب تتعد في الغدي على الرجل كقلى الباب **(قوله بماله طيب)** أي رائحة طيبة **(قوله وهو)**

وحلق رأسه وإزالة شعر بدنه إلا الشعر النابت في الرأس من فلاتشي فيه هنذا (وليس قميص وسراويل) أي كل معمول على قدر بدن أو بعضه كزردية و برنس (وقبائه) ولولم يبدل يده في كفه جاز صدق الآن زروه أو يحمله ويجوز أن يردى بقميص وجبة ويلتحف به في قوم أو غيره اتفاقا (وعمامة) وقلنسوة (وخطين) إلا أن لا يبدل نظير فيقطعهما أسفل من الكعبين هندي عقده الشرع فيصير ليس الزمومة لالجورين (وثوب صبيغ بماله طيب) كورس

الكرم) فيه تفرق في الصالح الكرم الزعفران وفيه أيضا الورس نبت أصغر يكون باليمن يتقدمه  
 الذمرة قالوه في النهاية عن القانون الورس شيء آخر فاني شبهه بصدق الزعفران وهو مجاوبس اليمن (قوله  
 في الاصح) وقيل بحيث لا يشازر وهو غير صحيح لان العبرة بالتطابق لا بالتشازر لا ترى انه لو كان ثوب صبرغه  
 راحته طيبوت لا يشازر منه شيء فان الحرم يمنع منه حتى المستنقح (قوله لا يتق الاستحمام الخ) شروع في  
 مساحات الاحرام وفي شرح البابيو يستحب أن لا يزال الوضوء ما دام كان بل بعد الطهارة أو دفع العباد  
 والجار (قوله لحديث البهي الخ) ذكر النووي أنه متعبد بذكره ان يحرف شرح الشامل موضوع  
 باتفاق الحفاط ولم يعرف الحمام ببلادهم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستقلال الخ) أي قصد  
 الاتضاع بخل يتنعم شعر أو ممد ومحل دفع الميم الأولى وكسر الثانية وأعكسه (قوله كاسر) أي في شرح  
 قوله وسراو جوال رأس (قوله وشدهيمان) هو شيء يشبه تكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه  
 الدراهم شئ وفي القانون هو الشكة والمنطقة وكسر الشكة بشد في الوسط اه والفرق بين كون المنطقة  
 له أو غيرها في شرح الباب ولا بين شدة فوق الأزار أو تحتها لانه في تصديده حفظ الأزار بخلاف ما إذا شذازه  
 بصل مثلا كخمدانه (قوله ومنطقة) بكسر الميم ورفع الطاء ونسبها بالغة رسية كقول العيني (قوله وسيف)  
 أي وشدهيم أي شدة حاله في وسطه (قوله وسلاح) تعميم به مقتضيه وهو ما يقابل به فلا يدخل فيه  
 الدرع لانه يابس (قوله وقتمه) كتمال صطف على ما قبله في صير التقدير ولا يتق شدتقم وأكحال ولا  
 معنى له إلا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر القيد واردة المطلق مجازا مرسل لا لوال وقتمه أو أكحال  
 لسلم من هذا ح ويمكن تأويله أيضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الاستدعاء ونحوه بحذف أي كذلك  
 (قوله لعدم التغطية واللبس) الأول اجمع للاستقلال بالبيت والحمل والثاني لما بعده (قوله فاعيدته)  
 المراد بها ما ملاقتهم أنفسهم بغير (قوله ولو كثيرا) أي ثلاثا أو كثيرا بقرينة المقابلة واستظهره في شرح  
 الباب فالمراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب الخاطا فلا يلزم الميم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا في  
 الكحل كما حرد في الغنم من الجنائيات (قوله وفقد) أي وان لم تعيب البذلقة منه ان تعيب غير  
 الوجه والزاس انما يكون بغير عذر (قوله وحجامة) أي بالازالة شعر لابل أو الفه لدم كجاسيات (قوله  
 يتصدق بشئ) أي كمر أو كسر شئ (قوله وفي الثلاث) أي من الشعر والقمل وأما الأكثر فسانتي  
 الجنائيات (قوله ولو نغلا) كذا في البدائع ونحوه الطحاوي بالكتوبات دون النواقل والقرواث فأمرها  
 بحرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب  
 (قوله وأعلا شرا) أي صعد مكانا مرتعا (قوله جمع ركب) أي هاسم جمع وهم أصحاب الابل في السفر  
 ولا يطلق على ما دون العشرة نهر (قوله دخل في السهر) هو الدس الاخير من الليل (قوله كالتكبير  
 الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال إلى حال كذلك التلبية ح وإنما خالف في  
 البابيو يستحب أكثرها غائما وقاعدارا كجولان أو قافوا سارا طاهرا أو محدثا بواضحا وعند تغير  
 الأحوال والأزمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ويزول وإذا استيقظ من النوم أو استعطف  
 واطتمو قالوا أيضا يستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولاة بقطعها بكلام ولو ردا السلام في خلالها  
 جازو يكبروا بعد أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يتنحى أحد على تلبية الآخر بل كل إنسان يلح بنفسه  
 ويلح في مسجده كمن وعزنا في الطواف وسعى العمرة (قوله راد ما صوته) لأن يكون في مصر  
 أو امرأة ليل راد ما صوته أو في المسجد ثلاثين وثلاثين على المئين والطائفين (قوله اسما) فان تركه كان  
 مينا ولا يتنحى عليه فتح وقيل اسما بالواحد الأول شرح الباب (قوله لاجهد) دفع الجهد وباللأي تعب  
 النفس بعبادة رفع الصوت كى لا يتضرر ولا تتأني بين هذا وبين ما به أفضل الحج والعمرة وأي أفضل افراد  
 الحج يستعمل على هذا الأفضل أفعاله الطواف والوقوف أفضل منهما والجمع للصوت بالتسليم والتأني

مطلب في حديث أفضل  
 الحج والعمرة



اسأله الله بالارادة لان الانسان قد يكون جهوري الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تبعه به  
 (قوله كما يفعله العوام) تمثيل للمنى وهو البهلا لا تبنى ح (قوله واذا دخل مكة) المستحب دخولها ثم ارا  
 كافي الخا نتمن باب العلم ليكون مستقبلاً في دخوله باباً ليت تسليماً واذا خرج من البغلي بجر (قوله  
 ثم ارا) فبذلك دخول مكة كالمثل لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة مع كونه قديماً ايضاً (قوله  
 ملياً) هو قديم لدخول مكة ايضاً قال في البابو يكون في دخوله ملياً داعياً الى أن يصل باب السلام فيبدأ  
 بالمسجد (قوله لدخولها) أي مكة بدليل تأنيث الضمير وعلاوة البصر في ذلك ح (قوله فيجب) بالخاء  
 الهمزة ح (قوله ومعناه الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاول من كل ما سواه وهو كان  
 الشارح راجع الاول لاقتضاء المقامه كما أن الشارح في شيء اذا سمي الله تعالى يلاحظ التبرك باسمه تعالى فيما  
 شرع فيه (قوله وهل) عبارة للفتح كبر وهل ثلاثاً وصارتا بن الشاكي كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله للتلايع  
 نوع شرك) أي بنوهم الجاهل ان العبادة للبيت كافي البصر ولم يذكر في التلون للعبادة عند مشاهدة  
 البيت وهي غفلة عملاً لا يفعل عند صفاته عند هاستحاب ومجده الله تعالى لم يعن في الاصل شاهد الخج شياً  
 من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرفقة وان تبرك بالتقول منها حسن كذا في الهداية وفي الفتح ومن أهم  
 الادعية طلب الجنة بالاحسان والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم هاتين أهم الاذكار كما ذكرها الحلبي  
 في مناسبه اه (تنبيه) قال في الباب ولا يرفع يده عند رؤية البيت وقيل يرفع قال القاري  
 في شرحه أي لا يرفع يديه ودعا ثلاثاً لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السرخسي المذهب تركه  
 وصرح الطحاوي أنه يكره عند أئمة الثلاثة (قوله ثم ابتداء بالطواف) فان كل سلاطع الطواف التحية  
 أو صرح بالخج طواف القدوم هذا اذا دخل قبل الفجر فان دخل قبله أي طواف الغرض عن القصة  
 أو بالمسيرة طوافها أو طواف قدوم لها كذا في الفتح ثم وأما دلائله أنه لا يكره الطواف في الاوقات  
 التي تكره فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال اذانه لا يسلو ركعتيه فيها بل يصبر الى ان يدخل مالا كراهة  
 فيه (قوله لأنه تحية البيت) أي ان أراد الطواف بسلامة من لم يرد أو أدأن يجلس فلا يجلس حتى يسلي  
 ركعتيه تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكرهاً للصلاة شرح الباب القاري وفي شرحه على القاية فان  
 لم يكن حرماً فطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يعاف لا يسلي تحية المسجد  
 كاتفهم بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو سلى ولم يعاف لم يحصل  
 التحية الا ان يخص بترك الطواف بلا عذر فغ المذتر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب ايضاً ما يدل  
 على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحية هذا المسجد خصوصه هو الطواف الا ان كان له مانع فيسلي تحية  
 المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يخف الخ) أي يقدم كذلك على الطواف أي طواف التحية  
 وغيره الباب وشرحه ثم يعرف بجر وهذا يفيد ان هذه الصلوات لا تحصل بها التمتع انها تحصل في بقية  
 المسجد وليس ذلك الا لان تحيته هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء  
 ان المرفوع من وجهي أحدهما أن الصلاة جنس فتاب بعضها سلب بعض وليس الطواف من جنسها  
 والثاني أن صلاة الغرض في المسجد تحية المسجد الطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فون المكتوبة)  
 ينبغي أن يكون المرافون وقتها المستحب لا يستطه به الترتيب على أحد القولين المحصنين قبل الاولى ما هنا  
 تأمل وراذ في شرح الباب فون الجبارة وراذ البر والنهر ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو  
 كان عليه ما لم تكن مكتوبة اه وذكر الانعريف في الباب وقدمنا ما عاذا كان صاحب قريب قلت والطاهر  
 أن المراد بالثالثة التي فونتها بعد او جب قضاؤها فوراً والاقتسار الطواف عليها البصر الا اذا خاف فون  
 المكتوبة بالوقتة اذا قدم عليها الطواف وقضاء الثالثة وحيث قد ذكر المكتوبة بالوقتة يعني من ذكر  
 الثالثة فانهم (قوله فاستقبل الخراج) أشار بالفاء الى أنه بنى الطواف قبل الاستقبال للمسايد كرم

مطلب في دخوله مكة

كما يفعله العوام (واذا دخل  
 مكة بدأ بالمسجد) الحرم بعد  
 ما يأمّن على أمتعته واشتلا  
 من باب السلام منها وان بدا  
 لملياً متواضعاً خاشعاً ما  
 ملاحظاً جلالة البقعة  
 وبين الفضل فتولوا  
 وهو النظافة فيجب الخاض  
 ونفسه (وحين شاهد  
 البيت كبر) ثلاثاً ومعناه  
 الله أكبر من الكعبة  
 (وهل) للتلايع نوع شرك  
 (ثم) ابتداء بالطواف لانه  
 تحية البيت ما لم يخف فون  
 المكتوبة أو جاهدتها أو الور  
 أو ستر أيقنة فاستقبل اعبر  
 مكبراً مهلاً

ايمر بجميع بدنه على جميع الجرو ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الجرو الاسود مما يلي  
 الركن اليماني بحيث يصير جميع الجرو عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الجرو فينرى الطواف وهذه  
 الكيفية مستحبة والنسبة فرض ثم عشي ما رواه ابنه حتى يحاذي الجرو فيقف بجنبه ويستقبله ويستعمل  
 ويكبر ويحمد ويصل ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلوة والسلام على  
 رسول الله اللهم يا ذا الجلال والإكرام وقل بعد ذلك وتباعد السنة نيل محمد صلى الله عليه وسلم (قوله واقع بدنه) أي عند  
 المنكب بلا مد اليد فانه بدنه للباب وقال شارحه القاري في وضع آخر به ذلك والمحصل أن دفع اليدين  
 في ضمير حالة الاستقبال المذكور وأما الابتداء فمن غيره فهو حرام ومكروه وتقر بما وتزعم بإسائه على الأقوال  
 عندنا من أن الابتداء بالجرو فرض أو واجب أو سنة وإنما السبب الابتداء بالسنة فيقبل الجرو العروص  
 الاختلاف (قوله كالصلاة) أي حذاه وأذنيه وقدم في حجاب الصلاة أنه في الاستسلام وصد الجرو تبين رفع حذاه  
 منكبيه ويجعل ما بينهما نحو الجرو والكعبة اه وعزاه القهستاني إلى شرح الطحاوي وصححه في البدائع  
 وغيرهما ومضى في القاية وغيرهما على الأول وصححه في غاية البيان وغيرهما قد اختلف النعم (قوله  
 واستله) أي بعد أن يرسل يديه في أي النهر من النخلة قال في الباب وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الجرو  
 ويضع فيه من كفيه يقبله (قوله قبل ثم) حزم به في الباب وقوله مستحب ويكره مع التقبل ثلاثا قال  
 شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز وكذلك نقل الصوري أصحابنا العز من جماعة  
 لكن قال قوام الدين الكاكي الأول أن لا يسجد عند المقدم الرواية في المشاهير اه وطهره جميع ما قاله  
 الكاكي في المراجع هو ظاهر النفع ولما اختلف في التمر على قول الصراة ضعيف بان صاحب الدار أدوى أي  
 أن الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما ذهب إليه قلت لكن  
 استند الكاكي إلى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيرهما قد استند في البصر إلى أنه فعله عليه  
 الصلاة والسلام والفاروق بعده كما رواه الحاكم وصححه واستدرك ذلك من لا على في شرح القاية على ما مر  
 من الكاكي كروا يديه مائتة من جماعة عن أصحابنا رأيت نقله عن غاية السروحي أنه كرم مالك وحده  
 الصوري على الجرو وقال أنه بدنه وجوز أهل العلم على استنباطه والحديث جهة عليه اه أي على مالك وهذا  
 يترجح في البصر والباب من الاستقبال إذا لم يفتي أن السرور أيضاً من أهل الدار فهو أدوى والاتحاد بما  
 قاله موافقاً للصحيح والحديث وأولى أسوي فافهم (قوله وترك الأذى واجب) أي لا يترك الواجب لفعل  
 السنة وأما النظر إلى العود فلا لئلا ينقضه أن ليس به ترك الواجب لفعل السنة لأن النظر ما دونه بالضرورة  
 (قوله فاه لم يقدور) أي على تقبيله إلا بالأذى أو مطلقاً يضع يديه عليه ثم يقبله ما أو يضع أحدهما أو الأولى أن  
 تكون البنية لأن المستعملة فيها شرف ولما نقل عن الصراة العيين من أن الجريين الله يصلحهما عبادة  
 والمصافاة بالني (قوله ولا يمكن ذلك) أي وضع يديه أو أحدهما (قوله عيسى) بضم أوله وكسر ثانيه من  
 الأساس كما يشرب إليه كلام الشارح الآتي (قوله ضمنا) الأولى منه أي الأساس لأن الجزع من الاستسلام  
 ذكره بقوله والخص (قوله مشير إليه بباطن كية) أي بان يرفع يديه حذاه وأذنيه ويجعل ما بينهما نحو الجرو  
 مشيراً به إلى ما ظهره من نحو وجهه هكذا المأثور وعرف في شرح القاية القاري حذاه منكبيه أو أذنيه  
 وكأنه حكاه لتقنين الماربن (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في النفع ويصل في كل  
 شرط عند داركن الاسود ما يلهي في الابتداء اه ويقتلعه عند قول المصنف وكلمة الجرو فعل ما ذكر  
 (قوله فلا كعبة) أول لقبه تأسيد كرهه لكن الأول ظاهر الرواية تأسيداً (قوله طواف القدوم)  
 يسمى أيضاً طواف النخبة وطواف القمام وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف  
 الوارد ولو روي شرح الباب بعرض هذا الطواف القدوم من الفرد الحج وإن لم يكن القدوم أو نوى غيره  
 لأنه وقع في محله قال في الباب ثم أن كاس الحرم مفرد بالحج وقع طوافه هذا القدوم وإن كان مفرد بالعمرة

واقعاً بدنه) كالصلاة  
 (واستله) بكلف وقبيله  
 بلا صوت وهل يجعله  
 قبيل ثم (بلا أذى) لأنه  
 سنة وترك الأذى واجب  
 فإن لم يقدر يضعهما ثم  
 يقبلهما أو أحدهما (والا)  
 بمكسه ذلك (عيسى) بالجرو  
 (شياً في يده) ولو عساه ثم  
 قبله أي التقى وأن يحجز  
 منهما أي الاستسلام  
 والأمس (استقبله)  
 مشيراً إليه بباطن كفيه  
 كأنه واضعهما عليه (وكبر)  
 وحال وجداه تعالوا على  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم يقبل كفيه وفي  
 بقية الرفع في الحج يجعل  
 كفيه للسماع لا عند الجريين  
 فلا كعبة (وطاف بالبيت)  
 طواف القدوم ويسن  
 هذا الطواف

مطلب في طواف القدوم

أومتهما أو قارنا وقع من طواف العمرة فواه أو لم يرمه على القارن أن يلوف طوافاً آخر القدر دم أه أي  
استحباً بالبعد فراقه من سبي العمرة قارن وفي الباب وأولو قته من جنسه مكثراً خمس وقوفه بعد فراقها  
وضف فقد قامت قنوتان لم يقف على طواف غير التمر **(قوله لا تافى)** أي لا يخرج فتح فافس من التمر ولا لاهل  
المواقيت ومن دونهم التمسك شرح الجلب إلا أن المسك إذا خرج لا تافى فافس فافس ما بالحق قبله  
طواف القدوم لباب فهذا اختلاف ما في القهستاني من أنه بسن لاهل المواقيت ودخلها ما فهم **(قوله)** من  
بينه أي بين الطائف لا الخروجه مما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واضح الأصح كسر  
**(قوله ولوعكس)** بأن أخذ من يسار وجه البيت من يمنة وكذا لو استقبل البيت وجهه أو استدبره وطواف  
معتزلاً كما في شرح الباب وغيره **(قوله فافس جمع)** أي إلى بلدته قبل عاقلته **(قوله وكذا لو بدأ من غير الحجر)**  
أي بعد ما لا يصلح دم وهذا في القول بوجوبه كأنشأ إليه بقوله كسر أي في الواجبات **(قوله فافس الخ)**  
قال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجباً كان الابتداء في الطواف من ابتداءه في فافس الركن الباقى  
قريباً من الحجر الأسود فينبغي أن يكون على جميع الحجر الأسود وكسرت النواصير شاهد ما فهم  
يندثرون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحدده أه قلته دمنها هذا الكيفية من الباب وأنها  
مستحبة لا متعينة في صرح في دفع القدر أيضاً ثلاثاً في تمليده وتبعه القارى في شرح الجلب فخرج من  
خلافه من بشرط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرد في أنه لا تسكن ولا تضل ثم قال القارى والأول  
استقبل الحجر مطلقاً وقوى الطواف كفى عندنا في أصل المعصية والذي هو الابتداء من الحجر هو ما قلناه سنة أو  
واجب أو فريضة أو شرط أه وفي الركنين ثلاثة بعد ما فهم من الصبر وهذا إذا لم يكن في أه مسلمة للصبر  
بأن وقفه على الملتزم ومال بعض جسده ليقبل الحجر أماماً قام سامناً بصدده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من  
الركن الباقى لأن الحجر وركبه لا يبلغ عرض جسد المسلمة وبه حصل الابتداء من الحجر أه قلت لكن  
لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا لول الشارح أشار إلى  
ضعفه بما قلناه قالوا لم يمتنع ما فهم **(قوله قبل شروعه)** أي من حين تعزده للأحرام بناء على ما قدمه عند قول  
المصنف وليس أثاراً أو داء الخ لكن قد ما تصح تلافيه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يغطي قبل شروعه  
في الطواف بقليل أه فلما قال الشارح قبل شروعه كان أصوب ما فهم هذا في شرح الباب واعلم أن  
الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كصر به ابن الضياء فإذا خرج من الطواف تركه حتى إذا مضى  
ركعتي الطواف مضطباعاً لم يكشفه منكبه أو يأتى الكلام على أنه لا اضطباع في السبي أه **(قوله استناما)**  
أي في كل طواف بعد سبي كل طواف القدوم والصبر فكل طواف الزيارات كان آخر السبي ولم  
يكن لا سابق من لبس الخيط بعد ذلك يسره التثنية لم يشر فيه أصحابنا وقال بعض الشافعية يتنفر في  
حقه على وجه الكمال فلا ينافى ما ذكره بعضهم أنه قد يقال بشرعه وإن كان المكسب مستوراً وبالخط  
بعد ذلك ولا ظهر فيه شرح الجلب **(قوله وراعى الحطيم)** أو يسمى حظيرة اسمها وهو البقعة التي تحت  
المزاب عليها حجر كصف دائري بينها وبين البيت فرجة تسمى بالحطيم لأنه حطام من البيت أي كسر وبالحجر  
لأنه حجر منه أي مع **(قوله)** لأن من سنة أذرع من البيت للظلمة منبراً متقدماً وسنة اسمها مؤخر ومن  
البيت صفته ستوا التقدير لأن سنة أذرع كاتمت من البيت ثابتة منه أو من حاله من ستعقد عليه ومن البيت  
خبر وهو جاز فكتوه \* لم يمتدح حطيم \* ط قلت والثاني أظهر ما فهم قال في الفتح وليس الحجر كله  
من البيت بل سنة أذرع منه فقط حديث عائشة عن أبيه صلى الله عليه وسلم قال سنة  
أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت وراعى الحطيم **(قوله يجوز)** بفتح أوله وصم ثابته من الجواز يمتدح  
الحل لا الصلوات بضم أوله وسكون ثابته من الإجزاء على وجه الكمال قال القارى في شرح التقاية ولو  
طاف من الرحبة لا يجوز به في تحقق تكبيله ولا بد من إعادة الطواف كله لتحقيقه وإن أعلنا الحطيم وحده

**(اللات فافى)** لأنه القادم  
**(وأخذ)** الطائف **(من)**  
عنه مما يلي الباب فتصير  
الكعبة من يساره لأن  
الطائف كل مؤتمراً بالواحد  
يقف من يسار الإمام ولو  
عكس أملاً ما دام بمكة فلو  
رجع عليه دم وكذا لو  
ابتدأ من غير الحجر كسر  
فالواو مجرى جميع بدنه على  
جميع الحجر **(جاءه)** قبل  
شروعه **(وداه)** تحت يده  
اليمين ملقياً طرفة على  
كتفه **(اليسر)** استناماً  
**(وراء الحطيم)** وجوباً لأن  
منه سنة أذرع من البيت  
ولو طاف من الرحبة لم يجوز

أجزاء بان يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي إلى آخر ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر ولا ينخل الحجر وهو أفضل بان يرجع ويتدنى من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى صفتهم ومل وغيره ولو لم يعد مع طوافه وجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي أنه إذا استقبله المصلح لم يصح صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالحق القطعي وكون الحليم من الكعبة ثبت بالاتحاد فصارت كونه من الكعبة من وجهه دون وجهه مكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه وفي دم معصاة استقباله والتشبه يمكن تصحبه على الوجهين الذين ذكرناهما في قوله لم يجوز قطع النظر عن المفهوم فافهم (قوله) وبه قرا جميل وهاس) عزاء في العري غاية اليبس وذكر بعضهم أن ابن الجوزي أورد أن قرا جميل فيما بين الميزاب إلى باب الحجر العري (تأنيده) لم يذكر الشاذرون وهو الأقر من السمع الخارج من عرض جدار البيت قد وثق في ذراع قبل أنه من البيت بقي منه حين عمرته قرش كاطليم وهو ليس منه عندما لكن ينبغي أن يكون طوافه وراعه ورياس من الخلاف كافي الغنم والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر إلى الميزاب إلى باب الحجر العري (تأنيده) لكن الظاهر أن هذا في الفرض الطواف لما سار أن أقل الأشواط السبعة واجبة تحبب بغيره فالركن أكثرها بحر لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب مقدمه ركنه ولو ترك أكثر أشواط الصدور لم يدم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما التقدم فلم يصرحوا به ليزم تركه بعد الشروع وبحت السند في منسكه الكبير أنه كالصدور وإنه في شرح الباب بان الصدور واجب بأصله فلا يقاس به ما يجب بشروطه لظاهره أنه لا يلزم تركه كشيء سوى التوبة كصلاة الفل اه مضاف وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوبه كماله وقصته باجماعه ولا يلزم منه وجوب الاتيان لواجبه كصلاة المافله حتى لو ترك منها واجبا وجب اغاها أو الاتيان بما يجب مزار كمنها كالصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك لو ترك أقل تحبب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لأنه الجائر لو ترك الواجب في الطواف كعبود السهو لو ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه) أي بأنه ثامن لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا في قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتفاقا شرح الباب فانت لكن التعديل بقيد أن الخلاف في قبل الوعد الفخول في طواف آخر ابتداء (قوله لشرع) ومعه سقاط الامتزاج أي لا يشرع فيه لا سقاط الواجب عليه وهو اتحام السبعة لا ملزمه بنفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه كماله لما تبين أنه ثامن (قوله) بخلاف الحج) فانه إذا شرع فيه بسقطا لم يلزمه اتحامه بخلاف بقية العبادات بحر والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم ولو شرع فيه على وجه الاستسقاط بان ظن أنه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتحامه إلا الحج فانه يلزمه اتحامه مطلقا كما مر أول الفصل (تبيينه) لو شافى رد الأشواط في طواف الركن أعاد ولا يبيى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل إذا كان كذلك فزعموا أنه يرضى ولو أخرجه عدل بعد بسبب أن يأخذ بوجهه ولو أخرجه عدل وجب العمل بقوله الباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شافى في أشواط غير الركن لا يبعد بل يبيى على غلبة ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب بحكم الركن لأنه فرض على اه (قوله مكان) بالنصب على أنه اسم من هو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يقع اسم لأن اسم المبتدأ في الأصل وقوله داخل بالرفع على أنه خبرها وقوله لا خارجه مطلق طبعه يجوز فهمها النصب على الظرفين المتعلقين خبران فيكون من طرفية الانحصار في الام فافهم (قوله ولو راع منزم) أو المقام أو السورى أو على سطحه ولو مرتفع على البيت لباب (قوله لا لا البيت) لأن حيطان المسجد تحمل عليه وبين البيت بحر من الخط ومفهومه أنه لو كانت الحيطان متقدمة يصح وحقق في أفق أن هذا المفهوم غير معتبر اتحاذن لعملي المسوط (قوله في) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح فانت ظاهره أنه لو استقبل لأشبه عليه فلا يلزمه تمام الأول لأن هذا الاستقبال لا كمال بالو الاتيين الأشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث فارق في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو فعله على وجه مكرره قال

كاستقبله احتياطوه  
قرا جميل وهاس) سبعة  
أشواط) فقط (فلاو  
طاف ثامنا سبع عليه)  
قاله) أنه يلزمه اتحام  
الاسبوع لشرع) أي  
لأنه شرع فيمليز ما بخلاف  
ما لوطن أنه سابع لشرعه  
لمسقطا لا مازنا بخلاف  
الحج وأعلم أن مكان الطواف  
داخل المسجد ولو وراء  
منزله لا خارجه لصبرونه  
طابقا بالمسجد لا بالبيت  
ولو خرج منه أو من السبي  
إلى جنزة أو مكتوبة أو  
تجدد وضوء ثم عاد بغير

شارحه لقطعته أو يولى بعد ذرو الظاهر أنه مقيد بما قبله أتينا أكثره اه يبقى إذا حضرت الجنازة أو  
المكتوبه في أثناء الشوط هل يتمه أو لا لم أر من صرح به عندنا و ينفي عدم الاتمام إذا خلف فوت الركنه  
مع الامام وإذا عاد ليأهله ينفي من محل انصرافه أو يشتد الشوط من الجبر والظاهر الاول قياسا على من  
سقه الحديث في الصلاة ثم رأيت بعضهم قلعه عن صحيح البخاري عن صلاه بن أبي رباح التابعي وهو ظاهر  
قول اللغوي على ما كان طافه وقائه أعلمه (تنبيه) إذا خرج لغير حاجة كره ولا يعلف فقد قال في الباب ولا  
مفسد للطواف وعدم مكر وهاته تفرقه أي الفصل بين أشواطه تفرقا كثيرا وكذا قال في السعي بل  
ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعي ظهرا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا وأقل لم يطل سعيه يستحب أن  
يستأنف (قوله) وحاز فيها كل وبيع (المصرح به في الباب كراهة البيع فيها وكراهة الاكل في الطواف  
لا السعي ومثل السعي الذي راعوا عند الشرب فيه ما من المباحات (قوله) لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة  
في الطواف وهذا ما نقله في المغن عن التجبين وقال في الكافي لما حكم الله الذي هو جمع كلام محمد بكروا  
يرفع صوته بالقراءة قبله ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتنق من أي شيء قلنا ينفي للرجل أن يقرأ في طوافه  
ولا بأس بذلك والله تعالى لا ينوبما ذكر في التجبين عباد كره الحاكم لأن لا بأس في الأكثر خلاف الاول  
اه أي ممن غير الأكثر قول المتنق ولا بأس بذلك كراهته تعالى ثم قال في المغن والحاصل أن هدى النبي صلى  
الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث من السابق والجمع عليه  
فكان أولى اه (قوله) فليراجع) أقول للحاصل من هذه النقول التي ذكرناها أن طائفة القراءة تختلف  
الاولى وأن الذكر أفضل منها ثم قررنا في الاول ما يخلو مقتضى الاطلاق الآن يراد به الكامل وهو المأثور وفوق  
ما نقله الشارح من النووي واستحسنه في شرح الباب ولكن كون القراءة أفضل من غير المأثورين هو مقتضى  
المتنق لا ينفي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالجمع من القراءة تنزيها والظاهر عدم الجمع من ذلك غير مأثور  
يدل عليه ما أسلفناه من الهداية من أن مجرد إجماع الله تعالى في الأصل شاهد على شيئين المدعوات لأن  
التوقيت يذهب بالركة وأن تترك بالنقل منها الحسن اه وهذا يفيد أن المراد بالركه هنا طائفة كالموقفية  
الاطلاقية على خلاف ما فعله النووي فليأمل اه (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين بيا  
آتنا في الدنيا حسنة وآتينا في الآخرة ما نريد من الظاهر أن المراد بالمنع من قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على  
قصد الذكر أو لبيان الجواز تأمل (قوله) وروى) أي في كل طواف بعده سعي والادلاء لا تضطرب بدائع قال  
في النهرو في الغاية لو كان ناولا وقدم في طواف العمر لا يرمل في طواف القدوم وفي الحديث لو طاف بالحنبة  
بعد ناولي بعده كان عليه أن يرمل في طواف الزيارته يسعي بعده لحصول الاول بعد طواف ناقص وإن لم  
يبدعه فلا شيء عليه (قوله) وهو ككتفه) مصدر مجرور وموقوف على تقارب وهو أقرب من بده فعلا معطوفا على  
مشي (قوله) استأنا) مني سلم وأني داود والنساق عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من الجبل إلى الجبل ثلاثا ومشى أربعين وقال ابن عباس لا يسن وبه أخذ بعض المشايخ كافي منسلك  
الكرما في غير (قوله) ولو في الثلاث (الخ) قال في المغن ومشي شوطا ثم ذكر لا يرمل في الاثنى عشر شوطا ولم يذكر  
في الثلاث لا يرمل بعد ذلك اه أي أن ترك الرمل في الأربعين سنة فلا يرمل فيها كان ناولا كما استنبطت في احداها  
أسهل من رمل في الكل لا يزم مشي ولو لم يثبت في أن يكره تنزيها بالمعنى السعة (قوله) ووقف) وفي  
شرح الطحاوي معنى حتى يجد الرمل وهو الظاهر لأن وقوفه سنة لسنة طوافه على السبابة وفي شرحه على  
اللباب لا بأس بالموالات بين الأشواط وأجزاء الطواف سنة تنق عليها بل قيل واجبة فلا يركب السنة يختلف فيها  
اه فثبت ينفي التخصيص لجماع القولين بأنه إن كانت الزمة قبل الشروع وقف لا بالمبادرة إلى الطواف  
مستحبة فتركها السنة الرمل المؤكدة وإن صانفت الأثناء فلا يترك ثلاثا في المودة (قوله) لا نه بدلا  
وهو الإشارة إلى الجبر والرمل لا بدله (قوله) من الجبر إلى الجبر) أي إلى الركن الثاني (قوله) في كل شوط

وحاز فيها أكل وبيع  
وافتموا وقراءة لكن الذكر  
أفضل منها وفي منسك  
النووي الذكر للمأثور  
أفضل وأما غير المأثور  
فالقراءة أفضل ما راجع  
(وروى) أي مشي بسرعة  
مع تقارب الخطأ وهو  
كتفه (في الثلاث الاول)  
استأنا (مط) مأثور  
أو نسيه ولو في الثلاث لم  
يرمل في الباقي ولو زجه  
الناس وقف حتى يجد  
في رمل اختلاف الاستلام  
لأنه بدلا (من الجبر إلى  
الجبر) في كل شوط

أي من الثلاثة (قوله وكلماء) أي في الاشواط السبعة (قوله من الاستلام) فهو سنة ين كل شوطين كأي غاية البيان وذكروا في المحيط والولولة أنه في الابتداء والانتهاية وفيما بين ذلك أدب بحر ووفق في شرح الباب بأنه في الطريق أكد ما بينهما قال وكذا بين بين الطواف والسعي اه وفي الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهل على ما ذكرنا قال في الفتح وبذلك الصنف وقع الدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبداء شوط واعتقادي أن عدم الزرع هو الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستمر الركن الباقى) أي في كل شوط ولما دلت الاستلام هاتمه بكلمة أو بينهما دون يساره بدون تقبيل وجوده عليه ولا نية منه بالإشارة عند الجز من لسانه لرحمة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيد) أي تؤيد قوله بكونه سنة وأنه قبله لكن في شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كأي الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النخبة ما من محمد ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراج ولا يقبله في أصح الأقاويل (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشافعي لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسع البيت لأن بعض الحطيم من البيت بدائع والكرهات تنزيهية كأي الجبر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركعتين بغير آدم ما الكافرون والاختصاص اقتداء به عليه الصلاة والسلام ثم وسحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام ولو صلى أكثر من ركعتين يأتى ولا يفتنى المكتوبة ولا المذكورة منهما ولا يجوز اقتداء بمصلحهما بمثله لأن طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصلي لا صلى عنه بلاب (قوله في وقت صباح) قيد الصلاة فقط فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة المأثورة ما بين الطواف فكره تأخيرها عنه إلا في وقت مكره ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكره وقبل صحت الكراهة ويجب قطعها من معنى فيها لا يجب أن يبعدها بلاب وفي إطلاقه نظر لما مر في أوقات الصلاة من أن الواجب ولو لم يفره ركعتي الطواف والنذر لا تنقضي ثلاثاً من الأوقات النية أعني الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الغروب صلاة العصر فانه بتقديم الكراهة فيها (قوله على الصحيح) وقيل بسن قسنا في (قوله بعد كل أسبوع) أي على التراخي ما لم ير أن يطوف أسبوعاً آخر فعلى الفور بحر وفي السراج يكرهه مندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلة بينهما وان انصرف من وقت قال أبو يوسف لا يكره إذا انصرف من وقت ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة أما فيه فلا يكره إجماعاً ويؤخر الصلاة إلى وقت صباح اه وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين قال في البحر لم أره يفتى الكراهة لأن الأسابيع حيث ذكروا كأي أسبوع واحد ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخره قبل تمام شوطه فضعوا الأثر الطواف وعليه لكل أسبوع ركعتان بلاب وأطلق الأسبوع فشمع طواف الغرض والواجب والسنة والنقل خلافاً لمن قد وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشئ إلا خلاف الأدلة اه والظاهر أن المراد بالأسبوع الطواف لا الصلاة حتى لو تأمل الاشواط لعدت ثلاثاً وجبت الركعتان وعليه وجب ما تركه في السراج وأما قوله في شرح الباب يجب بعد كل طواف ولو أدى ناقصاً فصحت تمامه أو نقصان الوصف كأي الطواف مع الحذف والجناية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة للباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عند توجه فاع التبرع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً أو صفين أو رجلاً أو رجلين رواه عبد الرزاق اه (قوله حجارة الخ) ذكروا في البحر من يفسر المقامى لكن بحر يحجر بالافراد وأنه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا للناس إلى الحج وحرم بعض العلماء العلم أن الحجر الذي في المقام ارتفع من الأرض نصف ذراع وربع وعين وأما ربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعين فخصوا القدمين سبع قراراً وعنه (قوله قولان) لم أر من سكت القولين سوى موهمة عبارة النهر وفيها نظر والمشهور في عامة الكتب أن مسلاته في المسجد أفضل من غيره

(وكلماء بالجبر فعل ماذكر)  
من الاستلام (واستلم الركن  
الباقى وهو مسند وب)  
لكن بلا تقبيل وقال محمد  
هو سنة وقبله والدلائل  
تؤيده ويكره استلام  
غيرهما (وعنه الطواف  
ياستلام الجبر استئنا ثم صلى  
شفعاً) في وقت صباح (يجب)  
بالجيم على الصحيح (بعد كل  
أسبوع عند المقام) حجارة  
ظهر فيها أثر قدمي الخليل  
(أو غيره من المسجد) وهل  
يتعين المسجد قولان

(ثم) التزم الملتزم وشرب  
من ماء زمزم (و) عاد) ان  
أراد السلي (واستلم الحجر  
وكبر وهلل وخرج)  
من باب الصلاة بها  
الصفا) بحيث يرى الكعبة  
من الباب (واستقبل  
البيت وكبر وهلل وصلى  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم) بصوت مرتفع خائفة  
(و) وقع يديه نحو السماء  
(ودعا) خلفه العباد (بما  
شاهد) لان محمد يعين شيئا  
لانه يذهب رقة القلب وان  
تبرك بالأنوار وخس (ثم  
مشى نحو الرقعة صاحبا بين  
الميلين الأخضرين)

مطلب في السلي بين الصفا  
والمروة

وفي الباب ولاختص زمانا ولا مكانا ولا تفاوت في الزمان ولا في المكان ولو بعد الرجوع  
الى وطنه جاز و يكره ويستحب وكذا أداءها بخلاف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب  
من الحجر ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا فضلة بعد الحرم بل الاسماء اه (قوله) ثم التزم  
الملتزم الخ) هو ما بين الحجر الأسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركنين ثم يأتي الملتزم  
قبل الخروج الى الصفا وقبل باقي الملتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اه والثاني هو  
الاسهل والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح بخلاف القولين ظاهر الركن الأوّل لا يتخفى  
الترتيب فيجعل على القول الأول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو  
الاصح كما صرح به الكرماني والزاوي اه وقال هنا لم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والملتزم فيها  
بين الصفا والتوجه الى الصفا وعليه لعدم تأكده (قوله) ان أراد السلي) أفاد أن العود الى الحجر انما  
يستحب ان أراد السلي بعده والا فلا كفى الحجر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابع للطواف بعده سعي كقصدناه  
وأشأنا في ما في التزم من أن السلي بعد طواف القدوم رخصة لا شتمه يوم النحر بطواف الفرض والذبح  
والرمي والا فلا يفضل تأخيرها الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فقله بما للفرض أولى كذا في التحفة  
وغيرها اه لكن ذكر في الباب خلافا في الفضيلة ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل لا تقديم  
السلي أو بسن اه وأشار أيضا الى أن السلي بعد الطواف فلو عكس أعاد السلي لانه تبع له وصرح في المحيط  
بأن تقديم الطواف شرط لصحة السلي وبه علم أن تأخير السلي واجب والى أنه لا يجب بعده فلو رآه السنة  
الاتصال به بحر فابن حجر بعد أوليستر من تعبه فلا بأس والا فكذا ساء ولا شيء عليه باب (قوله) من  
باب الصفا (نابذا) كذا في السراج غير وجهته عليه الصلاة والسلام وفي الهداية ان نحو وجهته عليه الصلاة  
والسلام لانه كان أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله) فعده الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده مستفكره  
أن لا يصعد عليها بحر من المحيط أي اذا كان ماشيا بخلاف الراكب ففي شرح المرشد واطمأن كثيرا  
من وجبات الهداية فتحت الأرض بارتفاعها حتى ان من وقف على أول درجة من درجات المروحة امكنه  
أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يطعمه بعض أهل اليد من الجهلة من الصعود حتى يشقوا بالجدار  
بخلاف طريقة أهل السجود الجاهل بفتح الباب (قوله) وكبر الخ) في الباب فيصعد الله تعالى وينشئ عليه ويكبر  
ثلاثا ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر الف كرمع التكبير  
ثلاثا ويصل المقام عليه اه أي قد رما بقرا أسود ومن الفضل كما في شرحه عن العدة لمصاحب الهداية (قوله)  
بصوت مرتفع) اقتصر في الخاتمة على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بها اه وأما الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيصلي أن يكون هناك تأمل  
(تنبيه) وفي الباب ويصلي في السلي الحاج لا المغير وأدشرا حولوا لاضطباع فيمطلقا عندنا كما حقتنا في  
رسالة اختلافنا للشافعية (قوله) ووقع يديه) أي هذا من تكبيرة لباب وبحر (قوله) خلفه العباد) قال في السراج  
واغما ذكر الصلاة هنا ولم يذكره عند اداء الحجر لان الاستلام حالة ابتداء العباد وهذا حاله خلفه لان تتم  
الطواف بالسلي والدعاء يكون عند الفراغ منها لانه ابتداء كما في الصلاة اه وفيه أن هذا ابتداء السلي  
لانتم الطواف الآن يقال ان السلي انما يتحقق عند النزول من الصفا أما الصعود عليها فقد تحقق عند متم  
الطواف لقصد الانتقال عنه الى مادة أخرى تابعة فتأمل (قوله) لانه يذهب رقة القلب) أي لانه بسبب  
حفظه يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه في الدعاء فيها يحفظه ثلاثا  
يجري على لسانه ماشيا كلام الناس فتفسد صلاته كحفظه طعن في الولوجية (قوله) وان تبرك بالأنوار وخس  
أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكر ذلك في رسالتنا في بعض الناس في أدعية المناسك (قوله) ثم  
مشى نحو الرقعة) قال في الباب ثم يمشي نحو الرقعة صاعدا إذا كان ماشيا على هبته حتى إذا كان دون الميل المعلق

المختزن في جدار المسجد  
(ومعد عليها وصل ماخذه  
على الصابغ هكذا سبعا  
يبدأ بالصاوغ يحتمل الشوط  
السابع (بالرؤية) فلا يبدأ  
بالرؤية لم يعد بالأول هو  
الأصح ويندب ركنه  
في المسجد تكتم الطواف  
(ثم سكن بمكة صرعا) بالحج  
ولا يجوز نسج الح بالعمرة  
عندنا (وطاف بالبيت فغلا  
ماشيا) بلارمل وسعى وهو  
أفضل من الصلاة لأنه  
لا فاق وقيل له المكنى  
البر بنبي تقيده زمن  
الموسم والا فالطواف  
أفضل من الصلاة ملقا  
(وخطب الالام)

مطلب في عدم منع المار  
بين يدي المصل عند الكعبة

في ركن المسجد قيل بخصوصه أذرع سعي سعيها في بيان الوادي حتى يحاور الملبين ثم عصى على هبته حتى  
يأتي المروة يستحب أن يكون السعي بين الملبين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في  
الطواف فإنه مختص بالثلاثة الأولى بخلاف ما في جعله مثله فلو تركه أو هرول في جميع السعي فقد أساء ولا يثم  
عليه ولا يجز عنه صرح حتى يجد فرجة أو التثبي بالساعي في حركته وإن كان له دابة حركها من غير أن يؤذي  
أحدًا اه قوله قيل بخصوصه أذرع قال شارحه وهو من باب الساعي وذكر إضافتي بعض الناس للاحسان  
اه قلت وقوله في المراج من شرح الوجه وقال إن الملب كان على متن الطريق في الموضع الذي يبتدئ منه السعي  
فكأن يهده السيل فرغوه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معاقا وقم متأخر عن ابتداء السعي ستة أذرع  
لأنه لم يكن موضع القيمه والميل الثاني متصل بداء العباس اه وقوله في الترتيل لدية أيضا وأقره وقوله بعض  
المحشين عن منسك ابن الهيثم والطرا لمس البحر العميق وغيرهم قلت ولا ينافي قول المتن سابعين  
الميلين لأنه باعتبار الأصل (قوله المختزن) في نسخة المعز تين (قوله ومعد عليها) أي باعتبار الزمن الأول أما  
الآخر فوقف على الدرجة الأولى بل على أرضها صدق أنه ظلم عليها شرح الباب (قوله وفعل ما حله على  
الصفا) أي من الاستقبال بأن يدل إلى يمنة أدنى من قبل ليتوجه إلى البيت والأدلة لا بد واليوم عليه بالبدان  
ومن التكبير والذكر والاعاء المشتمل على الصلاة الشارح الباب (قوله يبدأ بالصاوغ) فيه إشارة إلى  
أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي أن الذهاب والعود شوط  
وحد كأطراف فاهن من الجري إلى الجري شوط وتماهى في الفتح وغيره (قوله ولابد بالمرودة الخ) فنعنا الكلام  
عليه في الواجبات (قوله ويندب الخ) ذكره في الخاتمة بغيره وقوله تكتم الطواف ليكون حتم السعي تكتم  
الطواف كما أنه بدأه بالاسلام قال في الفتح ولحالة هذا القياس اذ فيه نص وهو ما روى المطلب بن  
أروادة قال أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه حتى إذا أخذى الركن فصرى ركنه  
في طسبئة الطائف وليس بينه وبين الطائفتين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته أرى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صلى حذو الركن الأسدي والرجال والنساء يرون بين يديه ما بينهم وبينه ستر وتماهى  
فيه ه (تنبيه) قال العلامة قلب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكيلان الهمام في حاشية الفتح  
اذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المار لهذا الحديث وهو يجوز على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصلا  
سكن بين يديه صفوف من المصلين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكم من الذين من جماعة من مشكلات  
الانوار الطحاوي أن المرودين يدي المصل بحضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب بلطف (قوله)  
ثم سكن بمكة صرعا) اختص بالركن دون الإقامة لأنها لا يجرى فيها وهي لا تصح لما في البحر من باب  
صلاته لمسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر وفوى الإقامة نصف شهر لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى  
مرفأ فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) اعتمادا على أن كان القارن  
والمتعمد التماسا في الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الأولى التفرع بالغناء  
على قوله حرم بالحج كاصل أي لا يجوز أن يلصق بركبة الحج بعدما أحرم به ويقطع أبعاله ويجعل أحرامه  
وأفعاله العمرة لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك أمهاته الأمن سابق الهدى فمخصوص بهم أو  
منوخ منهم وقد أوضع الله المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابسان  
لطواف به سدس وسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعي به سدس قال في  
الشرع لدية عن الكفاي لأن التخل بالسعي غير مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله ينبغي تنبيهه) أي  
تة يكون الصلاة التامة أفضل من طواف التطوع في سقي المكتوب زمن الموسم لاجل التوسعة على الغراء  
وقوله ملقا أي العكر والأفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في النهر قلت لكن بخلافه ما في  
الرواية لجوئه وصحة الصلاة بمكة أفضل لاهلها من الطواف والغراء الطواف أفضل لأن الصلاة فيها أفضل من



مطلب الصلاة أفضل من  
الطواف وهو أفضل من  
العمرة

مطلب في دخول البيت  
الشريف

أولى خطب الحج الثلاث  
(سابع ذي الحجة بعد  
الزوال و) بعد صلاة  
الظهر وكرمه (وهلم  
فها المناسك فاذأصلى بمكة  
الغدير) يوم التروية (ثامن  
الشهر خرج إلى معنى) قرية  
من الحرم على فرسخ من  
مكة (ومكث بها إلى غسر  
عرصة ثم) بعد طلوع  
الشمس (وإلى عرفات)  
على طريق ضب (و) عرفات

مطلب في الراح إلى عرفات

الطواف لآل النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن التفرع لما شئت أولوا الغنم الطواف  
من غير أماكن التزاور فكان الاشتغال بما لا يمكن تذكركه أولى اهـ (تنبيه) في شرح المرشد على الكثر  
قولهم إن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن الصلاة كعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع لان  
الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعاً على الأفضل فيه أن  
بصرفه للطواف أم يشبهه بالصلاة اهـ ونظير ما أجابه العلامة القاضي إبراهيم بن نهدير الذي حيث سئل  
هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الأثر في فضيل الطواف على العمرة إذا شغل بمقدار زمن العمرة  
إذا قبل أن يتم الاتمعة الأرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك اهـ (تفه) سكت المصنف عن دخول البيت  
ولاشك أنه مندوب إذا لم يشتمل على ابتداء نفسه وأغيره وهذا مع الزجة قلباً يكون نهر ثلث وكذا إذا لم  
يشتمل على دفع الرشوة التي يأخذها العجبة كما أشار إليه من لا على وسأيت غلام الكلام على الدخول عند  
ذكر الشارح في الفروع أخرج الحج (قوله) أولى خطب الحج الثلاث ثابتاً بمعرفة قبل الجمع بين  
المصلتين التي تأتي في اليوم الحادي عشر فيفضل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة لا لحاجة في  
وسمها الخطبة يوم عرفه وكلها بعد ما صلى الظهر إلا بعرفه كهاسته لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح  
انطلاقة الثالث في موضعها (قوله) ذكره قبله أي قبل الزوال وإسراح (قوله) وهو علم المناسك أي التي  
يحتاج إليها من عرف من كيفية الاحرام والحج والعمرة والمبيت والراح ومنها في عرفه الصلاة  
بها والوقوف فيها أو لأفضليتها وغير ذلك أو جميع ما يحتاج إليه الحاج إلى تمام جهه وان كان بعد ما  
خطب لان التأكيدي غير (قوله) فاذأصلى بمكة لغدير (كذلك في الهداية وقال الكلبي ظاهر هذا الترتيب  
اعتبار صلاة الغدير بالحج والعمرة وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس شيئ  
وقال المارضا في بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله) يوم التروية سمي به لانهم كانوا يرون بالهم فيه  
استعداداً للوقوف يوم عرفه فاذ لم يكن في عرفات ما يجاوز ما ناسخ الالباب (قائده) في مناسك النوى  
يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفه العشر الغر والحادى عشر القز بغض القاف وتشديد الراء لانهم  
يقرون فيه سمي والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله) ومكث بها إلى فجر عرفه  
أما طلب المبيت بها فإنه سنة كمال المحيط في الميسر يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمكة ويقوم بها  
إلى صبيحة عرفة اهـ ويصلي الغدير وقتها المختار وهو زمان الأسفل وفي الثمانية يعلى فكانه فاسه على حجر  
مزدلفة والآخر على الاول فهو الأفضل شرح الباب وفي مناسك النوى وأما ما يطعمه الناس في هذه الأزمان  
من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن خطأ يخالف السنن فيهم بسببه سنن كثير فقيل الصلوات بين  
والمبيت بها أو الترجع منها إلى غرة التزول بها أو الخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اهـ وقوله  
والتوجه منها إلى غرة التزول لم يفسد ما كان يأتي قريبا (قوله) ثم بعد طلوع الشمس لما كانت عبارة  
المصنف موهمة كعبارة الكثر بخلاف المرد قدسها بذلك تبعاً لفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية  
البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكزنجي والإيضاح وغيره قال في الإيضاح وإذا طلعت الشمس يوم  
عرفه فخرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قالون دفع قبله جاز والاول أولى اهـ ومثله في  
السراج فافهم (قوله) راح إلى عرفات قال في المراجع وينزل يعرفات في أي موضع شاء الطريق وتربجبل  
الرحمة أفضل وقال الأئمة الثلاثة في غرة أفضل لتزوله عليه الصلاة والسلام فيه فلما غمر من عرفه وتزوله عليه  
الصلاة والسلام فيمكث حتى يصعد اهـ وهذا يخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل العلم بغرة وتولم يتناول  
عن الإمام رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفه حتى ينزل يعرفه في بياس المصنف إلى زوال الشمس ووقف  
في شرح الباب بأن هذا بالنسبة إلى الامام لا غيره أو بأن النزول أو لانه ثم قرب جبل الرحمة تأمل (قوله)  
على طريق ضب) دفع الضاد بالهمزة وتشديد الواحدة وهو اسم للجبل الذي يلي مسجد الحيف شرح الباب

(قوله كلهم وقت) بكسر الكاف أي موضع وقوف ثم (قوله الا بطن هرة) فلا يصح الوقوف على  
 الشهور تليسانى (قوله يفتح الرأه) أي مع ضم العين كهمزة تلموس (قوله بعد الزوال شطبان) أي إذا  
 وصل إلى عرفك وقتك بعد ادعاء صلياً ذكر املياً فاذا زالت الشمس اغتسل أو قوضاً والغسل أفضل ثم سار  
 إلى المسجد أي مسجد غير قبلاتين فإذا بلغه صدق الامام الاعظم أو نائبه المبرور عباس عليه يؤذن المؤذن بين  
 يديه فإذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني على وليه ويثني على وليه ويثني على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويثني على الناصر ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف بعرفة والزوال للغسل والجمع بها  
 والرجوع والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل باب ما ترك  
 الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزاء وقد أسامجوه رثوة والى يلي حازى صرح مع الكراهة ثم تلاية  
 (قوله بعد الخطبة على ٢٤) ظهره علم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فإذا زالت الشمس صدق  
 الامام المبرر فإذا فرغ من الخطبة قام المؤذنون وبسلى الامام الخ يحموه في الباب وفي العصر من المراج أنه  
 يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهور ويحموه في شرح فاضحان على الجمع الصغير قال في شرح الباب ونبه  
 أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله تعالى عنه حتى إذا زالت الشمس فإن ظهره أن  
 الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر (قوله بأذان) أي واحد لانه لا اعلام بدخول  
 الوقت وهو واحد وقوله وانما من أي يتم الظاهر ثم يعلم انهم يقيم العصر لان الاقامة قبلها الشرع في  
 الصلاة (قوله وقرعة سرية) لان ماصلاً تهاجر كسائر الأيام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) أي  
 ولا السنة الثانية قال في الباب وان أحوال الامم صلاة العصر لا يكره ما مرم المتعلق بينهما أن يدخل  
 الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية ثم تلاية وهو الصريح فلوصل كرموا أحوال اذان  
 للعصر لا تنقطع فورده صاعداً لا شتعال بينهما بل آخر بحر أي كما كر وشرب فانه بعد الاذان سراج  
 وما في الذخيرة والهيما والكافين استثناء سنة الظهور فالحديث واطلاق الشايع فتح (تنبه)  
 أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاهه أن يترك تكبير التشريق هنا وفي الزوال ففي المغرب  
 والعشاء لم أره إلا في القروية الواردة في الحديث كانه هذه الكارزوني في مثاله قلت وفيه نظر فان الواردة في  
 الحديث على صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام على العصر ولم يصل بينهما شيئاً فليعلم بترك الصلاة  
 بينهما سيما يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة فوجوه دونه وان مدته يسير حتى لم يعد فاصلين  
 الفريضة والرواية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عند تلاية سقط هذا لا يدل وما ذكر لا يصلح  
 دلالة كاحتمال تعدد ما ظهر في الله تعالى أعلم (قوله ولا يبداء الصلاة في وقت الظاهر) سقطت هذه الجملة  
 من بعض النسخ وزاد في المتن تلاية لشرح الوجانية لابن النصة (قوله شرط لصحة هذا الجمع  
 الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر صدق الامام وجب لصيانة الجماعة  
 ينفي حله على معنى ثبت شرح الباب (تنبه) اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد في الباب  
 تقديم الظاهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظاهر قبل الزوال أو غير وضوء العصر بعده أو وضوء  
 أعلاه مما جبا والزمات وهو يوم فقول المكان وهو عرفه فقول ما رجمته أو الجماعة فالشرط سنة قلت لكن  
 الاخير يدل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته بهم لا وجوده فمهم على أنه في البصر قال ان  
 الجاهة فغير شرط حتى لو لحق الناس فرغ صلى الامام وحده الصلاةين جاز بالاجماع على الصريح كذا في  
 الوجيز ثم نقل من البدائع أن الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام  
 ثم قال في التناهي والجوهرة والجميع من اشتراط الجماعة ضعيف واحقره في النهر بأنه نقله غير واحد  
 وصححه الاستيعابي وبأن الجواز في مسألة الفرع الضرورة اه قلت ما عارض البدائع صلح قوله فبان  
 السكلايين والتصديق تشدد ثم يكفي ادراك جزم من المسلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعض الظاهر ثم قام

(كلهم وقت الا بطن  
 هرة) يفتح الرأه ومنها  
 واد من الحرم غربي  
 مسجد صرفه (بعد  
 الزوال قبل) صلاة الظاهر  
 خطب الامام في المسجد  
 خطبتين كالمدة وعلم  
 فيها المناسك بعد الخطبة  
 صلى بهم الظاهر والعصر  
 باذان واقامتين وقراءة  
 سرية ولم يصل بينهما شيئاً  
 على المذهب ولا بعد أداء  
 العصر في وقت الظاهر  
 (وشرط) لصحة هذا الجمع

مطلب في شروط الجمع  
 بين الصلاتين بعرفة

بعض ما قاله ثم أدرك جزم أن العصر معه يكفي كما أقام في البحر والباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة بحر وقوله وأتاه أي ولو بعد موت الامام فإنه يجمع نائبه أو صاحب شرط لان التواب لا ينزلون عن الخليفة بحر وأطلق الامام فعمل القيم والمسافر لكن لو كان معهما كلام مكتمل بهم صلاة القيمين ولا يجوز العصر ولا العجاء ٢ الاقتداء به قال الامام الحلو أن كل الامام النسبي يقول الصبح أهل الموقف يتابعون امام مكتمل في عصره في يسبج بهم أو يرجع لهم أخيراً ولا يلزم غير جائزة قال شمس الاثنتي عشرة مع أهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاتي وقتها وأصبت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يشكك ويخرج مسيرة فيرى أن عرفان فلو كان هكذا فالعصر جائز ولا لا فيجب الاحتياط اهـ لمخاض التنازع فيمن الحيط (قوله والاصول)

اهـ

٢ قوله الاقتداء به الخ أي في حال قصره أما إذا صلى صلاة القيمين فيقتدون به

(الامام الاعظم) وأتاه هو الا صلوا وحدانا (ولا حرم) بالجمع (فيهما) أي الصلاتين فلا تنقض العصر المفرد في احدهما فلو صلى وحده لم يصل العصر الامام (ولا يجوز العصر لمن صلى الظهر بجماعة) قبل احرام الحج (ثم أحرم) الذي وقته (وقال لا يشترط لعمدة العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شريالية من البرهان) ثم ذهب الى الموقف بفصل سنن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة عند العضران الجبل (مستقبلاً القبلة

وحدا) يومهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الحاصف وصليت العصر وقتها وليس جواز فالاصول قول الزيلعي صلوا كل واحد منهما في وقتها فأفاده ح ويمكن الجواب بان وحدانا حال من يعقل صلوا لان فاهه أي صلوا الصلاتين وحدا أي غير مجموعت بل كل واحد في وقتها غائبة عن قلبه إطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتراز به عما لو أحرم العصر فلا يجوز بالجمع ولو أحرم بالجمع قبل صلاة العصر كالقول يمكن بحر ما أشار الى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في التبر وقوله فيهما متعلق بقوله والامام وقوله الاحرام ولذا فرع عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الى غير بقى الفصول والشرط الرب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي لم يصل في وقتها ومنه ما ولى الظاهر قطع الامام على العصر الذي وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلاً أو أحرم بالعصر فقط كالحرم (قوله ثم أحرم) أي بالجمع قبل أداء العصر (قوله الذي وقته) أي العصر لم (قوله الا الاحرام) فهو شرط متعلق عليه عند نوا الحصر بالاضافة الى المذكور هنا أي فلا يشترط عندنا الا التذاه بالامام وأتاه وبه الاتفاق الزمان والمكان وتقدم الظهر على العصر متعلق عليه عندنا كما قد شرح الباب (قوله وهو الاظهر) لعل من جهة التعليل والاتساق على قول الامام وجمعه في البدائع وغيره فانقل تعصمه العلامة قاسم عن السبكي وقالوا بجمعة هان الشريعة والنسبي (قوله ثم ذهب) أي الامام مع القوم من مسند غير في أي مكان التوقف بعرفة (قوله بفصل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال الله تعالى أي جمع بين الصلاتين وذهب به حال كونه مختصاً في وقت الجمع والذهاب فيكون حالاً من فاعل جمع وذهب والاول في خزانة المفتين والثاني في الكافي اهـ وقوله من بالبناء المجهول صفة فصل (قوله ووقف الامام على ناقته) في التحلة والافضل للامام أن يفتوا كما لو غيره أن يفتى عنده اهـ وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيره وادعى بدو قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على حالته فهو ابلغ في شهادتهم اهـ لكن في القسطنطيني الافضل أن يكون راكباً فيريام الامام اهـ ومثله في التلويق ونقل بعضهم عن السراج عن مسلم بن يسلم ان النبي بكه التوقف على ظهر الدابة التي سال التوقف بعرفة والافضل للامام وغيره اهـ ولم أرفق السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات وقوله الا كهلل أو ما صعد كما فعله القول لم يذكر احد ممن يتعد به فيه فبفسله بل حكمه حكم سائر أراضي عرفات وادعى الطبري والمأوردى أنه مستحب ورده النووي بأنه لا أصل له لانه لم يرد في منبر صحيح ولا ضعيف ثم (قوله عند العضران الجبل) أي الجمرات السوداء المعروفة فانه قد نشر وقته صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح السج اسمعيل عن مسلم الفارسي قال فاضى القضاء بدو الدين وتدا جسدته على تعين موقفه صلى الله عليه وسلم وادعى عليه بعض من يعتقد عليهم محبة مكة وعلمنا حتى حال الفتيته منه وأنه الفهم المستطيلة المشرفة على الموقف التي من عينها ورواه عن مرقمة صلة بعضرات الجبل وهذه الفصوص الجبل والبناء الرابع من يساروه الى الجبل أقرب بقابل بحيث يكون الجبل قبل التلويق اذ استقبلت القبلة والبناء الرابع عن ساروك قبل وادعاه ونقله

(والقيام والنسبة فيه)  
 أى الوقوف (ليست بشرط  
 ولا واجب ولو كان جالسا  
 جز منه و) ذلك لان  
 (الشرط الكيفية فيه)  
 فمع وقوف يجتزأ وهو  
 وطالب غير م وانما  
 ويجنون وسكران (ودعا  
 جهرا) بجهد وعلم المناسك  
 ووقف الناس خلفه بقره  
 مستقبين القبلة سامعين  
 اقله) خاشعين باكين وهو  
 من واضع الاجابة وهى  
 بمكة خمسة عشر نظما  
 صاحب المنه فقل  
 دعاه البراء يستجاب بكعبة  
 ولترتم والموقفى كذا الخ  
 طواف دوسى مروتن وزمزم  
 مقام زمزم بجارك فتنبر  
 زادى الباب وعند زوية  
 الكعبة وعند السدرة  
 والركن اليماني وفي الحجر  
 وفي معنى في نصف

مطلب الشاهد على الكريم  
 دعاه

مطلب في اجابة الدعاء

في الباب ايضا انما قال القاضي رحمه الله والبناء المربع هو المعروف بمطبخ آدم ويعرف بمحذا مضرة  
 مخروقة تتبعه ومابو لها من تلك المضرة المخرقة وماوراهها من المضرة السوداء المتصلة بالجل (قوله  
 والقيام والنسبة) مبتدأه محطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنسبة وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ  
 والاولى ان يقول ليس بالنسبة وتقلب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنسبة يجب كافي للباب وانما  
 كانت النسبة شرطى الطواف دون الوقوف لان النسبة عند الاحرام فتنسب جميع ما يفعل فيه ولو وقف يفعل  
 فمن كل وجهه كفى فيه تلك النية الطواف يفعل فيه من وجهه دون وجهه لانه يفعل بعد التحلل الاول  
 فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها على الشرطين شرح القاية لقارئ لكن هذا لا ينافي مع قوله لا يشع  
 طواف العمر لانه يفعل قبل التحلل وسيد ذكر آخر الباب في آخر (قوله لان الشرط الكيفية فيه) أى في فعل  
 الوقوف المعام من المقام قال في شرح الباب والظاهر ان هذا الركن لعدم تصور الوقوف بدونه ثم الوقت شرط  
 اه أى مع الاحرام قلت ولله اراد بالشرط ما لا بد منه في فعل الركن تأمل والمراد بالنية الكيفية الحصول فيه على  
 أى وجهه كان ولو ناسا أوجاهلا بكونه مرة أو غير صاحب أو مكرا أو جنبا أو ما راسعا (قوله يجتزأ) أى ما غير  
 واقف (قوله ودعا جهرا) لا يشرط في الجهر بوضوح لسان أى بحيث يتعجب نفسه لكن قد شرحه الجهر  
 بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والأذكار فيلحقها أولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويحتسب في  
 النعل والسنة أن يتنقذ وقته لقوله تعالى ادعوا ربكم فستجيبه اه (قوله بجهد) متعلق بدعائى باجتهاد  
 والخاص في المسئلة وقد ذكره في الدعاء وهو مرة وخبر ما قلت أن المؤمنين من قبلى لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الملك والهدو على كل شئ قدير وما عايناه والتردى وأحد وغيرهم شرح القاية لقارئ  
 وقيل لابن مينا بعد ثناء فلما سئل الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال الشاهد على الكريم لانه يعرف  
 حاجته فغفقت بشيخ من ذى الشبرين شغل ذكرى من سئلت أعطيت افضل ما أعطى السائلين ومنعقول  
 أسبغ أبى الصلح في مدح بعض المأول

أذ كر حليج أم قد كفاني \* تناوذاً ان شئتكم الحنية

إذا شئتم هيك للمر \* يوما \* كفاه من تعرضت الشاة

(قوله وهو) أى هذا الموقف من واضع الاجابة أى الواضع التى تكون الاجابة أرض فيها من غيرها كما فاده  
 في التهر (قوله وهو بمكة) أى ما قرب منها لان الموقفين معنى والجواب ليست في مكة (قوله وهى خمسة عشر  
 موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح من رسالة الحسن البصرى قال ابن حجر المكى والحسن البصرى بابى جليل  
 اجتمع جميع من الصحابة ثلاثة قول ذلك الا من توقف اه وقفاها بعضهم من النقاش المنسرى في نسك مقدرة  
 بأوقات الصلاة والحسن أطلقها وذكر ذلك بعضهم فتنقلها ح من الشرب لئلا يراجعهما (قوله بكعبة)  
 أى فيها (قوله والوقفين) أى عرفوا المشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أى مكانه والاولى أن يقول  
 الطواف وهو ما كان في زمن صلى الله عليه وسلم مسجد أو المسجد الحرام كله طواف بمعنى أنه يجوز فيه  
 الطواف شرح الباب (قوله وهى) أى بين الصفا والمروة وتلاهما في الجبلين شرح الباب (قوله  
 مروتن) أى الصفا والمروة ففيه تغليب وله غلب المؤنث على المذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن  
 المروة أصل من الصفا (قوله مقام) أى شئ له كافي للباب (قوله جارك) أى الثلاث فبدل ذلك بلغت خمسة عشر  
 لكن اعترض بأنه لا داعى لجره العقب بل في الاولى والوسطى (قوله زادى الباب الخ) أى لباب المناسك  
 للشيخ رحمه الله السندى تليد الحق بس الوسام اختصر من منسكه الكبير واخصره بالصانع منسكه أصغر منه  
 ما فهم (قوله وعند السدرة) يسه أنه لم يدكرها في الباب لى ذكرها في الشرب لئلا يراجعهما كانت برفة  
 وهى الآن غير معروف ذكره بعض المحققين من تاليف مكة فحصلنا من القطعي وكذا من بعض مشايخنا  
 لابن طهيرة الخنى للسكى في نضال مكة (قوله وفي الحجر) فيه أن هذا هو تحت الباب كافي الشرب لئلا

عن الفتح (قوله ليلة البدو) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآت ط قلت وقد ألحقت  
هذه الحجة تطلما بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم محروسة \* وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله واذا غربت الشمس الخ) بيان الواجب في وقت الغروب فان جاوز حدوده فرفة لم يعمم الآن  
بعد قبله ويدفع بعده فيسقط خلافه فخره بخلاف ما لو كان بعده ولو سكت بعد ما أفاض الامام كثيرا لا بعد  
أساءه ولو أبطل الامام ولم يفيض حتى طهر الليل أخاؤا لانه أخطأ السنن البصرو النهر (قوله أنى) أى  
أفاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرفة أسرع المشى بلا إضاءة وقيل لا يسن الإضاءة  
أى لا يسن في زماننا الكثيرة الإضاءة ليل وبشرحه (قوله على طريق المازمين) أى على طريق نصب المأزم  
بمسرة بعد الميم الأولى ويجوز تركها كالمركب وزاى مكسورة وأصله المضيق بين جبلين ومراد الفقهاء  
الطريق الذى بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة اسمعيل ومن له بهضهم الى العز من جماعة وأنه  
نقله عن الحب الطبرى وروى قول النورى ان المراكبة ما بين العليين الذين هما حد الحرم وقال انه قريب  
ويجعل العوام على الرحمة بين العليين وليس ذلك أصل (قوله ما شيا) أى اذا قرب منها بدخلها ما شيا اذا  
وقاضها لانهم من الحرم المستمر شرح الباب (قوله الاوادى محسر) يضم للميم وقع الحاء الميم ماله وكسر  
السين المله المزدلفة والراعى الاستئمان من قطع لانه ليس من منى كما أشار اليه الشارح (قوله ليس من منى)  
صوابه ليس من مزدلفة لانهم لا يوفون اه (قوله اويطعن فرفة) أى الذى يقرب عرفات كما س (قوله  
لم يميز) أى لم يصح الاول من وقوف مزدلفة الواجب ولا الثانى من وقوف عرفات الركن (قوله على  
المشهور) أى خلا لما فى البدائع من جوازها فيها من (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة  
كلها (قوله وعليه يفتى) قيل هي اسطوانة من حجارة مذكورة تدويرها أربعة وعشرون ذوا طوله اثنا  
عشر وفيها خمسة وعشرون درجة تولى على شعبة مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هريرة الرشيد الشيع  
ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالمطبخ وبعده بمصباح جكر (قوله وصلى العشاءين الخ) أى فى أول وقت العشاء  
الاخيرة فتهتفوا وينبى أن يصلى قبل حط رحله بل ينيح جله ويقبلها وأشار الى أنه لا تقويع بينهم ما لو سنة  
مؤكدة على الصحيح ولو تقويع أعاد الأقامة كجواز شغل بينهما بعمل آخر يحرم قال في شرح الباب وصلى  
سنة المغرب والعشاء ولو ترك بعدها كل شيء به ولا تأخذ الرحمن الجاهلي قدس أقدسه بالسجدة منك اه  
وأما قول الشارح قبل باب الاذان يكره التغل بعد الصلوات الجع في كلام قدسنا هناك (قوله لان العشاء  
في وقتها الخ) هاهنا لا تقتصر هاهنا على اقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفات فانه يأتمن لان الصلاة لثانية هاهنا  
تؤدى في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية فانه في وقتها تستغنى عن  
تجدد الاعلام كل مرة مع العشاء بائع (قوله كالاستحباب ههنا الامام) فلو صلاها متفرجا جاز خلافا لما فى  
شرح النفاة في غير جندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا  
الجمع ثم قال وشرا هذا الجمع الاحرام بالحجم وتقديره الوقت علمه الزمان والمكان والوقت الخ قال  
شارحه فلا يجوز هذا الجمع لتغير الحرم بالحجم وأما ذكره المحبوب من أن الاحرام غير شرط فيه فغير صحيح  
لنصرهم بانه هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا بالااحرام بالحجم اه وظهر مما بحثنا من البر  
بقوله وينبى اشتراطه لكونه في المغرب مؤدبا اه وظهر أن ما فى النهاية والهدية من عدم اشتراطه ينبى  
على قول المحبوب في فاهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ والاعمال بأوفى ببعضها لا يقتصر  
على المغرب واقتضى الى الكثير وغيره وهو أولى لان المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد  
ويفهم منه الاول وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة ثم عبارة الباب ولو صلى الصلوتين أو أحداهما (قوله  
أعاد) أى أعاد ما صلى قال العلامة الشهادة في منسكه هذا فاما اذا ذهب الى المزدلفة من طريقها ما اذا

٣ قول الحشى ليس من منى  
ليس في نسخ الشارح التي  
بأيدنا اه

ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجده أحدًا  
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكر ما في باب قضاء الغائبين وكلام شارح الكفاية يضاف إلى  
ذلك وهي فائدة جلية اهـ وكذا مرصه في البناية في الباب المذكور اهـ ذكر بعض المحققين من  
خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لهذه الجمعة كما روينا فانه يفيد أنه لو لم يمر على  
المزدلفة لم يصح صلاة المغرب في الطريق فوقتها لعدم الشرط وكذا لو أتى في عرفات فنتبه (قوله الصلاة  
أما لم) الخلة في محل حر يدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم أسامة فلما نزل عليه السلام بالشعب  
فقال وقوساً فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الحجاز وأكتنا ط (قوله ليلة النحر)  
سماعها بذلك حر با على الحقيقة الغرض والشرعية وأما ما في آخر الاستكشاف من تبعيتها اليوم الذي قبلها  
فذلك بالظن إلى الحكم كحقيقة ما هناك فهم (قوله والمكان مزدلفة) ورد عليه ما في البحر من الخط لولاها  
بعد ما جاوز المزدلفة جازاه وعزاه في شرح الباب إلى المتن لكن قال بعده وهو من خلاف ما عليه الجمهور  
(قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هناك الثاني أهم (قوله فتعلم لعز من وجوه) أي تصح هذه  
المسئلة فيقال أي فرض لا تطليه إلا ما قبلها جازب عشاء المزدلفة إذا لم يصل بينها وبين المغرب بطول  
ويقال أي صلاة تصل في غير وقتها وهي أداه وأي صلاة إذا أصابت في وقتها وجبت إعلانها جازب أي مغرب  
المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان غيره من المغرب من صاحب ترتيب ومحت فاجوز أي عشاء المزدلفة وزاد  
غيره اهـ زاد وأي عشاء أدت قبل المغرب من صاحب ترتيب ومحت فاجوز أي عشاء المزدلفة وزاد  
الرجح وأي صلاة تختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب المزدلفة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية  
الأيام وأي صلاة تختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه تختلف وقتها في حالة الحرم والحج وأي صلاة ناسدة  
إذا خرج وقتها بعدها انقلبت محبة وأي صلاة يكره الاتيان بستانها هي هذه (قوله فيجوز إلى الجواز)  
أي المغرب وأما صلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر يجوز وهذا  
قولهم ما قال أبو يوسف يجوز به وقد أسامه داهي أي لأن المغرب يأتي صلاها في الطريق وقت محبة فلا  
تجب اعتدالها في الوقت ولا بعده وإن لم تقع محبة وجبت فيه بعده أي أن يؤددها بنسب وجوب قضاءها  
بعده لأن ما وقع فاسد إلا بقلب محبة في الوقت وأوجب بأن الفساد موقوف بظهور أثره في ثاني الحال كما  
مر في مسئلة الترتيب كذا في العناية قلت هذا مرصه في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا  
لما فهم في الجواز ونعم الكلام فيما قلناه عليه (قوله وهذا) أي عدم جواز صلاة في طريق المزدلفة  
المفهوم من قوله أعاد ما لم يعلم الفجر فادهم (قوله صلاهما) لأنه لو لم يصلهما صار قضاء (قوله أعاد العشاء إلى  
الجواز) قال في الظهيرة وهذه مسئلة لا بد من معرفتها وهذا كآل أبو حنيفة فيمن ترك صلاتا ظهر ثم صلى  
بعدها صح وهو ذكر كالمتر وكلم يجوز أن صلى السادسة على الجواز اهـ واستشكل حكم المسئلة الأخير  
المراد في فيه تفويت الترتيب وهو فرض بغت الجواز بغوته كترتيب الوتر على العشاء قال لأن يحصل  
على سابقا المتر أو على مودها في الجواز إذا صلى فيها بعدها اهـ وهو أن يل به بدل الظاهر سقوط  
الترتيب هنا بقرينة التنزيل بقوله في الظهيرة به وهذا كآل أبو حنيفة فيمن ترك صلاتا ظهر ثم صلى  
السعد لا في في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فترده على مسقطان وجوب الترتيب اهـ  
(قوله وينوي المغرب أداه) كذا في النهر من السراج وفيه مرد على قول الجيران قضاء مع اهـ صرح بعده  
بأن وقتها وقت العشاء (قوله يترك سنها) الموافق لما قلناه من الجاني أن يقول ويترك سنها (قوله  
ويصحبها) يعني ليلة العديان يشغل فيها أو في مقامها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم  
شرعي ويحذف وقوله فانها أصل الخ قال ح أي في سداخاتها في سق من كان غير ذلك (قوله كما ينبغي به  
صاحب النهر وغيره) عبارة والنهر وقوقع السؤال في شرفه على ليلة الجمعة كست بمن مال في ذلك ثم رأيت في

الصلاة أما لم تتوقف على الجواز  
والمكان والوقت فالزمان  
ليلة النحر والمكان مزدلفة  
والوقت وقت العشاء حتى  
لو وصل إلى مزدلفة قبل  
العشاء لم يصل المغرب حتى  
يدخل وقت العشاء فتصلح  
لفرض من وجوه (ما لم يعلم  
الفجر) فيعود إلى الجواز  
وهذا إذا لم يصف طلوع  
الفجر في الطريق فان شأه  
صلاهما (ولو صلى العشاء  
قبل المغرب بمزدلفة صلى  
للمغرب ثم أعاد العشاء فان لم  
يعدها حتى ظهر الفجر أعاد  
العشاء إلى الجواز) وينوي  
المغرب أو لم يترك منها  
ويصحبها فانها أشرف من  
ليلة القدر وكأفنى به  
صاحب النهر وغيره

الجهرة أنهم أفضل ليالي السنة اه وكلامه يكثر في تغليظها على ليلة الجمعة على ليلة القدر ثم ما في  
الجهرة شامل ليلة القدر لكن هذا القول لا يوافق ما قاله أئمة أصحاب النهر اه ح (قوله وجزم الخ)  
تأيد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشراً في الجمعة  
أفضل منه لم يزم تغليظها على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط  
وذكر المازني في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الله أيام العشر من رمضان اجتماع أهميات العبادات  
فيها وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والغير وأيام العشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من  
رمضان على ما انتضاء هذا الخبر واثنى بعضهم على الجوهرة على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره  
الخلاف تظهر فيما لو قلنا هو طلاق أو نذر ما قبل الاعتناء بالأيام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر  
الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لأنه انما أفضل ليومى الصلوة وعشر رمضان انما أفضل باليلة  
القدر اه قلت ونقل الرافعي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشرين ليلة أفضل من أيام عشر  
ومضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وهو ما زادنا شرحه وازد بالشرح  
الاول يوم عرفة اه وهذا مع ما مر من ابن القيم كالصريح في أفضل ليلة القدر على ليلة الصلوة ويوم منته  
تغليظها على ليلة الجمعة يكثر من النهر من تغليظ ليلة الصلوة على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير  
يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في الليلة التي يومه وقد ذكرنا الشرح في آخر باب الجمعة عن  
التراخي بأن يومها أفضل من لياليها لأن فضل ليلة الجمعة هو في اليوم (تنبيه) في المراج  
وقد مر من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة فإذا وافق يوم جمعة فهو أفضل من  
سبعين هذا كمن في خبر يد الصالح بعلام الموطأ اه وسأني الكلام عليه آخر الخ ونقل ط عن بعض  
الشافعية أن أفضل ليالي ليلة من ليلة صوم الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الامراء المراج ثم ليلة عرفة ثم  
ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى الغير بغلس) أي ليلة في أول وقتها لا لا سمن  
ذلك عندنا الا هنا ذكر يوم عرفة في معنى على ما مر من الحائصة وقد مرنا أن الأكثر على خلافه (قوله لاجل  
الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لا يستقوا ليتنونه بجزء ليلة سمنة  
وكذا قال الغير ولا واجبة لافا في فيما كان في الباب وشرحه (قوله ووقفه الخ) أي وقت جواز قال  
في الباب وأول وقتها طلوع الغير الثاني من يوم الصلوة وأخوه طلوع الشمس منه فمن وقفه قبل طلوع  
الغير أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد راجع الواجب منه ما عتدوا ليل طرفة وقد راجع السنة امتداد الوقوف الى  
الاستطارة أو أماركته فكيف تنبجز المقتضاه كان يفعل نفسه أو قبل غيره بان يكون نحو ما مره أو بغير  
أمره وهو تأخر أو مضى عليه أو يجهون أو سكران فواء أو لم يظهروها أو لم يعلم باب (قوله كزحة) عبارة  
الباب الا اذا كان ليلة أو وضعت أو يكون امرأة تصاف الزعم فلا شيء عليه اه لكن غايي الغير ولم يقد  
في المحيط خوف الزحام بالرأى بل أطلقه فمثل الرجل اه قلت وهو شامل لحرف الزجة عندنا في اقتضاء  
أنه لو دفع ليل إلى يوم قبل دفع الناس وزجهم لم يخطئ عليه لكن لا شأن الزجة عندنا في الطريق قبل  
الوصول اليه أو يحق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بجزء ليلة لا في تقيد خوف الزجة بالمرأة  
و يجعل إطلاق المحيط عليه ليكون ذلك عذراً ظاهراً في حتمها يستقاه بالواجب بخلاف الرجل أو يعمل  
على ما لا يخلف الزجة للصوم مرض ولما قال في السراج الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف في الجف الزحام  
مدفع ليل لا شيء عليه اه لكن قد قال ابن القيم من مناسك الحج لا يتناول الزجة وقد مر جوابه لو أمض  
من عرفات لحرف الزحام وجاز حد وها قبل الترويض لعدم ما لم يبدقه وكذا التوجيه بعبقته كما صرح به في  
الفتح على أنه يمكنه الاستراخ من الزجة بالوقوف بعد الغير خلفه فيحصل الواجب يدفع قبل دفع الناس وفيه  
ترك مد الوقوف المستوف لحرف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قبله بان تركه وقد يجب بان خوف

مطلب في المناقشة بين ليلة  
العيد وليس ليلة الجمعة وعشر  
ذي الحجة وعشر رمضان

وجزم شرح البخاري سيما  
الفسطاطان مان عشرين  
الليلة أفضل من العشر الاخير  
من رمضان (وصلى الغير  
بغلس) لاجل الوقوف (ثم  
وقف) بجزء لطف وقت من  
طلوع المصير الى طلوع  
الشمس ولو مارا كان عرفة  
لكن لو تركه بعد كزحة

مطلب في الوقوف بجزء ليلة

لا شيء عليه (وكروهل ولى  
وصلى) على المصطفى (ودعا  
واذا أسفر) جدا (آتى منى)  
مهللا مسلما فإذا بلغ بطن  
مصر أسرع قدر رمية بجر  
لأنه وقف النصارى ورمى  
جره العقبة من بطن الوادى  
ويكره تنزيها من فوق  
(سبحانك) بمجتهن أى  
برؤس الاصابع وتكون  
بينهم خمسة أذرع ولو  
وقعت على ظهر رجل أو  
جبلان وقعت بنفسها  
يقرب البحر تجاز والا

مطلب فى روى جرة العقبة

الزلم لتو عجز مرضى التملع لوعذرا هنا حديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم مضطعا أهله ليل ولم يعمل  
صدوق مرأت لما يقمن انظروا هنا لما لم يكن فأنهم كانوا يذفون قبل الغروب فليتأمل (قوله لا شيء  
عليه) وكنا كلوا جبذا تر كه بعد لا شيء عليه كل أى يتخلف فعل المحطول والمضطوع ليس المضطوعوه  
فان العزل لا يسقط الدم كسبائى فى الجبايات وبه سقط ما أو ودفع الشربة لبلابة بقوله لكن برده عليه ما نص  
الشارع قوله فمن كان منكم مرضا أو به أذى من رأسه فغضيه اه نيم رد ما قدمناه فخاص الغض من  
أنه لو جاوز زمرات قبل الغروب لند بعينه أو غفر له الزمة قدم وقصا باب مجاسي أى من شرح الباب فى  
الجبايات عند قول الباب ولوفاته الوقوف بجزدقة باحصار صل مدم من أن هذا صرح من باب التناوق فلا يؤثر  
اه لكن برده عليه معلوم خوف الزمة هنا عدوا فى ترك الوقوف بجزدقة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا)  
واقعا يدعى إلى السماء ط من الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح فاعله محلا يذكرك  
ذكره فراحصارى قال الجوى ولم أقف على أنه محلا يذكرك فى شئ من كتب الصواع والعنود والامام الاسفلار  
بحيث لا يأتى الى طلوع الشمس الامتداد لما يلى وكتبت وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل ان يعلى الناس  
الغمر فقد أساء ولا شيء عليه عندية ط وما وقع فى نسخ القدورى واذا طلعت الشمس فاض الامام قال فى  
الهداية فإنه غلط لان النبى صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتعلمه فى الشربة لبلابة (قوله فاذا بلغ  
بطن مصر) أى أوّل واديه شرح الباب وقا الجروادى بمصر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من  
واحد منهما قال الازرق وهو شحمة تذر أعور وشعر وأر يكون ذراعا اه (قوله لانه وقف النصارى) هم  
أصحاب الفيل ح من الشربة لبلابة (قوله ودعى جرة العقبة) هى ثالث الجرات على حدى من جهنمة  
وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة فهتفتى ولا روى يؤيد به رواه لا يقوم عند حاجتى  
يأتى منه ولوا الجبة (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيزى به لان ما حولها موضع النسل كذا فى الهداية  
الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لانه لا نفع فيه ولا ثبت روى خلق كثير فى زمن العصاة  
من أعلاها ولم يأمرهم بالاعادة نوكان توجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره وحسب الحذف فانه  
يتوقع الذى اذا روى هاتين آملها فانه لا يخاف من مرور الناس فيصعبم بخلاف الروى من أسفل  
مع المار به من فوقه ان كان كذا فى الغض ومقتضا أن المراد الروى من فوق الى أسفل لافى موضع وقوف  
الرعى خوف ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع نسل أن المراد الثاني الا أن يقول كما نادى بعض  
المضللان أن المراد موضع وقوف الناس لا موضع وقوع الحصى (قوله سبعا) أى سبع زمرات يسبع  
حسبنا فلور ما عدا فمواحدة كان من واحدة ثم (قوله تحذفا) نصب على المصدر شربة لبلابة فمقول  
مطلق لبيان النوع لان التحذف نوع من الروى هو روى الحصى لا اصابع كما أشار إليه الشارح (قوله  
بمجهت) يقال الحذف بالصاغة التحذف بالحصى فالأول بالحمام الممثلة والثاني بالمهجة شرح النقاى القارى  
(قوله أى برؤس الاصابع) قبل كيفية الروى أن يضع طرف ايماءه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى  
على ظاهر الايماء كأنه عائد سبعين فيرميها وقل أن يحلق سبابتهم يضعها على مفصل ايماءه كأنه عائد عشرة  
وقيل بأن هذا بطرف ايماءه وسبابتهم وهذا هو الاصح لانه لا يسر للعتاد فتح وكذا اصحهم فى الابهة  
والاولا الجيت وهو مراد الشارح فانهم والخلاف فى الاولوية واختلافهم فى الاعتدال لاقبال باب أى قدر الدولة  
وقيل قدر الحصى والنواة أو الائمة قال فى النهر وهذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالا كبر مع  
الكره (قوله ويكون بينهما) أى بين الرامى والجرة ويجعل منى من عينه والكعبة عن يساره باب (قوله  
خمس أذرع) أى أو أكثر ويكره الأقل لاسبان مادونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه مسمى  
لخالفه السنة فهتفتى (قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل تحرك الرجل أو أجل أو وقعت  
بنفسها يمكن بعيدا من الجرح (قوله لا) قال فى الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى مكان مخصوص هو اهل الباب



ولو وقعت على الشخص أى أطراف المبل التى هو سلامة للعمرة أجزأه ولو على ثبة الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز له الجعد وإن يدور أن وقعت فى الرمي بنفسه أو بنقض من وقعت عليه وتجوز بكفه باختلاف الاحتياط أن يعيد وكذا الورى وسلف وقوله هو ما وقعها احتياط أن يعيد (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصى والجعر وهذه آيات الله أجله بقوله بقرب الجعر لكن قدرا القربى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدّر الاحتياط على اعتبار القربى بقرضه البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرأيه الاختصار على أنه أكبر غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر غيرا للشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل حجى مبر وروى عن مشكور وذو نبيط مغفورا فتح (قوله وقطع التلبية بأولها) أى فى الحج الصحيح والفساد مفرد أو مستمعا أو قارنا وقيل لا يقطعها إلا بعد الزوال ولو لحق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والفتح فلهما وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى لأن تعيب الشمس ولو جاز قبل الرمي فإن كان قارنا أو مستمعا قطع ولو مفرد الأسباب وقيد بالحرم بالحج لأن المعتمر يقطع التلبية إذا استلم الحجر لأن الطواف ركن العمرة وقطع التلبية قبل الشروع فيها وكذا فاتت الحج لأنه يحل بعمرة فصار كالمعتمر والمحصر يقطعها إذا ذهب هدية لأن الفتح للتحلل والفتن إذا فاتته الحج يقطع حين يأخذ بالاعواف الثانية لأنه يحل بعده بحج (قوله جاز) أى وكبر بالباب (قوله لا لورى بأدلى) لأنه إذا ترك أكثر السبع لم يزد دم كقولهم أرم أصلا وترك أقل منه ثلاث فمادونم فله لكل حصاة صدقة كسائر فى الجذبات (تلبية) لا يشترط الموالاة بين الرميان بل يسن فیکوتر تركه بالباب (قوله بكل ما كان من جنس الأرض) كذا فى الهداية واهترى الشرع بالفجر وزج والياقوت فانه من أجزاء الأرض حتى جاز التيمم بمسماوع ذلك لا يجوز الرمي بها وأجاب فى العناية بتعاقبها بأن الجواز شرط بالاستئذان بيمينه وذلك لا يحصل بيمينها وحاصله أن هذا الشرط يخصص المسموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الغير وزج والياقوت ولكن قال فى التارخانية أن هذا الرمي رابة أو ر و رابة اشتراط الاستئذان بخلاف الغلظة كفى فى الخط وكذا قال فى الفتح وأجابه بعضهم بأنه لى فى ذلك الاشتراط ومن ذكر جواز الفارسى فى مسناكه اه ومفاد كلامه ترجيح الجواز وأجابه كلام الهداية على عمومها وهذا المسترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح الزبائى من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض كالخمر والمدى والطير والمفردة والنورة والزبيخ والاحجار النغيسة كالياقوت والزمرد والبلخش وهو ما ألغى الجبل والكحل أو قبضة من زراب وبازر جرد البور والعقيق والفيروز ج بخلاف الحشبو العنبر والؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الحشبو والؤلؤ والجواهر وهى كالأؤلؤ والعنبر فإنها ليست من أجزاء الأرض وأما الذهب والفضة فإن قطعها فلهما يسمي نثار الأرميا اه (قوله المند) أى قطع الطن اليابس (قوله والمهرة) طين أحمر يصبغ به (قوله والؤلؤ كجر) قيده بنما للحرر لأن الكراهى التى يتأذى الرمي والأعمال سفار لا يجوز رم الرمي أيضا لتعليقهم بأنهم ليست من أجزاء الأرض أفاده أبو السعود (قوله وجواهر) علقت مما مر من الغاية بأنها كالأؤلؤ وعليه كان المناسب إسقاط قوله كجواز يكون كلام المسنف بارى على ما فى الهداية وهو الخطأ من جواز الرمي بالغير وزج والياقوت لكن لا يناسب تعليل الشلح فلا دلالة لتفسير الجواهر بالاحجار النغيسة فلو افق تقيد المسنف بالؤلؤ والكجر وتعليل الشلح وقوله وقيل يجوز إشارته إلى ما مر من الهداية وهو الخطأ وقد علقت أن السروجى والزبائى والفارسى مشوا عليه (قوله لأنه يسمي نثار الأرميا) قال فى الفتح فلم يجوز لانتفاض اسم الرمي ولا يخفى أنه يصدق عليه اسم الرمي مع كونه يسمي نثارا صاعا بتمامه أنه وحى شخص باسم آخر ما عدا رخصه من متعلقه ولأنه يترك ذلك فيسقط اسم الرمي معه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه ما لم يلاحظ مجرد الرمي أومع الاستئذان أو خصوص ما وقع من صلى الله عليه وسلم والأول يستلزم الجواز بالجواهر والثاني بالغير والخشب على لاقية لها والثالث بالغير خصوصا فليكن هذا أعلم

وثلاثة أذرع بعد وما دونه  
قريب وهو رة (وكبر بكل  
حصاة) أى مع كل (مما)  
وقطع التلبية بأولها فلا روى  
بأكثر منها) أى السبع (جاز)  
لا لورى بأدلى) فالتقيد  
بالسبع لمنع النقص  
لأنه يذتر وجاز الرمي بكل  
ما كان من جنس الأرض  
كالخمر والمدى (والطين  
والمهرة) (د) كل ما يجوز  
التيمم به ولو كان من زراب  
فيقوم مقام حصاة واحدة  
(لا يجوز) بحشبو وهنبر  
ولؤلؤ كجر (وجواهر)  
لأنه اعز ولا هامة وقيل  
يجوز (وهو وقصة) لأنه  
يسمى نثارا لرمي (وغير)  
لأنه ليس من جنس الأرض  
وما فى غرور الانشاء من  
جواز به



على وجهه الزوم ومن السهل على سبيل الاولوية فلا تخالف في الاحوال ان الربع كالشكل كافي الخلق اه  
 يقول الشاويح من كل شعرة أي من الربع لمن الشكل والانتقاض ما يصدقه وجهه باقيد قدر الانفة فلا  
 يتكرر من قوله والربع واجبو الانفة بفتح الهمزة والميم وضم الهمزة مشهوره ومن خطأ راجع ما قد أنشأ  
 واحدة الانامل بعسر وفيه تذبذب الغاف الغروي الانامل أطراف الاصابع وقال أبو جعفر والسيدي  
 والمصنعي والجرمي لكل أصبع ثلاث أغلات (قوله) يجب اجزاء الموصي على الاقرع هو المختار كافي  
 الزباني والعمر والباب وغيرهما قبل استصحابا قال في شرح الباب وقيل استنباه وهو الاظهر اه (قوله)  
 والاسقطا أي وان لم يمكن اجزاء الموصي عليه ولا يصل الى تقصير مسقطا عنه محل مختلة من خلق والاحسن له  
 أن يؤخر الاسلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا شيء عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكنه خرج الى  
 البادية فلم يجد له أهوا من يحمله لا يميز له الا خلق أو التقصير وليس هذا بعذر فخرج لان إصابة الامة مرجوة  
 في كل ساعة تختلف بها القروح ولان الازالة لا تقتضي بالموصي أفاده الجبر (قوله) متى تعدوا أحدهما  
 أي الخلق والتقصير يقال ط والاحسن تأخير هذه الجفة عن قروح وحلقه أفضل اه (قوله) فلو لبده الخ  
 مثال لتعدوا التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصير اثنين الخلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما جرى الى  
 المبسوط ووجهه أنه اذا اقتضيه تناثر بعض الشعر فبكون حناية على اجزاءه قبل أن يحل منه فبقيتين الخلق  
 لكن قد يقال ان هذا التناثر غير حناية لانه في وقت جوار الزالة الشعر يحلق أو غيره ولو تنفقه أهوا من غيره  
 كما يأتي فيبقى ما في المبسوط مشكلا تأمل ومثال تعدوا الخلق مع امكان التقصير ان يفقد آله الخلق أو من  
 يحلقه أو يضمره الخلق لخصوصه أو قروح رأسه أو تقدم مثال تعدوا جميعا في الاقرع وذى قروح شعره  
 قصير (قوله) وحلقه أهوا من أي هو سنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة أن تله مثلته في حلقها كالحق الرجل  
 لحينه وأشار الى أن لو اقتصر على خلق الربع جاز كافي التقصير لكن مع الكراهة لانه السنة وان السنة  
 خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كافي شرح الباب والقهستاني قال في النهر والحلاقة أي اطلاق قول المكثر  
 والخلق أصيب يفيد ان خلق النصف أولى من التقصير ولم أراه اه قلت ان أراداه أولى من تقصير الشكل  
 فهو ممنوع لما عرفت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن (تنبيه) هـ هذا في غير المصر أما المصر فلا  
 خلق عليه كما سبأني بدائع (قوله) بنحو نورة كافي وتنفي كذا الوقتان غيره فتنفي آخره الخلق قد وافق  
 (تنبيه) هـ قالوا يندب الدماء بين الحائض والمولود ان ما في المحصنين يفيد العكس وذلك انه صلى الله  
 عليه وسلم قال للحائض خذوا وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يطعمه الناس قال في النهر وهو الصواب  
 وان كان خلافه للذهب اه وأقول وايضا ما في الملتقى من الامام حلقه رأسه فخطأ في الخلق في ثلاثة  
 أشياء ما لم يجلست قال استقبل القبلة وباولته الجانب الايسر فقال يد بالايمن فليأورد أن أذهب قال  
 ادفن شعرك فرجعت فدفنت اه نهر أي هذا يفيد رجوع الامام الى قول الجاهل وان قال في الباب هو  
 المختار قال الشاويح في نفسه ابن الجبهي والبصر وقال في النجفة هو الصحيح وقد رجوع الامام عما نقل  
 عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاحير والدفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروي وجهه عند الشافعي  
 يد اي يمين المولود ذكر ذلك بعض اصحابنا ولم يعمروا الى أحد السنة أولى وقد صح بدائع يقول في القميص  
 افه عليه وسلم يثقب رأسه الكريمن الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد أخذ الامام بقول الجاهل  
 ولم يتكرر ولو كان مذهبه متلا فملا واقفه اه فليأورد مثله في المراجعات غاية البيان (قوله) وحلله كل  
 شيء أي من محظورات الاحرام كابس الخيط وقص الاظفار ط وأفاده لا يحل له بالري قبل الخلق شيء  
 وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقاري عن القاري وفي شرحه على القاية والري عبر بحل من  
 الاحرام عندنا في المشهور وحل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور وعندنا قد نص على الفصل بالري عبدا  
 في شرح الباب وغلطوا زادوه في شرح الجاهل الصغير لقاضيهما بقوله وبعد الري قبل الخلق حل له

و يجب اجزاء الموصي على  
 الاقرع وذى قروح ان  
 أمكن والاسقطا متى تعدوا  
 أحدهما العارض تعين  
 الآخر فلو لبده بصمغ بحيث  
 تعدد التقصير تعين الخلق  
 بعسر (وحلقه) الشكل  
 (أفضل) ولو أزاله بنحو نورة  
 جاز (وحلله) كل شيء

كل شيء إلا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يجعله الطيب أيضا اه (قوله إلا النساء) أي جاءهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصد) تبع في ذلك صاحب النهر فقد عز إلى الخاتمة استثناء النساء والطيب وإلى أبي البت استثناء الصمد وهو غير صحيح فان فاضلان قال في فتاواه فاذا خلق أو قصر جعل له كل شيء إلا النساء وبعد الذي قبله الخلق جعل له كل شيء إلا الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه من أنه في خلاف المشهور ورايته الصغير فقد استثنى الطيب من الإحلال بالرى لأن الإحلال بالخلق وهو مبني على خلاف المشهور ورايته أننا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الخاتمة ثم قال وجه ما يعلم بطلان ما ينسب لقاضيان من أن الحق لا يجعل به الطيب اه فخلو يؤيد مقوله في البدائع وأما حكم الخلق فهو صريح ورثه جلالا بإيجاع جميع ما حظر عليه إلا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك إلا النساء والطيب وقال البت إلا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسرار وغاية الدين فقد عز والاول إلى الإمام مالك فقط والثاني إلى أبي الليث بن سعد الأئمة المتهدين فغنى النهر من عز وإلى أبي الليث وهو السمرقندي أحد مشايخ مذهبنا فهو صحيح فافهم (قوله) ثم خلف في زيارة) أي لفعل طواف الزيارة الذي هو تأدية الحج قال في السراج ويسمى طواف الأفاضلة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرائعا بمصلحة الإسلام وقد روي الإجماع والوقوف والنيسة وإتيان يوم النحر والزمان وهو يوم النحر وما بعد ذلك المكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو محو فلا يتجزأ والنيابة الألفية عليه واجباته المشي والقادر والتمام والسبعة والمطهرة من الحدث وسفره وقوفه في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الحج والحق فسنة ولا مفسده ولا فوات قبل الممات ولا يجزئ عنه البعد إلا إذا مات بعد الوقوف بجمرة وأوصى بانتهاء الحج فحجب البيت لطواف الزيارة وبما روي به لباب (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كما سيأتي (قوله بيان الاكل) أي الطواف الكامل المتمثل على الركن والواجب على ذلك ثلاثتهم أن السبعة مكرن كما يقوله الأخوة الثلاثة وان واقعهم المحدث ان الهمام بمصنفاته خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله أن كان من قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل إشارة إلى أنه لو كان سعى قبل ولم يزل يرمل لكان الرمل انما شرع في طواف بعد سعى كما سيأتي ولا سعى هنا كافي العناية وكذا في الباب وقوله وأما الانطباع فمساك مطلقا في هذا الطواف اه سواء سعى قبله أولا (قوله) والافلهما) أي أن لم يكن سعى قبل رمل وسعى وان رمل فمستأنى في أن رمله السابق بلا سعى فغير مشروع كما علمت فلا يعتبر (تنبيه) قال الحسير الزلي ولم يزل يرمل فلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة فلهما في طواف الصدولان السعي فغير مؤتمر كما سيصرح به في الجنائيات ومصرحاً بأن الرمل بعد كل طواف بعقبه سعى فيه يعلم أنه يتبعهما في الصدول لم يقدمه ما لم يزد مصرحاً بأن علم من خلافهم (قوله لان تكرارهما) علم لقوله بلا رمل وسعى الخ ط (تنبيه) قال في الشرنبلالي قد علمت أن الافضل تأخير السعي إلى ما بعد طواف الأفاضلة وكذلك الرمل لصبراً تبعاً لفرض دون السنة كافي الجهر وقدمنا أيضاً أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم إلا أن يكون في أشهر الحج فلينبهه فإنه مهمل اه قلت وكذلك لا يعتد بالسعي إلا بعد طواف كامل فلو طاف القدوم جنباً أو محسناً ورمل فهو سعى بعده فقبله اعلمت بما في الحديث بل وفي الجنائيات إعادة السعي حتى تواف الرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الغبر) فلا يصح قبله لباب (قوله بعد وقته) أي وقت محضته إلى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض الحشيين عن شرح الباب القاضى محمد عبد بن البعر العتيق أنهم قالوا ان عليه الوصية بعدد لأنه جلد المذمومين قبل من له الحق وان كان آنما بالتأخير اه تأمل (قوله) وحله النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولولم يطف أسلاً لا يحصل له النساء وان طاف ومضت سنون بإجماع كذا في الهدية ط (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لان الخلق هو المحل دون الطواف غير أنه آخر عمله في حق النساء إلى ما بعد الطواف فاذا طاف على الخلق عمله كاطلاق الرجعي آخر عمله إلا بانه إلى قضاء عدة لحاجته إلى الاسترداد ولي سمية بعضهم الطواف محلاً آخر يحجز باعتبار أنه

مطلب في طواف الزيارة

الإتساء قبل والطيب والصد (ثم طاف في زيارة يومين أيام النحر) الثلاثة بيان لوقت الواجب (سبعة) يسكن لا ياكل ولا يفر كن أربعة (بلا رمل ولا سعى) ان كان سعى قبل هذا الطواف (والافلهما) لان تكرارهما لم يشرع (و) طواف الزيارة (أول) وقته بعد طلوع الغبر يوم النحر وهو فيه) أي الطواف في يوم النحر الأول (أفضل) ويتقدمه في آخر العصر (وحله النساء بالخلق السابق حتى لو طاف

شرط فانهم (قوله قبل الحلق) أى ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره (قوله كان جنباً) أى ولو  
 قصده التحليل ط (قوله لانه لا يخرج من الحج) تصريح بما فهم من التفرغ لقصه الرد على القول بأن الرمي  
 محال كما مر (قوله وليألفها منها) مبتدأ وأخبار والمراد بلبلة كل يوم من أيام النحر إلى التي تعقب ذلك اليوم  
 الوجود كأن لبلة يوم عرفه لبلة التي تعقبه في الوجود ح قلت وهذا على إطلاقه ظاهر في حق الرمي فإنه إذا  
 لم يرم نهاراً من أيام النحر رعى في لبلة التي تعقب ذلك ويقع أداء مختلف ما إذا أخر إلى النهار الثاني فإنه يقع  
 قضاء ولو لم يرم من كاستدركه وما في حق الطواف ظاهر أنه إلى التخلية بين أيام النحر لانه إذا ضربت الشمس  
 من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر لم يطفئ مدم كما يأتي في مسألة الحائض فالبلة التي تعقب الثالث  
 ليست تابعة في حق الطواف والامكان فيها أداء ما يلزمه دم كفى الرمي فتدبر (قوله كرمه بالحج) أى  
 ولو أخر إلى اليوم الرابع الذي هو آخر أيام النحر بقى وهو الصحيح كفى الغاية وإضاح الطريق وقوى بعض  
 الحاشيويين به بقى وهو المذكور في المسوط وقاضيات والكافي والبدائى وغيره خلافاً لما ذكره القدورى  
 في شرح مختصر الكرخي من أن آخر أيام النحر بقى وتبعه الكرخي وما صاحب المنافع والمستصفي شرح  
 الباب (تنبه) في السراج وكذلك أن آخر الحلق من أيام النحر لم يدم أيضاً عندنا في حنفية لأن الحلق  
 يختص عندنا بزمان وهو أيام النحر وبمكان وهو الحرم (قوله وهذا) أى الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط  
 (قوله إن قدر أربعاً شواط) أى إن بقي في غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف  
 أربعة شواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها أو اغتسالها أو راجع اه ح وعلى قياس  
 بحثه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها ط قلت وبالأخير صرح في شرح الباب ذلك  
 كله مفهوماً من قول البحر المحيط إذا ظهرت في آخر أيام النحر فات أمكنها الطواف قبل الغروب ولم تغل  
 فعلمها دم للتأخير وإن لم تكن ما طواف أربعة شواط فلا تخي عليها اه فان أمكان الطواف لا يكون إلا بعد  
 الاغتسال وقطع المسافة في البراءة أيضاً ولو كانت بعد ما قدرت على الطواف فلم تغل حتى مضى الوقت لزما  
 الدم لأنها مقصورة بتغير عليها اه أى بعد ما قدرت على أربعة شواط زادت في الباب فتقول لم لا تنى عليها لتأخير  
 الطواف مستقبلاً إذا حلت في وقتك فتدبر على أكثر الطواف وأما حلت فقل أيام النحر ولم تظهر إلا بعد  
 مضى لكن إيجاب الدم فيها لو حلت في وقتك بعد ما قدرت عليه م شكلاً لانه لا يلزمها فعله في أول الوقت ثم  
 يظهر ذلك فيما لو حلت وقت حضيضاً فأخوته عنه تأمل (تنبه) نقل بعض المحققين عن مسلم أن أمير  
 حاج لو رمى الركبة على الفصول ولم تظهر ما استطعت هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لعل لك دخول المسجد وإن  
 دخلت وطفت أثمت وصرح قولك وتطيل حتى يدنو منه مسئلة كثيرة لوقوع تغير فيها النساء اه وتقدم  
 حكم طواف التخيير في باب الحضيض فراجع (قوله ثم أتى منى) أى بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي  
 التصريح به كقول صاحب الهداية وإن الكلال شرب لبالة (تنبه) ذكر في الباب أنه صلى الظهر بعد  
 ما يرجع إلى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ثم مال  
 إلى الطائف وقال في شرح الباب اله ظهره نقله ولا يعلمه فيه وما أصلاً بالجمعة فقال في الباب يجمع منى  
 إذا كان فيه أمير مكة أو الخليل أو أمير الموسم فليس له ذلك إلا إذا استعمل على مكة اه وأما صلاة  
 العيد ففي شرح مناسك الكثر لم يرد في منى عن المحيط والتخيير وغيرهما أنه لا يصليها بمكة بخلاف الجمعة وفي  
 شرح النية للجلي أنه لا يصليها بمكة اتفاقاً لا يشتد فيه بل هو بالحج اه إلى أروقته العيد وقت معظم أفعال  
 الحج بخلاف وقت الجمعة ولا بالجمعة لا تقع في ذلك اليوم إلا إذا اختلف العيد قال في شرح الباب وأراد  
 بالاتفاق الإجماع أن لا خلاف في الشهيدين علماء الامامة اه وفي شرح الأشبه لا يرى من كتاب الصيدان منى  
 موضع يجوز فيه صلاة العيد لأنهم استعملوا من الحاج ولم يترق ذلك تغلباً كثيراً لما رجحوا صلاة العيد بمكة  
 يوم الأضحية لأنهم أدركوا من المشايخ نصها بما كتبه تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أجمع ما صلاتها

قبل الحلق لم يعمل به منى فلو  
 قل ظهره مثلاً كان جنباً  
 لانه لا يخرج من الحج إلا  
 بالحلق (فان أخره عنها) أى  
 أيام النحر وليألفها منها  
 (كره) تحريمها (ووجب  
 دم) تركها الواجب وهذا  
 عند الامكان فلو ظهرت  
 الحائض أن قدر أربعاً  
 شواط ولم تغل لم يدم  
 والا لا ثم أتى منى

٣ (قوله مشكل) قال  
 شيئاً لا شك في فيه إذ  
 كثير من المسائل مماثلة  
 لهذه المسئلة ومع ذلك  
 صرحوا فيها بالأم لا  
 ترى إلى المسافر إذا أفطر  
 ثم أقام يوسع عليه القضاء  
 لكن إذا أمان قبل القضاء  
 يكون آخراً لا يملو تبيين  
 عدم التوسع فكذلك  
 هذه المسئلة وأيضاً قال أبو  
 يوسف بتوسيع وجوب  
 الحج ومع ذلك قال بأن  
 التارك إلى الموت فلا تنافي  
 بين التائمين وبين التوسيع  
 اه

مطلب في حكم صلاة العيد  
 والجمعة في منى

فثبت بها الرمي (و بعد ان قال ثاني (٢٠٠) العروى الجواز الثلاث يدا (استدلالا على ما عليه من الحيف ثم عايناه) الواسطي (ثم بالعبارة سبها

سبه او وقف) سادها هـ  
مكبر ما لم يقدّر قراة  
القرآن بعد غمام كل (رى  
بعده رى نقض) فلا يفت  
بعد الثالثة (لا بعد رى  
يوم النحر) لانه ليس بعده  
رى (ودعا) لنفسه وغيره  
واقفا كقبه نحو السجدة  
أو القبلية (ثم رى) غدا  
كذلك ثم بعد ذلك ان  
مكث وهو اقبل وان قدم  
الرمي فيه) أى فى اليوم  
الرابع (على الزوال الجواز)  
فان وقت الرمي فيه من  
الفجر للعروب وأما  
الثاني والثالث فن الزوال  
لهما نوع ذكره

مطلب رى الجواز الثلاث  
٤ (قوله فاعلم سبه الخ)  
فيه ان هذا لا يصلح سبها  
لأنه لا يجوز أخيرها  
بعد فركان مكة الايمان  
بما فى ثاني النحر بعد الفجر  
الى مكة اه

قوله ويكبر بكل حصة  
ليست فى نسخ الشارح التي  
بأيدنا بنابر تقدمه من  
جواز الصنف في قوله ورى  
جواز العقبين على الوادى  
سبع مائة وكبر بكل حصة

٣ (قول الشارح طالع  
ذكره) قال العلامة السدى  
أى غير اليوم الاصح اه  
فصل أنه قد مضى فى  
الكلام أى طالع غير  
ذكره اليوم الاصح وهذا

بني فقد علمت نقضه وأما علة فاعلم أنه من له إقامة العدد يكون بنى جازيا والله تعالى أعلم (قوله فثبت  
بها الرمي) أى لى أيام الرمي هو السنة ولا يتغيرها كرمولان من شىء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)  
قال فى الباب ثم اذا كان اليوم الحادى ضره وثانى أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الطور  
لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بين من أمور والمالح وهذه الخطبة سنة وتزكها  
غلة عظيمة اه (قوله يدا استدل الخ) حاصله ان هذا الترتيب مسنون لا متعين وصرح فى الجمع وغيره  
واختاره فى الفتح وقال فى الباب والاصح حتى أنه سنة وعزا ما رواه الى البدائع والكرامات والهيبة  
والسراجية ونقل فى السير كلامه ان خطبة ثم قال وهو صريح فى الخلاف وفى اختيار السنة اه وكذا اختاره أصحاب  
المتون فى مسائل متنوعة آخر الحج كسبائى وما فى النهر من أن صريح ما فى المحيط اختيار التعميم فيه فظهر  
بل جعل التعميم رواية من محمد بن عبد الله فى الباب فلا بد بغيره العتبة ثم يوسط على ثم بالاولى ثم ذكر ذلك  
فى يومه فانه بعدد الوسط والعتبة خمسا وستون كذا فى قوله الاول ورى الاخير تبين فانه رى الاول ويستقبل  
الباقى ولو رى كل جرة ثلاثا أم الاول بأربع ثم أعاد الوسط بسبع ثم القصرى بسبع وان رى كل واحدة  
بأربع أم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يبعد اه أى لان الاكثر حكم الكل فكان رى الثانية والثالثة  
بعد الاول (قوله عايناه) مسجد الخيف) وحدها من باب مسجد الخيف الكبير الى ان ذراع الحديد عدد ١٢٥  
وسدس ذراع ومنها الى الجفرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى الى جرة لعبة عدد ٢٠٨ كان قبله  
القططاني فى شرح المضار من الترافى المسالك ونحوه فى كتاب الشافعية فى القوساتى سبق قلناه فاهم  
(قوله الوسطى) يدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصة) أى قائلا بلام الله الله اكبر كما (قوله وقد قرأه  
القرآن) زادنى الباب أول ثلاثة أحزاب أى ثلاثة أرباع من الجزء أو عشر من آية قال شارحه وهو أقبل  
الواقى واختاره صاحب الحاوى والمختصرات (قوله بعد غمام كل رى) لا عند كل حصة بلاب (قوله فلا يفت  
بعد الثالثة) أى جرة العتبة لانه ليس بعد رى فى كل يوم قال فى الباب والوقوف عند الاولين سنقى الايام  
كلها وقوله ولا بعد رى يوم النحر أن نفسه بالوعدة على ما ذكره فى الترميز اشارة الى ما فى عبارة المتن من  
الوقوف (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء والقبة) حكاية لقول بنى قال فى شرح  
الباب رفع يديه حذو منكبيه يجعل باطن كفه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن أى يوسف نحو السماء  
واختاره فاضحان وغيره والقاهر الاول اه (قوله ثم رى غدا) أى فى اليوم الثالث من أيام النحر وهو المقلب  
يوم النحر الاول فانه يجوز أن يفرد به يوم الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشرىق يسمى يوم النحر الثاني  
منه (قوله كذلك) أى مثل الرمي فى اليوم الذى قبله براعة تجمع ما ذكره (قوله ان مكث) فبصدى قوله  
ثم بعد ذلك ففعل لافى قوله ثم غدا كذلك أيضا اه ح قال فى النهر أى ان مكث الى طلوع غير الرابع فى  
الظاهر من الامام وعنه الى العروب من اليوم الثالث (قوله وهو واجب) اقتداه به عليه الصلاة والسلام لقوله  
تعالى فنقل فى يومين ثلاثا عليه الآية فالتصديقين الفاضل والافضل كلسا فى رمضان حيث يشير بين  
الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضره اتفاقا نهر (قوله الجواز) أى مع عند الامام احتسابا مع الكراهة  
التزجيمية وقال لا يصح اعتبار ايسر الايام نهر (قوله فان وقت الرمي فيه) أى فى اليوم الرابع من الفجر  
لأنه روى أى غروب الشمس ولا يتبعه ما بعد من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جواز فى الجلة فان  
ما قبل الزوال وقت مكره وهو ما بعد مسنون وغروب الشمس من هذا اليوم يثبت وقت الادامو القضاء اتفاقا  
شرح الباب (قوله فن الزوال طالع ذكره) أى الى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد انه وقت الجواز  
فى الجلة قال فى الباب وقت رى الجواز الثلاث فى اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله  
فى الشهر وقبل يجوز والوقت المسنون بينهما يتقدم الزوال الى غروب الشمس ومن النهر وبالى الطالع  
وقته مكره واذا طلع الغبر أى غير الرابع فقد قات وقت الادامو بقى وقت القضاء الى آخر أيام التشرىق فلو

أخوه من وقت أي المعلن في كل يوم فعليه القضاء الجزاء هو بطو وقت القضاء بفروب الشمس في الرابع اه  
ثم قال ولولم يرم يوم الفجر أو الثاني أو الثالث وما في الليلة المقبلة أي الأتية لكل من الأيام الماضية ولأش  
عليه سوى الأسافة ما لم يكن يهذر ولوروى ليلة الحادي عشر وغيره من غدها لم يصح لأن الساعات في الحج في  
سكهم الأيام الماضية لا المستقبل ولولم يرم في الليل وما في النهار فضله وعليه الكفاة ولوأخروي الأيام كلها إلى  
الرابع مع القضاء كلها فله وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فأن وقت القضاء وليست هذه  
الليلة تابعة لبقائها اه والحاصل أنه لو أخار الرمي في غير اليوم الرابع روى في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي  
أخروميه وكان أداءه متابعه وكذا تركه استثنوا أنحو إلى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا  
لو أخار السك إلى الرابع ما لم تعرب شمس فلو غربت سقط الرمي ولم يهدم وقضاها عاقر رداءه أنما ذكره  
الشراح بها الجهر وغيره من أن انتهاءه إلى طالع الشمس ليس بينا الوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء  
لا ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع أداه ولزم غيره من الأيام الثلاثة قضاء فهم (قوله وله النفر)  
بسكون الفاء أي الجوع سراج (قوله قبل طالع فجر الرابع) ولكن يفجر قبل غروب الشمس أي شمس  
الثالث فأن يفجر حتى غربت الشمس يكرهه أن يفجر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من البسل قبل فجر الرابع  
لا شيء عليه وقد أساءه وقيل ليس له أن ينفر بعد العروبان فنفر لم يهدم ولو نفر بعد طالع الفجر قبل الرمي  
لزمه القسم اتفاقا لباب ولا فرق في ذلك بين المكرو والاختار في كل الرمي (قوله ويجازي لرمي كالم) عبارة  
الملتقى أخصروا ويجازي الرمي كالجهر ركب أفضل في جرة العقبة اه وفي الباب والأفضل أن يرمي  
جرة العقبة تركا وغيره ما شيا في جميع أيام الرمي اه وقوله لأنه يقف أي الاداء بهدري الأولين في  
الأيام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الأول وفي الثلاثة بعده فانه لا ادعاء بعدها والاضاط أن كل رمي يقف  
بعده فانه يرميه ما شيا ويرمي كل رمي بهدري كالم وما لا يلزم هذا التفصيل قول أي نوفد وحسابة  
مشهور وقد كرها ط وغيره ويحتمل أن يكون المشايخ كالمصالح الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وأما  
قولهم ما ذكر في العين الأفضل الركب في السك على ما في الحاشية والمشى على السك على ما في الظهيرة وقال  
فحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال (قوله وله الكمال) أي بأن أداءه ما شيا أقر بال التواضع والحشوع  
وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين شاخ في جميع الرمي فلا يؤمن من الذي يلزم كوجب منهم بالحقورميه  
عليه الصلوات والسلام كما كانوا لو ظهر فعله ليعتدي به كما وانرا كما اه قال في الجهر ولو قيل بأنه ما شيا  
أفضل الذي روى جرة العقبة في اليوم الأخير لكان به وجعله ذهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة  
وعاين الناس ركب فلا يذاع في ركو به مع تفصيل فضيلة الاتباعه عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن  
في هذا الزمان يسر ركو به بهدري العقبة ويركب على منه محله لكثرة الزحام فلو قيل اه في الروم الأخير يرمي  
السك را كالسكانه وجه انضمام تفصيل فضيلة الاتباعه على السك بلا ضرر وعليه ولا يغيره لان العادة أن  
السك يركبون من منازلهم سائر من مكة وأما في غير اليوم الأخير فرى السك ما شيا (قوله بفضتين الخ)  
وبكسر النون وفتح القاف الممدود وبكونه وانما أحد الأقال نهر (قوله أذهب لمرقة في بعض النسخ) والواو  
بدل أو وهو شريف والواضح أن يقول أوتركها فيها وذهب امرقة فلا بد من تسليط قدم هذا الأناويل  
(قوله كره) لأن ابن شبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من قدم تقبل قبل النفر فلا جله أي كملادونه  
لوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكونوا الظاهر أنهم أتوا جبهة بحر وأعرضه في التهرب بأن عمر رضي الله عنه  
شأن عنهم من يود بطن موهذا يؤذن بأنها متعريمة وفيه نظر فانه كان يؤدب على ترك خلاف الأولى تأمل  
(قوله لأن أمن) بحث لصاحب البحر وبتة مع أنحو استخدام مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ)  
قال في السراج وكذا يكره الإنسان أن يجعل شيئا من حوائجها معه ويصلي مثل التعل وشبهه لانه يشغل  
خاطره فلا ينفرغ للعبادة وهيها اه (قوله ولو ساءة) يقف فيه على راحته يدعو سراج فيحصل بذلك

(وله النفر) من متى (قبل  
طالع فجر الرابع لا يهدم)  
لنحول وقت الرمي (ويجوز  
الرمي) كله (راكلا) ولكنه  
(في الأولين) أي الأولى  
(والوسطى) ما شيا أفضل  
لأنه يقف (لأن الأنسية)  
أي العقبة لأنه ينصرف  
والركب أقدر عليه  
وأطلق أفضلية المشى في  
الظهيرة ووجه الكمال  
وغيره (ولو قدم تقبله)  
بفضتين متعاه وختمه (أذهب  
لمرقة) (كره) أن لم يأمن  
لأن أمن وسكذا يكره  
المصلي جعل نحو فعله خلفه  
لشغل قلبه (وإذا نفر)  
الحاج (التي يمكنه) احتنانا  
ولو ساءة (الحص) يضم  
ففضتين

قوله ابن شبة كذا بالاصل  
المقابل على خط المؤلف  
وله ابن شبة كما في  
مشهور في كتب الحديث  
اه مصححه

أصل السنقوأما الكالغاذ كره الكالمن أنه يصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً جمعاً ثم  
 يذهب لمكة قصر وفي شرح النقاية للقارى والأظهر أن يقال أنه سنة كقائه لأن ذلك الموضوع لأوسع الحاج  
 جميعهم وينبغي لأمره الحج وكذا غيرهم أن يتزاولوا في وساعة أطهار الطاعة (قوله الأبطع) ويقال به أيضاً  
 الباطع والخيف فارى قال فى القصر وهو فناء مكة مستخدمين الجليلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال المقابلة لذلك  
 مصعداً إلى الشق الأسير وأنت ذاهب إلى حتى مر قطعان من الوادى (قوله ثم إذا أراد السفر) أى بشروها  
 بعدها إشارة إلى ما فى النهر وغيره من أن أول وقتها بعد طواف الزيارة إذا كان على مرمى السرى حتى لو طاف  
 كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها داراً باس طواف حولها وهو مقيم بل لو أقام على ما ينوى الإقامة  
 فيه أن يطوف ويقع أدناه ثم المنصب بإقامته عند أوداة السفر أه وفى الجليل أنه لا يسقط بنية الإقامة وتولو  
 سنين وسبعة ما بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الأول أى قبل ثالث أيام النحر ولو نوى  
 الاستيطان بعد ذلك سقط وان فوات قبل النفر ثم بدله الخروج يجب كذلك إذا خرج أه (قوله أى  
 الوداع) يقع الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضاً وسمى أيضاً طواف آخر العهد وأما الصدوق فهو يفتن  
 رجوع المسافر من قصد الشاربين من حورده كفى القهستانى (قوله بل ليرى روى) أى إن كان يعلمه ففى  
 طواف القدوم أو الصدوق كما مر من الخبر الرى (قوله وهو واجب) فلا نذر ولم يلف وجب عليه الرجوع  
 ليطوف ما لم يجاوز الميقات فيغير بين إراقة اللحم والرجوع بأسرع جديدهم مستنداً بطوافهم ثم بالصدوق ولا  
 شئ عليه لثأته يوم الأول أى تيسر عليه ونظماً للمقرر منه وباب (قوله لأهل مكة) فأما وجوبه على  
 كل حاج أو فاعطرد أو منعت أو فارق بشرط كونه مدركاً لمكة فغير مقدور فلا يصح على المكى ولا على المعتبر  
 مطافاً فانت الحى والمصر والمينون والمضى والنساء كفى الباب وغيره (قوله ومن فى حكمهم)  
 أى من كان داخل الوقت وكذا من نوى الإقامة قبل حل النفر كما (قوله فلا يصح الحج) قال فى النهر  
 والمنى عنهم أفعالهم وجوبه لاندبه وقد قال الثانى أحب إلى أن يطوف المكى طواف الصدوق لأنه وضع نظم  
 أفعال الحج وهذا المعنى وجود فى حكمهم (قوله كفى بمكة بعده) لأن المنصب بإقامته عند أوداة السفر كما  
 (قوله فلا طواف) أى دار حول البيت ولم يتحصه النية أصلاً (قوله أو طاباً) أى لغيره ونحوه (قوله لكن  
 يكفى أصلاً) أى أى نية الطواف بلا لزوم تعيين كونه للصدوق وغيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله ولو  
 طاف الحج) الحاصل كفى الفتح وغيره أن من طاف طوافاً ولو وقع منه فواجبه أو لا نوى طوافاً آخر  
 ومن فر وعه ولم يمتد طوافاً وقع عن العبرة أو ما جاوز طواف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو فارقاً وطواف  
 طوافين وقع الأول من المسمرة أو إلى القدوم ولو كان فى يوم النحر وقع لزيارة أو بعده ما حل النفر بعد  
 ما طاف لزيارة فهو للصدوق وان فوات فالتعلق فلا تعمل النية فى التقديم والتأخير إذا كان الثانى أقوى  
 كالترك طواف الصدوق ثم بعد ما جاز مرة فبعد طواف لعمرة ثم الصدوق ثم فى السبب (قوله ثم بعد  
 ركعتيه) أى بعد صلاته وكفى الطواف وتقدم الكلام عليهما وتقدم أيضاً أنه قيل أنه يلزم للمزمن أولاً ثم  
 يصلى الركعتين ثم يأتى زمزم وأنه الأسهل والأفضل وعليه العمل وإن ذكره هنا من الرتيب هو الأصح  
 المشهور ومضى عليه فى الفتح هناك وغيره من التأخير قبل لكن جزم بالقبول (قوله ثم من ما زمزم)  
 أى قائماً مستقبلاً القبلة متعلماً منه متساقياً من أرائنا طواف كل مرة إلى البيت مساجله وجهه ورأسه  
 وحسده ما منه على جسده إن أمكن كفى البحر وغيره وقد عتقد فى الفتح ذلك فصلاً مستقلاً فارجع إليه  
 وساقى بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أى ثم قبل التسمية المرتفعة عن الأرض  
 فاستأنف (قوله ووضع) أى ثم وضع قهستانى (قوله وجهه) أى شدة الإيمى ويرفع يده إلى العتبة  
 الباب (قوله وثبت) أى تعلق كأيتهلج عبد قبل بطرف نوبل لوجاهل قهستانى (قوله ودعا) أى حال  
 تشبهاً بالاستمرار متصرفاً قهستانى كما مر أملاً لمصلي على النية على طيه وسلم (قوله ويرجع قهقرى) كذا

مطلب فى طواف الصدوق  
 الأبطع وليست المقبرة  
 منه (ثم) إذا أراد السفر  
 طواف للصدوق أى الوداع  
 سبعة أشواط بسلا  
 ولرسول وهو واجب  
 الأصل أهل مكة ومن فى  
 حكمهم فلا يجب بل يندب  
 كمن مكث بعده ثم النسبة  
 الطواف شرط فى طواف  
 هاربا أو طاباً لم يعزل لكن  
 يكفى أصلاً فلو طاف بعد  
 أوداة الصدوق نوى التعلق  
 أجزاء من الصدوق لو طاف  
 بنية التعلق فى أيام النحر  
 وقع من الفرض (ثم) بعد  
 ركعتيه (سرب من ما زمزم)  
 وقبل العتبة تعظيماً للعبادة  
 ووضع صدره ووجهه  
 على التزم وتثبت بالاستوار  
 ساعة كلسه شعاعاً بلولم  
 ينهلها يضع يديه على رأسه  
 مسوطتين على الجدار  
 قائمتين والتحق بالصدوق  
 (ودعاً بجهت صدوق) أو  
 يتباكى ويرجع قهقرى  
 أى إلى خلف (حتى يفرج  
 من المسجد) ويصر ملاحاً  
 للبيت



في الهداية والمجمع والتقاية وغيرهما في مناسن النوى ان ذلك مكر ولانه ليس فيه مستمرو به ولا أثر  
يترك وما لا أثر لا يبرج عليه اه وتبعه ابن الكل والطرالمسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الاحصاء  
يعني احصاء مذهبنا وقال الزبلي والعاديه جارية في تعظيم الاكل والنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه  
يعطيه على وجه لا يحصل منه صدم أو ولعله لا جد (تنبيه) في كلامه اشارة الى انه لا يجوز بكه ولعله قال  
في المجمع ثم يعود الى أهله والجارووت بكه مكر وهه أي منه خلا له ما يحو به قال الخاقون المتناطون من  
العلماء كافي الاجابة قالوا لا يظن أن كراهة القيام تنافض فضل البقعة فلا تذهب الكراهة عنها متعاضدا للخلق  
وقصودهم عن القيام بحق الموضع قال في القنع وعلى هذا فيجب كون الجوارى في المدينة المنورة كذلك يعني  
مكرها ومنه فان تخالف السببات أو تعاطلها ان فقد فيها قيمتها الساقطة في الادب الغضبي الى  
الاحتلال بوجوب التوقير والاجلال قائم اه نهر (تفه) قال السيد القلي في شفاء الغرام يحصل  
من طرف حديث ابن الزبير لا شر و ايان اسدا ان الصلاة في المسجد الحرام تحصل على الصلاة بمسجد  
المدينة بمائة صلاة الثانية بمائة صلاة الثالثة بمائة صلاة في مسجد الطيالي واتحاد ابن عباس  
وعلى الثالث تنسب النقاش الخمس الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عر مائتي ستون وخمسين  
٣ سنة وستة أشهر وعشرين ليلة والصاوات الخمس عر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشر  
ليلة قال السدي روايت لشعنا بن المرن بن صاحب الحمري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بالمائة  
ألف وسبع مائة ألف والصاوات الخمس فيه ثلاثه عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة موصلة الى جسد من طرد في  
وطنه غير المسجد من العظمى كل مائة سنة تسبعمائة ألف ومائتين ألف صلاة توكل ألف سنة ألف ألف  
صلاة ومائتين ألف صلاة فخص أن لا صلاة واحدة جامعة في المسجد الحرام بفضل نوابها على رؤسها على  
في بلد فرادى على بلغ عر فرح عليه السلام بغو الضيف اه ثم ذكر ان العلماء اختلفوا في هذا الفضل هل  
بم الفرض والنفل أو بخص بالفرض وهو مقتضى مشهور ومذهبا في المالكية ومذهب الحنفية  
والنعميم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجعقو أيه ادب الطاهري وقيل  
الحرم كله وقيل الكعبة خاصة فوجاهت أحاديث تدل على فضل ثواب الصوم وغيره من القربى بان بكه الا  
أتم في الشبوت ليست كحاديث الصلاة فيها اه بالتماروذ كراين بحرق النخلة انه صرح في الاحاديث  
بتكرار الالف ثلاثا كذا كتبه بعض المحققين وذكر البيهقي في شرح الاشباه في أحكام المسجد ان المشهور  
عند اصحابنا ان التضيق بمجمع مكان جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كجميعه المروي (قوله وسقطا  
طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عنون لها في الهداية والكنز بطول وقد كثر في البحر ان حقيقة  
السقوط لا تكون الا في الايام فموجبها صرح من عدم صحتها في حقها امامه ما شرع الا في ابتداء الافعال  
ولا يكون سنة عند التأخر ولا في عليه تركه لانه سنة وامالان طواف الى اية أخرى عنه كالقصر يعني  
تعبه المسجد ولما يمكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها أسمى عنه في بطواف القدوم لان القارن اذا لم  
يدخل مكة وقت بعرفان صاروا فاضلا للعمرة فيلزم عدم ارتضاها وقضاؤها كالمسافر في آخر القارن اه  
(قوله واسله) أي تركه السنة وقد علمنا ان الاسلامدون الكراهة أي التعريمية (قوله عرفة) أي في  
عرف الاقعة والواضع ان يقول لغوبه أو شرعية كما صرح في شرح الاسباب (قوله وهو البير) ذكر الضيف  
مرارة لتذكر انهم (قوله من زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا يوقف الحساد المعنى باعتبار الغاية  
تدبر (قوله أو اجتاز) أي مروقه مسرع حال اشارة الى أن هذه الساعة البيرة يمكن منها هذا  
المقدار من الوقوف فان المسرع لا يتصلوا من وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صرح  
اعتكافه كما صرح به (قوله أو انشأ أو منى عليه) يذكري ان الوقوف يعرفه ببعض لانية كما صرح به  
بجمل الطواف قال في البحر والفرق ان الطواف عبادة مقصودة ولها تنقل به فلا بد من اشتراط أصل

مطلب في حكم الجوارى  
بمكة المدينة

مطلب في مضاهفة الصلاة  
بمكة

(وقط طواف القدوم  
عن وقف بعرفة ساحة  
ببيل دخول مكة ولائق  
عليه بركة) لانه سنة  
واساه (ومن وقف بعرفة  
ساحة) عرفة وهو البير  
من الزمان وهو الحمل عند  
الحلال الغفاه (من زوال  
يومها) أي عرفة (الى  
طواف بجر يوم الضر أو  
اجتاز) مسرعا أو  
أو منى عليه

٣ (قوله مائتي ستون وخمسين  
الخ) الذي نقله العلامة  
القسطلاني على البخاري  
في باب فضل الصلاة في  
مسجد مكة والمدينة عن  
النقاش حسب الصلاة  
بالمسجد الحرام فبلغت  
صلاة واحدة فيه عر  
مئتي ستون وخمسين سنة  
ما ذكره الحنفية وحيث  
قالوا بامساق طوافي سنة

النسوان كان غير محتاج الى تعيينه كالمس وأما الوقوف فليس بعبادة مقصورة على الرجال لا يشغل به وجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه في الوقوف اه لكن أورد عليه في التفرع الرافعي الصلاة فانه عبادة مستقلة بذيل الله يتقبل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لي منه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل لا يدل على ذلك كل وضوؤه يتقبل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة وقد اقيم بصح نذر وكذا القراءة في القهستاني عن الاحتكاك ان النذر بلا بصح لانها فرضت بها الصلاة لانهما فاعمل (قوله وكذا الوأهل صنفه) أي من المعنى عليه أو النائم للربض كفي شرح الباب لان الاحرام شرط عندنا كل وضوؤه في الصلاة فصحت النيابة بعد وجود نية العبادة منه وهو سر وجه الصبح معراج وفي النهر ومعنى الاهلال عنه ان نوى منه ويأتي فبصر المعنى عليه بغير ما بذلك لانتقال الاحرام الرقيق اليه وليس معناه أن يحرمه وأن يلبسه الا انزل لان هذا كمن في بعض محظورات الاحرام لا يلبس الاحرام لمس اه ويجز به ذلك عن جهة الاسلام ولو ارتكب محظورا لم يمسح به لا الرقيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم من نفسه أولا ولا يلزمه التحريم عن الخط لاجل احرامه عنه ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتكب محظورا لم يمسح به ولا يلزمه اختلاف الفقهاء لانه يحرم باحرامين بصر ولا يشترط كون الاحرام منه بصره كفي الباب أي خلافا لما حيث اشترط الامر وقيد في البصر بل المعنى عليه أما السام فيبشرط منه صريح الاذن ساقى الخطب أن المربض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به برفقة وهو قائم ان كان بصره بجزء او افلا اه قلت وقد الجواز في الباب في فصل طواف المعنى عليه والنائم والقور حيث قال ولو طافوا بغير ربض وهو قائم من غير انما كان بصره وحاوله على وفيه يجوز والادلاء وفي الفقه بعد كلام والحاصل الفرق بين النائم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد اطلقوا الاجزاء من ساقى النوم والانعاش في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اه ملحقا قلت والكل في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يصح زالا بصره فالاحرام بالاولي (قوله وكذا غير رقيقة) هذا أحد قولين به جرم في السراج وجمعه في الفقه والجزم وجود الاذن للكل دلالة كل موضع أخفية غير في أيامها بالاذن وتعميمه بالبحر (قوله أي بالبحر) قال في البحر وبمثل احرام الرقيق منه ما اذا أحرم منه برفقة بجمعة أو عورة أو جسمه من الميتات أو بكتة ولم أره صريحا اه قال في التشرع لانه وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن يحضر كفي يصح أن يحرم عنه بهسرة وليس واجب عليه وقد عند الانعاش ولا يحصل احرامه عنه بالبحر فيكون مقصده طاهرا اه وظاهر الفتح يدل على أنه لا بد من العلم بقصد حيا حيث كان علمه لا كلام والافني في تعيين الحج (قوله مع احرامه عن نفسه) أو بدونه كجذمتنا (قوله اذا انشبه أو افاق) الاول للنائم والثاني للمعنى عليه (قوله جاز) لانه تبين أن جهز كان في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على وجهه بصره أي وجب احرام الرقيق عنه وفيه اشارة الى لزوم اتيان الافعال بنفسه لعدم الهز به صريح في الباب (قوله ان الانعاش بعد احرامه) أي بنفسه وفيه أن فرض المسئلة في احرام الرقيق عنه فكان لا يظهر والانعاش أن يقول ولو بقي الانعاش اكنى بياشترهم ولو الانعاش بعد احرامه طيف به المناسك أي حضر المشاهدين وقوف وطواف ونحوهما قال في البحر وشرط تنهيط الطواف اذا جازاه كانت شرط بنته (قوله اكنى بياشترهم) أي من غير أن يشهدوا به المشاهدين الطواف والسعي والوقوف هو الاصح ثم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفي المباشر بطواف واحد من معن المعنى عليه كالحج وطاف به أو لم أره أو السعد قلت اظن ان الثاني لانه اذا حضر الموقف كان هو الواقف واذا طيف به كان منزلة الطائف واكنا كحصره أو به فلا يقاس عليه ما اذا حضر فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أره) الجزم قبل الاحرام البعث لصاحب النهر وقد مناقيل فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرامه ليس

(و) كذا (أهل عنه رقيقة) وكذا غير رقيقة فصح (به) أي بالبحر مع احرامه من نفسه اذا انشبه أو افاق وأنى باعمال الحج جاز ولو بقي الانعاش ان الانعاش بعد احرامه طيف به المناسك وان أحرموا عنه اكنى بياشترهم ولم أره الجزم فأحرموا عنه وطوافه المناسك وكلام الفقه يند الجواز أو جهل أنه معرفة صحح به لان الشرط الكيفية لانه (ومن لم يقف بها فاته)

عنه محتاج الى نقل وقد منها ذلك من شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا جعل الجنون مسلم ولا يصح منه اذا  
 حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولله اه فمن خرج عقلا يريد الحج ثم جن قبل ان يحرم عنه ولله باق ولعله  
 التوقف في احوام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد اكرم وهو صحيح ثم اصابه منه فقصي به  
 أصحابه المناكس ووقفوا به فكذلك سنن ثم افاق أو أمد ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا ربما  
 يومئ الى الجواز اه وانما قال يومئ الى الجواز لان حيث ان كلام الفتح في المعنى وكلامنا في الجنون بل من  
 حيث ان كلام الفتح في احوام عن نفسه ثم اصابه العتو وكلامنا في الجنون بل من حيث ان يحرم عن نفسه وما جاء الفتح  
 الى الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم \* (فرع) \* الصبي الغير المميز لا يصح احرامه ولا اذا قبل بصلصحت من  
 وليله فيحرم عنمن كان اقرب اليه فلو اجتمع والده وأخ يحرم والوالد مثله الجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام  
 يلزمه الجزامو يصح منه الاداء ونعاشي في الباب (قوله حديث الحج عرفة) أي معظم ركنية الوقوف بها باعتبار  
 الامن من البطان عند فعله لامن كل وجهه فبناي ان الطواف افضل ط (قوله فطاف الحج) عطف فطاف على  
 طاف وسي عطف تفسيره والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكثر في باب الفوات فخلص  
 بعمره فيفيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد انه يفعل مثل افعال العمرة لان ذلك ليس بعمره  
 حقيقة كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما  
 وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمرة وغرة لخلاف تظهر فيما لو احرم بحجة أخرى صح عند الامام ورفضها  
 لا يفسد بل يعاين احرامى حج وعلمه دم وجهتان وعمرتين قابل وقال الثاني عني فيها لانقلاب احرام الاولى  
 وقال محمد لا يصح احرامه اطلاقه (قوله ولو حجه نذرا أو تعلقا) وكذا لو افسد اسواطرا افساده وانعقد  
 فاسدا كاذبا احرم بمعاينته (قوله فميسر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكننا) انكشف وجهها لاسهامها  
 كذا عبر في الكثرة واعتبرناه باي يانه فطويل بلا فاعلام الاتعاف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على  
 قوله لا تنكشف و اسهامها كان أولى وأجيب في البحر انه لما كان كشف وجهها خفيالا بالمتبادر الى الفهم انها  
 لا تنكشف فلا محل للفتنة فمن عليه وان كان اسوا فاعلم المراد بكشف الوجه عدم محاسنة شيء بل ذلك بكونها  
 ان تلبس البرقع لان ذلك محاس وجهها كدافي البسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد بالوجه وكان جوابا آخر  
 احسن من الاول تأمل (قوله وجافته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك احوادا كالكعبة فوضع على  
 الوجه ويسد لمن فوقها الثوب اه (قوله جائز) أي من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن يحظر ولا نه ليس  
 بستر وقوله بل يندب أي شوط من رغبة الاجانب وعبر في الفتح بالاستعجاب لكن صرح في النهاية بالوجوب  
 وفي المحيط ودلت المسئلة على ان المراد من ثبوتها في الظاهر وجهها للاجانب بلا ضرر ولا تلهيهم عن تعظيمه  
 خلق النسل لولا ذلك والام يكن لهذا الزيادة \* اه ونحو في الثانية ووقف في البحر على ما صله ان يحمل  
 الاستعجاب هذه عدم الاجانب وما صدق وجردهم فالارضاء واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على  
 الاجانب فخص البصر ثم استدرك على ذلك بان الودى نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأة تستر وجهها في  
 طريقها بل يجب على الرجال العوض قال ونظاهاه ونقل الاجماع واعتز به في النهر ان المراد علماء ذهبه  
 قلت يؤيده ما سمعته من تصریح علمائنا بالوجوب والنهي \* (تثنية) \* علمت مما تقدم عدم حجة ما في شرح  
 الهداية لابن السكال من أن المرأة غير متبعية عن ستر الوجه مطلقا البشئ فصل على قدر الوجه كالغلاب  
 والبرقع كمنه من أول الباب (قوله دفعا للفتنة) أي فتنة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) رد على العيني  
 (قوله ولا ترمل الخ) لان أصل مشروعية لاطهار الجند وهو الرمال ولا يغفل بالستر وكذا السبي أي  
 الهرة بين الميلى في السبي والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تخلق) لانه مثله كخلق الرجل لحيته بحر (قوله  
 من ربيع شعرها) أي كل رطل والشكل افضل فستأن خلافا لما قيل انه لا يتقدر في حجبها بالربيع بحلاوة  
 الرجل بحر (قوله كاسر) أي عند قوله ثم تصر من يان قدر وكيفيه (قوله وليس الحية) أي الحر

لحديث الحج عرفة (فطاف  
 وسى وغفل) أي بأفعال  
 العمرة (وقضى) ولو حجه  
 نذرا أو تعلقا (من قابل)  
 ولادم عليه (والمرأة) فجا  
 (سر) كالربيع (لعموم  
 الخطاب مالم يسم  
 الخصوص (لكننا انكشف  
 وجهها لاسهامها ولودلت  
 شيئا عليه وجافته جائز)  
 بل يندب (ولا تلي جهرا)  
 بل تسمع نفسها دفعا للفتنة  
 وما قبل ان صوتها عورة  
 ضعیف (ولا ترمل) ولا  
 تضطبع (ولا تسي بين  
 الميلى ولا تخلق بل تقصر)  
 من ربيع شعرها كما صر  
 (وتلبس الخيطا)

على الرجال غير المصروع وروس أو زعفران أو عصسلر إلا أن يكون غسبلا لا ينشئ شرح الباب (قوله)  
والخفين) زائد الجبر وغيره والفتاوى قال في البدائع لأن ليس القفلان ليس الاغتصبة يدوم أو أنها غير  
ممنوعة من ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفلان بنسب نيب طئنه عليه جباين الألفه شرح  
الباب (قوله) ولا تقرب الحرق الزلم الخ) أشار إلى ما في الباب من أنه عند الزحاة لا تصد الصلة ولا تصل  
عند المغلة (قوله) لا يبيع نسكا) أي شيئا من أعمال الحج (قوله) الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولا  
المعبد وترك واجب الطهارة (تنبيه) قدمنا أن جميعا أن تقدم الطواف شرطه ما تأسى فمن هذا  
قال القسستاني ولو كانت قبل الاحرام اغتسلت وأحوت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسبي اه  
أي لا سبها بدون طواف غير صحيح فافهم (قوله) ولو طهرت فيه الخ) خدمت المسئلة قبيل قوله ثم أتى منى  
(قوله وهو) أي الحضيض بعد حصول ركنيه أي ركبي الحج وهو أن كان في نية تثبيت الضمان ولكنه طاهر  
(قوله) يسقط طواف الصد) أي يسقط وجوبه عنها كما قدمنا ولا دم عليها كأي الباب (قوله) ولو لبس بدن  
(الخ) ذكر في الكثرة السبقة ومن قلده بفتوة ع أو زنا أو حراما صيد ثم توبه منه بياض فقد  
أحرم الحج وقد ذكر المصنف مسئلة التلبس أول باب الاحرام لأنه محلها فكان الأولى ذكر هذه المسئلة له  
أيضا (قوله) كما يسمى) أي في باب الهدى واقفه الهادي إلى الصواب والهدى يرجع والمآب  
(باب القرآن) \*

والخفين والحلي (ولا تقرب  
الحرق الزلم) لمنه من  
ماسة الرجال (وانحش  
الشكل كثره) فيها  
ذكر احتياطاً وحديثها  
لا تبيع نسكا (الا الطواف)  
ولا تلبس عليها بتأخيرها  
تطهر إلا بعد أيام الفجر ولو  
طهرت فيها يسقط دأ كثر  
الطواف لزها المهمه أشهر  
لباب (وهو) بعد حصول  
وكنيه يسقط طواف الصد  
ومثله التماس (والبدن)  
جميعه (من أبلو بقصر  
والهدى منها ومن الغنم)  
كاسي  
(باب القرآن) \*  
(هو أفضل)

أشروع من الأفراد وأن كان أفضل انوقف معرفته على معرفة الأفراد (قوله هو أفضل) أي من التمتع وكذا من  
الأفراد بلاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء فتاوى الكلام في الآفاق والأفراد  
أفضل كتابياً وقد صدق مالك التمتع أفضل وعند الشافعي الأفراد أي أفراد كل واحد من الحج والعمرة بآرام  
على حد كثره في النهاية والعناية والقبح فلا فارق بين قال في القبح ما مع الاقتصار على أحدهما فلا فارق  
من القرآن أفضل للاختلاف في الجبر والعمرة من مجده أنه قال جفة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من  
القرآن فليس يوافق لمذهب الشافعي فإنه يفضل الأفراد المطلقة ويجوز لها اختلاف إذا اشتمل على سفر من خلالها  
لما قلناه من أن يلقى من أنه وافق للشافعي ثم من اختلاف اختلاف الصلابة في جهة عليه الصلاة والسلام قال  
في البرقودأ كثر الناس الكلام وأوسعهم نفساً في ذلك العلم الطحاوي فإنه تكلم في ذلك في زاد المعاد  
ألف ورتقا وهو على ما إذا أنه عليه الصلاة والسلام كان قالوا إذ بقدره يمكن الجمع بين الر والابان بأن من  
روى الأفراد جميعه يابى بالحج وحده ومن روى التمتع جميعه يابى بالعمرة وحدها ومن روى القرآن جميعه يابى  
بهما والامر لا يثبت عليه السلام فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطلق في القبح في بيان تقديم  
أحاديث القرآن فأرجع إليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في نسكا التمتع لأنه أفضل  
من الأفراد وسهل من القرآن لما في القرآن من المشقة في أداءه للنسكين لما يلزمه بالجنابة من الذين وهو  
أخرى لئلا يملك المكان المضافة على صيانة أحرام الحج من الرمث ونحوه فغير حتى دخوله في العلم المبرور والمفسر  
بما لا رغب ولا فؤ ولا جدال به وذلك لأن القرآن والمفسر يثبتان محرمين أكثر من عشرة أيام وقلما يقدر  
الإنسان على الاحتراز بهما من هذه المخالفة سيما الجسد المع الخدم والجال والتمتع انما يحرم بالحج يوم  
التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذينالي اليومين فيسلم بجمان شاء الله تعالى قال شيخنا مفتي الشهاب  
أحمد الميمني) سأكه وهو كلام غيبى يريد به أن القرآن في سدده أنه أفضل من التمتع لكن قد يقتضيه  
ما يصحله من وجوه فإذا دار الأمر بين أن يقرن ولا يسلم من المخالفة وبين أن يتنعم ويسلم عنها فالأولى التمتع  
بالحج وهو يكون مبروراً وطيفاً بالعمرة اه قلنا وتطير ما قدمنا من الحق إن أمر حاج من تقضيه  
بشعر الاحرام إلى آخره لا يقتل هذه العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من يحظر رقت الخ  
من أداء الاحرام لأن قبله لا يكون حياً كما قدمنا التصريح به من النهر صدقوله فأتى الرث والله تعالى أعلم

(قوله حديث الخ لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
 يا آل محمد أهلا بكم وعمره معا وأسند في الغصص إلى الطحاوي في شرح الآثار وقال الروي أحسن حديث  
 أم سلمة قالت سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلا بكم يا آل محمد بعمرتي يعني جميع البخاري عن  
 عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن أباي البلية آسن من ربي عز وجل فقال صل  
 في هذا الوادي المبارك وكفتمني وقبل يحقني عمره قلت وهو شرح الآثار كذلك فان كننا ما ذكره الشارح  
 بخلافها والأفهم مطلق من هذين الحديثين وهو عمره فقال يعوناني الذي صلى الله عليه وسلم لا إلى الآتي  
 (قوله ولا أشق) لكونه أديم إصراما أسرع إلى العبادة وفيه جمع بين التمكن ط عن المنع (قوله  
 والصواب الخ) نفسه في الصرح النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) إنما قال ذلك لانه  
 مكروه كإتي ط وكذلك هو مكروه عند الشافعية كما في الصرح النووي (قوله ثم التتم) أي بتعظيمه  
 أي سواء من الهدى أم لا ط (قوله ثم التفراد) أي بالجمع أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر ط  
 (قوله لغة الجمع بين شيئين) أي بين عمره وأغيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمره قرنا بالكرس  
 وقرنت البصرين أي قرنتهما قرنا إذا جامعتهما قبل واحد وذلك الخ ليعني القرآن وقرنت الشيء بالشيء  
 وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أي رفع صوته بالتلبية) تسمية حقيقة لا لاهلال ولا  
 فالمراد به هذا التلبية مع النية وانما صرح بذلك بالاهلال للإشارة إلى أن رفع الصوت بها مستحب بعمر (قوله  
 معاصفة) بأن يجمع بينهما أحراما في زمان واحد أو حجابان أو نحو أحرام أحداهما مع أحرام الأخرى  
 و يجمع بينهما أفعالا فهو قران بين الأحرامين حكاه وقد عرفت في الباب للقران سبعة شروط الأول أن يحرم  
 بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلا أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قرنا الثاني أن يحرم بالحج قبل  
 إتمام العمرة الثالث أن يطوف العمرة كله أو أكثره قبل الوقوف بعرفة طواف لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد  
 الزوال أو طلعت عمرته و بطل قرانه وسقط عنه طواف أكثره ثم وقف آثم الباقي عنه قبل طواف الزيادة  
 الرابع أن يصوم صامس الفدا فلا يجمع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه  
 الدم وإن ساقه معه يصنع به ما شاء الخ لم أر أن يطوف العمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف أكثر  
 قبل الأشهر لم يصرفا السادس أن يكون آفاقيا ولو حكاهما للقران لكان إذا انحرف إلى آفاق قبل أشهر  
 الحج السابع عدم فوات الحج ولو فات لم يكن قرنا وسقط الدم ولا يشترط لصحة القران عدم الإلزام بأهله فيصم  
 من كوفه يجمع إلى أهله بعد طواف العمرة وتعلمه فيه (قوله قيل أن يطوف لها أربعة أشواط) (لو طاف  
 الأربعة ثم أحرم بالحج لم يكن قرنا كما ذكرناه بل يكون متمتعان كان طوافي أشهر الحج فلو طاف لها لم يكن  
 قارنا ولا متمتعان كما في شرح الباب (قوله وان أساءه) أي وعلمه عدم شكر لقلة أساءته وعدم وجوبه  
 عمرته شرح الباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرعه ولو قلنا لا بعد انتمائه سواء كان لا دخال قبل الخلق  
 أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه يقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامع بينهما أفعالا  
 والأصح وجوبه فواتها وعليه الدم والقضاء وان لم يرض قدم جبر لجمعه بينهما كما في شرح الباب وسأني  
 تفصيل المسئلة في آخر الجنبات (قوله إذا القارن لا يكون الآفاقيا) أي ولا آفاقيا متمتعان من المقات أو  
 قبله ولا تحمل مجاوزته بغير إحرام حتى لو جاوز ثم أحرم لم يدم ما لم يعد لمصر ما كسبا حتى يباب بمجاوزة المقات  
 بغير إحرام ح والحاصل أنه يصح من المقات وقبلة بعده لكن قديده لبيان أن القارن لا يكون الآفاقيا  
 قال في الصرح وهذا أحسن مما في ما يأتي من أن التشديد بالمقات الخافي (قوله أو قبله) أي ولون دور رأه  
 وهو الأفضل لمن قد وصله والافكيره كما صرح وقوله أو قبله أي قبل أشهر الحج لكن تقدم على المقات الزماني  
 مكروه ومعلقا كما صرح أنه لو هذا في الأحرام وأما الاعتقال فلا يمتن أدامها في أشهر الحج كما تقدمه آفاقيا  
 يؤدي أكثر طواف العمرة وتجميع سببها في أشهر الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القران

لحديث أماني البيلة آت  
 من ربه أو آت بالعقب فقال  
 يا آل محمد أهلا بكم  
 وعمره معا ولا نه أشق  
 والصواب أنه عليه السلام  
 أحرم بالحج ثم أدخل  
 عليه العمرة لبيان الجواز  
 فصار قارنا ثم التمسع ثم  
 الإفراد والقران لغة الجمع  
 بين شيئين وشرا (أن  
 جل) أي رفع صوته  
 بالتلبية (بجمعة وعمره معا)  
 حقيقة أو حجابان يحصرم  
 بالعمره أولا ثم بالحج قبل أن  
 يطوف لها أربعة أشواط  
 أو عكسه بأن يدخل إحرام  
 العمرة على الحج قبل أن  
 يطوف للقدوم وإن أساءه  
 أو بعد دون لزوم عدم  
 المقات إذا القارن لا يكون  
 الآفاقيا (أو قبله في أشهر  
 الحج أو قبله أو يقول)

فقل أكثر أسواط العمر حتى أشهر الحج وكان مستند ما روي عن محمد أنه لو طاف لعمرته في رمضان فهو  
 حارن ولادم عليه أن يطف لعمرته في أشهر الحج وأجانب النحر بأن القرآن في هذه الرواية يعني الجمع  
 لا القرآن الشرعي بدليل أنه في لازم القرآن بالعسرى وهو لزوم الدم شكرا وفي الآدم الشرعي في  
 المزموم وعمله في البحر لكن قال في شرح البابوي يظهر في أنه حارن بالعسرى كهو التبادر من اطلاق  
 محمد وغيره أنه وزر و بدل لانه اذا ارتكب خطوا وتعبد عليه الجزاء فإنه ان لم يس عليه سوى شكر لانه  
 لم يقع على الوجه المأمون اه تأمل (قوله) اما بالنسب (الح) حاصله كافي البحر أن قوله ويقول ان كان  
 منصوص بأصله على عمل يصح كون من تمام الحد فإدراك القول بالنسبة لا التلغظ لانه غير شرط وان كان مرغوا  
 مستأنفا يكون ميانا له فكان السنة للصارن التلغظ بذلك وتكفيما لنية قلبه وأو وفي النهر على الأول ان  
 الازاحة غير النية فالقوله أنه ليس من الحد في شيء اه يعني أن قوله اني أو يدالح ليس بنا وانما هو مجرد دعاء  
 وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الازاحة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما تقرر في باب  
 الاحرام تأمل على أنه لو تأخر به التلبية لا ينبغي ادخالها في الحد لانها شرط على من الماشية وقد يجب بأن  
 الماشية الشرعية هنا لا وجوب لها بدون التنية تأمل وقدمنا هذا الكلام على حكم التلغظ بالنية فانهم (قوله  
 ويستحب الحج) وانما آخرها المصنف اشبه وانما تابعة للبعث فيحق القارن ولذلك لا يتصل عن احرامها بمجرد  
 الحاق بعد بعضها فاستأنى (قوله وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في  
 معنى التمتع بالاطلاق الترافى وعرف الصامت من شمول التمتع للتمتع والقران بالعسرى كما حققه في  
 الفتح (قوله لا يقع الا لها) لما قدمناه من أن من طاف طوافا في وقت توقع منه فوائده أولا وسأنا أيضا في  
 كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أسواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على قدمناه أنفا  
 (قوله يرمل في الثلاثة الأول) أي ويضطبع في جميع طوافه ثم يعلى ركعتيه باب شره (قوله بلا حلق)  
 لانه وان أتى بفعل العمرة بكامله إلا أن يمنع من القطع عنها لكونه محرما بالحج في وقت فعله على فراغه  
 من أفعاله أيضا شر- الباب (قوله وزنه مدان) لجنايته على احرام من يحر وهو الظاهر فلا خلاف في الهداية  
 من أنه جنايته على احرام الحج كما وصفه في النهر (قوله كبر) أي في الفرد (قوله ويرى بعده ان شاء)  
 أي وان شاء يرى بعد طواف الاضحية والاول أفضل للقارن أو يسر بخلاف غيره فان تأخير سبعة أفضل  
 وفيه خلاف فكذلك مائة فافهم (تنبيه) \* أماد أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ٣ ان تقدم السعي كما  
 صرح به في الباب فالشارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيسنة وقد  
 نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن بطواف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي  
 وكذا في خزنة الآمال وانما رمل في طواف العمره وطواف القدوم مفردا كالأوتار أو أاما نقله الزباني  
 عن الغاية السروحي أنه اذا كان فارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمره بخلاف  
 ما عليه الأكثر اه فانهم (قوله يجاز) أطلقه فمثل ماذا ذوى أول الطوافين للعمرة والثاني للبعث أي  
 القدوم أو نوى على العكس أو نوى طلاق الطواف ولم يعين أو نوى طوانا آخر فطوعا أو غيره فيكون الأول  
 للعمرة والثاني للقدوم كفي الباب (قوله وأسأه) أي بتأخير سعي العمرة بتقديم طواف التمتع عليه هداية  
 (قوله ولادم عليه) أما- سندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا وجوب الدم عندهما وعند  
 طواف التلبية سنة وتركه لا وجوب الدم بتقديمه أو لا والسعي بتأخيره لا اشتغال بعمل آخر لا وجوب الدم  
 فكذلك الاشتغال بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بنية أو سبعا ولا يمن اذاعة لكل للقرية وان  
 انختلف جهتهما حتى لو أراذ أحدهم اللحم غير كاسي أي في الاضحية فجزوا أفضل من البقرة والبقر أفضل  
 من الشاة كذا في الحاشية فوغر بهما ثم زاد في الحر والاشترار في البقرة أفضل من الشاة اه وتقدم  
 السر بلا لية تبه الهوا بية عا اذا كتبت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه وأما دلائلهم

اما بالنسب والمراد به التنية  
 أو مستأنف والمراد به بين  
 السنة اذ التنية بقلبه تكفي  
 كالصلاة يعني (بعد الصلاة)  
 اللهم اني أو يدالح والعمرة  
 فيسره ما وتقبله ما مني  
 ويستحب تقدم العمر في  
 الذكر لتقدمها في القفل  
 (وطاف للعمرة) أولا  
 وجوبيا حتى لو نوى للبعث  
 لا يقع الا لها (سبعة أسواط  
 يرمل في الثلاثة الأول  
 ويرى بلا حلق) بلا حلق  
 لا يحصل من عمرته وزنه  
 مدان (ثم يحج كما مر)  
 فيلوف للقدوم ويرى  
 بعده ان شاء (فان أتى  
 بطوافين) متوالين (ثم  
 سعيين لهما يجاز وأسأه)  
 ولادم عليه (وذبح للقران)

٣ (قوله ويرمل في طواف  
 القدوم ان تقدم السعي الحج)  
 أي قصد تقديم السعي على  
 طواف الركن وليس المراد  
 تقديمه على طواف القدوم  
 كما هو اه

الاستراك هذا جزؤه في دم الجنابة والشكر. لا فرق بين ما في العري حيث خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول الجنابات قال في الباب وشرا ما وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القرآن والعقل والبالغ والحر به فيجب على المذلول الصوم لا الهوى ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما نفعه الله تعالى للجميع بين النكسين في أشهر الحج بسفر واحد ليل (قوله فإيا كل منه) أي بخلاف دم الجنابة كسبا يأتي ولا يصعب التصديق بشئ منه ويستحب له أن يصدق بالثالث ويطلب الثالث ويذكر الثالث أو يهدي الثالث ليل قال شارحه والاخير يدل الثاني وإن كان ظاهر البديع أنه هذا الثالث (قوله بعد يوم النحر) أي بسد رمي جعر العقيقة وفصل الحلق لاسر وعبرة بالليل يجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولنا رذخ أما اطراف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما تقدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وان عجز) أي أن لم يكن في مسكه فضل عن كفاه قدر ما يشترى به الدم ولا هو أي الفم في ملكه ليل ومنه يعلم حد الفسخ المعتبر هنا فقه أقال آخر يعلم من كلام الظهير به أن الاعتبار في اليسار والاصار يمكنه لأن كان الدم كائنه بعضهم عن النسل الكبر بالسند (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثله في السبحة وإلى أن التتابع أفضل فيهما كأي الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الأسباب لكن إن كان يشك في ذلك من الخرج إلى عرفات والوقوف والحرمان فالصحيح تقدمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها أن أضطه عن القيام بعضها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه لأن يسي خلقه في يومه فيصطبر (قوله نهار جاء القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتل قدرته على الأصل فيجب بذبحه ويلغو صومه فلذا تدب تأخير الصوم بها وهذه الجاهل سقطت من بعض النسخ (قوله بعده لا يميز به) أي لا يميز به الصوم لآخره من يوم النحر ويعين الأصل والأولى إسقاطه لأن الأصل في كبر قوله فان قامت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبين ذلك صاحب النهر وفيه كلام لأن قول المصنف آخرها يوم عرفته على شئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان قامت الثلاثة الخ تقتصر في المنع بعبادة البحر على أن قوله آخرها يوم عرفته لبيان المندوب بدون الواجب لكن قد يقال إن قوله فان قامت الخ بعبادة التفريع يدل على أن المندوب من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو صدم التأخير مع أنه الأهم وزاد الشارح التنبيه على المندوب فتأمل (قوله بعد غلام أيام حجه) الأولى إبدال الأيام بالأعمال كما فعل في البصر لصحة قوله فرضاً أو واجباً ما تعمم للأعمال من طواف الزارة والرمي والذبح والحلق وليناسب ما حل عليه إلا يمتن الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي التمام المذكور يعني أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت الرمي ثم إن لم يميز (قوله أي شاء) متعلق بصلى أي وصام بمعنى أي مكان شاملاً مكة وغيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدراك بدفعه وهو يعني أيام التشريق ح وله وجهه دفع ما يتوهم من أن قوله وهو الخ ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كأي المندوب ونحوه فانه لو صامه فيها مع الكراهة تأمل (قوله لغوه تعالى الخ) أنه لا قوله أن شاء بقرينة التفريع ويجوز جعله على الاستدراك لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا يعني أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمنا الرجوع بالفراغ عن الافعال لأنه سبب الرجوع فذكر الملب وأريد السبب مجزاً فليس المراجعة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها مكة وإنما جلتها على الجواز لفرع جميع عليه وهو أن لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها هذا النص وعلمه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يعارضه في المجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب بالحل على معنى تحقيق وهو الرجوع من معنى الفراغ عن أفعال

وهو دم شكر فإيا كل منه  
(سدر يوم النحر) لوجوب  
الترتيب (وان عجز صام  
ثلاثة أيام) ولو متفرقة  
(آخرها يوم عرفة) نداء  
وجاء القدرة على الأصل  
قبده لا يميز به يقول المنع  
كالصبر بيان للأفضل  
فيه كلام (وسبعة بعد غلام  
أيام حجه) فرضاً أو واجباً  
وهو يعني أيام التشريق  
(أي شاء) لكن أيام  
التشريق لا تخز به لقوله  
تعالى وسبعة إذا حضرتم أي  
فرغتم من أفعال الحج فم  
من وطنه متى أو اقتضاه  
موطناً

الحج تقدم ذكر الحج واعترضه في التهر به لا يطرد أيضا اذ الحكم به المقيم على أيضا ولا رجوع منه الا  
بالفرغ فانه لا يشترط اولى ١٥ والى هذا اشار الشارح بقوله نعم ومن ضمنه الحج قلت ٣ لكن قال  
الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقدمه على الرجوع من من بعد انما الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية  
بالرجوع والعاق بالشرط عدم قبل وجوده ١٥ فليأمل **(قوله فان كانت الثلاثة)** بان حكمهما حتى  
دخل يوم التمرعين لانه لان الصوم يدل عنه والنسب فيه وقت الحج بحر **(قوله فلولم يتدر)** أي على المم  
تحل أي بالحق أو التفسير **(قوله وعليه دمان)** أي عدم التمتع وعدم التحلل قبل أو أنه بحر عن الهداية وعلمه  
في موقعا على علمه **(قوله ولوقدر عليه)** أي على المم وقوله بال صومه أي حكم صومه وهو خلفه عن  
الهدى في اباحة التحلل بالحق والتفسير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب  
الترتيب بينهما كالمصر والصوم أي الثلاثة فضا خلف عن الهدى في ذلك عند الجز منه فصار المقصود بالصوم  
اباحة التحلل بالحق أو التفسير اذا قدر على الأصل قبل التحلل وبالأصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود  
بخلفه كالوقدر التمتع على الساق الوقت قبل صلاته بالتمتع بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكن  
بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى وخلال الآية أو بعده اقل يوم النحر لم  
الهدى وصفا الصوم لانه شافوا اذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل  
الحلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الحج أو بعده لم يلزم الهدى لان التحلل فحصل بالحق في وجود الأصل  
بعده لا يحض الخلف كروية التمتع للماء بعد الصلاة بالتمتع وكذلك بعد حتى مضت أيام الحج ثم وجد الهدى  
لان الذبح وقت بدأ بالتمتع فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى ولا تحلل ثم جرد ولو  
صام في وقت صوم وجود الهدى ينظر ان بقي الهدى الى يوم النحر يحرم القدرة على الأصل وان ذلك قبل الذبح  
بأجل الجز من الأصل فكان المهر وقت التحلل ١٥ ونحوه في شرح الجامع لقاضين والميطا والزيلعي والبحر  
 وغيرهما من كتب المذهب المشهورة وللشرنق في رسالته مساجد بآية الهدى بل استيسر من الهدى خالف فيها  
 من هذه الكتب واذا وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء حتى أو لا متسكبا بقوله العباد أيام النحر  
 في الجز والقدرة وثركا اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لا فاقامة الصوم مقام الهدى وادى أيضا ان كلام الفتح  
 وغيره يدل على أنه يحل بالهدى أصلا وبالحلق خافا وان الحلق خلف عن الهدى ولا يخفى عليه أنه ليس  
 في كلام الفتح ذلك وان اتباع المنقول واجب فلا يقول في هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع  
 بين ما فيها من الحل والله تعالى أعلم **(قوله فان وقف)** أي عادى والى ذلك الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد  
 بالوقوف لانه لا يكون رافضا للعمرة بمجرد التوجه الى عرفات هو الصحيح وتماه في البحر **(قوله بطلت عمره)**  
 لانه يحل عليه اذا هو لانه يصير بانا افعال العمرة على افعال الحج وذلك بخلاف المشروع بحر **(قوله فلو)**  
 أتى الحج بحر قوله تسبل أكثر طواف النحر أي قبل طواف الزيارة قبل **(قوله والأصل أن الماتبة)** أي  
 والسعي بحر **(قوله ويهاوم النحر)** أي قبل طواف الزيارة قبل **(قوله والأصل أن الماتبة)** أي  
 كالطواف الذي قوى به التقدم أو التلوع وبين جنس حاله وما معنى تسبل وتخير به هو الشخص الاتق  
 وتخير به وله عاد على مؤني وتمتعت بالثاني وقد مناور وع هذا الأصل عند طواف الصدر **(قوله وقضيت)**  
 أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم أن المكروه أثناء العمرة في هذه الأيام لا فعلها فيها بأحكام سابق  
 تأمل **(قوله بشره فيها)** أنه لم يزل بحر **(قوله ووجبدم الرض)** لان كل من تحلل بعير طواف  
 يجب عليه دم كاله بحر **(قوله لانه لم يوفق لتسكين)** أي الجميع بينهم بالعلان عمره كالحل لم يبق فارما  
 والله تعالى أعلم

• (باب التمتع) •

ذكره عقب الاقتران ما في معنى الانتاع بالنسبة وقدم الاقتران ان يفضله نهر **(قوله من المشاع)**

الهم فلولم يتدر تحلل وعليه  
دمان ولوقدر عليه في أيام  
النحر قبل الحلق بل صومه  
**(فان وقف)** القارن بقرعة  
(قسل) أكثر طواف  
(الصورة بطلت) عمره  
فلوات باربعة أشواط ولم  
يقصد التقدم أو التلوع  
لم يتسبل ويهاوم النحر  
والأصل ان الماتية بمن  
جنس ما هو متسبل به في  
وقت يصلح له ينصرف  
لأنه ليس به (وقضيت)  
بشره فيها (ووجبدم  
الرض) للمهر وسقط دم  
القران لانه لم يوفق لتسكين  
• (باب التمتع) •  
(هو) لفق من المشاع والمتعة

**(قوله قال في الفتح ان صوم)**  
**(الح)** قد تقدم نقل تأويل  
الرجوع بالفرغ حين  
صاحب الفتح فينبغي حل  
هذا الفرغ على مقتضى  
كلامه السابق بان يقال  
أطلق المسبب وأراد المسبب  
كأصل في الآية أو يقال انما  
أناط الحكم بالرجوع من  
من لان غالب الجاه فغير  
مقتبين بها فيعذر انفسهم  
يتوجهون الى مكة حرمًا  
وحيث تذكرون كلام النهر  
صحيحا وبسما بحث ابن  
كحل لكن قال شغلنا آت  
في تفسير الرجوع عن مذهبن  
منسوخ بن خلفه أحدهما  
وهو المشهور أنتمناه  
الفرغ والثاني الرجوع  
من مني كما قال ابن تال ١٥



أى مستحق منه لان التمتع مصدر مريد والجرد أصل المزيد طوى الزى على التمتع من المتاع والمتمتع هو الاشتغال  
أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بغيره \* متاع قليل من غريب حفاقر

جعل الانسان بالتعمير ما اه (قوله وسرعاً أن يفعل العمرة) أى طوافها لان السعى ليس ركناً بها على الصحيح  
كلحج وقوله الا ترى يحرم بالحج بالنسب مطلقاً على فعل فهو من تبة التعريف وأشار الى أنه لا يشترط كون  
احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في علم الاحرام بالعمرة بل الشرط علمه على حاجي أو أحرم بعمرة في  
رمضان وأقامه على احرامه الى شوال من العلم القابل ثم حرم عمه ذلك كان متمتعاً بكفى النفع (تنبيه) \*  
ذكر في الباب أن شرائط التمتع أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج الثاني أن  
يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد  
العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الاسام المماصحة كما يأتي السابع أن يكون طواف  
العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد ولو وجع الى أهله قبل التحمل الطواف في كل وجع فان كان أكثر  
الطواف في السفر الاول لم يكن متمتعاً وان كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط على قول محمد خاصة

على ما في المشاهير الثاني اذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وجع من سنة  
أخرى لم يكن متمتعاً وان لم يرد في عام أو بقي حراماً الى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة ولا عثرهم حرم على الحاقم  
بمكة اذا لم يكون متمتعاً وان حرم شهر من أى مثلاً وجع كان متمتعاً الاشارة لا تدخل عليه أشهر الحج وهو  
حلال بمكة وأحرم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها الآن بعد الى أهله فيصير بعمرة الحادى عشر أن  
يكون من أهل الآفاق والعمرة لقولن فلا شرط من المكى في المدة فتمتلا هو آفاق والعكس مكر ومن كان  
له أهل جموا سوتا فامته فيها فليس يمنع وان كانت اقامته في احدهما أكثر لم يصحوا به قال صاحب  
البرق وبني أن يكون الحكم للكثير وأطلق التمتع في خزانة الاكمل اه (قوله لا) المراد أنه طاف ذلك  
قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من علمه) أى علم الطواف لعلم احرام العمرة بكسر  
وأفاد أنه لو طاف الاكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو وجع من علمه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف  
جنباً أو محلاً ثم بعده فيها أو لا لان طواف المحل لا يرفع بالاعتقاد كذا الجنب وعلمه في النهر أو بالباب  
قال في الفتح والنهر والحلقة لمن دخل مكة محرماً بعمرة قبل أشهر الحج يرد التمتع أن لا يطوف بل يصير الى أن  
تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع من العمرة ثم لو أحرم بأشهر بعد دخول أشهر الحج وجع من  
علمه لم يكن متمتعاً في قول السكك لانه صار في حكم المكى بدليل ان ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ)  
أراد بالنسخ ما وجدته في من غير من قوله هو أن يحرم بعمرة من المقات في أشهر الحج ويطوف اه فبعد  
الاحرام يكونه من المقات وهو ليس بقابل لو قدمه مع وكذا أخره وان لم يدم اذ لم يعد الى المقات ويكونه  
في أشهر الحج وليس بقابل لو قدمه مع بلا كراهة وأطلق في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في  
أشهر الحج لا يشترط أن يكون الاحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع أنه يكفي وجود  
أكثره فيها فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ الى الاضحة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثره  
أشواطاً في أشهر الحج من احرامها قبلها أو فيها ويطوف الحج هكذا شرح عليها في التلخيص كراهية هنا في  
الشرح أيضاً والشارح أسقط منها قوله من احرامها قبلها أو فيها اه قلت ولعله أسقطه استثناء  
بأطلاق ورد على هذا التعريف أيضاً ما أحرم من حافى علمي أو في علم واحد لكن أم بأهله المماصحة  
وقد فطن الشارح لثاني فبعد فيما سبقت بقوله في سفر واحد الحج فكان على المصنف أن يقول كما قال  
الزبيلى ثم يحرم من علمه ذلك من غير أن يربأهله المماصحة لكن يرد به أيضاً كفى النهران فاشتد الحج اذا  
أخر التحال بعمرة الى شوال ففصل بها فيموجع من علمه ذلك لا يكون متمتعاً بحاجب بان قول المصنف أن يفعل

وسرعاً ان يفعل العمرة  
أو أكثر أشواطها في  
أشهر الحج فلو طاف  
الاقل في رمضان مثلاً  
طاف الباقي في شوال ثم حج  
من علمه كان متمتعاً فتح قال  
المصنف فلتغير النسخ الى  
هذا التعريف



طواف الركن ولا مثله وقدر أنه لو قوى به التمتع أحراه فينبغي أن يكون الله كذلك بل أولى اه وأجاب في  
 الشرب نبلية بان الطواف أصل كان متعنا في أيام الضر وجوبا كان النظر لا يقع ما طعنوا فيه بغيره  
 وأما الاضحية فيسمى متعنتا في ذلك الزمن كالمتمتع فلا تقع الاضحية مع تعنيها من غيرها اه والمراد بتعنيها تعين  
 زمنها وجوبها حتى رد عليه أنها لا تعب على المسافر يعني أن الاضحية لا تنسى اضحية الا اذا وقعت في أيام  
 الضر وكذا دم المتعة فلما كان زمنها متعينا وقد نواها اضحية فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فان  
 التمتع به بغير وقت فإذا كان عليه طواف وقت وقوى به غيره ينصرف الى الواجب الوقت لانه يمكنه  
 التمتع بعد ذلك ولو قوى طوافا آخر واجبا ينصرف الى الذي حضروته ووجب فيه ويلغو الا حرم اعادة  
 لترتيب كل قوى القارن بطوافه الاول القيد يقع من العمرة كما مر فافهم وأجاب الركن بان الله ليس  
 من أفعال الحج والعمرة ولو لا التعب على المفرد لاجد هما بل وجب شكر اهل التمتع بهما فلم يكن دنا لا تحت  
 نية الحج والعمرة فلا بد من التمتع والتعني فلو قوى غيره لا يجوز كالأول في النية بخلاف الطواف فانها  
 من أفعال الهدى لا تحت احرامها فغيره يتحقق النية **(قوله أي العمرة)** لانه صيام بعد وجوب سببه وهو  
 التمتع فانه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج وغده في الحبيط **(قوله لكن)**  
 في أشهر الحج مرتبط بالصوم والاحرام فلا أحرم قبلها وصام قبلها يصح لانه لا يترتب منه احرام بالعمرة  
 قبل الاشهر صام الصوم اهدى الشرب نبلية **(قوله وتأخيرها)** أي الى السابع والثامن والتاسع كما مر في  
 القرآن **(قوله وان أراد الخ)** هذا هو القسم الثامن التمتع وقوله وهو أفضل أي من القسم الاول الذي  
 لا سوق هدى معه لاني هذا من المروعة لفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ط **(قوله أحرم ثم ساق الخ)** أي  
 بتم اشارة الى أنه يحرم أولا بالتمتع التلبية فانه أفضل من التمتع السوق وان مع شروط وتفصيل  
 قدمناه في باب الاحرام **(قوله وهو شق سنهما)** بان يباع بالرم أسفله حتى يضرح الله ثم يبلغ ذلك الله  
 سنهما ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد لباب وشرحه **(قوله والاين)** اختلوا لعمدة دورى لكن  
 الاشبه الاول كما في الهداية **(قوله ان كل أحد لا يحسنه)** جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور  
 الماتريدي من أن أحد يتفقد بكره أسهل الاشعار وكيف يكره مع ما أشهر فيمن الاختيار ونما كره اشعار  
 أسهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصا في الجواز فرأى الصواب حسنة هذا الباب على العامة قطعا  
 من وقف على الحد بان قطع الجلود دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وهو اختيار قوام  
 الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح الابواب في النهرو به يستغنى عن كون العمل على  
 قولهما بانه حسن **(قوله واعتبر)** أي طواف وسى والشرط أكثر طوافها كما مر **(قوله ولا يضل منها حتى)**  
 يضر لان سوق الهدى ما يمنع من احلله قبل يوم النحر ولو حلق لم يضل من احرامه ولم يهدم أي الا ان يرجع  
 الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لسائر وشرحه ونما فيه قال في العروة مقتضاه أي مقتضى لزوم الله بالحلق  
 أنه يلزمه كل جنسية على الاحرام كأنه يحرم اه قلت بل مقتضى قول الابواب يضل الله يحرم حقيقة وبذلك  
 قولهم اذا كان لسوق الهدى تأخير ثبوت الاحرام ابتداء بكونه تأخيرا استدانة بقاءه بالاولى لانه أسهل  
 من الابتداء **(قوله ثم أحرم الحج)** اعلم أن التمتع اذا أحرم بالحج فان كان ساق الهدى ولم يسق ولكن أحرم  
 به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فله فيه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسق وأحرم بعد الحلق صار  
 كالمردي بالحج الا في وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح الباب **(قوله على الظاهر)** أي ظاهر الرواية من بقاء  
 احرام العمرة الى الحلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لان الماتريدي من التحلل سوق الهدى وقد زال  
 بضياعه والقارن يحل منه في كل شيء الا في الساق كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين التمتع الذي ساق الهدى  
 وبين القارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بغيره عليه اذا حلق ثم جامع قبل  
 الطواف لانه مدمو احدلوا متعمدا ومن لوقا رافى هذا قلنا قبل من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما

أي العمرة لكن في أشهر  
 الحج (لا قبله) أي الاحرام  
 (وتأخيره أفضل) رجاء  
 وجود الهدى كما مر (وان  
 أراد) التمتع (السوق)  
 الهدى (وهو أفضل) أحرم  
 ثم (ساق هديه) (وهو  
 أولى من قوده) اذا كانت  
 لا تنساق) فيقودها (وقلد  
 بدتموهو أولى من التحليل  
 وكره الاشعار وهو شق  
 سنهما من الايسر) أو  
 الاين لان كل أحد لا يحسنه  
 نأما من أحسنه بان قطع  
 الجلد فقط فلا بأس به  
 (واعتبر ولا يضل منها)  
 حتى يضر (ثم أحرم الحج كما  
 مر) فيمن لم يسق (وحلق  
 يوم النحر) اذا حلق (حل  
 من احرامه) على الظاهر  
 (والمتى)

أو وضع في العروقه (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داتل الواقيت (قوله يرد فقط) هذا ما دام مقبها  
 فاذا خرج إلى الكوفة قرون مع بلا كراهة لان عرته ويحتمل ميقا تيان فصار بمنزلة الآفاق قال الجبوري  
 هذا اذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما اذا خرج بعدها فقد منع من القرآن ولا يتبعه بخروجه من  
 الميقات كذا في العناية وقول الجبوري هو الصحيح نقله الشيخ الشافعي عن الكرماني شربلاية وانما قيد  
 بالقرآن لانه لو اعتبر هذا المكى في أشهر الحج من عامه لا يكون متمتعاً لانه لم ياهله بين التمكن من الانطلاق بسبق  
 الهدى وكذا ان ساق الهدى لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاق اذا ساق الهدى ثم ألم ياهله بحرمه كان متمتعاً  
 لان العود مستحق عليه ففتح محبة المأمور وأما المكى فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المأمور  
 صحيحاً فلا بد ان يمكن متمتعاً كذا في النهاية عن الميسر (قوله ولو قرون وتفتح جاز وأما ما في) أي مع مع  
 الكراهة قلنسى عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسابيع على  
 مختصر الطحاوي واعلم أنه في الفتح ذكر أن قولهم لا نتعم ولا نقرآن لم يكن محتمل نفي الوجود وبؤيده أنهم  
 جعلوا الإلمام بالصحيح من الآفاق مطلقاً عنه والمكى لم ياهله فيقبل تخذه ويحتمل نفي الحل يحمي أنه يصح  
 لكنه يأثم به قلنسى عنه وعليه ما نشرنا أنهم عدم الإلمام لعمدة التمتع يحمي أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع  
 الموجب شرعاً للشكرو أطال الكلام في ذلك والفقير حط عليه كلاماً ما اختيار الاحتمال الاول لانه مقتضى  
 كلام آفة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب النقصه وغيره بل اختاروا بشان  
 المكى من العمدة الجرد في أشهر الحج وإن لم يجمع وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر  
 والنهر والفتح والشرنبلالي والقاروي واختاروا الاحتمال الثاني لان إيجاب دم الجبر فرغ الصفة ولما في  
 المتن في باب إضافة الاحرام إلى الاحرام من أن المكى اذا طاف مشوطاً للعمرة فأحرم بجمع رفضه باذالم يرفض  
 شيئاً آخره قال في الفتح وغيره لانه أدى الفعل لهما كما التزمهما لانه منى والنسب من فعمل شرعاً لا يمنع  
 تحقق الفعل على وجه مشروع لا من غير أنه يعمل لعمه كصيام يوم النحر بعد نذر اه فهذا ناقض  
 ما اختاره في الفتح أولاً أي فان هذا تصريح بأنه يتصور أن المكى لكن مع الكراهة وتحماته في الشرنبلالية  
 أول وقد كنت كنت كتب على هامشها يحتاجه لهم صرحوا بان عدم الإلمام شرط لعمدة التمتع دون القرآن  
 وأن الإلمام بالصحيح يبطل التمتع دون القرآن ويقتضي هذا ان تمتع المكى باطل لوجود الإلمام الصحيح بين  
 احراميه واهساك الهدى أولاً لان الآفاق انما يصح الملمه اذ لم يسبق الهدى وحلق لانه لا يليق العود إلى  
 مكة مستحقاً عليه والمكى لا يتعمق منه عدم العود إلى مكة لكونه فيها كمرح به في العناية وغيره وفي النهاية  
 والمخرج من المحيط ان الإلمام بالصحيح لن يرجع إلى أهله بعد العمرة ولا يكون العود إلى العمرة مستحقاً عليه  
 ومن هذا قلنا لا تمتع لأهل مكتو أهل الواقيت اه أي بخلاف القرآن فإنه يتصور منهم لان عدم الإلمام  
 به ليس بشرط ولعل وجهه أن القرآن المشروع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة فعملوا بالإلمام الصحيح  
 ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القرآن فمن هذا قلنا ان تمتع المكى باطل  
 دون قرآن وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصحيح التمتع والمكى وأما قوله  
 في الشرنبلالية أنه خاص بمن لم يسبق الهدى وحلق دون من ساقه أولم يسبق ولم يحلق لان المأمور حينئذ غير  
 صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بان الملمه صحيح ساق الهدى ولا يدل عليه أيضاً عبارة المحيط  
 المذكورة وكذا ما من الفرع المذكور في باب إضافة الاحرام فإنه صرح في عدم بطلان قرآنه ثم أبت  
 ما يدل على ذلك أيضاً وذلك ما في النهاية عن الاسرار للإمام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع مستعدنا  
 ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى أن الهم لا يجب خشكاً أما التمتع فإنه لا يتصور للإلمام الذي يوجد منه  
 بينهما وأما القرآن فذكره وبازمه الرفض لان القرآن أصله أن يشرع القارن في الاحرام مع العود والشرع  
 مع ما من أهل مكة لا يتصور بالخط في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقط أشل بشرط احرام العمرة

ومن في حكمه يرد فقط  
 ولو قرون أو تمتع جاز وأما  
 وعليه عدم جبر

فان ميقاته الحل وان أحرم بهما من الحل فقد أحل بميقات الحلة لان مدة لميتها الحرم والاصل في ذلك أهل مكة  
 فلذا لم يشرع في حق من ورأه الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخله لهم حكم أهل مكة  
 فذا صرح بأن أهل مكوتين في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القرائن لكن مع الكراهة  
 لا لشلال بميقات أحد الاحرام ثم رأيت مثل ذلك إضافي كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية  
 ونصها واذن خرج المسكي الى الكوفة متحاجة فاعتقر فهدى من علمو به لم يكن متمتعاً وان قرنت له الكوفة كان قالوا  
 اه ونقله في الجوهره مع علامي مختصر ايجاهوا على هذا القول والمتون ولا تمنع ولا قران لم يكن معناه في المشروعية  
 والحل ولا ينافي بعدم التصوري أحد هادون الاخر والقرينة على هذا قصر بحكم بعده بطلان التمتع  
 بالامام الصحيح في الاعداد المتتمع الى باده وتصر بحكم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرنت ولم يرض شيئا منهما  
 أحزاه هذا ما ظهر في ما غنمته فأنزل لا يتجدد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب **(قوله ولا يجوز له الصوم)**  
 لو صمرا لان الصوم اقباعه بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح السبب **(قوله ثم بعد عمرته)** قديبه  
 لانه لو عاد بعد ما طاف لهما الاقل لا يبطل تمتع لان العود مستحق عليه لانه لم يأت به محرما بخلاف ما اذا طاف  
 الاكثر بحر **(قوله عاد الى بلده)** لو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام وسو يابن يسمي من **(قوله وحلق)**  
 نظاره ان الحلق بعد العود فليد ترك الواجب عند هما والمسحب عند أبي يوسف كالمرو لو حلقه لفهم  
 بمقابله قال في البحر ودخل في قوله بعد العود الحلق في الابد لا بطلان منه لانه من وجب انتموه به التحال فلو عاد  
 بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من علمه قبل ان يتحلق في أهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه عند من جعل  
 الحرم شرط وجوز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعبد أبي يوسف ان لم يكن مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع  
 وغيره اه **(قوله فقد أتم الماسح صاعا)** لان العود لم يبق مستحقا عليه كالمسح **(قوله يبطل تمتعه)** أي امتنع  
 التمتع الذي أرادوه لفسر شرطه وهو علم الماسح الصحيح **(قوله ومع سوفه تمتع)** أي لا يبطل تمتعه بعد دعهما  
 خلافا لجمد لان العود مستحق عليه مادام لم ينسأ التمتع لان السوف بمنع من التحال فليصع الماسح كذا في  
 الرواية وفي قوله مادام اجماع الى أهله بداهة بعد العدة أن لا يصح من علمه كان له ذلك لانه لم يحرم بالتح بعد  
 واذا ذبح الهدى أو أمر بذبحه وقع طوافه أما اذا لم يذبح الهدى بل دعهما وادفع الهدى والحج من علمه لم يكن له ذلك  
 وان فعل وحج من علمه لم يدم التمتع ودم آخر خلاصته قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالحاصل  
 انه اذا ساق الهدى فلا يجزوا ما ان يتركه الى يوم النحر أو لا فان تركه اليه فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غيره سواء  
 عاد الى أهله أولا وان فعل ذبحه فاما ان يرجع الى أهله أو لا فان وجب فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من علمه  
 أولا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من علمه فلا شيء عليه وان حج من علمه لم يدم التمتع ودم آخر خلاصته قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالحاصل  
**(قوله كاتقارن)** فانه لا يبطل قرانه بعد هذين لان عدم الامام غير شرط في كماله **(قوله وان طاف لهما الحج)**  
 قدم الشارح المسئلة اول الباب وقد معنا الكلام عليها **(قوله اعتبار الاكثر)** عليه للمشتلنط **(قوله أي)**  
 آتاني اشار به الى ان ذكر النكوي في مثال وان المراد به من كان تلوج الميقات لان المسكي لا تمتعه كالمسح  
**(قوله حل من عمرته فيها)** لانه لو اعتقر قبلها لا يكون متمتعاً متعاقبا نهر **(قوله أي داخل المواقيت)** اشار الى  
 ان ذكر مكة غير قبل المراد هي أو مالى حكمها **(قوله أي غير بلده)** أما ان المراد كان لا يحل فيه سواء  
 اقتضه دارا باب نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما أو كافي البدائع وغيرها وقديبه لانه لو رجع الى وطنه  
 لا يكون متمتعاً متعاقبا أيضا ان لم يكن ساق الهدى نهر **(قوله لبقا مفره)** أما اذا أمام مكة ودخل المواقيت  
 فلا ترفق بنسكين في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا قام خارجها فذكر الطحاوي أن  
 هذا قول الامام وعند هما لا يكون متمتعاً لان التمتع من كنت عمرته ميقاتية وحج مكنتية وله أن يحكم السفر  
 الاول قائم ما لم يعد الى وطنه وأما خلاف يظهر في لزوم الدم وعلته الجصاص في نقل الخلاف بل يكون متمتعاً  
 اتفاقا لان محمد اذ كرم المسئلة ولم يحل فيها خلافا قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المراج انه الأصح لكن

ولا يجزئه الصوم لو صمرا  
 (ومن اعتصر بلا سوف)  
 هدى (ثم) يصدم عمرته  
 عاد الى بلده) وحلق  
 (فقد أتم الماسح صاعا) بطل  
 تمتعه (ومع سوفه تمتع)  
 كاتقارن (وان طاف لهما  
 أقل من أن يعتقل أشهر  
 الحج وأتمها باو وجب فقد تمتع  
 ولو طاف أو يعتقلها لا  
 اعتبار الاكثر (كروى)  
 أي آتاني (حل من عمرته  
 فيها) أي الأشهر (وسكن  
 بمكة) أي داخل المواقيت  
 (أو بمكة) أي شبر بلده  
 (وج) من علمه (تمتع)  
 لبقا مفره

م (قوله بخلاف ما اذا طاف  
 الاكثر) نظاره ان طواف  
 الاكثر يمنع استعفاء  
 العود عليه وبسبب تطرفان  
 طواف الاقل واجب فكانت  
 العود مستحقا عليه كذا اذا  
 عاد قبل الحلق بل أولى لما في  
 مسئلة الحلق من الخلاف في  
 وجوب كونه في الحرم  
 بخلاف هذه تأمل اه



أبي يوسف أنه يكره على النظم اه ثم رأيت بعض المحققين قال وما في الحر من ناقص لما ذكره هو في باب  
 الهدى أن سبع البدنة يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والناس لمصرحة بالأجزاء اه فافهم اه (تنبيه) اه  
 في شرح القابلة للقارئ ثم الكفارون كلها واجبة على التراضي فيكون مؤدياً في أي وقت وأما ما يقتضي عليه  
 الوجوب في آخره وفي وقت يغلب له ظنه أنه لو لم يؤده لفات فان لم يؤده حتى مات أم عليه الوصية ولو  
 لم يوص له يجب على الورثة ولو تروا وعاهته أو أزال الصوم (قوله ولو ناسيا الخ) قال في الباب ثم لا فرق في وجوب  
 الجزاء بين ما إذا جنى عمداً أو خطأ مبتدئاً أو عاذاً كرا أو ناسياً علماً أو جاهلاً طامعاً أو مكرهاً نائماً أو مستمراً  
 سكراناً أو صاحياً منغى عليه أو مدحياً مأموراً أو معسراً بمأثرته أو مباشره بغيره بأمره قال شارحه القارئ  
 وقد ذكر ابن جياهم عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً لأحرام عداً أياً أم ولا تفرجه الفدية والعزم  
 عليهم ممن كونه عاصياً قال النووي ويروى بما ارتكب بعض العالمين من هذه الحرمات وقال أنا أفدى متوهمها  
 أنه ما يترام الفساد فيقتضيه وباللحسية وذلك خطأ صريح وجهل جميع فاته يحرم عليه الفحل فأذا نال أم  
 ولزمت له الفدية وبانت الفدية بمصلحة لا لأقدام على فعل الحرم وجهالة هذا التحية من يقول أنا أنسب الخ  
 وأرفق الخ يد بطرف من فعمل شيئاً مما يحكم بغيره بعد أن خرج بحسن أن يكون مبروراً اه وقد صرح  
 أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقولوا إن الحد لا يكون طهره من الذنب ولا يسهل في سقوطه إلا في بل لا بد من  
 التوبة فان تاب كان الحد طهره وسقط عنه العقوبة الأخرى بالاجتماع والادلال لكن قال صاحب  
 الملتقط في كتاب الإيمان أن الكفار ترفع الأثم وإن لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اه ويؤيده  
 ما ذكره الشيخ نعم الدين السبكي في تفسيره أنه سبى عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي  
 ٣ أصاصد بعد هذا ابتداء قيل والعذاب في آخر موقع الكفر في الذنوب إذا لم يبت عنه فان لم ترفع الذنب  
 من المصرا اه وهذا تفصيل حسن وتقييد صحيح يجمع بين الأدلة والروايات وأنه أهمل اه أي فعمل  
 ما في الملتقط على غير المصرو وما في غيره على المصرو وقد كرهه التوفيق العلامة نوع في حاشية المذرو اه (تق) اه  
 يستثنى من الإطلاق الماروق وجوب الجزاء في الباب لو ترك شيئاً من الواجبات بعد ولا شيء عليه ما في  
 البدائع وأطاق بعضهم وجوبه فيها لا في ما وردا له صبه وهي ترك الوقوف بزدلفة وتأخير طواف الزبارة  
 من وقت وترك الصدر للحجر والنفاس وترك المشي في الطواف والسبي وترك الحلق لعل في  
 رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالهذو ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول الباب  
 طولناه الوقوف بزدلفة بأحصاء فليعدم هذا غير ظاهر لأن الأحصاء من جهة الأعداد إلا أن يقال إن هذا مانع  
 من جانب المخلوق فلا يؤثر ويذهب ما في البدائع فيمن أحرمه بعد الوقوف حتى مضت أيام الحرم شلى سبيله  
 أن عاد ما ترك الوقوف بزدلفة وما ترك الحج وما تأخر طواف الزبارة اه ومثله في أحصاء المصرا  
 وسبباً في توضحه هذا أن شاعراً اه في (قوله فيجب) تفرسح على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط  
 الاختيار الذي أضافه كمال السبكي والمكره وجه الوجوب أن الارتفاق حصل للنام وعدم الاختيار أسقط  
 لأثره عنه فإذا أختلف شأنه ط (قوله غطى رأسه) بالنية للفاعل أو للمفعول (قوله أن طيب) أي الحرم  
 عضو أي من أعضائه كالخضو الساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق والغلب جسم  
 له رائحة مستأذ كالزهران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلين مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً أو غملاً  
 طيباً ككفارة عليه وإن كرهه بدم الحرم لأن الحلال لو طيب عضو أو لحم فانتقل عنه إلى آخر ولا شيء عليه  
 اتفاقاً وقدنا بكونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبس الخيط منه فلا شيء عليه إجماعاً كما في الظاهر به  
 نهر (قوله كلاً) لأن الاعتبار أكثره قال من الكحل في شرح الهداية واختلاف المشايخ في الحد الفاصل بين  
 القليل والكثير لاختلاف عبارات محمد في بعض جعل حد الكثيره عضو كبيراً وفي بعضها في نفس الطيب  
 فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ابن جياهم يستكثر الناظر كالكثير من ماله وردوا الكف

(ولو ناسياً) أو جاهلاً أو  
 مكرهاً ليحب على تأثم ضلعي  
 وأسه (أن طيب عضو)  
 كمالاً ولو فقه

(قوله أي أصاصد بعد هذا)  
 الابتداء الخ لعل الوواب  
 أدله بالابتداء لأنه المتقدم  
 ذكره في الآية وليس  
 للابتداء فيها ذكر أصلاً  
 تأمل اه

من مسلك وغاية فهو كثير وما لا فلا بعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال أبو طيب ربيع الساق  
أو الغدة يترك الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الإسلام إن كان الطبيب في نفسه فلا فائدة له العضو  
الكامل وإن كان كثيرا لا يعتبر العضو ١٥ ولما هو هذا التوفيق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل  
عضوا كاملا أو بالكثير ربيع عضو لزم الدم والأصغر صدقة وصح في المحيط وقال في الفتح أن التوفيق هو  
التوفيق ورجع إلى البحر الأول وهو ما في المتن معهم هذا وقال في الشرنبلالية قوله كل أس ببيان للمراحم  
العضو ليس كعضء العود فلا تكون الأذن مثلا عضوا مستقلا ١٦ وكذا قال ابن السكال إن المراد  
الاسترخاء عن العضو الصغير مثل الأنف والأذن لما عرفنا أن من اعتبر في هذا الكثرة العضو الكامل يتسده  
بالكبير ١٧ ثم إذا ذكر من أن فساد الكمال صدقه قوله ما قال محمد يجب بقدره فإن بلغ نصف  
العضو يجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعه مع وهكذا قال في البحر واختاره الإمام الأسبغاني مقتصر  
عليه بلا نقل خلاف (قوله ما كل طيب) أي خالص بلا شاة وبلا طيب ولا فسبغ في حكمه (قوله كثير) هو  
ما يلتزم به كثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك إذا لم  
يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه ١٨ بحر أي فان لزوم الدم بالطيب الكثرة هنا لو لم يجمع  
الدم تشهد لما من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح وبقدره بقوله عضوا كاملا ما فيه فانه لو فهم أن  
المراد بالكثرة هنا ما يجمع الغم تأمل (قوله أو ما يبلغ عضو الخ) عطف على عضوا أي وأطيب واضع  
لوجه تبليغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضون من الأعضاء الحلية كما  
اعتبر وبما كشف العود لكن بعد كون ذلك الأصغر عضوا كبيرا ما علمت من أن الصغير لا يجب فيه الدم  
إذا كان الطيب كثيرا على ما من التوفيق (قوله فكل طيب) أي طيب يجلس من ذلك المبالاس أن  
شمل عضوا واحدا أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر لأول أم لا عند ما قال في محله كفارة واحدة الم  
يكفر لأول بحر (قوله تركه) لأن ابتداءه كان محظورا فيكون لبعائه حكم ابتداءه بحر (قوله الطيب  
أكثره) طاهر أن الغنى أكثر الثوب الطيب وتدفع في ذلك السرقة لا ليقع أنه ذكر فيها وفي  
الفتح وغيره أن الاعتبار في الطيب في الثوب هو أن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجع القول  
الثاني من الأقوال الثلاثة الملوثة لا يميم البدن والثوب قللت لكن تخلوا عن الجردان كان في ثوبه شربة نيم  
فكثت عليه وما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فضبة قال في الفتح بقيد التنصيص على أن الشربة  
الشربة داخل في القليل ١٩ أي حيث أوجب به صدقة لادما مع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في  
الطيب لأنه لا يفيد أن الاعتبار أكثر الثوب بل ظاهره أنه زاد على الشربة كثير وجب لدم لكثرة الطيب  
حينئذ فافرجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق لما مر هنا أيضا  
بان الطيب إذا كان في نفسه كثيرا لزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر وإن كان قليلا يلزم حتى  
يصيب أكثر من شبر فيشرب وربما يشير إليه قولهم لو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا في طرف الزر أو  
ردائه لزمه دم أي إن دام ولو لم يقلل لأفقد فتأمل (قوله فيشترط لزوم الدم) أفرد الدم لأن المراد  
بالثوب ثوب الحر من أزار أو ردائه أما لو كان مغطا فوجب بدوام لسه دم أو خوص كعتن بانه لأنه ساق  
(قوله دوام لسه يوما) أشار بقدر الطيب في الثوب بالزمان إلى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتد به  
الزمان حتى لو غلبه من ساعته فالدم واجب في الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أي مثلا  
والأفول وضفت بها أو خضب لحنه بمعناه وجب الدم أيضا كحور في النهري خلاف ما في البحر (قوله  
بمعناه) بالدمون لأنه فعال لأفعاله ليعن صفة أنه التأنيت فخر به مع تذوقه في الطيب للأختلاف  
فيه بحر (قوله أما التلبد الخ) التلبد أن يأخذ شيئا من الخطمي والاس واصعب فيعمل في أصول الشعر  
لتلبد بحر المناسب أن يقول أما نحن قال في الفتح فإن كان تحتنا نابد الرأس ففيه دمان للطيب والتغطية

بأكل طيب كثير أو ما يبلغ عضوا لو جمع والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس والافلل طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل لسه دم أو خزلت كحور أما الثوب للطيب أكثره فيشترط لزوم الدم دوام لسه يوما أو خضب رأسه بعمه وثيق أما التلبد ففيه دمان

(قوله وإن كان كثيرا لا يعتبر الخ) بل يعتبر ربع عضو كبير ولا يمين هذا الاعتبار ليتم التوفيق لأن الأحوال ثلاثة ١٥ وحاصل التوفيق بين الأقوال الثلاثة أن من اعتبر العضو بقدره بحاله قلة الطيب ومن اعتبر ربع العضو يقسده بحاله كثرة الطيب ومن اعتبر كثرة الطيب يشترط بلوغ المدهون ربع عضو كبير ١٦



ان دلم وواول له على جميع رأسه أو ربه اه أهلو غطاء أقل من يوم فصدقه وهذا في الرجل أما المرأة  
فلاتخرج من فمها رأسها واستشكل في الشرب لالة الزام السب بالتغطية الحنفية قولهم ان التغطية بحال الس  
باعتدالاً وجب شمساً فالتغطية بالتبديد معتادة لاهل البوادي في دفع الثعب والوسخ عن  
الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احواله واستشكه في البحر بأنه لا يجوز راسه بالتغطية الكائنات قبل  
الاحرام بخلاف الطبيب لكن اجاب المقدسي بان التابيد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب على ما هو  
سائق وهو اليسير الذي لا يتصل به تغطية قلت وعليه يعمل ما في النسخ من رشيد الدين في مناسكه وحسن أن  
يلبسه قبل احرامه (قوله أو اذهن) بالشد أي دهن عضواً كملاباب وذ كر شراحه أن بعضهم اعتبر  
كثرة الطبيب عيباً شتكمه الناظر قال ولعل عمله في الياكون عضواً كملاباب ذ كر شراحه أن بعضهم اعتبر  
في المواد أو وجب الدم يدهن ربع الرأس أو العيصق وأنه تفرغ على رواية أربع في الطبيب والصحيح  
خلافاً (قوله لانها أصل الطبيب) باعتبار أنه باقى فيهما الأوراكلورد والنفخ فيصيران طبيلاً لا يتحلان  
من نوع طبيبو يتلان الهوام وياسان الشعور بزلات التفت والثعب بحرو هذا عند الامم وقال  
عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة الجير وأواد بالي دهن الزيتون والسمسم وهو المسحوق  
بالشبر خ فخرج بقية الادهان كالشحم والسمين اذ هو مقتضاه من وجع نوده في اللوز ونوى الشمس فائتاً مل  
(قوله ملأوا كاه) أو دهن الزيت أو الحبل وأفراد الضمير مكان أو وهذا تفرغ على مفهوم قوله اذهن  
(قوله أو استعمله) أي استشفه، أي (قوله اتقانا) لأنه ليس بطبيب كل وجه فأذا لم يستعمل على وجه  
الطبيب لم يظهر حكم الطبيب فيه (قوله ولو على وجهه التدوي) لكنه يفتقر بين الدم والسموم والأطعام على  
ماسية أي نحر (قوله ولو على وجهه) أي الطبيب طه اطام على ان خطا الطبيب بغيره على وجوهه أماناً من خطا  
بطعامه، مطبوخ أو لافى الأول لحكم الطبيب سواء كان غالباً أم مغلوباً وفي الثاني للحكم الغالبة ان غالب  
الطبيب وجب الدم وان لم تظهر راحته كفى الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدته معالاً في الحمة كروا بسلط  
بشر وبفالحكم فيه للطبيب سواء غلب عليه أم لا غير أنه في قلبه الطبيب يجب الدم وفي قلبه الطبيب يوجب  
الصدقة لأن يشرب مراراً فيجب الدم ويصح في الجر أنه ينبغي التسوية بين الماء كروا الشراب الخلو ط كل  
منهما بطبيب مغلوباً ما بعد دم وجوب أصلاً أو وجوب الصدقة فيهما وتعام فيه (تبيينه) قال ابن  
أمر حاح الحاي لم أرهم تعرضوا لاجازة الغلبة ولم يفصلوا بين القابل والكثير كفى كل الطبيب وحده  
والظاهر أنه ان وجد من الخاطا راحة الطبيب كجمل الخلو فهو غالب ولا يغلوب واذا كان غالباً فإن كل منه  
أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما بعد العاروف العدل كثيراً أو القليل ما بعدة فإن كل ما يخذ  
من الحلو المفرغ بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الراحة كره بخلاف الحلو المضاف الى  
أجزاء الماورد والمسلق فإن كل الكثير دماً والقليل صدقة اه ثم قلت لكن قول الفتح الموقوف غير  
الطبيب وخوان لم تظهر راحته بعد اعتبار الفاظ بالاحرام لا بالراحة قد صرح به في شرح الباب ثم الظاهر أنه  
أراد بالحلو العبر المطبوخ أو الخلو المطبوخ لا لتصل فيه كاه لم تأمل هذا حكم الماء كروا المشروب وأما  
اذا تخطط بما يستعمل في البدن كاستنانه ونحوه ففي شرح الابن عن المستق أن كان اذ انظر اليه وأهذا  
أسنان فليصدقوا أن هذا طبيب عليه دم (قوله كره) أي ان وجدت معه الراحة كره (قوله أو اذهب  
مخطا) تتقدم تعريف في فصل الاحرام (قوله لبساً متاداً) بان لا يخطأ في حفظه عند الاستعمال بالعلم الى  
تكلم وضد أن يحتاج اليه بان يعمل ذيل فيه اه الى وجبه أسفل شرح الباب (قوله أو وضعه) الخ  
أي لو أنى القبا على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يزد لثاً عليه الا كراهة وقد تقدم تعلم الكلام في فصل  
الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كالأر بعه ومنه الوجه كأي بخلاف ما لو عصب يده وعطفه على لبس  
التي لان السر قد يكون بغيره كرادعوا الشاش أو غدا في النهر (قوله بعتاداً) أي بما يقصد به التغطية عادة

(أو اذهن زيت أو حل)  
يقع المهمة الشبرج (ولو)  
كأنا (خاصة) لانها أصل  
الطب بخلاف بقية الادهان  
(قوله أو استعمله) أو استعمله  
(أو دوى به) حواحة أو  
شقوق رجليه أو أظفره  
أذنيه لا يحكم ولا صدقة  
اتقانا بخلاف المسك  
والعبر والغالية والكافور  
ونحوها مما هو طب  
بنفسه فإنه يلزمه الجزاء  
بالاستعمال (ولو) على وجه  
التدوي ولو جعله في  
طعام طبخ فلا شيء عليه  
وان لم يطبخ ولكن مضوا  
كر أهله كشم طبيب وضاح  
(أوليس مخطا) لبساً  
معتاداً ولو أقره أو وضعه  
على كتفيه لثاً طيباً أو  
ستر رأسه بعتاداً بما يعمل

(قوله اجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى من كن شرع الباب وكفاية وطست (قوله أو عدل) بكسر  
 العين وقد تنفتح أى أحدشنى حل الدابة شرح الباب و قد عدل فى البحر والفتح بالمشغول بل لا يسمى عدلا  
 بذلك لانه حيث لا يعدل به ثم منه فلذا أطلقه هار حتى قلت لكن لم أرى البحر والفتح التقييد بما ذكره فلما راجع  
 نسخة أخرى (قوله وما كملأ أوليه) الظاهر ان المراد معة أو أحدهما ولو ليس من نصف النهار الى نصف  
 الليل من غير انفصال أو بالعكس لزم عدم كإشباع البقرة وفى الأقل صدقة شرح الباب (قوله وفى الأقل  
 صدقة) أى نصف صاع من بر وشمل الأقل الساعة الواحدة أى الفلكية وما دونها خلافا لما فى خزائن الأكل انه  
 فى ساعة نصف صاع وفى أقل من ساعة قبضة من بر اه بحر ومضى فى الباب الى ما فى الخزائن وأقره شارحه  
 واه تعرض خفاة لما ذكره الفقهاء (تبيينه) ذكر بعض شراح المسائل لو أحرم نفسك وهو لا يس  
 الخطأ وأكمله فى أقل من يوم وحل منه لم أرى نصا صريحا ومقتضى قولهم ان الارتفاق الكامل الموجب لدم  
 لا يحصل إلا باليس يوم كامل ان تلزم صدقة ويعتدل أن يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال الارتفاق انما هو فيما  
 اذا طال زمن الأحرام أما اذا قصر كفى مثلثا فقد حصل كمال الارتفاق ففى وجوب الدم ولكن مع هذا  
 لا بد من نقل صريح (قوله وان نزع ليل أو أعله نهارا) ومثل العكس كفى شرح الباب (قوله ولو جرح ما يابس)  
 مباينة على قوله أو ليس بخطأ أى لو جرح اليابس من قبض وقباض وجماعة وقتل وسراويل وخشب وليس  
 يوما فدل دم واحد ان اعتد السبب كفى الباب أى ان كان اليابس الشكل لغيره ضرورة وألغى هذا الواضطر لبعض  
 تعدد الدم كى فى ظاهره ما ذكر أنه لا يلزم ليس الشكل فى مجلس واحد خلافا لما قد به القارى بل يكتفى بجمعها  
 فى يوم واحد ويدل عليه قوله فى الباب و بعد الجزاء مع تعدد اليابس بأمر منها اتحاد السبب وعدم العزم على  
 الترك عند النزاع وجع اليابس كما فى مجلس أو يوم اه أى مع اتحاد السبب كما عرفت أم لو ليس البعض فى  
 يوم والبعض فى يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحاد السبب (قوله ما لم يزم على الترك) فان نزع على قصد أن يلبسه  
 ثانيا أو ليس به لا يلزمه كفارة أخرى لتداسل ليلته وجمعها باليسوا احدا كسبب شرح الباب (قوله  
 كأنثائه بعده) أى وجوب الدم ان دام يوما أو ليلته وفى ما شارة الى حصة ليلته وهو لا يس لاضطر خلافا لما  
 يعتقد العوام لان الضرر من الخطا من واجبنا الأحكام لا من شروط حصته (قوله ولو تعدد سبب اليابس)  
 كما اذا كان به حتى فاحتاج الى اليابس لغيره التواضع وأما ما يلبسها ذاتى ح ونزعه اذا جرح فقلبه كفارتان كفر  
 الاول وألوا احصر ما له رفاحتان الى اليابس لقتال أياما يلبسها ذاتى ح ونزعه اذا جرح فقلبه كفارة  
 واحدة قال يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو فسر لم يزم كفارة أخرى ومقتضى ذلك كمال الحلج انه  
 اذا لبس لرفع برذمه ما يرتفع وليس لذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد آخر فليس لذلك انه يجب عليه  
 كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الى الخلع) تخصيص لما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب قال فى التفسير والاصل  
 فى جنس هذه المسائل ان الزيادة فى موضع الضرر ولا تعتبر بجنايته مبتدأ وفى الباب فان تعدد السبب كما  
 اذا اضطر الى ليس ثوب فليس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرر لا يجوز ان يحتاج الى قبض فليس  
 قميصين أو قميصا واحدة أو يحتاج الى قانسو فليس بهما العمامة فكل كفارة واحدة بتغير قميص الخال شارحه وكذا  
 اذا لبسهما على موضع الضرر وثبما فى مجلس واحد بان ليس عمامة وخطا به ذوقهما فكل كفارة واحدة  
 اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرر وغير الضرر وكذا اذا اضطر الى ليس العمامة فليس بها  
 مع القمصين مثلا أو ليس قميصا للضرر وثوبين لغيره فكل كفارة واحدة بتغير قميص الخال شارحه وكذا  
 الاشتبا لا يتغير فيها اه (قوله لزمه دم واثم) لزم الدم ما يدهموا الاثم بالآخر والماسب التعيير بل يوم  
 الكفارة الميرة كما قدمناه لانه حيث كان يعدل ليلته بالدم كما ساقى لزم وكفارة واحدة فى ليس العمامة مع  
 القانسو كفى القمصين هو المنصوص عليه كمر من الباب ومثل فى الغض والمخرج خلافا لما فى البحر من  
 التفرقة بينهما كما يذهب عليه فى الشرب لالة وما ذكره من لزوم الاثم عليه فى البحر عن الحلج ثم قال لا ينفقا

اجانة أو عدل غلثى عليه  
 (وما كملأ أوليه) كلمة  
 وفى الأقل صدقة (ولزائد)  
 على اليوم (كاليوم) وان  
 نزع ليل أو أعله نهارا ولو  
 جرح ما يابس (ما لم يزم)  
 على الترك (ليس) عند النزاع  
 فان عزم عليه (أى الترك)  
 ثم ليس تعدد الجزاء  
 كفر الاول أو لوكذا  
 يتعدد الجزاء (لو ليس)  
 وما وافق (ما) ليس (ثم)  
 دام على ليس يوما آخر فقلبه  
 الجزاء) أيضا لانه محظور  
 فكان ليلته حكم الابتداه  
 ودوام اليابس بعد ما أحرم  
 وهو ليلته كأنثائه بعده  
 ولو لمكرها أو ثامنا ولو تعدد  
 سبب اليابس تعدد الجزاء  
 ولو اضطر الى قبض فليس  
 قميصين أو الى قانسو فليس بها  
 مع عمامة لزمه دم واثم

هذه أمان كثير من المهرمين بطل منه كإشاهدناه (قوله ولو يتقين الخ) أما لو استمرع الشك في زوالها فلا يتيقن عليه بحر (قوله كثر أخرى) أي بلا تخيير إن دام وما بعد التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصميم على ما قاله غيره وشرح الباب (قوله ولا بأس بتغطية أذن موقظه) وكذا بقية البدن إلا الكفين واليدين من ليس القطاوين والجوارين ومن غشاه في فصل الاحول (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر أنه لو كان الوضع بالثوب خطبه الكراهة التخرجة فقط لان الانفعال لا يبلغ ربع الوجه أعاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخلق الإزالة بالموت أو يغيره فخلقوا أو ألاموا زواله بالنور أو تنفط طيبة أو احترق شعره بغيره أو وسه بده وسقط فهو كالخلق بخلاف ما إذا تشرعوا بالمرض أو النار بحر عن الحيطا قلت وشمل أيضا التقصير كالذي في الباب قال شارحنا موصره في الكافي والكراهي وهو الصواب في ما سأل الغفل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يجب الدم اه (قوله أربع رأسه الخ) هذا هو الصمغ المتناثر الذي عليه جهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي حنيفة ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب وإن كان أصغر إن بلغ شعره مبرع وأسه فعليه دم والأفصدقة وإن بلغت لحية العانة في الخلطة إن كان قد رزق بها كاملة فليقدم والأفصدقة للباب والصمغ الشارب عضو واحد فتح (قوله بحاجه) هي موضع الخياطين العنق كافي البحر (قوله والأفصدقة) أي وإن لم يتحتم بعد الخلق والواجب صدقة (قوله في البحر من الفتح) قال في التبر لم أر ذلك في نسخة من الفتح اه قلت كأنه سقط من نسخة والافتقار بنفسه في الفتح واستشهد به قول أبي ان حلقه لمن يتحتم مقصود وهو المتعبر بخلاف الخلق لغيرها (قوله كلها) أي كل الثلاثة وإنما قد به لأن ربع من هذه الأعضاء لا يعتبر بالكل لأن العادة لم تخرجها إلا بقصاصه البعض فلا يكون خلق البعض أرقا كاملا بخلاف ربع الرأس والحية فإنه معتاد لبعض الناس وما في الحيطا من أن الأكثر من الرقبة كالكل لأن كل عضوا لا يخلو في البدن يقوم أكثر مقامه كصمغ وكذا ما في الخاتمة من أن الإبط إذا كان كثير الشعر يعتبر ربع لوجوب الدم والألا أكثر والمذهب ما ذكره الصنف من اعتبار ربع في الرأس والجميع والكل في غيرهما في لزوم الدم بحر ملخصا ذكر في الباب بمنزل الثلاثة ما خلق الصدر والساق أو الرقبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فليقدم وقبل صدقة وإن خلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشير بقوله وقبل صدقة في ما في المبسوط متى خلق عضو مقصود بالخلق فليقدم وإن حاق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود خلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والفتاوى وفي التفتي وما في المبسوط هو الأصح وقال ابن الهمام أنه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعني الإبط والعانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فخص به دم لكن لا يقوم به بمقام كامله بخلاف الصدر والساق ويحويها فخص به ما صدقة قال في الفتح أن القصد إلى خلقها إنما هو في ضمن غيرهما إذ ليست العادة تنو برأسها وحده بل تنو برمجوع من الصلب إلى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البحر فعلى هذا التقيد بالثلاثة لإحراز من الصدر والساق مما ليس بمقصود وأصل المتفرق من الخلق يجمع كاليب لواح خلق ربع رأسه من موضع متفرقة فليقدم للباب وسبق أن في خلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر الخلق في الابطين تبعا لجمع الصغار أعيا إلى جوارز وإن كان النصف هو السنن في إصابه في الأصل واختلف في المستنوت في الشارب هل هو النقص أو الخلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه النقص قال في الدرائع وهو الصحيح وقال الطحاوي ينتقص عن الأطار وهو بكسر الهمزة تملق الجلدة والجمع من الشفة وكلام صاحب الهداية يخل في تعاضده اه وأما طرف الشارب وهما السبلان فقبل هملته وقبل من الحيوة عليه قبل لأبأس بقر كهما وقبل يكره

ولو يتيقن زوال الضرورة  
فاستقر كثر أخرى وتغطية  
ربع الرأس أو الوجه  
كالكل ولا بأس بتغطية  
أذنيه وقفا ووضع يديه على  
أنفه بلا ثوب (أو حلق)  
أي أزال (ربع رأسه) أو  
ربع لحيته (أو) خلق  
(بحاجه) يعني ولجميع  
والأفصدقة كافي البحر  
الفتح (أو) خلق (أحد)  
أبطيه وأتته أو وقته  
كلها (أو قص أطراف يديه  
أو وجهه) أو النكل (في)  
يجلس (واحد) فلو تعدد  
الحلق تعدد الدم إلا إذا  
اتحد الحلق

لما بين التثنية بالأعجم وأهل الكتاب وهذا أولى الصور وعلمه في شاشية فرج ورج في الجرما قاله  
الطحاوي ثم قال وأما العيسة أي الواردة في المعصين تركها حتى تكثرت وتكثر السنة فنقد القصة فغازاد  
قطعه اه وعلمه فيما علقناه عليه ومريض ذلك في مجلب الصور وأما العانة ففي البصر من النهاية أن السنة  
فيها الحلق لمساج في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد وتفسيره حلق العانة بالحد يد (قوله حلق  
أبيه في مجلبين) كون ذلك من اتحاد المجل بخلاف قص أنظار الدين بمسلك ومع هذا فلا رواية فيه كما  
ذكر في العناية أي بل هو من غير بعض مشايخ المذهب أن كل أحد نقل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى  
صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن  
ما وجب اتحاد المجل وهو التنوير فإنه لو تقرر جميع البدن لم تزمه الاكفارة واحدة والحلق مثل التنوير  
وأيضا في صورة النزاع أي مسئلة القص ما يجعلها كذلك اه وفيه ان القص كذلك على أنه يلزم منه أنه  
لو تعدد حلق الحلق واختلاف المجلس يجب فيه كفارة رفع أنه يجب لكل مجلس وجب عليه كفارة رفعه  
الجر وغيره (قوله أو أسفأ أربعة) أي بأن حلق كل مجلس ويعلمه فيه دما واحدا اتفاقا ما يذكر  
لذلك شرح الباب (قوله لوجوبه بالنسبة) أشار إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو متعلق فيجب  
الدم لو طاف جنباً والصدقة لو محذراً كما في الشريعة لئلا يلبس من الزيلعي وأما إذا كان الكفارة يجب ترك الواجب  
الاصطلاح لا فرق بين الأقوى والاضعف فإن ما وجب بالشروع دون ما وجب بإيجاب تعالى كما لو افترض  
لا شرا كهما في الوجوب التام بالدليل الظني بخلاف الطواف الفرض الثابت بالظني فلذا وجب فيه  
مع الجنابة بدنة الظهور المتفاوت من حيث الثبوت فافهم (قوله أو الفرض محذراً) قيد بالحدث لأن الطواف  
مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظاهر يثبت إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصله في  
الرواية وأشار إلى أنه لو طاف غير ياباة وما لا يجوز الصلوة فيه يلزم عدم ترك التراب وجب فيه بالفرض وهو  
الاكثر لأنه لو طاف أقله محذراً لم يدرج عليه لكل شوط نصف صاع إلا بالفتنة فتمه دما فيقص منه  
ما شاء بصر (قوله ولو جنباً فبدنة) أما لو طاف أقله جنباً لم يدرج عليه ما شاء فإن أعاده وجب عليه  
صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزبارة بصر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً فعليه  
لكل شوط صدقة وإن أعاده سقط تأمل (قوله إن لم يعد) أي الطواف الشامل لا قدوم والصدور الفرض  
فإن أعاده فلا شيء عليه فإنه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط موجب اه ح قلت لكن  
إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام الفرض لم يعد عند الامام للتأخير وهذا إن كانت الأعادة طوافاً فمجنبا ولا فلا  
شيء عليه كما لو أعاد في أيام الفرض مطلقاً كما في الهداية ومشي عليه في الجر وصحبه في السراج وغيره فزعم في غاية  
البيان أنه سهل لتسريح الرواية في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقاً وأجاب في البصر بأن هذر رواية  
أشوى (تنبيه) من غرور الاعتقاد كره في الباب لو طاف لزم يارة جنباً والصدرة طاف لصدرة  
في أيام الفرض فليعدم ترك الصدرة لأنه انتقل إلى التي ياروتوان طاف لزم يارة ثانية لا شيء عليه أي لا تنقل  
إلى ياروتوان الصدرة وإن طاف للصدرة بعد أيام الفرض فليعدم ترك الصدرة أي لقوله التي إلى ياروتوان  
للتأخير إلى يارة وإن طاف الصدرة ثانية سقط عنه دم وإن طاف إلى ياروتوان لا سقط طاف لصدرة طاف لصدرة  
في أيام الفرض انتقل إلى التي يارة ثم إن طاف للصدرة ثانية لا شيء عليه ولا فليعدم تركه وإن حصل بعد أيام  
الفرض لا ينتقل وعليه دم لو طاف إلى ياروتوان لا سقط طاف لزم يارة جنباً فليعدم دم (قوله والاصح  
وجوبها) أي وجوب الأعادة المفهومة من قوله بعده وهذا أيضاً شامل للقدوم والصدور الفرض قال في البصر  
لو طاف للقدوم جنباً لزمه الأعادة اه وإذا وجبت الأعادة للقدوم في الصدور والصدور أولى اه ح  
(تنبيه) قال في البصر الواجب أحد شيئين إما الشدة أو الأعادة والأعادة تصل إلى الأصل ما لم تكن تكون الجوار  
من جنس الجوار وهي أفضل من الدم وأما الدارج إلى أهله في الحدث فتقوا على أن يثبت الشاة أفضل

حلق الطيف في مجلسين أو  
وأسفه في أربعة أو يداو  
وحلل إذا ربع كالكل  
(أو طواف للقدوم) لوجوبه  
بالشروع (أو الصدقة جنباً)  
أو سائلاً (أو الفرض)  
محذراً ولو جنباً فبدنة  
لم يعد والاصح وجوبها  
في الجنابة ونسبها في الحدث

من الرجوع وفي الجنابة اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واستأثر في المحيط أن البعث أفضل  
لنفسه الفقراء وأذا رجع للأول يرجع بأحوال جديد بناء على أنه حل في سق النساء بطواف الزاوية جنباً  
فاذا أحره بعمره يبدئها ثم يطوف الفاروق يزمه دم لتأخير عن وقته (قوله وان المستبرأ الأول) بخلاف  
على وجوبها وهذا مذهب إليه الكرخي وصحبه في الأيضاح خلافاً للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث  
فالمستبرأ الأول اتفاقاً سراج وقوله فلا تجنب الخبيثين لفترة الخلاف فعلى قول الرازي تجنب أعلامنا لسي لان  
الطواف الأول قد انقضى فكانه لم يكن سراج فتوجه في البصر لفترة الخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح  
الحج) منزه إلى المحيط ونقله في الترتيب لآلية ومثله في الباب حيث قال ولو طواف للعمرة كله أو أجزأه أو أقله  
ولو شوطاً جنباً أو حائضاً أو نساءً أو محدثاً عليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه  
لا يدخل في طواف العمرة المدينة ولا الصدقة بخلاف طواف الزاوية وكذا الزورك منه أي من طواف العمرة  
أقله ولو شوطاً فاعلم قدم وان أعده سقط عنه الغم اه لكن في البحر عن الظهيرية لو طاف أقله محدثاً وجب  
عليه لكل شرط نصف صاع من حنط لا إذا بلغت قمته وما ينقص منه ما شاء اه ومثله في السراج  
والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما مسائل من قول المصنف وكل ما على المفرد يدم ويسبج جنباً على أحواله  
فعلى القارن دمان وكذا الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتنجس كالقارن فلا يرد على ما هنا وان كنت جنباً  
المتنجس على أحوال الحج وأحوال العمرة لان المراد هناك الجنابة بفعل شيء من محظورات الإحرام بخلاف ترك  
شيء من الواجبات كتسبيح في كلام الشارح وهذا الجنابة يترك واجب الطهارة فلا ينافي بوجوب الصدقة في  
العمرة بفعل المحظور ولهذا يعم في الباب بل قال لا يدخل في طواف العمرة للصدقة وان أطلق الشارح  
العبرة بفعل الفتح فتنبه (قوله أو أفاض من مرفأه) بان جاوز حدها قبل الغروب والالاحش عليه كافي  
الباب (قوله ولو بتدبيره) التدبير النون وتشديد الدال الملهة الهروب ح كافي في الباب ولو تنبه بعمره  
فأخبره من مرفأه قبل الغروب يزمه دم وكذا الوند بعمره فتنبه لانه اه قال شارحه القاري وبه ان ترك  
الواجب بعد سقوط الغم اه وأجيب بأنه يمكن التدرك بالعود وهو مسقط الدم قلت الحسن الجواب  
بما قدمناه أول الباب من ان المراد بالعود المسقط الدم لا يكون من قبل العبادوسبب أن توضيحه في الأحصار  
(قوله والغروب) فسد هذا العطف بين ان مرادهم بالامام الغروب بل بينهم من الملابس فان الامام لما  
كان الواجب عليه التفرع بعد الغروب كان التفرع مفترقاً بعد الغروب والالاحش بتفترقا ولم ينفرد الامام  
لأنه عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب متابعه كن عليه وعليهم الغم وذلك لان الوقوف في زمن الليل  
واجب فيتركه كل يوم الغم كافي البحر (قوله ولو بعده في الاصح) اذا عاده بعد هذا الزاوية يدم السقوط  
وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأما أنه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الاصح  
بالاولى كافي البحر فافهم وفي شرح النقاية القاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو الاصح ولو عاد قبل  
الغروب فالظاهر دم السقوط لانه رامة الوقوف الى الغروب واجب فيغوت بغوت البيض اه قلت  
وذكر ان الكافي في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشارح هنا أخذ في نقل الرواية كافي البدائع أنه  
لو عاد قبل الغروب وتبل نظر الامام سقط عندئذ خلافاً للرازي وان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة  
روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمد القدوري وذكر في الأصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بل  
خلاف للقول الواجب فلا يستعمل السقوط بالعود اه (قوله سبع الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى  
المفروض مفعلة مخذوف أي الطواف الفرض أو على تقديره ضاف أي طواف الفرض لقول الواية أو آخر  
طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى الام ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي  
الفرض لان الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وان قال المحقق ان المسلم ان التمسك ان التمسك  
الله تعالى به أن لا يبرئ أقل من السبع ولا يجبر بعضه بشئ فانه من أبحاثه الحاشية لاهل المذهب طاب

وان المستبرأ الأول والثاني  
جاء به فلا تجب إعادة  
السي جوهرة وفي  
الفتح لو طاف للعمرة جنباً  
أو محدثاً فعليه دم وكذا في  
ترك من طوافها شوطاً لانه  
لا يدخل للصدقة في العمرة  
(أو أفاض من مرفأه) ولو  
بتدبيره (قبل الامام)  
والغروب يسقط الغم  
بالعود ولو بعده في الاصح  
غاية (أو ترك أقل سبع  
الفرض) يعني ولم يطف  
فيه

كفى البحر وتد قال تلذذه الصلاة فاسم ان أبحاثه الخافلة للمذهب لا تعتبر فافهم (قوله) حتى لو طاف  
 (الصدر) أي ثلاثين أي طواف حصل بعد التوقف كان الفرض كالتعمير بشرطه لا بد له من طواف  
 يعني ولم يناف غير (قوله) ثم ان يتي أقل (الصدر) أي ان يتي عليه أقل أشواط الصدر وهو قد مر ما نقل عنه  
 الى الركن بان ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر سبعة فانه ينتقل منها ثلاثة أطراف الفرض  
 وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فترتبه لها صدقة أو لو كان طاف للصدر ستة وانتقل منها ثلاثة  
 يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة يلزمه لها دم ثم هذا ان لم يكن آخر طواف الصدر الى آخر أيام التعمير  
 والآن يجمع الصدقة أو الفم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من رطلين  
 لهما كافي البحر ومثله في التنازع والتهافت والباب لكن في الترتيب لا بد من الفرض وان كان ترك أقله  
 أي أقل طواف الفرض لزمه لتأخير دم وصدقة لمتروك من الصدر اه فأوجب دما لتأخير الأقل  
 كاترى فتأمل (قوله بقرى حرما) فان جماع الى أهله فاعليه حنثان يعود بذلك الاوام ولا يجوز عنه  
 البدل لباب (قوله في النساء) لانه بالخلق حصل ما هو من حتى يطوف (قوله لزم دم) أي شاة  
 أو بدنة على ما سياتي (قوله الآن بقصد الفرض) أي فلا يلزمه بالتأخير وان تعدد المجلس مع أنية  
 الفرض باطله لانه لا يخرج منه الا بالاعمال لكن لما كانت المحلوات مستندة الى قصد واحد وهو تجبيل  
 الاحلال كانت ممتدة فتكفاهم واحد بحر قال في الباب واعم ان الحرم اذا نوى فرض الاحرام لجعل يصنع  
 ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام  
 وعليه ان يعود كما كان محرما ويحسد واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحلوات وانما يحدود الجواز  
 بتعدد الجنائيات اذ لم ينزل الفرض ثم نية الفرض انما تعتبر بزمهم اخرج منه هذا القصد بل هو  
 عدم الخروج وامان علم انه لا يخرج منه هذا القصد فقام الاتية بزمه اه قلت وما ذكر من أن نية الفرض  
 باطله وانما لا يخرج من الاحرام الا بالاعمال محمول على ما ذكره في كراهة خروج الجنائيات  
 ومن المأمور بالفرض المصغر أو صدقة لا بد من بزمهم الهدي على و يرتفع احرامه على ما سياتي في باب  
 وسند كرهته انما شأن كل من منع من المعنى في وجوب الاحرام على البدل فانه يفسد الهدي كالمرأة  
 والعبد ولو احراما بلاذن الزوج والمولى فان له ما ان يحلله الى الحلال بلا ذم وبما قرأناه اذ دفع مالي  
 الشرع لانه يجب بزمهم المصافة بين ما مر من انه لا يخرج من الاحرام الا بالاعمال وبين مسئلة تحليل المولى أمته  
 بحرقه فغير أوجاع (قوله أو أو بعثته) أما لو ترك أهله فبصدقة كسبتي (تنبيه) لم يصحوا  
 بحكم طواف القدم لو شرع فيه وترك أكثر أو أقله والظاهر انه كالصدر ولو جوبه بالشرع وقدمنا عليه  
 في باب الاحرام (قوله ولا يفتق الترك الا بخرجه من مكة) لانه ما دام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال في  
 البحر وأشار بالركن الى انه لو أتى بمكة لم يلزمه منى بطلان له ليس بمؤقت اه أي ليس له وقت يموت بوقت  
 وقدمنا من النهرو البلب انه لو نفر لم يطالب به الرجوع ليطوف ما لم يحاوز الميقات بخلافه بين اراقة  
 الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا يتي عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد ان تركه والركوب قال في الغنى  
 عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لم يدم وان بعد ذر فلاثي  
 عليه مطلقا وقيل فيما رويده النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه يلزمه  
 موجه ولو عذر كعدمه أو لالباب ثم لو عاد السي ما شاع بعد ما حل وجب له بزمه مدم لان السي غير مؤقت  
 بل الشرط ان يأتي به بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الرمي) كانه انما وجب تركه كعدمه واحدا لان  
 الجنس مقصد كافي الحلق والترك انما يفتق بغيره والشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف  
 قرابة الا به وادامت الايام باقية لا إعادة ممكنة فيرمي على التألف ثم بتأخير ما يجب الدم عند خلافه  
 لما يجزوه علم ان الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كانه أو تأخير رمي يوم الى ما يابه أو ما أخر الى

حق لو طاف الصدر انتقل  
 الى الفرض ما يكمله ثم ان  
 يتي أقل الصدر فصدقة  
 والا فدم (و ترك أكثره  
 يني بحرما) أي بدني حتى  
 النساء (حتى يطوف)  
 فكما ما جامع لزمه دم اذا  
 تعدد المجلس الآن بقصد  
 الفرض فخر (أو) ترك  
 طواف الصدر أو أربعة  
 منه ولا يفتق الترك الا  
 بالخرج من مكة (أو)  
 ترك (السي) أو أكثره أو  
 ركب فيه بلا سند (أو)  
 الوتوف بصحبه يعني  
 مزدلفة أو الرمي كله

الليل ثلاثين عليه كما تقرر في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نزل تام بحر (قوله أو الرمي الاول) دانيل فيما قبله كما علمت لكن من عليه تبعا للهداية لانه نزل جرحا للعقبة بقية الايام يلزم صدقة لانها أقل الرمي فيما يختلف اليوم الاول فانها كل مئة رمتي فافهم (قوله أو أكثر) كما يسع حسب ما في فافهم يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعد وكذا لو أخذ ذلك أملا ترك أقل من ذلك أو أكثر فله بكل صلاة صدقة لأن ما دفعه من مائة ألف (قوله أي أكثر يوم) المفهوم من الهداية هو ذا الصبر إلى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المذهب أيضا كما ذكره الشارح أقود (قوله أو خلق في حل يجمع أو مرة) أي يجب دم لو سخط البيع أو العرق في الحل لتوقته بالمكان وهذا اعتداهما خلافا للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بمقتضى بقية كونه البيع ولذا تقدم على قوله أو مرة فيتمدد خلق الحاج بالزمان أيضا وانما دفعه نحو خلاف أو يوسف ففهم ما وهذا الخلاف في التضمن بالدم لا في الفعل فانه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فنع وأما خلق العمرة فلا توقيت بالزمان اجابا عداية وكلام الدرر يوم أن قوله في أيام النحر قيد للبيع والعمره توزع على الزمان مع أنه لا يلزم في كلام الزلي كما يعلم من راجعته (قوله فثمان) دم للمكان يوم أو زمان ط (قوله لا اختصاص بالخلق) أي ليس ما بالحرم والبيع في أيام النحر ط (قوله نخرج) أي من الحرم (قوله ثم يرجع من حل) أي قبل أن يحل أو قصر في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيسرد على صاحب الدرر وصدد النحر يعقوب كمال حيث أطعوا وجوب النحر بنحوه قبل الفعل ثم وجوه فان ذات النحر وجب من الحرم لا يلزم الحرم بشئ قال في الهداية ومن اعتبر نحر من الحرم وقصر عليه دم عند ما قال أو يوسف لاثني عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر لاثني عليه في قوله لم يجمع إلا أنه في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العتابة ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند أي ضيقة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو لتأخير النحر عن أيام النحر ويبدو أنه اذا عذر ما نحر من الحرم وحلق في أيام النحر لاثني عليه وهذا لا يتوقف فيه منه أدنى المأمور بمائل الفقه فليتمه أهدى في الشرع لئلا يسه (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دعوى الجماع كالعاقبة والمباشرة الفاحشة والجماع فيما دون الفرج والتقبيل والمس يشبهون جبهة لدم أو قبل الوتوف أو بعده ولا يفسد به شيء بها كأي الباب ونحو قوله قبل الوتوف أو بعده ثلاث صور اذا كان قبل الوتوف والحلق أو بعده قبل الحلق أو بعد الوتوف والحلق قبل الدوا في الاولين حصل الفرق بين الدواي والجماع لمقتض وهو أن الجماع في الاولى مفسد لتعلق فساد الجماع حقيقة كما قال في البحر وانما لم يفسد الجماع بالدواي كما يفسد بالصوم لان فساد معلق بالجماع حقيقة والنحر والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي الثاني بموجب ليدفع لفظ الجنبية كأي الجماع لم يفسد لتسام جماع الوتوف ولا شيء من ذلك في الدواي وأما الثالث فشارك الجماع ودواي في وجوب الشاة عدم المقتضى لتفرقة المذكر لأن الجماع هنا ليس جنبا فليقتطع وجود الحل الاول بالخلق فالذا لم يجب به بدنة ودواي مطلق في كثير من الاحكام فافهم (تنبيه) \* أطلق في التقبيل والمس فمما هو صدق في اجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الامر كالأجنبياتون توقفه على الجوى وأخرج مما للنظر إلى خروج امرأته شهوة فأنى فانه لاثني عليه كونه تفكر ولو اخل بالنظر أو تكرروا وكذا الاحتلام لا يوجب شأنا عذية ط (قوله في الاصح) لم يؤمن صرح بتبعه وكأنه أخذ من التمسح بالاطلاق في البسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجمع وقصدها كأي البليور جمع في البحر بأن الدواي محرمة لأجل الاحرام طامقا فوجب الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير الانزال وصحة فاضخان في شرحه (قوله أو أنزل) قيد لمستلزم فان لم ينزل ففهم ما فلا شيء عليه ط (قوله أو أنزل الحاج) قيد به لان حلق المعتزل لا يتقيد بالزمان وكذا لو أوفى فلا يلزم بتأخيرهما شيء ط (قوله أو مواف الغرض) أي كله أو أكثره فلو أنزل فيجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر طواف الصدور لا يجب

أوف يوم واحد أو الرمي  
الاول أو أكثر أي أكثر  
رمي يوم (أو خلق في حل  
يجمع) في أيام النحر ولو  
بعد ما فثمان (أو مرة)  
لا اختصاص بالخلق بالحرم  
(لا دم) (في معتبر) خرج  
(ثم رجع من حل) إلى  
الحرم (ثم قصر) وكذا  
الحاج ان رجع في أيام  
النحر والاقدم لتأخير  
(أو قبل) عطف على حلق  
(أو ليس بشهوة أنزل أولا)  
في الاصح أو استثنى بأكمله أو  
يلزم به عتية وأنزل (أو  
أنش) الحاج (الحلق أو  
طواف الغرض من أيام  
النحر)

شيئاً مستأني (قوله لتوقتها) أي الخلق وطواف الغرض به أي بأيام العمر عند الامام وهذا هو جواب  
الدم بتأخيرهما قال في الشرب لا يلهي هذا إذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لو كانت قبل أيام العمر  
والتأخير جلي حتى مشغولاً عليها بالتأخير وان كانت حتى أخذت لوجوب الدم بالتأخير فيما تقدم كذا في  
الجوهرة من الوجوه وأقاد شغلها بالتأخير بما لهدم وجوب الطواف بمقتضى أول وقتها في الزمان بالدم وقد  
جاءت في الآلة فنظر اه وتقدم علمه في بحث الطواف (قوله أو قدم نسكا على آخر) أي وقد علمه في  
أيام العمر ثلاث حتى عنه بقوله أو أو الخلق الخ شرب لا يلهي (قوله فيصحب الخ) لما كان قوله أو قدم  
الخ بياناً لوجوب الدم بمسكن الترتيب فرغ عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم  
(قوله لغير الفرد) أما هو فافهم مستحب كسر (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غيره شرح  
الباب (قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالاول لأن الرمي مقدم على الذبح فإذا يجب ترتيب  
الطواف على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كلاتي على الفرد  
الخ) فيجب تقديم الرمي على الخلق للفرد وغيره وتقدم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير الفرد ولو  
طاف الفرد وغيره قبل الرمي والخلق لا شيء عليه لبس لبس وكذا لو طاف قبل الذبح كملت والحاصل أن  
الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من التسلائين وإنما يجب ترتيب التسلائين على الرمي ثم الذبح ثم الخلق لكن المفرد  
لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق فقط (قوله خلق قبل ذبحه) وكذا لو طاف قبل الرمي بالاول  
بصر وأما موضع المسئلة في القارن لأن المفرد لا شيء عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك  
وتقدمه بالخلق فيه أي كال (قوله كسر هو المصنف) أي فيما شغفه في العمر (قوله وبه) أي بما ذكر من  
أن المذهب أن أحد القسمين للتأخير والاتسار للقرآن الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي  
صاحب الهداية حيث قال دم الخلق في غير أوانه لأن أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الخلق اه وقد  
نسخ أشراح الهداية من وجوه منها مخالفاً لما نص عليه في الجامع الصغير أن أحد القسمين للقرآن والآخ  
للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دعاء على قول من يقول أن أحرام العشرة لا يلتزم بالوقوف  
لأن جنازة على أحرامين والتقديم والتأخير جبايتان فذهبنا أو بعد ما ودم القرآن وأجاب في البحر عن  
الاول بأن ما شئنا عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وإن كان المذهب خلافه من الثاني بأن التضاعف على  
القارن إنما يكون فيما إذا أدخل نقصاً في أحرام عمره والا فلا يجب الا دم واحداً وهذا إذا فاض القارن قبل  
الامام أو طاف الفز ولو جنباً أو بعد ذلك بالزمن والدم واحداً لا تعاقب العمر بالوقوف وطواف الزيادة وتام  
الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما ورد عليه من وطيفه فيما علمناه عليه (قوله أقل من عضو) أي  
ولو أكثر كسر ط وهذا إذا كان الطيب قليلاً على ما مر من الترفيق (قوله في الخنزير نالغ) أي فأدق البحر  
ضعة بحد منه أول الباب (قوله أو خلق شارب) لانه تسع الصلوة ولا يلغز بهما القول في وجوب الصدقة  
فيهم والمذهب الصحيح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم طحور وفي البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه الخ)  
ظاهرة كالتكرار الواجب نصف صاع ولو يكن شحمه متواحدة لكن في الخائفة أن تنفس رأسه أو أنفه أو  
لبسته رأت فكل شره كشم من طعام من خزانة الاكل في خمسة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف  
اشتباهاً لانه لم يبين الصدقة ولم يفسرها بحر (قوله وقد استقر الخ) إشارة إلى ما في عبارة المصنف من الإجماع  
كمما ذكره بالمرور ومصدر الشرح يقول كمال لان مفادها أنه يجب فيما فوق الواحد إلى الخمس نصف صاع قال في  
الشرب لا يلهي وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحه من أنه لو نوى أقل من خمسة فعليه بكل ظفر صدقة  
الآن يبلغ ذلك ما ينقص ما شاء ولو نوى ستة عشر ظفر من كل عضو أو يعقيب بكل ظفر طعام مسكين  
الآن يبلغ ذلك ما لا يخفى بتدقيق ما شاء اه (تبيينه) قال في الباب كل صدقة يجب في الطواف فهي  
لكل شوط نصف صاع أو في الرمي فكل صدقة أو في قلم الظفار فكل ظفر أو في العبدونيات الحرم

لثوقتها (أو قدم نسكا  
على آخر) فيجب في يوم  
الغرض أربعة أشياء الرمي ثم  
الذبح لغير الفرد ثم الخلق ثم  
الطواف لكن لا شيء على  
من طاف قبل الرمي والخلق  
نعم كره لبس لبس وقد تقدم كما  
لا شيء على المفرد الا إذا خلق  
قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب  
(ويجب دمان على قارن  
خلق قبل ذبحه) دم للتأخير  
ودم للقرآن على المذهب كما  
سره المصنف قال به اندفع  
ما توهمه بعضهم من جعل  
الخمسين للصنابة (وان طيب)  
جوابه قوله لا في تصدق  
(أقل من عضو) ورأسه  
أوليس أقل من يوم في  
انحرافاً في الساعة نصف  
صاع وفيما دونها قبضة  
وظاهره ان الساعة فلكية  
(أو خلق) شارب أو (أقل  
من ربع رأسه) أولبسته  
أو بعض رقبته (أو نقص  
أقل من خمسة أطرافه أو  
شحمه) إلى ستة عشر  
(منشقة) من كل عضو  
أو يعقود استقران لكل  
ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ  
دما



فعلى قدر القيمة فليصفاً (قوله فنتص ماشاء) أى لا يصيب فى الأقل ما يصيب فى الأكثر قال فى الباب وقبل  
ينتقص نصف صاع أه وياى بانه تريبيا (قوله أو طلف للقدم) وكذا كل طواف يطوع جبراً لما دعه  
من النقص ترك الطهور (قوله من سبع الصد) أمال ترك ثلاثين سبع القدم فليز كرويه وفتننا  
الكلام عليه (قوله ومن السى) أى لم ترك ثلاثين أو أقل فعليه لكل شوط منه صدقة لأن يبلغ ما يقصر  
بين السبع ومنتقص الصدقة للباب (قوله أو إحدى الجوارى الثلاث) أى التى بعد يوم النحر ط والمراد أن  
ترك أقل جارى يوم ثلاث من يوم النحر وعشرة مما بعده وحتى (قوله فكلم) أى ينتقص ماشاء (قوله  
وأما الحدادى) أى فى السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه قبل إشارة إلى خطه لما قبل فى عامة الكتب  
من إطلاق النقص على ماشاء لكنه غير صحيح ولأنه صادق على ماشاء شياً ط لا مثل كفى من طعم لم ترك ثلاث  
حصان مثلاً ولو بلغ الواجب فيها فبقدم مع أنه لم ترك حصاناً واحداً نصف صاع وقد التزم ذلك بعض  
شرح الباب وقاله الظاهر من إطلاقهم وهو بعيد كما جلت لأنهم قصوا عن قيمة السبع التى لا يصيب فى القليل  
ما يصيب فى الكثير فبينى أن يكون ما فى السراج ما يبالى ما أطلقوا بمعنى أنه ينتقص ماشاء إلى نصف صاع إلا أكثر  
لما قلنا لكن ما فى السراج يحمل وقد فسره ما قبل بعضهم عن البحر الزاخر إذا بلغ قيمة الصدقات حداً ينتقص منه  
نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الساتر وكذا إذا انتقص نصف صاع وكان ثمن الباقي مقدراً عن الساتر  
ينتقص إلى أن يصير عن الصدقة الباقي نسبة أقل من ثمن الساتر ولو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بان قل  
طغراً واحداً أو كان يبلغه ما ينتقص منه ماشاء أصبحت من ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى أه (قوله أو حلق  
الرجل) أعلم أن الحلق والموافق أمان أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحلق محرم والموافق حلال إلا بالعكس ففى كل  
على الحلق صدقة لأن يكونا حلالين وعلى الموافق عدمه لأن يكون حلالاً لأنها لا تكون فى حلق الحرم أو أس  
حلالاً يصدق الحلق على ماشاء وفيه ما الصدقة نصف صاع كفى الفتح والبره به على ما فى قوله أو حلالاً ووقع  
فى العناية فيها إذا كان الحلق حلالاً والموافق محرم ما لا يثنى على الحلق اتفاقاً فلا يثنى على (قوله ما لا يثنى عليه)  
أى على الفاعل أما المفعول فعليه ما إذا كان محرم ما يثنى عليه (قوله كالقطر) فأما ما لا يثنى عليه  
الصاع من البراءة فغير خارج الصاع من النحر أو الشعر ط من القهش أى فى البص المشين وأما  
المولود بالشعر فإنه ينظر فإن كانت الغلبة للشعر فإنه يجب عليه صاع وإن كانت الغلبة للخصف كذا فى نزاهة  
الأكمل فإن نساو يابى وجوب الصاع احتياطاً وما ذكره فى القطر يعبرى هنا (قوله يصد) قيد الثلاثة  
وليس الثلاثة قيداً فإن جميع محضورات الأحرام إذا كان يصد فيه الجوارى الثلاثة كفى الحيط قهشاً  
وأما ترك ثمن الواجب يصد فإنه لا يثنى عليه ما فى أول الباب عن الباب وفيه من الاعتدال والحق والبره  
والجرح والفتح والصداع والشقاق والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا إذاؤها إلى التقليل وجوه صاع  
تعب ومشقة بيع ذلك وأما الخطأ والنسيان والاعتمال أو كراؤم النوم وعدم القدرة على الكفاية فليست  
بأعذار فى حق الضمير ولو ارتكب الخطأ بغير ضرر أو إجماعه لم يسنأ أو الصدقة ملازم من المم طعام ولا  
صيام ولا عن الصدقة فصل ما كان تعد عليه ذلك بقى فى ذمته أه وما فى الظاهر به من أنه إن هجر عن المم صام  
ثلاثاً أيام ضعف ثمن الجبر وقبوع من الاعتدال خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الثقل لا الجبر والوهم  
فقوى والتعطيل والسرقة غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرر ونقص على رأسه بالقتل  
قطاً إن أضعف الضرر ووقع أو سبب تلف العمامة عليها موجب لعدم أو الصدقة أه قلت بهى إذا كانت غزاة  
عن الرأس بحيث تغطي رءوساً محرم تغطيها ولا اعتدال من الفتح وغيره التصريح بخلافه أنه مثل ما  
اضطر إليه فليس يجب ندماً ثم بخلاف ما لو أيسر جبة وقلنسوة فانه كفارتين (قوله أن شاع في الخ) هذا  
فما يجب فيه المم أو ما يجب فيه الصدقة إن شاع تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على ما يمكن أو  
صام يوماً كفى الباب (قوله ذبح) فأما أنه يخرج من العهد تجرذ الذبح ولو هلك أو سرف لا يجب غيره بخلاف

ينتقص ماشاء (أو طاف  
للقدم أو الصدر بمقدار أو  
ترك ثلاثين من سبع  
الصد) ويجب لكل شوط  
من يوم النحر نصف صاع  
(أو إحدى الجوارى الثلاث)  
ويجب لكل حصاة صدقة  
الآن يبلغ ما يقصر  
وأما الحدادى أنه ينتقص  
نصف صاع (أو حلق  
رأس) محرم أو حلال  
(غيره) أو رتبته أو قل  
ظفره بخلاف ما لو طيب  
خضو غيره أو ألبس عطفاً  
فانه لا يثنى عليه أجماعاً  
ظهر به (تصدق نصف  
صاع من بر) كالقطر (وان  
طيب أو حلق) أو ليس  
(يصد) خبران شاذ (ذبح)

ما ليرى وهو حرم وانما لا يأكل منه رعاية لجهة التصديق وتامق البحر (قوله في الحرم) فلا يخرج فيه  
 ليعز لا أن يصدق بالعلم على مستمسكين على كل واحد منهم قدرة فمصرف صاع حطلة فيعز به بدلا عن  
 الاطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد أنه لا بد من التملك عند مجذور جعفر البحر بعا للفتح فلا تكتفى  
 بالإحاطة فلا يلاي يوسف ولتختلف النقل عن الامام (قوله ثلاثة أوع طعام) باضافة أوع وهو بفتح  
 الهمزة وتوضم الصاد وسكون الواو أو يسكون الصاد وتوضم الواو جمع صاع شرح النفاة القاري والطعام  
 البر بطريق العلية فاستأنى (قوله على مستمسكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة  
 أو سبعة فظاهر كلامهم أنه لا يجوز لأن العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالإحاطة ينبغي أنه لو عدى  
 مسكينا واحد أو عشرة سنة أيام أن يجزوا أنفسهم مسئلة الكفارات نهر تبع البحر (قوله ابن شاه) أى  
 في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الفرج والتصدق على فقرا مئة أفضل بحر وكذا  
 الصوم لا يتصدق بالحرم فيصومه أن شاه كما أشار إليه في البحر وصرح به في الترتيب لثلاثة عن الجواهر وغيرها  
 (قوله ولو طهر) أى بالباح قدوا لخشفتون أن يزل ولو لم يحتال لاعتنع وجود الحاروق والمدة وسواء أكل في  
 امرأ أو واحدة أو أكثر أخينة أو لامة أو مرأ أو لا تصدق العلم لا تصدق المجلس إذا لم ينو بالثا رفض  
 الاحرام كما صرح به أفاد في البحر (قوله في إحدى السبلين) السبل يذكر ويؤث أى القبل والبرق أى  
 النهر ثم هذا في البر أمع الزوايين وهو قولهما (قوله من أدى) فلا يفسد طوعا الهبة مطلقا فتصوره بحر  
 أى سواء أنزل أو لا وقد أطلقوا التي لا تشتهى بالهبة كالحرم في الصوم فيقتضى عدم الفساد طوعا الهبة  
 والصغيرة التي لا تشتهى رمى ونحوه في شرح الباب (قوله ولو ناسيا) مثل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى  
 وقضاء الحج بعد العتق سوى هذه الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤخذ به بعده بخلاف ما فيه الصوم فانه  
 يؤخذ به العالي ولا يجوز اطعام الملوك منه الا في الاحصاء فان المولى يبعث به لعل هو فاذا حق فعليه حجة  
 ومجرة بحر (قوله أو مكرها) ولا يرجع له على المكره كذا كره الا سيحيا وحتى في الغنم خلافه لا يرجع  
 المرأه بل إذا كرهها الزوج ولم أر قوله لا يرجعها مؤنة عليها بحر (قوله أو مينا) يؤد أنه ان الغنم الصلاة  
 والصوم لا فرق فيه بين المكافؤ وغيره فكذلك الحج وما في الغنم من أنه لا يفسد حقه ضعيف بحر وغير (قوله  
 لكن لا دم ولا تضاعف عليه) أى على الصبي أو المجنون أو فرد الصغير لمكان أو وكذا لا مضى عليها في احرامها  
 لعدم تكليفها شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالافاضة البانية أى وقوف هو فرض أو بدونها  
 مع التنوين فيها على الوجهية أى وقوف مفروض والمراد بالفرضية الى كنية فقهيل من النقل ونحو وقوف  
 المزدلف لانه إذا لم قبله فانه لا يفسد الحج لكن في مدينة (قوله يفسد حقه) أى ينقصه نقصا فاحشا ولم يطله كما  
 في المعصية انفسا في حال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قد حسن بى بعض الاشكالات قال القاري  
 قلت من جعلها للمضي في الاعمال لكن في عدم الابطال أى شافوع اشكال وهو القضاء الا أنه يمكن دفعه بانه  
 لا يؤثر على وجه الكمال اه أقول سلمه انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل  
 الشرعية كالصلاة لا تطهارة بل المراد به الخلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولو جوب القضاء  
 ليضرح من العهد حقيقة الشرع وهو جودة إقامة نقصا أخرجهما عن الاجزاء وهذا صرح في الفتح عن  
 المبسوط بانه بافساد الاحرام لم يضر ما جازعته قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لمكان خلافه  
 ولما كان يلزمه موجبا تركه بعد ذلك من المظن وان يؤخذ في الباب وغيره أنه لو أهلك بجمعة أخرى بنوى  
 قضاء هاتل أدائم المضي هي ونيتة لتول تصح ما لم يطر عن المقامدة وبهذا ظهر أن قول بعض معاصري  
 صاحب البحر ان الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معاه لم يطل بالمضي الذي ذكرنا فلا يرد ما أورده عليهم من  
 تصريحهم بفساده ثم ان هذا يبعد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى  
 من قوله لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيد أنه صرح في الباب في فصل بحر مائ الاحرام

في الحرم (أو تصدق بثلاثة  
 أصوع طعام على ستة  
 مساكين) ابن شاه (أو  
 صام ثلاثا يام) ولو متفرقة  
 (ووطئوه في إحدى  
 السبلين) من أدى (ولو  
 ناسيا) أو مكرها أو نائمة أو  
 مينا أو مجنون فذكره  
 الحدادى لكن لا دم ولا  
 قضاء عليه (قبل وقوف  
 فرض يفسد حقه)

بأن مقصد ما لجامع قبل الوقوف وبمطله الرتبة والله تعالى أعلم (قوله وكذا الاستدلال ذكر كراهة) والفرق بينه وبين ما لا يؤتى به من جهة حيث لا يفسد حجه أن دأى الشهوة في النساء أن تلم تكن في جانبين قاصرة بخلاف الرجل إذا جامع بهيمة ط (قوله أورد كراهة مقلوعا) ولولم يرد أذى ط (قوله ويضى الخ) لأن القتل من الأحرار لا يكون إلا بآداء الأفعال أو الإحصار ولا بد ولا حدهما وانما وجب المضى فيه مع فساد ما أنه مشروع بفساده دون وصفه ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله بكنارة) أي يفعل جميع ما يذم فيه من الحج الصعيق ويحجب ما يحجب فيعوان ارتكيب محظور واقطبه ما على الصعيق لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع المدينة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بصر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما تضمنه أول الباب (قوله ويضى) أي على الفور كما تقتضيه بعض المحشين عن البر العريق وقال الخليل الرمي ويقضى أي من قابل ووجب المضى فلا يقضى إلا من قابل وسباني في مجاوزة الوقت بغير إحرام أنه لو عدم ثم أحرم بعمرة أوجبة ثم أقصد تلك العمرة أو أوجبته وقضى الحج في عامه يسقط عنه علم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليتم له اه (قوله ولو نفل) لوجوبه بالشرع (قوله هل يجب قضاءه) أي قضاء القضاء الذي أقصدته حتى يقضى بحتم الأول والثانية (قوله لم أراه الخ) البحث لما أحب النهر حيث قاله فلهما سئل عن ذلك لم أراه المسئلة وقاس كونه انما شرع فيمقتضا لا زمان المراد بالقضاء معناه المعنى والمراد الإعادة كما هو الظاهر اه وواقع قول القهستاني الأولى أن يقول وأعدان جميع العمرة اه ولما قال ابن الهمام في الخبر أن نسيته قضاء محال شارحه أنه في وقت وهو العمرة أو أداءه على قول مشايخنا اه أي وحيث كان الثاني أداه لم يكن بها آخر أقصدته لأنه لم يشرع فيه لم يأنفسه بها آخر بل شرع فيمقتضا لما عليه في نفس الأمر وليس هو ظنا حتى يرد أن الثالث يلزمه القضاء كما أول فحصل الأحرار كالأضحية وحديث فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أداء ثالث لأن الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكلما أقصد له يلزمه سوى الواجب عليه أولا ككل شرع في صلاة فرض فأفسد ولو وجد العلامة التي يجب العمل بالبالي هذه المسئلة متفرقة فقال وللفظ المبني لوقاته الحج ثم حج من قابل برده قضاء تلك الحجة فأفسد حجها لم يكن عليه القضاء جعواحدة ككل أقصد قضاء صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في حجب الصلاة أن الإعادة تفصل مثل الواجب في وقت متخلل غير الفساد وهنا المتخلل هو الفساد فلا يكون إعادة لكن مرادهم هناك بالفساد البطان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أن الفرق بينهما في الحج ففسد عليه انتم يعرف المذكر على أنافه منا هناك من الميزان ثم يعطى بالاتباع بمثل الفعل الأول على صفة الكمال فانهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعدما أقصد أحدهما بالجامع أي بأن يأخذ كل منهما طرقتا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل يذيان خلف الوضوء) كذا في الجرح من الخط وغيره ومثله في الباب وكذا في القهستاني من الانتباه وقد واصلت الاختيار فرأيت كذا فانهم قال في شرح الباب وأما في الجامع الصغير وليست بالفرقة بشئ أي بأمر ضروري وقال فاضل خان بسنن ليس الواجب وقال زفر والماتو الشافعي يجب اقترافهما أو أوقات الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرم واحد ما كان الآخر باس البيت وعند الشافعي إذا انتباه إلى مكان الجامع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله ونجب بدنة) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا أن اتحد المجلس فان اختلفت بدنة الأول وشاة الثاني بصر وشمل العائد والناسي كما صرح به في المتن والباب خلافا لما في السرار من أن الناسي عليه شاة قال في شرح القلاب وهو خلاف ما في المشايخ من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجانيات وصرح بخصوص المسئلة في الحائض (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كفي النهر (قوله خلفا للجناية) أي لو وجد داخل الأول بالحق في حق غير النساء وما ذكر من التفصيل هو ما عليه المتن ونوشى في المبسوط والردائع والاستيعابي على وجوب البدنة قبل الحلق ويعد في الغض أنه الأوجه لا طلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بلا

وكذا الاستدلال ذكر  
حار أورد كراهة مقلوعا  
بهما جاعا (ويضى) وجوبا  
في فاسد بكنارة (ويذبح  
ويقضى) ولو نفل وأفسد  
القضاء هل يجب قضاؤه لم  
أره والذي يظهر أن المراد  
بالقضاء الإعادة (ولم يتفرقا)  
وجوبا بسنن ان خاف  
الوقوع (و) وطوء (يهدد  
وقوفه لم يفسد حجه ونجب  
بدنة وبعد الحلق قبل  
الطواف (شاة) خلفه  
الجناية

(د) وطؤه (في جمرته)  
 قبل طوافه أو بعينه  
 لها نفس وذبح وقضى  
 وجوباً (د) وطؤه (بعد  
 أو بعد ذبح ولم يفسد) خلافاً  
 لشافعي فإن قتل جرم  
 صيداً أي حيواناً يربأ  
 متوشحاً بصل خلقته (أو  
 دل عليه قاتله)

تفصيل ونقد في البحر والنهر وأما ما جمع بعد طواف الزبارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة لبس قال  
 شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الحنابة إنما كان لما اعتاده الزن وكان  
 مئة تضاداً يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف لأنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفاً  
 على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اهـ وظاهره أن وجوب الشقة في هذه المسئلة لا تزعمه لانه دخلها  
 لما في شرح النقاية القاري حيث جعلها محل الخلاف المذكور قبله ثم استشكل على الفغب بأن الطواف قبل  
 الحلق لم يعمل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدن في علم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا  
 ولم يذكر حكم جماع القارن قال في النهر فإن سأل عن الوقوف وطواف العمره فسد جهره وعمرته ولم يمدان  
 وسقط عنه دم القارن وإن بعدهما قبل الحلق لم يمدن له وجب وشاة للعمره واختلف فيما بعده اهـ وتوضيحه في  
 البحر (تجمله وطؤه في عمرته) مثل جمرته ط (قوله وذبح) أي شاة بحر (قوله وطؤه بعد أو بعد ذبح  
 ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح يبيع الاختيار من المبدأ بالانكشاف في تقدير الالته قال في البحر  
 وتكمل كلامه ما إذا خلف الباقى وسى أو لا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه لعدم بل لانه بالخلق يخرج  
 من الحرم بها بالكتابة بخلاف إحرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالجماع والمفرد بالعمره فلم ينسحب حكم القارن  
 والتمتع اهـ (قوله أي حيواناً يربأ) زاد في تعريف التعريف مجتمعا بجناسه أو قواشها محترزا عن الحية  
 والعقرب وسائر الهوام والبرى ما يكون في الحلق البر ولا يصح بل يؤول إلى أي المكان واحترازه من البرى  
 وهو ما يكون في الدفق المأهول كان مشواً في البرلان التوالد أو مل والكنية بعده عوض فكب الماء  
 والضفدع الخ الخ كصديق في الفتح قال ومثله السرطان والتمساح والسفلة البحرية يصل أصداؤه  
 للعمر من نص الآية وعومها تناول لغير الماء كونه وهو الصحيح خلافاً لما في مناسك الكرماني من  
 تخصيصه بالسلمة خاصة أما البرى فإحرام ما قبله ولو غير ما كركل كالنمر كان في البحر من المحيط إلا ما يستثنيه  
 بعد من الذئب والنمر أو الجراد أو السبع الصائل وأما في الفواسق فليس بمسند قال في الباب وأما طيور  
 البحر فلا يصل أصداؤها لأن البرى البر وما شابهه إلى البائع والمحيط فافقه في البحر من أن قوله أنها  
 في المحيط قتل ولا ينافي ما من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوشح بأصل خلقته نحو الفخى المتناس  
 وإن كان قد كانه بالذبح ونحو البحر والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكراً جاباً العرلان انظروا اليسرى  
 الصيدية أصل الخلقة وفي ذلك كمالا لمكان وعظمه بحر وخروج الكلب ولو وحشاً لانه أهلي في الأصل وكذا  
 السنور والأهلي أما البرى ففسره وأبان عن الإمام فتح وجزم في البحر بأنه كالكلب (تنبه) وقال في  
 شرح الباب والظاهر أن ماء البحر ولو وجد في أرض الحرم يصل صيده أيضاً للعموم الآية وحديث هو  
 الطهور وماؤه والحمل ميتة وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحلق أو الحرم اهـ  
 وفيه وقد في جهم الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فإنه  
 في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اهـ ولم يبين حكمه وظاهره أن الحرم منهن في  
 بلادهم يحرم عليه صيده ما دام فيها وأنه تعالى أعلم (قوله أول عليه قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء  
 كانت دلالته حقيقة بالعلام مكانه وهو غائب أولاً بحر فقتل فيه الإشارة كآبشيه الكلام المشارح ومن  
 ما يكون بالحضرة وفسره على الفتح حيث لم يتفصيل الدلالة بغير اللسان اهـ ومقتضاه أن الدلالة أهم لحصولها  
 باللسان وغيره وذكر الشيخ السبيل عن البرجندى ما نفسه ولا يخفى أن ذكر الدلالة بنفسه من الإشارة  
 وقد تخصص الإشارة بالحضرة والدلالة بالقبضة اهـ فكان ينبغي أن يرد المصنف أو أعله عليه أو أمره بقتله  
 لحديث أبي تادق العيصيين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه وفي رواية مسلم هل شرع أو أعتق قالوا  
 لا قال فكلوا أو قول البران المراد بالدلالة الاعانة لا يشتمل الأمر إذا اعانة فيه ما لم تكن مفيدة دلالته على ما يأتي  
 خبر بيانهم يشتمل ما دل على الصيد مكانه على طريقه أو على باب ما ولعله على آلة تربيتهما وكذا الواو أهله

على التعمد اذا كان مع القاتل - الا ح غيرهما على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) وقد ادال بالحرم بالوجاع  
 الضمير اليه وعلق في القاتل لان الدال الحلال لا يثنى عليه الا الاثم على ما في المشايخ من الكتب وقيل عليه  
 نصف القيمة شرع الباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل بحرم حلال في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء  
 دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذا الشرط ولو جوب الجزاء على الدال الحرم مالا اثم فمحقق مطلقا  
 كقضى البحر وادى النهر وليس معنى التصديق أن بقوله صدق قبل أن لا يكذب حتى لو أن بحرهم بصيد فلم  
 به حتى أن بحرهم آخر لم يصدق الاول ولم يكذب ثم طلب الصيد فقتله كمن على كل واحد منهما البحر اذ لو  
 كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أي برؤيه أو غيرهما يثنى على الدال لكون  
 دلالة تفصيل الحاصل فكانت دلالة البحر وشرحه وعليه فيشكل ما في الحديث من المتن لو قال لشد أحد  
 هذين وهو برهما فقتلهما فعلى الدال جزاء ما دلهما الجزاء آن وأجابه في البحر بأن الامر بالاعتذار ليس من  
 قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا ولو يدل عليه ما في الفتق وغيره ولو أمر الحرم فغيره بأخذ صيد فامر المأمور  
 آخر الجزاء على الأمر الثاني لأنه يقتل أمر الاول لأنه يأمر بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد  
 وأمره فأمر الثاني لأنه يقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد نزل قوانين الامر الجرد والامر مع الدلالة اه  
 والحاصل أن عدم العلم بشرط الدلالة لا لازم بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الانتصار (قوله واتصل  
 القتل بالدلالة) أي فصل بسبب شرح الباب (قوله والدال والمشير) الاولى والمشير بأولان الحكم ثابت  
 لاحدهما ولو صدق قوله به وادى آخره بذلك مما اذا تحلل الدال أو المشير فقتله المدلول لا يثنى عليه وما ثم هندية  
 ط (قوله قبل أن ينفذ من مكانه) فلما نقلت من مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا يثنى على الدال هندية ط  
 (قوله بدأ أو هودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين نزل أول صيد وبين ما بعد وقال ابن عباس لجزاءه على  
 العائد به قال داود وشريح ولكن يقال هذهب فينتقم الله منه معراج (قوله هسوا أو وعدا) وكذا ما سارا  
 ولو غير نعد كأنه انقلب على صيد أو متسببا إذا كان متعبدا كما اذا نصب شبكة أو حفر له حطير بخلاف ما لو  
 نصب بسطاطا لنفسه فعلق به صيد أو حفر خفية لعماد أو لمعان مباح القتل كذب فطلب بها صيد أو  
 أرسل كلبه إلى الحيوان مباح فأخذ من الحرم أو إلى صيد في الحل وهو حلال لغاوى إلى الحرم حيث لا يلزم متى  
 لعدم التعدي وتعامه في النهر والبحر (قوله أو دملو كا) ويلزم فتمت قتيلا أنكدو جزاؤه متفاته تعالى بحر  
 عن المحيط ولو كان معلما فإني حكمه (قوله عليه جزاؤه) ويشهد به عدد القتل الا اذا قصده الفصل ورفض  
 احرامه كما صرح به في الاصل بحر وقد مناه عن الباب (قوله ولو سبعا) اسم لكل مختطف متعجب بلوح قاتل  
 عاد عاده وأراد به كل حيوان لا يربو كل لحه مما ليس من الفواسق السبعة والحشر استواء كان سباعا أم لا ولو  
 خنزيرا أو قرذا أو فلاحا كقضى الجميع بحر ودخل فيه سباع الطير كالباي وى والصقرو ذيفر الصائغ لئلا يباي  
 أنه لو صال لا يثنى فقتله (قوله أو متسببا) عطف على سباعا ولو علميا مستأنسا لان استئناسه عارض والعبارة  
 للأصل كس (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف ما لا نفسه فانه يقول لجزاءه قبله أنه أوف لا يعبر بمناحه  
 كالبا (قوله كبايانه) أي الخطر إلى الكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أي قول أبي حنيفة لو وجد ميتة  
 أو يوسف والحسن يذبح الصيد والقنوى على الاول كقضى الشرب لا يباح ح قتل ورجحه في البحر أنضابان  
 في كل الصيد ارتكاب مرتين الا كل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب حرة الا كل فقط اه وبخلاف  
 في الاولوية في ظهور ظاهر قول البحر عن الحائفة فائمة أولى اه والمراد بالحرمة والحرمتين ما هو في الاصل قبل  
 الاضطرار لجزاءه متعبد (قوله والصيد على مال الغير) ترجيح الحق للبدلته تتقارن بله (تنبيه) وفي البحر  
 عن الحائفة وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعه وبشر أن الغيب  
 أول من للميتة وبه أخذ الطحاوي وقال الكرخي ويا حنبل (قوله ولحم الانسان) أي لكرامته ولو ان  
 الصيد يبيع في غير الحرم أو في غير حاله الاحرام ولا دعى لا يبيع بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالجر

مصدقاه غير عالم واتصل  
 القتل بالدلالة أو الإشارة  
 والدال والمشير باق على  
 احرامه وأخذ قبل أن  
 ينفذ من مكانه (بدأ أو  
 هودا سها أو وعدا) مباحا  
 أو دملو كا (فصل جزاؤه ولو  
 سبعا غير صائغ أو متسببا  
 أو حراما) ولو (مسرولا)  
 بغض الوفا على جليمرش  
 كالسراويل (أو هودا مضطر  
 إلى أكله) كما يلزمه  
 القصص لو قتل انسانا  
 وأكل لحمه يقدم الميتة  
 على الصيد والصيد على  
 مال الغير ولحم الانسان  
 قبل والخنزير

عطافى الانسان وعجابه الصغر من الخفاصة وعن محمد الصمد اول من علم الخنزير اه وانقاد الشوايح  
 شفعها لكن ان كان المراد بالخنزير البت وهو الظاهر فهو وجه الضعف ظاهر لانه كفى بالمنفعة اوتى كتاب  
 حرمه الاكل فقط والا فلا لانه صيد ايضا فاصلا بغيره اولى لان فى كل اوتى كتاب حرمين لكن حرمته اشد  
 هذا ما طهرى وفي العصر من الخفاصة والكتاب اولى من الصمد لان فى الصمد اوتى كتاب المحظور بن  
 (قوله) ولو لم يكن شيئا لم يصرم آخر اودحه هو قيل الاضطرار لان فى كراهة ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطلاح  
 غيره الا كل (قوله) وبغرم ايضا الخ) أى يفرم الزايع فبما كراهة ارتكابه فى الجزاء لو كان اكل بعد اذله  
 الجزاء اما قبله فيحصل ما فى ضمان الصمد فلا يصحبه شئ بافراده ولا فرق بين اكله ما طعم كراهيه  
 وقال لا يفرم ما كراهيه وعلمه فى النهر قال فى الباب لو اكل منه غير الزايع فلا شئ عليه ولو اكل الحلال مما  
 ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه الا كل (قوله) والجزاء هو ما يؤممه عدلان) أى ما حله العدلان قيمة  
 الصمد فله صدوة او ما يؤممه على أن يوصوله والاول اولى فافهم ويقوم بصفته الخلق على الزايع  
 كالملاح والحسن والنسب لما كانت يصنع العباد الا فى بعض قيمته لمكانه فيقوم به ايضا اذا  
 كانت له كوترا بدله ونطق الكسب فلا تترك فى الجاه من المغنم المراد الصمد لمن له معرفة وبصوة  
 بقيمة الصمد للعدل فى باب الشهادة بغير ملصا واطاق فى كون الجزاء هو القيمة فمثل الصمد الذى مثل  
 وغيره وهو قواها وخصه بمحمد بما لا مثله واجب قيمته مثل مثله فى نحو الطى شاة واعامة بدلتى  
 حلالا وشى بقره فوجبه كل فى العلوات (قوله) وقيل الواحد ولو القاتل بكنى) الاولى اسقاط قوله ولو  
 القاتل لانه يحتمل صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على قتل ولزله اه على ان صاحب الباب  
 صرح بخلافه فحسب قال وبشرط للثوب عدلان غير الجاني وقيل الواحد بكنى اه وعكس فى الهداية  
 حيث استثنى بالواحد وعن منى قبله لئلا ان العدلى الا به والاولية وتبعه فى التبيين فى بلوى  
 والسراج والجوهرة الكفاي وهو ظاهر العاية ايضا فافهم وامشى عليه المصنف والباب استظهر فى  
 الفقه وقال فى المعراج على طريقة القياس بكنى الواحد للثوب كفى حقوق العباد وان كان  
 المثنى أحوط لكن تميز بحكومة المثنى بالنص اه ومثله فى غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزافى  
 البحر والنهر صعبه الشرح الدرر وكما تم من جهة اقتصاره عليه معنا وبه الدفع اعتراضا لشرى لئلا  
 عليه ما بان لم يصرح فى الدرر بتعصمه والمراد بالدرر ثلثا خسرو ومثله فى الدرر الباعث وقوى ومثلى  
 شرهما فى الاذ كراهى الاكتفاء بواحد (قوله) فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المسطوع على رواية الاصل  
 اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار القيمة هو الاصح نهر (قوله) واوالتوزيع الخ) أى أن الاعتبار هو مكانه  
 ان كان يباع فيه الصمد بالاولا اعتبر هو آخر مكان يباع فيه لان العدلى يخبر فى تقويمه مطلقا (قوله  
 فى سبيع) أى غير مسائل كسار اما الصائل فلا شئ فى قتله كالمسأى (قوله) أى حيوان لا يؤكل) تفسير مراد  
 والا فالسبع أشخاص كالمسأى تفسير ما الذى قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الواضحات السبعة والحشرات  
 كسار (قوله) على قيمة شاة المراد بها ما فى ما يجرى فى الهدى والاصح وهو الجذع من الضأن بقر (قوله  
 أكبر منها) الاولى أكثر قيمتها لان ما ذكرنا ناسب قول محمد باعتبار التمسورة (قوله) ليس الا براءة  
 المم) أى دون العلم لانه غير ما كره اما كره العلم فبما فساد العلم ايضا فبما بقتله بالنفقة بلغت نهر  
 عن الخفاصة (قوله) وكذا) أى كآه لا براءة على قيمة الشاة وان كان السبع أكثر قيمتها فكذلك كل من علم  
 لا يضمن ما زاد بالتعلم على الله تعالى اما لو كان مملوكا يضمن قيمة ثمنه قبل كراهيه على اوقد بالتعلم لانه يضمن  
 على الله تعالى ايضا بزيادة الوصف الخلق كالحسن والملاحه كفى الحماة العاوية كسار (قوله) ثمه أى  
 للقاتل الخ) وقيل الحيوان للدرين وله أن يجمع بين الثلاثة حتى لا يصيدوا احديا بلغت قيمته هذا المتعددة

ولو لم يكن شيئا لم يصرم  
 كراهى كل طعام مضطر  
 آخر وفى البرازية الصمد  
 المذبح اولى اخلافاً أشباه  
 وبغرم ايضا ما كراهيه  
 بعد الجزاء (و) الجزاء  
 هو ما يؤممه عدلان وقيل  
 الواحد ولو القاتل بكنى (فى)  
 مقتله اولى آخر به كان  
 منه ان يكن فى مقتله قيمة  
 فاوالتوزيع لا يقتضيه  
 (و) الجزاء (سبيع) أى  
 حيوان لا يؤكل ولا يذبح  
 اوفيا (لا براءة) قيمة  
 شاة وان كان السبع  
 أكبر منها لان الفساد  
 فى غير ما كره ليس الا  
 براءة العلم فلا يجب فيه  
 الادم وكذا الوقتل معلما  
 ضمنه طوقه غير معلم  
 ولما لم يكن معلما (ثم) أى  
 للقاتل (أن يشترى به ديا

فدفع هذا أو أطعم من هدي وصام من آخر وكذا لو بلغت هـ دينان شاعدهما أو تصدق بهما أو صام  
 منهما أو ذبح أحدهما أو أدى بالآخرى الكفالات شاه أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة إن شاء  
 اشتراها أو اشترى سبع شياء أو الأول أفضل وإن فضل ثوبين القيمتان شاة اشترى به هـ إذا أقرن بانه أو  
 صرفه إلى الطعام أو صام وعلمه في الباب وشهره **(قوله)** ويذهب بمكة أي بالحرم والراصدان الكبفتي  
 الآية الحرم كآمال المسروق نهر فلا بد منه في الحل لا يجوز به عن الهدى بل من الطعام ينشطر فيعما يشترط  
 في الطعام وأما بالذبح أن المراد التقرب بالذابة فلا بد من سق بعدة أجزاء أو تصدق به حاولوا كله بعد ذبحه  
 ثم يجرى التصديق بكل له أو بما فرغ من قيمة أهله على مسكين واحد **(قوله)** ولو ذبحا تقدم في  
 المصروف أن المغتوبه قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات إليه **(قوله)** نصف صاع حال أو مفعول لفعل  
 محذوف أي وأعلى لأن تصدق لا يتعدى نفسه إلا أن يضمن معنى قسم مثلا **(قوله)** كالغزاة الطاهرات  
 التسمية لتمامه وفي المقدار لا يفرق ما جرى عليه الزاوي وغيره فلا يرد ما لجبر من أن الإباحة هنا كاملة كما  
 سيأتي أو أكله **(قوله)** أو أكثر كان يكون الواجب ثلاثين صاعا مثلا دفعه إلى مسكينين وكذا  
 لو دفع الكل إلى واحد لكن سيأتي التصریح فافهم **(قوله)** بل يكون تعاقبا أي يكون الجوع في صورة  
 الأقل والزائد على نصف صاع كل مسكين فحوزة الأكثر تعاقبا **(قوله)** أو صام أطلق فيه وفي الطعام  
 فدل أنهم ما يجوز أن في الحل والحرم ومتفرقا ومتتابعيا لاختلاف أصنافهم ما جهر **(قوله)** أقل منه بأن قتل  
 بر بوعا وصغورا فهو غير أيضا **(قوله)** تصدق به أي على غير الذين أصطاهم أو لأشرح الجباب **(قوله)**  
 ولا يجوز إلخ تكرار قوله لا أقل منه **(قوله)** قال المصنف تبع الجراح صابوا البحر وقد خففنا في باب  
 صدقة الفطرة أن يجوز أن يفرق نصف الصاع على مساكين على الذهب وإن القليل بالغ الكرخى فبقي  
 أن يكون كذلك هنا والنسب هنا مطلق فيجوز على إطلاقه أن يجوز أن يعطى مسكين واحد كالنطرة  
 لأن العدد منصوص عليه اهـ وحله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مساكين بل أطلق النص  
 وقبيل على الفطرة لا إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتفاوت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام  
 مساكين لكن لا يخفى أن جواز التفريق بخلاف العلماء كتب المذهب على أن إطلاق النص يحصل على  
 المعهود في الشرع وهو دفع نصف الصاع لتفسير واحد تأمل **(قوله)** وتكنى الإباحة هنا أي بخلاف  
 الفطرة كما قال في شرح الباب وهذا ضد أبي يوسف بخلاف أحمد ومن أبي حنيفة وإيتان والاصم أنه  
 مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق من الأذى أما كفارة الصبي فيجوز الطعام على وجه الإباحة  
 بلا خلاف فيصنع لهم طعاما بقدر الواجب ويكفون منه حتى يستوفوا كاتين مشبعين غدا وعشاء وان  
 غدا وما أطعمهم فبما لعشاء أو بالعكس يار والمذهب كونه مأدوما ولا يشترط الإدام في شرب البر والخلف  
 في غيره وعلمه فيه وانظر لو لم يستوفوا كاتين يصنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يبدل أن  
 يشبعوا والظاهر نعم تأمل **(قوله)** كدفع القيمة في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز  
 النقص عنها كإتي العين بغيره لكن لا يجوز إدادته المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف  
 صاع من حنطة جديدة من صاع من حنطة قديمة أو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر  
 لا يعتبر بل يقع من نفسه يلزم تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما  
 وسوقهما والتمر والزبيب بخلاف نحو القرد والماش والدس فلا يجوز الإباحة لغير القيمة وكذا النخلة ولا  
 يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصبي كإتي شرح الباب **(قوله)** ولا أن يدفع إلخ قال في شرح الباب ولو دفع  
 طعام ستة مساكين واحد في يوم دفعة واحدة أو دفعتان فلا روايه فيهما اختلاف المشايخ في دعواتهم  
 لا يجوز إلا من واحد وعليه القسري اهـ واختار قوله في يوم جلد دفع إلى واحد في ستة أيام كل يوم نصف  
 صاع فإنه يجوز عندنا كما صرح به قوله ولا يخفى أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكل إلى مسكينين

ويذهب بمكة أو طعاما  
 ويصدق أن شاه على  
 كل مسكين ولو ذبحا نصف  
 صاع من بر أو صاعين تمر أو  
 شعير كالغزاة لا يجوز  
 أقل أو أكثر منه بل  
 يكون تعاقبا أو صام من  
 طعام كل مسكين وماوان  
 فضل من طعام مسكين أو  
 كان الواجب ابتداءه أقل  
 منه تصدق به أو صام يوما  
 بدله ولا يجوز أن يسرق  
 نصف صاع على مساكين  
 قال المصنف تبع الجراح  
 ذكره هنا وقدم في الفطرة  
 الجواز فنبت في ذلكهما  
 وتكنى الإباحة كما دفع  
 القيمة ولا أن يدفع  
 كل الطعام إلى مسكين  
 واحد هنا بخلاف الفطرة  
 لأن العدد منصوص عليه  
 كالأجور دفعه أي

الجزء

يكنى عن اثنين فقط والباقي متعلق بكلمة في قوله أو أكثر من (قوله) من لا تقبل شهادته له (عدل في البحر  
عن تعبيرهم من ذلك إلى التعبير بقوله إلى أصله الخ وقال أنه الأولى فلذا اتبعه المصنف لكن خالفه الشارع لأنه  
أخصر وأظهر لشموله لما هو لا رد النقض بالشريعة لأنه إنما لا تقبل شهادته له فيما هو مشترك بينهما  
لا متعلقا فافهم (قوله) وهذا أي عدم جواز التزم إلى أصله الخ (قوله) بكلمة في المصنف أي في باب مصرف  
الزكاة غير محسب قالوا إلى من بينهما ولاد أو زوجة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في  
كل صدقة واجبة فافهم (قوله) ووجب بغيره) فليدكر بعد ذلك القتل أنه لم يمتد في الغل ولزم له موته  
ولا بد منه فلا يستعمل أن لم يمتد به في حياته يتأكل من أخذ صدقة من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل  
الحرم أم لم يصلح طول برئ من الجرح ولم يبق له أثر لا يسطر الجراح بدائه وفي الخطأ لا فائدة ظاهر في البحر  
الأول ومشي في الباب إلى الشافعي وقوله في النهر (قوله) ما هنا من قوله صدقاته ناقصة ترى ما بين  
العقبتين هذا إلى يومنا هذا في القهستاني قال وهذا الزعم بغير الجرح ونحوه من حيث الامتناع والاختيار  
كل القيمة أه ولو لم يفرح في قتله ضمن قيمته فقط وسقط نقصان الجراح كتحقق في القهستاني بما بين  
على خلاف ما في البحر من المبدأ وقام فيما طاقته عليه (قوله) حتى خرج من حيرة الامتناع هيرنيا للدر  
بحرف الغاية دون العمل لأن المراد بالشر والقواثر جرحه والصادق بالقليل مهما اذلا شأنه لا يشترط  
في لزوم كل القيمة تنف كل الرش وقطع كل القواثر بل الرضا بغيره من حيرة الامتناع أي من أن يبقى  
بمنتهى بطنه فافهم وأما في الصحاح معنى الناحية فهو منقطعهم كوفي القهستاني فهو كقطر في قولهم ظهر  
الغيب ولا وجه لقلوبه من إضافة المثلث به لشيء فافهم (قوله) غير المذر بكسر الهمزة يعني الفاسد قد به  
لأنه لو كسر يصفه مذكرا لشيء عليه لأن ضمائم ليس الخاتم بل العضة أن تعبر صدوره ومفوق في الفاسدة  
ولو كان لتشرها فاجبة كبعض الله لم خلافا لما في الكرماني لأن الحرم غير منهي عن التعرض للقتل في  
الفتح بغير ملصقا (قوله) ونخرج فرخ حيث به معلوف على قوله ينف في الباب ونخرج منها أي من  
البضة فرخ حيث به طبعه فية فرخ غير ولا شيء في البضة أه وقوله به متعلق ببيت قال في البحر وقيد بقوله به  
لأنه لو لم يمتد بغير الكسر فلا ضمان له بالفرخ لعدم الأمانة ولا البض عدم العضة أه ولو لم يعلم أن  
موته بسبب الكسر أو لا القياس أن لا يفرم غير البضة لأن حياة الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه  
قيمة الفرخ كما عناية (قوله) وذبح جلال صد الحرم) سعيد المصنف هذه المسئلة وتشمك بلمها هناك (قوله)  
وحليه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد فوجب قيمته كغيره في النجاسة والميتى وكذا لو كسر يصفه أو جرحه  
بعض كافي البحر ثم إن ذكر الشايع المفعول وهو لبنه يفيد أن الحالب مصدرة مضاف إلى ضمير المفعول وهو  
الحلال مع أنه غير مذكور في ذكر لبنه وجعل المصدر مضافا إلى ضمير المفعول وهو الصيد لكن أولى لأنه  
يشمل حيثما إذا كان الحالب بحر مالكه لا يختص بصيد الحرم تأمل (قوله) وقطع حيث به مشعر) ذكر  
الزورى من أهل اللغة أن العرب والحلاليات انصر اسم الرطب والحشيش اليابس وأن الفقهاء يطلقون  
الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤول إليه أه وفي الفتح والشعر اسم القمام الذي يبحث بنو غاذا  
حرف فهو حطب أه وأطلق في القاطع فحمل الحلال والحرم وقيد بالقطع لأنه ليس في القاطع موضع ضمان  
وأشار إلى ضمان قيمته إلى أنه لا يمتد في المصوم هنا وإلى أنه عليه إدام الضمان كفي حقوق العباد ويكره  
الامتناع به يعاود غير مول بكره المسمى ترى وتما في البحر (قوله) غير مملوك ولا سبنت) أعلم أن النابت في  
الحرم ما يابى أو منكسر أو آخر أو غيرهما أو الثلاثة الأولى مستثنان من الضمان كأيان وغيرهما ما لا يكون  
أبنة الناس أو لا الأولى لا شيء فيه سواء كان من جنس ما يبيع الناس كالزروع أو لا كعلم فيلان والثاني أن  
كان من جنس ما يبيته فكذلك الثلاثة ما يجرأ فماتية الجزاء هو النابت بنفسه وليس مما سبنت ولا  
منكسرا ولا حاقا ولا آخر كما قرر في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النابت بنفسه

(إلى من لا تقبل شهادته  
له كزأصله وان ملا غيره  
وان سفل وزوجه  
وذو جهاد) هذا (هو  
الحكم في كل صدقة واجبة)  
كلمة في المصنف (ووجب  
بغيره متلف شره وقطع  
مضوه مانقصة) إن لم  
يقصد الإصلاح فإن قصده  
تقطيع حجارة من سبور  
أو شبكة فلا شيء يلزمون  
ماتت (ووجب) ينف  
رسمه وقطع قوائمه حتى  
خرج من حيرة الامتناع  
(وكسر يصفه) غير المذر  
(ونخرج فرخ حيث به)  
أي بالكسر (وذبح جلال  
صيد الحرم وحليه لبنه  
(وقطع حيث به مشعر)  
حال كونه (غير مملوك) يعني  
النابت بنفسه سواء كان  
مملوكا أو لا شيء قال الزورني  
في سلكهم فيلان



مملو كالأثر عليه ما لو ثبت في ملك رجل ما لا يستند كعمارات فانه مضمون أيضا كالحصان عليه في الحصا  
 وما لأجاب به في التبريل يظهر في وجه حخته فدارت ألف الشارح عادته ولم يتابعه بل تابع الجرح وأما في بيان  
 الشرح **(قوله قطعها الإنسان)** لم يذكر ما إذا قطعها المالك ونقل في غاية الإختلاف عن محمد انه قال في أم غيلان  
 تثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه ان لا يعيب عليه جزاء لكنه  
 مخالف لما مر من ان كل ما يثبت بنفسه ولم يكن من جنس ما يثبت به الناس ففيه القياس سواء كان مملوكا أو لا  
 فينبغي ان تولد منه قيمة واحدة خلق الشرع أفاضل فوح أفندي وصرح في شرح الباب بضمه بانما به **(قوله)**  
 بناء على قوله ما لا يخالف أمان على قول الامام ان أرض الحرم سواء أرى أو قاب في حكم السواحب فلا تصور  
 قولهم لو ثبت في ملكه بحر عليه فالواجب قيمة واحدة خلق الشرع قطعاً **(قوله)** فلو من جنس ما لا يخالف لان الذي  
 يثبت به الناس غير مستحق للامن بالاجماع وما لا يثبتونه عادة اذا ابتزوا الحق بما يثبتونه عادة فكان مثله بجامع  
 انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كالحق الهداية والعناية تبريلانية **(قوله)** فلو قطع  
 أى اذا انقطع غيره كان كانه وقها لانه فيها فلا يخفى قطعها الباب **(قوله)** ولذا أى لكونه التعبير  
 أو الحشيش الذي هو من جنس ما يثبت به الناس لأشئ به من جزاء خلق الشرع ولا من حرمة ط **(قوله)** حل  
 قطع الشجر المخمر أى وان لم يكن من جنس ما يثبت به الناس لكن ان كاله مالك فوقف على ايازته والواجب  
 قيمته كالأشئ ط **(قوله)** لان آثاره ما لا يخالف يدل على قوله ولذا الخ لان ما كل من جنس ما يثبت به الناس اذا  
 ثبت بنفسه انما لا يعيب به شيء لانه بمنزلة ما ابتزوا تأمل **(قوله)** قيمته فاعل وجب وقوله في كل ما ذكر أى قيمة  
 ما لا يخالف في كل ما ذكر من المسائل الثمانية في الأولين والخامسة قيمة الصيد وفي الثالثة البض وفي الرابعة  
 الفرج وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر **(قوله)** لا ما لا يخالف وانكسر أى فلا  
 يضمنه القاطع الا اذا كان مملوكا فحين قيمته لملكه كفى شرح الباب والجاف بالحليم البابس وتضمنه  
 بيمينى طلبا **(قوله)** أو صرب فسطاط أى حشيشه ومنه ما لو ذهب بحشيشه أو مشى دوابه في الباب **(قوله)** لعدم  
 إمكان الاحتراز عنه لانه تبع كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تبع بقوله لا لخصه كذا في بعض  
 النسخ **(قوله)** والعبرة بالأصل الخ في الحرم من الاجناس الاخصان تابعة لاصلاها ولقت على ثلاثة أقسام  
 أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاخصان في الحل فعلى قاطع الاختصاص القيمة الثانية عكسه فلا شيء عليه  
 فيها الثالث بعض الأصل في الحل وبعضه في الحرم مخين سواء كان الفص من جانب الحل أو الحرم اه **(قوله)**  
 والعبرة بسلطان الطائر أى لملكه من الشجرة لا لاصلاها لان الصيد ليس تابعاً لها ط **(قوله)** بحيث لو وقع الصيد  
 فسر الضمير به مع أن مرجعه الى الفرس لا لتعميم فان هذا الحكم لا يخص الطائر اه ح **(قوله)** والا لا أى  
 لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الفص شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم ترجيحاً فالطائر كالمعلم  
 فظاهره ط **(قوله)** القائم محتمر وما يذ كرم من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطائر لكان منحصر وأعم لانه  
 يقدح حكمه ما اذا كانت في الحل ط **(قوله)** وبعضها ككها أى لو كان بعض قوائمها في الحرم فهو ككها  
 فيجب الجزاء قال في شرح الباب أى من غير نظر الى اقل ولا أكثر من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في  
 القائم لاجل ما يجمع قوله سابقاً القائم ط **(قوله)** ولو كان ما مثله العبرة قرأه مقتضاه انه لو كان رأسه في  
 الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع المبيع والحرم انه من صيد الحرم  
 لان القاعدة ترجيح الحرم وصورة الامر كالسرحة فحينما قلنا كذا قوله في الباب لو كان مضطجعاً في الحل وحزه  
 منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القارى أى حزه كذا وقال الكرماني لو مضطجع في الحل ورأسه  
 في الحرم يضمن لان السرحة مقر أسموه هو مومم من الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقراً  
 على قوائمها يصحكون بمنزلة تشي ملي وقد اجتمع فيه الحل والحرمه فبر حجبايب الحرم احتياطاً في البدائع  
 انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان ما عليها ولو وجدها اذا كان مضطجعاً اه وهو ظاهره كما قال في الغاية

فتقطعها الإنسان فعليه قيمة  
 لملكها وأثرى لحق  
 الشرع بناء على قوله ما  
 المقتضى به من تلك أرض  
 الحرم (ولا يثبت) أى  
 ليس من جنس ما يثبت به  
 الناس فلو من جنسه فلا شيء  
 عليه كقوله عور ولم يضر  
 بالتبصر ولما حصل قطع  
 الشجر المخمر لان آثاره أثم  
 مقام الانبات (قيمة) في كل  
 ما ذكر (الامان) أو  
 انكسر لعدم التلف أو ذهب  
 بحشيشه كقول أو ضرب  
 فسطاط لعدم إمكان  
 الاحتراز عنه لانه تبع  
 (والعبرة بالأصل) لالفصنه  
 (وبعضه) أى الأصل (كقوله)  
 ترجيحاً للصحة (والعبرة  
 لكان الطائر ان كان) على  
 فحين بحيث (لو وضع)  
 الصيد (وقع في الحرم فهو  
 صيد الحرم والا لو كان  
 قوائم الصيد) القائم (في  
 الحرم ورأسه في الحل  
 فالعبرة بقرائه) وبعضها  
 ككها (لا لرأسه) وهذا في  
 القائم ولو كان ما مثله العبرة  
 لرأسه ليقطع اعتبار قوائمه  
 حيثما فاجتمع المبيع والحرم

بمقتضى ان الحبل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحبل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الميسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من ميسد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة بحالة الرمي) أي المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوقوف ولعند الامام حتى ولو رمى نحو جسي الى صدر فأسلم ثم وصل السهم الى بائوك ولو رمى مسلماً فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح من البعر (قوله الا اذا رما الخ) أقول قال في الباب ولو رمى صدفي الحبل فغيره فاصابه السهم في الحرم ضمن ولو رما في الحبل وأصابه في الحبل فدخل الحرم فثمنه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل أكله ولو كان الرمي في الحبل والصدف في الحبل الآن بينهما مقاطعة من الحرم فغيره السهم لا شيء عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المثلثة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد خرج في البعر أيضاً بأنه لا شيء فثمنه من غير حكاية استحسن أو قياس وانما حتى ذلك في المسئلة الأولى حيث نقل أولاً عن الحنفية وجوب الجزاء ما هو أنه استخاف كلام الميسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وأن هذه المسئلة مستثناة من أصل أبي حنيفة فان عند المعتزلة حالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استحسن وعدمه قياس ووفق به بين كلامي الميسوط وصحنا صرح القارونى عن الكرماني بأنها مستثناة احتياطاً وجوب الضمان وبه ظهران الشارح اشبهه عليه إحدى المسئلتين بالأخرى وسبقه الى ذلك صاحب النهر ولا يصح حمل كلامه على ما ذكره السهم في الحرم وأصاب الصدف في الحرم لأنه ان كان الصدف وقت الرمي في الحرم تمسك المسئلة مستثناة من اعتبار رصاة الرمي ويكون وجوب الجزاء لا شك فيه قياساً واستحساناً وما نقله ح من البعر لم أرفقه وان كان الصدف وقت الرمي في الحبل والاصابة في الحرم يصير قوله ومرا السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله وجاز بيعه الخ) ومثله لو وقع حبش الحرم أو شجر أو دى قيمته لمك وبكره ببيعته في الهداية لأنه ما يملكه بسبب محظور شرعاً فلو أطلقه ببيعته لم يلحقه الناس الى مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصدق اه أي لأنه يبيع مبتدئ (قوله لعدم الذكاة) حالة الجواز كذا وبيعه أي لأنه لا يفتقر الى الذكاة لبيع مبتدئ ولا يباح أكله قبل الشيء يحرم عن المحيط (قوله بخلاف ذبح الحرم) أي ذبحه مسيد الحبل أو الحرم وقوله أو مسيد الحرم حطف على الحرم أي ويحذف ذبح مسيد الحرم من حلال أو يحرم فالمراد في المعطوف عليه به مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة أو حلال مسيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال مسيد الحرم مية أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يرمى حبشته) أي عند هذا وجوز أبو يوسف القصر وقتان منع الدواب عن ذبحه مذكور في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد قوله بما صرحه ان الاحتياج للرمي فوق الاحتياج للذبح وأقر بحسد الحرم فوق أوبة أميال في خروج الرعاة اليه ثم قدمه قد لا يبق من النهر وقت تشبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل خيلاً ولا بهيمة بعد شربها وسكونه عن ففي الرمي إشارة لجواز ذبحه واللينون مساواة بينهما في إلحاقه به لأنه اذا قطع فعل العاقل والرمي فعل البهائم وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على ففي الرمي يلزم من اعتبار الضرورة ما رتبته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرمي فعل البهائم نظر لانها لو ارتدت بنفسه الاثني عليه اتفاقاً وأما خلافه في إرساله الرمي وهو مضاف اليه (قوله بمجمل) كفضل ما يصبه الزرع (قوله الا الاخرى) بكسر الهمزة والتخفيف سكوت لذل المحققين بتبعية طيب الرائحة قضبان ذات يستقيم البيوت بين الحشيشات ويستقيم الخلافة القبول بين اللبائن فحسب في ملصق وجه استثنائه في الحديث مذكور في البعد وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا لا بأساً بل بالمرأى لما مر كقول فارسي (قوله وبقتل الخ) متفق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يمشي بالباشرة والتسبب القصد كما أنه قد بقوله أنواراً على رمي بقصد القتل أو غسل فوبه فثمنه كالثمن كالثمن أو التوب القتلها لان الموجب ان التها عن البسود لا خصوص القتل كفي البعر والمراد بالقتل ما يمشي بالباشرة والتسبب القصد كما أنه قد الباب بان في الواحدة تصدقاً بكسر توفى الثنتين والثلاث قبضة ن طعام وفي الزائد مطلقاً تصدق (قوله

والعبرة بحالة الرمي الا اذا  
وامن الحبل ومرا السهم  
في الحرم يجب الجزاء  
استحساناً بالذبح (ولو شوى  
بيضا أو جراداً) أو جلب  
لبن صبيد (فثمنه لم يحرم  
أكله) وجاز بيعه وبكره  
ويجوز ثمنه في الغداهان  
شاهه دم الذي كذا بخلاف  
ذبح الحرم أو مسيد الحرم  
فانه مبتدئ (ولا يرمى  
حبشته) بداية (ولا يقطع  
مجمل) الا الاخرى ولا بأس  
بأخذ كياته (انها  
كالحلف) (وبقتل الخ) من  
يده أو القاتل أو القاء  
قوة في الشمس لتسوت  
(تصفق بمشاء كبرادة  
ويجب الجزاء فيها) أي  
القيمة (بالذلة كقبي الصد  
و) يجب (في الكثير منه  
نصف صاع) (و) الكثير  
(هو الزائد على ثلاثة)

(قوله ان يقتضى الحبل  
لا يثبت الخ) لعل الصواب  
ابدال الحبل بالحرمه أو يقول  
وهو كذلك بدل وليس  
كذلك تأمل اه

والجراد كالقمل قال في البر ولم آمن تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل ويبقى أن يكون كالقمل في الثلاث وما دونها تصدق بمشاه وفي الأكثر نصف صاع وفي الجميع مملوك أصاب جراد في أحراره أن صام يوما فقد زاد أن شابه بعضه في صير صفة جرادات في صوم يوما اه و يبقى أن يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر بالباطل وم اه ولا يخفى أن ما في الجميع صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وطيه يجعل قول البر لم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله لا العتق) هو طائر أيضا ليس هو أديبناض يشبهه العين واللقاب فاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العتق والابيض الذي يظهره أو بطنه بياض والغراف وهو المعروف بعدل لغة بالابيض ويقال له غراب البين لأنه بان من نوح طيه الصلاة والسلام واشتغل بحقيقتهين أرسله لباتي بخترا الأرض والاصم وهو في وجهه أوجناحه أو بطنه بياض أو حرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحبوب عن القهستان (قوله ونعيم البحر) حيث جعل العتق كالغراب واعترض على قول الهداية أنه لا يسي غرابا ولا يندى بالأذى بقوله فيه نظر لأنه دائما يقع في دراية كافي غاية البيان (قوله ردف النهر) أي بحافى المراج من أنه لا يسل ذلك غالبا وبحافى الظهيرة حيث قال وفي العتق روايتان والظاهر أنه من الصيود اه (قوله وكب عقور) فسيما عقورا تبايع الحديث والألاء عقور وعسيه سواء أهلكا كان أو وحشا عسر (قوله أي وحشى) ليس تفسير العقور بل تقديره ح أي لان العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يطر شره وما يذوق فوسه في (قوله أم الغيرة) أي غير الوحشى وهو الأهل نابس بسبب أصلا فلا معنى لاستثائه لكن قدما من الغن أن الكلب مطلقا ليس بسد لانه أهلى في الأصل وأضافا أن القرب وما بعده ليس بصدا (قوله ويعوض) هو صغير البق ولا يشبه الكبار والصغار شرنبلالة (قوله لكن لا ينجس الخ) استدلاله على الإطلاق في النمل قال ظاهر مجواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن في مال يؤذى وهذا الحكم علم في كل ما لا يؤذى كأمه حوايه في غير موضع ط (قوله أي إذا لم تضر) تقييد للتعس كرفي النهر أخذنا مما في المتن إذا كثرت الكلاب في قرية وأضرمت بها لها أمرأ بابها يقتلها فان أبوابها أضرمت إلى القاضي حتى بأمر بذلك اه (قوله ويرغوث) بضم الباء والفتح بضم (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في السراح فاموس (قوله ووزغ) هو سلم أبيض يشبه الميم (قوله وأما جبن) جملة من مجموعة مفردة متحدة فقتية على وزن يردوية تشبه الضب (قوله وكذا جميع حوام الأرض) الأولى ابدال جميع بياض لان ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذي سم وقد تطلق على مؤذلي سم كالثعلب أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي سفار ودواب الأرض كالأدوية ط عن أبي السعيد (قوله وسبع) هو كل حيوان يختلف عادة (قوله أي حيوان) أشار إلى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لان غيره إذا صال لا يشبهه في كرم شيخ لا سلام فكان عدم التخصيص أولى إذا المظهر معتبر في الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تحيد الحيوان بغير المأ كولي ما في البحر من أن الجمل لوصال على إنسان قتله فليقتله بالغنما فلتان الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحز وهو الشارح أما الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أي فاجر وحامل على الحرمن المولى أو الصالة بالهمزة تهنت في وقته لمساخر من أن غير الصائل يجب قتله الجزا هو لا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شئ إنما هو فيما لا يندى بالأذى كالصبيح والتعلب وغيرهما أما ما يندى به غالب كالأسد والذئب والنمر والفهد فلا يجرم قتله ولا شئ عليه قال بعض المتأخرين أنه مذهب الشافعي أنه يجرم وقتل والفرائض ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجهه مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأينا ما رواه عن أبي يوسف قال في الحائنة ومن أبي يوسف الأسد بجنزة الذئب في ظاهر الرواية السباع

والجراد كالقمل يحسر  
(ولاشئ يقتل غراب)  
الاعتق على الظاهر  
ظهير به وتعميم البرودة  
في النهر (وحسداه) يحسر  
فختين وجوزا ليجندى  
نخ الحام وذئب وعقرب  
وحية وفارذ) بالهمزة  
وجوزا ليجندى التسهيل  
(وكب عقور) أي وحشى  
أما غير فليس بصدا أصلا  
(و يعوض وتعل) لكن  
لاصل قتل ما لا يؤذى وإنما  
قالوا لا يصل قتل الكلب  
الاهلى إذا لم يؤذى والامر  
بقتل الكلب منسوخ كذا  
في الفتح أي إذا لم تضر  
(ويرغوث وفراش وسلاحه)  
بضم يفتح فسكون (وفراش)  
وذباب ووزغ وذئب  
وقنفذ ومصر ومصباح  
ليل وابن عرس وأما جبن  
والم أر بعنوا به وكذا  
جميع حوام الأرض لانها  
ليست بصيود ولا مؤذنة  
من البدن (وسبع) أي  
حيوان (صائل) لا يمكن  
دفعه إلا بالقتل فلا يمكن  
بغيره فقتله لما جازاه

كلها صرنا لا الكلب والذئب اه فافهم (قوله) كثر له قبيحة أي بالغما بلغت إلى الكثرة يعني وقبيحة تعالى  
 لا تحاور قبيحة لا تحركت هذا الضمير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه تسمية شيء فلذا أقصر  
 الشارح على قبيحة واحدة فافهم (قوله) أي المحرم (قوله) ولو أوهنا طيبا) أخرجه إذا كانت طيبة  
 فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله) وما ألهي هو الذي يكون في المسكن والحيض لانه  
 أوف بأصل الحلقة احتراماً من الذي يطهر فانه صديد فيب الجوارح بقتله بصر (قوله) ولو لم يلحق أي  
 ولو صاده الحلال لأجل الحرم بلا أمره فلا إلامام مالك تجزي الهداية (قوله) وذبح في الحل) أم لو ذبحه في  
 الحرم فهو ميتة فيكفده وفي الباب إذا ذبح حرم أو حلال في الحرم صديد بغيره ميتة صندا لا لعل أكلها  
 له ولا لقمة من يحرم أو حلال سواء اصطلاه هو أي ذابحه أو غيره يحرم أو حلال ولو في الحل ولو أكل كل الحرم  
 الذابح ميتة شياً قبل أداء الضمان أو بعد قتلها بغيره ميتة لا كل شيء غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل  
 الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه لا كل ولو اصطاد حلال فبغيره يحرم أو اصطاد محرم  
 فبغيره حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القاري اعلم انه صرح بغير واحد كصاحب الإيضاح والبحر  
 الرائق والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صديد الحرم ميتة لا يصل أكله من أدى ضمانه من غير تعرض  
 لخلاف وذلك في ضمانه أنه يكره أكله تزعم ولو اختلف المائل اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صدي في  
 الحرم فقل ما لا والشافعي وأحمد لا يصل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال  
 غيره هو مباح اه (قوله) على المختار) راجع لقوله لا للمحرم وبذلك ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني  
 لا يحرم وغلط ما تقدم ذكره واعتمد رواية الطحاوي فتح ويحرم (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال) هذا المكرر  
 قوله سابقاً وذبح حلال صديد الحرم إلا أنه أكله ما يرب عليه قوله ولا يجوز نه الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف  
 ولو تيسر على وجه المدون فلاؤا فتمسك في الحرم بالذبح أو سرقه فقتل حرام الحرم لم يضمن لانه أقام وجباً وما  
 قد اصطاد بغيره فكل تعد باقي السبيل كان ما موراً بصر (قوله) ولا يجوز نه الصوم) انما اقتصر على نفق  
 الصوم ليفيد أن لو ذبح ما يرب وهو ظاهر الرواية كفي الجور في القلب فان بلغت قيمته هذا بشرط ما به ان شاء  
 وان شاء اشترى بمطاع ما يصدق به كاسر يربو زفيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا  
 بشرط كونها كلها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للحرم (قوله) لا بأمره  
 لان الضمان ليس باعتبار المحل وهو الصيد قصار كرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزءا الفصل  
 للمحل والصوم يصلح له لانه كفارة بصر (قوله) في دلالة) أي دلالة الحلال ولو لم يحرم والفرق بين دلالة الحرم  
 ودلالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بالأحرام فلما دل ترك ما التزمه ضمن كل دونه إذا دل السارق  
 على الوعيه ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كالجاني إذا دل السارق على مال إنسان بصر (قوله) ولو  
 حلال) الأولى أن يقال وهو حلال كالتبذير في جمع الأثر وقالوا غافداً به لتظهر ما تبذير البتة ولو في  
 الحرم فان وجوب الإزالة في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بصر ذابح لا يحرم عليه تجزئ الإصلاح  
 وغيره وهذا يظهر ضعف ما تبذل لا لا أو محرماً اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في  
 الحل اه ح والحاصل أن الكلام فحين كان حلالاً في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكن في يده  
 صيد وجب عليه إرساله وفي الباب وثمة اعلم أن الصيد بغير أمانة بثلاثة أشياء ما حرام المأد أو يخلوه  
 في الحرم أو يدخل الصيد فيه ولو أخذ صيداً في الحل أو الحرم وهو حرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه  
 وجب عليه إرساله سواء كان في يده أو وقع في يده أو في يده ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه  
 الجزاء (قوله) يعني الجلوس) بمنزلة قوله لان كان في يده وقفه (قوله) وجب إرساله) قال في البحر اتفاقاً  
 (قوله) أي طارنه) لو قال أي طارنه كان أشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا يقتضي الطير اه ح  
 وفيه طارنه ما لو قبضه وهو حلال من حلال فحرم المصائب فانه يلزم إرساله وعليه قيمته ما لا يفرده

كثرت له قبيحة ولو أوهنا طيباً  
 ذبح ميتة ولو أوهنا طيباً  
 لان الام هي الامسل  
 (ويجوز بيعه وبيعاً بياح  
 أهلي) وكل ما صاده حلال  
 ولو لم يرب (وذبحه) في الحل  
 (بلا دلة) يحرم (لا) امره  
 (ب) ولا اعانة عليه ولو وجد  
 أحدهما حل للحلال  
 لا للمحرم على المختار  
 (وتجب قيمته) بذبح حلال  
 صديد الحرم وتصدق بها  
 ولا يضمنه الصوم) لانها  
 غرامة لا كفارة حتى لو  
 كان الذابح محرم ما أحراه  
 الصوم وقبضه بالذبح لانه  
 لا شيء في دلالة الإلام  
 (ومن دنس الحرم) دلو  
 حلالاً (أو أحرم) ولو في  
 الحل (وفي يده حقيقة)  
 يعني الجارية (صيد وجب  
 إرساله) أي طارنه

ويؤلمه الجزاء كذا في البراية مزي الى المتتي ثم قال في القمع وهذا لغز غاصب يجب عليه عدم الرد بل  
 اذا فعل لم يجب به الضمان **(قوله)** او ارساله للعل ودينه **(قوله)** هذا قول ثان في تفسير الارسل حكمه ان يستأنى بعد  
 حكمه الاول ويؤلمه الحقة ويشكل عليه مسئلة الغاصب حيث يؤلمه الجزاء وان رد ملكا لكونه ايضا مال رسول في  
 حال اخذ الصديق في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كانه غاصب كما تأمله ط وايضا اعرضه ابن كمال  
 بان يد المودع بل المودع لكن رد في النهر بما في قوائمه الظهير به أن يدخله كرحله وحله ان المفقور كون  
 الصديق يد المصديقية ويده فيما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في يده او قفصه او خادمه لكن  
 يرد عليه ما مر عن ط وقد يجب بانه يمكنه أن يناله في طرف الحرم لمن هو في الحل أو يرسله في قفص ثم اعلن  
 الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المذمة الثانية مقطوعا وهي من أحرم في الحل وفي يد صيد أما الأولى  
 وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسل بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه  
 أي في الحرم وتعليقه بانه لا يحصل في الحرم وجب ترك التمسك لمرة ما لحرم وصار من صيد الحرم وكذا  
 ما قدمناه من الباب من أن الصيد يصير آمنا بثلاثة أشياء ما لم يكن في الحل أو كان خارجا عنه ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف لا في الحل أو كان خارجا عنه ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
 الجمار يحرم عندما أدخله الحرم لا يجوز ارساله مع العلم بان علوة الجمار قتل الصيد وكذا قول الباب لو أخذ صيد  
 الحرم فارسله في الحل لا يرأس الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم أمنا فكيف اذا أودعه قائل **(قوله)**  
 على وجه غير مضيق له) بقسم ما قبله فكان الأولى تأخير عنه كمن فعل في شرحه على المتتي حيث قال كأن  
 يودعه أو يرسله في قفص **(قوله وفي كراهة جامع الفتاوى)** التي قوله لا يجب ساقط من بعض النسخ وحاصله  
 أن اعتناق الصيد أي اطارة من دمها زمان أو باعها لمن يأخذ وهو بتقيد لقوله لان تسييب الدابة حرام وقبل  
 لا أي لا يجوز اضعافه مطلقا كمن ظهر خلافه من التسييب لانه وإن أباحه فالغلب أنه لا يقع في يد أحد  
 فيبقى سائبة وفيه تضييع للمال وقوله ولا يفرج عن ملكه باعتاقه بمثل معينين الأول أنه لا يفرج عن ملكه  
 قبل أن يأخذه أحد فان أخذ بعد الاباحة ملكه كمن قبضه عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يفرج  
 مطلقا لان التملك للجهول لا يصح مطلقا والا لقوم معلومين لما في لفظه البصر عن الهداية ان كانت اللفظة شيئا  
 يعلم أن صاحبا لا يملكها كالنوازل وقدر الزمان يكون التنازع بالاحقة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف  
 ولكن يبقى على ملك مالكه لان التملك من الجهول لا يصح قال وفي البراية المالك أخذها منه اذا قال هند  
 الرمي من أخذ فهو له لقوم معلومين ولم يذ كر السرمى هذا التفصيل اه فيبقى أن يكون اعتناق الصيد  
 كذلك وتكون فائدة الاباحة تسلي الانتفاع به مع بقائه على ملك المالك في لفظه التنازع به ترك دابة  
 لا قيمة لها من الهزال ولم يعها وقت التركة أخذها رجل وأصلها فالقياس ان تكون للاخذ كذا وكذا والرومان  
 المروسة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لا يجوز ذلك في الحيوان لجواز باقي الجمل في تركي  
 الارض مريضة لا قيمة لها فأخذها رجل وينفق عليها فيفعل هل من غير شر اموالها ولا يرث ولا صدقة أو  
 يعتقها من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه مخلصا ومقتضاه ان غير الحيوان كالنفس والحيوان يكون طرحة بالاحقة  
 بدون تصريح وأنه ملكه الاخذ بخلاف الحيوان فلا يصح الا التصرع بالاحقة كمن فهم قوله ولم  
 يعها وهذا خلاف ما ذكره من العرو على هذا يفرج ما في مختارات النوازل وأي في يقول ثالث وهو  
 ان غير الحرم أو ارساله يكون بالاحقة لانه ارساله باعتاقه فيكون كمن قبضه والرومان **(قوله)** وحيتئذ أي حين اذا كان  
 اعتناق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه لمن يأخذ بتقيد الاطارة أي التي فسرجه الارسل بالاحقة ويؤلمه قوله  
 المخرج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجهه لا يضيع فان ارساله الصديقين بتدويره كمن يبيع الدابة بل  
 هو حرام لأن يرسله للعلف أو يبيع للناس أخذ كذا في الفتاوى الظهير به اه وقال بعده على وجهه لا يضيع  
 بان يتخله في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه من القصة ان في حكمه القواني في تفسير

أو ارساله للحمل ودينه  
 قهستان (على وجه غير  
 مضيق له) لان تسييب  
 الدابة حرام وفي كراهة  
 جامع الفتاوى شري  
 عاصف من الصيد وأعتقها  
 جازان قال من أخذها فهي  
 له ولا تخرج عن ملكه  
 باعتاقه وقيل لانه تضييع  
 للمال اه قلت وحيتئذ  
 بتقيد الاطارة بالاحقة

والا رسال ان من فسر مالا طار ثم بقى بالايسة لانه يقول ان الارسل واجب فلم يكن في معنى التسيب المتطور  
ومن فسر الارسل بالودعة فكانه يقول حيث أمكن دفع التعرض للصيغ فبالاجابة الى الاطراف المضيعة  
لهذا لا ندفع الضرورة بدونها ولما قال فاضين في شرح الجامع لاجرم والصيد في يده عليه ان يرسله  
لكن على وجه لا يضيع لان الواسع ترك التعرض بالواحدة الحقيقية لا باطل الملك اه وكون الاباحة  
تتفي التضييع ممنوع لان الغالب على الصيده انه اذا ارسل لا يصاد ثانية في ملكه كما نفاوا التسيب لا يجوز  
والمحجب الارسل مطلقا فيما صاد وهو يحرم كماله لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ماله كما ظهر لوقد  
علمت مما تقدم انه ان هذا كله فيما لو أخذ صيدا ثم أحرم ما لو دخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وانه  
ليس له ابداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله قتل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو  
ظرف معنى على الضم أي قبل الاطراف العامل فيه الاباحة (قوله وأصلها) ليس بقدر فيما يظهر لان المدار  
في التحليل على الاباحة وقد يقال انما يتدبر لئلا لاخذ لان قوله من أخذها فهو له نزله وفيه الاصلاح زيادة  
تتم من الرجوع عنها بدونه له الرجوع اذا لم يجرى (قوله والقوله) أي لما علم انه لم يصحها  
لاخذ لانه يشكر اياه التليل وان يرعى الاخذ أو: كل من البين سئل الاخذ ط عن لفظة الجرم (قوله)  
لان كان في بيته أو فقهه أي ولم يكن اصطاده في الاحرام مال أو اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالايجاع  
مراجع (قوله لغير ان العادة) أي من لمن العادة الى الاستحسان والاعتناء ومن بعدهم يعرجون وفي  
بيوتهم حرام في أوج وعندهم دواجن وطير ولا يطعنون وهو احدى الطبع قدلت على ان استقامه في  
الملك محض فلو تغير الصيد ليس هو التعرض للمنع فحق والدواجن جمع داجن وهو الذي أتى المكان من  
صيد وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص في يده) أي مع خادمه أو في رحله معراج وقيل ان كان  
القفص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كقوله التمر قال ح والظاهر ان  
ماله ما اذا كان الطير المشدود في قفص الصيد في يده (قوله دليل الخ) فانه بأخذ الفلأف يسهل جعل  
المصنف يده فكذا بأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذ من يده) صفة لسان والغدير في يده  
لعمل ومثله ما لو أخذ من الحرم بالاولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الاخذ فالحملوك أولى فانهم (قوله لانه)  
لم يخرج من ملكه) الاولى حذفه والاقصا على التحليل الثاني لانه من قول المصنف ولا يخرج من ملكه  
ط (قوله لانه ملكه وهو حلال) على لعدم خروج الصيد من ملكه وهو ماله ملكه وهو محرم يخرج  
من ملكه مع ان الحرم لم يملكه الصيد فلو قال لانه أخذ وهو حلال لكان أحسن ح (قوله لما يأتي) أي  
في قول المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لانه لم يرسله من اختيار) كذا في بعض النسخ أي لان  
الشرع أئزمه بارساله فكان مضطر لارساله ولما لم يرسله من اختياره كذا في بعض النسخ أي لان  
عليه التمر تاتي بجزءه البقي الفتح وقال انه يدل على انه لو ارسله من غير احرام يكون باية اه أي فليس  
له أخذ مني أخذه وان لم يصرح بالأباحة وقت ارساله لانه غير مضطر اليه فكان مجرد ارساله اباحة كالقائه  
فتصور الزمان كما تقدمت (قوله فلو كان بارسا) تفريع على قوله وجب ارساله والجامع من الصيد ملك  
أو غلب بصدبه (قوله فله ما وجب عليه) وهو لو ارسله لاهل تصد الاصيل والاشدلة وتفروضة فيما اذا دخل  
به الحرم وهذا لم يلد انما من أن من دخل الحرم يصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد  
الحرم وليس له ابداعه ولا يملكه كان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسل لان الجوارح علمتها قتل  
الصيد فيكون مستد بارساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفرع أيضا على قوله وجب ارساله والضمير فيه  
الصيد الذي أخذ محللا ثم أحرم ودخل به الحرم لان في قوله رد المبيع الخ اشارة الى أن البيع فاسد لا باطل  
كأنه عليه في الشرع بئلا يقين الكافي والزيغ بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه باطل  
كما يذكروا خلق في البيع فمثل ما اذا باعه في الحرم أو بعدما أخرجه الى الحل لانه صار بالاذن من صيد

فتأمل اه وفي كراهة  
مقتضيات التسيب  
دائمه فأنشدها آخر ما علمها  
فلا جليل لملكها عليها ان  
قال من تسيبها لمن  
أخذها وان قال لا يملك  
بها فله أخذها والقوله  
يحييه اه (لا يجب ان  
كان الصيد في بيته)  
يجز بان العادة الفاسدة  
بذلك وهي من احدى  
الطبع (أو فقهه) ولو القفص  
في يده دليل أخذ المصنف  
بفساده فمحدث (ولا  
يخرج) الصيد من ملكه  
بما لو ارسله فله ما سلكه  
في الحل (وله) أخذ من  
السان أخذ من يده لانه لم  
يخرج من ملكه لانه ملكه  
وهو مال بخلاف ما لو  
أخذ وهو محرم لما يأتي  
لانه لم يرسله من اختيار  
(فلو) كان (جارسا) كذا  
(قتل) حرام الحرم فلا ينفق  
عليه لفقه ما وجب عليه  
(فلو باعه) رد المبيع ان يفي

الحرم فلا يصلح انوارحه بعد ذلك كذا في الصريح الى الشارحين ثم نقل عن المحقق خلافا من جواز البسح  
والاكل بعد الانوارح مع الكراهة لكن ذكر في النهر أنه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يؤدعوا بعد الانوارح  
أمّا لو أداه فإنه يملكه ويخرج من كونه صيدا الحرم كما رأيت في مسألة القلبية ثم ان هذا أيضا موقوف على ما قلنا من  
أنه اذا دخل الحرم بصيد ليس له أن يرسله الى الخل ويدخله على من أنه لا يصلح انوارحه بل عليه اوصاله في  
الحرم وأما ما من أن لا يخرج من ملكه هذا الا رساله فلا أخذه في الخل وله أخذه ممن أخذوه مقتضاها ان  
له بيعه وأما كراهة اخلافنا في ما هاتلان ذلك فمبالغة له وخروج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا أخرجه قال في  
اللباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه محل أخذه وان أخرجه أحد لم يصل فافهم (قوله والاولا) أي وان لم يبق  
المبيع في يد المشتري بأن أتلفه أو تلف أو غاب المشعري ولا يمكن ادراكه ط من أي السوء (قوله عليه  
الجزء) تقدم قرر بيانه وان الصوم في صيد الحرم لا يصح زلزال ويجوز للمحرم (قوله لان حرمه الحرم)  
أي فبالاخذ دخل الصيد الحرم ثم باعته أو بعد ما أخرجه لكونه صلا صيدا الحرم فبعت بيعه مطلقا كما  
فافهم وقوله والاحرام أي فبالاخذ ثم أحرم (قوله ولو أخذ خلل) أي في الخل لباب وقوله ضمن مرسله  
لان الأخذ ذلك الصيد يملكه مطلقا لا يملك احترامه باساره وقد أتلفه المرسل في ضمنه بخلاف ما أخذ في  
حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض وبكته ذلك بان يخطيه في بيته فاذا قطع يده عنه كان  
متعديا هاديا به يقتضي هذا مع ما قد سناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يصح المرسل لان الأخذ يلزمه  
ارساله وان كان مكملا لا يمكن تخطيه في بيته فلم يكن المرسل متعديا تأمل (قوله وتو لهما استحسان)  
وجهه أن المرسل أمر بالمحرف فاعلم المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية ونظيره الاختلاف  
في كسر المعارف أي آلات القهقري والطنبور والى الصر وهو يقتضي أن يبقى قوله ما هاتلان القهقري على  
قولهما في عدم الضمان بكسر المعارف اه قال ط وأشار الشارح إلى ذلك لان القهقري على الاستحسان  
الافيهما السنين من مسائل قلبية (قوله لم يملكه) لان الصيد لم يبق محلا للآفة في حق الحرم فصار كذا اشترى  
النهر هدية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل به الملك بالاستيلاء وقوله (قوله والسبب الجبري) أي به  
ظاهرا ولم يصل وهو ليس بدان المراد مطلق السبب لا يتبدد كونه في الصيد أو تأخذه ط (قوله أي إحدى عشر)  
حق العبارة إحدى عشر لانه يجب المطابقة فيه ثابته الجز أن ثابته المعدود (قوله مبسوطة في الاشياء)  
لا حاجة إلى ذكرها هنا وقد ذكرها المشعري (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبعا للجبر بقوله  
الخ ط (قوله وجهه في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد حتى يغير اختياره الا الارث اتفاقا  
الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء كالأشياء مطلق لا يتبدد  
بهذه الصورة ولا يشك في الاتفاق على كون الارث مطلقا سببا جبريا أو اعتيالا يكن سببا في صورة الحرم اذا مات  
مورثه من صيد على كلام السراج لقيام المنافع وهو الاحرام بقيام الموانع الاربية أي الرق والكفر والقتل  
واختلاف الملك فكلا لا يتبدد قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يتبدد هذا فيها اه ح وان جعل استدراكا  
على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لماسأني أي  
من كون الصيد محرم العين على الحرم ولم يظهر في وجهه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد  
من قيام نص يدل على كون الاحرام باعتماد ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربية فهو كون الصيد محرم العين  
على الجبر بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولا تمنع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه  
فان المنع محرم العين أيضا فورث (قوله فان قتله) أي الصيد الذي أخذه المحرم (قوله محرم آخر الخ)  
استتر به من البهيمه والبالغ المسلم من الصبي والكافر كما يأتي وكل من ينبغي باده عاقل لا يستتر به من الجنون  
فانه في حكم الصبي كما في ط من الجبري ويخرج أيضا ما قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والافلا  
لكن يرجع عليه الاخذ بما نحن فالرجوع فيه لا فرق بين المحرم والحلال بحر (قوله لانه قرر عليه

مطلب لايحب الضمان  
بكسر آلات القهقري

والاقتضية الجزاء لان  
حرمه الحرم والاحرام تمنع  
بيع الصيد ولو أخذ خلل  
صيدا فأحرم ضمن مرسله  
ممن ودعا الحكمة اتفاقا  
ومن الحقيقة هذه خلافا  
لوما وقوله ما استحسان  
كما في البرهان (ولو أخذه  
بصر لا) يعني مرسله اتفاقا  
لان الحرم لم يملكه وحديث  
فلا يأخذه عن أخذه  
(والصيد لا يملكه المحرم  
بسبب اختياره) كسراه  
وهية (بل) بسبب جبري  
والسبب الجبري في إحدى  
عشر مسألة مبسوطة في  
الاشياء فلذا قال تبعا للجبر  
عن المحسب (كالآلة)  
وجهه في الاشياء بالاتفاق  
لكن في النهر من السراج  
أنه لا يملكه بالسياسة وهو  
الظاهر (فان قتله محرم  
آخر) بالغ منسل (ضمنا)  
جزاه من الاخذ بالاتفاق  
والقتل بالتسليم (ورجع  
أخذه على قتله) لانه قرر  
عليه

ما كان عرض السقوط) فإنه كان محتمل الإرسال قبل قتله ولتقرر برحمته الابتداع في حق الثغمين كشهود  
الطلاق قبل الفسول إذ أخرجوا كافي الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وجزم به الزبلي وصرح به  
في المحيط عن المبني وظاهر ما في النهاية أن يرجع الأخذ بالقيمة مطلقا ح عن الجهر (قوله لم يرجع  
على وجهها) صراحة الباب ولوقته بجملة يده فعله الجزاء لم يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب  
الجهة أو من كتم وساقطوا تأديها أو تأديها لثمة مصرحتي الجهر الزاخر اه أقول وهذا في الرجوع على الزاكر  
ونحوه أما من الزاكر ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدواب وكذا لو كان واكبا وساقطا  
أو قائدا فالتفت الهداية بيدها أو رجلا أو فمها صد ففعله الجزاء فافهم (قوله ولو سدا أو نصرانيا) محتمل زوجه  
بالغ مسلم وعبرة بالمعراج لا يجب على الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لأنه كالصبي كالمجرب والكافر  
لأن النصراني غير قد واخر اجتمع قوله محرم واعتبار الصبي وتو الأنا كالصبي ليس أهلا للنسبة التي هي شرط  
الأحوام (قوله فلا حرج عليه) بل على الاستحذو حده (قوله لأنه يلزمه حقوق العباد) وهما المأخوذ على الأخذ  
ما كان عرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفردة دم) لوقال كفاية لتشمل الصدقة واستغنى عن قوله  
وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفاية ما يشمل كفاية الضرر وفات القاتون إذا ليس أو غطى رأسه  
للضرورة وتعددت الكفاية كافي الجهر (قوله يعني بفعل شيء من محظورات الخ) أي محظورات الأحوام أي  
ما حرم عليه فعله بسبب نفس الأحوام لأن من حيث كونه محظورا أو جرمه فلا محرم بسبب غير الأحوام وذلك كالسب  
والتطبيب وإزالة شعر أو ظفر فخرج ما تترك واجبا لا تترك السي أو ألبس أو أفاض قبل الإمام أو طاف  
جنباً أو تعدد النجس أو العمة فإن عليه الكفاية ولا تنهده على القاتون لأن ذلك ليس جنائياً على نفس الأحرام  
بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمة وكذا الوطاف جنباً وهو غير محرم لم يمتنع على الجهر  
بغيره فهو ليس فانه جنائياً على الأحرام مع قطع النظر عن كونه محظوراً أو جرمه فلا محرم عليه ذلك قبل الشروع  
في أفعاله لما تعدد الجزاء على القاتون لتلبيس ما حرم من خروج أعضائه أو قطع نبات الحرم فلا يتعدد الجزاء به  
أضاحي القاتون قال في البر لا من باب الغرامات لا تعاقب الأحرام به بخلاف صبي الحرم إذا قتله القاتون فإنه  
يلزمه عقبتان لأنها جنائياً على الأحرام وهو متعدد ولا ينظر إلى كونه جنائياً على الحرم لأن أقوى الحرمتين  
تستغنى أذناهما أو الأحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الأحرام فقط لا بسبب الحرم وأما ينظر إلى  
الحرم إذا كان القاتل حلالاً اه هذا ما ظهر في تقريره هذا وظاهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على  
المفردة دم ما كان فعلاً استرازا عما كثر تركا كترك السي وحد الوقوف والمطاهرة وبه يتسم كلام  
الشارح لكن رد عليه قطع النبات فإنه فعل تأمل (قوله وله مستغنى ساق الهدي) أولى منه قول السبب  
وما ذكرنا من لزوم الجزاء من على القاتون هو حكم كل من جرح من إحرامين كالمتعمد الذي ساق الهدي أو لم  
يسقه لكن لم يعمل من العمة حتى أحرم بالحج وكذا من جرح بين الجنين أو العمرتين وعلى هذا الواسع بمائة  
سجة أو عمة ثم جسي قبل رفضه ففعله مائة جزاء اه فافهم (قوله الجنائيات على إحرامه) أي إحرام الحج وإحرام  
العمر وهو عدة لتعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيل قول المصنف أو أفاض من مرة قبل الأمام من  
أنه لا مدخل للصدقة في العمة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القاتون لكن قد مناجوا به هناك فتدبر (قوله  
فعله دم واحد) لتأخير الأحرام عن الميثاق ولولا على الميثاق وأحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة  
يلزم القاتون فيه أثمان للحماوز ونحوه ما جاوز وأحرم يحج ثم دخل مكة فأحرم بغيره ثم لم يعد إلى الحل محرم  
وهي غير واردة لأن الدم الأول والحماوز زوجه الثاني لقره سيقات العمة لأنه لا مدخل في الحقيقة بأهلها بغير  
(قوله لأنه يستند) أي حين المجاوزة ليس يقارن وهذا لتبديل وجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً  
وذلك لأن الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك يحج أو عمة أو جرمه أو لم يحرم أصلاً فلا دخل لكونه قاتوا في وجوب  
ذلك الدم ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجنائيات لأن كل واحد منهما بالشركة يصير ما يباحته تنطق بالادلة

ما كان عرض السقوط  
وهذا إن كفر بالعداوات  
كفر (يسوم فلا) على  
ما تشاره الكمال لأنه لم  
يفرم شيئاً (ولو كان القاتل)  
بجملة يرجع على وجهها ولو  
صبي أو نصرانيا فلا حرج  
عليه) الله تعالى (و) لكن  
(وجع الأخذ عليه بالقيمة)  
لأنه يلزمه حقوق العباد  
دون حقوق الله تعالى (وكل  
ما على المفردة دم بسبب  
جنائياته على إحرامه) يعني  
بفعل شيء من محظورات الخ  
لأنه ما لا يؤثر تركه واجبا  
واجبات الحج أو قطع نبات  
الحرم لم يتعدد الجزاء لأنه  
ليس جنائياً على الأحرام  
(فعل القاتون) ومنه مستغنى  
ساق الهدي (دمان وكذا  
الحكم في الصدقة) فتشفي  
أيضا الجنائيات على إحرامه  
(الابواب زة الميثاق) فيسبر  
معدوم (استثناء منقطع  
عليه دم واحد) لأنه  
حيث أنه ليس يقارن (ولو  
قتل محرمان صبي أو تعدد  
الجزاء) لتعدد الفعل (ولو  
حلالان) صبي الحرم



فيمتددا الجزاء بعد الجناية هداية فافهم **(قوله لا اتحاد الحبل)** فان الضمان في حق الحرم جزؤه الفعل وهو  
 مة مدد وفي حق صيد الحرم جزاء الحبل وهو ليس بمتدد ذكر جلي قتلوا جلا خطا يجب عليهم مادية واحدة لانها  
 بدل الحبل وعلى كل منهما كفارة لا يجرأ الفلح بحر وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتله  
 حلالا وحرم فعلى الحرم جميع القيمة على الحلال نصفه ولو قتله حلالا ومفردا قتل على الحلال ثلث  
 الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القاتل جزاء آن فتستأف وتعام في البحر **(قوله ويبيع الحرم صيد الخ)**  
 أو أطلقه فشمع ما اذا كان العاقدان محرمان أو أحدهما فأد أن يبيع الحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وأن  
 شرائه باطل وان كان البايع حلالا وأما الجزاء فاعلم ان يكون على الحرم حتى لو كان البايع حلالا والمشتري محرما  
 لزم المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بحر **(قوله وكذا كل تصرف)** أي من هب أو وصيت أو جده هبها  
 وبدل الخ لان العين خرجت من كونها لصا لثا التصرف ط ثم الأولى تأخير من قوله وشراؤه ما يكون  
 تمجيبا بعد تخصيص **(قوله ان اصطاده وهو محرم)** أي لا يملكه كالمحرر وأما هذا الشرط أن البطلان  
 اذا صادده وهو محرم وباعه كذلك ما لو صادده وهو محرم وباعه وهو حلال فابيع جائز كقوله السراج ولو صادده  
 وهو حلال وباعه وهو محرم فابيع فائد كالمحرر به تبع السراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا أو مالوا كان  
 محرما فابيع باطل ولو كان البايع حلالا لم يجرأ فاعلم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع الحرم كالمحرر  
 في انهر قال ح ادلا معني لو قلنا بطل شرائه الحرم ان اصطاده وهو محرم فكان عليه ان يذكر الشرط  
 بعد الاول اه **(قوله وفي الفاسد بضم فتمت)** أي ضمن المشتري قيمة الصيد البايع لانه ملكه اه ح  
**(قوله أيضا)** أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذكور في قوله وعليه وعلى البايع الجزاء فافهم ولا  
 يعني ان ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محررا أو الفاسد عليه سوى ضمان القيمة **(قوله كالمحرر)** الكاف  
 فيه للتظهير أي ظاهر ما مر من ضمان المرسل القيمة قوله أخذ حلالا لصدان من مرسله \* (تنبه) \* ذكر  
 في البحر المحقق قول الكثر وحله علم ما صاد حلالا ولو به محرم فربما قال كنه قال أبو حنيفة  
 على ألا كل ثلاثة أجزاء قيمة لغيره وقيمة لقال كنه في المخطو وقيمة الواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى  
 الواهب قيمة وقال محمد على ألا كل قيمتان قيمة الواهب وقيمة للذبح ولا شيء لقال كنه اه والظاهر ان  
 وجوب قيمة الواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والا لملكه فلا قيمة لقال كنه اه  
 الهبة فائدة لا باطله قبل وهذا منه على القول بأن الهبة الفاسدة لا تصيد للملك بالقبض أو على مقابله فلا شيء  
 عليه الواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل القولين كالبيع الفاسد على القبض وضمن  
 بطله أو قيمته كجديد كره في كتاب الهبة انشاء الله تعالى **(قوله بعد ما أخرجت)** أي أخرجها محرم أو  
 حلال معراج **(قوله وماتا)** علم حكم ضمهما أو اتلفهما بأى وجه كان بالأولى ط **(قوله غرمهما)** لان  
 الصيد بعد الاخراج من الحرم يبقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رد الهبة إلى المأمون وهذا صفة شريعة تقضى  
 إلى الولد اه ح **(قوله لا يجز)** بفتح الهمزة من جزاء به وهو ثلاثي معننى الاستحالة على القصاص وضمنه  
 المستخرج والبار والولد ح وكل زاد في الصيد كالممن والشعر ضمنهما على هذا التفصيل خبر  
 أي أن لم يزوجها قبل موتها ضمن الزايد وان أذا غلا بحر وبه علم أنهم لو جلت بعد انزوجها فهو كذلك  
 كما فاده ط **(قوله لعدم سريه الامن)** أي إلى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت أن  
 تكون صيدا لحرم وبطل استحقاق الامن فاضحان قال في التهرق لو ذبح الام والاولاد كصالح لكن مع  
 الكرامة كقوله الغاية **(قوله والظاهر)** نقله في التهرق البحر بقوله فاذ أدى الجزاء لم يكمل كانه كذا  
 ولذا قالوا بتركها كلها وهي عند الاطلاق تصرف إلى المحرم فدل على أنه يجبر ردها بعد أداء الجزاء اه  
**(قوله آفاق الخ)** ترجمه في الكثر بسبب ما ورد في المقاتل غير الحرم واصله المصنف سبق لانه جناية أيضا  
 لكن ما سبق جناية بعد الاحرام وهذا نقله قال ح لو عبر عن جوار المقاتل كالمحرر به في الكثر لتدل قوله

(لا اتحاد الحبل) وبطل  
 بيع محرم صيدا) وكذا  
 ككل تصرف (وشراؤه)  
 ان اصطاده وهو محرم  
 والا فابيع فاسد (فانو  
 قبض) المشتري (فعلط  
 في يده فطبع وعلى البايع  
 الجزاء) وفي الفاسد بضم  
 قيمته أيضا كالمحرر (ولنت  
 ظنية) بعد ما (أخرجت من  
 الحرم وماتا فغمما وان  
 أدى جزاءها) أي الام  
 (ثم ولنت لم يجزه) أي الولد  
 لعدم سريه الامن حنن  
 وهل يجب ردها بعد أداء  
 الجزاء فالظاهر نعم (آفاق)

(قول المصنف لم يجزه) أي  
 لم يجب عليه جزاء الولد اه

مكتنبر يدالج الخ ولشمل حرما لمعمرته من الحرم ويستأنسا أحوالهم لغيره أولعمرته من الحرم فان  
كل من لم يحرم من ميقاته المعينة لزمه دم مالم يعد إليه سواء كان حرما أم يستأنسا أم أفاقا غاية الأمر أنه  
يشترط لزوم الاحرام في البستان والحرم قصد التسليم في ذلك لا في قصد دخول الحرم قصد دم ذلك  
نسكاً لا أم اه وأراد بالبستان الخ الخ أي من كان في الخ داخل المواقف والحاصل أن الحرم ثلاثة أسنانف  
أفاق وحلي وحرم ولكل مقيات مخصوص تقدم بساته في المواقف في أراد نسكاً جاوز وقته لزمه العود إليه  
(قوله لم يدالج) فلو جاوزه كافر أو مسمى فاسلم وبلغ لاشئ علم حاول بقيد الجرح ليشل الرقيق فاه ولو جاوز ذبلا  
أحرام ثم أذنه لم يولد فاسلم من مكة قطعه دم يؤخذ به بعد العتق فتح (قوله يدالج أو العمرة) كذا قاله  
صدا الشريعة وتبع صاحب الدرر وان كمال باشا وليس بصحيح لما ذكر ومنشأ ذلك قول الهداية وهذا  
لنشد كرتنا أي من لزوم الدم بالمجوزة أن كان يدالج أو العمرة فان كان يدخل البستان لحاجة فله أن يدخل  
مكة بغير إحرام اه قال في الفتح وهم ظاهر أنه إذا نماز كرتنا من أنه إذا جاوز فغير محرم وجب الدم الآن بتلافاه  
بجده ما لا قصد التسليم فان قصد التجارة أو السياحة لاشئ عليه بعد الاحرام وليس كذلك لأن جميع الكتب  
ناطقة ب لزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد التسليم أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب الهداية في  
فصل المواقف فخص أن يجعل على أن الغالب تخمين قصد مكنتس إلا فاقين قصد التسليم المار بدونه إذا أراد  
الجح أو العمرة إذا أراد مكة اه ملخصاً من ح عن الشربلانية وليس المراد بكنة خصوصاً بل قصد الحرم  
مطلوباً وجب الاحرام كسريع قيل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله بل لم يرد الخ) فدخلت عليه  
ح (قوله على مالم) أي أول الكتاب في بحث المواقف في قوله وحرم تأخير الاحرام عنها ان قصد دخول  
مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما ساق في المتن نرى أي قوله وعلى من دخل مكة بالاحرام جهاد  
عمره (قوله وحاز وقته) أي ميقاته والمراد أن خلو المواقف التي يمر عليها إذا يجب عليه الاحرام من أولها  
كسائر أول الكتاب (قوله اعتبار الإضافة عند الماوراة) أي أن أفاق الذي جاوز وقته تعتبر إرادته عند  
المجوزة فان كان عند قصد الماوراة أراد دخول مكة لم يجز أو غير لزمه الاحرام من الميقات والأبان أراد دخول  
مكة في الخ لحاجة فلاشئ عليه واستظهر في الجرح اعتبار الإرادة عند الخروج من بيته لكن ذكر ذلك في  
مسئلة البستان لا حقيقة وأشار الشارح إلى أنه لا فرق من الموضعين حيث ذكر ذلك لهما وسند كرمه  
البحر والنهر فافهم (قوله الميقات تما) في بعض النسخ بدون لفظة وعلى كل فالمراد أي ميقات كان  
سواء كان ميقاته الذي جاوزه محرم أو غيره أقرب أو أبعد لانما كلها في حق الحرم سواء الأولى أن  
يحرم من وقت يصح من المبدأ (قوله ثم أحرم) أي يخرج ولو فلاً أو بعمره هذا ناظر إلى دخول الشارح كما ذالم  
يحرم وقوله أوعاد الخ ناظر إلى قوله جاوز وقته ثم أحرم وعبارة المتن بصره فافهم سائر ما في تأمل (قوله  
صقعهما) أي صقعهما بقوله لا تحمله لم يشرع بل من فاهه المستتر أو من فاهه عاد فاهي حال بعد حال  
متداخلة أو متداخلة (قوله كلوف) وكذلك الوقف بره فقبل أن يطوف للقدم فتح (قوله ولو شوطاً)  
أخذ من البحر وقتناه أنه لا يفتقر لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط الكامل وعبارة الهداية  
ولو عاد بعد ما بدأ العراف واستلم الحجر لاستسقطه منه بالاتفاق فقتل واستلم الحجر ولو عاد وفي بعض  
نسخها فافهم اه قال ابن الكمال في شرحها أنما ذكره تبييناً على أن المعتبر في ذلك الشوط التمام فان المسنون  
الفصل بين الشوطي بالاستلام والافهم ليس بشرط اه ومثله في العناية وعادة فالمراد بالاستلام ما يكون بين  
الشوطين لا ما يكون في أول الطواف أو في آخره بل ما طاف شوطاً أو شوطين به ظهر أن مالم  
الدور من طوافه بأو غير ناظر لاقتضائه إلا كتفاه ببعض الشوط فافهم (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط  
الدم ليس المراد أنه شرط في صحة التسليم لأن تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجر بالدم ولو كان شرطاً  
لكان فرضاً بتركه يذهب الحج أدهم الجوى ط (قوله عند الميقات) استخرج من داخل الميقات لأحارجه

مسلم بالغ (يدالج ولو  
نظراً أو العمرة) فلو لم يرد  
واحداً منها لا يجب عليه  
دم بمجاوزة الميقات وإن  
وجب حج أو عمره إن أراد  
دخول مكة أو الحرم على ما  
ساق في المتن فرياً (وجاوز  
وقته) ظاهر مالم يجر من  
البدائع اعتبار الإرادة عند  
المجاوزة (ثم أحرم لم يرد  
كما إذا يحرم فان عاد) إلى  
ميقاته (ثم أحرم أو عاد  
البحر كونه) محرم  
لم يشرع في نسك مكة  
محرم كما واف ولو شوطاً  
وإنما قال (وليس) لأن  
الشرط عند الإمام تعديد  
التلبية عند الميقات بعد  
العود إليه

حتى لو عاد صر ما ولم يلب فيه لكن لم يهد ما جاوزه ثم رجع ومربى ساكناته يسقط عنه بالاولى لانه فوق  
الواجب عليه في تعظيم البيت كافي الصريح **(قوله خلافا لهما)** حيث قال يسقط الدم وان لم يلب بكموم  
صر ما ساكنه ان العزقة في الاحرام من دورة أهله فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء  
حقه بانشاء التلبية فكان التلاقي يعود عليه ليهاديه وفي شرحه لا ينالك الكمال اعلم ان الناظر في هذا المقام  
من شرح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزقة لا تافق ما ذكر ولا يتحقق اشكال اذ لم ينقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه أحرم من دورة أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك  
العزقة وما هو الافضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من دورة أهله أي عما قرب من أهل  
الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك من جماعة ممن لهماية وورد عليه في الحديث  
بما تقدمناه من الفتح من حديث المواقيت ففسر لهماية الاحرام في وأتموا الحج بذلك وهذا في حق من قد رده  
بكماله هناك فافهم **(قوله والافضل موده)** طاهر ما في الصريح من الخط وجوب العود به صريح في شرح  
الكتاب **(قوله الا اذا خلف موت الحج)** أي فانه لا يعود ويحتمل في اسوالمه وعلية في البحر من الخط بقوله لان الحج  
فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض اه وبقضاءه أنه لو لم يصف الفوت  
يجب العود كقوله عدم الزامه وأه اذا خلفه يجب عدم العود به يعلم ما في قول النهر من خلف فوت الحج  
لو عاد فلا فضل عديمه والافضل من عوده فاقى الخط اه هذا في البر وساقطه منه أي بمخا كره من  
الجماعة أنه لا تفصيل في العمرة وأنه يعود لانها فوت أصلا اه ولا يخفى ان هذا بالنظر الى الفوات  
والا فتدبر يحصل ما تم من العود في الفوات فلو فعل نفسه أو ماله فيسقط وجوب العود في العمرة أيضا  
**(قوله وأعاد بدشروه)** بقي عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند الميقات ح **(قوله كسريد)**  
الحج الحج أمالو نخرج الى الحل لحاجة أحرم منسوق بغير فلاتش عليه كالاتي اذا جاوز الميقات فاصدا  
البيستان ثم أحرم منه ولم أوتقيد مسئلة المتع بما اذا خرج على قصد الحج وبقي ان تعقيد به وان يخرج لحاجة  
الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالسكك فغ **(قوله وصار مكا)** لان من وصل الى المكان على وجه  
شروع وصار مكمم حكم أهله وهناك وصل الى مكة محرم بالعمرة وفرغ من صاف في حكم المكس سواء استغنى  
الهدى أم لا فاذا أراد الاحرام بالحج فبقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كان  
داخل المواقيت فلبقائه الحج أو العمرة فالحل فاذا أحرم من الحرم فعليه عدم الان يعود كصر من ح  
وصرح به هناك في النهر والكتاب **(قوله وكذا لو أحرما)** أي المكس والمتع النفي في حكمه كما في ميقات  
المكس العمرة فالحل **(قوله ويا العود)** أراد به مطلق النفي الى الميقات الواجب ليشمل قوله وكذا لو أحرما بعمرة  
من الحرم فان الواجب خروج وجهه الى الحل يسقط الدم وليس فيه عود اليه به كالكسوة فبقية **(قوله كاسر)**  
أي مودعنا لا للمسلم في الآفاق بأن يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع في  
سلك يعود اليه يولى **(قوله أي آفاق)** أي أمان من المراكب الكوفي كل من كان خارج المواقيت **(قوله البيستان)**  
أي بيستان بنى عمرو وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود  
ابن كلاله وقدره ان منه الى مكة أو بعقود عشر من مسلا قال بعض المشيخين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه  
القرية على يسار مستقبل الكعبة فاذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروجى بالقرب من جبل عرفات على  
طريق العراق والكوفة الى مكة **(قوله أي مكان من الحل)** أشار الى أن البيستان غير قصد وأن المراد مكان  
داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يترط ان قصد كالمعنا لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند  
المجاوزة فأي مكان قصد من داخل المواقيت محل المراد كما يستضع فافهم **(قوله لحاجة)** كذا في البدائع  
والهادية والكتوز وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد الدار والى مكة فانه لا يحل له الا  
محرم فلابد من هذا التقيد والافضل آفاق أراد دخول مكة لا يده من دخول مكان في الحل على أنه في البحر

شعلا فاهما (سقطا دمه)  
والافضل موده اذا زاد  
فوت الحج (والا) أي وان  
لم يعد أو عاد بعد شروعه  
(لا) يسقط الدم (كسريد)  
يريد الحج ومتنع فرغ من  
عمرته (وصار مكا) (ونرجا  
من الحرم وأحرما) بالحج من  
الحل فان عليه ادا لمجاوزة  
ميقات المكس بلا احرام وكذا  
لو أحرما بعمرة من الحرم  
وبالعود كاسر يسقط الدم  
(دخول كوفي) أي  
آفاق (البيستان) أي مكانا  
من الحل داخل المواقيت  
(لحاجة) قصدها

جعل الشرط قصد الحسل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لاجله لا لدخول الحرم كما يأتي ولما قال  
 ابن الشامي في شرحه وملا مسكن لحاجته بالستان لا لدخول مكة و يأتي توجيه فافهم **(قوله)** ولو عند  
 المجاوزة الغرض متعلق بقصدها أي ولو كان قصد الحاجة التي هي هذه أرادته دخول البستان من مجاوزة  
 المقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه من المجاوزة كان قصد مكة فلا يسقط التمسك به رجوع  
 وأما أنه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاول وان قصد ذلك من حين خروجه من  
 بيته غير شرط من خلاف ما في الصحيحين قال عقبة كره ان ذلك حيلة لا فاقى أراد دخول مكة بالحرام ولم أر أن  
 هذا الفصل بيمينه حين خروجه من بيته أو لا الذي يظهر هو الاول فانه لا شك ان الفاقى بر يدخول  
 الحسل الذي بين المقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا يمين وجود قصد مكان مخصوص من الحسل الداخل  
 المقات حين يخرج من بيته اه وحاصله ان الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحسل والادخل له المجاوزة  
 بلا حرام قال في التبريد الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كلف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد  
 ما ذكر حكم المجاوزة غير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقف الخمسة يدا الحج أو العمرة أو دخول مكة  
 أو الحرم غير احرام فأما اذا لم يرد ذلك وانما أراد أن يأتي بستان بنى عمر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر  
 الارادة عند المجاوزة كثرى اه أي ارادته ما لم يتصور واردة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة مشبهة  
 فيها لئلا ذكر الشارع ذلك في الموضعين كما قدمناه فافهم وقول البصر فلا يمين وجود قصد مكان مخصوص  
 من الحسل غير ظاهر بل الشرط قصد الحسل فقط **(مل (قوله على مام)** أي فري يافى قوله ظاهر ما في النهر من  
 البدائع الخ **(قوله على المذهب)** مقابله ما قاله أبو يوسف ان ان فري اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله  
 دخول مكة بلا احرام والافلاح من البصر **(قوله)** دخول مكة غير محرم أي اذا أراد دخول البستان لحاجة  
 لا لدخول مكة ثم بداهه دخول مكة لحاجة عند دخولها غير محرم كما في شرح ابن الشامي وملا مسكن قال في  
 الكافي لان وجوب الاحرام عند المقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو  
 غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا أراد دخول مكة لحاجة غير السك والالا  
 فلا يجاوز زينة الاحرام ولذا قال قبل فصل الاحرام عند ذكر المواقف وحل لاهل داخلها دخول مكة غير  
 محرم مام بر دسكا **(قوله)** ووقته البستان أي لو أراد النسل فيقائه للبعج أو العمرة البستان يعني جميع الحسل  
 الذي بين المواقف والحرم كما في بحث المواقف فلو احرم من الحرم لم يدم مالم بعد كقصدناه فري يباعن النهر  
 والباب الا اذا دخل الحرم لحاجة ثم أراد النسل فانه يحرم من الحرم لانه صار مكملا **(قوله)** ولا شيء عليه  
 سر ما بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاول ذكره قبل قوله ووقته البستان **(قوله)** أي قبل فصل  
 الاحرام حيث قال اما لو قصد وضلعن الحسل تليص وحده له مجاوزته بلا احرام فاذ حل به النسخ باهله  
 فله دخول مكة بلا احرام **(قوله)** وهذه حيلة لا فاقى الخ أي اذا لم يكن مأمويا بالحج من غيره كما قدمناه للشارح  
 هناك وقد ما الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككة لما علمت من انه لا يجوز له مجاوزة المقات بلا احرام مالم  
 يكن أراد دخول مكان في الحسل لحاجة ولا فاقى بر يدخول مكة لا بد أن يريد دخول الحسل وقدمنا ان  
 التقيد بالحاجة احتراز على كان عند المجاوزة يريد دخول مكانه انما يتصور له دخولها بلا احرام اذا بداهه  
 بعد ذلك دخولها كما قدمناه من شرح ابن الشامي وملا مسكن فعمل ان الشرط لسقوط الاحرام أن قصد  
 دخول الحسل فقط ويدل عليه أيضا ما قلنا من الكافي من قوله وهو لا يريد دخولها أي مكملا وانما يريد  
 البستان وكذا ما قلناه من البدائع من قوله فأما اذا لم يرد ذلك وانما أراد أن يأتي بستان بنى عمر وكذا قوله  
 في الباب من ياوز ووقته قصد مسكن الحسل ثم بداهه أن يدخل مكة فله أن يدخلها غير احرام فقوله ثم بداهه  
 أي ظهر وحده يقتضي انه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان  
 دخول مكة يبدله بل هو مقصود الاسفل وقد اشار في الجرح الى هذا الاشكال وأشار الى جوابه بما تقدم

ولو عند المجاوزة وعلى مام  
 ونسبة مدق الامامة ليست  
 بشرط على المذهب (له)  
 دخول مكة غير محرم  
 ووقته البستان ولا شيء  
 عليه) لانه النسخ باهله كما  
 مر هذه حيلة لا فاقى بر يد  
 دخول مكة بلا احرام

منه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين خر وجسم بينه أي بان يكون سفره المقصود لاجل البستان  
 لا لاجل خضرة مكة كالمدينة وأجاب أيضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجلة أن يقصد البستان قصدا  
 أولا ولا يشتر دخول الحرم بعد قصد احتضن أو عروضا قالوا قصد هندی جده تبسيع وشراء أو لا يكون  
 في خاطره أنه إذا فرغ غنسه أن يدخل مكة ثانياً بخلاف من جاءه من الهند قصد الحج أو لا يقصد دخول مكة  
 يتعاولو قصد بيعا وشراءه اه وهو قريبي من جواب البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره التبسيع  
 والشراء في الحلق ويكون دخول مكة تبعاً لكن ينافيه قوله ثم بداهه دخول مكة فإنه بقده أنه لا بد أن يكون  
 دخولها عارضا غير مقصود لاجل الصلاة ولا تعاليل يكون المقصود دخول الحلق فقط كما هو ظاهر جواب البحر  
 وكلام الكافي والدائم والباب وغيرها وهذا مناف لقوله اه الحيلة لا فاقري بدخول مكة بلا احرام  
 لانه اذا كان قصد دخول الحلق فقط لم يمتح إلى حيلة اذا بداهه دخول مكة على أن هذا أيضا ممن أو ادخول مكة  
 لحاجة فقير النسك أمال أو أراد النسك فلا يجعله دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل الحلق فبقائه معيقاته  
 وهو أصل كحرمانه من ركعتين من خرجه من بينه لاجل الحج فافهم **(قوله)** ويجب على من دخل مكة أي  
 والحرم سواء قصد العبادة أو انسلخ أم غيرها كما تفيد عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا  
 ومتناقبيل فصل الاحرام ومصرح به في الباب أيضا **(قوله)** فلا بد من أي إلى الميقات كما يفيد في الهداية لكن في  
 البدائع أنه اذا أقام بمكة حتى تحولت السنة تغيرت ميقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحلق والعمره فلا يلزم أقام  
 بمكة مناصري حكم أهلها اه والتعليل يفيد أن تحولت السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج إلى  
 الميقات لاجل سقوط الدم لا لأجزاء لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام أمران المهر والنسك وبه  
 يحصل التوفيق كما أنه قد في الشريعة لامية **(قوله)** من أي خرصوله أي وعليه قضاء ما بقي لباب **(قوله)** وعلمه في  
 الفتح حيث هال ذلك بان الواجب قبل الاخير ما روي في ذمته فلا يسقط الأمانة من بانيه اه ح **(قوله)**  
 ومع منه الخ أي اذا دخل مكة بلا احرام ولم يذم له حجة أو عمره فخرج إلى الميقات وأحرم بحجة أو عمره وتواجبه  
 عليه بيب آخرفه بيزم ذلك عازمه بالدخول وإن لم ينزهه اذا كان ذلك في عام الفسخ لا بعده **(قوله)** من  
 حجة الاسلام الخ احترمه عبالأحرم عليه بسبب الدخول فإنه قدمه في قوله فأن عاد الخ والظاهر أنه لو  
 عاد إلى الميقات ونوى نسكا فلا يقع واجبا عليه بالدخول ولا يكون غفلا لأنه بعد تقروا لوجوب عليه بخلاف  
 ما إذا نوى غفلا قبل مجاؤه إلى الميقات فإنه يقع غفلا لدم وجوب بينه عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة  
 بالاحرام كما حققناه أول الحج فافهم **(قوله)** في علمه ذلك الخ أي علم الدخول قال في الهداية لا تلاقي المترولة  
 في وقتها لأن الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا ناء أي الميقات حرم ما يحججه الاسلام في الابتداء  
 بخلاف ما إذا تحولت السنة لانه صار دينا في ذمته لا يتأدى إلى اياها مقصود كما في الأعت كلف المنذوراته  
 يتأدى بصوم رمضان من هذه السنه دون العام الثاني اه قال في الفتح ولعلنا أن يقول لافرقين سنة  
 المجاوزة وسنة أخرى في أي وقت قبل ذلك يقع اذا ما الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليسير بقولنا دينا  
 يقضي فيها أحرم من الميقات بنفسك عليه تأدي هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا انكر الدخول بلا احرام  
 منه ينبغي أن لا يحتاج إلى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى بحرم قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كان من  
 رمضان على الأصح وكذا نقول اذا جزم من اوافهم كل مرة ينسلخ حتى أتى على عهد دخوله خرج من  
 هذه ما عليه اه وأثره في البحر **(قوله)** لصبرورته أي المترولة دينا وعلمت ما فيه من بحث الفتح وأورد  
 عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية كالمندورة  
 في الأولى لان العمرة لا يصرد بالعدم وقتها أو وقت من بخلاف الحج وأجلب في غاية البيان بان تأخير العمرة  
 إلى أيام النحر والتشريق مكروه اذا أخرها بالاصل كالمقوت لها فافهم تأخير دينا اه وأثره في البحر ولا يخفى  
 ما في بيان المكروه قبلها في تلك الأيام لا بعد ما تأمل **(قوله)** فأحرم بعمره يعلم منه ما إذا أحرم بحجة بالاولى نهر

(و) يجب (على من دخل مكة  
 بلا احرام) لكل مرة (حجة  
 أو عمره) فلا بد من نسك  
 أجزاء عن آخره  
 ونظامه في الفتح (ومع منه)  
 أي أجزاء عازمه بالدخول  
 (لأحرم مما عليه) من حجة  
 الاسلام أو نذر أو عمره  
 مندورة (لكن في علمه ذلك)  
 لتدركه المترولة في وقتها  
 (لا يصدره) لصبرورته دينا  
 بقربيل السنة (جاوز)  
 الميقات) بلا احرام (فأحرم  
 بعمره ثم أفسدها مضى  
 وفضى ولادم عليه)

فأفهم **(قوله تترك الوقت)** مصدر مضاف إلى مكانه أي تترك إحرامه في المقات **(قوله لجبره بالأحرام منه في القضاء)** هلك لقوله ولا دم عليه الخ وضيمر منه الوقت أشار به إلى أنه لا بد من سقوط الدم من إحرامه في القضاء من المقات بكمصر حه في البحر فلو أحرم من المقات المسكي لم يستقط الدم وهو مستفاد أيضا من قوله من الشرب ليلمة **(قوله متى طاف لعمرته الخ)** شرو عن الجمع بين إحرامين وهو في حق المسكي ومن بمنزلة مجابية دون الآفاق في الإضافة إحرام العمرة إلى الحج فبالاعتبار الأول ذكره في الجنايات وبالأعتبار الثاني جعل له في الكثر بأصل حدة ثم علم أن أقسامه أو بعبارة إدخال إحرام الحج على العمر فالحج على مثله والعمر على مثله والعمر على الحج قدم الأول لكونه أدخل في الجناية وإذا لم يسبق به الدم بطل ثم ذكر الثاني مقدما له على غيره لقوله لا يشمله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيمن الاتفاق في الكيفية والكمية فنه **(قوله ومن يحكمه)** أشار إلى ما في النهر من أن المراد بالمتك غير الآفاق فتشمل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والخارجي فأفهم بالاحترار بالمتك من الآفاق لأنه لا يفرض واحد منهما غيره أن أضاف بعده فعل الأقل كان فلو نالوا فهو مستقيم أن كان ذلك في أشهر الحج بكمصر نهر **(قوله أي أقل أشواطها)** يفيد أن الشوط ليس يقيدوا طقة فتشمل ما إذا كان في أشهر الحج أولا كفي البحر عن المسوط وفي النهر من الفتح ولو طاف أكثر في غير أيام الحج ففي المسوط أن عليه الدم أيضا لأنه أحرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس يمكن أن يجمع بينهما فإذا صار جامعان وجه كان عليه الدم أه وفيه أيضا قيد بالعمر لأنه لو أهل بالحج وطافه ثم بالمسرة فوضعا اتفاقا وبكونه طافه لو لم يطف فوضعا أيضا اتفاقا وبالقل لأنه لو ألق بالأكثر رفضه أي الحج اتفاقا في المسوط أنه لا يفرض واحد منهما وجه الاستيعابي ظاهر الرواية **(قوله ورفضه)** أي تركه من باب طلب وضرب كفي المغرب وهذا أي رفض الحج أولى عند الإمام وعندهما الأولى رفض العمرة لأنها أدنى حالها من إحرامها تأكد باداشي من أعمالها ورفض غير المتأكد يسرولان في رفضها بإبطال العمل وفي رفضه امتناعا عنه تأداه في البحر **(قوله وجوبا)** بخلاف ما في البحر حيث قال بعدم ما سر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب أه أي وانما الواجب رفض أحدهما لا بغيره **(قوله بالحق)** أي مثلا قال في البر لو يذكر بماذا يكون رفضا وينبغي أن يكون الرفض بالفعل بأن يعلق مثلا بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفي بالقول أو بالنية لأنه جعله في الهداية تحلا وهو لا يكون إلا بفعل شيء من محظورات الأحرام أه قلنا وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج إلى نية الرفض الآمن بجمع بين جنتين قبل فوات الوقوف أو بين العمريتين قبل الدعي الأولى ففي هاتين العمريتين ترهض أحدهما من غير نية رفض لكن إماما بالسيارة إلى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما فعلم من مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل إلا بفعل شيء من محظورات الأحرام مع نية الرفض به وما قدمناه أوائل الجنايات عند قوله وتترك أكثره بغير مجرم أن الحرم إذا نفى رفض الأحرام فصنع ما يستعمله لئلا من ليس حاق ونحوهما لا يخبر به من الأحرام وان نية الرفض باطلة فهو محمول على ما ذكره بكمصر ما رواه بالرفض كأنه عليه هناك ويدكون الحلق بعد الفراغ من العمرة تسلا يكون جنابة على إحرامها **(قوله لأنه كفائت الحج)** وحكمه أن يتصل به مسرة ثم يأتي بالحج من قابل ط **(قوله حتى لو حج)** غاية للتعليل الفيد أنه قضاه في غير علمه ط **(قوله سقطت العمرة)** لأنه حيثما ليس في معنى فائت الحج بل كالمسرة إذا تخلف ثم يحسن ذلك السنة فانه لا يتلجب عليه عمره بخلاف ما إذا تخلفت السنة ط وبمصر **(قوله ولو رفضها)** أي العمرة التي طاف لها وأدخل عليها الحج **(قوله رفضها)** أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة باثر بخلاف الحج لأنه صاحب الهداية وعليه عدم الرفض أبجر رفض أه ح **(قوله عليه عمره أخرى كفي الحج وليس مراده في الدم لقل الهداية)** وعليه عدم الرفض أبجر رفض أه ح **(قوله صرح)** لأنه أدى أفعالهما كما اتزم نهر **(قوله وأساءه)** أي مع الاتم لمصر جوابه من أن المسك منه من الجمع بينهما وأه يأخيه وقد متنا الاختلاف في أن الأسا فتدون الكراهة أو خوفها والتوفيق بينهما فأفهم

تترك الوقت لجبره بالأحرام منه في القضاء (تكر) ومن يحكمه (طاف لعمرته ولو شوطا) أي أقل أشواطها (فأحرم بالحج ورفضه وجوباً بالحق لنهي المسكين بجمع بينهما) (وعليه عدم الجبل) (الرفض) (وجوه) (لأنه كفائت الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها قضاهما) (فلو أنهما جمع) وأساء

(قوله وذبح) أي التمكن النقصان من نسكه بارتكاب التهمة منه لانه نارت ولو أضاف بعد فعل الاكثري أشهر الحج فتشيع ولا تمنع ولا قران لسكى كالمزهدا يؤيد قول من قال ان في النفع والقران لسكى معناه في الحل كالمزهدا نهر أي لاني الصلوات وقد مر ذلك في باب النفع وقسمناه: فالتحقق قول ثالث وهو ان تمتع السكى باطل وقراه صحيح غير جائز فقد ذكره بالراجحة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يحرم الصوم مقامه وان كان مفسرا ولا يجوز ان يأكل منه ولو ان لمعلمه غيبا خلاصا قدم الشكر شرح الباب (قوله ومن أحرم جمع الحج) شروع في القسم الثاني والثالث انتهى ادخال الحج على مثله والعبرة على مثلها واعلم ان الاحرام يجمعتين فصاعد المأان يكون على التراضي أو مضافا على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى به وأما الاخيرة ان في النهر يلزمه الجنان عند الامام والثاني لكن يرتفع أحدهما اذا توجه سائرا في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب سير ورثه نحر ما بلا ملة أو اثر الخلاف يظهر في ما دللنا على قبل شروع وقال محمد يلزمه في الغيبة أحدهما في التعاقب الاول فقط والعمرتان كالجنين اه قلت أثر الخلاف لزوم دم من بالجناية عندهما ودم واحد عندهما ففي البدائع واستشكل في شرح الباب بالله عند الثاني يرتفع أحدهما عقب الاحرام بالملك أي لم تكن الجناية عنده على احرامين لم على واحد فليز بالجناية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرم يوم النحر بائنا) قيد بكرة يوم النحر لانه لو أحرم بغيره فان سبلا أو غيرهما راض الثاني فهو دم الرض ويحق وعمرته عند الثاني يرتفع كالمزهدا عند الاول بوقوفه على الديار وينبغي انه لو أحرم إلى النحر بعد الوقوف لم لو ان يرتفع بالوقوف بلزنا لانه لا يعرفه سابق بغير لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تطل المسير إليها نهر (قوله فان كان قد خلق الاول) أي قبله الاول قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الاثر) أي يفيق بغيره إلى أن يؤذيه في العام القابل لباب (قوله لانه الاول) لان الباقي بعد الخلق الرى وبذلك لا يصير جائبا للاحرام ثانيا نهر ومقتضاه ان الاحرام الثاني وقع بعد الخلق وبعد طواف الزيادة أيضا ولو أحرم بعد الخلق قبل الطواف لزم عدم الجمع لان الاحرام الاول يفيق في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن للتبادر من المتن وغيره كالمزهدا بنوشروها والكل في خلافه لا ملاقاتهم في النهر بعد الخلق من غير تعقيب ما بعد الطواف أيضا لكن قال في شرح الباب ان خلافهم لا ينافي في تعقيب الكرماني اه أي فصل المطلق على المقيد قلت لكن في الكرماني يفتي على وجوب دم الجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة وياتي الكلام فيمقر بها (قوله فدم دم) الفاء دالة على فعل مقدرا في لزمه الاثر دم دم (قوله نحر اولام) أي اذا لم يعلق الاول ثم أحرم بالثاني لزم عدم سوا معلق عقب الاحرام الثاني أو لا بل أثره حتى في العام القابل وهذا عند موهما يضمن الوجوب بما إذا خلق لانهم لا يوجدان بانأخير شيئا كالأجر (قوله عبر به الحج) أشعار إلى أن التعصير غير قد واما عبر به لشمع المرأة انكس فيه أنه عبر قوله بالخلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح حتى كل وضوح بملكته منه في الاثر في دارادة كل مع الاختصار وما في النهر من أن المراهنا بالتحصير بالخلق اذا التعصير لادم فله المدة فقد قدمنا أول الجنايات أن الصواب خلافه فانهم (قوله) لجباية على احرامه أي احرام الحجة الثانية أما احرام الحجة الاولى فقد تنبى به هذا التعصير فلا جناية عليه وقوله أو التأخير مطلق على مدخول الاذ لا على التعصير لان تأخير الخلق عن أيام النحر ترك واجب لاجابة على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه لكان أولى وأشار بحصول العلة لوجوب العلم أحمد هذين إلى أنه لا يلزم عدم الجمع بين احرامى الجنين لانه ليس جناية كإتيائه ح (قوله ومن أتى بعمرة الا لخلق الحج) قدمنا أن الحكم في الجمع بين العمرتين كالجمع بين الجنين أي في الأوزم والرض وقته مما يمتد بوزن العمرة كالأبالباب ثم قال ولو أحرم بعمرة فطاف لها شوطا أو كاه أو لم يطاف شيئا ثم أحرم أخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤه دم الرض ولو طاف وسعى الاول ولم يبق عليه الا لخلق فاهل انتهى لزمه ولو لم يرضها

(وذبح) وهو دم جبرولي  
الا فاق دم شكر (ومن  
أحرم بجمع) وجمع ثم أحرم  
يوم النحر بائنا خرفان كان  
قد (حلق الاول) لزمه  
الا ثوى العام القابل  
(بسلامه) لانتباه الاول  
(والا) يعلق الاول (فدم دم  
نحر) عبر به لشم المرأة  
(أولا) لجباية على احرامه  
بالتعصير أو التأخير (ومن  
أتى بعمرة الا لخلق فاحرم  
بأنى ذبح) الاصل أن  
الجمع بين احرامين لعمرتين  
مكروه ويحرم بها

وعليه دم الجرم وإن ساقى الأولى قبل الفراغ من الثانية لم يزد عدم أخو له بعده ولا ولو أئسد الأولى أي بان جامع  
 قبل طوافها فأهل بالثانية رفضوا بمعنى في الأولى ولو نوى رفض الأولى وأن يكون عليه للثانية ينفعه مؤكدا  
 هذا الخلقين اهـ لكن فمتناعه أنه لو جمع بين مرتين قبل السعي الأولى تركض أحدهما بالشرع من  
 غير مرة رفض فتوه هنا زعم رفض الثانية أنه لنزقدور (قوله فإن لم يزد) أي لحنا به الجرم ولامه لتأخير  
 الحلق هنا لأنه في العمرة قدس وقت الزمان كالأصل الحلق قبل الفراغ من الثانية فلم يزد آخر كلامه  
 آتفا (قوله لا يلحقين) عطف على لم مرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجرم بل يلزم دم التأخير والتقصير فقط  
 كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب الصريح حيث قال موضح في الهداية بأنه أي الجمع بين أحادي عشرين  
 أو عشرين بدعو أو فرط في غاية البيان بقوله أنه لو لم يزد بدعوه سهو إلى الحيا والجمع بين أحادي الحج  
 لا يكره في ظاهر الرواية لأنه في العمرة إنما كره لأنه يصير جامع بينهما في الفعل لأنه يؤدى ما في سنة واحدة  
 بخلاف الحج اهـ فذا فرقا ما صنف بين الحج والعمرة تبع الجامع الصغير فإنه أوجب دما واحدا للحج وقال بعض  
 المشايخ بعدم جد آخر للجمع اتباعا لرواية الأصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذه الاختلاص ما في  
 الصريح أو في المراجع من الكفاي قبل لاختلاف بين الروايتين أي ورواية الجامع الصغير ورواية الأصل لأنه  
 سكت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وماتفا وقبل له فيه روايتان اهـ وفي شرح الباب وقوله أو بئان  
 أحدهما الوجوب به مخرج الترتيب وغيره وقيل ليس إلا الرواية الوجوب قال ابن الوهم وهو الوجه  
 اهـ وتعبق ابن الوهم ما في الخط ما كان كونه يمكن من أداء العمرة الثانية في سنة واحدة وجب الجمع بينهما فعلا  
 فاستوى الحج والعمرة فاشترط الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أنه لا يفتلوا بمجموع رواية  
 الوجوب بناء على تحقيق اختلاف الرواية والأصل عدمه فإن كان الأصل والجمع من كتب الأمام محمد  
 فانما هو أنما أطلقه في أحدهما مجمل على ما تقدم في الأصل فلو كان مستوفى في الفقه أنه ليس بمسألة الرواية  
 الوجوب يؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فتوه في الجهره سهو عما لا ينبغي كيف وقد قال في  
 التلخيص خاتمة الجمع بين أحرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير المتأخر حرم لأنه من أكبر الكبائر هكذا  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله آفاق الحج) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بمصر)  
 أي قبل أن يشرع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طافه أي شرع فيه سهو ولو قبل  
 كما تفرقه بياد قد متاع في أول باب القرآن ولم يتقدم خلاصه فانهم (قوله لزما) لأن الجمع بينهما شروع  
 في حق الآفاق فيصير بذلك فأزاد لكنه أنشأ المسألة فيصير مسألا هداية لأن السنة في القرآن أن يحرم بهما  
 معا أو يقدم أحرام العمرة على أحرام الحج زباني لكن الثاني يسمى تختمه (قوله وصاروا ناسيا) قال  
 في شرح الباب وطه عدم شكر لفته نساءه ولم يرد وجوبه في بعض عمرته اهـ قلت الأولى أن يقول لعدم  
 تدبر رفض وره بخلاف ما إذا أحرم بعد طواف القدوم للحج فإنه يوجب رفضها كإياي (قوله كما مر ٣)  
 أي في أوائل باب القرآن (قوله وبطلت عمرته) للناس بان يقدم عليه قوله إلا في لتمام لم يشرع الحج  
 لأن كونه صاروا ناسيا مع ما يكون العسر لم يشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرع على  
 هذا التعليق كما علم من الهداية وغيرهما فانهم (قوله بالوقوف) أي إذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد  
 صاروا ناسيا لعمرته بالوقوف وإن توجه ما عرفنا من وقف بقية ما بعد لا يصير رفضا لأنه يصير قارنا زباني  
 ولما دانه أحرم بالعمرة لم يثبت أكثر أشواطها حتى وثق بعرفته فلا يثبت بالآقل كما عدم بعرفته لا بدقوله  
 قبل أفعالها أكثر أشواطها (قوله فان طافه) أي الحج ولو شوطا كذا كره في البصر باب القرآن وقال  
 في الفقه وإن أدخل أحرام العمرة على أحرام الحج فإن كان قبل أن يعوف شيئا من طواف القدوم فهو فارن  
 مسي وعليه دم شكر وإن كان بعد ما شرع فيه ولو قبل لا فهو أكثر ما عطف عدم اهـ وقد متاع في باب  
 القرآن عن الباب وشرحه فهو ذات صريح في وجوب الدم في الموريتين وأن الأول دم شكر أي اتفقا

فيأثم الدم لا يلحقين في  
 ظاهر الرواية فلا يلزم  
 (آفاق أحرم حج ثم) أحرم  
 (بمصر قريظة) وصاروا ناسيا  
 مسيا (ولذا) بطلت  
 عمرته بالوقوف قبل  
 أفعالها لأنهم لم يشرع  
 مرتبة على الحج (بالوقوف)  
 المبرر فتر فإن طافه  
 طواف القدوم ثم أحرم بها

مقول الحاشي كما مر ليس في  
 نسخ التلخيص التي بأيدينا  
 اهـ مصححه



والثاني مدحبر أو شكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيها شروع في سهو ولو شوطا فافهم  
وأما ما قدمناه أن نفاص العمر من أن الأقل كالعدم فذلك في طواف العمر وتو الكمال في طواف الحج فافهم  
(قوله فغنى عنهما) قال الزبلي المراد بالضيء عليهما أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه فارق على  
ما بينا ولكنه أسماه أكثر من الأول حيث أخر أحرام العمرة على طواف الحج أي طواف القدوم وغيره  
ليس ركن فيه يمكنه أن يفي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على  
ما اختاره نحر الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الاعتقوث عنه تطهر في جواز الإكل زبلي وصح الأول  
في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواها طال الكلام فيه بحر فلو ترك الاختلاف في الباب وصيرن  
الأول بقيل (قوله لنا كده لواءه) أي لأن أحرام الحج قد كد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف الحج  
هداية أي فانه لا يسحبه وفصله الدم تأكده لأنه لم يقدم إلا أحرام ولا ترتيب فيه أما هنا فقد أتته الترتيب  
من وجه لتقديم طواف القدوم وإنا يجب الرض لأن المؤدى ليس ركن الحج كذا في الزبلي (قوله فغنى  
أى العمرة) وقوله لعمدة الشروع أي هو على ما يلزم بالشروع ط (قوله حج الج من تقة المسئلة التي قبلها  
لأن ما فيها إذا أدخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله وهذا فيها  
لأنها ما بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيادة أو بعد يوم النحر أو أيام التشريق كما أتت في الباب  
وصرح فيه بأنه لا يكون فارزا لكن اختلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها يلزم كذا  
(قوله ووضعت) حكى فيه خلافا في الهداية قوله وقيل إذا حلق الحج ثم أحرم لا يرضه على ظاهر ما ذكر في  
الأصل وقيل يرضه أخرا من النسي قال القتيبي أوجهه ومما نحن على هذا أي على وجوب الرض  
وان كان بعد الحلق وصححه المتأخرون لأنه بقي عليه واجبات من الحج كالزجر وطواف المرد وسنة  
الميث وقد كرهت العمرة في هذه الأيام فيكون بابنا أفعال العمرة على أفعال الحج بالارب كذا في الفتح  
قلت وظاهر ما هنا فأن مسمى تأمل (قوله مع) لأن الكراهة هنا في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الأيام  
بأدائية أعمال الحج هداية (قوله لا تكتاب الكراهة) أي لجمع بينهما ما في الأحرام أو في الأعمال الباقية  
هداية أي في الأحرام من أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الأعمال من أحرم بهدمعراج ويلزم من الأول الثاني  
بالعكس (تتبعه) قال في شرح الباب بعد ترتيب حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كبيرة الوقوع لأهل مكة  
وغيرهم أنهم قد يمترون قبل أن يسعوا لجمعهم اهـ أي فيلزمهم دم الرض أو دم الجع لكن مقتضى تعييدهم  
الأحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق أنه لو كان به دمه لا يلزم الدم لكن يخالفه ما علم من  
تعليق الهداية فالسعي وإن جاز تأخيره عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة قبله يصير ملما  
بينها وبين أعمال الحج وتطهر أن العدة في الكراهة ولزوم الرض هي الجع أو وقوع الأحرام في هذه  
الأيام فافهم ما وجد في كتبنا كانت هذه الأيام هي أيام أدائية أعمال الحج على الوجه الذي ذكره في قواها  
كما يشهد بما قدمناه من الهداية وكذلك نقوله فيها معلا لزوم الرض لأنه قد أدى ركن الحج فصار بابنا أعمال  
العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الأيام أيضا فلذلك يلزم رفضها اهـ قوله  
وقد كرهت الحج بأن العدة الأخرى ولم يلزم تأجيل طريق التعليل كما في محققها صرح بكونه أصلة  
أضيقوله فلذلك يلزم رفضها (قوله فأنشأ الحج) من تقة ما قبله أيضا ولما قال في الهداية فانه فان الحج  
بالغة التفريغ فهو إشارة إلى أن ما مر من المنع عن الجع لا يرق فيه بمن أدرك الحج ومن فاته (قوله  
به أو جها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لأن الجع الحج) يبيانه أن فاته الحج حاج إحرامه لأن أحرام الحج باق  
ومعتر آه لأنه يتحلل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إحرامه إحرام العمرة فإذا أحرم بحجة يصير ملما بين  
الجنين إحراما وهو بدعة فيرفضها وإن أحرم بعمرة يصير ملما بين العمرة أيضا وهو بدعة أيضا يرفضها  
كذا في الزبلي وغيره وما علم أن في كلام الشارح هنا أمرين الأول أنه كان ينبغي أن يقول لأن الجع بين

فغنى عليهما ذبح) وهو  
دم جبر (وندم رفضها)  
لأن كده طوافه فان رفض  
قضى لعمدة الشروع فيها  
(وأما لعمدة الرضها) حج  
فأهل بعمرة يوم النحر  
في ثلاثة أيام (بعد يومه)  
بالشروع لكن مع كراهة  
النحر يوم (ووضعت) وجوبا  
تخلص من الأثم وقضى جمع  
دم للررض (وانضى)  
عليها (مع وعليه دم)  
لا تكتاب الكراهة فهو دم  
جبر فأنشأ الحج إذا أحرم به  
أو بها وجوب الرض لأن  
الجمع بين أوامرين للجنين  
أو لعمرتين في مشروع  
(و) لما فاته الحج سبق في  
أحواله قبله أنه (يتحلل)  
عن إحرام الحج (بالعاقلة)  
العمرة ثم

بعده (يقضى) ما أحرم به  
 نعمة الشرع (و يذبح)  
 للتحلل قبل أوانه بالرفض  
 \* (باب الاحصار) \*  
 هو لغة المنع وشرع المنع من  
 ركن (إذا أحصر يصدق  
 أو مرض) أو موت محرم  
 أو هلاك نفقة مثل له التحلل  
 الحثيث (بعت الفردما)  
 أو قيمته

يقول الحنفى وبعده الذى  
 في نسخ الشارح القى بإيدينا  
 ثم بعده

١ له الطواف اه منه  
 والحاصل ان الحصر هو  
 المنع في مكان من الخروج  
 والاحصار المنع من  
 الوصول الى المطلوب مرض  
 أو صدق فلا بد اجماع  
 المفسرين على أن قوله  
 تعالى فان احصرتم زلت  
 في المنع من العدول ان  
 الاحصار أصم من الحصر  
 لشمله منع العدو وغيره  
 بخلاف الحصر ولهذا نقل  
 بعض شراح الهداية عن  
 تفسير القتيبي الاحصار هو  
 أن يمرض الرجل ما يجعل  
 يتعوب في الحج من مرض  
 أو سكر أو عدو يقال  
 أحصر الرجل أحصاراً فهو  
 محصر فان حبس في موضع  
 أو دار قبل محصر فهو محصور  
 اه منه

بعين أو غيرتين باسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم من الاحرام بعرة هو الجمع بين عرتين أفعلا  
 لا اسما اذ لم ينقلب احرام الحج احرام عرة والثاني ان قوله غير مشروع بخلاف الحشى عليه أو لمن أن  
 الجمع بين حراي العمرتين مكروه دون الجنتين في طاهر الرواية فان غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله  
 أو تركه ومن جعله المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كالحى القهستاني على الكيدانية قلت  
 ويمكن الجواب عن الاول بان قوله أولعمرتين معطوف على الطرف المتعلق بالجمع فيستلزم به أيضا بالاحرامين  
 بشرط اعتدائه حرف الجر وعن الثاني بأنه منشى على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا لما منع من فاهم  
 (قوله وبعده ٣) أى بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله بالرفض) أى فوض ما أحرم به ثانيًا وهو علة التحلل وفى  
 بعض النسخ بالرفض وفيه غلب لان الرضا المطاوع منه يكون بالتحلل أى بالحق أو بطل من شئ من المنفردات  
 مع النية كما مر فلاولى بصاوة البصر وغيره هو الرفض بالتحلل قبل أو أنه فانهم واقع بهماه أعلم  
 \* (باب الاحصار) \*

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنائى يدل على ان ما لم يمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنائيات وأحره  
 لان مناه على الاضطرار وتلك على الاختيار غير (قوله لغة النية) أى يحصى أو مرض أو عجز أو ما لم منه  
 عدو محصر في معنى أو مدينة فهو حصر في الكشف وغيره وفى المغرب أن هذا هو المشهور ونحوه في  
 شرح ابن كمال (قوله وشرع المنع عن ركنين) هذا هو الوقوف والطواف في الحج لكن ساء أن العمرة تصح في  
 فيها الاحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفى بعض النسخ من ركنين بالافراد والمراد به الماهية أى عاهو  
 وكن التسليم متعدد أو معقد تأمل (قوله يهوى) أى أى أوسع (قوله أو مرض) أى يزداد بالذات  
 (قوله أو موت محرم) أراد به من لا يحرم ضلوه بل لأنه فمضى زوجه أو كونه جاعداً مما ابتداء فلا حرم  
 وليس لها حرم ولا زوجه ففى محصرة كفى الباب والعصر هذا إذا كان بينهما وبين مكسرة سفره وبلدها  
 أقل منه أو أكثر لكن مكانها المقام في موضعها أو الافلاح احصاراً فيما يظهر (قوله وهلاك نفقة) فان سرق  
 نفقته ان قد وصل الحشى فليس محصر والافحصه وان قد وصله لعل الا أنه يخاف الهجر في بعض الطريق  
 جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرضا تأمل \* (تمة) \* وأدى الباب بما  
 يكون محصر أو مؤخر فيها البعد فلا هلك بالجمع مما عاهاز منها البعد صارت محصرة ولو لم يقم  
 مسافر فمعهما محرمه هو النازل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل محمى به الى  
 الطريق واخلاعه كالتحلل لعمرة عن تبليغ الهدى صله قال في الفتح وهو كالحصر الذى لم يقدر على الهدى  
 ومنه منع الزوج وجسه اذا حرمت بطل بلائذه أو المولى علو كعبه كان أو أمة فلا يذنه أو أحرم  
 بفرض فبصرف محصره ولو لم يحرم أو زوج لم يعاول لير له منها وتخليها وهذا هو إجماع الفرض في  
 أشهر الحج أو قبلها في وقت خروج أهل يادها أو قبله بأيام يسيرة أو فلا يمنعها وأما المملوك فيكره ولا يمنع  
 بعد الاحرام يذنه وهو محصر وليس لزواج الامتنعها بعد ذات المولى واسلم ان كل من منع عن الحشى في  
 موجب الاحرام ملق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فإذا أحرم المرأة أو العبد لثا من الزوج أو المولى فلهما  
 ان يتحلاهما فى الحال كما ساء بيانه أو التحلل ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعت الهدى أو غنمه الى  
 الحرم وعليه ان كان احرامها صحيح وعرة وان بعرة بعرة بخلاف ما لو مات زوجها أو عمرهما في الطريق  
 فلا تتصل الا بهدى ولعل الفرق ان احصارا حقيقى والاوى حكمى وعلى العبد هدى الاحصار بعد العتق  
 وحقه عرة اه مختص من الباب وشرحه (قوله حل له التحلل) أفاد أنه رخصة في حقه حتى لا يعتد احرامه  
 فيشق عليه وأنه ان يتي حرمًا كما تسمى (قوله بعت الفرد) أى بالجمع أو العمرة الى الحرم فاستأنى (قوله  
 دما) ساءت بيانه في باب الهدى فلو بعت دمين يتحلل بالاولهما ان الثاني يعلق على البياسيع فاستأنى (قوله  
 أو قيمته) أى يشتري بها شاة الذ وتذبح عنه هداية وفيه إجماع انه لا يجوز التصديق بذلك القيمة شرح

الباب (قوله فان لم يجد في محرما) فلا يتحل عندنا الا بالهم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا اذ قال شارحه هذا هو المسلوك في كتب المذهب ونقل الكرماني والسروجي عن محمد ان اشتراط الاحلال عند الاحرام اذا احس حائضه التحلل بشي رهدي (قوله أو يتحل بلوا) أي أو يسعي ويحلق بحر عن غلبته وهذا ان قد وعلى الوصل الحكمة فان غلبت عنده من الهدي بقي محرما أبدا ما لم ينفذ هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رد في الفتح بأنه من لف لاف (قوله والقارن دمين) فيه إشارة إلى أنه لا يتحل بالذبح الثاني وأنه لا يشترط تعيين أحدهما بالعمى والاستحالة لا في نفسه بل في كونه من جمع بين جنتين أو عورتين فاحس قبل السير إلى مكة فلو بعده يلزم عدم واحد بل لانه يصير افضل احدهما بحر (قوله فلو بعث واحد الخ) عبارة الهداية فان بعث بهدي واحد لم يتحل عن الحج و يبقى في احرام العمرة لم يتحل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة اه وادق الباب بولو بعث عن هديين فلم يوجد ذلك القدر يمكنه الا هدي واحد فخرج لم يتحل عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعن يوم الذبح) لا بد بضامن تعيين وقت من ذلك اليوم اذا اراد التحلل فيه ثلاثة قبل الذبح فاذا كان وقت الزوال لم يتحل بعده ولا احتمل أن يكون الذبح وقت العصر والتحل قبله (قوله خلافا لها) حدث قال انه لا يجوز الذبح المحصر بالحج الا في يوم الترويض ويجوز المحصر بالعمرة متى شاء هديا فعلى قولهما الحاجة الى المواصلة في الحج لعين يوم الترويض لانه اذا كان بعد أيام الترويض حاج الباهة عند الكل كما في المحصر بالعمرة فأداه في شرح الباب قال في العمرة ونظر لانه مؤتمت عندهما بآيام الترويض باليوم الاول فحتاج الى المواصلة لتعيين اليوم الاول والثاني والثالث وقد يقال بكثرة الصرا في معنى الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفه أو غيره (قوله والا) بان فانه الحج بغيب الوقوف وهذا هو المحصر بالحج فلو بالعمرة زال اصاره قدرته عليه (قوله لان التحلل) علة قوله جاز (قوله فيشق) بالنصب في جواب التي ط وهو من باب تصرفنا فيه معناه (قوله وبذبحه يحل في الباب) لا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحل بفعل اه أي من محضورات الاحرام ولو يفرق حلقه قارى قلته وهذا مخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا تقوله ثمرة تأمل وأداه أنه لو سرق بعد ذبحه لاشي عليه وان لم يسرق تصدق به ويضمن الوكيل قيمته كل منه لو غشيا ويتصدق به على الفقراء كما في الباب (قوله ولو دلا حلق وتقصير) لكن لو فعله كان حسنا وهذا عندهما وعن الثاني رواية كذا في الحقائق عن مسبو ط خوا مرزاده وجامع المصنفين فلا يخلف على ظاهر شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مسبو ط خوا مرزاده وجامع المصنفين فلا يخلف على ظاهر الرواية يقول السراج وهذا خلاف اذا احس في الحلق أمافي الحرم فالحلق واجب اه قال في الشرنبلالية كذا جزم به في الجوهر وهو الكافي وحكمه البرجسدي عن المصنف قبل فقال وقيل انما يجب الحلق على قوله اه اذا كان الاحرام في غير الحرم أمافي فعله الحلق (قوله هذا) أي ما أداه قوله وبذبحه يحل من انه لا يتحل قبل الذبح (قوله ففعل الحلال) أي ما يفعله الحلال من حلق وطيب وتجوز ذلك (قوله أو ذبح في حل) يجوز قول المصنف في الحرم ط (قوله لم يجرأ ما حلق) ويتعدد بتعدد الجنائيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك ثم هو ظاهر كلامهم ولينظر الفرق بين ما مر من أن الحرم لو نوى الرض ففعل الحلال حل ط نوى وجنم من الاحرام بذلك لم يدم واحد لجميع ما ارتكبت لاستبدال الكل الى قصد واحد وعلى ذلك بيان التاويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدينية كالبائغ اذا اختلف مال العادل أو قتله ولا يحق استناد الكل هنالك قصد واحد أيضا وانما قال بعض محشي الزاوي بنبى عدم التعذر هنا أيضا (قوله ويحب) أي يلزم فيشق الفرض الفعلي كالأحصر من جهة الفرض والواجب الاصلاحي كالأحصر من النفل أفاده ط (قوله ولو نفل) أفاده شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمظنون والمفسد والحج عن الغير والحرم والعبد لا أن وجوب أداه القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق لباب والمظنون هو الواحرم على نفل ان علمنا لم نعلم غير عدمه

فان لم يجد بقي محسرا حتى يجد أو يتحل بلوا وفي الثاني أنه يقوم الدم بالاطعام ويتصدق به فان لم يجد صلح من كل نصف صاع يوم (والقارن دمين) فلو بعث واحد لم يتحل عنه (وعين يوم الذبح) يعلم متى يتحل ويذبحه في الحرم ولو قبل يوم الضر ثلاثا لمسا (ولو لم يفعل ووجع الى أهله بغير تحلل وسير) محرما حتى زال الخوف بمرزبان أولئك الحج فيها وقامت (والتحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يتد احرامه فيشق عليه يلحقه (و بذبحه يحل) ولو (بلا حلق وتقصير) هذا اشارة التمين فلو نفل ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح أو ذبح في حل لزم حرامه ما حلق (و) يجب (عليه ان حل من حله) ولو نفل (جعة)

فأحصر وصرح البردوي وصاحب الكشف أنه لا حضه عليه لكن صرح السروجي في الغاية بأن الأصح وجوبه كقول أفسد لإحصار آفاده القاري (قوله بالشروع) أي بسبب شروعه فهو عليه أن هذا الغاية يظهر في النخل أما الغرض فهو واجب القضاء بالمر لا بالشروع تأمل (قوله الفحل) لأنه في معنى فانت الخ فالحل بفعل بأفعال العمرة تأذلم أنتم قضاءها ثم والحاصل أن الحرمان بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز تليزمه العمرة تأذلم أنتم بما يلزمه قضاءهما كالأحرص مما يكفي جامع فاضن (قوله أن لم يجمع من علمه) أما لو جمل بهن لم يجب معها عمرة لأنه لا يكون كفاتنا الحج فتح وأيضاً لما يجب عرقم الحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب (تنبيه) إذا قضى الحج والعمرة أن شاء قضاءهما بقرآن أو أفراد أو أصلم أن نية القضاء إنما تلزم إذا تحققوا التساقطاً فالواحد يصح نفل فلو جمعهما بالاسلام ولا يلزم أن قد بقيت عليه حين لم يؤدّها فنبو من قابل فتح (قوله وعلى المنصر عمرة) أي على المنصر إذا أحصر قضاءه عمرة وهذا فرع تحقق الإحصار منها ومن فروع المسئلة ما لو هل ينسلك منهم فان أحصر قبل التعيين كان عليه أن يصحّ بسدي واحد ويضحي عمرة أو سقساناً وفي القاسم فهو عمرة على النهر (قوله وعلى الفحلون) يعني عمرة (ثاني) ويتخير في القضاء بين الأفراد والقرآن كما صرحوا به وحقق في البر فردد كلامه الثلاثين أو يجمع بين جواز عمرة ثم يأتي بعمرة كشرح الباب (قوله أحدهما الفحل) يشترط أن يكون العمرتين فيما إذا لم يجمع من علم الإحصار فلو جمل بهن علمه بأن زوال الإحصار بعد الذبح وقدر على جرد الأحرار والأداء ففعل كان عليه عمرة القرآن فقط كفي الغنّ لأنه لا يكون كفاتنا الحج فلا تليزمه عمرة الفحل كما صرح الفرد قلت ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يلزمه عمار (قوله فوجه وجوباً) أي لو أدى الحج لا قدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل ثم ويقطعه ويديه ما شاء أي من يسع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح الباب (قوله ولا يقدر عليها) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدى فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليها أو قدر على الهدى فقط فظاهر كقولنا وجهه ليحل بأفعال العمرة تجاز لأنه هو الأصل في الفحل وفي سقوط المصير فنهو ما إذا قدر على الحج دون الهدى لجواز الفحل قول الإمام وهو الاستحسان لأنه لو لم يقدر على إتمامه لم يجز له المال كحرمة النفس إلا أن الأفضل أن يتوجه وعلمه في النهر (تنبيه) لا يتصور في حق المنصر فقط عدم أدائه المصير لأن وقتها جميع المصير فلها من الأوصاف صوراً فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده الرعي ونحوه في الباب (فرع) لو تمت الهدى ثم زال إحصارها وحده إحصاراً خوفاً علم أنه يدرك الهدى ونوى به أحدهما الثاني جاز وحله وإن لم ينو لم يجز ولو بيعت هداهما لم يصدراً ثم أحصر ونوى أن يكون لإحصار جاز عليه إقامة غيره مقامه لباب (قوله ولا إحصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم مرضه مات لم يلزم بالهدى بل يبقى بحرماني حتى كل شيء أن لم يلق أي بعد دخول وقتها لم يحلق فهو حرم في حق النساء لا غير إلى أن طوف لزيارة فامتنع حتى مضت أيام الضربة عليه أو بعثه ترك الوقوف بمزدلفة والرجوع وتأخير العاواف وتأخير الحلق في الباب والزيادة في غيره مما وقف في الجرح من كل الحاكم الذي هو جمع كالمجد في كسبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكل في البر بأن واجب الحج إذا ترك له ذل شيء فتمسح حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة تنوف الزمان لشيء عليه كالحائض ترك طواف الصدر ولا شك أن الإحصار صدق ثم أجاب بعمل ما هنا على الإحصار بالصدوق لا مطلقاً فإنه إذا كان بارض فهو مما يرى يكون عذراً في ترك الواجب بخلاف ما كان من قبل العبد فإنه لا سقط في الله تعالى كإتيان التيمم أه ونسقه في النهو به حرم المقدس في شرح قلم الكتكرد كمنشله في جنابات شرح الباب قلت ولا ترد مسنة ترك الوقوف بخلاف الزام المأخر في التيمم أن الخوف أن لم ينشأ بسبب عيب البعد فهو مما يرى (قوله لا من من الفوات) فبما المنصر كذلك لأن العمرة لا تنفصم مع تحقق الإحصار فيها وأوجب بان

بالشروع (ومرة) الفحل  
أن لم يجمع من علمه (وعلى  
المنصر عمرة) على الفحل  
هو عمرتان أحدهما  
الفحل (ثاني) ثبت ثم زال  
الإحصار وقد وعلى  
أدراك (الهدى والحج)  
معاً (وجه) وجوباً ولا  
يقدر عليها (لا) يلزمه  
التوجه وهي رابعة (ولا  
إحصار بعد ما وقف بعرفة)  
لا من من الفوات  
(والممنوع) لو (بما) يمكن  
الركنين محصر

مطلب كل الحاسم هو  
جمع كلام مجد في كسبه  
الستة كتب ظاهر الرواية

المعبر يلزمه ضرر بانسداد الاحرام فوق ما التزم، ولا يمكنه أن يتحلل بالحلق في يوم التعريفه الفسخ أما الحاجاج  
فيمكنه ذلك فلا حاجة الى التعليل بالهدى من غير عذر فأما الذي يليه لكن قيل ليس له أن يحلق في مكانه في الحل  
بل يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتافي انه الاظهر (قوله على الاصح)  
مقابله ما روى عن الامام من أنه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على أحد حمل الخ)  
تصريح بجهوم قوله والمنوع يمكنه الركبن بحصره ذكره بعد قوله ولا احصار بعده ما وقف بعرفته من قيل  
ذكر الامام بعد الامام ليس يتكررا بعض (قوله فلتعلم حجه) قالوا المأثور بالجاء اذا مات بعد الوقوف بعرفة  
قبل طواف الزيارة يكون بمنزلة ما يجزى وقدمنا الكلام فيه أول فطلب الحج (قوله وأما على الطواف) جهاد  
أحد ركبي الحج باعتبار الصور والافعال الطواف الركبن وما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا فأما ط (قوله  
فقلت له) لان فائس الحج يتحلل به والعم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى ويلي وفي شرح السبب أنه  
يكون في معنى فائس الحج فيتحلل من احرامه بعد الوقوف بالافعال المعروفة ولا من عليه ولا عرفة القضاء اه  
فلاقتصار على ذكر الطواف لانه ركن المعروة لا يحصل التحلل بعمر الطواف بل لا بد من السعي  
والحلق واليه اشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والاحتياط بالمعروة كما مر قبل باب القرآن في قوله ومن لم  
يقف فيها فاته طواف وسعي وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تبيينه) أسقط المصنف  
من هنا باب الفوات المذكر في الكثرة وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب القرآن وقد علم أن الاسباب الموجبة  
لقضاء الحج أربعة الفوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الاضداد بالجماع  
وان لزمه المضي في فاسده وترايع الرضى وفروهم وذكر في الباب السابق والله تعالى اعلم

«باب الحج من الغير»

اعترض في الفقه بان ادخال الهملي الغير غير واقع على وجه الصفة بل هو لمزوم الاضافة اه لكن قال بعض  
أئمة الصائغين قوم يدخلون الالف واللام على غير وكل وبعض وتأله هذه كلاتعرف بالاضافة لتعرف  
بالالف واللام ومنه يدعى أنها تدخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خصيص من البعض وهذا لان الالف  
واللام هنا ليست للتعريف ولكنها اضافة لانه قد نص ان غيرا تتعرف بالاضافة في بعض المواضع  
ثم ان الغير قد يصل على الضد والكل على الجمله والبعض على الجز فيصلح دخول الالف واللام عليه أيضا  
من هذا الوجه يعني أنها تتعرف على طريقة حل النظر على النظر فان النظر على الضد والكل نظير الجمله  
والبعض نظير الجزء وحل النظر على النظر سائق شائع في لسان العرب كحل الضد على الضد كما لا يخفى  
على من يتبع كلامهم وقد نص العلامة الزمخشري على وقوع هذين الجملين وشيوعهما في لسانهم في  
الكشاف فأما ما قال (قوله بعبادتها) أي سواه ككثرت الصلاة أو سودة أو فرامة أو ذكر أو  
طواف أو هياجرة أو غيره للتميز بزيارة قبور الانبياء عليهم الصلوات والسلام والشهاده والادب والاعمال الصالحين  
وتكفين الموتى بجميع أنواع البر كما في الهندية ط وقدما في ان كاذب من التارة خاتمة من الهبط الافضل  
لكن يتصدق قلنا ان بنوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تنسل اليهم ولا ينقص من أجورهم اه وفي الصبر  
بعضا ان لا تقسم شامل لغيره لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط  
عن ذمته اه على أن الثواب لا يندم كما علمت وسنذكر فيما لو اهل يحج عن أبوه به انه قبل ان يجز به عن  
حج الفرض وهذا يؤيد ما بحث في الصبر يؤيده ايضا قوله في جمل الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض ويبحث  
أضاح الظاهر انه لا فرق بين أن بنوى به عند العمل للغير أو بفعله لنفسه ثم يحصل ثوابه لغيره لا خلاف  
كلامهم اه قلنا واذا قلنا يشمله لغيره أضاح ذلك لان الفرض ينوبه عن نفسه فاضاح يحصل ثوابه  
لغيره بل على أن لا يلزم فيه والى الثواب أن بنوى الغير عند الفعل وقد منافي آخر الجنازة وقيل باب التمسيد  
عن ابن القيم المختلبي انه اختلف عندهم في انه هل يشترط نسبة الغير عند الفعل فتيل لا يكون الثواب له

على الاصح (والقادر على  
أحدهما لا) أما على الوقوف  
فلتجمل حجه وأما على  
الطواف فلتعلم حجه كما مر  
«باب الحج من الغير»  
الاصل ان كل من أتى  
بعبادة ما

مطلب في دخول آل على غير

مطلب في اهداء ثواب  
الاعمال للغير



الامر بالدعاء للدين ومن الاشياء باستغفار الملائكة للمؤمنين صلى في حصول النفع فخالف ظاهر الآية  
التي استدلوها اذ ظاهرها ان لا ينفع استغفار أحد لأحد وهو من الوجه لانه ليس من سعيه فقطعنا  
بانتفاء ارادة طاهره فاستغفارنا بما عايناهم به العامل وهذا أولى من التسليم لانه أسهل اذ لم يطل بعد الارادة  
ولا تنهين قبل الاخبار ولا نسج في انفسهم اهـ (قوله أو اللام بمعنى على) جواب آية خروجه الكمال بأنه بعد  
من ظاهر الآية ومن سابقها فأنها موضحة الذي قوى وأعلى قليلاً وكذا اهـ وأيضاً فإنها تتكرر مع قوله  
تعالى ان لا تزول أزودة وزر أخرى وأجيب بأجوبة أخرى كرها في بلي وغيره منها النص بما فيه والذين أسوأ  
واتبعهم ذرئهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها أنها خاصة بقوم موسى واربهم عليهم السلام لانها لحكمة هي  
معهما ومنها ان المراد بالانسان الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه  
ليس له الاسع له لكن قد يكون سعيه عباداً لاسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان واما قوله عليه الصلاة  
والسلام اذ امان ان آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيمن بلي واما قوله  
عليه الصلاة والسلام لا صوم أحدكم أحد ولا يصلي أحدكم أحد فهو في حق انخروج عن العهدة لا في حق  
الثواب كقوله الجبر (قوله ولقد أرفع الأضحية الخ) حيث قال في الحديث بعد ذكر عبادة الهداية قلت  
ومذهب أهل العدل والتوحيد انه ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسعى أهل عقيدته باهل العدل  
والتوحيد لقرئهم وجوب الاصل على الله تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لان كان جوراً منه تعالى ولقرئهم بنفي  
الصفات وانه لو كان له صفات فذلك تعدد القدماء والتقدم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الاثنية في كتب  
الكلام وقد نزل كلامه في معراج الرواية وتكفل برؤس ذلك الشيخ مصطفى الرضى في حاشيته فقد اطل  
وأطاب وأوضح الخطأ من السواب (قوله وانه الموق) لا يخفى على ذوي الافهام ما فيمن حسن الاجتهاد  
(قوله العباد) قال الامام الاشارة لعمارة عبادة من انفسه والتذلل وحدها فعل لا راد به الا تضليله  
تعالى بأمره والقرية بما يتقرب به الى الله تعالى فقط أومع الاحسان للناس كيناه الرباط والمسجد والطاعة  
ما يوجب زيارته تعالى وهي مواضع الاسرار قال تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول وأولى الامر منكم اهـ  
مخلصين ط من أي السعور (قوله كز كلة) أي ذكر كتمان أو نفس كمسدة الفطر أو أرض كالنهر  
ودخل في الكفاف النفاق وأشار الى ان المراد بالالتصا كان عبادة بمسحة أو عبادة فهو بمعنى المؤنة أو مؤنة  
فيها معنى العبادة كما يعرف في الأصول (قوله وكفارة) أي باقواعا من اصفاء وطعم وكسوة بمصر (قوله  
تقبل النيابة) الاصل فيه ان المقدوم التكليف بالنبلاء والمشفقة وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح  
بالافعال المحسوسة ويطول ثابته لا تنفع في المسئلة على نفسه فلم تقبل النيابة مطلقاً لانه لا بد من جوارح ولا القدوم  
المالية تنقص المال المحبوب للنفس باماله الى الغير وهو موجود بل على النائب والقياس ان لا يتقرب  
النيابة الى الحج لثبته المشقة في البدنية والمالية والاولى لا يكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى بخص في اسقاطه  
بفعل المشقة المالية عند الجز السهر الى الموت رجعة فغضلابان دفع نفقة الحج الى من يجمع منه بمصر  
(قوله لان العبادة الخ) على التعميم وبيان لوجه اناية الذي في العبادة المالية المشروطة لها النيابة بان  
الشرط نية الاصل دون النائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم فالقوى الموكلة وقت  
الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فقير بينهما كقوله الصديق في مال وهما لقوى بها  
الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبارة الشارح تجعلها والظاهر الجواز كما قالوا في دفعها في هذا الحالة  
الى الفقير بنفسه لوجود النيابة وقت الدفع وكما وعليه يمكن دخولها أيضاً في قول الجوز في دفع الى  
الوكيل وبقي أيضاً للقوى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيها  
لودفعها الى الفقير بنفسه فانهم (قوله وصوم) معنى كونه ديناً فيه ترك أعمال البدن نهر من  
الحوائس السعدية والاولى ان يقال ان الصوم اسماً عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع

أولام بمعنى على كقوله  
العتول قد أقصع الزاهدي  
عن اعتزاله هادواً والموفق  
(العبادة للبالية) كزكاة  
وكنزوة (تقبل النيابة) من  
المكاف (مطلقاً) عند  
القدرة والجز ولو النائب  
ذمياً لان العبادة لنية الموكل  
ولو عند دفع الوكيل  
(والبدنية) كمال وصوم  
(لا تقبلها) مطلقاً

مطلب في الفرق بين العبادة  
والقرية والطاعة

من أعمال البدن **(قوله والمركبة منهما)** قال في غاية السروج وفي البسوط جعل المال في الحج شرط  
 الوجوب فلو ركن الحج مركب من البدن والمال قلت وهو أقرب إلى الصواب ولهذا يشترط المال في حق  
 المكي إذا أقدم على المشي إلى عرفات وفي فاضلنا الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترط  
 له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لأن الشرط غير مشروط والشئ  
 لا يتركب من شرطه كأن حصة الصلاة بشرط لها ستر العورة والماء طهارة وهما بالمال ولم يقل أحد  
 بأنهم مركب من المال اهـ كذا ذكره بعض المحققين وقيل من جوابه في أول الحج **(قوله كسج الغرض)**  
 أطلقه فشمع الحج المنسذرة كافي البصر وقيد به نظر الشرط دوام العجز إلى الموت لأن الحج النفل يقبل النيابة  
 من غير اشتراط عجز فقلنا من دوله كإساق ح ومن هذا القسم الجهاد لمن قسم البدن فقط كما توهم  
 بل هو أولى من الحج إذ لا بد منه من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كيم المكي وتعم تحقيقه في شرح  
 ابن كمال **(قوله لانه فرض العمر)** تعليل لاشتراط دوام العجز إلى الموت أي فيعتبر به عجز مستوعب لبقية  
 العمر ليقع به التأسر من الأعداء بالبدن إن كماله عن الكفاي فانهم **(تنبيه)** محل وجوب الإحجاج على  
 المأثر إذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الإمام وعندهما يجب الإحجاج عليه إن كان له مال ولا يشترط أن يجب  
 عليه وهو صحيح زايي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز زايي الإحجاج اتفاقا أو أمرا لم يملك المال  
 حتى عجز عن الأداء بنفسه فهو على الخلاف وأما من حصة البدن بشرط الوجوب عنده ولو وجوب الأداء  
 هذه وجوب فمنا أول الحج اختلاف التصحيح وأن قول الإمام هو المذهب **(قوله حتى تلزم الإعادة زوال)**  
 (العذر) أي العذر الذي ربح زواله كالخس والمرض بخلاف نحو العمى فلا إعادة لزواله ما يأتي **(قوله)**  
 وبشرط نية الحج (كان ينبغي للمصنف ذكره هذا عند قوله بعد بشرط الأمر لأن ما بينه وبين تمام  
 الشرط الأول **(قوله ولو نسى اسم الحج)** ولو أصرح بمهما يأتي أن أصرح بمحذور وأطلق النية عن ذكر المجموع  
 عنه أنه أن يصنع من نفسه أو غيره قبل الشروع في الأفعال كافي الباب بشرطه وقال في الشرح بعد أن  
 نقل عن الكفاي أنه لا يصح فيه ويبنى أن يصح التعيين إجماعا لا يقتضي أن يحصل الإجماع إذا ذكر من عليه حجة  
 الاسلام والأفلا يجوز أنه أن يصنع غيره بل ولو عين غيره لوقع منه هذا الشافعي **(قوله كالخس والمرض)** أشتر  
 إلى أنه لا فرق بين كون العذر جماعا أو بضع العباد وفي البصر من التجنيس وإن أصرح بعدد يدين بمكة  
 أن أقام العذر على الطريق حتى ملأ أجزاءه والأفلا اهـ ومن العجز الذي ربح زواله عدم وجود المرأة  
 مع مراقتة عدل أن تبلغ وقتا يجوز من الحج فيسهل أي لكبر أو عي أو زمانة لم يستد تبعث من عجز عنها أمالو  
 بعث قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم إلا أن دام عدم المحرم إلى أن ماتت فيجوز كل مرض إذا أصر  
 رجلا ودوام المرض إلى أن ماتت كافي البصر وغيره **(قوله فلا إعادة مطلقا)** فظاهر إطلاق الترتين اشتراط العجز  
 الدائم أنه لا فرق بين ما ربح زواله وغيره في لزوم الإعادة بعد زواله وعليه مشي في الفقه قال في البصر وليس  
 بصحيح بل الحق التخصيص كاصرح به في المحيط والخاتمة والمراجع اهـ وأما وفي التبر وتبعه المصنف وحققه  
 في التبريلالية ونقل التصريح به عن كافي النسفي **(قوله ثم عجز)** أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان  
 وقت الوقوف صحيحا أو لم يعجز قبل فراغ النائب واستمر أجزاءه وقوله لم يعجز أي عن الفرض وأن وقع بفلا  
 لا أصر فأدفعه بالبصر قال الحوي ومن هنا يؤخذ عدم حصة ما يليه له السلامين والوزو وأمن الإحجاج عنهم لأن  
 عجزهم لم يكن مستمرا إلى الموت اهـ أول عدم عجزهم أصلا والمراد عدم حصة عن الفرض بل يقع بفلا ط  
 قلت لكن قد منان شرح الباب بعن شمس الاسلام أن السلطان ومن بعدهما من الأمراء ملقوا بالمحبوس  
 فيحبس الإحجاج في ماله اختلا عن حقوق العباد اهـ أي إذا تحقق عجز بعد ذكر دوام إلى الموت **(قوله وبشرط)**  
 (الاصبر) صرح بهذا الشرط في البصر عن البدائع وفي الباب **(قوله فلا يجوز)** أي لا يقع عجزه فانه  
 حجة الأصل بل يقع عن النائب فله جعل نوابه للأصل ومساق في موضع ذلك **(قوله الإعادة أو أصرح الوارث)**

والمركبة منهما) كسج الغرض  
 (تقبل النيابة ضد العجز  
 فقط) لكن (بشرط دوام  
 العجز إلى الموت) لانه فرض  
 العمر حتى تلزم الإعادة  
 بزوال العذر (و) بشرط  
 (نية الحج منه) أي من الأصر  
 فيقول أصرحت من فلان  
 وليت من فلان ولو نسى  
 اسمه فنوى من الأصر  
 وتكني بنية القلب (هذا)  
 أي اشتراط دوام العجز  
 إلى الموت (إذا كان) العجز  
 كالخس و (المرض) ربح  
 زواله (أي يمكن) لو نسي  
 يكن كذلك كالعمى  
 والزمان سقط الفرض  
 بغير الغير (منه) فلا إعادة  
 مطلقا سواء (استمر به  
 ذلك العذر أم لا) ولو أصرح  
 وهو صحيح ثم عجز واستمر  
 عجزه لفقد شرطه (و) بشرط  
 (الاصبر) أي بالحج منه  
 (فلا يجوز حج الغير بغير إذنه  
 إلا إذا حج) أو أصرح (الوارث)



أى فيجزيه ان شاء الله تعالى كآلى البدائع والباب هو هذا الذا لم يوص المورث أم الوأوصى بالايجاج منه فلا  
يجز به تبرع غيره عنه كآلى فى المتن ثم علم أن التقيد بلوإث يفهم منه أن الاجنبى يخالفه والازام القامه هذا  
الشرط من أصله والجب أنه فى الباب ذكر هذا الشرط وعم شارحه الوأوصى من أهل التبرع وبعبارة  
السلب وشرحه هكذا (الرابع الأخر) أى بالجم (فلا يجوز ج غيره بغير أمره أن أوصى به) أى بالجم عنه  
فانه أن أوصى بأن يجم عنه متعلق عنه أجنبى أو وارث لم يجز (وإن لم يوص به) أى بالايجاج (متبرع  
منه الوأوصى) وكذا من هم أهل التبرع (فج) أى الوأوصى وصوه (بنفسه) أى عنه (أو أجم عنه غيره بماز)  
والمتن جاز من جهة الاسلام ان شاء الله تعالى كآله فى الكبير وسأله ان ماسبق يحكم بغير اذنه المتو هذا  
مقيد بالمشيئة فى مناسلة السروجى لو مات وجب له بعد وجوب الجم ولم يوص به فج رجل منه أو ج من  
أبيه أو أمه من جهة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجز به ان شاء الله وبعد الوصية يجز به من غير  
المشيئة اه ثم أعاد فى شرح الباب المشيئة على آخره قال فلو ج عنه الوأوصى أو أجنبى يجز به وتسقط عنه  
جهة الاسلام ان شاء الله تعالى لأنه مال الغائب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به  
الكرمانى والسروجى اه وسألى تعليقه فظاهر أن فى هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوأوصى غير  
قيد على الرواية الأخرى (قوله لو جود الأمر دالة) لأن الوأوصى خليفة للمورث فى ماله فكانه صار مأمورا بإذنه  
ما عليه أو لأن الميت بأذن بذلك لكل أحد لم يعلى ما قلنا من أن الوأوصى ينفذ وعلى فى البدائع بالنص  
أضواء الظاهر أنه أراد به حديث الخثعمية (قوله النفقة من مال الأعراف) أى المخرج عنه وصحته قوله  
الآتى ولو أخرج من مال نفسه لم يأتى بياته (قوله وج المأمور بنفسه) فليس له ايجاج غيره من الميت  
مرض مالم يأنه بذلك كآلى سننا (قوله وتعيينه من نفسه) هذا يعنى من الشرط الذى قبله تأمل والتراد  
بتعيينه منع غيره عنه (قوله لا يجوز ج غيره) أى وان مات فلان المذكور لأن الموصى صرح بتعيين غيره عنه  
كآله فى الباب وشرحه (قوله ولو لم يفسل لا غير بماز) قال فى الباب وان لم يصرح بالجمع لم يفسل على جمعى  
فلان مات فلان وأجمعه غيره بماز (قوله وأوصاه فى الباب الى عشرين شرطا) تقدم منها ست وقد ذكر  
الشارح السابع بعد ذلك والشامن وجوب الجم فلو أجم القليل أو غيره ممن لم يجب عليه الجم من الغرض  
لم يجز ج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل ايجاج قبل الايجاج فلو أجم ج غير لا يجز به العاشر  
أن يجم وانما جوا بما شأى ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة لجم  
ما شأى بماز الحادى عشر ان يجم نعم من وطنه ان أجم الثلث والا فحين يبلغ كآلى بياته الثانى عشر ان  
يجز من الميت فلو أجمت وقد أمره بالجم ثم ج من جهة يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه بما شأى أنه غير  
ظاهرو يتوقف على نقل صريح قلت قدما الكلام على مستوفى قبيل باب الاول ثم فراجع الثالث عشر ان  
لا يسجد جده فلو أفسد لم يقع من الأمور ان ضاقت بياته الرابع عشر عدم الخالفة فلو أمره بالانفراد  
فقرن أو تمنع ولو أفسد لم يقع ضمن النفقة كآلى بياته أو أمره بالعمرة فاعتمر ثم ج من نفسه أو بالجم لجم  
ثم أجم من نفسه جاز الا ان نفقة فامته لجم أو العمرة من نفسه فى ماله واذا غرغدت فى مال الميت وان عكس  
لم يجز الخلفه عشر ان يجز من جهة واحدة فلو أجمت من الأمر ثم بأنوى من نفسه لم يجز الا ان رفض  
الثانية السادس عشر أن يرد الا لاهل واحد أو أمره بجلان بالجم فلو أجمت من جهة من وسألى تمام الكلام  
عليه السابع عشر والشامن عشر اسلام الأمر والمأمور وعاهما كآلى بياته فلا يصح من المسلم لكافر ولا من  
المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الجم على المجنون قبل طر وجنونه صح الايجاج عنه التاسع عشر تعيين  
المأمور فلا يصح ايجاج من غير تعيين يصح ايجاج المراهق كآلى بياته العشرون عدم الفوان وسألى الكلام  
عليه قال فى الباب وهذا الشرط كآله فى الجم الغرض أو ما العقل فلا يشترط فيه شيئا الا الاسلام والعقل  
والتمييز وكذا الاستبصار ولم يجز صريح على العقل والشرم به شارحه لكن هذا مبني على أن الجم لا يقع من الميت

من مورثه) لوجود الأمر  
دلالة على من الشرط  
النفقة من مال الأمر كما  
أو أكثره لو ج المأمور  
بنفسه وتعيينه ان عنه فلو  
قال يجم على فلان لا غير لم  
يجز ج غيره ولو لم يقل لا غيره  
جاز وأوصاه فى الباب الى  
عشرين شرطا منها عدم  
اقتراط الاجرة فلو استأجر  
رجلا بأن قال استأجر فلان  
على ان يجم على بكذا

مطلب شروط الجم من  
الغير عشرين

مطلب في الاستبصار على الحج

وقد ما نذكره بعده **(قوله لم يجر حجه عنه)** كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية يفسح الحج من  
 المجموع حجة مفردة واية الاصل عن أبي حنيفة اهـ وانه كان يقول خمس الاثنية السرخسي وهو المذهب اهـ  
 ومصرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال انصار الاجماع حمله واستشكل في دفع القدر بما  
 قالوا من أن ما ينفع المأمور بما هو على حكم ملك الميت لانه لو كان ملكه اسكان بالاستقراء لا يجوز الاستبصار  
 على الطاعات فالعبادة المحرومة في كافي الحاكم وله نفقته اهـ وزاد ايضا في المبسوط فقال وهذا النفقة  
 ليس بسقعة ما يلحق العوض بل يلحق الكفاية لانه فرغ نفسه لم يلحقه النفقة المستأجرة وهذا الجواز  
 الحج عنه لانه لما سالت الاجابة في الامر بالحج فتكون له نفقته اهـ قلت وعادة كافي الحاكم على ما ناله  
 الرجحان وجعل استأجره بالبيع عنه قال لا يجوز الاجازة وله نفقته وتجزئة الاسلام من المسجون اذا  
 مات عنه قيل ان يفرج اهـ ومثله ما في العصر من الاستيعاب لا يجوز الاستبصار على الحج فلودع اليه الاسر  
 فحج يجوز عن الميت له من الاسر مقدار نفقة الطريق وبردة الفضل على الورثة الا اذا تبرع به الورثة أو وصى  
 الميت بأن الفضل للعاج اهـ فخصوا الحاصل أو قول الشارح لم يجر حجه عنه خلاف ظاهر الرواية وأن قول  
 الخاتمة أحرم مثله يشعر بأن الاجابة قاسية مع اتم الماطلة كالاستبصار بقية الطاعات واجب بعضهم بان  
 المراد من أحرم مثل نفقة المثل كما صرح في الكافي وبما سهاها أجرا مجازا وهذا أحسن مما قيل له من على مذهب  
 المتأخرين القائلين بجواز الاستبصار على الطاعات لمصلحة حجة ما سهاه أول البيوع أن المتأخرين لم يعلقوا  
 ذلك بل أفترسوا بالاستبصار على التعليم والاذان والامامة لغيره لا على جميع الطاعات كما وضعه المصنف  
 في مخصي كتاب الاجازات والالزام الجواز على العموم والصلاوة لا يقوله أحد لا ضرورة للاستبصار على الحج  
 لا مكان دفع المال الميت في حق نفسه على حكم ملك الميت يلحق النفقة بالتصريح به عن المبسوط  
 والمتمون المحصر فيها يجوز الاستبصار على التعليم ونحوه لم يذكره في الحج بل المصنف في طاعة  
 متون المذهب انه لا يجوز والاستبصار على الحج كالكثر والوقاية للجميع والمتأخرون واجب الزعم وغيره اهل قال  
 العلامة الشرنبلالي في رسالته ما عدا ما ذكره من كراهة من مشايخنا جواز الاستبصار على الحج اهـ قلت  
 ولو قيل بجواز نفقته هدم فروج كثير منها ما من أن المأمور ينفق على حكم ملك الميت ولو يجب عليه  
 بردة الفضل واشترط الا لافاق قدر مال الأمر أو أكثره أو الوصي لو دفع المال لوارث ليجب به تصويره  
 باجازه الورثة فهو كماله كالتيبرع بالمال فلا يجوز لوارث بلا اجازة الباقين في الغنى ولو كان بطريق الاستبصار  
 لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاه العليل فانهم **(قوله ولو أنفق من مال نفسه المرح)** قال  
 في التفتيح ان أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفاء يصح جميعه فيه اذ قد يتولى  
 بالتفصيل من مال نفسه ليعتد بالحاجة ولا يكون المال ساضرا لمجرد ذلك كالوصي ولو كبل بشئ للتيبر والموت  
 ويعلق الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال التيمم والموت كل اهـ قال في الصر وهذا علم أن اشتراطهم  
 أن تكون النفقة من مال الأمر لا يترتب من التبرع لا مطلقا اهـ وقال في الخاتمة ان دخل المأمور بالحج  
 النفقة بماله نفسه قال في الكتاب ضمن فان يجوز أنفق جازو برئ عن الضمان اهـ اذا فرغ من هذا فاقوله  
 وأنفق كله أو أكثره الصغير ان لم لا أمر وفيه مضاف مقدار أو مقدار كله أو مقدارا أكثره وهذا يرجع  
 الى المستثنين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وجب وأنفق مقدار كل مال الأمر المدفوع اليه  
 أو مقدارا أكثره يجوز وكذا اذا دخلت النفقة بماله وجب وأنفق الخ فانه ح وقوله وبرئ من الضمان أي  
 الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا هو بلاد الأمر بل تغسل السخاني عن التبرع ان دخل به بدهام  
 الرقة أمر به أو لا يعرف **(نبيه)** سند كراهة لو وصى أن يجمع عنه بألف من ماله فأجج الوصي من مال  
 نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ معتبر لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اهـ بحر  
 قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بان

لم يجر حجه وإنما يقول أمرت  
 أن تنفق على بلاد كراجرة  
 ولو أنفق من مال نفسه أو  
 خلط النفقة بماله وجب  
 وأنفق كله أو أكثره جاز  
 وبرئ من الضمان

المأمور قد يضطر إلى ذلك على ما مر فلي تأمل **(قوله وشروط الجزاء)** قد علمت مما قدمناه عن القبابات  
الشروط كلها شروط الحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها إلا الإسلام والعقل والتمييز  
وكذا عدم الاستحجار على ما مر بيانه **(قوله لا تساع به)** أي أنه يتساع في النفل ما لا يتساع في الفرض  
قال في الفتح أما الحج النفل فلا يشترط فيه العز لأنه لا يجب عليه واحد من المشتقين أي مشقة البدن  
ومشقة المال فإذا كان له تركهما كأنه أن يتحمل أحدهما تقريباً إلى غيره من وجب له الاستتابة  
فيه صحها اهـ **(قوله على الظاهر من المذهب)** كذا في المبسوط وهو الصحيح يكفي كثير من الكتب بجر  
ويشهد بذلك إلا أن من السنن بعض الفروع من المذهب فتح **(قوله وقيل عن المأمور بفسخ الحج)**  
ذهب إليه عامة المتأخرين يكفي الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا تحرجه لأنهم اتفقوا  
أن الفرض يسقط عن الأمر لا من الماء ورواه لا بد أن ينويه عن الأمر وتعلمه في البحر ثالث وعلى  
القول بوقوعه عن الأمر لا يتصل بالمأمور من الثواب بل ذكر الصلاة فخرج عن معاسك القاضي حج  
الإنسان من غيره أفضل من حجه من نفسه ببدن أدى فرض الحج لأن نفعه متعدد وهو أفضل من القاصر  
اهـ تأمل **(قوله كذا المثل)** مقتضاه أن النفل يقع عن المأمور لتمامه ولا أمر بواب الغسوة  
صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب ورده الاتفاق في غاية البيان بأنه خلاف الرواية المأثورة  
الحاكم التمهيد في الكافي الحج المتأخر عن الصحيح جائز قال في الأصل يكون الحج عن الحج اهـ **(قوله)**  
لكنه يشترط الحج استدراك على قوله يقع عن الأمر فإن مقتضاه صحت ولو من غير الأصل ط أي كالتساع  
أناية دعى دفع الزكاة **(قوله لصحة الأعمال)** صبر بالمعتدون الواجب لهم المراهقة فانه أهل للمعتدون  
الواجب ط **(قوله ثم فرع عليه)** أي على أن الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد حج  
عن نفسه ودون اشتراط أن يكون كونه طرية والبولوغ **(قوله بمهمة)** أي بمهمة مستحقة وبخلاف الزكاة  
**(قوله لم يجمع)** كذا في التمهيد وسرو في الفتح والعروة روي أنه لم يجمع من نفسه اهـ أي صحة الإسلام  
لأن هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أهم من المعنى الأقوى فكان ينبغي للشارح ذكره لأنه يشتمل على ما يجمع  
أصول من حج عن غيره أو عن نفسه فلا أوتد أو فرضاة دأوا به جهات ثم أسلم بعده بما أحله اهـ **(قوله)**  
وغيرهم أولى لعدم الخلاف أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز زجهم بكفى الزطى ح ولا يخفى أن التعلل  
ببدن الكراهة تنزيهية لأن مراعاة الخلاف مسقبة فافهم وعمل في الفتح الكراهة في المرأة بما في المبسوط  
من أن جهات أنفس الأولاد لهم ولا سقى في بيان الوادي ولا رفع صوت بالتلبس ولا لحظ وفي العبد يفتى  
البدان من أنه ليس أهلاً لإداء الفرض عن نفسه وأطلق في حصة أصحاب العبد فهل ما إذا كان باذن مولاه  
أو بغيره كذا يصرح به في المراجعات فافهم وقال في الفتح أيضاً الأفضل أن يكون قد حج عن نفسه صحة الإسلام  
خروجاً من الخلاف ثم قال والأفضل إجماع المراجعين على ما في المناسك الذي حج عن نفسه هو كذا في البدائع كراهة  
إجماع الصرورة لأنه تارك فرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطل في الاستدلال والذي يقتضيه النظر أن حج  
الصرورة عن غيره أن كان بعد تحقق الوجوب عليه تلك الزيادة والرحمة فهو مكروه كراهة تقرر به لأنه  
تضييق عليه في أول سبب الامكان بما تم تركه وكذا التوفيل لفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس لعين الحج  
المفعول بل لغيره وهو الفوات إذا الموت في سنة فغيره اهـ قال في البحر والحق أن يتنزه به فعلى الأمر  
لقوله لم يجمع والفضل المتخير يعم على الصرورة الماء والذي اجتمع فيه شروط الحج ولم يجمع من نفسه لأنه أم  
بالتأخير اهـ قلت وهذا الأنيابي كلام الفتح لأنه في المأمور به يحمل كلام الشارح على الأمر فوافق ما في  
البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية وإن كانت في حق المأمور به حجة **(تنبيه)** قال في فتح الخطة  
لابن حجر القريب بعدما ذكر كلام البحر المأثور وأظهره فيفسد أن الصرورة والتفسير لا يجب على الحج  
بدخول مكة وظاهر كلام البدائع باطلاته الكراهة أي في قوله يكره إجماع الصرورة لأنه تارك فرض الحج

**(وشروط الجزاء المذكور)**  
**(الحج الفرض لا النفل)**  
**(لا تساع به)** (ويقع الحج)  
**(المفروض عن الأمر)**  
**(على الظاهر من المذهب)**  
**(وقيل عن المأمور بفسخ الحج)**  
**(ولا أمر بواب الغسوة)**  
**(كأنه لا يشترط)**  
**(لصحة النيابة)** (أهلية المأمور)  
**(لصحة الأفعال)** ثم فرغ  
**(عليه بقوله)** (لجاء حج)  
**(الصرورة)** بمهمة من لم يجمع  
**(والمرأة ولو أمة)** (والعبد)  
**(وغيره)** كل راق وغيرهم  
**(أولى لعدم الخلاف)** (ولو)

أمر ذمياً أو مجنوناً

مطلب في حج الصرورة

بعد أنه يصير بدو لمكة فادار على الحج عن نفسه وان كان وقتهم مشغولاً بالحج عن الأمر وهي واقعة  
 القنوي فلية أمل اه قالت وقد أتى بالوجوب متى دار السلطة العلامة أو السعد وتبعه في سبب التهم  
 وكذا أتى به السعد أحمد بادشاه ألف فيه رسالة وأتى بسبب عبد الغني التالبي خلافاً لأنه أتى فيه رسالة  
 لأنه في هذا العلم لا يمكن الحج عن نفسه لأن سفره بحال الأمر فيحرم عن الأمر ويحجب عن تكليفه بالأقامة  
 بمكة إلى قابل الحج عن نفسه ويترك عماله ببلاده مع علمه وكذا في تكليفه بالدعوة وفقره حرج عظيم أيضاً  
 وأما في البدائم فاطلته الكراهة المنصرفة إلى التحريم يقتضي أن كلامه في الصلوة الذي تحقق الوجوب  
 عليه من قبل كما يشهد به ما مر من الفقه ثم قدمنا أول الحج عن الباب وشرحنا الفقه بالانفاق إذا وصل إلى  
 ميقات فهو كالمتحرر في أنه ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجباً  
 عليه وهو أفاق فالحاصل أن كل من وجب عليه من لوفيه فلازم الحج فائبا اه لكن هذا لا يدل على أن  
 الصلوة الغيرة كذلك لأن قدرته بقدر نظره كقدرته على غيره معتبرة بخلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو  
 فقير فإنه عند وصوله إلى الميقات صار قادراً بقدر نفسه فوجب عليه وإن كان سفره فاعاد عليه ولو كان  
 الضرورة الغيرة مثله لاصح تعقيدان الهام كراهة الفخر به بما إذا كان معه من الغير بعد تحقق الوجوب  
 عليه وتعليقه الفكر اه فإنه تضيق الوجوب عليه فلية أمل (قوله لا يصح) أي عدم الاهلة المذكورة (قوله  
 وإذا مرض) أي مرضه ما تم من ذهابه كمرض وجس وشغل ما لو عجزه الأمر أولاً (قوله من الميت)  
 أي من المبرح منه حسناً أو متناً (قوله لا إذا أذن له) بالبناء للجهول بالنسب ما بعده وشغل ما لو أذن له  
 الميت أو وصيه ولم يكن منه الميت بمنع إجماع غيره كالمسافر (قوله من المكف الخ) أما إذا عجز عن وأوصى  
 بأن يحج عنه وأطلق أي لم يبين ما لا ولا كانا فإنه يحج عنه من ثلث ما له من بلدته بالغ الثالث لأن الواجب  
 عليه الحج من بلده التي يسكنه والا فمن حيث يبلغ وإن لم يكن من مكان بعثت الوصية كافي الباب قال شارحه  
 ولعل المكان مقيد بما قبل الواقف والافباء فيشترط أن يحج عنه من مكفو كذلك الحكم إذا أوصى أن  
 يحج عنه بحال وصي سابقه فإنه أن كان يبلغ من بلدته فهو لا في حيث يبلغ اه واحترز بالمكف من غيره  
 كالصبي والمجنون فإن وصيته لا تعتبر واحترز بقوله أن الحج على من عجز عن الحج وقبحوا أو وصى فإنه يحج عنه  
 من وطنه اجساماً كافي المراجع وغيره وقد يخبر وجهه بنفسه لأنه لو أمر غيره ومات المأمور على الطريق لم يفسد كره  
 تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل التوفيق بعرفه ولو كان بمكة بحره وفي التحنين  
 إذا مات بعد التوفيق بعرفه أجزأ عن الميت لأن الحج معرفة بانفس وقد منها عند الكلام على فروض الحج أن  
 الحاج عن نفسه إذا أوصى بإتمام الحج تجب بدنة (قوله انما تجب الوصية الخ) كذا في التحنين قال السكال  
 وهو قد حسن شرب التالبي (قوله فلا امر عليه) أي الشان متى على ما فسر أي حينه فان فسر المال يحج عنه  
 من حيث يبلغ وإن فسر المكان يحج عنه من حيث يبلغ اه قلت والظاهر أنه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلدته  
 كان في الثالث من قوله أو وصى بمعاذون ذلك أو من مكان دون بلدته بأش ما علمت أن الواجب عليه الحج من بلدته  
 يسكنه (قوله من بلدته) فلو كان له أوطن في آخرها إلى مكانه لم يكن له وطن فمن حيث مات ولو أوصى  
 خراساني بمكة أو مكة بالري يحج عنه من وطنه ما لو أوصى المسكر أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن  
 عنه من الري لباب أي لأنه لا قران لمن بمكة (قوله قياساً للاستحسان) الأول قول الامام والثاني قوله سما  
 وأنود ليله في البداية فيجعل أنه مختاره لأن المأخوذ به في علمه الصور الاستحسان عناية وقواني المراجع  
 لكن المتن في الأول وقد كرهه العلامة فاسم في كمال الوصايا فهو مقدم فيه القياس على الاستحسان  
 واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلا أوصى من غيره) أي من غير بلدته فإذا وجب الحاج من بلدته  
 لم يصح ويضرب عن الحج له ويحجب عن الميت فائبا لأنه سالف إلا أن يكون ذلك المكان قريبان من بلدته بحيث  
 يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل كافي الباب والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الموصي فان بلغ الثلث

(لا) يصح (وإذا مرض  
 الماء) بالحج (في الطريق  
 ليس له دفع المال إلى غيره  
 ليحج) ذلك الغير (عن الميت  
 إلا إذا) أذن له بذلك بأن  
 قبله وقت الدفع أصنع  
 ما شئت فخصوه) ذلك  
 (مرض) أولاً لأنه صار وكبلاً  
 مطلقاً (خرج) المكاف  
 إلى الحج ومات في الطريق  
 وأوصى بالحج عنه) انما تجب  
 الوصية إذا أذن له بعد  
 وجوبه ما لو يحج عنه فلا  
 مان فسر المال) أو المكان  
 (فلا امر عليه) أي صلى  
 ما فسر (والأوصى) منه  
 (من بلدته) قياساً بالاستحسان  
 فليحفظ ما لو أوصى الحج عنه  
 من غيره لم يصح (ان توفي به)  
 أي بالحج من بلدته (ثلثه)

مطلب العمل على القياس  
 دون الاستحسان

الاجحاح وا كما فاجع ما شال يحجز وان لم يبلغ الاما شال من بلده قال محمد يجمع عنهم حيث يبلغ وا كما جوع عن الاما  
 انه يخبر بينهما واما ان كان الثلث بكفي لاكثر من خمسة فان عن الميت حقوقا واحدة فالفاضل هو رثوتان اطلق  
 اجمع عنه في كل سنة تحقة واحدة او اجمع في سنة يحمله هو الفضل فيحيا لثمة ذ الوصية لانه وجماع المال  
 وان عن الميت في كل سنة تحقة فهو كالاطلاق كما لو امر الوصي رجلا بالجمع السنة فأنزله الى القابلة عازرا عن الميت  
 ولا يضمن لان ذكر السنة للاستعمال لا لتقييد بمر قلت ومثل الثلث مال الوفاة اجمعوا على بالف والاثف  
 يبلغ جعما كافي الباب وشرحه (قوله وان لم يفن حيث يبلغ) لكن لو اجمع عنهم حيث يبلغ وفضل من  
 الثلث وتبين انه يبلغ من موضع ابعده منه يضمن الوصي ويجمع عن الميت من حيث يبلغ الا ان يكون الفاضل  
 شيئا من ايرام واد او كسوة فلا يضمن شرح الباب وفتنه في القمع من البدائع (قوله ووارثه) الاول الصنف  
 لو كان فعل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للاحقر ثم مات  
 كان للوارث استرداد ما في يد المأمور وان احمم كما سباني في الفروع اى ولو لمع وجود الوصي لان الباقي  
 صار ميراثا لا يكون الميت لموص به (قوله ما لم يحرم) بل هو احمم ليس له الاسترداد والحرم بمعنى في احواله بعد  
 فراغه من المحم ليس له استرداده حتى يرجع الى اهلها وان احمم حين اراد الاخذ فله ان يأخذوه ويكون  
 احواله قطعاً عن الميت شرح الباب من خزانه الاكل (قوله والا) يعني بان ودة لعله تغير الخيانة كضعف  
 رأى في اوجهل للمناسك امار بلاهه اصلا فالنفقة في مال البائع قال في العيران استرد تحبابة ظهرت منه  
 اى من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لا تحبابة ولا تحمة فان نفقه على الوصي في ماله خاصة وان استرد  
 لضعف اى فيه اولهجه بأموال المناسك فاراد ان يرضى اصلح منه فتفتحه في مال الميت لانه استرد لضعفة الميت  
 اه اقاده ح (قوله اوصى بجمع الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لموص فترجع عنه الوارث بالجمع او الاجحاح  
 يصح كقوله من المصنف اى يجمع عن الميت من تحقة الاسلام ان شاماه تعالى كقوله من موثقل ط عن الولوالجية  
 ان التعليق بالشيئة على القبول لا على الجواز وقد مننا ايضا من شرح الباب ان الوارث غير قيد فاذا لم يوص  
 يحجزه تبرع الوارث والاجنبى عنه وسباني تمام الكلام عليه (قوله فتتفرع عنه موثقل) اطلق الرجل  
 المتفرع ففعل الوارث وبه صرح فاضبان بقوله الميت اذا اوصى بان يجمع عنه بما له فترجع عنه الوارث  
 او الاجنبى لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والا فله فواب ذلك الحجج ح من الشريعة  
 ولهذا قال الله تعالى يجمع من الاجزاء لكن سباني ما يدل على ان الثواب انما يحصل للميت اذا جعل له الحجاج  
 بعد الاداء (قوله وان امره الميت) اى ان الميت اذا اوصى بالاجحاح عنه او امر ان يجمع عنه لم يبلغ عنه  
 زيد من مال نفسه لم يحجز من الميت لعله المذكورة فافهم (قوله لكن لو جمع عنه ابنته) اى مثلا والا فكذا  
 حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصي كذلك كما يفيد مما باتى في ريعان عدة الفتاوى ثم ان هذا  
 استدلال على اطلاق الرجل في قوله فتتفرع عنه من رجل بان الوارث او الوصي يخالف الاجنبى في انه لو تفرع  
 من وجبه بان اتفق من ماله ليرجع في التركة كما بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت والواقيضى  
 الدين من مال نفسه ليرجع باز قال في الجرد يجمع على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود  
 الميت وهو ثواب الاتفاق اه قلت وقد مننا ان الوارث ليس له الحجج على الميت الا ان تغير الورثة وهم كبار لان  
 هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد الوارث هنا بذلك ايضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالى) في البر عن  
 آخر عدة الفتاوى لاصدر الشهيد ولو اوصى بان يجمع عنه باليمن ماله فاج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس  
 له ذلك لان الوصية باللفظ فيقسم لفظا المرعى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يدل اه (قوله وكذا لو اجمع  
 لا ليرجع) اى لا يجوز واستفد منه انه لو اجمع ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليها في الحائض في بيت قال  
 اذا اوصى الرجل بان يجمع عنه فاج الوارث وجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جائز وله ان يرجع في مال  
 الميت وكذا ان كان الكفو ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو اوصى بان يجمع عنه فاج الوارث من مال نفسه

وان لم يفن في حيث يبلغ  
 استحقاقا ووصى الميت  
 ووارثه ان يسترد المال  
 من المأمور ما لم يحرم ثم ان  
 رده لخيانة منه فنفقة  
 الرجوع في ماله والا ففى  
 مال الميت (اوصى بجمع  
 فتتفرع عنه رجل لم يحجز)  
 وان امره الميت لانه لم يحصل  
 مقصوده وهو ثواب الاتفاق  
 لكن لو جمع عنه ابنته ليرجع  
 في التركة كما بان لم يقل من  
 مالى وكذا لو اجمع لا ليرجع  
 كالدين اذا قضاه من ماله  
 نفسه

لا يرجع عليه جازا لميت من جهة الاسلام اه قال في شرح الباب بعده قوله وفيه بحث لا يخفى اه أي  
 لما سر من أنه بشرط في الحج من الغير إذا كان قوصة الاتفاق من مال المجموع منه أحدرا ومن التبرع كما مر  
 بيانه فمخو رن فمخو رن جمن ماله لا يرجع خلاف ذلك ولا يجوز فمخو رن الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر  
 فرق بينهما لما علمت من أن مقصود ذلك بالموصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فمخو رن الوارث أو حج  
 منه لم يرجع دون ما إذا أنفق لا يرجع فيه أو استشكل ذلك في الشرع لئلا يضاو التفرقة بانه في الاحتياج  
 قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكان للممور أنفق من مال الميت بخلاف ما إذا حج الوارث بنفسه فإنه  
 لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه ما لا يجرد الأفعال فلا يجوز ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهر لأن تبعه  
 بنفسه لانه من النفقة أيضا فانهم (قوله ومن حج) أي أهل بيته لانه يصير مخالفا لمجرد الإهلاك بلا توقف على  
 الأعمال أفاده ح قلت أي في صورة المتن والاقتداء بصير مخالفا لا بالشروع كما يظهر (قوله من أمر به)  
 أي ولو كان أو به أو اثنين كما صرح به في المتن فتقوله في الصرح بل الابوين وسبأني إخراجها فيه  
 نظر لان الاتفاق في الأحكام منها بغير أمرهما أو الكلام هنا في الأحكام من الأمرين فانهم (قوله وقع منه)  
 أي من المأمور ونظرا ولا يجوز تمنع جهة الاسلام بغير دفعه فمخو رن ياب (قوله لانه خالفهما) حلة  
 وقوله منعه فمخو رن أي لان كل واحد منهما أمره أن يحصل النفقة وقد صرفها على نفسه لانه لا يمكن  
 إيقاضه من أحدهما لعدم الأولوية (قوله ولو بني صحة التمين ولو أطلق) أي كقولك ليك بجمعة وسكت قال  
 الزبائي وإن أطلق يان سكت من ذكر المجموع عنه معينا وميسرا قال في الكافي لانه في يابني أن يصح  
 التمين هنا جاعا لعدم مخالفة اه وقوله وبني أن يصح التمين أي تعيين أحد أمره قبل الطواف  
 والوقوف ككفي مسئلة الإجماع وقوله إجماعا قال شيخنا يابني أن يصح فيمختلف أي يوسف الاتي في مسئلة  
 الإجماع بل يان هلته الاتية هنا أيضا ح (قوله ولو أجمعه) يان قال ليك بجمعة من أحد أمري  
 ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة فمخو رن جمن بين اثنين يختار ثم يشرع  
 في طواف القدوم أو تفتت أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستلزم قلت يمكن أن لا يطوف بالقدوم  
 فيكون الوقوف حدثه المعتبر اه ح (قوله ياب) أي عندهما ولو أبو يوسف بل وقع ذلك من نفسه  
 بلا توقف ومن نفقتهما وهو القياس لان كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فتحتا لوجه  
 قولهما وهو الاستحسان أن هذا الماهم في الأحكام والأحكام ليس بجمعة ودواغها وسبلة إلى الأفعال والمبهم  
 يصلح وسيلة بواسطة التمين فاكفي به شرطا ح الزبائي قالت والحاصل أن صور الإجماع أربعة أن يجهل  
 بجمعة منهما وهي مسئلة المتن أو من أحدهما على الإجماع أو يجهل بجمعة بطلق والرابعة أن يعزم من أحدهما  
 معينا بالتعيين لما يحرم من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة فلو أزمه بالاختلاف ككفي الفتح وقد كرف  
 الفتح أن سبني الجواب في هذه الصورة على أنه إذا وقع من نفس المأمور ولا يتحول بعد ذلك إلى الآخر أو بعده  
 ما صرف نفقة الأمر إلى نفسه ذهابا إلى الوجه الذي أخذ النفقة لا يتصرف الأحكام في نفسه مالا لا تتحقق  
 المخالفة أو يجوز شرعا عن التمين في الصورة الأولى من الصور الأربع تتحقق المخالفة فلو لم يرجع من التمين  
 ولا ترجع مسئلة الابوين الاتية لانها بدون الأمر كليات لا تتحقق المخالفة في ترك التمين وبمكنه التمين في  
 الانتهاطان حقيقة جعل الثواب لوالد أو أمه أو أباهما بجمعة كان الحكم ككفي الاجئين وفي الصورة الثالثة التمين  
 لا يرجع لم يتحقق المخالفة لمجرد الأحكام قبل الشروع في الأعمال ولا يمكن صرف الجبلة لانه أن يجاه من نفسه  
 يتجملها الأحكام من فلا يتصرف إليه الا إذا وجد تحقق المخالفة أو الجزع من التمين ولم يتحقق ذلك لانه  
 يمكنه التمين إذا شرع في الأعمال ولو شوطا لان الأعمال لا تقع لغير عين تقع عنه ثم لا يمكنه نحو يلها  
 إلى تغييره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لاخطاؤه  
 ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تعذر التمين ولا تقع من نفسه لما قلنا أو أمالي أربعة فأظهر الكل اه

(ومن حج من) كمن (أمر به)  
 وقع عن وعن ماله) لانه  
 خالفهما (ولا يتقدم على  
 جمعه من أحدهما) لعدم  
 الأولوية وينبغي صحة  
 التمين ولو أطلق الأحكام ولو  
 أجمعه فان من أحدهما  
 قبل الطواف والوقوف جاز



أن الآي من لا يصح تبس أحدهما لوجود الامردلالة فخر شوها في الآي من لا تاد صحة التبسين وان وجد الامر  
 دلالة وليقدوا أن المرأ بالامر في المسئلة الاولى الامر صرحا والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لسان  
 مجموع ما قررناه من أهل بحجة من شخص فان امرأه بالحج وقع بحج من نفسه لا يتوان عن أحدهما بعد  
 ذلك أنه بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وان لم يأمره فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت حج  
 الفرض ولم يوص به فيقع من الميت من جهة الاسلام لا مردلالة ولكن يتخلف ما اذا أوصى به لانت فخره  
 ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث به بخلاف الاجنبي مع طلاق المدم الامر (قوله لا متبرع  
 بالثواب) بيان لوجه صحة التصدير في مسئلة الآي من دون مسئلة الامر من وهو معنى ما قدمنا من قوله في الفسخ  
 ومنه انه على أن ينسب لهما ما تلقوا لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشريعة لا يفتل المسئلة بفيد وقوع  
 الحج من الفاضل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويشيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفسخ وقوله  
 اعلم ان فعل الوارث في ذلك مندوب اليه لما أخرج البار قلبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من فعل الله  
 به لموسى لم ين من حج من آية أو قضى منهما فمر ما ثبت يوم القيامة مع البرار وأخرج أيضا عن جابر أنه عليه  
 الصلاة والسلام قال من حج من آية أو قضى منهما فقد قضى عنه حجته وكان له فضل شر حج وأخرج أيضا عن زيد بن  
 أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الى جبل من والديه تقبل منهما ونما واستبشر أو أحدهما  
 وكتبه عند قبره اه اقول قد علمت مما قررناه انه اذا حج الوارث منهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به  
 يقع من الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحيتذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به  
 من الفاضل أيضا وقد صرفه الى غيره أو حصره في نفسه فظهر ذلك في هذا كان على أحدهما فرض أوصى به أو  
 لم يكن له فرض أصلا يدل على ذلك قوله في الفسخ وانما يجعل لهما الثواب وترتيبهما بعد الاداء ومثله قول  
 فانما ينقض في شرح الجامع وانما يحصل ثواب فعله لهما ولو حج جازر عندنا وجعل ثوابه لغيره لا يكون الا بعد  
 اداء الحج فيلزم نيتي الاحرام فكانه أن يجعل الثواب لهما ما شاء اه فهذا صريح في أن النسبة لم تقع  
 لهما وأن الاحمال وقعت له جعل ثوابه لغيره لا يمكن ادعاء سقوط الفرض من الفاضل بذلك  
 كما صرحنا في مسئلة الحج من الامر من به يعلم جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كاذ كراه اول الباب  
 وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به ومقطوع فرض الميت يلزمه بنوعه النسبة والاحمال لا لافاضل  
 الا ان يقال ان الاحمال تقع للعامل هنا أيضا كما هو مقتضى اطلاق عبارة الفسخ وقاضيان وغيرهما ولكن  
 يسقط بها الفرض من الميت فضلا من الله تعالى علانا النص وهو حديث المتعصبين ان غالب القاس ولذا  
 هاته آية حجة المتعصبين ويسقط بها الفرض من الفاضل أيضا انما من الاحاديث المذكورة فلو كان الوارث  
 مخالفا لحكم الاجنبي في ذلك فان قلنا ما من من تحليل جواز حج الوارث لوجود الامردلالة فيقتضي وقوع  
 الاحمال من الميت لانه لو أمره صرحا وتحت منه بلا نسبة فضا لهما اقتضاء اطلاق الفسخ وغيره وحيتذ فلا  
 يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد علمت أن الامردلالة ليس كالامر صرحا من يحتمل كل وجه وقلنا  
 مع تعيين أحد آية به بعد ادائها ولو أمره صرحا لم يصح كالأجنبيين كما قدمنا فلو اقتضى الامردلالة وقوع  
 الاحمال من الميت لم يصح التبسين قلنا بوقوع الاحمال للعامل فيسقط فرضه ما اكد استحقاق فرض الاب أو  
 الام علانا بالاحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة  
 التي لم أومن أو فهمها هذا الشياخ والله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه هوهم أن هذا حديث واحد مع أنه  
 مأخوذ من حديثين كاعتل مع تبسيع بعض الفقهاء على الصريح من جواز رواية الحديث باللفظ للعارف  
 اه ح (قوله لا غير) أي لا غيرهم الاحبار من باقي العلماء الثلاثة وهم الشكر في القرآن والتمتع ودم  
 الجنابة (قوله على الامر) هذا عندهم وعليه المترون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله فيل من الثلث)  
 لان الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من ثواب الوصية فيسئل من الكل لانه دين واجب على العالم وعلى

لانه متبرع بالثواب فله جعله  
 لاحدهما أو لهما ولو  
 الحديث من حج من آية  
 فقد قضى عنه حجته وكان له  
 فضل شر حج وبعث من  
 الاور (ودم الاصل)  
 لا غير (على الامر) فله  
 ميتا قبل من الثلث وقيل  
 من الكل



الميت فيقتضى من جميع ماله كمالاً وصياً بأن يباع عبده ويتصدق بثمنه بقايع الوصي وشاخ الثمن من يده ثم استحق البدل فان المشتري رجع بالثمن على الوصي ورجع الوصي في قول أبي حنيفة لاخير في جميع التركة من شرح الجلبع لقاضيات واستوجه ط الاول والرجحى الثاني (قوله ثم ان فاته الخ) أي فاته المأمور بالمومن والقائم وأطلق القوان فشميل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون بتقصيره من كان تناول واداءه من مصادق احصره أو اذله ح هذا وقد صرحوا بان عليه الحج من قابل بمال نفسه كذا قال الحج كافي العزم قال ولم يصرحوا بان فاته في الاحصار والقوان اذا قضى الحج له لم يكون عن الامر أو يقع للمأمور وإذا كان لا مرفه لم يصح على الحج من قابل بماله نفسه اه أقول قال في الدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنع فانه الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاته بتقصيره وعليه في نفسه الحج من قابل لان الطهارة وجبت عليه بالشروع فلهذا فشاؤه هو هذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع من الحاج اه ونقله في النهر من السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الامر ينبغي أن يكون القضاء عن الامر وقوله النفقة اه ويؤيده أنه صرح في الباب بان فاته بأقبح ما هو في بعضه ويستأنف الحج من الميت أي بناء على قول غير محمد فلم أنزل قول محمد عليه الحج من نفسه وعلى قول غيره من الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التارخاينة المنتقى قال محمد يجمع من الميت من يلد له اذا بلغت النفقة الاخرى حيث يبلغ وعلى الحرم قضاء الحج الذي فاته من نفسه ولا ضمان عليه فيما اتفق ولا نفقة بعد الفوت اه فان مقتضاه أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء ما شرع فيهم من مال نفسه ويخالفه في التارخاينة أيضا عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حج قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي أسدده وعزمه لا يشرع ولا يشرع له الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضاء القاتل خروج عن الامر اه فان قوله وعليه قضاء القاتل شاخ يقتضي أن عليه الحج من ماله الا أن يكون قوله ويجمع عن الامر من ماله مبنيًا لمفعول أي وعلى الورثة الاجاب من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من قول أبي يوسف فينا في ما مر من النهر فليأتمل وسياق بقية الكلام عليه (قوله والنجابة) أطلقته فشميل دم الجاع ودم جازا الصيد والخلق وليس النجاة والطيب والنجابة غير احرام عمر (قوله على الحاج) أي المأمور وأما الاول فانه وجب شكره على الجمع بين النسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع من الامر لانه وقوع شرعي لا حقيقي وأما الثاني فباعتبار أنه تعاقب بجنايته أو اذله في البحر (قوله فيصير مخالفاً) هذا قول أبي حنيفة وقوجه أنه لم يأت بالمأمور بل لانه أمره يسير يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمر الامر فضمن بدائع زاد في الخط لان العسر لم يقع من الامر لانه ما أمر به فاصلاً كانه حج عنه أو اعتبر لنفسه فيصير مخالفاً ولو أمره بالحج فاعتبر ثم حج من مكة فهو مخالفاً لانه مأمور بحج ميثاق ولو أمره بالعمرة فاعتبر ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفاً بخلاف ما إذا حج أولاً ثم اعتبر اه وانظر ما تقدمه من قبيل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الخ) أما التمس فهو على المأمور على كل حال بحر (قوله فيعد عيال نفسه) لانه اذا أقدمه يقع مأموره فكان واقعا من المأمور فيضمن ما اتفق في جميعه من ماله غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة لا سقط الحج من الميت لانه لم يخالف في السنة الماضية بالانسداد الاحرام واقعا عن كذا الحج المؤدى به صار واقعا من اجل وعمله حجة أخرى لا أمر فكذلك مائة ان فغان التارخاينة عن التهذيب أي سوى حج القضاء وهو الاصح كافي المراجع وبه اذ قد ماني العزم من قوله واذا فسد حج من الحج من قابل بماله نفسه وقبض ما تقدم من التردد وفي وقوفه عن الامر اه (قوله وان مات الخ) الانسداد كره هذه المسئلة عند قوله المارشح المكاف الخ (قوله قبل وقوفه قيد) لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز من الامر لانه أدى الى كراهة الاصل الثانية وفتح وقبض من ماله القبض فشاخصه في البحر من أن أعظمه لا من انسداده لانه لا يكتفى فيصير على الامر الاجاب اه مخالفاً للمنفرد أو مالم يبق جيلوا ثم الحج الاطواف الزيادة فرجع ولم يطله فقال في الفتح لا يضمن النفقة

ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باق فاحاوله لا وهم القرآن والتنع والنجابة صلى الحاج ان اذن له الامر بالقران والتنع والاخير غير مخالفا فيضمن (وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعد عيال نفسه وان بعده فلا) لحصول المقصود (وان مات) المأمور أو سرق نفقته في الطريق قبل وقوفه حج

فبرانه سالم على التسامو يعود بنفقة نفسه لبعض ما بقي عليه لانه كان في هذه الصورة اه (قوله من منزل  
 امره) أي ان لم يعين منزلا ولا اتباع كما مر (قوله فان مات) أي الأمور التي (قوله من ثلث الباقي بعدها)  
 أي بعد النفقة أي ثلث الباقي بعدها كما هو المراد بقوله من ثلث ما بقي من المال فانهم وهذا عند الامام  
 وعند أبي يوسف بالبقين الثلث وعند محمد بما بقي مع الأمور مثله أو حتى بان يجمع منه مائة من أربعة  
 آلاف فدفع الوصي للأمور الفاعسرت فعند الامام يؤخذ ما يكتفي من ثلث ما بقي من التركة كونه ألف فان  
 سرت يؤخذ من ثلث الباقيين وهكذا إلى أن لا يبقى مثله يكتفي المخرج وعند أبي يوسف إذا سرف ألف فان  
 الأول لم يبق من ثلث التركة الا ثلث مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث فندفع له ان كفت ولا تؤخذ مائة أخرى وعند  
 محمد ان فضل من ألف الأولى ما يبلغ المخرج به والا فلا هكذا إذا كان الخلاف عامة المخرج وبعضهم قالوا هذا ان  
 أو حتى بان يجمع من ثلث أو بان يجمع من أوله أو ما أو حتى بان يجمع منه ثلث مائة فقول محمد كقول أبي  
 يوسف وغيره على ما يسمع فاضمان والغنى وهذا الاختلاف إذا كان في الأمور فلو قيل يد الوصي بعد ما قام  
 الورثة يجمع منه ثلث ما بقي أخلافا على التاتر ثانية (قوله وظاهره أنه لا يرجع في تركته للأمور) ان كان  
 المراد أنه لا يرجع لورثة الأمر في تركته للأمور وما بقي معه فهذا لا يبعد جدا لان ما بقي مع الأمور لا يملكه  
 بل لو لم يجمع المخرج يجب عليه ود الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الأمر فيجب من الثلث وقد  
 صرح به الفقهاء في حيث قال يثلث الباقي مما بقي الورثة للأمور وان كان المراد أنه لا يرجع لهم بما  
 انفق قبل موته أو بما سرف منه فقولنا شبهه فيجب عليه في خلاف كما مر في الوفاة المخرج فيغير مضمون كان المراد  
 أنه لا يرجع في تركته بما يدفع للأمور الثاني فهذا هو التبادر من قولهم يثلث ما بقي من ماله أي مال الأمر  
 والظاهر ان هذا مراد الشارع بنسبه على أنه لو فاته المخرج بلا صفة وزنه الفضل ان القضاء يكون من نفسه  
 اخلافا لفسلافا لما فيمنه من ان هذا الظاهر على قول محمد وأنه على قول غيره يكون القضاء من الأمر وتلزم  
 الأمور ونفقتة فان مقتضاه أن الأمور إذا مات في الطريق ترجع ورثة الأمر على تركته بنفقة الذي  
 يأمره به المخرج من موزنهم وهذا خلاف ما قرره الفقهاء في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الإجماع ثانيا  
 يثلث ما بقي من جميع مال الأمر أو الباقي من الثلث أو الباقي مع الأمور ولم يقل أحد انه يكون من مال  
 الأمور فينا في مقدم بحثنا في البدائع والسرارج والنفقة فدره هذا الشارح ما بعده ما فافهم (قوله  
 خلافا لهما) أي في الموضوعين فيما يدفع ثانيا في المثل الذي يجب الإجماع منه ثانيا فم (قوله وقوله لهما  
 استعسان) يعني قوله مما في المثل أم الجاد دفع ثانيا فم يذ كوافيه الاستعسان وفي الغنى قول الامام في الأول  
 أي فيما يدفع ثانيا أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد مناهما بدر وجهه أيضا عن العناية والمعراج لكن قد مناهما  
 أيضا أن المتن على قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في قوله والاقية برحمة الله فيمن  
 ح (قوله لا تقتيد) لان المخرج لا يختلف باختلاف السنن في أي سنة حسل في سابق وقته ولا يعني أن  
 الأولى إقامته في السنة العينة فتؤامن ذهاب النفقة أو تعطل المخرج ط (قوله لا فضل أن يعود إليه) أي  
 انه مثل الأمر لذ كور في المثل قال في البصر ولو أجز جلا فم ثم أقم عكتمنا لا أن الغرض مسار مودي  
 والافضل أن يجمع ثم يعود إلى أهله اه فانهم (قوله وعليه رد ما حصل من النفقة) قال في البصر لما حصل أن  
 الأمور لا يكون مالكها لأحد من النفقة بل تصرف فيه على مالك الأمر حيا كان أو ميتا معينا كان القدر  
 أولا ولا يعلل له الفضل الا بالشرط الاتي سواء كان الفضل كثيرا أو يسيرا كسيرة من زاد كاصح به في  
 الظهور اه قلت وهذا اعمال على أن الاستتجار على المخرج لا يصح عند المتأخرين فكذلك من الكلام عليه  
 فانهم (قوله لا أن تركه الخ) قال في الغنى وإذا أراد ان يكون ما حصل للأمور بقوله وكلمتان تنهيب الفضل  
 من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي في الوصية اه زاد في الباب وان لم يعين الأمر  
 وجلا يقول الوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما يبيح من النفقة فهو للأمور فالوصية

من منزل أمره يثلث ما بقي  
 من ماله فان لم يبق من حيث  
 يبلغ فان مات أو سرف ثانيا  
 يجمع من ثلث الباقي بعدها  
 هكذا مائة مائة أخرى إلى أن  
 لا يبقى من ثلث ما يبلغ المخرج  
 فتطال الوصية قلت  
 ونظيره أنه لا يرجع في  
 تركته الأمر وفيه اجمع  
 (لأن حيث مات) خلافا  
 لهما وقوله لهما احسن  
 (فردح) بصير على  
 بالفران أو التمسع كما مر  
 لا بالتأخير عن الستة الأولى  
 وان حيث لانه لا يستحيل  
 لا تقتيد والافضل أن  
 يعود إليه وعليه رد ما حصل  
 من النفقة وان شرط له  
 فالشرط باطل إلا أن يركله  
 جهة الفضل من نفسه أو  
 يوصي المشتبه بغير

بالطه اه اى لانها مجهول (قوله ولو ارادنا الخ) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة لكن ذكر في كل من الموضوعين مع زيادة نحو جدى الا تعرفنى الاول زاد الوصى والتفصيل في نفعه لاجوع وفي هذا زاد قوله وكذا ان احرم الخ وكان عليه ان ينظمها في سلك واحد ح (قوله وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليعم منه وصيه الخ) هذا الترتيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليعم منه بلا وصية وهى الصواب لان المراد ان المجهوج منه اذا لم يوص بالبحر ولكنه دفع الى رجل ليعم منه ثم مات الا دفع فلورثة استرداد المال الباقي من الرجل وان احرم بالبحر قال في النهر وقيد بان يكون الا امر اوصى بالبحر منه لما في المحيط ودفع الرجل ما لا ليعم به منه فاهل نسخة ثم مات الا امر فلورثته ان يأخذوا ما بقى من المال معه ويضعونه ما انفق يعلمونه لان نفعه البحر كله قد ذوى الاسرام بطل بالوفا اه (قوله ولو اوصى ان يبحر الخ) قال في فتح القدير ولا يجوز الا اعتبار على الطاعن ومن هذا اقتلوا اوصى ان يبحر منه ولم يرد على ذلك كان الوصى ان يبحر منه بنفسه الا ان يكون وارثا وقد فعل وارث ليعم فانه لا يجوز الا ان يبحر الوارث وهم كل لان هذا كالنكر بالمال فلا يصح الوارث الا بالبيان الباقي ولو قال الميت الوصى ادفع الى المال ليربح يبحر في نفسه مطلقا اه (قوله ولو قال منع) اى من البحر وكذا يحرر اى الوارث يصدق ويضمن ما انفق من مال الميت الا ان يكون امر اطارها يشهد على صدقه لان سبب التبعات قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بظاهر يدل على صدقه فتح (قوله صدق بعينه) لانه يدعى الخروج من موهنة ما هو امانة في يده فتح (قوله الاخ) اى فانه لا يصدق الابنية لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعقول لئلا قال في خزائنه الا كل يبحر (قوله وقد امر بالانفاق) اى بما لم يمتد من الدين ط (قوله ولا تقبل الخ) لانها شهادة على النفي يحرر اى لا يتصوردهم نفي جهاد كانت صورة شهادتهم اثباتا ح (قوله الا اذا برهننا الخ) لان اقراره وهو تلفظه به من المبالغة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع اى الوارثه وهى اولى (تمة) في المحيط من المتق اوصى لرجل بالوصى للمساكين بالوصية الاسلام بالوصية الثلث الفان يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم تصاف حصصه المساكين الى الخلف افضل من اقله فلما ساكن لان البداة ما يفرض اهرم ووطيه ههوى كلة واوصى لساكن يتعاصون في الثلث ثم ينظر الى الزكوا ليعم فيبدأ بمبادئه الوصى ولو فرض يفتقر بدئ بالفريضة ولو تعلق ونذر بدئ بالنذور ولو كلها طوعات او فرائض او واجبات بدئ بمبادئه الميت اه وتوضح هذه المسئلة سببا في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة لا توقع وفي فروع كثير فمن هذا الباب تعلم من النسخ والباب واقع اعلم بالصواب

### باب الهدى

لمبادر ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكوا جزءا احصى الى بابه وما يتعلق به ان كماله يقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحد هدى به كطعم وطى وطعا بابه غريب (قوله ما يهدى) ما نحو من الهدية التى هى اعم من الهدى لاس الهدى والازم ذكر التعريف في التعريف فيلزم تعريف الهدى بنفسه ح قلت لو اخذ من الهدى يكون تعريفا فليطو او هو ساقط ط واحقر بقوله الى الحرم على يدى الى غير نعمنا كان او غير هو بقوله من النعم على يدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق المعناه في باب الاعيان والنذور الهدى على غير مجاز يحرر وبقوله ليتقرب اى بارادة مقصده اى في الحرم على يدى من النعم الى الحرم هدى لرجل واخذه انه لا بد من النية اى يولد لا تقي العرض المحيط الواحد من النعم يكون هدى بجمعه صريحا او لا وهى اما لنية او بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا لان نية الهدى ثابتة لان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون الهدى لا يركوب التجارة قالوا اراد السوق بعد التخليد لا يجر السوق (قوله اذ ناسه) اى رواه لادبته من ابل والبقر وفى حكم الادب سبغ بدنة تشرع للباب واذا بديان الادب انه لو قال هدى على ان اهدى ولا نية فانه يلزمه شاة لانها الاقل وان من شيائز مولود هدى فميتها جاز

ولو اراد ان يتركها للمسلم  
المأمور ما يحرر وكذا ان  
احرم وقد دفع اليه ليعم  
منه وصيه فاحرم ثم مات  
الا امر والوصى ان يبحر  
بنفسه الا ان امره بالدفع  
ويكون وارثا لم يبحر البقية  
ولو قال مات وكذا لم  
يصدق الا ان يكون امر  
ظاهرا ولو قال هجت  
وكذا يصدق بعينه الا اذا  
كان مدون الميت وقد امر  
بالانفاق ولا تقبل ينتهم  
انه كان يوم النحر بالبدلا  
اذا برهننا على اقراره لم  
يصح  
باب الهدى  
هو في الغنى والشرع  
ما يهدى الى الحرم من  
النعم ليتقرب به  
اياه شقوه ابل

في رواية وفي أخرى ولا وهي الأرجح ولا كلام فيقال كان مما لا يرد من المنقولات فلو عتار تصدق  
 بيمين في الحرم وغيره لانه مجاز عن التصديق أئله في البحر والباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى  
 السن الجائز في الهدى وهو التي وهو من الاصل ما خمس سنين وطن في السادسة ومن القرماطين في  
 الثالث من الفهم ما طعن في الثانية لكنه هوهم أن الجذع من الفهم لا يجوز قال في الباب لا يجوز دون التي  
 الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظيما وتفسيره أنه لو غلط بالثنايا  
 اشتمل على الناصر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريضه) أي الشهاب به الى عرفان أنه بهر به التقليد ح من  
 البحر (قوله بل ينسب) أي التعريض بعينه ح لكن الشاة لا ينسب تقليد هاهو في الباب بسن تقليد  
 بدن الشكر دون بدل الجبر وحسن الله ما بهي الشكر الى معرفة اه فغير في الاول بالبدن ليخرج الشاة  
 وفي الثاني بالهدى لينسبها فيه وأخذ أيضا أن الاول يستوفى الشكر مندوب في كلام الشارح اجبال (قوله  
 في دم الشكر) أي القرائن والتشبع وكذا يقلل هدى التطوع والنذر ولو قلدم الاحصاء والجناية جز  
 ولا بأس به كسابق (قوله ولا يجوز في الهدى بالاماجز في الضحايا) كذا صرح في الهداية وعله بأنه قرب به تعلقت  
 بارقة الفهم كالأضحية فيضمان بمحل واحد اه وأشار الى أنه مطلق منكم في غير هاتين المادتين ولا يجوز  
 هاتين المادتين ولا يجوز في طرده ما قدمنا من جواز هداية قيمة المنذور وقربا به مع أنه لا يجوز في الأضحية  
 لانها واقعة على الحيوان كالتضاه قوله وهو بار وقربو فم ولو لم يترك الاربعة مبرجوعة على أن القيمة  
 قد تجزى في الأضحية كما فاضت بامهال لم يضع الفنى فانه يتصدق بيمينها فهم (قوله فمع اشراك سنة)  
 أي لان ذلك جائز في الضحايا في غير هاتين المادتين من القاصدة واشتراك افعال معدودا في باقي التصدي  
 كالأضحية والاشتراب وهو ضاف الى مفعوله أي اشراك واحدة قال في الفهم من الاصل والمبسط  
 فان اشترى بدنة لتعمن ثلاث اشترى فهاسته بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لاسه لئلا أوجبها صارا الكل  
 واجبا بعضها بالبيع بالشرع وبعضها بالبيعة فانه فعل فعله أن يتصدق باليمن وان قوى أن يشرك بها  
 ستة أجزاء لأنه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فانه يمكنه بيقعده الشراء ولكل من أوجب شركه  
 التميز والاضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشراكة في الابتداء  
 اه وقوله لأنه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه أن يشترى بنفسه  
 أو ينوي بعده القرية ومثله قوله في شرح الباب أي بتعين النية وتخصيصه اه اذا عرفت ذلك فالمراد ستة  
 اما أن يشترى بها لنفسه خاصة أو يشترى بالإنية ثم يعينها لنفسه أو يشترى بالإنية ولم يعينها لنفسه أو  
 يشترى بأشياء الشركة أو يشترى بجمع ستة أو يشترى بواحدة بأمرهم فقول الشارح شرى بثلاثة لا يصح  
 على الإطلاق بل هو خاص بمصاد الصورتين الأولى لكن ينبغي أن يكون هذا التخصيص على محمول على الفقير  
 لان الفنى لا يقب عليه بالشراء بل دليل ما ذكر في أضحية البواضع من الاصل من أنه لو اشترى بقره بيمينها  
 عن نفسه وأشرك فيها بيمينهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء هل هذا أي قوله يجوز ثم محمول على الفنى  
 لانهم تتهم أما الفقير ولا يجوز أن يشرك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالشراء للأضحية فتعبدت اه لكن  
 سوى في الحائض في مسئلة الأضحية في الفنى والفقير تأمل (قوله وان اختلفت أضحاياها) في الفهم من الاصل  
 والمبسط كل من وجب عليه من المناسك جاز أن يشرك ستة نفر قد وجبت لها ما لهم وان اختلفت  
 أضحاياهم دم متعة واحدا وجزا صيد وغير ذلك ولو كل الكل من جنس واحد كل أحباب الى اه وذكر  
 بحقوق البحر هاهو بطور ما في قول البحر في القرن والجنايات ان الاشتراك لا يكتفي في الجنايات بخلاف دم  
 الشكر وقد تنها على ذلك أول باب الجنايات (قوله في الحج) أي في كل دم تعلق بالحج كدم الشكر والجناية  
 والاحصاء والنقل قال في النهر فلا يرد أن من بذو بدنة أو جزو ولا تجزئه الشاة (قوله الخ) أي فقيب فيها  
 بدنة ولا ثالث لها في الحج لباب قال شارحوه فلهذا تقسم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بأهمل الحج

ابن خمس سنين (و بقر ابن  
 سائين (وغنم) ابن سنة (ولا  
 يجب تعريضه) بل ينسب في  
 دم الشكر (ولا يجوز في  
 الهدى بالاماجز في الضحايا)  
 كما يجزى لمع اشترى الستة  
 في بدنة شرى بثلاثة وان  
 اختلفت أضحاياها (وقبض  
 الشاة) في الحج (في كل شئ  
 الذي طواف الركن جنبها)  
 أو حائضا (ووطه بعد

تجب البدنة لطواف الزبارة ولا يجوز وكذا عند محمد تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احترام من العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء تركه من طواف العمر قولنا أداء طوافها بالحجاة أو بالحض أو بالنفاس اه (قوله قل الحلق) أما بعد ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط من البحر (قوله كاسر) أي في الجنائيات ح (قوله كالاخصية) أشار به إلى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث بعد طم الأخصياء الثالث وياً كل ويدخل الثالث ح من البحر (قوله إذا بلغ الحرم) قيد به لما سأل من أن هل لا يتنقع به لغير الفقراء مقيد بلوغه محلله وأدلى البحر أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأنه قيل بلوغه الحرم ليس بهدي فلم يدخل تحت عبارة المصنف ليجتاز إلى آخره قالوا الفرق بينهما أنه إذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقن وقد حصلت فالأكل بعد حصولها وإذا لم يبلغ فهي بالتصدؤ ولا كل ينفيه اه وتظهر فيه التفرق ولم يبين وجه النظر ولعل وجهه منع أنه لا يسمى هد ياتقبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هد ياتبلغ الكعبة يدل على تحميمه ياتقبل بلوغه أو عند بلوغه أو لا المقسود ولأن المتوقف على بلوغه الحرم هو ألا كل منه وأطعم الفتي دون كونه هد ياتبلغ إلا ركبته في الطريق بلا ضرر ودون عليه ولو عصب أو تميم قبله غيره وضرب صفته مسامحة بدمه لم يلزم أنه هدى للفقراء فلا يكفهى كباقي ما فهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة ممن بشاة الهدايا كدماء الكفارات كله والبدور وهدى الاحصار والتفوق الذي لم يبلغ الحرم وكذا لو أطم غنياً أماد في البحر (قوله ضمن ما أكل) أي ضمن قيمته في الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بان ياه ونحو ذلك بان وجهه لغنى أو ألتفوضه لم يجز وعليه ففته أي ضمن قيمته للفقراء ما كان كل ما يجب التصديق به بخلاف ما إذا كان لا يجب عليه التصديق فإنه لا يضمن شيئاً اه وفيه كلام بعد من البحر ومحاطة عليه (قوله أي وقت) أشار إلى أن الراد باليوم مطلق الوقت فقيم أوقات الأخر أو هو مطلق فقيم ط (قوله فضل) أي لا يضمن غيرهما فهو منه هدى التلوع إذا بلغ الحرم فلا يتقيد بزمن هو الصحيح وإن كان ذبحه يوم النحر أفضل كذا ذكره الزلي خلافاً للقدوري بحر (قوله في يجز) أي بالاجماع وهو بضم ألهم من الأجزاء (قوله بل بعده) أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه لأنه تارك لالو أب عند الامام فيلزمه دم قلنا شير ما عندهما فقدم التأخير يستحق لودع بعد التحلل بالهلق لا تلى عليه (قوله لاسنى) أي بل يسن لما في المبسوط من أن السنن في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فكتفى الأولى شرح الباب (قوله الشكل) بيان لكون الهدى وقتاً بالمكان سواء كان دم شكر أو جنابة لما تقدم أنه اسم لما يهدي من النعم إلى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا يتقيد بالحرم عندهما وإنما هو بوجه على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر من الحيطة (قوله لا للغير) المنطوق بخلافه بل هو الجبرور والتقدير لا التصديق للغير هو الكلام على معنى وهذا أول من قول ح الصواب لا يتغير بل يرفع صفات على الحرم ط (قوله فان أعطاه ضمنه) أي أن أصله لا يشرط أم لا بشرطه لم يجز كفى الباب قال شارحه ونوضه ما قاله الطرابلسي أنه إذا شرط أعطاه منه يبق شر يكافئه فلا يجوز الشكل لنفسه العلم اه أقول لو عفي فقلنا لا صبرونه شر يكافئه صفة لا يارزوت أي في الأثرة الفاسدة أنه لا يدفع لا تخير لا ينسحب به نصفه واستأجر بفلا لعمل طعامه بعينه أو ثوبه والجنين به بعض دفعه فسد لأنه استأجر به من عمله وحيث فسدت الأجرة يجب أجر المثل من الزمائم كأمير حوايه أيضاً وهذا يقتضى أن يجبهه أجر مثله وداوم ولا يستحق شيئاً من اللحم فلم يشر شر يكافئه فليست أمثل ثم رأيت في معراج الداراة مائة والبيعة التي جعلت أجرة فقرة قليل الطعان لأنها من منافع فلاتكون أجرة اه ثم ذكر أنه لو تصدق عليه فهل جاز ولو أعطاه شيئاً جزأته ضمنه فعله أن كلامه الأول فيما لو شرط الأجرة منها والآخر فيما لو بشرطه وأنه لا فرق بينهما ما قاله أهلم (قوله ولا يركبه مطلقاً) أي سواء أمانته إلا كل منه أو لا تهر قال يوصرح في الخطأ بحرته (قوله شر بئلاية) نقل ذلك في الشر بئلاية من الجواهر وهو التبريد والهداية وكافي النسق وكافي الحاح كونه في الباب فائق البحر والنهر

الوقوف) قبل الحلق بكسر  
(ويجوز أكله) بل يندب  
كالاخصية (من هدى  
التلوع) إذا بلغ الحرم  
(والثمن والقران فقط)  
ولو أكل من غيرهما ضمن  
ما أكل (وربما يوم النحر)  
أي وقت وهو الأيام الثلاثة  
(لأنه المنة والقران فقط)  
فلم يجز فيه بل بعده وعليه  
دم (و) شعبين (الحرم)  
لا سنى (للكل لا للغير)  
لكنه أفضل (ويصدق)  
بجلاؤه وخطائه أي زمامه  
(ولم يعط أجر الجزاء) أي  
الذابح (منه) فإن أعطاه  
ضمنه ما لو تصدق عليه جاز  
(ولا يركبه) مطلقاً (بلا  
ضرورة) فإن اضطر إلى  
الركوب ضمن ما نقص  
ركوبه وجعل مثاهه وصرف  
به على الفقراء شر بئلاية

من أن ظاهر كلامه أنها ان نقصت ركوبه لضر وقتانه لاضمان عليه مخالف لمصرح المنقول ( قوله ) فان أطم منه أي ما حجبته من النقص وقوله حين قيمته لأن الصدقة لا تصح على قني وعياده الضرور لركبها أو حلها فإذ نقصت فعله حينما ناقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء لأن جواز الانتماع بها لا اغنياء معلق ببلوغ الحمل ( قوله وينضم ) أي يرش بنغم الضاد وكسرها بحر وفائدة قطع اللين ( قوله ) لوالد المذبح قريبا مفعول بمعنى الزمان أي زمان المذبح لقولهم هذا إذا كان قريبا من وقت الذبح ح وفي بعض النسخ والذبح بدون مير وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فإنه قد يكون في الحرم ويدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في شوارع ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في الصدقة للملئ لان المشرك لا يستعمل في معنيهما أعاده الرقي ( قوله وتصدق به ) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه لغني حين قيمته أي فيصدق به أو يفتتشر الخياض ( قوله ويقرب الخ ) لأن الوجوب متعلق بذمته وهذا إذا كان موسرا أما إذا كان معسرا أجزأ ذلك المعسر لم يتعلق بالاحباب بذمته وإنما يتعلق بما حجبته سراج ( قوله واجب ) هل يدخل فيه هاتوا لوزن شدة معينة فهلكت فإزيمه غيرها أولا لكون الواجبة في العين لا في القيمة بحر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله منقربا ( قوله واجب أو تعيب ) أي قبل وصوله إلى محل من الحرم أو زمانه المعينه شرح الحلاب والطب الهلاك وما به علم ( قوله يعاين ) الاضحية كالعرج والعصى ط من القهستاني ( قوله ماشاء ) أي من يسع ونحوه فتح ( قوله ولو كان ) ( قوله ) شبه بالذكر لان ما عليه لا يمكن دمجها فافرض المستثنى في الهداية في المطلوب قال في الفتح المراد بالطب الاول حقيقته وبالثاني القرب من موطنه في الحرم وهذا أولى لأن ما قرب من المعابد لا يمكن وصوله إلى الحرم فيصير في الطريق بخلاف المعبد الذي يصل إلى هذه الحالة فإنه إذا كان سقوفه لا داعي لغيره في صغير الحرم بل يذبحه فيقرب التعبد بالمعبد لهم ( قوله نحر الخ ) أي وليس عليه فيه لانه لا يمكن متعلقا بذمته كمن قاله على أن أصدق بهذه الدراهم وأشار إلى عيبها فقلت سقط الوجوب بل يلزمه فيها سراج ( قوله ولا اطعم ) بنغم الباسن باب علم أي لا يأكل ح فان أكل أطعم غنيا عن لباب ( قوله لعدم بلوغه ) ( قوله ) قال في الهداية لأن الأذن يتناول معلق بشرط بلوغه فبني أن لا يحل قبل ذلك أصلا إلا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يترك كسرا السباع وقرب نوع تقرب والتقريب هو المقصود ( قوله بذمة المتعلق ) قيد بالبدنة لانه لا يسع تغلبه الشاؤ ولا تغلبه عادة بحر ( قوله ومنه التذرع ) لانه لما كان باعجاب العبد كان تعاونا على ليس باعجاب الشارح ابتداء بحر ( قوله فقط ) أفاد أنه لا يقلد الجنائز ولادم الاحصاء لانه جابر فيلحق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضر بحر عن المسوط ه ( فرع ) ه كل ما يقلد يخرج إلى عرفات وما لا فلا يذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما قلدا بأسماء سراج ( قوله شهدوا الخ ) بيانه ما في الباب إذا التمس هلال ذي الحجة فوقفوا بعدا كمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبين شهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفوا جميعا وهم تامر ولا تقبل الشهادة اه ( قوله حق الشهود ) أي جميعهم صحيح وان كان صندهم أن هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤسهم لم يجوز قوفهم وعلمهم أن بعدوا الوقوف مع الامام وان لم يبرءوا فقد ماتهم الحج وعلمهم أن يحاولوا المعرفه فوقفوا مع الحج من قابل كافي الباب وقصر ( قوله العرج الشديد ) بيان لوجه الاستحسان أي لأن فيه بلوى عامة لتعدوا لاحترازه وتداوله غير ممكن وفي الامر بالاعادة من حين قريب أن يكتب به عند الاشتباه بخلاف ما إذا وقفوا اليوم التروية لأن التداول يمكن في الجلة بأن ينزل الاشتباه في يوم مرفقة هاية ( قوله وقوله الخ ) أي ولو لم يبرءوا بعد الوقوف فوقفهم فبطل وقته فبطلت شهادتهم وقوله ان أمكن التداول فيه نظر لانهم إذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شأن أن التداول بأن يوقفوا يوم عرفه يمكن كقوله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجلة الخ بأنه لا ساحة له قلت لكن اعترافه ساطع لأن قول الهداية بأن ينزل الاشتباه في يوم عرفه بيان لقوله في الجلة ومنعنا عنهم إذا شهدوا يوم عرفه وزال الاشتباه

فان أطم منه غنيا حين قيمته مسبو ولا يعليه ( قوله ) نضم ضرها للماء البارد لوالد المذبح قريبا والاطم عليه وتصدق به ( وقيم بدل ) هدى ( واجب ) طب ( أو تعيب ) يعاين ( الاضحية ) ( وضع ) بالمعاشاة ( ولو ) كان المعبد ( فاقوا ) نحره ( وسبغ ) فلادنه ( بدسه ) ( وضرب به ) ضمة سنامه ( ليعلم أنه هدى ) لفقراء ( ولا يطعم ) ( ولا يعلم منه ) غنيا ( لعدم بلوغه ) محله ( و ) ( يخلد ) ثبائله ( المتعلق ) ومنه التذرع ( والمتعلق ) القران فقط ( لأن ) الاشهاد بالعبادة ألبق ( والسر ) بغيرها ( أحق ) ( شهدوا ) بعد الوقوف ( وقوفهم ) بعد وقته لا تقبل ( شهدتهم ) والوقوف صحيح ( استحسانا ) حتى الشهود العرج الشديد ( وقوله ) أي قبل وقته ( قبلات ) أمكن التداول ( ليس ) لا مع أحقرهم ( والا ) ( وحي ) اليوم الثاني

يشهدتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما إذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك فلما لم يكن التدارك هنا في الجملة أى في بعض الصور قبل الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعده يومه فإن التدارك غير ممكن أصلاً فكذا لا تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المستثنين أنه إذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وإن لم يمكن التدارك لأنه لما لم يكن التدارك في بعض صورها صواباً لقبولها يحصل تخلفاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعده وقته حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع للقاضين حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الأولى ولهذا التوطين أنهم وقفوا يوم التروية لا يبرئهم وإن لم يعملوا بذلك اليوم النحر اهـ وحاشا أن القياس هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وإن لم يمكن التدارك كما في هذه المسئلة إذا لم يعملوا بوقوفهم يوم التروية اليوم النحر فهذا صريح فيما قلناه وقوله الجدل فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبل أن يمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطابقة ذكر وهذا التقيد في مسئلة ثالثة قال في العبر وقد بقي هنامسئلة ثالثة وهي ما إذا شهدوا يوم التروية وبه والناس يخفى أن هذا اليوم يوم معرفة ينظر فإن أمكن للأمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم ثم أرا قبل شهادتهم قياساً واستصحاباً لا يمكن من الوقوف فلم يقفوا احتياطاً منهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم لئلا يلزم أو انعكازاً استصحاباً وإن يمكنه أن يقف بلباسهم أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغدا استصحاباً والشهر في هذا أكثرهم كما قدمناه وفي الظاهر به ولا يفيق للأمام أن يقبل في هذه الشهادة الواحد والاثني ونحو ذلك اهـ فان قلت فهل يمكن جعل كلام المصنف على هذه المسئلة تصحيحاً للكلام قلت يمكن يتكفّر وذلك بأن يجعل قوله وقوله طرّفناه شهدوا بالوقوف فهم ويجعل المشهود به بخلافه فيعتبر التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم بهذا اليوم يوم صرفة فقبلت أن أمكن التدارك لم لا تخبر الشارح على إمكان التدارك لئلا يلزم على تقدير إمكانه ثم أرا بقوله قول الشهادة الأولى فافهم واغتنم هذا الخبر بالمرء (تفه) قال في الباب ولا يبرأ بختلاف المطالع فيلزم رؤى به أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهم مسافة كثيرة وقول الكثير بالمشهر اهـ وقد انتقام الكلام على ذلك في الصور وقد متناهك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث أو الرابع) أشوا لي أن اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرى فهو

أو الثالث أو الرابع  
(الوسطى والثالثة ولم  
يرم الأولى فعند القضاء  
أن رى الكل) بالترتيب  
(حسن وإن قضى الأولى  
جاز) لسبب الترتيب  
(نذر المكلف) بما شأنا  
مضى من منزلة وجوب الرى  
الاصح (حتى يطفوف  
الفرص) لانتهاه الأركان  
ولو ركبى كله أو أكثره  
لزمه

لا حترأض اليوم الأول فإنه لا رى فيه إلاجرة العبة (قوله حسن) الأولى فحسن بالغة أى هو مسنون لقوله لسبب الترتيب ثم إن رى في وقت الرى لا يثنى عليه وإن أخره إلى الثاني كان عليه بتأخير الجرة ولو احدث سبع صدقات لثبأت الرى ومهاوان أشوا لكل أو إحدى عشرة حصة التى هى أكثر رى اليوم لعلمه من هذا الأمام ولا يثنى بالتأخير عندهما رضى فافهم وقد متناهى بحث الرى أن رى كل يوم فيه أولى له منه سوى اليوم الرابع أدله في اليوم الذى يليه قضاء فيما جازاه ويفرّج خمس الأيام فأن وقت الادلاء والقضاء وزم الجراء (قوله سبعة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الرى (قوله وجوباً) راجع لقوله مضى ولقوله من منزلة وقوله في الاصح راجع للوجوب فهم لو مقابل الأولى رواية الأصل أى المتوسط لعمد التقدير بين الركوب والمشى ورواية عن الإمام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن جعل وجوب ابتداء المشى من المقادير والقول بأن من جعل يحرم منه لأن ابتداء الحج الأحرام وانتهاؤه طواف الزيادة فيلزمه بقدر ما التزم والمقول عليه التصحيح الأول لما رى عن أبي حنيفة أن يغداً بال قال أن كنت فلاناً فليأتى أن أجمع ما شافني به بالكوفة ففعله قطعاً أن عصى من يغدا وعلمه في الغنى والمير (تنبه) صريح كلامهم هناك الحج ما شأنا أفضل من أركبنا لا أقدمه الشارح أول تكلم الحج وقد متناهى الكلام عليه هناك (قوله حتى يطفوف الفرض) وفي النذر بالمعروف حتى يحاق لباب قال شاور حتى يطفوف الحج أن يقيد بحلفه قبل الطواف أو بعده ليخرج من إحرامه اهـ فلتكن مجرد الطواف في الحج إحلالاً من غير النساء

قائل **(قوله وفي آخره بحسابه)** أي يلزمه التصديق بقدر من قيمة الشيء الواسط بحر **(قوله لا شيء عليه)** لعدم  
 العرف بالانتماء للثمن به ولا من مسجد الذي يتصور دخوله بالأحرام فلم يصبر على ما يلزمه من الأحكام كالتي القرض وغيره  
**(قوله اشترى حرمة)** وكذا الواشقرى عبد الله حرمة أن يحله بحر **(قوله ولو بالاذن)** أي ولو كانت حرمة  
 بالذن البائع **(قوله لعدم خلع وعده)** أي وعده المشتري فانه ما وجدها بخلاف البائع لو أذن له فانه كان يكره  
 له أن يحلها كقوله البصر **(قوله بقص شعرها الخ)** أي أنه لا يثبت التحليل بقوله لا يثبت بل بطلها أو بطلها  
 بامر كالنشاط بامر بحر قلت وماذا أيضا أنه لا يتوقف تحليها على اتصال الحج بل يخرج من الأحكام  
 بحر ما هو من المفروقات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسد به يخرج عن الأحكام بالافعال  
 ويلزمه التحليل بها كقوله الشرب لا في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفق والمنهي عنه ألا  
 نرى أن من أحرم بحجر لزمه رفض أحدهما ويحل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعد أو مرض  
 يحل بالهدى فكذلك هاتان الأمة ممنوعة عن الشيء لحق المولى ومنها الزوجة أمان فسد به فانه ما مور  
 بالضي في فاسد كنهنا على ذلك في الجنائيات فانهم وأما أيضا أنه لا يتوقف تحليها على الهدى وإن وجب  
 عليه ما بعد طهر به في الباب فعليه ما راساله هدى وجره وإن كان اسولهما بالحج وعرة أن كان بالعمرة  
 وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كقوله من أول باب الأحصاء **(قوله وهو أولى الخ)** لأن الجامع أفضل  
 محظورات الأحكام حتى تعاقبه الفساد بحر وذكر بعده أن جامعها تحل لها أن علم بأمرها بالأفلا وفسد  
 جها **(قوله وكذا)** أي أنه لا يحلها ولا يتأخر تحليها بإياها الذي ذبح الهدى بحر **(قوله أن لها يحرم)** فانها  
 استصحبت حيثما بشرائط الوجوب فليس له منها ح **(قوله ولا)** أي أن لم يكن لها يحرم **(قوله فليس)**  
 محصره لعدم الحرم فلزوح منها لعدم وجوب خروجه منها فكانت محصرة شرعا **(قوله فلا تحل الا)**  
 بالهدى أي ليس له أن يحلها من ساعته كقوله في النفل بل لا تأخر تحليها بإياها الذي ذبح الهدى وهذا أحد  
 قولين ورواه في التمسك الكبير الكرخي والبسوط وعزالي الأصل أن تزوج تحليها بالهدى كقوله شرح  
 الباب فقل رواية الأصل لفرق بين النفل والقرض **(قوله وكذا المسكينة)** لا إجماع من وجبه ط **(قوله)**  
 بخلاف الأمة) فله أن يرجع بعد الاذن لأنه لم يكن لها منها قضاة وهي لا تملك فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره  
 تكاسر **(قوله الا اذا أذن)** استثناء منقطع ط **(قوله فليس تزوجها منها)** وذلك لأنها في تصرف السيد بعد  
 زواجها فيصور له أن يستخدمه ولو لا يجب عليه تزويجها ط وهذا أولى من قوله في شرح الباب لعل هذا إذا لم  
 يزوجها **(قوله ج الفقى أفضل من ج الفقير)** لأن المسيرة يؤدي القرض من مكة وهو متعلق في ذهابه  
 وفصله القرض أفضل من تحصيله المتعلق ح عن المنع وهذا إنما يظهر في ج القرض كقوله ط وفيما  
 إذا أوجبان الميثاق أملا أو مرامين بل قد تساوى في وجوب النكاح **(قوله ج القرض أولى من)**  
 طاعة والدين) لأنه لا طاعة لخلق في معصية مخالفا لسيماه وتعالى لكن هذا الذي يشاء بأسر طاعته  
 أول الحج أنه يكره بلاذن من جيب استثناءه أي كاحد الأولين المحتاج إلى خدمته وقدمنا أن الأجداد  
 والجدات كالذين يند قد قدما **(قوله بخلاف النفل)** أي فان طاعتهما أولى من طاعته طاعتهما  
 البحر المتلخا **(قوله ورجى البرازية أفضل من الحج)** حيث قال الصدقة أفضل من الحج طعلقا كذا  
 روى عن الإمام لكن لما ج عرف المشقة أفنى بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج ففلا وفق أنفق فلو تصدق  
 به هذه الأنص على المساجد فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس أفضل من اتفاق في سبيل الله تعالى  
 والمشقة في الحج لما كانت عادة إلى المال والبدن جميعا أفضل في المتار على الصدقة اه قال الرحنى  
 والحق التحليل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل كقوله دة أفضل من شهر  
 فزوات وروى عنه فعمل على ما كان أنفع فإذا كان أشجع وأنفع في الحرب فانه أفضل من جده أو  
 بالنكس فجده أفضل وكذا بناءه لباط أن كان محتاجا إليه كان أفضل من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقير

وفي آخره بحسابه ولو نذر  
 المني إلى المسجد الحرام  
 أو مسجد المدينة أو غيرها  
 لا شيء عليه (اشترى حرمة)  
 ولو (بلاذنه أن يحلها)  
 بلا كراهة لعدم خلاف  
 وعده (قص شعرها أو بطل  
 ظفرها) أو بطل طيب (ثم)  
 يباح وهو أولى من التحليل  
 يباح) وكذا لو نكح حرة  
 محرمة بغير خلاف القرض  
 أن لها يحرم والأفقى  
 محصر فلا تحل إلا بالهدى  
 ولو أذن لأمه أن ينفق ليس  
 له الرجوع للمكاهناتها  
 وكذا المكاتبه بخلاف  
 الأمة إلا إذا أذن لأمته  
 فليس تزوجها منها  
 ج الفقى ج الفقير ج  
 أفضل من ج طاعة  
 الوالدين بخلاف النفل  
 بناء على ما أفضل من  
 ج النفل واختلف في  
 الصدقة ورجى البرازية  
 أفضل من الحج المشقة في  
 المال والبدن جميعا قال  
 وبه أئمة أبو حنيفة حين  
 حج وعرف المشقة  
 مطلب في تحليل الحج على  
 الصدقة



مطلب في فضل لوقطة الجمعة

\* لوقطة الجمعة مائة سبعين  
حبة ويغفر بها كل فرد بلا  
واسطة \* ضاق وقت العشاء  
والوقوف يدع الصلاة  
ويذهب لعرفة الصبح  
هل الحج يكفر الكافر قبل  
نعم كبري أسلم وقيل غير  
المتعلقة بالآدمي كذا أسلم  
وقال بعض أجمع أهل  
السنن الكافر لا يكفرها  
الا التوبة ولا فائز يسقط  
الدين ولو حلقه لعلى كذب  
صلا فوز كلتم اثم الحاصل  
وتأخير الصلاة ونحوها  
يسقط وهذا معنى التكفير  
على القول به

مطلب في الحج الاكبر

مطلب في تكبير الحج  
الكبير

مضطرا أم من أهل الإصلاح أم من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون اكراهه أفضل من محبت  
وعرو بنامر بط يكتفى في المسامرات من رجل أراد الحج فحلب ألف دينار بثأب سبها لعمامه امر أنقى  
الطريق وقالت له من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي ضرر ورفأ فرغ لها مائة فلما رجع ساج  
بلد صار كالحلي رجلا منهم يقول تقبل الله منك فحبس من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في  
نومه وقاله فحبس من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ملكا على صورتك فحبسك  
وهو يجمع منك الى يوم القيامة يا كراه لا امرأه مضطر من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم ينله  
بجبات ولا ينالها بط (قوله لوقطة الجمعة الخ) في الشرب لا يبع من الزيل أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم  
الجمعة فهو أفضل من سبعين بحقة غير جمعة واوزين بن معاوية في شعر يد الصباح اه لكن نقل المناوي  
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق  
يوم عرفة يوم جمعة فضر لكل أهل عرفه وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقة  
الوداع وكذا واقفا اذا نزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم واتممت به الصلوة نعمتي فقال أهل الكعبة  
لو أنزلت هذه الآية علينا لحطنا يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عید من اثنين  
يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف يعرف اه (قوله بلا واسطة) في  
السك الكبير للسندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك اليوم  
الجمعة قيل لانه ينظر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيرهم يوما قوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره  
وفي غيره للحاج فقط فان قيل يكون في الموقف من لا يقبل منه فكيف يغفر له قيل يحتمل أن ينظره الرؤوف  
ولا ياب في الحج المبرور ولا لغرفة تثير مقبسة بالقبول والتي وجب هذا ان الاحاديث وشروفت بالغيرة  
لجميع أهل الموقف لا بد من هذا التقدير والله أعلم \* (تمة) قال العلامة فوح في رسالته المصنف في تحقيق  
الحج الاكبر قبل الذي فيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة فقط وغيره  
والذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي أوفى والمغيرة  
ابن شعبة وقيل انه ايام منى كما هو قول صحابته وسلفنا الثوري وقال صحابته الحج الاكبر الحج الاكبر العشاء  
والاصفر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء  
والوقوف) بان كان لوكنت لم يسل العشاء في الطريق بطلع الحبر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف  
يفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الخ) مشى عليه في السراج واستأثر في شرح الباب عكسه لان تأخير  
الوقوف العذر مع مكان التدارك العلم القابل جاز وليس في الشرع ترك غرض حاضر لتصيل فرض آخر  
قال وهذا هو القاهر المتبادر من الأدلة العقلية والعقلية وهو معتل الرافعي خلافا للثوري من الاثنية الشافعية  
وقال صاحب الغنية يسل ما شيا موصافي قول من يراه ثم يقضي ما خيا طاقا لوهذا قول حسن وجمع  
مستحسن اه (قوله قبل نعم الخ) أي حديث ابن ماجه في سنة المروى عن عبد الله بن بكثة بن عباس بن  
مرداس ان اياه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة مشية عرفة فأجيب أني قد فطرت  
لهم ما خلأ الخلاء فاني أخذت لظالم منهم فقال أي رب ان شئت أعطيت الظالم الجن وغفرت الظالم فلم يجيب  
شيعة عرفة فلما أصبح بالزلفة أعاد الله فأجيب الى ما سأله الحديث وقال ابن سببان كثرة روى عنه ابنه  
منكر الحديث وكلاهما ساقط الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرها في كتاب  
الشعب فان صح بواحدة فنعمة الجمعة ولا نقدر أن نقدر ما دون ذلك من يشاء وظلم بعضهم بضادون  
الشرك اه وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل  
المشعر وضمن عنهم التمتع فسلم عمر فقال يا رسول الله هذا الخاصة قال هذا لكم ولن آتمن بعدكم الى يوم  
القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير وربنا وطيب وعامه في الغفر وساق فيه أحاديث أخرى والحاصل أن

حديث ابن ماجه وان شفع فله شواهد تصححه والآية أيضا تؤيده ومما ثبت هذه أيضا حديث البخاري  
 مرفوعا عن جهم بن برفث قال لم يبق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا أن الاسلام جهم  
 ما كان قبله وانما الهجرتمهم بما كان قبلها وانما ألحقهم بما كان قبله لكذا كرا لا في شرح المنافق  
 في هذا الحديث أن الحرفي يخطأ ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل وأخذ المال وأحرقه ودار  
 الحرب ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تصديق مراده ولكن ذكر صلى الله  
 عليه وسلم الهجرة والحج تأكيديا في بشارته وترغيبا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا  
 يقطع فيها ما عمو الكافر وانما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكافر الذي يستمن حقوق أحد  
 كاسلام الذي اه مخلصا وهكذا ذكر الامام الطبري في شرحه وقال ان الشارح ان تغفوا عليه وهكذا  
 ذكر النوري والقرطبي في شرح مسلم كافي الحرفي وفي شرح الباب وشي الطبري على أن الحج جهم الكافر  
 والمظالم ووقع من أئمة عقريسة بين أمير بادشاهن الحنفية حيث مال إلى قول الطبري وبين الشيخ ابن حجر  
 المكي من الشافعية وقدم إلى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة اه قلت وظاهر كلام  
 الفتح المجل إلى تكفير المظالم أيضا وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهود  
 الصام المحتسب وعزاه أيضا المناوي إلى القرطبي في شرح حديث من يعلم برفث الحرفي هو برفث الكافر  
 والتبعات إليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وبجز من وفائه ولو قال  
 الترمذي هو مخصوص بلعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط  
 منها ثم تأخيرها لا تقضيها ولو أخرها بعد تعديها ثم آخر اه ونحو قول البهر وحقق ذلك ابراهيم الاقشاني في  
 شرحه الكبير على جوهرة التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى  
 وحقوق عباده لأنهم في الغنة ليست ذنبا وانما الذنب المطلق فيها الذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اه  
 والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما  
 مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في العرف ليس معنى التكفير كإتباعه كثير من الناس  
 أن الدين يسقط منه موكدا قضاها الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اه وجهناظهر  
 أن قول الشارح كبري أسلم في غير محله لاقتضائه كإلحاق سقوط نفس الحق ولا تأثر به كإلحاقه بل هذا  
 الحكم يخص الحرفي كإلحاقه من الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القسوة على أدائه  
 سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يصدق منه اثم  
 بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فله تعالى رضى خصمه منه كما  
 مرقى الحديث والظاهر أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضا والام يبق القول بتكفيرها بمحمل  
 على أن نفس مطل الدين حق بحد أيضا لان فيه جناية عليه بتأخير خصمه حيث قالوا بسقوطه فليس سقط  
 نفس الدين أيضا عند الهجر كما تقدم من عياض لكن تخيير عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة  
 مكفرة ينقها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فمعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث  
 السابقة وأما أنه لا تأثر بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يعمل كلام الشارحين  
 الملو وحيت مذموع قول الشارح كبري أسلم بعد الاعتذار فانهم ثم أسلم أن يجوز زعم تكفير الكافر  
 بالهجرة والحج من غير نقل عياض الاجماع على أنه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم  
 أيضا بل القول بتكفير اثم المطل وتأخير الصلاة ينافي به كبره وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا ينافي عموم  
 قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مصرعا الكافر ككراهي  
 الكفر فانه قد يعفى عنه بغضه أو بعض الفضل والحاصل كافي البرهان المسئلة طلبة فلا يقطع بتكفير  
 الحج للكافر من حققة تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قول ضعيف) أي بكانه وابنه عبد الله

وحديث ابن ماجه أنه عليه  
 الصلاة والسلام استغيب  
 له حتى في الدماء والمظالم  
 ضعيف

فانما ساقط الاحتياج كغيره لا يبيح العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه جهاني والمصاحبة كلهم عدول  
 كمين في محله فانهم (قوله) يندب دخول البيت ) وينبغي ان يقصد مصلته على الله عليه وسلم وكان اسير عمر  
 اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قمر برب من  
 ثلاثة اذ خرج ثم يصلي ويترى مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضر اه بين العمودين  
 مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خذمه عليه ويستغفر ويحمد ثم ياتي الزركان فيحمد  
 ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب واستتباع بظاهره وما خلفه (قوله) اذا لم  
 يشتمل الخ ) ومثله فيها يظهر دفع الرشوة على دخول لقوله في شرح الباب ويجرم أخذ الاجرة ممن يدخل  
 البيت او يقصد يار مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام واغما لانهم كالمصرح به في  
 البحر وغيره اه وقدم مرحوبان ما لم يؤخذ من دفعه الا لغيره ورقولا ضرورة هنالما دخول البيت ليس  
 من مناسك الحج (قوله) ولا يجوز الخ ) ٣ قبل ذكر المرشدي في ذكره ما قصه قال العلامة مقبيل البيت الحنفى  
 والذي يظهر لي ان الكسوة ان كانت من قبل السلطان من بيت المال فامر بها راجع اليه بطلبها لمن شاء من  
 الشيعيين او غيرهم وان كانت من اوقاف السلاطين وغيرهم فامر بها راجع الى شرط الواقف فيها فيسأل من  
 صيهاه وان جهل شرط الواقف فيها عمل فمما يجزى به العوائد السابقة لكلها الحكم في سائر الاوقاف  
 وكسوة الكعبة الشريفة الا ان اوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد حوت على شيعة انهم  
 يأخذون لانفسهم الكسوة العتقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيقولون هل علمت فيها اقله اعلم (قوله)  
 وله لبسها ) أي للشارع ان كان امرأة او كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير يكتفى بالشرح الباب ونقل  
 بعض المحققين من المسئلة الكبير للسندى في نقد ذلك ايضا بما اذا لم تكن عليها كلمة لا سيما كلمة التوحيد  
 (قوله) الا اذا قتل فيه ) والا المرتكبة تعرض هذه الاسلام فان أسلم سلوا الاقتل كذا في شرح الشيخ اجماع  
 عن المتن في لكن عبارة الباب هكذا من حتى في الحرير يكتفى بالشرح الباب ونقل  
 مما وجب الحد ثم لا ذل عليه لا تعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤا كل ولا يجالس ولا يؤوى الى  
 ان يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم بمقابلة الاقتل  
 فيه اه وكذا ساق في المتن قبل باب القود من الجنائيات مباح التمس الجنائي الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج  
 منه للقتل اذا اذ اشرح هناك واما جهادون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا اه ونقل في شرح  
 الباب عن التمس مثل ما مر عن المتن من التفصيل وقال انه يخالف بظواهره لا خلاصهم ثم اجاب بتقيد  
 اخلاقهم صدم قلته بما اذا لم يحصل عرض وبالله ان ابا معن الاسلام جنابة في الحرم وذكر ايضا عن الجنابة  
 عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لها اه قلت وتعمم عبارة الجنابة وان فعل شيئا من ذلك  
 في الحرم يقام عليه الحد فيه فاذا كلام الجنابة وكلام الباب المألوف الحد ولا تقام في الحرم على من جن  
 خربه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك في جهادون النفس بخلافه اذا كانت الجنابة فيه وعلى هذا فيقرب في جهادون  
 النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنابة فيه بخلاف  
 القصاص ولعل وجه الفرق ما مر به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الدوال ومن جن على المال اذا  
 لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذلك يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى  
 وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما ما في صحيح البخاري من قطع مصلى الله عليه وسلم علم  
 الضمير بالخز ومية بمكة فلا نافي ما قلناه الا اذا ثبت اسير قتل خارج الحرم والله تعالى اعلم (قوله) لا يقتل فيه )  
 لان فيه تنذر البيت الشر يفوق ادماءه تعالى بظهوره وكذا الحكم في سائر المسجد لا يجب تعذيبه من  
 الاقذار وحتى قلت ان كانت هذه هي العلة فحقى شمله لكل مسجد (قوله) بكرة الاستنجاء بما ذكر من تركه  
 ازالة العباسية الحقيقية من فوه او بدنه حتى ذكر بعض العلماء فخره ذلك ويستحب غسله الى الابد وقد

مطلب في دخول البيت

• ويندب دخول البيت اذا لم  
 يشتمل على ايدافه أو غيره  
 وما يقوله العمود من العروة  
 الوثقى والمحصار الذي في  
 وسطه ما سرة الدنيا لاصل  
 له ولا يجوز شراء الكسوة  
 من بني شيعة بل من المأمون  
 أو نائبه وله لبسها ولو جنبا  
 أو ما خلفه • لا يقتل في  
 الحرم الا اذا قتل فيه ولو  
 قتل في البيت لا يقتل فيه  
 • بكرة الاستنجاء بما ذكر من تركه  
 لا الاعتساف

٣ مطلب في استعمال  
 كسوة الكعبة

مطلب في غير  
 الحرم ثم القباطية

مطلب في كراهية الاغتسال  
 بما ذكر من تركه

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجعله وتغيبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يحمله في غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيم وأنه حملته الحسن والحسين رضي  
 الله عنهما من الباب وبشرحه (تتبعه) لا بأس بالخروج التراب والاعمار التي في الحرم وكذا قيل في تراب  
 البيت العظيم إذا كان قد راي سيرة التبرك به بحيث لا تقوت به عساة المكان كذا في الظهيرية وسوق ابن  
 وهبان المنع من تراب البيت فلا يسلم عليه الجاهل فيخشي إلى خراب البيت والعياذ بالله تعالى لأن القليل  
 من الكثير كبر كما في معنى الفتى المصنف (قوله) لا حرم للمدينة عندنا أي خلافاً للآفة الثلاثة في  
 الكافي لناصر فحمل الأصحاب بالنص القاطع فلا يحرم الإبدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي  
 في الجسد ومالك في المشهور وأكثر من لقين من علماء الأصحاب لاجزائه على قائل مبدع ولا على قاطع منجبه  
 وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي وهو جهل النورى وعلمه  
 في المراج (قوله على الرأج) يروى أن فيمنع ثافي المذهب ولم أره وفي آخر الباب وبشرحه أجمعوا على أن  
 أفضل البلاد مكة ولا ينزاد الله تعالى شراً وتخطوا واستغفروا أي أفضل قيل مكوهو مذهب الآفة  
 الثلاثة المروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة فهو قول بعض المالكية والشافعية وقيل وهو المروى عن  
 بعض الصحابة ولعل هذا محصور بجهالة صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالنسبة  
 بينهما وهو قول الجمهور لا منقول ولا معقول (قوله الإلخ) قال في الباب والخلاف فيما روى من موضع القبر  
 المقدس فاشتم أصحاب الشريعة فقول أفضل بقاع الأرض بالإجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في  
 غير البيت فإن الكعبة أفضل من المدينة ما بعد الضريح الأقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد  
 نقل القاضي بياض وغيره الإجماع على تفضيله حتى على الكعبة وإن الخلاف فيما روى من أن علي بن عتيق  
 الحنبلي أن ثالث البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة الكبريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي  
 بتفضيل الأرض على السموات لعله صلى الله عليه وسلم لها وحكام بعضهم من الأكثرين نطق الانبياء منها  
 ودفنهم فيها وقال النورى والجمهور على تفضيل السماء على الأرض فيمنع في أن يستقيم منها موضع ضم أعضاء  
 الانبياء للجميع بنقول العلماء (قوله) مندوبه أي بإجماع المسلمين في الباب وما نسب إلى الخافض ابن تيمية  
 الحنبلي من أنه يقول بالنهي منها فقد قال بعض العلماء له لأصله وإنما يقول بالنهي من شد إلى حال في غير  
 المساجد الثلاث أما نفس الزيادة فلا يخالف فيها كزيادة سائر القبور ومع هذا فقد ذكر كلامه كثير من العلماء  
 ولا أعلم السبكي فيه تأليفاً مختصفاً قال في شرح الباب وهو تفضيل زيادة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
 الصحيح ثم يكرهه بشرطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي  
 وغيره من أن الرخصة في زيادة القبور ثابتة لغير جال والنسبة جميعاً فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول  
 بالاستحباب لا إطلاق الاصحاب والله أعلم بالصواب (قوله) بل قيل واجبة ذكره في شرح الباب وقال كجائته  
 في الدرر المصنوع الزيادة المصطوبه وذكره أيضاً الخبر الرمي في حاشية التلمذ من ابن حجر وقالوا تنصير تم  
 عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنهم يفتن في الوجوب بل من سعة وقد ذكر في الفتح ما روى في فضل الزيارة  
 وذكر كنهها وأدبها وأطال في ذلك وكذا في شرح المختار غير ما روى ذلك من أراد (قوله) ويبدأ  
 الخ) قال في شرح الباب وقد روى الحسن من أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضاً فلا حسن للعاج أن يبدأ  
 بالحج ثم يتنقذ بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز اه وهو ظاهر إذ يجوز تقديم النفس على الفرض إذا لم يتحش  
 الفتور بالإجماع اه (قوله) المبرره أي بالقبور المكرم أي ببلده فإن من المدينة كاهل الشام يبدأ بالزيارة  
 لأصحابه لأن تركهم قربها بعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارات مستحبة بالزيارة الوسيطة وفي مرتبة السنة  
 القليلة لا صلا تشرع في الباب (قوله) ولينومه الخ) قال ابن الوهام والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف  
 قهره بدائلاً لا يقره بزيادة عليه الصلوات والسلام ثم يحصل له إذا قدم في زيارة المسجد أو يستغفر فضل الله تعالى في

مطلب في تفضيل مكة على  
 المدينة

مطلب في تفضيل قبره  
 المكرم صلى الله عليه وسلم

• لا حرم للمدينة عندنا  
 ومكة أفضل منها على الرأج  
 الامام أحمد أصح عليه الصلاة  
 والسلام فإنه أفضل مطلقاً  
 حتى من الكعبة والعرش  
 والكرسي وزيارة قبره  
 مندوب بل قيل واجبة  
 له سعة يبدأ بالحج لورثا  
 ويغير لوفلا المبرره فيبدأ  
 بزيارته لأصحابه ولينومه  
 في زيارة مسجد

مرة أخرى يوجبها لان في ذلك زيادة تعظيم صلى الله عليه وسلم واجلاله ورفاقه تظاهر ما ذكرنا من  
قوله صلى الله عليه وسلم من جله في اثر الاعمال حجة الا يوافق كان حقاً على أن تكون شفعه يوم القيامة  
الح ح وقيل للرجي من العارف المتلجأ انه أفرز الزيادة عن الحج حتى لا يكون له مصاد غير هاتين سفره  
(قوله فقد أخبرنا) أي بقوله صلى الله عليه وسلم صلاتي مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فبما سألنا  
المسجد المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى وما أجدوا من حبان في  
صعيدهم وصحبه من عديد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر شرح الباب وقدمنا الكلام على المضاعفة  
الذميمة في باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لاشد الرجال الاثلاثا لمسجد المسجد الحرام  
ومعه دى هذا المسجد الأقصى والمعنى كما أفاد في الاحياء أنه لا تشدد الرجال لمسلم من المساجد الا لهذه  
الاثلاثا صهيان المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك فلا بد أنه قد تشدد الرجال لغير ذلك  
كصلاة رجم وتعلم ولز يارة المشاهد كغيرنا صلى الله عليه وسلم وقبر خليل عليه السلام وسائر الائمة (قوله  
وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة وقيل الباقى من الطلوى  
اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره النوافل كذلك (قوله ولا تتركه بالمسجد بالمدينة الخ) وقيل  
تركه تركه وقيل انها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وقد مناه قيسل القرآن واختار في البابان  
المجاورة بالمدينة أفضل منها بكونه أي بموجوه وبما فيها شارحه القارى ترجمنا لما اخذوا في الافتح حيث  
ذكر فضل المجاورة بكونه قال لكن الفرم بما مع السلامة أقل القليل فلا يبنى الغلبة باعتبارهم ولا يذكر  
حالهم قدياً في الجوار لان شأن النفوس البصوى الكاذبة وانها لا كذباً تكون اذا حلفت فكيف اذا  
اذعت على هذا الغيب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السببات أو تماثلها ان فقدتها  
فمضاعفة السبب مقولة الادب المفضي الى الاختلال وواجب التقوى والاحلال فانه حال وهو وجه فكان  
ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة وترك التقيد بالوقوف أي اعتبار ائمة اليمن حال الناس لاسما أهل  
هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب اذا عزم على الرجوع الى أهل ان ودع المسجد صلاة  
و يدع بعد هاجاً أحب وان باقى القبر الكريم فيسلم ويدعو بسأل الله تعالى أن وصلته الى أهلها سالماً  
ويقول غير مودع بالرسول الله ويجهت في خروج النعم فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق بشئ على  
جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباً كتحضر على مغارة الحضرة النبوية كالحق وفيه من  
سنة الرجوع في تكبر على كل شرف من الأرض ويقول آيوت ثابتون عابدون ساجدون بنا حامدون  
صدق الله وعد وصر عبيدهم من الاحزاب وحده وهذا استحق عليه صلواته والسلام واذا أشرف على  
بلدهم كدائمه ويقول آيوت الخ ورسلى الى أهلهم من يخبرهم ولا يتعظم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ  
بالمسجد فلي فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلى فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على  
ما أولاهن ان الخدم للعبادة والرجوع بالسلامة وديم حدهم وشكر مديته صباه ويجهت في محبة ما يوجب  
الاحباط في باقي عمره ملامة الحج للبر وان يعود شيراً بما كان وهذا التمام ما يشرقه تعالى بعده التعيين من  
ربع العبادات أسأل الله رب العالمين الجود العظيم أن يحقق لي فيه الاختلاص ويحفظه فاعلى يوم القيامة انه  
على ما يشاء قد برى بالاجابة جذبر وأن يسهل لي كمال هذا الكتاب مع الاختلاص والنفق العميل ولعلامة العباد  
في أكثر الابدان لطفه وأولاً وأخراً وناهما وألحنا وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تحز على يد  
أقر الورى جامع الحقير محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جا سنة ١٢٤٣

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كتاب النكاح

ذكره عقب العبادات الا ربع أركن الدين لانه بالنسبة اليها كالاسطوان الى المركب لانه بمصادقه وجه  
معاملته من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركت في أن كلامهم ما سبب لوجود المسلم والاسلام لان ما يحصل

فقد أخبرنا صلاة فيمخير  
من ألف في غيره الا المسجد  
الحرام وكذا بقية القرب  
ولا تتركه بالمسجد بالمدينة  
وكذا يمكن ان يشترط بنفسه  
﴿كتاب النكاح﴾

مطلب في المجاورة بالمدينة  
المشرفة ومكة المكرمة

يا تكتة اقراد المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن يكون  
 سيلا وجود المسلم لتسليمناظر الى أن تحدد الصفة بمنزلة تحدد الذات وكذا على العتق والوقف والاختصاص وان  
 كانت جهادات أيضا له أقرب الى الأركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لوسائل  
 العبادات أي الاشتغال به وما يشغل عليم من القيام بحاله واعطاف النفس عن الحرام وزيارة الولد ونحو  
 ذلك **(قوله ليس لنا عبادة الخ)** كذا في الأشباه وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا إنما يكون سببا  
 لكثرة المسلمين والماتمين الاعطاف ونحوه مما ذكرتموه من عقود في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم  
 فيها وليد ولكن ورد في حديث آخر المؤمن إذا شئى الولي في الجنة كان جلهو وضعه وسنة في ساعة واحدة كما  
 يشئى وهذا أولى لقول الترمذي أنه حديث حسن قريب وأما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر  
 منه على الدنيا لان حال العبد بصير كمال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفكرون غاية ان هذه العبادة  
 ليست بشكاف بل هي مقتضى الطمع لان خدمة الملوك لا تزد شرف وزاد بالقرب ونحوه في حاشية الجوى  
 على الاشياء **(قوله عقد)** العقد مجموع ايجاب أحد المتكاهن مع قبول الآخر أو كلام الواحد القاه مقامهما  
 أحق متولى الطرفين بحرقه كلام بانى **(قوله أي حل استمتاع الرجل)** أي المراد أنه عقد يقيد حكمه  
 بحسب وضع الشرع وفي البدائع أن من أحكمه ملك المتعوه واختصاص الزوج بمنافيه بعضها سائر  
 أعضائها استمتاعا أو ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشاعني ذلك أه بحر وعز الدوي  
 المعنى الاول الى الساقى لكن كلام المصنف كالكثر مصرح في تشباهه الى أن الظاهر كافي النهر ان الخلف  
 المغنى لقول الدوي أن هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحايل الطوعة دون ما سواه من الاحكام التي  
 لا تتصل بحق الزوجية أه فعلى القول الثاني عز الدوي الى أصحابنا من أنه ملك الذات ليس ملكا للذات  
 حقيقة بل ملك التمتع به أي اختصاص الزوج به كما به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعوه  
 ظهر أن تفسير الملك هنا بالاختصاص كما به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبع البحر لان الاختصاص  
 أقرب الى معنى الملك لان الملك نوع منه بخلاف الحل لانه لازم ملك المتعوه وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا  
 أيضا على أن ملك كل شيء بحسبه فملك الزوج المتعوه العقد ملك شرعى كملك المستأجر للمتعة في استأجر للعقود  
 مثلا ولا بد عليه ثوبه في البحر ان المراد بملك الحل لا الملك الشرعى لان المنكوح ثوبت وشبهه فغيرها لها  
 ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة لكان بدله أه لان ملكه الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكه  
 البدل وانما يستلزم ملك نفس البيع كالموت وطئت أمته فان العترة لملكه نفس البيع بخلاف الزوج فانهم  
**(تنبه)** كلام الشارح والبدائع يشير الى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كذا ذكره السيد أبو  
 السعود في حواشي مسكن قالو يفرع عليه ما ذكره الأيسر شارح الكفر في شرحه الجامع الصغير في  
 شرح قوله عليه الصلاة والسلام حفظ عورتك الامن زوجك أو ما ملك بينك من ان لا زوج أن ينظر  
 الى فرج زوجته وحلقته وما يخالها حيث لا تخطر اليه اذا منعهما من النظر أه ونقله ط وأقرهوا الظاهر  
 أن المراد ليس لها الجبار على ذلك لا بمعنى أنه لا يحصل لها اذا منعهما من لان من أحكام النكاح حل استمتاع  
 كل منهما بالآخر تحريمه وطوقا جبر اذا تمتت بلا مانع شرعى وليس لها الجبار على الطوعة بعد ما وطئها مرة  
 وان وجب عليه بقاءه أحيانا على ما ساقى تأمل **(قوله من أمر الخ)** من ابتدائية الاولى أن يقول بامرأة  
 والمراد به الحقيقة أو تهاقر بيننا لاحترازهما من الخسئ وهذا بيان لحيلة العقد قال في البصر بعد: فقه من  
 الفقه ان حليته الأولى أن يقال ان حليته أنني محقق من بنت آدم ليست من الحرمان وفي العناية  
 بحله امرأة لم يمنع من نكاحها ما تم شرعى فخرج ذلك كذا ذكر والخسئ مطلقا واجبة للانسي وما كانت من  
 النساء بحر ما على التأيد كالحامد أه وبه ظهر أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الولد  
 لان المراد بدار حلية العقد وان احتراز بالماتع الشرعى من المحارم فالمراد به الحرمة بنسب أو سبب كالصاهرة

ليس لاصادة شرع من  
 عهد آدم الى الآن ثم تشر  
 في الجنة الا النكاح والايان  
 (هو) عند الفقهاء عقد  
 يقيد ملك المتعة أي حل  
 استمتاع الرجل من امرأة  
 لم يمنع من نكاحها مانع  
 شرعى

والزنا والباطح والحبس والنفس والاحرام والغلو قبل التكفير فهو مانع من حل الوطء لامن محلبة  
 العقد فافهم (قوله نخرج الذكر والحنفى المشكل) أى ان اراد العقد عليهم ما لا يطعمك الاحتجاج لرجل  
 بهما لعدم محلبتهما وكذا على الحنفى لمرأته أو لثمة فنى البصر من الزنا على كتاب الحنفى ولو زوجه أبوه  
 أو مولاهم أو أؤر رجلا لا يحكم بصحة حتى يبين حاله انه رجل أو امرأته اذا ظهر انه خلاف ما زوج به يبين  
 ان العقد كان صحيحا لا فاطل لعدم مصادقة الجمل وكذا اذا زوج حنفى من حنفى أو خلا يحكم بصحة النكاح  
 حتى يظهر أن أحدهما ذكر والا نرائى اه فلو قال الشارع والحنفى المشكل مطلقا لتشمل المصور  
 الثلاث لكنه اقتصر على اعادة بعض أحكامه وليس فيه اجبال فافهم (قوله والوثبة) ساقط من بعض النسخ  
 ووجد في بعضها قبل قوله والحنفى والاولى ذكرها بعدة نكروها بالمنايع الشرعى وعبر بها بانه التعبير  
 المنصنفى فصل الحنفى والاولى التعبير بالمشرك كما عبر به الشارح هناك (قوله المحارم) هذا مخرج  
 بالمنايع الشرعى أيضا وكذا قوله والحنفية وانسان المأهقر بنى التعليل باختلاف الجنس لان قوله تعالى والله  
 جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الجن والانس ما لكم به النساء وهو الاثنى من بنات آدم  
 فلا يشترط فيه ما لا دليل ولان الجن يتشكون بصورة حتى قد يكون ذكر أو أنثى بشكل أو غير ذلك  
 من أن من سأل عن جواز الزوج به يصفع لجله وسجته لعدم قصر ذلك بمسئد لان التوقير ممكن لان  
 تشككهم ثابت بالأدب والاثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهى عن قتل بعض الحسان كبرى  
 مكروهات الصلاة على ان عدم قصر ذلك لا يدل على حفاة السائل كما قاله فى الاشياء وقال الأثرى ان أبا الليث  
 ذكر فى كتابه ان الكفار لو تفرسوا بنى من الانبياء هل يرى فقال بسئل ذلك النهى ولا يتصور ذلك بعد  
 رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وعلم ذلك فى رسالتنا السمية  
 سل الحسام الهندى لصحة سد ناله التقيد بنهى (تلييه) فى الاشياء من السراية لا يجوز والمناسك  
 بنى آدم والجن وانسان المأهالاختلاف الجنس اه ومما دفعه الفاعلة أنه لا يجوز للحنفى أن يزوجه البتة أيضا  
 وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أى البصرى رضى الله عنه كفى البصر والاولى التقيد به لا يخرج  
 الحسن بن زيات تليذا الامام رضى الله عنه لانه يتوهم من إطلاقها أنه روى فى المذهب وليس كذلك ط  
 لكنه نقل بعده من شرح الملتقى من زواهر الجواهر الاصغر أنه لا يصح نكاح آدمى حنيفة فكس لا اختلاف  
 الجنس فكأنوا كبقية الحيوانات اه ويعتبر أن يكون مقابل الاصغر قول الحسن المذكور تأمل  
 (قوله قصد) حالى من غير يقيد وقوع المسدود فلا وان كتر جماعى ط (قوله كسراه أمة) فان  
 المقصود فيه ملك الرقبة وحصل الاستمتاع حتى وانما تختلف فى شره الممرة نسبيا أو زمانا أو اشتركا  
 (قوله لتسرى) خصه بالذكر لانه لو اشترعها لا تسرى كمن حصل الاستمتاع حنيفة بالاولى ولو قال بول  
 لتسرى لكان أظهر وكلام البريد عليه حيث قال بول ذلك المتعة ثابت حنفا وان قصد المشتري ح  
 (قوله وعند أهل الأصول والفتاوى) حاسله ان ما قدمه المصنف معنى هو فى الحقيقة وما ذكره من معناه  
 شرعا لانه لان أهل الأصول يمتنعون من معنى النصوص الشرعية فلا تافى بين كلامى المصنف كالتى  
 البصر قد تساوى فى هذا المعنى الغنى والشرع أأاده ط (قوله مجازى العقد) وقيل بالعكس ونسبه  
 الأصوليون الى الشافعى رضى الله عنه وقيل مشترك لغلطى فيما وقيل موضوع فقصم الصلح بالعقد  
 والوطء فهو مشترك مهنوى وبصرح شيئا أيضا بصر اه ح والصحيح أنه حقيقة فى الوطء كفى  
 شرح التحرير (قوله مجردا عن القرائن) أى محتملا للمعنى الحقيقى والمجازى بلا مخرج خارج وقوله براد  
 الوطء أى لان المجاز يختلف عن الحقيقة فتخرج على نفسها (قوله ففهم من زينة الابى على الابن) أى على  
 فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابت بالنسب وأما حرمية التى عقد عليها عقد أصح ما عليهم فى الاجماع ولو قال  
 لزوجه ان تسكن فان طالقى طالقى بالوطء وكذا لو أنها قبل الوطء ثم تزوجها انطلق به لا بالعقد

نخرج الذكر والحنفى  
 المشكل والوثبة لجواز  
 ذكره والحرام والحنفية  
 وانسان المأهالاختلاف  
 الجنس وأجاز الحسن  
 نكاح الحنيفة بشهود حنيفة  
 (قصد) يخرج ما يقيد المحل  
 حنفا كسراه أمة لتسرى  
 (و) عند أهل الأصول  
 والفتاوى (هو حقيقة فى الوطء  
 مجازى العقد) ثبت جعلى  
 الكتاب أو السنة مجردا  
 من القرائن براد به الوطء  
 كما فى ولا تسكنوا ما تسكن  
 آباؤكم من النساء ففهم  
 من زينة الابى على الابن

بخلاف الأجنبية فيمعلق بالعقد لانوطاً هلمنا حرم عليه شرعاً كانت الحقيقة مبهورة فتعين المأز كذا في  
 الجبر والحرير ورشحه **(قوله بخلاف)** حال من الموصولة في قوله كذا قال ح من ولا تنكحوا أي  
 حال كونه مخالفاً لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوط بل أو يد العقد لعدم تجرد من القران بل  
 وجدت فيمقرر يتقوى استحالة الوط منها لان الوط فعل وهي متسلسلة لا مفعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ  
**(قوله لاستداده اليها)** علمنا المستفيد من المقام ان المراد العقد أو ما اشترط وطاً المحلل فاشترط  
 حديث السبيلة ط **(قوله لا يجازي)** قد يقال اذا كان لا تفكك من المجاز على التقدير من في المارج  
 لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه ان أو يد بالسكاح في الآية الوط كان مجازاً فعلياً لعدم تصور  
 الفعل منها وان أو يد العقد كان مجازاً لعموم الآية حقيقة الوط فعمل الآية على أحد هاتين رجع بالمرجع  
 بل قد يقال ان حملها على الوط أنسب بالواقع فان العاطفة ثلاثاً لا تغل بدون وطه المحلل اللهم الا أن يقال المارج  
 كثرة الاستعمال ط أقول الطاهر أنه لا مانع هنلمن ارادة كل منهما ان كان النزاع في ان النكاح  
 حقيقة في الوط أو في العقد وكان الرابح عندنا الاول قالوا انه في هذه الآية مجاز لقوى يعني العقد لكونه  
 أصح في الرد على القائل بأنه حقيقة فهو لو قيل انه مجاز ينقل في الاستدلال مع أيضاً كما يصح في قوله جري  
 النهر أن خصه من المجاز في الاستدلال ولكن المشهور أنه مجاز لقوى به لاقفاً لحالية والحلية على انه ليس في  
 كلام الشارح بما عني ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوط لا يجازي يمكن حله انما على أنه مجاز في  
 الاستدلال فيبقى قوله لاستداده اليها أي انه من استنادنا الشيء الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لكون  
 استداده اليها غير حقيق فافهم **(قوله عند التوفات)** مصدراً لثقت نفسه الى كذا اذا استتقت من باب طلب  
 يجرى من الغريب وهو بالفحش الثلاث كلها لاز والسلبان والمراد شدة الاشتباك في الزنا يلي أي بحث  
 يخاف الوقوع في الزنا ولم يتزوج الا بالبر من الاشتباك الى الجساع الخوف المذكور بحرقت وكذا فيما  
 يظهر لو كان لا يمكن منع نفسه من النكاح المحرم أو عن الاستئمان المكاتب فيجب التزوج وان يصف الوقوع  
 في الزنا **(قوله فان تبين الزنا لاه فرض)** أو بان كان لا يمكنه الاحتراز من الزنا لانه لا يتوصل الى ترك  
 الحرمان الا به يكون فرضاً بحر وفيه نظر اذ الترتل قد يكون بغير النكاح وهو التسري وسبب ذلك لا يلزم وجوبه  
 الا وفرضنا المستتبه به ليس قادراً عليهم لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عدا لاه ظاهر في فرض المسئلة في عدم  
 قدرته على التسري وكذا في عدم قدرته على الصوم لما عني من الوقوع في الزنا لانه قد يرضى من ذلك ما يبق  
 النكاح فرضاً أو واجباً هنا بل هو أو غيره مما عني من الوقوع في الحرمان **(قوله وهذا ان ملك المهر والنفقة)**  
 هذا الشرط واجبه الى القسمين أي الواجب والفرض وزاد في الحرمان ط آخرهما وهو عدم خوف  
 الجور أي الظلم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور ولو تزوج قدس الشائ فلا  
 افتراض بل يكره آفاده السكاح في الفسخ وله لان الجور مصمم متعلقة بالعباد والمنع من الزمان حقوق الله  
 تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لا حجاباً وخفي المولى تعالى اه قلت ومقتضاه الكراهة انما عند  
 عدم ملك المهر والنفقة لانهم ملحقين بها وانما خوف الزنا لكان يأتي أنه يندب الاستدانة قال في النمر فان  
 اقمه ضام له الاداء فلا تعاقب الفقر اذا كان من نيتة الخصمين والتعفف اه ومقتضاه أنه يجب اذا خاف  
 الزنا وان ملك المهر اذا قد وجب استدانتهم وهذا منافق للاشراط المذكور لأن يقال الشرط ملك كل من  
 المهر والنفقة ولو لاستدانة أو يقال هذا في العاجزين الكسبيين ليس له جهة وفاء وقد تقدم الشارح في أول  
 الحج أنه لو لم يمتحى حتى أنفد ماله وسعه أن يستقرض ويبيع وغيره قادر على وفائه ويرجى أن لا يأخذ الله  
 تعالى بذلك أي لزنا وبها فاعلم وقد كلفه في الظهيرة اه وقد بينا أن المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال  
 مع غاية ظنه أنه لو استحقر قدره والا فلا فضل عهده ويضيحل ما ذكر من نيب الاستدانة على ما ذكرنا من  
 ظنه القدرة على الوفاء وحديث فاذا كانت متدوية عند أمته من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها عند تبين الزنا

بخلاف حتى تنكح زوجاً غيره  
 لاستداده اليها والمتصور منها  
 العقد لا الوط لا يجازي  
 (ويكون واجباً عند  
 التوفات) فان تبين الزنا  
 الا به فرض نهابة وهذا  
 ان ملك المهر والنفقة ولا  
 فضلاً ثم يذكر بدائع



مطلبه كثيرا ما يساهل في  
الطلاق المستحب على السنة

بل ينبغي وجوبها بحسب ما يشهد وان لم يلج على تلذذ قدر الوفاء تأمل **(قوله سنة مؤ كذا في الاصح)** وهو محمل  
القول بالا سحاب وكثيرا ما يساهل في اطلاق المسحب على السنن وقيل واجب كفاية  
وعامة في الفتح وقيل واجب حينئذ وفي النهك ياتي خالف في الصرود ليل السنة حال الاعتدال الاقتصادي  
بحاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورده على من اراد من امتنا التخلي للعبادة كافي النصحين بربا لم يبق بقوله فمن  
رغب عن سنتي فليس مني كما اوضح في المفتح اه وهو افضل من الاشتغال بتعليم وتعليم كذا في حذور الجار  
وقد علم انه افضل من التخلي لقنائل **(قوله في تأميرهم)** لان الصبح ان ترك المأوى كذا مؤتم كاعلم في الصلاة  
بحر وقد علمنا في سنن الصلاة ان الاصح بتركها ثم يسير وان المراد التارك مع الاحرار وجهها خاوت  
المؤ كذا الواجب وان كل مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة **(قوله)** وبشباب  
ان نوى تصنيها في معنى نفسه ونفسها من الحر لم وكذا النوى يخرج عن الاتباع وامتناعه بالامر بخلاف ما نوى  
يصر دفعه الشوق والقدرة **(قوله)** أي القدرة على وطه أي الاعتدال في الترقان ان لا يكون بالمعنى السوفى  
الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وان لا يكون في غاية الغشور كالعين ولذا صرف في شرحه على الملتقى بان  
يكون بين الغشور والشوق وزاد المهر والبقعة لان العجز عنهما يسقط الغرض فيسقط السنة والا لولا في  
الجور والمراد حال القدرة على وطه والمهر والتلفع مع عدم الخوف من الزنا والجلود وترك الفرائض والسنة  
فالويله بدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحد من الثلاثة أي الاشارة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حق  
كما انا في البدائع اه **(قوله)** للمواظبة عليه والانتكاح الخ فان المواظبة المقترنة بالانتكاح على التارك دليل  
الوجوب وأجاب الرجعي بان الحديث ليس فيه الانتكاح بل على الرابطة ولا شك ان الرابطة  
من السنن لا الانتكاح **(قوله)** وسكرها أي غير ما بحر **(قوله)** ما يتقنه أي تيقن الجور حرم لان  
النكاح انما شرع لمصلحة تصحيح النفس وتحصيل التراب والجلود يا مؤير ترك الحرمان فتقدم المصالح  
لر بجان هذا المقادير بحر وترك الشارع قسمه اساسا ذكر في البحر عن الجني وهو الاباحة ان خاف العجز  
من الايقام بوجه اه أي خوفه من رواج والا كان مكروها فعرض عما لا يتم الجور من مواساة واطاها  
اه اذ لم يقصد اقامة السنن بل قصد مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحفظ شيئا لم يقصد اذ لا جواب الا بالنية  
فيكون مباحا ايضا كقوله قضاء الشهوة تلك لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان احدا يخشى شوبه فكيف  
يشاب فقال صلى الله عليه وسلم ما معناه ارايت لو وضعها في محرم اما كل يعاقب فيجد التواب مطلقا  
الآن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل تصحيح النفس وقد صرح في الاشتباه بان النكاح سنة  
مؤ كذا فيحتاج الى التنبؤ اشارة بالعلم الى توقف كونه سنة على الية ثم قال وما المباحات فتختلف حسبها  
باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كلا كل والنوم  
واكتساب المال والوطء اه ثم ايت في المفتح قال وقد ذكرنا انه اذ لم يقترن به كل مباحا لان المقصود  
منه تجنب زجر وقضاء الشهوة وبني العبادة على خلافه او لبل فيه فحصل من جهة انه كان متمكنا من ضاها  
بغير الطريق المشروع فالقول بالمع ما علم من انه قد استقرم انقلا في قصد ترك المعصية اه **(قوله)**  
ويندب اهله أي طهروا له الميرد اسع الى النكاح بحسب المقدس الحديث الترمذي اظهر هذا النكاح  
واجلوه في المساجد واضربوا عليه بالعروف فنع **(قوله)** وتقديم خطبة يضم الحامد كقول لروا العقد  
من الحدو والتشهدوا ما يكسر هاتفي طلب التزوج واطلاق الخطبة فاذا اتمها لا تتمين بالفاظ مخصوصة وان  
خطب عاود فهو احسن ومنما ذكره ط من صاحب الحسن الحسين من لفظة عليه الصلاة والسلام  
وهو الحديث تعمدونه تمن به وتستعظمون فو قد علم من شرورا نلتنا وسيمات أعمالنا من يهدي الله فلا  
مضل ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا عبده ورسوله يا أيها  
الناس اتقوا بكلم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا

(و) يكون سنة مؤ كذا  
في الاصح في تأميرهم وبشباب  
ان نوى تصنيها ولما حال  
الاعتدال أي القدرة على  
وطه ومهر ونفقة ووجوب  
النهر وجوبه للمواظبة  
عليه والانتكاح على من رغب  
عنه (وسكرها) الخوف  
الجور فان يتقنه حرم ذلك  
ويندب اهله وتقديم  
خطبته كونه

تموت الأوتام مسلمون يأبى الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا لن قوله عظيما **هـ** **(قوله)** في  
 مسجد **ب** لإمره في الحديث **ط** **(قوله يوم جمعة)** أي وكونه يوم جمعة فتح **ز** **(تنبيه)** \* قال في البرازة  
 والبعضو النكاح بين العبدن جائز وكما الزفاف والمثاونه لا يكره لأنه عليه السلام لا يكره أن يزوج  
 بالمدقة فيشترط الوفيهم سابقه وتأويل قوله عليه السلام لا نكاح بين العبدن إن صح أنه عليه السلام  
 كان رجوع عن ملة العبد في أشهر أيام الشهادين الجعة فضله حتى لا يفوته الزواج في الوقت الأفضل إلى  
 الجعة **هـ** **(قوله)** ما بعد رسيده وشهود عدول فلا يشترط أن يقدم المرأة إلا أحسن مما يتناول مع  
 عصبة فاسق ولا عند شهود غير عدول خروجه من خلاف الإمام الشافعي **(قوله)** والاستدانة **ل** لأن ضمان  
 ذلك على الله تعالى فقد روي الترمذي والنسائي وابن ماجه ثلاث حق على الله تعالى عنهم المكاتب الذي  
 يريد الأداة والنكاح الذي يريد الطاهر والمجاهد في حيل الله تعالى كره بعض الحنثين وتقديم تحمل الكلام  
 على ذلك **(قوله)** والنظر إليها قبله **أ** أي وأن خاف الشبهة كسر حوايه في الخطر والباحة وهذا إذا علم أنه  
 يجب أن نكحها **(قوله)** دون سنة **ب** ثلاثين سنة معهما فلا نكاح **(قوله)** وحسب **ج** هو المأدوم من مغلنا بآل  
 ح عن القادوس أي بأن يكون الأصول أصحاب شرف وكرم ودبابة لا م إذا كانت دونه في ذلك وكذا في  
 الزماني الجاهل والرقص في المال تتفاده ولا تحقره ولا ترفعت عليه في المغرور والطبراني عن أنس عنه  
 صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة له زها لم يرد ما له إلا لأن يرضى بصره ويحسن فوجه أو يرضى بوجهها  
 لحسبها لم يرد الله إلا ما تم من تزوج امرأته لم يرد بها إلا أن يرضى بصره ويحسن فوجه أو يرضى بوجهها  
 الله فيها يرضى لها فيه **ت** **(قوله)** وأدنى الجرح **ث** واختار أبو بكر السامع عليه مؤنة ونكاح البكر أحسن  
 الصديق عليهم السلام لا يكره أن يزوج أمراؤا أو أضي باليسيرة ولا يزوج طويتهن مؤنة ولا  
 قصيرتهن مؤنة ولا مكسرة ولا سبيتهن الخلق ولا ذات الولد ولا سنة للصديق سواء ولودعير من حسنه  
 صميم ولا يزوج إلا مع طول المرأة ولا زانية والمرأه تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد المورس ولا  
 تزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا مديونا زوجها كفوًا فان شطبه الكسبه  
 لا يؤخرها هو كل مسلم تقي وطيبة البنت باحلي والحلل لم يرضى من الرجال سنة ولا يخطب بمطالبة  
 غيره لأنه جفاه وخيانة **هـ** **(قوله)** وهل يكره الزفاف **و** هو بالكسر كتاب أهداه امرأته زوجها فاموس  
 والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لأنه لازم له مرفأ فاده الزحف **(قوله)** المختار **ل** الخ كذا في الفتح مستدلا  
 به بما مر من حديث الترمذي ومارواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت فلفنا أمراة رجل  
 من الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهو فإن الأنصار بهيم للهو وروى الترمذي  
 والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين المال والحرام البغ والصوت ونال الفقهاء المراءاة باللف  
 ما لا يجزئ لاجل **هـ** وفي البحر عن النخعي ضرب الخف في العرس مختلف فيه وكذا اختلفوا في الغناء في  
 العرس والرواية فهم من قال بعدم كراهته كضرب الخف **(قوله)** ويندق **ز** قال في شرح الوفاية القدر بط  
 أجزاء المصروف أي الإيجاب والقبول بشرط أن يكونا أو بدال القصد الحاصل بالمصروف وهو الارتباط لكن  
 النكاح الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لأن الشرع يعتبر الإيجاب والقبول أركان عقد  
 النكاح لا أمورا خلوصية كالشرائط وقد كثر في شرح التنقيح في فصل النهي أن الشرع يحكم بان  
 الإيجاب والقبول الموجودين حايرون بطلان أو بباطل حكميا بفصل معنى شرعي يكون ملك المشتري أو زاه  
 فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط للشي لأن  
 البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي والإيجاب والقبول آله كذا هو البعض لأن كونهما أركاناً ينافي ذلك **هـ**  
 أي ينافي كونهما آلة وأشار الشارح إلى ذلك حيث جعل الباء للملازمة كلفي بيت البيت بالحرز للاستعانة  
 بكافي كتبت بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما لو كانت توجد حسابا بالإيجاب والقبول ولكن

في معبد يوم جمعة بعد  
 رسيده وشهود عدول  
 والاستدانة **ل** والنظر  
 إليها قبله وكونه دون  
 سنة وحسبها من مؤنة  
 وفوقه خلقا وأدبا ورعا  
 وبجلا وهل يكره الزفاف  
 المختار لا إذا لم يشتمل على  
 مفيد بدنية **و** ينقد  
 بالنسبة **ب** باعجاب

وصفها بكونها عقودا مخصوصة بأركان وشروط يرتب عليها أحكام وتنتفي تلك العقود بابتائنها لوجود  
 شرعي وإن دعي الحسي فليس العقد الشرعي يزاد الإيجاب والقبول والارتباط وحده بل هو مجموع  
 الثلاثة عليه فقوله وينتقد أي النكاح أي ينتقد يحصل انعقاده بالإيجاب والقبول (قوله من أحدهما)  
 أشار إلى أن المتقدمين كلام العاقلين الإيجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والنتيجة أن قبول  
 من المتع فلا يتصور تقديم القبول فقوله تزوجت أنتك الإيجاب وقول الآخر زوجتكما قبول خلافاً لما  
 قاله من تقديم القبول على الإيجاب ونعم تحققه في النفع (قوله من الماضي الخ) قال في البحر وإنما  
 اختبر لفظ الماضي لأن مواضع الفسخ لم يضع لإنشاء لفظاً خاصاً وإنما عرّف الإنشاء بالشرع وإنشاء لفظاً  
 الماضي لئلا يلازم على التحقيق والثبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق أي تحقيق وقوع الحدث (قوله  
 كزوجة نفس الخ) أشار إلى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلاً أو ولياً أو وكلاً وقوله منك بفتح  
 الكاف وليس مراداً استقصاء اللغات في تعلم للإيجاب حتى يرده على أن مثل بنتي أبي ومثل موكلي موكلي  
 وأنه كان عليه أن يقول بهدوقه منك بفتح الكاف وكسر هاء أو من موكليتك أو من موكليتك بفتح الكاف  
 وكسر هاء أي باليم الاحتمالات فاهم (قوله وقول الآخر تزوجت) أي أو قبلت لنفسي أو لموكلي أو ابني  
 أو موكلي ط (قوله فالاول) أي الموضوع للاستقبال (قوله نفسك) بكسر الكاف ومفعول زوجه  
 أو بفتحها مفعول زوجه فليحذف مفعول أحد الطرفين ونوحده لشمل الولي والوكيل أيضاً فاده ح  
 (قوله أو كوفي امرأت) ومنه كوفي امرأت أي أو امرأت موكلي وكذا كزوجة أو كزوجة بنتي أو زوج  
 موكلي فاده ح (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء هيصة أي إذا عرفت أن قوله بما موضع مفعول على قوله  
 بإيجاب وقبول بعرفت أي بأن المصنف يقتضي الفاعلة عرفت أن لفظ الامر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضي  
 أن قول الآخر تزوجت في هذه الصيغة ليس بقبول وهو كذلك أي ليس بقبول محض بل هو لفظ قائم مقام  
 الإيجاب والقبول فلا كراهة للشرح ورده على أن حاله على الاستقبال يقتضي أن نحو قوله أن تزوجت  
 ليس بإيجاب وإن قولها بقبول محض ليس بقبول مع أنهم ما بإيجاب وقبول قطعا ح (قوله بل هو قول  
 ضمنى) أي أن قوله زوجه وقيل النكاح لعمامه ومعنى بالوكيل وقال وكذا أن تزوج  
 نفسك متى فقالت تزوجت مع النكاح فكذلكها غاية البيان وأشار بقوله ضمنى إلى الجواب عما ورد عليه  
 من أنه لو كان قولها لا يقتصر على المجلس مع أنه يقتصر ووضع الجواب كما أنه الرجوع إلى المتضمن بالنفع  
 لا لتعريضه بل بشرط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد  
 المجلس في كونه لا يشترط ما في ضمنه من الوكالة كما لا يعتد بحد من بالفتل كان البيع فيه ضمنياً يشترط  
 فيه الإيجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لأن المالك في الاتفاق شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق  
 إذا اشترط اتباعه فلذا ثبت البيع للمقتضى بالنفع بشرط مقتضى بالكسر وهو العتق لا بشرط نفسه  
 انظار التبعية لفسط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت في ضمان الزوجة والعيب ولا يشترط كونه  
 مقدوداً والتسليم كما ذكره في المتع في آخر نكاح الرقيق (قوله فاذ قال) أي المأمور بالتزويج (قوله  
 أو بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أي زوجت أو قبلت منك بالسمع والطاعة لأمرك  
 ولا يحصل السمع والطاعة لأمرك إلا بتقدير الجواب بما ضار إذا به الإنشاء لئلا يشترط العتق بكون أحدهما  
 للمعنى (قوله زاذ به) نص عبارتها قال زوجه نفسك معنى فقالت بالسمع والطاعة مع اه ونقل هذا  
 الفرع في البحر عن النوازل ونقحه في موضع آخر عن الخلاصة فاهم (قوله وقيل هو إيجاب) مقابل القول  
 الأول بأنه قول وقيل ومنه على الأول في الهداية والجمع ونسبه إلى المتع والى الثاني ظاهر أكثر  
 واعتبره في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجلبى البحر والنهر بأنه صريح في الخلاصة والخاتمة قال في  
 الخاتمة والفظ الامر في النكاح إيجاب وصح في الخلق والطلاق والكفالة والبيعة اه قال في النفع وهو

من أحدهما (وقبول) من  
 الآخر (وضعه للمعنى)  
 لأن الماضي أدل على  
 التحقيق (كزوجة)  
 نفسى أو بنتى أو موكلي منك  
 (و) يقول الآخر (تزوجت)  
 (و) يعتقد أيضاً (عما) أى  
 بالظن (وضع أحدهما  
 له) للمعنى (والآخر  
 للاستقبال) أو الحال  
 فالاول الامر (كزوجه)  
 أو زوجتى نفسك أو  
 كوفى امرأتى فانه ليس  
 بإيجاب بل هو قول كسر  
 ضمنى (فاذ قال) في المجلس  
 (زوجت) أو قبلت أو  
 بالسمع والطاعة رازية فاهم  
 مقام الطرفين وقيل هو  
 إيجاب ويحذف البحر

أحسن لان الاحتياج ليس الالفاظ المدققة تحقق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والظاهر أنه  
لا يمين اعتبار كونه توكيلا والاني طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعث  
بلا جواب لكن ذكر في الجبر من يبيع الفتح الفرق بأن النكاح لا ينحل بالمساومة لانه لا يكون الا بعد  
مقدسات ومراجعات فكان التحقيق بخلاف البيع واورد في البصر على كونه احتياجا ما في الخلاصة لوقال الوكيل  
بالنكاح هب بانتك لفلان فقال الابوهبت لا ينقذ النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك  
التوكيل وما في الظاهر به لو قال هب بانتك لاني فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو الصي قبلت ثم أجاب بقوله  
الآن يقال بانه مفرع على القول بانه توكيل لا احتياج بحيث تظهر ثمة الاختلاف بين القولين لكن مستوفى  
على العقل وصرح في الفتح بأنه على القول بان الامر توكيل يكون غلام العقد بالحبس وعلى القول بانه احتياج  
يكون غلام العقد فانما هما اه أي فلا يلزم على القول بانه توكيل قول الامر قبلت فهذا اختلاف الجواب  
المذكور وكذا اختلافه في الخلاصة بانه ليس الوكيل أن توكل نعم ما في الظاهر به ثم يجاب الجواب لكن  
قال في النهر انما في الظاهر به مشكل اذ يصح نفي بيعه على أن الامر احتياج كما هو ظاهر ولا يبي أن توكيل  
لما أنه يجوز الال أن توكل بنكاح ابنه الصغير اذ يتقدر به يكون غلام العقد بالبيع صغير مستوفى على قبول  
الابوهب اندفع ما في الجبر من أنه مفرع على أنه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف  
الانقضاء على القول بنفي قول الاب أو الوكيل هب بانتك لفلان أو لاني أو أعطاهم شل لانه ظاهر في الطلب  
وأنه مستقبل لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي ينتك بكذا بعدا لطلبه فهو صوابه فانه ظاهر  
في التحقيق والاثبات التي هو معنى الاحتياج اه فتأمل هذا في الجبر انه يثبت على القول بانه توكيل أنه  
لا يشترط سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول بالاحتياج يشترط ثم ذكر  
عن المراج ما يفيد الاشتراط مطلقا فهو ان زوجتي وان كان توكيلا لكن لم يتم على زوجتي بدونه نزل منزلة  
شطر العقد ثم ذكر في الظاهر به ما يدل على خلافه وهو ما ذكره الشارح في بيان مسئلة العقد بالكتابة  
ويأتي بيانه (قوله والثاني) أي ما وضع الحال المضارع وهو الأصح عندنا في قول كل مملوك أملكه فهو حر  
ومتى ما في ملكه في الحال لا ماعلكه بعدا لاني وعلى القول بانه حقيقة في الاستقبال فتقوله أزوجك ينقذ  
به النكاح أي بانه يحتمل الحال كفي كافة الشهادتوقد أوداه التحقيق لا المساومة بدلالة التلميح والقيمان  
بخلاف البيع كفي البصر من الحيا والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانقضاء وكذا  
اذا كان حقيقة في الاستقبال القيام القرينة على اوداء الحال ومقتضاه انه لو ادعى اوداء الاستقبال ولو عد  
لا يصح بعد تعلم العقد بالقبول ويأتي في بيان ما يبيده (قوله المبدوءة همزة) كاتزوجك بفتح الكاف  
وكسرها ح (قوله أو تون) ذكر في النهر بحثا حيث قال لم يذكر والمضارع المبدوءة بالتون كاتزوجك  
أو تونجك من ابني ويثبت أن يكون كالبدوءة بالهمزة اه (قوله كاتزوجك) بضم الكاف وتشديد  
الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء متطابعا للمذكر فالكاف مفتوحة (قوله اذا لم ينو الاستقبال) أي  
الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قد في الأخير قطعاً على البصر وغيره من عبارة الفتح لما أنه لا يخرج من جهة  
الشرع في ثبوت الاعتقاد ولو لم يحكمه جانب الرضا عندنا كما في كل لفظ يفيد ذلك للاحتيال بساو  
لطرف الآخر فتأمل لوقال المضارع ذي الهمزة أزوجك فقال تزوجت نفسي انعقد وفي المبدوءة وبالته  
زوجتي ينتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستغنى  
نفسه عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة فكان التحقيق في الحال فانعقد به  
لا اعتبار وضعه ولا تشابه باعتباره استعماله في فرض تحقيقه واستفادة الرضا منه حتى قلنا وصرح  
بالاستفهام اعترفهم الحال قال في شرح الطحاوي لوقال هل أعطيتها فقال أعطيتها ان كان الجاس لو وعد  
فوعده وان كان العقد فنكاح اه قال الرشي فملئنا ان العرب قلنا يظهر من كلامه انه لا ينو الاثر أي انه

والثاني للمضارع المبدوءة  
بهمزة أو تون أو تاء  
كترجيني نفسك اذا لم ينو  
الاستقبال

به مقدم العزل والهزل لم ينو النكاح وانما صحت بنية الاستقبال في المبدوء بالنكاح بالاعتقاد بتقدروا حروف الاستفهام  
 فيه سائغ كثيرا في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهزيمة كالا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالترجوع في  
 المستقبل عند قبلم الغرض منه على قصد التحقيق والرضا كما قلنا اه انما فهم (قوله وكذا الامتزج) ذكره في  
 الفتح بحثا حيث قال ولا انعقاد بقوله ايامترزجك ينبغي ان يكون كالضارح المبدوء بالهزيمة سواء اه قال  
 ح لان مترزج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وشقق في وقت النكاح فكان دال على الحال وان  
 كانت دلالة عليها التزامية (قوله او جئت غاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل كجئت غاطبا ابتك  
 اولترزجى ابتك فقال الابز وجئتك الكاح لازم وليس لغطاط ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه اه  
 قال ح فان قلت ان اليجاب والقرى في هذا ما ضايع فلا معنى لذكره هنا قلت المنعبر قوله غاطبا لقوله  
 جئتك لانه لا انعقد به النكاح ولا دخل فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احذر فيه من البيع  
 فلو قال انما ترزجك مشتر بالا ينعقد البيع لم يان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي  
 لانشاء عقده لانه يفهم منه التعدي في الحال فاذا قال اخر اهلينكها وفعلت لم ويبس الاول ان لا يقبل  
 (قوله انعقد على المذهب) سواء لم ينعقد صريح الجهر من الصيرفة بان الاعتقاد خلاف ظاهر الرواية  
 وشذو في النهر وكذا في شرح المقدس عن قولنا تاج الشريعة في الترخاوية قال لا مراءى محض من الرجال  
 يا عيسى فقالت ليس لك نكاح قال القاضي يدعي الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ)  
 تاربع على ما تقدم من اعتقاد بلفظ الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في الجهر وهل يكون القبول  
 بالفعل كقبول بالخطا كالي بيع قال في الترازية اجاب صاحب البساية في امر تزوجت نفسها بان من  
 رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا كن اصلاها المهر في المجلس انه يكون قبول او انكر صاحب المهر وقال  
 لا ما لم يقبل بلسانه قلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتامط والنكاح لظاهر لا ينعقد حتى يتوقف على  
 الشهود بخلاف اجزائه نكاح الفصول بالفعل لوجود القول بانه ح (قوله ولا يتباطأ) تكرار مع  
 قوله بالفعل كقبض مهر وكنل منهما تكرار مع قول المتن لا يتباطأ فان مسئلة قبض المهر اتي  
 قدما قلنا عن الجهر بينهما شرح بها المصنف قوله ولا يتباطأ ح (قوله ولا يتباطأ حاضر) فلو كتب  
 تزوجت ككتبت قبلت لم ينعقد بغير والاظهر ان يقول فقالت قبلت الخ اذا السكينة من الطرفين بلا قول  
 لا تكفي ولو في العيب تأمل (قوله بل غائب) لظاهر ان المراجعة الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في  
 البلد ح (قوله فمخ) فانه قال ينعقد النكاح بالكاتب كانه ينعقد بالخطاب وصورته ان يكتب اليها  
 بخطها فاذا بلغها الكاتب اخبرته الشهود وقرأته عليهم وقالت تزوجت نفسي منه او تقول ان فلانا  
 كتب الي خطبتي فاشهدوا اني تزوجت نفسي منه اما لو نقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان  
 لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط في صحة النكاح وباسماعهم الكاتب او التعدي به منهما قد سمعوا  
 الشطرين بخلاف ما اذا انتقل في المصنف هذا أي الخلاف اذا كان الكاتب يلفظ الزوج اما اذا كان  
 بالخطا الامر كقوله زوجي نفسي لاني شرط اعلامها الشهود بجائي الكاتب لان اتولى طرفي له قد حكم  
 الى كل واحد منهما عن الكمال وما نقله من في الخلاف في صورة الامر لاشبهه نفسه في قول المصنف والمحققين  
 اما على قول من جعل اللفظة الامرا بعبا كقاضي خا على ما نقلناه عنه فيجب اعلامها ما هم ما في الكاتب اه  
 وقوله لاشبهه فيه الخ قال الرجعي فيمنعنا قلنا نعم ان من قال انه قوبل يقول قوبل ضمن فيثبت بشرط  
 ما تضمنه وهو الإيجاب كما قدمنا من شرطه سماع الشهود فيثبت اشتراط السماع هنا في القولين الا ان  
 يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب قهر جميع اليه اه (تنبه) لوجه الزوج والكاتب في الشهود  
 محتوما فقال هذا كافي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما جوه عند  
 أبي يوسف يجوز وانما هذا الخلاف فيما اذا جحد الزوج والكاتب بعد العقد فشهدوا بان كاتبه ولم يشهدوا

وكذا ايامترزجك او جئتك  
 غاطبا لعدم جريان المساومة  
 في النكاح او هل اهلينكها  
 ان المجلس للنكاح وان  
 لم يعد فوسد ولو قال لها  
 يا عيسى فقالت ليك انعقد  
 على المذهب (فلا ينعقد)  
 يقول بالفعل كقبض مهر  
 ولا يتباطأ ولا يتباطأ حاضر  
 بل غائب بشرط اعلان  
 الشهود بجائي الكاتب  
 يمكن بالخطا الامر فيستولي  
 الطرفين فمخ

مطلب الزوج بالوسائل الخطب

بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقتضى به أما السكاب فصحيح بلا شبهة وانما  
 الشهادة لتسكن المرأة من إتيان السكاب اذا جده الزوج كافي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام **(قوله)** ولا  
 بالانقار) لا ينافيه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد ههنا الانقار لا يكون من مبيع  
 القهر والمراد من قوله انه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أى بالتصادق ويحكم به أبو السعد ومن  
 الحنفى **(قوله)** كما يصح بلفظ الجعل أى بان قال الشهود وجعلتم هذا نكاحا فلا ينعقد لان النكاح  
 ينعقد بالجعل حتى لو انما جعلت نفسى زوجة لك فقبل ثم فسخ مقتضى التشبيه بباراة الشاوش أن هذا  
 صحيح على القولين ودون ظاهر **(قوله)** وجعل ماضى منى المعهود معلوف على صح **(قوله)** ذنيرة) فانه قال  
 ذكر فى صلب الأصل ادعى رجل قبل امرأته نكاحا فجعلت خصامها على ما تعلق على أن تقر بذلك فافترق فهذا الانقار  
 منها جزاء وباللزام وهذا الانقار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة عن تعليق مبتدأ فى  
 الحال فان كان محض من الشهود وضع السكاب والانقار لا يصح اهـ ولما قال فى الفتح قال فاضين  
 ويند أن يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعد ماضى ولكن بينهما عقدا لا يكون نكاحا وان اقرا قبل  
 انه زوجا وهى انما زوجته يكون نكاحا لا يقتضى ان اقراهما الانشاء بخلاف اقراهما ماضى لانه كذب  
 وهو كاذب لا يوجب حقة اذا قال الامر أنه استغنى امرأتى فوجهه الطلاق ثم كانه قال لاني طلقك ولو قال لم اك  
 تزوجتها او لى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اهـ يعنى اذا لم يقل الشهود وجعلتم هذا نكاحا فالحق هذا  
 التفصيل اهـ **(قوله)** احتياطاً) قال فى البر وقوله ان ذكر بعض ما لا يضر كذكر كماله كطال نفعها  
 يقتضى الصعوبة ذكر كفى المبسوط فى موضع جواز الانقار بالانقار فروح يحتاط فيها فلا يكتفى بذكر  
 البعض لاجتماع ما وجب الحبل والحرمه فى ذات واحدة فترجى جريمة كذا فى الحائنة اهـ وما صحه فى  
 الحائنة صحه فى الظاهر به أى اوصاه ولو اضاف النكاح الى نصف الرأى فهو باتان والصحى أنه لا يصح اهـ  
 ثم راجعت نسخة أخرى من الظاهر به فقرأتها كذلك فى قال انه فى الظاهر به صحه العدة فسكت به مع ما من  
 نسخة لا تنافى فافهم **(قوله)** او ما يصبر به من الكل) كل رأس والزينة بصر **(قوله)** ودجوا الى الطلاق  
 خلافة) قال فى البر وقالوا الاصم انه لو اضاف الطلاق الى ظهروا بطنها لا يقع وكذا العتق فلو اضاف  
 النكاح الى ظهروا بطنها كالحلوانى قال المشايخ الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينعقد السكاب وذ كر وكن  
 الاسلام والسرخصى ما يدل على انه لا ينعقد النكاح كذا فى الذنيرة اهـ أقول وقال فى الذنيرة: اضاف  
 كتاب الطلاق وان قال طلقك طالق أو بطلتك قال السرخصى فى شرحه الاصم انه لا يقع واستدل بمسألة  
 ذكرها فى الأصل اذا قال طلقك طالق أو بطلتك على كطهر أى أو بطلتك على كبلن أى انه لا يصبر مظاهرا وذك  
 الحلوانى فى شرحه الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قاله المشايخ بما اذا اضيف عقد  
 النكاح الى ظهروا الرأى أو الى بطنها أن الاشبه بمذهب أصحابنا انه ينعقد النكاح اهـ **(قوله)** فصاح للفرق  
 كذا قال فى النهر لكن قد علمت مخالفة من الذنيرة وأولاً وثانياً ان الحلوانى الذى صحه انعقاد النكاح صحه  
 ونوع الطلاق وأن السرخصى الذى لم يصح الاعتقاد بهم الوقوع بل صحه عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق  
 وبه ظهر أن ما ذكره فى البر وتبعه الشارح قول ثالث مطلق من القولين ولا نظير وجهه **(قوله)** كان  
 أى التسمية وكذا ذنيرة قبله ح أى وقد كبر الضمير باعتبار المذكر وأولان المراد بالسمية المسمى  
 أى المهر **(قوله)** فلو قبل الخ) قال فى الفتح كما مرأة قال قلت لرجل زوجت نفسى منك بما تدين يا رسول الله  
 تقول بما تدين يا رسول الله لا ينعقد لان أول الكلام يتوقف على آخره اذا كان فى آخر ما يصبر أو له  
 وهنا كذلك فان مجرد زوجت ينعقد به المثل وذك كالمسمى معه بغير ذلك الى ثمن المذكو ولا يعمل  
 قول الزوج قبله **(قوله)** انعقاد المجلس) قال فى البحر فلو اختلف المجلس لم ينعقد فلو أوجب أحدهما فاقدم  
 الآخر أو انما ينعقد على آخر بطل الاعيان لان شرط الارتباط انعقاد الزمان فجعل المجلس بما يعاين تيسيراً أو ما

ولا **(بالاقرا صلى المتأخر)**  
 خلاصة مكتوبة هى امرأتى  
 لان الاقرا اطارها لمساها  
 ثابت وليس بانثله **(وقيل)**  
 ان كان محض من الشهود  
 صح) كما يصح بلفظ الجعل  
**(وجعل)** الاقرا انشاء  
 وهو الاصم ذنيرة) ولا  
 ينعقد تزوجت فسلط على  
 الاصم احتياطاً خالية بل  
 لا بد أن يضيفه الى كلاهما  
 يعبر به من الكل ومنه الظاهر  
 واليعن على الاشبه ذنيرة  
 ودجوا الى الطلاق خلافه  
 فصاح للفرق **(واذا وصل)**  
 الاعيان التسمية) المهر  
**(كان من غلمه)** أى  
 الاعيان **(فلو قبل الآخر)**  
 قبله لم يصح **(لترقف أول)**  
 الكلام على آخره لو نسيه  
 ما يصبر أوله ومن شرائط  
 الاعيان والقبول اتحاد  
 المجلس

الفرق وليس من شرطه ولو تعدلوه بمشايان أو يسيران على الهابة لا يجوز وان كان على سبينة سائر مجاز  
 اه لان السبينة في حكم مكان واحد (فرع) ه قال في المنسقة قال ز وجنك بتي فسكت الخطاب  
 فقال الصهر ائى أو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول لو قيل لا اه وهذا هو ان عندنا نقول لا ياترأط  
 الطور وان اختلفا عدمه وأعلى في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهته كأنه متصلا بكونه خالطيا  
 بحيث سكت ولم يجب على الفور وكان ظاهر ائى وجوه فتقوله ثم بعد لا يلزم جرده لان الفري شرط مطلقا  
 واقعه سبحانه أصل اه (قوله لو ساهرس) احترز به عن كلمة الغائبين في العرس من الخطأ الفرقين  
 الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يميز وفي الكتاب يجوز ان الكلام يكون جسد  
 ثلاثي فلم يتصل الايجاب بالقول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب  
 الحاضر فاقبل الايجاب بالقول فصع اه ومقتضاه ان قراءة الكتاب في مجلس الاخر لا بد منها ليحصل  
 الاتصال بين الايجاب والقبول وجبت فاحصا المجلس شرط في الكتاب أيضا وانما الفرق هو قيام الكتاب  
 وامكان قراءته ثانيا فلو حذف قوله حاضر من كالتنزيل كان أولى والظاهر انه لو كان مكان الكتاب يسول  
 بالايجاب فم يقبل المرأة ثم اعد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت يصح لان رسالته انتهت أولا بخلاف  
 الكتاب بليغاتها أماده الرجعي اه (قوله كقبلت النكاح المهر) فقبلت بمعنى أى اذا قال تزوجت  
 بألف فقالت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما  
 أو جب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صح نقول لها بان مسمى المثل ولم يرض به بل عصى فيلزم ما لم يقرمه  
 بخلاف ما اذا لم يسم من الاصل لان فرضه النكاح مسمى المثل حيث سكت عنه ولو كانت قبلت ولم ترد قبل ذلك  
 صح النكاح باسمى وتقبل في الفتح (قوله ثم يصح المهر الخ) أى اذا قال تزوجت بألف فقالت قبلت  
 بنفسه مائة يصح بمثل كاتمها قبلت الألف وحلت عنه جسمائه بحر ولا يحتاج الى القول منه لان  
 هذا اسقاط واره بخلاف الزيادة كالقوله تزوجت بنفسى منك بألف فقال الزوج قبلت بألفين صح  
 النكاح بألف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالفسين على المفسى به كلفى الجهر فصوره خالط من المرأة  
 والزى ياد من الزوج كاحلت وهو كذلك في الشهيرة والخلصة وقال في النهر بخلاف ما اذا تزوجت بنفسه مائة  
 بألف قبله بألفين أو بنفسه مائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه  
 وظهر وانما أو جب بألف وقيل الزوج بنفسه مائة فهو مشكك فان الخطأ عن له الحق وهو الرأى لا عن  
 عليه فالظاهر انه مما يتألف منه القبول لا يعجب فلا يصح بحر أماده الرجعي (قوله وان لا يكون مضافا)  
 كتر وجبت فدا ولا مضافا الى على فسير كان كتر وجبت ان تقدم يد قوله كما سيجى أى الكلام على  
 المضاف والمعلق قبل بالوى (قوله ولا المنكوح متصهوة) فالزوج بنفسه منه وله تتألف لا يصح الا اذا  
 كانت احدها متزوجة تنصرف الى الفارغة كلفى الزاوية نهر وفي معناه ما اذا كانت احدها  
 محرمة عليه فلا يرجع رضى واطلاق قوله لا يصح دالى عدم الصعولة جرت مقدمان التولية على واحدة  
 منهما يمينها التبرر المنكوح عند الشهود فانه لا بد منه ومضى قلت وظهر انهم الوجه المتقدم على معية  
 وتغيرت عند الشهود أيضا يصح العقد وهى واقعة الفتوى لان المقصود منى الجملة وذلك حاصل بتعيينها عند  
 العاقدين والشهود وان لم يصح راسمها كما اذا كانت احدها متزوجة بقوى ماسيا من من أهلها كانت  
 غائبة وزوجها وكيلها فان عرفها الشهود وعلوا انه ارادها كفى ذكر اسمها والالا من ذكر الارب والجد  
 أيضا لا يفتى أن قوله زوجت بغيره ببتان أقبل اهلها من قول الوكيل زوجت فاطمة أو يأتى فمذلك  
 عند قوله وحضر شاهدين حرين وعند قوله فطما وكيلها الخ (تنبيه) ه لم يذكر اشتراط غير الزوج  
 من المرافقة العقد بخلاف ما فى انرا فى صغير بن قال أبو أحمد هار زوجت بتي هذه من ابنك هذا  
 وقبل ثم ظهر الجارية فطما والصلام بل بى بذلك وقال المتأين لا يجوز بحر قال الرولى والا كثر على

لواضرن وان طال كفيرة  
 وأن لا يتألف الايجاب  
 القبول تقبلت النكاح  
 لا للمهر ثم يصح المهر كزيادة  
 قبلت في المجلس وأن لا يكون  
 مضافا ولا مطلقا كما سيجى ه  
 ولا المنكوح متصهوة

الاول قلت وبه علم ان زوجة تزوجت بغير علم من الجانبين وبه صرح في النسخة ومثلها في البصر  
 قوله ولا يشترط الخ أي فيما كان باعنا تزويج ونكاح بخلاف ما كان صكناية لما يأتي من انه لا بد  
 فبين يدي أقرينة ففهم الشهود لكن قيد في الضرر عدم الاشتراط بما اذا علم ان هذا اللفظ ينقذه  
 النكاح أي وان لم يعلم الحقيقة منه قال الفتح لو قننت المأزوجة بغير علم من الجانبين هذا في جانب الرجل  
 والشهود يعلمون ذلك ولا يعلمون مع كماله لا وقيل لا كالبعض كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل  
 اذا القنن لا يعلم معناه وهذين جهات سائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح والخلع فالثلاثة الاول والواقعة  
 في الحكم ذكره في صفاق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال فاضيقان ينبغي أن يكون النكاح  
 كذلك لان العلم بغيره من اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجود والهزل بخلاف  
 البيع ونحوه وأما في الخلع اذا القننت انتقلت نفسي منكم بمهرى ونفقة عدنى فقالوا لا تعلم معناه ولا انه المهر  
 شمل الخلع انما يقبل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق ولا يفسد المهر ولا النفقة  
 وكذا الوقت ان تبره وكذا المدون اذا القنن بالدين لفظا الا واما لا يراى اه قلت وفي فهم الشهود  
 اختلاف صحيح كسأني بيانه **قوله** اذ لم يحنج لينة يسكون ذال اذا قلنا له ليل لما قبلها ونهبر بحنج **قوله**  
 به يحنج صرح به في البرزاية وفي الجران ظاهر كلام القننين بقدر ترجمه قلت وهو مذهب في كلام الفتح  
 المار وبه جزم في متن المتن والمرو والواقية وذكر الشارح في شرحه على المتن انه اختلاف الصحيح فيه  
**قوله** وانما يصح الخ اعلم ان الصحيح ينقذه النكاح بلا خلاف وغيره على اربعة اقسام قسم لا خلاف  
 في الانتقاده عندنا بل اختلاف في خارج المذهب وقسم فيمنعنا عندنا والصحيح الانتقاد وقسم فيمنعنا  
 والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانتقاده فالاول ما سوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة  
 والصدقة والتبليغ والجلد نحو جعلت بقرى كذا يأنف والثاني نحو بعته نفسي منك بكذا أو بقرى أو  
 اشترى منك بكذا فقالتهم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كاجارة والوصية والرابع  
 كالا بخلوا لاحسال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع انا في الفتح **قوله** وما عداهما كناية الخ  
 في هذا التركيب اخرج المتن عن مدلوله من التصریح بجواز هذه الالفاظ أو ودعه عليه كيف صح ما كناية  
 مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بدقها من النسبة ولا اطلاع للشهود عليها قال زبلي قلنا ليست بشرط  
 مع ذكر المهر وذكر السر سريسي أنها ليست بشرط مطلقا لعدم اليأس وان كلامنا فيها اذا صرح به ولم  
 يبق استحسان اه والعقود ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بهضم قريبا **قوله** وهو كل لفظ الخ أورد  
 عليه في البراهين يعتقد باللفظ غير ما ذكره من كوفي امرأى وقولها عرسك نفسي وقوله لمبا تراسحتك  
 بكذا وقولها له وددت نفسي عليك وقوله صرتى أو صرتك وقوله نمت حتى في مناء يشهد ذلك اللفظ  
 آخره وانتهى يعتقد الكل مع القبول ثم اجاب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح كما صرح به  
 الالفاظ تؤدي معنى النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ دلالة في النكاح لان المراد لفظه أو ما يؤيد معناه  
 تأمل **قوله** موضع لقليل من خرج ما لا يفيد التبليغ أصلا كلهم والودعة وما يفيد غلب المنفعة كالاجارة  
 والاعارة كما يأتي **قوله** كسلة صرح بظهوره بقوله فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا في الاما لا نعتقد بلفظ  
 الشركة لانه يفيد التبليغ في البعض دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاريتي **قوله**  
 خرج الوصية غير المقيدة بالخال بأن كانت مطلقة أو مضافة إلى ما بعد الموت أما المقيدة بالخال أصوب  
 قلت بضع ابنتي لخال بألف درهم لخاز كحقيقة في العهر وتبع في النهر قالوا رضاء غير واحد ونالهم في  
 البصر بأن المعتبر ما أطلقه الشارع من عدم الخوا لان الوصية بمجازين التبليغ فلا نعتقد بالمكان بمجاز  
 عن النكاح والمجاز لا بمجازة كلتيه يوسع العناية اه وتقل الرمي عن المقدس أي قوله ان المأزوجة لا بمجازة مردود  
 بعرف ذلك من طالع أساس البلاغة اه أي كذا روي في بعضه شروى بمن أنه مجازي تبين وكذا في فاذا قلنا

ولا يشترط العلم بحسن  
 الايجاب والتبول فيما  
 يستوي فيما جود والهزل لا  
 يشترط لينة يحنج وانما  
 يصح لفظ تزويج ونكاح  
 لان ما صرح (وما عداها  
 كناية وهو كل لفظ وضع  
 لتبليغ من) كلمة فلا يصح  
 بالشركة (في الخال) خرج  
 الوصية المقيدة بالخال



انه لباس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كثير وما وضع لتبليك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها  
 موضوعه لتبليك العين بعد الموت فاذا استعملت في تبليك العين في الحال كانت مجازاً فلم يصح بها النكاح بناء  
 على انها لم توضع لتبليك العين في الحال لانها على اتم مجاز الجواز الا هم الآن يجاب بأن قولهم موضع يعني استعمال  
 فيشمل الحقيقة والمجاز أو هو مبنى على أن الجواز موضوع بالوضع النوعي كما أوضحنا شرح القصر في أول  
 الفصل الخامس فتأمل (قوله كهيئة) أي اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المنكوحاً مائة أو نحوها  
 أضاف اليها الآية بأن قال رجل وهبت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من أحضار شهود  
 ونسب المهر بمجسلاً ومؤجسلاً ونحو ذلك ينصرف إلى النكاح وإن لم يكن الحال دليلاً على النكاح فان  
 نوى النكاح وصدقه الوهوبه فكذلك ينصرف إلى النكاح بقريته النسب وإن لم ينصرف إلى ملك  
 الرقبة وإن أضفت إلى الحرقة أنه يقدم من غير هذه القرية لأن عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي وهو الملك  
 للمعنى موجب الحمل على الجواز وهو القرية فان كانت القرية تنقل عدمه لا ينقد فلو طبق من امرأة أو أخت  
 وهبت نفسها منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كقول أبي البنت وهبت لك النعمك فقال قبلت لا اذا  
 أراد به النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في التهر وفي الصرف والقرض والعلم والرهن  
 قولان وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف علماً بالكلية لما أنه يفيد ملك العين في الجاهلية بترجى على العيرفة  
 من تصح انعقاده بالقرض وإن وجب الكشف وغيره هذه وختم السرخسي بأنه مقدمه العلم والعلة  
 ولم يحك الاتفاق غيره اه وسبأ في الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتفاق غيره سبق قلنا الذي  
 ذكره الاتفاق في غاية البيان أنه لا ينقد بالصلم وهكذا نقه عنه في البحر وعزاه في الغنى إلى الأجناس ثم نقل  
 كلام السرخسي قائم وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال إن جعل المرء بدل الصلم يصح مثل أن يقول  
 أو البنت هذا ثم مثلاً صاحتك من ألفك التي لك على يتيق هذه وإن جعلت معاً لخاصة بان قال صاحتك من  
 بتي بألف لا يصح وعليه يصح كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلم حطية واسقاط الحق اه  
 ولا يخفى أن الاسقاط أغاها بالنسبة للصالح منه والمقصود ملك التمتع المرء لا الاسقاط فلهذا لم يصح أما بدل  
 الصلم فالمقصود ملكه أيضاً فصعبه ذلك المتعذر ولم أر من تعرض للفلاف في العلية مثل قوله هل لك عطية  
 بكذا لأنه بمنزلة الهبة وقد أفتى في الخبر به وأما لفظاً أصحبتك بتي بكذا أصح ما هو الشائع عند الأعراب  
 والفلاحين فصعبه العقد كقوله دمناء من الغنى من شرح الطحاوي ويقع كثير أنه يقول صحتك غاطياً بتيك  
 لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مملكتك فينبغي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذاً بما قد مناه نفا  
 عن البحر في وهبتك لتدمنوا يؤيده ما في التفسير إذا قال جعلت بتي هذه بك بألف صح لأنه أتى بمعنى  
 النكاح والعبرة في العقود للمعايير دون اللفاظ اه (قوله وسلم واستنصار) هذا إذا جعلت المرء أو أس  
 مال السلم أو جعلت أسوة فيعتقد اجتماعاً ما أن جعلت مسلماً فيها فيقبل لا ينقد لأن السلم في الحيوان لا يصح  
 وقيل ينقد لأنه لو اتصل به القبض يشهدك الرقبة ملكاً كأسد أو ليس كل ما يشهد الحقيقي فيسد مجازاً به  
 ودفعه في الغنى وهو مقتضى ما في المتن وإن لم يجعل أسوة كقوله أسوة لاتبقي بكذا إذا صحح أنه لا ينقد لأنها  
 لا يشهدك العين أي أضاف في البحر (قوله وكل ما ملكه الرقاب) كالجمل والبيعه والشره فإنه ينقد بها كلس  
 (قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الغنى رد على ما قد مناه من الزيلعي لم يجعل النية شرطاً  
 عند كرم المهر وعلى السرخسي حيث لم يجعلها شرطاً لمطلقة وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد من فهم الشهود  
 المراد أن يحكم السماع بان التكلم أو إردن اللفظ ما لم يوضع له لاجد من قرينته على إرادته ذلك فإن لم تكن  
 فلا بد من إظهار الشهود دمجاً دائماً قال في المرافة في تصوير الاعتقاد بلفظ الاجازة عند من يجيزه أن يقول  
 أخرجت بتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بتيك فان عدم قبول الحمل للبيع موجب  
 الحمل على الجواز فيكون بتيك بها الشهود حتى لو كانت المقود عليها أملاً لا بد من نية تزواج تدل على

(كيفية تبليك وصدة)  
 وعلية وقرض وسلم  
 واستنصار وبلغ وصرف  
 وكل ما ملكه الرقاب بشرط  
 نية أو قرينة ففهم الشهود  
 المقصود (لا يصح

(قوله لما أنه يفيد ملك العين  
 في الجاهلية أي لأن ما يثبت به  
 أغاها ملكاً لا يثبت من  
 التقود المقود عليه هنا  
 متعين اه

(بلفظ الجارة) بوله أو برأى  
(واعلونه وصية) وروهن  
وود يعنونهما على الجيد  
الملك لكن تثبت به الشبهة  
فلا يصحدها ولها الأقل من  
الشيء وبه التمسك وكذا  
ثبت بكل اللفظ لا ينعقد به  
النكاح فيلخص (واللفظ  
مصحف كقبوزت) لصدوره  
لأن قصد صحيح بل من  
غيره فهو مصف فلم تكن  
حقيقة ولا بخاراً لعدم  
العلاقة بل خطأ فلا اعتبار  
به أصلاً تلويحاً لم لو اتفق  
قوم على النطق بهذه العبارة  
وصدور من قصد كان ذلك  
وصاعداً فيصح به أقر  
أمر السوء

مطلب هل ينعقد النكاح  
بألفاظ المصحفة نحو  
قبوزت

النكاح من أخصار الشهود وذو كراهية جلاً ومجلاً إلا أن في صدقه الموهو به صرح وإن لم ينو  
اتصرف في تلك الرتبة كإتيان البديع والظاهر أنه لا بدع النيقن اعلم الشهود وتدوهم نفس الأتقي إلى  
التحقق حيث قال ولأن كلاماً فيها إذا صرح به ولم يبق احتمال اهـ هذا أصل ما في النقص ومفهومه أنه  
لا بد من كليات النكاح من التيقن فربما أتصدق في المقابل للموجب وفهم الشهود المراد أو اعلمهم به  
(قوله بلفظ الجارة) أي في الأصح كما جرت على نفسه بكذا بخلاف لفظ الاستعجار بأن جعلت المرأة لأشمل  
استأجرت داراً بنفسه أو يتيقن صدقه عند النكاح كما مر به وبه غير ذلك بالاستعجار ومنها ما جازته إشارة للفرق  
الذكور فلا تكرر أفعالهم (قوله ووصية) أي غير مفيدة بالحال كما مر (قوله وروهن) فيه اختلاف المشايخ كما  
في البناء ووجه الأول الوجهان لمن عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول الآخر لعدم ظهور وجهه  
فقد الزمن من تمامه لا خلاف في عدم الصحة لأنه لا يبعد الملك أصلاً (قوله ونحوها) كما بحثوا وحلوا  
وتنوع وأما قوله وخلق كقوله من الفتح لكن ذكر في البراءة يفتي أن قيد الأخير بما إذا لم يحصل بدل المخل  
فان جعلت كما إذا تلوا أجنبي أنخل وزجته يتيقن صدقه فقبل صرح أخذ من مسألة الجارة (قوله لكن تثبت  
به) أي بنحو المذكور (قوله وكذا تثبت بكل اللفظ لا ينعقد به النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو  
الأحسن ولذا قال ح انه مكر مع قوله لكن تثبت به الشبهة أن قوله بكل اللفظ لا ينعقد به النكاح شامل  
لللفظ لا لغيره أصلاً كقوله لها أنت صدقتي فقالت نعم فإنه يصدق عليه أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع  
ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الأولى فانه لو تمت بينا التصور المذكور أن في المتن فنقص بكل لفظ  
يفيد التمسك لا ينعقد به النكاح اهـ (قوله وألفاظ مصحفة) من التصحيح وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى  
المقصود من الوضع كلفى المسباح وفي الغرب التصحيح أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه أو على غير  
ما أصله أعاب (قوله كقبوزت) أي يتقدم الجبل على الزاى قال في المغرب بلز المكان وأجازوه وجازوه  
وتجاوزوه إذا سار في وسطه فحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه بلز اليبس أو النكاح إذا انشأ وأجازوه  
القاضي إذا انشأ وهو حكمه ومنه الجيز الوكيل والوصي لتفسيدهما أمر به وجوز الحكم وأجازوا وتجاوزوا  
الغريب البراهمة أن يتصلها بالتحجارة وأجازوه بجزارة شذوذاً إذا أعطاه صلبته فلهما جواز التلويح للفت  
والطف وتجاوز من الشيء وتجاوز عنه أخفى منه وهو تجاوز في الصلاة شخص فيها وتجاهل ومنه قبوز  
في أخذ المهر اهـ ملخصاً (قوله لصدوره) لأن قصد صحيح أشاد به إلى الفرق بينهم بين انعقاده بلفظ  
أصحى بأن اللفظ لا يجبه تصديراً من تكلم بها من قصد صحيح بخلاف لفظ القبوز فإنه يصدولان قصد صحيح  
بل من غير قصد صحيح فلا يكون حقيقته ولا بخاراً من ملخصاً والتصريف التفسير وهو المراد بالصحيح  
كما مر (قوله تلويح) أي مراده عز والمصلحة التي تلويح بل عز ومضمون التعليق لانهما غير مذكور فيه ولا في  
غير من الكتب المتقدمة وأما ذكرها المصنف في مستود كرفي شرحه للمعناه كثر الاستثناء عنها في عامة  
الأمصار وأنه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم انعقاد هذا اللفظ لأنه لا موضع لتلك العين للجمال وليس  
لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينهم بين ألفاظ النكاح علاقتهم صفة للجماعة فيها كاستعمال لفظ الهوى البيع  
النكاح ومن ثم صرحوا بأنه لا ينعقد بلفظ الاحلال والاياء والوصية لعدم صحة الاستعجار ولا يصح قياس  
ذلك على اللغة العجمية لعدم قصد الصحيح كما مر ثم تشهد بذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث  
الحقيقة والجائز التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً على القانون ما حقيقة وأما جازانه  
أن استعماله فيها موضع له حقيقة وإن استعماله في غيره كان لعلاقته يدعو إلى الموضوعه فيها ولا  
فرق بل وهو أيضاً من قسم الحقيقة لأن الاستعمال الصحيح في الغير بلا علة وضع جديد فيكون اللفظ  
مستعمل فيها موضع له فيكون حقيقة وقيد بالاستعمال الصحيح احترازاً عن اللط مثل استعمال اللفظ  
الأرض في السما من غير قصد إلى وضع جديد اهـ (قوله نعم الخ) هذا ذكره المصنف أيضاً حيث قال عقب

عبارة التلويح المذكورة ثم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة بحيث أنهم يطلبون بها الدلالة على حل  
الاستمتاع وتصدرون قصدوا اختيار منهم فلقول بانعقاد النكاح به لوجه ظاهر لانه واجه هذه يكون وشما  
جديد منهم وبانعقاد دين قوم انقضت كلهم على هذه اللفظة أفتى شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الدار الرومية  
وأما صدور هذا من قسدي وضع جديد كما يقع من بعض الجهة لا اعتبار به فقد قال التلويح ان  
استعمال اللفظة في الموضوع له أو غيره مطلب دلالة عليه وأوداه منه فصدر ذلك لا يكون استعمالا صحيحا ولا  
يكون وشما جديدا اهـ وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا على استعمال التلويح في النكاح فوضع  
جديد قصدى يكون حقيقة تصرفه مثل الحقائق المرتبطة ومثل الالفاظ الاعجمية الموضوعة للنكاح فيصعب  
العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وأداه من اللفظة قصدوا الأذى كهذا اللفظ بدون ما ذكر  
لا يكون حقيقة لعدم الوجود ولا بمازاة عدم العلاقة فلا يصعب به العقد لكونه غلطاً كما أفتى به المصنف تبعاً  
لشيعة العلامة ابن تيميم ومعاريه لكن أفتى بخلافه العلامة الخبير الرملي في الفتاوى الخيرية ونازع  
المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته من المعنى بأنه لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز الرب على عدم  
العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تصحيح فكيف يفهم كفى في العلاقة قبل نسل كونه نصيباً بأبدال حرف مكان  
حرف فالصود من عارف لا يتعدي به وهو يحمل فتوى الشيخ زين ابن تيميم ومعاريه فيقع الدليل في جملة ح  
والمسئلة لم يوجدها نقل بخصوصها من المشايخ فصار حادثة الفتوى وقد صرح الشافعية بأنه لا ضرورة  
على ابدال الزاى جهاً وعكسه مع تنديدهم في النكاح بحيث يجوز ود اللفظة الانكاح والتزويج  
والاقتناء بحسب الانتهاء فذا سئل الغنى هل ينه قد بلغز التلويح يجب بالعدم التعرض له كالتصحيح  
والاصل عدمه واداسئل في معنى قدم الجيم على الراى بالعدم استعارة لعدم علمه بأبدال فحصل الاستمتاع  
باللفظة الراود شرعاً فوقع له ما ذكر ينفي فهمه وافقة الشافعية وبالأولى فيما اذا اتفقت كلهم على هذه اللفظة  
تكتفي به أو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار اللفظة والتصحيح في مواضع فاقوه بالطلاق بالالفظة المصحفة  
مع اشتراك الطلاق والنكاح في أن جعلهما جادوه ولهما جاد ونظر الفروج أفتى بالوقوف على  
الطلاق وأنه تباين يقع به الطلاق فتدو قوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومثله الطلاق  
يلزمني لأفعل كذا مع كونه غلطاً طاهر لغتوشراً لعدم وجود كونه بحيلة الرجل الطلاق وقول أبى  
السعود انه أى هذا الطلاق ليس بصريح ولا كايه نظر الجرد اللفظة لا الى الاستعمال الغائى لعدم وجوده في  
بلاده فاذم تعتبر هذا اللفظة الفاحش لزمننا أن لا تعتبره فيما نحن فيه مع نشو استعماله وكثرة دورانه في السنة  
أهل القرى والأصابع بحيث لو نطق أحدهم التزويج لعصر عليه النطق به فلا شك أنهم لا يعلمون استعارة  
لتردمهم بعدم العلاقة فهو تصحيح عليهم فشايتهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد الصلاة  
بأبدال بعض الحروف وان لم يتقارب الخرج لان فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اهـ ملخصاً (قوله  
وأما الطلاق فيقع بها الخ) أى بالالفظة المصحفة كتلفوت تلك وملاكه وطلاخ وتلاخ قال في الصريف فيقه  
ولا يصدق الا اذا استشهد على ذلك قبل التكلم بان قال امرأتى تطليقتى الطلاق وأما لاطن فأقول هذا  
ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اهـ ثم انه لا فرق بظهر بين النكاح والطلاق وقد استدلل الخبير  
الرملي على ذلك بما تقدم من قول قاضيان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق والعاقبة أنه لا يشترط  
العلم بهما لان العلم بعضون اللفظة انما يعتبر لاجل قصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجرد والهزل اهـ  
قال فاذ علمنا أن الطلاق واقع مع التصحيح فينبى أن يكون النكاح نافذا معه أيضاً اهـ فلو أنما الجواب  
بان وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك الا لزام على أنه لا احتياط في التفريق بعد تحقق  
الزوجه بتجريد اللفظة بلغة مصحف أو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بقائه الزوجه حتى يتحقق المزيل فلا  
أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظة المصحف بدون وضع جديد ولا علاقة لم وقوعه الطلاق لان اللفظة الخارج عن

وأما لطلاق فيقع بها قضاء  
كفى أوائل الاشياء (ولا  
بتعاط)

الحقيقة والجزاء لا معنى له فعمل أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا شعره بل قولهم يقع بها  
 قضاء فيبدى أنه يقضى عليه بالوقوع وان قال لم أودعها الطلاق جلا على أنهما من أقسام الصريح ولدان قد  
 تصدق به بالاشهاد فيلا وفي إذا قال العاقل جوزت بنقصد الجيم أو جوزت بالزاي بدل الجيم فاسد به معنى  
 النكاح بصح و بدل عليه أو ضمنا قد منع من النكاح من أنه إذا قال جعلته نبي هذه كان ألف مع لانه أتى  
 بمعنى النكاح والدة في العقود والمعاني دون الالفاظ فهذا التعليل يدل على أن كل ما أتى بمعنى النكاح  
 به على حكمه لكن إذا كان بلفظ نكاح أو تزوج أو ما وضع لتبليغ العين الحال ولا شك أن لفظ جوزت أو  
 جوزت لا يفهم منه المأخذ والشهود إلا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه إلا ذلك المعنى بحسب العرف  
 وقد مر وبأنه يحتمل كلام كل عاقل وحالف وواقف على عرفه وإذا وقع الطلاق بالالفاظ المعطوفة ولو من  
 عالم كسروان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها بصح النكاح من العوام بالصفة المتعارفة بالاولى  
 والله تعالى أعلم (تنبية) علم مما قرأناه من جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمز في أوله خلافا لما ذكره السد  
 محمد أبو السعود في ما سبق من شخص من عدم الجواز معلا بأنه يحد في كتب اللغة فكان يحرم بها  
 وغلما (قوله احترام الفروج) أي لخطر أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها بالالفاظ صريح أو كناية  
 (قوله لجماع كل) أي ولو نكاحا كالكتاب إلى غايته لأن قرأته فاعتق قلم الخطاب يحرم وفي الغرض ينقد  
 النكاح من الآخرين إذا كانت له إشارة ملزمة (قوله ليقع رضاهما) أي لصدور منهما ما من شأنه  
 أن يدل على الرضا حقيقة الرضا غير مشروط في النكاح لصحتمه الا كراهة الهمز وحتى ذكر السيد أبو  
 السعود أن الرضا شرط من جانبها من جانب الرجل واستدل ذلك بما صرح به القهستاني في المبرورين  
 فساد العقد إذا كان الاكرام من جهتها وأقول فيه نظر فإنه ذكر في النقاية أن في النكاح الفاسد لا يجب شيء  
 أن لم يطأها وان وطئها أوجب مهر المثل فقال القهستاني صدق قوله في النكاح الفاسد أي الباطل كالنكاح  
 للمعاصم المؤبدة أو المؤقتة أو باكرام من جهتها لم يفتقره من جهتها لعمدة أنها إذا أكرهت الزوج على  
 التزويج لم يجب لها عليه شيء لأن الاكرام من جهتها إمكانه على حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه  
 أن أحدا أكرهها على التزويج وتعليق هذه المسئلة ما لا يوافق كتاب الاكرام أنه لو أكره على طلاق زوجته  
 قبل الفسول بها الزمته نصف المهر ورجع به على المكره ان كان المكره أجنبيا فالو كانت الزوجة هي التي  
 أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر من أن نكاح المكره صحيح  
 ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو قاسد فلم أر من ذكره وان أوهام كلام القهستاني السابق ذلك بل  
 عباراتهم معارضة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه ومقتضى ما يصح مع الهمز واللفظ المكره شامل للرجل  
 والمرأة فمن ادعى الخصص فليست ما ثباته بالنقل الصريح نعم فروا بين الرجل والمرأة في الاكرام على الزاني  
 إحدى المرأتين وبشأن غير رأيت في أكرام الكافي الحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فإنه قال ولو أكرهت  
 على أن تزوجه بالف وهو مثلها عشرة آلاف زوجها أو لباؤها مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي  
 لزوج ان شئت أقيم لها مهر من لها وهي امرأتان ان كان كلوا أهلوا لا فرق بينهما لا في مهرها لهما الخ فافهم (قوله)  
 و شرط حضور شاهدين أي يشهدان على العقد أما الشاهدان في التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحتها  
 قدمنا من الجبر وانما فيها الإثبات عند جحد التوكيل في الصريح قدنا الأشهاد بأنه خاص بالنكاح لقول  
 الاستيعابي وأما سائر العقود فتتغير بشهود ولكن الأشهاد عليه مستحب لانه اه وفي اوقات انه  
 واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب لعتق كتابا يشهد عليه مسيبتان من  
 التماسد كفي المداينة بخلاف سائر التجارات المخرج لانها مما يكثر وقوعها اه وينبغي أن يكون النكاح  
 كالعتق لانه لا حرج فيه اه (تنبية) أشار بقوله في المبرورين ولا المنكحة بمجهولة إلى ما ذكر في المبرورين  
 بقوله ولا بد من تعيين المنكحة عند الشاهدين لتنتفيح الجهالة فان كانت حاضرة فمستتبسة كفي الإشارة إليها

احتراما للفروج (و شرط  
 سمع كل من المأذنين لفظ  
 الاثنى) ليقع رضاهما  
 (د) شرط (حضور)  
 شاهدين

والاحتياط كشف وجهها فان لم ير وانخصها وجمعوا كلامهم من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها  
 أخرى فلا يعدم زوال الجبهة وكذا اذا كانت بالزوج فهو على هذا اه أي ان زواها او كانت وحدها في  
 البيت يجوز ان يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جحدته والا فلا احتمال أن الموكل المراد الأخرى وليس  
 معناه أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وانه يصبر العقد عقد فضي فيصير بالاجرة بعده قولاً أو فعلاً  
 علمته انما فاقم ثم قال في البصر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بان عقد لها او كملها فان كان الشهود  
 يعرفونها حتى ذكر اسمها اذا اقبلوا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا يمين ذكر اسمها واسم أبيها ووجهها وجوز  
 انحصاف النكاح مطلقاً حتى لو وكلته فقال يصبر ثم ازوجت نفسي من موكلتي أو من امرأتك علمت أمرها  
 يدعي فانه يصح عنده قال فاضحان وانحصاف كان كبيراً في الصلبي يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد  
 في المتيق كالخال انحصاف اه قلت وفي التثنية من المصنفات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا  
 قال في البصر في فصل الركيل والفتوى ان المختار في المذهب خلاف ما قاله انحصاف وان كان انحصاف  
 كبيراً اه وملا ذكره في المرآة يصح مشه في الرجل في الثانية قال الامام بن الفضل ان كان الزوج  
 حاضر امشأ باليه جاز ولو غائبا فلا مل يذكر اسمها واسم أبيه ووجهه قال والاحتياط أن ينسب إلى الله أيضاً  
 قبله فان كان الغائب معروفاً عند الشهود قال وان كان معروفاً لا يمين إضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره  
 في الغائبة اذا ذكر اسمها لغير وجهي معرفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أو أدرك ذلك المرآة يجوز النكاح اه  
 والحاصل أن الغائبة لا يمين ذكر اسمها واسم أبيها ووجهها وان كانت معروفة عند الشهود على قول  
 ابن الفضل وعلى قول غيري يكتفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا يجرم صاحب الولاية في  
 التجنبس وقال لان المقصود من التسمية التعرف وقد حصل وأقره في الفتح والبحر وعلى قول انحصاف يكتفي  
 مطلقاً ولا يفتي أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرها اثنتان منهم كفي  
 والتظاهر أن المراد بالعرفه أن يعرفه فأن المقر عليها هي ثلاثة بنت فلان الفلان لا معرفة شخصها وان ذكر  
 الاسم غير شرط بل المراد الاسم أو ما يبينها بما يقوم مقامه في البصر ولو وجهه يتبين بسمها به بنسب لم يصح  
 لغيره بالتصديق ما اذا كانت بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يشر لها فانه لا يصح ذكر التجنبس اه  
 وفيه من التسمية اذا كان للزوج ابنة واحدة ولا قبل ان واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز النكاح  
 وان كان لا قبل ابنتان فان سمي أحدهما باسمه مع الخ وفيه من الخلاصة اذا زوجها أنشأ فقال زوجت  
 أختي ولم يسمها جاز ان كانت أخت واحدة وانظر ما قدمنا عند قوله ولا المنكوسة بمجمل (قوله من الخ)  
 قال في البصر شرط في الشهود اطرية والعقل والبالغ والإسلام فلا ينقد بحضرة العبد والجاهل  
 والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لأنه لا ولاية له ولا ولاية لغيره في العبد في الفن والمرد والمكاتب فاعتق  
 العبد وبلغ الصبيان بعد التصل ثم شهدوا ان كان معهم غير وقت العقد من ينقد بحضورهم جازت  
 شهادتهم لانهم أهل التصل وقد انقد العقد بغيرهم والا فلا كافي الخلاصة وغيرها (قوله أو حزين)  
 كذا في الكثرة قد نسب المصنف ذكره المشرح لمقدم الجاهل المختص الذي كوفي شهادة النكاح كائنه عليه  
 الخبر الزملي (قوله سامعين قولهم ما) فلا ينقد بحضرة الثنتين والاصمين وهو قول العامة وتصحيح الزملي  
 الانقاد بحضرة الثنتين دون الاصمين ضعيف رد في الفتح والبحر وأجاب في التبرج عمل الثنتين على الرستين  
 السامعين واضع فرض بانه يستدرك عمل وفلان خلاف في النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاد  
 بالاصمين اذا كان كل من الزوج والزوجة آخر من لان نكاحه كما قالوا ينقد بالاشارة حيث كانت معاوية  
 اه قال في الفتح ومن اشتراط السماع ما قدمناه في التزوج بالكاتبين أنه لا يمين سماع الشهود ما في  
 الكتاب الممثل على الخطبة بان قرأ المرأة عليهم أو سمعهم البشارة بان تقول ان فلاناً كتب إلى  
 يخطبني ثم شهدهم ثم ازوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب بلغنا الامر بان كتب زوجي نفسك

مطلب انحصاف كبير في  
 العلم يجوز الاقتداء به

(حزين) أو حزين  
 مكلفين سامعين قولهما  
 مع

مضى لا يشترط سماع الشاهدين لما قبله به على أن صفة الأمر أو كماله لا يشترط الاشتهاد على التوكيل  
أما على القول بأنه لا يجب فبشترط كافي البصر وقدمنا بيانه فيما مر ونخرج بقوله معاملة ما متفرقين بأن  
حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد محضر الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد فاعده قسمه الاشتراطون  
الأول أو سمع أحدهما إلا يجب الآخر القبول ثم أعيد قسم كل واحد قسمه أو ألات في هذه الصور  
وبعد عقد لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي شرع النقاية (قوله على الأصح) واجب لقوله سلمه عن  
وقوله معا ومقابل الأول القول بالاكتمال بغير محضر وهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنه إن اتحد  
الجلس جاز استسماعا كافي الفسخ (قوله فاهمين الخ) قال في البحر حرم في التبيين بأنه لو عقد أحدهما عند دين  
لم يفهما كلامهما لم يحضر وصحفي الجوهرية وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط فهم أنه نكاح واختاره في  
الحنفية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لم يتسددان العربية بقصد إيهام أو الشهود لا يعرفون الاختلاف  
المحتاج فبقوله الأصح أنه ينقد اه فقد اختلف الصحيح في اشتراط الفهم اه وحل في التمهيد في الخلاصة  
على القول بالاشتراط المحض وبلاسماع ولا فهم أي وهو خلاف الأصح كما مر ووفق الرجب جعل القول  
بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني اللفاظ يفهمهم أن  
المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) بقوله مسلمة احتراز عن نكاح النعمة فإنه لو تزوجها مسلم عند  
ذمين صح كما يأتي لكنه وهم إنما قبله من الشروط يشترط في انعكسة الكفلاء أيضا مع إثم الفسخ بغير شهود  
إذا كانوا يدينون ذلك تجسباتي في بابه ولا دفع ذلك قال في الهداية ولا ينقد نكاح المسلمين إلا بحضور  
شاهدين حزين الخ وقيل يجب أن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه سببه قد نكح الكافر بإباه في حدة  
ولما كان تزوج المسلم ذميمة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين بأسر رخصته بقوله لنكاح مسلمة (قوله ولو لم يسمعا  
الخ) اطمأن النكاح به حكم انعقاد وحكم الظهار فالاول ما ذكره مؤلفنا في النكاح إنما يكون عند التواجد  
فلا يفي بل في الظهار الاشارة من تقبل شهادته في سائر الأحكام كافي شرح الطحاوي فلذا أنه قد يحضر  
الفاسقين والأعميين والمردودين في قذف وإن لم يتو باو أبي القادري وإن لم يقبل ادواؤهم عند القاضي  
كانت عند محضرة المدعى بجر (قوله أو محضرون في قذف) أي وقد تأيأ في التمهيد هذا القيد لا بد منه  
والاثر التكرار اه واعتبر بأن المقصود من إطلاق المصنف الإشارة إلى خلاف الشافعي في الفاسق  
المعلن والمردود قبل التوبة أما المستور والمردود التائب فلا خلاف فيه فبما كافي شرح الجمع والمقاتلي  
وأما المردود أنص مطلقا من الفاسق وذم مكر الانص بعد الإثم واقفي في أقص الكلام على أنهم  
مردوا بأنه إذا قوبل انص العالم برأيه ما عد الانص لكن في المعنى ان صنف الخاص على العلم بما  
تفرد به الراو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في صلفه بأوقات وصرح بعضهم بجوازه بشرط أو كافي حديث  
ومن كانت حيرة من الدنيا بياصها وأمر أن ينكحها (قوله أو أعميين) كذا في الهداية والكنز والوقاية  
والختار والأسلح والجوهر وشرح النقاية والفسخ والخلاصة وهو مخالف لقوله في الحنابلة بقوله لا تقبل شهادة  
الاعمى عند نكاحه لا يقبل على التمييز بين المدعي والمدعى عليه لا إشارة إليها فلا يكون كلامه شهادة ولا  
ينقد النكاح محضره اه والتمتار ما عليه الاكثرون فوح (قوله وان لم يثبت النكاح بهما) أي بالابنين  
أي بشهادتهما قوله بالابنين بدلس الضمير المردود وفي نسخة لهما أي الزوجين وقد أشرفنا لما قدمنا من  
الفرق بين حكم انعقاد وحكم الظهار أي ينقد النكاح بشهادتهما وإن لم يثبت بها عند التواجد وليس  
هذا خاصا بالابنين كما قدمناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابني واحد أو ابنا واحد فادعى أحدهما  
النكاح وبجده الآخر لا تقبل شهادة أبي المدعى بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل شهادتهما المدعى  
ولا عليه لانهما لا يفتلص شهادتهما لاسلامه وكذا لو كان أحدهما ابنا والآخر ابنه لا تقبل أسلا كافي البحر  
(قوله كصالح الخ) لان الشهادة انما شرط في النكاح لما فيمن اثبات ملكة المتعة عليها تعظيم لجزءه

على الأصح (ماهين) اه  
نكاح على المذهب بجر  
(مسلمين لنكاح مسلمة ولو  
فاسقين أو مردودين في قذف  
أو أعميين أو ابني الزوجين  
أو ابني أحدهما وإن لم  
يثبت النكاح بهما) بالابنين  
(ان ادعى القريب كصالح  
نكاح مسلم ذميمة عند  
فمين)

مطلب في صنف الخاص  
على العلم

الادعى لا يثبت له المهر لها عليه لان وجوب المال لا يشرط فيه الشهادة كالبيع وغيره ولذا في شهادة على مثله لو لا يثبت عليه هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يصح وتغامق في الغنم وغيره واراد البينة الكافية كافي التمسني قال ح نخرج غير الكافية كايضا في فصل الحرمات ودخل الحرية الكافية ان كرهت كذاها في دار الحرب كما ذكره الشارح في حرمات شرح الملقى اه (قوله ولو لم يثبت له فيها) تجوز كالماترانيين وهي جودية وشمل اخلاقه الثمين غير الكافيين كجوسين والظاهر انه استمرز جماعة من الحريين يقول الزياتي والذي شهادة على مثله ما فادان شهادة تالمز على الذي لا تقبل المستأمن حري اياه السيد ابو السعود (قوله مع انكاره) أي انكار المسلم العقدي للنسبة اما عند انكاره فاقبول عندهما مطلقا وقال محمد ان قال كان معناه مسلمان وقت العقد قبل والا لا على هذا الخلاف لو اسلموا واذن بهم (قوله والاصل عندنا) (الخ) عبارة التهر قال الاسدي بابي والاصل ان كل من صلح أن يكون وابا فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا غير وفوقنا لولاية نفسه لاخراج المكاتب عنه وان ملك تزوج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بعامة استفاد من المولى اه وهذا يقتضي عدم انعقاد بالبحرورد عليه ولم اه (قوله أمر الاب رجلا) أي وكه الوصير البارز في مسغيره للاب واستمر في تزوجها للرجل المأمور وكونه رجلا مثالا فلو كان أمرا أصح لكن اشترط أن يكون معاه رجلا أو رجل وامرأة كأما عقد البحر (قوله لا به يجعل عقدا حسكا) لأن الوكيل في النكاح سفير ومعي يتقل عبارة الموكل فاذا كان كل حاضرا كان مباشر الات عبارة تنتقل اليه هو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما إذا كان غائبا لأن المباشر مأمور في مفهومه الحضور فظهر انزال الحاضره مباشر بغيره فأن دفع ما ورد في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهد فلا حاجة الى اعتبار مباشر الا في مسئلة البنت البالغة فتح لمصداق ما في البحر (قوله والا لا) أي وان لم يكن حاضرا لا يصح لأن انتقال العبارة اليه حال عدم الحضور يصير به مباشر (قوله ولو تزوج ببنته البالغة العاقلة) كونها بنته صغير قد فاقم الوكيل رجلا غيره فكذلك كافي الهندية وقد باله المتألم لو كانت صغيرة فلا يكون الولي شاهد لأن العقد لا يمكن نقله اليها بغير وبال عاقلة لأن المحنة كالغيره اياه اه ط (قوله لانها تجعل عاقلة) انتقال عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورية ولانه لا يمكن جعلها شاهدا على نفسها (قوله والا لا) أي وان لم تكن حاضرة فلا يكون العقد نافذ بل موقوف على اجازتها كافي المجرى لانه لا يكون أدنى حال من الفضولي وهذا الفضولي ليس باطل ط من أبي السعود (قوله جعل مباشر) لانه اذا كانت في المجلس تنتقل العبارة اليه كإفادته (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعني عند التصاد واردة الاظهار أما من حيث الانعقاد الذي الكلام فيه فهي مقبولة مطلقا كالماتراني وأشأوا في أنه يجوز أن يشهد اذا تولى العقد ومات الزوج وانكرت ورثته كذا عن الصغرة قال وينبغي أن يذكر العدل لا غير فيقول هذه منكوحة وكذلك قالوا في الاخير من اذ اذ وجأ شتمهم اثم اذ أن يشهد على النكاح يعني أن يقول هذه منكوحة بغير عن الشبهة ر (قوله لا يشهد بل فعل نفسه) وعطلة شهادة نصو القبا في القسم لانه يقول مع يانه أنه فعله شرب لالة أو لاني أن العقد انما لم يطل المعاد فشهاده على فعل نفسه شهادة على أنه هو الذي أزم موجبات العقد فتلقو بخلاف القبا في القسم فان قطعها غير معلوم أما القبا في ظاهرهما القسم فليست شهادة البزاز به من أن توجد القبول أن الملك لا يثبت بالقسم بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولو زوج المولى عبده) أي أو أمته كافي الغنم وقوله بغيره أي العبد وقوله وواحد بائتر معطال على هذا الصغير وقوله ليعز على الظاهر ذكر في التهر ونقته السيد ابو السعود عن البراءة في المزوج أمته ولا فرق بينهما بين العبد وذكر في البحر أنه وجد في الغنم بأن مباشرة السيد ليس فكما البحر عنهما في التزوج مع مطلقا ولا يصح في مسئلة وكيه أي في المزوج وكيه السيد العبد بحضور مع آخر فانه لا يصح (قوله مع) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد وكيه عنه قال في الغنم

ولو لم يثبت له فيها (وان لم يثبت) النكاح (ب) صلح انكاره (والاصل عندنا) كل من ملك قول النكاح بولاية نفسه انعقد بغيره (أمر) الاب (وجعل ان يزوج صغيره فزوجها عند رجل أو امرأتين) (الحال) أن (الاب حاضر مع) لانه يجعل عقدا حسكا (والاولو زوج بنته البالغة) العاقلة (بغير شاهد واحد جازان) كانت ابنته (حاضرة) لانها تجعل عاقلة (والالا) اصل أن لا امرئ حتى حضر جعل مباشر ثم انما تقبل شهادة المأمور اذ لم يذكر أنه عقده لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده البالغ بغيره وواحد بائتر معطال الظاهر ولو اذن له في عقد بغيره المولى ورجل صلح

والاصح الجواز منه على منع كونهما في العبد والامتناع لئلا يثبت الاذن فلكل طرف منهما قصير فان بعدد  
 ما عليه من الباطن طريق النيابة (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرناه من الغرض من أن ما يشترط السبب للعقد ليس  
 فكما لا يجوز من العبد في الزوج فلا يثبت العقد له بل يبقى السبب هو العقد ولا يصلح شاهد بخلاف اذنه له  
 به فان العبد ممنوع عن السكاح لحق السبد لانه لم يملكه فبالاذن يصير اسبلا بالانقلاب ينتقل العقد الى  
 السبد يصلح شاهدا فيصير بمحضه (قوله ما لم يقل الموجب بعده) أي بعد قول الآخر زوجت أو نعم لأن  
 قول الآخر ذلك يكون ليحيا فيحتاج الى قول الأول قبلت وسماهوا حيا نظرا الى الصورة (قوله لأن زوجتني  
 استغفار) المستغفر من الخلفا بوقوعه أنه لو صرح بالاستغفار فقال هل أعطيتها فقال أعطيتها وكان  
 المجلس فلكساح ينقد فهذا أولى بالاتفاق أما أن يكون في المستهل واثبات أو يجعل هذا على أن المجلس  
 ليس لعقد السكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال الرجل لامرأة أتزوجتك بكذا ألم كذا فقالت قد فعلت فهو  
 بمنزلة قوله قد تزوجت وليس يحتاج في هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت كذا لأن إذا قال قد قبلتني إلى نفسي  
 بالتقدم فقالت قد تزوجتني نفس هذا كالمصداق كان عليه فهو ولا تهاذا كلام الناس وليس بقياس  
 اه رضى (قوله لانه توكل) أي فكيف كلام الثاني فاعلم مقام الطرفين وقيل انه لا يجب صراحة به ط  
 (قوله لم يصح) لأن الغاية يشترط ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وتقدم أنه اذا صرح بها الشهود يكفي ذكر  
 اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعندنا انصاف يكفي مطلقا وانما الظاهر أنه في مستلنا لا يصح عند الكل لأن ذكر  
 الاسم وحده لا يبره في حق المراد في غيره بخلاف ذكر الاسم منسوبا الى أبي أو خرافا طاعة بنت أحد  
 لا تصح على طاعة بنت محمد تأمل وكذا يقال في ما لو غلط في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى  
 المثلثين أي فانهم كانت شوا إليها أو غلط في اسم أبيها واسمها الا يشرأل تعريف الاشارة الحسية أقوى  
 من التسمية على في التبيين الاشتراك العارض فتعلق التسمية عند ما كماله قال اقدمت من يدها فاذا هو  
 عرو فانها يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أي بأن كان اسم الكبرى مثلا عائشة والسفري طاعة فلو تزوجت  
 بتي فاطمة وقيل مع العقد عليها وان كانت عائشة في المرافعة اذ اسمها بالكبرى أمالوة لزوجتك بتي  
 الكبرى فاطمة ففي قولنا لا يجب أن لا ينقد العقد على احدا مما لا ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه  
 ونحو في الفقه من الخلفا لا تنفع التبع والامعة الشهود به صرف الغرض من المراد كالتكليف فطير هذا  
 مافي البحر من الظهيرة لوقال أبو الصغير لابن الصغير زوجت ابنتي ولم يردها شيئا فقال أبو الصغير قبلت يقع  
 النكاح لأب هو الصحيح ويجب أن يعتد به فيقول قبلت لابني اه وقال في الفقه بعد أن ذكر المسئلة  
 بالفارسي يبيح النكاح على الأب وان جرى بينهما مقدمات النكاح لأن هو المختار وان الأب أضافه الى  
 نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغير زوجت ابنتي من ابنتك فقال أبو ابن قبلت ولم يقل لابني يجوز والنكاح  
 لأن لا شافقة الزوج السكاح الى الابن يثبت وقول القابل قبلت سموا به والجواب بتقدير الاول فصار كما  
 لوقال قبلت لابني اه فلو سمى به لم يلازم حكم ما كبر وقوم سميت يقول زوج ابنتك لابني فيقول له زوجتك  
 فيقول الاول قبلت فيقع العقد لأب والناس من خلفا فلو يوقد سئل عنه فأجبت بذلك بأنه لا يمكن لأب  
 تقليد ما عقده لأن نائبا لم يمتنع على الابن وبدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتني بنتك لابني  
 فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام ينقد أصلا لانه لا يملكه كافي به في  
 التحريم وتوفي ما إذا قال زوج ابنتك من ابني فقال وجهتها لك وزوجتها لك فيصير لأن بخلاف ما صرح  
 بالظاهرة لانه ليس فيه إلا انطباعا ما هنا فلو زوج ابنتك من ابني توكل حتى لا يخرج بعده الى قول فيصير  
 قول الآخر وجهتها الله معاذ وجهتها لابنك لا جاك ولا فرق في العرف من زوجتها لك وجهتها لك كذا حوره  
 في الفتاوى الخبر يقول الظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت فصح له وبقي أيضا قولهم  
 زوجتك بتي لابنك فيقول قبلت ويظهر لي أنه ينقد لأب لاستناد التزويج وقول أبي البنت لابنك معناه

والفرق لا يخفى (ولو قال)  
 رجل لا تزوجتني  
 ابتك فقال الآخر  
 زوجت أو قال نعم  
 له (لم يكن نكاحا ما لم يقل)  
 الموجب بعده (قبلت لأن)  
 زوجتني استغفار وليس  
 بهتد بخلاف زوجتي لانه  
 توكل (غلط وحسبها)  
 بالنكاح في اسم أبيها يسير  
 حضورها يصح العهدة  
 وكذا لو غلط في اسم بنتها  
 اذا كانت حاضرة وأشار  
 إليها فيصير ولوله بنتان  
 أراد تزويج الكبرى فغلط  
 فسمها باسم السفري



لاجل انك فلا يفسد كذا وقال لا تخرق قلت لا ينبغي ان يفيد انهم لم قال اصلك بقى لانك فيقول قلت  
 فانظروا انه يتقدم لابن لان قوله اصلك بقى لانك معناه في العرف اصلك بقى وخرق جلتك وهذا  
 المعنى وان كان هو المراد فخرق ان قوله لهم زوجتك بقى لانك لكنه لا يبعد ما لفظ كملت والنيق وجدها  
 لا تنفع كمر والله سبحانه اعلم وأما في الخبرية فبقى خطب لانه بنت أخيه فقال أبوها وزوجتك بقى فلا تخرق  
 لانك وقال الا تخرق زوجت أباها لا يتقدم لان الزوج غير الزوج اه فبقية نظر لم يتقدم لان  
 لقول أبي البتة زوجتك بكاف الخطاب ولا يسهل لكونه عم البنت حتى لو كان أجنيا عنها انفسد النكاح  
 له بل هو أولى بالانقضاء من المسئلة المارة من الظهير بل حصول الاضافة في الايجاب والقبول بخلاف  
 ما في الظهير فيكون معصود زوجتك التزوج ومصدر زوجت التزوج لا يظهر وجه الاذلا يلزم انعقاد  
 المادة في الاجاب والقبول بخلاف من الاتحاد الصيغة ولو قال زوجتك فقال قلت أو رضى بما زنت أم لا **(قوله مع)**  
**(الخ)** في الغنى عن الفتاوى قيل لا يصح وان قبل من الزوج انسان واحدا له نكاح بغير شهود لان القوم  
 كلهم خاطبون من تكلم ومن لان التعارف هكذا أن بشكاهم واحد وبسكت الباقين والخطاب لا يصح  
 شاهد أو قبل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا مرد في رجل الكل خاطبا فيعمل المتكلم فقط  
 والباقي شهود اه ونقل بعد في الجر من الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يخفى أن لفظ الفتوى  
 أكد ألفاظ التصحيح ووفق بعضهم بعمل ما في خلاصة ما اذا قابوا جعوا أو قول بانه يقول الخلاصة  
 وقيل واحد من القوم ومثله ما مر من الفتوى وان قبل من الزوج انسان واحدا فافهم **(قوله لا يكره الا المارح)**  
 ذكر الشارح في آخواب الامري باليد نكحها على أن امرها يدها مع اه لكن ذكر في الجر هناك أن  
 هذا لا يثبت أن المرأة قالت زوجت نفسي على أن امرى يدي أطلق نفسي كلها أو بدو على أن طالق فقال  
 قبلت وقع العلق وصار الامر يدها مألوف لا يطلق ولا يصير الامر يدها اه **(قوله في الخياور)** أي  
 الموكل **(قوله ولها الاقل)** أي اذا اختار الفسخ فان كان المسمى أقل من مهر مثله فهو لها انما رضى به  
 فكانت مسقطة ما زاد منه المهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة عليه لم تفرز الا بالتمتع في  
 ضمن العقد فاذا نسد العقد قدما في ضمنه لم يكن له ان يدها موكلا ولا فاسدا أو يدها موكلا لان الموقوف  
 كالفساد أو يدها الرجعي وبه ظهر أن المراد بالمسمى ما يدها الموكل لها اما ما يدها الموكل فإنه لا وجه  
 فافهم **(قوله قبلتك بغير)** لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التنازعات في طرفة  
 ذكر في المتقاة أنه لا يكره لان الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وان الرسل يعرفون بعض  
 الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد الامن ان رضى من رسول اه قلت بل ذكر وفي كتب  
 المعاني أن من جله كرامات الاولياء الاطلاع على بعض الغيبات ودواعي المعترضة المستدلين به هذا لا يدها  
 على نهيها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أي لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك  
 أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غير موقد بسطة الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة  
 سل الحسام الهندي لصمد ناهج النقيب بندي فرجها فان فيها قوافل انفسه وقوله تعالى اعلم  
**(نصل في الحرمان)**

مع الصغرى خاتمة (ولو)  
 مع (مريد النكاح) اقواما  
 للقبيلة فزوجها (الاب) أو  
 الولي (بعضهم سم مع)  
 فيعمل المتكلم فقط خاطبا  
 والباقي شهود به يفتي فتح  
**(فرو ع)** قال زوجتي  
 ابتك من ان امرها يدها  
 لم يكن له الامر لانه تغويض  
 قبل النكاح وكلمة  
 يرزقه فلا تكة فتراد  
 الوكيل في المهر لم يتخذوا  
 لم يعلم حتى دخل في الخطاب  
 بين اجازته ونفسه لموها  
 الاقل من المسمى ومهر المثل  
 لان الموقوف كالفساد  
**زوجتي شهادة الله ورسوله**  
 لم يزل قبل بغير والله  
 اعلم  
**(نصل في الحرمان)**  
 اسباب القرب انواع  
 قربات مصاهرة

شروع في بيان شرط النكاح ايضا فان منه كون المرأة حرة لتصير له ولاه وأقرده لم يحصل على حد ذكره تشبه  
 بحر **(قوله فزانية)** كفره وهم بناته وبنات اولاده وان سفلن وأصوله وهم أمهاته وأمهات أمهاته  
 وآبائهن وأولادهن وفروع أبوه وان تزول فحرم بنات الاخوة والاعوان وبنات اولاد الاخوة والاعوان  
 وان تزول وفروع أجداده وبناته يعلى واحدها فلهذا تحرم الامهات والخالوات وتصل بنات العمات والاعمام  
 والخالوات والاعوان فتح **(قوله مصاهرة)** كفره ونسائه المذنبون وان تزول وأمهات الزوجات  
 وبناتهن يعتد بهن وان ملون وان لم يسل يزل وان تزول فحرم موطأ آباءه وأجدادهم وان ملوا ولو بنا

والمعقودات لهم عليهم بصدق صحيح وموطأت أبناءهم وأبناءه وأولادهم وان سفوا ولو تزوا المعقودات  
لهم عليهم بعدد صحيح فتح وكذا القبيلان والمبوسان بشهوة فلا صولة أو فرعه أو من قبل أو لمس أصولهن  
أو فرعه من (قوله رضاع) فيصير به ما يحرم من النكاح إلا ما استثنى كما سيأتي في باب هذه الثلاثة منعمة  
على التأييد (قوله جمع) أي بين المحرمات كالتعنين ونحوهما أو بين الإحنين زيادة على أربع (قوله ملك)  
كنكاح السيد أمة والسيدة عبدها فتح وصير ملك بالتنافي أي لأن المالكية تنافي الملوكية كما  
سيأتي بيانه وتعلم له ملك بعضهما أو ملكها بعضه (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كالجوسية  
والشركة اه وتشمل أيضا المرتدة ونافية الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حق) أدخله الزلي في حرمه  
الجمع فقال وحرمه الجمع بين الحر والامتوا الحرقة فتقدموهوا الأنسب بحر أي الضغط وتقبل الأقسام  
وكذا فصل في الفتح لكن الأولى أن يقال الحرقة فغير متأكد ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد ففي الزلي  
مع نكاح الحرقة وبطل نكاح الأمة (قوله يتي الخ) زاد في شرحه على الملتقى اثنين آخرين أيضا حيث  
قال قلت يتي من الحرمان الخشني المشكل لجواز ذكره والجنينة وان كان المأخذ اختلاف الجنس اه قلت  
وكافه استثنى هاتين ذكرهما بمقدمه أول النكاح وبزاد الخامس سيد ذكره في باب وهو حرمه للعان وقد  
نظمت السبع مع التمساة بالزينة بقول

أنواع تحريم النكاح سبع \* فصرية ملك رضاع جمع  
كذا الشرك نسب المصاهرة \* وأمة عن حرة مؤمنة  
و زيد خمسة أتت بالبين \* تطبيقه لها ثلاثا والعان  
تعلق بحق غير من نكاح \* أو صدة خونة بلا نكاح  
وأنوال السكك اختلاف الجنس \* كالجن والمسلمة لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) أي سريته التزوج وقوله ذكرنا كان أو اثني بيان للامة وأربع العنبر على المتزوج  
الشامل لهما لا إلى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الأنثى إلا ما عتصم بأحد الفريقين بدليله فالمراد  
هنا أن الرجل كالغير عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعه أو كغيره عليه  
تزوج بنت أو أخب يحرم عليها تزوج ابن أخيها وهكذا في غيره في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل  
لا صفة وهذا معنى قوله في الفتح كالغير على الرجل أن يتزوج عن ذكر يحرم على المرأة أن تزوج بنظير من  
ذكر اه فلا يقال أنه يلزم أن يصير المحرم على المرأة أن تزوج بنت أخيه لأن نظير بنت الأخ في جانب  
الرجل ابن الأخ في جانب المرأة ولا يراد أيضا أنه يلزم من حرمه تزوج الرجل بأصله كما هو معروفة تزوجها بغيره  
لأن التصريح بالادوم غير معيب فانهم (قوله صلا أو زول) نشره في ترتيب الف وتفكيك الضمائر إذا ظهر  
المراد يقع في الكلام الفصح فانهم (قوله وواشنة) صنف على بنت لأخي أخيه بقوله وبنته لكنه  
بحرور بالفتور للشرح مرفوع بالنظر لمن ح لان المضاف هو نكاح الدائيل على قوله أصله من كلام  
الشارح (قوله ولومن زنا) أي بأن يرى الزاني يكر ويمكها حتى تلد بنتا بحر من الفتح قال الحافون ولا  
يتذكرونها ابنتهم الزنا بذلك لا يلزم كون الولد من لابه اه أي لانه لو لم يمسكها يمسكها حتى أن غير مؤمن بها  
لعلم الغرائس بالمفاد في ذلك الاحتمال قال ح قوله ولومن زنا تعميم بالنظر إلى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو  
فرعه أو أخته أو بنته أن يكون من الزنا ولا وكذا إذا كان له أخ من الزنا بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من  
الزنا وعلى قياسه قوله وبنتا وعمته وخاتمه أي أخت من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح  
أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من النكاح  
أخت من الزنا وكذا أم من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من النكاح  
الزنا إذا عرفت هذا فكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخاتمه اه قلت لكن ماذا ذكره الشارح أحوط لانه

وضاع جمع ملك شرك  
أخت أمة على حرة نفس  
سبعة ذكرها المصنف بهذا  
الترتيب وبقي التطابق  
ثلاثا وتعلق بحق الغير  
بنكاح أو صدة ذكرها في  
الرجعة (حرم) على المتزوج  
ذكر كالد أو اثني نكاح  
(أصله وفرعه) صلا أو زول  
(وبنت أخيه وأخته  
وبنتها ولومن زنا وعمة  
وخاتمه)

اقتصروا على ما رواه منقولاً في البصر من الفتح حيث قال ودخل في البيت بثمن الزنا فحرم عليه صريح النص  
 لانهم يشته لغزو الخاطب انما هو بالعمة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة وتوقوه فحصرتم في قولنا وشربا وكذا  
 اختصم الزاوي وانت اخيه بنت اخته أو ابنته اه فلا خلاف النعم من الكل كان غير مصيب في اتباع  
 النقل على انما ذكره في البصر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضا عن أن البنت من الزنا لا تحرم على  
 عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما الصريح على أنه الزاني وأولاده  
 فلا اعتبار بالزنا ولا بجريته بينهما وبين العم والدخل اه ومثله في الفتح هناك من التخصيص وسنذكر عبارة  
 التخصيص قريباً فافهم هـ (تنبيه) ذكر في البصر ان دخل بنت الملاعة أيضاً فلها حكم البنت هنا لأنه يسئل  
 من أن يكذب نفسه ويدهها فثبت نسبها منه كما في الفتح قال وقد مرنا في باب المصروف من المراجيع ولما أم الولد  
 الذي نكحها لا يجوز دفع الزكاة اليه ومقتضاه ثبوت البنتية فيما يفي على الاحتياط فلا يجوز زواله ان يتزوجها  
 لانهم اشته احتياطاً ويتوقف على نقل ويمكن أن يقال في بشت الملاعة أنها تحرم ما يعتد باله ان يبين وقد دخل  
 بأهلها لانهما كان في الفتح كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت الامعان لا يتوقف على التنول بلهاه وحديثه فلا يلزم  
 أن تكون وبسته نهر (قوله فلهذا السمة الخ) لكن اختلف في وجوب حصة الجدة وبنت الابن فقبل  
 بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الاصل والبنت الفرع فيكون الام حينئذ من قبيل المشكوك وقبل  
 بعموم الجواز وقيل بدلالة النص والكل صحيح وعامة في البصر وأما حصة البنت من الزنا صريح النص  
 المذكور كما تقدم (قوله ويدخل عمه وحده) أي في قول المتن وعمه كدخلت في قوله تعالى وعماتكم  
 ومثله قوله ونالها في الزنا جـ (قوله الاشياء موصرين) لا يخص هذا التعميم بالعمومة والحالة فان  
 جسم ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما اذا اطلاق لكر فائدة الصريح به هنا التعميم على مخالفتها  
 بعده كما نرى فافهم (قوله واماعة عمه اهل الخ) قال في النهر واماعة المعنوية الخالة فان كانت العمة  
 القرى لانه لا يحرم والاحوت وان كانت الخالة القرى لانه لا يحرم والاحوت لان أبا العمة عمة فيكون  
 زوج أم أبيه فعمته أنت زوج الجدة أم الاب وأنت زوج الام لا تحرم فأنت زوج الجدة بالاولى وأم  
 الخالة القرى تكون امرأ الجدة أي الام فأختها أنت امرأة أي الام وأخت امرأ الجدة لا تحرم اه والمراد  
 من قوله لانه ان تكون العمة أنت أبيه لام احتراز عما اذا كانت أنت أبيه لاب أو لأم أو أم فعمه هذه  
 العمة لا تحل لان تكون أنت الجدة أي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة القرى لانه ان تكون أنت  
 أم لابيها احترازاً عما اذا كانت أنتها لأمها أو شقيقة فان خالة هذه الخالة تكون أنت جدته أم أمه فلا تحل  
 وكان الشايع فهم من قول النهر لا موقوفه لانه ان الضمير فيها واجع الى مرد النكاح كما هو المتبادر منه  
 قال ما قال وليس كذلك لانه لم ينعى عليه أن يقول واماعة العمة لأم وظلة الخالة لآب ويمكن تصحيح  
 كلامه بان تغيب العمة القرى فيكون أنت الجدة لأمه والخالة القرى فيكون أنت الجدة لآبها كما أوضحه  
 الحنفى وأما في اختلافه غير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوعة) أي سواء كانت في نهر أي كنفت ونفقت أو لا  
 وذكر الخرق في الامية نهر يخرج المودة وذكره في تنسيق عليهم كما في البصر واحتراز بالموطوعة عن غيرها فلا  
 تحرم بنتها بمجرد العقد في حـ من الهندية ان الخالوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في نهر بنتها اه قلت  
 لكن في التخصيص عن اجناس الماطي قال في نوادر أبي يوسف اذا خسر لاهي في صوم رمضان أو حال احوالهم  
 يحل له ان يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يحصل واطنا حتى كلف لها نصف مهر اه وظاهره ان  
 الخلاف في الخالوة العاسدة أما الصحيحة فلا خلاف في أنها لا تحرم البنت تأمل وسأتي عملاً الكلام عليه في باب  
 المهر عند ذكر احكام الخالوة وبشرط وطء في حال كونها مشبهة أمال ودخل في ماصغيرة لانه انتهى فطاعتها  
 فاستبدت بالانهر ثم تزوجت بغيره خلعت بنت حلوطي أمها قبل الاشتباه تزوجها كما يأتي معنا وكذا  
 بشرطه ان يكون في حال الوطء مشتهى كما ذكره هناك (قوله وأم زوجته) خرج ام امته فلا تحرم الا بالوطء

فهذه السمة المذكورة في  
 آية حوت عليكم أمهاتكم  
 ويدخل عمته وجدته  
 ونالها الاشياء وغيرهن  
 واماعة أمه وظلة خالة  
 أبيه لخلال كبت عمه  
 وعمته وخاله ونحوه لقوله  
 تعالى وأحل لكم ما وراء  
 ذلكم (و) حرم بالمصاهرة  
 (بنت زوجها الموطوعة وأم  
 زوجته)

أودواصلان لفظ النساء إذا أضف إلى الأزواج كان المراد منه الحرائر كقلى الظواهر والايلاء بحر وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الرضى وأبو السعود (قوله وجدناه مطلقا) أى من قبل أسبواهما وان علون بحر (قوله بمجرد العقد الصحيح) يفسره قوله وإن لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن النكاح القاسد فإنه لا يجب بمجرد دعوة المصاهرة بل بالوطأ وما يقوم مقامه من المس بشهوة أو النظر بشهوة لأن الإضافة لا تثبت إلا بالعقد الصحيح بحر أى الإضافة إلى الضمير فى قوله تعالى وأمهات نسائكم أى فى قوله وأمه زوجته وهو جدى فى بعض النسخ زيادة قوله فالقاسد لا يحرم الأبصر بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أى أنه فى الدور بالأم وهو سبق قل (قوله ويدخل) أى فى قوله وينشأ زوجته بنات لريبة والى يرب وثبت حرمين بالاجماع وقوله تعالى وربانكم بحر (قوله وفى الكشاف الخ) تبسبغ فى النقل منه صاحب البحر ولا يخفى أن المتون طائفة بأن المس ونحوه كالوطأ فى إيجابه حومة المصاهرة من غير اختصاص بعوض من دون موضع سكن لما كانت الآية مصرحة بمعية إلى باب بعيد النول وبعبارة مقدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن خصوص النول هنا لا بد منه وأن تصرعهم بأن المس ونحوه واجب حومة المصاهرة بخصوص مما هذا الراتب لظواهر الآية فنقل التصريح عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطأ هنا فمقتضى ذلك الإجماع وبيان أنه ليس من تغير بحال المشايخ وكنهه أنه لا يجب التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا فى الكشاف فنقل ذلك هنا عن الزعفرانى من مشايخ للذهب وهو جفى فى النقل والصكون الموضوع موضع خطه أ كذا فى قوله تعالى وحلائل أمهاتكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأمسومة الموطوعة بغير عقد قبل أو خورؤ كالأصلا ب لاسقاط حليلة الأبن المتبنى للاحلال لحليلة الأبن وضاعفانتهم كالتب بحر وغيره (قوله وفى بعد الخ) بيان للأطلاق أى ولو كان الأصل أو الفرع بعدا كالجدوان ه لارابن الأبن واسفل ونحوه بزوجة الأصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أولا (قوله وفى أمهات بنات زوجة أمه أو بنات هلال) وكذا بانتهن بحر قال الخليل الرمل لا تغرم بنات زوج الأم ولا أمزوجة الأب ولا بنات ولا أمزوجة الأبن ولا بنات ولا زوجة الربيب ولا زوجة الأب اه (قوله نسبيا) غير من نسبة تغريم الضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله وضاعف غير من نسبة تغريم إلى الكل يعنى بحر من الرضاع أصوله وفره وهو فروع أبوه وفره وهم وكذا فروع أجداده وجدانه الصليبيون وفروع زوجته وأصوله وفروع زوجها وأصوله وحلائل أصوله وفره وع وقوله الأمهات أى استثناء منعه لغيره وتسع صور تمثل بالبسط المائة وعثمانة كما سقته ح ه (تنبيه) مقتضى قوله والكل وضاعف قوله سابقا ولوين زلحومة فرع المزنسة وأصلها وضاعف فى الفهستى عن شرح الطحاوى عدم الحرمة ثم قال لكن فى النظم وغيره أنه يحرم كل من الزانى والمزنية على أصل الآخروفره وضاعف اه ومقتضى تقييده بالفرع والأصل أنه لا خلاف فى عدم الحرمة على غير حملن الحوائى كالآخ والموم وفى التفسير زنى باسرا أفوتت فأرضعت هذا الممن ممية لا يجوز لهذا الزانى تزويجها ولا أصوله وفره وصمولم الزانى التزوج بها كقوله كانت ولدت من الزنا والحال مثله لأنه لم يثبت نسبها من الزنى حتى يظفر فيها حكم القرابة والقرية على أى زانى أو لادمو أو لادمو لا اعتبار الجزئية ولا جزئية بينهما وبين الأم وإذا ثبت ذلك فى المتولد من الزنا كذا فى المرضعة بلن الزنا اه قلت وهذا مخالف لما ضمن التعميم فى قولنا لشارح ولوين زنا كأنهن أمهاتك (قوله تقع غاطلة) كقوله لا يحل الغلط أو يشد يد الأم المكسور ونحوه الميم أى مسئلة تغلط من يحجب عنها بلاتأمل فيها (قوله ولها منه لبن) أى نزل منها لبسوا ولدتها (قوله غرمت عليه) لكونها صارت أم رضاعا (قوله فدخل بها) فدخله بها ليعكن قوم أحلالها لاولاد الصغار لا يمكن منه الدخول (قوله واحدة أم ثلاث) الأول بناء على القول بأن الزوج الثلاثى لا يعد مادون ثلاث والثانى بناء على القول بأنه يهدهم كجاسية فى بابيه (قوله لصير وبناتها حليلة ابنة

وجدناه مطلقا بمجرد العقد الصحيح (وان لم يوطأ) الزوجة لما تقرر ان وطأ الأمهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الأمهات وينحل بنات الربيبة والريب وفى الكشاف والمس ونحوه كالنول عند أبي حنيفة وأقره المصنف (وزوجة أصله وفره مطلقا) ولو بعد ادخول بها أولا وما ينشأ زوجة أبيه أو ابنة لسلال (وحرم الكل) مما تصرع به نسبوا ومصاهرة (رضاعا) الأمهات فى بابيه (فروع) تقع غاطلة يقال طلق امرأته تطليقتين ولها منه لبن فاعتقت فكعت صغيرا فأرضعته غرمت عليه فكعت آخر فدخل بها فأبناها فهل تعود للأول مرة أم ثلاث أبواب لا تعود إليه أبدا لصير وبناتها حليلة ابنة

رضاء) لان ثبوت البنوة بالارضاع مقارن لزوجة فيصع وصفها بكونها زوجة وبأنها رضاعا وكذا ان قلنا ان ثبوت البنوة لغرض على الزوجية وعاقب له لانه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولما تحرم عليه بيته المولود بعد طلاق أمها وزوجة أبيه من الرضاع المطلق قبل ارضاعها فنفهم (قوله ان طهره وطها) فان طهره عدم الوطء أو شئت نقل ح والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك لا بد ومنه انما والاب بانه وطئها وهي في ملكه في البرص المخطو رجله جاره فيقال قد وطئها بالتحليل لانه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئها بالتحليل لانه أن يكتبه وطأها لان الظاهر شهده اه أي شهده للابن والظاهر ان المراد الانسحاب الوطء كان في غير ملكه أمالو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بانه وطئها حين كانت في ملكه بالتحليل لانه تأمل (قوله فوجدناها) أي حين أراد جاعها كافي البرص والمنع وذلك بانسحابها أو بأمر غير الجاع أمالو جاعها فوجدناها لوجب عليه مهر مثلها الوطء الشبهة والوطء في دار الاسلام لا يخلفون مهر أو مهر رضى (قوله وحرم أيضا بالصبرية أصل مزنيته) قال في البرص أو أدمعيرة المصاهرة أو حرمان الأربع حرم ما لم يأت أصل الزاني وفر وعنه نسا ورضاعا وحرمه أصوله وحرمانها وعمل على الزاني نسبا ورضاعا كافي الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وفر وعنه أصول الزاني مافر وعنه اه ومثله ما قدمناه فر يباعن التمسكتان من النظم وقسمه موقوفه ويحل الخ أي كما يحصل ذلك بالوطء الحلال وتقييده بالحرمان الأربع عجز لجاعها هو تقدم نفا الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطء الحرام) لان الزنا وطء مكفوف فرح مستهجنات ولو ضاها من المكافئ وشبهتوكذا ثبت حرمه المصاهرة ولو طعن المنكحة فأسدا أو المستقرة فأسدا أو الجارية في المشرقة أو المكاتب أو الظاهر منها أو الأمة المحوسبة أو زوجته الحائض أو النفساء أو كان محرما أو سائما أو غامضا بالزنا لان في اختلاف الشافعي وليد أنها لا تثبت بالوطء بالبر كإثباتي خلافا للوزاعي وأحمد قال في الفتح وقولنا قال مالك في رواية وأحمد وقول عمر وابن سعيد ودان عباس في الأصح وعمران بن الحصين وجابر وأبو عاتشة وجهوه والتابعين كالبرص والشعبي والشافعي والوزاعي وطوس وبجاءه واصل وابن المسيب وسليمان بن يسار وحادو والثوري وابن راهويه وتمامه مع بطل الدليل فيه (قوله وأصل محسوسة الخ) لان المس والنظر سبب ادع الى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدلال ذلك في الفتح بالأحاديث والآثار من الصحابة والتابعين (قوله بشهوة) أي ولو من أحدهما كالمسباتي (قوله ولو لشعره الى الرأس) يخرج به المسترسل وظاهر ما في الحاشية ترجع ان مس الشعر غير محرم وجرم في المحيط بخلافه وجهه في البرص وفصل في الخلاصة نفس التصريم بما على الرأس دون المسترسل وجرم به في الجهر وتوجهه في النهر محل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارح (قوله بمحائل لا يمنع الحرارة) أي ولو بمحائل الخ فلو كان ما قلنا لا تثبت الحرمة كذا في أكثر الكتب وكذا الوجه مع بصره على ذكره تعالى التحريم من أن الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة على القبلة على الفم والفتق والحل والراس وان تكن على المقنعة محمول على ماذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر (قوله وأصل ماسته) أي بشهوة قال في الفتح وثبوت الحرمة بلبس مباشر وط بان صدقوا يقع في أكبر رايه صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال فمسها باها لا تحرم على أبيه وابنه الا أن يصدق أو يعلب على ظنها صدقه ثم رأيت من أبي يوسف ما يضيء ذلك اه (قوله وناظره) أي يشهده (قوله والمنظور الى فرجها) قيد بالفرج لان ظاهر الخبر تنويرها أنهم انفقوا على أن النظر يشهده الى سائر أعضائها الصبرية بما عدا الفرج وشبهه فاطق الكثر في حمل التقيد بحر (قوله المذكور بالداخل) احترازه في الهداية وصحة المحيط والخبر في الحاشية وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الولاية لان هذا حكم تعاقب بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجهوا الاحتراز عن اخبار حرمته من ذلك سقط اعتبار ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة بغيره لو كانت قائمة أو جالسة بغير مستندة لا تثبت الحرمة فاحتمل وقيل ثبت بالنظر الى عنات الشعر وقيل الى الشق وصحة في الخلاصة

ورضاعها شري أمة أبيه لم يحل له ان علمه وطئها تزوج بكرها فوجدناها وقالت أولئك فتحن ان صدقها بآنت بلانهم والا لاشفى (د) حرم أيضا بالصبرية (أصل مزنيته) أراد بالزنا الوطء الحرام (د) أصل محسوسة (شهوة) ولو لشعره الى الرأس بمحائل لا يمنع الحرارة (أصل ماسته) وناظره الى ذكره والمنظور الى فرجها (المذكور بالداخل) ولو نظره (من زواج

بحر (قوله أوماهي فيه) استروا عما إذا كانت فوق الماء فرأى من الماء كجاني (قوله وفروعه) بالرفع عطفا على أصل من رتبته وقبيل المأثرت على الذكر بالنسبة إلى قوله وناطرة إلى ذكره (قوله مطلقا) رجع إلى الأصول والفروع أي وإن علون وإن سفلن ط (قوله والعبرتاخ) قال في الفتح وقوله بشهوة في موضع الحال فبطا اشتراط الشهوة حال فالوس يغير شهوة ثم اشتد من ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذلك في النظر كافي الصراط فاشتد بهد ما غشى بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غير الماء فيفيض لوقوعه في رتبته بلا شهوة فبقي جاز في ماله وقتله الشهوة على البنت ثبتت الحُرمة وإن وقعت على من تخاف فلا (قوله وحدها قهما) أي حد الشهوة في المس والنظر ح (قوله أوز يادنه) أي إذا التحرك أن كان موجودا قهما (قوله به يفتي) وقيل حد هاتين بشهوى بقلبه أن لم يكن مستهيا أو رداده أن كان مستهيا ولا يشترط تحرك الألة وحدها في الحط والتفريط غاية البيان وعليه الاحتياط والمذهب الأول بحر قال في الفتح وفروعه عليه ما لا يتشرب وطلب أمره أنه فأول من نفذي بنهنا خطا لا تحرم أهمها لم يردا لا تتشرب (قوله وفي أمر أو تحريم شيخ الخ) قال في الفتح ثم هذا الخلفي حتى الشاب أما الشيخ والعين فحدهما تحرك قلبه أوز يادنه أن كان متحركا لا بحر ديلان النفس فانه يوجد فبين لا شهوة أصلا كاشيخ اللاني ثم قال ولم يحدوا الحدان ثم منها أي من المرأة وأقوله تحرك القلب على وجهه يشوش الحائط قال ط ولم أر حكم الخلفي المشكل في الشهوة ومتفقين معاملة بالضرر أن يحرم عليه حكم المرأة (قوله وفي الجوهر الخ) كذا في النهي وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لأن تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل إيجاب حرمه للمصاهرة في غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت ويمكن أن يكون مافي الجوهر مشطرا على القول الآخر في حسم الشهوة لا يكون النظر احترازا من مس الفرج ولا من مس غيره تأمل (قوله فلا حرمه) لانه بالانزال تبين أنه غير مقصود إلى الوطء هداية قال في العداية ومعنى قولهم انه لا واجب الحرمه بالانزال ان الحُرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمه ما هو قولا أن تبين بالانزال فان أنزل لم تثبت ولا تثبت بالانزال تثبت بالمس ثم بالانزال تنسقا لان حرمه المصاهرة ثابتة لا تنسقا أبدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا بحر والقييد بالأصول والفروع وقوله لا تحصر أي لا تثبت حرمه للمصاهرة طالعي لا تحصر حرمته بدنو الاقصر من انقضاء عدة الموطوءة لو بشبهة قال في الصر لو وطئ أنت امرأته بشبهة حرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب الأخرى حتى تحيض الأخرى حصة واستسكه في الفحص وجهه انه لا اعتبار لما عاين في ذلك الوقت أمر أو جسد لم تحرم عليه وحازله وطو هاجب الزنا اه (قوله لا تحصر المنظور إلى فرجهما الخ) تبسح في هذا التعبير صاحب الضرر واعتبره الشرع فلا ياله لا يصح الابتذير مضاف أي لا يحصر أصل ودرع المنظور إلى فرجهما لما أنه لا يحصر نفس المنظور إلى فرجهما أو أجيب بأن المراد لا تحصر على أصول الماطر ومروعه ومفهومه أن الكلام في الحرمة متوعدهما بالنسبة إلى أصولها وفروعهما الأولى استقامت للفظ تحريم وإبقاء المتن على حاله فكأن قوله لا للمنظر ومعطوف على قوله والمنظر والمعنى لا يحصر أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتهما على أصوله وفروعه الأولى فاقهم (قوله إذا زاراه) لاحاقه إليه لصحة تعليق الجواب بقوله المنظور ط (قوله لأن المرفئ مثله الخ) يشير إلى مافي الفتح من الفرق بين الزونية من الزاج والمزوجة بين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كان العلة زائفة سبحانه أهل من المرفئ في المرأة مثاله لا هو ومذاعلوا الخنث فيما إذا سلف لا ينظر إلى وجهه فلان نظره في المرأة أو المله وعلى هذا لا تحصر به مس وراه الزاج منه على نفوذ البصر منه في نفس المرفئ بخلاف المرأة دون الماء وهذا في كون الإبصار من المرأة أو الماء أو أسطفا انعكاس الأشعة والالاء بعينه بل بانعكاس مثل الصورة فهما يختلف المرفئ في المعلن البصر بنفذه إذا كان صاحبا يرى نفس مافيه وأن كان لا يراه على الوجه

أوماهي فيه وفروعه) مطلقا والعبرة بالشهوة عند المس والنظر لا بعدهما وحدهما قهما تحرك لانه أوز يادنه به يفتي وفي أمر أو تحريم شيخ كبير تحرك قلبه أوز يادنه وفي الجوهر لا يشترط في النظر الفرج تحرك لانه به يفتي هذا إذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر فلا حرمه به يفتي ابن كل وفيه وفي الخلاصة وطئ أنت امرأته لا تحرم عليه امرأته (لا تحصر) المنظور إلى فرجهما بالنسبة إذا زاراه (من امرأة أو ماء) لأن المرفئ مثاله (بالانعكاس) لا هو

قوله حالوا الخنث كذا بالأصل ولعل الصواب عدم الخنث اه

الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار إذا اشترى بمكثراً هاهنا ما نصبت تؤخذ منه بلا حيلة اهـ وبه يظهر  
قائمة قول الشارح مثله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعاً للدور بالانكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينبغي  
الخ وقد يجب بانه ليس مراد المصنف بالانكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحدقة الواقع على  
سطح الصقيل كالرء والماء ينعكس من سطح الصقيل الى المرئ حتى يلزم أنه يكون المرئ حينئذ حقيقته  
لامثاله وانما أراد به انكاس نفس المرئ وهو المراد بالمثل فيكون مبنياً على القول الآخر ويعبرون عنه  
بالانطباع وهو ان القائل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيملاصه ويدل عليه تفسيره فاضنان بقوله لانه لم  
ير فرجهوا وانما رأى عكس فرجهما ففهم (قوله هذا) أي جسم ماذ كفي مسائل المصاهرة (قوله مشتهة)  
سبباً في تعريفها بأنها كانت تسع فأكثر (قوله ولو ما ضيا) كجهر وشوهاة لانها دخلت تحت الحرمة فلا  
تخرج وجواز وقوع الولد منها كوقوع زوجي ابراهيم وركز باعليها الصلوات السلام (قوله فلا تثبت  
الحرمة فيها) أي بوثها اولد لها والفتوى في فرجهما قوله أصلاً أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء أنزل أو لا  
(قوله مطلقاً) أي سواء كان يسمى أو امرأه كلفي غايه اليان وعليه الفتوى كالأوقات ح من البحر  
وفي الواو لاجبة أن تجل وجلاله أن يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الألف لوجب حرمة المصاهرة في  
الذكر أولى (قوله لعدم تيقن كونه في الفرج) عليه لعدم إحصاء وطء المفضاة لصاحبه فقط وأما العلة في  
عدم إحصاء وطء الذكر المصاهرة فالتيقن بعدم كون الوطء الفرج الذي هو محل الحرث وانما ذكرهما  
لانها ما بالاولى قال في البحر وأورد عليهم أي على المستثنين أن الوطء فيما وان لم يكن سبباً للحرمة فليس  
بشهوة سبب لهما بل الموجود فبهما أقوى وأجيب بان العلة هي الوطء السبب الاول وثبوت الحرمة بالنسبة  
ليس الا لكونه سبباً لهذا الوطء لم يتحقق في صورتين اهـ وبه طرأ أنه لا فرق في المستثنين بين الانزال  
وعدمه ح (قوله لم يقبل منه) وأدق الفتح وهو كونه منه أي بما سكا كما عند مني تلد كما قدمنا من هذا في  
المرأه في النكاح كالأختي (قوله لا فرق بين زنا ونكاح) واجمع لاشتراط كونها مشتهة لثبوت الحرمة على  
البحر من عطفه قوله فلو تزوج صغيرة الخ (قوله جازة التزوج بينها) (٣) أما ماها غرمت عليه فيعبر  
العقد ط (قوله فلو جامع غيرها من الخ) الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت  
الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن التي في حصد المشتهة أي تسع سنين قال في التهر وأقول  
التعليل بعدم الاشتباه يقيد ان من لا يشتهى لا تثبت الحرمة بهما وهو لاخطاء ان من تسع عا من هذا لا يد  
أن يكون مراهما شراً ينشأ في الخانة قال الصي الذي يحصاه مشه كالبالغ فالوا هو ان يجامع ويشتهى  
وتسعى التساهل مثله وهو ظاهره اعتبار كونه مراهما لا ابن تسع ويدل عليه ما في الفتح من المراهق  
كالبالغ وفي البرازيه المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لبس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اهـ وبه  
ظهر ان ما مره الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراد ففصل من هذا انه لا بد لكل منهما  
من سن المراهقة أو في الأقل تسع وذكرنا ما مره لان ذلك أقل من يمكن فيها البلوغ كجمره واه في باب  
بلوغ الخلام وهذا الواقع ما مره ان العلة هي الوطء الذي يكون سبباً للوادة أو المس الذي يكون سبباً لهذا  
الوطء لا يتحقق في غير المراهق منهم لا يتأخر منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من القصر به وقوله بين  
المس والنظر صوابه في المس والنظر وصبره الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالنسبة بين كونه عابداً أو زانياً  
أو مسكراً أو مسكناً الخ ما مره ح قال الرجعي وإذا سلم ذلك في المس والنظر علم في الجامع بالاولى (قوله فلو  
أيضا الخ) فترجع على الخطأ ط (قوله لا يدها بنة) أي المراهق كعلم محامراً أو متيسد الفتح بكونه  
ابن من غيرها فقال في النهر لم يعلم بالاولى كإن ابنه منها بالاولى ولا بد من التقيد بالشهوة أو اذ يادها في  
الموضع (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في التفسير وإذا قبلها أو لبسها أو نظر الى فرجها ثم قال لم يكن من  
شهوة ذكر الصدو ثم يدانه في القبلة يعني بالحرمة ما لم يبين انه بالاشهوة وفي المس والنظر لا لاثباته

(هذا إذا كانت حصة  
مشتهة) ولو ما ضيا (أما  
غيرها) يعني الميتة وصغيرة  
لم تشته (فلا) تثبت الحرمة  
بها أصلاً كوطء موطئاً  
وكلواضها لعدم تيقن  
كونه في الفرج مالم يقبل  
منه بلا فرق بين زنا ونكاح  
(فلو تزوج صغيرة لا يشتهى  
فدخولها ما لها ولا تثبت  
حرمتها وتزوجت بأخر  
بلاز) لا لولا (التزوج بينهما)  
لعدم الاشتباه وكذلك  
تشرط التسوية في الذكر  
فلو جامع غيرها من زوجة  
أبيها لم تحرم فسخ (ولا فرق)  
فما ذكر (سبب المس  
والنظر بشهوة بين محمد  
ونسبان) وخطأ واكرام  
فلو يقضا زوجته أو يفتلته  
المشتهة أو يدها بنة سميت  
الأم أبداً فسخ (فصل أم  
امرأته) أي في موضع كان

(٣) لصل في بعض نسخ  
المتن جازة التزوج كجابل  
هـ كناية المشي ويكون قول  
الشارح لا لولا تفسيرها  
لقول المتن فليصرد

بشهوة الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وقبوه ع العيون بخلاف هذا إذا اشترى ببلوبة  
 على أنه بالخيار وقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة أو أورددها صدق ولو كانت مباشرة لم يصدق  
 ومنهم من فصل في القبلة فقال كانت على الفم بقى بالحرمته ولا يصدق أنه بلا شهوة وإن كانت على الرأس أو  
 الذقن أو الحدة إلا إذا ثبت أن به شهوة وكان الأمام نظير الدين بقى بالحرمته في القبلة مطلقا ويقول لا يصدق  
 في أنه لم يكن به شهوة وتظاهر الخلاف بين ع العيون بدل أنه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي الباقي  
 إذا تكرر الشهوة في المس يصدق الآن يقوم بها منتشرا أفعبا عنها وكذا قال في المرد والانتشار دليل شؤنه  
 اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للعداى خلافه هذا فانه قال لو لمس أو قبل وقال أشسته  
 صدق إلا إذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم اه وهذا هو الواقع لما سبقه الشارح عن الحدادى  
 ولما قلته منه في البر فاقلاو وجه في فتح التدبير وأحق الخلد بالفم اه وقال في الغيض ولو قام إليها وانفجها  
 منتشرا أو قبلها قال لم يكن عن شهوة ولا يصدق أو قبل ولم ينتشرا أو قبل قال عن غير شهوة يصدق وقيل  
 لا يصدق لو قبلها على الفم به بقى اه فهذا كثرى صريح في ترجع التقبيل وأما صحيح الإطلاق الذي  
 ذكره الشارح فلم أورد له غيره ثم قال القهستان وفي القبلة بقى ما أى بالحرمته ما بين به بلا شهوة ويستوى  
 أن قبيل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقيل إن قبل الفم بقى بمهاوان أدى أنه بلا شهوة وإن قبل غيره  
 لا بقى بمهاوان إذا ثبت الشهوة اه وتظاهر ترجع الإطلاق في التقبيل لكن علتنا الصريح بترجع التقبيل  
 تأمل (قوله حرمته عليه امرأته الخ) أى بقى بالحرمته إذا قبل منها ولا يصدق إذا ادعى عدم الشهوة قالوا إذا  
 ظهر عدمها بغيره يتأخا له وهذا موافق لما تقدم من القهستان في الشهيد ومخالفا لما قلناه من الجوهره  
 وجه في الفتح وعلى هذا فكان الأولى أن يقول لا تحرم ما لم تلم الشهوة أى بان قبلها منتشرا أو على الفم  
 فيوافق ما قلناه من الغيض ولما سألنا أيضا وجهين فلا فرق بين التقبيل والمس (قوله ولو على الفم) مبالغة  
 على المتن لا على المتن والمعنى حرمته امرأته إذا لم يظهر عدم الاشتها هو صادق بظهور الشهوة بالمثل  
 فيها أما إذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه ح (قوله كأنهم في الشهوة) أى فهمه  
 من عبارة العيون حيث قال وتظاهر ما أطلق في بيع ع العيون إلى آخر ما وأنت خبير بأن كلام المصنف  
 مبنى على أن الأصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق دعوى عدمها وهذا اختلاف ما في العيون تأمل (قوله  
 وكذا القصر والعرض شهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كأنه المصنف في المعانقة لأن المقصود تشبيه هذه الأمور  
 بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلامعنى للتقيد اه ح (قوله ولو لاجنية) أى لا فرق بين أن تكون زوجة  
 أو أجنبية أما الأجنبية فمصرحتها ظاهرة وأما الزوجية فكما إذا تزوج امرأة فحرمها وأوصها أو قبلها أو أعانها  
 ثم طلقها قبل المخلول حرمته عليها ولم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فإن جتمع ما قبله كذلك ح  
 ونخص البنت لأن الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكتفى الشهوة من أحدهما) هذا لما يظهر في المس أماني  
 النظر فتمت الشهوة من الناظر سواء وجبت من الاستحرام اه ط وهكذا بحث الخبير إلى أن أحذامن  
 ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قالوا الفرق ما شرا كهما في لغة المس كالمشركين في لغة الجاهل بخلاف النظر  
 (قوله كالنكاح) أى في ثبوت حرمة المصاهرة بوطء أو لمس أو النظر ولو تم الغابان بأن قال كإنه عاقل صاح  
 لكان أولى ط وفي الفتح لو لمس المراهق أو تزوج به شهوة تثبت الحرمة عليه (قوله يراى به) لم أره إلا  
 المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهم في ما رأى زاهدى (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ  
 وفي غلبا بدون الام فهو من باب الحذف والإصال كما قال ح وعبارة القضية هكذا قبل المجنون أم امرأته  
 بشهوة والسكران بنته تحرم اه أى تحرم امرأته (قوله وبجريمة المصاهرة الخ) قال في التفسيره كرميد  
 في نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضا ع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل الغرق  
 لا يجب عليه إلخا شبه عليه أو لم يشبه عليه اه (قوله لا بعد التزكوة) أى وإن مضى عليها سنون كلى

على الصحيح جوهره  
 (حرمته) عليه (امرأته)  
 ما يظهر عدم الشهوة  
 ولو على الفم كأنهم في  
 الشهوة (وفي المس لا)  
 تحرم (ما لم تعلم الشهوة)  
 لأن الأصل في التقبيل  
 الشهوة بخلاف المس  
 (والمعاقبة كالتقبيل)  
 وكذا القصر والعرض  
 بشهوة ولو لاجنية وتكتفى  
 الشهوة من أحدهما  
 ومراهق ومجنون وسكران  
 كإنه يراى به وفي القضية  
 قبل السكران بنته تحرم  
 الام وبجريمة المصاهرة  
 لا يرتفع النكاح حتى لا يعمل  
 لها التزكوة بخلاف الأصل  
 المتأخره وانقضاه العدة



البراءة وبما رواه الحارثي الأبعد نفي القاضي أو بعد المتاركة أو قد عرفت أن النكاح لا يرتفع بل يفسد  
وقد صرحوا في النكاح الفاسد بان المتاركة لا تتحقق إلا بالقول ان كانت مدخولا بها أكثر من كذا أو خليت  
سبلها أو أماسير المدخول بها فقبل تكون بالقول وبالنكاح على قصد عدم العود بها أو قبل لا تكون إلا  
بالقول فيها حتى لو تزكو أو مضى على عتقها سنون لم يكن لها أن تزوج بآخر فاقهم **(قوله)** والوطء عليها  
**(الح)** أي الوطء الكافي في هذا الموضع قبل التفرق والمتاركة لا يكون تزوايا في الحارثي والوطء فيها لا يكون  
زنا لأنه يختلف فيه عليه من المثل بوطئها بعد الحرمة أو لا حسب ما عرفت ثبت النسب اه **(قوله)** وفي الثانية  
**(الح)** مستغنى عنه بما تقدم **ح** **(قوله)** فدخلت فراش أسبها كفي به عن المس والافهم الدخول بغير  
مس لا يعتبر ط **(قوله)** ليست بمشقة يفتي كذا في العبر عن الثانية ثم قال غا فانه لا فرق بين أن  
تكون مشقة أولا ولذا قال في المراجع بنت حسن لا تكون مشقة اتفاقا وبنت نسيح فصاعدا مشقة اتفاقا  
وفيما بين النسب والتسع اختلاف الرواية والشيخ والأصح انها لا تثبت الحرمة اه **(قوله)** وان ادعت  
الشهوة في تقبيله أي ادعت الزوج انه قبل أحد أصولها أو فرجها بشهوة أو أن أحد أصولها أو فرجها  
قبله بشهوة فهو مسدود مضاف إلى قاعله أو فوعله وكذا قوله أو تقبيلها به فان كانت اضافته إلى المفعول  
فإنه فاعله والانسب لنظم الكلام إضافة الأول لقاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما  
أفاده **ح** **(قوله)** فهو مسدود لأنه ينكر بوث الحرمة والقول المنكر وهذا ذكر في الخبر في المس  
لا في التقبيل كما فصل الشارح فانه مخالف لما سأل عليه المصنف أولا من أنه في التقبيل يفتي بالحرمة مالم  
يظهر عدم الشهوة وقد منعه من التسمية فقل الخلاف في ذلك فها هنا يفتي على ما يبيع العيون **(قوله)**  
**آلت** بالرغم فاعل متشترط **ط** **(قوله)** أو يركب معها أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر  
المأخوذ يصدق في أنه لا من شهوة تزوايه **(قوله)** وفي الضم **(الح)** قال فيه والحاصل أنه إذا أثر بالنظر  
وأشكر الشهوة يصدق بخلافه في البشارة لا يصدق بخلافه فيها أهله وفي التقبيل يختلف فيه قبل  
لا يصدق لأنه لا يكون إلا عن شهوة فإذا قبل الأن يظهر خلافه بالانتشار ونحوه وقبل قبل وقبل  
بالتفصيل بين كونه على الرأس والجبهة والخد فيصدق أو على الفم فلا يزال هذا إلا أن الخلد يترأى  
الحاقه بالفم اه وقوله الآن يظهر الخشعة أن يذكر بعد قوله وقبل يقبل كذا لا يفتي ولم يذكر المس وقد مناه  
عن الشهوة أن الأصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فيصدق إذا أنكر الشهوة الآن يقوم الياسمشر أي  
لأن لا تشاؤ دليل الشهوة وكذا إذا كان المس على الفرج كحرم من الخلد أي لأنه دليل الشهوة فقالوا بما  
ذكر في الفتح خصمان الحاق تقبيل الخلد بالفم أي بخلاف الرأس والجبهة فبر ما تقدم في كلام الخبير عن  
الامام طهيري الذين فان ذلك لم يفسل فاقهم **(قوله)** ولا يصدق أنه كذب **(الح)** أي هذا القاضي أو يمينه بين الله  
تعالى ان كان كاذبا فبما أقدم ثبت الحرمة وكذا أثر جميعا أمه قبل التزوج لا يصدق في حقه ما يجب  
كالمسحوب أو بعد الخول وتصل قوله بجر **(قوله)** تجنيس كذاه زام إليه الجبر وكذا رأيت فيه أيضا  
ونص عبارة المختار أنه قبل اليه أشار بحمد الجميع واليه ذهب غير الاسلام على أن يزوي لأن الشهوة مما  
وقوف عليه بغيرك الضومين بغيرك ضواء أو بآثار آخر من لا يفرق ضواء اه فذكره من التقبيل  
من كلام التجنيس أيضا وبه ظهران ما في النهر من زوال التجنيس أن المختار عدم القول سبق قلم **(قوله)**  
بن المحرم الأولى حذفه لأن قول المصنف بين امرأتين يعني عسوة ولا يتوهم اختصاص الثاني بالجمع وطأ  
ملك بين ولا يصح اعرا به لا منه بدل مفصل من مجمل لأن الشارح ذكره على ما لا يجره وهو قوله وحرم الجمع  
فانهم أرادوا المحرم ما يشمل النسب والرضاع ولو كان له زوجتان وضععتان أرضعتها أجنبية قد نكحها  
كافي البصر **(قوله)** أي هذا جميعا الانسب حذف قوله جميعا كما فعل في العبر والنور ولذا قال **ح** لا ثمرة  
لهذا التقيد فيها إذا تزوجها في عقد واحد لا يكون صحيحا قطعا ولا فيها إذا تزوجها على التعاقب وكان

والوطء عليها لا يكون تزوايا  
الحائنة أن النظر إلى فرج  
ابنته يشبهه وتوجب حرمته  
أمراته وكذا لو فرغت  
فدخلت فراش أبها بامرأة  
فانتشر لها أو هاتم طبعه  
أمرها (وبنت) سها دون  
تسليست بمشقة به  
يفتي (وان ادعت الشهوة)  
في تقبيله أو تقبيلها به  
(وأشكرها الرجل فهو  
مسدود) لاهي (الآن)  
يقوم الياسمشر) آلت  
(فيما فيها) لغيره كذب  
أو يأخذ منها (أو يركب  
مها) أو يحملها الفرج  
أو يقبلها على الفم قاله  
الحدادي وفي الفتح يترأى  
الحاق الخلد من الفم وفي  
الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر  
أمر أنك فقال لم يمتها تثبت  
الحرمة ولا يصدق أنه كذب  
ولو هازلا (وتقبل الشهادة  
على الاقرار بالحبس  
والقبيل من شهوة وكذا)  
تقبيل (على نفس الحبس  
والقبيل) والنظر إلى ذكره  
أو فرجها (من شهوة في  
المختار) تجنيس لأن الشهوة  
مما وقف عليها الجبهة  
بانتشار أو آثار (و) حرم  
(الجمع) بين المحرم (نكاحا)  
أي عقد محصيا

نكاح الأولى صحبان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعا ثم له ثمره فيما إذا تزوج الأولى فأسدا فإنه  
 حيث أن يصدق على الثاني بصدق عليه أنه جمع بينهما نكاحا ونكاح الأولى وإن كان فاسدا يسمى نكاحا  
 كما شاع في علوانهم اهـ (قوله وعدة) معطوف على نكاحه وسببه على التمييز (قوله ولوين طلاق  
 يائن) مثل العدمن الرحي أو من اعتق أم وابنه فلا الهما أو من تفرق بعد نكاح فاسد وأشا وإلى أن  
 من طلق الأربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدته فإن انقضت عدة الكل معالجاة تزوج  
 أربع وإن واحدة فواحدة بحر (فرع) ما نكح امرأة له أن تزوج بانكحها بعد يوم من موتها كفى الحلاصة  
 عن الأصل وكذا في المبسوط لصدور الاسلام والحط السرسي والجر والتأخران في غيره هاهن الكتب  
 المحمدية وما عداها إلى التنفيس وجوب العدة فلا ينعقد طبعه ونكاحه في كل ما تنقضي الفتاوى الحامدية  
 (قوله علك بين) متعلق بوطع واحترز بالجمع وطأ من الجمع ملسا من غير وطأ فإنه يائز كفى البحر ط (قوله  
 بين امرأتين) يرجع إلى الجمع نكاحا وعدت وطأ بلك بين ط أو في عبارة المصنف أما على عبارة الشرح  
 فهو متعلق بالآخر (قوله أيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت كرام بل لا يخفى كالجمل  
 بين المرأة وعدتها وأختها والجمع بين الأم والبنت نسباً ورضاعاً كالجمع بين عنتي وأختين كان يتزوج كل  
 من رجلين أم لا استوفى لكل منهما ما يثبت فيكون كل من البنتين ههنا الأخرى أو يتزوج كل منهما ما يثبت  
 الآخر فلو دلها ما يثبت في كل من البنتين من حالة الأخرى كفى البحر (قوله أبدا) قيد بهما البحر وغيره  
 لاخراج ما لو تزوج أم ثم سببها فانه يجوز له أن يفرض الأبد كذا الأصم له إيراد العقد له سببه ولو  
 فرضت السبدة كذا لا يحل له إيراد العقد على أمته الأقر موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمات من  
 الجانبين مؤقتة إلى زوال ملك البين فإذا زال فأيتهما فرضت كذا حرص إيراد العقد منه على الأخرى فلذا  
 جاز الجمع بينهما أو حتى إلى إخراج هذه الصور من القاعدة المذكورة بقيد الأبدية لكن هذا بناء على أن  
 المراد من عدم الحل في قوله أيتهما فرضت كذا لم يحل الأخرى عدم حل إيراد العقد أو ما لو يذهب عدم حل  
 الوطء لا يحتاج إلى إخراجها إلى قيد الأبدية لانها لو جحدت به فانه لو فرضت السبدة كذا لم يحل له وطأ أمته  
 فأدفع (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) عمه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها (قوله  
 وهو مشهور) فإنه ثابت في محض مسلم وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وعلقاه الصدوق  
 بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجليل الصغير منهم أبو هريرة وأبو حنيفة وابن عباس وابن عمر وابن مسعود  
 وأبو سعيد الخدري فيصلى مخصصا العموم قوله تعالى وأحل لكم ما زاد لكم مع أن العموم المذكور  
 مخصوص بالمشرك والمجوسية وبناؤه من الرضاة فلو كان من أخبار الأجداد أو القصص به غير متوقف  
 على كونه مشهورا أو الظاهر أنه لا يثبت ادعاء الشهرة لأن الحديث موقوف على القصص لأن ولا  
 تنكحوا المشركين ناسخ للعموم وأحل لكم أفلو تقدمتم فمعه يلاية فلو حل المشرك كان هو مستفاد أو  
 تكرار النسخ وهو خلاف الأصل بيان الملازمة به يكون السابق حرمات المشركين ثم نسخ بالعموم وهو أحسن  
 لكم ما زادكم ثم يجب تقدير ناسخ آخولان الثابت لأن الحرمات مفعول به اندفع ما في الغاية من أن شرط  
 التفصيل المتفاوتة عندنا وليست بمعاملة (تنبيه) ما ذكره من الدليل لا يكفي لإثبات عموم القاعدة من  
 حرمة الجمع بين جميع المحارم فإن الجمع بينهما حرم لا فضائه إلى قطع الرحم لوقوع التثنية عند ذين الضربين  
 والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما نكح إذا قطعتم ذلكم  
 قطعتم أرحامكم وتمامه في الفتح (تنبيه) عن هذا أجاب الرمي الشافعي من الجمع بين الاختين في الجسدية بأنه  
 لا مانع منه لأن الحكم بدوام العلة وجودا وعدمه على التباين وقطعة الرحم مستتلفة في الجنة إلا أن  
 والبنت اهـ أي لعلها الجزئية معها وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أو أمة ثم  
 سببها) الأولى عدم ذكر هذه الصور قلنا علمت من إخراجها من القاعدة بقيد الأبدية فيبقى على أن المراد

(وعدة ولوين طلاق يائن)  
 (و) حرم الجمع (وطأ علك بين  
 بين امرأتين أيتهما فرضت  
 ذكر المفعول للأخرى) أبدا  
 حديث مسلم لا تنكح المرأة  
 على عمتها وهو مشهور  
 يصلح مخصصا للكتاب) لجاز  
 الجمع بين امرأة وبنت  
 زوجها) أو امرأة ابنها  
 أو أمة ثم سببها لا نه  
 فرضت المرأة أو امرأة الابن  
 أو السبدة كذا

من عدم الحل عدم حل ابراء العقد وهو ثابت من الطرفين كقولهم فينكحني له الا في لم يحرم ولو اراد بعدم  
الحل عدم حل الوطء صح قوله لم يحرم ولكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشد اولى أن يجوز الجمع بينهما  
ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشير بشي إلى أنه لو تزوجهما في عقد لم يصح نكاح واحدة  
ولو تزوجهما في عقدتين والسيد يقدم ثم يصح نكاح الأمة كقائدها أول الفصل **(قوله لم يحرم أي)**  
التزويج في الصور الثلاث لأن الله كرم الفروض في الأولى يصير متزوجاً بزوجي بشرط جعل أجني  
وفي الثانية يصير متزوجاً بما أمة اجنبية وفي الثالثة يصير ومثلاً له **(قوله بخلاف عكسه)** هو ما إذا فرغت  
بنت الزوج أو أم الزوج أو الأم بعد كراحت تحرر الأخرى لأنه في الأولى يصير ابن الزوج فلا تحل له  
موطؤة أبيه وفي الثانية يصير بالزوج فلا تحل له امرأة ابنه وفي الثالثة يصير بعداً فلا تحل له سببه **(قوله)**  
**وان تزوج الخ** قيد بالتزويج لأنه لو اشترى أخت أمه الموطوءة بآبائه وطء الأول ولغيره وطء الثانية لم  
يحرم الأولى على نفسه ولو وطئها ثم لم يجلع له وطء واحد منهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحاً  
لأنه لو كان فاسداً لا يحرم عليه الموطوءة إنما يدخل بالنكاح فتخرج بالجمع حقيقة وأطلق في الاخت  
المتزوج في مثل الخوف الامتناع في الأصل ففعل أم الولد وقد يكون موطوءاً لأن بدنه يجوز وطء  
المنكوحه كما يأتي لأن المروقة ليست بموطوءة كما يحل بغير جامعها بينهما موطوءاً لاحقة فتلا حاكموا شلوا إلى أنه  
لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى أختها لاطأ المشتري لأن المنكوحه موطوءة حكماً كذا أقاد في العبر  
وأراد بأخت الأسم من ليس بينهما منة أحتراراً من أمهات أو بناتها لأن وطء أحدهما يحرم الأخرى أبداً  
**(قوله حتى يحرم)** أي على نفسه كقوله في صبرتهم والتبادر منه أنه بالضم والتشديد من الجدو يعلم منه دلالة  
حكم الحرمة بدون فعله كون أحدهما أو وقتها الحصول المصروف ولو فرغ الفتح والتوقف صح ومن ذلك  
منطوقاً ولكنه قيل إنها لم تأت فافهم **(قوله حل استمتاع)** من إضافة الصلة إلى الموصوف أي يحرم  
الاستمتاع بالحلال أفاؤه ط أو بالإضافة نيابة أي يحرم شيئاً لا هو استمتاع أفاؤه الرجوع به اندفع  
الحل والحرمة من صفات فعل المكاف كاستمتاع فلا يصح أحدهما بالآخر فافهم **(قوله بسبب ما)**  
فقرير المنكوحه بالطلاق والخلع والرقع انقضاء العدة فيستأنف والمطلوكة بينهما كلاً أو بعضها  
واعتمداً كذلك وجبت تمام التسليم وكتابتها وتزويجها بباح صح بخلاف القاسد إذا دخل بها  
الزوج فأنه لو جوب العدة قبلها منه تحرم على المالك ففعل له حيث قد المنكوحه حق ولا يترأى الاحرام والحيف  
والفاسد والموم والرهن والاجل والتمديد لأن فرجهما لا يحرم بهذه الأسباب بحر قال في التهرؤم أرفي  
كلهمس ما لو باعها بياقاسداً أو وهبها كذلك وقبضت الظاهر أنه محل وطء المنكوحه اه أي لأن  
المبيع فاسداً على القبض وكذا الموهوب فاسد على المقتضى بخلافه لا يصح في المعادية تجساً في بابها ان  
شاه الله تعالى **(تنبيه)** قال في العبر فان علمت الموطوءة المملوكه بعد الإخراج سواء كان بفتح أو  
شراء بعد بل يحصل وطء واحد منهما حتى يحرم الأمة على نفسه بسبب كما كان أولاً **(قوله لأن العقد حكم)**  
الوطء أورد عليه أنه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح فأفاه بعض المالكية والزم أن يصير  
جامعاً بينهما موطوءاً حكماً لأن الوطء السابق قائم حكماً ما بدليل أنه لو أراد بيعه استبرأها وهذا  
اللازم باطل فسنز بطلان ما زوموه من صحة العقد وأجاب عنه في الفتح أنه لا لازم مفقود لأن بيدها والتمه فلا  
يضر بالصحة **(قوله ولو لم يكن الخ)** يحرم زوجه فوطئها ح **(قوله وطء المنكوحه)** فان وطئ المنكوحه  
حرمت المملوكه حتى يطارق المنكوحه كذا في الاختيار **(قوله ودواى الوطء كلوطه)** حتى لو كان قبل  
أتمه أو مسهة بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج أختها لا تحل له واحد منهما حتى يحرم الأخرى وحتى **(قوله)**  
أومن معنهما) هو كل امرأة أتت أيها فرشت كرام العمل للأخرى ح ولا حجة في هذه الآية إلا لاستمهائه  
عنها بقول المصنف بهدوكنا الحكم في كل جامعتهما من المحارم ط **(قوله ونسئ الأول)** فلو لم يفرق المصنف

لم يحرم بخلاف عكسه  
(وان تزوج) بنكاح صحيح  
(أخت أمة) قد (وطئها  
صح) النكاح لكن  
(لا يبطأ) واحد منهما  
حتى يحرم) حل استمتاع  
(أحدهما عليه) بسبب ما  
لأن للعقد حكم الوطء  
حتى لو نكح مشرك مغربة  
يثبت نسب أولادها منسه  
لثبوت الوطء حكماً ولو لم يكن  
وطئ الأمة وطء المنكوحه  
ودواى الوطء كلوطه ابن  
كل (وان تزوجهما معا)  
أي الاثنين أو من معنهما  
(أو يعقدن ونسئ) النكاح  
(الأول)

والثاني باطل وله وطء الاول الا ان ساطا الثانية فحرم الاولى الى انقضاء عهدها الثانية كقولهم ان تحت امراته  
 بشبهة حيث فحرم امراته مالم تنقض عدة ذاتها الشبهة ح عن العرو قال في شرح دور الجار قيد بالنسيان  
 اذ الزوج لو عين احدهما بالطل بسخوله لم او يدين اتم السابقة قضى بنكاحها تصادقوا وقرق بينهما وبين  
 الاخرى ولو دخل باحدهما ثنتين ان الاخرى سابقة بعثر البيان اذ الدلالة لاتعارض الصريح اه وسيله  
 في الشرع بلالة من شرح الجمع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني يفترض عليه ان يشاورهما فان لم  
 يشاورهما وجب على القاضي ان يعلم ان يقرق بينهما مادامهما للعدة صغر لكن في الفتاوى الهندية عن  
 شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان يس فعلى ما بين  
 وان لم يبين فانه لا يعزى في ذلك و يقرق بينهما اه ح قلت لامنافة بينهما لان بيان الزوج مبني على  
 علمه بالاسبق لما ذكرناه من شرح الدور ولقوله لا يعزى تأمل وفي النهرواني في أن يكون معنى التفرق  
 من الزوج أنه يطلقهما ولم أزه اه (قوله لا يكون طلاقا) أي تفرق القاضي المذكور وشاها كلام  
 الغفر أنه يحتمل فانه قال والظاهر أنه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما ما طلقوا تزوجهما بعد ذلك وأقره  
 في العرو والنهر ويؤيد أن الزاوي يبرهن التفرق المذكور بالطلاق وكذا قال الاثافي في غايه البيان  
 وتفرق القاضي كالطلاق من الزوج ثم قال في الغفر فان وقع التفرق قبل النكاح فله ان يتزوج أيتهما  
 شاء للعالم وان بعده فليس له التزوج واحد منهما حتى تنقض هدهما وان انقضت عدة احدهما دون  
 الاخرى فله تزوج التي لم تنقض هدهما دون الاخرى كلاً صريحاً ما وان وقع بعد النكاح باحدهما فله ان  
 يتزوجها في الحال دون الاخرى فان هدهما تختم من تزوج أيتهما اه (قوله يعني في مسئلة النسيان) تنقيد  
 لقوله و يكون طلاقاً لقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفرق في الباطل لا يكون طلاقاً فانهم (قوله  
 اذ الحكم الخ) بيان لفرق بين المستثنين ذلك أن في مسئلة النسيان مع نكاح السابقة دون اللاحقة  
 وتعين التفرق بينهما العمل والى مع نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفرق قبل النكاح ولما جهلت  
 وجب لهما أمان في مسئلة تزوجهما على عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يثبت اذا كان التفرق قبل  
 النكاح فلا مهر لهما ولما ولادة لهما وان دخل بها وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم  
 النكاح الفاسد وعليها العدة بحر قال وقد بطلان في الجميع بأن تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير  
 أو عدته فان كانت كذلك مع نكاح الفارغة لعدم تحقق الجميع بينهما كالتزويج امرأ تزوج في عقد  
 واحد أو احدهما تزوج بل ربع نسوة فان تكون زوجة فلا حلاله لم يعق الجميع بين رجلين اذا كانت  
 هي لآخر لاحدهما اه (قوله وهذا) أي وجوب نصف المهر لهما في مسئلة النسيان (قوله متساويين  
 قدر ووجسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير ارجع الى المهر من يتأويل  
 المذكور ح (قوله وادعى كل منهما النكاح الاول) اما اذا التا لا تدعى أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ  
 لان القضية مجهول وهو منع عدة القضاء كن قال لرجلين لاحدهما مائة ألف لا يقضى لاحدهما بشئ  
 الا ان يسطحا بأن يتقاعل أحدهما نصف المهر ف يقضى لهما به وهذا القيد أي دعوى كل منهما زاده أو مظهر  
 الهندواني وظاهر الهداية تضعه فله كنه حسن بحر وغامبه فيه (قوله ولا يثبت لهما) مثله ما لو كان لكل  
 منهما مائة على السبق كافي الغف وغيره أي لثبتهما قال ح فلو قامت احدهما البيعة على السبق  
 فنكاحها الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا في قوله ونسي الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محذور قوله  
 متساويين قدر ووجسا وهو صادق باختلافهما مقدار فقط كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من  
 الفضة والاخرى وزن ألفين منها ووجسا فقط كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى  
 وزن ألف درهم من الذهب وقدر ووجسا كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى  
 وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ) اعلم أن هذا التفصيل مأخوذ من الدور واعرشه محذور بأنه

فرق القاضي (بينه  
 وبينهما) ويكون طلاقاً  
 (ولهما نصف المهر) معنى  
 في مسئلة النسيان اذ الحكم  
 في تزوجهما مع البطلان  
 وصدم وجوب المهر الا  
 بالوطء كافي عامة الكتب  
 فتنبه وهذا (ان كان  
 مهرهما متساويين) قدوا  
 ووجسا (وهو مسمى في  
 العقد وكانت الفرقة قبل  
 النكاح) وادعى كل منهما  
 النكاح الاول ولا يثبت لهما فان  
 اختلف مهرهما فان علما  
 فلكل ربع مهرها والا  
 فلكل نصف أثل المسميين

لم يوجد لقهره والذي وجد في أكثر الكتب ان المسمى له مان كان مختلفا بقضى لكل واحد منهما مهر  
 مهر المسمى والذي وجد في بعضها أنه بقضى لهما بالاقول من نصف المهر من المسمى فلو كان مهر احدهما  
 مائة درهم والاخرى ثمانين بقضى على القول الاول لاولى بخمس وعشرين درهما ولثانية عشرين وعلى  
 الثاني بنصف أقل المهر من المسمى وهو أربعون ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرين درهما  
 كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه للشيخ اسمعيل ان الاحتياط التاخر هو الموجود في الكافي  
 والكفاية معلا بان فيه يقتضيان الظاهر ان المصنف أي صاحب الدرر أراد ان وفق بين القولين بان الاول  
 فيها اذا كان مسمى لكل واحدة منهما بينهما معلوما كالخمس مائة فلها مائة والثلث مائة والثاني فيها اذا  
 لم يكن معلوما كذلك بان يعلم انه سمي لواحد منهما مسمى او لثاني أو لثالث الا انه نسي تعيين كل منهما  
 لكن سابق ما في الكافي والكفاية لا يرد في انحصار في ذلك ولذا قيل لو حل على اختلاف الرواية كان اول  
 اذا تقرر ذلك علمت ان قول الشارح بما للدور والاقل لكل نصف أقل المسمى غير صحيح كائنه عليه في  
 الشرع بل لاية وغيره لا يقتضيه ان تأخذ مهر كل واحد من الواجب عليه نصف مهره فالواجب ما في بعض نسخ  
 الشرح وهو الا ان نصف أقل المسمى لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه (قوله وان  
 لم يكن مسمى) أي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب شفعة وذاسمي لاحداهما دون الاخرى  
 فلن لهما المسمى أخذ به والتي لم يسم لها تأخذ نصف الشفعة ومثله في شرح الشيخ اسمعيل (قوله واجب  
 لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التفريق بعد النشول وجب لكل منهما مهر كامل  
 النكاح الفاسد بقضى بهر كامل وعقر كامل ويجب له على ما اذا اتحد المسمى لهما قد اقر أو جنسا أما اذا  
 اختلفا فيعتدوا بوجوب مهر اذ ليست احدهما أولى يجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها  
 الموطوعة في النكاح الفاسد وهذا مع ان الفاسد ليس حكم الوطء فيها ذاسمي فيه العقر بالاقول من المسمى  
 ومهر المثل اه ومثله في الجرسوي قوله مع ان الفاسد المالح والظاهر ان صاحب الفتح عبرا ولا بأنه يجب  
 لكل مهر كامل ثم بالعقر فيما موقوف في كلام غيره ثم حقق ان الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطء هو  
 الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم انه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة اذا وطئت بشبهة اه ولا  
 يحق ان الوطء في النكاح الفاسد وطء بشبهة قد صرح في الكترو وغيره بان الواجب في النكاح الفاسد  
 الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم ان اقتصار الجرس على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل انك قد علمت ان  
 أحد النكاحين في مسئلة النسيان صحيح والآخر فاسد وبعد النشول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر  
 أي الاقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يتسم المهران بالوصف المذكور  
 بينهما فيكون لكل واحد منهما مهر كامل ثم اعلم ان الصور أربع لانه لما أن يتعد المسمى لهما ويختلف وعلى  
 كل ما أن يتعد مهر مثلها أيضا ويختلف فان اتحد المسمى والمهران فلا شبهة في انه يجب لكل منهما مهرها  
 كاملا وما اذا اتحد المسمى وانختلف المهران كان سمي لهندما فتومهر مثلها سبعون ولا يشهدا بمائة  
 أيضا ومهر مثلها ثمانون فالواجب لثالث الذكاح الصحيح المسمى وهو مائة وثلاثون الفاسد العقر وهو مائة  
 بين التسعين والثمانين ويتعدوا بوجوب احدهما اذ ليست احدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قد علمت في  
 قول الفتح ويجب على أي حل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما اذا اتحد المسمى لهما بما اذا اتحد مهر  
 مثلها أيضا وأما قول الفتح وما اذا اختلفا في المسمى فيعتدوا بوجوب العقر في اطلاقه نظر في ظاهره فيما  
 اذا اختلف المهران أيضا كان سمي لهندما فتومهر مثلها ثمانون وللمعد تسعين ومهر مثلها ستون مثلهما  
 تعدوا بوجوب العقر وتعدوا أيضا بوجوب المسمى لان احدهما ليست باولى من الاخرى بكونها ذات النكاح  
 الصحيح أو ذات النكاح الفاسد حتى فوجبه لهما أحد المسمى بينهما وأحد العقرين بعينه لا اختلاف كل  
 منهما وما اذا اختلف المسمى وان اتحد المهران كان سمي لهندما فتولد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون

(وان لم يكن مسمى فالواجب  
 شفعة واحدة لهما) بدل  
 نصف المهر (وان كانت  
 الفرقة بعد النشول وجب  
 لكل واحدة مهر كامل)  
 لتقرره بالنشول

فلا يتعدى ايجاب العقر لانه محذور على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذه او بعد ابل بتعدى ايجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفخ الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعدى ايجاب العقر يجب لكل الاقل من المسمى ومهر مثلها فقلت وفيه نظر لان ذلك تنقيص لفتحها وترك بعض المتقين اذ لا شك ان هذه ذات نكاح صحيح ولها المسمى كمالا ولا سيما اذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما اذا لم يتعدى ايجاب العقر بل الذي يظهر مافرضه شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه يجب جهل ذات الصحيح منهم وذات الفاسد وكان لاحداهما المسمى والاخرى العقر ان يأخذ المتقين ويقتسمه بينهما في الصور الاربع فاذا اتحد كل من المسميين والمهر بن يعطيان أحد المسميين وأحد المهر بن واذا اتحد الاولان فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهر بن واذا اختلف الاولان فقط يعطيان أقل المسميين وأحد المهر بن واذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان أقل المسميين وأقل المهر بن والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دشو له واحدة (وكذا الحكم فيما جهه من المهر) في نكاح (د) حرم (نكاح) المولى (أمته) العبد (سيده) لان الملوكة تنال المالكية نعم لو فصله المولى احتياطا كان حسنا

مطلبهم في وطء السراى  
اللاق يؤخذ من غنية في  
زمانا

فلا يتعدى ايجاب العقر لانه محذور على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذه او بعد ابل بتعدى ايجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفخ الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعدى ايجاب العقر يجب لكل الاقل من المسمى ومهر مثلها فقلت وفيه نظر لان ذلك تنقيص لفتحها وترك بعض المتقين اذ لا شك ان هذه ذات نكاح صحيح ولها المسمى كمالا ولا سيما اذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما اذا لم يتعدى ايجاب العقر بل الذي يظهر مافرضه شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه يجب جهل ذات الصحيح منهم وذات الفاسد وكان لاحداهما المسمى والاخرى العقر ان يأخذ المتقين ويقتسمه بينهما في الصور الاربع فاذا اتحد كل من المسميين والمهر بن يعطيان أحد المسميين وأحد المهر بن واذا اتحد الاولان فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهر بن واذا اختلف الاولان فقط يعطيان أقل المسميين وأحد المهر بن واذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان أقل المسميين وأقل المهر بن والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دشو له واحدة (وكذا الحكم فيما جهه من المهر) في نكاح (د) حرم (نكاح) المولى (أمته) العبد (سيده) لان الملوكة تنال المالكية نعم لو فصله المولى احتياطا كان حسنا

مطلبهم في وطء السراى  
اللاق يؤخذ من غنية في  
زمانا

في حل وطنهم اه فهو في مقيد أماً أولاً فلا تنفيل العام فيه صحيح - واما شرط فيه السلطان أخذ  
 الخس أولاً في ما يطالب السهام المقدرة كائن على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما  
 ثانياً فلا تنفيل سلطان زمانه لا يبقى الى زمان سابقاً أو لاحقاً فلا تنفي النسبة باصطلاح الخس ومن المعلوم في  
 زماننا أن كل من وصلت يدين من العسكر الى شيء يأخذ ولا يعطى خمسة فينبى أن يكون العدو واجباً اذا علم  
 أنهم أخذوا ضمن الغنيمة ولذا قال بعض الشافعية ان وطء السراري الا لا يجلين اليوم من الروم والهند  
 والترك حرام وأما قوله في الاشياء بعد غنمه ذلك منفي قاعدة الأصل في الانبعاث العصريان هذا وروى  
 لا حكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرحوم فيها في صلح السيدان كانت صغيرة والى اقرارها ان  
 كانت كبيرة وان صلح حالها فلا إشكال اه فهذا المأخوذ في غير ما علم انها أخذت من الغنيمة أما ما علم فيها  
 ذلك فغيرها ما ذكرناه لكن قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه  
 أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان يبيع الفزارى سهمه قبل القسمة باطل كاعتقاده لكن  
 العد عليه لا يرفع الشبهة لانه اذا كانت غنيمة تكون مشتركة بين الفاتحين وأصحاب الخس فلا يصح  
 تزويجها لنفسها بل الواقع ان شتر أو زمان وكل يثبت المال أو التصديق على فقير ثم شتر أو هل من موصى  
 ان شاء الله تعالى عام غير هذه المسئلة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشريعة لا بد وقوله  
 ونحوه أى كدم القسم لها وعدم إيقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب والدها دعوى لكن لا يفتى أن  
 الاحتياط في العقد عليها إنما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتياطاً قوياً ليقع الوطء حلالاً بلا شبهة  
 ولا يلزم من العد عليها بذلك أن لا يدها على نفسها مسنة ونحوه بل نقول ينبغي الاحتياط في ذلك أيضاً  
 (قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ما جنة أى صورته انسان من خشب أو حجر أو فضة  
 أو جوهر تقصو المابع أو تان والصم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما كثير من أهل العقول بل لا فرق وتنب  
 يطلق الوثن على غير الصورة كدافى البناية نهر وفي الفقه يدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والجموم  
 والعورات التي استحسنوها والمطلون والذقوا بالباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به  
 معتقده اه قلت ومثل ذلك الموروز والنصيرية والنيانمة فلا تخل منا حكمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم  
 ليس لهم كتاب سماوى وأما بجمرة النكاح صورة الوطء بملك البس كآبات والمراد الحرمة على المسلم لاني  
 الخانية وتعمل الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله كناية) أطلقه تشمل الحرية والنيانمة والحرية  
 والامة ح من البحر (قوله وان كره تزجها) أى سواء كانت خفية أو حرة فان صاحب البحر استظهر  
 أن الكراهة في الكناية بالحرية تزجها بالخفية أولى اه ح قلت هل ذلك في البحر بان الحرية لا بد  
 لها من نهي أو ما في معناه لانها في وثنية الواجب اه وفيه أن اطلاقهم الكراهة في الحرية فيسدد أنها  
 غير يجوز الدليل عند المجهتد على أن التعديل فيسدد ذلك في الفقه ويجوز تزج الكنايات والاولى أن  
 لا يفعل ولا بد ذكبتهم الا للضرر ورفوت كره الكناية الحرية باجاء لا امتناع بل بالفتنة ان كان  
 التعاق المستدعى المعلوم معاني دار الحرب وتعمد الولد على التعلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرق بان  
 تسمى وهي حيلة فيولد عقاوان كالمسلم اه وقوله والاولى أن لا يفعل فيسدد كراهة لتزج في غير الحرية  
 وما بعده فيسدد كراهة التصريح في الحرية تأمل (قوله مؤمنة بنبي) تفسير الكناية لا تصيد ح (قوله  
 مقرة بكتاب) في النهر عن الزبلي واعلم أن من اعتقد دينا سماوياً بوله كتاب منزل كتحف ابراهيم وشيث  
 وزبور داود فهو من أهل الكتاب فيقر زمانهم حكمهم وأكل ذبيحتهم (قوله على المذهب) أى خلافاً  
 في المستصحب من تصديق الحل بان لا يقتصدوا ذلك وهو اقم ما في بسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا  
 ذبائح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اه وأن عزيراه ولا يزوجوا نساءهم قبل وعلية الفتوى ولكن  
 بالاعتراض الدليل يذنب أن يجوز لا كل والنزوح اه قال في البحر وعلمه أن المذهب الاطلاق لما كره

وفي ما لا يفتى في عدم عدها  
 خمسة ونحوه من عدم  
 الاحتياط (و) حرم نكاح  
 (الوثنية) بالاجماع (وصح  
 نكاح كناية) وان كره تزجها  
 (مؤمنة بنبي) مرسل (مقرة  
 بكتاب) منزل وان اعتقدوا  
 للمسيح الهما وكذا حصل  
 ذبيحتهم على المذهب بحر

شمس الانعطف البسيط من أن ذبيحة ما نصرا في حلال مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أو لا لخلق الكتاب  
هنا والليل ورب بعضي فتح القدير بان القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انترضوا كلهم  
مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى أهل الكتاب وان مع لفظة طائفة أو  
طوائف لما عود من اولادته به من عبد مع الله ته الى غيره ممن لا يدعي اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه  
(قوله وفي النهر الخ) مأخوذة من الفتح حيث قال وأما المعتزلة فيتمتعوا بالرجل مع ما كتبهم لان الحق عدم  
تكثير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلوم بالضرر ومن الذين مثل  
القائل بتقديم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما صرح به الحق وأقول وكذا القول بالانجذاب بالنات ونفي  
الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث  
معه في مذهبهم بانه كفر أي يلزم من قولهم بكدا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس  
بمذهب وأما فائده ما هو ذلك الا لتشبه دليل شرعي بل زعمهم وان أشعرا فيه ولمهم المذود على أنهم  
ليسوا بأدنى حال من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب وله من القائل بعدم حل ما كتبهم يحكم  
بدمهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان أصل اعتقادهم كان سلم انه كفر لا يكون دونه ذل في العر وينبغي  
أن من اعتقد مذهبيا كفره ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه  
وهذا ظهر أن الراضي ان كان ممن يعتقد الألوهية في على أو أن جبر بل غلط في الوحي أو كان ينكر عصية  
الصديق أو يذف السيدة الصديقة فهو كافرا لثبته القواطع المعلوم من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا  
كان يفضل علما ويسب المعاصية فانه مبتدع لا كافرا كما افترضت في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام  
شامخ شير الامام وأحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (تدبره) قيل لا يجوز منا كتبهم  
يقول الله ومن أنشأه الله تعالى لانه كافرا قال في البحر انه محمول على من يقره شكافي ايمانه والشاعية  
لا يقولون بذلك فيجوز لنا مكتة ييناو بينهم بالاشبهة اه وحقق ذلك في الفخر ان الشاعية يتردون به  
ايمان الملواة كالمسحوق به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اختيار من نفسه لمع في السنة قبل أو استصحابه  
اليه فيتمتع به قوله تعالى ولا تقولن لشيء افي فاعل ذلك قد الا أن شاء الله غير أنه عند اختلاف الاولى لان  
تعديد النفس بالجزم في مثله لصير ملكة خبير من ادخال أداة التردد في أنه هل يكون ومساعد الملواة أولا  
اه (قوله لا عبادة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصابئة المذكور في المتن على أحد التفسيرين فيها  
قال في الهداية ويجوز نزوح الصابئان ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون بكتاب لانهم من أهل الكتاب  
وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يجوز منا كتبهم لانهم مشركون والخلاف المقول فيه محمول  
على اشتباههم فكل أوجب على ما وقع منه وعلى هذا لا يثبت اه أي الخلاف بين الامام القائل  
بالحل بناء على تفسيره بان لهم كتابا ولكنهم يعلمون الكواكب كتفليم المسلم الكعبة وبين صاحبيه  
القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلوا تعلق على تفسيرهم اتفق على الحكم  
فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع ما كتبهم من عبادة الكواكب وعدم الكتاب ولو  
كوا يعبدون الكواكب واهم كتاب يجوز منا كتبهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة الكواكب  
لا تترجم من كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدون لمعية طيسوا أهل كتاب وان كانوا  
يعلمونها كتفليم المسلمين الكعبة فمهم أهل كتاب كداني المجتبى اه فعلى هذا القول المصنف لا كتاب لها  
لامشهوره لكن ما مر من حل النصرا فيقوان اعتقدت المسح الهائز يقول بعض المشايخ كما فاده في النهر  
(قوله والجوسية) نسبة الى الجوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو يملك بين يجمع عليه عند الاثقة  
الاربعين خلافا لادود بناء على أنه كان لهم كتاب ووقع ونما في الفتح (قوله هذا ساقا الخ) فيها اعتدال  
تكرارا لوتبتدع في المصنف في المجرمة (قوله ولو يجرم) المناسب لحرمانهم لان النكاح المقدري

وفي النهر يجوز منا مكتة المعتزلة  
لانا لا نكفر أحدا من أهل  
القبلة وان وقع الزام في  
المباحث (لا) يصح نكاح  
عبادة كوكب لا كتاب  
لها ولا وطؤها ملك بين  
(والجوسية والوثنية) هذا  
ساقا من نصح الشرح ثابت  
في نصح المتن وهو مخطف  
على عبادة كوكب وقوله  
(والجرمة) يصح أو عرقل ولو  
يجرم مخطف على كتابية  
قننه (والامتولو) كانت



المعترف عليه لا يتعدى بالبهاء إلا أن يدعى بغيره معنى الزوج فإنه يتعدى بالباطح لغة قلبية **(قوله أوبع**  
**طول الحرة)** أي أمي القدر على مهرها ونهتها وهو بالغ في الأصل الفعل وبه يدعى بعلى وإلى غفلوا الحرة  
متنع فيه بحذف الصلة ثم الإضافة إلى المفعول على ما أشار إليه المبرز في تهستاني **(قوله الأصل الخ)** قد  
يتناش فيه بالامة المأخوذة بالحرة فإنه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن يتنكح الامة على الحرة ط **(قوله**  
**تحرر بما في الحرمة وتزني بها في الامة)** أما الثاني فهو ما استظهره في البحر من كلام البدائع ومثله في القهستاني  
وأيد به قول المسروط والاولى أن لا يقبل وأما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام القفح وهو فهم في غير  
صحة فإنه في القفح ذكر دليل للمثلية لنا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ميرة وهو محرر وبني بها وهو لادود كدليل للائحة ثلاثه وهو ما أخرجه جماعة الاخواني من  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يتنكح الحر ولا يتنكح أي بغير الباء في الاول وضمها في الثاني مع كسر الكاف ومن  
قضى بها في الثاني فقد صحف بحر زان مسرولا لا يخطب ثم أجاب بترجيح الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم  
التعارض بحصول الثاني ما على نهي النحر وبالنكاح فيه لاوطه أو على نهي الكراهية جاعلين الدلائل  
وللان الحر في شغل من مباشرة عقودا لا تنكح لان ذلك واجب شغل قلبه من احسان العبادات لما فيمن  
خطبة صومراوات ودعوى اجتماعات وبتعظيم تنبيه النفس لطلب الجاه وهذا عمل قوله ولا يخطب  
ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باسرا المكرر ولان الحق المسوط به الكراهية هو طبعه على خلاف السلام منز  
عنمو لا بعد في اختلاف حكمه فيقتضيه لانتلاف النشاط فبناؤه كإلصاقها به منفعلة اه وحاصله  
أن لا يتنكح ان كان له المراد به الوطه فالتبريم والتحريم وهذا قطعي لا شبهة فيه أو العقد فليس الكراهية وما  
ذكر من الوجه لا يقتضي كراهية التحريم والاحتمار بحرة الحر في الامام فان فيه بضاضغل القلب وتنبيه  
النفس للجماع ونوبه بقوله وهذا عمل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح في شرحه رد الزهاري بان النسي  
للتزويج وقول الكثر وسئل زوج الكاتبة والصابنة والحرمة صريح في ذلك فان المكرر مقرر على العمل  
فأفهم **(قوله لا يصح عكسه)** أي لا وجهه ما في عقود احد بل يصح في الجمع نكاح الحر والامة كما صرح به  
الزيلي وغيره وما في الاشياء قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه يبطل فيهما سبق قلم هذا وحمة ادخال  
الامة على الحر اذا كان نكاح الحر محصيا فلا يدخل بالحرة نكاح فاسد لا يمنع نكاح لامة شرعية لامة  
(فرع) تزوج امة بلاذن مولاه ولم يدخل حتى تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجوز ان الحل انما ثبت عند  
الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير تزوا امة على حرة ولو تزوج امة قبل الاجازة جاز لان النكاح  
الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بحر من المحيط مختصا **(قوله ولو أم ولد)** شمل المدبرة  
والمكاتبة في البحر **(قوله في عدة حرة)** من مدخول الباطنة أي ولو في عدة حرة **(قوله ولو أم ولد)** أشار به  
إلى خلاف قولهما يجوز ما وافق على المسح في الرجعي **(قوله لبقاء الملك)** أي ملك نكاح الامة لانهم لم يفرج  
بالطلاق الرجعي من النكاح فطرده الباطنة على الامة **(قوله في عقد واحد)** أي على التسع ح **(قوله**  
**لبطلان النكاح)** مفاده أنه لو كانت الحرات رأيا مع بعضهن وبطل في الامام كافي جمع الحرمة مع الامة بعد  
واحد وضع ما نقله الرجعي عن كافي لما حكم ان أصل ذلك انه ينظر في نكاح الحرات فان كان جائزا ولو كن  
وحدهن أجزته وأبطلت نكاح الامام وان كان غير جائزا أبطلت أجزته نكاح الامام ان كان يجوز ولو كن  
وحدهن أه قلت ويستفاد منه ما لو كان جلة الحرات والامام لم يزد على أوبع فإنه يجوز في الحرات فقط  
وهو صريح ما ذكرناه أن نفاص قوله لا يصح عكسه **(قوله لسيهية)** نسبة إلى السهر وهو النكاح والتمه ضم  
السين كضم الدال في دهرية نسبة إلى الدهر أو إلى السهر وخصوه بها ط **(قوله لا ينفك عليه الكفر)**  
لأنه تعالى الا على أزواجهن أو ما لم يسلكن أيمانهم فأنهم غير ملومين بزازية ومقتضاه أن شمله ولو لاه  
على التزوج على امرأته وما قرره في البحر من أن في الجسر بين الحرات وثمة بسبب وجوب العدل بينهما

(مغنية أوبع طول الحرة)

الاصل عندنا ان كل وطه

يجل بك عين يعمل بنكاح

وما فلا (وان كره) تحررنا

في الحرمة وتزنيها في الامة

(وسوة على امة لا) يصح

(عكسه ولو) أم ولد (في

عدة حق) ولو من بان

(وصح لو واجعا) أي

الامة (على حق) لبقاء الملك

(ولو تزوج أو بعامن الامة

وشما من الحرات في عقد)

واحد (صح نكاح الامام)

لبطلان النكاح (و) صح

(نكاح أوبع من الحرات

والامام فقط لغير) لا أكثر

(وله القسري) بما شاء من

(الامام) فله أو بع وألف

سرية وأراد شره أخرى

فلازم وحصل خيف عليه

الكفر ولو أراد ففالت

امراته أقل نفس لا يتنكح

لأنه مشروع لكن لو تزوا

للابية هابو حر

بخلاف الجمع بين السرارى فإنه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أى لان النص فى القوم عن الجنتين  
وقد يقال ان المتبادر من الوم على التسرى هو الوم على أصل الفعل بخلاف الوم على تزوج آخرى فان  
المتبادر منه الوم على ما يلحقه من خوف الجور لاهل أصل الفعل فيكون عساقرة له تعالى فان شطنت أن  
لا تعدلوا واحدة فهذا وجه ما فرق به فى العرا أخذ من تنصصهم على الوم على التسرى فقط والتحقق انه  
ان أولاد العلم على أصل الفعل يعنى انك فعلت أمرا اقبحا فهو كافر فى الموضوعين وان كان يعنى انك فعلت  
ما تركه كالتأويل لما لحق من التعبد فى الفتنة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسرى أو بالتزويج عليها وهو  
ذلك فلا كفر فى الموضوعين وان لم يلحظ شيأ من المعنيين فلا كفر فى الموضوعين أيضا لكن قالوا يغشى عليه  
الكفر فى الاول لان المتبادر منه الوم على أصل الفعل دون الثاني لمتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر فى والله  
تعلى أعلم فافهم (قوله) حديث من رقى لأمته (أى رجمها) والله أى ثأبه وأحسن اليه ط (قوله) وليد برا  
مثله المكاتب وان أم الولد الذى من غيره، ولاها حتى الغاية ط (قوله) وتبع عليه أى على العبد وليد كاتبا  
فى العر (قوله) أصلا أى وان أدته به المولى (قوله) لانه لا عاك أى فى هذا الباب لا الطلاق فلا ينافى أنه  
عكس غيره، كالأعرابى نفسه ونحوه (قوله) ومع نكاح حبل من زنا أى عندهما قال أبو يوسف لا يصح  
والفتوى على قوله ما حتى القسم ستانى عن الحما وذكر الترتيب أى أن لا نفقة لها وتسلم لها ذلك والاول  
أرجح من الماتر من الوطن من جهة اختلاف الحبل لانه سماوى يمر عن الفخ (قوله) لا حبل من غيره  
المرج مثل الحبل من نكاح جميع أو فاسدا أو وطء شبهة أو ملك بين ومال كان الحبل من مسلم أو ذمى أو حرمى  
(قوله) لا يثبت نسبته) فهى فى العدة ونكاح المعتد لا يصح ط (قوله) ولين حرمى) كلها حرة والمسيبة  
وعن أى حنفية أنه يصح ومع الزبط المنع وهو المعتد فى الفخ انه ظاهر للذهب يمر (قوله) المقر به  
يكسر القاف أشار به الى أن ما فى الهداية من قوله ولو زوج وألموهى حامل منه فالكساح باطل بحمول على  
ما إذا أقر به لقوله وهى حامل منه قال فى النهر خالفى التوضيح فعلى ما ذهبى أنه لو زوجها بعد العلم قبل  
اعترافه أنه ينجو والنكاح ويكون نفيا أو لومين هنا قد علمت أنه لو زوج غير أم ولموهى حامل يجوز لانه  
كان نفيا فمما لا يتوقف على الدموى فنفيا يتوقف عليها أولى اه (قوله) ودواصه) قال فى العر وسكم  
الدواص على قولهما كالموطأ كفى النهاية اه قال ح والذى فى نفقات العر جواز الدواصى فليصرها قلت  
والذى فى النفقات أن زوجة الصغير لو أنفق عليها أو لم ولدت واهترفت أم حبل من الزنا لزمه شأن النفقة  
لان الحبل من الزنا لا يمنع الوطء لا يمنع من دواصه اه فمكن الفرق بان ما هنا نفق كانت حبل من الزنا ثم  
تزوجه ما فى النفقات فى الزوجة اذا حبست من الزنا ثم لم ولا يمكن الجواب بان ما فى النفقات على قول الامام  
بدليل قول العر هنا على قولهما لان الصغير فى قولهما ما جرد الى أى حنفية وعبد القائلين بصحة النكاح وأما  
أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم (قوله) متصل بالمسئلة الاولى) الصغير فى متصل على قول  
المشنف وان حرم وطء ما حتى تضع فافهم (قوله) اذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لا أصل نباته  
ولذا قال فى التبيين والكافى لان به زاده وهو بصرة حدة تجلبها فى الخسبر اه وهذه حكمتها والأفامراد  
المنعم من الوطء لما فى الفخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر يسبق  
ما يؤزره عن غيره يعنى اتیان الحجاب وراه أو دواود الترمذى وقال حديث حسن اه شرب نلتم (قوله) اتفاقا  
أى ستمامون أى يوسف فاختلاف السابق فى غير الزانى كافى الفخ وغيره (قوله) والولادة) أى ان ساءت بعد  
النكاح به لسته أشهر بمخاترات النوازل فالاولا قل من سنة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه  
الآن يقول هذا الواسمى ولا يقول من الزنا خاتبة والظاهر أن هذا من حيث القضاء ما من حيث الدانة فلا  
يجوز له أن يدهه لان الشرع قطع نسبته فلا يصلح استحقاقه ولذا اصرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا  
واختصاص لم يصرح لاحتمال كونه يعقد سابق أو بشبهة جلال حال المسلم على الصلاح وكذا نبوه مطلقا إذا

لحديث من وفلا حتى وفاته  
له زانية (ولمها العبد)  
وليودرا (ويجتمع عليه غير  
ذلك) فلا يصلح التسرى  
أصلا لانه لا عاك الاطلاق  
(و) مع نكاح (حبل من  
زنا) حبل (من غيره) أى  
الزنا يثبت نسبته ولين  
حرمى أو مسدها المقر به  
(وان حرم وطؤها) ودواصه  
(حتى تضع) متصل بالمسئلة  
الاولى لتلاصق ما يؤزره  
نفسه اذا الشعر ينبت منه  
(مخرج) لو نكحها الزانى  
حل له وطؤها اتفاقا والولد  
له ولزمه النفقة

باعتبه لستة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وانما قبل العقد كان اتفاحاً لا حلاً ويحتاج في  
 اثبات السبب ما أمكن **(قوله ولو زوج أمته الخ)** هذا محتمر زوجه المهر به كما أوخذنا قبل **(قوله ولا يستبرأ  
 زوجها)** أي لا استحباباً ولا وجوباً بعدهما وقال محمد لأحب أن يطلها قبل أن يستبرأ لأنه أحسن الشغل  
 بما للمولى فوجب التزك في الشراء هداية وقال أبو الليث قوله أقرب إلى الاحتياط وبناخذ بناية  
 ووفق في النهاية بأن محمد الثاني الاستصحاب وهما اثبتا الجواز بدونه فلا معارضه ما عرفت في البصر بانه  
 خلاف ما في الهداية لكن استحسن في النهي بانه لا يفيق التردد في نفس الاستبراء على قول قاله ويستغنى  
 عن ترجيح قول محمد قلت اذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ في استحبابه عن الزوج  
 لحصول المقصود نعم لو علم ان المولى لم يستبرأ لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قيل لوجوبه لم يعد  
 ويقر به أنه في الفتح حل قول محمد لأحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل عما للمولى فإنه يدل على  
 الوجوب وقال فان المتقدمين كثيراً ما يطعنون كره هذا في الضرر أو كراهة الضرر وأحب في مقابله  
 اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه أحسن الشغل عما للمولى فوجب التزك في الشراء اه ومنه  
 في مختارات النوازل **(قوله بل سيدها)** أي بل يستبرأ سيدها وجوباً بالصحيح واليه مال السرخصي وهذا  
 اذا أراد أن يزوجها ولكن بطرفها فلا أراد بيعها فيسحب الفرق أنه في البيع يجب على المشتري فحصول  
 المقصود فلا معنى لبيعها على البائع وفي المتيقن أي حنفياً كره أن يبيع من كان بطرفها حتى يستبرأ  
 ذخيرة **(قوله وطؤها بالاستبراء)** أي عندهما وقال محمد لأحب أن يطلها ما لم يستبرأ هداية  
 والظاهر ان الترجيح المار بأن هذا إذا وافق في النهي هنا لا نسب لأن يفرق بان ما هو الزنا الاعتبارية  
 يفي لظهوره لاجل يكون من الزوج لان الفرار فيه فلا يقال أنه يكون ساقباً وزوجه غيره لكن هذا ما لم تلده  
 لاقول من ستة أشهر من وقت العقد ولو ولدته لاقول بل يصح العقد كما صرحوا به أي لاحتمال علوق من غير الزنا  
 بان يكون شبهة فلا وجهه تزوج الحليل من زنا أم لا **(قوله فتنسوخ بآية فأنكحو الخ)** قال في البصر بدليل  
 الحديث أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتى لا تدفع بيلاسل فقال عليه  
 الصلاة والسلام طلقها فقال ان أحبها وجهي طلقها عليه الصلاة والسلام استمتع بها **(قوله تطلق  
 الطالق)** العفو والعصيان كفى المغرب **(قوله ولا عليها)** أي بان تسمى عشرين أو تبذل له مالاً ليعاها **(قوله  
 الا اذا خاف)** استثناء منقطع لان التفريق حيث يمتد وبقرينة قوله فلا بأس لكن سيأتي أول الاطلاق انه  
 يستحب له ودية أو نكاحاً ملاءمة يصح لو كان الامسك بالعرف فالطاهر انه استعمل فلا بأس هنا للوجوب  
 اقتداء بقوله تعالى فان تفتن أن لا يقرب احد ودائه فلا جناح عليهما فيها اقتربت فان في البأس في معنى  
 نفي الجناح فافهم **(قوله فاسأى الوهابية الخ)** تقرير على قوله وله وطؤها بالاستبراء قال المصنف في المتع فان  
 قلت بشكل على ما تقدم في شرح النظام الوهابي من أنه لو نشز وجهه لا يقر بها حتى يقبض لاحتمال  
 علوقهم ان الزنا فلا يسق ما وزع غيره وصرح النظام بحرم وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من حله  
 على قول محمد انه اغما يقول بالاستحباب فلما ذكر في شرح التلمذ ذكر في التفت وهو ضعيف قال في  
 البصر لو تزوج باسراء الغير علماً بذلك ودخل بها انتجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبني  
 لأنه زنا ولو تزوجها لا تحرم على زوجها ان يوطئها يشبهه وجوب عليها العدة وحره على الزوج وطؤها يمكن  
 حمل ما في التفت على هذا اه **(قوله والمضومة الى حرمة)** بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد  
 احدهما محمل والاخر غير محمل لكونهما محرماً أو ذات زوج أو مشركتان لا طلق في احدهما فقد عتده  
 بخلاف ما اذا جمع بين حر وصبيو باعهما مائة واحدة فحلت بطل البيع في الكل لما لا يطل بالشروط  
 الفاسدة بخلاف السكاح نهر **(قوله والمسمى كله)** أي المعلقة عند الامام نظر الى ان ضم المهر في عقد  
 النكاح ليعوض الجسد لعدم الحلي والاقسام من حكم المساواة في المنحول في العقد ولم يجب الحد بوطء

المطلب فيما لو زوج المولى أمته

ولو زوج أمته أو أمه

الحامل بعد علمه قبل اقراره

به جاز وكان نفياً دالة نهر

عن التوشيح (و) صرح نكاح

(الموطوعة بذلك) بين ولا

يستبرأ زوجها بل سيدها

وجوباً على الصحيح ذخيرة

(أو) الموطوعة (زنا) أي

جاز نكاح من زنا حتى وله

وطؤها بالاستبراء وأما

قوله تعالى والزانية فلا ينكحها

الازان فتنسوخ بآية

فأنكحو وأما طاب لكم من

النساء وفي آخره حظر الخنثى

لا يجب على الزوج طلاق

الفاقة ولا عليها تسريح

الفاقة الا اذا خاف ان لا يعقبا

حدود الله فلا بأس أن

ينشر فاسأى الوهابية

ضعف كما بسطه المصنف

(و) صرح نكاح (المضومة

الى بحر مرقوم السجى) كله

(لها) ولو دخل بالمحرمة

المزمنة لا تقوله من حكم صورة العقد لأن حكم انعقاد فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم النحول  
 في العقد من قبل قوله بيقوط الحلو جرد صورة العقد كأقواسهم وعندهما ينقسم على مهر مثلها وما عداها في  
 البصر **(قوله فله مهر المثل)** أي بالعالم بلغ كافي بالمسوط وهو الأصح وما ذكره الزيادة من أنه لا يجوز  
 المسمى فهو قوله لهما كافي بالتبيين وانما وجب بالعالم بلغ على مافي المسوط لانها لم تدخل في العقد كعدمه  
 من الجبر فلا اعتبار للتسمية أصلا فان قلت ما الفرق بينهما من ما إذا تزوج أخيه في عقد واحدة ودخل  
 بها حيث أوجب لكل منهما الاقل من مهر المثل والمسمى قلت هو ان كل واحد منهما يحمل لاراد العقد  
 عليها وانما الممتنع الجمع بينهما فذلك قلبا بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المهرية ليست بحسب أصلا  
 والله تعالى الموفق **ح (قوله و بطل نكاح متعة ومؤقت)** قال في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما  
 أن يذ كر الوقت بلفظ النكاح والتزويج وفي المتعة أو استمتع أو بعث ما اشتمل على مادة متعة والذي  
 يظهر من ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة تعيين للمؤقت الشهود وتعيينها ولاشأنه لدليل لهم  
 على تعيين كون المتعة الذي أبغى ثم هو ما اجتمع في مادة م ن ع القطع من الآثار بأنه كان أذن لهم في  
 المتعة وليس معناه ان من يشر هذا يلزمه أن يتطابقا بلفظ استمتع ونحو ما عرف أن اللفظ يطلق ويراد  
 فاذا قيل فتعوا فمقتناه أوجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقد على امرأته لاراد به مقاصد عقد  
 النكاح من القرار والوفور بينه الى ابنة معينة ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة يعني بقاء العقد مادام  
 معها الى أن ينصرف عنها فالعقد قد دخل فيه ما عدا المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة  
 وان عقد بلفظ التزويج وأحضر الشهود اه لمخلصا تتبعه في الجبر والنهر مذ كر في الفتح أنه يحرم المتعة  
 وأنه كان في عدة الأوداع وكان تحريم تأييد لاختلاف فيه بين المتقدمين والاصحاب والمفسرين الشيعة ونسبة  
 الجواز الى مالك كونه في الهوسا عدة غلط ثم يجوز قولهم بغيره بمقتضى الوقت على معنى أنه يتعدى موقدا ويدا ينفو  
 التوقيت لان غاية الامر أن المؤقت متعة وهو متسوخ لكن المتسوخ معناه الذي كانت الشرع يعطيه وهو  
 ما ينشئ العقد فيه بانتهاء المدة فالعقد شرط التوقيت أو التسخين وأقرب نظيرا اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل  
 يضع كل من المراتين مهر الاخرى فانه مع التمسى عنه وقلبا يصح موجب المهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا التمسى  
 بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فان لا ينقدون حضرة الشهود لانه لا يفسد ملك  
 المتعة كلفظ الاحلال فان من أحل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا من معنى النكاح كالمهر اه لمخلصا  
**(قوله وان جهات المدة)** كان يتزوجها الى أن ينصرف عنها كما تقدم **ح (قوله أو طالت في الأصح)** كان  
 يتزوجها الى ما تيسر سنه وهو ظاهر المذهب وهو الأصح كافي المراجع لأن التوقيت هو المعين لجهة المتعة بجر  
**(قوله و ليس منها الخ)** لان اشتراط القاطع يدل على انعقاد مؤبدا وبطل الشرط بجر **(قوله أو نوى الخ)**  
 لان التوقيت انما يكون باللفظ بجر **(قوله ولا بأس بتزوج النوايات)** وهو ان يتزوجها على أن يكون  
 عندها ثم أرادون الليل فتح قال في الجبر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما لميلها لولا أن تغلب اليك  
 عندها من المصاعف باب القسم اه أي اذا كان لها ضرورة تغيرها بشرط أن يكون في النوايت عندها وفي  
 الليل عند ضررتها أموال لا ضرورة لها فالظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت متعته في الليل كالخارص  
 بل يسأني في القسم عن الشاعبة ان نحو الخارص ينقسم بين الزوجات شهرا واستقصته في النهر **(قوله و يحل الخ)**  
 اه الخ وكذا يحل لها ان تكتسب من الوطء ثم الاثم في الاقدام على السوى الباطلة كافي الجبر وثبت الحل مبني  
 على قول الامام بلفظ القضاء هذا النكاح باطنا وكذا ينفسد ظاهر اتفاقا فحبس الغفوة والقسم وغير ذلك  
**(قوله عند قاض)** هل الحكم متله ليجرط قلت الظاهر تم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص  
 وحدودية على عاتقه **(قوله ب نكاح صحيح)** احتراز به عن الفاسدة لا يفيد حل الوطء لو صدر حقيقة ط **(قوله خالية من الموانع)** تفسيرها كونهما بحسب الانشاء والموانع مثل كونها مشركة أو زوجه الغير أو

فله مهر المثل **(ويحل نكاح متعة ومؤقت)** وان جهات  
 المدة أو طالت في الأصح  
 وليس منه ما لو نكحها على  
 أن يطأها بعد شهر أو نوى  
 مكثهما بعد متعينة ولا  
 بأس بتزوج النوايات  
 هي **(و يحل له وطأ ما أتت  
 أدعت عليه)** عند قاض  
**(أنه تزوجها)** ب نكاح صحيح  
**(وهي)** أي والحال أنها  
**(يحل للانشاء)** أي لانشاء  
 النكاح خالية من الموانع

(وقضى القاضي بنكسها)

معدته ح (قوله وقضى القاضي بنكسها) ويشرط لنفاذ القضاء ما عند الإمام حضوره وشهوده عند قوله قضيت به أو بغيره من المشايخ وقبل لأن المقدس يستعفى عنه قضائي الباطن وما ثبت مستعفى عنه الغير لا يثبت بشرائعه كالبيع في قوله أعنت بعدك حتى بأنسوى الغرضاته الأوجه وبدل عليه إطلاق الترتين بحر قلت لكن ذكر في الجفرى كتاب القاضي إلى القاضي أن المعتد الأول (قوله ولم يكن الخ) الجملة حالية (قوله) خلافا لهما) راجع للمستثنين وهذا ينال على أنه لا ينفذ القضاء ما عندهما وشهادة الزور ولو في العقود والصوغ لأن القاضي أنشأ أعياناً إذا الشهود كذبوا به أن الشهود صدقته وهو لا يخلو لعدم التوفيق على حقيقة الصدق وأمكن فيه ذلك القضاء ما عند تقديم النكاح فينفذ قطعا بالنزوة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه عكسه قطع المنازعة بالإطلاق فأجاب الأكل بأنك إن أردت العلق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب لا يفتق إلا في نكاح صحيح وتعبه تليذه قارئ الهداية بأنه أن يغير المشروع يكون طريقا لمقطع المنازعة وتعبه تليذه أن الهام بان الحق للتفصيل وهو أنه يصلح لقطع المنازعة أن كانت هي المصدبة أو ماله كان هو المدعى فلا يكتفى بالقضاء منه إلا بالإطباذ بطلان الحكم أعين دعواها أو دعواه (قوله) بقوله ما يفتي) قال الكمال يقول الإمام أوجه واستدل به بدلالة الإجماع على أن من اشترى يابرة ثم ادعى نكاحا كذا برهن قضى به حل الباتع وطواها واستفادها مع عليه بكذا دعوى المشتري مع أنه يحكمه القضا بالعتق وأن كان فيه اختلاف ماله فانه يفتي بعتقه فله أن يختار أو هو مع ذلك ما يسلم به فعبه اه ولا فله قاسم رسالة في هذه المسئلة أطلق فيها الاستدلال بقول الإمام راجعها قلنا وحيث كان الأوجه قول الإمام من حيث الدليل على ما سبق في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يبعد عنه لما تقرر أنه لا يبعد من قول الإمام لا ضرر ورواؤه في هذه المسئلة كالأخص في منطوقه مرسى الفتح وشرحا (قوله) وحل (لشاهد) وكذا الغيرة بالولي لعدم علمه بمحضه المعلق (قوله لا تفضل لهما) أي لزواج القضا عليه والزواج الثاني أم الثاني ظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا ينفذ ما عندهما أو أم الأول فلا نال الفرق وإن وقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أو رث شبهة ولا نال فعل ذلك كان وانما يبعد الداس فعبه كذا في الرسالة العلامة قاسم (قوله) ما يدينه الثاني) فإذا دخل بها حوت على الأول لوجوب العدة كالتكسوة إذا وطئت بشبهة بحر (قوله وهي) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كاسي) أي في كتاب القضاء (قوله) والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لما هو منه ظاهر العبارة من أن التعليق يغوي ويبنى العقد حصصا كالتي المسئلة لا تبتره من أنشأوهم الدوران (قوله) لتطبيقه بالخطر) بفتح النوا والمجمعة والطاعة المهمة ما يكون معدوما يتوق وجوده اه ح (قوله في الفتح) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول لبتنه أن تدخلت بها زوجتك فلا يقال فلان تزوجتها فإن التعليق لا يصح وإن صح النكاح (قوله) في نظر) لأنه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح وانفلاستوا بالزوجة من الأصل وانها غنية والتأثيرا يتوقى أي بالثبوت لجميع الفصولين والفتنة والاهل أشبه طلبة النكاح المعلق على شرط بالنكاح للشرط معه شرط فاقصد بينهما ما روي واضح من زبانية (قوله) كتر وتجتك) بفتح كاف الخطاب (قوله) به (صم) كلام المتن غنى عنه (قوله) ولكن لا يعطل الخ) لما كان بينهم أنه لا فرق بين السكاح المعلق بالشرط الخامس والفرق بالشرط الخامس الذي وقع لصالح الدوران بالاستدراك وإن كل الثاني مستثناة مستثناة وإذا قال الشارح بعده بخلاف مالمعلقة بالشرط وفيه تنبيه على مشاوه الدورانهم (قوله) يعني لو عقد) أي بالعناية لا بهام كلام المصنف أن هذا من تبة المسئلة الأولى مع أنه مستثناة مستثناة وأما في أولها بالاستدراك لفتنه المار (قوله) مع شرط فاقصد) كما إذا قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح ويغسد الشرط ويحجم المثل (قوله) إلا أن باعتقه) استثناء من قوله لا يصح تعليقه بالشرط (قوله) ماض) أي مستجر إلى الحال وفيه احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن لاصح كسعيه والغد وقوله كائن وإن كان سمي

المعد لتعليقه به جود

فاعل وهو حقيقة في المناس بالعدل في الحال لكنه يستعمل بالمعنى الثاني فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الآن بملقومته ما في الخ عن الفصول العبادية لو قال تزوجت بأف درهم ان رضى فلان اليوم فلان كان فلان حاضر افعال وصحت جواز النكاح استفسلوا ان كان غير حاضر لم يجزاه (قوله وجمعه المصنف يعني) حيث قال بعد نقل كلام العبادية و ينبغي ان يجري هذا التفصيل في مسألة التعليق برضا الاب لان الفرق بينهما فيما يظهر اه اى الفرق بين رضى ابي أو رضى فلان في التفصيل فهما قلت بل اذا جاز التعليق برضا فلان الاجنبي الحاضر يجوز تعليقه برضا الاب الاول لان الابه ولاية في الجملته حتى الاستراض ولو اوج غير كفه وله كمال الشفقة ففختارها المناسب فكيف يقال بالجواز في الاجنبي دون الاب على أنه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الاب انضافي الظاهر به حيث قالو كان الاب حاضر في المجلس فقبل جاز فباعته المصنف موافق للمعتول (قوله لكن في النهر) استدرك على ما بعته المصنف وجوبه ان النهر بعد ان ذكر كلام الظهري به وهو مشكل والحق ما في الحانسة اه والذي في الحانسة هو قوله تزوجت ان اجاز ابي او رضى فغنا التعليل لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الظاهر جل ما في الحانسة على ما اذا كان الاب غير حاضر في المجلس او على أن ذلك هو القياس لانه في الحانسة ذكر بعدد لمسألة التعليق برضا فلان فقال ان كان فلان حاضر في المجلس ورضي جاز استفسلوا ولا وان رضى اه وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهري به عدمه وان الجواز في الاب ثابت بالاولى ولم يترأ حد اصرح بتصح خلاف هذا حتى يسمع فافهم

\*(باب الولي)\*

لما ذكر النكاح والفاظه ومجده شرع في بيان عقده وأخبره لانه ليس من شروط مصنفه جميع الصور والولي فصل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفنا) اى عرف أهل أصول الدين قال في البصر في أصول الدين هو العارف بالله تعالى اسمائه وصفاته حسبا يمكن المواعظ على الطاعة المنجبة عن المعاصي الغير التمسك بالشهوات والذات كالحق شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا في الفقه وغيره قال الرمي وذكره محمدا بنيني اذ الحكم ولي وليس وارث اه قلنا وكذا سيد العبدنا تقرر بخاص بالولي من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في البراز به من أن الاب والجد اذا كانا ساقطين للقاضي أن يزوجه من الكفة قال في الفقه انه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن منتهكا) في القاموس رجل منتهك ومنتهك ومستهلك لا ياتي ان منتهك ستره اه قال في الفقه فحسبنا قلنا عنه انهم اذا كان منتهكا لا ينظر تزوجه بها باها بنقص من مهر المثل ومن غير كفه وسبأى هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا سلب الاهلية عندنا لكن اذا كان الاب منتهكا لا ينظر تزوجه به الا بشرط المسلمة ومثله ما سألني من قول المصنف ولزم ولي بغين فاحش أو غير كفه ان كان الولي ايا أو جذا لم يعرف منها حسبا ولا اعتبار وان صرف لا اه وبه ظن ان الفاسق المتهتك وهو بمعنى سبي الاختيار لا نسقا ولا شبهة لانه لو تزوج من كفه مهر المثل مع كسأني بانه وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فلقاضي أن يزوجه من الكفة يقتضي سقوط ولاية الاب أصلا فافهم (قوله محرمي) اى كمنون ومعتوه غير ان الصبي خرج بقوله البالغ والمعتون والمعزوه بالعقل ط (قوله وروى) اى نحو روى عن أبي إسحاق كنه كنه كنه بنت مسلمة وسلم له بنت كفرة كسأني فم لو كان الوصي قريبا أو كما جعلك التزويج بالولاية كسأني في الشرح عند بيان الاوليه (قوله مطلقا على المذهب) اى سوله أو صي اليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سوله عنه له النوصي وجلا في حياته أولا خلافا لما في فسخ القدر كسأني (قوله والولاية الخ) بلغ الرأى وما ذكره تقرر فيها الفقه في كافي البصر والافغها المعزى الحبس والنصرة كفي القربا لكن ما ذكره تقرر يغلبا لحدودها وهو ولاية الاجبار بقرينة قوله وهي هنا قرينة وأكاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل متولوية

وكذا اذا وجد الملق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زادوه المصنف يعني لكن في النهر قيل كتاب الصرف في مسألة التعليق برضا الاب والحق الاطلاق فليست على الملق

\*(باب الولي)\*

(هو) لفظة مستقلة العلق وعرفنا العارف بالله تعالى وشرا (البالغ العاقل الوارث) ولو فاسقا على المذهب ما لم يكن منتهكا وخرج نحو سبي روى مطلقا على المذهب (والولاية) تنفيذ القول على الغير

الوصي وقبم الوفاء ولا بد وجوب صدقة الفطر بناء على أن المراد تنفيذ القول بما يكون في النفس أو في المال أو في عمله ما عدا ذلك في هذا الباب بما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة كقول المراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب نقضاً لغيره شبه الاستخدام والاولا ولاية المعرفة أهم كالحديث وحيث كانت أهم فليس المراد بها الثانية لمخصوص الولي للعر وفي الباب بالغ العاقل الوارث حتى يراد به ليس في المال والامامة أو حيث يشهد فلا حاجة في التكليف الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريفه الولي هو أن المال بعد الموت من باب عوم الجواز فالامام يأخذ من لا وارث له لضعفه في المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في الصلابة بعدموته وإن لم يكن ذلك ارتفاقاً فإنه كإقال ط لا دليل على هذا الجواز والتمسك بغيره يصح من مثل هذا فانهم (قوله قرابة) دخل فيها للصيات والارحام (قوله ومالك) أي ملك السبي لعدده أو أمته (قوله وولاء) أي ولاء العتاق والمالوالة كما سبقت (قوله وامامة) دخل فيها القاضي المأذون بالترتيب لأنه نائب عن الامام (قوله شاء أو أي) احتزبه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) نسب شبه الاستخدام لأن الولاية المعرفة مختصة بولاية الاجبار وقد بقوله هنا احترازاً عن الولاية في غير النكاح كما قد تقدم (قوله ولا يتدب) أي يستحب للمرأة تغيب نفسها عن زوجها كالتسبب في الوفاة بحرقه والعرس حين خلاف الشافعي في البكر وهذا في الحقيقة ولاية وكلة (قوله على المكلفة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأول أن يقول لو تيسر للبكر أن تكون البكر التي عليها يندب بالاولى لمساكنة من جهة الدنيا لأن يكون مراده الاشارة إلى خلاف الشافعي يقول أي أنه أتدب ولا يتدب ولو بكر اعتدنا خلافاً له (قوله ولو تيسر) أشأوا في خلاف الشافعي فإنه يقول ان ولاية الاجبار منوطه بالبكره فبوجهها بلا انهم ولو بالغة لأن كانت تيسر ولو تيسر فالتيسر الصغيرة لا تزوج عند ما لم تبلغ اسقوط ولاية الاب (قوله وسقطه وهو مرفوعة) الجبر فيها على ما على قوله الصغيرة لعدم تشديدهما بالسفر والاولى تدرى بها ما بالكلية لا يوجبهم معاملة على نية (قوله صغير الخ) المرصوف محذوف أي شخص صغير الخ فبشمل الذكر والانثى (قوله لا مكلفة) الاول زيادة حرف ليقال الرقيق ط وهذا تصريح بجهنم المتن ذكره ليعيد أن قوله فنفذ منزع عليه (قوله نفذ الخ) أراد بالنفذ الصغرة تزوج الاحكام من طلاق وتوارث وغيره لا لزوم اذهو انفس منها لانه لا يمكن نقضه وهذا يحكم وفيه اذا كل من غير كلف فقوله في الشرع لولاية أي ينقل لولاية طلاقه نظر واحتراز الجرح من المرفوعة ولو مكتوبة أو أم ولدو بالمكلفة عن الصغيرة المجنونة فلا يصح الاولى بكتدنه وأما حديث أسماء امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها ففكاحها باطل ففكاحها باطل ففكاحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لا نكاح الا بالولي ورواها أبو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم الا بغيره في نفسها من ولها واداه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وما قلت في الموطأ والايمن لازو جرحها بغير الاولى فإنه ليس للولي الامارة العقد اذا رزيت وقد جعلها أحق منه به ويتبرج بهذا بقوله السند والافتقار له بحسب خلاف الحديثين الاولين فانما حاضعتان أو حسنتان أو تبعت بالانكاح أو بان التي للكال أو بان يراد بالولي من يتوقف على إفته أي لا نكاح الا بغيره ولاية ينفق نكاح الكافر المسلم والمعتزة والعبد والامانة والاراد بالباطل ببقائه على قول من لم يصح ما بشرته من غير كلف أو حكمه على قول من يحسمه أي للولي أن يجله وكل ذلك سائغ في المطلقات النصوص ويجب ارتكابه بدفع المصاوش وتوهم الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله والاصل الخ) عبارة البحر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله ولاية نفسه الخ فإنه يخرج الصبي المأذون فإنه وإن جاز تصرفه في ماله لكن لا ولاية نفسه لكن رد على العكس المحمود فإنه ماله نكاح النكاح وإن لم تكن التصرف في ماله على قوله بما جاز على الجرح لا الأصل مبني على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصية) أي بنفسه فلا رد بالعصية الغير كالتي مع الابن ولا بالعصية الغير كالتي مع الابن كذا لا اجتماع البنت كذا الجرح (قوله في غير الكثرة) أي في تزويجها لنفسها من غير كثره وهذا الاعتراض في تزويجها لنفسها باطل من مهر

ثبت بأربع قرابة ومالك  
ولاء وامامة (شاهد  
أبي) وهي هنا نوعان ولاية  
نسب على المكلفة ولو بكر  
ولاية اجبار على الصغيرة  
ولو تيسر ومعتوه ومرفوعة  
كما أضاف بقوله (وهو) أي  
الولي (شرط) صحة (نكاح  
صغير ومجنون ورفيق)  
لا مكلفة (نفذ نكاح حرف  
مكلفة بلا) رضا (ولي)  
والاصل ان كل من تصرف في  
ماله تصرف في نفسه وماله  
فلا (وله) أي للولي (اذا)  
كان عصية (ولو بغير محرم  
كان هم في الاصح حائسة  
ونحوه ذو الارحام وآلام  
والقاضي (الاعتراض في  
غير الكثرة)

مثلها حتى يتم المثل أو يفرق القاضي بكسب ذكر المستفي باب الكلمة (قوله في نفسه القاضي) فلا  
 تثبت هذه الفرقة إلا بالقضاء لانه بمجرد قبضه وكل من التحسين ينشئ بدليل فلا يتقطع النكاح بالانقضاء  
 القاضي والنكاح قبله صحيح يتوارثان به اذا مات أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقضي عدد  
 الطلاق ولا يجب عند هاتين المهران وقعت قبل النشور وبسببها السمي وكذا بعد الخلو العصبية  
 وعليها العبد ولو لم ينفك العدد لانها كانت واجبة فتم ولها أن لا تمك من الوطئ حتى يرضى الولي كما اختاره  
 الفقيه أبو الليث لأن الولي عصى أن يفرق فيصير وطء شبهة وأما على المقتضى به الاتي فهو حرام لعدم الانقضاء  
 أو ما في البحر (قوله بعدد) أي اعتراض الولي بعدد النكاح كالزوج والولي بائنه من غير كنه  
 فخلعها ثم تزوجت نفسها منه ثانيا كمن فسخ الولي التفريق ولا يكون الرضا بالاولى والثاني فسخ وقيد  
 بتحديد النكاح لانه لو طلقها رجعا ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكر في الشريعة (قوله ما لم  
 يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت للإشارة إلى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضا وأن هذه ليست من  
 المسائل التي تزل فيها السكوت ستة القول كما ستأتي للإشارة اليها لو يعلم منه أنه لم يسكت بل خاص حين  
 علم فكذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام في الولي يعلم أصلا حتى يرضى قبله حق الاعتراض ظاهر المن  
 لا وظاهر النسخ نعم تأمل (قوله لا يضيع الولد) أي بالتفريق بين أبو به فان بناءهما مجتبعين على ربيته  
 أحفظه بلا شبهة فافهم (قوله ويرثي الخ) البعث لصاحب البحر (قوله ويرثي في غير الكنف الخ)  
 قيد بذلك لاثباتهم هو دال قوله فنقض نكاح الخ ولا حترأوعا لزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن  
 للولي الاعتراض أيضا والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول الحق به خاص بغير الكنف كما  
 أشار إليه الشارح ولم أومن أخرى هذا القول في المستأين والفرق إمكان الاستدراك بانعام مهر المثل  
 فلذا قالوا له الاعتراض حتى يتم المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر لالسبب الاعتراض بخلاف عدم  
 الكلمة هذا ما ظهر في فافهم (قوله بعدم جواز أصلا) وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها  
 ولي لم يرض به قبل العقد فلا يبدد الرضا بعده بحر وأما إذا لم يكن لها ولي فهو صحيح فالنكاح اتفاقا كما يأتي  
 لأن وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر من الأولياء أما هي فقد رويت بإسقاط حقها فتم وقول  
 البحر لم يرض به تشعل ما دل به علم أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا  
 فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريح أو عليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يفسد فتم تأمل (قوله وهو المختار  
 لقنوي) وقال شمس المقتضى هذا أقرب إلى الاحتياط كذا في تنقيح العلامة فاسم لانه ليس كل ولي يحسن  
 المرافعة والمقصود من كل قاض يعدل ولو أحسن الولي يعدل القاضي فقد يترك أثمة لقرعة على أبواب  
 الحكم واستمقالات النفس المخصوصات فيقرر الضرر فكان منه دفعه فتم (قوله إن سكنت) نفس لمصلحة  
 وقوله بالرضا متعلق بسكنت وقوله بعد طرف الرضا والغير في معرفته الولي وفي إياه بغير الكنف وقوله بلا  
 رضا نفي منصب على القيد الذي هو رضا الولي والقيد الذي هو بعدم معرفته إياه فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة  
 وبعدمه ولو جرد الرضا مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تغفل في الصورة الرابعة وهي  
 رضا الولي بغير الكنف مع علمه بأنه كذلك اه ح قلنا لا نسب أن يقول مع علمه عينه لما في البحر وقال  
 الولي رضى بزوجها من غير تعلم يعلم بالزوج عينها في كفي صارت سادئة الفتوى ويشتفي لا يكتفي لأن الرضا  
 بالجهول لا يصح كما ذكر في الخاتمة فيما إذا استأذن الولي ولم يسم الزوج فقال لأن الرضا بالجهول لا يتحقق ولم  
 أر مستقولا اه وأقر في النهر لكن ليس على عمومها سياتي في كلام الشارح أنهم أوفوا في الأمر إليه  
 ومع تعلقها زوجي بمن يختاره ونحوه قال الخبير الرمي ومقتضاه أن الولي لو قال لها أراض بما تطعن أو  
 زوجي نفسك بمن تختارن ونحوه أنه يكتفي وهو ظاهر لانه قرض الأمر لها ولا من باب الإسقاط اه  
 (قوله فليخلفا) قال في الحقائق شرح المنظومة النسبية وهذا مما يجب حفظه لانه وقوعه اه وقال

في نفسه القاضي ويحدد  
 يحدد النكاح (ما لم  
 يسكت حتى تلد) ثلاثا  
 يضيع الولد ويرثي الخاف  
 الجبل الظاهر به (وطئ)  
 في غير الكنف (بعدم جواز  
 أصلا) وهو المختار للقنوي  
 (لفساد الزمان) فلا تغفل  
 مطابقة لانا سكنت غير كنه  
 بالرضا ولي بعده معرفته إياه  
 فليخلفا (و) بناء على  
 الأول



الكل لان الحمل في الغالب يكون غسبر كفه وأما بالبرهان فقد حملنا فانه انما الاول اه وفي البرهان  
وهذا كله اذا كان لهاول ولا فهو صحيح مطلقا اتفاقا **(قوله وهو ظاهر الرواية)** وبه أتى كثير من المشايخ  
فقد اختلفوا في اقتناء بعر لكن علمت أن الثاني أقرب إلى الاحتياط **(قوله قبل العقد وبعده)** فبه أن  
الرضا قبل العقد يصح على كل من الاول والثاني وأما المبنى على الاول فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح  
عليه لانه الثاني المفقوب كما قدمناه عن البرهان وكلام المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل  
ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره دفع هذا الاجماع تأمل **(قوله لتبونه لكل كلا)** لانه حق واحد  
لا يتجزأ لانه ثبت بسبب لا يتجزأ بعر **(قوله كولاية أمان وقود)** فإذا أمن مسلح بباليس لم يلزم أخوان  
يتعرض العربي وأما إذا لم يحد أولياء القاص لم يلزم لولي آخر عليه ح **(قوله وهو مستحق في الوقف)**  
حيث زاد على ما هنا بما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف يتسبب خصما عن الكل وكذا  
بعض الورثة وكذا اثبات الأصاري وجه أحد العار ما ولاية المطالبة بإزالة الضرر والعلم عن طريق السلبين  
**(قوله والاول)** أي وان لم يستروا في الدرجة وقد رضى لا يبعد فلا قرب الاعتراض بعر عن النقص وغيره  
**(قوله وان لم يكن لهاولي الخ)** أي عصبه كالمروا لولي التعير به وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره  
في الفقه بعبارة بصفة ينبغي أخذ من التعليق بدفع الضرر عن الأولياء وانما أرضيت باسقاط حقها وجزم في  
البرهان المستحب والظاهر أنه لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لا ولي له لانه لا ولاية له وكذلك كان عبدا  
أو كافرا كما يشير إليه الشارح ضد قوله الذي في النكاح المستباح كما سنبينه هناك وعلى هذا فلا  
يلزم أحق أو أسلم لا يبعد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبه ثقات فهو كالحاضر ولا يثبت له لا تقطع  
دليل أنه لو زوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لهاولي آخر حاضر على ما فيمن اختلف كآسياق والظاهر  
أيضاً أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لها أن تزوج باسقاط حقها أترى أنها لو كان لها عصبه فزوجها  
من غير كف لم يصح فكذلك إذا لم يكن لها عصبه هذا كما عايناه في تفقهنا من كلامهم ولم أرهم بها **(قوله)**  
**(مطلقا)** أي أسوا من كفت كفت أو غيره ح **(قوله اتفاقا)** أي من الثاقلين برواية ظاهر المذهب والثاقلين  
برواية الحسن الخ فيهما **(قوله أي وليه حق الاعتراض)** يوهم أن الولي في قوله وأما لم يكن لهاولي المراد به  
ما يشمل الإجماع وليس كذلك كما علمت فالسبب ذكر هذا التفسير هناك ليعلم المراد في الموضوعين ويرتفع  
الاجماع المذكور **(قوله ونحوه)** بالرفع صفا على قبضه أي ويحوق قبض المهر قبض النفقة والمخاصمة في  
أحدهما وان لم يقبض وكالتعير ونحوه فتح **(قوله ان كان الخ)** كذا ذكر في التفسير وتأخر في البرهان  
والهرو والشر بن لاية وشرح المقدس وظاهره أن هذا شرط في الرضا دلالة فقط وأما بعر والعلم بعدم الكفاة  
لا يكتفي هنا بخلاف الرضا الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هذا بخلاف إطلاق الموتين يذكروني  
الفتح والفي كافي الحاكم الذي جمع كتب ظاهر الرواية وأيضاً فوجه غير ظاهر إلا أن يكون لفرق انقطاع  
وتبلة الدلالة عن الصريح فلي تأمل وصورة المسئلة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كف وعاصم الولي أثبت  
ضد القاضي عدم الكفاة قبض الولي المهر قبيل التقري أو فرق القاضي بينهما ما تزوجت به نائبا  
اذن الولي قبض المهر **(قوله كذا يكون الخ)** مكرره بقوله المارالم بسكت حتى تلد **(قوله وأما ضد فتح الخ)**  
قال في البرهان بالشران التصديق بأنه كفؤ من البعض لا سقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو  
ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفؤ وأثبت ادعاءه أنه ليس بكف فيكون له أن يطالعه بالثبوت في لان المدقق  
ينكر سبب الوجوب وانما سبب الشئ لا يكون اسقاطا اه وفي الفتاوى الناجية أقام ولها شاهدان  
بعدم الكفاة أو أقام زوجها بالكفاة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اعتبار اه **(قوله ولا يتغير بالغة)**  
ولا امر البالغ والمكاتب ولوصغيرين ح عن التمسكتني **(قوله البكر)** أطلقها فحمل  
ما إذا كانت زوجة قبل ذلك وعلقته بل زوال البكارة فزوج كالمزوح لا بكارة نص عليه في الأصل بعر

وهو ظاهر الرواية (فرضا  
البعض) من الأولياء قبل  
العقد وبعده (كالكل)  
لتبونه لكل كلا كولاية  
أمان وقود مستحق في  
الوقف (والاستوفاء بالدرجة  
والانقلاب) منهم (حق  
المسح وان لم يكن لهاولي  
فهو) أي العقد (صحيح) نافذ  
(مطلقا) اتفاقا (وقبضه)  
أي وليه حق الاعتراض  
(المهر ونحوه) مما يدل على  
الرضا (دلالة أن كان  
عدم الكفاة ثابتا عند  
انقاضي قبل مخاصمته والا  
لم يكن رضا كما (لا يكون  
سكوته) (رضامالم تلد وأما  
نصده بأنه كف فلا يسقط  
حق الباقي مبسوط) ولا  
غير البالغة البكر على  
النكاح لا تقطع الولاية  
بالبلوغ (فان استأنفها هو)  
أي الولي

(قوله وهو السنة) بان يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذكرك فسكت وان روجها بغير استئذان فقد أخطأ السنن وتوقف على رضاها بصر من غيرها واستحسن الرجل ما ذكره الشافعي من أن السنن في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة فقلت ينظرن ما في نفسها والآن بذلك أولى لانها طلع على ما لا يبلغ عليه غيرها اهـ (قوله أو وكيله أو رسوله) الاول أن يقول ويكذلك نستأذن في غلظة في كذا والثاني أن يقول ذهب لي غلظة وقلت لها انك غلظة استأذني كذا (قوله وانتهى رسوله الخ) أما ان يقول للمنفذ أو روجها ليعمل ما اذا روجها فغيبها وهذا وان كان خلاف التبادر منه لكن برجمه دفع التكرار مع قوله الاتي وكذا اذا روجها عندها فسكت وفي البحر واختلف فيما اذا روجها بغير كف فبلغتها فسكت فقال لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضا كان الزوج أباً أو جدًا وان كان غيره فما فلا يجازي الثانية أن تدا من مسألة الصغيرة للزوج من غير كف اهـ قال في البحر وحزم به في الجارية بالاول بلغنا قالوا (قوله أو فضولي عدل) الشرط في الفضولي العدالة أو العدة بكني اشبهوا جد عدل أو مستورين هذا أبي حنيفة لا يكتفي بشمار واحد غير عدل ولو لم يظهر ترسة في منفرة فأن القضاء (قوله فسكت) أي البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضا حتى يرضى بالسكام كالنكاح (قوله من رده) قيد به اذ ليس المراد مطلق السكوت لانها لو لم يرضها لم يفسد نكاحها حتى فهو سكوتها فيكون جائزة ولو قالت الحديثة انكسرت نفسي أو قالت هو دماغ لا ربه فهذا كلامه اسد فهو رد بحر (قوله فخنزارة) أمالو أن هذا عا طاس أو معالج حين أخبرت فلما ذهب قالت لا أرضي أو أخذها فخرتم ترك فقالت ذلك مصرحاً هالان سكوتها كمن عن اضطرار بحر (قوله غير مستهتر) وضعت الاستهزاء لا يفتي على من يحضر لان الفضل انما يجعل اذ كان له على الرضا فاذا لم يجد على الرضا لم يكن اذا بحر وغيره (قوله أو بكت بلا صوت) هو المتنازل فتقوى لانه حزن على مفارقة أهلها بحر أي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله في الرقابة والتمني) أي من أنه هو والبكاء بلا صوت اذ هو مرد (قوله فيه نظري) أي مخالفة لما في المعراج ولا يفتي ما فيه من ما في الرقابة والتمني ذكر منه في الفتاوى والاصلاح والمتمني مقدم على الشر وح في شرح الجامع الصغير لقاضيات وان بكت كان ردافي احدى الروايتين عن أبي يوسف وهو في رواية يكون رضا قالوا ان كان البكاء مع صوت وويل لا يكون رضوان كان من سكوت فهو رضا اهـ وبه ظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هو رد أو لا وقوله قالوا الخ فتوفي بين الروايتين فعلى لا يكون رضا أنه يكون ردًا كما فهمه صاحب الفتاوى وغيره وصرح به أيضا في التفسير حديث قال بعد حكاية الروايتين وبهضم قالوا ان كان مع الصياح والصوت فهو رد ولا فهو رضا وهو الاو جموعه الغفوي اهـ كيف والبكاء بالصوت والويل قربته على الرد وعدم الرضا عن هذا قال في الفقه بعد حكاية الروايتين والمقول باعتبار قرائن الاحوال في الكاه والفضل قال تعاوضت أو أشكل احتج اهـ فقد ظهر لك أن ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو رادن) أي وان لم تعلم انه اذن كافي الفتح (قوله أي تو كبل في الاول) أي فيما اذا استأذنها قبل المعقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلمه الولي مرق وجهها كافي انظر به قال الوكيل لا ينبغي لحسن يعلم بحر (قوله فلو تعدد الزوج الخ) عبارة لغير ولو روجها لوان متساويان كل واحد منهما من رجل فليزمتها ما بطل لعدم الاول به وان سكنت قبلاً وقوف حتى تغير أحدهما بل لقول أو بالفضل وهو ظاهر الجواب كافي الدائم اهـ ولا ينبغي أن هذا في الاجازة والكلام الاتي في التوكيل أي الاذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين ان روجها مع ما بعد الاستئذان أمالو استأذنها فسكت فز وجها متعاطيان رجلين يعني أن يصح السابق منهما لعدم المزاحم فافهم (قوله واجازة) عطى على توكيل وقوله في الثاني أي فيها استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح وقدر واجبة لا يكون السكوت بعد العقد رضا كما يسميه في الفتح وقد مناه خلاف أيضاً فيما اذا روجها غير كف فغيبها فسكت (قوله لا يلو يعل يونه) لان الاجازة

وهو السنة (أو وكيله أو رسوله أو روجها) ولها وانتهى رسوله أو فضولي عدل (فسكت) من رده فخنزارة (أو وضعت غير مستهتر) أو تبسمت أو بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا ولا رداً حتى لو رضيت بعده العقد معراج وغيره ما في الرقابة والتمني فيه نظر (فهو اذن) أي توكيل في الاول انما تعدد الولي فلو تعدد الزوج لم يكن سكوتها اذ لا يجازي في الثاني ان يبقى النكاح لا يوطئ بكونه بكونه ولو قالت بعد دونه زوجني أ ب بأمرى وانكسرت الورثة

ثم طهرا قيام المقدس **(قوله فاقول لها)** لان الأصل أن المسلم المكلف لا يعتد إلا بعد الصبح النافذ **(قوله)**  
**فأقول لهم** لانهم أثرت أن المقدوس غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يشل منه المكان التمهيد بغير وجبت  
فلا أثر وهل تعتد فان كانت صادقة نفي الأمر فلا شك في وجوب العدة عليها بانه لا خلاف أن أراذلت أن  
تزوج تختم مؤخذة لها به ولو اهلوا أو ما تزوجت في التفسير فلو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فشق الزوج  
تزوجت بغيرك بعد ما طهرت لانه يدعى الصداق فلهما يقال هنا كذلك لان اقراها السابق لم يثبت من كل  
وجه هذا ما طهرت **(قوله وقولها غيره)** أي غير هذا الزوج **(قوله رد قبل العدة)** لانه قد فرغوا من طهرها  
باعتدال الاذن وعدمه قبل الدخول لكن النكاح فلا يجوز بالشك وبه كان فلا يسل بالشك كذا في  
الظاهر به وهو مشكل لانه لا يكون تكاملا بعد الصحو بعد الاذن فالظاهر أنه ليس باذن فيها بغير  
وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجب عنه المقدسي بان العدة اذا وقع ثم ورد بعد ما يمتثل كونه مقر براه  
وكونه داتر حج بقومها احتمال التقرر واداء رد قبله ما يمتثل الاذن وعدمه ثم هو ممتنع من  
ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه **(قوله ولو زوجها المفسخ)** يمتنع قول المفسخ أو زوجها أي أن الولي لو  
تزوجها كان المفسخ اذا تزوج بنته البكر البالغ بغير اذنها لم يفسخ فمتك لا يكون بخلافه كان أصليا في  
نفسه فمضوا لى جانب المرافعة العقد قول أبي حنيفة أو محمد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزوج  
من نفسه فسكت بزوجها بغير من الحائز والمحال أن الفضولي ولو من جانب اقول طرفي العقد  
لا يتوقف عقده على الاجابة منه بما يقع باطلا بخلاف ما يشر المقدم غيره من أميل أو ولي أو وكيل  
أو فوضوا آخره أنه يتوقف اتفاقا كما سألني آخر باب الكفاءة **(قوله فسكت)** أما رد قبله بغيرها قد كنت  
قلت أن لا يؤدي ذلك إلى رد في هذا الميز النكاح لانها أخبرت أنها على ابنتها الاولى خبرت **(قوله بخلاف ما لو)**  
**يلعها)** لان نفاذ الزوج كان موقوفا على الاجابة وقد بطل بالرد والرد في الاول كل الاستدراك لا تزوج  
العارض بعده لكن قال في الفتح الوجه عدم الصحة لان ذلك الرد صريح بفسخ كون ذلك الكون خلافا  
للمرأه وأثر في البصر وقد يقال أنه قد تكون علت بمصدق بفسخ ما به وقد يكون رده الاول  
حاصلا على من أن السيد انظار الفرقة بعد نفاذ السماع ولو كانت على استماعها الاول اسرحت بالرد  
كما سرحته أولا ولم تسر منه **(قوله ان عرف)** بالبناء للمصهورا بونا ب الفاعل ضمير المرأة والذى في  
البرهان عرف **(قوله والمهر)** أي في أن يكون على الخلاف في مسألة المتن الاتية ح **(قوله واستشكه)**  
في الصراح يؤيد ما قبله من اداء النكاح في انقوله زوجي وكيل أو يعجب من خلاصة قول وكيل  
هذا بابتك للفلان فقال وجبت لا يعتد ما قبل وكيل بعد قبلت لان وكيل ذلك التوكيل اه فهذا  
يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في الدخول كونه ليس من المسائل التي استثنوها من هذه القاعدة وقال  
الرحمن هناك وفي حاشية الحوى على الانسباء من كلام محمد في الأصل أن يشر وكيل الوكيل بحضرة  
الوكيل في النكاح لا تكون كباشره قال وكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع  
ببشره بحضرة كباشره بنفسه اه فيمكن أن يكون ماني الغنم بغيره على رواية عصام لكن الأصل  
وهو الميسر من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فانهم **(قوله ولو ضمن العلم)** وكذا لو سمي لها  
فلانها ولا فلتا فسكت لانه يزوجهما أي حشا به بجر **(قوله ولو يمحون)** صابرة الفتح وهم محصورون  
بغيره فلو لها اه ومقتضاها أنهم لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين **(قوله والا)** كونه أزواج  
من رجل أو من بنين بجر **(قوله ما لم تخوضه)** ادعى أما اذا قالت أراضية بما خطبه أنت بعد قوله ان  
أما ما خطبوك أو زوجي بمن تختاره ويخوه فواستدرك صحيح كفى الطهريه وليس له بهذه المقالة ان  
زوجها من رجل ودفن نكاحه أولا ولا المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بزوج امرأته ليس الوكيل  
أن تزوج مما خلفه اذا كان الزوج قد شكاها بها الوكيل وأعله بطلانها في الطهريه بجر **(قوله والعذر)**

فأقول لها فترثت وتعد ولو  
فالتبشير امرأته لانه بلقي  
فرضيت فأقول لهم وقولها  
غيره أو لم تنود قبل العقد  
لا بعد ولو زوجها الفسخ  
فسكت ثم ردد بعد العقد قبله  
ولو استأمرها من غير فردت  
ثم زوجها فسكت صح  
في الأصح بخلاف ما لو بلغها  
فسدت ثم قالت رضيت  
لم يجر سلطان بالرد ولما  
استحسنوا التبدل بعد  
الزمان لان العالب انظار  
الفرقة عند نفاذ السماع  
ولو استأمرها فسكت فوكل  
من يزوجهما من سماعه  
ان عرف الزوج والمهر كما  
في القصة واستشكه في  
البصر بأنه ليس الوكيل أن  
وكل بلاذن بقتضاه عدم  
الجواز أو أنها مستثناة ان  
علت بالزوج أنه من هو  
تظهر الرخصة فيه أو عنه  
ولو ضمن العلم كبراني  
أو بنين على محصور ولا  
لاما تقوضه الامر لا  
العلم

قوله ضمير المرأة لانه النسبة  
التي وقعت للحشيش ليس  
فيها لفظ الزوج والاحوال النسب  
التي يابدين ما رأيت به بالهش  
فليس والمواب اه

بالمهر) أشار بقدر العلم إلى أن المصنف رأى المعنى في عاقبة المهر على التزوج وأصل التركيب بشرط العلم  
 بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار إلى ضعفه وان قال في الفتح إنه الوجه لأن صاحب الهداية  
 جمع الأول وقال في إعرابه المذهب لقول الفخريّة أن إشارته كتب محمد بن علي عليه اه قلت وعلى القول  
 باشتراط تعيينه بشرط كون مهر المثل فلا يكون السكوت وضابطه كفي العهر من الزبلي وبقي على  
 القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن تزوجه مهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد الا رضاهما صارت  
 حادثة الفتوى يورثت في الحادي عشر من الزبانية وان لم يذكر المهر فزوج الوكيل يأكل من مهر المثل  
 بما لا يتفانى الناس فيه أو يأكل من المثل بما لا يتفانى فيه الناس مع منعه من ذلك فلا يمكن للولد ان  
 يعارض في جانب المراءضة لهما وعندهم اه أي اذ رضى بذلك ومقتضاه أنه اذا كان الوكيل هو الولي  
 فكيف سادتوا ورضيت به مع والا فلا تأمل (قوله وما يصح في الدور) أي من التفصيل وهو ان الولي  
 كل أب أو جد اذ كان الزوج يكتفي لان الاب لو نقص عن مهر المثل لا يكون الا لحاجة تزويده عليه وان كان  
 غيره ما لا بد من نعمة الزوج والمهر (قوله من الكافي) أي فلا تصح عنه الكافي فاهم (قوله ورده  
 الكل) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في تزويجه الصغيرة يحكم الجبر والكلام في  
 الكبيرة التي وجب ثلثه لهما والاب في ذلك كالأجنبي (قوله ان ثلثه) أي الزوج وأما المهر ففيه  
 ما مر آنفاً كما بيناه عليه في المهر (قوله في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء) أي في قاعدة لا ياسب  
 الرساكت قولود كراهي عبارته بتمامها وزاد عليها ط عن الجوى مسائل أخرى سبب ذكرها الشارح  
 في الفوائد التي ذكرها بين محال الوقف وكتاب البيوع وسأني الكلام عليها كلها هناك انشاء الله تعالى  
 (قوله كالأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فعلية الاب اذا كان أباً أو عيباً أو مكاتباً لكن رسول الولي  
 فانه مقامه فيكون سكنها رضاعاً استدانه كافي الفتح والوكيل كذلك كافي العهر من الفقيه (قوله أو ولي  
 بعد) كالأنعم الاب اذا لم يكن الاب غائباً فبمسقطه كافي الخاتمة (قوله ولا يراه لسكوته) وعن السرخي  
 يكتفي سكنها فاهم (قوله كالأجنبي البالغة) أما الصغيرة فلا استندان في حقها كالبر الصغيرة فنع (قوله  
 الا في السكوت) حيث يكون سكوت البر البالغه اذا نال حق الولي الاقرب ولا يكون اذا نال الثيب البالغه  
 مطلقاً والاستثناء مطع لان قول المصنف كالثيب تشبيه بالبر التي استأذنها غير الاقرب بهذه لا فرق بينهما  
 وبين الثيب البالغه في السكوت (قوله لان رضاهما يكون بالذلة الخ) أشار إلى ما أورده الزبلي على  
 انكروا غير من أن رضاهما لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن  
 رضاهما قد يكون مصرحاً وقد يكون دلالة غير ان سكوت البر وضاد لاحتياها دون الثيب لان حياها قد  
 قل للممارسة فتخلص المصنف عن ذلك زبادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن إيجاب الفتح بأن الحق ان  
 الكل من قبيل القول الاتمكين فيثبت دلالة فوق القول أي لانه اذا ثبت الرضا بالقول يثبت الاتمكين من  
 الوجه بالاولى لا به أدل على الرضا واعترض في المهر بان قبول التهمة ليس بقول بل سكوت زاد في النهر ولهذا  
 عدوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لان مقتضى كلام الفتح ان المراد بقبول التهمة ما يكون قولاً باللسان  
 لا مجرد السكوت لان مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن الا الاتمكين ولا ينافيه قوله من قبيل القول  
 لان مراده من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها ورضيت ونحوه بدليل انه قال قد لانه يكون اما بالقول  
 كنتم ورضيت وبارك الله لنا وحسنه أو بالذلة ككتاب المهر أو بالذلة الخ ثم قال الحق أن الكل من  
 قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره أو ما قوله في النهر ولهذا لم يفتي في المذكور في مسائل السكوت  
 قوله اه اذا سكوت الاب لم ينف الولد لذة التهمة لزموم معناه سكنت عن نفى الولد لانه جواب التهمة وأما  
 الجواب عن اعتراض البعض بأن قول الفتح انه من قبيل القول أي لانه القول حقيقة بل هو من مزاولة فلا  
 برد السكوت عند التهمة ففيه أنه لو كان مراده ذلك لم يصح إلى استثناء الاتمكين ولم يكن فيه مدعى لما أورده

(بالمهر) وقيل بشرط  
 وهو قول المتأخرين بغير  
 من الفخريّة وأقر المصنف  
 وما يصح في الدور من الكافي  
 وده الكل (وكذا اذا زوجها  
 الولي عندها) أي بغيرها  
 (فكنت) مع في الأصح  
 ان ثلثه كالمهر والسكوت  
 كالنكاح في سبع وثلاثين  
 مسألة مذكورة في الاشياء  
 (فان استأذنها غير الاقرب)  
 كالأجنبي أو وليه (فلا)  
 عبرة لسكوته (بل لا بد من  
 القول كالأجنبي البالغه)  
 لا فرق بينهما الا في السكوت  
 لان رضاهما يكون بالذلة  
 كما ذكره بقوله (أو ما هو  
 عليه مناه) من فعل يدل على  
 الرضا (ككتاب المهر)  
 ونقطة (وعبكتها من الوطء)

الذي يلي لان الذي يلي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الالزام فانهم هم الذي يظهر ما قاله الى الذي يلي لان الظاهر ان  
 طلب المهر ونحوه لا يلزم ان يكون بالقول وانما عبر بالشارح بقوله من فعل يدل على الرضا ومقتضى ما ان قبض  
 المهر ونحوه رضا كالمهر من جملته وصادق لا في حق الولي وبه صرح في الخامسة بقوله الولي لا الزوج كالتب  
 فرضيت قبلها ولم تظهر الرضا بانها كانت لها ان ترد لان المتبرع فيها الرضا باللسان أو الفعل الذي يدل على  
 الرضا هو التمكن من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه (قوله)  
 ودنوه بها الخ) هذا مكرر والظاهر انه غير في الأصل وخلوه بها فان الذي في البصر عن الظاهر يقول  
 خلاها برضاها هل يكون باذن ظاهر أو بآية لهذه المسئلة وعندنا ان هذا المجازة اه وفي البرازية والظاهر انه  
 اجازة (قوله) والفضل سرورا احتراز عن الفضل استهزاء قال في البصر وأما الفضل فذكر في فتح القدير  
 أولا انه كالسكون لا يكتفي وسلمه ان كان يكتفي وجهه من قبيل القول لانه حروف اه فلتسوا ما هنا هو الواقع  
 لما صرح به الى الذي يلي وغيره (قوله ونحو ذلك) قبول المهر كالمهر من الجارية والظاهر ان قوله قبول النفقة  
 (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت تخدمه من قبل ففي البصر من المصداق والظاهر ان قوله كلتمن طعامه  
 أو خدمته كما كانت تخدمه برضا دلالة (قوله أي نطفة) هي من فوق الى أسفل والطرقة عكسها (قوله أي كبر)  
 أي بالزوج في النهر من الأصحاب يقال عشت الجارية تعني يضم النون هنو أو صا سافى عانس اذا طال  
 مكثها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت من عداد الأبيكار (قوله بكرة حقيقة) خبر من وفي الظاهرية  
 البكر اسم لاسمأة تصنع نكاح ولاخير اه لان مصيبتها أول مصيب لها ومنه الجارية كدرة لأول النصار  
 والبكرة بضم الباء لأول النهار وحاصل كلامهم ان الزنا في هذه المسائل العذرة أي الجارية تأتي على العمل  
 لا البكرة فكانت بكرة حقيقة وحكما وانما تدخل في الوصفة بالبكر بنى فلان ولا جارية به وتورث على أنها  
 بكر فوجدت وأثير العذرة فيش من ذلك به رد هالان المتعارفين اشترط البكرة صفة العذرة أو عاقدة البكر  
 (قوله كسفر في حب) أي كذا تفرق الخ ط وهو تنفيري كونها بكرة حقيقة فو حكا لا تبطل فلا يراد ان  
 هذه المازل عذرتها كسفر في حبها من زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) صاع على تخريج لا على حب ح  
 (قوله بعد شاة) يصلح ظرفا لتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطء ظرفا لا خبرين فقط  
 لعدم إمكان الوطء في الأول أمافي الحب فظاهر وأما في العنة فلان الوطء مع التفرق كان الانسب تعلفه  
 بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد شاة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلاء كانت بكرة حقيقة فو حكا لا يرد  
 وقد سبقه قبل وطء لانها بعد الوطء تبس حقيقة فو حكا ح (قوله وهذه فقط بكرة حكا) أراد بالحكمي ما ليس  
 بحقيقي بدلالة المقابلة كاهو المتبادر والذات حول الشارح في عبارة المصنف فقدو خبرا لمن ويشتد البكر واللا  
 عبارة المصنف في نفسها هي لان الحقيقي حكمي أيضا والحكمي أهم لانه قد يكون غير حقيقي ولكن لما  
 كان المتبادر من إطلاق الحكمي اذ ما تبس بحقيقي أول عبارة المصنف ولم يقل بكرة حكا فقط لما قلنا فانهم  
 (قوله ان لم يشكر ولم تحبه) هذا معنى قولهم ان لم يشكر زاهيا يكتفي بسكوته لان الماس عرفوها بكرة  
 فيه ميوها بالتناق فيكتفي بسكوته كذا تعطل عليها ما لها وقد تدب الشارح الى ستر زانها كانت بكرة  
 شرعا بخلاف ما اذا اشتر زاهيا (قوله والا) صادق ثلاثا مورا اذا تكر منها الزنا لم تحبوا وحده ولم  
 يشكر أو تكر وحده ح (قوله كوطر أو تبسها) أي فانها تبس حقيقة فو حكا ح (قوله أو نكاح ماسد)  
 عاصف على تبسها أي وكوطر أو نكاح فاسد فانهم أما الذم فوطر أو تبسها بكرة حقيقة فو حكا كافي النكاح  
 العاصم ط (قوله وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي الشر بلاية ط (قوله ولا تبسها  
 لها) قيد بلاية مما أعاد البينة قبلت يستعبر وان أعادها ما ياتي في قوله ولو رهننا (قوله ولم يكن دخل  
 بها طوعا) بأن لم ينسل أو دخل كرها أو خروجهما اذا دخل بها طوعا عليه لا تصدق دعوى الرد في  
 الأصح لان التمكن من الوطء كالافراو عن هذا صح في الزواج لية أنها ألغيت بعد الشول البينة على الرد

ودنوه بها برضاها  
 نهرية (وقبول التثنية)  
 والفضل سرورا ونحو ذلك  
 بخلاف خدمته أو قبول  
 هديته (من زالت بكازنها  
 بونية أي نطفة أو) دور  
 حبس أو حصول  
 حواجة أو تعيس أي  
 كبر بكرة حقيقة كسفر في  
 حب أو عنة أو طلاق أو  
 موت بعد خلاء قبل وطء  
 (أوزا) وهذه فقط بكرة  
 حكا ان لم يشكر ولم تحب  
 به أو لا تبس كوطر أو تبسها  
 أو نكاح فاسد (قال)  
 الزوج للبكر البالغة بلفظ  
 النكاح فسكت وقالت  
 رددت النكاح ولا تبسها  
 لها على ذلك (ولم يكن  
 دخل بها طوعا) في الأصح

لم تقبل لكن في حاشية الفري على الاشياء أنه وقع اختلاف التصحيح في قبول يثبتها بعد الحصول على أنها كانت تحت النكاح قبل الاجازة في البرازية أن المذكور في الكتب أنها تقبل ويصح في الواقع صدمه لتناقضها في الدعوى والصحيح القول لانه وان بطلت الدعوى فالبنسبة لا يحل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى قال الفري وقد ألف شخصنا العلامة على المقدس فيها رسالة اعتمد فيها الصحيح القبول (قوله فالتقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وبذلك الضم والمزاد فيه فكانت منكروها لا يقبل قول ولها عليها بالامالة بقوله عليها بشيئ الملك واقراره عليها بالسكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح وبنقي أن لا تقبل شهادة لو شهد مع آخر بالرضا لكونه ساهبا في انعام ما صدر منه فهو منهم ولم أر منه قولاً بحر قلت وفي الكافي لما حكم الشهبسداؤ زوج الرجل بنته معاكرت الرضا فشهد عليها أبوها وأخوها لم يحز اه فتأمل ثم أعلم أنه ذكر في العرفي باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما فيه وإذا اذنت فساد وهو صحة فالتقول وعلى عكسه مرفق بينهما وعليها العقد قولها نصف المهر ان لم يشل والكل ان دخل كذا في الحائتيو يبقى أن يستقر منه ما ذكره الحاكم الشهد في الكافي أنه لو أدى أحدها ان النكاح كان في صفة فالتقول ولا نكاح بينهما ولو لم يكن دخل ما قبل الادراك اه ماقى العرفي قلت وقد على الانتيرة في البرازية عن المذهب بقوله لاختلافهما في وجود العقد وعليها في التفسير بقوله لان النكاح في حالة المهر قبل ايجازة التي ليس بنكاح معنى الخرد كقولنا أن الاختلاف في الأصل والفساد فالتقول لدى الصفة بشهادة القاهر ولو في أصل وجود العقد فالتقول لنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا اشتغالان ماقى الحائتيو من الاول وما في الكافي من الثاني وهل وجد قوله في الحائتيو على عكسه مرفق بينهما لكونه مؤنذا باقراره فيسري عليه وإذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما عمن يمين قبل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرصد لا يوجب بل يقول وكذا المسئلة لا يثبتها ما طهر (قوله على الفتي به) وهو قولهما وعندنا لا يمين عليها كما سأل في الدعوى في الاشياء الستة بحر (قوله لانه وجود الخ) جواب عما يقال ان يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي قديمة مقولة فاجاب بأن السكوت وجودي لانه باقراره من ضم الشفتين ويلم منه عدم الكلام كذا في المراجع زاد في العرفي يحيط به على الشاهد فيقبل كذا واعدت أن زوجها تكلم بما هو ردف على مجلس فبرهن على صدم النكاح فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كذا عندها ولم نسمعها تكلم ثبت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يخفى ان الجواب الاول يمين على المنع والثاني على التباين وبحث في الاول في السعد بفتح على شرح الفنا من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه في النهر قائم وعكس الجواب بأن هذا تفسير بالازم وبحث في الثاني أيضا أنه مخالف لما في أعيان الهداية من باب التباين في الحجج والصلوات أن الشاهد على النفي غير مقبولة مطلقا أحاط به علم الشاهد أولا اه وكذا قال في العرفي الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفي صورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أولا اه قلت وهذا في غير الشروط بل لو قال ان لم أدخل الدار اليوم فكذلك افسدها أنه دخلها تقبل (قوله فيمنها أولى لا يثبت الخ) يادة أعني الدفاعة زائد على السكوت بحر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترجعه بيمينه لاستراحتها في الاثبات وزيادة يمينته باثبات الزم كذا في الشروح وعزاه في النهاية للفر تاتي وكذا هو في غير كل مجلس الفسخ لسكن في الخلاصة من أدب القاضي الفصاف ان يمينها أولى ففي هذه الصورة اختلاف للمشايخ ولعل وجوه ان السكوت لما كان محتاتق الاجازة لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بامر زائد على السكوت مما لم يصرحوا بذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستبعد من التوفيق بين القولين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بأنها قالت أسرت أو رضيت وحمل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت أو رضيت لاحتمال ايجازتها بالسكوت فانهم (قوله لا لزومها الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ لا اختلاف في السكوت كذا في النهر (قوله مثلا) فالمراد بالي الجبر (قوله فان القول

(فالتقول قولها) يمينها على الفتي به وتقبل يمينه على سكوتها لانه وجودي يضم الشفتين ولو لم يبرهنها يمينها أولى الآن يبرهن على رضاها أو ايجازتها (كما) لو زوجها أوها مثلا زاعها لم يوفها (فقلت) انما الفسخ والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال (الاب) أو الزوج (بل هي صفة) فان القول

لها) لان اذا كانت مراقة كان الغيرة بمنحمل الثبوت فيقبل خبره لانها منكر وتوقع الملك عليها ح  
 من البحر (قوله ان ثبت ان سنهايم) تفسير المراقة تكليله كلام المنح ح (قوله وكذا الوادي  
 المراهق بلوغه) بان باع او ماله فقال الابن انما بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فاقول  
 لان لانه ينكر زوال ملكه وقد قبل بخلافه الاول اصح يحرم عن التسمية (قوله ولورهننا الخ) ذكره  
 في البرازية عقب السلسلة الاولى وكان شارح اشهره يفتي بان الحكم كذلك في المستثنى فانهم استشكل  
 بعض المحققين في صور البرهان على ابلوغ قلت وهو يمكن بالجليل او الاجبال او سن البلوغ او روقه المسم أو  
 المنى في الشهادة على الزنا (قوله على الاصح) واجمع لمسئلة المراقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيهما في  
 البحر الصغير (قوله بخلاف قول الصغير) أي التي زوجها غير الاب والجد أو أمان زوجها فلا خيار لها ط  
 (قوله وردت حين بلغت الخ) أي قالت بعد ما بلغت وردت النكاح واختارت نفسها حين أدركتم وقبل قولها  
 لان الملك ثابت عليها وترد بذلك ابطال الثابت عليها في التسمية فانهم لم يوافقوا ذلك بعد ابلوغ  
 وكأني سمعنا من بعض كبارنا من كل زمن العقد أي المحقق صرحا وقت خلاف المراقة العمل بلوغها وقت  
 (قوله ولوالة البلوغ) فان قالت عند القاضي أو الشهود ذكرت الآن وضعت يدها يصح كأي بيانه  
 (قوله والاولى التي بيانه) أي في قوله الولي النكاح العصبية بنفسه الخ واختار فيه من الولي الذي له حق  
 الاستراض فانه يخص العصبية كما ومن الوصي غير القريب كما هو يأتي أيضا (قوله انكاح الصغير  
 والصغيرة) قيد بالانكاح لان اقراؤه عليها لا يصح الا بشهود أو بصديقتها بعد البلوغ كما سيذكره  
 المصنف آخر الباب وقال الولي النكاح غير المكفوف والرقق لشملة المعتوه ونحوه \* (تتمة) ليس له غير  
 الاب والجد ان يسلم الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو سلمه الاب له ان عنهما فاقطع ط ونعماه  
 في البحر قلت وليس له تسليمها للثوب لجهاقيل اطلاقه الوطء ولا عبرة له ان كما سيذكره الشارح في آخر باب  
 المهر (قوله ولو ليسا) صرح بخلاف الشافعي فان حلة الاجبار عند البكر وعند النكاح بعدم العقل  
 أو نقصان أو وجع في كتب الأصول (قوله بمعتوه ومجنون) أو ولو كبيرين والمراد كقصص معتوا الخ  
 فينبش الذكر والابن قال في النهر قالوا نكاحهما اذا كان الجنون حليقا هو وشهره على ما عليه الفتوى  
 وفي سنينة المفتي بلن مجنون أو معتوه تاتى ولاية الاب كما كانت فلو جن أو معتوه بعد البلوغ تعود في الاصح وفي  
 الحاشية في زوج ابنة البالغ بلا اخته لمن قالوا ينبغي للاب ان يقول أزوج النكاح على ابنه لانه تلك انشاء بعد  
 الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا توقف على ابراء أحد أو ثبوت شي أو في تزويج الاب والجد والولي وكذا  
 الابن على ما يأتي (قوله ولو غيب فأنش) هو ما لا يتباين الناس فيه أي لا يعمدون الغيب فيه استرازا عن  
 الغيب اليسير وهو ما لا يتباين فيه أي يعمدونه قال في البحر هو الذي يتباين فيه الناس ما دون نصف المهر  
 كذا قاله فينبش وقت الدين وقبل ما دون العشرة فعل الاول الغيب الفاش هو النصف من المهر وعلى  
 الثاني العشر فامرة أمثل (قوله بنص الباء لتصور الغيب أي ان الغيب يتصور في جانب الصغيرة بالنقص  
 عن مهر المثل وفي جانب الصغير بلزادة (قوله أو زوجها بغير كشفه) بان تزويج ابنة أم أو بنته بعد اودها  
 عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجه بغير كشفه ولا يجوز له ط ولا زيادة الإيماء يتباين الناس ح عن المنع  
 ولا ينبغي ذكر المال الاول لان الكفاية غير معتبرة في جانب المرأة لرجل فأدعى الشر بسلامة ونحوه ط  
 قلت ومن هذا قال الشارح أو زوجها ما ضاع إلى صغير المهر ثم وقع في الغيب الفاش بقوله بنقص مهرها  
 ويزاد مهره فله مهر ما أسهره فانهم لكر في هذا كلام يذكرونه قريبا (قوله الزوج نفسه) اختار فيه  
 عملا ذا وكل وكيلنا ويجهوا سي أي بيانه قريبا ح (قوله بغيب) كان علمان يقول أو بغير كشف ولو قال  
 الزوج بنفسه على الوجه المذكور كان في المنع لاسم هذا ح (قوله وكذا الولي) أي اذا زوج الصغير  
 أو الصغيرة المرفوقين ثم أعتقهما ما دامان نكاحهما لزم أو بغير كشف أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما

لها ان ثبت ان سنهايم  
 وكذا الوادي المراهق بلوغه  
 ولورهننا فينة البسوخ  
 أولى على الاصح بخلاف  
 قول الصغير وردت حين  
 بلغت وكذا في الزوج  
 بالقول لان نكاح زوال ملكه  
 هذا لو اختلف بعد زمان  
 البسوخ ولوالة البلوغ  
 فالقول لها شرح وجبانية  
 فليصفا (والولي) الآتي  
 بيانه (انكاح الصغير  
 والصغيرة) جبرا (ولو ليسا)  
 كعتوه ومجنون شهره (ولزم  
 النكاح ولو غيب فأنش)  
 بنقص مهرها وزيد مهره  
 (أو زوجها) بغير كشفه ان  
 كان الولي المزوج بنفسه  
 بغيب (ابا أو جدا) وكذا  
 الولي

وابن الجنونة (لم يعرف  
منهما سوء الاختيار)  
بحاجة توفيقا (وان عرف  
لا يصح النكاح اتفاقا  
وكذا لو كان سكران  
فزوجهم فاسق أو شرير  
أو فغير أذى أو قد نبهة  
لظهور سوء اختياره فلا  
تعارضه مع نفسه المقتونة  
بهر (وان كان المزوج  
غيرهما) أي غير الاب  
وأبيه ولو الأم أو القاضى أو  
وكيل الاب لكن في التهر  
بمخالفة عين لو كبله القدر  
مع

شمار البلوغ لكل ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولا نسيان المتق بنى حسنة ط وهذا هو  
الصواب فى التصور وأما صور المسئلة عاذا كان الاعتقاد قبل التزوج تغير صحيح لانه فى هذا الصورة  
ينبت لهما اختيار الملوغ كسند كرهه والكلام فى القزوم بلا خيار كفى الاب والجد فانهم (قوله وابن  
الجنونة) ومثلها المجنون قال فى الجبر المجنون اذا تزوجهما الابن ثم أفاقا لا خيار لهما (قوله لم يعرف  
منهما الخ) أى من الاب والجد وينبى أن يكون الاب كذلك بخلاف المولى فانه يصرف فى ملكه فينبى  
نفرد تصرفه مطلقا كصرفه فى سائر أموره وحتى فافهم (قوله بحاجة توفيقا) نصب على التمييز وفى المغرب  
المجلس الذى لا يبالى ما يصنع وما قبله ومصدره الجون والحاجة اسم منه والفعل من باب طاب اه وفى  
شرح المجمع حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار اسفقه أو علمه لا يجوز عقده اجابا اه (قوله وان  
عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك فى فتح القدر بحاق النوازل وزوج بنته الصغيرة بمن يشكره  
يشرب السكر فاذا هو ممن له وقال التلا أرضى بالنكاح أى بعدما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب بشر به وكن  
غلبة أهل بيته صالحين فالتكاح باطل لانه اغتاز زوج على ظن اه كنه اه قال اذ يقتضى أنه لو عرفه الاب  
بشر به فالتكاح نافذ مع أن من تزوج بنته الصغيرة فالتكاح باطل بشره والمنع من عمل أنه شرب فاسق  
فسوء اختياره ظاهر ثم أجلب بانه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معرفه له فلا يلزم بطلان  
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق لئس كونه معروفا بطل ذلك اه والحاصل أن المانع  
هو كون الاب مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد لا المكن مشهورا بذلك ثم زوج بتمسك فاسق مع وان  
تحقق بذلك أنه سعى الاختيار واشتهر به عند الناس فلو زوج بنتا أخرى من فاسق لم يصح الخ لانه كان  
مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول له عدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء  
الاختيار بدون الاشهار لزم امة المسئلة أى قولهم وزم النكاح ولو عين فاحش أو غير كنه اه ان كان  
المولى أبا أو جده لم يعلم من النوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيطر كفى الخيرة لان المسئلة  
مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعدما كبرت كمنحصر به فى الخاتبة والذخير وغيرهما وطبعه على ما فى  
القنية وزوج بنته الصغيرة من رجل لمنه هو الاصل وكان معاقفو باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية أنه  
لا فرق فى عدم الكفايتين كونه سبب الفسق أو غير معنى أو زوجهم فقيرا أو ذى حرفة وتدينه ولكن كفا  
لها لم يصح قصر ابن العلم كلامهم على الفاسق بما لا ينبى كأفاده فى البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيال بلبنت  
إذا بلغت ثمانا وفى الصغيرة أمالو زوج الاولياء الكبيره ياذنهم ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم طهر عدمها لا خيار  
لا حد كسند كره الشارح أول الباب الآتى بآتى تمام الكلام عليه هناك (قوله فزوجهم فاسق الخ)  
وكذا لو زوجها بن فاحش فى المهر لا يجوز اجابا هو الصحيح لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل  
اذ ليس له رأى كامل فبى القصاص ضرر ما ضلوا الظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل بجر عن الخسيرة ثم  
قال وكذا السكران لو زوج من غير الكفة كفى الخاتبة فهو به علم أن المراد بالابن ابن سكران ولا يعرف  
بسوء الاختيار اه فاقصص معنى التعليق أن السكران والمعرف بسوء الاختيار لو زوجهم كمن معهم  
المثل مع عدم الضرر المخص ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أى انه لو نوى شفقتة بالذلة  
لا تزوج بنته من غير كنه أو غير فاحش الاصله تزد على عدم الضرر كمنه حسن العشرة معها وقلة الاذى  
وغیر ذلك وهذا مفقود فى السكران وسى الاختار اذا خالف لظهور عدم ربه وسوء اختياره فى ذلك (قوله  
أى غير الاب أو أیه) الاولى أن يزيدوا الامن والمولى للمهر (قوله ولو الأم أو القاضى) هو الاصل لا يتنهما  
متأخرة عن ولاية الاثني والم فالذا ثبت الخيار فى الحجاب فى المصوب أولى بجر ولغيره والرى فى الام  
ونقصان الشفقة فى القاضى ذريعة لكن سند كفى مسئلة هل الاقرب أن تزوج القاضى بنابه عنه فليس  
لها الخيار بآتى تمامه هناك (قوله لو عين لو كبله القدر) أى الذى هو عين فاحش نهر وكذا لو عين له



رجلا غير كفه كبحه العلامة المقدسي (تنبيه) ذكر في شرح المجمع أن تزويج الاب الصغير والصغيرة من غير كفه أو بفن فاحش جائز عندنا عندهما ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح إذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح تبعا لما في البحر من الفتية وقد يعاب بيان الوكيل في صارت شرح المجمع ليس المراده وكيل الاب بل ووكيل الزوج أو الزوجة الباقين بقربى منقضى البديع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال على هذا الخلاف التوكيل بانوك كل رجل ورجلان تزويجا امرأة فروجا بكثر من مهر مثلها فقد اوما لا يتقايين الناس في مثلها أو وكلت امرأة أو رجلا بان تزويجها رجل فزويجا بدون صدق مثلها أو من غير كفه اه وقد معنا أيضا في البرازية وعليه فلا منافاة فندبر (قوله)

لا يصح النكاح من غير كفه اه قوله قول الكتز ولو زوج طفله غير كفه اه وبقي فاحش صح ولم يصح ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه أن الاغ ولو زوج أمه الصغير امرأة أدنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشريسيلا يمين أن الكفاءة لا تعتبر في تزويج كسائفي بل ياهم أيضا وقد معنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضا وقد واجبت كتبنا اطم أو شمس صرحا في ذلك ثم أدنى في البدائع مثل ما في الكتز حيث قال أو أمان النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة

فالكفاءة فيه ليست بشرط عندنا في حنفية لصدوره من كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف نكاح الاغ والممن من غير كفه فانه لا يجوز بالاجماع لانه مبرم ومضاه فقوله بخلاف ظاهر في وجوبه على كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا معنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو زوج نفسه امرأة أدنى منه ليس له صفة حتى الاعتراض بخلاف الزوجين بخلاف الصغير إذا تزوجها غير الاب والجد هذا ما طهرى وسند كوفي أول باب الكفاءة ما يؤيده واقعه أعلم (قوله أصلا) أي لا زوا ولا موقوف فاعلى الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا البتة الفرع المروى لو زوج الم الصغيرة حوا الجسد من معتق الجدة فكرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن مقدما موقفا لا بحجة فان الم وقع لم يصح منه التزويج بغير الكفه اه قال في البحر وإذا ذكر في الحائض وغيرها أن غير الاب والجد إذا زوج الصغيرة فالأحوط أن زوجها من مرتبة بهر مسمى ومرة بغير التسمية لا لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح الثاني اه وليس للزوج من غير كفه حيلة كمالا يخفى اه (قوله صح ولم يوافقهم) أي بعد بلوغها والجد لا قصد بها لفظها من فوعة الحل على أنها بدل من ما أو محكمة بقول محذوف أي فائلا وقوله وهم خبر عن ما وعبارة صدر الشرع وتعني منه وصح انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بفن فاحش ومن غير كفه لا صغيرهما وقال

في شرحه أي لو فعل الاب أو الجد عند عدم الاب لا يكون الصغير والصغيرة حتى الفصح بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما أن يمتحن بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة الشرح وقد تبين له وهما من الكمال وكذا المحقق التفتازاني في التلويح بحث الموارض وذكر أنه لا يجوز جله رواية أصلا وأجاب القمستاني بأن حصة الباقين الفاحش تغلقها بالمواهر من بعضهم وبغير كفه تغلقها بالجامع عن بعضهم قال

وهذا يدل على وجود الرواية اه قال وفيه نظر فان ما كان قولنا بعض المشايخ لا يلائم أن يكون نفسه رواية من أمثال المذهب ولا سيما إذا كان قولنا ضعيفا مخالفا للكتاب مشاهير كتب المذهب المعتمدة (قوله) ولكن لهما اختيار بالبلوغ دفعه قوههم الأزوم التناذر من العصمة وأطلق فقبل الذمسين والمسلمين وما إذا زوجت الصغيرة نفسها ما أجاز الولدان الجواز ثبت بإجازة الولد فالتحقق بنكاحها بشرع بحر من المحيط

(قوله ولم يوافقهم) كالمجنون والمجنونة إذا كان المزوج لهما غير الاب والجد والآن بان كان أمنا أو عا مشلا فإن في الفصح بعد أن ذكر العصمة وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الاجاب على البتة والذي كرفي حال صغيرهما أو كبيرهما إذا اجتمعا لا غلام بلغ عاقلان من تزويجه أو وهو رجل جازا إذا كان طبقا فإذا أفاق فلا خيار له وان زوجته أو موقعا فله الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي إذا علم قبله أو عذره قستاني ر (قوله) أو أمان بالنكاح بعده أي بعد البلوغ بان بله ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لهو والشفقة) أي ولو قصور

مطلب مهم هل له صفة  
تزويج الصغيرة امرأة غير  
كفه

(لا يصح) النكاح (من غير  
كفه) أو بفن فاحش (أصلا)  
وما في صدر الشريعة مع  
ولهما ما مضى بهم (وان  
كان من كفه وبهر المثل  
صح) لكن (لهما) أي  
لصغير وصغيرة ولم يوافقهما  
(خيار الفصح) ولو بعد  
البلوغ (بالبلوغ أو العلم  
بالنكاح بعده) لقصور  
الشفقة

قوله ولكن لهما اختيار  
البلوغ في نكاح الشرح  
التي يابدين اختيار الفصح  
بالبلوغ اه معصية

الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف انه لا خيار له سماعا اعتبارا بما لو وجهها الاب والجد (قوله)  
 وبغني منه خيار العتق اعلم ان خيار العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة أو كبيرة فإذا زوجها وجهها ولاها  
 ثم اعتقها فاما الخيار لانه كان يزول للمالك زوج عليها بطلان فصلان ولان الثلاث لكن لو صغيرة فلا خيار  
 ما لم تبلغ فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا خيار البلوغ وان ثبت لها ايضا لان الاول اعم فيستغنى الثاني  
 تحت وقيل لا يثبت له خيار البلوغ وهو الاصح وهكذا كرمج في الجملع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها  
 بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كخيار الاب والجد ولو زوج بصدقه الصغيرة ثم اعتقها بلغ فليس له خيار  
 بلوغ ولا خيار عتق لان انكاح المولى باعثا والمالك لا يطريق النظر له بخلاف ما اذا زوجها بعد العتق وهو صغير  
 لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في التفسير من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصغير للامام  
 الاسودوسي وفي البحر من الاسيحيين لو اعتق أمه أو ابنته أو جدته أو بنتها أو غيرها من جميع العصبات فاما خيار  
 البلوغ كخيار ولاية الاح والعم بل الاول بخلاف ما لو زوجها قبل البلوغ ثم بلغت فانه ليس له خيار بلوغ كما  
 لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل ان خيار العتق لا يثبت للذكر كالمقتضى في غير ما ذكر  
 ويثبت للأنثى مطلقا اذا زوجها ساه الرق وان خيار البلوغ يثبت للصغير والصغيرة اذا زوجها بعد العتق  
 وانه لا يثبت لهما اذا زوجها قبله لاستقلالها ولا تبعها لخيار العتق للصغير على الصحيح بقوله وبغني منه خيار  
 العتق مبنى على الضيق (قوله بمضرة أبيه أو وصيه) فان لم يوجد أحد هما نصب القاضي وصيا يتخاهم  
 فيضروه ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرق من بينة على رضاها بالنكاح به بدل البلوغ أو تأخيرها  
 طلب الفرق قولها ليعلمها الخصم فان حلفت بغير بينة ما حكم بمضرة الخصم بل انتقل الى بلوغ الصبي أدب  
 الاوصياء من جميع الفصول فانت والظاهر ان وصي الاب يقدم على الجد كما صرحوا به في باب ثمرة ما هناء في  
 جامع الصغائر قال في امر أمه السي ولوجده بمحو بالقاضي يفرق بينهما بمحمومتها ولو وجده من حينها ينتظر  
 بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصي فالجد أو وصيته ثم فانه لم يكن نصب القاضي منه سماعا لغيرهم  
 (قوله بشرط القضاء) أي لان في أصله ضعفا فيتوقف عليه كل جرح في الهبة وفي إجماله أن الزوج لو كان  
 غائبا لم يفرق بينهما بل يحضر الزوم القضاء على الغائب ثم ركت به صرح الاسودوسي في جامع (قوله)  
 للفسخ أي هذا الشرط انما هو للفسخ لا لثبوت الاختيار واصله أنه اذا كان المزوج للصغير والصغيرة  
 الاب والجد فلها الخيار بالبلوغ أو العتق فان ائتمت والفسخ لا يثبت الفسخ الاختيار بالبشرط القضاء فلا فرغ عليه  
 بقوله فيبتران فيه أي في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كايوم جميعه  
 بالشئ ولو حكما كالحلوة الصعبة كذلك يلزم جرح أحدهما قبل الشئ أو ما يدون ذلك فيسقط ولو الخيار  
 منه لان الفرقه بالخيار فسخ للعدو العتق اذا انفسخ يعمل كانه لم يكن كفي النهر (قوله ان من قبلها) أي  
 وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترزه من التغيير والامر بالرد فان الفرقه بينهما وان كانت من  
 قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقا ح (قوله لا يتنص بعد طلاق) فلو جده بعد العتق بعده  
 ملك الثلاث كخيار الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق المدة مدة الفسخ في العدة طلاقا ولو صرح  
 وانما اتزمت العدة اذا كان الفسخ بعد الشئ ولو ما ذكره الشارح قوله في البحر من النهاية على خلاف ما بحثه  
 في الفسخ وقد بدد الفسخ ما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة لاني العمل لانه يوجب  
 حرمة ثانية اه وسياق بين ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى في باب تطويق الطلاق (قوله الا في الرد)  
 يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في حدتها وان كانت فرقتها فصلا لان الحرمة بالردة غير متأثرة ارتفاعها  
 بالاسلام فتقع طلاق عليها في العدة مستتبا فانه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة فيسقط طلاقا  
 كذا في الفسخ وادعى في النهر بانه يقتضي صرح عدم الوتوع في العدة لى ما اذا كانت الفرقه قبل وجوب حرمة

وبغني منه خيار العتق ولو  
 بلغت وهو صغير ففرق  
 بمضرة أبيه أو وصيه (بشرط  
 القضاء) الفسخ فيبتران  
 فيه) ويلزم كل المهر ثم  
 الفرقه ان من قبلها الفسخ  
 لا يتنص بعد طلاق ولا  
 يلحقها طلاق الا في الرد

وإذا كان التقيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة فانه امر كلامهم عرف ذلك من نفسه اه أي امرهم  
 عدم اللحاق في صدق خيار العتق والبلوغ وعدم الكف لغت نقصان المهر والسبي والمهاجرة والاموال الزداد  
 يمكن الجواب عن الغرض اه مراد بالثابت اي بما كان من جهة الغرض وكفي أول طلاق البجر أن الطلاق لا يقع  
 بهذه الغرض الا في الزداد اه وهو ما تقرر في القاضي بايما أحدهما من الاسلام لكن الشارح قبل باب  
 فويض العتق قال تبعا للعض لا يلحق الطلاق هذه الرد منع العتق فيبطل كلام البجر هنا بعدم العتق كما  
 ينبغي وقد انما ذلك بقولي

ويطرق الطلاق فرقة الطلاق • أو الأبا وأوردت بلا خلاف

قال ح وسأبى هناك أيضا أن الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق مذهبنا مل وراجع اه قلت ما ذكره آخر  
 قال الخبير الرمي انه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو جرح أحدهما مسلما لانه لا مدة عليها وسأبى تمامه هناك  
 في باب نكاح الكافران شاء الله تعالى (قوله) وان من قبله فطلاق فيه فتلوه فانه يقتضي أن يكون التبيان  
 والتعجيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والمالك فلا خلاف وان كانت من قبله وليس كذلك كما استره  
 واستثنوا ذلك والرد وخيار العتق لا يحدي نفعا لبقاء الاموال بعد الاخر فالصواب أن يقال وان كانت الفرقة من  
 قبله ولا يمكن أن تكون من قبله فطلاق كما أذه شيخنا طيب الله تعالى ثراه واله أشار في الجرح حيث قال وانما  
 عبر بالفتح ليقيد أن هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص هذه لانه يصح من الثاني ولا طلاق لها اه  
 ومثلي الفتاوى الهندية وبيانها ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سبب المراء  
 والرجل وحديثه في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبله لا يسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها  
 ففسخ فاشدد يدين عليه فانه أدى من تغاير في العتق اه ح قلت لكن رده على اباء الزوج من الاسلام  
 فانه طلاق مع أن يمكن أن يكون نهائيا وكذا العتق فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجب عن الاول بانه على  
 قول أبي يوسف أن الإياه فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني باب العتق ما كان ابتداء أو منه صلوكه من قبله  
 وحده فليتامل (قوله) أو بخيار عتق يقتضي أن لا بخيار عتق وهو سهو منه فانما تمنان العتق وقع القدر  
 أن بخيار العتق يقتضي بالانفي وبسبب حبه الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لفصلام ح  
 (قوله) وليس لانفرقة منه) أي قبل النشول ح (قوله) الا اذا اشترى نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ  
 وبطل عليه قول الجرح وليس لسافر قضاة من قبل الزوج قبل النشول ولا مهر عليه الا ههنا فانه واجب على  
 خيار البلوغ لان كلامه ملا في خيار العتق كما تلمه بمراسمته ثم قال وهذا الحصر صحيح لما في الخبر قبل  
 سخطا للنفقات حر تزوج مكاتبه باذن سيده على جارية بعينه قبل قبض المكاتبه الجارية بحرق زوجته من  
 زوجها على مائة درهم جازا للسكاح فان طلق الزوج المكاتبه أولا ثم طلق الامتوقع الطلاق على المكاتبه  
 ولا يقع على الامه لان طلاق المكاتبه تنصف الامه وعادته فهالي الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامه  
 قبل وروى الطلاق عليها فلم يعمل طلاقا او يبطل جميع مهر الامه من الزوج مع أي فرقة فماتت من قبل  
 الزوج قبل النشول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انحلت ط كل المهر اذا كانت خلافا وأما اذا  
 كانت من قبله قبل النشول وكانت فماتت من كل وجه فوجب سقوط كل الصداق كالصبر اذا بلغ وانما  
 لو اشترى مذكورة قبل النشول بماتت فانه يحال على قبول المذكرة على ايحباب البائع وانما سقط كل  
 حكمه على المالك وكل حكمه على المالك فانه يحال على قبول المذكرة على ايحباب البائع وانما سقط كل  
 الصداق لانه فسخ من كل وجه اه بالفظ ويرد على صاحب النشوة اذا رد الزوج قبل النشول فان فرقة  
 هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل مهر بل يجب عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسئلة ضابطا بل  
 يحكم في كل فرد بما أقاده الدليل اه كلام الجرح قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فماتت  
 ملكها أو بعضها فانطرق البدائع الفرقة الواقعة بملكه اياداة وشقة صلته منها فرقة ففصلت

وان من قبله فطلاق الاجل  
 أو ردة وخيار عتق وليس  
 لانفرقة ولا مهر عليه الا  
 اذا اشترى نفسه بخيار عتق  
 وشرط لكل القضاء

بسبب لام قبل الزوج فلا يمكن أن يجعل طلاقاً فيجعل نفسه اه وسبأني ايضاحه بحله اه كلام النهر  
 ح (قوله الامامية) لانها تنبئ على سبب جلي بخلاف خبرها انه ينشئ على سبب خفي لا بالكفاة فتش  
 لا يعرف الحسن وأساسها باختلافه وكذا انقصان مهر المثل ونحوها البلوغ يبي على قصور الشقة وهو امر  
 بائع ولا يابى بما يوجد دور على الاوجه كذا في البحر ح (قوله فرق السكاح) هذا الشطر الاول من بحر  
 الكامل وما بعد من البسط ولا يجوز وقد غيرته الى قولني \* ان السكاح له في قولهم فرق ح (قوله  
 فسخ طلاق) بدل من فرق بدله فصل والمحرم قوله استك أو خبر بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الإشارة  
 مبتدأ والبر بدل منه وتعطف بيان والمراد به العلم المذكور وشبهه بالنقل فاستوجب له بحكمها أي يذكرها خبر

• طلب في فرق السكاح

(قوله تباين الدار) حقيقة وسكاح كذا في الخارج أحد الزوجين المبرين الى دار الاسلام غير مستأمن بان خرج  
 النسيئة سلماً أو فدياً أو أسلم وأصله ذمة في دار يختلف ماذا من حيث استأمن التباين الدار حقيقة فقطعاً وبجلاء  
 ماذا اتروحه مسلم أو ذمى حصة ثلثي الدار سكاحاً بط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) بتسكين عين مع  
 وهو افتقار كسر واسمهر بلامين للضرورة هي اذا سكحت بأقل من مهرها وقرق الولي بينهما ما في فسخ  
 لكن ان كان ذلك قبل النكاح فلا مهر لها وان كان بعده دلها المسمى بكأني ط (قوله كذا ختنة عقد) كان

الاخائية ولقلم صاحب نهر

فقل

فرق السكاح استك جميعاً ما

فسخ طلاق وهذا الدر

يتكبحا

تباين الدار مع نقصان مهر

كذا

فساد عقد وفقد الكف

ينعها

تقبيل سبي والسلام

المحارب أو

أوضاع ضررها عند هذا فيها

خبراً رتق بالغرد فوكذا

ملك بعض وتلك الفسخ

بعضها

أما الطلاق لحب منه وكذا

أبلاؤه ولعان ذلك يتلوها

قضاء قاض أن شرط الجميع

الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنتم الفقيه بها (قوله ينعها)  
 الس هو الاختصاص بالمرت وهو تكمة أشار به في أن من تكلمت غير كف فككته لمات ط (قوله تقبيل)  
 بالمرح من تبرت من الضرورة أي فعلها واجب حصة المهر فبروعها الدائم أو أصولها أو بعضها ذلك بفرعه  
 المذكور وأصوله ط (قوله سبي) فيه ما يطرأ على باب نكاح الكفار والمرأتين تباين الدار من بالاسبي

ولكن كان المراد السبي مع التباين فالتباين معنى عنه ح (قوله واسلام المحارب) أي لو أسلم أحد الزوجين  
 في دار الحرب بآنت منه بجنى ثلاث حبس أو ثلاثة أشهر قبل اسلامه إلا تحرافة لشرط الفرق فهو مضي  
 أي من والوا لغيره مطلق السبب وهو الإياه لتعدو العرض بالانعدام للولاية في قسمه مضي ذلك منزلة طريق القاضي  
 وهذه الفرقة طلاق عند ما فسخ عند أبي يوسف قال في البحر في باب نكاح الكافر ينشئ أن يقال إنما طلاق  
 في اسلامها لانه هو الذي يكافئ في اسلامه (قوله أو أوضاع ضررها) أي اذا أوضعت الكبيرة ضررها

الصغيرة في أنماها لحوالين ينقسم السكاح كإيا في باب الرضاع لكونه يبرجها على الامومتها ط والعرة  
 غير قيد فانها مما مشبه به في البدائع لو أوضعت له عيرة أم زوجها أو أوضعت زوجته الصغيرة برتن امرأة  
 أجنبية (قوله خيال رتق) قد علمت أنه لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بالغرد) بالمرح صفا  
 على حق باسقاط العاطف ط (قوله ورد) بالمرح صفا على تباين بحذف العاطف ط والمراد دة أحدهما  
 فقط بخلاف ما لو أرتد ما عاقبه أو أسلم ما عاقبه السكاح (قوله ملك لبعض) إذا كان ملك الكل كذلك  
 بدلالة الاولى ح (قوله وتلك الفسخ بعضها) أي جميعه ما يتحقق في كل منها أو الإشارة الى الثاني عشر  
 المتقدمة وقدره لمتسوط السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في البدائع تزوج مسلم كجارية مودة أو

نصرانية فتحصنت ثبت الفرقة بينهما لان الموصلة لتصلع لنكاح المسلم لو كانت قبل النكاح فلا مهر لها  
 ولا نفقة لانها فرقة بغير طلاق مكنت ففسخوا بعد النكاح ط لها المهر دون النفقة لانها لم تفسد من قبلها اه  
 وقد غيرت البيت الذي قبل هذا أو سقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة ونقلت

أوضاع اسلام ح في خمس نفس سرارية قلته قد عدت ذاتها

وقد علمت ان كون اسلام الحري في فسخا مرفع على قول الثاني أو على ما بحث في البحر (قوله أما الطلاق  
 الخ) أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالمحبو العتق لا بلاءه للعان وبقي خامس ذكر في الفسخ  
 وهو الاما الزوج من اسلام أي لو أسلمت زوجة الذمى أو من الاسلام وأنه طلاق بخلاف منكمه فانها  
 لو أتت بغير النكاح وقد غيرت البيت الذي في

أما الطلاق لمبعدة وأما \* العروج بإيلاؤه والعن يتلوها  
وكذا الإسلام. والخاص بين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما شئى على كونه فحقاً ثم ذكره \* (نقطة)  
فدعنا من الفتح أن كل فرقة بطلاق يطق الطلاق عندتها إلا لعان لأنه حرم مؤبدة (قوله خصاله ملك الخ)  
أودا بالملك ثلاث أحدهما لا تحر أو لم يصب وبالعتق خيار الأمانة إذا اشتقهما رلها بعد ما وجها بخلاف  
العبودية بالإسلام إسلام أحد الطرفين وبالتقبل فعل ما وجب حرمه المصاهرة فإنه لا يرتفع النكاح بمجرد  
ذلك بل بعد المتاركة أو تفرق القاضى كالمهر في الحرمان فله تفرق وقد علمت أن ذكر السبي لا يحصل  
له وحاصل ما ذكره مما يحتاج إلى القضاء بما يتقوى برده عليه الفرقة بالردة فسيأتى أن ارتداد أحدهما يفسخ  
في الحال وقد عبرت اليرث الأخير إلى قولى

إياؤه مؤبدة أيضاً مصاهرة \* تبين مع فساد العقد بينهما

(قوله ويطل خيار البكر) أى من بلغت وهى بكر (قوله ولو اختار) أى ما لو باعها الحبر فأخذها العتاس أو  
السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى من زوال الراد إذا قالت متصلاً وكذا إذا أخذت فها تركت فقال لا أرضى من  
الرد ط من الهندية (قوله عالمة بأصل النكاح) فلا يشترط عليها شيون الحيلارها أو أنه لا يعتمد على آخر  
الماس كفى شرح الملتقى وفي جامع الفصول لم يولع وتوفاً ما قد اخترت نفسى على خيارها أو بنى  
أن تقول فى فوراً لو غ اختارت نفسى ونقضت النكاح بعده لا يطل حقها بالثأخير حتى يوجدا التكئين  
اه (قوله فلو استألت الخ) لأصل لهذا التفرع بل المقام مقام الاستئصال بلان الخبار يعلمها بأصل  
النكاح يقتضى بطلانها بالاولى في هذه المسائل المذكورة ما يعلانه لانها إنما تكون بعد العلم بأصل  
النكاح ولو رضى وجدها قبله لم يحصل نزاع في عدم بطلان الحيلار بها مع أن النزاع قائم كثره اقرباً  
(قوله نهر بعد) أى على خلاف ما هو المقول فى الزاوى والمجرب والخبرية وأصل البحث لجمع ابن الهمام  
حيث قال وما قبل لو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلمت على الشهود بطل خيارها تصف لادليل  
عليه غاية الأمر كون هذه الحالمة كمالاً ابتداء النكاح ولو سألت البكر عن اسم الزوج لا يفسد عليها وكذا  
عن المهر وكذا السلام على العقد لا يدل على الرضا كيف وبما أو سألت لعرض الأشهاد على الفسخ اه  
ملهما ويلز، فى البهر فى الإسلام أن خيار البكر يطل بمجرد السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلم فوف  
السكوت قال فى النهر وأقول ممنوع فقد نفوا على الشفعة أن سلامة على المشتري لا يطلها لأنه صلى الله عليه  
وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طلب الموائمة بعد العلم ببيع يطل بالسكوت كبيع البلوغ ولو  
كان السلام فوقه لم يطل وقالوا قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كفى البزارة وهذا يؤيد  
ما فى فتح القدر من ما وجبه فى المهر إنما يتم إذا لم يطل به أما إذا خلاجه من قبله فحقه فاقوف على كونه اشتغلاً  
بما لا يقدر لوجوبها بطلاق عدم سقوطه بمالاً يبنى اه كلام النهر وعن هذا الأخير قال الشارح قبل  
انخلوا والحاصل أن المتقول فى هذه المسائل الثلاث بطلان لخبار وبحث فى الفتح عدمه فهو لازم فى الله  
فيمسألة السلام فقط واتم من فى النهر لفتح فى السكل وكذا الحق فى المقدس والشربلانى وكان أصل الحكم  
مذ كرو بمرق فى الفتح يروج الاستنباط من بعض مشايخ المذهب فزارعهم فى الفتح فى مذهب الفخرى فاد  
وان كان من أهل الترمذى كذا كرهى قضاء الجبريل لمرتبة الاجتهاد كذا كره المقدس فى باب نكاح العبد  
لكنه لا يتابع فيه مخالفاً المذهب فلو كان هذا الحكم مسموحاً لاعتنا الثلاثة لمساغ لهؤلاء أتباعاً  
بحسب الخلاف لنقول المذهب وبما يؤيد أنه قول لبعض المشايخ لاص مدعى قول الحق ومقابل الخ فافهم  
(قوله ولا يعتمد على آخر المجلس) أى يجلس بلوغها أو عليها بالسكاح كفى الفتح أى إذا بلغت وهى عالمة بالنكاح  
أو علمت بعد بلوغها فلا بد من الفسخ فى سال البلوغ أو العلم وسكت ولو قليلاً بطل خيارها ولو قبل تبد  
المجلس (قوله لأنه كالشفعة) أى أنه يشترط لوجوبها أن يطلها لشفيع فور علمه في طاهر إلى رواية حتى

خلا

ملك وقت وإسلام أتى فيها  
تقبل سبي مع الإيلاء أو أطل  
تبين مع فساد العقد بينهما  
(ويطل خيار البكر  
بالسكوت) ولو اختار علقه  
(بأصل السكاح) فلو سألت  
عن قدر المهر قبل انخلوة  
أو عن الزوج أو سلمت على  
الشهود لم يطل خيارها  
نهر بحثاً ولا يعتمد على آخر  
المجلس لأنه كالشفعة

سكت لحظةً وتكلم بكلام نحو بطلت حواصمه الشاوي في باهم من اثم اتمتداني آخر الجاس ضعيف كلساني  
 ان شاء الله تعالى **(قوله ولو اجتمعت معه)** أي الشفعة مع خيار البلوغ **ح** **(قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ)**  
 هذا قول وقيل بالشفعة في شفعة البرازية به حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واشترت نفسى يعقل  
 المؤخر وثبت المتقدم لأنه يمكن أن يقول طلبتها أو آخرتها أو اشترتها جميعاً فاشترى والشفعة حال القاضي  
 أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لأن في خيار الشفعة ضرر بسعة علمائه ولو قال من اشترى وبكم اشترى  
 لا يتقبل وقيل يقول طلبت الحقين الذين يثبتان الشفعة ورد النكاح اهـ ووقف الأخير الرضى في وجهه  
 التعيين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر ان بعض المتقنين قال على سبيل التمثيل طلبتها بنفسى والشفعة  
 وبعضهم قال الشفعة ونفسى فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب الحقين بجهة هو  
 المانع من السقوط بحيث ثبت ذلك بالأجل المتقدم لا يضر في البيان تقديم أحدهما على الآخر بل  
 وقيل لأجله إلى التفسير لكان له وجه وجيه اهـ لمصنفنا عمل فلتوما لطلب فبدا بالشفعة بخلاف  
 لأن خيارها عند ما يأتي **(قوله وتشهد الخ)** قال في البرازية وان أدركت بالحيض فتنقض عند روية المم  
 ولو في الليل فتخار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت المم الآن لأن المم أسندت أمسدت وليس  
 هذا بكذب بعض بل من قبيل المهر في المسوعة لأجلها الحق لأن الفعل المتجدد لم يمسك الحكم الابتدائي  
 والشرع وقدا عيسى هذا لا لا غيره اهـ وحاصله أنهم أتوا بقوله بابت الات في الآخر بأنه لا يكون  
 كذباً صريحاً لأنه حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه  
 كان أولى من الكذب الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا بلعت تقول كآبات نقضته لا تريد  
 على هذا فاقم الوقت بلعت قبل هذا وقتته حين بلعت لا تصدقوا لشواهد لا يشرط لاختيارها نفسها لكن  
 شرط لاثباته بينة ليسقطا اليقين ثم أو تحيلها على اختيارها نفسها كتحليل الشفع على الشفعة فان قالت  
 القاضي اشترت نفسى حين بلعت صدقت مع اليقين ولو قالت بلعت أمس وطابت الفرقة قبل وقتها إلى  
 البينة وكذا الشفع لوقال طلبت حين علمت فالتقوله ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلاينة اهـ قالت  
 وتصل من مجموع ذلك أنهم لو قالت بلعت الآن وقضت تصدق بلا ينقولان ولو قالت قضت حين بلعت  
 تصدق بالبدنية أو اليقين ولو قالت بلعت أمس وقضت فلا بد من البينة لأنها لا تلزم أن تشهد الفسخ في الحال  
 بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسد إلى الماضي فقد حكمت بما حكمت استثناه فقد ظهر الفرق بين الموردين  
 وان شئني على صاحب الفصولين كأنا قد في نور العين **(قوله وان جهلت به)** أي أن لها خيار البلوغ أو  
 بأنه لا يعتد به في القصة في وهذا عند الشيعين وقال محمد بن خنيزار عند أبي أن أعلم أن لها خياراً كافي الشف  
**(قوله لا تغرها العلم)** أي لا تمنع معرفتها أحكام الشرع والدراة العلم فلم تحذر بالجهل بحر أي أنها  
 يمكنها التفرغ لطلبه لتقدم عليه ما منوا لم تكلف به قبل بلوغها **(قوله بخلاف خيار المعتقة)** عند أبي  
 يمتد إلى آخر الجاس ويقتل بالقيام به في الفسخ فاهم وكذا الاعتاج إلى القضاء بخلاف خيار الأكبر على  
 ما مر والمخاض كافي النهر أن خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة: وأنه لا يلقى فقط وعدم بطلانه  
 بالسكوت في الجاس وعدم اشتراط الفضله فيه وكوثر الجاس فذا وفي بطلان بما يدل على الأمراض وهذا  
 الأخير بخلاف خيار التيب والعلام على ما يأتي اهـ وأراد بالمعتقة التي زوجها ولاها فقبل العتق صغيرة  
 أو كبيرة وثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لوصفها إلا إذا زوجها بعد العتق فثبت لها وللعبد الصغير  
 أيضاً بخلاف خيار العتق فإنه لا يثبت له ولو زوج قبل العتق صغيراً أو كبيراً كحور راساً بقا **(قوله واليب)**  
 قبل ما كانت تبيح الأصل أو كانت بكرًا ثم دخل بها ثم بلغت كافي البحر وغيره **(قوله أو دلالة)** عطف  
 على صريح وغيره عليه المراد **(قوله ودفع مهر)** حمله في الفسخ على ما إذا كان قبل الدخول أم لو دخل  
 به قبل بلوغه يأتي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه مثلاً لا بد منه أماماً وأفسخ اهـ بحر ومثله يقال في

ولو اجتمعت معه تقول أطلب  
 الحقين ثم تبدأ بخيار  
 البلوغ لأنه ديني وتشهد  
 فأنه بابت الآن ضرورة  
 إحياء الحق (وان جهلت  
 به) لتفرغها للعلم (بخلاف)  
 خيار (المعتقة) فإنه عند  
 لشغلها بالولي (وخيار  
 الصغير واليب إذا بلغا  
 لا يتقبل بالسكوت (بلا  
 صريح) رضا (أو دلالة)  
 عليه كقبلة (ولس) ودفع  
 مهر (ولا يتقبل بقيامها  
 عن المجلس)

قوله المهر بعد التحول بها أو الخلوة أكاده ط ومن الرضا لانه في جانبها تمكين من الوطه وطلب الواجب  
من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته من الرضا لانه لا يكون في استئذان البالغة تقييداً لخدمته بما  
اذا كانت تخدم من قبل والظاهر جوازها (قوله لان وقته المخرج) على هذا اتفاقاً كلهم كفى  
غاية البيان فما نقل من الطحاوي من أنه يطل بصره الاطال أو بما يدل عليه كما اذا اشتغل بشئ آخر  
مشكل اذ يقتضي تقييده بالجلس فمع الجواب أن مراده بالشئ الاخر جعل يدل على الرضا كالتمكين ونحوه  
لتصرح بانه لا يطل بالقيام من المجلس بصر (قوله صدقت) أي لان الظاهر بعد قضاها (قوله ومقاده المخرج)  
قال في المخرج وهذا الفرع يدل على ما نقله البرزنجي وأنتى به مولانا صاحب الجبر من أن القول قول مدعى  
الاكراه اذا كان في حبس الوالي ح (قوله لا المال) فان الولي فيه الابو وصيه والجد وصيه والقاضي  
فنايبه فقط ح ثم لا يخفى أن قوله لا المال على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له  
ولاية في المال أيضاً كلاب الجد والقاضي أولاً كالاخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشرح لانه  
أن فيه نادعاً بالنسبة إلى الابو الجد لان له مالاً في المال أيضاً (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه بالغير  
كاليت تصرع عصبه بالان ولا ولاية لها على أمها المجنونه وكذا العصبه مع الغير كالاخوات مع البنات ولا  
ولاية للاخت على أختها المجنونه كافي المخرج والجبر والمراد خروجها من رتبة التقديم والاولاهه ولاية في  
الجنه بل يدل معقول المصنف بعد فان لم يكن عصبه المخرج والحاصل أن ولاية من ذكر الرجم لا بالعصب وان  
كانت في حال وهو بنتها كالنساء مع الابن الصغير فانما تزوج أمها المجنونه بالرجم لا تكونها عصبه مع الابن  
(قوله وهو من متصل باليت) لغيره عصبه المذكو والمراد به المهور في باب الارث بقدر ينسب قوله على ترتيب  
الارث والمحب فيكون تصرعها من قوله في باب الارث فلا رد ما قبله لانه لا ميت هنا الا في نية حال وهو من  
يتصل بغيره كالسكف فالهم هذا في التبره من يأنشئ كل المال اذا انفرد والبقية في سهم وهذا في من  
تصرعها كترتصل بلا واسطه أنتى اذا لم تكن له ولاية الانكاح على معتقها الصغر حيث لا أثر بها اه  
فغير الشارح من يبدل ذكر ادخال المعتقة في دفع اهراض النهر لکن يرد عليه كما قال الرافعي صحت المعتقة  
فان لهم ولاية بعد هلم أنهم متعلقون واسطة أنتى اه فالاولى تصرع التبره ولا يرد عليه أن العصبه هنا  
لا يأنشئ كل المال ولا شيئاً منها قلنا آتينا وتفسيره قوله في نفقة الارحام يجب الشفقة على الواهب بقدر ارثه  
مع أن الكلام في النفقة على الحي أو قال المراضى يسمى عصبه لو فرض المقصود وزوجه ميتاً على كل  
فتكف التناويل عند ظهور المعنى غير لازم والاضراض بما لا يحيط بالبال غير وارد بل وبما عاب على  
فاعه كالعصبه على من أو رده على تصرعهم الماء الجاري بانه ما يذهب بنسبه أنه يصدق على الجاري مثلاً لانه  
ينذهب (قوله بيان لما قبله) أي لقوله العصبه بنفسه لانه لا يكون الا بالتوسط أنتى يعني اذا كان من جهة  
النسب ما من السبب فقد يكون كعصبه المعتق ولا يخفى انه بيان بالنسبة لكلام المتن آماني كلام الشارح  
فيهم من التعريف لانه أكاد اخرج من متصل باليت واسطه أنتى كالحل لام مثلاً (قوله في مقدم ابن المجنونه  
على أبيها) هذا بعد هلم لانها لمحمد حيث قدم الاب وفي الهندية من الطحاوي ان الفضل أن امرأ الاب  
الابن بالنكاح حتى يجوز بلانلاف اه وابن الابن كالاب ثم يقدم الاب ثم أبوه ثم الاخ الشقيق ثم لآب  
وذكر الكرخي أن تقدم الجد على الاخ قول الامام وعند هما يشتركان والاصح قول الكل ثم ابن  
الاخ الشقيق ثم لآب ثم الم الشقيق ثم لآب ثم انه كذلك ثم عم الاب كذلك ثم ابنة كذلك ثم عم الجد كذلك ثم  
ابنة كذلك كل هؤلاء لهم اجباو الصغيرين وكذا الكبريين اذا جنانهم المعتق ولو أنتى ثم ابنه وان سفل ثم  
عصمتهم النسب على ترتيبهم بجر عن الفخر وغيره (تنبيه) يشترط في المعتق أن يكون الولاه ليجرح  
من كانت أمها حرة فالاصل وأوهامه على فانه لا ولاية لمعتق الاب عليه ولا يرثها فلا يربى انكاحها كانه عليه  
صاحب الدر وفي كتاب الولاه فولي يوجب له اسوى الام ومعتق الاب فالولاية لا ولد له ولم أر من ينسبه عليه هنا

لان وقته العمر فيبقى حتى  
يوجد الرضا ولو ادعت  
التمكين كرها صدقت  
ومطاده أن القول لمدعى  
الاكراه لو في حبس الوالي  
فليطفا (الولي في النكاح)  
لا المال (العصبه بنفسه)  
وهو من متصل باليت حتى  
المعتقة (بلا توسط أنتى) بيان  
لما قبله (على ترتيب الارث  
والحب) فيقدم ابن المجنونه  
على أبيها

أفاده السيد أبو السعود عن شيه **(قوله)** لانه يحجب به نقصان فيه أن الأب لا يرث بالفرضية **ص** كثر من  
 السدس وذلك مع الأب وابنه ومع البنت بغيره بالفرض والابن بالتعصيب وعند عدم الوالد بالتعصيب **ص** فما  
 وليس ما يرث بالتعصيب مقدور حتى ينقص منه فالأولى التحليل بأنه لا يكون مصبغ الابن تأمل **(قوله)** بشرط  
 حرية الخ **ص** فلو بشرط عدم ظهور كون الأب أو الجد سي الاختيار لم يجز ونفسا إذا زوج الصغير أو الصغيرة  
 بغير تكليف أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كإمرياته واستقر بالحرية عن العبد فالولاية له على ولده  
 ولو كانت ابلا على أمته دون عده انقصه بلهر والنفقة كما سيأتي في بابها وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا  
 يرث في حال جنونه مطعنا أو غيره مطبق ويزوج حال انفاقه عن الجنون بقسميه لكن إن كان مطعنا سلب  
 ولاية فلا تنتظر انفاقه وغير المطبق الولاية ثابتة منتظرا انفاقه كالأتم ومقتضى النظر أن الكفء الحاسب  
 إذا كان بانتظار انفاقه تزوج وهو لم يكن مطعنا والانتظار على ما اختاره المتأخرون في قبيلة الولي الأثر  
 على ما سنذكره فخرج وتبع في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بحر **(تتبعه)** \* حال الزبلي  
 عدم الولاية بل ذكر بأنهم لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على  
 الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شعبان هذا نص في جواب حادثة تستل منها  
 أن الحاكم قرر رطل في مشقة على خبرات قبض غلامهم فوزع الخبز عليهم والدفع رطل في مصالحهم فأجاب  
 بطلان التولية عند الممازك **(قوله)** في حق مسلمة في دفعه وإسلام **(قوله)** زيد التزوج أشار إلى أن  
 المراد بالمسلمة الباطنية حيث أسند التزوج إليها ثلاثا بذكر مع قوله وليس مسلمة فإن الولد يشمل الذكر والأنثى  
 ومثله في فلس في كلام ما يقتضي أن الكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فإذا زوجت  
 المسلمة نفسها لكان لها أن تحرم كافر فليس له حق الاعتراض لأنه لا ولاية له وقد مر أول الباب أن من لا ولاية  
 لها من كسرها صحيح نافذ بالمعاقاة ولومن غير كفء أو بدون مهر المثل وإذا سقطت ولاية الأب الكافر على ولده  
 المسلم فيلزم سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخته وبؤس من هذا أيضا أنه لو كان لها  
 مصيرت في حق أو صغير فهي عتلة من لا مصية لها لأنه لا ولاية لها كما تلت وقد مر ذلك أول الباب **(قوله)** لعدم  
 الولاية تعليل المفهوم يعني أن الكافر لا يملك على المسلم ولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
 على المؤمنين شيئا ملحا **(قوله)** وكذا الخ **ص** صاع على المفهوم الذي قلناه المسلمة كود في الغنم والبحر  
**(قوله)** المسلم إلى كافر لقوله تعالى والذين كفروا يصهم أولياءهم **(قوله)** لا بالسبب العام الخ قالوا وينبغي  
 أن يقال الآن لا يكون المسلم سيدا أمه كافرة أو سلطانا قال السرخس وجزم أروها الاستثناء في كتب أصحابنا وأما  
 هو منسوب إلى الشافعي وذلك قال في المراجع وينبغي أن يكون مراد أو أيت في موضعهم مع والى الميسوط  
 الولاية بالسبب العام ثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطان للشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه  
 بحر ونحوه وقد سيذكره الزبلي أيضا في صفتي بنيتي وتبع في الدرر والعين وغيره بحيث عبروا كلهم عنه  
 بصفة بنيتي كان المناسب للمصنف أن يتابعهم لثلاثتهم أنه منقول في كتب المذهب بحر مما قول المراجع  
 ورأيت في موضع الخ لا يكتفي في النقل لجهلنا عنهم **(قوله)** أو نائبه أي كالقاضي فله تزويج البنت الكافرة  
 حيث لا ولي لها أو كان ذلك في مشوره بحر **(قوله)** فإن لم يكن عصبة أي لانسيت ولا سببية كالمعتق ولوأنتي  
 وعصبياته كإمريته من الأم بحر **(قوله)** فالولاية للأم الخ أي عند الامام معه أو يوسف في الأصح  
 وقال محمد ليس لغير العصبات ولاية وإنما هي لها كالأول الاستصحاب والعمل عليه في مسائل ليست  
 هذه منها فقل من أن الفتوى على الثلاث غير بطلان الفقه المتون للموسوعة لبيان الفتوى من البحر والنهر  
**(قوله)** وفي القنية **ص** كسه أي حيث قاله غياث الأب أولى في الترجيع من الأم قال في النهر وسكن عن  
 خواهر زاده وغير التسنن تقديم الاخت على الأم لأنهم قوم الأبوين بنيتي أي يخرج جاني القنية على هذا  
 القول اه أي فيكون من اعتبر جميع قوم الأب يرجع الجدة والاخت على الأم لكن التون على ذكر

مطالب لأبصر قولية الصغير  
 شجاعا على خبرات

لانه يحجب به نقصان  
 (بشرط حرية) وتكليف  
 وإسلام في حق مسلمة  
 تريد التزوج (ولده مسلم)  
 لعدم الولاية (وكذا  
 لا ولاية) في نكاح ولأق  
 مال (المسلم على كافر الأم)  
 بالسبب العام (بأن يكون)  
 المسلم (سيد أمه كافر أو  
 سلطانا) أو نائبه أو شاهدا  
 (والكافر ولاية على)  
 كافر (مثله) اتفاقا (فإن لم  
 يكن مصبة فالولاية للأم) ثم  
 لام الأب وفي القنية كسه





ما ذوا بالترجيع فهل يكفي ذلك لثأبه أم لا بد أن ينص القاضي لثأبه على الأذن وصاوة المحمي بمقتضى المتبادر  
 منها الأول ما في التهر من أن ما في المحمي لا يندفعه اشتراط تقرب الأصل لثأبه كما هو منه في العبر رده  
 الرمي بانه كعب لا يندفع إطلاقه في ثأبه والمطلق يجري على إطلاقه ووجهه أنه لا ماقض لهم ماله ولا يثبه  
 التي من جعلها الترجيع صارت ذلك من جهة ما فوض لهم وقد تقرر أنهم قواب السلطان حيث أذن له بالاستثناء  
 عنه فيما قوضه اليه اه فافهم قلت لكن قال في أنعم الوسائل الظاهر أن النائب الذي ينص له القاضي  
 على تزويج المعتقل لا يملكه لأنه أن كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يتعدى  
 الى الترجيع وكذا لو قال استنبذني في الحكم أم لا قاله استنبذني في جميع ما فوض الى السلطان فهو كمنه حيث  
 عمله اه ثم استظهر في أنعم الوسائل أنه إذا ملك الترجيع ليس له أن يأذن به لغيره لأنه بمنزلة الوكيل عن  
 القاضي وليس للوكيل أن يوكل الأذن اه (قوله وليس الوصي) أي وصي الصغير والصغيرة يعبر  
 والتبرير وزن فعل يشعلاهما (قوله من حيث هو وصي) احترازه عن قوله الاتي نعم لو كان قريبا أو كما  
 عليك الخ (قوله على المذهب) لأنه المذكور في كافى الحاكم مطلقا حيث قال الوصي ليس بولي وزاد في  
 الأخيرة سواء أوصى اليه الأب بالنكاح أو لا ينفى في الحاشية وقهره أنه روى هشام بن وادعه عن أبي حنيفة أنه  
 له ذلك أن أوصى اليه به وعليه معنى الذي قال في العبر وهي رواية متعقبات استثنى في الغض ما وعين له  
 الموصى في حياته وحلوا وترضى في العبر بانه أن زوجهما من المعين في حساب الوصي فهو وكيل لأوصي وإن  
 يعدمونه فقد ضللت الكافة وانتقلت الولاية لهما حكمه عدمه قريب (قوله عليك) أي الترجيع إن لم يكن  
 أحد أولى منه (قوله ولا يملك لا تقبل شهادته) كاصوره وإن هاولا وفروعه وإن سفلوا ط (قوله علم أن  
 فعله حكم) أي وليس له أن يتحكم لنفسه لأنه في حق نفسه وصيوكذا السلطان ح من الهندية (تنبه) اه  
 أئني أن نصيب بأن القاضي إذا زوج بنته أو تزج بنته أو تزج بنته أو تزج بنته أو تزج بنته أو تزج بنته  
 وأيت ما فوضه في أنعم الوسائل (قوله وإن عرى عن العوى) وأما أولهم شرط نافذ القضاء في المجهودات أن  
 يصير الحكم حادثة تخرى فيه خصوصية مصححة ضد القاضي من خصم على خصم فالظاهر أنه يجوز على الحكم  
 القوي أو الفعل فلا يشترط فيه ذلك فوبقايين كلامهم غير ثابت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له العوى  
 والخصومة كالإشهاد على خصم بحق وذكر اسم واسم أو يسو جوده ونفي ذلك الحق كان قضاءه بنفسه  
 ضمنوا أن لم يكن في سادثة النسب وكذا الوشهاد بأن فلانة تزوجة فلان وكذا زوجها فلان في كراهي خصم  
 منكر ونفي يتوكلها كل قضاء بالزوجة بينهما وقطعه الحكم بشيئ الرضا ينفى ضمن دعوى الوكالة  
 ونعامة في قضاء الاشياء (قوله صغير فزوجت نفسها) أي من كف يجر المثل والالم يتوقف لان الحاكم  
 لا يملك العقد عليها بذلك فلا عاك اجازته فكان عقدا بلا عير لم لو كان لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك  
 توقف لأنه بمنزلة عير وقت العقد لان الأب والجد على كل العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الحاشية من  
 أن الصغير لو تزج بها قبل الثامنة عشر تزوجت أو تزجها قبل الثامنة عشر تزوجت أو تزجها قبل الثامنة عشر تزوجت  
 كانت الاجازة بعد العقد الثاني أو الثاني لانها عاك الغرض قبل اجازته وإن كانت قبله فإن كان الأول بعير  
 المثل أو بعين فاش والصغير أب أو جد نفذ بالزوجة العصى بعد بلوغها أو الفجر أو الثاني (قوله ولا حكم بمدة)  
 أي في موضع العقد (قوله توقف الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فإن كانت في موضع لم  
 يكن فيه فاض إن كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة يتعذر توقف على اجازة ذلك القاضي  
 والاملا يتعذر وقال بعض المتأخرين يتعذر وتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه واستشكل في العبر بأنهم  
 قالوا كذا عقد لا يجيزه حال صدور فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن بعير السلطان كما  
 لا يحق اه وهذا مبني على كراهية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وإن لم يكن تحت ولاية قاض  
 وعليه فبطان العقيد يتصور فعبا إذا كان في دار الحرب أو الجعر أو الحجازة ويتصور ذلك بخلاف القرى

(وليس الوصي) من حيث  
 هو وصي (أن يزوج) البنت  
 (مطلقا) وأن أوصى اليه  
 الأب بذلك على المذهب ثم  
 لو كان قريبا أو كما يملكه  
 بالولاية كالابن (فزوج)  
 ليس القاضي تزوج الصغيرة  
 من نفسه ولا يملك لا تقبل  
 شهادته في معنى الحكم  
 وأقره المصنف وبه علم أن  
 فعله حكم وإن عرى عن  
 العوى مصغر فزوجت  
 نفسها ولو كان حاكمه  
 توقف نفذ بالزوجة بعد  
 بلوغها لأنه يجيزه وهو  
 السلطان ولو زوجها

والامصار ويدل عليه ما في القصر في فصل الوكيلة بالنكاح حيث قال وما لا يجزئه أي ما ليس له من يقدر على  
 الاجازة يعطل إذا كانت غيبة من فزوجه الغضولي أمة أو اخت امرأته أو غلامه أو زوجه مستعدة أو  
 مجنونة أو صغيرة تنه في دار الحرب أو إذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الانضمام إليه العقد فوقع  
 بالاطلاق وسبأ في غمائه أي آخر الباب الآتي وقد اطلنا الكلام في تحرير هذه المسئلة في تتبع الفتاوى  
 الحامدية من كتاب المأذون **(قوله ولين مستويان)** كاحوين شقيقتين فالحق أحد الوليين أقرب من الآخر  
 فلا ولاية إلا بعد مع الأقرب إذا انقلب غيبة منقطعة فنكاح الأبعد يصح إذا وقع قبل عقد الأقرب بعرض  
 يجوز على أحد القولين وفيه كلام بأقرب سبأ **(قوله إن لم يدور)** يعني أنه لو بلغت وادعت أن أحدهما  
 هو الأول يقبل لما في القصر ولو زوجها أوها وهي بكر بالغة بأمرها وزوجته نفسها من آخرها لمقاتلت  
 هو الأول فالقول لها هو الزوج لأنهما أقربت بذلك النكاح له على نفسه أو إقرارها بغير غلبة عليها وإن قالت  
 لا أدري الأول ولا يعلم من غيرها في بينهما كذا الزوج وجهاً وليان بأمرها اهـ **(قوله والولي الأبعد الخ)**  
 المراد بالأبعد من ولي الغائب في القرب كما هو في كل حال حكم وعليه فلو كان الغائب أباًها ولها جد وعم  
 فالولاية للأب فالولي الأبعد لا في الاختيار ولا تنتقل إلى السلطان لأن السلطان ولي من لا ولي له وهذا هو رأياء  
 إذا الكلام فيه اهـ ومثله في القصر وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالأبعد هنا القاضي وفي الشريعة لا تمن  
 أن المراد به القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ انما قاله في المسئلة الثانية أي مسئلة فصل  
 الأقرب كما يأتي بيانه ويدل عليه التعليق بدفع الظلم فإنه لا ظلم في الغيبة بخلاف الفصل فالاعتراض على  
 الشرع لا ينفذ في افتقار المطلق للمتن فاقترن من اشتباه أحدي المستثنين بالآخر فاقترن **(قوله حال قيام)**  
 الأقرب أي حضوره ومن أهل الولاية أمالي كان صغيراً أو مجنوناً يجوز نكاح الأبعد ذخيرة **(قوله توقف)**  
 على اجازته تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كنه فلولي الاعتراض ما لم يرض صريحاً أو دلالة  
 كقبض المهر ونحوه فلم يصحوا سكوته اجازته أو الظاهر أن سكوته هنا كذلك فلا يكون سكوته اجازته لنكاح  
 الأبعد وإن كان حاضراً في مجلس العقد ما لم يرض صريحاً أو دلالة تأمل **(قوله ولو تحولت الولاية إليه)** أي  
 إلى الأبعد عن الأقرب أو غيبة منقطعة ط **(قوله مسافة القصر الخ)** اختلاف في حد الغيبة فاختار  
 المصنف تبعاً للكثرة مسافة القصر ونسبها إلى الهداية لبعض المتأخرين والزم على أكثرهم قال وعليه  
 الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع أو انتظار حضوره أو استطلاع رأيها فأنالك الكف  
 الذي حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اهـ وفي الجرح من الجبتي والبسوط أنه الأصح وفي النهاية  
 واختاره أكثر المشايخ وصحح ما من الفضل وفي الهداية أنه أقرب إلى الفتوى في الغرض أنه الأشبه بالفتوة  
 لا معارض بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي أن المراد من المشايخ المتقدمون وفي شرح المتن من  
 الحقائق أنه أصح الأول بل وعليه الفتوى اهـ وعليه معنى في الاختيار والتقية ويشترط كلام النهر في اختياره  
 وفي الجرح والاحسن الانتفاء بمأطبة أكثر المشايخ **(قوله هل تكون غيبة منقطعة)** أي على الأول لا على  
 الثاني لم يلزم به بغير مسافة السفر قلت لكن فيه أن الثاني اعتبر فوات الكف والذي حضر فبين أن ينظر  
 هنالك الكف إن رضى بالانتظار مدة يرضى فيها ظهور الأقرب الختفي في نكاح الأبعد والاجاز ولعله ساء  
 على أن الغالب عدم الانتظار تأمل **(قوله إن لم يزل الظاهر)** أي بما على أن ولاية الأقرب باقية مع الغيبة  
 وذكر في البداية اختلاف المشايخ فيعمد ذكر أن الأصح القولين والهاوا انتقالاتهم إلا بعد قال في المراجعي  
 المحيط لا ولاية فيه وبني أن لا يجوز ولا ينقطع ولاية في البسوط لا يجوز ولزم سلم فلان انتفعت برأيه  
 ولكن هذه منتفعة حصلت لها اتفاقاً لا يلائم الحكم عليها اهـ وكذلك ذكر في الهداية المنع ثم التسليم بقوله  
 ولو سلم قال في الغرض وهذا انتزاع لا يلائم المنع من حيث الرأية والمقول وكذلك في البداية وبه علم أن  
 قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرأية لما علمت من أنه لا روية فيه وانما هو استظهار لأحد القولين

وليان مستويان قدم  
 السابق فان لم يدور أو وقع  
 معاطلاً (والولي الأبعد  
 الزوج بغيبته الأقرب)  
 فلزوج الأبعد حال قيام  
 الأقرب توقف على اجازته  
 ولو تحولت الولاية إليه لم  
 يحز الأجازته بعد التحول  
 فمستأنى وظهوره (مسافة  
 القصر) واختار في المتن  
 ما لم ينتظر الكف الحاطب  
 جوابه واعتمده الباقون  
 ونقل ابن الكمال أن عليه  
 الفتوى وغرة الخلاف  
 فبين اختنق في المدينة هل  
 تكون غيبة منقطعة (ولو  
 زوجها الأقرب حيث هو  
 جاز) النكاح (على القول  
 الظاهر) ظهوره (ويثبت  
 لا بعد)

وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا القول أن الولين لو كانا  
 في حرج واحد كالتو من غلب أحدهما فزوجه في مكانه لا يصح لأنه إذا لم يصح تزوجه الاقرب لمعنا  
 حضور الاسد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوي في الدرجة بالاولى فتأمل **(قوله)** من أولياء  
 النسب احتراز عن القاضي **(قوله)** لكن في القهستاني الخ استدراك على ما شرح الوجهانية ما لم يستند  
 فيه إلى نقل صريح وهذا منقول وقد أبدى بضال العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها كشف المضل فبين  
 عقل بانه ذكر في ألغى الوسائل عن المتن إذا كان للصبرة أب امتنع من تزويجه لا تنتقل الولاية إلى الجد  
 بل من وجهها القاضي ونقل مثله ابن الشحنة من العادة من روضة الناطق وكذا المقدسي من الغاية والنهر  
 من الجيعا والفيض عن المتن وأشار السبلاني حيث قال في مسئلة تزويج الابعد بغية الاقرب وقال  
 الشافعي بل من وجه الحاكم اعتبارا بعقله وكذا قال في البدائع ان تنقل الولاية إلى السلطان أي حال غيبة  
 الاقرب باطل لا ولي من الاولاد وهو نالها ولي أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العزل من الولي  
 ولو لم يجد وكذا الفرق في التسهيل بين الغيبة والعزل بان العازل ظالم لا امتناع فقام السلطان مقامه في دفع  
 الظلم بخلاف العائز بخصوصه لا في دفعه ونحوه في شرح الجمع المذكور به أتقى العلامة ابن الشاذلي فهدى القول  
 بقيد الاتفاق عندنا في ثبوتها بعزل الاقرب القاضي فقط وأما ما في الخلاصة البرازية من أنها تنتقل إلى  
 الأب بعد بعض الاقرب اجابا فالمراد بالابعد القاضي لأنه آخر الاولاد فالفضل في ماله وحده في المهر على  
 الابعد من الاولاد ثم ناقض نفسه بعد سطر من بقوله قالوا اذا عظم كفه وعزلوا الولي تمت الولاية للقاضي  
 نيابة عن العازل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اهـ وهذا خلاصة في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح  
 المنظومة الوجهانية عن المتن ثبوت اختيارها بالابو اذا تزوجها القاضي بعزل الاقرب ومن المهر عدم  
 ثبوته والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على أنه يترك النيابة عن العازل وجه الشرنبلالي  
 دفعا للتعارض في كلامهم قلت ويؤيد ما من التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره  
 ويجب حمل ما في المرد على ما إذا كان العازل الاب أو الجد لثبوت اختيارها لعنه تزويج غيره كما أخذت  
 تزويج القاضي نيابة عنه **(قوله)** عند قوت الكف أي خوف فوته **(قوله)** أي بامتناعه من التزويج أي  
 من كف جهه المثل أو ما امتنع عن غيره الكف أو لم يكون المهر أقل من مهر المثل فليس يعاضل ط وأذا امتنع  
 من تزويجه من هذا الخاطب الكف لير وجهان كف غيره استظهر في البعارة ان يكون عاضلا قال ولم أره  
 وتبعه المقدسي والشرنبلالي واعتزعه الرمي بان الولاية بالعزل تنتقل إلى القاضي نيابة للفع الاضرار بها  
 ولا يوجد مع اعادة التزويج بكف غيره اهـ قات فوته نظر لأنه من حضور الكف الخاطب لا ينظر غيره خوفا من  
 فوته ولذا تنتقل الولاية إلى الابعد عند غيبة الاقرب كما علم لو كان الكف مالا خرجا من ايشا امتنع الولي  
 الاقرب من تزويجه من الكف الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفقتة على الصغير أنه اختارها لانفع  
 لنفوائه الكف اخلافا وأوصافا فبين العمل بهذا التفصيل والله أعلم **(قوله)** ولا يبطل تزويجه  
 تزويج الابعد حال غيبة الاقرب لو كان الاول ذكره هذه الجملة بعد قوله والولي الابعد التزويج بغية الاقرب ط  
**(قوله)** السابق أي المتحقق سبقا حذر ازامعوا وزوجه الغائب الاقرب قبل الحاضر الابعد فإنه يلغو المتأخر  
 وعمل وجهه الثاني فإنه يبطل كل منهما بما على بضال ولاية العائز أماما في مقدمه من انقطاع ولايته  
 بالصبره قد الحاضر مطلقا **(قوله)** وولي الجنونة والجنون أي جنونا مطبقا وهو شهر كمر وتقدم أيضا  
 أن المتو كذلك **(قوله)** ولو عارضا أي ولو كانت جنونا معارضا به البلوغ خلافا لفر **(قوله)** انفا أي  
 بمسلاف الولاية في النكاح فبها خلاف محمد فهي عند الاب أيضا وعندهما الابن **(قوله)** دون أبيها أي  
 أوجدها والمراد أنه اذا اجتمع في الجنونة أبوها وأوجد مع ابنتها ولاية لابن عندهما دون الاب أو الجد كما في  
 الفسخ وكذا الباقي المعصاة تزويجها على الترتيب المشار فيهم كما تقدمنا من الفسخ **(قوله)** ولو أقر الخ قال الحاكم

من أولياء النسب شرح  
 وجهانية لكن في القهستاني  
 حسن الغيبات لو لم يزوج  
 الاقرب زوج القاضي عند  
 قوت الكف (التزويج  
 بعزل الاقرب) أي بامتناعه  
 من التزويج اجابا لخاصة  
 (ولا يبطل تزويجه) السابق  
 (يعود الاقرب) لمصلوه  
 ولاية ثمة (ولي الجنونة)  
 والجنون ولو عارضا (في  
 النكاح) أما التصرف في  
 المال فلا بد اتفاقا (ابنها)  
 وان سفل (دون أبيها) كما  
 مر والاولى أن يأمر الابيه  
 ليصح اتفاقا (ولو أقر ولي  
 صغير أو صغيره أو أقر  
 وكيله جل أو امرأة أو  
 مسوولي العبد بالنكاح لم  
 ينفذ) لأنه أقر على الغير

الشهيد الكافي الجامع لكتب نفاهر الرواية وإذا أقر الأب أو غيره من الأولياء على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الأبشهود أو تصديق منسما بعد الإدراك في قول أبي حنيفة وكذلك أقرار المولى على عبده وأما أقرار على أمته بمنزلة ذلك فمأثور مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الأقرار من هؤلاء لا يجمع ذلك جائز وكذلك أقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اهـ ونقل في الفتح عن الحسن بن أسناده الشيخ جند البر أن الخلاف فيما إذا أقر المولى في صغيره ما هو إليه أشرف الميسوط وغيره قال هو الصحيح وقيل فيما إذا بلغوا نكحوا أقر المولى أمال أو أقر في صغيره ما يصح اتفاقا أو استظهر في الفتح وقد علمت أن الأول ظاهر الرواية وأيه الصحيح **(قوله بخلاف مولى الالة)** أي إذا ادعى رجل نكاحها فاقوله هو لا يقتضي به بلائنه وتصديق دروأي لم يثبت لا يحتاج إلى تصديقها ويستغنى بتعليل الشارع أنه لا يصح أقرار عبيدا بعد العتق **(قوله بان ينصب القاضي الخ)** أي لان الأب يعقر والصغير لا يصح نكاحه ولا يصدق له العموى من خصم فنصب عنه خصما حتى ينكر فتعلم عليه البيئة فيثبت النكاح على الصغير ما دعى الفتح **(قوله أي المولى المقر)** بالنصب تفسير الضمير المنسوب **(قوله أو يصدق)** بالنصب مطلقا على يدك وقوله المولى أو العبد مرفوع على أن القاضي يقول المرفوع محذوف أي يصدق المولى أو العبد المولى **(قوله وقال لا يصدق في ذلك)** أي يصدق المقر في جميع مروج هذه المسئلة السابقة على أقرار المولى على أمته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فاهم **(قوله وهذه المسئلة)** أي مسئلة عدم قبول الأقرار من ولي الصغير أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخرجة أي مستثناة على قول الأمام من قاعدة من ملك إنشاء عقد ملك الأقرار به كالوأي أثر باقي في مدة الأيلا مزوج المنسدة إذا قال في الصدوق اجنبتك وهو وجه قولهما باقبول ملكنا على أقراره تزويج أمته وجهه قول الأمام حديث لانكاح الأبشهود وأنه أقرار على الصغير فيما لا يملكه وعامة في البدائع وعلى ما استظهر في الفتح في مسئلة الصغير من نفس داخلية فقه مفهوم المساعدة في قول الأمام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغها لملك الأقرار وعلى قولهما تكون مخرجة من القاعدة **(قوله ملك الأقرار به)** الأولى حذف بعد مرجع الضمير وان سلم من المقام لان المعنى من ملك انشاء ملك الأقرار به ط **(قوله ولها نظائر)** كانز الوصي بالاسنة انة على اليتيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة بحرم الميسوط وكما يقتضي بعد بيعة فقال الوكيل اعتقه أمس وقد وكاه قبل الامر لا يصدق بلائنه وعامة في حوائى الاشياء للعموى من الأقرار **(قوله هل لولى جمنون الخ)** البعث لصاحب النهر والنظار ان الصبي في حكم من ذكر ط **(قوله ومنه الشافعي)** لاندفاع الصدوق وبالواحدة نهر **(قوله وجوز)** أي تزويج أكثر من واحدة

**\*(باب الكفاءة)\***

لما كانت شرط الزوم على الولي إذا عقدت المرأة بنفسها حتى كانه الفسخ عندها كانت نزع وجود الولي وهو يشوب الولاية فقدم بيان الأولياء ومن تبتت ثم أعتقه حصل الكفاءة فنع **(قوله أو تكون المرأة أدنى)** اعترضه خير الولي بما لم يخصص كون المرأة أدنى ليس بكفاءة فتغير أن الكفاءة من جانب المرأة نصير معتبر **(قوله الكفاءة معتبرة)** قالوا معنا معتبرة في الزوم على الأولياء حتى ان عندها ما جاز لولي الفسخ اهـ فمن هذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح ولو في الاعتراض أماغلى رواية الحسن المختارة للفقهاء من أنه لا يصح فالحق معتبر في المصوكة الو كانت الزوجت صغيرة والمعاقد غير الأب والجد فقدم أن العقد لا يصح **(قوله في ابتداء النكاح)** بنى عنقول المصنف الآتى واعتبارها من ابتداء العقد لا وكأنه أشار إلى أن الأولى ذكر معنا **(قوله في زومه أو لعنته)** الأولى بناء على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن وقد علمنا أول الباب السابق اختلاف الاتفاق معهم ما وأن رواية الحسن أحوط **(قوله من جانبها الخ)** أي يعتبر بان يكون الرجل مكافئ لها في الأوصاف المناسبة بان لا يكون دونها فيها ولا تعبير من جانبها بان

بخلاف مولى الالة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بعضهما ملكه (الآن يشهد الشهود على النكاح) بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى ينكر فتقام البيئة عليه (أو يدرك الصغير أو الصغير بقصدته) أي المولى المقر (أو يصدق المولى أو العبد) عند أبي حنيفة وقال لا يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك الأقرار به ولها نظائر \* (نزع) \* هل لولى جمنون ومعتوه تزويجه أكثر من واحد ثم أو ومنعه الشافعي وجوزوه في الصبي العاجز

**\*(باب الكفاءة)\***

من كافأه إذا ساواه وأراد هناسا أو انقصه أو كون المرأة أدنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء النكاح لزومه أو لعنته (من جانب) أي الرجل لان الشريعة أي بان تكون غرضا للدفعة

تكون مكاثفة فيها بل يجوز أن تكون دونها **(قوله ولما لا تعتبر)** لتلبيح المعلوم وهو أن الشريف لا يأتي أن يكون مستغفر بالدينونة كالأمتوا الكفاية لأن ذلك لا يعدد أرقى حقه بل في حقها لأن السكاح رزق للمرأة والزوج ما ك **(تنبيه)** تقدم أن غير الأب والجد للزوج الصغير أو الصغيرة فقير كفه لا يصح ومقتضاه أن الكفاية للزوج معتبرة أيضا وقد من أن هذا في الزوج الصغير لأن ذلك ضرر عليه فهاهنا محمول على الكبير ويشير إلى ما قدمناه أن نفع الغنى من أن معنى اعتبار الكفاية اعتبارا رافيا للزوم على الأولياء الخ فإن صلته أن المرأة إذا تزوجت نفسها من كفه لم تنزل على الأولياء وإن تزوجت من غير كفه لا يلزم وألا يصح بخلاف جانب الرجل فإنه إذا تزوج بنفسه مكاثفة أو أوفاته مع كفه لازم وقال القهستاني الكفاية لغة المساواة وشرع المساواة الرجل للمرأة أي الأمور الاسمية وفيه اشعار بأن نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض الولي بخلاف العكس اه فقد أجاد أن زوم في جانب الزوج إذا تزوج نفسه كبير إذا زاد وجه الولي صغيرا كأن الكلام في الزوجة إذا تزوجت نفسها كبيرة ثبت اعتبار الكفاية من الجانبين في الصغير من عند عدم الأب والجد كما هو رده فيما تقدم والله تعالى أعلم **(قوله لكن في الظهيرية الخ)** لأوجه الاستدلال به بعد ذكر الصحح فإنه حيث ذكر القولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدلال عليه بالصحيح كالأصل في العمود **فذكر** أن ما في الظهيرية غريب ورده وأضاف البدائع كما بسطه في النهر **(قوله هي حق الولي لاحقها)** كذا قال في البحر واستشهد بما ذكره الشارح عن الولي الجنب وفيه نظر بل هي حق لها أيضا بدليل أن الولي للزوج الصغيرة فقير كفه لا يصح ما يمكن أبدا وجدافيه نفاها الفسق ولما في التفسير قليل الفصل السادس من أن الحق في انحمام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة والأولياء كحق الكفاية وعندهما للمرأة ألا غير اه وقطع قوله كحق الكفاية الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا ما في البحر من الظهيرية لو اتسبب الزوج له أنسابا فقير نسبته من طهر دونه وهو ليس بكف علق الفسخ ثابت لكل وإن كان كلوا كحق الفسخ لهما دون الأولياء وإن كان ما طهر فوق ما أعسر فلا فسخ لاحد وعن الثاني أن لها الفسخ لأنها حرة تخرج من المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سبذ كره الشارح قبيل باب العتق وزوجه على أنه أوسى وأقار على المهر والنفقة بجانب بخلافه وأولى أنه فلا ن في فلان فإذا هو لغيره أو ابن زواجهما اه وياتي تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على ما مر من الظهيرية وإن فعلت المرأة ذلك فزوجها من ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة أو أمة لأن الكفاية في جانب النساء غير معتبرة اه وقد يجاب بأن الكلام كما مر فيما إذا تزوجت نفسها بلا إذن الولي وحيث لم يبق لها حق في الكفاية لم ينالها باسقاطها فبقى الحق للولي فقط فله الفسخ **(قوله فلو نكحت الخ)** نرى مع على قوله لاحقها وفيه أن التفسير لحسن قبلها حيث لم ينص من حاله كما عمن قبلها وقبل الأولياء فيقول زوجوها رضاهم لم يعلموا بعد الكفاية ثم علموا رخصتي وفي كلام الولي الجنب ما يجده كإثبات في يواضع ما ذكرناه من الجواب أن التفرع مع صحح لأن سقوط حقها إذا تزوجت ولو من وجه وهنا كذلك ونذا الشرط الكفاية في حقها **(قوله لا خيار لاحد)** هذا في الكبيرة ٣ كما هو فرض المسئلة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله رضاهما فلا يخالف ما قدمناه في الباب المار من التوازل للزوج بته الصغيرة عمن ينكر أنه يشرب المسكر فإذا هو ومنه وقالت بعدما كبرت لا أرخص بالنكاح إن لم يكن يعرفه الأب بشربه وكان غلبة أهل بيتهم حين ذلك كالح باطل لأنه انحاز زوج على ظن أنه كفه اه خلافا لما طعن المقدسي من إثبات المخالفة بينهما كتابته عليه الخبير الرمي قلت ولعل وجه الفرق أن الأب يصح زوجه الصغيرة من غير الكف علق يده بشفقة وأنه انحازت الكفاية لصلته بزوجها وهذا انحازت إذا علمه غير كفه أما إذا لم يعلمه فم يظهر منه أنه زوجها المصلحة المذكورة كذا كان الأب ماجنا أو سكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كافي الأب الماجن والسكران مع أن المصريح به أن لها بطلان بعد البلوغ وهو فرع عنه فليتأمل **(قوله كان لهمسم)**

ولذا لا تعتبر (من جانبها)  
لأن الزوج مستغفر فلا  
تقتضيه دناءة الفراش وهذا  
معد الكلي في الصحيح كافي  
الخبازية لكن في الظهيرية  
وقبرها هذا عندنا وعندهما  
تعتبر في جانبها أيضا  
(و) الكفاية (هي حق  
الولي لاحقها) فلو نكحت  
رجلا ولم تعلم حاله فإذا هو  
صبي لا خيار لها بل للأولياء  
ولو تزوجها رضاه ولم  
يعلموا بعدم الكفاية ثم  
علموا لا خيار لاحد إذا  
شرط الكفاية أو أنه حرم  
بها وقت العقد فزوجها  
على ذلك ثم ظهر أنه فقير  
كفه كان لهم

٣ قوله هذا في الكبيرة  
الخ عمل هذا الكلام على  
قوله الشارح كان لهم الخيار  
وما كتبه المشي هناك  
هذا كله اه

الحار) لانه اذا لم يشرط الكفاهه كان عدم الرضا بعدم الكفاهه من الولي ومنها ثابتهن وجدون وجعل  
ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين أن يكون ~~كفاه~~ وأن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بسبب عدم  
الكفاهه حال عدم الرضا عدم الكفاهه من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاهه من وجه  
من الولو الجبري (قوله المازوم السكاح) أي على ظاهر الرواية واصح على رواية الحسن المختارة لاعتوى (قوله)  
خلافا لما لك في اعتبار الكفاهه متبعا لهما لك والثوري الكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدر فكان  
الأولى ذكر الكرخي وفي حاشية البروق العلامة نوح ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص  
وهما من كبار علماء العراقيين ومن تبعهما من مشايخ العراقيين يعتبروا الكفاهه في النكاح ولو لم تثبت عند هذه  
الرواية من أبي حنيفة الاختاروها وذهب جمهور مشايخنا إلى أنها معتبرة فيسقط الفسخ في النكاح من أجل الدين  
الهندي ولفس مستقل في الكفاهه ذكره القولين على التفصيل وبين ما لكل منهما من السند والبرهان (قوله)  
(قوله نسبا) أي من جهة النسب ونظم العلامة الجوي ما اعتبر فيه الكفاهه فقال

ان الكفاهه في النكاح تكون في \* ست لهايت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرة \* حرة وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية من واقعات قدري أن سدي من القاعدية غير الابو الجعد من الاولاد الموزوج  
الصغيرة من مئة معروفة لم يجر لان القدرة على الجماع شرط الكفاهه كالقدرة على المهر والنفقة قبل الولي  
اه وأما الكبيرة فمسند كمن البراء لوز وجهه الوكيل فنبليجو باجاز وان كان لها التفرق بقصد  
(قوله فخر بن الخ) القرشيان من جهة ما هو النضر من كانه في دونه ومن لم ينسب الاب لاب فقهوه  
هر في غير قرشي والنضر هو الجعد الثاني عشر لثي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن  
هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن  
خزاعة بن مدركة بن النضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا انقصر الخبر واختلفه الاوية كلهم  
من قرشي وتماه في البصر (قوله بعضهم أكفاهه بعض) أشار به إلى أنه لا تضاعف فيها بينهم من الهاشمي  
والتوفلي والتيمي والدودي وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت خاطمة لعمره وهو عدوي  
فهو ثاني فلوزوجت هاشمية قرشيا فهاشمي لم ير صدقه وان تزوجت هاشمي غير قرشي لهم رده كزوج  
العربية بمسما يجر وقوله لم ير صدقه اذ كرمته في التبيين وكثير من سروح الكثر والهدا يتوغل في  
المعتبرات فقوله في البيض القرشي لا يكون كلوا الهاشمي كقوله لا يمين شعر بف النساخ وعلى (قوله وجبة  
العرب أكفاه) العرب مسلمان مر بعلبة وهم أولاد حنظلة ومنعوبة وهم أولاد اسمعيل والهم أولاد  
فروخ أني اسمعيل وهم الموالي والعقلاء والمراد بهم غير العرب وان لم يحسبهم روق هو اذ كان امان العرب  
لما افتتحت بلادهم وتركهم أسرا وابدأ أن كان لهؤلاء الاسترقاق فكانهم اعتقوهم أولادهم فصرأ  
العرب على قتل الكفار والناسر يسمى مولى نهر (قوله بن باهلة) قال في الفتح باهلة في الأصل اسم امرأة  
من همدان كانت تحت ميم بن أصبر بن سعد بن قيس عيلان فقتلها الهواهم معروفون  
بأنه اسقط كالأب كوت بقية الطعام مرة ثانية وكأوا يأخذون عظام الميتة يطحنونها يأخذون  
دسوماتها ولذا قيل

ولا ينفع الأصل من هاشم \* اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلي \* عوى الكلب من شوقه هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النضر لم يفسد مع أمه صلى الله عليه وسلم كان أعلى قبائل العرب وأخلاقهم  
وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فهم الأجواد وكون قصبة منهم أو بطن صالينك فلهذا ذكنا لاسرى  
في حق الكل فتح (قوله ويصد) أي يقيه وقلت يصد أيضا طلاق محدد في كافي الحار كترش بعضنا

الحياو ولواحسة فليطفا  
(و تعتبر الكفاهه للزوم  
النكاح خلافا لما لك نسبا  
فقرش) بعضهم (أكفاه)  
بعض (و) يقيه (العرب)  
بعضهم (أكفاه) بعض  
واستثنى في الملتقى تبعا  
لهذا بنى باهلة تحسبهم  
والحق الاطلاق فاه المصنف  
كالبصر والنهر والفتح  
والشربلية وبعضه  
اطلاق المصنفين كالكثر  
والنور

قوله ويطحنونها كذا انضما  
المؤلف والذي في كتب  
العدة يعضونها قال نصر

أ كفاء لبعض والعرب بعضهم أ كفاء لبعض وليسوا بكفاء للعرب ومن كان له من الموالى أو اب أو  
 ثلاث في الاسلام فبعضهم كفاء لبعض وليسوا بكفاء للعرب اه والحاصل أنه كلابعتبار التفاوت في  
 قربى حتى أن أفضلهم بنى هاشم أ كفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من ذلك أن  
 من أنت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون العجمي كفواً لها وإن كان لها شرف تالان أن نسب لا ياباه  
 وله إذا زد في كفة الكفاية لا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم (قوله)  
 وهذا في العرب أي اعتبار النسب إنما يكون في العرب فلا يعتبر فيه الاسلام كالأحاطة والنهاية  
 وغيرها ولا الديانة كالأحاطة في النظم ولا الخرفة كالأحاطة في الخبر إن لانت العرب لا يتخذون هذه الصنائع حواشياً  
 الباقى أي الخربة والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر في نسبهم لكن فيه كلام مستعرق في مواضع  
 (قوله وأما في العجم) المراد منهم من لم ينسب إلى إحدى قبائل العرب ويسمون الموالى والعقاة كما مروى عنه  
 أهل الامصار والفرى في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها لا من كان له منهم نسب معروف  
 كلنا نسبين إلى أحد الخلفاء الأربعة أو إلى الانصار ويحرمهم (قوله فتمت تجرية و اسلاما) أماد أن الاسلام  
 لا يكون معتبراً في حق العرب كما تلقى عليه أو حذفت وصاحبه لا يتم لا يتفاضلون به وإنما يتفاضلون  
 بالنسب فغيره أب كافر يكون كفواً للعربية لها أباه في الاسلام وأما الخربة فيسمى لازمة للعربية  
 لا يجوز أن ترفعهم ثم الاسلام معتبر في العرب بالنسب إلى نفس الزوج لا إلى أبيه ووجهه على هذا فالنسب  
 معتبر في العرب فقط و اسلام الأب والجد في العجم فقط والخربة في العرب والعجم وكذا الاسلام نفس الزوج  
 هذا حاصل ما في البصر (قوله إن أبو هاشم) راجع إلى قوله سلم بنفسه ح (قوله أوسر أوسمق) كل  
 منهما راجع لقوله أوسمق ح (قوله وأما هاشم) الأصل لأن الزوج المعتقد فيه أن الزوجة والولد والمرأة  
 لما كانت أمه زوجة الأصل كانت هي حرة الأصل بجر عن العقبين أموال كانت أمها زوجة فسمى تبع  
 لدها في الرقي يكون المعتقد كلوا بالاختلاف ما كانت أمها معتقة لأن لها أباً في الخربة لقوله في البصر  
 والخربة نظير الاسلام أماده ط (قوله لانت أوبن) أي في الاسلام والخربة ط (قوله وأبو ان فمهما  
 كلاً به) أي فنه أبو جعفر في الاسلام أو الخربة في كنهه له آباءه قال في فتح القدير والحق أبو يوسف  
 الواحد بالثاني كنهه مذهباً في التعريف أي في الشهادات والعلوى قبل كان أبو يوسف إنما كان ذلك في  
 موضع لا بعد كفر الجد صبيحاً كان الأب مسلماً أوهما فالأمة موضع به صبيحاً السليل على ذلك أنهم قالوا  
 جميعاً أن ذلك ليس صبيحاً في حق العرب لأنهم لا يهرون في ذلك وهو هذا حسن وبه يتفق الخلاف اه وتبعه في  
 التبر (قوله ولا يبعد الخ) ظاهره أنه قاله تلقوا وقد أيت في التفسير ونهض ذكر ابن سبابة في الرجل يسلم  
 والمرأة تتخلى عن كنهها اه وجهه أنه إذا أسلم وهو حرة ومعتقة فهي مسلمة يكون فيه أنرا كافر وفيها  
 أنرا الرق وهما من صان وقيل كنهه به الأصل وفيها شرف اسلام الأصل وهما مكملان فساوياً باق ما لو  
 كان بالعكس بأن أسلمت المرأة وعق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون إسلامه طارئاً ولا  
 فيه أنرا الكفر وأنرا الرق معاً لا يكون كفواً لمن فيها أنرا الكفر فقط تأمل (قوله وأما مقتضى الوضع) الخ  
 في البصر إلى الجنين ومثله في البدائع قال سني لا يكون مولد العرب كفواً للمولادة بنى هاشم حتى لو زوجه حرة مولدة  
 بنى هاشم نفسها من مولد العرب كان لمعتقة حتى الاعتراض لأن الولاء منزلة النسب قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم الولاء لكلمة للنسب اه ومثله في التفسير تؤذ كرا الشارح في تحليب الولاء الكفاءة تعتبر في ولادة  
 العتقة فعتقة التبر كنهه مذهباً في العتقة ط (قوله وأما مقتضى الوضع) الخ تأمل (قوله وأما مقتضى الوضع) الخ  
 ما قدمناه حيث قال وموالى العرب أ كفاء أو إلى شريش لعموم قوله صلى الله عليه وسلم والمولى بعضهم  
 أ كفاء لبعض اه فتأمل \* (تنبيه) \* مولى المولى لا يكتفى بولادة العتقة قال في التفسير مولى المولى عن  
 أبي يوسف أن من أسلم على يدى إنسان لا يكون كفواً للموالى العتاق في شرح الطحاوى متفقاً أشرف القوم

وهذا في العرب (و) أما  
 في العجم فتعتبر (ح) حرة  
 و اسلاما) فسلم بنفسه  
 أوسمق غير كنهه على أوسها  
 سلم أوسر أوسمق وأما  
 حرة الأصل ومن أوسه سلم  
 أوس غير كنهه لانت أوبن  
 (و) أبو ان فمهما كلاً به  
 لتمام النسب بالجد وفي  
 الفسخ ولا يبعد مكافأة نسلم  
 بنفسه لمعتق بنفسه وأما  
 معتق الوضع فلا يكتفى  
 متفقاً الشرف



تكون كفواً للموالاتين لها شرف الولاية وللموالات شرف اسلام الله اه **(قوله)** وأما مرد اسلم الخ فتدلى  
 البحر من الفتنة وسكت عليه وكأنه محمول على مرد لم يطل زمن رده وإنما لم يقيد بالعاقب بدلالة خبر بلان  
 المرتضى دار الاسلام يقتل أن لم يسلم أمامن اورد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك ولو لم يكن أولاً لم يفتنى  
 أن لا يكون كفواً لمن تردها العار الذي يطغاهم إذا أعظم من العار بكافر أصلي أسلم نفسه فليتنامل **(قوله)**  
 الافتنة أي دفعها إلى الفتنة عن الأصل لأن يكون نسبته مهوراً كنبت طلبة من لو كرم خدعها  
 حائل أو أساساً فانه يفرق بينهم لعدم الكفاية بل لتسكين الفتنة والقاضي مأمور بتسكينها بينهم كايين  
 المسلمين اه **(قوله)** وتعتبر في العرب والعجم الخ قال في البر ونظار كلامهم أن التقوى معتبرة في حق  
 العرب والعجم فلا يكون العربي الفاسق كفواً للصالحه عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح  
 بهذا في ايضاح الامصلاح على أنه المذهب اه وفي كافي البحر أيضاً أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاية مالا  
 فيها ايضاً قلت وكذا حرفة كايظهر بما ذكره من البدائع **(قوله)** ديانة أي عند حمل موافق الصبي وقال  
 مجدداً لتعتبر الا اذا كان يصغ ويضرمه أو يخرج الى الاسواق سكران و يلعبه الصبيان لأنه مستحق فيه  
 هداية ونقل في الفتحة عن الحيا أن الفتوى على قول محمد لكن الذي في التاتارخانية عن الحيا قبل عليه  
 الفتوى وكذا في المقدسي عن الحيا البرهاني ومثله في النخبة قال في البحر وهو موافق لما صنف في المبسوط  
 ونصحيح الهداية معارضه فلا تشابه في المتن أولى اه **(قوله)** فليس فاسق الخ اعلم أنه قال في البحر ووقع  
 في ردّه فيها إذا كانت صالحه دون ايها أو كان أبوها صالحاً دون أمه ليرى الفاسق كفواً لها أولاً لظاهر  
 كلام الشارحين أن العبرة بصالح أو بها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفواً لبنت الصالحين واعتبر في  
 الجمع صلاحها فنقل لا يكون الفاسق كفواً للصالحه وفي الخاتبة لا يكون الفاسق كفواً للصالحه بنت  
 الصالحين فاعتبر بصلاح السك والظاهر أن الصلاح منها ومن آيها كلف لعدم كون الفاسق كفواً له لولم  
 أو ردها اه ونافه في النهر بأن قول الخاتبة ايضاً اذا كان الفاسق محترماً فاعتدلت له الناس كما هو ان  
 السلطان يكون كفواً للبنات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون معلناً كمن أولاً وهو اختيار ابن الفضل  
 اه يقتضي اعتبار الصلاح من حيث الآباء فقط وهذا هو الظاهر وحيث فلا اعتبار به فيها اه أي اذا  
 كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفواً لها لأن العبرة بصلاح الأب فلا يعتبر فسقها ويؤيده أن  
 الكل لم يفتنى الا في الأولياء اذا سقطت ما هي لأن الصالح يعير بمصاهرة الفاسق لكن ما نسبته في البر عن الخاتبة  
 يقتضي اعتبار صلاحها ايضاً كما مر وحيث أنه يمكن حمل كلام الخاتبة الثاني عليه بناه على أن بنت الصالح  
 صالحه غالباً قال في الحواشي العتق يستقوله فليس فاسق كفوه بنت صالح نفسه كلام وهو أن بنت الصالح  
 يحتمل أن تكون ناسفة فيكون كفواً كما مر جوابه والاولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفواً للصالحه  
 الآن يقال الغالب أن بنت الصالحه كفواً للمصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني في  
 وهي صالحه وانما يذكر لأن الصالح أن تكون البنت صالحه بصلاحه اه وكذا في المقدسي قلت  
 اقتصارهم بناه على أن صلاحها يعرف بصلاحهم فلفظ الصالح المراد غالباً لاسيما الاكابر والمفاخر اه وفي  
 النخبة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفواً لله دل عند أي تنقذه وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي  
 يسكران كل بسره ذلك ولا يخرج سكران كان كفواً الامر أنه صالح من أهل البيت وان كان بسره ذلك  
 فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت والحاصل أن المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح السك وان من اقتصر على  
 صلاحها أو صلاح آيها فاعتبر الى الغالب من أن صلاح الوالد والوالدة لا يمان على هذا الفاسق لا يكون  
 كفواً للصالحه بنت صالح بل يكون كفواً للفاسقة بنت فاسق وكذا الفاسقة بنت صالح كآفته في الحق بغيره فليس  
 لا يباحق الاعتراض لأن ما يفتق من العار يبيته أكثر من العار بسره وأما اذا كانت صالحه بنت فاسق  
 فزجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض لأنه مثله وهي قد وضعت له وأما اذا كانت مسخرة

وأما مرد اسلم فكذلك لمن  
 لم يرتد وأما الكفاية بين  
 المسلمين فلا تعتبر الافتنة  
 (و) تعتبر في العرب والعجم  
 (ديانة) أي تقوى فليس  
 فاسق كفواً للصالحه أو فاسقة

فزوجها أوها من فاسق فإن كان عالما بسقمه صرح العقول لا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن  
 مانعا كما في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحا وولن الزوج صالحا فلا يصح فالف الزناز يتزوج  
 بثمن وجعل ثمنه مسلما لا يشرب مسكرا فإذا هو مدمن قتلت بعد الكبر لا أرضى بالنكاح إن لم يكن  
 أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيته صلحون بالنكاح باطل بالاتفاق اه فافهم هذا الخبر بقاءه  
 مفرد (قوله بنت صالح) نعم لكل من قوله صالحه فاستقوا أفراده للعطف بأوفرجع إلى أن المعتبر صلاح  
 الأب فقط وأنه لا عبرة بسقمه بعد كون من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم نعم هو  
 خلاف ما نقلناه عن اليقونية (قوله معلنا كان أولا) أما إذا كان معلنا فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن  
 يشهد عليه أنه فعل كذا من المغفات وهو لا يجر به فيفرق بينهما بطالب الأولياء ط (قوله على الظاهر)  
 هذا استفهام من صاحب النهر لا كما شوهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد صرح في خانة عن السرخسي بأنه  
 لم ينقل من أي حنفية في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح أنه لا يمنع الكفافة اه وقد مر أن  
 تصحيح الهدى يتناول لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والجمعي كما مر من العزلان التفاسر  
 بالمال أكثر من التفاسر بغيره عادة ونحو ما في زمان هذا بدائع (قوله بأن قد عد على المجلد الخ) أي على  
 ما نعرفه الجليل من المهر وان كان كله لا فافهم فلا تشرط القدرة على الكل ولا أن يساويها في الغنى في ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح زيلي ولو صلب فهو غنى يعني أبه أو أمه أو أحده كما يأتي في مثل ما لو كان عليه دين بقدر  
 المهر فإنه كف لأنه أن يقضى أي الدين شاء كافي الوالدين أو ما كانت فقيرة بنت فقراء كما مر حديثي  
 الواقعات معللا بأن المهر والنفقة عليه فيتم هذا الوصف في حقه وما لو كان ذاكاه كسلطان والعالم قال  
 الزيلي وتسلم يكون كذا أو ان لم يملك إلا النفقة لأن النكاح يجر به من ثم قالوا الفقه الجاهلي كفاه لغير  
 الجاهل (قوله ونفقة شهر) صحه في التبيين وصح في المجتبى لا اكتشافه بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف  
 التصحيح واستظهر في البحر الثاني ووفى في النهر بينهما بداء ذكره الشارح وقال الله أشار إليه في الخائبة  
 (قوله ولو طبق الجاه) فلا يصير ثلاثة فافهم كف ما من لم يقد على النفقة لأنه لا نفقة له وانفق ومثل في الأخيرة  
 (قوله وحرفة) ذكر الكرخ أن الكفلة فيها معتبرة عند أبي يوسف وإن أباحه فبني الأمر فيها على عادة  
 العرب من أبيهم بعلون هذه الأم لا لا يصدون بها الحرف فلا يبرون بهم أو ألباب أبو يوسف على عادة  
 أهل البلاد وأنهم يقدون ذلك حرفة فيعيرون بالفي منها فلا يكون بينهما اختلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا  
 لو كان من العرب من أهل البلاد من يحرث بنفسه معتبر بهم الكفافة فيها وحسنه فتكون معتبرة بين  
 القريه والجمعي (قوله فمثل حائل الخ) قال في المتن وشرحه فذلك أو حجام أو كلس أو دباغ أو حلاقي أو بيطار  
 أو حدة أو صفار أو شحيف أو سائر الحرف كطائر أو براز أو صواف أو فسه أشار إلى أن الحرف جسام ليس  
 أسدهما كذا إلا أن تركن أفراد كل منها كيف علمناه وبه يقتضاهدى اه أي أن الحرف إذا تابعه  
 لا يكون أفراد أحدها كقرا لأفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة كفاه وجهه لبعض أو أفراد كافي الجمرانه  
 لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقلب كاف فالحالك كف لحام والباع كف لكتس والعطار كف لشواء  
 والعطار كف لبراز قال الخوافي وعليه الفتوى في الغفران الموجه هو استنقاص أهل العرف بقدر  
 معمولي هذا ينبغي أن يكون الحالك كقرا العطار بالاسكدر بقلها نكاحي حسن اعتبارها وعمادها  
 نقصا لينة المهم إلا أن يمتنع بها خاصة غيرها اه فأعاد أن الحرف إذا تقربت أو اتحدت يجب اعتبار  
 التكافؤ من جهة الجاهات فالعطار الجمعي غير كف اعتبارا أو براز في أو عالم في الظفر في نحو دباغ أو حلاقي  
 عر به سهل يكون ققرا العطار أو براز جمعي والذي يظهر في أن شرف النسب أو العلم يجر نقص الحرفة بل  
 يلحق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار الجمعي الجاهل كقرا الحرف لا في أو عالم يؤيد بمعاني الفخ  
 أنه روى عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا رز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كقرا

بنت صالح معلنا كان أولا  
 على الظاهر من (ومالا) بأن  
 يقدّر على الجمل ونفقة  
 شهر لو غير محترف إلا أن  
 كنى يكتب لكل يوم  
 كفايتها لو طبق الجاه  
 (وحرفة) فمثل حائل شحير  
 كصالح خياط ولا خياط

اه فلي تأمل **(قوله ليزار)** قال في القاموس البرزالي باب أو متاع البيت من الياب وغيره هاو باهه البرز  
 وحقته البرزاة اه ط **(قوله ولا هم العالم وقاض)** قال في النهر وفي البناء عن الغاية النكاس والحلم والديباغ  
 والحارس والسائر والراعي ويطقسم أي البسلان في اللحم ليس كقوة البنت الخياط ولا الخياط لبنت البرز  
 والتاجر ولا هم البنت عالم وقاض والمائل ليس كقوة البنت الدهقان وإن كانت فقيرة وقيل هو كفة اه وقد  
 غلب اسم الدهقان على ذي العقار الكثير كفي المغرب اه قلت والظاهر أن نحو الخياط اذا كان أستاذ  
 يتقبل الامانة وله احواء يعملون له يكون كقوة البنت البرز والتاجر في زماننا كيعلم من كلام الغني الماراذ  
 لا بعد في العرف ذلك نقصا تأمل وفي شرح الملتقى عن الكافي من ان الخلف ليس بكنهه اه البرز والمطار  
 فالظاهر أن المراد به من يعمل الانخاف أو العال بيده أهلو كان أستاذ له احواء أو يشترع بمخطة ويدها  
 في حافونه فليس في زماننا انفس من البرز والمطار قال ط وأطلق في العالم والقاضي ولم يقيد والعالم يبنى  
 العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي حينئذ ظلم ونحوه العالم غير العمل  
 ويجوز اه قلت ولعلموا أطلقوا ذلك ليعلم من ذكرهم اه الكفاءة في الدنيا تالفا للظاهر حينئذ أن العالم والقاضي  
 اللامسقين لا يكونان كلفان لصداقة بتمه الحين لان شرف الصلاح هو شرف العلم والقضاء مع الفسق  
**(قوله فأنفس من الكل)** أي وان كان ذا مروة وأموال كثيرة لانه من آكل لحمه الناس وأموالهم كافي  
 الحيط نيم بعضهم اه كفه بعض شرح الملتقى وفي النهر من البناء في مصر جنس واحد من كل جنس وهم  
 الطائفة الذين يسمون بالسرايانية اه قلت مفهوم التقيد بالاتباع أن المتبوع كاهمير ولسلطان ليس كذلك  
 لانه أشرف من التاجر عرفا كياقيددهما ينافي في الخارج عن الجبر وقد علمت أن الواجب هو استئناس أهل  
 العرف فيدوم معه صلى هذا من كان أمير أو تابعه اه وكان ذا مال ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة  
 لا تنصير بفي العرف كغيرها يديباغ وحالها ونحوهما فضلا عن سرايانية ينزل كل يوم الى الكتيف وينقل  
 نجاسته في بيت سلم وكامر وان كان قاصدا بذلك لتنظيف الناس أو المساجد من النجاست وكان الامير أو  
 تابعه أهلا والانسار لان الماردها على النقص والرفعة الذي لا يولد هذا المسألة محذورا لتعتبر الكفاءة في  
 الدنيا لا لانهما أحكام الآخرة فلا ينبغي عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان المبتدئ في كل موضع ما اقتضاه  
 الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الدنيا تنسب على أمره ويؤى هو نصير بفت الصالحين  
 بسبق الزوجت واهل ما تقدم من الحيط من أن تابع الظالم أخس من الكل كان في زمنه الذي الغالب  
 فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاضل بالدينا فاهم واقفه أعلم **(قوله وأما الوظائف)** أي  
 في الوظائف بجر **(قوله في الحرف)** انهما صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصانع بجر **(قوله ولغيره)**  
 دنيته أي عرفا كيوافقوا شوقه وادع بجر **(قوله فنفوسه)** أي في علم شرعي **(قوله أولئك)** هو  
 بحث صاحب الجبر لكنه الآن ليس يشرى بل هو كاحد الناس وقد يكون متيقنا بغيره بما كمال  
 الوقف وصرفه في المنكران فكيف يكون كقوة الخن ذكر اللهم الآن يقيد بالناظر ذي المروءة وبناظر نحو  
 محمد بخلاف ناظر وقضاهي بشرط الواف فانه لا يزاد رفعة بذلك ط **(قوله كفه لبنت الامير بجر)**  
 لا يخفى أن تخصيص بنت الامير بالذك كالمبالغة أي فيكون كقوة البنت التاجر بالاولى فيفسد ان الامير  
 أشرف من التاجر كقوة العرف وهذا مؤيد لعلنا السابق كانهما عليه **(قوله اعتبارها عند ابتداء العقد)**  
 قلت برده على ما في التسمية من زواج امرأتهم لانهما النسب ثم ادعاه قريش وأثبت ثم بانسته ان يفرق  
 بينهما ما أمال أو ثارت الرق لرجل يمكن له ابطال النكاح اه وقد يجب بان ثبوت النسب لموقع مستندا  
 الى وقت المصالح كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لأنهم كانوا كمن هو موجود في وقت النسب فيبقى كون  
 المعية لوقت العقد وأما مسئلة الاقرار وان اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج بوجوبه ما تقرر وان اقرار  
 جهة قاصرة على المقر **(قوله بجر)** الاولى ان يقول ثم زالت كفاءته لان الغيور يقابل الديانة وهي احدى

ليزار وتاجر ولا هم عالم  
 وقاض وأما اتباع النلفة  
 فأخس من الكل وأما  
 الوظائف فمن الحسرف  
 فصلحها كفه للتاجر  
 غير دنيته كيوافق  
 تدريس أو ترف كفه لبنت  
 الامير بجر (و) الكفاءة  
 اعتبارها عند ابتداء  
 العقد فلا يلزم الزوالها  
 بعده فلو كان وقت كفوئام  
 بجر لم يفسخ

ما يعتري الكفاءة ط (قوله وأما لو كان دينا الخ) هذا فرع صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون  
 كفوًا ثم استدلوا عليه بخلافته لقولهم أن الصنعة وإن أمكن تركها يبق عارها ووفقى النهر بقوله ولوقبل  
 أنه إن بقي عارها لم يكن كفوًا وإن تناسى أمرها لتقدم زمانها كان كفوًا لكان حسنا اه (قوله لكن في  
 النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكتفى في كون كفوًا للعربي وإن كان حسنا لكن في جامع فاضحان  
 قالوا الحبيب يكون كفوًا بالنسب فالعالم المحبي يكون كفوًا للعالم العربي والعالمية لأن شرف العلم فوق  
 شرف النسب وارتقاء في فتح القدر وحزم به الزاوي وزاد العالم الفقير يكون كفوًا للعالم الجاهل والوجه فيه  
 ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المال أولى نعم الحبيب قد رتب له المنصب والجاه كما فسره  
 في المحيط عن صدور الاسلام وهذا ليس كفوًا للعربية كفاي النبايع اه كلام النهر لمخصا أقول حيث كان  
 ما في النبايع من تعجب عدم كفاءة الحبيب للعربي يستعينا على تفسير الحبيب بذي المنصب والجاه لم يصح  
 ما ذكره المصنف من تعجب عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه إلى النبايع وذكر كراهية الرمي عن جميع  
 الفتاوى العالم يكون كفوًا للعالمية لأن شرف الحب أقوى من شرف النسب ومن هذا قيل إن عائشة  
 أفضل من فاطمة لأن عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر بأنها خير من فاطمة في المحيط والزانية والفيض  
 وجامع الفتاوى وصاحب اللورث نقل عبارة المصنف هام قال فقهر وأن نفسه تشبها فلا ولكن حيث صح  
 أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها فهو المذهب صواب وقد نص في النبايع أنه الأصح اه أقول قد علمت  
 أن ما صحه في النبايع غير ما مشى عليه المصنف وأما ما ذكر من ظاهر الرواية فقد تبين في البحر وقول  
 الشارح وأدعى في البحر الخ يلبد أن كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لا دليل عليها وفي قولهم في المتن  
 وغيره والعرب كفاء أي فلا يكافئهم غيرهم ولا يخفى أن هذا وإن كان ظاهره الإطلاق ولكن قيده المشايخ  
 بغير العالم وكفه من تقريره أن شأن مشايخ المذهب فائدة في رد شرائط لعبارة مطلقة استنباط من قواعد  
 كلية وأصول فريضة أو أدلة نقلية وهذا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في  
 المجلس على عالم أنه يحرم عليه ما كتب العلماء طاعة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي  
 وغيره في قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إلى أخوات طالبه تراجع حيث كان شرف العلم  
 أقوى من شرف النسب بدلالة الآية فتصريحهم بذلك اقتضى تقديمه مطلقا وهذا اعتماد على فهمه من محل  
 آخ فله يمكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لأحد أن يقول إن مثل أبي حنيفة أو الحسن  
 البصري وغيرهما ممن ليس بعربي أنه لا يكون كفوًا لبنت قرشي جاهل أو لبنت عربي بواله على عقبيه فلا جرم  
 أنه حرم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كاهل وارتقاء الحق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم  
 الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى في أن عائشة أفضل  
 لكثرة علمها وظاهره أنه لا يقال إن فاطمة أغضل من جهة النسب بل إن الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم  
 أقوى من شرف النسب لكن قد يقال بل خرج فاطمة من حيث أنها من آل أبي طالب البشيرة فيها بلا واسطة  
 وإذا قال الإمام مالك أنها بمنزلة من صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة منه أحد أو لا يلزم من هذا الإطلاق  
 أنها أفضل والأثر من تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الأربعة وهو خلاف  
 الإجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثية وحينئذ فياقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة لمحمول  
 على بعض الجهات كالعلم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولهذا  
 قال في بدء الامالي والمدينة الزهراء فاهم \* على الزهراء في بعض الخطوط

وأما لو كان دينا فاضلا  
 فان بقي عارها لم يكن كفوًا  
 واللاتمير بها (الجمي  
 لا يكون كفوًا للعربي قوله)  
 كان الجمي (علما) أو  
 سلطانا (وهو الأصح) فتح  
 عن النبايع وأدعى في  
 العرائه فظهر الرواية  
 وأقره المصنف لكن في  
 النهر أن فسر الحبيب بذي  
 المنصب والجاه فقهر كفه  
 للعالمية كفاي النبايع وإن  
 بالعالم فكفه لأن شرف العلم  
 فوق شرف النسب والمال  
 كجزء به الزاوي وارتقاء  
 الكمال وغيره والوجه فيه  
 ظاهر ولذا قيل إن عائشة  
 أفضل من فاطمة من حيث الله  
 عنهما ذكره القهستاني  
 والحنفي كفه بنت  
 الشافعي ومن سئل عن  
 مذهبه أجاب بانه كما  
 بسطه المصنف معزيا  
 لجواهر الفتاوى

وان كان في مذهب أبيه لايصح العقد اذا كانت بكر الا عيشتا وتولها لاننا نعلم بمعرفة رخصته في  
 مذهبنا قال في المزار به ويستدل أي شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية وقت نفسهما من حنفي أو شافعي  
 بل ورضا الأب بهل يصح أجاب نعم وان كانا بعد ان عدم الصحة لا يجب عدمها لا يذهب الجسم لا يعتادنا  
 ان نسطا يحتمل الصواب وان سئل كيف مذهب الشافعي فيه لا تجيب بمذهبه اه وقوله لا اعتادنا الخ يعني  
 على القول بان المقلد لم يسهل تقليد الاصل ليعتد به جميع مذهبنا المعتمد عند الاصوليين خلافا لما يسطاه  
 في صدر الكتاب ثم لا يخفى عما ذكرنا أنه لا مناسبة لذكر هذا الفرع في الكفاية تأمل **(قوله القروي)**  
 بفتح القاف نسبة الى القرية **(قوله فلا عبرة بالباد)** أي بعد وجود ما من أنواع الكفاية قال في البحر  
 فالشارح في القروي كلف لبنت الشارح في المصنفات **(قوله فلا عبرة بالجمال)** لكن الصيغة أن راي  
 الاولياء انما نسبة في الحس والجمال هندية عن الترخاينة ط **(قوله ولا بالعقل)** قال فاضل في شرح  
 الجميع وأما العقل فلا رواية فيه من أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل يعتبر في  
 الكفاية أم لا **(قوله لا يوجب الخ)** أي ولا يعتبر في الكفاية السلامة من العيوب التي يقتضيهما البيع  
 كالجذام والجنون والبرص والبرص والذفر بحر **(قوله خلافا لثاني)** وكذا المحمد في الثلاثة الاولى اذا سن  
 بحال لا تعلق المقام به الا ان التفرق أو الفسخ لا لزوم له في الثاني النسخ **(قوله ليس بكه لعاقله)** قال  
 في التمهيد لا يفرق مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودخالة الحرف يفتي اعتمادا لان الناس يعتبرون  
 بتزويج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدينية **(قوله أو أمه أو جده)** عزاني في التمهيد والمطوّر في النسخ  
 الحدة لكن فيه أنه اعتبارا كقول أبيه معنى على ما ذكر من العادة يجعل المهر وهذا مسلم في الام والجد اما  
 الحدة في غير العادة يجعلها وان وجد في بعض الاوقات تأمل **(قوله كاسر)** أي عند قول المصنف وما لا **(قوله)**  
 لان العادة الخ مقتضاه أنه لو حلت العادة يجعل النفقة أيضا عن الابن الصغير في زمانه أنه يكون كقول  
 في زماننا يجعلها من ابنه الكبير الذي في حرمه والظاهر أنه يكون كقولنا ذلك لان المقصود حصول الفقرتين  
 جهة الزوج عاقل أو كسب أو غيره ويؤيده ان المتبادر من كلام الهدي وغيره ان الكلام في مطلق الزوج  
 صغيرا أو كبيرا قال وعن أبي يوسف انه اعتبر القدرة على المقتضون المهر لانه تجري المساهلة في المهر  
 وبعدها فادار عليه به رأيه اه ثم زاد في البوايع ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن  
 ما مشى عليه المصنف نقل في البحر تصحيحه من المحتج ومقتضى تخصيصه بالصبي أن الكبير ليس كذلك ووجهه  
 ان الصغير يفتي بغير أبيه في باب ان كذا ينفق الكبر لكن اذا كان المنفذ جربان العادة يجعل الاب  
 لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فبحا حيث تعرف ذلك والله تعالى أعلم **(قوله بأقل الخ)** أي  
 بحيث لا يتغيب فيه وقد تمت تفسيره في الباب السابق **(قوله طلول العصب)** أي لا تفر من الاثار بولا  
 القاضي ولو كانت مشقة كافي للشيخة نهر والذي في الأخير من الجواب هو علم اذ ذكر وقت بأقل من  
 مهر مثله ليس القاضي الاعتراض عليها لان الحرف في المال في النفس اه بحر فلتكن في حجر القاهرية  
 ان لم يدخل في الزوج قبل اه مهر مثلهما فان رضى والا فرق بينهما ودخل فعلمه وان لم يفرق بينهما  
 لان التفرق في كل النقصان من مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها مهر مثلهما بالقبول اه **(قوله)**  
 الاعتراض) فأذا أن العقد صحيح وتقدم أنه ألزمت وبتغير كلف فاختار القموني رواية الحسن أنه لا يصح  
 العقد لو أومن ذكر مثل هذه الرواية هنا مقتضاها أنه لا خلاف في صحة العقد لو لم يوجه وجهه أنه يمكن  
 الاستدراك هنا بتام مهر المثل بخلاف عدم الكفاية والله تعالى أعلم **(قوله أو يفرق القاضي في الهدية)**  
 عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الاعتراض القاضي وما لم يقض القاضي بالفرقة بينهما حكمه المطلق  
 والظاهر الا لا يلازم الميراث باق اه **(قوله دفعا ليعار)** أشد راي الجواب عن قولهما ليس الولي الاعتراض لان  
 ما زاد على عشرة دراهم سحوا ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يخطئة ان الاولياء يفترون بقتل المهور

(القروي كنه لاهدي)  
 فلا صيغة بالبد كلاءية  
 بالجمال خاتمة ولا بالعقل  
 ولا يعوب بفتح اليمع  
 خلافا لثاني  
 في النهر من المرفضاني  
 الجنون ليس بكه لعاقله  
 وكذا الصبي كفه يفتي  
 أبيه أو أمه أو جده  
 من المبط بالنسبة الى  
 المهر بمعنى المجل كاسر  
 لا بالنسبة الى النفقة  
 لان العادة ان الاثام  
 يحصلون من الابناء المهر  
 النفقة ذخيرة ولو نكحت  
 بأقل من مهرها قالولي  
 العصبية الاعتراض حتى  
 يتم مهر مثلهما أو يفرق  
 القاضي بينهما دفعا ليعار  
 ولو طلقها الزوج قبل  
 تفرق الولي قبل الدخول

ويتعرون بنقصانها فاشبه الكفامة بغير والتون على قول الامام **(قوله)** فلها نصف المسمى أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقائه النكاح وقد زال **(قوله)** فلا مهر لها لان الفرق طبعه من قبل من له الحق وهي فسخ ط عن شرح المتن **(قوله)** فلها المسمى هذا في غير السفينة وفيها لا تنفريق بعد الفسخ ولزم مهر المثل كما علمت **(قوله)** لانتهاء النكاح بالموت فلا يمكن الوكيل طلب الفسخ فلا يلزم الانعام لانه اشياء يلزم الزوج نفوق الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط **(قوله)** امره بزواج (شرح) شروع في بعض مسائل الوكيل والفقوى وذكرها في باب الوكيل لان الوكالة نوع من الولاية لتفاد تصرفه على الموكول نفاد عقد الفسخ بالايجاب فيحصله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكتزوفه فصلا على حد واصل انه لا يشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما يثبت أن يشهد على الوكالة اذ انصف حد الموكول اياها فغ **(قوله)** بزواج امراته أي منكورة وبأنى حصره وأطلق في الامة فشمس المكاتبة وقام الولد بشرط أن لا تكون للوكيل لثمة ومالو كانت عليه أو مقطوعة البدن أو مفلوحة أو محتونة خلافا لهما أو صغيرة لا يتابع اتفاقا وقيل على الخلاف فغزاد في المراء وكأية أو من حلف بطلاقها أو أليمها أو عدة الموكول أو بغيره لحش في المهر **(قوله)** جاز في بعض النسخ نفذ وهي أنسب لان الكلام في النفاذ لا في الجواز ح **(قوله)** وقالا لا يصح أي اذار دال الامر والاولى التعبير بالانفاد ليعبدانه موقوف وجهه وقول الامام أن هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم التمتع وجه قولهما أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزويج بالا كلفه جوابه أن العرف مشترك في تزويج المكاثات وغيرهن ونعمه في الفسخ **(قوله)** وهو استعسان قال في الهداية وذكر في الوكالة أن اعتبار الكفامة في هذا استعسان عندهما لأن كل أحد لا يعرف من التزويج يعلق الزوجة كانت الاستعانة في التزويج بالكفاه اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار قولهما لان الاستعسان مقدم على غيره الا في المسائل المعدومة فالحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان التنافي أي الاستعسان أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكول **(قوله)** بنسبه الصغيرة فلو كبرت رضاه لا يجوز وعند خلاف لهما ولو زوجه أختها الكبيرة رضاه لا يجوز اتفاقا بغير وثله في الصغيرة **(قوله)** أو موليته) تشهد الباء كريمة لمفعول أي التي هي مولى مهابان جهته أي له عليها لولا به هذا صلف علم على خاص وذلك كبت أخيه الصغيرة **(قوله)** كجلا امره بجملة بحصر قول المتن امر أن يتنكح ومثله ما لو عين المهر كالف فزوجه ما كثر فإن دخل غير عالم فهو على خياره فان راقها قلما الأقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة فوجهه ألفا فزوجه ما كثر فإن قال الزوج ولو بعد الفسخ تزويجك بدنيا وصدق الوكيل أن أقر الزوج أنهم قالوا كل بدنيا فليس بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالنسبة بالغ ولا تخلفه عدة لان بالردتين أن الفسخ حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذب الزوج قال قول له لمع بينهما من ردت باقي الحواجب بعاهه ويحبب الاستعانة في هذا فانه يحصل لها منه أو لادم تنكح قدر ما زوجه به الوكيل ويكون القول في له في اقدرة النكاح فتح مخلصا قال في البراء بنو هذا ان ذكر المهر وان لم يذكر فزوجه ما كثر من مهر المثل بل لا يتعين فيه الناس أو زوجه ما أقل منه كذلك مع عند خلافهما لكن لا وليا معق الاصرراض في جانب المراءتة لعلها عنهم اه وانظر ما قدمناه في باب الوكيل **(قوله)** بجز اتفاقا لان الكلمة متعينة في حقا فلو كان كفرا لانه أعنى أو مقعد أو وصي أو معزوفه وحاز وكذا لو كان خنثيا أو عتبان أو كان لها انفريق بعد ذلك بغير ثم قال ولور وجهان أيه أو ابنه لم يجر منه موى كل موضع لا ينفذ فضل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة تالو كل وحكم الرسول لحكم الوكيل في جميع ماذ كراو فوكيل المراءتة تزوجه بالتزويج اذا طلق وانقضت عدتها مع جميع كوكبه أن يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت تزوجهاته مع جميع **(قوله)** بنكاح امراته تنكره لانه على أنه لو حبسها فزوجهام مع أخرى لا يكون من الغالب ينكح عليه في المعينة وفي الحانية وكابن يزوجه غلانة أو غلانة فاهما

٣ مطلب في الوكيل  
والفقوى في النكاح

فلها نصف المسمى فلو فرق  
الولي بينهما قبل الدخول  
فلا مهر لها وان بعدد فلها  
المسمى وكذا لو مات أحدهما  
قبل التفريق ليس للولي  
المطالبة بالانعام لانتهاء  
النكاح بالموت جواهر  
الفتاوى (امرهم بزواج  
امرته تزوجه استعسان  
وقالا لا يصح وهو استعسان  
ملتقى فيما لهداية وفي  
شرح الطحاوى قولهما  
أحسن الفتوى واختاره  
أبو البتة وأقره المصنف  
وأجروا أنه لو زوجه بنته  
الصغيرة أو موليته بجز كما  
لو امره بجملة أو بغيره أو  
أمة لخاله أو امرته  
بترزويجها ولم تعين فزوجهما  
غير كنفهم بجز اتفاقا (ولو)  
فوجه المأمور بنكاح  
امرته (امرته) في عقد  
واحد لا ينفذ

زوجه جائز ولا يعامل التوكيل بهذه الجاهة **نهر (قوله للمخالفة)** لعيل قاصر وعبارته الهداية لانه لا جواب الى  
 تنفيهما للمخالفة ولا الى التنفيذ في احدهما غير من الجاهة ولا الى التعيين لعدم الاولوية في معنى التعريق  
 اه **(قوله انه يتعين هما واحد هما)** اعترض الزبلي بهذا على قول الهداية فتعين التعريق وجاب في  
 الجواب بان مراد، عند عدم الاجازة فان اجازت كلهما او احدهما اخذ **(قوله ووقوف الثاني)** لانه فصول في  
 ط **(قوله الا اذا قال الخ)** في غاية البيان امره بامر اثنين في عقدته فزوجه واحدة فلا اذا قال لازم وجنى  
 الامر اثنين في عقدته لا يجوز اه **أو لا يجوز** ان يزوجه واحدة فزوجه تتبين في عقدتين فالظاهر دم  
 الجواز لان قوله في عقدته داخل تحت المحصر وهو المفهوم من كلام الشارح وفي المحط امره بامر اثنين في عقدته  
 فزوجهما في عقدتين جائز وفي لازم وجنى امر اثنين في عقدتين فزوجهما في عقدته لا يجوز والفرق انه في  
 الاول اثبت الوكالة حالة الجمع ولم ينفها حالة التفرد فمابل سكت والتعريض على الجمع لا ينفى ما عداه وفي  
 الثاني نفها حالة التفرد والتفرد في مفيد لما في الجمع من تعجيل مقصوده فلم يصروا كلا حالة الانفرد اه **والظاهر**  
 ان في وردة النفي هذلول زوجه امراته يصح ولا يتوقف على زوجه الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي  
 في كلام الشارح وهي لازم وجنى الامر اثنين في عقدتين وهو بخلاف المفهوم من كلامه فتأمل **(قوله على**  
 قبول الغائب) أي شخص غائب فإذا وجب الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على  
 قبول الغائب بل يعطل وان قبل العقد الحاضر بان تكلم بكلامين كما يأتي ويترد بالعاب لانه لو كان حاضرا  
 فتأول يتوقف كالفصولين وثأرة ينفذ بان يمكن فصولا ولو من جانب في الصور والنسب الاسمية **(قوله في سائر**  
 العقود) قال المصنف في المنع هو أو رد مما وقع في الكثر من قوله على قبولنا كتم غائب لانه ربما افهم  
 الاختصاص بالنكاح وليس كذلك **(قوله بل يعطل)** اما كان يتوهم من عدم التوقف ثم نام كفتاه  
 بالايجاب وحدهم هذا الاجام بالاضراب وميل البطان اذ لم يقبل فضولي عن الغائب اما اذا قبل منه  
 توقف على الاجازة ط **(قوله ولا تلحقه الاجازة)** يعني أنه اذا بلغ الآخر للايجاب قبل لا يصح العقد لان الباطل  
 لا يجوز ط **(قوله يقوم مقام القبول)** كقوله مثلا زوجت فلانة من نفسي فانه يتعين الشطرين فلا  
 يحتاج الى القبول بعده وقبل بشرطه كلفظ هو أصيل فكثر وجه فلانة بخلاف ما هو ثابت فيه  
 تزوجهما من نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كما في البحر من الفتح **(قوله وليا أو وكيلان من الجانبين)**  
 كزوجت ابني بنتي أو زوجت موكلتي فلانة وكذا في غلظة قال ط ويكني شاهدان على وكلتو وكالتهما  
 وعلى العقد لان الشاهد يعمل الشهادات العديدة اه وقدمنا أن الشهادة على الوكلاء لا تلزم الا عند  
 الجرد **(قوله ووكلاء ووليامن آخر)** كولو كانت امراته أن تزوجهما من نفسه أو كانت بنتهم صغيرة  
 لا ولي لها أثر بمنه فقال تزوجه موكلتي أو بنتي **(قوله كزوجت بنتي من موكلتي)** مثال الصورة  
 الخالصة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب وانما لم يذكر لانه مرسله **(قوله ليس ذلك الواحد)** أي المتولي  
 لظرفين يفضولي كلفي الجنس المارة **(قوله ولو من جانب)** أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من  
 جانبين أي جانب الزوج والزوجة فاذا كان فضوليه نسما أو كان فضوليا من أحدهما أو كل من الآخر  
 أصيلا أو وكيلًا أو وليا في هذه الاوابع لا يتوقف بل يعامل ههنا خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف  
 على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقه لو قبل منه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا يقي صورة عائرة  
 عقلية وهي الاصصيل من الجانبين لم يذكرها استعمالها **(قوله وان تكلم بكلامين)** أي بالايجاب وقبول  
 كزوجت فلانة لو قبلت ههنا مع هذا مسألة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عند ههنا اذا  
 كان فضوليا ولو من جانب سواء تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي  
 من أنه انما يعامل عند ههنا اذا تكلم بكلام واحد أو بكلامين فانه لا يعطل بل يتوقف على قبول  
 الغائب اتفاقا ودفى الفتح بان الحق خلافاً له لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المتقول

للمخالفة ان يتعين هما  
 أو احدهما ولو في عقدتين  
 ثم الاول ووقوف الثاني  
 ولو امره بامر اثنين في  
 عقدته فزوجهما واحدة أو  
 تتبين في عقدتين جائز  
 الا اذا قال لازم وجنى  
 امر اثنين في عقدته أولى  
 عقدتين فيتمر المخالفة (ولا  
 يتوقف الايجاب على قبول  
 غائب من الجنس في سائر  
 العقود) من نكاح وبيع  
 وغيرهما بل يعطل الايجاب  
 ولا تلحقه الاجازة اتفاقا  
 (ويشترط طرفي النكاح  
 واحد) بل يعيب يقوم مقام  
 القبول في شخص موكل كان  
 وليا أو وكيلًا من الجانبين  
 أو أصيلا من جانب ووكيلا  
 أو وليا من آخر أو وليا من  
 جانب ووكيلا من آخر  
 كزوجت بنتي من موكلتي  
 (ليس) ذلك الواحد  
 (بفضولي) ولو (من جانب)  
 وان تكلم بكلامين على  
 الواجب





الامتنان كانت بكرة وصف عشر فتمت ان كانت ثيدا والظاهر انه يشترط عدم نقصان العشرة وتسعة من عشرة  
دواهم فان نقص وجب سكمية الى العشرة لان المهر لا يقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو سمي ح  
قلت وقال في الفقيه بعد نقله ما ذكره الشارح من بعض المتقين وقيل في الجوارح ينظر المثل تلك  
الجارية بما لا يؤول اليه بكم تنزوح فيعتبر بذلك هو المتعارف والظاهر ان هذا هو المراد من قوله الاستي  
ضدد كرمهم المثل ان مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العشر هو مهر مثلها في الجال  
أي ما يرزب في مثلها بما لا يؤول اليه ما قيل ما يستأجر به مثلها لئلا يؤول طيس مع ما قيل العادة ان ما يعلى  
لذلك أقل مما يعلى مهر الان الثاني في الجاء بخلاف الاصل اه (قوله حديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند  
ضعيف ورواه ابن حجر في الحاشية ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كافي فغنى القدر في باب الكفاية  
(قوله ورواية الاصل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة  
وكاها مضطحا لحديث التمس ولو اخاف من حديث حياها على أنه للعلل وذلك لان العادة عندهم فيجعل  
بعض المهر قبل التمسول حتى يذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل في حياها يقدم شيئا لها كما ينعقد على انه  
عليه وسلم عليا ان يدخل بها طاعة رضى الله تعالى عنه ما حياها يعطها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء قال  
اعطوا ادركوا فاعطاهم مهر واه اودوا ودوا النساء وعلوم أن الصداق كان أربعا ثم قدرهم وهو نفقة  
لكن المتعارف اقل من ذلك لاروت عاشق رضى الله تعالى عنه قالت امرؤوسا الله صلى الله عليه وسلم ان  
أدخل امرأة زواجها قبل ان يعلمها شيئا واه اودوا ودوا ففصل المنع المذكور على النكاح أي نكاح تقدم  
شيئا ادخل امرأة يعلمها شيئا فاعطاهم مهر واه اودوا ودوا ففصل المنع المذكور على النكاح أي نكاح تقدم  
الاحاديث وهذا وان قيل ان خلاف الظاهر في حديث التمس ولو اخاف من حديث حياها على أنه للعلل وذلك لان العادة عندهم فيجعل  
قائل به يديم وجسها على ما عمل من القرآن فان حل على تعليمها باها ما معه اوتى المهر بالسكينة تعرض كتاب  
الله تعالى وهو قوله تعالى ان تتبوا اموالكم فقد الاحلال لا يتبوا لئلا يؤول طيس مع ما قيل العادة ان ما يعلى  
له والالم يقبل لا خسر واحد ولا ينسخ القطعي في الدلالة وتعلم ذلك بسوط في الفتح (قوله نفقة) تجز  
منسوب أو يجر ورفدواهم غير عشرة ونفقة تدبر لدواهم على أن المراد بها آله الفوزن (قوله وزن) بالرفع  
صفة عشرة والنسب حال على تقدير ذات وزن ط (قوله سبع مائة) هو أن يكون ثل درهم أو بضع عشرة  
غير امة من مائة (قوله مضر ربة كانت أولا) فلو سمي عشرة تبرا أو مضر مائة عشرة تبرا الا مضر وبضع  
واغتنشت ط المسكونة في نصاب السرة للقطع قليلا لوجود الحد بجر (قوله ولودينا) أي في ذمتها أولى  
ذمة غيرها أما الاول فظاهر وأما الثاني فكالوزن وجه على مضرته على زيد فانه يصح وتأخذها من أيها  
شاعت فان اتبعت المديون أجبر الزوج على أن وكاها بالقض منه كافي النهر أي لئلا يلزم قبله الدين من  
غير من عليه الدين اه ح لكن اذا أضف النكاح الى دراهم في ذمتها يتعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا  
كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لتلا يكون قبله الدين من غير من عليه الدين ويثبت ذلك في النسخة  
(قوله أو مضر مائة) وكذا الوصفة كسكي داره وركوبه يتوزع اعة أرضه حيث غلت المدة كافي الهندية قلت  
ولا بد من كونها ما يستحق المال بمثلها بغير ما يأت من عدم حصة التسمية في حصة الزوج والحر لها  
ونظم القرآن (قوله في ذمة عشرة وقت العقد) أي وان صارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان  
على حصة لها العرض المسمى ودوسمان ولا فرق في ذلك بين التوب والمكيل والموزون لان ما جعل مهر  
لم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بجر من البدائع (قوله أما في ذمتها الخ) يعني أما الحكم في  
ذمتها الخ وذلك كالوزن وجه على قوله في ذمة عشرة فثبتت ذمة عشرة ونظم طاعيل الفحول واليوب  
مستعمل في ذمة عشرة لانه انما يدخل في ذمتها بما القرض فثبتت ذمة عشرة ونظم طاعيل الفحول واليوب  
كلا استهلاك لان اذ لم تؤخذ عذرا في ذمة بعد القبض في الاستهلاك في الهلاك بالاولى وأما دانه

لحديث البيهقي وغيره  
لامهر أقبل من عشرة  
دواهم ورواية الاصل  
تجمل على المجل نفقة  
وزن سبعة مثاقيل كافي  
الزكاة مضر ربة كانت  
اولا ولودينا أو مضر مائة  
قمة عشرة وقت العقد أما  
في ذمتها بخلاف قبل  
الوطء فيوم القبض

لوانما اعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذ منها بعلها نصف قيمته بل ان كان محالاً يتبع  
بالقيمة كمثل موزون أخذ نصفه والباقي مشتركاً بعد القضاء والرضا ليسا شيئاً من أنه لو كان مسلماً  
لهما بطل ملكها وتوقف عودها الى ملكه على القضاء والرضا حتى ينقض تصرفها فيه قبل ذلك لانصرفه  
كذا أضافه السيد محمد الواسع وأما أيضاً ثم لو أريدت أن تعطى نصف قيمته فأنظر أنه يجب بيع  
القول قلت وقبحه نظر لأنه قبل القضاء أو الرضا لا وجه لإجباره لأنه ترك المطالبة بالكيون كذا بعده إذا صار  
مشتركة لا وجه لإجباره على قبول قيمته حسنة فافهم (قوله ويجب العشرة ان سماها الخ) هذا ان لم تسد  
البراهن المحكية فلو تسدت وصار القدر غير نافذ لغيرها فافهم كسدت على الاختلاف بخلاف البيع حيث  
يطلب كساد الثمن فسخ (قوله ويجب الاكثر) أي بالغاً ما بلغ فالنقدور بالعشرة فلتنع النقصان (قوله  
ويتأكد) أي الواجب من العشرة أو الاكثر وأما أن المهر واجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه  
برضا أو قبيلها فانه أن تصفه بطلاقها قبل الفتح ولو بما يتأكد من كونه بالوطع ونحوه ظهر أن ما في  
البر من أن قوله عند وطع متعلق بالوجوب غير مسلم كما أضافه في الشرح لآلية قال في البسائط وإذا أكد  
المهر بما ذكرنا لا سقط به ذلك وإن كانت الفرق من قبلها لان البسائط بعد ما كده لا يحتمل السقوط الا  
بالبراءة كالنكاح إذا تأكد قبض المبيع اهـ (قوله محض) احتراز عن انقضاء الفاسدة كسما في بيانها  
(قوله من الزوج) متعلق بقوله وطع أو بخلافه على التنازع لا بقوله محض حتى يرد أن شروط الفسخ ليست  
من جانبها فقط فافهم (قوله أو تزوج ثانياً) هذا موكداً رابعاً في المهر بحيث يقوله وينبغي أن يتراد رابع  
وهو وجوب العدة عليها فبالوطع بالثاني بعد النكاح ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون  
انقضاء النكاح لان وجوب العدة عليها فوق الحاق اهـ وأقره في النهر وقبحه فانه يمكن ادخاله فيها  
قبله وهو الوطع ليسا شيئاً في باب العقود أنه في هذه الصورتين يجب عليه مهر تام وعطاه بعد قبضه أو لاها  
مقبوض حتى يده الوطع الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المنسبة إلى النكاح في  
النكاح الاول بدخول في الثاني (قوله أو أزاله بكارتها الخ) هذا موكداً خامساً في المهر أيضاً حيث قال  
وينبغي أن يتراد خامس وهو ما لو أزال بكارتها بغيره ونحوه فان كمال المهر كما صرح به بخلاف ما إذا أزالها  
بدفعه فانه يجب النصف لو طلقها قبل النكاح ولو دفعها أجنبي فزال نكاحها وطلعت قبل النكاح ولو جب  
نصف المهر على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها اهـ وأقره في النهر أيضاً وقبحه بحيث أضافه  
الذي يظهر في دخول هذا في قبضه وهو الخلو لان العادة أن إزالة البكارة بغيره ونحوه كما صرح بما تكون  
في الخلو فلذا وجب كل المهر بخلاف إزالة العدة فانه المراد حصولها في غير خلو ثم رأيت ما يلحق ذلك في  
جنابات الفتاوى الهندية من الخطأ حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهب عنها ثم ظله فله عليه  
نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهب عنها ثم تزوجها ونكح وجب لها مهران اهـ أعني  
بالدخول بحكم النكاح وهو بإزالة العدة بالدفع كجنابات الحنابلة فتقوله ولو دفع امرأته ولم يدخل بها  
ذكر مثله في جنابات الحنابلة فثبت له في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع ومثله أن مسألة  
الجر في الخلو فلا يظهر الفرق بين جر دأز النكاح بغيره أو دفعه ويدل عليه ان الغايبين يجب نصف المهر في  
مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في إزالة بكارتها لوجه ما يوجب سبب كان لان وجوب نصف المهر عليه إنما  
هو بحكم الطلاق قبل النكاح ولو لا وجوب عليه امرأته خلوها أو إزالة النكاح بالدفع كفي مسألة امرأته الغير وبه علم أن  
لزم كمال المهر قبل إزالة البكارة بغيره بحكم الطلاق بعد الخلو لا بسبب إزالة البكارة بغيره واللسان الواجب  
عليه مهر بن حتى لو كان قد مضى بها بغيره بدون خلوها أو إزالة بكارتها لا يلزم شي إلا إزالة البكارة فإذا طلقها قبل  
انقضاء أو أيضاً فعليه نصف المهر بحكم الطلاق في مسألة الدفع ويدل أيضاً على ما قلنا من عدم الفرق بين إزالة  
بغيره أو دفع امرأته صريح في الحنابلة بأنه لو دفع بكر أجنبية بغيره أو كبيرة فذهب عذرتها لزمه المهر وذكر مثله

(وجب) العشرة (ان سماها)  
أو دونها (يجب) الاكثر  
منها (ان سمى) الاكثر  
ويتأكد (عندوطع أو  
خسوة محض) من الزوج  
(أو موطأ أحدهما) أو  
تزوج ثانياً في العدة أو أزاله  
بكارتها بغيره بخلاف  
إزالة العدة فانه يجب  
النصف بطلاق قبل وطع  
ولو دفع من أجنبي

فيسألوا الزنا الباهر أو نحو ذلك يترك بين الدفم والخمر في الاحتشاق فعلم ان الفرق بينهما في وجه من حيث  
 الخلق وعدمه الا اني على الزوج في غير دار الزنا الباهر للملكه ذلك بالعقد الاوجه لسمائه به يختلف  
 الاحتشاق وحيث لم يرد شيء من الدفم لا يلزم شيء أو يصح غير دار الزنا الباهر ويحرم اذا فرق بين آله وآله في  
 هذه الاثارة فالدفع غير قسمة ثم رأيت في جنابات أحكام الصهار صرح بان الزوج لو أزال عذرت المرأة بالاصبع  
 لا يضمن ويعدر اهـ ومقتضاه انه مكره فقط وههنا يتقوا الكراهة بسبب العجز عن الوصول اليها بأكبر  
 الفاضل لانه لا يكون عتبا بذلك ويكون لها حق التاروق ولو جاز ذلك لما ثبتت عتبه بذلك العجز وانته أعمل  
 فافهم (قوله في الاجنبى ايضا) أى كأن على الزوج نصف المسمى كما مر من البهر (قوله ان طلق) أى  
 طلقها زوجها (قوله ان يرضاها) راجع الى قوله والافكاه وذلك حيث قال في جامع الفصولين تدافعت  
 جارية مع أخرى فزالت بكارها وجب عليها مهر المثل اهـ وهو باطلانه بهم ما لو كانت المدفوعة متزوجة  
 فيستقدمته وجوبه على الاجنبى كاملا فيما اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبر انه انتهى كلام النهر  
 وقيل ان عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كامل مهر المثل على المطلقة غير تفصيل بل ما اذا انفصل قبل  
 الدخول أو لم يطلقها كالاجنبي وحيث قد يعارض ايحياهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها الزوج  
 قبل الدخول اهـ ح وما في جامع الفصولين هو المذكور في الحاشية والبرائة وغيرهما وهو الوجه لما  
 علمت من ان ازالة البكار من اجنبى غير الزوج فوجب مهر المثل على المرء بسواء كانت بدفع أو جبر  
 وذلك لا يتناقض وجوب نصف المسمى على الزوج بل لا يقل الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر  
 كماله على المرافع الجنابة وسبب ايجبا نصف المسمى على الزوج الطلاق ولو كان واجب على الزوج من مقتضا  
 الجنابة حتى اوجب النصف على الجنائى لزم ان لا يوجب على الجنائى شيء اذا طلقها الزوج بعد انخلقة العصبة  
 لوجوب المهر كماله على الزوج وهذا في المخرج من جوهر الفتاوى ولو انقضت بجنون بكاره امرأه باصبع فقد  
 اشارك في البسوط والجماع الصغير اذا افضها كرها باصبع أو جبر أو لا بخصوص حتى افضها فله المهر  
 واكن مشاغبا تذكرونا هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالالة بالموضوعة قضاء الشهوة والوطء ويجب  
 الارش في ماله اهـ قلت وهذا مشكل فان الاقراض ازالة البكار والاقتضا ملط مسلك البول والفاضا  
 والمثبو وفي الكتب المعتمدة التسدولة انه وجب الاول مهر المثل ولو بغير الة لوطه كالمثله مما قدمناه  
 وهو جب الثاني الدية كاملة ان لم تستهلك البول والاثنان هما باجر احبنا في نفسه وهذا اوس اجنبى فلو من  
 الزوج لم يجب في الاول ضمان كالمهر وكذا في الثاني عند عدم اختلاف الا في يوسف حيث جعل الزوج فيه  
 لاجنبى واعتقده ابو وهبان لتصرحهم بان الواجب على سلس البول الدية ورده الشرب لا في شرح  
 الوجاهية بان هذا في غير الزوج وأطال في ذلك واقعه تعالى أعلم (قوله ويحب نصفه) أى نصف المهر المذكور  
 وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها المتبادر لتعجب سقوت العقد فخرج ما فرض أو  
 زدي بعد العقد فانه لا ينصف كالسنة كما سيأتي في البسوط والوطء مع المسمى باليس بمال ان تزوجها على  
 العدرهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يزوجها ثم يطلقها قبل الدخول فله نصف  
 المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول  
 فسقط اعتباره فلا يترك الا المسمى فينصف ويكذلك ان شرط مع المسمى شيئا يحوول كالتجسدى لها  
 ههنا ثم طلقها قبل الدخول فله نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا يدخل مهر المثل  
 في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا لو تزوجها على ألف أو على ألفين حتى  
 وجب مهر المثل انتهى (قوله بطلان) الباطل ما حاسبه لا السنية لما مر من أن الجواب بالنقد  
 أو فاقه في الشرب لا يلو قول بكل فرق من قبله لتكمل مثل رده وزنا وتقبله ومعاذ الله امرأته وبناتها قبل  
 الخلوة فثبت من النظم (قوله قبل وطء أو خلوة) هو معنى قول الكثر قبل الدخول فان الدخول يشمل

فيعلى الاجنبى أيضا نصف  
 مهر مثلها ان طلق قبل  
 الدخول الا في كذا من بعضا  
 (و) يجب (نصفه) بطلاق  
 قبل وطء أو خلوة

انخلوا أيضا لانهم اخذوا حكا كافي بالبر عن المتي وسبأنا متنا أن القول لها وادعت النكاح ولو أنكرها  
 تنكر سقوط النصف **(قوله)** ولو كان نكحها الخ تبرع على قوله وبسبب نطقه الشامل للعشرة بمساوحي  
 مادونها كقتر وناخافهم **(قوله)** ودرهمان ونصف لانه لم يسم ما يقتضون العشرة بزم حصة أخرى كجملة  
 العشرة ولما طلب قبل النكاح كان لها نصف المسمى ونصف النكحة **(قوله)** وعود النصف الى مئة الزوج  
 أي ولو كان تبرع به عند آخر وإذا كانت الفرق تقبل التسول من قبلها ما زاد اليها السك في الابرص الفدية  
 ولو تبرع بالمهر من الزوج ثم طلقها قبل التسول أو ماتت الفرق من قبلها بعد نصف المهر في الاول والنيل  
 في الثاني الى مئة الزوج بخلاف التسرع فضاء الدين إذا ارتفع السبب وهو والى مائة القاص إن كان عسر  
 أمره **(قوله)** بمجرد الطلاق أي بالطلاق المرد عن القضاء والرضا **(قوله)** إذا لم يكن مسلما لها) وكذا إذا كان  
 دينها لم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كافي البدائع **(قوله)** بل توفى مائة أو مائة  
 النصف الى مئة لان العقد وانفس بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم الحاصل بالعقد وانه من أسباب  
 الملك فلا يزول الملك الا بالانقضاء من القاضي لانه فسح لب الملك أو تسلمها لانه نقض القبض حقيقة فبدائع  
**(قوله)** عبد المهر) مفقود لعقود المراد نصفه وكذا كاه بالاولى اذا لحق له في الصرف الا آخر **(قوله)** بعد  
 طلاقها قبله) الظرفان متعلقان بعقود **(قوله)** ونحوه المراد به الرضا اه ح **(قوله)** لعدم ملكة غيره) أي في  
 القضاء ونحوه وحتى لو قضى القاضي بعد العقد بالنصف لا ينفذ ذلك العقد لانه متعلق سابق ماله المقصور  
 بشرافه اذا اعتقه البائع ثم ردع ماله لا ينفذ ذلك العقد الذي كان قبل الرد دفع **(قوله)** وبعد صرف المرأة  
 من جهة المهر على قوله بل توفى الخ وتقبل التصرف بالعقود والبيع والهبة وقوله بغيره في مائة انشاء  
 ونحوه **(قوله)** وعليها نصف قيمة الاصل الخ لانه اذا نفذ تصرفا فقد تعدوا على ما ورد النصف ودرجوه منه من  
 نصف قيمته للزوج يوم قبضت بغيره أي لانه بالقبض دخل في ضمانها **(قوله)** لا لزادة المهر) تعاملنا  
 استفيدين التقيد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لا يضمن الزيادة لكن في المسئلة فصل من لزادة  
 في المهر امامتة متولدة من الاصل كمن الجارية وجعلها وادخلها الشجر أو غيرها متولدة كمنع السمع الثوب  
 والبناء في الدار ومنفصلة متولدة ككلبه والتمر اذا دحل وغيره متولدة كالنسيب والعلقة وكل ما لا يكون قبل  
 القبض فينصف الا الغير المتولدة بغيرها أو بعده فلا ينصف فالقسام بحابة كفي المهر ونحوه والحاصل أن  
 الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوج اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة مملوكة أو مملوكة  
 فكان الاولى للشارح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم ان هذا انه اذا  
 حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصف كالاصل وان بعد القبض وبكأن بعد  
 القضاء لا زوج بالنصف فكذلك والظاهر في يدها كقبض ينفذ فاسد لانه قد سلم ملكها النصف بالارتق  
 كافي البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذ كونه في البحر والتمر **(قوله)** قبل  
 القبض) ظرف لقوله لا تنصف والواقع في المهر وغيره مملوكة نفاقا زادة فان للزوجة واحد ط قاسم ويصير  
 جعل الظرف متعلقا بجملة زوف حال من زادة فتشهد العبارتان **(قوله)** الشغل) بكسر الشين مصدر شغل غر أه  
 ح **(قوله)** هو أن يزوجه الخ) قال في المهر وهو أن يشاغر الرجل أي يزوجه بمته على أن يزوجه ماله آخر  
 حرمته ولا مهر الا هذا كذا في المهر باب أي على أن يكون يبيع كل مدا فاضل الآخر وهذا الحق لا يثبت في  
 مسمى الشغل حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجت بنتي على أن تزوجني بنتك قبل أو لم يكن يبيع  
 بنتي صداق لانه لم يقل الا آخر بل يزوجه بمته ولم يجعلها صداقا لم يكن شغلا بل سكا حجة انفا قالوا  
 وجب مهر المنسل في الكل لما أنه مسمى مالا يبيع صداقا أو أصل الشغل وانخلوا قبل المدة شاغرة اذا انحلت من  
 السكان والمراد هنا انخلوا من المهر لانهم ما ذ الشوط كاشمها انخلوا يبيع عنه نهر **(قوله)** مائة اوضة  
 بالعدين) المراد بالعقد المقود عليه وهو البضع كافي الخواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوس

فلو كان نكحها على ما قبلته  
 خمسة سكان لها نصفه  
 ودرهمان ونصف وعود  
 النصف الى مئة الزوج  
 بمجرد الطلاق اذا لم يكن  
 مسلما لها وان كان  
 مسلما) لها لم يطل ملكها  
 منه بل (توفى) مائة أو  
 ملكه (ملى القضاء أو  
 الرضا) فلها لا ينفذ لمتة  
 أي الزوج (مدا المهر بعد  
 طلاقها قبله) أي قبل  
 القضاء ونحوه لعدم ملكه  
 قبله (ونفذ تصرف المرأة  
 قبله) في الكل لبقاء  
 ملكها) وعليها نصف قيمة  
 الاصل يوم القبض لان  
 زيادة المهر المنفصلة  
 تنصف قبل القبض لا بعده  
 (ووجب مهر المنسل في  
 الشغار) هو أن يزوجه  
 بمته على أن يزوجه ماله  
 بنته أو أخته مثلا معاوضة  
 بالعدين

مطلب نكاح الشغار



٣ قوله وحذوا بالاصل  
المقابل على مثل المؤلف  
والذي في حاشية العلامة  
الطهطاوي وجه تشدوه  
الظاهر فليراجع اه  
مصححه

٤ قوله سعد الساعدي في  
صحح البخاري من سهل  
ابن سعد الساعدي فسقط  
هنا لفظ سهل ابن اه  
مصححه

(و) في (تعليم القرآن)  
لنص بالابتغاء بالمال  
وباهو وجئت بجماعك من  
القرآن للسمية أو لتعبد  
لكن في التبر ينسب أن  
يصح على قول المتأخرين  
(ولها خدمته) لو كان  
الزوج (عبدا) مأذوقا  
ذلك الأمر لخدمته لها  
سواء لم يسه من الاهانة  
والاذلال وكذا استخدمه  
نهر من البسائط (وكذا  
يجب) مهور المال

أستحي لا يؤمن الانكشاف عليهم مخالفة الخدمة واما أن يكون مراده إذا كان بغير أمر ذلك الحر ثم  
قال بعد كلام وجب أن ينظر فإن لم يكن بأمره ولم يجوز موجب فبسيخ الخدمة وإن أمره فإن كانت خدمته عبادة  
تستدعي مخالفة لا يؤمن معها الانكشاف والمفتون يجب أن يخدم وتعلي هي فيها أولا تستدعي ذلك وجب  
تسليمها وإن كانت غير معينة بل زوجها على منافق ذلك المخرج تصيرا أحق بما لا اله أجبر ٣ وحذفان صرفته  
في الاول فكلاول أو في الثاني فكالثاني اه أي أصرتوا استخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي  
المخالفة فكلاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وإن استخدمته بما يستدعي ذلك بحكمه كالثاني من وجوب  
تسليم الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يبيعهم المثل فيما لو زوجها على أن يعلم القرآن وأن يحرم من  
الطاعات لأن المحمي ليس بحال بدائع أي لعدم مخالفة استخبار عليها عند أغنى الثلاثة (قوله وباهو) وحذف  
معل (أي الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاف من حديد فانفس  
فلم يعبسها فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السورة ماها  
فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكك بها علم من القرآن وروي أنك معتكروا زوجها وجئتكم ح من  
الزلي (قوله للسمية أو لانه بل) أي بسبب اول اجل لان من أهل القرآن فليست بالباسمعة للوض  
(قوله لكن في التبر) أصله صاحب العرجيت قال وسأني أن شاء الله تعالى في كلب الاجار ان القرمي  
على جو لا استخبار لتعليم القرآن والمفتون في أن يبيع تسبيحهم الان ما جاز تسبدا لاجره في مقابلته من  
المنافع جاز تسبيحهم صداقا بخلاف منافقته عن البسائط ولهذا ذكر في فتح القدير هنالك ما سبوا والاشافي حدد  
الاجرة على تعليم القرآن صحح تسبيحهم فكذا نقول يلزم على المفتي به صحة تسبيحهم صداقا ولم يؤمن تعرض له  
والله الموفق للصواب اه واعتبره المقدسي بأنه لا ضرورة تلحق الى صحة تسبيحه بل تسبيحه غيرته في خلاف  
الحاجة الى تعليم القرآن فانهم لم يفتقروا لتسكاس من الحيات في هذا الزمان اه وبعد ان المتأخرين أمروا  
بجواز الاستخبار على التعليم للضرورة كما مر حواه ولهذا لم يجوز على ما ضرورة فيه كان لا ووقعوها ثم  
الضرورة وانما هي لطلب لاصل جواز الاستخبار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها حيث حاز على التعليم  
للضرورة وصحت تسبيحهم الان منغلقة تقابل بالمال كسكنى الدار ولو بشرط أحد وجود الضرورة على المحمي  
اذ يلزم أن يقال مثله في تسبيح السكينة مثلا لان تسبيحه صيرها حق فيها من أن الزوجة قد تكون متعجبة في  
التعليم دون السكينة والمال واعترض أيضا لشرعية بله لا يبيع تسبيحه التعليم لانه عبده ولها وليست  
من مشتركتها لهما أي بخلاف رعى خنوخو راحة أرضها فان كان كخدمة لهما لكان من المصالح المشتركة  
بينهم وبينها وأوجب تلذذه الشيخ عبيد الحلي بان الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة  
لا يجوز وانما منع كونها خدمة لغيره قال ط وهو حسن لعدم القرآن لا بعد خلا للمعلم شرعا ولا  
حرنا اه قلت ويؤيد أنهم لم يبيعوا استخبار الاباء امرى العلم والزراعة خدمته ولو كان رعى التهم خدمة  
اورذله لم يعلمه نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرة كباقي الحرف الغير المستردة يقصد ما  
الاكتساب فكذا التعليم لا يسمى خدمة لاولاه (تنبيه) وقال في التبر والظاهر انه يلزم تعليم كل القرآن  
لا اذا فتمت رغبته في ارادة البعض والحلف ليس من مفهومه كالاحتجى اه أي فلا يلزم تعليمه على وجه  
الحلف عن ظهورها (قوله ولما خدمته) لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صادرة عنه يخدم المولى حقيقة  
بغير نيل فيستغلب الموضوع اه ح ولان استخدام زوجته بائنا ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام  
والابتدال لكونه مملوكا لهقا بالهاثم بدائع (قوله مأذوقا في ذلك) أي الزوج على خدمته فلو بلاذن  
مولاه يبيع العقد (قوله اما الحر) أي الزوج الحر (قوله خدمته لها حرام) أي اذا خدمها فبما يتخصصها على  
الظاهر ولو لم يغير استخدام يدل على ذلك صلب الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدمه) صرح بد في  
البدائع أيضا وقال ولهذا لا يجوز لابن أن يستأجر أباه لخدمة قال في البحر وحاصله أنه يحرم عليها الاستخدام

ويجزم عليه الخلفه (قوله فيما اذالم بسم مهر) أى لم يسمه تسمية صحيحة أو سكنت عنه نهر فدخل فيه مالو  
سعى غيره مال تكبر ونحوه وأوجهول الجنس كذا به وقوب قال فى الجر من سور ذكوانا ما ذ تز وجهاعلى ألف  
على أن ترد اليه ألفا وير وجهاعلى بسمه أو قالت ذ وجبت نفسى بمحسن دينار أو أرا ثلث منها مقبيل أو  
تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما فى بطن جملته أو أعظمه أو على أن يهب لها ألف  
درهم أو على تأخير الدين منها سنة والتأخير باطل أو على إبراء فلان من الدين أو على عتق أخيه أو طلاق  
ضرتها أو ليس منه ما لوز تز وجهاعلى عبد المير لوجوب قيمته اذ لم يميز ماله أو على جمل جوب قيمة جملته  
أو مهر المثل أو الوسط أو كسب الرأفة أو على عتق أخيه أو الثبوت الملك لها فى الاخير اقتضاء أو تزوجه بثلث مهر  
أهلها أو لاجلها لا ياتر بمقدار مهره أو الخيار اذ لم اه لمخصا بانحصار (قوله أو فنى) بان تزوجه على أن  
لا مهر لها ط (قوله ان وطئ الزوج) أى ولو سكتا نهر أى بالخلوة العصة فانها كالوطئ تأ كذا للمهر كما  
سأى (قوله أو ماتت منها) قال فى المير لوفال أو مات أحد هما كان أولان موتهما كفى التين اه  
والم له انه اذا ماتا ج عاقبته لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسى هذا اذا تقدم العهد  
بحيث يتعذر على القاضى أو توقف على مهر المثل أما اذا لم تقدم يقضى بمهر المثل عنده أيضا جوى من  
البرجندى أو الماسعود (تنبه) استقى الشيخ صالح ابن المصنف من الخبر الرولى ١٤ لو طبت المرأة مهر  
مثلا قبل الوطء أو الموت هل لها ذلك أم لا فأجاب بحافى الرولى من أمه المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها أن  
تطالب به قبل الدخول فتمت كدوى بقر وموت أحدهما أو بالدخول على ما فى المهر المسمى فى العقد اه وبه  
صرح السكالكى بان ملك وصبرهما قد بسط ذلك فى الخبر به فراجها (قوله اذالم براضيا) أى بعد العقد  
(قوله والا) بان تراضى على شئ فهو الواجب بالوطء والموت أو ما لو طاعتها قبل الدخول يجب المتعة كذا فى  
قوله وما مضى بعد العقد أو زيدا لا ينفص (قوله أو سعى خرا أو سعى خرا) أى سعى للسبلان الكلام فيه  
أما غير المسمى فبأنى ياب وكذا الميتة والتم بالاولى لانه ليس بحال أصلا وعلى مالو كانت الزوجية فمسيه لانه  
لا يمكن إيجاب الخمر على السلم لانها ليست بحال فى حق من سعى خرا جوى مشرته درهم ورطل خمر فلها السعى ولا  
يكمل مهر المثل بغير مخصا (قوله وهذا الخمر وهو خمر الخ) أى يجب مهر المثل اذا سعى خرا حلالا وأشوالى  
حرام عند أى حنيفة فلو باعكس كذا الخمر فاذا هو عبد لها العبد المشار اليه فى الأصح وأشوالى وجوب مهر  
المثل بالاولى لو كانا حرامين ولو كانا حلالين وقد اختلفوا فى الحنابلة كذا اذا قال على هذا الدين من الخمر فاذا هو زينة  
أو على هذا العبد فاذا هو جارية كان لها من الدين خلوة عبد بقيمة الجارية كفى الزينة إلا أن الذى فى الحنابلة  
ان لها من ذلك المسمى ومقتضى وجوب بصد وسط أو قيمته ولا ينظر الى قيمة الجارية بغير مهر مخصا قال فى  
الجر فصار الحاصل أن القسمة رباعية لانهما امانات يكونا حرامين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر المثل فيما  
اذا كانا حرامين والمشار اليه حراما وتصح التسوية فى الباقي قال وأشوالى المصنف وجوب مهر المثل عينانى  
أن المشار اليه كان حراما سعى فملاكه الزوج لا يزمه تسليمه وفى الاسرار أنه متفق عليه وكذا الخمر لو  
تقبلت ليجب تسليمها (قوله أو دابة أو فوبا) لان الشيا بجنس كالحيوان والدابة طيس البعض أو من  
البعض بالارادة فصار الجاهة فاحشة بغير ثم ذكر تصريحها لجنس عند الفقهاء موسى فى الكلام عليه عند  
قول المصنف ولو تزوجه على فرس فالواجب الوسط أو قيمته (قوله ويجب متعلقو قسوة) بكسر الواو ومن  
فوتت أمره ولو لها وزوجه بالامهر وبتعها من قوتها ولو لها الى الزوج بلا مهر واعلم ان الطلاق الذى  
يجب فيه المتعة ما يكون قبل الدخول فى نكاح لا تسوية فيه سواء مرض بعده أولا وكانت التسوية فيه فاسدة  
كفى البدائع قال فى الجر وانما يجب فيما لم ينع فيه التسوية من كل وجه ولو محض من وجه دون وجه  
لا يجب المتعة وان وجه مهر المثل بالدخول كذا فى تزوجه على ألف درهم وكما أنها أو على ألف وانتهى  
لها هذه فإذا طلقتا قبل الدخول كان لها نصف الام لا للمتعة انه لو قبل بها وجب مهر المثل لا ينقص

(فما اذا لم يسم مهر)  
(أو فنى ان وطئ الزوج)  
(أو ماتت منها اذا لم يراضيا)  
على شئ) يصلح مهر (والا)  
فذلك الشئ هو الواجب  
أو سعى خرا أو سعى خرا أو  
هذا الخمر وهو خمر الخ  
العبد وهو حر لتعذر  
التسليم (أو دابة) أو فوبا  
أو دارا (لبيين جنسها)  
لغرض الجمالة (و) يجب  
(متعلقو قسوة) هو من  
زوجت بلا مهر

مطلب فى أحكام المتعة

من الالف كفى غاية البيان لان المعنى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهم صاحب الالف  
 لامه المثل ١١ وقد متناهن البسائط في تقليل ذلك انه لا يمثل لمه المثل في العلق قبل القول **(قوله)**  
 طلعت قبل الوطء أى واخلاقه بحر وقد مر أنها وطء مكاف والمرداد بالعلق فرقتا عن قبيل الزوج  
 ولم يشاكره صاحب المهر في سببها طلاقا كانت أو مضاعفا كطلاق والفرقة بالانطلاق والعتان والحلب والعتة  
 والرتوة بانها الاسلام وتقبله بانها أو ما هي شهوة وتلو جلت من قبلها كرتها وانما هو الاسلام وتقبلها بانها  
 شهوة الرضاع وتقبله بالبوغ والعق وصدى الكفاة فانه لا تمتنع لها اوجوب ولا استحبابا كفى الفتح  
 كالا يجب بنفسه المعنى لو كان وشيخا بالاشترى هو أو وكلمته منكر حتم من المولى فان ما للزهر يشاكر  
 الزوج في السبب وهو الملك فلا العجب المتممة ولا نصف المعنى بخلاف ما لو باعها للمولى من رجل ثم اشتراها  
 الزوج منه فانها واجبة كفى التبيين بحر **(قوله)** وهى درع الخ) الدرع بكسر الميم لغة ما تلبس امرأتها فوق  
 القميص كفى المغرب يعلم بذكره في التفسير وانما ذكر القميص وهو الظاهر بحر وأقول درع المرأة  
 قميصها والجامع أدورع وعلية جوى العنى وعزافى البنا لا بن الاثير فيكونه في التفسير قد يذكره مبنى على  
 تفسير المغرب بوجوه الخرافة على المراتر أسهل والمفظة بكسر الميم ما تصف به المرأة من قمرها الى قدمها قال  
 نحر الاسلام هذا في ديارهم أما في ديارنا فتراد على هذا ازار ومكعب كذا في الدراية وتلحقنا الغففة من  
 الارازا دهي بهذا التفسير ازار الا أن يشاكره في تعاريفهما كفى بمكة الشرفة ولودفع قبتها أحسرت على القول  
 كفى البسائط نهر وما ذكر من الاقواب الثلاثة أدنى للمتعترة لالبسة عن التكليف في البسائط وادفع  
 ما تكتسبه به المراتر كسرت به هذا نخرج ثلاثة اقواب ١١ قلت ومقتضى هذا مع ما مر من نظير الاسلام  
 من أن هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لاهلها بما تكتسبه به المرأة فصد الخروج تأمل ثم رأيت  
 بعض المحققين قالوا في البرجندى قالوا هذا في ديارهم أما في ديارنا فيبقى أن يجب استئذان ذلك لان النساء  
 في ديارنا تلبس أكثر من ثلاثة اقواب فتراد على ذلك ازار ومكعب وفى القاموس المكعب الموشى من البرود  
 والاقواب ١١ أى المنقوش **(قوله)** لا تراد على نصف الخ) فى الفتح عن الاصل والبسوط المتعة لا تراد على  
 نصف مهر المثل لانها ناطلة فان كالمسوا فلو اوجب المتعة لانها الفريضة بالكاتب العزيز وان كان النصف  
 أقل منها فالواجب الاقل الا أن ينقص من خمسة فيكمل لها الخمسة له وقول الشارح أو لا الزوج غنيا  
 وثانيا لوفقره لم يظفر به وجه بل الظاهر أهم مبنى على القول باعتبار المال الزوج في المتعة وهو خلاف ما بعده  
 فلنأمل **(قوله)** وتعتبر المتعة بمصالحهما أى فان كانا غنيين فالأعلى من الثياب وأقبر من فالأدنى أو مختلفين  
 فالأوسط وما ذكره من قول الخصاص وفى الفتح انه الاشبه بالفقه والكبرى اعتبارها لاختاره القدرى والامام  
 السرخسى اعتبر حاله وصحة في الهداية قال فى البرق فقد اختلفوا في جميع والاراجح قول الخصاص لان  
 الواجب لحي صحته وقال وطليه الفتوى كما أقنوه في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الاربعين هى انما بالارتداد  
 على نصف مهر المثل ولا تنقص من خمسة دواهم معتبر على جميع الاقوال كالمصرح بالاصل والبسوط ١١  
 وذكر فى التفسير باعتبار كون المتعوسة اذ غاية الجردة ولا يضافه الراداع أو تعرضه الفتح بأنه لا واقع رأيا  
 من الثلاث أو جارى فى البر بانه وافق لكل فعلى القول باعتبار حالها لوفقره لها كباس وسط ولوموسطة  
 فقز وسطا ولوموسطة فافترس وسطا وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر حالها  
 فقبر من فلها كباس وسط أو غنيين فافترس وسطا أو مختلفين فقز وسطا ١١ وفى النهران حل ما فى التفسير  
 على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه واردم حيث اطلاق فانه يفسدانه يجب من التزديد **(قوله)** أى  
 المغتوبة تفسيره لغيره المحروقة سواء اوعاها أو لم اوعاها لا تمتنعها واجبة كالتعلت **(قوله)** الامن سعى لاهم  
 الخ) هذا على ما فى بعض نسخ القدرى ومضى عليه صاحب البر ولكن مضى فى الكثرة والتسنى على انها  
 تسحب لها ومضى فى البسوط والمجسط وهو رواية التزويلات وصاحب التفسير والكشاف والمختلف

(طلعت قبل الوطء)  
 درع وخمار ومطهرة  
 تراد على نصف  
 مهر المثل والزوج غنيا ولا  
 تنقص من خمسة دواهم  
 لوفقره (وتعتبر) المتعة  
 بمصالحهما) كالنفقة يبنى  
 (وتسحب المتعة لمن  
 سواها) أى المغتوبة  
 من سعى لاهم وطلعت  
 قبل وطء) فلا تسحب لها



في العصر قاسم صرح به أيضا في البدائع وعرف في المعراج إلى زياد الفقهاء وجميع الاستيعاب ومن هذا قال في شرح الماتني انه المشهور وقال الخبير الرمي انما في بعض نسخ القدوري لا يصادم باقي المبسوط والمحيط قالت فكيف سمع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء في الجرح وقدما ان الفرق اذا كانت من قبلها قبل النكاح لا تسحب منها المتعة أيضا لانها الحائنة **(قوله بل الموطأ والخ)** أي بل تسحب لها في البدائع وكل فرق تعلق من قبل الزوج بعد النكاح تسحب فيها المتعة لأن الزوج أو أبيه الإسلام لان الاستحباب طلب الفضيحة والكفر ليس من أهلها **(قوله فالطوائف أربع)** أي معلقة قبل الوطء أو بعد سمي لها أولا فالطائفة قبله ان لم يسم لها فتمتوا وليست من سمي فخير واجبت ولا تسحب أيضا على ما هنا والطائفة بعده متعينة تسحب سمي لها أولا **(قوله أو يفرض فاض مهر المثل)** ينصب مهر مفقود فرض قال في البدائع وتزوج بها على أن لا مهر لها واجب مهر المثل بنفس العقد عند تأييد دليل انهما طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بغيره لقاضي عليه ولو لم يفعل نأبى في الفرض وهذا دليل الوجوب على الفرض **(قوله فانما تزومه)** أي إلى يادة أو وطئ أو مات عنها وهذا التعريض مستعمل من مظهر قوله لا ينفق أي بالطلاق قبل النكاح فيقبل زومه أو نكاحه بالنكاح ومثله الموت **(قوله بشرط قبولها الخ)** أضافها بصحة ولو بلا شهود أو بعد جسه المهر والارامه وهي من جنس المهر ومن غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بأن الأب والجد للزوج ابنة ثم زادت المهر مع نهر ولى أنفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الز يادة بل نعم بلفظها وقوله واجعتك بكذا ان قبلت وان لم يكن بلفظ ذلك في مهره وكذا بعد النكاح وان لم يكن بلفظ الز يادة على خلاف فيه وكذا الوافر لزوجه بحر وكانت قد وهبته فانه يسم ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الز يادة **(قوله ومعرفة قدرها)** أي الز يادة ولو القاذ ذلك في مهره ولم يبرهن نعم الز يادة للمهره في الواضحات بحر **(قوله وبقاء الزوجية الخ)** الذي في البصران الز يادة بدمها بصحة إذا قبلت الوترة عند أي من قبلت لهما كما في التبيين من البيوع اه وعرف في أنفع الوسائل إلى القدوري ثم قال ولم يذكر الز يادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العقد في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالوطء انقضاء النكاح وفان حصل التليل وبعد الطلاق الحل باق وقد ثبت له ذلك عند في الموت في الطلاق أو في وما ذكر في البحر المحيط من رواية بنشر من أبي يوسف من أن الز يادة بعد الفرقه باطله يصح على انه قول أبي يوسف وحده لانه خالف بأحاديث في الز يادة بعد الموت فيكون قد مضى على أصله ولم يقل عن الامام في الز يادة بعد البيوتة شيء فيجعل الجواب فيه على ما نقل عنه في الز يادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد الموت والبيوتة والبربر شد تعيد المحيط بحال قبل الم نكاح اذ تقولوا أن ظاهر الرواية أن الز يادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية النواذر نعم ومن غيرهم في المعراج وغيره بأن شرطها بقاء الزوجية حتى لو اذها بعد موتها لم تصح ولا للعاقب بأصل القدون كان يقع مستندا إلا أنه لا بد أن يثبت أولاً في الحال ثم يستندون به مستند لا انتفاء الحمل فتعدوا استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النواذر اه قال ط والذي يظهر أنما في المحيط والمعراج يخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الز يادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية هذا الفرق بين الفضلين تام عند المجتهد فانه في النكاح امرأة هلال المبيع بعدم تسمان الفضل بين الزوجين وهذه الز يادة من مراعاة الفضل يؤيد بمشروعية المتعة فيه بخلاف البيوع اه **(قوله وفي الكافي الخ)** حاصل عبارة الكافي تزوجوا في السر بالثمن في العداية بالعين ظاهر للنصوص في الأصل أنه يزومه عندا للثمن ويكون ز يادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني لو فاقه ما به وعند الامام أن الثاني وان غالا بغير ما به من الز يادة كمن قال لعبدك اكرسنا منه هذا ابني لما فاعدهما بل يعق العبد وعندنا على حكم التسبب بحسب في حق العتق كذا في المبسوط اه

بل الموطأ أنه سمي لها مهر  
أولا فالطوائف أربع (وما  
يفرض) يترافهما أو يفرض  
فاض مهر المثل (بعد  
العقد) الخالي عن المهر (أو  
زيد) على ما سمي فانما تزومه  
بشرط قبولها في المجلس أو  
قبول ولي الصغيرة ومعرفة  
قدرها وبما قاله زوجية على  
الظاهر نهر وفي الكافي حدد  
النكاح بز يادة ألف زومه  
الألفان على الظاهر وفي  
الخاتمة ولو وهبته مهرها ثم  
أثر كذا من المهر وقبلت

صح

وذكر في الفتح أن هذا إذا لم يشهد على أن الشافعي هل والافلاخلاف في اعتبار الاول فلو ادعى المهر لم يقبل ولا يثبت ثم ذكر أن بعضهم احتسب ما في العقد الشافعي فقط منه على أن المقصود تغيير الاول الى الشافعي وبعضهم وجب كلا المهرين لأن الاول ثبت وبلا مردده والشافعي يادة عليه فيجب بأكمله ثم ذكر أن فاضلًا آخر رأى أنه لا يجب بالعقد الشافعي شيء ما لم يقصده إلى يادته في المهر ثم فاق بينه وبين إطلاق الجمهور الزجر بمحمل كلامه على أنه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وإن لم يقصده الحكم لانه يؤخذ بظاهر لفظه الآن يشهد على المهر ولو أطلق الكلام فرجعه أو قبل ما إذا حذر على المهر الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الشافعي أنه لا يجب بالشافعي شيء هنا فلا زيادة في نفسه وعلى القول الشافعي يجب المهران (تنبيه) في القنينة لجلال نكاحها مهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لاحتياطها أي لو حذر مد لا حصل الاحتياط لاتلزم الزيادة بالتراع كافي البراءة بقو بني أن يحتمل على ما إذا عذرته الزوجة أو أشهدوا فلا يصح في إرادته الاحتياط كحضرين الجمهور وأو يعمل على ما عند الله تعالى وسبأ في علم الكلام على مسئلة مهر السر والعلة في آخر هذا الباب (قوله) ويجعل على الزيادة لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول لأن الزيادة في المهر لا تنفع إلا به فخرج القنينة (قوله) وفي البراءة استدل بالان على ما في الخاتمة وأقره في النهر لكن ارتضى في الفتح ما في الخاتمة وهو الاجمعه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحتمل كلامه عليها بقية بقية العلة الباقية على إرادته التي يادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصح في أنه لم يزد في الزيادة تأمل (قوله) لا ينصف أي بالطلاق قبل التشول بغير هذه التصرفات وما فرض الخ (قوله) بالمفروض متعلق باختصاص وقوله في العدة متعلق بالمفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض بعد العقد أو زواجه بعده ليس مفروضاً بالعقد (قوله) بل يجب المتعلق الاول أي فيما لو فرض بعد العقد لأن هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو المهر والمثل وذلك لا ينصف فكذا ما تزلزلته نهر وعند أبي يوسف لها نصف ما فرض الاول أصح كما في شرح المتلى (قوله) ونصف الأصل في الشافعي أي في حال زاده بالعقد (قوله) ومع جعلها لها الاستقاط كافي المهر بتدبيرها لاحتياطها أصح من صحيح ولو صغيرة ولو كبيرة توقف على إجازتها ولا بد من رضاها في جهة الخلاء مستوفى ما بشر بنحوه وبهت مهرها لم يصح لو قادراً على الضرب اه ولو اختلفا فالقول للمدعى الا كرا مولو برهنه فيينة الطوع أو في غيبة وإن لا تكون مرضى من مرض الموت ولو اختلف مع ورويتها فالقول الزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبته في مرضها فانتقلها فلا دعوى لها بل لو رثتها بعد موتها ونعم الفروع في البصر (قوله) لكاه أو بضعه فسد في البدائع بما إذا كان المهر ديناً أي دراهم أو دنانير لأن الحط في الأصناف لا يصح بغير ومضى عدم صحته ان لها أن تأخذ منه مادام قائماً فلو هل في يده سقط المهر من على البراءة أو أن تلحق هذا العبد في العبد وبعده اه نهر (قوله) ورثه بالرد أي كهيئة الدين ممن عليه الدين ذكره في أنفع الوسائل بحثاً وقال أبو الواسع دل له في البصر بما في دينك القنينة قالت لزوجه أرائن ولم يخل قبلت أو كان غائباً قالت أرائن زوجي يبرأ الا إذا رده اه قال في النهر ولا يخفى أن المدعى انما هو رد الحط وكله نظراً أن الحط أراعه في (قوله) كرض لاحد هاتين طوطه) أي أو يلحقه به ضرر قال الزبلي وقيل هذا التخصيص في مرضها أو ما مرضه لما منع مطلقاً لانه لا يبرى من تكسر وتقرعة وهو الصحيح اه ويثني في الفتح والمهر والتهورات ان كان التكسر والفتور ومنه ما من طوطه أو مضره كان مثل المرافة اشتراط المتأخر والاضرر واللاهور كالصحيح فما وجب كون مرضها تعاملاً مع حلة الخلاء الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون ما تعاملاً وطته فلا فائدة في ذكر التخصيص فيه بخلاف مرضها تأمل (قوله) ويجعله في الاسرار من الحسبي قلت ويجعله في البصر ما نأهق الخلو حيث ذكر أن إقامة الخلو مقام الوطه شرطاً أو بعة الخلاء الحقيقية وعدم المانع الحسبي

ويجعل على الزيادة في البراءة الاشبه أنه لا يصح بالقدن الزيادة (لا ينصف) باختصاص التخصيص بالمفروض في العقد بالنص بل يجب المتعة في الاول ونصف الأصل في الثاني (ومع جعلها) لكاه أو بضعه (عنه) قبل ولا ويرد بالرد كافي البصر (والخلاء) مبتدأ خبره قوله الاتي كالوطه (بلا مانع حسي) كرض لاحد هاتين الطوطه (وطبي) كوجود ثالث عاقل ذكره ابن السكال وجعله في الاسرار من الحسبي وعاهه

مطلب في بطل المهر والبراءة منه

مطلب في أحكام الخلاء

والطبي والشرقي والاول والاحمر او عابدا كان هناك ثالث فليست بمحمودة وعن مكان لا يصلح للسلوة  
كلية ودوا الطريقي العام والجسم الخ ثم ذكر عن الاسرار أن هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى  
مانعتهمان أصليا أو مانعت حصتها بعد تحققها كل أرض فانهم **(قوله فليس للطبي مثال مستقل)** فأنهم  
منه فالطبي بوجود ثالث وبالحيض أو النقص من الأول منهنى شرا وينظر الطبع عنه فهو مانع حسى  
طبي شرعى والثاني طبي شرعى ثم سياتى عن السرعى أن طرية أحدهما منع بناعلى أنه يمنع من ولاء  
الزوجة بحضرتها طبعاً مع أنه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبي لشرعى لكنه حسى أيضاً فانهم **(قوله كاحرام  
لفرض أو نقل)** لحج أو عرفة قبل وقوف عرفته أو بعده قبل طواف أو طلاق في أحرام النسل فم ماذا كان  
بأذنه أو بغيره وقدموا على أنه أن يحللها إذا كان بغيره ط قلت فالظاهر أن التعميم لا يخرج  
مراد لان العلة الحرمه موقوفة **(قوله ومن الحسى الخ)** لما كان ظاهر العطف يقتضى أن الرق وما  
عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها من الحسى فقدموا الشارح ط **(قوله بالسكون)** نقل الخبر الروى  
عن شرح الروض القاسمى ذكره بان القرن يقترنه أو يحسن اسكانها **(قوله عظم)** في البحر عن المغرب  
القرن في الفرج مانع عن من سئلوا الذي كرفيه امأخذة غليظة أولحم وأعظم داء أو تقاضها ذلك اه  
ومقتضاه ترادف القرن والرق **(قوله وعقل)** بالعين المهملة والضم وقوله غدة بالغين الجمجمة أى في شراح  
الفرج فى القاموس شئ يخرج من قيس المرأشبه بالادرة للرجال **(قوله ولو زوج)** البناء للمصاحبة  
أى ولو كان الصغير مصاحب الزوج بمعنى لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما صغيراً اه ح  
قال في البحر وفي خلافة الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان وجزم فاضيفان بعدم العفة فكان هو المعتمد  
ولذا قيد في الخصمية بالمرافق اه وتجب العفة بخلوته وإن كانت فاسدة لان تصرعهم بوجودها بالخلوة  
القاسدة شامل لخلوة الصبي كذا في البحر من باب العدة **(قوله لا يطلق معه الجماع)** وقد رتب إطلاقاً بلوغ  
وقبل بالتحقق والاولى عدم التقدير كقوله منامو لوال الزوج أطلقوا واد النسل وانكر الاب بالنسابة  
ربها النسابة ولو يفسر بالنسبة كذا في الخلاصة بحر **(قوله بلا وجود ثالث)** قد قوله بلا يكون صفاً على  
قوله بلا مانع حسى بناعلى أنه ط بى فقط لكن هل ما يسهى قال ط ولا يسكر مع ما تقدم لان ذلك تخيل من  
الشارح وهذا من المصنف قيد **(قوله ولوناغاً أو أعمى)** لان الأعمى يحس والمأثريه سيقط ويتوهم فتح  
ودخل فيه الزوجة الأخرى وهو المذهب بناعلى كراهة وطئها بحضرة ضميرها بحر قلت وفي الزبارة من  
الخطير والاباحة ولا بأس بأن يعلم زوج جنواً منه بحضرة النساء إذا كانوا لا يعلنونه فان علوا كره اه  
ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبثى في الأعمى فان لم يقف على حاله تصح  
وان كان أصماً كان شهراً لا جماع وان كان ليلاً تصح اه قلت الظاهر أنه أراد بالاصم غير الأعمى أمالو  
كان أعمى أيضاً لا فرق في صحة بين النسل والليل تأمل **(قوله الجنون والمغنى عليه)** وقبل عنان فتح  
قلت يظهر في المنع في الجنون لأنه أقوى حالاً من السك والعقور تأمل **(قوله وكذا الأعمى)** قد علمت ما قدم من  
أنه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في صحة تأمل **(قوله به يفتى)** وأد في البحر عن الخلاصة أنه المختار ثم قال  
وجزم الامام السرعى في المبسوط بان كلاهما مانع وهو قول أبي حنيفة وصاحبه لانه يمنع من غشائهما  
بين يدي أمته طبعاً اه أى وكذا بين يدي أمته بالاولى لانها أجنبية لا تنسل لا تنسل له قلت وحزم به أيضاً الامام  
فاضيفان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية به روى أن محمداً كان يقول أولاً تصح خلوة  
ثم رجوع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ما صرحوا به من أنه لا بأس بوطء المنكوبة بجماعة ليلة  
دون عكسها لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على أن تنى البأس شرعاً لا يلزم منه عدم نظرة الطباع السليمة  
عنه وحيث كان هو المنقول عن أمته الثلاثة كحرمه زناه أيضاً في الفتاوى الهندية إلى الفحيرة والمحيط  
وانها لا يثبتى العدول عنواً فتنه الزوايا والرواية قال الرجنى العجب كيف يجعل المذهب

فليس للطبي مثال مستقل  
(وشرى) كاحرام لفرض  
أو نسل (و) من الحسى  
(دقيق) بالمقتضى التسليم  
(وقرن) بالسكون عظم  
(وعقل) بفتح عين غدة  
(وصغر) ولو زوج (لا يطلق  
معه الجماع) بلا (وجود  
ثالث معهما) ولوناغاً  
أو أعمى (الا ان يكون)  
الثالث (مستغبر لا يعقل)  
بل لا يعبر عما يكون بينهما  
(أو مجنوناً أو مغنى عليه)  
لكن في الزبارة أن فى الليل  
صح لا فى النهار ~~وكذا~~  
الأعمى فى الأصم (أو جارية  
أحدهما) فلا تمنع به بفتح  
مبتقى (والسك يمنع

قوله والجنون والمغنى عليه  
كرايحط الخشى وهو غير  
موافق لقول المصنف أو  
مجنوناً الخ ككتبه نصر

المتقى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه مع عدم اتحاده في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) أي عقورا أو لاؤه في الفتح بقوله لان الكلب لا يشترط على سيده ولا على من يمتعه سيده أنه احتشذ فلاوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا يصدق عليه وكذا الأمرها الزوج أن تكون فوقه لا تماوان كانت في صورة الغالبته وأمكن أن يصدق عليها الكلب لكن يمتعه سيده من اتصع الخلوقة فافهم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان غير عقور وكن للزوجة فإنه يكون مانعا لكن مقتضى ما طلق به في الفتح أنه لا فرق بين كلبه وكله لان كلبها وان رأها تحت الزوج يمكن أن يمتعه من غير فلا يصدق عليه فتصع الخلوقة تأمل (قوله وكان له) بالواو في بعض النسخ بآ وهو غير عرف اه ح أي لان الصور أربع عقوره أو لها وغير عقور كذلك فذكر أو لان المانع ثلاث صور عقور مطلقا وغير عقور وهو لولو في غير مانع الصورة الرابعة أن يكون غير عقور وكان له (قوله وبقي الخ) وبقي أيضا من المانع الشرعي أن يعلق طلائها بطلونها فإذا تلاها لم تعلق فيجب نصف المهر لم يمتد طئها بحر من الواضحات قالوا واذ في البرازية وبالطالسة أنه لا يجب الدقة في هذا الطلاق لأنه لا يتكهن من الوطء وسد أي وجودها في الخلوقة الفاسدة على الصحيح فيجب العدة هنا الشباطا اه ومضى الشارح فبما سألني بعد صفحة على مافي البرازية و مافي غمام الكلام فيموسى أي أيضا عند قوله ولو افترقا أن امتناعها من تمكينه في الخلوقة يمنع محبتها وكانت شيئا لولو بكرا (قوله عدم صلاحية المكان) أي الخلوقة وصلاحية المكان ما مناهه ما طلاع غيرهما عليها كالباز والبيت ولولم يكن له سقر وكذا الخلل الذي عليه بقية مضروبة والبستان الذي عليه خلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كان في خزان من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يلق والناس تعود في وسطه غير مترصد من نظره مما محبت وان كانوا مترصد من فلا فتح (قوله كسب وطريق) لان السعد يجمع الناس فلا يمان السخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيصوم حال تعالى ولا تبشر وهن وأتمت ما تكون في المساجد والطريق بحر للناس عادن وذلك يوجب الانتباه فيمنع الوطء بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيصوم الخ مانع وان كان خاليا بابه مغلقا قتل وفي الغنغ ولو سافر بها ففعل من الجادتها الى مكان خال فهي محبة (قوله وحمام) أي بابه مفتوح أمالو كان مغفولا عليها وحدها فلا مانع من محبتها كالبقي فافهم (قوله وسط) أي ليس على جوانبه ستر وكذا اذا كان الستر وقفا أو قفرا بحيث لو قام انسان بطلع عليها منع ونسب ولا تصح في المسجد والحمام وقال شداد ان كانت ظلمة شديدة محبت لانها كالستر وعلى قياس قوله تصح على سطح لاساتره اذا كانت ظلمة شديدة والوجه أن لا تصح لان المانع الاحساس ولا يتخص بالبرص الا ترى الى الامتناع لوجود الابهى ولا يبصر الاحساس اه قلت الاحساس انما يمكن اذا كان معهما أحد على السطح أمالو كانوا قفود معدهما وأمان صعدوا أحد البهائم يبق الاحساس بالبرص والظلمة الشديدة تمنع كمالا يفتي تأمل (قوله وبني عليه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان وآهوا فيه خلاف في مجموع التوازن ان كان لا يدخل عليها ما أحد الا باذن فهي خالقة وان شأنا في القسرية أنه مانع وهو الظاهر بحر وجهه ان كان النظر مانع بلا فرق على السخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله وماذا لم يرها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ماذا لم تعرفه والفرق أنه يمكن من وطئها اذا عرفه ولم تعرفه بخلاف صكه فإنه يحرم عليه كذا في الجبر وفيه أنه اذا لم تعرفه يحرم عليها تمكينها فافهم أنها تمنع من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعا فتأمل ح قلت ان هذا المانع يمدد ازالته بان يحفرها أنه زوج جهالها بناء التصبر من جهتيكم صفة الخلوقة فيلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي اصح الروايتين لكن صرح شرح الهداية بان رواية المنع في التطوع شاذة يشير اليه بقوله الخائسة وفي صوم القضاء والكفارات والمنذورات وابتان والاصح أنه لا يمنع الخلق وصوم التطوع لا يمتنع مافي ظاهر الرواية وقيل يمنع اه

ان كان عقورا مطلقا في الغنغ ومنع ان كلبه لا يمنع مطلقا (أو) كان للزوجة والا يكن عقورا وكان له (لا) يمنع وبقي منه عدم صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام وعصر او سطح وبيت بابه مفتوح وماذا لم يصرها (وصوم التطوع والمنذور والكفارات والقضاء غير مانع لصحتها في الاصح اذ لا كفارة بالافساد ومقدامه لولا كل ناسب اقامت نقلها بها

وقول الكتز وموم الغرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمذورات فيكون اختيارا من رواية المتعني  
غير المتأول عن الانطوائيه بغير عذر جازي في رواية ويؤيد ما في الكتز تعبير الخاتبة بالصحة فانه بعد ان  
مقابلته صحيح وكذا قول الهداية وموم القضاء والمذورات كالمتأول في رواية فانه يسجد ان روايته كونهما  
كموم رمضان أقوى وبهذا أيضا بما عتشف في البحر بقوله ويثبت أن يكون موم الغرض ولو مسندوا  
مانما اتفاقا لانه محرم فسادا وان كان لا كفارة فيه فهو مائت شرعي اه (قوله ان نعم) أي الخلوة بسقوط  
الكفارة يشهد بخلاف الامام مالك وجه الله فانه يرى فطرته بأنه ليس بالولا كفارة ط (قوله وكذا كل  
ما أسقط الكفارة) كشراب وجعاع وناسيا ونمنا وارونية تطل ط (قوله وسلاة الغرض نعمنا) قال في  
البحر لا شك أن الفساد الصلاة الغير موم فرضا كانت أو غلا في أن نعم مطلقا مع أنهم قالوا ان  
الصلاة الواجبة لا تمنع الكفارة مع أنه يأتي بقرنها وأخرى من معنى الحسب أن صلاة المتأول لا تمنع الا لا يمنع  
قبل الظاهر لانها ساقطة كدفعها يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن  
المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اه قلت والحاصل أنهم لم يفتروا في احكام الحج بين فرضه ونظيره  
لا سيما كما في يوم القضاء والموم وفروقا بينهما في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء  
والكفارة في فرضه بخلاف نفسه وما ألقى به لان الضرر ونفسه بالقطر يسر لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كافي  
الجوهرة وما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا  
موجود في نظرها وواجباتها في الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطا لمنع حصص الخلوة خطاه والا لزم أن  
لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكتز طلاق فرض الصوم كما قدمناه  
وكذا الصلاة ينبغي أن يكون فرضها ونظيرها كفرض الصوم بخلاف نظيره لانه أوسع بدليل أنه يجوز إظهاره  
بلا عذر في رواية ونظير الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفره ولو لمسه الجهد قائم عنده  
فرق بينهما لم يظهر لنا وانه تعالى أعلم (قوله في ما يعي) أي من الاحكام ط (قوله ولو لم يجز) أي مقطوع  
الذكر والخضبة من الجبهه والقطع قال في النهاية والظاهر أن قطع الخضبة ليس بشرط في الجيوب  
ولذا انحصر الاستيعاب على قطع الذر ح عن النهر (قوله أو نعمنا) يقع انهاء الجملة قبل بمعنى مفعول  
وهو من سلت خصته ما في ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل الخلوة أن هذا الزوج النحس  
وجعل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأ محتملا جاز فتكون الخلوة كالوطء وان لم يظهر فالنكاح موقوف  
لا يبيع الوطء فلا تكون خلوته كالوطء فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق محتملا ولم يقيد بظهور حاله  
وما في الاشياء يستعرفه (قوله في النهر) عبارة وان يراد به من ظهر حاله أما المشكل فنكاحه  
موقوف الى أن يبين حاله ولهذا الازر وجعل من مقتضيه لان النكاح الموقوف لا يسجد بإباحة النظر كذا في  
النهاية اه أي فلا يبيع الوطء بالاولى فلا نعم خلوته كالخلوة بالخاض بل الأولى لانه قبل التبين غيرة الاجنبي  
ثم قال في النهر وأما في البسوط أن حاله يبين بالبلوغ فان ظهر فيه علامة الى جسد وقدر وجه أو امرأة  
حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالنهر وان زوج رجلا بين بطلانه وهذا صريح  
في عدم محتملونه قبل ذلك وبهذا التمر رعلت أن ما نقله في الاشياء الاصل لزوجه أو موم رجلا فوصل  
اليها ماز أو غلا ط في ذلك أو امرأة طليغ فوصل اليها ماز ولا أجل كالنهر ليس على ظاهر موافقه الموقف  
اه أي أن ظاهر ما في الاشياء أنه بمجرد وصول الرجل اليها وطئه أو بوضعه في المراتب يصح النكاح ولو  
قبل البلوغ وظاهر علامة في أن الوطء قبل التبين وأن الخلوة محتملة وأنه بعد البلوغ قد يبين  
حاله وقد لا يبين مع أنه في البسوط طخم يبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقفا فافهم صريح  
في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم صل الوطء وفيه نظر فان قوله جاز من أمارة العقد لتبين حاله بذلك فقد  
صرح بان ذلك واقع لاشكاله ولا يلزم منه صل الوطء وقوله والا فلا صل في ذلك أي ان لم تظهر فيه موهبة

أن نعم وكذا كل ما أسقط  
الكفارة ثم (بل المانع  
صوم رمضان) أداء صلاة  
الغرض فقط كالوطء فلما  
يعي (ولو) كان الزوج  
مجبورا أو نعمنا أو نعمنا  
أو نعمنا ان ظهر حاله والا  
فنكاحه موقوف وما في  
البحر والاشياء ليس على  
ظاهره كالبسوط في النهر  
وفيها من شرح الوهابية  
أن العتقد تكون

العلامة لا يحكم بصحة العقد ولا يعدمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول المبلوط إن سألته يبين  
 بالبلوغ مبنى على الغالب والافتد صرحوا بأنه قد يتيقن سألته مشكلا بعده كذا ضامن فرج السباو أمضى  
 من فرج الرجال وقد يتيقن سألته قبل البلوغ كان يمول من أحد الزوجين دون الآخر فتصع خاتونه والحاصل  
 أن تنقصة الخلوة يبين حاله ظاهر لعدم حل الوطعة قبله (قوله لرض الخ) وكذا السبرو يسمى المعقود كما  
 سأل في ما به عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حققه في العبر بحثا ثم آمنه ولا عن انضمام  
 أن الحسوة لم يتم مقام الوطء الا في حق تكميل المهر وجوب العدة قال وما سألوه من أحكام العدة  
 كالنسب أي فانه ثبت وان لم توجد خاتونه أصلا كما في تزوج مشرق في سنة أو من أحكام العدة كالقبية  
 والهب من صاحب النهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم سأل في النظم الا في وما ذكره في العبر سبقه  
 إليه ابن السكيت في عقد الغراء لكنه أناد أن الماطقة قبل النشول ولو كانت لا قبل من سنة أشهر من حين  
 الطلاق ثبت تنسبه لشق بن العلق قبل الطلاق وإن الطلاق بعد النشول ولو ولدته لا كثر لا ثبت لعدم  
 العدة ولو اختلف في الماطقة ما ثبت وانما عتبه لا كثر من سنة أشهر قال في هذه الصورة تكون الحسوة  
 الفلوة (قوله ولو من الجيوب) لا يمكن أنزله بالصحة وسأل في باب النكاح أنه يثبت فيه إذا دخل المهر فرفق  
 بينهما ولو جاءته به لستين (قوله في تأكد المهر) أي في خاتونه النكاح الصحيح أم الفاسد فجب فيه مهر  
 المثل بالوطء لا بالخلوة كما سأل في المصنف في هذا الباب حرمة الوطء في مكان كالخلوة بالانضاض (قوله  
 والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أم لا أي إذا كانت في نكاح صحيح أم الفاسد  
 فجب فيه العدة بالوطء كما سأل في (قوله في حديثها) متعلق بنكاحه والاول تأخير به بقوله وحرمه ذلك الأمة  
 ط (قوله وحرمه نكاح الأمة) أي لو طلق الحر بعد الخلوة بالانضمام تزوجه أم ما دامت الحر في النكاح ولو  
 الطلاق بانها (قوله ومراعاتها في طلاقها) يسهل أن الموطأ مطلقا في الحبس بقى فلا يبل بل  
 يطلقها واحدة في مهر لا وطء فيه وهو أحسن أو ثلاثا متفرقة في ثلاثة أطهار لا وطء فيها وهو حسن بخلاف  
 غير الموطأ أن طلاقها واحدة وفي الحبس حسن وإذا كانت المتخلى بها كالموطأ أو توفت طلاقها بالمهر  
 فلا يبل في مدة الحبس فانهم (قوله وكذا في وقوع طلاقها) في البرائة والمطأ أنه يقع عليها  
 طلاق آخر في مدة الخلوة قبل لا اه وفي النشرة وما وقع طلاق آخر في هذه العدة بتدليل لا يقع وقيل  
 يقع وهو أقرب إلى الصواب لأن الأحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون  
 وجهياً أو باناً ذكر شيخ الإسلام أنه يكون باناً ومثله في الوهبانية وشرحها والحاصل أنه إذا نكح لم يخلو  
 صهيبة ثم طلقها طلقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها ما إذا طلقها في العدة طلقاً أخرى فقتضى كونها ماطقة قبل  
 النشول أن لا تقع عليها لثانية لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أمثلة تكون كالوطء وتارة لا تكون  
 جعلناها كالوطء هذا قلنا في وقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والماطقة قبل النشول لا يلقها طلاق  
 آخر إذ لم تكن معتدة بخلاف هذا الظاهر أن وجه كون الطلاق الثاني بانها احتياطاً أيضاً لم ينعرضوا  
 لطلاق الأول وأما الزوجي أنه بان أيضاً لأنه طلاق قبل النشول غير موجب للعدة لأن العدة انما وجبت  
 لبلع الخلوة كالوطء لاحتياطاً لظاهر وجود الوطء في الخلوة الصهيبة ولأن الرجعة في الزوج واقراً ما به  
 طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بانها وإذا كان الأول لا تنقصة الرجعة يلزم كون الثاني مثله اه ويشترط هذا  
 قول الشارح طلاق بان آخر فانه يفسد أن الأول بان أيضاً يدل عليه ما يأتي في بيانه أنه لا وجه بعده  
 وسياق النص صريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قرره أنه لا ذكر في النشرة المهر الطلاق الثاني دون الأول  
 فانهم ثم طلقها طلاقاً واحداً وقيل البان أو لا أو ثانياً أو كان بصريح الطلاق والموطأ لا يبر كذلك  
 فبخلاف الخلوة الموطقة ذلك وأجاب ح بان المراد التثنية من بعض الوجوه وهو أن في كل منهما موطوء  
 طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بان البان قد يلحق البان في الموطأ فتلا في الماطقة لا ذكره فانهم

لروض أو ضعف خلقة أو  
 كبر من (في ثبوت النسب)  
 ولو من الجيوب (و) في  
 (تأكد المهر) المسمى (و)  
 مهر المثل بلا تمهية  
 (و) النفقة والسكنى والعدة  
 وحرمه نكاح أختها أو باع  
 سواها في حديثها (وحرمه)  
 نكاح الأمة ومراعاة وقت  
 الطلاق في حقها) وكذا في  
 وقوع طلاقها آخر في  
 المتأخر (لا) تكون كالوطء  
 (لحق) بقية الأحكام

(قوله كالنسل) أى لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف الوطء (قوله والاحصان) يلوون بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الزم لمقد شرط الاحصان وهو الوطء قال في عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لى أنه لا فرق بينه وبينها فيعلم أن خوفه على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجهر ولم يقيموها مقام الوطء حتى يحقق الاحصان تصادقا على عدم التحول وان أثره في زههما سكتهم وان أثره أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في البسوط اهـ (قوله وحرة البنات) أى لم يسموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو تخلوا بزوجته بدون وطء ولا بشر وشتموا فحرم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصالحين والخلاف في الفلسفة قال الثاني حرم مما حصله أن حرم البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصالحين والخلاف في الفلسفة قال الثاني حرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما بسط على النهر (قوله وحلها الاول) أى لا تلحق معلقة الثلاث الزوج الاول بعد دخوله الثاني بل لا بد من وطئه لحدث السبلة (قوله والرجعة) أى لا يصير مراحبا بالخلوة والرجعة بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بغير أى وقوع الطلاق باثنا كتحققه (قوله والميراث) أى لو طلقها وماتت وهي في عدة الخلوة لا ترث برأزيه ومثله في الميراث المتيقن وسكن ابن النعنع في عدة الفرائد فلا أثر لثارت وان تصادقا على عدم التحول بعد الطلاق قال الرجعي وعلى هذا أى ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء وماتت في عدتها لا ترث به حزم الطوائف فيما كتبه على هذا الشرح وأقر عليه بآية عليه السلام أفندى العمدى مفتي دة شق اهـ (قوله وتزوجها كالأبكار) كان عليه أن يقول كالأبكار ليوافق ما قبله من المعلقات فأنهم نواص الوطء دون الخلوة فالمتى أنها ليست كالوطء تزوج بها كالنكاح بل تزوج كالأبكار أعاده ط (قوله على المختار) وما في المتين من أنها تزوج كترتجيب الشبب ضعيف كالميراث (قوله وغير ذلك) أى غير السبعة المذكورين زيادة أربعة أخرى النظم المذكور وهي سقوط الوطء والى والتكفير وعدم فساد البادئ بغير مستلزمات أى ما يذكرها لعدم تساهلها وهما ان الخلوة لا تكون اجزاة للنكاح الموقوف عند بعضهم وان المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعدها عند ههما أما عند أبي حنيفة فلهذا النزع بعد حقيقة الوطء كما أفاد في الصبر والى الحقا الوهبانية أيضا بقا عدة العتق ويمكن دخولها في النظم كإباني (قوله وغيره) بالرفع عطفا على مثل والغير للوطء ح أى ومغفرة للوطء على إحدى عشرة سنة (قوله ومذا العقد تفصيل) بآية من مبتدأ وشبه العقد بكسر العين شبهة الشعر المنظوم بعد عقد الدار المنظوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور الماتلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به العدة (قوله وأربع) بالجر عطفا على الاثنت (قوله الاما) جمع أمتر صرر للضرورة ولو لا سقط لام ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيسرحيل) المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من ترحيل القوم عن المكان انتقاله أى طلاق فيه نقل الزوج من بيتة إلى بيتة فافهم (قوله وأوتقوا منه) أى في الأعداد بمعنى العدة اهـ ح فالغير على مذكور وهو الأعداد المذكور في البيت الثاني فافهم (قوله إذا الحقا) الضمير للطلاق والاثنت لا إطلاق اهـ ح والمراد بطاعة وقومه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القبل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أى في صورتين كتحققه منافي قوله والرجعة (قوله سقوط وطء) أى ما يلزمه فيه الطء لا يسقط بالخلوة حتى الزوج في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العتق إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء مطلقا ورجعة طلب التفرق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقا العدة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضا عن ذكر كالي والاثنت فكان الاول ذكرهما معا أو أسقطا معهما تأمل (قوله كذلك التي) يعني أن كالي منها مشروط بها في المدة كان فبأوتقوا من خلافه لا اهـ ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وان خلافه لا اهـ ح وفي النهر وعدة التكفير هنا مما لا ينبغي إذا الكلام في الحاشية للصيغة وصوم الاداء

كالنسل و (الاحصان وحرمه البنات وحلها للأبوالول والرجعة والميراث) وتزوجها كالأبكار على المختار وغير ذلك كإتمامه صاحب النهر فقال وخلوة الزوج مثل الوطء صور وغيره وهذا العقد تفصيل تكميل مهر واحد وكذا نسب اتفاق سكتي ومنع الاثنت مقبول وأربع وكذا قالو الاما ولقد راهوا زمان فراق فيسه ترحيل وأوتقوا فيه قطعية إذا الحقا وقيل لا والى الصواب الاول القيل أما المأبر فالاحصان يأمل ورجعة وكذا التوروث مقبول سقوط وطء واحلالها وكذا تحريم بيت نكاح البكر مقبول كذلك التي والتكفير

بفسدها كاسر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما فاسد يعني ان وطئها في عبادة بفسدها الوطء قدس وتان  
 خلاصه الا هـ ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد الوطء كالاحرام والصوم والصلوات الاعتكاف  
 المنذور بفسد الخلو وتوكل الكلام في العصبية الا ان مثل ما لا يفسد الخلو على أحد القولين كدوم غير الاده  
 وصلافة لنافقة تأمل والحاصل انه يثبت اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة العنة قصير الاحكام  
 التي خالفت الخلو فيها الوطء عشرة وقد تقدمت على ان يتبين مقتصر عليها العلم بان ما سواها لا يختلف فيها  
 الخلو الوطء فقلت

ونحوه كالوطء في غير عشرة \* مطالبه بالوطء احسان تعطيل  
 وفيه وارادة وجه فقد عنة \* ونعزم بنبذ صد بكر وتغيب

(قوله فقلت بعد النحول) يطلق النحول على الوطء على الخلو المحرم وتوالت باد منه الاول والمراد هنا  
 الاختلاف في الخلو مع الوطء اولى الخلو المحرم فلا في الوطء الاتفاق على الخلو لان الخلو مع كذا لغزاهم  
 المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء الاتفاق على الخلو لم يظهر في الاختلاف (قوله فقلت ان لها  
 لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في الفتنة للرازي وقطعه ابن وهبان وقال في شرحه انه تسع هـ هذا  
 الفرع فظاهره ولا يوجد ما ينافي مع ما شرحه على الفواعل لان القول بالمنكر اه قلت وانتهى حاوي  
 الرازي اذ يضحك فيقولين فذكر ما مر من اني الهبط وكذب آخر من اني الاسرار ان القول بانه لانه  
 ينكر وجوب الزيادة على النصف اه و يظهر في اربعة القول الاول وانما هو من المصنف وذلك ان المهر  
 يجب بنفس العقد والنحول او المومنز كذا والطلاق فيها سواء نصفه فسيب وجوب الكل مصدق  
 والنصفه عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتبطل بالسبب الحق الموجب للكل ولا تثبت لها المطالبة  
 بنجم المهر قبل النحول ولا بعد نصف المهر المقبوض الى ملكه بالطلاق قبل النحول الا بالنقض أو بالموافاة  
 بنقد تصرفه قبل ذلك وينقد تصرف المرأة فيه والزوج وان أنكر لم ينافي على النصف لكنه مقرر بسببها  
 كالأقر بالغيب وادعى الرد وكذا به المالك فدعيه الزنا انكار للضمين بعد الاقرار بسببه لا يقبل تأمل  
 (قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر النحول للمهر فانه من  
 أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء الاتفاق على الخلو فلو كانا شارة الى واما قاله في الاسرار ان  
 انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها  
 هو المعسر وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتواضع المعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يضاها في هذا النحول  
 الذي ادعته لكن الأولى أن يقول وان اعترف بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها (قوله  
 انما قولها كرها) لانها اتسقى بالمبيع فلم تكن بالامتناع مختارة لعدم تأكد المهر بخلاف التيبلان  
 امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما بعته الطروسى) أى في أرفع الوسائل والبصافي  
 التعليل المذكور وان الطروسى نقل أولان النسخة اذ اخلاها ولم يحسن من نفسه الاختلف المتأخرون  
 فيه ما لا يوافق إطلاق النوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التناصيل وقال قتله وجه التعليل والمهر فيه ينقل  
 والظاهر انه أراد به التوفيق بين القولين وكذا ما أن هذا اذا صدقت في ذلك فلو كذبته فاعاد قولها  
 بيمينها لانها لم تنكر (قوله وأقر المصنف) أى تبعا لشخص صاحب البصر (قوله فخلاها) أى خلوة بغيره  
 المتبادر من لفظ الخلو اهـ ح أى في قول الخائفان خلوت بغيره الخلوية عاينتها أو بفسدها  
 مرورها بما يفسدها من غير التعليق للمهر من البصر من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلو  
 العصبية في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح العصبية مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره  
 في البصر فالمراد بالعصبية فيها الخلوية عما يفسدها سوى فساد النكاح فافهم (قوله بانها) لتعمر بهم من  
 الإطلاق الواقع بعد الخلو العصبية يكون بانها مع أى فيها أولى لعدم عصمتها فانها لا تتأهل للوطء الا في وجوب

ما فسدت

عبادة وكذا بالنسب تكميل  
 ولو استمرنا فقلت بعد  
 النحول وقال الزوج قبل  
 النحول فالنحول لها  
 لانكارها سقوط نصف  
 المهر وان أنكر الوطء  
 ولو لم يمسكته في الخلو  
 فان بركا صحت والا لكان  
 البكر انما قولها كرها  
 بعنه الطروسى وأقره  
 المصنف ولو قال ان خلوت  
 بك فانت طالق فخلاها  
 طلق بانها



العدة ط (قوله لوجود الشرط) هذه الملققة وأما كونه بالنفسي ما قدمناه من المضاف ح (قوله) ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعدهذا زافوهي لعدم الخلو للمكتنن الوطه اه أي لانها باتت بمجرد الخلو فكان غير ممكن من الوطه شرعا (قوله ولا عدة عليها) قال في العروس سبأ في وجوب ما في الخلو الفاسدة على الصحيح فقبب العدة في هذه الصورة احتسابا اه واعتبرنا فيه الميراث بقوله كيف القطع ووجوبهم مصادمة للنقل على أن هذه الملققة قبل الشغل فهي أجنبية والخلو والاجنبية فلا توجب العدة فليس من قسم الخلو الفاسدة فتأمل وانظر إلى قولهم إختتام مقام الوطه إذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبة ما من من حيث هو والتعلق كالعزب ويكاد ينسجل عليها فأحرم بالحج أو بالصلوات كونها خلو باجنية ممنوع لان الخلو بشرط الطلاق وانما يقع به وجود شرطه كقول قال لاجنبية أن تزوجت كانت طالق فوقع الطلاق دليل تحقيق الخلو إذ لو لم يقع غير انه يوجد بعد تحققها مانع من جهته كذا قولنا نصبحهم بوجوب العدة بالخلو الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة فتقول الزنا به لا عدة عليها مبني على خلاف الصحيح فهو مصادمة لنقل يتخلل أصع منه فاقوم (قوله ونجب العدة) ظاهره الوجوب فظاهره بانه في الفسخ قال العتبي تتكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلو العجبة انها واجبة ظاهرا أو سقيمة فدل على لزوم وجوبه بيقينة بعدم الشغل لحل لها دانه لا قضاء (قوله في الكل الخ) هذا النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تنجب العدة في الخلو فيه بل بحقيقة الشغل نفع (قوله لتروهم الشغل) أي يستعمل الرحم نظرا إلى التمكن الحقيقي وكذا في الجيوب لقيام احتمال الشغل بالصنع وهي حق الشرع وحق الوطو لا الاستسقاء أو استطلاعها ولا يعمل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتنازل عن العدة كان ولا يتدخل حق العبد فتح ونعمام في المراجع (قوله واشتد الترتيب الخ) وجرم به في البدائع قال في الفسخ ويؤيده ما كره العتبي (قوله تنجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة فنع (قوله تكفر ومرض مدنف) قال في الفسخ الأوجه على هذا القول أن ينقص السفر بغير الصادق والمرض بالمدنف لثبوت التمكن حقيقة في غيرها اه قلت ونص على التثبيد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس مدنف المريض كفر ح ثقل (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الامام صاحب الذهب (قوله قاله المصنف) أي تبع المصنف في العروس أقر في النهروال الشريفة (قوله الموت أيضا) أي كأن الخلو كالوطه فيها والمراد الموت قبل الشغل أي موت الرجل بالنسبة للعدة موت أهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قوله حق العدة للمهر) أي إذا ماتت قبله فله ما عدا الوطو وأما حقيقة جميع المهر كالوطه (قوله فضا) هو معنى قول المبني وفيما سواهما كالمدم قلت ولا يقال أنه يعلى حكمه أضاف إلى الارث لان الارث من أسكالم العدة فلا يتحقق قبل الخلو انتهى هي دون الوطه فاقوم (قوله حلت بنتها) أي كاتحل بعد الخلو العجبة فلا تحرم إلا بحقيقة الوطه على ما مر (قوله نوبهتله) ذكر الغبير لان الانفسد كرا لا يجوز تأنيثها في ط من الصباح وكذا لو جئت نصفه فنع (قوله قبل وطه) أي ونحوه وتروهم وطه مكما كما مر (قوله لعدم تعين النفوذ في العدة) ولذا أشار في النكاح إلى دواهم كانه أن يحسها ويدفع مثلهما اجسائوا وقدرها ومدة ولزم تنبها وطلعت قبل الشغل لكن لها مسالك القبر وضوح غير ذلك كما السلك ونعمام في النهر والحاصل أنه لم يصل إليها بعد تعين ما يستحقه بالطلاق قبل الشغل وهو نصف المهر منع (قوله أو قبضت نصفه) استأثر به أو قبضت أكثر من النصف فانه رد على ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الأقل ووجهه الباقي فهو معلوم بالاولي بحر أي لا يرجع عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول في الصورة ثانياً فيكون قوله والباقي إشارة إلى انه لا ينافي ليس بقيد في الثانية كأنص عليه في البحر قال في النهر ومعنى هذه الاف بعد قبض النصف انما وجهته القبر وضوح وغيره (قوله أو وجهت عرض المهر) أشار إلى أنه لم يتعيب اذ لو هبته بعد ما تعيب فاحسب جرم نصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنه اوهبته حين أخرى أما

لوجود الشرط (ووجب نصف المهر) ولا عدة عليها بزاوية (وتجب العدة في الكل) أي كل أنواع الخلو ولو فاسدة (احتسابا) أي استحسانا لتروهم الشغل (وقيل) قاله القدوري واشتد الترتيب وفاضلنا (ان كان المانع شرعا) كحرم (تنجب العدة) (وان) كان (حسبا) كسفر ومرض مدنف (لا) تنجب والمدف الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المبني المسون أيضا كالوطه في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الا قبل دخوله بها حلت بنتها قبضت ألف المهر فوجهته وطلعت قبل وطه (رجع) عليها (بنصفه) لعدم تعين النفوذ في العدة (وان لم تقبضه أو قبضت نصفه فوجهته) (الكل) في الصورة الاولى (أو ما بين) وهو النصف الثاني (أو) وجهت (معرض المهر) كتب بهين

العيب اليسير فكالمعلم لما سألني أنه في المهر فحمل وقصد بالهبة لأنهم لو باعته منه رجع بالنصف أي نصف قيمته لأنصف الثمن المدفوع فيها نظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وهبته الاكثر أو النصف فلا رجوع له بحر (قوله أولى النمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المدين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في النمة لان المال فيه ليس مخصوصا فيستباح فيه بخلاف البيع بحر (قوله لحصول المقصود) لانه وصل اليه من ما يستحقه بالطلاق قبل الشؤل ليعتد في الفسخ كعتبه في العقد بدل أنه ليس لواحد منهما دفع بله حتى لو نسب فالحاشا فوهبته رجع منه قيمته كما هو مقرر (تنبيه) حكم الموزون غير المدين وهو ما كان في النمة حكم القدام المدين منه فكالمعرض واشتلف في الشر والقرضين الذهب والفضة ففي رواية كالمعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع مقرر (تنبيه) قال في العروة وظهر لي أن هذه المسئلة على ستين وجهان لان المهر المذهب أو نضة أو مثل غيرها أو في فلال على عشرين وجهان الموهوب اما الكل أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر ففي عشرة وكل منها اما أن يكون مضروبا أو بتأثيره في مشرون والعشرة الأولى في المثلي وكل منها اما أن يكون معناه أو لا وكذا في الغنمي والاحكام مذكرة اه وتبعني النهر قلت ويراد منها انفسه مائة وعشرين بان يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف أو الاكثر من النصف أو الأقل فهي أربعة تصرف في النمة المارة بتلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروبا أو بتأثيره فهي أربعون وكذا في كل من المثلي والغنمي أربعون وقد مر حكمه بالاحكام من النصف أو الأقل (قوله فان في) يشهد بالفصل في وفي قونية لا بالتصنيف من وفي وفي وقاضيه ينقله والاوف اعاده ح (قوله وأقامها) انعاده كالتربية في الأولى دون هذه لانه في الأولى جعل المسمى باللاغير مال وهو ما شرطه لها ووعدها له من عدم اشتراطها أو عدم التزوج عليها أم أنها قال المسمى مال فقط ودفعه بين القليل على تقديره والكثير على تقديره كما أشار إليه الشارح فليس هناك المسمى وعدبني لينا سبه التعبير بالتربية فوجهه أنه قد يدفع بين كونها ما أو بكرة كما يأتي فاقم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قد ولوا مهر مثلها أكثر منه بشرط منعها أو لا بها أو لا في وجه حر منها أو كانت المنفعة مساحاة الانتفاع متوقفت على فعل الزوج لاحاصه بمجرد العقد ولم يشترط عليها ودشني وذلك كان تزوجها بانأف على أن لا يترجى جهلها بالاد أو على أن يكرهها أو يسهى لها هدية أو على أن يزوجه أبها ابنته أو على أن يعق أبها أو على أن يطلق شرطها فلا والمنفعة لا تجزى ولم يوف فليس لها إلا المسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لا لحد المتعاقدين ومنه بالاد في لشرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشرط فيه مباح كتمير وخنزير فلو المسمى عشرة فاستتر وجب له ولو على المشرط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا يتلغ بالحرام فلا يجب عوض بغيره ولو تزوجها على ألف وعق أو غيرها أو طلاق شرطها بالفظ المصد لا المشرط حقيق الاخر وطلقت الضر بنفس العقد طلقت جميعه فلهما بغيره مقوم وهو البضع والقر وجه المسمى فقط والولاية الاذ قال وعق أو غيرها منها فهو له ولو تزوجها على ألف وعق أو غيرها فلا تنه على أن ترد عليه هدية ينقسم الألف على مهر مثلها على قيمة المهر فان كان مهر مثلها خمسة مائة أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فمهر المثل وتما فيه الحط والقن من البسوط وفي اشتراطها لكرامق الهدية كلامه سألني وباحصل المستعمل في وجوه لان الشرط اما قانع لها أو لا يجزى أو مشروط كل ما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساويا وكل اما ان يكون قبل الشؤل أو بعده وكل اما أن يبلغ الانتفاع بالشرط أو لا وكل اما ان بشرط على لشرط أو لا وكل اما ان يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي مائتان ومائتان وخمسون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في

أولى النمة (قبل القبض أو بعد لا) رجوع لحصول المقصود (نكحها بانأف على أن لا يترجى جهلها بالاد أو لا يترجى عليها أو) نكحها (على ألف ان أقام بها وعلى ألف ان أحجبها فان وفي) بمشرطه في الصورة الأولى (وأقام) بها في الثانية (فلهما الألف) لرضاها به فهاصورتان الأولى تسمية المهر مع ذكر شرط منعها والثانية تسمية مهر على تقدير وقضيه على تقدير (والا) يوف ولا يتم (فمهر المثل) لفوت رضاها

الفتح وأما الثانية فكان يزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يتسرى عليها أو أن يطلق ضررتها أو أن كانت  
مولدة أو أن كانت أنجبية أو أن يتأوى على ألفين أن كان اضدادها **(قوله بطوات النفع)** الباء السببية لأن في  
الاولى سعي لها لما لها نفع وهو عدم انولجها وعدم التزوج عليها ونحو هذا وفي قوله التمسى لأنه صلح معها  
وقدمت رضاها وعند قوله يتسرى عدم رضاها بالتمسك فيكمل مهر مثلها وفي الثانية سعي في تمسكها فانتمى ما غير  
محبته لغيره كما يأتي فوجب فيها مهر المثل **(قوله في المسئلة الأخيرة)** قيد في قوله ولا يزداد على ألفين ففتح وفي  
بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين **(قوله ولا ينقص عن ألف)** أي في المسئلتين **(قوله لا تتفاهما)**  
على ذلك أي لو زاد مهر مثلها في المسئلة الأخيرة على ألفين ليس لها أكثر من ألفين لا تمزج وتزيد معهما ما  
لترديه لها بين الألف والألفين بخلاف المسئلة الأولى فإنه لو زاد على ألف لمهر المثل بالغ الفاهم لا يتم لترض  
بالألف وحده بل مع الوصف الثاني ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسئلتين فلهما الألف لا يرضى به **(قوله)**  
لست في الشرط لأنه إذا لم يغيب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الإطلاق قبل الشغل فسطعا صابرا  
فريق الألف في نصف يدائع **(قوله وقال الشرطان محبيتان)** أي في المسئلة الأخيرة قال في الهداية حتى  
كان لها الألف أن أقام بها والألفان أن تزوجها وقال زفر الشرطان فاسدان ولهما مهر مثلها لا ينقص من  
الألف ولا يزداد على ألفين وأصل المسئلة في الجارات في قوله أن خطته اليوم فلك درهم وان خطته غد أفك  
نصف درهم اه **(قوله في الأصح)** مقابله ما في نوادر ابن سماعة من محذاتها على الخلاف وضبطه في العبر  
**(قوله لغز الجاهل)** جواب عمار على قول الأمام حيث أفسد الشرط الثاني في المسئلة المتقدمة وهي ما إذا  
تزوجها على ألف أن أقام بها أو ألفين أن تزوجها وفي هذه الصورة يجمع الشرط من أن لا ترد ويوجد في  
الصورتين وأجاب في الغاية بأنه في المتقدمة دخلت المخاطرة على التسمية الثانية لأن الزوج لا يعرف هل  
يخرجها أولا أم لا فانظر أنه على صفة واحدة من الحسن أو القبح وجهالة الزوج بصفتها لا يجب خطر أو ربح  
الزبي بأن من صور المسئلة المتقدمة ما لو تزوجها على ألفين أن كانت حرة أو أن كانت امرأة وعلى ألف  
أن كانت مولدة أو لم تكن له امرأة مع أنه لا مخاطرة ولكن جعل الحال وأجاب في العبر بأن المرأة أو أن كانت في  
الكل على صفة واحدة لكن الجاهل توفى في الحرة وعدمها لأنها ليست أمر مشاهد أو لا أو وقع التنازع  
احتج إلى إثباتها مكانها مخاطرة معني بخلاف الحال والعقوبة أمر مشاهد فهاهنا بسيرة الزوج واليهابا  
مشقة واعتراضه في النهر بأنه على هذا ينبغي العدة فبما لو تزوجها على ألفين أن كانت له امرأة وعلى ألف  
أن لم تكن لأن النكاح ثبت بالتسامع فلا يحتاج إلى إثبات عند المازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان إثباته  
بالتسامع انما هو عند الاحتجاج إلى إثباته على أنه قد تكون له امرأة ثالثة في بلدة أخرى لا يعلم بها أحد بخلاف  
الحال والعقوبة فلذا اتبع الشارع ما في العبر ولم يلتفت لما في النهر **(قوله بخلاف ما لو رد الخ)** هذا أيضا من  
صور المسئلة المتقدمة التي ذكرناها فلما غلبت المسئلة لترديد القبح والحال فلا حاجة إلى اعادته والحاصل أن ترديد  
المهر بين القبح والكثرة وإن وجد بشرط الأقل لزمه الأقل والأقل لا يزيده الأكثر بل مهر المثل خلافا لما لا في  
مسئلة القبح والحال فإنه يجب المسمى في أي شرط وجد اتفاقا والفرق لإمام ماسر **(قوله ولو بشرط الخ)** هذه  
مسئلة استطرادية ليست من جنس مقابله أو مناسبتها لتعليق المسمى على وصف مرغوبه **(قوله لزمه السك)**  
لأن المهر انما شرع لجرد الاستمتاع دون البكارة ح من يجمع الانهر **(قوله ويرجع في البرازية)** أقول  
صبارنا تزوجها على أنها بكر فإذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا مهرها على السلاح بان زالت بوثنة  
فان تزوجها بان يمين مهر مثلها على أنها بكر فإذا هي غير بكر لا يجب إلا ما دون التوفيق واضح للمعامل اه  
ووجه التوفيق ما ذكره في العبادية عن نوادر الجها في تعليق المسئلة الثانية أنه قابل الزيادة بجموع مرغوب  
وقد فاق فلا يجب ما فوق بل به وأنت تجسبر بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح لزوم السك لمقابل نفسه  
ترجيح لنفسه والفرق بين التزوج بمهر المثل أو بأزيد منه ثم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطاهما زاد على

بطوات النفع (و) لكن  
(لا يزداد) المهر في المسئلة  
الأخيرة (على ألفين ولا  
ينقص عن ألف) لا تتفاهما  
صلى ذلك ولو لم تقهها قبل  
الشغل تنصف المسمى في  
المسئلتين لست في الشرط  
(خلاف ما لو تزوجها على  
ألفين أن كانت خبيثة أو على  
ألفين أن كانت حرة) فانه  
يصح الشرطان اتفاقا  
في الأصح لقصة الجاهل  
بخلاف ما لو رد في المهر بين  
القبح والكثرة لثبوت  
البكارة فانها ان تباين  
الأقل والأفهر المثل لا يزداد  
على الأكثر ولا ينقص عن  
الأقل فصح ولو بشرط البكارة  
فوجد ما يباين لزمه السك  
درو وجه في البرازية

الحمل على أنها بكر فإذا هي ثيب قبل تزوال الزود على قياس مختار شيخ يتقارى فيها إذا اصطفاها المال الكبير  
 بجهة الحمل على أن يجهز وهاجتها زكوة ولم تأت به رجوع بمزاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمتنا وروى  
 يثني أن رجوع بالنزول كمن صرح في مؤلفه الإمام ظهير الدين أنه لا يرجع في كلتا الصورتين اه أي في  
 صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على الحمل كالمسلم من مراعاة الأصول العمادية وقول النزاهة  
 تبعاً للعمادية ولكن صرح الخ يزيد رجوع عدم الرجوع وأنه يلزم كل المهر وناقض المسئلة في الوهابية  
 وعبر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فأقاراً يضار رجوع زوم السكل كما هو مقتضى اخلاق اتحاد الجنس  
 والوقاية والماتى (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسئلة أن يسمى شيئاً مختلفاً القيمة واتحد الجنس  
 أو اختلف نهر (قوله أو الالدين) لا تأخذ في ذكر هذا الف لعل قطعا بان الف في قوله الأول قول العهر  
 أو على هذا الف أو الالدين هو مثال آخر من الالدين مما لا اختلاف فيه فيقتض اتحاد الجنس ويمكن  
 طفره أو الالدين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الف بأن يعطى على كل واحد ما انفاده  
 كأن يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذا الفين أو يقول على هذا الف أو هذا الفين تأمل  
 (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كذا أو ولذا أحدهما أن الحكم فيه كذلك كما صرح به في  
 المسما بجر (قوله وأحدهما أو كس) الجمله في موضع الخلل في القلموس أو كس كل واحد النقص  
 والنقص لازم ومتعد اه وقيد به لانهم لو تسوا في القيمة صحت التسمية اتحاداً بجر من الفخ وقال بقوله  
 لو كلسوا فلا تحكيم ولها الطلاق أخذاً بها ما شئت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله وعند ههنا الاقل  
 والمزود على الأول ورجح الفهر بقوله ما هو اختلاف بيني على أن مهر المثل أصل عدم المعنى خلفه  
 ان صحت التسمية وقد فسدت هنا الصلح فصار الى الامل وعند ههنا بالعكس وعمله اذا لم يصرح بالخيار لها  
 أوله فقول على أنها بالخيار تأخذاً بها ما شئت أو على أن بالخيار أصلها ما شئت فانه يصح اتفاقاً لا اتفاقاً  
 المنزلة وقيد بالنكاح لان الخلع على أحدثين مختلفين أو الاتفاق طبقاً لوجوب الاقل اتفاقاً لا ليس له  
 موجب أصلي يصلو اليه بعد فساد التسمية فوجب الاقل وكذا في الاثر وروى عنه الفهر (قوله فلها الاوقع)  
 لانها لو نيت بالخط هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالنزاد هداية (قوله والام) أي بان كان  
 بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) أي في الطلاق قبل الفسول كأن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بجر  
 (قوله وجبت المتعة) أشار به الى أن ما وقع في البروتبعاً للوقاية والهداية من أنه يجب نصف الاوكس  
 اتفاقاً بيني على الفاليان المتعة لا تزيد على نصف الاوكس كما عليه في الهداية ح ولو اذن وجبت  
 كما صرح به في الخاتبة والبراية وقال في الفخ التحقيق أن الحكم المتعة فأذا لم يكن لو كانت أز يد من نصف  
 الاقل لا يرد على نصفه لمتكابه وحق (قوله ولو تزوجها على غرس الخ) شروع في مسئلة أخرى موضوعها  
 أنه تزوجها على معلوم معلوم الجنس دون الوصف كافي الهداية وقوله فالروجب الوسط أوفيته بعد صفة  
 التسمية لان الجنس المعلوم مشتمل على الجسد الذي هو الوسط فوخط بينهما صلتان بجهول الجنس لانه  
 لا وسطاً لا لاختلاف معنى الاجناس وانما تخير الزوج بين دفع الوسط أوفيته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة  
 فصارت أصلاً حق الايقاع وقيد بالهمس لانه في المعنى بإشارة كونه العبد أو الغرس بحيث المثل لها بمجرد  
 القول ان كان مملوكاً ولا فلان تأخذ الزوج بشرائه لها فان عجز زنه فغتمه وكذا بإضافة الى نفسه كعبد  
 فلا يخير في قبول القيمة لان الاضافاتى نفسه من أسباب التبرع كالإشارة لكن في هذا اذا كان له عبد  
 ثبت ملكها في واحد منهم وسطاً عليه تعيينه وقوله في المهرانه يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم  
 كون الاضافة كالإجماع فانه في الإجماع لو عين لها وسطاً أجبرت في قوله وتما في النهر (قوله في كل جنس  
 له وسطاً) قصد هذا التعميم أن هذا الحكم لا ينص الغرس والعبد وما صلت عليه ما يلزم كل جنس له  
 وسطاً معلوم ح (قوله وكل ما يميز السلم فيه الخ) فإذا وصف الثوب كهرى خير الزوج بين دفع الوسط

قوله مما الاختلاف كذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف ولعله مما لا اختلاف  
 اه مصححه

(ولو تزوجها على هذا العبد  
 أو على هذا الف أو الالدين)  
 (أو على هذا العبد  
 وهذا العبد) أو على أحد  
 هذين (وأحدهما أو كس  
 حكم) القاضى (مهر المثل)  
 فان مثل الارفع أو فوقه فلها  
 الارفع ومن مثل الاوكس  
 أو دونه فلها الاوكس والا  
 فهو المثل (وفي الطلاق قبل  
 الفسول يتحكم متعة المثل)  
 لانها الاصل حتى لو كان  
 نصف الاوكس أقل من  
 المتعويبت المتعة ففخ (ولو  
 تزوجها على غرس) أو  
 جسد أو ثوب بهر روى أو  
 غراس بيت أو بعد معلوم  
 من غيرا بل (فالواجب في)  
 كل جنس له وسطاً (الوسط  
 أوفيته) وكل ما يميز السلم  
 فيه بالخيار لزوم والا  
 فللمراة

أو قيمته كغيره وكذا البالغ في وصفه بأن قال طوله كذا في ظاهر الرواية يتم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لأن صحة السلف في الشباب موقوف على ذكر الاجل وفي المكمل والموزون اذا ذكر صفة كبدية فالقبح التسعير معدية أو بحرية بتعين المعنى وإن لم يذكر الاجل لأن الموصوف فيها ثبت في التمام أن لكل من مؤجلا على النهر والصريح كون الخيل للبراة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد ما يجارها عليها يعني أن لها أن تحسب على القيمة اذا أراد دفع العير لانه اذا صم السلسل تعين جهاتها العين هذا وفي الفصح الصريح بأن قول الهداية في ظاهر الرواية استلزاما وعي من أي حسيطة أن الزوج بحجر على دفع عين الوسط وهو قول زفر ومن قول أبي يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعيب الثوب ذكر مثله من المسوط ثم يرجع وايضا فر صرح في الجمع بانها الاصح وكذا في قدر الصار وأقره في غير الاذكار وامر ملك ثم لا يضي أن انه وان لم يتعين فلا بد من الوسط أو قيمته من اعتبار الأوصاف التي ذكرها الزوج **(قوله)** وكذا الحكم في كل حيوان الخ فذكر القرس ليس قيداً لوقال أولاً ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته لكن انحصر وأتمل فانه يتم نحو العبد والوثوب الهروي **(قوله)** هو عند الفقهاء الخ أما عندنا فمخالفة فهو المقول على كثير من مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثير من مختلفين في العدد **(قوله)** مختلفين في الأحكام كسان فانه مقول على الذكر والانثى وأحكامهم مختلفة قال في البحر ولاشأن أن الثوب تحتها الكتان والطن والجمر والاحكام مختلفة فان الثوب الحر يراد به ليس، وضرب يعجل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحتها الفرس والحمار وأما الدار فتمتعها باختلاف اختلافاتها بأشياء بالبلدان والمال والسعة والضيقة وكثرة المراق وقلتها **(قوله)** مختلفين فيها أي في الأحكام مثل الاصوليون في بحث الخاص بالجل وأورد عليهم أنه يشغل الحر والعبد والعاقل والجنون وأحكامهم مختلفة فأجابوا بأن اختلاف الأحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامها بالاصالة بغير **(تنبيه)** علم عماد كبر أن نحو الحيوان والذئابة والمملوك والثوب جنس وأن نحو الفرس والحمار والعبد والثوب الهروي أو الكتان أو القطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته الثاني فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره معدون وصفه كقَالَ في متن المختار تزوجها على حيوان فان حسي نوعه كالفرس جاز وإن لم يصنفه قال في شرحه الاختيار ثم الجاهل أنواع جهاته النوع والوصف كقوله ثوب أو ذئابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ثم ما هو معلوم النوع مجهول المصنف كقوله عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فتدبر جعل الذئابة والثوب بمعلوم الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حمار أما إذا لم يسمى الجنس بأن تزوجها على ذئابة أو بقرة أو شاة أو ثوب أو حمار المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قاتاً أراد بالجنس النوع كما مر به في غاية البيان ولنا تأمله بالوصف وأما قول البحر لاجابة الخ جعل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثير من الخ فلهذا لا يصح جعل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كالا يضي بل بتعين حله على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروي تصح التسمية وبخلافه يرجع فتدبر معنى الهروي جنسا وليس هو جنسا بالمعنى المار ولو توسع المصنف الهداية فقال ذكر جنس معدون وصفه بذلك دون نوعه لمع كلامه بأن أراد بالجنس النوع لمقتضاه بالوصف ألمع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما لم يرك **(قوله)** بخلاف مجهول الجنس أي بما ذكره جنسه بلامه يدينون كقوله يوداه فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أو قيمته بل يجب مظهر المثل **(تنبيه)** حاصل هذه المسئلة أن المسمى اذا كان من غير التعداد كان عرضاً أو حيواناً اما أن يكون معينا بأشياء

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء المقول على كثير من مختلفين في الأحكام (دون نوعه) هو المقول على كثير من مختلفين في الجنس كقوله يوداه لانه لا وسطا

أو إضافة فيجب بعينه أو لا تكون معناتان كان غير مكمل وموزون كان جهل نوعه كدائه أو ثوب فسدت  
التسمية وبجبهه المثل وان علم نوعه وجهل نوعه كدائه أو ثوب هوى أو عدت التسمية وتغير بين  
الوسط أو تغيرت كذلك علم وصف الثوب على ظاهره والواقع على ما مر أنه الأصح تبين الوسط لأنه يجب  
في الزمة كالسليم بخلاف الحيوان فإنه لا يجب في التسمية السلم وان كان مكملًا وموزونًا ما علم نوعه وصفه  
كلوب قبح جيد خال من الشعر مسمى تبين المسمى وصار كالعرض المتداوله لأنه ثبت في الزمة سالًا  
كالعرض وموزنًا كالسليم وان لم يعلم وصفه متغير الزوج بين الوسط وأوقيته كالقذى ذكر الفرس أو أبار  
هذا خلاص ما في الاعتبار والفح والبصر لكن بشكل مافي الخانة توتز وجهه على عشرة دراهم وثوب ولم  
يسطه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الفسول لم يكن لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعنتًا كثر من  
ذلك اه قال في البصريح إذا علم أن زوج مبرم المثل فيها إذا مسمى مجهول الجنس انما هو ماله الم يكن  
منه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا أن لا ينظر إلى المتعة أصلًا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب  
لفو بدليل أنه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخبر الرمي بأن الثوب محمول على العدة والبرع  
كل ثوب به العادة غير داخل في التسمية إذ لو دخل لا وجب فسادها فالحش الجاهلة وقال في فتاواه الحشير بانه  
زافهم صاحب الجرم وأضيف جعل الثوب لغوا ولحول ولا قوة إلا ببقائه اه قلت جله على العدة والبرع هو  
يعنى الفائه في التسمية وتوجه اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لم يكن يجب لها نصف  
المسمى بالطلاق قبل الفسول بل انظر إلى المتعة لعمدة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعلى حكم ماله  
تزوجها على ألف وكرامتها أو جهدي لها هدية فتدعى صرح في التبر بانه في المسبوط بعد أن ذكر عبارة محمول  
تزوجها على ألف وكرامتها أو جهدي لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن الألف قال هذه المسئلة على وجهين  
ان أكرامها أو هدى لها هدية فلها المسمى والافهر المثل اه قلت فهو مثل ما توتز وجهها بانف على أن  
لا يخرجهما أو لا يزوج عليهما كما قلناه وبصرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مسمى شيئا  
مجهولًا كن تزوجها على ألف درهم وأن جهدي لها هدية ثم طلقها قبل الفسول فلها نصف المسمى لأنه  
إذا لم ينف بالكرامتها أو الهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يدخل في الطلاق قبل الفسول اه لكن  
قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها فلها مهر المثل لا ينقص من ألف لأنه رضى بمواون طلقها  
قبل الفسول فلها نصف الألف لأنه أكثر من المتعة اه ونقل نحوه في البحر من الولو الجيتر الحيط واعترض  
به على ما مر من استحباب المسمى بان الهدية والاكرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تنفسد التسمية  
فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما نقلته على البحر بما علمه أنه يمكن حل مافي الاختيار على ما إذا لم يكرمها  
أما إذا أكرمها فلها المسمى وهذا من ماحل عليه في البسوط كلام محمد ومثنى عليه في الهداية  
وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع بسد وجودها وظاهره كافي التبر أنه  
يكفي هنا أدنى ما بعد اكرامها هدية اه فإذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية صحيحة لعدم رضا المهر بألألف  
وحسد فيجب مهر المثل وكذا إذا طلقها قبل الفسول تقرر الفساد فوجب المتعة كما هو الحكم عند عدم  
التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الألف لأنه في العادة أكثر من المتعة كما علم من  
كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الأوكس فقد حصل بإعازة كرامة التوفيق بين كلامهم وبين حل  
مافي الخاتمة عليه أيضا وذلك بان يعدي إذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها أو باع ثم ذهب لها  
العشرة لان مهر المثل هو الواجب عند فساد التسمية ويجب المتعة بالطلاق قبل الفسول وأما دعوى الرمي  
العلة ذكر الثوب لجهلها فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية لأش من جهالة الثوب لان الاكرام تحته  
أجناس الثياب والحيوان والعروض والعتار والنف ودوا المكمل والموزون ومع هذا لم يلغوه لعدم الغاء الثوب  
بالأولى وأيضًا بشكل على الغائمه اعتبار المتعة وعلى ما تقررناه لا اشكال وانه أعلم بحقيقة الحال ونظير مافي

مطلب تزوجها على عشرة  
دراهم وثوب

الخاتمة ما هو معروف من المار في زماننا من أن البكر لها أشياء رائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول  
 كدراهم النقش والحام ونوب يسمى لغافق الكاب وأتوب آخر يسألها الزوج ليدفعها أهل الزوج إلى  
 أبقاها وبلانة الحام ونحوها وهما ما يدفع بعد الدخول كالأزار والخف والمكعب وأتوب الحام وهذه  
 مأثورة مرفوعة نزع المشروط صراحة أو بالزوج أو لا يدفع ذلك يشترط فيه وقت العقد أو يسمى  
 مة المنة دراهم معلومة يدفعها إلى المهر المسمى في العقد وقد سئل عما في الخيرية فأجاب بما حمله من أن العرفي  
 المكتسب أن المعروف أكثر ولو يجب الحاق ما ذكر بالمشروط فإن علم قدر ما لم يكن ولو لا وجوب مهر  
 المثل لفساد التسمية أن ذكر أنه من المهر وأن ذكره على سبيل العدة فهو غير لازم بالكية والذي يظهر الأخير  
 وما في الخاتمة صريح فيه ثم ذكر عبارة الخاتمة المارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وأنت شبيب بأن هذه  
 المذكورة أن تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنهم لم يجهل المهر غير أن المهر منما يصح تركه مهر  
 ومنما يسكت عنه بنقله أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم إرادة تسليمه لا بد من اشتراط فيه  
 أو تسمية ما يقابل كالمهر فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح بعهده عند تبرع ولو كان كلام الخاتمة صريحاً فيه  
 علمت ما سابقه من يناقشه وقد رأيت في الملتقى التصريح بمرومه كالملاحشة كفي مسئلة منع المرأة نفسها  
 حتى تقبل المهر فقال ثم إن شرط لها شيئاً معلوماً من المهر مجزأ فأما هذا فكأن ليس لها أن تمنع نفسها وكذلك  
 المشروط عادة كالمكعب وديباج القفا وتودراهم السكر على ما هو عادة أهل حمرقند وأن شرط وأن  
 لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب وإن سكتوا لا يجب إلا من صدق العرف من غير ترك في الامطاع لهما من مثله  
 والعرف الضيف لا يفي السكون عنه بالمشروط اهـ ثم رأيت المصنف أثنى في فتاويه وحلله أن  
 ذلك أن صرح بالمشروط لم يسلطوا أن سكت عنه وكان العرف به مشهوراً معلوماً عند الزوج ولا يخفى  
 أن هذا لو كان تبرعاً لم يكتف به ما منع نفسها بقضيه ولا المبالغة فيه وكذا لو كان لازماً فسد التسمية بل  
 ينبغي أن يقال إنه بمنزلة اشتراط الهدية والأكرام ترتفع الجهالة يدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل أو  
 يقال وهو الأقرب أن ذلك من قبل معلوم النوع محمول الوصف كالفرس والعبدان التفاضل في ذلك يسير  
 في العرف فمثل القامة يعرف نوعها أنهما من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى  
 وقلة المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فباعتبار الوسط من كل نوع منها هذا ما تقرر في هذا المقام الذي  
 كثر فيه الأوهام وزلت الأقدام فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي)  
 وأما أهله فالرومي وأدناه الزنبي كذا في البحر والنهر والنخ ذكروا أن ذلك عرف القاهرة ود كوالسيد  
 أبو السعود أن الحبشي في عرفنا لا يجب إلا بالنصب لأن العبد متى أطلق لا ينصرف إلا لادسه وإذا  
 اقتصر على ذكر العبد وجب الوسط من السودان اهـ قلت والعبد في عرف الشام لا يشمل الرومي لانه  
 يسمى محلاً كابل يشمل الحبشي والزنبي وكذا الجارية والرومية تسمى سريه وطبقة فالوسط أعلى الزنبي  
 (قوله وان أمهرها العبد من الخ) أراد بالعبد من الشين الحلالين والحر أن يكون أحدهما حراً ما دخل  
 فيه ما لا تزوجها على هذا العبد وهذا البيت فاذ العبد حر أو على مذبحين فإذا أحدهما متهمة فكفى شرح  
 الطحاوي بحر (قوله أنه) أي أقل المهر (قوله بمن مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن  
 الإمام له العبد الباقي ونظام مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لها قيمة الحر لو عدا) أي لها من  
 العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه عبداً (قوله ورجعها الكمال) والمتن على قول الإمام وفي القهستاني  
 من الخاتمة أنه ظاهر الرواية (قوله كذا ما استحق أحدهما) أي أحد العبد من العبدين فإن لها الباقي وقيمة  
 المستحق ولو استمعة أجمعهما فلهما قيمتهما وهذا بالاجماع فكفى شرح الطحاوي بحر (قوله في نكاح فاسد)  
 وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالمنقول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسيب ويجب الأقل من  
 المسمى ومن مهر المثل خلافاً لما في الاختيار من كتاب الدخول عنه في البحر وسند كفي العدة التوفيق بين

مطلب مسئلة دراهم النقش  
 والحام ولغافة الكاب  
 ونحوها

ووسط العبد في زماننا  
 الحبشي (وان أمهرها  
 العبد من) الحال أن  
 (أحدهما حر فمهرها العبد)  
 عند الإمام (ان ساوى أنه)  
 أي شرط دراهم (والأكل  
 لها العشرة) لأن وجوب  
 المسمى وإن قل بمن مهر المثل  
 وعند الثاني لها قيمة الحر  
 لو عدا وجه الكمال  
 استحق أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد)

مطلب في النكاح الفاسد

ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذي الخ) بخلاف ما لو شرط شرطاً فاسداً كالتزويج عليه على أن لا يطأها فإنه  
 يصح النكاح وطسده الشرط وحتى (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاثنت  
 ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامتناع على الحرة وفي المحيط تزوج ذمي مسلمة فرق بينهما لأنه وقع  
 فاسداً اه فظاهر أنهم لا يعدان وإن النسب ثبت فيه والعدة ان دخل بها قتل لكن سدد كمر الشارع  
 في آخر فصل في ثبوت النسب من جمح الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب من ولادته لثبوت العدة  
 لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم فانهم مقتضاه الفرق بين الفاسد والبطل في  
 النكاح لكن في الفتح قبيل النكاح على نكاح المعتدة لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع نعم في  
 العزازة فيمكنه قولين في أن نكاح الحرام باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده كعدمه وإن  
 لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضاً كما يعلم مما سبقت في الحدود وفسر الفهستان في هذا الفاسد  
 بالبطل ومثله بنكاح المحارم وبأكرام من جهتها أو بتفسيره ودخول وتقيده لا كراهية يكون من جهته فقدمنا  
 الكلام عليه أول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسبقت في باب العدة لا بد من نكاح باطل  
 وذكر في البحر هناك من اجتنب أن كل نكاح اختلف العلماء في جواز كونه نكاح بلا شهود بالدخول فيه  
 موجب العدة أما نكاح منسوخة الغير ومعدته بالدخول فيه لا يجب العدة أن علم أنه لا عبرة له لم يقل أحد  
 يجوز أنه فلم يتخذ أصلاً ففعل هذا الفرق بين فاسد ما طأه في الدخول فيه لا يجب الجميع العلم بالحرة لأنه زنا  
 فكأن القتيبة غيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيها فالفرق ثابت وعلى هذا فيقول  
 البحر هنا ونكاح المعتدة بما إذا لم يعلم بأنها معتدة لكن برده على ما في اجتناب مثل نكاح الاختين معا فإن  
 الظاهر أنه لم يقل أحد يجوز أو لو لكن لخطر وجه التقيد بالعبس والظاهر أن الله في العقد لا في ملك المتعة  
 إذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القيل) فلو في البر لا يزعمه لأنه ليس بعمل  
 التسليم كما في خلاصة القول في القنية فلا يجب المهر والتقبيل يشهد على الأولي كبحر جوابه أيضاً بحر (قوله  
 كالحلوم) أفادته لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولي (قوله لم يقطعها) أي لم يثبت بها النكاح من  
 الوطء فهي غير محصية كالحلوة بالخائض فلا تقام مقام الوطء وهذا معني قول الشيخ الخلو العيصية في النكاح  
 العاسد كالحلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهرة وفيه مسامحة للسداد الخلو بحر والظاهر أنهم  
 أرادوا بالصبي هنا الخالية عما عتقها أو يفسدها من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حيض ونحوه مما سوى  
 فساد العقد لظهور أنه غير مريد أود هذا سبب المسامحة فيه مسامحة أخرى وهي أن الخلو في النكاح الفاسد  
 لاوجب العدة بخلاف ما من الفتح مع أن الفاسد في النكاح الصحيح موجباً كما مر أنه المذهب (قوله ولم يرد  
 مهر المثل الخ) المراد به المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء شبهة بغير عقد أن المراد به غيره  
 كما نص عليه في البحر ويأتي بيانه فافهم هذا وفي الخاتمة تزويج محرمة لا حد عليه عند الامام وعليه مهر مثلها  
 بالغنا يبلغ اه فهي مستتنة إلا أن يقال إن نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك  
 ثمة للاختلاف وبما الوجه الفرق بينهما كما أشار إليه في البحر (قوله لم يراها بالحل) لأن الماهل تسم الزادة  
 كانت أو خاتمة بالخط مسقطاً عنها لاجل أن التسمية صحيحة من وجهه لأن الحق أنها ما تقدمت كل وجه  
 لوقوعها في عقد فاسد ولهذا كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أنهم  
 المثل لو كان أقل من العشرة ظن لها غير مختلف النكاح الصحيح إذا وجب فيه مهر المثل فإنه لا ينقص عن  
 عشرة بحر ومثله في النهر وفيه نظر فإن مهر مثلها المتبرع يقوم أيها كيف يكون أقل من العشرة مع أن  
 العشرة أقل الواجب في المهر شرعاً فتأمل (قوله في الأصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فسخة إلا  
 بحضور الآخر كقوله في النهر وغيره ح (قوله فلا ينفى وجوده) قال في النهر وقوله لا ينفى وإسكن منهنما  
 فسخة بغير محضر من صاحب لا يرد به عدم الوجوب فلا شك في أنه خروج من المعصية وتواخر وجهها واجب

وهو الذي قد ستر طامن  
 شرائط العدة ككشود  
 (بالوطء في القيل لا بغيره)  
 كالحلوة لحرة وطئها (لم  
 يرد) مهر المثل (على المسمى)  
 لرضاها بالحلوة كان دون  
 المسمى لزوم مهر المثل لفساد  
 التسمية بفساد العقد ولولم  
 يسم أو جعل لم يزم بالغنا ما بلغ  
 (و) يثبت (لكل واحد  
 منهما فسخة ولو بغير محضر  
 من صاحبه دخل بها أولاً)  
 في الأصح خروج من المعصية  
 فلا ينفى وجوده



بل إقادة أنه أمر ثابت له وحده اه ح وخمير ينال تعبير المصنف بالإلام في قوله ولكل وخمير وحده لكل  
 أي ثبت لكل منهما وحده **(قوله بل يجب على القاضي)** أي إن لم يتفرقا **(قوله وتجب العدة)** ظاهر كلامهم  
 وجوبها من وقت التفرق قضا ومداينة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما إذا علمت أنها عاشت  
 بعد آخر وطه ثلاثين أي حصل لها التزوج فيما بينها بين الله تعالى على قياس ما قد مضى من نفل المتأني  
 اه ونحوه فيما إذا فرق بينهما أما إذا علمت ثلاثين آخر وطه ولم يلقوها طيس لها التزوج اتفاقا كما أشار  
 إليه في غاية البيان وظاهره أن يلي يومه خلافة **(قوله بعد الوطء لا الخلو)** أي لا يجب بعد الخلو العدة  
 عن وطء وجوب العدة بعد الخلو ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن النخبر وتولو اختلاف في  
 النحول فالقوله فلا يشترط من هذه الأحكام اه وفيه من الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أخت  
 امرأته حوت عليه امرأته إلى انقضاء عدتها **(قوله لطلاق)** متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا الموت  
 مخالف له والمراد أن الموطوءة أو نسكاح فاسد سماعا فارقها أو مات عنها يجب عليها العدة التي هي عدة طلاق  
 وهي ثلاث حيض لا عد موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنع والبر والمراد بالعدة هنا عدة  
 الطلاق أما عدة الوفاة فلا يجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح متعلق قوله لطلاق بقوله يجب لأن  
 الطلاق لا يقع في النكاح الفاسد بل هو متاخر كذا لا يصح أن يرد بقوله لا الموت موت  
 الرجل قبل الوطء لأنه لو مات بعد يجب عدة الموت لما علمت من الطلاق صارة البحر والمنع أنها لا يجب في  
 النكاح الفاسد ولما سأل في باب العدة أن يجب ثلاث حيض كوامل في الموطوءة أو بتسببه أو نسكاح  
 فاسد في الموت والفرقة اه أي أن كانت حيض والاقل ثلاثة أشهر أو وضع الحمل فافهم **(قوله من وقت)**  
 التفرق أي طريق القاضي وشبهه التفرق وهو قسمهما أو منع أحدهما وهو متعلق بغير أي  
 لأن آخر الوطء ثلاثين وهو الأصح كذا في الهداية وأقر مشراحها كالفتح والمراج وغاية البيان وكذا  
 صحه في المتن والجوهري والبر ولا يخفى تقديم ما فيه هذه المعتبرات على ما في مجمع الأنهر من تعصم فولد  
 وصارته الواجب واعتبر العدة من وقت التفرق لأن آخر الوطء ثلاثين **(قوله أو متاخره الزوج)** في  
 البراءة في المتاخره في الفاسد بعد النحول لا تكون إلا بالقول كملت سبيلك أو تركت بغيره إنكار النكاح  
 لا يكون متاخره أمالو أنكر وقال أيضا دهي وتزوجي كأنه متاخره والطلاق فيمتاخره لكن لا ينقص به  
 عدد العدة لعدم محي أحدهما إلى الآخر بعد النحول ليس متاخره لأنه لا تحصل إلا بالقول وقال صاحب  
 الحط وقيل النحول أيضا لا يقع إلا بالقول اه ونص الشارح المتاخره بالزوج كلفعل الز إلى بل لأن  
 ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة أصلا مع أن فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاختلاف  
 والفرق بين المتاخره والفتع بعد كذا في البحر ووفق في النهر بأن المتاخره في معنى الطلاق فينقص به  
 الزوج أما الفتع فرفع العقد فلا يختص به وإن كان في معنى المتاخره فده البحر إلى بأن الطلاق لا يقع في  
 في الفاسد فكيف يقال إن المتاخره في معنى الطلاق فالحق عدم الفرق وإلزامه به المقدس في شرح نظم  
 الكتبخان وعلمه فيما اقتناه على البحر وسألت قيل باب الطلاق قبل النحول عن الجوهره طاق المنكحة  
 فاسدًا ثلاثة تزوجه بلا حمل قال لم يملك خلافها هذا أيضا لم يلكون الطلاق لا يقع في الفاسد وإن كان  
 غير ممتنع له مدبل هو متاخره كما علمت حتى لو طلقها أو حذمت تزوجه بمحضها عدت إليه ثلاث طلاق **(قوله)**  
**في الأصح** هذا أحد قولين صحيحين ووجه في البحر وقال انه اقتصر عليه أن يلي والآخر أنه شرط حتى لو لم  
 يعلمها لا تنتقض عدتها **(قوله وبثت النسب)** أما الأرض فلا يشترط في النكاح الموقوف ط من  
 أبي السعود **(قوله احتياطاً)** أي في إثباته لأبيه الولد ط **(قوله وتعتبر مدته)** أي ابتداء مدته التي ثبتت  
 فيها **(قوله وهي ستة أشهر)** أي أكثر **(قوله من الوطء)** أي إذا لم تقع الفرقة كما يأتي بيانه **(قوله هي ستة)**  
**أشهر** أكثر أشار إلى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا بما دونه ولأنه لو دونه لا أكثر من

بل يجب على القاضي  
 التفرق بينهما وتجب  
 العدة بعد الوطء لا الخلو  
 لطلاق لا الموت (من  
 وقت التفرق) أو متاخره  
 الزوج وإن لم تعلم المرأة  
 بالمتاخره في الأصح (ويثبت  
 النسب احتياطاً بلا  
 دعوى) وتعتبر مدته وهي  
 ستة أشهر (من الوطء فإن  
 كانت حسنة إلى الوضع أقل  
 مدته الحمل) يعني ستة أشهر  
 فأكثر (ثبت النسب  
 والام) بأن ولادته لأقل من  
 ستة أشهر (لا) يشترط هذا  
 قول محمود به يفتي

مطلب التصرفات الفاسدة

٢١

وقال ابتداء المدة من وقت  
 العقد كالصحيح ووجهه في  
 النهر بأنه أحوط ذكر من  
 التصرفات الفاسدة إحدى  
 وعشرين وظلم منها العشرة  
 التي في الخلاصة فقال  
 وفاسدة من العقود عشر  
 أحدها ترك حكم هذا الإجر  
 وجوب أدنى مثل أو مسمى  
 أو تكليف ففقد المسمى  
 والواجب لا كثرة الكتابة  
 من الذي سماه أو من قيمة  
 وفي النكاح المثل ان يكن  
 دخل

وخارج البذر لما لك أجل  
 والصلح والرهن لكل نقضه  
 أمانة أو كالصحيح حكمه  
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
 وصح بيعه لعبدا اقترض  
 مضايبه وسكها الأمانة  
 والمثل في البيع والالتقية

ستين من وقت العقد أو الفسخ ولو لم يفارقا فإنه يثبت نسبه اختلافا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف  
 فيما إذا أتت ولدته أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الفسخ فانه لا يثبت نسبه على المفق به بجر  
 (تبيينه) ذكر في الفسخ أنه يعتبر ابتداء المدق من وقت التفريق إذا وقعت فرقا لا من وقت النكاح أو  
 الفسخ على الخلاف واعتزض على الجرح بأنه يقتضي أنها أو أتت به بعد التفريق لا كثر من ستة أشهر من  
 وقت العقد أو الفسخ ولا قبل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في النهر بأن  
 اعتبار ابتداء المدق من وقت النكاح أو الفسخ معناه في الأقل كإجراء اعتبارهما من وقت التفريق معناه  
 نفي الاكتراحي لو حاق به لا كثر من ستين من وقت التفريق لا يثبت النسب اهـ ومثله في شرح المقدسي  
 والحاصل أنه قبل التفريق يثبت النسب ولو ولدته بعد العقد أو الفسخ لا كثر من ستين كجر أم بعد  
 التفريق فلا يثبت إلا إذا كان أقبل من ستين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد  
 أو الفسخ أقل من ستة أشهر (قوله ووجهه في النهر) ترجحه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان  
 الفتوى على قول محمد (قوله وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تفسد إذا عقدتها بشرط من شروط  
 الصحة (قوله وحكم هذا) أي حكم الإشارة الفاسدة بشرط فاسد كزمانة أو بجهالة المسمى أو بعدم التسمية  
 أو بتسمية بخروج والاحتياط حكمه والمراد به أجل المثل أو المسمى في الصورة الأولى وأحوال المثل بالفعلا بل  
 في الثلاثة الأخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادعى ما لم يضاف والاضافة بيانية أو غير مضاف  
 ومثل يدل منه كالمختفي ح (قوله والواجب لا كثر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما إذا كاتبه على عين  
 معينة لغيره يصح للمكاتب لا كثر من قيمته والمسمى ونأما الكتابة والقيمة فيجوز ان لا يوقف عليها ما باله  
 للتألف في القافية ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلا مهر المثل أي الفاسد ما لم  
 يسم ما يصلح مهر أو الأقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل) أما إذا لم يدخل لا يجب شيء ح  
 (قوله وخارج البذر) يعني أن المزارعة الفاسدة كما إذا شرط فيها قرضا معينة لاحتاجه ما يكون الخمار ج  
 فم صاحب البذر ثم ان كانت الأرض فليعلم أحوال العمل وإذا كان البذر من العامل فليعلم أحوال  
 الأرض ح (قوله أجل) تكلمة تعني ثم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بغير وجهالة  
 البديل المصلح عليه مو الرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) شهر مبتدأ  
 محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمهر من الذين دل عليهم الصلح والرهن أي حيثئذ يكون ماقى  
 بدل الصلح أمانة وكذلك المصلح عليه في يوم هوف يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لان كلا قبض مال صاحبه  
 بأذنه لكتمة قبضه لنفسه لا لما له فثبت أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه  
 وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه ببدل الصلح وصح الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين و ينبغي  
 أن يكون هذا هو المختدر حتى قلت وسأنت في كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحة إذا كان سابقا  
 على الدين ولا فلا يأتي عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء الضرورة يعني ان  
 الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يرقم ح لانه قبضه  
 لنفسه ومن قبض لنفسه ولو بالذن ما له كان قبضه قبض ضمان رضى (قوله وصح بيعه) أي بيع  
 المستقرض والام لتعدي البيع وقوله اقترض فتم لعبد ونأمله مستقرضا على المستقرض ومفعوله  
 محذوف عائد على العبد يعني إذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه قيمه يتبدل لما يصح بيعه ح وقال  
 ط الارام لعبد زائدة (قوله مضايبه) يسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بخوار شرط عمل  
 رب المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضارب يبقى بالمضارب أمانة ح أي لانه قبضه المالكها بأذنه  
 وما كان كذلك فهو أمانة ولانه لما فسد صار المضارب أجيرا والمال في يد الاجير أمانة رضى (قوله والمثل  
 في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بشروط لا يقضيه العقد ضمان مثل المتبوض المالك ان كان

مالياً وقيمتها ان كان قيمته الامانة والقيمة مرفوعة ان لا توقف عليها بالسكون لما مرح وأما بقية  
 الاحدى والعشرين فقال في النهر وبقى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة  
 والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقيمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالبهية الفاسدة  
 مشهورة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه اذا بطل العوض فيه وقع بائناً وذلك كالخلع على خرافة تزير أو مينة  
 وأما الشركة وهي المفقودة منها شرطه مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كفى الجمع ولا ضمان عليه  
 لو هلك المال في يده كفى جامع الفصولين وأما السلم وهو ما قصد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس  
 المال فيه كالمنصوب فصمم فيه أن يأخذ به ما بدله يدايد كذا في الفصول وأما الكفالة كما اذا جهل المكفول  
 عنه مثلاً كقوله ما يابعت أسداً فعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع عما أداء حيث كان الضمان فاسداً  
 كذا في الفصول أيضاً وأما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفرقوا بين فاسدها  
 وباطلها وصحوا بأن الاقالة كالنكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله  
 وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولت الجارية فهي باطلة اه أقول وما مرزاه الى الجمع في قوله  
 وأما الشركة الخ غير موجود فيه ولم تر أحداً قاله بل تجوز الشركة كرفع التساوي في الربح وعدمه فالجواب  
 أن يمثل بالشرط فيها ذراهم مسمية لاحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر  
 المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فانهم وذكر القيمة ولم يتعرض لحكمها وسيدكر  
 المصنف والشاوخ في باب ان المقبوض بالقيمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم  
 أو غيره ثبت المثلث فيه ويعد جوازا للتصرف فيه لقابضه وضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقبل  
 لا يثبت وجزم بالقبول في الاشياء وبالأول في البرازية والتقنية اه وما ذكر في النكاح من عدم الفرق  
 بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحي الحوالة ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكميلاً  
 لنظم النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهية سواء \* والخلع بائن ولا جزاء  
 ان شرط الخرافة الخنزير أو \* لمينة بدله كذا وأو  
 بقدر مال ربح شركة ففسد \* كان لقطع شركة الربح قصد  
 ولا ضمان بهلاك المال \* في يده حوت ذرا المعالي  
 وسلم بعض شروطه ففسد \* ففاسد كما من الفقه شهد  
 ورأس مال فيه كالمنصوب عد \* تغذبه ما شئت ان يدايد  
 كذالة المجهول مفسد لها \* فالرجع عما أدت ان نجدهدى  
 اذا بنى الدفع على الكفالة \* ولا رجوع ان رد وقاله  
 وفاسد القسمة ان شرط بنى \* لا يقتضيه العقد با هذا الكمي  
 فملك المقسوم بالقيمة ان \* يقبض وقبل لا فقد فاز المعان  
 وكالة وصاية والوقف \* اقالة باصاح ثم الصرف  
 لا فرق فيها بين ما قد فسد \* وبين باطل هديت الرشدا  
 حوالة بشرط أن يؤدي \* من بيع دار للحيصل يردى  
 فان يؤد المال فهو راجع \* على الجبيل أو بحال ناشع

وقوله تغذبه ما شئت الخ أي أنه يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون  
 يدايد ثلاثين فيصل من دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفالة الخ أي لو نزل زومها فاداهما كقوله  
 وقال هذا ما كفلت للثب ورجع عليه لانه أداء ما ليس ب لازم عليه على زعم زومه كالمؤضاد ينشئ ثم تبين أن

لأدين عليه وأما إذا قال خذ هذا فاعمالك في ذمته فلا يرجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا أمر ولا رجوع له على أحد (قوله والحرة) احتز زهاج الأمة كباقي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبر قوله مهر مثلها ولا يلزم الانحياز عن الشيء بنفسها أشار اليه من اختلافهما شرعا ولأن الثاني مقيد بقوله من قوم أبيها ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلا أو سمي فيه ما هو مجهول أو مالا يصل شرعا وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سمي فيه مهر أو لا وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة فليس المراد بالهر فيه مهر المثل المذكور وإنما في الخلاصة أن المراد به العسر وفسره الاستيعاب بأنه ينظر بكم تستأجر الزنا ولو كان حلالا لا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الأصل للسرخسي اه ظاهره أنه لا فرق بين الحرز أو الأمة يخالفه ما في المحيط لو زفت البكر امرأة أنه فوطها لم يمسهر مثلها الآن يعمل على العسر المذكور فويجأ بجر (قوله لا أمها) المقصود أنه لا اعتبار للأدم وقومها مع قوم الأب لا أمها لأعتبار أصلها حتى تكون أدنى حالا من الأجنب ط عن البرجندى قلت لكن الأم قد تكون من قبيلة أو من قبيلة الأب والمعتبر من الأجنب من كانت من قبيلة أو من قبيلة الأب على ما يأتي فن كانت كذلك فمضى أعلى حال من الأم وأما فهم (قوله كبتهم) مثال العنق ح أي المتقي في قوله أنه لم تكن من قومهم والعنقير فيها الأب قالهم إذا كانت بنتهم الأب كانت من قوم الأب وقول الفروكبتهم ما سبق قلم وأما (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر يبدو مظهر كلامهم خلافه اه قلت وتظهر الثمرة فيما لو سألنا أمها بنتهم مثلها في الصفات المذكورة ولتفسيرها ما نقل في الخلاصة تعتبر الائتق وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أركم ما إذا ساوت المرأة أم أبي من أقارب أبيها مع اختلاف مهرهما هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر وينبغي أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه فإنه يصح لقلة التغاوت اه وفيه أنه قد يكون التغاوت كثيرا وقال الأخير الرمي نص علما وإنه أن التغاوت اقتضاة لعدم الفساد والذي يتبين نظر القيمة اعتبار الأقل للترتيب اه قلت ويظهر أنه ينظر في مهر كل من هاتين الرأيتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر أربعين أن يكون سبيل في مهر أحدهما صاحبها بمن الزوج أو الزوجة أو أم (قوله في الأوصاف) الأولى حذف لغتها قوله سنالخصم اعتبارها في تكلف في الأرباب (قوله وقتا بعد) طرف مثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر لشارح اه ح والمعنى أنه إذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلنا ننظر إلى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ وإلى أمر أم من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الأولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحد منهما من زيادة جمال أو نقص أو فساد الرجعي (قوله سنا) أروابه الصغر أو الكبير بحر ومثله في غاية البيان ونظاره أنه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلا بل مطلق الصغر أو الكبير بما لا يعتبر فيه التغاوت فرأيت عشر من مثل بنت ثلاثين ولما قال في المراج لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف فإن التفتة تنكح بأكثر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشاب مع العجوز والحسناء مع الشوهاء اه وظاهره أن بقية الصفات كذلك فيعتبر للمماثلة في أصل الصفة أكثر أو من ضدها لأن الزيادة فيها (قوله وجمال) وقيل لا يعتبر بالجمال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا بعيد فتح والظاهر اعتبار مطلقا وكذا زاده في النهر بإطلاق عبارة الكثر ونقصه قلت ووجه أن الكلام فحين كانت من قوم أبيها فإذا ساوت أحدهما الأخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في الجمال كانت الزينة فيها أكثر (قوله وبلدا وعصرا) فلو كانت من قوم أبيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر به ههنا لأن البلد ينظر في تفاوت عادات أهلها في غلاء المور ورخصه فلو زوجت في غير البلد الذي زوج فيه آثارها لا يعتبر به ههنا ونقص ومثله في كل الحاكم الذي هو جمع كتب محدث قال ولا ينظر إلى ناسها إذا كن من غير أهل بلدها لأن مهر البلدان مختلف اه ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وان كانا لا يكلفا ببعض هذه

مطلب في بيان مهر المثل

(و) الحرة (مهر مثلها)  
الشري (مهر مثلها)  
القنوي أي مهر امرأة  
تمثلها (من قوم أبيها)  
لا أمها أن لم تكن من قوم  
كبتهم على الخلاصة  
ويعتبر بنسبها وعملها  
فإن لم يكن بنت الشقيقة  
وبنت الم أمه ومفاده  
اعتبار الترتيب فليحفظ  
وتعتبر بالمائة في الأوصاف  
(وقت العقد سنا وجمالا  
ومالا وبلدا وعصرا)

الصلوات على ما يأتي فافهم **(قوله ومعتلا)** هو قوة يترتب الامور الحسنة والقبحة اذ هي محمودة للانسان في مثل حاله وسكانه كفى كتب الاسول وهو بهذا المعنى شامل للمشرط من التفت من العلم والادب والتقوى والعقول كالمحققين **(قوله وديننا)** أي ديننا وصلاحه مستاني **(قوله وعدم ولد)** أي ان كان من اعتبر له المهر كذلك شوان كان له اولاد اعتبرهم مثلها بهم من له اولاد **(قوله اذ كره الكمال)** أي نقصان الشايع وقصر بان يكون زوج هذه كلاً واج أمثالها من نسائها في المال والحسب وعدمهما  
 اه أي كذا في بقية الصفات فان الشاب والمتى مثلاً زوج بارخص من الشيخ والفاسق كافي البصر والنهر **(قوله ومهر الامه الخ)** قد مر الكلام عليه اول الباب قال ح دخل في اطلاق ما اذا كان له اقوام أب كذا تزوج امرأته ولم يشترط الحرية فثبتته أمة وهي وان كانت من قوم أبيها لكن حال تقسيم في الحرية فلم تحصل الماتة **(قوله أي ثبوت مهر المثل)** أشلوا أن لا يغير فيه عائد المهر المثل به بقدر مضاف وهو ثبوت **(قوله لما ذكر)** حلة لثبوت مهر المثل والمراد عمداً كالماتة سناً وما عطف عليه مؤشراً به إلى أنه لا بد من الشهادة على الامرين الماتة بينهما من مهر المثل الاول كذا ح وفي بعض النسخ عمداً كذا فالبالغ السببية أي لبعوثه بسبب ما ذكر من الماتة في الاوصاف **(قوله شهود عدول)** أشار إلى اشتراط العدلية مع العدولان المقصود اثبات المال والشرط في ذلك **(قوله قال لزوج)** لا ح من كذا فائدة التي تدعيها المرأة **(قوله وما في الخط المخرج)** جواب ما ذكره في العبر من مخالفة ما في الخلاصة والمتى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في الخط المخرج ح قال فان فرض القاضي أو الزوج بعد العقد جاز لا يغير ذلك بحري التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لان الزيادة على الواجب محبة والخط تنافيها **اه** ووجه الفاشقان ظاهر ما مر انه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة أو الاقرار من الزوج وأما في النهر ما في الخط يفتي أن يجعل على ما ذكرنا في ذلك ولا فائدة على مهر المثل عند ابائه والنقص منه عند ابائهم لا يغيره أه أتول فتمنعان البدائع عند قول المصنف ما فرض بعد العقد أو زيد لا ينعف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انه لو طلبت الفرض من الزوج لزمه ولو امتنع بحري القاضي عليه ولم يقل فله منه في الفرض اه فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حل ما في الخط على ما ذكر في النهر وأما قول المصنف زاد أو نقص المرفق في حله على صورة فرض الزوج اذ ارضيت بها وبيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة انك قد علمت ان مهر المثل انما يجب بالنظر إلى من يساوها من قوم أبيها وقد علمت أيضاً انه لا يثبت الا بشاهدين فاذا زوجت بلامهر وطلبت من الزوج أن يفرض له مهر مثلها فامتنع ورافقته إلى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بان فلانة من قوم أبيها تساويها في الصفات المذكورة وانما تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة أو النقص عند فرض الزوج والتراضي وكذا اذا كان فرض القاضي مبنياً على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في البصر لانه لا يستوعب حل ما في الخط على ان القاضي يفرض له مهر ابرأ به ولمزم أحدهما بالزيادة أو النقص بلا رضاع امكان المصير إلى الواجب لها شرعاً عند وجود من يساوها في الصفات من قوم أبيها وان كان المراد حل كلام الخط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساوها من قوم أبيها من الجانب فلاحال مخالفة ما في الخلاصة والمتى أيضاً ان كلامه في مهر المثل وهو لا يكون الا عند وجود امثال يتوقف ثبوته على الشهادة أو الاقرار أما عند عدم المماثل يكون تقدير بالمهر المثل جارياً بغيره لانه لا يفتقر فيه القاضي نظر تأمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف ولا يفتي في حله هذا لا يفتي أيضاً في زيادة أو نقصان ادلا يمكن ذلك الا عند وجود المماثل ولكن حل كلام الخط على ما ذكرنا من عدم ثبوتها من البدائع من أن المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره في بيان الصريحين من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يصح حله على حلة

وصلا ودينلو بكارة وثبوتية  
 وصلة وعلما وادبا وجمال  
 خلق وعلم وادب وجمال  
 الزوج أيضاً كره الكمال  
 قال ومهر الامه بقدر الرغبة  
 فيها (ويشترط فيه) أي في  
 ثبوت مهر المثل لما ذكر  
 (استأجر جالساً) أو جالساً  
 وأما (الخط) ولغة الشهادة  
 فان لم يوجد شهود عدول  
 فانقول لزوج يجنيه وما في  
 الخط من أن لقاضي  
 فرض المهر حله في النهر على  
 ما ذكرنا في ذلك

الراضى لما علمت من كلام البائع ولأنه عند وجود الرضا يستغنى عن التراجع إلى الفاضل وعند عدم وجود الشاهد من فاقول للزوج يمينه كالمرو بأني يحكم لها الرضا بما يحلف عليه فاقتمت هذا الخبر برواقه الموفق (قوله فان لم يوجد) أي من يماثل في الأوصاف المذكورة كلها أو بعضها بمر وقت متناه لا اكتشاف بعض هذه الأوصاف وبه صرح في الاستنباط بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه بل أنه يتعدو اجتماع هذه الأوصاف في أمر أئين فيعتبر بل يوجد منها لأن ما مثلها اه ومثله في شرح المجمع لابن مالك وغرر الأذكار وهو موجود في بعض نسخ الملتقى قلت لكن يشكك عليه اتفاق المتن على ذكر مقام هذه الأوصاف وتصريح الهداية بانهما المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك أن الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية أكثر من الشيب العجوز والشواها المقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والأدب وغيره ان الأوصاف كيف يقدمها أحداهما بهما الأخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدو اجتماع هذه الأوصاف في أمر أئين مسلم لو التزمنا اعتبارها في قوم الأب فقط أما عند اعتبارها من الأجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كاذك كره المصنف بعد وان امتنع برفع الأمر لقاضي ليقدر لها مهر على ما لم يكن في البصر من الميرة بمات في غير به وخلف زوجتين فريتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما أنوات في الغر به قال يحكم بحملهما بكم ينسج مثلهما قبله يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما سئل والا فلا على لهما متى اه أي لعدم انه كان الحلف بعد الموت لكن نفسه أن ورنه الزوج تقوم مقامه فتأمل (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بعد اربعة من جميع نساء أهل القرية بلا تفاوت ينبغي أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمثله المذكور كواسمى وقت الفقدان المعروف كالنمر وواجب ذللا بل من مهر المثل ولأنه تعالى اعم (قوله وضع ضمان الولي مهرها) أي سواء كان ولي الزوج أو أوز وجبة معين كانا أو كبيرين أما ضمانه ولي الكبير منه ما ظاهر لانه كالاجنبي ثم ان كان بأمر موجه والا وأما ولي الصغير فله ورنه صغير ومعه فاذا مات كان له ان ترجع في تركته ولباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لغير لان الكفالة مدرت بأمره متعين المكفول عنه لثبوت ولاية الأب عليه فاذا الأب اذن منه معتبر واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهة نهر من الفتح (قوله ولو اعتاد) أي ولو كان هو الذي بشره عند النكاح بالولاية عليها أو عليه أو عليها فافهم (قوله لانه صغير) تعليل لقوله مع بالنسبة إذا كان صغيرا أو أحدهما وصلى جوا بهما يقال لو كان الضامن ولي الصغير يان أن يكون مطالب بالو مطالب بالان حق المطالبة ولذا لو باع لها شيئا ضمنه الثمن من المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح صغير ومعه بضاعة لا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل ولاية قبض المهر له يحكم الابوة لا باعتباره عقد ولذا لا حائل قبضه بعد بلوغه إذا غلبته بخلاف البيع وعلمه في الفتح (قوله لكن) استدراك على قوله وضع (قوله بشرط صحته) أي الولي (قوله وهو) أي المكفول عنه أو المكفوله ط (قوله وورثه) أي وارث الولي كان يكون الولي أبا لزوج أو أبا للزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لورثه في مرضه وانه فقير زاد في البصر من النسيب وكذا كل من ضمنه من ورثه أو لورثه اه أي لانه بمنزلة الوصي فلو ارثه لا يقال انه لا تبرع من المكفول بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرات في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كلفه الاب بأمره أو كلف صغيرا كقصدنا لا نقول الرجوع على باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء له قدم لك نصيبه وهو مفسد أو قد لا يحكم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المريض لاجنبي تعتبر من الثالث ولو لم تكن تبرعا تعتبر من كل المال كقضى تبرعته بل أيا من هذه انه لو باع وارثه ثمن من ملكه مثل القيمة أو أقل أو أكثر فابيع ما طلق حتى لا تثبت به الشفعة مثلا فلها ما يلقى المجمع فافهم (قوله والا) أي وان لم يكن المكفولة أو عنه وارث الولي المكافل بل كان ابن ابنة الخلى أو بنت عمه ط (قوله مع) أي الضمان من

(فان لم يوجد من قبيلة أبيها)  
فن الأجانب أي من قبيلة  
تماثل قبيلة أبيها (فان لم  
يوجد فاقول له) أي  
للزوج في ذلك يمينه كالمرو  
(وضع ضمان الولي مهرها)  
ولي المرأة صغيرة ولو اعتاد  
لانه صغير لكن بشرط صحته  
فلولي مرض موته وهو  
وارثه لم يصح والاصح من  
الثالث

مطالب في ضمان الولي المهر

الثالث كما صرحوا به في مذهب الاجنبي بجر أي ان كل مال الكفالة قد وثقت تركته مع وان كان أكثر منه بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء فكأنها **(قوله وقبول المرأة)** صلت على حصته وهذا اذا كانت المرأة بالغة **ح (قوله أو غيرها)** وهو وليها أو فضولي غيره كآب أو في كلب الكفالة ولها فالي العبر ولا بد من قبولها أو قبول تأيل في الباس فانهم قال **ح** وهذا فيما اذا كانت صغيرة أو الكليل ولي الزوج أما اذا كان وليها بالغاً يقوم مقام القبول كآب التبر **(قوله في مجلس الضمان)** لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط **(قوله أو الولي الضامن)** - وله كذا وليه أو وليها **ح** وقيد بالضامن لان الكلام فيه لولا لا يطالب بالضامن على ما يدكره في **(قوله ان أمر)** أي ان أمر الزوج بالكفالة أو أكاد أنه لو ضمن من ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بعمل مهر أو الصغار لأن يشهد في أصل الضمان انه دفع ليراجع فغوى بأن عمله **(قوله غير ابنه)** أي مهر زوجته ابنه أو المهر الواجب على ابنه **(قوله اذا تزوجه امرأة)** مرتبط بقوله ولا يطالب الاب بالان لان المهر مال يلزم فدية الزوج ولا يلزم الاب بالانقضاء لو زمل ما زاد الضمان شيئاً بجر **(قوله على المعتد)** مقابلة ما في شرح الطحاوي والتمتة ان له المطالبة أبي الصغير من أول ضمن ذلك في الغنى والمذكور في المظومة أن هذا قول مالك ونحن نختار أنه في الغنى وهذا هو المثل عليه قلت ومثل ما في المظومة في الجمع ودور الصل وشرعها وفي سوابب الرجن لزوج طفله الفقير لا يلزم المهر عندنا وأجاب في الصرع عباد كشرارح الطحاوي بجهله على ما إذا كان لصغير مال بدليل انه في المراجع ذكر ما في شرح الطحاوي ثم ذكر أن المهر لا يلزم أباً الصغير بل الضامن فعين كون الاول في الغنى قلت وأمر من هذا ما في العناية حيث قالنا فلا نحن شرح الطحاوي ان الاب اذا تزوج له غير امرأة فالمرأة أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم ضمن الخ وعلى هذا نقول الشارح على المعتدل لصله **(قوله كافي النفقة)** أي انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في الخ من الخلاصة وفي الحاشية عنوان كانت كبيرة وليس الصغير مال لا يجب على الاب نفقتها يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أسره وفي كافي الحاشية كان كل صغير الامالة لم يؤخذ فهو نفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اه ومثله في الزايلي وغيره قلت وهو مختار فلهذا سبب ذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والمثل في نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيرا أو زمنا اه المهم الا أن يجعل مأساة أي على انه يؤمر بالانفاق ليرجع عما نفقه على الابن اذا أسركا ولو في الابن الموسر اذا كانت أممو زوجها معسر يؤمر بالانفاق على أممو يرجع بها على زوجها اذا أسره ويؤيده عبارة الحامنة المذكورة فقلتأمل **(قوله لا زوج على الاب بالغ)** أي لو أدى الاب المهر من مال نفسه لا زوج له على ابنه اه غير قبل لان الكفيل لا زوج له الا لامر ولم يوجد لكن قد من أن اقدامه على كفالة صغيرة لا امر لتبوت ولايته عليه ولهذا ضمنه أحسن باذن الاب يرجع فكذلك الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكر وفي الاستسداد لا زوج له لخصمه منه عادة لا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لان المخرج يفوق الفلانة أي العرف بخلاف الرمي فانه يرجع لعدم العادة في تبره نصار كبقية الاول في الصغير الاب اه فعدم الرجوع بلائها بخصوص الاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضاً حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلة أم أبود ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في صبي وزوجه وله ودعت أمه عنه المهر وهي غير وصية عليه لم يلغ فأراد الرجوع وعليه ينبغي في هذا الحادثة عدم الرجوع لا في تمامه من الصبي بل اذا نزل ولا ولاية ولا سيما على القول بالانقضاء من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضاً تأمل وفي البرزانية اذا أئتمنى الاب عند الاداء انه أدى ليرجع رجوع وابل لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء شرط الرجوع كافي في العبر وقيد في الغنى بما اذا كان الصغير فقيراً واعترض في التبر علم من غاية البيان أي من حيث انه مطلق مع عموم

وقبول المرأة أو غيرهما في مجلس الضمان (وتطالب أباها من زوجها البالغ أو الولي الضامن) فان أدى (وجمع على الزوج ان أمر) كما هو حكم الكفالة (ولا يطالب الاب بغير ابنه الصغير الغير) أما الغنى فيطالب أبوه بالغ من مال ابنه لامن مال نفسه (اذا تزوجه امرأة اذا ضمنه) على (المعتد كافي النفقة) فانه لا يؤخذ به الا اذا ضمن ولا رجوع لاذن الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء

التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في القنع مبنى على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب غنيا فاشتمال على بقاء المودع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة انه لا فرق فيرجع ان يشهد الا لا وسنذكر الشارح في آخر باب الوصي ولو انشأ قري لطفه قوياً وأطعموا واشتدائه يرجع به عليه يرجع به لوله مال بالاولا لوجوب ما عليه ح وله لو اشتري له داراً أو عيذار جمع سواء كلته مال أولاً وان لم يشهد ولا يرجع كذا من أبي يوسف وهو حسن بحسب حقه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والكسوة وبين شريهما في غيرهما لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيراً أولاً وكذا في ضمانات كالم صغير غنياً مالاً أو فقيراً مالاً الرجوع له وان اشهد لوجوب ما عليه بخلاف بيع المداير والعبد ومقتضى هذا ان المهر بلا ضمان كالم والعبد لعدم وجوبه عليه في الرجوع عليه ان اشهد ولو مقرراً ولا خلاف هذا في يد ما في النهر قد يرد هذا وسنذكر هناك اختلاف القولي في أن الوصي أو التفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد أم لا ولا خصوص الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب غنار من غاية البيان من قوله بخلاف الوصي مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغه لابن كفى القرض وبه ان هذا في اشتراط الاشهاد اذا لم يكن المصير دين على أبيه فلو لم يكن الاب دين له فادى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه أداه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيراً فهو مشترع لأنه لا ذلك الاداء بل أمره اه (تنبيه) اشتراط الاشهاد الرجوع الا لا يابيه ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوج مهرها من تركته فلها في الوثبة الرجوع في نصيب الصغير لما علت من أنه صار كغيرها بالامردالة والكفيل بأمر المكفول عنه يرجع بما أدى وانما يرجع لو أدى بنفسه بلا شهادة لعادة بأنه يؤدي تبرعاً ما اذا لم يدفع نفسه وأخذت الزوجين تركته لم يوجد التبرع عنه ولذا يرجع باقي الوثبة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القرض ولو أعطى خمسة مائة مهر امرأته ولم يقبضها حتى مات الاب فبها المهر ثم لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى الصغيرة حيث لا حاجة في القبض (قوله وله ما من المالح) وكذا في الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض مهرها وتسليمها نفسها المهر صحيح فله استردادها لو ليس لقبير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولا يقبضه فان سلمها فهو فاسد وأشار إلى أنه لا يخل له وطوقا على كمنها ان كان امتناعها الطلب للمهر عنده وعندهما يخل بكل الميط بحر وينبغي تنقيداً لخلاف بما اذا كان وطئها أو أبرضاها أما اذا لم يطأها ولم يخل بها كذلك فلا يخل اتفاقاً في المهر (قوله ودوايه الم) لم يصرح به في شرح المجمع وانما قال لها ان تمنع من الاستمتاع بها فقال في النهر ان يمس الدواي ط (قوله والسفر) الاولى التعبير بالخروج كما عبر في الكثر لم يخرج من بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وشاؤ) يرم حكماً لمن الوطئ بالاولى وانما تظهر فائدة كراهة قولها الا في (قوله وشيئها) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق اتمام الرضا عنددها ليس لها المنع وتكون به نائرة لانقطة لها أي الآن تمنع من الوطئ وهي في بيته بحر بحثاً أخذت الماصح وابه في النفقات أن ذلك ليس بشئ بعد أخذ المهر (قوله لا تمنع من تجهيل) على لقوله وله ما منعه وأغايته والام يحسن الى فلو أعطاها المهر الا درهماً واحداً فله المنع وليس له استرجاع ما قبضت عنده عن السراج وفي العرس الميط لو ألتها وجعلت على زوجها الامتناع الى أن يقبض المهر لئلا يوطئها له أو ألتها الزوج اه وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عيباً أو دى بخلاف البيع والتمن عن فاته ما يسلطان معالان القبض والتسليم معاً معذور هنا بخلاف البيع فكأن التهرس البدائع وعمله فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يرم الاب يجعلها لمهية أو لتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو أخذت ما يميل لئلا مهرنا) أي ان لم يكن تجهيل أو تجهيل بعضه فله المنع لا سيما ما يميل له مهرها وفي الصغيرة الفتوى على اعتبار عرف بلد مسلم من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الحائرية يعتبر التعارف لان الثابت عرفاً ككتاب شرطاً

(وله ما منعه من الوطئ) ودوايه شرح مجمع (والسفر) ولو بعد وطئ وشاؤ وشيئها) لان كل وطئ مقصور عليها تسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي (لا تمنع من تجهيل) من المهر كله أو بعضه (أو) أشد قدر ما يميل لئلا مهرنا) به يفتى لان المعروف كالتسرو ط

مطلب في منع الزوجة نفسها القبض المهر



قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تجهيل الثلثين وتأجيل الثالث ولا تيسر ما قدمناه من المنفعة من أن  
لها المنع أيضا المشروط عادة كالخسف والمكعب وديماج المفاقد ودرهم السكر كما هو عادة من قسده فانه يلزم  
دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطائها من مثله لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف  
لا يبطئ المكوث منه بالشرط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذ قدما تجهيل مثلها يعني أن يحل ذلك  
اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تجهيله ط وكذا البعض كما قدم في قوله كلا أو بعضا وفي الفتح حكم التأجيل  
بعد الصدق حكمه فيه (قوله فكأن شرط) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يحسم كله ح وفي  
مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أي يعتبر ما شرط وان أعرف تجهيل البعض لان  
الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذ هنا ظرفية فهو استثناء من أعم  
الظروف أي فكأن شرط في كل وقت الا في وقت جهل الاجل فانهم قال في الصرح ان كانت جهالة متعارفة  
كالخصاد والرياس ونحوه فهو كالمعلوم على الصريح كإظهار الظاهر في تخلاف البيع فانه لا يجوز زهد الشرط  
وان كانت متعارفة كإظهار المسرة أو إيجاب الرجوع أو أن يخل السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا  
وكذا في غايه البيان اه (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فمع العرف) قال في الصرح  
وذكري ان خلاصة النزاع بالاختلاف في وجهه انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق يتجهل المؤجل ولو راجعها  
لا يتأجل اه يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق أموالي مدته معينة لا يتجهل بالطلاق كما يتبع في صرحين  
يجل بعضهم حالا وبعضهم جلالي لطلاق أو الموت وبعضهما فاذا اطلقها تجهل البعض المؤجل لا التجميع  
متأخرا بعد الطلاق على تجزئة كما تأخذ قبله واختلافه على تجهل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى  
انقضائه المدونة في القنينة بالثاني ومزاه في عامة المشايخ ولوارثت ولحققت ثم أسلت وترزوها فلتأخره  
لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق على الصريح لان الردة تفسخ الطلاق اه ملخصا (قوله وبه يقضى  
استحسانا) لانه لما طلب تأجيله كله فمضى باسقاط حكمه الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستحسان يظهر  
الذين كان يقضى بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كل يقضى بأن اها ذلك اه فقد اختلف الامثلة بصر  
قلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي الصرح الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الفسخ قبل حلول  
الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه (تنبيه) \* يفهم من قول الشارح أن أجله  
كله أنه لو أجل البعض ودفع المجهل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع أنه في شرح الجامع لقاضيان  
ذكر أولاه أنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بصره  
واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال على قول أبي يوسف لها المنع أي استطاعا لاجل في جميع  
هذا الفصل اذا لم يكن دخلها الخ وهذا يخالف لقول المصنف لا تخضع ما بين تجهيله الخ لكن رأيت في النسخة  
من الصدور الشهيد أنه قال في مسئلة تأجيل البعض انه الفسخول هي في ديوانا لا خلاف لان الفسخول عند  
أدائه المجهل مشروط مرفاهه اركا مشروط نصا أمافي تأجيل الكل فغير مشروط لا مرفاهه ولا نصا فليكن  
له الفسخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم (قوله على أن يجهل أو يبين) أي قبل الفسخول (قوله لها  
منعني تقبضه) أي تقبض الباقي بعد الاو يبين اذ ليس في اشتراط تجهيل البعض مع النص على حلول  
الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت فوجمن وجوه الدلالات والذي عليه العادة مثل هذا  
التأخير الى اختيار المطالبة بصره فتأري العلامة قاسم \* (فرع) \* في الهندية عن الحائنة تزوجها بانف  
على أن ينفقه لها بمسرة والبقية الى سنة فالألف كلمة الى سنة ما لم تبرهن أنه يمسره بمعنى أو كنهه فتأخذ  
(قوله ولها النفقة بعد المنع) أي المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطء وفيه يستوهو ظهر وكذا  
لو امتنع من النفقة الى ينفقها النفقة كأيان في بابها وكذا لو سارت وبشكل عليه أن النفقة جزء  
الاحتباس ولهذا قال كانت محصورة بأوجابته وهو ليس معها لا نفقة له مع انه لم يقبض بعذر وقد يجب بان

(ان لم يؤجل) أو يجهل  
(كله) فكأن شرط لان  
الصريح يفوق الدلالة الا اذا  
جهل الاجل جهالة فاحشة  
فيجب حال غاية الا التأجيل  
لطلاق أو موت فبصر  
لعرف رازية ومن الثاني  
لهامنه ان أجله كما هو به  
يطبق استحسانا ولو لم يجز في  
النهر لوزوجها على مائة  
على حكم المألول على أن  
يجهل أو يبين لها منعه حتى  
تقبضه (و) لها (النفقة)  
بعد المنع (و) لها (السر)  
والمرح من بيت زوجها  
الحاجة (و) لها (زيارة أهلها  
بلاذنه ما لم يقبضه) أي  
للمجل

التقصير به من جهة بعدم دفع المهر فكانت محسنة كما قالوا آخر ما من منزله لها النفقة بخلاف  
المقصود والحاجة فان ذلك ليس من جهة هذا ما ظهر لي **(قوله فلا تخرج الخ)** جواب شرط مقدري  
فان قصته فلا تخرج الخ وأقاده بتقدير كلام المتن فان مقتضاه انها ان قصته ليس لها الخروج والحاجة وزاوة  
أهلها بل اذ نه من ان لها الخروج وان لم ياذن في المسائل التي ذكرها الشارح كلهم صريح ببارئته في شرحه  
على المتن من الاشياء وكذا قيل لو ارادت بيع الغرض بغيره أو كان أو هوانا مشلا يحتاج الى خدمتها ولو  
كان كافرا أو كانت لها فاقة ولم يسأل لها الزوج ضمان فلا تخرج بل اذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات  
الغنى خلافا لما في القهستاني وان تبعه ح حيث لا بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بل اذنه أصلا فافهم  
**(قوله أول مرة أو غيرها)** سألني في باب النفقات عن الاختيار بتقدير بما إذا لم يقدر على اتينها وفي الغنى أنه  
الحق قال وان لم يكن كذلك ينبغي أن ياذن لها في بيعها ما في الحين بعد الحسب على قدر متعارف أما في كل  
جمعة فهو بغيره في كثر ما لم يخرج باب الفتنة خصوصاً ان كانت شاة والرجل من ذوي الهيات  
**(قوله أول مرة أو غيرها أو غسلة)** أي تغسل الموتى كافي الحائض وبسبب كذا الشارح في النفقات عن البصر أنه  
منه ما تقدمت حقه على فرض الكفاية وكذا يصح ما جرى وقال ط لا يعارض القول وقال الرقي ولعله  
يحول على ما ذاعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولما منع من أن يكون تزوجه  
بمسلم علم به حالها زماناً سابقاً حقه تأمل ثم رأيت في نفقات البصر ذكر من النوازل أنها تخرج واذن وبدونه  
ثم نقل من الحائض بتقدير ما ذاع في الزوج **(قوله لا يفسد ذلك)** عبارة الفقه وما عدا ذلك من زيادة لا يفسد  
ويصاحبهم والولي لا ياذن لها ولا تخرج الخ **(قوله ولا يفسد ذلك)** عبارة الفقه وما عدا ذلك من زيادة لا يفسد  
الحكم الانفسا ما من باز لا تز من وكشف ضرورة إذا قال الباقي عليه فلا خلاف في معنى العلم بكشف  
بعضه وكذا في الشرع لا يفسد بالكمال اه وليس عدم التز من خصاً بانجام ما قاله المالك في الكمال وبسبب  
أصح ما في الخبر وجب فشرط عدم الزمة في الكمال وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستئثارهم  
**(قوله مؤجلاً ومجلاً)** تقدير قوله كله والنسب بتقدير يعني قال في البصر عن شرح الجمع وأقبح بعضهم  
بأنه اذا أوجهاه المجل والمؤجل وكان أمراً سافراً لم يؤجل لا لتأجيل التأسيس لجماعها كحكم العرف فاعلمها  
انما وضعت بالتأجيل لأجل اسمائها في بلدها أما اذا أخرجهما الى دار الغربة فلا الخ **(قوله لكن في النهر)**  
الخ) ومثله في البصر حيث ذكر أولاً انه اذا أوجهاه المجل فالفتوى على أنه يسافر بها كافي جامع الفصولين وفي  
الحائض والولي لا يفسد انه ظاهر الرواية ثم ذكر من الفقهاء أبي القاسم الصفار وأبي الليث أنه ليس له السفر  
مطلقاً بلارضاهما لفساد الزمان انتهى لا تأمن على نفسها في منزلهما فكيف اذا خرجت وأنه صرح في المختار  
بأن عليه الفتوى وفي الحقيقة أنه المختار وفي الولوية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا  
وقال فيهم من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسئلة الاستبراء على الطلعت ثم ذكر  
ما في المتن من شرح الجمع لمصلحة ثم قال قد اختلفوا في الاستبراء الحسن الاقتناء بقول الفقهاء من غير تفصيل  
واشتاء وكثيرين من مشايخنا كافي السكافي وعليه على القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا  
اختلف الاقتناء لا يفسد عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبيحاً في اختلاف الزمان كما إذا فاده كلام  
الولي لا يفسد قول البصر لمصلحة الخ فان الاستبراء على الطلعت كالتعاين ونحوه لم يقل بجواز الامام ولا أصحابه  
وأقبحه المشايخ لفسر ودلت على لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبهم كما أرجو فخص ذلك في  
شرح أوجوز في المظومة في رسم الفتوى فافهم **(قوله وجزم به البزاري)** كذا في النهر مع أن الذي حمله على  
كلام البزاري تطويع الامرائي المسمى فانه قالو بعد اتمام المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع  
من ذلك لان العرب يزوجون ويضربون لفساد الزمان (شرح)

ما أذن العرب بهما اشتاء • كل يوم من يومه

فلا تخرج الحق لها أو  
عليها أول مرة أو غيرها  
جمعة مرة أو غيرها على  
سنة ولكونها فاقلة أو  
غسلة لا فاقلة صدقات  
وان أدب كانا عاصيين  
والمعتد جواز الخ لم يلا  
تزين أشباه وسبغ في  
النفقة (يسافر بها بعد  
أدائه) مؤجلاً ومجلاً  
(إذا كان أمراً سافراً ولا  
يؤذله أول مرة) مؤجلاً  
(لا) يسافر بها به يبقى كما  
في شرح الجمع واختاره  
ملتقى البصر وجميع  
الفتاوى واعتداه المصنف  
وبه أفتى شيخنا الرمي لكن  
في النهر وأقبح عليه العمل  
في ديارنا أنه لا يسافر بها  
جبراً عليها وحزم به البزاري  
وقبره وفي المختار وعليه  
الفتوى

مطلب في السفر بالزوجة

كذلك الاختار القريب وبه يفتى وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول القريب  
 قبل قوله نه لى وتساووهن فى آخره دليل قول القريب لانا قد علمنا من عادة زماننا اننا نختار القريب فى الاختار  
 به والاختار فى الفصول قول القاضي يفتى بما يقع عنده من المصلحة وعدمها لان المفتى انما يفتى بحسب ما يقع  
 عنده من المصلحة اه قوله يفتى الخ صريح فى أنه لم يحزم بقول القريب ولا بقول القاضي وانما يحزم  
 بنحو ذلك ان المفتى المسئول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافتاء وما حدى من القوانين على الاطلاق فقد  
 يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها ليوذيها أو يأخذ مالها بل نقل بعضهم أن رجلا  
 سافر زوجته وادعى أنها آمنة وبها فغن علم منه المفتى شأمن ذلك لا يحل له أن يفتيه بظهور رايه لا يعلم  
 يقينا أن الامام لم يقل بالجواز فمثل هذا الصورت قد تنفق تزوج غيرها مأمون عليها أو قدر بدقلها الى بلدها فكيف يجوز  
 فيها المعاش فربما أن ينقلها الى بلد أو غيرها وهو مأمون عليها بل قدر بدقلها الى بلدها فكيف يجوز  
 العدول من ظاهر الولاية الى هذه الصورة والخال أنه لم يوجد الضرر والذى عليه القائل بخلافه بل وجد  
 الضرر والزوج دونها فتم نقلها الى بلد أو غيرها مأمون عليها بل قدر بدقلها الى بلدها فكيف يجوز  
 ألا ترى أن من ذهب ورجع له لم يفتى بغيره بل يفتى بما كان عليه من السفر من السفر من السفر اه الى بلد  
 منه من السفر ما هو بتركها وحده فاضل ما أرادت فتبين نفو بعض الاموال المفتى وليس هذا خاصا هذه  
 المسئلة بل لو علم المفتى أنه يريد نقلها من محلة الى أخرى فى البلدة بمسدة عن أهلها القصد اضراها لا يجوز  
 له أن يفتيه على ذلك ومن أراد الاطلاق أى من ذلك فليفتى بمراسلة التمسك لشر العرف فى بناء  
 بعض الاحكام على العرف التى شرحت ما بيننا من أوجه زنى فى رسم المفتى وهو قولى  
 والعرف فى الشرع له اعتبار فقاطعه الحكم بتدوير

(قوله فى الفصول الخ) قد علمت أن هذا الاختار صاحب البرازية وانما فى الفصول بغيره (قوله وقيدته)  
 الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذلك الضمير فى قوله وأطلقه وقوله يحكم الرجوع الاولى  
 يحكمها وفى الشريعة لا يفتى بغيره بل يفتى بما كان عليه من السفر من السفر من السفر اه الى بلد  
 الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى المصر القريبة لانها ليست  
 بقرية اه وليس المراد السفر الشرى بل النقل لقوله لانها ليست بقرية اه ما فى الشريعة لا يفتى  
 وفيه انه بعد تهرج الكافى بان الفتوى على جواز النقل وقول القسبة انه الصواب كيف يكون ضعيفا فم  
 لو اقتصروا على ترجيح فساد الزمان كما نأوى لكن يبنى العمل بما مر من البرازية بن نفو بعض الاموال  
 المفتى حتى لو ادى رجلا يريد نقلها للاضرار بها لو الاذاع لا يفتى ولا سيما اذا كانت من أشراف الناس ولم  
 تكن القرية بمسكا لانها لها من السكن يتبرع بها كالمسكة كاسا فى بابها (قوله وان اختلفا فى المهر)  
 قال فى الفصول الاختلاف فى المهر لما فى قدره أو فى أهله وكل منهما ما فى حال الحياة أو بعد موتها أو موت  
 أحدهما وكل منهما ما بعد المنحول أو قبله (قوله فى أهله) بان ادعى أحدهما التمسك أو أنكر الآخر  
 (قوله حلف) أى بعد عجز المدعى عن البرهان ولم يتعرض الشاوشون لتحلفوا فلهذا فى المهر (قوله)  
 يجب مهر المثل قال فى المهر ظاهره انه يجب بالعام والمفرد وليس كذلك بل لا يرد على ما دعتهم المهر أو على  
 المدية التسمية ولا يتقص عما دعه الزوج وهو الذى لها كما أشاوا اليه بالبدائع اه قلت هذا يظهر ولو  
 سعى المدعى شيئا أو افلا تأمل ثم دعى مقبوعا اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعد موته بعد المنحول  
 أو المأخوذ أموال طلقها قبل الدخول وانخلوا فالواجب التمسك فى المهر ولم يتعرض له لانها تعلم من قوله  
 الا فتوى الطلاق قبل الوطع حكم منه المثل (قوله وفى المهر بحلف اجابا) اشارة الى الدخول مصدر الشريعة  
 حيث قال نبى أن لا يحلف الذكر عند أى حنيفة لانه لا تحلف صدق النكاح فيصير مهر المثل قال فى  
 المهر وفيه نظر لان الحلف هنا على المال لا على أصل النكاح فيعين أن يحلف ذكر التسمية اجابا

وقال الفصول يفتى بما يقع  
 عنده من المصلحة وينقلها  
 فيمدون مسدته أى  
 السفر (من المصر الى  
 القسبة وبالعكس) ومن  
 قسرة الى قرية لانه ليس  
 بقرية وقد دعى فى التنازل حانية  
 بقرية يمكنه الرجوع قبل  
 الفيل الى وطنه وأطلقه  
 الكافى فان لا عليه الفتوى  
 (وان اختلفا فى المهر) ففى  
 أهله حلف منكر التسمية  
 فان شكل ثبت وان حلف  
 (يجب مهر المثل) وفى المهر  
 يحلف

مطلب مسائل الاختلاف  
 فى المهر

اه وكذا اعترض صاحب النور وابن النكاح ونسبه الى الوهم **(قوله اجاعا)** قيد لقوله يجب لقوله يحلف  
**(قوله وان اختلفا في قدره)** أي نقدا كان أو مكيلا أو موز وناو هو دين موصوف في النمة أو عين وقيد  
 بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعيد والجارية أو مضمنا من الجوده والارادة أو فوصه كالترك والروعي فان  
 كن المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينيا فهو كالإختلاف في الأصل وتماه في البصر **(قوله حال قيام  
 النكاح)** أي قبل الدخول أو بعد موكد ابعاد الطلاق والنسول وحتى أما بعد الاطلاق قبل النسول فيأتي  
**(قوله فانه لا يبين شهده مهر المثل)** أي فيكون القول لها ان كل مهر مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما  
 قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يمتنع فالزوج مهر المثل كذا في المتن  
 وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خالف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما  
 فالحق له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي بخلاف في الصور والثلث ثم يحكم مهر  
 المثل ويصح في المبسوط والهيوط وبسج في أكثر في باب التحالف قال في البصر ولم أر من رجع الاقوال وتبعه  
 في التبر بان تقديم الزلي وغيره تبع القهيد فيؤخذ بترجيصه ويصح في النهاية وقال تاضيف ان الأولى  
 ولم يذكر في شرح الجامع الصغير فيه والأولى بالدعوى بخلاف الزوج وقيل يرفع بينهما اه قالت في  
 ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يسفل والتظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر للزبادة كما تقدم فيما اذا لم  
 يوجد من يعلم مهر المثل **(قوله ويثبت مقدمه الخ)** هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في المتن وكذا في هنا  
 وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما أيضا لانها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا ابتداء قيسا كما في البصر  
**(قوله ولا يثبت خلاف الظاهر)** أي والظاهر مع من شهده مهر المثل **(قوله وان كان الخ)** هذا بيان  
 لثالث الاقسام في قوله فالقول لمن شهده مهر المثل وقوله وان أمّا البينة الخ فانه اذا لم يبق البينة أو أقامها  
 فثبت مهر المثل له أو لها ويكون بينهما تقدم بيان القسمين الأولين في المتن وفي هذا بيان الثالث  
 وقوله فان طلقا راجع الى المسئلة الأولى وقوله أو مهرنا راجع الى الثانية لكن كان طمس حذف قوله فقالها  
 لانه اذا مهرنا لالتحالف **(قوله فقالها)** فان نكل الزوج يفتى بألف وخمسمائة تجلأ أثر ذلك صريحا  
 وان نكلت المرأة وجب المسمى ألفا لانها أقرت بالحط كذا في العناية واعترض في السعدية بأنه اذا نكل  
 يفتى بألفين على ما عرف أن أجماعا نكل لم يدعو الاستحوا وهو في المسئلة فيما اذا ادعت الاخيرين  
 وادعى هو الألف وكان مهر المثل ألفا وخمسمائة **(قوله فتضي)** أي بمهر المثل لكن اذا مهرنا بخير الزوج  
 في مهر المثل بين دفع البواهم والذناير بخلاف التحالف لان وجوب قدر ما يقر به الزوج يحكم الاتفاق  
 والزائم بحكم مهر المثل يحرم وعمله فيه **(قوله وان رهن أحدهما الخ)** أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما  
 وبني عن هذا قوله قبله وأي أمّا ما ينقلبت شهده مهر المثل أو لا فان قوله أو لأصدق بما اذا شهد لها أو كان  
 بينهما **(قوله لانه نورد عوا)** أي لان المهرن أظهر دعوا وأخصها بأقامة ترهانه ط **(قوله وفي العلق)** بمقابل  
 قوله حال قيام النكاح **(قوله قبل الوطء)** أي أو الخلوة نهر **(قوله حكم متعة المثل)** فيكون القول لها ان كانت  
 متعة المثل كصف ما قالت أو أكثر وان كانت المتعة كصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما فالزوج مهر  
 المتعة عند أبي يوسف القول قبل النسول وبعده لانه ينكر الزبادة لأن يذكر ما لا يعترف مهرا أو متعة  
 لها كذا في المتن وشرحه وذكر في البصر ان رواية الأصل والجامع الصغير ان القول للزوج في نصف المهر  
 من غير تحكيم للمتعة منه صح في البدائع وشرح الطحاوي ووجه في الفتح بان المتعة موجهة فيما اذا لم تكن  
 تسمية ودعنا اتفاقا في التسمية فلانها بما اطلقا على صوره ونصف ما أقر به الزوج ويحلف على نصف دعواها  
 الزائد اه والحاصل ترجع قول أبي يوسف لكن تضي في الفتح بعد ذلك وعمله فيما اقتضاه البصر **(قوله  
 لو المسمى ديناً)** هو ما يثبت في النمة غير معين بل بالوصف كالقود والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم مما

(اجاعا) ان اختلفا (في قدره)  
 حال قيام النكاح فالقول  
 لمن شهده مهر المثل  
 بينه (وأي) أقام بينة  
 قبلت سواء (شهد مهر  
 المثل له أو لها أولا ولا  
 وان أقام البينة فيثبتها)  
 مقدمة (ان شهد مهر المثل  
 له وبينتة) مقدمة (ان  
 شهد مهر المثل لها) لان  
 البينات لا يثبت خلاف  
 الظاهر (وان كان) مهر  
 المثل (بينهما) فالقائل  
 حلهما أو رهنانضي به وان  
 برهن أحدهما قبل رهنه  
 لانه نورد عوا (وفي الطلاق  
 قبل الوطء حكم متعة المثل)  
 لو المسمى ديناً

فقدناه من البحر **(قوله وان سينا)** أى معنا **(قوله كسمة العبد الجارية)** أى المذكورة فى الصرف الاختلاف فى القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى يباين قال تزوجت على هذا العبد وقالت المرأة على هذا الجارية الخ فالمسئلة مفرضة على المعين المشار اليه لا يطاق عتد جارية به فاهم **(قوله فلها المتعاق)** قال فى الصرف فلها المتعاق غير تحكيم الا أن برضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما إذا اختلفا فى الألف والالف لان نصف الألف ثابت يثبت للاحقهما على تسمية الألف والمالك فى نصف الجارية ليس ثابت يثبت لان ما لم يتقاعل تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية بالاختيار ما إذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع إلى التمتع كذا فى البدائع **(قوله تعاقبا)** وتمتاز البيهتان **(قوله وان سينا)** الأولى التفرع بالفاء **(قوله أصلا وقدرا)** فان كان الاختلاف بين الحى وورثة الملتب فى الأصل بان ادعى الحى أن المهر مسمى وورثة الآخران غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان فى المقدار حكم مهر المثل طعن فى السعد **(قوله اعدم سقوطه)** أى مهر المثل قال فى الدرر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بوث أحدهما الا ترى أن المهر من مهر المثل إذا مات أحدهما **(قوله القول لورثته)** فله مهر ما اعترفوا به بحر ولا يحكم به المثل لان اعتبارا بسقط عند أى حصة فيه مهرها عند **(قوله القول لنكر التسمية)** مهر وورثة الزوج أيضا فى الصرف قال لیس فى المثلين وإذا خالف فى الكثرة وما أولى القدر قال قول لورثته فلا وصلية كما أقاده النهر والهوى فتدل أن الاختلاف فى التسمية كذلك **(قوله لم يقض بشئ)** الأولى ولم يقض بأعطاء أى لان مهرها يدل على انقراض أقوانم فلا يمكن لقاض أن يقدّم مهر المثل كفى الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الأوقات فإذا تقدم العود بعد تزويج على مقداره فتح وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا يقضى به بحر قلتوه صرح فاضحان فى شرح الجامع **(قوله ما يهرهن)** بالبناء للمجهول أى ما يهرهن وورثة الزوجة **(قوله وبه يقضى)** ذكره فى الحاشية بقوله معنى من الملتقى وبه قالت الاعمة الثلاثة لكن الشافى يقول بعد الخالف وعندنا عند مالك لا يجب الخالف فتح وانظر إذا تقدم العهد فكيف يقضى بحر المثل وقد يقال يحرى فيه ما تقدم من أنه إذا لم يوجد من عاتلهم قوم أسباها من الجانب فالقول للزوج لكن مران القول به: بینه: تأمل ثم رأيت فى النزاهة تعترض على قولنا لكرهى ان جواب الامام يتضح فى تقدم العهد بقوله وبه نقول لانه اذا تعدا اعتبار مهر المثل لا يكون الفاضل شاهد احد فكيف القول لورثة الزوج لكنهم مدعى عليهم كفى سائر الاعداء **(قوله وهذا)** كماله فى نفسه فى العرص المخط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره فاضحان فى شرح الجامع وأقره قلت وماصل ذلك أن المرأ إذا مات زوجها وقد دخل بها مات طلب مهرها أو وورثها يعدم مهرها وقد عرفت العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شئ من المهر كما تقدم مثلا يحكم لها بمهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان أقروا بها فليعت من التعارف والاضى عليها ثم يعمل فى الباقي كما ذكرنا أى حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي من العادات أنكر وورثة الزوج أصل التسمية فلها بغير مهر المثل وان أنكر والقدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وهدم مهرها القول فى قدره وورثة الزوج هذا هو المفهوم من هذا العبارة وفسر بالتعارف تجهله عبارة لا لى التأتى قوله فقبضنا على المتعارف وتوله ثم يعمل فى الباقي كما ذكرنا لانه لو كان التعارف حصة شائعة كتلتى المهر كما هو المتعارف فى زماننا لا يمكن أن يقضى عليها الا إذا كان المهر مسمى معلوم القدر وإذا كان كذلك لا يأتى فيه التفصيل المار ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالنزول مثلا يدفع لها الباقي فى المنع عن الخانة ورجل ما تزك أو لا صغارا فادعى رجل دين على الميت أو ديعف وادت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس الوصى ان يؤدى شأن الدين والوديع ما ثبت بالبينه وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها فدفعه لها إذا كان النكاح ظاهر امره فلا يكون النكاح شاهد لها قال القسبة أو البت ان كان الزوج ينيى فانه عنهم منه مقدار ما عرفت العادة تجهله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المثل إلى تمام

مطالب فيما يرسله الى  
الزوجة

وهذا اذا ادعى الزوج  
ايصال شيء البهاجر (ولو  
بث الى امرأته شيئاً ولم  
يذكر جهة عند الدم غير)  
جهة (المهر) كقوله لشع  
أوصناه ثم قال ان من المهر  
لم يقبل فنية لوقوعه هدية  
فلا ينقلب مهر (فقلت  
هو) أي المبعوث (هدية  
وقال هو من المهر) أومن  
الكسوة أو عارية (فالقول  
له) يمينه البينة لها فان  
سلم والمبعوث قائم فلها  
أن ترد وترجع بباقي المهر  
ذكره ابن الكمال ولو  
موتته ثم ادعاه عارية فلها  
أن تسترد العوض من  
جنسه زيالي (في غير المهر)  
لا كل) كتيب وشاحية  
ومن وصل وما يبيع شهر  
أخي زادم (والقول لها)  
بيئتها (في المهر) أن تكسب  
ولم

مهر مثلها اهـ هذا وتقل الرجعي من فاضحات أنه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجباً بالنكاح  
فلا يقضى ب سقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح به لا يبال ما كان ثابتاً اهـ ثم اطال في تأنيده كلام  
القاضي ودعى على الرمي في اعتراضه على القاضي بان النظر مدفوع بعلمه فساد الناس فقال ان الفساد  
لا يقطع به حتى ثابت بالدليل والمهر دين في ذمة الزوج وضاه بعضه اثبات دين في ذمة المهر وسد ذلك لا يكون  
بظاهر الحال لان الظاهر يصلح الدفع للاثبات قلت وكذا في البراز في قوله يا عمة قاله القاضي لكن ما قاله  
الفتية من على ان العرف الشائع مكذب لما في دعواه اعدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكتبت  
فاضت في شرح الجامع فيقبح وهو نظير افعالهم العرف وتكذيب الابان الجها زلعي على ما يأتي بيانه  
مع أنه هو المملك فلولا العرف لكان القول قوله واقفه اعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند  
صاحب البحر والمراد الزوج لو كان حياً أو وورثته كالمهر ظاهر فلا يرد ما في الشرع بل لا بد من أن هذا لا بد من  
في حال موتها (قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من النقدين والعروض أو ما يؤول قبل الزفاف أو بعد  
ما يبيعها غير (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) غيل المعنى وهو  
يذكر (قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل منهما بينة تقدم بيئتها ط (قوله فلها أن ترد) لان المهر يرض بكونه  
مهر اجبر (قوله وترجع بباقي المهر) أو كما ان لم يكن دفع لها شيء من المهر وان ذلك وقد بقي لاحدهما  
شيء يرجع به اهـ أمال كانت قيمة المهر فلو رجوع لاحد في البراز به اتخذ لها أو بايولها حتى  
تتفرقت ثم قال هو من المهر وقالت هو من النفقة أي الكسوة الواجبة عليه فالتول له ولو اتوا الثوب قائماً فالقول  
له لانه أعرف بجهة الغيل بخلاف الهالك لانه يدعى سقط بعض المهر والمرأة تسكره بها والزوج عن  
المال وكذا حيث لا ملك بحال فالنفقة في جهة التملك باطل فيكون اختساراً في ضمان الهالك وبذلك  
فالقول لمن يملك البديل والغنيمان اهـ لمصا واستشكك في النهر وقال هذا يقتضي ان القول لهافي الهالك  
في مسئلة المتن وهو بخلاف لما قدمناه والفرق بعرض قوله اهـ قلت في الفرق بين ان شأناه تعالى وذلك  
أن مسئلة المتن في دعواها أنه هدية فلا تدعى بكون القول له في حاق الهالك وعدمه لانه المملك ولا شيء  
بخلاف دعواه أماله لا تقاد دعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القاضي لما ذكرنا وتقال بينه مهرها  
وكسوتها أماله الهالك فالقول لها في امرين أحدهما ان الظاهر يصدق قوله كما يأتي في المهر إلا كل وما يخل  
الشارح عن الفتية ثابته ما أن لو كان القول له فيه لم يضاع حقها في الكسوة الواجبة عليه لانها من النفقة  
والنفقة تسقط بمضي المدد لا يمكنها المطالبة بماضي ولا يتم بذلك فتح باب الدعوى الباطلة بان يدعى كل زوج  
بعد عشر من سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر يرجع عليها بيمينته وفي ذلك ما لا ريب فيه الشرع  
من الاضرار بالنساء مع ان الظاهر والعادة تكذب ما في القائم بلا ضرر لان المطالبة بكسوة أخرى اذا لم يرض  
بكونه كسوة ولا تقضي العادة أن يكون المدفوع كسوة لان له أن يقول أعطيت كسوة غيرها هذا ما ظهر  
في وائته اليسر لكل مسير (قوله ولو عوته) وكذا لوقوعه أو هوان من المهر إذ ثبت أنه لو بعث أو هوان ماله لانه الرجوع أيضاً  
كل في الفتح وكأنه في المهر لم يفسد فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أو هوان ماله لانه الرجوع أيضاً  
لوقائمه والا فلا ولو لم ياله ما يضمنها الرجوع لانه هبة بمنزلة المرأة ترجع في هبة زوجها اهـ قلت وهذا  
مجهول على ما اذا كان لاهي جهة التمتع فلا ينافي قول الشارح ولو عوته الخ بقرينة انشاءه ولا عن  
الفتح هذا وقد ذكر مسئلة التمتع بعض في الفتح وغيره مطلة وكذا في الخاتبة لكنه قال فيها وقد أبوبكر  
الاسكاف ان صرحت حين يبعث أنها عوض فكذا لا الاكل هبة منها وبطلت نيتها اهـ ومثله في الهدية  
وهذا يحتمل أن يكون بين المهر ادهم أو حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض  
فيكون كالمعروف تأمل ودعى ط من أن التمتع بخلاف ما قاله الاسكاف وعزا الى الهندية أنه لم يرد فيها تيم  
سيد كرا الشارح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين نصريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر

التي يلي هذه الزيادة ط ولم أر أحدا ذكرها لعل المراد بها أن العرض لو كان هالكا وهو متلى ترجع عليه  
 بمنه وأدب الجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفعول ط (قوله لان الظاهر بكذبه) قال في الفتح والذي  
 يجب اعتبار في ديار أن جميع ما ذكره من الخطوط والوزن والحدائق والسكر والشاة الحية وبقايا يكون القول  
 فيها قول المراد لان المتأخر في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معاملة ولا يكون القول قوله الا في نحو  
 الثياب والجلابية اه قال في الجرح وهذا البحث موافق لما في الجملة الصغيرة قال في الطعامة الذي يؤكل  
 فانه أعم من البهائم لكل وغيره اه قال في النهر وأقول ويبقى أن لا يقبل قوله أيضا في الثياب الممونة  
 مع السكر ونحوه لوراه قلت ومن ذلك ما بينه البها قبل الزفاف في الاعياد والواسم من نحو ثياب وحلى  
 وكذا ما يعطيه من ذلك أو من دراهم أو دنائير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف مصبغة فان كل ذلك معروف  
 في زماننا كونه هدية لان المهر ولا سبب المسمى مصبغة لان وجهه وتوضعه عنها بالون نحو هاضمة العرس  
 أيضا (قوله ولما قال الفقيه) أي أبو البيث (قوله كصف وملاحة) لانه لا يجب عليه تحكيمها من ان يروح بل  
 يجب معاملة الاجناسد كره فتح قلت ينبغي تنقيص ذلك بما لم يجز به العادة لما حوزنا من أن ذلك في عرفنا  
 يلزم الزوج وانه من جهة المهر كونه من الملقط أن لا يهضم نفسها للمشرط عادة كالخف والمصكيب  
 وديماح اللقاة ودرهم السكر الخ ومثله في عرفنا ناشط الحار ونحوها فان ذلك يجزله الشرط في المهر  
 فليس مدفع ولا ينافيه وجوب منه من المهر وروح والحام لا يابني (قوله كره او درع) ومتاع البيت يجر  
 فشاخ البيت واجب عليه فهذا عمل ذكره فافهم وسد كرا المصنف في النفقة انه يجب عليه إلا الطعن وأن  
 شراب وطبخ ككوز وحنوقه ومغرفة قال الشارح وكذا سائر أدوات البيت كحصى ولبس وغطسة الخ  
 (قوله ما يدع انه كسوة) هذا تنقيص من هند صاحب الفتح وأثره في المهر أي أن ما يجب عليه لو ادعاهم  
 لا يصدق لان الظاهر بكذبه أمالو ادعى انه كسوة تادعت انه هدية فالقوله لان الظاهر معه (قوله ولم  
 يزوجهما أوهما) مثله ما إذا أتت وهي كبيرة ط (قوله فابست للمهر) أي بما تتقاعل أنه من المهر أو كان  
 القول فيه على ما تقدم بيناه (قوله فقط) قيد في عينه لا في غايها واسترحبه بماذا تعبر بالاستعمال كما أشار إليه  
 الشارح قال في المنع له مساطا عليهم قبل المالك فلا يزعم في مثاله ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله  
 أوقيته) الأولى أو بدله لشميل المثل (قوله لانه بمعنى الهبة) أي والهلال والاستلام منع من الرجوع بها  
 وبعبارة البراز به لانه هبة اه ومقتضاه أنه بشرط في استرداد الغائم القضاء أو الرضا وكذا بشرط عدم  
 ما يمنع من الرجوع كلو كان ثوبا فبصقته أو خاطته ولم يؤمن من شيء من ذلك فليس اجمع والتقصيد بالهدية  
 استراضة النفقة فيما يظهر كإثبات في مسئلة الاتفاق على معتدة المهر (قوله ولو ادعت الخ) ذكر في الجرح  
 هذا المسئلة عند قول الكثر بعث الى امرأته شيئا الخ وقال قيد بكونه ادعاهم لانه لو ادعتهم لو ادعاه  
 ودعته فان كان من جنس المهر فالقول له لو ادعاه اه قلتم أن هذه المسئلة في دعوى الزوجة لا في دعوى  
 الخطوبة التي لم يزوجهما أو خلف كان المناسب كره ما قبل قوله خطب بشروط الخ وذلك لان دعوى  
 الخطوبة أن المبعوث من المهر فشرها لانه يلزمها هداها فاشا وما كان المناسب أن تكون دعوى الوديعة لها  
 ودعوى المهر للخروج لان الوديعة لا يلزمها ردها إذا هلك بخلاف الزوج بقائه دعواها أنه من المهر فتعها  
 لمنع الاسترداد مطلقا ودعوا أنه ودعته تنفعه لانه يبالغها باستردادها فاشا فبما لم تستهلك (قوله شهادة  
 الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الخ) حكى في البراز ينبغي هذه المسئلة  
 ثلاثة أقوال مصححة حاصل الأول أنه يرجع مطلقا بشرط التزوج ولا تزوجه أو لانه وشرة وحاصل  
 الثاني أنه ان لم بشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقد دفعه من فصول العبادي أنه ان تزوجه لا يرجع وان  
 أبى ورجع شرط الرجوع أو لان دفع المهر الدرامم لشق على نفسها وان كل مهمل لا يرجع شيء أصلا  
 اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البصر الاول أيضا ثم قال ونيل لا يرجع اذا

مشوي لان الظاهر بكذبه  
 ولذا قال الفقيه المختار أنه  
 يصدق فيما لا يجب عليه  
 تنكح وملاحة لا فيما لا يجب  
 كتمار ودرع بمعنى ما لم  
 يدع انه كسوة لان الظاهر  
 معه خطب بنت وجعل  
 ويث اليها أشياء ولم  
 يزوجهما أو هافا بعت  
 للمهر بستر دية قائما  
 فقط وان تغير بالاستعمال  
 (أو قيمته هالكا) لانه  
 معاوضة ولم تتم لحاق  
 الاسترداد (وكذا) بستر  
 ما بعت هدية وهو قائم  
 ذون الهالك والمستهلك  
 لانه في معنى الهبة (ولو  
 ادعت الله) أي المبعوث  
 (من المهر وقال هو ودعته  
 فان كان من جنس المهر  
 فالقول لها وان كان من  
 خلافه فالقول به) شهادة  
 الظاهر (أنفق) وجعل  
 على معتدة الغير

مطلب أنفق على معتدة الغير

رُجِحَتْ نَفْسُهَا وَكَانَ شَرْطُهَا وَصَحَّ أَضْوَائُهَا أَيْ بَلَّغَتْ شَرْطُهَا بِرَجْعِهَا عَلَى الصَّبْحِ اهْ فَقَوْلُهُ لَا يَرْجِعُ  
 إِذَا رُجِحَتْ نَفْسُهَا الخِ فَيُفْهَمُ مِنْهُدَمُ الرُّجُوعُ بِالْأَوَّلَى إِذَا تَوَجَّهَتْ لِمَا يَشْتَرُطُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ أَثْبَتَ الخِ فَيُفْهَمُ مِنْهُ  
 أَنَّهُ إِنْ أَثْبَتَ وَفُضِّلَ شَرْطُهَا بِرَجْعِهَا فَصَلَّاهُ لِحَاضِ الْفَرْقِ الشَّانِي أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي صُورَةٍ وَتَوَاضَعَتْ وَهِيَ مَاذَا أَثْبَتَ  
 وَكَانَ شَرْطُ التَّرْوِجِ وَلَا يَرْجِعُ فِي ثَلَاثٍ وَهِيَ مَاذَا أَثْبَتَ وَلَمْ يَشْتَرُطْهُ أَوْ تَوَجَّهَتْ وَشَرْطُهَا أَوْ لَمْ يَشْتَرُطْهُ هَذِهِ  
 أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ كُلُّهَا مَعْنَاهُ تَوْذِيحُ الْمَصْنُفِ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِي فُصُولِ الْعِمَادَةِ أَغْنَى الْقَوْلُ الثَّلَاثُونَ  
 شَيْخُ صُلَيْبُ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنِي بِهِ اهْ قُلْتُ وَالَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ النَّفْسُ الْأَمَامُ فَاضْتَعَنَ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلِيُّ فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ  
 أَنَّ شَرْطَ التَّرْوِجِ بِرَجْعٍ لَا يَشْتَرُطُ فَاسْتَدْرَكَ الْإِفَادَةَ كَلَّمَائِي وَفَضَّلَ بِرَجْعٍ وَقِيلَ لِأَنَّهُ قَالُوا يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ  
 لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَرَوَّجْ لَا يَنْقُصُ عَلَيْهِ كَانِ بِحُزْنِهِ الشَّرْطُ كَلِّمَ مُتَرَضِّعًا إِذَا أَهْدَى إِلَى الْقَرَضِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ  
 أَهْدَى الْبَقِيلَ الْإِفْرَاضَ كَانِ حَرَامًا وَكَذَا الْقَاضِي لَا يَجِبُ الْمَعْرُوفُ فَاسْتَدْرَكَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ - بِدَعْنِ وَجَلَّ لَوْلَمْ  
 يَكُنْ قَاضِيًا لَهْدَى إِلَيْهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ حُزْنًا لِلشَّرْطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْرُطًا اهْ وَأَيْدِي الْحَاسِرَةِ فِي كُلِّ  
 النِّقَاطَاتِ وَأَخْبَرَنِي بِهِ حَيْثُ سَأَلْتُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ لِيَتَرَوَّجَ بِهَا وَتَوَجَّهَتْ بِهَا  
 فَأُجَابُ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ وَاسْتَشْدَدَ بِكَلَامِ فَاضِلٍ لِمَا ذَكَرَ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْجَوَابِ فِي أَنْ يَبْعُدَ  
 عَنْهُ اهْ (تَنْبِيْهُ) (تَنْبِيْهُ) (تَنْبِيْهُ) أَهْدَى إِلَى الْحَاسِرَةِ بِعَيْنِ اسْتِشْدَادٍ عَلَى مَسْئَلَةِ الْخَطْبَةِ بِدَعْنِ الْإِفَادَةِ أَنَّ الْخِلَافَ  
 الْجَارِي هُنَا جَرَى فِي مَسْئَلَةِ الْخَطْبَةِ الْمَسْئُورَةِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ الْإِفَادَةَ دُونَ الْهَالِكِ وَالْمُسْتَهْلِكِ  
 خَاصًّا بِالْهَدْيِ بِدَعْنِ الْخَطْبَةِ وَالْإِفَادَةِ لِأَنَّ الْمَعْتَمِدَ فِي الْخَطْبَةِ أَضْوَائُهَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَمِدًا بِعَيْنِ التَّصَرُّعِ  
 بِخَطْبَةِ تَهْلِيلِ التَّأْيِيدِ لِلشَّرْطِ وَعَدَمُ كَوْنِهِ شَرْطًا فَاسْتَدْرَكَ وَكَانَ ذَلِكَ رَشْدًا كَمَا حَسُنَ مِنْ تَهْلِيلِ الْأَقْوَالِ وَعَلَى هَذَا  
 فَيُتَبَقُّ فِي قُرَيْشٍ مَقْصُودُ مَنْ أَنَّ الرَّجُلَ يَخْطُبُ أَوْ يَصْرُحُ بِكَيْسٍ هَوَا يَهْدِي إِلَيْهَا فِي الْأَعْيَادِ وَهِيَ بِهَا وَهِيَ  
 لِلنِّقَاطَةِ وَالْمُهْرَانِ أَنْ يَكْمَلَ لَهَا الْمُهْرَ فَيَعْتَدُ عَلَيْهَا إِلَيْهَا فَإِنْ أَثْبَتَ أَنَّ تَرَوَّجَ بِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِعَيْنِ  
 الْهَدْيَةِ الْهَالِكَةِ عَلَى الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ شَرْطَ التَّرْوِجِ بِحَقِّهِ فَاضِلٌ فِي الْمَعْرُوفِ بِقِيَمَتِهِ مَاذَا  
 مَانَتْ فَعَلِيَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لَا كَلَامَ فِي أَنَّ هَذَا الرُّجُوعُ أَعْمَالُ الثَّلَاثِ فَهَلْ يَلْقَى بِالْبَلَاءِ أَوْ يَبْقَى الرُّجُوعُ  
 لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ أَنَّهُ كَالْهَدْيَةِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْعَوْضِ وَهُوَ التَّرْوِجُ كَمَا بَيَّنَّا فِي الْحَوَالِ الزَّاهِدِي  
 بِرُضَا الْبَرْهَانِ صَاحِبِ الْمِصْبَحِ بِعَيْنِ الصَّوَرَةِ الَّتِي بَيَّنَّا فِيهَا الرُّجُوعَ لَهَا بِعَيْنِهِ وَلَوْ تَقَرَّرَتْ سَلَّ فَسَلَّ لَهَا  
 الرُّجُوعُ وَلَوْ تَقَرَّرَتْ لَهَا هَدْيٌ وَالتَّرْوِيقُ أَنْ يَلْبَسَ الْأَوَّلُ لِقَبْلِ الزَّامَةِ ثُمَّ حَصَلَ لِلزَّامَةِ فَهُوَ كَالْهَدْيَةِ بِشَرْطِ  
 الْعَوْضِ وَقَدْ حَصَلَ فَلَا تَرْجِعُ وَالثَّانِي بِعَيْنِ الزَّامَةِ بِرَجْعِ اهْ وَكَذَا لِمَا رَوَيْنَا أَنَّ هَذَا فِي فَلَسْ بِرَجْعِ  
 (تَنْبِيْهُ) لَمْ يَذْكُرْ مَا لَوْ أَنْفَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ فَسَادُ الْكَلْبِ بِأَنَّ شَهْدًا بِالزَّامَةِ وَفَرْقًا بَيْنَهُمَا فِي النِّسْبَةِ  
 لَهُ الرُّجُوعُ عَمَّا أَنْفَقَ بِفَرْضِ الْقَاضِي لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أَخَذَتْ بِفَرْحٍ وَلَوْ أَنْفَقَ بِالْفَرْحِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ (قَوْلُهُ)  
 بِشَرْطِ أَنْ يَتَرَوَّجَ (قَوْلُهُ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بِمَا عَمَّ أَنْ يَتَرَوَّجَ كَمَا عَمَّ فِي الْبَصْرِ (قَوْلُهُ مَطْلَقًا) تَقْسِيرُ الْأَخْلَاقِ  
 فِي الْمَوْضِعِ كَمَا كَادَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَصْنُفِ فِي شَرْحِهِ شَرْطُ التَّرْوِجِ أَوْ لَمْ يَشْتَرُطْهُ وَلِذَا قُلْنَا الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ  
 بِمَا عَمَّ أَنْ يَتَرَوَّجَ لِتَبَيُّنِ الْأَخْلَاقِ لِلدُّكُورِ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الثَّلَاثُ قَدْ اعْتَمَدَ الْمَصْنُفُ فِي مَقْصُودِهِ وَقَالَ  
 فِي الْبَحْثِ وَبِهِ يَنْبَغِي (قَوْلُهُ) وَإِنْ أَكَلَتْهُ مَعْلَا أَيْ لِأَنَّهُ أَبَاحَ لَهَا تَخْلِيْلَهُ أَوْلَانَهُ بِمَجْهُولٍ لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ تَامِلْ  
 وَاسْتَظْهَرْ جِهَةَ عَدَمِ الرُّجُوعِ فِي الْهَدْيَةِ الْهَالِكَةِ أَوَّلًا الْمُسْتَهْلِكَةِ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنِ الْخَطْبَةِ وَتَوَاضَعَتْ  
 (قَوْلُهُ بِعَيْنِ الْعِمَادَةِ) صَوَابُهُ مَضْعُفٌ فِي الْعِمَادَةِ فَإِنَّ مَا فِي الْمَنْعِ عَزَامَتُهُ إِلَى الْفُصُولِ الْعِمَادَةِ هِيَ مَا دَعَا وَهُوَ  
 الْقَوْلُ الثَّلَاثُونَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا هَاوَا مَا فِي الْبَصْرِ فَهُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ وَلَمْ يَذْكُرْ  
 الْقَوْلَ الثَّلَاثَ أَصْلًا وَلَا وَقَعَ فِيهِ الْعَرْوَالُ الْعِمَادَةِ (قَوْلُهُ لَيْسَ لَهُ اسْتِدْرَاكُهَا) هَذَا إِذَا كَانَ الْعَرْفُ  
 مُسْتَمْرًا أَلَّا يَدْفَعُ مِنْهُ جِهَاتُ الْأَعْيَادِ كَمَا يَذْكُرُهُ بِمَا وَكَانَ يَغْنِيهِ مَا بَيَّنَّا عَمَّا ذَكَرْنَا وَكَانَ يَكُونُ  
 هَذَا بَيَانُ حُكْمِ الْبَيَانَةِ وَالْأَخْيَارِ بِمَا حَكَمَ الْقَضَاءُ (قَوْلُهُ فِي حَقِّهِ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ سَلَّمْنَا فِي مَرَضٍ مَوْنَهُ فَإِنَّهُ

بِشَرْطِ أَنْ يَتَرَوَّجَ (قَوْلُهُ) بِعَيْنِ  
 هَذَا (قَوْلُهُ) أَنْ يَتَرَوَّجَ لِرَجْعِهِ  
 مَطْلَقًا وَأَنْ يَتَرَوَّجَ لِرَجْعِهِ  
 أَنْ كَانَ دَفْعًا لَهَا وَأَنْ كَانَتْ  
 مَعَهُ فَلَا مَطْلَقًا (بَعْرُوعِ  
 الْعِمَادَةِ وَفِيهِ عَنْ الْمُسْتَقْبَلِ  
 (جِهَاتُهَا) بِعَيْنِ جِهَاتِهَا وَسَلَّمْنَا  
 ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ اسْتِدْرَاكُهَا  
 وَلَا لَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُهَا سَلَّمْنَا  
 ذَلِكَ فِي حَقِّهِ بِلَا تَخْتَصُّ بِهِ  
 (وَبِهِ يَنْبَغِي)



تخليك الوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة **(قوله)** وكذا لو اشترى له ما في سفرها أي وان سلمها في مرضه  
أولم يسلمها أصلاً ثم ملكته بشر ما لا قبل التسليم كإتيان ولو مات قبل دفع الثمن وجع البائع على  
توكلته ولا رجوع للورثة بما في أدب الأوصياء من الخفية وغيرها إلا بشئ خافاً لا يصح وقد  
اتفق من مال نفسه لا يرجع عليه إلا إذا أشهد بالرجوع وان لم يتقدم حتى مات ولو يكن أشهد أو تخمين تركه  
ولا يرجع عليه بقية الورثة اهـ **(قوله والجيلة)** أي فيقولوا إذا استردادها **(قوله والاحوط)** أي  
لاحتمال أنه اشترى لها ببعض الجواهر في سفرها لا يصلح له أخذهم هذا الاتراداً في كفاي الصر والرد وكذا لو  
كان بعد ما سلمه الباهو هي كبيرة **(قوله عند التسليم)** أي بأن أي أن يسلمها أنتوها ونحوه حتى يأخذ شيئا  
وكذا لو أي أن يزوجه الزوج الاسترداداً فأنما أوهالكالانه رشوة تزوية وفي الحايي الزاهدي ورض  
الاسرار وللعلامة نعم الدين وإن أعطي الرجل شيئاً لا صلاحاً صالح المصلحة وإن كان من قوم الخطيئة  
أو غيرهم الذين يقدرون على الإصلاح والفساد وقاله وأجر ذلك على الإصلاح لا يرجع وإن قاله على عدم  
الفساد والسكرت يرجع لانه رشوة لا حجة أنما تكون في مقابلة العمل والسكرت ليس بعمل وإن لم يقل  
هو أجرة يرجع وإن كان ممن لا يقدر على ذلك إن قال هو خطيئة أو أجرة ذلك على الذهاب والإياب أو  
السلام أو الرسالة بين وبينه لا يرجع وإن لم يقل شيئاً منها يكون هبة الرجوع فيها أن لم يوجد ما يمنع  
الرجوع **(قوله)** وقالت هو غليك كذا في الفسخ والجر وغيرهما وبشكل جعل القول لها بأنه اعترف  
بملكيتها الأب وانتقال الملك اليها من جهة وقد صرح في البدائع بأن المرأة أقرب من هذا المتاع اشتراكي  
زوجه سقط قولها أنها أقرب بالملك ثم ادعت الانتقال اليها صلاً بميث لا يدل اهـ ويصح بأن هذه  
من المسائل التي علوا بها الآثار كختلف الزوجين في متاع البيت ونحوهما بما يأتي في كتاب الدعوى  
آخر باب التحالف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية **(قوله قال عند المهر)** عبرتني فسخ  
القدر بأنه اختار للفتوى ومقابلة مائة له قبله من أبي القول لها أي بدون تفصيل شهادة الظاهر لان اتحاد  
دفع ذلك هبوما اختاره الامام السرخسي من أن القول للأب لان ذلك يستفاد من جهته اهـ والظاهر أن  
القول للمعتد فوق بين هذين القولين يجعل الخلاف لفتنا **(قوله قال القول للأب)** أي مع اليقين كأي فتاوى  
قارئ الهداية قلت وبقي تقييد القول للأب بما إذا كان الجاهز كما من ماله أم لا جهرها بما تضمن  
مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الأذن منها عرفاً ثم لو زاد على مهرها القول  
له في الزائد أن كان العرف مشتر كأي اهـ أنه قال في الاشباة ان العادة أنما تعتبر إذا طردت أو غلبت ولذا  
قالوا في البيع لو باع بدراهم أو ديناراً في بلد يختلف فيها التقويع الاختلاف في المالة والرواج انصرف  
البيع الى الأغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اهـ كلام الاشباة قلت ومقتضاه  
أن المراد من استمرار العرف هنا غلبت ومن الاستمرار كثرة كل منهما لا تنظر الى النادر ولا نحل  
الاستمرار على كل واحد من أفراد السامع في تلك البلدة لا يمكن ولم يزم عليه احالة المسئلة اذ لا شك في صدور  
العبارة من بعض الأفراد والعادة الغالبة في الغالب في أشرف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من  
الجواهر فتلك ما يكون على الزوجة بل لا الزفاف من الحلى والشباب فان الكثير منه أولاً كثر على بقوله  
ما تملك الزفاف لم يكن لرجل أن يدعى أنه لاهل القول في الأب أو الام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من  
قول الشارح كلكو كأي أن كثر ما يجهز به مثلها وقد يقال هدايس من الجواهر عزوا في روى العرف  
في تخليك البعض واعادة البعض ورايت في شاشة الاشباة للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزالي قال الشيخ  
الامام الاجل الشهد المختار للفتوى أن يحكم بكون الجواهر ملكاً لعارية لانه الظاهر الغالب ان في بلدة حوت  
العادة دفع الكل عارية قال قول للأب وأما الذبح في البعض يكون الجهر زكر كتيه يتعلق بحق الورثة  
وهو الصعيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يبيع به الأب يبيعه عارية لم تشهد به العادة بخلاف

وكذا لو اشترى لها في  
سفرها ولو لم يجية والحيلة  
أن يشهد عند التسليم  
بها أنه انما سلمه عارية  
والاحوط ان يشتره منها  
ثم يبرئه دور (أخذ أهل  
المرأة شيئاً عند التسليم  
فلزوج أن يسترده لانه  
رشوة جهزاً بقتنه ثم ادعى  
أن ماله دفع لها عارية بقوات  
هو غليك أو قال الزوج ذلك  
بعد موتها ليرث منه وقال  
الأب) أو رتبته يعلمونه  
(عليه) للمعتد أن القول  
لزوج ولها إذا كان العرف  
مستقراً أن الأب يدفع مثله  
جهزاً لعارية (و) أما ان  
مشتري كأي كسر والسام  
(قال قول للأب)

مطلب في دعوى الاب ان  
الجهز عارية

كلو كان أكثر مما يجهز به مثلها (والام كلاب في تجهيزها) وكذا ولي الصغرة شرح وهبانية واستحسن في النهر تبعاً لقاضيان أن الابان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه غلبة (ولو دفعت في تجهيزها لانتها أشباه من أمته الاب يحضرته وحله وكان ساكناً وزفت الى الزوج طيس لالاب أن يسترد ذلك من ابنته) طر بان العرف به (وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد والابساكت لاتضمن) الام وهما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان والاربعة على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق \* (فرع) \* لو زفت اليه بلا جهاز بليق به فله مطالبة الاب بالنقد فتبذروا في البعر من المبتنى الا اذا سكنت طو يلا فلا خصوصية لكن في النهر من البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في السكاح غير مقصود

مالوجوب المدة ماعلة الكل فلا يتعلق به حق وروثها بل يكون كله لالاب والله تعالى أعلم \* (تنبيه) \* ذكر البيهقي في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجواهر انما هو فيما اذا كان النزاع من الاب اماليات فاقضت وروثه فلا خلاف في كون الجهاز البنت للمال في الولو الجبسة جواربه ثم ماتت فطلب بقية الورثة لبقية فان كان الاب اشترى لها في سفرها أو في كبرها وسلم لها في محضه فهو لها خاصة اه قلت وفي نقل لان كلام الولو الجبسة في ملك البنت له بالشرع ولو صغيرة وبالتسليم لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحيدته وبينه وبينه عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منه ولو تزوجته بعد موتهما السكالكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعتد البناء على العرف يخلص ولا فرق في ذلك ايضا بين موت الاب وحيدته فدهو وروثه كدهو امه تأمل (قوله) كلو كان الخ والظاهر أنه ان أمكن التميز فبما ادعى لم يجهز به بلها كان القول قوله فعمولا فالقول قوله في الجسم رجعي (قوله والام كلاب) ذكرنا المصنف في فتاوى قاضي الهادي وذكره بحضرة ابن وهبان كجائتي (قوله وكذا ولي الصغرة) ذكر ما مر وهبان في شرحه موقوفه بتمتة بحيث قال وبني أن يكون الحكم فيها ندعيه الام وولي الصغرة لان زوجها كالمهر بلان العرف في ذلك لكن مال ابن النخعة في شرحه قلت وفي الولي عندى نظره اه وتزد في البيهقي الام والجدة قال ان مسئلة الجدة مارت وأتمة الفتوى ولم يحدد فيها نقل وكتب الرأى أن الذي يظهر يسادى الرأى أن الام والجدة كلاب الخ (قوله واستحسن في النهر) حيث قال وقال الامام فاضحان وبني أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه غلبة وان كان من لا يجهز البنت بمثل ذلك قبل قوله وهذا لعمري من الحسن يمكن اه قلت ولعل وجه استحسنائه أنه لا يعاير القول بالمعتد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشراك الذي قد يقع في بعض البلاد اعماها في غير الاشراف (قوله وحله) طلع تفسيره فالدولى العلم والسكوت بعده وان كان نائباً (قوله وزفت الى الزوج) قديبه لان تعليق البالغة بالتسليم وهما انما يقع عادة زفاف لانه حينئذ يصير جهازاً يدها وهما (قوله ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زافاً الى المعتاد لا يكون سكوتاً رضائياً من وهل تعين الكل أو قدر الزاد يحمل زفاد وجزم به بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح فعدنا ما في باب الولي من الاشياء (قوله) على ما في زواهر الجواهر أي حاشية الاشياء استحسن الخ من مصنف التنوير فانه زاد على ما في الاثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله بليق به) الضمير في عبارة البعر عن المبتنى عائد الى ما به الزوج الى الاب من الدراهم والدينار ثم قال والمعتبر ما يتخذ الزوج لاما يتخذ لها اهات وهذا البعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدرستين كجائتي (قوله الا اذا سكنت طو يلا) قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكنت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك وضله لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ اه ح وأشار بقوله يعرف الى أن العتري في اصول والعصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في سماع الفصولين ولسان الحكاه من فتاوى ظهير الدين الرضائي وبه أفق في الحامدة به قلت وفي البراز به ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجه وأعطاهن لانه آلاف دينار الدرستين وهي بنت مسوس ولم يعط له الاب جهازاً أفق الامام جمال الدين وصاحب المحيط بأنه مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدرستين قال وهذا اختيار الاثمة وقال الامام الرضائي الصحيح أنه لا يرجع بشئ لان المال في السكاح غير مقصود وكان بعض أئمة شوازم به مترضى بان الدرستين هو المهر المجل كذا ذكر في الكافي وغيره فهو مقابل بنفس المراتى ملكت حين نفسها الاستيفاء فكيف عطلت الزوج طلب الجهاز والشئ لا يقابل به عوضاً وأوجب عنه الغيبة ناقلاً من الاستاذان الدرستين اذا ادرج في العقد فهو المجل الذي ذكره وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يذكره في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج اياماً لا يتكهن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتلاً وسكت زماناً يصلح للاختناول أن العرض لم يكن الجهاز اه مخلصاً وحاصله أن ذلك المجل لا يلزم كونه والمهر المجل دائماً كجوهه كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل

لنفسها لا يجازها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جهة المهر المقتو عليه فهو المهر المجل وهو مقابل بنفس  
 الر أو أقاله مقابل بالجواز علة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازاً أعلم أنه دفعه تعريلاً لا طلب عوض  
 وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الظاهر جواز اختلاف في صومعة ما إذا كان  
 معتقداً عليه لانه وإن ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرة لاجل كثرة الجواز فهو في المعنى بدله  
 ايضاً ولهذا كان مهر من لجهازها أقل من مهر ذات الجواز وإن كانت أجل منها ويوجب بانه المصالح يكونه  
 مهر وهو ما يكون تبدل البضغ الذي هو المقصود والاصل من النكاح دون الجواز يعتبر المعنى وسبباً في باب  
 النفقة أن شاة الله تعالى مزيد بيان لهذه المسئلة وإن هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجواز للمرأة  
 إذا اطلقت أخذت كل ما إذا ماتت ورثت منها وانما يزيد المهر طمعة في تزويج يمتبه ويعود اليه الولاد إذا ماتت  
 وهذه المسئلة نظير ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل على أنها بكر فإذ هي ثيب فقد صر الخلاف في لزوم الزيادة  
 وعدمه بناء على اختلاف في هذه المسئلة وقد صر أن المراجع قدوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشئ تكلم  
 عن المراجعة **(قوله نسك ذي الخ)** لما فرغ من مهر المسلم بن ذكره هو السكوف ويأتي بيان أنكم تسم  
 وقوله أو مستأن بشيراني أنه لو عير المصنف بالكافر لكان أولى لأن المستأن كان في هاتين عن العناية  
**(قوله ثمة)** أي في دار الحرب **(قوله بينة)** للرداها كل ما ليس بحال كلام بحر **(قوله وذا بياض عدهم)** بأن  
 كان لا يزنه عندهم مهر المثل بالنظر وبما ليس بحال **(قوله قبله)** أي قبل الوطء **(قوله فلا مهر لها)** هذا قوله  
 وعندها لمهر المثل إذا دخل بها أو ماتت منها والتمتع لو طلقه قبل الوطء وقيل في المقتو السكوف ويأتي بيان  
 والاعم أن الكل على اختلاف هذه البينة لكن في الفقه أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوف عنه  
 لأن السكاح معاوضة فمال ينص على في العوض يكون مستحقاً له أو كالمثبة كالسكوف لأن المثل ليس  
 مالا عندهم فذكرها الغنوم **(قوله ولو أسلم الخ)** أو وسلة وبعبارة الفقه ولو أسلم ورفع أحدهما البنا أو  
 ترافعا اهـ أو يقل أو أسلم أحدهما لا يهاهما بأدوى **(قوله لا أسلمنا نكاحهم)** أي تركا أرضاً لا تقرير  
 وقوله وما يدينون الوالو لعلطف وللمصاحبة فلازمهم عن شرب نلرواً كل الخنزير وبمعها ط عن أبي  
 السعد **(قوله وثبت بينة أحكام السكاح)** أي أن اعتقدها أو ترافعا البنا ط **(قوله كعدة)** أي لو طلقها  
 وأمرها بالزوم يثبت إلى انقضاء عدتها ورفع الأمر البنا حكماً عليها بذلك وقد اطلعت نفقة العدة الزمان بما  
 رجحى **(قوله وتب)** أي يثبت نسب لولده فيما يثبت به النسب بزار جرحى **(قوله وخيار باوخ)** أي لصغير  
 وصغيرة إذا كلن الزوج غير الأب والجد ط **(قوله وتوارث بسكاح صحيح)** هو ما يقران عليه إذا أسلم  
 بخلاف نكاح محررم أو في عدهم مسلم كجاسي في القرائض **(قوله وحرمه مطلقه لا الخ)** فيفرق بينهما ولو  
 جرافعة أحدهما وأما كتابا محررم فلا يفرق إلا برافعتها كجاسي في نكاح الكافر **(قوله قبل القبض)**  
 أما بعده فليس له إلا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد ثم **(قوله لمها ذلك)** هذا قوله لا ما هو قال الثاني  
 لها مهر المثل في المصنف وغيره وقال الثالث لها القيمة فمهما تم **(قوله وتسبب الخنزير)** كذا في الفقه قال  
 الرجحى والاولى فتقتل الخنزير **(قوله ولو طلقه الخ)** قال في الفقه ولو طلقها قبل النحول ففي المصنف لها نصفه  
 عند أبي حنيفة وفي غير المصنف في تلج لها نصف القيمة في الخنزير المتفق وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال  
 لانه أو جب القيمة فتتصرف وتؤدي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لأن مهر المثل لا ينصف اهـ  
**(قوله لا أخذ نفقة القمي الخ)** بيانه أن أخذ المثل في المثل أو تقبضه القمي منزلة أخذ العين والجرم في فأخذ  
 قيمته ليس كأخذ عنه بخلاف القيمة في القمي كالخنزير فلذا أو جب ما به مهر المثل وأود ما لو شري ذي من ذي  
 دارا خنزير فإن اشترعها المسلم أخذها به قيمة خنزير وأوجب بالقيمة خنزير كعنه ولو كانت بدله كسائلة  
 النكاح والقيمة في الشفعة بدل من الدار لا عن الخنزير وانما عيرها بها التقدير بها لا غير واعترض بأن القيمة  
 في النكاح أيضاً بدل عن الغير وهو البضغ والمخير بها التقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنما بقيمة الخنزير

(نسك ذي) أو مستأن  
 (نفقة) أو حربي حربية  
 عيشة أو بلامهر بأن سكا  
 عنه أو بيهامه) الحال أن  
 (ذا بياض عدهم) فوطئت  
 أو طلقت قبل أو ماتت منها  
 فلا مهر لها) ولو أسلم أو  
 زافعا البنا لا أسلمنا  
 بترسهم وما يدينون  
 (وتثبت) بينة (أحكام  
 النكاح في حكمه) كالسكن  
 من وجوب الفسقة في  
 النكاح ووقوع الطلاق  
 ونحوهما كعدة ونسب  
 ونحوها باوخ وتوارث  
 بنكاح صحيح وحرمه مطلقه  
 نكاحاً ونكاح محرم (وان  
 نسكهم بخنزير أو خنزير من)  
 أي مسأرا إليه (ثم أسلمنا  
 أو أسلم أحدهما قبل  
 القبض فلها ذلك) فقتل  
 الجرو وتسبب الخنزير ولو  
 طلقها قبل النحول فلها  
 نصفه (د) لها (في غير عين)  
 قيمة الجرو ومهر المثل في الخنزير  
 إذا أخذ نفقة القمي كأخذ  
 عنه (فردخ) \*

قبل الاسلام اجبرت على القبول لان الفقيه لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبلاسلام تعدد  
أخذ الفقيه فأوجبنا ماليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير يدل عن نصف النكاح بخزنة  
منه ولهذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسئلة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما  
مر آخرا من كنف باب العائرين أن جواز الاندخا ب الفقيه في الدار اضرورة حتى الشفيع ولا ضرورة لها لما كان  
اليجاب مهر المثل (قوله الوطى دار الاسلام) أى اذا كان بغير ملك العين واستر زعم الوطى في دار الحرب فانه  
لا يصدق بها المهر فلم أر (قوله الافى مسئلة) كذا في الاشيا من النكاح وفيها من أحكامه فبغيره بة الحشفة  
ان المستثنى ثمان مسائل فزاد على انها الفقيه اذا نكحت بغير مهر ثم أسلمها وكافوا يد ينون ان لا مهر فلا مهر  
والسبب اذا زوج أنت من عهده فالاصح ان لا مهر والعبد اذا ما سبسته بشبهة فلا مهر أندامن قولهم  
فقبلها أن المولى لا يستوجب على عبده دينا وكذا لو وطئ حرة أو وطئ الجارية الوطى فطليسه أو وطئ  
المهرهنة باذن الرهن فلان قال ينبغي ان لا مهر في الثلاثة الاخير وقولهم أنه لا نكاح به ونقل ح عن حدود  
البحري نوع ما لاحد في شبهة المثل ان من هذا النوع وطع المبيعة فاستقبل القبض لاحد في بقاء الملك أو  
بره لانه حتى الفسخ فله حق الملك فكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع ببقاء ملكه أو لم يشرى لان الم  
تخرج عن ملكه بالكية اه قال ح وهل لا مهر في هذا الاربع اخلاف الشارح يشعر بذلك فليراجع  
قلت أما الاولى فدخلة فمسئلة يبيع الامت قبل التسليم فلامهر ومثله المبيعة بتخييار البائع لان وأها يكون  
فسخا لبيع أما المبيعة فاستد بعد القبض فينبغي لزوم المهر لوقوع الوطى في كسبه وكذا المبيعة بتخييل  
للمشتري ان أمضى البيع فافهم (قوله مسي نكح الخ) في الخاتبة المراهق اذا زوج بلاذن وليه امرأة  
ودخل بها فرداؤه كاحكامها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما لم يخلو فكان الصبا أو اما العقر فلا نكاحا  
زوجت نفسها من منع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رويت بطلان سنها اه وكذا الزنى يشب وهى نائمة فلا  
حد عليه ولا عقرا ويكر بالفسقة منه الى نفسها أو زال عذرهما وعليه المهر لمكره أو صغيرة أو أمة ولو  
بأمرها لا عدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامة في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقره أو بالزنا  
اه هندية ملخصا (قوله و بائع أته) أى اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من  
شبهة المثل لكونه في ضمانه وبه اذا وهبته عادت الى ملكه وانخرج بالضماني فلا وجوب عليه المهر اسقطه  
(قوله و سقط) أى عن المشتري وبشبهه الخيار كالألف ح أو أمه أو الوالجية (قوله والا فلا) أى وان لم  
تكن بكارة فلا سقطا شي ولان اوله أيضا وروى عن الامام انه الخيار ولو الجية (قوله تدفعت جارية الخ)  
تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لاي الصغيرة للعالية بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كفى الهندية  
عن الخنيسر والصغيرة فغيره في الهندية للاب والحد والقاضي قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة والا  
اذانته وهى بالعدة مع النسي وليس تفسيرهم ذلك والوصى بذلك ذلك في الصغيرة والنيب البالغة حتى  
القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وأيس لغيرهم الام طيس لها القبض الا اذا كانت وصية وتحت  
فتطالب الام اذا بلغت دون الزوج كما فادع في الهندية ط قلت أى تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار  
الام لاني لا زان في بقية غيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فادع الزوج انه دفعه الى الابن سفرها وافر  
الابيه لا يصح اقراره عليها لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا عك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع  
على الاب لانه أقر بقبض الاب في وقتله ولا يه قبضه الا اذا كان قال عند الاندخا برأيتك من مهرها ثم  
أنكرت البنت الرجوع عنها الى الاب اه وفيها قبض الولي المهر ثم ادعى الزوج لا يصدق اذا كانت  
بكر الاله على القبض لا الرد ولو يبايعد لانه أمين ادعى رد الامة اه وفيها قبض الاب مهرها وهى بالغة  
أولا وجهها أو قبض مكان المهر عتاليس لها أن لا تخبر لان ولاية قبض المهر الى الاب أو كذا التصرف فيه  
اه لكن في الهندية لو قبض بمهر بالغة فمهر فرض ان جرى التعارف بذلك جاز له والا فلا ولو بغير

الوطى في دار الاسلام لا يخالو  
من حد أو مهر الافى مسئلة  
معي نكح بلاذن وطأه  
و بائع أته قبيل تسليم  
ويستط من الثمن ما قابل  
البكارة والا فلا تدفعت  
جارية مع أخرى فأزالت  
بكرتها زناها مهر المثل  
لاي الصغيرة المطالبة  
بالمهر والزواج المطالبة  
بتسليمها ان نكحت الرجل  
م قوله ولو وجب عليه المهر  
استحقته أى لان المهر يصير  
من الزوايد المنفصلة وهى  
مملوكة لمن يده يضمنان  
فكاننا أوجبنا المهر عليه  
لنفسه

مطلب لاي الصغيرة المطالبة  
بالمهر

وتعلم سائل قبض المهر في البصر والنهر وأولاب الاولياء (قوله قال البرزاي المخرج) عبارة ولا يجب الرباع على دفع السفيرة إلى الزوج ولكن يجب الزوج على إيقاع النكاح لأنهم الزوج احتجوا بتقيد الرجال وأنكر الارب فالقاضي رحمه الله تعالى يعتبر بالسنة اه قلت بل في التنازعانية بالبرهان اذا كانت لا تقيد لا يؤمر بدفعها إلى الزوج (قوله المهر المهر السراخ) المسئلة على وجهين الاول فواضعا في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر والجنس واحد فان اتفق على الواضعا ظاهر المهر السراخ والاتفاق على السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفق على الواضعا ظاهر هو السراخ في العقد وان اتفق عليه انعقد بهر المثل وان فواضعا في السر على ان المهر فذاين ثم تعاقدا في العلانية على ان لا مهر لها ظاهر ما في السرمن الغائب لانه لم يجر بما يوجب الاضرار منها وان تعاقدا على ان لا تكون الدين بغير المهر لها وسكافي العلانية عن المهر انعقد بهر المثل الوجه الثاني ان يتعاقدا في السر على مهر ثم اقرافي العلانية بأكثر ثم اتفقا أو شهدان الزيادة بمقتضى ظاهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعندها المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول ومن خلاف قسمه الاولان زيادة بقدر سزا على الاول اه لمخصان من المشيرة والحاصل في الوجه الاول ان العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى من بين مرتضى السر ومرتضى العلانية كقصدنا من مسو طامن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيدا يتصرف وفيه نوع من مخالفة المأهلا يمكن دفعها بامعان النظر (قوله المأجل إلى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل إلى بعده مع اوصافه فان بقي إلى أجله بعد الطلاق وقوله يتجهل الرجعي أى مطلقا أو إلى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوجوبها وليس الرجعي يقيد بل بالتمت له الاول وقد مضى ان الكلام على ذلك عند قوله ولها ما تمنع الوطء الخ (قوله ولو وبهته المهر الخ) أى لو قال لها فدا أن تزوج حتى تهينى ما لك على من مهره فقط على أن يتروجها فأنى ظاهر عامية تزوج أم لا تراز بوقوله وأى أى قال لا أنزوجه فكيف رد الهمية المذايبي المهر هل وان تزوجه بعد الابه (قوله ولو وبهته لاحد) أى غير الزوج لان هبة الدين بن علي الدين تعد مطلقا عامية لغيره فلا تعد ما لم يسلطه على قضاءه بقصر كاته وبهيه حين قبضه ولا يصح الا بشئ من كلتيهما مع الفصولين (قوله تميم) أى الوبية (قوله وهذه حيلة الخ) اذا أضاف غير قاصرة على المهر وفيها بعد لا شرط وضال المدون بالحوالة فاذا كان طالب الهمية لا رضى بالحوالة إلا أن يصوره فحين يجعل ان الحوالة تنجز من جهة الهمية وتوجب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن الحال من مطالبة المدون بوضع الهمية من لا بشرط قبوله أى كالمكر المذهب تأمل ومن الخيل شرعني مطلق من تزوجه بالمهر قبل الهمية أى ثم تزده بعد حاجتيار وبة أو بصلحها انان من المهر بشئ مطلق قبل الهمية كافي الصريح من الفتية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

❦ (باب نکاح الرقيق) ❦

لما فرغ من نكاح من أهله ذلك كاحس المسلمين شرع في بيان من أسير له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب عليهم نهر (قوله والمالوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في الجسر والمراد هنا المالوك من الاذع لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرف في الحرب فهو رقيق للمالوك واذا أخرج فهو مالوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الاذع رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق الحر وذا نال الامانة أسرت ولم تخرج الى اذعان وتورقحت لا ترقف نكاحها بل يطبل لانه لا يجبره وقت وقوعه كافي النهر بحثا قلت قد يقال انه مجبر وهو الامام لانه يعاقل الانواح وبعد قتل (قوله كلاً أو بعضاً) شمل البعض والمالوك ملكا ناقصا كالمكتوب ومن وجده سبياً محرية كالدير وأم الوليد (قوله والغن المملوك كلاً) أخرج البعض لكن دخل فيه المكتاتب والدير وأم الوليد لئلا يحولهم في المملوك وفي المغرب الغن من العبيد من ماله وهو وأما كذلك الاثنان والجمع والزونت وأما مقتضى قول

نسجه ومن ابن الاعرابي هديق خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدبر والمكاتب  
 اه فلان سببا الى الرجح من أن القرن المملوك ملكا تاما لم ينعقد له سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلامنا  
 الرق والمالك كامل ونافس في القرن كمالا وفي معنى البعض ناقص وفي المكاتب كل الرق وفي المدبر دام  
 الولد لكل المالك (قوله وقف نسكاح قرن) أطلق في نسكاحه فمثل ما إذا تزوج بنفسه أو زوجته غير موقد  
 بالنسكاح لان التسري حرام مطلقا قال في المغنم (فرع) مهم للحدود وما يدفع لبعده جارية لتسري بها  
 ولا يجوز لبعده أذنه، وولاه أولاد حل الوطء لا يشترع الاكلاء الممنون وقد السكاح وليس للعبد ملك  
 عين فاحصر حل وطء في عقد النسكاح اه بحر (قوله وأمة) قد علمت أن القرن يشترط الله كروا لا (قوله  
 ومكاتب) لان السكابة أوجبت ذلك على طرفي حق الاكتساب ومنه تزويج أمة أنه يحصل المهر والمفقة للمولى  
 بخلاف تزويج نفسه بعد موته مثل المكاتب يعق البعض لا يجوز نسكاحه عنده وعندهما يجوز لانه حر  
 مدون أو أده في البحر (قوله وأمة ولد) وفي حكمه ابنه لمن غيره ولها كالأزواج أم ولد من غيره وهما  
 ولدين وزوجها أو ما ولد لها من غيرها وفيه في البحر (قوله هل أن اجازة قد الخ) ان كان كل من الاجازة  
 أو الرق قبل الشئول فالامر ظاهر وان كان بعد في الرق يطلب العبد بعد المتك كذا كره بقوله في طلب  
 الخ وفي الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس ان يجبره ان مهر بالشئول ومهر بالاجازة يكفي  
 السكاح القاسد اذا جده معها وفي الاستحسان لا يلزم إلا المسمى لان مهر المثل لو جبر لوجب باعتار  
 القدوس كما يجب بعد موته وان كان متنع اه ثم الاجازة تكون صرعا دالة وضرورة كما سأل  
 وفيه من ان يسكنه بعد العلم ليس باجارة كالمقسط في الفقهية (قوله لا مهر) تخرج على قوله  
 بطل ح أي لا مهر على العبد ولا مهر للأمة (قوله في طلب) جواب شرط مقدرا أي ان دخل يطلبها فمهم  
 (قوله من له ولاية تزويج الأمة) أي وان لم يكن مالكها بحر وشمل الوارث والمشتري فلو مات المولى أو  
 باعه ما جاز سيده الوارث والمشتري يجوز ولا خلاف كما أشار اليه في العمدية فستأني وشمل الشريك فلور زوج  
 أحدهم الأمة ودخل الزوج فان رد الاستحوا نصف مهر المثل والمزوج الاقل من نصفه ومن نصف المسمى  
 بحر (قوله كآب) أي أي البتة فانه تزويج أمة وكذا جده وكذا وصيه والقاضي ح لانه من باب  
 الاكتساب فحق (قوله ومكاتب) لانه كآب يخدم بحوزة تزويج أمة لكونه من الاكتساب لا عبده ط  
 وخبر العبد المأذون فلا يحل تزويج الأمة أيضا بحر ومثله الصي المأذون درد (قوله ومفاوض) فانه  
 يزويج أمة المفاوضة لا عبدها ح من الفقهية بخلاف شريك العنان فلا يحل تزويج الأمة كآب وكذا  
 المضرب كآب في البحر (قوله ومثل) ذكره في النهر يحتاج قال ولم أر حكم نسكاح رقيق يشترط المال والرقيق  
 في الغنمية المبررة قد انقل القسم والوقف اذا كان باذن الامام والمولى ويشترط أن يصح في الامتدونات العبد  
 كالموصى ثم رأيت في البرازية لا يحل تزويج العبد الا من علك اتفقه اه أه فانه يدل على أنه لا يصح في  
 العبد وأما في الامتدونات الجواز تخبر بها على الوصي كما قال لعل الشارح اقتصر على المولى ولم يدرك الامام  
 لان أحكام الوصي والمولى مستقيمان واحد لكن الامام في مال بيت المال لمحق بالوصي أيضا حتى انه  
 لا يحل بيع صفات بيت المال الا فيما ملكه الوصي وله بيع عبد الغنمية قبل الاحراز وبعد فبين أن علك  
 تزويج الأمة اذا رأى الحصة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك ما لو زوج الاب بجارية ابنه من عبد  
 ابنه فانه يجوز فنه في يوسف بخلاف الوصي لكن في المبسوط أنه لا يجوز في ظاهر الرواية فلا يستثناء بحر  
 (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب) أي من القرن وغيره فان العبد سبب  
 لوجوب المهر والنفقة وقد جرحه أهل مع انقضاء المانع وهو حق المولى لانه بالعقد (قوله وسقطان  
 بغيرهم) فيدسقوط المهر في البحر عند قول الكثر ولو زوج عبدا مؤمرا اذ لم يترك كسبوا في كلام  
 الشارح اشارة اليه أما النفقة ولومعة فتسقط من الحر بوجه العبد بالاولى (قوله ويبيع قرن) أي بابه

(توقف نسكاح قرن وأمة)  
 ومكاتب ومدبر وأم ولد على  
 اجازة المولى فان اجازة فذوان  
 وقبيل) فلان مهر مالم يشترط  
 في طلب بغير المثل بعد صفته  
 ثم المراد بالمولى من له ولاية  
 تزويج الأمة كآب وجحد  
 وقاض ووصي ومكاتب  
 ومفاوض ومثل لو أمأ  
 العبد فلا يحل تزويجه إلا  
 من علك أضاقه درد (فان  
 نسكاح بالاذن فالمراد بالنفقة  
 عليهم) أي على القرن وغيره  
 لوجود سبب الوجوب عنده  
 (ويستقطان بغيرهم)  
 لفوات يحصل الاستيفاء  
 (ويبيع قرن فيهم إلا) يباع  
 (غيره)

سبيله لا دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى بأذنه يؤمر ببيع ما كان متع باعها القاضي بحضرته الا اذا  
 وصى ان يؤدى قدره كذا في النبط نهر واشترط حضره المولى لاحتمال ان يذبه وقد كرفي المأذون  
 المذون ان يفر ما استماعه ايضا قال في البصر من النفقة وملاذ ان زوجته واخوات استماعه لنفقة كل  
 يوم ان يكون لها ذلك ايضا اه قلنا وكذا المهر **(قوله كسبر)** أدخلت الكلف المكاتب ومعنى  
 البعض وابى أم الولد كالمهر **(قوله بل يسى)** لانه لا يقبل البيع فيؤدى من كسبه لانه لا يقبل  
 المكاتب صارا المهر دنائي رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولا ماستقله كالمهر وقبضه ان المهر لو عاد  
 الى الرق يحكم شافعي ببيعه ان يصير المهر في رقبته **بهر** **(قوله ولما تمولاه)** في النفقة زوج مدبره  
 امره ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعابة قبل العتق  
 لاننا نأخر ما بعد العتق **بهر** قال في النهر هذا مدفوع بان ما في القنية فيه فاعده حكم سكتوا عنه هو ان  
 المدبر اذا زمت السعابة في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه  
 يؤخذ به حجة واحدة حيث قدر عليه وبطل حكم السعابة اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يسى في  
 حياته وولاه في المهر اما بعد موت مولا فانه يسى أولا في ثلثي قيمته لقليل من رقبته من الرزق وبصر المهر في  
 رقبته يؤدبه بعد عتقه كدين الاحرار لا يطر ين السعابة فان وجد معه حله أخذ من مولا حله معاملة المذون  
 العسر ولما كان كل يوم ذلك من عبارة القنية فيه فحله من اذن الهوا الى النهر فاهم **(قوله ان تحدث)** يعني  
 ان لزمه نفقة فيبيع فيها لم يفتد به عا ليعين النفقة بقي الفضل في ذمته فطالب به بعد العتق ولا يتعلق رقبته  
 ولا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان جمعت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ولو فعل الفضل كما شرح  
 وجهه ما في البصر من اليسر ط ان النفقة بتعدد الزوجات بمعنى الزمان ولا في حكم دين حدث اه اى ان  
 ما بتعدد الزوجات به عند السيد الثاني في حكم دين حدث فيبيع فيه بخلاف ما تمجد عليه وبيع فيه اولافانه  
 لا يباع فيه ثانيا لا يشافه بانه لانه في حكم دين واحد لا للمال في نفقات مسددا للشرعية تعبت بغيره منه انه  
 يباع في الباقي ايضا كسبانيا في سائر هذه ان شاء الله تعالى ثم الظاهر ان هذا مفرض فيما اذا كانت النفقة  
 مفروضة بالترامى أو بقضاء القاضي لانها بدون ذلك تستحق بعض المدة كذا كره في النفقات ثم رأيت في  
 نفقات الصرصر المستلزمة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا ويجوز ان ادائها باعها القاضي ان لم يقض  
 المولى وأدائه انما يباع فيما يجز من أدائه لانه لا نفقة كل يوم مثلا لا ضرر بالمولى ولا اجتماع قدر قيمته  
 لا ضرر به او ينبغي ان لا يصح فرضه بائنا ضمه بائنا المهر التصرف ولا تم امة بقصد الزيادة لا ضرر  
 للمولى ولما فرض المسئلة في البصر فيما اذا فرضها القاضي تأمل **(قوله وفي المهر)** فيه أنه لو لم يمهز آخر  
 عند السيد الثاني كذا اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانيا لا في رقبين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة بتعدد عند  
 السيد الثاني ولا بتعدد المهر ح عن سيده السيد واجب ط بان النفقة التي حدثت عند الثاني سبها  
 متحقق عند الاول فتكررو ببيع في شيء واحد بخلاف بيع في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا سبب من  
 حقه مستقل حتى يوقف على أدائه اه قلنا وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين  
 حادث ولا يبيع فيها ثانيا الا انما كان سببا متحدا وهو العقد الاول لم تكن دينان حادثان كل وجه أما المهر  
 الثاني فهو دين حادث من كل وجه ولو جوب به بسبب جديد أو انتصير بان هذا جواب اقتناعي ثم اعلم ان دين  
 المهر والنفقة عيب في العبد فلم يشترئ الخيسا وان لم يرض به **هـ (تثنية)** قال في البصر هل في المهر ارجع لعدم  
 تكرار بيعه في المهر بانه يبيع في جميع المهر فيفسد أنه لو يبيع في مهرها المثل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى  
 لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظرا لانه مخالف لثقة قبله من المدسوط من أنه ليس شيء من دون العبد  
 ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا لثقة لانه بتعدد الزوجات بمعنى الزمان المالح ولا ينبغي أن المهر المثل كان واجبا  
 قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة بالحلولة فلم بتعدد الزوجات عند المشتري حتى يباع ثانيا منه ولانه

كسبر بل يسى ولما تم  
 مولا لزمه حلة ان قدر  
 مهر وقنية (لكنه يباع في  
 النفقة مراما ان تحدث  
 وفي المهر مرة) ويطالب  
 بالباقي بعد حقه

يُعلم أنه لو كان المهر المثلثا وقيمة العبد مائة فيباع بثلاثة أضعاف ثلثها وثلثا وهكذا في كل مرة لم يسع في كل المهر وهو خلاف ما صرحوا به ومرد المراج بقوله يسع في جميع المهر أنه إنما يسع لأجل جمع المهر أي لأجل ما كان جميعه واجباً وقت البيع بخلاف النفقة المأذونة عند الثاني فإنه لا يسع فيها عند الأول فيباع فيها ثانياً عند الثاني ظاهراً إيمان الفرقين المهر والنفقة كما صرح به في الصرمين المتعلقين بجمعه فافهم (قوله إلا إذا باعها) فأن ما علمنا من مقدار ثمنه يلحق فخاصاً بقدره مما لها والباقي يسقط لأن السيد لا يتزوج سيداً على عبده (قوله ولو زوج المولى أمته) حاصله تقييد المسئلة الأولى التي يباع فيها الثمن بما إذا لم تكن الأمة أمقولى العبد فهذا كالأمة بناءً مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما إذا كانت أمة المولى مأذونة مدونة فإنه يباع لها أيضاً وأطلق هنا المقام والعبد فشملاً ما إذا كانا فسين أو مدبرين أو كانت أم ولد أو كان ابن أم ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الأمة ثبت للسيد ابتداء في غير المأذون والمكاتبه ومعتقة البعض كآلى النهر ح وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريباً (قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الأمة ثبت لها ولا يتم بتقل للسيد كآلى النهر عن الفسخ وما تدفعه بوجهها أنه لو كان عليها دين يستوفى منه ويقضى دينها فالأول والأول أظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضاً في الدور وهذا مؤيد لتصحیح الزواجى قال في الصرمين أن المهر في كل هذا الاختلاف ثمة ويمكن أن يقال إنه انقضى فبما لو زوج الأب أمة الصرمين عبده على الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الأول لا يصح الزرع وهو قولهما وبه جزم في الزواجى ماله لأنه نكاح للأمة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه المآل اهـ وأهترسه الرضى بأنه لا استحالة في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف مالوز وجهان أمة غيبه قات وكأه فهم أن الصغير في قوله من عبده لا يجب له أنه للصغير كما صرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي ثمة الخلاف فاضله بينهما وعنده وقالوا يترجم القول بالوجوب ولهذا صرحه ابن أمير حاج (قوله ويحل الخلاف المخرج) ذكره في المهر بحثاً بقوله وينبغي أن يكون محصل الخلاف ما إذا لم تكن الأمة مأذونة ونقدت وفان كانت يسع أيضاً ويدل عليه ما في الظهيرية ثبت لها ثم ينتقل إلى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اهـ قلت أنت تشير أن قول الفسخ يثبت لها المخرج هو أحد القولين فكيف يجعله دليلاً لعدم الخلاف فإن التمسك من عباراتهم أن فاضلاً بينهم اسمعنى على القول بأنه يثبت لها أولاً ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة المقدسي ثمة الخلاف كما مر تأمل (قوله أنه يثبت لها) أي لأن المهر يثبت للأمة مأذونة أو غيرها ثم ينتقل له وإن لم يكن عليها دين ولا يثبت له إلا ما ينتقل إليه الصغير راجع للأمة المذكرة ولا يثبت كونهما مأذونة فهاهنا استدلال بالأعم على الأخص فافهم (قوله ظاهر رقبته) وقيل في غموض الأول الأصح كآلى المنية ولو أمتعه كان عليه الأقل من المهر والنفقة كآلى المتفق فاستثنى (قوله ويدوم مع المخرج) أي يباع فيها دون تداولها لا يدى مراراً (قوله كدين الاستئثار) أي كالأستئثار مال إنسان عند سيده (قوله لكن للمرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحثاً بقرينة المصنف في المنع من جواهر الفتاوى حيث قال بوجز زوج فلامه ثم أراد أن يبيحه بدون رضا المرأة أن لم يكن للمرأة على السيد مهر فلقوا ببيعه وإن كان بلا الأرضها وهذا كما تلى في العبد المأذون المدون إذا باعه بدون رضا المرأة ولو أراد التزويج الفسخ فله أن يفسخ البيع كذلك هنا إذا كان عليه المهر لأن المهر دين أهـ أمالوكا للمولى فضا منه فلا فسخ أصلاً (قوله أطلقها رجعية) مثله أوقع عليها الطلاق أو طلقها بتلقية تقع عليها بجر (قوله الجارة) لأن الطلاق لرجعى لا يكون إلا بعد النكاح الأصح فكان الأمر به إجازة اقتضاه بخلاف الباش لأنه يحتمل المتاركة كآلى الصكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الإجازة عمل على الأدنى وأشأوالى أب الإجازة تثبت بالدلالة كما ثبت بالصريح وبالضرورة فالمرجح كزيت وأجوز وأدنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه الصغير

الإذا باعها ثانياً يسع زواج المولى (أمتهم عبده لا يجب المهر) في الأصح والزواجى وقال الزاوى بل يسقط ويحل الخلاف إذا لم تكن الأمة مأذونة مدونة فإن كانت يسع أيضاً لأنه يثبت لها ثم ينتقل للمولى ثم (قوله باعها سيده) ثم تزوجها أو طلقها بربقة يدوم معه أيضاً إذا ركدن الاستئثار (لكن للمرأة فسخ البيع ولو المهر عليه لانه دين فكانت كالشراء منه) وقوله لبيده طلقها رجعية (الجرة)



حسن أو صواب أو لا بأس به ، فعمل يدل عليها كسوف المهر أو شيء منه إلى المرأة الضرورة وهو عرق العبد أو الأمة فلا اعتاق لاجازة وتعلم في العسر ولو أذنت له السيد بعد تزوج لا يكون لاجازة فإن أجاز العبد ما صنع جاز أو شحنا كالضولي إذا جاز فأجاز ما صنعته قبل الوكالة وكالعبد إذا تزوج فحفظ ولواذنته مولاه في التزوج فأجاز ما صنعته الضولي كذا في الفسخ أقول وأعلم وجهه أن العمد إذا وقع موقفا على لاجازة فعمل الأذن بعدهم ذلك استئناف العقد فبذلك لاجازة الموقوف الأولى لكن علمت أن من لاجازة العسر بحصة لفظاً أذنت فيه ناقص ما ذكر من أن الأذن بعد التزوج لا يكون لاجازة وأجلب في العسر بعمل الأولى على ما إذا علم بالشكاح فقال أذنت والثاني على ما إذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الأذن واللاجازة فالأذن للمسبق واللاجازة لما وقع ويظهر منه أيضاً أن الأذن يكون في لاجازة إذا كان لا موقوف وعلم به الأذن وعلى هذا أقول الجبر وغيره لاجازة تثبت بالدلالة وبالصرح الخ أنسي من قول الزباني الأذن يثبت الخ وعلم أن المسقف لو قال الأذن بدل قوله لاجازة صرح أيضاً أن الأمر بالطلاق يكون بعد العلم والأذن بعد العلم لا ينفصل عن النهر بل اذنت له لا كان لاستباح إلى لاجازة فبذلك ظهر (قوله إن الشكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف أنه عقد ضولي فغيره فيه أحكام الضولي من صحة منع العبد والمراة لقتل لاجازة المولى وتعلم في النهر (قوله لانه) أي قول المولى طاعها أو فاقها لانه يستعمل المتأثرة أي فيكون رداً ويعمل لاجازة لعل على الرذالة أدنى لأن الدفع أجل من الرفع أو لانه أرق بحال العبد المتبرر على مولاه فكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال بحر من العناية وعلى الثاني ينبغي لوزوجه ضولي فقال المولى العبد طاعها أنه يكون لاجازة فلا يخرج منه في هذا الحالة نهر قلت التعليل الأول يشمل هذه المسورة ولا يكون لاجازة (قوله حتى لو أجاز الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد على العسر وقد علم قرواءه أن قوله طاعها وأقارها وان لم يكن لاجازة فهو رد فيفسخ نكاح العبد حتى لا تحق لاجازة بعده (قوله بخلاف الضولي) أي إذا ذل إليه الزوج طاعها يكون لاجازة لانه على الإطلاق باللاجازة فبذلك الأمر بخلاف المولى وهذا مختار صاحب الفسطاء وفي الفسخ أم لا لا يجوز مختار الصدوق وهو نعم الدين السفي أنه ليس بلاجازة فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف إذا طاعها الزوج وفي جامع الفوائد أن هذا الاختلاف في الطلقة الواردة أم لو طاعها ثلاثاً فهي لاجازة أم لا وعلى ما ينبغي أن يحرم طاعها ثلاثاً لانه يصير كأنه أجاز أولاً ثم طلق اه وبه صرح الزباني بحر (قوله واذنه لعبد الخ) أخلقه فشمع ما إذا أذنته في نكاح حواء أم مقبوضة أو لا فاني الهداية من التقيد بالامتناع المعينة تقتضي بحر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكاحها وتبديده لثلاثتهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الأذن بعد الشكاح لأن الأذن ما يكون قبل الوقوع على ما مر بيانه فافهم (قوله فوطئها) تبديده لأن المهر لا يلزم في الفاسد إلا ط (قوله خلاها لهما) صندهما الأذن لا يتناول إلا الصبي فلا يطالب بالمهر في الفاسد إلا بعد العقد (قوله تقديده) أي وبصدقه قضاء وديانة قال في النهر وأعلم أنه ينبغي أن يقيد بخلاف بما إذا لم ينزل المولى الصبي ففان فواه تقديده أخذ من قوله لهم ولو حلف أنه مات تزوج في الماضي شتاء ولو قبله الفاسد أيضاً قال في التلخيص ولو نوى الصبي صدق بانه فوضاه وان كان فيه تخفيف وعاب الجانب الحقيقة اه نهر (قوله كالنفس عليه) أي فانه يتقيد به طاعها أيضاً كما يجب في العسر أخذ ما لم يبد (قوله مع) أي فإذا دخل بها لزم المهر في قولهم جميعاً بحر من البدائع (قوله ومع الصبي أيضاً) أي إذا طاعها بعد ما صنعته في النهر على خلاف ما بحث في العسر من أنه لا يصح اتفاقاً وإذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أن جميعاً في العسر كما وضعت فيما علمته عليه وبأنه غير ما بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانياً) أي بعد الفاسد وهذا صنف على قوله فيصاح الخ فهو أيضاً من غرة الخلاف لأنه إذا انتظم الفاسد عنده بنكاحه الأذن وإذا لم ينتظمه لا ينتهي به عند طاعها أن يتزوج صحباً بعده بها أو بغيرها (قوله لانتهاه الأذن مرة) ومثل الأذن لا مرة بالزوج ولا يتزوج فانه لا يتزوج الأمرة واحدة ولا مرة

مطلب في الفرق بين الأذن واللاجازة

الشكاح الموقوف (لا طاعها أو فاقها) لانه يستعمل المتأثرة حتى لو أجاز به بعد ذلك لا ينفصل عن الضولي (واذنه لعبد في النكاح) يتنظم بآزوجه فاحسنه فيباع العبد لغيره من نكاحها فاحسنه بعد اذنه فوطئها) خلاها لماولي المولى الصبي ففانه تقديده كالنفس عليه ولو نكح على الفاسد مع ومع الصبي أيضاً من (ولو نكحها ثانياً) صحباً (أو) نكح أخرى (وبدها) صحباً وقف على لاجازة) لانتهاه الأذن مرة

لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأته لان قوله امرأته اسم لواحدة من هذا الجنس بحر من البدائع  
(قوله) وان فوى مرار الخ أي لو قال لعدة تزوج فوى به مر بعد أخرى لم يصح لانه عدد محض ولو لوى تبتين  
يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يك التزوج بها أكثر من تبتين بحر عن شرح المثنى الهندي وحاصله  
أن الامر يقتضي المصدر وهو الفرد الحقيقي أو الاعتباري أي جهة ما غلبه دون العدد المحض كالقوله لا يملك  
امرأتى وفوى الواحدة أو الثلاث يصح دون التبتين (قوله) وكذا التوكيل بالنكاح بأن قال تزوج لي امرأة  
لا تملك أن يزوجه الامرأة الواحدة ولو فوى للموكل الأربع ينسب أن يجوز على قياس ما ذكرناه كل  
جنس النكاح في محله ولكن ما طرأت بالنقل كذا في شرح المثنى الهندي في بحث الامر بحر فانهم لكن  
نية الأربع انما تصح اذا لم يقل امرأة أمالوا به كاهو نحو بر المسئلة قبله فلا كما أهاده الرجعي ويؤيد ما مر  
آفاق البدائع من أن المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله) بخلاف التوكيل به أي توكيل من يريد  
لنكاح به وهذا مر تبعا بقول المصنف والاذن بالنكاح ينظم جائز ومافسده (قوله) فانه لا يتناول الفاسد  
لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا وحلف لا تزوج فتزوج نكاحا  
فاسدا لا يحسن بخلاف البيع يجوز قول أي حنيفة لان الفاسد يسبغ بحدسكم وهو الملك ويدخل  
في عين البيع فعنه ثمانية (قوله) به يعني عبارة الجبر فلا ينهى به اتفاقا وعليه الفتوى كافي المصنف وأمسعه  
الشارح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشمر بخلاف وإرجاع غيره عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى  
للافتاء بالاتفاق فانهم (قوله) لا تملك البيع لانه فذكر كنهه غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد  
العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي المصنف يلزم المهر بمجرد العقد بتأ كد بالخلاف والموت ولو بدون وطء فنه  
الزام على الموكل بحال بلزومه هذا يؤيد ما عساه في الجبر كما مر عند قوله ومع المصنف أيضا (قوله) بخلاف  
البيع أي بخلاف التوكيل ببيع فاسد فانه تلك المصنف لان البيع الفاسد يسبغ حقيقة لانه الملك بعد  
القبض بخلاف النكاح الفاسد كما مر (قوله) الاذن في النكاح الاول بالنكاح بالياء والمراد الاذن للعبد  
المجبور وهو قول الجبر واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما يجبر من خلق المولى فبالاذن  
يتصرف لنفسه باهليته وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابة كسباني في بابه ان شاء الله تعالى والظاهر ان  
هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذن لزيد يأكل طعامي أو يسكن داري فيه فك حبر واسقاط حق وكذا  
يقال اذن له ببيع داري فيكون معنى الاحلال والاعرفوا التوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد توكيلا عندنا  
لمصلحة من أنه بالاذن يتصرف لنفسه لا يبرق النيابة عن المولى (قوله) والتوكيل بالبيع أي توكيل  
أجنبي به وقول الجبر أشوا المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا  
بهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد عرفت أنه ليس بمنسب مطلق بل قد يطلق عليه فراه الاذن الذي يعني  
توكيل الاجنبي الاذن العبد تأمل (قوله) وبالنكاح أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله)  
واليمين على نكاح) كما اذا حلف لا تزوج فانه لا يحث الا باليمين وما اذا حلف انه متزوج في الماضي فانه  
يتناول المصنف والفاسد ايضا لان المراد في المستقبل الاعفاء وفي الماضي وقوع العقد بحر عن المبسوط  
(قوله) وسلاطة) يقال على قياس ما تقدم ان معناه في الماضي منعده على صورة الفعل وقد وجدت بخلافه في  
المستقبل فمعه على المتبينة للشواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسباني في  
الاعمال حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنسبة وان أفطر لوجو شرطه ولو قال صوما أو يوم حنث يوم  
وحنث في لا يملك بركة وفي لا يصلي صلاة تشفع وفي لا يحج لا يحسن حتى يقف به رفعة عن الثالث أو حتى  
يطوف أكثر الطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد باليمين في المستقبل ما يحقق به الفعل المألوف  
عليه شرعا من شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أقصد بعد تأمل (قوله) مع أي  
النكاح لانه يقتضي على ملك الرقبته وهو بان بعد الدين كما هو قبله بحر (قوله) وسلاطة الفراه أي أصحاب

وان فوى مرارا ولو مرتين  
صح لانهم كل نكاح العبد  
وكذا التوكيل بالنكاح  
(بخلاف التوكيل به) فانه  
لا يتناول الفاسد فلا ينهى  
به به يفي والتوكيل بنكاح  
فاسد لا تملك المصنف بخلاف  
البيع ابن مالك وفي الاشياء  
من قاعدة الاصل في الكلام  
الحقيقة الاذن في النكاح  
والبيع والتوكيل بالبيع  
يتناول الفاسد والنكاح  
لا واليمين على نكاح وصلا  
وصوم وجو بيع ان كانت  
على الماضي يتناول وان  
على المستقبل لا (ولو تزوج  
عبد الله ما ذل ولم يواضع  
وسلاطة) المرأة (الفراه  
في مهر مثلها)

الدون وفيه تصريح بأن المهر كسائر الدون فلومات العبد وكان له كسب وفي منه وإلى الغنم عن الترتابى لو  
 مات العبد سقط المهر والنفقة يجب حله في المهر على ما ذل من ترك شياً غير وأصل هذا الاستخراج والتوفيق  
 لصاحب المهر (قوله والاقول) أى إن كان المهر المسمى أقل من مهر النسل تساوى الغرامة فيه ولم يذكره  
 المصنف لعلمه الأول (قوله والازائد عليه الخ) أى إذا كان المسمى أكثر من مهر النسل فأنها تساوى بهم في قدره  
 والزائد عليه بطالبه بعد استيفاء الغرامة بغير أى قبض لها به أن يبقى في ملك مولاه أو تصبر إلى أن يعتق  
 ولو باعها الغرامة ليس لها به ثانياً لخذ الزائد لأنه لا يباع في المهر مرتين كل مرة فيه كسائر ما أمل (قوله  
 كدين العصة) أى إذا كان على المريض دين صحته وهو مائت بينة مطلقاً وبقاؤه صحياً قدم على دين  
 المريض وهو ما أقر به مريضان فيه استمراراً بالغرامة فيقتضى بعد قضاء ديونهم (قوله إلا إذا باع منها) في  
 الخاتمة تزوجها بألف وباعه منها بتسعة مائة وعليه من ألف فأجزأ الغريم البيع كانت التسعة مائة بينهما  
 يضر بغير المهر فيها بألف والمرة بالثلاثة لا تتبع المرات بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه إذا احتق اه  
 وقوله ولا تتبعه بنتاه ثم بأمس حدة أى لا تطالب بما بقي من مهر لانه صار ملكها وانفسح النكاح والسيد  
 لا يستوجب على عبده ما لا يختلف ما بقي للغريم فإنه باق في ذمة العبد فيطالب به بعد عتقه ما قبله ولا ما مر من  
 أن العبد لا يباع في دين أكثر من مرة إلا بالثقة ولأن الغريم لم يأجز بيع المولى منها تعلق حقه في القيمة فقط  
 ولا يثبت أن المهر أبعده وعتقه كالمولى ببيع المهر من غيره ولا يمنع من بيعه تعلق الدين ورقبته ما بعد عتقه  
 فلما قبل من أنه ليس لها به تعلق حق الغريم به فهو وهم منشؤه التعسف ولو كانت النصف ولا تتبعه  
 وبيعه الغريم من البيع نافي قوله إذا احتق فاعلم (قوله كسائر) أى قبل قوله ولو زوج المولى أمته من عبده  
 ح (قوله بنته) المراد من ثمن النساء بعد موته سواء كانت بنتاً وبنت ابن أو أختاً ط (قوله لأن الم  
 تلك المكاتب) لأنه لا يحتمل العقل من ملك إلى ملك ماله بجزء وانما تلك ماله في نفسه من بدل الكسابة وأما حدة  
 عتقه إياه فلا نه براه عن بدل الكسابة أولاً ثم يعتق فصح (قوله لتتأني) أى بين كونه مالكاً له أو كونه  
 مالكته (قوله أو أم ولد) ومثاله المدة ولا تدخل المكاتب بقرينة قوله فقدمه أى المولى لأن المكاتب  
 لا عك المولى استفادها فلذا تجنب النفقة لها بدون التبرئة بغير وأما حدة الأولاد فتكون على الاملان  
 ولذا المكاتبه تدخل في كتابتها وتعلمه في شرح أدب القضاء لفصاف (قوله لا يجب تبرئتها) هي في القصة  
 مصدر بؤاته تزلأى أسكنه إياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات لفصاف أن يتخلى المولى  
 بين الأمة وبين زوجها ويدفعها إليه ولا يستفيد منها أما إذا كانت تذهب ونجى وتخدم مولاه  
 لا تكون تبرئة اه بغير وقال قبله وفيد بالتبرئة لأن المولى إذا استوفى صداقها أمر أن يشتغلها على  
 زوجها وإن لم يلزمه أن يوقها كذا في المبسوط ولما قال في المبسوط وأما حدة الأمر أن يشتغلها على  
 سقط مهرها كسائر ما في نفسه فإذا اشتراها أى سقط لوقبل الوطء وهذا فيما عتقه من التحصاف وما عتقه من  
 المبسوط شبه التنافي لأن الأول أباد أنه لا يدق يتحقق معنى التبرئة اصطلاحاً تسليم الأمة للزوج والثاني  
 أفاد أن التسليم إليه بعد قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبرئة ينال وجوب التسليم المذكور  
 والوجوب ما أفاده في النهر من أن التسليم الواجب يكتب فيه بالتخلية بل بالقول بأن قوله المولى متى ظفرت  
 بها واطلقتها كتحريمه في الدرابرة التبرئة الممنوعة أمر زائد على ذلك لا بدق من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية  
 كما كان يعضهم فبر واقع اه وهذا أولى مما أجابه المقدسى من أن المراد بالتبرئة التخلية التبرئة المستمرة  
 (قوله وإن شرطها) لأنه شرط باطل لأن المصحق للزوج ملك الحل لا غير لأنه لو صح الشرط لا يتخلوا ما أن  
 يكون بطريق الإجارة أو الأمانة فلا يصح الإلزام للملكة إلا بالاعارة لا يتعلق بها الزوم بغير  
 (قوله أما لو شرط الحرام الخ) بيان الفرق بين المثلثين وهو أن اشتراط حرية الأولاد وإن كان لا يقتضيه نكاح  
 الأمة أيضاً لأنه لا معنى لتطبيق الحرية بالأولاد في التعليق صحيح ويتحقق الرجوع عنه لأنه يثبت

والاقول (والزائد) عليه  
 (طالبه) به فاستيفاء  
 الغرامة (كدين العصة  
 مع) دين (المريض) إلا  
 إذا باع منها كسائر (ولو  
 زوج بتمسك كسائر) ثم مات  
 لا يستند النكاح) لأن الم  
 غنم المكاتب بغير أنها  
 (إذا عجزت عن الرق)  
 فثبتت بفسد لثبات (زوج  
 أمته) أو أم ولده (لا يجب  
 عليه تبرئتها) وإن شرطها  
 في العقد أو بشرط آخر  
 حرية أولادها فيه صح  
 وعق كمن ولده

مقتضاها بخلاف اشتراط التبوئة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وصاحب الايقاع به  
 شيرا انه اذ لم يقبله لا يثبت متعلقه اعني نفس الموعود به فتح ملخصا وأثر في الجبر والنهر ومقتضى وجوب  
 الوفاة انه شرط غير باطل لكن لا يلزم من صحته وجوب اختلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بالانه  
 باطل وكذا صرح به في كفاهاكم فقال بشرط ذلك لزوح كان هذا الشرط باطلا ولا بد ان يستند  
 أمته ولعل معنى وجوب الوفاة انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء كامل (تنبه) هـ  
 قال في النهر وقيد الرجل في الفسخ بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عنه هـ خلافا لمحمد اهـ  
 وتطرق به ح بالتتابع المعنوي موجود قلت وهو الذي يظهر وهذا التقيد غير معتبر المفهوم ولذا لم يشد  
 به في كتب من الكتب وأما ما ذكره في البر من اختلاف فاغلازهم ذكره في مسئلة العبد المذرواذا  
 تزوج امرأته على انها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر المذرواذا تزوجت أمة بالقيمة اتفاقا فانها حر أن ماني  
 النهر سبق فظهر بقرينة انه ذكر مسئلة المذرواذا في الفسخ بالحر فاشبهه به مسئلة العبد  
 فليراجع (قوله حرية أولادها) أي أولاد القنوص وهو قوله فيه أي القنوص وانها حر أن اشتراطها بعده  
 كذلك ويحرم ط (قوله في هذا النكاح) أمالوط لهما ثم نكحها ثانيا فهاهم أولادها الاذا شرط ط  
 (قوله وان تزوج) عطف على قبول ط وهو أحسن من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره)  
 حالين التزوج والهال للشرط ح (قوله هو معنى الخ) خبرنا ح فكأنه قال ان ولدت أولاد من هذا  
 النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده) أي هذا الدال لعل المذكور ذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم  
 ولا بد من بقاء المقتضى عند وجود الشرط وهذا البحث لأصحاب الجبر وأثر عليه أخوه في النهر والمقدسي  
 وقال في الجبر وقد ذكرنا في المبسوط في التعليق مرعا بقوله كل ولد تاد يسه فهو حر فقال لومات المولى  
 وهي حبل من يمتق ما تلده المقتد المالك لا تتقالها لورثة وتقول بأعمال المولى وهي حبل جاز يسه فان ولدت بعدهم  
 نعتق اهـ الآن يفرق بين التعليق صريح والتعليق معنى ولم يظهر في الآت اهـ قلت يظهر الفرق بينهما  
 من حيث ان هذا التعليق المعنوي يتعلق به حتى الزوج في ضمن العقد المقصود ومنه اصله الولد والقيق يمت  
 حكم فصار المقصود به اصله حرية الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يعلل بزوال ملك المولى وتظهر  
 المكتات فان عقد الكفاية معاوضته هو متضمن لتعليق العتق على أدائه ليدل ولا يعلل هذا التعليق المعنوي  
 بموت المولى المعلق وبأنه فان المذرواذا الذي تزوج امرأته على انها حرة يكون شرط الحرية مطلقا  
 ظهر أنهم امة تكوون أولادها أحرار ومع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلة نكاحه شرط الحرية مع المولى  
 مرعا فلا يزل ملكه عن حال المذرواذا فتمام (قوله ولو دعى الزوج الخ) هذا ذكره في النهر بما قال انه  
 حادثة الفتوى واستنبطه مما جماع الفصولين في المذرواذا الذي تزوجها على انها حرة وكذا المولى فان  
 برهن فالأولاد أحرار بالقيمة والا حلف المولى لانه ادعى عليه ما يؤثر به لزمه فاذا نكح بها (قوله لكن  
 لأنفة الخ) لانها حرة الاحتباس ولذا لم يجب نفقة الماتر ونحوها لجميع غير الزوج والمصوبه والنحوسة بدن  
 عليها وحتى وصطف السكنى على النفقة عطف خاص على علم لان النفقة اسم لها والاطعام والكسوة (قوله  
 ولا يستندهما) مبنى على ما مر من نفقات الخصاص وذكر في الجبر ان التحقيق أن العسر تتركها في بيت  
 الزوج ليلوا لا يضر الاستخدام تم ارا اهـ وبأى مثله قريبا (قوله فارغة من خدمة المولى) ظاهره انه  
 لوجودها مشغولة بخدمة المولى في كان حال لسه وطوهارا من أده صرح بموافقا يقال ان كان استتماعه  
 لا يقتضي خدمة المولى أجمع لانه ظهر بمقتضى منقص حق المولى لا سيما المدة قصيرة ط (قوله ويكنى  
 في تسليمها) أي الواجب بمقتضى العقد وهو هذا المعنى لانا في عدم وجوب التبوئة كما أوضحنا قبل (قوله  
 أو استخدمها) من الخ (هذا ما تقدم قريبا من الجبر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهر على السيد  
 ونفقة الليل على الزوج كافي القهستاني عن الفتية (قوله وان أبي الزوج) أي وان أوفى المهر بنسائه لان

في هذا النكاح لا يقول  
 المولى الشرط والتزوج على  
 اعتباره هو معنى يتعلق  
 الحرية بالولد فيصم فتح  
 ومفاده أنه لو ماها أومات  
 منها قبل الوتبع فلا حرية  
 ولوا دى الزوج الشرط لا  
 ينسأ له حلف المولى خبر  
 (لكن لأنفة ولا سكنى لها  
 الإجماع) بان يدفعها المولى  
 يستخدمها (وتقدم المولى  
 وبأى الزوج ان ظفر بها  
 فارغة من خدمة المولى  
 ويكنى في تسليمها قوله معنى  
 ظفر بها وطئها من  
 فان بواها ثم وجع منها  
 (صح) وجوه عليه امسقه  
 (وسقطت) النفقة (ولو  
 خدمته) أي السيد بعد  
 التبوئة (لا استخدمها)  
 أو استخدمها تم ارا أو أداها  
 ليس تزوجها ليلوا  
 تسقط لبقاء التبوئة (وله  
 أي المولى (السر بها) أي  
 بأمره وان أبي الزوج  
 ظهريه

حق المولى أقوى ط (قوله) أى للمولى حيث تم اللزوم نهر احترام من المكاتب فان ملكه فمما قلص  
 قولاية الاجبارى المألوله تستمد كمال المثل وهو كمال في المذهب وأما الولدان كان الرق ناصوا المكاتب على  
 عكسهما بحر (قوله ولوا مولى) ومثله المذهب والمذهب وأشار الى أن الفتنة كذلك بالاولى لكنها دخلت في  
 القن لا طلة عليها كما فهم (قوله ولا يزمه الاستبراء) فعمدنا في فصل الحرمان أن الصبي وجوب  
 الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجها وكان يعلو ها أو أماً الزوج فقال في الهداية لا يستبرأ ثم الاستبراء  
 ولا وجوب باعدهما وقال محمد لا أحب أن يستر بها أهـ ورجع أبو القاسم قول محمد وقدم  
 تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى أن ادخل في الفتنة والمدة ولم ينقضه أم المولى ط قلت  
 وهذا اذا زوجها غير عالم بالمدة من المهرات من التوسيع من أنه يبقى أنه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به  
 أنه يجوز النكاح ويكون نفيا (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج ط (قوله وان لم يرضيا)  
 أشار الى معنى القهستانى فغير من أن المراد بالاجبار تزويجهما بلا رضاهما لا كراهتهما على الايجاب  
 والقبول فاقبل أه فافهم (قوله لا مكاتب وسكنته) لانهم انقضوا الجانب بعقد الكتابة ولم يذا يستقن  
 الارش على المولى بالجناية عليها وسحق المكتبة المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يعبران على  
 النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغير بن) ظاهره ان المراد الاجازة ولو في حال السفرة مع ان عبارة  
 الصغير بن الحر بن صغير معتبرة أملا ويحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفذ نكاح المولى عليها ولو كان صغير بن  
 بل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلا ودا) أى بدل الكتابة قبيل  
 ود العقد فتح (قوله عادم قروفا على اجازة المولى) لانه تحديه ولاية أخرى غير الولاية التي قانونها رضاء  
 بتر ويجهل ان تلك الولاية كانت بحكم المألوله فمستكم الولادة فيشترط تحديق رضاء العقد والولاية وصار  
 كالنكاح اذا زوج العبد المشترك ثم ملك باقسيه فان النكاح يحتاج الى اجازته لعبد ملكه في السابق وكن  
 اذن لعبد ابنه الصغير في عبارة ثمان ابن فورم فان العبد يحتاج الى التصرف في اذن جدي من الاب  
 لعبد ولا يملكه وكن زوج نافذ مع وجوده ثم ان الابن فان النكاح يحتاج الى اجازة لعبد ولولاية  
 بخلاف الرأى اذ اباع العبد المهرين والمولى اذ اباع العبد المألول المدون ثم سقط الدين في الموردين  
 يعمرق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فيها الى اجازة المالك ثانياً لان نفاذ العقد فيها بالولاية  
 الأصلية وهي ولاية المالك من شرح تلميح الجامع الكبير (قوله لعدم أهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد  
 العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان يكن الخ) قيد لقوله عاد الخ (قوله ثانياً) راجع الى الرضا الى  
 توقف الرضا ثانياً قال في شرح التلميح لكن لا يضمن اجازة المولى وان كان قد رضى أولا أه فافهم (قوله)  
 لعده من النكاح عليه) لانه لما زوجته ارضى بتعلقه من النكاح كله والفتنة بسبب المكاتب لا يملك  
 نفسه وكسب المكاتب بعد عجز ملك المولى شرح التلميح (قوله لا يملك طرأحل يان) أى حل وعطاه السيد  
 على حل موقوف أى حلها تزوج فأبطله كالأمة اذا تزوجت بصغير اذن ثم ملكها من عقل بل النكاح  
 طرأحل يان الحل البان على الموقوف ولا يملك نكاح العبد المكاتب لعدم الطرأحل يان المذكور من شرح  
 التلميح (قوله والبليل يعمل الجاني) وجه العيب ان المولى ذلك الزام النكاح بعد العتق لاقبله وأنه  
 يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب يتورث الى الرق بطل  
 النكاح الذي يشره المولى وان اجازة لم تعتق من اجازته ولهذا قيل انهم لما ماتت من المولى بعد اذات  
 قر بالهفى النكاح (قوله ويبحث الكمال هنا في صائب) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على  
 اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه فانفذ النكاح لماصر حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده  
 فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاعطى اجازة المولى وهو ممنوع لا تنفعه ولا يتم ما على العبد ولا وجهه لانه مسدود من  
 جهته فكيف يتوقف ولانه كان اذا من جهته وانما توقف على السيد فكذلك السيد هنا انه ولي جبر وانما

(وله اجبار فنه وامته) ولى  
 أم ولد ولا يزمه الاستبراء  
 بل يندب فلو ولدت لاقل من  
 نصف حول فهو من المولى  
 والنكاح فاسد بغير من  
 الاستبراء وثبت النسب  
 (على النكاح) وان لم يرضيا  
 لا مكاتبه ومكاتبته بل  
 يتوقف على اجازتها ماولو  
 صغير بن الحاشا بالبالغ فلو  
 أدبوا صقاعه موقوفاً على  
 اجازة المولى لا على اجازتها  
 لعدم أهليتهما ان لم يكن  
 مصباً صغيره ولو عجز توقف  
 نكاح المكاتب على رضا  
 المولى ثانياً للصوم من  
 النكاح عليه وبطل نكاح  
 المكاتب لانه طرأحل يان  
 على موقوف فأبطله  
 والبليس به على الجاني  
 ويبحث الكمال هنا في صائب

التوقف على اذنها بعد الكتابة وقد اُلْفِي في النفاذ من جهة السيد فهذا الوجه هو كثيرا ما يقلد الساهون  
 الساهون ورد في البحر بأنه سوء أدب وغلط أما الأول فلأن المسئلة صرح بها الامام بحمد في الجامع الكبير  
 فكيف ينسب السهو اليه ولا يفتقر الى ما قلناه من ان المسئلة صرح بها الامام بحمد في الجامع الكبير  
 ولا يفتقر الى ما قلناه من ان المسئلة صرح بها الامام بحمد في الجامع الكبير  
 كما شرب الى آخر ما قدمناه من شرح التخصيص قال وكثير ما يمتنع عرض الخطي على الصديق اهـ وهو له  
 في النهر والشرب لا يمتنع في الباقي وأجاب العلامة المقدسي بأن ما عساه الكمال هو القياس كما صرح به  
 الامام الحصري في شرح الجامع الكبير وإذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غامض وسوء أدب على ان  
 الشخص الذي بلغ رتبة الاجتهاد إذا قال مقتضى الظاهر كذا لشيء هو القياس لا بد له بان هذا منقول لانه  
 انما يتبع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضي على المذهب اهـ والذي ينبغي عنه سوء الأدب حتى

مطلب على ان الكمال بن  
 المهمل بلغ رتبة الاجتهاد

(ولو قتل) المولى (أمنه قبل  
 الوطء) ولو نطأ فتح (وهو  
 مكلف) فلو لم يمسح  
 على الزايج (سقط المهر)  
 لانه المبدل كره ارتدت ولو  
 صغيرة (لا لو فعلت ذلك)  
 القتل (امرأة) ولو امرأة على  
 العيص خائبة (بنفسها)  
 أو قتلها وارثها أو ارتدت  
 الامة أو قبلت ابن زوجها كما  
 وجه في النهر إذا تلويت  
 من المولى

انما يتبع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضي على المذهب اهـ والذي ينبغي عنه سوء الأدب حتى  
 الامام محمد أنه ظن ان الفرع من تفرع بعات الشيخ يدل له ان قال في صدر المسئلة ومن هذا السطر قمت مسئلة  
 نقلت من المحمدي ان المولى اذا تزوج بمكاتبة صغيرة قال ان قال هكذا اقردها الشارحون فوذا يدل على  
 انه ظن انها غير منصوص عليها فلا تنسب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) فبدل بالقتل لانه  
 لو باعها وذهب المشرى من المصر أو غيبها عن بيع لا يصل اليه المهر ولا يسقط المهر بل يسقط المأبوبة الى  
 ان يحضرها وفي الخنا نسأل أيتها فلا صدق لها ما لم تقصير في قياس قول الشيخين غير وكالقتل ما لو اعقها  
 قبل الدخول فاختار الفرقه وقد يؤول الى ان قتل غير لا يسقط به المهر اتفاقا وبالامة لانه لو قتل المولى الزوج  
 لا يسقط لانه تصرف في المصدق للمعقود عليه أو بالامة لفتنة الدخول فوذا يدل ان المهر الكاتبة لها  
 لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى باها بحر وكل كاتبة المدونة المدونة على ما سيحى (قوله قبل الوطء)  
 أو ولو سكا غير المهر أو ان الخلو العيصه وطحا (قوله ولو نطأ) أي أو تسبى فهو مقتضى  
 الاطلاق غير (قوله فلو لم يمسح) مثله الجنون بالاولي مهر (قوله على الزايج) ذكر في المصنف فيقولون  
 وفي الفتح لو لم يكن من أهل الجاهلية كان صبيبا زوج أمته وسببه مالا لا يجب ان لا يسقط في قول أبي  
 حنيفة بخلاف الحره الصغيرة إذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاتقة من أهل الجاهلية على الردة بخلاف  
 غيرها من الافعال لانها لم تقصر عليها والردة يحصل ولو عليها اهـ فخرج عدم السقوط بحر قال الرضى لكن  
 الصبي من أهل الجاهلية في حقوق العباد الا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والشهيدان اذا أنفوا بآثون  
 مثله وإذا نزل التعقيب بالامانة كاف في الهداية والولاية والفرد والمقتضى والكثرة والدليل بعرضه وفهم الاسوة  
 الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عند من خلاها لانه منع المبدل قبل التسليم فيصاير جميع البسول وان كان  
 مقبوضا لم يرد جميعه على الزوج بحر (قوله كره ارتدت) لان الفرقه جاءت من قبلها قبل نقر المهر  
 فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كما (قوله لا لو فعلت ذلك) القتل  
 امرأة أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان جنابة الحره على نفسه هدر في أحكام  
 الدنيا بسلامتها ليست هدر اقتلها نفسها تلوت بعد الموت وبالوت صار لردة فلا يسقط وإذا لم يسقط  
 مع أن الحق لها أو لا فعدم السقوط بقتل الوارث أولى اهـ (قوله ولو امرأة) لان المهر لولاها لم يوجد منه منع  
 المبدل بحر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان الامة في سقوط المهر امرأتان الاول ان يكون سادرا  
 بمن له المهر الثاني ان يرتب عليه حكم ديني كالأدب كور في صدر المتن في الامة غير المدونة وغير المكاتبه  
 اذا قتل نفسها فقد الامر ان وفي الحره اذا قتل نفسها والمولى الفير المكاتب اذا قتل أمته فقد الثاني وفي  
 الاجنبي أو الوارث اذا قتل حره أو امرأة فقد الاول اهـ أي لان الوارث بالقتل ليرث وارثا مستحقا للمهر لمهره  
 به فصار كالاجنبي بحر (قوله أو ارتدت الامة) مقابل قوله كره ارتدت (قوله كره في النهر) راجع  
 للاشهرتين وسببه ان ذلك في البحر قياسا على تعصم عدم السقوط في قتل الامة نفسها فان لا يوجب

الرواية في الشكل وإذا كان الصحيح منهما في مسئلة القتل عدم سقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان  
 المستحق هو المولى لم يفعل شيئا اه (قوله أو فله) الضمير للمولى المكلف والباور للقتل ح (قوله  
 لتقرر) أي المهر به أي بالوط ه ح (قوله ولو فله بعده) صوته زوج عبده ثم فله وصح فتيته وفيها  
 مهر المراتم لهما إذا باه قال في النهر وسيأتي أنه لو اتفق المدون كان عليه قيمته فالتقاول أولى ح (قوله  
 أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه لهما لا للمولى بحر (قوله أو مأذونه المدونة) بحث صاحب النهر  
 حيث قال أو قول يثبت أن يقصد الخلف أي الخلاف للمدوين الامام وصاحبه بما إذا لم تكن مأذونه  
 لحقه به دين فإن كانت لا سقط اتفاقا للمهر من أن المهر في هذه الحالة لها وفي مذهبنا غاية الاسرانه اذا لم  
 يثبت دينها كان على المولى قيمتها فمهر ما فقصم الى المهر ويقسم بينهم اه (تنبيه) الحاصل أن المراء  
 اذا ماتت فلا يخلو ما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمه أو كل من الثلاث اما أن يكون حرة أو أمه أو يقتلها  
 نفسها أو يقتل غيرها أو كل من التسعة اما قبل النكول أو بعده فهي ثمانية عشر ولا سقط مهرها على الصحيح  
 الا اذا كانت أمه وقتلها سدا قبل النكول بحر قلت ويراد في التقسيم المأذونه المدونة فتبلغ المهر أربعة  
 وعشرين (قوله والأذن في العزل) أي عزل زوج الامه (قوله وهو الازال خارج الفرج) أي بعد التزويج  
 منه لا مطلقا فقد قال في الصباح فائدة الحامع ان أمي في الفرج الذي ابتدأ الجناح فعقل أمنا هو أمي ماله  
 وإن لم ينزل فإن كان لصاحبه فمهر وقيل أكسل وأقطا وفهر وان تزويج وأمي خارج الفرج قيل عزل وان  
 أو يلجى فرج آخر أمي فسه قبل فمهرهم من باب منع ونهى عن ذلك وان أمي قبل ان يجمعه فهو الزماني  
 يضم الزاوي وقض الميم المشددة كسر الهم (قوله لمولى الامه) ولمودرة أو أم ولد وهو ظاهر الرواية عن  
 الثلاثة لأن صحفها في الوطه قد تآدى بالجناح وأما في الماه ففأذنه والوطه الحق فيه المولى فاحتمل أنه في  
 اسقاطها إذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تتطابق الأخبار وفي الغرض وفي  
 بعض أجوبة الشيخ الصكر اهتدى في بعض عهدنا بحر وعندهما أن الأذن لها وفي القصة أنى أن السبد  
 العزل عن أمته بملأه ولا فكذا في زوج الحرة فأنها وهل للاب أو الجدة الأذن في أمه الصغرى فحاشية أبي  
 السعدي عن شرح الجرحي نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة لأمي فيه لانه لو باه وقد يكون وقيلها إلا أن يقال  
 انه متوهم عن شرح الجرحي نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة لأمي فيه لانه لو باه وقد يكون وقيلها إلا أن يقال  
 المذكور بقيد التقيد أي تقيد احتسابه الى الأذن بالفسوق كذا الحرة تقيد احتسابه بالبالغة فخصر  
 البالغة لا وإلها قال الرضى وكأبالة المراهقة إذ يمكن بلوغها وجعلها اه وبماذا لتطيل أيضا أن زوج  
 الامه لو شرط حرة الاولاد لا يتوقف العزل على إذن المولى كما يحتمل السيد أو السعود (قوله بحر بحثا)  
 أصله صاحب البحر حيث قال وأما المكاتبه فينبغي أن يكون الأذن لها لأن الولد لم يكن للمولى ولم أره  
 صريحا اه وفيه ان للمولى سقا أيضا باحتمال غرضه وورد الى الرق فينبغي وقضه على إذن المولى أيضا  
 وعابه لمقتن رضى (قوله لكن في الحائنة) عبارة على ما في العرد كذا في الكتاب انه لا يساير بغير أذن  
 وتوافق زماننا يساير لسوء الزمان اه (قوله قال الكمال) صباه وفي الفتاوى ان خاف من الولد السوء في  
 الحرية معه العزل بغير رضاها الفساد الزمان عليه تبرمه من الاعتدال وسقط أذننا اه فتقدم على الحائنة  
 ان متقرر للذهب عدم الإباحة وان هذا التقيد من مشايخ المذهب لبعضهم بعض الاحكام بغير الزمان وأقر في  
 الفتح وبه جزم القصة أنى أيضا حيث قال وهذا إذا لم يفت على الولد السوء لفساد الزمان والإيجوز في بلاذنها  
 اه لكن قول الفتح فليعتبر منه الخ يحتمل أن يريد بالتسل ذلك العذر فتقولهم بذلك لا يخل ويحتمل أنه أراد  
 الحاق مثل هذا العذبة كأن يكون في سفر بعيد أو في دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة شبهة الخلق  
 ويريد دفنها تخاف أن تسبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقال الخ) قال في النهر  
 نبي هل يباح اسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتحقق منه شيء ولا يكون ذلك الإبهامان وعشرين يوما وهذا

### مطلب في حكم العزل

(أو فله بعده) أي الوطه  
 لتقرر به ولو فله بعده أو  
 مكاتبته أو مأذونه المدونة  
 لم يسقط اتفاقا والأذن  
 في العزل) وهو الازال  
 خارج الفرج (لمولى الامه  
 لالها) لأن الوطه سقطت  
 بقيد التقيد بالبالغة وكذا  
 الحرة نهر (ويعزل عن  
 الحرة) وكذا المكاتبته  
 بحثا (بأذننا) لكن في الحائنة  
 أنه يباح في زماننا لفساده  
 قال الكمال فليعتبر عذرها  
 سقطا لأن ما لو يباح  
 اسقاط الولد قبل أربعة  
 أشهر ولو بلاذن الزوج  
 (وعن أمته بغير أذننا) بلا  
 كراهة فإن ظهر من أصل  
 حل نفسه

### مطلب في حكم الحمل

بمقتضى انهم أو ادوا بالتحليل فخرج الروح والا فهو غلط لان التحليل يقتضي بالشهادة قبل هذه المدة كذا في  
الفتح واخطاهم بتدعيم توقفه أو اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج وفي كراهة الخائسة قولوا  
أقول بالحق اذا لم يزل كسر بيض الصدء ضمنه لانه أصل السيد فلو كان يؤخذ بالجزء فلا تأمل من أن  
يلحقها ثم هذا اذا سقطت بغير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعذار أن ينقطع ليلها بعد ظهور الرجل وليس  
لا في الصبي ما يستأجره الفخر ويخاف هلا كهو نقل عن الشيرة ولو اذنت الا لتمام قبل مضي زمن ينقطع فيه  
الروح هل يباح لهذا لك أم لا يستغفر فيه وكان الحق على بن موسى يقول انه يكره ان الماه بعد ما وقع في  
الرحم كما الحياة فيكون له حكم الحياة كأيضة سيد الحرم ويخوف في الظهيرة قال ابن وهبان فبالجدة  
الاسقاط عجرة على حالة العذر أو أنها لا تأثم اثم القتل اه وبما في الشيرة تبين انهم ما ادوا بالتحليل  
الا نفع الروح وان فاضحنا مسوق بمصر من التفقه والله تعالى الموفق اه كلام التهرج \* (تنبيه) \*

أخذ في التبر من هذا وما يحقهم الشارح عن الحياة في السكال انه يجوز لها سدق وجها كما تفعله النساء بمخالفا  
لما يستحق في الجرم من ان يبقى أن يكون حراما بغير اذن الزوج فبالساعة على عزه بغير اذنها قتلت لكن في البرازية  
انه منع امرأته عن العزل اه ثم النظر الى فساد الزمان بعيدا لجواز ان الجانبين فيافي الجرمين على ما هو  
أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله ان لم يدقيل بول) بان لم يدقلا أصلا وأولاه  
بول نهر أو وعزل في العود أيضا كما تفعله أبو السعود من الحافون ونقل أيضا من خط الزبلي انه ينبغي أن يزاد  
بعد غسل الذكرا في احتمال أن يكون على رأس الذكرا بقية من بعد البول فتزول بالغسل وبه ظهرت  
ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشي مثل البول في حصول الاتحاد لا ينأت عنها فاهم (قوله وخبرن أمة)  
هذا يسمى خبوا العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها ليعلم الزوج يصح وقيل لا يصح بغيره كذا في جامع  
الغصولين (قوله ولوا ولد) أي أو مدرة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر (قوله ورواها) خالفه في فقال  
لاخبارها وقوفي الغض وأجاب عنه في البحر (قوله ولول كان النكاح رضاه) وكذا بدون رضاهما الاولى  
وعبارة التي يلحقه ولا فرق في هذا بين أن يكون رضاهما وبغيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير  
المكاتب لما قدمه الشارح في بيان أنه اجابوا عنه على النكاح لامكانه بولا مكاتبته وفي المهر العراش أنه ليس  
له اجابوا بها لاجماع وبه تأيد قوله في الشربة لانه في رضاه المكاتبته مني فانه لا ينفذ تزويجها بنفسها  
بدون اذن مولاهما لانه صليكم لقربتها لا ينفذ تزويجها بها بدون اذنها موجب الكاين في علمه هناك (قوله)  
دفع الى ياد الملك عليها) هذه لقوله خبرت وذلك ان الزوج كان عاك عليها طالعته فلما صار حرمه عاك  
عليها طاعة تالفة في نفسه ضررها فافلتكس رفع أصل العقد فخرج يادها لمصر له اوله الذي ثبت خيال العتق العبد  
الذكر لانه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلامهر لها) أي ان لم يدخل بها الزوج لان اختيارها  
نفسها فمصر من الأصل وان كان دخل بها فلامهر لسيدها لان الفشل بحكم نكاح صحيح مقترن به المسمى  
بحر (قوله أو زوجها) بالنسب صلف على قوله نفسها (قوله فلامهر لسيدها) أي سواء دخل الزوج بها  
أو لم يدخل لان المهر واجب بقوله ملك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر من  
غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لاننا في ما سألنا من التفسير بان لو طوى الزوج  
قبل العتق فامهر للمولى أو بعده فله لان ذلك فيما اذا كان النكاح بدون اذن المولى ونفذ النكاح بالعق  
وبه تملك متاعها ما اذا طوى بعده فامهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالافتقار فنفسد النكاح في حال قبل الرق  
كما سألنا فاهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت العتقة صغيرة وقد زوجها مولاهما قبل العتق تأخير أخبارها  
الى بلوغها قال في البحر لان فسخ النكاح من التصرفات المترتبة في النفع والضرر فلا تلحقها الصغيرة ولا عاك  
ولها القيل بمسماها كذا في جامع الغصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح  
كذا في الشيرة اه وقبل ثبت لها خيار البلوغ أيضا بدخول تحت خيال العتق وأما لزوجهما بعد العتق

ان لم يدقيل بول (وخبرن  
أمة) ولوا ولد (ومكاتبه)  
ولو حكم كعتقة بعض  
(عتقت تحت حراً وعبد ولو  
كان النكاح برضاها) دفعا  
لزادة الملك عليها بطبيعة  
ثالثة فان اختارت نفسها  
فلامهر لها أو زوجها فامهر  
لسيدها ولو صغيرة تزويج  
لباؤها وليس لها خيار  
بلوغ في الاصح (أو كانت)  
الامة (عند النكاح حرة ثم  
صارت أمة) بأن ارتد أو لحقا  
بدلوا الحرب ثم سبوا



ثم بلغت فان لها خيسار البلوغ لان ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الأب بل أقوى وفي هذه كولاية الأب مع العلم بل ضعف كما أوضحنا في باب الولي (قوله مع) قد في الجمل الثلاث وانما قد به لان بل تاد أحدهما أو طاعة أو سببه يفسخ النكاح اه ح (قوله غيرت عند الثاني) لان ما يتعلق ملكت أمر نفسها وازداد ذلك الزوج عليها ح من البحر (قوله خلافا لثالث) أي حيث قال لاختيارها لان ما يصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فإذا اعتقت عادلى أصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف لمخولها تحت النص كذا في البحر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم لم يبرق عين اعتقت ملكت بضمتها فاختاروا اه ح أي حيث أماد قوله فاختاروا ان هذه الاختيار ملك البضع على وجه زامد لان الزوج عليها مشل وفي فريم وسرق فقطع حيث أعادت الغاء ان العلة الزوال والسرقة كما تقرر في الاصول فلا مرد ما أوردته الرضى من أن النص لا عموم فيه لانه خطاب لمصنفه (قوله اخبار العتق) يدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أي لاشتتالها عند المولى فلا تفرغ لتعلم ثم إذا علمت يعطل بمبادل على الاضرار في حبس العلم كسائر المنه ولو جعل لهما دواعي أن تستأجر فطعت سقط خاها كما في التهرؤ في تخلص الجامع ولا تنهى لها لانه حق ضعيف فلا يظهر في حق الاختصاص كما في اخبارات والشفقة والكفالة بالنسب بخلاف خيار العيب (قوله فلولم تعلم به) قال في البحر عن المذاهب اذ اذ وجع عبده أمته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى ارتدوا ولحقا بدوا الحرب بوجع مسلمين ثم علمت بشيئ الخيار وأعلنت بالخيار في دار الحرب فلها خيار في دار السلم اه ح وكذا الحريسة اذ تزوجها هو ثم اعتقت غيرت سواء علمت في دار الحرب أو في دار السلم الاسلام ثم (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها بعد العود بقبضة بالحكم لمطاع لان الكفارة في دار الحرب كالهم أو فادوان كالواضحة مملوكتين لاحد كأيان أول العتق اه ح وأقره ط والرجعي قلت ما في المجموع على الحرب فإذا أسرفه وبقى قبل الاحراز بدوا هو بعد عرق وقول كما سبب في هذا وهو صريح مما عده أول هذا الباب فالظاهر ان عدم صحة الفسخ كون الحكم بالعاق مونا حكما يسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام ففسقط به حق الفسخ الذي هو حق مجرد بدلا في ثم وأبنت في شرح التلخيص على بما قلته فقلته تعالى الحسد (قوله وليس هذا حكما) جواب سؤال تقديره كيف حكمت بصفة فمخمين في دار الحرب وأحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أي اخبارا عند السؤال من الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أي الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يعطل بسكون) أي ولو كانت بكرا بل لا يضمن الرضا صريحا ودلالة ط (قوله ولا يثبت لغلام) أي لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامتولاه ملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ويقتصر على مجلس) أي مجلس العلم وعداى آخره إذا قامت بطل (قوله كسائر خبره) أي من قال لها وزوجها اختار في نفسها فانها اختار ما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في السك) أي في كل الحسنة المذكورة فان المجل فيه ليس بعدد و يتوقف على القضاء يعطل بسكونها بعد علمها بالنكاح و ثبت لثاني والعلوم ولا يتبدل آخر المجلس ان كانت بكرا ولو نبيا فوفته العمر الى وجود الرضا صريحا ودلالة في الغلام إذا بلغ (قوله) تكبح عبد لا ذن قيد بالنكاح لانه لا اشترى شيئا فاعتقه المولى لا ينقض الشراء بل يعطل لانه لو نفذ عليه لتبر المالك بحر (قوله فتق) بلغه أنه نبيا للمحال ولا يجوز زعمه بالبناء للمعول لانه لازم أو السوء ودين الحرم ط (قوله أو بانه) أي مثلا والمرد انتقال الملك الى آخر شره أو بانه أو زوت (قوله ما جاز المشتري) أي أجاز النكاح الواقع عند المالك الاول (قوله زوال المانع) لان المانع من النكاح كان حق المولى وقد زال المانع عن ملكه (قوله وكذا حكم الامة) أطلقها فقبل القنة والمرد وتوأم والولد المكنة لكن في المردرة وأم الولد تفصيل يأتي بحر وهذا في الامة إذا اعتقت أمالومات عنها أو بانه فان كان المالك الثاني لا يجل وطو هافكا لمعبد الامة ان كان الزوج لم يدخل بها يصل العقد الموقوف لطلو لحل البات عليه وان

معا فاعتقت غيرت عند الثاني خلافا لثالث مسبو ط (والجمل به) هذا الخيار) خبر الهنق (مدر) فلولم تعلم به حتى ارتدوا ولحقا فعاتت ففسخت مع الا اذا قضى بالعاق وليس هذا حكما بل فتوى كالتى (ولا يتوقف على القضاء) ولا يعطل بسكون ولا يثبت لغلام ويقتصر على مجلس تكماد مخيرة بخلاف خيار البلوغ في السك خاتمة (نكح عبد بلا ذن فتق) أو بانه ما جاز المشتري (نكح) لزوال المانع (وكذا) حكم الامة

كان تدخل في ظاهر الرواية كذلك لبطان الموقوف باعتراض الملك الثاني وإن كان ممنوعاً من فسخها  
وتوضيحه الجبر **(قوله ولا خيار لها)** أي لامة أما العبد فلا خيار له أسلاً وان نكح بالاذن كما مر وهل  
المساكنة قائم لا خيار لها لامة لا يتزوجهم صريح في الشرع لامة وماتة ابن كمال ياشن أنه لها الخيار كما مر  
فهو سبق قوله وكذا ما كتبه ما سمن قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها بخلاف لامة الخ فهو كذلك  
لأن ما مر من أن لها الخيار عند اختلاف زفر إنما هو في مسألة تزوجها بذن ولا هو كلامنا في التزوج بدون  
أذنه كما هو صريح في كلام الهداية فتنه **(قوله لكون النفوذ بعد العتق)** فصارت كإذ تزوجت نفسها بعد  
العتق ولذا قال الاستيعابي الأصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق  
ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتق **بجر (قوله فلم يتحقق زيادة الملك)** أي بملقة ثالثة  
وعلة ثبوت الخيار ثبوت الزيادة المذكورة **بجر (قوله وكذا لو اقترنا)** أي بالملقة ثالثة  
لما أجازهما المولى معاشتهما **(قوله وكذا مودة وصفت عونه)** أي حكمهما حكم ما إذا اعتقها في حياته  
المذكور في قوله وكذا حكم الامة وأما قوله عتقت أمها فخر من الثلث فإن لم تخرج لم ينفذ حتى توفي  
بدل السبعة عنده وعندهما جاز كل الجبر عن الظهيرية أي لامة لا عندهما سوى وهي حرة **(قوله وكذا أم  
الولد الخ)** أي إذا اعتقها ومات منها المولى أن يدخلها في الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية من سماعة  
عن محمد بن العباس وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى أما في ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج  
فوجب العدة من المولى ويوجبها لمنه قبل الإجازة وجوباً نفاخ النكاح كل الجبر عن الميسرة وإنما لم  
تجب العدة من الزوج لانه لا يجب الإبعاد التفرق بينهما كما أفاد في العرف في الملة السابقة **(قوله نعم  
نفذ النكاح)** أي تعالى إذا لم يكن توفيقه مع العدة **بجر** لأن العدة لا تدخل لغیر من اعتدت منه **(قوله  
فلو طلق الزوج الامة)** أي التي نكحت بغير إذن مولاهم ثم نفذ نكاحها بالعتق **(قوله فلم يلزم للمولى)**  
أي أن كان والظاهر المثل نهر وإنما كان له لأن الزوج استوفى منافع مملوكة للمولى **بجر (قوله لم يلزمه  
بمنفعة مملكتها)** لأن العقد نفذ بالعتق وبه غلبت منافعها بخلاف الفداء بالاذن والرق قائم **بجر (قوله ومن  
وطئ فتنابته)** أي أو بنته سوى من البرجندی وشمل الابن الكافر فوساقي والصغير والكبير **بجر**  
وشمل ما إذا كانت موطوءة لابن أو لم تكن ظهير يمين العتق ويحترق النفس ما يأتي في قوله ولو ادعى ولدهم  
ولدهم الخ ويحترق الابن ما يأتي في قول المستنفذ ولو طئ جارية امرأته أو والده الخ **(قوله فلو نلت)** معلق  
على وطئ وتغيب كل شيء يحبس على تزوج زيد قوله فالظاهر أنهم لو نلت قبل مضى مدة الحمل لم تصح  
المحرم بل فاد قوله فادعاه مطلقاً على فلو نلت أنه لو ادعه وهي حرة لم تصح حتى تلد قال في الجبر ولم أره صريحاً  
وفي النهي زيد في أمه لو ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت دعونه أن تصح **(قوله لم يقرها)** قال في الفتح  
القر هو مهر مثلها في الجبال أي ما يرغب فيه في مثلها جالاً فقط وأما قبل ما يستأجر به مثلها فالزنا لا جاز  
فليس معتداً بل العادة ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهرها لأن الثاني للبيعة بخلاف الأول اه وإذا تكرر  
منه الوطء لم تجز له مهر واحد بخلاف وطء الابن جارية الأسماء أو الغلبة بكل وطء مهر لانه واجب  
بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدها لم يزمها لحد فيكر ردعواها فيكر والمهر غلظ الأبيانه لا يحتاج إلى  
دعوى الشبهة **بارة (قوله ولو ارتكب بحر ما الخ)** كذا في النهي وأصله في الجبر حيث قال في الوعيد بالاذن  
لو وطئ أمة ابتغى قبل فانه يحرم عليها ولا يحكمها بزمه صريحاً بخلاف ما إذا اجلبت منه سفاهة بئين اب الوطء  
حلل لا تقدم ملكه عليه ولا بعد فاد في المستثنين أما إذا لم تلد منه فظاهر لانه وطئ وطأ حراماً في غير ملكه  
وأما إذا اجلبت منه فلان شبهة الخلاف في أن الملك يثبت قبل الإيلاج أو بعده مسقطاً لاصحانه كجاء في الفتح  
وغيره اه وقوله فانه يبين أن الوطء حلل لا يصرح بمفهوم ما هو فيه تأمل لأن ثبوت ملكه له قبل الوطء  
صنفاً وقيل المعلق عند الشافعي إنما هو لضرورة ثبوت النسب كما أوضح في الفتح ولا يزم من ذلك حل

ولا خيار لها) لكون النفوذ  
بعد العتق فلم يتحقق زيادة  
الملك وكذا لو اقترنا بأن  
زوجها ففسخى واعتقها  
فسخى وأجازهما المولى  
وكذا مودة وصفت عونه  
وكذا أم الولد إن دخل بها  
الزوج والام ينفذ لأن  
مستعمل المولى تمتع بنفاذ  
النكاح (فلو طئ) الزوج  
الامة (قبيله) أي العتق  
(فالمهر للمولى) أي للمولى  
(أو بعده فلها) لمقتبسته  
بمنفعة مملكتها (ومن وطئ  
فتنابته ولدت) فلو لم تلد  
لزم مهرها ولو ارتكب محرماً  
ولا يحد فادفه

مطلب في تفسير العتق

الاقدام على هذا الوطء كلوصببش وأخلفه ثم أدى خصانه الملك لا يلزم من استناد الملك الى وقت الغصب حل ماضع ولمسل الراد بقوله حلال أنه ليس بزناذلو كان تزنا لزمه العتق ولم يثبت النسب ويرى على ما قلنا اطلاق قوله الا في الما يصل له عند الحاشية الطعام لا الوطء وكذا ما تقدمناه عن الظهير بقس صحة الدعوى في الاثمة الموطوءة فلا بد من مع أهلهم ومقتضى بقية ما قبل (قوله فادعاء) أي ضد قاض كافى شرح ابن السكيت وأفاد أنه لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن فغنى والظاهر أن الغاء لجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة ودعى الجوى الزوم غورا هو بعد فلا يرجع (قوله وهو حر مسلم عاقل) فلو كان هذا ومكاننا أو كلفنا أو يمنوننا لم تصح الدعوى لعدم الولاية ولو ألقا الحقن ثم ولدت لاقول من ستة أشهر يصح استحقاقها ولو كان من أهل النعمة إلا أن ملتهما متختلفة فجازت الدعوى من الابن فغنى فأفاد أن الاسلام شرط فبما لو كان الابن مسلأ أمالو كان كافرا فلا يشترط اسلام الاب ولو اختلفت الملة لان الكفر ملة واحدة وفي الظهير يقولون كان الابن مسلأ والابن كافرا فصحت دعوته ولو كان الابن مرتدا فدهونه وقوفه عنده نافذة عندهما (قوله بشرط الخ) فلو حبست في غير ملكه أو قبضه أو خرجها الابن عن ملكه ثم استردّها لأصح الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العاقب فيستدعي قبله ولا يملك من حين العاقب الى التملك هذا ان كذب الابن فان صدقته صحت الدعوى ولا يملك الجارية كإدعاء أجنبي و يمتنع على المولى كإلى المحيط بحر قال في النهر المذكور في الشرح للزبلي وعليه سوى في فتح القدر وغيره انه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه أقول كأنه فهم ان الاشارة في قوله هذا ان كذب الابن ورجاعه الى أصل المسئلة أي ما اذا ثبتت الجارية في ملكه الابن وليس كذلك بل هي راجعة الى قوله فلو حبست في غير ملكه أو قبضه أو خرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكر في الزبلي والفتح من عدم اشتراط التصديق لانه في أصل المسئلة لا يفيان من غير دليل أن اشتراط بقاها في ملك الابن مدكور في الزبلي والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وان أخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقاها في ملكه وفي الظهير من يمن العتق يشترط أن تكون الجارية في ملكه من وقت العاقب الى الدعوى حتى ولو طقت بيعها الابن ثم اشتراها أو وقت عليه بيب بقاءه أو ضربه أو بخيار أو رؤية أو شرط أو بفساد البيع ثم ادعاء الابن لا يثبت النسب الا اذا صدقه الابن اه فهذا ايضا صريح فيما قلنا فتدبر (قوله ويبيعها لغيره مثلا) أي أو ابنه أو ابن أخيه لا يضر لانها لا يخرج من كونها جارية ففرعه اه ح وفيما يبيعها لابنه لا يفيد لانه لا ولاية للجد عليه مع وجود الابن ثم يبيعها لابن أخيه بعد اذا كان أبو ذلك الابن ميتا أو سوابب الولاية بغيره أو ورق أو خنوع لكون الجد مدعي ولاية لان دعواه لا جد لا تصح الاعند الولاية على فرعه كما يأتي أفاده الرضى فانهم (قوله لو قوت العاقب) كذا في المنع أي لو قوت الوطء القريب من وقت العاقب كذا لا ينافي ما يأتي قريباً مثل (قوله وعليه قهنيما) أي ولو لم يدم ما تعلق كافي سكن ط وفي المحيط ولو استحقها رجل يأخذها عتقها رقية لها لان الابن صار مغرورا ويرجع الابن على الابن بقسمته الجارية يكون العتق وقمة الولدان الابن ما ضمن له سلامة الاولاد اه بحر (قوله لقصور الخ) أي ان الابن ولاية تملك مال ابنه الصالحة الى ابقائه نفسه فكذلك الى صوته لانه جزء منه لكن الاولى أشد وقاية تلك الطعام بشي رقيته والجارية بالقيمة ويحل له الطعام عند الحالب تدون وطء الجارية بقوى يجبر الابن على الاتفاق عليه وتدون دفع الجارية للقنسي فالحاجة جزؤه التملك وقصورها أو جبن عليه القيمة مراعاة الحقين فغنى وما ذكر من انه لا يجبر على الجارية لقنسي ذكره الزبلي أيضا وفيه في البرر وغاية البيان والنهاية وفي هذه الشروح المعتمدة لا يعارضها من أساق في النفقة وعزاه في الشرع لولاية الجواهر من أنه يجبر بقدر (قوله لا عتقها) تقدم تفسيره في ما عند الشافعي وروى عليه عتقها ثبت الملك فيها قيل العاقب لقصوره لانه الولد عندنا قبيل الوطء لان لازم كون الفعل في أصابع الماشع عاقل لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تنسحق

(فادعاء الابن) وهو حر مسلم عاقل (ثبت نسبه) ويشترط بقاها في ملكه من وقت الوطء الى الدعوى و يبيعها لغيره مثلا (وصارت أم ولد) لاستناد المالك لو قوت العاقب (وعليه قهنيما) ولو فقير القصور ربيعة بقاء نسبه عن بقاء نفسه وإنما يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء ويحبر على نفقة أبيه لا على دفع حاربه لتسريه (لا عتقها)

الاثباته قبل الاجل بخلاف ما لم تبطل حيث يجب العرقه أى لانها اذا لم تبطل لم توجد له تقدمه لكنه  
 فيها هو صيانة الولد كما اعادة الزاوى (قوله وقبته تولدها) أى ولا قبته تولدها لانه على حق التقدم ملكه ثم  
 (قوله ما لم تكن مشتركة) قال فى العرقه لو كانت مشتركة بينه أى بين الامن وبين اجنبى كان الحكم كذلك  
 الا انه يضمن لشرى بكنه نصف عقرها ثم اوردوا لو كانت مشتركة بين الاب والابن او غيره يجب حصه الشرى بين  
 الابن وغيره من العرقه وقبته باقيا اذا حلت لعدم تقديم الملك فى كلها لا يتفاهل موجه وهو صيانة النسل اذ  
 ما فيها من الملك يكتفى لاعتقالاته لا بدوا اذا صحت ثبت الملك فى باقها كما لا شرط كما فى الفسخ وهي مثله تعجبه فانه  
 اذا لم يكن المولى جنى فبها شىء لا مهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه اهـ (قوله وهذا الخ) الاشارة الى جميع ما مر  
 (قوله قدم الاب) لان جهتين حقيقة الملك فى نصيبه وحق الثلث فى نصيب ولده بجر قلت وفى الظاهر به  
 ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وحده فادعى كلهم فالجد اولى وينبى حله على ما اذا كان ابا الرجل ميتا  
 مثلا يصير للجد الرجوع من جهتين تأمل (قوله والام) أى وان لم يكن ناسر يكن وهذا صادق بما اذا كانت  
 لابن وحده والاب وحده او لثاني لا يصح هناك لكن اصل المسئلة مفرغ من بى باره لان غفوة بنسبة على  
 أن المراد الاقل فقط فانهم (قوله فالابن) أى تقدم دعواه لانها سابقة بمعنى بجر أى لان له حقيقة الملك  
 ولا يثبت الثلث ولان ملك الابن سابق فصار كما به ادعى قبل الاب تأمل (قوله ولوداى) أى الاب وقوله  
 الذى بالنسبة لوداى أم ولد وقوله أو مدرنه أو كاتبته صرر وان بالعطف على أم ولد ايمان لمخرجه فنة  
 انه أى لوداى ولد أم ولد انه الذى نفاه ابنه لا يثبت نفسه بالانصباق الابن لا بأم الولد لا بتقبل الانتقال الى  
 ملك غير المستور بقوله الذى لانها اذ لم ينه الابن بنفسه منه فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدقه  
 الابن وكذا لوداى ولدمدرنه او ولعكاتبته الذى ولدته فى الكفاية أوقياها لا يثبت نسبها لى تصديق  
 الابن كما فى الجبر لانه لا يمكن جعل الابنة ملكا لها قبل الوطء فان صدقه ثبت نسبها لا قبل وطء الاب بنسبة  
 والظاهر لزوم العرق لكانت لهما العرق وطء المولى ذو طء أبية أولى وحسبتم ثبت الملك فى أم الولد  
 والمدرنه يثبت لزوم العرق لابن على أبية كما يفيد ما قدمنا فقبول وطءها لم تبطل تأمل (قوله وحده صحيح)  
 خرج به الحد الفاسد كما فى الام وكذا غير الجدين من الرحم المهرم فلا يصرف فى جميع الاحوال للقدور لا يتهم  
 بجر من الخط (قوله بعد زوال ولايته) أى الاب أو اذن والولاية بعد ما يثبت مالو كان كفره أو جونه  
 أو رقه أصليا أو اعادة الرجعى والمراد بالولاية ولا به الثلث كسر (قوله فيه) متعلق بكاف التشبيه فالحق  
 أن الحد مشابه للاب فى الحكم المذكور (قوله وبشرط ثبوت ولايته) أى ولا به الجدة الناشئة عن فقد  
 ولا به الاب أى لا يكتفى بتمتها وقت الدعوى فقط بل لا بد من ثبوتها من وقت المعلق الى وقت الدعوى قال فى  
 الفسخ حتى لو تمت بالولد اقل من سنة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعواه لما قلنا الاب اهـ أى  
 من ان الملك انما يثبت بمرضى الاستئذان الى وقت المعلق فيستدعى قيام ولا به الثلث من حين المعلق الى  
 الثلث (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقدم الملك بجر (قوله أبو) أى  
 أو جد من جنى (قوله ولو بالولاية) فى العرق من الخاتمة اذا تزوج الرجل بارة ولده الصغير ولو لم ينسبه  
 لتصير أم ولد له وبعق الولد بالقرابة (قوله لتو لم ينسب نكاح) فلم يتبق ضرورة الى تخلكها من وقت المعلق  
 لثبوت النسب بدونه وأمومة الولد فرع الثلث والنكاح بنافقه (قوله ويجب المهر) لا لزما ياه بالنكاح  
 وهو ان لم يكن مسمى مهر مثلها فى الجال ثم (قوله لا القيمة) لعدم تخلكها ثم (قوله تلك أعياله) ففتى  
 عليه بالقرابة هـ وبما ظاهر أن الولد على رتبة واختلاف نفسه فقيل بعتق قبل الانفصال وقيل بعدم عرقه  
 تظهر فى الاوت فلا يثبت المولى وهو الابن ربه الولد على الاول دون الثانى والوجه هو الاول لانه حدث على ملك  
 الا من حين المعلق فله ملكه عتق عليه بالقرابة بالحدث كذا فى غاية البيان والظاهر عندى هو الثانى لانه  
 لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات فى الشئ ابتداء لولا قدرة التسليم على

وقبته ولدها) ما لم تكن  
 مشتركة فجب حصه  
 الشرى وهذا اذا ادعى  
 وحده فلو مع الابن فان  
 شرى يكن قسم الاب والاب  
 فالابن ولو ادعى ولدها ولمه  
 المنى أو مدرنه أو كاتبته  
 شرط تصديق الابن (وجد  
 صحيح كما بعد زوال ولايته  
 بجر وكفر وجنس وورق  
 فيه) أى فى الحكم المذكور  
 (لا يكون كالاب (قبله)  
 أى قبل الزوال المذكور  
 وبشرط ثبوت ولايته من  
 الوطء الى الدعوى (ولو  
 تزوجها ولو فاسدا (أبو)  
 ولو بالولاية (فولدت لم تصر  
 أم ولد) لتو لم ينسب نكاح  
 ويجب المهر لا القيمة ولدها  
 (حو) بلك أعياله

التصرف في الجنين يبيع أو يهبه وان مع الادمه وباعتقائه فلم يشأوه الحديث لانه في المولود من كل وجه  
 ولذا لو قال كل مولود املكه فهو حر لا يشأوا لاجل عسر وأثره في النهر والمقدسي (قوله من الحمل) أي  
 من جلة الحمل التي يدفع بها الانسان عنه ما ضرر وهذا حيلة لما اذا أراد وطه الامن ولا تصير أم ولده وان  
 ولدت منه كذا لا تترد عليه اذ اوله وتوعلت أمه لا يتابع فيملكه المظلمه به أو يبيع ثم يتزوجها بالولاية فيصير  
 حكمها ما مر فاذا احتاج الى بيعها ما هو حفظ ثمنها المظلمه أو اتفق عليه أو على نفسه ان احتاج اليه (قوله  
 ولو وطئ جارية امرأته الخ) ثم تزوجه بغيره فله ما عاقبه اننه ط (قوله لا يثبت النسب الا بتدقيق المولى الخ) فيه  
 اختصار وصوابه الجرح لا يثبت النسب ويدوأ عنه الحديث بوجه فان قال أحلها المولى لا يثبت النسب الا أن  
 يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدق في الامر بن جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه للمولى ثم  
 ملك الجارية ومومن الدهر ثبت النسب كذا في الحائضه في القنينة وطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع  
 هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة أو لادته وولدوه فمقت عليه من دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كنز في  
 بجارية فيه ضرر فولدت منه ثم ملك الولد يعقله وان لم يثبت نسبه اه قلت ومعنى أحلها المولى أي بشكاح  
 أو بغيره فلا يوقله جعله احلالا لا (قوله وسعي الخ) ذكره كما ما يفيد الخلاف وفيه كلام سابق هناك  
 ان شاء الله تعالى (قوله فالتسلو زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الامن ولو تزوجه لكان لا يسلط المهر  
 بحر (قوله المهر المكاف) قبله ليجوز منه الاشاق وفيه انه ليس بمعتق انما هو وكبل ثمنه فيه فقتضاه  
 أن يتوقف بيع الصبي على اجازة وليه وأما الاعتاق فلا يظن اليه لخصه تركه فيه ط وصورة كون  
 مولى الزوج غير حر أو غير مكاتب أن يشترى العبد المأذون بعد امتزاجه أو يرثه الصبي أو الجنون من أبيه  
 والا فقتدر أنه لا يملك تزويج العبد الامن على اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مغلول زادت أي زادته على  
 قولها بألف (قوله كالصبي) لان البيع هنا غير مقصور فلا يلزم وجود شرطه كأيان في ريبا (قوله ففعل)  
 أي قال أعتقه ح من النهر (قوله اقتضاه) هو دلالة اللفظ على مكوث يتوقف عليه صدق الكلام أو  
 صحته فالاول كحديث رفع الخطأ والنسيان أي رفع حكمهما وهو الاثم والافهام او اعتاق في الخلع وجوانبي  
 كسائتيا فانه لا يمكن نفعهما بالاعتقاد الملك اذا الملك شرط لعمه العتق عنه فتقدم الملك بالبيع معقضى بالغ  
 والاعتاق من الأمر معقضى بالكسر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالانف من أمره باعتاق عبد الأمر  
 عنه وقوله أعتقت تملكه ثم الاعتاق عنه مواد ان يثبت الملك لا ثم فسد النكاح لقتنا بين الامر من ثم الملك  
 فيه شرط والشروط اتباع فلا يثبت البيع المعقضى بالغ بشرط مقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه  
 اظهارا للتبعية في شرط أهلية الأمر لا اعتاق حتى لو كان صبيما أو ذوقا لم يثبت البيع وبسقط القبول الذي  
 هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار ووه أوجب ولا يشترط كونه مقدور التسليم فضع الأمر باعتاق لا يتق  
 وبسقط اعتبار العتق في الفساد كقولنا أعتقه أي بألف ورطل من خمر اه بحر بالهي (قوله لكن  
 لو قال الخ) حاصله ان ما ثبت بالا قضاء انما يثبت بشرط مقتضى بالكسر لا بشرط نفسه كما جلت لكن  
 هذا اذا لمصرح بالمقتضى بالغ قال في دفع القدر فلو مصرح بالبيع فقال بعتهك وأعتقه لا يقع من الأمر  
 بل من المأمور ويثبت البيع عن غير هذه المسئلة ولا يثبت صريحا كبيع الاجنبي الا ورام فاذا مصرح به  
 ثبت بشرط نفسه والبيع لا يثبت الا بالقبول ولو لم يوجد فيقتن عن نفسه اه أي ولا يفسد النكاح على الجرح  
 (قوله ومفاده الخ) البحث لصالح النهر ح (قوله لو قال) أي الأمر والاولى التصريح به والاثبات بعده  
 بضميره (قوله وسقط المهر) لاسيما وجوبه على عبدها ثم (قوله لا يفسد) أي السكاح خلافا لابي يوسف  
 والله تعالى أعلم

\*(باب نكاح الكافر)\*

لما فرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسايين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخواب المهر حكمه

ومن الحيسل أن علانته  
 لطفه ثم يتزوجها (ولو وطئ  
 جارية امرأته أو ولد أو  
 جده فولدت ادعاء لا يثبت  
 النسب الا بتدقيق  
 المولى) فلو كذبه ثم ملك  
 الجارية وقتا ما يثبت النسب  
 وسعي في الاستيلاء (حر)  
 متزوجة برقيق قالت لمولى  
 زوجها المهر المكاف  
 (أعتقه عن بألف) أو  
 زادت ورطل من خمر  
 الفاسد هنا كالصبي (فعل  
 فسد النكاح) لتقدم الملك  
 اقتضاه كأيان قال بهته منك  
 وأعتقه عنك لكن لو قال  
 كذلك وقع العتق من  
 المأمور لعدم القبول كأي  
 الطوائى السعدية ومفاده  
 أنه لو قال قبلت وقسم من  
 الأمر (ولو ادله) وزمها  
 الاف وسقط المهر (وبقع)  
 العتق (عن كفارتها ان  
 فونه) هنا (ولو تقبل  
 بالانف لا) يفسد لعدم  
 الملك (والوالاه) لانه العتق  
 واقفه أعلم  
 \*(باب نكاح الكافر)\*

الكافر وأنه تمتنعمة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما كعدمه ونسب وشمار بلوغ وتوارث نكاح صحيح وحرم متطرفة ثلاثا ونكاح بغيره (قوله) يشمل المشرك والكافى) لوقال يشمل الكافى وغيره لكان أولى لبطلان من ليس بمشرك ولا كتابي كالدهري وأشأروا أن التعبير بالكافر لشموله الكافى أو لمن تعذر الهداية تبعاً لقدمه ولا يشمله الكافى وحده وتذكر في الفقه من الهداية بأنه أراد بالمشرك ما يشمل الكافى أما دليلاً أو فها بالماختاره البعض من أن أهل الكتاب داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير أن الله والمسلم من الله تعالى الله رب العزة والكبرياء (قوله) خلاصاً لما لاك فلا يتول بعهمة أنكسبتهم ولو حصصت المسلمين وأخذته منه لا يقول بأصلين الأخيرين بالأولى ط (قوله) بوجه (قوله) بوجه أى قول مالك المفهوم من قوله خلاصاً لما لاك ما بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله) وأمر أنه جملة الحطب أى فقهه إلا ما عفا عنه ما وله بالنكاح وقد نصها الله تعالى في كتابه بمقدمة لهذا المعنى ط (قوله) ولئن من نكاح لا من سفاح أى لا من زنا والمراد بغير ما كانت عليه الجاهلية ممن أن المرأة تسامح وجعلت مقترنة بزوجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفقه أيضاً ووجه أنه صلى الله عليه وسلم سمى زوجة قبل الإسلام من أنكحها الجاهلية نكاحاً لا يخلو لأن فيه أسامة أدب لا تقتضيه كفر الأولى من المشركين مع أن الله تعالى أسبغها عليه وأمنابه كذا رد في حديثه ضعيف لا نأخذ به الحديث أعم بدليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن حبان في نكاح ولم يخرج من سفاح من لئن آدم إلى أن ولد في أبي وحى لم يصح من سفاح الجاهلية شي وأجابوا الأوس بدموتهم إلا باني كون النكاح كلن في زمن الكفر ولا ينافي أيضاً ما قاله الأمل في الفقه الأكبر من أن الله صلى الله عليه وسلم ما أتى الكفر ولا ما في صحيح مسلم استأذنته في أن استغفر لحي قبل بذنن وما به أيضاً من جلال بارئ الله أن أبي قال في النور لفظاً قد علم فقال أبو وأبنا في النور لا يمكن أن يكون إلا جاهلاً بذلك لأنه كافي بجهة الدوام وكون الإيمان عند المعاني غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير المحسوبة التي أكرم الله بها زعمى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على بجائها بأنهم نادى في زمن الفتنة فهو منى على أصول الإشارة أن من مات ولم يتباه الله هوى بموت ما جاز ما المتأخرة بأن مات قبل مضي مدة يمكنه فيها التوبة ولم يعتد بها بما ولا كفر اغلغله قلب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كراً ومات بعد المدة فغير معتقد شياً ثم الجار يورث من المات يديه وافقوا الإشارة فوجلو قول الأمام لا يذرح في الجهل بخلافه على ما به البينة واختاره المحقق ابن الهمام في الضرر بل كسر هذا في غير من مات معتد الكفر فقد صرح النووي والفخر الرازى بأن من مات قبل البينة مشركاً فهو في النار وعليه حل بعض المالكية ما صرحوا بالأحادى في تعذيب أهل الفتنة بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد دليل يقر عمر في قتله من هذا كذا فيهم الخلاف وبخلاف من أهدى منهم يعقله كقصر بن ساعد بن يس عمر بن نضيل فلا خلاف في نجاتهم وعلى هذا فالنظر في كرم الله تعالى أن يكون أو أمضى الله عليه وسلم من أحد هذين المعنيين بل قبل أن يأمر صلى الله عليه وسلم كهم وحدوث لقوله تعالى وتقليد في السجدتين لكس رده أو جرحاً في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وتردك في تصحيح أسرار المتجهدين فافهم والجمله كما قال بعض المحققين أنه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الأعم من بد الأدب ولا يست من المسائل التي يخرج جهلها أو يستل عنها في القبر أو في الموقف لفظاً اللسان عن التكلم فيها لا يتغير أولى وأسلم وسأتميز بأداة كلام في هذه المسئلة في باب الرد عند قوله وقوة الباس بمقبولة دون إيمان الباس (قوله) كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله) هذا الإمام هو الصريح كمالى المصنف أن قهسستانى وعنده زمر لا يجوز وما مع الإمام في النكاح بغير شهود وموم زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية وتولاب حنفية أن الحرم لا يمكن إثباتها عقلاً شرع لانهم لا يتطابقون بحقه قولاً وجه إلى إيجاب عدة حقائق وج لأنه لا يعتقد بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لأنه يعتقد أنه لا ينفك عن الكافر عند الإمام

يشمل المشرك والكافى  
وهنا ثلاثة أصول الأولى  
أن كل نكاح صحيح بين  
المسلمين فهو صحيح بين أهل  
الكفر خلاصاً لما لا يورده  
قوله تعالى وأمر أنه جملة  
الحطب وقوله عليه الصلاة  
والسلام ولئن من نكاح  
لا من سفاح (و) الثانية أن  
كل نكاح صحيح بين المسلمين  
لغرض شرطه كعدم شهود  
(بحق زنى) فهم إذا اعتقدوا  
مدا الإمام (ويقررون عليه  
بعد الإسلام و) الثالث  
(أن كل نكاح حرم

مطلب في الكلام على  
أبوى النبي صلى الله عليه  
وسلم وأهل الفتنة

أصول المذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة لزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب الولد إذا أتته باقل  
من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكراهية فلا تخم من جهة النكاح فثبت لزوج الرجعة بالنسب  
والاصح الاول كما في التمسك من الكرماء ومثله في العناية وذكر في الغنى أنه الاول ولكن منع عدم  
ثبوت النسب لانهم لم يولدوا ذلك عن الامام بل فرعه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما  
أنقذه ولعدم وجوبها بوث النسب لانه اذا علم من الولد بغيره أو أخرجه بالحاقه به بعد كونه من  
غراش صحيح ومجتمعا به لاق من ستة أشهر من الطلاق مما يبعد ذلك اهـ وأقر في البحر وانصف في النهر  
بان المذكور في المحيط والزمي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عن في البحر وأنت خبير بان صاحب  
الغنى لم يدع أن ذلك لم يذكره بل اعترف بذلك وانما ألزمه في الفرج وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة  
عدم ثبوت النسب فانهم **(قوله حرمة الحمل)** أي يحصل القدوه والزوجان كانت غير محله أصلا فان  
الحرمة منقاة عنه ابتداء بوقوعه بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي **(قوله كحمار)** وكلغة ثلاث ومعتدة  
مسلم **(قوله بل فاسدا)** أي على الاصح من وقوعه فاسدا لا يبعد فاذنه لا يفي في غير ملكه فلا  
يكون محصنا **(قوله وأبوالخ)** جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضا والجواب  
أن القياس عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهما أجنبيان لكنه ثبت بالنسب على خلاف القياس في  
النكاح الاصح مطلقا أي ما يسمى بهما عند الاطلاق كنكاح المعتز شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى بهما  
لامطلاق بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت وفيه أن ما قد شره ليس بهما عند الاطلاق  
أضاع أنه يثبت فيه التوارث كما يذهب كره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال من العجوة مولا نكاح  
لوا أسلما قران عليه يتوارثان به ومالا فلا قال ومصحف الفطرية اهـ تأمل في حكاية الاجماع فيما  
للدائع فظهر قد جرى القيساني على ثبوت الارث لكن الاصح خلافه كما جمعت وكذا قال في سبب التهر  
ولان توارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح المحارم وهذا هو الاصح اهـ **(قوله أسلم المترجمان الخ)** وكذا  
لورافعا اليان قبل النكاح أسلم أمرا عليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى كفي النهر والبحر **(قوله أوفى عدي كافر)**  
احترز من عدم مسلم كانيه عليه المصنف يرد وقد ايدى الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا الحرمة قائمة  
قال في العاية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع **(قوله معتقدين ذلك)** فلو لم يكن  
جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع بالانفصاح بالتحديد بغير وتقبل بعض المشايخ من ابن كمال أن  
الشرط جواز فدين الزوج خاصة اهـ قلت وانما ظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق  
الزوج المطلق فاذا كان لا يعتد به لا يمكن ايجام به بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمنا مقر سامع  
الهداية تأمل **(قوله أقرأ عليه)** أي عنده خلافا لما فيها اذا كان النكاح في العدة كاسم لكن في البحر  
والغنى من المبسوط اذا أسلموا والعدة متقضية لا يفرق بالاجماع **(قوله لا امرأ بتر كم الخ)** هذا التعليل  
انما يظهر فيما اذ تراعهما كافر ان اما بعد الاسلام فالحال ما في البحر من أنه حال الاسلام والمرافعة حالة البقاء  
والنهاية ليست شرط طاقيا وكذا العدة لا تنافيها لكن كونهما ذ وطئت بشبهة اهـ ط أي خان الموطأ وبشبهة  
تجب العدة عليها حال قيام الكاح مع زوجها ولم يفرغ عليه فتح أي تحرر عليه انقضاء العدة **(قوله محرمين)**  
بان تزوج بحرمي أمه أو بنته وكذا الوترق مطلقته ثلاثا وأجمع بين شخص أو اثنين في مقدرة ثم أسلم أو  
أحداهما قر بينهما اجامنا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصورا على المحرمين بل كذلك لورق  
مطلقته ثلاثا الخ ثم قد يابكوه تزوج خسا في عقد لانه لورق وجهن على التعاقب فرق بينهما بين الخامسة فقط  
ولورق واحد ثم أربعين نكاح الواحد لا غير ولو أسلم بعد ما فرق إحدى الاثنتين أقرأ عليه اهـ وعنده

لحرمة الحمل) كحمار (رفع  
جائزا وقال مشايخ العراق  
لا) بل فاسدا والاول أصح  
وعليه فثبت النفقة بعد  
فاذنه وأجروا على أنهم  
لا يتوارثون لان الارث ثبت  
بالنسب على خلاف القياس  
في النكاح الاصح مطلقا  
فيقتصر عليه ابن كمال (أسلم  
المترجمان بلا) سمع  
(شهود أوفى عدي كافر  
معتقدين ذلك أقرأ عليه)  
لانا أسلمنا بتر كمهم وما  
يعتقدون (ولو كانا) أي  
المترجمان اللذان أسلمنا  
(محرمين أو أسلم أحد  
المحرمين أو أقرأنا الينا  
وهما على الكفر





برأيهما عندنا بالبرائة أحدهما فليأتمل (قوله خلافاً لـ بلي الخ) أقول على الحلو القديس ليس فيه  
 مخالفة لها كما يعبر من عبارة الحلو التي نقلها المصنف في مختصرها عما هو أماً لـ بلي فقيه مخالفة فانه ذكر  
 ما قدمه عنه آنفاً ثم قال وقد ذكر في الغاية معنى بالي المحب أن المطلق ثلاثاً ولطبت التفريق يفرق بينهما  
 بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة لمسلم كانت كفاية وكذا لو تزوجها قبل  
 زوج آخر في المطلقة ثلاثاً اهـ ووجه مخالفتنا قوله وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفريق على الطلب  
 في المسائل الثلاث كالمسئلة الاولى كما هو مقتضى التشديد موضح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال  
 عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلاص من زوجها الذي ثم أسكنها فرفعته الى الحاكم فانه يفرق بينهما لان  
 امساكها لم يلجأ في الغاية الى المحيط ونقله عنها الى بلي وصاحب الفتح مخالفاً لـ بلي عن المحب  
 وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط  
 وذكر في النهر أيضاً عبارة المحب الرضوي وهي كماله على صاحب البصر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة  
 الذي أراد الشارح ونبه عليه في النهر أيضاً وقد خفي على المحسن فافهم نعم في كلام الزبلي بخلافه من وجه  
 آخر وهو أنه ذكر أولاً ان المطلقة ثلاثاً لمن المهرين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريباً ثم ذكر ما في الغاية  
 من أنه يفرق بينهما جاعلاً رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق  
 الذكور وجته ثلاثاً ثم أقام عليها فرفعته الى السلطان فرق بينهما وذلك لو كانت اختلاصت وإذا تزوج الذي  
 النسيئة وهي في عدة من زوج مسلم فطلقها أو مات عنها فاقترن فرق بينهما اهـ لكن مقدمه ان التفريق في  
 هذه الأخيرة لا يحتاج الى مرافعة وتطلب أصلاً لتعلق حق المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي أيضاً وهو ما لو  
 تزوج الذي مسئلة (قوله وإذا أسلم أحد الزوجين الخ) حاصله هو اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين  
 لاثنين ما ان يكونا كافرين أو مجوسيين أو زوج كافر يهودي مجوسية أو بالعكس وعلى كل فاسلم اما  
 الزوج أو الزوجة وفي كل من الثانية ما ان يكونا في دارنا أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا  
 أو بالعكس فأدعى البصر وفيه أيضاً قيد بالاسلام لان النصرانية انما تردت أو عكس لا ينفك البسم لان  
 الكفر كله مله واحدة وكذا لو تمسك زوجة النصراني فمها على نكاحهما كولو كانت مجوسية في الابتداء  
 اهـ والمراد بالمجوس من ليس له أصل يهودي فيشمل الوثني واليهودي وأراد المصنف بالزوجين المجوسين  
 في دار الاسلام وسأيت مختصره في قوله ولو أسلم أحدهما ثمة الخ (قوله وأمرأة الكافي) أما إذا أسلم زوج  
 الكافية فان النكاح يفي كافي معنا (قوله أو سكنت) فغير أنه في هذه الحالة يكره عليه العرض ثلاثاً احتياطاً  
 كدافي المتوسط نهر (قوله فرق بينهما) وما لم يفرق القاضي فيس زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم  
 امرأته الكافر فوجب لها المهر أي كماله وان لم ينسحل بل ان النكاح كان قائماً بغيره ولو مات الزوج فماتت  
 يتوارث للمالك الكفر (قوله صبياً بميزاً) أي يعلق الأديان لان دونه معتبرة معكداً بالآثار فخره قال في أحكام  
 الصغار والمعتوه كالصبي المائل اهـ (قوله على الأصح) وقيل لا يثبت براءة عند أبي يوسف كالأجنبي ودونه  
 عنده فتح (قوله فيمضاً ذكر) أي من حكم الاسلام والاباء السكوت (قوله ولو كان) أي الصبي كمنه عبارة  
 الفتح وليس يفيد بل بالغ في مثله (قوله لعدم نهائية) بخلاف عدم التبرئة فانه نهاية (قوله بل يرض  
 الاسلام على أبيه الخ) قال في النظر وشرحه وانما يرضى الاسلام على أبيه أو أمه لم يصبر ودونه مسلماً  
 باسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقر على النكاح وان أبي فرقه بينهما فله للضر وعن السلفي بصر مرد  
 تبعاً لما رداً أبيه ولحقهما به بخلاف ما اذا تركا في دار الاسلام أو بلغ مسلماً ثم جن أو أسلم عقلاً بل قبل  
 البلوغ فارتدوا ولحقها به لانه صلح مسلماً بتبعته لداره صذر والاتباع لا يرون أو بقر وركن الاعيان منه قال  
 شمس الأئمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده أن يرضى عليه بغيره بل لا يزال على حيل الشفقة  
 المعلوم من الآية على الاولاد عدة لمعل ذلك ليحمله على أن يسلم ألا ترى انه اذا لم يكن له والدان جعل القاضي

صريحه يرضى وهو صريح من  
 اشتراط المرافعة وإذا أسلم  
 أحد الزوجين المجوسين  
 أو امرأة الكافي عرض  
 الاسلام على الآخر فان  
 أسلم فخير (والا) بان أبي  
 أو سكنت (فرق بينهما ولو  
 كان الزوج صبياً بميزاً)  
 اتفاقاً على الأصح (والصبي  
 كالصبي) فيبذل والاصل  
 ان كل من صرح منه بالاسلام  
 اذا أقبحه صرح منه بالاباء اذا  
 مرض عليه (ويستظهر من)  
 أي غير (غير المميز ولو)  
 كان (مجنوناً) لا ينكح  
 لعدم نهائيه بل (يعرض)  
 الاسلام (على أبيه)  
 فأيها أسلم تبعه فيقي  
 النكاح فان لم يكن له أب  
 نصب القاضي عنه وصياً  
 فقبض عليه بالفرقة باقاً  
 عن العتق عن ووضه  
 العلماء في الهدى (ولو أسلم  
 الزوج



ومجدوا إذا اردوا العا ذلقة تعالى وقعت البيوتة وكان مسلما فاقول مجدوا إذا وجدته مجبوراً بانها صمته فزق  
 بينهما وكان مطلقاً فعدم بعض المشايخ اه قلت وحاصله انه كالبالغ في وقوع الخلاق منه هذه الاسباب الا  
 انه لا يصح ايقاعه منه استدلاله للضرر عيس مثله المجنون وبه ظهرا انه لا حاجة الى انه ايقاع من القاضي لان  
 تقر بق القاضي هنا كقضى بفسه بامه البالغ عن الاسلام وهو مطلق منه بطل بق البيات كقضى في الصبي  
 والمجنون لكن لما كان المشهور انه لا يقع مطلقاً في أي ابتداء وكان وقوعه من بينهما با وضوح غير يقال ان الزبلي  
 وغيره من أمثله من أقرب المسائل فافهم (قوله كلورث خريه) أي الرحم المحرم منه كان نوث أمه الملوك  
 لانهم من أم مثله فانه يفتى عليه كلورث زوج ملوكة أي مفرورتهما من انفسج النكاح (قوله لم يقع) لانه علقه  
 على ما يتألف وقوعه من شأن الجزاء وهو أنت طالق لا ينعقد سبب الطلاق الا بصدور الشرط فلا ينعقد  
 كون الشرط صالحاً فهو كقوله انت ست طالق كذا لم يهرى (قوله وقع) الماصر حوا به من أن  
 الالهية انما تعتبر وقت التعلق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار من ثباته لا انعقاد  
 الجزاء عيباً لطلاق بخلاف المسئلة الاولى والحاصل انه لا بد من صحة التعلق من وجود الالهية وقت صدوره  
 منقاة الشرط المعاني عليه الجزاء المعاني وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجبت فيها الالهية فموت  
 التعلق وقتدال آخر وهو عدم المنفعة هذا ما لم يهرى (قوله ولو أسلم أحدهما) هذا مقابل قوله فيفسر  
 واذا أسلم أحد الزوجين أو امرأته الكافي الخ فانه مفرور فيها اذا اجتمع في دار الاسلام كما  
 قدمه ولذا قال في البحر هنا خلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فمثل ما اذا كان الآخر في دار الاسلام أو  
 في دار الحرب أمام الآخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فانه لا يعرض  
 الاسلام الى المصروه نخرج المسلم أو الآخر لانه لا يفتى لغائب ولا على غائب كذا في الخط اه (قوله  
 كالبر الخ) قال في التبر ويبنى أن يكون ما ليس بدار صرب ولا اسلام ملحقا بدار الحرب كالبر الخ لانه  
 لا يقر لاحد عليه فاذا أسلم أحدهما وهو ركب فوقف البيوتة على معنى ثلاث حبس أخذان لتعليق  
 به عذر العرض لعدم الولاية اه وهل حكم البر الخ في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذي صار  
 صرباً وانقض عهدوا إذا خرج اليه الحربى وعاد قبل الوصول الى داره ينقض أماته وبشر ما به يجرط  
 (قوله لم تب حتى تحبس الخ) أفاد توقف البيوتة على الحبس ان الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا يبيوتة بحر  
 (قوله أو غنى ثلاثة أشهر) أي ان كانت لا تحبس له قرأ أو كبر كافي البروان كانت ما لا تخفى نفع حلها  
 ح من الفهم ستافى (قوله أقامة الشرط الفرقه) وهو معنى هذه المدة مقام السبب وهو الإيهال ان الإياه  
 لا يعرف إلا بالعرض وقد عدم العرض لا تعدد الولاية وست الحاجة الى التفرق لان المشر لا يبلغ  
 المسلم وأقامة الشرط عند تميز الالهية جاز فادامت هذه المدة صار من جهة تفرق القاضي وتكون  
 فرقة بطلاق على قياس قول ما على قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الإيهال كما تقدرا بدائع  
 وبحسب البحر أنه ينبغي أن يقال ان كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان أبي حنبل وزوج حكما  
 والتفرق يابته طلاق عندهما فكذلك ما لم مقامه وان كان المسلم الزوج فهمى فمضى (قوله وليست بعدة)  
 أي ليست هذه المدة عدل لان غير المدخول بها ادخل تحت هذا الحكم ولو كانت هذه لا تخص ذلك بالمدخول  
 بها وهل تجب العدة بعد معنى هذه المدقة ان كانت المرأة في بيوتة فلا عدة على الحر يستوان كانت هي  
 المسئلة فخرجت النافخت الحبس هنا فكذلك عند أبي حنيفة خلاها لهما لان المهاجرة لا عدة عليها عنده  
 خلاها لهما كسبائى بدائع وهذا يوزن الطحاوى وجوبها قال في البر ويبنى حله على اشتراط قولهما  
 (قوله ولو أسلم الزوج الكافية) هذا محتمل زوجه فيفسر أو امرأته الكافي (قوله مجلس) أعني قوله كلورث كانت  
 في الابتداء كذلك وأشار الى الذي صرح به فيفسر يمكن انفهام من هنا بان راد الكافية الكافية حالا  
 أو مالا (قوله فمضى له) لانه يجوز التزوج بها ابتداء بالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة ومكنا)

كلورث خريه ولو قال ان  
 جنت فأنت طالق لجن لم  
 يقع بخلاف ان دخلت  
 الدار فدخلها مجنوناً وقس  
 (ولو أسلم أحدهما) أي أحد  
 الموسين أو امرأته الكافي  
 (غصة) أو في دار الحرب  
 ولحق بها كالبر الخ (لم  
 تب حتى تحبس ثلاثاً) أو  
 تحس ثلاثة أشهر (قبل  
 اسلام الآخر) أقامة  
 لشرط الفرقمة أم السبب  
 وليست بعدة المدخول فيها  
 المدخول بها (ولو أسلم زوج  
 الكافية) ولو ما لا كس  
 (فمضى له) المرأة تبين  
 ببيان الدارين حقيقة  
 ومكنا

المراد بالتباين حقيقة تباينهما في الحكم أن لا يكون في الفارق الذي دخلهما على سبيل الرجوع على سبيل القراء والسنن حتى لو فصل الحرب دارنا بأمان لم يبرز وجهه لأنه في داره حكم إلا إذا قبل التمسع نهر (قوله لا بالسبي) تنصيص على خلاف الشافعي فإنه عكس وجعل سبب الفقرة السبي لا التباين فقرر ع ر ببع صور وفوقيتان وخلافيتان عقوله فلو خرج أحدهما الخ قوله وان سببا الخ خلافيتان وقوله أو أوشح مسيبا وقوله أو خرجا البنا الخ وفوقيتان (قوله ولو خرج أحدهما الخ) ههنا خلافا لوقوله وجود التباين دون الذي قال في البدائع ثم إن كان الزوج الذي خرج فلا عدة عليهما بخلاف لانهما سبية وإن كانت هي فكذلك عنده خلافهما اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الزوج جعل له عندنا الزوج بأربع في الحلال وبأنت امرأته التي في دار الحرب إذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) ههنا فاقية لوجود التباين والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أعاد أنه لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لا بد من الإخراج في دارنا بكل البدائع (قوله كالقولي) ولهذا لو اتفق بهم المرتد على طلبة أحكام الموت (ط (قوله وان سببا) ههنا خلافا لوقوله بعد وفاة عدم السبي فيها (قوله أو أوشح أسليا) عبارة البراءة ومستماتة ثم أسليا الخ فها هنا طرفة لخلل محذوف في الحال السابقة وهي قوله ذميين ونحوها طرفة لخلل محذوف (قوله حتى لو كانت الخ) تقرير على اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبين) لأن الدارين اختلفت حقيقة فكذلك بعدة في حكمالات فرض المسئلة سببا إذا تكلمهم مسلم أو ذمية ثم سببت ولا يمكن فرضها في قولنا تكلمها لانه لا يبع لانت تباين الدارين في بيعه فقه النكاح فبيع ابتداء بالاولى كما قاله الزوجي ولو تكلمها وهي هنا بأمان صارت ذمية لان المرأة تبسع لزوجه في القام كما في الفتح من باب المستأمن فانهم (قوله ولو تكلمها) أي المسلم والأذمي (قوله بان) لتباين الدارين حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله) أي لا تبين لأن الزوج من أهل دار الاسلام فإذا خرجت قبله صارت ذمية لا تحكم من العود لانه تبسع لزوجه في القام كما علمت فانهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج رجل إلى دار الاسلام بانتهن زوجه بانها تبسع لزوجه في الفتح وتخرجت بنفسها قبل زوجه لم تبين لانهما صارت من أهل دارنا بالترها أحكام المسلمين إذا تحكمن من العود والزوج من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في الفتح بعد تقرر في الهرة الأولى إذا أخرجها لم جل فها حتى ملكها لتحقق التباين بينها وبين زوجها حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكمها فلا تم في دار الحرب حكما وزوجه في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكمنا الخ بحث اه ولعل وجه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يصحكون في الدارين الذي دخلهما على سبيل الرجوع على سبيل القراء وهي هنا كذلك إذا تحكمن من الرجوع ثم راجعت المحط الرضوي فإذا التزم في مسلم تزوج حرة كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحدها بانتهن وتخرجت المرأته قبل الزوج لم تبسع له بما مر وهذا لا غير عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سئل اه ح قات وما نقلها في نهر من الحمدا ذكرته في كافي الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الأولى التي نقلها في الفتح من الحمدا أنه لا تبين لاختلاف الدارين حقيقة لاحكاما (قوله ومن حلفت البنا الخ) الماهرة التاركها في دار الاسلام إلى دار الاسلام في مزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسئلة أو ذمية أو صارت كذلك بغير وهذه المسئلة داخل في ما قبلها الحكم ما مر في الأذمي أحدهما مهورا وذهبت الفقرة بينهما والمقصود من هذه أنه إذا كانت الماهرة المرأته وقعت الفقرة فلا عدة عليها عند أي خفيفة سواء كانت حاملا أو حاملًا فترجوع الحال الإجمالي فترجوع لاهل وجه العدة بل يرجع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر أن تعديدا المصنف بالحائل أي غير الحليل لأوجهه بخلاف قول الكثر وتنكح الماهرة الحامل بلا عدة فانها لا حرائر من الحامل كما علمت لكنه وهسم أن الحامل لها عدة كما توهمه ابن ملك وغيره وليس كذلك (قوله على الاظهر) مقابله واية الحسن أنه يبع نكاحها قبل الوضع لكن لا يترجم أزوجهما حتى تضع كالحمل من الزنا وبجها الاقطع لكن الأولى ظاهر الولاية نهر وصحها

(لا) (السبي فلو خرج)  
أحدهما (الذمي مسلما)  
أو ذميا أو أسليا أو صار ذميا في دارنا (أو أخرج مسيبا) وأدخل في دارنا (بانت) ببيان المهر إذا أهل الحرب كالقولي ولا نكاح بين حرة وميت (وان سببا) أو خرجا البنا (معها) ذميين أو مسلمين أو أم أسليا أو صار ذميين (لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسئلة منكروا مسلم أو ذمي لم تبين ولو تكلمها ثم خرج قبلها بانتهن وتخرجت قبله لا وما في الفتح من المحط تحريف نهر (ومن حلفت البنا) مسئلة أو ذمية (حائل بانتهن) فصيل تزوجهما أما الحامل حتى تضع على الاظهر

الشارحون وطبها الاكثر بجر (قوله لا لعدة) نقي لقولهما ولما لوهما من ملك وغيره (قوله بل لشغل  
الرحم بحق الغير) اثنائه الفرق بينهما بين الحمل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد  
احتياطاً لما لا يقع للجمع بين الغرائس وهو مجتمع غزلة الجمع وطناً كالحق الغنم بخلاف الحمل من الزنا فان ما  
من الزنا حرمة وليس فيه معنى القسر فلذا صرح بتكليفها فافهم (قوله فمض) أي عند الامام بخلاف الايعاض  
الاسلام وسوى محمد بينهما بان كلاهما مطلقاً وأبو يوسف بان كلاهما فمض وفوق الامام بان الرتبة منافية  
للتكاح لما فيها من العصبية الطلاق يستدعي قيام التكاح فتعذر جعلها خلافاً وتام في النهر قال في الفتح ويقع  
طلاق زوج المردة عليها ما دام في العدة لان الحرمة بالزواج تغنيها عن دفعها ترافع بالاسلام فيقع طلاقها عليها  
في العدة مستتباً ما فادته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مقيمة ولو طهر وجأ آخر بخلاف حرمة الحرمة فانها  
متأبد لا غاية لها فلا يبعد لحوق الطلاق فادته اهـ قلت وهذا اذا لم تلحق بداء الحرب في الحائض قبل الكفائات  
المردة الخ في بداء الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاده مسلماً في العدة فطلقها يقع والمردة اذا لحقت  
فطلقها زوجها عادت مسلمة قبل الحاض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص هدا) ولو اراد مراراً  
وجدد الاسلام في كل مرة وجد التكاح على قول أبي حنيفة قتل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر من  
الحائض (قوله بلاقتها) أي لا تزوف على فضاء القاض وكذا لا تزوف على مضي عدلي المدخول بها في  
الجر (قوله ولو سكا) اراد به الخلق العصمة ح (قوله كل مهرها) اطلقه فمض بل اراد ما ولد اداها بجر  
(قوله لا أكده) أي تأكدت المهر به أي بالوطء الحقيق أو بالحكمي (قوله أو المنة) أي ان لم يكن مسمى  
(قوله ولو ارادت) تدعى قوله ولغيرها نصف المخرج (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخلها لا اذخيرها لعدة عليها  
وأفاد وجوب العدة سواء ارادت أو لم تدعها بل طهر أو بوضع الحمل كافي البصر (قوله  
ولا يثنى من الهر) أي في غير المدخول بها لانهم يحصل التكليف بقوله لو ارادت قوله لو ارادت (قوله والنفقة) قد  
علمت ان الكلام في غير المدخول بها وهذا لا نفقة لها لعدم العدة لا كون الرتبة لها السكن المدخول بها  
كذلك لا نفقة لها لو ارادت ولذا قال في البصر وحكم نفقة العدة كحكم المهر قبل المدخول فان كان هو المرد فلها  
نفقة المدخول لو ارادت لا نفقة لها (قوله سوى السكى) فلا تنسقا سكن المدخول بها في العدة لانها استحق  
الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صرح الخلق على النفقة فثبت السكن والتأخر ان هذا لم يرض فمض أو أسلت  
والا فالمرأة تجب حتى تعود وسواء ان الحبوسة كالخارجة بلا ذنب لا نفقة لها ولو اسكى (قوله ولو ارادت)  
الطقة فمض على الحرمة والامتناع المستفاد الكبيرة بجر (قوله قبل تأكده) أي المهر فانه يتأكد بالوطء أو  
المدخول ولو سكا (قوله وورث زوجها اسقساناً) هذا اذا ارادت وهي مريضة ثم ماتت وألحقت بداء الحرب  
بخلاف ورثتها في الصحة بخلاف ما لو ارادت ثم فاتها ترث مطلقاً اذا ماتت أو لحق وهي في العدة كالحق الحائضين  
فصل العدة التي ترث وسيد كماله نصف اثنى طلاق الميرض ووجه ان رده له معنى في معنى مرض الموت لانه  
ان لم يسلم يقتل فيكون واقفته مطلقاً أما المرأة لا تقتل بالردة فلم تكن غارة الا اذا كانت ورثتها في المرض  
(قوله وصرحوا بنزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فان نهاه تعزير بالجر فسد خمسة  
وسبعون وعندها استوفوا ثلاثون قال في الحاشي القدسي ويقول أبي يوسف تأخذ قال في البصر في هذا المبدأ  
في نهاية التعزير بقول أبي يوسف سواء كانت في تعزير المردة ولا (قوله وتجب) أي بالجس الى ان تسلم أو  
تموت (قوله وعلى تعذيب النكاح) فكل قاض أن يعده بمهر يسير ولو بدى بزوجته لا وتغني عن التزوج  
بغيره بعد اسلامها ولا يخفى أن عمله ما اذا طلب الزوج ذلك أم لو سكت أو تركه صرح بها فانها لا تجبر وزوج  
من غير لانه ترسله بجر ونهر (قوله زهرها) عبارة بالجر جميعاً لاياب المصيق الحلية فلما سلم منه اهـ  
ولا يلزم من هذا ان يكون الجبر على تعذيب النكاح مقصوراً على ما اذا ردت لاجل الخلاص منه بل قالوا ذلك  
سد الباب من أصله سواء عمدت الحلية أم لا كذلك جعل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ) عبارة ولا

لا لعدة بل لشغل الرحم بحق  
الغير (وارتداد أحدهما)  
أي الزوجين (فمض) فلا  
ينقص هدا (عاجل) بلا  
قضاء (فلم يوطئ) ولو  
حكاً (كل مهرها) لتأكده  
به (ولغيرها نصف) لو مسمى  
أو المنة (وارتد) وهما  
نفقة العدة (ولا يثنى) من  
المهر والنفقة سوى السكى  
به يثنى (وارتد) لم يجر  
الفرقة بينهما قبل تأكده ولو  
مات في العدة ورثها  
زوجها المسلم اسقساناً  
وصرحوا بنزيرها خمسة  
وسبعين وتجب على الاسلام  
وعلى تعذيب النكاح زوجاً  
لها بجر يسير كدينار وعليه  
العتوى ولو الحلية وأفق  
مشايخ بلغ بعضهم الفرقه  
بوجه آخر أو بتفسير الاسما  
التي تقع في المكفر ثم تنكر  
قال في النهر والافتاء بهذا  
أول من الافتاء في النواذر  
لكن قال المصنف ومن  
تصفح أحوال النسل فمنا  
وما يقع منهن من موجبات  
الردة مكروا في كل يوم لم  
يتوقف في الافتاء برواية  
النواذر قلت

يخفى أن الافتاء بما استأروه بعض أئمة بلخ أولى من الافتاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المشافق في تعديدها  
 فخلاص من جبرها بالضرر ويصحو ما لا يد ولا يحد وقد كان بعض مشايخنا من علماء الجيم يبتلي بامرأة تقع فيما  
 يوجب السكر كثيرا ثم تنكر وعن التعبد بتأني ومن القواعد المشقة تحلب التيسير والله الميسر لكل عسير  
 اه قات المشقة في التعبد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما من أن عليه الغثوى  
 وهو قول الصادقين لأن ما في النوادر هو ما يأتى من أئمة بالردة تنصرف تأمل (قوله وقد بسطت) أو رواية  
 النوادر (قوله والفح) فيه انه لم ير دعوى قوله ولا تنصرف المرتبة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي  
 رواية النوادر عن أبي حنيفة تنصرف اه ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتد (قوله وحاصلها الخ)  
 قال في القنية بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الرد تكون قبا لله - لمن هو - ر أب  
 حنيفة ثم يشتر جهان الامام أو يصره اليه ان كان مصرا فلا وافي فثبت هذا رواية حسان في هذا الامر  
 لا بأس به اه قال في الجبر وهكذا في خيانة الفتاوى ونقل قوله ولو أوفى بمقتضى الخ عن شمس الاثنية السرخسي  
 اه قلت ومقتضى قوله ثم يشتر بها الخ انه ان كان مصرا فلا يلزم له الإتيان بعد الرد استلزاما عليها وقوله تكون قبا قال  
 ط ظاهره ولو ألت بعد ما ناسلام الرقيق لا يخرج من الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه  
 اختصار محمل وعبارة القنية بعد ما تقدمت في زماننا بعد فتنة الترانة صارت هذه الولايات التي غلبوا  
 عليها وأجرها أحكامهم فيها كتموار زم وماو وعا لنهر ونحوها صارت دارا جبر في الظاهر فلا  
 استولى عليها الزوج بعد الرد عليها ولا يحتاج إلى شرائها من الامام فيبقى بمحكم الرق - سيما الكيدا لجهة  
 ومكر المكره على ما أشار اليه السير الكبير اه فتوجه عليها الخ ينسب على ظاهر الرواية من أنها لا تنصرف  
 مادامت في دار الاسلام ولا حاجة إلى إقائه رواية النوادر لساد كرم من مبرور دارهم دار حرب فزادهم  
 في ملكها بمجرد الالة لا عليها لانها ليست في دار الاسلام فاهم (قوله ولا يبيعها الخ) ذكره في الجبر بحثا أخذنا  
 من قول القنية عليها واستشهد لقوله ما لم تكن الخ بما في الخافعة ولحق أم الولد بعد ردها بدارا حرب  
 ثم سببت وملكها الزوج بعد ردكونها أم ولد وأمومة الولد تنكر وبتكرها الملك اه (قوله بالبردة) بالسكر  
 السوط والجمع در مثل سدرة وسدر مصباح (قوله الزواج) ال العنس والناسيل سابقه الاذرع بالجمع  
 ط (قوله فقال) تأكيده فقال الاول ط والباقي اليه طول الفاصل (قوله كآمن حرييات) أي ذهن في  
 مملوكات والرأس والذراع ليس يعود ضمن الرقيق ووجه الاختصاص قول عمر رضي الله تعالى عنه انه اذا سقطت  
 حرمته لنا تحبس تسعة ما حرمته ولاء المكشفات ورس في بحر الاجانب لم يظهر له من حاله أنهن مستغفقات  
 مستمينات وهذا ليس بمسقط حرمتهن فافهم ثم اعلم انه اذا وصل إلى حال الكفر وصرن مرتدات فكهن  
 ما صرن من أئمة لا يمكن مدام في دار الاسلام على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الافتاء بما في  
 النوادر من جواز أسرت فاهن فذا بالنسبة إلى ردة الزوجة لا ضرر ولاة مطلقا لا ضرر ورة غير الزوجة إلى  
 الافتاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمه وجواز النظر اليهن جواز تخليهن في دارا نالاب غائبة ما هن  
 صرن قبا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستدلاء بالتنجيم وطا وغيره لانه يجوز النظر إلى مملوكة  
 الغير ولا يجوز وطا ولا يعتد نكاح وجم ظاهر غلط من نسب نفسه إلى العسر في زماننا في زعمه الباطل  
 ان الزانيات اللائي يظهرن في الادواق باحتشام يوزو وطو هن بمحكم الالة ماله غلط قبح بكاد أن  
 يكون كفرًا حثي يؤدي إلى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) في البصر عن  
 الخافعة غلب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبر بردها بمهر ولو علم كأبو محمد ودافى نكاح وهو ثقة عنده أو  
 غير ثقة لكن أكبر وأيه أنه صادق له التزويج بأربع - واه وان أسيرت برة زوجها بالالتزويج  
 بالآخر بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح (قوله ان أردنا ما) المشقة مستعجلة بما  
 اذ لم يلحق أحد ما بدأ الحرب فان لم يلحق بانث وكأته استغنى عنه بما قدمه من أن تزيان الدار من سبب

وقد بسطت في القنية والمجبى  
 والفح والجبر وحاصلها انها  
 بالردة تنصرف وتكون قبا  
 للمسلمين عند أبي حنيفة  
 ووجه الله تعالى يوشتر بها  
 الزوج من الامام أو يصره  
 اليه مصرا فلا واستولى  
 عليها الزوج بعد الردة  
 ملكها وله يبيعها ما لم تكن  
 ولت منه فتكون كأم  
 الوالد وتقل المصنف في كتاب  
 الغصب عن عسر رضي الله  
 عنه يبيع على نكاحه فصرها  
 بالردة حتى سقط نكاحها  
 فقيل له بأمر المؤمنين قد  
 سقط نكاحها فقيل انها  
 لاحرمه لها ومن هنا قال  
 انفعه أبو بكر البلخي حين  
 مر بهاء على شط نهر  
 كاشفات الرؤس والنواص  
 فقيل له كيف عسر فقيل  
 لاحرمه لهن انما الشافعي  
 ايمانهم كآمن حرييات  
 (وفي النكاح ان أردنا ما)

الفرقة نهر **(قوله بأن لم يعلم السبق)** أما المصلحة الحقيقية فتعذر ومافي البحر هي ما لو علم أنهم ما لو ادنا بكلمة واحدة فسيب به يظهر ثم اردادهم ما بال فعل ممكن بان حلاصها أو ألقيا في القاذورات أو وسعدا لصنم معا نهر **(قوله كالفرق)** فانه اذ لم يعلم سبق أحدهم الموت يتلون منزلة من ما واهل ما لو ابرث أحد منهم الآخر في التسمية في أن الجهول بالسبق كلمة المعية ط **(قوله كذلك)** أي ما بان لم يعلم السبق **(قوله وقد دنا)** لان أحداهما منافقة لاسكاح ابتداء فكذلك ابقاء نهر وهذا صريح بجهوم قوله ثم أسلمنا كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتقاء معالاة تقدم في نوره وارتداد أحدهما انسخ عاجل **(قوله قبل الآخ)** وكذا لو سبق أحدهما مرئيا بالاولي نهر **(قوله قبل النحول)** أما بعد مظهرها المعروف الوجهين لان المهر يتقرر بالنحول بدني في خمسة الزوج والدون لانتساع بالردة فتح **(قوله ولما اتهم)** لحيء الفرقة من قبلها بسبب تأخرها **(قوله فنفسه)** أي عند التسمية أو متعة عند علمها **(قوله والوالد يبيع خير الابوين دينا)** هذا تصور من الطرفين في الاسلام العارض بان كما كان في ناسلم أو أسلمت ثم جاءت ولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعد في مدة ثبت النسب في نالها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الاسلام الاصل فلا يتصور إلا أن تكون الأم كالحية في الولد مسلما فتح ونهر **(تنبيه)** بشعر التعيير بالابوين نخرج ولد الزنا ورأت في فتاوى الشهاب الشلي قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زني بنصر انفسه فأت ولد فهل يكون مسلما أو يلب بعض الشافعية بعدهم ويهضمهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا تلحق به عندهم فكيف يكون مسلما أو نفي فاضي القضاة الحنبلي باسلامه أيضا وتوقف عن الكتابة فانه وان كان معقوع النسب من أبيه محق لارثه فقد صرحوا باعتدنا بان يتنعم الزنا بالتحلل له وبأنه لا يدفع زكاته لا بدس من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يعزى عندي أنه لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبتنا وإنما أتنبوا الاحكام المذكورة احتياطا نظرا للحقيقة الجزئية بينهما اه قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للحدث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواهما الذين هم قواه أو ينصرانه فانهم قالوا انه جعل اتفاقهما اقلالة من الفطر فاذن يتفقان على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب اليها حتى لو كان أحدهما مجوسيا والآخر كلبيا فهو كلبى كآبى وهذا ليس له أو ان متفقان فيبقى على الفطر فلو أنهم قالوا ان الحاقه بالاسلم منهما أو بالكلية أنفع له ولا شك أن النظر بالحقيقة الجزئية أنفع له وأيضا ثبت نظروا للجزئية في تلك المسائل احتياطا فليظنر اليها هنا احتياطا أيضا فان الاحتياط بالدين أولى ولان الكفر اقبح القبيح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حومة يتنعم الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزاني لما بهما من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النطفة والارث لثقله وهذا لا يفي النسبة الحقيقية لان الحقائق لا مراد لها فن ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فلهذه البيان **(تنبيه)** ذكرنا الاسترخاء في سيرة أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلما باسلام جدهم ولو أومستوا أن هذين المسائل التي ليس فيها الجدة كالأب لانه لو كان تابعها لكان تابعها لجد الجد وهكذا فيؤدي الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه أيضا الصغر تبع لآبويه أو أحدهما في الدين فان اتفعا فيؤدي اليه فان حدثت فلدوا ويستوى فيما قلنا أن يكون عاقلا أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لآبويه في الدين مالم يصف بالاسلام اه فاذا ان التبعة لا تقطع الا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنع من باب الجنادر وذكر ايضا الحق ابن أمير حاج في شرح التلويح برعن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا وأنه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السيرة الكبير للامام السرخسي قال بعد كلام ما نصوصه جاتين خطا من يقول من أصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لآبويه فقد نص ههنا على أنه يصير مسلما اه وذكر أنه أيضا ان التبعة تقطع بالبلوغ عاقلا اه أي فلا يلحق بجنون تاتى التبعة

مطلب الولد يبيع خير  
الابوين دينا

بأن لم يعلم السبق فيجعل  
كالفرق في (ثم أسلمنا كذلك)  
استحسانا (وإذا ناسلم  
أحدهما قبل الآخر)  
مهر قبل النحول لوالدة آخر  
هي ولو هو فنصفه أو مئمة  
(والوالد يبيع خير الابوين  
دينا) ان اتحدت الدار

هذه بين أن ما في القصة من أن المراد باليهود الطفل الذي لا يعقل الإسلام خطأ كما عرفت من عبارة  
 السرخسي وإن أتى به الشهاب السلي لمنا الغلط فاعلم أن عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير  
 ولم يصرح به في هذه الكتب ولا خلق المتن أيضاً فانهم **(قوله ولو حكا)** أي سواء كان الاتحاد حقيقة  
 وحكا كان يكون خبر الإبر من مع الوافي ذوال الإسلام أو في دار الحرب أو كان حكماً قطعاً كمثل به الشراح  
 واستدرك من اختلافه ما حقيقته وحكا بان كان الأب في دار ذوال الصغيرة نحو إليه أشار بقوله بخلاف العكس  
 اه ح قلت ومافي الغرض من جعله حكم العكس كما نسبته قال في العرائس **سهر (قوله)** والمجوس شر من  
 الكفاي **قال في التهر** أردف هذه الجملة ببيان أن أحد الإبرين لو كان كافراً أو لا يجوز مجوساً كان الولد  
 كافراً بانظر إليه في الدنيا لا فرق بينه من المسلمين بالأحكام من حمل الذبيحة والناكحة وفي الاستحوا من نقصان  
 العقاب كذا في الغرض يعني أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه مالا غلطاً للمشركون في الجنة  
 وتوقف فهم الامام كملهم يدخله في غير الجملة الأولى تعليمياً عما وقع في بعض العبارات من إطلاق الحبر على  
 الكفاي بل الشر ثابت فيه غير أن المجوس شر اه وعلى هذا قوله والواحد ينسج خبر الإبرين في الدنيا والراية  
 دين الإسلام فقط لتلاشكرو الجملة الثانية فإنه ليس المراد منه مجرد بيان أن المجوس شر من الكفاي  
 إلا دخله في بحثه بل المراد بيان لازم المقصود منها وهو تبعية الولد لأبويه ما شر افصل منا كنهه وذبيحته وما غل  
 لم يكف منها بالجملة الأولى بأن يراد بالاسلام تعلم ما من إطلاق الحبرية على غير دين الإسلام فانهم **(قوله)**  
 وسائر أهل الشرك بمن لا دين له بما يؤي **(قوله)** والنصراني شر من اليهودي كذا نقله في البحر من الزاوية  
 والخياريه وتقتل من الخلاصة فكيف تم قال أنه يلزم على الأول كون الولد للمؤمنين يهودية ونصراني أو  
 فكيف تبعا لليهودي لا النصراني اه أي وليس بل واقع نهر قلت بمقتضى كلام الجرائد الواقع لأنه قال  
 إن فائدة تحفة العقوبة في الآية خرجت كذا في الدنيا لما في اختصاصه بالولادة بغيره لا كل من طعم المجوسى  
 والنصراني لأن المجوسى طبع المفضة والموقوف ذو المردة والنصراني لا ذبيحة له وانما على كل ذبيحة المسلم أو  
 يفتق ولا بأس بطعام اليهودي لأنه لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي أو المسلم اه فعلم أن النصراني شر من  
 اليهودي في أحكام الدنيا أيضاً اه كلام البحر **(قوله)** لأنه لا ذبيحة له أي لا يذبح بدليل قوله بل يفتق  
 وليس المراد أنه لو ذبح لأثر كل ذبيحة فإنه لما تقدم أول كلب النكاح من حل ذبيحة ولو قال المسيح ابن  
 الله ح **(قوله)** أشد هذا لان نزاع النصراني في الالهيات ونزاع اليهودي في النبوات وقوله تعالى وقالت  
 اليهود حسرنا بربنا الله كلام طائفتهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لقد نأشدنا الناس هداه  
 الآية لا يرد لان البحث في قوة الكفر وشدة لاقية قوة العداوة وتضعها اه نأز به **(قوله)** كمال الخ قال في  
 البحر هذا يقتضي أنه لو قال الكفاي شر من المجوسى يكفر مع أن هذه العبارة توقفت في المحيط وغيره الآن  
 يقال بالفرق وهو الظاهر لأنه لا خير به لأحدى الملتين أي اليهودية والنصرانية على الأخرى في أحكام الدنيا  
 والأخرى بخلاف الكفاي بالنسبة إلى المجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام  
 غير محذور أما أولاً فلا يخفى على سائر من أن النصراني شر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ثانياً  
 فلان على الأقل فلا يخفى إثبات الخير لقيم فعلاً لعدم خبر به إحدى الملتين على الأخرى لأنه لو كانت العلم هذه  
 لم يلزم إلا كفاراً وسبباً في القول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن الكفاي خير من المجوسى  
 لأن فيه إثبات الخير به لا مع أنه لا خير فيه فعلاً وإن كان أقل شراً فظاهر عدم الفرق بين العارفين وأن  
 ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن اللفظ خبره قد راد به ما هو أقل شراً كما يقال في  
 المثل الريد خير من العمى وكتقول الشاعر \* ولكن قتل الحر خير من الأسر \* ثم رأيت في آخر المصباح  
 أن العلم قد يقولون هذا أصح من هذا ومرارهم أنه أقل شراً فظاهر أنه صحيح في نفسه اه وهذا من  
 مائة وثلاثة المجدوبين كذا القول بالكفار، بقي على أراحتهم أن الخير به سواء استعمل أهل التفصيل على

ولو حكا بان كان الصغيري  
 دارنا والأب بمنزلة  
 العكس (المجوسى ومثله)  
 كونه وسائر أهل الشرك  
 شر من الكفاي والنصراني  
 شر من اليهودي في القوانين  
 لأنه لا ذبيحة له بل يفتق  
 كهموسى والى آخره أشد  
 هذا وفى جامع الفصولين  
 لو قال النصرانية خير من  
 اليهودية أو المجوسية كفر  
 لأنجته الخبر لما قيل بالقطع



بأيه أو بأصل الفعل كافي أي الفر يقين خبر والقول بعدمه مبني على ما قلنا والله أعلم **(قوله)** لكن ورد في السنة (الخ) وهم أن هذا حديث وليس كذلك وجوابه البرازية والمذكور في كتب أهل السنة والخو جبه الاستدراك أن نصير عليه أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرا تنصير من اليهودية وبأن الكافي خبر من اليهودي لأن فيه إثبات أسعدية الجورس وخبر ينسب على المعتزلة قال في البرازية أجيب عنه بأن التمس عنه هو كونهم خبرا من كذا مطلقا لا كونهم أسعدا لا يعني أقل مكانة وأنى إثباتا للشرك إذ يجوز أن يقال كفر بعضهم أو نصفهم بعض وعذاب بعض أذن من بعض وأهون أو الحال يعني الوصف كذا قبل ولا يتم اه أي لا يتم هذا الجواب لأنه إذا صرح تأويل بل بجماعة كرمع تأويل ذلك بمثله وكون أسعد مستندا إلى الحال لأنه فاعل معنى أو كون الحال يعني الوصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى ما مر من جملة الأصول القول بالكفر في الصورتين وهو الموافق للتعليل الأول وكأنه الذي عليه المعول اه وفيما مر من الأصول مع تعليله هو على النزاع الكفر بران في المسئلة قولين وإن الذي عليه القول الجواب لما سمعت من وقوعه في كلامهم **(قوله)** الخ (الذين) هما النور المسعي يزان والظلمة السامة أهر من ح **(قوله)** الخ (الذين) أي حيث قالوا أن الجورس ينطق أفعاله الاختيارية ح قلت وتكثير أهل الأهواء فيه كلام والمعتزلة خلافه كسباني بسطناه شامعة تعالى في البغاة **(قوله)** (ما أنت) أي أن غسست الأم أيضا ولا حاجتي لهذا إذ يندفع هذا الإيهام والاحسن إبقاء المتن على حله وأمن أن الشارح زاد الفاعل قول المتن أو صغيره فصاروا لفظا للثبته فأسقطها النسخ فترجع النسخ وذكر ط عن الهندية أن شغل الصغيرة ما إذا بلغت ممتنعون عقبها تابعة لآل أبي بن في الدين لأنه ليس بعصه فها سلام بنفسه حقيقة وكانت جفلة الصغيرة من هذا الوجه **(قوله)** (بلاهر) أي أن لم يدخل بها ح **(قوله)** (لا) راجع إلى قوله ما أنت أي أن الموت غير قيد أو أي قوله نصرا نية أي أو يهودية **(قوله)** (وكذا عكسه) بأن غسست أمها بعد أن مات أوها نصرا نية ح **(قوله)** (لتناهي التبعة) أي انتهاء تبعية آل أبي لا بون **(قوله)** (جوز أحد هاهنا خيال) أي إذا مات أحد الكائين خيال أو مسلما تم نجس الباقي منه شمالا يتبعه أو لم يولد أو مات أحد هاهنا مرندا لأن حكم المرتد الجور على الإسلام فله حكم المسلم حتى إن كسب اسلامه مرندا وإنه المسلم فهو أقرب إلى الإسلام من الكافي وخبره قال في البحر ولومات أحد آل أبي بن في دارنا مسلما أو مرندا ثم اردنا لا يخرجون جها دار الحرب لم تنو وبسلى عليها إذا ماتت لأن التبعة محكم تناهي الموت مسلما وكذا بالموت مرندا لأن أحكام الإسلام فاقحة **(قوله)** (لم تبطل) أي التبعة بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بنحس الآخر لأنه كان أو لا كافرا غاية الأمر أنه انتقل إلى حالة من الكفر ثم من التي كان عليها بقي أن يقال إن التبعة انما انتهت وانقطعت عن بقي من الوالد بنحس لا بموت أحد هاهنا أو إسلام من بقي تبعه أمته اه والجواب أن المراد انقطاع التبعة عن الباقي منهما إذا انتقل إلى حالة دون التي كان عليها لما تقرر في الرد أنما يتبع خبر آل أبي بن دينا أو أخفهما ثم اراد بالبيعة المتناهية عندهما فهم **(قوله)** (لم تن) لأن البنت مسلمة تبطل بها وتعالى بغير **(قوله)** (الم لم يطق) أي بالبنات فالتعلق بها بدلا لغير بنات لانقطاع حكم الدار بغير أي بان من زوجها البنات الدار بن ولا تم صارت مرندا تبطل بها قال في شرح تفسير جامع الكبير وهذا الخلاف ما إذا كانت صغيرة ثقيل وتعرعن نفسها حيث لا تبين وان لحظها إذا ارتدت بنفسها لم تحدد تبين عندها من خلا لا يوسف اه فتأمل مع ما قد قلنا من أن التبعة لا تنقطع قبل الدار أو غرق قد نالها فها بالبنت لأنه إذا لحقها وتر كاهاتها لا تبين كما قد قلنا من شرح الخبر بر قال في النهر في الفرق بين ما لو نجسا وإرندا تأمل فتسدر اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت يارتد أو هو المسلم يبق مسلمة تبطل بها والدور لأن المرتد مسلم حكم الجور على الإسلام فله الدار تبين من زوجها والم لم يطق البنات وانقطاع ولاية الجور بخلاف نجس أو هو الصرا نية لأنها تتبعهما في التجسس لعدم

لكن ورد في السنة أن  
الجورس أسعدية من  
المعتزلة لأن ابن الجورس خالفين  
فقط هو لا مخالفا لعدد  
برازية ونهر (ولو نجس  
أو صغيره نصرا نية غسست  
مسلم) بان لا يملو ولو كان  
(قد ماتت الأم نصرا نية)  
مثلا وكذا عكسه (لم تبين)  
لتناهي التبعة بموت  
أحد هاهنا أو مسلما أو  
مرندا لم تبطل بكفر الآخر  
وفي المسألة لو ارتد ابن من مات  
بالحق ولو بلغت عاقلة مسلمة  
ثم نجست فارتد

جبرهما على العود الى النصرانية فصل كل واحد من المسلمين مع لحاقهما ولا يمكن تبعية الدوام بقاء تبعية  
 الابوين فلذا بانتم زوجهما تدبر **(قوله لم تبين مطلقا)** أي سواهما أو لا لانهم أسلموا له لا بانتم  
 وكذلك الصيغة السابقة أسلمت ثم ثبت لانهم أسلموا في الاسلام بمجرد المحيط **(قوله فتعسوا)** أي المسلم  
 وزوجه النصرانية وقوله أو تنصرا صوابه أو تنهوا لان موضوع المسئلة أن كل واحد من وجهه نصرانية قال في  
 النهر قيد بالردة لان المسلم لا كان تحت نصرانية تنهوا وقت الفرقة بينهما اتفاقا واختلاف الشيطان فيميل  
 نحو ما قال أبو يوسف قطع وقال محمد لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تنفر فصار كذا الزوج  
 وحدود فرق محمد بن الحنفية لا تجعل للمسلم فأخذها كالأرثوذكس أي فكأنها ما ردا معانم التي في البحر  
 عن المحيط تأخير تعليل أبي يوسف وظاهره اعتماد هو ظاهر قوله في الفتح أيضا قطع الفرقة عند أبي يوسف  
 خلافا لعمد فلذا حزم به الشارح **(قوله مطلقا)** أي مسلما أو كافرا أو مرثدا وهو تأكيد لما فهم من أنكرة  
 في النسخ **(قوله وخبره محمد)** أي خبر محمد هذا الذي أسلم في اختيار الاربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع  
 كانتهن بغيره أيضا في اختيار أبي الانحنين شاهد البنت أي فاختار البنت في هذه الصورة ولا الأم أو غيرها  
 جبره عليه وروى أن غيلان الدبلي أسلم وتغتمه من نسوة أسلمن معه فغيره التي صلى الله عليه وسلم فاختار أو بها  
 منهن وكذا غير وزالدبلي أسلم وتغتمه أنثان تغتمه فاختار أحدهما واختار البنت لان نكاحها منسج في  
 نكاح الأم من نكاح الأم لها ولها أن هذه الأنكحة فاسدة لكن لا تعرض لهم لأنها ما زالت بهم وما يدعون  
 فإذا أسلموا يجب التعرض وتغيير غيلان وغيره وكان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج  
 بعد الفرقة أي التزوج بعقد جديد وما ذكر في نكاح البنت انما هو اذا لم يدخل بواحدة منهما فان دخل  
 بأحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لان التدخول بغيره سواء كان بالأم أو بالبنت وان دخل بالثانية  
 فقط فان كانت البنت باطل نكاحها جميعا اتفاقا لان نكاح البنت يحرم الام والتدخول بالام يحرم البنت وان  
 كانت البنت فذلك عندهما لأن تزوج البنت دون الام وعند محمد نكاح البنت هو الجائر وقد دخل بها  
 وهي امرأته ونكاح الام باطل كذا في البدائع **(قوله بلغ المسلمة)** سملها مسلمة باعتبار ما كان لها قبل  
 البساق من الحكم بالاسلام تبعالا لابوين ولذا قبل سملها بمجرد وقوعه بانتم أي من زوجها لانتم لم يبق  
 لها من الابوين نزال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لانه كذا في شرح التلخيص  
**(قوله وتعلم في الكافي)** حيث قال المسلم تزوج صبية نصرانية قولها أو ان نصرانية فكبرت وهي لا تغفل  
 دينها من الادب ولا تصفه وهي غير معتققة بانتم من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلته وهي  
 لا تغفل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتققة بانتم من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل النكاح وبعده  
 يجب السعي ويجب أن يذكرا لله تعالى بجميع مسافته عندها أو يقال لها أو كذا فان قالت نعم حكم  
 بالاسلام وان قالت افره أو أقدر على وصفه فلا أصفة بانتم ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو صلت  
 الاسلام ولم تصفكم تبين وان وصفت الجوسية بانتم ذهبت خلافا لابي يوسف وهي مسئلة ارثداد الصبي اه ط  
 وقوله ولو صلت الاسلام أي قبل البلوغ صح رزقه بالفت وانما لم تبين لانتم مسلمة بعبادها قبل البلوغ كما  
 في شرح التلخيص وبه استدلل على قبي وجوب اداء الأيمان على الصبي وتعلم في أول الفصل الثاني من شرح  
 القمري في سيرة أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعني صفته الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله  
 لا يكون مسلما حتى يعلم صفته الايمان وكذلك اذا اشتري عبدا واستوصفه الاسلام فلم تعلم لا تكون  
 مؤمنة وصفه الايمان ما ذكره في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر والبعض بعد الموت والقد خير وموسى من الله تعالى اه وقد هنا في الجنازة من الله في الفتح والله أعلم

**(باب القسم)**

قوله غيلان الدبلي كذا في  
 الأصل المقابل على خط  
 المؤلف والتي في منقح  
 الاخبار غيلان النخعي وفيه  
 من الحديث لاجد وابن  
 ماجة والترمذي اه

لم تبين مطلقا مسلم تغتمه  
 نصرانية قد عسا أو تنصرا  
 بانتم (ولا) يصلح (أن) ينسج  
 مرثدا أو مرثدة أحدا  
 من الناس مطلقا (أسلم)  
 الكافر (وتغتمه) خمس نسوة  
 فصاعدا أو اثنتان أو أم  
 وبنتها بطل نكاحهن ان  
 تزوجهن بعقد واحد فان  
 رتب فالاستحس بالحل  
 وخبره محمد والشافعي عملا  
 بحديث غير ذلك فان كان  
 تخبره في التزوج بعد  
 الفرقة (بالمسلمة)  
 المنكحة ولم تصف  
 الاسلام بانتم ولا مهر  
 قبل النكاح وينبغي أن  
 يذكر الله تعالى بجميع  
 صفاته عندها أو تقرر بذلك  
 وتعلم في الكافي

**(باب القسم)**  
 بضع الشافعي القسم  
 وبالكسر النصيب (يجب)

ومنه القسم بين النساء اه أى لانه يقسم بينهن البيوتة ونحوها وفي المصباح قسمته قسمين باب ضرب  
والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب يقال هذا قسمي والجمع أقسام مثل حل وأعمال  
واقسمو والمال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصب أيضا وجعلها قسم مثل سدس وسدر ويجب القسم  
بين النساء اه فعلم أن القسم هنالما صدر على أصله وبمعنى أن راديه القسمة أى الاقتسام والنصيب تأمل  
(قوله وظاهر الآية أنه فرض) فان قوله تعالى فان ختمتم الاتعدوا فواحدة أمر بالاتصاف على الواحدة عند  
خوف الجور فيصير أنه لو جوبى فعمله يجب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح أو للندب ويعلم يجب  
العدل من حيث أنه انما يحلف على ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فسدلت الآية على إيجاب تأمل  
(قوله أى أن لا يجوز) أشار به الى الفصل عما عرّض به على الهداية حيث قال وإذا كان كل رجل امرأتان  
حرزتا نعله أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحرز والامة وأجاب في الفتح ما عني العدل هنا  
التسوية لا شد الجور فإذا كانت حرتين أو اثنتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة أو امرأة فلا يعدل بينهما أى  
لا يسوي بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو ان يقسم لغيره نصف الامة فلا جرم نشأ من اشتراك اللفظ اه ولكن  
لما لم يقيد المصنف هنا بجور فلا غيرها انما يجب أن يسر كلامه بعدم الجور رأى عدم المبالغة عن الواجب عليه من  
تسوية وضدها فيشمل التسوية بين الحرتين والامنتين وعدما بين الحرز والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم  
التسوية بينهما مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيوتة) الاولى حذف قوله بالتسوية لانه لا يجب بين الحرز  
والامة كما عرفت بل يجب عدما وقد يجب بان المراد التسوية اثباتا أو نفيا أى يجب أن لا يجوز باثباتها بين  
الحرز والامة ونفيا بين الحرتين وبين الامنتين ولم يذكر الامة في النهاية لانها لا يجب في الجلالة بل لا بد من كسبان  
(قوله وفي اللبوس والمأكول) أى والسكنى ولو جوبى بالنفقة لشمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه  
وضمه للقسم المراد به البيوتة تنقطع بقرينة العطف وقد عرفت أن العدل في كلامه معنى عدم الجور لا بمعنى  
التسوية فانها لا تنفي في النفقة مطلقا قال في البه قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين والامنتين في  
المأكول والمشروب واللبوس والسكنى والبيوتة وهكذا ذكر الولا على والحق أنه على قول من اعتبر حال  
الرجل وحده في النفقة وأما في القول المتفق به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى  
فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة اه وبه ظهر أنه لا حاجة إلما ذكره المصنف في القسم من جعله  
ما في المتن مبنيا على اعتبار حاله (قوله والعصية) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوتة لان العصية أى  
المعاصرة والمؤانسة ثم في البيوتة في الخانية وما يجب على الأزواج لتساو العدل والتسوية بينهما فيما ملكه  
والبيوتة عندهم العصية والمؤانسة لا فيما ملكه وهو الحب والجماع (قوله لافي الجمعة) لانها تنبئ على  
النشاط والاختلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانشاء وذكروا ان تركه مع الداعية اليه  
لكن داعية الى الضرر أقوى فهو مما يدل تحت قدرته فحكمة مذهب الغير وان لم يذكره في الحر والنهر  
تأمل (قوله بل يستحب) أى مذكرون الجماعة ح أما العفة فمى ميل القلب وهو لا عكس قال في الفتح  
والنكاح أن يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد  
لجسهن من الاشتغال لزنوا لميل الى الفاحشة فلا يجب شي لانه تعالى قال فان ختمتم الاتعدوا فواحدة أو  
ما ملكت أيمانكم فأما أن العدل بينهما ليس واجب (قوله ويسقط حقها مرة) قال في الفتح واصل أن ترك  
جماعها مطلقا لا يجعل له صرح أصح ما بان جماعها أشد وأوجب ديانة لكن لا يدل تحت القضاء والالزام  
الارطاة الاولى ولا يقدّر واقعة مدة ويجب أن لا يلزم بمدة الايلاء الارضاها وطيب ندمه اه قال في  
النهر في هذا الكلام تدرج بان الجماع بعد المرة حقا لاحقا اه قلت فيه نظر بل هو حقا وحقها أيضا لانهما  
علمت من أنه واجب ديانة قال في البصر وحيث علم ان الوطء لا يدل تحت القسم فهل هو واجب لزوجة  
وفي البسائط الهان تطلب بلوط لانه لو لم يكن لها حقها كان طبعها حقا وإذا طالعها يجب عليه ويجوز على

وظاهر الآية أنه فرض  
نهر (أن يعدل) أى أن  
لا يجوز (فيه) أى في القسم  
بالتسوية في البيوتة (وفي  
اللبوس والمأكول)  
والعصية (لا في الجمعة)  
كالحية بل يستحب ويسقط  
حقها مرة ويحبديانة أحيانا

الحكم مرة والزيادة يجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم اهـ وبه  
علم أنه كان على الشارح أن يقول ويسقط حقها في القضاء أي لأنه لو لم يصحها مرة في وجهه القاضي سنة  
ثم نفع العقد أم لا صاحبها مرة واحدة لم يضر له لأنه علم أنه غير عين وقت العقد بل بأمره بالزيادة أحيانا  
لوجوبها عليه لا العذر مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظهار أن على القاضي الزلم الظاهر  
بالتكثير دفعا للضرر عنها تجسس أو ضرر بالأن يكفر أو يطلق وهذا مما يؤيد بالقول المار به فيجب  
الزيادة عليه في الحكم فتأمل **(قوله ولا يبلغ مدة الإيلاء)** تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ  
الجزء ظاهرا أنه مقول لكن ذكر قبله في مقدار النوى وأنه لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الإيلاء وهو أربعة  
أشهر فهذا بحث منه مجلسه ذكره الشارح فالظاهر أن ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة  
أشهر يفيد أن المار بالزيادة الحرف يؤيد بذلك أن مريض الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوقه لولا الله تقى عواقبه \* لئن خرج من هذا السر رجوانه

فقال عنها فإذا زوجها في الجهاد فسال يتمصلحة كم تصبر المرأتى من الرجل فقالت أربعة أشهر فأمر أمراء  
الاجناد أن لا يختلف المتزوج من أهل أكثر منها ولولم يكن في هذه المدة بأفضاض زوجها لما شرع الله تعالى  
الفرق بالايلاء فيها **(قوله وبؤر المتبذل الخ)** في الفتح قلنا إذا لم يكن له الإصر أو واحدة فشاغل عنها العبادة  
أو السراري اشتتار الطلوي رواية الحسن بن أبي حنيفة أن لها في ما ولها من كل أربع ليال وباقها له لأنه  
أن يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرات وان كانت الزوجة أمه فلا يؤم ويلبس في كل سبع وظاهر  
المذهب أن لا يتعين مقدار ان القسم معنى نسبي وإيجابه طلب إعباده وهو يتوقف على وجود المسكين فلا  
يطلب قبل تزوجه بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحيانا من غير وقت اهـ ونقل في التبرع البدن أن  
ما رواه الحسن هو قول الامام ألا ثم رجع عنه وأنه ليس بشئ **(قوله سبع لامة)** لأنه أن يتزوج عليها  
ثلاث حرات فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم **(قوله نهر حنكا)** حيث قال ومقتضى النظر أنه لا يجوز له أن يدخل  
قدر طاقها أماتعين المقدار فلم أقف عليه لا غنائم في كتب المالكة متلاف قيل يقتضي عليها ما راعى في  
الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيها وعن أنس بن مالك عشر مرات فيها وفي ذات ابن فرعون  
بأنه عشر مرة ومنسدى أن الرأي منه للقاضي فيقتضي بما يغلب على ظنه أنهم أطلقوه اهـ قال الحنفى عقبه  
وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بما ينهال لأنه لا يعلم إلا منها وهذا طبق القواعد  
وأما كونه منوطا بظن القاضي فهو أن لم يكن محصيا فبعد هذا وقد صرح ابن جعدان في تأسيس الظاهر  
وغیره أنه إذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع إلى المذهب مالك وأقول لم أرو حكما ما وتضررت  
من ظلم كآله بظنا أو طول دوى واقعة الفتوى اهـ أقول لما نقله عن ابن جعدان فهو مشهور ولم أر من ذكره  
غيره ثم ذكر في البراءة التي في باب الرجعة عن التمسكتي عن ديباجة المصنف أن بعض أصحابنا مال إلى  
أنه أثار ضرورهذا وقد صرحوا عند بيان الزوجة إذا كانت صغيرة لا تطيق الوطء لاسم إلى الزوج حتى  
تطيق سموا الصحيح أنه غير مقدر بالنسب بل يقرض إلى القاضي بالنظر إليها من حين أوهرال وقتها من  
التأخرانية أن البافسة إذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج أيضا فقله لا تحتمل يتمل ما لو كان  
لنصفها أوهرالها أو كبرأ كآله وفي الانشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطء زوجته  
مع بقاء النكاح قال وفيما إذا كانت لا تحتمل لصغر أو مرض أو حمنة اهـ وز بما يطعم من حمنة عظم آله  
وحر الشرب لئلا في شرحه على الوهبانية أنه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مقضاة كان كانت صغيرة أو  
مكرهة أو لا تطيق تزوجه الله أملا فاعلم من هذا كآله أنه لا يحصل له وطؤها بما يؤدى إلى اضارها فيقتصر  
على ما تطيق منه عددا ينظر القاضي أو اخبار النساء أن لم يعلم ذلك فيقولها وكذا في غلظ الآله وبؤر في  
طولها بادخال قدر ما تطيق منها أو بعدوا له رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم **(قوله لا فرق الخ)** لأنه

ولا يبلغ مدة الإيلاء إلا  
برضاها ويؤمر المتعبد  
بصحبها أحيانا وقدوة  
الطلوي بيوم وليس لهن  
كل أربع حرات وسبع لامة  
ولو تضررت من كثرة جماعه  
يجز الزيادة على قدر طاقها  
والرأى في تعيين المقدار  
للقاضي بما ينظن طاقاتها من  
بحسار لا يفرق بين هل وهي  
وعين ويجوب

حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والمؤانسة دون الجملة فلا فرق بين زوج وزوج بحر (قوله  
ومريض) قال في العموم أن ركبة في جميعه في مرضه حيث كان لا يقدر على الفحل إلى بيت الأخرى والظاهر  
أن المراد أنه اذا صعد خبث عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضاً اه ولا يخفى أنه اذا كان الاختيار في  
مقدار الدخول والصالح منه في مرضه أولى فاذا أمكن عند الأولى مدة أقام عند الثانية بقدرها نهر قلت  
وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا يتأق ما يأتى من أنه لو أقام عند أحدها شهر اه ودمضى  
(قوله ومضى دخل بامرأته) الذي في البحر وغيره بامرأته بالثنية قال في البحر لا وجوبه لغير النساء  
وحقوق العباد توجهه إلى الصبيان عندة بقدر السبب وفي الفقه وقال مالك ويدور على الصبي به على نسائه  
وظاهره أنه لم يطلع على شيء عندنا ولا ينبغي أن يأثم الولي إذا لم يأمر بذلك ولم يدربه اه قال الخبر الرزلي وثيد  
في الحائضه الصبي بالمرأه فلا قسم على غيره وليس بقسديل المميز الممكن وطوره كذلك اه (قوله وبالغ  
يدخل) وشله ما يدخل بالأولى ح (قوله بحر بحثاً) راجع إلى قوله وبالغ لم يدخل قال في العموم في الجملة  
وان لم يدخل الصغير اه فلا فائدة في كونه معها اه وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول لم يأن في  
كونه معها فائدة ولذا انما قدوا بالمدخول في امرأه الصبي اه قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير مقيد ولما  
المراد به الذي بلغ سن البلوغ وحصول العصبية والاستئناس به ولذا لم يقصد في الحائضه بالمدخول بل قال  
والمرأه والبالغ في القسم سواء قوله في المحيط وان لم يدخل أي لم يبلغ هذا السن فربما قوله فلا فائدة  
في كونه معها فلا شك أن لها فائدة في كون المرأه معهما من الاستئناس والعشره معصم بأدلة على ما اذا  
كانت وحدها وحيث لا فرق بين المرأه والبالغ في وجوب القسم كلهم صريح عبارة الحائضه وهو شامل  
لما بعد المدخول وقوله لأن سبب وجوبه عقد النكاح كفي البداية فماذا وجب عليه فغتها قبل المدخول وجب  
عليه القسم في البتة معهما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها إلا صلاح شأنها والأدلة هو ظاهرها (قوله ومجنونة  
لا تخاف) يضم النساء أي لا تخاف منها الزوج بان كانت لا تقرب ولا تؤذي لانما احتجبت عليه نفقتها  
وسكاتها والاهمية في حكم البتة (قوله يمكن وطورها) صرنا في الحائضه وغيره بالمرأه قال الخبر الرزلي  
في حاشية الخ بخلاف ما لا يمكن وطورها فلاحق لها ما علم ذلك ولا تهرب في كثير من نسخ النسخ لا يمكن  
وطورها فانه خطأ اه (قوله ومجرمة) أي مجرم أو مجرمة أو مجرما (قوله ومظاها) بضم الميم بفتح الهاء وقوله  
ومولى بضم الميم وسكون الواو وضع الام منونة من الإيلاء وقوله منها تنازع كل من مظاهروا مولى ح (قوله  
ومقابلين) أي مقابل ماذ كمن قوله وحاش الخ ط (قوله وجعته) منصوب على أنه صفة لفقول  
مطلق مجزئ أي وكذا ما عطفه لفرجة ح (تنبه) قال في النهر ولم أرحم المكروه اذا وضعت  
يشبه وهي في العدة والمجوسه دين لا القدرة لها على وقائمه والناشرة والمساور في كتب الشافعية أنه لا قسم  
لها في السك والهندى أنه يجب للموطأ يشبهه أشد من قولهم أنه ليرد الإيلاء ودفع الوحشة وفي المجوسه  
ترددوا والناشرة لا ينبغي التردد في سقوطه لها لانما يخرجها وضعت باسقاط حقها اه واعتراضه الجوى  
بأن الموطأ يشبهه لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البتة تنو النفقة  
والسكوى اه وأدب بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لانها معتدة لغبر مجرم عليه  
مسهاو تقبيلها فلا يجب لها وكذا المجوسه لان في وجوبه عليه ضروا به بدخوله الحيس (قوله ولو أقام عند  
واحدة شهر) أي قبل الخصومة أو بعده خائفة (قوله في غير سفر) أما اذا سفر باحداه ما ليس للأخرى  
أن تطالبه من أن يسكن عندها مثل التي سافر ط من الهندية (قوله وهدم مضى) فليس لها أن  
تطالب أن يقيم عندها مثل ذلك ط من الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء اذا طلبت لانه حق  
أدبى وله تدخل على ما فيه نعم وأجلب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قال الرزلي لانه لا يرد على  
النفقة وهي تسقط بالضي (قوله لان القسمة تكون بعد الطلب) على قوله وهدم مضى وقد منعنا عن البدائع

ومريض ومصحح) ومضى  
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل  
بحر بحثاً وأمره المصنف  
ومريض ومصحح) ومضى  
وذات نفاس ومجنونة  
لا تخاف ورقناه وقوله  
ومغيرة ~~ممكن~~ وطورها  
ومغيرة ومظاهروا مولى منها  
ومقابلين وكذا ما عطفه  
وجعته فان قصد رجعتها  
والألا بحر (ولو أقام عند  
واحدة شهر) في غير سفر  
خامسة الأخرى في ذلك  
(يؤمر بالعدل بينهما في  
المستقبل وهدم مضى  
وان أمته) لان القسمة  
تكون بعد الطلب (وان  
عاد إلى الجور

أن سبب وجوب القسم قصد السكاح ولهذا يأتى بذكره قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب أن  
 المعنى أن الإيجاب على القسم من القاضي يكون بعد الطلب ولا يلزم أن يلو الطل بمشبه ثم يلو بلزومه انقضاء وهو  
 مخالف لما قدمناه من أن الحائز من قوله قبل الخصومة أو بعدها وقد أعلل المسئلة في البرازية وغيره بأن  
 القسم لا يصير ديناً القيمة فإنه يشبه ما بعد الطلب (قوله بعد من القاضي) أما أنه لا يميز بالمرأة الأولى  
 وبه مصرح في الجرح (قوله عزز بغير حبس) بل بوجه عقوبة أو بأمره بالعدل لأنه أساءه الأدب والتكبر  
 ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستحق من قولهم أن القاضي الخيار في التعزير بين الضرب  
 والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قربه (قوله لتفوت به الحق) الضهير الحبس ح وبؤيه  
 قول الجرحه لأنه لا يستدرك الحق فيما الحبس لأنه يفوت بعض الزمان اه أي لما سر أن القسم للحسبة  
 والمؤاخذة لا شأن له في هذا الحبس بقوتها ذلك وكذلك هو العدم الحبس بالامتناع من الاتفاق على قربه  
 ما هم (قوله غيبت بعض القاضي بقدره) أي التي خاصمت ومغفومها أنه لو لم يقل ذلك سقط ما مضى مع أن  
 هذا بعد الخصامة والطلب علمت من أن القسم لا يصير دياً أو أطلق القدر مع أن فيه كلاً ما يأتى (قوله  
 والكرام) نص على الأولين لأن فيها اختلاف الأئمة الثلاثة في الاختصاص بغير دفع ما يتوهم من عدم مساواة  
 الكفاية للعسلة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أو أدنى النهر ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والقسمة  
 لبش مال كانت البكر والتيبجدتين بأن تزوجهما تأمل (قوله لا طلاق إلا به) أي قوله تعالى  
 ولن تستطيعوا أن تعدلوا أي في المحبة فلا تعافوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعشر وهن بالعرف  
 وغابسه القسم وقوله تعالى فإن ختمتم أن تعدلوا ولا طلاق أحاديث النهي ولأن القسم من حقوق السكاح  
 ولا تفاوت بينهما في ذلك أو أمارا وى من نحو البكر سبع وللتيب ثلاث فيجوز أن المراد التفضل في الدعاة  
 دون الزيادة وجب تقديم الدليل القطعي كافي الجرح وفي شرح در الجوار أن الحديث لا يدل على نفي  
 التسوية بل على اختيار الدور بالسبب والثلث جعابيه وبين ما روينا (قوله ولا طلاق الخ) أي إذا كان له  
 زوجتان أمه وحره فلا مة الصل وهذا إذا تزأها السد من لأول أمرن ذكره وكأنه لظهوره (قوله أما  
 الفسقة) هي الأكل والشرب واللبس المسكن (قوله فجعلهما) أي أن كل كل من الزوج والزوجة فثنين  
 فالواجب نفقة الاغنياء أو فقيرين نفقة الفقراء أو مختلفين فالوسط وهذا هو الفتي بأكبر قدمنا أن كلام  
 المصنف والشارح محمول على ما فهم (قوله ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر الإجماع من معوق الزامه  
 ذلك من الضرر لا يخفى نهر ولأنه قد سبق بأحدهما في السفر والاخرى في الحضر والقرا في المنزل لحقنا  
 الامتعة أو الخوف الغنسة أو يتبع من سفر أحدهما كثرة متهما فثنين من يخاف متهما في السفر لسفر  
 لخروج قرضها الزام لضرر الشديد وهو مندفع بالنفي العرج فغ وانظر ما لو سافر بهن هل يقسم (قوله  
 وانقرة حب) وقال الشافعي مستقلاً وأما الجاهل من أنه لله الله أي مولى كان إذا زاد سفر آخر ع  
 بين نسائه فنخرج بهما من حمله فقلنا كان استحباً بالطلب فلو لم يكن منطلق الفعل لا يقتضى  
 الرجوع يجمع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وتعمده في الفتح والجرح وهذا مع قوله فيه فثنين  
 من يخاف متهما الخ صريح في أن من خرجت قرضها بالزومه السفر بها (قوله صح) مثل مالو كان بشرط  
 وشؤمته أو منها وإن بطل الشرط كما أوضع في الفتح خلافا لما عناه الباقي لأنه اعتياض عن حق لم يجب  
 وإذا لم يسقط حقها أو يقال أنه مثل أخذ العرض في التزول عن الوطن فلو كان من أجله بنادى بالعرف ولا  
 عرف هنا تقدير نعم ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسئلة ومن تلخ الاجنبى على مال جواز  
 التزول عن الوطن فبالرأى وهو أنه أفتى به شيخ الاسلام وذكره بلن الشافعية والشيخ نور الدين البهري من  
 المالكية والشيخين من المخالفة قالوا اضطرب بغير رأى المتأخرين من الحنفية وأفتى ابن الرمي بعدمه  
 وسبب أن غلام الكلام عليه ما شاء الله تعالى في الوقت (قوله لأنه) أي سقها وهو القسم ما وجب أى

بعد من القاضي (ياه زرد)  
 بغير حبس جوهر تلونته  
 الحق وهذا إذا لم يقل أنما  
 فعلى ذلك لا نختار الدور  
 في غيبته بقضى القاضي  
 بقدره نهر بحثا (والبكر  
 والتيب والجديدة والقسمة  
 والسلة والكفاية سواء)  
 لا طلاق إلا به (وللاصة  
 والمكاتبه وأولاد المدبرة)  
 والبعثة (انصفا للحر)  
 أي من البيوت والسكنى  
 معها أما النفقة فصالحا  
 (ولا قسم في السفر) دقا  
 للعرج (فه السفر من شاء  
 منهن والقرعة حب) تطليق  
 لقولهم بن (ولو تركت  
 قسمها) بالكسر أي فربها  
 (انظر ما هو لها الرجوع  
 في ذلك) في المستقبل لأنه  
 ما وجب فالحق ولوجعله  
 لينة هل جعله لغيرها

ذكر السابق ولأولى البر

بحثانهم وتلزمه في النهر  
(و) يقيم عند كل واحدة  
منهن يوماً وليلة) لكن انما  
تلزمه التسوية في الليل  
حتى لو جاء الأول بعد  
الغروب وثالثها بعد العشاء  
فقد ترك القسم ولا يحكمها  
في غير وقتها وكذا الأبدن  
عليها إلا لبعدها ولو اشتد  
ففي الجوهره لأباً من أن  
يقيم عندها حتى تنفي أو  
تؤخر انتهى يعني إذا لم  
يكن عندها من يؤنسها ولو  
مرض هو في بيته دعا كلاً  
في نومتهما ولو كان حصيها  
وأراد ذلك بشي أن يقبل  
منتهى (وإن شاء ثلاثاً)  
أي ثلاثة أيام وليلاتها (ولا  
يقيم عند احداهما أكثر  
الأبناك الأخرى) خاصة  
زاد في الحاشية (والأولى  
البداهة) في القسم (اليه)  
وكذا في مقدار الدروس هداية  
وتبيين وقيل في الفقه بحثاً  
بمدة الإيلاء أو جعته وعمل  
البر ونظر فيه في النهر قال  
المصنف وظاهر بحثهما أنهما  
ليعلم العمل في الخلاصة  
من التقيد بالثلاثة أيام كما  
عزى لخالقه في التمسر والله  
أعلم ﴿فروع﴾ \* لو كان  
عمله لئلا كالخارج ذكر  
الشاعبة أنه يقسم نهوا

قوله سبعة كل وسبعة لهن  
كذا بالنسبة المتعاقبة على  
خطا لثباتها المروطة  
والتي في سائر روايات مسلم  
سبغت في الموضعين بالشاء  
المروزة اه مصححه

لم يجب بعد فاسقط أي فليسقط فاسقاطها ح (قوله وفي البحر بحثانهم) حيث قال ولعل المشايخ انما لم  
يعتبروا وهذا التخصيص لأن هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء هبته أو لصاحبها فله أن  
يجعل حصصاً واليهما ثلثه ح (قوله ونأذعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما إذا وحب  
لصاحبها ممنوع ففي البداهة في توجيه المسئلة بأنه حتى ثبت لها نظماً أن تستوفي ولها أن تترك اه ح  
أقول وقد نقل الحق ابن المهمل ما ذكره الشافعية وأقره غيراً به قال فوثرع إذا كانت له الواهة على ليلة  
الموهر به فقيم لها بالثمن متواليين وإن كانت لهما فليس له نقله فقولاً لهما بالثمن على قولين للشافعية  
والحنابلة والأظهر عندى أن ليس له ذلك الأرض التي تملكها في التوبة لأن مقتضاه بذلك اه فاستظهره  
الحق يقتضي ترجيح ما في النهر الأولى (قوله لكن الخ) قال في الفقه لا تعلم خلافاً في العدل والوجوب  
البيوتة والثأنس في اليوم والليسة وليس المراد أن يضيق زمان النهار بقدر ما عشرين يوماً أحدهما مائة  
الأخرى بل ذلك في البيوتة وأما النهار في الجملة اه يعني لو كنت عند واحدة أكثر النهار لكأنه أن عكث  
عند الثانية ولو لم يكن مثله بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يجامعها في غير وقتها) أي ولو لم يرا ط (قوله يعني  
إذا لم يكن الخ) هذا التقيد لمصلحة النهر بحثا وهو ظاهر وأطلقه في الشرع لئلا يله ط (قوله ولو مرض هو في  
بيته) هذا إذا كان له بيت أبس فيه وأسدقتهن والافان لم يقدر على التحول إلى بيت الأخرى يقيم بعد العدة  
عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضاً كقصد منه في البحر (قوله ولا يقيم عند احداهما أكثر الخ)  
لم يبين ما لو أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يهدو الزائد أو يقيم عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى ثم يقسم  
بينهما ثلاثة وثلاثة أو يوماً ويوماً والظاهر الثاني لأن عند واحد ما مضى فيها إذا قام عند احداهما على سبيل  
القسم كالتقسيم وهذا في الأقامة على سبيل القسم فلا بد من درجتي وهو في ما في الحاشية من أنه لو أقام عند الجديدة  
ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك اه لكن ظاهره أن له أن يجعل الدروس مائة أو سبعة  
وهذا في القسطل كذا المصنف أو يقيم عند واحدة من سبعة دور الجارية التوفيق بين الأدلة أن الحديث يدل  
على اختيار القوم بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل الفهستاني عن الخليل بنو السراجية وغيره أن  
أن يقيم عند أحدها ثلاثة أو سبعة عند أخرى كذلك اه والذي في الحاشية هو ما ذكره في كافي الحاكم  
الشهيد يكون عند كل واحد عند من ماولية وإن شاء أن يجعل لكل واحد منهما ثلاثة أيام فعل وروى  
عن الأشعث عن الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا لمسلمين دخل بها أن شئت ٣  
سبعة كل وسبعة لهن اه مقتضى روايته الحديث أن له التسبيع بل في غاية البيان أن شاء ثلث لكل واحدة  
وإن شامسب في غير ذلك (قوله زاد في الحاشية) وهما من عبارة الحاشية صريحاً في الحصر كعبارة الخلاصة  
وليس كذلك فإن الذي فيها على أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحد منهما ماولية أو ثلاثة أيام وليلاتها  
والأولى في البداية إليه اه فالتظاهر هذان أن لا يفضل الثاني إلى يادق بقرينه عبارة المروءة مل (قوله  
وقيل في الفقه) أي بقدر كلام الهدي المذ كروحيث قال أعلم أن هذا الإطلاق لا يمكن اعتبارها على صراحته  
لأنه لو أراد أن يدور سنة متماثلين لخلق ذلك بل ينبغي أن يطلق له مقداره الإيلاء وهو أربعة أشهر وإذا  
كان وجوبه لثلاثين وقع الوشع وجوب أن تعتبر المدة القريبة وأطمن أن أكثر من جعته مضارة إلا أن  
رضيا اه فقول وأطمن الخ اضرباً بإبطال عن مدة الإيلاء فيناسب أن تكون أو في قول الشارح أو جعته  
يعني بل كافي قول الشارح \* كانوا ثمانين أو زادوا ثمانين ح (قوله وعمل في البحر) حيث قال والظاهر  
الاطلاق لأنه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لأنهم لم يطمعوا في غيرهما (قوله ونظر فيه في النهر) حيث  
قال في في المضارة مطلقاً لا يفتي اه قلت وأضاف أن الحاشية في معنى بالنسبة متعاقبة من متعاقبة طول المدة كسنة  
مثلاً لا احتمال موته أو موتها مع ما فيه من تقوى المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله  
وظاهر بحثهما) أي صاحب الفقه والبحر في المنح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما يباين هذا

التشديد **(قوله وهو حسن)** كذا في النهر **(قوله كل مباح)** ظاهره أنه عند الامر به أنه يكون واجباً عليها كما أمر السلطان الرعية ط **(قوله ومن كل ما يذوقه)** أي وما تحته كتموم ويصل وبؤذ منه أنه لو تأذى من ذئبة الفئان المشهورة منعه من شربه **(قوله بل ومن الحناء)** ذكر في الفتح بحثاً أخذاً مما قبله **(قوله وقلمه فيما علقته على الملتقى)** وعبارته عن الحناء بمنزلة الملتقى لو كان له امرأتان أو سراًى أو مريم ويوم ليلة من كل أربع عند هاتفي البواني فندمن شاهدين وكذا لو كان له ثلاث نسوة أو مريم ويوم ليلة عند كل مهن ويقيم في يوم ليلة فندمن شاهدين السراى ولوله أربعة أقام عند كل يوم ليلة ولم يكن عند السراى إلا وقلة المسوؤ يكره للرجل أن يئأأ امرأته وعند هاسي يعقل أو أعي أو ضربها أو أمها أو أمته اه ثم قال ولا يحد بين الضرائر إلا بالزنا ولو قالت لا أسكن مع أمك ليس لهذا ذلك ولو أقام عند الأمة وما عتقت يقيم عند الحرة وما وكل ذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة وما عتقت زوجته الأمة يقول إلى العتقة ولا يكمل للحرة جوارب تنزلاً للحرمة انتهى ما مر منها ابتداء كل المراجيح أقول وما نقله أولاً عن الملتقى مبنى على رواية الحسن المرجوع عنها كانت قدم من أن للحرمة يوماً ليلة من كل أربع هكذا احتجرت ثم أتت الشرب بلائ صرح به في رسالته بتجديد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من نهى عن ذلك وبني الرسالة على سؤال في رجل له زوجتان وجوار يقسم لزوجتين ثم يبيت عند جوار به ماشه ثم يرجع إلى زوجته ويقسم لهما أجاب بالجوهر أن هذا من قول ابن المهمل اللازم أنه إذا بأت عند واحدة ليلة يبيت عند الأخرى كذلك لأنه يجب أن يبيت عند كل واحدة منهن ما عدا ما عاقه لوزن البيت عند الكل بعض الليالي وأخبر لم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام دورهن وسواء أفر د بنفسه أو كان مع جواربه اه فافهم والله سبحانه أعلم

#### باب الرضاع

لما كان المقصود من النكاح واليهو ولا يعيش غالباً في اشتدادها تشبهه الأبالر رضاع وكنهه أحكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة بدرجة وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه قبل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد إنما هي بعض أحكامه ونسبه إليه ليروجه وإلا يذكره الحاكم أو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه إيراد كلام محمد في جميع كتبه محذوفة التعاليل وعلته على أنه من أوائل مصنفيه وأنما يذكره الحاكم اكتفاء بما أورد من ذلك في كتاب النكاح فتح **(قوله بفتح وكسر)** ولم يذكر في الضم مع جواربه لأنه يعني أن ترضع معه أو ترضع في القلموس وفيه أن فعله جامع باب علم في لعنة شهامة وهي ما فوق نجد ومن باب ضرب في لفظة تجذبوا جامع باب كرم ثم زاد في المصباح لفظة أخرى من باب فتح مصدر رضاء ورضاء بالفتح **(قوله مص السدي)** قال في المصباح الشري للمراة ويقال في الرجل أن يشأ قال ابن الكيت يذ كرو يؤث اه وهذا التعريف قاصر لأنه في اللغة يرضع المص ولوين بهيمة قالوا ما في القلموس هو لغة شرب اللبن من الضرع والثدي ط **(قوله أدبية)** خرج بها للرجل والبهيمة بصر **(قوله أو أيسة)** ذكر في النهر أخذاً من الخلاف قسم قال وهو حادثة الفتوى **(قوله والحق بالمص الخ)** ثم بعض بالرد على صاحب البحر حيث قال التعريف مقطوع طرداً أو قد يوجد المص والرضاع أن لم يصل إلى الجوف وهكذا قد يوجد الرضاع ولا مص كافي الوجور والسقوط ثم أجاب بأن المراد بالص الوصول إلى الجوف من اللبن ونحوه لأنه سبب للوصول فاطلق السبب وأراد السبب وأقرضه في النهر بأن المص يستلزم الوصول إلى الجوف لما في القلموس مصته ثم يشر بارق يقا وجعل الوجور والسقوط محققين بالمص ح وفي المسباح الوجور بفتح الواو اللواذ يصب في الحلق وأوجرت المرص إيجاراً فطنت به ذلك وجرت أجرة من باب وعد لعتوا السقوط كرسول دواء يصب في الأنف والسقوط كتموم مصدر وأسعته البواء بتعدي إلى مغلولين **(قوله في وقت مخصوص)** قد يقال أنه لا حيلة له إلا استغنا عنه بالرضيع وذلك أنه بعد المدة لا يسمى رضيعاً على العناية به وفيه نظر والتقى في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعاً ما ذكره دألى من

وهو حسن وحقه عليها أن تلبسه في كل مباح بأمرها به وله منعه من العزل ومن آكل ما يذوق من وائحه بل ومن الحناء والنفس ان تأذى رايحه منهر وقامه فبما علقته على الملتقى

#### باب الرضاع

(هو) لغة بفتح وكسر مص السدي وشرا مص من ثدي أدبية ولو بكر أو مئمة أو أيسة وألحق بالمص الوجور والسقوط في وقت مخصوص هو حرلان ونصف عنددهما وهو الاصم فوض به يفتي كافي تصحيح القدوري



سوى في القصر بين الكبير والغير (قوله من العون) كذا في علقة النسخ وفي بعضها من العيون بالياء  
 بين العيون والواو وهو اسم كتاب أيضا وهو النوريات في النور وفي تصحيح القدوري أيضا فاعلمهم (قوله لكن  
 الخ) استدراك على قوله وبه يفترج مسامحة أنهم اقترحوا أن يفتح بكل منهما ط (قوله أعمدة كل منهما  
 ثلاثون) تقدير المضاف ليس لصحة الخلق لأن الأخبار بأزمان من المعنى صحيح بالتقدير فاعلم بل ببيان حاصل  
 المعنى قال في الفتح ووجهه أنه سبحانه ذكر شيئين ومنهيبا لمعاملة فكانت لكل واحد منهما بكالهما كالاجل  
 المضروب في دينه على شخصين بان قال أجلت الدين الفتح على ثلاثين والدين الذي على ثلاثين سنة فاعلم منه أن  
 السنة بكالهما لكل (قوله غير أن النقص) أي من الثلاثين في الأول يعني فعدة لجل أي أكثر مدته فأم أي  
 تحقق وبنت (قوله لا يبيح الوالد الخ) الذي في الفتح والوالدين في بطن أمه أكثر من ستين ولو بقدر فلكه مغفل  
 وفردا ولو بقدر ظل مغفل وسفر حقه فموضع اه فلكه المغفل أكثر منه وفقد مصباح وهو على  
 تقدير مضاف وقيل مصر بحال شرح الارشاد ولو بدو فلكه مغفل والغرض تقليل المدة مغرب (قوله  
 ومثله لا يعرف الاجماع) لأن المقدرات لا يمتد على العقل الباطن أي فهو في حكم المرفوع المسحوق من النبي  
 صلى الله عليه وسلم (قوله والآية مؤنة) أي فاعلم للتأويل معنى آخر فلو تكن قطعية الدلالة على المعنى  
 الأول لجاز تقسيمها بغير الواحد (قوله لتوزعهم) أي العلماء كالمساكين وغيرهم الاجل أي ثلاثون  
 شهرا على الأقل أي أقل مدة الحمل وهو سنة أشهر والاكثر أي أكثر مدة الرضاع وهو ستان وثلاثون  
 بيان لمجموع الدين لكل واحدة (قوله على الخ) فافهم الجواب وقوله إشارة إلى ما أورد في الفتح على دليل  
 الامام المازن أنه يستلزم كون لفظة ثلاثين مستعملة في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين أو في أربعة عشر  
 وهو الصحيح بين الحقيقة والجاز لفظا واحدا من أن جملة العدد لا يجوز بشئ من الأخرى خصوص عليه  
 كثير من المحققين لانهما في الاعلام على معنى يلحق اه وأجاب الرضوي بان قوله واصله مبتدأ من ثلاثون  
 خبر من أحدهما أي الثاني وحذف خبر الآخر فاحدا خبر من مستعمل في حقيقة والآخرة بجزائه  
 فلا جمع في لفظ واحد وعن الثاني أنه أطلق التبر في قوله تعالى الخ أشهر معلومات على شهرين وبس  
 الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من أسماء العدد فلناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة  
 الاثنين أو بيه ثمانية كما أشار إليه في الفتح لكن هذا خاص بالاعتناء بالكلام ليس فيه (قوله كما  
 أفاد قدم المقتضى) المبيد ذلك الامام فاحضار في فصل رسم المقتضى من أول فتاواه بطريق الإشارة  
 لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب على المقلد الخ فانه يبدو جوبا باتباعه  
 سواء امتصاحبه أو خالفه وهو قول صديقه بن أبيه (قوله قبل خبر المقتضى) أي وقبل لا بغير مطلقا  
 كما علمت فهذا قول ثان قال في السراية والاول أصح أن يمكن المقتضى بمقتضى ما علمه اختيار القول الثاني أي  
 التخيير أن كان بمقتضى ولا يخفى أن تخيير المقتضى انما هو في النفاذ بالعدل وهذا معنى قول الخواص والاصح  
 أن البرية لقوة الدليل لا لقوة الدليل لا تظهر لغير المجهود في المذهب تأمل وعلم غير هذا المسئلة في شرح  
 أرجوز في رسم المقتضى (قوله والاصح أن البرية لقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليله ما كان قوله  
 تعالى والوالدان مرضى الآية يدل على أنه لا رضاء بعد التمسك وأما قوله تعالى فإن أرادوا فصالا عن تراض  
 منهما بما تمحاه قبل الخولين بدليل تقديمه التراضى والاشارة وبعده الاعتناء بهما أو ما استدلالا لصحب  
 الهداية للإمام بقوله تعالى وجهه واصله ثلاثون شهرا ابتداء على أن المدة لكل منهما كما علم فقد جمع إلى الحق  
 في باب ثبوت التسعين أن الثلاثين لهما العمل ستة أشهر والعامان للفصال اه (قوله أما زوم أحوال الرضاء  
 الخ) وكذا وجوب الرضاء على الامد بانه ممنوع من الخي (قوله في المقتضى) أما بعد ما قاله لا يوجب القهر  
 بحر (قوله فمافي الزيلعي) أي من قوله وكذا خلاف أنه ان فطم قبل مضى الدعوى استغنى بالتمام لم يكن  
 رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة ترجعها الله وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى

من العون لكن في  
 الجوهرة انه في المولدين  
 ونصف ولو بعد الفطام  
 بحسرم وعليه الفتوى  
 واستدلوا بقول الامام بقوله  
 تعالى وجهه واصله ثلاثون  
 شهرا أي مدة كل منهما  
 ثلاثون تحسيران القص  
 في الاول فام قول عائشة  
 لا يبيح الرضاء أكثر من ستين  
 ومثله لا يعرف الاجماع  
 والآية مؤنة لتوزعهم  
 الاجل على الأقل والاكثر  
 فلم تكن دلالة قطعية على  
 ان الواجب على المقلد العمل  
 بقول المجهود ان لم يظهر  
 دليله كما أفاد في رسم المقتضى  
 لكن في آخر الحاشية فان  
 خالف قبل خبر المقتضى والاصح  
 ان البرية لقوة الدليل ثم  
 الخلاف في القهر أم أزيد  
 أحوال الرضاء المعطلة فقد  
 يجوز لغيره بالاجماع (و ثبت  
 القهر في المدة) فقما ولو  
 (بعد الفطام والاستغناء  
 بالطعام على) ظاهر  
 (المذهب) وعليه الفتوى  
 فقهر وغيره قال المصنف  
 كالجهر فافهم الزيلعي خلاف  
 القهر لان الفتوى متى  
 اختلفت ترجح ظاهر الرواية

(ولم يرمع الارضاع بعد مدته)  
 لانه جزء آدمي والاتضاع  
 به لغیر ضرورة حرام على  
 الصبي شرح الوهابي فتوفي  
 الصبر لا يجوز التدادى  
 بالرم في ظاهر المذهب  
 أصله قول المأكول كالمس  
 (ولا يلزم إيجاب أمته على  
 قطام ولها من قبل الحولين  
 ان لم يضره) أي الولد (القطام  
 كجمله) أيضا (إجبارها) أي  
 أمته على الارضاع وليس له  
 ذلك بمعنى الإيجاب بنوصه  
 (مع زوجتها الحرة) ولو  
 قبلهما لان حق التريبة  
 لها جوهرة (ويثبت به)  
 ولولين الحريميين بزيادة  
 (وان قل) ان علم وصوله  
 بلوغه من فيه أو ألقه  
 فهو له ثم نسخ الخ الذي في  
 صحيح مسلم ثم نحن يخص  
 معادلات فتوفي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهن  
 الخ اه فراجع ان شئت  
 اه مصنفه

(الخ) ولان الاكثر من على الاول كما في النهر (قوله ولم يرمع الارضاع بعد مدته) اقتصر عليه ان يلى وهو الصبي  
 كما شرح المظنون معبر لكن في القهستاني عن الحنفية لو استثنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف  
 ولانهم عندنا متفقون على خلافه ب اوب اه وتقل أيضا قبله عن اجازة القاعدي أنه واصل الى الاستثناء  
 ومستحب الى حولين وجاز الى حولين ونصف اه قلت قد توقف بحمل المدية كلام المصنف على حولين  
 ونصف بقرينة أن الزيلعي ذكره بعد ما وجبت خلافه في قول العلامة تأمل (قوله وفي البحر) عبارته  
 وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الاتضاع به للتدادي قال في النسخ وأهل العلب يثبتون لبن البنت  
 أي التي تولد بسبب بنت مرضعة فتعالموجع العين واختلاف المشايخ فيقبل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم أنه  
 يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الفطن والا فهو معنى المنع اه ولا يخفى  
 أن التدادى بالرم في ظاهر المذهب أصله بول ما يؤكل لحمه فانه لا يشرب أصلا اه (قوله بالحرم)  
 أي الحرم استعماله طاهر اكن أو نجس اح (قوله كالمس) أي قبل فصل البير حيث قال فرغ اختلاف  
 في التدادى بالرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر لكن نقل المصنف فتوهنا عن الحاموى وقيل  
 برخص اذا علم فيه الشفاؤه بول ما يؤكل لحمه فانه لا يشرب أصلا اه ح قات لفظا وعليه  
 الفتوى وأثبت في محضتين من الخ بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كالمس وكذا رأيت في الحاموى القدسي  
 فعمل أن ما في نسخة ط تحريف فاتهم (قوله وللأب اجبار أمته الخ) لانها لا حق لها في التريبة قال في الحرف  
 بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غير ما له ملكه رضى قلت والظاهر أن للمولى إجبارها  
 أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع من زواله يفسد لها من خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق  
 شامل ولو لم يمتها أو من غير ما ولدها أجنبيا أو بدو بها لان له استقدا ما بها أواد (قوله بنوصه) أي  
 الاجبار على القطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامه فالحق ليس لها أن ترضع  
 حرية الاولاد فيما يظهر كذا ذكرناه انما فاتهم (قوله ولو قبلهما) أي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد  
 من زيادة قوله صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له إجبارها عليه في القضاء ما لم تتعين  
 لذلك المسددة بأن لم يأخذ تدى غيرها أو لم يكن للأب ولا للصغير مال كسأفى في الحضانة والنفقة أما بالنسبة  
 الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على القطام فالحق لا يمنع قبل الحولين وأما بعدهما فظاهر انه يجبرها  
 على القطام لما أن الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته الحولين تأمل ح بزادة قلت وما استظهره  
 مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد مرنا الكلام فيه (قوله ولولين الحريميين) قال في البحر وفى  
 البرزخية والارضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب وأسلموا خرجوا الى دارنا  
 ثبتت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به الى نفي قول الشافعي وأحدى الروايتين  
 من أحد أنه لا يثبت التحريم انحصار رضعات مشعشات حديث مسلم لا تحرم الصلة والمصان وقول عائشة  
 رضى الله عنها كان كما قال من القرآن عشر رضعات معلومات يعرمن ثم نسخ يخص رضعات معلومات يعرمن  
 فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فيما يقر من القرآن ورواه مسلم والجواب أن التقدير منسوخ  
 صريح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر أنه قيل له ان ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة  
 والرضعة من فقال فضله الله خير من فضله قال تعالى أو ما تكم الذين أرضعكم وأنوعتكم من الرضاعة  
 فهذا العائن يكون رد الرواية بنسخها وأول عدم صحتها أولهم اجازته تفصيلا اطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا  
 معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما رويته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا فرديا  
 حتى ان من يلبغ كان يقرؤها والآن ضياع بعض القرآن كما تقولوا الرافض وما قيل ليكره نسخ  
 التلاوة مع بقاء الحكم ليس بشئ لان ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج الى دليل وإمام ذلك ميسر ط في النسخ  
 واليتين وغيرهما (تنبه) قل ط عن الحيرة أنه لوضى شافعي بعدم الحرمة برضعة نفذ حكمه

واذا رفع الى حنفى أمضاه اه فتأمل (قوله لأخيه) بأن محترضه في قول المصنفوا الاحتقان والافتقار  
 في أدنى حاشية وأما (قوله فلا تنقم الخ) فغير صحيح على التقدير قوله ان هل وفي القصة امرأة كانت تعطي  
 ثوبها صبيحة واشهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثوبي لرجل من أمتها أي لم يعلم ذلك الامن جهتها لما لا ينها  
 أن يترجى من هذه الصبيحة ط وفي القصة لو أدخلت الحلة في في الصبيحة وشكت في الارضاع لاثبتت الحرمة  
 بالشك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرر وتوفا إذا أرضعن فليطعن ذلك  
 ولشهره ويكتبه احتياطاً اه وفي العرس الحالية يكره للمرأة أن ترضع صبيها لاذن زوجها الا اذا خافت  
 هلاكه (قوله ثم يدر) أي لم يدرس أرضعها لم يلد أن تعلم المرشعة (قوله ان لم تظهر علامة) لم أرضن  
 فسر هاء يمكن أن تغل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبي أو كونها ما كتبه فانه أمانة قوية  
 على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالنسبة لجمهور ولوالجار والمجور وأب الفاعل (قوله جاز) هذا  
 من باب الرخصة كذا يستدل باب النكاح وهذا المسئلة خارجة عن قاعدة الاصل في الارضاع الصريح وهو ثلث  
 ما لو اشتغلت الرضعة بنساء صغرى وهذا بخلاف المسئلة الاولى فانه لاحاجة الى ان يرجع الى سبب الحرمة  
 غير متحقق فيها كذا في أحاديث الاشياء (قوله أمومي) بالرفع فاعل ثبت قال القيسستاني والاموي مفسر  
 هو كون الشخص أمماً اه (قوله) وأبو تزوج مرضعة لبهلمنه المراده اللبن الذي ترضعها بسبب ولادتها  
 من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد بل خرج حرج القالب بغير وأما إذا كان اللبن من زنا فبغير خلاف  
 سيد كراهة الشارح يأتي الكلام فيه (قوله) أي للرضيع وهو متعلق بالابوة ح أي لانه مصدر معناه  
 كونه أباً ط (قوله كاسيجه) أي في قوله ط لاذن لبن ح (قوله أي بسبه) أشار الى أن من يحمي  
 به الأمسية ط (قوله ما يجرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب الرضاع مدعية بحكمة النسب فتقبل  
 زوجة الابن والابن الرضاع لانهم لعم سبب النسب فكذلك بسبب الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا  
 في المبسوط بغير وقد استشكل في النسخ الا لا يدل على تحريمها بالحديث لان محتسب بسبب الصبرية  
 لا النسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصطلاح فيها بغير حاشية الاب  
 والابن من الرضاع فيقبلوا وتعلمه (قوله رواد الشيطان) أشار به الى أنه حديث لكن فيه تغيير  
 اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الفاظ وضع الخبر موضع الظاهر وأصله بجرم من الرضاع ما يجرم من  
 النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى العاروف على أن المصنف لم يقصد روايته بالحديث ط  
 (قوله يطارق النسب الارضاع) بنسب النسب ورفع الارضاع ح ولعله انما نسبت اليه المخارقة وان كان  
 مخالفاً في الجانبين لانه افرع والنسب هو الاصل المتعبر في التحريم والمخارقة غالباً تكون من العاوض ط  
 (قوله في مورد) أي سبع وانما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف أو المضاف اليه  
 أو هما كسابقاً فبما فيه ولا يخفى عليه أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله وأم أمه مكر ومع قوله  
 وأم أختها كل واحدة من هذه المذكورات كذا فان أخت البنت مثل أخت الابن وأم الحلية مثل أم  
 النحال وقس عليه ح (قوله كأم نافلة) أشار بالكاف الى عدم المحصر في ذلك لما قال في الفتح ان المهرم  
 في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا اتفق في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة فيستدل أنه لا حصر  
 فيما ذكر اه فافهم والنقطة الزائدة تطلق على هذا القول بآية على الولد الصلي وتقدم أن كل مورد من  
 هذه السبع تنفرح الى ثلاث صور فلو لم يكن إذا كان نسباً وله أم من الرضاع تحمل ذلك بخلاف أم من  
 النسب لانها حلاله ابنك وان كان رضاعياً بأن يرضع من زوجة ابيلك ولهذا الرضيع أم نسبياً أو رضاعية  
 أخرى تحمل ذلك (قوله أوجدة الولد) صادق بان يكون له الولد رضاعياً بان يرضع من زوجة ابيلك بجهة نسبية أو جدة  
 أم أم أخرى أرضعته وبان يكون نسبياً بجهة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحمل ذلك لانها أمك وأم زوجتك  
 واحترز بجدة الولد أم الأم لانها لحلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم أخت) صادق بان يكون

لا غير فلو انقم الحلة ولم يدر  
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم  
 يجرم لان في المانع شكاً  
 ولو ايجابية ولو أرضعها أكثر  
 أهل قرية ثم لم يدر من  
 أرضعها فأراد أحد ههم  
 تزوجها ان لم تظهر  
 علامة ولم يشهد بذلك حاز  
 خانبة (أمومية المرشعة  
 للرضيع و) ثبت (أبوة  
 زوج مرضعة) اذا كان  
 (لبنها منه) والا لا كما  
 سمي (فهرم منه) أي  
 بسببه (ما يجرم من النسب)  
 رواد الشيطان واسعة في  
 بعضهم إحدى وعشرين  
 صورة وجهها في قوله

صود  
 كأم نافلة أوجدة الولد

كل منهما من الرضاع كأن يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أو رضعها وحدها أو بات  
تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسيية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كأن تكون لك أخت  
نسبة لها أم رضاء مختلف النسبة لأمها أم أوطئة أيلك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما رضاء  
أو الأول رضاء والثاني نسي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسيًا فلا تحل أخت الابن لأمه ما بينك  
أور بينك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمه فأن أمه لا تحرم عليك لكونك أخت ابنك رضاء فأداه  
الزمن ط وأخت البنات كأخت الابن وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنة بنته نسبًا ابنه يدعى شركان  
في أمه ولو هذا إذا كان لكل منهما بنت من غير الأم لتحل لشريكه التزوج به وهي أخت ولده نسبًا من الأب  
والفرج في شرح الوهاب بنقواب منها بشر نسالة (قوله وأم أخ) الكلام فيه كالسكلام في أم الأخت  
وفيه ما مر من ح (قوله وأم خال) فيه الصواب والثلاث أما إذا كانت نسيين فلا تحل لأن أم خالك من النسب  
جاء ذلك أو منك أو منك (قوله وعم وابن) فيه الصواب والثلاث أي بأن يكون كل منهما رضاء كان رضع  
صبي من زوجتك ورضع أياض من زوجة رجل آخر له أخت فلهذا الأخت عمه بملك من الرضاع أو الأول رضاء  
فقط باب يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب والثاني فقط بأن يكون ابنك من الرضاع له عم من النسب  
بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العم لا تحل لك لأنها أمك (قوله استنائه منقطع الخ) جواب  
عن قول البيضاوي أن استنائه أخت ابنة وأم أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فإن حرمته من  
النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعلم الصفتين على جعل الاستنائه منه لا وفيه جواب أياض قوله في  
العناية أن هذا يقتضي الحديث دليل على وجوب الجواب ما قاله الزبياني هذا هو فإنما حديث وجوب  
حرم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب وحرمه أم أخيه من النسب لأجل أن أم  
أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه ألا ترى أنها تقرب ما لو كان لم يكن له أخوك إذا أخت ابنك من النسب إنما  
حرمته لعله لأجل أن ابنته أو بنت امرأته بدليل حرمته لو لم يكن له ابن وهذا المعنى وجوب الحرمة في  
الرضاع أيضًا لا يجوز أنه أن تزوج بأمه ولا موطوءة أبيه ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فيحل  
دهوى التقصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستنائه منقطع كما قال الشارح لعدم تناول الحديث هذا  
وقد اقتض ح قول الشارح تبعًا للبيضاوي أن حرمته من ذكر بالمصاهرة فإن فيه نظر من وجهين الأول  
أن المصاهرة لا تصور في عمومها لأنها أختة الشقيقة أو لأب أو لأم وكذا في بنت عمه ولو لم تكن ابنت أخته  
الشقيقة أو لأب أو لأم الثاني أن المصاهرة في المصاهرة السابقة الباقية انما تمته وقوله على تقدير واحد فقط وعلى  
التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة لأن ذلك أن أم أخيه إنما تكون  
حرمته بالمصاهرة إذا كان الأخ أخًا لابن أمه حيث صدر أمه أي بخلاف الأخ الشقيق أو لأم فإن حرمته  
أمه بالنسب لا أمه بالنسب وحرمته أخت ابنك النسبي إنما تكون بالمصاهرة إن كانت أخت الابن لأمه لأنها  
وبينك بخلافه شقيقة أو لأب فأنما يتصل بحرمته بنسبًا إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لأنها  
أم امرأته بخلافها أم أبيه لأنها أمك وحرمته أمك إنما تكون بالمصاهرة لو لم تكن لأمه ولو كانت لأمه  
لأنما تجدتك ومثل أم أمه أم الخال وحرمته أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت لأمك لأمه لأنها  
تكون بنتك بنسبًا بخلافه شقيقة أو لأب لأنها بنتك بنسبًا وحرمته أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا  
كانت أم ابنك لأنها لأمه لأمه بنسبًا بخلاف أم بنتك فأنما يتصل بحرمته بنسبًا فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل  
التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فإن حرمته أم أخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الأول أن قول  
الشارح أن حرمته من ذكر بالمصاهرة المراد به ذكر هو أم أخيه أو أخته لأنه هو الذي سبق ذكره دون بقية  
الصور التي يتولاها ذكره بعدة لئلا يتوهم شمول الجميع وهو قوله فإن حرمته أم أخته أو أخيه الخ منع قوله  
وقس عليه أخت ابنك الخ كما سنبين خصوص الثاني أعني قوله أن المصاهرة إنما تصور على تقدير واحد فقط

وأم أخت وأخت ابن أم  
أخ  
وأم خال وعم ابن عم  
(الأم أخيه وأخته) استثناء  
منقطع لأن حرمته من ذكر  
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
الحديث معتادًا للاستثناء  
الفقهية فلا تقتضي بالعقل  
كأنه لا حرمته أم أخته  
وأخيه نسبه لكونها أمه  
أو موطوءة أبيه



الافوق لغول الشلوح وتزوجها باني أخيهما وحده ان تبدل المضاف الاول المؤنث بذكر مقابل له وتبدل  
 الضمير المذكر بضمير المؤنث فتبدل الام بالاب والاخت بالاخ والجد بالجد وهكذا وتقول في  
 أم أخيه أو أخيهما في أخت ابنه أو ابنها وفي جدة ابنه جدتها الخ وحاصل التقرير الثاني أن تنظر الى كل  
 صورة وتنتظر الى نسبة كل واحد الى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثل اذا تزوج أم أخيه أو أخته تكون  
 المرأة قد تزوجت أخا ابنها أو بنتها اذا تزوج أخت ابنه أو بنته تكون قد تزوجت أبا ابنها أو أختها  
 وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وإنما اختلف التعبير فقط لفهم **(قوله وتزوجها باني أخيهما)** كذا في  
 بعض النسخ ومثله في الجبر وهو الاوفق لما تقرر ح كما علمت وفي بعض النسخ بين أخيهما وهو كذلك في  
 النهر ولا وجه له فان هذا لا يقابل تزوجه بل أخيه على التقرر من المارن ووقع في بعض نسخ الجبر التعبير  
 باني ابنها وهو وافق لما تقرر ط كجمله وفيه ما علمت **(قوله وكل منها)** أي من الاربعين ح وفي بعض  
 النسخ منها بضمير التثنية أي كل من الاصلين الذين بلغ العدد مائة أربع ففهم **(قوله الجازو المجرود)**  
 أي المقتدر بعد الاستثناء للدلول عليه بالسكتى من التقرر فيصر من الرضاع ما يصر من النسب الام أنه  
 من الرضاع فانها لا تقرر اه **(قوله تعانها معنويا)** على أنه صفة أو حال لانه معرفة غير محضة لان  
 التعريف الاضافي هنا كالتعريف الجنسي واما تعلقه الصنفا فيا ستقر ويجوز وجوبه بالتام ذلك في ح  
 من الجبر **(قوله كالاخ)** الاولى أن يقول كالاخت أو يقول في الاول كان يكون له أخ نسيه الا أن يقال  
 مراد التوزيع في المضاف البع كوردة أو فونة ح **(قوله كان يكون له أخ نسيه له أم رضاعية)** تسع في  
 هذا العبارة النهر قال ح ورواه كان يكون له أخ رضاعية أم نسيه كالاخت **(قوله وهذا من خواص**  
**كلمتنا)** أعلم أن ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نف وستين وبينها صاحب الجبر وزاد عليها حتى  
 أوصلها إلى إحدى وعشرين وقال أنه من خواص هذا الكتاب أوصلها في النهر إلى مائة وعثمان وقال أنها  
 من خواص كلمته فأراد الشارح أن أوصلها إلى مائة وتسع عشر من زيادة العشرة من الصور ولكن كونت من خواص  
 كلمته كما قال لكنها ما علمت أفاده ح أي يلحق العدم ما تضاف إليه **(قوله وهو ظاهر)** كان يكون له أخ  
 رضاعية وضع مع بنت من امرأته أخرى **(قوله فهو)** أي قوله نسب ط **(قوله لزوم التكرار)** لانه اذا اقبل  
 بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع أو بالمضاف اليه فقط كان المضاف من الرضاع وهذا اذا كان في  
 قوله وتقول أخت أخيه رضاعا ح **(قوله لكوني ما أخوين)** أي شقيقين ان كان اللين الذي شريهما من  
 رجل واحد أو لام ان لم يكن كذلك وقد يكونان لآب كما اذا كان لرجل امرأتين ولدنا منه فأرضعت كل  
 واحد منهما فان الصغيرين من اخوان لا يسمي لو كان أحدهما أنثى لا يسمي النكاح بينهما كذا ذكره  
 ح **(قوله وان اختلف الزمن)** كانت أرضعت الولد الثاني بعد الاول بعشرين من سنة مثلا وكان كل منهما في عدة  
 الرضاع **(قوله ولقد مرضعتهما)** أي من النسب أم اللين من الرضاع فانه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من  
 قوله ولا حل بين زوجي امرأته ح وأطلقه فأراد التعبير ومن ثم ترضع ولها التي تستحق ما اذا كان الولدان  
 أحدين فانه لا بد من أرضاعهما من امرأة واحدة كما أفادته الجملة الاولى ولهذا لا يستغنى بها عن هذا الجملة  
 ومافي الجبر والمنع رد في النهر ومثل أيضا ما ولدت قبل أرضاعها لرضعته أو بعد ولوسين **(قوله راع)**  
 في الجبر من آخر المسوق لو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن  
 للابن المرضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهن وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الاخوي الا لا ينسب الي  
 أرضعتهما منهم وحدها لانهم من الرضعة **(قوله التي أنثى أرضعتهما)** تفسير للمضاف الى الصغير **(قوله)**  
 ولين بكر المراد ما لقي تجتمع قط بشكاح أو سفاطح وان كانت العدة غير باقية كان زواله بنوعه  
 جوي أو حرمة لا تتعدى الى زوجها حتى لو طاقها قبل الدخول له التزوج برضعته لان البن ليس منه  
 فهو مستأنف ط أما لو طلقها بعد الدخول فليس له التزوج بالرضعته لانها صار من الراتب التي دخل بها

وتزوجها باني أخيهما وكل  
 منها يجوز أن يتعلق  
 الجار والجبر ورأى من  
 الرضاع تعاقبا معنويا  
 بالمضاف كلام كان تكون  
 له أخت نسيه لها أم  
 رضاعية أو بالمضاف اليه  
 كالاخ كان يكون له أخ  
 نسيه له أم رضاعية أو بها  
 كان يتشعب مع آخره  
 ثدي أجنبية ولا تعبر رضاعا  
 أم أخرى رضاعية فهي  
 ما تسع وعشرون وهذا من  
 خواص كلمتنا وتقول أخت  
 أخيه رضاعا بضم اتصاله  
 بالمضاف كان يكون له أخ  
 نسيه له أخت رضاعية  
 وبالمضاف اليه كان يكون  
 لأخيه رضاعا أخت نسبيا  
 وهو جوهري وظاهر **(و)** كذا  
**(نسبيا)** بأن يكون لأخيه  
 لايه أخت لأم فهو متصل  
 بهما لا بأحد هـ لزوم  
 التكرار كالاخت **(ولا حل)**  
 بين زوجي امرأة **(لكوني ما**  
**أخوين وان اختلف الزمن**  
**والاب ولا حل بين**  
**الرضعته ولقد مرضعتهما)**  
 أي التي أرضعتهما **(وولد**  
**ولدها)** لانه ولد لآخ **(ولبن**  
**بكر بنت تسع سنين)** فاستقر  
**(محرم)**

بحر عن الحانية (قوله والالا) أي وإن لم تبلغ تسع سنين نزل لها لبن لا يحرم جوهرة لهم لصواعلي أن اللبن لا يشور إلا من تنصرونه الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا فكلوزل البكر ماء تصفر لا يثبت من رضاعه يحرم ثم كما في شرح الوهابية (قوله ولو حلوبا) سواء حليب قبل موتها فشربه الصبي بعد موتها أو حلب بعد موتها بحر (قوله فيسبرنا كسها) أي نأكل الرضعة فالحال من المقام أفاده ح (قوله بحرما العينة) لأنهم أم امرأته بحر (قوله فيجها) أي بالخرقة إذا ماتت من وجال فقط أما غير الحرم فيجها بحر فتقبل تعمل في لبنها أفاده ط (قوله ويدفنها) لأن الأولى بالنفس الحرام ط (قوله بخلاف وائها) أي الميتة لأنه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذية لا للذة) لأن المقصود من اللبن التغذية والموت لا يمنع من المقصود من الوطء اللذة المعتادة ذلك لا يوجب الميتة بحر عن الجوهر وإذا انتفت اللذة المعتادة بالوطء لم يكن الميتة ليست محلا له لعدم إدران كالميتة قبل البلوغ لأن الموت منفرط بما في لزوم انتفاء قصد الولد الذي هو في الحقيقة حرمة المصاهرة فأرادني اللزوم بانتفاء المزوم فلا رد أن اللذة ليست هي العلة فأفهم (قوله ومخلوطا) معلق على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء ح ح ومثل الماء كل مائع بل والحامد كذلك أفاده في النهر ط (قوله إذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكور وأما فسر القلبية في إيمان الحانية من حيث الإجزاء وقال هانفسها محمد في الدواء بأن غيره من كونه لبنا وقال الشافعي أن غير العلم واللبن لا يغير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة بالإجزاء في الجنس وفي غيره يتغير طعم أولون وأوريج فكلوي عن أبي يوسف اه لأنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد المذكور كورا نفا أنه لا يعتبر إذا اختلف العلم وألوان ثم وافقه معالي الهندية من اعتبار أحد الأوصاف إلا أنه يعزى لابي يوسف ط (قوله وكذا إذا استويا) أي لبن المرأة أو أحد المذكورات ح (قوله لعدم الأولوية) لأنه لا يستوي لبن المرأتين وأفاده ثبوت التحريم منهما ما علة استواءه من المرأته مع الباقى فهي لبنها فغيره مضاف فلا يمكن مستهلكا كالأبصر (قوله وعلى محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنفين أنه لو كان لبن إحدى المرأتين غالباً لمعلق التحريم به فقط ولو استويا لم يتعلق بهما (قوله مطلقا) أي تساويا وأغلب أحدهما لالان الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله قبل وهو الأصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجميع قبل أنه الأصح اه وفي الشرب لا يتورع بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير مدليل محمد كالأفتح اه ح (قوله مطلقا) أي سواء كان غالباً أو غلبوا بعند الإمام وقال إن كان غالباً يحرم والخلاف عقيد بالنسبة للنسابة إذا طبع فلا تحريم مطلقا خلافاً لما إذا كان الطعام قضيماً أما إذا كان وقفا يشرب اعتبرنا القلبية الخاف قبل وبما إذا لم يكن اللبن متقاطراً عند دفع القصة أماعه فيصير متقاطراً والأصح عدم اعتباره المتقاطر على قوله نهر (قوله وإن حساه حسوا) في القلموس حسا في المرفشر به شيئا بعد شئ بحر وما أفاده من أنه لا يحرم وإن حساه فقال له ذلك غلة طعام من النهر وكذا ما جزم به في الفتوح من أن الطعام لو كان وقفا يشرب اعتبرنا القلبية اللبن إن غلبوا وبما أن الحرة وكذا ما في الحانية لوجه واحد وأثبت الحرة في قولهم جميعا وكذا في البصر من المستفي وقال ابن مذهب محمد في الأكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب يحرم ثم قبل ح عن جميع الأثر من الحانية أنه قيل أنه لا يثبت الحرة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كالأكثر الكتب اه قلت والذي رأيت في الخانية وكذا في البحر دنياه وما نقلناه عنها أنفا وليس فيها ما ذكر عن السرخسي والمقول من السرخسي ليس في الحسوبي في غيره ففي الشريعة قيل أن لا يثبت الحرة على قول أبي حنيفة إذا كان لا يتقاطر اللبن عند جل القصة فلا يتقاطر تثبت وقيل لا يثبت واليه مال شمس الألفة السرخسي وذكر في الإسلام أن لا يثبت على قول أبي حنيفة إذا أكل لقمة لقمة فلو حساه وحسوا تثبت اه فإفاده شمس الألفة إنما هو عدم اعتبار التقاطر عند الأكل وهو الأصح كما حرم من النهر وصرح بتعريضه أيضا في الهداية وفي غيره هو كلامنا فيما إذا

والاجوهر (وكذا) يحرم  
(لبن ميتة) ولو حلوبا فيصير  
نأكلها بحرما للعينة فيجها  
ويدفنها بخلاف وطئها  
وفرقت بوجود التغذية  
لا للذة (ومخلوطا) بماء أو  
دواء أولي أخرى أولي شاة  
إذا غلب لبن المرأة وكذا إذا  
استويا (أجساما) لعدم  
الأولوية جوهرة وعلق  
محمد الحرة بالمرأتين  
مطلقا قبل وهو الأصح  
(لا يحرم) (المخلوط بطعام)  
مطلقا وإن حساه حسوا

كلن الطعام وقيل يشربه واهذا اثبت به الحرمة كما سمعته ولم أرمح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع القمعة أن يكون الطعام وقيل يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهم ما علم أن المراد كون الطعام خشنا لا شربا لفظ القمعة مشعر بذلك أيضا فانهم **(قوله)** وكذلك الوجبة قال في البحر ولو جعل اللبن خبيثا أو راتبا أو شرازا أو جينا أو أخفا أو مصلا فتناوله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذلك الابنية الحميم ولا يشتر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاشتغال به يحرم اه ح وفي الأصل موص اللبن الخفيض ما أخذ بدموا الشرب من اللبن الزائب المستخرج ما يؤكل الا حاشا مثل شرب بقره شئ يتخذ من الخفيض الغني والمصل اللبن موضع في وعاء نوص أو خنزف له قطر ماؤه اه ط **(قوله)** والاحتقان في المصباح حقت المربض اذا أوصت الدواء الى باطنه من مخرجه بالمحقن واحتقن هو الاسم الحقيقي للحرمة من الاعتراف ثم أطلقته على ما يدور به والجمع حق مثل فرفرف اه بجر والمساسبان يقال ولا الحقن أى حقن الصبي بالبن الا احتقان من احتقن وهو فصل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحتقنه غيره ولا يصح أخذه من حقن اللبن المجهول لانه لا يبين من القاصر ولا يلزم من تغير الاحتقان في تيج المصادر بعمل الحقنة تعد به المفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والعراج كاحتقن الفخ وتظير التهرق نظير تدبر **(قوله)** والاحتقان في بعض النسخ الاقتطار من الاحتقان والظاهر انه تعريب **(قوله)** وياقضة الجراحة في الجوف والاستعمال بالاشتداد الجراحة في الرأس تصل الى أم الدماغ **(قوله)** ومشكل أى شئ مشكل **(قوله)** الا اذا قال الخ لانه حينئذ يتضح انه امرأة كما ذكره في باب الخش فثبت به التعريم رضى **(قوله)** والا لا تكرار لانه علم من الحلافة وله ومشكل دليل الاستثناء **(قوله)** لعلم الكرامة) لأن بوث الحرمة بالرضاع طريق الكرامة القليلة فلم تعتبر الشفاء بالصبي والاكسا الكباش أبدا والاختصاص في الامم وقوام تحقيقه في الفخ **(قوله)** ولو أرضعت الكبيرة) أطلقها على كل المدخولة وغيره سواء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل الحلاق أو بعده في مخرج أو باني يثبوته قصرى أو كبرى قوله ولو لبنه بغيره منه حكم الرجعية بالاولى لان زوجية فاقعة من كل وجه ثم التقييد بالنسب استلزام لان أخت الكبيرة وأهلها بنتا نسبوا ورضاعا فان دخل الكبيرة مثلها لزوم الجمع بين المراتب وثبت استثنائها في الاول وبين الاختسين في الثاني وبين المراتب بنت بنتها في الثالث وليس له أن يزوج بواحدة منهما قطا ولا المرخصة أيضا وان لم يكن دخل بالكبرى في الثالث فان المرخصة لا تحل له كونه أم امرأته ولا الكبيرة كونه أم أم امرأته وتصل الصغيرة كونه ابنة أمه ولم يدخل بها أو تعاظم في البحر ط **(قوله)** ورضعت الصغيرة أى التي في عدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيلحق كلفها في البدائع ولو تزوج صغيرة مطلقة ثم تزوج كبيرة بها لا فارضعها حوت عليه لانها صارت أم منكوحة كانت له فحرم بنكاح البنت اه بجر وان كان قد دخل بالأم حوت الصغيرة أيضا لانه صار جليما بينهما بل لان النحول بالامهات يحرم البنات والصدقة على البنات يحرم الامهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخنا يستلزم زوج أم ولد بعبد الصغيرة ورضعتها بن السبد حوت على زوجها وعلى مولاها لان البند صارت ابنا لمولى فحرم عليه لانها كانت موطوءة له وبه وعلى المولى لان أم امرأته اه نهر **(قوله)** وكذلك لو أدرج أى لبن الكبيرة تزوج فيها أى الصغيرة أو أشار الى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فثبت كلاهما منه ولكل نصف الصدق على الزوج وبقر الرجل لزوج نصف مهر كل واحد منهما فان تعدد الفساد بأن أرضعها من غير ساجدة بأن كانت شعبة ويقبل قوله لم يثبت محمد الفساد بجر **(قوله)** ان دخل بالأم سواء كان لبنه من أم غيره وسواء وقع ارضاعه في النكاح أو بعد الحلاق ولو بالتناول بعد الدماء اذا كان اللبن منه وقع ارضاعه في النكاح أو بعد الرجى أو البائن أو بعد العدة حوت أبدا وانفسخ النكاح

وكذلك الوجبة لان اسم الرضاع لا يقع عليه بصر (و) لا الاحتقان والاحتقان في أذن) وحليل (وجافة وآدم) لا (لبن وجسل) ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزائه الا لمرأة ولا لاجوهره (و) لا لبن (شاة) وغيرها اعلم الكرامة (ولو أرضعت الكبيرة) ولو لبنه (فرضت) الصغيرة وكذلك لو أدرج رجل في فيها (حوت) أبدا ان دخل بالأم



في الاولين أما حومة الصغيرة فلا تنها صارت بنته بنت مدخولت عوضا وأما حومة الكبيرة فلا تنها أم بنته  
وأهم عقوده رضا ولو أذا كان البن من غير حرمنا أيضا وانفسخ النكاح في الاولين أما حومة الصغرى فلا تنها  
بنت مدخولت لسد رضا أو أما حومة الكبيرة فلا تنها أم عقوده رضا أو أمه ح وذكري البهر أن النكاح  
لا يفسخ لان المذهب عند علمائنا النكاح لا يرتفع بحرممة الرضا والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها  
قبل التفرق لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه ثم قال ويثبت أن يكون الفساق الرضا الطاري على  
النكاح أي كأنما ألتوا زوجها فاشهدوا أنهم اعتصموا برفع النكاح حتى لو وطئها بعد ذلك لا تزوج بعد العدن  
غير متزاكية اه قال الرمي لكن سبأ في نه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي فراجعه ونأمل اه **(قوله**  
**أو البن منه)** هذا يقتضي إمكان انفراق كون البن منه عن كون أم مدخولة وهو فاسد لأنه يلزم من كون البن  
منه أن تكون مدخولة وفي نسخة والبن منه بالواو وهي قاعدة أيضا لان مقتضى عدم حرمها إذا كانت  
مدخولة والبن من غير هو ظاهر البطلان فالصواب إسقاطها اه ح قلت والشارح متابع للبحر والنهر  
والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون بلي من زنا بها فتلزها البن وأرضعها به فقد حرمنا والبن منه  
مع عدم تحقق الدخول اه وفيه ان الجبل من الزنا دخوله بها وحمل النسل المذكور على النسل في  
النكاح الا على ما لا بد فيه بعد تحقق النسل في الزنا السابق وأجاب السامعي بالخيل على ما إذا طلق ذات  
لبنه ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر وتوفي لبنها أو وضعت به ضربا أو فماعت والاحسن الجواب بان قوله ان  
دخل بالام على تقدير قولنا البن من غيره وقوله أو البن منه عطف على هذا المقدور وهو الفرق بينه على هذا  
التقدير لفصل المقابلة بين المتعاطين ولو قال والبن منه أو لكان أوضح وأولى **(قوله والوا)** أي أو لم  
تكن مدخولة ولينها حتم من غيره قطعاً وهذا شامل لما إذا كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فإن كان  
قبه انفسخ نكاحهما الكونه جلعابن البن وأما رضاعه أو أن بعد العقد على البن لم يعد النكاح المدخول بالام  
وان كان بعده لا يفسخ نكاح البن وحرم الام أبا في الصورين للعقد على البن وكلام الشارح قاصر  
على الصورة الاولى اه ح **(قوله ان لم يوطئها)** كمال المهر مطلقة لكن لا تنفع لها في هذه الحالة إذا  
جاءت الفرقة من قبلها أو أفلها النفقة بحرم **(قوله لجمي الفرقة منها)** فصار كردتها وبه يعلم أن لها كانت  
مكرهة أو بائنة فرضتها الصغيرة أو أخذ شخص لبنها فأوجبه الصغيرة أو كانت الكبيرة بمجنونة كان لها  
نصف المهر لانتفاء اضافة الفرقة إليها بحرم **(قوله لعدم النسل)** تعليل لتصف المهر وأما على أصل  
استحقاقها له فمى وقوع الفرقة لا من جهتها والارضاع وان كان فعلها ووقع الفساد لكن لا يؤثر في  
استقاط حقها لعدم خطاب الاحكام كالزنا وتزوجها ولا تنهى بحرمه طبعاً عليه وانما سقط مهرها بارتداد  
أو بهاء لحاقها بهم جميعاً أن لا اقل منها أصلان الزدة محظورة حتى الصغيرة أيضاً واطرافاً الحرمه التي دونها  
التي تارة أو بهاء الارضاع لا طار له فيستحق النسل فتستحق المهر اه ملخصاً من الفتح وغيره **(قوله لعدم**  
**النسل)** ألا يتأخر في الرضعة **(قوله وكذا على المهر)** أي يرجع الزوج عليه الزم الزوج وهو نصف  
صدقات كل منهما بكتفئته بحرم وقد مناعته أيضاً أن الشرط فيه أيضاً بعد الفساد **(قوله ان تعددت**  
**الفساد)** قد في الرجوع عليها ما سطره رها قبل الوطئ فلا يشرط له تعدد الفساد ط عن أبي السعود  
**(قوله بان تكون عاتلة)** ولا رجوع على الجنونة والمكرهة والناقة وفيه أن اشتراط الطريفة عن قوله عاتلة  
متبقة أضاف على المهر **(قوله ولم تقصد الخ)** فلا ورضعها على ظن أنها بائنة ثم ظهر أنها شائعة لا تكون  
متممة بحرم **(قوله يشرط فيه)** أي في التضمين به التعدى كخاف البتران كان في ملكه لا يفيض ولا ضمن  
وخامه في البحر **(قوله والقول لها)** أي في أن لم تتم مدغم عنها بحرم **(قوله طلق ذات لبن)** أي من بنات ولدت  
منه لانه لو تزوج امرأته ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً ولو لدان بسببه اليه بسبب  
الولادته وإذا انتفت انتفت النسبة فكان كابن البكر ولهذا لو لدت الزوج فزول لها لبن أو أرضعت به ثم حبس

أو البن منه والارضاع  
الصغيرة ثانياً (ولم يهر  
الكبيرة ان لم يوطئ) يعني  
الفرقة منها (والصغيرة  
نفسه) لعدم النسل  
(ووجع الزوج) (به على  
الكبيرة) وكذا على المهر  
(ان تعددت الفساد) بان  
تكون عاتلة طالع متبقة  
علمة بالساح وبافساد  
الارضاع ولم تقصد دفع  
جوع أو هلاك (والا)  
لان السبب يشرط فيه  
التعدى والقول لها ان لم  
يظهر منها تعدد الفساد  
مراج (طلق ذات لبن  
فاعدت وتزوجت) بان  
خلعت أو وضعت لحكمه  
من الاول لانه منه يبين  
فلا يربو بالثالث

لبنها ثم دفا وضعت مصيبة فان لبن زوج المرضعة اتزوج به هذه المصيبة ولو كان صبياً كان له التزوج بها وولاد  
 هذا الرجل من غير المرضعة يجر من الحائض (قوله ويكفر من سبها الثاني) فصل في التزوج ببنات الثاني من  
 غير المرضعة يجر (قوله ولو طه يشبهه كالخلال) صورته وطئت امرأتها يشبهه فقلت ولدت ثم تزوجت ثم  
 أرضعت صبياً كان لبنها هو الحلي يشبهه الزوج ومثله صورة الزنا اه ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن  
 الزنا كالخلال فإذا أرضعت به يتناحر موت على الزاني وأبائهم وأبنائهم وان حملوا وفي القنصين من الجرب حتى فرام  
 الزاني التزوج به كالمولود فمن الزاني لانه لم يثبت نسبهما من الزاني والصبر على آباء الزاني وأولاده الزنية  
 ولا جزية بينهما وبين العلم وأثبت هذا في المتوفين الزنا كذا في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم  
 تحبل من الزنا وأرضعت لبنين الزنا تحرم على الزاني كما تحرم من طه عليه وذ كرا لوري أن الحرمة تثبت من  
 جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فيثبت تثبت من الاب وكذا كرا لاسيما وما صاحب السنايع وهو أوجه  
 لان الحرمة من الزنا البضعية وذلك في الوالد نفسه لانه مخلوق من مائه دون الابن اذ ليس الابن كائناً من مثيله لانه  
 فرع التغذية وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالطعنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف  
 ثابت النسب لان النسب أثبت الحرمة واذ اخرج عدم حرمة المرضعة بلبن الزاني على الزاني فعدمها على من  
 ليس الابن منه أولى خلافاً لما في الخلاصة ولانه يخالف المسلول وفي الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم  
 المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام الفتح ملخصاً وحاصله ان حرمة المرضعة بلبن  
 الزاني على الزاني كذا على أصوله وفروعه واثبت تحريمه القسني بأشوا ان الوجوه وابية عدم  
 الحرمة وان ما في الخلاصة من أنه لو أرضعت لبنين الزاني تحرم على الزاني من دون المسلول وفي الكتب  
 المشهورة ان المرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طاق ذلك بل ابن الخ وكلام الخلاصة  
 يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير من الشرح لا قبل هذا تقر بسلام الفتح  
 وتدفع في فهمه منقطع كثيراً من اذهاب الجرح من أن يحمل الخلاف أصول الزني وفروعه وانما الغفل للزاني  
 انفاً اه والحاصل كما قال في البر أن المعتد في المذهب ان ابن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج  
 وانما ان المعتد بثبوته اه قلنا وكذا في شرح المنية أنه لا يعدل عن الفرية اذا وافقها رواية وقد علمت  
 ان الوجوه معروية وابية عدم التحريم (قوله فالزوجة) التشديد بالزوجة لقوله بعده فارق بينهما والقوله  
 ذلك لا حينئذ قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا أفسر الثابت في الهداية وغيرها) أي بذلك البرد على من  
 جعل تكرار الاقرار ثباتاً بضامته لقوله هو حق ونحوه وحزم في البر بأنه ليس مثله وهذا المسئلة صارت  
 واقعة الغفوى في زمن العلامة عبد البر بن التفتة فالحق فيها بعض معاصريه وعده لها محاسن عديدة تبار  
 السلطان في نيلها وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة كذا كره المفسر في شرحه وسرده اه وص  
 أئتمنا ثم قال ظاهر هذه العبارات ان الثابت على الاقرار المانع من الرجوع هو أن يقول ما قلت اه حق أو  
 ما أقروته ب ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعاً اه وقد لوح المصنف في مسائل شتى من المنع أن  
 الكتاب الى تلك الواقعة سواء أقرت على شيخ الاسلام ذكر بالشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت  
 وروايت في فتاوى شيخ الاسلام ذكر يا فقال بعد عرض القول من كلام أئمة اصاب صورته صريح هذه النقول  
 ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام الضمير ومع النظر الى ما هو واجب من الجرح من  
 كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم شاهدان المراد بالثبات والدوام  
 والاصرار واحداً من المقر بأشوة الرضا ونحوها ان ثبت على اقراره لانه يرجوع عنه والاقبال وبأن  
 الثابت عليه لا يحصل الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق أو كذبت أو ما في معناه كقوله  
 هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندى أو لا ريب أن قوله صدق آ كدم قوله هو كاذب فذلك كلام  
 من جرح بين هو حق وكذبت كما فعل السراج الهندي بحول على التاكيد وكلام من اقتصر على بعضها ولو

ويكون ويبدأ الثاني (حتى  
 تلد) فيكون البنت من  
 الثاني ولو طه يشبهه  
 كالخلال قبل وكذا الزنا  
 والواجب لا فتح (قال  
 لزوجه) هذه صيغة ثم  
 وجع) من قوله (صدق)  
 لان الرضا مما يقتضي فلا يمنع  
 التناقص فيه ولو ثبت عليه  
 بان قال) بعده (هو حق) كما  
 قلت ونحوه) هكذا أفسر  
 الثابت في الهداية وغيرها

بما بقي الحصر مؤول بتقدير أو ما في معناه كقولنا في قوله تعالى قل إنما أوصي إلى آفة الحكم الواحد وقوله صلى الله عليه وسلم إنما باقي النسبة وليس في منطوق النصوص المذكورة أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى ينتج الرجوع بعده فمما يؤخذ من قول صاحب المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالجدد بعد العقد أنه إذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك اهـ قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالجديد الخ أي مع الثابت لأن مراده بيان أن الاقرار قبل العقد يتزوجه بالحرمة بعد العقد اثبتت الحرمة لأن صبرته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجدد بعد العقد أو اقراره بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة كذلك إذا أقر به قبل العقد وثبت عليه متى تزوجها ثم قال في مسئلة الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه اليهود بذلك فرقت بينهما اهـ وفي البدائع أما الاقرار فهو أن يقول لامرأتك زوجها هي أختي من الرضاع ويثبت على ذلك وصر عليه فيفرق بينهما وكذلك إذا أقر به ذاقيل النكاح وأصر على ذلك ولم عليه باليخبره أن يتزوجها اهـ قلت وجه ذلك أن الرضاع لما كان مما عني لأنه لا يعلم إلا بالسماح من غير علم عنه التناقض فيه لا احتمال أنه لما أقر به بناء على ما أنصحه به غيره تبينه كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر أم لا أو أكثر خلافا لما إذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فإنه يدل على علمه بصدق الخبر وأنه جازمه فلا يشل رجوعه بعده (قوله فرق بينهما) أي ولو جدد بعد ذلك لأن شرط الفرقة هو الثابت قد وجد فلا ينفعه الجدد بعده ذخيرة (قوله جاز) أي صحت المساح (قوله لأن الحرمة ليست البها) أي يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا سواء أصرت عليه أو لا بخلاف الرجل فإن اصراره منعت الحرمة كاحلت وبغهم في العصرين الخاتمة أن اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به وبغوى في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله مواز به) ذكر ذلك في البراز به آخر كتاب الطلاق حيث قال قال الرجل أنه أتى رضاء وأصرت عليه بغيره أن يتزوجها إذا كان الزوج ينكره وكذا إذا أقر به ثم أنكره فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست البها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبقي اهـ (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن الصغرى الصدرا الشهيد باقيا وفيه دليل على أنها لو أذعت الطلاق الثلاث وأنكر الزوج وحل له أن تزوج نفسها منه وذكره في البراز به آخر الطلاق بقوله قالت لطفتي ثلاثا ثم أرادت تزوج نفسها لم يس لها ذلك أصرت عليه أو أكرت نفسها ونص في الرضاع على أنها إذا قالت هذا البني رضاء وأصرت عليه جاز له أن يتزوجها لأن الحرمة ليست البها قالوا وبقي في جميع الوجوه اهـ كلام البراز به فقوله ونص الخبر بد الاستدلال على أن لها التزوج في مسئلة الطلاق كإصنافه في الخلاصة جهذا يعلم ما في كلام الشارح قبيل باب الإيلاء حيث ذكر عبارة البراز به وهذا هو أصح ما في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه) لأن الطلاق في حقها مما عني لا استقلال الرجل به فصح رجوعها نهر أي حل في الحكم لها فيما بينها وبين الله تعالى فلا إذا كانت على الثلاث (قوله أو أقر بذلك) أي بأخوة الرضاع أي ولم يصر الرجل على اقراره أنه إذا أصر لا يفسخ كذاب بنفسه بعده كاسر (قوله وان ثبت عليه تزوجه بينهما) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تعلم أماله أو يتناهى فيفترق بينهما ظهورا والسبب بقرار مع اصرارها وإن كان لها نسب معروف أولا فصل أماله أو ينتال فرق بينهما وإن دام على ذلك لأنه كاذب في اقراره يفتن بدائع (قوله جئت الخ) أي دليل اثباته وهذا عند الاستكالات لا يثبت الاقرار مع الاصرار كاسر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأما أنه لا يثبت خبر الواحد أمه سكان أو رجلان قبل العقد وبعده به صرح في الكافي والنهاية تبعها لما في رضاء الخاتمة وشهدت به امرأتها قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الخاتمة أن كان قبله والخبر عدل تغايبوا والنكاح وإن بعد وهما كبيران فلا حوط التنزه وبخبر

(فرق بينهما وإن أقرت)  
المرأة بذلك (ثم أكرت)  
نفسها وقالت أعطأت  
وزوجها جاز كقول زوجها  
قبل أن تكذب نفسها) وإن  
أصرت عليه لأن الحرمة  
ليست البها قالوا وبقي  
في جميع الوجوه مواز به  
ومفاده أنها لو أقرت بالثلاث  
من رجل حل لها تزوجه  
(أو أقرت بذلك جميعا ثم  
أكذبتا أنفسهما وقالوا)  
جميعا أعطأتا ثم تزوجها  
جاز (وكذا) الاقرار في  
النسب ليس بآية الأمانات  
عليه قالوا هذه أختي أو  
أخي وليس نسبهما عرفان  
قال وهبت صدق وإن ثبت  
عليه فرق بينهما (والرضاع  
عنه) حقا (المال) وهي  
شهادة عدلين أو عدل

الزنا مع الأمان الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والجمع أسهل من الرفع ويوفق بعمل  
 الأول على ما ذلّم تعلم عدالة الخبر وعلى مالى الخطأ من أن يفهموا ويتبين مقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقاً  
 لكن نقل الزنا على المعنى وكراهية له بداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطائري بأن كان فيه صغيرة  
 فشهدت واحدة بأن أمها وأخته أَرْضَعْنَاهَا بعد العقد قلت ويشترط به ما مر من قول الخاتمة وهذا كبيران  
 لكن قال في الخبر بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً فليكن هو المعتقد في الذهب قلت وهو أيضاً  
 ظاهر كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية وقرئ به وبين قول خبر الواحد بخاصة الماء  
 أو اللحم فراجعهم من كتاب الاستحسان (تأنيده) في الهندية تزوج امرأتها فقلت امرأته أَرْضَعْنَاهَا  
 على أربعة أوجه أن صدقها فقد النكاح ولا مهران لم يثبت وإن كذا باها وهي عدلة فالتزوا المخارقة  
 والافضل له إعطاء نصف المهر لولم يثبت والافضل لها أن تأخذ شيئاً ولو دخل والافضل دفع بكلة والنفقة  
 والسكنى والافضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والمسمى لا بالنفقة والسكنى بسعة المقام معها وكذا الوشيد  
 غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأتان صدقها الرجل وكذا بتأنيده النكاح والمهر بماله وإن بالعكس  
 لا يفسد ولها أن تخلفه ويرد إذا نكح اهـ (قوله وهو عدلتين) أي لو أحدهما المرضعة ولا يضر كون  
 شهادتهما على فصل نفسها لأنه لا نكحة في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكل على رب الدين حيث  
 كان حاضرًا يحرم قلت وما في شرح الوهابية عن التفت من أنه لا تقبل شهادة المرضعة عند أي حنفية  
 وأصحابه فالظاهر أن المراد إذا كانت وحدها استرازا من قول مالك وإن أوهم نظم الوهابية خلاف ذلك  
 فتأمل (قوله لتضنها) أي الشهادة حق العبد أي باطل عنه وهو حل التمتع فلا يثبت القضاء أي أن لم  
 توجد المتاركة لم يلق النهر الحاصل أن المذهب عندنا كآمال الزنا على أن النكاح لا يرفع بحرمة  
 الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو طئها قبل التفرق لا يجب عليها الحد أشبهه الأسر أو لم يشبهه نص عليه  
 في الأصل وفي الفاسد لا يثبت تفرق القاضي والمتاركة بالتوفيق في الدخول لهما وفي غيره ما يكتفي بالمخارقة  
 بالأبدان كبر اهـ (قوله الظاهر) كذا استظهر في الخبر مستند المسئلة الطلاق المذكور فتأملها  
 الشهادة يثبت الامتناع هو المائل الأربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسب ما دعوى وهي مذكورة  
 في قضاءه الأشباه فتراه هذه عليها (قوله ثم ماتا) أي الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معهما) لأن هذه شهادة  
 لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا إذا قامت عند الخاتمة (قوله وقيل له التزويج ديانة) أشاؤالي  
 ضعهما على شرح الوهابية عن الفتية عن السلام التزويج في المذهب الصحيح اهـ وخبره  
 الشارح في أخبار الربيعة فافهم (قوله قضى القاضي) أي المجهدين أو المقادير كس (قوله لم ينفذ) لأنه  
 من المسائل التي لا يبرح فيها الاجتهاد وهي نيف وثلاثون مذكورة في قضاءه الأشباه (قوله مصر رجل)  
 قيد به استرازا إذا كان الزوج صغيراً في عدة الرضاع فلها تحريم عليه (قوله ولينهم من رجل) أي  
 واحد وقيد به ليمتد التحريم بين الصغيرين لأنهما صارا لأختين لا بوزنا أمالو كل من كل واحد من  
 رجل لم تحرم للصغيرتان والمراد بالرجل خبر الزوج فلو كان بينهما من الزوج في دفع الفسخ أن الأصواب  
 وجوب الضمان على كل منهما لأن كلاهما قد أسفست لصيرة وكل من صغير بنتاه خلا من حرف المسئلة وقال  
 ولينهم من سبيل ثلوه من رجل اهـ (قوله لم يضمن الخ) بخلاف ما مر فيما أوردت الكبيرة من ثلوه  
 متعددة الفساد حيث تمتعت لأن فعل الكبيرة هناك مستقل بالأداة صاف الفساد إليها أما ما فعل كل  
 من الكبيرتين غير مستقل بل يضاف إلى واحد منهما لأن الفساد باعتبار الجمع بين الاثنين منهما بخلاف  
 الحرمة هناك لأنه لا يجمع بين الأم والبنت وهو يقوم بالكبير مع مخلص (قوله غرم المهر) أي يجب المهر  
 على الأبوين يرجع به على الأبوين والمسئلة مذكورة في الهندية في الحرمان وقيد بها إذا كانت الزوجة  
 مكرهه وصدق الزوج أن التقبل بشهوة تقع الفرق ولا فالقوله اهـ وأمالو كانت مطلوعة فلا مهر لها

وعدلتين لكن لا تنسح  
 الفرق إلا بتفرق القاضي  
 لتضنها حق العبد (وهل  
 يتوقف ثبوته على دعوى  
 المرأة الظاهر) لتضنها  
 حرمة الفرج وهي من  
 حققة تعالى (كمافي  
 الشهادة بطلانها) ولو شهد  
 عندها عدلان على الرضاع  
 بينهما أو طلقها ثلاثاً وهو  
 يبعد ثبوتاً أو غايات قبل  
 الشهادة عند القاضي  
 لا يسعها المقام معهما ولا  
 قتله به يفيق ولا التزويج  
 بأخرو قبيل له التزويج  
 ديانة شرح الوهابية  
 (نوع) قضى القاضي  
 بالتزويج بضرع بشهادة  
 امرأتين لم ينفذ مصر  
 وجل تدعى زوجته لم تحرم  
 تزويج صغيرتين فأرضعت  
 كل امرأة ولينهم من رجل  
 لم يضمنوا نكحة الفساد  
 لمروضة بالاختية قبل الابن  
 زوجة أبيه وقال تمتعت  
 الفساد غرم المهر ولو طئها

لأن الفرقه جاعلت من قبلها ثم ينفى كآمال الرجن أن يكون ذلك مقيدا بما قبل النحول وان المراد بله نصفه  
أما بعد النحول فلا غرم لأن المهر وجب بالنحول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوعه عن شاهدى الطلاق ان  
كار قبل النحول غير مانف المهر وان بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أي تعدت الفساد (قوله لا)  
أي لا يغرم ثم المهر نصف المهر بزيادة وتغييره بالصف مؤيد لما قاله الرجن (قوله فلم يلزم المهر) لأنه  
لا يجمع بين حدوده ورازية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق﴾

لماد كرا السكاح وأحكامه الأزمنة والتأخر منه شرع فيه به يرتفع وقدم الرضا عنه لأنه وجب معتمدة  
بغلاف الطلاق قد دعا للاشدد على النسخ بحر (قوله لكن جعلوا الخ) عبارة البحر قالوا انه استعمل  
في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الأول صريحا والثاني صكاهة فتم شرف على النسخ في  
مطلقا وانت معلقة بالتشديد يورثه على في الأصلين ومعلقة بالتخفيف اه قال في البدائع وهذا  
الاستعمال في العرف وان كان المعنى في القليل لا يختص في القليل بل هذا جائز كما قال حصان وحسان فانه  
بفتح الحاء يستعمل في الرأوي بكسر هاء في الفرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف القصة لأنه صرح في  
عمل آخر أن الطلاق في القصة والشرع عبارة عن رفع قيد لنكاح وصرح أيضا بما يدل على أن الطلاق في  
العدة صريح وكاية فافهم (قوله وشرعا رفع قيد النكاح) اعترضهم في البحر بأمو والأول أنهم قالوا ركنه  
اللفظ المنصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريضه لأن حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو المقادال على رفع  
قيد النكاح الثاني أن القيد صيرورته بمنزلة من الخروج والبروز كلفي البدائع فكان هذا التعريف  
ماسباب المعنى القوي لا المسمى الثالث أنه كان ينبغي تعريضه بأنه رفع مقيد النكاح بلفظ مخصوص ولو  
ما لا اه أقول والجواب عن الأول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطليق كالسلام والسراح بمعنى  
التسليم والتسريح أو مصدر طلقت بضم اللام أو فطعت طلاقا كالفساد كذا في الفقه وتقدم أنه لا ترفع الوفاق  
مطلقا أي سببا كرواق البعير والاسير ومعنوا كانهما وان المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أي انما قد  
ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لا نفس اللفظ لكن لما كان أمرا معنويا  
لا يفتحق إلا بانظمة المستعمل فيقبل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فذا قال المصنف تبعا  
لفظه انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص ومن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال في الجوهره  
هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقد النكاح فقد فسره بالمتى المصدري كقولنا أولا وعبر عن  
رفع القيد بعمل العقد أي بغير رابطته النكاح استمارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه لأن العقود كليات  
لا تبيد بعد النكاح بها كحقيقة التلويح في بحث العلل ومن هذا قال في البدائع وأما بيان ما يرفع حكم  
النكاح فالطلاق وقال فيه النكاح الصحيح أحكام بعضها أصلية وبعضها من الترتيب فالأول حل الوعد لا  
لعارض والثاني حل النظر ومثل التمسك ومثل الحبس وغير ذلك اه وأما ما أورده في البصر من أن من  
آثار العقد العدة في المدخول بها فإذا لم يفسر ورفع العقد فبفسره أن العدة ليست من أحكام النكاح لأنه  
غير موضوع لها أو كونها من آثاره لا من آثار وجودها بعد رفع أحكامها كما أن نفس الطلاق من آثاره  
النكاح ولا يجمع أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد عدل لأحكامها كبحر جوابه وقالوا أيضا أن  
الخارج المتعلق بالحكم أن كان مؤثرا فيه فهو العلة وإن كان مفضا إليه بلا تأثير فهو السبب وان يكن  
مؤثرا فيه ولا مفضا إليه فان قوت طبعه وجود الحكم فهو الشرط والايمان دل عليه فهو العلامة وتدل في  
كتب الأصول ولا شبهة أن هذا النكاح علة لحل الوعد ونحوه لا ترفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لأنه وضع  
له نعم السكاح شرطه كان الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لعدة دمر حوائف باب العدة أن شرطها  
رفع نكاح أو شبهته فان نكاح شرط لانعدام الطلاق شرط لعدة فصع كونها من آثاره هذا الاعتبار

وقال ذلك للزوم الحد

فلم يلزم المهر

﴿كتاب الطلاق﴾

(هو) لفتقر رفع القيد لكن

جعله في المرأة طلاقا وفي

غيرها طلاقا فلذا كان

أنت معلقة بالسكون كاية

وشرعا (رفع قيد النكاح

(قوله في الحال بالإن) متعلقان برفع (قوله أو لا) أي بعد انقضاء العدة والأضمان ملحقين إلى الأولى وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يتبين عدم وقوع الطلقة الأولى حتى لو حلفت أنه لم يقع عليها طلاقاً لا يحنث بغيره وأن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق مقدم صرح الزبيدي وغيره بأن المراجعة بدور وقوع الطلاق حال المقدسي فالصواب يقتضي بطلان ما في القهستاني من أنه إذا زاته النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولما خال في البدائع أما الطلاق الرجعي فالحكم الأصلي له نقصان العدة وأما زال الملك وحل الوط فلا يصححكم أصلي له لازم حتى لا يثبت الحلال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وهذا أصح زال الوط من أحكامه الأصلية حتى لا يعمل به ولو قبل المراجعة (قوله هو ما اشتمل على الطلاق) أي على مادة ط ل ق صريحاً مثل أنت طالق أو كناية كملقطة بالتخفيف وكانت ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فرقت بينهما عداً بالزوج الاسلام والعقود المعنوية والركائيات الحدية لرجعة النبيونة ولفظ الخلع فخرج لك قوله وغيرهما أي غير الصريح والكناية فيسد أن قول القاضي فرقت والركائيات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالتناسب عطفه على ما اشتمل والصحيح ما عداه أي ما يشاء نظر المعنى لأنه واقع على الصريح والكناية (قوله يخرج الفسوخ الخ) قال في الفسخ فخرج فخرج القاضي في إياه ما وردة أحد الزوجين وتبين الدارين حقيقة وحكاية بخيار البلوغ والتقي وعدم الكفاية ونقصان المهر بما ليست طلاقاً ١٥ وقدر من طلاق باب الوط ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه فضاء القاضي وما يشترط فراجع (قوله وبهذا) أي بزاد قوله أو لا وقوله وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة الكنز والمتقى) هي رفع القيد للثابت شرعاً بالنكاح (قوله منقوضة طردا وصكاً) أي إنهم أقروا بغيره من غير دخول الفسخ فيها وفي جامعة طردا الرجعي (قوله كرية) هي الظن والشك أي ظن القاضي (قوله والمذهب الأول) لا طلاق قوله تعالى خلة وهن لعنه لاجماع عليكم أن طلقتم النساء ولاه صلى الله عليه وسلم طلق خصة لا يرى كبر وكذا فصله العداية والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثرا السكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال إن طلاق الحلال إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالطلاق ما ليس فعده بالزمن الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشيخ بصر ملحقات لكن حاصل الجواب أن كونه معوضاً لا ينافي كونه حلالاً فإن الحلال لم يمتد إلى المعنى يشمل المكروه وهو معفوض بخلاف ما إذا أراد بالطلاق ما لا يبرح تركه على فعله وأنتم شبر إن هذا الجواب هو ما يفتقر الثاني إلى ما بعد تأييده أيضاً ففهم (قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في الفضل أن قولهم باحته وبطلانهم قول من قال لا يباح إلا لكبراً أو رية بأنه صلى الله عليه وسلم طلق خصة ولم يقرن بواحدة منهما من قولهم الأصل فيهما الحظر لما عمن كفران نعمة السكاح والإباحة الحاجة إلى الخلاص والحديث أن بعض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأجاب في البصر بأن هذا الأصل لا يدل على أنه محظور شرعاً وإنما يبدأن الأصل فيهما الحظر وترك ذلك بالسرعة فصار الحل هو المشروع فهو تقارب قولهم الأصل في السكاح الحظر وإباحة الحاجة إلى التوالد والتناسل فهل لهم منه أنه محظور فألحقوا باحته لعرجة طلب الفلاص منها لإزالة العار ١٦ أقول لا يخفى ما بين الأصلين من الفرق فإن الحظر الذي هو الأصل في النكاح قد زال بالسكينة فربح فيه محظر أصلاً لا عارض خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشرووع في ذاته من حيث إنه إزالة الرقوة أو إتيان الحظر لعني في غيره وهو ما عمن قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ١٧ فهذا صريح في أنه مشرووع ومحظور ومن جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما بالاعتلاف الحسية كالمصالح في الأرض المعصية فتكون الأصل فيه الحظر بل بالسكينة بل يوافق إلى الآن بخلاف الحظر في السكاح فانه من حيث كونه انتفاعاً بغيره لا ادعاءاً بالمسترم وإطلاعا على العورات قد زال الحاجة إلى التوالد بقاء العالم وأما الطلاق فإن الأصل فيه الحظر بمعنى أنه محظور لا عارض فيه وهو معنى قولهم

في الحال بالإن (أو السائل) بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق يخرج الفسوخ بغيره ومتى وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكنز والمتقى منقوضة طردا وصكاً بغير (وإباحة مباح) عند العامة لا طلاق إلا بات أكمل (وقيل) فانه الكمال (الأصح حظه) أي منعه (الاحتاج) كريبونكر والمذهب الأول كفى البصر وقولهم الأصل فيهما الحظر معناه أن الشاؤم ترك هذا الأصل فإباحه

الأصل فيه الحظر والاباحة للحاجة إلى الخلاص فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص بل يكون حجة أو سفاهاً رأى ويجوز ذكر أن النعمت أو الخلاص لا يذام بها أو يأهلها أو أولادها ولهذا قالوا إن سببه الحاجة إلى الخلاص عند تباين الاختلاق وهو وضع الفضائل الموجبة عدم إقامة حدود الله تعالى طلبت الحاجة عند تباين الكبر والريفة كقول بل هي أعم كما اختلوا في الفتح حيث تجرد عن الحاجة لمصلحة له شرعاً يعنى على أصله من الحظر ولهذا قال تعالى فإن أعطيتكم فلا تنفوا عليهن سيلاً في لا تظلموا الفرق وعليه حدث أن بعض الحلال إلى الله الطلاق قال في الفتح ويجعل اللفظ المباح على ما يقع في بعض الأوقات أعنى أوقات تحقق الحاجة البهية اهـ وإذا وجدت الحاجة المذكورة أربعاً عليها يحمل ما وقع منه على الله عليه وسلم من أحبابه وغيرهم من الائتمتوا بهم من العيب والاباحة لا سبب فقوله في البحر أن الحق إباحته لغير حاجة طلباً للخلص منها إن أرادها الخلاص منها لا سبب كالمبادى ومنه من دفعه عن غيره لغير الحاجة لقولهم إن إباحته للحاجة إلى الخلاص فلا يصحوا الاعتدال بالحاجة إليه لا عند مجرد إرادة الخلاص وإن أراد الخلاص من غير الحاجة إليه فهو المطلوب وقوله في البحر أيضاً إن ما يحتمل في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب من علمائنا فيه نظر لأن الضعيف هو عدم إباحته إلا للكبر أو بيت الذي صحه في الفتح عدم التقيد بذلك كالمذهب من مفسريه المأخوذ بما قرره أنه لا ينعزل الشافعي عن قولهم بإباحته وقولهم إن الأصل فيه الحظر لا اختلاف الحشبة يظهر أيضاً أنه لا اختلاف بين ما ادعاه أنه المذهب وما صحه في الفتح فاقسم هذا الخبر فإنه من فتح القدير (قوله بل يستحب) اضطراب انتقال ط (قوله لو مؤذية) أطلقه يشمل المؤذية له أو لغيره بقوله أو بطلها ط (قوله أو أثار كصلة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة ومن ابن مسعود لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد مضى خبره من أن أعسر أمه ألا تسمى ط (قوله ومفاده) أي مفاد استيجاب طلاقها وهذا قاله في البحر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى أنه أن يضرها على ترك الصلوات لم يتولوا عليه مع أن خبره على تركها لا يثبت كرهها فاضحان اهـ (قوله لو أثار الأسلاك بالمعروف) كالمالك كان شصياً أو يصحوا بأوصينا أو شركاء أو أمهراً والشك في دفع الشين البهية وتشد يد الكف وبالزنا هو الذي تنتشر له المرأة قبل أن يخالطها ثم لا تنتشر له بعد بغيرها والمصير بفتح الحاء المشددة وهو المحذور ويسمى الربوط في زماننا ح عن شرح الوهابية (قوله لو بديها) يأتي بيانه (قوله ومن محاسنه الغلص به من المكارة) أي الدين في قول النبي به بحر أي كان يحرم من إقامته محذور الزوجة أو كان لا يستحبها قال في الفتح ومنها أي من محاسنه بغيره بيد الرجال دون النساء لا يختص من نقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شره ثلاثاً ليس ككذب وبما يظهر عدم الحاجة إليها ثم يحصل الندم فتشرع ثلاثاً لغير بنفسه أو لا وثانياً اهـ ملصاً (قوله وبه) أي يكون الغلص المذكور من محاسنه ما ذكره لم يقع طلاق النور لفات هذه الحكمة اهـ ح وصح بالدولته دار الأسرى من متنافين لأنه يلزم من وقوع التعزير وقوع الثلاث المعلقة قبله ويزن من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد بالدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشين على الآخر فيزول توقف الثاني على نفسه متأخراً بما جرت به أوسر تبتين ط (قوله وإتبع) أي إذا طلقها واحدة يقع ثلاثاً واحدة التعزير وثلاثاً من المعلقة ولو طلقها ثنتين وقمتا وأدق من الطلقة أو طلقها ثلاثاً فحققت فيستلزم الطلاق المعلق لأصناف أهلية فيلحق ولو قال إن طلقته فأت طالق قبله ثم طلقها واحد وقع ثلثان بالخبرة والمعلقة توس على ذلك كدفع القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تفرع على قوله وإتبع إجماعاً ثم هذا ذكره المصنف أيضاً من جواهر الفتاوى فإنه قال ولو حكم ما حكم به بعض الدور بقاد السكاح وعدم وقوع الملاق لا يفسد حكمه ويجب على ما حكم آخر تفرع به ما لم يفسد هذا لا بعد خلافه قول مجبول باطل ط لا يظهر البطلان ونقله من جواهر الفتاوى أن هذا القول لا يلبس من سريخ من

بل يستحب لو مؤذية أو  
تأذية صلاة غاية ومفاده  
أن لا تأثم بها شرعاً لا تسمى  
ويجب لو أثار الأسلاك  
بالمعروف وبغيره لو بديها  
ومن محاسنه الغلص به من  
المكارة وبه يعلم أن طلاق  
الدور بشر أن طلقته  
فأنت طالق قبله ثلاثاً وإتبع  
إجماعاً كجرحه المصنف  
معنى بالجواهر الفتاوى  
حتى لو حكم ببعض الدور  
ما حكم لا يفسد أصلاً

أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وأنه قول مختار فان الامتنع المحبة والتابعين وأئمة  
 السانن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما أجبت على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشكل  
 على دعوى الإجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كلزني وابن الحذاق والفقهاء الصاغبي أبي  
 الطيب والبيضاوي وكذا القرأني والسبكي لكنهما وجهاهمه وقد عرفت في فتح القدير القول بطلان الدوراني  
 بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وأنها تطلق إلى أكثرهم وانتم له صاحب الجهر لكن رأيت  
 مؤلفا خلافا للامتناعين بحج المسكرو بطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وأن القرأني من المالكية نقول من  
 شيخه العزيز عبد السلام الشافعي الملقب بساطن العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقض  
 قضاء القاضي به مخالفته لقواعد الشرع وقال أنه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة  
 وأنه تقبل بعض الأئمة من أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وما وقع منهم في وقوع الثلاث  
 أو التجز وسعدون شارح الإرشاد قال إن المختص في الفتوى وقوع التجز وعليه العمل في الديار المصرية  
 والشمالية وجزء الرافعي إلى أبي حنيفة وأنه بالغ السروجي من الحنفية فقال أنه يشبه بمذهب النصارى أنه  
 لا يمكن الزواج بإتباع طلاق على زوجته مدته اه ملخصا وذكر في فتح القدير أيضا أن القول بصحة الدور  
 يخالف حكم الفتوى لحكم العقل ولحكم الشرع وقرره بالأمر بدلي فأرجع إليه ه (تبيينه) قد بان لك  
 أن المذهب عند الشافعية وقوع التجز فقط بناء على إبطال الكلام كله وهو جهة التعليق وقد مر عن الفتح  
 الجزم بوقوع الثلاث عند بناءه على إبطال لفظ قبله فقط لأن الدوران لم يحصل به ونقل أن جرحه من فقه  
 الحنابلة كناية القولين عندهم وقد مرنا بقيد أن الخلاف ثابت عندنا بذواته اه (قوله) وأقسامه ثلاثة  
 (الم) يأتي بيانه تقريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل إلا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعي أو  
 بائنا كناية أن بيانه في الباب الآخر (قوله) ولحق به أي من حيث عدم احتسابه إلى النية كلفظ الصريح أو  
 من حيث وقوع الرجعي به وانما احتاج إلى نية واستبرأ وحلوا وأنشوا واحدة فأدركت (قوله)  
 وكناية هي ما يوضع الطلاق واحتمله وبقية كناية أن يلبس به (قوله) وعمله المنكوحه أي ولو لمعتقته طلاق  
 رجعي أو بائن غير ثلاث في حق وثنتين في أمة أو فس فسخ بغير بقى لايه أحدهما من الإسلام أو بارتداد  
 أحدهما ونظم ذلك القديسي بقوله

(وأقسامه ثلاثة حسن  
 وأحسن وبدعي) يأتي به  
 وألفاظه مرج ولحق به  
 وكناية (وعمله المنكوحه)  
 وأهله زوج عاقل بالغ  
 مستغنى ووصف كنه لفظ  
 مخصوص خالص الاستثناء

بعته من الطلاق يلحق ه أوردته أو بالابه يلحق

بخلاف عدة الفسخ بحرم مقو بنة كتمثيل ابن الزوج أو غيره بونة كالتمنع بغيره عتق وبلوغ وصدم  
 كفاهة نقصان مهر دسي أحدهما وموسره فلا يقع الطلاق فيها كالجرح في البصر عن الفسخ وكذا ما سألني  
 آخر الباب لو حررت زوجا حين ملكته طلقته في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكايات  
 (قوله) وأهله زوج عاقل الخ) آخره بالزوج من سيد العبد والذات الصغير والعاق ولوحكام الجنون  
 والمعتوه والمدعوش والمبرم والمعمى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ من الصبي ولو  
 مراعاتوا لم ينطق من النائم وأكاد أنه لا يشترط كونه مسلما صحيحا طائعا عاديا فمقت طلاق العبد  
 والسكران بسبب محذور السكر والمكر والمسكر والمالز والمخاط كسباني (قوله) وركه لفظ  
 مخصوص هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية فخرج الفسخ عن معنى وأراد اللفظ ولو  
 حكما لينحل الكناية المستتية وإشارة الأئمة والاشارة إلى العدد لا ما صبح في قوله أنت طالق هكذا كما  
 سألني وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فباعها ثلاثة أعشار بنوي الطلاق ولم يذكر لفظ الصريح معاولا  
 كناية لا يقع عليه كافي في الخبر المثل وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البرادى من أمرها بحاق شعرها  
 لا يقع به طلاق وإن قوله (قوله) خالص عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق كقول  
 إن شاء الله تعالى أو لا إن شاء الله تعالى زاد في البصر وأن لا يكون الطلاق انتهاه غاية ما له قال أنت طالق



من واحدة إلى ثلاث تقع الثالثة عند لامام ط (قوله طلقه) التام واحد قديم لأن الزنا عليها بكلمة واحدة بدعي ومنقر قال بن الحسن بحر (قوله رجعية) قالواحدة البائنة بدعية في طاهر الزاوية وفي رواية الزبادان لا تكره بحر من الفتح ثم ذكر من المحيط أن الخلع في سعة الخيض لا يكره بالإجماع لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به وسد ذكره الشارح ويأتي غمله (قوله طلقه طهر) هذا صدى بأوله وأخره قبل والثاني أولى استزاد من طول بل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الطهر من كلام محمد بن نهر واستزاد به عن الخيض فإنه فيه بدعي كما يأتي (قوله لا وطه فيه) جملة في محل جر صفة لطهر ولم يقل منه لينحل في كلامه ما ولو طئت بشبهة فإن طلاقها فيه حيث بدعي نص عليه الاستيعابي لكن برده على الزنا فإن الطلاق في طهر وقع فيه حتى لو قال لها أنت طالق السنة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كل ذنا وقع وان يشبهة فلا كذا في المحيط وكان الفرق أن وطء الزنا يترتب عليه أحكام النكاح فكان هدر بخلاف الوطء يشبهة وهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره ليصحها فيه لكن لا بد أن يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيه أول يظهر حملها أو تكن آيسة ولا صغيرة كفى البدائع لأنه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الجعير تطليق في طهر واحد مكرره عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها أو كانت من لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا لعدم العلة أعي تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى تحيض عليها) معناه التزك من غير طلاق آخر لا التزك معاطلة إذا جازجهما فالخراج الطلاق من كونه أحسن بحر (قوله أحسن) أي من القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فإن ما كان كالكرهته لا ندفع الحاجة واحدة بحر من المعراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أو لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنًا مع أنه أعمض الحلال وهذا أحد معي السنون ومعنى السنون هنا ما ثبت على وجه الاستصحاب بما لا أنه المستعقب للثواب لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه ليشبه ثواب فالمراد هنا المباح لم يوفقه دامية أن يطلقها بدعيًا قديم نفسه الوقت السنن ينال على كتم نفسه من المعصية لا على نفس الطلاق ككتم نفسه من الزنا مثلاً بدعيًا أسبابه وجوده بالعبادة فإنه شاذ لا على عدم الزنا لأن الصميم أن المكاتبه الكمال لعدم كما عرف في الأصول بحر وقبح (قوله وطلقه) مبتدأ ولغيره موطوء أي مدخول بها متعلق بمعد وصفه له وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولو طوء متعلق بنفريق أو حال منه على رأي وتفرق معطوف بهذه الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهر متعلق بنفريق أيضا وقوله فحين تحيض حال من ثلاث المضاف إليه تفرق كونه مغفوة في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر صلت على في ثلاثة أطهر وقوله حسن خير المتدا وما صطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزدي على الواحدة بكلمة واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيره لكنه في المدخولة تخص بمعادا كان في طهر لا وطئه فيه ولا في حيض قبله كما هو والافهم بدعي وفي غيره بالفرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت أعم الطهر اتحالى عن الجماع خاص بالمدخولة فالزم في المدخولة مراعاة العدد وان يطأها واحدة في الطهر المذكور وقطع وهو السنن الحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهر أو أشهر وهو السنن الحسن وذكر في البصر من المعراج أن النكاح كالوطء وتقدم بذلك في أحكام الخلو من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهر) أي أن كانت حرة أو أفي طهر من برجندي والخلاف المتقدم في أول الطهر وأخبر بحر هنا كما نه عليه في البصر (قوله لا طلاق فيه) أي في الخيض لأنه بمنزلة ما لو أوقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكرره وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لأن الموضوع تفرق في الثلاث في ثلاثة أطهر ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي حاله أن طلقها في أول الشهر وهو البلية التي روى فيها الهلال والاعتبار كل شهر ثلاثين يوما في تفرق الطلاق اتفاقا وكذا في حق انتضاء العدة عنه وعندهما شهر بالأيام وشهران بالأهلة قال في

(طلقه) رجعية (نقض في طهر لا وطه فيه) وركها حتى تحيض عليها (أحسن) بالنسبة إلى البعض الآخر (وطلقه) لغير موطوء ولو في حيض أو موطوءة تفرق في الثلاث في ثلاثة أطهر لا وطه فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه (فحين تحيض د) في ثلاثة (أشهر)

الفتح قبل الفتوى على قولهم لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالنسب  
ولم تردما أو كانت حاملا أو صغيرة لم تبلغ تسع سنين على المختار أو أئسة بلغت خسا وخمسين سنة على الرابع  
أما جملة الطهر فمن ذوات الأقران لانها شابة وإن لم تبلغ فلا يبلغها السنة الا واحدة ما لم تدخل في حد الاياس  
اذا الحيض مررت في حقها صرح به غير واحد نهر قال في البصر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد  
لا يمكن نقلها للسنة حتى تحيض ثم تطهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه  
قلت وتفيد الصغيرة بالتي لم تبلغ تسعا فيد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الأشهر وليس كذلك وانما تطهر  
فأدته في قوله بهد وحل طلاقهن عقب طوعه كأنهم رقه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا لجواب  
له صاحب النهر عن قول الفتح لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضا كذلك فلما نسب غيره  
بالفرض لمن طلاق السنة اه (قوله أي السنة والصغيرة والحامل) أي المفهوم من قوله في غيرها  
وكان الاول للمصنف التصريح بهن هنالك ليعود الصغير في طلاقهن الى المذكور صرح بها ولئلا يرد عليه من  
بلغت بالنسب وامتد طهرها أو بلغت تسعا كما يظهر مما بعده (قوله لان الكراهة) أي لان كراهة الطلاق  
في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحل في شبهة وجه العدة أنها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا  
الوجه يقتضي في التي لا تحيض لا صغر ولا كبر بل اتفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد  
وقد وصلت السن البواغ أن لا يجوز تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحل في كل منهما اه وقال قبله وفي  
المصنف قال الحلواني في حق الصغيرة لا يرحى حلها أمافين يرحى فالافضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها  
بشهر كما قال زفر ولا يفتي أن قول زفر ليس هو أفضله الفصل بل لزومه اه وأجبت في البصر بان التشبيه إنما  
هو بأصل الفاصل وهو الشهر لا في الافضاء اه واستقر بوجه متصلا بالصغر أي بان بلغت بالنسب وامتد  
طهرها من امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها لا تطلق للسنة الا واحدة كبحر لانها شابة قدوات الدم  
وهو مرجو الوجود مسافة فساء فيق فيها أحكام ذوات الأقران بخلاف من بلغت ولم تزل الدم أصلا (قوله  
والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها الحرمة لتصر بحكم بعضائه بحر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا  
بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس  
يقع به واحده قال ابن ابي عمير وطاوس وعكرمة لم يأت مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد  
استحلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم وذبح جمهور العصابة والتابعين ومن بعدهم  
من أمضا المسائل الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سق الا حديث الباقية عليه وهذا اعراض ما تقدم واما امضاء  
عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفتها لعصاة له وعلمها بانها كانت واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر  
على وجود ما نفي أول علم بانها الحكم ذلك لعلمها بانها لم تكن على انتفاءها في الزمان المتأخر وقول بعض  
المخالفين في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرة عشر  
عشرهم القول وقوع الثلاث باطل أما أولا فاجماعهم ظاهر لانه لم ينقل عن أحد منهم انه خالف عمر حين  
أمضى الثلاث ولا يثبت في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف تسمية كل في صدد كبير الحكم واحده على انه  
اجماع سكوتي وأما ثانيا فالصيرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة ألف لا يبلغ عدده المجتهدين  
الفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحقاه والمبالغة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة  
والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صرحا ببقاء الثلاث ولم ينهوا  
لهم مخالف فذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لكم كما حكم بانها واحدة لم ينقض حكمه لانه لا يوجب  
الاجتهاد فيه فهو مخالف لاختلاف وغايه الامر فيه أن يصير كسبع أمهات الاولاد اجمع على نفيه وكن في  
الزمن الاوليين اه ملخصا ثم أطلق في ذلك (قوله في طهر واحد) قبسه لثلاث والتسعين (قوله

في حق غيرها حسن  
وسفي فعمل ان الاول سفي  
بالاولى وحل طلاقهن  
أي الأيسة والصغيرة  
والحامل (عقب طوعه) لان  
الكراهة فحين تحيض لتوهم  
الحمل وهو مفقود هنا  
(والبدعي ثلاث) متفرقة  
(أو ثنتين مرة أو مرتين  
في طهر) واحد

لارجمة نفسه) فلو تخلف بين الملتصقين وجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بفعل القسبة أو بالمس عن شهوة  
 لا بالجماع اجماله لا طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الا تبس وتظاهر الرواية ان الرجمة  
 لا تصكون فاصلة وكذا لو تخلف النكاح اثنائه في البصر (قوله وطلعت فيه) أي لم تكن حبلى ولا آتسة  
 ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كما مر (قوله في حوض موطوءة) أي مدخولهم او مثلها المحتل بهم كما مر (قوله  
 لكن أوجز وأقود) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لو طلقها  
 في الثمنس فانه بدعي كالفي البصر وما لو طلقها في طهر لم يتعاهدها به بل في حوض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في  
 حوض قبله فانهم (قوله وتجب رجعتها) أي لو طوأتا المعلقة في الحوض (قوله على الاصح) مقابلة قول  
 القدروري انها مستحبة لان العصبية وقعت فتعدرا ارتفاعها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمرى  
 حديث ابن عمر في العصبين مرابنك فلما رجعهما حين طلقها في آفة الحوض فانه يشتمل على وجوبه من صريح  
 وهو الوجوب على عمر ان يأمر وصحبي وهو ما يتعلق بانه عند توجبها العصبية اليه فان عمر نائب عنه من النبي  
 صلى الله عليه وسلم فهو كبلبغ وقد رافق ارتفاع العصبية لا يصلح صرافا للعصبية من الوجوب بل هو واجب برفع أثرها  
 وهو العدة وتعلق عليها أيضا ما لا شيء فاعلمها أثره من وجه فلا تنزل الحقيقة وتعلم في الفسخ (قوله رعا  
 للمعصية) بالرواية الأولى من نسخة الباب ط أي لان الدفع بالبال للملح يقع والرفع بالزاد الواقع والمعصية هنا  
 وقتت والمراد دفع أثرها وهو المدونة على ما كانت لم يطبقها في الطهر الذي طلقها في حوض وهو ما أفق لما ذكره الطحاوي وهو  
 ما قلناه ان شاء طاهر صبرته أنه يطبقها في الطهر الذي طلقها في حوض وهو ما أفق لما ذكره الطحاوي وهو  
 رواية من الامام لان أثر الطلاق انعدم بالرجعة فكانت لم يطبقها في هذا الحوض فيفسد تطليقتها في طهرها  
 لكن المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية كجلى الكافي وظاهر المذهب وقول السكك كجلى فسخ القدر انه اذا  
 راجعها في الحوض أمسك من طلاقها حتى تظهر ثم تحيض ثم تطهر فطلقها ثانيا وتلا يطبقها في الطهر الذي  
 يطلقها في حوض لانه بدعي كذا في البصر والمنع ومباداة المصنف تحتمله اهـ وحيد لظاهر الرواية حديث  
 العصبين مرابنك فلما رجعهما لم يسكنها حتى تظهر ثم تحيض فتطهر فان بداه ان يطلقها يطبقها فسل أن  
 بمسألة قالت العدة كما أمر الله من وجب بصر قال في الغم ونظيره من لفظ الحديث بتقدير الرجعة بذلك الحوض  
 الذي أوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا توصل فالويل يعمل حتى طهرت تغفر للمعصية اهـ وقد يقال  
 هذا ظاهر على رواية الطحاوي أما على المذهب فحينئذ أن لا تنقصر والمعصية حتى يأتي الطهر الثاني بصر قلت  
 وقبه فتر فانه حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يجعل المذهب عليه مقادير (قوله فيسد  
 بالطلاق) أي في قوله أوفى حوضه ولو أنه أراد أيضا بالطلاق الرجوع احترازاً عن البائن فانه بدعي في ظاهر  
 الـ وبأنه وان كان في الطهر كما مر (قوله لان التخيير المـ) أي قوله لها التخيير بنفسك وهي حائض وكذلك  
 اختارت نفسها قال في التسمية عن النبي ولا بأس بان يتخللها في الحوض اذا أقر أي منها ما يكره ولا بأس بان  
 يتغيرها في الحوض ولا بأس بان تختار نفسها في الحوض ولو أكرهت فاختارت نفسها فلا بأس بقاها أن يفرق  
 بينهما في الحوض اهـ وفي البداهة وكذا اذا اعتقت فلا بأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة العن  
 اهـ وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحوض كما صرح به في البصر عن المراجع والمراد بالعلم ما اذا كان خلعاً عاماً  
 لما قدمنا من المحيط من تعليل عدم كراهته بانه لا يمكن تحصيل العرض الا به وفي الفسخ فصل الشبهة من  
 القواعد الظاهرة لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها ثلاثاً على قولهما أو وثقت على قوله  
 لا يكره لانهم مضطرون ان يفرق بينهما من غير ما يكره لان علمه لا يكره اهـ (قوله لا يكره) لان علمه لا يكره اهـ (قوله لا يكره) لان علمه لا يكره اهـ  
 يتعلم بل لان الحوض الذي وقع فيه الطلاق لا تحبس من العدة وبالاختيار والطلوع قد عرفت ذلك  
 وحتى وقبه أنه يلزم عمل الطلاق مطلقاً في الحوض اذا وضيت به مع أن ما قلناه من الكراهية نافية فالظاهر تغليب  
 الطلوع والطلاق بعوض بغيره عن المحيط وبان التخيير ليس طلاقاً بنفسه لانها لا تطلق ما تم تغتفر نفسها انصارت

(لارجمة نفسه أو واحدة  
 في طهر وطلعت فيه أو)  
 واحدة في حوض موطوءة  
 لوفال والبدي ما قلنا  
 لكن أوجز وأقود  
 رجعتها على الاصح  
 أي في الحوض رعا للمعصية  
 فاذا طهرت طلقها ان  
 شاء أو أمسكها قيد الطلاق  
 لان التفسير والاختيار  
 والخلع في الحوض لا يكره  
 يجزي

والنفاس كالحيض جوهرة  
(قال لموطأه وهي) حال  
كونها من تحيض أنت  
طاق ثلاثاً أو تسعين  
(للسنة) وقع عند كل طهر  
طارقة) وقع أولها في طهر  
أول طهر فلو كانت غير  
موطأة أو لا تحيض تقع  
واحدة للرجال ثم كانت غير  
أومض شهر تقع (وان  
نوى أن تقع الثلاث  
الساعة أو) أن تقع عند  
وأش كل شهر واحدة  
صحت نيته) لأن محتمل  
كلامه (ووقع طلاق كل  
زوج بالغ عاقل ولو قد برا  
بدائع لم يدخل السكران  
(ولو بعد أو مكرها) فان  
طلاقه صحيح لا اقصراره  
بالمعلق وقد أعلم في النهر  
ما يصح مع الإكراه فقال  
طلاقاً وبإله ظاهر ووجهه

مطلب في الإكراه على  
التوكيل بالطلاق والنكاح  
والعتاق

مطلب في المسائل التي تصح  
مع الإكراه

كانهم أوقعت الطلاق على نفسها في الحيض والمنعوع هو الرجل لا هي أو القاضى هذا ما ظهر في قتأمل  
(قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر ولما كان المنع من الطلاق في الحيض تطول العدة عليها كان  
النفاس من كذا الجوهرة (قوله قال لموطأه) أي ولو حكما كالتحليل بها (قوله للسنة) اللام فيه لا وقت  
ولست اللام فيه فلهذا في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بشيء بل معلما في شيء منها كذا الدليل  
وطا فاه لا وطلاق العدة أو لعدة مطلق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو أجله أو طلاق الحق أو  
القرآن أو الكتاب ونحوه في البحر (قوله وقع أولها) أي أولى المذكورات من الثلاث أو اثنتين فافهم  
ونوه في طهر لا وطفه أي ولا في حيض قبله كما يفهم ما تقدم فان كان ذلك الطهر هو الذي طلقه فانه يقع فيه  
واحدة للرجال ثم عند كل طهر أخرى وان كانت ساقضا أو جاء معها في لم تطلق حتى تحيض ثم طهر كالبحر  
(قوله فلو كانت غير موطأة) محتمل زقوله لموطأة وقوله ولا تحيض محتمل زقوله وهي ممن تحيض وشمل من  
لا تحيض الحامل خلا لعدة كذا في البحر (قوله تقع واحدة) أي في الصورةين وأطلق في الحال فشملى حالة  
الحيض (قوله ثم كلنا نكسها) راجع للصورة الأولى أي فاه أوقعت عليها واحدة للرجال بات منه بلا عدة  
لأنه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرهما بل يزوجها ما لم يزوجها أو يضا وقتا ثلاثا والله  
في البحر بان زوال الملك بعد البير لا يبطلها اه فأملى (قوله أو مضى شهر) يرجع إلى الصورة الثانية (قوله  
وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الإظهار مقيد بما ذكرناه أو أطلق أمّا ذكرنا في غير فانه يصح  
(قوله لأنه محتمل كلامه) وهذا لأن اللام كالأمر أن تكون حازن الوقت تكون لتعطل أي لأجل السنة التي  
أوجب وقوعه ثلاثا وإذا صحت نيته الحال فأولى أن تقع عند كل رأس شهر قيد بذكر الثلاث لأنه لو لم  
يذكرها وقعت واحدة للرجال كانت في طهر لم يجاء بها فيموتوا الخ طهر ولو نوى ثلاثا فترفع في الإظهار  
مع زوجة فقلنا ورجع في الفقه القول بأنه لا يصح وتعلم في النهر (قوله وقع طلاق كل زوج) هذه  
الكلمة متعوضة بزوج المباشرة إذ لا يقع طلاق ما شاء عليها العدة وأوجب بأنه ليس بزوج من كل وجه أو أن  
امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما ذكرناه أو كل وجه أو أمّا من الفضولي نهر وسأني  
(قوله لم يدخل السكران) أي فانه في حكم العاقل في زوجه فلا نكاحا بين قوله عاقل وقوله الاتي أو سكران  
(قوله فان طلاقه صحيح) أي طلاق المكرم وشمل ما إذا كرهه على التوكيل بالطلاق فكل مطلق الوكيل فانه  
يقع بحر قال محشبه الخبر الرمي ومثله العتاق كما صرح به وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به  
والظاهر أنه لا يخالفهما في ذلك لصرحهم بان الثلاث تصح مع الإكراه تحسنا وقد ذكرنا في مسألة  
الطلاق أن الوقوع استحسانا والقاس أن لا تصح في الكراهة لأن وكالة تطل بالزول فكذا مع الإكراه كما يبع  
ومثله وجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن وجب فساد كذا التوكيل ينقض مع  
الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الكثرة لكونها من الاسقاطات فاذ لم يطل بعد نفذ تصرف الوكيل  
اه فأنظر إلى حالة الاستحسان في الطلاق تجد هاتين النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه كلام الرمي قلت  
وسأني عما الكلام على ذلك في كتاب الإكراه إن شاء الله تعالى (قوله لا فراه بالطلاق) قيد بالطلاق لأن  
الكلام فيه والافقار المكره بغيره لا يصح أيضا فكلوا في معنى أو نكاح أو بوجه أولى أو وطعن من عدمه أو  
بعده أنه ابنه أو جاره يشأهم وله ما نكس عليها كما في النكاح هذا في البحر أن المراد الإكراه على التلفظ  
بالطلاق فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا يطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة  
ولا حاجة هنا كذا في الحاشية ولو أقر بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع قضاء لا يائنه اه وبأنني غاصر (قوله طلاق)  
أطلقه فشملى البائن بتسليمه والرجوع وهو مع ما عطف عليه مبني أو الخبر بخلافه تصح مع الإكراه  
دل عليه قوله آخر فانه تصح مع الإكراه أن كان الزوج قد قوطع فزوج عله على المكره والافقار الرجوع  
ينصف المسمى كذا ذكره المصنف في الإكراه ط (قوله وبإله) فان تركت أو بوجه أشهر يافت منه فان لم

يكن دخلها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه كقولهم (قوله نكاح) يشبه مالذا أكره الزوج  
أولاً وهو على عقد النكاح كما هو مقتضى الخلافهم خلافاً لما قبل من أن العقد لا يصح إذا أكرهت هي عليه  
كما أخصنا في النكاح قبل قوله وشرط حضور شاهدين فأفهم (قوله) مع استيلاء بكسر الهمزة من غير تنوين  
الضرورة الظلم ح وهو رثه أن يكرهه على استيلاء أمته فإذا وطئها وأتت وباشت منه ولا يجوز له نظيره  
ط وفيه ان هذا أكرهه على فعل حسي وهو الوطء فرتب عليه حكم آخر وهو صبر زوجها أو ولو أمثله كثيرة  
كلوا أكرهه على دخول دار علق متى عده على دخولها فانه يعق ولا يضمن له المكروه شيئاً أو أكرهه على شراء عبد  
علق عقده على ملكه فانه يعق وعليه قيمته الباطع ولا يرجع على المكروه شيئاً كقولي كافي الحاكم من الأكره  
قال وكذا لو أكرهه على شراء ذرٍ وحرم منه أو أمة وقد وليت منه أو أمة قد جعلها مدبراً ذاملكها أو  
وصى رهاً حتى بان يكرهه أن يقر بانها أمه ولو سبقها علقته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضاً والله أعلم (قوله  
مقرر من العمد) أي ولو وجبه على رجل خصام في نفس أو نفي أو دنياه أو أكرهه على عتق أو حبس حتى عفا  
فألعن جازراً ولا ضمان له على الجاني ولا على المكروه لأنه لا يملك له مالا وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان  
عليهم ولو وجبه على رجل حق من ماله أو كلفه بنفس أو غير ذلك فأكروه على عتق أو حبس حتى أبرأه من  
ذلك كانت البراءة باطلة كذلك الكافي وهو أعلم أنه أشد من العمد عن الخطأ لموجبه المال فلا تصح البراءة  
منه (قوله رضاع) يريد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فانه أيضاً فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينحصر كما  
علمته وكذا يقال مثله ما لو أكرهه على الخلوة بزوجته أو على وطئها فانه يعق وعليه جميع المهر وكذلك لو أكرهه  
وطئها بزوجته أو بنتها فحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع عين فالكافي باب الأكره على النذر  
والعين ولو أكرهه على رجل يهود تأت حتى جعل على نفسه مدقة فعلى أو صوماً أو غيرها أو فخر أو فخر سبيل  
الله تعالى أو بدنة أو شيئاً يعقوبه إلى الله تعالى في ذلك ولا ضمان على المكروه وكذلك لو أكرهه على البين بيني  
من ذلك أو بفرض الطاعات والمعاصي اهـ (قوله وفاء) أي في الإبله يقول أو فعل ذكره الشارع في الأكره  
(قوله ونذره) قدسنا الكلام عليه قريبا (قوله قول لا بداع) أخذ في الحر من قوله في الفتنة أكرهه على  
قبول الودعة فتلفت فيده فلم يستحقها فضمن المودع اهـ بناء على أن المودع يفتق الدال قال في النهر بعد نقله  
ثم ظهر لي أنه يكسر الدال فليس من المواضع فشي وذلك أنه في البراز به قال أكرهه على ابداع ماله  
عند هذا الرجل ولو أكرهه المودع أيضاً في قبوله فضاع لا ضمان على المكروه والواقض لأنه ما قبضه لنفسه كقولي  
هبت الزوج في الفتنة فحرمه فأنذره ليرد فضاع في يده لا يضمن اهـ قلت وحاصله أن التعليل المذكور يدل على  
المسحق الودعة في مسألة الفتنة ليس له تضمين المودع بالفتح لأنه إذا كان مكروهه على قبوله لم يكن بإضا  
لنفسه فتضمنه له ولا يكسر الدال لأنها لا بداع فيها باعتبار ما استحققت تضمينه ولكن مع هذا أيضاً لم يصح قراءته بالفتح  
لأنه من هذه المواضع أيضاً لأن الكلام في ما يصح على الأكره فضمنه على الأكره لم يصح قبوله ليرد بعد أن  
حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن جد) أي قبوله القاتل الصلح عن دم  
المعد على مال كذا في الصبر أي إذا أكرهه أن يصلح صاحب الحق على مال أكره من الدية أو أقل فصاحبه  
بطل الدم ولا يلزم الجاني شيء كافي كافي الحاكم وذكر قبله لو أكرهه على دم العدم على أن يصلح مع الجاني ألف  
فلا شيء غير الألف اهـ وانما حكم المال القاتل في الثانية لأنه غير مكره (قوله طلاق) جعل أي قبول المرأة  
الطلاق على مال بحر فيقع الطلاق ولا شيء عليهما من المال ولو كان مكان التلحق قتل على ألف درهم كان الطلاق  
بأثلاثين عليهما ولو كان هو المكروه على الخلع على ألف وتددت دخل لم يوهي غير مكره وقطع الخلع وزمها  
الألف وتماه في الكافي (قوله عيبه بعت) أي بالطلاق فاعل أتت ضمير العيب ح والمراد به تعليق الطلاق  
على شيء كذا أكرهه أن يقول أن كل من زني زوجتي كذا (قوله كذا الصلح) أي الأكره على البين  
والعتق وأما الأكرهه على نفس العتق فمسألتنا فأفهم كقولي أكرهه على أن قال إن دخلت الدار فانت حر وإن صلت

نكاح مع استيلاء مدفوع  
العمد  
رضاع وإيمان وفيه مؤذره  
قبول لا يذاع كذا الصلح  
عن عمد  
طلاق على جعل عين به أنت  
كذا العتيق

أَوْ كَانَتْ أَوْ شَرِبَتْ فَعَلَّ بِعَقْدِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ الْكَافِي (قوله والاسلام) ولومن  
 ذِي كِبَاً عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَافِقِ وَمَا فِي الْخَانِئَةِ مِنَ التَّغْيِيلِ بَيْنَ الَّذِي فَلَا يَصِحُّ وَالْحَرْبِ فِي صَحِّ قَبَاسِ  
 وَالْإِحْسَانِ مَعَهُ مَطْلَقًا أَهَادَ الشَّارِحِ فِي الْأَكْرَاهِ ط ولو كان كراهه على الاقرار بالاسلام فيما مضى  
 فالأقرار باطل كذا في الكافي (قوله نذير العبد) بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقيده بالعبد  
 لماسة الرواية والمثله ط (قوله وإيجاد احسان) أي إيجاب صدقة بجر وتقدم نقله عن الكافي  
 (قوله وعق) ويرجع بقيمة العبد على المكر ما إذا أعتقه لغيره كطارتو الا فلا رجوع كذا كره المصنف في  
 الاكراه ط وشمل العتق بالفعل كالأكرهه على شراجهه على شراجهه لكنه لا يرجع على المكره بشئ كذا قدمناه  
 عن الكافي وصرح في البرازية من الاكراهه خلافا لما هو عليه من الشارح في الاكراهه عن ابن النكال  
 فافهم (قوله عشرين في العبد) حال من فاعل تصح قال في البر وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب  
 الاحسان في النذر ودخول العلق على جعل والعين بالطلاق في الطلاق ودخول الجبس في العتق بالعق  
 اه ح وتقدم عن النهر أن قبول الأيداع ليس منها فعدت إلى خمسة عشر وقد منان الاستيلاء والرضاع  
 من الأفعال الخمسة المترتب عليها أمر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذرة فعدت إلى ثلاثة عشر وقد زدت  
 عليها خمسة عشر أو اتعاهل من كراهه كافي الحاكم \* الأولى تلحق على ما لبأن أكرهه على شراجهه أنه على ألف  
 وقد زدت رجعا على أربعة آلاف ودخل من المرأة غير مكرهه فأنلح واقع ولها على ألف ولا شيء على الذي  
 أكرهه ولو كانت هي المكره كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كالأكرهه ولو كان ح  
 لم يدخل بها فأكراهه على أن اشتارت نفسها فجلبها بإسئل المهر من الزوج ولا شيء على المكره ولو كان  
 دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لا ما على الزوج ولا يرجع على المكره \* الثالثة التكفير كالأكرهه برب  
 تلغ على أن يكفر بميثاقه حدث فيها ولا رجوع على المكره وإن أكرهه على عتقه عبده هذا عن أبي حمزة  
 وعلى المكره قيمته ولو أكرهه بالحس أو أكرهه بذلك كشيء وجب عليه لله تعالى من نذره أو هدي أو صدقة  
 أو جرة أو كره على أن يرضع مولد أمه المكره بشئ بعبه أجزاء ولا ضمان على المكره \* الرابعة ما كان شرطا  
 لغيره فكل طلق حتى يصد على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكراهه على الشراء أو النكاح أو أكرهه  
 على شراجهه يجره أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك يدخل فيه الرضاع فانه شرط للصوم ومسة والاستيلاء أي  
 الوطء لطلب الولد فانه شرط لثبوته منه أيضا \* الخامسة ما تقدمنا من التوكيل بالطلاق والعق فقد صارت  
 ثمانية عشر ضرورة قلتمتها بقول

والاسلام نذير العبد  
 وإيجاب احسان وعق  
 فهذه  
 تصح مع الاكراه عشرين  
 في العبد  
 (أو هازلا)  
 قوله ولها عليه لعل  
 الصواب وله عليها أمل

طلاق واعتاق نكاح ورجعة \* ظهار وإبلاء وعطو عن الصمد  
 عمن واسلام وفيه ونذره \* قبول الصلح الصمد نذير العبد  
 ثلاث وعشر معها المكره \* وقد زدت خساوه صلح على نقد  
 وفسخ وتكفير وشرط لغيره \* وتوكيل عتق أو طلاق تلغ على

(قوله أو هازلا) أي ففقد قضاءه بانه كاذب كره الشارح به صرح في الخلاصة معلا بانه مسكور بالقسا  
 فيستحق الغلظة وكذا في البرازية وأما ما في كراهه الحائز لأكراهه على أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كالأكرهه  
 بالطلاق هازلا وكذا بحال في البحر ان مراده بعدم الوقوع في المشبهة منه بديانة ثم نقل عن البرازية  
 والمفتي أن مراده بالخبر من الماضي كذا لا يقع بديانة وأن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اه ويمكن حمل ما في  
 الحائز على ما إذا أتهم بعد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يفتي أن ما من الخلاصة انما هو فيما لو أنشأ  
 الطلاق هازلا وما في الحائز فيما لو أنشأ هازلا فلا ضمان بينهما قال في التلوج وكأنه يسطر الاقرار بالطلاق  
 والعاقبة مكرهه كذا لا يسطر الاقرار به ما هازلا لان الهزل دليل الكذب كالأكرهه حتى لو أجاز ذلك لم يجر  
 لان الإجازة انما تنطبق سببها متعديا على الحة والطلاق لا بالإجازة لا بصير الكذب صدقا وهذا بخلاف

انشاء الطلاق والعناق ونحوهما لا يحتمل الفسخ فانه لا أثر فيه لهزل اه وهذا يدفع ما أوردته الرمي  
من المذاهب من عبارة الخاتبة وغيرها قولها لا يقصد حقيقة كلامه بيان معنى الهزل فيه فهو وفي الخبر  
وشرحها لهزل لغة اللعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالة المعنى الحقيقي ولا بالخبر بل أراده غيرها  
وهو ما لا تصح إرواده منه وعندما الجد هو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في الخبر ورشحه  
السبب في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء معة تبعث الإنسان على العمل في ماله بخلاف متعشى العقل  
(قوله أوسكران) السكر سرور يزل العقل فلا يعرف به السما من الأرض ولا بل يلبس على العقل  
فيجذب في كلامه ورشحه وقوله لهما في الطهارة والاعيان والحدود في شرح بفسكو السكر الذي تصعب  
التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يسهل فيه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر  
والعمدة في المذهب الأول ثم قلت لكن شرح الحق ابن الهمام في الخبر أن تعريف السكر بما عارضه  
الامام انما هو في السكر للوجوب لعدله لوميز بين الأرض والسما كان في سكره نقصان وهو شبه العدم  
فيندرج في الحدود ما أثر فيه عند في غير وجود الخلق الاحكام فالمعبر فيه عند اختلاف الكلام  
والهذان كقولهم او نقل شرا من أمير حاجته أن المراد أن يكون غالب كلامه هذا فلا ينفصه مستقبلاً  
طليس بسكره يكون حكمه حكم الصالح في اقاربه بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلاف جده  
بهره فلا يستقر على شيء وما لا أكثر المشايخ أن قولهما وهو قول الأخوة الثلاثة واختاره ولقنوي لأنه  
المتعارف وتأييد بقوله على رضى الله عنه انما سكره هذور وامساك والشافعي واضع وجوه قوله بين وجه  
الضعف فراجعوه به ظهر أن المختار قولهما في جميع الأبواب فاهم وبين في الخبر حكمه ان كان سكره  
يطرق بحرم لا يبطل تكليفه مستلزماً الاحكام وتصح عبارته من الطلاق والعناق والبيع والانسار  
وتزويج الصغار من كف والافراض والاستقرار لان العقل قائم وانما عارض فوات فهم الخطاب بحسبته  
فبقى في حق الاثرو وجوب القضاء ويصح اسلامه كالسكر لادوته لعدم القصد وما الهزل فانما كثر من  
عدم قصد ما يقول بالاستغفاف لانه صدق منه من قصد صحيح استغفافاً بالدين بخلاف السكران (قوله ولو  
بنيد) أي سواء كان سكره من الخمر أو الاثرة إلا ربه الحزمة أو غيرهما من الاثرة المتضمنة الحبوب  
والعسل عند محمد قال في الفقه وبقوله يبقى لانا السكر من كل شراب يحرم وفي البحر من الزنا به المختار  
في زماننا لزوم ما وقع الطلاق اه وفي الخاتمة من تعميم عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من  
أن النية محال والمفق به تنصلا وفي النهر من الجوهرة أن الخلاف مقيد بما اذا شر به للتداوى ولو لهو  
والعرب يقع بالإجماع ٢ (قوله وحشيش) قال في الفقه اتفاق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية  
بوقوع طلاق من غاب عنه بل كل الحشيش وهو المسعى بوقع القنب لثروهم بجرمته بعد أن تختلفوا فيها  
فأقوى ٣ المزي بجرمتها وأقوى أسدين عرو بجهلها لأن المتقدمين يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور رؤاها  
فهم فلما ظهر من أمرها من الفساد كثير ومشاهد مشايخ المذهبين إلى تخبر عنها وأقوى وقوع الطلاق من  
زال عقلها بها اه (قوله أو أميون أو ينج) الاميون ما يخرج من الخفتش والنج الفسخ ثبت مسبت  
ومر في البدائع وغيرها بعدم وقوع الطلاق بالسكر إلا بانزوال عقله لم يكن بسببه عوصب الحق  
التفصيل وهو أن كان للتداوى لم يقع لعدم المعصقات للهو وادخال الاقتصد فيبقى أن لا يرد في  
الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والافون بقع زجراً وعليه  
الفقوى وعلمه في النهر (قوله لهزجرا) أشار به إلى التفصيل المذكور فانه اذا كان للتداوى لا يجره لعدم  
قصد المعصية ط (قوله واختلاف التصحيح المخرج) فصح في التفتيش وغيرها عدم الوقوع بجرم في الخلاصة  
بالوقوع قال في الفقه والأول أسسن لان موجب الوقوع عند زوال العقل ليس إلا التنبه في زواله بسبب  
بمقاورة وهو متف وفي النهر من تصحيح القدوري أنه الفسخ (قوله لم يزل عقله بالصداع) لأن عقله

مطلب في تعريف السكران  
وحكمه

لا يقصد حقيقة كلامه  
(أو خبها) خفيف العقل  
(أو سكران) ولو بنيد أو  
حشيش أو أميون أو  
ينج زجراً به يفتي تصحيح  
القدوري واختلاف التصحيح  
فحين سكر مكرها أو مضطراً  
تم لوزال عقله بالصداع

٢ قول المشي وحشيش  
كذا بالاصل المقابل على  
خط المؤلف والذي نسخ  
الشرح أو حشيش اه

مصح

مطلب في الحشيش والاميون  
والنج

٣ المزي من أصحاب الامام  
الشافعي وأسدين عرو  
صاحب الامام أبي حنيفة  
اه منه

أوجاب لم يقع وفي القهستاني  
مع الزايد أنه لو لم يجز  
ما يقسم به الطالب كان  
تصرفه باطلا انتهى  
واستثنى في الاشتباه من  
تصرفات السكران سبع  
مسائل منها الوكيل  
بالطلاق صاحب الكن قدنه  
البرأى بكونه على مال  
والواقع مطلقا لم يقع  
الثاني طلاق السكران  
واشتهاء الطاعون والكرخي  
وفي التائو خاتبة من  
التفريق والفتوى عليه  
(أو آخر) ولو طارئات  
دام الموت به بقي عليه  
فتصرفاته موقوفة واستحسن  
الكامل اشتراط كتابته  
(بإشارته) الموهودة فانها  
تكون كبراءة الناطق  
استقصا (أو غطتا) بأن  
أراد التكلم بغير الطلاق  
فجرى على لسانه الطلاق  
أولفتنا به

زوال العقل والمداع والشرب هذه الملة والحكم لا يضاف الى هذه الملة الا عند عدم صلاحية الملة وعما في  
الفتح هذا وقد فرض المسئلة في الفتح والجر فبدأ شرب خمر افسد وعي خالف معاني الفتوة وكان النيسر  
غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيسر شديدا افسد فصدع فذهب عقله يقع  
طلاقه اهـ قد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كآثر فتأمل (قوله أو بياح) كما اذا سكر من  
ورق الزمان فانه لا يقع طلاقه ولا يقع ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية ط قلت وكذا  
لوسكر بغير أو أقويت تناوله لاعلى وجه المصيبة بل لتداوى كسر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبني على  
تعريف السكران الذي تصح تصرفاته عندنا بأنه من معهن العقل ما يقسم به التكليف ويجب منه في الفتح  
وقال لا شأن له على هذا التقدير لا يقع له حد أن يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحباً) أي  
فانه اذا طلق سكران لا يقع ومنه الردة ومنها الاقرار بالحدود الخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها  
تزوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو الصغير باكثر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسكر فباع لم ينفذ على  
موكله ومنها الغصب من صاحب ورده عليه وهو سكران كذا في الاشباح قلت لكن اعترضه عليه ما جرى في  
الاشربة بأن المتقول في المادة أن الغاصب يرد بأمر عليه من الضمان فحكمه فيها كالمصالح وكذا في  
مسئلة في كذا بالطلاق بأن اجمع الوقوع نص عليه في الخاتمة والبصر (قوله لكن قدنه الزايد) قال في النهر  
عن الزايد به وكذا بالطلاق على مال فطلقه في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيد والاشباح حال السكر  
وقع ولو بالمال وقع مطلقا الى الأبد منه لتقدير البديل اهـ أقول والتعليل بقيد أنه لو وكاه بطلاقه على  
ألف فطلقه في حال السكر وقع مطلقا (قوله واختاره الطاعون والكرخي) وكذا عجز من سلمو و  
قول زفر كما أضافه في الفتح (قوله من التفريق) صوابه من التفريق بدال بالآخر لا بالقاف كما رأيت في نسخ  
التائو خاتمة (قوله والفتوى عليه) قد علمت مخالفة سائر المثلون ح وفي التائو خاتبة طلاق السكران  
واقع اذا سكر من الخمر أو النيسر وهو مذهب أصحابنا (قوله ان دام الموت) قيد في طارئة فقط ح قال في  
البصر على هذا اذا طلق من اعتقل لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اهـ قلت وكذا  
لو تزوج بالاشارة لا يعمل به وطوله لعدم نفاذه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من المخرج  
(قوله به بغير) وقد اقرت تائو الامتداد بسنة بحر وفي التائو خاتمة عن البيهقي يقع طلاق الزم من بالاشارة  
ر يده الذي ولد وهو آخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مضبوطة والام تهدير (قوله  
واستحسن الكامل الخ) حيث قال وقال بعض السافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة ولا نفاذ  
الضرر ووجه ما هو أدلى على المراد من الاشارة هو قول حسن و به قال بعض مشايخنا اهـ قلت بل هذا القول  
تصريح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية ففي كافى الحاكم التمهيدان تصح فان كان الانرس لا يكتب وكان له  
اشارة تعرف في طلاقه وكساه وشراعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شئت فيه فهو باطل  
اهـ فقد رتب جواز الاشارة على مجز عن الكتابة فبيد أنه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارته ثم الكلام  
كفى الهم انما هو في خصصه تصرفاته على الكتابة والافقية يقع طلاقه بكتابه كأياني آخر الباب في كتابته  
(قوله بإشارته الموهودة) أي المقرونة بتصوره لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بياناً لما أجه  
الانرس بحر عن الفتح وطلاق المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجي كذا في المعمرات ط من  
الهندية (قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحانه الله فجرى على لسانه أنت طالق  
تطلق لانه صريح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهال واللاص ط من الفتح وقوله كطلاق الهال  
واللاص مختلفان قد منا وما في خبر يوافق في القدر عن الحاوي مع بالي الجامع الاصفهان أسد اسئل  
عن أراد أن يقول زب طالق فجرى على لسانه هجرة على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمى  
وفيما يبيده وبين الله تعالى لا تطلق واحد منهما أما التي سمى فلازم لم يرد هالاً ما خبرها فلازم ولا تطلق تطلقت



بمجرد النية **(قوله غير علمه)** كذا قالوا تزوجها اقرأ على أعدى أنت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في  
 القضاء أخيرا بينه وبين الله تعالى إذا لم يعلم الزوج ولم ينو بغيره عن الخلاصة **(قوله أو غافلا أو ساهيا)** في  
 الصباح العلة في قضية الشيء من بال الإنسان وعدم تذكره وفيه أيضا ساهى عن الشيء سهو ففعل قلبه عنه حتى  
 زال عنه فلم يتذكره فوقع قوانين الساهي والناسي بالناسي إذا ذكر الساهي بخلافه أه فالظاهر  
 أن المراد هنا بالغفل للناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقه على حصول المارة فلا  
 ففعلها ناسيا بالاتباع وساهيا **(قوله أو غافلا مصحفة)** نحو طلاع وتلاع وطلاك وتلاك كأيذ كره أول  
 الباب الآتي **(قوله يقع قضاء)** متعلق بالخطأ وما بعده لكن في وقوعه الساهي والغافل على ما صورناه  
 لا يظهر التقييد بالقضاء إلا في قوله في جاستر سبب الحش بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحايى الزاهدى ظن أنه  
 وقع الثلاث على امرأته باقتنائها لم يكن أهلا للفتوى وكلف الحاكم كتابتها في الصلح فكتب ثم استغنى عن  
 هو أهل الفتوى فأنقذت باله لا تقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصلح باطن فله أن يعود بها بانه ولكن  
 لا يصدق في الحكم أه **(قوله أو لا لعب)** الظاهر أنه عطف على الهازل لنفسه **(قوله جعل هزله بعدا)**  
 لأنه تكلم بالسبب قصد إفزعه حكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعتاق والذو والعين **(قوله)**  
 أو مريضاً أي لم يزل عقه بالمريض بديل التحليل ط **(قوله أو كافرا)** أي وقد رخصه البتالة لا يحكم بالفرقة  
 الا ثلاث كإمري في نكاح الكافر ط **(قوله لوجود التكليف)** علة لهما وهو حوى على المعنى في الكفار  
 أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقاداً أو أداه ط **(قوله فكان لنكاح)** أي مكان أن نكاح الفرضي صحيح  
 م وقوف على الإجازة بالقول أو بالفعل فكذلك إطلاقه ح لطف لا يمانى فطلق فوضي أن أجاز بالقول حدث  
 وبالفعل لا يجوز الإجازة بالفعل يمكن أن تكون بان يدفع المهر من مبدأها بعد ما طلق الفرضي كما أفاده في  
 المهر لكن في حاشية التحير الزمى أنه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب المحط أن بيت المهر بالمهر  
 بإجازة لوجوه قبل الطلاق بخلاف النكاح وأنه نقل عن مجموع التوازل في الطلاق والخلع قولين في قبض  
 المجل هل هو إجازة أم لا فراجع أه فأت وقد جعل ما في الفوائد على بيت المجل فلا يمانى ما في المهر تأمل  
**(قوله حديث ابن مسعود)** رواه ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة وهو الرواد وقضى أيضاً من غيرهما كما  
 في الضع ومراده بقوله الحديث لأن ابن لهيعة متحكم فيه فقد اختلف المحدثون في وجهه وثوبقه **(قوله)**  
 الطلاق لمن أخذ بالساق) كتابة من ملك المتعة **(قوله إذا قال)** أي المولى عند تزويج أمته من عبده وصورها  
 بما إذا بد المولى لأنه لو بدأ العبد قال زوجني أمته هذه على أن أمرها يبدل فطلقها كلما شئت فزوجها منه  
 يجوز النكاح ولا يكون الأمر بيد المولى كإلى البصر من الخاتمة ولم يذكر وجه الفرق وذلك في الخاتمة في مسئلة  
 قبلها وهي إذا تزوج امرأة على أنها طالق جاز النكاح وعلى الطلاق وقال أبو الليث هذا إذا بدأ الزوج وقال  
 تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقال تزوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر  
 بيدى أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بيد المرأة ابتداء  
 إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح ما إذا كانت من المرأة تبصر التفويض  
 بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتبين إعادة ما في السؤال صوابه قال قبلت  
 على أنك طالق أو على أن يكون الأمر بيدك فيصير مفعولاً بعد النكاح أه **(قوله وكذا الخ)** هذه الصورة  
 حيلة لصيرورة الأمر بيد المولى لا توقف على قبول العبد لانه في الأولى قدم النكاح بقول المولى تزوجتك أمي  
 فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الأمر بيد المولى أو أداه في البصر **(قوله والخبرون)** قال في التلويح الخبرون اختل  
 لقوة المعتبرين الأمور المستترة والفتحة المدركة لغيره أقبل بان لا تظهر آثارها وتعمل أفعالها ما لم يقص  
 جيل عليه مدافعة في أصل الخلق وما لم يجر من أفعالها عن الاعتدال بسبب غلط أو آفة أو ما لا يتلاءم  
 الشيطان عليه والقائمة الخ لانه القائمة لا يصح طرحه بغيره من غير ما يصلح بها أه وفي الخبر عن

غير علمه أو غافلا  
 أو ساهيا أو بالغاف مصحفة  
 يقع قضاء فقط بخلاف  
 الهازل واللاعب فانه يقع  
 قضاء وديانة لأن الشارع  
 جعل هزله بعدا فاع  
 مريضاً أو كافراً لوجود  
 التكليف وأما طلاق  
 الفرضي والإجازة قولاً  
 وفعلًا فكان لنكاح بزازية  
 (و) بناء على اعتبار الزوج  
 المذكور (لا يقع طلاق  
 المولى على امرأته عبده)  
 لحديث ابن مسعود الطلاق  
 لمن أخذ بالساق إذا قال  
 زوجتك على أن أمرها  
 بيدى أطلقها كلما شئت  
 فقال العبد قبلت وكذا إذا  
 قال العبد إذا تزوجتها  
 فأمرها بسلك أبداً كان  
 كذلك خاتمة (والخبرون)



ما يقول بل يكتفى فيه بقلبة الهذيان واختلاط الجذب الهزل كما هو المقتضى به في السكران على ما مر ولا يتناقض به  
 تعريف الدش بذهاب العقل فان الجنون قنوت وإن أفسر في البصر باختلال العقل وأدخل فيه ما لعته  
 والعسل والانعاج والدش يؤيد ما قلنا قول بعضهم العقل من يستقيم كلامهم أو فعله إلا بالمرء والجنون  
 ضده وأيضاً ما نرى بعض الجاهلين يعرف ما يقول ويريدون كرماء شديداً جاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في  
 مجلسه ما ينافيه فإذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصد تغييره بالاولى فالأولى ينبغي التحويل عليه  
 في المدهوش ونحوه ما نطق بالحكم بقلبة الخلل في أقواله أو فعله الخار جفت عاذته وكذا يقال فمن اشتغل عقله  
 اسكباً ولرؤس أو لصيد فاجأته فإدام في حال غلبة الخلل في الأقوال أو الأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها  
 ويريد هالاً هذه المعرفة الإرادة غير معتبرة لعدم حصولها من ادراك صحيح لا تعتبر من الصبي العاقل  
 ثم بشكل عليه ما سأل في التعليق من الصبر وصرح به في الفقه والخاتمة غيرهما هو ولو طلق فشهد هذه  
 اثنتان انما استثبت وهو غير ذلك كان بحيث إذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا  
 اه فانه متشبه انما إذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه أو الاطلاق إلى الاخذ بقوله انما استثبت وهذا  
 مشكل جداً الآن بحباب بان المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا يتذكره بعد  
 وليس المراد انه صار يجرى على لسانه ما لا يفهمه أولاً بقصدته اذ لا شك أنه حينئذ يكتفون في أعلى مراتب  
 الجنون ويؤيد هذا الجدل أنه في هذا الموضع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه يتذكر الاستدعاء لشدة غضبه  
 هدا ما طهر في غير هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو أنه قال في  
 الولو الجلية ان كان بحال ولو غلب يجرى على لسانه ما لا يحفظه بعده جازة الاعتماد على قول الشاهد من قوله  
 لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قولاً) لانه أعاد الضمير إلى ضمير معتبر) أشار به إلى الفرق بين كلام  
 الصبي وبين كلام النائم وان كلام الصبي معتبر في العقول المخروجة بالامر أن الشارع ألغى الضمير في كلام  
 النائم فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارع وإنما لا ينصب بمصدق ولا كذب  
 ولا خبر ولا انشاء في البروتبال عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بتغيره وإنشاء وصديق  
 وكذب كالحال الطيور اه وشبهه في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً مفعولاً شرعاً بمنزلة  
 المجهول وأما فساد مسألته به فلان فسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع لانها  
 تفسد بالمجهول أكثر من غير فقد انقض الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة إلى الفرق  
 بينهما في قوله أجزته لانه لا يقع فهمه إلا بالاجازة لا بتقديمه فلو قال من طلاق الصبي والنائم وقع باطلا  
 لا موقفاً كالموقف المحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بغير خلاف المتروك بين النفع  
 والضرر كالبيع والشراء والذبح فانه يتقدم موقفاً ولو بلغ فاجازه مع تقدم منه فيسبب باب المهر وانما  
 يحتاج إلى الفرق بينهما في قوله أوقعته فانه قدم في الصبي انه يقع لانه ابتداء ايقاع ولم يجعل في النائم كذلك  
 وتوضيح الفرق أن كلام الصبي له مسعى لغوي وإن لم يلزمه الشارع عموماً فمع عود الضمير أو اوقعته إلى  
 جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه طلاقاً بخلاف النائم فان كلامه لم يعتبر لغة أيضاً كان مهنماً  
 لم يرض عن شيئاً فقد عاد الضمير على غير مذكور أو صلا فكتاه قال أوقعته بدون ضمير فله يصح جعله ابتداء ايقاع  
 (قوله) أو جعلته طلاقاً كذا عبارة العبر والذوق التي استه في التاترانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً باسم  
 الإشارة كالتى قبلها قلت وبشكل الفرق فان اسم الإشارة كالضمير في عودته إلى ما سبق وتنبى عدم الوقوع  
 هذا أيضاً وقد يجب بان اسم الإشارة لما عارجهما ضمير لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كما قال أوقعته  
 الطلاق أو جعلت الطلاق طلاقاً مع جعله ابتداء ايقاع بخلاف الضمير إذا عارجه كما قررناه وفي  
 التاترانية ولو قال أوقعته ما تعلق به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله)  
 وإدما له أحد هما الآخر) يعني مذكوراً كحقيقة لا تقع الفرق بين المكاتب وزوجه اذا اشتراها القيام الرق

لانه أعاد الضمير إلى ضمير  
 معتبر جوهره ولو قال  
 أوقعته ذلك الطلاق أو  
 جعلته طلاقاً وقع بصر (واذا  
 ملك أحدهما الآخر)  
 كاه (أو يضمنه بطل النكاح  
 ولو حرته حسن ملكته  
 فطلقها في العدة وأخرجت  
 الحرة في البنا (مسألة ثم  
 خرج زوجها كذلك مسلماً  
 فطلقها في العدة)

## مطلب في الطلاق بالكاتب

الغدا الثاني في المسئلتين  
(وأوقعه الثالث) فيها  
(واعتبار عدد بالنساء)  
وعند الشافعي بالرجل  
(فطلاق مرة ثلاث وطلاق  
أمة ثنتان) مطلقا (و يقع  
الطلاق بلفظ العتق) بنية  
أو لالة حال (لا عكسه) لأن  
إزالة الملك أقوى من لالة  
العتق (فروع) كتب  
الطلاقان مستبينان على نحو

لوح وقوعان نوعين مطلقا  
ولعلى نحو الملاء فلا مطلقا  
ولو كتب على وجه الرسالة  
والخطاب كان يكتب  
باللانة إذا أنك كُتب هذا  
فأنت طالق طاعت بوصول  
الكاتب جوهره وفي البحر  
كتب لأمه كل امرأتني  
شيرة وغير فأنه طالق ثم  
محاسن الأخيرة وبعثه لم  
تطلق وفيه حيلة

مطلب اعتبار عدد الطلاق  
بالنساء

والثالثه حق الملك وهو لا يمنع بقائه النكاح كافي الفسخ شرعيا لية (قوله الغدا الثاني) أي قال أبو يوسف  
لا يقع الطلاق في المسئلتين وأوقعه محرفيهما لأن العدد فاقموا لعدد منحل الطلاق ولا يوجب أن الفرقة  
وقعت بذلك أحد الزوجين صاحبه أو بتباين الدارين فخرجت المرأة من محلة الطلاق وبالعدد لا تثبت المحلة كما  
في النكاح الفاسد بقيد الفسخ والمهاجر لأن الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقا لأن العدد لم ينفذ أثره في حق  
الطلاق وإنما يظهر أثره في حق الزوج ورجوع آخر كذا في المصنف ١٥ ابن مالك على الجمع (تنبيه) \*  
قال في الشربلانية لم يذكر المصنف عكس المسئلة الأولى وهو المرحور بها بعد شرائه ثم طلقها في العدة  
والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبي يوسف الأول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول  
زفر وعليه الفتوى فاه فاضنان قبله تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعها الجميع من عدم وقوع  
الطلاق في المرحورنه هي بعد شرائه أياه ١٥ (قوله واعتبار عدد بالنساء) لقوله صلى الله عليه وسلم  
طلاق الأمة ثنتان بعد شتمها حيث تشر وأه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة زفعه وقال  
الترمذي حدثني عمر بن عبد الله عن أبيه عن أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي  
الدارقطني قال القاسم وسأل علي بن الحسين عن الفسخ وحقق أنه إن لم يكن صحيحا فهو حسن (قوله  
مطلقا) راجع إلى الحر وتوالة أمة أي سواء كانت حرة أو أمة تحت أو بعد ط (قوله ويقع الطلاق  
الحرم) يعني إذا قال لأمه أنه أعتقتك تطلق إذا فزى أول طلبة الحال وإذا قال لأمته طلبة لأن إزالة  
الملك أقوى من إزالة القيد وليست الأولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة الثانية للأولى ويعكس دور  
(قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهدي الكاتبة على نوعين مرسومة وغير مرسومة فتعني بالمرسومة أن  
يكون مصدرها معنونا مثل ما يكتب إلى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدرها معنونا وهو على وجهين  
مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة تكتب على الصيغة والمحالط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته  
وغير المستبينة ما يكتب على الهوام والماء وهي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق وان  
نوع وان كانت مستبينة فكيف غير مرسومة أن نوعي الطلاق يقع والاولان كانت مرسومة يقع الطلاق  
نوعي أولم ينو ثم المرسومة لا تخلو أمان أن يرسل الطلاق بان كتب أمابه فانت طالق فكذلك كتب هذا يقع  
الطلاق وتلزمها العنق من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكاتبة بان كتب إذا جاءك كاتبي فانت طالق  
لغاه الكاتبة فقرأه أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستبينة) أي ولم يكن مرسوما  
أي معتادا وإنما يقيد به لفهمه من مقابلة وهو قوله ولو كتب على وجه الرسالة الخ فإنه المراد بالرسوم  
(قوله مطلقا) المراد به في الموضوعين نوي أولم ينو وقوله ولعل نحو المامسا بل قوله ان مستبينة (قوله  
طلعت بوصول الكاتب) أي اليهود لا يحتاج إلى التيق للثنتين المرسوم ولا يصح في الفضله أنه عن تجربة  
الخطا بغير وهو موه أنه يصدق ديانة في الرسوم رضى ولو وصل إلى أبيها فزعم لم يدفعه إليها كان مضمرا  
في جميع أمورها فوصل اليه في بلدها وقع وان لم يكن كذلك فلا يصل إليها وان أخبره بان وصوله اليه ودفعه  
إليها لم يثبت فانت أمكن فهمه وقراءته وقع والأقلا ط من الهدي وفي التلخيص كاتبة في قرطاس إذا أنك  
كُتب هذا فانت طالق ثم نسخ في آخر وأمر غيره بنسخه وعليه عليه فاذا أها الكاتبة بان خلعت ثنتين فقامان  
آخر أثمهما كاتبة أو رهنه في الديانة تقع واحدة بأمها أو بطل الآخر ولو قال لكاتبة كتب  
طلاق امرأتني كان اقرا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتابا بلا فاقرا أو على الزوج  
فاخذ الزوج وضمه وعثره وبعثه إليها ما تها وقع ان أقر أن زوج أنه كُتب أو قال لرجل أبعثه إليها  
أو قال لكاتبة نسخة وأبعثها إليها وان لم يقرأه كُتب ولم يبينه لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق  
فضاه ولا ينادي كذا كل كتاب لم يكتبه بخطي ولم يقرأه بنفسه لا يقع الطلاق ما يقرأه كُتب ١٥ مفسدا (قوله  
كتب لأمه) المرحورنه امرأته تدعى زينب ثم زوج في بلدة أخرى امرأته تدعى عائشة فبلغ زينب لخاف

منها فكتب لها كل امرأتى غيرك وغير عائشة طالق ثم يحاققه وغير عائشة اه ح قلت وينبى أن يشهد على كل واحدة منهن ثلاثا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجيبة) وجه الحب نفع الكتابة بعد صحتها (قوله) وسيجى مالواستثنى بالكتابة) أى فى باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق أن شاء الله متصل اه ح وفى الهندية وإذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لزوايه لهذا المسئلة وينبى أن يصح كذا فى الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

«(باب الصريح)»

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السنى والبدعى وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كتابة فصار كتصلي بعقب اجبالا (قوله) مالم يستعمل الاقصة) أى غالبا كما يفيد كلام الجرحى فى الضرر بما ثبتت حكمه الشرعى بلائمة أو أدعى باللفظ أو ما عود من ضمن الكتابة الشبهة أو الإشارة للمفهومة فلا يقع بلفظه ثلاثة أفعالها أو أمرها يحاقق شتمها وإن اعتقد الانشاء والحلق طالفا فكله مناه لان ركن الطلاق الحفظ أو ما يقوم مقامه ما ذكر كبحر (قوله) ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا فى الطلاق فهو صريح يقع بلائمة وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كتابات العربى فى جميع الاحكام بحر وفى حاشيته لغير الرضى عن جامع الفصولين أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فصل كذا انجرى كلمة الشرع بينى وبينك ينبنى ان يصح البين صلى الطلاق لانه معترف بينهم فيه اه قلت لكن قال فى نو العين الظاهر أنه لا يصح البين لما فى البراز من كتب الفاظ الكفر أنه قد اشتمر فى سابق شروان ان من قال جعلت كذا أو على كذا أنه طالق ثلاث معاني وهذا ما اطل من هذبات العام اه قائل «تنبيه» قال فى الشرنبلال توقع السؤال عن الظاهر بلغة الترك هل هو رضى باعتبار التقدم أو بان باعتبار مدلول سن وش أووش أول لان معناه خالة أو خولة فيتقرر اه قلت وأتى الرضى بليد انظر الرضى بانه رضى وقال كما فى شريح شيخ الاسلام أبو السعود ونقل مثله شيخنا شيخنا التركانى عن قتادى على أفندى معنى داو السلطة نوعين الحامدية (قوله بالتشديد) أى تشديدا للام فى مطلقة أما التخصيف فليحق بالكتابة بحر وسيد كره فى بابها (قوله) لتركه الاضافة) أى المعنوية قائم الشرط وانطلاق من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه طالق وكذا

عجيبة وسيجى مالواستثنى بالكتابة

«(باب الصريح)»

(صريح مالم يستعمل الاقصة)

ولو بالفارسية) كطلفتك

وأنت طالق ومطلقة)

بالتشديد قد يعطى لانه لو

قال ان خرجت يقع الطلاق

أولا تقرجى الاذى فاقى

حلفت بالطلاق فخرجت لم

يقع لتركه الاضافة اليها

(و يقع بها) أى بهذه

الالفاظ

مطلب سن وش يقع به

الرجعى

بحر وأتى طالق وزنب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر أخذ من قول البراز فى أن العمان قال لها انفجر من النار الا باذى فاقى حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بالانفجار ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول به اه ومثله فى الحاشية وفى هذا الاختلاف ثلثان مفهوم كلام البراز به أنه لو أراد الحلف بالانفجار يقع لانه جعل القول فى صفة الى طلاق غيرها والمفهوم من تعليل الشارح بعبء البحر عدم الوقوع أصلا فلهذا شرط الاضافة فمع أنه لو أراد اطلاقها تكون الاضافة موجودة ولو يكون المعنى فاقى حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة فى كلامها فى البحر وقال طالق فقبيل من حيث فقال امرأتى طالقت امرأتى اه صلى أنه فى القصة قال عاز الى البرهان صاحب المحيط وجعل دعتى جماعة الى شرب الخمر فقال فى حلفت بالطلاق أى لا أشرب وكان كذا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب الصفة لا تطلق ديانة اه وفاقى الصفة لا تغافل ما قبله لان المراد طلقت قضاء فقط لاسم من أنه لو أخبر بالطلاق كذا لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يفسه الى المرأته صريحا فممكن جعله على ما إذا لم يقل فى أن أدت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما فى البراز به و يؤيد ما فى البحر لو قال امرأتى طالق أو قال طالقت امرأتى لا تزوال قال لم أعن امرأتى يصدق اه ويقهمنه أنه لو لم يقل ذلك لمطلق امرأتى لانه لانه العادة أن من له امرأتان يخلف بطلاقها بطلاق غيرها فاقى فى حلفت بالطلاق ينصرف اليها مالم يرد فى غيرها لانه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبها أو أمها أو ولدها

فقال صر طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو أم فلان فقد صرحوا بأنهم أطلقوا له لولا قال أمه امرأتى  
لا يصدق قضاء إذا كانت امرأته كخوصف كلبسياني خويل الكليات وسيد كرقريثاني من الالفاظ المستعملة  
الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائيه لعرف الخواص وقوابه الطلاق مع أنه  
ليس فيه إضافة الطلاق إليهم صافه ذم يلبس على القنية وتطهر أنه لا يصدق في أنه لم يرد أمره أنه لعرف  
واقعه أعلم **(قوله)** وما يجنبنا من الصريح أي مثل ما سبذ كمن نحو كوفي طالقوا طلق وبما علقته  
بالتشديد وكذا الخنوع إذا غلب في الحال مثل الخلق كلفى البحر قلت ومنه عرف زماننا تكون طالقاً  
ومنه نذرى طلاقاً فقالت أنفذ فقد صرح بالوقوع بلا اشتراط نية كلفى الغنى وكذا لا يشترط قولها أنفذت  
كلفى البحر وأما على البحر من أن منه شئت طلاقاً ورويت طلاقاً فليست خلاف وحرم التي يابى به لا بد فيها  
من النية كذا كره الخليلي إلى أي فيكون كذا به لأن الصريح لا يحتاج إلى النية وأما على البحر أي ضامن أمه  
وهبت لك طلاقاً وأودعتك طلاقاً ودهنتك طلاقاً فليس كذلك الشارح تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت  
الطلاق فليس يعني المكوّنات لأن المراد بها ما يقع به واحد أو جميعاً وتؤتى خلافاً كما صرح به المصنف  
وأنت الطلاق تصح فيه النية الثلاث كذا كرهه عقبه وأما أنت أطلق من فلانة في النهر من الولي الجنبه كذا  
قال فان كان جواباً بالقول أو أن فلان أطلق امرأته وقع ولا يدين كلفى الخلاصة لأن دلالة الحال قائمة مقام النية  
حتى لو لم تكن قائمة لم يقع إلا بالنية اه فافهم **(قوله)** ويشمل نحو طلاغ وتلاخ الخ أي باقين المجهول في  
البحر ومنه الالفاظ المحصلة وهي خمسة فزاد على ما هنا ثلاثاً وزاد في النهر إبدال القلب لاما قال ط وبقى  
أن يقال إن فاه الكلمة ما ملأه أو مله واللام ما قاف أو عين أو كاف أو لام وإثنا في خمسة بعشرة  
تسعة منها مصفحة وهي ما عدا الطامع القاف اه **(قوله)** أو ط ل في ظاهر ما هنا مثل في الفتح والبحر أن  
يأتي بمعنى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينهما بين أسماء ما هنا في النسخة من كتب العقن وعن أبي  
يوسف حين قال لامته أنفون تلعها وما عداه أو قال لامرأته أنفون تلعها طامعاً فاف أنه أنفون  
الطلاق أو ما هنا تطلق المرأته مع أن الامة وهذا جملته الكناية لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من  
صريح الكلام لأنهم قد تامل كذلك فصارت كالكتابة في الافتقار إلى النية اه وأنت شخير به إذا  
افتقر إلى النية لا يناسب كره مثالان الكلام فيما يقع به الرجبة وإن لم ينو ويصرح بالشارح أيضاً  
بعد صلحها بالفتاوى والى النسب فذكر أيضاً في باب الكتابة وقد مناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح وفي البحر  
وقع بالتهجي كانت ط ل في وكذا الوكيل له طلقها فقل أن ع م أو ب لى بالهجاء وإن لم  
يتكلم به أطلق في الخاتبة ولم يشترط النية بشرطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشتراط لا ينافي  
الاشتراط على أن الذي في الخاتبة هو مسألة الجواب بالتهجي والدوال بقول القائل طلقها فتعريفه على إرادة  
جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتهجي تأمل **(قوله)** أو طلاق باش كلفاوسية قال في  
التفسير قول لخال لهاسه طلاق باش أو قال يطلق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين يفتى بالوقوع في  
هذه الصورة بلائيه **(قوله)** بالفرق الخ هـ هذا ذكر في الالفاظ المحصلة فكان طليد كرهه ما هنا فاف  
**(قوله)** تمدنه أي التعصيف نحو يغال بالاحكام الطلاق **(قوله)** طلق امرأتك وكذا أنطق لوقيل له  
أنت طلق امرأتك على ما عتبه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم أو بلى كلبسياني في  
الفرع آخر هذا الباب **(قوله)** طلق أي بلائيه على ما تقرر فاف **(قوله)** واحدة أي عند عدم ما يحيل  
وبقع وهو صفة أو صوف بمذوف أي طلق واحدة أو فافاً القهستاني **(قوله)** رجعية أي عند عدم ما يحيل  
بأن تافى السداد مع أن الصريح فعلن صريح رجعي وصرح بأن فلا ولا أن يكون بحر وف الطلاق بعد  
الدخول حقيقة فغير مترن بهوض ولا بعد الثلاث لا اتصالاً لا إشارة ولا وصوف بصفة تقي عن بينونة  
أو تدل عليها من خبر حرف الطلاق ولا شبهة بعد أو صفة تدل عليها وأما الثاني فخلا وهو أن يكون بحر وف

مطلب من الصريح الالفاظ المحصلة

وما يجنبنا من الصريح ويشمل نحو طلاغ وتلاخ وطلاق وتلاخ أو ط ل أو طلاق باش بالفرق بين على وجهه وان قال تمدنه نحو بلى يصدق قضاء الا إذا شهد عليه قبله به حتى ولو قيل له طلق امرأتك فقال لم أد بلى بالهجاء طلق بحر (واحد متوجبة)

مطلب من الصريح فعلن رجعي واث

الابانة و بجر وف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بصد له كقر ونا بعد الثلاث فصار إشارة أو  
 و صوابا فتنبي عن البنوة أو يدل علم لمن غير حرف العلم أو ثبت بعدد أو صفة يدل عليها اه و يعلم  
 من قر القيد وما يذكر المفسر آخو الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشير بأما بعد وقوع البائن في  
 أنت طالق بائن بخلاف بائن وبانت طالق كالتف أو لتلقط طوبى واستشاري الفخ أن القسم الثاني ليس  
 من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في الجرماني البسدا مع مغللان حسد الصريح يشمل الكل  
 قال في النهر لعل بأن قبل الدخول أو على ما لو نعوذ ذلك ليس كناية ولا احتياج إلى النسبة أو دلالة  
 الحلال فعين أن يكون مرعا ذلا واسطة بينهما اه وفيمن الصير فيقول لها أنت طالق ولا  
 رجعت عليك فرجعت ولو قال على إن لا رجعة في عليك فبائن اه وسه في آخر الباب علم الكلام  
 على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافا) قد شبهته لأنه لو قال جعلها بائنة أو ثلاثا كانت كذلك  
 عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا في قوله أنه الحق في المنتهى لأنه جعل الواحدة ثلاثا كذا في البدائع  
 وواقفه الثاني في البنوة دون الثلاث ونفاهاها الثالث شهرة له فيعرف في الصريح وسد كره المصنف في باب  
 السكيات وعلم بما ذكرناه أن لقر به بالعدد ابتداء فقال أنت طالق ثلاثا يقع لها سبب في الباب  
 الآتي انه متى قرب بالعدد كان الوقوع به وسد كره في السكيات ما لو ألحق العدد بعد ما سكت (قوله من  
 البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافا فان الضمير فيه هو واحدة الرجعة بخلاف الواحدة الأكثر رجعا أو بائنا  
 وخلاف الرجعة البائن في كلامه مغل ونفسه وش وفسه أيضا إشارة إلى أنه لا يشمل نكاح المكره الطلاق من  
 وثاق فلا يرد أنه تصح فيه نسبه كما في نكاح ما فهم (قوله ثلاثا لاشافي) راجع إلى قوله أو أكثر فقط  
 والاولى ان يقول ثلاثا لثمة الثلاثة كما علم من الجرم وهو القول الاول للإمام لأنه نوى بمحمل لفظه ط  
 (قوله أو لم ينوشأ) لمسارن الصريح لا يحتاج إلى التيقن لكن لا بد في وقوعه فضاء ديانة من قصد ما إضافة  
 لفظ الطلاق إليها على اجتهاده ولم يصرفه إلى ما يحتمله كما غاص في الفتح وحققه في النهر استرازا على كرو مسائل  
 الطلاق بضرهنا وكتبنا قلان كتاب امرأ طالق مع التلفظ أو حتى بين غير دفعه لا يقع أصلا لم يقصد  
 ونويت وجهه لوقته لفظ الطلاق فتلفظ به غير عالم بعينه فلا يقع أصلا على ما أفق به مشايخ أو رجعت عساة  
 من التلبس وفيهم من الوقوع فضاء فقط وعمل سبق لسانه من قول أنت ساقص مشلا إلى أنت طالق  
 فانه يقع فضاء فقط وعمل النوى بائن طالق العال من وثاق فانه يقع فضاء فقط أيضا أو أماله لوقته فضاء فقط  
 قضاء وديانة لأنه قصد السبب علما بأنه سبب قرب الشرع حكمه عليه أو أنه لم يرد كما مر وبم ظاهر عدم  
 صحة ما في الجرم والاشباه من ان قولهم ان الصريح لا يحتاج إلى النية إنما هو في القضاء أما في الديانة فمحتاج  
 إليها أخذ من قولهم نوى الطلاق من وثاق أو سبق لسانه إلى لفظ الطلاق يقع فضاء فقط أي ديانة لأنه  
 لم ينو فيه نظر لان عدم وقوعه ديانة في الاول لأنه صرف اللفظ إلى ما يحتمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ  
 والآخر من هذا أنه بشرط وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح أما شرط نية الطلاق فلا  
 بدليل أنه نوى الطلاق من العمل لا يصدق وقوعه ديانة أيضا كما يأتي مع أنه لم ينمعي الطلاق وكذا لو طلق  
 هارلا (قوله من وثاق) بفتح الواو وكسرها القيد وجمع وقت كباط ورويا مصباح وعمل النوى الطلاق  
 من قيد دين أيضا (قوله دين) أي تصح نيته فيما ينمى ويندر به تعالى لأنه نوى ما يحتمله لفظه فبسته الفتى  
 بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق مقتضى عليه بالوقوف لأنه خلاف الظاهر لا يرى نية (قوله ان لم  
 يقره بعد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره في المصريح بالوثاق والقيد بان قال أنت طالق ثلاثا لم  
 هذا القيد يقع قضاء ديانة كفى الجزاء به وعمله في الجميع بأنه لا يتصور وقوع القيد ثلاث مرات فانصرف  
 إلى قيد النكاح كدليام اه فلو في النهر وهذا التعليق يفيد اتحاد الحكم في قوله لمرتين اه ولذا  
 أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه إذا انصرف إلى قيد النكاح بسبب عدم الصريح بالقيد دفع عدمه

وان نوى خلافا من البائن  
 أو أكثر خلافا لاشافي  
 (أو لم ينوشأ) ولو نوى به  
 الطلاق من وثاق دين ان  
 لم يقره بعد ولو مكرها

مطلب في قبول الجرم ان  
 الصريح يحتاج في وقوعه  
 ديانة إلى النية

صدق قضاء أيضا كقول  
 صرح بالوثاق أو القيد  
 وكذا الورق طلاقا لمسلم  
 زوجها الأول على الصحيح  
 ثانية ولو نوى من العمل  
 يصدق أصلا ولو صرح به  
 دين فقط (وفي أنت الطلاق)  
 أو طلاق (أو أنت طالق  
 الطلاق أو أنت طالق  
 طلاقا يقع واحد في جهة  
 ان لم ينو شيئا أو نوى  
 بالصحو لانه لو نوى بطلاق  
 واحد وهو الطلاق أو نوى  
 فقتل زوجته لم يدخل  
 بها كقوله أنت طالق أنت  
 طالق ذيل (واحدة أو  
 تنتين) لانه صريح بمصدر  
 لا يحتمل العدد فان نوى ثلاث  
 (و) لذا كان (التنتان في  
 الامة) وكذا في حرم تقدمها  
 واحد متجوهر لكن حرم في  
 البعثة هو (بجزة الثلاث  
 في الجوزة) ومن الالفاظ  
 المستعملة الطلاق ياتى  
 والحرام ياتى وعلى الطلاق  
 وعلى الحرام يقع بالنية  
 للعرف فلم يكن له امرأة

بالأولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي يكمل صدق بانه ليس مرد القرينة الدالة على عدم لواقعة الايقاع وهي  
 الاكراه ط (قوله كما لو صرح بالحل) أي فانه يصدق قضاء وبانه اذا قرنه بالعدم فلا يصدق أصلا كقوله  
 (قوله وكذا الورق الخ) قال في البصر ومنه أي من الصريح بالطلاق أو بالملقة بالتشديد ولو قال أردت النكاح  
 لم يصدق قضاء ومن شلاصتولو كذا لهاز وح طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق بانه باطلاق الروايات  
 وقضاء فروا به أبي سليمان وهو حسن كل في الفتح وهو الصحيح كافي انما لم يكن له زوج لانه صدق  
 وكذا لو كان له زوج قدمته اه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في سورة النكاح كما سمعتم ولم أر من ذكره  
 في الاخبار اذ كانت طالق فتأمل (قوله لم يصدق أصلا) أي لقضاء ولاد بانه قال في الفتح لان الطلاق لم يقع القيد  
 وهي ليست بمقتضى العمل فلا يكون محتمل اللفظ وعنه انه لا بد من ان يستعمل لفظا لا يصدق  
 ولا يصدق قضاء لانه نظر انه طلق ثم وصل لفظ العمل استندوا كباختلاف ما وصل لفظ الوثاق لانه يستعمل  
 فيه فلا يقع والحاصل كل في البصر ان كلام الوثاق والقيد والعمل اما ان يذكر أو ينوي فانه ذكرها  
 أن يقرن بالعدم أو لا فان قرنه وقع بلا نية الا في ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظ الوثاق والقيد لا يقع  
 أصلا وان لم يذكر بل نوى لا بد من لفظ العمل ودون في الوثاق والقيد يقع قضاء الا ان يكون تكررها  
 والمرأة كالقاضي اذا جمعت أو أخبرها عدل لا يعمل لها نكاح حتى يفتى هل هي ان ليس لها طلاق ولا تعلق نفسها  
 بل تقصد نفسها بمال أو غير بانه ليس له قتلها اذا حرمت عليه كالمهر بونه بالمعروف البراءة من  
 الاو جندى لنها رفع الامر للقاضي فان حلف بالنية لها فلا تم عليه اه قلت أي اذا لم تقصد على اللداء  
 أو المهر ولا على منعه من الاغتسال في ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر بها  
 بمصدر عرف أو شكر أو لم يعل بعد مصدر كذلك (قوله يعني بالمصدر الخ) الاول ذكر بعد قول  
 المصنف أو تنتين (قوله وقتل زوجته) هذا ما مشى عليه الهادي وروى عن الثاقبي قال أوجه  
 ومقتضى الاطلاق عدم العتوبة قال في الاطلاق وأيدي الفتح وذكر في النهر المذهب (قوله  
 لم يدخلوها) والاباء بالاول فياغو الثاني (قوله أو تنتين) أي في الحرة (قوله لانه صريح بمصدر)  
 على قوله أو تنتين يعني ان المصدر من الفاظ الودعان لا يرى فيها العدد الحاصل بل التوحيد وهو الفردية  
 الحقيقة أو الجنسية والمثنى يحتمل فيهما غير (قوله لانه فرد حكمي) لان الثلاث كل الطلاق فهي  
 الفرد الكامل منه فلا بد ان تكون اعادة العدد ط (قوله ولما كان) أي للفردية الحكمية (قوله  
 لكن حرم في البعثة هو) حيث قال وأما في الجوزة من انه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع تنتان  
 اذا توأما يعني مع الاولى فهو ظاهر اه وفتاويه صاحب النهر بله ان نوى التنتين مع الاولى فقد نوى  
 الثلاث وان لم يقرب في ملكه الا تنتان وقتنا اه ح أقول ان كان المراد نوى التنتين فمضمونين الى الاولى  
 لم يصرح بذلك من نية التنتين وذلك عدد بعض لا يصح نيت وان كان المراد نوى الثلاث التي من جعلها الاولى  
 فهو صحيح لان الثلاث فردا تبارى قال في التفسير قول طالق الحرة اذ نوى طالقها أنت على حرم نوى تنتين  
 لا تصح نيت ولو نوى الثلاث تصح نيت متوقع فطلب تنتين أو حرة اه فاهم (فرع) في البراءة قال  
 لا راية أنها على حرم نوى الثلاث في اعدامها والواحد في الاخرى صحت نيت عند الامم وعليه الفتوى  
 (قوله يقع بالنية للعرف) أي فيكون صريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية فان كان الواو في لفظ  
 الحرام البائن لان الصريح قد يقع به البائن كقوله البائن ببحث سبذ كره في باب النكاحات  
 وانما كان ما ذكره صريحا لا صريحا في العرف في استعماله في الطلاق لا يبرر فون من صيغ الطلاق  
 غيره ولا يختلف الا الرجال وقد مر ان الصريح ما عاين في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا  
 الا من سمع اي لفظ كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتبار صريحا كما أتى المتأخرون في أنت على  
 حرام بانه طلاق بان العرف بالنية مع ان المنصوص عليه عد المتقرب من وقوعه في البينة ولا ينافي ذلك ما يأتي



من انه لو قال طلاقك على "لم يقع لان ذلك من عدم غاية العرف وعلى هذا جعل ما أتى به العلامة أواله ورد  
 أقدمى معنى الروم من ان على "الطلاق أو يلزمى الطلاق ليس بصريح ولا كتابة أى لانه لم يتعارف في نفسه  
 ولا قال المصنف في نفسه انه في ديان نصار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من مسيخ الطلاق  
 فيه فيجب الانتباه من غير نسبة كلهم الحكم في الحرام يلزمى وعلى "الحرام ومن سرح بوقوع الطلاق  
 لتعارف الشيخ فاسم في تعصيه واقطاعه أبي السعد ومن على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أملا كما  
 لا يظن اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه الحق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البصر والنهر  
 وللسدي عبد الغنى النابلسي رسالة في ذلك سماها رفع الالتفاد في على "الطلاق ونقل فيها الوقوع من بشية  
 المذهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسئلة منقولة عندنا من المتقدمين في الفخيرة وهو ابن سلام فمن قال ان  
 فعلت كذا فثلاث طلاقات على "أقول على "واجبات متبعة عادة أهل البلد هل غلب ذلك في أيمانهم اه  
 وكذا في كراهة السروج في الغاية كما يأتي وما أتى به في الخبرية من عدم الوقوع تبعه إلى السدي والسدي  
 قد وجده منه وأتى عليه بخلافه وقال أقول لا يقع الوقوع به في هذا الزمن لا شتوا في معنى التعلق فيجب  
 الرجوع إلى العرف عليه بل عليه بالاحتياط في أمر العروج اه (تنبيه) عبارة الحق ابن الهمام  
 في الفتح هكذا وقد ورد في صنف في الحلف الطلاق يلزمى لا تفصل كذا برهان فقلت يلزم الطلاق ونوع  
 فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فثلاث طلاق وكذا اتعارف أهل الأديان الحالف بقوله  
 على "الطلاق لا يفعل اه وهذا صريح في انه يتعلق في المعنى على فعل الحالف عليه بطلان الحرف وان لم يكن  
 فيه أداة لتعليق صريح ما رأيت التصريح بان ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التاتراخي تسعيت قالوني  
 الحافون من أبي الحسن الكرخي فمن اتهم انه لم يصل الفداء فقال عبد مروه قد صلاها وقد تعارفوا في طرقات  
 لسانهم قال أجري أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدى حران لم أكن صليت الفداء أو صلاها لم يعتق  
 كذا هنا اه وفي البرازيه وان قال انت طالق لو دخلت الدار لطلعت فهدا رجل حلف بطلاق امرأته  
 ليطلعتها ان دخلت الدار فهدا رجل حلف بطلاق امرأته لو دخلت الدار لطلعت فهدا رجل حلف بطلاق امرأته  
 ان دخلت الدار فان دخلت الدار لم يأنعها فان مات أو ماتت فقد ذات الشرط في آخر الحياة اه اى  
 فيقع الطلاق كما في معنية الحق قلت فمير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلعت انت طالق وان دخلت الدار  
 ولم امر بك فبعدى حرود كراهنا بل في كتبهم انه جازي جري القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر  
 ولو قال على "الطلاق أو الطلاق يلزمى أو الحرام ولم يقل لا يفعل كذا لم أجسد في كلامهم اه وفي حواشي  
 مسكن وقد ظفر فيه شغفنا صرح به في كلام العاية للسروحي معز بالى المعنى ونفسه الطلاق يلزمى  
 أولاه لم يصرح لانه يقال لو وقع طلاقه لم ينع الطلاق وكذا قوله على "الطلاق اه ونقل السيد الجوزي عن  
 الغاية معز بالى الجواهر الطلاق لا يلزم يقع بغيرية اه قلت لكن يحتمل ان يكون مراد العاية ما إذا ذكر  
 الحالف عليه لم ينع من انه براديه في العرف والتعليق وان قوله على "الطلاق لا يفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت  
 كذا فثلاث طلاق فإذا لم يذكر لا يفعل كذا أتى قوله على "الطلاق بدون تعليق وللتعلوف استعماله في وضع  
 التعليق دون الانتشاء فإذا لم يتعارف استعماله في الانتشاء بمنزلة ما يمكن صريحاً في ان يكون على الخلاف  
 الا في فيما قال علان على ثم رأيت سدي عبد الغنى ذكره في رسالته (تنبيه) يبقى انه لو نوى  
 الثلاث فصع نيته لان العلاء مذكور بلفظ المصدر وقد علمت مصداقه وكذا في قوله على "الحرام فقد صرحوا  
 به فصع نيته للاث في أنت على "حرام (قوله يكون بين الخ) يعنى في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في  
 الخبرية وتوضيحه هام رأيت في البرازيه قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن به امرأة ان  
 حلت زنته الكثرة والنسب على أنه لا يلزم اه (قوله كذا على "الحرام من ذراعى) هذا بصحت لمصاحب  
 الجهر انه مذموم من انه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالمعد وقع قضاء لاديانة قال فانه بدل على

مطلب في قوله على "الطلاق  
 الطلاق على "الحرام

يكون بيننا في كبر الحاش  
 تصح القدوري وكذا على  
 الطلاق من ذراعى بحر

مطلب في قوله على "الطلاق  
 من ذراعى

الوقوف قضاءها بالاول وروى العلامة المقدسي بأنه في المقيس عليه ما طاب المرأة التي هي محل الطلاق ثم ذكر  
 العمل الذي لم تكن مقيدة به حصارا لمرعاهم بصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غير بلاد بلبل  
 بخلاف المقيس لانه اذا ضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال انا منك طالق بلغو اه مخلصا  
 وذكرنيوا الخبر الرمي ثابت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لاسر من أن قوله هل "الطلاق"  
 لا أصل كذا يجتزأه ان فعلت فانت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معني ولا اعتبار بالاضافة المذكرة  
 لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذواعي فساوى المقيس عليه في الاضافة  
 الى المرأة مضافا فنقله انا منك طالق فهو وصف الرجل بالطلاق صرحا لا يقع لان الطلاق صفة للمرأة أو ما  
 قوله هل "الطلاق" فان معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله  
 مع اضافة الوقوع الى محله أيضا فانه شاع في كلامهم قوله اذ قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبر الرمي  
 ان الحائض بقره على "الطلاق" من ذراعي لا يرد به الزوجة قطعا فاذاعة لهوام الاعراض به عن انفسه  
 الوقوع فيه يكون تاريخ ذواعي وتاريخ من كسبوا وتاريخ من مروى بعضهم من يدي بعد ذكره لان النساء  
 لا يحرى في ذكرهن اه قلت ان كان العرف كذلك فينبغي ان لا يرد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على  
 ذراعه ونحوه لا على المرأة ثم قال الخبر الرمي المهم الآن يقول هل "الطلاق" ثلاثين ذراعي فاقول لو وقع  
 وجه لا بد كرا لتسليث بعينه فتأمل اه (قوله ولو قال طلاق هل "يربع") قال في الحائض ولو قال طلاق  
 هل "ذكر في الأصل على وجه الاستشهاد فقال الأثرى انه لو قال لله على طلاق اسرا في لا يبرء مني اه قلت  
 ومقتضاه ان هل عدم الوقوع على طلاق هل "انه مسبة نذر كقوله هل "هبة فكأنه نذر ان طاقه والنذر  
 لا يكون الا في صفة موصوفة الطلاق أيضا الحلال الى الله تعالى وليس بمادة فلذلك المبرء من (قوله ولو زاد  
 الخ) ظاهر ان قوله لا طلاق هل "بدون زيادة ليس فيه خلاف المذكرة وهو المبرء من الحائض والخلاصة  
 أيضا لكن نقل سدي عبد الغني عن أبي القاسم السرخسي رجل قال لامرأته لا طلاق هل "قرض أولاد  
 أو قال طلاق هل "الصحيح انه يقع في الكل بخلاف الحق لانه مما يجب لعمل اشبار او نقل مثله من يقتصر  
 المحيط (قوله وقال القاضي المتأثرين) عبارة تؤول الى الخاص في قولها طلاق هل "واجب أو قال طلاق لازم  
 في يقع بالانتهى عند سدي حيلة وهو المختار وبه قال محمد بنه مقال وعده الفتوى اه وانت خبر بان اللفظ  
 الفتوى أكد ألفاظ التصحيح ونقل في الحائض عن الفقيه أبي جعفر انه يقع في قوله ولجب لتعارف الناس  
 لا في قوله ثابت أو فرض أو لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله هل "الطلاق لانه المتعارف في زماننا  
 كجملته وعلى الخاص الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت  
 الا بعد الوقوع قال في الفتح وهذا الجديد أن ثبوت اقتضاهم يتوقف على نيته الا أن يظهر في بعض فاش في خبر  
 صرح بإفلاسه قد قضاه في صفة منه وفيما بينه وبين الله تعالى ان تصد وقوعه الا فانه قد يقال هذا الأمر  
 هل "واجب بمعنى يثبت ان أفعله لا أفعله فكأنه قال في ان طلاقك اه (قوله قال الشكالي الحنفية) ثم  
 نقله منه في البر والبر وأمر عليه بعد حكمائهما بخلاف وجهه انه محتمل الدعاء بتوقف على التيقن في  
 التثابرة من المتأينة المختار عدم وقعه عليها وبه كان يفتي ظهير الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير  
 هذا اصطبل الرجل من المرأة فتقول أو لك الله وكانت سادة الفتوى وكتب بعضها المتعارفون بذلك اه قلت  
 ومثله في فتاوى قاضي الهادي والمظومة المحيطة ساقى عمله في الخلع (قوله كوفي طالع أو طالق) قال في  
 الفتح عن محمد بنه يقع لان كوفي ليس أمرا حقيقة لعدم تصور كونها طالعها بل بارة عن ثابت كونها  
 طالعها كقوله تعالى كن فيكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين وكونها طالعها يقتضي ايقاعه قبل قبضته  
 ايقاعا سابقا وكذا قوله طالق وشبهه للامة كوفي حرة (قوله أو ياطلقة) فتدبر ان لو كثر لها زوج طلقها  
 قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق بانه وكذا في الصحيح وفي التثابرة الثانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال

ولو قال طلاق هل "لم يقع  
 ولو زاد واجب أولاد أو  
 ثابت أو فرض هل يقع قال  
 السرخسي المختار لا وقال  
 القاضي الخاص المتأثرين  
 ولو قال طلاق الله هل يقتصر  
 نسبة قال الشكالي الحنفية  
 ولو قال لها كوفي طالق  
 أو طالق أو يطلقة

بامعلقة تقع أخرى (قوله بالتشديد) أي تشديد اللام أما بتخفيفها فهو ملحق بالكناية كقوله مناه من البصر  
 (قوله وقع) أي من غير نسبة لانه صريح (قوله بكسر اللام وضمها) ذكر الضم بحث لصاحب النهر حيث  
 قال وينبغي أن يكون الضم كذلك اذ هو لغتهم لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض  
 بأنه ينبغي توقف الضم أيضا على النية لانه لا ينتظر الاخرى فكسر مادة ط ل في موجود ولا ملاحظة  
 فلم يكن صريحا بخلاف الكسر على لغتهم ينتظر اه قلت قد يجاب بأن الضم في نداء الترخيم بها كلف لفة  
 ثابتة يخرج به اللفظ عن اودعه مناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرسوم يعلم أن المراد به نداء  
 تلك المادتين وانتظار المحذوف وهدمه امر اعتباري قدور وليسوا عليه الضم والكسر والزام أن يكون  
 المنادى اسما أو ضميرا المحذوف نداء أو هذا ما ظهر في فتاواه (قوله أو أنت طال بالكسر) أي فانه يقع بالنسبة  
 بخلاف أنت طاق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه صرفا بتأنيده (قوله والا  
 توقف على النسبة) أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نسبة الطلاق أي أو ما في حكمها  
 كالمذكرة والغضب كفي الخيانة وفي كتاب الفتح أن الوجه طلاق التوقف على النية معلقة لانه لا خلاف  
 ليس صريحا بالاتفاق اذ عدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم اغنيا في غير النداء فان في لفة ومرفا يصدق قضاء  
 مع البين الا عند الغضب أو هذا كذا الطلاق في قضاء أسكنها أو لا وتعلمه في قلت وما قد منه أنظاهن  
 التاخرية من أن حذف آخر الكلام معناه صرفا في الجواب فان لفظ طالق صريح قطعاً إذا كان حذف  
 الاخر معناه صرفا غير جزمه من صراحته وقد صدح حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وهداه أهل  
 البديع من قسم الاكتفاء وتقدم فيه البرهان كثير لوفيه **هـ** أن الخاصة لما شق أين الصبا **و** أين فانت ابدال  
 الاخر بحرف غير كذا لالفاظ المصنف المتقدم لم يغير جزمه من صراحته عدم غلبة الاستعمال فهو ما ذكره  
 الاكوثم الربيع **اللفظ الصريح** وان التصحيح عوض لغيره على اللسان خطأ أو قصد الكونه لفظا لتكلم  
 هدا ما ظهر لعمري القاصر (قوله كجمله) أي فانه يتوقف على النية وقد مر نسبة فاقوم (قوله وفي  
 النهر من التصحيح الخ) أي تصحيح القدر في السلامة قاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البر من أن وهبتك  
 طلاقك من الصريح وكذا أو دعتك وهبتك قال في النهر نقل في تصحيح القدر عن رعي فاضحة وهبتك  
 طلاقك الصريح فيه دم الوقوع اه ففي أو دعتك وهبتك بالاول وسألت أن وهبتك كناية وفي الجملة  
 لوقار وهبتك طلاقك فالواضح لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية انه يقع بشرط  
 النية وقد صدق في البحر في باب الكايات منها وكذا صدق منها وهبتك طلاقك أو دعتك طلاقك أو امرتك طلاقك  
 وسألت تمامها لك (قوله كانت طاق) وكذا الواقي بالضمير الغائب أو أسام لشارة العائد اليها أو باسمها  
 العلوي ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما عبر به عن جملته بوضعا والمراد بقوله أو لى ما عبر به عنها ما عبر  
 به عن الجملة بغير بق العتوز كقبتك والافالكل يعبر به عن الجملة كجملتي الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن  
 الروح والبدن والجسد مثل أنت كجملتي العزلان الروح بعض الجسد وكذا الجسد بعينه الروح والبدن  
 لا تدخل فيها الاطراف اذ اده في النهر (قوله كالقبة الخ) فانه عبر به عن الكل في قوله تعالى فخر روية  
 والعنق في قلت أنتاهم لها ضامن ومفها بجمع المذكور الموضع للعائق والعقل والذوات لا لاهضاء  
 والروح في قولهم هاتكتر وسه أي نفس ومثلها النفس كجملتي وكتبناه عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله  
 الاطراف الخ) أي البدن والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزاه الى النهر الى ابن كالي  
 ايضا في الاصلاح وعزاه الى الفائق لا في غشري والمصباح ورأيت في فصل العدمين الشبهة قال محمد  
 والبدن هو من الشيء الى منكبته (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله الفروج على  
 السروج قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه  
 ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة واعتق رأسا ورأسين من الرقيق وأنا بغير ما دام رأسك سألما يقال

بالتشديد وقع وكذا باطال  
 بكسر اللام وضمها لانه ترخيم  
 أو أنت طال بالكسر والا  
 توقف على النية كجمله  
 به أو بالعنق وفي النهر من  
 التصحيح الصريح عدم  
 الوقوع وهبتك طلاقك  
 ونحوه (واذا أضف الطلاق  
 اليها) كانت طاق (أو)  
 اليها ما عبر بها كجمله  
 والعنق والروح والبدن  
 والجسد الاطراف داخله  
 في الجسد دون البدن  
 (والفرج والوجه والرأس)

مراد به الذات أيضا فتح قال في البعوض في الفتح من كسب الكفاية ولم يذكر محمد ما إذا كمل بعينه قال البهني  
لا يصح كسبى الطلاق الآن ينوي به البعد والذي يجب أن يصح في الكفاية والطلاق إذا لعين بما يعبر به من  
الكل يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعلهم لم يكن معروفا في زمانهم أمافي زمانه لا شاك في ذلك اه  
(قوله وكذا الاستباح) قال في العرف لا استوان كان مرادها لا بد من لزوم مساواتهم ما في الحكم لان الاعتبار  
هنا لكون اللفظ يعبر به عن السكر ألا ترى أن البضع مراد بالفرج وليس حكمه هنا حكمه في التبعير به  
اه والحاصل أن الاستواء بالفرج يعبر به عما من السكل فيقع إذا أضف اليهما مختلفا مرادف الاول  
وهو البدر ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في  
الحكم لكن أو رد في الفتح انه ان كان المعبر بهما شتهل التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة الى الفرع أى لعدم  
اشتتار التعبير به عن الكل وان كان المعبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد  
بلا تلاف لثبوت استعمالها في السكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يداك أى قدمت قوله صلى الله عليه وسلم  
على اليد ما أخذت حتى تؤد اه قلت قد يجب بأن المعبر الاول لكن لا يلزم اشتتار التعبير به عن الكل عند  
جميع الناس بل في عرف التكامل في بلدهم لا يقع بالاضافة الى اليد اذا شتهل عنده التعبير بهما عن الكل ولا  
يقع بالاضافة الى الفرع اذا لم يشتهر غير رأيت كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقعه بالاضافة الى  
الرأس باعتبار كونه معبر به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصرا ولما قال الزوج عين الرأس من صراحة  
الخلو في اليعدان يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ثابته أمافي القضاء اذا كان التعبير به عن الكل  
عرفا شتهل الاصدق ولو قال ثبت باليد صاحبها كما لا بد ذلك في الآية والحديث وتعارف نوم التعبير بهما  
عن السكل وقع لان الطلاق مبني على العرف ولذا يطلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به امر في ولا بد به  
لا يقع اه قد قيد الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد بما اذا كان التعبير به عن السكل متعارفا  
وصرح أيضا بقوله وتعارف نوم التعبير بهما أي باليد فأما انه من عدم تعارف ذلك صندهم لا يقع مع أن  
التعبير بالرأس واليد عن السكل ثابت لغو شرعا والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب إضافة حيث  
ذكر في بعضه فها سبني وأما ذكر البضع والدم فلهذا كرم ادفعهما ح (قوله كنهها وانها الى  
عشرها) وكذا أو أضافه الى جزء من ألف جزء منها كسبى الحائض لان الجزء الشائع يحصل لسائر التصرفات  
كالبيع وقسيرة هداية قال ط الا أنه ينبغي أن يغير الطلاق وقال شيعي زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى  
الى السكل لشيوعه فيقع في السكل (قوله لعدم تجزئه) اه لقوله أو الى جزء شائع منها ط وفيه انه يلزم منه  
وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلا فلناسب التعديل بما ذكرناه نفا عن الهداية (قوله ولو قال الخ)  
أشاره الى أن قيد الجزء بالشائع ليس لاحراز من المعين لاذ كرم الفرع كأقادمي البحر (قوله وقت  
بضاري) أى ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تاريخا (قوله علا بالاضافتين) أى لان  
الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فمصر مضافا لطلاق الى رأسها والى فرجها ط من المصطلح قال  
في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقت واحدة اتفاقا اه وهو ممنوع في الثاني كما هو ظاهر نهر رأى  
لان من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرع في الثانية فإذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع  
بها اتفاقا ثم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقا ثم اعلم أن كلامنا من القولين مشكل لان النصف الاعلى  
أو الاسفل ليس جزءا شاعا هو ظاهر ولا بما يعبر به عن السكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني  
لا يصير معبر به عن السكل لان ما صرح به يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن السكل على تقدير مضاف أى  
اسم جزء كأقادمي الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن السكل اه وحجة استدلال وجود  
في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرع لاسيما الذي يعبر به عن السكل ولهذا الوضع به  
على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على اعادة نفس الرأس بخلاف ما لا يتم معها

وكذا الاست غلاف  
البضع والدم على  
المتناول خاصة (أو) أضافه  
(الى جو شائع منها)  
كنهها وثلاثا الى عشرها  
(وقع) لعدم تجزئ يولو  
قال نصفك الأعلى طالق  
واحدة ونصفك الأسفل  
ثنتين وقت بضاري فأخى  
بعضهم بطلقة وبعضهم  
بشلتا علا بالاضافتين  
مخالفة (وإذا قال الرتبة  
ملك أو الوجه أو وضع يده  
على الرأس أو العنق)

عليه كما يأتي لانه يكون معنى هذه الذات فليست **(قوله أو الوجه)** أي منك ط **(قوله بل عن البعض)** بغير نية كمنك في الأول ووضع اليد في الأخير **(قوله بل قال هذا الرأس)** ومثله فيما يظهر من هذه الآية أو هذه الرتبة والظاهر انه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه موانه ليعبر عنه بقوله هذا العضو بل يقع لان المعبر به عن السك هو اسم الرأس ونحوه ولا اسم العضو نظير ما قد ساءه آتيا تأمل **(قوله وقع في الاصح)** ولهذا الوفا لغيره بعث منك هذا الرأس بأمرهم وأشار إلى رأسه بعد فقال المستر في استلزام البيع جمع عن الحامية **(قوله فنع)** قدما يعبر عنه قبل صفته **(قوله لا يقع أو إضافة إلى اليد)** لانه لم يشتر بين الناس التعبير بها عن السك حتى لا يشتر بين قوم وقع كما في معناه عن الفتح **(قوله الابنية الحجاز)** أي بالطلاق البعض على السك اذ لم يكن مشتهرا ولا مشهور بذلك فلا حاجة إلى نية الحجاز ذكر في الفتح ما حاصله انه عند الشافعي يقع بإضافته إلى اليد والرجل ونحوهما حقيقة وإن ذلك أن الطلاق صله المرأة لا يحمل النكاح ومحملة أجزائها للسكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق إلا بالإضافة إلى ذاتها أو إلى جزء شائع منها وهو محل التصرفات أو إلى معنى هير به عن السك حتى لو أريد نفسه لم يقع فالتحالف في أن ما عاكف تعاهل يكون محلا لإضافة الطلاق إليه على حقيقة دون صيرورته بمادة عن السك فمنسده نعم وعند الأمام على كونه مجازا عن السك فلا إشكال أنه يقع بذلك أو رجلا بعد كونه مستقيما اه أي تحالف نحو الرقيق والظفر فانه لا يستقيم واحدة السك به والحاصل كافي البصر أن هذه الألفاظ الثلاثة صريح يقع فضله بلاية كالتربة وكاية لا يقع إلا بالنية كاليد وما ليس صر بمحلا كتابة لا يقع به وإن نوى كالتربة والسنة والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب **(قوله والذفن)** قلت إطلاق الذفن مرادها السك عرف مشتهر الآن فانه يقال لا أول بخبر ما دامت هذه الذفن سالمة ينبغي أن تكون كالرأس **(قوله وكذا الندى والمم جوهرة)** أقول الندى في الجوهرة إذا قال دماغه وهو أبيضان السك بينهما يقع لان السك يعبر به عن الجلة يقال ذهب دمه هدا اه وهكذا نقل من الجوهرة في الصر والنهر ونقل في النهر عن الخلاء فصيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن **(قوله لانه لا يعبر به)** أي بالذكر من هذه الألفاظ اه ط **(قوله فلا يعبر به بغيره)** أي بما ذكره ولا خصوصه بل بغيره وبأنى عضو كونه كذلك ذكره أبو السعود في الدرر ونقل الجوى عن الحاميات لجلال أراد ما نصه يجب أن يحتاط في أمر الطلاق إذا أضيف إلى اليد والرجل واللسان الترتيبا فمافيه يعبر به عن الجلة والذات اه ط **(قوله وكذا الخ)** أصل هذا في الفتح حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجلة كاليد والرجل والأصبع والذنب واليد لا يقع الطلاق بإضافته إليه خلافا لغيره والشافعي وما لك وأحد ولا خلاف أنه بالإضافة إلى الشعر والظفر والسن والريق والعرق لا يقع والظفر لا يقع ثم قال والتناق والظفر والأظفار وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف فلو ظهر رأى أو اعتق أصبح الأصبع متنازعا يصح عندهم وكذا العضو القصاص وما كان من أسباب الحل كان نكاح الأصبع إضافة إلى الأجزاء التي لا يعبر به عن السك بخلاف اه قلت ولم يعلم منه حكم الإضافة إلى جزء شائع أو ما يعبر به عن السك في النكاح وتقدم هناك قوله ولانه قد تزوجت فمثلت في الأصح احتياطا مناسبة بل لا بد أن يضيفها إلى كلها أو ما يعبر به عن السك ومنه الظاهر والبطن على الاشبه فخير دور نحو في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق اه وقدمنا الكلام على ذلك وإن من اختار صحة النكاح بالإضافة إلى الظاهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع فلا حاجة إلى الفرق **(قوله ولو لم ألف جزء)** بأن يقول أنت طالق جزء من ألف جزء ومن طلق ط **(قوله لعدم الجزئي)** أي في الطلاق ذكر جزء كذكر كلمة من الكلام المتكامل على الألفاظ وإن اجل الشارع الطوع بعض القصاص عفا عن كنهه وعلى هذا الوفا أنت طالق طلاقة دورا وأو نصفا طلقت طلاقة جوهرة **(قوله فلا وادنا الأجزاء)** أي مع الإضافة إلى العبر كما كانت طالق نصف طلاقة وثلاثها دورا وبها فقد ردت الأجزاء على الواحدة بنصف الدس فتقع به طلاقة أخرى ط **(قوله وهكذا)**

أو الوجه وقال هذا العضو طالق لم يقع في الأصح لانه لم يحصله بمادة عن السك بل من البعض حتى لو لم يقع به بل قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأسها ونوع في الأصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي أن يدين فنع (كما) لا يقع (لأنه ما في اليد) الابنية الحجاز (والرجل واليد والشعر والأنف والسان والظفر والظفر واللسان والاذن والظفر واللسان والذفن والسن والريق والعرق) وكذا الندى والمم جوهرة لانه لا يعبر به عن الجلة فلو يعبر به بغيره فوقع وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة لا محل اتفاقا (وجوه الطلقة) ولون ألف جزء (مطلقة) لعدم الجزئي ولو ردت الأجزاء فوقع أخرى وهكذا ما قبل نصف طلاقة وثلاث طلقت ودس طلاقة

بعض لو زادت الاجزاء على المطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلثي طلقة وثلاثة أرباعها أو أربعة أجزائها  
 قال في فتح القدر الآن الأصح في اتحاد المربع وان زادت أجزاها واحدة أن تقع واحدة ولأنه إذا أضف الأجزاء  
 الى واحدة قص طبعه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في البحر وعلى الأصح لو قال  
 أنت طالق واحداً قطعها بغير واحدة كقوله في الخيرة بخلاف واحد ونصفا اه وما في الخيرة عزاء في الهندية  
 الى المحيط والبدائع لكن القدر أرى في البدائع ولو تجاوز العدد من واحد لم يزد كرهذا في ظاهر الرواية  
 واشتاق المشايخ فيقال بعضهم تقع طلقتان وقال بعضهم واحدة اه (قوله في فتح الثلاث) لان المذكور اذا  
 أعيد منكرا كان الثاني غير الاول فيشكك في كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف طلقة وثلاثة أرباعها وسدسها حيث  
 تقع واحدة لان الثاني والثالث من الاول وهذا في المذكور لهما أما غيرها فلا يقع الا واحدة في الصور كلها  
 بحر (قوله ولو بلا او فرادة) أي بأن قال نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة ثلاثة أرباع طلقة حذف العاطف على  
 أن هذه الأجزاء من طلقة واحدة وأن الثاني يبدل من الاول والثالث يبدل من الثاني والبدل هو المبدل عنه  
 أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت من المبسوط أن الأصح خلافه عند اقتراح  
 المربع وأنه جرى عليه في التسمية والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربع المربع) نص عبارة القهستاني  
 بخلاف المحيط لو قال نصف طلقة وثلاث طلقات أو ربع طلقة وثلاثين طلقة على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان  
 الربع سدس فثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فإنه في الثانية لم يزد الاجزاء على  
 الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثا وفي الاول زادت وجعل الواقع اثنين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثا في  
 صورتين لان اعتبار الأجزاء اتحاد المربع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة فيجب أن كل جزء بطائفة  
 كما تقدم على أن عبارة المحيط كانت ط عن الهندية هكذا قال أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة  
 وسدس طلقة يقع ثلاثا اه وأضاف كل جزء الى طلقة فيشكك في المنكرة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى  
 ولو قال نصف طلقة وثلاث طلقات وسدسها يقع واحدة فان جاز مجموع الاجزاء فطلقة بأن قال نصف طلقة وثلاثها  
 وربعها قيل تقع واحدة وقيل ثنتين وهو المختار كما في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهير اه  
 وقد متنا من الغف أنه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فوضوح الخلاف هو الاضافة الى الضمير  
 لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في النثر خاتمة من المحيط ما نصه ذكر المصدر الشهيد واقامته اذا قال لها  
 أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقات وربع طلقة تقع ثنتين هو المختار فعلى قياس ما ذكره المصدر الشهيد  
 ينبغي في قوله أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة تقع طلقة واحدة اه وهذا أقل  
 اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الأجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا كالاضافة الى الضمير لكنه بخلاف  
 ما جزم به في البدائع والغف والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسجيء) أي متناهي آخر التعليل حيث  
 قال الخارج بعض التطبيق لغو بخلاف يقاهاه لو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف طلقة وقع الثلاث في المختار  
 اه قال في الغف وقيل على قول أبي يوسف ثنتين لان التطبيق لا يغير في الايقاع فكذا في الاستثناء فكانه  
 قال الواحدة (قوله بخلاف يقاهاه) أي يقاهاه البعض وهو ما ذكره هـ (قوله ويقع المربع) كان الاول  
 بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بعدها كما فعل في الهداية والكثير لم يبق الكلام على الاجزاء مطلقا (قوله  
 فيما أسله الحظر) أي بان لا يباح الاثني عشرة الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال لا بدخول الغاية فيقع  
 في الاولى ثنتين وفي الثانية ثلاث والثالث لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم  
 دخول الغايتين في المحدود كعبد من هذا الحائط الى هذا الحائط وتول الثلاثة اسفان بالعرف وهو أن  
 هذا الكلام مذكور في العرف وكان بين الغايتين صدوره اذ به الأكثر من الاقل من الاكثر  
 فتقولك سني من سني السبعين أي أكثر من سني وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى ثنتين  
 انتفى ذلك العرف عند الامام فوجب اجمال طالق وقوعه واحدة ويدخل السك في أصله الإباحة

فيقع الثلاث ولو بلا او  
 فرادة ولو قال طلقة ونصف  
 فتنتان على المختار جوهره  
 وكذا لو كان مكان السدس  
 ربعا فتنتان على المختار  
 وقيل واحدة قهستاني  
 وسجيء أن استثناء بعض  
 التطبيق لغو بخلاف يقاهاه  
 (و) يقع بقوله (من واحدة  
 الى ثنتين أو ما بين واحدة الى  
 ثنتين واحدة و) بقوله من  
 واحدة أو ما بين واحدة الى  
 ثلاث ثنتين) الأصل فيما  
 أسله الحظر دخول الغاية  
 الاولى فقط عند الامام وفيما  
 مرجه الإباحة تكذب  
 من ما في مائة الى ألف

تكمين مالى من درهمين أما ما أملاه الخضر فلا فان خضره قرينة على صدم ارادة السكك الآن  
 الغاية الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها المصلحة الثانية اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها  
 العاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أما في صورتهن واحدة على اثنين فلا حاجة الى  
 ادعائه لعدم الضرورة المذكورة وتعلم تفرع في الفتح **(قوله الغايتين)** أى دخول الغايتين فله أخذ  
 السكك أى الانفى في المثال المذكور كما أفاده في البصر فانهم **(قوله ثلاثة الخ)** لان نصف الطليقتين واحدة ثلاثة  
 أنصاف طليقتين ثلاث طليقتان ضرورتهن **(قوله وقبل ثنتين)** لان الطليقتين اذ انصفنا كانت أربعة  
 أنصاف فثلاث منها طليقة ونصف فتكمل طليقتين وأجيب بان هذا التوهم منشأ ما شقناه قولنا انصفنا  
 طليقتين وانصفنا كل من طليقتين والثاني هو الموجب للأربعة أنصاف والخطاوان كان يحتمل له والذو  
 فوادم لكن عند خلاف الظاهر غير قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف الطليقتين طليقة لا نصف الطليقتين  
**(قوله أو نصف طليقتين)** وكذا انصف ثلاث طليقات ولو ان نصف طليقتين فواحدة أو نصف ثلاث طليقات  
 ثلاث بصر **(قوله طليقتان)** لانها طليقة ونصف فتكمل النصف وفي نصف طليقتين بتكمل كل نصف  
 فحصل طليقتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أو ثلاث طليقة ونحوه أربع طليقة فله ثلاث أنصاف طليقة تأمل  
**(قوله وقبل يقع ثلاث)** لان كل نصف يتكمل في نفسه فثلاثا **(قوله والاول أصح)** قال في البصر وهو  
 المنزه ولقي الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العناني اه ثم ذكر ان نصف اثنين ضرورية وذكر  
 أحكامها فراجعهم **(قوله لانه يكثر الاجزاء الخ)** أى ان الضرب يؤثر في تكثر اجزاء المضروب لا في زيادة العدد  
 والعلاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا في زيادة العدد ولو زاد في العدد لم يبق في الدنيا ضربه لانه يضرب درهمه  
 في مائة فيصير مائة المائتين ألف فيصير مائة ألف وقال في البصر والحسن بزيادة الائمة الثلاثة يقع ثنتين لان  
 عرف أهل الحساب انه تضعيف أحد العددين بعد الآخر خروجي في الفهم بان العرف لا يمنع والفرض انه  
 يتكلم بغير فهم وأراد فصار كالأوقع لغيره فخراسة أو غيرهما هو يدعيه لولا الإجماع بأنه لو كان كذلك لم يبق  
 في الدنيا نسبة غير لازم لان ضرب درهم في مائة كان انصافا أكثره عند درهم في مائة فهو كذب وان كان  
 انشاء لمصلحة في مائة لا يمكن لانه لا يعمل بقرينه ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجابه في العر من أن  
 قوله في اثنين طرف حقيقة وهو لا يصلح واذا لم يكن صالحا لم يستتر فيه العرف ولا النية فكلو في قوله استحق  
 الماء لطلاق فانه لا يقع رده المقدسي بأن اللفظ صريح أى حقيقة صرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي  
 وكذا رده في النهر والخ قال الرضى فتزاد هذه المسئلة على المسائل التي بها يقولون اه أى لان الحق ايسر  
 العلم من أهل الترتيب كما اعترف به صاحب الجبر في كتاب القضاة **(قوله ثلاث)** لانه يحتمل كلامه فان الواو  
 الجمع والنفرد يصح مع المنظر فضع أن رايه بمعنى الواو بصر وفيه تشديد على نفسه غير **(قوله لولو)**  
 مدخول بها أى ولو سلكا ليشمل المقتضى بمسائلان الملاقاة في العدد لمقتضى الاحتياط وهو الاقرب لمصواب كما  
 تقدم أحكام الخلو من باب المهر وبسببنا الكلام عليه هناك **(قوله كقولها)** أى لغير الموطوءة أمنت  
 طلاق واحدة وثنتين فانها تبين بقوله واحدة لا لا مدخل ولا ينفصل ما بعدها **(قوله ثلاث)** لان ارادته في مع  
 يني ثابت كقوله تعالى ويجاوز عن سببها في أصحاب الجنت فصار كما اذا قال لها أنت طالق واحدمع ثنتين  
 أفاده في البصر **(قوله مطلقا)** أى مدخول بها أولا **(قوله لاسم)** أى من قوله لانه يكثر الاجزاء مالا افراد **(ح)**  
**(قوله فيكم)** أى يقع في صور رضى المعنى ثلاثا في المدخول بها وثنتين في غيرها في صور رضى مع ثلاث  
 مطلقا **(قوله واحد من جهة)** لان وصفه بالضرر لانه متى وقع في مكان وقع في كل الاماكن فخصمه  
 بالشام قصير بالنسبة الى مدراءه لا يستعمل القصير حقيقة فكان ضررهم وهو بالرجى وطوله بالبان  
 ولانه يصفها بظلم ولا كبير بل مدحها الى مكان وهو لا يحتمل فله بشتبه ياد شدة غير **(قوله أو وبك)**  
 أى وعابها وبغيره غير **(قوله يقع المال)** تفسير لقوله تغيير وذلك لان الطلاق الذى هو رضى القيد

الغايتين الخلفا (د) يقع  
 بثلاثة أنصاف طليقتين  
 ثلاثه) وقبل ثنتين  
 وبثلاثة أنصاف طليقة  
 أو نصف طليقتين (طليقتان  
 وقبل يقع ثلاث) والاول  
 أصح (و) واحدة في ثنتين  
 واحدة أو ثلث أو ثلثي  
 الضرب) لانه يكثر الاجزاء  
 لا الاخر (د) وان قوى واحدة  
 وثنتين ثلاث) لو مدخولا  
 بها (و) في غير الموطوءة  
 واحدة (ك) بقوله لها  
 واحدة وثنتين) لانه لم  
 يبق لثنتين يحصل (وان  
 قوى مع الثنتين فثلاث)  
 مطلقا (و) يقع (ثنتين) في  
 ثنتين ولو (بنسبة الضرب  
 ثنتين) لاسم ولو قوى  
 معنى الواو أو مع فكما  
 (د) بقوله (من هنالى  
 الشام واحد من جهة) مالم  
 يصفا بطول أو كبر فبأنه  
 (و) أنت طالق (عكة) أو  
 فمكة أولى المدا والظلال  
 أو الشمس أو وبك كذا  
 تغيير) يقع العمل (كقوله  
 أنت طالق مريضة أو  
 مصلية أو أو أنت مريضة أو  
 وأنت طلقين (و) يصدق  
 في السكك (د) بانه

الشرعي معدوم في الحال وقبل جعل الشارع بان أواده أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم هو حد الإطلاق عند وجوده والاضاع والزيادة هما الأصلان لذلك لأن كلا منهما مسلم معدوم في الحال ثم وجد بتخلف المكان الذي هو عين ثابتته لا يتصور والاضاعه ونحوها في الفتح (قوله لا قتله) لما فيمن التفتيح على نفسه بحر (قوله فينتلق) عطف على قوله ويصدق قوله به أي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقوله في السنة الخ) في التاتر خاتمة من المحيط ولولا أن أنت طالق إلى الليل أولى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه ما أنت بنوى الوقوع بعد الوقت الخاضع للبيغيع الإطلاق بعد مضيه أو بنوى الوقوع ويجعل الوقت لا امتداد فيقع الحلال أو لا تكون له نية أو لا يقع بعد الوقت عندنا وللحال عند زفر فاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا كالمكة أو إلى بغداد فانه تبطل الغاية ويقع الحلال اه (قوله تعلق) لوجود حقيقته بحر (قوله وكذا الخ) أي فيعلق بالفعل فلا تعلق حتى تفعل بحر (قوله أو في صلاتك) ولا تعلق حتى تركه وتسجد وقبل حتى ترفع رأسها من السجدة وقبل حتى توجدها القدر تاتر خاتمة (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعل فانه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كقوله البحر ط (قوله لان الطرف يشبه الشرط) من حيث ان المظهر ولا يوجد بدون الطرف كالشرط لا يوجد بدون الشرط فيحصل عليه عند تعدد معناه أعني الطرف نهر (قوله تمييز) الاولى تميز على أنه فعل ماضٍ جواسيل يقال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تميز لانه أوقع الطلاق للحال وعلمه إذ كرفيق سوا وجد الشغل أو الحيض أو لا وحتى قلتو بنيت أن يتعاقب لوني بالدم التوقيت كالي أتم الصلوات قبل ان الشمس (قوله ولو باباء تعلق) لانها لا اصاف وقد أوقع عليها طلاقا لمعا بما إذا كرفلا يقع الابره حتى (قوله وفي حديث الخ) قال في البداية ع وإذا قال أنت طالق في حديثك أوع حديثك غشيم أو لم تعلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كل في الطرف والحيض لا يصلح طرفا فيحصل شرط أو قطع المقارنة ما إذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حاضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حديثك فقام شخص وتظهر لا تطلق لان الحاض قد ساقط للحاصل وذلك باتصال الطهر جهاولو كانت حاضا في هذا الفصول كاله لا يقع مالم تظهر وتحيض أخرى لانه يحصل الحيض شرط الوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وبنيت الوقوع لوقوفي في حديثك الموجود تأمل وفي الجوهر ولو قال له اوهي حاض اذا حاضت فهو على حيض مستقبل فان مني ما يحدث من هذا الحيض فكأن في لانه يحدث حالا خلا بتخلف قوله للعليل اذا حبلت ونفسي هذا الحبل لا يثبت لانه ليس له أجزأ متعددة اه وفي الخاتمة قال الحاض اذا حاضت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال له اذا حاضت فدا فهو على دوام ذلك الحيض الى غير الغد لانه لا يتصور حدوث حوض في الغد فيعمل على الدوام وكذا اذا مرضت وهي مرضة بخلاف قوله للصحة اذا صححت فيقع كسكت لان الصحة أمر عتيد فلو واممكم الاستدعاء كقوله للقائم اذا قمت وللقائم اذا قمت وللهما اذا قمت وللهما اذا لم يكتنوا الحيض والمرض وان كان بعد الابال الشرع على ما علق بالجله أحكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة أيام تمييز) لان الوقت يصلح طرفا لكونه مخالفا لوقوفي طلق في وقت طلق في سائر الاوقات بحر (قوله يعني الثالث) لان المعنى فعل بل يصح طرفا فاصول شرط بحر (قوله لان الشرط تعتبر في المستقبل) على انه قوله سوى يوم حلقه فان معني اليوم عبارة عن معني أول جزءه بقال جاء يوم الجمعة كاطلع الفجر واليوم الاول قد مضى أول جزءه أو أفا في العبر ومغاداة هذا هذا انما هو خاف نه او في التاتر خاتمة ولو قال في الليل أنت طالق في معني ثلاثة أيام طلق كاطلع الفجر من اليوم الثالث ولو قال في معني ثلاثة أيام ان قال ذلك ليلا طلق بحر وبشخص الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها لا تطلق حتى تنقضي ساعة فله من الليلة الرايغ وهكذا كره القندوري اه (قوله ليعو) لان التكاليف رفعت فيه وانما لم يميز لان جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع لانه منع مانع من ايقاعه فيه ط

لاضواء (ولو قال منيت اذا دخلت أو اذا لم يمت) ونحو ذلك فتعلق به كقوله الى سنة أو الى رأس الشهر أو الشتام (واذا دخلت مكة تعلق) وكذا في دخولك الدار أو في بلسك ثوب كذا أو في صلاتك ونحو ذلك لان الطرف يشبه الشرط ولو قال في الحولاء أو في الحيض تمييز ولو باباء تعلق وفي حديثك وهي حاض حتى تحيض أخرى وفي حديثك غشيت تحيض وتظهر وفي ثلاثة أيام تمييز وفي معني ثلاثة أيام تعلق في معني الثالث سوى يوم حلقه لان الشرط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو



(قوله وقبلة تعبير) لان القبلة طرف منسحب فيصير التكامل ط (قوله ان رفع الخ) الفرق أنه على  
الرفع يكون متعاضداً فكان فاصلاً وعلى النصب يكون تعاضداً تعظيماً فلم يكن فاصلاً خبر عن الجملة أي  
وإذ لم يكن فاصلاً اجنبياً لم يكن قوله في دخولها شيئاً قابل لتعلق بطالع فيستدبره (قوله وسأل الكسائي  
مجدد الخ) أشار به إلى رماداً كره ابن هشام في المغني من الباب الأول من بحث الأمام أنه كتب إلى السيد أبي  
يوسف يسأله عن ذلك فقال له من مسئلة تخويه فتعبه ولا آمن من الخطأ ان قلت فيها سألت الكسائي فقال  
ان رفع ثلاث طائقت واحدة لانه قال أنت طلاق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصها طلقت ثلاثاً لان  
معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة اهـ فخلصنا إلى الفتح وهو بعد كونه غلطاً بعيد عن معرفة  
مقام الاجتهاد فان من شرط معرفة العلم يستغنى أساليبها لان الاجتهاد يقع في الأدلة السجعية المر بيوت الذي  
نقله أهل الثبوت من هذه المسئلة عن قرأ لغوي حين وصلت ثلاثة وان المرسل الكسائي إلى محمد بن الحسن  
ولا دخل لأبي يوسف أصلاً ولا لغيره ولقائم أبي يوسف أجل من ان يحتاج في فعل هذا التركيب مع اماتة  
واجتهاده وراعت في التصرفات من مقتضيات الالفاظ في البسوط ذكر ابن جماعة ان الكسائي بعث إلى  
محمد بن قتيوب دفعها في تقريرها عليه كتبت في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اهـ وذكر ح من  
حاشية المغني للعلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفي الخ) بعد  
هذين البيتين يثبت ثالث هو قوله

فبينهما ان كنت غير رقيقة \* وما لمرى بعد الثلاث مقدم

قال في النهر وفي شرح الشواهد للعلال الرقي ضد العنف يقال يوقى بفتح الفاء رقى بضمها والحرق بالضم  
وسكن الراء الاسم من حرق بالكسر يحرق بالفتح حرقاً بفتح الحاء هو حرق الرقي وفي القاموس أن  
ماضيه بالكسر كحرق وبالضم كحرم وأمن من البن وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد البن وذكر ابن  
يعيش ان في البيت الثاني حذف الالف للمبتدأ أي فهو أرق وان تعليلية واللام مقدرة أي لاجل كونك  
غير رقيقة والمقدم مصدر ميمي من قدم يعني تقدم أي ليس لاحد تقدم إلى العشرة والالف بعد تعلم الثلاث  
اذ بها تمام الفرق اهـ (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قبل فيز يدعل ط (قوله والطلاق هزجة) أي  
مزموم عليه ليس بملوم ولا لعيب ثم (قوله وتعلمه في المغني) حيث قال أقول ان النصاب ان كلاس الرفع  
والنصب محتمل لوقوع الثلاث والواحدة أما الرفع فلان إلى والطلاق اما الجواز الجنس كز يد الرجل أي هو  
الرجل المعتد به واما العهد الذي كرى أي وهذا الطلاق المذكور عزمه ثلاث فعل العهدة تقع الثلاث على  
الغلبة تقع واحداً واما النصب فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضي وقوع الثلاث اذ المعنى  
فانت طالق طلاقاً ثلاثاً ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق هزجة وان يكون سالماً المستتر في هزجة وحيد  
لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق هزجة عاذاً كان ثلاثاً بل يقع ماؤه هذا ما يقتضيه الالفاظ والذي أراد  
الشاعر الثلاث لقوله فبينهما الخ اهـ وذكر في الفتح ان الظاهر في النصب القول المطلق وفي الرفع  
العهد الذي كرى فيقع الثلاث وانما ظهر من الشاعر أنه أراد (قوله بقوله أنت الخ) هذا عقده في الهداية  
وغيره فاصلاً في إضافة الطلاق إلى الزمان (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي الغمر الصادق لا الكاذب لكونه  
أخمس من الفجر صبره ووجه الوقوع عند طلوعه أنه وصفها بالطلاق في جميع الفجر فيتمين الجزء الأول لعدم  
المرامح بحر (قوله ومع في الثانية العصر) لانه وصفها به في جزء منه بحر (قوله أي آخر النهار)  
تفسير مرادوا الظاهر أنه لو أراد وقت الغصوة أو الزوال والصدق كذلك ط (قوله قضاء) وقال لا تصح كالاول  
ولا اختلاف في معتبرها جاذبة والفرقة عموم تعلقها بتسليمها مقدرة لا لملو ظاهرها الفرق لثقة بين صحت سنة  
وفي سنة وشراعي لا مؤمن عرى حيث لا يبر الا بصوم كله وعرى حيث يبر بصاعته بين قوله ان صحت  
شهر افهده حيث يقع على صوم جمعة بخلاف ان صحت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعته بخلاف

وقوله تعبير وفي طالق تطلقه  
حسنة في دخولها ان  
رفع حسنة تجزى وان نصها  
تعلق وسأل الكسائي مجدداً  
عن قال لمر أنه  
فان ترفي يا بعدد فارقي أين  
وان ترفي يا بعدد فارقي  
أشأم

فانت طالق والطلاق هزجة  
ثلاثون من تحرق أعق وأعلم  
كربق فقال ان وقع ثلاثاً  
فواحدة وان نصها ثلاث  
وتعلمه في المغني وفيما  
قضاء على الملقى (و:) قوله  
(أنت طالق عدا أو في غد  
يقع عند طلوع الصبح  
ومع في الثاني نية العصر)  
أي آخر النهار قضاء  
وصدق فيها دأته ومثله  
أنت طالق شعبان

مطلب في قول الشاعر  
فانت طلاق والطلاق هزجة

مطلب في إضافة الطلاق  
إلى الزمان

المرط فنتبرهن من الزمان مع ذكر هاتين الحقتين مع حذف هاتين تقصيص العام فلا يصدق تضامهما هذا بخلاف  
 ما لا يتجزأ الزمان في حقيقته لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوم الجمعة أو في يومها وعلمه في البحر  
 والنهر قلت وكذا لا فرق بينهما فيما يتجزأ زمانهم العلم بعدم شمله مثل أكلت يوم الجمعة أو في يومها (قوله)  
 أو في شعبان) فإذا لم تكن له نية طلقت حين تقصيص الشمس من آخر يوم من وجب وان نوى آخر شعبان فهو  
 على الخلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الأول) فيقع في اليوم في الأول وفي الثاني لأنه يذكر اللفظ الأول  
 ثبت حكمه تغيير الثاني الأول وتطابق الثاني فيجعل التعديل يذكر الثاني لأن المختر لا يقبل التطبيق ولا المعلق  
 التخصيص نهر (قوله ولو صلف الخ) قال في التبيين لأن المعلوم غير المعلوم عليه فبالإضافة لا حاجة إلى إيقاع  
 الأخرى في الأولى لا مكان وصفها عند إطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله)  
 كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه يقع واحدة إذا كانت هذه المقابلة بالليل وكذلك أول النهار  
 وأخروا كانت هذه المقابلة في أول النهار ح (قوله وبكسره) بالجر عطفي مدخول الكاف يعني إذا قال  
 أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلقت فثبت إذا كانت هذه المقابلة بالليل وأول النهار أيضا  
 فلو كانت هذه المقابلة بالنهار أو آخر النهار انعكس الحكم في الكل كخلى البحر ح قلت وهذا إذا لم يصرح في  
 المعلوم بل عطف في الثاني الأخير ولو قال ليل أنت طالق في الليل وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي  
 ليلك طلقت في كل وقت طالما تقعان نوى واحدة نهر لأنه يحتمل لفظه يعمل للفظ في معنى مع (قوله وأول اليوم  
 ورأس الشهر) أي فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فثبت فكان الأولى تقدمه على قوله وبكسره  
 كالأخفى (قوله كأنه مستقبل) كاليوم وقدا وأما الماضي والكان فأس واليوم فنية كالم يأتى قربا  
 في الشرح وفي الخاتمة قال الهام في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم أو نوهي واحدة ولو عكس فثبتان  
 لأن الإطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون وتقعان أوله فيقع خلافاً (قوله أحمد) لأنها إذا طلقت اليوم  
 تكون طالقاً في غد فلا حاجة إلى التعدد لكن في البحر من الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت فثبت في  
 قول أبي حنيفة نوى أو سوف ولو لم وجه أن اليوم وقد اجتزأ وقت واحد لدخول الليل فلا خلاف وبعد غد  
 فهم كموثقين لأن نية مواسم أو لين نية على إرادته تطلق آخر في بعد الغد كما في نية سامان يده لكن  
 بشكل عليه وقوع واحدة في اليوم ورأس الشهر إلا أن يجب بان المراد إذا كان الحالف في آخر اليوم  
 من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة للعلم وأخرى في الغد) أما قوله أنت طالق اليوم  
 وإذا جاهد فلان المحي شرط معلوم على الإيقاع والمعلوم غير المعلوم ما به والموقع للعلم لا يكون  
 متعلقاً بشرط فلا بد أن يكون المتعلق بطلقة أخرى فان لم يذكر أو لا تطلق إلا بطولع القمر فتوقف التخصيص  
 لاقصال غير الأول بالآخر كذا في الجرو وأما قوله أنت طالق ليل غد فإلانة أو بالأعصاب إطلاق المختر ولا  
 يمكنه إطلاقه ويقع بقوله بل غدا أخرى ح (قوله فخر في الشك) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد  
 والثاني وأطلق رجعية لأنه أدخل الشك في الواحدة في قوله أنت طالق والامام أن الواحدة في قرن يذكر  
 العدد كل الوقوع بالعدد دليل ما أجعلوا عليه من أنه لو قال غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا ومن ولو كان  
 الوقوع بالوصف للغد كذا الثلاث نهر وقيد بالعدد لأنه لو قال أنت طالق أولاً لا يقع في قوله لانه أدخل  
 الشك في الإيقاع وكذا أنت طالق إلا لانه استثنى موثقا أنت طالق أن كان أو لم يكن أولاً لأنه شرط  
 والإيقاع إذا لم يستثنى أو شرط لم يبق إيقاعاً بغير وقت فمفروق المسئلة فيه (قوله حالة منافية للإيقاع  
 أو الوقوع) فنصر مرتب ح أي لأن موثقه منفصل لا يقع الإيقاع مع موثقه منافية للإيقاع  
 أنت طالق الخ لأنه أسد الإطلاق إلى حالة معه ومنافية لما لا يطاق فكأن حاله أنكار الإطلاق فبأنه  
 ولأنه حين تصدق تصديقه أنشاء ممكن تصديقه أخباراً عن عدم النكاح أي طالق أمس عن قيد النكاح إذا لم  
 تنكح بعد أو عن طلاق كان له أن كان اه فتح وقيد بكونه لم يقع به بالتزوج لأنه لو وقع به كانت طالق

أو في شعبان (ولى أنت  
 طالق اليوم غدا أو غدا  
 اليوم اعتبر اللفظ الأول)  
 ولو عطف بالواو يقع في  
 الأول واحد وفي الثاني  
 ثنتان كقوله أنت طالق  
 بالليل والنهار أو أول النهار  
 وآخره وعكسه أو اليوم  
 ورأس الشهر والأصل  
 أنه متى أضاف الإطلاق  
 لوقتين كان مستقبل  
 بصرف ما عطف فانه بدأ  
 بالكان اتحد أو بالستقبل  
 تعدد وفي أنت طالق اليوم  
 وإذا جاهد أو أنت طالق  
 ليل غدا طلقت واحدة  
 للعلم وأخرى في الغد أنت  
 طالق واحدة أولاً ومع  
 موثقه أو مسع موثقه لغو)  
 أما الأول فمفروق الشك  
 وأما الثاني فلا ضارة بحالة  
 منافية للإيقاع أو الوقوع  
 (كذا أنت طالق قبل أن  
 أتزوجك أو أمس و) قد  
 (نكحها اليوم)

قبل أن تزول إذا تزوجت وأنت طالق إذا تزوجت قبل أن تزوجك فبها يقع عند الزوج اتفاقا  
 وتلفو القليلة وإن أنزل جزءا كان تزوجك فانت طالق قبل أن تزوجك لم يقع خلافاً لابي يوسف لأن الفاء  
 رجعت الشرطية للعلق بالشرط كالنهي عند وجود مفاركة قال بعد الزوج أنت طالق قبل أن تزوجك  
 وتخلقي العصر **(قوله)** ولو نسكها قبل أمس الخ لم أر ما لو نسكها في أمس ومقتضى قول الفخ المذكور أن نفا  
 ولأنه حين تعدو نصيبه أنشأ الخ أنه يقع لأنه لم تعد وتأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح درر البصار  
 حيث قال ولو زوجها فيه أو قبله تنجز **(قوله)** لأن الانشاء في الماضي انشأ في الحال لأنه ما أسنده إلى حالة  
 منافية ولا يمكن نصيبه أخبارا الكذب وعدم قدرته على الاستدراك فكان انشاء في الحال على هذه النكتة مستحكم  
 بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعدم وعملهم في الفخ والبر والنهر  
 وقدمه الكلام عليها مستوفى أول الطلاق **(قوله)** تعدد لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في أمس فاقضى  
 أخرى بحر عن الحيط قال في النهر أنت تنجز بان العلة المذكورة في أمس واليوم تأتي في اليوم والامس  
 فتدبر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أي المتقدم في الواقع واحد في أمس واليوم  
 لأنه بدأ بالكان اه تأمل **(قوله)** وقيل بكسره ثم به في الحائض قال في الشعر عزالي المتني أنت طالق  
 أمس واليوم يقع واحد في عكسه فتنان كأنه قال أنت طالق واحد قبله واحد اه قال ح وهذا  
 هو الحق لان واقعه في أمس يقع في اليوم كما قال المقدسي **(قوله)** لو كان معهودا اه الجنون ولو باقاة  
 بينه عليه **(قوله)** كان لغوا لان أصله انكار العلق بكسر **(قوله)** لا قرار به ربه اه العصور الثلاثة ط  
**(قوله)** قبل موت مثله قبل موتك ط **(قوله)** لا تنفاه الشرط اه عرض بان الموت كان لبعاله فليس بشرط  
 ولا في مناهل ومعرفة الوقت انضاف اليه الطلاق ولا يقع مستند للموت بعد الشهر من اختلاف القديوم  
 كجسائي وأجاب الشيخ بان المراد لا تنفاه بشرط صحة الاستدلال بشرطه وجود زمان يستند اليه الوقوع قبل  
 الموت وهو المدة المعتبرة اه قلت على ان الشرط ليس هو الموت بل معنى شهر من بعد الخلف وهذا لا يحتمل  
 ان وقوع وعده فاما لم معنى لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كأنه طالق أمس قلت  
 هنا لا يحتمل ان يموت بعد شهر من فاعترض حقيقة كلامه بغير الاستدلال **(قوله)** مستند الاول المدة هذا قول  
 الامام وهذا يقع عند الموت مقتضرا وقد انتفت أهلية الإيقاع أو الوقوع قبل وقوعه لا عند الموت  
 رد لقولهما وحتى **(قوله)** فأنه انه لا ميراث لها الخ اه عرضة الشريكة لئلا يباح لها أن عدم ميراثها بعد على  
 إمكان انقضاء العدة بشهر من تعريف الأصح المقتضى به اقتصار العدة عند الامام على وقت الموت فترته نص  
 عليه في شرح الجامع الكبير الا أن يظهر الاستدلال بالمراث كلفي الطلاق لما فيه من إبطال استقوا مع ضعفه  
 فوجه غير ظاهر لان عدته وسعة المأز أبعد الاجلين وبمعنى ثلاث حشفي شهر من حقيقة لا تنقضي عليها  
 ويقيم شهران وعشرة أيام لانعلم أبعد الاجلين فترته فكيف تنع بامكان الثلاث في شهرين اه وأوضحه  
 الرجحان بان العلق يقع عند مستند الاول المدة ان كان قبها يضاهي الموت فقد تحقق الفرار وماتوا فكذلك  
 لأنه لا يعلم وقوع طلاق الاجنونة وتعلق قضاها به ولا في أمونه بعد العدة لا تنجب بالموت عنده على  
 الصحيح لانها لا تنجب مع الشك في وجود سببها على الضعيف من انها تستند إلى حين الوقوع فانها تكون  
 بأبعد الاجلين لا بمجرد ثلاث حشفي في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعرف بانها ماتت ثلاثا  
 لا بعض الشهرين بل ولا بعض السنة والستين فذكر المصنف بعمال قدر ولا ينطبق على قواعد الفقه  
 بوجه فليقتضيه اه **(قوله)** بشهرين ثلاث حشفي الباء الاولى في هذه متعاقبة تنقضي والثانية للمصاحبة  
 في موضع الحال من شهرين فافهم **(قوله)** أنت طالق كل يوم قال في البصر ومما طرأ على حذف في وانيتها  
 لولا أنت طالق كل يوم يقع واحدة عند اثنتا الثلاث وقال في ثلثة ثلثة أيام ولو قال في كل يوم  
 طلعت ثلاثا في كل يوم واحدة تاجعا كمال قال عند كل يوم أو كلما في يوم والفرق لنا أن في المنفر والفرق لنا

ولو نسكها قبل أمس وقع  
 لأن لان الانشاء في الماضي  
 انشاء في الحال ولو قال أمس  
 واليوم تعدو بعكسه انشد  
 وقيل بعكسه (أوأنت  
 طالق قبل أن أخلق أو قبل  
 أن تخلقي أو طاعتك وأنا  
 صبي أو فائم) أو يجنون  
 وكان معهودا ولو قال لموا  
 (ببببب) قوله (أنت ح)  
 قبل أن أشربك أو أنت  
 ح أمس وقد اشتراه اليوم  
 فانه يقع كما يقع (لواقر)  
 بعد ثم اشتراه لاقراره  
 بحرته (أنت طالق قبل  
 موتي بشهرين أو أكثر  
 ومات قبل معنى شهرين لم  
 تطلق لا تنفاه الشرط (وان  
 مات بعده طلقت مستنداً  
 لاول المدة لا عند الموت  
 (و) فأنه انه (لا ميراث  
 لها) لان العدة قد تنقضي  
 بشهرين بثلاث حشفي (قال  
 لها أنت طالق كل يوم)

انما هو خرف من حيث الوقوع في زمن من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الانقسام  
 بالواقع فالوقوع ان تعاقب كل يوم بطلقة أخرى صحت نيته اه (قوله أو كل جمعة) محلهما إذا نوى كل جمعة غير  
 بأياهما على الدهر أو لم تكن له نية وان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تدين  
 ثلاث ط عن الصريح وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق في واحد نوى اليوم المخصوص فلا ثلاث  
 لوجود الفاصل بين الأيام كما ينص قريباً (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذفه من في النسخة  
 والهندية والتاثر ثمانية أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثاً لرأس كل شهر واحدة ولوقال أنت طالق كل  
 شهر طلقت واحدة لأن في الأولى بينهما فاصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لأن رأس الشهر أوله دين  
 رأس الشهر ورأس الأسبوع فاصل فاقضى ابتاع طلقته في أول كل شهر وتظهر مامر من الخاتمة في أنت طالق  
 اليوم بدفع بخلاف قوله في كل شهر فإن الوقت المضاف المطلق متصل فصاحب جملة وقت واحد فكان  
 الواقع في أوله واقضى كما يظهر أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر (قوله فأن نوى كل يوم) أي نوى أن  
 يقع تطلقته في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا النوى بالجمعة هو المخصوص بكسر (قوله أو قال في  
 كل يوم) لأنه جعل كل يوم طرفاً للوقوع في تعدد الواقع (قوله أو في الخلاصة الخ) كذا وقع في الصريح وتبعه  
 الشارح وفيه تحريف زيادة للفظ نوى فأن صواباً في الخلاصة أنت طالق مع كل طليقة بدون اللفظة يوم وحيث  
 فلا ينقض نوه أو مع فافهم (قوله فتطلق الأخرى) أي مستنداً عند مقتضراء ذهبا فتح قال المقدس  
 قال فيلزمه العقر ولو طهنا بينهما كل بائناً وراجعاً وجبوا لوقال نظيره لاحد أمشي فالحكم كذلك  
 فلتأمل اه وقوله بينهما أي بين الخلف والوث (قوله ليعود شرط) أي المعنوي وهو طول العسر  
 وقوله حيث أن أحد أختامها الأخرى قبلها ط وهذا مني حتى أن المراد أطول كما مر من تأخرت حياتها  
 عن حياة الأخرى لأن زاد عمرها من حين المولد إلى حين الوفاة غير الأخرى والافتقدت تكون التي ماتت  
 أولاً أطول مر من الأخرى كانت ماتت الأولى في سن السبعين وملا وكانت الأخرى في سن العشرين فلو كان  
 المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يز يدنها على السبعين وكل من العشرين مستعمل في العرف والأقرب  
 للمراد الأول الصغير الفصح وغيره بقوله أطول كما حجة بأن المتبادر من تأخرت حياتها عن حياة الأخرى فكان  
 الأولى المصنف التبع به (قوله وقع الطلاق مقتصراً) وقال زفر مستنداً أن قال قبل موت زيد بشهر وقع  
 مستنداً عند أبي حنيفة وقال مقتصر على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اه بتلوا عدة فعند أبي حنيفة تعتبر  
 من أول الشهر فلو كان وطهنا في الشهر بصير مراحه كان كل الطلاق وجبوا لو كان ثلاثاً وطهنا به غرم  
 العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراحه لو لا يزمه عقر وقيل تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقاً  
 احتياطاً ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تعلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة قبلها إذا طلقها في أثناء  
 الشهر ثم وضعت حملها ولم تكن مدخولاً لم يقب عدة لا يقع لعدم الحمل المستقبل ثبت الصالح ثم يستند  
 كذا في الجامع الكبير والاسرار والعرف لا ي حنيفة في القدم والموت أن الموت معروف والجزاء لا يقتصر  
 على العرف كقولنا أن كان ز في النار مات طالق نفق سجنها آخر أنها لو طلقت من حين تكلم وهذا لأن  
 الموت في الابتدأ محتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلاً فاشبهه سائر الشر وط في احتمال الخطر  
 فإذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لأن الموت كائناً لمصلحة الآن الطلاق لا يقع في الحال لانه  
 يحتاج إلى شهر يصل بالموت وأنه غير ثابت والموت يعرفه غفارة من هذا الوجه ان شرط وأشبهه الوقت في قوله  
 أنت طالق قبل رمضان بشهر فلتأمل ما مر بين الظهور والاعتقاد وهو الاستناد لوقال قبل رمضان بشهر  
 وقع في شعبان اتفاقاً لمعنى الفصح (قوله أن طر بق نبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح  
 الاختيار بقوله أربعة ط (قوله أو التين) كذا عابارهم فهو معصود بمعنى التين أي الظهور (قوله  
 كالتعليق) كفي أنت طالق إن دخلت النار فأن أنت طالق علة لنبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعثه

أو كل جمعة أو رأس كل  
 شهر (ولا نية له تقع  
 واحدة) فان نوى كل يوم  
 أو قال في كل يوم أو مع أو  
 عند أو كل ما مضى يوم يقع  
 ثلاث في أيام ثلاثة والاصل  
 أنه متى قرأ كلمة الطلوق  
 اعتدوا القعد في الخلاصة  
 أنت طالق مع كل يوم  
 تطليقة وقع ثلاث الصالح  
 (قال أو لكما عر طالق  
 الآن لا تطلق حتى تموت  
 أحداهما فتطلق الأخرى)  
 لوجود شرطه حيث أن  
 أنت طالق قبل قدوم زيد  
 بشهر فقدم بعد شهر وقع  
 الطلاق مقتصراً اعلم أن  
 طريق نبوت الأحكام  
 أربعة الانقلاب والاقصا  
 والاستناد والتين فالانقلاب  
 صريح والميسر بطله  
 كالتعليق والاقصا

مطلب الانقلاب والاقصا  
 والاستناد والتين

لثبوت الملك واعتقت هذه لثبوت الحرية لكنه بالتعلق لم ينقد هذه الا بعد وجود شرطه وهو دخول الدار  
وعند الشافعي ينقد هذه في الحال والتعلق يؤخر زول حكمه الى وجود الشرط وغرة الخلاف في قوله ان  
تزوجتك فانت طالق فانه يصح عندنا لا تنقذه هذه في وقت الملك لا عنده لعدمه كما سطر في الاصول فافهم  
(قوله بوث الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها من النسخ (قوله والاستناد الى  
قال في الاشياء هو دائرين التبيين والاختصار وذلك كالنصوبات تلك عندنا اما الصلح مستند الى وقت  
وجود السبب وكان الصواب فانه يجب ان لا ينقد عندنا الحول مستند الى وقت وجوده وكما هو له في المسحاضة  
ولتبيين تنقذ من دخول الوقت ورويه المصنف عندنا الى وقت الحدوث ولهذا لا يجوز للمسح لهما (قوله  
بشرط بقاء المجل الخ) هذا الشرط هو الة لربين الاستناد والتبيين كما أوضحه من النسخ ومن فروع المسئلة  
ما قاله في الامة ان شحرت قبله وث فلان بشهر ثم ولدت ولدتا ثم باعهما أو لم يبعهما أو باع الام فقط أو  
بالعكس حتى الولد عنده لا عندهما وصحت الام باجتماع ولهم بيعها وهذا لان عندنا مستند الحق سري  
الى الولد عندهما لا يسري لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتسلم الشهر  
فمنعده لا تنقذ لهرام مكان الاستناد الى أول الشهر في زوال الملك في انشائه وعندهما تنقذ لانه مقتصر وغلام  
الفرع في حوائش الاشياء (قوله حين الحول) أي حين شمله (قوله مستند الوجود النصاب) أي في أول  
الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد ان لا يعدل في الانشاء لانه اذا عدم جيعه ثم ملك  
نصاباً آخر ولو بعد الاول بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله فتطلق من حين القول) أي بلا شرط بقاء  
الحل حتى لو ماتت بعد القول ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً لم يظروا أنه كان في الدار لا تنقذ الا ثلاث لانه تبيين وقوع الاول  
وان يقع الثاني كان بعد انقضائه العدة كافي للنسخ عن الكل (قوله فتعتمد منه) أي من حين القول (قوله  
وسكت) سكت زواله أي في قوله أنت طالق قال ما أطلقك أنت طالق (قوله طلقت لهما) وكذا قوله  
أنت طالق زمان لم أطلقك أو حلت لم أطلقك أو يوم أطلقك لانه أضاف الطلاق الى زمان أو مكان فانه  
طلاقاً بمجرد سكوته وجد المضاف اليه يقع وما وإن كان سكوته بالانساناً ثانية عن طرف الزمان  
ومنه ما مدته ما وهي وان استعملت للشرط الآن الوضع للوقت لان التطلق استدعى الوقت لا لمحالة  
فر بحثه في الوقت ونظامه في البر وفيه ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والحل لا يظهره أثر في أنت طالق ما لم  
أطلقك ويصير من ثم قيد بعض المتأخر من موضوع المسئلة بقوله ثلاثاً وهو الأول ثم قال كلاماً أطلقك  
دانت طالق وقع الثلاث متتابعة ولذا لو كانت غير مدسولة لم وقعت واحدة لا غير اهـ (قوله وفي ان لم  
أطلقك) ذكرهم ان اذا هنأها بالتبعية والافاناسب لهما باب التعلق ط عن البر (قوله لا تطلق بالسكون  
الخ) لان شرط البر تنطقه ما بها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت باق ما لم يمت أحدهما فيحقق شرط  
الحدث وهو عدم التعلق وهذا عند عدم التوبة أو دلالة الغرور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما) أشار  
به الى أن يموت كونهما واهما جميعاً خلافاً لرواية الوارد بخلاف قوله ان لم أدخل الدار وأنت طالق حيث  
يقع يموت لا يموت لانه يمدون ما يمكنه الدخول فلا ينفق في البأ من يموتها فإيقع أما الطلاق فانه ينفق البأس  
هنه يموتها فنفق (قوله لا تحقق الشرط) أي شرط الحدث أما في قوله فظاهر وأما في يموتها فلتحقق البأس  
هنه قال في الفهم واذا سكنوا توهمه قبل موتها بالبر ثم الزوج لانها كانت قبل الموت فلم يتبق بينهما زوجة حاله  
الموت وانما حكمنا باليمنية وان كان الملق صرحاً لا تنقذه العدة صغير المدخول لهما لان الغرض أن  
الوقت عفى آخره ولا ينفق في بقاء الا لا وت به تبيين قال في البر وقد ظهر أن عدمه لو تم منها مطلق سواء  
كانت مدسولة أو لا ثلاثاً واحدة وبه ظهر أن تنقذ في بقاء عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح  
اهـ ومثل في النهر (قوله يكون فاراً) أي اذا كان هو المدسول في طلاقه في حال اشرافه على الموت وبقي  
في باب طلاق المريض لوصف الطلاق في نفسه وحيث كان فاراً وهذا منه رخصتي فان كانت مدسولة لهما

ثبوت الحكم في الحال  
والاستناد بثبوته في الحال  
مستند الى ما قبله بشرط بقاء  
الحل كل المدة كزوم الزكاة  
حين الحول لمستند الوجود  
النصاب والتبيين أن يظهر  
في الحال تقدم الحكم  
كقوله ان كان زدي الدار  
فانت طالق وتبين في الغد  
وجوده فبما تطلق من  
حين القول فتعتمد منه أنت  
طالق ما لم أطلقك أو متى لم  
أطلقك أو متى ما لم أطلقك  
وسكت طلقت لهما  
يسكونه (وفي ان لم أطلقك  
لا تطلق بالسكون بل عند  
النكاح حتى يموت  
أحدهما قبله) أي قبل  
تطبيقه فتطلق قبل الموت  
لتحقق الشرط ويكون فاراً  
(واذا ما واذ ابلاينة

مثل ان عندو) مثل (مق)  
 عندهما) وقد مر حكمهما  
 (وان نوى الوقت أو الشرط  
 اعتبرت) نيته اتفاقا ما لم تقم  
 قرينة لغور فمضى الغور  
 (وقى) قوله (أنت طالق)  
 ما لم أطلقك أنت طالق مع  
 (الوصل) بقوله ما لم أطلقك  
 (طالقاً) بالمجزة (الآخرين)  
 فقط استحسنه (فرع)  
 قال ان لم أطلقك اليوم  
 ثلاثاً أنت طالق ثلاثاً لم يحن  
 أن يطلقها على ألف ولا  
 تقبل المرأه منى اليوم  
 لا تطاق به يبقى خائفة لان  
 التعلق المقيد يدل تحت  
 المطلق (أنت طالق يوم  
 آخر وجب فكسها بالاحت  
 بخلاف الاصر بالبد) أى  
 أمرك ببدك يوم يقدم زيد  
 فقدم ليلام تقصير ولو نهاها  
 بقى للعرب والاصل أن  
 اليوم متى قرنت بعمل متجدد  
 يستوجب التدبر اذ به النهار  
 كالأمر بالبد فإنه يصح  
 بجهل بسببها يوماً وشهراً  
 ومتى قرنت بعمل لا يستوجبها  
 براد به مطلق الوقت

وربما يحكم الفرواوان كلن العالان ثلاثاوالا لارنه بحر (قوله مثل ان عند الخ) أى فلا تطاق عند ما لم يمت  
 أحدهما وتطلق عندهما الحال بسكوته والحاصل ان اذا عندهما شرط لحد الشرط لانها تستعمل ظرماً  
 وسواء ما يقع الطلاق للحال بالشكوهذا ذاقول بعض الفصحة كفى المعنى لكن ذكر أن جمهورهم على انها  
 متضمنة معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجع لقوله اهوا وقد ربح في فتح القدير  
 (قوله وان نوى الوقت أو الشرط الخ) قال في البحر وقيداً بعدم اليقظة لنوى اذا معنى متى صدق اتفاقاً  
 فلهذا يأنه لتشدده على نف وكذا اذا نوى اذا معنى ان على قوله ما يبنى ان يصدق عندهما بانه فقط  
 لانها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمالاً لا بصدقه القاعى اه والبعث أصله لصاحب الفتح  
 وانظر لنوى بان الغور هل يصح الظاهر نعم كقولنا تم قرينة عليه (قوله ما لم تقم قرينة الغور) وهى قد  
 تكون لفظة وقد تكون معوية بنى الاول طالق طالق فقال ان لم أطلقك فأنت كذا كان على الغور كما  
 فى الفتنة ومن الثاني لو طلب جاعها فأنت فقال ان لم تدخل البيت فأنت كذا ادخلته بعدما سكنت  
 شبهته طلقته والبول لا يقبله ويبنى أن يكون الطابع هو وكما كان من دواعي الجاه كذا وكذا وفى  
 الصلح اختلاف فمهر أى اذا تمت خروجه وقتها قال الحسن لا تنزع الغور وبه يفتى وقال نصير قطع وستاق  
 مسائل الغوري آخر باب السنن على المثل والآخر وج ان شاء الله تعالى بحر وفى المثال دلالة على اعتبار  
 قرينة الغور وفى بيان أن كانت نفس الشرط اتفاقاً (قوله على الغور) جواب شرط مقدراً فان قامت  
 قرينة الغور وتعلق على الغور ط (قوله مع الوصل) ولو كان معه ولا وقع التحيز والمعلق بحر (قوله فقط)  
 أى دون المعلقة فأنه لا يقع التحيز بدون المعلقة أو المعلق كان ثلاثاً لو تمت واحدة بالمجزة فقط بحر قلت  
 بل تظهر مائته وان كان المطلق واحدة حيث لم تقع المعلقة أنساب هذه فائدة تبين واحدة وصولاً فانه لولا  
 ايقاعه الواحدة وصولاً لوقع الثلاث المعلقة أمّا ان كان المعلق واحداً والفرق بين تبين الواحدة وعدمه الا على  
 قول زفر الآتى ما فهم (قوله استحسننا) والقباس أن يقع المضاف والتحيز جميعاً كانت مدخولاً لهما ولا  
 وقع المضاف وحدهم هو قول زفر لانه وجد زماناً يطلقها فيه سواء قل هو زمان قوله أنت طالق تبين أن  
 يفرغ منه موجه الاستحسن ان زمان البرمستنى بدلالة حال الخلاف لانه مقصوده باليمين والبول يمكن لا يجعل  
 هذا القدر مستثنى وتعلمه فى الفتح (قوله لان التعلق المقيد) أى بقوله على ألف يدل تحت المطلق أى  
 الذى فى قوله ان لم أطلقك فانه صادق بالتقدير وغيره فاذا وجد التعلق ولو قيد الله بغير شرط الحث وهو عدم  
 التطبيق (قوله والاصل ان اليوم الخ) قيد باليوم لان الأصل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل  
 ومنعاً وعرفنا قولاً ان دخلت ليلاً لم تطاق ان دخلت شهراً أمال لفظ اليوم فقط على بياض النهار فسهة  
 اتفاقاً قبل وعلى مطلق الوقت حقيقة أيضاً يكون مستتر كقولك بجزاؤه هو الصحيح لان الجواز أى من  
 الاشتراك أى لعلم احتياجه الى تكرار الوضع والشهر وان اليوم من طلوع القمر الى غروب الشمس  
 والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى باليوم بياض النهار صدق قضاءه نوى حقيقة كلامه فصدق  
 وان كان فيه تحطيف على نفسه ذكره لا يلى ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يتجدد كان منكراً  
 فلو عرف بالالى العهد الحضورى مثل لا أكمل اليوم فانه يكون لبياض النهار وتعلمه فى البحر وما فى النهر  
 من انه لو نوح الفرع المذكور رعى أن الكلام مما يعتد لاستثنى عن هذا التقيد فسهة نظرائه لا يقتضى  
 دخول الليل على القول بالالكلام لا يتقدم ان اليوم معترف بالعهود الحضورى فكيف يكون لغيرة فالحق  
 ما فى البحر نعم قد ينحل الليل اذا اقترنت المعرفة بما يشمله كفى أمرك ببدك اليوم وغداً فى الجامع الصغیر  
 دخلت فيه الليلة قال فى التلويح وليس ينبغي على ان اليوم لمطلق الوقت بل على انه بمنزلة أمرك ببدك يومه ونوى  
 منه يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك ببدك اليوم بعد غد فان اليوم المفرد لا يستتبع ما ياباؤه  
 الليل اه (قوله متى قرنت بعمل متجدد) المراد بالعهد ما يصح ضرب المدة كالسير والركوب والصوم

وتفسير المرأة وتلو بعض الطلاق وما لا يتعد عكسه كالطلاق والتزويج والكالام والعناق والنسول  
والخروج بحر فقال ليست الزوجة يومين وكبت الغرس وما يختلف قدمت ومن دخلت ثلاثة أيام  
تأويج وذكر بعض محققين أن المراد بمتعدد البسر والركوب امتداد بقائهم خارجا أو القرينة بالنسبة  
اليوم لأصلاهما أي لأن حقيقة الركوب بالحركة التي يصير بها فوق القاية واليس جعل الثوب على يده  
وذلك غير متد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة إلى ما في شرح الوفاة من أن المراد امتدادا يمكن أن  
يستوعب النهار لاطلاق الامتداد لانهم جعلوا التسليم من قبل غير المتد ولا شك أنه يتد بما لم يلا  
لكن لا يبحث يستوعب النهار اهـ وختم في الهداية بأن التسليم غير متدوالة في المرأة الحق وحزم  
الهندي في شرح المعنى بأنه متد وجعل ما في الهداية من بعض المشايخ ووجهه أيضا في الغم وعليه فلا حاجة  
إلى تعبد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الأول كما حققه صاحب لنهر والمقدسي وبشرى إليه القول  
التأويج ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالمرأة يلد إلى أن المراد بالفعل المتد المطر وف أي العامل  
في اليوم لا الذي أضيف إليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداد وهدمه عند المحقق لأنه وان كان مطر وف أو أضافه  
ذكر لعين الطرف والمقصود بذكر الطرف إنما هو إفاذ فوقع العامل فيه وحاصله أن الصواب أو بيع  
لأنه قد يكون المضاف إليه ومطر وف اليوم بماعتد كمره بذلك يوم ركب زيد وقد يكونان من غير المتد  
كانت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لا فرق بين اعتبار المضاف إليه أو المطر وف وقد يكون المطر وف متدا  
والمضاف إليه غير متد كمره بذلك يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت يوم ركب زيد وفي هذين يظهر  
الفرق وانظر أفيهما على اعتبار المطر وف فإذا قدم زيد أو ركب ليللا يكون الأمر يدها ولا ٣ يعنى  
المستد اتفاقا وقع في كلام بعضهم أن الاعتبار بالمضاف إليه لكنه لم يمتد به في هذين بل اعتبره في الأول وقد  
صلت أنه لا فرق فيما بين اعتبار المضاف إليه أو المطر وف فعمل هذا الاختلاف في الحقيقة كإحدى الكشوف  
والتأويج وقدره ما به رد على من حكى اختلاف وعلى ما في الزيلعي وشرح الوفاة من ترجيح اعتبار المتد  
منهما كإحدى الجهر ثم اعلم أن أستاذ كرم الأصل إنما هو ضد الاطلاق والتعلق من الزمان فلا تنفع مخالفة  
لفرقة فكذلك ما عدا الفعل مع كون اليوم ملحقا بالوقت مثل الركوب يوم بأتكم العدو وأحسوا الظن بالله  
يوم بأتكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت يوم تكسف الشمس فأحد في التأويج  
(قوله كإيقاع الطلاق) أشار به إلى أن قولهم الطلاق محال بعد المراد به إيقاعه لا كون المرأة طالقا لأنه  
يتبدل هو أمر مستمر فلا بد في تعليق الظرف به كما أنه صدر الشرية والحاصل أن المراد إنشاء الطلاق  
وهو لا يتبدل ينقض بمجرد صدوره لا أثر وهو كونه طالقا (قوله أو يرى) بخلاف أنت ريت قطعه بيقعه  
البائن كما يأتي في الكتابات فأده ح (قوله ليس بشئ) لأن جملة الطلاق قائمها لأنه لا فاضاطة إليه إضافة  
إلى غير محله فلعو نهر ولهذا لم يلحقها الطلاق فطلعتا بغير (قوله أو أضافه حرام) الأولى وأما  
بالوفاة في بعض النسخ (قوله لأن الإيانة) أي لفظها موضوع لإزالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل  
وكذا يقال في التزويج (قوله وهما مشتركان) بفتح الهمزة بالمجهول أي الوصلة والتزويج مشتركان بين  
الزوجين أو بكسرهما مبني على ما في الزوجين مشترك كانت في الوصلة والتزويج (قوله حتى لو لم يلح) أي  
بأن قال أبا ثبات أو أن يقول لو لم يلح لأنه محتمل التفسير على كل الجهر وطرد  
في بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع بخلاف الخ) قال في التيسير والفرق أن العينة أو الحرام إذا  
كان مضافا إليها لا لإزالة ما بينهما من الوصلة والحل وإذا أضيف إليه لا يتعين لجواز أن تكون له امرأة  
أخرى فيرد بقوله أبا ثبات أنها أو حرام عليها اهـ ح (قوله إذا نوى) هذا التفسير في أنت حرام على أصل  
المذهب أما في المترو فيقع بلانية كما يأتي في الإيلاء اهـ ح (قوله وان لم يقل منى) رد على ما في نسخة الإكمال  
لأن عبد الله الجرجاني حيث ذكر أنه إذا لم يقل منى يكون باطلا وهو سوء وجهه في القول بالمد كونه بعد

مطلب في قولهم اليوم  
منى قرن بفعل تمتد

كإيقاع الطلاق فإنه لو قال  
طالقتك شهرا كان ذكر المدة  
لغو أو تطلق للعالم (أما لك  
طالق) أو برمي (ليس  
بشئ ولو نوى) به الطلاق  
(وتبين في البائن والحرام)  
أي أن المنك بآتي وأنا عليك  
حرام (ان نوى) لأن الإيانة  
لإزالة الوصلة التزويج لا زالة  
الحل وهذا مشعر كان فتصع  
الإضاعة إليه حتى لو لم يقل  
منك أو عليك لم يقع بخلاف  
أنت بآتي أو حرام حيث  
يقع إذا نوى وان لم يقل منى

٣ قوله لا يكون الأمر يدها  
ولا يتبع العبد الخ) لعل  
الصواب إسقاط لافهما  
تأمل اهـ

خزاة الإكمال اسم مجلب  
فيستبعد أن تصنف أي  
عبد الله يوسف بن علي بن  
محمد الجرجاني وسبيل  
الثبت والتصحيح له هذا  
كذا في تاج التراجيم للعلامة  
قاسم اهـ منه

كما وجهه في البحر من الغنية **(قوله ثم الخ)** قال في البحر والحاصل انه اذا اضاف الحرمة والبيوتة اليها كانت بائن او حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كما يحرم أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خسرهما فاجابت بالحرمة والبيوتة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن هي أنا بائن منكم **(قوله بلانية)** في حال الغضب وغيره فان رنانية ومقتضاه انه طلاق سريع وفيه فتلزوقي كما باتت الجوهرة أباوي عن نكاحك يقع ان توميض في أباوي من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشيء ترك **له اه** **(قوله لانه شرط)** لانه على التعلق بالاعتقاد غير انه عبر عنه بالعقد بخلاف ما من استعارة الحكم للعلة والمعلق يوجد بعد الشرط فتعلق وهي حرة وهذا لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والعدم يتعلق به والمذكور هذه المعقودات او رد أن كاتع للقران فيكون معناه فيلغى الشرط وأجيب بانها قد تذكر للمناخات ثمر يلا منة المقارن لتحقيق وقوعه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه من الموجب هو وجوده معنى الشرط لها وتعلمه في النهر **(قوله برحسين)** كاطلاق والعقود والعسر والبسر ط **(قوله بحمل حمل الشرط)** فكأنه قال ان اعتقلت فتكون معي بعد ح **(قوله ولو على الخ)** أي على الزوج والسيد بان قال السيد اذا جاءه العدة فأنشروا قال الزوج اذا جاءه العدة فطلق **تين ط** **(قوله بمعي والغد)** أي مثلا اذا الدار اتحادا للعقد عليه أماده ط **(قوله لاربعته)** أي اضافة الى رواية وفي رواية أن عند مجده الرجعة لان الطلاق والعقد لم يتطافا بشرط واحد وجب أن تطابق زمان نزول الحر به فصادفها وهي حرة لا تزامن ما وجد ودال فترحم حملوه فطلعت لهما من زمان ثبوت العقد هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعاقبهما بشرط واحد ودال فترحم حملوه فطلعت لهما من زمان ثبوت العقد هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة ثبوته ليس ثابت فلا تصادفها التطليقتان وهي حرة بخلاف المسئلة الاولى لان العقد غشطر فبعد الطلاق بعده وتعلمه في النهر **(قوله في المستثنى)** أي اتلفا بصر عن المحيط **(قوله ثلاث حيض)** أي ان كانت من ذوات الحيض والافتلاؤه أشهر أو وضع الحمل ط **(قوله احتياطاً)** متعلق بالمسئلة الثانية فطاع يعني ان التعليل بالاحتياط لوجوب الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهي أمة أن تكون عدتها حاضنة ولذا بائنت بالطليقتين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجه انها وان طلفت في حال الرقة لكن لما اعتصم بالحرمة بلاهة وجبت العدة علم أو هي حرة لان الطلاق وان كان له لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعاول في الزمان لكن معناه في الرتبة تأمل أمافي المسئلة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاضامن من كل وجه ولذا لم تنب بالطليقتين كمر **(قوله ولو كان الزوج مريضاً)** أي وقت التعلق **(قوله لا ترشمنه)** انما يظهر في الصورة الثانية ط وبدل عليه التعليل أمافي الصورة الاولى فالظاهر أنها تشر لان التعلق بها بعد الاضامن كمر والطلاق رجسي فيكون قد مات عنها وهي حرة في عدة طلاق رجسي وترشمنه **(قوله ولو نوحه)** أي الطلاق وهي أمة أو الامتلاز فليحقق الفرار قال في النهر ومقتضى ما مر من مجده أن ترث اه أي لان صده يقع الطلاق عليها وهي حرة وبذلك الرجعة ترشمنه وهذا مضمون ما قلنا في الصورة الاولى **(قوله القشور)** يعني عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة **(قوله وقع بعدهم)** أي بعد ما أشار اليه من الاصابع الاشارة القوية أو بعد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل ما أشار بثلاث فهي ثلاث أو بنتين فثنتان أو بواحدة فواحدة كآلى الهداية قال في الجبر لان هذا تشبيه بعدد المشاوب السه وهو العدد المخالف كونه بالاصابع المشار اليه ببالان الهاء فتنبيه والكاف للتشبيه وهذا الاشارة اه وانظر هل الاشارة الى غير الاصابع من المعدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد في العادة بالاصابع تأمل **(قوله بخلاف مثل هذا)** أي بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار بإصابعه الثلاث بصر **(قوله والواحدة)** أي نائمة كقوله أنت طالق كأنه بصر عن الجميع وبيانه ما نقله اصابع البدائع من انه أي هذا القضا بمحمل التشبيه في العدد أو الصفة وهي الشدة

ثم لوجهل أمرها يسدها شرط قولها بائن مني ويقع بأمر اتلن من الزوجة بلانية (أنت طالق ثنتين مع عتي مولانا البتة عتي) يسدها طالقت ثنتين (وله الرجعة) لوجود التطلعي بغيره بعد الاضامن لانه شرط ونقل ابن الكل أن كلمة اذا أقدم بين جنسين مختلفين بحمل يحمل الشرط (ولو طلق) بالبناء فحصول (عتقها) وطلاقها بمجيء الغد (لأنه) لا رجعة لتعلقهما بشرط واحد (وهذهما) في المستثنى (ثلاث حيض) احتياطاً (ولو) كان الزوج (مريضاً) لا ترشمنه (لوقوعه) وهي أمة فلا ترث مبسوط (أنت طالق) هكذا مشيراً بالاصابع المنشورة (وقع بعدهم) بخلاف مثل هذا فإنه ان نوى ثلاثاً وقع والا فواحدة



فأجابوا في صرح وان لم تكن له نية يحمل على التسمية الصفة لانه أدنى اه أي ان لم ينو يحصل على أن  
الواقع طاعتوا واحدة شبهة بالثلاث في الشدوهي البنوتة **(قوله لان الكاف)** أي في هذا ط **(قوله وانذا)**  
أي للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط **(قوله كاعنان جبريل)** فان الحقيقة في الفردين واحدة وهي  
التصديق الجازم **(قوله لائل اعنان جبريل)** لئلا يذنه في الصفة من كونه من مشاهدة فخصص به زيادة  
الاطمئنان كأشياء البينة في قوله تعالى قال رب أنى كنت في الموتى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع  
المرتبة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه في ان خلاصته من قوله قال أبو حنيفة أنكروه أن يقول الرجل اعنانى  
كاعنان جبريل ولكن يقول أنت جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والمعلم ان  
اعنانه مثل ايمان الملائكة لاننا لو وجدنا الله تعالى وروى عن قدرته وما جاز من عند الله عز وجل مثل  
ما أقرب به الملائكة وصدة لله بالانبياء والرسول فمن هنا اعنانه مثل ايمانهم لانما آمنوا بكل شيء آمنتم به  
الملائكة مما عينتهم من بحائب الله تعالى ولم يعانينهم من ولهم بعد ذلك علينا فضل في الثواب على الايمان  
وجميع العباد انما لا ينفى ان يبر هذه العاروان الثلاث فحقا لم يحسب الظاهر ويمكن التوفيق يحصل  
الاولى على العالم لانه قال اقول اعنانى كاعنان جبريل ولا اقول له مثل اعنان جبريل والنية على غيره لقوله  
أكره أن يقول الرجل والثانية على ما إذا فصل وصرح بالؤمن به وان كان بلغة المتابعة لم يدم الايام بعد  
التصرح فيقول العالم والجاهل والعلامة ان كمالا بالاشارة في هذه المسئلة هذا خلاصتها **(قوله)**  
ككف) يعني اذا نوى الكف صدق ديانة وقت علم واحدة لان الكف واحدة ح **(قوله والمعنى والمخ)**  
لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكأني فهم من عبارة البصر وهو فهم في غير محله ككفر بمعنى الهداية  
والاشارة تقع بالمشورة هنا فلو نوى الاشارة بالضمومتين يصدق ديانة لاقضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف  
حتى تقع في الاولى فثنتان والى الثانية فواحدة لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد  
بالاولى نية الاشارة بالضمومتين والثانية نية الكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتعلق ثلاثا لانه أشار  
اليها بأصابعه الثلاث المشورة اه وفي كافي الحا كوان كان يعني ثلاث أصابع انها واحدة ويقول انما  
أشرت بالكف دين ولا يصدق قضاء فصرح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع  
فقط وصار البصر والاشارة تقع بالمشورة منها دون الضمومة المعروف والسنة ولو نوى الاشارة بالضمومتين  
صدق ديانة لاقضاء وكذلك نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها مشورة وهذا هو  
المعتمد وهناك أقوال ذكرها في المراجع الاول لجعل ظهر الكف الى المراتب بطون الاصابع المشورة اليه  
صدق قضاء بالمكنر لا الثاني لو باطن كذا الى السبعة فالعبرة بالنشر وان لا يرضى فليضم الثالث ان نشر  
عن ضم فالعبرة بالنشر وان ضم ان نشر فليضم اه لم يوافقوه وهذا هو المعتمد تراجع لقوله والاشارة  
تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقرينة كونه الاقوال الثلاثة بعده يدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد  
حكايته الاقوال المذكورة والمعلوم عليه اطلاق الضم أى أن العبرة بالمشورة ونطاقها وليس راجعا لقوله  
والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها مشورة كلفه الشارح لما علمت ولما ذكرتم ان من صرح  
الهداية وغاية البيان وكافي الحا كوجه ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث خطأ وما ذكر من اشتراط  
نشر الاصابع كلها في الفتح المراجع القرابة ولعله قول آخر أو هو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما  
يشعر به كلام الفتح كما أفضته فيما علقته على البصر فوافق ما أتى عن القهستاني ووجه طاهر ان نشر  
الكل فر ينسحق انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو أظهر  
في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر في هذا المحل والله اعلم **(قوله ونقل القهستاني المخ)** قد علمت  
ظهور وجهه ما فهم **(قوله ولو لم يقل هكذا)** أي بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث أصابع ونوى الثلاث ولم  
يذكر بلسانه فأنما يطلق واحدة خاتبة **(قوله لفقد التشبيه)** أي بالمدد قال القهستاني لانه لا يتحقق

مطلب في قول الامام اعنانى  
كاعنان جبريل

لان الكاف التشبيه في  
القات ومثل التشبيه في  
الصفات ولذا قال أبو حنيفة  
اعنانى كاعنان جبريل  
لائل اعنان جبريل بحر  
(ومعتمد بالمشورة) لا الضمومة  
الادبارة ككفو والمعتمد في  
الاشارة في الكف نشر كل  
الاصابع ونقل القهستاني  
انه يصدق قضاء بنية الاشارة  
بالكف وهي واحدة ولو لم  
يقول هكذا يفهم واحدة لفقد  
التشبيه ولو قال أنت هكذا  
مشيرا ولم يقل طالق

الطلاق بدون اللفظ لا ينعقد هذه بدونه **(قوله لم أوه)** كذا قال في الاشياء من أحكام الاشارة وحزم الخبر  
 الزمى بأنه لغو وان قوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر في اللفظ قال الزمى في تعاميل  
 أصل المسئلة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرا عاذا اقترنت بالاسم المهم اه ولطلاق هنا  
 بشرا ليه فمقابل وقد رأت كذا كونه بالعلم المذكور وفي كتب الشامية اه كلام الزمى لمصاوير آيت  
 بخط السامحاني مقتضى ما في الثانية من قوله ولو لم لا مرأته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع أنه يقع  
 هذا في قوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبيل من عتقت فقال امرأتى طلقت ولو قال أنت متى ثلاثا طلقتان  
 نوى أو كذا في هذا تكرار الطلاق والا قالوا يخفى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرضوي عبارة الحانبة  
 الاولى ثم قال والظاهر أن قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أي لان كلامه سار مرتبطا بلفظ طالق  
 مقصور وقول الزمى ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله من الزمى لا ينافي لان المراد بالاسم المهم لفظ  
 هكذا المراد به العدد الذي أشير به اليه وسمي بهما لكونه يصرح بكميته كما حققه في النهر والاسم المهم  
 مذكور في مسئلته في قيد العلم بعد الطلاق المقدر الذي هو اسم التكلم كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق  
 مقدر هو فاما التكلم ولا فرق بينهما الا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر صريح وهذا  
 الفرق غير مؤثر بدليل أنه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق  
 ثلاثا هذا ما ظهر في فافهم **(قوله ولو أشار بظهورها بالمضمومة)** أراد به تقدير قوله قبله وتعتبر المنشورة  
 لا المضمومة أي تعتبر اذا أشار بظهورها بان جعل باطن المنشورة الى المرأه أو ظهرها الى النفسه أوالأشار  
 بظهورها بان جعل ظهرها الى المرأه وباطنها اليه فالمعتبر المضمومة وهذا التفصيل صريح في الهداية قيل  
 وصرح في الشربلالية بأنه ضعيف وقال ان المعتبر المنشورة مطلقا عليه المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا  
 قضاء لغير السنة وتعتبر بآية كافي التيسير والواهب والخاتبة والغير والفتح وقيل المنشور عن طي  
 والطى لوصي نشر وقيل ان بطن كفا الى السملة فالنشر وان لا الارض فالمضموم اه وكذا اقمه ناهن العبران  
 المعتدل الاطلاق عن الفتح انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة المقتضية ضعيفة وان شئ على الاول منها في الواقية  
 والدرمانهم **(قوله ويقع الم)** شروع في بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبغي من الشدة  
 والزيادة ثم وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بآية **(قوله البينة)** مسدودت أمره اذا قطع به وحزم  
 نهر **(قوله وقال الشافعي الم)** كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة بآية فذكره هنا لانه محل الخلاف دون  
 الالفاظ التي بعده كما بيده كلام الهداية لكن كلام درو البصار وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل **(قوله)**  
 أو أغش الطلاق أشار به الى كل وصف على اقل مما يأتي لانه لا تفاوت وهو يحصل بالبينة وهو أغش  
 من الطلاق الرجعي بجر **(قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة)** انما وقع بالنسبة الى الرجعي سى غالبا فان  
 قلت قد تقدم في الطلاق البديعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة ولا ينفذ فان كان في طهر فيه  
 جبا ع أو في حالة الحيض أو الطمس وتعت واحد من ساعته وان كان في طهر لا جبا ع فيه لا يقع في الحال حتى  
 قضى أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع الواحد البائنة بلانية  
 أهم من كونه تنع الساعة أو به وجوده في بجر لكن قال في النهر مقتضى كلام المصنف وقوعه بآية  
 الجمال وان لم يتم فيه هذا الوصف لان البديعي لم يصغر فيما ذكره اذا البائن يدعى بامر اه قلت ووقع  
 البائنة الجمال صرح في شرح درو الجار ويرد عليه أيضا ما في البدائع من هذا الباب ولو قال أنت طالق  
 للبدعة فهي واحد توجه لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حالة الحيض وقع الشك  
 في البينة فلا تثبت بالشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت طالق للبدعة اذا  
 وى واحدة بآية صرح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكره أو لا وقوع البائن ثم ذكر كما من  
 أبي يوسف ثم لا يوصى بمحذوكون رجعيه علم ان ما ذكره أو لا قول الامام وعابيه المتون وما في البدائع أو لا

لم أوه (ولو أشار بظهورها  
 فالمضمومة) للعرف ولو كان  
 رؤسها لكانت الخاطبات فان  
 نشر من ضم فالبدعة  
 للنشر وان ضم من نشر  
 فالضم ابن كمال (و) يقع  
 (ب) قوله (أنت طالق بآية  
 أو البينة) وقال الشافعي  
 يقع رجعي ولو طوأة (أو  
 أغش الطلاق أو طلاق  
 الشيطان أو البدعة أو  
 أشهر الطلاق

قول مجد ومائة في البحر فالظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف لأنه لم يقع البائن الابنية فاذا لم ينوه فهو على  
التعجيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) فالفي البحر الحاصل أن الوصف بما ينسب من الزيادة  
يوجب اليقونة التشبيه كذلك أي شيء كان التشبيه كراس أو فوكمة خردل وكه مسحة لاقضاء التشبيه  
الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً وزفر أن يكون عظميا عند الناس فزفر أن يكون عند الأول  
فقط وكالجبل عند الأول والثالث فقط وكظم الجبل عند الكل وكظم البرة عند الأولين ومجد قبل مع  
الأول وقيل مع الثاني (قوله أو كالف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في المعدد مان نوى الثاني  
وقع السلاط والابيت الأقل وهو اليقونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد ألف أو  
كعدد الثلاث ثلاث بلانية وفي واحدة كالف واحدة اتفاقاً وإن نوى الثلاث لأن الواحدة لاحتمال  
السلاط ونعامة في البحر (قوله أو مثل البيت) وجهه اليقونة أنه أن الشيء قد عملاً البيت لعظمى  
نفسه وقد علوه لكثرة فاهم ما نوى صحت فنته وعند عدد ما يثبت الأقل بحر (قوله أو تطلقة شديدة  
الح) لأن ما يصح تداركه يستدعيه ويقال فيه لهذا الأمر طول وعرض وهو البائن بحر قيد  
بذكر التطلقة لأنه لو قال أنت طالق أو شديدة أو طوله أو عرضة كل رجاء لأنه لا يسلط صفة  
للعسل بل للبراة قاله الأسبغاي وعلوه لأنه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح نسبة السلاط وإن  
كانت بائنة أيضاً نهر (قوله أو أخشنة) بالشين المحبة قبل النون ورجع المعنى الأشدية ط (قوله  
أو أكبر) بالباء الموحدة أما أكبر بالثنية أو بالثنية في تقريباً (قوله لأنه وصف الطلاق بما يحمله) وهو  
اليقونة فإنه يثبت به اليقونة قبل الفحول للعامل وكذا عند ذكر المال وبه إذا انقضت العدة بحر (قوله  
فيصع لماسر) أي في أول هذا الباب أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة التثنية في  
الامة فتصع ينسب للماضي جواب بشرط محذوف أي فان نوى ما ذكر صرح أماده ح مان قلنا لم يذكر  
المصدر نحو طالق أحد الطلاق قلت قال في الفتح أن المعنى طالق طلاقاً هو أحد الطلاق لأن أصل التفضيل  
بعض ما أضيف إليه فكان أشد مبراً به من المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه محقة  
اشتراك في جميع ماسر وقال في النهر لكن قال المعاني الصبح أنها لا تصح في تطلقة شديدة أو طوله أو  
عرضة لأن النية إنما تعمل في المحمل وتطلقة بقية واحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه إلى السرخسي اه ومثله  
في الفتح والبحر قلت لكن المتن على خلافه وقد يجب بآثار التاء لا يلزم أن تكون هنا واحدة بل لثلاث  
اللفظ أو زائدة كقولهم في القنب ذنب وفي أمثال العرب إذا انحطت ذنبنا الضب انقضت ذكره الزمخشري  
وليس أثارها هنا واحدة فيجب ما بهم قد فعلوا مصححة نسبة الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق باليقونة  
وهي نوعان خفيفة وتعليلة فإذا نوى الثانية صح فيقال ميتة ذناه واحدة لا تاني أوادة اليقونة العطفة  
وهي ما لا تحلل المرأة معها إلا بزواج آخر فليس المراد أنه نوى به أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم  
الثلاث وهو اليقونة العطفة وتظهر قولهم لو نوى الثلاث بآثار أو حرام فمضى ثلاث فان معادل لو نوى  
حكم السلاط لا تفقها لأن لفظاً بآثار وحرام لا يبعد ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح  
إرادته بالمصدر ولم تصح إرادة التثنية لأنهم ما عد محض وفرد يشبه ما عتبار ما قلنا فلا ينافي ناه الواحدة هذا  
ما ظهر لي (قوله لو كنوى) تشبيهاً منصفة ط (قوله ولو بنوى) أي من كل كلمة قرنت بطالق كإلى الفتح  
والبحر (قوله فيقع تثان بالتثان) أي على أن التركيب خبر بعد خبر يمينونة الأولى خبر ويمينونة الثانية  
أدغم في الرجوع كونه بحيث عكس رجعتا أو كالمشتب بآصال البائنة الثانية فلا تأن في وصفها بالرجعية فصح  
(قوله ولو عطف الح) محتمل تقدير المصنف المسئلة بدون عطف (قوله فرجعية) أي نفس طالق طلقة  
رجعية ذخيرة (قوله ولو بالغافيا نسة) أي إذا لم ينوشياً كأنا في الذخيرة بقوله ولو عطف بالغافيو باقي  
المسئلة بحالها فهي طالق طلقة بائنة اه وأصل وجه الفرق أن الغاء لتعقيب بالامهلة والطلاق الذي

أو كالجبل أو كالف أو مل  
البيت أو تطلقة شديدة أو  
طويلة أو عرضة أو  
أسوأ أو أشده أو أخشنة  
أو أخشنة (أو أكبر  
أو أعرضه أو أطوله أو  
أعظمه أو أعظمه واحدة  
بائنة) في الكل لأنه وصف  
الطلاق بما يحمله (إن لم  
ينوشياً) في الحرة تثان  
في الامة يصح لماسر كآلو  
نوى بطالق واحد بنحو  
بائن أخرى فيقع تثان  
بالتثان ولو عطف وقال  
وبائن أو مائة ولم ينوشياً  
فرجعية ولو بالغافيا نسة  
ذخيرة

وبعبارة البيهونة لا يكون الا بالثبات اما الوافلا فتعني التعقيب بل تعمله ولا تراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تراخي عنه البيهونة لا يلزم كونه بانما فيكون قوله وبأن لمعاولا تعمل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الاذن وهو الرجي هنا كمالا يراد تكرر الابقاع لعدم النسبة وانظر لم يمتد تكرر الابقاع مع وجودها كمرات الطلاق فان الامس في العطف المعارة فكان ينبغي وقوعه بانه متين مع الواو ثم ومفهوم التقيد بعدم النسبة انه لو فوى تكرر الابقاع مع الحروف الثلاثة أو فوى بالباء الثلاث أنه يقع ما فوى **(قوله كقولك قال الخ)** بشر كلام المصنف في المنع ان هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما في بهمولا صاحب البحر واستظهره بما في البدائع من قوله اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيهونة كان بائنا الخ **(قوله غلظك بها غلظك)** حقه ان يقال فلكين لانه مضارع مرفوع بالنون ثم سمع حذفه الى قول الشاعر

أبيت أسرى وتبينى تدلّسك \* وجهك بالعنبر والمسلك الذرك

وهو لم يقتض ح عليها بعض المحققين حديث كثر وكذا في رواية عليكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **(قوله لا تهاذلك نفسك الابائين)** صرح به في البدائع وقال ايضا اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيهونة كان بائنا اه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق قلقة بائنة لان ملكها نفسها ينافي الرجي الذي يلازم هور جتها فيه بدون صاها **(قوله ويرجى في البحر الثاني)** وذلك انه تقدم أنه اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيهونة كان بائنا من دنا وقال الشافعي يقع به الرجي لا بخلاف المشروع وبلغ كما اذا قال أنت طالق على أن لا رجعة في طلاقه ورد في الوداع بانه وصفه بجائحه وهو بالسمعة الرجعة ممنوعة أو لا نسلم أنه يقع فيها الرجي بل يقع واحدة بائنة في العاية والغفغ وغاية البيان والتبيين قال في البحر فقد علمت أن المذهب في مسئلة الرجعة قول البائين **(قوله ونظا)** أي نسيه الى الخطأ مثل هبة نسيته الى الحق وقوله وقول الموثقين بالرجع قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو بكسر التاء المثلثة ونوم هـ دل دلار القاضي ويسمونه بالشهو دوسمو تقين لانهم لو تقون من شهدين بانتهائه ثقة اه اولاهم يكتبون سكوك الوثائق فأداه ط قلت وأصل المسئلة التي ذكرها صاحب البحر وقد ألف فيها رسالة أفاضها أن رجلا قال لرجلته مني ظهر امر أنفسيك ٣ أو أربأني من مورك فانت طالق ولحدت فلكين بمسلك ثم ظهر امر أنفسيك هو أثر أنه من مهره أو أحاسنها بانه بان ورد على من أقبى بانه رجي **(قوله لكن في البراز به الخ)** انتصار ذلك المعنى ورد ما خبر الرمي في حواشي المنع بان المعلق في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبيهونة وفي مسئلة البراز به المعلق وصف البيهونة بنقطة والموصوف لم يوجد بعده وفي مسئلة التعاليق كانه قال ان تزوجت طلاق فانت طالق بائنا وقال في حقه تأمل اه والحاصل أنه في مسئلة البراز به الاولى قد علمت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق أنه لو لا التعاليق لو جسد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال بيهونة طلاقه فهو جود ولا كونه ثلاثا لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسئلة الثانية تجعل الطلاق المعلق بائنة وثلاثة بل وجودها فيلزم أيضا سبق الصفة لموصوفها ففهم **(قوله ومفاده الخ)** هذه عبارة المصنف في الكليات مع بعض تفسير وقد علمت الفرق بين المقسمة والمغتسب عليها **(قوله مساواة لا تباين)** كان حق التعبير ان يقال مساواة لهو بآين بناء على ما فوه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لا تباين على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفتها معاصر في معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا التعلق بالحق بلا ضرورة (تمة) \* فتح كثيرا في كلام العوام أنت طالق تعني التفنيز وتروعي على توافق في الخبر به بانه رجي لا في قوله وتروعي على أن كان له لغير خلاف المشروع لانها لا تحرم الابدان انقضاه العدون كان لا استقبال فصيح ولا ينافي في رجعة وكذلك أنتي بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يرادك فاض ولا علم لانه لا يملك

**(كما) يقع البائن (لوقال)**  
أنت طالق طاقه تملسك  
بها غلظك  
لأنها لا تملك  
نفسها الابائين ولوقال  
أنت طالق على أن لا رجعة  
في طلاقه لا رجعة قبل  
لا رجعة ويرجى في البحر  
الثاني ونظا من أفسى  
بالرجعي في التعاليق وقول  
الموثقين تكون طالق طاقه  
تلك بها غلظك الخ لكن  
في البراز به وغرها قال  
المسئلة ان طلاقك  
واحدة فهي بائنة أو ثلاث  
ثم طلقها يقع رجعا لان  
الوصف لا يسبق الموصوف  
وكذا قال ابن خلدون  
فكذلك قيل دخولها النار  
قال جلسته بانما أو ثلاثا  
لا يصح لعدم وقوع الطلاق  
عليها انتهى ومفاده وقوع  
الطلاق الرجعي في متى  
تزوجت طلاق فانت طالق  
طلاق غلظك بها غلظك  
فانتم مساواة لا تباين  
والوصف لا يسبق الموصوف  
كذا رجوع المصنف هنا وفي  
الكليات (بجمل) أنت  
طالق (أكثره) أي الطلاق

قوله أو أربأني هـ  
بالاصل المقابل على خطا  
المؤلف واعل الظاهر اسقاط  
الان



الهندوا في أنه يقع ثنتان لأنه لما قال لا قليل فقد قدما ويقاع الثنتين لأن الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا  
 كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب إلى الصواب اه وفي الحاشية أنه لا طهر اه وبه علم أنهم جاؤوا لأن  
 مرجحان ومنها على الاختلاف في الكثير ففي البصرع المحيط ولو قال أنت طالق كثير إذ كثر في الأصل  
 أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث ذكر أو البتة في الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وينبغي أن يجيبه  
 القول الأول لأن الأصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أي رجعية  
 لعدم ما يفيد البائن وإن الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال علمه الطلاق) انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله  
 في الغالب وغالب الإطلاق ثنتان ط (قوله أو أحله) كأنه نهر بفسن الكاتب والذي في البصرع جله يضم  
 الجيم وتشديد اللام وكذا في الأخيرة وجل الشيء معطوفه أما الاجل فيسقط أن يكون ثلاثا وحتى والاحسن  
 ما قاله ط من أنه أن نوى بالاجل الأعظم من جهة الحكم فثلاث أو من جهة موافقته لسنن فواحدة ترجع في  
 طهر لا وطه وبه ولا في حيز قبله (قوله أو لو نسي منه) وهما طاقتان رجعتان ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة  
 وكذلك لو قال ألوانان الطلاق فثلاثة ونوى ألوان الجر هو الصفره مع ما نفي كذا ضرر وبها أو أروا أو  
 وجوها من الطلاق فخيرة قلت وينبغي فيما نوى ألوان الجر هو الصفره أن يكون الواقع واحدة بائنة  
 لما من أصل الإمام فيما إذا رسم الطلاق (قوله وكذا لا قليل الذي في البصرع من المحيط أنه يقع  
 به واحدة وكذا في التفسيرية البرزاية والخلاصة والجوه موضعها طهر اجمع كتاب الخبرات ثم لكل وجه  
 فوجه واحدة أنه لما في الكثير أثبت القليل فلا بد فيه بعد وجوبه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل  
 واحدة فإذا انفاجها ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق أنه أضاف الآخر إلى ثلاث  
 معهودة ومعهود ينشأ أو توجهها اختلاف المنكر اه ح أقول هذا بعد أن علمنا ما في الشارح  
 تبعاً للعرفي أول باب الطلاق البصرع من نهر بلفظ ثلاث في الأولى وتشكيك في الثانية مع أنه مسكر في  
 صورتين كذا ينبغي في عدة كتب كالتأنيب في الهدى والتفسيرية البرزاية وقد ذكر الفرق في البرزاية  
 بأن الآخر هو الثالث ولا يشقق إلا بتقدم مثله عليه كذا في الأولى أخسر من إيقاع الثلاث وفي الثانية  
 وصف المرأة بكونها آخر ثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك بقي أنت طالق وبه تقع الواحدة اه  
 فغناط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الأول واسم الفاعل في الثاني لأن التثنية والتشكيك فافهم  
 يمكن ٣ ومقتضاه أن لفظ آخر في الثانية تصرفه خبراً ثانياً عن أنت ليسبر وصفاً للمرأة أو كان منصوباً  
 يكون وصفاً للطلاق فيسوي الصورة الأولى واحتمال كونه منصوباً على الطريقة خبراً ثانياً ما بعد (قوله  
 يقع بآنت طالق الخ) لأن كلا إذا أضيف إلى مسرّف أمادت عموم الأجزاء وأجزاء الطلقة لا تزدل على طلقة  
 وإذا أضيفت إلى مسكر أمادت عموم الأفراد اه ح ولما كان قولك كل الزمان مأكول كاذباً لا تشتر  
 لا يؤول بـخلاف كل زمان بالتشكيك وهذا عند الخلط من الفرائض كحوزنا في باب المسع على الخلفين  
 (تنبيه) ذكر في التفسيرية لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عن أبي البصرع في مختارات النوازل  
 أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لأن الطلاق مسدود بمحمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في التفسيرية  
 أيضاً أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد  
 التراب واحدة) قال في النسخ ولو شبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد النمس أو التراب وأمثله عند  
 أبي يوسف جبيعاً وانتاراً مأم الحرمين من الشافعية لأن التشبيه بالعدد فيما لا عد له لغو ولا يعد لقراب  
 وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأحدلناه براد بالعدد إذ كوال كثره وفي قياس قول أبي حنيفة  
 واحدة بائنة لأن التشبيه يقتضي ضرباً من الزيادة كحجر أمال أو مثل التراب يقع واحد جبيعاً عند محمد اه  
 (قوله وعدد الرمل ثلاث) أي اجاباً على البصرع الجوهرة وإنما كان التراب غير معدولاً لأنه اسم  
 جنس أفراد بخلاف رمل لأنه اسم جنس جعي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله أن ما دل على

فواحدة ولو قال علمه الطلاق  
 أو أحله أولونين منه أو  
 أكثر الثلاث أو كبير الطلاق  
 ثنتان وكذا لا كثير ولا  
 قليل على الأشبه مضمران  
 وفي النسبة طلقن آخر  
 الثلاث تطليقتان ثلاث  
 وطالق آخر ثلاث تطليقات  
 فواحدة والفرق دقيق  
 حسن (فروع) يقع  
 بآنت طالق كل التطليقة  
 واحدة وكل تطليقة ثلاث  
 وعدد التراب واحد وعدد  
 الرمل ثلاث

(قوله يمكن هكذا بالأصل  
 المقابل على خطه للبصرع

المساهمة صادقة على القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس اقرادى بخلاف ما لا يلبس على أقل من ثلاث عويز بين قليله وكثيره بالنساء كالزمل والنثر فهو اسم جنس جوى والجمع ذؤارق اقراد اقلها ثلاث فيقع بانشاء العدد اليه ثلاث (قوله) وعدد شعر ابليس الخ أى تقع واحدة لو اثنائه على عدد مجهول النقي والاثبات أو الى عدمه موم النقي كالثلاثين كفى الفتح ولم يذكر أنها بائنة أو لا ومتشعنى ماذا كرى عدد التراب انما يابئة فى خيائس قول ابى حنيفة ووجهه عند ابى يوسف وبديل عليه ما ذكره كرى يعان الميعا من انه ياقو ذكر العدد وصير كأنه قال أنت طالق (قوله) وقع بعدده أى بما يقبله الحمل والزائد لئلا ط (قوله) والاولا أى وان لم يوجد شئ من الشعر بان اطل بالنزوة مثلا ولا وجد شئ من المعلن لم يقع شئ وهذا صحيح فى غير مسألة السكك اما فى اقتصد كرى الجوهر فوكد فى الجرح من الظهيرة انه اذا لم يكن فى الخوض سلك تقع واحدة فكان الصواب ذكرهم مسألة شعر ابليس وشعر يعن كرى وقد ذكر فى النهران على فى الميعا مسألة السكك وشعر ابليس وشعر يعن كرى بأنه اذا لم يكن شعر ولا سلك لم يعتد كرا لعدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طالق اه وفى الجرح من محددى الفرق بين مسألة طهر كرى وقد اطل ومسألة طهر كرى بأنه فى الاول لا يقع فى لانه يقع على عدد الشعر والبائنة اذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفى الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله ان ظهر الكف ومثله الساق والفرج ما كان محل الشعر غابا وزاله لا يكون الا بمرض صاوا العد بغير الشرط فلا يقع شئ عند عدمه بخلاف ما اذا كان معلوم الانتفاء كشر يعن كرى أو مجهوله ولا يمكن حله كشرع ابليس أو يمكن لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسكك الخوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق مطلقا لكن فى مسألة السكك لما أمكن وجود العدد فاذا وجد وقع بقره (قوله) طلاق (نواة) لان البائنة تسلم لانشاء الطلاق كقطع لسانك فتمت فى الاول البائنة وقيد بالبائنة لانه لا يقع بدونه اتفاقا لكونه من الكليات وأشار الى أنه لا يقوم مقامه دالة الحال الى ذلك فيما يصح جو اباقت وهو الفاظ ليس هذامنها وأشار بقوله طلاق الى أن الواقع بهذه الكليات رجى كذا فى الجرح من باب الكليات (قوله) لا تطلق اتفاقا وانوى) ومثله قوله لم تزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة ليك بدائع لكن فى المسألة ذكر الوترع فى قوله لا عند سوءه قالو لوال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والاصل اننى النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل يكون خروا وفى النكاح فى الحال يكون طلاقا اذا نوى وما بعد ما فالصحيح انه على هذا الخلاف اه جرح (قوله) فى نيتا ارادة النقي فيها) وذلك لان البين لتأكيده مضمون البائنة انما يبره فلا يكون جوابه الا خبرا وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الا انشاء فوجب صرحه الى الانجاب عن نقي النكاح كاذبا (قوله) وفى الخلاص الخ) عبارة الخلاصة ألست طلقته او وجد كذلك فى بعض التصح كايضه ما فى ح قال صاحب الجرح فى شرحه على المناوذ كرى التحقيق ان موجب نم تصديق ما قبلها من كلام منى أو ثبت استقهما كان أو خبرا كاذبا قبل لك فامز يد أو امز يد أو لم يقع و بدقتك نم كان تصديق ما قبله وتحققا لما بعد المهر فموجب بل ايحيما بعد النقي استقهما كان أو خبرا فاذ قبل لم يقع و بدقتك بل كان معناه قد فام الا أن المعبرى أحكام الشرع العرف حتى يتم كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله) وفى الفتح الخ) عبارته والتى بنى عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يهضمون منهما ايحياب المنى (قوله) وفى النزاهة) أى فى أوائل كتاب النكاح (قوله) كن اقرارا بالنكاح وطلاق أى فاذا كان أنكروه ما زعمه هوان فقتل عدته لو تره لومان فى عدتها (قوله) لا تفضله الطلاق النكاح وضعا لان الطلاق لغة وشرعاً وقع القيد التائب بالنكاح فلا بد لعصمن سبقا النكاح لان القعتنى ما يفتقر لصحة النكاح فكله قال نعم أنت امرأتى وأنت طالق كقالتو فى اهنق عبدك على ما خلفت وهذا حديث لا مانع فى الخلاص من النكاح عن المتني قال لهما أنتى بزوجية وأنت طالق فليس باقرار بالنكاح قال فى النزاهة بليقلم القرين بما تقدم على انه ما راد الطلاق حقيقة اه أى لان تصريحه بى الزوجية ينال

وعدد شعر ابليس أو عدد شعر يعن كرى واحدة و عدد شعر ظهر كرى أو ساقى أو ساقك أو فورك أو عدد مالى هذا الخوض من مسألة السكك وقع بعده ان يوجد والا لست لك زوج أو لستى بمرأة أو فالتة لستى بزوج فقال صدقت طلاق ان فواتك لاهما ولو اكد القسم أو سئل آت امرأة فقال لا تطلق اطلاقا وان نوى لان الجيب والسؤال قرينتا ارادة النقي فهما وفى الخلاصة قبله ألست طلقته اطلاقا بيلى لاشم وفى الفتح يبنى عدم الفرق لعرف وفى النزاهة قاله أنا لمراتك فقال لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وطلاق لا تفضله الطلاق النكاح وضعا • علم انه حلف ولم يدري بطلاق أو غيره لما كان لو شك أطلق أم لا ولو شك أطلق واحدة أو أكثر

اتقضاءها فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة (قوله بنى على الاقل) أى كلاً كراه الاستيعاب إلا أن يستيقن  
بالأكثر أو يكون أكثر من واحد وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أم أقل فشرى وإن استوى ما عمل بأشد  
ذلك عليه أشباه من البرائة قال ط وحلى قول الثاني اقتصر فاصحان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً  
في باب الفروج اه قلت ويمكن جعل الأول على القضاء والثاني على الممانعة يؤيد مسئلة المتن في باب  
التعليق قولان ولقد ذكرنا أنت طالق واحدة وإن ولدت أبني فانت طالق تشين قوله ثم ما لم يدرك الأول  
تطلق واحدة قضاء وتشين تزها أى دابة هذا وفي الأشباه أيضاً وإن قال صرحت على أنه لا يتر كها وإن  
أخبره عدول وحضر واذك المجلس بانهم واحد فمؤداهم أخذ بقوله (قوله) تزوجها بلا إحلال لأن الطلاق  
انما يطبق على المكسوة نكاحاً صحيحاً أو المتعددة بعد الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباحة من الإسلام كقوله ناه عن  
البرج أى والمكسوة فاسدا ليست واحدة بمن ذكر ط أى فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد  
ولا ينقض عدله لأنه متاركة كقوله ناه عن البحر والبرائة في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد  
فثبت كل من متاركة لا خلافاً حقيقته كونه تزوجها بقصد صحيح بلا إحلال وبذلك علمنا ثلاث طلاقات واثقه  
تعالى أعلم

### \*(باب طلاق غير المدخول بها)\*

(قوله) فلا حد ولا لعان الخ أى عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله بإزانية ليس بطاويل بين  
الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق بإزانية ان دخلت البئر فمتعلق الطلاق بالمدخل  
ويقع الثلاث أنت طالق بإزانية ثلاثاً واحدة على وقوع القذف وهي زوجة مسلمة بأن من أه منى ذكر  
الصدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لأن أثر التفریق بينهما هو إلهاء البئر ولا يصح بدون  
أثر موته بإزانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بإزانية حيث يجب كفى لعان البحر لوقوع القذف  
بعد الإبادة وعند أبي يوسف يقع في مسئلتنا واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً لوقوع ثلاثاً وكان  
الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لانهما غير مدخول بها فوجب الحد اه ح ملصع  
زيادة (قوله) لوقوع الثلاث الخ كذا في البرائة وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير في بعده للقذف  
كما ظهر لك مما قرأته (قوله) وكذا الخ أى يقع الثلاث ولا حد ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه اه على أن  
المراد بالوصف ما وصفه به في قوله بإزانية فهو القذف فإذا انصرف الاستثناء إليه يتحقق الحد والعان لأنه لم  
يبق قذفاً مخبراً ويقع الثلاث لعدم تعلقه بالاستثناء وهذا التفرير هو الموافق لما في شرحه على الماتى ولعبارة  
البرائة به ونصها أنت طالق ثلاثاً بإزانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق  
بإطلاق ان شاء الله وكذا أنت طالق بإزانية ان شاء الله يصرف الاستثناء إلى الشكل ولا يقع الطلاق كأنه قال  
بإطلاق والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد فقول بالطلاق بإزانية  
فلا استثناء على الوصف وإن كان لا يجب حد ولا يقع به طلاق فقول بإزانية فلا استثناء على الشكل اه  
لكن قوله وكذا أنت طالق بإزانية صوابه ولولا أن أنت طالق بإزانية كصيرت إلى الضمير وغيره ولكنه تساهل  
لتلوه والمراد به كذا الأصل لاذ كرو قوله يقع أى الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والاصل  
ليصير قوله وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا ما قرأ من الأصل وأصرح منه قوله في الضمير وغيره  
فلا استثناء على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح من البرائة  
عزاً في الضمير إلى التوارد وهو ضعيف فقد ذكر الفلاس في شرح تليخيص أجمع أن قوله بإزانية ان تغفل  
بين الشرط والجزاء كانت طالق بإزانية ان دخلت البئر أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق بإزانية ان  
شاء الله لم يكن قذفاً في الأصح وإن تقدم عليهما أو تأخر منهما كان قذفاً في الحال وعن أبي يوسف أن التغفل  
لا يفسد فلا يتعلق الطلاق بل يقع له مال ويجب لعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب لعان وجه ظاهر

بنى على الأقل وفي الجوهرة  
طلق المكسوة فاسدا ثلاثاً  
له تزوجها بلا إحلال ولم يحل  
ثلاثاً

\*(باب طلاق غير المدخول  
بها)\*

(قال) تزوجته غير المدخول  
بها أنت طالق بإزانية  
(ثلاثاً) فلا حد ولا لعان  
لوقوع الثلاث عليها  
زوجه ثم بانته بعده وكذا  
أنت طالق ثلاثاً بإزانية  
ان شاء الله تعالى الاستثناء  
بالوصف بإزانية



الرواية أن يارأبسة نداء لعلام عمار اديه فلا يفسل ويتعلق بالطلاق الشرط فينقطع النكاح فأنسأله  
أقرب إلى الشرط اهـ ملخصاً هذا تيسر مع بيان انصراف الاستثناء إلى الشكل هو الأصح ونظائر الرواية  
ومصرح بذلك في الخبرية أيضاً ومضى عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب الشرط المقدر في  
قول المتن قال الزوجين كان الأول للشارح ذكره مصنفه ثلاثاً (قوله لما تخرأخ) لأن الواقع عند ذكر  
العدد معدوم وصرف بالعدد أي تطبيقاً لثلاثة أصناف المصنفات الموضوعة لإنشاء الطلاق من قولكم كما عند  
ذكر العدد عليه بحر قال في الغرض به اندفع قول الحسن البصري وصلة جابر بن زيد أنه يقع عليها  
واحدة ليتبين أنها باطل ولا يؤثر العدد شيئاً ونص محمد رحمه الله تعالى قال وإذا طلق إلى رجل امرأته ثلاثاً جميعاً  
فقد خالف السنة وأثم وإن دخل بها أولم يدخل سواء بلغنا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على  
وإن سمعوا دواصيصاً وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) رد على ما نقله في شرح الجمع من  
كتاب المشكلات وأثره لم يثبت قال وفي المشكلات من طلق امرأته أنفسه المندخول بها ثلاثاً أنه أن  
يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره في حق المندخول بها  
اهـ ووجه الرد أنه يخالف للمذهب لأنه ما أن بردهم ووقع الثلاث عليها لم يقع واحدة كما هو قول  
الحسن وغيره وقد علمت وروى أنه لا يقع شيء أصلاً وعبارتنا لشارح تختم الوجهين لكن كلام الدرر  
يعني الأول أو بردهم وقع الثلاث مع عدم اشتراط الحل وقد بالغ المحقق ابن العلم في رده حيث قال في آخر  
باب الحل جعلنا فرق في ذلك أي اشتراط الحل بين كون المطلقة مندخولاً أم لا صريح المطلق النص وقد وقع  
في بعض الكتب أن غير المندخول بها يتحل بالزوج وهو لغة عظيمة تصادمه للنص والاجماع لا يحل لمسلم أنه  
أن ينقله فلا يخبر أن يعتبره لأن في نقله اشاعة وعند ذلك يتغير باب الشيطان في تنكح الأمر فيلحق  
أن مثله على ما يسوغ الاجتهاد قبله لقوات شرط من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو يفتي من الزينغ  
والاضلال والأمر فيمن ضرور بات الدين لا يبرأ كذا مخالفه اهـ (قوله لمعوم اللفظ) أي اللفظ النص  
فانه يعم غير المندخول به وأما الآية صريحة في المندخول به إلا أن الطلاق ذكر فيها مفرقاً وتفرقة بعضها  
ولا يكون في غير المندخول به إلا بتجديد النكاح فالأولى الاستناد إلى السنة وهو ما ذكره الإمام محمد ط  
(قوله وحمله في غير الأول كذا) حيث قال ولا يشك ما في المشكلات لأن المراد من ثلثة ثلاث طلاقات  
متفرقات لا يوافق ما في عامة كتب الحنفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله  
تعالى فإن طلقها الخ فانه ذكر في الآية مفرقاً لهذا الباب منه صاحب المشكلات بان ما في الآية يقول  
المندخول بها التام (قوله وإن فرق يوصف) نحو أنت طالق واحفظوا واحفظوا واحدة أو نحو أنت طالق  
طالق طالق أو جل نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله يعطف) أي في  
الثلاثة سواء كان بالواو أو الفاء أو تم أو بل ح وبسبب كرم المصنف سئل العطف مجزئة ومعلقة تفصيل  
في المعلقة (قوله أو غيره) الأولى أودعه ط (قوله بان بالواو) أي قبل الفراغ من الكلام الثاني عند  
أبي يوسف وعند محمد بعده يجوز أن يلق بسلام مشروطاً واستثناه ورجح السرخسي الأول والخلاف عند  
العطف بالواو وغيره فمن مات قبل فراغ من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد ونحو ما في البحر والهر  
(قوله وإذا) أي لو كانت بان بالواو واحدة ح (قوله تقع الثانية) المراد ما بعد الأولى فيشمل الثالثة  
(قوله بخلاف الموطأ) أي ولو كان كالتثنية فأنها كالوطأ حتى لو لم يعدد كذلك ووقع طلاق بان  
آخر في عينها وقيل لا يقع والصواب الأول كما مر في باب المهر نظماً أو خضعتاً اهـ (قوله حيث يقع الشكل)  
أي جميع الصور المتقدمة قبله العدول لا يسدق خضاعته عن الأولى كما ساقى في الفروع إلا إذا قبله  
ما إذا غلط فقال طلقها أو فداها طالق لأن السؤال الوقوع عن الأول نأصرف الجواب إليه بحر (قوله  
أو تثني مع طلاق إياك الخ) أي لأن مع هنا يعني بعد كما تقدم في قوله مع حق مولد إياك اهـ ح أي

(وقعن) لما تقرر أنه متى  
ذكر العدد كان الوقوع به  
وما قيل من أنه لا يقع لتزول  
الآية في الموطأ باطل  
بمحض منشؤه العسلة لها  
تقرآن المبررة لمعوم اللفظ  
لخصوص السبب وحمله في  
غروالذ كره على كونها  
منفرة فلا يقع إلا الأولى فقط  
(وإن فرق) يومئذ أو غير  
أو جعل يعطف أو غيره  
(بان بالواو) إلى عدة  
(و) لذا لم تقع الثانية  
بخلاف الموطأ حيث  
يقع الشكل ومع التفرقة  
قوله (وكذا أنت طالق  
ثلاثاً متفرقات) أو تثني مع  
طلاق إياك (هـ) مطلقاً  
واحدة وقع (واحدة)

فكبرن الملائك لما فاذا طلقها واحدة لانفتح الثنتان لان الشرط قبل الشرط (قوله) كما قالوا فاضا  
واحدة) أي وقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فيجعل كلمة كلا ما واحدا وعرفا في المحيط الى  
محمد بحر أي لان المستعمل على الكسر على الصبح (قوله) لانه جهة واحدة) لانه اذا اوداد الايقاع  
بهما ليس له مجامعة يمكن النفاذ بم انصر منها وكذا القول واحد في آخرى وقع ثنتان لعدم استعمال  
أخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين أنصر منها لان الكلام عند اعادة الايقاع بالصبح والكسر  
ولفظا أخرى فقد يكون فيه غرض على انه ان لم يكن له غرض صحح فاعبره لفظا ولفظا ثنتين لا يؤدي  
معنى النصف ومعنى أخرى لغة وان كان المراد بها المطلقة بخلاف أنت طالق واحدة وواحدة فانه يعني  
عنه طالق ثنتين بعددولة عن ثنتين البقرة ينفع على اعادة التفريق وكذا انما واحدة لان نصف المطلقة  
في حكم المطلقة كما في محله فصار بقرته واحدة وواحد وهو من المنفرد في مرة العدول عن الاصل من  
تقديم الصبح على الكسر فافهم (قوله الماهر) أي من قوله لانه جهة واحدة اه ح أي لانه أحصر  
ما يلفظ به اذا اوداد الايقاع بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لانه اه بحر لكنه ذكر ذلك في إحدى  
وعشرين لافي واحدة وعشرين ثم قل في المحيط لو قالوا واحد وعشر اوقعت واحدة بخلاف واحدة عشرة ثلاث  
لعدم العطف وكذا القول واحد ومائة أو واحدوا أو واحد وعشرين ثم وقع واحدة لان هذا غير مستعمل  
في المتأداته يقال في العاد مائة وواحدة أو ألف وواحدة في جعل هذه بالجمع كلاما واحدا ليعتبر عطفها وقال  
أبو يوسف يتم الثلاث لان قوله واحدة ومائة مائة واحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه  
المسائل غير المعتمد لكن قال في النهروم الى يلحق به في واحدة وعشرين ثم يوصي الى رجبه (قوله) والمطلق  
يقع به سدقن به لانه) أي حتى قرن المطلق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أحده وعليه من أنه لو قال  
لعدم المدخول بها أنت طالق ثلاثا لطلعت ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لكانت لاني عدة لمعالم المدخول من أنه  
لو قال أنت طالق واحدة انشاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد ماصلا وقع ثم اهتم أن  
الوقوع أيضا بالعدد عند ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال أنت طالق اليمين في قول بعد هان شاه  
انتم متلا الايقع ولو كان الوقوع باسم المفعول وقع وبذلك عليه ما في المحيط لو قال أنت طالق لاسنة وأنت  
طالق باثنتان قبل قوله لاسنة أو بان لا يقع شيء لانه مفعول الايقاع لا للتطبيق فيتوقف الايقاع على ذكر  
الصفوة أنه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الشاغية قال لعبد أنثى البتة فبات العبد تبس البتة  
يعتق عبدا بحر من الباب المار صدقوه أنت طالق واحدة أو لا وقال هنا يدخل في العدد أصله وهو الواحد  
ولا يمين الصلة بالايقاع ولا يضر انفعال النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا واحدة ولو انقطع  
النفس أو أخذ انسان فم قال ثلاثا على الفور وثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق باعامة أو باز بيب  
ثلاثا ونفس ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثا واحدة ولو قال فاشهدوا ثلاثا كذا في الظهور به اه قلت  
وحاصله أن انقطاع النفس واسئلة الغير لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا البدء لانه ليعين  
الخطابة وكذا صفت فاشهدوا بالاعلام اتعاق ما بعدها فيقبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله) عند ذكر  
العدد) أي عند التصريح به فلا يكتفى بصدقه كما يكتفى في قبولات أو أخذ أحد فافهم (قوله) بعد الايقاع  
المراد به ذكر الصيغة والموضوعه للايقاع لولا العدد (قوله) قبل تمام العدد) قد رلفظ تمام تعال الجراحات  
عما لو قال أنت طالق أحد عشر فانت قل غلام العدد (قوله) لما) أي لا يقع شيء نهر فيثبت المهر  
بتمام عورت الزوج منها ط (قوله) لما نشر) أي من ان الوقوع بالعدد وهي تمكن جملة عند وقوع العدد  
ح أو لما نشر من أن صدور الكلام يتوقف على أخوه لوجوب ما يبره كالشرط والاستئذان حتى لو قال أنت  
طالق اريد دخل الدار أو ان شاء الله فانت قبل الشرط أو الاصله تنضم تطلق لوجوده ما يضر ح الكلام  
أن يكون ريقا بخلاف أنت طالق ثلاثا بغيره فانت قبل قوله باعرة طلق لانه غير مبر وكذا المهر

طابق وأنت طالق فانت قبل الثاني لأن كل كلام عاين في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولو طالق  
 أنت طالق وأنت طالق ان دخلت الفار فانت عند الاول أو الثاني لا يقع لمساكر كافي البحر من النسخة (قوله  
 أو أخذ أحدية) أي لم يذكر العدد على الفور عند وقوع الدعوى فاما قولك ثلاثا ثلاثا على الفور وقص كافر  
 (قوله عاين بالصيغة) أشار الى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج حصل لفظا الثلاث بذكر العدد  
 في موتها ولم يصل في موته ذكر العدد بلفظ الطلاق يعني قوله أنت طالق وهو عاين بنفسه في وقوع الطلاق  
 كافي أخذ العلم اذا لم يقل بعد منبأ أحب نفع واحدة فادعى البحر من المراج (قوله لان الوقوع بلفظه  
 لا يقع صد) الضمير ان للزوج أو لا مدد على الاول يكون التعايل لعلو العلة التي قبله وعلى الثاني لفهمها  
 وهو عدم العمل بالعدد الذي قصد ما فهم (قوله بالعطف) أي بالواو فتقع واحدة لان الواو ملحق بالجمع أهم  
 من كونه للمعة أو لتقدم أو لتأخر فلا يتوقف الاول على الآخر لاول كانت للمعة وهو متبني فيحصل كل  
 لفظا عليه فتبين بالاول فلا يقع ما بعدها ومثل الواو العطف بالفاء وثم بالاول لاقتضاء الفاء لتعقيب وثم  
 التراخي مع الترتيب فيها وأما في أنت طالق واحدة لابل تتبين فكذلك نهياق بالاول ولو كانت  
 مدخولا لا يقع ثلاث لأنه انما يقع في إيقاع الواحدة ويجمع عن الثاني إيقاع التثنية بله أجمع إيقاعها  
 دون رجوعه ثم لو قال لها طلقك أمس واحدة لابل تتبين تقع ثنتان لأنه خبر بقبل التداول في العطف  
 بخلاف الانشاء بغير ملصقا (قوله أو قبل واحد بالخ) الصابط أن الظرف حدث ذكر بن شيبان  
 أضيف الى ظاهر كان صفة الاول كما في زيد قبل عرو وإن أضيف الى ضمير الاول كالصفة للثاني  
 كما في زيد قبله أو بعده عرو لا حينئذ خبر عن الثاني والخبر وصف للمبتدأ والمراد بالصفة المعنوية  
 والمذكور عليه بالوصف فهو الظرف فقط والافلاحة في تبيينه عرو وحال من زيد ولو وقعها بغير معرفة  
 والحال وصف لها صابغتي واحدة قبل واحدة وقع الاولى قبل الثانية بانيته بها لاقع الثانية ولي  
 بعدها ثانية كذلك لأنه وصف الثانية بالبدية ولو لم يقعها لم تقع فهذا أولى وهذا في غير المدخول لم ياولي  
 المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كإثباتي (قوله ثنتان) لأنه في واحدة بعد واحدة جعل العدة بصفة  
 الاولى فانتضى إيقاع الثانية قبله لأن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال لا إشباع الاستدالي الماضي  
 فيعترضان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لأنه جعل القبلة بصفة الثانية فانتضى إيقاعها قبل الاول  
 فيعترضان وأما مع فلان فرق مهابين الاثنيان بالضمير أو لا فانتضى وقوعهما معا فتعقبها لهما (قوله  
 متى أوقع بالاول) كافي قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الاول فيها هي الواقعة فلو صلحها بأنها قبل الثانية  
 أو بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية آخر في الصدوتين ملقت (قوله  
 أو بالثاني اقتربا) المراد بالثاني الآخر في انشاء الإيقاع في الفعل وذلك في بعد واحدة وقبلها واحدة فان وقع  
 فيها واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى كونها بعد الثانية  
 فيعترضان ويحصل أن راد الثاني اللفظ المتأخر في سابق في الإيقاع من حيث الاختلاف فنعين الكلام  
 الاختبار عن إيقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام ليشو له تحت قوله  
 وإن فرق فكان الاول ذكر عقبه (قوله ثنتان) أي إن اقتصر عليها وإن زاد فثلاث (قوله لتعلقهما  
 بالشرط دفعه) لأن الشرط مغير للإيقاع فإذا اتصل المعبر فوقف مصدر الكلام عليه فتعلق به كل من  
 العطفين معا فبان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المعبر (قوله  
 وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عند عدم ثنتان أيضا وبوجه الكل أو ذكر في الخبر وقوله لان الملحق  
 كالنحو أي يصير عند وجود شرط كالنحو ولو نجزه حجة فتم تقع الثانية بخلاف ما إذا هو الشرط لوجود المعبر  
 زايي \* (تبيين) \* العطف بالفاء كالواو تقع واحدة ان قدم الشرط اتفاقا على الاصح وتلغ الثانية  
 وثنان أن حرموا بالعطف بثمن آخر فتجزت واحدة لعمامتها ولو طوطأ تعلق بالآخر وتجز ما قبله

أو أخذ أحد فمقبل ذكر  
 العدد (وقع واحدة) عاين  
 بالصيغة لان الوقوع بلفظه  
 لا يقع صد (ولو قال) لغير  
 الوطو أن أنت طالق واحدة  
 واحدة (بالعطف) أو قبل  
 واحدة أو بعدها واحدة  
 يقع واحدة) بانيته ولتعلقها  
 الثانية لعدم العدة  
 (وفي) أنت طالق واحدة  
 بعد واحدة أو قبلها  
 واحدة أو مع واحدة أو معها  
 واحدة ثنتان (الاصل أنه  
 متى أوقع بالاول انما الثاني  
 أو بالثاني اقتران لان الإيقاع  
 في الماضي إيقاع في الحال  
 (و) يقع (أنت طالق  
 واحدة وواحدة ان دخلت  
 الفار ثنتان لو دخلت  
 لتعلقهما بالشرط دفعه  
 (و) تقع (واحدة ان قدم  
 الشرط) لان الملحق كالنحو  
 (و) يقع (في الوطو) ثنتان

وان قدم الشرط لغاى الثالث وتجزئ الثاني وتعلق الاول فبقع عند الشرط بعد التزوج الثاني ولومو طر اتملق  
 الاول وتجزئ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط فقهه أو اتخه إلا أن عند وجود الشرط تعلق الموطوءة  
 ثلاثا وغيره واحد وتعلمه في العسر (قوله في كلها) أى كل الصور التي ذكرها في العطف بالاتفاق بشرط  
 وفي قبل وبعد في الشرط التقدم أو التأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أى عاقبته بعضهم قبلها من  
 عسر الخفيف وأثبت في شرح المجموع لاشعري في شرح الألفية أن هذا البيت وقع للعامة أى عروبن  
 الحجاب بأرض الشام وأثنى فهو أبعد وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد قبله مثل هذا  
 الزمان وأنه ينشده على ثمانية أوجه لأن ما بعده ما قد يكون قبلين أو بعدين أو ثلثين فقهه أو بعده أو وجه كل  
 منها قد يكون قبله قبل أو بعده ما وثمانية والعادة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه ما قبل وبعد فالعقبا  
 لأن كل شهر حاصل بعدما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يبقى حينئذ إلا بعد من شأن فكون شعبان أو قبله  
 رمضان يكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لأن قبله ذى القعدة وقبل هذا القل شوال وقبل قبل القبل  
 رمضان ط (قوله في جمادى الآخرة) لأن بعده رجاء وبعد ذلك العيد شعبان وبعد بعد العيد رمضان ط  
 (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أى لأن فرض المسلمين أن قبل ذى الحجة مرة واحدة وتكرر بعد في باقي الألفاظ  
 قبل ولفظا بعد مرة ويبنى لفظا بعد الثاني هو المعتمد فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما سر (قوله  
 وبعد كذلك) أى أولا أو وسطا أو آخر (قوله في شعبان) صوابه في شوال ح أى لظنهما أنهما  
 (قوله لانقاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد كونه انما أطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وبعبارة  
 الغض يبنى قبل بعد وبعبارة النهر يبنى قبل وبعد لأن كل شهر بعده قبله وقبل بعده فيقبله رمضان وهو  
 شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما في العسر من أن الملقى الطرفان الأولان يعنى الحالين  
 من الضمير سواء اختلغا أو اتفقا وخرج عليه من هذا الاختصار المضاعف للضمير فقط وهو خطأ مخالف لما قرره  
 نفسه أولا ولا يقره غيره \* (تنبه) \* هذا كلامي على أن ما خلفه لا يصلح لهما من الأعراب ويحتمل أن  
 تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جر بالإضافة الطرف الذي قبله اليها وفيه الوجه الثمانية  
 لكن أحكامها تختلف في بعض قبل يقع في شوال وفي بعض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعد في جمادى  
 الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الأربعة الباقية على عكس ما مر في الفاء ما أى فلا وقع منها  
 في شوال أو في شعبان على تقدير الانقضاء يقع بعكسه على تقدير الموصولة أو الموصوف \* كما ذكره العلامة بدر  
 الدين الغزي الشافعي وراى أنه يحمله معنى بالي العلامة ابن الحبيب وقال ان للسبب في ذلك ثمرة الخافض وقد  
 أوضحت هذه المسئلة في رساله كنت سميتها انقاف الذكي النسيم بجواب ما يقول الفقهاء وينت فيها المقام  
 بما لا يخفى عليه من خلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ  
 والظرف الاول خبر عنه وهو مضاف الى الثاني لأن ما الزائدة تكلف عن العمل نحو قبله رجعة وضير ما راجل  
 والثاني مضاف الى الثالث والجلس لمن المبتدأ والخبر مصفقه شهر والرباط الضمير المضاف اليه الظرف الأخير  
 والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذى الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الاول مفعول لشيء  
 وهو مضاف الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبر مقدم عن رمضان والوجه صلة ما والعائد  
 الضمير الأخير والمعنى بشهر كان قبل الشهر الذي رمضان كأن قبل قبله الشهر الذي رمضان قبل قبله  
 هو ذى الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة فعلى هذا القياس في باقي الصور  
 وقد نفلت جميع ما مر من الصور فقلت

مطلب في قبل ما بعده  
 ومضان

في كلها لوجود العدوتين  
 مسائل قبل وبعد ما قبل  
 ما يقول الفقهاء أيده الله  
 ولا زال عنده الاحسان  
 في فني هلق الحلاق شهر  
 قبل ما بعده رمضان  
 وينشده على ثمانية أوجه  
 فيقع بعض قبل في ذي  
 الحجة وبعض بعد في جمادى  
 الآخرة وقبل أول أو  
 وسطا أو آخر في شوال  
 وبعد كذلك في شعبان  
 لانقاء الطرفين فيقبل  
 أو بعده رمضان (ولو قال  
 امرأتى طالق وله امرأتان  
 أو ثلاث تطلق واحدة منهن  
 وله خيار التعيين)

خذرجا باعقودا للمرجان \* فيه مما طلبة تبيان \* فجاء في الأخير في بعض بعد  
 ولكنك زوجة ابان \* ثم شوال لو تكررت قبل \* مع بعد وعكسه شعبان  
 ألغضدا بانه وهو بعد \* مع قبل وما في الميزان \* ذلك ان تلغ ما أو اذا ما

وصات أو وصفتها بالبيان \* جاء سؤال في تحض قبل \* ولعكس شعبان جاء الزمان  
وجادى لقبل ما بعده \* ثم ذوجه له ~~سكس~~ أو أن  
وسوى ذاب عكس النفاهاهم \* فهو تحقيق من هم الفرسان

وفوض ذلك في رسالته المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) وأما تصحيح الزباني (الخ) رد على صاحب البرر  
حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح أن الزباني لا يقبل منع على كل واحدة طلاق وزهارة إلى الإيلاء إلى بلى  
واحد ثم يرضى في الغيبان صيانة إلى بلى هكذا وذكر في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده  
طلاق ولكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أن يرج نسوة المستهة بها لم يقع على كل واحدة منهن طلاق  
بأنه وقبل إطلاق واحدة منهن واليه البيان وهو الظاهر والأشبه عوفى بإيلاء الغنم والبر أن في المواضع التي  
يقع الطلاق بالخطأ الحرام أن كان له أكثر من زوجة واحدة تنقع على كل طليقة واحدة بخلاف الصريح نحو  
امرأته طالق وله أكثر من واحدة فلا تنقع إلا واحدة وتوجب الأوزجندى أنه لا يقع إلا على واحدة وهو  
الأشبه وزهارة في البر إلى الزبانية وبالخلاصة والذخيرة في الغنم الأشبه عوفى ما في الفتاوى لأن قوله حلال  
أنه أوجلال المسلمين بزم كل زوجة على سبيل الاستغراق كتوله من طو إلى لا يدل كاحدا كن طالق  
وحيث وقع هذا الاتفاق وقع باتفاق في الحاشية امرأته طالق وله امرأتان معروفتان أن يصرف الطلاق إلى  
أيهما شاء لم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه بزم كل زوجة لا كما  
زعم في البرر أه كلام المصنف مختصاً بسابق إلى الإيلاء عن النهر أن قول الزباني هنا والمستهة بها ليعنى  
التصريح لا بقيد أنت على حرام مخاطباً واحدة بل بسبب فيه أن لا يقع إلا على مخاطبة أه أقول والحاصل أنه  
لا خلاف في أمر أنه طالق أنه أن يصرفه إلى أيهما شاءت خلافاً لما في البرر ولا أنت على حرام إلا يقع  
الأعلى مخاطبة فقط خلافاً لما هو عليه كلام الزباني وإنما الخلاف فيما يزم كل زوجة على سبيل الاستغراق  
فاختار الأوزجندى أنه لا يقع إلا على واحدة لأنه صرفه إلى أيهما شاء فظهر أن لا لفظ مفرد واختار الحق ابن  
الهوام أنه يقع على الكل لاستغراقه هذا والظاهر يدل على أن محل الخلاف ما نقلناه في التفسير  
حكمه في حلال المسكين على حرام وهو صريح بتعليل الغنم والظاهر أنه لا خلاف في كل حل على حرام لأنه بعد  
التصريح بإيلاء العموم لا يمكن له في فرد خاص بخلاف العموم المستفاد من الإضافة بظهور أن عدم  
الخلاف في الصريح لا ينافي مع مراده بل لكونه بلفظ امرأتى الذي هو مبدى أى صادق على واحدة  
لا يبينها أى واحدة كانت مثل قوله أحدها من طالق حتى لو كان الصريح بلفظ عمومها استغراق مثل حلال  
أه طالق أو من يحل طالق أو من في عقد نكاح طالق جرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن  
الهوام الظاهر وظهر من هذا أن قوله امرأتى حرام لا ينافي فيه الخلاف المذكور لما عرفت من أن عمومها  
يدل على الاستغراق فهو على امرأتى طالق وبه يظهر أن حل الشارح تصحيح الزباني على امرأتى حرام غير  
مناسب لأنه قام وقوله كحرمه المصنف الخ فيه أنه مخالف لما قلناه من المصنف من قوله فظهر أن التصحيح في  
غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه بزم كل زوجة فالذي حرمه المصنف هو الحل على العموم الاستغراق  
كما اختار ابن الهوام فإنه لم يصرح بظاهر مما قرأناه أيضاً أن قوله على الطلاق كحرمه الشارح في زمانه مثل قوله  
امرأتى طالق لأن معناه كحرام فقلت كذا الزم الطلاق ووقع ولا يخفى أن هذا محتمل لأن يكون المراد من  
الطلاق من امرأتى أو من أكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن يثبت صرفه إلى من شاء  
ويبقى أن يكون قوله على الحرام كذا لأن معناه أن فعل كذا فامرأته حرام عليه (تبيين) \* لا فرق  
في ذلك بين الملق والمهرز وكذا لا فرق بين حادثة مرة أو أكثر فهو صرف إلا كثرة واحدة في الزبانية  
من فوائد شيخ الإسلام قال حلال أه عليه حرام أن فصل كذا وقوله وحلف بطلاق أمرته أن فصل كذا  
وقوله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في إبدان إلى أنه يملك ذلك أه

مطلب فيما قال امرأته  
طالق وله امرأتان أو  
أكثر طلاق واحدة

اتفاقاً وأما تصحيح الزباني فأنما  
هو في غير الصريح كما مر أن  
حرام كحرمه المصنف  
وسببه في الإيلاء

لكن اذا بان احداهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها في البرازية ايضاً لمن كتاب اليمين ان  
 فعلت كذا فامر أنه طالق وله امر أنك أو أكثر طلقوا واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بما اتينا  
 أو رجعياً ومضت عنهما ثم وجد الشرط فثبتت الأخرى الطلاق وان كل لم تنقض العدة فاليان اليه اه  
 نقي شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثاً فله أن يوقع على كل واحدة طلاقاً لم يأت بجمع الثلاث على واحدة  
 وعلى الأول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة للطلاق وصف البيونة وهي صفة الأصل أو تكون  
 رجعية نظراً للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا الساجي عن النيسابوري كان رجل ثلث نساء فقال  
 امرأتى ثلاثاً طلاقاً يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاقاً بان وهو  
 الأصح اه وفيه عفاً لقوله اقدمناه من انه لا اختلاف في انه له صرفه الى من شاء فليتنامل (قوله قال  
 لئسا نال) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور ان بعض الطلقة طلاقاً كمر فبب كل واحدة في ايقاع  
 طلاقاً بينهما وبينها في طلقين نصف طلاقاً وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلاقاً وفي ارباع طلاقاً كاملة (قوله  
 فطلق كل واحدة ثلاثاً) أي الألف الطلقتين يقع على كل واحدة منهن طلقان كذا في كافى الحاشية  
 الشهيد ومثله في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقاً) لانه يصيب كل واحدة منهن في  
 الجنس طلاقاً بربط طلاقاً في السبع طلاقاً وفي السبع طلاقاً وفي الأرباع وفي الثمان طلقان وهذا  
 حيث لا ينفقه كافي الساجي والفتح استرازا كما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهما فانه يقع على كل واحدة ثلاث  
 (قوله ثلاثاً) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طلقان وتقسيم التسعة منهن يقع على كل طلاقاً ثمانية (قوله  
 ومثله) أي مثل بن قال في الفتح لفظاً بين لفظ الأمر لئلا يسووا بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة  
 ثم قال لثلاثة اشتركت فيما وقعت عليهما يقع عليهما طلقان اه وقامه عند قوله في الباب السابق ولو قال  
 أنت طالق ثلاثة أنصاف طلاقاً (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال امرأتى بالاعتصاف بكافى  
 المشيرة (قوله لعمدة تفريق الطلاق) كذا على في البحر بعد تنقيح المسئلة عن الضميمة أي لان المدخولة  
 محل لاقاع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليهما بخلاف غير المدخولة لانها بان بالاول فلا يصدق  
 في ارادته ايها الثاني كما لو كان طلق المدخولة باناً أو رجعياً وانقضت عدتها فلا تصح اراذتها بالاول ولا  
 بالثاني كما يصح مما نقلناه من البرازية في ما اذا كانت احدهما مدخولاً لهما فمقتضى هي في كسها فان  
 أرادها بالطلاق صح وان أراد غير المدخول بها لا يصدق في الثاني لانها لم يبق امرأتى بل الثانية فامر أنه يقع  
 عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أمالو سماً لهما بما عفا فكذلك بالاولى ويقع على التي ضلها ايضاً لو  
 كانت زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنسخلان طالق ثم قال أردت امرأتى أخرى أحسبته بذلك الاسم  
 والنسب لا يصدق ويقع على امرأتى بخلاف ما إذا أثر بمال لمسي فادعى رجل أنه هو وأنكر بصدق بالخلف  
 ماله على هذا المسألة لا مأهورة فلا نكاح ولا طلاق وهو اسم امرأتى ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدق  
 ويقع عليها من كانت زوجة وكذا لو نسبها إلى أمها أو أختها أو ولها وهي كذلك ولو خلفان خرج من  
 المصر فامر أنه عاتقه كذا واسمها فاطمة فطلق إذا خرج اه (قوله خصصنا) كذا في البحر عن الظاهرية  
 ومثله في الحاشية ومما يتبادر أن القياس خلافه تأمل (قوله كلناهما معروفة) استرازا على كانت احدهما  
 معروفة فقط وهو المسئلة التي قبلها وأما الجهولتان فمكمل وقتين ثم هذه المسئلة كما قال ح مكرور وقع قوله  
 ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحسن ثلاثاً) ارد على صاحب الدرر كما ستر بره (قوله  
 كرا لفظ الطلاق) بان قال المدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالق قد  
 طلقتك أو أنت طالق وانت طالق وإذا قال أنت طالق ثم فبيل له ما قل فقال قد طلقته أو قلت طالق  
 فهي طالق واحدة ولا جواب كذا في كافى الحاشية (قوله وان نوى التاكيد) أي يوقع السكك قضاء  
 وكذا اذا طلق أشباه أي بان لم ينو استيفاء أو لا تأكيداً لان الأصل عدم التاكيد (قوله والاولا) أي بان قصد

(قال لئسا نال الاربع)  
 ينسكن طليقة طلق كل  
 واحدة طليقة وكذا لو قال  
 ينسكن طليقتان أو ثلاث  
 أو أربع الا ان ينوي قسمة  
 كل واحدة بينهما فنسكن  
 كل واحدة ثلاثاً ولو قال  
 ينسكن خمس طليقات يقع  
 على كل واحدة طلاقان  
 هكذا في ثمان طليقات  
 فان زاد عليها طلق كل  
 واحدة ثلاثاً ومثله قوله  
 اشتركت في طليقتان  
 وفيها (قال لئسا نال)  
 يدخل واحد منهما امرأتى  
 طالق امرأتى طالق ثم قال  
 أردت واحد منهما لا يصدق  
 ولو مدسرتين فله ايقاع  
 الطلاق على احدهما  
 لعمدة تفريق الطلاق على  
 المدخولة لا على غيرها (قال  
 امرأتى طالق ولم يسم وله  
 امرأتى معروفة طلق  
 امرأتى استصسانا فان  
 قال لئسا نال أخرى وايها  
 حيث لا يقبل قوله لا يبينة  
 ولو كان (له امرأتان  
 كلناهما معروفة له صرفه  
 الى أحدهما شاء) خاتمة قول  
 يحسن ثلاثاً (فروع) اه  
 كرا لفظ الطلاق وقع السكك  
 وان نوى التاكيد  
 كان اسمها طلاقاً أو حرة  
 فناداهان نوى الطلاق  
 أو العتق وقضاها لا

النداء أو أطلق فلا يقع على المعتقد أشباهه في العاشر من مباحث النيقوذ كرقبه في التاسع انه فرق الجوب في  
التلقي بين الطلاق فلا يقع بين المعتقد فبقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الانشاء ما قبلان  
الجوب في فرق بان الحرام صالح النعمة وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلق فالنداء به يقع على  
اثبات المعنى فتعلق بخلاف الحر وواضح في الخلاصة أن شهدان اسم عديم ثم دعاه لا يحق ولو سمى  
امرأته طالق لم ينعكس على طلاقه **(قوله قال لا امرأته)** هذه الكلمة طالق طلق الخ لما قالوا من انه لا تعتبر  
الصفة والنعمة مع الإشارة كقول كان امرأته عمة فقال يا عمة أنت طالق ولم يشر إلى شخصها فاذا الشخص غير امرأته  
ولو رأى شخصاً من انه امرأته عمة فقال يا عمة أنت طالق ولم يشر إلى شخصها فاذا الشخص غير امرأته  
فعلق لان المعنى عند عدم الإشارة الاسم وقد وجد كفي الخائفة وقد منبسط الكلام على مسألة الإشارة  
والتمعية في باب الامامة **(قوله وعن الاخبار كذا في الخ)** قد من الكلام على في أول العلق **(قوله على ذلك)**  
أي على أنه غير كذا **(قوله وكذا في الخ)** أقول التقيد بالشهاد إذا كان مطلقاً غير لازم  
في الاشياء وأما في شخصه في العلم في اليمين فتقوله بآلة اتفاق قضاء عند الخلاف والفتوى هي قوله ان  
كان الخلاف مطلقاً كان ذلك اختلافاً والاعتبار لنية الخلاف أو المستخلف والفتوى على نسبة الخلاف ان  
كان مطلقاً لان كان عالماً بما في الولاية والحق والخلاصة اه وفي حاشيته من مال الفتوى التحليف بغير  
الله تعالى ولم يثبت نسبة الخلاف وان كان المستخلف محققاً **(قوله انه يحلف)** متعلق بما شهد ح **(قوله قال)**  
فلا تميز أي يثبت تلاوته واسمها كذلك أي يثبت بغير غيره عائداً إليه أهله ح **(قوله وعلى هذا)**  
الخ أي لان العتق الاسم عند عدم الإشارة كذا كراهة انشاؤها الفرع منقول ذكره في بيان النزاهة  
فانهم **(قوله وينبغي الجرم فروعهم قضاءه)** ولا شهدة في كونه جسيماً بالانطلاق المذهب كلها على  
وقوع الرجم بآنت طالق ونحوه في الخبرية وكذا أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى بما أتى به الخبر  
الزلي أيضاً وكذا أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم أو أنت طالق على النصارى وفيه على يفتح بالكل  
طالق متعجباً كقصدنا قبل هذا الباب **(قوله في قول الفقهاء الخ)** وكذا في قول القضاء والمسلمين أو القرآن  
فتعلق قضاءه ولا تعلق ديانة بالانبياء ثمانية لكن في الفتح أول الطلاق واول طالق في كتاب الله أو كتاب الله  
أومعه فان فوى طلاق السنن وقع في وقتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة  
فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاء أو الفقهاء أو طلاق القضاء أو الفقهاء فان فوى  
السنن وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاء والفقهاء يقتضي الامر بماذا انصحن دين ولا يسمع  
في القضاء لانه غير ظاهر اه فتمثل **(قوله قال نساء الدنيا الخ)** في الاشياء من حق الخائفة وجعل قال  
عبيد اهل بغداد أو حرولهم يتوبونهم من أهلها أو قال كل جيبه اهل بغداد أو كل جيبه في الأرض أو في  
الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد بن عتيق وعلى هذا الخلاف الطلاق والفتوى هي قول أبي يوسف  
ولو قال كل جيبه في هذه السكة أو في المسجد الجامع فهو على هذا الخلاف ولو قال كل جيبه في هذه الدار  
وعبيده فيها عتقوا في قولهم لا لو قال وله آدم كلها أو حرولهم اه وهو صريح في سائرنا خلاف في  
الجهة كآلة لا تملك السكة لكن ذكر في النشرة أو الخلاف في نساء أهل بغداد طالق فعند أبي  
يوسف ورواه بن محمد لا تطلق إلا بنو به لان هذا امر علم وعن محمد أيضاً تطلق بلا نية ثم نقل من فتاوى  
سمرقند أن في القرية في اختلاف الشيخ منهم من ألقها بالبصرة والسكة منهم من ألقها بالمصر اه  
ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم على عدم الوقوع في مصر وأهل الدنيا به لوقع به لكان انشاء في حق  
فيكون انشاء أشباه حقهم وهو متوقف على الجزم وهي متذبذبة **(قوله فقال فعلت)** أي طلق بقرينة  
الطلب **(قوله واحدة ان لم ينو الثلاث)** أي بان فوى الواحدة أو لم ينو سبباً لأنه بدون العطف بمحمل  
تكرير الأول ومحمل الاشتداد على ذلك فوى الزوج حجت بنية كذا في صيغ المسائل وفي المتن انه تقع

قال لا امرأته هذه الكلمة  
طالق طلق أو لعبد هذا  
الجار حرق \* قال أنت  
طالق أو أنت حر وصفي  
الانحياز كذا وقع قضاء  
الاذا أشهد على ذلك وكذا  
المقاوم اذا أشهد عند  
استخلاف الظالم بالطلاق  
الثلاث انه يحلف كذا  
مسند قضاءه بآنة تشرح  
وهي بآنة وفي التهر قال  
فلا تميز طالق واسمها كذلك  
وقال عزيز غير حدين ولو  
غيره صدق قضاءه على هذا  
لو حلف بآنة بلسان  
امرأته فلا تميز واسمها غيره  
لا تطلق وقد كثر في زماننا  
قول الرجل أنت طالق على  
لا يرفع مذاهب قال المصنف  
وينبغي الجرم فروعهم قضاءه  
ودانته ولو قال أنت طالق  
في قول الفقهاء أو فلان  
القاضي أو المفتي دين \* قال  
نساء الدنيا أو نساء العالم  
طوالق لم تطلق امرأته  
بخلاف نساء أهل الدار  
والبيت وفي نساء القرية  
والبلد بخلاف الثاني وكذا  
العتق \* قالت زوجها  
طلقت فقال فعلت طلق  
فان قال تزني فقال فعلت  
طلقت أخرى \* ولو قالت  
طلقت طلق طلق فقال  
طلقت فواحدة ان لم ينو  
الثلاث

الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذنبية **(قوله ولو طلقت بالواو ثلاث)** لانه قرينة التكرار في طلاقه الجواب  
 وفي الخاتمة قالته طلقت ثلاثا فقال طلقت أو قال طلقت وحين ولو قال طلاقها أنت طالق أو قالت طالق  
 تقع واحدة اهـ أو أي نوى الثلاث والفرق ان طلقت أمرا بالتطليق وقوله طلقت فالتابع فصع جوابا  
 والجواب ذنبين اعادته في السؤال بخلاف أنت طالق فانه اختيار عن صفة فاقعة بالحل وانما ثبت التطليق  
 اقتضاه تعميما لوصف والثابت اقتضاه ضروري فيثبت التطليق في حق صفة هذا الوصف لا في حق كونه  
 جوابا فيقرب أنت طالق كلاما مبتدأ وأنه لا يحتمل الثلاث أعاده في الذنبية **(قوله اعتبارا بالانشاء)** لانه جاز  
 انشاء الطلاق عليها فبذلك الإجازة التي هي أضعف بالأولى شرح تلخيص الجامع للفارسي **(قوله إذا نوى)**  
 صوابه إذا نوى بغير المني كجهو في تلخيص الجامع قال الفارسي في شرحه وكذا لو قالت المرأة أنت نفسي  
 فقال الزوج أجزنت لقلبي لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هاتبة الثلاث أما اشتراط نية  
 الزوج فلا نية لفظا البنية فمن كانت الطلاق وأمانة المرأة فلا بد كرجوع في الكتاب وقول يجب أن يشترط  
 حتى يقع التصرف طلاقا فثبت على الإجازة وما دونها يقع اختيارا عن بنية الشخص أو بـ وثائق  
 آخر جاز كما من جانب الزوج فلا يحتمل الإجازة فلا يتوقف وأما صفة نية الثلاث فلما عرف من احتمال الغنا  
 هذه الكتابة الثلاث اهـ **(قوله بخلاف الأول)** لان قوله أجزنت منزلة قوله طلقت فلا يحتاج إلى نية ولا يصح  
 فيه نية الثلاث ح **(قوله وفي آخرت لا يقع الخ)** أي لو قالت المرأة أنت نفسي منك فقال الزوج أجزنت  
 ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها أنت نفسي وضع الطلاق لا مبرح ولا كناية ولهذا لو أنشأ بنفسه فقال لها  
 أنت نفسي أو أنت نفسي فقلت نوى الطلاق لا يقع شيء لانه نوى ما لا يحتمل لفظه ولا عرف في قماع الطلاق به الا اذا  
 وقع جوابا بغير الزوج ايها في الملاق شرح التلخيص **(قوله من كانت امرأته عليه حرام)** كذا في بعض  
 النسخ برفع حرم والصواب ما في أكثر النسخ من المص لا نه خبر كان **(قوله فهو اقرار منه بغيرها)** عبارة  
 البرازية قال في المحط فهذا اقرار منه بغيرها عليه الحكم اهـ وأما قوله في الحكم أي في القضاء فمما  
 لا تحرم ديانة اذ لم يكن حرمها من قبل كقولها أخبر بطلاقها كذا لا يقال ان هذا يصلح لغيره لانه وقع الطلاق  
 بلا لفظ أصلا صريح ولا كناية ولا بد من جوابه لا نقول بهذا اقرارا عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في  
 الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرحوا بان اقراره قد يكون بلاشارة وقد يكون  
 بلا لفظ ولا فعل كالكسوت في بعض المواضع فافهم **(قوله وتقبل لا)** بناء على أن هذا الفعل لا يكون اقرارا  
 فافهم **(قوله ومثل الخ)** تأييدا قبله ويثبت لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المفيد  
 الباتن والتطليق المفيد الرجوع **(قوله طلقن)** أي طلق نساء كل من المصنفين بناء على أن هذا التصديق  
 اقرار **(قوله ثم تكلم الخالف)** سكت عما اذا تكلم غيرهما فظاهر أنه لا يقع لان تطبيق التمسك لا يبري حكمه  
 الى غيره الا اذا قال القبول أنا كذلك مثلا أو أما القرعة بالسبب ان جعل من الاقرار لا لانشاء والتعليق انشاء  
 ط قلت يؤيده ما في آمان البرازية جماعة كان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صنع صاحبه بعد  
 فامر أنه طالق فقال واحد هلم صنع القاتل صاحبه لا يقع لان هلم ليس بدين اهـ وهذا كالفارسية **(قوله)**  
 والخالف لا يجزى نفسه عن الدين أشار بهذا الى أن دخول الخالف هنا في عموم كلامه لقرينة ان قلنا ان  
 التمسك لا يدخل في عموم كلامه وفي التقرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم

**(باب الكليات)**

لمافر عن أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما لم يمتد موضوعه لان فهم والصريح أدخل فيه شرع  
 في الكليات وهو مصدر كايكون اذا ستر **(قوله كناية عند الفقهاء)** أي كناية الطلاق المراد في هذا المحل  
 والافتقار عندهم مطاوعا للاصوليين ما ستر المراد منه في نفسه قال في التهر ونحوه بالاعية والمواستتر  
 المراد في الصريح بواسطة نحو غرابه اللفظ وانكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية

ولو طلقت بالواو ثلاث  
 \* ولو قالت طلقت نفسي  
 فأجاز طلقت اعتبارا بالانشاء  
 كذا أبنت نفسي اذا نوى  
 ولو ثلاثا بخلاف الاول ونوى  
 اشترت لا يقع له لموضع  
 الاجواب \* وفي البرازية  
 قال من أصله من كانت  
 امرأته عليه حرم فليقبل  
 هذا الامر ففهم واحتملهم  
 فهو اقرار منه بغيرها  
 وقيل لا انتهى \* وسئل أبو  
 البت عن قال جماعة كل من  
 له امرأته مطلقا لم ينفق بيده  
 فمفقو افعال طلقن وقيل  
 ليس هو باقرار \* جماعة  
 يعبدون في مجلس فقال  
 رجل منهم من تكلم بعد  
 هذا فامر أنه طالق ثم تكلم  
 الخالف طلقت امرأته لان  
 كلمة من التعميم والخالف  
 لا يخرج نفسه عن الجين  
 فيثبت

**(باب الكليات)**  
**(كناية عند الفقهاء)**



من أقسام الحقةقة والمجاز الحقةقة التي لم يصرح والمهجورة التي غلبت عليها المجاز ككاتبه والمجاز  
 الغالب الاستعمال مبرج وغير الغالب ككاتبه اه ح (قوله ما لم يصرح له الخ) أي بل وضع لها وأهم  
 منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية لا يتقدم بوجه الطلاق أصلاً بل هو حكيم من الينو نقن  
 النكاح وعليه في قوله واستحل نساهل والمراد استحله متعلقاً للعناء أو الفسخ وأشار به الى عدم حصرها  
 ولذلك قال في شرح الملتقى ثم الطاط الكسابة كثيرة ترتقي الى أكثر من خمسة وخسين لفظاً على ما في النظم  
 والتنصوف زبدة هافته اه ومنها حديث هافته يقع به البائن بالنسبة كما أفق به الشيخ داعي الحائث  
 قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خطب وبر به تأمل وفي البراز به قال لا تخون كس  
 تعرضي لاجل ثلاثة التي تزوجتها في تركها انفسها وروى الطلاق تقع واحدة باثنية (تنبيه) أفق  
 بعض المتأخرين بان منها على عين لا أقبل كذا ويا الطلاق فتقع به واحدة باثنية لقولهم الكسابة ما احتل  
 الطلاق وغيره موده مصر به السيد محمد أبو السعود في حاشيته مسكين بأنه لا يزيده الا كفولة عين لان ما ذكره  
 في تعريف الكسابة ليس على ما لا قبل هو مقيد بلفظ يصح تحطيمه به ويصلح لانشاء الطلاق الذي أضمره  
 أولاً اخبار بأنه أوقعه كما نتجرام اذ يحتل لاني طلقك أو حرام العصبه وكذا باقية اللفاظ وليس افظ اليمين  
 كذلك اذ لا يصح بان تحاطبها بانه من فاضل من ارادة انشاء الطلاق به أو لاخبار به أو فهمي لوقال أنت  
 عين لاني طلقك لا يصح فليس كل ما احتل الطلاق من كاتبة بل مذن القيدن ولا بد من ثالث هو ككون  
 اللفظ مسيهاً عن الطلاق وانشاءه كالمرة في أنت حرام وتقل في الصبر عدم الوقوع بل اجاب لان أشبهك  
 لأوقية في فلو أن وروى ووجهه أن معاني هذه اللفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعده  
 فتشأن الحية والاشتهار والريبة بخلاف الحرمة فإذا لم يقع هذه اللفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقك  
 في لفظ اليمين الأولى ولاهم فهو الكسابة ثلاثة أقسام كما يأتي ما يصلح جواباً لسؤال الطلاق لغير كاتبة  
 وما يصلح جواباً لورد السؤال كخرجي وما يصلح جواباً لوسا بكلمة ولا شك أن هذا اللفظ مبرم صالح لشي  
 من الثلاثة لأنها اذا سلمت الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على عين لا فعان كذا لان الجواب يكون بما يدل على  
 انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاتندي أو على عدمه والطلبها كخرجي أو سبها بكلمة وعلى عين لا يدل  
 على انشاء الطلاق اه ملخص ما مر زيادة ثم قال به يظهر أن ما نقل من فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم  
 لا يوافقهم الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط بان على عين يحتل الطلاق وغيره لانه يكون به والله  
 تعالى ثبت فوى الطلاق علمت نيتهم كانه قال على الطلاق لا أقبل كذا وتقدم أن على الطلاق من التعليق  
 المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق لفرع كلال المسلمين على حرام اه أقول والحاصل  
 ان على عين ليس كاتبة لمصر وليس مبرجاً أيضاً لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر  
 لكن لفظ اليمين جنس من افراده الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنيصا كانه قال على حلف الطلاق لا أقبل  
 كذا وهو لصرح بهذا المعنى صراحته والاهم اذا أريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاضم  
 هنا طلاق مبرج فتقع به واحدة رجعية لا باثنية وفي أعين البراز به من الفصل الثاني قال على حلف أو قال على  
 حلف بالطلاق أن لا أقبل كذا ثم فعل طلق وحش وان كان كاذباً وتقدم في أول فصل المبرج من جامع  
 الفهرس ولما فعلت كذا انصري كلمة الشرع بيني وبينك بنيت ان يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم  
 فيه وقدمنا ذلك أيضاً في التحبير فلو قال لها ألف فون تاء طاء ألف فلام فاف فوى الطلاق تطلق لان هذه  
 الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من المبرج لان الام لا يستعمل كذلك فصارت كالكسابة في الافتقار الى التنية  
 فيزد ابدل على ان لو أراد اليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حش أو ما أعان المسلمين فانه جمع بين الاضامة  
 الى المسلمين في نية الله أي أراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كالمسلمين بالله تعالى والطلاق

(ما لم يصرح له) أي الطلاق  
 (واحتله وغيره) أي الكاتبات  
 (لا تطلق بها)

والعناق العاقين وسيسأى لهذا زيادة بيان في كتاب الأيمان ان شاء الله تعالى **(قوله قضاء)** بقدره لا يقع  
ديانة بدون التبت ولو وجدت دلالة الحال فوقه في أحد من النية أو دلالة الحال إنما هو في القضاء فقط كما هو  
صرح الصبر وغيره **(قوله أو دلالة الحال)** المراد بها الحالة الظاهرة المفيدة لقصوره ومنها تقدم ذكر العلاقات  
بحر من الجميع ما يقتضي خلاصتها كالكتزات الكليات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البر وقد  
تبع في ذلك القدوري والسرخسي في البسوط والفيهما في رد المحتار وغير من المشايخ فقالوا بغيره لا يقع بها  
الابنية اهـ وأردج هذا البعض ما يحتمل الرد كاترجي واذهبي وقوي لكن المصنف وانق المشايخ في  
التفصيل الآتي فبقى الاعتراض على عبارة الكتز وأجاب عنه في النهر بما ذكره من أجل ما شافنا في اصطاح  
الاصلاح بان صلاحية هذه الصور لرد كانت معارضة لحال هذا كره الطلاق فلهذا في رد دليله فكانت الصور  
المذكورة مخالفة عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اهـ **(قوله وهي حالة هذا كره الطلاق)** أشار به  
الى ما في النهر من أن دلالة الحال تم دلالة الحال قال وعلى هذا فيفسر هذا كره الطلاق أو عقده  
الايضاح في اعتدلى ثلاثا قال قبله هذا كره أن تسأله هي أو أجنبي الطلاق **(قوله أو العضب)** طاهره  
أنه معطوف على هذا كره فيكون من دلالة الحال **(قوله أو حالات ثلاث)** لما كان العضب بابه الرضا فهو  
مفهوم منه مع التفرع في التفرع وأصل أن حقيقة التقسيم في الاحوال فصحت حالة الرضا وحالة العضب  
وأما حالة هذا كره فتصدق مع كل منهما بل لا يتصور رسلها الطلاق الا لى إحدى الحالتين لان من صدق  
لا واسطة بينهما قال في الصبر بعد نقله وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قدى العضب وهذا كره  
وحالة هذا كره وحالة العضب اهـ وفي النهر ومضى ان الاول هو الاقتصار على حالة العضب وهذا كره  
الكلام في الاحوال التي تؤخرها بدلالة مطلقا ثم في البدان بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حاشية  
الزاهد في القضاء وان كان في حالة هذا كره الطلاق أو العضب فقد قالوا ان الكليات أقسام ثلاثة  
وهذا هو التحقيق اهـ **(قوله والكليات ثلاث الخ)** حمله انها كلها تصح العيوب أى اجابته لما في رسلها  
الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أى أى عدم اجابته رسلها كانه قال لها ان تطالبى الطلاق فأبى لأفعله  
وقسم يحتمل السبوا الشتم لهادون الرد وقسم لا يحتمل الرد ولا السب بل يتحتم العيوب كما يعلم من  
القهستاني وابن الكمال ولذا هو بلفظ يحتمل وفي أى السعود من الجوى ان الاحتمال إنما يكون بين شيئين  
بصدقهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كانه عليه العاصم في شرح النخعي من بحث  
المسند اليه **(قوله فهو اخرجى واذهبي وقوي)** أى من هذا المكان لنقطع الشرع فيكون رد أو لانه طلقها  
فيكون جوابا وجبى ولو قال فيبى الثوب لا يقع وان نوى عند أبى يوسف لان معناه هو فالاجل البيع فكان  
صريحه خلاف المنوى ووافقه غيره ولو قال اذهبي فتر وجب بالفاء أو الواو سيسأى الكلام عليه في  
الفروع **(قوله فتبقى تخمى استغرى)** أمر بأخذ اقتناع أى اختيار على الوجه موثقه تخمى وأمر بالاستئثار  
قال في الصبر أى لانك بنت وحوث على الطلاق أو لتلا نظر السلك أجنبي اهـ فهو على الاول جواب وعلى  
الثاني رد على الصبر من شرح فاضلنا لو قال استغرى من خرج من كونه كاتبة اهـ وهل المراد عدم الردوع  
به أم لا وأنه يقع بالنسبة والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع بان أو رجبى والظاهر البان لكن قوله من  
قربة لفظية على اعادة الطلاق عنه هذا كره تأمل **(قوله انتقلى اطلقى)** مثل آخر من قد تقدم ح **(قوله)**  
من الغربة) بالعين المعجمة والراء الموحدة الاول قوله أو من الغربة بالمهمل والراء راجع لثاني من حزب على  
فان يعزب أى يغناه أى يتابعه في زيادة قسم ما لى اخرجى أى من الاحتمالين **(قوله يحتمل رد)** أى  
ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح سبوا لاشتماح **(قوله خلية)** بفتح الحاء المعجمة وهى: أى فاعلة أى خالفا  
من النكاح أو من الخبر ح أى فهو على الاول جواب وعلى الثاني سب وشتم ومهله ما يأتى **(قوله بربيه)**  
بالمهمز وتره أى منفصلة من قيد النكاح أو حسن الخلق ح **(قوله حرام)** من حرم الشيء انضم

قضاء (الابنية أو دلالة  
الحال) وهي حالة هذا كره  
الطلاق أو العضب أو حالات  
ثلاث رضا وعضب وهذا كره  
والكليات ثلاث ما يحتمل  
الرد أو ما يصلح لسب أو لا  
ولا فهو اخرجى واذهبي  
وقوي) تقتضى تخمى  
استغرى انتقلى اطلقى  
اخرى في الغربة  
أو من الغربة (يحتمل  
ردا ونحو خلية حرام

حراما منع أو يدها هنا الوصف ومعناه المنوع فصل على ماسبق وسيأتي وقوع البائن به بلانية في  
 زمانا المتعارف لا فرق في ذلك بين حرمة وحرمتك سواء قال على أولا أو حلال المسلمين على حرام وكل على  
 على حرام وأنت في في الحرام وفي قوله حرمت نفسي لا بد أن يقول عليك أو واداه إذا وقع الطلاق بهذه  
 الالفاظ بلانية بنيت أن يكون كالصريح في اعتقاده الرجوع أو يجب بيان المتعارف انما هو ارتفاع البائن  
 لا الرجعي حتى لو قال لم أقول بصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحد أو بالثانية ثلاثا صحت نيته عند الامام  
 وليسه الفتوى في البراءة بح عن النهر قلت لكن عبارة البراءة فيقال لا مرأته انما على حرام ونوى  
 الثلاث في واحد اعمال الواحد في الاخرى صحت نيته عند الامام وعلية الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الاراد  
 والجواب مذ كوفي البراءة به أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعي في زمانا لا أنه لم يتعارف ايقاع البائن  
 به فان العاقل الجاهل الذي يخلف بقوله على "الحرام لا أقول كذا لا غير" بين البائن والرجعي فصلان أن  
 يكون عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده أن من حشبه هذا اليمين يقع عليه الطلاق فمثل قوله على  
 العاقل لا أقول كذا و قد مر أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه في حكم التعليق وكذا على  
 الحرام والا فالاصل عدم الوقوع أصلا فكيف طلاق على كنه تقدم تقريره بحث كان الوقوع عن مذهب العاقل  
 للعرف ينبغي ان يقع بمسما المتعارف بالفرق بينهما وان كان الحرام في الاصل كما به يقع بمسما البائن لانه لما  
 غلب استعماله في الطلاق لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شيء من الكتابة يقع به  
 الطلاق بلانية أو دلالة الحال كما صرح به في البدائع وبدل على ذلك ما ذكره البراءة في عقب قوله في الجواب  
 المارون المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي حيث قال ما فيه اختلاف فارسية قوله سرحته وهو حرام كرم  
 لانه صار صرحا بالعرف على ما صرح به بتجسيم الزاهد في انوار في شرح القندوري اه وقد صرح  
 البراءة في أول البائن حلال الله على حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نيته فيقال ولو قال حلال اريد بروي  
 أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وهو الصحيح المتفق به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق  
 بينه وبين سرحته فان سرحته كناية لكن في عرف الفرس غلب استعماله في الصريح فاذا قال هو حرام كرم  
 أي سرحته يقع به الرجعي مع أن أصله كناية أيضا وما ذاك الا انه غالب في عرف الفرس استعماله في  
 الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله  
 في البائن عند العرب والفرس وقع به البائن ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والحاصل أن المتأخرين ناقضوا المتقدمين  
 في وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق اذا قال لم أقول لاجل العرف الحادث في زمان المتأخرين فيتوقف  
 الآن وقوع البائن به على وجود العرف فكيف زمانهم وأما اذا تعورف استعماله في مجرد الطلاق لا بقيد كونه  
 ماثباته حين وقوع الرجعي به فكيف فارسية سرحته ومثله ما قدمنا في أول باب الصريح من وقوع الرجعي  
 بقوله سن ووش أول في لغة الترك مع ان معناه العربي أنت خليفه وهو كناية لكه غلب في لغة الترك  
 استعماله في الطلاق هذا ما ظهر لفظي القاصر ولم أجد أحدا ذكره في مسئلة مهمة كبرية الوقوع فتأمل  
 ثم ظهر لي بعد ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه عدم حل الوطء ودوايمه وذلك يكون بالايلاء  
 مع بقائه العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يخرج  
 الوطء فتمين البائن وصحة التيقن بالصريح للعرف لا ينافي وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به البائن  
 كطالبة شدة بدتوقوه وكان بعض الكتابات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستمر في رجلان وأنت واحدة  
 والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معناه تعريم الزوج وتعريمها لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لي  
 في هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجابه في البراءة به من أن المتعارف به ايقاع البائن لما علمت مما ردد  
 عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشيء انفصل أي منفصله من وصلة النكاح أو من الخبر ح  
 (قوله كنية) من البتة يعني القطع فبعد ما احتمل البائن وأوجب سبويه فيهما الالف واللام وأجاز

بائن) ومصادفها كنية بنية



حال الغضب تعينت المال دالة على ارادة الطلاق فترجى جانب الطلاق في كلامه ظاهر افلا يصدق في الصرف من الظاهر فلما وقع فيه اقصاه لا توقف على النية كمن صرح بالطلاق اذ نوى به الطلاق عن وثائق (قوله) يتوقف الاول فقط) أي ما يصلح الرد واجل باب لانه لا المسد كمن تصلى الرد ولا يتعدى كمن تصلى لطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها الرد لا الطلاق فقد نوى بمحمل كلامه بلائمة الظاهر متوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الانخير بن فانه لو ان احتمات الطلاق لكنها لا احتمل ما تحتمله المذاكر من الرد والتبرع فترجى جانب الطلاق ظاهر افلا يصدق في الصرف عنه فلما وقع بها قضاء بلائمة فالحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب والمذاكر في الثانية في حالة الرضا والغضب فقط ويقع في حالة المذاكر بلائمة والثالث يتوقف على حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكر بلائمة وقد فاضت ذلك بقول نحو ان رجلى اذ هي رد اصبعه خلية برة سببا صلح واستبقى اعتدى جوابا فحتم فالاول القصد له دومالزم والثاني الغضب والرضا انفيضا لانه ذكر والثالث في الرضا فقط ورسمتها في شبك لزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سبب جواب	جواب فقط
ان رجلى اذ هي	خطية برة	اعتدى استبقى
تلزم النية	تلزم النية	تلزم النية
تلزم النية	تلزم النية	يقع بلائمة
تلزم النية	يقع بلائمة	يقع بلائمة

(قوله لا مع الدلالة) اسم غير الشان محذوف (قوله لا) أي الدلالة (قوله يبين) أي المراد (قوله) على الدلالة أي الغضب والمذاكر (قوله لا على النية) أي لو رهنه فبما يتوقف على نية الطلاق على أنه نوى لا تقبل (قوله فلا السؤال) أي نعم يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول المفتي نعم ان نويت ح (قوله ولو يكمن) يعني لو قال السائل قلت كذا كم يقع على قوله المفتي يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول المفتي تقع واحدة فان نويت ح (قوله وتقع رجبية) أي وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضمار أي مطلقك فاعتدى أو اعتدى لاني مطلقك ففي المدخول بها ثبت الطلاق وتجب المدقوقة غير هابيت الطلاق على بيته ولا تجب العدة كذا في التساوي ونعم في النهر (قوله واستبقى رجلا) قدمنا في البدائع انه كناية عن الاعتداء من المدقوقة لا فيه ما علمناه آنفا اعتدى (قوله وان شاع) لانه اذ نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة مصدر محذوف أي طلق طلقا واحدة وصرح بالطلاق بقوله رجعت والمصدر وان احتل بنية الثلاث لكن التمسك على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصم) كذا في مصنف في الهداية وغيره لو قد سئل الكلام عليه (قوله فلا رداع) أي اذا علمت أن الضمير في بابها عائد الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا بد أن غيرهما من الفاظ الكتابات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البعد لانه لا تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان عدم وقوع الرجعي هو وجود الطلاق مقتضى أو ضمير اذا ذكر فيها الطلاق يقع به الرجعي بالاول (قوله نحو ابأبى من طلاق) أي يقع به الرجعي اذ نوى فتح لكن في الجوهر ولو قال ابأبى ممن نكاحك وقع الطلاق اذ افوا من قال ابأبى ممن طلاق لا يقع حتى بان البراءة من الترخل له اه و ذكر في البرازية اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك بجزء من الثانية بتصحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلاف في برئت من طلاقك والاول وجهه عندى أن يقع بانثالا حقيقة تبرئ منه تسلم بجزء

يتوقف (الاول فقط) ويقع بالانخير بن وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي النية لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل ينشأ على الدلالة لا على النية الا ان تمام على اقراءه بما عادية ثم في كل موضع تشترط النية فلا السؤال هل يقع بقول نعم ان نويت ولو يكمن يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بوازية فليفتنا (وتقع رجبية بقوله اعتدى واستبقى رجلا) وان نوى أكثر ولا بمقام واحد في الاصم (د) يقع (بأقبا) أي باقي الفاظ الكتابات المذكورة فلا بد وقوع الرجعي ببعض الكتابات أيضا نحو ابأبى من طلاق

من الايقاع وهو بالبينونة بانتضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلا وبذلك صار كناية فإذا أراد الأول وقع وصرف إلى إحدى البينونتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان النوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ رتب تأمل (قوله وتخلط سيل طلاقك) وكذا خابط طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقوع الانفلاخانية (قوله بالتحفيف) أى تخفيف اللام أما بالتشديد فهو صريح بوقع به بالنية كسرى بابه (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدس لان دلالة الحال فاقترعها بالنسبة لو لم تكن فاقترع لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن انحلاسة فليس من الصريح والام يتوقف على النية وعلة في الغرض ان أقبل التفضيل ليس مرحا فافهم (قوله وهي معالجة) أو والحال ان امرأة فلان مطلقة والام يقع وهذا القيد ذكره في الصريح لكن في الغرض في أول باب الصريح انه لا فرق بين كونها مطلقة أولا قال والمعنى عند عدم كونها مطلقة لاجل فلانة يعني ان من في قوله من امرأة فلان التعليل (قوله وأنت طلق) قد مضى في باب الصريح عن التفسير وتعليله بان هذه الحروف يفهم منها ما هو المعهود من صريح الكلام انهم لا يستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الافتقار إلى النية (قوله وبغير ذلك الخ) مثل الطلاق عليك وهنك طلاقك بعنك طلاقك اذا كانت اشترى من غير بدل خذى طلاقك أقرضتك طلاقك قد شاء الله طلاقك أو ضاه أو شئت في الكل يقع بالنسبة رجعي كجلى الغرض زاد في الصريح الطلاق لك أو عليك أنت طلق بحلف الاخر لست في يده أو ما أتاك بزوج أعزرتك طلاقك وبصر الامر بيد هاعلى مالى الحط اه وبه طلقك افعوهو الحق خلا فلى قال لا تشترط له النية كقائه الشارح في باب الصريح انك قد مضى هناك تصح عدم اشتراط النية في خذى طلاقك وقد مضى تصح خلا هذه الحروف معهم وقد مضى الشارح هناك ان الاسم أعزرتك طلاقك وبه كذا وشئت طلاقك قد مضى تصح خلا هذه الحروف معهم وقد مضى الشارح هناك ان أنت طلق ان بالكرسلا يتوقف على النية والوقوف وقد مضى الكلام عليه فمقود كفي الغرض هناك لو قال أنت بثلث وقعت ثلاث نوى لانه محتمل لفظه ولو قال أم أولاد صدق اذا كان في حال صدق كذا كذا العلق لانه لا محتمل الرد والصدق (قوله خلا اختارى) استثناء من قوله وبانهم بالفتوى قوله الاتى وثلاث ان نواولوا ثم بعده بان يقول ثلاث ان نواه الاتى اختارى لكن أولى ط (قوله لا تصح فيه أيضا) أى كما لا تصح نية الثلاث في اللفاظ الثلاثة السابقة ط (قوله ما لم تطلق المرأة نفسها) أى مع نية الزوج المطلق أو دلالة الحال لان ذلك كناية تنويض لا كناية ايقاع كما يأتي في الباب الاتى (قوله البائن) بالرفع فاعل يقع في قوله ويقع بإيقاعها (قوله ان نواه) أى نوى الواحد وليس الضمير لبائن وأنه لكونه بمعنى المعلقة لان وقوع البائن لا يتوقف على نية وقوله أو اللتين عطف على الهاء وحاصله انه اذا نوى الواحد أو اللتين لا يقع الواحد حتى يطلق الحرة واحدة ثم يأتيها نوى تنتين كانت واحدة ونوى وثلاث وقع لحصول البينونة في حقها بالنتين وبالواحدة السابقة بحر عن الحط وتقدم في باب الصريح ان معنى الجوهرة سهو وقد مضى الكلام عليه (قوله ما تقرران الطلاق صدر) فيه ان اللفاظ الكتابات سوى الثلاثة السابقة غير متعينة للفظ الطلاق لانها كناية عما هو أهم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق أصلا بل البينونة كالمطلقة أول الباب والالكان الواقع بهار جيبا كالالفاظ الثلاثة لفظ الصريح فيها بد كره فالسبب التعبير بالبينونة فانه مصدر والمصدرين اللفاظ الواحدان لا يرى فيها العدد الحاض بل التوحيد وهو بالفرعية الحقيقية أو الجنسية قول المتن يجوز لهنها لانه عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهرة غير البينونة كما قلنا بدل الطلاق وبما ذكرناه علم انه ليس المراد بالمصدر نفس اللفاظ الكناية حتى يتعرض عليه وان هو سرحن فارق قل خلية مريه لا مصدر فيها فافهم (قوله ولذا صاع في الامة الخ) لان التنتين في حقها كل الجنس كاللثلاث لانه (قوله قال اعتدى ثلاثا) أى قاله ثلاث مرات (قوله وبالباقى حضا) هذا اذا كان الحط لم يجمع من هي من ذوان الحوض فلو كانت أيسة أو صعبة فقال أردت بالاول طلاقا وبالباقى تر بصالا شهر كان

وتخلط سيل طلاقك وأنت مطلقة بالتحفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وأنت طلق وغير ذلك مما صرحوا به خلا اختارى فان نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا تصح به ولا أمر بك بسدك مالم تطلق المرأة نفسها كباقي البائن ان نواه أو اللتين لما تقرران الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد (وثلاث ان نواه) لوجه الجنسية ولذا صاع في الامة نية التنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقى حضا صدق) قضاء

حكمه كذلك فتح **(قوله)** لئنه سقيمة كلامه وهو اودانه امرها بالاعتداد بالحض بعد الطلاق **(قوله)** بشة الاول) أي دلالة الحال بسبب نيته الايقاع بالاولى قال في فتح القدر فقد ظهر مما ذكر ان سلة هذا كرهه  
العلاق لا تقتصر على السؤال وهو خلاف ما قدمه من ان مسائل سؤالها أو سؤال أجنبي طلاقها بل هي أهم  
منه ومن مجرد ابتداء الايقاع **(قوله)** (سقى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط **(قوله)** لوني  
بالتاني فقط أي نوى به الطلاق لم ينو بغيره شيئاً فثبت ان أي يقع به واحد وكذا بالتالث أي نوى وان لم ينو به  
دلالة الحال بايقاع التاني ولا يقع بالاولى لأنه لم ينو به ودلالة الحال واحد جئت بعده **(قوله)** أو بعد وعشرون  
حاصلها أنه ما أن ينوي بالكل طلاقاً أو بالاولى طلاقاً أو حبساً لا غير أو بالاولى حبساً لا غير أو بالثانية  
والتالثة كذلك أو بالتاني والثالثة طلاقاً أو بالاولى حبساً ففي هذه السقة تقع الثلاث أو بالتاني طلاقاً لا غير  
أو بالاولى طلاقاً أو بالتاني حبساً لا غير أو بالاولى طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير أو بالاولى حبساً لا غير  
أو بالاولى حبساً لا غير أو بالاولى والتالث حبساً لا غير أو بالاولى والتالث حبساً لا غير أو بالاولى  
والتالث طلاقاً أو بالتاني حبساً لا غير أو بالتالث حبساً لا غير أو بالاولى والتالث حبساً لا غير أو بالتالث  
طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير فهذا إحدى عشر تقع فيها اثنتان أو بكل منها حبساً أو بالتالث طلاقاً أو حبساً  
لا غير أو بالتالث طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير أو بالاولى حبساً لا غير أو بالاولى طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير  
حبساً في هذه السقة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي بكل منها شيئاً فلا يقع شيء والاصل أنه إذا  
نوى الطلاق بإحدى تثبت هذا كرهه الطلاق فإذا نوى بما بعدهها الحيز صدق لظهور الأمر بالاعتداد  
بالحيز عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نيته شيء مما بعدها وإذا لم ينو الطلاق بشيء صحم وكذا كل ما قبل  
للمنوي به ولو نفا الحيز بإحدى فغير مسبوقة فلو نوى بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت سلة هذا كرهه  
غيره فيها الحكم المذكور بخلافه إذا كانت مسبوقة بإحدى أو بعدها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية  
كذلك الأمر من الغض ح قلت ولين هذا الأصل في بعض الصور المأثورة بآداب التوضيح فإذا نوى بالاولى  
حبساً لا غير وقع الثلاث لأنه لما نوى بالاولى الحيز وقعت طلاقاً لا غير مسبوقة بايقاعه ولما نوى بالتالث  
والتالث طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير وقع الثلاث لأنه لما نوى بالاولى طلاقاً أو بالتالث حبساً لا غير وقع  
لأن نيته الحيز بالتالث صحبه لسبقها بايقاع الاول ولما لم ينو بالتالث شيئاً وقع بها أخرى لثبوت هذا كرهه  
بوتوع الاول وإذا نوى بالكل حبساً تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقها بايقاع وصحت نيته بالتالث  
والتالث الحيز لسبق الايقاع بإحدى فبطل ما على هذا القياس **(قوله)** فواحدة دالة لاحتتمال قصد  
التأكد كذا كانت طلاق طائق فتح **(قوله)** ثلاث قضاء لأنه يكون نوا بكل لفظاً ثلث تطلق فهو محم  
لا يجزى فيه كمال فيقع الثلاث بجر من المحيط قال في الغض والتأكد كبرت للاف الظاهر وحلت ان المرأة  
كالقاضي لا يحصل له ان يحكمه إلا أنه لم يملك منه ما ظهر من خلاف مدعى اه وفي الصبر من المحيط لوقال صحت  
تطبيقه بتقدم ثلاث حبض بصدق لأنه محتمل والظاهر لا يكذبه اه قلت ومثله في كل ما حكاه الشهيد  
**(قوله)** ما نوى واحدة) أي بان نوى باعتدلى في الصور الثلاث الأمر بالعدة بالحض دون الطلاق فيصدق  
لظهور الأمر فيه عقب الطلاق كسر **(قوله)** وقتاً وتكونان رجعتين لأن اعتدلى لا يقع به البائن كما حلت  
**(قوله)** في الواو اثنتان) وكذا في صور تعدد العطف أصله في الصورتين يكون أمراً مستأنفاً كلاماً مستأنفاً  
وهو في حال إذا كره الطلاق فيصلى على الطلاق بجر من المحيط **(قوله)** قيل واحدة جزم به في المحيط على أنه  
المذهب إلا بان الفاء لوصول أي فتجدد الأمر على الاعتداد بالحض **(قوله)** وقيل اثنتان مشى عليه في  
الحنافى وجوههم على الأمر على الطلاق لهذا كرهه قلت والاول أوجه تأمل **(قوله)** طلقها واحدة الخ) عبارة  
الذين يروونها طلقها رجعة ثم قال في العدة جعلت هذه التعليلة بآلة أو ثلاثاً صحت عند أبي حنيفة وهي  
أخصر من عبارة المصنف وأظهر وقيد بقوله في العدة لأنه بعدها تصير المرأة أجنبية فلا يمكن جعل طلاقها ثلاثاً

لئنه سقيمة كلامه (وان لم ينو) أي بالباقي شيئاً فثبت ان دلالة الحال سنة الاول حتى لو نوى بالتاني فقط اثنتان أو بالتالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع وأتمسكها بربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد لوني بالكل واحدة فواحدة دالة وثلاث قضاء ووقال أنت طالق اعتدى أو عطفه بالواو أو المضافات نوى واحدة فواحدة أو اثنتين وقفتا وان لم ينو نفى الواو تثبتا ونفى الفاء فيسأل واحدة وقيل تثبتان (طلقها واحدة) بعد السقوط (لعلها ثلاثاً صح كالي طلقها رجعتين) قبل الرجعة (بائناً) أو ثلاثاً وكذا لو قال في العدة أزميت امرأتى ثلاث تطلقات بتلك التعليلة أو أزميتها بتعليقتين بتلك التعليلة

أو بآثارها فإقيد الشارح بقوله بعد المنحول لانه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا لكونها بانت قبل الجعل لالامة  
 وبقوله قبل الزجعة لانه بعد ما يحل عمل المطلق فيتمدح جعلها بآئنة أو ثلاثا أو بأشواذ جعلها بانت في العدة  
 فالعد من يوم يقع الرجعي كاذ كره في البرازية أي لا من يوم الجعل وقد منافي أول باب الصريح من البدائع  
 ان معنى جعل الواحد ثلاثا أنه ألحق به اثنين لانه جعل الواحد ثلاثا \* (تنبيه) \* ذكر المطلق بلا عدد  
 قبله بعد ما سكت كم فقال ثلاثا لوقع ثلاثه عند ما خلا فاحمد ولو لم يسئل وقال بعد ما سكت ثلاثا ان كان  
 سكوته لا ينقطع النفس فثلاثا لانه مضطرا فلا بعد فاصلا لا اقواحدة كجاء البرازية وفي الجوهرة قال  
 أنت طالق فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فثلاثه في الحائنة ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان  
 عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثا نصير ثلاثا اه ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل المطلق قل بالاثلاث فقال  
 بالثلاث يقع بالاولى لان الجعل فيه أظهر وفي البرازية قال اياها أنت طالق واحدة فقالت هز او قال هز او  
 فلي ما توري والاملائي اه وهز بالفارسية أف ولا يضاف هذا ما فهمه الامام ثم امره أن يجعله العاواضا  
 تعرضت تعرض بضاعتها وقباحتها في امر بان يصير ثلاثا جابوا جوابين فمن مافي السؤال كذا خط  
 شيخ مشايخنا السامع في ثلث والذي يظهر ان قوله لانه في الثلاث أمر بالحق العد بآول كلامه فلا ينفق  
 ككونكم به بعد سكوته بلا طلب نعم لو قال اياها أنت طالق فقالت طلقني بالاثلاث فانه لا يشهد في  
 كونه جلا واشتد الجواب بالطلب والله أعلم (قوله فوق قال) أي فهي ثلاث في الاول وقد ان في الثاني كما  
 في الحائنة والبرازية وهله فيكون قد ألحق بالطلقة الاولى طلقتين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كجاء  
 أي قبيل طلاق غير المنحول بها ح وقوله فتذكر أثاره الى الله السابق هناك مع صاحب السر  
 في مسئلة التعاليق وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلقى الصريح) كجاء قال اياها أنت طالق ثم قال أنت طالق  
 أو طلقه على الموضع الثاني يجر فلا فرق في الصريح الثاني في كون الواقع به رجعا أو بآثار (قوله ويلقى  
 البائن) كجاء قال اياها أنت بآئن أو طلقه على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق يجر من البرازية ثم قال واذا  
 ألحق الصريح البائن كان بآئنانا البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كجاء الخلاصة وقال أيضا قد نص الصريح  
 اللاحق لآئنه بكونه خاطبها وأشار بها الاستحرام اذا قال كل امرأه طالق فانه لا يقع على المنتصة  
 المخروسة كره الشارح في قوله ويستثنى مافي البرازية والخ وبيأت الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا  
 الشرط لا يمتنع في جميع صور العلق والاولى تأخيرها عنها اه ح (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) من  
 هنا إلى قوله على المشهور كان الواجب كره في قوله والبائن يلقى الصريح لان هذا كلام من متعلقان الجملة  
 الاولى أصح قوله الصريح يلقى الصريح والبائن ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية تنحصر في الرجعي كما  
 تعرضت فيما يعني المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعمال وأما  
 الكناية الواجب كما عتدى واستبرأ ورجل وأنت واحدة وما ألحق بها فأنه وان كانت تلقى البائن في  
 ظاهر الرواية بشرط النية لكنها لما وقع به الرجعي كانت في معنى الصريح كجاء السداد أي فهي ملحقه  
 بالصريح في حكم العلق البائن أو قال في النية ان جهة هذه اللفاظ بالاختيار ان معنى قوله أنت  
 واحدة أنت طالق فطلق واحدة فقيمها الحكم للصريح لكن لا يمتنع النية لثبت هذا الضمير اه فإما  
 وجه كونها في حكم الصريح وهو كونه ضمير اسم وان كان يقع انما هو لا يها نفسها لكن ثبوته ضمير اوقوف  
 على النية وبعده ثبوته بالنية لا يحتاج الى نية قال ح ولا يرد أنت على حوله على الملقى به من عدم توقفه على النية  
 مع أنه لا يلقى البائن ولا يلحقه البائن لكونه بآئنانا لانه قد وقع على النية أمر عرض له لا بحسب أصل وضعه  
 اه (قوله بآئنا كان الواقع به أو رجعا) يؤيد ما قدمنا في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح  
 نوع من رجعي وصرح بان وجهه فيدخل فيما يطلق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل  
 طلاق غير المنحول مما من ألفاظ الصريح الواقع به البائن مثل أنت طالق بآئن أو البينة أو أوشط المطلق أو

فهو كآئنا ولو قال ان طلقك  
 فهي بآئن أو ثلاث ثم طلقها  
 يقع رجعا لان الوصف  
 لا يسبق الموصوف كجاء  
 فتذكر (الصريح يلقى  
 الصريح) و (البائن  
 بشرط العدة) و (البائن  
 يلقى الصريح) الصريح  
 ما لا يحتاج الى نية بآئنا كان  
 الواقع به أو رجعا ينفق

مطلب الصريح يلقى الصريح  
 و البائن



طلاق الشبهان أو طلقه طرية أو حره فلهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويطلق  
 الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح يطلق البائن وإن لم يكره به يهذى أو في المنصور شرح السعوى  
 للأسرار الحق في عنصر والمصنفان المختلة بلفظها صريح الطلاق إذا كانت في العدة الكتابة أيضا تلحقها  
 إذا كانت في حكم الصريح كما تصدى الخ ثم قال والكليات والبوائن لا تلحقها أي المختلة عنوان كان الطلاق  
 وجبا لفظها الكليات لأن ملك النكاح باق قال في عقد الغرائب وهو ما ينساق في الغرض ومعنى العطف في قول  
 المنصور وبالبوائن ما وقع من البوائن لا بلفظ الكليات فانه بلغوذ كرا البائن كما أطلق عليه اه ونقله في  
 النهر وأثره أقول ولما صواب الوافق والبوائن وأثنى الناصر وإن مراد المنصور الكليات البوائن  
 المقابلة للكليات الرجعية التي ذكرها به لما علم من أن البوائن يغير لفظ الكتابة من الصريح الذي يطلق  
 البائن والأصناف في كلام الغرض لا مؤيد له قدبر (قوله فنه الخ) أي إذا حرقت أي يطلق الصريح يطلق  
 والبائن المراد بالصريح فيما ذكر ظهر أنه من الطلاق الثلاث فليقتضا أي يطلق الصريح والبائن فإذا بان  
 امراته ثم طلقها ثلاثا العدة توقع وهي واقعة حلب قال في فتح القدير الحق أنه يلقها للمصنفين أن  
 الصريح وإن كان بآثنا يطلق البائن ومن أن المراد بالبائن الذي لا يطلق هو ما كان كتابه اه وتبعه تليد بان  
 الشبهة في عقد الغرائب وكذا صاحب البحر والنهر والمخ والمقدس والشرنبلاني وغيرهم وهو صريح ما نقلناه  
 آفاه من الخلاصة أي بد صاحب الدرر والفرر وكذلك كثر في بيان خلاصه من عدم وقوع الثلاث فانه خلاف  
 المشهور كإبائي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي أنه أيضاً من الصريح وإن كان الواقع به باتنا (قوله  
 والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي إذا بان ثم طلقها في العدة على مال وقع  
 الثاني أن يشل ولا يلزمه المال لأن أصله تفصيل الخلاص والخبر وأنه حاصل كافي البحر من البرازية أي بخلاف  
 ما قبله فانه إذا طلقها رجعا أوقف الخلاص على اقتضاء العدة إذا طلقا بعده بمال في العدة ثم المال لأنها بان  
 منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يلزم أي في مستثنى فلا يفي الوقوع من قبوله لأن قوله أنت  
 طالق على ألف تعليق خلاصتها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كافي البرازية قال في بركة أي في الصريح هنا  
 اللفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وإن كان منه أي الواقع به البائن والمراد باللفظ ما يشمل الضمير كافي  
 الكليات الرجعية كاسر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حلب المذكورة أي فانه أنه  
 لا يقع الثلاث لأنه بان في المعنى والبائن لا يطلق البائن واعتبار المعنى أول من اعتبر اللفظ وجعله الأصح  
 الحق به فأما المصنف فلتوفي الحلوى الزاهدي على ما لا يسر راكع الدين قال لها أنت بائن ثم قال في  
 العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث بنوثة على خلق المعنى وعندهما يقع  
 لكونه في اللفظ صريحاً والأصح قوله لأن الاعتبار بالمعنى دون اللفظ ثم عز إلى شرح العيون منه ثم عز إلى  
 كتاب آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال في حصول الاستدلال منه اه وقد تكفل  
 رد المصنف في المخ ونقله عنه في الشرنبلاني فواتر وقد تكرر وأن الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة  
 فلا يتابع فيها بغيره وقد وجد النقل عن الخلاصة البرازية وغيرهما بما يخالفه كقوله وقد استدلل  
 في الدرر والعقوبة على خلافه أيضاً كما ذكره كرمي يابو يكتفي بقوله ما ذكره في فتح القدير وما يصح عليه من  
 بعده كما قدمناه فإذ العدة الشارح وجعله المشهور ومما يدل عليه قطعاً أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة  
 الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظاً بآثنا معنى وهو واقع قطعاً قد استدللوا على طون الصريح البائن بقوله  
 تعالى فإلحاح عليه فيها فثبت به يعني الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تفصل له من بعد الخلع وإلغاء  
 لا تعقب قال في الغرض فهو نص على وقوع الثلاث بعد الخلع اه وفي الدرر عن التلويح وفي حواشي  
 الخير الزملي قال في شمل الأحكام والبائن لا يطلق البائن يعني البائن اللفظي أما البائن المعنوي يطلق اللفظي  
 من حل الثلاث من البسوط اه (قوله لا يطلق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يطلق هو ما كان بائناً

فنه الطلاق الثلاث  
 فيلحقها موكذا الطلاق على  
 مال فيلحق الرجعي ويجب  
 المال والبائن ولا يلزم  
 المال كافي الخلاصة قال لعبد  
 فيه اللفظ لا المعنى على  
 المشهور (لا) يطلق البائن  
 (البائن)

الكفاية لانه هو الذي ليس مظهر في انشاء الطلاق كذا في الفتح وقيد بقوله الذي لا يلحق اشارة الى ان البائن  
الموقع اولاً هم من كونه بلفظ الكفاية أو بلفظ الصريح المفيد للينونة كالطلاق على مال وحيمة سد فبكون  
المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قوله هم والبائن يلحق الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون  
الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولاً عن الفتح من أن الصريح مالا يحتاج الى نية بائناً كان الواقع به  
أو رجعاً خاص بالصريح في الجملة الأولى أعني قوله هم الصريح يلحق الصريح والبائن كماله عليه كالم الفتح  
الذي ذكرناه هنا يدل عليه أيضاً مؤدونها ما أطلقوا عليه من تعليلهم عدم لحوق البائن البائن بما كان  
جهدل الثاني خبراً عن الاول ولا يخفى أن ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول بلفظ الكفاية أو بلفظ الصريح  
ومنها ما في الكافي لما ذكره الشهيد الذي هو جمع كلام محمد في كتبه مظهر الزاوية حيث قال واذا طلقها  
طلاقاً بائناً ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو خلية أو برة أو بائن أو بنة أو شبه ذلك وهو يرد به  
الطلاق لم يقع ما يثبت لانه صادق في قوله هي على حرام وهي معنى بائن اه أي لانه يمكن جعل الثاني خبراً  
عن الاول ومظهر قوله طلقها طليقة بائنة عن المراد بالصريح البائن بقوله مقابلة له باللفظ الكفاية  
تأمل ومنها قول الزيلي أما كون البائن يلحق الصريح فمظهر لان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء  
الاستمتاع اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى أن بقاء قيد  
النكاح من كل وجه بقاء الاستمتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول المصوري وان  
كان الطلاق رجعياً يلحقها الكفايات لان ملك النكاح باق فتقيد به بالرجعي دليل على أن الصريح البائن  
لا يلحقه الكفايات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما في التاتر ثانية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو  
خلعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي  
والصريح البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح في ما قلناه  
أيضاً من أن المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما في  
البرج الاول ما في القيس من الاول جندى طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع اه  
والثاني ما في الخلاف من الجنس السادس من الخلع ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح اه فهذا أيضاً  
صريح فيما قلناه وبه سقط ما في البرج وتبعه في التهر من استشكله الفرع بنائه على فهمه أن المراد بالصريح  
ما يشمل الصريح البائن قال وقد جساوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح  
فينبغي الوقوع في الفرع الاول وجهه الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البرج ولا يخص الا يكون المراد بعد مدة  
الخلع عدم لزوم المال والدليل عليه أن صاحب الخلاف صرح في حكمه وهو ما اذا طلقها بمال بعد الخلع  
أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه أقول وهذا عجيب من مثله أما ولا فلا أن المراد بالصريح  
في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الأولى كماله عليه ما ذكرنا من تعليلهم وفروعه  
وعليه فلا إشكال في الفرعين أسأل هل هذا دليل على ما قلنا أو أماتنا فلا نأخذ كره من الخلع بمسجد جداً  
بل المخلص ما قلناه أو أماتنا فلا نأخذ كره من الخلع بمسجد جداً وعكسه كما لا يخفى في غاية الخلفاء للفرق  
الواضح بينهما لانه اذا طلقها بمال بعد الخلع انحلت المبالاة لان إعطاء المال لتحصيل الخلاص المتخير وانه  
حاصل كقصد متابعه اه اما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لسقوط المبالاة لان الطلاق بدونه لا يحصل به  
الخلاص المتخير بل يتوقف الى انقضاء العدة فقد حصل بالمال ما هو المطلوب به ولا يبعد بانعدام العارض  
بعده بعد تحقق المطلوب بل يبطل الخلع نفسه لان الخلاص المتخير حاصل قبله فلا يبعد هذا ما ظهر لي في  
تقرير هذا المقام \* الذي زلت فيه أقدام الاقهار \* فاعتنجه فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب  
\* يعون الملك الزهاب \* ثم رأيت في الخواص البغوية على صدر الشريعة ما قصه وأيضاً قولهم والبائن  
الغير الصريح يلحق الصريح ينبغي ان لا يكون على إطلاقه لانه لا يلحق الصريح البائن لاحتمال الحب برة عن

الاول كلا يعني الآن يدعى الفرق بين البائتين فلا يصح الخبر بأحدهما من الآخر اه وهذا عين ما فهمته  
بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجي فقط وقوله الآن يدعى الفرق الخ قد  
علمت مما تقرر أنه لا وعدم الفرق فإنه لا شبهة فيه بل في فهم والله سبحانه اعلم **(قوله اذا امكن الخ)** قيد قد عدم  
لحق البائتين البائث ويحتمر ما أفاده بقوله بخلاف أنتك بأخرى الخ ط قال في البحر وبنيني أنه اذا أياهم ما  
قال لها أنتك بأثنى ناو باطلعة ثانية أن تقع الثانية بنيت له بنيت لا يصح خبر فهو كقوله أنتك بأخرى الآن  
يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو أثنى بخلاف مجرد الثانية اهو فيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل  
صالح بغيره لكان أظهر ط أقول ويدفع الحشمن أصله تعبيرهم بالمكان وبأنه لا حجة في جعله انشاء  
معي أمكن جعله خبرا عن الاول لأنه صادق بقوله أنتك بأثنى على أن البائث لا يقع الا بالثانية فقولهم البائث  
لا يقع البائث لا شك أن المراد به البائث المنزوي اذ خبر المنزوي لا يقع به شيء أصلا ولا يستترط ان ينوي به  
العلاقة الاول فلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما لم يمكن جعله خبرا كقوله أنتك بأخرى لا عما اذا نوي  
به طلاقا فتدبر واما عندى اعتدى فإنه ملحق بالصرح كما تقدم فلا ينافي ما هلكت أو فهو اه مكررا  
تأمل **(قوله كانتك بأثنى)** كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانتك بأثنى بدون تكرار وهو الاصوب  
لان المقصود التخييل لا يقع البائث على البائثة ولأنه كقوله ط ليس المراد الاختيار التصوي بل الاختيار عما  
صدر اولاً ولا نهم أن يلزم كونه في مجلس واحد هو غير لازم اه **(قوله أو أنتك بتطليقة)** عطفا على  
بائث الثانية أى أنتك بأثنى أنتك بتطليقة اه ح وأشهر ما في أنه لا يشترط اتحاد الفظين فتشمل ماذا  
كان الاول باللفظ الكناية البائثة أو انما الخ أو العلق الصريح اذا كن على ماله أو موصو فاجبا ينفي عن  
البيونة كالمعنى ما قد صاب به صدور الثاني بلفظ الكناية البائثة كالمعنى ونحوه مما يتوقف على النسبة ولو  
باعتبار الأصل كانت صولم بخلاف الكنايات الوجهة قائم اليك الصريح فخلق البائث بكسر **(قوله فلا)**  
يقع أى وان نوى لما في البحر عن الحلوى ولا يقع بكنايات الطلاقين وان نوى اه ط **(قوله لأنه اختيار)** أى  
يجعل اختياراً لأنه أمكن ذلك **(قوله بخلاف أنتك بأخرى)** أى لو أياهم أو لا ثم قال في العدة أنتك بأخرى وقع  
لان لفظ آخرى مناف لكان الاختيار بالثاني من الاول **(قوله أو أنت طالق بائن)** لان وقوعه أنت طالق  
وهو صريح وبلفظ قوله بائن لهدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائث بائن كذا في شرح المنار لمصاحب البحر  
وهو اشارة لما ذكره في العرص التفسير من الفرق بين هذا وبين قوله للمدانة أنتك بتطليقة وهو أنه اذا  
ألفظنا بائنا يلقى قوله طالق وبه يقع ولو ألفظنا أنتك بغير قوله بتطليقة وهو غير مداه قلت لكن يشك  
عليه ما قدمناه في باب طلاق خبر المدخل هما من أن العلاقة متى قد بعد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالبعد  
حتى لو قال أنت طالق وما تستجبل قوله ثلاثا أو بائن ثم يقع فهذا ينافي ما أطبقوا عليه من الغاء الوصف هنا الا  
أن يجب بان اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق البيونة تقبيله ولو وقع البائث بالصرح هوانا لم يوصف  
فتعين الغاء الوصف كما علمت أنفوا بغير إشكال أخرجكم مع جوابه في البحر **(قوله أو قال نويت)** أى  
بالبائث الثاني البيونة الكبرى أى الحرمة المغايلة وهى التي لا حل بعدها إلا بشكاح زوج آخر وهذا هو  
المعتمد كقوله البحر وقيل لا يقع لان التغليب صفة البيونة فاذا لغت النية في أصل البيونة لم يكن لها صفة لغت  
في إثبات وصف التغليب جميعا وهذا صريح في لغاة نية البيونة وثمة ما قدمناه نفعان الحلوى فلا تصح نية  
بيونة أخرى خلافا لما يحكى في البحر بكسر قال في الدرر أقول وهذا يدل على أن ما أياهم ثم قال في العدة  
أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث لان الحرمة المغايلة اذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم نيوتهم في الحل  
فلا تنثبت اذا صرح بالثلاث أولى ونما فيه ونحوه في العقوبة **(قوله لتعذر الخ)** حله أقوله بخلاف الخ  
**(قوله ولها)** أى لتعذر حله على الاختيار **(قوله الا اذا كان البائث معلقا الخ)** يشمل ماذا أتى من زوجته  
ثم أياهم قبل مضى أربعة أشهر ثم مضى قبل أن يترجمه في العدة فإنه يقع خلافا لغيره بحر **(قوله قبل)**

اذا أمكن جعله اختيارا عن  
الاول كانتك بأثنى أو  
أنتك بتطليقة فلا يقع لانه  
اختيار فلا ضرورة في جعله  
انشاء بخلاف أنتك بأخرى  
أوانت طالق بائن أو قال  
نويت البيونة الكبرى  
لتعذر حله على الاختيار  
فيحصل انشاء ولذا وقع المعلق  
كقوله (الا اذا كان البائث  
معلقا بشرط) أو مضافا  
(قبل)

ايحاء (الخبز الباش) كقوله اندخلت الدار فانت بائن ناو بائم آياها ثم دخلت وبانت بانوى لانه لا يصلح ان يسموا ومثله المضاف كانت بائن فدايم آياها ثم نهال الفسد يقع أخرى وفي الصرع من الوهبانية أنت بائن كتابة معلقا كان أو مستجرا ومقتضى لنبذة ولو قال اندخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كنت زيدا فانت بائن ثم دخلت وبانت ثم كنت معلق أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت كذا الحلال الله صلى حرام ثم قال كذلك لاسر آخر ففعل أحدهما وبانت وكذا الفعل الثاني على الاشبه فليصغ فقط قد بالقبلة لانه لو آياها أولاتم أضاف الباش أو علقه لم يصح كتخييره بدائم ويستثنى ماقا البرازية كل امرأته طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان فعلت كذا انما امرأته كذا لم يقع على معتدة الباش وبسطا لكل ما قبل كلا آخر

مطالب المختلعة والمبانة ليست امرأته من كل وجه

ايحاء (الخبز) سذكر الشاوح جعز والقبلة وتعبير الثاني غير قبل لولعله قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما ذكره أيضا (قوله ناو يا) لانه كتابة فلا بد من نية (قوله لانه لا يصلح ان يسموا) أي لان التعلق قبل فلا يصح ان يسموا عنه وكذا الاضافه وأعاد التعليل وان علم من قوله سابقا واذا وقع المعلق لعلو الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاول ومثاله المضاف لان المعاملة في الحكم فوسعت من قوله سابقا أو مضافا ط (قوله وفي الصرع) مراد بهذا النقل الاستدلال على قوله ناو يا (قوله مقتضى لنبذة) أي أو المذاكرة (قوله ولو قال اندخلت) بيان لما اذا كانا معلقين كفي الصرع (قوله ثم دخلت وبانت) أشار بالعطف بتم الى أنه لا بد من كون التعلق الثاني قبل وجود شرط الاول لانهم لو دخلوا وبانت ثم قال ان كنت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما وجد شرطه قبل تطبيق الثاني صار مجزأ والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعلق قبل ايحاء الخبز كالمسلمين كلام المتن لان قوله ثانيا فانت بائن صادق بثبوت البيئونة أولا فيصيح كون الثاني خبرا عن الاول وبسقط ما قبل ان كلامه شامل لكون التعلق الثاني به وجود الشرط الاول أو قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر جعله اخبارا عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعلق أو الاضافة قبل التعبير أو بعده يعني عدم الفرق وان اختلفت كلهم على اشتراط كونه قبل ايحاء الخبز اه اذ لا يخفى أن التعلق بعد ايحاء الخبز يصلح كون المعلق فيه وهو البيئونة الثانية خبرا عن الخبز الثابت أو لا اختلاف ماقوله فالوجه ما قاله ويدون ماقوله فتدبر (قوله ثم كنت) فالوجه ان كنته أولاتم دخلت فانتظر ان الحكم كذلك لوجود العلة لان كلام من تعلبه لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونها طالعاصدا من التعليلين اه ح (قوله وفي البرازية الخ) لا فرق بين من ماقا الذخيرة الا في لفظ الباش والحرام وفي الفأدة ان يقع بائم ماسبق من قوله فعل أحدهما وهذا مؤيد لما سجدته المحشى فأقاده ط (قوله وكذا لو عن الثاني) أراد بالثاني الاخر لا ترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقبلة) أي بقوله في المتن قبل الخبز الباش (قوله لم يصح) لانه يمكن جعله خبرا عن الاول الخبز كالكلنا (قوله وبسقط في الخ) أي من قولهم الصرع يقع الباش وانت خبير بأنه انما يقع الطلاق في هاتين صورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة الباش حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصورى شرح المسعودى المختلعة لم يفتها صريح الطلاق اذا كانت في العدة اه ح وصاحبه ان عدم الوقوع لكونه ليست امرأته من كل وجه بل تسمى مختلعة ومبانة وان كان أثر النكاح وهو العدة ما يباحق لفتحها الصريح اذا أضافه لها بخاطب أو اشارة وكذا لو نواها بالطلاق كما صرح به في كافي الخا كونه له في التفسير حيث قال كل امرأته لا تدخل المبانة بالخلع والايلاء الا ان يعينها أي فعند عدم التصار في حكم الاحنية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاوى الزا همدى قال لاسر أنه أنت طالق واسعد ثم قال ان كنت امرأته فانت طالق ثلاثا ان كان الطلاق الاول بائنا لا يقع الثاني وان كان وجعيا يقع الثاني اه لكن بشكل على هذا ما في تعليق البصر من الحرط لوطيف لا يخرج امرأته من هذه الممار فطعتها وانقضت عتقها وخبر حيث نحن وكذا لو قال ان قلت امرأتي فعبدى حتى قبلها بعد البيئونة لان الاضافة للعرى لا لاقتيد اه أي لتعين ذات المعلق عليه البصر لا لاقتيد كونها امرأته فاذا كان لفظ المرأة مشاملا لها بعد البيئونة وانقضت العدة ففي حال بقاء العدة كافي سائنا بالاولى وقد يجب بيان المعنى في المعلق حالة التعلق لاحالة وجود الشرط وهي حالة التعلق كانت امرأته من كل وجه ولذا وقع الباش المعلق قبل وجود الباش الخبز كما مر وسند كتحقيق المسئلة ان شاء الله تعالى في التعلق بعد قوله وزوال الملك لا يسلط اليين (قوله وبسطا لكل) بضم الباء وكسر ها والمراد بالكل صور الجمع والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البيت الاول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كافي المنع والبيت الثاني لصاحب النهر ح (قوله كلا أجز) أي أجز كلاما من وقوع الصرع والباش بعد الصرع والباش ح ولا يخفى ماقا قوله كلاما من الاجام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لمحو فابدل كلا

ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا ياتى) صاعداً على كلا وجهين يسكنون العين والوزن بمعنى بعد كافي قوله تعالى  
انتم العسر يسرائل لقوله لا ياتى أى لا ينجز ياتى كالتأنيديته وهذا الصاع لا يستثنى من المعنى  
كأنه قال كلاهما لا ياتى بعد مثله وقوله الا اذا علمت من قبله استثنى من الصاع الذى هو بمنزلة  
الاستثناء أى لا ينجز ياتى بعد ياتى الا اذا علمت الباش الواقع بعد التسل قبل التسل ضمير معلقة للباش الاول  
وضمير قبله للمحل الذى هو الباش الثانى اه ح والتعبير بالتسل مشعر بخرج البينة الكبرى  
ولا يخفى ما فى البيت من التمدد والوضع ما قبل

صرح بطلاق المرء بلحق مثله \* ويلحق أيضاً ياتى كان قبله

كذا عكسه لا ياتى بعد ياتى \* سوى ياتى قد كان حلق قبله

(قوله لا ياتى امرأه) استثنى من قوله كلا أسوأه بعد إخراج الباش بعد الباش منه بقى الباش بعد الصريح  
والصريح بعد الصريح والصريح بعد الباش فاستثنى منها خبر هذا الأخير مالى الباز بمن قوله كل امرأه  
لى طلق وكان له مختلفه فانه صريح بلحق ياتى ولم يقع ما قد سئوا به بكل معنى فى بول بالضم على الحكاية  
والاوى قوله وقد سئوا للعمال والحق معنى لفاعل معارف على خلع وبعد معنى على الضم لقطع من الاضافة  
ونفسه معناه وهو ظرف لالحق أى والحق الصريح بعد التخلع ح (قوله كل فرقة الخ) اعادة أن قوله  
والصريح بلحق الصريح الخ اتمامه فى الطلاق لا الفسخ هذا ورد على الكلمة الاولى اياه أحد ههنا  
الاسلام وارتداد أحد ههنا وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما ترى بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام الزوج  
لو امرأته بحسبة أثبت الاسلام أو اسلام زوجة حربيها حوت البنادوة كذا يعطى السائغى وذ كرى الفتح  
أول كتاب العالاق اذا سبي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليها وكذا لو هلس أحد ههنا مسلماً أو ذناً أو نجساً  
ههنا متين فأسلم أحد ههنا أو صار ذمياً فهو امرأته حتى يفسخ ثلاثين بضع الفرقة بلا طلاق فلا  
يقع عليها طلاقه ثم لا إذا أسلم أحد الزوجين الممين وفرق بينهما بإياه الاستحوا يقع عليها طلاقه وان  
كانت هي الآية أى ون كانت بحسبة قالوا به يتفق ما قبل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه  
قلت وهو رد على ما فى الباز من إذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتوبه التماسح لكن  
ذكر الحبر الرملى أن موشوع ما فى الباز بقى طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان الفقه أسلم صرف عن  
سبى أو أمه ومثله لا يلهو واردة على المصنف لتمامه فصح بلحق فيها العالاق (قوله ورضع لحاق) أى إذا اردت  
ولحق بها أو الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلقها فى العدة يقع والمرتبة اذا حلت فطلقها  
زوجها ثم عادت مسلماً قبل الحيض فعند لا يقع وعند ههنا يقع ثمانية وقد بالحق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير  
متبادلة قائم ارتفاع الاسلام فصح ومرتبة فى باب نكاح الكافر وفى النسيئة ولو ارثت المرأة لم تلق وطاقتها  
فى السدة وقع لا لزومها لتمامها لا لردادها ياتى للمبانة بلحقها صريح الطلاق لا التخلع اه ولا يخفى أن الفرقة  
بالردة فصح ولو بدون لحاق فهو واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بغير مصاهرة  
كقبيل ابن الزوج لا يخرج حرمته بدة فلا يفسد الطلاق فأنه كفى الفتح أول الطلاق وصرح فى موضع  
آخر بأنه لا يقع فى الفرقة بالامعان لانه حرمته بدة أيضاً قلت ومثله الفرقة فى المانع وصرح أيضاً بعدم الحاق  
فى الفسخ بغيرم الكفاءة ونقصان المهر وذ كرى النسيئة أيضاً عدم الحاق فى ملكها زوجها أو طلاقها قبل  
أن تسميه أو تعقها لا لوان خرجته من ملكها وهي فى العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله لا نفقة عليه لا هو لا سكنى  
ولا يقع طلاقه عليه باطلاق ما اذا أبته أو أعتقه فبيع (قوله ملأ) أى صرحاً وكافية ح وبعده  
ما بعده (قوله وكل فرقة هى طلاق) كالفرقة فى الايام والعان والحب والعنف تقدم فى باب المهر فقلما بيان  
الفرق وبين ما يكون منها فسخاً وما يكون طلاقاً وما يوتى قسمتها على قضاء القاضي وما لا يوتى قسمه وصرح  
فى النسيئة بأن معدة الامان لمعها الطلاق وهو خلاف ما قدماه اناه انما على الفتح مع ان الفرقة بالامعان طلاق

لا بالتامع مثله

الا اذا عاقته من قبله

الايكلى امرأه وقد سئوا

والحق الصريح بعد لم يقع

( كل فرقة هى تسخ من كل

وجه) كاسلام وودفع

لحق وخيار بلوغ وعق

(لا يقع العالاق فى عنتها)

مطلقاً وكل فرقة هى طلاق

(يقع الطلاق فى عنتها)

لافتح لكن تعليله بأنهم حرموا بدنه برجمائه لكن سألني بأنه انما حرموا بدنه مادام أهله أطلاق  
 فاذا تزوجا من أهلية العان أو أحدهما أنه أن ينكحها وكذا لو أكره نفسه بعد وله أن ينكحها تأمل  
 (قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح بفتح الصريح الخ ح (قوله انما يطلق الطلاق لاعتدال  
 الخ) اعترضني أول طلاق الفسخ بأنه غير حاصر لان العدة قد تحقق بدون الطلاق والوطء كلوا مرض الفسخ  
 بخلاف بعد جبر داخله الآن يجب بالأنه لو طلقه بالوطء ثم تنصت أن عده الفسخ لا يقع فيها طلاق  
 مع أنه مقصور بما إذا أسلم أحدهم أو أبت من الإسلام فإنه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقه فيه الفسخ وبما  
 إذا ارتد أحدهما فإنه يقع طلاقه مع أن الفرقه برزته فصح خلافنا وبسوء فكره برزته إجماعا اه وهذا  
 المقص ولقد أفاض على عباراتين كتدنه فصارا لحاصل أن الطلاق يطلق في عدة فرق عن طلاق أو إياه أو ردة  
 بدون لحاق يد الخرب وتقطعت ذلك بقولي

ويطلق الطلاق فرقة الطلاق \* أو ألابا أو ردة بالطلاق  
 وهو أحسن من قول المقدسي

في عدة من الطلاق يطلق \* أو ردة أو ألابا يعرف

(قوله أما المعتدة للوطء فلا طمها) مثله لوطمها بالأنه أو خالعها ثم بعد معنى حصة من منهن ما تلا وطمها  
 عالم بالحكمة فلم يهاهدة ثانية وداخليا لها إذا حلت الثانية فهي منها وازن بها حشاش أن أضلا كمال الثانية  
 فلو طمها في الحصة الثانية لا يقع لانها بعد وطء لا طلاق فأدعى النخبة (قوله ثم رقم) أي رزقها  
 إلى كمال آخر لان عاقبة ذلك كرسوف أصلها عليها رزقها إلى أسماء الكتب (قوله ان نوى طمقت) لعل  
 وجهه أن قوله زوجتك امرأتى فلانة يحتمل أن يكون على تقدير ان صمروا بها منك أو بتدبير لانها طالق  
 متى فإذا نوى الطلاق تعين الشافعي فطلق (قوله تنوع واحدة بلانية) لان تزوجي ثرى بنتان نوى الثلاث  
 فثلاث رازبة وبخلافه مما في شرح الجامع الصغير لقاضيان ولو قال اذهبي فزوجي قال لم أوافقا لطلاق  
 لا يقع شيء لان مناهان أمك اه الآن طريق بين الواو والفاء وهو بعد هدنا بجر على أن تزوجي  
 ككتابة مثل اذهبي فحتاج إلى التبيين أين سائر بنته على إرادة الملاقاة اذهبي مع أنه مذكور بعده  
 والقرينة لا بد أن تتقدم كما يعلم بحاصر في اعتدى ثلاثا فالجاء جمعا في شرح الجامع والفرق بين الواو والفاء  
 وبؤدنه في الذخير اذهبي وزوجي لا يقع إلا بالنسبة وان نوى فهي واحدة بائنة وان نوى الثلاث ثلاث  
 (قوله والمخفى) في البدائع قال محمد قال لها أقمي بريد الطلاق يقع لانه بنية اذهبي تقول العرب أقمي  
 بغير أي اذهب بغير ويحتمل المخفى بمرادك يقال أقمي الرجل اذا طفر بمراده بجر (قوله وأنت على  
 كلبية) أي قمت على نوى والمراد التشبيه بما هو محرم العين كالخمر والحزير والمبيته فالحكم فيه كالحكم في  
 أنت على حرام بخلاف ما قال أنت على كسناغ فلان فلا يقع وان نوى فأدعى النخبة أي لا يتنازع فلان  
 ليس محرم العين وجعله كانت على حرام مبني على مذهب المتقدمين من نوى الوطء على البية (قوله لانه  
 تشبيه بالسرعة) الأولى في السرعة كانه قال أنت حرام مرعا كسرعة الملاح في ربه وقدم أن أنت حرام  
 ملحق بالسرعة فلا يحتاج إلى نية فعمل هذا مبني على غير الحق به ط قلت وهو المتعين (قوله ما يقل خذني  
 أي طريق شئت) أي فان نوى يقع ثلاث رواية أسدس محمد وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاث لمعان  
 كلام الناس كانه يريد أن مراد الناس بمثلها استلحق الطرق الأربع والالفاظ انما هي على الأمر بساكن  
 أحد هو ألابا وه أن تقع واحدة بائنة فتم والله سبحانه أعلم

(باب تفويض الطلاق) \*

أي تفويضه لغيره أو غيره فحاصر بها كان التفويض أو ككتابة به فالفوض له الأمر أي رده إليه  
 جوى فالكتابة قوله اختاري أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك أو بالسود (قوله بنوعه) أي

على نحو ما بينا (فزوج) \*  
 انما يطلق الطلاق لعدة  
 الطلاق أما المعتدة للوطء  
 فلا يقعها خلاصة وفي الفتنة  
 زوج امرأته من غير علم  
 يكن طلاق ثم رقم ر نوى  
 طمقت اذهبي وترجى تقع  
 واحدة بلانية اذهبي الى  
 جهنم يقع ان نوى خلاصة  
 وكذا اذهبي معنى وألقى  
 وفست السكاح وأنت  
 على كلبية أو كلم الخنزير  
 أو حرام كلبه لانه تشبيه  
 بالسرعة ولا يقع بأربعة  
 طرق عليك مقتوحة وان  
 نوى ما يقل خذني أي  
 طريق شئت  
 (باب تفويض الطلاق) \*  
 لما ذكر ما وقع به بنفسه  
 بنوعه ذكر ما وقع به غيره  
 ياذنه

الصريح والكافية ح (قوله وأوعاه) الضمير عائذ بالله ما وقع فيه لا للتفويض والابتنان تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره أو السمو (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تخليط الطلاق كما يأتي بوضوح في الفتح في فصل المشيئة أن صاحب الهداية يجعل مناط الفرق بين التوكيل والتفويض مرة أن المالك يعمل برأي نفسه بخلاف التوكيل ومرة بأنه عمل لنفسه بخلاف ممره بأنه يعمل بعيشته نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشية أن العمل بالرأى عمل بإياديه أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بعيشته أي بانتخاب ما يبداه بلا اعتبار مطابقة الأمر ولا اعتبار معنى الأصوية ثم قال بعد ما بعثت الأولين أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لم يجلس فذهب إلى خلافة وتلى له أن وجد يقول لك اختاروا فهو ناقل الكلام المرسل لا منتهى الكلام بخلاف المالك والتوكيل لأنهم قالوا إن الرسول لم يعبر وسفره إذا ما طهر (قوله ثلاثة) أي بالاستقراء المصنف من الاختيار لا بوجوه بصريح الاختيار ولم يجعل له فصلا على حدة كما صاحب الهداية لأنه لم يسبقه شيء يخص به عما قبله بخلاف الأخيرين فكانت في نفسه بالباب غير واصله أن التفويض أهم فاسب أن يترجم به بالباب والثلاثة أنواعه فاسب أن يترجم بكل منها بنفسه لكن لم يترجم به للتفويض لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للشيء بالباب غير مناسبة (قوله قال لها انتاري) أشار به رمذ كقولها لانه غلبت به بالملك وحده فلورجم قبل انقضاء المجلس لم يصح وقصد باقتضائه على التغيير الطلاق لانه لو قال لها انتاري الطلاق فقالت اختارت الطلاق فهي واحدة وجعلت له ما صرح بالطلاق كمن التغيير بين الاثنين بالرجعي تركه ط من البحر (قوله أو أمرك بيدك) لأجابه اليقظ كراكم الأمر باليد في فصل مستقل يأتي ط (قوله تفويض الطلاق) دل على هذا المضاف عند البانية في التبرح (قوله لانه كما به) أي من كانت التفويض شربا لانه (قوله فلا يملكان بلانية) أي فتصاوة باليد في قوله الرضا أما في حالة الغضب والذل كره فلا يصدق فتصاوة أنه لم ينو الطلاق لأنهم جميعا تمض العواجب كسر ولا يسمع المقام معه الابتكاح مستعمل لأنها كاتفاضي أماده في الفتح والبرغم أنهم أن اشتراط النسبة انما هو فيها إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها في كلامهم وانما ذكر في كلامه فقط كما يأتي بغيره فتنبيه ذلك فأن لم أر منه عليه (قوله أو طلق نفسك) هذا التفويض بالبرغ والاحتجاج إلى نيت الواقع به رجعي وتضع فيه نية الثلاث كما سب ذكره المصنف أول فصل المشيئة (في مجلس عليها) أمادانه لا اعتبار بمجلسه فلو شعرها ثم هو لم يطل بخلاف قيامها بغير عن اليردائع ط (قوله مشافهة) أي في الحاضرة وأنشأوا في الغائبه فمضوا على الحالين عليها (قوله ما لم تسمع الخ) فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس عليها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم جلت خرج الأمر من يدها وكذا كل وقت قد انفرد التفويض به وهي غائبة فلم تعلم حتى انقضت بطل نكاحها فصح وبغير وسبب في وقوعه على التوقيت آخر الباب وأنه لا يطل على الموقتا بالارض (قوله ومضى الوقت) معطوف على وقته الجرم ومما ثبت أنه من غير يفسد السامع أو على لغة كل واحد أو أحد الوجوه التي يجعلها من قوله تعالى أنه من يتق ويصبر في قرأه فمضى يصبر فاعني لها أن تطلق في المجلس وإن طال مدة عدم توقيته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يرض فان وقته ومضى سقط الخيار وأما جعله من قوله أو الواقية لعله فهو ما قد صنفه ومضى أو الما لا غلجان الحال التي فعلها من خارج مثبت لا تقتصر بالوار وأما الثاني المستبررة فالقصد مدته وقت في حال مضى الوقت وإذا لم يوقر كيف مضى الوقت فافهم ثم في بعض النسخ في بعض الوقت فالقصد الباء الجارية للمصدر والمعنى فان وقت فتنهى المجلس مضى الوقت (قوله قبل عليها) ليس قد استرازا بل هو تنبيه على الاختصاص ليعلم بمقابله بالأولى كما هو عادة الشارح في مراضة لا تخصي فانهم (قوله ما لم تسمع الخ) الأولى أن يذكر له عاطفا على قوله لم يوقته ولو قال ما لم تسمع ما يدل على الأرض لكان أحسن وأقرب ليعلم حلف قوله أو سكت على حقيقة قوله فبنيته عن قوله أو تسمع ما لم يسمع لولان بطلانه بكل قيام مطلق القول والبعض والأصح

وأوعاه ثلاثة تفويض  
وتوكيل ورسالة والفاظ  
التفويض ثلاثة تغيير وأمر  
بيد ومشيئة (قال لها  
انتاري أو أمرك بيدك  
ينوي) تفويض (الطلاق)  
لانه كما به فلا يملكان  
بلانية أو طلق نفسك فلها  
أن تطلق في مجلس عليها  
به مشافهة أو انتبارا وان  
طال يوما أو أكثر ما لم  
وقته ومضى الوقت قبل  
علها ما لم تسمع

كأنه المر والتميز أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأثر الخلاف يظهر فيما لو قامت تسديدة والشهود كما يأتي ولو  
أفادها أو جاعلها بطل كإثباتي التمكن من المبادأة إلى اختيارها نفسها لعدم ذلك دليل الاعراض (قوله) لتبدل  
بجلسها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في انضاح الإصلاح فإنه قال إن المجلس  
وان لم يتبدل بمجرد القيام الآن اختياره بطل لأنه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبدل بغير حقيقة بقا التحول إلى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف على آخره ط قلت وكان  
الشارح حل القيام على القول فإنه يقال فام من مجلسه إذا تحول عند الجرد للقيام من فهو لما علمت من أن  
بطلانه بكل قيام مطلقا لخلاف الاصح (قوله) مما يدل على الاعراض) فيسده لأنه لو شيرها علمت ثمرها  
شربت لا يطل خياره لان البصر قد يكون لتدعو شهره أو العشر قد يكون شديدا يمنع من التأمل ودخل  
في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التغيير المطلق أما الوقت بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت باقيا  
كما رأه في الجرد ويأتي علم الكلام فبإمكان كون امرها ما لا يكون (قوله) في وقفه على قبوله في  
المجلس) أراد بالقول الجواب الذي يترفع عنه على التطبيق المأمور من قوله فلما أن طلاقا لاني  
القيام إلى امر حواء من أن هذا التخليك يتم بالمعك وحده ولا يتوقف على القبول أو كونها تطلق بعده  
التوقيض وهو بعد تمام التخليك كما أرفض في الفسخ والنهر وهو علم أن هذا التليسل لا يتوقف تمامه على  
القبول ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التخليك بعد تمامه وانما التوقف على الجواب هو حقيقة  
التطبيق فانهم (قوله) فلم يصح رجوعه) فخرج على كونه ليس تركيلا وان وكالة غير لازمة فلو كان تركلا  
اصح منزله قال في البصر من جامع الفصولين فتوقيض الطلاق الباقيل هو وكالة فاعك عزله والاصح أنه  
لا عكسه اه لكن اذا كان عليك لا يلزم منه عدم الرجوع كأي المراجعات لا لا تنقاه بالية فانما التخليك  
ويصح الرجوع اه وعلم في الفسخية أنه يعني البين اذ هو تعليق الطلاق بتعليقها نفسها واعترض في  
الفسخ بان هذا يجري في سائر الوكالات لا تضمنه حتى اذا ثبت فقد اخرجته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة  
هي كونه تخليكا يتم بالمعك وحده لا قبول وتعمد في النهر فانهم (قوله) حتى لو شيرها الخ) فخرج على أن  
عدم كونه تركيلا هو تعليق فان علة الخس هو قول محمد كونها نائبة عنه وهو ممنوع على الفسخ من  
الزيادات لصاحب المجلس أي لكونها صارت مالكة وعليه ولو وكل رجلا بطلاقها عنت كإساق في الاعان  
ان شاء الله تعالى عند كرم اجنت فيه بفعل أمره (قوله) وأخوانه) الاولى وأختيه هو هذا الاختار  
وأمرك بذلك واهل أن ما ذكره المصنف هنا في قوله وجاوس القامخ سذكره اضافي أصل المشتبه (قوله) فلا  
يتقيد بالمجلس) أضاف حتى وفي ما قلناه من العموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس  
وأما في اذا واما فانهم ما متى سواء هذه أو ما عنده فباعتبار الشرح كما يستعملان في الغرف لكن الامر  
صار بيده فلا يخرج بالشرح من المنع (قوله) لما رأى من أن ليس تركيلا بل صرح بتوكيلها بطلاقها  
يكون تخليكا لا تركيلا كأي البصر من الفصولين (قوله) أو قوله لاجنبي طلق امرأتى) فيد بالطلاق لأنه لو قال  
امرأتي بطل يقتصر على المجلس ولا عكس الرجوع على الاصح يخرج عن الخلاصة في فصل المشتبه ولو جمع  
له بين الامر باليد والامر بالتطبيق فغلب فصل مذكو ر هناك (قوله) فيصم رجوعه) زاد الشارح الفقه  
لتكون في جواب ما أتى زادها قبل (قوله) لأنه لا توكل بعض) أي بخلاف طلق نفسك لانما علة لنفسها  
مكان تخليكا لا تركيلا يصح (قوله) كل تخليكا حقيقة) لانما علة فيه لنفسه وأتوله توكل في حق ضربها  
لانما علة فيه لغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشتبه في معنيته لان حقيقة قوله  
طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المرتب عليه باختلاف متعلقه كقولنا لا تسخر طلق  
امرأتى وامرأتك فإنه وكل وأصل فانهم (قوله) فيصم تخليكا) فلا عكس الرجوع لأنه فرض الامر إلى رآه  
والمالك هو الذي يتصرف من مشيئة والوكيل ماسلوب بمسألة الفعل شاء أو لم يشأ ط من المنع (قوله)

لتبدل بجلسها حقيقة) أراد  
حكما بأن (تعمل ما يقتضيه)  
مما يدل على الاعراض لأنه  
تخليك في توقف على قبولها  
في المجلس لا توكل فلم يصح  
رجوعه حتى لو شيرها ما  
حلف أن لا يطلقها فطلعت  
لم يحث في الاصح (لا) تطلق  
(بعده) أي المجلس (الاذا)  
زاد) على قوله طلق نفسك  
وأخوانه (حتى شئت أو متى  
ما شئت أو اذا شئت أو اذا  
ما شئت) فلا يتقيد بالمجلس  
(ولم يصح رجوعه) لما  
(و) أضاف (طلق) فترك  
(أو) قوله لاجنبي (طلق  
امرأتى) فخرج رجوعه  
منه (ولم يتقيد بالمجلس) لأنه  
توكيل بعض وفي ما قلنا  
نفسك وضررتك كل تخليكا  
في حقها توكل في حق ضربها  
جوهرية (الاذا علقته  
بالمشبهة) فيصم تخليكا



لا توكيلاً أو وان صرح بالوكالة بجرع الحائبة **(قوله لا يرجع ولا يعزل)** لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لأنه لا قول لاجني أمر امرأتي يسد ثم قال عزائلك وجعلته يسد هذا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التوكيل بالوكالة تامهم **(قوله ولا يعزل المجنون الزوج)** تنظر إلى أنه تعليق ط **(قوله لا يعزل)** هو الخامس ط **(قوله فيبيع)** اتفرع على الخامس وبنيانه ما في البحر من المحيط لوجل أمرها يوصى لا يعزل أو يجنون فذلك البعدام في المجلس لأن هذا المعلق خضعه تعالى فإن لم يصح باعتباره بالنسبة يصح باعتباره معنى التعليق فصحة باعتباره التعليق فكأنه قال إن قال لك المجنون أنت طالق وأنت طالق وباعتباره معنى التعليق يقتصر على المجلس عملاً بالتمسك اه ط قال في الخبر قوم من هذا احتقر جناب جواب مثله صارت وقعة الغتوى صودها إذا قال لامرأته الصغيرة أمرك بكذا يتولى الطلاق فطلقت نفسها مع أن تقدير كلامه أن طاعتك نفسك فأنت طالق **(قوله وصلى لا يعزل)** بشرط أن يشكك فيبيع أن يقوم عليها الطلاق ولا يلزم من التفسير العقل ط عن البحر **(قوله بخلاف التوكيل)** أي في المسائل الجنس لكن في الخبر بحث ساذ كر في فصل المشيئة **(قوله لنم لو جن)** أي المفوض إليه ط **(قوله فهو لا يسوغ الخ)** فظاهر كافي البحر من فصل المشيئة جن التوكيل بالبيع جنوا فاعقل فيه البيع والشراء ثم باع لا يتعدده بيعه بخلاف ما لو وكل مجنوناً به المصلحة لأنه في الأول كالتوكيل ببيع تكون العود فيه على التوكيل وإذا ما جن تكون العهود على الموكل فلا يتعدى إلى الثاني فلو وكل ببيع موهبة على الموكل فينفذ عليه كفي الخائبة وفي تفويض الطلاق وان كان لاهوداً أصلاً لكن لزوم حسب التفويض لم يبق إلا على كلام عاقل فإذا طلق وهو مجنون لم يوجب بد الشرط بخلاف ما إذا فوض إلى مجنون ابتداء وإن لم يفعل أصلاً فلا يصح باعتباره معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح إلا إذا كان يسقل البيع والشراء كما روته يعني الغتوى ومن فرغ من التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه نسوخ في الابتداء أصلاً في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يساخ في البقاء ما لم ينسوخ في الابتداء اه ما في البحر لمصاقل وهذه القاعدة عبر عنها في الأشياء بقوله الرتبة يتفرق في التوابع ما لا يتفرق غيرها ثم فرغ عليها فروعاً ثم فرغ على حكمها فحين غير هذا الفرع فيضمه فرغ والعكس أربعة عز فيفتن الفرعين **(قوله وجاوس القائمة)** في جامع القصولين ولو مشت في البيت من جانب إلى جانب لم يعزل اه قال في البحر ومعه أنه يغيرها وهي فاعففت من جانب إلى آخر أو لم يغيرها وهي فاعففت في البيت فقامت بعزل خيارها بغير قيامه لأنه دليل الأمراض اه قلت وفيه أن هذا قول البعض وأن الأصح أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل الأمراض كما في **(قوله)** واتكاه القاعدة أمالها طعنت في لا يعزل وتبين أن هذه السادة كما يفعل النعم يعزل بجرع من الخلاصة **(قوله للمشورة)** فلو عدته لغيرها يعزل للمحرم أن الكلام لاجني دليل الأمراض **(قوله ملغ وض)** أي فتح الموضع الثمن وكذا يكون الثمن مع فتح الموضع ولو ألو وكل في المصباح **(قوله إذا لم يكن عند هاهن يدعوهم)** صادق بما إذا لم يكن عندها أحد أصلاً أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فعدت بنفسها يعزل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الأب للمشورة ط **(قوله في الأصح)** وتقول إن غولت يعزل اه على أن الاعتبار ما تبذل المجلس أو الأمراض والأصح اعتبار الأمراض أفاده في البحر **(قوله لتكتمها من الاختيار)** أي اختيارها لنفسها فعدم ذلك دليل الأمراض بجرع **(قوله والفك)** أي السفينة **(قوله حتى لا يتبدل الخ)** لأن سرها غير مضاف إليها كما هي في الخبر من التي يجوز دفع الماء فلا يعزل اختيار بغيرها بل بتبدل المجلس ففتح **(قوله الأب تشجب مع سكوته)** لأمها لا تشجب الجواب بأسر عن ذلك فلا يتبدل حكماً لأن اختيار المجلس إنما يشترط بغير الجواب مستلزاماً لطلب وقد وجد إذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الأسراع في الخلاصة بأن يسبق جواباً ثم يطرحه ثم يظهر قول الفتح فلا يتبدل حكماً لأنه لا بشرط هذا السبق لأنه لا يحصل به التبدل لأحققة قول الحكم **(قوله فانه كالسفينة)** يعني بجعل أن السبق في كل ما غير

لا توكل ولا والفرق بينهما في خمسة أحكام في التبدل لا يرجع ولا يعزل ولا يسر ولا يعزل بجنون الزوج وبطل بجنون الزوج ويتعبد بغيره لا يعزل فيبيع فهو بنفسه المجنون وصلى لا يعزل بخلاف التوكيل بجرع ثم لو جن بعد التفويض لم يفسد فها نسوخ ابتداء لبقاء عكس القاعدة فلهذا (وجاوس القائمة) والقائمة واتكاه القاعدة وقعود التمسك ودعاء الأب أو غيره (للمشورة) بفتح ضم المشاورة (و) دعاه (شهوداً للشهاد) على اختيارها الطلاق إذا لم يكن عندها من يدعوهم سواء قولت من مكانها أولاً في الأصح خلاصة (وايضاف دابة) أي دابة لا يعزل المجلس ولو أقامها أو جامعها كرهة بطل لغيره كنهان من الاختيار (والفك) أي كاليتوسير دابته كسرها) حتى لا يتبدل المجلس بغيره الفك ويدل بغيره لاجبة لاضافته إليه إلا أن تشجب مع سكوته أو يكون في محل يتودهما الخال فانه كالسفينة (وفي اختيار) فلهذا لاتصح نية الثلاث

لعدم تنوع الاختيار  
بغلاف أنت بائن أو امرئ  
يدل على (ين) واحدة (ان)  
فانت اختارت نفسى (أو)  
أنا (اختار نفسى) استحضانا  
بغلاف قوله طلق نفسك  
فقلت أما طالق أو أما  
أطلق نفسى لم يقع لأنه وعد  
جوهره عالم يتعارف أو تنو  
الانشاء فتح (وذكر النفس  
أو الاختيار) في أحد  
كلاميهما شرط محضة  
الوعد بالاجماع (ويشترط  
ذكرها متصلا فان كان  
منفصلا فان في الجباس  
مع)

مضاف الى راكب وقياس هذا التمسك على دابة وتضمن بقودها أن لا يبطل بسيرها ثم وأمر الرمي  
قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانهم مالوا كائى يحمل بقودها آخر نسب السيرة الى الله تعالى لعدم تمكن  
راكب المحمل من تغيير القابة بخلاف راكب الدابة فإنه يمكنه التسيير فينسب اليه وان فاده غيره تأمل قال  
الرحي وينبغي أن الدابة التي حجت وعجزت عن ردها أن تكون كالسنة لأن فعلها مستند بالنسب الى راكب  
كإيائى فى الجنيات (تمة) ولا يبطل خيارها فلو علمت قاعدة أو كانت تسمى المكتوبة أو الوتر فانها أد  
السنة المؤكدة فى الاصح وأضمت الى النافذة ركة أخرى أو ليست من غير قيام أو أكلت قليلا أو شربت أو  
قرأت قليلا أو سحبت أو قالت لم لا تطلقى لسانك فارق الفسخ لان المبدل للمجلس ما يكون قطعا الكلام  
الاول وأضمتى غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتعلقه فى النهر (قوله) لعدم  
تنوع الاختيار لان اختيارها انما يبعد الخلو والصفاء والبنوة تثبت به مقتضى ولا عموم ثم رأى  
معنى اختارت نفسى اصطفتها من ملك أحدها وذلك بان بنوة صفات البنوة مقتضى وهو ما قد صرورة  
تصح الكلام فان اصطفتها لنفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيكون لاني أنت نفسى والمقتضى لا عموم له  
ضر ورى فيقول بقدر الضرورة وهو البنوة المصرى اذ من استخلص نفسها وتصلطها من ملك الزوج  
فلا تصح نسبة الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها حتى (قوله) بخلاف أنت بائن لأنه ملغى له لا مانع من  
عمومه فإذا أطلق انصرف الى الأدنى وهو البنوة المصرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى بحمل لفظه وكذا  
قوله امرئ يسدك ولا يصح ايقاع الرجعي به لانه نوى بلفظ الكافة والواقع هو البائن وهو بحمل  
البنوتتين فينصرف الى المصرى وان نوى الكبرى فأوقعتها بنفسها أو بنيتها مع لما قلنا فاده (قوله)  
استحضانا) راجع الى قوله أو أما اختار نفسى أى لو ذكر بلفظ المضارع سواء كرت أما أو لاني انقياس  
لا يقع لانه وعد وجه الاستحسان قولنا تشرعنى الله منها لما حبرها الله صلى الله عليه وسلم بل اختار الله  
ورسوله واعتبر صلى الله عليه وسلم جوابا ولان المضارع حقيقة فى الحال مجازا للاستقبال كما هو أحد  
المذاهب وقيل بالقول وسئل مسترشدك يفتي على الاشتراك بجمع هذا وادع الحلال بقرينة كونه اخبارا عن  
أمر قائم فى الحال وذلك يمكن فى الاختيار لان محله القلب فيسمع الاخبار بالسان مجازا فانهم جعلوا فى الحال  
الاخبار كقضى الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسى لا يمكن جعله اخبارا عن مطلق قائم لانه انما يقوم بالسان  
فلو جاز لقام به الامراء فى زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الإيقاع لا يصحكون بنفس أطلق لعدم  
التعارف وقدمنا أنه لو توفى فجاز ومقتضاه أن يقع به مثاله انشاء الاختيار كذا فى الفسخ ملخصا قال فى النهر  
وقيد المسئلة فى المراجع اذ المبنى انشاء الطلاق فان تواقعه اه والنسب التعبير به ضمير المؤنث لان  
المسئلة هى قول المرأة أطلق نفسى تأمل (قوله) أما طالق ليس هذا الجوهر توفى البحر والنهر والفتح  
والفتح بل صرح فى البحر فى الفصل الا تمة لاعتبار الاختيار وغيره وسيذكره الشارح أيضا هناك أنه يقع  
بقولها أما طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وصبارة الجوهر توفى قال طلقى نفسك فقلت  
أنا أطلق لم يقع قياسا واستحضانا اه ثم ذكر فى البحر فى فصل المشيئة عن الخاتمة قال لا امرأه أنت طالق  
ثلاثا نشت فقلت أما طالق لا يقع شئ اه لكن عدم التوفى لانه علق الثلاث على مشيئته الثلاث ولا  
يمكن ايقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شئ لانه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال فى التسمية لا يقع الآن تقول  
أما طالق ثلاثا به مسلم أن لفظ أما طالق يصلح جوابا وانما لم يقع هنا لما قلنا قد (قوله) أو تنو) مضارع  
مبنى للمعلوم فاحه ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء صفا على بتعارف المبنى لمجهول ح ثم هذا ليس من  
عبارة الفصح بل من زيادة الشارح أخذنا مما نقلناه ناهى النهر عن المراجع (قوله) أو الاختيار) مصدر  
اختلوى وأدان ذكر النفس ليس شرطيا بخصوصه بل هو أو ما يقوم مقامها بما يأتى (قوله) فى أحد  
كلاميهما) وإذا كانت النفس فى كلاميهما قبل الأولى واذا خلعت عن كلاميهما لم يقع بحر (قوله) بالاجماع

لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بإجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفصلة من أحد الجانبين  
 ط عن اوضح الاصلاح **(قوله)** لانها تلك فيه الاشياء أي فذلك تفسيره أيضا ط قال في البصر عن النمط  
 وانما فيه لو قال في المجلس سميت نفس يقع لانها ما دامت فيه تلك الاشياء **(قوله)** إلا أن يتصاذا ظاهره  
 ولو بعد المجلس بجر **(قوله)** والتاجية نسبة إلى تابع الشريعة **(قوله)** لكن رده الكمال حيث قال الإيضا  
 بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النفس فيقول لا هذا الامكن الاكتفاء بتفسير القرينة  
 الحادثة دون المقالة بعد أن توى الزوج وقوع الطلاق به وتصدق عليه لكنه باطل والواقع مجرد التنية  
 مع اللفظ لا يصلح له أصلا كسقي اه **(قوله)** ونقوله الاكمل أي في التناية ط **(قوله)** ما لو قال الخ) تفرغ  
 على ما لم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار **(قوله)** اذا التاه فيه للوحدة أي  
 واختياره لنفسه هو الذي بعد مرئان قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وتعد أخرى  
 كاختاري لنفسك ثلاث تعلقات فقالت اخترت ومن فلما قيد بالوحدة طهر أنه أراد اختيرها في الطلاق  
 فكان مفسرا ولا يرد أن هذا من افاضل ما من أن الاختيار لا يتوقف على أنه لا يلزم جملة كذا كون الاختيار  
 نفسه يتوقف على كاليقونة في غليظة وخفيفة حتى يصاب كل نوع من تلك النعم غير ياتلفظ آخر ما دعى الفتح  
**(قوله)** وكذا ذكر التعلقات وتقع بانها ثانی في كلامها بان قالت اخترت نفسي بتعلقات خلافاً في كلامه فانه  
 يقع بها تلقف وجبة لأنه تفويض بالصريح وتقصير عنية الثلاث كالمس **(قوله)** وتكرر لفظ اختاري لان  
 الاختيار في حق المطلق هو الذي يتكرر فكأن متعباً ط عن الايضاح لكن في كون التكرار مفسراً  
 كالنفس كلاماً بآتي قريبا **(قوله)** وقوله اخترت أفعال الخ لان الكون عندهم انما يكون باليقونة وعلم  
 الوصل مع الزوج بخلاف اخترت نفسي أو ذلوح مجرم لا يقع ويبقى أن يحصل على ما إذا كان لها أو أم  
 أما إذا لم يكن وكان لها أن يبقى لا نه لا يجب أن تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهرولم أو ما لو قالت  
 اخترت أي أو أمي وقدم ما لا يخلاف لها أو بنی أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر  
 ثمانية أفعال النفس والاختيار توالت وتكرر وأی أو أمي وأهل والأزواج ويراد ناس وهو الورد  
 في كلامه فوق قال اختاري ثلاثاً فالت اخترت بقم ثلاث لأنه دليل اعادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي بعد  
 وقوله اخترت بنصرف اليه يقع الثلاث فأدعى البصر **(قوله)** والشرط الخ) احصا كذا في ذكر هذه الاشياء  
 في أحد الكلامين لانها كانت في كلامه تعين جوابها لعدته كانتا قالت فعلت ذلك وان كانت في  
 كلامها قد وجد ما يختص باليقونة في اللفظ العامل في الإيضا فإذا وجدت نسبة الزوج تحت علم اليقونة  
 تثبتت بخلاف ما إذا لم يذكر البصر ونحوها في شيء من الطرفين لان المسم لا يفسر المهم ولا إجماع المار  
 ونحوه في الفتح **(قوله)** فلخص الخ) أخذ من القسطنطي ح وكذا في مختص مع مخالفة لقول المتن  
 وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلامه ما شرط **(قوله)** ود في الاختيار هو شرط المختار لو أنه **(قوله)** من  
 عدم الوقوع أي في مسئلة الاضراب **(قوله)** وهو المختار لو أن الكتب المعتمدة بجر **(قوله)**  
 لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لا نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر **(قوله)** اعتبار الاعمى عدم  
 صحة الرجوع عنه **(قوله)** وبطل أمرها) صام على يقع ح أن يخرج الامر من يدها في سستني العكس  
**(قوله)** بطل صفتها) أي أنه لا يقع ويخرج الامر من يدها لان أولاد الشين فلم يعلم اختيارها نفسها  
 ولزوجها على التعين مكان استعمالها لا ينهاه كان امراضا اه ح **(قوله)** أو أراها الخ) أي جعل  
 لها ما لا تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المال لا نه رشوة اذ هو اعتياض عن ترك حق تلك نفسها فهو  
 كالاختياض من ترك حق الشفعة منع **(قوله)** أو قالت الخ) قال في البصر ولو قال لها اختاري فقالت ألتخت  
 نفسي بأهل لم يقع كذا في جامع الفصولين وهو مشكل لأنه من الكليات فهو كقولها أنا بان اه ح وهذا  
 ذكر في البصر الفصل الاتي وسنذكر جوابه فمعتد قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ **(قوله)** مطب) أي

لأنها تلك فيه الاشياء  
 (والا) إلا أن يتصاذا  
 اختيار النفس يصح وان  
 خلا كلامهما عن ذكر  
 النفس دور والتاجية  
 وأقر البهسي والباقين  
 لكن رده الكمال ونقله  
 الاكمل بقيل والحق ضعفه  
 نهسي (فصل) قال اختاري  
 اختياراً أو طرفة أو أمك  
 (وقع) لو قالت اخترت بان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس إذا التاه في الوحدة  
 وكذا ذكر التعلقات  
 وتكرر لفظ اختاري  
 وقوله اخترت أي أو أمي  
 أو أمي والأزواج يقوم  
 مقام ذكر النفس والشرط  
 ذكر ذلك في كلام أحدهما  
 كمثلنا فلم يخص اختياره  
 بكلام الزوج كما نزل ولو  
 قالت اخترت نفسي وزوجي  
 أو نفسي لأبلى زوجي وقع  
 وما في الاختيار من عدم  
 الوقوع فهو لم يعكست  
 لم يفسح اعتبار الاعمى عدم  
 وبطل أمرها كالمصطف  
 بأو أو أراها فاختاره  
 فاختارته أو قالت ألتخت  
 نفسي بأهل (ولو كررها)  
 أي لفظة اختاري (ثلاثاً)  
 يعطف أو غيره (فقالت)  
 اخترت أو (اخترت

استبارة أو اختبرت أو اختبرت الأولى  
أو الوسطى أو الأخيرة يقع  
بلائية من الزوج الثلاثة  
التكرار (ثلاثاً) وثلاثاً  
يقع في اختبرت الأولى إلى  
آخره واحدة بالثلاث واختبار  
الطاوي ويحرق وأقره الشيخ  
على المقدسي وفي الحاشية  
المقدسي وبه تأخذ انتهى  
فقد أفاد أن قولهم هو  
المغشوب لأن قولهم وبه  
نأخذ من اللفظ العلم بها  
على الافتاء كذا عطف الشرف  
العزى يحسب الأشياء (ولو  
قالت) في جواب التفسير  
المذكور (طاعت نفسي  
أو اختبرت نفسي بتطليقة)  
أو اختبرت الطلقة الأولى  
(بانت واحدة)

٣ (قول المصنف أو اختبرت  
الأولى أو الوسطى الخ) قال  
أبو حنيفة قلنا ملكك الكل  
دفعه بدون ترتيب فلم  
تصدق الأولى مثلاً فبلغ  
ذكر الأولى أو الوسطى مثلاً  
ويبقى قولها اختبرت وهي  
لواختبرت عليه يقع الثلاث  
وقال الطرفان يقع واحدة  
لأن قولها الأولى مثلاً  
متضمنة للفردية والوصف  
بالأولية فكأنها قالت  
اختبرت واحدة سابقة  
وحيث لا تتفق للوصف  
يلغو ويبقى قولها واحدة  
تقطع اه

بول أو قل أو تم وفي شرح التلخيص للفارسي أنه في العطف بمن أو اختبرت نفسها قبل تكلم الزوج بالثاني فهو  
غير مدخول به بانت الأولى ولم يقع فيها شيء بحر (قوله بلائية) كذا في الكنز والهداية والصادر الشهيد  
والعياشي وجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على اعادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير  
والتعديل أي التكرار يخص بالعلاق وهي من ذكر النفس والنسبة لكن قال في غاية البيان أن المصريح به  
في الجامع الكبير اشتراط النسبة وهو الظاهر اه وذهب إليه فاضلان أو المعلن النسبي ورجمه في الغنى  
بأن تكرار الأمر بالاختبار لا يبره ظاهره في الطلاق لجواز أن يداخلى في المال أو اختارى في المسكن  
قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلائية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا به والحاصل أن  
المستدرك وبه ودراية اشتراط المدون النفس اه أقول والذي مال إليه العلامة قاسم والمقدسي هو الأول  
وقول البحر باشتراط المدون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار ليس  
اعادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أو بدلاً التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص للمارة وصرح  
ما مر أيضاً من عدم التكرار من المهرات التسعة ومن قال باشتراط النية لا يحصل التكرار لدلالة على اعادة  
الطلاق بها هو مريح كلام الغنى المار ومثله في شرح الزبادات لقاضيان حيث لم يكن التكرار لدلالة على  
اعادة الطلاق بقي لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الإجماع على اشتراطه فلم من القول باشتراط النية اشتراط  
ذكر النفس ولا يحصل التفسير بأنه تلقى في الغنى حيث قال ولا يقع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر  
على مورد النص ولولا هذا لتمكن الاكتفاء بتفسير القرينة للمال المدون المقابلة لوى زوج وقوع  
الطلاق به وعدمه عليه لكنه باطل اه فمحيث كان الاختلاف المار انما هو في الوقوع قضاء ينبغي أن  
يقال إن ذكر كذا زوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقاً لما علمت من أن مناط الاختلاف هو أن  
التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على اعادة الطلاق أو لا فإذا وجد التصريح بذكر النفس  
تثبت الدلالة على اعادة الطلاق فلا يبقى محل الخلاف في اشتراط النية قضاء لأن ذكر النفس يكذب به دعواه  
أنه لم يتكرر في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنسبة باطنة فثبت كون  
الخلاف المار في أن يشترط النية في صورة التكرار أو لا يشترط محل ما ذكروه في ذكر النفس أو ما يقوم  
مقامها هذا ما ظهر في هذا المقام فتدبر فانه مفرد من هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بلائية وقوله في  
أول باب بنوى الطلاق لأن ما ذكرناه أولاً من اشتراط النية انما هو فيما إذا لم يذكر النفس ونحوها من  
المه مرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النسبة لتتم هذه البيوتة كما قدمنا سابقاً  
الغنى وقد من أن الغضب والذكرة يقوم مقام النسبة في القضاء أما إذا ذكر النفس ونحوها في كلامه فلا  
حاجة إلى النية في القضاء لوجود ما يختص بالبيوتة وهو التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيبقى عن النية ولا  
فيه اختلاف في النية وأما إذا لم يذكر النفس أو نحوها في كلامه فلا في كلامه لا يقع أصلاً وان نوى كما  
مر (قوله ثلاثاً) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلائية فهو الذي المنع وهو الانسداد فانه أن  
الثلاث لا تشترط لها النية أيضاً (قوله في اختبرت الأولى) فبذلك لا في قولها اختبرت واختبرت اختبرت يقع  
ثلاث اتفاقاً وكذا اختبرت مرة وبجره أو دفعه أو بدفعه أو واحدة أو اختبرت واحدة تقع الثلاث في قولهم  
بحر (قوله إلى آخره) أي أو الوسطى أو الأخيرة والمراد أنها قالت اختبرت الأولى وقالت اختبرت الوسطى  
أو قالت الأخيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاث مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي)  
فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر وجوب قولها أو عطفه بوجه قول الامام  
(قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المتن وأورد له في الهداية فكان هو المرجع عنده  
على عدله وأطلق في الغنى وغيره في وجوب دفعه ما رطبه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتدل لأصحاب  
المتون والشرح لا يمارضه اعتماداً لحاشي المقدسي (قوله في جواب التفسير المذكور) أي المكر وثلاثاً

كألف النهر وعبارة العر في جواب قوله اختارى (قوله في الاصح) الانسب ابدا له بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير انه عاك للرجعة ختم الشارحون به غلطا وما في الجرمين انه واية رده في النهر (قوله لتفويضه بالبان) لان لفظا التغيير كناية فيقع به البان (قوله فلا تلكا غيره) لانه لا لغة لا يقاومها بل لتفويض الزوج الى امره بالبان او الرجعي فمكسوف ما امر به الزوج بحر (قوله فاختارت نفسها) اشار الى ان اخترت كاي صلح جوابا للابتداء صلح جوابا باليد كاي فانه ط (قوله والمفيد للبيوتة الخ) جواب عن سؤال هو ان كل من بيدك واختارى يفيد البيوتة ولا يجوز صرفه عنها الى غيرهما قال الساجاني ومن هنا يعنى ان قوله لوجهه ورجي طالع ترجي (قوله كعكسه) يعنى ان الصريح اذا قرئت بالكاهية كان بالاسمخروئت طالع بان ح (قوله بخلاف) الباء للسببية متعلقة بقيد أى اغما قيد بقى بسبب مخالفة الخ قوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهمى بانه) لانه فوض اليها لفظا البان وذكر الصريح علما وغاية لاعتى انه هو المقوض بخلاف لانه جعل الامر مقرر وقاى التطبيقة والباء هنا بمعنى فوجي (قوله كلو جعل امرها يديها) أى بان قال امرك بيدك لولم الخ بقوله لولم تصل شرط وقوله امرك بيدك دليل جوابه وقوله فطلقى تفسيره كون امرها يديها ح (قوله لان لفظة الطلاق) عللة للمسائل الثلاث ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أى في نفس الامر باليد أى لم تكن معموله وليس المراد بنس الامر الواقع ح (قوله فلم تختار) بمعنى لم يكن لها الخيار كغيره في العر وحيث ارتكب الشارع هذا التركيب كان عليه ان يحدد الفاء كالاختي ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها ما لم يتغيرها (قوله بخلاف) أخبرها بالخيار) أى قبل ان يتغيرها جملت انغير فاختارت نفسها وقع لان الامر بالابتداء ينضى تقدم الخبر منه فكان هذا التزاما من الزوج بقبول اختيارها بحر (قوله وقع ثنتان) احداها باليد وثى اخرى بالخيار لانه فوض اليها طالين احدهما صريح والاخر كناية والسكاية حال ذكر الصريح لا تختار الى نسبة بحر (قوله اتحد) حتى اذا وفت في اليوم بطل املاهندي وبنه اذا قال اختارى في اليوم وغدا كفى العر ط (قوله ولو اختارى غدا) بان قال اختارى اليوم واختارى غدا فمما اختار ان يقرينة اخذ ذكر الاختيار ط وسبب ما يشهد وما يندفع في الباب الاتي (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره من ان الصريح فى المعهود وهو الحاضر ولم يمكن تفسيره فى الماضى نه كانت مخيرة الى انقضائه وذلك بقر وبه الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وبتمام ذى الحجة في السنة كل واحد لا يكلمه اليوم والشهر والسنة واما لو تذكر انصرف الى كاهه وكان ابتداء من حين التغيير فيتمى به من العدي فدخل ما بينهما من الليل ضرر وبع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكانت هذه المسئلة مستثناة من ذلك وحتى وما ذكره الشارح ، اخو من الجوهره وعبارة العر في الفصل الاتي عن التغيير لوقال امرك بيدك يوما وشهر او سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتل أن يكون المراد ما يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الامعان فلا كاه يوما يتكمله من اليوم الثاني مع دخول الليل كغير عن الرجعي (قوله والى تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الالهة فيه فمعتبر بالايام بالاجاع ذخيرة ومفهومه انه لو كان من أهل الهلال يعتبر بهلال كفى مسئلة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونحت الشهر نوعان الليل والنهار قال الليالي الاولى والاول والشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يبطل المؤقت) أى الى اوان الوقت يوم او شهر او سنة بالاعراض في مجلس العلم بل بمعنى الوقت المدين علمت بالتغيير أولا أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط واقه اعلم

\*(باب الامر باليد)\*

لامرنا في الحال واليد بمعنى التعرف بحر من المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله

هو كالاختيار الا في نسبة  
الثلاث لا غير (اذا قال لها)  
ولو صغيرة لانه كانت تعلق  
بزارية (أمرك يسدك أو  
بشمالك) أو أنفك أو  
لسانك (بنوى ثلاثا) أي  
تفرضا (مقات) في  
مجلسها (اخترت نفسي  
واحدة) أو قبلت نفسي أو  
اخترت أمتي أو أنت علي  
سوام أو مني بأن أو أمانك  
بأن أو طالق (وقسر)  
وكذا القول أوها قبلتها  
خلاصة وينبغي أن يقصد  
بالصغيرة (وأعرتك  
طلاقك) وأمرك بيد الله  
وبك وأمرى بك علي  
الختار خلاصة (كأمرك  
بيدك أو كرامة تعالى  
لغيرك وان بنوى ثلاثا  
فواحدة ولو طلقت ثلاثا  
فقتل بوث واحدة ولا  
دلالة خلف وتقبل بينهما علي  
الدلالة كالمس (واختار الجلس  
ولهما) وذكر النفس أو  
ما يقوم مقامها (شرط فلو  
جعل أمرها بيدها لم تعلم  
بذلك (وطلقت نفسها لم  
تطلق) لعدم شرطه خاتمة  
وكل لفظ يصلح للإيقاع  
منه يصلح للعواص منها  
ومالا يصلح فلا يقع منه  
(ولا يصلح لعمومها ما لو  
قالت أنا طالق أو طلقت  
نفسى وقع بخلاف طلقك  
لان المرأة توصف بالطلاق  
دون الرجل اختيار (الا  
لفظ الاختيار خاصة)

زوجها في تصرفها ط وقدمنا ان المناسب الترجمة هنا الفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في  
اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها لعدم ملك الزوج الرجوع وتقدمه على النفس  
أو مجلس عليها إذا كانت غائبة أو بالبداهة إذا كان وقتها (قوله الا في نسبة الثلاث) فأنهم أضع هذا في التخيير لان  
المرجئ من مجلس المحصر والمحصر فأنما في معنى نية وموافي البداهة من عدم اشتراط ذكر النفس هنا  
بخلاف لعامة الكتب كفي البحر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة افتقرت التي قدمناها في الباب المار  
عن النسيئة (قوله لانه كانت تعلق) أي لانه وان كان غلبا لكن فيه معنى التعلق بكلمة نية في التخيير (قوله  
أمرك يسدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فأمرتك يسدك فان طلقت نفسها لم تضع القدم فطالقت  
وان بعد ما شئت خطوبتي لم تطلق لانها طلقت بعد ما شئت الأمر من بعدها بحر من المحيط وفي العائيتوان  
مشئت خطوبتي لم تطلق على ما إذا كانت رجلا فوق العتبة والاخرى دخلت بها ما سبق على ما إذا كانت  
خارج العتبة وأول خطوبتي تعد أول الخسول والثانية تتعدى ويخرج الأمر من بداهة قدسي (قوله أو  
بشمالك) وفي الغزاة أمرتك في عينك وأمانك بسئل عن النية بحر (قوله بنوى ثلاثا) أشار إلى أنه  
لا بد من نية التفرضا في ديانة أو دلاله الخ لانه في كل امر وسأني صحت زوجه ثلاثا (قوله أي تفرضا) أي  
تفرضا الثلاث وأشار إلى أن هذا اللفظ كناية عن التفرضا لانه لا يقع حتى لو بنوى الإيقاع يقع  
لان لفظها لا يجمل ذلك وهو ظاهر في غير الأمر بالدماء في الإيقاع لانه إذا أبانها كان أمرها بيدها  
وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رجعتي (قوله في مجلسها) استدعى هذا التقديم إلغاء التعقيد من  
وهذا أتد في التفرضا من المطلق عن الوقت كالمس (قوله وقسر) أي الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للأمر  
بالدلالة كونه غلبا كالتخيير والواحدة صفة للاختيار فتصو كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وذلك  
تقع الثلاث غير أما طلق بنفسك فان الاختيار يصلح جوابا له كإثبات في الفصل الأسبق (قوله وينبغي الخ)  
فيه نظر وعماوة الخلاصة من التخيير لوجعل أمرها بيدها فقال أوها قبلتها طلقت وكذا لوجعل أمرها بيدها  
فقال قبلت نفسي طلقت اه وفي مثل هذا لا بنوى في صحتها لانه يصح أن يجعل الأمر بيد أجنبي وان  
كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة أنه جعل أمرها بيده فقتل أوها حتى يتأتى ما به شبه الشراح تبعا  
لأصاحب النهر رجعتي قلت على أنه إذا جعل أمرها بيدها يكون في معنى التعلق على أنه إقرارها نفسها لا يصح  
من أيها ولو كانت صغيرة وكذا الوجه بيد أيها لا يصح منها ولو كبره لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذكر  
اسمها تعالى للتبرئة) أي فتفرضا في المحرقة ما يقع واحدة بانساق وقدمنا لانه لا بد من نية التفرضا بان لم  
ينو عدد أو بنوى واحدة أو تبر في المحرقة ما يقع واحدة بانساق وقدمنا لانه لا بد من نية التفرضا بان لم  
يدل الحال عليه قضاء بحر (قوله ولا دلاله) أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتما أو الإشارة بثلاث  
أصابع فيعمل بم وهذا أولى من قول النهر كما إذا كان في حال الغضب أو إذا ذكره الطلاق فإنه لا يدل على نية  
الثلاث ط (قوله وتقبل بينهما على الدلالة) أي على الله ب أو لفظا كمن لا لا تقبل على النية إلا أن تقام  
على إقرارهما كفي النهر من العبادية (قوله كالمس) أي في أول الكتابات ح (قوله أو ما يقوم مقامها)  
كالان تبار وتواخترت أمتي ط وكأخترت أبي أو أمي أو أهلك أو أهلك كالمس في التخيير والظاهر  
أبشأن التكرار هنا مثله هالك (قوله فلو جعل أمرها بيدها الخ) صحت زوجه وعليها ترك الآخر من  
لظهورهما ولو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق أما إذا وثقه كالمس بك يدك أو ما إذا  
اختار ما دام الوقت ولو قال أهلك أمرك يسدك فقلت اخترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رجعتي  
(قوله لم تطلق) كل كل لا يصبر وكذا قبل العلم بالكلية حتى لو تصرف لا يصح تصرف غيره إلا في الوصل لانه  
خلاصة كالزوجة والزانية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الأصل في البحر من البداهة ولم أر من أوضعه والذي  
ظهر لي في بيانه أنه ليس المراد تخصيص اللفظ بمجاده وهيئته ولا بتغيير الضمائر والهيئات كالمس بل المراد

أن تستند اللفظ إلى ما لو استند إليه الزوج يقع به الطلاق فهذا يكون ما يصلح للايقاع منه يصلح الجواب منها  
فقولها أنت على حرام وأنت مني بآث أو أنا منك بآث يصلح الجواب كما علمنا أن استند الحرام متو اليه في  
الاولى إلى الزوج وهو لو استندهما إليه يقع بان قال أنا عليك حرام أو أنا منك بآث وفي الثالث أن استندت  
اليه في نفسها وهو لو استندها إلى نفسها يقع بان قال أنت مني بآث وكذا قولها أنا طالق أو طلقت نفسي  
استندت الطلاق إلى نفسها فيصير جوابا لأن استند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها ما طلقتك ومنه قولها أنت  
منى طالق لأنها استندت الطلاق اليه وهو لو استند إلى نفسه لم يقع فيمكن صالحا للايقاع منه يصلح  
الجواب منها فهذا هو الجواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه منقوض بهذا الخبر لأنه لو قال لها  
طلقتك يقع وهو يبنى على أن المراد تعبير الضمائر والهيأ كقولها بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم أن المراد  
من قولهم كل ما صلح لا يقع من الزوج ما يصلح به بلا توقف على نيته بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع  
الغوامز في الأصل أن كل شيء من الزوج طلاق إذا سألته فأجاب به فإذا أوقف مثله على نفسها بعد ما سأل  
الطلاق يسدها تلقى فلو قالت طلقت فقال أنت حرام أو بآث أو خطيبة أو برة طلاق فلو قالت بعد ما صار  
الطلاق يبدا أطلق أيضا لو قالت طلقت فقال لا حتى يملك وقال لم أو طلاقا قد طلق فلو قالت بعد ما صار الامر  
يبدا بآث قالت ألحقت نفسي بأبي لا طلاق أيضا اه أي لأنه من الكليات التي تحصل الزد فتوقف على  
النيقولة الغيبية لهذا كره ملائمتين للايقاع بعدد الوفاء الطلاق الابالية بخلاف حرام وبآث فإنه يقع بلا  
نيقولة المذاكرة وبه اندفع ما في البحر من استشكل الفرق بين ألحقت نفسي وأبأ بآث فافهم (قوله فانه  
ليس من اللفظ الطلاق) لأنه لو قوى به الايقاع لم يقع لأنه كناية تفويض لا يقع لكنه ثبت بالإجماع على  
خلاف القياس كما مر منه أمرك بذلك وانما لم يثبت لأنه لا يصلح جوابا منها بان تقول امرى يسدى كما  
صرح به في البحر (قوله لكن يدعيه) أي على هذا الضابط محتمة أي محتملة لجوابها بقوله ألقيت أو قول  
أبها ذلك إذا كان التفويض البسم أن القول لا يصلح للايقاع منه وهذا الإراد لأصحاب البحر وقد يجب  
منه أن قولها ألقيت برة من اخترت نفسي فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تقرر والحق) عليه قوله بآث  
يعني وإن أجاب بالصرح الواقع به الجواب أكن يقع بالثلاثان المختارين الزوج وتعلق بنفسه انما يكون  
بالماتن لأنه تملك أمرها بالاجب وأما ما وقع من الواحد دون الثلاث فهي أن الواحد قد كلامها صفة  
لمصدره طلاقة انحصار العامل للفظي فترى من خصوص المقدور ومن ذاق الفرق بين طلقت نفسي وبواحدة  
واخترت نفسي وبواحدة فاندفع ما قيل أنه ينبغي وقوع الواحد في الثاني أيضا ونعم في الفصح (قوله ولا يدخل  
الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليل والنهار وكذلك يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه الظهور ح وفي الحواوي  
القدس ولا يدخل الليل وغد فيه (قوله لأنهما عاكبان) قال في البحر لا يصفون على زمن محائل  
مفصول بينهما من محائل لهما طاهر في قصد تعيد الامر المذكور بالاول وقصد أمر آخر بالثاني فيصير  
لفظ اليوم مفردا غير مجموع إلى ما بعد في الحكم المذكور لأنه صار صفة جملة على جهة أمرك بذلك اليوم  
وأمرك بذلك بعد غد ولأورد اليوم لا يدخل الليل فكذلك إذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها  
يذهب بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان ولو أودى الأولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله  
ولو طلقت) مضعف مبنى للمعلوم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها ليل أو في إحدى الليالين لا يصح وهذا  
تصريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد به إذا دفع ما يتوهم من اقتضاه  
كونها عاكبة كجواز أن تطلق نفسها تعين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج إلى نقل مرجع هذا  
المعنى لأن كونها عاكبة يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي الخبر لما ثبت أنها سمران  
لا تفصل الوقتين؛ بلها الخبر في كل واحد من الوقتين على حدة فربما أحدهما لا يزالا تسحر وقبه خلاف زفر  
اه فانه ظاهر أن مراد الشارح أنها لا تطلق في كل يوم الامرة قال في البدائع ولو اختلفت نفسها في الوقت مرة

فانه ليس من اللفظ الطلاق  
ويصلح جوابا منها بدائع  
لكن برده عليه محتمة بقولها  
وقبول أبيها كمر قدس  
وفي قولها في جوابه (طلقت  
نفسى واحدة أو اخترت  
نفسى بطلاقة كانت واحدة)  
لما تقرر أن المختار تفويض  
الزوج لا يقعها (ولا يدخل  
الليل في) قوله (أمرك بذلك  
اليوم وبعد غد) لأنها  
تجلبك (فان ردت الامر في  
اليوم فكان أمرها يدها  
بعد غد) ولو طلقت ليلام  
بصح ولا تطلق الامرة  
(ويشمل) (الليل في) أمرك  
بيدك اليوم وضحا

ليس لها أن تختار مرة أخرى لأن اللفظ يقتضي الوقت لا التكرار ذكر ذلك في بحث المؤقت كالיום والشهر  
 فإذا كان تخليكن في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره في بيان البدائع  
 أيضا فانهم (قوله وان ردت له الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبیان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها من  
 وجهين أحدهما أن لها أن تطلق نفسها بالاول والثاني لو ردت الامر اليوم لم تخلف في الغد به عن ان العطف  
 بالاول أحسن منه بالثاني فانهم (قوله لم يبق في الرد) قال في الهداية هو ظاهر الرواية من أبي حنيفة  
 لها أن تختار مرة واحدة لانها لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الايقاع اهـ (قوله لانه تلويض واحد) لانه لم  
 يفصل بينهما يوم آخر وكان بما يعرف الجمع في التملك الواحد فهو قوله امرك بيدك وبين وقته يدخل  
 الآية المتوسطة استعماله بواو ضمها بحر (قوله فهما امران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها  
 اليوم أو ردت الامر فحسب على خيارها عند الان لما كرر اللفظ فقد ردت التلويض فرد أحدهما لا يكون  
 رد الامر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول طاعت ثم زوجها قبل العدا فادت أن تختار نفسها قبل ذلك  
 وتعالى أخرى لانه ملكها بكل واحد من التلويض خلافا لايقاع بأحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر اهـ  
 فهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكر خلافا)  
 أي لم يذكر في الخاتمة خلافا في كونها امرين في الهداية من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عند ليس  
 لاتباع الخلاف وانعاده لانه يخرج الفرع المذكر كرواية الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه ثبت لها الامر  
 في يوم مفرودا لا يثبت في اليوم الذي يليه امر آخر فخرج (قوله ظاهر مامر) أي من قوله فان ردت الامر في يومها  
 بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال بظاهر احتمال أن يراد رد الامر اختيارها زوجها وبطل امرها لانه  
 واستمع التخصيص فيه ح (قوله لكن في العادة الخ) فيه انه صار كأن عليه أن يقول في النسخة أنه  
 لا يرد وفق في العادة الخ ويان ذلك أن الحكم بمسئلة واحدة من التلويض من أنه لو جعل أمرها  
 بيدها أو بأجنبي جرت الامر أو رده الاجبي لا يصح لان هذا تقليد شيء لازم يقع لزما والمسئلة مروية  
 عن أصحابنا رحمه الله تعالى اهـ قال العماد في خبره والتوفيق أنه يرتد بالعدد التلويض لا بعد قبوله  
 نظيره الاقرار فان من أكثر لانسان بشي قصد المقرر ثم راد اقراره لا يصح الرد اهـ ومشي على هذا التوفيق  
 شرح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح قريبا آخر وهو أن المراد بقولهم فان ردت الامر في يومها  
 بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتهاء ملكها والمراد بما في النسخة أن تقول ردت اهـ والله  
 يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غد فكذا اذا اختارت زوجها وبطل الامر  
 ووفق في جامع الفصولين بأنه محتمل أن يكون في المسئلة واثبات لانه تخلي من وجهه فيصير رد قبوله  
 نظرا الى التملك ولا يصح نقلها الى التعلق لا قبله ولا بعده فرواية حصة الرد نظرا التملك وصادق نظر التعلق  
 اهـ واستظهر في الخبر وأيده بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة بأنها لا تملك رد الامر كما لا تملك رد  
 الاشباع وقال لاحاجته الى ما تكلفه من الهمام والشارحون وأورد قبيل ذلك على ما قاله العسماذي  
 والشارحون أن قولها بعد القول ودعت امرأته على الشرب ولم يطل بصره هذا الايراد المقدس فقال  
 وهذا محتمل بحيث لا يطلو بعد على الامرأته والرد كالأكل والشرب ولم يطل بصره الرد اهـ أقول  
 هذا مدفوع بان الكلام في المؤقت وقدم صرحوا به لا يبطل بالقبض من المجلس والا كالأكل والشرب بالم  
 بعض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كقوله (قوله قبل قبوله) مسدود مضاعف لفعوله أي يقول المرأة  
 التلويض (قوله كالزهر) أي من الدس فانه بعد ثبوته لا يتوقف على القول ويرتد بالخلاف من معنى  
 الاستقاط والتملك فخرج (قوله وأه في المحدث) عطف على قوله أنه يرتد زهرها أي وظاهر مامر أيضا أنه في  
 المحدث مثل امرك يسلك اليوم وغدا لا يبقى في الرد وقوله أن هذا منصوص في كلام المصنف صريح وقوله  
 لكن الخ استدلال على قوله لا يبقى في الرد (قوله الرأس الشهر) أي الشهر الا في (قوله بطل خيارها)

وان ردت في يومها لم يسبق  
 في القصد) لانه تلويض  
 واحد (ولو قال امرك  
 بيدك اليوم وامرك بيدك  
 غدا فهما امران) خاتما ولم  
 يذكر خلافا ولا يدخل  
 الليل كالجنبي (نتيجه)  
 ظاهر مامر أنه يرتد زهرها  
 لكن في العادة أنه يرتد  
 قبل قبوله لا بعده كالزهر  
 وأنه في المحدث لا يبقى في القصد  
 لكن في الواو الحجة امرك  
 يسلك الى رأس الشهر  
 فقالت اخترت زوجي بطل  
 خيارها



في اليوم الخ) المراد باليوم والغد المجلس كما هو به في التنازلية لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله) ولها أن تختار نفسها في الغد أي فتعدي مع أمتهن المحدث (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كما هو ذكر في البائعات ان بعضهم ذكر الخلاف على المكس أي أنه يخرج الامر في الشهر كما عندهم لا عند أبي يوسف وكذا في التنازلية وقال الله الصبح (قوله) يانه متى ذكر الوقت أي كما مر بك يديك اليوم وغدا والى رأس الشهر اعتبر تطليقا أي والتعليق لا يرتد بارد والاى وان لم يذ كر الوقت كما مر بك يديك يعتبر عليك أي والتعليق يرتد قبل قبوله كسرويه نظر من وجهه الاول ان القبول هنا يعني اختيارها أحد الامر من نفسها أو زوجها اذا قالت اختارت زوجي وجدا القبول فلا تخلف الردية باختارها لنفسها فلا فرق بين الذين اعتادوا التعليق والتجليس فليتا ممل الثاني ما أورده من أن هذا التوجيه لا يدفع التناقض بين ما في المتن وفي الواو الجلية لأنه يقتضى أن يبقى الامر بيدها في الغد اذا اختارت زوجها اليوم أي مر بك يديك اليوم وغدا أنه خلاف ما نص عليه المصنف وأجاب ط بان مقصود الشارح ثبوت التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضا كالمقدمه من الهداية وفي البائعات ولو قال مر بك يديك اليوم وغدا فعلى ما مر من الاختلاف وصرح به الواو الجلية أيضا فقال في مسألة اليوم وغدا لورقت الامر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اه وقد علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يبقى في الغد عندهما خلافا لابي يوسف فافهم (قوله) يبقى لو طلقها باثنا الخ) قيد بالباث لأنه لو طلقها جازيا بقي امرها قول واحد احس وأراد ان يشار الجواب من مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في قصوره أنه لو قال لأمرك بيسدك ثم طلقها باثنا خرج من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بمحمل الاول على التفويض الثاني على التعلق قال في النهر وأمله ما مر من أن الباث لا يلحق الباث الا اذا كان معلقا (قوله) لكن في البير الخ) استدلوا على توفيق العمادى فانه مرص في القنسية بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامرك بيسدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا باثنا ثم زوجها يبقى الامر في يدها ثم لم يبق في ظاهر الرواية فهذا صريح في أن التعلق يخرج كالتفويض في ظاهر الرواية قال في البير الخ ان في المسئلة اختلاف الروايات ان ظاهر الرواية يطلانه بالاثنا لو طلقت نفسها في العدة لا بعد زواج آخر فلو لم يكن ان زوال المقت بعد اليمين لا يطلها والتفسير بمنزلة التعليق وأجاب في النهر بأن ما في القنسية مبنى على اطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق فلهو يؤيد ما في شرح المقدسى من الخلاصة قال السرئضى قال لامرأته اختارى ثم طلقها باثنا بطل الخبار وكذا الامر بالبدول وجبنا لا يطل أمسه أن الباث لا يلحق الباث فلو تزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان الامر معلقا بشرط ثم باثنا ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت أو امرتك بيسدك اذا شئت ثم طلقها واحدة باثنا ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة فطلق باثنا وعند أبي يوسف قال الامام السرئضى قوله ضعيف اه فظهر بهذا ما وقع في بعض الفصول فان قلت نفس الاشتيا في معنى التعليق فنبني ان لا يكون فرق قلة الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق وبعضهم هنا كلام يعني الظاهر به التكامل عليه اه والظاهر أنه أراد بالبعض صاحب الجبر فان ما ذكر من عدم الفرق بين الجبر والمعلق وتقيده بالاطلاق بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد باثنا على ان التفسير بمنزلة التعليق يرتد صريح كلام السرئضى فافهم (قوله) مع) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقلت زوجت فخصي مثلك على ان امرى بيدى اطلق نفسي كليا بدو على أنى طالق قال الزوج قلت آمال بدو الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في الجبر من الخلاصة تنويزا (قوله) لم نسهم أي لعدم حصول غرته ط (قوله) يحكم الامر الباء السببية لان حكم الشيء ثمرته وأثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق نفسها (قوله) ثم ادعت أي ادعت

في اليوم ولها أن تختار نفسها في الغد عند الامام وجهه في القرابة يانه متى ذكر الوقت اعتبر تطليقا والا فليحا بقي لو طلقها باثنا هزل يطل امرها ان كان التفويض متجزا نعم وان معلقا كان دخلت الباث فامرك بيسدك أو مؤقتا لا عمادية لكن في البصر عن القنسية ظاهر الرواية ان المعلق كالحجز (قوله) فكسها على (قوله) ان امرها بيسدها محولو ادعت بجهل امرها يدها لم تسع الا اذا طلقت نفسها يحكم الامر ثم ادعت فتسبح (قوله) طلقت نفسي في المجلس بلا تبسدل وأكبر

الجل المذكور أو الطلاق (قوله فالتعلق لها) لأنه وجد سببه باقرا، وهو التغيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر يجز ولا سيما أثر التغيير والطلاق صلا بانكار مذهب ابطالان السبب والاصل عدمه وهذا  
 بخلاف ما لو قال لتغيرت امرئ يدك في العلق أمس فلم تحقق نفسك وقال اتقن فعلت لا يصدق اذا المولى لم  
 يقر بعقته لان جعل الامر يسده لا يوجب العلق ما لم يمتق القن نفسه والمولى يسكر بخلاف الطلاق فإنه  
 أثره وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوخصه في البحر جوا بما عاين في جامع الفصولين من أنه ينبغي بعدم الفرق  
 (قوله ثم اختلفا) أي قال ضرب بينهما عناية وقالت يدونها وينبغي أن يكون ذلك بعد اختيارها بهما كما  
 علم مما قبله (قوله فالتعلق له) لأنه ينكر مسير ودة الامر بهما وان لم يبين الجنابة ولو أقامت بدعته على أنه يعبر  
 بحاية بنيت أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط والشرط يجوز اثباته بالانقضاء كان نكاحا  
 نهر عن العمادة (قوله كما ينبغي) أي في باب التعليق عند قوله اذا اؤرنت ح (قوله ما ترى من)  
 استيفاهم وقوله اعمل ما تريد أمر (قوله لم تطلق الخ) أي لأنه وان كان في هذا كرامة الطلاق لكنه لا يتعين  
 تفريقه بالاحتمال التمسك أي افضل ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ) في البحر عن الفتنة  
 ان تزوجت عسك امرأتها ما هي بك فدخلت امرأتك نكاحه نكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها  
 ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأتك نكاحا فلهذا وكذا في الترتيل بذلك اه أي لأنه بقصد الترتيل  
 مع عدم الاحراز قال ولم يصدق أنه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل ذلك قوله تعالى فيكون  
 سيد كرمي آخر كتاب الايمان عدم الحنف مطلقا حيث قال كل امرأه ائتملت في نكاحي أو تمير - بل لا في ذلك  
 وأجاز نكاح فضولي بالفسخ لا يحنث ومثله ان تزوجت امرأة بغيري أو بوكيل أو بفضولي أو دخلت في  
 نكاحي بوجه ما تكسر زوجته طلاقا لقوله أو بفضولي عاصف على قوله بنفسى وعنده تزوجت وهو خاس  
 بالقول وانما ينسد باب الفضولي لو راد أو أوجز نكاح فضولي ولو بالفعل ولا يخلص له الا اذا كان  
 المعاق طلاقا للزوجة فرفع الامر الى الشافعي ليضع الميراث المضافة اه وصاحبه أنه اما ان يعلى طلاق زوجته  
 أو طلاق الوتر وجهه في الثانية برفع الامر الى الشافعي وعلى أن في المسئلة قولين ووجه عدم الحنف في أو  
 دخلت امرأته في نكاحي ان دخلت الى يكون الا بالتر ويجوز كانه قال ان تزوجها بقر وبغير الفضولي لا يصير  
 تزوجا بخلاف كل بعد دخل في ملكه فانه يحنث بعقد الفضولي فان ملك الميراث لا يحنث بالشرع له ابل أسباب  
 سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواهم ورجح القول بعدم الحنف وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام  
 على ذلك في الايمان (قوله لم يمت) لأنه تحليل مهم وهو في معنى التعليق على فعلهما فلم يوجد المعلق عليه  
 بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

● (فصل في المشبهة) وهذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشبهة  
 صريحا بل ما يشبهه ويشمل الضمني فقد قال في الحاشية كذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشبهة بذلك  
 بنزلة المشبهة ولهذا في المجلس اه أي لأنه موقوف على مشبهة وتعلقها بمشبهة ولهذا قال في الكافي  
 لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت قد طلقت نفسك واحدة فهي طالق وقد شئت فقلت طلقت  
 نفسها اه وبما قررناه اندفع ما أورده في المهر من العنايت من ان المصنف للزوجة الا بدعته فلهذا ذكر  
 المشبهة ولا حاجة الى ما أطلقه في الخواص السعدية من ان ذكر ما فيه المشبهة معتزل عما لم يذكر فيه منزلة  
 المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذا ما تزلعت منزله اه وان أثره في الترتيم يصلح هذا للعوام  
 عما قد يقال في مسائل المشبهة فمقابل مسائل المشبهة صريح وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب  
 فادهم (قوله أو فوي واحدة) لو حذف هذا العلم الاولى نهر (قوله أو تنس في الحرة) لانها في حقها عدة  
 محض بخلاف الامة فتضمن نية التندير في حقها لانها مفرقة بالثلاث في حق الحرة (قوله مطلقا) أي  
 واحدة أو تنس أو لا تلاق كل مع عدم النية أصلا ومع نية واحدة أو التندير في الحرة فهي تسعة والواقع

فالتعلق لها جعل أمرها  
 يسدها ان ضرب بها بغير  
 جنابة فضر بها ثم اختلفا  
 فالتعلق له لأنه منكر وتقبل  
 بينهما على الشرط المنفي كما  
 ينبغي ● طلب ولياؤها  
 طلاقا فاضال الزوج لا يهلها  
 تريد من اقل ما تريد وشرح  
 فطلقها أو هو لم تطلق  
 ان لم يرد الزوج التفويض  
 والقوله فيه خلاصة  
 لا يدخل نكاح الفضولي  
 ما لم يقل ان دخلت امرأتك  
 نكاحي ● جعل أمرها بين  
 وجلين فطلقها أحدهما لم يقم  
 ● (فصل في المشبهة) ● قال  
 لها طلق نفسك ولم ينو أو  
 فوي واحدة أو تنس في  
 الحرة (فطلقا وقت  
 وجبتي وان طلقت ثلاثا

فهي مطلقه رجعية أما في الامتناع والرد أو مع أفاده ح لان ما أن تطلق واحدة أو اثنتين وكل مع عدم  
النية أو مع نية الواحدة لكن قوله أو ثلاثا على قوله ما يوقع واحدة رجعية أما عند الامتناع فأنه إذا  
طلعت ثلاثا ونوى واحدة أو لم ينو أصلا لا يقع شيء لأن موجب طلق هو الفرد الحقيقي فثبت وأن لم ينو  
والفرد الاعتباري أي الثلاث محتملة لا يثبت إلا بنية فأنما بما أن الثلاث حيثما اشتغال بغير ما قوض اليها فلا  
يقع شيء كما أفاده في الشرع لا يوقع قضاء أنه إذا نوى بتثنية خالف ثلاثا لا يقع عنده شيء أيضا فافهم (قوله)  
وإنه أي الثلاث وأفراد التثنية باعتبار الذكور وإنه لا يفرق باعتبار ما ذكره من اشتغال أو إضعاف ما ينو أصلا  
أو نوى واحدة أو اثنتين فإنه لا يقع شيء عنده كما علمت (قوله وتضمن) أي الثلاث سواء أوقعها بلفظ واحد  
أو منفردا وانما صرح أراد أن الثلاث لأن قوله طلق نفسك معناه أفعلى التطلق فهو مذكور ولعل أنه جزم معنى  
اللفظ فصحة العموم غير أن العموم في حق الأمة اثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو منفردا يدل  
على أنه لو نوى الثلاث خلقت واحدة أو اثنتين وقوم يأخذون التصريح بوقوع الواحد في طلق نفسك ثلاثا  
فطلعت واحدة أو أي نعمة (قوله قيد خطاها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله) وقوله في جواب المخ (المخ) أعلم  
أنه لو قال لها طلق نفسك فقلت في جوابه أنت نفسي طلعت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في  
الفتح وحاصل الفرق أن المفروض الطلاق والابتنان من أفلاحة التي تستعمل في إبقائه كناية فقد أجابت بما  
فرض اليها بخلاف الاختيار ليس من أفعال الطلاق لاصرحا لا كناية ولهذا لو قالت أنت نفسي توقف  
على إجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه إجازة وانما صرح كناية بإجماع العمادة فيما إذا حصل  
جواب التخصير غير أنها إذا نوى وصف فقبل البيوتة فيه فبلغ الوصف وثبت الأصل اه وقوله ولهذا المخ  
استدلال على إثبات الفرق في مسئلتنا بأنها في مسئلة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت أنت نفسي بدون  
قوله لها طلق نفسك وقع أن إجازته أي مع النية تنوع كذا منها كما قدمناه قبيل الكليات عن التخصيص  
الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وإن أجاز مع النية لأن اخترت لم يوضع كناية إلا في  
جواب التخصير ولهذا لو قال لها اخترت لك ناولا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابتناء وقوله فغير أنها إيجاب  
لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قرأناه ظهر لك أنه اشتبه على الشارح مسئلة الابتداء بمسئلة الجواب  
فالمصواب استقاط قوله أن إجازته وقوله بعد دون إجازته لأن ذلك فيما إذا ابتدأت بقولها أنت نفسي أو  
اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل الكليات وكلامنا الآن فيما إذا قلنا ذلك في جواب قوله لها طلق نفسك  
وذلك لا يتوقف على الإجازة أصلا ولا على نيتها الطلاق فلا مسمى التخصيص لأن ما في التخصيص من  
اشتراط نيتها انما ذكر في مسئلة الابتداء لا في مسئلة الجواب لأن قولها أنت نفسي في جواب قوله طلق  
نفسك لا يترجم على النية وأيضا فإن الواقع خارج وفي مسئلة الابتداء بان وروايت أنه على بعض  
ما قلنا وكذا الرجعي فافهم (قوله لأنه كناية) على قوله طلعت وأما على كونها رجعية فتقدمت (قوله ولا  
كناية) أي ليس من كليات الطلاق بل هو كناية نحو بعض وانما صرح جواب التخصير بلفظ اختارني بالإجماع  
وأحق به الأمر بالرد بخلاف طلق فإنه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وأفاده بعدم صلاحته للجواب أن  
الأمر يخرج من هذا الاستشغال بما لا ينعها كأي الفتح ودل اقتضاه على نفي الاختيار أن كل لفظ يصلح  
للإيقاع من الزوج يصلح جوابا يطلق نفسك كجواب الأمر بالرد كصرح به في الخلاصة اه (قوله بأواحه  
الثلاثة) أي التخصير والأمر بالرد المشبهة (قوله لما قدم معنى التعلق) أولئكوه تليكن يا مالك وحده  
بلا توقف على القبول كما علم به في الفتح وقدمنا في التفويض (قوله لأنه تاليل) أي وإن صرح باللفظ الكناية  
كما إذا قال وتكنين في طلاقك كأي الخاتمة أي لا تنهأ علة لنفسها ولو كمل عمل لغيره أفاده في البحر ثم قال  
والتظاهر أنه لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تعديده بالجلس لما في المحيط إذا قال  
لها طلق نفسك لم يذ كرم مشبهة فهو بمنزلة المشبهة لا في خلاصته وهي أن بقا الثلاث محبة في طلق دون أنت

وفواه وتضمن قيد خطاها  
لأنه لو قال طلق أي نسائي  
شئت لم تدل تحت عموم  
خطاها (وبقوله) في جوابه  
(أنت نفسي طلعت) رجعية  
أن إجازته لأنه كناية  
(لا باختيار) نفسي وإن  
إجازته لأن الاختيار ليس  
بصرح ولا كناية (ولذلك)  
الزوج (الزوج عنه) أي  
عن التفويض بأواحه  
الثلاثة ما فهمه من معنى  
التعليق (وتعديده بالجلس)  
لأنه تاليل (الآلة إذا مدنتي  
شئت)

طابق ان شئت اه وظهر انها اذا لم تشأ في المجلس خرج الامر من يدها اه **(قوله ونحو ما الخ)** كذا شئت  
 او اذا ما شئت او حين شئت فان لها ان تعاقب في المجلس ويعدده لان هذه الاطراف لغوم الاوقات فصارت  
 اذا قال في أي وقت شئت وكلما استحي مع افادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكيف وان  
 وايضا فانه في هذه يقتصد بالمجلس والارادة والرضا والجمعة كالمشقة بخلاف ما اذا قلته بشئ آخر من افعالها  
 كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع بحر قدامه واعلم انه متى ذكر المشقة سواء ادى بلطف  
 بموجب العموم أولا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا يقع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في الغرض  
 وقد متنا وما وجب جعل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلطف الطلاق غلطا على الوقوع قضاء لا دانية غير  
**(قوله مطلقا)** أي في المجلس وبعده **(قوله واذا قال للرجل ذلك)** اسم الاشارة واجد الى الامر بالتطبيق أي  
 قاله طاق امر أي قد به احترازا عما لو قال له امر امر أي بيديك فانه يقتصر على المماس ولا على الرجوع على  
 الاصح وكذا جاءت اللفظ طلاقا فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعا بحر واراد بالرجل العاقل  
 احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا يدق جهة التوكيد من عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف  
 ما اذا جعل امرها بدمي أو مجنون فانه يصح لانه يملك في ضمنه تعدي فكذا قال ان قال ذلك المجنون أنت  
 طالق فانت طالق فهذا ما خالف فيه التلخيص التوكيد اعادة في البحر وتقدم ذلك في باب التعقيب بلكن  
 تنقل في البحر بعد ذلك من البرازية التوكيد بالطلاق فطلق الطلاق بلطف الوكيل ولذا يقع منه مال سكره  
 اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لجهة التوكيد ابتداء لكن مقتضى التعاقب بلطف الوكيل  
 عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق وعليه لا يفرق بين التلخيص والتوكيد في ذلك فليتأمل **(قوله)**  
**الاذا زادو كل ما من تلك الخ** أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازما كفي الخ لامة وغيرها نهر ومقتضاه انه  
 لا يمكنه من ذلك لانه من انواع الرجوع وبخلافه في البحر عن الخانة الصريح انه عكس في طرقة اقول  
 قال السر حسي يقول هنك من جميع الوكالات فيصرف الى المعاقب والمعجز وقبل يقول هنك من كل كلك  
 وقيل يقول جعت من الوكالات المتعلقة بهنك من الوكالات المتعلقة **(قوله يقتضيه الخ)** لانه طاقه بالمشقة  
 والمالك هو الذي يصرف عن مشيئة هداية ثم اعلم انه لو قال شئت لا يقع لان الزوج امره بتلقيها ان شاء  
 ولم يوجد التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع وجود الشرط وهو مشيئته ولو  
 قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كتابه عن قوله طلق بحر عن المحط ونفسه عن كافي الحاكم ولو كان  
 يطلق امره فطلقها الوكيل ثلاثا نوى الزوج الثلاث وقع والام لم يقع شي عنده وقال تقع واحدة **(قوله)**  
 طلقها في مجلسه لا غير فلو قام من مجلسه بطل التوكيد هو الصريح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على  
 ما فوض اليها من المشقة ومشيئتها صرح على المماس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة قال الحلواني ينبغي ان  
 يحفظ هذا فانه ما سمعته بالوى فان الوكالة مؤخر عن الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون ان العاقل لا يقع  
 وهذا ما يستحي من قوله لم يتقدم بالمجلس نهر وهذا مما يلغز به فيقال وكافة تقيد بمجلس الوكيل بحر  
**(قوله وطلقت واحدة)** قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت اقل وقع ما وقع منه لكان  
 أولى و اشار الى أنهم لو طلق ثلاثا لم يقع بالاولى وسواء كانت منفردة أو بلفظ واحد اه **(قوله وقت)**  
 أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ **(قوله لانها)** أي الواحد وقال في الغرض لانها لم تملك  
 ايقاع الثلاث كان لها ان تقع منها ما شئت كزوج نفسه اه قال الرمي مقتضاه ان في سبعة ما اذا قال  
 لها طالق ففسلست ونوى ثلاثا فطلقت ثنتين تقع ثنتان لانها لم تملك ايضا ايقاع الثلاث فكان لها ان تقع منها  
 ما شئت ولم أر من ينه عليه ويدل عليه قولهم فيها لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ واحد أو منفردة باناعد  
 التفرقة فحكمها ايقاع الثانية قبل الثالثة فلو انحصرت على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تكن الثنتين لما  
 حاز التفويض تأمل اه **(قوله وكذا الوكيل الخ)** قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التاميل

ونحوه مما يشهد عموم  
 الوقت فطلق مطلقا واذا  
 قال للرجل ذلك اذ قال  
 لها طالق ضربك لم يتقيد  
 بالمجلس لانه توكيد فله  
 الرجوع الا اذا زاد وكلما  
 هنك فانت توكيد (الاذا  
 زاد ان شئت) فيقتضيه  
 (ولا يرجع) لسيرورته  
 تخليكا في الخاتمة طلقها ان  
 شاعت لم يصروكلاما تشأ  
 فان شاعت في مجلس عملها  
 طلقها في مجلسه لا تقيد  
 والوكلاء منه غافلون قال  
 لها طالق نفسك ثلاثا أو  
 ثنتين (وطاقت واحدة  
 وقعت) لانها بعض ما مونة  
 وكذا الوكيل ما لم يزل بألف

والتوكيل فلو وكله أن يطلق ثلاثا فطلقها واحدة وقت واحدة ولو وكله أن يطلق ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل ألف كذا في كافي الحاكم اه أي لأن الواحد دون كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق الإبرص مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي في إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الإمام أمالوقاوت واحدة واحدة واحدة وقت واحدة اتفاقا لا متشابهة بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال أمرتك بدينك بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقا لأنه لم يتعرض للعدد لفظا واللفظ صالح للعدد وللخصوص وعلمه في البحر (قوله وفاة واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لا فرق في التعليق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتعلق أو نفس الطلاق حتى لو له أنت طالق ثلاثا شئت أو واحدة ان شئت تخالف لم يقع شيء بحر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر (قوله لا يقع فيها) بلا خلاف في الاولى لأن فرق بين الثلاث تعليق بشرط هو مشيئتها بإيهام لامعناها ان شئت الثلاث فلو وجد الشرط لاتهم ثم انشأ الواحدة بخلاف ما إذا لم يقدر بالمشيئة ودخل في كلامه الوفاة شئت واحدة وواحدة وواحدة بنفسه لإيهامها من بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بالسكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الشكل وهي في نكاحه ولا فرق بين الدعوى وقهرها وأما الثانية فسدم الوقوع فيها قول الإمام وعندهما تقع واحدة بحر (قوله لا شرط الموافقة لفظا) انما شرط الموافقة لفظا فيها هو أصل لأعياد وتبعوها كذلك لأن الإيقاع بالعدد مضد ذكره لا بالوصف فإذا أمرها بالثلاث أو بالواحدة فكذلك تكون قد خالف في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من أنه لو قال لها طلق نفسك فقلت بأن نفسي فأنتم لاتهم خالف في الوصف فقط ويلغو يقع الرجعي كملر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين التعليق بالمشيئة وقهره مع أنه تقدم في غير التعليق بما كلفني نفسك ثلاثا وطائفة واحدة أنه يقع واحدة لأن يقول ان شرط الموافقة لفظا خاص بالتعلق بالمشيئة فيكون بطلانها لا تباين بصورة اللفظ كما يفيد ما ذكره الشارح فرياض الخائبة فليأتمل (قوله لم يعلق الخائبة) صبرته على ماني البحر طلق نفسك ههنا ان شئت فقلت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقلت فقلت نصف واحدة لتعلق اه وبه علم ان الشارح أسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع المخالف في اللفظ وان في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الاثنية والنصف يقع واحدة قوله أمرها بياض (أورجى الخ) بأن قال لها طلق نفسك بأثنية فقلت طائفة بنفسه وجبة وقال لها ربع فقلت طلق نفسك بأثنية وتسلم ما إذا قلت أنت نفسي لأنه واجبه لمسا قبله وقد فرق بينهما فاضطرب حتى الوكيل فقال رجل لاغير طلق امرأتك وجبة فقال لها الوكيل طلقك بأثنية تقع واحدة ترجع فيقول الوكيل أيتها لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والمأوراة أن الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ الكفاية لأنها متوقفة على نيته وقد أمره بطلاق لا يتوقف على النية فكذلك مخالف في الأصل بخلاف المأوراة ملكها المطلق بكل لفظ تلك الإيقاع به مباحا كان أو كفاية لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكفاية بحر واعترض في التهربان ما في الخائبة من مرج في أن الوكيل يكون مخالفا بإيقاعه بالكفاية هذا وقد أيد الشاهد الشارح كلام المترجم إذا قلت طلق نفسي بأثنية بخلاف أنت نفسي فإنه لا يقع شيء وقال فاضتم هذا الخبر برأينا لا يتخذ شرح من الشرح ونقله الشرنبلالي وأقره قلت لكن الشارح قد يذهب أشد من كلام فاضطر في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع أنه تقدم أول الفصل انما يتعلق بقولها بأن نفسي فليأتمل (قوله والأصل الخ) قال في الغنى والحاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا يمل الجواب بل يطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي نؤوض به بخلاف ما إذا كانت في الأصل حيث يمل كما إذا نؤوض واحدة فطلقت ثلاثا لم تقول أي حنيفة

(لا يقع شيء في عكسه)  
وقالوا واحدة طلق نفسك  
ثلاثا ان شئت فطلقت  
واحدة كذا (عكسه لا)  
يقع فيها لاشترط الموافقة  
لفظا لماني تعليق الخائبة  
أمرها بعشر فطلقت ثلاثا  
أو بواحدة فطلقت نصفاً لم  
يقع (أمرها بياض أو رجعي  
فكسكت في الجواب وقع  
ما أمر الزوج (به وبغيره  
وصفها) والأصل أن  
المخالفة في الوصف لا يمل  
الجواب بخلاف الأصل  
وهذا إذا لم يكن معلقا  
بمشيئتها فان طلقه فكسكت لم  
يقع شيء لانها ما أتت بمشئته  
ما نؤوض اليها

أولوض ثلاثا فطلقت الما (قوله ثانية بحر) أي نقله في العرص من الخانسة وفي بعض النسخ وجر  
 بلوا وهي مضافة أمضال أولى لان ذلك مستفاد من مجموع الكاين فانه في الخانسة ذكر في باب التعليق  
 قال لها ملقي نفسك واحدة باثة ان شئت طلقت نفسها رجعة أو قال واحدة أمك الرجعة ان شئت فطلقت  
 باثة لا يقع شيء في قيس قول أي حنيفة لانها ما أتت عيشة ما فوض إليها فاستنط منسفة البحر أن ما ذكره  
 المصنف مفر وض في غير الما بل شئت فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله لعدم مصادق على ما مضى  
 وانقطع مع أن التعليق به تحيز خصمه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلق المصنف اعتمادا على ما ذكره  
 في مقالة (قوله كان شاء الخ) مثل بمثل اشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعلوم محقق المضي أو محتمل  
 ح (قوله حال الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لانه عاق الطلاق عيشة المتخيرة وهي أنت بالمعلقة فلم  
 يوجد الشرط بقوله شئت مقصود عليه لانها لو قالت شئت طلاق الخ وقع لانها لم تذكر المعلق لا تعتبر  
 النية بلا نفع صالح لا يقعاق ويستفاد منه انه لو قال شئت طلاق وقع بالنية لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها  
 من الشيء وهو الوجود بخلاف أردت طلاق لانه لا ينبئ عن الوجود فذكر في الفقهاء بين المشيئة والارادة في  
 صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو المقتضى وأثبت ووضيت مثل أردت اه (قوله  
 وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أراد بالمضي المحقق وجوده) أي سواء وجد أو نفي مثل ان كان فلان  
 قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كما مثل الشارح (قوله مشلا) راجع الى قوله ليل (قوله لانه يعتبر) أي لان  
 لتعلق بكائن تحيزا وذا مصر لتعلق الاراء بكاين ولا يراد به لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعمل أنه قد فعله  
 مع أن المختار انه لا يكفر لان الكفر متى على تبدل الاعتقاد وتبدل غير واقع مع ذلك الفعل وبما مضى في البحر  
 (قوله فردت الامر) بل قالت لا شامئ (قوله لا يرتد) فلما بعد ذلك ان شاء لانه لم يعلم كما في الحال شامئ  
 أصافه الى وقت مشيئتها فلا يكون علم كانه لا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس علم كذا في حال أصلا  
 بل هو تعلق لطلاق على مشيئتها ولو لم يطق امتداد الشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الاطلاقة المعلق  
 نعم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فتم وأجاب في البحر بما في المعام ان انه يتعنى معنى التعليق وهو  
 لازم لا يقبل الا بطلان ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وراثة وهي علة في التعلق  
 لنفسه المالك هو الذي يعمل لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع أنت طالق ان شئت  
 أو أحب أو هو يتأيس بيمين لانه تملك معنى تعليق صوره ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة بالمعنى دون  
 الصورة اه وفادته أنه لا يحسن فيء نه لا يحلف اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص  
 بما اذا علق بأداء لا يفرد يوم الوقت كان وكف وحبت وكم وأن يحلف ما يدل على العموم وهو المالك كور  
 هنا وتقدم ايضا أول الفصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) أمافي تخلفتي ومعنى ما قلنا من التوقيت وهي علة في  
 الاوقات كلها كنهه قال في أي وقت شئت وأما اذا ما فكتفى منه هو عند الامام وان كانت تستعمل  
 للشرط فكما تستعمله في عمل الوقت لكن الامر ما به فلا يخرج بالقيام عن المجلس بل انعم لو قال  
 أردت مجرد الشرط لنا أن نقول يتقيد بالمجلس ويحلف لنفي التمسك به ونعمه في الفسخ (قوله لانها تتم  
 الزمان) لتعليل لعدم التقيد بالمجلس كان قوله لا الاصل عليه لقوله ولا تعلق الواحدة ط (قوله لا تعلقا)  
 كذا في بعض النسخ بالصعب عطف على التعلق وفي أكثر النسخ لا تعلق ويمكن أن يله يجعل لاناسة  
 للمفسر والخبر يحذف دل عليه ما قبله والتهذر لا تطلق بعد تطلق مالمك لها فافهم (قوله ولا تجمع ولا تنفي)  
 عبارة الهداية فلا تملك الا بقاء جلة وجماعا قال في الغاية قبل معاهما واحد قبل الجلة أن تقول طلقت  
 نفسي ثلاثا بالجمع أن تقول طلقت واحدة واحدة واحدة وهذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع مكانه  
 يشير الى ما في الغاية حيث فسر الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطاقت قال الاول أصح يعني كونهما  
 بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجلة الثلاثين والجمع الثلاثين ويكون قوله ولا تجمع ولا تنفي

ثانية بحر (قال لها أنت  
 طالق ان شئت فقلت  
 شئت ان شئت) أنت  
 (فقال شئت بنوى الطلاق  
 أو قالت شئت ان) كان  
 (كذا المعلوم) أي لم يوجد  
 بعد كاشه أي أو ان شاء  
 الليل وهي في النهار (يطلق)  
 الامر لقد الشرط (وان  
 قالت شئت ان) كالم (لامر)  
 قد مضى أراد بالمضي  
 المضي وجوده كان كان  
 أي في الدار وهو فيها  
 أو ان كان هذا يسلا وهي  
 فيه لا (طلقت) لانه تحيز  
 (قال لها أنت طالق معنى  
 شئت أو متى ما شئت أو اذا  
 شئت أو اذا ما شئت فردت  
 الامر لا يرتد ولا يتقيد  
 بالمجلس ولا تطلق) نفسها  
 (الواحدة) لانها تتم  
 الزمان لا الافعال فتلك  
 التعلق في كل زمان  
 لانها بعد تعلق (ولها  
 طريق التملك في كلما  
 شئت ولا تجمع) ولا تنفي

إشارة إلى ذلك ثم اعلم أن معنى الدراية من تفسير الجمع أن تقول طلقت وطلقت وطلقت وأن الأصح خلافه  
يقيد أن لها أن تطلق ثلاث متفرقة في مجلس واحد على الأصح واليه يشير ما في العناية أيضا حيث ذكر طلعت  
واحدة وواحدة وواحدة فإنه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في الدراية فإنه يفرق لاجمع لتكرار الفعل وعلى  
هذا يخفى القساستان من قوله تطلق ثلاث متفرقة أي في ثلاث جلسات فلتطلق نفسها في كل مجلس أكثر من  
واحدة لأن كمال المسموم الأفراد فلا تطلق ثلاث متفرقة اهـ مبني على خلاف الأصح لأن المجلس قول اهـ أكثر من  
واحدة على الجمعية يفرق بنقله فلا تطلق ثلاث متفرقة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين أمره أن يدل  
كلما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شئت في المجلس أو بعد متى تبين ثلاث الأيام لتطلق نفسها في جلسة  
واحدة أكثر من واحدة اهـ فإنه مقتضاه أن لها أن تطلق في مجلس واحد ثلاث متفرقة لأن يفرق بين أنت  
طالق وأمره أن يدل لكن في غاية البيان قالوهذه مسائل الجامع الصغير ورويتها محمد بن يعقوب بن  
أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كما شئت قال لها أن تطلق نفسها وان قامت من مجلسها وأخذت  
في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان لأن كلمة كمال التعميم الفعل فلها  
مشيئة بعد مشيئة التي تستوفي الثلاث فإذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل آخر طالت مشيئتها المملوكة  
لها في ذلك المجلس بوجود دليل الإعراض ولكن لها مشيئة أخرى يحكم كلما اهـ فهذا مخرج في أن لها تفرق  
الثلاث في مجلس واحد اهـ وأصرح منه ما في التارخانية من المحط ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها  
ذلك أبدا كما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اهـ فافهم (تبيينه) قال في المنع  
فلا تطلق ثلاثا أو اثنين وقع عندهما واحد ومنع لا يقع شيء اهـ وفي العرس البسوط كما شئت أنت  
طالق ثلاثا فقلت شئت واحدة فهذا باطل لأن معنى كلامه كما شئت الثلاث اهـ قلت فأما أن تفرق  
الثلاث انما هو فيها ذالم يصح بالعدم وفي كل حال كما شئت فأنت طالق ثلاثا فاشتت واحدة فقد كنت  
باطل وكذا فأنت طالق واحدة فاشتت ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا فاشتت ثلاثا اهـ أي جازة ولو  
متفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت (قوله لانها العموم الأفراد) بكسر الهمزة أي الأفراد كذا ضبطه الشارح  
في شرحه على المناو وكذا ضبطه ح وقال هو ممدود فيوافق تعبيرهم بالانفراد ويجوز فتحها اهـ وفي شرح  
العيني لأن كاتبة الأوقات والأعمال هم الأفراد لا هم الاجتماع فيقتضي إيقاع الواحد في كل مرة إلى  
ما لا ينهي إلا أن العيني تصرف إلى الملك القائم اهـ (قوله لا يقع) لأن التعليق انما يصرف إلى الملك القائم  
وهو الثلاث فاستقرت ينتهي التعليق بمر (قوله والوا) أي وان لم تطلق نفسها أملا أو طلقت نفسها  
ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنين في مجلس ح (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) أي في  
أخبار باب الربعة وهي أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كل يوم الثلاث في طلق امرأته واحدة أو  
أكثر ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بعد يومين فبطل عليها ثلاث طلاقات وهذا عندهما وعند محمد انما  
يهدم الثاني ثلاث فقط لا ما دونه فأن طلق امرأته تبتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بعاني وهو  
طلقة واحدة فإذا طلقها بعد العود طلقة واحدة لا تحرم عليه مرة فطلقة عندهما وعند محمد تحرم وكذا إذا قال  
كلما دخلت الدار فأن طالق فدخلتها مرتين ووقع عليها الطلاق واقتضت هدمها ثم عادت إليه بعد زوج آخر  
عندهما تصاق كلما دخلت الدار إلى أن تبين ثلاث طلاقات خلافا لمد كذا كره الزاوي في باب التعليق عند  
قوله وتعلق الثلاث بطل تعبيره وعبارة الجرحها قد ناكبه بعد الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة  
أو اثنتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر فلا بد أن تفرق الثلاث خلافا لمد وهي مسألة الهدم الآتية اهـ وهو  
موافق لما قلناه من الزاوي ومثله في الغفر وغاية البيان وهذا مخرج في أنها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا  
متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط فتفرق الثلاث مبني على قولها لا على قول محمد فافهم ثم بشكل  
على هذا التعليق المار بان التعليق انما يصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث فإنه يقتضي أن لها لو طلقت نفسها

لانها المسموم الأفراد (ولو  
طلقت بعد زوج آخر لا يقع)  
ان كانت طلقت نفسها  
ثلاثا متفرقة والاغلب  
تفرقها بعد زوج آخر  
وهي مسألة الهدم الآتية  
(أنت طالق حيث شئت  
أو أن شئت لتطلق اذا  
شئت في المجلس وان قامت  
من مجلسها) قبل مشيئتها  
(لا) مشيئتها

مطلب في مسألة الهدم

تتبع ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها أصلا عندها لأنها عادت إليه بغير طلاق  
 الملك الأول هدمها الزوج الثاني ولا إشكال على قول محمد من أنها تطلق واحدة سقط لانها الباقية لكن  
 الزوج الثاني لم يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق في الفتح أقاد الجواب عن ذلك في باب التعلق بما  
 حاصله أن قولهم أن المعلق طلاق هذا الملك الثلاث مقيد بما دام مالكها فإذا زال الملك كبعثها صار المعلق  
 ثلاثه مطلق (قوله لانها للمكان) بحيث يطرؤه مكان مبنى على الضم وإن طرؤه كان يكون استتمها فإذا  
 قبل أن يزيد لم الجواب بتعيين مكانه و يكون شرطاً وشاؤوا فيه ما قبل أن يمتص أم يحرم من المصباح  
 (قوله ولا تعلق لطلافيه) ولذا لو قال أنت طالق بمكة أو في مكة كان تغيير الطلاق كسرة وتكون طلاقاً على كل  
 مكان في الحال بخلاف الزمان فإن الطلاق يتعلق به (قوله لجعلها من أصل الجواب عن إيرادين أحدهما  
 أنه إذا أتى ذكر المكان صارت طالق مشتبوه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار تأنيهاً أنه إذا كان  
 مجازاً عن الشرط فلم يحل على أن دون متى لم يعمل بالقيام عن المجلس والجواب عن الأول أنه جعل الطرف  
 مجازاً عن الشرط لأن كلامها يفيد ضرورة أن التغيير هو أول في الغائب السكنية وعن الثاني بأن جعله على  
 أن أول لانها أم الباب ولانها حرف الشرط وفيه يبطل بالقيام أقاده في الفتح (قوله بتع في الحال رجعية الم)  
 أي تطلق مطلق رجعية بمجرد قوله ذلك شاعت وأولاً من قالت شاعت بانه أو ثلاثاً وتدور في زوج ذلك تفسير  
 كذلك الموافقة وهذا عند أماء عندهما في التناهي يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بمشيتها بل مصفته  
 وعندهما يتعلقان معاً وتعملى في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعلمة  
 التفويض صحت بحيث لم تنقض إلى نسبة الزوج أن المأوض ههنا حال الطلاق وهو متزوج بين البيوتى والعسود  
 فيصاح إلى النسبة لتعين أحدهما بخلاف علمة التفويض صحت (قوله والاخر رجعية) صادق بما إذا شاعت بخلاف  
 ما نرى وبما إذا لم ينشأ والمراد الأول لما في الفتح وانما يختلفان شاعت بالنسبة والزوج ثلاثاً وعلى القلب  
 فهي رجعية لانه لم يثبتها عدم الموافقة في يقع الزوج بالمرح فيتمتع به لا فعل في جعله بائناً أو ثلاثاً  
 ولو لم تنقض الزوجية لم يذ كرمي الأصل ويجب أن تمتد بمشيتها حتى لو شاعت بانه أو ثلاثاً لم يلزم الزوج يقع  
 ما أوقعه بالاتفاق الخ اه (قوله لومطوأة) بقوله رجعية في موضعين وتقدم في باب المهر قلنا أن  
 المختل بها كالوطوأة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عتباتها فهم (قوله والا) أي بان كانت غير  
 مختل بها طلق طلة بانه أو ثلاثة ونسج الامر من يدها فوات محليتها بعدم العدة كذا في الفتح أما المختل بها  
 فنسجها العدة كما علمت فتعلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فاقسم (قوله وقول الزيلعي) صابرته وغرة  
 الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت من المجلس قبل المشيئة ولما إذا كان ذلك قبل النكاح فانه يقع  
 عنده مطلق رجعية أو عندهما لا يقع شيء والرد كالقيام اه ح (قوله لها أن تطلق ماشاءت) أي واحدة أو  
 ثنتين أو ثلاثاً يعني أصل الملاق بمشيتها بالاتفاق بخلاف مسئلة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد  
 وما شئت تعميم للعدد والواحد عنده على أصل الفقه فكان التفويض في نفس العسود والواقع ليس الا  
 العدد إذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تنقض (تنبه) لم يذ كرا شرط البنين  
 الزوج وشروطه الشارح في شرحه المنار وكذا في شرح المرافعة وكذا في الكشاف وأيضا شيخه على  
 بعلامه البزدوى أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها لم تكن للعدد المهم احتج إلى النسبة وأقر في التقرير  
 لكن ظاهر الهداية والفتح وغيره أنه لا يشترط واما ظاهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا يشترط إلا أن  
 المفقوض به الباقية فقط لا أن لا يخلها لم يختلف في كيف كان المأوض الباقية الحال وهو مشرك كذا مناه  
 قالت وهو ظاهر المترن أيضاً (قوله في مجلسها) لانه لم تكن تقتصر عليه كسرة (قوله ولم يكن بدعا) قال في  
 البحر وأقاده بقوله ماشاءت أن لها أن تطلق أكثر من واحد ممن غير كرا حقولا يكون بدعا إلا ما أوقعه الزوج  
 لانها مضطرة إلى ذلك لانها لم توفره من الامر من يدها اه قالت وكذا لو كانت تضار قدر التصرع به في

لانها للمكان ولا تعلق  
 لطلاقه لجعلها مجازاً عن  
 ان لانها أم الباب (وق)  
 كيف شئت يقع في الحال  
 (رجعية فان شاعت بانه  
 أو ثلاثاً وقع ماشاءته مع  
 نفسه) والاخر رجعية لو  
 موطوأة والباين بطل  
 الامر وقول الزيلعي والعيني  
 قبل النكاح صوابه بعده  
 فتنبه (وق) كم شئت أو  
 ماشئت لها أن تطلق  
 ماشاءت في مجلسها ولم  
 يكن بدعا للضرورة



أول الخلاف قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق إذا وقعت ثلاث مع النية **(قوله وان ردت)** بان قالت لا أطلق فح **(قوله بما يفيد الامراض)** كالنوم والقيام من المجلس **(قوله لانه تخليك في الحال)** استراؤ من اذا وقى يعني هذا تخليك بمنزلة غير مضاف الى وقتي المستقبل فاقضى جوابي في الحال فح **(قوله والاول أظهر)** لانه لو كان المراد البيان لكفى قوله طاني ماشئت كفى التهر من التحرير ح **(قوله ان شئت وان لم تشئت)** م اعلم انه اذا جعل المشيئة نوعا ماضيا واحدا والمشية في الابهة ماضية لا تطلق أبدا لتعذر كانت طاني ان شئت ولم تشئت أو ان شئت وأبيت وان كررت وان قد تم الجزء كانت طاني ان شئت وان لم تشئت فسامنى في مجلسها أولم تشئت فطلق لانه جعل كلامهما شرط على حدة كقوله أنت طاني ان دخلت الدار أولم تدخلني وان أخر اجزاء كان شئت وان لم تشئت فانت طاني لا تطلق أبدا لتعذر التأخير صارا كشرط واحد وتعذر اجتماعهما بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كان أو سكنت وان شئت فانت طاني وان كررت أو أحدهما المشيئة والأخر الابهة كانت طاني ان شئت وان أبيت وقع شاعت أو أبت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع كلامهما شرط على حدة ولا الابهة فعل كالمشيئة فأيها وجد يقع واذا انعدها يقع وكذا لو لم يكررا ونصف بأو كانت طاني ان شئت أو أبيت لانه طلق بأحدهما ولو قال ان شئت فانت طاني وان لم تشئت فانت طاني طلقت الحال بخلاف ان كنت تعين الطلاق فانت طاني وان كنت تبغض فانت طاني لا يجوز أن لا تبغض ولا تبغض فلم يبق شرط الوقوع ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء فيكون أحد الشرطين ثابتا لعمالة وقوع ولو قال أنت طاني ان أبيت أو كرهت فقلت أبيت فطلق ولو قال ان لم تشئت فانت طاني فقلت لا أشاء لا تطلق لان أبيت مسيغ لا يجرد الابهة فقد طلق بالابهة وقد وجد وقوع وقوله وان لم تشئت مسيغ لعدم الابهة فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يقع بقوله لا أشاء لانها ان تشاء من بعد وانما تحقق بالموت بغير عن المحيط وذلك كبرهه انه لو علمه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا أشاء والفرق ان شرط البرق الاخرى مشيئة طالق في المجلس وقوله لا أشاء بتبدل المجلس لانه استغنى عن الاحتياج الى ما ذكره في الإجماع السكون حتى يقوم **(قوله لم تطلق)** عليه ماذا قالت لا أحب ولا أبغض أو سكنت أم أوافق أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحبه ونحوها يتعلق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع كسب أي **(قوله ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء)** لان المشيئة تنبئ عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه **(قوله أو أشد كائنا في هذه مسئلة ثانية وقوله فقلت كل أنا أشد حبا له الجواب المسئلة الأولى وثرك جواب المسئلة الثانية)** لكونه معلوما بالمقابلة تقديره فقلت كل أنا أشد بغضا له فلم يرد على كل ان صاحبها أقل بغضا لها فلم يتم الشرط ح **(قوله فقلت كل الخ)** أي وكذا في الزوج فليجده في كل الحاسم ومقتضا له وسدقهما وقع عليها لان أفضل التفضيل يتقدم الواحد والاكثر كائنا في الوقت فيملا شرط النظر فلا رد شأمل **(قوله فلم يتم الشرط)** لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بغير أي لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشد به واحد منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما مسئلة فقط أنا أشد لم يقع عليها الآن يقال ان في دعوى كل منهما ما كذب كل الاخرى بخلاف دعوى احدها بسواي في التعليق أنه لو قال ان كنت تعين كذا فانت كذا وفلان فقلت أحب تصدق في حق نفسها تأمل **(قوله لم يتعلق بالمشيئة الخ)** وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يعلم عليها غير ما بغير ط **(قوله فيقتصد بتبدل المجلس)** وكذا اذا كانت كاذبة في الاخبار بالحبه والبغض يقع بخلاف التعليق بالحبس ونحوه ثم ان هذا أظهر مع على التام قبله الأولى زيادة ذلك الرجوع عنه ليتفرع على كونه تملقا فانه أظهر من تفرع على التام قلت وفيه أن المراد بيان مخالفت التعليق بهذه

(وان ردت) أو أنت بما  
يفيد الامراض (ارتد) لانه  
تخليك في الحال لجوابه كذا  
قال لها طاني نفسك  
(من ثلاث ماشئت تطلق  
مادون الثلاث ومثله  
اعتدلى من الثلاث  
ماشئت) لان من تبعية  
وقالانية فطلق الثلاث  
والاول أظهر (فروع)  
قال أنت طاني ان شئت  
وان لم تشئت طلقت الحال  
ولو قال ان سكنت تعين  
الطلاق فانت طاني وان  
كنت تبغض فانت طاني  
لم تطلق لا يجوز أن لا تبغض  
ولا تبغضه ولا يجوز أن  
تشاء ولا تشاء ولو قال لهما  
أشد كحبا لطلاق أو أشد كذا  
بغضا له طاني فقلت كل  
أنا أشد حبا له لم يقع دعوى  
كل ان صاحبها أقل حبا  
منها فلم يتم الشرط لم يتعلق  
بالمشيئة أو الارادة أو الرضا  
أو الهوى أو الحبه بكون  
خا كائنا بمعنى التعليق  
فيقتصد بالمجلس كما مر  
بيدك

مطلب أنت طاني ان شئت  
وان لم تشئت

المذكور أن التعليق بغيره وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فادعهم (قوله بخلاف التعليق بغيره) كما يتعلق على الحيف أو على دخول النار فإنه تعليق محض لا يتقيد بالجلس وكذا لا يقع في نفس الأمر بالانحياز كذا بنسبائي والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(باب التعليق)\*

ذكره بعد بيان تحبير العلق مرسحا وكذا لأنه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخوه عن المفرد نهر (قوله من علقه تعليقاً) كذا في الجهر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه محله معلقاً ط أي أن كلاً من يوهب اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادّة لأفادته أن المراد به نفسه مطلق التعليق الشامل للصي والمعنوي (قوله واصطلاحاً ربطاً الخ) فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجلسة الاولى في كلامه بجهة الجزاء بالثانية بجهة الشرط والمضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل أن دخلت الدار فأنت طابق ربها حصول طلاقها بصحصول دخولها الدار (قوله وبسمى بمنجازاً) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة انما هو شرط وجزءه اطلاق العين عليه بمنزلة ما في معنى السبيبة اه وفيه ان هذا سبب للعملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كالعتق وهذا الربط يسمى بمنجاء قال في الفتح ان العين في الاصل القودوسيت احدى الدين باليمين لزيادة قوته على الاخرى وسمى الخلف بالله تعالى عند افادته بالقوة على الخوف عليه من الفعل أو الترتب بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه النفس على أمر بحيث يتزل شرعاً وتزله بفقد قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعلق المحبوب لها أي بالجلس على ذلك يفيد الجلب عليه فكان بمنجاء اه لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجاز في القوم في أعيان الجهر بظاهر مافي البدائع أن التعليق يعني في اللغة أيضاً قال لان مجمل اطلاق عليه بينا وقوله بجهة في اللغة اه فأفاده بين انه مواصفاً حلواً قال في مراجع الدرية اليمين يقع على الخلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الفتح المأثور ان المراد به التعليق على أمر اختياري للعاقب يفيد قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه أو قواً محل عليه نحو ان بشرى بكذا فأنت حر فغير من التعليق لا يسمى بمنجاء في ان طلعت الشمس أو ان حفت فأنت كذا الكفر في تخليص الجالس وشراء الفارسى لوطان لا يختلف بيمين حنث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل غيره ثم يجيء الوقت كأنك طالق ان دخلت أو ان قدم زيد أو اذا جاء غد وكذا اذا جاء رأس الشهر أو اذا أهل الهلال والمرأى من ذوات الحيف دون الاشهر لوجوده ولكن اليمين وهو تعليق الجزاء بوجود اليمين شرطاً الحنث فصحت الآن بعلق بعمل من أعمال القلب كان شئت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رزيت أو جمعت الشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأى من ذوات الاشهر دلالتهم أما الاول فإنه مستعمل في التمسك ولذا يقتصر على المجلس فلم يخص بالتعلق وأما الثاني فإنه مستعمل في بيان وقت السنن لأن رأس الشهر في حقها وقت وقوع العلق لسبق فلم يخص بالتعلق ولهذا لم يحنث بتعلق العلق بالتعلق كانت طالق ان طلعتنك لاحتمال ارادة الحكامة من الواقع من كونه مالكا لتعلقها في شخص بالتعلق ولا قوله لبعده ان أدبت الى ألفا فأنت حر وان عجزت فأنت حرة وان وجد الشرط والجزء لانه تفسير الكتابة فلم يخص بالتعلق ولا قوله أنت طالق ان حفت حفصة لان الحفصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فقع في الطهر ما يمكن جعله تفسيراً المطلق السنن فلم يخص بالتعلق وانما لم يحتج بمثل شخص بالتعلق في هذه الأمور لان الخلف بالطلاق محذور وجعل كلام العامل على وجه فيه اعدام المحذور الاولى وقد أمكن جعله هنا في ما يحتمل من التمسك أو التفسير فلا يحمل على الخلف بالطلاق وانما حنث في قوله ان حفت فأنت طالق لوجود شرط الحنث وهو اليمين بذكر ركنه وهو الجزاء والشرط قوله ان حفت لا يصلح تفسير المطلق البدعي لتنوع البدعي الى أنواع يمكن جعله تفسيراً بخلاف السني فإنه نوع واحد وانما حنث فيما إذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى اليمين وهو الحمل

ببخلاف التعليق بغيره

\*(باب التعليق)\*

(هو) لنفس من علقه تعليقاً قاموس جعله معلقاً واصطلاحاً (ربطاً حصول مضمون بجهة حصول مضمون بجهة أخرى) وبسمى بمنجازاً أو شرط محضه

مطلب فيما لو خلف لا يحنث فعلق

مطلب لا يحنث بتعليق الطلاق بالتعلق

أو المنع مطلقا ودفع أن طلوع الشمس متحقق بوجوده لا يبلغ شرطه لأنه لا يشترط في وجوده لا تعلق بالجلس  
والمنع غير العاين وسكنته مقدمة الركن في العين دون الثمرة والحكمة إذا لحكم الشرعي في العقود الشرعية  
ينطبق بالصورة لا بالثمرة والحكمة وإذا لو سلم لا يبيع فباع فاسد ما حدث لو جود ركن البيع وإن كان  
المطلوب منته وهو انتقال الملك غير ثابت ولا تسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعق كل زمان اه ملخصا  
وحاصله أن كل تعليق عين سواء كان تعليقاً على فعله أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وإن لم توجد فيه ثمرة العين  
وهي الخل أو المنع فيحدث في حلقه لا يخلط إذا لم يكن صرحه من صورة التعليق إلى جعله تعليقاً أو نفسياً  
لطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكفاية كلفي هذه المسائل الخمس الستة كفاية في محاب الأيمان إن شاء  
الله تعالى وبهذا ينضم مقاله في العزم أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية باب العين بالطلاق  
لان التعليق يشمل العوري كهداية الجنس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنه ليست بمنزلة كالتعلق وقوله  
في النهر لا يثبت فيها لانها ليست بمنزلة فاعلاناً في كونهما يعني اصطلاح الفقهاء ما ساطع الملاحظ من أن  
عدم الحنف فيها لعدم تخصيصها تعليقاً وإنه ليست بمنزلة عندهم وأيضاً لو كان ذلك متبني على العرف فما الفرق في  
العرف بين أن حقت وإن حقت حقت كان الأول ينادون الثاني (قوله كون الشرط) أمجد أول  
فعل الشرط (قوله على شرط الوجود) أي متردد بين أن يكون وأن لا يكون لاستحالة ولا متحققة لاحتمال  
لان الشرط للحمل والمنع وكل منهما لا يشترط فيها ما شرحه التحرير (قوله فالحق) يحتمل زواله معدوماً  
(قوله تعبير) ليس على الإطلاق بل فيما يلقاه حكم ابتدائه كقوله لعبده أن لا يملك فانت حر عتق حين  
سكت وقوله لها أن أصبحت أوسعت وصحمت وهي بصيرة أو بصيرة أو بصيرة أو بصيرة طلقت الساعة لأن ذلك أمر عند  
فكان لبقا ثم حكم الابتداء بخلاف أن حقت أو مرضت وهي حائض أو مرضت فعلي حصة مستقبلة لان  
الحبض والمرض محال عند أقاد في العهر ووجهه كافي الخاتمة أن الحبض والمرض وإن كان عند الآن  
الشرع لم يعلق بالطلاق أحكاماً تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فافهم (قوله والمستحيل)  
محتمل زواله على شرط الوجود ح (قوله له) فلا يقع أسلاكاً فرضه من تحقيق النفي حيث حلقه بأمس  
محال وهذا يرجع إلى قولهما إمكان الشرط انعقاد العين بخلافه يوسف وعلى هذا ظهر ما في الخاتمة  
لو قال لها إن لم تردى على الله بنار الذي أخذت من كيسي فأنت طالق فإذا الدينار في كيسه لا تطلق بحر  
ومنه ما في القصة سكران طرق الباب فلم تقع له فقال إن لم تقصى الباب اليد فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد  
لا تطلق نهر ومنه مسائل ستة أتت في الفروع آخرها لبس (تنبيه) في فتاوى الكاظمي عن  
فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشد في أنه سئل عن قال زوجته أنت طالق إن لم تزوجي بفلان فأجاب بالخطأ  
في أن مراد الزوج به هذا التعليق أنما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عليها انفصال العينة وانقضاء  
العدة وهي حيث لا يكون ملكه فيكون لغوا بغير الشرط ويسقي قوله أنت طالق فطلق محتملاً كما استأخره  
بعض المتأخرين من علماء الدين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حال بقائها في عصمة  
الزوج وانتقل بعض منهم من جهة التعليق ووجهه محتمل وأوقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حينها لأنه في  
معنى المصدم والعلم متحقق مستمر لكنه لم يلقه بالمستقبل مع بلع جميع زمان الاستقبال بوجوده فلا يثبت  
له وقت آخر إلى أن ينشئ إلى آخر جزء من الحياة فينقضي فبقع ولاحظ بعضهم أنه شرط الزام فكانه يريد  
الزمان بعد عدم تزوجها بفلان وهو الزام ملازم فليغو ويقع الطلاق محتملاً أقول لو قيل بأن مراد الزوج  
التعليق بعدم إرادته التزوج بفلان بعد الطلاق هو نال الكلام العاقل عن الانعقاد بعدد ويكون في ذلك  
القول قولهم عينا على نظائره من الآراء والقليلة نحو أن كنت تعيني فان قالته لم أرد التزوج به بعد ذلك  
وقع الطلاق والأفلا اه ملخصاً نقل الكاظمي في هذه المسئلة ثانياً عن الحدادي صاحب الجوهر وأنه أجاب  
عن هذا سراج الدين الهاملي رواية عن شعبه على بن قوح بأنها تطلق وتزوج من أرادت قال الكاظمي وهو

كون الشرط معدوماً على  
خطر الوجود فالحق  
كان كان العماء فوقها  
تعبير والمستحيل كان دخل  
الجل في سم الخطأ لغو

مطلب أن لم تزوجي بفلان  
فأنت طالق

وكونه متصلا بالاعلوان لا يقصده الجازاة فلذلك تأسطه لئلا ان كنت تكتفك فانت كذا تعين كذا كذلك أولا ولا كذا الشرط لغزو  
أنت طالق ان لغزوه يقع ويجوز رابط (٥٣٦) حيث تأخر الجزء كما يأتي (شرط الملك) حقيقة كقوله لغزوه فعلت كذا فانت حرا وحكما

ولو سكر (قوله لمنكحته) أو معتده (ان ذهبت فانت طالق أو الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي عاما أو خاصا كان ملكك عبدا أو ان ملكك لعين فكذا أو الحكمي كذلك (كان) تكفك فانت طالق وكذا كل امرأة أو يكن معنى الشرط الا في المعية

٣ مطلب التعليق المردية الجازاة دون الشرط

قوله أو شرط الزامي قلت ووأيتني وصايا زوجة الاكل ما يؤيد به حيث قال أوصي لامته أن تعتق على أن لا تزوج ثم مات فقالت لا تزوج فأنما تعتق من ثلثة فان تزوجت بعدهم تبطل الوصية وكذا لو قال هي حرة على أن تبنت علي الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أتمت على الاسلام ساعة فقهى حرمته ثلثة ولا تبطل بالزنا ما بعد وكذا انصرافي قال ان تبنت على النصارى بعده أو على الاسلام وان أوصي لام ولده ان تم تزوج أبدا ان توفت وتناهوه كآلان تزوجت بعد ذلك بطلت وصيته وكذا قال لامته هي حرة ان تم تزوج شهره

٣ (قوله أي شرط لزوم الحال) لعل هذا التقدير خاص بالزوجة وأما الخالية من الزواج فمالك في شرط صحته يتزوجها ولو بالرجل لامرأة خالية عن الزوج أنت طالق أو ان دخلت الحمار فانت طالق كذا قوله لا غير العلم الملك اهـ (قوله ماصع تعليقه بالشرع) أي والموقوف معلق في المعنى على اجازة المالك والتعليق الحقيقي يقتصر على وقتا الشرط فمع هذا في الطلاق دون البيع فيستند

الذي ينبغي أن يقول عليه أي بناء على أنه تعليق يستعمل أو شرط الزامي (قوله وكونه متصلا بالخ) أي بلا فاصل اجنبي وسباني الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وان لا يقصد به الجازاة الخ) قال في البحر فلو سبته بخوف قرطبان وسبته فقال ان كنت تكتفك فانت طالق تجزئ سواء كان الزوج كذا قالت أو لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا اذاه ما بالطلاق أراد التعليق بدني وقوى أهل بخار عليه كافي القبح اهـ يعني على ٣ أنه للجازاة دون الشرط كذا رأيت في القبح وكذا في المنعوق فيها والخمار والغتوى أنه ان كان في حالة الغضب فهو على الجازاة والافعل الشرط اهـ ومثله في التاخر خاتبة عن الجبها وفي الوالجبسة ان أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سبته وتكلموا في معنى السبته عن أبي حنيفة أن السلم لا يكون سبته انما السبته الكافر وعن أبي يوسف أنه الذي لا يبالي ما قال وما قبله وعن محمد أنه الذي يلعب بالاحكام يشامر وقال خلفه انه من اذا دعي لعلام يستعمل من هذا شيئا الغتوى على ما روي عن أبي حنيفة لانه هو السلطة مطلقا اهـ والقرطبان الذي لا غيرته (قوله تعين) الاولى تعين بصفة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله كذا الشرط) أي فعل الشرط لانه مشروط وليس هو الجزء (قوله لغزو) أي فلا تعلق لانه ما أوصل الكلام أو لا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا أولا أو لا أو ان كان أو ان لم يكن بحر (قوله به يعني) هو قول أبي يوسف وقال محمد تعلق الحال بحر (قوله ويجوز رابط) أي كالمساواة الغائب ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله وألفاظ الشرط ح (قوله شرط الملك) ٣ أي شرط لزومه فان التعليق في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجزائه ورجعي لقول اجنبي لزوجه انسان ان دخلت الحمار فانت طالق وقصه على الاجزاة فان أحله لم التعليق فطلق بالتحول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المجزئ من الاجنبي موقوف على اجزائه ورجع فاذا أجزأ وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه باجازه يستند الى وقت البيع والمضاف فيه ان ماصع تعليقه بالشرط بقصره ولا يصح يستند بحر (قوله حقيقة) أي أشار الى أن المراد ما قبل تعليق الطلاق والعقود كذا النذر كان شيئا يتم معنى فقهه على أن اتفق هذا الثوب بشرط ملكه حالة التعليق فأما الرجعي (قوله أو حكما) أي أو كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقية ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي كما والى هذا أشار بقوله ولو سكر ط (قوله لمنكحته) أو معتده (فيه نشر مرتب قال في البحر وقد منا آخر الكتاب عند قوله والصريح يعلق الصريح أن تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة من يائز وعلق يائزا كفي البدائم اعتبارا للتعليق بالتميز (قوله أو الاضافة اليه) بان يكون معلقا بالملك كمثل وكقوله ان صرت زوجه أو بسبب الملك كالنكاح أي التزويج وكذا شرط ان اشتريت عبدا بخلاف قوله لعبد مورثه ان مانسده فانت حرة فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضع للملك بل لا يطلعه ثم أحسن ان المراد هنا بالانطافئ معناها الغتوى الشاملة لتعليق الخوض وللإضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم تزوجت كما أشار اليه القبح وقد اختلف في بيان الفرق بينهما فارجعه (قوله فكذا) أي فهو حرة أو تنشر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي علما وخاصة أشار بذلك الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بغيره أو قبيلة أو بكارة أو نوبة سكر بكر أو بغير (قوله كن تكفك امرأة) أي فهي طالق وحده فلا بد ما بعده عليه (قوله أو ان تكفك) لا فرق بين كونها اجنبية أو معتدة كافي بالبر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قال كل امرأة تزوجها طالق والحلية فيسافر الجرم من أنه يزوجه فبذلك ويجوز بالفسخ كسوق الواجب اليها أو

يتزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اه وقد من قبل فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث (قوله) قال كل امرأته أتزوجها فهي طالق ان قلت فلانك لم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان قلت لم تزوج ثم كالم طلق التزوج بعد الكلام الاول ثانية ٣ وانظر ما في الفصل العاشر من النسخة (قوله باسم أو نسب) الذي في العرو وغيره ونسب والواو قالوا قال فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق فتزوجها تطلق اه أي لانه لما في الوصف بالتزوج بني قوله فلانة بنت فلان طالق وهي اجنبية ولم توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اذ تزوجها (قوله أو إشارة) التعريف بالإشارة في الحاضرة وبالأسم والنسب العائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة هذا الحلف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا بانتمى الصفة ويتعلق بالعلاقة بالتزوج وعليه ما في الجامع وجعل اسمه محمد بن عبد الله فلهذا قلنا ان كلام محمد بن عبد الله هذا أحدنا فإنه طالق وأشاروا بالخالف الى العلامة الى نفسه ثم كالم الغلام بنفسه تطلق لان الخالف حاضر يقتضيه في الإشارة والأضافة ولم يوجد في منكر اذ قيل تحت اسم النكرة أو أضاف في العرو من جامع شيخ الاسلام (قوله فلانة الوصف) أي قوله أتزوجها فلهذا قلنا ان قوله لا امرأته هذه المرأه التي تشبه الدار طالق فانها تطلق العال دخلت أو لا بحر وانما تطلق الاجنبية لعدم الملك ووصف الاضافة اليه لا لفاء الوصف بخلاف اسمائه (قوله لعدم الملك والأضافة اليه) أما في مسألة المتن فظاهر وكذا فيما بعد هالان الاجتماع في فراش لا يلزم كونه من سكاك كأن وطأ الجارية لا يلزم كونه من ملك ومثل ذلك ما لو قال والديه ان تزوجتا سراة فمضى طالق ثلاثا وزوجها بلا أمره لا تطلق لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزوجها به بلا أمره لا يصح بحر من الخطأ ثم قال لا فرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كافي المراجع اه قلت لكن في الحانسية في صورة الامران العيص أنه يصح العيين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك والأضافة اليه وتزوج الاون غير سبب الملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه المهم الآن يكون مراد الحانسية ما اذا قال ان تزوجتا فمضى أمري فيقتضي يصح العيين وطابق والا فلا وجه لتفصيل المذكور قبل صحة التعليق فلا وجه ما في المراجع (قوله أو أضاف في المراجع) قلت هذا العرف في دمشق الانت غير مطرد بل كان وبان نعم بقي بن اطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاوي في مصر الا انهم اعدوا ثروة وتولية معاشي غير ما يطبخ (قوله كالغالب) أصل ذلك ما في العرو من المراجع ولو أضافه الى النكاح لا يقع كقولنا أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزوجي اياك فإنه يقع وهو مشكل وقيل الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى فاعله جعل التزوج مجازا عن الملك لانه سبب وجعل مع على بعد تصحيحه وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع بيع النكاح اه وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزوجك انعكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك هل يتقدم مع نكاحي اياك والمقدر كالملفوظ والى هذا الضعف أشار بمسئلة الترميض اه قلت لاظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل لا يحصل تزوجها بلها أو تزوج غير ليه الاكن مقتضى هذا اعدم الفرق بين النكاح والتزوج في أنه ان مرر به ذكر الفاعل يقع فيها والا فلا فيما قد أمل وأقر بمن هذا كمالا منافية لبعض فلا بد من أن المرر به في الفاعل يقع فلا فان الطلاق التزوج وجد الملك قبله بالتزوج فيصير وتطلق بخلاف مع نكاحك لانه مقارن الملك (قوله كعم موت أو موتك) لاضافته لخاله منافية للاجتماع في الأول والوقوف في الثاني كما تقدم في باب العروج (قوله في الجني من محسني المضافة) أي في العيين المضافة الى الملك وصارت الجني على ما في العرو وقد نفرت برواية من محسني أنه لا يفرضه كان يفرض كثير من أئمة شروزم اه وأما ما في الظاهرية من أنه قد يقول محسني يعني فذلك غير ما نحن فيه كيانا في بيانه قريبا فافهم (قوله ولصني تقليده الخ) ي تقليد الشافعي قال في

باسم أو نسب أو إشارة

قال المرأة التي أتزوجها طالق تطلق تزوجها ولو قال هذه المرأة الخ لا تضر فيها بالاشارة فلما الوصف (قلنا) قوله لا اجنبية زورت يدا فانت طالق فنسبها فزارت وكذا كل امرأه اتجعت معها في فراش فهي طالق فتزوجها لم تطلق وكل جارية ألحونها حتى تشاري جارية فيوطئها لم تقع لعدم الملك والأضافة اليه وما في العرو ان زياره الرائي عرفت لا تكون الا بطعام معها بطعم عند الزور فيصنف (كالغالب ابقاه) الطلاق (مقارن النكاح) كانت طالق سمع نكاحك ويصير مع تزوجي اياك لتام الكلام بطاعه وفي قوله (أو زواله) كعم موت أو موتك (قوله) في الجني من محسني المضافة لا يقع وبه أئمة شروزم انتهى وهو قول الشافعي ولصني تقليده بفتح فاض

٣ قوله وانظر ما في الفصل العاشر) حاصل ما ذكره صاحب العرو في هذه المسئلة انه لو قدم الشرط بان قال ان كعمت في نكاحك الخ يكون الشرط حصول كلام قبل التزوج وما لو عكس بان آخر الشرط انعكس الحكم وكان الشرط حصول كلام بعد التزوج حتى لو كان ثم تزوج تطلق في المسئلة الاولى دون الثانية ولو كالم بعد هذا التزوج على المسئلة الثانية تطلق لحصول الشرط وهو الكلام بعد التزوج اه



ويعلم ولا يفتي به فلا يثبت هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنا الحكم عليها لم يحتاجوا إلى بناه على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواية شاذة كإخباره إليه كلام المجتبى المار فافهم هذا وفي البحر عن البرزاني والزوج فعلا أولى من فسح الدين في زماننا ويثني أن يجيى إلى عالم ويقول له ما خلف واحتجابه إلى نكاح الفضولي فيزوجها العالم امرأته أو يجيب بالفعل فلا يثبت **وكذا** إذا قال لصاحبه إلى نكاح الفضولي فزوجها واحد منهم أمّا إذا قال لرجل اصدق صدقتي يكون تركها **(قوله)** ولو بتوطين صوابه وبتوطين بيانه من أحداهما من قبله من ألف المصرون الثانية ياه الثانية ككل تنسب إلى وقصوى قال في الامة

آخره مصور تنفي لاجلها \* ان كان عن ثلاثة مرتين

**(قوله)** في حديثين فسيده لان المستغنى اذا حمل بقول المجتبى في سادته فافتد آخره بخلاف قول الاول ليس له نفع فيه السابق في تلك الحادثة ثم له العمل به في سادته أخرى كن على الظاهر ملاحم من امرأة اجنبية مقلدا لا يحنف قلنا الشافعي ليس له ابطال تلك الظاهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظاهرها وهذا هو المراد من قول من قال ليس المقدر الرجوع عن مذهبه وتقدم علم الكلام على ذلك أول الكتاب في رسوم المجتبى **(قوله)** ولا يلتزم به حمل وجهه نفا **(قوله)** تطبيقه للثلاث هذا لخاص بالحرز قوله وما دونه ايم الحرز لامة وتقديره في الامور يعمل بتغيير الثنتين في الامة تطبيق ما دون الثلاث وهو صادق بالتبين وبالواحدة وظاهر عبارة الشارح أن ضمير تطبيقه لزوج العلق وهو أولى من عوده على الطلاق لان الاصل اضافة المصدر إلى فاعله كما ذكره في النهر ط **(قوله)** الا الحاشية إلى الملك أي في خصوص كل تزوجت امرأته فهي طالق ثلاثا فخلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فخلق طلاقا لان ما يجزى ضمير ما علقه فان المعلق طلاق ملك حادث فلا يسله تغيير طلاقه ملك له **(قوله)** لم يتقدم ذلك في كلامه مصر على يمكن أن يكون مراده ما قلناه في فصل المشقة فيما لو قال أنت طالق كذا ثبت فاعتقد بدروج آخر لا يقع ان كانت طلق نفسها ثلاثا متفرقة **(قوله)** يعمل بالزوال والحل وذلك وقوع الثلاث وقوله لا يزال والملك أي وقوع ما دونها فان الملك وان ذال به عند انقضاء العدة لكن الحل ثابت فانه أن يعود إليها لا يزال آخره على بخلاف الثلاث فان وقوعها لا يزال الحل بالكلية يصح لا يعود إلا بحمل ولما كان العلق هو طلاق هذا الملك بطلان التعليق بزوالها لا يزال ما دونها **(قوله)** بطل التعليق أي لزوال الحل بتغيير الثلاث **(قوله)** لم يعمل لانه لم يزال الحل بتغيير ما دون الثلاث وان ذال الملك **(قوله)** يقع المعلق كنه لان بطلان التعليق بزوال الحل فلم يبق في التعليق فاذا وجد المعلق عليه وهو دون الحل يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافي بقوله ان المعلق طلاق هذا الملك وقد زال بعضها لانه متغير بعد ما كانت الثلاث باقية فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا كما فادى في الفتح وقسمنا قبل هذا الباب **(قوله)** في الاول أي ما بقي من طلاق النكاح الاول **(قوله)** وهي مسألة الهدم الاسمية قسمنا قبل هذا الباب الكلام علم واحصل ان الزوج الثاني يهدم الثلاث وما دونها عندها وعند محمد يهدم الثلاث فقط **(قوله)** وقرنه أي غير اختلاف في مسألة الهدم **(قوله)** رجعت أي اصددها لان الزوج الثاني هدم الواحدة بالقبضة وعادت المرأة إلى الاول بملك جديد فبذلك ملك ثلاث طلاقات فاذا دخلت الدار وتقع واحدة من الثلاث ويقيم منها اثنتان فبذلك الرجعة **(قوله)** خلافا ل محمد فتنه لملك الرجعة عندها بما بقي من الملك الاول وهي واحدة وقد وقعت بالحل ط **(قوله)** وكذا يعمل أي التعليق وهذا أصح على المتن ح **(قوله)** لم يلقه الامام ط من الفاء وس **(قوله)** خلافا لهما أي لاصحابين فتنه هما لا يعمل التعليق لا يزال والملك لا يسله وله ان يقاء تعاقبه باعتباره قيام اخلت به بالادارة وتنفذ الصيغة فلا يبق تعاقبه لغوا لا اهلية فاذا عاد إلى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكم بسقوطه بغير عن شرح الجميع لمحضف **(قوله)** بغير عمل البراءة نقضه في البحر عن الثاني لكن باللفظ وبما يعل به فوثق عمل الشرط تكون

مطلب على معنى قوله ليس المقدر الرجوع عن مذهبه

وبتوطين في حديثين وهذا يعمل ولا يلتزم به برزاني (ويطيل تغيير الثلاث) للمرة والثنتين للامة (تطبيقه) للثلاث وما دونها الا المضافة إلى الملك كما هو (لا تعبر ما دونها) اعلم أن التعليق بطلان الحل لا يزال والملك فلو علق الثلاث وما دونها بغير الحل الدار فبغير الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطلان التعليق فلا يقع بدو حلها شيء ولو كان يهدم ما دونها لم يعمل يقع المعلق كله وأوقع محمد بقية الاول وهي مسألة الهدم الاسمية وقرنه فبين خلق واحدة ثم يغير ثنتين ثم نكحها بعدد زوج آخر فدخلت له رجعتا خلافا ل محمد وكذا يعمل لم يلقه مر تدابر الحر بفسلحا لهما وبفوت عمل البركان كلك فلاناً ومنت هذه الدار فأت أو حلت بستانا كلبسطنه فيما قلناه على المجتبى

محل الجزاء كما إذا قال إن كنت فلاناً لم ألتحق بالحق والتمتيل المذكور ولوقت محل الشرط فإن الشرط هو كملت ودخلت أي مضى منهما وهو الكلام والمنقول ومحلها فلان والدار المشار إليها فوقت محل الجزاء كوت المرأ التي هي محل الطلاق فإن بطوت هذين الماهين يسلط التعليق لأن التعليق لابد أن يكون على أمر على شطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياضه يدعيه مونه وأعدا البستان دار الآن عنه التفتت على حيلة كانت فيه كما قالوا في يقتل فلان أو لا أو لا يسجد بعد الانتهاء أو أخرى غير المشار إليها كحضر حوايه أضاف لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله وسقي مسئلة الكوز بفروعه) أي في باب العين في الـ كل والشر من كلب الإجمان وحاصلها أن إمكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد العين وشرط بقائهما فلا في يوسف فلو حلف بشر من ماله هذا الكوز اليوم ولا ماله فيه أو كان فيه مضى اليوم لا يحسن عندهما العلم انعقادها في الأول ولطلانها في الثاني وإن لم يقبل اليوم ولا ماله فيه فكذلك لعدم انعقادها أمان كان فيه ماله فصب فانه يحسن انعقاد انعقادها بالمكان البرم بحيث بالصلبان البرم عليه كخمر فاذا صلبت البرم فصبحت كلو مات الحالف والماله باق بخلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البرم أي آخر أزمان الوقت العين ومن فروعهما يقتل زيدا اليوم أو لا أو كان هذا الرضيف اليوم أو ليعين دينه غداً فلو زيدا أو كل الرضيف فيه قبل مضى اليوم أو قضي الدين أو أبرأ فلان قبل الغد ليحسب وتعلم في العين من الأمان أقول والمخالف بذكر هذا التفصيل في المسئلة السابقة لأن شرط الحنث فيها أمر وجدي وهو الكلام أو الفتنول فاذمات أو جعلت يستأنف قد غفلت المحل ووقع اليأس من الحنث فلا تأنف في مقام العين سواء كانت مؤقتة أو مطلقة بخلاف ما إذا كان شرط الحنث أمر اعتيادي مثل أن لم أكلم زيدا أو لم أدخل فلان لا تبطل بطوت المحل بل يصدق به الحنث لليأس من شرط البرم وهذا إذا لم يكن شرط البرم مستجيلاً والافهم مسئلة الكوز وقد علمت ما ينبغي من التفصيل وليس مما يقوله لأعتمد السماع فإن العين فيه لا تعقدو يحسن صحتها لانصوح السماع أمر يمكن في نفسه وقد وقع لبعض الأنبياء والملائكة وغيرهم ولكنه يحسن صحتها العين أو في آخر الوقت في المؤقتة لتعقيد اليأس عند هذا بخلاف مسئلة الكوز فإن شرط اليأس موجود في الكوز أو ما لا يفي به من غير يمكن في نفسه ولا في العاد فلا تبطل العين ولا يحسن إذا صلبت من مكانها العين مطلقة كاسية فين يصدق في العين ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله وجعلنا) لأنه لما طلق الثلاثة كانت أمتوه هو لا تلك عليها الاثنين فكان معلقتين ح (قوله وألفاظ الشرط) عند من الإسماء والحروف لا شاعها عليها وهو يسكنون الرمسق اشتقاقاً كبيراً من الشرط بحركة جيم العلامة سمي بذلك لأنه علامة على ترتيب

مطلب في مسئلة الكوز

وسقي مسئلة الكوز بفروعه (فرع) قال لزوجه الامانة دخلت الدار فأنت طالسق ثلاثا فتمتقت فدخلته وجعلتها قنينة (وألفاظ الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو نقصها وقع لصال ما ينو التعليق فبدن وكذا لو حذف الفاء من الجواب

مطلب في ألفاظ الشرط

التائس على الأول وسعى الثاني جواباً لأنه لما لم يلزم على القول الأول صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وحزاهم تجوزاً لأنه لما لم يلزم على نحل آخر أشبه بالجزاء كفي التفرقة فاصفة الألفاظ إلى الشرط لأنه تفق السعي إلى الاسم ح وقد مضى صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا إذا لم يكن المعبرة لفظاً للشرط هنا جيم العلامة على شئ ناص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي هذه الأدوات تدل بالآثار على وجود الجزاء كفي النهر أي عند وجود الشرط ح (قوله فلو نقصها وقع الجواب) هو قول الجمهور لأنها لا تبطل ولا يشرط وجوده لأنه وقت الوقوع بل يقع الطلاق فنظر الظاهر الألفاظ وزعم الكسائي ما ظر اليتاني في مجلس الرشيد أنهم شرطية بمعنى إذا هو مذهب الكوفيين ووجه المعنى وعلى كل حال إذا فرغ التعليق ينبغي أن تصح ينسبه نهر مختصراً إلى ذلك أشار الشارح بقوله بدین ط (قوله وكذا لو حذف الفاعل الجواب) يعني يقع العمل بالم ينو التعليق فبدن عن أي يوسف أنه يتعلق جلا الكلام على الفائدة فتعبر الفاعل بخلافه على جوازه الاختياراً بآزاه أهل الكوفة قولاً بفرع أبو يوسف ومعه أهل البصرة قولاً بفرع المذهب بجره ذكره من المعنى أن الاختص قال أن ذلك واقع في الأمر الفصح وأن نعمان ترك خبر الوصية للو الذين وقال ابن مالك يجوز في الترادف واحد من حيث القطعة فإن جاء

مطلب في لو حذف الفاعل من الجواب



صاحبها والاستمع بها ١٥ قلت ينبغي في زمانها إذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاءه بالعمادة  
لا يفرقون بين دخول الغلاء وعدمه عند قصد التعلق وقدمه لرد ذلك لغتهم ولا يسامع وقوعه في الكلام  
الفتيح كما هو كافي قوله تعالى وان اعطيتهم انكم لشركون واذ اتى عليهم آياتنا بيناهم كان جنتهم  
والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تأويل الأول بانه على تقدير القسم والثاني  
والثالث على جمل اذ غير الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل بخلاف الظاهر  
واذا صاود ذلك لغة العامة ينبغي حل كلامهم عليه بكون كلامهم بمن كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذلك  
كان التعلق بلغة أعجمي وقد قال العلامة قاسم انه يجعل كلام كل عاقد واذر وحالف على لعنه هذا ما ظهر  
في واقع حياته وتعالى له ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم الكثرة للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح  
قول أبي يوسف لكثرة حذف الغلاء كسبعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم العس في قولهم أنت واحد بالنسب  
الذي لم يقل به أحد اه \* (تنبيه) وجوب اقتران الجواب بالماضي تأخر الجواب كالتعريف في محله (قوله في نحو  
طليعة الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طليعة الخ ظم اذا وقعت جوابا ليجب  
اقترانها بالغاء قال في النهر أي جملة طليعة كالامر والنهي والاستفهام والنهي والعرض والتعريض  
والنحو وأراد بالجملة تدوير بشي وعسى وفعل التعجب وقوله وبما أي وبالجملة الفعلية لقرونه تعالى فتوفي بعد  
ظاهرة أو مقصورة كالتي التسهيل وعبارة الرضى كل جملة فعلية مصدرية تصرف سوى لا ولم في المضارع سواء  
كان الفعل المصدريا أم مضارعا فدخل التنوين كجاءه المراد و زاد لقرونه بالقيم أو و لكن  
جعل ابن هشام القسم من الطليعة اه وتمام ذلك في البحر والحاصل ان المراد بعبارة لقرونه وسوف  
أون أو و أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو طليعة الخ ونظمها المحقق  
ابن الهمام في الغرض بقوله

تصل جواب الشرط حتى قرانه \* بانه اذا ما فعله طليبا أي  
كذا جاد أو قسما كان أو بقده \* وروين أو وسوف ادر ابقى  
أو أجمية أو كائن منق ما وان \* ولئن من بعد ما حدثناه قد عتا

(قوله وكل) لم يذكر الخاتمة كلا وكذا في أدوات الشرط لانها ما يسامنها واتخاذ كرهها الفقههاء لثبوت  
معنى الشرط معها وهو التعليل بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي أضيف إليه بحر  
(قوله ولم يسمع) كما لا منصوب الخ قال في النهر نقل الخاتمة ان كمالا مقتضية لشكر أو منصوب على الظرفية  
والعامل فيه حذف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا التي معها هي  
المصدرية الترتيبية وزعم ابن عصفور وأنها مبتدأ أو ما تكره موصوفة بالعائد محذوف وجملة الشرط والجزاء  
في موضع الخبر ورد أبو حيان بأن كلما لم يسمع الانصوبه وتأتي خبره بأن هذا بعد تسليمه لا ينبغي كونها  
مبتدأ اذا الغضة فيها فحصة نلوه نيت لاضافة إلى معنى اه فرد الشارح بالنسب ما شغل نقضا لأجواب  
وفتحة البناء كالموصوف التقدسي وقوله ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عصفور وأشار به إلى الرد على أبي  
حيان فان السمع ع فيها فتح لامه ولا ينبغي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لاضافة إلى معنى فقد  
أفاد ما في النهر بأبو حيان بان كلما لم يسمع الانصوبه وتأتي خبره بأن هذا بعد تسليمه لا ينبغي كونها  
المذكورة في قوله لو ومن أين وأيان وأفي وأفي وما في الغرض فرع قال أنت طالق لو ادخلوك أولاد أولاد  
أوصرك لا يقع وكذا في الخبر بان قال طلعك بالاسم ولا كذا اه قلت ومنها ما أفاد معناه في البحر  
أنت طالق بدخول الأواو ويجوز ان لم تطلق حتى تدخل أو تحبس لان الباء الوصل والاصناف وانما يصل  
الطلاق وما في السهل لا يتعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لأنه استعمل

مطلب المواضع التي يجب  
اقترانها بالغاء

في نحو  
طليعة أو جيتو بهامد  
و بما وقد بين وبالنسبة  
كل صنف في شرح المتن  
(واذا أو اما وكل) لم يسمع  
(كلما) الانصوبه ولو  
مبتدأ لاضافة إلى (ومنى)  
ومنى ما وعوده

مطلب ما يكون في حكم  
الشرط

البتول استعملته الامراض فكان الشرط قبول العرض لا وجوده كقولنا على أن تعطيني ألف درهم اه  
قلت وقد يكون الكلام متصفاً بالتعلق بدون تصريح بأدائه كعقري قوله ويكتفي بمعنى الشرط الخ ومنه ما في  
الجر حيث قالوا في المحيط وعن أبي يوسف قال أنت طالق استلقت هذا بغيره دخل الدار وأكده باليمين  
فصير كأنه قال إن لم أك دخلت الدار فأن لم يكن دخلت فقلت ولولا أنت طالق لادخلت الدار يتعلق  
بالبتول اه ثم قال ولولا قال أنت طالق ووالله لا أفعل فكذلك فهو متعلق وعين ولولا قال أنت طالق والله  
لا أفعل كذلك فالتعلق كره ما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه إذا لم يعط القسم تدين ما بعده  
جوابه وصرفاً فلا يرفع أنت طالق للتعلق فتبين ومنه أيضاً في الطلاق لا أفعل كذا (قوله كذا) هذا  
ما حرم به في الجرم أن المذهب أنهما يعني الشرط خلاصاً لما في المضمون أنه التحقيق عدم الشرط فلا تأتي  
التعلق على ما فيه منظر الوجوه (قوله تعلق بغيره) كذا في المحيط وفيه معنى أبي يوسف أنت طالق دخلت  
الدار ولعلقت فلهذا وجد حمل خلاف ما لا نراه ليطلقها إن دخلت الدار فإذا دخلت لزمه أن يطلقها ولا يقع  
الاعتق أحدهما كقوله إن لم أنا البقرة اه مجرداً من الكلام في ذلك أوائل باب الصريح (قوله فإذا زاد  
عوماً) فيه أن الفعل لا يحرمه وعبارة الغاية كلفى الغنى والجر لان الفعل وهو البتول أضيف إلى جماعة  
فإرادته عوماً غير مخرصة به أخرى اه فإرادته العموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي لخاصتها القول  
الثبت وفيها تحمل اليمين إذا وجد الشرط مرة إلا في كل زوجين يثبت الغنى والجر واشتراكها في باقي  
(قوله وجهها في الصر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول التكرار فبان وجد الشرط حيث قال والحق  
أن ما في الغاية أحد القولين نقل القولين في الغنية في مضمون السطح اه ونقل هنا من المراجع وعن  
بعض الحنابلة أن مقتضى التكرار والصحيح أن غير كماله لاوجب التكرار اه فأما ضعف هذا  
القول وضعف ما من بعض الحنابلة فافهم (قوله أي بتل اليمين) أي تنتهي وتتم وإذا تمت حلت فلا تنقض  
الحلث ثانياً اليمين أخرى لأنها غير مقضية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله بطلان التعلق) فيه أن  
اليمين تنهائي ٣ التعلق (قوله إلا في كل) فإن اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأما حصرة أن  
مضى لا تغيب التكرار أو قبل تغيبه والحق أنها إنما تجسد عوم الاوقات في حق زوجت فانت طالق المبادى  
أي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وإن المقرة وبلفظ أبداً سكتي فإذا قال إن  
زوجت فلانة أبداً فهي كذا فزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانياً لا يطلق لان التأييد إنما يثبت التوقيت فيبدأ به  
عدم التزوج ولا يتكرر وأي كذلك سكتي لولا أي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع إلا على امرأتها واحدة  
كذلك المحسوس وغير متخالف كل امرأة تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم وللفظ أي انما يعموم  
الصفة لقولهم في أي عبيدي خربت فهو حر لا يقتلوا إلا واحداً لأنه استند إلى خاص وفي أي عبيدي خربت  
يمتق الكل إذا ضرب والاستناد إلى علم في أي امرأة تزوجت نفسها ممتق فهي طالق يقتلوا الجميع وتعلم  
تقيقة في الجر (قوله كافتضاء كل عوم الاسم) لان كلاً يشمل على الافعال وكل يشمل على الاسماء  
فيثبت كل منهما عوماً ما دخلت عليه فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه ما دخلت  
اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء ببقية على ما لا فيثبت كلاً وجد المحلوف عليه غير أن  
المحلوف عليه طلاقاً هذا الملائكة وهي متشابهة فالخاص أن كلاً للعموم والافعال وعوم الاسماء ضروري  
فثبت بكل فعل حتى تنتهي طلاقاً هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعوم الافعال ضروري ولولا  
المصنف إلا في كل وكلاً كان أولى لان اليمين في كل وإن انتهت في حق اسم فيثبت في حق غيره من الاسماء  
ومن غروها لو كانت له أربع نسوة فقال كل امرأة سكتي لا يطلق فدخلت واحدة فطلقت ولو دخلت  
دخلت طلقين فان دخلت تلك المرأة أخرى لا يطلق ولولا كلاً دخلت فدخلت امرأة فطلقت ولو دخلت  
ثانياً لا يطلق وكذا ثالثاً فان تزوجت بعد الثلاث وعادت إلى الأولى ثم دخلت لم تطلق خلافاً لغيره ومما لو

كلو كانت طالق لو دخلت  
الدار وتعلق بغيره لساو من  
نحو من دخل منكر الدار  
فهو طالق ولو دخلت  
واحدة من أولها بطلت بكل مرة  
لان البتول أضيف إلى  
جماعة فإذا دمجها كذا في  
الغاية وهي غريبة وجهها في  
الجر أحد القولين (وفيها)  
كلاً (تصل) أي بتل  
(اليمين) بطلان التعلق  
(إذا وجد الشرط مرة إلا  
في كلاً فإنه يفسد بعد  
الثلاث) لاقتضاء عوم  
الافعال كافتضاء كل  
عوم الاسماء

٣ (قوله فيه أن اليمين الخ)  
قال شيخنا يمكن تصحيح  
العبرة بأن يراد باليمين فعل  
الخاص الذي هو الاثر  
وبالذات ليس نفس جلتى  
الشرط والجزاء اه ويمكن  
أن يراد باليمين نفس الطلاق  
المعلق وبالتعلق معناه  
العرف الذي هو ربط الطلاق  
بذبول الدار ومثلاً وأطن  
أن هذا أحسن لاطلاق  
اليمين على نفس الطلاق  
كثيراً في لسان الفقهاء تأمل  
بأنصاف اه

قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة قد خسل أربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل  
 دخل واحد فان شاء ففرها عليهم وان شاء جمعها على واحدة بحر وفي الشريعة لا يفرع بكثر وقوعه طالق في  
 السراج فكل من المتزوجات طالق ثلاثا وكل طلاق حوت فغير زوجها فبانت ثلاث  
 ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عني بقوله كلما طلاق حوت طلاق فليس بشئ وان لم يكن أواديه طلاقا  
 فهو عين اه قلت واصل وجهه أن قوله وكل طلاق حوت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم أن يكون  
 سلما باله قد لجوا أن تزوجت فليست طلاقا (قوله فلا يقع) تفرع على قوله فانه يعمل بعد الثلاث وانما لم  
 يقع لان الحاقه عليه طلاق هذا الملك هو متعدي كماله مال كل الزوج الا تحصيل الثلاث فانه يقع  
 ما بقى (قوله لم يفسخ لهما على سبب الملك) أي التزوج فكما وجد هذا الشرط وجده لك الثلاث فبقيت نسوة  
 بحر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كلما نسيتك فانت طالق فنكحها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة  
 طلق طلقين وعليه من وصف وقال محمد بابت ثلاث ووطئها أو بغيره ووصف اه قلت وجهه  
 كافي في الوالدية انه لم تزوجها ولو تمت واحد وجب نصف مهر فاذا دخل بها وجب مهر كامل لانه ووطئ  
 يشبه في المثل ولو جبت لعدة فاذا تزوجها ثانيا وقت أخرى وهذا طلاق بعد الثالث ولمعنى فان من تزوج  
 المعتدة طلقها قبل النكاح لم يكن عند أبي حنيفة أو يفسخ طلاقا بعد النكاح لمعنى فيصير مهر كامل  
 فصار مهران ونصف فاذا دخل بها هو معتدة من جنى مكرما جعلوا يجب بالوطئ متى فاذا تزوجها ثالثا لم  
 يقع النكاح لانه تزوجها وهي منكوتة اه (قوله لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق وحاصله انه في  
 الاول حلق وقوع الطلاق على ايقاعه الطلاق فاذا حلق مرفيع الطلاق طهر مرة أخرى ولا تقع الثالثة  
 لان الثانية واقعة وليس بمرة بخلاف الثاني فان الحلق عليه فهو وقوع الطلاق الصادر بالايقاع فان  
 الايقاع يستلزم الوقوع فاذا طلقها مرة وجدا الشرط فتمنع أخرى ووقوع أخرى وجسدت شرط فتمنع  
 أخرى اه ح (تنبيه) انه لا يعتقد بكلمة كمالا يمكن منعقدة لانه لا يملك طلاقا تكرار الشرط والجزء  
 وهذا رواية الجهم وعليه الفتوى لانها أحوط وفي رواية البسوط المنعقدة له عين واحدة وقد يفسد  
 انقضاه مرة بعد أخرى كلما دخلت اه يحيط وينبغي أن تظهر المرة اذا قال كلما طلق فانت طالق  
 ثم حلق بكلمة كلما يقع الاثنتي ثلاث على الاول واحد على الثاني وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجت  
 فانت كذا اثلاثا فزوجها مرة ليس شافعي ثم طلقها اثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجاهل وهي  
 الاصح يحتاج الى الحكم بالجمع ثانيا بغير ملخص (قوله وزوال الملك لا يبطل العين) أي زواله بمادون الثلاث  
 كمالا يقع وطلقة اكتفاء عن من أن يتعلق بطل زوال المثل أي بتخصير ثلاث ثم رد عليه أنه يبطل بالردة  
 مع العاق خلافا لها وما جاب في البصر بأن البطلان فيه خروج المعلق عن الاهلية لا زوال الملك واعتراضه  
 في النهر بأن عتق مدبره وبأهوائ أولاده دليل زوال ملكه وقيد زوال الملك لان زوال المثل يبطل العين  
 كمالا فان قلت قد جاوز زوال الملك مالا لعين فيسقط طلاقا لان زوال الملك لا ينافي فخرجت بعد الطلاق  
 وانقضاه العدة لم يحسن وبطلت العين باليمن ونقض تزوجها ثانيا ثم خرجت بلاذن من عتقت قلت العين  
 بقيد اتصال ولاية الاذن والتمتع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجة فسقطا العين بزوال الزوجة كخلف  
 لا يتزوج الابان غير معه فبقي دينه ثم خرج لم يحسن بخلاف الاذن فلان لا معاملة بينهما الا بمطابقة كافي  
 المحيط بحر وحاصله أنهم لم يبطل زوال الملك بل للعد شرط قيدته العين وقطع طلاقا لولا ليعلمه بكل  
 مفسد قد يجعل قيام ولايته كإساق في الأيمان (تنبيه) استثنى في البصر من عدم بطلان زوال الملك  
 فرعا في القنينة سكنت في هذه البلاد فامرأته طالق وخرج على الفور وخطم امرأته ثم سكتها قبل انقضاء  
 العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه قال في البصر قد يبطل العين بزوال الملك هنا  
 قبل هذا بفرق بين كون الجزاء طلاق وبين كونه فامرأته طالق لانهم ابعد البيوت ولم يبق امرأته فليعدنا

فلا يقع ان سكنتها بعد زوج  
 آخر الا اذا دخلت (كلا على)  
 التزوج نحو كذا تزوجت  
 فانت كذا لم يفسخ لهما على  
 سبب الملك وهو غير مشاه  
 ومن لطف مسائلها لو قال  
 لو طأته كلما طلقته فانت  
 طالق فعلقها واحدة تقع  
 تثبتان في كل وقوع عليك  
 طلاقا يقع ثلاثا لتكرار  
 الوقوع لكنه لا يلزم به في  
 الثلاث (وزوال الملك)

مطلب المنعقدة بكلمة كمالا  
 أعان منعقدة لانه لا عين  
 واحدة

مطلب زوال الملك لا يبطل  
 العين

مطلب مهمم الاضافة  
للتعريف بالتعبد فيقال  
قال لا يخرج امرأتين  
الحار

من نكاح أو عين (لا يبط  
العين) فلو أبنت أو أبنته ثم  
نكحها أو اشتراه فوجد  
الشرط طلق وتعلق بقائه  
التعلق بية أمحل (وتصل)  
العين (بعد) وجود (الشرط  
معلقا) لكن أن وجد في  
المالك طلق وتعلق والا  
فبطل من طلق الثلاث  
بدخول الحار أن طلقها  
واحدة ثم بعد العدة قدخلها  
فقتل العين فينكحها (فان  
استلحق وجود الشرط)  
أي ثبوته ليسم العدوى  
(فالقول مع العين) لا نكاح  
الطلاق ومفاده أنه لو طلق  
خلاتها بعد وصول  
نفقتها أي ما فاقى الوصول  
وانكحرت

مطلب اختلاف الزوجين  
في وجود الشرط

هذا فانه حسن جدا اه وسيد كره الشارح في الفروع وحاصله تعبد قولهم والملك لا يبطل العين  
بما إذا لم يكن الجزاء فامرأته طالق أملاو كان كذلك فانه باطل أقول لما في القنينة ضعيف لانه مبنى على  
اعتباره لا الشرط بدليل التعليق بقوله لانه وقت وجود الشرط ليست امرأته وهو خلاف الظاهر ففي  
القنينة أيضا ان فعلت كذا فالحلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فالحلال الله على حرام ففعل أحد  
الفلين حتى بانت امرأته ثم فعل الآخر فليلق الثاني لانها ليست امرأته عند وجود الشرط وقيل يقع  
وهو الظاهر اه فأخذ أن الظاهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت  
امرأته فلا يضر بينونهما بعده وهذا هو الموافق لما أطلقته أصحاب المتن هنا ولما صرحوا به أيضا في  
الصكنايات من أن البائن لا يبطق البائن الا إذا كان البائن معلقا قبل ايجاد المنجز البائن كقوله ان  
دخلت النار فانت بائن ثم أبنتها ثم دخلت بائن أخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته  
من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعلق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق  
وعليه ما في البصر من الميط لو حلف لا تخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت  
أو قال ان قبلت امرأتى خلافة فبعدى حرقها بعد البينة بحث فيه مالان الاضافة للتعريف  
لا التعبد اه وكذا ما قدمناه عن البصر لو قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نساء فدخل أو بع  
مرات الخ فان تصرحه بطله أن يجمعها على واحدة تشمل ماذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار  
حالة التعليق لانها وقتها كانت امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لما علت من ترجيح أن المنع قد بطل  
كلما أحيان منقذة للجماع وينبغي على القول بأنه كالحث ينقضي عن آخره لا كجمعها على واحدة لانها  
بعد اخلت لم تبق امرأته فلا تدخل في العين المسقطة بعد ما قدمناه في آخر الكايات من أنه اذا قال كل  
امرأة لا تدخل المبيتة بالجماع والا يلا لأن بعينها فانت تحقيق هذا المقام وطبق السلام (قوله من  
نكاح أو عين) بيان ذلك وقوله فلو أبنت أو أبنته ما يعلل برفع علمها بطريق الشرع الرب (قوله فلو  
أبنتها) أي بعد دون الثلاث (قوله وتصل العين الخ) لتكرار بين هذه بين قوله فيما سبق وهما تصل العين  
اذا وجد الشرط مرتان المقصود هناك الإحصاء بمرءة غير كلواها بمجرد الإحصاء اه ح ولانه هنا  
بين التحاليل وجودها في غير الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما  
يدل عليه الا لاحق ح (قوله لكن ان وجد في الملك طلق) أطلق الملك فشملا ماذا وجد في العدة والمراد  
وجوده في الملك لا جمعه حتى لو قال ان حقت حينئذ فانت طالق فانت الأولى في غير ما كمو الثانية في  
ملكه طلق وتغافل في البصر وسيأتي عند قول المصنف هل في الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في  
الملك والا (قوله فلو الخ) تفرع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) أي أصلا أو تفعلا كما في شرح  
الجميع أي اختلاف وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البراءة ادعى الاستثناء  
أو الشرط فالقول له ثم قال وذكر النسبي ادعى الزوج الاستثناء وانكرت فالقول لها لو اصدق بلا بينة توان  
ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسل فالقول له اه وسيد كره المصنف الاختلاف في دعوى  
الاستثناء وطرحها ما ذكره النسبي أن الاختلاف صغير جار في دعوى الشرط تأمل وفي البصر عن القنينة  
ادعت أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه المرأة ولو ادعت عليه أنه  
حلف لا يضر به او ادعى أنه لا يضر به من غير ذنب وأقاما البينة فثبت كلا الأمرين وتعلق بينهما كما كان  
اه (قوله ليسم العدوى) نحو ان تدخل الدار اليوم (قوله فالتعبد) أي الا إذا لم يعلم وجوده الامتناع فيه  
القول لموافق نفسها كما أي (قوله لا نكاح الطلاق) أي انكاحه وقوعه وهذا أولى من التعليق بأنه متمسك  
بالأصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم أحلف في حضيضك فالقول له أنه جاءهم من أن الظاهر  
شاهداهما من وجهين كون الأصل عدم العارض وكون الحرمة ما تمنعه من الجماع (قوله ومفاده) أي مفاد

الملاقاة فاقوله (قوله ان القول) بكسر الهمزة وتاء الجاء جواب لو وهي وجواب ما نسبنا الى الاولى  
 المفتوحة الهمزة والمصدر المنسبك من المفتوحة وجعلنا خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم ان ظاهر  
 المتن يقتضي انه لو طاق مطلقا بعدم وصوله فثبت ما شرعنا في ادعى الوصول وانكرت فاقوله في عدم  
 وقوع الطلاق وقوله في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعضه الا ان المصلحة كافي  
 القينة والتمسيرة (قوله به جزء في القينة) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيت في القينة واما  
 للعين وللصل القول للمرأة ثم مررنا بالمتن في العكس أي القول للرجل (قوله وأقر في البحر) حيث  
 قال في فصل الامر بالرد قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النطق بها والاصح ان القول  
 قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايجابا حتى وهي تنكر اه وقال هنا كانه يثبت من قولها في عدم  
 وصول المال اه ونقل الظاهر الرمي أيضا نصحه عن اللبس والفصول ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين بوض  
 فوائده صدور الاسلام أنه قال في مسئلة النطق وتثبت حتى مضت المدة ينفذ أن لا تطلق لانها لا تشرع ثم يبق  
 لها نفقة (قوله هو يقتضي تخصيص المتن) أي خصصه بان يكون القول له اذا لم يتعين دعوى ابطال المال  
 جلا لعمالة على المقيد (قوله وجزء ضمنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث سئل عن حلف  
 بالطلاق لما اتته أنه يدفعه الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع  
 الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف بالدين على عدم القبض ويستحق اه قلت وهذا الظاهر للأمر يدفع الدين  
 اذا ادعى الدفع من مال الأتم فإنه يصدق في حق برائة نفسه لا في حق راءه لا حرم هذا وقد علم مما قدمناه من  
 القينة من صاحب البحر أن في المسئلة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون القول للمرأة  
 في حق الطلاق في حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا تأثر به فلا تأثر بوجه  
 الظاهر الرمي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه منكر الحكم  
 ثم ذكر أن القول لها وأنه الاصح ثم مررنا بالخبر في التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه لا يمكن أن يقال  
 ان القول له في ايجاب المال اليها أو الى الرائي أسلاذلا وجعله مع ما يلزم من تسليمه استغناء عن المسئلة لكل  
 مدون أراد منع الحق من صحته فثبت بطلانه على عاقب الطلاق على عدم الاداء وقت معين ثم يدعى الاداء  
 وهذا مما لا يقول به أحد فخلاص أن يكون هو المقادير المتن والشروط فعل أن ما حكمه في جامع الفصولين  
 آخره والمراد بالقول الذي ذكره أولا وبدل عليه التعليل بأنه منكر الحكم أي حكم التعلق وهو الخائن  
 عند وجود الشرط فتدبر (قوله الاداء ابرهنت) وكذا لو برهن غيره لانه لا يشترط دعوى المرأة للطلاق ولا  
 أن تبرهن لان الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل بحسبة بلا دعوى أو فادعى الصرور ورواهنا فانظر  
 تر جميع برهانه اذا كان القول له كان رهاه لقوا وبدل عليه أيضا ما قدمناه من البحر عن القينة فخيلا  
 ادعت أنه ملحقها بالشرط الخ (قوله وان كان نكاحا) لانها على النقي صورة وعلى إثبات الطلاق حقيقة والقيمة  
 للمعاصلا للصورة كلوا شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثنى قبل التناهي قولوا كان فيها  
 نفي اذ شرطها اثبات اسلامه بشكل عليه ما سبه أي في الأيمان لو قال مبدعوا لم يصح العام فتدبر  
 بالكون فلم يبق في الاصل عدم الشهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يصح العام فهذا يدل على أن شهادة النفي لا تقبل  
 على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد أوجه لكن قيل ان عدم العتق اشتراط المحرم في شهادة عتق  
 العبد وعليه فلو كانت أمة عتقت اتفاقا فلا تشترط دعواها بعتق فلا شك في اتمام في البحر (قوله لانه ملك  
 الانشاء) أي فلا يتهم أمانا كانت ظاهرة فلا يصدق لانه يرد ابطال حكم واقف في الظاهر لوجود وقت  
 السنه وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب العمل زيلى قلت وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما  
 يثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا الظاهر لو قال أنت طالق للسنة بدون تعليق في البحر عن  
 الكافي لو قال لامرأة لا طاعة لك السنة لا يقع الا في طهر خالف الطلاق والوطه عقيب حيض خالف

ان الفصول له به جزء في  
 القينة لكن صح في الخلاصة  
 والتجاذبه أن القول لها  
 وأقر في البحر والنهر وهو  
 يقتضي تخصيص المتن  
 لكن قال المصنف وجزء  
 شيخنا في فتاواه بما لم يسه  
 المتن والشروط لانها  
 الموضوع لنقل المذهب كما  
 لا يقتضي (الاذا برهنت) فان  
 اليمين تقبل على الشرط  
 وان كان نكاحا لم ينجح  
 صح في القينة فادعى كذا  
 فتدبر أنها لم تقه فبات  
 وطلعت مخ وفي النيين  
 ان لم أجامعك في حيفتلك  
 فأنت طالق السنة ثم قال  
 جامعك انما شافا القول  
 له لانه ملك الانشاء والا  
 انتهى

من الطلاق ولو طلقه فإذا ساحت وطهرت وادى الزوج ساجها أو طلقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لا تعقد المضاف سينا لجمال وإنما يترأى حكمه فقط فدعوى الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم أجهه من ذلك حيث نكح فأت طالق فادى الجماع في الحيض لا تطلق لأنه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما يتعد سببا عند الشرط لماعرف اذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أثر لى أربعة أشهر فثبت المدة ثم ادعى الطلاق بعد وقوعه أشعر بما عاك ان شاء فيقبل قوله ولو قال ان لم أقر بلى في أربعة أشهر فثبت المدة ثم ادعى الطلاق في المدة لا يقع لأنه علق الطلاق بصريح الشرط ففى أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله اهتدأ أكثرى بخلاف الامر من الزبلى فليتأمل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلف في وجود الشرط الخ والاشية هي قوله ان نكحت كما بيناه للشارح فيها ح والاحسن تفسير الآية بقوله وما لا يعلم الا انما الخ (قوله ليسنا على المطلقات) فقد ادعى الاول بما اذا كان هناك الاثنية وتقيد الآية بما اذا كان له حكمه أخذنا من هذا التفصيل المذكور وهنا وما قاله الشارح تتبع فيه ما بين كمال في شرح الاصلاح وفي بحث أمأ أو لا لما علمت من محال لهذا التفصيل لما ذكرناه من الكافي أو ما أتينا فلان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس محالاً يعلم وجوده الا انما لان الرجل يعلم لكونه فعله واما انما فلا نه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسئلة لا يزم منه تعييدها بين المستثنى التي هي ما عدا نكحتهما مسائل جزئية لهما قد اطلق بعضها وصريح بعضها بما يخالف هذا التفصيل كجدة من ادعى مسئلة النفقة من النكح والنفقة من النكح من ادعى الوصول بعد مضي الأيام المعتبرة وما عدا من النكح من الكافي فربما ينفى قوله ان لم أقر بلى في أربعة أشهر من أن لدعوى بعد مضي المدة فقد قبل قوله مع أنه لا يلائم الا انشاء فقدر (قوله وما لا يعلم الا انما) فبديه لا لو كان يعلم غيرها فوقف الوقوع على تصديقه أو البينة كالنكول والكلام اطلاقا واختلوا فقبولها في بولائها فلا يقع يشهادة لقابلة وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين جوهر ولا يشمل ما لو قال ان شرت مسكرا بعد اذ نظف فامرأتي يسدك وشرب ثم اختلفا ما لا قوله لانه ينكر وقوع الطلاق مع أن الأذن لا يستعاد الا منها لكن يطالع عليه بالقول بخلاف الحيض والحبة (قوله استحسانا) والقياس ان يكون القول قوله لانما تدعى شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولا تصدق الابحمة كغيره من الشروط وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تغبر كغيره لا تقع في الحرام اذا احتجب عنه واجب عليها ما شرع عليه وهو الاخبار بغيره فثبتها فوجب قبول قوله بالتحريم عن هذه الواجب بلى (قوله لم يرضعنا) أصل البحث لا نكح صاحب البصر حيث قال ونظاره أنه لا عين عليها يدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجدوا فائدة في التعليل لانه وقع بقولها والتعليل لجه التكلول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها اه لكن في حواشي مسكن نقل الجوى عن مضمرة القسدي أن عليها البين بالجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة قولهم كل من قبل قوله فعله البين اه قلت ولا يفتي ما قد علمت من عدم الفائدة في التعليل ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستثنات لا يدل على عدم كونها منكم من أصل استثنائها من أشباه مع غيرها لكون ذلك بحسب ما نطرق في ذهن المستثنى ولا يجمع ظهور الوجه ثم هذا في القضية ظاهر وأما في الدابة فينبى التفرقة بين الحيض والحبة فلان تعلق الطلاق باخبارها قضاء مؤدبانه انما هو في الحبة أما في الحيض فلا تعلق ديانة الا اذا كانت صادقة كغيره فربما ياتهم (قوله وسراقة بكافة) وأما

قلت فالمسئلة السابقة  
والاشية ليسنا على  
المطلقات (وما لا يعلم)  
وجوده (الا منها صدقت في)  
حق نفسها خاصة (استحسانا)  
بلا عين ثم بحثوا سراقة  
بكالفة



الحبر الرمي فقد علم من هذه الغرور أنه ان علق بفعل الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محملا بـ  
الامنة أم لا ولا يضمن تصديق الزوج فيها أو البينة فيما يثبت به من الامر الذي يعلم **(قوله لم يقبل قولها)**  
لأنه من روى في شرط فيه قيام الشرط ويلي أي لان قبول قولها ضروري بترتب حكم شرعي عليه و يأتي  
تمامه **(قوله طلقته حتى فقط)** أي دون غلظة لان المتأخر رآه في حقها شرعا لا بخلافه لانها استوفت حتى  
ضربته شتمه وشهادته على ذلك شهادة فرد ولا يصدق أن يقبل قول الانسان حتى نفسه لا في حق غيره  
كأنه لو رآه إذا أخبره عن غير ما قاله بصدق الباقين وتعلمه في البصر **(قوله أو علم)**  
وجود الحضيض منها) لانفايه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الامنة الخ لان ذلك فيما إذا أشكل أمرها وانما  
لم يشك بان أخبرت في وقت عدتها المعروف قلز وجهها وضربها وشوهها لئلا يثبت لم يبق شك تأمل روى  
**(قوله وفي ان حشمت الخ)** فصل ويان لما أجله أولا ومنه التعليق بقي أومع كأنه طلق في حضيض أومع  
حيضك كافي البصر **(قوله وقع من حين رأت)** لانه بالاستمرار تبين أنه حيض من الابتداء فيجب على المفتي  
أن يعينه فيقول طلقته من حين رأت البصر وليس هذا من باب الاستدلال وانما هو من باب التبيين وإذا قال من  
حين رأت وتعلم بيانه في البصر وفيه من الكافي في مسئلة ان حشمت فعبدي حوضه ترك طلق إذا رأت البصر  
فقال حشمت وصدقها قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطء المرأة واحتخدام العبد في السلاطة لا احتمال  
الاستمرار **(قوله وكان بدعي)** لوقوعه في الحضيض بخلاف ان حشمت حصة كباقي وهذا بيان للشرط التبين  
وتظهر أيضا فيما لو كان الحاق بالحضيض متعلقا بغير البعد أو حتى عليه بدعيه البصر فبالاستمرار تكون الجنابة  
جناية لا حراما وفي أنها لا تحتسب هذه الحصة من العدة لان الشرط حيث كان دوروة البصر لم أن يكون  
الوقوع بعد بعض ما لو قلنا أنه بدعي وفيما إذا علقها في الثلاث حيث يبطل الخلع لانها ساطقة قاله الحدادي  
وتفريجه في البصر بان الخلع ملحق بالصريح وأجاب في النهر أن الظاهر أنه يجوز على ما ذكره من وطء ولاها  
**(قوله فان غير مدخولة)** فخر يبع على قوله وقع من حين رأت واستدرك من المدخول بها ولو حكم بالقتل  
بم الاتم لا يمكنها التزوج بها حتى الأيام الثلاثة ليعيوب العدة لها من الاول **(قوله في ثلاثة أيام)** الاولى  
في الثلاثة الأيام وصورة النهر فتزويج سيدات البصر ح **(قوله فان الزوج الاول)** لانه لا يدري أكن  
ذلك حيا أو لا بحر أي فليتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومقتضاه ان عدد النساء  
عليها باطل فلا يلزمه المهر **(قوله وتصدق في حقها الخ)** أي فيما إذا علق طلاقها وطلاق ضررها على حضيضها  
وهذا يعني منه قول المصنف المار طلقته حتى فقط وفي البصر من شرح المجمع فان قال الزوج انقطع البصر  
في الثلاثة وانكرت المرأة العبد فالحق قولها لان الزوج أقر بوجود شرط العلق فظاهر لان رؤية البصر في  
وقته تكون حيا ولو لم يتركها العبد فالحق قولها لان الزوج أقر بوجود شرط العلق فظاهر لان رؤية البصر في

صدق فان صدقته المرأة أو كذبته العبد في الأيام الثلاثة فالقول قولها وان كان بعد ما قاله ليد **(قوله وفي)**  
ان حشمت حصة الخ) مثله أنت طالق مع حشمتك أو في حشمتك بالشاء بحر **(قوله لم تعد تفرجها)** مثله  
لمساواة التفرج بنفسها ونحوه للتعبير بحصة فأن ذكر بعض ما لا يخفى أن ذكره وفي النهر من الجوهرة  
ولو قال إذا حشمت نصفها فانت كذا وإذا حشمت نصفها أو آخر فانت كذا لا يقع شيء مما ينقض وتظهر فإذا طهرت  
وقعت طلاقان **(قوله لا يقع حتى تظهر منها)** أما ما نطاه لبعشرة أو بالاعتسال أو بما يقوم مقامه من مبرورة  
الصلاة دينيا في ذمتها فيما إذا انقطع المداونتها **(قوله لان الحصة)** بقية الحاء المرأة الواحدة والحصة  
بالكسر الاسم والجمع الحضيض بحر عن المصالح **(قوله اسم لكامل)** أي ولا تكمل الحصة إلا بالظهر  
منها فلو كانت حاضرا لطلاق حتى تظهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحصة فهو على ما نوى وكذا إذا  
قال ان حشمت الآن هذا إذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يحنث لانه ليس له أجزاء متعددة بخلاف الحضيض قاله  
الحدادي نهر **(قوله عالم ترحضة أخرى)** وذلك بأن تحيض وهي متلبسة بالحضيض أو بعد الطهر منه أما إذا

لم يقبل قولها زلي  
وحذاي (أو أحب طلق  
هي فقط) ان كذبها  
الزوج فان صدقها أو علم  
وجود الحضيض منها طلقها  
جيبا حذاي (وفي ان  
حشمت لا يقع برؤية البصر)  
لا احتمال الاستحاضة (فان  
استمر ثلاثا وقع من حين  
رأت) وكان بدعيًا فان غير  
مدخولة فتزويجها بحر  
في ثلاثة أيام مع فلو ماتت  
فيها فارتب الزوج الاول  
دون الثاني وتصدق في حقها  
دون ضررها (و في ان)  
حشمت حصة) أو نصفها أو  
ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها  
(لا يقع حتى تظهر منها) لان  
الحصة اسم لكامل ثم انما  
يقبل قولها عالم ترحضة  
أخرى جوهرة

قوله فالحق قولها أي  
الزوج والزوجة فلا تطلق  
ولا يمتنع البعد اه منه



(وفي ان صحت يومها فانت

طالق تطلق حين غربت)

الشمس (من يوم صومها

غسلها ان صحت) فانه

يصدق بساعتها (قال الهان

وانت غلاما ما انت طالق

واحدة وان ولدت حارية

فانت طالق تتبين فوالسهما

ولم يدرك الاول تلوته طائفة

واحدة قضاة وتنتان تنزها)

أي احتياطيا لاحتمال تقدم

الجارية (ومضت العدة)

بالثاني فلذا لم يقع به شيء

لان الطلاق المقارن لا يقضاه

العدة لا يقع فان علم الاول

فلا كلام وان اشتغفا

فاقول لزوم كانه منكر

وان تحقق ولدتها معا وقع

الثلاث وتعتد بالارقام وان

ولدت غلاما وجارية يتبين ولا

يدري الاول يقع ثلثان قضاء

بغسلها (ولو قال ان كان

حملك غلاما فانت طالق

واحدة وان كان جارية

فثنتين فقلت غلاما وجارية

لم تطلق) لان الحمل اسم

للكل فالحمل يكن الكل غلاما

أو جارية لم تطلق (وكذا)

لو قال (ان كنت مافي بملك

غلاما) والمستثنى حالها

لعوموم (بحلاف ان كان

في بطنك) والمستثنى حالها

فانه يقع الثلاث لعدم

اللفظ العام \* (مروغ) \*

علق طلقها بحبلها لم تطلق

حتى تلد لاي كثر من ستين

أخبرت بعد تلدها بحضة أخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيضة الاخرى وهذا اختلاف قوله اذا  
 حدثت لم يقبل حضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كالمكره في الفسخ لانه ضروري  
 فيشرط قيام الشرط بخلاف قوله ان حدثت حضة حيث قبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لا قبله  
 ولا بعده حتى لو كانت بعد عدة حدثت وطهرت وأما الاثنان صحت حضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها  
 أخبرت عن الشرط حال علمه ولا يقع اذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة ليجتنب يقع لانها  
 جعلت أمانة شرعا فيما يتقرر من الحيض والطهر ضرر وزنا فامه الاحكام المتعلقة بها فلا تكون مؤنثة حال عدم  
 تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذب الزوج اهـ ومعلومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الاخرى  
 بل لابد من الاخبار من أن ما لا يعلم الا بنهاية متعلق بخبرها هو يفهم من قوله اذا كذبها الزوج اهـ اذا  
 صدقها يقع وان لم تطهر من الثانية (قوله وفي ان صحت يوما) نظيره ان صحت صومها لا يقع الا بتمام يوم لانه  
 مندر بمسار اهـ فتح (قوله بخلاف ان صحت الح) أي انه يتعلق بعاسي صومها في الشرع وقيل جدر كونه  
 وشرطه بالسلوك ساعة يقع به وان قلعت بعد ذلك اذا صحت في يوم أو في شهر لانه بشرط اكتماله واذا أصليت  
 صلاة يقع ركعتين وفي اذا أصليت يقع ركعة (قوله فوالسهما) أي واحد بعد واحد شهر ويأتي بحدوده  
 ويحترز قوله ولم يدرك الاول (قوله وتنتان تنزها) أي تباعد عن الحرمه شهر وفي القهستاني أي ديانة يعني  
 فيها بينه وبين الله تعالى كذا كره المصنف وغيره اهـ قلت ومقتضاه انه اذا وقعت عليه طائفة أخرى يجب  
 عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمه وان كل القاضي لا يحكم عليه بذلك بل يفتيه القاضي  
 بذلك ويذكر على الوجوب تغيير المصنف وغيره بالزوم (صكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالثنتين تنزها  
 واحتياطيا لمقتضى اصل وانما تلزمه الثنتان في القضاة لان وقوعهما غير محقق والحل كل ثابتيين فلا يزول  
 بالاحتمال القليل وقالوا وأخرى تنزها كان أولى لانها لم يجرأ اب الاثنتين غير الواحدة وان سلمت فالتزاما  
 هو واحد قولنا أخرى قضاه (قوله ومضت العدتين الثاني) أشار الى أنه لا رجعة ولا رث بجر (قوله فلا  
 كلام) أي فانه يقع الملحق بالسابق ولا يقع بالآخر فيلزم كرم من ان الطلاق المقارن الح (قوله انه منكر)  
 أي لما قلناه الزائدة وهذا من فروعه قوله وان اشتغفا وجود الشرط الح (قوله وان تحقق ولدتها معا) الح  
 لم يذكره المصنف لاحتمال عدة شهر وان ولدت حتى وقعت واحدة وتوقفت الاخرى حتى يتبين حاله  
 هندية من الجبر الزم شرط (قوله يقع ثنتان قضاها الح) لان العلم ان كان أولا أو ثانيا أطلقا ثلاثا واحدة  
 به وثنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقضي ما بقي من العطن ولدون كل آخر يقع ثنتان بالجارية الاولى  
 ولا يقع بالثانية شيء لان البين بالجارية المطلقة الاولى ولا يقع بالقلام شيء لانه حال قضاء العدة وتوردين  
 ثلاث وثنتين فيحكم بالاقل قضاها واكثر تنزها فتح (قوله واحد قضاها) لانه ان كان الغلامان أولا وقعت  
 واحدة بأولهما ولا يقع بالثاني شيء ولا بالجارية الا شريطة قضاها العدوتان كانت الجارية أولا وسلا وقع  
 ثنتان بها واحدة بالقسط بعدا أو قبلها فتوردين ثلاثا واحدة (قوله لان الحمل اسم لكل) لانه اسم  
 جنس صنف فسم كله فتح (قوله والمستثنى حالها) أي ولدت غلاما وجارية (قوله لعوموم) أي يقتضي  
 أن شرط وقوع الواحدة أو اثنتين كون جميع مافي بطنها غلاما أو جارية يقوم له مافي الفسخ ان كان مافي هذا  
 الفصل منطوقه في طالق أو عدة فاقطاعا فإذا ثبت منطوقه في طالق (قوله لعدم اللفظ العام) أي  
 ولصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انها كالتي البطن ط وفي الجامع لوقال ان ولدت ولدا  
 فانت طالق فان كان الذي تلده غلاما فانت طالق ثنتين فقلت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرط لان  
 المطلق موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد) لانه لم يطفئ بعد حدوث الحمل  
 بعد البين وينتهي بحدوث الحمل قبل البين المستثنى في الموضع فلا يقع بالملك كذا في الحيط  
 بجر وتنقض العدة بالولد كجلى كالخا كرهه مصرح في ان الطلاق لم يقع بعد الولادة والام تنقض العدة

بما يلزمه قبلها بل الحاصل بعد البين لانه المعلق عليه فقوله حتى تلدهمناه ظهر بالولادة لا كثر من ستين  
 من وقت البين ان الطلاق قد وقع من أول الحبل وانما اشترط كون الولادة لا كثر من ستين من وقت البين  
 ليحقق حدوث الحبل بعد البين اذ لو كانت لاقل من ذلك احتمل حدوثه قبل البين فلا يقع بالشك ثم اذا ظهر  
 بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحبل فوقت الحبل مجهول فلم يعلم وقت الوضوء لان بقاء الوضوء مقبيل  
 الولادة بسنة أشهر لتبين الحبل فيوما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا بحثه ح (تنبيه) \* هذه  
 البين لا تشرم الوطء لكن يستحب أن لا يطأها الا بالاستبراء لتصور حدوث الحبل كالمى الجبر من المحيط وانما لم  
 يجب الاستبراء لان حل الوطء أصل وحدث الحبل موهوم كما فاده ح (قوله تنقض به العدة) في العبارة  
 سقطا والاصل عتقت لانه ولا تنقض به العدة وصار الجهره هكذا اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق  
 فوالت ولما مات طلقت وكذا اذا قال لامتنع اذ ولدت ولدا فانت طالق فلو كان الموجد موجودا ولو فيكون  
 ولا حاشية ويعتبر في الشرح حتى تنقض به العدة فاقدم بعد نفاس وامه أم ولد فتحقق الشرط وهو  
 ولادة الولد اه فقوله حتى تنقض به العدة غاية لقوله ويعتبر ولدى الشرع ويسمى معناه ما يلزم من  
 الشرح من أن أم الولد يخرج به من العدة لان العدة تجب عقب الحار فيو الحار بمطلة بالولادة فهي واقعة  
 عقبها فالولادة متقدمة على وجوب العدة بترتيب فكيف تنقض العدة بالولادة كما فاده ح (قوله بتكرار  
 الشرط) وذلك بان عطف شرط على آخر أو آخر الجزاء نحو اذا قدم فلان فانت طالق فانت طالق فانه  
 لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرط على شرط لا يحكم به ثم ذكر الجزاء فيمعلق به محالها واسمها واحد  
 فلا يقع الا بوجودها فان قوى الوقوع باحدهما صحت نيته بتقديم الجزاء على أحدهما فانه تعليلها أو بان  
 كروا ان الشرط بغير صفة كان كذا ان لبست فانت طالق لا تطلق ما لم تبس ثم تأكل فتقدم المؤخر  
 والتقدم ان لبست كان اسكت فانت طالق وكذا كل امرأة تزوجها ان كذا فلا نفاس طالق يقدم المؤخر  
 فصير التقدم ان كذا فلا نفاس فكل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان أصليت ان وصدت ان  
 سألتى فانت طالق لا تطلق حتى تسأله أو لا ثم بعدها ثم يعطى لانه شرط في العطية والودعي في الودع السؤال  
 فكانه قال ان سألتى ان وصدت ان أصليت كذا في الفسخ وهذا اذا لم يكن الشرط الشاغل في تعاضل الاول  
 عادتو كل الجزاء لمتأخر ان الشرطين أو متقدما عليها أو لا كل كل شرط في موهبه كان اسكت ان شرت  
 فانت حرجى اذا شرب ثم أكل لم يعق وكذا ان دعوتى ان أصبتك أو ان ركب الدابة ان أتيتى بقر كل شرط  
 في موهبه لانها اذا كانا مرتبتيه غير متأخرين كذا ان قسما الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في  
 موهبه لانه تقطع الجزاء بين الشرطين بقر ف الوصل وهو العطف فيكون الاول شرط لان تعاضل البين والثاني  
 شرط الحث كان دخلت الفار فانت طالق ان كذا فلا نفاس بشرط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل شرط  
 انعقاد البين كأنه قال عند الشئول ان كذا فلا نفاس فانت طالق والبين لا تنقض الا في الملك أو مضافة اليه فان  
 كانت في ملكه عند الشئول الفار صحت البين المتعلقة بالكلام فاذا كذا يقع والابان دخلت بعد الطلاق  
 والعدة لم يصح وان كذا فانت طالق الفار في العدة وكذا فيها طلقت والحاصل انه اذا كرر أدارة الشرط  
 بلا عطف وقت الوقوع على وجودهما لكن ان قدم الجزاء عليها أو أخوه فالملك بشرط عند آخرهما وهو  
 المتأخر به أو لأعلى التقديم والتأخير أو وسطه فلا بمن الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على  
 أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فان آخره توقف عليها وان لم يكرر أدارة الشرط فلا بمن وجود الشئين قدم  
 الجزاء عليها أو أخوه بقر مخلصا عما فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في الجبر وما لا الثاني أخى  
 ما ليس بشرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشئين من حيث هو متعلق به ما نحو ان دخلت هذه الدار  
 وهذه أو ان كذا أباجر وأباجر أو أباجر فكذا فانما شرط واحد لان بنى الوقوع باحدهما فاشترط  
 لوقوع ع قيام الملك عند آخرهما كذا اذا كان فعلا قائما بثنين من حيث هو قائم بهما متعاضلا بوجه ورو

من وقت البين \* قال ان  
 ولدت ولدا فانت طالق أو مرة  
 فوالت ولما مات طلقت  
 وعتقت \* قال لا م ولدا ان  
 ولدت فانت حرجى تنقض به  
 العدة جوهرة (علق)  
 العتاق أو الطلاق ولو  
 (الثلاث بشئين) حقيقة  
 بتكرار الشرط أو لا كان  
 به زيد وبكر فانت كذا  
 (يشع) المعلق

مطلب فيما لو تكرر الشرط  
 بعطف أو بدونه

مطلب فيما لو تكررت أدارة  
 الشرط بلا عطف فهو على  
 التقديم والتأخير

فكذا فان الشرط مجتبهما اه **(قوله)** ان وجد الشرط الثاني في الملك احتراز عن الشرط الاول فانه على التفصيل كالمثل وكأما أصل التعليق فشرط مجتبه الملك أو الإضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعده من التعليق **(قوله)** والمسئلة رباعية لانهما ما بان يوجد في الملك أو أخرجه أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أولا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أولا اه ح فسي قوله اذا جازيد وبكر فانت طالق اذا جازي أمعا وهي في ملكه أو طلقها وانقضت عدتها بما في يده ثم تزوجها فغدا عمر وطلقت وان باعد العدة قبل التزوج أو جازي في العدة وعمر وبعد ما قبل التزوج لا تطلق **(قوله)** ولم يجب عليه العقر (أشبهه بغير العقر فقط الى ثبوت الحرمة باليث فان الواجب عليه التزويج للعلل والعقر بالضم مهر المرأة أو طلقت بشبهه بغير الفتح الجرح كلفى الصالح بحر وقدر الكلام عليه باب المهر **(قوله)** البت) بلغ اللام وسكون الياء المكش من لبث كعم وهو واحد لان المصدرة فعل بالكسر قياسه الضرب اذا لم يتعد بحر عن الظاهر **(قوله)** لان البت ليس بوطه لان الوطه أى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون له دوام محكم ابتداء من حلف لا يدخل هذه الدار وهو فعل لا بحث باليث بحر **(قوله)** لم يصربه مراجعا أى عند محله فعل واحد فليس لا شرم حكم فعل على حدته قال أبو يوسف يصير مراجعا لو لم يسهر وهو القياس ثم قال في الصبر وحزم المصنف بقول محمد دليل على أنه المختار وقيل ينبغي أن يصير مراجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المراجع وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله اه **(قوله)** في الطلاق الرجعي أى فيما اذا كان المعلق على الوطه طلاقا رجعا **(قوله)** حقيقة أو كالحال لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أو لم يأنه بعد قوله اذا أخرج لانه بعد الاندراج لا يمكنه تقييد ذلك بالايضا لا يحل ان كان حقيقة فيصير مراجعا بالايضا لا في البت بل فيتعين جعله تعميما لعمومه قوله أخرج ثم أو لم يأنه على كل قوله فيصير مراجعا لمرة الثانية لاوجه لتقييدها بالثانية الآن تصور المسئلة بما اذا أخرج فقال ان جازي طالق فانه كقالي في البت اذا لم ينزع ولم يتحرك حتى تزل لا تطلق فان حرك نفسه طاقته يصير مراجعا لمرة الثانية **(قوله)** ويجب العقر أى فيما اذا قلنا الثالث أو حتى الامة ط لان البضع المحترم لا يتحلون عقر أو عقر بحر **(قوله)** لا اتحاد المجلس أى لا يجب الحد بالايضا ثانيا وان كان جماعا لم يضمن شبهة لانه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان أوله غير موجب للعدة فلا يكون آخره وجب له وان قال طنت أنها على حرام وجب هذا الدفع ما يقال انه ينبغي أن يجب الحد في العتق لانه وطه لا في ملك ولا في شبهته وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أمامه المراجع لكن روى عن محمد وزى بامر أنه ثم تزوجها في تلك الخلعة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوطه أى لا يسقط الحد بالعقد ومهر بالعد وان لم يستأنف الإدخال لان دوامه على ذلك فوق الخلعة بعد العقد قال في النهر وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لا خروضا للعلل والحد حكم على حدة اه وأجاب ح تبعا لما عوى بان هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي واعتزله ط بمافي البحر عقب هذه المسئلة من أن تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الخامس للاشكال من أصله ان اعتبار آخر للعلل هتامن جهة كونه خلو مقعر والمهر بل قوله لا من جهة كونه وطا ولا يمكن اعتباره ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجد في ذلك فافهم **(قوله)** لان الشرط (الح) عبارة البت لان الشرط لم يوجد لان التزوج علم ان يدخل عليها من ينزل عنها في المراسم وراجع الى القسم ولم يوجد **(قوله)** وبسبب (أى) قبل الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بمائة كرا من مذهب التعليل وقال ان هذه ولدت في المصنف بغير صاحب الكثرقلت وقد يقال ان المراجعة في القسم موجوده تكونان لم يردم اجتمعت وقت الطلاق لا احتمال تدوير الإعادة بعده بإعادة المراجعة كالزوجه في حال سفره وأحال نشور الاول فان الذي يظهر الوقوع وان لم يوجد المراجعة

(ان وجد الشرط الثاني في الملك والام لا شرط في الملك والام لا شرط الملك حالة الحث والمسئلة رباعية (علق الثلاث أو العتق) لامتته (بالوطه) حث بالتقاء الحثانين و (لم يجب عليه العقر) في المشتئين (باليث) بعد الاصلاح لان البت ليس بوطه (د) لانه لم يصربه مراجعا في الطلاق (الرجعي) الا اذا أخرج ثم أو لم يأنه حقيقة أو حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعا لمرة الثانية ويجب العقر لا الحد لا اتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة (في) قوله لقد عمة (ان نكحتها) أى فلا تنة (عليك فهي طالق اذا نكحت) فلا تنة (عليها في عدة البائن) لان الشرط شاركتها في القسم ولم يوجد (فلو) نسخ (في عدة الرجعي) أو لم يقل عليك (طلقت) الجديدة ذكره مسكين وقد عفى النهر بحثا بما اذا أراد رجعتها والا فلا قسم لها

حقيقة توفرت التزويج فتأمل (قوله كاسم) أي في باب القسم ح (قوله قاله الخ) (١) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حدة قال في الغنم والحق الاستثناء بالتعلق لا اشترا كهما في منع الكلام من إثبات موجه إلا أن الشرط منع الكل والاستثناء البعض وقسم مسئلة أن شاء الله لمشاها بها الشرط في منع الكل وذكر أدلة التعلق ولكنه ليس على طريقته لأنه ممنوع لا في غاية والشرط يمنع إلى غاية تحققة كإيلده كرم بن عجم إن دخلوا وإذ لم يورده في بحث التعليلات ولغظ الاستثناء اسم توفيق قال تعالى ولا يستنون أي لا يقولون أن شاء الله ولعمرك أن في الاسم أيضا تعجده كره في فصل الاستثناء (٢) وإنما يثبت حكمه في صيغ الأخبار وإن كان إنشاء إيجاب لا في الأمر والنهي فلو قال اعتقوا به يدعى من بعد موقوف أن شاء الله لا يعمل الاستثناء فله عتقه ولو قال بيع عبدي هذا أن شاء الله كان للأما مور بيعه وعن الحلواني كل ما يخص بالسان به الله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يخص به كالصوم لا يرفع له لو أن نويت صوم غد أن شاء الله تعالى إذا ذره تلك النسبة كذا في الغنم ومعنى قوله توفيق أنه وأردف اللغة الاصطلاحى قطعاً في حاشية البضايى للعلما جمن سور الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقيد بالشرط في اللغة والاستعمال كأنص عليه السيرافي شرح الكنا قال الرقيب الاستثناء مفعول موجه عموم سابق كقوله تعالى قل لا أحد فيما أوصى إلى محرم ما على طاعم بطلعه ما لأن يكون ميتة أو وقع ما وجبه اللفظ كقوله امرأتى طالق أن شاء الله اه وفي الحديث من خلف على شيء فقال أن شاء الله فقد استثنى اه ويأتي الخلاف في أنه ابطال أو تعليق (قوله من فلا احتراز عن المنفصل بان وجد بين الفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من كلام لغز كأي توفيق في الغنم بالكسرة بالكثرة وفي الحاشية (٤) قال زوجته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً أن كان سكوت لا تنطاع النفس أطلق ثلاثاً والاتق واحدة وفي إجاب البرازية أخذته الولي وقال به فقال مثله ثم قال لثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فربما أنت بعثت لاه بالحكمة والكسرة صاروا فاصلين اسم الله تعالى وخلفه وكذا إجاباً كان الخلف بالطلاق اه (قوله لا تنتفس) أي وإن كان منه بد بخلاف ما لو سكت فقد سكت النفس ثم استثنى لا يبع الاستثناء للمفسر كذا في الغنم فسلم أن السكوت قد سكت النفس بل انتفس كثير وإن السكوت انتفس ولو بلا ضرورة علو (قوله أو أسألتهم) أي إذا أتى بالاستثناء عقب رفع البدن فيه (قوله لنا كيد) نحو أنت طالق طالق أن شاء الله إذا قصد التأكيد فانه تقدم في المفعول قبل الكاين أنه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأكيد ان كيد ان اه وكذا أنت سحر وإن شاء الله كأي الجرح ويأتي غلام الكلام على ذلك (قوله أو تكمل) نحو أنت طالق واحد تو ثلاثاً أن شاء الله بخلاف ثلاثاً واحد وإن شاء الله يقع الثلاث كأي العزل إذ كرر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت طالق بارأية أو يا طالق أن شاء الله) بثلاث لفظة الحدو الطلاق على سبيل النشر المرتب قال في البحر وفي البرازية أنت طالق ثلاثاً بارأية أن شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق أن شاء الله وكذا أنت طالق يا صبيحة أن شاء الله بصرف الاستثناء إلى الشكل ولا يقع الطلاق كله قال باقلا في الأصل عدة أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزمه كقوله يا طالق بارأية فالاستثناء على الشكل اه ح أقول في هذه العبارة تعسر في سقوط الأول في قوله وكذا أنت طالق يا صبيحة فان صوابه ولو قال أنت طالق يا صبيحة الخ كأي في النسخة غلطاً فمكسماً ما فيه والثاني في قوله والأصل الخ فان قوله فالاستثناء على الشكل يخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف الاستثناء إلى الوصف أي ما وصفه به من قوله يا طالق أو بارأية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حذف الصواب لقوله في النسخة والاصل أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يجبه حذف الاستثناء عليه نحو قوله بارأية أو يا طالق وإن كان لا يجبه حذفاً لا يقع به طلاق فالاستثناء على الشكل نحو قوله يا صبيحة اه ثم علم أن هذا التفصيل نقله في النسخة بلفظ وفي نوادر أبي الوليد

كاسم (قال لها أنت طالق  
أن شاء الله متصلاً) لا تنتفس  
أو سأل أو شاء أو طلاس  
أو تعلق لسان أو أسألتهم  
أو فاصل مفيد لنا كيد  
أو تكمل أو سأل أو طلاق  
أو نداء كانت طالق بارأية  
أو يا طالق أن شاء الله صح  
الاستثناء بارأية وخاتمة  
بجسلاف الفاصل المغر  
كانت طالق رجياً أن شاء  
الله

(١) مطلب مسائل الاستثناء  
والمشقة

(٢) مطلب الاستثناء يثبت  
حكمه في صيغ الأخبار  
لا في الأمر والنهي

(٣) مطلب الاستثناء يطلق  
على الشرط لغو استعمالاً

(٤) مطلب قال أنت طالق  
وسكت ثم قال ثلاثاً تقع  
واحدة

عن أبي يوسف الخ ونقل فيه عن ظاهر الرواية انصراف الاستثناء الى الكل بدون تخصيص وقال انه الصحيح  
ومشبه في شرح نفي الجنس الجامع فماشي عليه في البرازية بخلاف الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير  
المذخور به وأوقفه قول الشارح هنا مع الاستثناء فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي  
الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحيد فلا يقع الطلاق ولا يلزمه حذو لان لكن هذا مخالف لما مشي  
عليه في البرازية كما جلت خلا يناسبه والشارح المستدل الى البرازية فافهم (قوله وقع) الأولى فانه يقع  
وتما كان الفاصل هنا هو الالة لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه مدلول الصفة شرطا وانظر لم يجعل تأكيده  
أو تفسيرا كما قال في سحر أو وسو عتيق (قوله وتزويج النهر) اعلم انه قال في القصة قولنا أنت ما تلقى رجعا أو  
بأن ان شاء الله يسئل عن نيته فان عن الرجعي لا يقع وان عن البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر  
وصوابه ان عن الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عن البائن لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر  
أقول بل الصواب ما في القصة وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحدهذين وبهذا يكون الرجعي لغوا وان  
نواه بخلاف ما إذا زوى البائن وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا يخفى ما في هذا الكلام من  
عدم الالتصاق والتناقض التام بانه أنت طالق وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لصحة  
الاستثناء ومساوئه الى رجي الذي قال فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحيد فلا يقع فيها وهو خلاف ما في  
القصة وموافق لقوله بخلاف ما إذا زوى البائن فافهم ولذا قال ح ان اطلق ما في البحر لانه إذا زوى الرجعي  
فلمعة أنت طالق تبطل فكان قوله رجعا أو بائن الذي هو معنى أحدهذين لغوا بخلاف ما إذا زوى البائن  
فان تلك الجملة لا تنفذ فيمكن قوله رجعا أو بائن لغوا فان قلت لما زوى البائن كان قوله رجعا لغوا إذا كان  
يكفيه أن يقول أنت طالق بانثاق هو تركيب صحيح لعمد شرعا كما في إحدى امرأتى طالق وحيث كان  
مقصود البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن فهو غير بين أن يقول أنت طالق رجعا أو بائن زوى  
البائن وبين أن يقول أنت طالق بائن اه (قوله مسجوعا) هذا عند الهندس واز وهو الصحيح على البدائع  
وعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ) أشار به الى أن المراد بالسموع ما شأنه أن يسمع وان لم يسمعه  
المشعركثرة أصواته لا (قوله الشك) أي الشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح  
(قوله وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) لان ما جرى تعليل لا تطابق وموتها لا ينافي التعليل لانه مبطل والموت  
أيضا مبطل فلا ينافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التنبيه ح (قوله وان ماتت  
يقع) أي إذا مات الزوج وهو برده يقع لانه لم يتصل به الاستثناء ولم اراده بأن يذكر لا يخرج ذلك قبل  
الطلاق كذا في النهر (قوله ولا يشترط فيه القصد) هو الظاهر من المحب لان الطلاق مع الاستثناء  
ليس طلاقا كذا في شذو ابن حكيم رحمه الله وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني من سنة فاعلى في  
هذه المسئلة فطلب من أبو الزاهد فرأيت أبا يوسف في المنام فساءته فأجابني بقوله وطاب ثوبك بالليل فقلت  
أرأيت لو قال أنت طالق جرى على لسانه أو غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذلك برز به وقع (قوله ولا  
الطلاق بها) أي الطلاق والاستثناء (قوله أو عكس) أي كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله أو أزال  
الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو اذا كتبها معا تان يصح أيضا وان أزال الاستثناء بعد الكتابة  
فافهم (قوله ولا العلم بمخاء) فصار كسكون البكر إذا تزوجها أو لا تدري أن السكون وشاخص به العقد  
عليها فخرج (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا بشرط القصد وقوله راجع لقوله ولا العلم بمخاء ح  
(قوله وأخفى الشيخ الرمي الشافعي الخ) اعلم أن هذه المسئلة منية عند الشافعية هي ان من أخذ بقول  
غير معتد اعلم لا يعتد وقتره واعلم ما لو فعل المحلوف عليه معتد اعلى اغتصفت بعصم ختمه وغلب على  
ظنه مدقه لم يعتد وان لم يكن أهلا لا فتهاذل الدار على غلبة الظن وعصمها لاهل الاهلية قالوا لم يقول  
غير المحالف بعد حله الا أن يشاهقه ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر

وقع وبأنه لا يقع ولو قال  
رجعا أو بائن يقع بنسبة  
البائن لا لالرجعي فانه قوله  
في النهر (مسجوعا) بحيث  
لو قرب شخص اذنه الى فيه  
يسمع قصص استثناءه الاصح  
خاتمة (لا يقع) للشك وان  
ماتت قبل قوله ان شاء الله  
وان مات يقع (ولا يشترط)  
فيه (القصد ولا التلفظ)  
بهما فلو تلفظ بالطلاق  
وكتب الاستثناء موصولا  
أو عكس أو أزال الاستثناء  
بعد الكتابة لم يقع بمخاءية  
(ولا العلم بمخاء) حتى لو أتى  
بالمشقة من غير قصد باهلا  
لم يقع خلافا للشافعي وأخفى  
الشيخ الرمي الشافعي فمن  
حط فصل شيء بالطلاق  
فأنشأ له الغير طلاقا صحته  
بعد الوقوع انتهى

مطلب في ما لو حلف وأنشأ  
له آخر

الخبير اه و بهذا تعلم ما في عبارة الشارح من الخلف لان قوله خلافاً لصحة ما من الخبر فيه وهو مشروط  
 بالانخبار كما علمت وقوله بعدم الوقوع متعلق بقوله وأقضى (قوله قلت الخ) اعلم ان المقرر عندنا انه بحيث  
 بقول الخبير عليه ولو لم يكرها أو عطلها أو ناسبها أو ناسبها أو مضى عليه أو يوجبها فإذا كان بحيث  
 بقوله لم يكرها ونحوه فكيف لا يثبت بطلان قصد ابعظ من عدم الخت نعم مرحوا في الايمان بأنه لو سأل على  
 ماض أو حال يظن نفسه صادقا لا يتردد فيها الا في ثلاث طلاق ومناق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع  
 الطلاق على غالب الظن اذا ثبتت خلافه وقد اشهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم  
 يكن بتلك الحال لا يجوز له الاعتماد عليها في الفسخ وبغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في  
 الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاق ولا يلحق به حتى الى اعتماد قول الشاهد ان الله استثنى مع امر  
 أول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدحوش وأقضى به الخبر الرمي فيمن طلق وهو مشاط مدحوش لان  
 البهش من أقسام الجنون ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد مرنا  
 الجواب هناك بأنه ليس المراد بما هنا أنه وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول بان لا يقصد دله فيعلم معناه بحيث  
 يكون كالنائم والسكران بل المراد أنه قد نسي ما يقول لا يستغال ذكره باستيلاء الغضب والله تعالى اعلم  
 (قوله وبطل قوله الخ) قال الخبير الرمي في حوائج الخ لم يذكره وبمنه وكذلك صاحب البحر والنهر  
 والكمال ولم أره لاحد وبنى على ما هو المعتقد ان يكون بمنه اذا أنكرته الزوجة وأما ما ذكره المتكبر فلا عين  
 عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اه (قوله ان ادعوا أنكرته) أي ادعى الاستثناء وفيه الشرط كفي الفسخ  
 وبغيره وقد بان كما هو لانه يحمل الخلاف اذ لو لم يكن من مطلق فلا إشكال في ان القول قوله كالمسرح به في الفسخ  
 قلت لكن في التفرقة بينه من الملتصقة اذا سمعت أمه الطلاق ولم تسمع الاستثناء لاسيما ان قد تمكن من الوطء  
 اه أي فبان بهما نعتنا اذ لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا به طلق أو نكح بلا استثناء أو شهدوا به لم يثبت  
 تقبل وهذا مما تقبل فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفقتين عقيب  
 التكلم بالوجب وان قالوا المطلق ولم تسمع منه غير كفاً فخلع والزوج يدعى الاستثناء قال قوله بطو آرائه قاله  
 ولم يسمعه والشرط صحاحه لاسيما معهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقيبه وفي فوائد  
 شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة  
 انخلع قبضاً لبدل أو نحوه في جميع الفصول قال في التفرقة بينه والمراد كرايدل لاحقية لا اخذ فعل  
 هذا اذا كرايدل بوقت الطلاق وانخلع لا يصدق قضاء دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال  
 الخبير الرمي أقول حيثما وقع خلاف فترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان  
 ما عداها ليس مذهبا لا صاحبنا وأيضاً كما غلب الفساد في الرجال قلب في النساء فقد تكون كارهة فتطالب  
 بالخلع منه فتطرق عليه فيبقى المقي يظهر الى راية النفي هو المذهب وبفرض باطن الامر ان الله تعالى  
 قتأسل وانص من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان  
 الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلم ذلك حلية بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضاً فان دعوى الزوج بخلاف  
 الظاهر فانه بدعوى الاستثناء يدعى بطلان الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من أن القول قوله في وجود  
 الشرط كدخولها القمار مثلاً فانه بدعوى ان دخلت القمار فانت طالق لم ينقض الموجب بالطلاق لا بعد وجود  
 الدخول وهو ينكره ما ظاهر به منعه أما ما ظهر خلاف قوله واذم الفساد يبنى الرجوع الى  
 الظاهر قال في الفسخ فصل نجم الدين النسفي من شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا جابوا في دعوى  
 الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الا بيمينه لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل  
 ان عرف بالصالح الخ) قاله صاحب الفسخ حيث قال عقيباً فاعلم ما عداها الذي عندي أن ينظر فان كان  
 الرجل معروفاً بالصالح والشهود لا يشهدون على الذي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا

قلت ولم أره لاحد من  
 علمائنا والله أعلم ولو شهدوا  
 بها وهو لا يذكرها ان كان  
 بحال لا يدري ما يجري على  
 لسانه لغضب جاز له الاعتماد  
 عليها والابحار (و يقبل  
 قوله ان ادعاه) وأنكرته  
 (في ظاهر المروي) من  
 صاحب المذهب (وقيل  
 لا) يقبل الا بيمينه (وعليه  
 الاعتماد) والفتوى احتياط  
 لغلبة الفساد خاتمة وقيل  
 ان عرف بالصالح فالقول له  
 مطلب فيما لو ادعى الاستثناء  
 وأنكرته الزوجة

له وان عرف بالفسق أو جهل حاله فلا تلحقه الفساد في هذا الزمان اه قالوا لا يخفى ان هذا تحقيق لقول  
 الثاني الخبيث بل ان المشايخ قالوا به بساد الزمان أي فيكون الزمان معهما وإذا كان حالهما حتى التهمة فيقبل  
 قوله فلا يكون هذا قولاً ثالثاً تسدير **(قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ)** تعميم بعد تعميم فان  
 البراري عز وجل ممن لا يوقف على مشيئته وأما بالتمثيل ان المراد اصابع من له مشيئة لا يوقف عليها كان شاء  
 الانسان ولا مشيئته أصلاً كان شاء ما جلدوا أو آفاده **(قوله فيما ذكر)** متعلق بحكم والمراد اصابع كمر المتعلق  
 بالمشيئة **ح (قوله كذلك)** أي كالمعلق بمشيئته تعالى في عدم الوقوع **ح (قوله وكذا ان شر له)** بأن  
 علق بمشيئة الله تعالى مثلاً ومثل ممن يوقف على مشيئته **(قوله لم يقع أصلاً)** أي وان شاء بعد بغير **(قوله ومثل  
 ان الا)** أي اذا قال الا ان بشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المركبة من ان الشرط يتولا  
 النافية كقوله تعالى الا ان بشاء الله تعالى **(تنبيه)** ذكر في الولوالجواب قبل قال لا كلاماً لا ناسباً فكله  
 ناسباً من كلاماً كراحت بظلال الا أن أنسى فلا يحسن والفرق أنه في الاول اطلاق واستثنى الكلام ناسباً  
 فقط وفي الثاني وقت العيب بالنسب لان قوله الا أن يخفى حتى ينتهي العيب بالنسب **(قوله وان لم)** أي ان  
 لم يشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحسن ان شاء الله تعالى وأنت طالق فثنتين ان لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء  
 أماني الاولى فلا يستثناء وأما في الثانية فلا تلوا وقناه علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشيئة  
 لان كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جسد ولا في سبيل الإيحاء  
 ضرورة بحر ونعم الكلام على هذه المسئلة في التلويح عند الكلام على في الظرفية **(قوله وما)** أي  
 ما شاء الله تعالى فلا يقع أماني كونه مصدرية بغيره فظاهر لسان وأما على كونه موصولة لا صواباً فكذلك  
 لان المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تقع فلا يقع اذ العصة ثابتة بغيره فلا يزول  
 بالثبوت أو فاعلى النهر **(قوله وما لم يشأ)** ومعناه أنت طالق مدمع بمشيئة الله طلاقك والوجه في عدم  
 الوقوع ما ذكر في ان لم ط **(قوله لولا أولك الخ)** انما كان هذا الاستثناء لان لولا لعل على انتفاع الجزاء الذي  
 هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب وحسبنا ط **(قوله ذكره ابن الهمام في فتاواه)** كان  
 الشارح وأما ذلك في فتاوى معزوة الى ابن الهمام لان ما سمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت  
 منه لخالفة لما ذكره في فتح القدر حيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل فانه ذكر في النوازل لو  
 قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد ان يحلف  
 رجلاً ويحلف ان يستثنى في السر يحلفه وبأمره أن يذكره عقب الحلف موصولاً سبحانه الله أو غير من  
 الكلام والوجه أن لا يصح الاستثناء بالحل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في ان نحو سبحانه الله محبب  
 العيب فاصل مبطل للاستثناء أمانيه استثناءه من قبل به أحدنا فهم **(قوله لانه تو كيد)** راجع لقوله حـ وقال  
 في الغنى ونفاه اذا كرر ثلاثاً ولا واثان يكون مثله اه وقوله وصطف تفسير ووسع لقوله حـ وعقبت فيه  
 لغو وتشر مرتب وانما يجعل حـ وحسن صطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كقوله الغفر **(قوله فانه  
 تعليق الخ)** اعلم ان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عندهما أي وقع لحكم الإيجاب السابق وعند أبي  
 يوسف تطليق ولهذا شرط كونه متصلاً كسائر الشروط ولهما أنه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئته تعالى  
 فكان ابطالاً بخلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر غيرة  
 اختلاف في مواضع منها ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالغا في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع  
 لانه ابطال فلا يختلف وعنده يقع لان التعليق لا يصح بدون اللغابي موضع وجوبها ومنها ما اذا حلف  
 لا يحلف بالطلاق وقاله حنن على التعليق لا لا ابطال كما يأتي هذا ما قرره الزلي وان الهمام وغيرهما ومثله  
 في تن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وعما لا ابطال به يبقى فلو قال  
 ان شاء الله أنت كذا بلا فاعلى على الاول ويلغى على الثاني اه لكن ذكر في تن الجمع عكس ذلك حيث

(وحكم من لم يوقف على  
 مشيئته) فيما ذكر (كلا ليس  
 والجس) والملائكة  
 والجدار والحمار (كذلك)  
 وكذا ان شر له كان شاء  
 الله وشاء ولم يقع أصلاً  
 ومثل ان الا وان لم واذوما  
 وما لم يشأ ومن الاستثناء  
 أنت طالق لولا أولك اولوا  
 حسنك اولوا لأن أجبك لم  
 يقع ثانية ومنه سبحانه الله  
 ذكر ابن الهمام في فتاواه  
 قال أنت طالق ثلاثاً  
 وثلاثاً ان شاء الله أو أنت  
 حـ ورحم الله طالق  
 ثلاثاً وعقبت (العبد) عند  
 الامام لان اللفظ الثاني لغو  
 ولا وجه لكونه تو كيداً  
 للصل بالواو بخلاف قوله  
 حـ أو وسعيت لانه  
 تو كيد وصطف تفسير في معنى  
 الاستثناء (وكذا) يقع  
 الطلاق بقوله ان شاء الله  
 أنت طالق فانه تطليق  
 عندهما متعلق عند أبي  
 يوسف

مطلبهم لفظ ان شاء الله  
 هل هو ابطال أو تعليق

قال وان شأنا أنه أنت طالق يجعله تعليقا وهما تعليقا وحله في البحر على ما تقدم وقبه نقل فان شأنا تعليق  
 بالطلاق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالطلاق والوقوع على قولهما على أنه صرح  
 بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدوى وصرح بذلك أيضا في شرحه ودرر البحار حدث  
 ذكر أول أن أبو يوسف يجعله تعليقا لان البطلان لا يصلح بالإيجاب أبطل حكمه ثم قال وجعله تعييرا لانه لما  
 انتفى رابطة المثلين وهو الفاعل في قوله أنت طالق تعييرا اه وقال في التارخانية وان قال ان شاء الله أنت  
 طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الولوالجية وبه تأخذ وفي البيضا  
 وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ودين ان أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا  
 الوجه في التدوير وفي الحانيسة لا تطلق في قول أبي يوسف وطلاق في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف  
 اه ومثله في التفسير فذكر في الحانيسة قبل هذا الأول باب التعليق مثل ما مر من الزبلي وغيره والحاصل أن  
 أبا يوسف قائل بأن المشيئة تليق ولكن اختلف في الفرج على قوله فقبل تنزيه الفاعل الجواب كفي بقية  
 الشروط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأن البطلان لا يختلف في الفرج على قوله فقبل انما  
 تكون ابطلا مع الربط بوجود الفاعل الجواب فلو سدت في موضع وجوبه واقع تعييرا وهو معني  
 كونه بحيث لا يخلو التعليق وقيل لانه من عدمه لا بطلان مطلقا فلا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقبل مع أبي  
 يوسف وقيل مع محمدا وهذا ظهر أن ما في البحر من أنه على القول بالطلاق لا يقع الطلاق اذ لم يأت بالفاء  
 بخلاف ما توجه في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف الفرج وظهر أيضا أن ما في الفتح من ان  
 أبا يوسف قائل بأن البطلان وأنه صرح في الحانيسة بذلك فهو مخالف لما سمعته عن أبي النضر وأما في الحانيسة  
 التصريح بأن ما من عدمه لا يخلو التعليق وكذا ما من أنما في شرح الجمع غلط وتبعه في النهر فهو بعيد لما لم يمتنع  
 موافقته لعدة كتب معتبرة ولتصريح القدوري به بل هو أحد قولين وقد شفي هذا على صاحب الفتح والبحر  
 والنهر وغيرهم فانتم تخرجون هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الافهام (قوله لا اتصال للبطلان بالإيجاب) على لقوله  
 تعليق كما مر من شرحه ودرر البحار والمردا بالبطلان لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاعل  
 بجوابه كما مر من التارخانية فليكون الإيجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكل في البحر ما مقتضى  
 التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابطة وأجاب الرمي بما في الولوالجية من أن القصير منه أحد دام  
 الحكم لا التعليق وفي الاصدام لا يحتاج الى حرف الجزاء متصلا في قوله ان دعوات الدار فانت طالق لان  
 المقصود منه التعليق فانت اها فانت وهذا على أحد الفرجين وهو ما مشى عليه في الجمع وغيره أما على  
 الفرجين الآخرين عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزبلي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل  
 الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطل أو تعليق لا في مسألة التثنية أي فقبل أنه  
 ابطل عند أبي يوسف فليعلق عند محمد ولم يذكر هذا القائل بأحنفة ويحتمل إرادة الخلاف في مسألة  
 التثنية أي قبل أنه يقع عند أبي يوسف فلا عندهما كما مر من الزبلي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي  
 سواء قبل ان التعليق أو لا بطلان قول أبي يوسف أو قول غيره فالفتوى به عدم الوقوع في ما مشى عليه الخنف  
 بخلاف الفتوى به (قوله لم يقع اتفاقا) اذ اختلفت في صحة التعليق (قوله وعمرته الخ) هذا الضمير  
 لا مرجع له في كلامه لانه راجع الى أنه لو أنشأ الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاعل  
 الجواب فهو ابطل ههنا تعليق عند أبي يوسف وقد مر ان عمره في الخلاف تظهر في مواضع منها مسألة  
 التثنية وهي ما اقدم الشرط ولم يأت بالفاعل الجواب فخرج زمانه سابقا ومنها هذه وبين ما في الحانيسة  
 حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي  
 يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله عين في وجود الشرط والجزاء  
 وعلى قول محمد ليس بين اه أي لانه عند لا ابطل وقد مر ان الفتوى عليه وبما ذكرناه من ان الضمير في

لا اتصال للبطلان بالإيجاب  
 فلا يقع كالوأنه وقيل  
 الخلاف بالعكس وعلى كل  
 فافهم به عدم الوقوع اذا  
 قدم المشيئة ولم يأت بالفاء  
 فان أتى بها لم يقع اتفاقا  
 كلفي البحر والتربلية  
 والقهستاني وغيرهما  
 فليصنف وعمره غير حلف  
 لا يخلط بالطلاق فانه حدث  
 على التعليق لا لا ابطل  
 (وأنات طالق بمشيئة الله  
 أو بولادته أو بمشيئة



أورضاه) لا تطلق لان الباء  
 لا لاصاق فكانت كالصاق  
 الجزاء بالشرط (وان  
 أضافه) أى المذكور من  
 المشتبه وشيخه (الى العبد  
 كان) ذلك فملكنا يقتصر  
 على المجلس (كس) (وان قال  
 بأمره أو يحكمه أو يقضاه  
 أو ياذنه أو يعلمه أو يقدره  
 يقع في الحال أضف اليه  
 تعالى أو الى العبد) أفراد  
 بئله التخصيص (كقوله)  
 أنت طالق (بحكم القاضي  
 وان) قال ذلك (باللام  
 في الوجه كلها) لانه  
 للتعليل (وان) كان ذلك  
 (بحرف في أن أضافه الى الله  
 تعالى لا يقع في الوجه كلها)  
 لان في معنى الشرط (الاي  
 السمع فانه يقع في الحال)  
 وكذا القدوة أن نوى بها  
 ضد الجزم لوجود قدوة الله  
 تعالى قلعا كالم (وان)  
 أضاف الى العبد كان غليكا  
 في الرابع الاول) وما  
 يعمها كالهي والروية  
 (تعليل في غيرها) وهي ستة  
 ثم العشرة امان تضاف لله  
 أو للعبد والعشرون امان  
 تكون بياه أو لام أو في  
 فهي ستون وفي البرزاية  
 كتب الطلاق واستنتج  
 بالكتابة مع وصلى مامن  
 من العمدية فهي مائة  
 وشانون وفي كيف شله الله  
 تطلق رجعية

قوله وقاله راجع الى مال أو آخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قلعوا وأنى بالطهارة اربعة كان شهادته فانت  
 طالق (قوله أو رضاء) الرضاء ترك الاستراض على الفاعل وان لم يكن معه عصبية ط (قوله لان الباء  
 لا لاصاق) أى هو المعنى الحقيقي له لا يلتصق بوقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهي نصب لاطلاع عليها فلا  
 تعلق بالشك ط (قوله وان أضافه) أى باليه (قوله أى المذكور) جواب عن المصنف حيث أفرد  
 الضمير ومرجه متعدد ط (قوله يقتصر على المجلس) أى يجلس عليه فان شافه فلفظ والاخرج الامر من  
 يده (قوله كس) أى في فعل المشتبه ح (قوله اذ راد بئله التخصيص) أى ذل لاصدق في اوداة لتعليل  
 والظاهر أنه يصدق بانه تأمل (قوله وان قال ذلك) أى المذكور من الالفاظ العشرة (قوله في الوجه كلها)  
 أى سواء أضيف الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه للتعليل) أى لتعليل الابقاع كقوله طالق لنسوك  
 الدار فتح أى الابقاع لا يتوقف على وجوده لانه كس فلا مردان المشتبه ونحوها غير معلومة لا كون عصبية  
 انه تعالى لا تعلق معدومة لكونه أيضا الحلال اليه تعالى (قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليلها  
 بما لا توقف عليه فتح قيل في قوله بمعنى الشرط اشار الى أنه لا يصير شرط ما لم يخلو يقع الطلاق بعد بل يقع  
 معصية تظهر الثمرة فيها قال للاجابة أنت طالق في كس لا تفر وجهه لا تعلق كالقوله مع كس لا تعلق  
 ان ترزجك تلويح أى لان الطلاق لا يكون الامتناع من السكاح (قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح  
 نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليلها بأمر موجود فيكون ايقاعه على  
 نوى بها ضد الجزم (أى نوى حقيقتها لانها مع تنافية الجزم فيكون تعليلها بأمر موجود أمان نوى بها التقدير  
 فلا يقع لانه تعالى قد يقدر شيئا وقد لا يقدر (قوله والروية) الكثير فيها أن تكون معدومة رأى البصرية  
 ومصدر الغلبة الرأى ومصدر الحلية قال و يابود يستعمل كل في الاسترخاء ومنه لا نروية بطلاقها بالغلب  
 لا بالبر رجعي (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب أن يقول فالحاصل ان العشرة تلويح كالإعني  
 ح (قوله امان أن تكون بياه) ترك ان من التقسيم كترك المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها  
 ابطال أو تعلق في العشرة ان أضيف الى الله تعالى وتعليل فيها ان أضيف الى العبد قال في البحر والحاصل  
 أنه ان أتى بان لم يقع في السكاح أى معنى اذا أضيف الى الله تعالى فالاقسام حيث تخافون اه ح قلت الذى  
 ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للتعليل وهذا وان ذكر مع الباء على لهما بمعنى الشرط وأصل  
 أدوان الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتعليل أم لا ثم رأيت ان يلى صرح بذلك حيث قال فالحاصل  
 ان هذا الالفاظ عشرة أو بقية منها للتعليل وهي المشتبه وانحوها وستة ليست للتعليل وهي الامر وانحوها  
 المخبر على هذا فاذا أضيف الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاول للتعليل فتوقف على المجلس والستة  
 الباقية لتعليل لتوقف على فعله فوله في البحر لم يقع في السكاح أى لم يقع أصلا ان أضيف الى الله تعالى ولم يقع  
 في الحال ان أضيف الى العبد فافهم لكن رد على البحر كما قال ط أن هذا يناقض ما ذكره المصنف في صورة  
 العلم اذا أضيف اليه تعالى فانه يقع وعلمه فانه تعلق بأمر موجود فيكون تخصيصا (قوله وعلى ما مر من  
 العمدية) أى من قوله فلو تعلق بالطلاق وكتب الامتناع موصولا أو عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة  
 لم يقع (قوله فهي مائة وثلاثون) سواء ما تبين وأرى بعون لان ما في البرزاية يتصور وهي كتابة الطلاق  
 والاستثناء معا وفى العمدية ثلاث صور وبضرب أربعة بعين ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذلك  
 ان العشرة امان تضاف الى الله تعالى أو الى من وقف على مشيئة من العباد أو من لا توقف أو الى الثلاثة أو  
 الى اثنين منها فهي سبعة تنصرف في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل امان أو الباء أو اللام أو في تبلغ مائتين  
 وثمانين وعلى كل امان بتلفظ بالطلاق والاستثناء وما بعده أو بكتبهما أو بمحوهما بعد الكتابة أو بمحو  
 الطلاق أو الانشاء أو بتلفظ بالطلاق و بكتب الاخر أو بالعكس أو بمحو ما كتب ففي خمسين مائتين  
 وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تعلق رجعية) لان المضاف الى المشيئة الله تعالى حال الطلاق



أن تأخذ العدد الأول

ببينك والثاني يساؤه  
والثالث ببينك والرابع  
يساؤه وهكذا ثم تسقط  
ما يساؤه مما ببينك فما  
يقي فهو الواقع (أخراج  
بعض التعلق لغيره بخلاف  
إحصاءه فالأنت طالق  
ثلاثا النصف تطبقه وقع  
الثلاث في المختار) ومن  
الثاني تثنى فتح وفي  
السابعة أنت طالق إلا  
واحدة يقع تثنان انتهى  
فكأنه استثنى من ثلاث  
مقدور (سألت امرأة ثلاث  
فقال أنت طالق تحسين  
طرفة فقالت المرأة ثلاث  
تكسبي فقال ثلاثك  
والبراق لمواجبك وله  
ثلاث نسوة فغلبها فعلق  
الطرفة ثلاثا فغلبها أصلا)  
هو المختار لمبرور والبراق  
نحوه يقع صرفه لمواجبها  
ثم (فسر) في أعيان  
الفتح بالظنه وقد صرفه  
في الطلاق أنه لو قالان  
دخلت البار فانت طالق  
ان دخلت البار فانت طالق  
ان دخلت البار فانت طالق  
وقع الثلاث وأمر المصنف  
ثم إن سكنت هذه البلدة  
فأمر أنه طالق وخرج فورا  
وخلص امرأته ثم سكنها قبل  
العدول تطلق بخلاف فانت  
طالق فليحظ أن تزوجتك  
وان تزوجتك فانت كذا لم  
يقع حتى يزوج جهام من  
بخلاف ما لو قسم أجزاء  
فليحفظ أن غبت حنك

وبيان ذلك في مسئلة الطلاق أن تسقط السبعين الثمانية بيق واحد تسقط من التسعة بيق ثمانية  
تسقطها من العشرة بيق ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الأول الخ) بيانه أن تعد الأول ببينك أي الأول  
والثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة وجملة خمسة وعشرون  
وتعد الاشباع يساؤه أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستون وأربعة وثلاثون وجملة  
عشرون تسقط مما يلي بيق خمسة قلت وله طريقة ثانية هي إخراج الأول وإدخال الاشباع بأن تخرج  
كل وتر من سبعه فله بيانه أن تخرج التسعة من العشرة بيق واحد تضعها في الثمانية تصبح تسعة أخرج  
سبعة بيق اثنتان تضعها في الستة تصبح ثمانية أخرج منها خمسة بيق ثلاثة تضعها في الأربعة تصبح تسعة أخرج  
منها ثلاثة بيق أربعة تضعها في الاثنين تصبح ستة أخرج منها الواحد بيق خمسة والطريقة الثالثة تسقط كل  
مما يلي كما سبقت أن تسقط الواحد من الاثنين بيق واحد أسقطه من الثلاثة بيق اثنتان أسقطه من الأربعة  
بيق اثنتان أسقطه من الخمسة بيق ثلاثة أسقطه من الستة بيق ثلاثة أيضا أسقطه من السبعة بيق  
أربعة أسقطه من الثمانية بيق أربعة أيضا أسقطه من التسعة بيق خمسة أسقطه من العشرة بيق خمسة  
(قوله فهو الواقع) أي القربة ط (قوله ومن الثاني ثنتان) لأن التعلقة لا تجزئ في الإيقاع فكذا في  
الاستثناء فكأنه قال الواحدة والجواب أن الإيقاع لا يجزئ في المحقق وهو لم يرد في الاستثناء  
فيجوز أنه مفسر كلامه عبارة عن طرفة بن نصف فتطلق ثلاثا كذا في الفتح وحله أن يقع نصف الطرفة  
مثلا فيمضو شرعا فكان إيقاعا لكل بخلاف استثناء نصفه فإنه يمكن لكنه بالغ لأن النصف الباقي يقع  
به طرفة قلت والأقرب الجواب أنه لما أخرج نفسه حكم الكل وأبقى نصفا كذلك أو قلنا عليه طرفة بها  
أبقى ولم يصح إخراجها لأنه لو وقع لزوم إخراج طرفة حكيمتين طرفة حكيمتين فليغو (قوله فكأنه استثنى من  
ثلاث مقدور) قلت وجهه أن لفظ طالق لا يحتمل التثنية لأنهما قد يحضرن بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس  
أصفي الثلاث والأول لا يصح هنا لأنه يلزم منه الغناء الاستثناء فتمين الثاني فانهم (قوله في أعيان الفتح) خبر  
عن داود ليس بمناظر لوعن الفرع الأول فخط في أعيان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعني يقول  
واحد كما يدل عليه عبارة أعيان الفتح حيث قال ولو قال لأمراه وأقلا أفريك ثم قال والله لا أقربك فربها  
مرتبه ففارتان اه والظاهر أنه أنقضى التأكديدين ح قلت وتصور المصلحة بما إذا ذكر لكل  
شرط جزاء فلو قصر على جزاء واحد في البرائة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فغبت الدار فغبت الدار  
ح وهما واحدان لقاس عدم الحنف حتى يتخيل دخلت فيهما والاستقصاء بحيث يدخل واحد ويحذف  
الباقي تكرارا وإعادة اه ثم ذكر استكلا وجوابه وذكر كراهته بنسبها في الخبر عند قوله والمالك يشترط  
لاستمر الشرطين وقوله وهما واحد أي الداران في الموضعين واحد بخلاف ما لو سألى دار بن فلان من  
دخولن كذا وظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققه عند قوله وزوال المالك لا يبطل  
اليمين فانهم (قوله بخلاف ما لو قسم الأجزاء) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو قسم الأجزاء  
وكلاهما صحيح وأما في بعض النسخ بخلاف ما لو قسم الأجزاء فقال ح صوابه قد قسم الأجزاء ثم قد ترك  
ما إذا وسطه قال في النهر وفي المحيط أو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فانت طالق ليرجع حتى يزوجها  
مرتين بخلاف ما إذا قسم الأجزاء أو وسطه اه كلام النهر ونصه في الفتاوى الهندية فقال لو ان كرر  
بصرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك وان تزوجتك أو متى  
تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يزوج جهامتين ولو قسم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك  
فهذه هي تزوجت واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طالع بكل واحد من الزوجين (قوله  
ان غبت حنك الخ) أقول المسئلة كراهي الجرح عند قول السكر زوال الملك بعد اليمين لا يبطلها ونفسه  
في الفتاوى قال لها أمرك بيلك ثم اختلعت عنه وتفرق فام تزوجها فني بقاءه الأمر يسد هاويان والصحيح

أه لا يبيح قال إن ثبت عندك أربعة أشهر فأمر بك بملك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عدت إلى الأول وعليها مهر أربعة أشهر فلما أن طلق نفسها أه والفرق بينهما أن الأول يصير للغير فيمطل بزوال الملك والثاني تعليق التغير فكان بمنزلة ما يطل أه كلام الجرحه و تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز والمنزل والمحصل أن التغير يطل بالطلاق البائن إذا كان التغير مخيرا باختلاف الملق وهذا ما وقع به في الفصول العمادية بين كلامهم كجرحه وقيل فمسل المشية (قوله لا يقع) لأن الخت شرط أنه يطلب منها عند انقضاء ولم يطلب بحر ونحوه في النازخانية عن المتني قلت وممة تضامان النسيان لا تأثير له هناك سبأ في الأعيان بأن تطله إمكان البر شرط لبقاء البين بعد انعقادها كحشر شرط لانعقادها هنا لا يبيح يوسف ولا يبيح ما به فان إمكان البر محقق بالتذكري على أنه يلزم أن يكون النسيان عذوفاً عدم الحث في غير هذه الصرحة أيضاً وهو خلاف النصوص فافهم (قوله أن مستيقظاً حدث) لأنه يسمى أتياناً منه قال تعالى فأنقض حكمه أني شتم (قوله فعلت أتراها) أي تتقدم اليين على أن يعامها حتى تنزل لأن شتمها بإربه كسر شهرته به (قوله فعلت الباعلة العدد) فلا تدبر ذلك والسبعون كثير خاتمة والظاهر أن عمله ما لم ينو العدد فإن فرائضه لنته لأنه شدد على نفسه ط (قوله حدثه أيضاً) أي كجنته بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤخذ على ما رواه أنه شدد على نفسه فاجتمع على حدثه بغير فعله كلامه ما سأل به حدث مرتين الظاهر نعم وبني أن لا يحدث في البداية إلا بما جرى قال ط ولو قال إن وطئت من غير ذكرا أمراً ولا ضميرها فهو على الدرس بالقدم هو التفسير والعرف وذلك بانماق أصحها باو عمله ما لم ينو الجماع والاعتدال نيتة فيما يظهر (قوله امرأتك) أطلع أنما سبقت لها في هذا الباب أليس فيها تعليق وتو له طلقت نفسها عمل وجهه أن الحديث قد يطلق على المستكره معه كالزوم والبصل ودم النفساء مثلاً ولعلكم (قوله فعلت الخائض) لعل وجه النهي عنه في القرآن نصاً وأكثره وزادة وأقاربه ومنه غير نأشش ثم رأيت في البحر من الفتنة علله بقوله لأنه نص (قوله أنه لا يصدقه) ولا يطلق زوجه لأنه لا يحفل بالصدق والكذب فلا يصدق على غيره بحر من المحيط ولا يقال إن هذا الجماع لا يصدق عليه لأنه لا يصدق عليه كقوله لمان كنت تحبين فقلت أحب لا نذاك فيما إذا كان الملق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أخرى كما قدمنا وأفاده لو صدقه حدث (قوله لا يحدث) بنائي ما يأتي قريباً من أن شرط الحدث أن كان عدمه ويجزى حدث أه ح وأصله لصاحب البحر أقول لا إشكال لأنه صدق عليه أنه ذهب فعلم الحدث وجود البر ويثبته ما يأتي من ذاتي الإيمان لا يخرج أولاً يذهب إلى مكة فخرج يريد أه ثم رجع حدث إذا جاوز عمران مصره على قصدها أه فان عدم الحدث فهو البر وجود الملق عليه ط قلت وذكري أن خاتمة فخرج عدم الحدث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما إذا خلف ليشر من المال إلى في هذا الكوز اليوم وأمره قبل مني اليوم لا يحدث عندهما أه وفي التفسير ما يدل على أن في المسئلة خلافاً (قوله فخرجت طر يقها لا يحدث) وكذا لو زوجت للفرق لأن الشرط الخروج بغير إذنه لغير الفرق والمارق بحر أي لأن ذلك غير مأمور به فلا يدخل في البين وكذا يتقدمه النكاح كسبأ في الأعيان وعلق الفخ هناك بأن الأذن لا يصح لمنه المنع وهو مثل السلطان إذا خلفنا نساً البر من البعير كل داعر في المدينة كان على مدلولته يشبهه ولو أبانتهم تزوجها فخرجت بلا ذن لا تطلو وإن كان زوال الملك لا يطل البين عندنا لأنهم تنقضوا الأهل بقاء النكاح أه ومثله تخلف رب الدين الغربم أن لا يخرج من البلد إلا بآذنه تعيد بقاء الدين كسبأ في هناك أن شاء الله تعالى (قوله حالف لا يرجع الخ) في الحالف فخرج من جميع الوالي خلفاً لا يرجع إلا بآذنه الوالي فسقط من الحالف حتى يرجع لا يجزى لا يحدث لأن هذا الرجوع مستثنى من البين عادة أه أي أن الحالف عليه هو الرجوع مما ترك التحالف به فإذا رجع لحالجه على نية العود لم يفتق الحالف عليه والحاصل أنه هذه المسئلة والتي قبلها انقضت البين فيها بلالة العاد والحادن خاصة كما تقرر في كتب الأصول ونظام

أربعة أشهر فأمر أن يسلك ثم ظلمها فاحتقت فزوجت ثم عدت الأول ثم غلب أربعة أشهر فلما أن طلق نفسها ولو (٥٠٠) أه لا يبيح قال إن ثبت عندك أربعة أشهر فأمر بك بملك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عدت إلى الأول وعليها مهر أربعة أشهر فلما أن طلق نفسها أه والفرق بينهما أن الأول يصير للغير فيمطل بزوال الملك والثاني تعليق التغير فكان بمنزلة ما يطل أه كلام الجرحه و تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز والمنزل والمحصل أن التغير يطل بالطلاق البائن إذا كان التغير مخيرا باختلاف الملق وهذا ما وقع به في الفصول العمادية بين كلامهم كجرحه وقيل فمسل المشية (قوله لا يقع) لأن الخت شرط أنه يطلب منها عند انقضاء ولم يطلب بحر ونحوه في النازخانية عن المتني قلت وممة تضامان النسيان لا تأثير له هناك سبأ في الأعيان بأن تطله إمكان البر شرط لبقاء البين بعد انعقادها كحشر شرط لانعقادها هنا لا يبيح يوسف ولا يبيح ما به فان إمكان البر محقق بالتذكري على أنه يلزم أن يكون النسيان عذوفاً عدم الحث في غير هذه الصرحة أيضاً وهو خلاف النصوص فافهم (قوله أن مستيقظاً حدث) لأنه يسمى أتياناً منه قال تعالى فأنقض حكمه أني شتم (قوله فعلت أتراها) أي تتقدم اليين على أن يعامها حتى تنزل لأن شتمها بإربه كسر شهرته به (قوله فعلت الباعلة العدد) فلا تدبر ذلك والسبعون كثير خاتمة والظاهر أن عمله ما لم ينو العدد فإن فرائضه لنته لأنه شدد على نفسه ط (قوله حدثه أيضاً) أي كجنته بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤخذ على ما رواه أنه شدد على نفسه فاجتمع على حدثه بغير فعله كلامه ما سأل به حدث مرتين الظاهر نعم وبني أن لا يحدث في البداية إلا بما جرى قال ط ولو قال إن وطئت من غير ذكرا أمراً ولا ضميرها فهو على الدرس بالقدم هو التفسير والعرف وذلك بانماق أصحها باو عمله ما لم ينو الجماع والاعتدال نيتة فيما يظهر (قوله امرأتك) أطلع أنما سبقت لها في هذا الباب أليس فيها تعليق وتو له طلقت نفسها عمل وجهه أن الحديث قد يطلق على المستكره معه كالزوم والبصل ودم النفساء مثلاً ولعلكم (قوله فعلت الخائض) لعل وجه النهي عنه في القرآن نصاً وأكثره وزادة وأقاربه ومنه غير نأشش ثم رأيت في البحر من الفتنة علله بقوله لأنه نص (قوله أنه لا يصدقه) ولا يطلق زوجه لأنه لا يحفل بالصدق والكذب فلا يصدق على غيره بحر من المحيط ولا يقال إن هذا الجماع لا يصدق عليه لأنه لا يصدق عليه كقوله لمان كنت تحبين فقلت أحب لا نذاك فيما إذا كان الملق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أخرى كما قدمنا وأفاده لو صدقه حدث (قوله لا يحدث) بنائي ما يأتي قريباً من أن شرط الحدث أن كان عدمه ويجزى حدث أه ح وأصله لصاحب البحر أقول لا إشكال لأنه صدق عليه أنه ذهب فعلم الحدث وجود البر ويثبته ما يأتي من ذاتي الإيمان لا يخرج أولاً يذهب إلى مكة فخرج يريد أه ثم رجع حدث إذا جاوز عمران مصره على قصدها أه فان عدم الحدث فهو البر وجود الملق عليه ط قلت وذكري أن خاتمة فخرج عدم الحدث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما إذا خلف ليشر من المال إلى في هذا الكوز اليوم وأمره قبل مني اليوم لا يحدث عندهما أه وفي التفسير ما يدل على أن في المسئلة خلافاً (قوله فخرجت طر يقها لا يحدث) وكذا لو زوجت للفرق لأن الشرط الخروج بغير إذنه لغير الفرق والمارق بحر أي لأن ذلك غير مأمور به فلا يدخل في البين وكذا يتقدمه النكاح كسبأ في الأعيان وعلق الفخ هناك بأن الأذن لا يصح لمنه المنع وهو مثل السلطان إذا خلفنا نساً البر من البعير كل داعر في المدينة كان على مدلولته يشبهه ولو أبانتهم تزوجها فخرجت بلا ذن لا تطلو وإن كان زوال الملك لا يطل البين عندنا لأنهم تنقضوا الأهل بقاء النكاح أه ومثله تخلف رب الدين الغربم أن لا يخرج من البلد إلا بآذنه تعيد بقاء الدين كسبأ في هناك أن شاء الله تعالى (قوله حالف لا يرجع الخ) في الحالف فخرج من جميع الوالي خلفاً لا يرجع إلا بآذنه الوالي فسقط من الحالف حتى يرجع لا يجزى لا يحدث لأن هذا الرجوع مستثنى من البين عادة أه أي أن الحالف عليه هو الرجوع مما ترك التحالف به فإذا رجع لحالجه على نية العود لم يفتق الحالف عليه والحاصل أنه هذه المسئلة والتي قبلها انقضت البين فيها بلالة العاد والحادن خاصة كما تقرر في كتب الأصول ونظام

مطلب البين تنقضي بدالة العاد والتعرف

ذلك ما في الحائسية أيضا رجل خلف رجلا أن يطعمه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاده عن جعاع امرأته  
لا يبحث أن لم يكن هناك سبب يدل عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهي عن جعاع امرأته عادة كما  
لا يراده النهي عن الاكل والشرب وفيها أيضا انهم نهوا عنه بجارية خلفت لاجلها انصرف الى الناس  
الذي تذكره الرازي في قوله ان وضعت يدى على جوارتي فنهى عن جعاع امرأته وضعت يده عليها لا يبحث أن  
كانت بمنزلة الرجل المرأة أولا مرد على أنه يد الوضع لقبح الضرب اه قلت ومثله في غيره فاعلم ما ذكره  
بعض محقق الحائسية في قوله وجبت ان قلت على كلامه لم أقل للمثله فانت طالق قتالته أنت طالق ولم  
يقول لها مثله من أنها لا تطلق لان كلام الزوج مخصص بما كان سببا أو دعه أو نحو ما ذيل ليس مراده أنها لم  
قالت استشري في ثوبه أن يقول لها مثله بل أراد الكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فاليمن على التلفظ  
باللسان) كذا في التقنية والحواشي لا زاهد في بالو يرى ولعله يجوز له ما اذا كان الحالف طلاقا  
الحلف به لا يمكنه انواجبه بالفعل فيصرف الى التلفظ بقوله اخر من داري ولو حل على اليمن المؤتمنة كفى  
لا شر من ما هذا الكور اليوم ولا ما فيه فكان ينبغي عدم اخذ بعض اليوم وان لم يقبله اخر من ولعله لم  
يجعل عليها الامكان صرف اليمن الى التلفظ المذكور بقرينة العزم الحقيقة كالحلف لا يدع فلا تباين  
في هذه النوازل فقد قالوا ان كانت النوازل كالحالف فالتلفظ بالقول والفعل والافعال فقط أي لانه لا يهلك  
منه بالفعل ومثله ما لو كان آخر الدار فقد صرحوا بأنه يد بقوله اخر من داري ووجهه أن المستأجر  
ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي لا يملكه في الدار وأما ما سبذ كرهه الشارح آخر كلام اليمان  
حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي ان لم يملك منعه والافعال النهي والمنع جميعا فهو محققا  
وأنت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حلفه لا بدعه أولا يتركه في الوالدية قال ان أدخلت  
فلان بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلان بيتي فامر أنه طالق فاليمن في الاول صلى ان  
يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على النحول أمر الحالف أول بأمره ولم يعلم لانه  
وجد النحول وفي الثالث على النحول يعلم الحالف لان شرط الحنث الترك للنحول ففيه لم يمنع فقد ترك  
اه ومثله في ايمان العرس المبط وغيره فتعلمه الثاني بأنه وجد النحول صريح في انقاد اليمن على نفس  
فعل الغير ولا قال الشارح هناك قال لغير موافقة لتعلم كذا فهو حالف فاذ لم يفعله المذهب حنث الخ فعمل  
أه في حلفه لا يدخل فلان داره يبحث بدخوله وانتهى الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه يدخل  
فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل في الحلف على فصل الغير لم أنه لو قال ان دخل فلان داري  
فانت طالق أنه لو نهاده عن النحول ثم دخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال وانه لتعلم كذا أو أمره بالفعل فلم  
يفعل لا يبحث وقد يعجب بعمل قول الشارح في اليمان فيمنه على النهي ان لم يملك منعه على ما ذكره  
من كون الخوف عليه ظلالا بقرينة ان فرض المسئلة في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حله على التفصيل  
المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف أو له فيه وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة تقرير لهذا القول في  
اليمان وانما تعرضنا لذلك هنا لان بعض محقق الاشياء اغتر بعبارة الشارح المذكورة في اليمان  
فأفنى بعدم الحنث بعدم النحول في قوله لا يدخل فلان داري وهو ما اشتهر على لغة العوام من أنه لا يبحث  
في الحلف على ما لا يملك كموليس على اطلاعته بنبذ ذلك (قوله ان لم يقبض) بفعل المؤنثة لاجل ان ينسب قوله  
فانت طالق ح (قوله الساعة) واجمع اليها ما قد سبق لان المعلقة لا يبحث فيها الا باليأس بنحو موت  
الحالف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يبحث) لعدم امكان العرو قبل بحث فيها ط عن البصر قلت وفي  
الحائسية قال لانه ان لم يقبض يحتاج كذا غدا فانت طالق فيمنه المرأة على يد انسان فان كان نوى  
وصول الشاع الى بعد لا يبحث لانه نوى محتمل للظن وان لم ينو شيأ أولى جملها بنفسه احسن ولا يكون اليمن  
على الوصول الا بالنية اه (قوله بل اليمن) لانه بعد ابراهيم منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب

مطلب لا يدع فلا تباين  
في هذا الدار

فاليمن على التلفظ باللسان  
ان لم يقبض بسلطان وان لم  
تردى في ثوب الساعة فانت  
طالق لانه فلان من جانب  
آخر بنفسه وأما الثوب  
قبل دفعه لا يبحث كذا ان  
لم ادفع اليك الدين والدين  
على الرأس الشهر فكذا  
فأمره قبل رأس الشهر  
بطل اليمن في ما يكتب

في التعاليق متى نقلها أو تزوج عليها (٥٦٢) وأبرأته من كذا أو من يلقى صداقها فلا يدفع لها السكك هل تبطل الظاهر لا تضرهم بصفة براءة

الاستحالة والرجوع عاده  
حالف باقائه لم يخل منه  
الدار اليوم ثم قال بعد موت  
لم يكن دسلا لا كفارتولا  
يعتق صبه المصلحة أو لا  
يغوس ولا مدخل للقضاء  
اليمين بالله متى لو تعلق  
بمنه الأولى بمقتضى أو تعلق  
حنث في اليمينين لشمولها  
في القضاء أخذت من ماله  
درهما فأشترت به جنازة  
الحمام بدراهمه وقال  
ووجهنا ان لم ترد به اليوم  
فانت كذا الحيلة ان تأخذ  
كيس الحمام وتسله لزوج  
قبل مضي اليوم والاحت  
ولوضاع من الحمام قال يعلم  
انه اذ يب أو سقط في البحر  
لا يحنث حالف ان لم يكن  
البرمي في العالم أو في هذه الدنيا  
فكذب يسي ولو في بيت  
حنث يحنث اليوم ولو سلف  
ان لم يخر بيت فلان هذا  
فبعد ومنع حتى مضى القد  
حنث وكذا ان لم يخرج من  
هذا المنزل فكذا في حنث  
أو ان لم اذهب بك الى منزلي  
فلنذهب غيري بمنه أو ان  
لم تحضري الليلة منزلي فكذا  
فنهها أو هانث في المنار  
بضلافه لا سكن فالتلق  
الاياب أو قدس لا يحنث في  
المنار قلت قال ابن الشحنة  
والاصل انه متى حجز من شرط  
الحنث حنث في السدي  
لا الجودي قال في النهر

في التعاليق أي ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المراضة نقلها أو تزوج عليها (قوله متى نقلها الخ)  
جوابه متى حذوف أي فهي طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلا يدفع  
لها السكك) أي كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقي الصداق (قوله هل تبطل) أي اليمين المذكور  
ووجهها التوقف أن الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والاراء أو التزوج والاراء فإذا وجد أحدهما  
فلا بد من وجود الآخر وهو الاراء مع أن المراضة قد قد فعلها (قوله لا تضرهم الخ) قال في الاشياء  
الاراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لا أصل للدين فيرجع المدون بما أداها إذا أراء  
براءة ساقط وإذا أراء راءة استنبطه فلا رجوع واختلاف فيهما إذا أخافها على هذا القول طلاقا ببراءتها  
عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعلق فإذا أراء راءة ساقط وقمع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين  
وصرف فذمة المدون والدين يرضى عنه أي إذا أوفى ما عليه لغيره عتبه على غيره بمثل ما غفر عنه اه  
فتسقط المطالبة فإذا أراء راءة راءة ساقط سقط ما بذمته لغيره بمثل ما غفر عنه بمثل ما غفر عنه اه  
صحة البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بشرط توقفه على البراءة بخلاف ما إذا أراء راءة استنبطه فلا ينها  
بمضى إقراره باستيفاد دينه بأنه لا مطالبة له عليه فلا رجوع عليه المدون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وما  
لو أطلق فينفي في زمانها حالها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حالف باقائه لم يخل) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثاني تكون اليمين منقذة لسكونها على المستقبل  
وفرض المسئلة فيها إذا كانت على الماضي لتناقض اليمين الثانية في الجرمين من باب الإيمان التي  
يكتب بعضها به ضالفاً بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال بعد موت لم يكن نقلها اليوم  
لا كفارتولا يعتق صبه لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارتولا كان كذا بقضى عين  
الغوس فلا تجزب الكفارتولا اليمين بالله تعالى لا مدخل لها في القضاء فلم يصرفها كذا بشرط علمه بشرط  
الحنث في اليمين بالمتق وهو صدم الفحول حتى لو كانت اليمين الاولى يحنث أو تعلق حنث في اليمينين ثم  
لهذا خلاف في القضاء اه (قوله حنث في اليمينين) لانه بكل زعم اليمين في الاخرى كباقي في باب هتق  
البعض اه ح (قوله ولو وضاع من الحمام الخ) هذا يقتضي في الجرمين الحانسة في اليمين المطلقة من ذكر  
اليوم ثم قال وهو مفهوم انه اذا لم يمكن رد خطه يحنث تعلمه أن قولهم بشرط لبقاء اليمين امكان البراءة هو في  
المقدمة بالوقت بعد سبيل لها اما المطلقة فبعد موجب الحنث اه وحاصله أنه اذا كانت اليمين بعيدة  
بالوقت يحنث بحسب الاذا انجزت من ردها من ضاع أو أذيت أو أكلت كانت مطلقة ولا يحنث وضاع مادام حيا  
لا مكان وجد انه أمالوات أحدهما أو علم أنه أذيت أو سقط في البحر انه يحنث لتعذو الردية تعلم ما في كلام  
الشراح (قوله ان لم يكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفي وقد رجعت صاوة الصيرفية غربت ذهبا ان  
أكن بدونك وهو الصواب (قوله يحنث الخ) سواء حنثه القاضي أو الولي لان الحبس يسمى نكاحا قال تعالى  
أو يغفوا من الأرض يجر من الصيرفية أي فان لا يتجمله ضد ناهي الحبس ٣ ورأيت في بعض الكتب  
أن الوزير ابن مقبل الحاسب الرضا بالله سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة أنشد قوله  
خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها \* فلننا من الموت نعدولا لاجبا  
اذلنا من الدنيا والحادجة \* فرحنا وقتنا هذا من الدنيا  
(قوله لا يحنث في المنار) لانه سكن لا ساكن بشرط الحنث هو السكن وانما تكون السكن بفعله اذا  
كان بختيار وبخلافه لم يخرج وعوه لان شرط الحنث عدم الغسل والعلم بتحقق بدون الاعتناء أو أده  
في الخفية وأفاد أيضا ان الخلاف فيها اذا أطلق البلب لا فاجبا اذا منع بتبذ وشبهه في الجرو صرح به في  
البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسبا لا يحنث بل لا خلاف ولو كان بغيره لا يحنث أي في المنار وقبل يحنث  
(قوله والاصل الخ) ٣ عبارة ابن الشحنة والاصل أن شرط الحدث ان كان حديما وبمخرج من ميسارته

٢ مطلب المحبوس يس في الدنيا ٣ مطلب الاصل أن شرط الحنث ان كان حديما وبمخرج يحنث فالتحار

فالمستلزم الحنث وان كان وجوديا ويجزى لاختصاصه عدم الحنث اهـ قلت والظاهر ان الضمير في قوله مباشرة  
 يعود الى شرط البراءة لا لشرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع من تعاليه والخالف انما يطلب بشرط البراءة  
 او بعرضه فكان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البراءة فهم هذا وقد استشكل في الصريح عن  
 أحد ههنا مسئلة العسس المأوأة والثاني ما في القنينة ان لم يعمل هذه السقفة في المأوأة بقامه ان لم يتم حنث  
 ولو حبسه السلطان لا يحنث اهـ قال فان الشرط فيها العدم وقد أثر فيه المجلس اهـ قلت اما مسئلة  
 العسس فقد مر الجواب عنها واما مسئلة القنينة فالظاهر انها بيينة على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيها  
 اذا كان المنع غير حسي فاذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحس السلطان لان المجلس اغلاق ابواب المجلس  
 فهو منع غير حسي بخلاف المرض فانه كالتقدم فهو منع حسي لكن في ايمان البراءة به من المجلس ضرر ان لم  
 يتحصن برب البيت فكذا فقد ثبت ومنعت منعا حسيا ذكر الفضلي انه بحث والاصح انه لا يحنث فقد صح  
 عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في النسخة ان المختار الحنث ولم يقدر بكونها منعت منعا حسيا فالظاهر  
 انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المأول ان الشرط هنا عدى ويكون التفصيل بين المنع الحسي  
 وغيره ما صفا اذا كان الشرط وجوديا ويكون ما في القنينة البراءة به متبايلا لسواءه في العدوى ايضا والله  
 اعلم (تنبيه) اعلم انهم صرحوا بان فوات الحمل يبطل العجز وان العجز عن فعل المأوى عليه يعالها ايضا  
 لو موقفة لا لو مطابقة وان امكان تصور البراءة لا تعاقدها في الابتداء مطابقة لشرط لبقائه ولو موقفة وعلى  
 هذا فقولهم في الشرع ما هذا الكور اليوم ولا ماله فيه لا يحنث وجهه ان لم تتعد لعدم امكان البراءة ابتداء  
 وفيما لو كانت مائة فبطل لعدم امكان البراءة بعدها وفيما عجزه فاقبض عن فوات الحمل وفي ان لم  
 اشحن ونحوه فقد ومنعت لانه العجز في شأن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الخالف او المراد ونحو ذلك  
 وهو موجود بخلاف المأوى الذي صفا في المخرج تحقيق شرط الحنث لبقائه الحمل وان عجز تحقيقه لا يمكن  
 البراءة لان بطلانها لحاسب في كل وقت اهـ ان لم أس السماء اليوم فانه يحنث بعبه لانه وان اشعل عاده لكنه  
 في نفسه يمكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عد الماء المأوى عليه غير ممكن أصلا وفي  
 لا أسكن فقيس ومنع لا يحنث لان شرط الحنث وجودي وهو سكا به نفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام  
 والمنع بان ينصب لغه من هو المكرم بالكرام بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدى وهو لا يمكن اعدامه  
 بالاكرام لتحقيق المكرم بالغنى وهذا معنى قولهم الاكرام يزتر في الوجودي لاقى العدوى فصار الحاصل  
 انه اذا كان شرط الحنث عدما فان عجز عن شرط البراءة لم يحنث وان مع قضاء الحمل حنث وان كان  
 المأوى حسيا ولا وكذا لو كان المأوى كونه مستحيلة لانه كس السهل وان كان الشرط وجوديا لا يحنث  
 مطلقا ولو كان المأوى غير حسي في المختار هذا ما عثر على من كلامهم والله تعالى اعلم فلفهم (قوله وما دخل)  
 أي لان شرط الحنث عدى وهو عدم الاداء والحمل وهو الخالف باقوا اذا كان يحنث في حلقه لم يحنث  
 السهل اليوم كون شرط البراءة مستحيلة فحنثه هنا بالاولى لان شرط البراءة ممكن بان يصيب مالا أو  
 يعجز عن عرضه او برث قرياله ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا رد ما قيل انه يستفاد  
 عدم الحنث من قوله في المنع حلف ليقين فلا يحنث فعداومات أحد ههنا ماضى الفداء وحنثه قبله أو أراه  
 لم تتعد اهـ لان عدم الحنث فيه لبطان العجز بفوات الحمل كالمصباح في الكور فان شرط البراءة مستحيلة  
 مطلقا وعادة بخلاف مس السماء فانه ممكن مطلقا وان اشعل عاده فكذا لا رد ما في الخاتمة فان لم آكل هذا  
 الرقيب اليوم ما كلفه قبل الفروع ولا يحنث لانه من فروع مسئلة الكور كالمصباح في الكور فان شرط البراءة مستحيلة  
 الرقيب وما استشهده صاحب البر حيث قال ان قوله في القنينة عجز عن المأوى عليه والعجز مؤقت فانها  
 تبطل بقضى بطلانها في الحادثة لا في كسرة اهـ فيه نظر لان مراد القنينة العجز الحقيقي في مسئلة الكور  
 والاقتضاء مما لا يطبق عليه أصعب المتن من عدم البطان في لا مسعدن السماء ثم رأيت الرمي نقل من

ومفاده الحنث فحين الحلف  
 ليؤدين اليوم دينه فحيز  
 لغفره وقد من قرضه  
 خلافا لما يحنث في الصريح فذكر

فتأوى صاحب البر أنه أفتى بالحنث في مسألتنا سند إلى إمكان البر حقيق فتواعت مع الأصابع جهة أو  
تصدق أو أوارث ١٥ وهو من مآلناه أو لا والله الخ

\*(باب طلاق المريض)\*

لما كان المرض من العواض أئتم (قوله صنون به لاصاته) أي اقتصر على ذكر المريض في الترتيب جماع  
أن قوله من غالب ساء الهلاك بمرض أو غير مصرح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الأصل في هذا  
الباب المرض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمرض من غالب ساء الهلاك بمرض أو غير  
(قوله لغرا من أربها) أي ظاهر أو انطلق أنه لم يقصد الغرل (قوله فترده عليه قصد) بيان لوجه توريثها  
منها اعتبارا بما قل موث به جميع كونه فلاحا للمرض فاسد ونعم لم يقرر في الفسخ وعن هذا قال في البحر  
وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز الرجوع المريض فالتعلق بغيره لا إذا رزيت به ١٥ قال في النهر  
وفي نظر لان الشارع حينئذ عليه قصد لم يكن آتيا بالاصورة إلا بإبطال العقبة فتدبر ١٥ وقد يقال لو لم  
يكن ذلك لقد عطفوا إيراد عليه الشارع كقتل المورث استعمالا لا لأنه من رأي في التنازع بين الملقط  
قال محمد إذا مرض الرجل وجعل في مرضه ما لا يجوز الرجوع المريض فالتعلق بغيره لا إذا رزيت به ١٥ (قوله  
التي غلام منها) لان الميراث لا بد أن يكون لتسبب أو سبب وهو الزوجين والعق والزوجية تنقطع بالبينونة  
وهذا الإشارة إلى خلاف ما أفتى قوله بالربها وانما بعد تزوجها كأي (قوله كما سيح) أي في قول  
المصنف ولو بآثار سبب الفرة فتوى من يشك في ط (قوله بان أئتم مرض) أي لا زمني أشراف على الموت  
مصابح (قوله بجزء الخ) فلو قدر على إقامة مصالحه في البيت كلوه من القيام إلى الخلاء ٢ لا يكون  
فأروا فسر في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بمواجب كإتيانه لأصحابه وهذا أضي من  
الأول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار الجزع من مصالحه في البيت فلو قدر عليه قبله لا يكون فراشا وصح في  
الفتح حيث قال فأما إذا أئتم القيام في البيت لا في خارجة أصعب أنه صحيح ١٥ أقول ومقتضى هذا كله  
أنه لو كان مريضاً مضاً بغيره من مصالحه كالموت في ابتداء المرض لا يكون فراشا  
وفي نور العين قال أو البت كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضاً مرض الموت بل السيرة لقلبة لو  
الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموتوان كل يخرج من البيت به كان يقضي الصدر الشهيد ثم  
نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الأصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك فأبى إلا كونه صاحب  
فراش ١٥ وأفتى غمامه (قوله هو الأصح) صحيحه زلمي وقيل من لا يعلى قائما وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد  
مرضه ط عن التمهاتفي (قوله كجزء القبية الخ) ينبغي أن يكون المراد الجزع من نحو ذلك من الاتيان إلى

المسجد أو الدكان أو فاما لمخالص القرية في حق السكك أذا كان مختاراً بغيره فشاقة كالأكل كالمكاري أو جالا  
على ظهره أو دقا أو أوجعاً أو نحو ذلك مما لا يمكن أن تستمع أذى مرض وغيره من عدم قدرته على الخروج إلى  
المسجد أو السوق لا يكون مريضاً وان كانت هذه مصالحه والأثر أن يكون عدم القدرة على الخروج إلى  
الدكان والبائع والشراء مثلاً مرضاً بغير مرض بسبب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا إنما يظهر أيضاً في حق  
من كان له قدرته على الخروج قبل المرض أمالو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبر أو لعل في وجبه فلا يظهر  
فيبقى اعتبار غلبة الهلاك في حقهم وهو ما مر من أبي القيثو ينبغي اعتماد ما علمت من أنه كان يقضي الصدر  
الشهيد وان كلام محمد يدل عليه لو لم يرد فيه من كل غير قبل المرض ويؤيده من ألق بالمرض كن  
بارز وجلا فتوى انما تشبه في غلبة الهلاك دون الجزع من الخروج ولان بعض من يكون مطلقاً أو به  
استند قاعاً قبل غلبة المرض عليه فتخرج لقضاء مصالحه مع كونه أقرب إلى الهلاك من مريض ضعيف عن  
الخروج لصداق أو هزاله المتلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم ان به مرضاً لمكانه أو هو يزداد إلى الموت  
فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر الجزع من الخروج للمصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو

\*(باب طلاق المريض)\*

صنونه لاصاته يقال  
له الطلاق لغرا من أربها فترده  
عليه قصد إلى غمها صحتها  
وقد يكون الغرا منها كما  
سيح (من غالب حال  
الهلاك بمرض أو غيره بان  
أئتم مرض بجزء من  
أقامت مصالحه لزوج البيت)  
هو الأصح كجزء القبية  
من الاتيان إلى المسجد  
وبجزء السوق من الاتيان  
إلى دكانه وفي حقها أن يخرج  
من مصالحها داخله كالأكل  
السبازية ومطاردته أو  
قدوت على نحو الطبع دون  
صعود السطح لم تكن  
مريضاً

٣ (قوله إلى الخلاء لا يكون  
فراشاً) لعل العوايب اسقاط  
لاحث كان مفرغاً على  
كلام المصنف تأمل ١٥



الذي يصل به الموت فمأذنه يمر بجمادى كقولك فأذنه أنه قد بطول سنة كما كثيراً في فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت أو أيضاً فقد يكون المرض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل يثبت عليه الأحكام **(قوله ماله في النهر وهو الظاهر)** ودعى قوله في النهر أمالاً لم يكن ماله الصعود إلى السطح فهي مرضه فانه يقتضى أماله بمخرج منه لا بمعادونه كالطبع تكون مرضه من غير أن يخلقه ماله الملقى وغيره من اعتبار عدم قدرته على القيام بصالح يتيقن أملاً **(قوله المرض)** مبتدأ أو المتعبر عنه وهو الملقى خبره وقد عرفت أن هذا القول لمقابل الأصل **(قوله والمقدم)** هو الذي لا حراك به من دأق جسده كأن الباء اعتدوا عند الأطباء هو الزمن وبعضهم يزعمون وقال المقصد للشيخ الأصناف الذين الذي طال مرضه مغرب **(قوله ولم يقصد في الفراش)** استمراراً إذا تطاول ثم تغير حاله فانه إذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثالث كما في الخلاصة **(قوله ثم مرضه)** أي شين وحلوه هو رمز الشمس الأربعة الخواص وفي الهندية عن الترتيب وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي في هذه العلة سنة فتصرفه بعدها كصرفه في حال صحته أي ما لم يتغير حاله كما عرفت **(قوله وفي الغنيمة الخ)** قال ح أن هذا مما تقدم من الهندية أن هذا الإنفاق ما قبله لأن زيادة إلى السنة فخطأه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية أيضاً المقعدو المذلول ما دام زدا دامه كالمرضى فان صار قديماً لم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وقدره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه يكن يفتى الصدوق في حسم الأتمة الصدوق الكبير هو أن الأتمة تفسر أصحابنا إلى آخر ما عرفت وحاصله أنه ان صار قديماً بعبان تطاول سنة ولم يحصل فيه أزد ياد فهو صحيح أما لو مات حال الأزد ياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مرض (أو بارز وجداً أقوى منه) بيان حكم الصحيح الحق بالرخص هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك في كل النهاية وغيره هو الأول أن يقال من يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعاقب بالحق وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان في البارز لا يكون الهلاك غالباً إلا بعد زلن عمل أنه ليس من أقراءه بخلاف غلبة شحوف الهلاك كذا في الصروثة في الغنى معتقده أن الأولى ترك التشديد بكونه أقوى من قولنا لم يقدره في الكثر وغيره بناء على أن المتعبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فان خرج من صف القتال أو بارز وجداً غلب عليه شحوف الهلاك وان لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك إلا إذا صلح أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من أن المتعبر غلبة الهلاك وعليه عسى في النهر وقالوا لا يقدرونهم المسئلة بما إذا علم أن البارز وليس من أقراءه بل أقوى منه أو بمقارنته علم أن ما في المتن مخالفاً لاختاره في البحر تبع الغنى فافهم ويؤيد ما في الغنى ما ذكره معراج اللوايه من كتاب الوصايا والاختلاف الطائفتان للقتال وكل منهما ما كانت لا تشرى أو مفعولة فهو حكم مرض الموت وان لم يحتلوا فلا فانه يدل على أن الكفاية تنكفي **(قوله من نصاص أو رجم)** وكذا قوله من ظالم لفته فاستأنى **(قوله أبو بزي)** على لوح من السفينة بوجه أن انكسار السفينة شرط لكونه فلا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج ونصف الفرق فهو كالمرضى وكذا في البدائم وقدره الإسهاب بان يجوز من ذلك الوجع أمالاً ولكن ثمة لا تراث به عرفت وهذا شرط في المبالغة وتوضهاً كما يأتي **(قوله وبقي في فيه)** أمالاً ركه فهو كالصحيح ما لم يخرج من حصره بخلافه غالباً كما يطعم بممار **(قوله فإلا بالطلاق)** أي هارو بمن قورنه من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة **(قوله خيرين)** أي خيرين الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ **(قوله ولا يصح تبرعه الامن الثالث)** أي كونه موصلاً به وتزوجاً كثر من مهر المتلوا واستخدم هذا أن المرض في حق الوصية والفرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي الاجنبي فلا وارث لم يصح أصلاً **(قوله فلا يأنها)** أي بوحدة أو أكثر ولم يقتل أو طلقها وجسا كما قال في الكتلان قال في النهر وقد عرفت أنه كان ينبغي حذف الرجوع من هذا السبب لانه ما فيه تراث ولو طلقها في العتمة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانما لا تراثه إلا إذا كان في المرض وقد أحسن القدوري في اقتصاده على البائن ولم أر من به

قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا الحبسي المرض المستعبر المرض المبيع لصلاته قاصداً والمقعد والمذلول والمسؤول إذا تطاول ولم يقدره في الفراش كالصحيح ثم مرض مع حد التطاول سنة اتسبى وفي الغنية المذلول والمسؤول والمقعد ما دام يزداد كالمريض (أو بارز وجداً أقوى منه) أو قدم لقتل من نصاص أو رجم أو بقي على لوح من السفينة أو اقترسه سبع وبقي في فيه (فإلا بالطلاق) خيرين ولا يصح تبرعه الامن الثالث فلا يأنها

على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذا لو أبان اختيار بلوغه أو تخليه أمهأو بنته أو ورثه  
كألف البدائع وكأنه كشيء من كل فرقة جاءت من قبله جرى اه لكن هذا في قول الكثر لطفها ما أقول  
المسند أبانها يحتاج إلى دعوى الكتابة (قوله وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق إلى  
وقت الموت كسيرة الشارح (قوله بل بأهانتهم لا الخ) هذا كلمة أتفقنا وسرنا أو أشار إلى أن  
الاولى ذكرهنا (قوله ماؤا كره) محترز قوله لما قلنا أي لو أكره على طلاقها البائن لارتد وهذا لو كان  
الا كراه يوجد خلاف فلو كان بحس أو قيد بصير فإنا كلفى الهندية عن العناية ثم اعلم أنه ذكر في جمع  
الفصولين أنه لا روية لهذه المسئلة في الكتب وقد فيها عن المشايخ قولين الاول أنها ترث لأن الا كراه  
لا يترث في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينسب أن لا ترث لغيره فلو أكره على قتل مورثه  
يرثه ولا يرث المكره أي بالكسر ولو ارتد ولو لم يوجد منه القتل اه واستظهر الرجعي الاول لتعلق صفته  
أزوجه برضه ولم يوجد منها ما يملكه الا اذا كانت هي التي أكرهته على الطلاق ويؤيده أنه لو سلمها بنسكرة  
ورثت مع أن الفرقة ليست باختيارهما اه قلت الظاهر ترجيح الثاني ولما حرم به الشارح تبعه الجرجاني  
ارث من أبانها في مرضه لرد قصده عليه وهو قوله من ارثا ومع الا كراه لم يظهر منه فإرجع الطلاق  
عليه فلا ترثه كأن عليه عدم ارث القاتل لو وثقه صدقه بجعل الميراث فيه قد صدقه عليه وإذا كان مكره على ظهور  
هذا القصد فيرث مع أن القتل بخلافه عليه بخلاف الطلاق فإنه مع الا كراه غير بخلافه وقوله أو جامعها بنسرة  
مكرهه ورثت سواء لم ترث كما يأتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا (قوله أو رثت) محترز قوله بل أرضاها  
أي كان شالمت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأه العين بنفسها فهاهنا ط (قوله  
ولو أكرهت على رضاها) أي على مفيد رضاها كسواءها الطلاق وقوله على سواءها الطلاق كما قال غيره  
لكن اولى ط (قوله أو سلمها بنسكرة) بحث لمصاحب النهر وأقره الخوى عليه وبخلافه ما في البحر  
من البدائع للفرقة وقت بتقيل ابن الزوج لارتد طارعة كانت أو مكرهه أم الاول فإرضاها باطل  
حقها وأما الثاني فلم يوجد الزوج ابطال حقه لتعلق بالارتد وقوع الفرقة بفعل غيره اه والجامع  
كان تقيل في حصة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفي جامع الفصولين أيضا جامعها بن مرض  
مكرهه لم ترثه الا أن امرأه بالبنك فينتقل فصل الابن إلى الاب فيحق الفرقة فيه بصير فإرا اه ومثله في  
التنبيه من بالاصل وكذا في الواليس والهندية والرجعي هنا كالم مصاص للمعتول فهو غير مقبول  
(قوله بذلك الحال) بدلين قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض ونحوه واحترز به عما إذا  
طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في الصحة لا ترث عنه بحر أي إذا كان الطلاق رجعا فهاهنا ترثه وكذا  
يرثها لو ماتت في المرض جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أنتقل في حق أو تزوجت لا يشهد أو بيننا  
وضاح قبل النكاح أو تزوجت في السدة أو تكررت المرأته ذلك بانتهى وترثه لوصدقته (قوله فلو مع)  
الاولى فلو ذلك الحال اه ح أي ليم ما لو عاد البار زالى الصف أو أهدى الفرح للقتل إلى الحبس  
أو سكن الموح ثم مات فهو كالمريض إذا برى من مرضه كلفى البدائع وعزاه إلى الفتاوى الهندية ويؤيده  
ما قدمنا من الاستيعاب من التصريح بأنه لو سكن الموح ثم مات لا ترث لكن في الغنى ولو قرب القتل غلط في  
شلى سيده أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمريض لأنه ظهر فإزواجه بذلك الطلاق ثم ترث بموته فلا يباين  
بكونه بعيره اه ومثله في معراج القرابة بدون تمسك وتبعه في البحر والنهر وهو مشكل لأنه يلزم عليه أن  
يرث لو مع ثم مات أن ترث منه صدق التعليل المذكور وجميع أنه خلاف ما ط قوله اعلم من اشتراطهم  
موت في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حاله غلبة الهلاك ولا شك أنه بعد ما تلى سيده أو أهدى الحبس ثم مات  
ليعت في ذلك الوجه بل مات في غيره وفي سائر لا يغلب فيها الهلاك ولا الوطوق وهو في الحبس قبل إخراجها  
للقتل لم يكن فإن ارتد بعد اعادته إليه ثم ما ذكر من التعليل انما يصح لو أنه في ذلك الوجه بسبب آخر كونه

وهي من أهل الميراث عمل  
بأهانتها أم لا كان أسلمت  
أو أعتقت ولم يعلم (طائما)  
بل أرضاها فلو أكره أو  
رضيت لم ترث ولو أكرهت  
على رضاها أو جامعها بنسرة  
مكرهه ورثت (وهو  
كذلك) بذلك الحال (ومات)  
فيه ولو مع ثم مات في صحتها  
لم ترث

(بذلك السبب) موته (أو  
 بغيره) كان يقتل المريض  
 أو يموت بموته آخرى في  
 العدة للمنفوعة (ورث  
 هي) منه لاهو منها رضاه  
 بإسقاطه حقه وعند أحد  
 ثرت بعد العدة لم تزوج  
 بأخر (وكذا) ثرت (طالبة  
 رجعية) أو طلاق فقط  
 (طالقت) بأشأ (أو لانا)  
 لان الرجعي لا يزال النكاح  
 حتى حل وطؤها أو يتوارثان  
 في العدة مطلقا وتكفي  
 أهليتها للارث وقت الموت  
 بخلاف البائن (وكذا) ثرت  
 (مبينة قبلت) أو طاعت  
 (انزوحا) لمجي الحرة  
 ينسوته (ومن لاهنا في  
 مرضه أو لى منها مرضا  
 كذلك) أي ثرت لما مر  
 (وان آلى في حصة) وبانت  
 (به) بلا يلاء (في مرضه أو  
 بأبنتها في مرضه فممن مات  
 أو أبنتها أو أرتدت فأسلت)  
 مات (لا) ثرته لانه لا يد  
 أن يكون المريض الذي  
 طلقها بمرض الموت فإذا  
 صح تبين أنه لم يكن مريض  
 الموت ولا يد في البائن ان  
 تسهر أهليتها للارث من  
 وقت الطلاق الى وقت  
 الموت حتى لو كانت حامية  
 أو مملوكة وقت الطلاق ثم  
 أسلمت أو اعتقت لم تثر  
 (لا) لارث (لوطلقها  
 رجعيًا) أولم يطلقها  
 (فطاعت) أو قبلت (ابنة)

المريض يقتل ومن من أنخرج القتل افتراض سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفتح سقطت من  
 النسخ والأصل في العبارة فهو كالمرض إذا مرى بخلاف موته بسبب غيره فانما ثرته لانه ظهر قراره  
 فبشأن (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن في مادة الشارح قوله موته اقتضاه امره بخبر  
 مقدم موته مبتدأ متروك لأجل أنه في هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول  
 لها في أنه ما قبل انقضاء العدة مع البين فإن كانت غلاوتها لاهلوت وجب قبل موته ثم قالت تنقض  
 هدف لا يقبل قولها لو كانت أمعدت عتق ومات الزوج فاعتتق العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد  
 موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بمسومته فالقول لهم  
 ونحوه في البصر من الخاتبة (قوله للمنفوعة) أي المدخول بها حقيقة أي الموطوءة لا يضر الخاتبة بها  
 طائها وان وجبت طام العدة كما لارث كمل في باب المهر في الفرق بين الخلو والخلول فأخذه ط فافهم  
 (قوله لاهو منها) أي لو البائن في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدها لارث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا  
 كما يأتي (قوله ومات أحد الخ) ومن مات وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لارث المختلعة المطلقة ثلاثا  
 وغيرهما يرث لان الكتابات منه مرد واجبه ورثتي (قوله وكذا ثرت طالبة رجعية) أي في مرضه كاهو  
 الموضوع واحترق بالرجعية هو أو أبنتها بأمرها كما ذكره (قوله أو طلاق فقط) أي بان قالت له في مرضه  
 طلق فطلقها ثلاثا فسقطت العدة ثم ما صار مبتدأ فلا يسل حقه في الارث قولها لمطلق رجعة فانما  
 جامع المصولين (قوله لان الرجعي لا يزال النكاح) أي قبل انقضاء العدة أي لم تكن راضية بإسقاط حقه  
 بخلاف ما لو طلبت البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تجديد عقد لكن إذا كان الوطء قبل المراجعة  
 بالقول كان هو راجعًا مستكرهه (قوله ولو توارثت في العدة مطلقا) أي سواء كان طلاقها لها في حصة  
 أو مرضه مرضا أو بدونه كآلى البدائع فأنها مأمونة في العدة بثرته الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال  
 النكاح وقد ما في بيان القول لها في أنه ما قبل انقضاء العدة بقي هناك مسومه في واقعة الفتوى سلت  
 منها لو أها مرضه في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيًا مات بعد شهرين فادعى عدم انقضاء  
 العدة ليرث منها وأدعى ورثتها انقضاءها وهي لم تفر قبل موتها بانقضاء ما لم تبلغ سن اليأس فهل القول له  
 أو لهم والذي يظهر أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية كل محقة لان الرجعي لا يزال  
 فلا يزال باحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاء ما في عدها فماتت تكون القول لها لانه لا يعلم إلا من  
 جهتها بخلاف ورثتها شأمل (قوله بخلاف البائن) فان في ما بين أسفر أو الأهل من وقت الطلاق الى وقت  
 الموت كما ذكره فرياً (قوله وكذا ثرت حبيبة الخ) أي من طلقها بانه لا يسلم اليها لو كانت مطلقة رجعية  
 لارث كما يذكره المصنف وكذا لو مات بتقبل ابن الزوج ولو سكره كامر (قوله لمجي الحرة مبنونة) أي  
 فكان الفراوة (قوله ومن لاهو في مرضه) أطلقه فمات ما إذا كان القذف في العدة أو في المرض وقال محمد  
 ان كان القذف في العدة أو العان في المرض لم تثر نهر (قوله أو لى منها مرضا) أراد به أن يكون مرضي  
 المدعى في المرض أيضا بجر (قوله لاهو) أي من أن القرعة بلغت بسبب عتقه قال في الهديا وهذا الحق  
 بالتعاقب يفعل لا بد منه اذ لم يلد إلا المحسوم متدفع الصار عنها (قوله وان آلى في حصة الخ) وجهه عدم  
 الارث فيها لان الإيلاء في معنى تعليق الطلاق على أربعة أشهر غاية من الوقوع ولا بد أن يكون التعليق  
 والشرط في مرضه منها وان عتق من ابتاعه بالي لكن بشرط يلازمه وهو وجوب الكفولة عليه فلم يكن  
 متسكنا بجر (قوله بان) أي في حصةها كامر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل للمسئلة الثانية ط (قوله ولا بد  
 في البائن الخ) تعليل للمسئلة الثالثة أي والرد قطع أهلية الارث ط (قوله أولم يطلقها) أي لا فرق بين  
 الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاعت) المطاوعة ليست بقيد إذ لو كانت مسكره لارث أيضا  
 لانه لم يوجد من الزوج إبطال حقه كآلى البصر من البدائع لكن لو أمره بئوه بذلك ووثق بجهنمه (قوله



الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقبل أن يسكن لأن الوجع يسكن نارة ويخرج أخرى والأول أوجه بحر  
 من المني **(قوله)** إذا ملق للربض أي من كان مريضاً عند التعلق والشرط أو عند أحدهما احترازاً عما  
 إذا كان معصداً كل من التعلق والشرط فليس من مو والمسئلة فافهم **(قوله)** البائن قيد به لأن حكم  
 الفرار لا يثبت إلا به بحر لأن الرجى لا فرأونه ولو نيز في المرض بدون رضاها كسر **(قوله)** بعل أجنبي  
 سواء كان له منه دم لا بحر والمراد بالفاعل ما بين الترتل كل انضاح الإصلاح ط **(قوله)** أي غير الزوجين  
 دفع به ما ينوهم من اوافقة الاجنبي وهو من لا تقربيه ط **(قوله)** أو بمعنى الوقت المراد به التعلق  
 بأمر معصاوي أي ما لا يصنع فيه العبد وجعلهم من التعلق لأن المضاف في معنى الشرط من حيث أن الحكم  
 يتوقف عليه كالحق في الحر من باب التعلق فافهم **(قوله)** بعل نفسه أي سواء كان له منه دم ولا **(قوله)**  
 أو الشرط فقط أي المعلق عليه كالتشول الدار مثلاً في أن دخلت الدار **(قوله)** كما كل وكلام أبو بن  
 ونشر مرتبوا كالابن كل ذي رحم يحرم كافي الحوى من العرجنى ط ومثله الصوم والصلوات وقصه الدين  
 واستغاثه شهر وفي التارخانية فلو سقط على الخروح الميزل الذي انخرجت ترث لأنه مما لا بد لها منه أه  
 وينبغي تقييده بما إذا خرجت على وجه ليس له منها منه **(قوله)** أو الشرط فيه فقط فيه خلاف محمد فنده  
 إذا كان التعلق في العصة فلا يبرأ لها مطلقاً قال في البحر وسحقوا قول محمد ونقل في النهر تعصمه نخر  
 الاسلام **(قوله)** وروث للفرار أه أما إذا كان التعلق بفاعل أجنبي أو بمعنى الوقت وجد في المرض فلا  
 المقصد إلى الفرار قد تحقق مباشرة التعلق في حال تعلق حقه بآله وإذا لم يكن الموجد في المرض الشرط  
 فقط لم ترث صندنا لا لا تزتر وأما إذا كان بعل نفسه وكان في المرض أو الشرط نفسه فقط فلا نه قصد ابطال  
 حقه بالتعلق والشرط أو بالشرط وحده واضطرار لا يبطل حق غيره كاتلاف مال الفرساة الاضطراب  
 وأما إذا كان بعلها الذي لا بد له منه وكان الشرط في المرض فلا نه مضطر في المباشرة لنفوق الهلاك في  
 الدنيا أولى العتي شهر ملصقاً **(قوله)** ومنه أي من الفرار وهو من قسم التعلق بفاعل نفسه وانما وروثه  
 لأنه وجد الشرط وهو عدم التعلق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكانت فاراوان كان  
 التعلق في العصة وانما لم يرثا رضاه باسقاط حقه من آخر الشرط الى موته وذ كرى البسائع أيضاً انه  
 لو قال ان لم آت البصر فانت طالق ثلاثاً لم يأتها حتى ماتت ورثت طلقاً أما إذا ماتت هي رثا لانها ماتت  
 وهي زوجه لعدم شرط الوقوع بطواراً أن البصر بعد موتها أه أي بخلاف طلقها وترث وجه عليها  
 فانه لا يمكن بعد موتها **(تنبيه)** قصد الشارح الطلاق بكونه ثلاثاً غير لازم مستلزم موتها لو كان  
 وجباً وحكمنا بالوقوع في آخر زمن من أخاه حيث مات وهو الحزنا الذي يعقبه الموت يكون الواقع به بالنسبة لعدم  
 إمكان العدة حين لم يسل بها كقصد منه من الغف في باب الصريح صدق قوله ان لم أطلقك فانت طالق **(قوله)**  
 أو التعلق فقط أي التعلق بفاعل أجنبي أو بمعنى الوقت كافي البحر وهو المفهوم من المتن فيسافر فالتعلق  
 هنا لا يعمل على جرمه حتى يعمل فعل نفسه لأن التعلق به إذا وجد في العصة فقط أي وجد الشرط في  
 المرض وروثه من وقصد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا عطاء السامحاني فافهم **(قوله)** أو بعلها  
 ولها منه بد أي طلاقاً سواء كان التعلق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا قال في التبيين وفي غيرها  
 أي في غيرها من الصور التي ذكرناها لا ترث وهو ما إذا كان التعلق والشرط في العصة في الجوء كلها أو كان  
 التعلق في العصة قبل إذا عاقبه بعل أجنبي أو بمعنى الوقت أو كليهما كان إذا عاقبه بعلها الذي له منه بد  
 فافهم لا ترث في هذه الصور كلها أه ح **(قوله)** وحاصلها ستة عشر يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لأنه  
 إذا عاقبه على ضله أو فعلها أو فعل أجنبي فاعلم امامه بدأ ولا فانه ستة عشر في أوجه الشرط والتعلق  
 الا بوجه قبل أن يعوض عن وفي تعلقه على الوقت أو بضم صوت قبل ثمانية وعشرين لكن في فعله أو قبل  
 الاجنبي لا فرق بين ما منه بدأ ولا بخلاف فعلها كالحمل لا يعني أن كون كل من التعلق والشرط في العصة

(إذا ملق) المسمى  
 (طلاقها) البائن (بعل  
 أجنبي) أي غير الزوجين  
 ولو لم يلحقه (أو بمعنى  
 الوقت) الحال أن التعلق  
 والشرط في مرضه (أو ملق  
 طلاقها) بفاعل نفسه وهما  
 في المرض أو الشرط فقط  
 فيه أو ملق بفاعلها ولا بد لها  
 منه) طبعاً أو شرعاً كما كل  
 وكلام أبو بن (وهما في  
 المرض أو الشرط) فيه فقط  
 (و روث) للفرار ومنه ما في  
 البدائع ان لم أطلقك أو ان  
 لم أتزوج عليك فانت طالق  
 ثلاثاً لم يفعلى حتى مات وروثه  
 ولو ماتت هي لم يرثها (وفي  
 غيرها) ترث وهو ما إذا كان  
 في العصة أو التعلق فقط  
 أو بعلها ولها منه بد  
 وحاصلها ستة عشر لأن  
 التعلق اما بمعنى وقت أو  
 بفاعل أجنبي أو بفسله أو  
 بفعالها وكل وجه على أو بعة  
 لأن التعلق والشرط اما  
 في العصة أو المرض

لادخله في طلاق المبيض ولما لم يذكره في البصر فالتناسب استقامه وتكون الصور واحد وعشرين  
 (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع مطلقا في اسم أن أي أو أحدهما في أحد المذكرين بأن يكون  
 التعليق في العصة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في عصته) أما إذا كان هذا التعليق في  
 المرض ووثق في جميع الصور ولأنه من التعليق يفعل الأجنبي وقوله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة  
 ط (قوله والفرق لا يتحقق) قال في البحر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئتهما فإذا شاءا معهما يكن الزوج  
 تمام العصة فلا يكون غارا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لأنه حينئذ تفتت العصة به اه أي فيكون من  
 التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الأولين فانهما من قبيل التعليق بفعل  
 الأجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرص أن التعليق في العصة (قوله وعلى معنى  
 العدة) فبعبه يظهر خلاف الصلح من حيث فلا يجوز إقراره وصيته لأن نكاح النجاسة بانتفاء العدة كافي  
 التبين فيه فهم منه أنه لو تصدقا على الثلاث في العصة ولم تصدقا على انقضاء العدة يكون لها الأقل انقضاء  
 اه ح (قوله لها الأقل ممنوع من الميراث) من في الموضوعين بيان الأقل والواو بمعنى أو وصلة الأقل محذوفة  
 تقيد برهان من الآخر والمعنى غاها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به  
 ولا يجوز أن تكون الواو لجمع إذ يصير المعنى ثم فلها الميراث والموصى به بالذان هما الأقل وهو فاسد كما  
 لا يجوز أن تكون في الموضوعين صلة الأقل سواء كانت الواو لجمع أو بمعنى أو إذ يصير المعنى على الأول فلها  
 الأقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الأقل من أحدهما وكلاهما فاسد اه ح أي لأنه بصير الأقل  
 شيئا برهان الميراث والموصى به مع أن المراد بالأقل واحد منهما هو أقل من الآخر (قوله فلهما) أي  
 تيمموا شائعة الزوجين على الإقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطيا الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة  
 الزيادة فقط فرددناها ولا يجوز الإقرار الوصية لأنها صارت أجنبية عنه لعلم العدة بدليل قبول شهادته  
 لها ودفع زكاته لها وتزوجها به خروا والجواب أنها موصاة عنه في حق كل واحد منهما هو الزوج فلا تهمة  
 بحر ملخصا عن الهداية وشروحها (قوله وتعتد من وقت إقراره الخ) كذلك في الهداية وانما يقع في باب  
 العدة أن الفتوى عليه بحيث فلا يشترط من هذا الأحكام المذكورة أن توافوا الزوج به اختيارا أو بيع  
 سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية السروحي من أنه ينبغي تحكيم الحال فإن كان  
 جري بينه وبينه صلح فموت و تركت خدمته في مرضه فهو دال على عدم الرخصة فلا تهمة والا فلا تصح التهمة بحر  
 ملخصا وأقر في النهر وحاصله أن ما قرره ههنا من قبول شهادته لها ونحوه من الأحكام يقتضي أن يشهد  
 العدة يستند إلى وقت الطلاق وما صرح به في باب العدة من وجوبها من وقت الإقرار يقتضي انقضاء هذه  
 الأحكام أقول لا ينبغي أن العدة تختص بوقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بفساد نكاحهما فلا تهمة لهما ولما  
 صرحوا بأنه لا يجب لها نفقة ولا سكنى مما يستدعيه حاله والشهادة نحوها مما لا تهمة فيها إلا ما صرح به  
 عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد وادى العدة  
 تنقض لأبطل الزيادة لهما موضع ثم حقه فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الأحكام بل في موضع التهمة  
 فقط وبه علم أن كلامنا في القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الإقرار ليس على  
 عمومها قال في دفع التقدير في باب العدة أن فتوى المتأخرين أي بوجوبها من وقت الإقرار وغايتها ثلاثة  
 الأول بوجوبها للعصاة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للهمة فينبغي أن يعفى به بحالها والناس الذين  
 هم مظالمها ولهذا أصل الإمام السعدي يجعل كلام محمد في الميسوط من أن ابتدأ العدة من وقت الطلاق  
 على ما إذا كانتا متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فلا يصدق كلامهما ظاهر  
 فلا يصح أن في الإسناد قال في البحر هناك وهذا هو التوفيق اه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه  
 ظهر صحة ما قاله السروحي من أنه ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من أن انقضاه وموت ترك الخ لمعقول دليل عدم

أو أحدهما وقد علم حكمها  
 (قال لها في عصته ان شئت)  
 أنا) وقيل ان شئت طالق  
 ثلاثا ثم مرض فله الزوج  
 والاجبى الطلاق معا  
 شاه الزوج ثم الاجبى ثم  
 مات الزوج لا ترشوان شاه  
 الاجبى أولا ثم الزوج  
 ووث) كذا في الغانية  
 والفرق لا يتحقق إذ يشترط  
 الاجبى أو لاصار الطلاق  
 معلقا على فعله فقط (تصادقا)  
 أي المريض مرض الموت  
 والزوجة (على ثلاث في  
 العدة) على (معنى العدة  
 ثم أقل لها بدین) أو عين) أو  
 أوصى لها بشئ فلها الأقل  
 منه) أي بما أقر أو أوصى  
 (ومن الميراث) فلهما وتعتد  
 من وقت إقراره به يلحق ولو  
 مات

الواضحة رد في الفتح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في أن تلك انحصورة حيلة ليست على حقيقةها اه تمامه كمال الامام السعدي من الفرق ظهر في عدم الواضحة لتصح وصيته لها وتر وجه الشبهة أو بأساوها أو بفسادها (تنبيه) اعلم أن ما تذكره من شبه الميراث خلوي في شئ من التركة قبل ان تقسم كان على الكل ولو ثبت أخذ المهرام والتمكر وض لم يكن لها ذلك وشبهه بالبر حتى كان الورثة أن يعلموا من غير التركة أن الميراث لغيرها وأن التماخذ من ذلك الماد في فتح القدير والبر وغيرهما (قوله بعد منها) أي مضي العدة ووقت الارث (قوله لا يجزيع ما أقر أو مضي) لان ما صارت جديتها فانتقلت التهمة ومقتضاها أن ما خلع من قبله شبه الميراث أسلافيا لا فيه ما مر أخلافا من قبل مضي العدة تقطع الرضا على الميراث للتممة فكان ما ذكره انظر الورثة وصية نظر الرضا فاعتبر فيه الشبهة وبمعنى العدة بقي التهمة فلذا استحق جميع ما أقر أو مضي به وتحقق كونه ديناً وصية وبمعنى أن من ذكر الشبهة عن باب الطاهر عبارة التبرير بصفاهم (قوله ولو لم يكن عرض موته) الباعث في أي أو ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته بأن صمته أو كان غير مرض أصله مات في صمته صامع اقراره وصية لعدم التهمة (قوله ولو كذبته) بمحض قوله تصدقا ط (قوله لا يصح اقراره) أي ولا وصية معاملة لها برعاها أنها زوجة وهي واردة ولا وصية أو ارث ولا اقراره ط وبقي تنقيدها إذا ماتت في مرضه قبل مضي عدتها من وقت الارث لانه لما أقر بطلاقها ثلثا ثبتت منه جلا بقراره وان كذب بصارفاً إذا صامع من مرضه ثم مات في العدة أو لم يصح ومات بعد العدة ثم ثبته تنقص وصيته بقراره أو لم يملكه أو ليس تكذيبها له في الطلاق السابق وضابط الطلاق الواقع الآن كلابي في هذا ما طهره (قوله لا بعد) أقول هذا انما يظهر لو ادعت أن الأمانة كانت في الصحة لان دعوها تنقض اقرارها بما لا يرث منه لكونه غير فار أو لا وادعت أن الأمانة كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا شأنها ادعت عليه فلا يرث منه غير أنها لما زعمت أنها بائنة منه وجب عليها ما فرقته فإذا ادعت عليه صدق الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كلابي فيجب أن ترث سواء أصرت على دعوها أو صدقت قبل موته أو بعده كالأقرار بما لهما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكانهم سكتوا عنه لظهور رفاهم (قوله كن طلقنا الخ) جعل حكم المسئلة الأولى معناه بدلالة اختلاف فيها بخلاف الأولى كالحمل (قوله بأمرها) الأولى برضاها ليشمل اختيارها نفسه في التفرغ من أفاذه الحوى من البر جندى ط (قوله فانها الاقل) أي بما أقر أو مضي به ومن الارث وهذا تصرح بوجه الشبهة للغايب والكاف (قوله قال صحيح) تشبیهه ليكون غراره بالبيان أو مألوكا من رضاء يكون فاراً بذلك القول لان بنفس البيان فافهم (قوله احد كما طلق) أي ثلاثا كلفي عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لان الكلام فيما يكون به فاراً أو فاراً في الرجعي (قوله فترثته) لانه بين الطلاق بعد تحقق جهائمه فبرده عليه قصد كالأول أنما جعل النساء في حق الارث التهمة ولو لمات احداهما قبله ثم ماتت الثانية ولم يرث لانه بيان حكمي فانتفت التهمة عن موعده في الفتح قلت وماذا كرم أنه يصير فلان هذا البيان في القول بان البيان في الطلاق المسمى باقاع الطلاق معاقنا بشرط البيان معنى أي ينقض سببا لعمال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بانه اتباع لصلابي واحدة غير عن والبيان لعين بل وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فاراً لان الورثة فيكون في حال صمته كذا في البدائع وتمام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صح) أي بأن حلق على فعل غيره قاله اندخول بدوارة فاحسدا كما طلق ثلاثا أو مألوكا على فعله صار فاراً بالفعل في مرضه لان بنفس البيان فافهم (قوله صار فاراً) فظهر لوجوبه بما ذكرناه نفعان البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حمله أن أهلها الزوجة للميراث شرط في كونه فاراً إذا كانت أمه أو كاتبة فأبناها في مرضه لم ترث لعدم أهلها بذلك لكن لو كانت اعتقت أو أسلمت وهو غير عال فأبناها في مرضه صار فاراً وترثه لتحقق الشرط وقت الأمانة (قوله بعدد)

[illegible]

والا يعلم (لا) ثلثا خاتمة وعلته (ن) بمقتضاها وجره أو وكلبه وهو صحيح فاقوم سلا مريضه فادوا على مره كان قارا (ولو بالمرث) المرأة

(سبب الميراث وهي) أي  
والحال أنها (مريضة  
وماتت قبل ان تقضى السدة  
وزنها) الزوج (كأذا  
وقعت الفرقة) بينهما  
(بانتيارها لنفسها في حصار  
البوارغ والعق أو بتقيلها)  
أو مطاوعتها (ابن زوجها)  
وهي مريضة لانها من قبلها  
ولذا لم يكن طلاقا (بغلاف  
وقوع الفرقة) بينهما  
(بالجب والعنف أو اللعان)  
فانه لا يرثها (على ما في  
الكتاب) في الفرض الجامع  
وجرح به في الكافي قال  
البرقي كان هو (المذهب)  
لانهم اطلقوا فكانت مضاعة  
اليه (وفيل) فانه لا يرثي  
(هو كالولد) فيرتها (ولو)

قوله وقد يعجب اخذا  
مما قالوا (الح) قال شيخنا  
الحقني ان المتعلق  
والاضافة مستويان في عدم  
الانقطاع الاستدلال وجود  
الشرط أو الوقت حتى تلك  
المسئلة يسع المضاف  
حقه الا اذا كانت  
الاضافة الى ما بعد المثل  
لحيث يكون الاشكال  
ياقينا ويمكن دلالة بان  
مسئلة المتعلق لم يوجد فيها  
ما يقتضي العقد قبل  
التعليق بخلاف مسئلة  
الاضافة فانه قد وجد فيها  
اضافة الطلاق قبل اضافة  
العقد فقول (ابتداء بالقاء  
الطاقة الزائدة على ما علك في  
الاولى لعدم تقدم مقتضى

أما قولها أيضا أنت طالق ثلاثا فيقع الطلاق والعناق معا لا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فأنت طالق  
ثلاثا كان قارا كذا في الظهيرية أي لان المعلق يقرب المعلق عليه فيحقق شرط الرار قبل وقوع الطلاق  
بغلاف ما قبله فان المتعلقين الى اندو معامعا (قوله لا يملك لارث) لانه وقت التعليق لم يقصد بالطلاق  
حيث لم يعلم وانصارت أهلا قبل تزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان مقتضاها ان يملك ما اذا  
كانت حرة وقت قول بعلمه لانه امر محكم فلا يترتب عليه كذا في البر والاطهر ان يقال لانه امر ثابت  
تأمل (تنبيه) مقتضى قول المصنف كان طلاقا لا يقع عليه ثلاث طلاقا ولا كان رجعا لانها صارت  
حرة لا ترث في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما يقرب الفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لا يرثه المالة  
ان دخلت البار فأنت طالق ثلاثا اعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاه أن يقع هنا طلاقان لا يكون قارا  
وقد ٣ يجب انضمامهما والى الفرقين الاضافة والتعليق ان المضاف ينقسم الى حالين بخلاف المعلق  
حتى لو قال أنت حرة غد املك بيده اليوم ويملكه اذا قال اذا جاء غد كذا في طلاق الاشياء والنظر في  
مسئلة المالة قال لانه أنت حرة غدا انقسم سبب الحال فاذا قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد انقسم سبب الطلاق  
به فيحقق سبب الحرية فتعلق ثلاثا بخلاف مسئلة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم  
يحقق سبب الحرية وقت فليحق أكثر مما علك هذا غايه ما ظهر في كتابه (قوله ولو قلعه) أي الطلاق المبني  
بمقتضاها وكان التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل اجنبي ط (قوله او بجره) كقوله ان مرضت  
فأنت طالق ثلاثا لا يكون فالالاء يجعل شرط الحنث للمرض مطلقا المرض المطلق هو صاحب الفراش الذي  
كان الموت غالبه وامرض الموت كذا في الوالدية وينقل في البر تعصيه عن الحانية قلت ومقتضاه أنه لو  
مرض قبله ثم صم منه لم تعلق لانه المرض على المعلق أي الكمال منه وهو الذي يصل به الموت فليس المراد  
مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضع من ماعلقت ومطلقا ما فهم (قوله او وكلبه  
الح) قال في البدائع وقالوا في مرض طلاق امره الى اجنبي في الصعو لمطلقا في المرض ان اتفق بعض  
ان كان على وجهه لا يملك حرة منه بان ملكه الطلاق لارث لانه علم بقوله في نفسه بعد مرضه صار لا يقع  
في المرض كالإيقاع في الصعو وان كان عكسه حرة فيلحق صارت كاشه التوكيل في المرض فترته (قوله ولو  
بشرت الح) شرو حتى كون الرأفة بعد صديان كون الرجل قاروا هذا ما اشار اليه في اول الباب بقوله  
وقد يكون المراد منها (قوله ودين الزوج) لانه كالتعلق بها بما في مرض موته تعلق حقه بها في  
مرض موتها بجر (قوله او مطاوعتها ابن زوجها) احتراز عما لو كرهها فانه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب  
الفرقة ومثله بالودي مال أو امرائه با كراهها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمرائه با كراهها فان يكون  
فلو تزوت وان لم يأمرو فلا يحكم (قوله وهي مريضة) قبل الفروع المذكرة وصرح به لبعض اندراجها تحت  
الاصول المذكرة وهو قوله ولو بشرت المرأة الح فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفرقة بالاسباب  
المذكورة وثمة لثارة المرأة كباقي (قوله ولو) أي كونها جاعلة من قبلها لم تكن طلاقا بل هي فعلة لان  
المرأة ليست أهلا للطلاق (قوله فانه لا يرثها) أي لا يرثه بجره قد قول المصنف واختلفت عنه واختارت  
بنفسها أي اذا كان ذلك في مرضه ط لكن في العان ترته يحكم لان ابتداء من جهته (قوله لانها طلاق)  
فيعتبر ان يقع من جهته فلا تكون غارة لا يضره حال ذلك أما في العان فليس المراد بالعبارة أو أماني الجب والعبارة  
فلم يحصل الاضمار في المطالب من النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد له منه بخلاف ما اذا سألته  
الطلاق في مرضه فطلقها الرضاها بسقاط حقه بالاضرورة فلا ترث نعمان كان يخاص من جهته فافهم نعم بشكل  
عدم ايراثها بانتيار نفسه في مرضه للجب والعبارة فان علة عدم ايراثها كونها اراضية بجره في ذاتي وهو  
اضطراره ولو الجواب أنه ليس اضطراره احقيقا فلا منافاة ولو سلم اضطراره حقيقة لا يلزم منه ايراثها لان  
ايراثها لا يكون الا اذا تبخر فراره ولم يثبت لانه لم يضطره الى ذلك محسوس كن وطلها ان يسمي كره فلا ترثه

العق وفي الثالث قبله وجدت الاضافة المحضة للعق لم تقبل بالماء الثاني ولو كانت هذا الاضافة لتعمل الا بعد وجود الوقت اه



الاذا امرأته بذلك كغيره فلم يلزم من اضطرارها فراده لعدم جنائتيه عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها ههنا  
 في نفق فرارها لانه من جهة تقيؤ ترقيبه بخلاف فراده فانه من جهة فلا يترأس اضطرارها فيه كالسكر فان  
 اضطرارها الى قتل غير ما غلب في نفسه من حيث نفق القود عنه لا في فعل غير موهوم من كرهه يؤيد ما قلنا  
 قوله في الفسخ لو حصلت الفرقة في مرضه بالجبر والعنف اختيار البلوغ والعقل لا ترشها بالبلط وان  
 كانت مضطرة لان سبب الاضرار اوليس من جهة فلم يكن جانيها في الفرقة اهـ هذا ما ظهر في هذا المل  
 فتأمل **(قوله ثم ماتت أولخت)** أي قبل ان تصف العدة ط **(قوله وورثها)** لانه تبين ان قصد هذا الفرار ط  
**(قوله استخسنا)** والقياس ان لا يرثها لعدم جرميانه بين المسلم والكافر ط **(قوله لا يرثها)** لانها بان  
 بنفس الردة قبل ان تصير مشرقة على الهلاك وليست بالمرشقة عليه لانها لا تمتلئ كذا في الفسخ **(قوله)**  
 بخلاف ودته الخ لانه يقتل انما استدامها ط **(قوله مطلقا)** أي سواء كانت في العدة أو المرض ط  
**(قوله ولو ارادها الخ)** قال في البصر وان ارادها مائ أسبل أحدهما ثم مات أحد ههنا مات المسلم لا يرث  
 المرثون كان الذي مات مائة وادها الزوج وورثه المسلمون كانت المرثة تقدم مات فان كانت ورثها في المرض  
 وورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم ترث كذا في الخليفة اهـ **(قوله ملقت الاخرى)** زاد الشارح  
 ذلك تبعا للرد ولا صلاح عبدة المات لانه عند الزوج متعلق بقوله ملقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله  
 مات وليس الخفى عليه وقوله ولا يصير فارا الوافين الشرح للعطف على ملقت واذا لم يصرف الارث منه  
 فان كان دخل في ماله ما هو وصف فالحق بالتحول بسببه والنصف بالطلاق قبل التحول وعندنا بالحض  
 بلا حد اذ لا يلي من باب اليقين بالطلاق والعنف **(قوله لا خلا لهما)** ففسدهما يقع عند الموت لانه الوقت  
 الذي تحققت فيه الاخرية و يصير فارا ترثه ولو لم يهر واحد وقتد بعد الاجلين من هذه الطلاق والوفاة  
 وان كان الطلاق جعيا لم يعلم احده الوفاة والاحد اذ اذ لا يلي **(قوله لان الموت متعرف الخ)** حلة لقول  
 الامام أي يعرف ان هذا المرأة آخر امرأة **(قوله واتصافه)** أي الزوج من وقتا بشرط وهو الزوج ط  
**(قوله فيثبت مستندا)** أي الى وقت الزوج كقولنا في الطلاق بعد ضها لم يثبت برؤيه لعدم احتمال الانقطاع  
 فاذا استمر فلا يظهر أنه وقع من أولها لا يلي ومتنعى هذا أنه لو كان وقت الزوج جرميضا أن يصير فارا  
 ترثه **(قوله ثم مات الخ)** بيانه أن عدتها الاولى قد بطلت بالزوج قبل ان ترثها لثابت لها باب الالباقى  
 مرضه لانها انما ترث ما ماتت في العدة وقد روجب عليها عدتها مستقلة بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة  
 أن من طلق معتده قبل الوطء يجب عليها عدتها مستقلة ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لان شرط  
 وقوعه الزوج وقد فصل بينهما ما ذكرنا من اثنى فروع الثلاث وهذا عندنا بمحمد يقول ترثه لان عليها  
 تمام العدة الاولى فقط في حكم الفرار بالطلاق الاول لبقاء عدته وحتى **(قوله كذبها الورثة الخ)** أي لو  
 ادعت أنه ابنتها مرض موه وأنه مات وهو في العدة وقالت الورثة قبل في العدة فانقول لها بيمينها الانكارها  
 سقوط الارث لانها تهر بطلاق لا يسقط الميراث **(قوله فما المشكل من متاع البيت)** هو ما يصلح للرجل والمرأة  
 أما ما يصلح لاحدهما فانقول لكل في ما يصلح له في المسئلة تفصيل سياق ان شاء الله تعالى في باب الاتصاف  
 من كتاب الهوى **(قوله لم ير ورثها اجنبية)** أي لم يبق ذات بدل البدلو ونقول القول لذي اليد **(قوله)**  
 بخلافه في العدة أي بخلاف موه في عدتها فان المشكل حينئذ للمرأة عند أي جنينة لانها ترث فلم تكن  
 اجنبية نكحها مات قبل الطلاق بلع الفصولين واقعه سبحانه أعلم

باب الرجعة

ذكر ما بعد الطلاق لانها متأخرة عنه ط باع كذا وضما تهر **(قوله بالغض وتكرس)** قال في النهروالجهور على  
 أن الفسخ فيها أقصم من الكسر خلافا للاذهر في ديموى أكثرية الكسر وليست بطلاق لا يدين في انكار  
 الكسر على الفقهاء **(قوله يتعدى ولا يتعدى)** أي يستعمل فعله متعديان نفسه ولا زمانه تعالى بان قال في

باب الرجعة  
 بالغض وتكرس يتعدى  
 ولا يتعدى

الفتح يقال وجع الى أهله ورجعته اليهم أي رددته وقال تعالى فان رجعت الي الله الى طائفة منهم ويقال في مسدده أيضا رجاء ورجوعا ورجعوا الى رجعة والرجع بكسر الراء ومما قالوا الى الله رجعتك **(قوله)** هي استدامة الملك يمر بالاستدامة بدل الرد الذي هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال في بقوله القام ولان المراد به هنا البقاء قال تعالى ويعلمن أن حق برهن قال في الفتح والرد صدق حقيقة بعد انعقاد سبب زوال الملك وان لم يكن زال بعد يقال البائع المبيع في بيع الخيل بائع اه فهذا الرد باقاه الملك

القام أي ادامته وامسك قال تعالى فاذا بلغن أجلهن أي قارب لبلوغ فأسكنوهن يمر وف قال في النهر والامساك استدامة القام لا إعادة الزائل ولذا صرح الا بلاصهاوا الظهار والعنان وتناولوه قوله ورجعوا طالق ولم يشترط فيها شهود ولم يجب عوض مالي حتى لو راجعها أو قفل زوجه على قبولها وجعل زيادة في مهرها أو قال أو بكر لا يبرز زيادة فلا يجب ولو راجع الامعة على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها اه **(قوله)** بلا عوض أي بلا اشتراط عوض فالمرادني اشتراطه لاني وجوده ملحق وانما ذكره تأكيد للصحة في قيام الملك اذ لو زال اشترط في ردها اليه العوض **(قوله)** أي عدة الفسول حقيقة أي الوطء ح أي الوطء ح **(قوله)** اذ لا رجعة عدة انطواء أي ولو كان معها ماله أو قطر شهوة أو طلق الفرج الدخول ح ووجهه أن الأصل في شهوة عدة العدة بعد الوطء تعزير رابعة الرحم تحفظا من اختلاط الانساب وجبت بعد انطواء بلا وطء ما احتياطوا ليس من الاحتياط تعميم الرجعة فيها حتى **(قوله)** أي كمال حيث قال في العدة بعد الفسول لا بد من هذا القيد لان العدة قد يجب بالخلوة العصة لا بدخول ولا تصم فيها الرجعة اه قلت وتقدم أيضا في باب المهر أن الخلوة العصة لا تكون كالوطء في الرجعة اه وإذا كان ذلك في الخلوة العصة فالحق بالعدة بالاولى **(قوله)** هو في البراءة الخ الاولى اسقاطه لانه سمي متناوشا وقوله بعد الفسول المراد به انطواء والاولى التبرير به كما مر به في السابق **(قوله)** وتعمم مع اسكراه الخ قال في البر ومن أحكامها أنهم لا تصم اضافتها الوقت في المستقبل ولا تعليقها بالشرط كما إذا قال اذا جاءه فعد فعد راجعتك أو ان دخلت الفار فعد راجعتك وتعمم مع الاكرام والوزل والعب والخطا كالنكاح كذا في البدائع ط وفي القصة لا يجوز مراجعة الغضوى مع ذلك يمر **(قوله)** هو زل وعب **(قوله)** فسرهما في القاموس بعد الجسد أفاده ط **(قوله)** وخطا كان أراد أن يقول اسقى الماء فقالوا جئت زوجي **(قوله)** وهو راجعتك الاولى أن يقول بالقول نحو راجعتك ليعطف عليه قوله الاتي وبالفتح ط وهذا بيان لركتها وهو قول الاول فسمان صريح بكسول ومنه النكاح والتزويج كما يأتي بعده لانه لا خلاف فيسوغ كتابه مثل أنت صدي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مرابحا

الابانة أفاده في البر والنهر **(قوله)** راجعتك أي في حال تطلمها ومثله راجعت امرأتى في حال شغلها وحضوها وأما قوله فعد راجعتك ففتح **(قوله)** ورد ذلك مسكتك قال في الفتح وفي الخط مسكتك بمنزلة أسكتك وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلاة فيقول الى أو الى نكاحي أو الى صحتي وهو حسن اذ مطلقه يستعمل لعد القبول اه **(قوله)** بالفتح هذا ليس من الصريح ولا الكتابة لانهم من هوارض اللفظ فافهم ثم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت الرجعة من الجنون كما يأتي **(قوله)** مع الكراهة الظاهر أنها تنجيمية كجانب البراءة كلام البر في شرح قوله والطلاق الرجعي لا صرح الوطء وملى ويؤيد قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بعمرة الوطء انه عندنا محل اقيام ملك النكاح من كل وجه ومما يميزه ولعنسا نقض العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اه ولا بدحمة الصريح لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيد أيضا قوله في الفتح والمسكت أن راجعها بالقول فافهم **(قوله)** بكل ماوجب حومة المصاهرة يدل من الفعل بدل بعض من كل ح أي لأن من الفعل ما لا يوجب حومة المصاهرة كالتزويج والوطء في البر وقد اختلفا في المصنف في قوله بكل فليس مراده الحصر على حومة المصاهرة فانهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل **(قوله)** كس أي

هي استدامة الملك القام بلا عوض مادامت (في) العدة أي عدة الفسول حقيقة اذ لا رجعة في عدة انطواء بن كل الوطء في البزاية ادعى الوطء بعد الفسول وانكرت فله الرجعة لاني عكسه ونص مع اسكراه وهزل ولعب وخطا (نحو) متعلق باستدامة (راجعتك) ورددتك ومسكتك بلانية لانه صريح (و) بالفتح مع الكراهة (بكل ماوجب حومة المصاهرة) كس

قول الخطي يدل من الفعل فيجعل كلام المصنف بدلا من كلام الشراح الآن يقال ما ترجأ كانا كلنهما اه نصر

بشهوة كفى المنع بغيره قوله بما وجب حرمه المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطع والتقبل بشهوة على أي موضع كان فما أريد أن أودعنا أو بجهة أو رأسا والمسر بلائق أو محائل بعد الحار رتبه شهوة والنظر إلى داخل الفرج شهوة بان كانت مستكتمت أو جهاذا كانت هذه الأفعال بغير شهوة أو نظر إلى داخل الفرج بشهوة ولو إلى حافة البرقائه لا يكون مراجا الكنه مكره وكفى الولوالجية وفي القتيبة يصير مراجا لوقوع بصره على فرجها شهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحيط ويكره التقبيل والمسر بغير شهوة إذا لم يرد الرجعة اه (قوله ولو لمناها اختلاسا) نكحت الشيء نكحت لمن باب ضرب استعطفت بصره على غلظه واختلسته كذا لمصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمسر والنظر بشهوته أو مونا بمشرط أن يصدرتها سواء كان يمكنه أو فعلته اختلاسا أو كان نائما أو مكرها أو معنوها ما إذا ادعوا أنكروه لا تثبت الرجعة اه (قوله ان صدقتها الخ) قال في الفتح هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا تثبت الرجعة وكذا ان مات فصدقتها الورثة ولا تقبل البيعة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اه قلت لكن مر في حرمات النكاح متناوئ شرعا وان احدث الشهوة في تقبيله أو استقبالها به أو أنكرها للرجل فهو مصدق لاهي الأذن يقوم اليه انتشار آلتها فباعتها القرينة كذب أو يأخذ نكاحا أو يركب معها أو يمسها على الفرج أو يقبلها على الفرج اه ومقتضاه أنهم لو ستر فرجه أو قبلته على الفرج أن تصدق وان كذبها وأنه تقبل البيعة على الشهوة لانها مما تفرغ فلا تارك كما مر به هنالك وبأن نكاحه فأنال (قوله ورجعة البنون بالغفل) أي إذا طلق رجعا من قال في الفتح ورجعة البنون بالغفل ولا تصح بالقول وقبل بالعكس وقبل بها اه وظاهره ترجع الأول وقتصر عليه البرأى قال في البحر وعله الزواج كما عرف أنه مؤخذ بفاعله دون أقواله وعله في الصيرفة بان الرضائيس بشرط ولهذا أو كره على الرجعة بالغفل مع اه (قوله وتصح بزوجها) الأولى حذف تصح لان قول المصنف وبتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدانة (قوله به يعني) قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولوالجية وعليه الفتوى كذا في البدائع فقول الشارحين أنه ليس برجعة عند من لا يملكه غير طاهر الرواية كذا في الفتوى فلم أن لفظ النكاح يستعار للرجعة ولا تستعاره اه ملخصا قلت وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه يعتقد بقوله لمباتته واجتهد بكذا فافهم الآن يجب بان مراده في نكاح الأجنبية (قوله على المعتقد) لان عليها الفتوى كفى الفتح والبحر (قوله لانه لا يتصلو من مس بشهوة) لان المعصية من المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زادة على ذلك شهوة تكون سببا لولد أو لأم أو جها ذلك الوطع كما لو أنزل بعد المس ولانما بشرط أحد هاتهما الزوال بالمس ونحوه (قوله ان لم يطلق باثنا) هذا بيان لشرط الرجعة ولو لم يشترط نحن نعلم بالتأمل شريطة لا تقتضي أن لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الامتلا واحدة معتقده بعض ما في ولا يصفه تأتي عن البيوتنة كلولة أو شديدة ولا مشبهة كليلة مثل الجبل ولا كتابة بغير ما يثبت ولا يثبت أن الشرط واحد هو كون الطلاق رجعا وهذه شروط كونه رجعا في نفسه فصدقتها بشرط كان باثنا كما أوردناه أول كتاب الطلاق وقد استخفى عنها المصنف بقوله ان لم يطلق باثنا هو أولى من قوله الكثران لم يطلق ثلاثا لكن قال الحنفية الرأى الحاجة إلى هذا مع قوله استدانة تلك القائمة في العدولان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لافي البائن فقد غفل أ كثرهم في هذا المثل اه لكن لا يفتي أن المسألة في العبارة زادة الاضاح لا بأس بها في قلم الآفاده (تبيينه) شرط كون الثنتين في الامة كالثلاث في الحرة أن لا يكون زوجها باثنا بقرارها بعدهما في النهر من الخنا فتلقا كان القضاة أمرا أقرت بالرق لا تحرم بعد ما طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يلزمها والفرق انها باثنا رها في الأول تعامل حقان باثنا وهو الرجعة بخلاف في الثاني إذا ثبت بحق البينة اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي وسأمر منيت بعد عملها وأبوت وكذا لو لم تصلحها أصلا وما في العناية من أنه يشترط

ولو لمنا اختلاسا أو فاة أو  
مكرها أو يمنونا أو معنوها  
ان صدقتها هو أو ورثته بعد  
موته جوهره و رجعة  
البنون بالغفل برأى  
(و) تصح (بتزوجها في  
العدلة) به ينسحق جوهره  
(ووطئها في البر على المعتقد)  
لانه لا يتصلو من مس بشهوة  
(ان لم يطلق باثنا) فان أبانها  
فلا (وان أبت)

اعلام الغائبة بها قسموها لاستقر من أن اعلامها انما هو متدوينة طهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بتلاؤن ثلثوا الظاهر أنها تصرف (قوله فله الرجعة) لأنه حكم أثبتته الشارح غير متغير بمرضاها ولا يسقط بالاستقاط ككثيرا وقد جعل الشارح أن الوصلين كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابا ط ويجوز أيضا هو وصليته ويكون قوله فله الرجعة تقريرا على ما فهم مما قبله وتفسير بجوابه ليرتب عليه ما بعده (قوله بالعرض) قد تقدم وكأنه أعاده عهدا لما بعده رضى (قوله قولان) أي قبل ثم انقلبت وقيل لا كما قدمنا ووجه الثاني ما في الجوهرة من أن الطلاق الرجعي لا يزال المالك والعروض لا يصحب على الإنسان في مقابلة ملكه اه (قوله ويتجهل الموصول بالرجعي) أي لو طلقها رجعا صار ما كان مؤجلا بتمتع من المهر سالا فطالبه في الحال ولو قيل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا إذا راجعها في الطلاق اه (قوله وفي الصيرفة الخ) قال في الصبر من باب المهر يعني إذا كان التأجيل إلى العدة ما إذا كان إلى مدة معينة فلا يتجسس بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفة الخ) قال في الصبر من باب المهر يعني إذا كان التأجيل إلى العدة ما إذا كان إلى مدة معينة الصيرفة في كونه يتجهل الموصول بالطلاق الرجعي مطلقا أو إلى انقضاء العدة وحرم في القعدة بأنه لا يحل إلى انقضاء العدة قال وهو قول عامتنا نحن اه أي لأن العادة تأجيله إلى طلاق من قبل الملك أو إلى الموت والرجعي لا يزال الملك إلا بعد مضي العدة فلا يصح حالها وقد ظهر لك بما قلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه ليس في كلام الصيرفة التي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حلوله بالرجعة وان بطلت العدة بها لأن القول بحلوه بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقة وزوال الملك كحلها لا بسبب زوال العدة ومع الرجعة لا يوجد انقضاء العدة المشروط لحلوله لأن فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالرجعة لا حلوله بما فهم (قوله ثلاث تنكح غيره) أولى من قول الهداية للثلاثة في المعصية إلا معصية فمع عدم حلها بالرجعة وان أوجب بأن المعصية تقتصر هاتيك السؤالات من أعقاب السؤال عليها وأثبت المعصية بالعمل بما عاين منها ونكاحها في الفسخ (قوله ففرق بينهما) أي أثبتت المراجعة ما يستوفيه وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفسخ دخل به الأول وأوله من غير تكليف التنازع أو سبق فلم إذا رجعة مع عدم دخول الأول كالمحقق (قوله ونسب اعلامها بها) احتراز عن الفاحش وعن الوقوع في ما وقع انهم لأن الناس عرفوه مطلقا ففهم بالفعو فمعها وان لم يشهد مع والاص في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل لندب بلى (قوله ولو بعد الرجعة بالفضل) لما في الصبر من الحادى القسسى وإذا راجعها بشبهة أو لس فلا فضل أن راجعها بالأشهاد ثانيا اه أي الأشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشبهة لأنه لا علم لأشهادهم كما أشير إليه في الظهيرية دومنتي قال في البحر وأشار المصنف إلى أن الرجعة على ضربين سني وبدعي فالسني أن راجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو أشهد لم يعلمها كان غا الفالسنة كمال شرح الطحاوي اه قلنا وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرضى والبديع هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكر ومغتر (قوله بلاذنها) حقه أن يقول بلاذنها أي اعلامها الذي لا يكره دخوله إذا لم تأذن له وبعبارة الكثر حتى يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بمنزلة الما يفتق النمل أو بالتشيع أو بالناسد أو نحو ذلك (قوله وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيره من التقييد بعدم قصدده ولذا قال في البحر أطلقه نكح لما إذا قصد رجعتها وألا كان كل الأول فانه لا يأمن أن يرى الفرج يشهوه فتكون رجعتها بالفعل من غير شاهد وهو مكر ومن جهتين كما قدمنا وان كان الثاني فلا بد من ما يؤدى إلى تطويل العدة عليها بأن يصير مرجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها وذلك اضراؤها اه وقوله وهو مكر ومن جهتين أي لكونها رجعة بالفعل بدون شاهد والكرهية تنزها بينهما كحلها وبه يدفع ما في الشرح بسببالية (قوله ادعاه) أي الرجعة بعد العدة أي في العدة والظرف متعلق بأدى والجار والمجر ومتملق بالضمير العائد على الرجعة أي أدى بعد العدة الرجعة في العدة وهو على حد قول الشارح

على كلام ط يكون قول الشارح أو قال معطوف على قول المتن وان أت ويكون قول المبني قوله وان قال صوابه قوله أو قال حتى يلتزم الكلامان فليتمل كسبه نصر المهور في

أو قال أو بطلت رجعتي أو لا وجعل في فله الرجعة بلا عرض ولو سعى هل يجعل زيادة في المهر قولان لا يتجهل الموصول بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي الصيرفة لا يكون حالا حتى تنقضي العدة (ونسب اعلامها بها) لثلاث تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل شمسى (ونسب الأشهاد) بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل (و) نسب (عدم دخوله) بلاذنها (عليها) لتأهب وان قصد رجعتها لكرهتها بالفعل كسرى (ادعاه) بعد العدة (فيها) بأن قال كنت رجعتا لرجعتك في عدتك (فصدته

منه بالمصادقة (والإمام  
أجابه) كذا (والإمام  
يستهبطه) أنه قال  
عندهم قد اجتمعت (أو أنه  
قال قد اجتمعت) وتقدم  
قبولها على نفس السمس  
والقبول فيجب (كان  
رجعة) لأن الثابت بالبيعة  
كالثابت بالبيعة وهذا من  
أعجب المسائل حيث لا يثبت  
أقراره بقراره بل بالبيعة  
(كلوا قال فيها كنت  
وأجعتك أس) فانها  
تصح (وان كذبت) للملكة  
الانتشاء في الحال (علافا)  
قوله لها (وأجعتك) يريد  
الانتشاء (فالت) على الغور  
(بجيلة قدمته مدني)  
فانها اتصت عند الإمام  
لمقارنتها بانتشاء العدة  
حتى لو كنت ثم أجبت صحت  
اتفاقا كما لو كنت من  
اليمين من مضي العدة (قال  
زوج الامه بعدها) أي  
العدة (وأجعتك) فيها فصدقه  
السعد وكذبت) الامه ولا  
بينة (أو قالت صفت مدني  
وأنتكر) الزوج والمولى  
(فالت قولها) عند الإمام  
لانها أسيئة فلو كذبت للمولى  
وصدقته الأمة فالتقوله)  
أي المولى

قوله بالحديث المترجم كذا  
بالصل على المقابل على خطأ  
المؤلف والمعروف بالحديث  
المرجم أي الذي لا يوقف  
على حقيقته كما يؤخذ من  
الصلح اه معصيه

وما هو منها بالحديث المترجم \* أي وما الحديث منها (قوله مع المصادقة) لأن النكاح ثبت بمصادقة  
فأرجحة أولى بجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الدائنة فبطلت بنفس الامر  
(قوله والاباح) أي ما دلت على الرجعة لانه أشبه من تني عليك انتما في الحال وهي تنكره فكان القول  
لها بلا يمين لم يعرف في الاشياء الستة بجر أي الاستيفي كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تخلف  
في نكاح رجعة وفي ما يلازم استلزامه ونسب ولا هو حسد ولعان والفتوى على أنه يخلف في الاشياء  
السبعة اه أي السبعة الأولى وهذا قولهما أما الآخرين فلا تخلف اتفاقا (قوله) أي لكونه لا يقبل  
قوله اذ لم تصدقه أو أقام بيعة تقبل لانه اذا كان القول لها تكون البيعة عليه لأن البيعة لا يثبت خلاف  
الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحتان فافهم (قوله وتقدم الخ) أي في فصل المحرمات  
ح حيث قال وتقبل الشهادة على الأقرار بالسمس والتقبل من شهوة وكذا تقبل على نفس السمس والتقبل  
والنظر إلى ذكره أو غيرها من شهوة في المختار فتبين لأن الشهوة ما يوقف عليها في الجمل لا يشترط أن  
اه وقدمنا في بيان القول لدى الشهوة في المعاقمة الانتشار والمس الفرج والتقبل على الغور وهو  
مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله) وهذا من أعجب المسائل الخ نقول ذلك من مبسوط الإمام السرخسي  
أي لانه اذا قبل الزوج لآخر بشي في الحال فثبت أقراره ولو برهن على أنه أقرب به في الماضي يثبت فأن  
تجيب من ذلك لأن أقراره في الحال ثابت بالمعانة وهو أقوى من الثابت بالبيعة لاحتمال أن البيعة كاذبة  
ولذلك لو ادعى على آخر بمال برهن عليه ثم أقام لدى طلبة بطلت البيعة لأن الأقرار أقوى وهما كسوا  
ذلك وجها أن أقراره في الحال بأنه أقرب في العدة بجر مدعي فلا يثبت بالبيعة وإذا ظهر السبب بطل الجب  
فاطلاق الامة تراض عليهم بانه لا يجب نائي من سوء الأدب فافهم (قوله للملكة الانتشاء في الحال الخ)  
أي من ملك الانتشاء ملك الأخبار كالوصي والمولى والوكيل بالبيع ومن له اختيار بجر من تخلص  
الجامع (قوله يريد الانتشاء) أما إذا أراد الانتشاء فبرجوع إلى تصديقها ط (قوله فالت بجيلة) أشار  
إلى أنها كانت موصولة بأيان عترة زوال أن الزوج بدأ فلو بدأت فالت انقضت مدني فقال الزوج  
وأجعتك فالت قولها اتفاقا لوقوع الكلام معها يعني أن لا يثبت الرجعة نهر (قوله) فانها  
لا تصح الخ لا يخفى أن هذا مقصدنا إذا كانت المدعي تفضل الانتشاء أو لا يثبت الرجعة إلا ان ادعت أنها  
ولدت وتبنت ذلك وعندها تصح لانه انشاء حال قيام العدة طاهر أو أوجب حيفه يمنع قيامها حال كلامها  
أسيئة في الأخبار وأقرب زمان بحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارة لا انتشاء العدة  
فلا تصح ونحوها في الفسخ (قوله صحت اتفاقا) لانها متحدة بسبب كونها وعدم جوابها على الغور فصح  
(قوله كلوا كنت الخ) قال في الفسخ وتختلف المرأة بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال أخبارها  
والفرق لا يسيئة بين مذهبين الرجعة حيث لا تختلف عنده أنه لم أجبه في العدة أن الزام اليمين لغاذه  
النكول وهو بذل هندو بذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة هي الامتناع عن التزوج  
والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا كانت حتمت الرجعة تنال على ثبوت العدة لنكولها ضرورة  
كثبوت النسب شهادة القابلة يتابع على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكر من الاجماع فيما لا يلبى  
وشرح الجمع اهترض في الجرح بأن مذهبنا صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاختلاف عندها ولما اقتصر  
على الاختلاف صدق بالدائع وغيرها (قوله من مضي العدة) الأولى على مضي العدة لانه متعلق باليمين  
ط (قوله صدقته السيد وكذبت) قديده لانها لم تصدقها فثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبت لا يثبت اتفاقا ط  
عن النهر (قوله ولا يثبت) فلو أقامها ثبتت الرجعة نهر (قوله فالت قولها عند الإمام) وقال القول  
المعول لانه آخر عما هو خالص حقه فيقبل بكونه أقرب عليها بالنكاح لانه أن حكم الرجعة من الحقة وعدمها يمين  
على العدة من قيامها وانقضائها وهي أسيئة فيها مصادقة بالانتشاء بالبقاء لا قول للمولى فيها أصلا

وإنما قيل قوله في النكاح لا نفراديه بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أي عند الكل قال في  
 الفتح أن القول للمولى بالأحق وقوله على الصحيح آخر أصحابنا الذين يبيع الله في الخلاف أيضا له (قوله  
 نفلهم والمخ) قال في النهر والفرق للإمام بين هذا وما مر أنهم منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك  
 المولى المتمتع لا يقبل قولهم في إبطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتدقيق في الرجعة مقرر بقيام العدة بل يظهر  
 ملكه عند القبول قوله له قال في العبر فالجواب أنه لا فرق في الحكم بين المستلثين وهو عدم صحة  
 الرجعة وإن اختلص التصوير (قوله ثم إنما تعتبر المدة) يعني أن في الماشئ الذي يقبل فيها قولها انقضت  
 عدتي لا بد من كون المدة تحتل ذلك ثم إنما يشترط احتمال المدة ذلك إذا كانت العدة بالحض ولو كانت  
 العدة بوضع الحمل ولو سقطا مستبين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسأبقى آخوالا بيان المدة (قوله بم  
 الأمة) لأن عدتها حبستنا والأخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحبضة الثالثة (قوله  
 لعشرة) علمه أظهرت أي لاجل تحملها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن إذا لم ينقطع على العشرة وله عادة  
 انقطعت الرجعة من حين انتهاء عدتها كفي القدر المتفق من الزنا بغيره (قوله مطلقا) بغيره ما بعده  
 ويجعل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا فهو إشارة إلى ما ذكرناه آنفا في النهر (قوله أحياطا) راجع  
 لكل لأن سؤوال الجار من كوك في ظهوره ما إذا انقضت مع وجود الماء المطلق فالأحياط  
 انقطاع الرجعة لاحتمال ظهوره وعدم الملاءة والتزوج لاحتمال عدمه (قوله أو بمضي جميع وقت الصلاة)  
 المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله أو بعده فمحمل كونه الشرع أولى أو في  
 انتمائه احتراز عن معنى زمن منه يسع الصلاة فله لا يعتبر ما يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن تصير الصلاة  
 دينيا فيتمها ولو ظهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع العسل والحرمة لا تنقطع الرجعة ما لم  
 يخرج الوقت الذي بعده لانه يخرج الوقت الأول ثم تصير الصلاة دينيا بتمامها لعدم قدرتها على الأداء فمحمل  
 (قوله ولو عودوا والمخ) قال في العبر وإنما يشترط في الأقل أحد الشئين لأنه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة  
 فلا بد من أبيته في الانقطاع بحقيقة الانقضاء أو بلزوم شيء من أحكام الطهارة فنرجعت الكتابة لأنه  
 لا يتوقع في سقمها ما نزعنا ذلك في الانقطاع كما ذكره الشارحون وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع  
 لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققه فأما أنها اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة  
 وتبين أن الرجعة لم تنقطع والغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل ومعنى الوقت تبين صحة  
 النكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثا وهو أن خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده والقول لا تأباه  
 اه أي لأن عبارة المتن تغيد أن القاطع للرجعة هو الانقضاء أو معنى الوقت لانفس الانقطاع أي انقطاع  
 الدم فلو انقطع لم تغتسل أو معنى الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة فظاهر المتن صحة  
 التزوج دون الرجعة ولو انقطع ولم يعاودها تزوجت بأخت أو قبل الانقضاء ومعنى الوقت لم يصح التزوج  
 وبقيت الرجعة ولا شك أن هذا خلاف ما بحث في الفتح خلافا لما فهم في النهر وقد يقال إن مرادهم  
 بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع بحقيقة بأن لا يكون معه ما عود دلالة إعادته ولو لم يجاوز العشرة تبين  
 أن غسلها لم يصح وإن الصلاة لم تصدق بتمامها بقيت الرجعة ولم يصح تزوجها بالصنن بقاء الخالفة فيها  
 لو راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومعنى وقت الصلاة لم يعاودها الدم أصلا فان مقتضى المتن صحة الرجعة  
 دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل ففعله الفقه بمجرد البحث غير مقبولة وإذا كان الانقطاع بنفسه هو  
 القاطع للرجعة فلا بد في أن يكون مشروطا بشرط يقيه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطهارة  
 لأنها ما اغتسلت يجوز زوال الشرع القرائط الطواف ونحوهما وكذا إذا حكم عليها بصيرة الصلاة دونها  
 بتمامها فإن القياس بقا صحتها ما دامت عدة يعرض فيها الدم فإذا حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطهارة  
 يكون حكمها بارتفاع الحيض ما لم يثبت عدمه بالعرف في المدة فإذا عاود زال الحكم المذكور والابق وحديث

على الصحيح تظهر وملكه  
 في البضع فلا يحكمها إبطاله  
 (قلت انقضت عدتي ثم  
 قالت لم تنقض كان له  
 الرجعة) لاخباره بأكذب ما  
 في حق عليها بشيء ثم إنما  
 تعتبر المدة لو بالحض لا  
 بالسقط وله تحلفها أنه  
 مستبين الخلق ولو بالولادة  
 لم يقبل إلا بينة ولو من فض  
 (وتنقطع) الرجعة (إذا  
 ظهرت من الحيض الأخير)  
 بم الأمة (لعشرة) أيام  
 مطلقا وإن لم تقبل ولا أقل  
 لا تنقطع (حتى يغتسل)  
 ولو بسؤوال واحتمال  
 طهارته مع وجود المطلق  
 لكن لا تنصلي لاحتمال  
 النجاسة ولا تنزوح احتياطا  
 (أو بمضي) جميع وقت  
 صلاة) فتصير دينيا فيتمها  
 ولو عادوا لم يجاوز العشرة  
 فله الرجعة (أو) حتى  
 (تتيم) عنه عدم الماء  
 (وتنصلي) ولو فلا صلاة تأمة

فلا يعمل الانقطاع عملهم انقطاع الرجعة مع الزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستتر فاذا زال بعد العلم بطل عنه وان بقي الحكم بقي العمل وعن هذا واقفه تعالى أهم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور الذي يمكن جعل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تخصيصه في الفسخ من البسوط وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهر من الفناوى تصحيح انقطاعهما بمجرد الشروع ولو سمت المحقق أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرشي تقطع وقال الرازي لا كذلك العتشر بن لبلابة قال في النهر وتقيد المصنف بالصلاة ويؤى الى اختاره قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تقطع بمجرد التيمم وهو القياس لانه طهرانه فالتقيد وجه في الفسخ وأقره في الجرح والنهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا توقف على غسل أو معنى وقت أو تيمم كما قدمناه من الجرح لعدم نظامه بالادامعة الكفر (قوله ثلث ومفاده) البحث لمسلم النهر (قوله ونسيت أقل من عضو) كالاصبع والاصبعين وبعض الضد والسعد بحر والمراد بالنسيت الثلث لان المراد انه وجد بعض العضو جالوا ولم يدر هل أصاب ماؤه أو لا يفرق بينهما هذه قاعدة الرجعي و (قوله تقطع) أي الرجعة وتقيد لانه لا يعمل لزوجهما قرر بانها لا يعمل لزوجهما حتى لو لم تقطع تلك المعة أو يضي عليها أدنى وقت صلة مع القدرة على الاقتسال بحر من الاستيعاب أي احتياطا في أمر الفروج نهر فلذا لم يثبت وانما اعتبر وفي الطهارة من انه اذا شاك قبل الفراغ فصل ما شاك فيه ولو بعد ما يعتبر فافهم (قوله تسارع الجلف) ظاهره أن الحكم المذكور فيما إذا حصل الشك قبل ذهاب البلية ولو شكت بعد مدة طويلة ذهبت فيها البلية فافهم عدم اعتبار صواب حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور البلية هناك مل (قوله ولو نسيت ضوا) كأي للرجل بحر (قوله لانها مع عضو واحد) أي بجزئته وكل واحد بافراده بمنزلة مادون العضو وهذا قول مجدرواية عن أبي يوسف وقرواية عنه ان ترك كل واحد اكرهه عضو أو أشار الى تصحيح الاول في المتن حيث قدم في الهداية حيث أصرح بعمله بان في فرضيته اختلاف خلاف غير من الاعتناء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولائها لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق (قوله فراجها قبل الوضع) هذا زيادة المصنف بعد المد الشرعة كما يأتي لانه بعد الوضع لا رجعة (قوله فاجعت بولائها لاقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فجاءت بولائها لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ولستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذا هو الصواب لانه بذلك يعلم أن الواجب على بعد النكاح قبل الطلاق (قوله محض رجعتنا السابقة) أي المذكورة في قوله فراجها قبل الوضع أي ظهر بهذا الولادة أن تلك الرجعة كانت محض رجعتنا السابقة لانكاره الوطء أنها لا تقع لانها على رجعتنا قبل انشول والطفقة قبله لا رجعة لانها لم كانت نسبه من صوابه كذا بشر ما رجعت رجعت (قوله وقوف ظهوره صحتها الخ) اعلم أنه قال في الوفاة طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطا بربع اه ومثله في الكفر والهداية وغيرهما واعتبرتهم الحق صدر الشرعية بأن ذات الحمل فيها أشكال وذلك أن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدتك في ذلك الرجعة ولا يراد أنه ملك الرجعة قبل وضع الحمل أي بان يحكم بصحتها لانه لما أنكر الوطء يمكن مكذبها شرعا لا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لقلها بالصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكر أو طاهرا فراجها فجاءت بولائها لاقل من ستة أشهر محض الرجعة اه لمخا وقد تبعه المصنف في مثله كذا في قوله أشار الشارح الى الجواب عن الوفاة بان قوله راجع معناه انه لو راجع قبل الولادة محض رجعتنا متوقفة على الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا ينفى ما ذكرنا من البطلان لكن انتصر في الجرح المشايخ ورد قول صدر الشرع بانه ان وجود الحمل الخ بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويستتبعه التسليم صرحوا به في باب اخبار العيب ان حمل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الطاهر

في الاصح وفي الكفاية بمجرد الانقطاع ملتنى لعدم خطاها قلت ومفاده أن الحنونة والمعتوهة كذلك (ولو انقضت ونسيت أقل من عضو تقطع) لتسارع الجفاف ولو ثبتت عدم الوطء أو تركه محمدا لاتقطع (ولو) نسيت (عضوا لا) تقطع وكل واحد من المعضة والاستثنائي كالاقل لانهما عضو واحد على الصحيح جهنسي طلق حاملا منكر أو طاهرا فراجها قبل الوضع (فجاءت بولائها لاقل من ستة أشهر) من وقت الطلاق ولستة أشهر (فصاعدا) من وقت النكاح (محض رجعتنا السابقة وقوف ظهوره صحتها على الوضع لا ينافي صحتها فلا ساحة في كلام الوفاة) (كما) محض (لو) طلق

١١ أي وإذا كان الحمل ثبت قبل الولادة يمكن الحكم بعمه الرجعة قبله لورده أيضا يعقوب باشا في حواشيه  
 عليهم وجهين أحدهما ما مر من الجهر والثاني أنه سيجي في المسئلة الثانية أنه لو راجعها ثم ولدته لأقل من  
 علمي ثبت نسبه قال علمان الحمل يعرف بالولادة لا أكثر من ستة أشهر ١١ وأقر في المنبر أن قول وقد أجاب  
 من الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال إن كلام صدر والشرعية بتحقيق بالقبول حقيق وتقول من رده  
 بأن الحمل ثبت قبل الوضع وبثب النسبه قبله مردود أما المستدل به في باب خيار العيب فرواه متعينة  
 من محم أنه رده بشهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف وابن أبي شبة أنه أظهرهما أن الحمل قبل قولها ٢ الخصومة  
 لا لرد وأما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل ظاهر فالحق ما ثبت النسب بالفراش والولادة وبول المرأة  
 واختلاف هناك مرفوع أن أبي حنيفة يقول إذا جحد الزوج بولادة لمعته لا تثبت الا بشهادة رجلين أو رجل  
 وامرأتين إلا أن يكون الحمل ظاهر فثبت معه بشهادة المرأة أو هي القابلة فليس في هذا أن الحمل ثبت  
 وانما ظهوره يؤيد بشهادة المرأة أو ما ثبت به فتوقف على الولادة كالمصطفى عليه السوط فيم قال إن حبات  
 فطال فقال لولو طاهره فلا فصل أن لا يقر بهما ثم قال إن ثبت بولده بدونه المذكور لا أكثر من سنتين يقع  
 الطلاق وتنقض العدة بالولادة في شبهة الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى ثبوتاً ولا يرتب عليه  
 ما يتوقف على اثبوت ١١ قلت وفيه نظر فإن الذي حوزة اني بلي هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة وأثبت  
 إذا كان هناك حمل ظاهر أو فراش قائم أو اصراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو لم يولد طلاقاً بولادتها يقع  
 به ولو لم يولد عند أبي حنيفة وشهادة القابلة شرط عندنا لتعين الولد وعندنا لا تثبت الولادة الا بشهادة  
 القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عندنا وقد قال العلامة فاسم هناك إن المراد بظهوره أن تظهر  
 أماراته بحيث يعالج عن كل من شاهدها بكونها حامل من يعتبر ظهوره محتمل في روضة غيره كفي مستثناة  
 فإن إقراره بأنه لم يبطأ بخلاف صحة رجعتهم مالم يظهر كذباً بأن تعدل عن ستة أشهر وتظهر ما وأخبرت المعتدة  
 بانقضاه عدتها ثم أدعت الحمل فأنهم لم ينظروا إلى ظهور الحمل وانما ينظروا إلى ولادتها فإذا ثبت لأقل من  
 ستة أشهر من وقت الانخبار ثبت النسب للتيقن بكذبها ولا كثرة للتناقض فلم ينظروا إلى ظهور الحمل عند  
 التناقض وانما ينظروا إلى ما يظهر به ككذب الانخبار لا لوليدتها فهاذا مؤيداً له صدر الشرع بقوله  
 الجواب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة لا ينقضي بوض بعد إقراره بالخلوة أو بالطلاق بعد الخلوة  
 موجب لعدة ومعدة الرجوع إذا لم يقر بانقضاه عدتها وجاءت بوليدته ثبت نسبه لكن إن ولدته لا أكثر من سنتين  
 كانت الولادة حقة ولا يجوز له قبل الطلاق كإسباغ في عدة ما إذا ثبت نسبه وكن قد راجعها بالقول  
 مثلاً تبين صحة ثالث الرجعة بالولادة لأقل من علمي أما في مستثناة فإنه لم يقر بالخلوة لتزويدها العدة فإذا طلقها  
 يكون طلاقاً قبل المذلول طاهر افعلا صدها فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن  
 الطلاق كان بعد البت ولو أنتم معتدة فإذا كان قد راجعها قبل الولادة تبين صحة الرجعة لانها في عدة مختلف  
 ما إذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يعلم أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لها  
 صرحوا به من أن الأصل أن كل امرأة تحب عليها العدة ما ناسب ولها ثلاثين من الزوج إذا علم بقبولها  
 أنه منه بأن تنجي به لعدة من ستة أشهر وبه ظهوره أنه لا فرق بين المستثنين في نوقص صحة الرجعة على الولادة  
 وثبوت النسب وإن النسب لا يثبت في مستثناة الا بالولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فالحق ما ثبتها  
 طلقته قبل الطلاق وأنتم معتدة بخلاف المسئلة الثانية لانها مرفوعة في المختار مما الواجب عليها العدة  
 فتصح رجعتها وأبى ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاعتنم بغير هذا المقام الذي ردت فيه إقدام الإقحام والسلام  
 فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) أي إذا لم يلد به لستة أشهر فأكثرت من وقت النكاح (قوله حيث  
 لم يلد به) أي بالفرش (حق النسيء) قال في العبر ولا يرد ما أو رده في الكافي بأن من أقر بعد لا يحرم اشتراطه  
 استحقاق منه ثم وصل إليه فإنه يؤمر بالتسليم إلى المقر له وإن صار مذكراً بشرعاً عاكسوه تعاقب باقراره حق العبر

مطلب فيما قبل ان الحمل  
 لا يثبت الا بالولادة

من ولدت قبل الطلاق ولو  
 ولدت بعده فلا رجعة لخصي  
 المدة (منكرها وطأها) لأن  
 الشرع كذب به جعل الولد  
 للفراش فيمالي في جميعه  
 يشاقق باقراره حق النسيء  
 (ولو خلاجهما) أي  
 الوطء (ثم طلقها) بملك  
 الرجعة

بقوله الخصومة لا للرد بق  
 إذا ادعى المشتري الحمل  
 لا تنوجه الخصومة على  
 المشتري ما لم تشهد النساء  
 لحيث تنوجه الخصومة  
 فيصانها البائع على أنها ليس  
 بها حمل وقت البيع فإن  
 حلف فيها أو اذنت عليه  
 وليس المرافاة يثبت الرد  
 بمجرد شهادة النساء ومثل  
 هذا في دعوى الثبوت  
 وفيها مما لا يطالع عليه  
 الرجال اه منه



لا ان الشرع لم يكذب ولو انكر به وانكره فيه او جعله ولو لم يعلمه ساقلا رجحتمه لان الظاهر شاهدتها ولو الجنية (فان طلقها فرجحها) والمستهة بحالها (لجاءت بولد لائق من حولين) من حين الطلاق (صحت رجحته السابقة لصيرورته مكذبا كسرى ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت فطلقت ما عتقت (ثم) ولدت آخرى بيطنين) يعني بعد ستة أشهر ولو لا تكرر من عشر سنين مالم تقرب بانقضاء العدلات امتدادا للظهر لان غاية الالة اليأس (فهمس) أي الولد الثاني (وجهة) اذ يجعل العلق بوطع حدث في العدة بخلاف ما لو كابطن واحد (ولي كذا) ولدت فانت طالق (فولدت ثلاث بطنون تقع الثلاث والولاء لثاني زوجة) في الطلاق الاول كما مر وطلق به ثانيا (كالولد الثالث) فانه رجعت في الثاني وطلق به ثلاثا بحال كما (وتعقد) الطلاق الثالث (بالحيض) لانها من ذوات الاقراء مالم تبدل في س اليأس فيلاشهر ولو كانوا بطن يقع ثنتين بالاولين لا بالثالث لا قضاء العدة به فحق والمطلقة الرجعية تتزين) ويعسر ذلك في البائن والوطاة (زوجها) الحاضرا الغائب لفقد العلة (اذا صحت) الرجعة

بخلاف مستثله الرجعة اه ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يحل الرجعة الا في عدة الدخول أي الوطاة في عدة الخلو وهو قد انكر الوطاة في صدق في حق نفسه والى رجعت ولم يكذب الشرع فيه بخلاف ما مر وما ينافي فانه يثبت النسيب صار مكذبا على ما لا يراد به بالخلوة يتأكد المهر يثبت على تسليم المبدل والعدة يجب استحبابا لا احتمال الوطاة ولا يلزم من ذلك اثبات الوطاة فلم يكن مكذبا على ما بانكره كذا في ما من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهدتها بان الخلوة لالة الدخول بحر (قوله والمستهة بحالها) يعني اختلى ما وانكرها ما (قوله صحت رجعت) أي ظهر حيتها (قوله لصيرورته مكذبا) أي فخره لم اجابها لانه يثبت النسيب ولو ما قبل الطلاق لا بعده وان انكر لان تكذيبه أولى من حله على الزنا نهر وقد منا تحقيق المسئلة (قوله فاصدت) أي دخلت في العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناه مضت عنها حتى قال ان الصواب حذفه ما فهم (قوله بيطنين) حاله من مفعول ولدت الاول وولدت الثاني لاستحقاق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر) تفسير لقوله بيطنين لانه لو كان بين الولادتين اقل من ذلك لعين كون الثاني موجودا قبل ولادة الاول فيكون قد جاء جمعا في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه على قبل الطلاق بقينا (قوله فهو رجعة) أي الوطاة التي كان الولد منه رجعة واستدعاها الميلا الوطاة لم يعلم الابه (قوله بوطع حدث) أي بعد الطلاق في العدة فيعبر به مرابجا حلالا لهما على السلاح حيث لم تقرب بانقضاء العدة كذا في طاعة هار جيا قولت لا تكرر من ستين فانه يكون بوطع حدثا بئس بخلاف ما اذا ولدت لا اقل من ستين فانه لا يكون رجعة لاحتمال خلوة قبل الطلاق كما قدمنا وهذا الاحتمال ساقط هاتنا لاسم حتى كامل بطن كان الثاني من وطع حدث بعد الطلاق البتة كما ذكر في الفتح وبه اندفع ما في شرح مسكين من معنى الفالسة (قوله بخلاف الخ) دخلت وجهها نفا (قوله ثلاث بطنون) بان كان بين كل ولادتين ستة أشهر فما كثر (قوله كسرى) أي من جعل العلق بوطع حدث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بوطع في النفس وهو حر لم لان النفس ليس لاقه عدو يعوزان لا ترى ما أصلا نهر (قوله ثلاثا) الاول ان يقول بالتالي انق قوة ثانيا (قوله عجل بكلمة) هات لقوله وطلق في الموضع أي فان كانت تنقض التكرار لانها المسموم الاتصال (قوله فلا شهر) أي تمتد بالشهر ويظل ما مضى من الحيض ان وجد منه شيء ط (قوله ولو كا بيطن) بان يكون بين كل اثنتين اقل من ستة أشهر (قوله لا تنقضاء العدة) فيكون وقت الشرط وهو الولاد فارت وقت انقضاء العدة ملاق به شيء قال في البر المتقى الا ان نجي م رابع أي تطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لانطلق بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتين بالاول والثاني وتنقض العدة بالثالث فلا يقع شيء بحر عن الفتح اه (قوله والمطلقة للرجعية تزني) لانها اسل الزوج لقيام نكاحها والى رجعت مسهية والذين حامل عليها فيكون مشروعا بحر (قوله ويجرم ذلك في البائن والوطاة) اما في البائن فمطر من النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة واما في الوطاة فالوجوب الاحداد اذ فاعلى البحر (قوله لفقد العلة) وهي الحيل على المراجعة ط (قوله والام) بان كانت تعلم ان لا رجعة لها الشدة بفضها بحر (قوله ذكر مسكين) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مبرجوة الخ واقر في البحر وغيره (قوله النسي الطلق) أي قوله تعالى لا تخرجوه من بيوتهن زل في المطلقة رجعية والنسي عن الاخراج مطلق شمل ادا دون سفر (قوله مالم يشهد على رجعتها) لعل الاولى مالم يرجعها لان الاشهاد مندوب فقط ط أي فلا تعسر جعل الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح ان مقتضى ما في الهداية قصر كراهة ما فرغوا وخلوة أيضا عند عدم قصد الرجعة على تقدير ما اذ لم يرجعها بعد ذلك في العدة لانه تبين انهم لم تكن اجنبية لان الطلاق لم يعمل عملها الواجب فخرج السفر مطلقا لطلاق النص في منعه دون الخلوة لعدم النص فيها اه ملخصا (مرجوة) والا فلا تغفل ذكر مسكين) ولا يفرجها من بيتها) ولولادون السفر للنسي الطلق (مالم يشهد على رجعتها)

فبطل العدة وهذا اذا  
صرح بعدم رجعتها قالوا  
بصرح كل السفر رجعة  
دلالة فتح بحثنا وقرر المنصف  
(والطلاق الرجعي لا يجرم  
الولد) خلافا للشافعي  
ومضى الله عنه (فلو طلق  
لا حقر عليه) لانه مباح  
(لكن تكره الخلوات بها)  
تزوجها (ان لم يكن من  
قصد الرجعة والا لا) نكره  
(ويثبت القسم لهما ان كان  
من قصد المراجعة والا لا)  
قسم لهما بصرح البسداث  
قالوا صرحوا بان له ضرب  
امراته على ترك الزينة  
وهو شامل للمطالبة رجعا  
(ويشكك بمبائنه بما دون  
الثلاث في العدة وبعداها  
بالاجماع) ومنع غيره  
فيها لاشتباه النسب  
(لا ينكح) (مطلقه) من  
نكاح صحيح نافذ كاستحقاقه  
(بها) أي بالثلاث (لوسرة  
وتتبين لوامة) ولو قبل  
المنحول

فانهم (قوله فبطل العدة) أي فان أشهدت طالق (قوله وهذا الخ) الإشارة الى ما فهم من قوله ما يشهد  
من أن الانحواج ليس رجعة ففي الخبر أن المراد ان كان بصرح بعدم رجعتها أما إذا سكنت كانت المسافرة  
رجعة دالة كما أشار السعفي الغفر وشرح الجامع الصغير للقاضي وقتا به والبدائع وغاية البيان معالين بان  
السفر دالة الرجعة فانتفى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دالة الرجعة اهـ (قوله ففتح بحثنا) فيه  
أنه ليس في كلام الغفر ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار الى معنى الكتاب السابق عبارة الغفر ولغيرها  
أي المسافر فيه هذا النص لم تكن رجعة قبل ولا دلالتها أي ولا تكون دالة الرجعة لان الكلام فحين بصرح  
بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقيد يشبه وتوقعه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم الرجعة  
وجوابه الفرق باحل والحرم اهـ أي فان التقيد حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون  
رجعة ودلالة عليهم اجماع التصريح بعدمها فقوله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله  
خلافا للشافعي) معنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعندنا ما شهدا الحل الزائل  
فصل عندنا لقام ملك النكاح من كل وجه وانما زول عندنا انقضاء العدة (قوله لا مباح) في معصية لان  
الوطء مكروه عندنا مخالفا للسنة كغيره بصرحوا بما على به خطاب الشارع بخبر ابن العلقم والترك  
على السوا والمكروه ولو تزوجها رابع الترتيب فلا يكون مباحا لا في أن يقول لانه جائزتان الجائز يطلق على  
ما لا يحرم شرعا ولو وجبا أو مكروها كذا كفي التصريح (قوله لكن تكره الخلوات بها) الاستدلال  
مستدرك من الوطء لهما كالمثل (قوله ان لم يكن من قصد الرجعة) لان الخلوات بما أفت الى المس يشبه  
فبصرح بما صرحوا لا يردده قطعا فبطل العدة عليها ط من الصر (قوله ويثبت القسم لهما الخ)  
سأنت في الباب الثاني أن المطلقة في جميعه لا تحق لهما في الجماع لقضاء ولادة وتذا نكاح رجعتها بغيره  
وحديثنا فاقسم لاجل الاستئناس تأمل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصد المراجعة لا يثبت القسم لانه  
لو ثبت مع عدم قصد هار بما أدنى الى الخلوة فليزيم ما صرط (قوله ويشكك بمبائنه بما دون الثلاث) لما  
ذكر ما يتدارك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره ففتح وقرأ عسقله في الهداية هنا فصلا (قوله  
بالاجماع) راجع الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تزوجوا ما عدا النكاح حتى  
يباغ الكتاب أجله يعني انقضاء العدة فمكف جازم لزوم تزوج في العدة والنكاح بغيره منعه والجواب  
أنه يخص منه العدة والزواج بنفسه بالاجماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب  
بالعلق فانه لا يوقف على حقيقته أنه من الاول أو الثاني وهذا حكم مشرعه العدة في الاصل والمراد به كرها  
هنا بان عدم المانع من تخصيص الزوج بالاجماع لا بان علته لانه ردعها الصغيرة والا تستوعده الوفاة  
قبل الخول ومعدته المسمى والحصة الثابتة في العدة لاشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعله أخرى  
هي اظهار خطر الحمل أو هو حكم تعدي وغنام بيانه في الفتح (قوله لا ينكح مطلقه) تقديره لغضا ينكح هو  
مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى أن يرد بها لاجل ما بيننا لانه كالأصل له نكاحها بالعدل لا يصل له  
وطؤها بالملك كما بان ولو قال لا تحل كلتي الآية الكريمة لشمل كلاهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) أحترز  
بالعصم عن الفاسد وهو ما عدل بعض شروط العدة ككونه بغيره وفاته لا حكمه قبل الوطء بعده يجب  
مهر المثل والعلاق فيه لا ينقص عدد لانه متاركة فلو طلقها ثلاثا لا يقع شيء ولا تزوجها بالاصل كما تقدم آخر  
باب الصريح وأحترز بالنافذ عن الموقوف في نكاح الرقيق من الفداء أو الهندية عن الجميع اذا تزوج العبد  
أو المكاتب أو المذمر أو من أم الولد بلاذن المولى ثم طلقها ثلاثا فيقبل اجازة الاولى فهذا الطلاق متاركة  
النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان  
أذن له بتزويجها بعده كرهته لا يفرق بينهما اهـ (قوله كاستحقاقه) أي في باب العدة حيث قال  
هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا تجوز العدة والعلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهرة

اه ولم ذكر الموقوف هناك لانهم انقسام الفاسدو يحتل ان مراد ما يأتي قريبان من قوله خرج الفاسد  
 والموقوف الخ فانه وان كان في الحلال لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر ايضا وليس مراد الاشارة الى  
 تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كلفه حصة النكاح الاول الخ لان مراده به محضه في المذاهب كلها كما  
 ستره وليس بمحتج فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته قبل النكاح لم يملكها  
 فله ان يتزوجها بالقطيل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا صل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها  
 (قوله باطل) أي ان حل على ظاهره، ولذا قال في الفتح انه زلة ظلية تصادف للنكاح والاجماع لا يحصل المسلم  
 راء ان ينكح فضلا عن ان يعتبره لان في نكاحه اشاعته وعند ذلك ينفع باب الشبهة بطلان تخفيف الامر فيه ولا  
 يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقول شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذاك من  
 الزيف والضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يبعد كلفا مخالفة اه أقول وبالله ان تنظر بما ذكره  
 الزاهد في آخر الحاشي في أول كتاب الحلال فانه قد قدمه فصلا في حجة تحصيل المطلقة ثلاثا ذكر فيه هذه  
 المسئلة غير قابلة للتأويل الا في ذكر حيل كثيرة كلها باطلة وينبغي ما يأتي بعده من الاكراه والمقدور  
 بدون طه (قوله أو زول) أي بما قاله العلامة الحارثي في شرحه رفراد كثر على درج الجار ولا يشك  
 ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاث ثلاث طلاق متفرقات لموافق ما في عامة الكتب المنقصة اه  
 وقد مننا تأييد هذا التأويل بما يحوي صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيه لم يفرغ من التصريح  
 فيها بعدم الحل فاجاب بانها في المدخول بها فافهم (قوله كاسر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها  
 (قوله حتى يأتها غيره) أي حقيقة أو حكما كالزوجة تحت مجبوبات غلبت عنه كالمسياني وشمل ما لو طلقها  
 حاضرا أو غائبا وشمل ما لو طلقها أزواج كل زوج ثلاثا في المدخول فترجعت بما تحدد على ما جعل للكل  
 بحر ولا بد من كون الوطء بالنكاح بعدم معنى عدة الاول لم يدخلوها وسكت عنه لظهوره ثم اعلم ان  
 اشتراط النكاح ثابت بالاجماع فلا يكتفي بمجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الأصول  
 أن العامة غير معدن المسبب افتقر على اشتراط النكاح وفي الزاهد في أنه ثابت بالاجماع الأمة وفي النية  
 أن سعيدا رجع عنه في قول الجمهور وفيه يسود وجهه ويعد من أفتى به يعز ومناسب الى الصدر  
 الشهيد فليس له أثر في مصطنعته بل فيها نقضه وذكر في الخلاصة أنه من أفتى به فعله لعنة الله والملائكة  
 والناس أجمعين فانه مخالف الاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتعامه فيه (قوله ولو سرقا) هو الذي في  
 البلوغ نهر ولا بد ان يطلقه بعد البلوغ لان طلاقه غير واقع درست في التارخانية (قوله يجمع مثله)  
 تفسير المراهق ذكر في الجامع وقيل هو الذي تقرر أنه وبشئى النساء كذا في الفتح ولا يخفى انه  
 لاتاني بين القولين نهر والاولى أن يكون حرا بالقانون الا نزال شرط هند مالكا كفي الخلاصة ثلاثا  
 الجع بين الذين يراه كالتعليق لا يحنيفة ٣ ولذا مال أصحابنا الى بعض أقواله ضرورة وكذا ديباجة  
 المعنى قهستاني وفي حاشية الفتاوى ذكر القضاة في البيت تأسيس النظار له اذ لم يوجد في مذهب  
 الامام قول في مسئلة يرجع المذهب ما لا يراه اقرب المذاهب اليه اه (قوله أو خصما) بفتح الخاء  
 وهو من قطعت خصمته وانما لم يقطعه لوجود الالة ط (قوله أو مجنونا) بنون ح وفي حقه أو  
 مجنونا به من وهو الذي لم يبق له شيء يوجهه في فعل الختان لكن شرط قطعه أن يحبل منه كأي (قوله أو  
 ذميا النوبة) أي ولو كان القليل لاجل زوجها المسلم كأي البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي خرجا  
 بقيد النافذ وفيه ان الفاسد يقابل الصبح لانه اذا كان النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير المعاد  
 فالصبح بشرط فاسد نافذ بالعلم الذي كونه الموقوف فيه طريقا له شاي قبل هو قسم من الصبح وقيل  
 من الفاسد كسما في تحقيقه في البلوغ ان شاء الله تعالى في الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس  
 لغوي يقال أيضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف

وما في المشكلات باطل  
 أو مسؤول كاسر (حتى)  
 بطاها غيره (ولو) الفجر  
 (مراهقا) يجمع مثله  
 وقدره شيخ الاسلام بعشر  
 سنين أو خصما أو مجنونا  
 أو ذميا النوبة (ينكح) نافذ  
 خرج الفاسد والموقوف  
 فلو نكحها بعد ثلاثين  
 سيده

مطلب أصحابنا الى  
 بعض أقوال مالك رحمه  
 الله ضرورة

حتى يظاهرا بعددها ومن  
لطيف الحبل أن تزوج  
لمحكول مراهق يشاهد  
فاذا أوجب ملكه لها فاعطى  
النكاح ثم تبعته لبلد آخر  
فلا يظهر أمرها لكن على  
رواية الحسن المفتي بها  
أنه لا يصلحها لعدم الكفاءة  
أن لها ولي والافضلها  
اتفاقا كالمكر (ومعنى عدته  
أي الثاني (لا يملك عين)  
لاشترائط الزوج بالنص  
فلا يصلحها وطه المولى ولا  
ملك أمة بعد ثلاث ورثة  
أو بعده ثلاث ورثة  
وسى نظيره من فرق بينهما  
بظهور أولعائ ثم أوردت  
وسيت ثم ملكها لم تحله  
أبدا (والشرط التيقن  
بوقوع الوطء في المحل)  
التيقن به فلو كانت صغيرة  
لا نوعاً ثلها لم تقبل الأول  
والأحلت وان أفلسها

مطلب حيلة اسقاط عدة المحلل

٣ قوله بخلاف الفاسد  
والموقوف الخ) انظر هذا  
مع قوله فظاهر بمالحل  
فانه يظهر والمحل يظهر  
الكمال أيضا قال شيخنا  
أن الاستدلال بقرينة الأحكام  
اللاشبهة بل بتأثيره فاصر  
على القائم ولا حتى يغتد  
لا يحكم على الوطء الماضي  
بأنكاح اه

(قوله وفي قوله وبحكم به  
ما في الخ) لا يخافه أبدا

لأن المالس لم يحكم بالتعليق بوطء العتيق بل بحكم بعه طلاق المولى فقط اه

متابعة الكثر وغيره في التبعير بشكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد العاريقين وتجب  
بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووظفه قبل الاجابة لا يصلحها) أي وان أمز بعد ولعل  
وجهه أن الشكاح والشروط بالنص تصرف إلى الكل لانه المعهوش عام بخلاف الفاسد والموقوف والا  
فتدبر صرحوا بأن الموقوف يعتقد سببا للحال وينأخر حكمه إلى وقت الاجابة فظاهر بمالحل من وقت  
العقد (قوله ومن لطيف الحبل الخ) أي سبيل التحليل على وجهه ومن فيه من علوقها منه ومن امتناعه من  
طلاقه ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما إذا كان حراً بالغاً (قوله لكن الخ) استدراك على هذه  
الحيلة وحاصله أنها انما تم على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط فلا يعتقد أماً على  
رواية الحسن المفتي بها من أنها شرط فلا يصلحها الرقيق لعدم الكفاءة ان كان له ولي لم يرش بذلك والابان  
لم يكن له ولي أصلاً أو كان ورثه فبطل اتفاقا كالمكر في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين أو وجهين الأمام  
الحال وإن تابعهما كلياً في البرائة أن المراهق فيه اختلاف فظهر برقم إلى الساكريم يرى مذهبهم لا يقول بالعهدة  
فيخصه فلا يصلح المرام اه (قوله انه لا يصلحها) الأولى حذف انه (قوله وتخصي عدته) ذكره بعض الشافعية  
حيلة لاسقاط العدة بان تزوج لمصلحة لم يبلغ عشرين ويذكرهم مع انتشاراً لتوهم يحكم بعهدة النكاح  
شأنه ثم يطلقه العتيق ويحكم حينئذ بعهدة طلاقه وأنه لا عدة عليها أماً يبلغ عشرين الزمت لعدة عند الحنبلين أو  
بطلاقه عليه إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالسك وعدم وجوب العدة فوطئه ثم يترجعه الأول ويحكم  
شافعي بعهدة لأن حكم الحالك لم يقع الخلاف بعد تقدم العتيق مستوفياً بشرائطه فقبل الأول اه قلت  
ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله وبحكم به مالسك مخالفاً لما قدمناه من اشتراط الإنزال  
عندما لا تكون له نول آخر (قوله أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد بالزوج الثاني وعليه جرى  
الز ياتي لكنه يفتي بالعتيق والأول أقرب والثاني أظهر غير (قوله لا يملك عين) صاع على قوله بنكاح  
نافذ (قوله لا يشترط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تتكبر وجاهده فانه جعل غاية لعدم أصل الثابت  
بقوله تعالى فلا يصلح فاذا طلق زوجته الأمة تتبين ثم بعد العدة وطئها مالا لا يصلح الأول لأن المولى ليس  
بزوج (قوله ولا ملك أماً الخ) صاع على قوله وطء المولى أي لو طعها تثنين وهي أمة ثم ملكها أو ثلها وهي  
حره فلو نكحت ولحق بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يصلح له وطئها بملك العين حتى يترجعهادخل بم الزوج  
ثم يطلقها كخلف الفسخ ثم لا يفتي أن هذه المسئلة لم تصلحها كلام المصنف لا منطوقاً ولا مفهوماً فلا يصح تفر بها  
على قوله لا يملك عين لأن معناه لا ينكحها المطلق حتى بدأها غيره بالنكاح لا يملك العتيق فالشروط وطؤه  
بالنكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق بل يصح تفر به الأولى وهي عدم حلها المطلق بوطء المولى نعم لو قال  
المصنف فيمسك لا ينكح ولا يطأ يملك عين الخ لصح تفر به هذه أيضاً كما فاده فبعتين - جعله تفر به على قوله  
لا يشترط الزوج بالنص فان الزوج والشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كجاءت وهو شامل لعدم الحل  
بنكاح أو ملك عين فيخص تفر به المستثنين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالترقيق المنع عن الوطء  
من عدم المجاز فيقتل القاطع للنكاح وغيره فلا يراد أنه لا تفرق في الظاهر فافهم (قوله لم تقبل أبداً) أي عالم  
يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تصدق في الأمان من فرجه الشبهة المستثنين أن الردة والعاق والسبي لم تبطل  
حكم الظاهر والأمان كالم تبطل حكم العالوق (قوله في محل التيقن) هو محل غشوبة الحشمتين القبل (قوله  
ولو كانت صغيرة) صغر قوله والشرط التيقن بوقوع الوطء وقوله فلو طئ مفضاضه تفر به على قوله في محل  
التيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تقبل الأول) لأن قبلها لا تنب فيه الحشمة فلو لم يحب الغسل بعد  
وطئها لم تنب فيه حمة المصاهرة حتى حل لوطئها تزوج بنتها (قوله والا) أي بان كانت صغيرة وطئها لم تلها  
حلت الأول لوجود الشرط وهو الوطء في محله التيقن المرجع لنفسه كجاءت وان أفلسها بم هذا الوطء لان  
الافساض مصل يرد الوطء العتيق شرعاً بخلاف المفضاض قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الغير

وهذا الشئ حاصل قبل الوطء لا بعده فانهم (قوله رازية) لم أر فيها قوله ولن أفضاها ثم رأيت في الغم والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر علي بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظاما جديدا فقال

وفي المضاة مسئلة عجيبه \* لدى من ليس بغيرها غير يسه  
اذا سموت على زوج وحلت \* لثان فالنم وطء نفسيه  
فطلقها غم تحصيل فليست \* حلالا لا لتقديم ولا تعطيه  
لثان أن ذاك الوطء منها \* يفرج أو شككته القر يسه  
فان حبلت فحق وطئت بفرج \* ولم تبق الشكوك لنا مريسه

(قوله فانها لا تحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المنع للرازية والذي في الغم هكذا فلا تحل ببعده حتى تحبل ثم قال وفي الخبر يدل على أن حبلت وان حبلت وان حبلت وان حبلت عند أبي يوسف خلافا لحمد اه (قوله حتى يثبت) رفع يثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فلا تقصروا على الوطء قصور الخ) الخ أي اقتصار المتن على قوله حتى بطاها غيره وهذا ما أخو من المصنف في المنع وقال الرشي جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتن والشروح ويشهد له حديث العسيلة التي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية من أبي يوسف لم يعتمد فترجعهما على ما هو المذهب والقصور اه قلت لكن حرم في الحائض وغيرها وكذا في الغم كما علمت ونقله الرشي عن الغاية وقال خلافا لفرمته في البدائم وهذا يفيد اعتماد قول أبي يوسف نعم الوجه هو قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فإنه يعتمد قيام المراس وان لم يوجد وطء معتقة والتحليل يعتمد الوطء لا بمجرد العقد الميثاق فنسب فإنه خلاف الاجماع كما تقدم ويان على هذا ثبوت التحليل بزوج مشرق غيرية جاعت وإن استأجر شهر لثبوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا لكون النسب مما يحتاج لاثباته بما أمكن ولو توهمنا على انص الوالد المراس وأقامة المسئلة مقام الوطء كالحاقه الموجبة للعدة وأما التحليل فغدت شديد التسرع في ثبوته ولذا قالوا إن شريته لا غاطظا لزوج هو عمل بما يفيض حين عمل أيغض ما يباح فلذا اشترطوا انفسه الوطء الموجب للفصل بإيلاج الحشفة بلحائل في الحبل المتبين احترازا من المضاة والصغيرة من بالغ أو مرأق قادر عليه بعد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا علقا بين (قوله والموت نهالا) أي لو مات منها قبل الوطء لا يحلها لاول وان كان الموت كالنحو في إيجاب العدة وتقرر في المهر المحمي لان الشرط هنا الوطء (قوله واستشكه المصنف) الضمير يرجع الى الإحلال المفهوم من قول المصنف يحلها أو أصل الاشكال لأصحاب البر فإنه قال بعدد كره هذا الفرع مع أنه نقل في الحيط من كتاب الطهارة لو أتى امرأته عذراء لا غسل عليه ما ينزل لان العذرة ما تعفن وما رآه الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للفصل ط وأجل الرشي والسأغي بعمل ما في القنية على ما إذا زال البكارة بقرينة الإيلاج فإنه لا يكون بدونه وقبه أن عبارة القنية هكذا إذا أدخل الى مكان البكارة ودخل الى مفرق في بعد ثم لا يتحقق أن ما ينظر به صاحب القنية لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهير بقول الهداية والشرط الإيلاج وقول الغم يشيد كونه من قوته نفسه وان كان مطلقا بقرينة إذا كان يصدر حرارة الحمل الخ ما يأتي من التبيين وكذا ما مر من الرازية وبمسئلة المضاة وبعد اعتراف المصنف بأشكاله ما كان ينبغي جعله متنا (قوله الا اذا انتشروا) هذا المذ كرم في التبيين ثم ذكر في الغم والنهر والظاهر أن الاستئذان منقطع لان الانتعاش الانتعاش والمراد به والعسل أن يكون له نوع انتشار يحصل به إيلاج كما لا يكون بمنزلة إدخال خرقة في الحبل فإنه وعمل يحصل به التمتع لختانين ولذا قال بعد ذلك في الغم بخلاف من في أنه قد تقرر وأولجها فيها حتى التقي لختانان فانها تحل به (قوله ولو لم يفيض الخ) الا في حذف هذه الجملة من هنا ذكرها عند قول المصنف حتى بطاها غيره (قوله مطلقا) أي سواء كان الإيلاج بمساعدة

رازية (فلو وطئ مضاة  
لا تحل له الا اذا حبلت)  
لعل أن الوطء كان في قبلها  
(كما لو زوجت بمحبوب)  
فانها لا تحل حتى تحبل  
لوجود النحول حكمه حتى  
يثبت النسب بفتح فلا تقصروا  
على الوطء فصوروا لان  
يعمل بالحقيقي والحكمي  
(والإيلاج في محل البكارة)  
يحلها والموت نهالا) كقوله  
القنية واستشكه المصنف  
وفي النهر وكأنه ضعيف  
لما في التبيين بشرط ان  
يكون الإيلاج موجبا للفصل  
وهو التقاء الختانين بسلا  
حائل يمنع الحرارة وتكونه  
من قوته نفسه فلا يحلها من  
لا يشترط عليه المساعدة  
البدا الا اذا انتشروا  
ولو في حبش ونفاس واسرار  
وان سكنا حراما وان لم  
يسزل لان الشرط الذوق  
لا الشبع قلت وفي القنية  
الصواب حلها بانحلال  
الحشفة مطلقا

لكن في شرح المشاروق لان المثلث (٥٨٩) ومثاه وهي ما يقتلها الاول لعدم ذوق العسلية وينبغي ان يكون الوط في حاه الانعام كذا

(وكره) التزوج الثاني  
(تحريرا) حديث لمن الحمل  
والحمل له (بشرط التعليل)  
كزوجه حتى ان احدثك  
(وان حلت الاول) لصفة  
النكاح ويطالن الشرط  
فلا يصح على الطلاق كما  
حققه الكمال خلافا لما زعمه  
البرزقي ومن لطيف الحيل  
قوله ان تزوجت ولم تعلم  
او وامسكت فوفى ثلاث  
مثلا فان بان ولو خافت ان  
لا يطلقها تقول زوجه حتى  
نفسى على ان امرى يبدى  
ويبقى وعمله في العمدية  
(اما اذا اشتهر اذ كان) يكره  
(وكان) الرجل (ما حورا)  
لقد اصابه الاصلاح وتأويل  
العلم اذا شرط الابوة كره  
البرزقي

من قوله لكن اذا قلنا الخ  
فيه ان ايلاج الشيخ الثاني  
لا يفيد ان اسلا يتخلف  
الناس فان فيه ان كايلاج  
المستحقا غاية الامر انه  
بالنوم والانعام حصل دخول  
عنه ولم يقل أحد بان شرط  
تذكرها قوله يلزم ان  
يكون مثله النائم في التخصير  
مناسب للفرق الجلي بين  
السنة وقد تقدمه قريبا  
ما يفيد هذا الفرق اه

من قوله ولكن الفرق  
خفي) قال شذنا العل وجهه  
هو ان قول المشرع ان  
امرئ يسدى لا يغني عنه  
قبل النكاح فلا يجوز قول  
الزوج فيعوبس

البداء ولا عبارة الجني وقول ايلاج الشيخ الثاني ببدء بجملا وقيل اذ لم تنتشر له فادخله بيده او يدها  
او كان الذي كراش ليعطها بالايلاج والصواب حملها لانه متعلق بدخول الحشفة اه واقرق في الشرع لثبالة  
وهو خلاف ما مشى عليه الزاوي وابن الوهم وصاحب النهر كمر وفيه ان الحمل معلق بدوي العسلية كما  
علت فتأمل (قوله لكن في شرح المشاروق الخ) فيه ان هذا الكتاب ليس موضع العقل المذهب والاطلاق  
المترن والشرع وجه برده وذوق العسلية للتفتق وجود حكم الاثر ان النائم اذا وجد البالي يجب عليه  
الفصل وكذا المسمى عليه مع ان خروج المني لا وجه له لام وجوده لذوقه بالذات الا وجوده حكم لا وجه له  
حماستو دهل صهايشق النوم والانعام وقد تقدم ان الجنون بجملا والجنون فوق الانعام والنوم رخصي  
قلت ورايت في معراج الدراية ووطه الناعمة والمغني عليه جعل عندنا وفي احدقولي الشافعي اه هكذا  
رايت في نسخة سقيمة فتلراجح نسخة اخرى ثم ينبغي ان نومه وانعامه كنومه وانعامها ٣ لكن اذا  
قلنا ان ايلاج الشيخ الثاني لا يعطها لم ينتشر و يعمل يلزم ان يكون مثله النائم والمضى عليه وكذا في ما بينها  
نعم على قسوي الجني من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحلال في السك فتأمل (قوله وكره التزوج  
الثاني) كذا في الصبر لك في القهستاني وكره الاول والثاني وعما مضى مسكن الى الجوى من الظهور به  
وينبغي ان يراد ان المرء هل هو اول من اقره اعلان العقد بشرط الفصل انما يجري بينهما وبين الثاني  
والاول ساع في ذلك ومتسبب والمبشر اول من المتسبب لفظ الحديث يشمل السك فان الحمل له يصدق على  
المرأة ايضا (قوله حديث لمن الحمل والحمل له) باضافة حديث الى لمن فهو كناية للمعنى والا فلفظ الحديث  
كأنه الفسخ لعن اقره الحمل والحمل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التعليل) تأويل للعديت يعمل  
الفصل على ذلك واثبت علم الكلام عليه (قوله وان حلت الاول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه  
يفسد النكاح لانه في معنى التوفيق ولا يعمل او عن محمد يصح ولا يعمل لانه استعمل ما هو الشرع كذا في فتاوى  
المؤرخ هداية (قوله خلافا لما زعمه البرزقي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان  
يعلمها هو يطلقها فصل الاول قال الامام النكاح والشرط جازن حتى اذا اذ الثاني طلاقا اجبره القاضي  
على ذلك وحلت الاول اه وهو ما أخذ من روضة الزندقي قال في النهر قال الامام يظهر الدين هذا البيان  
لم يوجد في غيره من الكتب كذا في العناية وفي فتح القدر وهذا مما لم يعرف ظاهر الولاية ولا ينبغي ان  
يعول عليه ولا يتحكم به لانه مع كونه ضعيفا لا يتبين قواعد المذهب لانه لا شك انه شرط في النكاح  
لا يقتضيه العقد وهو لا يطل بالشرط الفاسدة بل يطل بالشرط ويصح فيجب بطلان هذا وان لا يصح  
على الطلاق اه (قوله او وامسكت) أي او يقول ان تزوجت وامسكت وهذا اذا خافت اسما كهما طلاقا  
والاول اذا خافت اسما كهما بعد الجماع (قوله ولو خافت الخ) الاولى او تقول زوجه حتى ان الحيلتين  
الساكتين سبهما الحرف المذكور ط (قوله وعمله في العمدية) حيث قال لو قال لها تزوجت لك على ان  
امرك بيدك فقبضت بجاز النكاح ولفظ الشرط لان الاسماء يصح في الملك او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما  
بخلاف ما مر في الامر صا ببدء ما مر في الشرط لان الاسماء يصح في الملك او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما  
ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق خفي ٣ نعم يظهر على القول بان الزوج  
هو الموجب تقدم او تأخر والمرأة هي المقابلة كذا تأمل (قوله اما اذا اشتهر اذ كان) محض تزوجه بشرط  
التعليل (قوله لا يكره) بل يعمل به في قولهم جميعا قهستاني عن المخبر ان (قوله لقد اصابه الاصلاح) اه اذا  
كان قصد ذلك لا مجرد قضاء الشهوة نحوها او رد السرور حتى ان التابت عا كالتاب نصابا في يصير  
شرط التحليل كانه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفسخ بأنه لا يلزم من فساد الزوج ذلك ان  
يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب لنفسه ذلك وصا مشهرا به اه تأمل (قوله وتأويل العلم  
الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل العلم الخ كجملا بركة البرزقي ولا سيما وقد كرهه بدما مشى عليها لمصنف

من التأويل المشهور عند علماء الفساده تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو أنه ما جاور شرط لقصدا للإصلاح وتأويل الأمن عنده ولا ما شرط الآخر على ذلك اه قلت واللعن على هذا الخلل أظهر لأنه كالحذف الإلزامي على سبب التنس وهو حرام ويقر به أنه عليه الصلاة والسلام سمى التنس المستعار وأورد على التأويل الأول أنه مع اشتراط التحليل مكره بمجرد فعل الحرام لا يستوجب اللعن ففعل المكره أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة في لا تكون للكافر وإذا لم يجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وإن كان فاعلمت هو واكثر بدلي المعنى بخلاف نحو إبليس وأبي لهب أو بجهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز أيضا لأن المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كقترافين كلعن لبيان أن هذا الوصف يوصف الكافر من الشغب عنه والتعذير منه لا قصد الأمن على كل فرد من هذا الجنس لأن لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين وإذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتعذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكافر خلافا لما أتاه الأمن بالكافرة وردا لعن في غيرها كلعن المصروع ومن أم قوموا وهم كارهون ومن سل خصمته أو تقوط على الطريق والمرأة الساتة أي التي لا تقص بدينها والمرهاه أي التي لا تتكفل والمرأة إذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها وناع البعد وازارت القبور ومن جلس وسطا الحلق وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية المعان وفيه لعن معين نعم بحسب بأنه معاق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعن القهستاني قال اللعن في الأصل الطرد وشرط على حق الكفار إلا بعد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الإسقاط عن درجاة الأبرار اه وفي لعن البهرفان قلت هل يشرع لعن الكاذبين المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال لعن شاذيها لعمري بالمباهلة الملا عن كافر أو يقولون إذا انتحافوا في شيء لله الله على الكاذبين منا قالوا هي مشروعة فذنا أيضا اه وعن هذا قبل أن المراد باللعن في مثل ذلك الطرد من منازل الأبرار لأن رحمة الله عز وجل لا تغاير وقبل أن الاشبه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصود بل المقصود اظهار حسامة الخلل بالمشروعة والخلل بالعلة الباطنة معصية غيره وعنه القهستاني في الكشف ثم قال في قوله كلام قتل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرها متجرعا (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل بالشرط بالمادة وكراهة التصريح بالشرط (قوله فرع معصية النكاح) كذا عبر في النهر والمراد معصية باتفاق الأئمة لا معصية بقرينة ما بعده فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل يخل بدوره وإن كره وهل تقبل دعوى الفساد عندنا الإسقاط التحليل لم أره إلا أن نعم يأتي آخر السلب له لو أدى بعد الثلاث أنه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها بالصدقات وستأنى هذه المسئلة في الدعوى تأتي هناك حادثة الفتوى في ذلك فراجعها (قوله أو بحضرة قاسقين) أي تحقق فسقهما أو انقضاء العدلة يكفي عند الشافعي فافهم (قوله برفع الأدمر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية مع ما رواه بن جرير في التخصيص أن الخا لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافيا أو أماتا بفساد النكاح لم يملك ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى ثم يجوز لهما العمل به باطنيا لكن إذا علم بها الخا حكم فربما ينعما قال في موضع آخر وحديثي نكح مختلفا فيه فان قد القائل بعصته أو حكم بهما من براهما ثم طلق ثلاثا تعين التعليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تعلق في التقليدي مسئلة واحدة وهو متنع قطعاً وإن اتفق التقليد والحكم لم يحج لحل ثم تعين أنه لو أدى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لأنه لا يرد بذلك دفع التحليل الذي لم باعتبار ظاهره وأيضاً فقل المكلف بصان عن الالغاء لا سيما أن وقع منه ما يصح بالاعتداد به كالطلاق ثلاثا اه والذي يحرم من كلامه أن الزوج إن علم بفساد النكاح فان قد القائل بعصته أو حكم بهما حكم براهما لا يسقط التعليل والإسقاط وله تجويد

مطلب في حكم لعن المعصاة

ثم هذا كما فرغ من معصية النكاح  
الاول حتى لو كان بدلا في  
بل بعبارة المرأة أو بلفظ  
هبة أو بحضرة قاسقين  
ثم طلقها ثلاثا وأراد حلها  
بلازواج برفع الأمر شافعي

مطلب في حيلة إسقاط  
التعليل بحكم شافعي بفساد  
النكاح الاول

العقد بعد الثلاث ديانة واذاعه به الحاكم فرق بينهما ولو ادعى عدم التقلد لم يصدقه الحاكم واذاعلت ذلك علمت انه لا فائدة فى قول الشارح تبع الغسيرة مع امر الشافى اذ لا يحكم الشافى بقرط الخليل ولا يقبل ما سقطه لكن قال ابن قاسم فى حاشية النسخة ان به تقلد الشافى والعقد باطل لان هذه قضية أخرى فلا تفتىح مالم يحكم بهجة التقلد الاول ما حكم اه قلت لكن هذا فى الديانة لم يعلمت من أن الحاكم يفرق بينهما اذ اعلمه لان التخلل حق الله تعالى ثم صرح شيخ الاسلام زكريا فى شرح منجه بأن الزوجين لو اختلفا فى المسمى ومهر المثل واقبت بينهما على فساد بهت مهور المثل بسقط التخلل تبعاً اه لكن استظهر ابن جرير عدم سقوطه والله اعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باسقاط الولى قلت لا يمكن فى زماننا لا تلافى المعتدى فى المذهب والقضاء ما مرون بالحكم بأصح الأقوال على انه نقل فى التاتارىخية أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمد اوان شرط الولى لكنه قال ولو لم يكن ثم أراد أن يتزوجها فأنى أمره ذلك اه أى فان لقنا أكره قد يستعمل من المجتهدى الحرام (قوله بنقضى به) أى بها الاول وقوله و يطلان النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاه يطلان النكاح الاول بسبب حلها بلانزوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتبصير الحادثة بالخلافه كما علم عليها وقدمنا فى باب التعليق ما يفتى استند كلوهنا ولا يصدقه المقرب العهد (قوله أى فى القائم والاشقي فى المنقضى) عبارة البرازية على ما فى النهر وبه لا يظهر أن الوطى فى النكاح الاول كان حراماً وان فى الاول ادخيتان القضاء لللاحق كدليل المنع بعمل فى القائم والاشقي فى المنقضى اه أى لان ماضى كان منبأ على اعتقادنا على تقلد المذهب صحيح وانما زعم العمل بخلافه بعد الحكم المزمع يكون نسخ حكمه الآخر لا يلزم منه بطلان ماضى ومنه ما لو تغير أى الجهد وكذا لو تراضى ولم ينو وصلى به الظاهر ثم صاروا فباعاً بعد دخول وقت العصر يلزم إعادة الوضوء والتعدون ما مضى (قوله فاقول لها) كذا فى البر و هو البرازية فادعت أن الثانى جاءها وانكر الجماع حلت الاول وعلى القلب لا اه وشبهه فى الفتاوى الهندية من اخلاصه وسقوط مخالف قوله وعلى القلب ٣ ما بالفتح والبر ولو قالت دخل فى الثانى والثالثى منكر فاعلمت قولها وكذا فى العكس اه فتأمل (قوله فاقول له) أى فى حق الفرقة كما تعلقها لافى حقها حتى يجب لها نصف المسمى أو كاله ان دخل بها بحر (قوله والزوج الثانى) ؛ أى انكاحه من (قوله مادون الثلاث) أى جهده مادون من العاطفة أو الطفتين فيصعبهما كان لم يكونا وما قيل ان المراد أنه جهده ما بقى من الملك الاول فهو من سوء التصور ويكتبه عليه النفسى فادعى فى النهر (قوله أى كما جهده الثلاث) تفسير لقوله أيضاً (قوله لانه الخ) جواب عما قلناه من أن قوله تعالى حتى تنسك زواجره يجعل غاية لانتهاه الحرمة الغلظت فبمعها والجواب أنه اذا جهدهم مادونها بالاولى فهو محتاج بتبذلة النص وتحميل ما بحث ذلك فى كتب الاصول وقوله ما مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن جرير وعلى وأبي ب كعب وعمران بن الحصين كجلى الفتح (قوله وهو الحق) ليس هذا فى عبارة الفتح بل ذكره فى التصريح بربطه فى النهر وعبارة الفتح بعد ما طالع فى الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما له محمد وباقى الأمة الثلاثة وان قد صدق قول صاحب الاسرار ومسئلة يخالف فيها كبار المعاصير يعوز فقها وبصعب انحر وج منها (قوله وأقره المصنف كعبه) أى كصاحب البحر والنهر والمقدسى والشربلى والزملى والحوى وكذا شارح التصريح بالحق ابن أسير حاج لكن المتن على قوله الامام وأشار فى متن المتن الى ترجيعه ونقل ترجيعه اعمامة فاسم من جماعة من اصحاب الترجيع ولم يعرج على ما قلناه شذو فى الفتح وكذا لم يعرج عليه فى مواهب الرحمن مع أنه كثيراً ما يتبع صاحب الفتح فى ترجيعه (قوله بنقضى به) أى الزوج الاول أسند الة لانه لا يسيها نهر والافادة للعلاق (قوله وحدثنا الزوج الثانى) ليس المراد أنها قالت مشقت حتى من الثانى فقط بل قالت تزوجت ودخل فى الزوج وطلعت وانقضت حتى كذا كرهى الهادى لانه قولها مضت حتى لا يفيد ما ذكر

غشقى به و يطلان النكاح أى  
أدخلها وكذبته فاقول  
لها ولو قال الزوج الاول  
ذلك فاقول له أى فى حق  
نفسه (والزوج الثانى جهدهم  
بالدخول) فلم يدخل لم  
يهدهم اتفاقاً (مادون  
الثلاث أيضاً) أى كجهدهم  
الثلاث اجاباً لانه اذا  
هدم الثلاث فادونها الاولى  
خلفاً لمحمد فن طلفت  
دونها وعلقت اليه بعد آخر  
عادت بثلاث لوعة وتبين  
لأمة وعند محمد وباقى  
الاجماع بى وهو الحق منع  
وأقره المصنف كعبه (ولو  
أخبرت مطلقة الثلاث بنقضى  
بهذه وحدثنا الزوج الثانى)  
بعد دخوله (والدخول فقتله)

(قوله ويخالف قوله وعلى  
القلب الخ) لا يفتى ان  
قولا البرازى وعلى القلب  
لامعناه انه لو ادعى الزوج  
الشافى الجماع وانكرته  
لا تهل للول فلهذا الاعتبار  
لقولها كاستئلة الاولى  
وحدثنا ملاخا للفتن من ماقى  
البرازية والفتح فان قول  
الفتح وكذا فى العكس أى  
الحكم فى مسئلة العكس  
كالحكم فى الاصل من اعتبار  
قول المرأة فيكون قوله  
وكذا فى العكس مساوياً  
لقول البرازى وعلى القلب  
لا اه

(قوله يعوز فقها الخ)  
يعوز بفتح الواو من عوز  
كلرح بمعنى قد أى المسئلة



لوجوبها بالخلوة بمجرد انحلال ومن ثم قال في النهاية اتخاذ كوفي الهداية تاجبوا له بسبب ما لا يتم الوالت  
 حلت كالفقر زوجها ثم قالت يمكن الثاني دخول في ان كانت غلظة بشرائط الحل لم تصدقوا الا تصدق وفيما  
 ذكره مبسوطا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي لا يعمل به أن تزوجها حتى يستفسرها لاختلاف  
 الناس في حلها بمجرد المصدق عن الامام الفضل لو قالت تزوجني فاني تزوجت فغيرك وانقضت عدتي ثم قالت  
 ما تزوجت صدقت لان تكون أكثر بدخول الثاني اه لانهم غير متناقضة بعمل قولها تزوجت على العقد  
 وقولها ما تزوجت معناه ما حصل في هذا أكثر بدخول الثالث ثبت تناقضها كما أنه في الفسخ وبأن غلظه (قوله)  
 أن يصدقها) لانه امامان المعاملات لكون البضع متقوما عند المنحول أو الدائيات تتعلق الحل به وقول  
 الواحد مقبول فيهما دور (قوله) ان غاب على ظنه صدقها) أشار به الى أن هذا التايبست شرط اولها  
 قال في البدائع وكافي الحاكم وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه صدقها اه  
 وكذا لو قالت منكرو حرج لا شرط طلق زوجي وانقضت عدتي ما تزوجت صدقها أو وقع في ظنه صدقها كانت  
 أم لا ولو قالت كالحاكم الاول فاسد لا ولولعله كذا في البرازية بحر (قوله) وأقل مدة عدته عند أي عند  
 الامام وهذا بيان لقوله والمدة تختمه فلا احتمال في صدق ذلك (قوله) بعض متعلق بقوله هذه وهذا أولى  
 مما قيل أي بسبب كون المرأة متناكضا فيهم واحترز به عن العدلة لا شهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها  
 ليس لها أقل أو أكثر بل هي ثلاثة أشهر ولو تزوجها الأمة (قوله) شهران) أي ستون يوما عنده لانه يجعله  
 مطلقا في أول الطهر حرامين وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فحتاج الى ثلاثة أشهر خمسة أو أربعين  
 وثلاثين بخمسة عشر رجلا الطهر على أهله والحض على وسطه لان اجتماع أهلها في صدق واحدة تادر  
 وهذا على تخريج محمد لقول الامام ما على تخريج الحسن فيعده مطلقا آخر الطهر حرامين تطويل  
 المدة علم افتتاج الى طهرين بثلاثين وثلاثين بخمسة عشر رجلا الطهر على أهله والحض على أكثر  
 ليعتد لا يحتاج الى مثالي في صدق الزوج الثالث في زيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق في ما توضحه  
 وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه أهاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو  
 الطهر الذي تزوجها فيه الثالث وطلقاتها آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر وطلتها  
 فيه اذ لا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله) ولامة أو بعون) صلف على بخوف كانه قال حرة  
 شهران ولامة أو بعون وما إلى على تخريج محمد طهران بثلاثين وخمسة عشر وعشرون على تخريج الحسن خمسة  
 وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وخمسة عشر وعشرون تصدق بثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وعشرين يوما  
 على تخريج الحسن وقام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله) ما لم تدع السقطا) أي من الزوج  
 الاول لانه يمكن استقامتها في يوم الطلاق فتتفصى عدتها اه أما ادعاء من الثاني فلا بد من انه يحض عليه من  
 يمكن أن يستبين فيه بعض خلفه رضى قلت وكذا الواحدة من الاول لا بد أن يكون بينه وبين هذا الاول  
 مدة أو بقاء أشهر (قوله) كالمس) أي في أول الباب حابي (قوله) ولو تزوجت الخ) قال في الفسخ وفي التفريق  
 لزوجها ولم يسألها ثم قالت ما تزوجت أو ما حصل يصدق اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها واستشكل بان  
 اقدامها على النكاح اعترافا منها بصحة فكانت متناقضة فينبغي ان لا يقبل منها كقولها قالت بعد الزوج بها  
 كنت بمجوسه أو مرتدة أو معتدة أو منكورة الغير أو كان العقد بشروط كوفي الجامع الكبير وغيره  
 بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما وافق الاشكال المذكور قال في القنول في باب الباء  
 لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت ما آخر فقال الزوج الاول تزوجت ما آخر ودخل بذلك لا تصدق المرأة اه  
 ما في الفسخ أقول قد يدعى الاشكال بان المطالبة ثلاثا فام فيها المانع من ايراد العقد عليها ولا يزال الا بعد  
 وجود شرط الحل وذلك بأن تغيب بأنها تزوجت بعد ما آخر ودخل بها أو انقضت عدتها بالمدة تختمه أو تغيب  
 بأنها حصلت وهي غلظة بشرائط الحل على ماصر من النهاية لغيره لا يقبل قولها لتناقض أمادون ذلك فيق ل

جازه) أي لاول (ان  
 يصدقها ان غلب على ظنه  
 صدقها) وأقل مدة عدته  
 عنده بعض شهران ولامة  
 أو بعون وما لم تدع السقطا  
 كالمس ولو تزوجت بعد مدة  
 تختمه ثم قالت لم تنقض  
 عدتي أو ما تزوجت ما آخر  
 تصدق لان اقدامها على  
 الزوج دليل الحل  
 وعن السرخسي لا يحصل  
 تزوجها حتى يستفسرها

(قوله) وعلى تخريج محمد في  
 مائة وعشرين يوما) ينبغي  
 ان زاد طهرها أيضا ليكون  
 زواج الثاني وطلاته  
 واقع فيه وحديث يلزم  
 عليه ان يطلقها في طهر  
 وطئت فيه فيسأوى تخريج  
 الحسن وهذا على قول  
 الحنفى لكن يلزم على هذا  
 التخرج الخ اه



حنيفة ونقل أيضا أن الشيخ الإمام نعم الدين كان يحكي قول الإمام أبي شعاعو يقول أنه رجل كبير وله مشايخ  
أكار لا يقول ما يقول إلا من جهة فلا يعتمد على قوله اه وبه علم أنه قول معتد أيضا (قوله) وانقضت  
عندها انقضاء ذلك لتبصر أجنبية بلحقه الطلاق الثلاث أقول وهذا إذا لم يكن انقضاه بعد تضرعها  
سبب ذكره الشارح في آخر العدة من الفتنة أيضا طلقها ثلاثا أو يقول كنت طلقها واحدة ومنعت عنها  
فلم يصبها ما يعتد الناس لم تنقث الثلاث والاقترع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبدنية بعد انكاره فلا رهن  
أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقه لم يقل اه (قوله) أخذ بالثلاث لأن إقدامه على الطلاق يدل على بقائه لصحة  
وطول ثلاثه لا بقرامو احتياطاً ط والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(باب الأيلاء)\*

(قوله) مناسبتة البيوت فما لا أي مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ذكر في الجرم من أن الأيلاء  
يوجب البيوتية في نافي الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة لما بين المذكور آخر باب الرجعة  
في قوله ويشك في مناسبتة الخ لكن فيه أن المطلوب إيداع المناسبة بين كل باب وما قبله والبايث ذكر في باب الرجعة  
استطراداً فانهم (قوله هو لغة البين) وجمعه ألبو ومنه آتى ولي الأيلاء كتصريف أصلى فتح (قوله)  
وشرع الحلف الخ) يجعل التعليق بما يشق فانه يسمى عينا كما قدمنا في باب التعليق ولو سألنا في الغموض  
الشرع هو البين على ترك قربان زوجة أو بعدة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو بتعليق ما يستحقه على القربان  
قال هو أولى من قول الأكثر الحلف في ترك قربان أهلية أشهر لأن سحر الحلف يشق في نحو وطنك  
فله على أن أصلى ركعتين وأقرو فانه لا يكون بذلك إلا أنه ليس بما يشق في نفسهم انعلق اشتقاقه  
بما هو ضم من النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الجرم رد في النهر  
وشرح المقدس (قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالاً أو لا كما قبله لأجنته أن تزوجتك فوائده  
لا أثر بل أن العتس وقت تعبير الأيلاء كما بين في فلا حجة في قول من أجل أنه لا يمين أن يقال في التعريف  
حاصل في النكاح أو مضاً إلى البس على أن ذلك كما قال في النهر شرط وشأن الشرط خروجهما من التعريف  
اه وتدس في الزوجة سالمة معتدة إلى جسي ومال أو من زوجته الحرة ثم مضت مدة الأيلاء  
وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كما سألنا وأورد عليه القسطنطيني في الحاشية فلو أن من زوجته الأمة ثم اشتراها  
فانقضت مدته لم يقع اه قلت عجب بأن شرها فصح للعقد فكأنهم لم تكن زوجة وقتسه أو بأن الشرط  
بقاها في زوجة أو أثرها كالعدة ولا عدها كل يوم مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضاً الصغيرة ولو لا قولاً

### \*(باب الأيلاء)\*

مناسبة البيوت فما لا (هو)  
لغة البين وشرعاً الحلف  
على ترك قربانها مدته ولو  
فما (والولي هو الذي  
لا يملكه قسراً بل أمره إلا  
بشيء مشق) يلزمه

وقيد بالقربان أي الولد لأنه لو حلف على غيره كوالله لاجس جلدي جلدك أولاً أقرب برأشك ونحو ذلك ولم  
يتناول الولد لم يكن ولياً كما بينا (قوله مدته) أي الآتي ببايها (قوله ولو ضما) تعمير للفاعل المصدور هو  
قربانها ذكرهنا وأمر صرح به المصنف بعد إشارة إلى ضمه في التعريف على قول الإمام لأصحة حلفه وإن لم  
تلتزم الكفاية كما بينا فانهم (قوله والولي) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آتى (قوله الأبشئ مشق  
يلزمه) الشرط كونه مشقاً لنفسه كالجم ونحوه كما بينا في غير كالغزو وصلاو ركعتين وإن عرضاً شقاً  
لبين أو كسل كجر من الفتح ومن المشق الكفاية أو ورد في البصر أيلاء الذي يحلف به كفارة كوالله لا أقرب  
فانه يصح عند الإمام بلازوم كفارة وما إذا قال لنفسه الأربيع والله لا أقرب يكن فانه يحكمه قربان ثلاث سنين بلا  
شيء يلزمه ما أجاب عن الأول بجاني الكفاية من أنه ما خلاصه حيث لم يبدل أنه يحلف في الدعوى بأهله العظم  
ولكن منع من وجوب الكفاية عليه مانع وهو كونهما عباداً فهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني أن  
الأيلاء وقع على جهة الأربيع لا على بعضهن ولذا لم يثبت بقربان البعض لأنه غير الحلف عليم بل ببعضهما  
أما دسرح الهداية فهو قوله لا أكلم برباوعر إلا يثبت بأحد هما لم يكلم الآخر وفي البسنا ع لوقال  
لامرأته وأمنه والله لا أقرب بكلاً يكون عليا من أمره حتى يقرب الأمانة اه أي لأن شرط الحنث قربانها

فلا يصح بقربان احدهما لكن اذا قربها تعين شرط البر المانع من قرب بان الثانية قلت كانت الثانية هي  
 الزوج وصار مواريدها ومقتضاه أنه لو قربا للثلاث في المسئلة المارة صار مواريدها الرابعة (تبيينه) ولو حلف  
 على ترك قرب بانها يعق عبده ثم باعه أو أمان العبد سقط الإيلاء لأنه صار بحال لا يلزم شيء بقرب بانها افلوعاد  
 إلى ملكه بعد البيع قبل ان قربها عن حكم الإيلاء (قوله المانع كسر) اشارة إلى ما مر من الكافي  
 (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور (قوله يكونها منكوبة) أي ولو حلفا كعتدة الرجعي كالتعصية  
 وشمل ما لو ألتها بعده ثم مضت عنه في العدة كسرو به علم أنه لا يطل بالإيلاء بمداون الثلاث قال في البدائع  
 والإيلاء لا يقتضي ضمير الملك ابتداء وان كان يبيح بدون الملك اهـ فخرجت الأجنبية والمبذاة كالمسبي  
 وكذا الأموات والمدبرون وأما الويل قوله تعالى الذين يؤمن من نسائهم والزوجين المملوكين فكذلك النكاح كما  
 في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوبة فثبت الإيلاء ان تزوجت نواقة لا أثر بكونها لغيرها  
 بالشرط كالخمر ضد وجوب الشرط فهي منكوبة وقت التبريح (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه  
 الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة لأنه كفارة ما ثبت حكم الإيلاء ومحل عمله من لزوم الكفارة بالقرآن في المدة  
 ووقوع البائن بذلك القربان وهذا لا يعلق الإيلاء والطلاق على التزوج فلا يرتب من قول لا يلاء قبل  
 البينونة ونزل الطلاق عقبه وبأنه لا يقبل المخور ولو زال الملك لا يطل حكم الإيلاء فاذا قرب زوجها  
 مدته حل عملها أما لو قدم الطلاق على الإيلاء بطل حكمه ضد الامام لأنه ينزل عقب البينونة وتوالا يلاء لا يصدق  
 في ضمير الملك كما هو في الصريح في باب التعلق بقوله أو قال ان تزوجت فأنت طالق وأنت على كماله أي  
 ووافقه لا أثر بترك تزوجها وقع الطلاق بالقرآن والظهار والإيلاء عند دلالة نزل الطلاق أو لتفسير مبانة  
 وعندهما ما يترتب جعلا ولو أنشأ الطلاق فترجى جهل وقع وصح الظهار والإيلاء اهـ فاقهم (قوله وأهلية الزوج  
 للطلاق) أحاد شرايط العقل والبلوغ فلا يصح إيلاء الصبي والمجنون لانهما ليسا من أهل الطلاق وصح  
 إيلاء العبد بما لا يتعلق بالملك ككان في تركه فليس صوم أو حج أو غيره أو امرأ طالق فان حلت لزمه  
 الجزاء وأما قوله لا أثر بكونها منكوبة الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالملك مثل عقل وقوة أو أن  
 أفتد بكذا لأنه ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله ضمير الإيلاء الذي) أي عنده لا عندهما لكن كل من  
 القولين ليس على إطلاقه لأن الإيلاء مما هو قربة محضة كالخمر لا يصح اتفاقا أو بما لا يلزم كونه قربة كالعتق  
 يصح اتفاقا وعقبة كفارة كواقله لا أثر بكونه صفة عندهما كالحق والصبر وغيره (قوله فيبهر ما هو  
 فريه) أي محضة فحترز به من نحو الخمر والصوم كاجلعت (قوله فائدة الخ) أي أن تضع إيلاء الذي وان  
 لم تأنزه الكفارة بالحنث فائدة وهي وقوع الطلاق بذلك قربانها في المسئلة (قوله ومن شر أهله الخ)  
 ومنها أن لا يقصد بملكه لأنه يمكن قربانها في غيره وأن لا يصح بين الزوجين فغيرها كمنه أو أجنبية لأنه يمكنه  
 قربان امرأته وحدها بالزوم شيء كسرو أو ما اشتراط أن لا يقدر زمان فغير صحيح لأنه أن يراد بالزمان مدة  
 الإيلاء فلا يصح تقيدها أو أن يفتي ما دونها فهو ما زاد الشارح فاقهم نعم بشرط أن لا يستثنى بعض المدة  
 مثل لا أثر بكونه إلا فرما على تفصيل في مسألتنا وأن يكون المنع من القربان فقط لما في الأول لا لغيره قال ان  
 قربت نكاحا أو دعتك إلى الفرائش فأنت طالق لا يصبرمو إلا لأنه يمكنه القربان بلا شيء يلزمه بأن يدعها إلى  
 الفرائش فحلفت ثم قرب بها في المدة اهـ (قوله وحكمه) أي الذي ينوي أم لا يخبر ولا يفتي أن لم يفتي إليها كما  
 عليه قوة تعالى فان قالوا فان الله ظهور وحيم وصريح القهستاني عن التفتيان أن الإيلاء مكره ومصرحوا  
 أيضا بأن وقوع الطلاق بمعنى المدة قوله لفظه لكن ذكر في الفتح أول الباب أن الإيلاء لا يلزم المصصة إذا  
 قد يكون برضاها لخوف غل على الويل وعدم موافقة ضميرها ونحوه فيفتيها عن لقطع حاج النفس (قوله  
 ولم يطل) صاف تفسير والمراد بالويل حقيقة هذه القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عند العجز ما راد ولم يفتي  
 أي لم يرجع إلى ما سلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأو في بعض النسخ بالواو واقتلاني

المانع كسر وركنه الحلف  
 (وشرط حلية المرأة بكونها  
 منكوبة فثبت الإيلاء)  
 ومنه ان تزوجت نواقة  
 لا أثر بكونها ولزاد وأنت  
 طالق ثم تزوجها لزمه  
 كفارة بالقرآن ووقع بائن  
 بتركه (وأهلية الزوج  
 للطلاق) وعندهما الكفارة  
 (فصح إيلاء الذي) بغير  
 ما هو قربة فائدة وقوع  
 الطلاق من شر أهله علم  
 النقص من المدة (وسمى  
 وقوع طلاقه بائنة ان بر)  
 ولم يطل (و) لزوم (الكفارة  
 أو الجزاء) المعلق

المرور شرح المصنف وهو معنى أولان المراد بيان نوحه بقر ينتقوله الآتي في الحلف بالله تعالى وجبت  
 الكفارة وتوفي غير موجب الجزاء أى الملقى عليه كالخمر والعقرب والطلاق ونحو ذلك يمكن حل الواو على معناها  
 إذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لأقرب بك وإن قررتك فعلي "يج كذا قيل وفيه انهما بلا أن  
 يجب بالحلف في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وإن وقع عند الإطلاق واحد بل لسل ما قالوا والله  
 لأقرب بك إذا كرهه لأقرب بك بنو التنا كدنه أمان ثلاثة يجب لسلك كفارة ويقع ما طلقه واحدة كجاسني  
 آخر الباب فافهم (قوله) إن حنت بالقران أى الوعد حقيقة لا بصحت بالى باللسان عند الجزع من الوعد لانه  
 غير المألوف على مولو وعلى يدي في المدححت كجاسني (قوله) أربعة أشهر) لا خلاف أنه إن وقع في غرة الشهر  
 اعتبرت مدته بالأهلة ولو وقع في بضعه فلا رية عن الإمام وقال الثاني تعسيرا بالام وعن زفر اعتبار بقية  
 الشهر بالام والشهر الثاني والثالث بالأهلة ويكمل أيام الشهر الأول بالام من أول الشهر الرابع ٣  
 نهر من البدائع (قوله) ولا مدعشهران) مع ما على كثر نزوحا أو لو اعتقت في أثناء المدة بعد ما طلقت  
 انتقلت إلى مدة الحرام نهر ومثله في البدائع (قوله) فلا يلايه) أى في حق الطلاق بدائع أى لا في حق  
 الحنث فلا ولا طلاقه لأقرب بك بشهرين ومما يشرهما فافهم طلق ولو قر بها فبهمسحت (قوله) وسببه  
 كالسبب في الرجعي) وهو الذي من قيام المشاؤون وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر الجواهر وكأنه  
 شخص الرجعي لكنه أشبه في البيونة بما كاهل ما تأمل (قوله) صريح وكاية) وقيل ثلاث صريح وما  
 يعبر مجرا وكاية فالصريح لفظان الجاه والنكاح أما القران والبيانعة والوطء فهي كايان غيري يجري  
 الصريح قال في الغنى والأولى جعل السك من الصريح لأن الصريح منوط ببادر المعنى لثبته الاستعمال فيه  
 سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والأولى يجب كون الصريح لفظ النكاح فقط وفي البدائع الاختصاص في  
 البكر يعبري الصريح اه وسنأتي ألفاظ الكاية وفي الصبر لو أدى في الصريح أنه لم يع الجاه  
 لا يصدق قضاه بصدق دانه والكاية كل لفظ لا يصدق إلى الفهم بمعنى الوان منه ويحتمل غير ما يكون  
 إيلا بلائته ويد في القضاء (قوله) في الصريح الخ) ذكر كنهه أربعة ألساط وأشار إلى أنه في غير هاتان  
 منقوله للبكر لا أفضل كجمر وفي المتنق لا أمام معلن إيلا بلائته وكذا لا عس غير جمر حنث وهذا مخالف لما في  
 البدائع من أن لا أيت معلن في فراش كاية وما في جوامع الفقهاء أنه لو قال لا عس جلد جلد لا يصبر  
 مولاي لانه يمكن أن ينفذ كرهه بشي أفاده في الغنى وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صرحا ولا كاية فقلت والذي  
 يظهر ما في المتنق من أن اللفظين من الصريح لا عس من أن الصرا حمنوط ببادر المعنى والمتبادر من قولك  
 فلان نام مع زوجته هو الوعد فمن لا يبادر ذلك من قولك بان معها في فراش وتبقى المخالفة في مسئلة المس  
 وما ذكر من الامكان لا ينافي التبادر والازمان تكون المباحة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع  
 أى الفرج فيمكن ان يقال لا يلزم منه الجاه وكذا الاختصاص أى إزالة البكارة يمكن بأربع ونحوها تأمل  
 (قوله) لو قال والله الخ) قيد بالقسم لانه لو قال لأقرب بك ولم يقل والله لا يكون موليا ذكره الاستيعابي بحر  
 أى لا يلبس لزوم ما يشق (قوله) وكل ما ينقضه البين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في الصبر  
 وأراد بقوله وأقسام ما ينقضه البين كقوله نأفه وعظمته لله وجلاه وكبريائه فخرج ما لا ينقضه كقوله وعلم الله  
 لأقرب بك وعليه غضب الله تعالى وحطته ان قررتك اه ط (قوله) لأقرب بك) أى بلايين مدة أشار  
 إلى أنه كالوقت بعد الأيلا لان الإطلاق كالتأيسد ومثله لو جعل له غاية لا رجى وجوده في مدة الأيلا  
 كقوله فرب جب لأقرب بك حتى أصوم المحرم وقوله لا في مكان كذا أوحى تطلق له ولها وبينهما أربعة  
 أشهر أو أكثر ولو أن لم يكن موليا وكذا حتى قطع الشمس من مغربها أوحى يخرج الدية أو البسال  
 استعسانا في العرف لئلا يبدو كذا ان كان رجوا جوده في مدته لكن لا يشور بقاء النكاح محبة حتى  
 تموت أو أموت أو أظفك لا لا أوحى أمالك أو أمالك شقة فمالك وهي أمة وان تصور بقاءه حتى

(ان حنت) بالقران  
 (د) المدعز أقفها الحرة أربعة  
 أشهر ولا مدة شهران  
 ولاد لا كثرها فلا يلايه  
 يحلف على أقل من الاقلين  
 وسببه كالسبب في الرجعي  
 والفاظه صريح وكاية  
 (ف) من الصريح (لو قال  
 والله) وكل ما ينقضه  
 البين (لا أقرب بك)

٣ (قوله) من أول الشهر  
 الرابع الخ) صوابه الخامس  
 وكذا قوله والثالث صوابه  
 والرابع أيضا تأمل والله  
 أعلم اه

أشتر بك لا يكون مولا لان الشراء لا يزال النكاح لانه قد بشرت بها فغيره ولو زاد لنفسه فكذلك  
 لانه قد يكون الشراء فاسدا لان ذلك الاقباض حتى لو قال لخصي وأقبضك كان مولا بغير تقدير ولا أثر بك  
 مادمت في نكاحي ولو قال حتى أعتق صدي أو أطلق زوجتي فهو ابلاء عندهما بخلاف ما لا يوسع ولا يخلف  
 في عدمه حتى أدخل النار أو أكلهم زيدا كخلى النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غايه البيان معزيا  
 للشامل لحلف لا يقر بها وهي حائض لم يكن مولا لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحض فلا يصبر للمنع  
 مضافا اليهن اهـ وبمذايع ان الصريح وان كان لا يحتاج الى النسبة لا يقع به وجود صارف كذا في العبر  
 وقبدها لتبرئ لى بمشايذا كان علما بعضها وفصل سمعنى في حواشي العنايه بعمل ما في الشامل  
 على ما اذا قال لا أثر بلى ولم يقدر عدة أم قال أربعة أشهر فانه يكون مولا ولو كانت حائضا وهما معني قول  
 الشارح هنا فغير حائض وقوله بعده في المقدول لحائض وأرضعت في النهر بأنه اذا قد باربعة أشهر يكون  
 قرينة على اضافة النكاح الى اليهن اهـ أقول هذا كله مبنى على ان قولنا الشامل وهي حائض ليس من كلام  
 الزوج لكن ذكر المقدسى أنه حال من مفعول يقر بها لامن فاعل حلف أى هموم من كلام الزوج قلت  
 وربما اذما مالى كافى لحاكم حيث قال وان حلف لا يقر بها وهي حائض لم يصح مولا وان حلف  
 لا يقر بها حتى تغفل شيئا فتقدر على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن مولا وان شئت فقل ان أربعة أشهر  
 لم يضره اهـ فقوله حتى تغفل من كلام الزوج قطعاً فكذا قوله وهي حائض وقد اذنته بعد كرم بعده  
 وهي ان عدة الحاض يمكن مضايقتا أو بعد أشهر فلا يصبر مولا وان زادت عليه ولو يده لعل الوالجب  
 بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في عدة الحاض وان أربعة أشهر اهـ ولو كانت السنة من غير  
 كون الزوج ممنوعا عن الوطء بالحض الخ لكن الواجب ذكر ذلك في شرط وطءه الا بلاء بان يقال بشرط  
 حصته أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الا بلاء ورواها عنه أنه يشمل ما اذا كانت حرة مرة أو  
 معتقة أو موصغة أو مبيعة أنه سبب أن يقع الا بلاء وهي حرة متوان كان ينهوا بين الحرم أكثر من  
 أربعة أشهر ولا يكون فؤدها لسان بل الجائع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حواش الجائع فقد  
 صح الا بلاء مع علمه بله ممنوع عن قربانها شرعا في عدة أربعة أشهر في حالة الحاض يصح بالاولى فما كان  
 الجواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحاض فافتمت غير بهذا المقام والسلام (قوله لتبين  
 المدة) أى لان ذكر المدة قرينة على أن النكاح لا يمين لا الحاض بخلاف ما إذا لم يذكرها كحرام (قوله  
 أو نحو) مما يشق) كقوله فعلى حرة أو صدقة أو صيام أو هدى أو أعتكاف أو عين أو كلوا من عين أو فوات  
 طالق أو هزل وبجة أخرى أو قضدى حر أو فعلى عتق لعبد ميسم أو فعلى ميسم يوم بخلاف ميسم وهذا  
 الشهر لانه يمكن قربانها بعد مضيه بالشيء يلزمه ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سيرة ثلاثة أو فوات القرآن  
 أو تسبيح أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن مولا وفي التفسير اختلاف في محلها فانهم بالسنن كذا في الفتح  
 وأشار في الفتح الى الجواب عن قول محمد بن المداوى لزوم ما يشق على صحة النذر والالزام أن يكون مولا  
 بالتطبيق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسقط النذر بصلاتها في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أى  
 وان زلما لم يثبت لصحة النذر حملوا أشار الى أنه لا تعتبر المشقة المعارضة بخوكيل كما تعتبر المعارضة بقابلين  
 نحو فعلى تزويجكم (قوله وقياسه الخ) هذا البصيص صاحب النهر وهو في غير محلها تقدم من أن المولى هو  
 الذى لا يمكنه قربان زوجته إلا بشئ مشق يلزمه فلا يمين كونه لازما كونه مشقة ولا يمين النذر بقرعة  
 القرآن وصالا بخاتنة وتكفين الموتى كفى أيمان القهستلى فاذا لم يصح نذره أكسفر بصلاتها يلزمه  
 أصلا كقولنا ان قربانك فعلى ألف ميسم فلا يكون مولا فافهم (قوله أو فوات طالق أو عبده) كان  
 ينبغي ذكره قبل قوله أو نحو فان قربانها طلاق رجعي يعنى العبد وظهره وان لم يكن بمن يشق عليه لانه  
 في الأصل مشق كأفاده ط وتضمن أنه لو باع العبد سقط الا بلاء ولو عاد الى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدى

لغير حائض ذكره سعدى  
 لعدم اضافة النكاح حتى إذا  
 اليهن (أو وافته (لا أثر بك)  
 لا أحملك الا لوطك  
 لا تغسل منك من حنابة  
 (أو بعد أشهر) ولو لحائض  
 لتبين المدة (أو ان قربانك  
 فعلى حج أو نحوه) مما يشق  
 بخلاف فعلى صلاة ركعتين  
 فليس يجوز لعدم مشقتها  
 بخلاف فعلى مائة ركعة  
 وقياسه أن يكون مولا  
 بمائة شقة أو اتباع مائة  
 جنازة ولم أره (أو فوات  
 طالق أو عبده)

فقوله بشئ مشق وكونه  
 مشقا كذا بالأصل المتأصل  
 على خطه والمروى من كتب  
 اللغة بأيدنا شاق لاشق  
 اهـ مصححه

ومن الكتابة لا أمساك لا تملك لأشغال لا اقرب فرائك لا أدخل عليك من المؤبد حتى (٥٩٥) فخرج الحابة أو الحبال أو نطلع الشمس

من مغربها (فان قر بها)  
المدة ولو عجنونا (حنت)  
وحيت بذ (في الحلق باليه)  
وجبت الكفارة وفي غيره  
وجب الجسزاء وسقط  
الايلاء لانتهاء الميعين  
(والا) يسرها (بانت)  
براحدة) بعضها ولو ادع بعد  
مضاهي لم يقبل قوله لا ابينة  
(وسقط الحلف لو) كان  
(موتها) ولو بدت في بعض  
الثانية تبين بانة وسقط  
الايلاء (لا لو كان مؤبدا)  
وكانت طاهرة كسور فرع  
عليها فلو نكحها تابعتا لثالثا  
ومضت المدتان بالفاء)  
أي قربان (بانت بانورين)  
والمدة من وقت التزوج  
(فان نكحها بعد زوج آخر  
لم تنطق) لانتهاء هذا المص  
بغلاف ما لو بانت بالايلاء  
بما دون ثلاث أو بأكثر بتخصيص  
الطلاق

١ (قوله وهذا الاستقيم الخ)  
أقول بل لا يستقيم أيضا  
على ذلك القول فان أصحاب  
ذي النصبين المدتين وقت  
الطلاق على حاله يحتاج  
لفرق بين ما إذا تزوجت  
بعد المدة وبين ما إذا تزوجت  
فيها حيث أحسن وقت  
الطلاق فاطاها من قول  
ثالث اه

٢ (قوله أي نكحها الخ)  
هذا لا يناسب كرهنا

يصح ويأمن بالحنث بغير شاة كفي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع وأرى ورواها لا أسكن  
لا أضاجع لا أضفيل لا سوانك فغ والاختيران باللام الجوابية وذكر أيضا أنه يصنعها في البدائع اللغو  
وكذا لا يثبت معلن وتقدم الكلام على الأخير (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه يذكر في العرف التأنيد ولأن  
له أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع فيه مدة أربعة أشهر وكان المناسب كرهه الجلة عند قول المصنف الاتي  
لا لو كان مؤبدا كجمل في الغنغ (قوله فان قر بها في المدة الخ) انما ذكره وان أفنى عنه قوله سابقا  
وحكمه الخ ايرتبط بجماعه ط (قوله ولو عجنونا) لان الاهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث (قوله)  
وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الحنث لا تعتبر بحر (قوله وجب الجسزاء) سابقا في الإيمان أن في  
مثله غير بين الوفاء بما التزم من التذوق وكفارة البين وحسب أي على الصبح الذي رجع اليه الامام  
شربا لم يمتوهذا ان في الايلاء فلو سقط عتق العبد المحلوف بعقده فلا يصح شيئا كجمل (قوله وسقط  
الايلاء) مطلق على حنث فلو مضت أربعة أشهر لا يقع طلاق لا تحلل للميعين بالحنث سواء حلف على أربعة  
أشهر أو أطلق أو على الابد بحر (قوله بانة واحدة) أي بطلقة واحدة قوله بعضها أي بسبب معنى المدة  
وأشاروا إلى أنه لا ساحة في إنشاء مطلق أو ليحكم بالتفرق خلافا لما في كآ ناد في الهدي (قوله ولو ادع)  
أي القربان في المدة (قوله لم يقبل قوله لا ابينة) أي على اقراء في المدة أنه جامعها بحر لأنه في المدة عك  
الانشاء فيمات الاختيار فصح اشهادها عليه وتقدم في الرجعة نظيره وان من أحب المسائل (قوله ولو بدت في الخ)  
بان حلف على ثمانية أشهر على كل قدر المتقربا لعمالة مستأنف وهو مخالف لما في الكثر وغيره من قوله وسقط  
الايلاء لو حلف على أربعة أشهر فإنه يقتضي أنه لو حلف على مدتين أو أكثر لا يسقط وهو معنى قوله ادعني  
الثانية تبين بانة لكن مراد الشارح أنه يسقط بعد معنى المدتين (قوله تبين بانة) يعني اذا تزوجها ثانيا  
والا فلو على غير الاصح الاتي في المؤبد اذا فرق يظهر بينهما مؤبداً القهستاني قال وفي الثانية أي في مسئلة  
المدتين اذا ماتت ثم تزوجها ثانيا ثم مضت أربعة أشهر أخرى بانت واحدة أخرى وسقط الايلاء اه وفي  
الاولوية والله لا أثر بانة سنة مضت أربعة أشهر فبانت ثم تزوجها ومضى أربعة أشهر أخرى بانت أيضا فان  
تزوجها ثانيا لم يقع له في من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر (قوله لا لو كان مؤبدا) أي لا يسقط  
الحالف أي الايلاء لو كان مؤبدا في الغنغ هو أن يصرح بلفظ الابد أو يطلق فيقول لا أثر بان إلا ان تكون  
سائفا فليس يجوز أصلا اه (قوله لو كانت طاهرة) هو معنى قول الغنغ الا أن تكون سائفا وقد علمت ما فيه مما  
مر (قوله وفرع اه عليه فلو نكحها) أي فرع هذا الكلام وخبر عليه لقوله لا لو كان مؤبدا أو أضافه لا يتكرر  
الطلاق بدون تزوج لعدم منتهى حقها وقيل وبانت بعض أربعة أشهر بالايلاء ثم مضت أربعة أشهر وهي في  
العدة وقعت أخرى فان مضت أربعة أشهر وهي في العدة وقعت أخرى والاول أصح لان وقوع الطلاق حراء  
الظلم وليس للبانة حتى فلا يكون ظالما كجمل في البلى ووافقه في الغنغ والبر والهر وعليه المتن (قوله  
والمدتين وقت التزوج) سواء كان التزوج في العدة أو بعد انقضاءها قال في التهر واختلف في اعتبار ابدائه  
مدته في الهديا وعليه معنى في الكافي أنهما من وقت التزوج وقصد في النهاية والعيان تبع القهر ثانيا  
والمرغباني بما إذا كان التزوج بعد انقضاء العدة كان فيها اعتبارا بدئا ومن وقت الطلاق حال الزبلى  
وهذا الاستقيم (١) الأعلى قول من قال يتكرر الطلاق قبل التزوج وقد مر منه في قال في الغنغ فالاولى  
الطلاق كمال الهديا ح (قوله بان نكحها) أي المولى الذي انتهى اليه الملك بالثلاث ح ٢ أي نكحها  
قبل أن تزوج بغيره وكذا بعد نكحها لمسه الهدم الاتي (قوله لانتهاء هذا الملك) فلهذا المسئلة فرع ما إذا  
طلق طلاقها بالبر لم يلا ثم نكحها الثلاث فزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لانطلاق خلافا لقر وكذا لو آلى  
منها ثم طلقها ثلاثا بطل الايلاء حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة لم يقع الطلاق خلافا لقر ولتزوجها  
بعد زوج آخر في الايلاء المؤبد لا يعود الايلاء خلافا فغ (قوله بتغيير الطلاق) أي بتغيير طلاقه أو طلقته

فان فرض المسئلة فيما اذا طلق ثلاثا وسقط لا يمكن تزوجها قبل أن يفسخ زوج آخر والظاهر أن محل هذا الكلام عند قول المصنف فلو نكحها  
ثانيا فبانت اه ٣ (قوله لم يقع الطلاق خلافا الخ) لعل هذا سبق قلم والاف بعد تغيير الثلاث لا يتصور وقوع طلاق آخر جامع وهو واضح اه

ثم عادت ثلاث يقع بالايام  
 خلافا لمحمد بكري في مسئلة  
 الهدم وان وطنها بعد  
 زوج آخر (كقوليه  
 المين) لفتت (والله  
 لا أقر بك شهرين وشهرين  
 بعد هذين الشهرين  
 ايامه) لتحقق المدة (ولو  
 مكث يوما) اوداه مطلق  
 الزمان اذ الساعة كذلك  
 بحر (ثم قال والله لا أقر بك  
 شهرين) لم يكن موليا قال  
 (بعد الشهرين الاولين)  
 أولا لقص المدة لكران  
 قاله اقتضت الكفارة والا  
 تعددت (أوقال والله لا  
 أقر بك سنة

قوله يومين ولا يومين هكذا  
 في ان يلو ما وقع في حاشية  
 ج يوما ولا يومين فهو  
 محرف بغير فهم اه منه

٣ (قوله بفصل) هل  
 يشترط أن يكون الفاصل  
 مدة تسع الوطه الظاهر ثم  
 ولكن لم أره غير اربع اه  
 ثم سمع شيئا الاطلاق  
 وليس للحنس ميل اليه  
 والظاهر أن يكون السكون  
 لتبتيلا كالفصل في  
 الاستثناء اه

ح (قوله ثم عادت ثلاث) بأن تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثاني بهم مادون  
 الثلاث وثبت حلا جديا فتعد الاول ثلاث لا يماضي (قوله يقع بالايام) انهم يعمدون الى الثلاث باعتبار  
 معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول يقع بالنساء الغريبة يعني تطاق كلمة في علمها اربعة أشهر لم يجامعها  
 فيها حتى تبين ثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من تفسيده بأن تزوجها بعد كل مدة على  
 ما هو الاصح ليكون الطلاق جزءا العظم يكسر وكلمتهم أطلقوه من القرباء لهدم أمه (قوله خلافا لمحمد)  
 فعنده لم تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو تبين بناء على قوله الثاني لا يهدم مادون الثلاث يكسر قبل هذا  
 الباب وما راجع لقوله (قوله بعد زوج آخر) مكرو بما ذكره المصنف قبل وكان الاول المصنف في التعبير  
 أن يقول وكفران وطى ليكون صفا على جواب الشرط وهو قوله لم تطاق (قوله لبقاء المين لفتت) أي  
 لحق الخفت وان لم تنق في حق الطلاق فصار كقولنا لا جنية لا أقر بل لا يكون بذلك موليا وجب الكفارة اذا  
 قربها زيل (قوله بعد هذين الشهرين) قيد اتفاقا لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما  
 صرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والنهر (قوله لتحقق المدة) أي اربعة أشهر ولهذا لو قال لا أكلم  
 ولا يومين يومين كان كقوله لا أكلم اربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل أنه في عطف من غير عادة  
 حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون مبنيا واحدا ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون  
 مبنين وتداخل مدتهما لوقال والله لا أكلم زيدا ويومين يكون يومين مبنين ومدتهما واحدة حتى  
 لو كلفني اليوم الاول أو الثاني بحث فجمعا يجب عليه كفارتان وان كان كلفني اليوم الثالث لا يبحث لاقتضاء  
 مدتهما وكذلك لو قال والله لا أكلم زيدا ويومين والله لا أكلم زيدا ويومين لمأذ كرنا ولو قال والله لا أكلم يومين  
 ويومين كان مبنيا واحدا ومدته اربعة أيام حتى لو كلفه فجمعا يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا قوله والله  
 لا أكلمه يوما ويومين كانت مبنيا واحدة الى ثلاثة أيام حتى لو كلفه فجمعا يجب عليه كفارة واحدة ولو قال والله  
 لا أكلمه يوما ولا يومين أو قال والله لا أكلمه يوما والله لا أكلمه يومين يكون مبنين فسد الاول يوم ومدة  
 الثانية موم حتى لو كلفه في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلفه في  
 اليوم الثالث لا يبحث لاقتضاء مدتهما وعلى هذا قوله والله لا أقر بك شهرين ولا شهرين أو قال والله  
 لا أقر بك شهرين والله لا أقر بك شهرين لا يكون موليا لانهما مبنان فتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل  
 معنى شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه منى لاقتضاء مدتهما زيل قلت وما حاله انه  
 يحكم بتعدد المين بأعاد حرف النفي أو بشكر اسم الله تعالى ومعنى كانت المين متعددة كانت المدة متعددة  
 أي تكون المدة في المين الاول داخلية في مدة المين الثانية ومعنى كانت المين متعددة كانت المدة متعددة  
 أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدد مع تعدد المين بان نص على معارضة المدة فيجب على كل مدة  
 كلفها واحدة كباقي في المسئلة الثانية (قوله ولو مكث يوما) يعني بعد قوله والله لا أقر بك شهرين (قوله اذ  
 الساعة كذلك) أي الزانية فالمراد أن يفصل بين الحلفين ٣ فاصل (قوله قال بعد الشهرين من الاولين أو لا)  
 أي ان التقيد بالظرف هنا اتفاقا في المسئلة الاولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر الفاصل بين الحلفين  
 وهو اليوم مثلا لان مدة الامتناع عن قربانها في الحلف الاول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين  
 الحلفين مدة بلزمتهم بقربانها فافل فوجدهم الايلاء بخلاف المسئلة الاولى فان الاية اربعة أشهر فما  
 لا ماض فيها كجاء وهذا ان قال هناك بعد الشهرين من الاولين فانه نص على تعاريف المدد فان تعدد القسم أما اذا  
 لم يره تعدد المدة لتعدد القسم بشكر اسم الله تعالى بل هو يجب لتعدد المدة فلم يوجدهم الايلاء أيضا (قوله  
 لكن قاله الخ) استدوا على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الطرف وعدمه أي انه لا فرق بينهما  
 من حيث انه لا يكون موليا ولكن بينهما فرق من جهة أخرى أعادها في الفتح وغيره وهي انه قاله تبين  
 مدة المين الثانية كذا في الجرد والنهر أي تصير مرادة بعينها غير داخلية فيما قبلها وعبر الشارع عن هذا



بقوله انعدت الكفارة انعدا من قوله في الفسخ في هذا الصورة فلو قرى بها الشهر من الاولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهر من الاخير لانه لم يجتمع على شهرين يبعث بل على كل شهرين من بين واحدة اه  
واقرا وعليه شرح الهداية من انه يلزمه بالقرينان كفارة ان قال في الفسخ انه خطا لما علت قال في النهر لانه اذا كان لكل بين مده على حدة فلا تدخل بين المدين حتى تلزمه الكفارة ان الاثر ان راد القرى بان قد تمتهما  
كذلك في الحواشي السعدية وعندى ان هذا الجمل مما يجب المصير اليه اه قلت وما وقع في الفسخ وتبعه عليه في  
البحرين قوله ولكن تتداخل المدينان فلو قرى بها في الشهر من الاولين لزمته كفارة واحدة الخ بسبق قول رسوله  
لا تتداخل ولم ازم من به عليه ولكن المعنى وما سبق الكلام ولو اضافة تدل عليه وكذا صرح ما نقلناه عن النهر  
وما اذا دخل يقل به الشهر من الاولين تصير مدهما واحدة وتتأخر الثانية عن الاولى يوم كذا في العر والنهر  
وعبر الشارع عن هذا بقوله والاعدت أى وان لم يقله تعدت الكفارة انعدا من قوله في الفسخ لم يكن مولى  
لتداخل المدينين فتشأن المدينان اثنتان عن الاولى يوم واحد او ساعة فصحبها فاصل بين اليمينين فالحاصل من  
اليمينين الحلف على شهرين يوم او ساعة على حساب الفاصل اه قلت وحاصله انه لا أثر لآخر بل في شهرين  
ثم بعد يوم مثلا قال كذلك انعدت المدينان تعدد القسم كما لم يكن اليوم الفاصل بين اليمينين فدخل في اليمين  
الاولى دون الثانية فعلم تكميل الشهرين في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين من وهذا اليوم الزائد  
دخل في اليمين الثانية دون الاولى ~~عكس~~ اليوم الفاصل ولزم من هذا تدخل المدينين ما عدا اليومين  
الذكورين لانه لم يجتمع عليهما عينا فلو قرى بها في أحد هما تلزمه كفارة واحدة بخلاف بقيا المدينين لخر لها  
تحت اليمينين فتعددها الكفارة هذا ما ظهر في هذا المقام **(قوله الايوما)** مثله الساعة ط عن  
الحوى **(قوله لم يكن مولى الحال)** لانه استثنى وما منكر اقصى على كل يوم من أيام السنة حقيقة فبذلك  
قرب بينهما قبل معنى أو بعد شهر من غير شيء يلزمه وصرفه الى الاخير كما يقوله زفر اخرج من حيث قسمه موهى  
التشكيك الى التمينين بلا حاجة بخلاف قوله الانقضاء يوم لان التقصير لا يكون عرفا الا من آخرها بخلاف  
قوله اجزأك داري أو اجبأت ديني سمة الايوما فانه راد به الانصير لاجبة تصح السعة وتأخير المطالبة  
وبخلاف قوله وانه لا اكهم بدلالة الايوما لان الجمل وهو العاطفة انقضت صدم كلامها في الحال فأنقضى  
والا يلاءم قد يكون من تراخى كما هو ان كان عن مغاظة لكن لزوم أحد المكروهين فيموت أو تعرض جهة  
المغاظة فتفسد اقطاعا على مقتضى اللفظ وهو التشكيك هذا حاصل ما في البر والنهر **(قوله بل ان قربها)** أى  
يوم ولم يقربها بعد **(قوله ما مولى)** أى اذا قربت الشمس من ذلك اليوم لا بعدد القرين بخلاف  
قوله سمة لاجرة فانه اذا قرب ما صار مولى من ساعته بحر **(قوله والالا)** أى وان لم يقرب أو بعدة أشهر  
لا يصير مولى **(قوله نصير مولى)** أى مولى لان ما بعد اليوم المستثنى لاجابة فيصير عليه ما من  
حكم الا بلام المؤبد ولو حذف قوله الايوما وتر كها سنة صلوه وليا وقع عليه طلعان فقط كجلى البحرين  
الولي الامة وقدمنا عارضا **(قوله لم يكن مولى ابدا)** سواء قربها أولا بحر **(قوله وهي بها)** أى قال ذلك  
والحال أنز وجته بمكة **(قوله فطاه)** أى في المدينين غير شيء يلزمه فان كان لا يمكنه بأن كان من الموضعين  
ثمانية أشهر صار مولى على ما في وجوه الفقه ما على ما ذكره فاضلان فالعبرة لا بعدة أشهر والذي يظهر  
ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الاخير فليتم في أقل من ذلك بحر وفيه انه لم يعقق الا بلامه على  
من القولين لانه الحلف على ترك قرباتها والحلف هنا على عدم التحول وقد يجب بانه من كناية فلا يكون  
مولى به الا بالنسبة ط **(قوله لبقاه الزوجة)** فينتاولها قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم واحترض  
بان الايلاء جزءا فلم يمتحنه من الجماع والزوجة لاحق لها منه لا تضام لادانة حتى استقصى ما احتجها  
بدون الجماع فلا يكون طائرا أو اجابته من الامة الكردي بان الحكم في المصوص مضاف الى النص الى  
المعنى ونعم له في العادة قال في الفسخ الا ترى انه ثبت الايلاء وان أسقطت حقها في الجماع لحرف العبل على

الايوما لم يكن مولى الحال  
بل ان قرى ما قرب من السنة  
أو بعدة أشهر فاكتر صار  
مولى والا لو حذف سنة  
لم يكن مولى حتى يقربها  
فصير مولى ولو زاد الايوما  
أثر بقله لم يكن مولى أبدا  
لانه استثنى كل يوم يقربها  
فيه فلم يتصور منه أبدا أو  
قال وهو بالبررة وانه لا  
أدخل مكة وهي بها لا  
يكون مولى لانه يمكنه أن  
يقربها منها فطاه (أى  
من المطلق قربها صام) لبقاه  
الزوجة

شمس الامة الكردي هو  
أول من قرأ الهداية على  
مؤلفها كما في طائفة سعدى  
على العناية اه منه

ويصل بعض العدة (قوله) ويصل بعض العدة (قوله) أي بعضها  
آل من ميانته وأجنبية  
نكحها بعد) أي بعد  
الايلاء ولم يصفه فملك  
بغير (لا) يصح لغوات محله  
ولو ملتها كقريلقاه البين  
ولو آلى فأبناها انصفت  
مدته وهي في العدة بابت  
بانوى والاخانية (عجز)  
عجز استقبالا حكميا كالحرام  
لصكونه باختياره (من)  
وملها المرض بأحدها أو  
صغرها أو زنتها) أوجه أو  
عنته (أو بمسافة لا يستد  
على طعنه بعد الايلاء أو  
لجسه) إذا لم يضر على  
وطئها في السجن بكلى البر  
من الغاية وقوه (لا يحق)  
لم أله بعد لغير الرجوع

٣ (قوله) وأما نكح المباشرة  
الح) أي المباشرة بعد الايلاء  
كما هو موضوع مسئلة  
الخاصة لا يتيسر وليس  
المراد أنه آلى من المباشرة  
ثم تزوجها لان الحكم في  
هذه المسئلة كالحكم في  
الأجنبية اه

٤ (قوله) وفي الأخانية أيضا  
الح) موضوع المسئلة  
ما ذكره الشارح قوله ولو  
آلى فأبناها أي آلى من  
زوجته فأبناها كما بيناه عليه  
قريبا

ولا غيره فعمل ان التعديل بالنظم باعتبار بناء الاحكام على الغالب (قوله) ويصل بعض العدة) أي بعضها  
قبل تمام مدته أمالو كانت من ذوات الاثر ولا تسد طهرها بابت بعض مدته (قوله) من ميانته) أي  
بثلاث أو سائر (قوله) نكحها) أي الأجنبية بعده لا يوصى أو بة أشهر وفي نكاحه ولم يقر بها  
لم تن ٣ وأما نكح المباشرة فنذكر في ريبان الأخانية (قوله) ولم يصفه للملك) أما إذا أضافه بأن قال ان  
تزوجتك فواقله لا أثر لك كان مولى ط (قوله) كسرى) فشرح قول المصنف وشرطه عليه المرأة ط  
(قوله) لغوات محله) لان شرطه عليه المرأة يكونها منسوخة وقت تصير الايلاء كالمدة المصنف (قوله)  
لبقاء البين) أي في حق وجوب الكفارة عند الحد لان انعقاد البين بعد التصريح بالشرع لا أثرى  
أنها تعقد على ما هو معتد به (قوله) ولو آلى) أي من زوجته فأبناها بعد صرح أشار به الى أن بقاء النكاح  
بعد عسر شرط (قوله) والالا) أي وان لم تحض المدة في العدة بل بعدها لا تبين وفي الخاصة أيضا ان تزوجها  
قبل انقضاء العدة كان الايلاء على محله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الايلاء بابت بانوى وان تزوجها  
بعد انقضاء العدة كان مولى أو تعسر مدته من وقت التزوج (قوله) عجز عن وطئها) ظاهر منعه ان العجز  
حدث بعد الايلاء مع أنه يستقر في العجز واما من وقت الايلاء الى مضي مدته كآلى في التصريح به فالمراد به  
العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفقه هذا ان كان على من وقت الايلاء الى مضي أربعة  
أشهر الخ ثم قال وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه تعسيرا للمصنف والمرضى في حق جواز التي بالسان حال  
وجود الشرط لا ماله التعليق اه (قوله) عجزا حقيقيا) بأن لا يكون المانع من الوطئ شرعا فانه لو كان  
شرعا يكون قادرا عليه حقيقة علوا عنه حكما كفى البدائع (قوله) لا حكميا كالحرام) أي كما إذا آلى من  
امرأته وهي محرمة أو هو محرمة وبينهما بين الخ أربعة أشهر فان يسهل لا يصح الا بالفعل وان كان على ما في  
فعله كذا في الترخاينة من شرح الطحاوى وعلة في الفقه والجرح بأنه التسبب باختياره بطريق محض وفيما  
لزمه فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فبإزائه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالتسبب والطريق المحظور  
هو الايلاء فانه فعله باختياره فكان مستبيحا فبإزائه مع قدرته على الجماع حقيقة فتصار ظالم المانع حقها  
وهو حق صيد فلا يسطر وان عجزه عن مكاتب الاحرام ولا يكون عجزه الحكمي سببا للتخفيف بالنظر بالسان  
لانه بجائزته المحظور لم يستحق التخفيف وانما استحقته في العجز الحقيقي لانه لا تكليف على الامان فاصول  
كالعاصي يسفر ماذا عجز عن المساء يباح له التيمم هذا ما ظهر في (قوله) لكونه باختياره) أي لكونه الايلاء  
لا الاحرام كما ظهر لك بما قررناه ولا سيما في صورته حرام المرأته إذا تزوجها كما قلناه من أن بعضها غير مانع من  
حصة الايلاء لان غايته ما منه شرعى ولا لازم أن لا يصح في مسئلة الاحرام كالمدة (قوله) أو صغرها) أي أصغره  
فهو مانع من حصة الايلاء كالمدة (قوله) أو زنتها) رقت المرأته من باب تعسف هو رقتاها اذا نسله دخل  
الذكر من زوجها ولا يستطاع جماعها صباح (قوله) أوجه أو عنته) أي كونه يبيعو بالوطئ (قوله)  
أو بمسافة الخ) صحت على قوله المرض (قوله) في مدة الايلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما صرح به في الفقه  
وكافي الحاشي كالتسديد وقالوا كل أقل من أربعة أشهر يجوز الخ الا بالجماع أي وان منعه سلطان  
أو عدو لانه نادى على شرف والى والى في الفقه (قوله) أو لجسه الخ) قال في الفقه واختلف في الجس فصح ان  
بالسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوى خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاشي كفى الكافي ووفق  
في البدائع بحمل ما في الكافي وشرح الطحاوى على إمكان الوصول الى السجن بان تدخل عليه فيصاحبها  
والجس بحق لا يعتبر في التي بالسان وبطلان يعتبر اه فلما ذكره الشارح هو التوقيف المذكور وأما في  
الفقه بقوله والجس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوقيف انما هو في حال كان الجس ظالم فلا يحق لا يعتبر  
أصلا لانه نادى على المحرم ومنه باطء المحرم فيجمل أن يكون اشارت الى توقيف آخر وعلمه معنى المقدس  
(قوله) فابرجع) قال ح راجعنا فقرأنا مقتولا في الفتاوى الهندية عن غايه السرو جي قلت ولقد

أبعد في النجعة ٣ فانه مذكور في الفتح كما جمعت **(قوله وكذا حبسها)** أي سواء كان بحق أو يظلم لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على دفعه وحتى **(قوله ونشوزها)** قال في العروة ودخل تحت العزبان تكون منمتعة منه أو كانت في مكان لا يعرفه هي نائسة أو حال القاض بينهما الشهادة الطلاق الثالث للزكية **(قوله فظيروه)** أي المبطل لا يلازم في حق الطلاق أما في حق بقائه العيب باعتباره الحنف فلاحق لو وطئها بعد اني باللسان في مدة الايلاء فانه كفارة لتحقق الحنف بحر لان العين لا تصل الا بالحنف والحنف انما يحصل بعد الحنوف وطئها والقول ليس محالوا عليه فالتصل العين بدائع **(قوله بلسانه)** قيد لان المريض لو ناه قبله بلسانه لا يعتبر بحر من الحاشية وقيل يعتبران صدقته والاول اوجه فتح **(قوله ونحوه)** كرجعتك وارتجعتك تقول المصنف يحق قوله الخ لبيان أن لفظا قثت غير قيد وقول الشارع هو ونحوه لبيان أنه لم يستوف الفاطه لان المراد ما يدل على اني ما فهم **(قوله فان قدر على الجماع الخ)** قيل ما اذا كان قادرا وقت الايلاء ثم عجز بشرط أن بمعنى زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا وقت ثم قدر في المدقة فيكونه في المدقة لانه لو قدر عليه بعدها لم يطل بحر **(قوله لانه الاصل)** أي واللسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل يطل بكلمته اذا رأى الماء في صلاله بحر **(قوله فان وطئ في غير)** كذا اذا وطئها حال الخيض أو قبلها بشهوة أو لسلها أو نظرا في فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لكن الذي في الهندية خلافا لما نقله صنف في مسئلة الخيض ونصه المريض المولى اذا جامع امرأته فبما دون الفرج لا يكون ذلك فيشامته وقرنه جافى حالة الخيض يكون فينا كذا في التلخيص ١٥ ويؤيد ما قدمناه عن التاثيراين شيئا صفة التي به بالوطء حالة الاحرام خالف المانع الشرعي وجرد في كل منهما فافهم **(قوله ومطلعه الخ)** أي مفاد قوله فان قدر على الجماع الخ أنه بشرط لصحة في باللسان دوام العز تلت ومطلعه هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي باللسان وان جرد في المدقة عجز فبما في جامع الفصولين في طلاق المريض اذا أتى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة في المدقة فان شيعا بعد ما وعده بلسانه لنا أنه اختلف بسبب الرخصة كذا الموضين ووجب جوابا في بلسانه واختلفت أسباب الرخصة يجمع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتفسير الاولى كأن لم تكن كسافر تيم له دم الماء ثم مرض مرضا يبيح له التيسيم بافراده كذا هنا مرض المريض الذي بلسانه فلا يفي حكمه على مرض الزوج ١٥ وقد نخص الشارع هذه العبارة في باب التيسيم لكن في الفتح والبدائع ولو أتى يلا صر بذا هو مريض وبانت بحسب المدقة مع تزوجها وهو مريض فله بلسانه لم يصح عندهما وضع عند أبي يوسف وهو الاصح على ما قالوا لان الايلاء موجود منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي عبادة لاحق لها في الوطء فلا يبرح حكم الايلاء فيه ولها أنه اذا صاع في المدقة الثالثة فقد قدر على الجماع حقيقة فقط اعتبارا في بلسانه في تلك المدقة وان كان لا يقدر على جماعها الا بمصصة كسافر فبما اذا كان محرما ١٥ فهنا اختلفت سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما خرج الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان وقد سوا احدهما حيث بدعته الاول ويلغو الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بدلا لحكمه بالغا فله خلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عليه لعدم ما يلعبه كقلى المسئلة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يبالوا قول الامام في اختلاف أسباب الرخصة كما سمعت فاضتم هذا الشعر برفاهه مفرد **(قوله به صرح في الملتقى)** قلست وكذا في البدائع **(قوله وفي الحاروي الخ)** من غرور الشرط المذكور وكفى البدائع **(قوله ثم مرض)** أي بعد مضي مدتين سمعت يقدر وفيما على الجماع فان كان لا يقدر لقصره فظيروه بالقول لانه ليس بمفترط في ترك الجماع فكان معدودا بدائع **(قوله وفي شرط ثالث)** أي انما ادعى ما من اشتراط العجز واشتراط دوامه **(قوله وهو قيام النكاح)** بان تكون زوجته غير بالتمتة بدائع **(قوله في الايلاء)** فاذا تزوجها لم وضت المدقة تبين منه لان التي عبالقول حل قيام

وكذا حبسها ونشوزها  
(ففيوه نحو قوله) بلسانه  
(فتت اليها) أو رجعتك  
أو بطلت الايلاء أو رجعت  
عاشت ونحوه لانه اذاها  
بالمع غير منها بل بعد (فان  
قدر على الجماع في المدقة  
ففيوه الوطء في الفرج) لانه  
الاصل (فان وطئ في غيره)  
كدر (لا) يكون فبأ ومطلعه  
اشترط دوام العز  
وقت الايلاء الى مضي مدته  
وبه صرح في الملتقى وفي  
الحاروي آلى وهو صحيح ثم  
مرض لم يكن قبضه الا  
الجماع وبقي شرط ثالث  
ذكره في البدائع وهو قيام  
النكاح وقت التي باللسان  
فلو بانها ثم فله بلسانه بقي  
لايلاء

٣ النجعة من الانجاب  
وهو طلب الكل ومنه  
أبعد في النجعة كذا في  
المغرب ١٥ منه

مطلب في قوله أنت على حرام

(قال لامرأته أنت على حرام) ونحو ذلك كانت معي الحرام (أيلاه ان فوى) الحررم أول بنوشيا وطهار ان فواء وهدر ان فوى الكذب) وإذا بانوا أمقضاء فأيلاه قهستاني (وتطبيقه) باثنتان فوى الملاقاة وثلاث ان فواهاو يقضى بأنه طلاق بان وان لم ينوه

(قوله استراzen اردنا الخ) لعل هذا سبق قولا أصل العبادة استراzen تصديقه في نية الكذب كما يدل عليه سياق الكلام وقد أبني شعبنا العبارة على حالها وأما ان قول المحشى استراzen هن ارادة العين الخ معناه أنه استراzen قول السرشمى وحلى مرجع الضمير في قول الكمال وهذا هو الصواب على قولك كره أولا ولم يذكر المحشى هنا قال ويدل عليه قول الكمال على ما عليه العمل والفتوى فان ما عليه العمل والفتوى انما هو الحكم بالطلاق لا الإيلاء اه فتأمل

السكاح انما رفع الإيلاء بحق حكم الطلاق لحصول إيفاء مقتضاه ولا حق لها حال البتة بخلاف سبقه بالجماع فإنه يصح بدعوى البتة حتى لا يبقى الإيلاء بل يبطل لانه حث بالوطء فأنه لم يثبت الجين و بطلت ولم يوجد الحث فهنا لا تصل الجين ولا يرفع الإيلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام إيلاء ان فوى) الحررم الخ) أقول هكذا عبارة المتن هنا وعبارته في كتاب الاعان كل حل على حرام وهو على الطعام والشراب والفتوى على انه تبين امرأته من غير نية ذكر في الهداية هناك أنه ينصرف إلى الطعام والشراب للعرف فإنه يستعمل فيما يتناول عادة فيصنع إذا كل أو شرب ولا يتناول المرأة إلا بالنية وإذا نواها كان إيلاءه ولا تنصرف العين عن المأكل والشرب وهذا كما صواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيارا والمناسخ المتأخرين أنه تبين امرأته بلا نية وحاصله أن ظاهر الرواية انصرفه الطعام والشراب صرفا وإذا نوى تحريم المرأة لا يخص بها بل بصير شاملا لها والطعام والشراب به ظهر أن ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظاهر أو الكذب أو الطلاق خاص بما إذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما إذا كان عاما مثل كل حل أو حل الله أو حلل المسلمين فإنه ينصرف للطعام والشراب بلا نية العرف والمرأة أضان فواهاو الفتوى على قول المتأخرين انصرفه إلى الطلاق البائن عاما كان أو خاصا فانضم هذا الحررم (قوله ونحو ذلك) أي من الالفاظ الخاصة كعملت (قوله إيلاء الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان بيانه إلى الجمل فان قال أردت به الحررم أول أو دبه شيئا كان يمينا وصير به مولا بالان تحريم الحلال عين (قوله وظهار ان فواء) لان في الظهار موقفا أو مفعلا لانه محمى ذكر (قوله وهدر) بالضر يك أي باطل (قوله ان فوى الكذب) لانه فوى حقيقة كلامه ادفعه قسمه وصفها بالحكمة وهي موصوفة باطل فكان كذا أو ردلو كان حقيقة كلامه لا تصرف إليه لا يتبع أنه بلا نية ينصرف إلى العين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال إلا بالنسبة إلى الحقيقة الثانية بواسطة الاستشهاد بحصر النفع وحاصله أن الأولى حقيقة تغريبه والثانية تغريبه (قوله وأما تغريبه إيلاءه) أي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال عين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرشمى قال في النفع وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والأول قول الخواص وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أنه فيه مرفيع عرف أصلي وهو كونه يمينا على الإيلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون إيلاء مبنى على العرف الأصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه يعمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يقضى بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولكن جهة على الإيلاء ليس هو الصواب في زماننا بل هو الصواب على الإطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فقوله في النفع وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى ٣ استراzen ارادة العين أي الإيلاء الذي هو العرف الأصلي وهذا التقرير سقط مافي الجبر والنهر من أنه نظر الان العمل والفتوى انما هو انصرفه إلى الطلاق من غير نية في كونه يمينا اه (قوله ان فوى الطلاق) أي أودلت عليه الحال نهر أي بان كل في حال ذكره الطلاق أمافي حالة الرضا والقبض فلا بد من النية لانه مما يعمل سيما كما مر في النكاحات فانهم وشمل نية الطلاق ما ذكره في الرواية واحدة أو اثنتين في الحرمة ما إذا طلقها واحدة ثم قال أنت على حرام ناو باثنتين فإنه وان تبه الثلاث لم يبق بالحرام الواحدة كافي الجبر وسأنت في الغرغ آ خر الباب خلافا لما هو عليه كلام النفع من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث ان فواها) لان هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية الثنتين لانهما عدد مجبض كما إذا كانت أنه (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الدابة فلا يقع مما لم ينو وعدم نية الطلاق فساد بعدم نية شيء أصلا بنية الظاهر أو الإيلاء فإنه لا يصدق قضاء كما صرح به الزلي حيث قال وعن هذا الفوى غيره لا يصدق

فنه ح قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئا أصلا بقربانه أيضا قال في البحر وذكر الامام ظهير الدين لا تقول  
لا تشترط الزينة لكن يجعل نواياها ١٥ وفي الفتح فصل كما قلنا تلفظ بطلاقة لا يسدق في القضاء بل فيها  
ينمى وين الله تعالى ١٥ فهذا ظاهر فيما قلنا فانهم **(قوله لعلبة العرف)** إشارة إلى ما في البحر حيث قال فان  
قلت اذ وقع الطلاق بلائيه ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به وحيا قلت المتعارف به إيقاع الباش  
كذافي البرازية ١٥ أقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضي أنه لو لم يتعارف به إيقاع الباش يقع به الرجعي كما  
في زماننا من المتعارف إلا أن استعمال الحرام في الطلاق ولا يجوز بين الرجعي والباش فضلا عن أن يكون  
عرفهم فيما الباش وعلى هذا فالعقل بطلان العرف ولو قوع الطلاق به بلائيه أو ما كونه بلائيه لا مقتضى  
لفظ الحرام لأن الرجعي لا يصحرم الزوج بمادامت في السدة وإنما يصحرمه ما بالحرام بالباش وهذا حاصل  
ما بسطنا في الكليات فانهم **(تنبيه)** قال الخير الرمي في حاشية الفتح كلب الأيمان أقول أكثر عوام  
بلاذنا لا يقصدون بقوله لم أنكر متعطل أو حرام على أو حرمته على الأحرار أو طاعة الما قبل له ولذا  
أكثرهم يشر بعدة نصري بمحاور بدعها بالانحصر في إجماع إلى هذه المدعى ولا شك أنه يجوز موجب لادبائه  
تأمل فقل من حقق هذا المسئلة على وجهها وانظر إلى قولهم لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل نواياها  
فهو صريح في اعتبار العرف فالحال يمكن العرف كذلك بل كل مشتر كاتين اعتبارا لنية وتصدق الخالف  
كما ومذهب المتقدمين ١٥ وفي إعلان الفتح وقال النزوي في مبسوطه ينقض عرف الناس في هذا  
أي في كل حل على حرام لأن من لا امرأته يخلف به كما يخلف ذو الحلية ولو كان العرف مستلغيا في ذلك  
استعمله الأذو الحلية فالصحيح أن نقول أن نوى الطلاق يكون طلاقا ما من غير دلالة بالاحتياط أن يتف  
الإنسان فيه ولا يخالف المتقدمين وأعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه هو ما على  
كلامك ونحوه كما قل كذا وبسعدون الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام بغيره ولا شئ في أنهم يريدون  
الطلاق معطفا عليهم بريدون بعده لا أفضل كذا فهمي طلاقا ويوجب مشاؤه عليهم والحاصل أن الغالب  
انصرف هذه الالفاظ مرية أو فارسية إلى معنى بلائيه المتعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيتهم فيها  
ينصرف بلائيه لوقال أردت غيره صدق ديانة لأفناه ١٥ ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا  
أرادة الطلاق بقولهم على الحرام لا أفضل كذا دون غيره من الالفاظ المذكورة **(قوله وإن اختلف به إلا  
الرجل)** أي حيث يقال أن فعلت كذا الفعل حلال عليه حرام **(قوله ولو لم تكن له امرأة)** قال في البرازية  
وفي الموضع التخييع الطلاق بلفظ الحرام أن لم تكن له امرأة أن حنت زنته الكلاوة والنسبي على أنه  
لاتنزه ١٥ ومثله في البحر قلت وفي الظهيرة ما يبعد التوفيق فانه قال وإن حلف بهذا اللفظ أنه ما كان  
فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شئ لأنه جعل عينها بالطلاق ولو جعلها عينها بالله تعالى فهو  
نجوس وإن حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له امرأة كان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين ١٥  
فيجعل كلام النسبي على الحلف على غير المستقبل وعما قرأه ظهر لك أن ما في إعلان النهاية من النوازل أن  
لم تكن له امرأة تنزهه الكلاوة معناه إذا حلف على أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحنت بفعله لا كما له عليه  
البحر هناك من أن معناه إذا أكل أو شرب وقال لا نصرفه ضد عدم الزوجية الطعم والشرب ١٥ لأن  
انصرف إلى ذلك قبل تغير العرف بأرادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعد فيصير عينها ضد عدم الزوجية كما  
جمعت من كلامهم ويأتي قر يمانه **(قوله)** وأحلفت به المرأة قال في البحر قيد بالزوج لأن الزوجية كانت  
لزوجها فأعادت حرام أو حرمته صاوي عينها حتى لو جامعها طائفة وأكرهه فتحت ١٥ وقوله طائفة وأكرهه  
أولى من قول الفتح فلو كنت حنت وكفرت **(قوله)** كالومات الخ نفس عبارة البرازية إذا كان له امرأة  
وقت الحلف وما تشقيل الشرط أو ماتت لآلى عدة ثم يشر الشرط الصحيح أنه لا يطلق امرأته المتزوجة وعليه  
النفوي لأن حلفه ما حلف بالله تعالى وقت الزوج ودلا بنقلب طلاقا ١٥ وهكذا نقل البازي في البحر عن

لفظة العرف ولا الاحتياط  
به إلا إلى حال ولو لم تكن له  
امرأة أو حلفت به المرأة  
كان عينها كالومات أو ماتت  
لآلى عدة ثم وجد الشرط  
لم تطلق امرأته المتزوجة  
يفق لصيرورتها عينها فلا  
تتقلب طلاقا

البرازية ولا يخفى ان التعليل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط بدل عليه ما نقله ح عن الخليفة ونحوه وان  
 كنهه امر أوقف العين في انت قبل الشرط أو يأتى لا إلى عدة ثم باشر الشرط لانتزاع كثرة العاين لان عينه  
 انصرفت الى العلة وقت وجودها وان لم تكن له امر أوقف العين فتزوج امرأته باشر الشرط استلغوا  
 فيه قال الفقهاء أبو جعفر تبيين الترتيبات جرت في العلة لا يتصلق وعليه الفتوى لان عينه جعلت عيناً مائة على وقت  
 وجودها فلا تصير طلاقاً بعد ذلك اهـ قلت ومثله في أعين البصر عن الفقيه بقدره من عبارة البرازية  
 قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانياً باشر الشرط (قوله ومثله) أى مثل أنت على حرام والاولى ذكره  
 الخجة عند أول المسئلة كما حل في النهر (قوله والحرام يلزم) هذا ذكر في الفقه كما قدمناه ومثله على الحرام  
 كسائر (قوله أول يقل على) رد على صاحب منزلة الاكمل حيث اشترطه كما وصفت في البصر عن القنية وقد منا  
 في الكتابين من العرائض اذا أضاف الحرمة أو البيوتة إليها كانت بان أو حرام وقع من غير إضافة البيوت  
 أضاف الى نفسه كما حرام أو بان لا يقع من غير إضافة البيوتة خيراً فاجاب بالحرمة أو البيوتة فلا بد  
 من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت ما نفي أو أنا بان منك اهـ (قوله وأحرمت  
 نفسى عليك) في هذا يشترط أن يقول عليك نهر لانه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية بنحو لوقال  
 حرمت نفسى ولم يقل عليك لوى الطلاق لا يقع (قوله وأنت على) كما قال الخـ قال في البرازية وتوان قال  
 أنت على كالجواز والخبر أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام ولم ينو به يكون حيناً فقد  
 اختلفوا فيه اهـ ومقتضاه انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف  
 فيه قام مقام النية كما عرفهم (قوله والمستلة بحالها) سبأ عن النهر بانه (قوله كما في الصريح) أى  
 في باب طلاق غير المدخول به سبأه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق أو اربع متتابعات على واحد منهن  
 بلا كناية بخلاف وقد مناه بطله هناك (قوله كذا في بابي) الضمير عائدة الى المذكور متساوياً شرحت قوله ولو  
 كنهه الخ (قوله وقال الكيل) عبارة وفي الفتوى لو قال لمرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا  
 على ثلاثة أوجه الى ان قال وان كنهه أو اربع طلقت كل واحدة طلقته على فتوى الارزجندی والاعام  
 مسعود الكشائي تقع واحدة قوله البساق قال في التفسير والخلصة والاشبه وعندى ان الاشبه ما في  
 الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم كل زوجة فإذا كان فيه حرف الطلاق يكون بمنزلة قوله  
 هن طالق لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل كما في قوله احداً كن طالق اهـ  
 وأنت خير بان تعليل صريح في أن جعل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص كانت على حرام وان  
 كان مذكورياً في عبارة الفتوى اذ لا يخفى على أحد انه لا يدخل في سببى الخطاب فليس النزاع فيه كناية عن  
 النهر وبدل على ذلك أيضاً انه في التفسير قد سكت الخلاف للمذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية  
 (قوله لكن في النهر الخ) استمدوا على ما مر من قول الزيلعي والمسئلة بحالها فانه يوم أن المراد المسئلة  
 المذكور قبله في الكثرة هي أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الاتيان  
 بلفظ حرام لكن لا بالخطاب مع واحدة كل وقع في الامم بل على وجهه كلال الله أو حلال المسلمين على حرام  
 فان هذا هو محل النزاع كما علمت من عبارة الكيل (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا بعيد أنت على حرام  
 الخ وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كقولنا (قوله ويحصل التوفيق) أى بما ذكره في  
 النهر وذلك يجعل القول بانه يقع على كل واحد منهن طلقته على ما ذكرنا كان اللفظ عاماً والقول بانه لا يطلق واحدة  
 منهن فقط على ما ذكرنا كان اللفظ خاصاً وهذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزيلعي قد ذكر  
 الخلاف وقد جعلنا كلامه على أن مراد ما اذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام  
 الفقه والتفسير والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحد من  
 الاربع واليه البساق بل لا يقع الا على الخطاب فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول

ومثله انتم في الحرام  
 والحرام يلزمي وحرمتك  
 على وأنت حرة أو حرام  
 على أول يقل على وأنت عليك  
 حرام أو يحرم أو حرم  
 نفسى عليك أو أنت على  
 كالجواز والخبر برزاية  
 (ولو كانه) أو اربع (نوسة)  
 والمستلة بحالها (وقع على  
 كل واحدة منهن طلق)  
 بانه (وقيل تطلق واحدة  
 منهن) واليه البيان كما  
 في الصريح (وهو الظاهر)  
 والاشبه ذكره الزيلعي  
 والبرازي وغيرهما وقال  
 الكيل الاشبه عندى الاول  
 وبجزم صاحب البصر في  
 فتاواه وصححه في خواهر  
 الفتاوى وأقره المصنف في  
 شرحه لكن في النهر يجب  
 ان يكون معنى قول الزيلعي  
 والمستلة بحالها يعنى الضمير  
 لا بعيد أنت على حرام مخاطبة  
 واحدة ككل القن بل يجب  
 فيه أن لا يقع الا على  
 الخطاب فانه قلت يعنى بخلاف  
 حلال الله أو حلال المسلمين  
 فانه يعم ويحصل التوفيق  
 فليحفظ (و روع) انت  
 على حرام ألف مرة

بما من حله كلام الزبلي على نحو امر آتى على حرام وتفرقة بينهم بين امر آتى طالق حيث جعل الخلاف المذكور جارياً بالاول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فخذ كراهته انه مخالف لكلام المصنف فان المصنف جعل كلام الزبلي على حلال المسلمين وسقنهم هناك عدم الفرق بين قوله امر آتى حرام وامر آتى طالق وانتهى على كل منهما منع على واحد قوله البيان لان لفظ امر آتى عمومى يصدق على واحدة منهم لا يعبى باختلاف حلال المسلمين فان عمومها مستغرق بيم الكل دفعه واحد فلو كان لاخلاف في قوله امر آتى طالق في انه لا يقع الا على واحدة يقال منه في امر آتى حرام ويكون احدهما صريحاً بالوجوب والفرق ومن ادعى فعله البيان والحاصل انه لاخلاف في ان امر آتى حرام يخص الحاطية وفي ان كل حل عليه حرام يعم الاربعة لم يرج ادانها للعموم الاستغراق وفي امر آتى حرام او طالق يقع على واحدة فغير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فليس يقع على واحدة فغير معينة نظراً الى صورة افرادها والاشبه انه يعم الكل وقد مناهناك تمام الكلام على ذلك فانهم وافقوا هذا التفرع الفردي

• واترعه عنك ثلاثة التقليد • **(قوله تقع واحدة)** كذا في التفسير والبرازية وجهه انه عبارة عن تكرار هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كرر ما يقع الا بالاول لان البيان لا يلقى الباش بخلاف ما سبق طلاق غير المدخول بها من يقع الثلث فبما قال المدخول بها انت طالق مراراً وأقول انه صريح والصريح اذا تكرر يلقى الصريح وانما قيد بالمدخول بها لعله العدة كما وضعناه هناك فانهم **(قوله نالوا بالتثنية أى بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان التثنية عدد محض ولفظ حرام لا يجتمع الا ان تكون أمة لانه في حق الفرد الاختصاصى وفي قوله تقع واحدة دخل ما في اللفظ من قوله لم يقع شئ فانه سبق قبله والواقع في عباراتهم لم تضع ينسبه بخلاف ما ذكر في الثلاث فانه يصح وتقع ثنتان تكمل للثلاث كما في الحائض وغيرها أقام في البحر وأجاب في النهر بما قوله لم يقع شئ أى ينسبه وان وقع لفظه تأمل وفيه رد أيضاً على ما في الجوهره من انه يقع ثنتان اذا هو اتمسك الاول كانهما الشارح في اول باب الصريح وقدمنا الكلام عليه هناك **(قوله والثاني عيناً)** أى يادونه له صرح أى ما نوى لا في نفسه تشدد على نفسه لانه لو نوى به طلاقاً أو أطلق وانصرف الى الطلاق كالمعنى به لم يقع به شئ لانه بان والباش لا يلقى منه كبرياهم **(قوله وقع الثلاث)** لان الباش يلقى الباش اذا كان معاً لانه حيث لا يصلح جعله خبراً عن الاول كما مر في باب **(قوله وتعلم في البرازية)** وجبانه قال امر آتى أنه انما على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نوى الطلاق في احدهما والبيان في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال ثلاث أنت على حرام ونوى الثلاث في الواحد هو البيان في الثانية والكذب في الثالثة طلق ثلاثاً قبل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي ان يكون على ما نوى**

اه **(قوله حث بوطه كل)** يعنى يكون يلا من كل واحد منهما وهذا على غير المعنى به وعلى المعنى به يقع على كل واحد منهما مطلقاً بانه اه ح أى لانه في العرف طلاق **(قوله والفرق لا يفتي)** الفرق هو ان هتلمر فاسم الله تعالى لا تتحقق الا بوطئها وقوله انما على حرام صار ايلاءاً باعتبار معنى الصريح وهو موجود في كل منهما كذا في اللفظ من المحط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان قوله انما على حرام مرهما على نفسه وتعرى بمهما صرح بكل منهما وقوله لا آخر كما منع نفسه من قرأه ما جعلا فلا يفتي الا بوطئها وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم مملوكه لم يحرم حيث فرق بين كل هذا الرغبة على حرام وبين لا آكل هذا الرغبة بان يهرى به الرغبة على نفسه حرم أجره أيضاً وفي الثاني انما منع نفسه من كل الرغبة كله فلا يفتي البعض اه قلت لكن ذكر في البحر ههنا عن الحائض قال ما شئت الصريح انه لا يفتي بما كل لعمري لان قوله هذا الرغبة على حرام بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغبة اه أى لا تحريم الحلال بين لكن مقتضى ما مر من اللفظ انه يفرق بين الحلف

تقع واحدة • طلقها واحدة ثم قال أنت حرام نالوا بالتثنية تقع واحدة • كره مرتين ونوى بالاول طلاقاً وبالتثنية عيناً صرح • قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث • قال لهما انما على حرام ونوى في احدهما ثلاثاً في الاخرى واحدة فكأن نوى به يفتي ونماه في البرازية • قال انما على حرام حث بوطه كل ولو قال والله لا آخر بك لم يفتي الا بوطئها والفرق لا يفتي وفي الجوهره كرر والله لا آخر بك ثلاثاً في مجلس

• (قوله أى ايلاءه) عليه ان شرط صحة الايلاء قيام الزوجية حقيقة وقد زالت بالبينونة تأمل ذلك

باجه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان فوى التكرار) أى التاكيد اتحاد أى يكون ايلام واحدا  
 وبعبارة واحدة حتى لو لم يقر به فى المدة طلقت طلاقا واحدا دون قر بها فى الزمان طلاقا واحدة (قوله والا) أى  
 وان لم ينشأ أو أراد التثنية والتلفظ وهو الابدان دون التكرار كذا فى الفتح (قوله بالا يلاء واحدا الخ)  
 والقياس ان يكون الالبلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بهاتين بتطبيقه ثم  
 عقبتا بتين بأخرى ثم بأخرى الا ان تكون غير متوالية من اطلاق الا واحد وتوفى الاستسكان وهو قولهما  
 الالبلاء واحد لا يقع الا بالثلاثة لان المدعى كانت متحدة كان المزمع مفاد لا يشكر الالبلاء ويجب القربان  
 ثلاث كلفارات اجاعا لان الشرط الواحد يكتفى لايمان كثيرة كفى الفتح والله سبحانه اعلم

### باب الخلع

أخره عن الالبلاء لان الالبلاء لغيره من المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة  
 من جانب المرأة ولان معنى الالبلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غايبا فعدم ما بال رجل على ما بال المرأة  
 صناية (قوله لومة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيرته لاعتزضت من خالف المرأه زوجها خالها فإذا انتدنت  
 منه فاعملها هو شاعرا والاسم الخلع بالضم وهو استعمال من خلع الباس لان كل واحد منهما لباس للآخر

### باب الخلع

(هو لغة الازالة واستعمل  
 فى الازالة الزوجية بالضم وفى  
 غيره بالغض وشرا كفى  
 البصر الازالة ملك النكاح  
 خرج به الخلع فى النكاح  
 الفاسد بعد البينونة  
 والرد فانه لم يخل النكاح  
 المتوقفة على قبولها)  
 خرج بها لولا خلعها نكاحا  
 الطلاق فانه يقع بانها غير  
 مسقة للعقود لعدم توقفه  
 عليه بخلاف خلعها باللفظ  
 المفاعلة

فاذا فعل ذلك فكان كل واحد تزج لبله عنه بجر من المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره انه خاص  
 بالضم فى ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر من المصباح وانه تصرف لغيره ونظير ما مر فى الطلاق ان  
 الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل فى غيره الاطلاق  
 (قوله وفى غيره) الانبؤ وقبورها ط (قوله الازالة ملك النكاح) شمل ما لو خلع الطلاق بغيره لكان  
 يصح ويجب المال بجر وسبأى (قوله فانه لغو) لان النكاح الفاسد لا يبيد ملك المتعاقب بالبينونة الواردة  
 حلت الازالة قبله فلم يكن فى الخلع ازالة قال فى الجبر فلا سقط المهر ويبقى به بعد الخلع ولا يابجر على  
 النكاح فى الرد كفى بالنزابة اه قلت وظهر اطلاقه انه لا يسقط المهر فى النكاح الفاسد ولو بعد الوطء  
 لكن فى جامع العصورين نسخها فاسدا فوطئها فاختلعت بالهر فسل بسقط اذا خلع يجعل كناية عن اذراء  
 لان الخلع وضع لهذا وقيل لا سقط لان الخلع لعالنه انما يصح فى النكاح القائم اه وفى الجبر أيضا ولو  
 خلعها بمال ثم خلعها على العبد لم يصح كفى القنية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خلعها بعد الخلع حيث لم  
 يصح وبين ما اذا خلعها بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكره آخر الكافي اه قلت فعدمنا  
 الفرق هناك وهو ان الخلع بائن وهو لا يقطع مثله والطلاق بمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب المال هنا  
 لان المال انما يترجم اذا كانت تلك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بمال بعد الخلع لم يقطع المعلق ملكها  
 نفسها لحصوله بالخلع قبله ولذا زعم المال فيما لو طلقها بمال ثم خلعها وقد مناعنا عدم الكلام على ذلك هناك  
 (قوله المتوقفة) فالرفع لغة الازالة وتوقفه على قبولها أى المرأة قال فى الضر ولا يضمن القبول منها حيث كان  
 على مال أو كان بلفظ خالعت أو اختلقت اه وفى التاتر خاتمة قال لا امر أنه اذا خلت الدار وقد خالعت على  
 أن خلعها الدار يقع الطلاق بانفرد به اذا قبلت عند الشئ اه ومفاد عدم صحة القول قبل  
 الشرط كما ذكره (قوله خرج ما لو خلعها الخ) أى لم يذكر المال لانه متى كان على مال لم يترجم قبولها كما  
 ذكره آخر تفاوته بغيره نكاحا يأنه على ظاهره واليه لانه كتابه فلا بد من التنية أو دلالة الحال لكن سأتى  
 أنه لعلية الاستعمال صار كالصرح (قوله غير مسقة للعقود) أى المتعلقة بالزوجية وسبأى بسانها (قوله)  
 بخلاف خالعت الخ) كان الاولى ان يقول بخلاف ما اذا كان المال أو قال خالعت الخ وأطاد أن التعريف  
 خاص بالخلع المسقط للعقود فحقه لها خلعها ما ذكره كمال لا يسمى خلعها عايل هو طلاق بائن غير متوقف  
 على قبولها بخلاف ما اذا كان معها المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الامر فانه لا يضمن قبولها كما مر لا معاوضة  
 من جانبها كى يأتي والظاهر ان خالعت بلفظ المفاعلة انما يتوقف على القبول لا سقوط المهر لوقوع الطلاق



به اذ لا يظهر فرق في الواقع بين خالعك وخلعك وسيأتي ما يؤيد به تأمل وفي حكمه العالاق على مال فلا بد من  
 القبول وان لم يسم خلعوا به لظاهره لاقرب عند كمال المال بين خلعك وخالعك وانه ليس كل ما توقف على  
 قبوله يسمى خلعوا لهما كما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول ويسقط الحق (شبهه) وفي الترخائية  
 وغيرهما مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتى فخلعها بالعوض لا يصح  
 (قوله) او اختلني الخ) اذ قال لها اخلع نفسك فهو على اربعة اوجه اما ان يقول بكذا فخلعت يصح وان لم يقل  
 الزوج بعده اجرت او قبلت على الخلع واما ان يقول بحال ولم يبدوه او عاشرت فخلعت فخلعت بنفسه بكذا  
 ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقل بعده واما ان يقول اخلع ولم يرد عليه فخلعت فخلعت ابي يوسف يكن  
 خلعوا عن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرايع أن يقول بلاما فخلعت يتم بقولها وتعلمه  
 في جميع المصولين ومثله في الخاتنة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتنة  
 الخلع المارودة كمن قول محمد أخذ به أكثر المشايخ فاما اختلاف ما عراه الهائم ذكر في الخاتنة قال  
 خالعك فقبلت ترى عا لعل من المهر فان لم يكن عليه مهر رد ما ساقا لها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه  
 أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا من أي يوسف ان الخلع لا يكون الا بعوض اه لكن فيسقط كلام  
 سنذكره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر على المهر كذا ذكره المصنف  
 لم يسقط النطق ولو يفرضه كسائن (قوله كاسجيه) أي قول المصنف يسقط الخلع والمباراة الخ (قوله)  
 فانه كذلك) أي خلع يسقط الحق بغير خال في العمداتوذ كرفي الملتقط لو قال بعت منك نفسك ولم  
 يذكر كمالا فقالت اشترى بتيق الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط ما في ذمة الزوج  
 اه (قوله خلافاً للقائمة) حيث قال ابن الصبح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا  
 بذكره وفيه كلام سنذكره (قوله واذا التعريف الخ) لان الرجعي لا يزل الملك (قوله ولا بأس به) أي  
 ولو في حالة الحنف فلا يكره الاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بغير أوّل كتاب الطلاق وقدمه الشارح  
 هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي التمهيد في شرح الطحاوي  
 السنة اذ وقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع أهلها ليصلوا بينهم فان لم يصلحوا جاز الطلاق والخلع اه  
 ط وهذا هو الحكم المذكور في الآتي وقد أوضح الكلام عليه في الفرع آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر)  
 هذا التركيب هو ما اشتراط البدل في الخلع لانا لظاهر تعلقه بازالة مع انك علمت أنه لو قال خالعك فقبلت  
 يتم الخلع بلا ذكر بدل وهذا اعتراض في البحر على الفرض حيث ذكر في التعريف قوله ببذل ثم قال الا أن  
 يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يصرع البذل اه والاولى تغيير الكفر وغيره بقوله وما يصلح مهر يصلح بدل  
 الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جهله مهراته يصح وسيأتي أنه اذا بطل العوض فيه تطلق  
 باتساعاً (قوله بغير مكس كل) فلا يصح أن يقال لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرها  
 يصلح بدل خلع كما يشمل في الكلمة كذبة ثم يصدق كسها موجبة فربما كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهرها  
 (قوله ويجوز العيني انكاسها) أي كلمة تعاقوله في غاية البيان أنه مطرد من مكس كذا لان العوض من طرد  
 المكس أن يكون مالا متوقفاً ليس فيسبغها مستتمة وما دون العشرة مالا متوقفاً ليس فيسبغها فلا بد السؤال  
 لاهل الطرد المكس ولا على عكسه اه قال في التبر لا يخفى أن الصلاحية المعلقة في الكلمة وتكون مطلق  
 المال المتقوم غالباً من الكلمة يصلح مهر ممنوع فلذا منع المحققون انكاسها كلمة (قوله وشرطه  
 كالطلاق) وهو أهلية الزوج وجوبه كونه المأتملاً لأملاكه فخر أو معلقة على الملك وأما تركه فهو كما  
 في البدائع اذ كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع الفقرة ولا يستحق  
 العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعك ولم يذكر العوض وفوى الطلاق فانه يقع وان لم

أو اختلني بالامر ولم يسم  
 شيئاً فقبلت فانه خلع  
 مسقطاً حتى لو كانت قبضت  
 البذل ودنه خاتمة (بالفظة  
 الخلع) خرج الطلاق على  
 ما علمناه غير مسقطاً فخرج  
 وزاد قوله (أو ماني معناه)  
 لبذل لفظ المبارأة فانه  
 مسقطاً كما سيبيء ولفظ  
 البيع والشراء فانه كذلك  
 كما خصه في الصغرى خلافاً  
 لقائمة وأما التعريف فصحته  
 خلع المطلق توجعاً (ولا  
 بأس به عند الحاجة)  
 الشقاق بعدم الوفاق (بما  
 يصلح للمهر) بغير مكس  
 كل كلمة الخلع بدون  
 العشرة وما يذهاو بطن  
 ففهاو ويجوز العيني انكاسها  
 (و) شرطه كالطلاق وصفته  
 ما ذكره بقوله (هو عين  
 في جانيه)

تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يقتصر الى القبول اه ونحوه في السريانية آخر الباب من الخانية قوله  
 أن خالعتك مثل خالعتك في أنه بلا ذ كمال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما سأله أن يقال توقف  
 لفظ الخالعة على القبول شرط لكونه مسقطا لحقوق بخلاف خالعتك فإنه لا يسقط ولوع القبول تأمل وفي  
 الخانية قال خالعتك فقلت يقع البائن وكذا أن لم تقبل لأن الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضا قال خالعتك  
 على كذا وسعى ما لا معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل كقولها طالق على ألف اه أي لانه معلق على القبول  
 وأما الذي مذ كمال فلا يكون معلقا على القبول معنى فقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه معلق  
 الطلاق بقبول المال) كذا صرح به في البسائر وإنما قال في الخانية ولو قال خالعتك على كذا وسعى ما لا  
 معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل كقولها طالق على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه وينظر على هذا  
 ما سيأتي آخر الباب في أول الفروع كما سنوضحه فانهم (قوله فلا يصح رجوعه إلخ) أي لو ابتدأ الزوج  
 الخلع فقال خالعتك على ألف درهم طالق الرجوع عنه وكذا الخلع فخصه ولا يمسى إلى أرض من القبول  
 وله أن يعلقه بشرط وبشيء إلى وقت يسجل أو قد مضى فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا غدا أو  
 رأس الشهر والقبول إليها به قد مضى يدويجى الوقت لانه مطلق عند وجود الشرط والوقت فكان  
 قبولها قبل ذلك لغوابا (قوله ولا يصح رجوعه إلى المجلس) فلا بد من بقائه عن قبل قبولها بدائع (قوله  
 ويقتصر قبولها إلخ) فيه أن هذا من فروع كونه معاوضتين جائها فكان الأولى تأخير رجوعه بمادة البدائع  
 ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما رآه المجلس حتى لو كانت غائبة قبلها فخالعتك لغيرك في  
 مجلسه لانه في سائر معاوضته (قوله وفي جائها معاوضة) صلت على قوله عين في جانبها أي أن المرأة إذا خالعت  
 الطلاق بل هو ملكه وقد قلعه بالشرط والطلاق بغيره ولا يتجسس الرجوع ولا شرط الخيال بل يعلل الشرط  
 دونه ولا يتقيد المجلس وأما في سائر معاوضته فالمال لانه خالعتك المال بعوض فراجع فيه أحكام معاوضة المال  
 كالبيع ونحوه وكفى البدائع (قوله فصح رجوعها) أي إذا كان الابتدائها بان قالت ثلثة ثلثت نفسي منك  
 بكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول الزوج وبطلان بقائها من المجلس وبقائه أيضا لا يتوقف على ما رواه  
 المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا إضافة بدائع (قوله وصح شرط  
 الخيال لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت باؤا الشرط عند مدحى وانما شارت  
 في المدة توقف الطلاق وبسبب المال وان وقت لا يقع ولا يجب وهذا شرط الخيال باطل والطلاق واقع  
 والمال لازم بدائع قال في البحر فقبل الشرط لأن الخيار في لا يتوقف الخلع ولا في كل عقد لا يتجسس  
 الفسخ كفى الفصول وأما خيار المبيع في بطل الخلع فثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجوده إلى  
 الوساطة ومنها إلى الزنا فتكون المبيع (قوله ولو أكرمن ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لأن اشتراطه في  
 البيع على خلاف القياس لانه من التملك كان وعلم في البحر عن الكشف وإذا أطلق أي عن د كالمدة  
 في أن يكون لها الخيار في مجلسها فاستنباطا محمدا أطلق في البيع بحر وفيه نظر لانه أن أواد ذكر  
 الخيار الحاق في أنه أن يوثقه في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد ففسد البيع كفى النهر وحيث ذهبت  
 ذكره بعد قبولها الخلع لا يبدل لانه لا يتجسس الفسخ بعد علمه بخلاف البيع وأن ذكره قبل القبول لم يصح  
 قباضه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم إلا أن يقال لا يثبت فيه لانه بعد النشر وط الحاسد بخلاف الخلع  
 لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتصر على المجلس كقوله في بعد العقد فكذلك في الخلع لا يخيار المجلس  
 تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) العنبر راجع لتمام قبض بقائه من المجلس وبقائه أيضا كجمل (قوله  
 بشرط إلخ) فلو ألقها اختلعت منك بالهر ونفقة العدة بالهر بقوى لتمام معناه وألقها أو ألقها ثلثين نفقة  
 العدة الاصح أنه لا يصح لأن النفقة بعض كالتوكيل لا يتم إلا بعين أو وكيل والاراع من نفقة العدة والمهر وان كان  
 اسقاطا لكه اسقاطا بحمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه

لانه تعليق الطلاق بقبول  
 المال (فلا يصح رجوعه) عنه  
 قبل قبولها ولا يصح شرط  
 الخيار ولا يقتصر على  
 المجلس أي مجلسه ويقتصر  
 قبولها على مجلس عليها  
 (وفي جانبها معاوضة) بمال  
 (فصح رجوعها) قبل قبوله  
 (و) صح (شرط الخيار لها)  
 ولو أكرمن ثلاثة أيام يصح  
 (ويقتصر على المجلس)  
 كالبيع (فائدة) بشرط  
 في قبولها عليها بمعناه لانه  
 معاوضة بخلاف طلاق  
 وحقا وتدين لانه اسقاط  
 والاسقاط

المورد كثيرا ما يقع فتم قلت الظاهر أن المراد بيع الخلع ولا يلزم البسول لأن جهلا بجمعه عذر في عدم سقوط حكمها ولا يلزم منه عدم طلاقها إذا قبل تأمل هذا وعامة تسليق ما نالا يعرفون موجب الخلع أنه يسقط الحقوقي فإذا طلبت منه أن يخلعه ائفال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بغير ذلك أم لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره وفي سقوط خيار الباطل عر أنها لا تعذر بالجهل وسألت في الشركة أن الخلو لا ينعص الا بالفظا المغاوضة وإن لم يبرها معناها تأمل (قوله ببيع مع الجهل) أي قضاءه فقط كآدمه في باب الطلاق وحتى (قوله وطرف العبد الخ) أي بآدمه قال في النسيئة وشرحها للقسسائي والعبد الامنة في العتق بغيرها أي المرأة في الخلع قالوا في بغيره حتى أنه إذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له وإذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا ليس له الرجوع ونفس عليه شرط الخلو والاقتضاه على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوض من جنس العبد كخلع في جانب المرأة فتعبر من جانبه أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فإنه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الأحكام (قوله كطرفي الطلاق) أي في الخلع لأن الكلام فيموأ لطفه عليه أنه خلاق بالكاتب تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهرة الفاظ الخلع خمسة خالعتك يايتك بارأيتك وأنتك طلق نفسك على ألف اه ويراد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبت نفسك) تقدم عن الصغرى فصيح أنه يسقط العتق (قوله أو طلاقك) في البصر ولو قال بعت نفسك طلاقك بغيرك فقالت طلقت نفسي بآدمه بغيره بغيره تولها اشتريت وقيل يقع وجبها الاول أصح ولو قال بعت نفسك طلاقك اشتريت يقع وجبها الثاني صريح اه وقيدا الثانية في النسيئة بما إذا لم يذكر البديل ثم قال ولو قال بعت نفسك طلاقك اشتريت يقع طلاق بائن لأن بيع الطلاق تخليط الطلاق فإذا لم يذكر البديل بغير كاته قال طلاقك فيكون وجبا ما يبيع نفسها تخليط النفس من المرأة ومثل النفس لا يجعل الإيجابان فيكون بائنا اه فأجاب أن بعت نفسك طلاقك بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلاقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال يسقط المهر وهو خلاف المذهب كجسائني ح أي لمن أراد الخلع المسقط للعتق والطلاق على مال ليس منه (قوله أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمبارأة بجر (قوله ولو بلامال) هذا إذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع العال أو الطلاق بلا ذكر بدل فإنه يقع به الرجعي كما علمته آتفا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط وهو الاول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للعتق لكن لما كان المراد بيان وقوع البائن مع اطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح تفصيلا للتوهم إذ الكتابة كذلك كما فاده ط وأراد بالمال ما يعمل الارصحة حتى لو قالت أمرا أنك على مالك على طلاق ففعل برئ وبانت بخلاف طلق حتى أن أتت على طلق فان التأخير ليس بحال وصرح التأخير لوجه غاية مهلومته والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أرئيتي من كل حق يكون لفساد على الرجال ففعلت فقال في نوره طلقته وهي مدخول بها يقع بائنا له بعوض وإذا اختلفت بكل حق لها عليه فلها النفقة مما دامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فتظهر أن نسمة كل حق لها عليه وكل حق يكون للنساء حصصه ينصرف الى القائم لها إذا ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق لفساد على الرجال قبل الخلع وبعد فان النفقة تسقط كافي البرازية وسألت في تمامه وسألت أيضا ما لو خالعه على البراءة من نفقة الولد (قوله وغيره) أي غير تقييد الطلاق بكونه على حال دون الخلع فتظهر فيقال على البديل كجسائي وانه لو طلقها بغير أو نعتز برأوسنة وقع بائن في الخلع وحتى في الطلاق بجماعها فبما علان البسول وإذا بطل بقي الخلع والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فساو لم يكن ذكر المال شرط في وقوع البائن بالطلاق دون الخلع فتظهر غير التقييده لكن الاقتصاد في بيان الثمرة على بطلان البسول لعل قتل فان مثله ما لو لم يذكر البديل أملا تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطه اقل من غير التقييد

مطلب الفاظ الخلع خمسة

بيع مع الجهل (وطرف العبد في الصفاق) على مال (كطرفيها في الطلاق و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمبارأة) كبت نفسك أو طلاقك أو طلاقك على كذا أو بارأيتك أي فارقتك وقيل المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلامال (و) بالطلاق الصريح (على مال طلاق بائن) وغيره فمما يطل البديل كجسائي

مطلب أروا من حق يكون لتساق على الرجال

مطلب معني المجهديه

(و) الخلع (هو من الكايات  
فيستبرق ما يستبرقها)  
من قرآن الطلاق لكن  
لوقضي يكونه فمخاطب لانه  
مجهده فيه وقيل لا خلعها  
ثم قال لم أوف به الطلاق فان  
ذكر بل لا يصدق قضاء  
في الصور الاربع (والا  
صدقه) ما اذا وقع باقيا  
(الخلع والبارأه) لانها  
كايات ولا قرينة بخلاف  
لفظ بيع وطلاق لانه خلاف  
الظاهر وفيه اشارات  
اشتراط النية وهو ظاهر  
الرواية الا ان المشايخ قالوا  
لا تشترط النية هو الاله  
بحكم غلبة الاستعمال صار  
كالصرح بكلي القهستاني  
من متفرقات طلاق المخط  
(وكره) تحريمه (أخذني)  
ولحق به الاراء حالها عليه  
(ان تشترط ان تشترط) ولو  
منفذ وزا أيضا ولو بأكثر  
مما أصلها على الواجب فمع  
وصح الشيخ كراهة الزيادة  
وتعسير الملقى لأبأس به  
يليدتها تزيجته يحصل  
التوفيق (أكرهها)  
الزوج (عليه)

٣ قوله ابن جرير هكذا  
بالصل المتبادل على خطه  
ولعل الصواب إسقاط اللفظ  
أي كاهو مشورا به

بالمال كالاختي فافهم (قوله) والخلع من الكايات) لانه يستعمل الخلع من البأس أو التبرعات أو عن  
الخلع عناية ومثله المبرأة (قوله) فيعتبر فيه ما يستبرقها) ويقع به تطليقة بانه الا ان نوى ثلاثا تكون  
ثلاثا ونوى اثنتين كانت واحدة بانه كافي الحاكم (قوله) من قرآن الطلاق) كذا ذكره الطلاق وسواها  
له وفي الدر المنثور وتسمية المال وان لم يكن مئة وما من القرآن اه ط (قوله) لوقضي يكونه (فسخا) أي كاهو  
قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بغير (قوله) فخلاله منجهده  
فيه) أي وضع اجتهاد صحيح معني انه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا يستشعره وولا اجتماعا  
لواحد شيان ذلك في رأي المجهد لم يكن مجتهدا فيمحق لوجهه ما كراهه لا ينفذ كراهه وفي محله واني في  
أول الباب الاثنى عن الفقه ما يوضحه ولا يخفى ان المراد بقوله نفسد ما ولو حكم به حنبلي في مسائلنا بخلاف  
الحنف فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكن في زماننا لا يصح انتهاقا لتقسيد السطوات قضائه  
بالحكم الصحيح من مذهبنا فلا ينفذ حكمه بالضعف فضلا من مذهب العبر فافهم (قوله) لم يصدق قضائه) أي  
بل ديانة لان الله تعالى علم بسر ولكن لا يصح المرأة أن تقيم معه لانها كالأغاضي لا تعرف منه الا الظاهر بغير  
عن البسوط (قوله) في الصور الاربع) أي مما كان لفظا خلع أو البيع والشراء والطلاق والمبرأة  
(قوله) بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها ماصر يحان تاريخا: لكن صراحة البيع مع بطلانها لا ينافي  
معني ان دلالة هذه قطعية لا تخلف فملان البيع فيه والملك المين فليز منه قطعا والملك المنة كما فاده  
المصنف في المتن تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهر وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال لان  
الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذا يكن عمال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صرحا فافهم  
(قوله) وفيه ما شارعا في اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به اديانة وكذا قضاءه اذا لم تكن قرينة من ذكر مال  
ونحوه كاهو الحكم في سائر الكايات (قوله) ههنا) أي في لفظ الخلع وفي البصر من البرائة فلو كانت المبرأة  
أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يفتح الى النية وان كانت من الكايات والا لاتبى النية بمشر وطه  
فيها وفي سائر الكايات على الاصل اه وفيه اشارة الى أن المبرأة لم يغب استعمالها في الطلاق صرفا بخلاف  
الخلع فان مشتهر بين الخاص والعامة فافهم (قوله) وكراهه غير مما أخذني) أي قد لا كان أو كراهه والحق ان  
الاخذ اذا كان التشو ومنعوا من فعله قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا انه ان أخذ منك فليس ينحبس وقامه  
في الفسخ لكن نقل في البصر من الدر المنثور للسبوطي أخرجه ابن أبي جرير ٣ عن ابن زيد في الآية قال ثم  
رخص بعد فقال فان خفتم ان لا يقبها حدود الله فلا جناح عليهما فيه الا فتنه قال ففسخت هذه ثلاث اه  
وهو يقتضي حل الاختصاص اذا رخصت اه أي سواء كان التشو منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في  
البصر أو لا عن الفسخ أن الآية الأولى فيها كان التشو منه فقط والثانية فيها اذا لم يكن منه فلا تعاوض  
بينهما وان لم تعاوضا فخرمة لاخذ بلا حق بانه لا اجاع وبقوله تعالى ولا تنكروا من هنرا ولا تتعدوا  
وامساكم الا لا يغيب في ضرر اذا أخذ مالها في مقابلة خلاصه ما من مخالف الدليل القطعي فافهم (قوله) ولحق به)  
أي بالأخذ (قوله) ان تشتر) في اصحاب تشتر لم آمن زوجها تشتر ومن باب تحسد وضرب حصته وتشتر الرجل  
من امرأته تشورا بالرجوع في كراهه وأصله الارتفاع اه ملخصا (قوله) ولو لم يمشور أيضا) لان قوله  
تعالى فلا جناح عليهم انما فتنسب به يدل على الاباح ما اذا كان التشو ومن الجانبين ببارقة النص واذا كان  
من جانبها فقط عابدا لالتزام الأولى (قوله) به يحصل التوفيق) أي بين ما رجع في الفسخ من نفي كراهة أخذ الاكثر  
وهو رواية الجامع الصغير وبين ما رجع في النية من اثباتها وهو رواية الاصل فيجعل الأول على نفي الصريحة  
والثاني على اثبات التزجيه هوها التوفيق في صرح به في الفسخ فانه ذكر ان المسئلة مختلفة بين الصلبة وذكر  
النصوص من الجانبين ثم قال هو على هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه غير يكون أخذ في باءة بخلاف  
الأولى والمجمع محمول على الأولى اه ومشي عليه في البحر أيضا (قوله) عليه) أي على الخلع منع على أن

تقوله خالفه وفي الجرح على القبول أي إذا كان هو المبتدئ بقوله خالفته فافهم **(قوله تطلق)** أي بائنا  
 كان بلفظ الخلع ورجع بائنا كان بلفظ الطلاق على مال كأمرو بآتي **(قوله شرط لزوم المال)** أي ما لها وهو  
 البذل المذكور في الخلع وقوله وسقطه أي من الزوج وهو المهر التي عليه **(قوله أو استحق)** أي إذا  
 آخر وأثبت أنه ومثله ما في الفسخ على المال ولو كان بعد إحلال البذل فقتل عند رجوع عليها بقتله  
 وكذا وجب قطع بلفظ الخلع عند رجوعه أو أخذ قيمته اه **(قوله مالميس بمال)** كالنهر والمهر **(قوله دفع)** أي  
 إن قبلت بحر **(قوله بائنا في الخلع)** لأنه من الكفايات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع بائنا بخلاف لفظ  
 اعتدى وأشبهه بكسري بابيه وبحل الطلاق فانه صريح لا يقتضي البينة أيضا **(قوله بمجانة فيها)** أي في  
 الصورتين والمجان كشهدادة التي بلا بدل **(قوله الفسخ أي بلائتي يجب الزوج)** لأن ملك النكاح في  
 الخمر وغيره من قوم ولا يلزم شيء في الطلاق اه **(قوله دفع مهرها في المهر)** كفي المهر بها بحر وأما لو كان  
 المهر في ذمتها فانه يسقط لما من أن خالفته سقط العتق وان لم يكن يعرض تأمل **(قوله كسر)** أي في  
 قوله وتجره فيسقط البذل وقدمنا بيانه **(قوله ولو سمح سلا الخ)** خالف في الفسخ في كتب المالكية  
 لو سملها على سلاسل حوام كسمر ومال صح ولا يجب له المال قبل وهو قياس قول أصحابنا وهو صحيح اه  
**(قوله ورجع بالمهر)** أي أن أشدته والأسقط عنه وهذا عند الأمام وعندهما يجب مثله من خل وسط لأنه  
 ما روي عنهما من جهة التسمية المال اه ح **(قوله أي الحسية)** فديته ثلاثين كمر قوله لا في والبيت  
 والصندوق الخ مما هو في يدها المحكمة فافهم **(قوله ولائتي في يدها)** أمالو كان في يدها ولو قليلا فهو بحر  
**(قوله لعدم التسمية)** عليها فافهم من التسمية وهو وقوع البائنا بمجانة أي لعدم تسميته في نصرة بغيره بحر  
 لأن ما في يدها قد يكون متعة أو ما قد يكون غيره فكان راضيا بذلك فسخ **(قوله وكذا كسره)** بأن قال لها  
 خالفته على ما في يدي ولائتي فيها بحر وهذا المفهوم بالاولى **(قوله لكن الخ)** لما كان عدم لزوم شيء في  
 المسئلة الاولى لعدم التغير منها صراحة أن يترجم عنها أنه لا يستحق الجوهرة لتغير رطلها باستدولة على  
 ذلك بأن لها لأن المرأة أضرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يدها فهذا الاستدولة في محلها فافهم  
**(قوله وان زادت)** أي على قولها خالفته على ما في يدي أي ولائتي في يدها **(قوله ردت عليه في الاولى مهرها)**  
 أي في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفاء لها أو على ما في يدي بغير ما روي عن رجل  
 لأنها لم يسمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال إلا بالعوض ولا وجهه في إيجاب المسمى أو قيمته للعاهة ولا في قيمة  
 البضع أمضى مهر المثل لأنه غير متقوم بحال الخمر بغيره من إيجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل خير  
**(قوله والا)** أي وان لم تكن قيمته يرى منه ولائتي عليها وكذا لائتي عليها لو كانت قد أبرأته منه بحر **(قوله)**  
 أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قولها من دراهم معرأ أو منسكرا الانتهاء كرت الجمع وأقسامه ثلاثة وأدناه  
 ثلاثة فوجب وتوالت على ما في هذا المكان من الشيا والمحلل والبال والجبر أو التباين منها ثلاثة أيضا  
 كدفع المرأة قال في الجرح وفي التباين نظر للعاهة وأقول ينبغي إيجاب الوسيط في الكل وبه يتقدم ما قال  
 نهر قالت وفيه نظر لأن التباين محمول الجنس مثل الدابة والعبد بخلاف البخل والجار والزوج ورجعها على  
 نوب أو بعد وجب مهر المثل ولو على فرس أو نوب بهر وروى وجب الوسيط وعليه ينبغي في التباين المطلقة ترد  
 المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الخا كره التسمية لانه وان اختلفت منه على موصوف من المكمل والموزون  
 والتباين فهو جائز وان اختلفت منه ثوب غير ميسر بآتي فخرج أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاه  
 وكذلك الدابة اه **(قوله ولو في يدها أقل الخ)** ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك حرر عن النهاية **(قوله)**  
 لم أره) قال في النهر ولو سمح تدراهم فإذا في يدها تدانير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت ويبنى في  
 هر فتألف المهر لأن الدراهم تطلق عرفا على ما شاعرا والمال انما اذا اختلفت على شيء غير المهر فهو  
 على أوجه الاول أن يكون ذلك المسمى غير متقوم كالنهر والميتة فيقع بمجانة الثاني أن يحتمل كونه مالا

تطلق بلامال) لان الرضا  
 شرط لزوم المال وسقطه  
 ولو ملك يده في يدها قبل  
 الدفع (أو استحق) فسخها  
 فيتمتع (أو استحق) البذل (قياسا) ومثله  
 لو ملكها لان الخلع لا يقبل  
 الفسخ (خلعها) وأطلقها  
 غير أو خسر أو مئة  
 ونحوها) مالميس بمال  
 (وقع) طلاق (بائنا في  
 الخلع ورجع في غيره) وقوما  
 (عجنا) فبسمالطلاق  
 البذل وهو الأثر كأمرو  
 سمح حللا كهذا الخ  
 فإذا خسر رجوع المهران  
 لم يعلم ولا لائتي (تكاليفي  
 على ما في يدي) أي الحسية  
 (ولائتي في يدها) لعدم  
 التسمية وكذا كسره لكن  
 لو كان في يده جوهرة لها  
 فقلت فسخ له صلت أولا  
 لأضرارها نفسها بشيئها  
 (وان زادت من مال أو دراهم  
 ردت) عليه في الاولى  
 (مهرها) أن قيمته والا  
 لائتي عليها جوهرة أو ثلاثة  
 دراهم في الثانية ولو في يدها  
 أقل كملها ولو سمح تدراهم  
 فبئنا تدانير لم أره والبيت  
 والصندوق وبن الجارية

أو غير مثل ما في بيتها أو يدها من شيء فإن الشيء يشمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جواربها ما في البطن قد يكون ربحا فأن وجد الشيء فهو له والواقع بمائة ثلاث أن يكون مالا يسير جدمثل ما تشرى فيها أو تلدها العام أو ما تكتسب العام فلهما ردا قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوجب على قدره مثل ما في بيتها أو يدها من المتاع أو ما في بطنها من الثمار أو ما في بطن غنمها من الولدان وجسمه من شيء فهو له والاردن ما قبضت من المهر الخمس أن يكون مالا له مقدار معلوم مثل ما في يدها من دراهم فإن أتته ثلاث فكانت ردا معلوما فله الثلاثة أو لا أكثر السادس إذا سبت مالا أو شاركت في غير مال كهذا الخلق فذا هو خير كان علم بأنه خير فلا شيء له ولا جرح بالمهر هذا حاصل ما في الفتية **(قوله)** إذا لم تلد لاقل المدة أي مدة الحمل وهذا قيد لعدم وجوب شيء أو لا ولدت لأفاتها فهو له تعقوب وجوده والاول ذكر هذا بقدر قوله وبطن الفتى لان الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا **(قائمة)** في اقرا الجوهره أقل مدة حمل النوايسرى لثلاثة أشهر وأقل مدة حمل الشاة أربعة أشهر **(قوله)** وقيد في الخلاصة توضيها كان المناسب ذكر هذا صاحب قوله ودفن مهرها أو تلدها مهرها كامل في الجرح يعلم أن مرجع التفسير هو الرد الذي كور عبرة الخلاصة هكذا وفي الفتوى رجل شاع امرأته بما لها عليه من المهر فسلمته أن لها عليه بقية المهر ثم ذكر أنه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق عليها مهرها فذهب عالم أن رد المهر ان قبضته أم إذا سلم أن لا مهر لها عليه بأن وهب مع الخلع ولزج على الزوج شيئا كما إذا نالها على ما في هذا البيت من المتاع وعل أنه لا متاع في هذا البيت اه وكذا في ما في يدها من المال ولو أنه ليس في يدها شيء كمال البيت **(قوله)** على راعها من ضمانه معناه أن وجدته سلمه أو لا فلا شيء له ولو ألو شرطت البراءة من جيبه البذل مع الشرط بحر **(قوله)** تبرا لانه عدم معاوضة فيقتضى سلامة العرض بحر **(قوله)** لانه تعليل لما استغنى عن المقام أن الخلع صحيح فيمع الخلع ويحل الشرط الفاسد ومنعوا عنها ما أن يحل الولد عنده أو على أن يكون صداقها ولو لها أو لا جني بخلاف الشرط الملام كجواز نكاح بشرط الصلح أو بشرط أن يردها أو أن يشترط قبل لا يحرم وبشرط كتب الصلح ورد الاتفاق في المجلس كليا في المهر وعام في الجرح **(قوله)** طلقني ثلاثا بألف أم لو طلق واحدة بألف فطلقها ثلاثا قال بألف وقبلت وقمن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر المال طلقته عنده ثلاثا لا شيء وعندها واحدة بألف وثنتين بلا شيء كالجرح فها قال أنت طالق واحدة فواحدة وفيه عند السك كمال الجرح من الخيانة **(قوله)** طلقها واحدة منها ثنتين شامي ولو طلقها ثلاثا كانت جميع الألف سواء كانت باللفظ واحد أو متفرقة في مجلس واحد بحر ط **(قوله)** ثلثة لان الباء تعصب الأعراس وهو ينقسم على المعروض بحر **(قوله)** ان طلقها في مجلسه فلو قام فطلقها لم يجب شيء من رويجه انه معلوم من جانبها فيشرط في قوله المجلس كما في قبول البيع وحتى ولو بدأ هو فقال خالعك على ألف اعتبر مجلسه أدونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسه اذ لم يصح بحر عن الجوهره **(قوله)** لو كان طلقها ثنتين أي قبل قولها طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها اذ الله كل الألف لحصول المقصود وإذا قال في الخلاصة قالت طلقني أو بعيا بألف فطلقها ثلاثا انتهى الألف ولو طلقها واحدة في ثلثة الألف وقامه في الجرح **(قوله)** لان على الشرط والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد لزمتها الألف لان الأولى والثانية تقع عندهم جيبه فإعطاء الثالثة فهي منكو حذفه الألف وان في ثلاثة مجالس فعند هـ ماله ثلث الألف وعنده لا شيء بحر عن الجميع **(تنبيه)** قل ان على حقيقة الاستعلاء مجاز الشرط وألحق بأنه حقيقة الاستعلاء ان أتملت بالأجسام المحسوسة كقمت على السطح وغيره حقيقة في معنى الزوم المصدق على الشرط المحض نحو بياضك على أن لا تشركن وأنت طالق على أن تدخلى الدار على المعاوضة الشرعية المحضة كمنى هذا على ألف والعربية كامل هذا على أن أشفع لك عند زوجي ما نحن فيه مما يصح فيه كل معنى الزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاستعلاء وذ كر المال

إذا لم تلد لاقل المدة  
(و) بطن (الفتى) وغير  
النصر (كالسد) فذكر  
السيد مالك كمال الجرح قال  
وقيد في الخلاصة وغيره  
لعدم العلم فله ولو علم أنه  
لا متاع في البيت أو أنه لا مهر  
لها عليه في خلعها مهرها  
لا يزنه شيء لانها لم تعلمه  
علمه بمرغز ولو لم يكن أن  
عليه المهر ثم ذكر عدمه  
ردت المهر (خالف على  
صداق أبي لها على راعها من  
ضمانه لم تبرا) وعليها نسجه  
ان قدرت والا فبقت لانه  
لا يبطل بالشرط الفاسد  
كالنكاح (قالت طلقني ثلاثا  
بألف أو على ألف فطلقها  
واحدة وقع في الاول بائنة  
بثلثة أي ثلث الألف ان  
طلقها في مجلسه والا فجمعا  
فقع وفي الخيانة لو كان  
طلقها ثنتين لله كل الألف  
(وفي الثاني جرح صانعا)  
لان على الشرط وقال كالسك  
(قال لها طلقني فطلقها ثلاثا  
بألف) أو على ألف فطلقها  
نفسها واحدة لم يقع شيء  
لانه لم يرص بالبنوة الا  
بكل الألف بخلاف عامر  
لرعاها بما بألف

مطالب تستعمل على في  
الاستعلاء والزوم حقيقة

فبعضها أولى (وقوله لها أنت طالق بألف أولى أو أفوفلت في مجلسها (ثم) انتم (111) تكن مكرهة كلز ولا سفيها ولا مراضة

كما يجيء (الألف) لأنه  
توحيش أو تعلق وفي  
البحر من التارخانة قال  
لأمر أمته أحسدا كالمطابق  
بألف درهم والأخرى بمائة  
ذنا وقيلنا طلقا بغير شيء  
أنت طالق وعليك ألف أو  
أنت حر وعليك ألف طلق  
وعتق بجانا) وان لم يقبل  
لان قوله وعليك ألف جهة  
تلمة وقالان قبل باص ولزم  
المال على أن الواو لصال  
وفي الخلاف بقوله ما يقى  
قال طلقك أسس على  
ألف فلم تقبل وقالت قبلت  
فألقوله بينه بخلاف  
قوله بملك طلاق أسس على  
ألف فلم تقبل وقالت قبلت  
فألقوله (وكذا قال  
لبعد كذلك (كقوله)  
لغيره (بعتك هذا العبد  
بألف أسس فلم تقبل وقال  
المشترى قبلت) فان القول  
المشترى والفرق أن  
الطلاق بمال عين من جانبه  
وهي تدعى حشه وهو  
ينكر أمال البيع فأقصره  
به إقراره بالقبول فأنكروه  
رجوع فلا يسمع ولو رعتنا  
أنشد بينهما تارخانة (ولو  
أدعى الخلع على ماله وهي  
تنكر بيع الطلاق) بقراره  
(والبحر في المال بمالها)  
فيكون القول لها لأنها تنكر  
(وعكسه لا) يقع كيمها  
كان زوا به (فروغ) \*  
\* قوله كلز جبا الخ  
قال شيخنا فيه أن هذا إطلاق

لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطا محضا حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضا  
متعينا فلا يصح المال بالمثل على هذا يكون لفظا على مشتر كالمين الاستعلاء والزم إقام دليل  
الطهنة لمها وهو التبدل بمجرد الإطلاق وكون الجواز غير آمن الاشتراك هو عند الردد قول أهل العربية  
أنها لا تستعمل بمجمل على هذا فان أهل الاحتياط أهل العربية وتعمم تحقيقة الفتح وذكر في الجرائد  
ذكر في النص بر ترجع العوض بذكر المال لان الأصل (قوله في بعضها أولى) فيه بحث لأنه قد يكون لها  
غرض في الثلاث حسب الملاءة الرجوع إليه لشدة بغضه فتخاصم أن يجعلها أحدها المعاداة فلا يثبت إلا  
بالثلاث مقدس وقد يقال أن هذا لا ينظر إليه بعد حصول المقصود بملكها بنفسها على أن إمكان المعاداة حاصل  
بالجمل على التحليل فافهم (قوله وقيل في مجلسها) فلو يعدم يلزمها المال لأنه مباداة من جانبها فليس هو هذا إذا  
لم يكن معاقا ولا مضافا ولا اعتبار القبول بصدور الشرط والوقت كما قدمنا من البدائع ومثله في البحر  
(قوله كلز) أي في قول المصنف أكرهها عليه لتعلق بل المال (قوله ولا سفيها ولا مراضة) فلو سفيها لم يلزم  
المال ولو مراضة اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لأنه توحيش) بالعين المهملة لا بالفتح كما هو جدي بعض  
النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله أو تعلق راجع لقوله على ألف قال الزبلي ولا يثبت قبوله لأنه مقد  
معاوضة أو تعلق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا ينزل المعلق بدون الشرط إلا لأولية لأحدهما  
في الزام صاحبه بدون رضاوا الإطلاق بان لها ما التزم المال لا التمس لها نفسها وذلك بالبينونة اه (قوله  
طلاقا بغير شيء) لأنه ملق طلاقا مما يلي قبوله وقد وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحد منهما فان لكل أن تقول  
لا يلزم إلا الدرهم وينبغي أن يلزم ولو رضى منهما بالدرهم وإذا أطلقا بلا شيء كان رجعيانه ٣ لفظا  
الصريح وحتى وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمه ما رددهما فهو مما لا ينبغي فان الإطلاق الصريح ولو على  
مال غيره سقط للمهر على المعتد كما يأتي مستنا فافهم (قوله وان لم يقبل) مبالغة على قوله طلق وعنى لأنه  
عند القبول تطلق ويقتضى الأولى لأنه متفق عليه بالمبالغة إشارة إلى رد قولهما لا يصح جعل المبالغة لقوله  
بجانا لان المناسبة أن يقولوا قبلت كما لا يخفى (قوله جهة تلمة) أي فلا ترتبها بمقابلته إلا بدلالة الحال إذ  
الأصل في الجهة الاستقلال ولا بدالة هالان الطلاق والعناق ينفكان عن المال بخلاف البيع والأجار فاتفقهما  
لا يوجدان بدون دور \* (تنبيه) \* انقوا في أنها العالي أقالى الفأوات وتحتلص وصف الخبر على  
الإنشاء وعلى أنها بمعنى ما المعاوضة على هذا ولك درهم لان المعاوضة في الأجارة أصلية على تعين العطف  
في قول المضارب بشف هذا المال اعمل به في الزوال نشأبة فلا تنقيد المضاربة على احتمال الأمرين في أنت  
طالق وأنت مريضنة أو مصلدة ولا تانع ولما عين منتزع الطلاق فتمامه يتعلق بدلالة أن فواء وتعلم في البحر  
(قوله على أن الواو لصال) فكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الألف لي عليك ولا يتحقق ذلك إلا بالقبول  
وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا قال لبعد كذلك) أي كذا الحكم لو قال لبعدا فعتقك أسس على ألف  
فلم تقبل أو بعتك أسس فملكك ملك بألف فلم تقبل بحر (قوله عين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الإقرار  
به إقرارا بقبول المراءاة بخلاف البيع فانه لا يقول ليس يبيع بحر (قوله أنشد بينتها) على أنها قبلت  
لان الأصل أن من كان لقوله لا يحتاج إلى بينة لانها لا يثبت بخلاف الظاهر والظاهر أن كان القول  
وهو هذا الزوج المنكر وجود شرط الحش وهوالة ولو بخلاف الظاهر قول المراءاة فتقدم بينتها عند  
التمارض ولانها كثرة إثباتاتها لثبت الطلاق وأما ما قيل من أن بينتها قامت على الإثبات وبينتها على النفي  
لم تقبل فذهب أن بينتها على النفي في شرط الحش مقبولة كحرفي التعلق فافهم (قوله بيع الطلاق باقراره)  
أي الطلاق البائن وان لم يثبت المال لأنه يبقى لفظ الخلع المقرب وهو كلمة يقع به البائن كاسم (قوله)  
بصالحها) أي على حالها المعروف في الدعاوى من أن القول بالمنكر والبيئة للمدعى (قوله وعكسه) أي لو  
أدعت الخلع لا يقع بدعواها شي لانها لا تخلط الإيقاع وحتى (قوله كيفما كان) أي سواء أداه عنده بمال  
بماله في تخاسفها المال لجهالة فيكون بائنا الأثرى قوله ويثبت انه يلزم ولو رضى منهما بالدرهم فانه حينئذ يكون الواقع ما تساجر ما اه

أو بدونه ولا يزنها المال لانها اقتربه في معاقبة الخلع بحيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولان الزوج  
 انكاره قد رد اقراره ايه رجعي \* (فرع) \* اختلاف في كيفية الخلع فقال امرأتان قالت ثلاث قبل القول  
 وقبل لوانه قلنا بعد التزوج فقالت لم يحز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وانكره القول له ولو انما قلنا  
 العدة أو بعد مضى فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لانه لا يعمل الكساح جامع  
 القضاين (قوله أنكر الخلع) مكررم قول المصنف وعكسه اه ط (قوله أو ادعى شرطاً أو استثناء)  
 بأن قال أنت طالق بألف قبلت ثم ادعى أنه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق  
 أو نطق ثم ادعى الاستثناء صدق ولم يذكر البديل في الخلع لانه لو ذكر بأن قال خلعتك بكذا أو ادعى الاستثناء  
 وقال ما قبضته منك فهو حق كان في طلبك وقالت في دفعته لبطل الخلع فالقوله لانه لما أنكر صحة الخلع فقد  
 أنكر وجوب البديل عليها وأقر أنه عليها لا واحداً من المهر والمهر أو استثناءه أنه عليها ما آخر صدق الزوج  
 بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه أقر أن عليها بديل الخلع والمالك والمرأة قبل قولها وفيه نظر اه وما صله  
 أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع بديل فان البديل قريبة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله  
 بالاستثناء الا اذا ادعى أن ما قبضه ليس بديل الخلع بل عن حق آخر فان القول له انكاره صحة الخلع وجوب  
 البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه أن المانع من صحته دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع  
 لا قبضه بعد مفليذ كالبديل لم تقبل دعواه الاستثناء قبل قبيل انكاره صحة الخلع وجوب البديل بل بقي  
 الخلع بديل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بديل الخلع فيكون القول قولها لانها  
 المصلحة بالرفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين ما ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله  
 تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعلق أن الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد  
 الزمان وتقدم الكلام في ههنا (قوله أو أن ما قبضه من دينه) في التنازع به دفعت بديل الخلع وزعم الزوج أنه  
 قبضه بجهة أخرى أفى الإمام ظهير الدين أن القول له وقيل لها لانها المصلحة اه قلت الظاهر الثاني وإذا  
 جزم به في جامع الفصولين كما قلت وهذا هو مسئلة مستقلة منها ما على ما إذا اتفقا على الخلع بديل واختلاف في جهة  
 القبض ولما عطفها أو يصح صحتها بالوقوف من قبضتها قبله لكن بردها لمنه من النظر فانهم (قوله)  
 أو اختلاف الطوع والكراهة أو في قبول أو ما يقع الخلع بكرهه فصحيح كباقي ط (قوله فالقول لها)  
 لان صحة الخلع لا تستدعي البديل منكون منكون يكون القول قولها بجر (قوله أو ادعى الخلع) ينبغي حله  
 على ما إذا كان مدعي أن نفقة العدة من بديل الخلع بجر (قوله أو ادعى الخلع) ينبغي حله لان  
 المهر كان بائناً عليه قبله فدعوى سقوط نفقة العدة مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها  
 بالطلاق وهو ينكره فكان القول له وهو مشكل فانهم اتفقا على سبب استحقاقها لان الخلع والطلاق  
 يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بجر قلت وأصل الاستشكال لصاحب الفصولين واعتزض في نور  
 الدين على أنه ساقط بلايين ٣ (قوله قسمت فتمت على مجيها) فإذا كانت قبضة ثلاثين ومهر اسداهما  
 مائتان ومهر الاخرى مائتان من الاول عشرة و الاخرى عشرة ولا يسمي بينهما مناصفة ومجمله اذا كان العبد  
 لاجني أولهما والمهران متفاوتان أما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بديل الخلع  
 ط وفرض المستثنى كلى الحاكم بماذا خلع امرأته على ألف (قوله وقبض على قولها) قال في المجتبى  
 الظاهر أنه حتى بدعوى الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان لان الناس يستدلون  
 اضافة الخلع الى حال الزوج بعد ابرائهم باليمن المهر فهذا علم أنها اذا قبلت وقوع الطلاق لم يجب على الزوج شيء  
 وفي معنى القهقهة خلعتك بمالي طلقك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطل الدين اه  
 ما في المجتبى وسبب ذكر الشارح آخر الباب صحة ليل الخلع عليه وسبب في غايته (قوله في نكاح صحيح)  
 ذكره لبيان الواقع والافتدأ خرج الفاسد أول الباب بقوله ازالة ملك النكاح أهله ط وقدمنا قولنا في

أنكر الخلع أو ادعى شرطاً  
 أو استثناء أو أن ما قبضه من  
 دينه أو اختلاف الطوع  
 والكراهة فالقوله ولو قالت  
 كان بغير بديل فالقول لها  
 \* ادعت المهر ونفقة العدة  
 وأنه طلق أو ادعى الخلع ولا  
 يثبت فالقول لها في المهر وله  
 في النفقة \* خلع امرأته  
 على عدة قبضت فتمت على  
 مسيها \* خلعتك على  
 عدي ونفقت على قبولها لم  
 يجب شيء بجر (و يسقط  
 الخلع) في نكاح صحيح ولو  
 بلغها يسع وشراه

٣ (قوله ساقط بلايين) بيانه  
 هو أن موضوع المسئلة  
 أن الزوج يدعي الخلع  
 مع التخصيص على سقوط  
 النفقة وبالخصيص في أصل  
 الخلع على سقوط النفقة  
 لا يكون هذا الخلع سبباً  
 لاستحقاق النفقة فاستداه  
 بهذا الخلع لا يكون اعترافاً  
 بالسبب لان السبب الخلع  
 الخالي عن اشتراط سقوط  
 النفقة ولو جسد الزوج  
 اعتراف بذلك اه



سقوط المهر بعد الفسول في الفاسد وتقدم أيضاً أنه لو أبانها ثم خالفها على مهرها لم يسقط المهر قال في  
 الفصول لأنه لم يسلم له المهر بل خلع حتى وكذا لو ارتدت فخالعها (قوله) كاعتبه العمدى وغيره) أي  
 كما سبب الفتاوى الصغرى فإنه صحح أنه يسقط المهر كالخلع والمساكنة في الخلية أنه لا يسقط المهر  
 الإبد كره ومحمده في جميع الفصول أيضاً فقد اختلف التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافاً لثانية تبع  
 فيه قول البصر وإن صرح فاضحياناً بخلافه لم يظهر له وجه ترجيح التصحيح الأول على الثاني مع أنهم قالوا  
 إن فاضحياناً من أجل من بعده على نصحه (قوله والمبالاة) يقع المهر متفاهة من البراءة وتورث المهر  
 خطأ وهي أن يقول الزوج برئ من نكاحه بكذا فإنه صدر الشرع بمقتضى الفسخ هو أن يقول براءتك على  
 ألف فقتيل نهر قلت وما في الفسخ موافق لما في كل الحالكه ثم قال في النهر قد المصنف بقوله بأولها  
 لأنه لو قال لم يرئ من نكاحه وقع الطلاق وينبغي أن لا يسقط به شيء اهـ أي لأنه إذا لم يكن للخطأ المبالاة  
 ولم يذكره بل دلت من توقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون مسقطاً بمقتضى قوله خلعك بخلاف ما إذا  
 كان باطلاً المبالاة أو ذكره بل دلت من توقف على القول حتى يكون مسقطاً وبهذا ظهر أنه لا منافاة بين  
 ما نقله أولاً عن صدر الشرع المصريح فيه بذكر البطل وبين ما ذكره آخرها فهم هـ (تنبيه) ذكر  
 في النهر أول الباب أخذ من عبارة الفسخ أن المبالاة من ألفاظ الخلع قلت وقد ناهى الجوهرة التصريح به  
 لكن تقدم من البراءة به أن لفظ الخلع من ألفاظ النكاح إلا أن المشايخ قالوا أنه لفظ استعماله صار  
 كالصريح فلا يقتضي إلى البينة وإن المبالاة إذا تلخف فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم أيضاً أن الواقع بالخلع  
 تعليقاً بآية سواء في الواحدة أو الثلثين وإن في الثلاث خلافاً وان أخذ عليه جازاً يصدق له برئ  
 به الطلاق قال في الكافي لها كره والمبالاة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أي الأبرار من الجانبين) أي بأن  
 تنوله بأوثق يمينه لو أبانها أو أنك أو يقول لها ذلك وتقول لهي قبلت كلفى شرح المفقودة فليس أعمام الأبرار  
 من أحدهما والقول من الآخر (قوله كل حق) مثل المهر والنفقة والمهرضة والمساكنة والكسوة  
 كذلك وكذا المنفعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالفها على مهرها وبعضه وكان مقبوضاً فإنها ترذول تماماً  
 ومقتضى إطلاقهم البراءة أن الآن يقال مرادهم ما إذا بدل الخلع والمهر به فلا تراد عنه فكل ذلك ما لا آخر بحر  
 وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط إلا ما سببها في الخلع والمبالاة أو يوصف مع الامام في المبالاة  
 ومع محمد في الخلع ملحق ثم اعلم أن حصول وجوه المسئلة أن البطل إما أن يكون مسكوتاً عنه أو منفياً أو مثبتاً  
 على الزوج أو عليها مهرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من البسطة على وجهين إما أن يكون مسكوتاً عنه  
 مقبوضاً أو لا وكل من الثاني عشر إما أن يكون قبل الفسول بها أو بعد دفان كان البطل مسكوتاً عنه ففيه  
 روايتان أحدهما عبارة كل منهما من المهر فلا تراد عنه فبطلانها على وجهين إما أن يكون مسكوتاً عنه أو منفياً أو مثبتاً  
 عليه عند قول المصنف برئ عن كل وجه أو مال آخر وكل من البسطة على وجهين إما أن يكون مسكوتاً عنه أو منفياً أو مثبتاً  
 ففعلت وقيل الزوج مع نصيرتي لأنه مخرج من عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما من  
 حق صاحبه وإن كان معينا على الزوج فبني أن المبالاة وان كل من المهر فان كان مقبوضاً رجع بجميعه  
 والاسقاط عنه كسقطاً أي قبل الفسول أو بعد دون خالفها على أن يصح له لو إلهة ولا جنبي جازاً الخلع والمهر  
 للزوج وإن يبيعه كالمهر مثلاً والمهر ضررون فان قبضته رجع بدهمين أو بعد الفسول لو سلم لها الباقي  
 و بدهم فقط ان كان قبضه لأنه عشر النصف وان لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطلقاً المسمى بحكم الشرط  
 والباقي بحكم لفظ الخلع وإن عيال آخر غير المهر فله المسمى برئ كل منهما مطلقاً في الأحوال كلها اهـ  
 ملخصاً من البصر والنهر وفرو لا ذكره لكن المراد بالآخر ما إذا كان ماله معلوماً وجوداً في الحال ولا فهو  
 على سنة أو جهدها من الأخيرة (قوله ثابت وقتها) أي وقت الخلع والمبالاة تأخره به عن حق ثبت  
 بعدهما كنقطة العدول السكى كأي تسير إليه الشارح (قوله ما يتعلق) أي من الحق الذي يتعلق بذلك

كما اعتبه العمدى وغيره  
 (والمبالاة) أي الأبرار من  
 الجانبين (كل حق)  
 ثابت وقتها (لكل منهما)  
 على الآخر مما يتعلق  
 بذلك النكاح حتى لو أبانها  
 ثم نكحها ثانية لم يفسخ  
 فاختلعت منه على مهرها  
 برئ من الثاني

مطلب حاصل مسائل الخلع  
 والمبالاة على أربعة عشر برئ  
 وجهاً

النكاح الذي وقع الخلع منسه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة) الاول ومنه أى من الحق الذي يسقط قال في الجرح وأما المتعة فقال في البرازية خالها قبل النكاح وكان لم يسم مهر المتعة بلاذ كراه ويجعل أرمادان المتعقل المهر يسقط اذا كانت متعة ذلك النكاح لا متعة نكاح قبله كالجرح (قوله صرح الخ) قال في الصبر ومقتضى الإبراء العاصم عدم الصفوة لانه لا يقع في ضمن الخلع تخصص معلوم من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أى على النفقة في الخلع الاول لم تسقطها حتى انقضت ثم استعانتها لا تسقط لاسقاطها عند قصد المالم يجب فانما انما يجب شيئا مشابها لخلاف ذلك الاسقاط الضمني فانه يسقط باعتبار ما تستحق وقت الخلع والباقي يسقط تبعاً في ضمن الخلع فصح وفي الأخيرة من النفقة قال الشارح وجهاً أن يرى من تلقى أبداً ما دامت امرأتك لا يصح لان حصنة الإبراء تعتمد الوجوب أو قيلم سبب الوجوب ولم يوجد لها نال سبب وجوب في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أبرأته من الخلع قبل ان تصير ديناً في ضمنه لا يصح بالاتفاق وإذا شرطت في الخلع يصح لانه إبراء بعوض فيكون استيفاء ما وقعت البراءة عنه من العوض فأم مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي الثانية ولم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح الإبراء عنها اه أى فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأمأ نفقة العدة فانما يجب عند العدة فكان الخلع على النفقة ما علم من وجوبها أى بخلاف إبرائها من النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية وقيل يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكر في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتح وشرح الطحاوي والبدائع وكذلك في التلخيص وغيره مايل على انه بالاتفاق وفي التلخيص اختلصت منه بكل حق هو لها عليه فلها النفقة ما دامت في العدة لانها لم تكن حقة لها وقت الخلع وفي الجرح من البرازية اختلصت بتعليقها بانه على كل حق يجب لنساءه على الرجال قبل الخلع وبه ولم تذكر اصدان ونفقة العدة ثبت البراءة منها لان المهر ثابت قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة ثلث منها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه من مهرها ومن أعيان معسومة ونرضى وأبرأته من ذلك فقال ان كانت راءة تلك صادقة فانت طالقة فاجتبت أنها لا تطلق لقولهم ان البراءة من الأعيان لا يصح ومراد الزوج تعليق على صحة البراءة من الكل ليس له جيع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكاظم وفي فلاحه فتاوى الصلابة عبد الرحمن المرشدي انه سئل عما يقع كثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بعشرة براءة تلك فأجاب بعدم وقوعه قال والفتوى بعض حنفية الصبر وتوقف بعضهم على بيان شيئاً براءة بن ظهيرة كان يفتى بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية قلت هذا يجزى عما نص فيه لان النفقة يجب بالطلاق وما يوفى وما الإبراء من المدوم ما طل والمعلق به كذلك لا تنفك ما لمعلق عليه بالتفاسير وأما المذكور في باب الخلع فالمراد به البراءة التي هي نوع من الخلع المعروف هل قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة تبعه أماً هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه لمصاحم رأيت البيروني في شرح الاشباة بق ما أفتى به ابن ظهيرة ودعى المرشدي مستنداً للمسلمين التصريح بسقوط النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن الإبراء مبني على طلب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عنه لانه في حال قيام النكاح وان كان منياً عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه حينئذ يصير مقابلاً بعوض في الأخيرة والخاتمة وغيرهما طلبت منه طلاقها فقال أبرأتك من كل حق لاشئ أطلق فقالت أبرأتك من كل حق لنساءه على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحذوخي مدخول بها تنقض براءة طلاقك بعوض وهو الإبراء عدالة اه وأما في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم لها اذ ذلك اه ثم قدمنا آناً ثم أثار أبرأته من كل حق قبل الخلع وبه تسقط فكذلك اذا طلب إبراءه من المهر والنفقة قصر بما يطلعها فابراًه

لا الاول ومثله المتعة براهية  
وقها اختلصت على أن  
لادعوى لكل على صاحبه  
ثم ادعى أن له كذا من  
الفلان مع اختصاص  
البراءة بحقوق النكاح  
(النفقة العدة) وسكاتها  
فلا يسقطان (الاذا نص  
عليها) فتسقط النفقة  
لا السكنى

مطالب حادثة الفتوى أبرأته  
من مهرها ومن أعيان  
معسومة فقال ان كانت  
براءة تلك صادقة فانت طالقة

وطلقها فورا يصح الإبراء لأنه إراده بوضو هو ملكها لنفسها فكانها استوفت النفقة بإسقيها بدلها والاستيلاء قبل الوجوب يصح كدونهما لانه نفقة مبره وعلى هذا يكون إراده بشرط فاقام بطلانها بغيراً فقد صرح في الخاتمة بأن أولاً أنه ما لها عليه على أن يطلقها فان طلقها جازت البراءة والافتراق فمالوا بأرأته على أن لا يزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لأن الأول يصح فيما جعل دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزايد ولو أرأته ليطلقها فاقام ثم طلقها بغيراً أن لم ينقطع حكم المجلس والافتراق إذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن محبة هذه البراءة موقوف على الطلاق فورا إلى المجلس فإذا قال لها طلاقك بمحض إرادتك يكون قد علق الطلاق على محبة البراءة فتعفى تحقق محبة طلقه كغير مقتضى الشرط ولا محبة لها إلا به فلو وجد المعلق عليه فلا يصح الطلاق بخلاف ما لو عجز العاقل فانه يقع ومعه به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشد ولا ينافيه نصهم بسقوط النفقة بالشرط لما علمت من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا توجد البراءة قبله وانما وجد بطلان أو خلع مقرر لا معلق على محبتها ما لم يفرط في هذا المحل وهذه المسئلة كثيرة لنوع فاقامت قهرها ووافقه سبحانه أعلم (قوله لانه حق الشرع) لأن سكناها في غير بيت الطلاق معصية بحر من الفسخ (قوله إلا إذا أرأته عن مؤنة السكنى) بأن كانت ساكنة في بيت نفسها أو على الإحرام من مالها فاصبح التزويماً ذلك فسخ لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع أنه ذكر في الفسخ وغيره فصل الاحداث واختلت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج وبزواها أن تكفى بيت الزوج ولا يحصل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الأئمة العدة الخمسة حتى تنفذ بقدره الشاؤ من قوله ثابت وقتها لان قوله لكل من علمه معلق بذلك المحذوف على أنه صفة طلق فإذا كان تحديق كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الأولى تركه فافهم (قوله مسقط المهر) فذهب إلى البراءة صرح في شرح الوفاة والخلاصة والبرازية والبحر وبأن النفقة المقتضى بها تسقط بطلاقها طلقه فتسقط الطلاق بغيره اه وفيه كلام سيأتي في النفقة (قوله ذكر البرازي) بلحقنا وعليه الفتوى ومنه في الأصول وغيره وفي البرصانه ظهر الرواية وصحة الشارحون وقاضيان اه قلت وحاصل عبارة قاضيان أن العاقل بحال حكمكم الخلع عندهما أي أنه غير مسقط للمهر وضد رواية كقولها وهو الصحيح وفي رواية كخلع هذه أي أنه مسقط اه وقد بينا أن الخلاف في الخلع من الملتقى وبهذا تعلم ما في عبارة النهر من الإجماع الذي أوقعه غير في العلق فافهم (قوله ذكر الهنسي) وتبعه تقليد الباقي في شرحه على الملتقى وأقنى به الخير الرمي لكن نقل ط عن العلامة القدسي أنه أقنى بصحة البراءة بتعارف قلته به أقنى قارى الهداية وابن الشلى معاذان العرف على كونه إراده قالوا كتب مثله الناصر القاني وشيخ الإسلام الحنبلي اه وكذا ذكر في المظومة الحبية وأقنى به في الخلاصة وأيده السامعي في البرازية قال طلقك الله أولامه اعتقل نفقة بيع الطلاق والعائز إذا في الجوهرة تولى أول من ينو (قوله من نفقة الولد) نعم المحل بأن شرط براءه من نفقة إذا ولدته (قوله من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع كذا في البرصانه الفسخ ومثله في السكينة والاختيار (قوله وهو من الملتقى الخ) ظاهر أن هذا رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وانما يصح على مسائل الولد إذا بين المدفونان بين لا يصح سواء كان الولد مضاعاً أو قسماً وفي الملتقى الخ قلت ولعل وجه الرواية الأولى أن الخلع افتقار على نفقته أو أمسا كموه ورضيع يقضى إلى المنازعة لأن المرأة تقول أردت نفقته شهره مثلاً والزوج يقول أكثر ووجه الرواية الثانية أن كونه مضاعاً ينتعز إرادته الرضا وقدره في هذه الرواية في الخاتمة والبرازية (قوله بخلاف الطلبي) لانه مدة بقائه عنده استثناء الغلام وحض الجارية وهي مجبوبة اه ح قلت لم وهذا التعليل لغريه وهو ظاهر إذا كان الخلع على أمساك عند هامة الحضانة على أنه لا يظهر على القول المعتبر من تقدير مدة الحضانة بسبع للام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده

لانه حق الشرع إلا إذا  
أرأته عن مؤنة السكنى  
فصح فسخ وهو مستغنى  
منه بما ذكرنا إذا النفقة  
والسكنى لم تقبها وقته ما بل  
بعدهما (وقيل الطلاق  
على مال) مسقط للمهر  
(كالخلع والمعتدل) ذكره  
البرازي ولا يبرأ بالزنا لله  
ذكره الهنسي (شرط  
لبراءة من نفقة الولد وقتها)  
كسنة (صح ولزمه الال) بحر  
وفيها من الملتقى وغيره لو كان  
الولد رضيعاً من وان لم  
يؤتوا وترضعوا لولدين  
بخلاف الطلبي

مطلب في البراءة بقولها  
أرأته الله

مطلب في الخلع على نفقة  
الولد



مهرها والظاهر أنه يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم وأما في جامع الفصولين ما نصه الواقعة قال لا مراه  
الصيغة أنت طالق بمهرك فثبت ينبغي أن تطلق رجيا ولا يسقط المهر اهـ وبأما ما يؤيد به من شرح  
الوجهانية (قوله ولا يلزم المال) أي لا عليها ولا على الأب على قول ابن سلقوم عنه يلزمه وإن لم يضمن جامع  
الفصولين أما إذا ضمنه فلا كلام في لزومه عليه وهي مسئلة الثمن الاستيماء قال في البصر ومذهبنا على أن الأب  
إذا علم أن المخلع خبرها بأن كان الزوج لا يضمن فشرتها فخلع على صداقها صحيح فانتهى به خاض نفذ  
قضاؤه وكذا في البرازية والمراد بالقاضي المالكي (قوله وكذا الكبير الخ) أي إذا خلعهما أو هوها بلانها  
فانه لا يلزمها المال بالاولى لانه لا يجزئ في حقها وفي الفصولين إذا ضمنه الأب والأجنبي وقع المخلع ثم إن  
أجلزت فخلع عليها وبرئ الزوج من المهر والارجع به على الزوج والزوج على المخلع وإن لم يضمن توقف  
المخلع على أجلزتها فإن أجلزت بزوج من الزوج من المهر والأجنبي خال في التخصيرة ولا تطلق وقال غيره  
ينبغي أن تطلق لانه ملحق بالقبول وقد وجد اهـ أي قبول المخلع وفي البرازية وإن لم يضمن توقفه قبلها  
في حق المال قالوهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع إلا بأجلزتها اهـ (قوله ولا يصح من الأم الخ)  
قال في البصر قيد الباب لانه لو جرى المخلع بين زوج الصغيرة أو أمها فإن أضافت الأم البذل إلى مال نفسها أو  
ضمنته المخلع كالأجنبي والأفلاوا ينفيموا الصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب (قوله ولا على صغير أصلا)  
قال في البصر وقيد بالثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلعه الصغير على إجازة الولي وحاصله أنه في  
الصغيرة لا يلزم المالم وقوع الطلاق وفي الصغيرة لا وقوع أصلا (قوله وهي شيرشيدة) الرشد تكون  
الشخص محلها في مائة ولو فاسقا كسابقا في الخبر وكروا هناك أن الطبري يسلطه بغير صند أبي يوسف في  
القتله كاطر بالدين وقال محمد بن شمس السلف وهو يثير المال وتسميه على خلاف الشرع وظاهر ما في  
شرح الوجهانية اعتماد الثاني فانه قال من ليس بوط وأذا ثبت المراهقة فانتحمت من زوجها بجل باز  
المخلع لأن وقوع الطلاق في انخلع بغيره لا يقبل لوقوعه في حقها ولم يلزمها المال لانها الرشد لا للموض  
هو مال ولا لمصلحة ظاهرة فتعبر كالصغيرة فإن كان طلقها فطلعت على ذلك المال على وجهها لا وقوعه  
بالصرح إلا بموجب البيونة الإيجاب البذل بخلاف ما إذا كان بلغا المخلع اهـ مختصا (قوله فانها تطلق  
الخ) تصرح بوجه المشابهة بين سلتق الصغيرة وفيرا لرشد وقوله فهما أي في السلتين (قوله فانها خالعهما)  
أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفاية لانها ضمن ذمة  
الكفيل في ذمة الأصل في المطالبة لا لمطالبة على الأصل ط (قوله كالخلع من الأجنبي) أي الفضولي  
وحاصل الامر فيه انه إذا غلب الزوج فإن أضاف البذل إلى نفسه على وجه يبدى ضمانه له أو لمكايه  
كلنعها بألف على أو على أني ضمن أو على أني هذا أو صدى هذا ففعل مع والبذل عليه فإن استحق لزمه  
قيمة ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله بأن قال لي ألف أو على هذا البذل فإن قبلتها تسلمه أو قبلته  
أن عجزت وإن أضافه إلى غيره كعبد فلان اعتبر قبول فلان ولو غلبها الزوج وأعطاه بغير ذلك اعتبر قبولها  
سواء كان البذل مسرا أو مضاعفا إليها أو إلى الأجنبي ولا مطالبة الوكيل بالمخلع بالبدل إلا إذا ضمنه ويرجع به  
عليها وتعمل في البصر (قوله فالأب أولى) لانه ملك التصرف في نفسها وما لها فخرج (قوله لا يسقط مهر)  
أي سواء كان المخلع على المهر أو على ألفه فلا لكن إذا كان على المهر ظاهرا أن ترجع به على الزوج والزوج  
يرجع به على الأب لضمانه أمالو كان على ألف فانه إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لانه  
لم يضمن للمهر بل ضمن له الاتصو كلام الفتح محمول على هذا التفصيل كفى النهر وشرح المقدسي خلافا لما  
فهمه في البصر حكاه عليه بالخطا وما ذكره الشارح في شرح الملتقى في حل هذا الشك فيه اعلمنا بخل (قوله ومن  
حيل سوطه) أي سقوط المهر من الزوج وأشار إلى أن حيلة أخرى بينهما أقدم منه من حكم مالكي يصنع  
ومنها أن يقر الأب بقبض صداقها ولو فقة حبتها الصداق الأب بقبضه بخلاف سائر الاوليه ثم يطلعهما الزوج

مطلب في خلع خبر الرشيد

ولم يلزم المال لانه تبرع وكذا  
الكبير قال إذا ثبت فيلزمها  
المال ولا يصح من الأم مالم  
تأمر البذل ولا على صغير  
أصلا (كلوا تالعت) المرأة  
(بذلك) أي بحالها وبمهرها  
فانها (وهي شيرشيدة) فانها  
تطلق ولا يلزم حق ولو كان  
بلغا الطلاق يقع رجيا  
فيما شرح وجهانية (فان  
تألمها) الأب على ماله  
ضمانه (أي ملتزمه لا كغايلا  
لعدم وجوب المال عليها  
صح وللأب عليه) كالخلع  
مع الأجنبي فالأب أولى  
(لا يسقط مهر) لانه  
يتحمل تحت ولاية الأب  
ومن حيل سقوطه

مطلب في خلع الفضولي

بأنه لكنه يراعى الظاهر أما عند الله تعالى فلا يكفى الحر واعتراضهم في سلم الفصول بيان فيه تعليم الكذب  
 وشغل ذمة الزوج وأصل المقدس بأنه عند الضرر الزوج هو عدم إمكان الخلاص إلا بذلك لا يضر (قوله  
 أن يجعل) أى الزوج وفى نسخة أن يجعل أى هو الأب وقوله ثم يجعل به أى بالمهر الزوج فاعل يجعل وقوله  
 عليه أى على الابنى وهى موجودة فى بعض النسخ وقوله من له ولاية لمفعول يجعل وقوله قبض ذلك منه أى  
 قبض المهر من الزوج والمراد بهى ولاية قبض المهر منه هو الأب أن كان والانصب القاضي وصيا وصورتهما  
 أنه إذا كان المهر ألقاه فلا تخالغ الزوج مع أبى على الصبر ماله ثم يجعل الزوج الأب أو الوصى بالمهر على  
 الابنى بشرط القبول وان يكون الابنى أملاً من الزوج فحينئذ يبرأ الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك  
 الابنى لكن في ذلك ضرر ولا حرج فلا ذنب لثم يبرأ الأب أو يقرب قبضه منه لكن يكفى في الظاهر إقرار الأب  
 ابتداءً بدون هذا التكليف كما قدمناه آنفاً وفى بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه  
 وهذه حجة أخرى ذكرها فى البراءة الزوجان فلا بد من جعل المهر على الابنى والزوج مفعوله  
 والضمير فيه يعود على بدل الخلع أى يجعل الابنى الزوج بالافتدائه بدل الخلع على من له ولاية على أى على  
 الأب أو الوصى غير الابنى من البدل ويصير في ذمة الأب وقوله في البراءة غير الزوج من جهة غير ظاهر  
 تأمل لكن غنى عن هذه الحجة الثانية التزم الأب البدل ابتداءً بدون هذا التكليف تأمل (قوله أى الزوج  
 الضمان) تخيير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان الضمان لبقا قول الفتح أى لو شرط الزوج الألف  
 طها أو فوض على قولها الخ وفى البراءة الخلع أى جوى من الزوج والمراد بالخلع القبول كان البدل من سلا  
 أو طلقاً أو مضافاً إلى المرأة أو الابنى إذا قبلت أو ضمن اه أمثلة ذلك الخلع على هذا العبد أو على  
 عبد أو على عبدي هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبوله أو البيوتة بالخلع تعتمد  
 القبول دون لزوم المال كما إذا سخر أو نحو ذلك (قوله وان قبض الأب) لأن قبوله لا شرط وهو لا يجعل  
 النيابة فغ (قوله فى الأصح) وهو رواية يصح لانه نفع محض إذ تنفصا من عبده بلا مال فغ (قوله وأجازت)  
 أى أجازت قبول الأب ح ومثله فى المروءة وهو المقوم من الفتح فاهم (قوله قال الزوج خالته) قيد  
 بصيغة المخالفة لانه لو قال خالته لا يتوقف على القبول ولا يبرأ يكفى الجبر وقدم أول الباب وهذه المسئلة  
 فى الزوجة البالغة (قوله روى عن المهر المؤجل الخ) ذكر فى الخلاصة والبراءة أنه فى هذه الصورة يبرأ كل  
 واحد منهما من صاحبه فى إحدى الروايتين من أى حين فهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فطما  
 ودما ساق لهما من المهر لان المال مذكور غير بائذ كراخلع اه وهكذا فى الفتح قال فى البر وظاهر أول  
 المبراة ان المهر إذا كان مقبوضاً فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صريح فى الخاتمة فحينئذ يبرأ  
 كل منهما من صاحبه قالون قد ظهر أن محل البراءة ما إذا خالعه المهر بدفع المهر فانهما تبرأ من المهر والمهر  
 هو من المؤجل ولذا قال فى الخط الصحيح انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما قبضت فذمة بسقط اه قلت  
 ويؤيد به انه فى الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال يبرأ الزوج عن المهر الذى لها عليه فان لم يكن لها  
 طيمه لم يبرأ منها وما ساق إليها كذا ذكرها الحاكم الشهيد ودان الفضل اه وصاحبه ان الزوج يبرأ مما لها  
 فذمة من المهر كالأبى وأما هي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت السكك لزمه ولو لم يزوج هذا ظهر ما فى قول  
 المصنف ولا ردت ما ساق لهما من المهر فانه هو مه ان لم يزوجها والمؤجل إذا قبضت كل المهر فكان حقها ان  
 يقول والاردت المهر الآن يحجب بانها إذا قبضت السكك صار كالمجهول فتأمل ثم اعلم ان هذا كله مخالف لما فى  
 الفتح عند قوله وبسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البدل ان كان مسكوكاً عنه فليس ثلاثاً وإيات  
 أحجها براءة كل من جامع المهر لا غير فلا يلزمه أحدهما لا يتوقف على الشر أو بعده مقبوضاً ولا حتى  
 لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضاً كله والخلع قبل الفسول لان  
 المال مذكور غير بائذ الخ والمثله فى الزباني وشرح الوهبانية والمقدسى والشربل لا يتوقف على الخلع قبل

ان يحصل بدل الخلع على  
 أبى بقدر المهر ثم يجعل به  
 الزوج عليه من له ولاية  
 قبض ذلك منه بزيادة (وان  
 شرطه) أى الزوج الضمان  
 (طها) أى العغيرة فان  
 قبلت وهى من أهله) بان  
 تعقل أن النكاح حالب  
 والخلع سالب (طلقت بلا  
 ثنى) لعدم أهلية الغرامة  
 وان لم تقبل أول تعقل لم  
 تطلق وان قبض الأب فى  
 الأصح زباني ولو بلغت  
 وأجازت جاز فغ (قال)  
 الزوج (خالته) فقبلت  
 للمؤجل مذ كراما (طلقت)  
 لوجود الإيجاب وقبول  
 (وروى عن) المهر المؤجل  
 لو كان (عليه) والام يكن  
 عليه من المؤجل ثنى (ردت)  
 اه) ما ساق لهما من المهر  
 (المجل) لما ساقته معاوضة  
 فتعبر بقدر إمكان

الدخول أي ومثله لو بعده بالاولى لأم اذا خلقت قبل الدخول لزمها ونصف المهر فإذا لم يلزمها دسئ منه هنا  
 يارها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضيتا خلعا ولم يذكر اعرض عندهما الا براء  
 أحدهما عن صاحبه من المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة قولا واثان للصبي راعة كل منهما من صاحبه  
 اه وفيمن المختار والمباراة كالمطلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان  
 قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبض شيئا لرجع عليه شيء اه ومثله فيمن المقتني  
 وفي شرح در البهار وشرح الجامع ان لم يسمها شيئا يرجع كل منهما من الآخر قبضت للمهر لم لا يخلع أم لا  
 اه قلت وبه علم أن ما مر من الفتاوى قول آخر في المصير في الشروح والمتون ونظير بهذا اخلل كلام  
 المصنف من وجهين أحدهما انه متى دلى خلاف المصير والثاني أنه وهم أنهم اورد المجلع فطامع انه لم يقل به  
 أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو مرضت  
 منه كان الزوج كل البذل ارضيا مما يكلو وحيثما ثبت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه تبرع)  
 لما تقر رأيت البضع غير متقوم عند الخروج فابذل لمن يدل الخلع تبرع لا يصح لو ارثو وبذل لاجنبي من  
 الثالث لكنه يعطى الاقل دفعا لهما المأخوذة كالمهر في طلاقه لهما في مرضه (قوله في الاقل الخ) بيبانه لو كان  
 ارث منها خسين و بدل الخلع ستة و الثلث مائة فتخرج الارث والبدل من الثلث فلهما الاقل وهو خسون  
 وان يكن الثلث اربعين فلهما الاقل منه ومن الارث وهو اربعون والحاصل أنه الاقل من ميراثه ومن بدل  
 الطلاق ومن الثلث ولو غير ذلك تبع الجامع الفصولين لكن انحصروا ظهور (قوله في البدل ان يخرج من  
 الثلث) أكاد أنه لا ينظر الى الارث هنا لعدم معنى تباعد العدة أو قيل الدخول لحصول اليثونة فغير ذلك الى البدل  
 والثلث فيعطى الاقل ليصير أحاد في التارخا فانه لو قيل الدخول والخلع على المهر يسقط فلهما بطلاقا  
 والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لهما مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وقامه في  
 الفصولين) أي في أحكام المرنى أو نحو الكتاب وكذا صوابه يشاهد في المهر صندوقا لكثر ولزها المال  
 (قوله يظهره من التبرع) أي ولو بلاذن كتهنئة صر وهذا هو لتأخره الى ما بعد العتق (قوله لزها المال  
 للمال لانها كالتأخير باذن المولى فظهر في حق كسائر المردون صر (قوله قتياب الامه) أي لأن بغير المولى  
 كسائر المردون جامع الفصولين (فخرج) الامه تفارق الحرة الصغيرة والمعلقة اذا اختلفت من ذوجها بائنا  
 لا تؤخذ ببدل الخلع بعد البواغ كالأول أو أخذت في الحال كالمردون في جميع الفصولين ولو طلق الصبية بمال  
 يصير رجعا وفي الامه يصير بائنا اذا الطلاق بمال يصير في الامه لكنه مؤجل وفي الصبية يقع بالمال ولو عتقت  
 (قوله على قبيلتها) أي جعل البدل الزوج وقد تبدل الخلع طر (قوله مع الخلع محانا) ظاهره أنه لا يسقط المهر  
 والظاهر سقوطه لبطان التسمية فهو كسجدة التبرع والخير ط (قوله لسيد) أي سيد الزوج غير المكاتب  
 (قوله فلا يسلط السكاح) لانها لتصير مملوكة كزوج رجل لسيد أو أم المكاتب فانه يشبهه فيها حق الملك وحتى  
 الملك لا يمنع عقده بالنكاح فلا يفسد بغيره من الجامع وفي الغرض من أن الملك يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى  
 الطلاق منه يمكن تأويله بان السيد فيها فحاصبت لغير المكاتب حارث لسيد اهاده الرجعي (قوله فكان في  
 خصمه ابطاله) أي ما كان كذلك فهو باطل والمراد طلاق كونه معاوضة لا مطلقا لما سر أول البائنة عين  
 في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فإذا بالتسوية المعاوضة بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الغرض بقوله  
 لكنه يقع طلاق لأنه لا يطل بالبدل وبقي لفظا الخلع وهو طلاق بائن اه (قوله طلقت بثلاثة آلاف) أي  
 طلقت ثلاثا بثلاثة آلاف كالمهر حبه في المهر عن المخطوب لا يكتفى بذكرها بالبدل قال لأنه لم يقع شيء الا  
 بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع الثلاث فتدبروا لاجل بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا  
 كان بمال والام يمكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعد هاتين البائنتين لا يلحق البائن ولذا  
 قال في جامع الفصولين لهما لهما دخلت وكرو ثلاثا أو دية الطلاق فهي واحدة بائنة قولوا فخلعتك على

### مطلب في خلع المريضة

(خلع المريضة بعين من  
 الثالث) لانه تبرع في الاقل  
 من ارثه وبدل الخلع ان  
 خرج من الثلث والاقل  
 من ارثه والثالث ان ماتت  
 في العدة ولو بعدها أو قيل  
 الدخول فله البدل ان خرج  
 من الثلث وتجلسه في  
 الفصولين (اختلفت  
 المكتوبة لزها المال بعد  
 العتق ولو باذن المولى)  
 يظهره من التبرع (والامة  
 وأم الوفاة باذن المولى  
 لزها المال للمال) قتياب  
 الامه ونسي أم الوفاة المدبرة  
 ولو لا اذن فله العتق  
 (خلع الامه مولاها على  
 وقبيلتها زوجها حراسه  
 الخلع بمحان وان) زوجها  
 مكاتب أو عسيدا أو مدبرا  
 مع وصلة أمه لسيد فلا  
 يطل النكاح أما الحرف لو  
 ملكها بطل النكاح فطل  
 الخلع فكان في خصمه  
 ابطاله اختيار (فخرج)  
 قال الخلع على ألف قاله  
 ثلاثا فبطلت بثلاثة  
 آلاف لتعلقه بقبولها في  
 التتقي أنت طالق أو بعا  
 بانه فبطلت

ما قلته من المهر فانه ثلاثا فقلت ثلاثا لانه لم يقع الا بقبولها وكذا لو نالت ثلثا لمعت نفسى منك بألف  
 فانه ثلاثا فقال وصيت أو أجزت كانت ثلاثا ثلاثة آلاف وهذا اختلاف ما في فتاوى الصدوق ما في العدة مو  
 الصبح اختلفت وما في العدة هو أنه يقع واحدة بالمسعى وبطل الاول والثاني والثالث والثاني كمال المعاديات  
 اه ولعل وجهه انه لما كان بيننا من جانب مصلو معلقا في قبولها اذا ابتعد اختلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من  
 جانبها معاوضة بلا بصيرت علقا على قبوله فاذا قبل يكون قبوله للعقد الثالث ويلغو الثاني به والاول بالثاني هذا  
 ما ظهر لي وفي جامع الأصول أيضا قال طلقك على ألف طلقك على ثلاثة آلاف فقلت فهو على المالكين  
 جميعا ومثله العتق على مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الاغنان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح  
 بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنهم لو ابتدأت هي بذلك قبل تقطع طلقوا واحدة للمالك الاثير فمما لانه  
 يصح رجوعه الى الرجوع كسر اول الباب بناء على ما قلنا من أنه عين من جانب معاوضة من جانبها **(قوله طلقك**  
**ثلاثا الخ)** أي بألف فتح وفيه من انخلاصة من أي يوسف لو نالت طلقك أو بمائة ألف فعلقها ثلاثا نفسى بألف  
 ولو طلقها واحدة بثلاث آلاف اه أي لانها اذا ابتدأت كان معاوضة فلا تعلق بخلاف ما اذا ابتدأت كمالنا  
**(قوله قلت طلب الفرق الخ)** وكذا يطلب الفرق بين على أن تدخل الفار حيث توقف على الفشل وبين  
 على أن تعطى كذا حيث توقف على القبول مثل على دخولك الفار وقد سئل من هذا الفروع الثلاثة في البحر  
 فلم يرد فقا ونقل كلامي في النهر وسكت طبعه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفري بين المصدر الصريح  
 والمؤول مصحح على الثاني على المختصون الاول أي قد صرح بما أن يقوم واما أن يقصد بخلاف زيد ما قيام  
 واما مورد ولكن يظهر الفرق فيما نحن فيه كماله ح أقول قد ظهر الفرق وبلايه من مقدمات احداها  
 ما قاله السبكي في التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الالة على الحديث ان  
 موضوع الصريح المختص فقط وهو أمر تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما مضيا واما مالا واما مستقبلا  
 ان كان ابتداء بعدم الحصول في ذلك ان كان متغيرا هو أمر تصديقي ولهذا يبدآن والفعل مسد للمفعولين  
 لما بينهما من النسبة اه ونقله السبكي في الاشياء الشخصية ونقل أيضا أن المصدر الصريح فيه موقوف  
 بخلاف المؤول فالصريح يدل على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو علم بخلاف المؤول أيضا المؤول سم  
 قد يرى فيه ملغوظه وانما الملغوظ به حرف وفعل وله شبه بالمضمر وقد لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال  
 يصح ضمرك الشديد بخلاف أن تضرب الشديدا ثانيا ما قدمناه من الحق باس الهمم ان على فتشعمل  
 حقيقة لا لاسملا مانا امتلت بالاجسام وفي غيره للمعنى الزم الصدق على الشرط المحض وعلى المعاوضة  
 الشرعية او العرفية وتبرج معاوضة عند ذكر العرض لانها الاصل كمال في التحرير بانها أن الطلاق يتعلق  
 بالزمان دون المكان وهو ما دخلت ذلك فقول اذا قال لها على ان تعطى كذا فقول تعطى على فعل مستقبل  
 صالح للمعاوضة فيشترط قبولها بالزمنه المال دسار كانه علقه على القبول اذ به يحصل غرض من الطلاق  
 بعرض فعلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على أن تدخل فانه صالح للشرط المحض لعدم ما يقصد  
 للمعاوضة فتعين تعلقه بالقبول بلا توقف على قبوله فلا غرضه فلهما اما على دخولك الفار وليس فيه فعل  
 يصلح جعله شرطا بل هو أمر تصوري لا يصلح جعله شرطا لا بد كره له معه بدل على الحصول في أحد الأزمنة  
 الثلاثة لم يصح مجتزأة ان دخلت أو بتقدير الوقت كمال أنت طالق في دخولك الفار بقربنة في الطرف فاذ  
 الدلائل لا يكون غلظوا في النحول بل في زمانه ولا يحسن هنا قدر الوقت لعدم ما يتشبهان بل جعل على  
 للمعاوضة يفتى عنه دون تكلف فان الماقل قد يكونه فرض في جعل النحول مالا وعرضه من الطلاق  
 هذا غاية ما ظهر من الفرق وبقية تعالى اه **(قوله فاقول لها)** لانها تنكر الكز باذ على ثلث آلاف فقصق  
 قال في الصريح مع غيرها فان اتماما البيئة فالبيئة الزوج اه **(قوله مع الخ)** لانه لا يفسد بالشرط الفاسد  
 كسر **(قوله وبطل الشرط)** أي فلا يكون المهر ولو دلل الاجنبى بل يكون للزوج كمال البزاة وبغيرها

مطلب في الفرق بين على  
 أن تدخل على دخولك  
 وعلى أن تعطى

مطلب في الفرق بين المصدر  
 الصريح والمؤول

طلقت ثلاثا وان قبلت  
 الثلاث لم تطلق لتعليقه  
 بقبولها بازاء الأربع  
 أنت طالق على دخولك  
 الفار توقف على القبول  
 وعلى أن تدخل الفار توقف  
 على النحول قلت فيطلب  
 الفرق فان أن والفعل معنى  
 المحذور قد روي قال سالتك  
 واحدة بأنسوة قالت إنما  
 سألتك الثلاث طلق ثلثها  
 فالقول لها من علم على أن  
 صدقتها ولو دللها أو لاجنبى  
 أو على أن يملك الوالد منه  
 صح الخلع وبطل الشرط



وليس له امسك الوادع عند ان امساك عند امسقه فلا يطل باطلاهما كقوله من الحانية (قوله)  
 يا شالح قال في الحانية قالت له انطعن على ألف فقال أنت طالق قبل هو جواب يتم الخلع وقيل لا يل  
 طلاق والخيار الاول لانه جواب ظاهر فان قال له من به الجواب صدق ووقع الطلاق بلاشئ وكذلك لو قالت  
 المرأة اختلعت منك فقال طلقك قس هو جواب ويتم الخلع وقيل لا يل دجى وقبل يستل الزوج عن  
 النية وفي المسئلة الاولى بنى أن يستل أيضا اه وفي البرازيه والخيار انه اذا اراد الجواب بكون جوابا  
 ويجعل كانه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا فيكون خلعوا به من المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر  
 ذلك في آخر الفتنه في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتاخرين وقال فهل يقع باننا  
 للمعاقلة بالمال كسئلة الزبادات أم وجبوا وهل يرى الزوج لوجود الشرط مسورة أولا يبرأ اه وقيل  
 صوابه في الحر قيل قوله ولزمها المال كسئلة بنت فبما لفته عليه أن صاحب الفتنه كفي الحلاوى عن  
 الاسرار الجواب بان الواقع دجى ويرى الزوج انضام ما على وقوع الرجى ومباينه بالمال لا تفسيره من  
 وصفه بالرجى رأاه مسئلة الزبادات ففى فماد طلبت منه المرأة طلقين بالتدين بألف فقابلة المال فقبر  
 وصفه بالرجى فليقول لتمامه قرض بلزوم الألف مع قضاء النكاح ولان الباء تعصب الاهاض والعارض  
 يستلزم المعرض وهو انصرام النكاح بينهما اه ملخصا قلت هذا الجواب انما ظهر اذا كان الواقع اه قال ذلك  
 بعد طلبها منه بالثنتين أما لو أتت الزوج بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجى لوجود تراضيها على ذلك  
 مع ان المنقول يخالفه فى التفسير من الباب السادس فى الطلاق أنت طالق الساعة واحد وقد أخرى  
 بألف قبلت وقع فى الحال واحدة ونصف الألف وقد أخرى بلاشئ لان شرط وجوب البذل بالطلاق زوال  
 الملك به وقدر الى الملك بالاولى لكن ان تزوجها قبل بحى ما قد تطلق أخرى هذا بنصف الألف زوال الملك بها  
 ولو قال الحمد خولة أنت طالق الساعة واحدة وجبة وأخرى بألف قبلت وقعت فى الحال واحدة بلاشئ  
 لوصفها بما فى البذل فان الطلاق ببذل لا يكون وجب ما فى الفد تطلق أخرى بانزال الملك بالان الاول  
 وجبة لان له ولو قال أنت طالق اليوم ما تفودا أخرى بان تقع فى الحال بانه بلاشئ لان الباش صريح  
 الابانة لا يخالفه شئ وقد أخرى بلاشئ لان الملك بالاولى لهما الا اذا تزوجها قبل بحى ما قد تفتع أخرى  
 بألف زوال الملك به ولو قال أنت طالق الساعة واحدة تزوجها بعد أخرى وجبة بألف بنصرف البذل لهما  
 وكذا أنت طالق الساعة ثلاثا وقد أخرى بانه بألف أو الساعة واحدة بغير شئ وقد أخرى بغير شئ بألف  
 دهم بنصرف اليمينات فكروا بالثنتين لانه لا يضمن الغله الوصف للمسا فى البذل والغاء الاول اولى لان الآخر  
 ناسخ له فتقع واحدة فى الحال بنصف الألف وقد أخرى بما لا اذا تزوجها قبل الفد فتقع الثانية بنصفه ولو  
 قال أنت طالق اليوم واحدة وقد أخرى وجبة بألف بنصرف البذل لهما أيضا له وصف الثانية بالثانى  
 فينصرف البذل الى المطلقين اه ملخصا وقد كفى الفتح ذلك أصلا وهو اه شى ذكر طلاقه ذكره فيها  
 ما لا يكون مقابلا همسا الا اذا وصف الاول بما ينافى وجوب المال فيكون المال حجة ذهب لا بلاشئ وانه  
 بشرط لزوم المال حصول اليمين نته اه وقوله الا اذا وصف الاول أى فقط ما ووصف بالثانى كلامهما  
 أو الثانى فقط أو يصف شيئا منهما بما ينافى بكون المال حجة لا يلزم ولا يضر عدم وجوب شئ بالثانى لعارض  
 يتوهم سابقه عليه لانه ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثانى يجب المال به أيضا وهذا يسهل  
 فمهم هذه المسائل (قوله لكفى فى الزبادات الخ) ليس فى عبارة الفتنه الحلاوى المقولة فى الزبادات لفظا  
 رجحيا فى الموضوعين بل فى الاول فقط والماسب ما فيه الشارح من ذكره فى الموضوعين ليعرف ما ذكره  
 آ ناذخل ما فى الفتنه لا يكون البذل لهما بل لثنائى فقط زوال الملك به كجمل التصريح به فى جملة التفسير  
 وعبرة الفتح (قوله لكن يشع الخ) هذا غير مذكور فى عبارة الزبادات المقولة فى الفتنه ولا ما فيها أيضا  
 علمت هم هو الصريح على ما ذكره الشارح ومما التصريح به فى عبارة التفسير فى هذه المسئلة فاقهم قال ح

قالت اختلعت منك فقال  
 لها طلقك بانت وقبل دجى  
 ولا رواية لو قالت أو أنت  
 من المهر بشرط الطلاق  
 الرجى فطلقها رجحيا  
 لكن فى الزبادات أنت  
 طالق اليوم وجبوا وقد  
 أخرى رجحيا بألف بالبذل  
 لهما وهما باثنتان لكن  
 يقع قد بغير شئ لم يمسد  
 ملكه

بعض أن في اليوم الأول يقع طلاقه بآئنة خمس ما تنقضي عند قطع آخره بمسماة أن عقد عليها قبل مجيء  
 العدول أو تمت أخرى بغيره **اه** (قوله وفي الظاهرية الخ) لم أحده فيها ونقله في البحر عن الروا الجلية بلغة  
 فأمرك بيدك غلطى نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلغة تتلحق وقد أسقطه الشرح ولا بد منه  
 لقوله بعده وبيع الزوجي أخولم بكرا الصريح تفسير المأقولة كان الواقع البائن لأن التفويض بالمرء باليد  
 من الكفاية يقع به البائن وإن قالت طلقت نفسي لأن الصيغة تنفي عن الزوج لا لإيقاع المرأة كإصراري  
 محله فإذا أتى بعده بالصريح اعتبر بكرا هنا في النسخة أمرك بيدك في أصلية فهي رجيحة **اه** وإذا قال  
 في البحر لا ينفك المهر لعدم صحته أو الصعوبة ويقع الزوجي له كالتقاضي لها وجودا بشرط أنت طالق  
 على كذا وحكمه ما ذكرنا **اه** ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كذا لنا) المنوطان والأرض يقع الهجزة  
 وتشد الزاوي معروف **ط** (قوله أو من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه ذلك **ط** (قوله  
 فاشترطه الخ) مخالف لما تقدم قيل قوله ويسقط الخلع والبراءة الخ من قوله خلعتك على عدي وقت  
 على قبولها ولم يجزئ وقد علمنا ذلك من المجتبى ما يؤيد لكن ذكر في البحر هناك عن البراءة اختلعت  
 مع زوجها على مهرها نفقة عندها على أن الزوج يردها بشرط من زوجها مع وزم الزوج مشروط دليله  
 ما ذكر في الأصل خلعت على داوى أن الزوج يردها ألفا لا شفعة فيه فمد دليل على أن يجب بدل  
 الخلع عليه يصح وفي صلح القدوري ادعت عليه نكاحا أو صاها على مال بذله له باليعز وفي بعض النسخ حاز  
 والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق أنها إذا خلعت على بدل يجوز أن يجب البدل على الزوج أيضا  
 ويكون مقابلا بدل الخلع وكذا إذا لم يد كنفقة العدة في الخلع يكون تقدير النفقة العدة أما إذا خلعت على  
 نفقة العدة ولم تد كزوجها آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج **اه** ما في البحر عن البراءة وهذا  
 من الحسن يمكن شهر والحاصل أنه لا وجه لأوجب بدل الخلع على الزوج لأن الخلع مقبض معاوضة من جهتها  
 فانما تخلت نفسها بمأذنه ولذا كان الطلاق على ما باننا حتى لو بانها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله  
 ويستند فان خالها على مال أو على ما في بنت من المهر وشروط على نفسها ما لا يجعل ذلك استثناء من بدل  
 الخلع فان زاد عليه ولم يكن بدل أصلا يجعل تقدير النفقة العدة لا إذا كانت النفقة مخالفا عليها أيضا فلا  
 يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البراءة في موضع آخر وأقر عليه في البحر أن المختار جواز  
 البدل عليه وطريقه الجدل على الاستثناء من المهر إن كان عليه مهر والفقهاء استثناء من النفقة فان زاد عليها  
 يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك التقدير بل الخلع غير خالص نصيبا للخلع بقدر الاستكان **اه** وقوله استثناء من  
 النفقة أي إذا خالها عليها والأدهو تقديرها كالمهر وفي جامع الفصولين لأجابه إلى هذا القول بل وتلق  
 الزيادة بأصل العقد على البيع (قوله اختلعت بشرط الصلح) أي بشرط أن يكسب لها ما يكفي ذلك  
 والصلح الكتاب الذي يكتب في المملات والأخبار برجسه مكره كطلس وفلوس ومساكنهم وسهام  
 مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصلح ودالقة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس  
 ح والله تعالى أعلم

### \*(باب الظاهر)\*

ماسبته للخلع أن كلامها يكون من النشو وظاهره أو قدم الخلع لأنه أكل في باب التعريض أدهو تحريم  
 يقطع السكاح وهو لم يفته قطع (قوله هو الخ) هذا أحد ما يفتي فيه الله لأن ظاهره مضاعفة من الظاهر  
 يقال طاهره إذا قالت طهرتك لظهور حقيقة أو ادعاء فظننته لان المعاطعة تقتضي هذه المقابلة وإذا صرته لأنه  
 يقال قري طهره أو انصره وغما في الفتح ويوما غماضي بين مع أنه متعبد بنفسه لضعفه معى التبديد لأنه  
 كان طلاقا وهو مريد **اه** وفي البحر عن المصباح وإنما خص بكرا الظاهر لأنه من الأدبية موضع الركوب  
 والمرأة مكرمة بوقت العتيان فركوب الأم مستعاض من ركوب الأدبية ثم شبه ركوب الزوجة برصكوب الأم

مطلب في إيجاب بدل الخلع  
 على الزوج

وفي الظاهرية قال لصعوبة  
 أن غيب هنك أو عدة أشهر  
 فأمرك بيدك بعد أن  
 تبرئني من المهر فوجد  
 الشرط فأمرته وطلقت  
 نفسها لا يشترط المهر ويقع  
 الزوجي \* وفي البراءة  
 اختلعت مهرها على أن  
 يعطيها مشرين درهم أو  
 كذا من الأرزع ولا  
 يشترط بيان مكان الإيفاء  
 لأن الخلع أو من من البيع  
 قلت ومفاده إيجاب بدل  
 الخلع عليه فليحفظ وفي  
 الفتنة اختلعت بشرط  
 الصلح أو بشرط أن يردها لها  
 أنشئتها مقبل لم تحرم  
 وبشرط كسبه الصلح ورد  
 الأئنة في المجلس والله أعلم

### \*(باب الظاهر)\*

هو لوعة ممدد ظاهر من  
 امرأته إذا قالها أنت على  
 كظهور أي

وشرعاً (تشبيه المسلم) فلا

ظهوراً في حد ذاته (زوجته)  
ولو كناية أو صغيرة  
أو مجنونة (أو) تشبيه  
ما يعبر به عنهن اعترافاً  
أوتشبيه (جزء) شائع  
منها بمجرم عليه تأييداً  
يوصف لا يمكن زواله فخرج  
تشبيهه بأشهر أمه أو  
بمقلته ثلاثاً وكذا الجموسية  
لجزا إسلامها وقوله بمجرم  
صفة لشخص المتناول لا ذكر  
والأشياء فلو شهبها بطرح  
أبيه أو فرق به كان مظاهراً  
قاله المصنف تبعاً للبحر  
ورد في النهر بمات البدائع  
من شرائط الظاهر كون  
الظاهر به من جنس النساء  
حق لو شهبها بغيره أو  
إليه لم يصح لأنه لا يعرف  
بالشرع والشرع ورد في  
النساء لم يرد ما في الحاشية  
أنت صلي على كلهم والنسب  
والخبر والعبرة والتمية  
والزنا والربا والرشوة وقتل  
المسلم أن نوى طلاقاً أو  
ظهوراً لمكانه على الصحيح  
كانت على كافي

مطلب ما يسوغ فيه الاجتهاد

المتنع وهو استعانة لطفه فكانه قالو كوكبك لتكاح حرام على (قوله وشرعاً تشبيه المسلم الخ) تحمل  
التشبيه الصريح والعقبي كالمكانة التي جعلت لها منازجها فقال أنت على مثل فلانة بنوى ذلك  
وكذا أو ظاهراً من أمه فقال لاخرى أنك كنتك في مظاهرها أو أنت على مثل هذا ما يراه يكون مظاهراً ولو  
بعد ثم هو بعد التكفير لتعنه أنت على كلهم أي ومثل الملق ولو بمشيتها والموت يوم أو شهر مثلاً كما  
سأقي بحر واحترز به من نحو أنت أي بلا تشبيهه فانه باطل وان نوى كسائتي وأراد بالمسلم العقل ولو سلمنا  
البالغ فلا يصح ظهور المجنون والصبي والمعتوه والمدهوش والمرمى والمغمى عليه والناسخو بعضهم السكران  
والسكران والمغشي والآخرين بأشواؤه المهمة ولو بكناية الناطق المستبينة أو بشرط الحسار كافي البدائع نهر  
ولو ظاهراً أو تدبقي ظهوراً عنده لا عندهما بحر (قوله فلا ظاهراً في) لأنه ليس من أهل الكفار ولو يصح  
عند الساقط ط (قوله زوجته) تحمل الامتوخ بحت مملوكتهم الأجنبية الا اذا أضافه الى سبب الملك كسائتي  
والمباينة واحدة أولاً في البصر حتى لو على الظاهر بشرط ثم أياها ثم وجد الشرط في العدة لا يصح  
مظاهراً لأنه وقت وجود الشرط صادقاً في التشبيه بخلاف الآية المتعلقة لان ما دلتها تنقص العدد (قوله)  
ولو كناية) الأول ولو كافر لا يحمل الموسيق في البحر من الحيطة أسلم زوج الجموسية فظاهر منها قبل عرض  
الإسلام عليها هم أكره من أهل الكفار وتدخل فيه ارتفاع المدخول وغيرها كافي النهر (قوله) من  
أضافهم) كالأس والرفقة (قوله أو تشبيه جزأ شائع) كمنفك ونحوه لا يوجب أن يقول أو تشبيه جزأ  
شائعاً بلاضافة إلى ضمير الفاعل ونسب جزأ شائعاً في كلام المصنف معطوف على زوجه المنسوب على  
الجموعية (قوله بمجرم عليه) أي بضو مجرم النظر اليمن أصله مجرم عليه بنسب أو صهره أو ورثاً كما  
في البحر أو يجعلها كانت على كافي فانه تشبيه بالظهور زيادة كافي لكن هذا كناية لا يخل من النية كما  
سأقي وعلماً أنه لا بد من التشبيه من كون الجزأ مجرم النظر اليه لا فلا يصح وان كان يعبر به من الكل  
كرأس أي أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبر به من الكل من أو ان لم يعبر  
النظر اليه كراسه فتنه ونحو جاحرمه عليه زوجته الأخرى وأتمته في الغم ولا فرق بين كون ذلك  
العضو الظاهر أو غيره مما أهل النظر اليه وانما خص باسم الظاهر لقبلياً لظهوره لأنه كان الأصل في استعمالهم  
وقيد في النهاية التحريم بكونه متفقاً عليه احترازاً عن أم الزنى ما وبنمها فلو شهبها بجمها لم يكن مظاهراً ومزاه  
الشرح الطائري لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهراً قبل وهو قول الإمام قال القاضي  
ظاهر الدين وهو الصحيح لكونه العبادي قول محمد نهر قال في الغم واختلاف معنى في نفاذ حكم الحاكم  
بكل نكاحها وعلمه لأجل كون الحرم معجماً عليها أولاً بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أولاً وعدم  
تسويغ الاجتهاد لوجود الإجماع أو النص الصريح المحتمل للتأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المجتهد وان  
كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولذا يختلف في كون الحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم  
مخلافه اه (قوله بوضف) الباطنية بالغير من أو التأييد (قوله لا يمكن زواله) كلامية والاختية ولو رضاء  
والمصاهرة (قوله لجواز إسلامها) أي ومير ورثها كناية كافي البحر لم يمتد منه بالظن إلى بقائه ووصف  
المجوسية فغيره زيادة في القطع (قوله ورد في النهر بمات البدائع الخ) أقول لو منه ما في الحاشية التشبيه  
بالرجل أي وتدل كان لا يكون ظاهراً ونحوه في الترخيصة من التهذيب وكذا في الظاهرية ثم أيشه أيضاً  
صريحاً على كل حال كما هم وهذا معارض ما بحث في المحيط للخطا وبنى أن يكون مظاهراً قال في النهر وباندفع  
ما في الصرح حيث حرم على الخطا ولم يخله بحثاً (قوله ثم رد ما في الحاشية الخ) كذا في النهر وهو مردودان  
التي في الحاشية بخلاف هذا وأوصه ولو قال لا بأس أنه أنت على كلتيهما والمعلم الخنزير واختلقت الروايات  
في الصحيح أنه ان لم ينوشه إلا كونه يلاو نوى الطلاق يكون طلاقاً وان نوى الظاهر لا يكون ظاهراً  
اه وكذا في الترخيصة والشرع لا يلاو نوى الطلاق مع ما في الحاشية فعلم أن لفظة لا ساطعة من نفعه صاحب النهر وبه تأيد

مالى البدائع وغير هاتافهم (قوله فان التشبه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بمجرى النهر  
 البين بمجرى (قوله معز بالحيصا) التى رأيت فى القيسية عزوه للنظم بدون ذكر التصحيف وانما هو  
 مذكور فى الحانيقولكن لعكس ما قال كاعلمت (قوله كان تكسكت) أى تزوجت وهذا مثال لسبب الملك  
 ومثال الملك كن سرى رز وجهى (قوله فكذا) أى غابت على كظهر أى لوزاد أنت طالق فز نزعها بعد  
 ما وقع الطلاق المعلق بقبح الحكم الظاهر الا اذا قدم فقال غابت طالق وانتهى على كظهر أى لانها انتهت بزول  
 الطلاق أولا لكونه قبل التحول بنهاى الترتيب فى النزول عند اختلافهما كفى المسمى أى آخر الالباب  
 وقدمناه فى التعليق وفى أول باب الایلاء (قوله ما تفرم) يحتمل أن يكون حال من مقول القول أى قال ذلك  
 الكلام مكر والله ما تفرم والا قرب المتبادر انه حال من جله جواب الشرط فهو من تفهم قول القول وتكررو  
 الظاهر والكفاية على الاول ظاهر وكذا على الثانى بمنزلة ما قال أنت طالق مرارا أو أوفاجت طالق  
 ثلاثا كسر قبيل باب طلاق غير المنحول بها بخلاف ما لوقال أنت على حرام الأفرصة وهى مدخول بها حيث  
 تقع واحدة فقط وقدمنا هناك وكذا فى آخر الایلاء الفرق بينهما ما بان هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر  
 العدد المذکور واخراجهم اذا كرروا الا يقع به الا واحدة لانه بان خلاف الطلاق لانه صريح بلفظ منسله  
 والظاهر يلقى الظاهر ايضا كسبأى متناقاهم (قوله ونظارهامة لغو) أى اذا قالت أنت على كظهر أى  
 أو أأعلى كظهر أمك فهو لغو لأن التحريم ليس لها ط (قوله فلا صراحة الخ) بيان لكونه لغوا أى فلا  
 حجية عليها اذا مكنته من نفسه او لا كفارة ظهار ولا يمين ط (قوله يلقى) مقابلة ما لى شرح الوهابية  
 للشرنبل عن الحسن بن زيد من جهة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه ط (قوله  
 اصحاب كفارة يمين) فحبب بالحنث وقيل كفارة ظهار فان كان تعليقاً فحبس حتى تزوجته وان كانت فى نكاحه  
 حبب لحيال ما لم يطلها لانه لا يصل لها العزم على منعهم بالاجماع بجرى من ابن وهبان (قوله كانت على) قالى  
 العزمى وهندى وهى كعتى (قوله على ما لى النهر) أى يحتاطا لئلا يثبت فى الجرم أنه يفتنى أن  
 لا يكون من ظاهرا وقال الخليل الرمى لا يكون ظهارا ما لم ينو به الظهار لان حذف الظاهر عند العرب حاروا اذا  
 نواه مع تأمل اه وعليه فهو كتابة ظهار تتوقف على النية لاحتمال كظهر أى على غيرى (قوله ونحوه  
 الخ) قالى الجريح ما صرح باضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج السدو الرجل أى ونحوهما (قوله  
 كظهر أى الخ) أى من كل عضو لا يصل للنظر السمين بمجرمة تأييدا كسخر فخرج ما يصل للنظر السمين كالسد  
 والرجل والجنب فلا يكون ظهارا وفى الحاشية أنت على كركبة أى فى القياس يكون مظاهرا لوقال لذلك  
 كتحذير أى لا يكون مظاهرا او كذا رأس أى اه أى لفقد الشرط فى الثانيتين جهة التشبه وفى  
 الثالثتين جهة التشبيه (قوله ولا يفتنى ما دمنه من التكرار) وذلك فى فرج الام فانه ذكر مرتين واجاب ط  
 بان المراد بقوله أوفرح أى أوفرح بغيرى أى أوفرح بغيرى (قوله والذى فى نسخ المتن) أى الجرح من  
 الشرح (قوله يصير به مظاهرا لبلانية) أى لا يكون الا ظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن  
 من الاتيان به كذا فى الهداية وهو يقتضى أن الظهار كان طلاقا فى الاسلام حتى وصف بالتمنع أى قال  
 أولا انه كان طلاقا فى الجاهلية وهو يقتضى أن جعله ظهارا ليس بانحاصا بجرى والجواب انه كان طلاقا  
 فيما بدليل قوله عليا صلوات السلام ما أزاله الا قد حوت عليه فتزالت آية تدمج (قوله لانه صريح) ظاهر  
 كلامهم أن الصريح ما كان ينفذ كالعصود من متقى وسيد كالمصنف فى الفاظ النكاح قال ط قسص ظهار  
 الهازل ولا وجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يمينته وان طالت المدة هندية (قوله ودواجه) من الشبهة  
 والمسا والظن الذى فرجهما شهوة أما المس بغير شهوة فخرج بالاجماع نهر (قوله للمنع من التماس الخ)  
 أى فى قوله تعالى من قبل أن ينشأ ما نه شمل الوطء ودواجه ولا موجب فيه لفعل على المجاز وهو الوطء  
 لا يمكن الحقيقة فيصير الكل بالنص كفى الفصح قلت ونحوه وج المس بغير شهوة بالاجماع غير موجب للعمل

(و) استغفر وكفر لظهور فقط) وقيل ماله أنوى لوطه (ولا يعود) لوطها ثانيا (قبل الكفارة (وعوده) المذ كوفي الآية (عزمه) هزما مؤكدا نلو صرم ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه (هـ) استباحة (وطئها) أى رجحون عاتقها أو غير بدون الوطء قال الفراء العود الرجوع واللام بمعنى من (وقامرة) أن تطالبه (بالوطء) لتعلق حقهابه (وطئها) أن تنحس من الاستفاح حتى يكفر وعلى القاضى الزامه) بالتكفير دفعا للضرورة ما يحس أو ضربا إلى أن يكفر أو يطلق فان قال كبرت صدق عالم يصرف بالكذب ولو قبله بوقت سقط بحبه وتعلقه بعيشته الله تعالىه خلافا مشبهة فسلان (وان نوى م مطلب بلغان بمجدره الله مسندة

على الجاحل خلافا لما لى البحر (قوله ولا يحرم الثغر) أى إلى ظهرها أو بطنها ولا إلى الشعر والصدر يمر أى ولو بشهوة بخلاف الظن الذى الفرج يشهوة يكسر (قوله للشفقة) أعاد أن التقييل لا يحرم إلا إذا كانت من شهوة وبغى فتعديداً لا يكون على الفم لأنه على الفم وجوب حومة المصاهرة مطلقاً تأمل (قوله حتى يكفر) غاية لقوله فيحرم وهذا الإكبر مؤقتاً وبه وتساقت بمعنى الوقت كما يأتي (قوله وان عدلت المباح) قال فى النهر أقاد بالغايت أى بقوله حتى يكفر أنه لو طئها ثلاثاً ثم عدلت اليه تعود بالظهور وكذا لو كانت أمة ما شراها وانفسى العدة أو كانت حرة ففطنت حرة بدار طرب وسيت ثم اشتراها لا تجل له ما يكفر (قوله) وكذا العان) أى تبقى حرمته بدون عدلت اليه بعد زوج آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يغير حاله أحد هاهنا أطيلة العان كسباً حتى تقر برعوا حتى أن تكون أمة أو مراً ثم تخرج لها من أطيلة العان فلا يجمع تصور المسئلة بما يضافهم (قوله تلبس واستغفر) قال فى البحر الاستغفار من قولى للموطن من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهى حومة الوطء قبل الكفارة اهـ وأعادته لم يثبت حديث كما فى الفتح لكن نقل لوج أنقى من العلامة م أنه ذكر محمد بن الأصيل فقال باب الظهور بلفظان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً نال من امرأته فوقع طمها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر ٣ وبلاغات محمد مسندة وقد أسندته فى كتاب الصوم (قوله) وقيل عليه أخرى لوطه) ظاهره أن القائل به من أهل المذهب وليس كذلك لما فى الفتح فلا يقبل تكفاراته كقتل من جر من العاص وقبضة وسعيدين بجبر أو الزهرى وقتاد ولا ثلاث كفارات كاهو من الحسن البصرى والخصى (قوله ولا يعود إلخ) فان عاد تلبس واستغفر أيضاً القيلم الحرة قبل التكفير (قوله عزما مؤكدا) أى مستمراً بديل ما بعده ط (قوله لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكداً لا لها وجبت ماله بنفس العزم ثم سقطت كقالت بعضهم لأنها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد يمر من البدائع لكن فى فى الباب الآتى ولو عزم ثم أبانها سقطت اهـ ويمكن الجواب بأنه عزمه من عدم الوجوب مسامحة (قوله) على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله فى البحر ومرار المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطء لأنهم قالوا المراد فى الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا وروى وهو انما يكون باستباحة بعد غفر بمها لكونه ضد العزم لا نفس وطئها (قوله أى رجحون إلخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأول العاطفة بديل أى التفسير بولات تفسير العود بالعزم على استباحة الوطء مبنى على أن الآية على تقدير مضاف أى يعودون لعدا أو لنقض ما قالوا يكسر وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله من الفراء تأمل (قوله وعلى القاضى الزامه) اعترض بأنه لا فائدة لإجبار على التكفير إلا الوطء أو الوطء لا يقضى به عليه الأمانة واحدة فى العمر تكفى فى التقسيم ولو هذا لوصار عتياً بعد ما وطئها لا يؤجل قال الحوى وفرض المسئلة فيما إذا لم يطأها قبل الظهور أبداً يعود وقد يقال فائدة الإجماع على التكفير رفع المعصية اهـ أى أن الظهور معصية محالة على الاستماع من حقه الواجب عليه ماله تقيامه برفعها لفسخه كأيام المولى من أمر أنه يقر بانها فى المدة أو يفرق بينهما فان لم يقر بها ماتت منه طبع الضرر منها (قوله يحس أو ضرب) أى يحسه أو لآمان أبى ضربه كفى البحر (قوله ولو قبله وقت إلخ) فلما أدر فبأنها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة يمر والظاهر أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثر أنه لا يكون إلا بعد عدمه وكنه وهو الخلف أو التطبيق يقتضى ط وهو ظاهر فى الزلفى فغير هذا المثل وقول من قال أن الظهور بين واحد لأن الظهور مشتركين القول وروى بعضه وبين تصرف مشروع مباح اهـ ثم رأيت فى كتابى الحاكم ولا يدخل على الظاهر إلا ما دون لم يعامها أو بعد أشهر اهـ (قوله بخلاف مشيئة فتلان) فانها لا تطلب بل أن شاعلتان فى المجلس كان لظهوراً كفى النهر ح (قوله وان نوى إلخ) بين لكنايات الظهور وأشار إلى أن

صريحه لا بد فيه من ذكر العزو بجر (قوله لانه كتابه) أي من كتابات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا  
 قوى به الطلاق كان باثنا كلفنا الحرام وإن قوى الإيلاء فهو إيلاء عند أبي يوسف وظهر عند محمد والصحيح  
 أنه ظهر عند الكل لأنه تعريضهم كذب التشبيه اهـ ونظر في الفتح بأنه أغماج في أنت على حرام  
 كأي والكلام في خبر دانت كأي أي بدون لفظ حرام قلت قد يجب أن الحرة من امرأة أو  
 لم تدكر صرحا أو قال الخبر الريلي وكذا لو قوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون ظهارا وينبغي أن لا يصدق  
 قضاء في إرادته إلا إذا كان في حال الشارو ذكر الطلاق اهـ (قوله أوحذف الكاف) بأن قال أنت أي  
 ومن بعض الذين جعله من باب زيد أسد دومتني عن القهستاني قلت و يدل عليه ما تدكره عن الفتح من  
 أنه لا يمين في التصريح بالإيلاء (قوله لنا) لانه مجمل في حق التشبيه فالحق بين من أراد محض لا يحكم بشيء  
 فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكره تبعه البحر والنهر والنفى في الفتح وفي أنت أي لا يكون مظهرا أو ينبغي  
 أن يكون مكره واقصد صرحوا بأن قوله لا وجهه يا أخيه مكره وفي حديث رواه أبو داود أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لا امرأته يا أخيه فذكر ذلك لرسوله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 التشبيه ولو لا هذا الحديث لم يكن أن يقال هو ظهار لأن التشبيه في أنت أي أقوى من معذرة كراهة اللفظ  
 يا أخيه واستمارة بلا شك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكما  
 سوى الكراهة والنهي فصل أنه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله أن يقول لها  
 يا بنتي أو يا بنتي ونحوه اهـ (قوله من ظهار) لانه شبهها في الحرمة بأمة وهو أداسهها بظهارها يكون  
 مظهرا فيكها أولى نهر (قوله أو طلاق) لان هذا اللفظ من الكتابات وهو يقع الطلاق بالنية أو دلالة  
 الحال على ما صرح وقوله كأي تأكيده لحرمة قول أو ما لو قامت دلالة على إرادته الطلاق بأن سألته ما به وقال  
 نويت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لان دلالة الحال قد تظاهرت تقدم على النية في باب الكتابات  
 فلا يصدق في نية الأدي لان فيه تفضيل عليه تأمل هذا ولابد في هذه المسئلة ما إذا قوى الإيلاء أو مجرد  
 التعريض وفي التاتر خاتمة من الخط وإن قوى التعريض لا يبره صحت نية وشبهها في الثانية أنوى الطلاق أو  
 الظهار أو الإيلاء فهو على ما في ما في قال الخبر الريلي وإذا قلنا بصحة نية التعريض يكون إيلاء عند أبي يوسف  
 وظهر عند محمد وعلى ما صرح فيما تقدم يكون ظهارا على قول الكل لأنه تعريضهم كذب التشبيه وانما إذا كررنا  
 ذلك لكثره وقوصه في ديارنا اهـ قلت وفي كأي إلحاكم وان أراد التعريض ولم ينو الطلاق فهو ظهار اهـ  
 (قوله ثبت الأدي) لعدم الزات لملك النكاح وان طال ط (قوله في الأصح) لأنه تعريضهم كذب التشبيه  
 كسمره قال في الحاشية وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء الأصح الأول (قوله لانه صريح) لان فيه  
 التصريح بالظهار فكان مظهرا سواء قوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بجر وعندهما إذا قوى  
 الطلاق أو الإيلاء فعلى ما في ما في قال خبر الريلي وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يصدق في إبطال الظهار وكذا  
 إذا أراد به اليمين فيكون موبلا ومظهرا آثار خاتمة (قوله من أمته) أي لا يصح ظهارا منها بشدة أمابقاء  
 قبضه لمار أنه لو ظهر من زوجته الامة ثم اشتراها في الظهار لان حرمته الظهارا إذا صدقت المحل لا تزول  
 إلا بالكفارة كأي النهر (قوله ثم أجازت) أي أجازت النكاح وانما يابطل الظهار لانه صادق في التشبيه قبل  
 الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره على الإجازة وتعلم في البحر (قوله كالإيلاء) فانه لو ألى من كان موبلا  
 من زوجته كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لا ترفع الحرمة وهي متعددة بتعدد هجر وفي  
 الإيلاء له ثلث حرمات الاسم الكريم وهو ليس بتعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فان يعمل صدق قضاء الخ)  
 أقول الذي في فتح القدير لو كرر الظهار من امرأته واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجالس تشكر الكفارة  
 بتعدد الا ان قوى بعد الأول تأكيده فصدق قضاءه قبله كأي في المجلس للمجالس اهـ ومثله في  
 التعريض لانه من السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والعقد الأول اهـ وبه

وأنت على مثل أي و  
 كأي وكذا لو حذفت على  
 خاتمة (أو أظهار أو طلاقا  
 صحت نية) ووقع ما فاه  
 لانه كتابه (والا) بنو شيأ  
 أوحذف الكاف (لغا)  
 وتعين الأدي أي البر يعني  
 الكرامة ويكره قوله أنت  
 أي ويا بنتي ويا بنتي  
 وهو (و) بأن على حرام  
 كأي صرح ما فاه من ظهارا أو  
 طلاقا) وفتح أوادة الكرامة  
 في إيداع لفظ التعريض وان لم  
 ينو ثبت الأدي وهو الظهار  
 في الأصح (و) بأن على  
 حرام (كظهور أي ثبت  
 الظهار أو الغير) لانه صريح  
 (ولا ظهار) صحيح (من  
 أمته) ولا عن نكحها  
 بلا امرها ثم مظهر منها ثم  
 أجازت لعدم الزوجية  
 (أنت على كظهور أي ظهار  
 من) إجماعا (وكفر لعل)  
 وقال مالك وأحمد يكتفي  
 بكفارة واحدة كالإيلاء  
 (ظاهرا من امرأته من ألى  
 مجلس أو مجالس فعليه لعل  
 ظهار كفارة فان صفي  
 التكرار) والتأكيده (فان  
 بمجلس صدق قضاء) (والا)  
 على المعتد

وكذا لوقاعه بنكسها كس  
من التائزانية (فروع) \*  
أنت على كل يوم  
تعد ولو أن في تحذوه  
فربها ليل ولو قال تكله  
أي اليسوم وكلها يوم  
فكما جاء يوم صار مظاهرا  
نهارا آخر مع بقاها الأول  
ومى على بشرط متكرر  
تكرر ولو قال تكله أي  
رمضك كل يوم جب كاه  
تعد استقسانا وبمع  
تكفيره في وجب لاني  
شبهان كن ظاهر واستنى  
يوم الجمعة مثلا ان كلف في  
يوم الاستسقاء لم يجز والاجاز  
تأخرات بقى بحر

\*(باب الكفارة)\*

اختلف في سبها والجهد  
أنه الظاهر والعود (هي)  
لفعن كفر الله منه الذنب  
محامورا (تحرر)

مطلب لا استغفار في جعل  
المصيبة سببا للعبادة

فعله اختبه الامر على المصنف والشاخر حرأيت ط ينسبه على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظاهر  
والكفار فلو فعله بنكسها بما عاين الكفر أو كثر أي في قوله لو قال ان تز وجئت فأتشعلى تكله أي سبها  
مرة وكذا لوقاعه بشرط متكرر وكما يأتي قريبا (قوله اتحد) أي كان نهارا واحدا بحر فيقول بكفارة واحدة  
هندية وليس له أن يقر بها ليل اه ط أي قبل الكفارة لانه ظهر أو لم يظهر (قوله تحدد) أي الظاهر كل يوم  
فأما في يوم بسط لظاهر ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر اه أن يقر بها ليل بحر لان الظرف  
فيه معنى الشرط اه ط وإذا عزم على وطئها نهارا لزمه كفارة ذلك اليوم ودون ما مضى لبطانه كاهو نهار  
(قوله فكلها يوم صالحا) في العبارة سقط وخصما في العرائن على تكله أي اليوم وكلها يوم كان  
مظاهرا منها اليوم وأما في بطل هذا الظاهر اه أن يقر بها في الليل فإذا عزم على مظاهرها نهارا آخر  
داعيا غير مؤقت وكذلك كسها يوم صار مظاهرا نهارا آخر مع بقاها الأول اه ومقتضاه ان تكفر اليوم  
الأول إذا عزم فيه ثم بعده إذا عزم تكفر من كل واحد من الأيام السابقة على يوم مزعمه بقاءه نهارا كل يوم مع  
تعدد ما يأتي بعده لان كسها أو الاعتقاد بخلاف كل لانتها العموم للأفراد أي الأيام مثل قوله كل يوم  
في المسئلة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقولهم كسها في العرائن أو كسها في العرائن على تكله أي في متكرر  
المتنول كسها في البحر (قوله وبمع تكفيره) (جب) وكذا في رمضان فبما يظهر بل أولى (قوله لاني شعبان)  
لأنه وطأ هافيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظاهر والكفارة فلا سبحة الوطء الممنوع شرعا عند العزم  
عليه فلا تحبب له والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونه وطئها في وجب أو لانه لا يطوع قبل التكفير لانه  
الالتزم به والاستغفار ويزم التكفير عند العزم على الوطء يوم التكفير بالظاهر السابق لا بالوطء فلا  
يصح التكفير في غير مده أو وطئها قبله أو لا فاعلم والله سبحانه أعلم

\*(باب الكفارة)\*

(قوله اختلف في سبها) أي سبب وجوبها أما بسبب مشروعيها فبما سبب وجوب التوبة وهو اسلامه  
وبعده مع الله تعالى أن لا يصعب إذا عصاه تاب لأنها من غم التوبة لأنها شرعت للتكفير بحر (قوله)  
والجهد أنه الظاهر والعود) أي هو كسبها وقيل الظاهر فقط والعود شرط لان سبها ما تنضاف اليه  
وقيل عكسه وقيل العزم على إباحة الوطء وهو قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه في الفتح أول الباب  
السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظاهر حيث قال في الطرقة الحسنية لا استغفار في جعل المصيبة سببا للعبادة  
التي حكمها أن تكفر بالعصية وتذهب السيئة خصوصا إذا صار معنى الزجر فيها مقصودا أو أفعالها أن تجعل  
سببا للعبادة الموصلة إلى الجنة اه وفيه أيضا أنه لا تخبر لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان لما د  
الاشتقاق لا المشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محامورا) كذا في المصباح والاشتقاق في البحر من المحام  
أنه من عنة من الستر لعلها ما أخذه من الكفر وهو التعطية والستر اه ومنه معنى الزجر كفر وظاهر  
هذا أن العصية لا تنحصر من المصيبة بل تستمر ولا يؤخذ من سبها ما هو أحد قولين وأن الذنب يسقط  
بما دون توبه وبالعصية من الطريقة الحسنية لكن بخلافه ما من البحر من أنها من غم التوبة  
وهو الظاهر (تنبه) \* ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتناق وصام وأطعم يوم بشرط لوجوب  
القدرة عليها ولعصية التوبة المقارنة لعلها لا تتأخر وتصر فله مصرف الزكاة لكن الذي مصرف لها أيضا  
دون الحرف وفيه كلام سبها في وصفها أنها موقوفة وجوبها بعبادة آداة وحكمها سقوط الواجب من الغنة  
وحصول الثواب المقصود لتكفيرها خطايا وهي واجبة على التراخي على العمى فلا يأثم بالتأخير من أول  
أوقات الامكان ويكون مؤدبا لأفاضا وبتضييق آخر عمره فبما يؤخره قبل أدائها ولو تأخر من تركه بلا  
وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز لا في الاعتناق والصوم وعمله في البحر قلت لكن مر أنه يجب على  
التكفير بالظاهر ومقتضاه الأثم بالتأخير وأيضا حديث كانت من غم التوبة يجب تجيلها فقامل (قوله تحرر)

وقبة) لابد أن تكون الرقبة غير الظاهر منها الملقى الظهريه والتراخية أمة تحت رجل ظاهر منها ثم اشتراها  
 واشتقها عن ظاهر قبل لم يجر عند همل خلا لا يوصف بحر وقبة من التراخية سقلا لابد أن يكون المقت  
 صحيحا إلا أن مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وأن أجاز الوتر ولو برى جاز (قوله قبل الوطه)  
 ليس قيد الحصه بل الوجوب ونفي الحرمة ونفي الوطه وعب (قوله بقية الكفارة) أي بمن تقارنه لا عنه  
 أو لشراء القريب كإبائى (قوله فلو رث أباه) تفرغ على قوله أي احتاقها فانه يثبت أنه لا بمن مسنمه  
 والأثر جبري ومورد أثارت الأب أن عليك ذرهم من الابن تكلمته ثم قوت منه فلو نوى الكفارة حين موتها  
 لم يجره بخلاف ما لو أها عند شرائه أنه كإبائى (قوله ولو صغير الخ) تعمم الرقبة لان الرقبة كمثل الهداية  
 عبارة عن الذات أي الشيء الموقوف المملوك من كل وجه اه فتعمل جسيم مذكور وله من كل وجه متعلق  
 بالمرقوق لان الكفا في الرقبة شرط دون الملك ولا جازا المكاتب الذي لم يرض فسيب لا المذرة عنه يخرج الجنين  
 وإن ولدته لا قل من ستة أشهر لانه وقبة من وجهه من الأم من وجهه حتى يعق باعتاقها كإبائى العبر من  
 الحميا ويحصل الكبير ولو صفقا نسا والمريض الذي ربح ربه أو المصوب إذا وصل إليه بحر لكن في  
 الهندية عن غايه السروجي ولا يجرى الهرم العاجز (قوله أمباح الدم) عزاه في الصرائي جامع الجوامع  
 وذكر قبله عن محمد بن عباد أفاضي بدمه ثم اعتقه من ظاهره ثم عفى عنه لم يجر ومثله في الغنم وظاهر الاول الجواز  
 وإن لم يبع منه ولو لم يمسح فانهم (قوله أو مرهونا) في العبر من البدائم وكذلك الوأفق عدا مرهونا فاسي  
 البعدي الذين فانه بحر ومن الكفار فو يرجع على المولى لان السعابه ليست تبدل عن الرق (قوله أو مدونا)  
 أي وإن اشترا الفراه استعملان استعتراف الدين ورقبه واستعماله لا يخل بالرق والمالك فان السعابه لم  
 توجب الانساج عن الحرية فوقع بحر برمان كل وجهه غير بدل طله بحر عن الحميا (قوله أو مرته) أي  
 بلا خلاف لانها لا تحتل كذا في الفسخ (قوله وفي المرداخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن  
 مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره هنا وظاهر الفسخ اشتراط الجواز في المردفاته قالو يدخل  
 في الكفارة المردف والمردفة ولا خلاف في المردفة لانها لا تحتل وظاهره أن المردفة أهة يقتل وفي النهر وفي  
 المردف خلاف والجواز قال الكرخي كجواز حتى حلال الدم ومن منع قاله بالردة صار حيا أو صرف  
 الكفارة إليه لا يجوز اه أي لان احتاقه في حكم صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا العمل أن احتاق  
 الحر في لا يجرى احتاقا فإذا أطلق في الفسخ صدم الاجزاء لكن في العبر من التراخية فلو أفتى صدم حرها  
 في دارا الحر بان لم يخل سيئه لا يجوز وإن خلى سيئه فليما اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان  
 صم به يسمع والالا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق بين ظاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر أنه  
 لا يجوز يحصل الثانية على الذي له أصم وهو الآخر فسخ (قوله أو خصبال قوله أو قرناه) لأنهم وإن مات  
 فبهم حسن المنفعة ككفارة مقصودة في الرقيق إذا قصود فيه الاستعداد ذكر أو أثنى على ثلثي قالوا ان وطه  
 الأمة من باب الاستعداد فإذا لم يكن وطوها كان استعدادها قاصرا لا استعدادا وحتى (قوله أو مقطوع  
 الاذن) أي إذا كان السمع باقيا بحر لان الفسخ هذه المسائل التي تنفوي غير مقصود في الرقيق أما  
 إذا جرح من الاكل فانه يردى إلى هلاكه ومنفعة الاكل فيسقط ففكان حاله كالحاكم كالرخص الذي  
 لا يرجع رده وحتى (قوله أو كاتبا) لان الرقبة كمثل وان كان الملك ناقصا لم يجوز االاتفاق فيها  
 بمقتضى كمال الرق لا كمال الملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز رضا كإبائى بحر (قوله لا الوارث) أي لو اعتقه الوارث  
 عن كفارته لا يجوز رضا لان المكاتب لا ينتقل إلى ملك الوارث بدموت سيده لبقاء الكفا بهدمونه فلا ملك  
 للوارث فيه بخلاف سيد موانعها أو اتفاق الوارثه لتضمنه الابرامع بدل الكفاية المشتق للاعتاق بحر  
 (قوله شراء قريسه) أي قريب الميسود هو كل ذي رحم محرم منسوم المراد بالشراء أنكه بهدمونه يدخل  
 فيه قبول العتق والصدق والوصية (قوله بنية الكفارة) الباع بغير مع فلو تأخرت البسطن الشراء موطنه

وقبة) قبل الوطه أي احتاقها  
 بنية الكفارة فلو ورث أباه  
 نالوا بالكفارة لم يجر (ولو  
 صعبا) رضيعا (أو كافرا)  
 أو مباح الدم أو مرهونا أو  
 مدونا أو باعحت حياته  
 أو شرط في المردف وحرى  
 خلى سيئه خلاف (أو  
 أصم) إن صم به يسمع والالا  
 لا (أو نصبا أو محبوبا)  
 أو ورثاه أو قرناه (أو  
 مقطوع الاذن) أو  
 ذاهب الجانبين وشعر  
 لحية أو رأس أو مقطوع  
 أنف أو شفتين إن قدر على  
 الاكل والالا (أو أورد)  
 أو أمش (أو مقطوع إحدى  
 يديه أو إحدى رجله) بمن  
 خلاف أو مكاتب لم يؤد شيئا  
 واشتقته مولا لا الوارث  
 (وكذا) يقع رضا (شراء)  
 قريه بنية الكفارة لانه  
 بصنعه



لم يجوز كسره قال في البر وما الى الخاضعين باب حتى القربى ولو كل رجلا بان يشترى اياه بقبعة بعد شهر  
عن ظهارة فاشتراه الوكيل بعتى كما شراوه يجزى من ظهوره الاثر اه ثبني على الغامقوله بد شهر ثم خالفه  
الشروع وهو عتق المهر عند الشراء اه **(قوله بخلاف الارث)** أي لو فوى عتاقه منها عند موت مورثه  
لم يجوز لان الارث جري كسره **(قوله ثم بابقه)** أي قبل المسبب بخر **(قوله استخسانا)** وفي القياس لا يصح  
لانه بعتى النصف عنك النقصان في الباقي فصار كواحق نصيب من العبد المشترك ضمن نصيب شريكه  
وبه الاستخسان أن هذا النقصان من آثار الحق الاول بسبب الكفارة في ملكه ومثله غير مانع كمن أحضع  
شاة لخصه وأصاب السكين فيها فذهب بعلاف العبد المشترك كما أتى بيانه وهذا عند ما عندها ما عندها  
فالحق لا يجزى أفلواحق نصف عبده ولم بعتى الباقي باز عند ههنا لانه بعتى كله منح **(قوله لا يجزى فانت)**  
جنس المنفعة أي منفعة البصر والسمع والنفق واللباس والسقي والعقل فهستان في المراد فونت مسفعة  
بتمامها ط أي منفعة مقصورة من العبد فلا بد فونت مسفعة النسل في الخصى ونحوه **(قوله ومريض)**  
لا يرجع برؤه لانه ثبت حكم بخر وبني تقييده بما إذا مانع من مرضه كذا تأمل **(قوله وساقط)**  
الاستئان لانه لا يحد على المنع بخر من الوالدية لكن فيه أن ذلك لا يقدح في جنس المنفعة بالكية  
وأما بقصها وقد مر أنه يجوز عتق الشيخ الغاني والطفل تأمل وجوب الغنق لاسقاط الاستئان العاجز من  
الاكل وظاهره أنه يجوز منه بالكي فوعيه فلا إشكال **(قوله والمقتول عدا)** منه أشل البدن أو  
الرجلين والمفلوج اليابس الشقي والمتعدو الأصم الذي لا يسمع شأ على المختار على الوالدية بخر **(قوله أو)**  
أه إمامه يعني إمامي البدن فلو قال أو إمامهما لكان أولى ليخرج إمامي الرجلين إذا منع قطعهما  
كأن السراج شربا ليلية **(قوله أو ثلاث أصابع)** لان كسره حكم الكل فتح **(قوله من جانب)**  
بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كسره لأنه يمكنه المشي بلسانك الصا باليد اليسرى والى على  
الرجل الأخرى **(قوله ومعتوم مفلوج)** عبارة أخرج عن الكافي وكذا الهنوء المفلوج يدون دوا وهي كذلك  
في بعض النسخ وفي بعضها مفلوج **(قوله ولا يجرى مدبر وأموال)** لاستحقاقهما الحرية بحصة فكان  
الرفق بهما ناقصا والافتاق عن الكفارة بعد ذلك الرق كالبصع فذا لا يجوز بيعهما بخر **(قوله ومو كات)**  
أدى بعض بدله لانه يقرر بعبود **(قوله جاز)** لانه بالتميز بطل عقد الكتابة **(قوله وهي)** أي صفة  
تغيرت نفسه **(قوله لكن النقصان)** لان نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لعدم استدامة الرق فيه ثم  
يحول اليه بالعنان لو مو سر اضداد الإمام أمالو عمر أوسى العبد في بقية قيمته حتى متى كله فلا يجوز  
اتفاقا لانه حتى عوض وعندهما يجوز لو مو سر لانه حتى كله باعتاق البعض بناء على عتق الرق الاضاق عنده  
لا عندهما **(قوله لا لزمه قبل التماس)** فالشرط للحل مطلقا اتفاق كل الرقة قبل التماس ولم يوجد  
فتقر والتم بذلك الوطه ثم لم يحسب اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكتفى معه حتى النصف الباقي لأن  
المجموع حثت ليس قبل التماس بل بعينه بل بعينه بل بعينه فلهذا هو الشرط حتى الحرية بعد المجموع كما  
كانت إلى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقة أي قبل التماس الثاني لصل هو وما بعد وما عاقب الغنم  
هذا عنده ما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطه اعتاق لكل كسره **(قوله فان لم يجد)** أي وقت الاداء لا وقت  
الوجوب بخر وسأني في المروع **(قوله وان احتاجه لخدمته)** مبالغة على المفهوم فكانه قال أمان  
ويجدتين هتفه وان احتاجه لخدمته **(قوله أو لخدمته)** قال في البر في الدائم لو كان في ملكه  
رقة صالحة للتكثير يجب عليه بخر رهاسوا كان عليه دن أو لم يكن لانه واجد حقيقة اه وصله أن  
الدين لا يمنع بخر الرقة الموجود حتى منع وجوب شرائها على أحد القولين اه **(قوله يعني العبد)** أي  
ان التمير في قوله يكون زمانا راجع لغيره هذا التأويل صاحب البروتية في التبر والمخبر الشربا ليلية  
**(قوله ويقتل الخ)** هذا هو التباذول فان كونه لخدمته يتنافى كونه زمانا **(قوله لكنه يحتاج إلى نقل)** أي

بخلاف الارث واعتاق  
نصف عبده ثم بابقه منها  
استخسانا بخلاف المشترك  
كما يجزى (لا) يجزى فانت  
جنس المنفعة لانه هالك  
سكنا (كالا على الجنون)  
الذي (لا يعقل) فمن يطبق  
يجوز في حال افاقته ومريض  
لا يرجع برؤه وساقط الاستئان  
(والمقتول عدا) أو إمامه  
أو ثلاث أصابع من كل يد  
(أو رجلاه أو يد رجلاه  
من جانب) ومعتوم ومفلوج  
كافي (ولا) يجزى (مدبر)  
وأم ولد ومو كات أدى بعض  
بدله ولم يجوز نفسه فان جاز  
لغيره وجاز في حيلة الجواز  
بعد ادائه شيئا (واعتاق  
نصف عبده مشترك ثم بابقه  
بعد عتاقه) لكن النقصان  
(ونصف عبده من تكفيره  
ثم بابقه بعد دوا من ظاهره  
منها) لا لزمه قبل التماس  
(فان لم يجد) الظاهر  
(ما عتق) وان احتاجه  
لخدمته أو لخدمة دينه لانه  
واجد حقيقة مانع فائق  
الجوهرة عند تقديم  
بخر الصوم الا ان يكون  
زنا انتهى يعني العبد  
ليوافق كلامهم ويقتل  
وجوهه لا على لكنه يحتاج  
إلى نقل

لان مالى الجوهرة بمحمل وعارض مالى التارنات من قوله ومن ملك وقت لزمه العتق وان كان محتاج اليها اه  
وكذا قول البدائع المتقدم لانه واحد حقيقة أى فان النص دل على احزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا  
واحد فان قلت المحتاج اليه كالعلم والاعمال التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن احزاء التيمم  
مرتبة فى الص على عدم وجدان الماء قلت ذكر فى الفتح أن الفرق عندنا أن الماء صوم وبأسا كنه لعطشه  
واستعماله محظور وعليه خلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولو قبل يجوز الصوم اذا كان المولى  
زمنلا يجبر من يخدمه اذا اعتقه كان له وجوبه فظهور ظاهر اذا لم ينزل الاعتاق فحسب مال الاطلاق كما  
اذا كان بكسبه و ينفق عليه ونحو ذلك فاعلم اعتاقه قسم ذلك مما يخالف قواعد الشرع فلا يحتاج  
الى نقل بخصوصه كالاختفى **(قوله ولا يعتبر مكنته)** أى لا يكون تبه قادرا على العتق فلا ينعن عليه به وسواء  
رقبة بل يجره الصوم لانه كلباسه وليس أهله خزانة وتقيدهم بالمكن يبد أنه لو كان له بيت فغير مكنته  
لزم به معنى فى المرامتى ولا تعتبر ثيابه التى لا بد منها اه ومفاد لزوم مع ما لا يحتاجه منها ط **(قوله)**  
**اوله مال الخ)** أى عن عبد فاضلا عن قدر كفايته لان قدره ما سقى الصرف فصار كالعالم ومنها قدر كفايته  
لقوت يومه ولو حفرنا والا فتوت شهر بحر والحاصل أن المسئلة على ثلاثة أوجه من ملك الرقبة لا يجره  
الصوم ولو محتاج اليها على ما سقى نفسه وان وجد غيرها لم هو مشغول بمحتاجه الاصلية كل من فهو بمنزلة  
العدم لانه ليس عين الواجب ولا معد التصسية وان وجد ما أعد لتخصيصه كلباهم والذئاب وهو مشغول  
بحوائجه الاصلية فان صرفها اليه يجره الصوم لتبقى عجزه والا فتقر ان أحدهما لا يصير منزلة لعدم  
لحاجة اليه والاخر ان ماله لا يعد لتخصيصه فهو واحد للرقبة حكما اذا فاده الحق والقولان المذكوران يثبت  
اليهما كلام محمد كما أوضح فى البحر **(قوله اوله مال غائب)** انظر اه لى ليقى به ولا يجره الصوم وكذا لو  
كان من بغير خارجى رؤفاه يقتل للصحة بصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا ربحى رؤفاه يعلم كسائى  
وفى البحر من الحيط لوه دين لا يقدر على أخذ من مدونه يجره الصوم وقد فلا وكذا لو وجبت عليها  
كفارة فتدثر جهاز زوجها على عبده وهو قادري أدائه اذا غابته اه **(قوله ليجز)** أى الصوم من الأولى  
أما الاضاق فبان منطعا ثم هذا ذكر فى البحر محتا وأثره عليه فى النهر والمقدسى أخذنا فى الحيط عليه  
كفارتا بين وضده طعام يكتى لاحداهما ففصل من احداهما ثم أطعم من الأخرى لا يجره وصومه لانه أطعم  
وهو قادر ٣ على التكفير بالمال **(قوله بالهلال)** قال من لفظ الشهر من المقدس بسد لوفى بعض النسخ على  
بالهلال وحصله أنه اذا ابتدأ الصوم فى أول الشهر كلفا صوم شهرين تامين أو ناقصين وكذا لو كان أحدهما  
تماما والاخر ناقصا **(قوله وال)** أى وان لم يكن صومه فى أول الشهر رؤفة الهلال بان يتم أو صام فى أثناء شهر  
فانه بصوم شهرين ولو مولى كافى الحاكم ومن صام شهر بالهلال لم يفتقر من وقدم قبله خمسة عشر رجده  
خمس عشر يوما أجزاء **(قوله ولو قدر الخ)** أماد ان المراد بعدم الوجود قوله فان لم يجد الخ عدما ستر الى  
فراغ صوم الشهر من بحر **(قوله لزمه العتق)** وكذا القدر على الصوم فى آخر لا طعام لزمه الصوم وانقلب  
الاعطام فلا شرب ليلية **(قوله وان صرغ فلا)** لانه شرع مسقطا لما لم يمتنع أى وقد علم ان التان لا يلزمه  
الاعطام ان قطع على الفور أو المضى عليه ولو قبله صلا بمنزلة الشرع فى التسليل لزمه إتمامه وحتى لكن  
يشترط كون المضى عليه وقت النية اذ لو كان بعد ازوال لا يمكنه الشرع ولا يكون الزم على المضى بمنزلة  
الشرع كاتر زلف الصوم **(قوله ليس فيه ما رمضان الخ)** لانه حق الصبح المقيم لا يسع غير فرض الوقت  
أما المسافر فله ان يصوم من واجب آخر وفى المربى وابتان كاطم فى الاصول فى بحث الامر والمراد بالايام  
المنبهة يوم السبت وايام التشرى لان الصوم بسبب النهى فيها ناقص فلا يأتى به الكمال وأذا فاده  
لا يشترط أن لا يكون فيها وقت ندومه لان للذوق المعين اذا قوى نفسه واجبا آخر وقع عاوى بخلاف  
رمضان بحر وصوم روض يوم الطار عليه فيلو كان مسافر او صام رمضان من كفارته **(قوله وكذا كل**

ولا يعتبر بمكنه ولوله مال  
وعلمه من مثله ان أدى الدين  
أجزاء الصوم والا فتقر ان  
لوله مال غائب انظره  
ولو عليه كفارتان وفى ماله  
رقبة فسام من احداهما  
ثم اعتق من الأخرى  
ليجوز ويكسبه مجاز (صام)  
شهرين ولو لم يمتنع (شهرين)  
بالهلال والاثنين ولو مولى  
قدس على الضرر برب آخر  
الاخير لزمه العتق وأثر  
يوسه ندبا ولا قضاء لو أطر  
وان صلا فلا (متابعين)  
قبل السيس ليس فيه ما  
ومضان وايام نخس من  
صومها) وكذا كل

(قوله لانه أطعم وهو قادر  
الخ) هكذا نسخة المخطى  
لفظ أطعم ولعل الصواب  
صام وهو قادر الخ تأمل اه

صوم الخ) ككفارة قتل وانظار وعين وفي الجرح عن أيمان الفتح وكذلك ذوال مشروط فيه التتابع معناه أو  
مطلقا بخلاف المعلن الخاطيء عن اشتراطه فان التتابع فيصون لزوم لكن لا يستقبل اذا أخر فيه يوما كرجب  
مثلا فانه لا يزدي به رمضان وحكمه ماذ كراهه (قوله فان أخر) أعاد أوله كل نسيان يفرغ في الكافي  
(قوله بخلاف الحيف) فانه لا يقطع كفارة قتلها وانظارها لان الاعتدال شهرين خالين عنه بخلاف كفارة العين  
وعليها أن تصل ما بعد الحيف عقبه فلو أخرت بعده يوما استقبلت لتركها التتابع بلا ضرورة أما النفس  
فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وتعمق في الجرح (قوله الا اذا أيسر) بان صامت شهر اشتراقت ثم  
أيسر استقبلت لانها قدوت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن التتابع أي قدوت عليه قبل اكمال الصوم  
بخلاف ما بعده ثم قل من الجبلا وعن أبي يوسف اذا جلت في الشهر الثاني بنت (قوله أو غيره) أي بغيره  
وهذا نص صحيح وهو مفهوم بالاولي (قوله وغا غير مقرر) كان وطئها بالامتناع وانما اناسيا كذا في  
الهندية امانا وطئها ثم ازالها بطل صومه ط وهذا داخل في قوله فان أخر (قوله كالوطئ في كفارة  
القتل) فانه لو طئ فيها ناسيا لم يستأنف لان المنع من الوطئ كفارة الظواهر المعنى يخص بالصوم نهر من  
الجهر وقال الاولى التعليق بان النص اشترط الصوم قبل نسيانها (قوله وغيره) كالبدائع والشفعة وغاية  
البيان والعناية والفتح (قوله وتقيدها بملك الخ) فيه ان التقيد بالعمد وقع في أكثر النكسب الغلط من  
ابن ملك وجهه للاحتراز عن النسيان بل هو قيد اتفاقي كافي الجرح (قوله لكن في القسم الثاني ما عاقله)  
حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها أي الظاهر منها عدا كافي المبسوط والخلم والهداية والكنافي  
والقدوري والمضمرات والزاكزي والشافعي وغيرهم بمجرد قول الاستيعابي في شرح الطحاوي بالقبيل عدا  
أو نسيانا لا يلحق أن يجعل العمد على أنه قيد اتفاق كلفه صاحب الكفاية ومن ناسي صومين تأييده علم  
الفتاوى صاحب النهاية اليه اه قلت وقد يقال ان ما في الاستيعابي صريح في تقديم على المفهوم كما تقرر في  
محله واذا مضى عليه في المتأخر وغيره كجملته ومضى عليه أيضا العلامة ابن كلب في شافعي منه وقال في هامش  
الشرح من هاتين أن من قال بالبعد لم يحسن لان العمد والسهو في الوطئ بالليل سواء اه وقال في الفتح  
والعناية ان جهاها في الاعداء أو ناسيا صوم ان الخلاف في وطئ ولا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين  
أبي يوسف والطرفين فعند جماع المظاهر منها انما يقطع التتابع ان أقصد الصوم وعندهما مطلقا لان تقدم  
الكفارة على التماس شرط بالنسب وتعمق تقرر في الفتح وانما قال في الحواشي البعوي بيان عدم الفرق بين  
السهو والعمد والظاهر لانه مقتضى دليل أبي حنيفة محمد (قوله لا طلاق النص الخ) ومن قواعدنا  
لا تحل المطلق على التقيد وان كان في حادثة واحدة بعد أن يكون في حكمين وإن منع من الوطئ قبل الطعام  
منع تحرير الجواز فترد على الحق والصيام فيصان بعده كذا قالوا فيه فنظر فان القدر في قيام الجز  
بالفجر والكبر والمرض الذي لا يرجو زواله أمر موهوم وباعتبار الأمور للموهومة لا يثبت الاحكام ابتداء  
يثبت الاستقبال نهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبر قوله لا يجزئه الا الصوم لان العبد  
لا يملك وان ملكه العتق والاطعام لا يصح الا بملك (قوله ولو مكاتب) لان مملكه غيره ثم لم يعلل في شرف الزوال  
(قوله أو مستنسى) هو الذي عتق بعضه موسى في بابيه وهذا عندنا ما عتدها فيقتض كما يكون حرا  
مدونا فيصع تكفيره بالعتاق والاطعام حتى (قوله على العبد) أي من حر بان اطر على الحر السفيه  
وهو قوله ما قلوا عتق عبده متعاضدا في قبحه ولو لم يجز من تكفيره كذا في تزاة الاكل وغيره نهر وأما في  
الجرح أنه يلغ فيه فيقال لمسا ليس له كفارة الا بالصوم (قوله ولم يتنصف) جواب عن سؤال كيف لزمه  
الصوم للذكور وهو صوم شهر بر لا يصح لمع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام  
والجواب أنه لم يتنصف لافي الكفارة من معنى العبادات والعبادة لا تنصف في حقها وانما تنصف العقوبة  
كالحد والنعمة كالنكاح (قوله وليس لسبعة منه) أي من صوم هذه الكفارة لان تعليقها بحق المرأة

صوم شرط فيه التتابع  
(فان أخر بعدد) كسفر  
ونفس بخلاف الحيف  
الا اذا أيسر (أو بغيره أو  
وطئها) أي الظاهر منها  
أو موطئ غيرهما أو غير  
مقطر بغير اتفاق كالوطئ  
في كفارة القتل (فيها)  
أي الشهرين (مطلقا)  
ايلا أو نهارا عدا أو ناسيا  
كافي المختار وغيره وتقيد  
ابن ملك الليل بالعبد غلط  
بحر لكن في القسم الثاني  
ما عاقله فنية (استأنف  
الصوم لا الا طعام ان وطئها  
في خلافه) لا طلاق النص في  
الاطعام وتقيد في تحرير  
وصيام (والعبد ولو مكاتب  
أو مستنسى وكذا الحر المحرور  
عده بالسفه على المعتد  
لا يجزئه الا الصوم)  
الذكور ولم يتنصف لافي  
فيها من معنى العبادات وليس  
للسيد متعاضدا (ولو)  
وصلة (اعتق سيده منه أو  
الطم)

لغير أي حر ليس له كفارة الا  
بالصوم

بمخلاف بقية الكفار انه ان علمه من موهم العلم تعلق حق عبده بغير **(قوله ولو امره)** أي أمر السيد  
 له بان سلك ذلك وأمره أن يكفر به اذ لا يمين الاختيار في أدامها كلفه أو بأمر العبد بالسيد لانه يضمن  
 تخليكه ثم التكفير به عنه كالو امره بالخبر بذلك **(قوله قطع عنه المولى)** فيمنع ما يتصور عبارة الفسخ الا في  
 الاضرار فان المولى يبعث عنه ليجعل هو فاذا عتق فعليه حقوقه **(قوله قبل يداوئيل وجوبا)** اختلاف في  
 الوجوب وعدمه ففي البصرين البدائع لو أسير بعد ما أحرم بذن المولى قبل لا يمين المولى انفاقه حتى لانه  
 لا يجب العبد على مولاه حتى فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب ليلية بتلها العبد بان  
 المولى قصار كالنقطة اه ملخصا قال ط وقد يقال من نفى الوجوب لا ينفى السبب بل يقول به مراعاة  
 لا تقول الاستح **(قوله لا يرجي برؤه)** فلو يرى وجب الصوم حتى **(قوله أي ملك)** الاطعام لا يختص بالتملك  
 كملك سائر لكن المراد به هنا التملك بما بعده الا باحقا قال في البدائع اذا أراد التملك أطعم كالقطرة  
 واذا أراد الاطاحة أطعمهم غدا وعشاء **(قوله ولو حكا)** أي فان الغفر مثله وفي الفهم سئاني وقد المسكن  
 اتفاق لجواز الصرف الى غيره من مصادف الزكاة اه ويجعل أن يكون مبالغة في قوله سئاني ليشمل ما لو  
 أطعم واحدا سئاني وما لكن يغني عنه ما يأتي من تصريح المصنف به **(قوله ولا يجوز غير المراهق)** أي لو كان  
 فمهم حتى لم يراهق لا يجوز واختلاف المشايخ في ماله الخ لوان في عدم الجواز بغير عند قول الكتز  
 والشرط غدا أن أوعشا أن متسعين واذ ذكر عند قول الكتز وهو قصر رزقيه عن البدائع وأما اطعام  
 الصغير من الكفاية فأنظر بقى التملك لا الاطاحة اه وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح وان وقع في  
 التهران الكلام هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكر عند قوله وان غدا هم وعشاء الخ كما  
 فعل في البصر وكذا في الفهر حيث قال هناك ولو كان فحين أطعمهم حتى يطعم لانه لا يستوفي كاهلا اه  
 وفي التاخر خاتمة واذا عكسا سكن وأحدهم حتى يطعم أو فو قد لا يجوز به كذا ذكر في الاصل وفي المبرد  
 اذا كانوا غلبا بغيره منهم يجوز اه وبه ظهر أمضات المراد الصغار وغير المراهق من لا يستوفي اطعام  
 المعتاد **(قوله كالقطرة قدرا)** أي نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير وصدق كل كاهله وكذا السويق  
 واختاروا هل يعتبر الكيل أو القيمة فهما كجلى صدقة الفطر بصر وفي التاخر خاتمة ولو أدى الدقيق أو  
 السويق أو الحنظل لكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الحنطة وصاع في دقيق الشعير  
 واليه مال الكتز في القدوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اه فقول البصر وصدق كل كاهله  
 مبنى على الاول تأمل قال في البصر ولو دفع البعض من الحنطة والبعض من الشعير بازاذا كان قدرا الواجب  
 كربع صاع من بر ونصف من شعير لا اتحاد المقصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كصنف صاع  
 من غر جلد سويق صاعين الوسط **(قوله ويصيرنا)** فلا يجوز اطعام أسلحه وفره مع أحد الزوجين ومملوكه  
 والهاشمي ويجوز اطعام الدخيل الحرفي ولو سئنا بغير قال الريني وفي الحلاوي وان أطعم فقرا ما أهل الزمة  
 جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه تأخذ اه قلت بل مصرح في كافي الحاكم بأنه لا يجوز بل يذكر فيه خلافا  
 وبه علم اه ظاهر الرواية عن الكل **(قوله اذ الصلح بالمعارة)** فان عطف القيمة على المنصوص المفهوم من  
 قوله كالقطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اه ح وما في التهر من قوله وفيه نظر اذ القيمة أهم من  
 قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فيما لحقناه على البصر فافهم والحاصل ان دفع القيمة انما  
 يجوز لو دفع من غير المنصوص أما لو دفع منصوصا بطريق القيمة من منصوص آخر لا يجوز الا أن يبلغ  
 المدفوع القيمة المحددة شرعا ولو دفع نصف صاع غر تبلغ قيمة نصف صاع ولا يجوز وعطه أن ينهم له أعطاهم  
 القدر المقدس ذلك الجلس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم بأصنامهم استأنف في غيرهم وتماهى البصر **(قوله)**  
 معاذهم في بعض النسخ غداهم بدون فاه بغير أصل المتن والاولى أن يقرأ الشارح الملهة لا قدرو فلا  
 للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز **(قوله أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء)** أي يجوز الجمع بين الاطاحة

ولو بأمره لعدم أهلية  
 التملك الا في الاضرار فطعم  
 هسه المولى قبل يداوئيل  
 وجوبا فان يجوز من الصوم  
 لمرض لا يرجي برؤه أو كبر  
 (أطعم) أي ملك (سئين  
 مسكين) ولو حكا ولا  
 يجوز غير المراهق بدائع  
 (كالقطرة) قدرا ومصرفا  
 (أو قبضه) من غير  
 المنصوص اذ العطف  
 للمعارة وان أراد الاطاحة  
 فغداهم وعشاءهم أو  
 غداهم وأعطاهم قيمة  
 العشاء أو عكسه

والثليل لانه جمع بين شيتين جائز بن على الاضراء وكذا يجوز اذا ملك ثلاثين وألم ثلاثين وكذلك يجوز  
تكميل أحدهما بالآخر بجز في كل الحاكم وان أكل كل مسكين نصف صاع من تمر ودم من حنطة  
أجزاء ذلك (قوله) وأطعمهم غدا من أي أشبههم بطعام قبل نصف النهار من يوم وقوله أو عشاء من أي  
أشبههم بطعام بعد نصف النهار من يوم كذا في الدرر وهذا ظاهر في ذلك في يوم واحد ولا تسكن في يوم  
أكثر في آخره لكن صريح ما يأتي في المروغ أن السبب يتألفه (قوله) وأشبههم أي وان قل  
ما أكلوا كافي الوفاة فالشرط في طعام الإباحة ثلاثين مسكينا لكل مسكين ولو كان فيه سبعين قبل  
الاكل أو صغر ما راق لم يجز بحر وسيأتي أيضا وقد قلنا أن الصواب ذكر الصبي مثلا في الثليل (قوله)  
بشرط آدم الخ أي لم يكنهم الاستيفاء إلى السبع وهذا أحد قولين وبالسبب الكثرة والاستحالة يجوز  
الاختصاص بالرب لأن محمد أنص على البر في الزادات كافي البحر وفي التاتارستان في المسحوب أن يتقدم ويعشهم  
بغيره مع عدم (قوله) كما لا زالوا لهم يشعل الثليل والإباحة وعبر في الكتب بأصل النقص والثليل والحق أنه  
لا فرق في الذهب وتمامه البحر ويسبب الكسوف في كفارة اليدين كالأطعم حتى لو أكل واحد عشرة  
أقواب عشرة أيام يجوز ولو غدي واحد عشرين يوما في كفارة اليدين أجزاءه اه قلت ومقتضاه أنه لو غدا  
مائة وعشرين يوما أجزاء من كفارة الظهار ثم رأيت صرحا قال في التاتارستان ومن الحسن بن زياد عن أبي  
حنيفة إذا غدت في واحد مائة وعشرين يوما أجزاء (قوله) لتقتل الحليجة لأن المقصود سبب الحاجة والحليجة  
تقتل بغيره إذا لم يفكر والمسكين يتكبر والحليجة مكان تعدد المسكين في الصباح الحليجة بالفتح الغفر  
والحليجة بحر (قوله) دمه أي أو بدعاته وقوله بدعات أي أو بدعة كما أنه في البحر فهو من قبيل  
الاحتساب حيث صرح في كل من الموضوعين بمسكت عنه في الموضوع الآخر (قوله) وكذا إذا ملكك أي  
لا يجوز في الأمان يوم واحد وفصله ما قبله لأن في الثليل خلافا لغيره في الإباحة فافهم (قوله) لتقتل الحليجة  
على السببين قال في المتن لانه لما نعت سببته في ذلك اليوم فالصرف إليه يعد ذلك يكون أطعمهم طاهم  
فلا يجوز ط (قوله) أمر غير الخ قيد بالامر لانه لو ألم عنه بلا أمر لم يجوز بالأطعم لانه لو أمره بالقتل من  
كفارة لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف ولو يجعلهما مجازا اتفاقا وتكفير الوارث بالأطعم جائز في كفارة  
اليدين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولهذا احتج تبرعه في كفارة القتل كافي النبط نهر (قوله) صم لانه  
طلب منه الثليل معنى ويكون الغفر قابضه أو لا ثم لشمه نهر (قوله) في الدين يرجع أي لو أمره بان  
يقضي دينه وكذا لو أمره أن ينفق عليه برأيه من ثلج الو كانه (قوله) وفي الكفارة قال كتم أي لو قال  
أصله من كفارة أو أكثر كتمان وكذا ٢ عوض من حق أو حب لفساد عن ألفا لا يرجع بلا شرط  
الرجوع ففي كل موضع ملك المرفوع إليه المال المدفوع مقابل ذلك المال المأمور بوجبه بلا شرط ولو بلا  
مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزيادة ونعم الكلام على هذه المسائل ذكرنا في تنقيح الحامدية (قوله) في  
طعام الكفار أن قسده لأن الإباحة في الكسوف في كفارة اليدين لا يجوز وكلوا عشاء مسكين كل  
مسكين ثوبا بحر (قوله) سوى القتل فإنه لا لأطعمه فلا إباحة واتخاذ كراهة على العيني حيث قال أنه  
كفارات الظهار واليدين والصوم والقتل (قوله) وفي الغدي هذا ظاهر في رواية زروى الحسن أنه لا بد  
فيما من الثليل بحر (قوله) لصوم أي في الشيخ الثاني أو من أخرجه عنه بعمونه (قوله) وجانية ج  
تلقى أو ليس بعذر فإنه يذبح أو يطعم أو يصوم (قوله) وجاز الجمع بين الإباحة وتغليل مكر مع قوله المار  
أو قد أحرم أطعمهم قيمة لشمه (قوله) ودون الصدقات أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله) والضابط الخ يسانه  
أن الواردة في الكفارات والغدي والأطعم وهو حقة في التمكن من العلم وانما لا يثقل التملك باعتبار أنه يمكن  
وفي الزكاة الإتياء وفي صدقة الفطر الإدلاء وهذا الثليل حقة تأد في البحر (قوله) ومثله في العشاء الخ قلت  
وكذا لو جمع بين الصبر والصيام والأطعم في كافي الحاكم وإن ظاهر من أربع سنو فاعتق رقة ليس

له غير هاتين مائة أربعة أشهر متتابعة ثم عرضوا على ستمين مسكنين ولم يثنوا عن ذلك واحدة منهما  
 آخرها من كلهن استسماها اه (قوله لا اتحاد الجنس) أي فلا حاجة الى تمعيده هداية وسأني بيانه  
 في الاصل الاتي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كالوكل عليه كفارة عين وكفارة ظهار وكفارة قتل  
 فأعتق صبيها من الكفارة لا يميز ثم من الكفارة ولو اعتق كل ذنبنا ويا من واحد منهما لا يميزها باز  
 بالاجاع ولا يضر به الكفر منه كذا في المحيط بحر وقوله ولو اعتق الحو المراءى يقول الشارح الا ان  
 ينوي الخوان كان موها بخلاف المراد (قوله بتبينه) هو معنى قول الزيلعي وكان له ان يجعل ذلك عن  
 أهمها شاموا هذا الجمل هو تعيينه وفي بعض النسخ يعينوه وتحريف رجي وفي نسخة يمينه بصيغة الفعل  
 المضارع وهو في معنى الاول (قوله للمار) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) فانه  
 لا بدق كفارة القتل من كونها مؤمنة لا ية وتظهر مالا ذاجع بين المرأة ونبتها واختباو نكحهما ما عافان  
 كانتا فرقتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانتا احدا هلمت زوجة مع في الفارغة بحر عن البدائع  
 (قوله كلاما) أي من البراذل كل من غرأ شعير يكون موضوع المستطعة كلاما من بحر (قوله  
 بدفعوا واحدة) أمالو كان بدفعان بازا اتفاقا كلفي الكلام علال بانه في المرة الثانية سسكين آخر بحر (قوله  
 كجر) تحت الظهار بن أي من ظهارين من امرأة وامرأتين ح (قوله مع من واحد) لا بالانصاف من  
 الصد لا يجوز فالواجب في الظهارين الطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كالأطعم  
 ثلاثين مسكنا لكل واحد ما عافانه لا يكتفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة متساكين من  
 يمين لكل مسكين ما عافوه على هذا الخلاف بحر (قوله أي منهما) فلا ينافي محضته من أحدهما لكن  
 لما كان قسما اجابا أنه لا يصح أصلا صلها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافا لمحمد) حيث قال يصح  
 منهما (قوله وجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والاصل الخ) ان النكاح ما اعتبر التميز  
 بعض الاحتاس من بعض لاختلاف الاغراض بل اختلاف الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس الواحد لان  
 الاغراض لا تختلف باعتباره فلا تعبر فوق فيصطليق نسبة الظهار وبحر هذا لا يميز أكثر من واحد وكونه  
 المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف ما ع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع أدنى المقدار للمنع الى زيادة  
 عليه بل النقصان بخلاف ما اذا فرق الدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها الحاجة الى التميز وهو يحتاج  
 اليه في أشخاص الجنس الواحد كالجنس الواحد كذا في الاحتاس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من انه لو اعتق  
 صبيها من أحد الظهارين بعينه مع نية التمين ولم تبلغ حتى حل وطه التي منها اه فتح وقوله وقد يقال  
 الخ بيان لترجم قول محمد وأقره في البرأول ثم قال بعده وقد قرر المراد في النهاية بما يدفعه الاراد فقال  
 أراد به تعميم الجنس بالنسبة لا ترى انه اذا عمن ظهار واحداهما مع وحله قربانها كذا في الفوائد الظهريه  
 اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين القفر تعمين جميع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اصل محمد  
 الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الاول والاصل من الثاني  
 وكذا صوم يومين من رمضان وتعلم في البر والره (قوله وقت التكفير) وبغ وقت صلى انه خير للمعتبر  
 حتى لو كان وقتا لظهور غياو وقت التكفير فقيرا أجزاء الصوم وعلى العكس لم يميزه تاريخية (قوله أطعم  
 مائة وعشرين) أي كل واحد أو كاهة واحدة (قوله فيعبد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين ويذني  
 أنه اذا عدى العدد ثم غاب أو أن يتطهر حو رهم أو يعبد القدامع العشاء على غيرهم بحر ولو كان الطعام وصبا  
 يفيق ان يجب عليه الانتظار الا أن يظلم على طمعه علم وجودهم فيستأنس (قوله لزوم العدد) وهو  
 الستون مع المقدار وهو الاكتفاء المشبهان في الاباحة والصاع أو نصفه في التملك (قوله ولم يميز الطعام  
 طعام ولا شعبان) تقدم الكلام عليه وانه صباه أعلم  
 (باب العان) \*

واحدة (أوصام) ههنا  
 (شهرين مع من واحد)  
 بتعيينه وله وطه التي  
 كفرتها دون الاخرى  
 (ومن ظهار وقتل لا يصح  
 لاسم المراءى وكثرة تنصع  
 من الظهار استسما بالعدم  
 صلاحيتها للقتل (أطعم  
 ستمين مسكنا كلاما)  
 بدفعوا واحدة (عن ظهارين)  
 كجر (مع من واحد) كذا  
 في نسخ الشرح ونسخ المتن  
 لم يصح أي منهما خلافا  
 لمحمد وجهه الكمال (ومن  
 افتار وظهار مع) ضمها  
 اتفاقا والاصل ان نسبة  
 التعيين في الجنس المقدر  
 سبب لغو في المختلف منه  
 مفيد (قروخ) والمعتبر  
 في اليسار والاصل وقت  
 التكفير أطعم مائة وعشرين  
 لم يميز الا من نصف الطعام  
 فيصيده ستمين منهم فراه  
 أو مشاهروا في يوم آخر لزوم  
 العدد مع المقدار ولم يميز  
 الطعام طعام ولا شعبان  
 (باب العان) \*

٣ (قوله ثم اصل ان محمد  
 الجنس الخ) معناه هذا  
 الكلام ان يكون الظهار  
 من قبيل مختلف الجنس  
 لان الالفاظ امرض سبابة  
 فقوله اليوم مثلا أنت على  
 كظهر أي غير قوله ذلك  
 أمس واجاب ضمنا بان هذا  
 تدقيق قلبي لا تعبيره  
 الفقهاء بل يجعلون الثاني

(قوله صدر لآعن) أى حملوا القياس المانع لكن ذكر غيره واحدا من التعلل أنه قبلى أى سائر (قوله) سعى بالانقضاب) أى مع أنه مشتمل على ذكر النقض بجانبا كما شتم على ذكر الزمان فى جانب (قوله) شهادتان أو برة) هذا بانكره ودلى اشتراط أهليتهما للشهادة فى حق كل منهما كما سيصرح به لأهله الذين كاذبوا فيه الشافعى وسياق (قوله) كسهود الزنا) أى اعتبرنا بهم فى الآعن لما كان شاهدا لنفسه كروعيه أو بطلا فادعى شرح المثنى ط (قوله) مؤكداً بالآعن) أى قوليت بهلان لفظة أشهد بالله كسباق (قوله) بالآعن) أى بعد الرابطة مؤمله النقض (قوله) لآعن يكثر الآعن) كاد وفى الحديث آعن يكثر الآعن ويكثر العشي أى الزوج قال فى العناية فصار من يكثر على الإقدام عليه كترت به على آسنته وسقط وقعه عن قلوب من غفر الركن فى جانبهم بالنقض عدالته عن الإقدام (قوله) فى حق) أى على تقدير كذبه وظاهر إطلاقه يقتضى عدم قبول شهادته أبداً به حزم العنى هنا تبعه المالى الاختيار وادكر الزبلى فى القذف أنها تقبل نهر (قوله) ومقام حد الزانى حقها) أى على تقدير صدقه كفى النهر ح (قوله) أى إذا تلاعن الخ) بيان لوجه قلم الشهادتين من الجانبين مقام الحدين (قوله) مهلك) أى إذا كان كاذبا كما فى التبيين ح (قوله) بل أشد) لأن أهلاك الحدين ويأهلا كالتعريض على اسم الله تعالى أمروى ولعذاب الآخرة أشد (قوله) ورطه قيام الزوجة) بل لآعن بذف المتكوهة فساداً وألبانة ولو واحدة بخلاف المطلقة رجعت ولا بذف زوجة مالم يتقربا ترط أيضاً الحر بقول العقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد فى بذف وهذه شروط واجبة إليها بشرط فى القاذف خاصة عدم إقامة البينة على صدقته المتعذر خاصة انكارها وجود الزانية أو ما عليها بشرط أيضاً كون القذف بصريح الزنا كونه فى دار الاسلام هذا حاصل ما فى العبر من البدائع ونرى الواجب على صريح الزنا بأن أشكره الشرط فى غضون كلامه (قوله) وجب الحد فى الأجنبية) أى بان تكون محصنة (قوله) خصت بذلك) أى باشتراط كونها محصنة وماله كفى النسخ أن المرأة هى المقذوفة ووجه ما شتمت بشرط كونها بمن بعد قاذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه ليس مقذوفاً وهو شاهد ما شتمت أهليته للشهادة دون كونه بمن بعد قاذفه اه وغيره لدلى النهاية من أن كونه محصنة شرط أيضاً فى العان وقد شتم الزبلى وغيره (قوله) فتم لها شرط الاحسان) الفاء قصيدة أى فإذا كانت هى المقذوفة فتدونه فيشترط أن يتم لها شرط الاحسان الخمسة وهى أن تكون ضيفة من الزنا عاقلة بالغتة محصنة (قوله) وركنه) يغنى عنه ما ذكره فى تعريفه ط (قوله) والاستنماع) أى بالذواعى ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق صرط (قوله) بعد الثلاثين) أى مادام حكمها قافلاً فخوراً أو أشدها من أهلية العانة أن ينكحها كجائز وعليه جل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أبداً كفى قوله تعالى أنهم ان ينظر وعليكم رجوعكم أو يعودكم فى ملتهم ولن تغفلوا إذا أبيا أى ما دمتم فى ملتهم كفى البدائع وتعالى الكلام على الحديث مبسوط فى النسخ (قوله) من أهل الشهادة) أى لا دأها على المسلم لا تحملها غلامان بين كافر مروان قبل شهادة بعضهم على بعض عند فلا يدين ملكون ولأن أحدهما مملوك أو مسي أو مجنون أو موهود وقذف أو كافر وصغير أو أعمى والناس فى ثلاثين لأنهم أهل لإدائه لأنها لا تقبل للفسق ولعدم قدره الإجماع على التمييز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالسمع كلون والنكاح والنسب وتعمده فى العبر والنهر لكن قال فى البحر المثنى قلت الأصح عدم القول كما سعى منهم عم القهستفى الأهلية قول يحكم القاضى لنفوذ القضاء بشهادتهما اه أى المراد بالنفوذ أن يجوز للقاضى فعله لكن برده عليه المحدث فى القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدث فى القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً لم يوضع به ابتداءً لكن الكلام فى الجواز فإنه أمر وراء النفاذ اه قات ورد عليه الفاسق فإنه بنفاذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز ولعل مراده من الجواز نفي الصفة وبالنفاذ نفاذ الحكم بجهتها من رها كشافى والفاسق يصح القضاء بشهادته وكذا الإجماع على

هو لغتم صدر لآعن كقاتل من الآعن وهو الطرد والاباعد سعى به لآالنقض لغتم نفسه قبلها والسبق من أسباب الترتيب وشرعاً (شهادتان) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات بالآعن) مقرونة بشهادته (بالآعن) وشهادتها بالنقض لآعن يكثر الآعن فكان النقض أرفع لها (قائمة) شهادته (مقام حد القذف فى حقه) وشهادتها (مقام حد الزنا فى حقها) أى إذا تلاعننا سقط عنه حد القذف ومنها حد الزنا لأن الاستشهاد بقائمة مكمل للحد بل أشد (وشرط قيام الزوجية وكون النكاح صحيحاً لا فاسداً) وسببه بذف الزوج زوجته بذفاً وجب الحد فى الأجنبية) خصت بذلك لأنها هى المقذوفة فتم لها شرط الاحسان وركن شهادتان مؤكدات بالآعن والآعن وحكمه حرمه الوطء والاستنماع بعد الثلاثين ولو قبل التفريق بينهما) حديث المستلعان لا يجتمعان أبداً (وأهله من هو أهل للشهادة) على المسلم (فن قذف)

القول بصحتها فيما ثبت بالناس مع بخلاف الحدود في القذف (قوله بصريح الزنا) كزانية أو زانية لأنه ترقيم قد زنت قبل أن تزوج جسدك أو نفسك فإن خرج الكتاب والتمرير بضخصت أو بآذان أو بأداة القهستاني وخرج بذلك الزنا الواط فلا لعان فيه عنده وعندهما بشبهة كذا في البحر ط وخرج أيضا وجددت معهار جلاصهما لان الجماع لا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار الاسلام) أن خرج دار الحرب لا تقطع الولاية (قوله زوجته) شغل غير المدخول بها كافي للزنا المتق وغيره (قوله الحية) لان الممتلئة تبق ز وجعل لانه لا يتأتى منها العان فلو قذف زوجته الميتة فطلب من وقع القذف في نفسه من غير أولاد القذف بعد القذف ان لم يعرفه أم الوطالبة من القذف طلب لاداة بسقط عنه لانه لا بعد لوليه وحتى (قوله بشكاح صحيح) هو واضح للتقيد بالزوجة لان المنكوح فاسد غير زوجة ولو دخل من قبله لم تبق طهيرة أيضا فلا بعد فأذناه أو أذنه الزنى حتى (قوله ولو في عدة الرجعي) خرجت الميتة فلا لعان فيها لكن بعد كالأجنبي فهو مستثنى عن شرح الطحاوى ط (قوله العقيقة) ذات الهاصة تطلب على الشبهة وفي الشريعة امر بأثره من الوطء الحرام والتمسمة مستثنى (قوله بان لم يوطأ الخ) بيان لعقبة الشريعة وقوله حرما أى وطأ حرما أى بحرما لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون في غير ملك صحيح بخلاف مالو كان في ملكه وجرم لعارض حبس ونحوه فليس المراد بالزنا نكاحا أو جباة الحدوثا فالولومرة يشبهة أى ولو كان بشبهة كوطء معتدته من يأن وان ظن حله وقوله ولا يشكاح فاسد الاول أو يشكاح فاسد عطف على قوله يشبهة لانه من الوطء الحرام وقوله ولا لوطأ الخ الاول لم يكن له لوطأ عطف على قوله لم يوطأ لانه بيان لقوله وتمت مختلفا ما يتم بالزنا بوجود لوطأها بلا ب أى بلا سمع وفؤوسماني في باب القذف ان شاء الله تعالى ان المراد بعدم معرفته عند معاقبته بل القذف لافي كل البلاد (قوله وصلح) أى كل من الزوجين (قوله لاداة الشهادة) لانها جازما كغيره فان الصبي أهل العمل لاداة (قوله نخرج نخرج الخ) أى من كل من لا تصح شهادته ومنه ما إذا كان أسد هما بمحدود في قذف أو كافر أو كافر بصورة ما إذا كان الزوج كافر أو كافر بالزنا ولا يوطأ على مسلم وهذا هو رأي القهستاني من انه يشترط صلاحة الشهادة في الاعان لانه القذف فانه يلزم عليه بانه يبي كافر من وريقين بعد الاسلام والعق والظاهر أنه شرط في الحالتين وبذلك كالمصنف أيضا ان العبرة للاسمان حالة القذف (قوله ودخل الامعي الخ) تقدم بيانه (قوله أو من نفي نسب الولد) أطلقه فتشمل ما إذا صرح بمص بالزنا ولا على مختار صاحب الهداية والزبلى وهو الحق خلافا لما في المحيط والمبتغى لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد في طه شبهة ساقط بالاجماع على ان من قال لست لابن يكون قاذفا لا معنى لاثمه بعد القذف مع وجود هذا الاحتمال وعلمه في البحر (تبيينه) هي النسخة لا بشرع الاعان ينسب الولد في الجواب واطفى ومن لا يوطأ له ولد لانه لا يلحق به الولد اه ونفسه نظر لان الجواب ينزل بالعق وثبت نسب لوليه على ما هو المختار كذا في المغض يأتى في أول الاعان ما يؤيد (قوله منه) متعلق بنسب أو بنفي وقوله أو من غيره بأن نفي نسب لوليه جزمه أبسه (قوله وطالبته) قيد به لانها لو لم تطالبه فلا لعان لانه حقها للمعصية وماراده طلبها إذا كان القذف بصريح الزنا أما منسب الولد فالطلب سبقه أيضا لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه بحر (قوله أو طالبة الولد المتق) هذا سبق قوله لم أره لغير الوصائب أن يقال أو طالبة النافي للولد وعبارة تافغ وبشرط طلبها بخلاف ما إذا كان القذف بنفي الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه وعبارة الزبلى لا بد من طلبها إلا ان يكون القذف بنفي الولد فانه لا يطلب لاحتياجه الى نفي من له ولد فانه آ نفا من البحر ولا يتق أن الضمير في طلبه واجمع للقاذف لا لولد ثم طلب الولد بشرط لوجوب حد القذف ان كان وادعى القاذف وكانت الام مبتغى الا فان شرط طلبها كسبائى في بابها والكلام في الطلب الذي وبشرط وجوب الاعان ولا يكون بعده وثم

بصريح الزنا في دار الاسلام  
(زوجته) الحية بشكاح  
صحيح ولو في عدة الرجعي  
(العقيقة) من نسل  
(الزنا) وبتمتته بان لم يوطأ  
حرما ولو مرة يشبهة ولا  
بشكاح فاسد ولا لوطأ بلا  
أب (وصالحا لاداة الشهادة)  
على المسلم فخرج نخرج  
وصغير ودخل الامعي  
والفاسق لانهم من أهل  
الاداء (أو) من نفي نسب  
الولد) منه أو من غيره  
(وطالبته) أو طالبة الولد  
المتق (به)



وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرجعي أشار إلى بعض ما قلنا **(قوله أي بموجب القذف)** أشار إلى أن الضمير راجع إلى القذف المعلوم من قوله قذف لكن على تقدير مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجب على طريق الاستخدام وعليه أقصر القوم الثاني **(قوله وهو الحد)** أي حد القذف أن أكتب نفسه أو العان أن أصر كإثباتي **(قوله عند القاضي)** متعلق بباطلته قال في الجرد ولا يمن كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع **(قوله ولو بعد العفو)** أي لا يسقط بالعفو لكن مع العفو لا حد لا لعنة العفو بل أتلف الطلب حتى لو عاد القذف وطلب بعد القذف فلا فإن فيه من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يشم الحد على مع العفو كما عليه في الجرد في باب حد القذف **(قوله لا يبطل الحق في قذف الخ)** بخلاف بقية الحدود وسأيت في القضاة أن شهادة تعالى أن السلطان اذتهى القاضي عن جميع الدعوى بعدم معنى نفس عشرة سنة مع ولا يصح معاهلته وهذا إذا كان الخصم منكرا ولم يكن التردد بعدد والو فانه يصح ولا يخفى أن النسي من صحاحه لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا ولا يستحق في الأذن السلطان بسماحه بعد ذلك ثبت الحق فانهم **(قوله أن أثر بقية الخ)** قصد لقوله لا يمن وهو مقيد أيضا بإصراره وبهز من البينة على زناها أو على إقراره أو على تعدد بطلته وتعميله في البصر **(قوله أو ثبت قذفه بالبينة)** هو جرد لا رجس وإما أن يحرم علف كافي الحاكم بأنه لا شهادة للقاضي في الحدود وهذا ما اهتدوا في النهروين بمعية الدر المنثور من قوله أو رجس وإما أن يسبق قلم **(قوله لم يستحق)** أي لا حد حتى أي والاستحقاق فأنه لا النكول وهو إقراره على صريح فقيهة يندون الحد بها **(قوله حسن حتى يلاع الخ)** قال ابن كمال هنا على آخرى ينهى المجلس ما هو من تبين منه بطلان أو غير ذلك كره السرخسي في المبسوط اه وهو مفهوم من قول المصنف سابقا بشرط قيام الزوجية شر بلائيه **(قوله فيصد)** فيصدلة على أنه لا يصح مجرد امتناعه من سلطان شذ من المشايخ ثم **(قوله لانه المدعى)** هو العبدية **(قوله ولو بدأ)** ضميره يعود للقاضي وكذا ضمير يفرق **(قوله أعاد)** ليكون على الترتيب الم شروع بحر من الاختيار ونظيره هو الجواب لكن قال في محمل آخر وفي الغاية لا يجب الاعادة وقد أخطأ السننور بحمل الفتح بأنه الوجه وهو قول مالك اه ومثله في الشرع بلائية **(قوله ولا تحسد)** وبأنه بعض نسخ القنوري فتم حذفه لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة فكيف يجب بالصديق مرة به روي بالي قلت وقد عيب بأن مراد القنوري بالصدق الإقرار بالزنا لا بمجرد قوله صدقت أو كفى من ذكر الشكر أو اعتقاد على ما ذكره في بابيه وبشر إلى هذا قول الحاسم في الكافي وإذا صدقت المرأة زوجها عند الإمام فقاتل صدق ولم تقل زنت وأعاد ذلك أربع مرات في مجلس متفرق فم بزلها حد الزنا وبطل العان ولا يحتمل قذفها بعد هذا اه **(قوله ولا يثنى النسب)** لانه انما يثنى في العان ولو وجد به ظهر أن ما في شرح الوفاة والنقابة من انه إذا صدقت بنتي غير صحيح كآب عليه في شرح الحدود والفرق بحر وسيأتي أن شروط التي ستمتها تفرق القاضي بينهما بعد العان **(قوله لعدم وجوبه عليه)** يصد أي حين امتنع لانه لا يجب عليها إلا بعد لعنه فقبله ليس امتناعا حتى وجب نهر وأبطل بأنه بعد الترفع منهما صار امتناعا للعان حتى الشرع فإذا امتنع وأظهرت الامتناع تجس بخلاف ما إذا أبت أو فتن فلا تجس اه قائل وأجاب الرجعي بأنه ليس المراد امتناعا في الواجب بل المراد امتناعا بعد المطالبة به وامتناعا بعد لعنه فأرجع للسئلة إلى العان التي لو أنه تعالى أم بالمواب **(قوله لورته)** أول كونه بعدد في قذف بحر **(قوله أو تكره)** بأن أسلت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر **(قوله أي بالغا قتلنا طاعة)** أسالو كان مسيا أو مجرنا أو أخرس فلا حد ولا لعان مع لانه قد عسر صحيح **(قوله إذا سقا معنى من جهته)** بأن يسلح شاهد الزنه ونحوه أما لو سقا معنى من جهته وهو المسئلة لا ترفع في كلام المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهته ما جاز كما لا حدود دين في قذف فهو كالزنا لا تسقط معنى من جهته لان البدلية فلا تمت بجهته ما به

أي بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو أو التنازع فان تعادم الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق صباد وجوهة والاضل لها السر ولعناكم أن بأمره بيه (لاص) خبر لمن أي أن أقر بقذفه أو ثبت قذفه بالبينة ولو أنكره لا يثبت له لم يستحق وسط العان فان أي حسن حتى يلاع أو يكذب نفسه فيصد للقذف (فان لا يمن لا صحت) بعده لانه المدعى فلو بدأ بعانها أعادت فلورق قبل الاعادة مع حصول المقصود واختيار (والاجبت) حتى تلاعن أو تعدد (فبندفع به العان ولا تحسد) وان صدقته أو بعا لانه ليس بأقرار قصد ولا يثبت في النسب لانه حق الولد فلا يصد فان في إبطاله ولو امتنع حسبا وحمله في البصر على ما إذا لم تعف الرأوس أو اشكل في النهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها حيثئذ (وإذا لم يصلح) الزوج (شاهدا) لزمه أو تكره (وكان أهلا للقذف) أي بالغا قتلنا طاعة (والاصل ان العان إذا سقا لمعنى من جهته

فلو القذف صحاحدا  
والا فلاحد ولا لعان  
(فان صلح) شاهد (و)  
الحال انهم (هي) لمصلح أو  
(عن لا بعد فاذها فلاحد)  
عليه كالزوجه الأجنبية (ولا)  
لعان) لانه خلفه لكنه  
يعز وسمي هذا الباب  
وهذا تصرح بمافهم  
(و يعتبر الاحسان عند  
القذف فلو تذفها وهي  
أستوكفرة ثم أسلت أو  
أعتقت فلاحد ولا لعان)  
زي (و يسقط) العان  
بمد وجوبه (بالطلاق البائن  
ثم لا يعود بتزوجها بعده)  
لان الساقط لا يعود (وكذا)  
يسقط (زناها ووطئها  
بشهوة ورجعت أو لا يعود لو  
آمنت بعد ذلك) يسقط  
(بوت شاهد القذف وقيمت  
لا) يسقط (لوجي) الشاهد  
(أو قس أو أريد ولو قال)  
لزوجته (زنيته) أو تنصية  
أو بمسورة (هو) أي الجنون  
(معهود فلا لعان) لاسناده  
انتم به (بصلح) زنيته  
(وأن نصية أو أمة أو منذر  
أو بدين سنة وعمرها أقل)  
حيث يتلونها

٣ (قوله الآن يقال الخ)  
قال في حاشيته ان هذا  
التطويل لا يفيح الذي اذا  
لا يفيح من سقوط الأصل  
سقوط الخلف بل الكثير  
يبوت الخلف عند سقوط  
الأصل بل هذا معنى الخلف  
ثم قال الا أن يكون في

كما أفاده في الجوهر تو بأني تمامت ريبا (قوله فلو القذف صحاحدا) بأن كل ما يقع عليه القذف  
وان لم يكن القذف صحاحدا لم يكن كذلك (قوله فلاحد ولا لعان) في العان: كيد لان الكلام فيها  
اذا سقط (قوله لمصلح) أي للشاهد تو انما زاده لم يشمل المحدودة في قذف فان لم تدخل في كلام المصنف لانها  
من بعد قذفها كذا أفاده في الحر ولو لا هذه الآية لكان المفهوم من كلام المصنف انه بعد لعانه بعد لعانه انه لا بعد كما  
بأن يأنه (قوله فلاحد عليه) لان شرط الحد الاحسان وهو كونه مسلما حرة بالغة عاقلة صفيحة كافر وشرط  
اللعان الاحسان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلاحد ولا لعان لفقد الاحسان وإذا كانت  
محصنة لكنها محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولاحد أيضا لانه سقط العان لعني من جهتها  
لان من جهته والحاصل انما اذا كانت كافرة أو وثقة أو صغيرة أو مجنونة فلاحد لعدم الاحسان ولا لعان لذلك  
ولعدم أهليتها الشهادة وإذا كانت غير صفيحة سقط أيضا لعدم الاحسان ولانه صادق في قوله وإذا كانت  
صفيحة محدودة فلما عطلت هكذا ينبغي تحرر هذا المقام فافهم (قوله كالزوجه الأجنبية) هذا في غير العقيقة  
المحدودة ما فيها بعد الاجنبى بقذفها بكل الشرب لانه لا ينسقط الحد من الزوج لعنه فهو محدود في  
الاجنبى (قوله لانه خلفه) كذا في البرر والصحيح في التطليل ما قدمنا لان هذا لا يظهر في العقيقة المحدودة لان  
اللعان فيها لم يسقط تبعا للعدل بل العكس ٣ الآن يقال الصبر في لانه بعد وفي خلفه لعان بنساءه أن  
الواجب الأصلي في قذف الزوج هو اللعان والحديث عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حديث  
لا مانع منه وفي كلام ابن السكالك ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لكنه يعزر) أي وجوبه بالانه اذا  
وألقى الشبهة كذا في البرر وظاهر وجوب التعز في غير العقيقة فله أو السعد وقد يقال انها  
هي التي ألحقت الشبهة نفسها ط قلت هذا ظاهر ان كانت بجماعة ولا يفيح وطلها لظاهر الفاحشة  
(قوله وهذا) أي قوله وإذا لم يبلغ شاهد الخ (قوله تصرح بمافهم) أي من قوله قذفها وجب الحد في  
الاجنبى وقوله وسقط لانه الشهادة فانه اجتزأ عن غير العقيقة وعباد الخ لم يصلح وصلت أو عكسه فافهم  
(تتمة) قال في البرر ولم يتعرض صرحا لما دالم به لانه لا مال الشهادة وقد فهم من اشترطه أو لانه لا لعان  
وأما الحد فلا يجب لمصيرين أو مجنونين أو كافرين أو عاقلين أو مجنوبين في قذف لانه لا مانع  
لعني من جهته وكذا يجب لو كان هو صديقه محدودة لان قذف العقيقة وجب الحد ولو كان محدودة  
(قوله و يعتبر الاحسان) يعلم من معنى قوله وكذا يسقط بزناها اشترط دوامه من حين القذف الى حين  
التلاع ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالبينونة لم يشمل البينونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافي  
الحاكم وإذا قذف الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان  
فلا يستقر اللعان بعد البينونة لم يحز إلى الحد ولو كذب نفسه لم يحد ولو قال أن طلق ثلاثا أو ثمانية كان  
عليه الحد ولو قال بزيادة أنت طالق ثلاثا لم يزد له الحد ولا لعان اه أي لحصول البينونة بعد وجوب  
اللعان (قوله و يسقط بموت الخ) أي اذا شهد بعد القضي ثم مات أو غاب لا يفتى به قال في المغنى وفي  
الجامع لو بان الشاهدان أو غابا بعد مدلا لا يفتى باللعان وفي المال يفتى بخلاف ما لوجيا وأفسقا أو  
ارتد احب بل لعن بينهما أو قلت ولول وجه الفرق ان الحد يدور بالشبهة واحتمال وجوع الشاهد من  
شهادة قبل القضاء شبهة فإدام حيا حاضرا فلا احتمال قائم فاذا قضى القاضي بشهادته فلم يرجع زال  
الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكيدها بالحق والقضاء اذا مات أو غاب فلا يفتى بشهادته  
لانه لو كان موجودا احتمل وجوه قبل القضاء فتأمل هذا وفي اشترط حضور الشاهدين لقائمة الحد كلام  
مذكور في الشرب لانه في باب حد السرقة راجعه وسياق بيانه هناك ان شأنا الله تعالى (قوله معهود)  
أي معهود في عهدها (قوله فلا لعان) أي ولاحد لعدم الاحسان (قوله لا سند بغير محله) أي لا سند الزنا  
فان محله بالغة العاقلة وعبارة الغنى لم يكن قذف في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلونها) موافق

الكلام محذوف والتقدير لانه خلفه حيث لا مانع من ثبوت الخلف وهذا قد وجد المانع وهو سقوط اللعان لعني من جهتها اه يتلونها

بئلا عنان بالنور في آخر كايو جدي بعض التسع (قوله لاقتصاره) أي لانه بقع مقتصر على زمن النكاح  
ولا يستند لانهم اوصفوا بالزواهي خمسة أو أمة فقد ألحق بهم الشين فافهم وكذا في منذر أي بمن ستقول وعمرها  
أقل لانه مبالغ في القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان النص الشرعي به استغنى عن باقي الجواهر الظاهر  
أنه أراد بالصلة الزنا كمن يعني الماهية اذ خصص على وجه السنة فلم يتناول النص وهو ان القاضى يقيمها  
مقتضابين ويقول له التين فقول الزوج أشهد بالله ان ابن الصادق فيما زنيته من الزنا وفي الخامسة  
لعنة الله عليهم ان كان من الكاذبين فيما زناه ما به من الزنا شير الهافى كل مرة ثم تقول للمراة أربع مرات  
أشهد بالله انه من الكاذبين فيما زنا ما به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليهم ان كان من الصادقين فيما  
زناه ما به من الزنا كذا في النهر ح (تنبه) مقتضى مشروعية العان جواز الدعاء بالعان على كاذبين  
فان قوله لعنة الله عليهم ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه بالان على تقدير كذبه فغلقه على ذلك لا يخرج  
عن التعمين لم يقل ان مشروعيته ان كان صادقا ولو كان كاذبا لا يحل له وذلك في الجواز  
بما في عدة غاية البيان من ان المبالغة مشروعة في زمانها وهي الملاعة كما يقولون اذ اختلفوا في شيء من الله  
على الكاذب مناوذة من الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بانن بتفرق الحاكم) أي تكون  
الفرقة تطلقه باثثة ضدهما وقال أبو يوسف فهو غير بمؤ بدهدابة (قوله فيثوران قبل تفرقه) لانها  
امرأة ما لم يفرق القاضى بينهما كافي تعمير الوطوء وواصب قبل التفرق يكره ويأثم هذا تفرق  
على المعلوم وهو أنه لا تقم الفرقة بنفس العان قبل تفرق الحاكم ويترفع عنه أيضا في السعدية  
من الكفاية انه لو طلقها في هذه الحالة فلا يأنس باجماع وكذا لو اكد بنفسه حل له الوطء من غير تجديد  
النكاح اه وصدا الشايع يقع الفرقة بنفس العان والكلام معه مبسوط في الغرض وهذا أحد المواضع  
التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المتن منظومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع العان عنده) محتمل  
قوله الاتي فلازم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا أيضا من مروج عدم وقوع الفرقة قبل التفرق  
(قوله فرق) لانه برى عود الاحسان فتح (قوله والالا) أي وان زالت أهلية العان على ابرج زواله بان  
أكذب نفسه أو نفذ أحدهما انسا بالحد لفظ أو وضعت وطأ حراما أو نس أحدهما لا يفرق  
بينهما فتح (قوله ينتظر) لان التفرق يحكم فلا يصح على الغائب حتى (قوله استقبله الحاكم الشافى)  
أي استأنف العان (قوله خلافا للحمد) فعنده لا يستقبل لان العان قائم مقام الحد فصار كقائمة الحد حقيقة  
وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته ولو هدم ان غم الامضاء في التفرق والانه فلا ينهى قبله فيجب  
الاستقبال كذا في الاختيار ومما به انه لا تحصل حرمة الوطء قبل التفرق وسأيت خلافا ومفاده أيضا أنه لا بد  
من طلبها الثلاثة عند الحاكم الثاني فليراجم (قوله بعد وجود الاكثر) بان التان كل منهما ثلاث شرائع  
(قوله صح) أي التفرق وقد انحط السنة كافي (قوله لانه محتمل فيه) فان الامام الشافى رحمه الله تعالى  
قال بوقوع الفرقة بامان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد عني في الخلع وفي أول الظاهر معنى المجهد  
فيه واذا فهمت تعلم أنه لا يثبت كونه مجتهد فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجهدين (قوله يغير القاضى  
الشافى) المراد يغير من برى جواز ما به منتهى أو بتقليد المجتهد كشافى (قوله اما هو فلا ينفذ) أي بناء  
على المعتمد ان القاضى ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما في زماننا الامور بان الحكم باسم أقوال  
أي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي وداعه كسر ط (قوله لاسر) أي من حديث الثلاث لان لا يصح معان  
أبداح (قوله ولها) أي لعانته بعد التفرق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى واذا جاءت ولدت  
الى ستنين لزمه وان لم تكن عليها فترمه الى ستة أشهر كافي الكفاي (قوله صح) فلو نكح بعد موته لانه ولم  
يقطع نسبه وكذا لو مات ولدت له أحد هاتين فلهما أموات أحدهما قبل العان كسأيت (قوله في نسيه)  
أي لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما مال فرقت بينهما كايو عن أبي يوسف وفي المبسوط

مطلب في الدعاء بالان على  
معين

لاقتصار فتح (وصفهما متابع

النص) الشرعي (ب) من

كتاب وسنة (فان الشين) ولو

أكثره (بانت بتفرق

الحاكم) فيثوران قبل

تفرقه (التي وقع العان

عنده) ويفرق (وان لم

يرضيا) بالفرقة يعني ولو

زالت أهلية العان مان بج

يرجى زواله كنون تفرق

والالا ولو تلاحنا تناب

أحدهما ووكى بالتفرق

فرق تانرا خافوه مفاده أنه

اذا لم يوكى ينتظر (فلازم

يفرق) الحاكم (حتى عزل

أواما استقبله الحاكم

الثاني) خلافا للحمد اختيارا

(ولو انحط الحاكم ففرق

بينهما بعد وجود الاكثر من

كل منهما صح ولابد الاقل

أي مرة أو مرتين (لا ولو

فرق بعد لعنة قبل لعانها

نفذ لانه مجتهد فيه تاريخية

وقد في الجبر بغير القاضى

الحنفى اما هو فلا ينفذ

(وصح وطؤها بعد العان

قبل التفرق) لاسر ولها

نفقة العدة (وان نفذ

الزوج (ولدت) صح (فنى)

الحاكم (نسيه) عن أبيه

هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق في النسب كما بعد الموت بطرف بينهما ولا يتبقى النسب بحرف  
 عن النهاية **(قوله)** وألحقه بأمه هذا غير لازم في التي وانما خرج مخرج التاكيد نهر من النهاية **(قوله)**  
 بشرط صحة التناكح هذا الشرط والذي بعدهم زادها على الجرح على شروط التي الستة المذكورة في البدائع  
 وانما لم يرددها الشارح مع الستة اشارة الى انها ليسا شرطين للتي اصلها وانما هما شرطان للعان  
 كما اذا دعي النهر فهما من شروط التي بواسطة لكن الثاني يفتى عن الاول تأمل **(قوله)** لعدم التلاعن لانه  
 نفي نسب مستندا الى وقت العاوق وليس وقته من أهل العان ولا يتبقى النسب بدون لعان **(قوله)** فستة  
 \* الاول التفريق \* الثاني أن يكون عند الولادة أو بعدها بيوم أو يومين \* الثالث أن لا يتقدم منه اقارب به  
 ولولا ذلك لم يكن عند التهمة مع عدم رده \* الرابع حياة الواقف التفريق \* الخامس أن لا تلد بعد  
 التفريق ولذا آخرون بطل واحد \* السادس أن لا يكون محكوما بشيئة شرعا كان ولدته ولدا فانه قلب على  
 رضيع فبات الرضيع ونحوه يثبت على عاقلة الابن في نفي النسب ببلان القاضي بينهما ولا يقطع نسب  
 الولدان لقضاه بالدية على عاقلة الابن فانه يكون الرضيع لا يقطع النسب بعده ونحوه في الجرح **(قوله)**  
 وسعيه أي عند نفي التي والبالغي الخ لكن المذكور هناك أكثر الشرط لا كلها **(قوله)** وان أكلت  
 نفسه أي اذا أكلت بعد العان فلو قبله نظر فان لم يلقها قبل الاكل فكذلك وان أكلت ما فيها من أكلت  
 فلا حلا ولا لعان يابى أي لان العان لم يستقر بعد البينة فقبله على الحد كما قدمناه عن الكافي قال في  
 الشر نيابة وقوله وان أكلت نفسه ليس تكرار مع قوله جرح حتى يلاعن أو يكذب نفسه فعند ذلك  
 فيما قبل العان وهذا غير ما به **(قوله)** ولولا ذلك أي سواء كان الاكل باعترافه أو بينة أو دلالة نهر  
**(قوله)** فادعى نفسه أي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان الوجه كذا ولذا ذكرنا  
 أو اني يثبت نسبهم من المدعى وورث الابن منه كالخامس **(قوله)** القذف أي القذف الثاني الذي  
 نفخته كالتلعان كشهو والناذا رجعوا عنهم يحدون للقذف الاول لانه أخرجهم جرحه وهو العان كما  
 أعاده في الجرح وأما الذي حتى انه لما أكلت نفسه تبين أن العان لم يقع موقعه قيامه مقام حد القذف  
 فخرجنا الى الأصل من لزوم الحد بالقذف الاول فانهم **(قوله)** حد أولا أشار الى ما في الجرح من أن تقيد  
 الزباي بالحد اتفاقا **(قوله)** أو زنت وان لم تعد أراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زنا شرعا كما ذكره  
 الاسمي بجرح ثم ان عبارة الهداية والكثرة أو زنت محدث قال في الفتح قبل لا يستقيم لانها اذا حدثت كان  
 حدها الرجم فلا يتصور حلها بالزوج بل بمجرد أن تزني فخرج عن الاهلية ومنهم من منعه بتشديد النون  
 بمعنى نسبت غيرها لزانة وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ وفحلها للاول على حد حاله عند القذف  
 وفوجبه تخفيفه ان يكون القذف والعان قبل الشو له بانهم زنت محدث فان عدوا حدًا مستندا للجلد لا الرجم  
 لانها ليست بمحصنة اه وذكر القهستاني أنه ينعى الزنا في المشو كاشرا الى ما في الضمير ان بان تزني  
 وتلقى بداا الحرب ثم تسي وتوقع له ذلك وجل فيزجر جل بها اه وفيه ان الاهلية زالت بالزنا لا بالزنا ذكر  
 في الجرح ان الزاوية بالتخفيف فلذا يذكر المستفاد والحد وأشار الشارح بقوله وان لم تعد الى ان التقيد  
 بالحد غير معتبر بالمفهوم على رواية التخفيف بخلافه في التشديد كما صرح به في النهر **(قوله)** لزال العفة علة  
 لحل السكاح فيما اذا صدقة أو زنت أما اذا أكلت نفسه ولم يحد أو حد بعد القذف فلنظروا ان العان لم يقع  
 موقعه كقدمناه تأمل **(قوله)** من أهلية العان لانهم لم يقبلوا لتلاعن لاحتفاء حقيقة التلاعن حين  
 وقوعه ولا حلا ولا اهلية التي كان التلاعن بقيام محكما بعد وقوعه فلا ينافي الحديث كما تقدم **(قوله)**  
 لدونه بالشيئة وهي احتمال تصديق أحدهما الا سئلوا كان ناطقا **(قوله)** مع فقد الركن أي فيما اذا كان  
 الحر من قبل العان **(قوله)** ولما أي لفقد الركن أو الشبهة وهو الظاهر لان الكتابة فاقعة مقام النطق  
 في الطلاق ونحوه لكن فيما شبهه كاشارة لآخرين فيندى الحديث **(قوله)** لعدم بيقته قال في الفتح ايجبت

**(وألحقه بأمه)** بشرط صحة  
 التناكح وكون العاوق  
 حيا يعزى فيما للعان حتى  
 لو هاق وهي أمة أو كلابية  
 فعتقت أو أسلت لا يتبقى  
 لعدم التلاعن وأما شروط  
 النفي فستة بمسبوطة  
 مذكورة في البدائع  
 وسعيه (وان أكلت  
 نفسه) ولولا لبيان ما  
 الولد المنفى من مال نادى  
 نفسه (حد) للقذف (وله)  
 بعدما كذب نفسه (ان  
 ينسبها) حد أولا (وكذا  
 اذا قذف غيرها حدوا)  
 صدقة أو (زنت) وان لم  
 تحل زوال العفة والحاصل  
 انه تزوجها اذا تزج أو  
 أحدهما من أهلية العان  
 (واللعان لو كانا أخوين  
 أو أودهما وكذا لو طرأ  
 ذلك انطرس (بعده) أي  
 العان (قبل التفريق فلا  
 تفريق واحد) لثبوته  
 بالشيء مع فقد الركن وهو  
 لفظ أشهدوه في التلاعن  
 بالكتابة (كما للعان بنى  
 الحل) لعدم بيقته عند  
 القذف

مطلب الحمل بمثل كونه  
نفية أو قسمة

ولويتناه ولادته لائل  
الدة بصيركانه قال ان  
كنت حملانك ذكوا القذف  
لا يصح تعليقه بالشروط  
(وتلاها بقوله زينت وهذا  
الحمل منه) القذف الصريح  
(وام بنف) الحاكم (الحمل)  
لعدم الحكم عليه بمقبول  
ولادته ونفيه عليه الصلاة  
والسلام وانه لائل  
بالوى (نفي الوالد الخ عند  
الثبوت) ومثله سبعة أيام  
عامة (د) عند (ا) بآلة  
الولادة مع وبعد (لا)  
لاقراره دالة ولو غابا  
غاية عليه كماله ولادته  
(ولا عن فهم) فيما اذا  
مع اول الوجود القذف  
فقد تحقق القذف بنفي الولد  
ولم ينتف النسب فقوله  
فيما صروني نسبته ليس على  
المطالبة (نفي اول التوأمين  
وأثر الثاني) (سد) ان لم  
يرجع لتكذيبه نفسه (وان  
عكس لاهن) ان لم يرجع  
لتكذيبه انفسه (وان نسب  
ثابت فيها) لانهم من ماله  
واحد (ولواحد بثلاثة في  
يعن واحدة في) الثاني  
وأثر بالاول والثالث

كونه نفيا أو ما وقد أخبرني بعض أهلي عن بعض خواصه الله ظهر بها حل واستمر الى تسعة أشهر ولم  
يشككن فيه حتى يمدأه بتهمة ثياب الولد ثم أصبحها طلق وبطست الادة تحتها فززل تعصر الصرة بعد  
العصر توفي كل عصر تصب الماله حتى قامت فارغ من غير ولد أو ما تور وهو الوصية وله فلا يثبت له الا بعد  
الانفصال في ثبوت الولد والعمل وأما العلق فانه يقبل العلق بالشروط فعقد معق معي وأما رد الجارية  
المبيعة فالحل فلان الحق ظاهر واستعمال الراجح شبهة والرد بالعباد لا يمنع بالشبهة في منع العان بهالة  
من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اه (قوله ولويتناه الخ) جواب عن قول  
الصاحبين يجرى بان العان اذا جلبت لائق من ستة أشهر لثبوت قبيله (قوله لعله بالوى) أى لعله  
على الله عليه وسلم بالحمل وحياس الله تعالى والمراد الجواب عما استدلاله لقوله ماله يلا عن اذا ولدته  
لا لائق المدة وعن قول الشافعي انه يلا عن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قد فيها بنى الخ فقد أنكره  
ان سئل بل قد فيها الزنا والولد بشرى بن سحما على بطنا بنى بها على ان كون لعلتم ما قبل الوضع  
معارض على العصيين من أنه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وتعمده في الفسخ ولكن لم يذكر  
فيه انه صلى الله عليه وسلم نفيا قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح بما ظهر وانما فيه قوله صلى الله عليه  
وسلم انما وهما من جانتبه كذا فهو لائل أو جاءت به كذا فهو لشرى لك أو أمه لو كانت فالحق الويل لراة  
وجاءت به أشبه الناس بشرى لك (قوله عند التهمة) بالهزم من هتائه بالولد بالثقل والهزم مصباح (قوله)  
ومدته سبعة أيام عامة) أشار به الى أنه لم يقدر زمانها بنى كذا ظهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة أيام  
وفى رواية الحسن سبعة وضعها السرخسي بان نسب القادير بالرأى لا يجوز ثبوت ليلية وعندهما تقديره  
عده النفاس فتح (قوله عند اتباع آة الولادة) أى عند شرائها كالمهزوج والواو بمعنى أو كما يبدله كالم  
المصنف في المذكر كلام الفخ وغيره (قوله ويبدله) أى يبدله التهمة أو سكوتة عندها أو شرأ آة الولادة  
وسكوتة عن التي ومضى ذلك الوقت اقراره منع قال في الفهم وهذا من المواضع التي اضربها السكوت  
رضا الاول واية من محذوف ولما اذاعني به فسكت لا يكون قبول لاته غير ثابت بالادارة والسكوت  
ليس دة ونسب ولد المسكوتة ثابته فسكوتة بسقط حق في النفي اه ولما دام الولد كونه المسكوتة  
لان لها اثر في اختلاف الامه لانها لا تفرش لها جورة (قوله غاية عليه كماله ولادته) فتصل كأنها ولادته  
الآن فله النفي عند أى حصة في مقدار ما قبل فيه التهمة وعند حصة في مقدار مدة النفاس بعد القدر  
كألى الفسخ ثبوت ليلية (قوله ليس على اخلاق) بل هو مشروط بالشروط الستة للمارة (قوله في أول  
التوأمين) تثبت توأم فرل والاثني توأم ولجميع توأم كدخان مصباح وهما ولدان بن ولادتهما أقل  
من ستة أشهر بحر (قوله ان لم يرجع) قبيله لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلا عن اه ح وذكر  
الرحمن ان هذا التقدير كره في البحر والنهر والدر والبع وغيرها ولا هو فشرح الملقى وكلمة غلط من  
المكتبة لا بقراد بالثاني كذب نفسه بنى الاول لانهم ان ما واحد فصار قاذوا ورجوعه لا يسقط الحد  
صه اه (قوله لتكذيبه نفسه) أى بالقراد بالثاني وهذا لعله حصد (قوله هو عكس) بان أثر  
بالاول وفي الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلا عن بل بعد اه ح لانه كذب نفسه وهذا صحيح  
موافق لما صروني في ثبوتهم (قوله لذه لانيه) علة لقوله لاهن اه ح قال في الفسخ لا يخال  
ثبوت نسب الاول معتبر باق بعد نفي الثاني فاعتبار بقائه شرعا يكون مكذبا بنفسه بعد نفي الثاني وذلك فيجب  
الحد لا تقول الحقيقة فاقطاع موثبه أمر حكومي والحد لا يحتاج في اثباته فكان اعتبارا لحقيقة همتنا  
لا الحكمى اه وقوله وذلك وجبا الحد يروى بمائة ح من انه لو رجع عده ولا ينافي مع ما في البحر عن  
الغض من انه قال بعد نفي الثاني همتنا بنى أو ليسابنى فلا حد فيها اه لعدم الرجوع في الاول وعدم  
القذف في الثاني في الفسخ ولو قال بعد ذلك همتنا أى لاحد عليه لانه صادق لثبوت نسبهما ولا يكون

وجعلوا عدم اكداب نفسه بخلاف ما اذا قل كذبت عليها التصريح بالرجوع واولا لبس ابى كتابا بنسبه  
ولا يجدلان الثاني نى احدثها وذلك نى للتما من قليسا ولديه من وجعلوا كذا قالها مطلقا بل من وجه  
اه فافهم **(قوله لاهن)** كذا فى الفتح والبحر ومثله فى الجوهرة من الوجيز يقتضى ما فى النهر انه يحدد  
وعز الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم فتم قال الرضى ان لها مشكل لان بقاؤه بالثالث صار مكذبا  
نفسه نى فى الثالث فنبهنى ان يحد لانه بعد الا كذاب لم يبق محال للتلان اه قلت والجواب انه لما قر بالاول  
كان اقراره بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيد الاقرار اولاه فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كسائر اقسامها  
ولذا على فى الفتح المستثناة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض المحل اقرار بالكل كمن قال بده او رجله منى  
وقال وكذا فى الولد واحدا اذا اقر به ونفسه اقر به بلا عن ويلزمه اه **(قوله يحد)** لانه لما نى الاول لزمه  
الاعيان فلما اقر بالثاني صار مكذبا بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد **(قوله كون احدثهم)** قال فى الفتح  
لونيضا هاتان احدثهما او قتل قبل الاعيان لزمه لانه لا يمكن نى الميت لانتهاء بالموت واستغنائه عنه فلا  
يتبقى المحى لانه لا يلغوه ويلاين بينهما عند محمد لوجود القذف والاعيان ينفلت نى الولد لاهن عند  
آبى يوسف لان القذف اوجب لعنا يقطع النسب اه لمصلحة واقتصر المحاكم على الكافي على ذكر  
الاول بلا حكاية بخلاف فعله انه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كون احدثهم عقب  
قوله فى المسئلة الاولى لاهن وهم بنوه ليكون تشبيه بثبوت النسب والاعيان اما على ما ذكرناه يقتضى  
عدم الاعيان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضى وجوب الحد ونفسه نظر لانه على القول بعدم الاعيان فظاهر  
عدم الحد ايضا لان الاعيان سقطت لمضى من جهته **(قوله ثبتت بنسبه)** أى نسب ولذا لاهن قال فى  
البحر وورث الابن منه قاطبا لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب بمقتضى كبتها الاول **(قوله لاستغنائه)** أى  
استغنائه ولذا لاهن بنسب آية فان ولد الميت بنسب الى آية قال فى البحر قد عيونا أى موت الابن الميت  
لا يتم الا كانت حية ثبت نسبا بده وتولدها نقضا **(قوله خلا لهما)** عند محمد يثبت بنسبه بده بحر **(قوله)**  
الاقرار بالاولى الخ قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاءمة ايعا امرأة ادخلت على قوم من ليس بهم  
فادستس الله فى شئ ولن يدخلها اقرب مستوا عا رجل يحد وهو ينظر اليه احسب الله عنه يوم القيامة  
وقضه على رؤس الاولين والآخرين واه او داود والناسى وفى الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام  
من ادعى ابانى الاسلام غير آية وهو يعلم انه غير آية فالحنة عليه حرام كذا فى الفتح **(قوله بوجه ما)** كعدم  
صلاح احدثهما للشهادة وعدم الاحصان **(قوله فقد ثبتت نسب الولد)** أى حينئذ لان حد فاذ فيها يتضمن  
ثبوت نسب الولد من آية **(قوله هالارث اثلاثا الخ)** الارث مبتدأ خبره محذوف تقديره يكون أو يثبت وفى  
كلام العرب يحكم من معطاول ما ذكره اها وما خبره به فى البحر والنهر فقلان شرح التلخيص وعز الى البحر  
قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح فى الغرض من أنه برثن نوا ميراث أخ  
لاوين ومثله فى سبب الاتهر معز الى الاختصار لكن نسب السرخسى الى المتوسط الاول الى علمائنا  
ونسب الثاني الى الامام مالك وسأنى تمام الكلام عليه فى الغرض ان شأه تعلق **(قوله برذ عليهم)** أى  
بقدوحصهم فخص كالثلث فالمسئلة الفرعية من سقوط الدية من ذمة ط **(قوله به علم الخ)** قال فى البحر  
وهذا يبين أن قطع النسب حرمى فى التوأم لانه لو لم يقطع نسبهم من آية التوأم لكان صفة ياخذ الثلث  
وقام النسب من آية التوأم بالبيعة لا بهما وعلمه فى شرح التلخيص اه **(قوله فى كل الاحكام)** ينبى  
النسب بين الولد والملاين فى حق الشهادة والركة والقصاص والسكاك وعدم الجعوى بالهجر حتى لا يتجاوز  
شهادة احدثهما الاخر ولا صرف ذكر كلمة اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملاين فلان  
والزوج بن بنت من امرأة أخرى لا يجوز ذلك ان يتزوج بنته الولد ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان  
مدحه الولد ذلك ففح عن النسيئة **(قوله لقيتم تراشها)** أى لثبوت كونها تراشا أى زوجة وقت الولادة  
والنفقة فقط

لا من وهم بنوه ولو نى  
الاول و(الثالثا) و(الرابع)  
بأنثى يحدوهم بنوه  
كون احدثهم شئ مات  
ولدا لاهن وله ولد نادعا  
الملاين ان ولدا لاهن  
ذكر اثبت بنسبه اجاعا  
(وان) كان (أبى لا)  
لاستغنائه بنسب آية متخفا  
له ابن ملك (فروع) \*  
الاقرار بالولد الذى ليس  
منه حرام كالسكوت  
لاستحقاق نسب من ليس  
منه بحر وقد يقتضى سقط الاعيان  
بوجه تآوؤت النسب  
بالاقرار او بغيره فى الحكم  
لم يثبت بنسبه أبدا فلو نوا لدهم  
يلاين حتى تذفها اجنبى  
الولد لحد ففسد ثبت نسب  
الولد ولا يتسنى بعد ذلك  
فى نسب التوأم من ثم مات  
احدثهما نوا هو أمه  
وأخ لام فالارث اثلاثا  
فرضا رد الام السدس  
ولا زوجين الثلث والباقي  
يردهم وهو علم ان نفسه  
يخرج من كونه عصية قالوا  
وعزوا ببقاء نسبه بعد  
القطع فى كل الاحكام لقام  
فراشها الا فى حكمين الارث  
والنفقة فقط

قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراسا لاخر كما يسمى لباسا قال في الجبر لان النبي باللعان ثبت  
شرا بخلاف الأصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد  
لغير اقرش فلا يظهر في حق سائر الاحكام (قوله حتى لا تصعد دعوته) الثاني اما دعوة الثاني فتصعد مطالعها  
كان الثاني كبيرها بل احد النسبين الثاني بحر (قوله قال الهنسي الخ) كذا رأيت في شرح الهنسي على  
المتن غير معزى لا صلح من ذلك ذكره في الفتح معنا فانه قال بعد قوله ما من من الشريعة وهو مشكل في  
ثبوت النسب اذا كان المسمى بمن وليس له مثله وادع عليه دعوى الملاعن لانه لما يصح ما في ابائه وهو  
مقطوع النسب من غير وقوع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من أمه لا ينافيه اه لا يمكن  
كونه وطنا بشبهة والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب العنين وغيره

شروع في بيان من به مرضه تعلق بالنكاح (قوله وغيره) الاولى ونحوه من كل من لا يدع رعي جماع  
زوجته كالمحبوب والحبي والمصور والشج الكبير والشكلا كشدها بشي مجتوزا من اذا حدث المرأة  
أترق قبل ان يتخطاها فاموس (قوله على الجماع) أي جماع زوجته وغيرها هو أهم من المعنى الشرعي  
الآخر (قوله فعل بمعنى مفعول) هذا مبني على انه من معنى حبس لامن من معنى أعرض قال في المصباح  
قال الاخرى وبمعنى متبالا ذكره يعنى بقبل المرأة من عين وشمال أي يعترض اذا اراد بالاجها والعنة انهم  
خليفة الاول وان قيل فقول الغفهاء لو من امر أكثر خرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال من من  
الشيء من من باب ضرب بالبناء لفاعل اذا أعرض متواصر ويحوز أن يقرأ بالبناء المفعول اه وذك  
أيضا أن قول الغفهاء من وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام ساقط والمشهور رجل عني بن التعنين  
والعنة (قوله جمعه عني) يضم أوله وثانيه فأقدم (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الأكمة سواء  
كانت تقوم أولا أو لا تخرج الدر فلا يخرج عن العنة بالاختلاف متبالا فلا ينحصر من الحنطة من مراج لان  
الداخل فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن الدخال في الفرج لمصر وأخرج أيضا ما ورد على  
جماع غيرها دونها أو على التيب دون البكر وفي المراح اذا أوجع الحشفة فقط فليس يعنى وان كان مقطوعا  
فلا يمتن بالإباحة بل كره قال في العرو ينفى الاكتفاء بقدره وان مقطوعا ولم أوحكم ما اذا قطعت ذكر  
أحلاف المحبوب بشبهه لكن قولهم لو زوجت به فلا جناح لها به انعموه نظيران أحدهما لو ضرب المستأجر  
الدار الثاني لو ألتف البائع البيع قبل القبض اه أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالتمن (قوله  
لمستعنته) أي فقط فخرج ما اذا كان المأتم منها فقط أو منها جعما كإياني ط (قوله أو مصر) قال في  
العرو فهو عني في حق من لا يصل البهال فوات المقصود في حقها فان المعسر عند ناق وجوهه وتزوج وتزوج  
أثره كإياني الخط اه (قوله اذ ارتقه) أي التي وجدت زوجها بمحبوبه أو لقر نكاحها كإياني (قوله بمحبوبها)

في المصباح بيته بجبان باب يقتل قطعته وهو يجوب بين الجلباب بالكسر اذا استسوتت مذا كبره اه  
فلم يدروا الجلب والاسم هو الجلب ما فهمه ولذا كبر جمذ كر والمراد بها الذ كروا لعنينتان لتعليق (قوله  
أومطوع الذ كرقط) قال في التمر لم يذ كر وهو الظاهر أنه يعلى هذا الحكم اه وهذا لا شبهة فيه  
(قوله أو صغيره) بهاء الضمير أي صغير الذ كر وقوله جدا أي نهاية وبالعلة مصباح (قوله كالز) بالزاي  
المكسورة واد الزرار (قوله وفيه نظر) أشار الى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا  
سلكه دون حال العنين لا يمكنه والضمه فعل البهلو وهو مستحيل هنا لحكمه كالمحبوب بجماعه أنه لا يمكنه  
ادخال لئه القصيدة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مسالو ضرر المحبوب فلها ما طلب التفرق وبهذا  
طهران تنفاه التفرق لا وجهه وهو من الشبهة فلا يسلم اه قلت لكن لم يفرده صاحب القية بل نقله في  
الفتح والجبر عن الحيط والاحس الجواب بأن المراد بدخل الفرج نهايته المعتاد الوصول البهلو اذا قال في

حتى لا تصعد دعوته) الثاني  
وان صدقه الوالد انتهى قلت  
قال الهنسي الا أن يكون  
من وليته له أو ادعاه  
بعدموت الملاعن فايض  
(باب العنين وغيره)  
(هو) لغرض لا يدع رعي  
الجماع فعل بمعنى مفعول  
جمعه عني وشرا (من لا يقدر  
على جماع فرج زوجته)  
وهي لما تم منه ككبر من  
أو مصر اذا ارتقا لا جناح لها  
للمانع منها خاتبة (اذا  
وجت المرأة زوجها بمحبوبها)  
أو مقطوع الذ كر فقط أو  
صغيره جدا كالز وولو صغيرا  
لا يمكنه ادخاله داخل الفرج  
فليس لها الفرجة بحر وفيه  
نظر وفيه المحبوب كالعنين

الجر وظاهره انه اذا كان لا يمكن ادخاله أصلاً فإنه كالجرب لتقسيمه بالداخل اه وقد متناهى صريح في  
 اشتراط ادخال الحشفة **(قوله)** الا في مستثنى التأجيل ويحى الولد) أى أن الجرب لا يؤجل بل يفرق في  
 الحال ولو ولدت امرأته بعد التأجيل لا يسطل التفريق كما يأتي وادعى الصرم مستثنى أيضاً أنه يفرق بلا  
 انتظار بلوغها لا انتظار حصولها أيضاً **(قوله)** فترك الحاكم) وهو طلاقاً بثن كتركها العين بعرض الحاشية  
 ولها كل المهر وعملها العدة أن خلجها عنده وعندهما العتق فكل من يخل بها بالغ **(قوله)** بلطها) هو على  
 التراضي كما يأتي بيانه **(قوله)** لو حر) أما الامة فالتحليل لا لها كما يأتي منها **(قوله)** بالغة) فلو صغيرة انتظر بلوغها  
 في الجرب والعين لا احتمال أن ترضى بها محر وغيره وما العقل فغير شرط في فرق فطلب ولدى الجنونة  
 أو من ينصبه القاضي على الفسخ وادعى **(قوله)** غير وقتل وقتله) أماه فلا خيار لها للعقل المانع منها  
 كالمرونة لاحق لهما في الجماع وفي الصرم التراضي ولو اشتلخ في كونه أو تظاهروا به النساء **(قوله)**  
 وغيره على وجهه) الخ) أما لو كانت علة فلا خيار لها على المذهب كما يأتي وكذا لو رضى بعد النكاح **(قوله)**  
 ولو الجرب صغيراً) قيد بالجرب لأن العين لو كان صغيراً ينتظر بلوغها كغيره ومثل اطلاقه الجنون بالنون  
 ففي الصرم الفسخ لو كان احدهما مجنوناً فإنه لا يؤخر على فعله في الجرب العتق لعدم الغائبة و يفرق بينهما  
 في الحال في الجرب وبعد التأجيل في العين لأن الجنون لا يعدم الشهوة اه قال في التهر ولو كان يمين  
 ويمن هل ينتظر اقامته أم لا المستند والذي ينبغي أن يقال كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر  
 لجواز رضاها به اذ هي أضافت بكونت شراً بالغة اه وصح في البسائط أن الجنون لا يؤجل لأنه لا يملك  
 الطلاق لكن في الصرم المراجع يؤهل المصالح الطلاق في مسئلة الجلب لأنه مستحق عليه كأي مؤهل  
 لعق القريب ومنهم من جله فرقة بغير طلاق والاول أصح اه **(قوله)** لا يخلط في كونه مجنوناً بان  
 كان لا يعرف بالسنن وادعى الشاب أمر القاضي أسناناً ينظر الى صورته فيخبر بها له نياح عند الضرورة  
 خانية **(قوله)** لمصلحة طوعاً ومراً وطها فهو مستحق ديانة لا قضاء محر من جماع ما مضى وأيام  
 اذ تركه الدابة متعتعاً من القدرة على الوطء ط **(قوله)** لو لم) أى وقت العتق قد قبلت اختيارها  
**(قوله)** فادعاً ثبت نسب) الذي في التارخانية ثبت القاضي نسبها على بالسف والاركان كما قال ط  
 وانما قيد بالسف ليقع ما يترجم الله له الداعى وسئل دعواه صريحاً سقطت عنها ولا يثبت النسب منه  
 لا يترقب على المحوى كما ينفذ معاراة لهزيمة اه قلت وهو مفاد ما ذكره في بيان التارخانية وفي عدة  
 الصرم كافي الحاكم والمصنف في الصرم العدة وكذا الجرب اذا كان يتزل والام بلوغها ولو لم تكن  
 بمنزلة المصنف في الويلو العدة **(قوله)** ثبت نسب) أى اذا دخلها قال في التارخانية ولو كان الزوج مجنوناً بغير  
 القاضي بينهما فاعتق ولو اطلاق من سنة أشهر من وقت الفسخ فزعموا في الصلح الجرب أو يخل وهذا عند أبي يوسف  
 وقال أبو حنيفة يلزمه إلى سنتين اذا دخلها والفرقة قضائية باختلاف **(قوله)** قبل التفريق) متعلق بقرائها  
**(قوله)** لا بعده) أى لا يسل التفريق ولو أقرت بعده كنحو حملها بغير فلا يلحقها في اقامة الزوج البيت هنا  
 مامهم **(قوله)** التهمة) أى باحتمال كذبها بل هي بمنزلة دفع **(قوله)** فسقط نظر الزاني) هو أن اطلاق  
 وقع بغير يقين وهو بأن فكيف يسل بغير النسب الآثري أم لا أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل إليها  
 لا يسطل التفريق اه وجوابه أن ثبوت النسب بين الجرب بما عتبار الاثر باليقين والتفريق بينهما  
 باعتبار الجرب هو موجود بخلاف ثبوت من العين فإنه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق باعتبار خلاف  
 ما استشهد به من اقرارها فانه امتنع في ابطال الفضل لا احتمال كذبها فظهر أن الحب بعيد كمال دفع  
 القدر بحرفه لكن قد يفرقه أن النسب يثبت من العين مع قهقهة بالصبي أيضاً وبالاستدلال فلا  
 يلزم والاعتناء به المهم الآن حال وجود الدليل على أن الولد حصل بلوطه لأنه الأصل الغالب فلا ينتظر  
 إلى الدادر بالضرورة **(قوله)** ولو وجدته) أى لو وجدت المرأة الحرة خيراً ارتقاء كما مر في وجبة الجرب

الافق مستثنى التأجيل  
 ويحى الولد (فرق) الحاكم  
 بلطها بلوطاً بالغة غير رتقاء  
 وترناه وغيره على عتقه قبل  
 النكاح وغيره راضية به  
 بعده (يتم ما في الحال) ولو  
 الجرب صغير العدم فائدة  
 التأجيل (فلو جن بعد  
 وصوله إليها) مرة أو صار  
 متنبها بعد) أى الوصول  
 (لا) يفرق لمصلحة طها  
 بالوطمية (جلت امرأة  
 الجرب ولو لم تعلم بحبه  
 فادعاً ثبت نسب ثم علمت فادعاً  
 الفرقة تارخانية ولو ولدت  
 (بعد التأجيل) إلى سنتين  
 ثبت نسب) لا تزأله بالصبي  
 (والتفريق) بقاء (بالحال)  
 لبقائه (ولو) كان (عندنا  
 بطل التفريق) زوال عتقه  
 بغير نسب كما يسل  
 التفريق باليقين بقرائها  
 بالوصول قبل التفريق  
 لا بعده التهمة فسقط نظر  
 الزاني (ولو وجدته



زوجه او لم يتوهها فوجب بحصر نصهم عنه كافي الجبر ويشترط لتأجيله في الحال كونه بالغاً او مراهقاً  
 وكونه مريضاً او غير متلبس بالوحام كاسأفى وشمل ما لو وصل اليها ثم تزوجها ولم يصل اليها النكاح  
 الثاني التقيد بحق المطالبة بكل عقد كافي الجبر **(قوله عينا)** ومثله الشكراكلمر **(قوله)** هو من لا يصل الى  
 النساء الخ هذا معناه لغو أمه عنه الشرع المراد هنا فهو من لا يقتدر على جماع فرج زوجته مع قيلم الآلة  
 لمرض به كاسر فالاولى حذف هذا الجمله كما تأخذه ط **(قوله لمرض)** أي مرض العنة وهو ما يحدث في  
 خصوص الآلة مع صفة الجسد فلا ينافي ما يأتي من أن المرض لا يؤجل حتى يصلح لان المراهبه المرض  
 الخفف للاعراض حتى يصل به فتور في الآلة تأمل **(قوله أو صبر)** زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقته  
 أو غير ذلك ٣ (فائدة) نقل ط عن تبيين الحارم عن كلب وهب بن منبه انه مما ينفع المصهور والمربوط  
 أن يؤتى بسبب ورفا تسدر خضرو وقد بين هجر ثم خرج عما هو محسومته ويقفل بالباقي فانه يزول باذن  
 الله تعالى **(قوله أو صبر)** بفتح الحاء من تزعم خبثا تدور في ذكره فبصل يعني مطهر ولو اجمع خصيات  
 مصباح **(قوله وعليه الخ)** أي على التقيد بقوله لا ينتشر المراد الجواب عن اعتراض الجبر بأنه لاحاجة الى  
 عطفه على النسيئ لشيء فيه فأجاب بأنه ٤ من عطف الخاص على العام لكن لا بد منه من نكتة كافي عطف  
 جبريل على الملائكة لا بد من قهره بينهما وقوله لطفاته أي خفا دخوله فيه بسبب تعميته باسم خاص ولما كان  
 المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو وبجتي كافي مات الناس حتى الاتيامدون أو أحاببانه  
 تسامح لطفاته التسامح استعمال كلفه مكان أخرى لا لعلاقة توفى ربه لكن فيه انه وقع بأوفي الحديث الصريح  
 ومن كانت حيرة الى دنيا يعيها أو امرأتين يسكرها وجوز بعض المحققين بشم أيضا كافي حديث وإذا دعيت  
 فأحبوا للذبة ثم لم يرد بفتحها وليد مشفره **(قوله)** لا تشاء الهاء الى الفصول الاربعة لان الامتناع لعله  
 معترضة وأوأة أصلية تان كان من هاتمة معترضة فأما من غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو يوسقو السنة تشتمل  
 على الفصول الاربعة ٥ أوصيف حار يابس والخرى بارد يابس وهو أورد الفصول والشتت بارد وطب  
 والربيع حار رطب فان كان مرضه من أحد هذه فتم علاجه في الفصل المضاد فيه أو من كلبتين فيتم في  
 مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يعرف به الحال فإذا مضى ولم يصل عرف أنه بآفة أصلية وفيه  
 نظر أفق عند سنين بآفة معترضة كالمصروف فالحق أن التفرق اما غلبة طن عدم ذواله لزمانته والألفة  
 الأصلية وهي السنة بموجب ذلك أو هو عدم إطعامها والستجمل غابة في الصبر وإلا العذر شرعا  
 وتممه في الغنح **(قوله)** ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة لان هذا مقدمة أمر لا يكون الاند القاضى وهو  
 الفرقه فكذلك مقدمة الواجبة فلا بد من تأجيل المراقلة لا تأجيل غيرها حتى من الخائنولا يعتبر تأجيل غير  
 الحاكم كائنا من كان فتم وظاهر مولو بحكم تأمل وفي الجبر ولو زل القاضى بعد ما أجله بنى المولى على التأجيل  
 الاول **(قوله)** بالاهلة على المذهب وجهه ان الثابت عن الحماية كعمر وغيره اسم السنو أهل الشرع انما  
 يتعارفون الاشهر والسنين بالاهلة فإذا أطلقوا السنة انصرف الى ذلك المصبر صرحوا بخلافه فتم **(قوله)** بعض  
 يوم هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فاستأنى وذلك ثلث يوم وثلث عشر يوم **(قوله)** أو قبل شمسية  
 اختيار شمس الاثمة السرخسي وقاضيا ن ظهير الدين وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة فتم ومن محمدان  
 الاعتبار للعددية وهي ثلثمائة وستون ومائة ستان **(قوله)** وهي أزيد بأحد عشر يوما أي وخمس ساعات  
 وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة وتممه في القهستاني **(قوله)** فبالايم اجاعا تظاها لطفه  
 اعتبار السنة للعددية كل شهر ثلاثون يوما وأنه لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخير باقي الشهر بالاهلة  
 كقول صاحب في الايام وثلاثة عشر وهاذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في العددة بعضه مذكور ان  
 المعنى فيها الايام اجاعا وان الخلاف انما هو في الاجاوة وهو مقتضى الخلاف المنصف هناك **(قوله)** وأيام  
 حديضا وكذا انفاها ط عن الجبر لكي لا روى الصبر ليراجع نسخة أخرى **(قوله)** منها أي يحسب

عينا) هو من لا يصل الى  
 التسامع لمرض أو كبير أو صبر  
 ويسمى العقود وهما نسبة  
 (أو صبرا) لا ينتشر ذكره  
 فان انتشر لم تغير بحرو عليه  
 فهو من عطف الخاص على  
 العام لطفاته وان كان  
 بالاولان القهقهة وتسامحون  
 في ذلك شهر (أجل سنة)  
 لا شأنا على الفصول  
 الاربعة ولا عبرة بتأجيل  
 غير قاضي البلدة (قوله)  
 بالاهلة على المذهب وهي  
 ثلثمائة وأربعون  
 يوما وبعض يوم وقيل شمسية  
 بالايم وهي أزيد بأحد  
 عشر يوما قبل وبه يقتضى  
 أجل في أثناء الشهر فبالايم  
 اجاعا (ورمضان وأيام  
 حديضا منها)

٣ مطلب لشد المصهور  
 والمربوط  
 ٤ مطلب في عطف الخاص  
 على العام  
 ٥ مطلب في طبائع فصول  
 السنة الاربع

عليهن السنول يقرض عليه بدله (قوله وكذا مجموعيته) لان العجز جاء بفعله وعكته ان يخبر جهامه أو  
 يؤخر الحج والقيمة فتح ولا يقال بعذر على القول بوجوب الحج فوراً وعلم إمكان اخراج جهامه لان الحج حق  
 الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل (قوله لامة جهام وغيتها) أي لا تحسب لامة العجز من قبلها  
 فكان عسداً فيعوض وكذا الوجوب الزوج وهو جرحها لو امتنع من الجرح الى الصبح فان لم تمنع وكان له  
 موضع خلوة فيها احتسب عليه فتح (قوله مرضه ومريضها) أي مرضاً لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى  
 قهستاني عن الخزانة (قوله مطلقاً) أي سواء كان شهراً أو دونه أو أكثر كما يلزم راجعة كلام الوالي الجية  
 قال في البر وصح في الخانبة ان الشهر لا يحسب ل ماله وفي المحيط أصح الروايات عن أبي يوسف أن مازاد  
 على نصف الشهر لا يحسب اه فافهم ولا يصح ان يدخل تحت الاطلاق ان يستطيع معه الوطء أولاً فانه  
 لا وجه لعدم احتساب أيام المرض التي يمكنه فيها الوطء لان ذلك تقصير منه فكيف يعرض وعليه بدلها فافهم  
 والظاهر ان قول القهستاني الملو وعليه الفتوى معاً بل التفصيل للذكور عن الخانبة والمحيط فلم يكن في  
 المسئلة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر رجع ما ذكره الشارح لان لفظ الفتوى  
 أكد ألفاظاً التراجع فيقسم على ما في الخانبة والمحيط وهو ايضاً مقتضى الحلاق المترن كالرواية والمثني  
 والرواية وغيرها (قوله ما لم يكن صيداً) أي غير قادر على الوطء لما في الفتح من فاضل الغلام الذي بلغ  
 أربع عشرة سنة إذا لم يصل الى امرأته وبصل الى غيرها يؤجل اه تأمل (قوله ولو امرأه) كذا يعرف  
 الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كجوف في البدائع (قوله أجل سنتين) من الاول أو  
 سنة بعد شهر من أجل الاجل الصوم وفي الفتح ولو اقصوه هو مظاهر منها تعتبر المدة من حين المرافعة كان  
 قادراً على الاعتدال وان كان عاجزاً أمهله شهر الكفارة ثم أمهله فتم تأمله سنة وشهر ولو لم يظهر بعد  
 التأجيل لم ينتف إلى ذلك ولم يزدد المدة اه وينبغي أن لو رافعه في رمضان أن عهله رمضان وشهر من بعده  
 لانه لا يمكن صوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي في القفصة المطلوبة أي (قوله والابانت بالتفريق) لانها فرقة  
 قبل التناول حقيقة فكانت بالتفريق كمال المهر وعليه العدة ولو جردت في العدة بغير (قوله من القاضي  
 ان في طلاقها) أي ان أي الزوج لانه وجب عليه التبرع بالاحسان حين هجره من الامساك بل يعرف فإذا  
 امتنع كان ظلالاً فابتنوا أضيف فعله اليه وقيل يكفي اختيارها لنفسها لا يحتاج الى القضاء تكماً والفتوى  
 قيل وهو الأصح كذا في غاية البيان وحمل في الجمع الاول قول الامام والثاني قولهما شهر وفي البدائع  
 من شرح مختصر الضحاوي ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال قد كثر في بعض المواضع أن ماذ كثر في ظاهر الرواية  
 قولهما (قوله بطالها) أي طلياً ثانياً فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكلها عند غيبتها كطلبها على  
 خلاف فيعتمد كرم محمد بجر (قوله يتعلق بالجمع) أي جميع الاصل وهي فرق وأجل وبانت ح من  
 النهر (قوله بجر) المراد به قوله بطالها كذا كور بعد قوله فرق ح (قوله وطلبها) أي طلياً ثانياً لا يؤخر  
 الى طلياً لانه ليس له غاية مرفوعة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر الى طلياً لانه لا احتمال وضاهية كما نرى فيصاحبه  
 في التبرع من أمه لو كانت تطلق كذا في غاية فافهم (قوله أو نسيه القاضي) أي ان لم يكن لها ولي ينسبها  
 القاضي خصمها عنها كذا في غاية الفتح (قوله بالخيار لولاها) أي كلف العزل وعند أبي يوسف لها كقول في  
 العزل بجر والفتوى على الاول ولو الخيرة (قوله لان الولية) مقتضى هذا التعليق انه لو شرط به الولد لم يكن  
 الخلو لعملى لكن حال في البدائع بعده بقوله ولان اختيار الفرقة والقلم مع الزوج تصرف منها على نفسها  
 ونفسه واجد اجزاء ملك المولى فكان ولاية التصرفه (قوله أي هذا الخيار) الإشارة الى الخيار في هذا  
 الباب أي خيار زوجة العتيق ونحوه المستحضر به عن حصول الوطء فانه على الفور وصحة ذف فتميل حيال الطلب  
 قبل الاجل وبعده كالمهر مع ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسقط حقها طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل  
 الاجل ولا يبعد القضاء السنة بعد التأجيل مهما أشرت لان ذلك يكون لتجربته وتزجي الوصول لا لرضاه

وكذا مجموعيته (الامة  
 جهام وغيتها و) مرضه  
 و (مرضها) مطلقاً بغير  
 ولو الخيرة يؤجل من وقت  
 انصومة ما لم يكن صيداً أو  
 مريضاً أو غير ما بعد بولوغه  
 وصحته وأحرامه ولو لم يظهر  
 لا يقدر على العلق أجل سنة  
 وشهر من فان وطئ مرة  
 فيها والابانت بالتفريق  
 من القاضي ان في طلاقها  
 (بطالها) يتعلق بالجمع  
 فيم امرأه المحبوب كالمهر  
 ولو يمينونة طالبونها أو  
 من نسيه القاضي (ولوامة  
 فالخيار لولاها) لان الولد  
 له (وهو) أي هذا الخيار  
 (على السراخ) لا الفور  
 (فلو وجدته عتيقاً) أو  
 مجبوراً ولو خصام زماناً

فلا يسل حقا بالشك اه وهذا قبل تغيير القاضي لها فلو بعده كانت على الورى كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يسل حقا) أي ما لم يقل من حيث بالمقام معه كذا قصد في التاخر خاتمة عن المحط هنا وفي قوله الاتي كما لو رفعته الخ (قوله ثم تركت مدته) أي قبل المرافعة والتأجيل للتأخير عما بعده (قوله ولو ادعى الوطع الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الاتي في مجلسها يعني الثاني كما تفرقه والحاصل على الملتقي وغيره أنهم ما إذا اختلفا في الوطع قبل التأجيل فإن كانت حين ترزوها ثيبا أو بكر أو قال النساء هي الاتي ثيب فالقوله مع يمنه وان كان بكر أو جسل وكذا ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكر وقان ثيب فالقوله وان قلن بكر أو نكل شيرت اه وحاصله على البراءة في ثيبا فالقوله بينهما ما يتداعى وانتهى فان نكل في الابتداء أو جمل وفي الانتهاء تغير للفرقة ولو بكر أو جمل في الابتداء أو يفرق في الانتهاء (قوله ثم شيرت) أي ما في كافي الحماكم من اشتراط عدالتها تأمل (قوله والثنتان أحوط) وفي البدائع أو نكل وفي الاستيعاب في أفضل بحر (قوله بأن يتول الخ) قال في الفتح وطريق معرفة أنها بكر أن تدفع يعني المرأة في فرجها أصغر بيضة للرجال فان دخلت من غير عنف فهي ثيب والابتكر أو تكسر وتكسب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر وقيل أن أمكنها أن يتول على الجدار فبكر والا فثيب اه وتعيير في الثالث قبل مشير إلى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه تردد فان وضع البكره تغير المبال اه (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للجمهور أي ضمن إذا دخل ذلك فان لم يدخل فهي بكر والأظهر ما في بعض النسخ ألا يدخل بالانثاء (قوله مع بيضة) الخ بالضم وبالحاء المهملة خالص كشي وصفرة البيض كاللثة أو ما في البيضا كاه فافهم (قوله خيرت) أي يكون القول قولها أو تغيرها القاضي قال في التهر وظاهر كلامه أنها لا تستخلف اه قلت صرح به في البدائع من شرح الطحاوي معلل بأن البكره فيها أصل وقد تلوث بشهادته في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره القاضي أن يطلقها فإن يفرق بينهما (قوله في مجلسها) قال في البحر وعليها لتعوى على المحط والواقعات وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اه ومشي على الاول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من أن خيارها على التراضي لاجل الفور لا ينافي ما عايننا من ما مر في المحط من قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة وتغيير القاضي لها وما عايننا بعد التأجيل والمرافعة ثانيا يعني أنها إذا وجدته عينا فلها أن ترفعها إلى القاضي أو جله ستوان سكنت مدته طويلا فإذا أجله ومضت السنة فلها أن ترجمه ثانيا إلى القاضي ليطرق بينهما وان سكنت بعد مدته السنة طويلا قبل المرافعة ثانيا فإذا وقعته البيهوت علم وصوله بها تغيرها القاضي فان اختارت نفسها إلى المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فان خيرها القاضي فأقامت مع مطاوعة في المضاجعة فغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مدته الاجل قبل تغيير القاضي لم يكن ذلك راضوا كرا لكرخي من أي وصف أنه إذا خيرها الحماكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحماكم أو أقامها عن مجلسها أو أنه لم يقل شيئا فلا خيار لها وذلك القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية اه فلهذا هذا صريح فبقا من أن اختيار الثابت لما قبل تغيير القاضي على التراضي ولا يسل بمضاجعتها وأما بعد تغيير القاضي فيسل بالمضاجعة فتعوى هاو كذا قيامها عن المجلس قبل اختيار التراضي على ما عليها لتعوى هكذا فهمت قبل أن أرى النقل وقمنا على الحد فافهم (قوله أو كانت ثيبا) أي حين ترزوها وهو صاف على قالت (قوله صدق بمجلسه) أي على أنه وطئها لا منكر استعطاق الفرقة والاصل السلامة (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل (قوله لأنه ظاهر) أي أن الظاهر زوال صحتها بالوطع وبها بسبب آخر خلاف الأصل يقي لو أثر بأنه أزالها بما سببه مواد أي أنه صار قادرا على وطئها ووطئها لم يبق خيارها أم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود وان كان يمنع من ذلك لثاني أحكام الصغار من الجنائيات أن الزوج لو أزال هذه الزوجة بالاصبع لا يضمن ويعزرو اه (قوله وان اختارت) أي بعد تمام السن وتغيير القاضي لها بقرينة ما بعده أم قبل تغيير القاضي فانه لا يسل حقا قبل التأجيل

لم يسل حقا) وكذا لو خاصمته ثم تركت مدته فلها المطالبة ولو ضاجعت تلك الامام خاتمة (كما وقعته) أي قاض فأجله سنتم مضت السنة (ولم تقصم زمانا) زيلى (ولو ادعى الوطع) وأنكرته فان قالت امرأة (فقه والثنتان أحوط) هي بكر) بأن يتول على جدار أو يدخل في فرجها مع بيضة (خيرت) في مجلسها وان قالت هي ثيب) أو كانت ثيبا (صدق بمجلسه) فان نكل في الابتداء أو جمل وفي الانتهاء تغيرت (كما) يصدق (لو وجدت ثيبا وزعمت زوال صحتها بسبب آخر غير وطئها كما مضى مثلا) لأنه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر (مراجع وان اختارت)

ولودلانه (بطل حقه كلو)  
 ويد منها دليل اعراض  
 بأن قامت من مجلسها  
 أو أقامها أو ان القاضى  
 أو قام القاضى (قبيل أن  
 تفتقر شيئا) به يفتقر وأفتات  
 لا مكانة مع القيام فإن  
 انتشرت طلق أو ورفق  
 القاضى (تزوج) الاول  
 أو امرأت (أشوى عالة حاله  
 لا خيار لها على المذهب)  
 الخفى به بحر عن المحيط  
 خلافا لتصح الحامية (ولا  
 يتغير) أحد الزوجين (بغير  
 الآخر) ولو فاحشا يكون  
 وجداً وبرص ورتق  
 وقرن وخالف الاثثة الثلاثة  
 فى الجنسية بالزوج ولو  
 قضى بالرد مع فتح (ولو  
 تراصبا) أى العنين وزوجته  
 (على النكاح) ثانياً (بعد  
 التفريق مع) وله شق  
 رتق أشوه كذا زوجته  
 وهل تغير الفاهر تم لان  
 التسميم الواجب عليها  
 لا يمكنه بدونه غير قائم  
 وأما البهيمى أمها لو  
 تزوجته على أنه سوسنى  
 أو قاده على المهر والسفقة  
 فبأن يخلطه أو على أنه  
 فلان بن فلان فإذا هو لقطا  
 أو ابن زنا كان لها الخيار  
 فالحق

\*(باب العدة)\*

أو عدمه ما ترضى من محاولة لا يتقيد بالمجلس كما مر به (قوله ولودلانه) أى بتأخير الاختيار إلى أن قامت  
 أو أقيمت صابية ومنه فى البر والنهر (قوله يكلو وجدهم دليل اعراض الخ) بيان للاختيار ودلالة على جملته  
 دليل الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانة) أى الاختيار (قوله أو فرفق القاضى)  
 أى إذا لم يملك الزوج (قوله بالتحالة) يفتقر قوله أو امرأت (أشوى عالة حاله) أى  
 وكأنه حل الأول على التى اختارت فرقة وهو لا يزوم لصدقتها على من طلقها فبقي عليها حاله كما أفاده ط  
 (قوله خلافا لتصح الحامية) حيث قال فرقة بين العنين وامرأت ثم تزوج بأشوى تعلم حاله اختلفت الروايات  
 والصحيح أن الثانية تنطبق على مطلق الانسان قد يجزى عن امرأت أو لا يجزى عن غيرها ط ح واستظهر الرضى  
 ما فى الحامية بأن عجزه عن الوصول إلى الأولى قد يكون لصره عنها قطعا قلت ووجه الحق به أنه بعد عليها  
 بتحقق عجزه وعدم عليها بأن عجزه مخصص بالأولى تكون راضية به وطعمها ووصولها إليها كذا مرها به  
 (قوله ولا يتغير الخ) أى ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بغيره فى الآخر عند أى خيفة أو رضى  
 يوسف وهو قول طاعوا الفقه وعمر بن عبد العزيز وأبي زيد وأبو داود وابن الجبلى والأوزاعى والثوري  
 والحطاب ودواد الفاهري وأتباعه وفى المبسوط أنه مذهب على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم فتح  
 (قوله وجدام) هو داعية يفتقر به الجلود ويتنقطع العلم فستأنى من الغلبة (قوله وبرص) هو بياض  
 فى ظاهر الجلد يشبه به قستافى (قوله ورتق) بالقرين ان اندامه دخل الذكر كما أفاده فى المصباح (قوله  
 وقرن) كقلس لحم ينبت فى مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظيما مصباح ونقل الخبر الرطب من شرح  
 الروض القاضى ذكرى بأن الفتح على ارادة المصود والاسكان على ارادة الاسم إلا أن الفتح أوجب لكونه موافقا  
 لباقي العيوب فانها كلها مصادر هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم على الفقهاء فتعريفه أيام فليس كما  
 ذكر ط (قوله لول بالزوج) فى العبارة تنبأ فانها تقتضى عدم خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه الجنسية  
 الزوجية والواقع خلافه والفاهر أن أصلها خالف الأثمة الثلاثة فى الجنسية فطاعوا ومحمد فى الثلاثة الأولى  
 بالزوج كما تفهم من البحر وغيره ط ح قلت وفى نسخة فوضد بمجمل بالزوج لكن يرد عليها أن الرتق  
 والقرن لا يوجدان بالزوج وهذا وقد تكفل فى الفتح برما سببه دل به الأثمة الثلاثة ومحمد لا يرد عليه  
 (قوله ولو قضى بالرد مع) أى لو قضى به ما كرم برء فأداته مما يسوغ فيه الاجتهاد وهذه المسئلة ذكرها  
 فى البحر ولم أرها فى الفتح (قوله مع) الرواية عن أحد أنها لا يجتمعان كفترة العات وهذا لا يخل لأصل  
 له بحر عن المراج (قوله وكذا زوجته) أى له شق زوجها لكن هذه العبارة غير مقولة وإنما المقول  
 قولهم فى تطيل عدم الخسار بغير الرتق لا مكانة شعوه هذا لا يدل على أنه له ذلك وإذا قال فى البحر بعد نقله  
 التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل ينشق جبراً أم لا (قوله لا التسليم الواجب الخ) فيه أنه لا يلزم من  
 وجوبه ارتكاب هذه المسئلة فقد سقط القيام فى الصلاة المشقة وتسقط الصوم عن المرض إذا انتفى على  
 نفسه أو ولدها ونظارة كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار) أى  
 لعدم الكفاءة وأعرضه بعض مشايخنا بأن الخيار لا يصعب قلت وهو موافق لما ذكره الشراح أول  
 باب الكفاءة من أمهات حق الولي للاحق المرأة لكن حقتنا هذا أن الكفاءة محققة ومقتضية نقلها من الظاهر به ولو  
 انتسب الزوج لها انتساباً غير نسبها فظهر دونه وهو ليس بك علق الفسخ ثابت لكل وان كان كلوا للاحق  
 الفسخ لها دون الآخر أو ان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثانى أن لها الفسخ لانهما عصى بعض  
 من المقام معهما ههنا لكن طهرى إلا أن ثبوت حق الفسخ لها للغير لا لعدم الكفاءة بل دليل أنه  
 لو ظهر كقوله ثبت للاحق الفسخ لانه غرها ولا يثبت للأول لانه لا ان التفرع لم يحصل لهم وحقهم فى الكفاءة  
 وهو موجود فعليه فلا يلزم من ثبوت الخيار لهما فى هذه المسئلة ظهور غير كفاؤه سبحانه أعلم

\*(باب العدة)\*

لم يثبت في الوجود على الفرقة بجميع أنواعها أو ردها عقب الكل بحر (قوله الاحصاء) يقال  
 حدثت الشيء عدة أصحبه احصاءه يقال أنضال العدود ففتح وفي الصحاح والقاموس وغيرهما عدة  
 المراتب أيام أقرأها فهو معنى لغوي أيضا (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للامرو يقال لما أعدته لخوادم  
 البحر من مال وسلاح نهر وصباح (قوله وشرا تر بص الخ) أي انتقا وانضال المدة بالتزوج لحقيقته  
 الترتل بالتزوج والرتب يتناولون ثمرة في مدة معينة شرعا قالوا وركبها حرمان ثبتت عند الفرقة وإليه فيني أن  
 يقال التعريف هي لزوم التر بص لصع كون كرهها حرمان لانها لزومان والا فالتر بص بعها لها الحرمان  
 أحكام الله تعالى تكون نفسه ونعما على الفسخ قلت لكن تقدير الزوم مع قول الشارح كذا كثر يلزم المرأة  
 ويكنواى مانع من أن يراد بالتر بص الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمان  
 هذا الامتناع بدليل أن المدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد أن يكون تركها قائما بالمرأة فلو جازحاجة إلى  
 ما في الحواشي السدينية من أنه إذا كان تركها الحرمان يصحكون لتمر يف بالتر بص تعريف بالزوم اه  
 وعرفها بالبدائع بأنما أجل ضرب لا تنضال ما بين من آثار النكاح قالوه عند الشافعي هي اسم لفعل التر بص  
 الذي هو الكف قلت وهذا الموضع من الصحاح وغيره هو الذي حققته في الفسخ عند قوله وأذولت  
 المستقبشة وقال أن الذي يقبضه حقيقة كخطاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعنن ثلثة أشهر أنه نفس  
 المدة الخاصة التي تعلقت بالحرمان فيها وتجدت بها بالحرمان الناشئة بوجوب الكف ولا التر بص اه  
 ولا ينسكل عليه كون الحرمان كذا لأنه منه وما إذا جعلها بعضهم حكم المدة وهو الظاهر على التعريفين قال  
 في النهر وتعرف البدائع شامل لعدة الصغرى بخلاف تعريف المصنف وأكثر المشايخ لا يطلقون لفظة  
 الوجوب عليها بل يقولون تعدد الوجوب إنما هو على الولي بأن لا يرجعها حتى تنقضي المدة كالشمس الأنة  
 أنها غير مضي المدة تثبت في حقها لا يؤدي إلى وجوب مطالب الشرع عليها فان قلت كون مسميها المدة  
 لا يستلزم أنغام مطالب الولي أن لا يرجعها قلت إذا كان كذلك فالتا فيها عدم صحة التزوج لا لمطالب أحد  
 بل موضع الشارع عدم صحة التزوج بل هو لاه وهو ملخص من الفقه والحاصل أن الصغير غير ملتبس  
 الوضع وهذا منه كالموطأ بضمخات التلغات كلفي البحر (قوله أو الرجل الخ) قال في الفسخ حصة تزوجه  
 بأشياء لا يكون من العدة بل هو حكم مدتها ولا شأن أنه معنى كونه هو أي شيء المدة ثلاث معنى السدة وجوب  
 الانتظار بالتزوج وهو معنى المدة وهو كذلك في المدة فقير أن اسم العدة اصطلاح يخص بقر بها الأقرصه  
 اه (قوله مشرون) وهي نكاح أختها امرأته وعمتها وأختها بنت أختها وبنت أختها وبنت أختها وبنت أختها  
 الأمة على الحرقة نكاح أخت الموطأ في نكاح فاسد أو في شعبة عقد ونكاح الرابعة كذلك إذا أكله  
 ثلاث زوجات وموطأ أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقده لسه لزوج الرابع حتى تنقضي مدة الموطأ أو نكاح  
 المعتدة لا يجزئ أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا أي قبل التحليل ووطه الأمة للشرأة أي قبل  
 الاستبراء والحاصل من الزنا إذا تزوجها أي قبل الوضع والحريسة إذ أسلمت في دار الحرب وهاجرت إليها  
 وكانت حاملا فتزوجها رجل أي قبل الوضع والمسيدة لاوطأ حتى تحيض أو حتى شهر ولو لا تحيض لصغر أكبر  
 ونكاح المسكينة وطؤها ولا حتى تنقأ أو تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمرئدة والجوسية لا يجوز حتى  
 تسلم اه بحر موصوفه واتلسمه يستلزم أن يراد به أن يسميه أو يبيع عن نكاح الخامسة حتى يطلق  
 إحدى الأربع ويصح أن يراد به لوطأ إحدى الأربع عن تزوج حاسمة مكانها حتى تنقضي مدة  
 المطلقة وهكذا يقال في المسائل التي قبلها وكذا في قوله وأدخل الأمة على الحرقة فاسد (قوله المانع)  
 كحق التفسير هذا أو عقدوا داخل الأمة على الحرقة والزيادة على أربع والجمع بين المهرم وألوجب تحليل  
 أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أو أربع سواها أنه بقصد أحد (قوله وأطلاقا) أي في  
 اصطلاح الفقهاء وهو أنخص من المعنى الشرعي المانع من أن يسم العدة تخص بقر بها لآثر به

(هي) لغة الكسر الاحصاء  
 وبالنضال الاستعداد للامر  
 وشرا تر بص يلزم المرأة  
 أو الرجل عند وجود سببه  
 وموانع تر بص مشرون  
 مذكرة في النسابة  
 حلها يرجع إلى أن من  
 امتنع نكاحها طيبا لمع  
 لزم زواجه كنكاح أختها  
 وأربع سواها وأطلاقا  
 (تر بص يلزم المرأة)

مطلب مشرون، موضعها  
 بعقدتها الرجل

(قوله أو ولي الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن يرهبها أي يحيطها متعفة بمقتضى العدات لأن العدة مضمرة  
لاصة قولها إذ لا يصح أن يقال إذا طلقت أو مات زوجها وجب على وليها أن يعتد بمرأتهم يقولون متعده  
والوجوب إنما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة أي مدة العدة تأمل والمضمرة كالصغيرة (قوله  
عند زوال النكاح) أو رد طليمان الرجعي لا يزول فيه النكاح إلا بقضاء العدة فالولي يعرف البدائع المأدوم  
ويصدق عن إيراد الصغيرة إذ ليس فيعد كرازوم وأولى منه قولنا بن كماله أي سبلاجل ضرب لا يتلقاها بقى  
من آثار النكاح أو الفرائض لشبهة مدة أم الولد ط (قوله فلا عدلنا) بل يجوز تزوج الزنى جهوان كانت  
حلالا لكن يمنع من الوطء حتى تقع والاقتدي به الاستبراء ط وسياق آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير  
ودخل بها علنا بذلك لا يجرم على الزوج وطؤها له (قوله أو شبهة) عطف على زوال لاهل النكاح لانه  
وصلط عليه لا يقتضي انتم النكاح إلا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في الجرومراده الولد على الفتح حيث  
صرح عطفه على النكاح قلت أي لأن الشبهة تاتي هي مدة الوطء السابق لا تزول عنه ذلوات زوجته  
المدخلة أم أو يدزول منها مع عطف أو شبهة على النكاح المساسين من أن مبدء العدة في النكاح  
الفاقد بعد التفريق من القاضي بينهما والمتأخرة وبذلك ولعنشوها الذي هو النكاح الفاسد ولى  
الوطء شبهة عند انقضاء الوطء وانقضاء الحال فادهم (قوله ياذة أو شبهة) أي بكسر الشين وسكون الباء أو  
بفتحهما وكسر الهاء من ثابتهما صير النكاح والشبهة المثل (قوله لبشله مدة أم الولد) لأن لها قرشا كالخوة  
وان كان اضبع من قرشها لودزأل بالعق بجر (قوله عند النكاح) أي ولو ماسدا بجر (قوله بالاسليم)  
أي بوطء (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود إلى العدة الأولى والعطف بالاولى التأكيد  
يكون بأدعها وهذا خاص بالنكاح الصحيح ما لقاسد فلا يجب فيه العدة الأولى كالمهر وبأنى  
قلت وما جرى مجراه لاوله واستدل عليه في فرعها كجاء في البحر وسياق في الفروع آخر الباب (قوله  
أي صبيحة) فيه نظيران الذي تقسم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للقائه صبيحة أو فاسدة وقال  
القدوري أن كفن الفاسد الماتع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لم يمت حتى كالزنى لا يجب فكلام الشارح  
لموافق واحد من القولين اهـ قلت يمكن جعله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفسد لها  
فهي صبيحة وانما المقصد الماتع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدلنا لقائه صبيحة أو فاسدة وقال  
أي زوال النكاح أو شبهة كافي الفتح قال فلا عداقة ولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركنها حرمان)  
أي لزومات كالمهر من الفتح لا نفس الحرمان أي أشياء لازمة للمهر أي يعمر عليها عدمها وقوله ثابتهما على  
تقدير مضاف أي يسبها عند وجود شرطها ولازم ثبوت الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ماهيته تأمل (قوله  
كمره تزويج) أي تزوجه فانه حرمه عليها بخلاف تزويجها أو أربع وسواها فانه حرمه عليها فلا  
يكون من العدة بل هو حكمها كأما في الفتح (قوله وخروج) أي حرمها وخروجها من منزل طلقت نفسه  
وسياق باقي الحرمان في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لوجه جعله ركض العدة بل هو من أحكامها  
كلشيء عليه في الضرر على أنه لا يتحقق في عدة لباين بعد البائت ولا في عدة الثلاث ذكره هنا سبق قوله والظاهر  
أنه أراد أن يقول وحكمها حرمان الخ فسبق قوله أي قوله وكهوا يدل عليه تغييره بقوله ثابتهما فانه يناسب  
الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمان أحكاما لاجتماعها للضرر فيه أظهر من جعلها أركانا كما في قدر  
(قوله وحكمها حرمه نكاحا) أي من حكمها هو الراد لا نكاحا شمل كل ذات رحم يحرم منها وكثير  
من المسائل التي يرهب فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كالمات (قوله ولو كسبية تحت  
مسلم) لأنها كالسلطنة تحتها كمرتها وأما كمرتها بجر واحترضا على كانت تحت ذخي وكانوا لا يدنون  
عدة كسبية متنا آخر الباب (قوله الطلاق أو قسم) تقدم في باب الولي نظما لفرق النكاح التي تكون قصفا  
والتي تكون طلاقا (قوله بجميع أسبابه) مثل الأضغاص بخلاف البلوغ والعنف وعدم الكفاءة وملاك أحد

أولى الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدلنا (أو شبهة) كنكاح فاسد ومزوجة لغير زوجها وبسبغ زيادة أو شبهة لبشله مدة أم الولد (وسبب وجوبه) عند النكاح المتأد بالاسليم وما جرى مجراه من موت أو نسوة أي صبيحة فلا عدة بخلاف الرقاة وشرطها الفرقة (وركنها حرمانا) ثابتهما كمره تزويج وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة وحكمها حرمه نكاحا أنتها وأولها حرمه وأشهر ووضع حمل كالأفاده بقوله (وهي) حق (حرة) ولو كسبية تحت مسلم (تخصيص الطلاق) ولو رجعا (أو فسخ بجميع أسبابه)

(قوله أي بسببها عند وجود الخ) معناه أن الحرمان المذكرة ثبتت بالسبب المؤثر في وجوب العدة وهو عقد النكاح الخ وليس معناه أن العدة سبب في ثبوت تلك الحرمان فلا يلزم اتحاد السبب والسبب له

الزوجين الاخر والدة في بعض المورود الاقران من السكاح الفاسد والوطء شبهة تمنع لكن الانخير ليس  
فصها ويرد على الاطلاق فسخ نكاح المدة ببيان الداوس والمهاجرة الناصلة أو مدة قاته لاهد على واحدة  
منهما ما لم تكن حاملا كما سجد كره المصنف آخر الباب تأمل وقد في الشريعة ليلية قوله ومالك أحد الزوجين  
الاخر بما اذا ملكته لاخراج ما اذا ملكها الكثر ذكر الزاوي ما يضاف له في فصل الحسد وفي النسب ووق  
بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه اذا ملكها لا بد من طليها بل لغيره أو أيضا لاهد عليها فبما لو ملكته فاعتمته  
فزوجته على ما يذهب من كلامهم اه قلت وفي البصر لو اشترى زوجته بعد النكاح لاهد عليها وتعد لغيره  
فلا يزوجه لغيره ما لم تكن حبيشة ولها وطئها السيد في هذه المدة لم يقع لان مدة لغيره ولو انما نخل  
بذلك المين وعلمه قسبه (قوله ومنه الفرق قال) رد على ان كل حبس قال الطلاق أو الفسخ أو الزرع فزاد الزرع  
وقال اتم ان النكاح بعد علمه لا يجعل الفسخ عندنا مكمل فرقة بغير طلاق قبل تعلم النكاح كالفرقة بغير  
بلوغ أو تمتد أو بعد مدة فسخ وبعد علمه كالفرقة على أحد الزوجين لا تحرق أو بتبديل ان الزوج  
وتحرم مرفوع وهذا واضح عند من لا يخبر في هذا الفن اه قال في النهر وهذا التفسير لمن عرق عليه والذي  
ذكره أهل الدار ان القسمة لا يتوان الفرق بالتبديل من الفسخ كقصدناه (قوله أو حكا) المراجعة الحلاوة  
ولو فاسدة كحرم وسماي (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد النكاح حقيقة أو حكيم منته الذي  
شرح عليه ط (قوله راجع للعصم) أي لأزواج المعتدنا بالحيض والمعتد بالاشهر ولا بد انما من ادله  
ثبوتها لوطه الحكمي لغيره قوله أو حكا (قوله ثلاث حصص) بالنسب على الطريقة أي في مدة ثلاث  
حصص لا مكن من محبي المدة بصر بالزم المرفوع انما يناسب كون محبا فانقص الاجل الا ان يكون  
أطلقها في المدة بصر كما في فتح القدير بغيره (تنبيه) هو انما قطع دمه فاعلمته بدو له وتأتى ففرق في أيام  
الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة كقصدناه في باب الحيض من السراج (قوله لعدم تجزئ  
الحيضة) هذه لكون الثلاث كوامل حتى لو طئت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة بعض الحيضة  
الراجعة لكونها لم تجزئ باعتبار تمامها كما تفرق في كتب الاصول ولكن سيباني في المتن أنه لا اعتبار لحيض  
طاعت فيه ومقتضاه ان ابتداء العدة من الحيضة الثالثة وهو الانسب لعدم تجزئ لكون الثلاث  
كوامل (قوله فالاول الخ) بيان حكمه كونها ثلاثا من ان مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلاصه من  
الحمل وذلك يحصل بمره فبين ان حكمه الثانية طرفة السكاح أي لا طهر لرحمته واعتباره حينئذ ينقطع أثره  
بحيضة واحدة في الحر والامور بدق الحره ثلاثة للفضيلتها (قوله كذا) أي كالحرف في كون عدتها ثلاث  
حصص كوامل اذا كنت ممن تحيض دور وغيرها (قوله لان لها راسا) أي وقد وجبت العدة وزواله فاشبه  
هذه السكاح ثم امانته بمر رضى الله عنه فانه قال هذه أم الولد ثلاث حصص كذا في الهديا ولان لها راسا  
يثبت نسب ولها منه بالسكون لكنه أضغف من فرائس الحره ولو انما تبقى بالنسب بمجرد التي بلا علم حكى  
ان شمس الائمة لما انشحن من السجون زوج السلطان أمهات أولاده من خدامه الاخر فاحسنه العلماء  
وخطأ شمس الائمة بان تحت كل خادم حق هذا الزوج الامعة في الحره فقال السلطان اعتقهن وأجده  
العقد فاحسنه العلماء وخطأ شمس الائمة بان ما من العدة بعد الاتفاق وقتل ان هذا كان سبب حبه وأن  
القاضي أقر اعطيه سوان الطالب لم يلم بغيره عنه منعوا عنه كسبه فاعلم بالمسوط من حفظه (قوله ما لم تكن  
حاملًا) فان كانت فعدتها الوضع بمر (قوله أو أسية) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بمر (قوله أو حمره  
عليه) فلا عدل ولا حره فاشبهه قسما وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته وتبديل ابن المولى فلا عدة  
عليها بموت المولى أو اتفاقه بعد تبديل ابنه كفى الحامية بمر (قوله ولو مات) ولا هو زوجها الخ أي بعد  
ما اعتقه لم يولدوا له ان هذه المسئلة على ثلاثة أوجهه الاول أن يعلم ان بين موتها أقل من شهرين وخمسة  
أيام عليها ان تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان فتمات أو لا ثم مات الزوج وحده فلا يصح بغير

ومنه الفرق بتبديل ابن  
الزوج بمر (بعد النكاح)  
حقيقة أو حكا) أسقطه في  
الشرح وجزم بان قوله الا  
ان وطئت راجع للعصم  
(ثلاث حصص كوامل) لعدم  
تجزئ الحيضة فالاولى لتعرف  
برواة الرحم والثانية لحرمة  
النكاح والثالثة للضابط  
الحرية (كذا) مدة أم  
ولمات مولها أو اعتقها  
لان لها فرائس كالحرة  
ما لم تكن حاملا أو أسية أو  
حرمة علي ولو مات مولها  
وزوجها لم يدر الاول تعتد  
بأربعة أشهر وعشر  
أو بأربعة الاجلين بمر ولا  
ترث من زوجها لعدم  
تحقق حر موتها بموته  
مطلب حكاية شمس الائمة  
المرحوم

المولى شئ وتعد الوفاة عند الحرق وان كان الزوج مات أو وهى أمته من شهران وخمسة أيام ولا يلزمها جوف  
 المولى شئ لانها معدة للزواج في حال يلزمها أربعة أشهر وعشرون حال نكحها لانها لا أكثر احتياطاً ولا  
 تنقل عنها على احتمال الحمل الثاني لا تقدمنا أمه لا تنقل في الموت \* الثاني أن يعلم أن بين موتها شهرين  
 وخمسة أيام أو أكثر فليعلم أن تعد أربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حبس احتياطاً لان المولى ان كان مات أولاً  
 لم تلزمها بعد لانها منكمومة ويعد موت الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرين لانها حق وان مات الزوج أولاً  
 لزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت هذه المدة لانها منكمومة وان بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده  
 يوجب عليها ثلاث حبس فيجمع بينهما احتياطاً \* الثالث أن لا يعلم كم بين موتها والاول منها  
 فكلاول عنده وكان في عندهما كذا في المراجع وغيره ووجه الثالث مذكور في حق عن العرف راجحه  
 وفي كلام الشارح إشارة الى هذه الوجوه الثلاثة ما أشار الى الاول والثالث بقوله تعتد بأربعة أشهر وعشرين  
 والى الثالث منه بما قبله أو بأبد الالحاق (قوله ولا تعد على أمته وأمه) أى اذا مات من ولها أو اعتقها  
 اجتمع على هذا بخلاف قول المفسر كذا أمه وان (قوله وكذا موطأه) شبهة أو تكساح فاسد أى عدة كل منهما  
 ثلاث حبس وسيد كراصف هذه المسئلة من تانيه بأقوال الكلام عليها (اللطيفة) عتق في الموطأ أن  
 و جلاز و جايته بشتين فعل السامع زوجة كل أخ على أخيه فأجلب العلماء أن كل واحد يعتب على أصابعه  
 وتعد لتعود الى زوجها وأجاب أبو حنيفة قوله الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطأه أطلق كل واحد  
 زوجته ويعد على موطأه ويشمل عليها الصلابة صاحب العدة فتفلا كل ثور وجع العلماء الى جوابه  
 (قوله في الموت) اعلم يجب عدة الوفاة لانها لا تنقلب لانها لا تلحق على زوج عتقها الى الموت ولا زوجة  
 هنا بحر (قوله يتعاقب بالصورتين) أى أن قوله في الموت والفرقة ربما يصور بموطأه شبهة أو  
 ينكاح فاسد (قوله والعدة) من من شخص) شروع في الوعد الثاني من أنواع العدة وهي العدة بالاشهر  
 وهو معلوف على قوله وهي فسق حرة فحبس (قوله من أم أمه) أى لا فرق بينهما فيما ساقى من أن  
 عدة كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات من ولها أو اعتقها اما إذا كانت منكوبة فقد علمت نصف  
 ما للعرق في الموت أو اطلاق سواء كانت من حبس أو لا كما يعلم مما سبق ثم أن أم الولد لا تكون الا كبيرة  
 فقوله اصغر خلص بالحرق وقوله أو كبر يشمل لهما كما يفتى فافهم (قوله بأن لم تبلغ تسعاً) وقيل بسبعاً بتقديم  
 السبع على الباء الموحدة وفي العتق والاول مع وهذا بيان أقل من يمكن فيه بلوغ الاثني وتقييده بذلك ربما  
 للفتق والبرء والبر لا يعلم منكم من ولد من اصل ذلك ولم تبلغ بالنسب ونسب المراهقة وقد ذكر في الفتح أن  
 عدتها اثنا عشرة شهراً ولو أطلق الصغير فوفى تسعاً لم تبلغ بالنسب لشهر المراهقة ومن دونها وهي من لم  
 تبلغ تسعاً وقد عاقل مراده انواج المراهقة اختيار الماذ كقول البربر بقوله ومن الامام الفضل أنهم اذا كانت  
 مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر من حبس من ذلك الرضا لا من اطلاق يظهر حالها  
 اعتدت بالوضع والاب لا بالاشهر قال في الفتح ويستدرك من التوقف من عدتها ان كان لغير حالها اذا لم يظهر  
 كن من عدتها \* قلت يعنى اذا ظهر عدم حبسها بمحكم حتى العدة بثلاثة أشهر مضت ويكون زمن التوقف  
 بعدها الفراع حتى لو تزوجت فصح عدتها في نفقة الفتح عن ع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا  
 كانت مراهقة فنقض عليها ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحطاه من غير ذلك خلاف وهو حسن كلام  
 الفتح لكن ينبغي الاقتران احتياطاً قبل العد بانه لا يعد عليها الا بعد التوقف لكن لم يرد كروامة التوقف  
 التي يظهر من الجسد وذكر في الحامدية عن يوع الزيادة بأنه بعد في دعوى الحبس في واية اذا كان  
 من حين شرائها أربعة أشهر وعشرين أقل وفي واية بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه وشي  
 في الحامدية على الاشارة بتوقيف قللان المراد في مسئلتنا التوقف بعد مضى ثلاثة أشهر فالاولى الاختيار والى واية  
 الاولى اذا مضت أربعة أشهر وعشرين ولم يظهر الحبس علم ان العدة انقضت من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله

مطلب حكاية أى حنيفة  
 في الموطأ شبهة

ولا عدة على أمة ومدة  
 كل من طهرها لعدم الفرائض  
 جوهرة (د) كذا  
 (موطأ) شبهة كزفوفة  
 اقرب بها (أو نكاح فاسد)  
 كزفوف (في الموت والفرقة)  
 يتعلق بالصورتين معا (د)  
 العدة (في حق من لم  
 شخص) حرم أم أمه (لغيره)  
 بأن لم تبلغ تسعاً (أو كبر)

مطلب في عدة الصغيرة  
 المراهقة

قول الحنفى وأم لمصوبه  
 ومدة كذا هي عبارة  
 الشارح اه



بأن بلغت سن (الايام) سباني تقديري في المئتين وأثنى عظم الكلام عليها (قوله أو بلغت بالنسب) أي خمس عشرة سنة ط عن العتبات وشاهدوا بانث بالآخر قبل هذه المدة وقوله ولم تخص شمل لما ذلتم زحماً أصلاً وأرأنا واقطع قبل الجسد قال في البحر الصريح الترابية بلغت غراً وبما دعاهم انتفع حتى مضت سنة ثم طلقها فعندنا بالاشهر اه وسب ذكر الشارح عن الجهر أنها ابنت ثلاثين سنة لم تخص حكم ما يسهلوا بأقربائه (قوله بان مضت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله ثم امتد طهرها) أي سنة أو أكثر بحر (قوله لم تضطها) بثلاثة أشهر سنة من مدة الايام وثلاثين المدة وروايت خط شيخنا بخطه السجاني أن المتقدم ضد المالكية أنه لا بد لها من عدد من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الايام وثلاثة أشهر لا نقصاً المدة فلو أنه عبر الجميع بالمحل (قوله فلا يفتي به) ١٢ اعترض بأنه قول مالكا والتقليد لا يشرط عدم التلقيح كذا كره الشيخ حسن الشربل في رسالة بل وبع التلقيح كذا كره المتأخرين فروغ في فوسلة فلتما ذكره ابن فروغ ودهسدي عبد الحفي في رسالة خاصة والتقليد وان يلز بشرطه فهو العمل لنفسه لا للفتي لغيره فلا يفتي بغيره المرجع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم الفتى وقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تعميمه أنه لا فرق بين الفتى والقاضى إلا أن الفتى يضر من الحكم والقاضى يضر به وإن الحكم والفتيا بالقول المرجح به سهل ونحوه للاجماع وإن الحكم للمفتي باطل بالإجماع وإن الزوج عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً الخ وقد منال الكلام عليه هناك فافهم (قوله وجوب أن يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد المفضول لمع وجود الفاضل وعلى ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب ماذا سئل عن حكمه لا يجب إلا بما هو صواب بعد فلا يصح أن يحجب مذهب الغير وقد متنا في بابها الكتاب عظم الكلام على ذلك (قوله لم يوفى مالي) ذلك نفى لأنه يجهده فيه وهذا كله وعلى مالي البرأية قال العلامة والفقيه في زماننا على قول مالكا وعلى مالي جامع الأصولين لو قضى قاض بانقضاء عنها بعد مضي تسعة أشهر نفذ اه لأن المتقدم أن القاضى لا يصح نقضه بغير مذهبه خصوصاً قضاء زماننا (قوله المندة) بالتزويج ونسب طهرها على التخيير ط (قوله قاعدة) بقسره والقسورة وهو مبني آخره قوله بثلاثة أشهر والجهة دليل جواب الشرط الذي هو أن مالي يتقدر على إن حكم القاضى المالي يتقدر بالتسعة أشهر لمندة الطهر كان هذا المقدار عدتها من بعد أي من بعد قضاء القاضى المالي هذا المقدار الواجب لنقض القاضى الحقني حكمه لأنه فصل بجهده فيه نقضاً ورفع الخلاف اه ح وفي بعض النسخ أن مالي يخرجه راءه لكن قد علمت أن المتقدم المالكية تقدر المدب يقولون نقله أيضاً في البحر من الجميع معزاً ما مالكا (قوله هكذا يقال) يعني يفتي أن يشال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر عليه لا كآل بهنهم من أنه يفتي بالقسورة اه ح قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالي به أو تنكحه مالي بلا خلاف لا بد من أن يفتي بحكمه بالقسورة متفقة ومع كان هذا وجبه ما خرج البرأية والفصولين فلا يرد قوله في التبرئة لأنه لا داعي إلى الاتفاق بقول تقدم أنه لا يحتمل الصواب مع إمكان التراجع إلى مالي بحكمه اه تأمل ولهذا قال الزاهد وقد كان بعض أصحابنا يقولون يقول مالي في هذه المسئلة للقسورة اه ثم رأيت ما بحثه بعينه ذكره في مسكن عن السيد الجوى وسألت نظير هذا المسئلة في وجه القسوة قبل أن يفتي بقول مالكا أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين (قوله وأما عندنا في بعض) الأولى أن يقول عدة الدم أو السحابة من المراجعة الصغيرة التي نسبت عليها أو إذا استقر بها الدم وكانت تعلم عليها فأنه ردى على ما كفى البحر (قوله فالحق في الخ) حاصله أنها تنقض عنها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله والايام) في الحظ إذا اتفق عدة الطلاق والموت في غير الشهر اعتبرت الشهر بالايام وإن نقصت عن الحد دون اتفق في وسط الشهر فقد الامام اعتبر بالايام فتعديت الطلاق بتسعين من مواالي الوفاة عاتية وثلاثين عندهما يكمل الأول من الآخر وما

بأن يأتى من الألبان  
بأخت (السن) ونوح بقوله  
(ولم تخلص) الشابة الممتدة  
بالطهر بأن صاحت ثم امتد  
طوره ها فتتد بالحيض الى  
أن تلجس الأبار جورة  
وغيرها وفى شرح  
الروايات من انقضاءها بسبعة  
أشهر قرب من الخلف لجميع  
الروايات فلا يخفى به كيف  
وفى تكاح الخلاصة لوتيل  
لحقى مذهب الامام  
الشافعى كذا وجب أن  
يقول قال أبو سفيان كذا  
نعم لو قضى مالك ذلك نفذ  
كأبى البصر والنهر وقد تفرقه  
شيخنا الحارثى على سلسلته  
القد تقال

لمتحدة طهر ابنة سعة أشهر  
وقام عدة ان عالكي يقدر  
ومن بعده لا وجه، لنقض  
هكذا

يقال بالإنشد عليه ينظر  
وأما عندنا حبس الملقى به  
كل في حبس الفتح قدس  
طهر هاشم بن فسة أشهر  
للأطهار وثلاث حبس  
بشهر احتياطاً (ثلاثة  
أشهر) بالاهلة فوق الفترة  
والأقباليام بحر وغيره (ان  
وطئت)

### م مطالب في الاقتداء بالضعف

مطلب في عدة زوجة الصغير

في الكل ولو حكم بالخلوة ولو  
فاسدة كالمرو ومضيحا  
تجب العدة للمهر قبضة  
(و) العدة (الموت أو بنة  
أسهر) بالاهلة في الغرة كما  
مر (وعشر) من الأيام  
بشرط قبضه النكاح صحيحا  
في الموت (مطلقا) وثلث  
أولا ولو صغيرة أو كناية تحت  
مسلم ولو بعد أقل يخرج  
عنها الإحلال قلت وعمر  
كلامه بمدة المهر كالموضع  
وهي واقعة الفتوى ولم أرها  
لأن فراجه

مطلب في عدة المولود

بينهما بالاهلة ومدة الأيام المين أن لا يكمل ثلاثا أو بنة أشهر والاحدة سنة في وسط الشهر ومن الرجل إذا  
ولدت أنثاه وسوم الكهارة فأنشع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقد سماع المجتبى تأجيل  
العنين إذا كان في ثلثة أشهر فانه يعتبر بالأيام اجبا جهر ثم قال في الصغيرى أن اعتبار العدة بالأيام  
اجبا في هذا الخلاف في الاجارة واستشكله القهستاني بأن الأول هو المذكور في الحط والخاتمة والبسوط  
وغيرها (قوله في الكل) يعني أن التقيد بالوضع شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحض والعدة بالأسهر  
كما نادى سابقا بقوله واجمع الجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فمثل ما إذا كان فاسدا هل مانع حسي أو  
شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله صحيحة اه (قوله كثر) أي في باب المهر لا في هذا الباب فان  
الذي قدمه فيه التقيد بالصحة ط (قوله ولو وضعا الخ) فيمسحها لأن الكلام فيمن وطئت والرضيع  
لا يتأتى منه موطئة زوجة فكان الأولى أن يقول ولو غير مراهق وعبارة التقية تجب العدة بدشول زوجها المهر  
المراهق وفي آساد الجرحاني في قول أبي حنيفة وفي يوسف أن المهر والعدة واجبان وطعا المهر وفي قول محمد  
تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لأنهما اجبا في مراهق ينشئ بهما أو لا ينفك عنهما في غيرهما  
تجوز لمحمد وأصحابه لا ينشئونه لأن ذلك كثر في حكم أسبعه اه وذكري العبري قد ثبت أنهم مراهقون  
بفساد نكاحه ويوجب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة المهر ويوجب العدة إذا وطئها بنكاح فاسد  
فكذا الصحيح بالأولى ثم قال لحاصله أنه كالباقي في الصحيح والفساد في الوطء يشبهه في الوفاة والطلاق  
والتفريق ووضع الحمل كالاتفي فليصفا اه ومسئلة عدة زوجة بوضع الحمل تأتى في ريبا صورة الطلاق  
الموجب لعدم بعد التحول أن يكون ذميا فقتل زوجته أو باني وليه من الإسلام أو أن يحتل في مهر صغيره  
وطلاق في كبره وصورة التفريق أن يدخل مباحة فاسدة (قوله والعدة الموت) أي موت زوج الحرة أما  
الامة فتأى حكمها بعبده (قوله كثر) أي تريبيا (قوله من الأيام) أي والسبب أيضا كافي المجتبى وفي غيره  
الأكثر أي مشربا لبع عشرة أيام من شهر خامس وعن الأوزاعي أن المقدوم فيه عشر ليل لئلا تحذف الزناه  
في الآية عليه فالحال تزوج في اليوم العاشر قلنا إن ذكر كل من الأيام والليالي بصيغة الجمع لفظا وتقدرا  
يقضى بدشول ما وازبه استقرأ اه ومثله في الغم ومهر من الأوزاعي عزائي الثانية لأن الفضل وقال  
انه أسحوط لانه يزيد بلبسة أي لو مات قبل طوع الفجر فلا بد من معنى الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة  
تنقض بغروب الشمس كافي العبري ونظر بل هو مداول القول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام وعشر  
ليلال وقد يقتض عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الأسحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط قبضه  
النكاح صحيحا إلى الموت) لأن العدة في النكاح الفاسد ثلاثه من الموت وغيره كما مر قال في العبري ولهذا  
قدمنا أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل  
فولدت منه تعد بمدة ثلثين الفاسد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعدت بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة  
لأنهما مملوكا كان للموتى كافي الخاتمة (قوله ولو صغيرة) الأولى ولو كبيرة لأن المراد أن عدة الموت أو بنة أشهر  
وعشر وان كانت من ذوات الحض فمن كانت من ذوات الأسهر بالأولى تأمل (قوله تحت مسلم) أمالو كانت  
تحت كافر لم تعد إذا اعتقدوا ذلك كما سذكره المصنف (قوله ولو بعدا) أي ولو كان زوج الحرة بعدا (قوله  
في طرغ عنها الإحلال) فان عدتها الموت ووضع الحمل كافي العبري وهذا إذا ماتت مملوكة حامل أمالو حيا  
في العدة بعدته ولا تغفر في الصحيح كما بينا في غير (قوله وعمر كلامه بمدة المهر الخ) الظاهر أن محل ذكر  
هذه المسئلة عند ذكر مسئلة الشاة الممتدة المهر يعني أنها هل تأى أم تعد على طلاق بالحض لا بالأسهر  
وأما ذكرها هنا فلا يحصل لأن التي ترى الممتدة الموت بأو بنة أشهر وعشر فغيرها تعد بالأسهر  
لا بالحض بالأولى إلا إذا دخل البعض في عدة الوفاة أو أضافه فله يخرج عنها الإحلال مبرر في ذلك ثم رأيت  
الرجعي أن ماد بعض ذلك فتقدمنا عن السراح ما يفسد بحث الشارح وهو أن المرضع إذا عالجت بالحض متى

وأنت صغر في أيامه تنقض به العدة فأعادته لا بد من حبس المرضع ولو بحيلة الفداء أو أمر حرمته مافي الحبس  
قال أصحابنا إذا أنشخص المصلحة لمراض أو غيره بقيت في العدة حتى تنقض أو تلغ حد الإياس اه  
(قوله وفي حق أمة) أطلقها فعمل الزوجة القنة وأم الولد والمدر وتوالمكاتبة والمستعدة عند الامام ولا بد من  
قيد النشول في الأمة إلا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانه لو كانت موطوءة أطلق المين لأعدة  
عالم إلا إذا كانت أم ولد مات صاحبها أو أعتقها فعندنا ثلاث حبس كحس (قوله لعدم التجريز) يعني أن  
الزمن من مفضل وزم حبضة ونصف لكن الحبس لا يجزى فوجب حبسها (قوله إطلاق أو فسخ)  
أو نكاح فاسد أو وطء شبهة فاستأنى (قوله نصف الحرية) أي شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران خمسة  
أيام في الموت (قوله وفي حق الحمل) أي من نكاح ولو فاسدا فإعادة على الحمل من زنا أصلا بحر (قوله  
مطلقا) أي سواء كان من طلاق أو وفاة أو منازكة أو وطء بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوبة سواء  
كانت قنة أو مدرة أو مكاتبه أو أم ولد أو مستعدة ط عن الهندية ومثل المنكوبة أم الولد إذا مات عنها  
سيدها أو أعتقها كئلى كالى الحاكم (قوله أو كاتبة) لم يشر تحت مسلم كما قال في سائر ما ذكره في حقها من كونها  
تحت مسلم أو ذمى على ما سأل في المتن (قوله أو من زنا الخ) وسيله ما لو كان الخ في العدة كفى التفهستأنى  
والمراد المتوفى في الحامى الزا هدى إذا حلت المعتدة وولدت تنقض به العدة سواء كان من الطلاق أو من زنا  
وعنه لا تنقض به من زنا ولو كان الحبس بنكاح فاسد وولدت تنقض به العدة وإن وولدت بعد التزكية لا قبلها  
اه لكن يأتي في رأيين جيات بعد موت زوجها الصبي ان لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حلت المعتدة  
معدة الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم آيت في النهر عند مسألة الفارز الأتمية قالوا علم أن المعتدة لو حلت في  
عدة نكاح كذا كتر حتى ان عنها موضع الحمل ولو لم يولد في ذلك كره محمدان هذا في عدة الطلاق أمافي عدة الوفاة  
فلا تنقض بالحمل وهو الصحيح كذلك البدائع اه وفي البحر عن النائر خاتمة المعتدة عن وطء بشبهة إذا حلت  
في العدة ثم وضعت انقضت عنها وبقيت من الخاتمة المتوفى عنها زوجها إذا وولدت أكثر من سنتين من الموت  
حكم بانقضاء عنها قبل الولادة بسنة أشهر أو زيادة ففعل كآنها تزوجت بأسر بعد انقضاء العدة فوجب  
منه (قوله بان تزوج حبلى من زنا الخ) أذا كان العدة ليست من أجل الزنا لما تقدم أنه لأعدة على الحمل من  
الزنا أصلا وانما العدة ثلث الزوج أو طلاقه قال الرضى ويعلم كون الخ من زنا ولو أنها قبل سنة أشهر من  
حين العدة (قوله ودخل بها) هو قيد لغير المتوفى عنها المسمران عدة الوفاة لا بشرط لها النشول ودخلها بها  
بالخلوة أو بوطئها مع حرمته لأنه وإن كان نكاح الحمل من زنا لا يعمل وطؤها حتى ونقل المسئلة في البحر عن  
البدائع بدون قيد النشول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بعد سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو  
أقل جوهرتو المراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كلفان لم يستبين بعضهم تنقض العدة ثلاث إلى اسم  
لنطفة متغير فإذا كان مضطعا أو طفلة لم تتغير فلا يعرف كونها متغيره يبقى الإياسة بعض الخلق بحر عن  
السيوطيه أنه لا يستبين إلا ما توضع من يوم وفاته من الحي أن المستبين بعض خلقه مشترفيه  
أربعة أشهر وقام الخلق ستة أشهر وقد نفي الخيض استشكل صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهور  
الخلق قبل أربعة أشهر ما ظهر ان المراد نفي الخ لا يكون قبلها وقد منعنا مما هناك (قوله لان الخ  
الخ) هله لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت في طها آخر تنقض العدة بالآخر إذا أسقط سقطا ان استبان  
بعض خلقه فانقضت به العدة لأنه ولد لا فلا (قوله خروج) أكثر الولد كالكل الخ هذا ينال تقدير جميع  
في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الاراد لجميع الأجزاء فديقال ان قوله الخ لحل الأرواح  
يقضى عدم انقضاء عنها بخروج الأكر وفيه أنها لو لم تنقض لعصم راجعها قبل خروج باقيه فالمراد  
انها تنقض من وجهه دور وجودها كالى البحر وقال في الهار ونيان لخروج أكثر الولد تضع الرجة  
وحلت للأرواح وقاله من غير اتصال للأرواح أيضا لأنه قام مقام الكل في حق انقطاع ال رجعة احتياطا

(وفي حق (أمة تنقض)  
لطلاق أو فسخ (حبسها)  
لعدم التجريز (و) (أمة)  
لم تنقض لطلاق أو فسخ  
(أومات عنها زوجها نصف  
الحرية) لقبول التخصيص  
(وفي حق (الحامل) مطلقا  
ولو أمة أو كاتبة أو من زنا  
بأن تزوج حبلى من زنا  
ودخلها ثم مات أو طلقها  
تعتد بالوضع وجواهر الفتاوى  
(وضع) جميع (حاملها) لان  
الحمل اسم لجميع مافي البطن  
وفي البحر خروج أكثر الولد  
كالكل

في جميع الاحكام الا في سلبه الاذ واجاحدا لما ولا عبرة بمروج الرأس ولومع الاقل فلا صاص بقما ولا يثبت نسب من المبنة لولاقل من ستين ثم يثبت لاكثر (ولو) كان (زوجها) الميت (صغيرا) غير مراهق وولدت لاقسل من نصف حمل من موته في الاصح لمعموم آية وأولات الاحمال (وغيره) حبلى بعدموت الصبي بان ولدت لنفسه حولها كثر (عدة) (لأول) اجماع لعدم الحمل هذه الموت (ولأنسب في حاله) ادلاء للمصني ثم يثبت ثبوته من المراهق احتياطا ولومات في بنتها ينفى بقاء عدتها التي أن يزل أو تبلغ حد الاياس غير (وفي) حق (امرأة الفاضل) العلاف (البائن) ان مات وهي في العدة (أبعد الاجاب من هذه الوفاة عدة الطلاق) احتياطا بان تسترخص أو بسة أشهر وعشرا من وقت الموت فيها ثلاث حاض من وقت الطلاق شئ وفيه صور ولائم الولم ترينها أيضا تعدد بعدها ثلاث حتى لو امتد طهرها حتى عدتها حتى تبلغ سن الاياس فتح (و) قيسد بالباث لان لمعلقة الرجعي مالموت) اجماعا

ولا يقوم مقامه حتى حالها للزواج احتياطا اه (قوله في جميع الاحكام) أي في انقطاع الرجوع وقوع الطلاق والعلق المطلق ولادته او صيرورته لنفسه للائتمل ولا يصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو لمع الاقل) فبعض النسخ ولا مع الاقل بل لا ينافي في الصواب وبعبارة الصريح ونحوه راجع إلى الرأس فقط أو مع الاقل لا اعتبار به وذلك من النوازل لتفسير الدين بأنه من الاثنتين إلى المنكيتين ولا يعتد بالرأس ولا بالجلين أي غط (قوله فلا صاص بقطعه) بل فيه اللبنة بحر (قوله ولا يثبت نسبها) أي لو جاءت المبنة المدخولة بغيره فخرج رأسه لاقل من ستين ونحوه الباقى لا كثر بل يصح حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقسل من ستين بحر (قوله ولو كان زوجها) لو وولدت وهو ما لفته في قوله وضع حملها (قوله غير مراهق) أي لم يبلغ ثقب مشرقه فستين (قوله وولدت لاقل الخ) أي لم يفتق وجرد الحمل وقت الموت (قوله في الاصح) مقابله ما روي شاذ عن الثقات له عدة الموت نهر (قوله بان ولدت نصف حولها كثر) وقيل لا كثر من ستين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عند مفارقتها من أولات الاحمال (قوله في سالبه) أي حال موت الصبي وأحوال وجوده والحمل عند موته ومدونه بعده (قوله ادلاء للمصني) أي فلا يتصور منه العلق ولا يثبت نسب ولما لم يشر في من مقر ينافي ما تقدمه من العلق لمصنوه حقيقة بخلاف الصبي كالحمل البحر (قوله ثم ينفى الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب ان يثبت النسب منه الا اذا لم يكن بان جعلته لاقل من ستة أشهر من العقد اه وأبعد الصبر بقوله ولهذا سؤر المسئلة حالكم الشهيد في الكافي بما اذا كان زوجها ما ولا ينفى ان سفهم الزوايه معتبرا فانهم (قوله) أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعد موته بما تناف لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية البحر للشج نحر الدين المعنى القول بالاقتضاء وجوده لا يستعمل الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرلي في شرح المنهاج ولومات واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه لمعموم الآية كما أفتى به الزيدون لا ببلادة منصرفها ذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شعبنا الطحاوي أفتى جماعة صهرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف اذا أسس من خروجه لتصرفها بغيره من التزوج اه ولائق من قواعدنا يدفع ما لو فاعلم ذلك اه لمصنوه بغيره ان المارد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو الاياس من خروجه وهل المارد منهم ايه حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستين عندنا وأو أهم من ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجاهلون افقتصر على الآية (قوله وفي حق امرأة الفاضل) مطوف على قوله سابقا في حق من تحيض وتعلق بما يتعلق به وهو الصغير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو لمع لاطلاق اللام لكان أظهر والمراد بمرأة الفاضل من أبايتها مرضه بغير مرضها بحيث صار فاراومات في عدتها فعدتها بعد الاجلين عند هملنا فلا في يوسف لانه وان قطع الكساح الطلاق حقيقة لكنه باق حكما في حق الارث فيصير بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وتعلم في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو أبايتها مرضه مرضا بحيث لم يصرفا تعدد الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتعطف ونحوه أيضا ما لو طلقها بانثاق عهته ثم مات لا تنتقل عدتها ولا ترثا فانما صرح به في الفتح لانه ليس قالوا (قوله ان مات وهي في العدة) بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حقة العصر لعدم التأمل بحر (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان لا يبعد الاجاب من بيان لا متعلقة بأبعد ط (قوله احتياطا) علت وجهه (قوله وفيه تصور) لان قوله فيها ثلاث حتى يقتضى أنه لا بد ان تكون الحاض الثلاث أو بعضها عدة آثارا لعدة الاشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس فتعد بالاشهر كمرح به في الفتح أيضا فانهم (قوله) وقد ما بالثاني الخ) حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعي في عهته أو مرضه وتدخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدتها إلى عدة الموت اجماعا لانها حاضت زوجها وتزوجت منه ما اذا كانت

(و) العدة (فمن أعقت في صدق جري لا عدة البائن (و) لا المولود) ان تهم كعدة حرة ولو) أعقت (في أحدهما) أي البائن أو المولود (فعدة) إبقاء النكاح في الرجعي دون الأخير وقد تنقل العدة سناً مضمرة مذكورة طلقته رجعت بعد شهر ونصف غاضت تسير حبيزة أعقت قصر ثلاثاً فتمت طهره ثلاثاً تسير بالاشهر فعددها تسير بالحض فانت زوجه تسير أربعة أشهر وعشراً أبسة اعتدت بالاشهر ثم عادت لها على جاري عادت أو جلت من زوج آخر طلعت عدتها وسد نكاحها واستأنفت بالحض لان شرط الخلطة تحقق الاياس من الاصل وذلك بالخصر الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كافي العاية واستشاره في الهداية متعين المصير اليه قال في البحر بعد كتابته ستة ائصال معصية وأقره المصنف لكن اختار البهني ما تناهوا الشهيد أنها ان رآه قبل تمام الاشهر استأنفت بعده طاعت وهو ما اختاره صدور الشريعة ومن لا تنسروا والباقاني وأقره المصنف في باب الحيض

منقضية ترك زوجته فلا يجب عليها غيره نبي ولا تراه وكذا لو طلقها بائناً حرة ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى ان امرأة الفلأوى التي طلقها بائناً مرضه ومات في عدتها ولو كان زوجاً لم تكن كذلك يقول صاحب تعال كزوج غيره وأطلقه الرجعي مطلقاً قوله من البائن يقتضي ان امرأة الفلأوى تكون مطلقاً بائناً وتزوجها وان حكم طلاقها البائن ما روي هذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى أن مطلقاً الرجعي لو جلت امره أو طلقها الرجعي من قبله أو لم يطله ذكره في الشرع لا يترتب لها رسالة خاصة وذكر ان هذا الاجمالم وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالطلاق ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسامحة في العطف على امرأه الفلأوى اعتماداً على ظهور المراد لاجل الاختصار ليس يتخفى عن التقدير في العدة (قوله والعلة) ميتة أشبهه قوله ان تمت أو أشار به الى أن المصير عليها أن تمت زمة عدة حرة بل انتقلت عدتها الى عدة الحرة فتمت على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض فافهم وأعاد قوله أعقت عدة رجعي ان العدة بعد طلاق الزوج اقل من قبله لانها عدة الحرة ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لان ما كانت أم ولد أو أمعتفها وهي منكوبة الغير لا عدة عليها لكونها بمنزلة ما لم يمس ولم يمس أو زاد أن العدة بقية اقل أو عدة بعد انقضاء عدتها أو ماتت ثلاث حيض كما مر لانها عادت فمرأته كما يسلم من الجوهرة (قوله فعدة أمه) أي حبيزة وشهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام بلا انقلاب الى عدة الحرة فاستأنفت (قوله لبناء النكاح في الرجعي) بيان الفرق وهو ان النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعتق ككل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدور شرعاً بثلاث حيض بخلافه بعد البائن أو المولود (قوله وقد تنقل العدستا) يجعلها سناً باعتبار المتقرب عنه والأغلا ثلاثاً خمس أيامه ط (قوله طلعت رجعي) قيد بالرجعي لم يكن انتقالها بالعتق وبالموت وقد خفي ذلك على محشي مسكن أماده ط (قوله غاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال في ما بعده ط (قوله تسير ثلاثاً) أي تنقل الى عدة الحرة لان طلاقها رجعي كما عتقت (قوله فلا يباس) أي الى أن وصلت الى سن الاياس (قوله تسير بالاشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الشفرة قبل عدتها بالحض ط (قوله بعد عادت لها) وهي ما وجبت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع اربعة السلسلة وهي امة بالحض وبالاشهر ووضع الحمل لكونها لو ان زوجها بقي عتقتا بوضع الحمل ولا تنقل الى الاشهر (قوله تسير بالحض) مبني على أحد الأقوال السابقة (قوله تسير اربعة أشهر وعشراً) لانها معتدة الى حيضها بعد المولود كما مر قلت وقد أشبه هذا المثال على عدة الصغير هو الكبير فوالا من الموت والحائض والاشهر المطلقة والمتوفى منها زوجها والمعتقة بزوجها عشر وهي الحمل على ما ذكرنا (قوله ثم عادت لها) أي في انتهاء الاشهر أو بعدها بل عليه قوله أو جلت من زوج آخر فان جلتها منه لا يكون ان بعد الاشهر ويدل عليه أيضاً ما قبله وهو قوله لكن اختار البهني الخ اه ح (قوله على جاري عادت) مقتضاها اعتبار عادت نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فلا في التمييز بقوله على العدة كافي الهداية قال في البحر واستشاره في معنى قوله اذا تار الجسم على العادة فقبله من مائة كان سائل كثير استأزاه اذا تار بنة يسير فويقل من مائة ما ذكر وان يكون أجراً أو أسوداً لا أصفر أو أخضر أو تر ينفق عليه معناه أن يكون على العادة لجارية حتى لو كان عتقها قبل الاياس أصفر قرأه كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المراجع بان الفتوى على الأول اه والاخير هو ما ذكره الشارح فلهم (قوله لان شرط الخلطة) أي خلطة الاشهر من الحيض والخلط هو الذي لا يبرأ الى العدة من قبل الاصل كالفدية لشمع الشافي وأما البديل كالشمع على الحفي فلا يشترط في ذلك أماده ط (قوله ستة ائوال معصية) أحدها ينتقض مطلقاً واختاره في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقاً وانتاروا لاسباب في الثالث ينتقض ان رآه قبل تمام الاشهر لا بعده أو آتبه بالصدر الشهود وفي المتن وهو الصحيح المختار الفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير فلا يباس التي هي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظننا في المسامحة بين خطو ولا ينتقض على رواية التقديره واختار في

الإنشاع واقتصر عليه في الخاتمة وختمه القدوري والجصاص ونصره في البدائع \* الخامس ينقض انكاح  
 يكت حكمه بإسهاوا وان حكمه به فلا كأن يدعى أحدهم انسداد النكاح فخصي بعضهم وقول محمد بن مقاتل  
 وصححه في الاختيار \* السادس ينقض في المستقبل فلا تمتد إلى الحاضر لا طلاق بعده لا الماضي فلا تنفسد  
 الإنكحة المباشرة بعد الاستدلال بالشهر وصححه في النوازل اهـ (قوله عليه) أي على هذا القول فالنكاح  
 جائز لأنه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبرا بالوجود شرط وهو الإياس بوجوده وهو الانقطاع في  
 مدته التي غالب فيها ارتفاع الحيز وهو الجنس والنسب ولا تمتد في المستقبل إلا بالحيز لتحقيق عدم المعتاد  
 خارجا عن الفرح في غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فإذا تحقق الإياس تحقق حكمه وإذا تحقق  
 الحيز تحقق حكمه وما شرط دوام الانقطاع إلى الموت في الإياس فلا دلل له فخصي يحقق الإياس من  
 الشيء ثم يوجد ونما في الفسخ وهذا يجزى ترجيح إبطال هذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يشهد بالحيز  
 أم كان مستقيما من ذوات الأقران لعل الأمانة ط (قوله إذا كانت) استحالة منقطع ط (قوله في  
 أنثائها) أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أيسر) أي بلغت سن الإياس عند الحيزين وانقطع معها  
 فتح (قوله للرؤية وغيرها) وقيل للرؤية خمس وخمسون وافرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون  
 وفي ظاهر الرواية لا ضرورة فيه بل أن تبلغ من السن مالا يحصى مثلها فلهذا هوذا يعرف بالاجتهاد والمماثلة في  
 تركيب البدن والسن والوزن اهـ ح من الجبر وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل القوي على  
 خمسين) قال القهستاني وفيه بقي اليوم كفي المتابع (قوله وفي الجبر من الجامع الخ) يحتمل أن يكون مبينا  
 على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم يخص أنها لم يسبق لها حيز أصلا وهي الشابة التي بلغت  
 بالسن ومر حكمها هو يؤيدها في التفرخات من النيباع أصرا أمأوان الدم وهي بنت ثلاثين سنة مزارات  
 ومادة لا يميز مطلقا زوجها هل ليست حر باسنة وقال أبو جعفر معتد بالشهر لأن من الأقلام بعض  
 وبه تأخذ اهـ (قوله تبيخ) هل يؤخذ بقوله أنها بلغت سن الإياس كما قيل قوله بالبلوغ بعد الصغر أم لا بل  
 من ينفذ أم من صرح من علمائنا بنفي الأول على رواية التقدير بعد تأمل في رواية عليه فاجتهد اجتهاد  
 الرأي كمر تأمل (قوله) ذكر في الحقايق شرح المنقولة في باب الإمام مالك ما فيه وعندنا ما لم  
 تبلغ حد الإياس لا تمتد إلى الأشهر وحده خمس وخمسون مستوفى المختار لكنه بشرط الحكم بالإياس في هذه المادة  
 أن ينقطع الدم عند طوله وهي ستة أشهر في الإصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة  
 الإياس الإصح أنه ليس بشرط حتى لو كانت مدة قبل مدة الإياس ثم تمت مدة الإياس وطالها زوجها بحكم  
 بإسهاوا تعتد ثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشافعي الحيز وهذه مدقة تحفظ اهـ ونقل هذه العبارة  
 وأقرها الشهاب أحمد بن قيس الشافعي في شرحه على الكثر من خط العلامة كبر شرح الكثر في معنى  
 لاحد وقفاها ط من البدن الحوي (قوله وعدة النكوة الخ) مبتدأ خبر قوله الآتي الحيز وهذه المادة  
 بتامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا أم ولما كان منها مولاها وأنتها وهو طوطو أن يشبهه أن نكاح فاسد في  
 الموت والفرقة ط على أن كلامه هاهوهم وجوب العدن في النكاح الفاسد ولو قبل الوطو ليس كذلك  
 فانما لا يجزى فيها لما لو بل بالوط في القبل كمر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي النكوة بتغير شيو  
 ونكاح امرأته المهر بل على ما لم يتزوج ونكاح الحرام مع العلم بعدم الحل فاسد عند خلافا لم افق (قوله  
 فلا عدن في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفساد والباطل في النكاح بخلاف البيع كفي نكاح الفسخ والمنقولة  
 الحمية لكن في الجبر من المبنى كل نكاح اشتمل على جواز نكاح لا يشهد فالفسخ فيه موجب  
 للعدن أما نكاح نكوة المهر ومعدنه فلا يشترط فيه لا وجب العدن هل أم المهر لا أنه لم يقل أحد يجوز  
 فلم يعتد أم لا فلي هذا الفرق بين فاسد واطل في العدن ولا يجب الحد مع العلم بالحكمة لكونه زنا كفي  
 البتة وغبرها اهـ قلنا وشكل عليه أن نكاح الحرام مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت أنه لم يقل

وعليه فالنكاح باطل وتعد  
 في المستقبل بالحيز كما  
 صححه في الخلاصة وغيرها  
 وفي المهر من المبنى أنه  
 الصبح المختار وعليه الفتوى  
 وفي تصحيح القدوري وهذا  
 التصحيح أولى من تصحيح  
 الهداية وفي المهر أنه عدل  
 الروايات ونما في حقايقه  
 على الماتني (والصغيرة) لو  
 حاضت بعد تمام الأشهر  
 (لا) تستأنف (إذا كانت  
 حاضت في أنثائها) وتستأنف  
 بالحيز (كما تستأنف)  
 العدة (بالسهر من حاضت  
 حضة) أو ثنتين (ثم أيسر)  
 نحو راضن الجمع بين الأصل  
 والبدل (و) الإياس (سنة)  
 للرؤية وغيرها (خمس  
 وخمسون) عند الجمهور  
 وعليه الفتوى وقيل الفتوى  
 على خمسين نهر وفي الجبر  
 عن الجامع صغيرة باحت  
 ثلاثين سنة ولم يخص حكم  
 بإسهاوا (وعدة النكوة)  
 نكاحا فاسدا فلا عدن في  
 باطل وكذا موقوفه قبل  
 الإجازة

مطلب هذه النكوة  
 فاسد أو طوطو أن يشبهه

مطلب في السكاح الفاسد  
 ولباطل

أحد من المسلمين يجوز أو يتقدم في باب المهر أن النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب  
ومثله في الجبر هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة  
والخامس في عدة الإلزام والامتناع على الحرة اه (قوله اختصار) ومنه في المحيط معلا بان النسب لا يثبت فيه  
لأنه موقوف فلم ينفذ في حكمه فلا أثر شبهة الملك اه (قوله أكن الصواب الخ) فقد نقل الزلي في  
النكاح الفاسد ما هو ذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاه أو دخل بها  
الزوج وولدت لسته أشهر مدتر وجهها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد استبرأ من وقت النكاح لأن  
وقت الدخول لم يعمل خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض ينفذ بنفس العقد في النكاح  
الفاسد خلافا لما يقوله البعض أنه لا ينفذ إلا بالدخول اه فهذا صريح في ثبوت النسب فسو بينه  
وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختصار سهوا بحر قلت لكن يشكل على هذا نصهم بأن النكاح  
الفاسد انما يصح فيه مهر للزوال والعدة بأوطء لا يجر العدة ولا لحاقه بالفساد لعدم التمكن فهما من الوطء  
كالخلو بالحقاقين لا يتقدم مام الوطء كالمصرح بذلك في الفتاوى والبحر وغيرهما في باب المهر الآن يقال ان  
انقضاء الفرائض بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه محتاط في إثباته احكامه بالوطء اه لم يذكر في  
البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند مجرد ادعاء الفتوى لان النكاح  
الفاسد ليس بداءع البه والامامة باعتباره كذا في الهداية أي اقامة التقديم مقام الوطء باعتبار كون العقد ادعاء  
الى الوطء وعند ادعاء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ أقنوا بقول محمد لعدم صحة القياس  
لذلك كونه وفائدة الخلاف فيما إذا ثبت الوطء لسته أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الدخول فإنه  
لا يثبت نسبه على المتقي اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يعمل ما في الاختصار والمحيط على قول محمد وأن المراد  
من عدم ثبوت النسب إذا ثبت له أقل من ستة أشهر من وقت الدخول وإن كان لا أكثر منها من وقت العقد  
ويجوز ما تقدم عن الزلي على قولهما دليل أنه فرض المسئلة فيما إذا ثبت لسته أشهر من تزوجها ولم  
يعتبر وقت الدخول بقرينة تعليل الكلام ولا يفتنى أن التوقيق أولى من الخطا وشق العسا (قوله والموطوءة  
بشبهة) كالتي زفت اليه زوجها والموجود دليل على فراشه إذا ادعى الاشتباه كذا في الفقه وأما في النهر بحثا  
أن من ذلك ما وقع الاستفتاء منه في أن تشرى أمه فوطئها ثم أثبت أنها لمسه الأصل اه وهو ظاهر ومن  
ذلك ما لو طئ معدته بشبهة وشأتى ومنه ما في كتب الشافعية إذا دخلت نيفار جهات طئته من زوج أو  
سيد عليها العدة كلوطوءة بشبهة قال في البحر ولم أر له نصا في القواعد لا بأه لان وجوب التعرف بأه  
الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطء بشبهة قال في النهر وأدخل في شرح السمرقندي من كوة السمر  
تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أي شبهة الملك أو العقد بزفت اليه فبرأه أنه فوطئها أو تزوج من كوة  
الغير ولم يعلم بها أو أنتخبر بان هذا يقتضى الاستفتاء من المكوكة فاسد الاستدلال أنهم لموطوءة  
بشبهة العقد أيضا بل هي أولى بذلك من مكوكة الغير إذا شرط الشهادة في النكاح مختلف فيه بين  
العلماء خلافاً للفراغ من نكاح الغير اه اذا علمت ذلك فظهر أن الشارح جامع لما في شرح  
السمرقندي لأغلامه أنه لو قد دخلت في فراشه كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ في قوله المكوكة نكاحا  
فاسدا لا بدقوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندي بأنه هل المكوكة نكاحا فاسدا  
على ما سقفا منه شرط الصحة بعد وجوب الحلية كالنكاح المؤقت أو بغير شهود أو ما من كوة الغير في غير  
محصل إذا لم يكن اجتماع ملك في أن واحد على شيء واحد للعقد لم يؤثر ملكا فاسدا وإنما أثر وجود  
الشبهة والشارح كثير المتابعة لأنه زفله خالفه ما شاءه إلى ما قلنا (قوله كاسيحي) أي التي أنشأ  
الباب (قوله يعني إذا لم تكن علم القراضية) ههنا ذكر كروا أيضا في البحر واستشهد به جماع الخلق من  
أن النكوة إذا تزوجت وجلاد دخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقتها مادامت في العدة

اختيار لكن الصواب ثبوت  
العدة والنسب بحسب  
(والموطوءة بشبهة) ومنه  
تزوج امرأة لغيره غير عالم  
بالحال كاسيحي والموطوءة  
بشبهة أن تقيم مع زوجها  
الأول وتخرج بأذنه في العدة  
للقلم النكاح بينهما إنما  
حرم الوطء على تلزم نفقتها  
وكسونها بحر يعني إذا لم  
تكن علم القراضية

لائم المساوية عليها عدة صارت ثابتة اه **(قوله كاسية)** أي قبل الفروع **(قوله وأم الولد)** أي التي مات مولها أو أعتقها ولا تنفع لها في هذه عدة كقولي البصر من كافي الحاكم أي لائم عدة طوطه لا عقد **(قوله فلا عدة على مدبرة معتقة)** المساوية بدل قوله ومعتقة قال في البصر وقيد بأمر الولدان المدبر وقاله إذا أعتقت أو ماتت سيدها لا عدة عليها بالإجماع كذا كره الأسيدي أي لأنه لا فراش لهما كبقية المثلوح **(قوله غير الأيسة والمامل)** منصوب على الحالية من ضمير المنكوحه والموطوءة وأم الولد أو يحرر ونعت لهن وكان الأولى أن يذكر قوله وغير المحرمة عليهما هذا في أم الولد كما أنه يذكره ليكون صريحه فيبصر **(قوله بالأشهر والوضع)** فيه لف ونفس مرتب **(قوله الحضيض)** جمع حبسة أي عدة تزد كوراث ثلاث حيض إن كرس ذوات الحيض والأشهر أو وضع الحمل وهذا إن كانت المنكوحه نكاحا قاسدا أو الموطوءة يشبهه قسدا فلا عدة حيضتان كقولي البصر **(قوله أي موت الواطئ)** أي في المسائل الثلاث أو أضاف أنه لا عدة في النكاح القاسد بدون طوطه كقوله مناد والواطئ في الأخير عدة المولى الذي مات عنها أو أعتقها أمالو كنز ووجانكون عن عدة الأمة المنكوحه **(قوله وغيره)** أي غير البرت وهذا خاص بغير عدة الانتيرة **(قوله كفرة)** الأولى كفرة بقر في الفداء وسأى أن ابتداء العدة في الموتين وقت الموت وفي غيره من وقت الفراق أو التلاكو بآي بيان التلاكو **(قوله لان عدة هؤلاء الخ)** جواب سؤال لمسلم كآية عدة ولما لم يحض ولم يعبر بغيره عدة طوطه **(قوله لتعرف براءة الرحم)** أي لاجل أن يعرف أن الرحم غير ممتلئ باللقاح في النكاح إذا نكح صحيح والحضيض هو الماله **(قوله ولم يكف حبسة)** كآية عدة لان القاسد ملحق بالصحيح احتياطاً من **(قوله ولا اعتداد ببعض طلق فيه)** أي إذا طلقها في الحضيض لا يصح من عدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يعتد به منها لعدم التعزير فلو أعتد نسب كل من الرابعة فوجب كفاها لعدم التعزير أيضا نهر قال في الفوا الملتقى لو قال بحضر وقت الفراق فيه لكان آي **(قوله وإذا طوت المعتدة)** أي من طلاق أو غيره ومتمت وكذا المنكوحه إذا طوت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتداخلنا كقولي الفقه وغيره **(قوله بشبهة)** متناقض بقوله وطئت وذلك كالوطء الفروج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه إذا قال نكحتهم أو غفل لي أو بعد ما بينهم لفاظا الكتابة وتعلم في الفقه ومفاده أنه لو وطئها بعد الثلاث في العدة بلا نكاح عليها بحرمتها لا تجب عدة أخرى لأنه زما وفي البراوية طلقها ثلاثا وطئها في الصدق العلم بالحرمه لا تستأنف العدة بثلاث حيض ورجان إذا لم بالحرمه وموجده شرائط الاحسان ولو كانت كوطئها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستلزم وجعل في الوازل البائن كآلة شوا بدل جعل الطلاق على مال والمطلع كآلة شوا ذكراته لو طلقها ولو بطل ثم وطئها في الصدق عليها بالحرمه تستأنف العدة لكل وطء وتدخل العددي أن تنقض الأولى وبعد تكون الثانية والثالثة عدة لوطء الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة ومقالة الصدق وهو ظاهر ما قدمناه فاعلم أن الفقه حيث جعل الوطء بعد الابانة بالفاظ الكتابة من الوطء بشبهة أي لقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة **(قوله ولو لم يطلق)** أي كآلة شوا نفا ثم الأولى أن يقول لو لم يغير المطلق إلى الفسخ من أن الشافعي وافقنا في أحاديثه وفيما إذا كان الواطئ المطلق اه فاعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنبيه على بدو نزل المطلق بالأولى في البراوية علم أن المراد إذا وجب عليها عدتان فأما أن يكون من رجائين أو من واحد ففي الثاني لاشك أن العدتين تداخلتا في الأول أن كانت من جنسيتين كالتوفي عنها زوجها إذا طوت بشبهة أو من جنس واحد كآلة شوا فاذن وجب في عدتها وطئها الثاني أن يفرق بينهما تداخلتا اعتدنا ويكون ما زاد من الحيض محتملا لهما جميعا وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فهلها التام الثانية اه **(قوله والمرتبة)** أي بيان للتداخلت فلو كانت وطئت بعد حيضتين الأولى فهلها حيضتان

كاسية (وأم الولد) فلا عدة على مدبره معتقة (غير الأيسة والمامل) فإن عدتها بالأشهر والوضع (الحيض للموت) أي موت الواطئ (وغيره) كفرة أو متاركة لعدة هؤلاء لتعرف براءة الرحم وهو بالحض ولم يكف حبسة احتياطاً (ولا اعتداد ببعض طلق فيه) اجاء (وإذا طوت المعتدة بشبهة) ولو لم يطلق (وجب عدة أخرى) لعدم السبب (وتداخلنا والمرتبة من الحيض) منها (و) عليها أن (تم) العدة (الثانية أن تمت الأولى)

مطلب في وطء المعتدة بشبهة



تكملة الاولى وتقتسم من عدة الثاني فاذا كانت واحدة بعد الثلثة الثانية أيضا نهر وهذا اذا  
 كان بعد التفرق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا كانت خمسة قبله فهي من عدة الاول خاصتنا ومما  
 على البحر من الجوهر توفال واذا كان الواطئ هو الملق فعمل يشترط أن يكون بعد التفرق أيضا أم أصر بها  
 اه قلت الظاهر أن التفرق بحكم العقد الفاسد لرفع شبهته أما لو لم يشبه بدون مقتدان الشبهة ترتفع  
 بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي البحر من الحائنة واذا تمت عدة الاول حل الثاني أن يتزوجها الا لغيره  
 سالم تمت عدة الثاني بثلاث شعير من حين التفرق واذا كان طلاق الاول وجبها كان له أن يرجعها في  
 هذه ولا يعاوها حتى تنقضي عدة الثاني اه لمصنفه عن الجوهر ثم اذا تداخلتا والعدة ترجو فلا  
 نقطة لها على واحد منهما ولوم يأن فتقتضيا على الاول والزوجه اذا تزوجت بأسخروفرق بينهما بعد  
 النشور فلا نقطة لها على زوجها لانها امتنت بنفسها في العدة اه قلت لو حلل الفرق في البائنات المنع  
 بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم يجب على الواطئ لان عدته من عدة وطولها نقطة فيها  
 تأمل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معا بمكة ذرية بالاشهر لو فوطت فيها بشبهة وحاصتها اثلاثا  
 وانقضاه الثانية قبل الاولى كلوت الحيض قبل عام أو أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بجهلها  
 من الاولى كلوت حاصتها بعد عام الأشهر (قوله وكذا بالاشهر) كآب وطئت بشبهة في سلال عنها  
 فانها تمت الثانية بالاشهر أيضا نهر (قوله أوبم لو بعد وفاة مثله ما ذكرناه في التنبيه) فلو كان الاول  
 أن يزيد أو يوضع الجواهر مسئلة الحال الاسمية (قوله فلو حذف قوله والمرق منها) أي الذي هو قاصر  
 على الحيض وقد يجب بيان المراد بالمرق الحاصل بالعلم لا بوجه البصر ط (قوله لعمها) أي لم من تعدت  
 العدتين بالاشهر ومن تعدت بالاشهر فوطت بالحيض لو طه الشبهة (قوله وهم الحال لوجبات) عطف على  
 لعمها أي ولم من تعدت العدتين بوضع الحمل كالحال بالهمز وهي من لم تكن حبلية فاذا حبلت في العدة  
 تنقض بوضع سواء كان من المطلق أو من وثا أمين نكاح فاسدا واذا ولدته بعد المتأخرة لاقلها كختماء من  
 الحاوي الزا هادي (قوله لا بعدة الوطأ الخ) فإذا أنزل المراد بالحائل اذا كانت معدة من طلاق أو فوطت بخلاف  
 المعتد من وفاة فانها في النهر وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فقصتها أن تضع جهاول المتوفى عنها  
 زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج فعدتها بالشهور اه وقد مر من البسائط اه والذي مر من البدائع  
 ذكره في النهر عند مسئلة عدة الغار وهو الذي كتبناه في عدة الحمل عند قوله أو من وثا حبلت قال أماني عدة  
 الوفاة فلا تغبر بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كمر) أي عند قول المصنف  
 وللموت أو بعد أشهر وعشر مطلقا حبلت قال الشارح هنالك فلم يخرج عنها الحمل بل يعني من مات عنها وهي  
 حبلت كلفتمها فعمل أن من لم تكن حاملا عند الموت وحبلت بعده فهي داخله تحت الاطلاق فلا تغبر عدتها  
 بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن حبلت بعد موت السبي عدة الموت اجماعا لعدم الحمل عند  
 الموت اه فانهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر الى الوفاة ماعدا الوطأ الذي حصل منه الحمل فلا تنقض الا بوضه  
 ان كان بشبهة فلا ثابت بالنسب بخلاف ما لو كان من زمان الزنا لعدة أصلا فانهم (قوله لانها أجل) أي  
 لان العدة أجل فلا يشترط العلم بحسبه أي بحسب الاجل اه ح وفي علما النسخ لانها بأشهر التنبيه أي  
 هذه الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبني على تعريف البسائط مع من أن العدة أجل ضرب بلا تقضاء ما بقي من  
 آثار النكاح وقد مرنا ترجمه (قوله فلو طلق) تفريع على المتن ط (قوله لمن وقت البيان) لانه انشاء  
 من وجه بحر وهذا الجمله بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال  
 الشرنبلالي قوله وابتدأ فها عقيهما أي عقب الطلاق والموت يستثنى من بين طلاقها فان عدتها من وقت  
 البيان لا من وقت قوله احدا كالحال وانما قبل البيان لم كلاهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث  
 حبس كالأبنازية اه وسياستنا مسائل أخرى كلامه (قوله ولا) أي الشاهدان أي ذكر كلاهما

وكذا لو بالاشهر أو بوما  
 لو بعد وفاة فلو حذف  
 قوله والمرق منها لعمها  
 وهم الحال لو حبلت بعد موتها  
 الوضع الامتدة الوفاة فلا  
 تغبر بالحمل كمر وسحب في  
 البدائع (ومبدأ العدة بعد  
 الطلاق و) بعد (الموت)  
 على الغور (وتنقض العدة  
 وان جهلت المرأة) جمعا  
 أي بالطلاق والموت لانها  
 أجل فلا يشترط العلم بحسبه  
 سواء اعترف بالطلاق  
 أو أنكر (ولو طلق امرأته  
 ثم أنكره أو أقيمت عليه بينة  
 ونقض القاضي بالفرقة)  
 كان ادعاه عليه في شوال  
 ونقض به في الحرم (فالعدة  
 من وقت الطلاق لا من وقت  
 القضاء) برأيه وفي الطلاق  
 المهر من وقت البيان ولو  
 شهدا بطلاقها ثم بعد أيام  
 عدل عن قضى بالفرقة فالعدة

من وقت الشهادة لا القضاة  
بغلاف ما (أو ترقى بطلانها  
منذ زمان) ماض فان  
الفتوى أنها من وقت  
الاقرار مطلقا في التهمة  
للازمة لكن (ان كذبت)  
في الاستناد أو قالت لا أدري  
(وجبت) العدم من وقت  
الاقرار ولها النقطة السكينة  
وان صدقت كذلك غير  
أنه ان وطئه الزمة مهران  
استخاروا (لانقطة) ولا  
كسوة (ولا سكينة) لها  
لتقبل قولها على نفسها  
ثانية وفيها بأنها تم أقام  
مها زمانا تقرا بطلانها  
تنقض عدتها لان منكرها  
وفي أول طلقة جواهر  
الفتاوى بأنها وأقام معها  
فان اشترط طلقة فيما بين  
الناس تنقض والا لا وكذا  
لوا لهما فان بين الناس  
وأشهد على ذلك تنقض  
والا لاهو الصحيح وكذا  
لو كتم طلقاتها لم تنقض  
فجر انتهى

غيره البصير القضاة شهدا على ما عرف في موضعه (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي  
من وقت تحمل الشهادة لأمس وقت أداها فانهم لو شهدوا في الحرم أنه طلقة في قول كان ابتداء العدم من  
شوال فيقدم ح قلت والظاهر ان براد وقت الشهادة على ظاهره بناء على أن أداما حصل وقت التحصيل  
لأن الشهادة حسبة يسقط الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل كما أشار إلى في البحر (قوله بخلاف ما) خرج ربط  
بقوله فالعدم من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى) أنها من وقت الاقرار مطلقا (قوله أو صدقت) كذبته أم  
قلت لا أدري كيدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلامه بحذف الميسر وبعبارة الكثرة اعتبارا من وقت  
الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوبه من وقت الاقرار حتى لا يحصل له التزويج بأعنه أو أربع سواها  
زجره حيث كتم طلقاتها وهو المختار كفي الصري اه ووفق السفيد بجعل كلامه محمدا على ما إذا كانا  
منقذين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه أما إذا كذب نفسه فالكذب في كلامهما طاهر فلا يصحان  
في الاستناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى في الفتوى أن فتوى المتأخرين مخالفة للائحة  
الأربعة وجوه والحقبة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم لمهمة ينبغي أن يعرض به حالها والناس الذين هم  
مطالعون لهذا أصل السفيد بما مر اه لمصدا أقر في البحر والنهر (قوله نفي التهمة) المواضعة أي  
المواضعة على الطلاق وانقضاه السد ليسع اقرار المرء لها بالبر أو ليتزوج أختها أو أربعها أو  
(قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكن فيه من بيان النقطة والسكنى فانها باقية في التدين  
والكذب وكان الاصرار يقول فان الفتوى أنها ان كذبته الخ (قوله ان وطئه الزمة مهران) ينبغي  
تقديمه بما إذا كان في عدة فساد الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع طه الحل لما قدمنا من البراءة أنه لو  
وطئه في عدة الثلاث مع السد بالحرمه كذبنا في حل يترك الزمير بشكر الوطئ ان ذكر في البحر في باب  
المهر من الاقرار ولو على المستعنفين ثلاث وادعى الشهادة الزمة مهر واحد لم يكل وطئه مهر قبل ان كانت  
الطالقات الثلاث جله نطق أنها لم تقع فهو نطق في موضعه فيلزم مهر واحد وان نطق أنها تقع لكن نطق ان  
وطئا حاصل لم يهل نطق في غير موضعه فيلزم يكل وطئه مهر اه تأمل (قوله ولا تنقض الخ) أي إذا كان الزمان  
المسمى استغرق عدة أما إذا بقي منها شيء فبطلت النقطة السكينة في ط (قوله لتقبل قولها على نفسها) أي  
في حق نفسها فيسقط ماوجب لها في البحر والحاصل أنها ان كذبته في الاستناد وقالت لا أدري من وقت  
الاقرار وان صدقت في حقها من وقت الطلاق في حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه ان السكينة  
من حق الله تعالى ومقتضاها ومها وان صدقت ط قلت وليس بصيرة الصري لفظ السكينة بل عبارة  
ولكن لا تنقضها ولا كسوة وان صدقت وهكذا في النهر وأصل المسئلة في الحانية كلفه الشراح الهو عبارة  
وفي الفتوى عليها العدم من وقت الاقرار ولا يظلم أثر تلخيصها في ابطال النقطة فقد ظهر أن ذكر السكينة  
في كلام المفسر مستدرك فانهم (قوله ثم أقام معها) أطلقه فقبل ما إذا وطئها أولا اه ط (قوله ان مقرا  
بطلانها تنقض) منها أي يكون ابتداءها من وقت الطلاق والظاهر ان المراد اقراؤه بين الناس لا بمجرد  
اقراره به عند صلح تعديقها وان المراد اقراؤه من حين التلخيص وبه ظهر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة  
المتن فانهم لم يقر وضه فيقال كتم طلقاتها ثم اقراؤه بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفتهم لجميع الآتي عن جواهر  
الفتاوى من اعتبار الاشهاد والامساك في الفروع من اختياره أيضا فانهم (قوله فان اشترط الخ) فلو طلقتها  
ثلاثا بعد هذه المطلق المشهورة لا تقع الثلاث كسبية في الفروع (قوله وكذا الوضاه) هو داخل تحت قوله  
أبأنه يمكن إلا بانه قد تكون بدون عليها بخلاف الخاتمة لانها مائة فأشار إلى أنه لا فرق في اشتراط الاشهاد  
بين كونها عامة أو لا فانهم (قوله وأشهد) أشار إلى أن الاشهاد لا بد أن يكون باقراوين الأساس لا بمجرد  
سماعهم من غيره والى أن اقراؤه عند رجلين يكفي فلا يلزم الاقرار بعد أكثر فان الشهادة اشهادا كما قاله في  
النكاح س أن الاعلان الذي قال باشرطه الامام ماله لا يحصل بالشاهدين فانهم (قوله وكذا لو كتم طلقاتها

تقتصر (و) أي نزوله عن الكتمان وهذا التعليل ذكره في الثانية وتقدم تعليل آخر هو قوله نفي التهمة  
 الواضحة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسئلة مكرراً بما مر في المتن لأنه مفرغ من قبيل أو كتم طلاقها ثم  
 تحسبه بعد زمان كمر في بعض النسخ وإنما باللام وهي أولى والحاصل أنه إن كتم ثم أخبره بعد مدة  
 فالتقوى على أنه لا يصدق الاستناد بل يجب لعدة من وقت الإفراوسا صدقه أو كذبه وإن لم يكنه بل  
 أقربه من وقت وقوعه فلهذا يشتهر بين الناس فكذلك لو أن اشتهر بينهم يجب الصدق حين وقوعه  
 وتفتقن أن كان زمانها مضى وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة طن الحل والواجب بالوطء عدة أخرى وقد احتاجنا  
 كما مر وكذا كلما وطئها يجب عدة أخرى فلا يعمل لها التزوج بالآخر ما لم يخلفها ما إذا  
 كان الوطء بلا شبهة فإنه لاوجب عدة التحصن وتزنا والزنا لاوجب عدة كما مر فله التزوج بالآخر كما مر به في  
 التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي إذا كان الطلاق مشتهراً ومضت عدته كما علمته والافلا  
 ولحق في الثالث بعده هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سأأتي في المربع (قوله) وحيث قد فسد زمان وقت  
 الثبوت والظهور أي وحسب ادخلت هذا التفصيل الذي ذكرناه لعله ظهر أن هذه المسائل إذا لم يكن  
 الطلاق فيها مشتهراً يكون مبدأ العدة من وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور  
 عطف تفسير أي يكون مبدأ العدة من وقت إقراره بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضاً من قوله  
 ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشتهراً من الأصل فأنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن  
 الإفرا في عبارة الثانية بمعنى الأشهر بين الناس من حين التطليق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله)  
 ومبدأ في النكاح الفاسد بعد التفرق الخ وقال زفر من آخر الوطء ثلاثان الوطء هو السبب الموجب لولنا  
 أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة بالتفريق الأتري أنه لو وطئها قبل التفرق  
 لا يجب الحد بعد يجب فلا تفسر شارة في العدة ما لم ترتفع شبهة بالتفريق كجمل الكافي وغيره اه  
 سأحكي قاض لم أر من صرح بحد العدة في الوطء بشبهة فلا صدق ينبغي أن يكون من آخر الوطء عند زوال  
 شبهة بأن لم أتأخير زوجته أو أنها لم تعمل إلا فلا صدق هنا فلم يبق سبب للعدة سوى الوطء المذكور كما علم مما  
 ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفرق من القاضي) أي وشبهه وهذا إذا كان في زمان يعمل لابتدائها فلا يشك  
 بما إذا فرق في الحضي فإنه يعتبر ابتداءها بعد ما لا بد من ثلاث حضي أو عدة القهستاني والمراد بالتفريق أن  
 يحكم القاضي به بينهما كجمل البحر من العا به تأمل (قوله) وقد في البحر معناه الخ) أقول لو كان سراً هم  
 وجوب الحد إذا كان الوطء بعد العدة لم يبق إذ كراهة هذا حكم النكاح الصحيح فعمل منه الفساد الأولى  
 وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد قال هذه العدة تخالف غيرها في هذا الحكم لأنها لا تنكاح فاسد كما  
 خالفته في أنها لا تعتد في بيت الزوج اه وأيضاً قد رده الساماني بأن هذا الصحوان ناله عليه غير واحد  
 فيه غفلة عن فهم تعليل المسئلة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة بالتفريق الخ أي على غير بعد  
 التفريق ما يندرج في الحدوده التي أيضاً بما حمله أن دره الحد قبل التفريق شبهة العقد والعدة بعده  
 تكون شبهة شبهة وهي غير معتبر بخلاف عدة الثلاث في السكاح الصحيح إذا ظن الحل فأنما شبهة الفعل  
 لأنها محسوسة في بيته ونقته دار تطليهاً ولا يفتقروا احتباس اه قلت لكن يشك عليه ما صرح به  
 في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسد أخت امرأته تحرم عليه امرأته إلى انقضاء العدة وهذا يدل على قضاء  
 أثر هذا النكاح بالنسبة إلى العقد يجب أن يقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئها بها واجباً كولو طئ معتدته  
 من الثلاث عالم بالبحر منها أنه لا يجب به مع بقاء أثر السكاح قطعاً (قوله من الزوج) فيسديه لأن ظاهر كلامهم  
 أنها لا تكون من المرأة قال في البحر وجب في باب المهر أنها تكون من المرأة أيضاً وإذا ذكر مسكين من  
 صورهان تقول فارقتك اه ووجه ما تلقاهم على أن لكل منهما من المهر أيضاً وإذا ذكر مسكين من  
 قال في النهر وقد نما يدقه اه أي ذكره أن التلوك في معنى الطلاق فيخص بها الزوج اه ورده

وحيث قد فسد زمان وقت  
 الثبوت والظهور (و) مبدأها  
 في النكاح الفاسد بعد  
 التفرق من القاضي  
 بينهما لو وطئها حد جوهرة  
 وغيرها وقيد في البحر معناه  
 يكون بعد العدة لعدم الحد  
 وطء للعدة (أو) المتأخرة  
 أي (الظهار العزم) من  
 الزوج (على ترك وطئها)  
 بأن يقول بلسان تركتك  
 بلاوطه

الحير إلى بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم عليه حال كون المقدس تابع الجرم (قوله ونحوه)  
 بالصبي مختلف على قوله تركت أي تبتك سبيلك أو غارتك (قوله ومنه) أي من النحر أو من الإظهار (قوله)  
 لا يجرد العزم بالرفع صفة على الطلاق أو بالجر صفة على الإظهار العزم قصد به التبيه على مافي الكثر وغيره  
 من قوله أو العزم على ترك وطئه أو أنه على تقدير مضاي أي إظهار العزم كجانب المصنف تبعالاً على كمال ما في  
 الغاية أن العزم أمر باطل لا يبلغ عليه دليل ظاهر وهو الاختيار به (قوله والاختياري تفرق الأبدان) أي  
 مع العزم على تركها قال في الجرم المهور وأما في المدخول بها فتشقق المتاركة بالقول وباترك عند بعضهم  
 وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض لا تكون المتاركة إلا بالقول فيها (قوله والحالوة في  
 النكاح الفاسد) أي سواء كانت محصنة أو فاسدة ح وفيه أنها لا تكون إلا فاسدة لأنه ممنوع شرعاً عن  
 وطئها كالحلوة بالحائض لكن المراد صداها بغير صدا النكاح بأن كان ثم مات آخر (قوله لا توجب  
 العدة) أي لا المهور وإنما يجبان بحقيقة الوطء (قوله ولا تختدق بيت الزوج) لأن ما حال قيام العقد لا حقه  
 عليها احتباسها في بيته فعداها ولكن سبب في الفصل الثاني خلافة ماها أحد قولين وبأن يعمله  
 (تجدة) ذكر في الجرم أنه قدّم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد به العدة المتاركة فلا عدة عليها  
 بموته إلا الحضي، بعد المدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وإن عزم عليه ما رآه لو تزوج أخذها فاسداً إلى  
 إغضاء العدة وإن وجوبها في القضاء أمافي إبداءه ولو علمت أنها حاضت بعد آخر وطء ثلاثاً لها التزوج بلا  
 تفريق ونحوه وإن الرجم عدم اشتراطها بالمتاركة (قوله فالتصفت عدياً) أي إن انقضت العدة  
 لا ينصرف في اختيارها بل يكون به وبالفعل بأن تزوجت بأسر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قال بعد علم  
 تنقضي لم تصدق لأن الإقدام عليه دليل الإقرار بجرم البدائع (قوله وكدم الزوج) وما إذا ادعى هو  
 مدعي مدته أو كذبته بنسبائي آخر المردوع (قوله قبل قولها مع حافها) أي ولو كانت مرضعاً لانه يصور من  
 بعضهن كفي الاثري أو سحائي (قوله ثم لو بالشهور) أي شرع في بيان أدنى ما تنجمه العدة (قوله فالتقدير  
 المذكور) أي إذا كانت هي تعدد بالشهور فلا بد من مضي التقدير شرعاً المذكور فيهما وهو ثلاثة أشهر  
 للعرز ونصفه للامة (قوله ستون يوماً) فيحصل كأنه ظفها في الطهر بعد الوطء يؤخذ لها أقل الطهر خمسة  
 عشر لأنه لا يلا إلا أكثر أو وسطا الحضي خمسة لأن اجتماع أقلها ما ذكره ثلاثة أطوار يفسد أو بعين  
 ثلاث حيض خمسة عشر صارت ستين وهذا على تفرج محمد لقول الامام وعلى تفرج الحسن له يجعل  
 كأنه ظفها في آخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة عليها يؤخذ لها أقل الطهر وأكثر الحضي ليعتدلا  
 فطهرات ثلاثين يوماً وثلاث حيض ثلاثين أيضاً وعندهما أقل مدة تصدق فيها الحرة تقسمه وتلاون يوماً  
 ثلاث حيض تسعة أيام وضهران ثلاثين يوماً ط (قوله ولا ما أو بعون) هذا على تفرج محمد طهران  
 ثلاثين وحضتين بشرة وعلى تفرج الحسن خمسة وثلاثين يوماً وطهر خمسة عشر وحضتين بعشرين ط  
 وفي بعض أسد الجراء على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي البدائع وفي غيرها (قوله مالم  
 تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرة والامة قال ط والمراد بالسقط الذي ظهر بعض  
 خلقه ولو بدت مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أي فلو نكحته ما طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها أنه  
 لا يستبين بعض ما قبل أربعة أشهر تقدم وأشأوا أي أنها لو ادعت انقضاء العدة لم تترسقط لا تصدق  
 وتقبل تصدق لاحتجته قال في النهر والظاهر الأول وقال البيهقي والثاني ضعيف كالتقدم في باب الرجعة  
 فراجع اه (قوله كالمري في الرجعة) حيث قال هنالك ثم انما تعتبر المدة مالم يحض لا بالسقط ولا بتخليها  
 أنه مستبين الخلق ولو بالولادة تم قبيل الابينة ولو حرم اه قال في البحر وفيه نظر فقد دسرحوا في باب  
 ثبوت النسب أن عدتها تنقضي بالقرارها ووضع الحمل وأن توقف الولادة على البينة انما هو لأجل ثبوت النسب  
 (قوله ومالم يكن) عطف على مالم تدع (قوله معلقاً بولادتها) مثله ما لو أوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط

ونحوه منه الطلاق والنكاح  
 النكاح لو حضرتم أو لا  
 لا يجرد العزم لو مدخولة  
 والاختياري تفرق الأبدان  
 والحالوة في النكاح الفاسد  
 لا توجب له مدو الطلاق  
 فيه لا ينقص عدد الطلاق  
 لأنه فسخ جوهر ولا تعدد  
 في بيت الزوج بترديه (قالت)  
 مدعت مدتي والمدة تنجمه  
 وكذب الزوج قبل قبولها  
 مع حافها أو لا تنجمه المدة  
 (لا) لأن الامين بما صدق  
 في الإلزام الفقه الفاهر ثم لو  
 بالشهور ثلاثة والمدكور  
 ولو بالحضي مقلها حرة  
 ستون يوماً ولامة وبعون  
 مالم تدع السقط كالمري  
 الرجعة ومالم يكن طلاقها  
 معلقاً بولادتها

(قوله فضم) بالبناء للفاعل وغيره عائد إلى الامام وتو له خمسة وعشرون مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مبنى المفعول (قوله يكسر في الحضي) حيث قال ولا حد لاقية أي النفاس الا اذا احتج به لعدة فتكونه اذا ولدت فانت طالق فقالت صحت حتى نفدوا الامام خمسة وعشرون مفعول مابع ثلاث حضي والثاني بأحد عشر والثالث ساعة اه قلت وعليه فاذا طلقت عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرون في النفاس ثم تعتد بستين يوما تكمل فأقل مدة تصدق فيها عتده خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد بقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة ما تفي بمقتدر النفاس وطهره أو بعين على قول الشافعي أقلمها خمسة وستون اذا لم يدر من مضي أحد عشر يوما فالنفاس ثم طهره خمسة عشر يوما ثم تعتد بستين وعلى قول محمد أقلمها أربعون وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفاس وخمسة عشر للمهر ثم تعتد ثلاثين وتقدم غنما في الحضي (قوله معتدته) أي من طلاق بائن غير ثلاث ومقتضى لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الشافعي خمسة ولون ثلاث محل قبل زوج آخر (قوله ولون فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففارق بينهما ثم تزوجها بمضي العدة أما كسبها بان تزوجها ولا صحيتها ثم طلقها بعد النكاح فتزوج بها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها التام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يحصل والمطاح حكم لعدم إمكان الحقيقة ولذا لا يجب بعد نكاحه في الفاسد أو ادق الجهر (قوله ولو سكا) أي ولو كان الوطء سكا وهو الخلو المعنى قبل الوطء والخلوة ح (قوله لانها متبوضة في يده الخ) أي فتوب عن القبيح المستحق بالعقد الثاني كالغصب اذا اشترى المصوب الذي في يده بصير فأيضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد النكاح لا يقال الطلاق بعد الدخول ملكه الرجعة ولا رجعة هنا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في سق المهر والعدة ان يقوم بمقاه في حق الرجعة كالخلو أقيمت مقام الوطء في مقامه ولم يتم مقام ملك الرجعة وتعمد في المخلفات وأيضا فان الطلاق الأول بائن كما صرح به فكيف ملك الرجعة في عتده وان كان الثاني رجعي (قوله وهذا إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج عتده من نكاح صحيح أو معتدته من ناسد فهدت ثنتين مريئتهما ثالثا تزوج معتدته وهو مريض وطلقها قبل النكاح فكون قارا أو مفاقر به ما بعد المكفاهة بعد النكاح فكنجهما في العدة وفوق بينهما أيضا قبل الدخول فاعسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم تزوجها في العدة فبانت أو وصفت فاختارت نفسها قبل النكاح سادسا تزوج الصغيرة أو الأمة فاختارت نفسها بالوطء أو العتق بعد النكاح ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل النكاح سابعا تزوج معتدته فأردت قبل النكاح وفاقى الصور وقع في البصر مكررا بل الصورتان الأولتان ٣ واحدة هي في الحقيقة ستة فافهم (قوله على ان النكاح في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عند محمد وصند محمد وقرن لا يكون دخول في الثاني فلا حد تبنته وبسبب نصف المهر لكن من بعد يجب تكميل العدة الاولى وصند زفر لا يجب اه ح أي فصل للزوج فيعطى حيلة لاستعانة عدة الجمال بأن يطلقها بعد النكاح ثم يعتد عليها ثم يطلقها قبل النكاح فصل الاول بلا عدة (قوله أي بطله المصنف بما يؤول) فصل ح عبارة المصنف بما يؤول وأصلها أنه قال وقد تم كثير في ديارنا العمل بتول زمر من بعض القضاة الذين لا شرف لهم طمعا في خصم المصطلح الثاني قال المكال في قصص وماله زفر فاسد لاستلزامه إبطال المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به فاض نقد قضاءه لان الاجتهاد نفسه ما عاوه ووافق اصريح قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كن منهن فاطمات من هذه تعتدونها اه والوجه عندى في هذا الزمان عدم نافذاته لانما يقع لانعدام المال عقابته كما هو المذهب من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يطلع بعض القضاة من الاند بتول زمر بعد العدة فقال قال بعض المحققين اما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء من زفر انه وفاق المشايخ الثلاثة في عدم حمل الوطء الاول قبل العدة وان منع نكاحه اذا لا يلزم من حمل الوطء

فضم لذلك خمسة وعشرون  
النفاس يكسر في الحضي  
(نكح) نكحها كما صحها  
(معتدته) ولون فاسد  
(وطلقها قبل الوطء) ولو  
سكا (وجب عليه مهر تام  
و) عليها (عدة بستين)  
لانها متبوضة في يده بالوطء  
الاول لبقاء أثره وهو العدة  
وهذه إحدى المسائل  
العشر المنيعة على أن النكاح  
في النكاح الاول دخول في  
الثاني وتول زمر لا عدة عليها  
فصل للزوج أبطله المصنف  
بما يؤول ويجزم بأن القاضي  
المقلدان انما لم يشهدوا  
مذهبه لانفذ حكمه في  
الاصح كالوارثي

مطلب النكاح في النكاح  
الاول دخول في الثاني في  
مسائل

٣ قوله الاولتان كذا يعطى  
الحشي ومساويه الاولتان  
بصدف النساء قاله نصر  
الهواري

لكن المشهور من زفر الاول وهو الذي جعله تصانفاً من ان لا كراهة تعالى منهم في وجوه في حالة العلق قبل الاستبجال ولا ينظر الى ما نص عليه علماؤنا من ان القاضي اذا ارشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها والمقلدانها في امامته في مسئلة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومما روي قال بنقاد حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المحدث كان يصح عليه المحدثون قال الشيخ حافظ البرن لا يشقه ان عرقا تان ليس بشبهه عضلا من اخطاه في قوله في قضائهم انه ولا بد فكيف اليوم واكثرهم جاهلون تعوذ بالله تعالى من الجرائم على احكام الله تعالى بل على وليس للقاضي المقلدان اتباع مشهور المذهب ولا سيما الذي يقوله السلطان وليتلك القضاء على مذهب فلان وقد جعل المتأخرون يقولون في مسائل معر وفستلوا اقتضاها للبلبل والعرف واهم موضوع هذه المسئلة من خطر الشبهة لاختلاف الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الاكثر ريبا من سبعين سنة فلم ارا احدا منهم اثنى بها ولا حكم بها ولا جعته عنهم فجزاهم الله تعالى خيرا ووقدس ارواحهم حيث اجتنبوا ما ريب واسمكوا بما لا ريب اه (قوله الان نص السلطان الخ) فيه نظر لاتصافه ان مخالفة القاضي مشهور المذهب تقع اذا نص له السلطان مع اننا قد ناقشنا في هذا الباب ما روي من الحكمين ان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل ونقض الاجماع تأمل (قوله طلقهاذي) احتج به من المسلم كما يأتى (قوله لم تعتد عند ابي حنيفة) فالنقض فيها مسلم او ذمى في قول طلقهاذي كذا في فتح القدير بحر قلت والفرق بين هدمو وبين ما اذا كان زوجهما مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقة ومعتقده أي ان العدة انما تعتد في الزوج فاذا كان كافرا لا يعتد بها لانحطه وان تزوجها مسلما بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما فتجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذمى مثلها وكان لا يعتد بها وبه يفتي ما عهده في التبرين باب نكاح الكافرين أنه ينبغي أن لا يعتد في وجوبها اذا تزوجها مسلما لأنه معتد وجوبها الخ اذ لا يخفى أنه معتد وجوبها لنفسه لخصمه مائة ولا يعتد وجوبها للكافر لأنه انما يعتد ما ثبت عند مجتهد ثم ذكر في الخاتمة هذا الذي اذا اثنى امرأته الفدية فتزوجها مسلما او ذمى من ساعته ذكر بعض المشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح وطؤها حتى يسير ثم ينفقه في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبها نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض (قوله لا امرأته كرههم وما يعتدون) حيث لم يعتدوها حقا لانفسهم لانزاهتهم بها أي امرأته كرههم معتقدهم فاصدوية واصدو التسبيل في محل نصب له أي مفعول معه (قوله وقيد الوالجب الخ) قل في الجبر يعتقه واطلق في الهداية مطلقا بأن في بطنها ولد ثابت النسب وعن الامام نعم العقد عليها ولا يباؤها كالحمل من الزنا والاول اصح اه مافي الهداية (قوله انفاقا) أي بين الامام وصاحبه وقوله مطلقا أي سواء كانت حائلا او حملا منع وسواء اعتقدتها هي أولا لان المسلم معتقده أي يعتد لزوم الاعتدال من نكاحه فكانت حق اذ في غنطاطيه الغيبون كان معها حتى الله تعالى (قوله والحرى ملحق بالجداد) حتى كل صلا فتلحق هداية أي والجداد لا يرعى حقهم وان اعتقدها (قوله لا لانها معتقده الخ) المذكور في حاشية العلامة تروح على البرهان معتقدها بخلاف فلا يجوز نكاحها مسلم فتع لانسب بملق ولها ثابت النسب بفتح التزوج كمثل أم الولد يبع الولد من تزويجها لان الولد اذا كان ثابتا لنسب فكانت الفراه فاعلم كذا ما استلزم الجميع بين الفرائض اه ملخصا فانهم وروى عنه أنه متى حكم الحبل أي من الزنا وهو اختيار الشرحي فمستثنى (قوله كرية الخ) بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما أو فنيا أو مستأمنهم صار مسلما أو فنيا فلو تركها فاته لاعدتها عليها اه لا اجماع على جلازة تزوج اشتها أو بيع سولها كذا حصل دار العدم تبليغ الاحكام الهادية لانهما غير مشاطبة بالعدة لانها حق الادنى فمقاطبها فتح (قوله نرجت الينا) في نكاح الهداية والضمير ان وغيرهما ان الخروح ليس بشرط لانهم قالوا لو اسلمت في دار الحرب ورضى ثلاث حيض بانت منسولا عدة عليها عند مثلا فانها ما تستأنف (قوله الاحمل لم امر) أي من أن في بطنها ولد ثابت النسب (قوله

الان نص السلطان على العمل بغير المشهور غيبوغ في صير حذر افر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فاصفا (ذمة غير حاصل طلقهاذي أو مات عنها لم تعتد) عند ابي حنيفة (اذا اعتقدوا ذلك) لانا امرأته كرههم وما يعتدون (ولو) كانت الفدية (ما لا تعتد بوضعه) انفاقا وقيد الوالجب بما اذا اعتقدوها (و) الفدية (لو طلقها مسلم) أو مات عنها (تعتد) انفاقا مطلقا لان السلي معتقده (وكذا لا تعتد مسية استقرت ببيان الدارين) لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا لعباد والحرى ملحق بالجداد (الاحمل) فلا يبع تزويجها لانها معتقده بل لان في بطنها ولد ثابت النسب (كره يقتضي التمسك) أو ذمسية أو مستأمنهم اسلمت وصارت ذمسية لما مرأته ملحق بالجداد (الا الحامل) لم امر وكذا لا عدة لوزوج امرأة الغير

ووطئها (علما بذلك) وفي  
 نسخ المتن (ودخل بها) ولا  
 بد منه وبقي وله واحد  
 مع العلم بالحركة لأنه زنا  
 والمزني بها لا يقرم على  
 زوجها وفي شرح الوهبانية  
 لوزن المرأة لا يقرم بها  
 زوجها حتى يحبس لاحتمال  
 طوقها من الزنا فلا بد في  
 ماؤه زرع غيره فليحفظ  
 لغرابته (بخلاف ما إذا لم  
 يعلم) حيث تحرم على الأول  
 إلا أن تنقض العدة ولا تنقض  
 لعدتها على الأول لأنها  
 صارت تأخر ثمانية قلت يعني  
 لوعلة واحدة تكسر فتدبر  
 (فروع) هـ أدخلت عليه  
 في فرجهما هل تعتدي بالبر  
 بحثنا لم لا يجنبها لتعرف  
 براءة الرجم وفي النهر بحثنا  
 انظر جهاتهما والاولا وفي  
 القنبه قالت ثم طلقها ومعنى  
 سبعة أشهر فكسحت أنزل  
 يصح إذا لم تحبس فيها ثلاث  
 حيض وان لم تكن حاضت  
 قبل الولادة لأن من لا تحبس  
 لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا  
 ويقول كنت طلقها  
 واحدة ومضت عدتها فلو  
 مضى ما علمها عند الناس لم  
 يقع الثلاث ولا يقع وفي  
 حكم عليه بوقوع الثلاث  
 بالبينه بعد انكاره ولو برهن  
 أنه طلقها قبل ذلك بعدة  
 طلقه

ووطئها) أي التزوج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ المتن المجردة وقد  
 أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم أن المصنف يقول على عدم كرمه ذكر الشارع قوله ووطئها  
 لأنه لا بد من هذا البند تأمل (قوله ولولها) أي لكونه لا بعدة عليها وقوله لأنه زنا لأنه لا بد من ذلك  
 المعمول أيضا واسطة ولقد علم العلة الثانية على الأول لكان أولى (قوله والمزني بها لا يقرم على زوجها) فإنه  
 وطئها بلا استبراء عندهما وقال محمد لأحب له أن يطأها ما لم يستبرأ بها كسر في فصل الحرامات (قوله  
 لا يقرم بها زوجها) أي يحرم عليه وطؤها حتى تحبس وتظهر كصرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حله  
 على قول محمد لأنه يقول بالاستبراء كذا قاله المصنف في المعنى في فصل الحرامات وقد منع عنه أن معاني شرح  
 الوهبانية ذكر في التنبيه وهو ضعيف إلا أن يجعل على ما إذا ووطئها بشبهة هـ فافهم (قوله فليحفظ  
 لغرابته) أمر بحفظه لا بعد بل ليجنب بقرينة قوله لغرابته فإن المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا يورثه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم الذي شكك إليه امرأته أنهم لا يدفع فلا يمس ما طأها فقال أن أحبا وهي حجة فقال  
 له صلى الله عليه وسلم استمع ما أوامره فلا يمس ما مؤمروه غير مطهورة وان كان واداه منى الله عليه وسلم  
 لكن المراد به وطئه الحبل لأنه قبل الحبل لا يكون زنا على ما مضى لولها قاله الأول في زوج حبل من زنا لا يقرم بها  
 حتى تضع للزنا يسقي زرع غيره لأن به زنا داسع الولد بصحة واحدة فقد ظهر عما قرره الفرق بين جواز وطئه  
 الزنا جفا وأهاتر وبين عدم جواز وطئه التزويج بها وهي حبل من زنا فافهم (قوله لو علمها فزنا) فإن لم  
 تكن علة بأن واسمها وهي لا تشعروا كرهها على السكاح لم تكن تأخر ثلاثها لم تنقض مع نفسها من الأول  
 أعاده ط (قوله تكسر) أي شرح قول المصنف والموطوعة بشبهة وقد أطال حاله على ما هنا ط (قوله  
 أدخلت عليه) أي معنى زوجها من غير خلوة ولا دخول مالم أدخلت حتى غيره فقد قدمنا في الموطوعة بشبهة  
 (قوله في النهر بحثنا) حيث قال أول حكم ما إذا ووطئها في درها أو أدخلت منية في فرجها ثم طلقها من  
 غير الإباح في قبلها وفي غير الشافعية وجوبها ما يسألوا لا بد أن يحكم على أهل المذهب في الثاني لأن  
 ادخال المني يحتاج إلى تعرف برامة الرجم أكثر من مجرد الإباح هـ يعني وأما في الأول فلا لأن الوطئ  
 الدبران كان في الخلوة فاعده يجب بالخلوة وإن كان بغير خلوة فلا حاجة إلى تعرف البرامة لأنه سفع المني  
 فيه جعل الحشر فلا يكون خلوة العاقل (قوله وفي النهر الح) حيث قال أقول ينبغي أن يقال انظر جهاتهما  
 كان عدتها وضع الحمل والافلاعة عليها هـ واعترضه بعض الأفاضل بأن الانتظار إلى ظهور الحمل وعدمه  
 هو العدة التي فرت منها وان جرت زنت زوجها بعد ادخال المني أحببت إلى نقل هـ أقول سند كوفي  
 الاستيلاء من البحر من المحيط ما معه إذا طلع الرجل جارية فبما دون الفرج أنزل فأخذت الجارية ماءه  
 فشيئ فاستدلت بغير جهات فحدثان ذلك فقلت الجارية به وولدت فالوليد ليس الجارية به أم ولله هـ  
 فهذا الفرع يزعمه صاحب البحر هـ ح قلت هو يده أيضا اثباتهم العدة بخلاف الميوسوب وما ذاك  
 الاثوم العاقل منه بصحة (قوله ومعنى سبعة أشهر) لم الأولى تسعة بتقديم التام على السبيل يكون  
 اشار إلى ما عظمه من الامام مالك من أن عدة الطهر تنقض عدتها تسعة أشهر فإني أنه يصح ما لم  
 تحبس وان معنى تسعة أشهر تأمل (قوله لم ومع الح) هذا ظاهر ادعاء الزوج في أنها لم تحبس ولا  
 فالقول له لا فقهنا من البدائع عند قوله فالتسعة هـ ونسبها ما قدمنا في الرجعة من البرائة  
 من أن المطلقة لو طالت في تزوجت في العدة كان بين الطلاق والنكاح أثم من شهر من صدقت  
 عند وفسد النكاح وإن أكثر ولا ومع النكاح لأن الاقدام على النكاح اقتراب من العدة (قوله لأن  
 من لا تحبس لا تحبل) أي فلما حبلت تبين أنها لم تنقض الحيض فلا تنقض عدتها لا بشلاث حيض  
 (قوله فلو مضى ما علمها عند الناس) أي بان كان أقروا الطلاق به وأشهره بينهم ومضت عدها فكان فيها  
 انقضاء العدة تنقض وان كان متحيا معها لم يأنسها معها بعد انقضاء الطلاق لأن مع ما في الصحيح كأنه

عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها اعلا بالحرمه بالاشبهه كمن زنا بالخصم بعد أخرى ولو كان الوطئ بشبهة  
وجب لكل وطئ عدة أخرى وشملت مع التي قبلها فلا يعمل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الأخير  
ولو طئها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الأول لم تقع وإن كانت في عدة الوطئ كخمس مناه من البرازية وبه نظر  
جواب سادسة الغنى في رجل أبان زوجته بلط الحرام فاستفتى شافيا فافتاها به رجعي وأقام معها سنة ثم  
أبانتها كذلك فراجعها له شافيا أيضا ومضت مدة طويلة أيضا ثم أبانتها أيضا كذلك فافتاها شافيا بكفارة اثنين  
ثم طئها ثلاثا ثلاثا وكمن مقرأ الثلاث الأولى واشترت بين الساس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة التي  
قبله ومضى ما مر أنه لا يقع عليه سوى طئها واحد وهي الأولى حيث كانت مشهورة وهو مقر به او مضت  
عدة فلا تقع الثانية ولا ما بعد ها وان وطئها في تلك العدة لانه وطئها في كل طئها والله سبحانه أعلم (قوله لم  
يقبل) أي لان العدة من هذه الطائفة لا تنقض ما لم يكن الطلاق مشتمرا كجملته ولو كان مشتمرا التمسك به  
قبل الحكم عليه بالثالث لانه ما تم من صفات الحكم به بعد وله من ذلك الى انكوالثالث دليل على كذبه فلا  
يقبل منه فلا ينفى قولهم ان الدعوى بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله لم يقبل) هذا غير قد تجلي  
الوالمجلة وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بموت زوجها أو برقة أو بطلانها قبلها بالزواج ولو سمع  
من هذا الرجل أن أخاه أن شهد لانه من باب الدين فثبت بغير الواحد بخلاف السكاح والنسب أخبرها بعد  
أو غير مدلل فأناها بكاف من زوجها بطلاق ولا تدري ما كمله أولا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس  
بالترجى اه وتقدم قبل الايضا ما بعد ان هذا في الدابة ثم رأيت خطأ السامعاني عن جامع الفتاوى شهد  
اثنان ان الغائب طلق زوجته لا تنقل في حق الحكم به لاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها  
تعددت تزوج بأخيه اه وحاصله انه يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا نيات الطلاق لانه حكم على  
غائب فلا يصح ونظروا ان ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه فيمر بمعهها فالتجمة  
وقوله فلا بأس يفيد أن الأولى عدمه وفي الخبر أخبرها رجل بموته وآخر عيانه فان شهد أنه عاين موته  
أو جنازه فهو عدل وسعها ان تعددت تزوج ما لم ير مؤنثا ولو لم ير الحيا فمتأخر ولو تزوجت وأخبرها جماعة  
بأنه حي ان صدقت الأول صم السكاح (قوله لا بأس أن يسكها) في الحائض قالت أرز ورجي بعد النكاح  
وسعه أن يعتمد على خبرها وتزوجها وإن أخبرها بحرمه بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو  
ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن وقعت في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كان نكاحي فاسدا أو كان  
زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستسكن اه أي لان الاصل صحة النكاح سماعي (قوله لو  
شكك) أي التي أنها أخبرها بموت زوجها (قوله وبه من الخطأ) صوابه من الفسخ ومباراته هكذا في فتح القدير  
اذا قال الزوج أخبرني بان عدينا قد انقضت فان كانت في عدة لا تنقض في مثلها لا قبل قوله ولا قولها إلا ان  
تدين ما هو محتمل من اسقاط سقما مستبين للحلق لا يثبت قبل قولها ولو كان في عدة فمكذبة لم تسقط  
نقضها وله أن يتزوج بالحنث لانه أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالحاصل انه يعمل بغيره بما يقدر ولا يمكن  
بغيره فبماله حقه من حق الشرع وبغيره في جهل وجوب الفسخ والسكاح اه والمسئلة مطروضة في  
الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقه في النسب أصلي كقولي الولد لانه أخبر بولده  
لا أبه فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اشتباه لانه صار مكذبا في خبره عن طعن في انقضاء بالثقة لانه يتصور  
استحقاق النكاح لغيره العدة مكانه وجبت في جهل بسبب العدة وفي حقه بسبب آخر فان تزوج اشتباه مات  
طامرا لا دانت وقيل ان قال هذا في العدة فالمراد بالاختصاص القليلة العدة فإذا قضيت به للعدة قبل بنفسه  
نكاح الاخت والامع لا يتصور استحقاق الميراث بغير الزوجة فتزل منزلة استحقاق النفقة بغير عن الخطأ  
مطلوعا وصاحبه مستثنان احدا همالا وادب التي أقر بانقضاء عدينا ثبت نسب الولد بفسد نكاح اشتباه لانه  
صار مكذبا بما عاينته همالا أقر بذلك ثم تزوج اشتباهات تترتبه لاخت جود المعتدة وتبين هذا في حقه ولو

مطلب في المتن الي زوجها

لم يقبل بغير وفيه من  
الجوهرة أخبرها ثقة أن  
زوجها العايب مات أو طلقها  
ثلاثا أو أنها منه كتاب على  
يد ثقة بالطلاق أن أكبر  
رأيها أنه حق فلا بأس ان  
تعددت تزوج وكذا لو قالت  
أمر أنه لرجل طلقني زوجي  
وانقضت عدي فلا بأس ان  
ينكحها وفيه من كمال  
الحاكم لو شكك في وقت  
موته تقدم من وقت نسبه من  
به احتياطاً وفيه من الخطأ  
كذبه في صدقته لم  
تسقط نفقته له نكاح  
أخبرها بغيره بما يقدر  
الامكان فالو لم لا أكثر من  
نصف حول ثبت نسبه ولم  
يفسد نكاح اشتباهي الاصح  
فترتبه لو مات دون المعتدة



في سره صاروا اقرب منه المحدث فواذ او شته فلا يصح انه لا يقصد نكاح أختها الا لانهم من ارشها كونه بطريق  
الزوجه حتى يقصد نكاح الاخت لم يتصوره بطريق آخر وبه علم ان في كلام الشارح اختصارا واختلاصا وب  
التعبير ان يقول ولو ما ثبت انه لا يستحق قبل المحدث ان قال ذلك في سره لم يقصد نكاح أختها في الاصح  
ولو وابت لا كثر من نصف حول ثبت نسبوه من نكاح أختها وانه سبحانه أعلم

﴿فصل في الحداد﴾ لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذ في كرها وجب فيها على المحدثات  
فانه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها فتح ﴿قوله﴾ بلسن باب أحد ومودور أي انه جازم من المز يدون المبرد  
الذي كنصر أو كنصر قال في المصباح أحدث المراتحادا فانها محذورة لثارت كذا في ينقلونه وحديث  
تحدثه حداد بالسكر في حد بغير هاء وأنكر الاصحى الثلاث فاقصر على الرابح اه ولما تقدمه

الشارح ﴿قوله﴾ وروى باليم أي من جدد الشيء فكلما انقطع عن الزينة وما كانت عليه نهر  
﴿قوله﴾ ترك الزينة للعدة أي مطلقا وليس بدرجة أو كانت كآفة أو صغيرة فيكون أهم من الشرع ط  
﴿قوله﴾ وعوها كالطيب والدهن والسكل ط ﴿قوله﴾ عتد أي وجوبها كفى البصر ﴿قوله﴾ يضم الحاء يعني  
وفتح التام من باب مد اه ح ﴿قوله﴾ وكسرها يعني وفتح التاء فيكون من باب غرأ ومنها فيكون من باب

أعد اه ح ﴿قوله﴾ مكلفه أي بالغا فاعطى بأن صغرته ويحتمل باقي القيود ﴿قوله﴾ مسلمة يعني من أسلمت  
في العدة فقد غلبت في سنها جوهره ﴿قوله﴾ ولوامة لانها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به حق العدة بجر  
والحاصل ان الحداد لا يقتضي حق المولى لانها بغيره من عدة ما ماتت في العدة بخلاف اعدادها في بيت الزوج  
كما بأن ﴿قوله﴾ منكوعة بالرفع تعني مكلفة ح ﴿قوله﴾ ودخلها من هذا القيد صحيح بالنسبة للعدة البت

أمام عدة الموت يجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا  
القيد فان لفظا معتدة تعني عنه اه ح ﴿قوله﴾ اذا كانت معتدة من البت وهو القطع أي الميتون  
ط لا تهاوي العاطلة ثلاثا واحدة بالنسبة للفرقة بخلاف الجلب والعدة ونحوهما نهر ﴿قوله﴾ لانه حق

الشرع أي فاعلاك العدا اسقاطا ولان هذه الاشياء دواعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتحتمل كلا  
تفسيرين رتبة إلى الوقوع في الحرم هداية ط ﴿قوله﴾ ترك الزينة متعلق بتعدد البه لا كالمعنوية  
لان الترك دعوى أو التصور أو السببية أو الملازمة لان في عدمه تناسف ولان الحد في الاصل المنع

فلا بد وان في الملازمة الشيء لنفسه ﴿قوله﴾ بعلى أي بجميع احواله من غنى وذهب وجواهر بجر قال  
القهستاني والذي يقتضيان في المرأة من حلى أو كمل كفاي الكشاف فقد استدل ما بعده وبؤ يدعاني  
تأخيران العدة تجتنب من كل زينة من الخشب وليس للطيب اه واجابني النهر بأن ما بعده تحصيل

لذلك الاجال غلت فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فلا يظهر أنه أراد بالزينة ثقلها وهو ما ذكره  
الشارح من الحلى والحرير لانه قوامها وغير معني بالنسبة اليه من طهها ﴿قوله﴾ أو حبري أي بجميع  
أنواع ألوانه ولو أسود بجر وقوله ولو أسود أشار به إلى خلاف ما لا حيث قال يباح لها الحرير الأسود كذا

الفتح وبه علم أنه لا يصح استثناء الأسود كالموقوف في الحد للمعنى عن الهنسي فانه ليس من جنسها فاقهيم ﴿قوله﴾  
بشيئ الاسنان فلها الامتناع بأسنان المشط الواسعة كره في المشط وبجفت في الفتح لكن بأن  
عن الجوهره قيد بما بعد ﴿قوله﴾ والطيب أي استعماله في البت أو التوبه فتستأني وأهمه بقوله  
في الجبر والفتح فلا يضره ولا تجزئه ﴿قوله﴾ والهنس بالفتح والضم والاولى معدود والثاني اسم وقوله ولو

بلا طيب يؤيد اذ اسم العين لكن يستعمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فاقهيم ﴿قوله﴾ كزيت  
خالص أي من الطيب كالشبرج والهنس وغير ذلك لانه يبين الشرع فيكون زينة زلي وبه ظهر أن  
المنوع استعماله على وجهه يكون معونة فلا تمنع من مسه يد لصر أو يسع أو كل كما أنه لا يجرى  
﴿قوله﴾ والكمل بالفتح والضم كمل في الدهن والظاهر أن المراد به ما تمصل به الزينة كالأسود ومعه

﴿فصل في الحداد﴾

جاء من باب أحد ومودور  
وروى باليم وهو لغة كفاي  
القاموس ترك الزينة  
للعدة وثرا ترك الزينة  
ونحوها للعدة ثبات أو موت  
تعد ضم الحاء وكسرها  
بجمل مكلفة مسلمة ولوامة  
منكوعة بنكاح صحيح  
ودخلها بدليل قوله اذا  
كانت معتدة بت أو موت  
وان أمرها المطلق أو الميت  
بتركه لانه حق الشرع  
الطهارا للتأسف على نفوت  
النكاح ترك الزينة  
بجمل أو حرير أو امتشاط  
بشيئ الاسنان والطيب  
وان لم يكن لها كسبالا  
فيه والدهن ولو بلا  
طيب كزيت خالص  
والكمل والحناء

يختلف الأبيض ما لم يكن مطبوعاً **(قوله)** وليس المصفر والمزفر الخ أي ليس الثوب المصبوغ بالمصفر  
والمزفر الخ والمراد بالثوب ما كان حديثاً اتقعه الزينة والافلاخ لأنه لا يقصد به الاستراة العورة  
والاحكام تبقى على المقاصد كالمطبخ فاستأنى **(قوله)** ومصبوغ بخرق أو دروس الفترة العان الاخر  
بفتحتين والتسكين لغة تخفيف والورس بنت أصفر زرع بالن وصبغ به قبل هو صنف من الكرم  
وقيل يشبهه مصباح قال الزباني ولا يعمل لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق وهو الخمرة وذكر في الغاية  
أن لبس المصمكروه وهو ثوب موشى يعمل في البين وقيل ضرب من برود البين ينسج أبيض ثم يصبغ  
اه وفي المغرب لأنه يصبغ غزله ثم يصبغ ثم يحال وفي المصباح المشق وزان جل الفترة والرفوف بمنسج  
بالتشكيل والفتح والعصب بالعين والصاد المهمل من مثل فليس قلت هو وقع في كافي الحاكم ولأثوب عصب  
بالفتح في المصباح العصب ثياب من كنان ناعمة واحدة تسمى على النسبة **(قوله)** وارجع للعصم فان كان  
وجع بالعين فتشكل أو سكة قليل من الحرير أو تشكروا سها فتدهن وتغسل بالاسنان لعل طلة المتباهدة  
من غير اعادة الزينة لان هذا اول ازالة جوهرة قال في الفتح وفي الكافي اذا لم يكن الثوب الا المصبوغ  
فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة بغير قصد بقدر ما تسعدت في إخفاء ما يبيعه  
والاستغفار بغيره أومن ما هان كان لها اه قلت هو قد بعض الشافعية لا كمال العذر بكونه لبلا ثم  
تزمه من الكور في الحديث وأخرج الحديث في الفتح أن ساول أومن في يد الحسن علمنا وكان معلوم  
من قاعدة أن الضرورة تنفذ بقدرها لكن كفاها للبل أو أنها اقتصر على الليل ولا تفكس لان الليل  
أنقى زينة الكحل وهو عمل الحديث والله سبحانه أعلم **(قوله)** ولا بأس بأسود في الفتح ويباح له لبس  
الاسود عند الأئمة الأربع فوجه الظاهرية كالأجر والاضطر اه وعلى الزباني جواز به لأنه لا يقصد  
به الزينة قلت والمراد بالاسود من غير الحرير خلا لما لك كما **(قوله)** وازرق ذكر في النهر بحثا وهو  
ظاهر الا اذا كان زرقا صافيا اللون كالحسن عليه الشافعية لان العاصم في حديثه قصد الزينة **(قوله)** ومصبوغ  
شاق الخ في البصر ويستثنى من المصفر والمزفر الخ الذي لا راحة له فانه جائز كافي الهداية اه فافهم  
قال الربيع والمراد بالاراحة ما لم تحصل به الزينة لان المتابع لا الاراحة يختلف الحرم الأري منع الفترة  
ولا راحة لها اه قلت وأهم منه قول الزباني وذكر الخواف أن المراد بالثياب للذكورة والجديهما أما  
لو كان شافعا لاتفق فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر من التمسكت في القاموس شاق الثوب كتمصر  
وكرر وسع خلوة وخلفا كزبلى **(تنبيه)** مقتضى اقتضائهم على منعها بما مر أن الاحاد خاص  
بأبدن فلا يمنع من تحميل فراش وأثاث حيث وجلس على حر كائن عليه الشافعية ونقل في المراجع ان  
عند الأئمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام وتغسل رأسها بالمطهر والسلو اه ولم يذكر حكمه عندنا قال في البحر  
واقتصر المصنف على ترك ما ذكره في جواز دخول الحمام لها **(قوله)** الاحداد أي واجب كافي الزباني  
**(قوله)** على سبعة الخ شروع في محرمات القيود المألوفة بآداب منقوشة المطلقة قبل المنع صفر قوله اذا  
كانت معدة **(قوله)** كارتوضف بوجوهة لكن لو أسئت الكافة في العذر لها الاحاد فبما يبي منها  
كثير من الجوهرة وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة والمنجونة اذا بلغت وأقامت كافي البصر والعمل تمت العدة  
عليهن دون الاحداد لأنه حتى الله تعالى كما رولا بديه من خطاب لتكليف لان لبس والتطيب يعمل  
حتى يحكم بمعمره بخلاف العدة فان لم يبع المديبات بالاعجاب على معنى أنه عند البينة ثبت شرعا  
عدم صحة تكاسن في مدعينة فهو حكم ومقدم فلا يتوقف على خطاب التكليف كما أوقف في الفتح فافهم  
**(قوله)** ومعدنة عتيق هي أم الولد التي أعتقها مولاه أو مثلها التي ملكت من مولاه ما نعتت بوجوهة ولما كان  
في خصلها انشاء صرح بها الشايع وسكت عن الأولى لظهورها فافهم **(قوله)** أو وطء شبهة بخرق قوله  
منكوحه فكان المناسبة كرمع معدنة العتيق **(قوله)** أو طلاء درجي كل المناسبات أن يز يدعه

وليس المصفر والمزفر  
ومصبوغ بخرق أو دروس  
(الابعد) واجبع  
لجميع اذا الضرورات تبع  
المطلوبات ولا بأس بأسود  
وازرق ومصبوغ شاق  
لاراحته (لا) حداد على  
سبعة كارتوضف بوجوهة  
(ومعدنة عتيق) كونه من  
أم ولد (ومعدنة) تكاح  
قاسد أو وطء شبهة أو  
طلاء درجي

المعلقة قبل الدرس ولما قاموا جئنا بقوله معتدبت أماده ح (قوله ويباح الحداد الخ) أي الحديث الصحيح  
 لإعلاء لأمه أ تومن بالله اليوم الا تخرن تحذرون ثلاث الا على زوجها فانما اعتدأ ربه أشهر وعشر اغفل  
 على حله في الثلاث دون ما في قوله على جعل اطلاق محذوف الزاد عدم الحل كما في الفقه وفي الصريح  
 الترخائية ربه يستحب لها تركه أصلاً (قوله والزوج من معها الخ) عبارة الفقه وينبغي أن يقال لو أراد أن  
 تحذروا على قرابة ثلاثة أيام ولما لم يزوج به أن معها الخ لا ينسحق حتى كأنه ان يضربها على تركها إذا امتنع  
 وهو يريد ما هو هذا الاحد اصباح لها لواجبوه به بطرقته اه وأقر في البحر قال في النهر ومقتضى  
 الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية انه ذلك وقوا عدداً تأملوها بحسن فصل الحل في  
 الحديث على عدم منه اه أي بان يقال ان الحل المفهوم من الحديث محمول على ما إذا لم يزوج بها وان كل  
 حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والافلا يصل كأنه لو لم يكن بحيث الفقه واختلعت قولهم له ضربها  
 على ترك الزينة كان محتملاً ما افتقر القول وأقره عليه بعد فلا يخبر به الشارح وليس البحث اصحاب  
 النهر فقط فانهم (قوله وينبغي حل الزينة الخ) فيه نظر فان صريح الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث  
 وإذا قيد الحل في الثلاث الثالث في الحديث بما إذا رضى لا يلزم منه أن يكون رضاء محضاً ثابت عدم حله  
 وهو الاحد فوق الثلاث كلابيخي وقال الرزقي الحديث مطلق وقد حله أمهات المؤمنين على الحلافة  
 فحدث أم حبيبة بالطيب بعد موت أسباطها ثلاثاً فذكر في قب به سد موت أسباطها قالت كل منهن ما مالي  
 بالطيبين حاجة فخير أن يجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة أن تلج بيتاً ولا أن تخرج منه  
 عداً حل من مات أو بها أو أبوها وقال النخعي في الزوج خاصة اه (قوله وفي الترخائية الخ)  
 هذا نهائس أو الفحل عن المرأة في زوجها أو أبوها أو غيرها من الأقارب فصحب زوجها أسود فقبله  
 شهرين أو ثلاثة أو أربعة ثم أسأله الميت ان ينفق في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أسد فقال لا تفعل وهي  
 أم أم لا تزوج حتى يحق زوجها فانما اعتدوا في ثلاثة أيام اه (قوله وتظاهر من معان السواد الخ) أي عقيد  
 به اطلاق ما صرح به انه لا بأس بأسود واجب ط يجعل ماها على صفة لاجل التأسي بولسوم ما صرح  
 ما كان مسبوغاً أسود قبل موت الزوج لتوافق خبراتهم لكن يافيا باسئ في الثلاث تأمل (قوله وفي  
 النهر) هو بحث سبغة البغ في البحر انما من عبارة الجوهرة كتحفة من لطف الكثرة (قوله ونكاح فاسد)  
 فنقرم خطبتها لان الظاهر انها حيث وضيت به بالنكاح الفاسد رضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما  
 الخالية) أي عن نكاح وعدة (قوله إذا لم يخطبها غيره وترضى به الخ) تنقله البحر عن الشافعية وقال ولم أر  
 لأصحابنا وأهل الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بأن لا ياذن له اه أي بان  
 لا ياذن الخطيب الاول وهو منقول عند فقهاء الرمي وفي النسخة كانهى على الله عليه وسلم عن الاستيلاء  
 على سوم الفسيفس من الخطبة على خطبة الغير والراي من ذلك ان يركن قلب الرائي إلى خطبها الاول كذا  
 في الترخائية في باب الكراهية فاقدم اه (قوله ولو سكنت فحولان) أي الشافعية قال النخعي الرمي وقولهم  
 لا ينبغي أن يسكت قول مقتضى ترجيح الجواز اه قلت هذا ظاهر إذا لم يكن كون قلبها الى الاول بقران  
 الآخر والاولا فيكون منزلة التصريح بالرضا (قوله بالكسر وقضم) لكن الضم يختص بالومضة والكسر  
 يطلب المرأة مستأنف ثم الضم في المعنى الثاني غريب كجلى المهر (قوله وضع التعريض) خلاف التصريح  
 قال القسستاني والتحقق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن السبيان  
 معناه معرضه بالخوض عنه والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول  
 السائل جئتكم لاسلم عليكم فصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب الشيء (قوله لا زيد التزوج)  
 وأخرج البيهقي عن سعيد بن جبير الا ان تقولوا قولاً لا مرفوعاً قال قولوا فيسئل الخراف وإني لأرجو ان  
 نخرج وليس في هذا تصريح بالتزوج والنكاح ونحوه انما لجلية أو ما لم يفتح وقيدوه على ما في البدائع من

ويباح الحداد على قرابة  
 ثلاثة أيام فقط وللزوج  
 منه مالان الزينة حقه  
 فقه وينبغي حل الزينة على  
 الثلاثة إذا رضى الزوج  
 أو لم تكن مرقوعة غير وفي  
 الترخائية ولا تمد في  
 لبس السواد وهي أم أم لا  
 الزوجة في حق زوجها  
 فتعذر في ثلاثة أيام قال في  
 البحر وتظاهر من معان  
 السواد تأسفاً على موت  
 زوجها فوق الثلاثة وفي  
 النهر ولا يفتي المدة زنها  
 الحداد في أبيي (والمعتدة)  
 أي معتدة كانت حتى قسم  
 معتدة حتى ونكاح فاسد  
 وأما الخالية فتخطب إذا لم  
 يخطبها غيره وترضى به ولو  
 سكنت فحولان (تخسر)  
 خطبتها بالكسر وقضم  
 (وضع التعريض) كلوي  
 التزوج (لو معتدة الوفاة)

انه لا يقول أرجو أن يحتشم والتمت الجيلة اذ لا يحل لاحد ان يشاقه أجنبية به اه ووجه الرد ان هذا تنسیر  
 مأثور أو قرمض شيخ الذهب صاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التبريض المأذون فيه لأزادة التزوج  
 ومنه هو المنوع فإنه لو خاطب أجنبية بصرح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه  
 فالتبريض أولى ثم منع خطابها بما ذكر اذ لا يمكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله  
 لا المطلقة اجماع الخ) قتله في الصبر والنهر عن المراجع وشمل مطلقه البائن وبه صرح الزيلعي وفي الغفران  
 التبريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع فإنه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلاً فلا يمكن من التبريض  
 على وجه لا يخفى على الناس ولا فضائه إلى عداوة المطلق اه وينافي نقل الاجماع ما في الاختصار حيث  
 قال فانه وهذا كلف في المبسوطة والمترو في صهاريجها أما المطلقة الرجسية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لأن  
 نكاح الأول قائم اه (قوله ومطلقة) أي مطلقا للتعليل حيث قد بعداوة المطلق والضمير في جواز التبريض  
 وبه يفرق بين الخطبة والتبريض ط أي لما تقدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معتدة عن حق ونكاح فاسد  
 (قوله لكن في التفهستي الخ) صارنه هكذا ولم يوجد نص في معتدة عن حق ومعتدة طلبة بالشبهة فرفة ونكاح  
 فاسد وينبغي أن يعرض للأولين بخلاف الآخرين ففي الظهير لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف  
 الأولين وفي المصبرات ان ينسأ التبريض على الخروج اه وحاصله ان الأولين أي معتدة العتق  
 ومعتدة وطه الشبهة يجوز أن يعرض لهما جواز خروجهما من البيت بخلاف معتدة الفرفة أي  
 الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التبريض لهما لعدم جواز خروج وجههما فان جواز التبريض  
 مبني على جواز الخروج اذ لا يمكن من التبريض ان لا يخرج لكن نص في كافي الحاكم على جواز  
 خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد ثم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك عتقت عاصراً لم يلب حرمة  
 التبريض بإفضائه إلى عداوة المطلق ومعتدة العتق فهذا كان سيدها الذي اعتقها هو أم وأبها إذا  
 كان مراد تزوجهم بنفسه بعداوى من نازعه في ذلك أكثر الانريد بعدة تعلق التي مات منها سيدها  
 فلا بشكل أكثر لمعتدة وفانه هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة التفهستي التي وقعت في بعض  
 فعمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرفة كانت الخ) أي ولو بمصبة كقبولها ابن زوجها  
 بصر عن البدائع قال في النهر قد يعتد بالطلاق لان معتدة وطه لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح  
 فاسد وطه بشبهة الا اذا منعهما التهمين مائة كذا في البدائع وفي الظهير بخلافه حيث قال سار وجوه  
 الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء معني في حق حرمة الخروج من بيتها وحكم  
 فتوى الاوزجندی انه لا يعتد في بيت الزوج اه والضمير في انه لا يعتد كونه فاسداً لانه لا ملك له عليها بصر  
 أي لان النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفریق فكذا بعد مويد كرا الشارح آخر الفصل  
 حكايه الخلاف مع اعادة التوقيف المستفاد من كلام البدائع وبأن علمه (قوله في الاصح) لانها هي  
 التي اختارت ابطال حقها فلا يبطل بحق علمها كافي في الزلي ومقابل ما قبل ان يخرج نهار الانفاقد  
 تحتاج كالتبريض منها قال في الفتح والحسق أن على المختار أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة غير  
 هذه المتعلقة من الميعات لم يخرج أنها باطل وان علم قد نها أنها باطلة بالحرمة اه وأثر في النهر  
 والشرنبلية (قوله وأولى السكينة) قال الزيلعي فكان كالأختة عتقت على ان لا سكن لها فان سؤنا السكينة  
 تسقط عن الزوج ويبرزها أن تكسرى بيت الزوج ولا يحصل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أي لان  
 سكناها في بيته واجبة عليها شرعاً فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكينة  
 بل مجرد اخلع على السكينة مسقطاً مؤنتها كإتيناها في باب الخلع تأمل (قوله لوردة) أما غير هاتين الخ خروج  
 في عدة الطلاق والوفاء فلا يلزمها المقام في منزل زوجها في سال النكاح فكذا بعده ولان ان لم يعتد حق المولى فلا  
 يجوز ابطاله الا اذا بانها منزل لا يعتد لا يخرج وله الرجوع ولو برأها في النكاح ثم طلقت فلا يرجع منعها من

لا المطلقة اجماعاً لافضائه  
 الى عداوة المطلق  
 ومطلقة جواز المعتدة عن حق  
 ونكاح فاسد وطه مشبهة  
 نهر لكن في التفهستي  
 عن المصبرات ان ينسأ  
 التبريض على الخروج  
 (ولا يخرج معتدة رجسي  
 وبائن) بأي فرفة كانت على  
 مائة الظهيرية ولو مختلفة  
 على نفقة عدتها في ادهم  
 اعتباراً أو على السكينة  
 غير زمها ان تكسرى بيت  
 الزوج معراج (لوردة)

مطلب الحق ان على المختار  
 أن ينظر في خصوص الوقائع



ذلك من معنى الظاهرية لو شاخت البلية من أمر الميت والموت ولا أحجم معها اله التحويل والخوف شديد أو لا فلا (قوله فخرج) أي ممتدة الوفاة ككل علمه بعد ط (قوله وفي الطلاق الخ) صاف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني الزوج في الطلاق ولو لم يكن في الوفاة فخرج كذا إذا علقها وهو غائب فالمتعين له المخرج وقيل أيضاً: انتقاله إلى آخر بلد أو موضع مما تهم في الوفاة وإلى حيث شاعت في الطلاق بغير فساد أن تعين الآخر بمقتضى البهاقهم وحكم ما انتقلت إليه السكن الأصلي فلا يخرج منه بغير (قوله فليخرج) أقول الثاني بأن مقتضى الجنتي اشتريت من الشراء مؤيد به في الجنتي قال اشتريت من الجانب وأولاده الكبار اه لا يجب عليها الاستمرار من أولاد زوجها لكن يؤيد في كافي الحاد كم مانسه وإذا طلقها زوجها وليس لها الأيت واحد فبينت أن يجعل بينه وبينها جها وكذا في الوفاة إذا كان له أولاد رجال من غيرها فجعلوا بينهم وبينها ستراً أقامت ولا انتقلت اه وأنت خير بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير إليه ولعل وجه منعت من الفتنة حيث كافر الجالا معاً بيت واحد وان كافر إصهار لها بكونهم أولاد زوجها كآثارها بكرة الحداوة بالصرة الشابة وفي الجرح المراج وكذا حكم السيرة أمانات زوجها وأولادها كأجانب اه فسيماه أجانب لما قلناه دأمو في نسخة الشارح ولا ينافيه أن يفرض المستثناة في الجنتي أن نصيبها لا يكفها فإذا كان لا يكفها فكيف تؤمر بالمكث فمع الاستئذان المراد أنه لا يكفها بل تقتل فيه وحدها وقد افترض المستثناة في الكافي في البيت الواحد ثم أن قول الكافي والولا انتقلت يدل على أنه لا يلزمه الشراء اه ثم ما في النهرين الحاد: مؤخره هو كان في الورقة من ليس عمرها لها وحسبها لا تكفيها اه أن يخرج وان لا يخرجوها اه فهذا أيضاً في نسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تعامل المشين كلهم على الشارح فاهم (قوله ولو لا بد من سيرة بينهما في البائن) وفي الموت تستترن سائر الورقة من ليس عمر لها عند بة وظاهره أن لا سيرة في الرجي وقول المصنف الآتي ومطابقة الرجي كالبائس يفرض طلب السيرة فيه أيضاً يؤيد ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقة إلا أن يؤخذها ثم الظاهر نيب السيرة فبذلك نها ليست أجنبية وبغير ط قلت وقد مناهن الجوهر ناهية بدسهم لزوم السيرة في الرجي ولو الزوج فاستقوا القيام للزوجة وأعلامها بال دخول ثلاثة برما جعاً وهو لا بد هذا فلا يستلزم وجوب السيرة بعد الفسوخ ثم لما منع من ندها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الطلوع المحرمات يمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وان لم تكن معتد به الآن يوجد نقل بخلافه بغير (قوله اه وكان الزوج ذمناً) لأنه إنما اكتفى بالحائل لأن الزوج يعتقد المحرم فلا يقدم على الحرم إلا أن يكون فاسقاً (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بوجوب مكنتها وجوب الحكم به أي بغير وجه عنها قولهم ونحو وجهه أولى لعل المراد أنه أرجح كما يقال إذا عارض محرم ومبيح فالحرم أولى وأوجباً بغيره رد الجواب فخرج (قوله وحسن) أي إذا كان فاسقاً فخرج بحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة لا يقال أن المرأة على أصلكم لا تصلح للعبادة حتى يتجزأ للمرأة أو السفر مع نساء ثقات وقتلها فاضماً غيرها تزاد الفتنة لا تأخر تلصق للعبادة في البلد لبقاء الاستغناء عن العشرة وإمكان الاستغناء بخلاف المأزور زلي وأعاد أن معنى قدرته على العبادة إمكان الاستغناء (قوله تزود من بيت المال) لأنها مشغولة بمنع الزوج حقه تعالى احتياطاً لأمرا الفروج فكانت نفقة تفي ما له تعالى ذخيرة من الاقتطاع (قوله وفي الجنتي الخ) حيث قال ولا يقل أن يحال بينهما في البتة بستره لأن يكون فاسقاً فجعل بامراً ثقة وان تعذر فلتخرج هي ونحو وجهه أولى اه ملخصاً وقيل مخالفاً لما مر فإن السيرة لا بد منها كما جاز المصنف تبعاً لهاديه وهو الظاهر لحرمه الحداوة بالأجنبية (قوله وسئل شيخ الإسلام) حيث أطلقوه بنصرف إلى بصر المشهور بنحوه زاده وكأنه أراد بنقل هذا شخصاً من أهل الجنتي بما إذا كانت السكينة معها الحاجة كوجود أولاد يخشى ضياعهم وليكونوا معاً أو معها أو كونها كبير بن لا يجدها من يعوله ولا هي من يشترى لها أو

لاخر بموضع السهولة الطلاق إلى حيث شاعل زوج ولو يكفها نصيبها من المأزور اشتريت من الجانب بجنتي وظاهره وجوب الفرج المأزور فادراً والكبراء معاً وأقره آخوه والمصنف قلت لكن الذي رأيت من مقتضى الجنتي اشتريت من الاستتار فلم يصر (ولابد من سيرة بينهما في البائن) لتلاخل في الأجنبية ومفاده أن الحائل يمنع الحداوة المحرمة (وان شاق المنزل عليها أو كان الزوج فاسقاً فخرج أولى) لأن مكنتها واجباً لمكته ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن أن يجعل القاضي بينهما امرأة ثقة تزود من بيت المال بغير من تلصق بالجلمع (قادرة على الحداوة بينهما) وفي الجنتي الأفضل الحداوة بسرتهم فاسقاً بامراً قال ولهم أن يسكبه بعد الثلاث في بيت واحد أو بالانقباض التعلق الأزواج ولو يكن فيه خوف فتنة تنهى وسئل شيخ الإسلام من زوجين اختلفا لسكن منهما مسكن ستم بينهما أولاد تمشد عليها ما فارقهم فيسكن في بينهم ولا يجب ضمان في غرض ولا يتعدان التقاء الأزواج هل لهذا ذلك قال نعم وأقره المصنف (أي أنها أدلت ضمني سفر) ولو في مصر (وأيضاً بينها وبين مصر هامة سفر

يجب) ولو بين مصرها ومدة وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي (١٧٥) مدة السفر (من كل جانب) بينهما

فذلك والظاهر أن التقيد يكون بينهما متى سبق وجود الأولاد مبني على كونه كان كذلك في سادة  
 السؤال كأفاده ط (قوله لمضت) سواء كانت في مصر أو غيرها وهذا إذا كان المقصد مدة سفر بحر أي  
 غيب الرجوع لثلاثة أيام مسافة في الصلابة بحر بخلاف ما إذا لم يكن بينهما وبين المقصد مدة سفر ظاهرا  
 فغير على إحدى الروايتين لعدم السفر فافهم (قوله ولو بين مصرها) الخ هذه عكس المسئلة الأولى (قوله  
 مضت) أي إلى المقصد لأن في رجوعها انشام سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسئلة التوفيق حكمها  
 عكسها وهو ما إذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فقصر الرجوع أحد وهذا على ما في الكافي أما على ما في النهاية  
 وقبرها فيتعين الرجوع على البحر وليس يرجع أحد هذا على الاستحسان ويظهر أن رخصة الثاني لأن فيه قطع  
 السفر وهو أولى من إعماله إلا إذا لم ينقطع سفره أو كان في المسئلة الثانية ثم وأيت صاحب الفتح قال  
 أنه الوجه وأنه مقتضى إطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسئلة الأولى أي حيث لم يقصد بها عبادة البحر  
 (قوله ولا يعتبر في منة في مسيرة) أي من الامصار أو القري لا لأنه ليس وطول المقصد في اعتباره ضرر بها  
 (قوله في صورتين) أي صورتهما في الرجوع وصورتهما في التقدير (قوله لا تعتبر الخ) لأنها ما حدث تساوي في  
 مدة السفر كان في العود مرجع وهو حصول الواجب الأصلي فكان أولى وانما يجب لعلم التوصل إلى الابه  
 بمسيرة سفر (قوله ولكن ان مرت) أي في المعنى أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وان كانت في  
 مصر تعتد فيكون مائة ليلة ولو كان كانت في سفارة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاثامة تأمل ط (قوله  
 وينسب) أي بين ما مررت به بما يصلح للاثامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة اليها وانظر ما تقدمه هذا زيادة  
 لأن فرض المسئلة المراد به ذلك في رجوعها إلى مصرها أو مضيا وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر  
 فزادها فيه (قوله أو كانت) أي من الطلاق أو الموت (قوله تأمل للاثامة) بأن تأمل فيها على نفسها وما لها  
 ونحو ما تحتاجه (قوله وليس لزواج الخ) أي ليس له إذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في سفرة)  
 بكسر الميم مركب النساء كالزوج فأموس (قوله لزوجها) أي سافرة كونها مع سفر الحنفية أو الحنفية ولو قدم  
 الطرف على الجرد ولو كان أولى وصاروا من الظهور به طلقها بالبداهة وهي معه في سفرة أو خمس سنوات الزوج  
 ينتقل من موضع الخ قلت والظاهر أن هذا إذا لم يكن انفرا دها في الحنفية أو الحنفية معولا لاهل سائر بينهما قال  
 الرجعي فان كان فاسقا يجب أن يحل بينهما ما مرة ثقة فادرة على المحاولة واقفه أعلم (قوله ولا من رجعي)  
 تقدم للكال في الرجعة مدة السفر رجعة ط (قوله فيما سار) أي من أحكام الملاقاة في السفر هكذا يفهم من  
 كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانما ترجع أو يرضى مع من شاعت لارتفاع النكاح بينهما مفسرا اختيارا بل  
 (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مر مشا (قوله طها السكي) لأنها حق الشرع لا النفقة لأن الفرقه  
 خاتمة معيها ط (قوله من البراءة) أي خلافه (قوله في باب العدة قبيل قول المصنف فالتصنف عدت الخ)  
 حيث قال هناك ولو تعدد في بيت الزوج تزواجه فافهم لكن هذا موافق لما في المعنى لا يخالف فكان  
 المناسب أن يقول من من الظهور به بخلافه أي في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتد فخرجي  
 وبأن حيث قال الشارع بأي فرقة كانت على ما في الظهور بقوله مناصرها هناك ومنه حكمها بما في البراءة  
 من الأزواج جدي (قوله لكن في الباع الخ) كأنه أراد بهذا الاستدلال برفع التناهي بين النصين بعمل جواز  
 انخروج على صدم من الزوج وعدم انخروج على المنع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تقيد بما إذا لم يكن  
 لها زوج لأن حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كفايها كرم وليس على أم الولد في عدتها من سيدها ولا على  
 المعتدة من نكاح فاسد فافهم من ذلك ولها أن تخرجوا وتبين في غير منزل لهما أن ترى أن امرأته قبل  
 لو تزوجت ودخل في الزوج ثم تزوج بينهما حاروت الزوج الأول كان لها أن تشوف في زوجها الأول  
 وتزني به وعليها عدة اختزال حيص اه والله سبحانه أعلم

(فصل في ثبوت النسب) \* أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في النهر لما مرغ من ذكر أنواع  
 وله أعتقها فافهم \* (فصل في ثبوت النسب) \* (أ) كبره من أجل سنان

العتبات ذكرها بلزمن اعتماد ذات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نفسه الى أمه **(قوله ظهر عائشة)**  
 هو ما أخرجه البخاري في سننها انها قالت ماتت بد الماء في الحبل على سنتين قدر ما يقول نخل  
 عودا لمقل وفي لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين الخ وتعلم في الغم قال في البحر وظل الغزل لمن قلته لا  
 حال للمهور أن أسرع عزو الأمن سائر الظلال **(قوله أو بع سنتين)** لم يورى والدارقطني من مالك بن أنس قال  
 هذمان تناسر أشهر من حملان امرأته قد وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة إبطي في اثني عشرة سنة كل  
 بطن في أو بع سنتين ولا ينبغي أن يقول عائشة رضي الله تعالى عنها بما لا يعرف إلا بما عاينها هو مقدم على هذا  
 لأنه بعد خمسة نسبه الى الشروع لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد خمسة نسبه الى مالك يحصل  
 خطأها وكونها لا تنقطع أو بع سنتين ثم جاءت وقد فوضوا المتسدرها سنتين أو أكثر ثم حبلت ولو  
 وجدت حرف في البطن مشا غلبت فاعلم في الحمل وتعلم في الغم **(قوله ولو بالاشهر لا بأسها)** أي لظن أبياسها  
 لأنه تبين ولادتها انها لم تكن أبسة ط من أبي السعد قلت وهذا تعميم للمعدة أي لآخرق بين المعدة  
 بالحض أو بالاشهر في البائن والرجعي إذا لم يقر بانقضائه العدوان أقرب بانقضائها مفسرا بثلاثة أشهر  
 فكذلك لأنه تبين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح إقرارها وان أقرب تبينه مطلقا فمدة تصلح لثلاثة أقرب اعقاب  
 ولدت لاق من ستة أشهر مذ أقرب ثبت النسب والا فلا تلاه لما بطل اليأس من حمل إقرارها على الانقضائه بالاقراء  
 حلالا كما لها على الصحة عند الامكان اه من البدائع لمخصا واختصر في البحر اختصارا خلا **(قوله فأنسد)**  
 السكاح في ذلك كصحة فيه نظر فانه لا يلزم قولهم إذا أنشبهه لتسلم السنتين أولا أكثر منهما كأنه وجدة  
 لان الوطء في عدة السكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح وأجاب ط بان الاشارة في قوله ذلك لثبوت  
 النسب لا للرجعة قال ثم إن محل ثبوت النسب فيه إذا أنشبهه لاق من سنتين من وقت المخارطة لا لأكثر منهما  
 ويصح والحكم فيما إذا أنشبهه لتسلمها اه وقدمنا في باب المهر تعلم الكلام عليه **(قوله والمدة تفتله)** أي  
 تحتل المعنى وهذا الذي دفعه المثل لا المنطوق لان عدم إقرارها ببعض المدة فيما لا دلالة له لأكثر من سنتين  
 لا يصح تقييده بحتمال المعنى وجاز الغم وغيره ما لم يقر بانقضائه المدة فان أقرب بانقضائها المدة تفتله بان  
 تكون سنتين وما على قول الامام وتسعون ثلاثين على قولهما ثم حبلت ولدا لا يثبت نسبه الا اذا جاءته به لاق من  
 ستة أشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه للتبني بقاء الحمل وقت الاقرار فيظهر كذا وما كذا هذا في المطقة  
 البائمة والمتو في هذه اذا اصبحت انقضائها ما حبلت ولدا لتقام ستة أشهر لا يثبت نسبه لاق من سنتين اه **(قوله في)**  
 الا أكثر منهما) أي السنتين **(قوله أو لتسلمها)** تصرح بمخالفهم من قوله لاق الاقل لان التقييد مع همه  
 من التقييد بالأكتر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كائنه عليه في البحر **(قوله لعالمون في السدة)** فيصير  
 بالوطء راجعا ثم فقره وكانت الولادة رجعة معتدلة لها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بطوطء السابق  
 لها **(قوله لثلاث)** لأنه يحتمل العلق قبل العلق ويحتمل بعده فلا يصير راجعا بالثلاث **(قوله وان يثبت نسبه)**  
 لو جودا لعلوق في النكاح أو في السدة جوهرة **(قوله كالمستوتة)** يشمل البت بالواحد وتوالت ثلاثا لحرمة  
 والامة بشرط أن لا يعلقها كأيام في ويشمل ما تناز وجها في عدة أولا بحر وسياق بيانه في الغرور ونقل  
 ط من الجوى من البرجندى اشتراط كون الماشو تمسح لولام فلو غير مدخول بها فلو كانت ستة أشهر أو  
 أكثر من وقت الفرة لا يثبت وان لاق منها ثبت أي اذا كان من وقت العدة ستة أشهر ما أكثر اه وفي البحر  
 واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المعلقة الرجعية هو البائة بتقييد عياض في الشهادة بالولادة  
 أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بحر **(قوله لجواز وجوده)** أي الحمل وقته أي وقت الطلاق  
**(قوله ولم يقر بمضيا)** فلو أخرت به فكلو رجعي كما تقدم من الغم **(قوله كالم)** أي اشتراط عدم الاقرار  
 المدكور بحال لما في الرجعي **(قوله ولو لتسلمها لا)** خصه بالذكر لان في الولادة لا أكثر لا يثبت بالاولي اه  
 ح **(قوله لا يثبت النسب)** لأنه لو سلم سبق العلوق على الطلاق اذا لا يحل الوطء بعده بخلاف المعلقة

ظهر ما نشترضى الله منها كما  
 صرف الرضاع وهذا لثمة  
 الثلاثة أو بع سنتين (وأقلها  
 ستة أشهر) اجابا (فيثبت  
 نسب) ولو (بعد الرجعي)  
 ولو بالاشهر لا بأسها بدائع  
 وفاسد السكاح في ذلك  
 كصحة مفسر (وان واثبت  
 لا أكثر من سنتين) ولو  
 اعشرين سنة فأكثر لا يحتمل  
 امتداد طهرها وعلوقها في  
 العدة (ما لم يقر بمضى  
 العدة) والمدة تحتله  
 (وكانت الولادة رجعة)  
 لو (في الاكثر منهما) أو  
 لتسلمها علوقها في العدة  
 (لا في الاقل) لثلاث وان ثبت  
 نسبه (كما) يثبت بالادوية  
 احتياطا (في مستوتة) جاءت  
 به لاق من منهما) من وقت  
 الطلاق لجواز وجود وقته  
 (ولم يقر بمضيا) كالم (ولو  
 لتسلمها لا) يثبت النسب  
 وقبل يثبت

مطلب في ثبوت النسب من  
 المعلقة



الرجعية هي كذا بلزم كون الولد في بطن أمه أكثر من سنتين بحر (قوله لتصور العلق في حال الحمل) أي فيكون قبل زوال الغشاء كجذره فاضطاد وهو حسن وحسنه فلا يلزم كون الولد في البطن أكثر من سنتين لأنه في النهر وهو ما شوذ من الفسخ (قوله وزعم في الجوهره أنه الصواب) حيث حرم بان قول القدوري لا يثبت سهولان المذ كوفي غير من الكتب أنه يثبت قال في النهر والحق وجهه على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم ثبوته كما قال القدوري إذ قد جرى عليه في الكثر والواقي وهكذا صدق الشريعة وصاحب المجموع وهم بالرواية أدري (قوله لانه التزمه) أي بوجه بان وطنه يشبه في العتده بانه وفيها (قوله وهي شبهة عقدا أيضا) أي كأنها شبهة فصل وأشار به الى الجواب من اعتراض الزيلعي بان المتوثة بالثلاث اذا وطئها الزوج شبهة كانت شبهة في الفعل وقصود على أن شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان ادعاءه وأجاب في البحر بان وطئ المطلقة بالثلاث أو على ما لم يجمع للفعل بل هي شبهة عقدا أيضا فلا تناقض أي لان ثبوت النسب لوجوه شبهة العقدة أنه مصر بان ملك في شرح المجموع بان من وطئ امرأته أو ثبوت اليه وقيل به انما امرأته في شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا اعتد به لم أنه ليس كل شبهة في الفعل يتم دعوى النسب اه وسأني في الحدود ادعاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقدة شبهة الفعل اه ح ملخصا (قوله والاذا ولدت قوامين الخ) أي فيثبت نسبهما كمن باع جارية بثمانية بتوأمين كذلك فاعتدها البائع يثبت نسبهما ونقص البيع وهذا اعتدهما قال محمد لا يثبت لان الثاني من علقو حدث بسد الابانة تبعه الاول لانهم ما قوامان قبله وهو الصواب لان ولما لحار به الثاني يجوز كونه حدث على ملكه البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المتوثة فسخ (قوله والاذا لم يملكها) أقول هذه المسئلة مستفي في أول الفروع وحاصلها أنه اذا طلق أمته فاسترها ما أنما يطلقه قبل الدخول أو بعد مو الثاني امرجى أو بان واحدة أو اثنتين كان قبل البسول اشترط ثبوت نسب ولادته لاقل من نصف سول مذ طلقتها وان كان بعدهما لم يثبت اشترط سنتان فأقل مذ طلقها ولو اعتبر الوقت الشراء فيها وان يطلقه بان تفك ذلك ولو رجعا يثبت ولو لم يشرع يثبت بعد الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة أشهر مذ شرها في المسئلة ثبوته به علم أن قوله ولو أكثر من سنتين خاص بالرجعي وكلامنا في البائن بالصواب حذف لفظة أكثر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب هرقة في المعتدة من طلاق فهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من أسباب الفقرة اه بحر أي كالفرقة برودة أو بغير بلوغ أو حتى أو عدم كفافة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على قول المصنف وان لم يملكها الا لادعوه وبعبارة القهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا أكثر منها اه فإنه يقتضي مفهومه أنه لا يحتاج الى الدعوة في الولادة لتسلمها يمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها في الجوهره وتكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) أي في ان الولد منه (قوله وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعوا له معاوض ولأنه مذ كراشرا ط تصدقته في رواية الاسرئسي في المبسوط واليه في الشاهد وذلك ظاهر في منعه لغير انبائها فسخ (قوله ويثبت الخ) قال في الفخر حاصل المسئلة ان الصغيرة اذا طلقت فاما قبل البسول أو بعده فان كل قبسه لها من ولد لاقل من ستة أشهر ثبت نسبها لثبوت بقائه قبل الطلاق وان جازعته لا أكثر منها لا يثبت لان الفرض ان لادعوه عليها ولا يثبت بلزم كونه قبل الطلاق بلزم العدد وان طلقتها بعد الدخول فان أكثر باتضاء العدة بسد ثلاثة أشهر ثم ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة أشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاه العدة باقرارها ولو استلزم كونه قبلها حتى يثبت بكنهها وان لم تقرب باتضاءهم لم تدع جيبا لاعتدها ان جاءته لادعوه لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق يثبت والا فلا وعقد أو يوصف يثبت الى سنتين في البائن والى سنة وعشرين في شهرافي الرجعي لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة لا أشهر وان ادعت جيبا لكالكيرة في أنه لا يقتصر بانقضاه عدتها على أقل من تسعة أشهر لاطلاق اه وعلمه فيه (قوله وله المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فبأن

لتصور العلق في حال  
الطلاق وزعم في الجوهره  
انه الصواب (الابعدونه)  
لانه التزمه وهي شبهة  
عقدا أيضا والاذا ولدت  
قوامين أحدهما لاقل من  
سنتين والا خولا أكثر والا  
اذا لم يملكها فثبت ان ولادته  
لاقل من ستة أشهر من يوم  
الشراء ولو أكثر من سنتين  
من وقت الطلاق وكالطلاق  
سائر أسباب الفقرة بدائع  
لكن في القهستاني من  
شرح الطحاوي أن الدعوة  
مشروطة في الولادة لا أكثر  
منهما (وان لم تصدقه) المرأة  
(لا في رواية) وهي الاوجه  
فسخ (و) يثبت نسب ولد  
المطلقة

مطلب في ثبوت النسب من  
الصغيرة

يلتم (قوله ولو رجيا) انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسوالة كقوله دم فان ادخل الشهاد مع البائن  
هنا ط (قوله المراهقة) المتقاربة بالبلوغ وهي من الملتصقات يمكن ان تبلغ فيه وهو تسع سنين ولو لم يحد منها  
علامة البلوغ امان من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من اقل مدة الحمل المانع  
لاقل من ستة اشهر أي من وقت الحمل (قوله وكذا القررة) أي من اقرب بانقضائها بعد ثلاثة اشهر (قوله  
ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة اشهر من وقت الاقراء أو لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق  
لتظهر وكذا يجب ان يلقى وحيد فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب اذا ولدته  
لاقل من تسعة اشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا اقترنت  
بالاختان كما حلت افاذه ح (قوله فلا واذ منه كالعة) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل  
التقييد ح (قوله لاقل من تسعة اشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولده المطلقة المراهقة أي ولده المولود  
لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان حدثها ثلاثة اشهر واذ في مدة الحمل ستة اشهر فاذا ولدته لاقل من تسعة اشهر  
مذ طلقها تبين ان الحمل كان قبل انقضائها المدونة هي قول الشارع لكون المولود في العدة (قوله والا)  
أي وان لم يكن لاقل بل ولدت له تسعة اشهر كما ذكرناه لا يثبت نسب لانه محل حدث بعد العدة امان ان اقترنت  
بانقضائها فظاهر وانما لم تقرر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدته لاقل من سنين كما  
قال أبو يوسف والغرض لهما أن لا تنقض هذه الصغيرة ثم هو ادعى في الشرع بعضها بحكم الشرع بالانقضائه  
وهي في الدلالة موقرة اقراره وعلامة في المانع (قوله لكونه بعدها) علامة لعدم الثبوت وقوله لانها الخ علة  
لعدمه وقوله اصغر هاهنا ليعمل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسب من  
حيث انه لا يقتصر على اقل من تسعة اشهر بل يثبت اذا ولدته لاقل من سنين والطلاق باثنا لاقل من سبعة  
وعشرين شهرا ولو رجيا لا يطلق فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر من سنين وان  
طالب الحسن الاباس لجواز امتداد طهرها ووطئها بايها في آخر الطهر بحر اما الصغيرة فان حدثها ثلاثة  
اشهر فحتمل وطئها في آخر حدثها ثم تجوز سنين فلا ينشأن أن يكون اقل من سبعة وعشرين شهرا من حين  
الاقترار (قوله لا تصرفها بالبلوغ) لان غير البالغ لا يجوز (قوله لاقل منهما) أي من سنين (قوله ان كانت  
كبيرة) أي لم تقرر بانقضائه حدثها واما اذا اقترنت فهي داخلية فهو قوله الا في وكذا القررة بعضها الخ بحر  
(قوله اما الصغيرة) أي التي لم تقرر بالحبل ولا بانقضائه العدة وهذا عددها وعند أبي يوسف يثبت الى سنين  
والوجه ما بيننا في العدة الصغيرة من المانع زيلي (قوله ثبت) لانه تبين انه كل من هو واذ قبل مضى مدة  
الوفاء بحر (قوله والا) لانه حادث بعد مضى بحر (قوله ولو اقترنت بعضها الخ) يعني ضمنا ذكره المصنف  
في بيان القررة لكتبت لاري المصنف قد اول المسئلة بالكبيرة فوقع فهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في  
نفسها بالذكر هنا في ماقولها دعت الصغيرة والحبل وهي كالكبيرة يثبت نسبها الى سنين لان القول قولها في  
ذلك زيلي (قوله لست اشهر) أي ضاعدا زيلي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما بان (قوله  
واما الاتسعة فكما مضى الخ) اعلم ان ما ذكرنا من حكم الصغيرة والاتسعة تسع في الزيل وسنن  
عليه في النهي وكذا في البحر في مسئلة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وسئل ما اذا كانت من ذوات الاقراء  
أو الاشهر لكن قديمه البدائع ان تكون من ذوات الاقراء قالوا اما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت  
آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفا ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكروا في النهي انه لم يرد للثني  
البدائع قلت فالله ساقط من نعتهم مقدرا يثبت فيها (قوله الاحمال) فحدثها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله  
من وقته) أي الموت (قوله ولو لهما) أي ولو ولدته لسنين (قوله فكلا كثر) قياسا على ما مر في عدة  
الطلاق البت لكن تقدم ان فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا القررة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي  
مطلقا سواء كانت مستعدة بان أو رجعي أو وفاة كما في الهداية لكن في الحاشية انه يثبت في المطلقة لا في المتقاة

ولو رجيا (المراهقة  
المدخول بها) وكذا انما  
المدخولة ان ولدت لاقل من  
الاقل (غير المقررة بانقضائه  
حدثها) وكذا المقررات  
ولدت للموت من وقت الاقترار  
(اذا لم تدع حبالا فلا وادعته  
فكافة لاقل من تسعة  
اشهر) مذ طلقها لكون  
المولود في العدة (والا  
لا) لكونه بعدها لانها  
لصغرهما يجعل سكوتها  
كالاقرار بمعنى حدثها (ولو  
ادعت حبالا فهي كبيرة)  
في بعض الاحكام (لا تصرفها  
بالبلوغ) يثبت نسب ولدها  
معدة (الموت لاقل منهما  
من وقته) أي الموت اذا  
كانت كبيرة ولو غير مدخول  
بها اما الصغيرة فان ولدت  
لاقل من عشرة اشهر وعشرين  
أيام ثبت والا ولو اقترنت  
بعضها بعد أربعة اشهر  
وعشرين ولدت له تسعة اشهر  
لم يثبت واما الاتسعة  
فكما مضى لان عدة الموت  
بالاشهر لكل الاحمال  
زيلي (وان ولدته لا كثر  
منها) من وقته (لا) يثبت  
بدائع ولولهما مالا كثر  
بحر بحثا (و) كذا القررة  
بعضها

سنتين وان أثرت بانقضائها وقدمته عن البسداء ثم فارجع اليه بحر وشمل الاطلاق المراهقة ايضا كقلى  
 شرح مسكين ولذا قال ابن الشافى في شرحه على الكثر لما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بحسبها  
 (قوله ولو لاقل من أقل مدته) أى مدة الحمل أى لاقل من ستة أشهر (قوله ولو لاقل من أكثرها) أى أكثر مدة  
 الحمل أى لاقل من سنتين وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولو لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بحر  
 (قوله لتيقن بكذبها) استشكله الذى يلي بما اذا أثرت بانقضائها به مدعى سنة ثلاث ثم وثبت لاقل من ستة  
 أشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق فانه يستعمل أن عدتها انقضت في شهرين  
 أو ثلاثة ثم أثرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها ان تنقضى في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها  
 بيقين الا اذا حالت انقضت مدته الساعة ثم وثبت لاقل المدعى ذلك الوقت اه واستظهر من البحر وقال  
 يجب حمل كلامهم عليه كاي فهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشرى لئلا ية لا يقال ان النسب يثبت عند  
 الاطلاق لانه حق الولد فيصطاط في اثباته نظرا لولده لا تقول ان ذلك عند قديم العقد أما بعد زواله أسلفا  
 وهما ما أثرت بانقضائها العدة والقول هو لم يزل ذلك زال العقد أصلا وحكم الشرع بحملها للزوج أصلا لم يوجد  
 ما يبطل اقرارها فيثبت بكذبها بعد احوال الاطلاق لم يوجد ذلك والزم أن يثبت وان ولده لا كثر من سنة  
 أشهر من وقت الاقرار مع أنهم لم يبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه ففهم (قوله والاولا) أى وان لم تلد لاقل  
 من ستة أشهر بان ولده لتعلمها أولا كثر من وقت الاقرار أو ولده لاقل منها ولا كثر من سنتين من وقت  
 البس وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار فاصر على الاول أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يكفى في البطن  
 أكثر من سنتين أفاده ط (قوله بموت أو طلاق) أى بان أو زوجي وبه صرح في الاسلام وعليه جرى  
 قاضيان وقبده السرخسى بالبان قالى البحر والحق أنها في الرجعي ان يثبت به لا كثر من سنتين احتج  
 الى الشهادة كالبان وان لاقل يثبت بنسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الفراش نهر وعليه جرى  
 الشارح كما يأتي في قوله كتسكني في معتد ترجى الخ فحصل الطلاق هنا الى البان لموافق كلامه الا فى  
 فاهم (قوله ان يحدث) بالبناء للمجهول والفاعل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة  
 نامة) متعلق بيبث أى يشهد ترجلن أو رجل وامرأتين وبه ترجع اذا دخلت المرأة بحضرتهم يتابعون  
 انه ليس فيه غيرها ثم خرج مع الولد فيعلن أنها ولده وفيها اذا لم تعدوا النظر لم يقع اتفاقا وبه يندفع  
 ما أورده من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل فتح ونهر (قوله واكتفاء بالقابلة) أى اذا كانت  
 حرة مسلمة علة كفى النسب (قوله قبل ويرجل) أى على قولهما وصبره من قبل تبعا لفتح وغيره اشواتا  
 ضعه لكن قالى في الجوهرة وفي الخلاصة يقبل على أصح الاقوال كذا في المستضى اه ولعل وجهه ان  
 شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو رجل ظاهر) ظهوره بأن تأييد لاقل من ستة أشهر كفى  
 السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون ماوات جاهها بالعقبة بما موجب غلبة الظن بكونها  
 حامل لكل من شاهدها اه شرنبلال بوسه في النهر على النافي حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل  
 أحد اه وهذا يفيد ان الحمل قد يثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمنا في باب الرحمة (قوله وهل تكفى  
 الشهادة) أى اذا ولدت وجد الزوج والولادة تظهور بالحبل لان الحمل وقت المتنازع لم يكن موجودا حتى  
 يكفي ظهوره بحر وحاصله أنه قبل الولادة اذا كان ظاهر ايعرفه كل أحد لاحتمال ان يسهأه وأما بعد  
 الولادة فبحث في البحر اه تكفى الشهادة على أنه كان ظاهر او هو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكره تبينه الخ)  
 بيناه أنكر المجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعنى لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد  
 يثبت تعيينه بشهادة القابلة اجاعا ولا يثبت بدونها اجاعا لاحتمال أن يكون غير هذا المين بحر  
 (تبيينه) لم يذكر ما اذا اعترف بالحبل أو كان ظاهرا أو كان الفراش قائما لم يحصل يحتاج في ثبوت النسب الى  
 شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف الكثر والهداية لا يوجب صرح في البدائع وكذا في غاية

لو لاقل من أقل مدته  
 من وقت الاقرار ولاقل  
 من أكثرها من وقت البس  
 لتيقن بكذبها (والاولا)  
 يثبت لاحتمال حدوثه بعد  
 الاقرار (و) يثبت فسيبوه  
 (المعتدة) بموت أو طلاق  
 (ان يحدث ولادتها بحجة  
 نامة) واكتفاء بالقابلة قبل  
 ويرجل (أو حبل ظاهر)  
 وهل تكفى الشهادة بكونه  
 كان ظاهرا في البحر  
 (أو اقرار) الزوج (به)  
 بالحبل ولو أنكر تعيينه  
 تكفى شهادة القابلة اجاعا

السرور على صاحب ملقى العار اشتراط طهارة عند أبي حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وأنه لا بد منها لتعين الوالد اجتماعاً في جميع هذه الصور وأطال فيه وخبر به ابن خال وشبهه ما في الجوهره من أنه لا بد من شهادة القابلة ولو أن تكون ولدت ولدت واستأوردت الزامه وغيره اه وهو صريح كلام الهداية آخره وكذا كلام الكافي السني والاختيار والفقه وغيره وذكر في البصير فبقاين القولين قال في النهر انه بعد عن التصديق رده رضا المقدسي في شرحه والحاصل كافي الزيلعي ان شهادة النساء لا تكون بحق تعين الوالد الا اذا تأتى بتعقوبين ظهور رجل أو اعترا ف منه أو فراس فامتنع عليه فملق الجار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقوله اقتضاه ثبت في الصور والثلاث وعندهما لا يثبت الا بشهادة القابلة ولو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقوله او لم يولد لا عتراه بالحبل أو لم يولد وعندهما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الايضاح والنهاية وغيرهما اه مختصاً **(قوله)** كاتكني (الح) تقبيلاً طلاقاً قوله أو طلاقاً الشامل للرجعي والباين لأن معتدة الرجعي اذا ولدت لا كثر من سنتين ولم تكن اقرباً نقضه عندها ما يكون ذلك لجمعة اهاده ح أي رجعة بالوطء السابق فتكون قد ولدت والسكاح فامتنع فلا يترقب ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكر هابل يكتفي بشهادة القابلة لقيام الفراش فيثبت النسب بالفراش وتعيين الولادة بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المنكوحه **(قوله)** لا لاقول أي لا تكتفي بشهادة القابلة على الولادة لاقول من سبب لا تقتضاه عندهم العلم بتبني ووجوه الولادة لتمام السنتين كذلك كاتكني ح **(قوله)** أو تصديق بعض الورثة المراد بالمعنى من لا يثبت به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما ينظر من مقابلته ح وسورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة قصد قتلها الرزق لم يشهد بها أحد فهو اس المثلث في قولهم جميعاً لأن الارث على حصصهم فيقبل قصد قتلهم فيه فتح **(قوله)** فيثبت حتى المقرين الاولين في حق من أقر ليشمل الواحد ولو لم يلقه كانوا جماعة ثبت في حق غيرهم أيضاً الا أن يجعل على ما إذا كانوا غير عدول اهاده ط **(قوله)** في حق غيرهم أي في حق من لم يصدق **(قوله)** حتى الناس كافة فاداد على هذا الوالد لا يثبت على رجل تسمع دعواه عليه ولا توقف على اثبات نسبه ثابتاً **(قوله)** انتم نصاب الشهادة هم أي بالمقرين **(قوله)** بان شهد مع المقر رجل آخر اهاده أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون معهم ورثة لكن اذا كان أحد الشاهدين أجنبياً لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخسومة قولنا الشهادة اذ هم شهدوا مع بعض ليسوا بمقرين بوجه رحتي **(قوله)** وكذا لو صدق المقر عليه الورثة (الح) كذا في أغلب النسخ ما قرأه من فاعل منصوب على أنه مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أي على الارث والورثة ما قرأه فاعل صدق وفي بعض النسخ لو صدق عليه الورثة تنقضي بعضها بالصدق المقر بقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى **(قوله)** هو من أهل التصديق المتناسبون هو من أهل الشهادة قال في الفتح أمان في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس كافة قالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بان يكونوا ذكوراً مع اننا هو عدول ثبت لقيام الجاهة فيشارك المقرين منهم والمكرين ويطلب بغيره الميت بدنه اه **(قوله)** والايمة نصابها بان كان المصدق رجلاً وامراً مثلاً وكذا لو كان رجلاً غير عدلين كما يظهر من جملة الفتح المذكور وتوما ياتي **(قوله)** لا يشارك المكذبين المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين **(قوله)** لا يصح (لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخسومة لعدم شدة الارثا في حقه كما تقدم رحتي والمراد اذا لم يتم التصديق من الورثة اذ لو تم لم ينظر الى شهادة غيرهم **(قوله)** نظر الشبهة الارثا ح عليه في الفتح بطله أي وهي ان النسب وثق في حق غيرهم تبسب لثبوت في حقهم ولا راي للشيخ شرائطه الا اذا ثبت أصالة وعلى هذا فلو لم يكن قوام أهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم اه **(قوله)** من الزيلعي حيث قال ويثبت في حق غيرهم اه أيضاً اذا كانوا من أهل الشهادة بان كان فيهم رجلاً عدلاً أو رجلاً وامراً أن عدولاً يشارك المصدق والمكذبين اه ومثله قول الفتح الماروهم عدول وتعيينه

يكتفي في معتدة رجعي ولدت لا كثر من سنتين لا لاقول (أو تصديق) بعض (الورثة) فيثبت في حق المقرين (و) انما لا يثبت التمسك في حق غيرهم حتى الناس كافة (انتم نصاب الشهادة هم) بان شهد مع المقر رجل آخر وكذا لو صدق المقر عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب ولا ينعى الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة بمجلس الحكم الاصح لا نظر الشبهة الارثا وشروط العدد نظراً لنسبه الشهادة ونقل المصنف من الزيلعي ما يبعد اشتراط العدالة تمام

بأهلية الشهادة **(قوله تقول شيعنا)** الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر **(قوله الآن يقال لاجل السراية)** أي لاجل سراية نيت النسب إلى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج إلى التأمّل والمراجعة **ح (قوله)** كما يصح في الدعوى أي من أن الغتوى على قولهما بالتصنيف في المسائل الستة **(قوله بشهادة الظاهر لها الخ)** وهو ظاهر يشهد به أيضا وهو إضافة لحدث إلى أقرب أوقاته لكن ترجح ظاهرها بأن النسب يثبت في إثباته خبر ولا تحرم عليه هذا الشيء **ح (تبيينه)** لا نسجم بينه ولا ينفرد بتعدي تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لأن الشهادة هي التي معنى فلا تقبل والنسب يحتاج لإثباته مهما أمكن والأماكن هنا يوجب التزوج بها سرايا بغير يسر وجها **أ** كثر معناه وقع ذلك كثيرا وهذا جوابي لمادة طلبة شرب لالة **(قوله فلو ثبت لا تصح حول)** أي من غير زيادة ولا نقصان زبلي **(قوله لزمه نسبه)** لأن امرأته لأنها لما ولدت لستة أشهر من وقت النكاح وقد ولدت لأقل منه من وقت الطلاق فكان العلوق نفسه في حالة النكاح والتصور ثابت الجهادية **(قوله لتصوير الوطء حلة العقد)** بأن عقدا بأنفسهما ومع الشهود كلامهما هو غشاقا لهما فوافق النكاح الإنزال أو وكلا في العقد في ليله معينة فوطئها فيها فحصل على القارنة إذا لم يعلم تقدم العقد كجلى شرح الشلبي أو يتروجها عند الشهود والعائد من طرفها فضولي ويكون تمام العقد هو ضاهما للموافقة كجلى منها وان كان قال في الغتوى وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت بمقارنا للسكاح المتعارون العلوق فتعلق وهي فراش فثبت نسبه **(قوله لم يثبت)** لأنه ثبت أن العلوق كان سابقا على النكاح زبلي **(قوله وكذا لا كثر)** لأنه تبين أنها علفت بعد سدا نكاحنا حين وقع الطلاق بعد وجوب العدة لكونه قبل النكاح والخلوة ولم يثبت بطلان هذا الحكم زبلي أما إذا ولدت لستة أشهر لا يبرع فيها العدة لما يثبت النسب شرب لالة أي لانه حكم به سابقا وقت النكاح قبل الطلاق كما علفت من بداية الهداية فتدور الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد النكاح فتدور وضع الحمل وقد صرح في الخبر بأن هذا الطلاق رجي وناقض العدة بالوضع **(قوله ولو يوم)** أي لحظة **ح (قوله وأثره في البحر)** حيث قال وتقبه في فتح القدير بأن منهم النسب هنا في مدة وتصور أن يكون منه وهي ستان بنافي الاحتياط في إثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر ورجحنا في دهور ولم يسمع فيها ولا قدسمة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال ذأي احتياط في إثبات النسب إذا ثبتناه لاحتمال ضعيف يشق فيه وثبوت كاطها را يقتضي ثبوته وليت شعري أي الاحتمالين أبعد الاحتمال الذي يفرضه لتصور العلوق منه لثبوت النسب وهو كونه تزوجها ووافق الإنزال العقد أو احتمال كون الحمل إذا زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره **ح** أقول لو حله الحاق الولادة لا كثر من نصف حول بالولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الوطء موجودا وقت العقد شيئا فإذا أمكن حدوثه من العدة قبل وجهه بعد تبين أو كتابه بخلاف ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد بأن ولدت لا كثر من نصف حول ولو يوم فانه لم يثبت بوجوده وقت نسبه حتى يرتكب الوجه البعيد حكم أشرع عليها بما ينافي وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد الخالف العادة المستمرة وهو الولادة لستة أشهر لكن إذا زاد عليها يوم مثلا احتل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال وجود الحكم عليها بعد العدة بخلاف ما إذا لم يثبت في وجوده وقت العقد فقد للمعارض هذا ما ظهر في قدره **(قوله بجعله واطئا)** لأنه يثبت بالنسب جعل واطئا كما قال الزبلي وكان يثبت وجوب مهرين مهر بالوطء ومهر بالنكاح كالزوج أسرا أمثال ووطئا وأجاب في الفتح عن الفرع المشبهة وأنه مشكل في العتمة مرجح المذهب لأن الاعم في ثبوت النسب إمكان النكاح ولا يتصور إلا بزوجها حال ووطئها بل يثبت أنه قبل التزوج وقد حكم فيه بغير واحد في صريح الرواية فالحكم بغيره في الفرع المشبهة

فقول شيعنا وينبغي أن لا تشترط العدة لا ينفق قلت وفيه أنه كيف تشترط العدة لا في المقر المهم الآن يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع (ولو) ولدت فاختلما في المدة (فتقات) المرأة (تكتفي من نصف حول) ولا بدعي الأقل قال قول لها بلا عتق) وقال عتق وبه يفتي كما سمي في الدعوى (وهي) أي الولد (ابنه) بشهادة الظاهر لها بالولاد من نكاح حلالها على الصلاح (قال ان) تكتفي أفضى طالق فكسها فولدت لنصف حول مذ نكحه لزمه نسبه) احتياطا لتصوير الوطء حلة العقد ولو ولدت لأقل منه لم يثبت وكذا لا كثر ولو يسوم ولكن بحث فيه في الفتح وأثره في البحر (د) لزمه (مهرها) بجعله واطئا كما

مخالفة ذلك قلت الفرع منقول فلا حسن الجواب بأن الوطء في مستلثنا يمكن تصويره حالة التزويج كما  
تصوره من ابن السلي وأبن كمال فلا يزم الأمر واحد بالقبول المتعارف للقد يختلف الفرع المذكور  
فإن العتق فيه عارض على الوطء فلذا وجب فيه مهران ونسب ح من شعبة في تصوير المتعارفان  
يقال أنه قال أولان وجسنت ثم أوج وأمنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الولد حاصل في صلب العتق  
فصيرته مدم عليه ولا تمتأخص ونوع العلق اه وما ذكره أقرب وقد يجاب بأحسن من هذا كله وهو  
أنه يحصل وطئا حكاما ووثبوت النسب لا حقيقة فلم يفتق موجب المهر من وجوب أحدهما بخلاف  
الفرع المذكور (قوله ولا يكون به حصنا) لأنه وطء حكمي كما قلت فإذا زنى جلد ولا يرجع (قوله لم  
تعلق بشهادة امرأته) أي على الولادة إذا أنكره لان شهادته من ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق  
الطلاق لأنه مفلس عنها بحر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان شهدت ولادتها الخ  
واكتفى بالقابلة ط وقد عتقها بكونها من قبلة مسلمة (قوله من ذلك) أي التعلق ط (قوله  
بلا شهادة) أي أصلا وصدها تنسب شهادة القابلة بحر (قوله لا تفرار بذلك) أي حكولان انفراره  
بالحبل اقرار بما يفيض اليه وهو الولادة وما إذا كان الحبل يظهر اقلان العلق تعلق بأمر كان لا يصلح  
وقبل قولها فيه بحر (قوله وأما النسب الخ) من تزوجه لم تعلق يعني أن النسب يثبت بشهادة امرأته  
وكذا ما هو من وازمه كالو ميسة الولد لو كانت الملق طلاقها مستحق لوملها ما رت أم ولده وكتبوت  
اللعان فيها إذا تاملو وجوب الحد بنسبها لم يكن أهلا لللعان فأدلى البحر (قوله أو أن كان بها حبل ٢)  
أي أو قال أن كان بها حبل فهو منى فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ أن كان بدون حبل وفي بعضها  
وكل بدون ان والفاهر أنهم ما خبرف (قوله يظهر الخ) البعث لصاحب البحر وتبعه أشعوى النهر وهو  
ظاهر ومن بهر بالقابلة بناء على الأغلب (قوله فمضى أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب هو الدعوة وهو قد وجد  
من الولي بقوله فهو منى وانما الحاجة إلى تعيين الولد هو يثبت بشهادة القابلة انما قادور (قوله وان  
لا كثر من ثلاث) كذلك قال الزبي وزاد في الفتح والبحر والهرو غاية البيان والدور وانما هو مشكل  
لأنه لا يمكن حيث ذابوه بعد عقائه لأن ما بعد عدلون نصف الحول فليأمل ويراجع رجتي (قوله حتى  
ينغيه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال كيف يصح أن ينغيه بعد اقراره فليأمل رجتي قلت بل في وثقة  
في ثبوت نسبها فمضى به لا كثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاء أنه ينبغي أن يقيد بما إذا  
وضعت لائل من نصف حول من وقت الاعتراف فلا كثر لا تمير أم ولده ثم نقه من الحيض (قوله قال الغلام)  
أي ولده منه لأنه ولم يكن معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروف بتعريفه الأصل) كذلك بعض  
الشرح اورد كراس السلي أن التقيد بالأصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة أي لأنه إذا أذ أب بحر  
الأصل كون أمولها أحرار فهو غير شرط وكذا لو أريد كونها حرة من حين أصل خلقها لا الحرية  
العاصرة تكفي لكن قد يقال إن الحرية العاصرة لا تكفي إذا كانت قبل ولادته ذلك الغلام يستبين  
والإطلاق احتمال كونها أمته واستولفها أولعبره وتزوجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به ما هنا حيث  
ليست من أهل الارث بخلاف ما إذا علمت حر يتأقيل الولادة يستبين فأ كثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلق  
وانما ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما طهرى (قوله وهو ابنه) لم يظهر في وجهه التقيد فان البنية ثابتة اقرار  
الميت تامل اه ح قلت لعل وجهه أنهم لو قالت أم أمه وهذا ابن من رجل غيره تكون مكذبة فيها  
فوصلته إلى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابني (قوله براته) أي هي والغلام (قوله استحصنا)  
والقياس أن لا ميراث لها بالنسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد ولو طوءه عن شبهة ذلك  
البيز فليكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحصان أن المثلثة فيما إذا كانت مبررة بالحرية ويكونها أم  
الغلام والنكاح الصحيح هو المعين لذلك وضعا وعادة لأنه الموضوع لحصوله لا ولادته دون غيره فمما احتمل ان

ولا يكون به حصنا نهاية  
(علق) خلاقه بالولادة  
تعلق بشهادة امرأته بل  
بصحة ما تم خلاقه لهما كما  
(ولو أقر) الملق (مع ذلك  
بالحبل) أو كان ظاهرا  
(ملقت) بالولادة (بلا  
شهادة) لا تفراره بذلك وأما  
النسب ولو أزمه كالو ميسة  
الولادة فلا يثبت بدون شهادة  
القابلة انما خا بحر (قال  
لامته ان كان في صلب ولده)  
أو أن كان بها حبل فهو  
منى فشهدت امرأته ظاهرة  
بم غير القابلة (بالولادة  
فهي أم ولده) اجاعا وان  
باعت به لاق من نصف  
حول من وقت عقائه وان  
لا كثر منه لاحتال  
بالو ميسة مقلته قيد  
بالتعلق لأنه لو قال هذه  
حاصل حتى ثبت نسبها  
ستين حتى ينغيه غاية (قال  
لغلام هو ابني وعان) القر  
(فقال أمه) المعروفة  
بجيرة الأصل والاسلام  
وبأنها أم الغلام (أما  
امرأته وهو ابنه براته  
استحصنا

(٢) قوله ان كان بها  
نسخة بل هي أولى من  
الأولى التي فيها العادة الضير  
مؤثنا على البين مع أنه  
مذكراته نصر الله وبن

فان جهلت حريتها أو

أموهت لم ترث وقوله (مقتل) وأوتيت أم ولد أبي) قيد اتفاق إذا الحكم كذلك لم يقل شيئاً أو كان صغيراً يملك البصر (أو كنت قصيرة وقته) ولم يعلم أسلامها وقته (أو قال) وأوتيه (كانت زوجة وهي أمة) لا ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قبل نكاح أمه من عبده طاعت ولد فاعده المولى لم يرث نسبه لقوم فسح النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وهي) الولد (وأصير) الأمة (أم ولد) لا ترثه بنتوه وأمومها (ولدت أمته الموطأة ولداً وتوفيت ثوبت نسبه على دصونه) نصف فراشها (كامة مشتركة بين اثنين استولفها واحد) حيازة المردو استولفها (ثم جاء ولد لا يثبت النسب بدونها) لحسمة وطئها كأم ولد كاتبها ولا هو يسبي على الاستيلاء أن الفرائش على أربع مراتب وقد اكتفوا بقيام الفرائش بالانحول كنز زوج المرد في بشرقة بينهما خمسة فرائث لسة أشهر مذبذبها تصويره كرامة أو استغدا ما يقع لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لأن طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عضائه التفراف

لا يعتبر في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طلقها في صحتها وتعتد صحتها لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيا مدام يفتقر زواله كذا في البحر (قوله فان جهلت حريتها) أي بان لم تعلم أصلاً أو علم عروضا ولم يتحقق وقتها لم يلق في ماله أو قال ولداً نسا (قوله وأمومها) في بعض النسخ ياموتها ولا واجبا في البداية فقتل ان المردو الأمومة طال وبالمسبوبة ياد أو أسلامها ليكون محترماً والثالث (قوله فداخاف) فافتقد كره أن لا وارث أن يقول ذلك كافي البصر غاية لبيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك إلى تحرك المصنف (قوله أو كان صغيراً) أي الوارث (قوله لا ترث) لأن ظهور الحرية باعتبار المراجعة يدفع الرق لا في استحقاق الأرض هداية فوسى كالمفرد يجعل حياته حرة حتى لا يرث غير ماله لا بالنسبة إلى غيره حتى لا يرث من أحد فحق وكذا أسلامها لا يثبت أسلامها وقت موته لثبت إباحة الأرض (قوله قبل نكاح) فانه القرون في قال لانهم أقر وأبناهم ولولم يثبت كونها أم ولد لم يجر لهم أحوار فظاهرها في النهاية والزيادة والفتح قال في البحر ورد في غاية البيان بان الحسرة لا يعلو بوجوب المثل في غير صورة النكاح إذا كان الوطء من شعبة ولم يثبت النكاح هنا الأصل عدم الشبهة في أي دليل يجعل على ذلك فلا يجلب مهر المثل اه وأترقى النهر وأنتبشير بأن هذا خاص بما إذا قال أنت أم ولد أي أم ولد في كنف نصرانية قد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمة لكن في هذا مطلباً للمهر ولو لاها لكان قوله لها طاعت بولد أي لستة أشهر ما كثر من وقت التزوج والأظفار حريثون فيسبهم ملاما صرحوا به من أن المكو حق ولدت لم تون ستة أشهر لم يثبت نسبهم من الزوج ويفسد النكاح لأنه لا يلزم كونها ملاما من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فإذا فسد النكاح نهضت دعوا الملعون المانع ثم أيت في حاشية العلامة فوح قتل ذلك من حاشية المردو وأفي ومن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد نكاحه احتراضاً من عبده بدم الكفارة وبالبواغ والعقوبات وأما بدو بتقبل ابن الزوج فهو وإن كان بعد النكاح لكنه انفساخ لا فسخ فأفاده (قوله لا ترثه بنتوه وأمومها) لفوت ممر مرتب فالولد له لعنفه أو الثاني لصير ووتها أم ولد متعق حوته (قوله عبارة المردو أم ولدها) أي بصيرها للتبني ونسبه على أي أمها تنسب قبله إذا استولفها الشريك كان بان جاء بولد فادعاه وصارت أم ولد له حاتية مشتركة فإذا جاء بولد بعد ذلك لا يثبت نسبها بالادعائه لا يعل وطئها أحد منهم بمخلاف ما إذا استولفها أحدهم وأزله لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها وصارت محقة به فانه يعل وطئها لا يصحاح الولد الثاني إلى دعوى أفاده الرضى ناهيهم (قوله كأم ولد كاتبها) مولاها) فانها إذا أنت ولدت لا يثبت من المولى إلا إذا ادعاه حرماً وطئها عليه اه ح وأنتبشير في عدم ثبوت نسب الولد الثاني إلى ادعائه فغال الولد بعد الكتابة بخلافه قبلها فانه قبلها يثبت بالادعوى ط (قوله على أربع مراتب) ١ ضعيف وهو فراش الأمانة لا يثبت النسب فيه إلا بالادعوى وتوسطها وهو فراش أم الولد فانه يثبت به بالادعوى ٢ يمكنه ينتق بالنقوى وهو فراش المنكوح ومعهلة الرجعي فانه يثبت به لا ينتق إلا بالادعوى وأقوى كغيره من عدة البائت فان الولد لا ينتق فيه أصلاً ان نفقه متوقف على الإمان بشرط الإمان الزوجية ح (قوله لا انحول) المراد نصف ظاهراً والأفلا من تصدروا مكانه ولداً لم يثبت النسب من زوجة الطفل ولا من ولدت لاق من ستة أشهر على ما رتب عليه وجباة الفسخ والحق أن المتزوج بشرط ولداً لو جاء من امرأة أخرى بولد لا يثبت نسب والمتزوج ثابت في الغيرة ٣ ثبوت كرامات الولد والاستغدامات فيكون صاحب مطوعة أو جنى اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله الزهري عن عماري بن إبراهيم بن آدم أنهم رأوا بالبرص يوم القروية وروى ذلك اليوم بمكة قال ابن منقائل يذهب إلى أن اعتقاد ذلك كثر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المجرأت وأما ما أسجبه ولا أطلق عليه الكفر اه (قوله لكن في هذا التفتاؤني) أي في مرسه على العقائد الانفسية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله بالاول والمراد به ما في النسخ من إثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفتاؤني قال اغا

جزم بالاول تبعاً للمنفى التقليدي النسب ٤ مطلب الفرائش على أربع مراتب ٣ مطلب ثبوت كرامات الاول والمردو الاستغدامات

العجب من بعض فقهاء أهل السنة حيث حكموا بالكفر على معتقد ما روى عن إبراهيم بن أدهم الخ ثم قال  
 والاصناف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يصح أن الكعبة كانت تزور واسداس من الاولياء هل يجوز  
 القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة اه قال العلامة بن  
 النخعة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن وأساس الاولياء في عصره اه وبعبارة  
 النسفي في عقائد مكرامات الاولياء حتى فتظهر الحكمة على طر يق نقض العادة الاولى من قطع المسافة  
 البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب والباس عند الحاجة والنسفي على المأموه والواء وكلام الجاد  
 والجهل وانذاع المتوجه من البلاد وكفاية الملم من الادعاء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل)  
 أي النسفي وقوله فقال الخ جواب بل هو انزعى وجه العموم وقد منى في بحث استقبال القبة من هذه الفتاوى  
 وغيره والذهبت الكعبة في باره بعض الاولياء بالصلاة الى حواشيها اه ومثله في الواجبة (قوله ولا يلبس  
 بالميزة الخ) جواب من قول المعتزلة لا يكره لكرامات الاولياء لانهم لا يظنون لاشتهت بالميزة فقل بغير النسفي  
 من غير ما لجواب أن الميزة لا بد أن تكون ممن يدعى الرسالة تصدق بقلعه او الولي لا بد أن يكون ناعما  
 لنسفي وتكون كرامته مخرجة لئلا يلاذ به لا يكون وليا مالم يكن مصفا في دابته واتباعه لنسفي في اودى الاستقلال  
 بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كراما لا تظهر له كرامة فالحاصل ان الامر الحار في العادة بالنسبة  
 الى النسفي مخرجة سواء ظهر من قبله او من قبل آحاد أمته والنسفي الى الولي كرامة مخلوقة من دعوى النبوة  
 ونعامة في العباد وتشرعها (قوله ومن لولي الخ) من وصول مبتدأ او فالصليته ولولي متعلق بصيرونه  
 مبتدأ وجهه يجوز خبره والوجه الخبرية بقول القول يوجد خبر من القول بالجهل أو ألتكفير هو ما قدمناه  
 من العبادة (قوله أي ينصر هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسئلة طر المسافة  
 البعيدة فتشاجع العراق قالوا لا يكون ذلك الاميز فاعتقده كرامة جوهل أو كثر وسماخا حسان وما وراء النهر  
 أثبتوه كرامة جوهل فرفض صريح في المسئلة عن اثنتي التلاتة سوى قول محمد دولم بغير ذلك اه فالحاصل ان  
 شرح الوهابية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية ان مسئلة تزج الخ مفر في بمشقة تزج يد الجواز أي  
 فامتنع المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في برون الكرامة فاعلمنا الخلاف فيما كان من جنس الميزات  
 الشكروا المعتد الجواز مطلقا الا فيما ثبت بالدليل بعدم امكانه كالاتباع بسوء وتوهم الكلام على ذلك في  
 حاشية ح (قوله غلب عن امرأته الخ) شامل لما ادب له لموته أو مطلقا باعتد تزوجت ثم بان خلاصه  
 ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلاصه اه ح (قوله وفي حاشية شرح الماواخ) قال الشارح في شرحه على المناور  
 لكن العصب ما أورده الجرجاني أن الاولاد من الثاني ان احتمال الحال والامام يرجع الى هذا القول وعليه  
 الفتوى كفي حاشية ابن الحنبلي عن الواقعات والاسرار ونقله ان نجيب عن الظهير اه واحتمال الحال  
 بأن تله لسة أشهر فأكرم من وقت النكاح (قوله حكى أربعة اقوال) حاصل عبارة مع شرحه لان ملك  
 أن الاولاد لا اول من عند أي حقيقة مطلقا أي سواء أمته لا قبل من ستة أشهر أو لا لان نكاح الاول صحيح  
 فاعتباره أو لى وفي رواية لثاني وعليه الفتوى لان الولد للفرش الحقيقي وان كان ناسدا وعند أبي يوسف  
 الاول ان أمته لا قبل من ستة أشهر من عند الثاني لتيقن العاقل من الاول وان لا كثره لثاني وعند محمد  
 الاول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من ستين فلأكرم منها طر الثاني لتيقن أنه ليس من الاول والنكاح  
 الصحيح مع احتمال العاقل منه أولى بالاعتبار وانما موضع المسئلة في الولد اذا لم أتد رالى الاول اجاب اه قلت  
 وظاهر ما أنه على الحق به يكون الولد لثاني مطلقا وان جابته لا قبل من ستة أشهر من وقت العقد كابدل عليه  
 ذكر الاطلاق قبله والاقصا على التفصيل بعد هذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه الاستدوان  
 لكن لا يخفى ما فيه فنقد كرتاقر بيان المسكونة ولو قلت ان ستة أشهر لم يثبت نسبته الزوجي وفسد  
 النكاح أي لانه لا بد من تصور الملقوق من بعد موت ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا ادا لم يعلم بانها زوجا

بل سئل عما يصح أن  
 الكعبة كانت تزور واحد  
 من الاولياء هل يجوز  
 القول به فقال خرق العادة  
 على سبيل الكرامة لاهل  
 الولاية جائز عند أهل السنة  
 ولا يلبس بالميزة ولا يلبس  
 دعوى الرسالة ولا دعاها  
 يكفر فورافلا كرامته وقامه  
 في شرح الوهابية من السير  
 عند قوله

ومن لولي قال طر مسافة  
 يجوز جهول ثم بعض يكفر  
 وثابتا في كل مكان خارقا  
 من النسفي القسم يروي

وينصر  
 أي ينصر هذا القول ينص  
 محمدا ثم يؤمن بكرامات  
 الاولياء (غلب عن امرأته  
 فتزوجت بائتزوج ولدت  
 أولادا) ثم جاء الزوج الاول  
 (فالاولاد الثاني على  
 المذهب) النسفي يرجع اليه  
 الامام وعليه الفتوى في  
 الخاتبة والجوهرة والكاظمي  
 وغيرهما وفي حاشية شرح  
 المنازل ابن الحنبلي وعليه  
 الفتوى ان احتمال الحال  
 يمكن في آخر دعوى الجمع  
 حتى أربعة اقوال ثم أفتى  
 على اعتد المصنف وطه ابن  
 ملك بأنه المستخرج حقيقة  
 قالوا للفرش الحقيقي وان  
 كان ناسدا وتعلمه فيه  
 فربيه



غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درو الجاران هذا  
مشكل فحيث اذا ثبت له لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها اهـ والحق أن الاطلاق غير مردود وان الصواب  
ما نقله ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المتقي بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من  
تقدير كلام المصنف والمجمع عاتقه ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في الجمع وأنه أعلم **(قوله)**  
**(نكح امثالخ)** قال في الغفر قوله ومن تزوج أمة طلقها أي بعد النكاح واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل  
أن تقر بائنة عدتها فباعت فوالاقل من ستة أشهر منذ اشتراها زمة وقيد بعد النكاح ولو واحدة لانه  
لو كان قبله لا يلزمه إلا أن يخبر به لاقل من ستة أشهر منذ فارقتها لانه لا عدة لها أو بعدهم الطلاق ثنتين ثبت  
النسب المستثنى من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولا العتدة فليزمنه وان جاءت لعشر سنين  
بعد الطلاق فأكثر بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة اثنتين إلى أقل من سنتين أو تمام  
الثلثين بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء اهـ فلو في العبر فالجمل أن الماطقة قبل النكاح والمبائة  
بالثنتين لا اعتبار فيهما لوقت الشراء بل لوقت الطلاق في الأولى بشرط ثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة  
أشهر وفي الثانية لستين فأقل وأنه لو كن رجعيةا بشمول لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا  
بد أن تأتي به لتمام سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء في المستثنى **(قوله)**  
فطلقها أي بعد النكاح واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستثناء الآخر والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها  
ولم يطلقها فالحكم كذلك غير **(قوله فشرها)** أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تقر بائنة عدتها  
كأمر لامع الاقرار بشرط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار كإمر لامع من وقت الشراء كما هنا  
غير **(قوله لزمنه)** لانه ولا العتدة لتحقيق كون الموقوف سابقا على الشراء ولهذا يثبت نسبه لادعوه غير  
وان ولدته لستين من وقت الطلاق بحر لكن في الرجعية ولو لا كثر من سنتين كما يأتي **(قوله والى)** أي بان  
ولده لتمام ستة أشهر ولو لا كثر منها لاي يلزمه لانه ولا الموقوف كئله شرها وهي معتد بنفسه ووطؤها  
حلاله أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا تنعدم عنه لآخر مهاجا به فإذا أمكن عاونه في ذلك استند  
اليملات للحادث يضاف إلى أقرب أوقاته وولده الموقوف لا يثبت بدونه وهو هذا بخلاف البائن ينزوة  
فخليقة فان شراها لا يحلها فدين الموقوف قبله كما يأتي **(قوله الا الماطقة الخ)** لما كان قوله فطلقها شاملا  
لما اذا طلقها واحدة رجعيةا بائنة أو ثنتين قبل النكاح وبعد موكل الحكم المتقدمين بالطلقة واحدة  
بعد النكاح رجعيةا أو بائنة استثنى هذه الصور الثلاث فتوجه قبل النكاح شامل للطلقة والمطلقتين  
والصور الثلاث قوة والمبائة للثنتين يعني بعد النكاح اهـ فافهم وقيد بقوله بقتين لانها أمثو بغيرها  
الغلظة ثنتين فقط والحاصل أن الصور خمس لان الرجعي لا يكون قبل النكاح فلذا كان المسمى ثلاث صور  
فقط **(قوله فطلقها)** أي فالعبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار في وقت الشراء كإمر  
من البحر **(قوله لكن في الثانية)** لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تدل لاقل من نصف حول مد طلقها  
بين أن هذا خاص بالماطقة قبل النكاح واحدة أو ثنتين فلو واثت نصف حول أو أكثر لزمه لعدم العدة  
كأقدمه أو الالباب أما الماطقة ثنتين بعد النكاح فانه يلزمه لادها لستين فأقل من وقت الطلاق وان لاقل  
من نصف حول من وقت الشراء لم يمتنع عليه حصة فخليقة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء معتذر  
الموقوف فيه وتعين كونه قبله فليزمنه لستين مد طلقها لجواز أنه كان حيا ودافعت الطلاق لا كثر لستين  
عدهم لكن ثبوته انجاء لستين مفي على ما زعم في الجوهر أنه الصواب وهو واحد والربيع كما قدمناه  
أول الباب فافهم **(قوله وفي الرجعي لا كثر مطلقا)** أي يثبت فيه وان ولدته لا كثر من سنتين بلا تقدير  
لذلك الاكثر عدة **(قوله في المستثنى)** يعني في مسته الرجعي ومسته الطلقة البائنة بعد النكاح أي  
يعلم من عبارة البحر المتقدم كلام الشارح فهم أن احدي المستثنى البائنة بثنتين لان البائنة الواحدة

\* (فروع) \* نكح أمة  
فطلقها فشرها فوات  
لاقل من نصف حول من  
شرها زمة والالا الماطقة  
قبل النكاح والمبائة بقتين  
فطلقها لكن في الثانية  
بث لستين فأقل وفي  
الرجعي لا كثر مطلقا بعد  
أن يكون لاقل من نصف  
حول عند شرائها في المستثنى

ولو باعها فمولا لا أكثر  
من الأقل مذهبها فاداءه  
هل يقتصر لتدقيق المشتري  
**قوله** ما من أم وله  
أو احتقنا فولدت لمول  
ستين لزمه ولا أكثر إلا أن  
يبيع به ولو تزوجت في العدة  
قولت لستين من عتقه  
أو موله ونصف حصول  
فاكثر مذكر تزوجت وادعاه  
معا كان للمولى اثنا  
لكنه بمعدته بخلاف  
ما لو تزوجت أم الولد بسلا  
اذنه فإنه الزوج انما قالو  
تزوجت معدته بأن فولدت  
لاقل من ستين مذبذبات  
ولا قل من الأقل، مذكر تزوجت  
قالو، لذل انفساد نكاح  
الآخر ولو لا أكثر منه ما مذ  
بأنه ولن نصف حول مذ  
تزوجت قالو الثاني ولولا قل  
من نصفه لم يلزم الاول ولا  
الثاني والنكاح صحيح  
ولولا قل منه ما لنصفه في  
عدم الجبر بحسب أنه لا دل  
لكنه نقل هنا من البدائع  
أنه لثاني مع الإلزام أقدمها  
على التزوج دليل انقضائه  
عدمه حتى لو سلم بالعدة  
فالنكاح فاسد ولو لها  
لا دل أن أمكن اثباته منه  
بأن تالد لاقل من ستين  
مسد طلق أو مات ولو نكح  
أمرأة مات بسقط مسبين  
الخلق فأن أربعة أشهر  
ففسخه لثاني وإن لا ر به إلا  
فوفاتفسخ الاول وفسد  
النكاح الكل من الجبر  
قلت وفي جميع الفتاوى نكح

لاذكر لها هذا أو ودعاه أن المانة ينتن لا يعتبر قبل وقت النكاح أصلاً كما لم يكن لما ذكرنا الشارح  
في أول المسئلة اختصاص وقتاً للنكاح المطلقة بعد الدخول واحد وجب أو بآية بدليل الاستثناء بعد كذا  
بنائه وذكرها الرجعي بأن قرأته الثانية منه لكن لا يفتي بما يفتي من الخلفاء مع هذا الحكم في  
المستأين صرح به أولاً فلا حاجة إلى إعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بالخطافهم **(قوله)** كذا لو احتقنا  
بعد النكاح لأن العتق ما زادها إلا بعد ما منه وعند محمد لجزمه إلى ستين بلا دعوى أمه شرعاً لأنه بطل النكاح  
بالشرع ووجب العدة كسما لا تظهر في حق المالك والعتق ظهرت وحكم بمعدته بأن لم يقر بأنه ضامن ذلك  
فتح **(قوله)** قولان فعد أي يوسف بقدر لطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوى فقالان العدة  
لم تظهر في حقه بخلاف العتق فأدعى الفتع **(قوله)** لزمه لا ر ولا أم الولد لا يحتاج إلى الدعوى لكنه يفتي بالنفي  
فهو يصح فيه ما راجع حتى **(قوله)** ولا أكثر لم يذكر كحكم غلام الستين وقدم حكاية الروايتين في  
معدته البشو بحث العرف في معدته لولت فينبغي أن يكون هنا كذلك يأتي خبراً بما يدل على أن النكاح  
كالاقل **(قوله)** إلا أن يبيع به أي في صورة العتق **(قوله)** ولو تزوجت أي أم الولد **(قوله)** وادعاه معاً هذا  
ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة العتق ادعاه ولو تعلق فيهم مقامه تأمل **(قوله)** كان للمولى  
انثاقاً كذا في عدة الجبر من الحنابلة فقد ثبت النسب هنا بل لا دة تأمل الستين فكان النكاح في حكم الأقل  
**(قوله)** لكونه بمعدته أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لمصاحب العدة إذا ادعاه **(قوله)** بخلاف  
ما لو تزوجت أي فولدت لستة أشهر فأكثر مذكر تزوجت فادعاه من الحنابلة **(قوله)** فإنه للزوج انثاقاً  
لعل وجهه ما لم يولد له العدة منه لو طه بشبهة لفسد حرم على المولى وطه وذلك كان إثباته لمصاحب العدة  
أولى لأنه المستقر في حقيقته وإن كان فاسداً تأمل ثم لا يفتي في الكلام إلا في أم ولد لم يعتقها ولاها فادعاهم  
**(قوله)** فادعاهم نكاح الآخر ينال ما تقدم من أن العبرة بغير الفرض الحقيقي ولو فاسداً لا دل على التعليل بعدم  
إمكان جزمه من الثاني لعدم أقل مدته لجلد حتى وتعليل الشارع بأم ولد في الجبر **(قوله)** فالولد الثاني لا يمكنه  
مع تعدد كونه من الأول **(قوله)** ولا لاقل من نصفه أي مع كونه لا أكثر من ستين مذبذبات **(قوله)** لم يلزم الاول  
ولا الثاني لأن السعلا لا يلدن لا أكثر من ستين ولا لاقل من ستة أشهر كذا في الحكم **(قوله)** والنكاح صحيح  
أي عندهما وعند أي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الأول نكاح الحامل من الزنا صحيح  
ففيهما لا ينصفه كذا في البدائع ويصح في الجبر ولم يظهر وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحدهما علم أنه من  
غيره ما ولا يلزم أن يكون من الزنا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إلا إذا علم أنه من زنا في الزنا بلى وغيره  
لو ولدت المنكحة لاقل من ستة أشهر مذكر تزوجها لم يثبت النسب لأن العلوق سابق على النكاح وفسد  
النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر ينكح صحيح أو بشبهة اه فلي تأمل **(قوله)** ولو لا قل منها أي أقل  
من ستين من وقت النكاح ولنصفه أي لنصف حول من وقت زواج الثاني فقد أمكن هنا جزمه من الاول  
أو من الثاني **(قوله)** لكنه نقل هنا أي في هذا الباب قبل قوله إلا أن يبيع به أي والنصف هو النصف فلا يقول  
على البحث معه ط **(قوله)** دليل انقضائه عتقها فكانت عتقها ما إذا أثرت بانتضاها **(قوله)** أمكن اثباته  
منه أم إذا لم يمكن بأن يبيع به لا أكثر من ستين مذبذبات ولو ستة أشهر مذكر تزوجت فهو لثاني كلتي الجبر من  
البدائع **(قوله)** ولو نكح امرأته الأولى نكحها بعد ما الضمير على معدته بالثاني وإن كان الحكم أهم لكن  
ليوافق آراء الكلام **(قوله)** ففسخه لثاني أي وجب أن ينكح بغير **(قوله)** ففسخه لثاني لأن الخلق لا يستبين  
الأم ما تزوجت من زوجها فيكون أو يبين وما تعلقوا أو يبين فعلقوا أو يبين منصفه بغير عن الولو الجبوت وقدما  
في العدة كلامه **(قوله)** لأنه لا نكاح باطل أي فالوطف في زنا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإنه وطه  
بشبهة فيثبت به النسب فإذا تكونت بالفاسد فزنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإنه وطه  
بشبهة فيثبت به النسب فإذا تكونت بالفاسد فزنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإنه وطه

بشبهة فيثبت به النسب فإذا تكونت بالفاسد فزنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإنه وطه

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقب أحوال المعتدة ذكر من يكون عند الولد ففتح (قوله) ففتح الحامو كسرهما  
 كذا في الصباح والجرع من المغرب لكن في القاموس حسن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضنه  
 أمر به كحضنته ثم قال وحسن فلا حضنا وحضنة بعضهم اتعاضه (قوله) تربية الولد هذا على إطلاقه  
 معناه القوي أما الشرع فهو تربية الولد له حق الحضنة كأقاربه القسطنطيني (قوله) تثبت للامم ناهيه  
 أن الحق لها وقيل للولد وسباني الكلام عليه قال الرمي ويستتر في الحضنة أن تكون حرة بالغة عاتلة  
 أمينة قادرות أن يلقن زوجها أجنبي وكذا في الحامض الذي كرسى الشرط الأخير هذا ما يترتب من كلامهم  
 اه قلت ويأتي أن يزعموا أنه حق أو مكتبة أو تربية الكفاية وإن يرد أن تكون حرة حاصلا ولم تكن  
 مرشدة ولم تحسب في بيت المفيض الولد لم يمتنع عن تربيته بما اعتد عسار الأبوسباني بيان ذلك كما هو المراد  
 بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها باستغفاله عنه بالفرج من منزلها كل وقت أو حتى بعض المتأخرين  
 بأن المرافعة لها حق الحضنة لقول النبي أحكام المرأهين أحكام الباقين في سائر الصفات قلت لا يخفى  
 أن هذا اعتداد به البلوغ والاهل في حكم القاصر كحفظته في تنقيح الحامدية وأخيه به أخيه الرمي وهل  
 يستتر كونها بصيرة في الاشياء أحكام الأعمى ولم أر حكم ذمهم وصدمو حضنتهم ووثقوا بشراة  
 بالوصف وينبغي أن يكون ذمهم وأما حضنته فان أمه كحفظه الحوض كن أهلا والأهلا اه وهو بحث  
 وجهه وهو معلوم من قول الرمي قادرة كإعلمه من حكم ما إذا كانت مربية أو كبيرة عاتلة (قوله) النسبية  
 احتراز به عن الام الرضعية فلا تثبت لها اه وكذا الاختصاصا ونحوها (قوله) ولو كسابة أو جوسية  
 لان الشفعة لا تختلف باختلاف الدين وصورة التائب أن يكون نجوسين ترافعا لئلا أو أسأل الزوج وحده  
 وسباني تقديمه إذا لم يعقل الولد دنيا (قوله) أو بعد الفرقة صلف على منحول أو شارة إلى عدم  
 اختصاص الحضنة بما بعد هاتر تربية الولد في حال قيام الكساح تسمى حضنة (قوله) لانهما تحبس أي وتضرب  
 فلا تفرغ الحضنة بصر (قوله) كافي الجبر والنهر بحثا قال في الجبر وينبغي أن يكون المراد بالفسق في  
 كلامهم هذا لأن النقص لا تشتغل الام من الولد والحر من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة  
 لماسباني أن النسبة أحق بولدها المسلم بالم يعقل الادب ان الفاسقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره  
 على الزنا قصره واقله كانت سارة أو أمينة أو الفاسقة الحكم كذلك وعلى هذا المراد فسق يضيع الولد اه  
 ويمكن حمل في الجبر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا على الزنا نحو أيت الحبر الرمي أجاب كذلك قال  
 ح وعلى هذا لو كانت صاحبة كثيرة الصلاة قد استوفى عليها محبة الله تعالى ونحوه حتى شغلها عن الولد ولم  
 ينسبها نتر عنها ولم اه (قوله) قال المصنف المالح مبلوته بعد أن نقل عبادة الجبر لكن عندي في  
 الاستدلال عليه بما ذكرنا من أن الله تعالى ما يفعل ما يوجب الفسق على جهة اعتقاده بناها فكيف  
 يقع بها الفاسقة المسلمة فأنظر اجراء كلام الكمال ونسبه على أخلاقه كما هو مذهب الشافعي رضي  
 الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضنتها اه وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع حقت أن  
 بحث المصنف لأحاصل اه ح (قوله) في الغيبة المالح في مذهب على ما له المصنف والجواب أن المصنف نقله عقب  
 مبلوته السابعة (قوله) ما يعقل ذلك أي ما يعقل الولد أو حيث يجب تعقيد الفجور بأن لا يلزم منه  
 ضياع الولد كالأجنبي وفي النهر ما فعل ذلك وفسره بقوله أي ما يشك فله ضياعه هو صحيح أيضا اه ح  
 وقبه أن قول المصنف معروف بالفجور يقتضي فعله ما ط فالناسب الأول وتكون الفاسقة منزلة الكفاية فان  
 الولد يثبت عند هذا أن يعقل الادب ان كسباني نحو فاعلم من تعلمه ما فعله فكذا الفاسقة وقد جزم الرمي  
 بأن ما في النهر تصعب والحاصل أن الحضنة ان كانت فاسقة فقد يلزم منه ضياع الولد عندها ساقط حها وال  
 فقيس أحق به أن يعقل فيترع منها كالكفاية (قوله) بأشترج كل وقت المالح المراد كثرة الحروج لان  
 المداو على ترك الولد اعتادوا على حكم الامانة عندها ومضيق الامانة لا يستأمن ولا يلزم أن يكون نحوها

مطلب شروط الحضنة

بفتح الحامو كسرهما تربية  
 الولد تثبت للامم النسبية  
 (ولو) كسابة أو جوسية  
 أو (بعد) الفرقة لا أن  
 تكون مرشدة حتى تسلم  
 لانهما تحبس (أو فاجرة) فجورا  
 يضيع الولد كزنا وغناه  
 وسرقته نباحة كافي الجبر  
 والنهر بحثا قال المصنف  
 والذي يظهر العمل  
 بإطلاقه ككل هو مذهب  
 الشافعي أن الفاسقة بترك  
 الصلاة لا حضنتها لها وفي  
 الغيبة الام أحق بالولد ولو  
 سبى فالسيرة معروفة بالفجور  
 ما يعقل ذلك (أو غيبة  
 مأمونة) ذكر في المتن بان  
 يخرج كل وقت ترك الولد  
 ضامنا (أو) تكون أمة

لعمية حتى يستقي منه بمجانبة فانه قد يكون لغيرها كالموت كانت تارة أو غلبة أو بلادة أو نحو ذلك وانما قال في  
 الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ فسلطه على الخاسرة بعد ما قلنا فافهم **(قوله أو أم ولد)** أي طلقها  
 زوجها مادام اعتقها ولا هاتفي بجزء المطلقه الحرة كأي كأي الحاكم **(قوله ولست ذلك الولد قبل  
 الكناية)** أمالو بعد ما هسي أحق به لست له تحت الكناية فتح من العفة ومنه في العبر ومقتضى هذا أنها  
 بعد الكناية لا يثبت لها حق في المولد قبلها وان لم يبق مشعور بخدمة المولى لانه لم يدخل في كتابها فبقي فحسا  
 ما لو كان المولى من كل وجه فصار كولد الفتنه لو اعتقت ويدل عليه أيضا قول الكثر لاحق للافتقار المولى المأمور  
 باعتقالات في الدور فاذا اعتقا كان له ما حق الحضنة في أولادهما الاحرار لانهم أو أولادهما احرار لانيثوث  
 الحق اه فافهم **(قوله لكن ان كان الولد الخ)** قال في العبر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضنة ولد الأمة  
 للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصبر رقيقا فلا أحق به حر كالأمة أو عبد وكذا لو اعتقت أمه  
 بعد وضعه فلاحق لها في حضنته انما الحق للمولى سواء كانت منكوبة أو لا أو فزاد لانه مملوك وما إذا  
 كان أي الصغير حر كانا حضنة لآقر والله الاحرار كانت أمه أمة لا لولاها ولولا الماذي أعتقت وان اعتقت  
 كانت الحضنة لها اه **(قوله كن أحق به)** قال في البرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانت ملكة اه ونحوه  
 في العبر فالمراد بالاحتمال عدم التفرق بينهما ولا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل **(قوله بغير محرم)**  
 أي من جهة الحر فلو كان محرما غير رحم كالمرضاة أو وجد من النسب غير ما من الرضاع كابن عمه ساهو  
 عمه رضاعا فهو كالابن ط **(قوله والحال أن الابن عسر)** كذا قيد في الخاتمة والبزاية والخلاصة  
 والظهيرية وكثير من الكتب وظاهره يخالف الحكم المذكور ومع يساره لان المفهوم في التصانيف جهة يعمل  
 به رد على الشر نيلانية تقيد البع للعبة يساره وأعمال الابن بفساد الابن المورس بغيره على دفع الآخرة  
 لأم نظر الصغير اه قلت والمراد من هذه الآخرة حضنة كالمفهوم ومن سياق كلام المصنف تبعا  
 للفتح والبرر والعبر خلافا في العزيمة على العزوم أنها آخرة الرضاع والمراد يساره للعبة قد ترمي على  
 الانطلاق على الولد كالمفهوم ظاهر إذ لا وجه لتقديره بنسب **(قوله والعمه تقبل ذلك)** أي ولو وجد أحد من  
 هو مقدم على العمه تبرع بالعموم ذلك بشرط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شر نيلانية  
**(قوله ولا تمنعه من الام)** أي من رزقها وتعهدها **(قوله أو تدفعه للعبة)** صريح في أنه يترع من الامم  
 ان الام لو طليت آخر على الارضاع ووجدت متزوجة قد ترضعه بعد الام كما صرح به في البدائع ولكن  
 هذا اذا قبلت مسخرة للحضنة وفي مستلنا حفظ حقها منها فلذا يترع منها ومثلها ما وزوجت أجنبي وصارت  
 الحضنة لغيرها كالاحتفاظ بالبرهها أن تزبه أو ترضعه عند الام **(قوله هل المذهب)** لم أر هذه العبارة  
 لغيره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون نص المذهب بل يحتمل الترجيح تأمل ومقابله ما تامل  
 ان الام أولى **(قوله بجنتي)** هو شرح الزاوي على مختصر القدوري وذلك حيث قال في الفتاوى وهل يرجع  
 الم أم أو عمه على الاب إذا أسير عما اتفق على الصغير ثم رجع بعض الكتب لا يرجع من يؤدى النطقه على  
 الاب وعلى الاب بخلاف الام إذا أسير زوجها ثم رجع ثم رزقه اختلاف المشايخ اه وهذا مفرض  
 فيما إذا كان الاب عسرا او وجبت نفقة الولد على جهه أو عتقه أو أمه فالأم ترجع على الاب إذا أسير وفي الم  
 والعمه الخلاف المذكور فلا يصلح لذكر هذا هنا ولان كرام لان الكلام في العمه اذا أخذته لخدمته بصحبا  
 واداء كل لها الرجوع فلا فائدة في أخذها من الام الآن يقال مراده أن لا ترجع بأجرها لحضنة وأما النفقة  
 على الولد اذ لم يتبرع بها فهل لها الرجوع بها على الاب قبل تم تأمل **(قوله والعمه ليست بقيد الخ)** هو  
 بحث صاحب العبر ذكره في الباب الثاني قال بل كل حضنة كذلك بالولي لأما من قرابة الام وقال ولم أر من  
 صرح بأن الأجنبية كالعمه اذا كانت متبرعة لا تقاس على العمه لانها مضافة في الجملة وقد ذكر السؤال  
 عنها في زماننا وظاهر المتن أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمه لأن لا يوجد

أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه  
 ولست ذلك الولد قبل الكناية  
 لا تستغفر من بخدمة المولى  
 لكن ان كان الولد رقيقا كن  
 أحق به لانه للمولى بجنتي  
 (أو متزوجة به بغير محرم)  
 الصغير (أو ابنت ان تزبه  
 بغير ما في الحال اب (الاب  
 عسر والعمه تقبل ذلك)  
 أي تزبه بصحبا ولا تمنعه من  
 الام تأمل لأم أم أن عسره  
 بغير ما أو تدفعه للعبة (على  
 المذهب) وهل يرجع الم  
 والعمه على الاب إذا أسير  
 قبل تم بجنتي والعمه ليست  
 بقيد فيما يظهر وفي المنية  
 تزوجت أم صغير فولي أبوه  
 وأواند ترضيه

نقل اه قلت وفي القسطنطيني بعد كلام مائه وفيه اشارة الى انها اى الام اولى من المردوان قلت احرا  
 الحر لم يطلبه والاصح ان يقال لها امسكه اوافضه الى الحرم كفى النظم اه فهذا هو الحق في ان العمة خير  
 قبل مثلها بقية المصالح وفي ان غير الحرم ليس كذلك وفي حاشية الطحاوي على الجبر ان هذا تنقحه حسن  
 صحيح قال وقد سئل عن صغيرة لها أم تطالب بأحد المثل وبشأن ابن عم ثم رخصتها بما يجب أوجب  
 بأن أمه دفع الام لكن بأحد المثل فقط لان تلك كالأجدية لا حق لها في الحضانة أصلا فلا يترتب عليها الا في دفع  
 الصغير لها ضرره ولا يعتبر معها الضرر في المال لان حومة دون حومة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة  
 والحالة عند السارق لا يدفع اليها اذا ضرر على المولى في دفع الا حرمته ثم بعد هذه المسئلة لا تخفى فقد قل  
 من تغفل اه قلت وبذلك لو كان الاب حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد او ادا الابن بيته عنده  
 بمال نفسه لا يسقط حق الام مع ان الاب أسفق من الاجنية نعم لو كان الاب أم وأخت عنده فحضر الولد  
 بمسألة بالارض من هو أحق منها بالارض قالوا ان تربيه عند الاب وهذا كثير الاكن هذا اذا طلبت الام  
 أو على الحضانة فالوترعت بالحضانة وطلبت الاجرة على الارضاع وقال الاب ان أختي تزعم بمسألة  
 تكون اولى ولكن يقال لها ارضعي في بيت الام لان ذلك لا يسقط حضانتها كإمام تربية ذلك (قوله)  
 بالنفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فخرج وظاهره ان المراد نفقة الصبي والظاهر ان أجرة الحضانة  
 كذلك تأمل (قوله) بما قلناه (هذا) لم يل من المصنفان بعد ان نقل في المتكلام المنية قال له ووجه  
 لان رعاية المصلحة في إقامته اولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاسنى اه  
 والمراد بالاجنبي زوج الام وفيه نظر فان الوصي اجنبي زوج الام اذا لم يذكره رحم محرم منه فالاولى  
 الانتصار على ان دفعه لام مصلته فزاد في ابقائه مكانة اولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام  
 أسفق عليه من الوصي وهي اهل الحضانة في الجلب يختلف الوصي ولا يخالف هذا ما عندنا آ نفعان الرمي  
 حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك مندرج في دفعه لاجنية التي لا حق لها في الحضانة أصلا بخلاف الرمي  
 حتى لو طلبت الام التزوج بالاجنبي تربيه ببقعة رد وتبرع الوصي بشئ ان يدفع اليها اذ على قياس  
 ما ذكره الرمي ولا يترتب ع الوصي تأمل ثم لا يخفى ان هذا كله معدوم وجوده تبرع عن اهل الحضانة  
 كالعمة والحالة الا نهى أحق من الام والاجنبي (هـ رتبته) وقعت حادثة الفتوى ثبات منها قد بما وهي  
 صغيرة ماتت أم موثر كنهه مالا ولا أب معسر وجمدة أم أم وجمدة أم أم متروجة بجمدة أرادت أم أمه تربيه  
 بأجر وأم أبيه رضى بذلك بما ما يجب بأنه يدفع للمترعة أخذها لمحالها فانه اذا دفع لام اسقطت الحضانة  
 ابقاها له مع كونها ربي في حجر زوجها الاجنبي فبالاول دفعه لام أبيه المترعة ابقاها له مع كونه في حجر  
 أبيه وحده الشوقين عليه وكنيت جعته بارسالة جعته الا انه عن أخذ الاجرة على الحضانة فانه أصل  
 (قوله) والتمه ابن عصفار في بعض النسخ والتمه ابن المير بيبه مصابو هي الطهر (قوله) ولا حضانة  
 له) أم قالوا له حاشية كالعمة والحالة فهي اولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج باجنبي ومن ابن الم  
 لتقديم ما عليه الطاهر أنها اولى ولو طلبت النفقة لانهم بالحاشية حقيقة (قوله) فلا حق اى الالتزام المقوم  
 من التزمه وجهه ان ابن الم له حق حضانة العلامة حيث لا حاشية فيه والام ساقطة الحضانة هنا والظاهر  
 ان ذلك وان طلب النفقة ايضا انه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت الساماني كتب كذلك (قوله) ولا تعتبر  
 عليها) أي على الحضانة والاصواب ان يقول ولا تعتبر على الارضاع كما يذكركه المصنف في باب النفقة فحيث  
 قال ليس على أمه ارضاعه اذا تعينت وهذا تندفع المصلحة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه يعني  
 أنها تعتبر على الحضانة فهو أحد قولين في المسئلة كإبائي والا فكيف يصح أن يعيش على قولين متقابلين  
 (قوله) ان لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الحاشية في مقام تعين الارضاع فهو مؤيد لما صوابه وقوله وسجيء  
 في النفقة مؤيد لما قلنا ايضا فانه هو الذي سجيء هناك (قوله) فتنتقل للجدة) أي تنتقل الحضانة من ابى الام

بالنفقة قدره ثوارا دوسيه  
 تربيه بهادفع اليه لاله  
 ابقاء له وفي الحاشية  
 تزوجت باجنبي وطلبت  
 تربيه بنفقة والتزمه ابن  
 عصفار ولا حاشية له  
 ذلك (ولا تعتبر) من لها  
 الحضانة (عليها) اذا تعينت  
 لها) بأن لم يأخذ ربي  
 صغيرها اولى بكن لا يولوا  
 للصغير ماله يلقى حاشية  
 وسجيء في النفقة واذا  
 أسقطت الام حقها صارت  
 كريمة أو تزوجت فتنتقل  
 للجدة تعتبر

في الاستحقاق كالجدة ان كانت والا فلي رباها فيما يظهر واستظهر الرجحان هذا الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لان معها ثبت شأنا فبفسط الكائن لا المستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لغيرها فلا رد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء من الفقهاء أن السعدو مسئلة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه وأسقطت حقهما من الحضانة فحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير ولئن أسقطت الزوج حقه فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلاف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فتقبل بالاول فلا تنصرف اذا امتنع وتوجه به واحد وعلمه القنوي وقيل بالثاني فتصير مثلها للفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندوا في نحو اخر زادوا أيده في الفسخ عما في كافي الحاكم الشهيد الثاني هو جمع كلام محمد بن مسلمة الخلع المذكور قال فاما إذا أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البصر ما ترجع قرأنا في المختلف والاولى الاثنا بقول الفقهاء الثلاثة لكن بقدمه في الظاهر به بان لا يكون للصغير زوج محرم حيث لا يصح له ان لا يصح الولد أمالوا امتنع الام وكله حدة رضى بما ساءه دفع اليها لان الحاضنة كانت حقا لام فصع اسقاطها حقها ونزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في الحطب بالمال أسقطت حقها في حق الولد فصار بنته المنة أو التزوجة فتكون الحدة أولى اه مافي البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك ان مافي الحية يدل على أن لكل من الحاضنة والمحتون حق في الحضانة ومثل ما قلناه من الفقهاء أبي السب وقول من قال انما حق الحاضنة فلا يصح حمل على ما إذا تم تعين لها واقصر على أنما حقها لان المحتون حيث لا يصح مقبول وجود من يحضنها غيرها ومن قال انما حق المحتون فتصير محمول على ما إذا تعينت واقصر على أنما حقها لعدم من يحضنها غيرها اذ الدليل على ذلك أيضا ما مر من الظاهر به حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر انما تجبر بعدهم اذ لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهر ان مافي الظاهر به ليس بظاهر لما في الفسخ من انه اذ لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فليقلل لانه في ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين فقيدهم الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا لو كره من قلبيها فانتقم هذا التصريح (قوله لانه) أي الحاضنة فذكر الصغير نظر القنوي ط (قوله أجبرت بلا خلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرنا من التوفيق (قوله وهذا اجماع الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعلمه مسكبان وجد غيرها وامتنع وبعبارة البصر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنع ومعرض على من دونها من الحاضنة فامتنعت أجبرت الام لمن دونها (قوله وحيث لا) أي حين لم يوجد غيرها اولا أو لم يجد لها ما قامت بالمرء واجب عنها سرا ط وهارة الجوهرة اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه مسبقته من الهلاك وعليه لأجل لها اه فكلام الجوهرة في الرضاع وكان الشارح حاس الحاضنة عليه لكن الظاهر ان مافي الجوهرة بحث منه كك ما يشعر به قوله وعليه لأجرة لها ويختل مع مافي الهندية وغيره قالوا سؤ حوله من تركه شهر راتم مضى ولم يأخذ ندى غيرها تجبر على ارضاعه الجارية فان امتنعت أمها استحق الاجرة والاقيل تجبر على ارضاعه بما جاز وأبى بقضا شيخ مشايخنا الساجاني قال البر جدى تجبر الام على الحضانة اذ لم يكن لها زوج والتفتة الى الاب وفي المنصور به ان أم الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليها وعليه القنوي وقال الفقيه أبو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغيرة وبه أشد الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ من الجبر اه ويأتي بيان وجهه قريبا (قوله اذ لم تكن منكوحه ولا مفقده لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمافلو كانت غيرها فانظروا استحقاقها أمرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو بعد فوج لغير الاب فانها استحق الاجرة عليها لكن اذا كان لنا كبحر بالصغير والافلا حضانة لها كبحر هذا وقال المصنف

(ولا تقدر الحاضنة على ابطال الحق الصغير فيها) حتى لو امتنعت على ان تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد ليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فصح وهذا اجماع ما لو وجدوا امتنع من القبول بغير وجه فلا يجوز لها جوهرة (وأنسحق) الحاضنة (أمرة الحضانة) اذ لم تكن منكوحه ولا معتدة لايه

قوله أي حين لم يوجد جد كذا بالاصل للقابل على خط المرافع والذي في ط أي حين اذ لم يوجد جد محصنة

في الموهبى أنه لا حاجة الى قوله اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لان الظاهر وجوب أجرة الحضانة لها اذا كانت أهلا وما ذكرنا من شرط لوجوب أحوال الرضاغ لها لانها انما تتأجر له اذا لم تكن منكوحه أو معتدة اه ونازه الخبير الرملى في حاشيته على المخبر بان امتناع وجوب أحوال الرضاغ للمنكوحه مقومه بتدريجى لوجوبه له لمباديانه وذلك موجود فى الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علمت مما تقدمناه أن نقا أن الأجره تستحق مع وجود الجبر ولا تنافي الى وجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لم لو جبت على أبيه ولو غنيا والافن مال الصبي كان من جعلنا الاضاف على حاشيته التى جبت نفسها لاجله من التزوج ومثلها أجرة ارضاه فلم تكن أجرة خالصه من كل وجه حتى يناقها الوجوب بل لها شبهه الأجره وشبه النفقة اذا كانته منكوحه أو معتدة لا يسه لم تستحق أجرة لاهل الحضانة ولا على الرضاغ لوجوبهم معا عليها ديانة ولان النفقة ثابتة لها بدوهم باختلاف ما بعد انقضاء العدة فانهم استحقوها لاهلها بشبه الأجره وعن هذا كان الأول وجه عدم الفرق بين معتدة الرجعى والباين كما هو مقتضى إطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيحها فانه ذكر فى الرضاغ اننى معتدة قال باين روايتين وأورد دليل عدم الجواز لكن ذكر فى الجواهر وغيرهما جميع الجواز وبقي عمله فى الباب الآتى (قوله وهى غير أجرة ارضاه موقوفه) قال فى البصر فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاغ وأجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومثله فى الشرب نباله (قوله عن السراجية) المراد بها نفقة تادى سراج الدين فأرى الهداية فانه فى الباب الآتى عز ذلك البها صرح بما لا يحل لتريدي المصنف لا يستعمل انه أرادهم الفتاوى السراجية المشهور وقمع قوله لى لم أقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لا يسه نقد له فى البصر السراجية ولم أره فيها فان صواب فتاوى فأرى الهداية سئل هل تستحق المطلقة أجرة بسبب حضانة ولها خاص من غير ارضاعه فأجاب لم تستحق أجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى الخدم يلزم به اه وأخفى بذلك أيضا صاحب الجبر فى فتاوى كذا فى الخبر وهو مسمى عليه من النهر وقد مناهه فهو من قولهم فى مسئلة العمه والاعمال ان الأب معسر (قوله خلافا لما نقله المصنف) حيث قال بعد نقل كلام فأرى الهداية لكن بشكل على هذا الاطلاق ما فى جواهر الفتاوى قال سئل قاضى القضية غير الدين فاضحان من المبتوتة هل لها أجرة الحضانة بعد طعام الولد فلا والله تعالى أعلم اه قلت يمكن جعل للمبتوتة على المعتد من طلاق بات فهو مسمى على احدى الروايتين فى البان كما قدمناه فقال لكن التشديد بعد طعام الرائد لم يظهر لى وجهه ولعله لكونه الواقع فى سادنة الفتوى (قوله وقال نعيم الأئمة المختار ان طلبة السكى) فى نقض البصر عن التفريق لا يجب فى الحضانة أجرة المسكن وقال آخرون يجب ان كان الصبي مال والا ففى من يجب عليه نفقته اه وفى النهر وينبى ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الأجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب النهر ليس من أهل الترجيح فلا يعارض ترجيحنا جميع نعيم الأئمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب أجرة المسكن ليس مبنيا على وجوب الأجر على الحضانة بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها أم لا بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها أجرة مسكن انقص فيه الولد بل الوجه لزمه على من تازسه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخبر الرملى عن المصنف انه اختلف فى لزومه والاظهر الازم كلى بعض المشتريات قال الرملى وهذا يسهل من قولهم اذا احتاج الصغير لخدم يلزم الأب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتد من الشبهة مخالفا لما اختاره ابن وهاب وشيخه الطرسوسى والحاصل ان الأجره لزمه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن أمالو كلن لها مسكن يمكنها أن تنقص فيه الولد يسكن بها لها فلا لزم احتياجه اليه فينبى أن يكون ذلك فوفية ابن القولين ويشير اليه قول آخر فخص وليس لها مسكن ولا يفتنى ان هذا هو الارفق للعاينين فليكن ما به العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) فتمناه عن فتاوى فأرى الهداية (قوله قال شيخنا) يعنى الخبر الرملى فى حواشيه على الجبر فافهم (قوله ونرا عدا

مطلب فى لزوم أجرة مسكن الحضانة

وهى غير أجرة ارضاهه ونفقته كفى البصر عن السراجية خلافا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفى شرح النقاية للباقانى عن البصر المحيط سئل أبو شخص عن له المسائل الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال صلى الأب سكاها جميعا وقال نعيم الأئمة المختار انه عليه السكى فى الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خدم يلزم الأب به وفى كتب الشافعية مؤنة الحضانة فى مال المحضون لوله والا ففى من تازمه نفقته قال شيخنا





بحارم (قوله واذا جمعوا الخ) أي كعنين ط وينبغي إسقاطه والاستغناء عنه بما يأتي فانه راجع لكل  
 ح (قوله سوى فاسق) استثنى من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا العصباء الفاسق ولا إلى مولى العتاقة  
 تحرراً عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوان والأعمام غير مأمونين على نفسها وأموالها التام  
 اليهم وينظر القاضي امرأة بقتله أمينة فبسلها البهائي ان تبلغ (قوله ومعتوه) في نسخة ومعتق أي  
 بكسر التاء قول البحر المذكور إلى مولى العتاقة وفي الفتح يدفع الذكرا إلى مولى العتاقة لانه آخر العصباء  
 ولا يدفع الاثني اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتاقة امرأة أن يدفع الاثني المهادون الذكور  
 (تنبيه) اشتراط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان للمولى اليهودي أخوان أحدهما مسلم  
 يدفع للمولى لانه حصته لا للمسلم اه (قوله وان عمل شقة الخ) أما إذا كانت لا تشقى كبت سقعة لا  
 ولا من لانه لا تشقة وكذا إذا كانت تشقى ولكن مأمونا بحر بحثوا أي يد بمافي الصفة وان لم يكن الجارية  
 غير ابن الم لا اختيار للقاضي ان أراد أصغر منها اليه والوضع على يد أمينة اه قلت مافي الصفة على في  
 شرحه البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة البعير إلى الأصل اه وهو ظاهر في أنه لا حق لان العرفي  
 الجارية مطلقاً وان القاضي دفعها لاجنسية ولو مأمونا بحيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن  
 القاضي الاختيار وقد رد الرمي ما بحث في البحر بقوماً فالتوا به تعليمهم بان ابن الم غير محرم وانه لا حق لغير  
 الحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت هذه هي أن تشقى فتقع الفتنة فحسم من أمه (قوله)  
 ثم اذا لم يكن عصباً الخ) أماد ان العصباء مقدمون على ذوى الارحام الذكور والمراد العصبية المستحق اذ لو لم  
 يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخلام والخال كالصريح في البدائع والمراد بنوى الارحام من  
 كان منهم محرماً استراض ابن العم والحالة كباقي (قوله فتدفع لخاله) كان ينبغي أن يذكر أولاً  
 الجدلام في الهندية انه أول من الاخلام والخال اه (قوله ثم لام) الذي في الترتيب لا يسهن البرهان  
 وكذا في الفتح ثم لا بلام (قوله برهان وعين بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر وهو  
 الاول لانه في البحر لم يعمد إلى البرهان والعين (قوله فان تساوا) كانوا أشقاء معتملاً (قوله ولا حق لولد عم  
 الخ) كان المناسب التعبير بالبند بدل الولدان الولد يشمل الذكراً والاثني وقد مر أن ابن الم له حق في  
 الغلام دون الجارية وأما الفرق بين الجارية المشتقة وغيرها فقد علمت مافي فافهم وفي البحر لا حق لبنت  
 العمدة والحالة لاثنين غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه  
 ووجه الاول في أن العمدة والحالة مقدمتان على العم والحالة مع انه لا حق لبنتهما ومقتضاهما لا حق لبنت  
 العمه ونحوها في حضنة الجارية ولا ابن العمدة في حضنة العمدة وبنيت عملاً لاشبهان الحضنة بالعمدة كما علمنا  
 الم تناولوا من ذكره تأمل وستلخص صغيره جداً ثم وبنيت عملاً لاشبهان الحضنة بالعمدة كما علمنا  
 ذكرنا من الهندية أمالو كان الصغير أثني فان قلنا ان لبنت العمدة حق الاثني ينبغي قدعها على الجدلام  
 لان النساء أقدر لكمة خلاب مامر من الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة اللمبة) أشار إلى أن مافي الكثر  
 من التقيد بالام اتفقي بل كل حاضنة نعمة كذلك كبحر في خزنة الاكل بحر (قوله ولو بحسبه) بان  
 أسير زوجها وأب (قوله بسبع سنين) فانه هذا الظاهر في الاثني لان الذكور تشقى حضنته بالسبع حوى  
 (قوله أو أن يتخاف) أشار إلى أن قول المصنف أو يتخاف منصوب بان مضمر بعد أو التي بمعنى أن كافي  
 الفتح وهذا إذا دعي الولاية فظاهرها انه أضعف أن يألف الكفر تزعم منها وان لم يعقل ديناً بحر قال  
 ط ولما لا الكف الكفر والظاهر أن يألف الكفر تزعم منها وان لم يعقل ديناً بحر قال  
 الحزبان وان ضعف ضم إلى ناس من المسلمين وقول البحر لم يزعم منها بل يضم إلى ناس من المسلمين فبحر وب  
 والظاهر ان لم زادوا الاتفاض تأمل (قوله بنكاح غير محرمه) أي سوا دخل بها ولو كان ينبغي أن يقول  
 غير محرمة النسبي لان الرضاى كلاجنسي سقوط حضنتها برمي قلت وبني أوله لم يكن للعلام سوى

مطلب لو كانت الاخوان  
 الاعمام غير مأمونين  
 لتسلم الحضنة اليهم

واذا اجتمعوا فالأدورع ثم  
 الاسن اختيار سوى فاسق  
 ومعتوه وان عمل شقة وهو  
 غير مأمون ثم اذا لم يكن  
 عصبية فاذوى الارحام فتدفع  
 لخاله ثم لابنه ثم لأمه  
 ثم لخالها لا يورث ثم لأمه  
 وبني بحر فان تساوا  
 فاسلمهم ثم أوردهم ثم  
 أمهم ثم لولد عم  
 وعمدة وخال وخالة لعدم  
 الحرمة (و) الحاضنة  
 (النمسة) ولو بحسبه  
 (كاملة مالم يعقل ديناً)  
 ينبغي تقديره بسبع سنين  
 لعمدة اسلامه حيث ذكر  
 (أو) الى ان يتخاف أن  
 يألف الكفر فيزعم منها  
 وان لم يعقل ديناً بحر  
 (و) الحاضنة (سقط عنها)  
 بنكاح غير محرمه أي  
 الصغير وكذا بسكاها بعد  
 المفضين له مافي الفتنة  
 لو تزوجت الأم باتسحر  
 فأمسكه أم الأم

ابني هم تزوجت أمه أحدهما أن لا سقط حقها لأن الآخر أجني منه فلا ما تدفعه اليه بل يباؤه عندها  
 أولى واحتز زعمالو كل تزوج بالجنه الخ إذا تزوج الأم أو الخالة الم ونحوه (قوله في بيت الراب) بشديد  
 الباء اسم فاعل من الترية وهو زوج الأم والوالد يسه (قوله فلا رب أخذه) أي إذا لم يكن لها مسكن  
 وطلبت من الأب أن يسكنها في مسكن فان السكى في الحضانة عليه كس (قوله الفرق بين الخ) استظهر هذا  
 الخبير المولى أيضا بقولهم أن زوج الأم الاجني بطنه تزاد أي قليلا وينظر اليه شررا أي نظرا لبغض وهذا  
 مفقود في الاجني عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شي فان الراب إذا كان كذلك فالاجني  
 أولى بكاه والمشاهد اه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحاضنة اذا كانت أكل وحدها وابنها معها فلها  
 حق لا للاجني لسهولة طلبها ولا على والدها بخلافه اذا كانت في عيال ذلك الاجني أو كانت زوجة  
 وأنت طعن ان سقوط الحضانة بذلك يمنع الضرر عن الصغير فنبني للمعنى أن يكون ذكرا بصيرة ليرأى الصلح  
 والوداعه فانه يكون له قر يسبغ غسله يبقى مونه ويكون زوج أمه مشغول به يعزله بقرائه غير يفرسه  
 أخذ منها الولد وبؤ فيها أوليا كل من نفقهه أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تذهب أخشاف ما يؤذيه  
 زوج أمه الاجني وقد يكون له اولاد يخشى على البنات منهم الفتنة فكأنهم كلهم مفقودين أو انما خشي  
 شيئا من ذلك لا يعلل له تزوجه من أمه لا ندر أمر الحاضنة على نفع الولد وقد مر من البدائع لو كانت الاخوة  
 والاعمام غير أموين على نفسها أو مالهات لم يلزم اليهم وقد منى العدة عن الفسخ عند قوله ان المختلعة لا تخرج  
 من بيتها الا صلح أنا الحق أن يطر في خصوص الواقع فان علم غرضها عن المعيشة لم تخرج  
 أفتاهما الحل لان علم قدرتها (قوله قال) أي في النهرو أصله الجرح حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي  
 ليس بمحرم كابن القوي كالا جني هنا اه أي فإذا تزوجته سقط حقها وأنت تشير بأن هذا لم يرض  
 فيها إذا كان مستحق الحضانة أقرب بمنه فالويلكم غير وكن الولد كرايبي عند أمه وكذا لو كان أثنى  
 لا تنسب أو كان ساموا ناهي ما يحتمل في الجرح فافهم (قوله البائنة) أما الرجعية فلا يقمن انقضاه العدة فيها  
 نهر ومقتضاها العود في البائنة قبل انقضاه العدة عنهما اقتضى في البتة لزوم جرح وولم وجهه ارتفاعه بلية عليها  
 فلا ضرر لولده عندهم في ذلك تأييدا لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا أي تعود الحاضنة ولو  
 زالت بعينون وردت مزال المانع ذكر العيني وغيره فلا حسن ويده والحق في الراب والماتعة اه (قوله زوال  
 المانع) أي ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود وقولهم يسقط حقهما عنه منع منعا ماع  
 كقولهم يسقط النفقة بالتشوز والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أماده في النهرو قد يقال ان الساقط لم يعد  
 بل عا دحق جديد لقضاء سببه بخلاف سقوط الشفعة لان حق واحد كالجرح قد يدبر (قوله والقول لها الخ)  
 أي لو ادعى تزوجها أو أنكرت فالقول لها ولو أثرت به لكها ادعت الطلاق فان لم تعد من الزوج فالقول لها لان  
 صيته ودينه ان يكون مع الميمن في الحضانة نهر ووجه الفرق ان دعواها اطلاق العين لما أطلقه الشرع  
 بدون تصديق قبل ولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن كل و يشرب ويستغنى وحده  
 والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يظهر للماء سلامه من وقيل بجرد الاستغناء وهو التطهر من نجاسة  
 وان لم يقد على تمام الطهارة زبأ أي الطهارة الشاملة للموضوء (قوله وقد يسبح) هو قر يسبح من الاول  
 بل عنه لا نجد تذيلا يستغنى وحده الا ترى الما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مر وصاياكم اذ بلغوا  
 سبعا والامر حال يكون الا بعد القدرة على الطهارة زبأ (قوله وبه يغتسل) وقيل يسبح سبعتين (قوله لانه  
 الغالب) أي الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان كل الخ) أفاد أن القاضي لا يخالف أحد هاهنا  
 بنظر فمأذ كر كافي المص من الظهيرة ووجهه أن البنات للذكور ولا على أحد هاهنا إبطال حق الولد من  
 كونه عند أمه قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبر) أي ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كجلى  
 الماتق وفي الفتح ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغناءه من الأم لان نفقته وصبا عليه بما لا يجاع اه وفي

في بيت الراب فلا رب أخذه  
 وفي البحر قد ردت فيما لو  
 أسكنته الخالة ونحوها في  
 بيت أجني غزبه والظاهر  
 السقوط قياسا على ماس  
 لكن في النهر والظاهر  
 صدمه للفرق بين بين  
 زوج الأم والاجنبي قال  
 والرحم فقط كابن الم  
 كالا جني (وتعود) الحضانة  
 (بالفرقة) البائنة زوال  
 المانع والقول لها في نفق  
 الزوج وكذا في تطليقه  
 ان أبيه من لان صيته  
 (والحاضنة) أما وغيرها  
 (أحق به) أي بالفلام حتى  
 يستغنى من النساء وقد  
 يسبح وبه يغتسل لانه الغالب  
 ولو استغنى في سنة فان كل  
 وشرب ولبس واستغنى  
 وحده دفع اليه ولو جبر

والا (والام والجدة) لام أولاب (أحق بها) بالصغرة (حتى تحيض) أي تباع في نكاح الرواية ولو انظروا في حبيضا قالوا لأم بعر بها  
 وأقول ينبغي أن يحكم سبلو بعمل بالغالب عندنا كح حتى يحتمل الفسالم وتزوج الصغرة وبذلك الزوج صبي (وغيرهما أقبح) ما حق  
 تشبهى) وقد توسع به يفتي وبنت إحدى صهر مشبهات لها قالوا بل (ومن محمدان) (١٩٥) الحكم في الأم والجدة كذلك

وبه يفتي لكثرة الفساد  
 زلي وأراد أنه لا تسقط  
 الحضانة بتزوجها مادامت  
 لا تصلح للرجال الأفرودة  
 عن الثاني إذا كان يستأنس  
 بها كالحق القنينة ولي  
 الظهير بامرأة قالت هذا  
 ابنك من بقيق وقدمات أمه  
 فاعطى نفقة فقال صدقت  
 لكن أسلمت وعوفي  
 منزلي وأراد أن أخذ الصبي ينع  
 حتى يعلم القاضي أم هو غرض  
 عنده لتأخذ له أن أقربائها  
 جسده وخصنته ثم أدى  
 أحبيها فقيرها واذ يحتمل فإن  
 أحضر الأب امرأته فقال  
 هذا ابنك وهذا ابني  
 منها وقالت الجدة (بما هذه  
 ابني) وقدمات ابني أم  
 هذا الولد قال للرجل  
 والمرأة التي معه يدفع الصبي  
 اليها لان الفراش لهما  
 فيكون الولد لهما كزوجين  
 بينهما ولما دعى الزوج  
 (أنه ابنه لهنها) بل من  
 غيرها (وعكست) فقالت  
 هو ابني لانه (حكم بكونه  
 ابنا لهما) لما قلنا وكذا  
 قالت الجدة هذا ابنك من  
 بقيق المية فقال بل من غيرها  
 قال قوله وبأخذ الصبي

شرح المجمع وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أحضر الأب أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه  
 وتعلمه اه وفي الخلاصة مؤثر هذا إذا استغنى الغلام وبلغت الحارفة فالعصية أولى بعدم التقرب فالأقرب  
 وأحق لأن العرف حضانة الجارية اه قلت في ماذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصية ولا وصي قالوا ظاهر  
 أنه يترك عند الحاضنة إلا أن يرى القاضي غيرها أولى به والله أعلم (قوله والا) بأن فقدت الأم بعد أو بعضها  
 لا يدفع إليه ط (قوله والجدة) أي وإن علت ط (قوله أي تبلغ) وبلغها ما بالحيض أو الانزال أو  
 السن ط قال في البر لها بعد الاستغناء محتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة في ذلك أقدر وبعد  
 البلوغ محتاج إلى التصديق والحفظ والاب في أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد  
 الآتية (قوله فالقول لأم) لانه يدعى سقوط حضانة بعر (قوله وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال  
 وأقول ينبغي أن ينظر إلى حسنها فإن بلغت سن التكليف فيمالة لا تفي غالباً بالقول به والا لهما اه والذي ينبغي  
 الرجوع إلى الصغرة فإن ادعت البلوغ في من يحتمل صدق كاهو المصرح به في باقي الأحكام أمّا إذا رجعت  
 (قوله مشبهة للثقة) بل في صهرات بالغ بنت تسع فصار مشبهة لها فافا سألنا في (قوله كذلك) أي  
 كونها أحق بها حتى تشبهى (قوله وبه يفتي) قال في البر بعدة بل تصبها لما حصل أن الفتوى على خلاف  
 ظاهر الرواية (قوله وأما) أي المصنف بقوله حتى تشبهى من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها)  
 أي الصغرة (قوله مادامت لا تصلح للرجال) فإن صحت تسقط وسيأتي في أولها النفقات أن التي تشبهى  
 لوطه فيلادون الفرج يلزمه نفقة ولو كذا التي تصلح للخدمة والاستئناس أن أمسكها في بيته عند  
 الثاني واختاره في الصفة اه ومقتضاه أن يسألوها الرجال يكنى بالوطه فيما دون الفرج ولذا زعمت فقها  
 بخلاف من يسلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا تزعم نفقتها إلا أن رضى بها أمسكها في بيته (قوله  
 الأفرودة) أي لا يتزوج فيها أشارت إلى ضعفها وظاهر أنها إذا صلت الرجال قبل البلوغ وقد زوجها أورها  
 لاحضانة لهما اتفاقا وهذا ظاهر على القول المقتضى به لانه يظهر الرواية من قوله حتى تحيض فقضاء  
 الطلاق في تقييد أمادى البر أي تقييد قوله حتى تحيض بما إذا لم تتزوج (قوله وفي الظهيرية الخ)  
 دخول على المثنى ط (قوله لكن أمه) أي التي هي ابنتك (قوله لان الفراش لهما) لكون النكاح ثبت  
 بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفراش لهما (قوله وكذلك قالت الجدة) سيما جادة نظرا لزمها (قوله فقال  
 بل من غيرها) أي من امرأة أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسئلة الأولى فانه في الأولى اعترف  
 بأنه من ابنتها أو ابنتها جده (قوله وكذا بنت الجدة) بأن قالت جده أمه بل أمه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقتها  
 المرأة) بأن قالت صدقت ما أباها وقد كذب هذا الرجل ولكي امرأته ظهيرية (قوله لما قال هذا ابني  
 من هذا المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى لمصفا) أي انتهى كلام الظهيرية حال كونها لمصفا  
 أمادى أنه لم يأت بين عياريها بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صور المسئلة فافهم (قوله  
 ولا اختاروا لولدها) أي إذا بلغ السن التي يزعم من الأم يأخذ الأب ولا خيار للصغيرة لانه لقصر عقله  
 محتار من عند اللعب وقد صرح ابن الصبغة بغيره وأما حديثه صلى الله عليه وسلم خير فكلوه قال اللهم  
 اهده فوق لا اختيار الاقل يدعه عليه الصلاة والسلام ونعم في الفتح (قوله وأما) أي إذا ما ذكر من  
 ثبوت التخيير والافتراء بالغ مع زيادة تفصيل وتقييد ذلك فافهم (قوله يبلغ النساء) أي بما يبلغ به النساء

منها وكذا لو أحضر امرأة وقال ابني من هذه لانه يثبت ذلك به الجدة وصدقتها المرأة غالب أولى به لانه ما قال هذا ابني من هذا لمرأة فقد أنكر  
 كونها جسده فيكون منكرا الحق حضانتها وهي أقرب به بالحق انتهى لمصفا (ولا خيارا لولدها عندنا لمصفا) ذكرنا كان أوانتي خلافا  
 للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وإن أراد الافتراء لانه قد تمق يد زاده معز باليمين وأدله بقوله (باعت الجارية  
 مبلغ النساء بكرة)

فقهها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت في (٦٩٦) السن واجتمع لها ولى تسكن حيث أحبت حيث لا تخوف عليها (وان لم يبالا) يضمها الا اذا

لم تكن مأمونة على نفسها  
خلاب والجد ولاية الضم  
لانجرهما كالحق لا بد منه  
من الظهيرية (والعلام اذا  
عقل واستغنى برأيه ليس  
للانجره على نفسه) الا اذا  
لم يكن مأمونا على نفسه فلا  
ضمه لغيره فتنه أو عار وتاديبه  
اذا وقع منه شيء ولا تنفقه عليه  
الا ان يتبرع بحر (والجد  
مجنبة الاب فيه) فيما ذكر  
(وان لم يكن لها أب ولا  
جد) ولكن لها أخ أو عم  
فله ضمانات لم يكن مفقدا  
وان كان مفقدا (لا يمكن  
من ذلك) وكذا الحكم في  
كل عصة ذى رحم يحرم  
منها ما لم يكن لها أب ولا  
جد ولا غيرها من العصابات  
أو كان لها عصة مفقدا  
فالتفرق بها الى الحاكم فان  
كانت مأمونة خلصها  
تفرق بالسكنى والا وضعا  
(معد) امرأة (أمانة) قادرة  
على الحفظ بلانفرق في ذلك  
بين بكر وثيب (لانه حصل  
ظاهر المسلمین ذكره العيني  
وضميرهما فبالغ الذكور  
حد السكيب يدفعهم الاب  
الى محل ليكتسبوا أو  
يؤجرهم وينفق عليهم من  
أجرهم بخلاف الانثى ولو  
الاب مبيدوا يدفع كسب  
الابن الى أمين كالمبيد  
الاملاء (ويزاد مع  
الخلاصة (ليس المعاطعة)  
باتنا بعدتها (انثرو ج

من الحبس ونحوه ولو صدق له مكان أو ضم (قوله ضمها الاب الى نفسه) أى وان لم يحفظ عليها الفساد لو دبت  
السن بحر والاب ضريح فان الاحوال كذلك عند فقد الاب ما يحفظ عليها منها فحظر القاضي امره  
مسئلة تنقذ تسليمها كالحق عليه كالحق كما ذكره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة  
الرجحان في الحفظ الا اذا كانت مستنقولة لولا وفى كفاية الحفظ وقفا الغنم رأى البياض فهو أشيب  
وأشعث ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رجى (قوله لانجرهما الخ) الفرق ان الاب والجد كان لهما  
ولاية الضم في الابتداء بخلاف ما بعداها الى غيرها اذا لم تكن مأمونة أو ما غيرهما لم تكن له ولاية الضم في  
الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا بحر عن الظهيرية فلو ضمه فله نظر فان التوثيق مصرح بأنه اذا لم تكن  
امراة فالحضانة للعصبة على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجد الا ان يريد بقوله أما  
غيرهما العصبه غير الحرم كابن الم ومولى العتاقة فان ادعى لضم اليه كسبر وجارية الفتح الا ان تكون  
غير مأمونة على نفسها لا تقع بها فلا بد أن يضمها اليه وكذلك الخ والم الضم اذا لم يكن مفقدا ما كان  
لغيره يضمها القاضي عند امر أمينة اه وراذلي ولى وكذا الحكم في كل عصة ذى رحم يحرم منها اه  
وهذا الذى مضى عليه المصنف بعد (قوله والعلام اذا عقل الخ) كان يبقى الابتداء عصبته الا ان كان له  
آخ لان ما قبله لهما بعد هاتى الجارية ثم الراد العلم البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعبارة تال يلى ثم  
العلام اذا بلغ رشيد فله ان ينفرد الا ان يكون مفقدا نحو فاعليه الخ واحتارعا اذا بلغ معنوا هاتى الجوهرة  
ومن بلغ معنوا كان عند الام سواء كان ابنا أو بنتا اه وفى الفتح والمعتو ولا يصحرو يكون مفقدا لاه  
فالحق الجرح به نفسه ما فى الفتح وينبى أن يكون عند من يقول بغيره ولو امانه عند فاعلموا بالغ السن  
المذكور رأى الذى يترفع فيمن الام يكون عند الاب اه وتبعى النهى وهو المواقى لفقو اعتدائل (قوله  
فله ضمه) أى لا ولاية لغيره الا ان الجرح كذلك بل يغير من العصابات كالاخ والم ولم أر من صرح  
بذلك ولعلمهم اعتمدوا على أن الحاكم لا يمكنه المعاصى وهذا فى ما غير ما وقع فتعين الاقتناء بولاية ضمه  
لكل من يؤمن عليهم أفكاره ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لا سيما من  
يلزمه عاره وذلك أيضا من اعظم صلة الرحم والشرع امر بصلته او بدفع المنكر كما يمكن قال تعالى ان الله يأمر  
بالعدل والاحسان واشتاعى القرى وبهنى من المشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم  
وأيتى حاشية البحر الرملى ذكر ذلك بحثا أيضا وقال ولم أره ثم قال ثم أثبت النقل فيه وهو ما فى المنهاج  
والخلاصة والتارخانية وان لم يكن لاسى أب وانقضت الحضانة فمن سوا من العصة أولى الاقرب فالاقرب  
غير أن الانثى لا تدفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وانه فلهما قبل البلوغ ولذا لم يذكر  
فيه التفصيل بين كونه مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) أى من أحكام الكبر والتب والعلام والتاديب  
ط (قوله وان لم يكن لها) أى لغيرها كالمنداهى الكاف وكذا التيب كالحطه خلافا لغيره من الظهيرية  
وقد صرح المصنف بعد قوله بلانفرق في ذلك بين بكر وثيب (تنبيه) حاصل ما ذكره فى الويلاد ما بلغه  
اما ان يكون بكر امسنة أو ثيبا مأمونة أو غلاما كذلك فله ان يخلو واما ان يكون بكر اشابة أو يكون ثيبا  
أو غلاما غير مأمونين فلا يخلو ازلهم بل يضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الخ) كور حد السكيب) أى يحل بلوهم  
بلغ الرجال اذا ليس له اجبارهم عليه بمسده (قوله بخلاف الانثى) فليس له ان يؤجر من فعل أو تدمة  
تأخر شانه لان المستاجر يتلوا بها وذلك سوى فى الشرع حتى فى العترة وخيرة ومفاده انه يدفعها الى امرأة لتعلم احرفة  
كسخر يزويها طلة لا يحدود فيه وسياق تعلمه فى النفقات (قوله والاب بذرا) أى يقتضى منه اتلاف  
كسب الابن (قوله كالمبيد الا املاء) أى املاء الصبا تارخانية أى فان القاضي نصب لهم وسيا يحفظ  
لهم ما لهم اذا كان الامبيدوا (قوله ليس المطلقة باتنا الخ) اما المطلقة ترجع في حكمها حكم النكوحه ليس  
لها الخرج لان حق السكنى للزوج واما المنة فليس لها الخرج قبل انقضاء العدة مطلقا بحر وانما هو

ان المتوفى منها زوجها المطلقة في ذلك فلا ذلك بلاذن الاولياء لقيامهم مقام الابن وما فيه ضرر بالولد  
 ظاهر المنع اه وفي الاصل ان مقتضى المخرج خروج بعض الليل لان المراجعة الانتقال الى بلدة اخرى  
 وليس لها ذلك في العدة واما بعد انقضائها فلم ارفع قول الرمي لقيام الاولياء مقام الابن فيدمنها من ذلك  
 بعد العدة ايضا لكن سئل شيخنا عن العلامة العنقه منسلا على التركى من يدعى حقة امله جدلا  
 تريد امله السطر به من بلدته التي تزوجت فيها الى بلدة اخرى فهل جده منها فاجاب بان الواقع في كتب  
 الذهب ستور وليس هو حقيقه المسئلة بالمطلقة والاولى من احوالها في غيرهما ومما قد انجد ليس له منها  
 ومما قاله الخبير الرمي لم يستند فيه الى نقل فينبى التوقف حتى يرى النقل الصحيح فان العلم امانة فلا يحصل  
 مارا به مغلطه والله تعالى ووجه قوله بالتقدم بالاب والمطلقة فيحمل كونه لا حترار بقريته فخصصهم  
 هذا الحكم بالام المطلقة فقط ويحمل عدم مآلة الرمي والله سبحانه امل **(قوله)** لما انتقلت من القرية الى  
 مصر الى قرية ب كيانى **(قوله)** مطلقا سواء كان وطنها اهل اول وقع العقد به أولا بصر **(قوله)** من محل الى  
 محل أى في بلد واحد والظاهر انه لو كان بين المثلين تفاوت تمنع **(قوله)** الا اذا انتقلت الى **(قوله)** قال الرمي في  
 حواشي المنع هذا خطأ تتبع في سلب البصر ان ليس لها نقل من قرية الى مصر بينهما مائة وثلاثين ميلا فيحكم  
 لم يقل به أحد جله متناجر تدل به لغير اه وفي ط عن الهندية عن المحيط واران نقله من قرية  
 الى مصر جامع وليس ذلك مصرها وواقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا ان يكون المصير في يامن القرية  
 على التفسير الذي قلنا اه **(قوله)** وفي عكسها لا الخ أى في انتقالها من مصر الى القرية لا يمكن من ذلك  
 ولو كانت القرية قريبة لتضرر الولد بقلعة ما خلقت اهل السواد أى اهل القرى المجاورة على الجلفه **(قوله)**  
 الا اذا كان الخ استثنى من قوله وفي عكسها لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية ب أو من مصر  
 الى مصر ولزامه الشرح قوله ما انتقلت اليه يمكن جله مستثنى من قوله ليس المطلقة الخروج ولكن  
 كان حقه العطف بالاولا فاده ط **(قوله)** أى عقد عليها ووطنها أقاد ان المراد بالنكاح مجرد العقد وان  
 الاشارة بقوله لوطن فلابق جواز الانتقال الى البلدان البعيدة من شرطين كونها ووطنها وكون العقد فيها وفى  
 رواية الجامع الصغير اشترط العقد دون الوطن قال الرمي والاول أصح لان الزوج قد وليس التزاما  
 للمقام فغيرها فلا يكون لها لقلعة البها **(قوله)** ولو قرى بة فى الامع أى لو كان الوطن الواقع فيه العقد  
 قرية بخلافها لشرح البقاء فانه ضعیف كفى البصر **(قوله)** الادار الحرب استثنى من الاستثناء في المن  
 وقوله الا ان يكونا مستأنيين استثناء من قوله الادار الحرب أى لها الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه بان لم  
 يكن دار الحرب والزوج مسلم أو ذى فلو كانا مسلمين مستأنيين فلها ذلك كفى البصر والمنع والحاصل ان عبادة  
 اثنان والشرح في غاية الخفاء مع التطويل قال الطاهر والنصران يقال وللمطلقة الخروج باليمن من قرية الى  
 مصر قرية عاكسه ومن بلدته الى أخرى هي ووطنها ونكحها فيها ولو دار الحرب ولو زوجها بيا مناهة فلهذه  
 عبارة وحررنا جماعة معاملة **(قوله)** وهذا الحكم أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل به ط **(قوله)**  
 بكرة وغير الجدة من الحاضرات مثلها بالاولى كفى البصر **(قوله)** لعدم العديتها لان العقد على الزوجة  
 في وطنها دليل الرضا بافتها بالولاية ولا عقد بينه وبين الجدة **(قوله)** الا بة أى اذن الاب وكذا من حق  
 الحاضرات من الرجال ط تأمل **(قوله)** من اخرجاه أى الى المكان بعيد أو قريب يمكن ان تبصر فيه ثم ترجع  
 لانها اذا كانت لها الحضانة تنعم من أخذ منها فضلا عن اخرجها ففى النهر من تقيد به بالبعد أخذها بما يأتى  
 عن الحواشى غير جميع فانهم **(قوله)** من بلدته الظاهر أن غيرهما من الحاضرات كذلك ط **(قوله)** ما بقيت  
 حضانتها كذا في النهر وفيه كلام **(قوله)** فلو أخذ الخ ترجيع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب  
 بولده قبل الاستغناء له فى شرحه بما في من الاضرار بالام بائمال حضفا الحضانة قال فى البصر وهو يدل  
 على أن حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وهو صريح فيما قلنا اه

لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال  
 من محل الى محل شئى (الا  
 اذا انتقلت من القرية الى  
 المصر وفي عكسها) انصر  
 والوجه بقلعة بأخلاق أهل  
 السواد (الا اذا كان  
 ما انتقلت اليه ووطنها وقد  
 نكحها بمائة أى عقد عليها  
 في وطنها ولو قرى بة فى الامع  
 الادار الحرب الا ان يكونا  
 مستأنيين (وهذا) الحكم  
 (فى الام) المطلقة فقط (أما  
 غيرها) بكرة وأم ولما اعتقد  
 (فلا تغرد على نقله) لعدم  
 العديتها (الابانة) كما  
 تمنع الاب من اخرجها من بلد  
 أمه بلارضاه ما بقيت  
 حضانتها ولو (أخذ المطلق  
 وابصرها لتزوجها) جاز له  
 أن يسافر به الى أن يعود  
 حق أمه

لكن في الشرب لا يلهي من البرهان وكذا لا يخرج الابيه من محل اقلته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في  
الحضانة لاحتمال عودته بزوال المانع اه وهو المعلوم بما يأتي من فتاوى الرمي وبطله ما في الحلاوى  
كأنه قول ولا ينافي ما سار من شرح الجمع لاحتمال أن يراد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كفى  
السراجية) المراد بها فتاوى سراج الدين قارى الهداية (قوله وقبده المصنف الخ) وكذا قبده في النهر ولا  
ساحة له لانه اذا تزوجت وكان لها أهل للحضانة أو غيرها فلا يسر لابه أنه قد قبضها فقلنا من السفر به  
(قوله وفي الحلاوى) يعني القديس (قوله استرجاع الخ) أنت خبر بأن هذا يجوز على ما إذا لم يكن لها حق  
الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لا تمنع من أشدهم ما فصلنا عن أخواجه عنها إلى قرية أو بلدة قريبة أو  
بعيدة فتخلوا ما في النهر كبر ما فهم ثم لا يخفى أنه يخالف ما سار عن السراجية وما يأتي من شيخه الرمي بل  
ولما سار عن الجمع والبرهان لان ما في الحلاوى يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الارمق بالام ويؤيد ما في  
التأخرانية الولد متى كان متداخلاً في المجتمع لا يحتمل أن يحتمل النظر إلى وصى نعهده اه ولا يخفى ان السفر  
أعظم مانع (قوله كفى جانبها) أي كأنها اذا كان الولد عند والده الخرجه إلى مكان يمكنه أن يبصر ولده كل  
يوم (قوله لا يبصر على أن يرسله) وكذا يقال في جانبها وقت حضانتها ط وبطله ما قدمناه أن فاعن التأخرانية  
(قوله بأنه يسافر به بعد علم حضانتها) لم أر في الخبر به في هذا المثل (قوله وبأن غير الاب الخ) يوم أن  
غير الاب له السفر به أيضاً اذا كان عنده ولم أومن ذكر بل قال القهستاني فلا يخرج الاب إلا أن يستغنى  
ولا غيره ممن يستحق الحضانة قطرا المصغير اه والذي أتى به الرمي في السفر به هو أنه اذا تزوجت الام  
بأجنبي وللمصغير ان يهره طله قال في المنهاج للعقل وان لم يكن للمصغير أب وانقضت الحضانة في سواه من  
المصبة أولى الاقرب فالأقرب غير أن الاب لا تدفع عن غير المحرم ومثله في الخلاصول التأخرانية وغيرهما اه  
(قوله لا يبصر مرده) بلى قال الذهبي ونحذبه نهر (قوله فليصبر مرده) لانه وان أخرجه باذنكم الكهنا المسجون  
معهم لم تكن راضية بقراره فاذا ردها وحدها ثم طهرها لم يرددها اليها بخلاف ما اذا ثبت بانها وحده  
واقه سبحانه أعلم

### باب النفقة

(قوله هي لعنف الخ) النفقة مستقتن النفق وهو الهلاك تنفقت النابة نفقاً فهاكت أو من النفاق وهو  
الزواج نفقت السمة نفقا فارجب ذكر النكاح في كل ما فاؤد فون وجبته فاهيد على معنى ان خروج  
والله ايه مثل نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق ونفرو نفق  
يعنى أن ما ذكره بين لاصل ما دنيا وما أخذ اشتقاقها لوجه تسميتها فان بها هلاك المال ورواج الحال فلا  
ينافي قولهم أيضاً فان في اللغة ما ينفع الانسان على عباده ونحوه فانه بيان حقيقة مقتضى دلالة الوفاء اسم عين  
لا حديث عن هذا قالوا ان اللفظ قسمن لجدود هو ما يوافق مصدره اجرو فله اسول ومناه كرجل  
واسد ومشتق وهو خلاصه وهو قسمن مطرد وغيره فالاول كاسم الفاعل والفعول وبشيء المشتقات السبعة  
فصار يشترط ليطرد اخلاقه على كل من انصفه من المشتق هو منقول الثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحاً  
للتسمية يرد نفعها كذا وروى حتى لا يطرد في كل ما وجد قبضه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق فارورة على نحو  
البقر وان وجد قبضه فارورة فالنفقة من هذا القبيل لامن الطرد ولا من الجمع غير المشتق وبهذا التقرير  
اندفع ما أورده في البرهان فاهم (قوله وشراعى الطعام الخ) كذا فسرها محمد بالثقة لئلا يسهل هدام عنها كفى  
البحر من الخلاصة (قوله وعرفا) أي في العرف الطائري في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولا يعطون  
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضى المغايرة حتى وعلاوة التوق كالكسوة للمنتقى وغيرهما على هذا (قوله  
وملك) شامل لنفقة المأكل من بني آدم والحيوانات والعقار كفى البر التثني لكن في الاخير لا يجرى قضاء وفي  
الثاني خلاف كلياً في آخر الباب (قوله انما سبما) أي من النكاح والطلاق والعدة بجر (قوله اولانها

كفى السراجية وقبده  
المصنف في شرحه بما اذا لم  
يكن له من ينتقل الحق  
اليه بعده وهو ظاهر وفي  
الحلاوى له اخراجها الى  
مكان يمكنه ان يبصر ولدها  
كل يوم كفى جانبها فليحفظ  
فتتوى السراجية اذا  
سقطت حضانة الام وأدته  
الاب لا يبصر على أن يرسله  
لها بل هي اذا أرادت أن  
تراه لا تمنع من ذلك وأتقى  
شيئاً الرمي بأنه يسافر به  
بعد تمام حضانتها وبأن غير  
الاب من العصباء كالاب  
وعزاة الفلاس والتأخرانية  
\* (فزع) \* نخرج بالولد ثم  
طلقه فأطالته برده ان  
أخرجها منها لا يتردد  
وان بغير اذنها لانه كل من خرج  
بمع أمه ثم ردها ثم طلقها  
فعلب رده بجر والله تعالى  
أعلم

### باب النفقة

هي نفقة ما ينفع الانسان  
على عباده وشراعى الطعام  
والكسوة والسكنى  
ومرغا هي الطعام (ونفقة  
الغير يجب على الغير بأبواب  
ثلاث زوجية وقربا ومك)  
بدا بالاول لمناسبة ما سار أو  
لأنها  
• طلب اللفظ لجدود مشتق

أصل الوالد) أو لان القرابة لا تكون الابن والوالد الذي تكون ابناء أو أباً أو أماً أو صلاً يحصل الا  
بالزوجة تقدم الكلام عليها تقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح فاسد لا تعاد  
سبب الجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدته لان حق الحبس وان ثبت  
لكنه لم يثبت بالنكاح بل لفحص المماولان حال العدته لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله فلو بان  
فساده أو بطلانه الخ) ليزد كفى الجبر البطلان وقد مضى للعدته من الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد  
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية من الشيعية ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض  
لها القاضي النفقة وأخذها شهراً ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها أئتمت زواهاً وقرق بينهما جمع  
عليها بما أخذت ولو أنفق بالافرض القاضي لم يرجع بشئ اهـ ونحوه في الفتح وفي الهندية أيضاً من الخلاصة  
وأجمعوا أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اهـ قال ط وتطرقه الجوى أنه من أفراد الفاسد اهـ  
قلت ومثله في التهر والظاهر أن الصواب لا تستحق بلا نفي فإذا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو  
بعد احتق بإعاق نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الاول طويت صغرها العلم بها  
من التعليل السابق والتقدير الزوجه محبوسه فنفقة الزوجه الخ وتخرج لزوم نفقتها عليها فافهم (قوله كفت  
وقاض) أي والفلهم قد رد ما يكفهم ويكفي من تزويجهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين  
رحمى (قوله وصى) له الاقل من نفقتهم أو جرحه في مال الميت رحى وظاهره ولو غنياً وصى الميت وفيه  
كلام سيأتي ان شاء الله تعالى في بابه آخر الكتاب (قوله زيلى) بهم أن الزيلى ذكر هذا للانه نفقة  
مع أنه ذكر السنة وأداهم الوالى ح (قوله ودعل) أي فى الصدقات زيلى (قوله قاموا بدفع الهدى)  
أي نصبو أنفسهم للثأر وقبوا فزعمه فقب النفقة لهم ولزعمهم (قوله ومضارب) نفقتهم في مال الخاربة ما  
دام مسافراً لا احتباسها لافلا كان مضارباً للرجل أو أكثر نفقتهم على حسب المال حتى (قوله ولا رد الزهن)  
قال في الصر واعترض بأن الزهن محبوس حتى الزهن أيضاً وهو فاء ديه عنه عند اللالاع مع كونه ملكاً  
ان نفقتة على الزهن وأوجب أنه محبوس حتى الزهن أيضاً وهو فاء ديه عنه عند اللالاع مع كونه ملكاً  
اه ففوله مع كونه ملكاً ترجع لحساب الزهن فوجوب النفقة عليه مع كونه محبوساً لهما  
والشارح أدخل به ح قال لا الخللا بتركه فان الحق ابن الهمام لم يذكره لان نفقة الحبس اذا كانت  
غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجراء على المشترك لا يستحق أحدهما عمل نفسه من  
وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كللى الحاكم الشهيد حيث قال فان كان صغيراً لا مال له لم  
يؤخذ أهوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها اهـ وفي النجاسة وان كانت كبيرة وليس الصغير مالاً لتجب  
على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أيسر اهـ وعزاً في البحر والنهر الى الخلاصة  
أي قال الرمى ومثله في الزيلى وكثير من الكتب اهـ قلت وبه جزم المصنف الشارح في باب المهر وأنت  
شير أن الكافي هو من المذهب لا سيما أكثر الكتب عليه فيقدم على ما سجد كره الشارح في الفروع  
من المختار والمقتى من وجوبه على أبيه لا أن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل (تنبيه) قال  
في الشرنبلالية بعدة ما في النجانية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير مصلحاً لا مصلحاً في تزويج فامر  
مرضع بالغ فسد الشهوة وطاعة الوطع كثير لروم نفقة يقررها القاضي فتستغرق ماله ان كان أو صير  
خادس كبير ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء لا اختياراً بجانية أو فسقا فالعقد باطل انما فاصرح به في  
البحر وغيره من مذهب المصنف في باب الولى اهـ قلت المصرح به في المتن والتسريح ان الاب تزويج الصغير  
والصغير صغير كفه وبد منه المثل يفن فاحش لان كل شفقة الاب دليل على وجود المصلحة لم يكن سكران  
أو مريضاً أو مريضاً لا اختياراً لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة أنت شير بأن الشرط أن لا يكون معروفاً  
بسوء الاختيار قبل العقد فلا يمتسوا اختياره بمجرد العقد المذكور والالزام ان لا يتصور صحة عقده

أصل الوالد (فحبب الزوجة)  
بنكاح صحيح فلو بان  
فساده أو بطلانه وجمع بما  
أخذته من النفقة بصر  
(على زوجها) لانها جازاء  
الاحتباس وكل محبوس  
لمصلحة غيره لم تزده نفقته  
كفت وقاض وصوى زيلى  
وعمل ومقاتلة قاموا بدفع  
الهدى ومضارب سائر  
بالمضاربة ولا رد الزهن  
لحبسه لنفقة لهما (ولو صغيراً)  
جداً في حاله لا على أبيه الا  
اذا كان ضمنها كما مر في  
المهر (لا يقدر على الوطء)

مطلب لاحتباس على الاب نفقة  
زوجة ابنة الصغير

بالعقبن الخامس وليسير الكفء كجسر تقرر وفي باب الولي يظهر أنه إذا لم يكن معروفاً بذلك وزوج طفله  
 امرأه سمع ذلك معاطفاً كجھو المنصور في عامة كتب المذهب فامة لشقته مقام المصلحة فانهم (قوله) لان  
 المانع من قبله دخل في هذا الجبوب والعين والمرضى الذي لا يدور على الجماع كجسر حبه في الهندية  
 (قوله) أو فقيراً ليس عنده قدر النفقة تزوجته من قسدين عليه بامر القاضي ط وسباني (قوله) ولو مشقة  
 أو كافر (قوله) الأولى إسقاط مسئلة (قوله) تطبق الوطء أي منه أو من غيره كما يفيد كلام الفخ وأشار إلى ما في  
 الزياحي من تصحيح عدم تقديره بالنسب فان العينة العضة تقتل الجماع ولو صغيراً السن (قوله) أو تشبهى  
 للوطء فمبادون الفرج لان الظاهر أن من كانت كذلك فحسب مطلقاً للجماع في الجدة وإن لم تطف من  
 خصوصه زوج مشايخ (قوله) فلا نفقة أي ما لم يحكمها في بيته القديمة أو الاستئناس كأيما في قرية (قوله) كما  
 لو كاصغير بن لان المانع من الوطء وجودها ووجوده أيضاً لا يضر بعد عدم وجود التسليم الموجب  
 لنفقة تنهيا (قوله) موطوءة أولاً أي أو ما غسلها ملاً (قوله) كأن كان الزوج الخ تحمل لقوله أولاً  
 فأدبه أن عدم وطئها لا يرق فيه بين أن يكون لمانعه منه أصلاً أو له مانع من جهته أو من جهته أو هو مشقة  
 كالفرمانو حلالا المعنى في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنفاد مقصود من وطء أو من دواعيه وإنما وجبت  
 لصغيرة تشبهى للجماع فمبادون الفرج كجسر فانهم (قوله) أو معتوهة في التارخانية المعنوية لها النفقة  
 إذا لم تنع نفسها بغير حق (قوله) وكذا صغيرة أي لا تشبهى أصلاً ولو للجماع فمبادون الفرج والأزمنة نفقتها  
 أمسكها أولاً كجسر غنا (قوله) إن أمسكها في بيته وأردوها فلا نفقة لها بدائع وصاحبه أنه خبر ما في مسئلة  
 المشبهة فلا تخيير بل يلزمه نفقتها معاطفاً كما عتله فانهم (قوله) ولو لم تمت نفسها المهر أي الذي تعرف  
 تقدمه لانه ممن يحق لتصغير من جهته فلا تسقط النفقة به زلي (قوله) دخل بها أولاً تعميم للمعنى أي لها  
 النفقة بالمع المذكر سواء كان قبل النكاح أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في المهر إذا دخل  
 به امرأها (قوله) وعليه الفتوى أي استحسن لأنه لم يطلب تأجيله كنه قد رضى بإسقاط حقها في الاستمتاع  
 وفي الخلاصة أن الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بأن هذا ذلك  
 اه فقد اختلف الاقواء بحر من باب المهر وقدمنا هناك أن الاستحسان مقدم فلذا حرمه الشارح وفي البحر  
 عن الفخ وهذا كله إذا لم يشترط النكاح قبل حلوله لاجل فلو شرط وطئها وصفت به ليس لها الامتناع على قول  
 الثاني اه ونعم الكلام قدمناه هناك (قوله) فتسحق النفقة أي ولو لم يكن لها المطالبة بالمهر (قوله) به  
 يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الواو الجين وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية اعتبار حاله  
 فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي النسخة والبدائع أنه الصحيح بحر لسكن التوبن  
 والشروح على الأولى وفي الحاشية وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر وانتقوا على وجوب نفقة  
 المومنين إذا كانوا مومنين وعلى نفقة المومنين إذا كانوا مومنين وانما الاختلاف فيها إذا كان أحدهما  
 مومراً والآخر مومراً ففي ظاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فان كان مومراً وهي عسيرة فعليه نفقة  
 المومنين وفي عكس نفقة المومنين وأما على المتيق به فتجب نفقة الوسا في المثلثين وهو فوق نفقة المومنين  
 ودون نفقة المومنين اه (تنبيه) صرحوا بأن البطل والاعساري نفقة الاغراب ولم أر من عرفهما  
 في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك إلى العرف والنظر إلى الخالص التوسيع في الاتفاق وعدمه يؤيد بقول  
 السدائش حتى لو كان الرجل مطلقاً لليسارياً كل خير نحو إروى ويحكم السباح والمرأى مطلقاً في الفقر  
 تأ كل بيت أهلها حتى الشمر يطعمها بن الحنطة ولحم الشاة (قوله) ويطلب الخ) صرح به في الهداية  
 وقد غفل عنه في غاية البيان فقال إذا كان عسيراً وهي مومراً أو جيناً الوسا فقط كلنا بما ليس في وسعه  
 (قوله) والباقي أي ما يمكن نفقة الوسا (قوله) ولو هي في بيت أبيها تعميم لقوله فتجب للزوجة وهذا الظاهر  
 الرواية فتجب النفقة فمن حين العقد الصحيح وإن لم تنقل إلى بيت الزوج إذا لم يطلبها وقال بعض المتأخرين

لان المانع من قبله (أو فقيراً ولو) كانت مسئلة أو كافر أو كبيرة أو صغيرة تطبق الوطء أو تشبهى للوطء فمبادون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كجسر كاصغير بن (قضية) أو غنية موطوءة أولاً) كان كان الزوج صغيراً أو كانت وتقاء أو قرناً أو معتوهة أو كبيرة لا وطئاً وكذا صغيرة تسلم القديمة أولاً استئناس أن أمسكها في بيته عند الثاني وإشارته في النفقة ولو (منعت نفسها المهر) دخل بها أولاً ولو كسراً جلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وإرضاء بحسب الانشاء لانه منع بحق فتسحق النفقة (بشدر) حالهما) به يفتي ويتخاطب بقدر وسعه والباقي دين إلى الميسرة ولو مومراً وهي فقيرة فلا يلزمه أن يطعمها مما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت أبيها)



لا يجب ما لم تزف اليه منزه وهو راية عن أبي يوسف وانتشاره القدوري وليس الفتوى عليه وتعام في الفتح  
 (قوله اذ لم يطالبها بالخ) الاخصر والاطهر ان يقول به يبقى اذ لم تنتع من النقلة بغير حق (قوله لقيام  
 الاحتباس) فانه يستأنس بها ويحبها ويحفظها البيت والمال مع ما شابهها لحيض هداية (قوله وكذا  
 لو مرت مثا) هذا خلاف المعلوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت نفسها بهجة  
 فانه مفعولهم أنهم لو سلت نفسها مرضت لانقلع لها لان التسليم لم يصح كمال الهداية لكن حقق في الفتح أن هذا  
 مبني على قول البعض من اشتراط التسليم لجوب النفقة وقد علمت أنه خلاف الحق به من نقلها بالعقد  
 الصحيح لا بالتسليم فالأخت وجوب النفقة لقيام الاحتباس (قوله والا) أي وان أمكن نقلها إلى بيت الزوج  
 بمحقة ونحوها فلم تنتقل لانقلع لها كمال الجرح لئلا تنفصلها عن النفقة مع القدرة بخلاف ما اذ لم تقدر أصلا  
 لكن سألني أنها لا تحبيل بضة لم تزف اذ لم يمكنها الانتقال معه أصلا فقد جعل عدم امکان الانتقال مانعا  
 من وجوب النفقة وهذا جعل موجبها لوقوعها بالفرق وهو أنها هالما انتقلت إلى بيته فقد تحقق التسليم  
 ولا يصير بعده ناسرا لان اذا أمكنها الانتقال وهو امتنع بخلاف ما اذ لم يوجد تسليم أصلا ومرضت بحيث  
 لا يمكنها الانتقال ولا نفقة لها لعدم التسليم أصلا لاحقة ولا سكو سألني ما يؤيد به (قوله كالا بلزمدوا) أي  
 أي أتياه لها بدواء المرض ولا أحوه العيب ولا الفضل ولا الحجة هندية عن السراح والظاهر أنها  
 ما تستعمله النساء مما يرى الكف ونحوه وأما جرة القابلة فسألني الكلام عليها (قوله لانقلع لاد  
 عشر) أي بعد المتكوة فادعوا عنها أمرا واحدا وذكر العدد لعدم التمييز اه ح وقد ذكر المصنف  
 منها ما خلاصة ذكر الشارح مستند كرم المصنف مفرقا من مكسوة فاسد  
 وعدته لانها غير زوجة وستحكم عليها بما هو ينبغي أن يذكر الموطأ أنه شبهها في الخلاصة كل من  
 وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه لان زوجها ممنوع عنها يعني من جهتها يمكن احتلالها في الناصرة تأمل  
 (قوله ومنكوة فاسد وعدته) الاولى ومعذته وتقدم الكلام على المنكوة فاسدا وفي الخاتمة  
 غاب عنها فزوجت بائنا ودخل بها فورق بينهما بعد مودا ولا نفقة لها في دعائها على الاول ولا  
 على الثاني بخلاف المدونة اذا طلق ثلاثا فزوجت في المدونة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى على  
 الاول اه أي لانهم متعدين طلاق بائن من الاول أمافي الاولى فأنهم لم يتعدين وطه الثاني بعد فاسد  
 فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها امتعت نفسها يعني من جهتها وفي الهندية لهم بأمر أعتز زوجها أنكر  
 أن جعلها منه لافقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها وان أقر به لزمته (تنبيه)  
 تزوج معتدة البائنا انما لا يسقط نفقتها مادامت في بيت العدو والاصارت ناسرة كمال المنسوبة (قوله  
 وصغيرة لاوطأ) وكذا ان صلت الحصة والا استئناس ولم يحكمها في بيته كما مر فافهم (قوله بغير حق) ذكر  
 محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احسن ازعموا لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج  
 في مواضع مرضت في المهر وسألني بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدان (قوله وهي الناصرة)  
 أي بالمعنى الشرعي أمافي اللغة فهي العاصية على الزوج البغضة (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت إلى  
 بيت الزوج بعد ما سفر خرجت عن كونها ناسرة يجر من الخلاصة أي فسحق النفقة فتكتب اليه  
 لينفق عليها أو ترفع أمرها للقاضي ليغرضها عليها نفقة أمالوا نفقت على نفسها بدون ذلك لا رجوع لها  
 لما سألني أنها تسقط بالمضي بدون قضاء ولا تراض (قوله والقول له الخ) أي حيث قلته لبيته وهذا أخذ  
 في الجرح مما في الخلاصة لو قال هي ناسرة فلا نفقة لها فان شهدوا أنه أوفاهما لمجمل وهي لم تكن في بيته سقطت  
 النفقة وان شهودوا أنها ليست في طاعته لجامع لم يقل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لالزوم بحبل  
 عليها اه فاستدركه من حيث أيضا تشديد كونها قول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف  
 في نشور في الحال أمالوا دعى عليها سقوط النفقة المهر وضعة في شهر ماض مثلا لنشور هداية فأنظر أن القول

اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة  
 به يبقى وكذا اذا طالبها ولم  
 تنتع أو امتعت المهر (أو  
 مرضت في بيت الزوج) فان  
 لها النفقة استحسانا لقيام  
 الاحتباس وكذا لو مرضت  
 ثم اليه قلت أولى منزلها  
 بقيت ولنفسها ما منعت  
 وعليه الفتوى كما سره في  
 الفتح وفي الخاتمة مرضت  
 عند الزوج فانتقلت لدار  
 أبيه ان لم يمكن نقلها بمحقة  
 ونحوها فلها النفقة والالا كما  
 لا يلزم مدانها (لا نفقة  
 لاحد عشر مرضت) ومقبلة  
 ابنه \* ومعتدة موف \*  
 ومنكوة فاسدا وعدته  
 \* وأمة لم تبوأ \* وصغيرة  
 لاوطأ (خارجة من بيته  
 بغير حق) وهي الناصرة  
 حتى تعود ولو بعد سفره  
 مثلا لا الشايعي والقول لها  
 في عدم النشور بينهما

ولا يفتقر به الفروضة  
لا المستدانة في الاصح  
كلون قيد بالخرج لانها  
لوماته من الوطه لم تكن  
ناثرة وشمل الخروج  
الحكمي كان كان المنزل  
لها فغنت من النحول  
عليها فهي كالخارج مع  
تكن سائما لثقل ولو كان  
فيه شبه كيت السلطان  
فانه تمت منه فوسى ناثرة  
لعدم اعتبار التسبقي  
وما يختلف ما اذا خرجت  
من بيت الفصوب أو أبت  
الذهاب اليه أو السفر معه  
أومع أجنبي به لثقلها  
فأما النكسة فكذلك أخرجت  
نفسها لارضاع صبي  
وزوجها من غير ولد يخرج  
وقبل تكون ناثرة ولو سلمت  
نفسها بالليل دون النهار أو  
هكس ولا نكسة لنقص  
التسليم قال في المجتبى به  
مرف جواب واقعة في زماننا  
انه لو تزوج من المسترفات  
التي تكون بالنهار في  
مصلحتها وبالليل عنده فلا  
لغة لها انتهى قال في التهر  
وفي نظر (ومحسوسة) ولو  
طلما اذا حبسها هو بدين  
له فلها النكسة في الاصح  
جوهره وكذا لو قدر على  
الوصول اليها في الحبس  
صيرفة كسبه

لها ايضا انكارها لموجب الرجوع عليها تأمل ولادعت آخر زوجها في بيت أهلها كان باذنه وأسكر  
أزيتها نشورها ثم ادعت أنه بعده بشهر ثلاثين لها بالملك هناك هل يكون القول لها أم لا أم الظاهر  
الثاني لصح المسقط تأمل (قوله) ونسقط به أي بالنشور والنكسة المفروضة يعني اذا كان لها عليه نفقة أشهر  
مفروضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الحسية بخلاف ما اذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأما  
لا تسقط كسباني في مسألة الموت اه ح قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجلسه أم المستدانة  
فذكر في النسخة أنه يجب أن يكون على الوايتن في سقوطها بالموت والاصح من جاهد المسقوط اه  
ومقتضى هذا أنه لو عاد إلى بيته لا يعود مسقط وهل يعطى الفرض فيحتاج إلى تجديد به بعد العود إلى بيته  
أم لا أم هو يظهر عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط المفروض لا الفرض فذلك (قوله) لو ماتت من الوطه  
الخ قيد في السراج بمنزل الزوج وقدرته على وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لانها ناثرة اه والثاني  
وجبه حق من يسقى وهذا يشير إلى أن هذا المانع في نفقة النشور بالاختلاف سائحا (قوله) أي مملكا  
أو أجازة (قوله) ما لم تكن سائما لنفقة) بأن قالته حوائى الممثلة أو كثرى مثلا في محبة على منزل  
هذا أخذ كرامه في النفقة بحر (قوله) اعدم اعتبار الشبهة في زماننا) نفقة صاحب الهداية في القنبس  
وصاحب الخط في النسخة (قوله) بخلاف الخ) لأن السكى في العصب حر ولو امتناع عن الحر الم واجب  
يختلف الامتناع عن الشبهة فانه مدبوب فيقدم عليه حق الزوج والواجب وسئل عن امرأة أسكنها  
زوجها في بلاد الدور والمحدث ثم امتنع وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها يظهر  
أن لها ذلك لأن بلاد البرور في زماننا شبيهة ببلاد الغرب (قوله) أو السفر معه) أي ينهاه على الغش به  
من أنه ليس له السفر في الفساد الزمان فامتناعها يحق (قوله) أومع أجنبي الخ) هذا مفهوم بالاولى لانها  
اذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فع الاجنبى بالاولى أو هو منى على أصل المذهب  
من أن الزوج السفر بها لكنه لما ثبت لها أجنبيا بالتسببها كان امتناعها من السفر معه يحق وإذا  
قيد الاجنبى اخذ كان محرما لم يكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومثله السفر بها كلامه بطلانه في  
باب المهر (قوله) وقيل تكون ناثرة) أشار إلى ضعفه بصرح في العزل كن قوله الرجعي وقهره بانه قائم  
بمصلحتها ومعها من العزل ونحوه وعن كل ما يتأذى برأيه كالحنا والنش والارضاع أو لانه لم يهرز لها  
ولم يهره عاره اذا كان من الاشرف أقول وأنت تخبر بان هذا كله لا يدل لقول بأنها تبر بذاك ناثرة لانها  
الخارجة بغير حق كسرها والازم انها نصير ناثرة اذا خالفته في العزل والنش والحنا ونحو ذلك مما يخالفه  
أمره وهي في بيت وقساده لا يخفى نعم بعيد أنه لم تمنعها هذا الا بصر بل ذكر الخبير الرولى أنه لم تمنعها  
من ارضاع ولها من غيره وبنه أخذ مما في التنازع من الكافي في اشارة الظاهر والزوج أن يمنع امرأته  
عما يجب خلاف حقها وما فيها أشخاص السفاحي ولانها في الارضاع والسر تمتع وذلك ينقص جمالها  
وجمالها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فاقهم (قوله) قال في التهر وفي نظر) وجهه انها معذورة  
لاشتغالها بمصلحتها بخلاف المسئلة المقبى عليها فانها لا قدر لها معص التسليم منسوب اليها فاقده ح وفيه  
أن المحبوسة طمأنا للفروضة وماسة الفرض مع غير معذورة وقد سقطت طقتها والى الهدي به في الاما اذا  
سلمها السيد زوجها بالانقطاع فله نفقة التهر وعلى الزوج نفقة الليل وقبائه هناك ذلك ط قلت وسيدكر  
الشارح قيل قوله وتقرض لوجبة لغائب عن البر أنه ممنوع من العزل وكل عمل ولو قابله بنفسه اه  
وأنت تشير بأنه اذا كان له معها من ذلك فان معصته وجبت بلاذنه كانت ناثرة مادامت خارجة عن أن تمنعها  
تكن ناثرة وانه تعالى أعلم (قوله) ومحسوسة ولو طمأنا) سهل حجابا يدين تقدر على ايضا أو لابل القلة اليه  
وبعدا وعليه الاعتناء بآي وعليه الفتوى مفر لان الله يترك سقوط طقتها فوات الاحتيا لان جهة  
الزوج بحر (قوله) صيرفة) كذا نقله عن أبي النور وأقرمو نقله في الشرب لا يلهى من الخالية (قوله) كسبه

مصدر مضاعف لفعله أى كونه محبوسا فافهم (قوله ملقا) أى ولو ظلم أو حبست على يد من عليه أو أجنبي  
 (قوله لكن الخ) قال في الترهيق حبسه إلا حبسه مطلقا غير مسقط لنقضها كذا في غير كتاب الأتة في تصحيح  
 القدوري نقل من فاضل أنه لو حبس في سبعين السلطان ظلم الاختلاف وما هو الصحيح أنها لا تنسحق النقطة  
 اهـ قلت ونقل المقدسي عبارة الثانية كذلك وقال كذا في نسخة المؤيدية ونسخ جديدة عليها كتبت هنا وفي  
 نسخة العتيقة التي عليها بخط بعض الشافعيين حذف لا يخرج اهـ قلت وهكذا رأيت بدون لافي نسخة عتيقة  
 عندي من النسخة وكذلك نقل في الهندية عن النسخة فليل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة  
 المؤيدية أيضا أو مما نقل منها مشكوك في دقة نقله لافي بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى  
 يساعده أيضا أن الاحتباس جاعل من - هته لامن جهتها كلو كان مريضاً أو صغيراً جداً أو عجوزاً أو عتيقاً  
 (قوله وفي الصراح) عبارته وفي الخلاصة أنها إذا حبست موطاب أن تعبس معها ما لها لا تعبس وذكري مال  
 الفتاوى الخ قلت وهذا إذا كان في الحبس موضع خال كلتي الترانسية ثم لا يخفى أن تشديد جعل لوغيب عليها  
 الفساد ظاهر في أن فرض المسئلة فيما إذا ظهر لفاضي أن قصدها بحسب أن تفعل ما تريد بحيث كانت من  
 أهل التهمة والفساد لا يخرج دعوى الزوج كذا في نسخة في الفاضل أن تقر في ذلك مقصود في زمانه  
 امرأه أو حبست زوجها بدليلها عليه فطلب حبسها معه لاجل أن تقر بحسب من الحبس وبأكل مالها ولا يخفى  
 أن حبسها به غير قيد بل لو حبسها غير هاتين أو خاف عليها الفساد فالحكم كذلك لأن العلة تخوف الفساد (قوله  
 لم تزف) أى لم تنقل إلى بيت زوجها (قوله أى لا يمكن الخ) اعلم أن المذهب المحقق الذي عليه الفتوى وجوب  
 النقطة للمريض قبل النقطة أو بعدها أمكنه جاءها أو لا معها زوجها أو لا حيث لم يمنع نفسها إذا طلب نقلها  
 فلا فرق حيثئذ ينهوا بها المصلحة لوجود التمكن من الاستمتاع كافي الحائض والنفساء حيثئذ فلا ينسب  
 ادخالها فيهن لا لانتقالهن لكن لظاهر القصص أنه إذا كان مرضها ما تمنع النقطة فلا نقطة لها ولو لم تمنع  
 نفسها لعدم التسليم بالكيفية فهذا امرأه من فرق بين المرضة والصحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا  
 حاصل ما ورد في الخبر ومضى عليه الشارح حيث ذكر في امرأه أن لها النقطة إذا مرضت بعد النقطة في  
 بيت الزوج أو قبل النقطة ثم انتقلت إلى بيته أو لم تنقل ولم تمنع نفسها ثم ذكرها أن التي لا نقطة لها هي التي  
 مرضت قبل النقطة مرضاً لا يمكنه الانتقال معه وقد عدا الفرق بين ههنا وبين التي مرضت عند الزوج ثم عدا  
 إلى دارها وبها لا يمكن الانتقال (قوله وهو برة) أى من أشدها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن  
 أبي يوسف لها النقطة والفتوى على الأول لا بد فوات الاحتباس ليس منه ليحبل بالقبض بقدر إرادته وقيد  
 بقوله كرها لأنه لا يذهب بها على صورة الغضب لكن مرضاً ملائمة. إلا في الدلالة شئت في أنها تارة فافهم  
 (قوله ولو ظلم) المناسب ولو رزق فافهم عدم الوجوب في الفشل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض  
 في الخبر عن النسبة عن أبي يوسف أنه ههنا فلا نقطة للحضر وفي رواية عنه يؤمر بالحر وجعلها والاتفاق  
 عليها (قوله لامة) عطف على مقدار حاجتها أو مع غير الزوج لامة (قوله لغوات الاحتباس)  
 ههنا لقوله لا نقطة لاحد مشراخ (قوله ولو لمعه) أى ولو حبست مع الزوج ولو كن الخ فلا كافي الهندية ط  
 قلت وكذا الزوج حبست معه لامة أو بخلافه لقيام الاحتباس لكونه لامة (قوله لا نقطة للسفر والكراه)  
 فينظر إلى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر بحر قلت لا يخفى أن هذا إذا خرج معها لاجل أم أو زوجها  
 هو يلزم جميع ذلك (قوله من الطين والطين) عبارة الهندية من الطين والطين (قوله فليعلم أن  
 يأتيها بطعامها) أو يأتيها بمن يكتبها لامل الطين والطين (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تغير  
 على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن إذا لم تطبخ لا يطعمها إلا دام وهو الصحيح كذا في الفقه وما نقله من بعض  
 المواضع ههنا في البدائع إلى أبي الليث ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى ما كتب به بل لكن  
 رأيت صاحب النهرا قد مدققه لا يطعمها إلا دام أى إذا دام هو طعاماً مطلقاً لا لا يخفى (قوله على ذلك) أى

مطلقاً للصحة في تصحيح  
 القدوري ولو حبس في سبعين  
 السلطان فالصحيح سقوطها  
 وفي الخبر عن مال  
 الفتاوى ولو غيب عليها  
 الفساد تعبس معها عند  
 التأخير (ومريضه تلم  
 زف) أى لا يمكنه الانتقال  
 معه أصلاً فلا نقطة لها ولو لم  
 تمنع نفسها لعدم التسليم  
 تقديراً بحر (ومضوية)  
 كرها (وحاجة) ولو ظلم  
 لامة ولو يجرم لغوات  
 الاحتباس (ولو معه عليه  
 نقطة الحضر خاصة) لا نقطة  
 السفر والكراه (امتنعت)  
 المرأة (من الطين والطين  
 ان كانت ممن لا تخدع) أو  
 كان بها علة (عليه أن  
 يأتيها بطعامها) بأن  
 كانت ممن تقدم نفسه وتقدرو  
 على ذلك (لا يجب عليه ولا  
 يجوز لها أخذ الأجرة على  
 ذلك

على الطين والخبر (قوله لوجوبه عليها ديانة) فتلقى به ولكنها لا تصير عليه ان أبى بدائع (قوله ولو شربة)  
 كذا قاله في البحر أخذ من التعليل وهو مخالف لما قبله من انها اذا كانت بمن لا تتقدم فعله ان يأتها بطعام  
 والا فلا ولو وجب عليها ديانة لم يبق فرق بين الموردين اللهم الا ان يقال ان الشرع قد تكون بمن تحميم  
 نفسه وقد لا تكون والتي يظهر اعتبار حالها في الغنى والفقر لا في الشرف وعدمه فان الشرع يسقط العقوبة  
 تتقدم نفسها وحالة عليه الصلاة والسلام وحال أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل  
 النوسم تأمل وعبارته صاحب الهداية في مختارات النوازل قوله يدمحيت قال وان كانت بمن تتقدم نفسها  
 فعلها الطبع والخبر لانه عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ولويد) بكلا واحد البود والطنفس مشتقا على البساط  
 (قوله وتعامه في الجوهرة) حيث قال ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالنشاط والمهن والسدر  
 والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل البلد أما الخضاب والكحل فلا يلزم بل هو على اختياره وأما  
 الطب فيجب عليه ما يقطع به السهو كالتغبر وعليه ما يقطع به الصناعات لا المواضع ولا أحوال الطبيعة ولا  
 الفساد ولا الخبث وطيسن الماساة تنسلي به ليلها وبدمها الأثر لصاح الفحل من الجنة بل ينقلها أو ياذن  
 لها ببقائه وان كانت مرسدة استأجرت من ينقلها وعليه ما عاوضوه اه لكن في الهندية ان غنى ماء  
 الاغتسال على الزوج وكذا ما عاوضوه وعليه ما خرج من الصدر الشدي هو اختياره فاختص اه وفي  
 البرازية ولا تفرض لها الفاكهة والسهلة التي يترج العرف والصناعات في الألبا لبال المهمة أي شئها  
 في الصباح (تنبيه) فدخل مما ذكر أنه لا يلزم لها الفقه والفن والفن وان تضررت تركه كما لان ذلك ان  
 كان من قبيل اللوازم من قبيل التلذذ فكل من اللوازم والتفكه لا يلزمه كما حلت (قوله قبل عليه الخ) عبارة  
 البحر عن الخلاصة فقال ان يقول عليه لانه مؤنة الجاه ولقاتل ان يقول عليها كجراحة الطبيب اه وكذا  
 ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجوب لم يميز أسمن الشيخ بأحد هذا بخلاف ما يفهمه كلام الشارح  
 ويظهر في ترجيح الاول لان نفع القابلة عظيمة يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتفرض لها  
 الكسوة) كل على المصنف ان يصل الكلام على الكسوة بعضه بعض بان يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ  
 هذا أو يؤخر هذه الجمله هناك ط واعلم ان تقدير الكسوة بما يختلف باختلاف الاماكن والعدان فيجب  
 على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء فرضها أصنافا وان شاء فرضها وخصي  
 بالقيمة كذا في المحتج وفي البدائع الكسوة على الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو لها بمجر (قوله)  
 في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبني بها ولم يبعث لها كسوة تقطال به ما قبل نصف الحول والكسوة  
 كالنفقة في الله لا بشرط في المصنف من الخلاصة فاحصلها انما يجب لها معاملة لا بعد تمام المدونة اعلم انه لا يحدد  
 لها الكسوة ما لم يفرق ما عندها أو يبلغ الوقت الذي يكسوها كلفا لها حكم وفيه تفصيل سيأتي في قول  
 ونلاحظه (قوله والزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما لها لا يأخذ ما قبل فان المدفوعة أو المدفوعة  
 لها مال لها فلها الاطعام منها او التصديق ومقتضاه انها لو أمرته بانفاق بعض المقر لها الباقي لها أو بشرائه  
 طعام ليس له أو ما فضل عنها وفي الثانية قلوا كل من مالها أو من السنة لها الرجوع عليه بالخروج  
 بمجر لها (قوله ولو بعد فرض القاضي) لا محل له تعلق من شروط فرض القاضي أن يظهر له طهه وعدم  
 انفاقه كآثره (قوله وفرض الخ) فترجع على الاستئذان بيان نتيجة لكنه غير مفيد فكان عليه ان يبذل  
 بقوله فيما ردها على أبيه أن تنفق عليها بل يدفع لها ما تنفقه على نفسها وقد فعل الشارح عبارة  
 المصنف حيث عطف قوله وبأمر الخ على قوله فيفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شكت معطلة لانه  
 يعني منه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم انفاقه مع لها ما لا اكتشافا عجزا والشكاية ووضع ما قلناه ما في  
 البحر عن الخلاصة والتخبر الزوج هو الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي معطلة فينفذ بفرض النفسه  
 وبأمره ليعطيا التتقي على نفسها نظرا لها فان لم يرها حبيسه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله يطلبها مع

لوجوبه عليها ديانة ولو شربة لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل أعمال الخالوج على علي رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع انها مربية نساء العالمين بحر (ويجب عليه آله طين وخبر ووازية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة) وكذا ما سائر أدوات البيت كحسر ولبد وطينة وما تنظف به وتزيل الوسخ كمشطوا واشنان وما يغتم الصنات ومداس ورجلها وتعامه في الجوهرة والبحر وفيه أحوال القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو كانت بلا استئجار قبل عليه وقبل عليها (وتفرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة) لتجدها الحاجة سواء وردا (والزوج الاتفاق عليها بنفسه) ولو بعد فرض القاضي خلاصة (الات) يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض أي يقدر (لها) يطلبها مع حضرتها وبأمره ليعطيا ان شكت معطلة ولم يكن صاحب مائدة

حضره بيان لشروطين لجواز فرض القاضي النفقة ذكرهما في البدائع لكن سيبأني في المتن فرضهما على الغائب بله مال عند من يقر به وبالزوجة ومطلقا على قول زفر الملقبي و يؤخذ من كلام الشرح والاملاحة شرط ثالث وهو ظهوره له وقوله ولم يكن صاحب مائة دينار لشرط رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له علم كثير وهو صاحب مائة دينار فمن تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رزيت أن تأكل معها وتزعم وتانصحت به فليس لها بالمرءوف اه وهو كالصحيح في أن المراد بصاحب المائة من يمكنها تناول كفايتها من طعام مسواة كان ينبغي على من لا يحب عليه نفقة أولا فانهم (قوله لان لها الخ) تمليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يعمل لها تناول كفايتها ولو يكون اذنه لا يفرض لها اذا أمكنها ذلك فانهم (قوله فان لم يعط الخ) تفريع على قوله ليعطها وفي الفسخ المتعذر عن الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما و يسع الحاكم ما له عليه وصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله بحسب مقتضى نفق عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه ولا ماله من أصوله والتمس وهي مقدمة على دولته وقيل يسع ما سوى الزا لا في البر وقيل ما سوى دست من الثياب والعمال الحلواني وقيل دست من اليد والعمال السرخسي ولا يتابع هاتمتي هتاتني عن الخطأ دو متني والست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه لمرورده في حوائجه جمع دسوت مصباح (قوله أي كل مدة تناسب الخ) قالوا يعتبر في الفرض الاصط واليسر في المتعذر وما يربو لانه قد لا يتقدر على تحصيل نفقته شهر دفعت وهذا بناء على انه يعطها بحسب حاله ويعطها كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يذ لك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تأخر افسدة شهر بشهر أو من الدهاتين بنفقة سنة بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عليهم الا انقضاء الاسبوع كذلك فخر وغيره قلت ومضى في الاختيار وغيره ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره محمد نعم في الشهر من السرخسي انه ليس يتقدر لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما من التخصيص في حال الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في الجرح بحثا حيث ذكر التخصيص المذكور ثم قال وينبغي أن يكون محله ما لا يرضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم مبالا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا لطلبه فاذا كان بضرة لا يفضل وظاهر كلامهم أن كل مدة تناسب حال الزوج أنه يعمل نفقتها كالمسحوق به في اليوم اه فتأمل (قوله كالمسحوق الخ) ذكر في الشهر قمار من محمد من التقدير بشهر لانه أقبل الاجال المعتادة ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها فادارت أن تطلب كل يوم فاقبلت طلب عند المساء لان حصة كل يوم معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدور بالساعة فلا يمكن اعتباره اه فادارت ان اختيار لها في طلب كل يوم اذا لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينبغي ما بحثه في البصر من جعل الحياره في الدفع كل يوم فانهم نعم جعل اختياره قديكون فيه اضاروا بها كالمسحوق شاهد حيث يحو بها الى الخروج من بيتها في كل يوم وإلى الخاضعة للنازعة ووجبا لا يفسده وان وحده لا يعطها قالوا في ما نمانا ما نقلناه عن التفسير من التقدير بالشهر وجعل اختيارها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كل مدة مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر فامتنعت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متمتعة قاصدة لاسرارها ومخاضتها في كل يوم في ذى التعويل على هذا التخصيص الموافق لقواعد الشرع المعلوم من قطع المنازعة والخصوصية (قوله ولها أخذ كفيلا الخ) عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل البيعة حتى غلبت كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف تأخذ كفيلا بنفقة شهر واحدا سمسنا لا عليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل أخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدره حتى يغيب أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الاجال المعتادة كما روي عن الأكثر ولعل أنه يغيب أكثر كل خرج الجميع مالا يؤخذ بقدره فانهم نعم في عبارة الشارح ان اعتبار يومه بخلاف المراد مما أفاده كلام من أن خلاف أبي يوسف في الحين لافي الاول فقط وهو مرجع عبارة الفتح المذكورة فانهم (قوله

لان لها أن تأكل من طعامه وتقتذروا من كسبه بلا اذنه فان لم يعط حيسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله في كل شهر أي كل مدة تناسبه كيوم المحترق وسنة للدهقان وله الدفع كل يوم كالمسحوق الخ في يوم عند المساء اليوم الثاني ولها أخذ كفيلا بنفقة شهر فأكثر خوفا من شيعة عند الثاني وبه يقى

مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة

وقس سائر الدون عليه) أي على دين النفقة قال في نو والعين وفي آخر كتابها المهر والفتوى في مسئلة النفقة  
على قول أبي يوسف وفي سائر الدون ولو أتى بمقت بذلك كان حسنا رفقاً بالناس وفي الأفضة أجمعوا أن في  
الدين المرجل إذا قرع بحلول الأصل وأراد المدون السفر لا يجب عليه إعطاء الكفيل وفي الصغيرى المدون  
إذا أراد أن يعقب ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل إن له أن يطالبه  
قياساً على نفقة شهر لا بعد وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي إن مدوني فلان رب يد أن يعقب عني فإنه يطالبه  
بإعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلاً اهـ ثم لا يخفى أنه لا يتأتى هذا التقيد بالشهر بل المراد الكفالة بمك  
الدين لأنه شيء مقدور ثابت في ذمة المدون بخلاف النفقة فإنها تزاد بزادة المدة تنقص الكفالة بقدر مدة  
الغيبه نعم لو كان الدين مقسطاً يظهر التقيد بإخذ الكفيل باسقاط مدة الغيبه فأدهم (قوله ولو كفل لها كل  
شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر أعلاه في الخلاف في جواز أخذها الكفيل منه مبرأ عند خوف العيب والكلام  
الآن في قدر المدة التي تصحبها الكفالة فإن كفل لها كل شهر عشر دراهم فإن قال أبداً أو ما هنما زوجين  
وقع على الأبد اتفاقاً أو وقع على شهر واحد على حقيقته وعلى الأبد عند أبي يوسف وهو أوفق وعليه  
الفتوى يكفى البصر ومفاده أنها لا تصحب قبل الغرض أو التراضي على شيء من مصرية في البصر من الشبهة  
في شرح قوله ولا يجب نفقة مضت إلا بالقضاء أو الرضا لكن نقل بعده عن الواضحات لوقايات أنه ريد الغيبة  
وطلبت منه كفاً ليس لها ذلك لأن النفقة لم تصحب وقال أبو يوسف أسخس أن أخذ كفيل نفقة منهم وعليه  
الفتوى لأنهم لم يجب للرجال تعقب بعده ميسر كما أنه كفل بمعاذ لها على الزوج فغيره أسخس لأنه رفقاً بالناس  
قال وزاد في الشبهة أنه لا فرق بين كونها مفرضة أو لا اهـ قلت وهذا لا يخالف ما قبله من أنها لا تصحب قبل  
الغرض أو التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحل هذا على حال إرادة الغيبة فصحب في  
الغيبه ممتطاة استحساناً وعليه فاسم من أن الأب لا يطالب بنفقة زوجته أنه لا إذا ختمها بمقدار المهر وضة  
أو المقتضة فوفيقين كلامهم قلن في الشبهة من كتاب الأفضة إذ ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن  
النفقة باطل إلا أن نسعى شياً بأن يطالبه على شيء مقدور نفقة كل شهر ثم يفرج نفقة ولو سبب النفقة  
بهذا الاصطلاح فيصير الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اهـ والظاهر أن هذا هو القياس إذا لم يصح  
الضمان بعالم يجب لأن النفقة لا تصحب قبل الاصطلاح على قدره من القضاء أو الرضا وإنما تسقط بالخص عند  
عدم ذلك لكن علمت محاسن أن الاستحسان الجواز وإن لم يجب للرجال وأنه يصبر كأنه كفل لها بما ذاب لها  
على الزوج أي بما تبنت لها عليه بعد الكفالة بذلك حاشية في غير النفقة فكذلك في النفقة متولاً لا يخفى أن هذه  
الاستحسان جارية في مسئلة الحضرة والغيبه وبدل عليها طلاقهم مسئلة ضمان الأب بنفقة زوجته إلا أن وكذا  
قوله في فتح القدر ولو ضمن لها نفقة سنة فبطل وإن لم تكن زوجة فهذا ما ظهر لي من التوفيق وهو بالتبطل  
حقيقاً فاعتن به (تنبيه) هذه الكفالة تضمنت زمان العدة أيضاً لأنه كفيل مادام النكاح وهو في العدة  
باقين وجه كفى الشبهة ونحوه في الفتح ولو كفل لها نفقة ولدها أبداً أو بنفقة سادها ما علم لم يصح إسقاط  
النفقة عنه إذا أسر الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوفاء بمجهر بخلاف نقطة المثلج وجهها  
ما بين الأحكام كفى الشبهة ثم اعلم أن الكفالة بالمال بشرط لصحتها أن يكون المال ديناً صحيحاً وما لا ينسقط  
الإيلاء أو الأوامر ومن النفقة تسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصحب في الكفالة وكنهم أخذوا  
بالاستحسان كذا كره الشارح في كتاب الكفالة فأدهم (قوله إسقوطه) أي إسقوطه من النفقة فتوت  
أحدهما وكذا إياها لعل على ما قدم من الخلاف على ما سيأتي فكانت ضمن من دين الزوج فله الأبد من رضاه  
اهـ ح (قوله بخلاف سائر الدون) أي فإنه يقع التقاص فيها تقاصاً أو لا بشرط التساوي فلا تسلفاً كما إذا  
كان أحدهما جديداً والآخر دينا فلا بد من رضا صاحب الجدي كفى البصر ح (قوله وفيه) أي في البصر عند  
قول الكثر السكتي في بيت المال الخ لكن هذا وجد في بعض نسخ البصر (قوله لا بأس عليه) لأن منفعة سكتي

وقس سائر الدون عليه  
وبه أفق بعضهم جواهر  
الفتاوى من كفاية الباب  
الأول ولو كفل لها كل  
شهر كذا أبداً وقع على  
الأبد وكذا لو لم يقبل أبداً  
عند الثاني وبه يقضى بصر  
وفيها عليها درل وجهها لم  
ياتيها فصاحداً الرضا  
لإسقوطه بالموت بخلاف  
سائر الدون وفيه أجوب  
دارها من زوجهما وهما  
يسكنان فيه لا أحدهما ولو  
دخل بها في منزل كانت فيه  
بأجر فطوبى له به بدسته  
فقال له أن خبرت بأن المنزل  
بالكره عليه إلا أن فهو  
عليها لأنها العاقدة بتراب

الماتر وتوالت بالكن سابقاً في الاجازات أن الفتوى على الصلة لتبعيته في السكنى أماده ح (قوله) وهو م  
 الخ من كلام الجبر (قوله) فالجواب عليه) لان هذه الالاف تعين بالنصب وهي تابعة لزوج في السكنى ولم يوجد  
 العقيم هنا وعرضه ط بأن سكاؤه أرضه بعد تحقق النصب منها ولا اعتبار لنسبة السكنى العارضة اليه بعد  
 تحقق الفعل منها اه وقد صاحب بأنها كانت تابعة في السكنى صارت اليه فصار كتابا للغائب  
 لكن مقتضى هذا جواز تضييقها وتعيينه الاجرة كما هو الحكم في الغائب وغائب الغائب (قوله) بقدر  
 الفسالة والرضن) أي راعي كل وقت أو مكان بما يناسبه وفي البراءة إذا فرض القاضي النفقة ثم رخص  
 تسقط الزيادة ولا يطل القضاء وبالعكس لما طلب الزيادة اه وكذا الوصل على شيء معلوم ثم غلب السعر  
 أو رخص كما سجد كره المصنف والشارح (قوله) ولا تقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشيء معين بحيث  
 لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد بن تقدرها على المسر بأو يقدرها في كل شهر  
 فليس يلزم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكتابة بالمعروف كجلى  
 النشرة (قوله) لكن في الرأى) حيث قال فالحاصل أنه ينبغي للقاضي إذا أراد فرض النفقة أن ينظر في  
 سعر البلد وينظر ما يكفيه بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الانصاف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما  
 في المحط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما كجمله ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها انصافا وان شاء قوما  
 وفرض لها القيمة اه ثم اهل من هذا لاننا ما مره الى الاختيار والمجمع من عدم تقديرها بدراهم أي  
 بشيء معين لا بد ولا ينقص بل هو موكده وبغير فلا بد للاستدلال عليه فالاولى بحسب قوله لكن الخ  
 استدرا كجلى قوله ويقدرها بقدر الفسالة والرضن فان ما ذكره في الجبر يقيس أن القاضي يجزى بذلك  
 وبين فرضها انصافا أي من خبر وادامه ودين صارت ونحو ذلك فإذا ظهر للقاضي عدم اتفاقه بنفسه بأمره  
 يدفع ذلك أو يقيمه بقدر كفايته وحيداً فلا استدراك صحيح فاهم (قوله) وفيه) أي في الجبر بخلاف قوله كجلى  
 أن برهما) الاول أن يقول بدليل أنه أن برهما الخ ليقيد أنه بحث قال صاحب الجبر ذكر هذه المسئلة  
 من الخلاصة ثم قال هو بدليل أنه الخ (قوله) وترادف في الشئ الخ) أي ترادف على ما قدره محمد في الكسوة  
 بدوهين وخيارين ومطخفي كل سنة قال في الظاهر اه ان هذا في عرفهم أمافي عرفنا يجب السراويل  
 والجريرة والغراس والصفاد وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء مدع عز وجبة فز وخيار برسم اه  
 وفي النشرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن حر وبدا والاعداد فعلى القاضي  
 اعتبار الكتابة بالمعروف في كل وقت ومكان وكل جواب رخصته في الفتنة من اعتبار حاله أو حالهما فهو  
 الجواب في الكسوة (قوله) وما يدفع الخ) معقول للفعل مقدردل ما به المذ كروا وعطفه على جملته لا يناسبه  
 تعييد الفعل بالشيء وما يدفع أذى اخر يناسب الصف (قوله) ان طلبته) راجع لقوله ويقدرها قوله  
 وترادف قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى ما ذكرناه فافهم الظاهرية وعن النشرة وقوله ولا أي حال  
 الزوجين في اليسار والاصار فهو عطف مرادف تأمل ولو قال بده وقتا كان أولى (قوله) وليس عليه  
 شيئا الخ) قال في البراءة ولم يذكر كراهة في الازار في كسوة فارتد كره على كسوة الخادم وذلك في  
 ديارهم بحكم العرف في ديارنا يفرض الازار والكعب وما تمام عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد  
 الازار لانه احتج بالضرورة والمرأة مبنية عنه قال في النشرة هذا التعليل اشادة أنه لا يفرض للمرأة  
 الازار في ديارنا أيضا والحاصل أنه اختاف التعليل لعدم كراهة الازار في العرف ولما أوجب المصنف  
 لاختلاف العرف في زمانه وقيل حرمة الفرج وحمل الاول أوجه لانها محل لها الفرج في كل موضع فلا بد لها  
 من ساتر وتقدم أنه يجب لها مداس رجاها والظاهر أنه لا اختلاف فيما كان المراد به ما تنسب اليه البيت وكذا  
 انحف أو الجور في الشتاء لعدم البرد الشديد (قوله) وفي الجبر الخ) وجوابه والحاصل أن المراد ليس عليها  
 الانسجام نفسها في بيته وعليه لما جيع ما يكفيها بحسب حالها من كل شر وليس وفرض ولا يلزمها ان

ومعوم به أنهم لو سكت بفرض  
 اجازة في وقت أو مال ينيم  
 أو بعد للاستقلال بالاجرة  
 عليه فلا ينفذ (و) بقدرها  
 بقدر الفسالة والرضن ولا  
 يقدر بدراهم ودنانير كما  
 في الاختيار وعزاه المصنف  
 لشرح المجمع للمصنف  
 لكن في الجبر عن المحيط ثم  
 اختصى ان شاء القاضي  
 فرضها انصافا أو قوما  
 بالدراهم ثم يقدر بالدراهم  
 وفيه لو قررت على نفسها فله  
 أن يفرضها للقاضي لتأكل  
 بما فرض لها خوفا عليها  
 من الهزل فانه يضره كجلى  
 أن يفرضها للقاضي ليس  
 التوب لان الزينة سبعة  
 (وترادف في الشتاء حبة)  
 وسرولا وما يدفع به أذى  
 حر وبرد (ولما وفرأشأ)  
 وحدها لانهما يعتزل  
 عنه أيام حبسها وسرهما  
 (ان طلبته) ويختلف ذلك  
 بسراوا وسراوا وحالا بلدا  
 اختيار وليس عليه شيئا بل  
 خف أنها يجتنب وفي الجبر  
 قد استفيد من هذا أنه لو كان  
 لها متعة من فرش ونحوها  
 لا يستحق الزوج ذلك بل  
 يجب عليه وقد رتبنا من  
 يامر بها بفرش أو متعته  
 ولا متعته جبراً عليها  
 وذلك حرام كنع كسوتها اه  
 لكن قد منافي المهر عنه من  
 المتيقن لو زفت اليه

تتبع بها مهر ملكها ولأن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومطاعه أنه يلزمه كسوتها من حين عقد عهدها عليها أو دخوله بها أو امر التصريح به عن الخاصة فيجب حالة لا موجهة إلى مضي تصرف المهر ولو أن زنتا ليس بشباب فلا يلزمها استعمالها كالمهر منقذ المدة ولم تلبس ما دفعه لها فله عليه غيره كالمهر أو يأخذ ويكفل كانت تلك طهاما يكفيها أو تفرش على نفسها أو بقي مهاد ردهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جواز يليق به)

٣ الضيق غير الزاد الجرح من المبتقى عائد إلى ما به الزوج إلى الأب من الدرهم والدينار ثم قال والمعتبر في أخذ الزوج لا ما يتخذها أهله وقدمنا في باب المهر أن هذا المهر إلى الأب يسمى في صرف الاعطام بالاستئمان وأنه في الكفا وغيره فسر بالمهر المجل وأن غيره فصل وقال أن أدرك في العقد فهو المهر المجل حتى ملكته المرائضة بطه الاستئمانه فلا تلك الزوج طلب الجواز لأن الشيء لا يقابله عوضا وإن لم يدرك فيه ولم يعقد عليه فهو كالمهر بشرط العوض فله طلب الجواز على قدر العرف والعادة أو طلب الاستئمان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين (قوله فله مطالبة الأب بالنقد) أي المقدود وهو ما به إلى الأب لا على كونه من المهر بل على كونه بمثابة ما يتخذ الزوج في الجواز لما علمت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع مما اعتد عدم العوض فاهيم (قوله الأذاسكت) أي زنا يعرف برضاء (قوله وعليه) أي يبنى على ما ذكر من أن له المطالبة به لأنه يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بمحرم) أي من أنه لا يحرم الانتفاع به بلا دنس أو أمانا ذكره صاحب الترهات من التزانية من أن الأصح أنه لا يرجع على الأب بشيء لأن المال في الكساح غير مقصود أهله فهو في على أن ذلك المجل أدرك في العقد بدليل التعليل بأن المال وهو الجواز غير مقصود في الكساح لأن المهر يجعل بلا دنس والبيع وحده لا يقال أنه أدرك في العقد يعتبر بدلا من الجواز أيضا بكم العرف فصار المهر على كلامه من أن المهر لا يرد عليه من غير ما قبله في العقد المسمى بغير كل واحد منهما وأما صاحب مرسح يجعله مهرًا وهو بدل البيع لا يعتبر على أن هذا العرف غير معروف فزادنا أن كل أحد يعلم أن الجواز ذلك المهر أو أنه إذا طلقها تأخذ كده وإذا مات يورث عنها ولا يخفى بشيء. وانما العرف أنه يرد في المهر لأن الجواز كثير يلزم به بيته ويتفق به بائنها ويرنه هو أو ولاده إذا ماتت كجزء يفي مهر القسيه لأجل ذلك لا يكون الجواز كله أو بعضه ملكا ولا يملك الانتفاع به وإن لم تأخذ فاهيم (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله حكمت بذلك وطاهاه أنه بالذات هنا وفيما بعد من الموضح ويصح بالزواكانية في ذكره المسائل عند قول المصنف لا في الحقيقة لا يرد بيننا بالقضاء والرضا (قوله بشرطه) هو شكوى المثل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائة ط (قوله فلا تسقط) أي التفتتوه هذا تبريع على كونه حكا ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في البحر وسئل الإبراء أي الآية تقريبًا يدل على أن الفرض في الشهر الأول يجوز وفيما بعده من صف فينجز بشروطه وهكذا أه (قوله الأمانع) كتنوزها سقط في مدته كالمهر وكثيرا السعر غلاء أو رخصا فتخص أوزاد (قوله ولأن) أي ما علم محاسب أن الحقيقة تصير دينًا بالقضاء ولا تسقط بحضرة المدة ط (قوله قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء وبالرضا وقوله باطل لأنها لا تصير دينًا دون الفرض المذكور فليس في كلامه مقصود فاهيم \* (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو ناله ما على أن تبرئه من نفقة المدة كقضاء منه في باب لأنه إبراء بعرض وهو استيفاء قبل الوجوب فيصير ما لا أول وهو اسقاط الشيء قبل وجوبه فلا يجوز كفى الفتح (قوله ومن شهر مستقبل) أي إذا كانت حطروسة بالشهر ولو بالأيام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا بالسنتين يبرأ من نفقة سنة مستقبله كالمهر والظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل أوله لأنه إنما ينجز بدخوله كحطروسة فلو قبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبلية ويؤدى ما في البحر وكذا لو قالت أبرا تلتك نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافترض

لخني يتجدد بتجدد الشهر فمالم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض ومالم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني

مطلب فيقول وقت إليه بلا جواز

بلا جواز يليق به فله مطالبة الأب بالنقد الأذاسكت انتهى وعليه فلو زنت به إليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي هرثا يترمون كثرة المهر لكثرة الجواز وقتله لقتله ولا شك أن المهر وف كالمهر وط فينبغي العمل بمحرم كذا في النهرو فيه من قضاء المهر هل تقدير القاضي للنفقة حكم منه قالت لم لا طالب التقدير بشرطه دعوى فلا تسقط بحضرة المدعى ولو فرض لها كل يوم أو كل شهر هل يكون قضاء مادام النكاح قلت نعم الأمانع وإذا خالو الإبراء قبل الفرض باطل وبمده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل

مطلب في الإبراء من النفقة



واجبة الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمنها بالحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة  
بشهر قبل شهر قبل تجديد لا يتجدد الفرض فلم تجب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما يجب مقتضاه أنه  
لو فرضها كل سنة كذا صاع الإبراء عن سنة دخلت لأعن أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر له فقدره  
(قوله حق لشرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكماً له **أ** ح والمفهوم هو كونها  
بدون تقدير القاضي لا يكون لازمة وفيه أنها تلزم بالتراضي على قدمه أو يوم وتصير به بدنياً فذمة الزوج  
فتمتع كونه مقر يعامل مفهوم قوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضا  
لان الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنها قبل الفرض المذکور لا تكون لازمة لان  
الشرط المذکور ليس فيه تقدير كما يظهر قرر بما فهمهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ  
وفي بعضها نحو بن بدل تكون فتقره من غير تقدير تفسير للتوحي (قوله والكسوة كسوة الشتاء والصيف)  
أي بأنها بالكسوة الواجبة في كل نصف لولان يأتيها ثيابا بالثوب وتقدير بدواهم بدل الثياب  
فأفهم (قوله يلزم الخ) كذا ذكر في البحر بحثاً ووجهه أن ذلك الشرط وعدمه سران ذلك وهو الواجب  
عليه بنفس المقدس أو شرطه أولاً وانما يعدل إلى التقدير بشيء معين بالصلح والتراضي أو قضاء القاضي  
إذا ظهر له معناه فمقرر النفقة بذلك لازمة عليه بدنياً فذمة حتى لا تنقضي بمضى المدعى يصح الإبراء عنها وقبل  
ذلك لا تنصير كذلك كالحلت (قوله عليها بعد ذلك الخ) أي بعد ما ذكر من الشرط طالب التقدير في النفقة  
والكسوة من الزوج أو القاضي بشرطه المار (قوله ولو حكم بوجوب العقد ما حكم الخ) أي لو راعاه إلى  
ما ليس بعد المتأخر على صحة العقد فقال **ص** حكمت بعهده ووصفه شرطاً ووجهه أي بما يستوجب العقد  
ويقتضي من لزوم المهر ولزوم تسليمها له ولو نحو مع الحكم لكن العنق تقدير النفقة وادراهم وان كان  
مذهب المالكي لزوم الشرط بالتوحي لان ذلك لم يصح حكم المالكي فيه إذا لا ينفق صحة الحكم من المدعى  
والحادثة أي في نفسه ماله في الحادثة التي يحكم بها ولم يقر بينهما تنازع في صحة شرائط التوحي حتى يصح  
حكمه وان قال **ص** حكمت بشرطه وموجبه إذ ليس لزوم اشتراط التوحي من موجبات العقد اللازمة  
فالعنق الحكم بخلافه (قوله بقى لو حكم الخ) أي حكمت في أثره كالمسألة (قوله لا) أي ليس للشافعي  
الحكم بالتوحي لان فيه إبطال قضاء الخنفي ط (قوله وطالب الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله  
فلو حكم الشافعي بالتوحي) بأن راعاه البسه وطلب منه التقدير وأي لم يظهر للقاضي مظهر الحكم لها  
بالتوحي لم يكن للعنق فغضفت لأن يظهر بعد ذلك مظهره فافرضه وادراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي  
حكم بها الشافعي (قوله بطل الفرض السابق) أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله لرضاها  
بذلك) لان الفرض كان محتمل كونه أنفع لها فان النفقة تصير به بدنياً فذمة فلا تسقط بالرضي فإذا اتفق على  
التوحي في المستقبل يكون عرضاً من الفرض السابق وهذا المستلذ ذكره في البحر بحثاً قال أنها كثيرة  
الوثر عرقد أقدمها ما في الأخيرة لو صلحت على ثلاثة وادراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء والرضا وبعده  
كان تقدير النفقة فقبول الزيادة عليه لو قالت لا يكفي والقصاص عنه لو قال لا أطيقه وعلم القاضي مسدده  
بالسؤال عسوه إلا لالتزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صلحت على نحو ثوب أو عديم لا يصح  
للقاضي أن يرفضه في النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء والرضا كان تقديره أيسواً من كان بعده كان  
معاضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا نقصان **أ** ح محتمل في البحر وعلم منه أن تراضيها على ما يصلح للنفقة  
مبطل للفرض القاضي يستعفه لعنه أنها لو اتفقت الخ (قوله وفي السراجية الخ) أي فتاوى سراج الدين  
قارن الهداية وهذا ما قبله طاه الشخ فاسم وكون ذلك مفروضاً في النفقة وهذا في الكسوة لا يبرى  
نفه في الفرق تأمل وقد يجاب بأن ذلك في فرض القاضي وهذا في التراضي بدليل قوله ورضيت وقوله  
وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقي بل الصوري لان التقدير مع تراضيها قبل القضاء أيضاً من شرط القضاء

حتى لو شرط في العقد أن  
النفقة تكون من غير تقدير  
والكسوة كسوة الشتاء  
والصيف يلزم فلها بعد  
ذلك طلب التقدير فبهما  
ولو حكم بموجب العقد  
ما لم يكن يرى ذلك للعنق  
تقديره بالصدم المدعى  
والحادثة بقى لو حكم الخنفي  
بفرضه وادراهم هل للشافعي  
بعده أن يحكم بالتوحي قال  
الشخ فاسم في موجبات  
الاحكام لا وعليه فلو حكم  
الشافعي بالتوحي ليس  
للعنق الحكم بخلافه  
فليصفت ثم لو اتفقا بعد  
الفرض على أن تأكل  
معها نحو يابطل الفرض  
السابق لرضاها بذلك وفي  
السراجية قدروا كسوها  
دواهم ورضيت وقتى به  
كل لها أن ترجع وطلب  
كسوة فاشأنا جواب نعم

ظهور الحال و بغير التراضي لم يظهر. قال وحيد ذفر جوعها و طلب الكسوة قماشاً ليس فيه بطل قضاء  
 سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير برضاها أنفع لها تكسّر في فرض القاضي و يظهر من هذا  
 أن قوله السابق لو اتفق الخ غير قيد بل يكفي طلبه أو بظاهره. ثم أيضاً أنه لا فرق بين كون طلبها بعد العرض  
 أو تقديره بالتقضاء أو الرضا و لما ذكرنا في السراجية عقّب قوله لو اتفق الخ لكن بشكل على هذا ما مر من  
 الشيخ فاسم فانه إذا لم يصح حكم الشافعي بالتقريّن بعد حكم الحنفى بالتقدير بالتراهم فعدم صحة طلبها بدون  
 حكم يكون بالأولى بغيره. **(قوله وقالوا الخ)** الأصل أن القاضي إذا ظهر له الخطأ في التقدير برده أو إنزاله  
 فلو قدر لها عشرة دواهم نفقة شهر فغضى الشهر وبقي منها شيء يرضى لها عشرة أخرى إذا لم يظهر خطأ وفي  
 التقدير يبين لجواز أنهما اقتربت على نفسها فيبقى التقدير معتبراً في قضى لها بأخرى بخلاف ما إذا أسرفت فيها  
 أو سرفت أو هلك قبل مضي الوقت لا يقضى بأخرى على بعض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة الحرم  
 وكذا كسوته فإنه إذا مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى بأخرى لأنما في حقه باعتبار الحاجة ولذا وضعت منه  
 يرضى له أخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة التي لا يقضى لها بأخرى إلا إذا  
 تحققت قبل مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها بأخرى قبل تمام المدة لتأخر رخصتها في التقدير حيث  
 وقت وتلتا في معنى الكسوة والأدلة المستمدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقضى لها  
 بأخرى أيضاً لعدم ظهور الخطأ و قوله ما إذا لم تستعملها أصلاً وسكت عنه الشارح لعلها أولى وفهم من كلامه  
 أنها إذا تحققت قبل مضي المدة بالاستعمال فغير معتاد لا يقضى بأخرى على بعض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير  
 وأنما إذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها بأخرى على تحققت لتأخر رخصتها حيث  
 وقت وقتت بغير الكسوة بعده ونعم الكلام في الجبر من الشبهة **(قوله ويجب لخادمها المملوك لها)**  
 لأن كتابها واجبة عليه وهذا من حماها إلا بدلهامنها بدو به من غيرها إذا أمرت بحجب عليه لخدمتها  
 ولو كانت أمّ و به صرح الشافعي فهو مقتضى قوله أصعبه بناول أو صرحاً وإن سلم من كلامهم رد على  
 قلت هذا الظاهر على خلاف الظاهر في الجبر قبل هو أي الخادم كل من يخدمها حر كان أو عبداً لمالكها  
 أوله أولها أو لغيرهما و ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كافي الخبر ذاته بما هو كفاً فيمكن لها خادم  
 لا يفرض عليه نفقة تخدم لانه سبب الملك فإذا لم يكن في ملكها لا تلزمه نفقة أهـ ثم قال وجب إذا علم أنه  
 إذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراه غلام يخدمه لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما  
 صرح به في السراجية أهـ الآن يقال هذا في غير المريضة لانه إذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف  
 المريضة إذا لم يخدم من حماتها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج ثم إذا طلبت ليقوم عنها الطبع  
 ونحوه فمقدّم أنها إذا لم تغفل يأتها بما يحتاجه إذا كانت ممن لا يخدم أو لا تخدم وكذا إذا كان خادمة  
 أو لادها كما يأتي **(قوله على الظاهر)** أي ظاهر الرواية كما تجلّلت **(قوله ملكاً تاماً)** استزوجه من الزوجة  
 المكتوبة إذا كان لها مملوك فإن نفقة لا تجب على زوجها كفى المنع أخذ من قسيد الزاي وغيره بالحره في  
 لو كانت الزوجة حرة وكانت أمها الظاهر أن نفقة على الزوج أن لا تشتغل من خدمته أن لا تنفد بالحره  
 لا يمنع من إخراج أمها المكتوبة فافهم **(قوله بالفعل)** ليس المراد أنه لا يستحق النفقة حال تبسبه بالخادمة  
 دون ما قبل الشروع فيها أو بعد إخراجها إلا يتوهمه أحد وأنما المراد الاحتراز عما إذا لم يخدمها وإن  
 كان لا شغل له فخدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها وكان شغل غير خدمتها أو لم يكن له  
 شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له أهـ فقد فرغ على القبول الثلاثة وفي الجبر من الشبهة نفقة الخادمات  
 محبب عليه ما إذا خدّمتها فادامت من الطبخ والغليز وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المملوك أنما بما لا  
 الاحتباس أهـ فافهم **(قوله ولو لوجهها بخادم الخ)** أي مسدداً لإخراج خادمها من بيتها فلا ذلك في  
 الصحيح خاتبة لأنما لا تنبأ لها الخادمة بتخدام الزوج ولو لاجلها قال في النهر و ينبغي أن يندمج إذا لم يتضرر

مطلب في نفقة تخدام المرأة

وقالوا ما بقي من النفقة لها  
 فيقضى بأخرى بخلاف  
 اسراف وسرقته لا نفقة  
 صوم وكسوة إذا تحققت  
 بالاستعمال المعتاد أو  
 استعملت معها أخرى  
 فيفرض أخرى (و) تجب  
 لخادمها المملوك لها على  
 الظاهر ملكاً تاماً ولا شغل  
 له فخدمتها بالفعل فلو لم  
 يكن في ملكها أو لم يخدمها  
 لا نفقة له لأن نفقة الخادم  
 إذا خدّمتها ولو لوجهها بخادم  
 لم يقبل منه إلا برضاها فلا  
 ذلك إخراج خادمها بل  
 ما زاد عليه

من خادمها ما إذا أضرمتها بان كان يختلس من ثمن ما يشتر به كاهو دأب صفار العبيد في ديارها ولم تستبدل به غيره وجعلها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وفيه انه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخلافه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط فلو كان خادمها يتخص أمنية يتكهن أن يكون هذا الزوج في انواجه (قوله بحر بحثا) واجبع اقوله بل ما زاد وعبارته وظاهره أي ظاهر قولهم لا تلك انواجه خادمها انه تلك انواجه ما عدا خادم واحد من بينه لأنه زاد على قولهما اه أما على قول أبي يوسف الاتي فلا (قوله لوزة) لاجلته اليه بعد قول المتن للملك كالمصرح به المصنف في المنع أماده ح وأشادوا به الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بدلو وعلى حل الشارع صار منصوب على الخالصة الزوج في قول المصنف أول الباب فيجب للزوجة على زوجها ما كان قوله هنا ونحوها معلوف على قوله للزوجة فانهم قال في البعروفي غاية البيان واليسار قدر بنص سمرات الصدقة لا بنص وجوب الزكاة اه وفي الأخيرة ولا تدبر نفقة الخادم بالمرأههم على ما ذكرنا نفقة المرأة بل يفرض له ما يكتبه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقة الاله تبع لها فتتبع نفقته منها في الادام ومؤكد محمد في الكتاب من ثياب الخادم فهو يشاء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى الشافعي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان اه مفسا (قوله في الاصم) خلافا لما يقوله محمد من أنه يفرض لخادمها لو كان الزوج معسرا او غاميا في النفع والبر (قوله والقوله في العسار) لانه مسك بالاصل منع ولانه منكر لسبب الوجوب قال في البصر إلا أن تقيم المرأة البيعة ويشترط في هذا انظر العدد والعدل لا لفظ الشهادة وفي الفتاوى العسار من العسار أي الافتقار يستعمله بعض أهل العلم لأنه غير مجموع على الطلبة وقال الطبري أنه خطأ محض وكانهم ارتكبوها لوجه اليسار (قوله لا يكتب) عبارة النفع لا يكتبهم (قوله فرض عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها لا يانزه نفقة أكثر من خادمها الا اذا احتاجهم لادولاد لانهم لو لم يكن لها خدم واحتاج اولادها إلى أكثر من خادم يانزه لان ذلك من جهة نفقتهم كلابي (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المنقول عن أبي الهادي وغيره أنه يفرض لخادمين لا احتياج أحدهما لمصالح العائل والآخر لمصالح الخارج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن المعترحا له في بيت أبيه لاحتياجه الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رمي (قوله ثم قال وفي الخارج) عبارة البصر هكذا قال الطحاوي وروي صاحب الاذه عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت بمن يعمل مقدارها من خدمته فمادم واشفق على من لا بد له من الخدم ممن هو أكثر من الخادم الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظاهرية والاولا لوجه ما اذا كانت من بيت الاشراف ولها خدم بغير الزوج على نفقة خادمين اه فالخامس أن المذهب الافتقار على واحد مطلقا والمأخوذ به هذا المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرض بينهما بجزء منها) أي غائبا أو حاضرا (قوله بأقاربها) وهما أي كقول دلموس ومسكن ح (قوله حقا) أي من النفقة وهو منصوب بفعل المصدر وهو ايقاف (قوله ولوموسرا) المناسب ولوموسرا لانه أشار إلى خلاف الشافعي رحمه الله الاصم عنده عدم النسخ تنع الموسر حقا كذهنا (قوله باعاد الزوج) مقابل قوله ولا يفرض بينهما بجزء ط (قوله وتضرر هان فينته) أي تضرر المرأة لعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ وتضرر هان فينته أي تضرر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا يقدم ايقافا حقا والاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها النسخ وكذا اذا غاب وتضرر تحصيلها منه على ما اختاره كثير من منسجم لكن الاصم المعتقد عندهم أن لا نسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتضرر استيفاء النفقة ماله كالمصرح به في الام قال في النسخ بعد نقله ذلك بجزء شيئا في شرح منسجمه بالنسخ في منقطع خبره لانه حاضرا متعالم للمنفقول كما علمت ولا نسخ بغيره من جهل حاله يسار او عسار بل وشهدت بينة أنه غاب معسر ان لا نسخ مالم

بحر بحثا (لو) حولا أمية  
جوهرة لخدم ملكها  
(موسرا) لادمسرا في الاصم  
والقول له في العسار  
ولو رهنا فينته أولى  
خاتية (ولو له اولاد لا يكتبه  
خادم واحد فرض عليه)  
نفقة (لخادمين أو أكثر  
اتقانا) فتح عن الثاني غنية  
رفت اليه خدم كثير  
استحق نفقة ابيهم ذكره  
المصنف ثم قال وفي البصر  
عن الغاية وبه نأخذ قال  
وفي السراييف يفرض  
عليه نفقة خادمها لو كانت  
من الاشراف فرض نفقة  
خادمين وعليه الفتوى  
ولا يفرض بينهما بجزء منها)  
ياقاربها الثلاثة (ولا يقدم  
ايقافا) لو غائبا (حقها ولو  
موسرا) وجوزوه الشافعي  
ياصا للزوج وبشرها  
فينته ولو قضى به حتى لم  
ينفذ

مطلب في نسخ النكاح  
بالجزء من النفقة والغيبة

تشهد بأصهاره الآن وان علم استناده بالاشهاد أود كونه تقوية لاشككاً بأن (قوله) ثم لم أمر  
شافعي) أي بشرط أن يكون مأذونه بالاستنابة ثانية قال في غرر الأذكار ثم اعلم أن شافعي استحسنوا  
أن ينصب القاضي الحنفى نائباً عن مذهبه التفريق بين ما إذا كان الزوج حاضراً أو أياً من الطلاق لأن دفع  
الحليلة المدانة لا يتيسر بالاستدانة إذ الظاهر أنهم لا يجحد من زعموها وفي الزوج ما لا أمر متوهم  
فالتفريق ضروري إذا طلبت موان كان غائباً لا يفرق لأن غيره غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ  
فضاؤه لأنه ليس في مجتهديه لأن الجرح لم يثبت اه وتعلق بالبراختلاف المشايخ وان الصبي كافي الشبهة  
علم الخلة تلهو وبجارية الشهود وكفى العمدية والغفوذ كفي قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها  
قضاء القاضي أن منها التفريق الجرح من الاتفاق نائباً على الصبي لا حاضراً اه والحاصل أن التفريق بالجز  
عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقاً أو مالم تشهد بدينه بأصهاره الآن كما عرفت  
مما نقلنا من الصفه والخلة الأولى جعلها من اختصاص مجتهد أفيغ ينفذ فيه القضاء دون الثانية وفيه عمل مافي  
كلام الشارح حيث حرم بالنفاذ فيها فإنه مبني على خلاف الصبي المار عن الشبهة وكفي الفسخ أنه يمكن  
الصبي بغير شرط أي بآثار جرحه بل يعني تقدمه أو أن صدور النفقة عليها ورد في البر بأنه ليس مذهب  
الشافعي فليس يؤيد بما قدمنا من الصفه حيث ودعي شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا ما يقع في  
زماننا من فسخ القاضي الثاني بالنسبة لا يصح وليس لصفي تنقيده سواء بني على إنبات الفقرة أو على جرح  
المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتبين بذلك ثم يصح الثاني عند أحد كذا كفي كسب مذهب  
وعليه يعمل مافي فتاوى قاضي الهداية حيث سئل عن غائب وزوجها لم يترك لها نفقة فأجاب إذا قامت بينة  
على ذلك وطلبت فسخ السكاح من قاض يراه ففسخ نفسه فهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب  
روايات عندنا في القول بنفاذ يسوغ العنف أن يزوجه لمن الغير بعد العدة وإذا حضرا الزوج الأول  
وبرهن على خلاف ما دعت من تركها بالنفقة لا تقبل يستلان البينة الأولى تحت بالقضاء لا تبطل  
بالثانية اه وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسح السكاح كزوجه ذلك ونفذ ففسخ قاض آخر  
وترجعت فيه وصح الفسخ والتنفيذ والتزوج بالغير ولا يرفع بحضور الزوج ودعاؤه أنه تركه عنده ما عفى  
مدته فبينة الحق قوله من قاض يراه لا يصح أن يراه الشافعي فضلاً عن الحنفى بل يراه الحنفى فافهم (قوله)  
إذا لم يرتش الأمر والمأمور) أما الأول فلأن نصب القاضي بالشبهة لا يصح وأما الثاني فلأن حكمه لا يصح  
ولو صح نصيبه عليه فللنائب العطف بأو (قوله) وبعد الفرض) أشار إلى أن عبارة المصنف كلاماً ملطوياً  
بعد قوله ولا يفرق بين ما يجزئه الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وأمرها بالاستدانة لكن الفرض  
يظهر فيما لو كان المفسر من النفقة حاضراً لأن الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه ككافي  
الحاكم وسيد كره المصنف بعد فهم سيد كره أن الحنفى به قول زمر فافهم (قوله) بالاستدانة) ذكر الخلاف  
وتبعه الشارحون أنهم الشراء بالنسبة لتقضى الثمن من مال الزوج وفي المبنى أنهم الاستقراض بغير ونقل  
الفهنتاني من صدور الشريعة قالوا به بشير كلام العرب اه وفي العقوبة أنه الأولى كلاً يخفى قال في  
الفرق المنتقى لكن التوكيد بالاستقراض لا يصح على الأصح فالاصح الأول اه ومثله في الجوى عن البرجسدي  
قلت الثاني أسير على المراد أنها لا تجحد في بيعها بالنسبة ما يحتاجه في كل يوم بخلاف الاستقراض لنفقة  
شهر مثلاً وفي غريب الجواب عن الإيراد (تنبيه) في قوله الحاوي الزا هدي فان لم تعبد لم تستد من  
عليها كسبت وانفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها السؤال ليومها  
وتجعل مسؤلاً لها ديناً عليه أيضاً أمر به (قوله) التحصيل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا أن المراد حق الرجوع على  
الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من ماله أو استدانته بأمر القاضي أو بدونه ولكن فائدة  
الأمر بالاستدانة عدم سقوطها بوجوب أحدهما ككسب كره المصنف بقوله ووجوب أحدهما وظلالتها بسبقاً

ثم لو أمر شافعياً قضى به  
نفساً إذا لم يرتش الأمر  
والمأمور بغير (و) بعد  
الفرض بأمرها القاضي  
بالاستدانة) التحصيل (عليه)  
وان أجب الزوج أما بدون  
الأمر فيرجع عليها وهي  
عليه

مطلب في الأمر بالاستدانة  
على الزوج

المفروض الا اذا استدانت بامر فاضر وأشار الشاوخ الى فائدة أخرى وهي ما في خبر يد القعودى والهداية  
من أن فائدة الامر بمات فقيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس لها ذلك وقد كثر  
الفتوى عن النكحة أن فائدة رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة فى البصر وظاهره أن الغريم على الرجوع  
عليه بلا حواله تنبها على ما في الخبر يدل رجوعه بلا حواله اهـ قلت الظاهر عدم المسألة فلو أن المراد  
بالأفالة دلالة الغريم على رجوعها لطلبه بالثبوت بقوله ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذا لم يكن ارادة حقيقة  
الحالة هنا بدليل تصريحهم بان الغريم مطالبة لم انتهىبأ أنشأوا أنه لا يشترط رضا الزوج ولا حواله هذا وقد  
صرحوا أيضا بان الاء تدانة بامر القاضي ايحاج الدين على الزوج لان القاضي ولاية كلمة عليه فلذا كان  
لغريم أن يرجع عليه وبدون الامر بالارجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا أن  
الاستدانة بالامر تقع لها وبسببها الدرس على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوسيلة من الزوج  
وبه اندفع ما مر من أن التوكيد بالاستعراض لا يصح فاهم (قوله ان صرح الخ) لا يصح جعله قيد لقوله  
وهي عليه لان رجوع المرائضى على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما لم يثبت هو قيد لقوله لتقبل عليه  
وعبار التجبني فاذا استدانت هل تصرح بانى استدين على زوجي أو تنوى أ ما اذا صرحت بظهور ذلك اذا توفرت  
واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت ثبوتها فالتدانة عليه وانكر الزوج قال قوله اهـ  
قلت وفائدة انكار عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانما التقطت دون احدهما  
أو طلقها كالمعصوم والظاهر أنه لا عين على الزوج إذ كيف يخلف على عدم نيتها وانما يقيد بالعين خلافا لما  
نقله الرضى من التقيد به فأنى لم أرفى التجبني ولا فى البصر (قوله وتجب الادانة الخ) قال فى الاستبصار المعصرة  
إذا كان زوجها معصوما ولها ابن من غير معصوم أو ابن معصوم فنكحتها على زوجها أو بمرأى ابن أو بالانكاح  
عليها ويرجع به على الزوج إذا أسرو به بسبب الابن أو الابن إذا استمنع لان هذا من المعروف قال الرضى  
فتبين بهذا أن الادانة لنكحتها كان الزوج معصوما وهي معصرة فتجب على من كانت تجب عليه فنكحتها ولا  
الزوج على هذا لان المعصوم ولادعاه ولم يقدروا على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب  
كلامه والابن والم غير يرجع به على الاب إذا أسير بخلاف نفقة ولادة الكار حيث لا يرجع عليه بعد السار  
لانما التجب مع الاضرار مكان كلبت اهـ وأقر عليه فى فتح القدر بغير قلت ومقتضاه أنه لا فرق بين  
الام وغيره فى ثبوت الرجوع على الاب مع أنه سبذ كرقيل الفروع أنه لا رجوع فى العصم الا لدم وفيه  
كلام سند كرهنا ذلك (قوله كاشوهم) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اهـ ح أى كان يكون  
لها نكاح أو مع ولادها أو من غيرها أو مع تستدين لنفسها من أنشأها أو معها ولادها من أنشأها أو معهم  
وظاهره أنه لا يقدم الا على النكاح بل (قوله ويستضع) أى فى الفروع (قوله ثم أسير) أى الزوج كما  
فسر فى النكاح والاولى أن يقول ثم أسير أحدهما ح قلت واه لاه لو أسير (قوله نفقته) انما قد يرد  
طلبه (قوله ثم) أى القاضي نفقة يساره أى يسار الزوج الذى امر أنه فقير توحي الوسط ولو قال وجب  
الوسط كمال فيما بعده لكان أوضح ح (قوله فى المستقبل) أما الماضى قبل النكاح فمقتضى نصه ولو  
بعد مرض اليسار (قوله بالعكس) بل فى نفقة اليسار لكونه معصوم ثم أسير الزوج على ما قال  
أو ثم أسير أحدهما على ما هو الاول ولو قال قضى بنفقة الا عاصم ثم أسير أحدهما أو بالعكس وجب الوسط  
لكان أوضح وأصح اهـ ح (قوله كسر) فى قوله بقد حالهما ح (قوله صاحب الزوج الخ) قدما  
عند قوله لرضاها بذلك عن الخبرية أن الصلح على النفقة فارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الاولاهم  
قبل تقدير النفقة بالرضا أو الرضا أو بعده فتجوز اذ يادة عليه والنقص عنه أى بالنسالة والخص وتارة  
يكون معاوضة كالصلح على نحو هذا كان بعد تقديرها بما كره فلا تجوز اذ يادة ولا النقصان ولو قبل التقدير  
فهو تقدير فكلامه هنا يحول على ما إذا لم يكن معاوضة والتقدير به قوله على دواهم (قوله يدين) أى يسبح

ان صرحت بانها عاصمه  
أو نوت ولو أنكر نيتها  
فالقول له يجتنبى وتجب  
الادانة على من تجب عليه  
نفقتها بنفقة الصغار ولا  
الزوج كاشوهم ويجب  
الاخ ونحوه اذا استمنع لان  
هذا من المعروف بل  
واستبصار ويستضع (قضى  
بنفقة الا عاصم ثم أسير  
فخاصته ثم القاضي  
نفقة يساره فى المستقبل  
وبالعكس وجب الوسط)  
كسر (صاحب الزوج ما من  
نفقة كل شهر على دواهم ثم)  
قالت لا تكفى زديت ولو  
(قال الزوج لا أطيق ذلك  
فهو لازم)

مطلب فى الصلح من النفقة



الزوج استقرض كل شهر كذا وأتفق لا ترجع مالم يقل وترجي بذلك على فتمسك المرد لا ترجع بما  
استقرضت بل بالمفروض فقط والاذن فقط محض أكاد في البحر وأجاب المقدسي بأن التوكيل في  
الفرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كالاصلاح على هذا المقدور ترجع به وكذا أوجب الخبر الرمي  
بأنه لا يرجع الأصح بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسها لم يستقرض الرجوع عليه  
(تنبيه) \* أطلق النفقة فتقبل نفقة العدة إذا لم يقبضها حتى انقضت العدة في الفسخ أن المتأخر عند الحلواني  
أنها لا تسقط وسند كعن البراء الصبي السقوط وأنه لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط  
وان هذا كما في غير المستدانة وسياق كلامه فيه (قوله ولو اختلف في المدة) أي في قدر ما مضى منها  
من وقت القضاء والرضا وكذا لو اختلف في قدر النفقة أو جنسها كفي البراءة (قوله فالقول) لأنه ادعى  
زيادة دين وهو ينكر فالقول مع غيره ذخيرة (قوله ويجوز أحدهما وطلقاتها) وكذا بنسبها كما قدمه  
الشارح بقوله وتسقط به أي بالنسب والمفروض أن الاستدانة في الأصح ككلوت اه ومنه أحدهما لم يقدر  
فكلامه وبهما الأولى كالأصفي قال الخبر الرمي وقد السقوط بالطلاق شيئا الشيخ محمد بن سراج الدين  
الحلواني بماذا مضى شهر يعني فاز يدوهو قد لا يمنعه تأمل اه (قوله واعتقد في البحر بحث الخ) فانه أولا  
نقل السقوط بالطلاق عن النفاة والجوهر فوانها نسبتها للظهير به والنجي والخبرة وان القاضي أباهل  
الذي نص على أن ذلك مروى وأنه آثي به الصدوق الشهيد الامام ظهير الدين المرتضى في وشبهه بالذي إذا  
اجتمع عليه به خارج راسه ثم أسلم سقطت من اجتماع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرجوع عنهم سقوطها  
بالطلاق ككلوت ثم قال بعده قال البسند الضعيف يثبت ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو باننا لمورد ذكر  
ثلاثة ثنائ منها ضعيفان وقال الثالث وهو أقوىهما مافي البداية من الخلق لوقال الخلعن وفوى الطلاق يقع  
الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا مرجع في المسئلة وفي البداية أفعالوا خلاف بينهم في  
الطلاق على ما لا يبراه من سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فاذي تبين المبرر اليه على  
كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا فمضنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء اه لمخا  
وود عليه العلامة المقدسي والخبر الرمي بإمكان حمل مافي البداية من الحقوق التي لا تسقط على المهر ونفقة  
مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمره وان هذا في راية قد آثي جهن تقدم وذكر في المتون كالوقاية  
والنفاة والاصلاح والفرز وغيرها قال المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط وظهرت بنقل  
مرجع في جميع عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر انه لا ينبغي أن يفتي بسقوطها بالطلاق الرجعي لثلا  
يقضه الناس وسيلة لقطع حق النساء اه والذي تبين المبرر اليه ان يقال يتأمل عند الفتوى كيجوز به  
عادة المشايخ في هذا المقام اه لمخا (قوله لكن الخ) استدواك على اطلاق الطلاق الشامل للبيان  
والرجعي تخصيص السقوط بالبراءة وعدمه بالرجعي (قوله الفتوى الخ) هذه صبر جواهر الفتوى  
كأن الخ فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه البشارة خلافة لما قلته المقدسي منها (قوله وبالأول) أي  
بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله آثي شيئا) يعني الخبر الرمي قال في الحسبية بعدد مه إلى الخلاصة  
والبراءة به وكثير من الكتب وآثي به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين وهي في  
قواصمها (قوله لكن صحيح الشرع بل الخ) وصبر انه المرأ اذا طلقت وقد تجدد له نفقة مفر وضعة قبل  
تسقط وهو غير المتأثر وأشار اليه المصنف أي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق  
بأنه لا يقضى حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكرنا الشارح أي ابن الصنف غير العتيق في المسئلة اه  
وإواضة مافي التمسكتي من خزانة المفتين أن المهر وضلا تسقط بالطلاق على الأصح اه ط (قوله  
فوتأمل عند الفتوى) بأن يفر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو سوءا لاختلافها لثلاثان كان  
الأول يلزمهم وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانهما) أي

ولو اختلف في المدة فالقول  
له والينة عليها ولو أنكرت  
انفاقه فالقول لها بينهما  
ذخيرة (ويجوز أحدهما  
وطلقاتها) ولو رجعا لم يبره  
ونابوا واعتقد في البحر بحثنا  
عدم سقوطها بالطلاق لكن  
اعتقد المصنف مافي جواهر  
الفتاوى والفتوى عدم  
سقوطها بالرجعي كذا لا يقضى  
الناس ذلك حيلة واستحسنه  
مخا الاشياء والأول آثي  
شيئا الرمي لكن صحيح  
الشرع لاني في شرحه  
لوهابية ما بحثه في البحر  
من عدم السقوط ولو باننا  
قال هو الاصح ورد ما ذكره  
ابن الصنف فتأمل عند  
الفتوى (يسقط الفروض)  
لانهما (الاذا استدانت  
بأمر القاضي) فلا تسقط  
بجواز أو طلاق

والصلوات تطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليقه ما قد سمن من أنها تكرار  
 رأس الذي (قوله في الصبح) كذا في الزيلعي من النجاة والبحر والنهر وغيرهما ومثابه قول الخصاص  
 يسقطها ولو بيع الامر بالاستدانة فهو ظاهر الهداية قال في الغفر والصبغ ما ذكره الحاكم الشيعي انهما مع  
 الامر بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بائنه من له ولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تحفظ  
 بالموت وعلى هذا الخلاف يسقطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصبغ لا تسقط اهـ (قوله في المباح)  
 لم يرد هذا في كلامه ط (قوله في المباح) أنت خير بأنه مخالف للموت والشرع فلا يعمل عليه اهـ ح  
 وقد عرفت قول الخصاص يسقط بالموت والغرض من صحة الامر بالاستدانة فكيف يدونه والظاهر ان ما ذكره ابن كمال  
 سبق فلم (قوله عوت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد بن رفيع هنا حصة ما مضى ويجب رد الباقي ان كان  
 قائما وحيثما كان مستهلكا فخره قال في الغفر والموت والطلاق قبل الفسول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات  
 الزوج اختاروا فيه قبل رد وقبل الاستدانة لانه العدة فاقعة في موته كذا في الاقضية اهـ قال في المباح  
 الرمي واستدانة وموت محال في الفسخ روي عن ابى داود الفريزي طلقها باننا وبطلان نفقة تسعة أشهر فاسقطت  
 سقطا بعد تسعة أيام فانقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها ما زاد على حصة العدة أم لا الجواب لا يرجع  
 عندهما لان عددها محذور القياس (قوله عملها الزوج أو أو) لما في الواجب هو ما أو الزوج اذا قدم نفقة  
 امرأته باسماته ثم طلقها الزوج ليس للابان بستر ما دفع لانه لو أعطاهما الزوج والمستأجر بهما لم يكن له  
 ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاهما أوهـ اهـ ووجهه انها لم تزوجه ولا رجوع  
 فيها لم تزوجه والعرة لوقت الهبة لا وقت الرجوع فالزوجة من الموانع من الرجوع كالزوج كالتوفيق  
 الأب كدفع الابن فلا إشكال بصر قلت وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الأب يدفع  
 بطريق النياية عن ابنة عده فكان هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله في المباح)  
 أي بيده مسددة لانه دين يتعلق في رقبته بالذات المولى فيؤمر ببيع ما له من امتع باهـ القاضي بفسخه كجاء منه  
 من التهرق في النكاح الرقيق والفقن عند الفقهاء من لا حرية فيه وجهه في الفقن ملك هو وأوهـ بصر (قوله  
 ويسعى مديروا مكاتب) لعدم صحة بيعه ما وصلها وأهـ المولى قوله في البحر والنهر وأهـ المولى يسقط ويعتق  
 البعض عند الامام عنده المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسهلها الفقه دون بيعه يبقى أن لها ذلك  
 كما قالوا في المأذون بالدون اذا اختار الفرماء استعمله بصر وأهـ أخوه والمقدسي (قوله لم يجر) أما لو جاز  
 نفسه عاد إلى الرقي فيعرق عليه حكم الفقه (قوله ويدونه الم) يعني اذا تزوج الفقه أو المدبر ونحوه بل ان  
 السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستحقة له التي في سال وقوله لعدم كونها زوجة قوله قال في  
 الفتاوى الهندية بأن تزوج هو لا يعتبر اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وإن ائتمروا وحديثهم  
 جاز نكاحه من حق وعلما هو بالنفقة في المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا في ابيده في النهر  
 وعزاه إلى الفقه وغيره أي لانها بدون الفرض تسقط بالعتق كسقطها في الفقه والى في الفقه فرضها بقضائه  
 القاضي وهل بالراضى كذلك أم لا مؤيد كرتي بلب نكاح الرقيق بحثا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بغيرها منيها  
 غير العبد من التصرف ولانها مبهمة لا يابده الاضرار المولى تأمل (قوله اذا جتمع عليه الم) أمانه لا يبيع  
 بالعتق اليسير كسقطه كل يوم وأنه لا يلزمها أن تصير إلى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمتها في الاول من  
 الاضرار بالمولى وما في الشافعي من الاضرار بها أفاد في الضرر قلت والظاهر أن الخيار لقولنا انما يباعه  
 جميعه أو باع منه بقدر ما لها عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة أخرى يباع من حصة كل من السيد والمشتري  
 بقدر ما يتخذه لانه يبيع مشترك لزمه من فيغرم كل منهما بقدر ما يملكه هكذا لو يبيع منه الثلث وارباع تأمل  
 (قوله لم ينفه) فلا اختار المولى فداعيا يبيع لان صفته في النفقة لا في رقبته له بد (قوله ولو بنت المولى)  
 نعم لم تزوجه فمقتضى لها النفقة على عبيدها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذلك على مبدعه بصر عن

في الصبح لما مر أنها  
 كاستدانة بنفسه وجبارة  
 ابن كمال اذا استدان  
 بعد فرض فاض آخر ولو  
 بلائمه فليصر ولا  
 ترد) النفقة والكسوة  
 (المجلة) موت أو طلاق  
 مجملها الزوج أو أو ولو  
 فاقته يبقى (يباع الفقه)  
 ويسعى مديروا مكاتب لم  
 يجر (المأذون في النكاح)  
 وبدونه يطالب بصدقه  
 (في نفقة زوجته) المفروضة  
 اذا جتمع عليه ابصر من  
 أداته ولم يمدح خبره ولو  
 بنت المولى

مطلب في بيع العبد لنفقة  
 زوجته



الزخيرة (قوله لانه) أي أمته ولاه أي لا يجب على العبد ان يقتز وجما في هي أمته ولاه سواء برأها أولا  
 لانها جارية ملك المولى ونفقة المولى على المالكين يحرم ويقتز ماله كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شرب لانية  
 (قوله ولا نفقة ولداً له) لانه اذا كانت زوجة حرة ولا لها أحرار تبعها لها ونفقةهم عليها ولو أقرت ولا نفقة  
 الاقرب بالاقرب بمن يرثهم وإذا كانت مكاتباً ولا لها تبع لها في المكاتب فنقتهم عليها وإذا كانت الزوجة  
 قنة أو مدبرة أو أم ولد فلا نفقة لها في الرق أو التدين ولا الاستيلاء ونفقةهم على مولاهم لانهم ملكه وهذا  
 معنى قوله لتبعية الام أي لا تلتزم العبد نفقة له سواء كانت زوجة أو غيرها لتبعية الولد لأمه في الحرية  
 لو حررت المكاتب لومكاتبها ولو فتتوا تدينه أو الاستيلاء لمدبرة أو أم ولد فانهم (قوله ولو مكاتبين) في  
 الجهر عن كافي الحاكم وشرح النسفي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب لا يجب عليه نفقة  
 وله سواء كانت أمه أو حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت أمراً أو المكاتب مكاتبته وهما للمولى واحد نفقة الولد  
 على الام لان الولد تابع لأمه في مكاتبها لهذا كان كسب الولد لها أو أرش الجانية عليها لأمه وإنه لها فكذلك  
 النفقة تكون عليها. وبه يظهر أن الصغير في قوله سعى وكذا ما بعد عاد على الولد لانه متى كون كسبه لأمه  
 ولا ضرورة ولا جاعله زوج لان الكلام في نفقة المكاتب أم أن نفقة زوجته فعل حكمها من قوله ومكاتبهم  
 يميز فانهم نعم قوله ونفقة على أيمه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجواهر فتعالمت من صريح هذه الكتب  
 المتحدثة أن نفقة على أمه ونحوه في ح من المشتري (قوله ثم علم فرضي) أما إذا لم يعلم المشتري بحاله أو علم  
 بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه يجب اطلع عليه فخرج (قوله لانه من حدث) أي عند المشتري لان النفقة  
 تعدد دماً فأنشأ على حسب تقيد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقة من حدث عند المشتري  
 فتح (قوله في الراد) تفريع على قوله بعد ما اشتراه وقوله لانه من حدث فإن معناه أنه انما يبيع ثانياً  
 بما يمتنع عليهم النفقة عند المشتري لا بما يبيع عليه من عند الاول كماذا يبيع ثلث فتمنعها عليه لا يباع  
 ثانياً بما يبيع بل يصح عند الثاني ولهذا رد تبعه الغير على ما في الدرر تبعه السيد الشر بمحض فلا صورته  
 هدرت زوج امرأته بان المولى فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فيبيع بخصمها فتوقى  
 قيمته والمشتري علم ان عليه من النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف بسبب آخر فيبيع  
 بخصمها ثانياً يباع مرة أخرى أه واجب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون المراد به يباع  
 فيما تصدق في الخصم ثانياً الباقية فالأحد قول الشرب لانية فيه تساهل لانه فهم انه يباع فيما يبيع عليه من  
 الألف وليس كذلك بل فيما يصدد عليهم من النفقة عند المشتري كجهوم قول في المذهب أه لكن قوله  
 بخلاف الخ من غير هذا التأويل كالأصفي (قوله في الاصم) وقبل لا تسقط بالقتل لانه أنسلف القيمة فتنتقل  
 اليه كسائر الدرون وليس يثنى لان الدين انما ينتقل الى القيمة إذا كان ديناً لا يسقط بالمرت وهذا يسقط بالمرت  
 زيل (قوله يباع في دين غيرها) بنون دين وغيرها على أنه صفة أي غير النفقة كأظهر وما لزمه  
 بعبارة ياذن أو بعبارة متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك  
 مولى إذا يبيع فيه لا يباع في بقية عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها إلا أن يقال ان سبب النفقة كان أمراً  
 واحداً مستمراً يقال انه يبيع فيه مراراً عند مولى متعددة بخلاف غيره (قوله وماذا أن لها استسماها)  
 لكونها من جهة لفرمها وإذا انحصارهم ط (قوله قال) أي صاحب البصر وأقره أخوه والخمسي وذكر  
 الرمي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ماله الصراة قلت وراثة مصر حالي في الزخيرة عن أبي  
 يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أنه ونفقة غيره على الزوج وان تركت حالاً لان الكفن كالنكوة  
 حال الحياة (قوله المنكوة) أي التي زوجها سيدها الرجل أو غيرها المنكوة فنقتها على سيدها حالاً  
 (قوله أم المكاتبه كالحر) لكهنا ما فيها لم يبق للمولى عليها ولاية الاستعداد فلهما النفقة بغير التمكن  
 من نفسها وان لم تنتقل ونفقة بالتشور كالحر ط (قوله ولو عبداً) أي لغير سيدها لانه لا يملكه بغير نفقتها

لا أمته ولا نفقة ولدها  
 زوجته حرة قبل نفقة على  
 أمه ولو مكاتبه لتبعته  
 لأمه ولو مكاتبين سعى لأمه  
 ونفقة على أيمه جوهرة  
 (مرة بعد أخرى) أهلو  
 اجتمع عليه نفقة آخر بعد  
 ما اشتراه من علم به أو لم يعلم  
 ثم علم فرضي يبيع ثانياً وكذا  
 المشتري الثالث وهو حوا  
 لانه من حدث قاله السكال  
 وان السكال في الدرر تبعها  
 للسيد وهو (وتمتع بغيره  
 وقوله في الاصم) ويبيع  
 في دين غيرها مرة لعدم  
 التقيد وسيجيء في المأثور  
 أن لغير ما استسماها وسفاده  
 ان لها استسماها ولولنفقة  
 كل يوم يصير قالوه يباع  
 في ثقتها ينسفي على قول  
 الثاني المفتي به نعم كما يباع في  
 كسوتها (ونفقة الأمة  
 المنكوة) ولودرة أو أم  
 ولد أم المكاتبه كالحر  
 (انما يجب) على الزوج  
 ولو عبداً (بالتبوة)

على السيد بواها **ط** من الزبلى **(قوله بان يدفعها إليه الخ)** أى بان يحل المولى بين الامتزوج بها  
منزل الزوج ولا يستقدمها كذا فى كافى الحال كذا الشهيد بحر لان الاحتباس لا يقتضى الا بالتبوت لان الاعتبار  
فى استحقاق النفقة تفر بنفها المالح الزوج وذلك يحصل بالتبوت وان استقدمها بعد التبوت تسقط نفقتها  
لزوال الموجب بلى أى زوال الاحتباس الموجب للنفقة فمقتضاه أنه استقدمها فى بيت الزوج ولا يدل  
عليه قوله فى الهداية اذا بواها مع أى مع الزوج منزل لا قبلها للنفقة لا تحقق الاحتباس ولو استقدمها بعد  
التبوت تسقط النفقة لانه فان الاحتباس وفرض التبوت فبما فعله أن النفقة لا تجب الا بالتبوت لانها  
يحصل الاحتباس الموجب فلاوا استقدمها وهى فى بيت الزوج ضياعا فلو افرز لم يسأل لم تسقط النفقة لبقائه  
الاحتباس فى بيت الزوج ولا ينافيه قوله لو استقدمها سقطت النفقة فان المراد استقدمها فى غير بيت  
الزوج كدال عليه كلام الزبلى والهـ داية خلافا لما فهمه فى البحر بناء على ما فهم من أن قولهم ولا  
يستقدمها فى غير بيت التبر تشرط آخرها وليس كذلك بل هو صلت تطلب برضاة الخلية بينها وبين  
الزوج ويدل عليه قوله فى الفخيرة ثم اذا استقدمها المولى بعد ذلك لم يحل على بينهما وبين الزوج نفقة لغيرها  
موجب النفقة فهو الترتيب من جهته من الحق فشابت الحرمة بالنسبة فهذا كالمرجع فى أن الاستقدام  
بدون قوات الخلية لا يضر اذا لا شبهة بالنسبة لا يضر وجس بيت الزوج فافهم **(قوله فلاوا استقدمها المولى)**  
أى فى غير بيت الزوج كحلت فافهم وقيد الاستقدام لانها لو كانت تاتى الى المولى فى بعض الاوقات وتقدمه  
من غير أن يستقدمها لم تسقط نفقتها لان النفقة تحقق المولى بالاستسقاء بصنع غير مخيرة **(فخرج) ٥** وسلمها  
لزوج ليلاوا استقدمها ثم ارفعى الزوج نفقة إلى كافى به وللصاحب التمسك كفى الترخا خاتبة **(قوله)**  
**أواها** أى لو جاءت الى بيته وليس هو قسما فاستقدمها أهل البيت ومعها من الرجوع الى بيت الزوج  
فلا نفقة لانه لان استقدام أهل المولى باها منزلة استقدام مخيرة **(قوله بعدها)** أى بعد التبوت **(قوله)**  
لاجل انقضاء العدة الاولى لاجل الاحتداد لان انقضاءها لا يتوقف على التبوت وقد مر فى فصل الحداد أنه  
يجوز زالة المصلحة بالزوج الا اذا كانت مبوءة **(قوله أى لم يكن بواها قبل الطلاق)** كذا فى البحر من  
الروا الحسية والمراد فى التبوت المستمرة الى وقت الطلاق لا مطلقا لا لبواها ثم أخرجهما قبل الطلاق لم يكن  
له اعادةها لطلبها بالنفقة كائن عليه كافى الحاسم **(قوله سقطت)** هذا ظاهر فى مسئلة الاستقدام بعد  
التبوت أما المولى بموتها لا بعد الطلاق لم يقبأ أصلا لانها تسقط النفقة ثم هذا الطلاق فلا تسحق بعده ثم اعلم  
أن المولى أن يرجع ويومئها ثانيا لو انشأه كذا فنجب النفقة فوكلما استردوها سقطت كافى الفسخ **(قوله)**  
بغلاف حرة تشرن الخ) أى ان الحرة اذا تشرن فطقتا زوجها فلها النفقة والسكى اذا عادت الى بيت الزوج  
والفرق كافى الروا الحسية لان نكاح الامه لم يكن سببا لوجوب النفقة لانها تقبأ بالاحتباس وهو التبوت  
والتبوت لا تجب فيه ونكاح الحر حال الطلاق سبب لوجوب النفقة لانها ماتت بالشؤر فاذا عادت وجبت  
اه **(قوله فى البحر الخ)** حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاضى قبل التبوت  
لا يصح لانه قبل السبب ولم أره صريحا اه **(قوله ونفقة الزوجان الخ)** فى الفخيرة والروا الحسية واذا كان  
للرجل نسوة بعضهم أحرار ومسلت وبعضهن مأمضيات فمن فى النفقة سواء لاهن مشروعة لكفاية وذلك  
لا يختلف باختلاف الدين والروا الحسية لان الاستسقاء تسقط نفقة الحام اه **قال فى البحر** وينبغى  
أن يكون هذا مفرعا على ظاهر الرواية من اعتبارها وأما على المبنى فليس فى النفقة سواء لاختلاف  
صاهن يسارا وعسرا ليست نفقة الموصرة كنفقة الموصرة ولا نفقة الحرة كرامة كالمجننى أو لمن نهب عليه  
اه **قال المقدس** ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة مشروعة لكفاية الخ اه أى لانه صريح فى ذلك  
**(قوله وكذا تجب لها)** أى للزوجة السكى أى الاسكان وتقدم ان اسم النفقة يعنى الكفاية لكنه افردها لانها  
سكنها معها نهر **(قوله حال عن أهل الخ)** لانها تنصرف وعشيرة غير هابيه لانها لاتأمن على متاعها ومنعهم

بان يدفعها اليه ولا يستقدمها  
(فلاوا استقدمها المولى) أو  
أهل (بعدها) أو بواها بعد  
الطلاق لاجل انقضاء العدة  
لا قبله) أى لم يكن بواها  
قبل الطلاق (سقطت)  
بغلاف حرة تشرن فطقت  
فعدت وفي البحر بحثا  
فرضاها قبل التبوت باطل  
ونفقات الزوجات المختلفة  
مختلفة لصالحهما (وكذا تجب  
لها السكنى فى بيت حال عن  
أهل) سوى مظهر الذى  
لا يفهم الجاه

مطلب فيه سكن الزوجة

ذلك من العاشرة مع زوجها من الاستمتاع الآن فتلك لانها رثت بانتقاص حقها هدية (قوله وأنته  
 وأم ولدك) قال في الفتاوى أما أنته فقبل أن يبالسكنها معها الارضها والمختار أن له ذلك لأنه يختص بال  
 استخدامي كل وقت غيره لا يملكها بحضرتها كما أنه لا يملك له وطعن زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة اه  
 وذ كرام الولد في الحر من ماله آخر الكثرة قلت وذ كرفي النسيئة أن هذا مشكل ٣٢ على المعنى الاول  
 فظاهر وأما على الثاني فإنه تكرار الجملة بين يدي أمته اه قلت وقد يكون اضرام أم ولد لها أكثر من  
 اضرام غيرها وفي الدر المنثور أن أم الولد كأمه (قوله وأهلها) أي به منهم من السكنى معها  
 في بيته سواء كان ملكا له أو غار به (قوله من غيره) حال من ولدها له وله والزم حذف الموصول  
 مع بعض الصلة فهم ستاني اذ التقدير الكائن من غيره اه ح وأطلق ولدها فعمل الذي لا يفيهم الجماع  
 لأنه لا يابنه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الجليلي على البقرة منه من ارضها معزى بيته لماني  
 التواخيصة أن الزوج منعها بما هو واجب بخلاف حقها بما هو من السفن في الارض مع السهر  
 ينقص جمالها وجالها مع فعله منعها تأمل اه قلت وعليه فله منهن ارضها ولو كان البيت لها (قوله  
 بتدريسها لهما) أي في البسار والاصول فليس مسكن الاغنياء تسكن الفقراء كالأبصر لكن اذا كان  
 أحدهما غنيا والآخر فقيرا فقدم أنه يجب لهما في الطعام والكسوة والوسطا ويحاطب بقدر وسعوا الباقي  
 دين عليه لا البصرة فانظر هل رثت ذلك هنا (قوله ويتردد) أي ما يات في نفسه وهو محل متردد معين  
 فهم ستاني والظاهر أن المراد بالتردد ما كان مختصا به ليس بمسكن ما يشاركه به أحسن أهل الدار (قوله  
 خلق في البحر بملك ما يخلق ويقع بالفتح قسم ستاني (قوله راد في الاختيار والعين) ومثله في الزيلعي وآخرون في  
 الفتح بعدما نقل عن القاضي الإمام أنه اذا كان له خلق بنفسه وكان الخلاصة مشتركة ليس لها أن تطالب به بسكن  
 آخر (قوله ومطارد لزوم كنف وطبخ) أي بيت الخلاصة موضع الطبخ بان يكون داخل البيت أو في الدار  
 لا يشاركها فيها أحد من أهل الدار قلت ويبنى أن يكون هذا في غير الغرار الذين يسكنون في الزرع  
 والواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المراقق مشتركة كخلاء والتور وبقرا الموماني  
 غلبه قريبا (قوله لحصول المصود) هو أمه أهل متاهل وعدم ما عنهما من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع  
 (قوله وفي البحر من الحانية الخ) عبارة الحانية أن كانت دار فها بيوت وأعلى لها بيتا يخلق ويقع فيمكن  
 لها أن تطالب ببيتا آخر إذا لم يكن غنة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه قال المحسني في شرحهم «يضان  
 قوله غنة اشارة لدار البيت لكن في البرازية أبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت أن فرغ لها  
 بيتا خلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تسكن من مطالبته ببيت آخر اه فضمير فيو اجمع لبيت لا الدار  
 وهو الظاهر لكن يبنى أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجام من يؤذيها وان لم يدل  
 عليه كلام البرازية اه قلت وفي البداهة ولو أراد أن يسكنها مع ضربتها أو مع أحماء كأمها أو بنتها  
 فعليه أن يسكنها بمنزلة منفرد لان ما عدا ذلك لا يضر ولا يحتاج الى جاعها ومعاشرتها في وقت  
 يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت جعل لبيتها خلقا على حدة أو ليس لها أن تطالب  
 بآخر اه فهذا صريح في أن المعتبر عدم وجود أحد في البيت لا في الدار (قوله من أحماء الزوج) مواه  
 من أحماء المرأة كما عسر به في الفتاوى الهندية وعن الطهيري لأن أحماء الزوج أحماء المرأة وأما بها  
 أحماء اه ح وأجيب بان الزوج يطلق على المرأة أيضا وهذا التأويل يصد وهو في عبارة البرازية من المارة  
 أبعد (قوله ونقل المصنف عن المتق الخ) ويصارت وفريق المتق لصدا اسلام بين ما اذا جمع بين  
 امرأتين في دار وأمكن كلاني بيته خلق على حدة لكل منهما أن تطالب ببيت في دار على حدة لأنه  
 لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجام فان النافرة في الفسائر  
 أفر اه قلت وهكذا في البرازية من المتق المذكور والذي رأيت في المتق لابي القاسم الحسيني

وأنته وأم ولدك (وأهلها)  
 ولو ولدها من غيره (يقدر)  
 حالها) كطعام وكسوة  
 (ويست مفسر من دار  
 له خلق) زاد في الاختيار  
 والعين ومراقق ومطارد  
 لزوم كنف وطبخ ويبنى  
 الاختصاص بمر (كلها)  
 لحصول المصود هدية وفي  
 البحر عن الحانية يشترط  
 ان لا يكون في الدار أحسن  
 أحماء الزوج يؤذيها ونقل  
 المصنف من المتق كفايته  
 مع الاجام لامع الضرائر  
 فكل من زوجته مطالبته  
 ببيت من دار على حدة

٣ قوله على المعنى الاول أي  
 ما رقبته من الضرر بشاركة  
 غيرها وقوله وأما على الثاني  
 أي منعها من المعاشرة مع  
 زوجها اه منه

وكذا في تجديس الملتقط المذكور ولا مام الاستروشن هكذا أثبت أن تسكن مع ضررتها أو صهرتها أن أمكنه  
 أن يجعل لها بيتا على حدائق داره ليس لها غير ذلك وليس الزوج أن يسكن امرأته وأمه في بيت واحد لانه  
 يكره أن يعمها وفي البيت فسرهما وأن سكن الام في بيت داره والراقي بيت آخر فليس لها غير ذلك وكر  
 انحصاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والدك وأقرائك في الدار فأردى داوا قال صاحب الملتقط هذه  
 الرواية بمحولة على الموسر الشرقي وما ذكرنا قبله أن افراد بيت الدار كافة انما هو في المرأة الوسطا اعتبارا  
 في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من الحلاق الثبوت انه يكفلها بيت له غلق  
 من داره أو كان في الدار ضررتها أو أحباؤها وعلى ما فهمه في الجرم عبارة الثانية وأرضها المصنف في  
 شرحه لا يكتفي بذلك إذا كان في الدار أحد من أحباها يؤلفها وكذا الضرة بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن  
 ملتقط صدر الاسلام يكفي مع الاحكام الضرة وعلى ما نقلنا عن ملتقط أبي القاسم وتجنيسه للاستروشن  
 ان ذلك يختلف باختلاف الناس في الشريعة ذات اليسار لا بد من افرادها في دار ومترسقا لحال يكفلها  
 بيت واحد من دار ومفهومه أن من كانت من ذوات الاسوار يكفلها بيت ولومع أحباها وضررتها كاتر  
 الا عراب وأهل القرى وقصر المدين الذين يسكنون في الاحواش والروع وهذا التحصيل هو الموافق لما  
 مر من أن المسكن بمنزلة داره ولعله تعالى أسكنه من حيث يسكنه من وجدكم وبنيي اعتماده  
 في زمانه هذا تقدم من الطعام والكسوة يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأهل بلادنا الشامية  
 لا يسكنون في بيوتهم دار مشقة على أجناب وهذا في أوساطهم فضلا عن أشرفهم الآن تكون دارهم ورونة  
 بين اثنين ومثلا يسكن كل منهم في جهته مناع الاشتراك في مرافقها فإذا اقتصر منزله أحد من أحباها  
 أو ضررتها أو أرفد وجهها أسكنها في بيت منفرد من دار لجهة أجناب وفي البيت مطبخ وخلع يبعدون ذلك من  
 أعظم الدار عليهم فربما يفتني الاقتناء بلزوم دار من باهاها من بنيي أن لا يلزمه أسكنها في دار واسعة كدار أبيها أو  
 كداره التي هو ساكن فيها الآن كسكن الأوساط والأشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا ما اقلها  
 قدما من الملتقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف ادخلنا أن المعروف يختلف باختلاف الزمان  
 والمكان على المتي أن ينظر إلى حال أهل زمانه وبلده ذبوت ذلك لا يحصل المعاشرة بالمعروف وقد قال  
 تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن **(قوله ولا يلزمه اثباتها بمؤنة تالغ)** فإلى في النهر ولم تصدق كلامهم ذكر  
 المؤنة لا في تنلوي فإرى الهداية قال انها لا تجب الخ **(قوله ومفاده الخ)** ببلوة البصر هكذا قالوا للزوج أن  
 يسكنها حيث أحب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فريه أن يسكنني بين قوم  
 صالحين قال سلم القاضي ذلك حرم منعه من التعدي في حقها ولا يسأل الجيران من صيده فان صدقها  
 منه من التعدي في حقها ولا يتركها حقها لو لم يكن في جوارها من يوقه أو كانوا يعينون إلى الزوج أمره  
 بأسكنها بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضربونها أو كانوا زوجا وله أن لا يسكنها بطلب نزع زواجها  
 طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس يمكن شرعى اه  
**(قوله لكن نظريه الشرع لا في الخ)** أي نظري في كلام النهر وأوجب منه بجملة على ما ذكرنا وبذلك ولم  
 تطالب به يمكنه جيران طالحين أن لا يتابع بلزوم المؤنة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود  
 الجيران فان كان صغيرا كساكن الروع والحيطان فلا يلزم لعدم الاستيعاش بقرب الجيران وان كان  
 كبيرا كدار الخليفة من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسباب خشيت على عهدها كما أفاضه السيد محمد أبو  
 السعد في حواشي مسكن وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم لزوم مشروط بشرطين أسكنها  
 بين جيران صالحين وعدم الاستيعاش فإذا أسكنها في دار وكان يخرج لئلا يبيت هنذ ضررتها وهو وليس  
 لها ولد وأخلم تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها إذا خشيت منصوص أو ذوى السداد كان  
 من المضارة المنهى عنها ولا سيما إذا كانت صغيرة السن فيلزمه اثباتها بمؤنة أو أسكنها في بيت من دار عند

(ولا يلزمه اثباتها بمؤنة)  
 وراعه بأسكنها بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش  
 سراجهن ومفاده ان البيت  
 بلا جيران ليس مكشورا  
 بحر وفي النهر وظاهره  
 وجوبه لولا بيت خالها من  
 الجيران لاسباب الخشيت  
 على عهدها من سمته قلت  
 لكن نظريه الشرع لا في  
 بملأه أن ملا جيرانه غير  
 مسكن شرعى فتنبه (ولا  
 تمنعها من الخروج الى  
 الوالدن) في كل جمعة ان لم  
 يتعد على اثباتها

مطلب في الكلام على  
 المؤنة

من لا يؤذيها ان كان مسكاً يليق بحالهما والله سبحانه أعلم **(قوله على ما اختار في الاختيار)** الذي رآه  
في الاختيار شرح المختار هكذا قيل لا يمتنع من الحروج الى الوالد من قبل منع ولا يمتنع من دخول البها  
في كل جمعة وغيرهم من الاثارب في كل سنة هو المختار اه **قوله** هو المختار مقابلة القول بالشور في دخول  
الحارم كما تقدم في البرر والفتح نعم ماذا كره الشارع اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في  
التواضع تقييد خروجها بل لا يقدر على اتيانها فان قدر ولا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ  
منعهم من الخروج البهسا وأشار الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان  
بالصفة التي ذكرت ولا ينبغي أن يأذن لها في يابونها في الحين بعد الحين على قدمه ما عرف أمافي كل جمعة  
فهو بعد فان كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصاً اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهيات يختلف  
خروج الابوين فانه أيسر اه وهذا ترجع منه خلاف ماذا كره في البصر انه الصبح المقتضى من أنها تخرج  
لوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللعالم في كل سنة مرة باذنه وبدونه **(قوله زمنا)** أي مر بضرمانا  
طويلاً **(قوله فعلها تعلمه)** أي بقدر احتياجه اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كتدبير  
الحاتية **(قوله ولو كافراً)** لا تلتزم المحاسبة بالمعروف المأمور به **(قوله وان أبي الزوج)** لا تفتن حق  
الوالد وهل لها النفقة الظاهر وان كانت خارجة من بيتها مع حق الزوج حيث لم يرض الحليج **(قوله في كل  
جمعة)** هذا هو الصبح خلافاً لما قاله النعم من الدخول لم يأن التزلم لم يمهله حق النعم من دخول ملكه  
دون القسم على باب الدار ولما قال لا نمنع من الدخول بل من القرائن ان الفتنة في المك وطول الكلام  
أفاده في البحر ونهاه ان كثرة ضربه اختيار القول بالنعم من الدخول مطلقاً واختاره القديري وروى جزمه في  
التبعية وقال ولا يمتنع من النظر اليها والكلام معها خارج للتردد الا أن يخاف عليها الفساد فله منعهم  
ذلك أيضاً **(قوله في كل سنة)** وقيل في كل شهر كسر **(قوله لها)** الخروج وأهم الدخول في المنيح  
استقام هذا الوجه كلفى بعض النسخ وعادة الزلي وقيل لا يمتنع من الحروج الى الوالد من ولا يمتنع من  
الدخول إليها في كل جمعة الخ **(قوله)** يمتنع من الكينونة الطاهر ان الضمير عائدة الى الابوين والحارم  
**(قوله)** وفي نسخة من البيوت الخ وبه معنى في النهي وقصير من لا مسكن يؤيد نسخة الاولى ومثله في الزلي  
والبحر يؤيد ما مر من التعليق بان الفتنة في المك وطول الكلام **(قوله)** يمتنع الخ ولا تعلق  
للمصلاط الصوم بغير اذن الزوج بجر من الظهور به قلت ينبغي تقييد الصلاة بصلاته التي بعد في الليل لا في  
ذلك منعاً لحقه وتنفصاً لجالها بالسهو والتب وجالها حقه أيضاً كما مر أماعيره ولا سيما السن الزواجب  
فلا وجه لمنعها بها كما يخفى **(قوله والولية)** ظاهره ولو كانت عند الحارم لانهما تشمل على جميع الاختلاف  
الفساد قد عرفت **(قوله)** وكل عمل ولو تبرعاً لا يجزى هذا كره في البحر بحثاً حيث قاله ينبغي عدم تنحيص  
الغزل بله ان يمتنع من الاعمال كلها الفتنة في المك لانهما مستغنية عن جواب كفايتها لمعطل كذا من  
العمل تبرعاً لا يجزى بالاولى اه **قوله** بالاولى ينافي قول الشارع ولو تبرعاً لاقتضاه والولية كون غير  
التبرع اولى وهو غير صحيح كذا قيل وفي جواب بيان ما كان غير تبرع بل بالاجر قد يستدعي خروجها مطالبة  
الابن بالاحقة تأمل قلت ثم ان قولهم له منعهم الغزل يشمل غزلها لفسها فان كانت العلة فيه السهر  
والتب المنقص لجبالها فمنعها بما يؤدى الى ذلك لا ملاذ منه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب كما مر  
فليها ما تحتاج الى المال بزم الزوج وشراؤها والذي ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدى  
الى تنقيص حقه أو ضرره أو الى خروجها من بيته أما العمل الذي لا ضرره فيه فلا وجه لمنعها منه خصوصاً في  
حال فقيرته من يشتغل ترك المرأة لا يلا في بيتها يؤدى الى وسوس النفس والشيطان والاشتغال بما لا يعني  
مع الاحتجاب والحيار **(قوله ولو قابله ومغسله)** أي الى غسل الموق كلفى الحاتية ونقل في البحر عنها تقييد  
تبرعها بان الزوج يبرعها فيقل عن النوازل أن لها الخروج لادائه واقتصر عليه في الغنى وتوى في البحر

على ما اختاره في الاختيار  
ولو أبوهما من مائلاً فاحتسابها  
فعلها تعلمه ولو كافراً  
وان أبي الزوج فتح ولا  
منعها من الدخول عليها  
في كل جمعة وفي غيرهما من  
الحارم في كل سنة لها  
الخروج ولهم الدخول  
زلي (و يمتنع من  
الكينونة) وفي نسخة من  
البيوتة لكن عبارة  
من لا مسكن من القرار  
(عندها) به بقى حاتية  
ويمتنع من زيارة الإجاب  
ومما يمتنع من الولية وان  
أذن كما عاصمين كما مر في  
باب المهر وفي البحري منعها  
من الغزل وكل عمل ولو  
تبرعاً لا يجزى ولو قابله أو  
مغسله لا تقدم حقه

مطلب في منع التماس من  
الحلم

مطلب في فرض النفقة  
والزواج الغائب

على فرض الكفاية ومن  
مجلس العلم الاندلسي امتنع  
زوجها من سؤلها من الحلم  
الا لنفسه وان يلز بسلا  
تزين وكشف عورة أحد  
قال الباقي وعليه فلا  
خلاف في منع من العلم  
بكشف بعضهن وكذا في  
الشرنبلية من يالك لكال  
(وتفرض) النفقة بأنواعها  
الثلاثة (زوج الغائب)  
مدة سفر صفة واحتمسها  
في الجسر ولو لم يفرقوا  
(وطله) ومثله كبير زمن  
وأني مطلقاً (وأوبه) فقط  
فلا تفرض مالمو كواحيه  
ولا يقضى منه دينه لانه  
قضاء على العائب (في ماله)  
من جنس حقوقه) كبير  
أوطعام ما خلا له فيقتصر  
البيع ولا يباع مال الغائب  
اتفاقاً (عند) وأعلى (من)  
يقربه) عند الامانة وعلى  
الدين

الاول بماله الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كالحج فلهما الخروج اليه يحرم  
(قوله) ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الفزل فان لم تقع لها الزالة وأولفت الخروج لتعلم مسائل  
الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها معها والا فلا ولي أن يأذن لها أحياً بحج (قوله)  
ومن الجمل الخ) المنع منه قول النفس ومخالفة فاضل قد دخله مشروع لنساء والي حاله لا قاله  
بعض الناس لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اهـ وعلى ذلك فلا خلاف في منع من العلم  
بأن كثير منهم مكشوف العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول النفس وروا استثناء النساء والمرحمة  
وتعاضد النفس وقال فيه وحديثاً مخالفاً للخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة ما يكون  
داعية لنظر الرجال والاستحالة قال الله تعالى ولا تهرجن تبرج المجاهلية الاولى اهـ وأشار الشارح بقوله  
وان سألوا قول فاضل وان لا يباح في منع الزوج لهما من دخول مع مشروعيته لهما كجلا بنافي منعهما من  
صوم النفل وان كان مشروعيته وعائمه بنافي منعهما من دخول ولو باذن الزوج وانما ظاهره انه مراد النفس بخلافها  
همه الشرنبلية (قوله) وتفرض النفقة) وكذا لو كانت سفر ومدة ممتدة تغلب لها أخذ الماضي من  
ماله المذكور كما فاده في البدائع (قوله مدة سفر) متعلق بالعائب (قوله) وحسب في البصر) قال وهو قيد  
حسب يجب حفظه فانه فيما دونهما يسهل احضاره ومراجعته اهـ لكن في القهستاني ويفرض الماضي  
نفقة من العائب عن البلد سواء كان ينه سائمة سفر أو لا يفي المنية ويأتي أن تفرض نفقة من  
المواوري في البلد ويدخل فيه المفقود اهـ وفي الحموي من البرجدي من القنينة من المحط سواء كانت  
العيمة مدة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فاضل ان يفرض لها النفقة اهـ (قوله)  
وطله) أي الفقير لخر ط (قوله) ومثله كبير زمن) المراد به الابن العاقر من الكسب لضرر أو صغير كما  
سأني ماله (قوله) وأني مطلقاً) أي ولو غير مائة لان مجرد الانو تنجز ط المراد به البنت الفقيرة (قوله)  
وأوبه) أي القسرين ولو قادرين على الكسب على أحد التواين كسأني (قوله) فلا تفرض مالمو كواحيه  
وأني ماله) المراد به كل ذي رحم يحرم محاسن قرابة الولدان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولما ليس لهم  
أن يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاء فاطلوا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً لا يجب ولا يجوز ذلك على  
العائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد لان لهم الاخذ قبل القضاء بلارضاه يكون القضاء في حقهم اعانة  
وقضى من القاضي في البرر وردد المملوك فانه اذا كان عاجزاً عن الكسب وامتنع مولاه من الانفاق  
عليه فانه لا اخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض العاجز في مال مولاه لان عيابه يمان العبد لا يجب  
له دين على مولاه فليتأمل اذا لم يجد مالياً كله في بيت مولاه يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي ان  
يؤخره بقدر نفقته لو قدر على الكسب يبيع ولو عجزاً كما يأتي في العبد او يدفعه أو يظلم اجمع (قوله) ولا  
يقضى منه دينه) فلا أحضر صاحب الدين غير ما أومد على القائل بامره القاضي قضاء الدين وان كان  
مقر بالمال ودينه لان القاضي انما يأمر بحق الغائب بما يكون نظره وحفظ المال وفي الانفاق على  
زوجته من ماله حفظاً ماله وفي فادته قضاء عليه بقول العبر يحرم من الصغيرة ولا يراد المملوك لان القاضي  
لا يقضى على مولاه من نفقة بخلاف الزوجة تأمل (قوله) لانه قضاء على الغائب) لانه لا يفرض ولا تفرض ولقوله ولا  
يقضى (قوله في ماله) بل ولا ماله فذكر المصنف ط (قوله) كبير) هو غير المصروف من الذهب أو منته  
ومن النفقة وفي بعض النسخ كبير ويقضى عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه البواهم والذئاب  
بالاولي قال الزبلي والبرجدي في هذا الحكم لانه يسبغ قيمة المصروف اهـ وينبغي تقديره بما اذا  
وقعه التعامل كما قاله الرزقي (قوله) أو طعام) زاد في البر وغيره أو كسوة (قوله) أما خلافه) أي خلاف  
جنس الحق كعروض وعقار (قوله) عند أعلى الخ) يشمل ما كان مالاً ودبسة أو مضاربة بحج ومثله  
الاستعانة في غلة الوقت اذا أقربه الباطر كما في حق في الحمادية لان الناطر كوكيل في أهل الوقت وكذا الغلة

العبد والاركانى النهر وقد يكون المال عند منضم اذلو كان في بيته وعل القاضى بالنكاح فرض لهافه  
 لانه ايقله لحقها القضاء على الزوج بالنفقة كالأقردين ثم غلبت له من جاسمال في بيته بقضى صاحب الدين  
 فيمصر وقد بانزاد بعد كمالا يافى غربا (قوله وبدأ بالاول) أى بمال الوديع لان القاضى نصب بانرا  
 فبيده لانه أنظر للعالم لان الدين يحفظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وخير في العرص الحائبة  
 الوديعه أولى من الدين في الجسد اعتبارا لانقاص منازد كراحي أن القاضى والسلطان وولى الدين والمتولى  
 يجب عليهم العمل بماله الاوى والاظر كالمعنى اه تأمل قلت واذا نكاح املاسل المدون أوهر به أو  
 انكاهه فالبداية أولى (قوله لا المدون) والفرقات القاضى له ولاية الازام فافرض النفقة في ذلك المال  
 صالو المدوع مامو والبالغ من مالى المقرضه فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المدون فانه لا يصدق لانه  
 يدعى ثبوت دين بذمة الغائب لمقررو أن الدين تضى بأمالها (قوله أو اقراها) ذكره في النظر بحثا  
 وعلم بانم مقتر على نفسها اه اى لان النفقة تفسير بالقضائدين لها على الزوج قلت لكن ينفى صحة  
 اقراها على حق نفسها فلا ترجع على الزوج لا فى سق الزوج تأمل (قوله ولو انقاع الخ) هذه الجملة في بعض  
 النسخ مذكور وقيل قوله وقيل والمراد بضممان المدون عدم برامته وقوله ولا رجوع أى لهام على من  
 انقاع عليه (قوله وبالزوجة) صنف على الضمير المجرور في قوله من يقربه ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم  
 قاض بذلك) أى ولم يقربه بالمدون والمدوع ولا ينافى هذا قولهم ان القاضى لا يقضى وعلم الماس من أن هذا  
 ليس فضله بل اعانته فتوى أماده الرضى (قوله ولو علم) أى القاضى بأحدهما أى أحد الامرين بان علم للمال  
 مثلا احتج الى اقرا المدون أو المدوع بالأخرى بالزوجة أو النسب (قوله ولا ينعى هذا الخ) محترز  
 قوله من يقربه الخ أى أنه لو جدد المال أو النكاح أو جدهما لا تقبل بينهما على المال لانها ليست بضم  
 في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المدوع والمدون ليسا بضم في اثبات النكاح على الغائب ولا  
 عين عليهما لانه لا يستلحق الامن كان ضمما كذا في الخافيتو هذا يستثنى من قوله لم كل من اقربى لزمه  
 فلذا أنكر يعطاف بحر رولة أو فتيته فانظرا ان لا عين لهافيه لانها ليست بضم في ذلك وعلى ولو  
 برهن على أنز وجهاد على لقبيل غيبته نفقة تكفيها أو أنه طلقها ومنعت عنها باقى تجوهر في حق منع  
 ماقت بدمعة دسى قلت الآن تدعى ضياح مادفعها أو أنه لم يكلها تأمل (قوله وكذا) لجواز أنه عمل لها  
 النفقة أو كانت نائرة أو مطلقا فنفقت عنها بحر (قوله فى الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله  
 وجوب لان القاضى نصب بانرا العاقر فبب عليه النظر اليس ومقابل الاؤل القول بأخذ كليل بنفسها  
 ومقابل الثانى قول الحاصف انه حسن أماده (قوله وبه) كان الاولى تقديمه على التكليل لان  
 القاضى يحلف أو لا ثم يعطى النفقة بأخذ الكليل كفى ايضاح الاصلاح اه ح (قوله أى مع الكليل)  
 على حذف صفات أى مع أخذ الكليل وعياد كذا على مع التكليل (قوله وكذا كل أخذ نفقة) يشون  
 أخذ ولب نفقة على أنه مفعوله (قوله كان الكيل) حيث قال ويحمله أى يحلف من يطلب النفقة  
 ويكفله ونقل مثله في العرص من المستحق قال في الترتيل لو كتملو كان مفعلا كيف يحلف فليظفر اه  
 قلت الظاهر أنه يحلف أمهات أو لمادفع له نفقة فافهم في البحر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكليل من  
 الوالدين أيضا وهو الظاهر لانه أنظر للعالم وقد يقال لما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجهيل وقدمان أن  
 النفقة الجملة للقريب اذا هلك أو سرق بقضى له بأخو بخلاف الزوجة فليس في تكفله احتياط  
 لغائب لانه لو ادعى هلاكها قبل منه اه وفيه أنه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك مكان الاحتياط في  
 تكفله فافهم (قوله ولا كانت نائرة) كذا في البحر والاولى ولاهى نائرة لان كانت نائرة ثم عادت  
 لبته ولو بعد غيبته عادت نفقة كالمهر (قوله طوبى لى أو كفلها) أى بغير الزوج عين عطايتها وطالبة  
 كفلها (قوله وكذا) أى بغير الزوج أيضا اذا استملعها ونكحت ولو أقرت ياخذ منها دون الكليل لان

ويبدأ بالاول وقيل قول  
 المدوع في المدفع للنفقة  
 لا المدون الايسة أو  
 اقراها بحر وسيجي مولو  
 انقاعا لا فراض ضمنا بلا  
 رجوع (وبالزوجة) بقرابة  
 (الولد وكذا) المحكم  
 ثابت (اذا علم قاض بذلك)  
 أى بمال و زوجية ونسب  
 ولو علم بأحدهما احتج  
 لا لقرار بالآخر ولا عين  
 ولا ينعى هذا لعدم الخصم  
 (وكفلها) أى أخذ منها  
 كقبلا بما أخذته لا بنفسها  
 وجوباً بالاصح (وبه) يحلف  
 معه أى مع الكليل  
 احتياطاً وكذا كل أخذ  
 نفقة فلو ذكر الضمير كان  
 الكيل لكان أولى (ان  
 الغائب لم يعطى النفقة)  
 ولا كانت نائرة ولا مطلقا  
 منعت عنها فان حضر  
 الزوج وبرهن أنه أوفاها  
 النفقة طوبى لى أو  
 كفلها برما أخذت وكذا  
 لم يبرهن ونكحت

الاقرا رجة فاصره فبظهر في سقمها فقط بدأ ثم رده في القهستانى حيث قال وان حلفها فنكت رجع على  
الكفيل أو الزوجة فإذا أقرت أخذها رجع عليها فقط كفى شرح الطحاوى اه قلت وهو مشكل فان  
المسكول اقرارا أيضا فواجه الفرق هنا وذ كفى التفسير فلو نكت خبر الزوج وان لم ينكح الكفيل لان  
النكول اقرارا للاصيل اذا أثر بالمال لزم الكفيل وان جدد الكفيل اه وهذا يقتضى ثبوت التفسير  
فيهما ولا إشكال فيه لكن اعتراض في البصر قوله والاصل اذا أقر الخان هذا إيهاماً بقردين يجب قوله  
ما ثبت عليه أو ذاب مالو أقر بدين قائم في الحال كقولك كتبت بعمالك عليه فلا يلزم الكفيل وهنا من  
ما أخذته ثانياً فكان الدين قائماً وقت الثمنان في ختمها العمل فلا يلزم الكفيل قال الخلق مافى المتوسط  
وشرح الطحاوى من أنه اذا أقرت بالانحياز رجع عليها فقط اه قلت لكن يعود الاشكال لما قد علمت  
مما فى القهستانى انه في شرح الطحاوى فرق بين المسكول والاقرا ولعل وجهه لم يظهر لنا فافهم (قوله)  
ولو أقرت طوبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حلفت وكأنه فهو سهماً  
في البصر الشبهة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا تنكح الكفيل فانه يهمل أن عليها شيئاً  
وليس يردل المراد أنه لا يلصق الكفيل أيضاً بل حلفها يصح فينها ومنه في دفع المطالبة أضافه بعض  
المحققين وهو كلام جيد لو كان عليها شيء فما عتد الصلح ويلم أن يكون القول للزوج بلاينة ولا يقتضى  
فساده (قوله) بالقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسيب هذا محتمل ما تقدم من اشتراط اقرار المودع أو  
المديون بالزوجة والنسب أو علم القاضي بذلك كأشارته إليه بقوله فيصامروا بين ولا بينة هنا قال ح وكن  
المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب بالقامة الزوجة أو القربى ولا د لا يقتضى (قوله)  
ان لم يختلف مالا) أى ان لم يترك مالا في يده ولا ضده ودع ولا على مدون وهذا محتمل لقوله فيسأل له قال في  
التفسير فانه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وأولدت القامة بينة على النكاح أو كان القاضي يعلم به وطلبت أن  
يفرض لها النفقة وبأمرها بالاستدانة لا يجيبها إلى ذلك خلافاً لغيره (قوله) بأمرها بالنسب عطف على  
يفرض وقوله ولا يقتضى به أى بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله) يقتضى بها) وقطعها من ماله ان  
كان له مال والا تقرر بالاستدانة فلا تحتاج إلى بينة على أنه لم يختلف نفقة بحر (قوله) الصاحبة لان الزوج  
كثير ما يفتقر ويتركها بالانفقة خصوصاً في زماننا هذا قال الزيلعي لان في قبول البينة بهذه الصفة نظر لها  
وليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر ومصدقها أو أثبت ذلك بطريقه كانت أخذت قطعا والافرجع  
عليها وعلى الكفيل (قوله) يقتضى به) وهو الأصح كفى البرهان وقال الخلف وهذا أرقق بالناس كفى  
النهر وهو المتأخر كفى ما تقي الجبروفى غير موبه حتى تزيل بالتمسك منه أكثر المشايخ فيبقى به شرح مجمع  
(قوله) وهذا من السنن التي يقتضى بها بقول زفر) أوصلها الجوى إلى خمس عشر مسألة ونظمها في قصيدة  
احداها هذه ٣ فعود المريض في الصلاة كونه المشهد ٣ فعود المتكفل كذا ٤ تقرر من سعى  
إلى ظالم يبرىء فخره ٥ لا بد دعوى القمار بين بيان حدوده الأربع ٦ قبول شهادة الامم فيمن قبله  
تسمع ٧ الركيل بالوصية مالك قبض المال ٨ لا يسقط خیار المشتري برؤية الدار من حصنها  
٩ لا يسقط خيار برؤية الثوب معلوماً ١٠ يشترط تسليم الكفيل المسكول منه في مجلس الحكم ١١  
اذا تعيب المبيع يجب على الراعي بيان انه اشتراه طمياً بكذا ١٢ تأخير الشفع الشفعة شهر بعد الاشهاد  
يعطىها ١٣ اذا أوصى بثلاث تقدر وغته فضاع الثلثان فله ثلث الباقي منها ١٤ اذا قضى الغريم جيباً  
بدل زوجه لا يعبر على القبول ١٥ اذا اتفق الملتقط على القطعة وحسبها الاستدانة فليكتسب ما أنفقته اه  
قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العار وشهادة الامم والوصية بثلاث التقذفان المتقى به خلاف قول  
زفر فيها وهو قول أغما الثلاثة وعليه المتون وغيرها كجانبه عليه سيدى عبد الفتى التالى في شرحه على  
النظم المذكور وهو قد رقت على ذلك ثمانى مسائل ١ اذ قال أنت طالق واحد قتي ثنتين وأراد الضرب بفتح

ولو أقرت طوبت فقط (لا)  
تفرض على غائب (بالقامة)  
الزوجة بينة على النكاح)  
أو النسب (ولا تفرض  
أشياء (ان لم يختلف مالا  
فأقامت بينة ليغرض عليه  
وبأمرها بالاستدانة ولا  
يقتضى به) لانه قضاء على  
العائب (ولا الزفر يقتضى  
بها) أى النفقة (لا به) أى  
بالنكاح (وعمل القضاة  
اليوم على هذا الحاجة  
فيقتضى به) وهذا من السنن  
التي يقتضى بها بقول زفر



ثلاث عندده ووجه الحق الكمال من الهمام والاتفاق في غاية البيان ٣ فعلق علق العبد بقوله ان تحت  
أو قنات خافت حردبيره عند وجهه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح للوقت يصع عند وجهه ابن الهمام  
باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصع عند زفر وهي رواية الانصاري عنه وعليها العمل  
اليوم في بلاد الروم لتعارف عندهم فهو في الحقيقة وقسم يقول فيه تعامل وسباني في الوقت تحبته ٥  
لو صعد في بيته امرأته ليل مظلة ظنها امرأته فوطئها لا بعد ولونها أو بعد هو قول زفر وعن أبي يوسف بعد  
مطلقا قال أبو الهيثم الكبير وبرواية زفر يؤخذ كذا في التماسخية ٦ لوطف لا يعبر زيد كذا دفع  
لما مورز يدايعت عند زفر وعليها الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا إذا أخرج الكلام عن شرح الرسالة بأن  
قال ان زيدا يستعير منك كذا والاحتث كذا في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف قوت الوقت إذا قوضا  
وهو قول زفر وقدمنا في التيمم ترجمه لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة قبل الواب على  
قول زفر يقضي بها في محل الضرورة كعمرى مياه دمشق الشام وكسوة العمادي في حديثه وشرحها السيدي  
عبد الغني وتقدم بيانه في الطهارة قصارت جلة المسائل عشر من مسئلة بعد اسقاط الثلاثا المسألة وقد  
نقلتها كذلك بقول

وعليهم ولغاب وله زوجة  
وصغار قبل ينتهائي  
النكاح

بمحمد الله العالين ميسلا \* أتوج نلعي والصلوة على العدا  
وبعد فلا يفي بما قاله زفر \* سوى سور مشرين تقسمها لتجلى  
جلاس مريض مثل حال تشهد \* كذا من يصلي فاعدا متنبلا  
وتقدير اتفاق لمن غلب زوجها \* بسلامك ما لمنه زجوا تحولا  
يراجع شأوى ما تعيب عنده \* إذا قال اني ابتغته سلم الحلى  
وليس لي فضل أو كبل خصومة \* ويضمن ساع بالسيرة نقولا  
وتسلم مكفول يجلس حاكم \* فتم أن بشرط صلى من تكفلا  
ويبقى خيار عند زفر به مشتر \* لثوب بسلامت طسو به جلا  
كذار به لبيت من محن داره \* اذ لم يكن من دلتل قد تأسلا  
قضاء جياذا من زوف أدانها \* فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا  
مبادر اشهاد على أخذ شفعة \* بتأخير نهرا فذلك ابطلا  
قوى لقطع في حال حبس لا تحذما \* صرفت عليها سقطة ذامكم سلا  
وزد ضرب حساب أرافع طاق \* يصع بترجيع الكال تعدلا  
درج أيضا عند زفر بعد \* بزديده بالقتل والموت فانتقلا  
وأيا نكاحا ليه قوت عدة \* يصع وهذا التوقيت يصع مرسلا  
وقف دنانير آخر ودراهم \* كما قاله الانصاري دلم ميسلا  
والحق من قد ظنها زوجة قافا \* آتته بلسل حده مار هجلا  
ويحتث في والله لست معبردا \* لزيد اذا أعطى لمن جاهر سلا  
لمن خاف قوت الوقت ساعهم \* ولصكن لبعثا بالاعادة فاسلا  
طهارة زبل في محل ضرورة \* كعمرى مياه الشام صنت من البلا  
فهاك مروا بالجال تسربت \* وجاعت عقودا لفر في جدها حلى  
وصلى على ختم النبيين ربنا \* وآل وأصحاب ومن بالتقى سلا

(قوله وعليه الخ) أي على قول زفر وهذا طريق من صاحب البحر (قوله تقبل ينتهائي النكاح)  
أي لا يقضي به بل ليفرض لها النفقة ولم يذكر البيهقي التمسك بالاعتصام أو لانتهاج حيث قامت على

النكاح تكون قائمة على النسب ضمننا القيام الفراش تأمل **(قوله)** ان لم يكن علمها به اذ لو كان علمها به  
الى ميتة تكون المسئلة على قول ائمتنا الثلاثة كالمسئلة **(قوله)** ثم يفرض لهم أي الزوج ووجه المغفار بصر **(قوله)**  
ثم يأمرها بالانفاق أو الاستدانة صوابنا الجرح ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب صحتها الاستدانة  
بالواجب ولو جحد في بعض النسخ لان الوالد يستند ومعه مدة تسقط نفقة الزوج ووجه ولو بعد القضاء كالمسئلة  
سيان اننا نأمر بالي جعل الصغير كالزوج في عدم السقوط بالمعنى بخلاف بقية الامور وبأنى تعلم السكينة  
عليه **(قوله)** ويجب طاعة الزوج والباين كان عليها بدل الماطقة بالمعنى لان النفقة تابعة للعدة وقيد الرجوع  
والباين احتراز عما لو أتى أمه وله فلا نفقة لها في العدة كجلى كافي الحاكم وعملوا كانه النكاح فاسد ان  
البر لو تزوجت معتمدة البائن وقرن بعد الدخول فلا نفقة على الثاني للمسادن كما هو على الاول ان خرجت  
من بيتة لتزوجها وفي الجعني نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الصغيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود وأما  
فشل الحسل وغيره البائن ثلاث أو أقل كافي الخليفة يستثنى ما لو كان على أن لا نفقة لها ولا تسكن  
فلهما السكنى دون النفقة كالمسئلة في بابه وبأنى تحريا **(قوله)** والفرقة بلا مصيبة أي من قبلها لو كانت بمصيبة  
فايس لها سوى السكنى كما يأتي في الباين البصر فالحاصل ان الفرقة اما من قبله أو من قبلها فليس قبله فله  
النفقة مطلقا واه كانت بمصيبة أو لا فلا نفقة لها وان كانت من قبلها فان كانت بمصيبة فلا نفقة لها ولو  
السكنى في جميع الصور اه مفسدا **(قوله)** وتفرق بعدم كفاية ومثله عدم مهر المثل ولا يفتي أن هذا في  
البالغة التي زوجت نفسها بلا ولي فان العدة يصح في ظاهر الرواية والولي حق الفسخ لكن المفتي به الآن  
بطالناه كالصغيرة التي زوجها غير الاب والجدية كذا أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله  
فلا نفقة لعدم العدة **(قوله)** النفقة الخ بالرفع فاعل يجب **(قوله)** والسكنى يلزم أن تزعم المثل الذي يسكن  
فيه قبل الطلاق فاستثنى وتقدم الكلام عليه باب العدة **(قوله)** ان طالت المدة أشار الى الاعتذار من محمد  
حيث لم يذكر كالكسوة وذلك لان العدة لا تقبل غلبا فيستثنى منها حتى لو احتاجت إليها طول المدة كمن  
الطهر يجب **(قوله)** ولا تسقط النفقة الخ أي اذا مضت عدة المدعوى تقبضها ما أخذها ولو لم ير وثبة أي أو  
مصلحا عليها لكن لو استدانة بأمر القاضي فلا كلام ولا فطيمت خلاف اختار الحلواني أنهما لا تسقط أيضا  
وأشار السرخسي الى أنها تسقط وفي الصغيرة وغيرها انه الصحيح قال في البصر وعليه فلا بد من اصلاح المتن  
فانهم مخرجون بان النفقة يجب بالقضاء أو الرضا وميرد بنا هو انه لا يصير بنا الا اذا تم نقض العدة لكن في التهر  
أن اطلاق المتن يشهد باننا اختاروا في قلت وظاهر الفتح اختيارنا وصحت اقتصر عليه **(قوله)** فلهما النفقة  
أي يكون القول قولها في عدم انقضائها مع عدمها أو بالنفقة كجلى البصر **(قوله)** ما لم يحكم بالنقض  
حكم به بان أقام الزوج بينة على اقراءها بربئ منها كفي البصر **(قوله)** ما لم تدع الحبل في بعض النسخ وما  
تدع بالعطف على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا قرئت بالقضاء عدتها في عدة تحته لم تدر وقت لا يثبت النسب  
فكيف يجب البقرة ثم يثبت ولو لم يثبت لاقول من أقام من حين الاقرار ولا قول من أكثر من حين الطلاق لظهور  
كذبها في الاقرار كالمسئلة في بابه ولا يمكن حمله على هذا لانه يناقض قوله فلهما النفقة في سنتين وعبارة البصر وان  
ادعت حبلها ولا يصح عليها **(قوله)** فلا رجوع عليها أي اذا قالت ظننت الحبل ولم أحض وأنا متحدة  
الطهر وقال الزوج قد ادعت الحسل وأكرم سنتان فلا يثبت في قوله وتزعم البقرة حتى تحيض ثلاثا أو  
تبلغ سن اليأس ونحو بعد ثلاثة أشهر وعلمه في البصر فلو قرئت ان عدتها تنقض منذ كذا أو ما لم تكن  
حامله رجوع عليها بما أخذت بعد انقضائها كالخليفة **(قوله)** (قرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا  
كانت مرامقة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المصنف اه من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في  
الفتح وقد مناهي للعدة بأبسط سماعتها **(قوله)** وان شرط الخ ذكر في البصر جو ابعان حادثة في زمانه **(قوله)**  
وان لا يحض لا للعاهلة أي لا احتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه أن الحامل كذا في هذا

مطلب في نفقة الماطقة

ان لم يكن علمها به ثم عرض  
لهم ثم يأمرها بالانفاق أو  
الاستدانة لترجع بصر  
(و) يجب (الماطقة الرجعي  
والباين والفرقة بلا مصيبة  
كفارت حتى ولو عتق بقر  
بعد كفاية النفقة والسكنى  
والكسوة ان طالت المدة  
ولا تسقط النفقة المفروضة  
بعض العدة على المختار  
بتركة ولو ادعت امتداد  
الطهر فلهما النفقة ما لم يحكم  
بانقضائها ما لم تدع الحبل فلهما  
النفقة الى سنتين منذ طلقتها  
فلمضتا ثم تبين ان لا حبل  
فلا رجوع عليها وان شرط  
لانه شرط باطل بمرولو  
صالحها عن نفقة العدة ان  
لا أشهر مع عدم الحاض لا  
العاهلة (لا) يجب النفقة  
بأنواعها (لعدم موت مطلقا)

قول المفتي على ما لم يكن  
سبق قلم وصوابه ما لم يحكم  
قوله أصغر

وورد على التعديل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تضر غير ما أتت المقدس في باب الخلع اعترض كذلك وقد  
يجاب بأن المراجع له ما ثبت في الفقه بخلاف الذين الثابت في الفقه إذا صرح منه فإن جهالة الفقه لا تضر تأمل  
(قوله ولو ساءل) قال الفهستاني وقبل العمل بالنفقة في جميع المال كجلى المهرات ح (قوله من مولاها)  
ليس هذا من كلام الجوهري بل ذكر في النهج حيث قال و يبقى أن يكون معناه إذا حبلت أمه من سيدها  
ولحقه فإن الخلق منه ليكنها تلد الأبعد الموت اه ثم اعلم أن استثناء هذه المسئلة تتبع فيه المصنف صاحب  
الجوهرة وقالها وأورد على كثير من المتن وادّعى أنه لا وجه لها بل ذكرها إلا صاحب الجوهرة أو من  
تأمله وهذه العبارة الشاذة لا تعارض المتن الموضوع لعل الذهب مع أنه لا وجه لها لأن أم الولد تعتق وعونه  
وتسبب أحذية منه فلا وجه لا يجب نفقتها في تركه قلت و يؤيده ما في البدائع إذا اعتقت أم الولد أو مات  
عنهما ولا هاهنا لا نفقة لها ولا سكي لأن عدمها عدة الوطء كعدة المستكحلة فاسد أو قال في موضع آخر لا نفقة لها  
إذا اعتقها وان كانت ممنوعة من الخلع وجب لها هذا السكى لم يثبت بسبب النكاح بل لتخصيم المصنف فاشبهت  
معدة الفاسد في النسب وتوكل الروان جهالة نفقة في تركه ولكن إن كان لها ولد فنفقة عليه ولو صغير أهله  
العبارة تشمل الحمل وغيره وإذا كانت معدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة له ولو لم يولد فكيف الأمة التي  
عدمها عدة وطء واحدة عند فعله أنه لا وجه لاستثنائها (قوله بمصبتها) احتراز عن مصبتها كتشبيه بنتها أو  
إيلانه أو دونه أو أياها عن الإسلام وهذا لم يكن بمصبتها منسوبة لأنها لم يولد وبحو وطء وإن  
الزوج لها مكرهة في النفقة فواجبة لها بأقواها كسر (قوله فهستاني وكفاية) الأولى فهستاني من  
الكفاية وعبارة هذا إذا خرجت من بيتها ولا فواجب تأشير إليها في الكفاية اه ح (قوله كردة  
وتقبيل ابنة) أي كردتها وتقبيلها ابنة (قوله لا غيرها) بالرفع صلتها على السكى (قوله والفرق)  
أي بين السكى وغيره ومن هذا قال في النسب وغيره لو شرط في الخلع أن لا نفقة لها ولا سكي فلها  
السكى لا النفقة لأن النفقة حقها السكى في بيت عدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في حق  
الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مونة السكى ورضيت السكى في بيتها أو في بيت كائنا مكان فيه  
بالكرام مع وزنها الإجماع لأن ذلك محض حقها (قوله حق الله) أي من وجب محبت أوجب عليها القرائن  
منزل الزوج وفيه محض من وجب لوجوبه لها على الزوج (قوله بعد البت) أي الطلاق البائن أو واحدة أو  
أكثر وتقييد الهداية بالثلاث اتفاقاً واحتراز به من مودة الرجعي إذا طلقت ابن زوجها أو قبلها بأشهوة  
فلا نفقة لها لأن الفرقه لم تقع بالطلاق بل بمصبتها بحر (قوله حتى لو لم تقبس فلها النفقة) يعني إن بقيت في  
بيتها كغيره مع عبارة الفهستاني المأخوذة حيث يستغنى عن هذا الجمله بعبارة الفهستاني ويقال بدله أن  
عدلت التي يثبت عادت المسقة إذا ألفت بدار الحرب وحكم لها حقها ثم عدلت اه ح والحاصل كجلى  
البر لا الفرق بين الزدة والتمكين لأن المرتبة بعد البيوتة لو لم تقبس لها النفقة كالمكتنف المكنة إذ لم تنضم  
بيت عدة لا نفقة لها فليس للزدة والتمكين دخول في الإسقاط وعدمه بل إن وجد الاحتباس في بيت عدة  
وجب والألا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير إلى) أي التعليل بأنه كقولنا قال في الشرع لا يتوهم  
بشر إلى أنه قد حكم لها فهو محمل ما في الجامع من عدم عود النفقة به والمحقق وعادته محمل ما في النسب  
من أنه لا تعود نفقتها فهو محمل ما إذا لم يحكم لها حقها أو قبضتها كجلى الفتح اه (قوله والافتقار لنفقة  
يعودها) كالنشرة إذا عادت زوال المانع بخلاف المباشرة بالزدة إذا ألفت لا تعود نفقتها لسقوط نفقتها  
بمصبتها والساقط لا يعود بحر (قوله بأقواها) من الطعام والكسوة والسكى ولم أورد ذكرها امرأة  
الطيب وعن الأدوية وإنما ذكرها لعدم الرجوع بالزوجة ثم صرحوا بأن الأب إذا كان مريضاً أو زاناً  
يحتاج إلى الخدمة فعل ابنه خادم وكذلك الابن (قوله لئلا) هو الولد حين يسقط من بطن أمه أن يحتمل  
ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أولها أو لم يصح ثم طفل ح من النهر (قوله لم يعم الاتني

ولو ساءل (الإذا كانت أم  
والد هو حمل) من مولاها  
فلها النفقة من كل المال  
جوهرة (وتجب السكى)  
فقط (لعدة فرقة بمصبتها)  
الإذا خرجت من بيتها فلا  
سكى لها في هذه الفرقة  
فهستاني وكفاية (كردة)  
وتقبيل ابنة (لا غيرها) من  
طعام وكسوة والفرق  
أن السكى حق الله تعالى  
فلا تسقط بحال والنفقة  
حقها فتسقط بالفرقة  
بمصبتها وتسقط النفقة  
بردتها بعد البت أي إن  
خرجت من بيتها والا  
فواجبة فهستاني (لا يمكن  
ابنه) لعدم حبسها بخلاف  
المرتقتين لو لم تحبس فلها  
النفقة إذا ألفت بدار  
الحرب ثم عدلت وثابت  
لسقوط عدة الباق لا نه  
كلون بحر وهو مشير إلى  
أنه قد حكم لها فهو محمل  
لعود نفقتها يعودها  
(وتجب) النفقة بأقواها  
صلى الحر (لنفقه) يعم  
الاتني

والجمع) أي يطلق على الاثنين كإطلاقه على الجمع كقوله تعالى أو الطفل الذي لم ينظر وانهم مما استوفى  
 فيه الفرد والجمع كالجن والملك والامام واجعلنا للمتقين إماما ولا ينافيه جمعه على أطفال أيضا كجمع  
 امام على أئمة أيضا فاقوم (قوله الفقير) أي أن لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان الابن أو زوج أو يدفعه  
 حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه ولو كان ذكرا يختلف الابن كإقامته في الحضنة عن المزدب قال الجليلي  
 الرمي لو استغنت الابن بنحو مما طوع وعزل لعب أن تكون نفقته على كسبه كجمله ظاهر ولا نقول نجيب على  
 الابن مع ذلك الا اذا كان لا يكتسب فنجيب على الاب كذا تباعده دفع القدر المجهوز من مولد له لا ينافيه ولا ينافيه  
 قولهم يختلف الابن لان المتزوج يتعاطى بها ولا يلزم منه عدم الزمان بغيره فتلعلهاه أي المتزوج في اعيانها  
 القديمة ونحوها مما يقبضه تسليمها المستأجر بدليل قولهم لان المستأجر يتعاطى بها ولا يصح في الشراء وعليه  
 فيه دفعه الامر أو تلعلها حرفة كطيرين ونحوها مثلا (قوله على مالكه) أي لا على أبيه الحر أو العبد يصح (قوله  
 والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والأردية والشباب اذا احتج الى النفقة كان الابن مع ذلك كله  
 وينفق عليه لانه غني عن هذه الاشياء بغير دفعه لكن سيذكر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم يحرم أن الفقير  
 من تحل له الصدقة ولوله منزل ونحوه على الصواب ويأتي تمام الكلام عليهم (قوله فلو غابا) أي فلو كان الولد  
 مالا لكنه غائب فنفقته على الابن أي أن يحضره ومثل الرمي عما اذا كان له نفقة وقف فاجاب بأنه يرمي  
 صرح بالنفقة والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب (قوله ان أشهد) أي على أنه ينفق عليه ليرجع وكلاهما  
 الانفاق باذن القاضي كقوله العسر (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلا شاهد ولا ان قاض  
 أي لا يصح في القضاء أنه نوى ذلك وانما يثبت الرجوع فيما ينسب بينه وبينه تعالى (قوله يكتب أو  
 يتكسب) قدم الكسب لانه الواجب أولا لا يصح التكسب أي طلب الكفاية بعينه الباس الاستدراج  
 من الاستكساب قال في القسرية فان قدر على الكسب نفرض النفقة عليه فيكسب وينفق عليهم وان عجز  
 لكونه زمانا وقف هذا يتكسب الناس وينفق عليهم ~~ككذا~~ في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في أدب  
 القضاء أنه في هذه الصور يؤثر فيها القاضي على الابن أو المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر طالبها  
 استدانت عليه وكذا في غيرها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أنصافا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف  
 سائر الدين ولا حبس والد وان غلب دين ولد وان سفل الابن النفقة لانه لا ينفق (قوله الصغير  
 عليهم) أي على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بغير وفي القسيسة عن المحيط ونفرض على  
 المعسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاضر (قوله ولو يتيسر) أي الاتفاق عليهم أو الاستكساب  
 قال في الغنى وان لم ينف كسبه بمحتاجهم أو لم يكتب لعدم تسر الكسب أطلق عليهم القريب المزمع في  
 العسر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بغير ذكر الابن عن الكسب وينافيه ما مر من انه اذا عجز عنه يتكسب  
 ولعل المراد أنه يتكسب ان لم يوجد قريب ينفق عليهم به يجمع بين الروايتين المنقولتين أن نفاذ الخصاص  
 لكن في الثانية أمر الزوج بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معصرة فلو مرساة تنفق من  
 مالها لترجع ويأتي قريبا أنها أولى بالتفصيل من سائر الأقارب (قوله ورجع على الابن اذا أسرى) في  
 جوامع اللغة اذا لم يكن للاب مال والجد أو الام أو الخال أو العم موسر يجبر على نفقة الصغار ويرجع بها  
 على الابن اذا أسرى وكذا يصير الابن اذا غلب الاقرب فان كان له أم مرساة فنفقته عليها وكذا ان لم يكن له أب  
 الا انها ترجع في الاول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من أنه لا يشارك الابن نفقة أولاده أحد  
 فلا يجعل كاليتيم مجردا عساره لجنب النفقة على من بعده بل يجعل دينا عليه موسر سيذكر الشارح تعميم  
 خلافه وأنه لا بد من اصلاح المترجم في الكلام فهو هذا اذا لم يكن الابن مناعا عن الكسب والاقصى  
 بالنفقة على الجد الخا فان نفقة الاب حبسوا واجبة على الجد فكذلك نفقة الصغار ولا يعني أن كلاهما لا ينفق  
 في الاب المانع عن الكسب تأمل (قوله ولو ناصحتهم الام) أي بان شككت منه أن لا ينفق أو أنه يترفع عنهم

مطالب الصغير المكسب  
 نفقته في كسبه لا على أبيه

والجمع (الفقير) الحرمان  
 نفقة المملوك على مالكه  
 والنسب في ماله الحاضر  
 فلو غاب فعلى الابن يرجع  
 ان أشهد لان نوى الا  
 ديانة فلو كانا فقيرين فالاب  
 يكتب أو يتكسب وينفق  
 عليهم ولو لم يتيسر أنفق  
 عليهم القريب ويرجع على  
 الابن اذا أسرى فخير قولو  
 خاصته الام في نفقتهم  
 فرضها القاضي وأمره  
 بدفعها للام

مطالب الكلام على نفقة  
 الاقارب

(قوله) ما تثبت حياتها أي أنه لا يقبل قوله أنها لا تنطق عليهم لأنها أمستودهي الحياة على الأمن  
لا تسمع بلاهة فبطل القاضى جبرها بما يريها من العلم فان أخبر بها قال الأب زجرها ومنعها من ذلك نظرا  
لهم خيرية (قوله) فبدفع لها الخ) هذا تنقيح في الخيرية عن بعض المشايخ عقيب ما سرق فقال إن شاء القاضي  
دفعها إلى ثقة بدفع لها ما باعوا مساه ولا يدفع لها جهتها وإن شاء أمر غير هالينطق عليهم (قوله) وضع صلحا  
قبل في وجهه من الأب هو العاقد من الجانبين وقبل من جانب نفسه والأم من جانب الصغار لأن نفقتهم من  
أسباب الحضنة تدوي للأم خيرية (قوله) تدخل تحت التقدير تفسير للنسبة وذلك كالواقع الصلح على  
عشرة وإذا نظر الناس في بعضهم بقدر الكفاية بعشرة وببعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة  
عشر أو على عشرين فإن أن لا يدخل تحت نظر ح عن الأب قلت وتقدم متنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال  
لا أطيق ذلك فهو لازم إلا إذا تقرب سعر الطعام الخ والفرق ما قدمنا من أن النفقة في حق القربى باعتبار  
الحاجة والكفاية وفي حق الزوج مع ما عرفت من الاحتباس وفي بعض الوقت ويق منها شيء بقضى يترى لها  
لله وكذا الوضاعت (قوله) زيد أي إلى قدر الكفاية (قوله) ولو وضعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله)  
وهي أولى من الجد المورس أي لو كان مع الأم المورس متحدا مرسا أيضا تفرم الأم بالانفاق من مالها ترجع  
على الأب ولو تفرم الجد ذلك لأنها أقرب إلى الصغير فالأم أولى بالعمل من سائر الأقارب وتعامى البحر  
عن الخيرية قلت أصغر أنه إذا مات الأب بالنفقة على الأم والجد على قدر ميراثهما أثلاثا في ظاهر الرواية وفي  
رواية على الجد وحده كما سألني وأما إذا كان الأب مصرا فهي على الأب وتستدين الأم عليه لأنها أقرب  
من الجد هذا على ظاهر المتن كما قدمته وأما على ما يأتي في تخصيصه أن المصير يجعل كالميت فقتله أنها تجعل  
عليها ما أثلاثا مثل (قوله) لا ولا من الأم) بل نفقتهم على سبب الأمانة لأن بشرط الزوج حرم نفقتهم  
عليه والمراد بالأمانة المكاتبة أمه في نفقتهم عليها التبعية لها في الكفاية ط وتقدمت المسئلة (قوله) ولين  
حرم) بل النفقة عليها وإن كانت أمه لا نفقة الجميع عليه وأقرب نفقتهم على مولى الأم كالميت ونفقة العبد  
على مولاه (قوله) وعلى الكافر الخ) في الجواب من زجره في حرمه ثم أسلفت ولها من ماله بحكم ما سلام الولد تيمنا  
لها ونفقة على الأب الكافر وكذا المصير إذا ارتد فارتدده مع جميع عتد أي حنفية ومحمد ونفقة على الأب (قوله)  
وسمي) يأتي ذلك في حرم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف بين الألف ووجه الأصول والفرع والزمين  
(قوله) ولولده الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يرضه النفقة على أبيه أجابه ودفعها إليه لأن ذلك  
حقه وله الاستعانة بخير فوطيه فلو قاله الأب أنا أطعمك ولا أدفع إليك لا يجاب وكذا الحكم بنفقة  
كل حرم بحر (قوله) كنف مطلقا أي ولو لم يكن له زمانة فتمنعها من الكسب فخير لأن نفقة بحر إذا كان  
لهما زوج فنفقت عليه مادامت زوجته على الأثر من طاعته فحبها النفقة على أبيها على تردد فتأمل  
وتقدم أنه ليس للأب أن يزوجها على أو خدمته وأنه لو كان لها كسب لا يجب عليه (قوله) وزين) أي من به  
مرض منهن والمراد هن من ما منعته من الكسب كمنى وشال ولو قدر على اكتساب المال بكتفه فعلى أبيه  
تكميل الكفاية (قوله) ومن طبقه العار بالكسب) كذا في العرو والزي واعتزله الرضى بأن الكسب  
لأنه مؤتمنة عليه فرض فكيف يكون عار أو الأدنى ما في المنع من الخلاصة فإذا كان من ابتاع الكرام ولا  
يسأله الناس فهو عار له وإنه في الفسخ وسبأ في علمه (قوله) كاسطة في القنية) حاصله أن السلف  
قالوا بوجوب نفقة على الأب لكن أفتى أبو حامد بعدهم لفساد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم ما درى  
هذا الزمان فلا يرد به الحكم فخرج التمييز بين الصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد الفتن العامة  
يعنى فتنه التنازل ذهبهم أكثر العلماء والتعلم نرى المشتغلين بالنقص الأدب الذين هم ما أعد الدين  
وأصول كلام العرب عنهم الاشتغال بالكسب عن التخصيل ويؤدي ضياع العلم والتعطيل فكان المنكر  
الآن قول السلف وهؤلاء البعض لا تمنع الوجوب كالولاد والأقارب اه ولخصنا أقرب في البحر وقال ح

ما لم يثبت حياتها فبدفع لها  
صلحا ومساه أو بأمر من  
ينطق عليهم وضع صلحا من  
نفقتهم ولو زجره بغير  
تدخل تحت التقدير وإن لم  
يدخل طرحت ولو على مالا  
يكنهم زيد بحر ولو وضعت  
رجعت بنفقتهم دون  
حسبها وفي النية أب محسر  
وأم مرسومة تفرم الأم  
بالانفاق ويكون دينها على  
الأب وهي أولى من الجد  
المورس وفيها لافقة على  
الحر والولاد من الأم تولا  
على المبد لا ولاد ولين  
حرة وعلى الكافر نفقة  
وله المسلم وسبي بحر  
(وكذا) يجب (ولده الكبير  
العائز من الكسب) كاتق  
مطلقا وزين ومن طبقه  
العار بالكسب وطالب  
علم لا يفرغ لذلك كذا في  
الزي والعين وأفتى أبو  
حامد بسببها لطلب زمانها  
كاسطة في القنية

وأقول الحق الذي يتقبله العباد المستقيمة ولا تنفر منه الأذواق السليمة القول بوجوب الذي الرشد لا غير ولا  
 حرج في التبرع بين المصلح والمفسد لظهور مسائل الاستقامة وتبيين عن غيره وبالله التوفيق **(قوله والخال)**  
 أي لكونها لا تلحق طليفتنا من الغالب عليهم الفساد **(قوله لا يشاكره)** جملة استثنائية أو ربما لم يسن الصغير  
 المضاف إليه في عقب لفظه الفخر الخ تأمل **(قوله ولو فقيرا)** هذا عبارة انظار المصنف الابن بما  
 لا طلاق الترتين فلا ينفع قوله ما لم يكن معسرا تأمل **(قوله في ذلك)** أي نفقة طفله ولما اكبر المصنف  
 الكسب **(قوله كنفقة أبويه وعمره)** أي لا يشاكره أحد نفقته أبويه ولا نفقته وجهه **(قوله يعني)**  
 راجع إلى مسألة الفروع ومقابله ما روي عن الامام أن نفقة الولد على الأب والأم أثلاثا يعني الكبير أما  
 الصغير فعلى أبيه خاصة بتلاخلاف قال الشربلاني وجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية وموثة حتى  
 وجب عليه صدقة فطر خاصه بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاوره الام له ط  
 وصرح العلامة قاسم بأن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وبأن عليه الفروع فلا تبعه الشارح **(قوله)**  
 ما لم يكن معسرا الخ) الصغير راجع للأب قال في الصغير ولو كان للفقر أو لادماغه ووجد ميسر يؤمر بالجد  
 بالانفاق صيانة لولده ولو لا يكون دناءة له والدهم هكذا ذكر القدوري لم يجعل النفقة على الجد خاصة  
 الأب وهذا قول الحسن بن صالح والصحيح في المذهب أن الأب الفقير يلحق باليتيم في استحقاق النفقة على الجد  
 وإن كان الأب من ماضى جاهل الجد لارجوع اتفاقا لان نفقة الأب يتدعى الجد فكذلك نفقة الصغار اه  
 وقال في الصغيرة: أي ما قبل هذا ولو لهم أم ميسرة تأمرت أن تنفق عليهم فيكون دناءة ترجع به على الأب  
 إذا أسر وهي أولى بالعمل من سائر الأقارب الخ قال في الحر وحاصله أن الرجوع على الأب المعسر إنما  
 هو إذا أنفقت الأم الميسرة وقال الأب ما كنت والى جوب على غيره لو كان ميتا والرجوع عليه في الصحيح وعلى  
 هذا فلا بد من اصلاح الترتين والشروح كالاتي اه أي لان قول الترتين والشروح أن الأب لا يشاكره  
 في نفقة ولده أحد يقتضي أنه لو كان معسرا وأمر القاضي بغيره بالاتفاق يرجع سواء كان أمأ أو جدا أو  
 غيره هذا القول يرجع عليه لمصلحة المذاكرات أو لغيرها المقدمي بحسب ما في الترتين على حاله اليسا ولكن قال  
 الرولى لاجتماع ذلك لأن ما في الترتين معنى على الرواية الثانية وقد اختارها أهل الترتين والشروح  
 مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا لافرق بين كون المفق أم أو جدا أو غيره مما في ثبوت الرجوع  
 على الأب ما لم يكن الأب من ماضى فانه يستدرك في حكم الميتا اتفاقا وقد منعنا رجوع الفسما بغيره بما في  
 الترتين ومثله ما في الخاتمة من أن نفقة الصغار والأنا المعسران على الأب لا يشاكره في ذلك أحد ولا تسقط  
 بفقره اه وكذا ما في البداية من قوله وإن كان لهم جد ميسر لم يفرض عليه بل يؤمر بالرجوع على الأب  
 لأنها لا تلحق بالجد عند وجوب الأب الفاد على الكسب الأثرى أنه لا يجب على الجد نفقة منه المذكور  
 فنفقة أولاده أولى نعم لو كان الأب من ماضى بنفقتهم ونفقة الأب على الجد اه على أن ما صح في الصغيرة رد  
 عليه تسليم رجوع الام مع أنها أقرب إلى أولادها من الجد والم وانما لم يكتف بغير رجوع الأقر بدون  
 الإيداع مستلزم رجوع الام معصوم عليها في كافي الخاكم وغيره وهي تثبت رجوع غيرها بالأولى وهذا  
 مؤيد لما في الترتين والشروح كالاتي فافهم **(تنبيه)** في الحر الفقير لا يجب عليه نفقة فقير الأصول  
 والفروع والزوجة له وشمل الفروع واليد الكبير المعسر واليتيم وتقدم اتفاقا عبارة الخاتمة **(قوله)**  
 جوهره كذا في عامة النسخ ولوجه فان هذا الكلام لم ينفع في الحر من الجوهر ولو لا وجودها  
 وفي نسخة الرحي وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب فان هذه الفروع التي قوله وفي التنازع كرهاني  
 الجوهر فتبين الجار والجور وخبر مقدمه وفروع مبتدأ مؤخر **(قوله فالأم أحق)** لانها لا تقدر على  
 الكسب وقال بعضهم الأب أحق لانه الذي يجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقبل يقسم بينهما  
 جوهره قلت يؤيد الأول ما رواه أحد أولادها وهو الترمذي وحسنه عن عاوية القشيري قلت يا رسول الله

ولما قبله في خلاصة ذي  
 رشد لا يشاكره أي الأب  
 ولو فقيرا (أحد في ذلك  
 كنفقة أبويه وعمره) به  
 يعني ما لم يكن معسرا فيلحق  
 باليتيم فتجب على غيره ولا  
 يرجع عليه على الصحيح  
 من المذهب إلا الأم ميسرة  
 بحر قال وعليه فلا بد من  
 اصلاح الترتين جوهره  
 \* (فروع) \* لو لم يضر  
 الأعلى نفقة أحد والديه  
 فالأم أحق ولوله أب ومطل  
 فالطفل أحق به



مطلب أمر غيره بالانفاق  
ويحس على يرجع

وبه قال أنفق على أولى  
هناك على أولى أولادى فعمل  
قبل يرجع بلاشر لموقبل  
لاولوفى دينه أمره يرجع  
بلاشره وكذا كلما كان  
مطالبه من جهة العباد  
تجناه وموّن ماله ثم ذكر  
ان الأسير ومن أسخفه  
السلطان ليعاذه لو قال  
لرجل خاصى فرفع الملامور  
ملا فاعاه قيسل يرجع  
وقبل لافى الصبح به يفتى  
(وليس على أمه ارضاه)  
قضاء بل ديانة (الا اذا تعنت)  
فغير كفى فى الحضانة وكذا  
الفائر تغبر على ابقاء الاجارة  
برزاية (وبسأحوال ابن  
ترضه عندها) لان الحضانة  
لها والنفقة عليه ولا يلزم  
الفقر المكنت عند الام مالم  
يشترط فى العقد

مطلب فى رضاع المذبر

بين مال الاجنبى ومال الوصى لكن فيه اثبات دين للاجنبى على التيمم بعد اقرار الوصى ولم اوصر بمصاحته  
نعم فى الفتنة وغيره هالأنفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق أباً لم يرجع وفى الوصى اختلاف اه  
وقد متنا فى باب المهر عند الكلام على ضمان الولى المهر ان اشتراط الاشهاد استحسان وعليه فلا فرق بين  
الوصى والابوان كانت العادة ان الاب ينفق تبرعا ومزغمال الكلام هناك فراجعه وسبأ فى أمنا آخر  
الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وبه الخ) أتولى فى الخانبة ذكرى الاصل اذا امر ميرى فى المصلحة أن على  
رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففضل يرجع على الأمر فى قول أى حقيقته أن يكن ميرى  
لا يرجع إلا أن يقول معنى ولو أمره بشراة أو بدفع القدامير جمع عليه استحساناً لو لم يقل على أن ترجع  
على بذلك ~~هذا~~ لو قال أنفق من ماله على عتلى أو فى بندارى بر جمع بما أنفق وكذا لو قال اقتضى دينى  
بر جمع على كل حال ولو قضى ثأبة شيرة بالمرجع عليه لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت  
والمراد بالصير فى من يستدين منه التجار ويقض لهم ويرجع بمجرع بمجرع الامر لعرف بان ما يؤمر باصالحه مودين  
على الامر بخلاف غير المير فى فلا يرجع قوله أصلاً فلا كذا لا بشرط الرجوع (قوله تجناه) التى  
فى جامع الفصولين تجناه بالياء بعد الجيم لا بالنون والمراد ما يجنيه السلطان بحق أو بغيره وسبأ فى كتاب  
الكفالة فيسئل كماله الرجل انه تحو الكفالة بالثواب وتبقرى تجنات زماناً فانها فى المطالبة  
كالموت بل فوقها (قوله وموّن ماله) الظاهر انه من صفى العلم على الخاص لشجرة مثل العشر  
والخراج لكن فى علم الفصولين أيضاً الامر باتفاق وأدام خراج وصداقاً واجبة لاوجب الرجوع  
بلاشرط الاروايه من أى يوسف اه وعليه فيكون معقراً مرفد للانشال والعشر والخراج (قوله  
ليصادره) أى لياخذ منه ماله (قوله وقيل لافى الصبح) سبذ كرا الشارح فى كتاب الكفالة تصحيح الاول  
ومثله فى البرزاية و يؤيد ما تقدم من اخنا من تصحيح الرجوع بلاشرط فى البائبة فان الظاهر ان الثانية  
تمثل مسئلة الاجير والمصادرة وفاضل من أجل من يعتمد على تصحيحه كائن على العلامة فاسم وسبأ  
تمام الكلام على ذلك فى متفرقات البيوع (قوله وليس على أمه) أى التى فى نكاح الاب والعلقة  
(قوله الا اذا تعنت) بأن لم يعد الابس رضعه وكان الولد لا يأخذ ثدى غيرها وهذا هو الاصح وعليه  
الفتوى خاتمة ومجتبى وهو الامور فتح وظاهر الكتائب ان التجبر وان تعنت لتعذبه بالجن وغيره وفيه  
الزبلى وغيره ماله ظاهر الرواية وبالأول جزم فى الهداية وتعلم فى العروفيه عن الخاتمة وان لم يكن للاب  
ولا لوالده مال غير الام على ارضاه عند الكل اه قال معمل الخلاف عند قدوة الاب بالمال قال الرولى  
ومضى الخاتمة تقبل الزبلى عن الخصاص وزاد عليه قوة وتجعل الاجرة ينال الاب اه قلت ومثله فى  
الصبي وبه علم انه لساناً بين اجبرها لزوم الاجرة لها خلافاً لما تقدم فى الحضانة عن الجوهرة ومزغماله  
هناك (قوله وكذا الفتر الخ) فى البحر من غابة ليبان عن الصبي من محمد فحين استأجر فلان لصي شهر الخيال  
انقضى الشهر أبنت رضعه والمضى لا يقبل ثدى غيرها قال أجبرها أن ترضع اه فالمراد بأشء الاجارة  
استدامة حكمها بعد مضي مدتها كل مضي حلوة السنة فى فوسط البحر وفى الحقيقة اجارة مستدامة  
والظاهر ان مثلها ما اذا تعنت لارضاه قبل استنصارها فقصر عليها وان أمكن تعذبه بالجن مثلاً فان فيه  
تعرضاً لضعفه وموته وبهذا هو الجواب الام على ظاهر الرواية تأمل (قوله عندها) أى عند  
الام وظاهر التعليق ان كل من ثبت لها الحضانة فى حكم الام ط (قوله ولا يلزم الفتر المكنت الخ) أى بل لها  
ان ترضع ثم يرجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان وتقول آخر جوفه رضعه عند فناء الدار ثم تغفل  
الصبي الى أمه أو يتحمل الصبي معها الى البيت ثم عن الزبلى وحاصله ان الفتر بخيرة بين هذه الامور واذالم  
يشترط عليها المكنت عند الام ومقتضى ان الام لو طلبت المكنت عندها لا يلزم الفتر وان كان ذلك حق الام  
فعلى الاب احضار مرضعة ترضع وهو عند أمه لان الفتر تدقيق عند سلبه الولد الى الرضاع ولا يمكن الام



أحضرها وقد لا ترضى بالتراج ولها إلى فناء الدار (قوله لا يستأجر الأب أمه الخ) علة في الهداية بأن  
 الإرضاع مسبق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان تبرعن فلا يجوز أخذ الإرضاع مع تبرع في الفسخ يجوز  
 أخذ الإرضاع بعد انقضاء العقد منع أن الوجوب في الآية يشمل ما قبل العقد وما بعدهما فالوالمحق أنه تعالى  
 أوجبه عليها مقيداً بالبيع وبزوالها على الأب بقوله تعالى وعلى المولودة رزقهن في حال الرزق وسبقوا الدعوى قائم  
 به رزقها بخلاف ما بعدهما فيقوم الإرضاع اهـ قلت وتحقيقه من فعل الإرضاع واجب عليها ولو تم على  
 الأب لا ينافي من جهة نفقة الزاوي في حال الرزق وسبقوا الدعوى قائم بذلك المونة لا بعد البيونة فوجب عليه بعد ما وان  
 وجب على الأم إرضاعه لقوله تعالى لا تضاروا ولقد تولوا لها فان الرزق ما راضع بها تامع غرضها وانتطاع نفقتها  
 عن الأب مضارة لها فاسمح لها أخذ الإرضاع بعد البيونة لأنها لا تجبر على إرضاعه فمضاهوا امتناعها عن إرضاعه  
 مع وغر ونفقتها عليه دليل حاجتها ولا يستغنى الأب عن إرضاعه عند غير ما فكفوه عند أمه بالحرقة أنطع  
 ولها الآن فوجدتم مبررة فتكون أولى دفع المضارة عن الأب أيضا (قوله خلافاً للذخيرة والمجتبي) أي  
 لصاحبها حديث قالوا يوزن استأجرها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح  
 والإرضاع قال في النهر والوجه متعدي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قاله من أنه لو استأجر من كسوته  
 لإرضاع ولده من غيرها جاز من غير ذلك كخلاف لا غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع أحوال إرضاع  
 والنفقة في مال واحد ولو سلم ما قلنا لم يجز أن يرد اهـ قلت غاية ما استداليه بغيره عدم تسليم التطيل  
 المار وأن اجتماع الواجبين على الزوج لا يفي جواز الاستبراء ولا يخفى أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة  
 الأولى لظهور الفرق بين المسائلتين فالتفقد علة أن إرضاع الوالد واجب على أمه مادام الأب ينفق عليها فلا  
 يعمل لها أخذ الإرضاع مع وجود نفقتها عليه سوى أخذها الإرضاع من مال الصغير أخذ الإرضاع على الواجب  
 عليها مع استغنائها بخلاف أخذها على ولدهم غير ما قلنا إرضاعه غير واجب عليها فهو كهذا الإرضاع على  
 إرضاع ولد لغير زوجها فإنه جاز وإن كان زوجه ينفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الإرضاع على  
 إرضاع ولدها والواجب عليها وعلى إرضاع غيره مولد أهلي الثانية بأنه غير واجب عليها وأيضاً فقد نقل الجوى  
 عن البرجسدي معنى بالمتعدي أنه لا يقتضي على الجواز أي التي متى على الذخيرة والمجتبي (قوله في  
 الأصح) وذكر في الفسخ بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن ذكر أيضاً أن الوجه عدم الفرق بين عدة  
 الزوج والباقي وإن في كلام الهداية أعمالاً على أنه المختار عندهما من عدلته تأخير وجه القول المختار وكذا  
 هو ظاهر الخلاف القدوري المتقدم في النهرانه رواية الحسن من الأم وهي الأولى اهـ وفي حاشية الرزقي  
 على المتعدي من التثنية خاتمة وعليه الفتوى (قوله كاستبراء من كسوته الخ) أي فيجوز لأن إرضاعه غير واجب  
 عليها كالم (قوله وهي أحق) أي إذا طلبت الإرضاع ولما قبله بقوله بعد العدة والانفاسي أحق قبل العدة  
 أيضا (قوله ولودون أحوال) أي ولو كان الذي نأخذها الأجنبية دون أحوال وطلبت الأم أحوال  
 فالأجنبية أولى ط (قوله أحق منها) أي من الأم حيث طلبت شيئاً ولم يقيدوا بأنها تكون الأب معصراً كفى  
 الحضانة ط (قوله أما أحوال الحضانة الخ) أما أن الحضانة تبقى للأم فترضه الأجنبية المتبرعة بالارضاء  
 ضد الأم كالمصرح به في البدائع ونحو ما مر في المتن وإن لم تأخذ أحوال الحضانة على الحضانة ولا تكون  
 الأجنبية المتبرعة أولى ثم لو تبرعت العمة بحضانتها من غير أن تنزع الأم عنها الإرضاع معصراً فصح أنه يقال  
 للأم أما أن تمسك الوالد بالجر وأما أن تدفعه إليها كالم في الحضانة به ظهر الفرق بين الحضانة والإرضاع  
 هنا وهوان انتقال الإرضاع إلى غير الأم لا بقصد طلب الأم أكثر من أحوال ولا باعتبار الأب ولا يكون  
 المتبرعة أم ونحوها من الأقارب فافهم (قوله كالم) أي في الحضانة (قوله ولرضيع النفقة والكسوة)  
 في ذلك صار على الأب ثلاث نفقات أحوال إرضاعه وأحوال الحضانة ونفقة الومن صابون ودهن وفرش وغسله  
 وفي المجتبى وإذا كان المسمى مالاً فمونة الإرضاع ونفقتة بعد الفطام في مال الصغير يجر وسكت من المسكن

(لا) يستأجر الأب أمه  
 من كسوة ولو من مال  
 الصغير خلافاً للذخيرة  
 والمجتبي (أو معتدو جعي)  
 وجلز في البات في الأصح  
 جوهرة كاستبراء من كسوته  
 ولده من غيرها (وهي  
 أحق) بالإرضاع ولما بعد  
 العدة (إذا لم تطلب زيادة  
 على ما تأخذها الأجنبية)  
 ولودون أحوال بل  
 الأجنبية المتبرعة أحق منها  
 زباني أي في الإرضاع أما  
 أحوال الحضانة فلا كالم  
 ولرضيع النفقة والكسوة

الذي تضمنه في الذي في معين المفتي المتأثره على الابوه والاطهر جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قد مضى في الحاشية (قوله) والام اجر الارضاع بلا حقد بلارة) بل تشبهه بالارضاع في المدعى علته كذا في البصر أخذ من ظاهر كلامهم ورده القدسي في الرمز شرح نظم الكثر بأن الظاهر اشتراط العقد ومن قال بغيره فليعلم انه اه فانهم يؤيدون ما في شرح حسلم الذين على أدب القاضي الضعيف فان انقضت هذه ولو طلبت أجر الارضاع فهي أحق به وينظر القاضي فيكم بعد امرأة غيره فيأمر ببيع ذلك الجا لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال في البصر وأكثر المشايخ على ان حصة الرضاع في حق الامه حواله عند النكاح حتى لا تستحق بعد ما حلوا لزوجا جاءوا وتستحق فيما اجاءوا فلو سلموا يستحق بالحوار على ما نقل في رده بعد ما عندنا من علمنا الخ لا عند خلفي أورب (قوله) وكم الصالح كاستقبال يعني لو صاحبت زوجها من أمه الرضاع على من شأن كان الصالح حال قيام النكاح أو في عدة رجل لا يجوز وان كل في هذه الباش واحدة أو ثلاث با على إحدى الروايتين ح من البصر (قوله) وفي كل موضع يلزم الاستقبال أي كذا إذا كان بعد انقضاء عدة أو في عدة الباش على إحدى الروايتين وهي العقدة كما مر وقوله وجبت النفقة الظاهر أنه صلف مراد في المراد به نفقة المرضعة بالامه التي تأخذ من الزوج بقرينة التعليل يعني ان ما تأخذ من الام من الاب للنفقة على نفسها بحالها ارضاع الولد هو اجرة لا نفقة فاذا مات الاب لا تستحق هذه الاجرة بموته بل يجب لها ان ترضع كمن تشاركه فترامه فهي كغيره من اصحاب بدونه ولو كان

ولزم أمر الأرضاع بالا  
 مقصد اجازة وحكم الصلح  
 كالاستعداد على كل موضع  
 بجز الاستعداد ووجبت  
 المنفعة لاسقاط حق الزوج  
 بل تكون أسس القرماء  
 لانها جرد لانفعة (د) فجب  
 (على مؤسر) ولو سقيا  
 (بساو الطرية) على الاربع  
 ورجع الى البا والكيل بغير  
 فاضل كسه

### مطالب في منطقة الاصول

مطاب صاحب الفخاين  
الهام من أهل الاجتهاد

والبدائع انه الارفق لحث كان هو الواجب والارفق واعتد المتأخرون وجب التحويل عليه فكان هو  
 للمعتد أصم أن ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صريح به في كافي الخاكم والبرر  
 هو النقابة والفتح والمقتضى والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الخاكم أيضا لا يصبر المفسر على نفقة أحد الا  
 على نفقة الزوج والولد اه وسئل في الاختيار وتعمق في الهداية في الخامسة فلا يجب على الابن الفقير نفقة  
 عليه الفقير حكما الا ان كان والده زمن لا يقدر على العمل ولا ابن صال عليه ان يضمه الى صباه وينفق على  
 الكل على النسخة انه ظاهر الراهية من أمهاتنا لان طعام الاربعاء افرق على انفسه لا يفرقهم ضرر وانحاشا  
 بخلاف ادخال الواحد في طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازيه ان رأى القاضى ان يفتل من قوته شيء  
 أجبره على التفتقن المفضل على المختار وان لم يفتل فلا شيء على الحكم لكن في ظاهر الراهية يؤمر بدانة  
 بالانفاق ان كان الابن وحده ولوله صال أجبر على ضم أبيهم كلاب يتبع ولا يصبر على ان يعطيه شيئا على  
 أجرة اه والحاصل انه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف لما روي تفسيره الا اذا كان الاصل زمنا  
 لا كسبه فلا يشترط سوى قدرة الوالد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على انفاق المفضل والا  
 فلو كان الوالد وحده أمر بدانة بنضم الاصل اليه ولوله صال يصير الحكم على ضمهم اليهم ولا يفتل ان الام بقرنة  
 الابن الزين لان الاقضية تجردها عن صريحه في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول  
 بسؤال الوالد بل قدرته على الكسب وعزاه في المقتضى الى التخصاف وقد ذكرنا لنسب النقل بخلافه لتعلم انه غير  
 المقتضى المذهب (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الارزمن لا قدرته على الكسب  
 والاشترط بسؤال الوالد على الخلاف لما روي تفسيره وعلى ما اذا كان الوالد صال فلو كان وحده فلا يدخل اذى  
 لفتقته بل يؤمر بدانة والام كالأب الزين وذلك كعلمهم بما قرئته انفسا فاسم وصار الخلاصة هكذا  
 وفي الاقضية الفقهاء اقسام ثلاثة فقيل لماله وهو قادر على الكسب والمختار انه يدخل الابن في نفقته  
 الثاني فقيل لماله وهو عجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة فقهر الثالث ان يفتل كسبه من قوته فانه  
 يصير على نفقة البنت الكبير والابن وبالأجداد وفي الرحم المحرم كالم بشرط النصاب الخ قلت وهذا  
 مبني على راية التخصاف من عدم اشتراط اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافتقار التعمد بخلافه  
 كما صحت (قوله وفي المقتضى الخ) سياتي في بيان انفق الابوان ما عندهما القاضين ماله على انفسهما  
 وهو من جنس النفقة لا يضمنان لو جوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو نظر بجنس حقه فله  
 أخذ ولو اذ فرغت من حال الغائب بخلاف بقية الاقارب وتعمق في المنع والزيادة وفي ركة الجوهرة البائن اذا  
 طفر بجنس حقه أخذته لا قضاء ولا رضاء وفي الفتح صدق قوله ويجعلها بقضاءها النفقة وفي كل موضع  
 جاز القضاء بالبيع كان لها ان تأخذ بقية فضل من ماله شرعا اه فتقول البتة ولا قاضى ثم عمول على ما اذا  
 كان ما يأخذ من خلاف جنس النفقة كالمروض اما البراهم والدينات فيمن جنس النفقة لا حاجة  
 فيه الى القاضى وتعمد في ما شئت من الرضى وقد طال وأطاب (قوله النفقة) أشألى أن جيع ماوجب  
 للمراة واجب الابن والام على الوالدين طعام وشراب وكسوة وسكنى حتى الخادم بحر وقد صنف في الفروع  
 الكلام على خادم الابن وزوجته (قوله لاصوله) الا لام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كانت المراهقة  
 اذا زوجها أو هادى من شأن الزوج لو كن معا فان الابن يؤمر بأن يرضاهم يرجع عليه اذا أيسر  
 لان الزوج المفسر كالميت كما صرح به في النسخة بحر والحاصل أن الاام اذا كان لها زوج يجب نفقتها  
 على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كمنسرح به في النسخة فوه فهمه أنه لو كان أباهم  
 نفقته ونفقته على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام عسرة أيضا مالو كانت عسرة لا يجب نفقتها على  
 ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليه الرجوع على أبيه لم أره نعم لو كان الابن عسرا لماله انفق  
 أن نفقة زوجته حيث تبتدئ على ابنه وهذا يشمل مالو كانت عسرة فتأمل (قوله ولو أب أمه) مثل التعميم الجدة

قول الاقضية للفقير أنواع  
 لعل الاولى أن يقول الفقير  
 أنواع بدليل التخصيل  
 بعده فانه نصر

وفي الخلاصة المختار ان  
 الكسب يدخل أو به في  
 نفقته وفي المقتضى للفقير ان  
 يسرق من ابنه المورس  
 ما يكفيه ان أبي ولا قاضى ثم  
 والاأم (النفقة لاصوله)  
 ولو أب أمه منخيرة

من قبل الاب أو الام وكذا الجدة في الام كلف المير وعادة لا يكتز ولا يويه وأجداد وجداته (قوله)  
 الفقراء) بقية لانه لا يجب نفقة الميرس الا الزوجة (قوله ولو قادرين على الكسب) حرم به في الهدايا فلهما  
 في ايجاب نفقة الولدين مجرد الفقير وهو ظاهر الرواية فتح ثم ايدى كلام الحاكم الشهيد وقال وهذا  
 جواب الرواية اهـ والجد كلاب بدائع ولو كان كل من الاب والابن كسوا يجب ان يكسب الابن ويتفق  
 على الاب مير عن الفتح أى بنفق عليهم فاضل كسبه على قول محمد كسبه (قوله والقول الخ) أى على احدى  
 الولدين الاب وانكره الاب فالقوله والبيسة لان مير (قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر  
 الرضا وهو الصحيح هداية وبه يقتضى خلاصة وهو الحق فتح وكذا لو كان الفقير ابناً أحدهما فاقضى في  
 الفتي والاشريك فيما بينهما عليهم سوية خاتمة وعزاه في النشرة الى ميسر وط محمد ثم نقل عن الحلواني  
 قال ما استخذه هذا لونه في اليسار فلو تلووا تاسيرا فلو خاضح يجب التفات فيها مير قلت يبق لو كان  
 أحدهما كسوا ياتخذ وكذا بما رجحه الزايلي والكاملين اصطفاً فاضل كسبه فلو لم يكن ابناً أم تلتزم  
 الابن الفتي فقط تأمل وفي النشرة قضى بها عليهم ما في أحد هما ان يعطى الاب ما عليه ميرس الا ان  
 بالكل ثم يرجع على أمه بمصنعه اهـ ولا يخفى ان هذا حديث يمكن الاحتجاج به لغيرته أو ضرره ولا فكيف  
 يؤمر الاخر بميرس الا بالامامة القديس (قوله والمعترف به القرب والجزئية أى حصة الولاد أصولاً  
 والوالدين والولود القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أى تعتبر الجزئية أى حصة الولاد أصولاً  
 أو فرعاً وعدمه على غيرهما من الرحم ثم يقدم فيها القرب فالقرب ولا ينظر الى الارث فله أخ شقيق وبنت  
 بنتا لطفقة عليها فقط فتميز بقوت كان الوارث هو الابن وله بنت وابن بنت فعلى البنت لقر بها في الجزئية  
 وان اشتركت في الارث كفى الفتح وغيره قلتمو برده طبق قولهم لوله أم وجد لاب فعليهما أثلاً اعتبار الارث  
 مع ان الام اقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله أم وجد لاب وأن شقيق فعلى الجدة عند الامام مع ان الام اقرب  
 أيضاً وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما لا يخفى فيها أو لا يابى مما لا يخفى فيها من  
 الاضطراب وكثير ما رأيت من خل فيها عن العرواب حيث لم يذكرها واضعها بل انما هو ولا أصلاً  
 سامعاً حتى ونفى الله تعالى الى جمع رسالة فيما سمي بقرينة القول في نفقات الفروع والاصول  
 أعاني فيها المولى سبحانه على شيء لم أسبق اليه ولم يحرم أحد قبل عليه باختراع ضابط كل مسمى على  
 تقسيم قتلى ما شوقن كلامهم ثم رجعوا أو لم يحرموا جميعاً بل جميع الفروع معهم جميعاً بحيث لا يخرج عنه  
 شاة ولا يحد منها فاذة ويبدأ ذلك أن تقول لا تقول ما أنت بمسكون الو جود من قرابة الولاد شخصاً  
 واحداً أو أكثر والاول ظاهر وهو انه يجب النفقة عليه عند اسفاً مشروط الوجوب والثاني لا تقول ما أنت  
 يكون فوافر بعضاً أو فرعاً وحواشي أو فرعاً أو أصولاً أو فرعاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً  
 وحواشي فله خمسة أقسام ببق قسم سابع ثمة الاقسام اعطى فهو الحواشي فقط ذكره تقيما لا تقسماً  
 وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط والله يعرفهم القرب والجزئية أى القرب بعد  
 الجزئية بدون الميراث كالمثل فنفى ولدين مسلم فقير ولو أحدهما نصرانياً أو أثنى يجب نفقته عليهم سوية ذخيرة  
 تنسأوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن وابن بنت على الابن فقط لقر به بدائع وكذا  
 نصيب بنت وابن بنت على البنت فقط لقر به ذخيرة ويؤخذ من هذا انه لا يرجع لابن بنت بنت وان  
 سكر هو الوارث لاسواءهم في القرب والجزئية ولنصرهم به لانه اعتبار الارث في الفروع والواجب  
 اثلاً في ابن بنت ولزم الابن النصران مع الابن المسلم شيء وبه ظهر ان قول الرطبي في حاشية البحر انها  
 على ابن الابن بل بحاشية مخالف كلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعترف به أيضاً القرب  
 والجزئية بدون الارث فنفى بنتاً وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورتنا بدائع وذخيرة فقط لا تحت  
 لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخت مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الابن ذخيرة أى اختصاص

(الفقراء) ولو قادرين على  
 الكسب والقول لمكر  
 اليسار والبيعة المديسه  
 (بالسوية) بين الابن والبنت  
 وقيل كالأثر وبه قال  
 الشافعي والمعترف به  
 القرب والجزئية فله  
 بنت وابن بنت  
 وأخ

مطلبه باعلى صمرا حكم  
 نفقة الأصول والفروع





قال فيها وينفرد من هذا بالجله نزع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم ومعه وأبو أم وسرون  
فيمتثل أن يجيب على الأم لا غير لأن الأم لما كان أول من الم والام أول من أبها كانت الأم أول من  
الم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والم أمثالاً اه قلت ووجه الاحتال الثاني  
أنه لم ينس في مسئلة الكتاب على وجوب على الأم والم كارتها أي أمثالاً على أن العتبر الارث هنا حيث  
سقطت الأم في هذه المسئلة للمشكوك وهو المصواب به أجاب الجواب على أن الاحتال ان الظاهر من فرومهم  
أن الآخر يمتدحهم إذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما إذا كانوا كذلك فلا كالأم والم والمجلة ولهم بقدر  
الارث اه وبذلك أجاب أيضاً شيخنا المتأخر في فقه مصر شيخنا شيخنا منسلا على الترتيب وهو  
الوارث في مقدمته في الضابط في قسم اجتماع الأصول مع الحوائث وقد نهنا على سقوط الاشكال هنا  
فانهم (قوله) وتجب أيضاً الخ شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبها يثبت بالانقضاء أو الرضا حتى  
لو ظهر أحدهم بخصه قبل القضاء أو الرضا ليس له الاختلاف الزوج والاولاد والابوين فان لهم الاخذ  
قبل ذلك كما ذكرنا في النسيب وغيره او اعترض بان النكاح يغير مخرج بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى  
الوارث مثل ذلك وأجيب بان نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المحدثين بخلاف الزوجية والاولاد واعترض  
بان اختلافات يعمل فيها بدون القضاء وأجيب بأنه إذا قرئ قول المتأخر وعى خلافه واستعين بالحكم  
كل رجوع في الهبة ونحوها بالزوج وأجيب أيضاً بان الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب  
الاداء فقد عيب الشيء ولا يجب أدائه كدفعه على مصر وامتدح بأنه لو ثبت الوجوب لجاء أخذ القريب  
بما طهر من جنس حقه وأجيب مع الزوم وقوع الشبهة لاختلاف في باب الحرمة فنزلت من قوله البس  
تصروا في الاولاد والقضاء تقع الشبهة فلما تركت قوله في ذلك في البحر وفيما قلناه عليه (قوله)  
لكل ذي رحم محرم خروج الاولاد الاخر رضاعاً بالثاني ابن الم والابن من الحرمة بمعية القرابة نزع  
اب الم اذا كان احسن الرضا عن نفقة كذا في شرح الطحاوي وأطلق فيمن يجب عليه النفقة فمثل الصغير  
الغني والصغيرة التي تفي بمرور الرضى يدفع نفقة قريبها المحرم بشرطه كذا في أطع الواسايل مصر ثم ان قول  
المستصف ولكل معطوف على قوله لا ضرورة أي أصول المورث فاذا اشتراط السلفين فيمن يجب عليه النفقة  
هنا أيضاً فلا يجب على فقير الآخر زوجته والوالد المغير كافي كافي الحاصم وفي تفسير السائر اختلاف السائر  
(قوله مطلقاً) فيدل على أنى سواء كانت بالغة أو صغيرة بمعية أو زمنة كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد  
بالصغيرة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكنتة بالفعل كالعاقلة والمفسدة لا نفقة لها كس (قوله) او كان  
الذكر بالما لا يسمع دخوله تحت الم بالغة بعد تقيده بقوله مسفير فكان على المسفن أن يقول أو بالغ عاقل  
بالجرح مطلقاً على صغير (قوله لكن عاقل) الاول سقط لكن لان العطف بها شرطه لا يقدم في آدمى  
ط (قوله كسمى الخ) أفاد أن الراد بالزمانة العاهة كفى القلموس وفي الدر المنثور أن الزمانة تكون  
في ستة العمى وقدس الدين أو الرجاين أو البدو الرجل من جانب أو خرم والفج اه فان قلت ان من  
ذكر كذا في كتب الفلاحي بقدر على العمل بالاولاد بمقطوع الدين على دوس العتبر بجله أو الحراسة  
وكذا الاخرين قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الاتفا فلا وجوب والا فلا يكفل لأن هذه الاصل ارتفع  
عن الكسب عداً فلا تكفاه (قوله ومدة) بالغير لما نقصان العقل (قوله لخرقة) كذا في بعض النسخ  
بالخلو والمادة في المغرب لخرقة الكسر اسم من الاحتراق الكسب ولا يخفى أنه لا يناسب هنا فالصواب  
ما في بعض النسخ لخرقة بالهاء المجهمة والقاف وأخره ضمير النسيب وهو عدم معرفة فعل البدخرف خرقاً من باب  
قرب فهو آخره مسباح وفي الاختصار لان شرط وجوب نفقة الكبير الميز عن الكسب حقيقة كالتزم  
والأجبي وغيرهما أو معنى كن به خرقه ونحوه اه (قوله) أو لكونه من ذوي البيوتان) أي من أهل  
الشرف قال في القريب البيوتان جمع بيوت ويختص بالاشراف وصلة الغنى وكذا اذا كان من أبناء

(و) تجب أيضاً (لكل ذي

رحم محرم صغيراً وأبني)

مطلقاً (ولو) كانت الابنتي

(بالغة) صبيحة (أو) كان

الذكر (بالغا) لم يكن

(عاقل) من الكسب (نحو

زمانه) كسمى ومثله وقيل

زاد في الملتقى والمختار وألا

يعسن الكسب لخرقة أو

لكونه من ذوي البيوتان

مطلب في نفقة قرابة غير

الولاد من رحم المحرم

الكرام لا يحسدن مستأجرو عبا ولا رباي أو يكون من أعيان الناس بلحقه العار بالتكسب واحترسه  
 الرخويات كسب الخلال فربما يأن طبا سيد العرب كان يؤخره للهو وكل دلو فترقه من البئر فتره  
 والصديق بعد أن يوسع بالخلافة على أو أبا وقصد السوف فخره وموخره من بيت المال ما يكفيه وأهله  
 وقال أشعر مسلمين في علمهم حتى أعوضهم عما ألفت على نفس وجهي ١٥ وأي فضل ليون تجعل  
 أهلها أن تكون كاعلى الناس ١٥ ملصقا قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن عروا في زمن الصحابة بل بعد دولة الخلفاء  
 بخلاف من بعدهم ألا ترى أن الخليفة بل من دونه قد ما تفرغ لكذا لسطحا من أعيان حيثه لسلطان  
 أعدائه وقد أثبت الشارح لولي المرأة ففسخ النكاح لمفع العار منه بحيث كان التكسب عار له بكل كان بنا  
 أو أبا لأمير أو لقاضي القضاء لا تحببه النخبة عليه بشر وطبا (قوله أوطالب جعل) أي إذا كان ورثه  
 وصرا الكلام عليه (قوله حال من المجموع) أي من صغير وأنت وبالنظر قال ط والاولى جعله حال من ذى  
 رحم يحرم لسمومه الكل وفي نسخة نقراه (قوله بحيث جعله الصدقة) كذا السرطى البدائع وذلك بأن  
 لا تملك نساء ما يأسا أو صغير نام زان من حوائجها لا يسلطوا لظواهر أن المراد ما كان من غير جنس النخبة فلا  
 كان ذلك دون تصاحب طعام أو تودد مثل الصدقة ولا تحببه النخبة في ظاهر لاثم لعله بالكفاية وما  
 دام عند ما يكفيه من ذلك لا يلزم فيه كفايته تأمل (قوله ولوله منزلو خادم) أي وهو يحتاج للمجهول هذا علم  
 في الوالدين والمولودين وذوي الارحام كأمير به في الصغير وتوهمه كان يكفيه بعض المنزل أو يبيع بعضه  
 وانفقه على نفسه وكذلك لو كانت له دابة نفيسة فبشرها الأذى وانفاق الفضل له ومثله في شرح أدب  
 القضاء ومتاع البيت الحاج البمثل المنزلو البائة كآلى شرح أدب القضاء وهل مثله جهار أو أختص منافي  
 الز كاختلاف في أنهل جعل فخر عليها الصدقة بسبب فقره وهل يجب نفقة الخادم من مقتضى ما في البدائع  
 نعم فانه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرياض ان كان رضيعا لآل  
 وجوب الكفاية والكفاية تتعلق بهذه الاشياء وان كانت له خادم يحتاج الى خدمته يفرقه بانشالان  
 ذلك من جهة الكفاية ١٥ واحتياجه الى خدمته بأن يكون به حلة كخدمته من خادم الأبوكذا لو كان من  
 أهل البيت لا يتناطحى خدمته نفسه بيده تأمل (قوله بقدر الارث) أي يجب نفقة المحرم الفقير على من  
 يرثه إذا مات بقدر أرثهم منه (قوله على الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على  
 المولود فأما ما قلناه تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله وانما) أي الآية الشريفة  
 حيث عبر فيها على المفيدة للارث ط ووجه في بعض النسخين قوله ولما قوله يعبر عليه ما فيه ينظر ما المراد  
 بالمعبر هنا هل هو المجلس أو فقير وقد كروا في القضاء عليه النفقة الولاد ومغاده علم المجلس لغيرهم قلت  
 وكان المناسب كذا بعد قوله يعبر عليه ثم لا يخفى أنه إذا حبس الأب فقير بالاولاد لا ان لا يحبس في دين  
 ولمسوى النفقة على أن المالك كروا في القضاء أنه يجب النفقة للقرىب والزوجة وأما ما سذكره من البدائع  
 من أن المحتنع من نفقة القرىب يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما ستره قبيل قوله ولما لو (قوله  
 يعبر عليه) أي على الانفاق وقوله ناسن الحر أنه لو قال أنا ما عملت ولا أدفع شيئا لا يجب بل يدفعها اليه  
 (قوله أي فقير) مقيد أيضا بالعجز عن الكسب ان كان ذكر بالغ أو لمعبرا أو أنثى فقير بالقرىب كآلى  
 (قوله أي محتنع نفقات) أي أنت مشتقة من استلعبا أو استلام (قوله أخليا) ثلاثة أخلاص على  
 الشقيقة وخمس على الاخت لا يوجب على الاستسلام لآل من لو ورثه كانت المستلعة من ستة ثلاثة للاولى  
 وسهم ثلثتين وسهم لثلاثة وسهم رطلين فتصير المستلعة من خمسة له ح وكذلك تبقى النفقة  
 أخا ساهد من الرزق ان كان معهن ابن من ذلك عليه لانه غير محرم فلا كان به هم حتى تصير أسا  
 (قوله ولو انتمو متفرقين) أي ولو كان الورثة انتمو متفرقين (قوله فسدسها) أي النفقة على الاخ لآل  
 والباقي على الشقيق لاسخط الاخ لا بالشقيق في الارث ح (قوله كآلته) مسدود مضاف لفعوله أي

أوطالب جعل (فقيرا) حال  
 من المجموع بحيث جعل له  
 الصدقة ولوله منزلو خادم  
 على الصواب بدائع  
 (بقدر الارث) لقوله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك  
 (ولما) (يعبر عليه) ثم  
 فسر على اعتبار الارث  
 بقوله (فنفقتن) أي فقير  
 (له أخوات متفرقات)  
 مويرات (عليهن أخاها)  
 ولو انتمو متفرقين فسدسها  
 على الاخ لآل والباقى على  
 الشقيق (كآلته)



كلوهم ايله (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان معهن أي مع الاخوات أو معهن أي مع الانثى (قوله ابن مسر) أي صغيرا وكبيراً ولو كان صغيراً بالكتب لينفق على نفسه وعلى أبيه على ووايهما التي بينهما الزاني والكل وفي الصغيرة أن نفقة ذلك الابن على حصة الشقيقة في الاول ووجه الشيق في الثانية لان الابن المسر كاليت يكون اثنان الابن لعمه وأخته المذكورين فقط فكذا نفقة (قوله بصير وادوة) أي يرضى عليهم بالنفقة وما يجعل الابن كالمدموم لتصرف الاخوات والاموات ونفسه ان يعصب النفقة عليهم ٢ (قوله فنفقة الاب على الانتفاء) أي على الانتفاء الشقيقة في المسئلة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فالحق الجمع على ما لو كان الواحد وقوله لا رهم أي الانتفاء معها أي مع البنت فلا تجعل البنت كليت لانها لا يضرز كل الميراث وانما يجعل كاليت من يضرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فصب النفقة عليه في مسئلة الابن تعب كل على الانثى أو الاخوات وهما على الانتفاء فقط لسقوط الاخوة أو الاخوات لان اولاد (قوله وعند التعدد) أي تعدد المسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفي التناوب وفيها الأصل انه اذا اجتمع في قرابة من قبيلة النفقة ففصل النفقة عليهم على قدر وارثهم وان كان المسر لا يضرز كل الميراث قسم النفقة فقط وعلى من يرث معه فصب المسر لا تطوار قدر ما يجب على الموسرين ثم يصب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اهـ (قوله كذا أي) أي كصغير فقير وكبير يرضى فقيرة أم الخ (قوله لا نفقة عليها ابناً) لان النصف في الارث الشقيقة والام والام والام والام والام لا يوجب السدس لانتفاء فكان يصب الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة أو اربعها على الشقيقة ا ح ولو جعل المسر كالمدموم أصلاً كانت النفقة على الام والشقيقة أخماساً ثلاثة أخماس على الشقيقة والنسب على الام اعتباراً بالميراث خائبة وفيها ولو كان لصغير أم مسر فلامه أخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الاخوات واما لان الأم تضرز كل الميراث فصب كالمدموم واما نفقة الام على اخواتها أخماساً على الشقيقة ثلاثة أخماس وعلى الاخت ابنتين وعلى الاخت لام خمس اهـ وقام ذلك وما تنازع في النقول (قوله اذا ينفق الخ) حله ان حصة الوارث في الآية تحصر مرادها من ظلم به الارث بالفعل وهذا لا ينفق الا بعد موت من يصبه النفقة ولا نفقة بعد الموت في كل الميراث من ثبت ميراث فتح (قوله ولو استوى في الحرمة الخ) أي في أهلية الارث فخيرة قال في الفتح والحاصل ان قوله أهلية الميراث لا سراز فيها اذا كان الحر والميراث يضرزهم ومعهم أمماً اذا ثبت حرمة كلهم ويضرب لبحر الميراث في الحال كالحال والام اذا اجتمعا فانه يضرزها عن الميراث في الحال ويصب على الميراث والنفقة في الحرمة والارث في الحال لو كان بعضهم فقيراً جعل كالمدموم ووجب على الباقيين في قدراتهم كان ليس معهم فضرهم اهـ وفي الصغير توليه هم وعونه موسرون فالنفقة على الميراث والام مسر اقل العم والاخت اثنان كلوهم (قوله وفي القتيبة الخ) مكره مع مقدمي الفروع عن الوافين (قوله وفي السراج الخ) مكره ما طبع ما قدمه قبيل قوله قضى بنفقة الاصل وأما مقدم قبيل الفروع عن الزوج ع فتأبى بنت لام فقط على الاب دين فيه ما فلا رداً أو اولاداً خلاف المجد كسر لعمه وأما بنتان فلا الزوج ع هن على الزوج لا على الاب فانهم (قوله على من وجه كلى) أي بان يكون عمر ما أيضاً (قوله وما) أي لا شرط كونه وصحراً وما هو الرحم الكامل (قوله قولهم) أي في مسئلة خال وابن عمهم (قوله في مقرر الخ) عبارة القهستاني في نوع مخالفة كلام القوم اهـ فبين الشلوخ مخالفة قوله لانه ليس يضرز الخ وأنت صغيراً به غير مخالف لكلامهم ٥ أملاً بل هو مقرره ومؤكد في مسئلة خال وابن عمهم كذا في متن للذهب وترويه فصحوا ويردوب النفقة فيها على الخال لكون وجهه كاملاً كما شرطوا وان كان الميراث كاملاً لان الميراث لكون وجهه كاملاً وانها بهذا المثال على شيء آخر أيضاً وهو ان اعتبار أهلية الارث لا الارث شقيقة كماله فمن أين جاعت مخالفة

وكذا لو كان معهن أو معهن ابن مسر لانه يجعل كليت بصير وادوة ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب على الانتفاء فقط لا رهم معها وعند التعدد يعتبر المسرون احياء فيما يلزم المسرين ثم يلزم الكل كذا أم وأخوات متفرقات والام والشقيقة موسرات فالنفقة عليها الزايعا (والصغيرة نفسها) أي الرحم المسرم (أهلية الارث لاحقته) اذا ينفق الا بعد الموت فنفسه خال وابن عم على ائمال لانه محرم ولو استوى باقي الحرمة كهم ونال زوج الوارث الحال ما يمكن مسر اقل كليت وفي القتيبة يضرزها ابداً غاب الاقرب وفي السراج معسره زوجة ولو جنة أخ موسراً جازاً نحوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا أبصر اهـ وفيه النفقة انما هي على من روجه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وان ابنه فقير لانه ليس يضرز والكلام في ذي الرحم الحرم فانهم (ولان نفقة) بواسطة

لكلامهم وأوحي من هذا ما نقله القهستاني من بعضهم أن الأولى التمثيل بخال وعمل بأهله تسليماً بحسب  
 البلاغتي أن أراد أن التمس على الخال وإن أراد أن يهمل الخال لم يبق لأهله الأثر  
 مثال فافهم (قوله مع الاختلاف دينا) أي كالكفر والإسلام فلا يجب على أحدهما الإلتحاق على الآخر فيه  
 اشعار بأن لغة النبي على المورث النبي كما أشير إليه في التكميل قهستاني والمراد النبي المفضل بخلاف  
 الساب القاذف فإنه لم يمتد بقدر يقتل إن ثبت عليه ذلك فلم يقتل تساهلاً في تأمة الخلد وقد انظر عدم  
 الوجوب لأن مدلوله نفي القهر المحرم على أهلية الأثر ولتوارث من مسلم ومرد ثم لو كان بعد ذلك  
 ولا يثبت بعمل بالظاهر وإن اشترطه بخلافه موهبة أهله (قوله الأثر في الخ) لأن لغة الزوج حرة  
 الاحتباس وهو لا يتعلق بالتحالف ونفقة الأصول والعرو مع الغير يتوقف جزءه المرفوع على نفسه فكلاهما لا  
 نفقة نفسه بغيره لا تختص نفقة حرة إلا لثمن إذا كانوا بينين لا تختص نفقة على المسلم وإن كانوا مسلمين  
 لأن ثمنهما على العرفي حق من يقاتله في الدين كالي الهداية (قوله لا تنقطع الأثر) تعليل لقوله ولا تنقطع  
 الاختلاف دينا لقوله لا لغيره فإن الله لم يهمل فيه عدم التوارث كمنس عليه في كافي لما قدم فقد أشير  
 التعليل ليكون للمسلمتين فافهم (قوله لأن له ولاية التصرف) فمقتضى وصاية الهداية وغيره لأن الأب  
 ولاية الحفظ في مال العائت إلا ترى أن الموصي ذلك فالأب أولى بغيره ورسلته أه قال في الفتح وإذا سأل  
 بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فيأخذ بمختلف العقارات له من نفسه فلا يحتاج إلى  
 الحفظ بالبيع أه وعامله أن المنقول بما يشترطه له كالأب يبيع حقله وبه يبيع بصير الثمن من  
 جنس حقه في الأطلاق منه فلا يقال أنه إنما يكون حقله الذي ينفق ثمنه نفس البيع حقله فلا ينفق  
 حقله الثمن بغير البيع فافهم ثم استشكل الزبني أنه إذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك في المانع منه  
 لأجل دين آخر فالقالبير واجب من باب غايه البيان بأن النفقة واجب قبل القضاء والقضاء فيها إرادة لأصله  
 على العائت بخلاف سائر الدون أه تأمل ثم ماذا ذكره نقول الأم وهو الاحتسان وعندهما وهو  
 القياس أن المنقول كالسقاء لا تنقطع ولاية الأب بالبيع وعمل الجد كالأب أمه (قوله لا الأم) ذكر في  
 الاضحية جواز بيع الابن فيقتل أن هذا رواية في أن الأم كالأب يجوز بيعه أن المراد أن الأب مرفوع  
 يتولى البيع وينفق عليه عليها أم أميها بنفسه فبعد لعدم ولاية الحفظ كافي الفتح وغيره فأماد ترجيح  
 الثاني في الشبهة أنه الظاهر ومثل في النهر من الغرابة وفي القهستاني من اختلافه أن تظاهر الرواية أن الأم  
 لا تتبع (قوله ولا يشبه أمه) وكذا به كفي القهستاني من شرح الطحاوي (قوله يبيع حقا صغير ويحتمل)  
 تفرع على قوله لا يحتمل الرجوع إلى الابن الكبير وزاد المفتون أنه في حكم الصغير (قوله ولو يشبه  
 وأطعمه) التبادر من كلامه أن الصغير واجب لأب كصغيره وصورة الذكر ولم يقل لنفقة المسلمين أه  
 ينفق على الأم أبضاً من الثمن ويبقى أن تكون الزوجة وأولاده ما ذكره أه والمتبادر منها أن المراد  
 زوجة الصغير وأولاده لأن المراد الأم أمه أيضاً (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله لا نفقة على أمه  
 أنه لا يجوز بيعه زاد على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي أه ومزاد في الجبر أن غاية البيان قلت  
 وهذا على ما بحث النهر الآن يعمل على ما ذكره يمكن غيره يؤيده أنه ينفق على أم العائت أيضاً كما علمته  
 (قوله ولا ينفق دية) أي الأب على الابن العائت (قوله فلا نفقة) أشلوا ما علم من أشكل الزبني وجوابه  
 (قوله لا دية) علم من القاضيه أنه لا ينفق دية أمه ليس لهم عليه حق لأنه لم يرد ذلك غير الإصلاح  
 بحر من الفتح (قوله كدونه) أي فاته إذا اتفق على من ذكر مما علمه يعني أنه لا يبرأ من أمه براءة  
 دية (قوله وزوجتوا أخله) أشار إلى أن ذكر الابن بغير قيد كآب عليه في البحر وفي النهر المختص  
 الابن بغير الزوج أو الأولاد الأولى (قوله إن كان) أي إن وجدته فاضترعى وهو من لم يأخذ الفضله  
 بالرشوة ولم يلبس رشوة على الأذن والأهوا كالعدم رضى (قوله استحساناً) لأنه لم يرد به إلا الإصلاح فغيره

مع الاختلاف دينا لا  
 للزوجة والأصول والعرو  
 علواً أو سفلاً (الذين)  
 لا الحريين ولو سئمتين  
 لا تنقطع الأثر (يبيع)  
 الأب) لأنه ولاية التصرف  
 (الأم) ولا يشبه أمه  
 ولا القاضي إجماعاً (عرض)  
 ابنه) الكبير العائت  
 لا الحاضر إجماعاً (لا صار)  
 فيبيع عقار صغير ويحتمل  
 أخفاً للنفقة ولزوجه  
 وأطعمه كافي النهر بحثاً  
 بقدر حاجته لا نفقة (ولا في)  
 دية سواها) مثلاً للنفقة  
 النفقة لسائر الدون (ضمن)  
 قضاء لأبائه (مسودع)  
 الابن) كدونه (لو اتفق)  
 الودية على أمه (زوجته)  
 وأطعمه (غير أمه) مالك  
 (أو قاض) أن كان ولا فلا  
 ضمان استحصانا

مطلب في مواضع لا يشتمل  
فيها المتنق اذ قصد الاصلاح

كلار جوع وكلاو انحصار ارثه  
في المدفوع اليه لانه وصل  
اليه من حق (و) الابوان  
(لو) انطقا ما عندهما  
لقائب (من ماله على  
انفسهما وهو من جنسه)  
أي جنس النسقة (لا)  
يضمنان لوجوب نفقة الولاد  
والزوجية قبل القضاء حتى  
لو ظهر بحسب حكمه قبله  
أخذته ولما فرشت من مال  
العالب بخلاف بقية الاقارب  
ولو قال الابن أنفقته وأنت  
موسر وكذب الاب بحكم  
الحاكم يوم الخصومة وفي  
برهناة بينة الابن خلاصة  
فحش بنفقة فقرا (وجه)  
زاد الزباني والصغير  
(ومقتضاه) أي شهر  
فأكثر (سقطت) لحلول  
الاستغناء في بعض

وفيهما وكذا قالوا في مسافرتهم أي على أحدهما أو مات فأفق الاستعانة من ماله وفي عيسما أدون مائة  
مولدا فأفق في المطر يرقى في مسجد بلا مثله أو فاق أفق عليه من بعض أهل الجبل لا يشتمل استعمالا  
يؤمنون بالله تعالى وسكن من بعد أنه مات لتدله قباع كتبوا أفق في تعبيره فقبل أنه لم يوص بذلك فلا يعمد  
قوله تعالى والله يعلم المقدم المصلح فما كان على قياس هذا لا يشتمل ديانة استغناء ما أماني الحكم في ضمن  
مؤكد يعرف الوصي دينه البتة فقتله لا يأتى وكذلك الوثاق الوديعة عليه مثلها لا تخفى بقية مقتضاه  
المودع ومثله الوديون لو كانت دأته وعليه من لا حرمته لم يقتضه مقتضاه المودع وكذلك الوثاق الكبير لو أفق  
على الصغير ولا وصي فهو محسن ديانة متعلق حكما اه مقتضاه البئر لكن في كرفي التارخانية في  
المسئلة الأخيرة أنه ان كان طعاما ينفق سواء كان الصغير في بصره أو لا وان كان ذراهم علك شراء الطعام لولي  
بهره وان كان شيئا يحتاج اليه لعله الا ان كان وصيا (قوله) كلار جوع أي المدفوع على الاب بما  
أنفق عليه اذ ضمنه القائل بل ان المدفوع ملك المدفوع بالضممان فكيف يضمن علك نفسه قال في البصر  
وظاهره أنه لا فرق بين أن ينفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة  
فيهما يظهر أنه لا ضمان لو أجاز المال لان الامانة تبارم من ولائها كل كلمة السابقة اه (قوله) وكلاو  
انحصار ارماع) فإذا أفق على أبي الغائبه ثلثا لارثه ثم مات العالب ولا ورثه غير الاب فلا رجوع لاب  
على المدفوع لانه وصل اليه من حق وهذا كفر في النهر بحثا وشبه بعضا طم المصوب للمالك  
بغيره (قوله) لغائب أي هو لم يسمع (قوله) أي جنس النسقة) الانسبة لكبر الصغير ولو أنخ من جنس  
حقهما أي النسقة (قوله) لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهذا إلى أن الابوين في المتن ليس بقسديل  
الزوجية وبينه الا لا كذلك كجلى البصر (قوله) حق لو ظهر أي أحدهما (قوله) أخذته أي لاقتضاه  
ولا وصي بغيره وهذا قيد باعنا لان وان لا يكون غافضا كافا ط (قوله) حكم الحاكم) كذلك في بعض  
النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الاب يوم الخصومة فان كان محسرا فالقول له استغناءك بقية مقتضاه والا  
فالقول لابن بحر (قوله) ولو برهناة بينة الابن) أي لانه ثبت أمره بضاخنة ابنة الابن الاصل الاصار  
واليسار عوض ومقتضى هذا الاطلاق أنه مع البينة لا ينظر الى تحكيم الحال والا فلهذا ظاهر فيها اذا كان  
معسرا يوم الخصومة ملان الظاهر لاب ولذا كانت القوله تكون البينة المدة ثمة بينة الابن لا ياتى بمختلف  
الظاهر أمالو كن وسر او ما ينبغي أن تقدم بينة الاب على أنه كن معسرا يوم الاتفاق كجلى برهن وحده  
تأمل فلتو ما مر من أن القول بذكر اليسار والبينة له فيه ظله صند عدم العلم بالحال تأمل (قوله) غير  
الزوجة) يشمل الاصول والفروع والحازم والمالك (قوله) زاد الزباني والصغير) يعني استثناء ايضا لا  
تسقط نفقته المقضى بها حتى المدة كالزوجة بخلاف سائر الاقارب ثم اعلم أن ما ذكره الزباني نقله عن القنبرة  
من الخواص في الفتاوى وأقره عليه في البصر والنهر وبتهم الشارح مع أنه يخالف لاطلاق المتن والنسوح  
وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولاد والذين وذوى الارحام بالنفقة فقتله سعت لان  
نفقة هؤلاء توجب كفاية الحاج حتى لا يجتمع اليسار وقد حصلت بحسب المدة بخلاف نفقة الزوجة اذ قضى بها  
القاضي لانها توجب مع يسارها فلا تسقط بمجهول الاستغناء في بعض اه وقرر كلامه في فتح القدير ولم  
يعرج على ما مر من التفسيره على أنه في التفسيره صرح بخلافه عزامالي الكتاب أنه قال فيها قال أي في  
الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النسقة على الاب فقبله الاب وثر كهم بلا مقة فاستدانت بأمر القاضي  
وأنفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستد بغيره فرضوا كانوا يكونون من مسئلة الناس لم ترجع على  
الاب شي لانهم اذا سألوا أو أصغر اسرار ملكا لهم فوقع الاستغناء من نفقة المآل واستحقاق هذه النفقة باعتبار  
الحاجة فان كانوا أصغر اسرار نصف الكتابة سقط نصف الكتابة عن الاب ونقص الاستدانة في النصف  
بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا الحق الاولاد استدانة بل في نفقة جميع الخدام اذا أكلوا من مسئلة

الناس لا يرجع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بحضرة نفقة الزوجية اه  
 ومثله في شرح أدب القضاء للمصنف وقد كثر مثله فاضتحت جازما به وقد قال في أول كتابه ان عاقبه أقوال  
 اقتصر فيه على قول أبو علي وقد مضى له في الاظهر واقتضت بما هو الاظهر وقد اوجع الرضى مصنفين  
 القديمة بمقابلة حتى اشبه عليه ما من عليه الموت لا يتوحد حكم على الزيلين تبعه وأبوهم وقال لان مرد  
 الحادى أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأما الجليلي فقد مضى عليه الصواب في الزيلين  
 ما قدمناه (قوله) وأما ما دون شهر من نفقة الزوجية اه  
 بالقضاء فلا تسقط المدة القديمة بل يمكن للأمر بالقضاء فانه لا إذا كان كل ما مضى سقط يمكن استيفائه  
 كجلى الفسخ (قوله) ونفقة الزوجية والصغير من نفقة الزوجية والصغير فمما علمت وأما الزوجة  
 فانما تصير ديناً بالقضاء لا سقط بحضرة نفقة الزوجية فلان نفقة الزوجية لا تسقط بالاحتسابها وقد علم  
 من هذا انه بعد القضاء لا سقط بحضرة نفقة الزوجية شهر أو أكثر أو أقل ثم سقطت نفقة الزوجية  
 القضاة ان كانت شهرًا فكثر بخدمة صدقوا المصنف ونفقة لا تصير ديناً بالقضاء والحاصل ان نفقة  
 الزوجية تسقط بالقضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في أنها تسقط بحضرة نفقة الزوجية (قوله) غير الزوجية  
 فترجع بماء فرضها ولو كانت من مال نفسها أو من مسئلة كجلى الخاتبة ونفقة غيرها فانها بعد الفرض  
 غير شرط نعم استدانتها الصغير شرط كجلى عمار وروى (قوله) فلا يرد (قوله) فادان عمار بالأمر بالاستدانة  
 لا يكتفى وما دفعه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كجلى عليه في النفع والوسائل (قوله) بل في النفقة هذا  
 محل التفرع فكان المناسب أن يقول في النفقة ما في هذا أيضا فادان فرض القاضي لهم النفقة وأمر  
 الأم بالاستدانة كجلى من كلام النفقة: وأنت شري بان هذا يختلف لقدمه من الزيلين من نفقة والصغير  
 كجلى عليه آتافا فاهم (قوله) أو انقضت من مالها) هذان من كلام الخاتبة كجلى عمار ونفقة مد كجلى الخاتبة  
 أيضا قوله وجبت بجازا ذمت أي بما استدانتها أو انقضت من مالها التكميل نفقهم وأما ان الاتفاق من مالها  
 على الاول فادان مقام الاستدانة فهو تحصيله قوله فلم تستد بالفضل فلا يرجع لكن هذا لهم لاصحاب البصر  
 وهو غير صحيح فانه قال في الوفاء في الجمل قوله لم يرد لا لولا عدم الصغار نفقة ولاهم مال يجبر بالام على الاتفاق  
 ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البصر ولم يرد شرط الاستدانة ولا الاذن به في فرق بين ما إذا انقضت عليهم  
 من مالها وبين ما إذا استكملوا من المسئلة اه قلت لا يخفى ذلك انما في الخاتبة من مسائل أمر الاب بعد الاتفاق  
 من حصة الاقارب وهي كثيرة فتقدم في الفروع عن وانقضت المقتضى لقد روى أنفسى فيها بأمر القاضي  
 الاب بعد الرجوع على الاقارب كلام لترجع على الاب فهو أمر بالادانة ويعبى المتبع عنها لان هذا من المعروف  
 كجلى من الزيلين والاختيار قبل قول المصنف في نفقة الاقارب إذا كانت الام موصلة مؤمرا بالادانة من  
 مالها وان كانت موصلة مؤمرا بالاستدانة ففي كل منهما إذا كل الاول من مسئلة الناس سقطت نفقته من  
 أبيهم لحصول الاستيفاء فلا ترجع الام بشئ في الصورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة فلو لم تستد بل انقضت  
 من مالها فلا يرجع لها أيضا بقرينة ما إذا استكملوا المسئلة لانهم لم يفلحوا ما مضى القاضي القائم مقام الغائب  
 ولذا مضى حوايا مباشرة الاستدانة بالفضل لم يكف مجرد الأمر بها بل لا بد من غلظ فيه كنفقته عن النفع والوسائل  
 ويدل على أن انقضت الاقارب مقام الاستدانة ما مضى به في الجزئية بقوله وان انقضت ليس من مالها او  
 من مسئلة الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة الحارم اه فهذا مرجع فيما قلناه او أشار الى بعضه القاضي  
 والخبر الرولى فاهم نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موصلة مؤمرا فاستدانتها فترجع لان ما استدانتها من  
 طلب الاعلى الاب لا تصير ديناً على الاب الا بالأمر بالاستدانة لعله لعموم ولاية القاضي فإذا كان ديناً طلبها  
 صار من مالها لان فرق بين انفاقه من أم من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة فلو انقضت من مالها فانها  
 تكون متبرعة فترجع من هذا المقام (قوله) وينفق منها) الاولى منه أي بما استدانتها (قوله) لكن قل في نفق

وأما ما دون شهر ونفقة  
 الزوجية والصغير فتصير ديناً  
 بالقضاء (الان يستد من)  
 غير الزوجية (بأمر قاض)  
 فلم يستد بالفضل ولا  
 يرجع في النفقة لغيره  
 أو كل نفقة من مسئلة  
 الناس فلا يرجع لامهم  
 ولو أصلا أو استدانت  
 شيئا أو انقضت من مالها  
 وجبت بجازا ذمت خاتبة  
 (وينفق منها) عمار في البصر  
 للمبسوط لكن قل في نفق

النهر الخ في حبس ابن البحر ابن المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة وهو للاحتراز عما اذا لم يستند رأفق من ماله أو من صدقة ولا اتالي في البحر بعدد كرهذا الشرط قال في البسوط فلو اتفق بعد الاذن بالاستدانة ثمن ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحيداً فلا خلاف وسقط التنظير لأنه لا حاجة له الى الاتفاق مما استدانته غير شرط قال في الراجح لو اتفق من غير ماله أن يكون من ماله فلا يستحق نفقة عنه به أو من مال غيره فهو استدانة ويصدق أنه اتفق مما استدانته لكن صاحب النهر مولى بالاعتراض على أخيه في غير محله اهـ قلت لكن هذا اطعرا إذا كان قبل الاستدانة أما بعد الاستدانة وصار ما استدانته ديناً على المضي عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته من غير ريب بل لا يحتاج كفاية للحاجة وقد حصلت بما صار من الصدقة فليس له أن ينفي مما استدانته حتى ينفي ماله مع ولا دفع له القريب نفقة شهر فخص الشهر وفي معنى لم يرض له بأخرى ماله ينفي ما أتى بالاستسقا لكون ما استدانته صار ملكه وإنا لو جعل له نفقة مدة فمات أحداهما قبل تمام المدة لا يستحق منها اتفاقاً كلياً البتة ونفقة ماله من الزوجة أو طلاقاً فما استدانته في حكم المجل في أيانظر بحيث سلطه أنه أن ينفي منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة تماماً بل يفرغ جيبه ماله لتحقيق الحاجة فالحاصل أنه إذا استدان بأمر فاض صار ملكه ولذا لو مات القريب بعدهما لم يخدم من تركه ولا يسقط ما لوث فلا فرق حيثما بين أن ينفي منه أو مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غير هذا ما طهر الفهمي القاصر فتأمل (قوله أو من عليه النفقة) أي من بقية الأقارب فلا يجب غير قيد (قوله دين ثابت في تركه) فلا بد أن تأخذهم من تركه ذخيرة (قوله فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الأول من هذين القولين الصحيح قلت لكن نقل الشافعي في الذخيرة عن الخصاص والأول من الأصل قال النهر المولى وأنت على علم بان نعم الخصاص لا يصح أن نعم الأصل مع ما تبين من الإضرار بالنساء فثبت أن أن يقول عليه اهـ أي على ما في الأصل للإمام محمد وفي شرح المقدسي ولو مات من عليه النفقة المستدانة باذن لم تسقط في الصحيح فتؤذين من تركه ونوع في الخلاصة بخلاف اهـ ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعزا ما في المتن إلى الكثرة والوقاية والابضاح مع أنه غير الواقع فان مسئلة القول بمجازا هذا المصنف على المتن فيما لا يخفى صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبس في النقل منها صاحب البحر والنهر والذخيرة أي في السداد ثم عكس ذلك فأنه قال ويجب في نفقة الأقارب كالزوجة وأما غير الأب فلا شئ فيه وأما الأفلان في النفقة فمخرور ودفع الهلاك من الولد ولا تسقط بعض الزمان فلم يجب سقط حق الولد أو أساق كان في حبه دفع الهلاك واستدراك الحق من الفلوات لان حبه يصح له على الاداء وهذا لم يرد على سائر دولان الفتون ولهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم يضرب ولا يجب بخلاف سائر الحقوق لأنه لا يمكن استدراك هذا الحق بالمسب لانه يقرب بعض الزمان في استدراك بالضرر بخلاف سائر الحقوق اهـ فمخاوبه بل أن ماد كرهو حكم الممتنع من القسم بين الزوجات وقد مناعن الذخيرة ولا يجب والدون خلاف دين ولله وأرسى في النفقة لان فيه اتلاف الصغير وسيأتي في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثرة لا يجب في دين ولله الا اذا أي عن الاتفاق عليه ولو كراهة هناك مثله وعلى هذا فلا يبع أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المحذور ولان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيجب لينفق من ماله أو ليستدين فافهم وقولاً ابدع ما لم يجب سقط حق الولد أو أساق كخلاف ما نأخذ من أنه انما يسقط حتى مدة الحبس فقط وهذا دليل على ان الصغير ليس في حكم الزوجة فلا يلزم من الزلي اذ لو كان في حكمه كان يمكن القاضي أن يقضى عليه بالنفقة فلا يسقط منهائى كسائر دولان الصغير (قوله وقيد) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب وهذا على النقل لخطا ما في العواب التي نقلنا عنها تعيد ثمرة بما فوق الشريعة كما طي أن يقال بالشهر فما فوقه لا الذي لا يسقط هو القليل وهو

الزهر باله لا يترأ خلقه بما  
استدانته حتى لو استدان  
وأقمن من غير مودى مما  
استدانته لم تسعها أيضا اه  
(فلو ان الاب) أومن  
عليه النفقة (بعدها) أى  
الاستدانة المذكورة  
(نعم) أى الحققة (دين)  
ثابت (فتركتنى الى الصبح)  
بحر ثم قل عن البرازية  
فصيح بما قاله وتقبله  
المتن من الغلاصة قائلا  
ولم يرجع حتى مات لم  
أخذها من تركته وهو الصبح  
اه لمخصا فتأمل وفي  
البدائع المتعمن نفقة  
الزهر بما الحرم مضربولا  
بحسب لوائها بئى الزمن  
فيستدل بالضرب وقبه  
الى الزهر بحثا بما فى الشهر  
العلم سقوط ما دونه كفى

ولا يصح الأمر بالاستدانة ليرجع (٧٤٦) عليه بقدر ما يوفيه (د) تحب النفقة بأوامها (لملوكه) منقطة وان لم يملكه مرفقة كوصي يتقدم شوقا  
 القبية نفسة فالمبيع على  
 البائع مادام في يده وهو المبيع  
 واستشكه في البصريه  
 لملكه وقبسة ولا منقعة  
 فبنى ان تازم المشتري  
 فان امتنع فحق في كسبه  
 ان قد بان كان مبيعا ولو  
 غير عارف بمسئعة فربح  
 نفسه كعبي البئله بصر  
 (والا) ككونه زنا أو  
 جارية (لا) يربح لها  
 (أمر القاضي بيبعه) وقال  
 بيبعه القاضي وبه يفتي  
 (ان حصله) والا كدبر  
 وأمر ولد الزم بالانفاق لا غير  
 (عبد لا ينفق عليه مولاه  
 أكل) أو أخذ (من مال  
 مولاه) قدر كفايته (بالرضا  
 عازرا عن الكسب) أول  
 بأذنه فيه (والا) يأكل  
 كل ما ينفق عليه مولاه يأكل  
 منه بل يكسب ان قد ربح حتى  
 وقبه تفرغ في عبد أو دابة في  
 أيهما يبيعان على نفقته  
 نفقة العبد المصوب على  
 الغاصب التي ان رده الى  
 مالكه فان طلب الغاصب  
 (من القاضي الأمر بالنفقة  
 أو بالبيع لا يبيعه) لانه  
 مضمون عليه (ولكن) ان  
 خلف القاضي (على العبد  
 الشبايع بأمره القاضي  
 لا الغاصب وأسلك)  
 القاضي فتملكه طلب  
 المودع) أو أخذ الابن

مادون شهر خمس (قوله ولا يصح الأمر الخ) في التارخانية أمر أهلها لا صغير لماله ولا لغيره أو استدانة  
 وأفتحت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا يرجع عليه ذلك اه أي أمرها القاضي بان تستدين وترجع  
 عليه بعد بولوعه كفي البرازية قال في المنع فقد أجاد انه لا عاك الأمر بالاستدانة الا اذا كان الصغير مال أو كانت  
 هنالك من تحب نفقته عليه (قوله وتحب النفقة) أي على المولى ولو فقير أو تستدين (قوله لمالوكه) أي بقدر  
 كفايته من غالب ثمن البلد وأدامه وكذا الكسوة ولو لا يجوز الاختصاص فعلى سئل ولو نزل بغير المبدان  
 تنعم على أن يدفع له مثله بل يستحب ولو تفرغ على نفسه صا أو ريات لزما الغالب على الأصح ويستحب التسوية  
 بين عبيد موجوديه في الأصح وبزاي جارية الاستمتاع في الكسوة والعرف وعليه بشر أماء الطهارة لهم ويبقى  
 أن يحل له ليا كل معه ط ملصا من الهندية (قوله منقعة) غير يحول عن نائب المفاعل وتخرج به المكاتب  
 لانه مالك لنفسه ودخل فيه المذروم والذات من حيا كالنقل وله كبريا كراحيصا ٣ ولوله أب حاضر ولو  
 أمتمت زوجة ماله يوم تموت ليرث الزوج كلف الجهر (قوله كره) بنفخته الا اذا مرض مرضا تمنع من الخدمة  
 أو كان صغيرا لا يتقدم على الخدمة فنفقته على الموصي به بالريقة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو  
 الصحيح) وقيل يرفع البائع الأمر إلى الحاكم فيأخذ منه فيبيعه أو أجارته فبينة وفيها نفقة المبيع بشرط الخيار  
 على من له الملك في العبد وقت الجواب وقيل على البائع وقيل يستدين فربح على من يبعه الملك كصدقة  
 الغلر اه (قوله فبنى ان تازم المشتري) تنقصة العبد الصحر هكذا تكون تابعة للمالك كل موهون كبعثه  
 بعضهم كفي القنينة أيضا اه ومثله في النهر والجواب أن المبيد باق في ضمان البائع واجب تسليمه  
 كل مغسوب فنفقته على الغاصب ولا ملكه فيعرفه ولا منقعة ولا قبل القبض بفرض العود إلى ملكه اذا  
 هلث وإذا سقط فمخر حتى (قوله كمن البئله) هو من يبعن به الطنن يشاؤه ما يبيع به وهو يتحمل الصحيح  
 غير العارف بمسئعة (قوله والا) أي ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يربح منها) بان كانت حسنة  
 يحسني عليها نفقة والحال أنهم عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامه فادارة عليه ومعه نقد بذلك كانت  
 خبيرة أو غسلة أو مربية أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البغوي وأرواسق القبية الحافظة هندية قال في  
 الشربذ لاسية فتم ان الأوتة هذا ليست أمارة لا يجوز تخلافه في ذوى الارحام اه وعلم في ط وقدمنا  
 هنالك عن الرمي أن البنت لو كان لها كسب لا تازم نفقتها الاب (قوله أمره القاضي) وان امتنع حبسه كافي  
 البر الممتن قات ولو كان السيد غائبا بل يبيعه القاضي الفاضل ثم كايان في العبد اذ بعتة وتقدم انه  
 لا يفرض له القاضي في مال سيده الغائب بخلاف الزوجة وتربية الولاد (قوله ولا يبيعه القاضي) لانها  
 يران جواز البيع على الجار لاجل حق الذر وسيأتي في الجران الف وعليه فاما الامام فانه لا يرى ذلك  
 ولكن يحسبه نهر (قوله الزم بالانفاق) فن غاب ولا مال له حاضر فالفاه ان القاضي بأمره بالاستدانة  
 على سيده احصاه لمعته ويحتل أن تارة نفقة على بيت المال كلف حتى تأمل (قوله أو أخذ) أي فوايكسبه به  
 أو داهم بشرق م (قوله والا) أي ان لم يكن عاجزا عن الكسب وأذنه فيه (قوله ككوترة) أي شق (قوله  
 لا يأكل منه) أي من ماله ولولا (قوله يبيعان على نفقته) وكذا لو لم تمسك كدعاه الشر وكان وعليه  
 اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية يقولوا ثبت أحدهما الحق لم يرجع عليه الآخر لانه صحت  
 تعرض لغيره ولو جوبه عليه بزمع حتى (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده أو هلك فبعض للمالك  
 الى أن يرد عليه والرد واجب وان كان المالك غائبا فبقي عند الغاصب فموتع عما ينفقه (قوله ولكن  
 ان خاف الخ) بان سافر به بالعبد أو نحوه (قوله أو أخذ الابن) بما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه لان  
 ذلك بحث لصاحب النهر حيث قال لو تفرغ في أخذ الابن اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى الانفاق أصح  
 أمر من خاف أن تأكله الخفقة أمره بالبيع فيقال أمره بالإجارة أصح فلم يذكروا اه خلفه ولو  
 حكمه مخالف للمودع والمشتري على ان الرمي وغيره أجاب بان الابن يحسني عليه الابن ثانيا والغالب

بمما يلي نفقة المملوك  
 وقوله ولوله كبير الخ هكذا بالاصل المقابل على نطه ولعل الفاضل اسقاط لفظة اه مصحفة

